

المحامي

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

رصد نقابة المحامين

فبراير
سنة ١٩٥٦

السنة السادسة والثلاثون

العدد
السادس

فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَافِظًا
الْقُلُوبَ لَافْتَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ
وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ .

(قرآن كريم)

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبوعة جج ساري

بيان

نشرنا في هذا العدد : دستور الجمهورية المصرية ،
والأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد

- | | |
|--------------------|---------------------------------------|
| ٤١ | حكم صادر من قضاء محكمة النقض الجنائية |
| ١٦ | حكم صادر من قضاء محكمة النقض المدنية |
| ١ | حكم صادر من قضاء الأحوال الشخصية |
| ١٠ | أحكام صادرة من قضاء المحاكم السككية |
| ٢ | حكيم صادرين من قضاء المحاكم السككية |
| ١ | حكم صادر من قضاء المحاكم السككية |
| ١ | حكم صادر من القضاء المستعجل |
| ١ | حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية |
| (قضاء الإيجارات) | |
| (القضاء المدني) | |
| (شئون العمال) | |
| (القضاء المدني) | |



صنع قطع معدنية مشابهة للعملة المتداولة أو أوراق مشابهة لأوراق النقد إذا كان من شأنها إيقاع الجهور في الغلط : للسيد الدكتور رؤف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .

طلب إسقاط الخصومة أو انتقضائها بالتقدم أو اعتبارها كأن لم تكن : للسيد الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ مساعد قانون المرافعات بجامعة الإسكندرية .

تفسير الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات : للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة الاستئناف .



قانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٥ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ الزراعية . ص ٣٨٩

قانون رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحكم بالتعويض في مخالفات استعمال وإشغال الطرق العامة في مدينة الإسكندرية . ص ٣٩١

قانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢
في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب . ص ٣٩٣

قانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص
ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ص ٣٩٤

قانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي . ص ٣٩٨

قانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من
حوادث السيارات . ص ٣٩٩



وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم أبولو على التراكات . ص ٤٠٩
قرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ١١ من اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة
للأفطان وبندرة القطن (بورصة ميناء البصل) . ص ٤١٠

لجنة التحرير

محمد مصطفى الفللي — حسين أبو زبير — نصيف تركي — محمد شوقي — محمد مختار قطب

دستور الجمهورية المصرية

مقدمات

نحن الشعب المصرى :

الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة ، بعد معركة متصلة ضد السيطرة المعتدية من الخارج
والسيطرة المستغلة من الداخل .

نحن الشعب المصرى :

الذى تولى أمره بنفسه وأمسك زمام شأنه بيده ، غداة النصر العظيم الذى حققه بثورة
٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وتوج به كفاحه على مدى التاريخ .

نحن الشعب المصرى :

الذى استلهم العظيمة من ماضيه واستمد العزم من حاضره قروم معالم الطريق إلى
مستقبل :

متحرر من الخوف ، متحرر من الحاجة ، متحرر من الذل . . .

يقف فيه بعمله الايجابى ، وبكل طاقته وامكانياته ، مجتمعاً تسوده الرفاهية ويتم له فى
ظلاله :

القضاء على الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة
رأس المال على الحكم ، إقامة جيش وطنى قوى ، إقامة عدالة اجتماعية ، إقامة حياة
ديمقراطية سليمة .

نحن الشعب المصرى :

الذى يؤمن بأن :

لكل فرد حقا في يومه ، ولكل فرد حقا في غده ، ولكل فرد حقا في عقيدته ، ولكل فرد حقا في فكرته .

حقوقا لا سلطان عليها أبدا لغير العقل والضمير .

نحن الشعب المصرى :

الذى يقدس الكرامة والعدالة والمساواة باعتبارها جذورا أصيلة للحرية والسلام .

نحن الشعب المصرى :

الذى يشعر بوجوده متفاعلا في السكيان العربى الكبير ويقدر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك ، لهزة الأمة العربية ومجدها .

نحن الشعب المصرى :

الذى يعرف مكانه على مائى القارات والبحار من هذا العالم ، ويقدر تبعات رسالته التاريخية في بناء الحضارة ، ويؤمن بالانسانية كلها ، ويوقن أن الرخاء لا يتجزأ ، وأن السلام لا يتجزأ .

نحن الشعب المصرى :

بحق هذا كله ... ومن أجل هذا كله ... نرسى هذه القواعد والأسس دستورا ينظم جهادنا ويصونه ، ونعلن اليوم هذا الدستور ، تلبثق أحكامه من صميم كفاحنا ، ومن خلاصة تجاربنا ، ومن المعاني المقدسة التى هتفت بها جموعنا ، ومن القيم الخالدة التى سقطت دقاعا عنها شهداؤنا ، ومن أحلام الممارك التى خاضها آباؤنا وأجدادنا جيلا بعد جيل ... من حلاوة النصر ، وفى مرارة الهزيمة .

نحن الشعب المصرى :

ويعون الله وتوفيقه وهداه ،

نملى هذا الدستور ونقرره ونعلنه ، مشيئتنا وإرادتنا وعزمنا الأكيد ونسكفل له

القوة والمهابة والاحترام .

الباب الأول

الدولة المصرية

- مادة ١ — مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة . وهي جمهورية ديمقراطية .
والشعب المصري جزء من الأمة العربية .
- مادة ٢ — السيادة للأمة ، وتكون ممارستها على الوجه المبين في هذا الدستور .
- مادة ٣ — الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية .

الباب الثاني

المقومات الأساسية للمجتمع المصرى

- مادة ٤ — التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع المصرى .
- مادة ٥ — الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية .
- مادة ٦ — تكفل الدولة الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين .
- مادة ٧ — ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة .
- مادة ٨ — النشاط الاقتصادى الخاص حر ، على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم أو كرامتهم .
- مادة ٩ — يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ، ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب .
- مادة ١٠ — يكفل القانون التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص تحقيقاً للأهداف الاجتماعية ورفاه الشعب .
- مادة ١١ — الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية . ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون .
- مادة ١٢ — يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع . ولا يجوز لغير المصريين تملك الأراضى الزراعية إلا فى الأحوال التى يبينها القانون .
- مادة ١٣ — يحدد القانون وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة .
- مادة ١٤ — ينظم القانون العلاقة بين ملاك العقارات ومستأجرىها .
- مادة ١٥ — تشجع الدولة الادخار ، وتشرف على تنظيم الائتمان ، وتيسر استغلال الادخار الشعبى .

دستور الجمهورية المصرية

مادة ١٦ — تشجع الدولة التعاون ، وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها ، وينظم القانون الأحكام الخاصة بالجمعيات التعاونية .

مادة ١٧ — تعمل الدولة على أن تيسر للواطنين جميعا مستوى لا تقا من المعيشة أساسه تهية الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية .

مادة ١٨ — تكفل الدولة وفقا للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة .

مادة ١٩ — تيسر الدولة للرأة التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة .

مادة ٢٠ — تحمى الدولة النشء من الاستغلال وتقيه الاهمال الادبى والجنسانى والروحى .

مادة ٢١ — للصريين الحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة وفى حالة المرض أو العجز عن العمل .

وتكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والمعونة الاجتماعية والصحة العامة وتوسعها تدريجيا .

مادة ٢٢ — العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة .

مادة ٢٣ — المصريون متضامنون فى تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والمخاطر العامة .

مادة ٢٤ — تكفل الدولة ، وفقا للقانون ، تعويض المصابين بأضرار الحرب .

مادة ٢٥ — تكفل الدولة ، وفقا للقانون ، تعويض المصابين بسبب تادية واجباتهم العسكرية .

مادة ٢٦ — الثروات الطبيعية ، سواء فى باطن الأرض أو فى المياه الإقليمية ، وجميع مواردها وقواها ملك للدولة ، وهى التى تكفل حسن استغلالها مع مراعاة مقتضيات الدفاع الوطنى والاقتصاد القومى .

مادة ٢٧ — للأموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن .

مادة ٢٨ — الوظائف العامة تكليف للقائمين بها .

ويستهدف موظفو الدولة فى أدائهم أعمال وظائفهم خدمة الشعب .

مادة ٢٩ — إنشاء الرتب المدنية محظور .

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

- مادة ٣٠ - الجنسية المصرية يحددها القانون .
- ولا يجوز إسقاطها عن مصري ولا الإذن في تغييرها أو سحبها من اكتسبها إلا في حدود القانون .
- مادة ٣١ - المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .
- مادة ٣٢ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .
- مادة ٣٣ - العقوبة شخصية .
- مادة ٣٤ - لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا وفق أحكام القانون .
- مادة ٣٥ - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون .
- مادة ٣٦ - كل متهمة في جريمة يجب أن يكون له من يدافع عنه .
- مادة ٣٧ - يحظر إلقاء المتهمة جسيما أو معنويا .
- مادة ٣٨ - لا يجوز إبعاد مصري عن الأراضي المصرية أو منعه من العودة إليها .
- مادة ٣٩ - لا يجوز أن تحظر على مصري الإقامة في جهة ، ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين ، إلا في الأحوال الميئة في القانون .
- مادة ٤٠ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور .
- مادة ٤١ - للنازل حرمة ، فلا يجوز مراقبتها ولا دخولها إلا في الأحوال الميئة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

- مادة ٤٢ — حرية المراسلة وسريتها مكفولتان في حدود القانون .
- مادة ٤٣ — حرية الاعتقاد مطلقة . وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في مصر ، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو يتنافى الآداب .
- مادة ٤٤ — حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون .
- مادة ٤٥ — حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا لمصالح الشعب وفي حدود القانون .
- مادة ٤٦ — للبصريين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة إلى إخطار سابق ولا يجوز للبوليس أن يتحضر اجتماعاتهم .
- والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون .
- على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب .
- مادة ٤٧ — للبصريين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون .
- مادة ٤٨ — التعليم حر في حدود القانون والنظام العام والآداب .
- مادة ٤٩ — التعليم حق للبصريين جميعا تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجيا .
- وتتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلق .
- مادة ٥٠ — تشرف الدولة على التعليم العام ، وينظم القانون شؤونه .
- وهو في مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان في الحدود التي ينظمها القانون .
- مادة ٥١ — التعليم في مرحلته الأولى إجباري وبالمجان في مدارس الدولة .
- مادة ٥٢ — للبصريين حق العمل . وتعنى الدولة بتوفيره .
- مادة ٥٣ — تكفل الدولة للبصريين معاملة عادلة بحسب ما يؤديه من أعمال وتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين ضد الأخطار وتنظيم حق الراحة والاجازات .
- مادة ٥٤ — ينظم القانون العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية .
- مادة ٥٥ — إنشاء النقابات حق مكفول ، والنقابات شخصية اعتبارية وذلك على الوجه المبين في القانون .

مادة ٥٦ - الرعاية الصحية حق للمصريين جميعا ، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها تدريجيا .

مادة ٥٧ - المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي .

مادة ٥٨ - الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف للمصريين . والتجنيد إجباري وفقا للقانون .

مادة ٥٩ - أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون . وينظم القانون إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للعيشة .

مادة ٦٠ - مراعاة النظام العام واحترام الآداب الاجتماعية العامة واجب على المصريين .

مادة ٦١ - الانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين في القانون .

ومسؤوليتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .

مادة ٦٢ - للمصريين مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعهم ، ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية .

مادة ٦٣ - للمصريين حق تقديم شكاوى إلى جميع هيئات الدولة عن مخالفة الموظفين العموميين للقانون أو إهمالهم واجبات وظائفهم .

الباب الرابع

السلطات

الفصل الأول

رئيس الدولة

مادة ٦٤ — رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني

السلطة التشريعية

مادة ٦٥ — مجلس الأمة هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية .

مادة ٦٦ — يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ٦٧ — يتألف مجلس الأمة من أعضاء يختارون بطريق الانتخاب السري العام .

ويحدد القانون عدد الأعضاء وشروط العضوية ويقرر طريقة الانتخاب وأحكامه .

مادة ٦٨ — يجب ألا تقل سن عضو مجلس الأمة يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية .

مادة ٦٩ — مدة مجلس الأمة خمس سنوات من تاريخ أول اجتماع له .

ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤه مدته .

مادة ٧٠ — إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته انتخب خلفه بالطريقة المنصوص عليها في الدستور في مدى ستين يوما من تاريخ إبلاغ مجلس الأمة بخلو المكان . ولا تدوم مدة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة ٧١ — في الحالات التي يتعذر معها إجراء الانتخاب في الميعاد المقرر لظروف استثنائية

تمد بقانون مدة مجلس الأمة إلى حين انتخاب المجلس الجديد .

مادة ٧٢ — يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ويفض دورته .

مادة ٧٣ — مقر مجلس الأمة مدينة القاهرة . ويجوز في الظروف الاستثنائية دعوته للانعقاد في جهة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .

مادة ٧٤ — يدعى مجلس الأمة للانعقاد للدور السنوي العادي قبل الخيس الثاني من شهر نوفمبر .

فإذا لم يدع يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور .

ويدوم دور الانعقاد العادي سبعة أشهر على الأقل ولا يجوز فضه قبل اعتماد الميزانية .

مادة ٧٥ — لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة ، دون دعوة ، في غير دور الانعقاد وإلا كان اجتماعه باطلا وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ٧٦ — يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة لاجتماع غير عادي ، وذلك في حالة الضرورة أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الأمة .

ويعلم رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادي .

مادة ٧٧ — يلتقي رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الأمة بيانا متضمنا السياسة العامة للحكومة والمشروعات التي ترى القيام بها ، كما يجوز ان ياتي ببيانات أخرى عن المسائل العامة التي يرى ضرورة إبلاغ مجلس الأمة بها .

مادة ٧٨ — يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس في جلسة علنية قبل أن يتولى عمله اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وأن أحترم الدستور والقانون » .

مادة ٧٩ — ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع للدور السنوي العادي رئيسا ووكيلين ويتولون عملهم إلى بدء الدور السنوي العادي التالي . وإذا خلا مكان أحدهم أنتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته .

مادة ٨٠ — جلسات مجلس الأمة علنية .

ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة أو بناء على طلب رئيسه أو عشرة من

أعضائه ، ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية .

مادة ٨١ - لا يجوز لمجلس الأمة أن يتخذ قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . وفي غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين . وعند تساوي الآراء يعتبر الموضوع الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضا .

مادة ٨٢ - يحال كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ٨٣ - يحال كل مشروع قانون يقترحه عضو أو أكثر إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره أنبع فيه حكم المادة السابقة .

مادة ٨٤ - لا يصدر قانون إلا إذا قرره مجلس الأمة .

ولا يجوز تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة .

مادة ٨٥ - كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه مجلس الأمة لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته .

مادة ٨٦ - يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لأعماله .

مادة ٨٧ - لمجلس الأمة وحده المحافظة على النظام في داخله ، ويقوم رئيس المجلس بذلك . ولا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيسه .

مادة ٨٨ - يسمع الوزراء في مجلس الأمة كلما طلبوا الكلام . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين أو ينيبهم عنهم . وللجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته . ولا يكون للوزير صوت معدود عند أخذ الرأي إلا إذا كان من الأعضاء .

مادة ٨٩ - يختص مجلس الأمة بالفصل في صحة عضوية أعضائه . وتختص محكمة عليا ، يعينها القانون ، بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى مجلس الأمة وذلك بناء على إحالة من رئيسه . وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في الطعن . ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي عدد أعضاء المجلس .

ويجب الفصل في الطعن خلال ستين يوما من عرض نتيجة التحقيق على المجلس .

مادة ٩٠ - لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات . وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٩١ — يجوز لعشرة من أعضاء مجلس الأمة أن يطلبوا طرح موضوع عام للنقاشه لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي فيه .

مادة ٩٢ — لمجلس الأمة ابداء رغبات أو اقتراحات للحكومة في المسائل العامة .

مادة ٩٣ — لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يتدخل في الأعمال التي تكون من اختصاص أى من السلطتين التنفيذية أو القضائية .

مادة ٩٤ — انشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ، ولا يعنى أحد من أداؤها في غير الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون .

مادة ٩٥ — ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها :

مادة ٩٦ — لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة .

مادة ٩٧ — يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة ، وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التي تتولى تطبيقها .

مادة ٩٨ — ينظم القانون القواعد والاجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة . كما يبين أحوال التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقواعد والاجراءات المنظمة لذلك .

مادة ٩٩ — لا يجوز منح احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدود .

مادة ١٠٠ — يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة . كما يحدد السنة المالية .

مادة ١٠١ — يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لبحثه واعتماده . وتقرر الميزانية باباً باباً .

ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء أى تعديل في المشروع إلا بموافقة الحكومة .

مادة ١٠٢ — إذا لم يتم اعتماد الميزانية الجديدة قبل بدء السنة المالية ، عمل بالميزانية القديمة إلى حين اعتمادها .

مادة ١٠٣ — يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد على تقديراتها .

- مادة ١٠٤ — يعتمد مجلس الأمة الحساب الختامى لميزانية الدولة .
- مادة ١٠٥ — الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة وحسابها الختامى .
- مادة ١٠٦ — ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى وحساباتها الختامية .
- مادة ١٠٧ — لا يجوز فى أثناء دور انعقاد مجلس الأمة وفى غير حالة التلبس بالجرىمة أن تتخذ ضد أى عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية إلا بإذن المجلس .
وفى حالة اتخاذ أى من هذه الإجراءات فى غيبة المجلس يجب إخطاره بها .
- مادة ١٠٨ — لا يؤخذ أعضاء مجلس الأمة عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه .
- مادة ١٠٩ — لا يجوز إسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة إلا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه بناء على اقتراح عشرة من الأعضاء ، وذلك إذا فقد الثقة والاعتبار أو أخل بواجبات وظيفته أو قصر فى حضور جلسات مجلس الأمة أو لجانه .
- مادة ١١٠ — مجلس الأمة هو الذى يقبل استقالة أعضائه .
- مادة ١١١ — لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة ، فإذا حل المجلس فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر .
- مادة ١١٢ — يجب أن يشتمل القرار الصادر بحل مجلس الأمة على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز ستين يوما وعلى تعيين ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتام الانتخاب .
- مادة ١١٣ — إذا قرر مجلس الأمة عدم الثقة بأحد الوزراء يوجب عليه اعتزال الوزارة .
ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير إلا بعد استجواب موجه إليه ، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس ، ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه .
ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس .
- مادة ١١٤ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة .
ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ١١٥ - لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين فى مجلس إدارة شركة فى أثناء مدة عضويته إلا فى الأحوال التى يحددها القانون .

مادة ١١٦ - لا يمنح أعضاء مجلس الأمة مدة عضويتهم أوسمة أو أنواطاً إلا من كان منهم يشغل وظيفة عامة لا تتنافى مع عضوية مجلس الأمة .

مادة ١١٧ - لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة فى أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه .

مادة ١١٨ - يتقاضى أعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

مادة ١١٩ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور .

الفرع الأول

رئيس الجمهورية

مادة ١٢٠ - يشترط فىمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين وجدين مصريين وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وألا تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية ، وألا يكون متشعباً إلى الأسرة التى كانت تتولى الملك فى مصر .

مادة ١٢١ - يرشح مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم فى الاستفتاء . فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره ويتبع فى شأنه الطريقة ذاتها .

مادة ١٢٢ - مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة ١٢٣ - يؤدى الرئيس أمام مجلس الأمة قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى وأن أحترم الدستور والقانون وأن أرى مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامه أراضيه » .

مادة ١٢٤ — يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية .

ولا يسرى تعديل المرتب في أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى .

مادة ١٢٥ — لا يجوز لرئيس الجمهورية ، في أثناء مدة رئاسته ، أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه .

مادة ١٢٦ — قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوماً تبدأ الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد ، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل ، فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لأى سبب كان ، استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام وظيفته حتى يتم اختيار خلفه .

مادة ١٢٧ — إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه أحد الوزراء بعد موافقة مجلس الأمة عليه .

مادة ١٢٨ — في حالة استقالة الرئيس أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته يقرن مجلس الأمة بأغلبية ثلثي أعضائه خلو منصب الرئيس . ويتولى الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس الأمة ويحل محله في رئاسة هذا المجلس أحد الوكيلين بناء على اختيار المجلس .

ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

مادة ١٢٩ — إذا قدم الرئيس استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الأمة .

مادة ١٣٠ — يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو عدم الولاء للجمهورية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الأمة على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

ويقف عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام . ويتولى رئيس مجلس الأمة الرئاسة مؤقتاً .

وتكون محاكمته أمام محكمة خاصة ينظمها القانون .

وإذا حكم بإدائته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى .

مادة ١٣١ — يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الوزراء السياسة العامة للحكومة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويشرف على تنفيذها .

مادة ١٣٢ - لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها .

مادة ١٣٣ - إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده إلى مجلس الأمة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس إياه . فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ١٣٤ - إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره ثانية بموافقة ثلثي أعضائه اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ١٣٥ - إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة ، أو في فترة حله ، ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، إذا كان المجلس قائما ، وفي أول اجتماع له في حالة الحل ، فإذا لم تعرض ، زال بأثر رجعي ، ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك . أما إذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر .

مادة ١٣٦ - لرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية ، بناء على تفويض من مجلس الأمة ، أن يصدر قرارات لها قوة القانون . ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن يمين موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها .

مادة ١٣٧ - يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ويشرف على إدارتها .

مادة ١٣٨ - يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وله أن يفوض غيره في إصدارها .

وتصدر قرارات الرئيس في هذا الشأن بناء على عرض الوزير المختص .

ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ١٣٩ - رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ١٤٠ - يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويمثلهم على الوجه المبين في القانون كما يعتمد ممثل الدول الأجنبية السياسيين .

مادة ١٤١ - لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها .

أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون .

مادة ١٤٢ — رئيس الجمهورية هو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الأمة .

مادة ١٤٣ — رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الأمة مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة أو التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الميزانية ، لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة .

مادة ١٤٤ — يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين بالقانون .

ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما التالية له ليقرر ما يراه فى شأنه .

فان كان مجلس الأمة منحلا ، عرض الأمر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له .

مادة ١٤٥ — لرئيس الجمهورية ، بعد أخذ رأى مجلس الأمة ، أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا ، وينظم القانون طريقة الاستفتاء .

الفرع الثانى

الوزراء

مادة ١٤٦ — يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم .

ولإذا انتهت مدة رئاسته لأى سبب كان ، استمروا فى مباشرة أعمالهم إلى أن يتم انتخاب خلف له .

مادة ١٤٧ — يجتمع رئيس الجمهورية مع الوزراء فى هيئة مجلس وزراء لتبادل رأى فى الشؤون العامة للحكومة وتصريف شؤونها .

مادة ١٤٨ — يتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها .

ويجوز تعيين وزراء دولة .

مادة ١٤٩ — يشترط قيمن يعين وزيرا ان يكون مضرىا بالغان من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل وأن يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية .

مادة ١٥٠ — يؤدى الوزراء أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرتهم مهام وظائفهم اليمين الآتية:
« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى وأن أحترم الدستور والقانون وأن
أرعى مصالح الشعب وعناية كاملة .

مادة ١٥١ — لا يجوز للوزير ، فى أثناء توليه منصبه ، أن يداول مهنة حرة أو عملا تجاريا
أو ماليا أو صناعيا أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها
شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه .

مادة ١٥٢ — لرئيس الجمهورية وللمجلس الأمة حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من
جرائم فى تأديته أعمال وظيفته .

ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل .
ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

مادة ١٥٣ — يقف من يتهم من الوزراء عن العمل إلى أن يفصل فى أمره . ولا يحول انتهاء
خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها .

وبعين القانون الهيئة المختصة بمحاكمة الوزراء وينظم إجراءات اتهامهم ومحاكمتهم .

مادة ١٥٤ — يجوز تعيين نواب للوزراء .

وتسرى على نواب الوزراء الأحكام الخاصة بالوزراء .

مادة ١٥٥ — يجوز للوزراء ونواب الوزراء أن يكونوا أعضاء فى مجلس الأمة .

مادة ١٥٦ — يجوز تعيين أعضاء مجلس الأمة وكلاء للوزارات لشؤون مجلس الأمة .
وبين القانون الأحكام الخاصة بهم .

الفرع الثالث

الإدارة المحلية

مادة ١٥٧ — تقسم الجمهورية المصرية إلى وحدات إدارية ، ويجوز أن يكون لكل منها أو
لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون .

ويحدد القانون نطاق هذه الوحدات وينظم الهيئات الممثلة لها .

مادة ١٥٨ — يمثل الوحدة الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية مجلس يختار أعضاؤه بطريق

الانتخاب ، ومع ذلك يجوز أن يشترك في عضويته أعضاء معينون على الوجه المبين في القانون .

مادة ١٥٩ — تختص المجالس الممثلة للوحدات الإدارية بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها ، ولها أن تنشئ وأن تدير المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والصحية بدائلها ، وذلك على الوجه المبين في القانون .

مادة ١٦٠ — جلسات المجالس الممثلة للوحدات الإدارية علنية ، ويجوز انعقادها في جلسة سرية في الحدود التي يقرها القانون .

مادة ١٦١ — تدخل في موارد الوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي ، أصلية كانت أو اضافية ، وذلك كله في الحدود التي يقرها القانون .

مادة ١٦٢ — تكفل الدولة ما تحتاجه الوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية من معاونة فنية وإدارية ومالية وفقاً للقانون .

مادة ١٦٣ — ينظم القانون تعاون الوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية في الأعمال ذات النفع المشترك ووسائل التعاون بينها وبين مصالح الحكومة .

مادة ١٦٤ — يعين القانون اختصاصات المجالس الممثلة للوحدات الإدارية والأحوال التي تكون فيها قراراتها نهائية وتلك التي يجب التصديق عليها من الوزير المختص .

مادة ١٦٥ — ينظم القانون الرقابة على أعمال المجالس الممثلة للوحدات الإدارية .

مادة ١٦٦ — يجوز حل المجالس الممثلة للوحدات الإدارية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية . وينظم القانون تأليف هيئة مؤقتة تحمل محل المجلس خلال فترة الحل .

الفرع الرابع الدفاع الوطني

(١) مجلس الدفاع الوطني .

مادة ١٦٧ — ينشأ مجلس يسمى « مجلس الدفاع الوطني » ، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته .

مادة ١٦٨ — يختص مجلس الدفاع الوطني بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها . ويبين القانون اختصاصاته الأخرى .

(ب) القوات المسلحة

مادة ١٦٩ — القوات المسلحة في الجمهورية المصرية ملك للشعب ، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها .

مادة ١٧٠ — الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة .
ولا يجوز لاية هيئة أو جماعة انشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

مادة ١٧١ — يجوز تعيين القائد العام للقوات المسلحة وزيرا للحرية مع الجمع بين الوظيفتين .

مادة ١٧٢ — تنظم الدولة ، وفقا للقانون ، تدريب الشباب تدريبا عسكريا كما تنظم الحرس الوطني .

مادة ١٧٣ — تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون .

مادة ١٧٤ — يعين القانون شروط الخدمة والترقي للضباط في القوات المسلحة .

الفصل الرابع

السلطة القضائية

مادة ١٧٥ — القضاء مستقلون لاسطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة .

مادة ١٧٦ — يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

مادة ١٧٧ — جلسات المحاكم علنية ، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب .

مادة ١٧٨ — تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة .

مادة ١٧٩ — القضاء غير قابلين للعزل ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ١٨٠ — يعين القانون شروط تعيين القضاء وتقلهم وتأديبهم .

مادة ١٨١ — ينظم القانون وظيفة النيابة العامة واختصاصاتها وصلتها بالقضاء .

مادة ١٨٢ — يكون تعيين أعضاء النيابة العامة في المحاكم وتأديبهم وعزلهم وفقا للشروط التي يقرها القانون .

مادة ١٨٣ — ينظم القانون ترتيب المحاكم العسكرية ويبان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

الباب الخامس

احكام عامة

- مادة ١٨٤ — مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية المصرية .
- مادة ١٨٥ — يبين القانون العلم الوطنى والاحكام الخاصة به .
- كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .
- مادة ١٨٦ — لا تسرى احكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز ، فى غير المواد الجنائية ، النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة .
- مادة ١٨٧ — تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها . ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص فى القانون .
- مادة ١٨٨ — يشترط فى القوانين المشار إليها فى المواد ٦٧ و ٨٩ و ٩٨ و ١٠٠ و ١١٤ و ١٣٠ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٥٣ موافقة ثلثى الأعضاء الذين يتكون منهم مجلس الأمة .
- مادة ١٨٩ — لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الأمة طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر فى طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل .
- فإذا كان الطلب صادرا من مجلس الأمة وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل .
- وفى جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره فى شأنه بأغلبية أعضائه . فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضى سنة على هذا الرفض .
- وإذا وافق مجلس الأمة على مبدأ التعديل ، يناقش ، بعد ستة أشهر من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المراد تعديلها . فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه فى شأنه .

فاذا ووفق على التعديل ، اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة ١٩٠ — كل مقررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور .

مادة ١٩١ — جميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة ، وجميع القوانين والقرارات التي تتصل بها وصدرت مكملة أو منفذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التي أمر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام ، وجميع الاجراءات والأعمال والتصرفات التي صدرت من هذه الهيئات أو من أية هيئة أخرى من الهيئات التي أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لايجوز الطعن فيها أو المطالبة بإلغائها أو التعويض عنها بأي وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت .

الباب السادس

احكام انتقالية وختامية

مادة ١٩٢ — يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ويتولى الاتحاد القومى حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة .

وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٩٣ — يجرى الاستفتاء على هذا الدستور يوم السبت الثالث والعشرين من شهر يونيه

سنة ١٩٥٦ .

مادة ١٩٤ — يجرى استفتاء لرياسة الجمهورية يوم السبت ، الثالث والعشرين من شهر يونيه

سنة ١٩٥٦ وتبدأ مدة الرئاسة ومباشرة مهام منصبها من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة ١٩٥ — يستمر العمل بالاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، الى

تاريخ العمل بهذا الدستور .

مادة ١٩٦ — يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء .

مؤتمر المحامين العرب

انعقاده بالقاهرة من ٢ إلى ٨ مارس سنة ١٩٥٦

عقد أول مؤتمر للمحامين العرب في دمشق سنة ١٩٤٤ ومن يومئذ والرغبة متجهة إلى عقد المؤتمر الثاني ، فلما اجتمع المكتب الدائم للمؤتمر في بيروت يوم ٨ ديسمبر الماضي واشتركت فيه نقابات المحامين في الدول العربية قرر أن يعقد المؤتمر الثاني للمحامين العرب بالقاهرة في العشرة الأولى من شهر مارس سنة ١٩٥٦ .

واستجابة لهذا القرار الذي يمثل رغبة المحامين في كافة الأقطار العربية أخذ مجلس نقابة المحامين بمصر يعد العدة لاجتماع المؤتمر وتنظيمه والدعوة إليه . فتحدد يوم السبت الموافق ٢ من مارس والأيام التالية إلى يوم الخميس ٨ من مارس سنة ١٩٥٦ موعداً لانعقاد المؤتمر .

ويسر مجلس النقابة أن يدعو كل من يرغب من السادة الزملاء إلى الاشتراك فيه ، وقيمة الاشتراك كما حددها المكتب الدائم خمسة جنيهات للعضو . والمجلس ويطيد الرجاء في أن يقبل العضوية كل من يرغب المساهمة في هذا المؤتمر الذي يتشل فيه مدى نهوض المحاماة وجهودها في أداء رسالتها ، وبعد نجاحه مظهراً لمكانة المحاماة ومقامها ولينزلة مصر في الأقطار العربية .

وترسل قيمة الاشتراك إلى السيد أمين الصندوق بدار النقابة بمصر إلى ما قبل انعقاد المؤتمر بعشرة أيام تيسيراً لمهمة تنظيم المؤتمر .

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الإساتنة مصطفى قاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وامين
عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٣٧٩

٤ ابريل سنة ١٩٥٥

اختصاص . قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣
في شأن الرى والصرف . اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى
التي ترفع إليها عن وقائع حدثت قبل صدوره . الحكم
بعدم الاختصاص تأسيساً على أن القانون المذكور
لا ينسب أثره على الماضي . خطأ في تأويل القانون .

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٥٣ في شأن الرى والصرف تنص على أنه
د يعمل في المسائل المتعلقة بالرى والصرف
بالأحكام المرافقة لهذا القانون ، كما نصت
المادة الثانية منه على إلغاء القوانين والأوامر
العالية التي حل القانون الجديد محلها ، ومن بينها
الأمر العالي الصادر في ٢٢ من فبراير سنة
١٨٩٤ بشأن الترع والمساق والمعدل بالقانون
رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٩ ، وقد جاء بالمذكورة
الإيضاحية للقانون الجديد ما يأتي : ... وكذلك

ألقى المشروع لجان الرى وأحال اختصاصها في
جرائم الرى والصرف إلى المحاكم العادية . وفي
هذا ضمان كبير للأفراد . كما وضع عقوبات
شديدة لمرتكبي هذه الجرائم لتكون ذات أثر
فعال . . ويتضح من ذلك أن الشارع قد ألغى
تلك اللجان الإدارية التي كانت تتولى النظر في
جرائم الرى والصرف وجعل ولاية النظر في
هذه الجرائم للمحاكم العادية وبذا أصبحت هذه
المحاكم هي الجهة التي لها وحدها الاختصاص
الذي كان ممنوحاً من قبل لتلك اللجان ، مما يتعين
معه أن تنظر المحاكم تلك الدعاوى وتجري
عليها حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات
وإن فالحكم الذي يقضى بعدم الاختصاص
تأسيساً على أن القانون المشار إليه ليس متعلقاً
بالإجراءات فقط بل تضمنت نصوصه أحكاماً
جديدة وعقوبات أخرى أشد مما كانت تنص
عليه لائحة الترع والجسور المتعلقة بالرى

لمأمور الضبط تحت رقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .
ب — اثبات . اعتراف . تقديره . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ — لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهمه بتهمة مخدر وأن يفتشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق ، وله تقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

٢ — للمحكمة أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم وهل صدر عن إرادة حرة أو كان وليد إكراه وقع عليه وإذا خلصت إلى أنه صدر منه صحيحا لا شائبة فيه واعتبرته دليلا مستقلا وليس ناتجا عن الضبط والتفتيش فإن تقديرها في ذلك كما هو الشأن في تقديرها لسائر أدلة الدعوى من المسائل الموضوعية .

(القضية رقم ٧٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٣٨٢

٤ أبريل سنة ١٩٥٥

دفاع . حضور محام مع المتهم في الجنائية . واجب قانونا . امتناع المحامي الحاضر عن الدفاع وطلبه التأجيل حتى يحضر المحامي الأسيل ويطلع على ماجد من تحقيق ومماينة . عدم إجابة هذا الطلب والفصل في الدعوى بدون طلب محام آخر للدفاع عن المتهم . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إن القانون قد أوجب حضور محام مع المتهم

معه أن ينسحب أثره على الماضي طبقا للمادة هـ من قانون العقوبات ، هذا الحكم يكون مخطئا في تأويل القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٢٣٢ سنة ٢٤ ق) .

٣٨٠

٤ أبريل سنة ١٩٥٥

دفاع هام . تبديد . تقديم المتهم إلى المحكمة لإقراره منسوباً للمجنى عليه فيد علم الثاني بأن السجائر التي سلمها للأول لم يسرها سرقت منه . إدانة المتهم دون تحقيق هذا الدفاع أو الإشارة إليه في الحكم . موجب لنقضه .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع قد تقدم للمحكمة بإقراره منسوب صدوره إلى المجنى عليه يقر فيه بأنه علم بأن السجائر التي سلمها للمتهم ليسها سرقت منه ، فلم تكن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم تشر إليه في حكمها بالادانة مع أن الواقعة التي تضمنها الإقرار المذكور لو ثبتت لاقتضى ثبوتها نفي التهمة التي دين المتهم بها — فإن سكوت الحكم عن الرد على هذا الدفاع الهام وعن تحقيقه موجب لنقضه .

(القضية رقم ٦٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

٣٨١

٤ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — قبض وتفتيش . وجود دلائل كافية على اتهام شخص بتهمة مخدر . لمأمور الضبط القضائي أن يقبض عليه ويفتشه بدون إذن . تقدير كفاية الدلائل متروك

٣٨٤

٥ ابريل سنة ١٩٥٥

- ا - اثبات . شاهد . تجزئة أقواله . جائزة .
 ب - حجة القىء المحكوم فيه . تلحق بمنطوق الحكم وما يكملة ويرتبط به ارتباطا وثيقا من الأسباب .
 ج - اثبات . اعتراف . حرية محكمة الموضوع في تقديره .
 د - اثبات . شاهد . أخذ المحكمة بما تلمس اليه من أقواله وحق بعض المتهمين وإعراضها عما لا تلمس اليه منها في حق البعض الآخر . جائز .
 هـ - حكم . تسييه . دفاع موضوعي . يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم بالإدانة .

- و - تقادم . الاجراء القاطع لمدة التقادم ملابته .
 ز - اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء متى تتوفر عناصر الجريمة ؟

- ح - اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء .
 يكفي لتوافرها أن يقرر للمتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب . عدول الجاني عن هذه الأقوال بعد ذلك . لا يؤثر على قيام الجريمة .

- ط - مسئولية مدنية . قض . أسباب موضوعية .
 رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة كشرط لتحقيق مسئولية التبع عن فعل تاييه . استظهارها موضوعي .

- ي - اثبات . قض . حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . هي أساس الأحكام الجنائية . المجادة في هذا التقدير أمام محكمة النقض . لا تقبل .

- ك - اثبات . الأخذ بأداة في حق المتهم وتعلم الأخذ بها في حق متهم آخر . جائز .

- ل - حكم . تسييه . القضاء بالبراءة . لا يلزم فيه تعقب الاتهام في كل دليل يقدمه أو أعارة يستدل بها .

- م - قض . تمريض . أساس المطالبة به وإثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

- ن - دعوى مدنية . تسييه . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بمباشرة عن الجريمة . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بمباشرة عن الجريمة .

في الجنائية ، وإذن فإذا كانت المحكمة بعد أن امتنع المحامي الحاضر عن إبداء الدفاع ، وطلب التأجيل وأصر عليه حتى يحضر محامي المتهم الأصلي ، قد رأت عدم إجابته إلى طلبه ولم تندب محاميا آخر يطلع على أوراق الدعوى ويتراقع بما يراه محققا لمصلحة المتهم فيما جد من تحقيق ومعاينة ، بل فصلت فيها بإدانة المتهم دون أن تتيح له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا .
 فإن هذا التصرف من جانبها يتطوى على إخلال بحق المتهم في الدفاع يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٨١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٣٨٣

٤ ابريل سنة ١٩٥٥

سلاح . انتهاء . مفعول الترخيص بميازته وعدم تجديده في الميعاد . احرازه . تحقق الجريمة به .

المبدأ القانوني -

إن جريمة إحراز السلاح بدون رخصة ، تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى بجهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

(القضية رقم ١٠٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

المبادئ القانونية

١ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر .

٢ - الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به . أما إذا استنتجت المحكمة استنتاجا من واقعة مطروحة عليها ، فإن هذا الاستنتاج لا يجوز حجية ، فلا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقا وظروف وملابسات الدعوى المعروضة عليها .

٣ - من المقرر أن الاعتراف كدليل في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها التدليلية في الإثبات ، فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق لها أن الاعتراف سليم لاشائبة فيه ، واطمأنت إلى صدقه كان لها أن تأخذ به وتعول عليه .

٤ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في حق بعض المتهمين وتعرض عما لا تظمن إليه منها في حق البعض الآخر دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها

مادام تقدير قوة الدليل موكولا إليها وحدها .
٥ - إذا كانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر المكونة للجريمة وأوردت على ثبوتها في حق المتهم أدلة صالحة لأن تؤدي إلى إدانته بها فهي بعد غير ملزمة بمتابعته في مناحي دفاعه الموضوعي ومختلف حججه وأن ترد استقلالاً على كل قول يديه أو حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بإدانته استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

٦ - إن أي إجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتنبيه الأذهان إلى الجريمة التي كان قد انقطع التحقيق فيها ، يعتبر قاطعا للتقادم بالنسبة لها حتى لو كان هذا الإجراء خاصا ببعض المتهمين دون البعض الآخر ، وليس من الضروري أن يستوجب المتهم حتى تنقطع مدة التقادم في حقه .

٧ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تعد إخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستمد من الرقم الحقيقي للسيارة التي قر بها الجناة ، وأنه كان يعلم بوقوع هذه الجريمة ، وكان غرضه من إخفاء الدليل أو العبث به تضليل المحققين لإعانة الجناة على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقا .

٨ - لا يشترط لتوفر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات أن

١٤ - إذا كان الضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة التي نسبت إلى المتهم ورفعت بها الدعوى عليه ، كأن يكون منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في إجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقام على أساسه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - الأومباشي أحمد حسين جاد (الطاعن الأول) و ٢ - مصطفى محمد أبو الليل . و ٣ - اليوزباشي عبده أرمانوس سرور . و ٤ - البكباشي حسين كامل . و ٥ - وكيل أومباشي محمد سعيد اسماعيل . و ٦ - الأومباشي حسين محمدين رضوان . و ٧ - باشجاويش محمد محفوظ محمد (الطاعن الثاني) . و ٨ - الأميرالاي محمود عبد المجيد (الطاعن الثالث) . و ٩ - البكباشي محمد محمد الجزار (الطاعن الرابع) . المتهمان الأول والثاني قتلا عمدا ومع سبق الإصرار والترصد الشيخ حسن البنا المرشد العام للأخوان المسلمين ، وشرعا في قتل الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور المحامي عمدا ومع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن يتنا النية على قتل المجنى عليه الأول ولبثا منتظرين خروجه من دار جمعية الشبان المسلمين التي علما بوجوده فيها حتى إذا ماظفرا به تقدما منه يطلقان عليه الرصاص من مسدسهما قاصدين بذلك قتله فأصاباه وأصابا المجنى عليه الثاني بالجروح الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياة المجنى عليه الأول ، وقد أوقف أثر الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الثاني لسبب لا دخل لإزادة الفاعل فيه

يصر المتهم طول مدة التحقيق على أقواله الكاذبة التي تتعلق بالجريمة وإنما يكفي لتوفرها وتتمامها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب ولو عدل المتهم عن هذه الأقوال بعد ذلك .

٩ - إن استظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة ، وهو الشرط الذي تتحقق به مسئولية المتبوع عن فعل تابعه ، هو من المسائل التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح المجادلة في شأن توافرها أمام محكمة النقض .

١٠ - إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى فإذا تبين من حكمها أنها لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بتلك الأدلة ووزنتها فلم يقتنع وجدانها بصحتها أو بعدم كفايتها للحكم بالإدانة فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

١١ - للمحكمة أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متماثلة .

١٢ - إن المحكمة غير مكلفة قانوناً وهي تقضى ببراءة المتهم أن تتعقب الاتهام في كل دليل يقدمه ضده أو أمانة يستدل بها عليه .

١٣ - إذا كان أساس طلب التعويض المشار إليه في وجه الطعن لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

ذلك القانون بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني وبالمواد ٤٠ / ١ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ والمادتين ٤٥ و ٤٦ من نفس القانون بالنسبة للمتهمين من الثالث إلى الثامن، وبالمادة ١٤٥ / ١ - ٢ منه بالنسبة إلى المتهم التاسع، فقررت الفرقة بذلك. وقد ادعى بحق مدني: ١ - السيدة لطيفة حسين الصولي زوجة المجني عليه الشيخ حسن البناء وأولاده القصر الستة المشمولون بولاية جدهم الشيخ عبد الرحمن البناء: وفاة، وأحمد سيف الاسلام، وثناء، ورجاء، وهالة، واستشهاد بمبلغ ثلاثين ألفا من الجنيئات تعويضا. و ٢ - والدا المجني عليه الشيخ حسن البناء وهما: الشيخ عبد الرحمن البناء والسيدة أم السعد ابراهيم صقر. بقرش صاغ تعويضا مؤقتا. و ٣ - الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور المحامي (المجني عليه) بمبلغ ثلاثين ألفا من الجنيئات. وهذه الدعاوى المدنية الثلاث موجهة ضد المتهمين جميعا بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة المصرية وبصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية. ومحكمة جنابات القاهرة قضت فيها حضوريا - عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول «الأومباشي أحمد حسين جاء، (الطاعن الأول) و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهمين السابع «محمد محفوظ محمد» والثامن «محمد عبد المجيد» (الطاعنين الثاني والثالث) مع تطبيق المادتين ٣٢ فقرة ثانية و ١٧ من قانون العقوبات للمتهمين الثلاثة والمادة ١٤٥ / ١ - ٢ منه بالنسبة إلى المتهم التاسع «البكباشي محمد محمد الجزار»

وهو إسعافه بالعلاج. والمتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس والثامن، اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في الجريمة التي وقعت منهما وذلك بأن اتفقوا وإياهما على قتل المرحوم الشيخ حسن البناء عمدا مع سبق الإصرار والترصد كما حرضهما المتهم الثامن الأميرالاي محمود عبد المجيد على ارتكاب الفعل المكون لهذه الجريمة وساعدهما المتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع في الأعمال المجهزة والمسهلة والمتضمنة لارتكابها إذ ذهب الأربعة الأولون منهم إلى مكان الحادث يشدون أزر المتهمين الأول والثاني ويردون عنهما من يتصدى لهما أو يحاول ضبطهما أو يحول بينهما وبين إتمام الجريمة، بينما وقف المتهم السابع بالسيارة التي يقودها على مقربة منهما وفي نطاق منرج الجريمة، فيسر لهما بذلك سبيل فرارهما بعد إتمام جريمتها، وكان أن وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق والمساعدة. والمتهم التاسع - علم بوقوع جناية القتل العمد المسندة إلى المتهمين المعاقب عليها بالاعدام فأعان الجناة المتهمون بالجناية على الفرار من وجه القضاء باخفاء أدلة الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم بعدم صحتها وذلك بأن اتصل بالشاهد محمد يوسف الليثي الذي عرف رقم السيارة التي استعملت في تهريب الجناة وحمله على أن يدلي في التحقيق بمعلومات مضللة يعلم عدم صحتها وذلك بقصد تجهيل رقم تلك السيارة، وإبعاد الشبهة عن الجناة. وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالة هؤلاء المتهمين جميعا على محكمة الجنابات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من

محمد ، وإن كان قد قرر الطعن في الميعاد إلا أنهم يقدم لطعنه أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

عن طعن الطاعن الأول ، أحمد حسين جاد ،

« حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن . هو التناقض والاضطراب في أسباب الحكم ، ذلك بأن الحكم بعد أن أورد شهادة محمد الليثي وأقوال المتهم محمد محفوظ ذكر أن الشطر الصحيح من هذه الأقوال يؤيد رواية محمد الليثي في تصوير كيفية هروب الجناة بالسيارة ، مع أن الليثي استترف في التحقيق على محمد محفوظ وزعم أنه هو القاتل الذي كان يحمل المسدس وقاد السيارة عقب ارتكاب الجريمة ، بينما جاء في الشطر الذي اعتمدته المحكمة من أقوال محمد محفوظ أن القاتل هو الطاعن ، وأنه ركب السيارة عقب الحادث في المقعد الخلفي وقادها محمد محفوظ ، فكان يتعين على المحكمة إما اطراح هاتين الروايتين المتناقضتين ، أو بيان العلة في هذا التناقض .

« وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة بينت في واقعة الدعوى ما يؤده أنه « ما أن خرج الشيخ حسن البنا وصهره الأستاذ عبد الكريم محمد منصور من باب الجمعية وصعدا إلى السيارة ، وبدأ سائقها في إدارة محركها للسير بها حتى هاجمها المتهم الأول أحمد حسين جاد (الطاعن) وآخر لم يسفر التحقيق عن معرفته على وجه اليقين ، وأخذوا يطلقان النار على من فيها بأسلحة نارية أنوماثيكية كالا قد أعداها لذلك بعد أن يتنا النية على قتل محمد الإخوان وتربصا له بالقرب من دار الجمعية التي عليا بوجوده فيها قاصدين من ذلك لإيهام زوجته ،

(الطاعن الرابع) أولا — بمعاقة أحمد حسين جاد بالأشغال الشاقة المؤبدة وكل من الباشجاويش محمد محفوظ محمد والاميرالاي محمود عبد المجيد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبالزامهم بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة والمسئولة عن الحقوق المدنية ، (ا) بأن يدفعوا عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض للسيدة لطفية حسين زوجة المرحوم الشيخ حسن البنا وأولاده القصر منها وهم — وفاة . وأحمد سيف الاسلام ، وثناء ، ورجاء ، وهالة ، واستشهاد — والمشمولين بولاية جدهم الشيخ عبد الرحمن البنا (ب) وبأن يدفعوا للشيخ عبد الرحمن البنا والسيدة أم السعد ابراهيم صقر والدي القتييل ، قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت . (ج) وبأن يدفعوا للأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور مبلغ ألفي جنيه على سبيل التعويض والزممت المتهمين المذكورين بالمصروفات المدنية المناسبة وثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة للفريقين الأول والثاني من المدعين بالحق المدني وعشرين جنيها للثالث . وثانيا — بمعاقة البكباشي محمد محمد الجزار بالحبس مع الشغل لمدة سنة ورفض الدعاوى المدنية قبله . وثالثا — ببراءة كل من مصطفى محمد أبو الليل يوسف أبو غريب واليوزباشي عبده أرمانوس والبكباشي حسين كامل والجاويش محمد سعيد اسماعيل والأومباشي حسين محمد بن رضوان بما أسند إليهم مع رفض الدعاوى المدنية الموجهة لهم .

قطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . إلخ .

المحكمة

« من حيث إن الطاعن الثاني محمد محفوظ

فأحدثنا به وبصره المجنى عليه الثاني الأستاذ عبد الكريم منصور الإصابات والجروح الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية ، والتي أودت بحياة الأول ، وخاب أثر الجريمة بالنسبة للثاني لسبب لا دخل لإرادة الجانين فيه وهو اسعافه بالعلاج ، وقد اشترك المتهمان السابع الباشجاويش محمد محفوظ والثامن الأميرالاي محمود عبد المجيد مع هذين الفاعلين الأصليين في قتل الشيخ حسن البنا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة بأن اتفقا معهما على ارتكاب الفعل المكون للجريمة وحرضهما المتهم الثامن على مقارفة هذا الفعل ، كما ساعدهما هو والمتهم السابع في الأعمال المجهزة والمسئلة والمتمة لارتكابه بأن حملهما السابع تنفيذاً لأمر الثامن في السيارة التي يقودها إلى مكان الجريمة ووقف في انتظارهما على مقربة منه فيسرها سبيل الفرار بعد إتمامها وكان أن وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق وتلك المساعدة ، . ثم أورد الحكم الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت ارتكاب الطاعن لجريمتي القتل والشروع فيه اللتين دأته بهما ، ومن بين هذه الأدلة التي أوردتها ما تضمنه اعتراف المتهم السابع محمد محفوظ محمد في بعض مراحل التحقيق بأن الطاعن هو بذاته أحد القاتلين اللذين قدما إليه من مكان الحادث يلهثان واستقلا السيارة التي كان يقودها ، والتي كان ينتظر بها على مقربة من ذلك المكان ثم فر بهما إلى فندق إيدن حيث كان محمود عبد المجيد الطاعن الثالث في انتظارهما ، وأورد الحكم شهادة محمد يوسف الليثي بما حصله أنه كان في ليلة الحادث متجهاً إلى كشك التليفون بدار جمعية

الشبان المسلمين ، وقبل أن يصل إليه سمع صوت أعيرة نارية في الخارج فأسرع يتبين الأمر ، فوجد على بعد ستة أمتار منه شخصاً نحيف الجسم قمحي اللون لم يتبين ملاحه بالضبط ممسكاً بيده مسدساً يطلق منه النار على السيارة التي بها المجنى عليهما فصرخ الشاهد مستنجداً ، وعندئذ أطلق نحوه هذا الشخص عيارين ناريتين لم يصيباه ، وأبصر الشاهد وقتئذ شخصاً آخر يجرى في أثر الجاني الذي كان يطلق الرصاص . وركب الاثنان سيارة كانت تنتظرهما في الجهة المقابلة لدار الجمعية ثم أسرعتا بالفرار ، وبعد أن أورد الحكم الأدلة التي حصلتتها المحكمة والتي جاءت مؤيدة لاعتراف المتهم محمد محفوظ محمد بالنسبة إلى واقعة هروب الطاعن وزميله عقب ارتكاب الجريمة بالسيارة التي كان يقودها ، عقب الحكم على ذلك بقوله إن المحكمة لا تعول على كل ماخالف هذه الأدلة التي أخذت بها ، فإذا صح ما يدعيه الطاعن في طعنه من أن الشاهد محمد الليثي استعرق في التحقيق على محمد محفوظ زاعماً أنه هو الذي كان يحمل المسدس وباشر القتل بنفسه وقاد السيارة عقب ارتكاب الجريمة ، فإن مفاد ما ساقه الحكم فيما تقدم أن المحكمة اطرحت هذا الزعم ولم تأخذ به . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد ، فتأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر ، فإن ما ينمى الطاعن في هذا الوجه ، لا يكون له محل .

« وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث

هو أن الحكم ذكر أن الخلاف بين الشهود في شأن الفتى الذى أبلغ عن رقم السيارة التى فرت بالجناء مقصور على التعريف عن سنه وملابسه مع أن هذا الخلاف شمل أيضا طريقة التبليغ عن رقم السيارة وموعد ظهور هذا الفتى ، ومكان التقائه بالشاهد محمد الليثى ، هذا فضلا عن اضطراب هذا الشاهد في بيان مصدر عليه برقم السيارة ، ولم يعن الحكم بالرد على هذه الخلافات ، ما جعله قاصرا قصورا يعيبه ويبطله ، يضاف إلى ذلك أن الحكم أغفل الرد على ما أثاره المدافع بشأن أقوال جمال البنا (أخى القتل) عن السيارة التى استعملت في ارتكاب الجريمة وكان يركبها محمد وصفي وآخر وكذا شهادة السيدة منيرة حامر من أن محمد الليثى أخبرها بأنه هو الذى شاهد رقم السيارة ، وايس الفتى الأسمر وأنه حرضها على أن تشهد بغير ما حدثا به كذلك أغفل الحكم الرد على ما أثاره المدافع من عدم قيام الدليل على صحة رواية الفتى الأسمر وعدم إمكانه رؤية رقم السيارة ، وتخاذل الحكم في الرد على ما أثاره المدافع من أن مفاوضات الصلح بين القتل والحكومة والتى عاصرت الحادث كانت ناجحة ، وأن ذلك يؤدي إلى استخلاص وقوع الجريمة بتدبير من السراى وحدها ، هذا فضلا عن أن رئيس الطاعن ، وهو محمود عبد المجيد ، منقطع الصلة بالسراى ، يضاف إلى ما تقدم أن الحكم سكت عن الرد على ما أثاره المدافع استنادا إلى تجربة الطبيب الشرعى من أن السلاح الذى استعمل في الجريمة هو غير المسدسين اللذين قالت المحكمة إنهما استعملتا في ارتكابها وأن نسبة السيارة التى أخذ رقبها إلى محمود عبد المجيد لم تعلم إلا في

اليوم التالى كما شهد بذلك شهود عديدون ، هذا إلى أن الحكم اعتمد ما قاله المتهم محمد محفوظ من أنه نقل الجناء إلى الفندق عقب الحادث على الرغم من أن الشهود نقوا صحة هذه الواقعة ، وعلى الرغم من أن الحكم جرى على عدم الأخذ بإقرارات محمد محفوظ إلا بما يكون مؤيدا بدلائل أخرى أو بشهادة الشهود .

د وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يشير الطاعن بصدد الفتى الذى التقط رقم السيارة فقال : « ولقد ذهب الدفاع في تفصيل رده على الدليل المستمد من التعرف على رقم السيارة إلى التشكيك في وجود الفتى الأسمر الذى كان هو مصدر الإدلاء بهذا الرقم في ليلة الحادث ، فيقول إن هذا الفتى لم يظفر له وجود رغم الأدوار الطويلة التى مر بها التحقيق ولو كان موجودا حقا لتقدم للشهادة وهذا الشك ينفيه أن واقعة ظهور هذا الشاب عقب الحادث مباشرة أمام دار جمعية الشبان المسلمين وإدلائه برقم السيارة التى قربها الجناء قد شهد بها عدة شهود عدول من أعضاء الجمعية لم يثبت أن لهم أية مصلحة في تغيير الحقيقة أو الإيقاع بالمتهمين وهؤلاء الشهود هم الأساتذة الموظفون زكى عبد التواب ومحمد عثمان ومحمود جبر ، فلم تكن رواية الليثى الشاهد الرئيسى في القضية هى الرواية الوحيدة عن ظهور هذا الشاب وتعرفه منه على رقم السيارة ، أما عدم ظهوره بعد ذلك فقد يكون مرجعه خشيته من التنكيل أو القبض عليه أو أن يكون قد تعرض لما تعرض له الليثى على يد البكباشى الجزار من عوامل الإكراه أو الإغراء لبعده عن التحقيق ونجمه على عدم الإدلاء بشهادته وإسبى ذلك

ببيد بعد أن ثبت من شهادة حسن محمد يعقوب صاحب المقهى المقابل لدار جمعية الشبان في التحقيقات من أن المخبرين كانوا يتعقبون هذا الفتى الأسير بدليل أن أحدهم حضر إليه عقب الحادث وسأله عنه فأجاب بأنه لا يعرفه ومتى ثبت أن الفتى الأسير كان له وجود وأنه أدلى برقم السيارة فعلا وتبين أنها لضابط كبير في الحكومة التي كان بينها وبين الاخوان ماسلف ذكره من خصومة ونار ، كان في ذلك الكفاية للتدليل على أنه عرف هذا الرقم فلا محل بعد ذلك للناقشة في كيف تمكن الفتى المذكور من معرفة نمرة السيارة وهل هو ملم بالقراءة ويحسن الرؤية إلى غير ذلك مما يشير الدفاع مادام أنه لم يكن العثور عليه بعد ذلك للأسباب المتقدمة ، أما الفروق الطفيفة بين الشهود المذكورين في تقدير سن الفتى أو في بيان أوصاف ملابسه فلا أهمية لها مادام الجميع قد اتفقوا على وصفه العام بأنه أسير ، وأنه صغير السن بما يدور حول العشرين سنة ، وأنه كان يرتدى الملابس البلدية ، - وعرض الحكم أيضا لما يشير الطاعن في شأن السلاح الذي استعمل في ارتكاب الجريمة ، فأثبت قولا عن تقرير الطبيب الشرعى أن الأطراف المطالوة التي وجدت في مكان الحادث هي سبعة وجد في ستة منها علامات مانوية تشير إلى إطلاقها من آلة واحدة والظرف السابع لم تشاهد به هذه العلامة مما قد يشير إلى إطلاقه من آلة أخرى ، وأن هذه الأطراف جميعاً ليست من ذخيرة الريفولفرات ولكنها من ذخيرة المسدسات الانوماتيكية وأنه أمكن إطلاق مثل هذه الأطراف السبعة من الريفولفرات المضبوطة بمنازل المتهمين محمد سعيد اسماعيل والأميرالاي محمود عبد المجيد والمسدس ماركة كولد الذي

كان في عهدة المتهم حسين كامل ثم سلم للمتهم محمد محفوظ قبل الحادث ، وذلك بالكيفية الواردة في التجارب التي أجراها الطبيب الشرعى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يذكر أن هذه الأسلحة التي ضبطت لم يستعمل كلها أو بعضها في ارتكاب الجريمة ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على كل ما يثري الدفاع من شبه أو وجه دفاع موضوعية إذ الحقائق التي أنبتتها وجعلت منها قواما لحكمها تكفى ردا على ما يخالفها ، فإن ما يثري الطاعن في هذين الوجهين ليس في حقيقته إلا جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

عن طعن الطاعن الثالث الأميرالاي

« محمود عبد المجيد ،

« وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني هو إخلال الحكم المطعون فيه بمحجية الحكم الصادر بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ في قضية مقتل عبد القادر طه رقم ١٨٣ سنة ١٩٥٣ جنابات مصر القديمة ، وتناقضه مع الدليل الذي استمد من هذه القضية الأخيرة ، وبيان ذلك أن الحكم في قضية مقتل عبد القادر طه ، إذ قضى ببراءة الطاعن وبراءة كل من اتهم بأنه حرضهم على القتل أصبح حجة لا تقبل الدليل العكسي للبراءة ، غير أن محكمة الجنابات المطعون في حكمها حين أعوزها الدليل رأت في سبيل إثبات اشتراك الطاعن في جريمة مقتل الشيخ حسن البنا أنها بحاجة إلى إثبات اشتراكه في قتل عبد القادر طه ، فأعادت البحث في قضيته وناقشت أدلتها وأدلتها تأويلا يخالف الحكم الصادر فيها ويهدره ، مع أن تلك القضية لم تكن معروضة

فيها إدااتهم إلا أن يكون التماثل دليلاً على البراءة في القضية الأخرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، أثبت أن قضية مقتل الضابط عبد القادر طه كانت مضمومة إلى قضية مقتل الشيخ حسن البنا ، ومعرضة على بساط البحث خلافاً لما يدعيه الطاعن في طعنه ، ولما كانت القضيتان تخلفان في السبب والخصوم والموضوع ، إذ لكل منهما ذاتية خاصة وظروف مستقلة عن الأخرى بزمانها ومكانها وبشخص المجنى عليه فيها بما تحقق به المغايرة التي يمتنع معها التمسك بحجية الشيء المقضي ، وكان الأصل في الأحكام ألا ترد هذه الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكلاً للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ . بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به ، وكان يبين من الحكم الصادر في قضية مقتل عبد القادر طه المضمومة للقضية الحالية التي أمرت هذه المحكمة بضم مفرداتها تحقيقاً لوجه الطعن أن محكمة الجنايات حين عرضت للذكر المحررة بخط الطاعن المؤرخة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، لم تقطع في أمر تفسيرها برأى جازم وإنما قالت في ذلك ، إنه في المحتمل جداً إن لم يكن من المرجح أن يكون محمد وصفي لجأ إلى محمود عبد المجيد لترشيح الأشخاص الذين وردت أسماءهم فيها لتدعيمهم إلى وزارة الداخلية لتعزيز حرس الوزارات فتقدم هذا الأخير للوزارة بهذا الترشيح لاستصدار أمر النذب . وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد أرلت الغرض من هذا النذب تأويلاً آخر بقولها ، إن الذي تستخلصه المحكمة وتأخذه من وقائع قضية

عليها ولا كان مضموماً منها سوى الحكم الصادر فيها وأقوال الطاعن وقد دعتها هذه الحاجة إلى أن لا تقلت القول الذي رواه محمد حسن السليمان عن محمد وصفي بأنه سيستخدم الجناة الذين قتلوا البنا في قتل عبد القادر طه لتحصل من ذلك أن قتلة عبد القادر طه هم قتلة البنا . كما تبشت المحكمة من جديد قصة المذكرة المؤرخة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ الخاصة بنذب ضابطين وثلاثة من الخبزين قبيل مقتل عبد القادر طه ، مع أن دليل الاتهام الرئيسي في قضية عبد القادر طه كان مستمداً من هذه المذكرة ، وأطرحته المحكمة التي نظرت تلك القضية وكان ردّها على هذا الدليل هو دعامة البراءة ، وإذن فما كان يجوز للمحكمة أن تتخذ من هذه المذكرة التي هي جزء من حكم البراءة الذي اكتسب قوة الشيء المقضي دليلاً على الإدانة ، هذا فضلاً عن وجود التناقض في الحكم إذ أنه مع تقريره بصحة رواية محمد حسن السليمان قضى ببراءة أربعة من المتهمين الخمسة الذين سلف ذكرهم من تهمة قتل الشيخ حسن البنا ، كما قضى بالحكم في قضية عبد القادر طه ببراءتهم جميعاً . ونعى الحكم على الطاعن تخطيطه في تعليل سبب النذب وترتب على ذلك أن النذب كان لغرض إجرامى ، وذلك على الرغم من أن الحكم الآخر الذي قضى بالبراءة هو القول الفصل في واقعة النذب وتفسيرها وفي بيان ما إذا كان المقصود بها تدبير قتل عبد القادر طه أم لا ، هذا إلى بطلان الحكم لاعتماده في الثبوت على التماثل بين القضيتين ، إذ الدليل المستمد من التماثل بين ظروفها باطل قانوناً لأنه لا تماثل بين قضية حكم فيها ببراءة المتهمين ، وبين قضية أخرى يطلب

عبد القادر طه وما أفضى به محمد حسن السليمانى فى تـحقيقاتها وتـحقيقات القضية ومن المذكرة المؤرخة فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ سالفة الذكر المحررة بخط الأمير الـى محمود عبد المجيد هو أن الضابط والعساكر الذين عاونوا فى قتل حسن البنا والذين أشار إليهم محمد وصفى فى حديثه مع محمد حسن وأحمد كامل وإن كان لم يصرح بأسمائهم ليسوا سوى الأمير الـى محمود عبد المجيد ومن استـحضرهم من الصعيد للاستـعانة ببعضهم فى الظروف التى سـلفت الإشارة إليه ، وقد ثبت بالأدلة القاطنة أنه استعمل أحمد على الأقل هو أحمد حسين جاد فى قتل الشيخ البنا كما ثبت أن أحمد حسين كان معه آخر قد يكون أحد زميليه المتهمين الخامس والسادس ، وإن كانت لم تقم الأدلة المقدمة على ذلك ولم يكشـف التحقيق عن حقيقة القاتل الثانى ، وترى المحكمة أن مجرد التعبير بلفظ يدل على الاستقبال كثيرا ما يأتى عرضا فى الحديث للإفادة عن عمل كان ينتويه الشخص ثم أتمه وقد ثبت باعتراف محمود عبد المجيد نفسه فى التـحقيقات أنه إنما حرر مذكرة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ بناء على طلب محمد وصفى كما لم يثبت أن عساكر أو مخبرين آخرين اتـدبهم وصفى قبل أو بعد هذا الوقت حتى مقتل عبد القادر طه بخلاف هؤلاء الذين تضمنتهم مذكرة محمود عبد المجيد ، كما ثبت فيما تقدم مدى العلاقة القوية والصدقة التى كانت تربط هذا الضابط بزميله محمد وصفى ، والمحكمة إذ تأخذ فى حكمها بهذه النتيجة إنما تبنيها على الوقائع التى ثبتت لديها ودون أن تتعرض بخير أو شر للحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات فى قضية عبد القادر طه والذى له حجية فى خصوصية تلك القضية .

لما كان ذلك وكان التأويل الذى أول به الحكم الصادر فى قضية عبد القادر طه الغرض المقصود من التـدب بأنه من المحتمل أن يكون لغرض برى . ليس فى واقعه إلا استـنتاجا استـنبطته المحكمة من الظروف والملابسات التى أحاطت به فى تلك الدعوى ، وهذا الاستـنتاج ليست له حجية الشئ . المحكوم فيه فى الدعوى الحالية فلا يمنع المحكمة المطعون فى حكمها من أن تخالفه وأن تستنتج من واقعة التـدب وظروفها وزمانها ومن التـحقيقات التى أجريت بشأنها ومن تماثلها لواقعة التـدب الأخرى التى ثبتت فى القضية المطروحة أمامها من حيث ظروفها والأشخاص والمتـدبين وطريقة تـدبهم أن التـدب فى هذه القضية الأخيرة لم يكن إلا لتنفيذ غرض جنائى ، متى كانت ظروف ووقائع الدعوى المطروحة عليها تؤيد ذلك كما قرر الحكم ، لما كان ما تقدم فإن المحكمة حين اتخذت من تماثل واقعة تـدب أحمد حسين جاد فى قضية عبد القادر طه لواقعة تـدبه فى القضية موضوع الطعن قرينة على توافر الغرض الجنائى من التـدب فإن ذلك من حقه ولا تكون قد خالفت القانون فى شئ .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد فى الثبوت على حكم محكمة الثورة ضد الأستاذ إبراهيم عبد الهادى قد خالف القانون ، إذ يفهم منه أن محكمة الجنايات جعلت فى اعتبارها أن حكم محكمة الثورة حجة على أن الجريمة وقعت باشتراك الحكومة وبواسطة أعوانها أى موظفيها ، ومعنى هذا أن احتمال وقوع الجريمة من غير موظفين وأغير حساب الحكومة وبغير اشتراكها كان احتمالا يتمتع على محكمة الجنايات أن تراجع مخالفته لحكم

محكمة الثورة ، وهذا القيد الذي قيدت به محكمة الجنايات نفسها بتصورها خطأ أن حكم محكمة الثورة قد أثبت وقوع الجريمة من موظفين لحساب الحكومة وباشترأ كما قد أثر حتما في عقيدة المحكمة ؛ هذا إلى أن حكم محكمة الثورة لا يقيد قانونا محكمة الجنايات بأي حال ، لأن من شرائط حجية الشيء المقضى به توافر وحدة الخصوم ووحدة السبب في الدعويين ولأن محكمة الثورة لا تخضع لضوابط هذه الحجية ، ولأن الادعاء الذي وجه إلى الأستاذ إبراهيم عبد الهادي هو ادعاء سياسي إداري بعيد عن الناحية الجنائية التي يحكمها قانون العقوبات ، ولأن محكمة الثورة لم تسمع قضية مقتل الشيخ حسن البنا يضاف إلى ذلك أنه ما كان يجوز لمحكمة الجنايات أن تحيل على حكم محكمة الثورة في إثبات الدعوى قبل الطاعن وهو حكم غير مسبب .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حين أشار إلى الحكم الصادر من محكمة الثورة قال : « أصدرت محكمة الثورة في القضية رقم ١ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المقامة ضد الأستاذ إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزارة الأسبق حكما بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ قضت فيه بإدائته بالنسبة لجميع الادعاءات المقامة عليه وبمعاقبته عنها بإعدامه شنقا ومصادرة كل مازاد من أمواله وممتلكاته عما ورثه شرعا لصالح الشعب ، وصدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ مع تخفيفه بالنسبة لعقوبة الإعدام وإبدال السجن المؤبد بها ، وكان من ضمن الادعاءات الست التي وجهت إليه الادعاءات الثلاث والرابع ويتضمن أولهما أنه أتى أفعالا من شأنها افساد

أداة الحكم وذلك أنه في خلال الفترة بين ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ و ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٩ بوصفه رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية أشاع حكم الارهاب بأن اعتدى على الحريات العامة وتزعم حملة اعتقالات واسعة النطاق للتشكيل بالمواطنين بأن أمر أعوانه بتعذيب طائفة كبيرة منهم وأشرف بنفسه على تنفيذ أوامره وكلها اجراءات لم يكن يقتضيها أمن أو سلامه اللهم إلا دافع الاتهام والتشفي مخالفات بذلك أحكام الدستور الذي كان قائما وقتئذ ، ويتضمن الادعاء الثاني أنه أتى أفعالا من شأنها افساد أداة الحكم وذلك أنه في خلال عام ١٩٤٩ هيا لأعوانه الأسباب التي يسرت لهم قتل المرحوم الشيخ حسن البنا وعمل على تضليل التحقيق بقصد إفلات الجناة من العقاب ، واستطرد الحكم يقول : « إنه لما لاشك فيه أن حكم محكمة الثورة لا يمتد أثره إلى المتهمين الحاليين بداء ولا يصح أن يتخذ دليلا على أنهم هم الذين ارتكبوا الحادث لأن حجيته قاصرة على ما جاء به وعلى شخص المتهم فيه إلا أنه متى ثبت لهذه المحكمة أن بعض المتهمين في هذه القضية هم الذين قتلوا واشتركوا في قتل المرحوم الأستاذ حسن البنا فإن الرابطة تقوم من تلك اللحظة بين ما قضى به هذه المحكمة وبين ما قضت به محكمة الثورة من اعتبار الأستاذ إبراهيم عبد الهادي مسئولاً عن تهمة الأسباب التي يسرت لهم القتل إذ أنه بهذا الحكم تكون قد تحددت شخصية هؤلاء الذين قصدتهم محكمة الثورة في حكمها وترى المحكمة أن حكم محكمة الثورة إذ أثبت على رئيس الحكومة أنه هيا لأعوانه الأسباب التي يسرت لهم قتل المرحوم الشيخ البنا ، فإن هذا

الحكم يعد دليلاً بذاته في خصوصية الحجية المستفادة منه على مسئولية الحكومة عن هذه الجريمة معززا الأدلة التي سبق أن أوردتها المحكمة في هذا الصدد تأييدا لهذه المسئولية وأن الجريمة تمت لحسابها ولحساب الملك السابق معا .

وحيث إنه يبين في جلاء من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تتخذ من حكم محكمة الثورة دليلاً أو قرينة على الطاعن وإنما جعلت من إدانته في القضية الحالية استناداً إلى أدلة الثبوت التي ساقها ، ومن إدانة الأستاذ إبراهيم عبد الهادي في الادعاء الرابع الذي وجه إليه حقيقة تكشف الستار عن شخصية بعض من عنتهم محكمة الثورة بأن الأستاذ إبراهيم عبد الهادي هياً لهم الأسباب التي يسرت لهم ارتكاب جريمة القتل ثم حصلت من هذه الحقيقة دليلاً آخر يساند الأدلة التي أوردتها في صدد إثبات مسئولية الحكومة عن هذه الجريمة ، وليس في ذلك ما يفيد من قريب أو بعيد أن محكمة الجنايات عند تقدير الأدلة القائمة قبل الطاعن قد قيدت نفسها بحكم محكمة الثورة أو أنها جعلت لهذا الحكم حجية قانونية ضده ، ولكنها قصرت هذه الحجية على مسئولية الحكومة التي لا شأن للطاعن في التحدث عنها ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس من الواقع أو القانون .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع هو بطلان الحكم لاعتماده على اعتراف المتهم محمد محفوظ محمد الذي عدل عنه والذي صدر منه في ظل الرهبة ولقصوره وتناقضه ومخالفته للثابت في الأوراق ؛ ذلك بأن اعترافات محمد محفوظ كانت

وليدة الرعب الملازم للظروف التي صاحبت اعتقاله في السجن الحربي والتي كانت تشعره هو وبقية المتهمين بأن مصيرهم صار في يد الإخوان ، وكانت هذه الاعترافات أيضاً وليدة التهديد والضرب والتعذيب في السجن ، وقد أثار الدفاع عن الطاعن ذلك أمام محكمة الجنايات ولكنها ردت عليه رد أقصراً يدل على أنها لم تظن إلى حقيقته يضاف إلى ذلك أن الحكم قد خالف القانون وأخل بحقوق الدفاع حين استند في الرد على عدول محمد محفوظ إلى ما قاله المدافع عنه بالجلسة الأستاذ عبد الفتاح لطفي بعد تنحيته عن الدفاع لأن ما قاله في شأن العدول لم يصدر منه إلا بعد زوال صفته كمحام عن الطاعن لا يملك التحدث عنه ، ولا يملك المحكمة أن تعمل على قوله في أطراح العدول عن الاعتراف ، هذا فضلاً عن أن العبارة التي وردت على لسان المحامي المذكور نقلاً عن الطاعن تعتبر من أسرار المهنة فلا يجوز له إفشاؤها وقد أغفل الحكم إلى جانب ذلك أغلب الاعترافات التي صدرت من محمد محفوظ وأخذ بشرط منها وهو الخاص بإقامته على نقل المتهم الأول وآخر عقب ارتكاب الحادث بسيارة الطاعن رقم ٩٩٧٩ من منطقة الجريمة إلى فندق إيدن حيث كان الطاعن في انتظارهم ، وهذا الشرط لا أصل له في اعترافات محمد محفوظ الذي لم يقل قط إنه نقل أحداً من المتهمين إلى ذلك الفندق ، وكذلك ذكر الحكم أن الاعترافات التي أخذت بها المحكمة تأيدت بشهادة محمد حرك ومحمد ندا وعبد الله فواز والبكباشي طه زغلول مع أن شهادتهم لا تؤيد الاعتراف بل تكذبه ؛ هذا إلى أن الحكم قد شابته التناقض حين أخذ بأقوال محمد حرك وطه زغلول على علاتها وهي تؤدي إلى إدانة جميع المتهمين بينما دان الحكم

ثلاثة منهم فقط وبرا الباقيين وهذه التبرئة تفيد تكذيب الحكم لتلك الأقوال نفسها .

وحيث إن الحكم عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه فقال : « إنه فيما يختص بما ذكره الدفاع من أن اعترافات محفوظ لا يصح الأخذ بها لما تضمنته من أقوال متناقضة أو لا تتفق مع الواقع والعقل وأنه أبداهما تحت تأثير الخوف وعوامل الإكراه في وقت كان فيه حبس السجين الحربى ويستدل الدفاع على ذلك بما قدمه من الأمثلة المختلفة على أن محفوظ كان يضيف في كل مرة من المرات التي سئل فيها رواية جديدة ، وأن ذلك لا بد أن يكون نتيجة تلقيق وإلهام من الغير ، فإنه عن الروايات المختلفة التي ضمنها المتهم اعترافه . فإن من مهمة المحكمة أن تستخلص منها الثابت الصحيح فتأخذ به ، وما يحوطه الشك فتطرحه جانبا ، وهذا هو الذي فعلته المحكمة فيما تعرضت له في بحثها السابق وأما القبول إن محفوظ كان متأثرا بعوامل الإكراه لوجوده بالسجن الحربى فإن شأنه في ذلك شأن جميع المتهمين ، ولم يعترف منهم أحد إلا هو والمتهم الجزار ، ولم يثبت أن إكراهها أو تعذيبا وقع على أيهم بل على العكس دل الكشف الطبى الذى توقع على محفوظ أنه غير صادق فيما ادعاه من التعذيب ، وأنه ليس به أى أثر يدل على شيء من ذلك ، ويكفى لنفى كل شبهة في هذا الصدد أن اعترافات محفوظ لم تقتصر على ما أبداه منها أمام نائب الأحكام بل أنها تعدت ذلك إلى الإدلاء بها أمام النيابة ثم أمام حضرة المستشار المنتدب للتحقيق ... كما أنه عما يدل على كذبه فيما ادعاه من وقوع التعذيب عليه أنه تناقض في شأنه فنسبه أولا إلى ضابط

من ضباط الجيش برتبة اليوزباشى واثنين من الجنود عقب اعتقاله ثم لم يلبث أن عزاه إلى طه زغلول ، ولقد ذهب محفوظ في عدوله عن اعترافه بعد ذلك إلى القول إن الضابط طه زغلول هو الذى حرّضه عليه ... وحيث إن عدول محفوظ عن اعترافاته أخيرا وأمام المحكمة لا قيمة له بعد أن ثبتت صحة ما أخذت به منها بالأدلة الأخرى المقنعة والمؤيدة لها ، وقد تبين للمحكمة من أقوال حضرة الأستاذ عبد الفتاح لطفى المحامى المنتدب من غرقة الاتهام للدفاع عنه والذي نحاه المتهم عن الدفاع عنه بالجلسات الأخيرة إن هذا المتهم تعرض في السجن لحالة من زملائه المتهمين مما قد يفهم منه أن عدوله عن الإقرار كان نتيجة تخوفه منهم ، ولما كان يبين من مراجعة الأوراق أن الإقرار الذى عزاه الحكم إلى محمد محفوظ له سنده من تحقيقات النيابة العامة والتحقيقات التى أجراها المستشار المنتدب للتحقيق ، وكان من المقرر أن الاعتراف كدليل في المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها الدليلية في الإثبات فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحقق لها أن الإقرار سليم لا شائبة فيه واطمأنت إلى صدقه كان لها أن تأخذ به وتعمل عليه ، ولما كانت المحكمة قد بحثت الاعتراف الصادر عن محمد محفوظ وعحصته ووقفت على جميع الظروف والملازمات التى أحاطت به ثم خلصت من ذلك إلى تصديقه والتعويل عليه وضمنت حكمها الرد على عدوله عن هذا الاعتراف وعلى ما ادعاه من أنه أكره

عليه وفندت ذلك بأدلة سائغة مقبولة تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في حق بعض المتهمين ، وتعرض عما لا تظمن إليه منها في حق البعض الآخر دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكما مادام تقدير قوة الدليل موكولا إليها وحدها ، وكان لايين من محاضر جلسات المحاكمة أن العبارات التي جرى بها الحكم نقلا عن الأستاذ عبد الفتاح لطفى المحامي المنتدب للدفاع عن المتهم محمد محفوظ قد صدرت عنه بعد تنحيته بجلسته ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٤ ، أو أنه استقاهما من المتهم المذكور بحكم مهنته ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من التناقض والخطأ في الإسناد والقصور لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس هو بطلان الحكم لتناقضه ومخالفته لثابت في الأوراق فيما يتعلق بالدليل المستفاد من نقل أو ندب الضابطين والخبرين الثلاثة ، ذلك بأن الحكم قرر أن المتهم الأول أحمد حسين جاد الذي حكم بإدائته ندب في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ ، وندب الخبران الآخران ، اللذان حكم ببراءتهما في ٢١ من يناير من السنة المذكورة ، وكان غرض الطاعن من ندبهم أن يختار من بينهم من يباشر جريمة قتل الشيخ حسن البنا ، فاذا كان الحكم قد انتهى إلى أن القتال هو المتهم الأول وإلى أن الخبرين الآخرين بريئان ، فانه يكون من التناقض ومجافاة المنطق أن يقول الحكم إن الطاعن ندب هذين الآخرين في ٢١ من يناير لينتار منهما من يفارق القتل مع أن

القتال حاضر تحت تصرفه منذ ٢ من يناير ، وكذلك استدل الحكم على أن الذنب كان لغرض إجراى ابرعة عودة الخبرين محمد سعيد وحسين محمد بن عتب وقوع الجريمة إلى جرجا ، وفاته أن هذين الخبرين قد حكم ببراءتهما ، وأن الخبر الذي دانه بالقتل - وهو الطاعن الأول - هو أول من ندب وآخر من عاد إذ لم يعد لإفى آخر فبراير سنة ١٩٤٩ أما مخالفته الثابت في الأوراق فآيته أن الحكم ذكر أن الطريقة التي تم بها الذنب روى فيها أن تتم في الخفاء ولا يكون لها أثر ظاهر في الأوراق الرسمية ، هذا مع أن الذنب ثابت في دفاتر مديرية جرجا وفي استمارات السفر وبديل السفر وفي دفاتر وزارة الداخلية المتعاقبة بذلك ، فضلا عن أن الذنب كان معلوما لموظفي الوزارة من تردد الخبرين على الوزارة خلال مدة ندبهم ، كما قال الحكم إن النية كانت متجهة إلى عدم إثبات وجودهم لعدم ذكر أسمائهم في الدفاتر المخصصة لإثبات حضور الخبرين الملحقين بإدارة المباحث الجنائية واستدل الحكم على ذلك بأقوال الصول محمد البهى من أنه كان موضع اللوم عندما أثبت اسم الطاعن الأول في يوم ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ ، وأنه امتنع عن إثبات اسمي الخبرين الآخرين ، بينما الثابت من الاطلاع على هذا الدفتر - كما قرر الحكم نفسه - أن هذين الخبرين مقيدان في الدفتر في نفس اليوم بخط آخر غير خط الصول ، وأن الخبرين الثلاثة مقيدة أسمائهم في الدفتر في الأيام التالية . وذهب الحكم أيضا إلى أن الذنب لم يكن لمصلحة عامة تقتضيه ، ودلل على ذلك بمعجز الخبرين ومعجز الطاعن عن تعليل سبب ندبهم تعليلا صحيحا مقبولا ، وما نعه الحكم من ذلك يخالف الثابت

في الأوراق إذ الثابت من أقوال البكباشي حسين كامل في التحقيق أن المخبرين ساهموا في أعمال كثيرة تتصل بالأمن العام ، وقد طلب الدفاع من المحكمة أن تستيقن من صحة ذلك بالرجوع إلى القضايا والأوراق الرسمية الخاصة بها ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم ترد عليه ، وقطعت بعجزهم عن الإثبات . هذا إلى أن للطاعن قولاً واحداً في تعليل نذب المخبرين أيده فيه الأستاذ عبد الرحمن عمار في التحقيق ويلوح أن الحكم خلط بين نذب المخبرين في يناير سنة ١٩٤٩ وبين من ندبوا بمذكرة فبراير سنة ١٩٥٢ فتوهم أن الخلاف الذي ثار حول أسباب تحرير هذه المذكرة قد حصل أيضاً بالنسبة لواقعة نذب سنة ١٩٤٩ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه وأورد الأدلة الساتفة التي استخلصت المحكمة منها في حدود سلطتها التقديرية — أن نذب المخبرين الثلاثة من مديرية جرجا إلى إدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية لم يكن الغرض منه تحقيق مصلحة عامة أو خاصة يقتضيها الأمن ولكن ليتسنى للطاعن أن يختار منهم في الوقت المناسب من يتولى تنفيذ الجريمة ومن هذه الأدلة التي أوردتها الطريقة التي تم بها نذبهم فقد روى فيها أن يتم النذب في الخفاء فلا يكون له أثر ظاهر في الأوراق الرسمية إذ لم ندر بشأنه أية مكاتبات بين الوزارة ومديرية جرجا ، وإنما اقتصر الأمر على أن وجه الطاعن إلى المديرية في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ إشارة تليفونية بتوقيع وكيل الوزارة تقضى بنقل المتهم الأول أحمد حسين جاد نقلاً مؤقتاً للوزارة على أن يقوم بتنفيذ أمر النقل فوراً ، فتم ذلك في

ذات اليوم ولم يكن قد مضى على مقتل رئيس الحكومة الأسبق محمود فهمي النقراشي سوى أربعة أيام ثم أعقب ذلك نذب المخبرين الآخرين محمد سيد اسماعيل وحسين محمد بن رضوان للوزارة عن طريق محادثة تليفونية تمت بين الطاعن محمود عبد المجيد ومدير جرجا طلب فيها قيامهما فوراً وتقديم نفسيهما إلى الطاعن فقاما بالامر وحضرا إلى الوزارة على جناح السرعة في يوم ٢١ من يناير سنة ١٩٤٩ وما أن أتم الطاعن تدبير الجريمة ووقع اختياره نهائياً على من يتولى من رجاله تنفيذها حتى اغتيل مرشد الإخوان المسلمين في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، وثبت من كتاب مدير الأمن العام المؤرخ في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ أنه لم يستدل على سابقة لتدابير أحد من المخبرين التابعين للمديرية بالعمل بإدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية بخلاف هؤلاء المخبرين الثلاثة ، ومن بين الأدلة التي أوردتها المحكمة في هذا الخصوص أيضاً ما شهد به الصول محمد البهي من أنه أراد في يوم ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ إثبات حضور المخبرين الثلاثة في الدفتر المخصص لذلك عندما رأهم يجلسون بغير عمل بإدارة المباحث الجنائية ، وما أن أثبت اسم المتهم الأول حتى حضر إليه البكباشي حسين كامل ونقل إليه أمر الطاعن بعدم إثبات حضورهم في الدفتر لأنهم متدبرون لمهمة سرية خاصة ، ومن هذه الأدلة أيضاً عجز الطاعن والمخبرين الثلاثة عن تعليل أسباب نذبهم تعليلاً صحيحاً يقبله العقل واضطراب أقوالهم في هذا الشأن اضطراباً ظاهراً ، وبعد أن ساءلت المحكمة الأدلة والقرائن التي أثبتت بها على الطاعن أن نذب المخبرين كان لغرض إجرائي انتهت من

ذلك إلى القول دالنه بالرغم من أن هذا الدليل يعلق عليه الاتهام أهمية كبيرة لأنه يقطع بتدبير محمود عبد المجيد للجريمة ويكاد يمسك بخناق الضابطين والمخبرين الثلاثة جميعاً نظراً لوحدة الظروف التي نقلوا أو ندبوا فيها وما صاحب ذلك من الشبه التي وجهت إليهم في مواضع كثيرة من التحقيق، إلا أن المحكمة لا تأخذ منه إلا بالقدر المتيقن باعتباره دليلاً على تدبير الجريمة ومؤيداً للأدلة الأخرى المثبتة للتهمة على من ثبتت مقارفتهم لها واشتراكهم في ارتكابها دون غيرهم؛ أما من لم تقم الأدلة المقنعة عليهم فإن هذا الدليل وحده لا تراه المحكمة كافياً بالنسبة لهم لاحتمال أن الأميرالاي محمود عبد المجيد لم يكن قد أفضى بسر الجريمة إليهم جميعاً ورأى قصر هذا السر على من رأى في نهاية الأمر أن يستخدمه بالفعل منهم، ولما كان ما أورده الحكم من ذلك من شأنه أن يؤدي في العقل والمنطق إلى ما استخلصه من أن الدافع على النذب هو غرض إجرامي بحت، وكان إثبات النذب في دفاتر مديرية جرجا وفي استمارات السفر وبدل السفر على فرض صحته فوق أنه لا يتعارض مع ما استظهرته المحكمة من أن الطاعن كان حريصاً على أن يتم النذب في الخفاء فإن هذا الإثبات قد تم على غير إرادته وبدون علمه كما يستفاد ذلك من الحكم. لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ليس في حقيقته إلا جدلاً وارداً على موضوع الدعوى وأدلة الإثبات فيها بما لا شأن لمحكمة النقض به.

وحيث إن حاصل الوجه السادس هو بطلان الحكم وفساد تسيبيه فيما يتعلق بالدليل المستند من رقم السيارة، وفي ذلك يقول الطاعن

لأنه دفع أمام محكمة الموضوع بأن الذي كان يقود السيارة — بفرض وجود سيارة في محل الحادث — هو شخص آخر غير محفوظ ولم تكن السيارة التي استخدمت في ارتكاب الجريمة هي سيارة الطاعن، وإنما أسند إليها رقم سيارته إما خطأ عند التقاط الرقم وإما أن يكون الجناة قد انتحلوا هذا الرقم لسيارتهم للتضليل، واستدل الدفاع على ذلك بأن الليثي شهد بأن قائد سيارة الجناة كان يرتدى الملابس البلدية. بينما أجمعت عناصر التحقيق التي اعتمدها الحكم على أن محمد محفوظ كان يرتدى ساعة الحادث ملابس الرسمية وقد أغفل الحكم هذا الدفاع الجوهرى إغفالا تاماً ولم يرد عليه، كذلك أثار الدفاع أن مكان اختباء الجناة ومكان انتظار السيارة التي أعدت للفرار بهم غير معقول، وكان من المعقول أن يختبئوا في دورة المياه القريبة من مبنى جمعية الشبان وأن الطاعن لو كان فكر في ارتكاب الجريمة مدفوعاً من عبد الرحمن عمار المشهود له بالذكاء. فما كان من المعقول أن يقعا في هذا الخطأ الفاحش باستعمال سيارة حكومية مخصصة لأولها، وكان من السهل عليهما استعمال أية سيارة مجهولة أو لا تحمل رقماً يدل عليها أو عملاً على طمس رقماً وقد رد الحكم على هذا الدفاع رداً ينطوي على التناقض والمصادرة على المطلوب، ونسب الحكم إلى الطاعن أنه فاز لقاء قتل المجنى عليه بمكافأة كبيرة بعضها ستائة جنيه قرر مجلس البوليس الأعلى صرفها له عقب الحادث، وبعضها ورد على السنة للشهود؛ أنه دفع إليه من المصاريف السرية؛ وهذا القول لا أثر له في الأوراق، ويخالف الثابت فيها إذ الثابت أن المكافأة التي صرفت له طلبها مدير الأمن العام لقاء جهوده في صيانة الأمن بمديرية جرجا،

أما المصاريف السرية فقد ثبت أنه لم يصرف له منها إلا أربعون جنيها كلف بدفعها في غرض رسمي بينه لمحكمة الموضوع هذا إلى أن الحكم لم يشر إلى ما جاء في حكم البراءة الصادر في قضية عبد القادر طه من نفي الادعاء بأن الطاعن رقي إلى وظيفة مدير بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ مكافأة له على اشتراكه في قتل المجنى عليه ، كما سبق أن كوفي بالترقية عقب مقتل الشيخ حسن البنا وقال بأنه ثبت أنه رقي مع غيره ممن كان هو أسبق عليهم في التخرج .

« وحيث إن ما يثيره الطاعن فيما تقدم مردود بأنه جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى بما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب ، ولما كانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر المكونة لجريمة الاشتراك في القتل وأوردت على ثبوتها في حق الطاعن أدلة صالحة لأن تؤدي إلى إدانته بها فهي بعد غير ملزمة بمتابعته في مناحي دفاعه الموضوعي ومختلف حججه ، وإن ترد استقلالا على كل قول يبيده أو حجة يثيرها ، إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بإداتته استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ، وكان الحكم قد عرض لما يثيره الطاعن في شأن المكافأة والمصاريف السرية ورد عليه بقوله إنه « طلب عقب مقتل الشيخ البنا منح الأميرالاي محمود عبد المجيد مكافأة تقديرا لأعماله في مقاومة الإجرام والجرائم بمديرية جرجا مع أنه كانت قد مضت مدة طويلة على هذه الأعمال وكان قد نقل إلى الوزارة في أغسطس سنة ١٩٤٨ فلم يفكر أحد في منحه هذه المكافأة إلا في سنة ١٩٤٩ ، وبعد أن اغتيل الأستاذ البنا . وبالرغم من أن مدير

الامن العام اقترح أن تكون مكافأته ٣٠٠ جنية فإن هذه المكافأة قد رفعت بموافقة مجلس البوليس إلى ٦٠٠ جنية وهو أمر غريب يستلقت النظر ويدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المكافأة لم تأت إلا نتيجة لرضاء كبار الرؤساء عليه بمناسبة نجاحه في القضاء على الأستاذ البنا — ولقد تبين من الاطلاع على كشوف المصاريف السرية في ذلك العهد أنها كانت تبعث بغير رقيب ولا حسيب . ولا يثبت في الغالب شيء في الدفاتر عن تصرف إليه هذه المبالغ الكبيرة الباهظة الأمر الذي يجعل ما شهد به الشهود عن علمهم بأن الأميرالاي محمود عبد المجيد ومعاونيه في ارتكاب هذا الحادث قد أصابهم نصيب من هذه المصاريف السرية بمناسبة معقولا ومحتمل التصديق ، وقد اعترف الأميرالاي محمود عبد المجيد بأنه قبض فعلا مبلغ ٤٠٠ جنيها من هذه المصاريف . وإن كان قد ذكر أن هذا المبلغ لظروف أخرى لاصلة لها بالحادث ، ولما كان هذا الذي استخلصه الحكم مما أورده هو استخلاص سائح لا عيب فيه ، فإن ما ينعماء الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .»

عن طعن الطاعن الرابع
د البكباشي محمد محمد الجزار ،

التقرير الأول المؤرخ في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٤ .

« حيث إن مبنى الطعن هو انقضاء الدعوى العمومية بالتقادم وانتهاء القصد الجنائي ، ذلك بأن جريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء التي نسبت إلى الطاعن وقعت في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ وتم التحقيق فيها بسؤال الأستاذ عبد الرحمن عمار في ١٣ من مارس

الحادث هي سيارة رئيسه محمود عبد المجيد ، كذلك تصورا اشتراك هذا الأخير في ارتكاب جريمة القتل على الوجه وفي الظروف التي وقعت فيها من حيث الزمان والمكان أمر مستبعد بالنسبة إلى الطاعن ، هذا فضلا عن أن رواية الليثي نفسه وهو مرشد للبوايس - عن كيفية تلقي رقم السيارة أمر مشكوك فيه أيضا . أما ما قاله الحكم من أنه يكفي أن يكون الطاعن قد ساوره الاعتقاد بصحة الرقم الذي أبلغه به الليثي ليكون القصد الجنائي متوقفاً فغير صحيح في القانون إذ يلزم لذلك أن يثبت علم الطاعن بأن محمود عبد المجيد هو القاتل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تناول الرد على ما دفع به الطاعن أمام محكمة الجنايات بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة فقال إن هذا الذي ذهب إليه الدفاع في غير محله إذ أنه تبين من مراجعة الظروف التي تم فيها تحقيق النيابة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ والأقوال التي أبدتها الشاهد محمد الليثي في ذلك التحقيق ، أن التحقيق المذكور أجرى بناء على بلاغ تقدم من محمد الليثي إلى النائب العام في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ يبلغه فيه نص خطابين وصلا إليه ويتضمنان معلومات عن قتلة الشيخ حسن البنا وقد وردت في أحد هذين الخطابين أسماء جميع المتهمين بما في ذلك المتهم محمد الجزار (الطاعن) الذي أشير إلى أن له علاقة بعصابة القتلة والسفاحيين الذين اشتركوا في تلك الجريمة وقد أشر رئيس النيابة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بطلب مقدم البلاغ محمد الليثي والأشخاص الوارد ذكرهم في الخطابين المرافقين لبلاغه الذين لم يسبق سؤلهم ولما حضر الشاهد

سنة ١٩٤٩ ثم أعيد التحقيق في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ولما كانت المدة الواقعة بين هذين التاريخين تزيد على ثلاث سنوات فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت قانوناً بمضي المدة . وقد رد الحكم على هذا الدفع بأن المدة قد انقطعت بالتحقيق الذي أجرته النيابة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وهو رد خاطئ . إذ التحقيق القاطع للتقدم هو الذي يهدف إلى الوصول إلى أدلة الجريمة ومعرفة فاعلها ، الأمر الذي لم يتوفر في التحقيق المذكور الذي أقيم على بلاغ قدمه الشاهد محمد الليثي في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قال فيه إن هناك معلومات واتهامات موجهة لأشخاص جدد ، وطلب لذلك تحقيق وقائع جديدة غير السابق تحقيقها دون أن يذكر اسم الطاعن وما قاله الحكم من أن التحقيق في جريمة القتل يقطع التقدم بالنسبة لواقعة إعاقة الجاني المرتبطة بها لا سند له من القانون ، على أن جريمة إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء لا ترتبط بجناية القتل ارتباطاً غير متجزئ . بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . يضاف إلى ذلك أن الركن المعنوي لجريمة الإعاقة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، وهو قصد إعاقة الجاني على الفرار مع عليه على وجه اليقين بارتكابه جريمة أو جنحة ، هذا الركن غير متوفر في واقعة الدعوى لأنه ليس في أوراق التحقيق ما يفيد قيام هذا العلم في ذهن الطاعن على وجه قطعي ، إذ أن بيان رقم السيارة الذي تلقاه الشاهد محمد الليثي نقلاً عن الفتى الأسمر المجهول كان في ظروف تبيحت على الشك في تصديق الخبر واتخاذ دليل على أن السيارة المستعملة في

له على معاونة الجناة على الفرار من وجه القضاء حيث طلب سؤال الشهود الذين استشهد بهم على صحة تلك التهمة ، كما طلب مواجهته بالمتهم المذكور فيما أسنده إليه من قبل وهو قاصر على تلك التهمة ، ومن ثم يكون التحقيق الذي أجري في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ — شاملا للتهمة المذكورة ومتعلقا بها ، ولا يقبل القول بأن هذا التحقيق كان بمنأى عن تلك التهمة كما لا يصح القول بأن أقوال الليثي في التحقيق المذكور شأنها شأن البلاغ الذي يقدم من المجنى عليه النيابة ولا تتخذ فيه أي إجراء فلا يقطع مدة التقادم فإن الأمر في دعوانا لم يقتصر على بلاغ الليثي ولا على الخطابين المتقدمين منه بل تعدى ذلك إلى تحقيق ما جاء في ذلك البلاغ وهذين الخطابين مما شمل التهمة المسندة لمتهم محمد الجزار فيكون ذلك التحقيق قاطعا لمدة التقادم بالنسبة لتلك التهمة ، إذ أن أي إجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتثبيته الإذمان إلى الجريمة التي كان قد انتطع التحقيق فيها يعتبر قاطعا للتقادم بالنسبة لما حقي ولو كان هذا الإجراء خاصا ببعض المتهمين دون البعض الآخر ولا يؤثر في ذلك عدم سؤال المتهم محمد الجزار في ذلك المحضر لأنه ليس من الضروري أن يستجوب المتهم حتى تنقطع مدة التقادم في حقه . واستطرد الحكم من ذلك إلى الرد على ما يثيره الطاعن في شأن عدم توفر الركن المعنوي للجريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . فقال : إن الركن المعنوي في الجريمة المسندة لمتهم محمد الجزار متوافر أيضا فهو قد كان يعلم من غير شك عندما اتصل بالشاهد محمد الليثي أن جريمة قتل قد وقعت معاقبا عليها بالإعدام ، كما أنه كان قد نهي إليه قبل ذلك أن يهرب السيارة التي فيها

محمد الليثي أمام النيابة وسأله في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قدم لها أصل الخطابين اللذين وصلا إليه وشرح لها الظروف التي أرسلت إليه فيها وسبب إرسالها وأبدى معلومات أخرى تتعلق بحادث مقتل الشيخ البنا ، ثم ذكر في نهاية أقواله أنه يطلب مواجهته بالصاغ محمد الجزار في شأن المعلومات التي ذكرها عنه في تحقيقات النيابة السابقة وسؤال هؤلاء الأشخاص الذين استشهد بهم في تلك التحقيقات على واقعة اتصال ذلك المتهم به تليفونيا يوم الحادث وعلى الأخير مساعد الحكمدار مصطفى حلي واليوزباشي محمود زهدى اللذين أوصلاه إلى ذلك المتهم عن لم يسألوا من قبل في التحقيق وقد سألت النيابة بعد ذلك بعض المتهمين والأشخاص الواردة أسماؤهم في الخطابين المرسلين لمحمد الليثي والمراض المقدمة للنائب العام غير أنها أغفلت سؤال المتهم محمد الجزار كما لم تعن بسؤال الشهود الذين استشهد بهم الليثي عن واقعة اتصال ذلك المتهم به .

وحيث إنه ظاهر مما تقدم أن التحقيق الذي أجري في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كان بشأن الخطابين المتقدمين من الشاهد محمد الليثي وقد ذكر في أحدهما ما يفيد أن المتهم محمد الجزار علاقته بعصابة القتلة والسفاحين الذين اشتركوا في حادث مقتل الشيخ حسن البنا ، وقد أشر رئيس النيابة بطلب مقدم البلاغ والأشخاص الوارد ذكرهم في الخطابين المرافقين له الذين لم يسبق سؤالهم ثم بدأ التحقيق بسؤال الشاهد محمد الليثي فأدلى في شهادته بأقوال تتضمن أمورا تتعلق بالتهمة التي كان قد نسبها من قبل لمحمد الجزار ، وهي تحريضه إياه على التضييل وإرغامه

ذلك كل ضروب الإغراء والوعد والوعيد مما يقطع بسوء نيته ويدل على أنه لم يكن يساوره أى شك فى صحة النمرة التى عرفها ذلك الشاهد وانها هى نمرة سيارة الأمير الالى محمود عبد المجيد التى استعملها فى الحادث ، إذ أنه لو لم يكن متحققا من ذلك لما اهتم باخفاء تلك النمرة كل هذا الاهتمام متحديا فى ذلك أوامر رؤسائه المباشرين ومعرضا نفسه للمسئولية بعمله على التأثير على الشهود وتضليل المحققين ، فهو إذن عندما أوحى إلى الليثى بالنمرة غير الصحيحة وأرغمه على ذكرها فى التحقيق كان يعلم بعدم صحتها وبأنها خلاف النمرة الحقيقية لسيارة الجناة وكان يقصد من ذلك إخفاء الدليل المستمد من هذه النمرة بتجهيلها والتشكيك فيها تضليلا للتحقيق وإبعادا للثمة عن الجناة ومساعدة لهم على الفرار من وجه القضاء وبهذا يتحقق الركن المعنوى للجريمة المنسوبة إليه .

وحيث إن ما قاله الحكم فيما تقدم وأسس عليه قضاءه سديد فى الواقع وصحيح فى القانون ويصح الاستناد إليه فى رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم وفى توفر الركن المعنوى للجريمة التى دين الطاعن بها ، ذلك بأنه ما دام الحكم قد أثبت أن الشاهد محمد الليثى تقدم إلى النائب العام ببلاغ جديد أحال فيه إلى خطابين وصلا إليه يتضمن أحدهما فيما تضمنه أن الطاعن محمد الجزار له صلة بقتلة البنا فلما استدعت النيابة مقدم البلاغ وسأله قرر فى التحقيق أقوالا تتعلق بحادث مقتل البنا ، كما طلب مواجهته بالطاعن فى شأن ما نسب إليه فى التحقيقات السابقة من وقائع مكونة لجريمة إحالة الجاني على الفرار من وجه القضاء وسؤال

الجناة والتقطها الشاب الأسير ٩٩٧٩ هـ وأن تلك النمرة هى نمرة السيارة المخصصة لاستعمال الأمير الالى محمود عبد المجيد الذى أتهم من أجل ذلك بالاشتراك فى هذا الحادث ، وعلم الجزار بهذا كله مستفاد من أقواله أمام السلطة العسكرية ومن بعض أقواله الأخرى الميينة بالتفصيل فيما تقدم ومن شهادة اللواء أحمد طلعت والقائم مقام محمود طلعت والبكباشى توفيق السعيد التى تدل جميعها على أن نمرة السيارة التى استخدمت فى الحادث والشخص الذى يستعملها كان قد عرف بالمحافظة قبل ذهاب المتهم محمد الجزار لدار جمعية الشبان المسلمين لمقابلة الليثى ، وأنه إنما ذهب لتلك الجمعية ليثبى ذلك الشاهد عن ذكر النمرة التى علم بها بناء على تكليف من أحد الرؤساء الكبار خدمة لمحمود عبد المجيد رغم تحذير رؤسائه المباشرين له من الاتصال بذلك الشاهد خوفا من أن يتهم رجال القسم السياسى بأن لهم يدا فى الحادث أو تنسب إليهم الرغبة فى تضليل التحقيق خدمة للأمير الالى محمود عبد المجيد . ولكنه خالف أوامر أولئك الرؤساء وضرب بنصائحهم عرض الحائط وانطلق يسعى إلى الليثى فى جنح الليل ويستدعيه خارج مبنى الجمعية ويدعوه إلى الكف عن الشهادة أو على الأقل عدم ذكر النمرة التى علم بها أو تغييرها مستعينا فى ذلك بالوعد تارة وبالوعيد تارة أخرى حتى انهارت مقاومة ذلك الشاهد فخضع لإرادته ونفذ ما طلبه منه من تجهيل تلك النمرة والتشكيك فيها بما كان من شأنه إبعاد التهمة عن المتهمين وتخليصهم من يد العدالة ثم لم يقنع بهذا بل دأب بعد ذلك فى اليوم التالى — عندما علم بأن الشاهد المذكور أدل بالنمرة الحقيقية أثناء المعاينة — على الالتحاح عليه فى تغيير تلك النمرة مستعملا فى

من استشهد بهم على صحة هذه الوقائع ، فإن هذا الإجراء الذي اتخذته النيابة يكفي وحده لقطع مدة التقادم ولو لم يكن المتهم الطاعن قد سئل في ذلك التحقيق أو لم يعلم به . لما كان ذلك ، وكان يبين بما قاله الحكم فيما تقدم انه أثبت بأسباب وأدلة سائغة مقبولة أن الطاعن تعمد إخفاء دليل من أدلة الجريمة ، وهو الدليل المستمد من الرقم الحقيقي للسيارة التي فر بها الجناة ، وأنه كان يعلم بوقوع هذه الجريمة ، وكان غرضه من إخفاء الدليل أو العبث به تضليل المحققين لإعانة الجناة على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقا يستوى في ذلك أن يكون المتهم عالما بأن صاحب السيارة مشترك مع باقي الجناة الذين فروا بالسيارة في ارتكاب الجريمة أو غير عالم بذلك . لما كان كل ذلك فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له وجه .

التقرير الثاني المقدم من البكباشي

محمد محمد الجزار

المؤرخ في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ .

د من حيث إن محصل وجهي الطعن هو مخالفة الحكم للقانون ، والخطأ في تطبيقه ، ذلك بأنه وإن كان قد أورد قاعدة صحيحة في صدد بيان التحقيق القاطع لمدة التقادم غير أنه أخطأ في تطبيقها على واقعة الدعوى إذ التحقيق الأخير الذي أجري في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ لم يقصد إلا إلى كشف الوقائع المشار إليها في الخطابين اللذين وردا لمحمد الليثي ، ولم يتعرض التحقيق أصلا للواقعة التي أسندت إلى الطاعن .

أما مجرد طلب الليثي مواجهته بالجزار وسؤال بعض الشهود فلا يعتد به في قطع مدة التقادم ، وردد الطاعن ما أثاره في التقرير الأول بشأن تأثير قطع المدة على الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يتجزأ ثم استطرد إلى القول بأن الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، إذ هذه الجريمة لا تتوفر إلا إذا أدلى الجاني فعلا بالمعلومات المضللة وإذا كان الحكم في سبيل التدليل على توفر الجريمة قد أثبت على الطاعن أنه أثلّف الورقة التي دون فيها الشاهد محمد الليثي رقم السيارة فاخفى باتلافها الدليل المستمد من هذا الرقم فإن تلك الورقة في واقع الأمر ليست دليلا لأنها من صنع الشاهد ، ولا تحوى سوى رقم لا شك أنه يحفظه في ذاكرته وبإستطيع أن يدلي به للتحقق دون حاجة للورقة ، وما قاله الحكم من أن الشاهد المذكور كان تحت تأثير الإكراه الذي وقع عليه من الطاعن ليعدل عن شهادته أو يغير على الأقل رقم السيارة الذي وصل إلى علمه ، فإن هذا الإكراه على فرض صحة وقوعه لم ينتج أثره ويترتب على ذلك اعتبار الواقعة شروعا في جنحة تضليل غير معاقب عليه قانونا ، هذا إلى أن المعلومات التي أدلى بها الشاهد لم تكن نتيجة الإكراه ، وإنما كانت نتيجة لأمر لا دخل للطاعن فيه وهو وجود عدد من كبار ضباط البوليس في غرفة التحقيق متحفزين للشاهد ، يضاف إلى ذلك أن الحكم إذ اعتبر الشاهد قاعد الاختيار فيما أدلى به قد خالف الثابت في التحقيقات وخالف ما قاله الشاهد نفسه من أنه قبل أن يدلي بالرقمين ٩٩٧٩ و ٩٩٩٧ كان ينسوي

الإدلاء بالرقم الصحيح للسيارة غير متأثر بمحاولة الطاعن ؛ وبذا يكون الحكم قد فرض واقعة الإكراه ، فرضا دون أن يكون لها سند من الأوراق مما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين مردود بأن الحكم أثبت أن التحقيق الذي أجرته النيابة العامة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كما تناول جريمة مقتل البنات تناول أيضا جريمة الإعاقة التي نسبت إلى الطاعن فهو قاطع لمدة التقادم في كلتا الجريمتين ، كما سبق القول سواء أكانت الواقعتان قد ارتبطتا ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، كما قرر الحكم في حدود سلطته التقديرية أو لم ترتبطا به وأما ما ينعاه الطاعن في طعنه غير ذلك فقد رد عليه الحكم بقوله وإن أركان تلك الجريمة جميعها ثابتة ومتحققة في حقه (الطاعن) فهو قد استعمل مع الشاهد محمد الليثي طرق الإكراه والإغراء للإدلاء بمعلومات مضللة في التحقيق في شأن نمره السيارة التي فر بها الجناة وأتلف الوثيقة التي كانت مثبتة فيها فأخفى بعمله هذا الدليل المستمد من تلك النمرة ، وأعان بذلك الجناة على الفرار من وجه القضاء فيكون قد قارف بنفسه الأفعال المكونة للركن المادي للجريمة المسندة إليه وهو لهذا يعد فاعلا أصليا لتلك الجريمة لا شريكا فيها . كما ينذهب إليه الدفاع ، إذ أن الثابت من أقوال الشاهد محمد الليثي أنه ما ذكر الرقمين اللذين أدلى بهما في التحقيق إلا تحت تأثير الإكراه الذي وقع عليه من ذلك المتهم لكي يعدل بتاتا عن الشهادة أو يغير على الأقل نمره السيارة التي وصلت إلى عليه ملوفا له بأن من قتلوا الشيخ حسن البنا من القوة والبأس بحيث لا تعجز يدهم عن الوصول إليه والانتقام

منه إذا شهد بما يضرهم ، فاضطر تحت ذلك التهديد إلى ذكر الرقمين اللذين ذكرهما تخلصا من هذا المأزق ومثل هذا الإكراه يجعل ذلك الشاهد فاقدا للإرادة معدوم الاختيار ، فيكون بمثابة آلة استعملها المتهم محمد الجزار فيما رعى إليه من إعاقة المتهمين على الفرار من وجه القضاء بإضاعة أدلة الجريمة وإبداء المعلومات غير الصحيحة فتعتبر لذلك الأفعال التي وقعت في هذا الشأن صادرة من ذلك المتهم ومنسوبة إليه لأنه هو الذي أعان الجناة باستعمال تلك الوسائل . على أنه على فرض اعتبار ذلك المتهم شريكا بالاتفاق والتحريض مع الشاهد محمد الليثي في ارتكاب تلك الجريمة ، فإن هذا لا يغير من الأمر شيئا لأن عقوبة الشريك هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي ولا محل للقول في هذه الحالة كما ذهب الدفاع بأن الجريمة لم تقع نتيجة التحريض أو الاتفاق الحاصلين من المتهم المذكور ، إذ أن الثابت قطعا من أقوال محمد الليثي أن النمرة التي أدلى بها في التحقيق ، إنما كانت من وحى المتهم محمد الجزار وحده ونتيجة للإكراه والتهديد اللذين وقعاه عليه منه ، ولكن كان محمد الليثي قد ذكر أنه أدلى بالنمرة الكاذبة بجانب النمرة الصحيحة لتخوفه من الضباط الآخرين الذين وجدهم بغرفة التحقيق فانه ظاهرا أن إحساسه بهذا الخوف إنما كان نتيجة للضغط الذي وقع عليه قبل ذلك من الجزار واعتقاده بأن هؤلاء الضباط يؤازرونه ، ولم يثبت أن أحدا من أولئك الضباط أوحى إليه بإخفاء نمره السيارة أو تغييرها كما فعل الجزار فهو الموجه الأصلي لذلك الشاهد وصاحب الأثر الأول في نفسه والمستول الأصلي عما حدث منه من تغيير للحقيقة وتضليل للتحقيق . أما ما ذهب إليه الدفاع في سبيل إهدار الركن المادي للجريمة

من أنه لم تبد في الواقع معلومات غير صحيحة في التحقيق لأن الليثي رجع عن أقواله في نفس المحضر وذكر النمرة الحقيقية ، فان هذا القول من النطاق لأساس له من الواقع أو القانون لأن جريمة إعاقة الجناة على الفرار المسندة للمتهم محمد الجزار تمت واكتملت أركانها بمجرد شهادة الليثي بأن نمرة السيارة التي أخبر بها الشاب الأسمر هي ٩٩٧٩ أو ٩٩٩٧ بما كان من شأنه تجهيل تلك النمرة وإبعاد التهمة عن المتهمين ، فلو كان ذلك الشاهد قد عدل بعد ذلك عما قرره بهذا الخصوص وعاد إلى ذكر الحقيقة فان حصول هذا منه بعد تمام الجريمة ليس من شأنه بآية حال - كما استقر القضاء - إزالة أثرها خلافا لما هو عليه الحال في جريمة شهادة الزور على أن الليثي في الواقع لم يعدل تمام العدول في التحقيق الذي أجرى ليلة الحادث عن التشكيك في نمرة السيارة إذ أنه عندما ووجه بما قرره الضابط محمد وصفي من أن نمرة السيارة هي ٩٩٧٧ لم يذكر على وجه التأكيد أن النمرة الحقيقية هي ٩٩٧٩ بل قال إنه يعتقد أنها كذلك لأنه يذكر أن في تلك النمرة تسعين على الشمال والاختلاف في الرقم الثاني إما أن يكون ٧٩ أو ٩٧ فهو في الواقع لم يجرؤ على ذكر الحقيقة كاملة بشكل صريح واستمر فيما كان قد بدأ فيه من التشكيك في تلك النمرة بقصد تجهيلها خدمة للجناة تحت تأثير الضغط الذي وقع عليه من الجزار ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون إذ لا يشترط لتوفر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، أن يصر المتهم طول مدة التحقيق على أقواله الكاذبة التي تتعلق بالجريمة ، وإنما يكفي لتوفرها وتماها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق

أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجناة من العقاب ولو عدل المتهم عن هذه الأقوال بعد ذلك ، ولما كان لا تريب على المحكمة إذا كانت قد اتخذت من واقعة إعدام الطاعن للورقة التي دون فيها محمد الليثي رقم سيارة الجناة إثر علمه به من الشاب المجهول الذي التقطه عقب الحادث مباشرة فريضة توريد الأدلة التي قامت ضده على ارتكاب فعل الإعاقة ، وكان ما قاله الحكم من أن الشاهد محمد الليثي لم يذكر الرقم الكاذب في التحقيق إلا تحت تأثير الإكراه والتهديد اللذين وقعا عليه من الطاعن - له أصله الثابت في الأوراق - لاستناده إلى أقوال الشاهد المذكور بمحضر الجلسة . لما كان الأمر كذلك فان ما يشير به الطاعن فيما تقدم لا يكون له أساس .

عن طعن الطاعنة الخامسة
والحكومة المصرية ،

« حيث إن مبنى الطعن هو خطأ الحكم في تطبيق القانون وقصور أسبابه والخطأ في الاستدلال ذلك بأن الحكم حين قضى بإلزام الحكومة بالتعويض تأسيسا على الأسباب والاعتبارات التي أوردتها وعلى أن الجريمة وقعت أثناء تأدية المتهمين لوظائفهم وبسببها قد أخطأ ، لأن الحكم لم يفرق بين الحكومة كشخصية معنوية عامة وبين رجالها والقائمين بالأمر فيها ، فتارة يتحدث عن كراهية الحكومة للاخوان المسلمين ومرشدهم وينسب أمر تدمير الجريمة إلى الحكومة وتارة ينسب أمر تدميرها إلى بعض رجالها ، مع أنه من المستحيل أن ينسب إلى الحكومة ارتكاب جريمة ، وإنما الصحيح أن تكون مسئوليتها ناشئة عن أعمال تابعيها وهو ما يستوجب البحث فيما إذا

كانت هذه الأعمال قد وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، فإن لم يثبت ذلك فلا وجه لمساءلة الحكومة ، وما قاله الحكم في هذا الصدد هو قول مرسل لا يستند إلى دليل ، وقد تحدث الحكم عن بواعث الجريمة فقال إنها جنائية الحاكمين وإنها ارتكبت بتدبير من الملك ورجال الحكومة بدافع من الحقد والكراهية والثأر والانتقام الشخصي لقتل النقراشي إذ ليس بين الأمير الأبي محمود عبد المجيد وبين الشيخ البنا أية ضغينة أو خصومة شخصية وهذا القول يتناقض مع ما استظهره الحكم وأثبتته في موضع آخر منه من أن الجريمة وقعت بسبب الوظيفة وأثناء قيام الموظفين المحكوم عليهم بأعمال ووظائفهم بحجة أنهم جميعا من رجال المباحث وأنهم استعملوا في ارتكاب الجريمة سياوة خصصتها الحكومة لا تتقال محمود عبد المجيد ، وإذا صح أن الحكومة مسئولة عن أعمال تابعيها فذلك على قدر الوظيفة وفي حدودها فقط ، وليس بصفة مطلقة ولا في خصوص ما يقع منهم أثناء تأدية وظائفهم كان إذا ذلك لدوافع واعتبارات شخصية أو للرغبة في التشنى والانتقام ؛ هذا إلى أن خطأ التابع لا يسأل عنه المتبوع ، إلا إذا كان الخطأ واقعا حال تأدية الوظيفة أو بسببها أما الخطأ الذي يقع بمناسبة الوظيفة أو الذي هيأت له الوظيفة أو الأجنبي عنها فلا شأن للمتبوع به ، هذا كله بغرض صحة الإنهاء وثبوت التهمة في حق المتهمين وهو ما ينكرونه ويطعنون على الحكم من أجله وفي ذلك ما يجعل مصير هذا العظمى مرتبطا إلى جدد بعيد بمصير طعنهم من حيث ثبوت التهمة عليهم.

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لنا

تثيرة الطاعنة في طعنها وأثبت مسئوليتها مدنيا عن أفعال تابعيها الطاعنين الأول والثاني والثالث المحكوم عليهم بالعقوبة بما مؤاده ، إنه لما كان من المقرر طبقا لنصوص القانون المدني القديم الذي وقع الحادث في ظل أحكامه أن كل فعل نشأ منه ضرر للغير يترتب عليه إلزام فاعله بالتعويض عن ذلك الضرر ، وكان من المقرر أيضا تطبيقا للمادة ١٥٢ من هذا القانون إلزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم ، فإنه تطبيقا لهذه القواعد يكون لورثة المرحوم الأستاذ البنا وكذلك الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور الحق في طلب التعويض مباشرة من المتهمين الذين ثبتت إدانتهم في ارتكاب حادث القتل والشروع فيه ؛ ومن الحكومة كذلك بصفتها مسئولة عن أفعالهم باعتبارهم من الموظفين التابعين لها متى كانت هذه الأفعال قد وقعت منهم في حال تأدية وظائفهم أو بسببها على ما استقر عليه الفقه والفضاء وذلك بطريق التضامن فيها بينهم جميعا ... وحيث إنه عن ثبوت التهمة فقد انتهت المحكمة إلى إدانة المتهمين الأول والسابع والثامن (الطاعنين الأول والثاني والثالث) في جنابة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والشروع فيه للأسباب التي أرشدتها فيما تقدم ، ومن ثم يكون للدعين بالحق المدني الرجوع عليهم بما يستحقونه من تعويض ، أما بالنسبة للحكومة فقد ثبت للمحكمة كذلك لما أسلفته من أسباب أن حكومة ذلك العهد ، كانت هي والملك السابق ضالعين في الحادث وأنه ارتكب لحسابهما بقصد التخلص من غريمتها السياسي الأستاذ

البناء فأقدم الأمير الالاي محمود عبد المجيد على تدبير الاغتيال وتنفيذه مستعينا على ذلك بمن يثق فيهم من الموظفين التابعين له ، وما كانت الجريمة لتقع لولا الوظيفة إذ لم يثبت وجود أى ضغينة أو حقد شخصي بين المتهمين والمجنى عليهما يدفعهم إلى ارتكابها ، وإنما اندفعوا إلى ذلك تحت تأثير ما أوحى به اليهم الكبار المسئولون عن أن الاستاذ البنا من المجرمين الخطرين الخارجين على الملك والحكومة ، وأن استئصاله من الحياة ضرورة يقتضيها الأمن والنظام ، وهو تفكير إجرائي واستهتار بالقانون ما كان ينبغى للمتهمين أن ينزلقوا إليه أو يطيعوا فيه رؤسائهم إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وحيث إنه يبين بما تقدم أن الجريمة وقعت بسبب الوظيفة ما في ذلك ريب كما أنها وقعت أثناء تأدية المتهمين لها إذ أنهم جميعا من رجال المباحث الذين يقومون بأعمالهم بصفة سرية وفي الأوقات والأماكن التي تدعو الحاجة إليها بحسب تقديرهم ، وقد استخدموا في ارتكاب الحادث السيارة رقم ٩٩٧٩ التي استأجرتها الحكومة من صاحبها وخصصتها لانتقالات الأمير الالاي محمود عبد المجيد ، وبذلك تكون الحكومة مسئولة بطريق التضامن مع المتهمين عن التعويضات المستحقة للبدعين بالحق المدني ، ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة نفت وقوع الجريمة بدافع شخصي من المتهمين ، وأنها لم تؤسس قضاءها بمسئولية الحكومة على أن الجريمة وقعت منهم بمناسبة الوظيفة ، وإنما أسسته على وقوع الجريمة منهم في حال تأدية وظائفهم وبسببها لحساب الملك والحكومة للتخلص من غريمتها السيامي

الشيخ حسن البنا ووجهي من كبار المسئولين ، وأثبتت المحكمة بالأدلة السائغة التي ساقتها في حكمها قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة على وجه يفيد أن الخطأ ما كان المتهمون ليرتكبوه أو يفكروا في ارتكابه لولا الوظيفة وهو الشرط الذي تتحقق به مسئولية المتبوع عن فعل تابعه ، ولما كان استظهار هذه الرابطة من المسائل الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح المجادلة في شأن توافرها أمام محكمة النقض ، فإن ما تثيره الطاعنة في طعنها يكون على غير أساس .

عن الطعن المقدم من الطاعن السادس

« الاستاذ عبد الكريم منصور ،

التقرير الأول المؤرخ في ٢١ من أغسطس

سنة ١٩٥٤ .

« من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكامين الصادرين أحدهما في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ برفض طلي الرد المقدمين من الطاعن ، وثانيهما في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ برفض طلب رد هيئة محكمة الجنايات ، قد خالفا القانون وأخطأ في تفسيره ذلك بأن الدائرتين اللتين يرأس أحدهما السيد مرسى فرحات رئيس محكمة استئناف القاهرة ، ويرأس الأخرى السيد ابراهيم حلى وكيل المحكمة هما دائرتان مدنيتان وكان ينبغى أن يكون الفصل في طلب الرد من دائرة جنائية وحتى مع افتراض أنهما دائرتان جنائيتان فإنهما لم تتعقدا في مقر المحكمة الابتدائية ، ثم يضيف الطاعن قوله إن الاستاذ مرسى فرحات باشتراكه في إحالة قضية الجناية على محكمة الجنايات ، ما كان يجوز له نظر دعوى الرد المتفرعة عنها ولا سيما وأنه كان مزما

استدعائه لأداء الشهادة في موضوع تلك الجناية ، وفوق ذلك فقد أبدى الطاعن للمحكمة أن عضوى الدائرة التى يرأسها السيد رئيس محكمة الاستئناف قد تنحيا من نفسيهما عن نظر طلبه فأصبح غير ذى موضوع وهو ما يعده بمثابة تنازل عن هذا الطلب ، كان على المحكمة أن تثبته وتحكم في الدعوى بعدم قبولها ، ولكنها لم تفعل وقضت فيها بالرفض بعد أن جزأت طلب الطاعن برد أعضاء الهيئة الواحدة واعتبرته متضمنا طلبين غرمته عشرين جنيها عن كل منهما ولا يجوز قانونا أن تتعدد الغرامة بتعدد القضاة المطلوب ردهم ، وخلص الطاعن من ذلك إلى أن الحكم الصادر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أخطأ في تفسير المادة ٣٢٧ من قانون المرافعات ولذلك فهو يطمع فيه كما يطمع في الحكم الصادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ باعتبار أنه أثر من آثاره .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن بصدد تشكيل الدائرتين اللتين فصلتا في طلبى الرد المقدمين منه مردود بما سبق لهذه المحكمة أن قررتها في حكمها الصادر في الطعن رقم ٢٤٦٣ سنة ٢٣ ق بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ من أن الذى استبان من محاضر جلسات الهيئتين اللتين نظرتا طلبى الرد أن كلا منهما وصفت في تلك المحاضر بأنها محكمة جنابات القاهرة ومثلت فيها النيابة العامة كما استبان من الحكمين الصادرين في الرد أن كلا من هاتين الهيئتين وصفت بأنها د غرفة المشورة ، مما يتفق مع المادتين ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٢٥ من قانون المرافعات ، وإن عبارة الدائرة الجنائية قد شطبت واستبدلت بها عبارة د غرفة المشورة ،

بما مفاده أن طلبى الرد نظرتهما محكمتان موصوفتان بأنهما محكمتا جنابات . لما كان ذلك وكان ما يقوله الطاعن بشأن عدم انعقاد هاتين الدائرتين بمقر المحكمة الابتدائية مردودا كذلك بأن نص المادة ٥ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ؛ بنظام القضاء صريح في أن انعقاد محكمة الجنابات يكون في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية ، ولم يوجب الشارع أن يكون انعقاد محكمة الجنابات بمقر المحكمة الابتدائية كما يزعم الطاعن . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمنع اشتراك القاضى في نظر الدعوى إلا إذا كان قد أدى فيها شهادة ، وكان طلب الرد المطروح على الهيئة التى يرأسها السيد مرسى فرحات لا يمت بصلة من حيث موضوعه إلى الدعوى الأصلية ، ولم يكن رئيس المحكمة قد أدى شهادة فيها ، ولما كان يبين من الحكم الصادر من غرفة المشورة بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أن المحكمة قد صدرته بقولها د إن التقرير بالرد (الذى قدمه الطاعن) اشتمل على طلبين الأول خاص بطلب رد السيد مرسى فرحات رئيس محكمة استئناف القاهرة عن نظر طلب رد هيئة محكمة جنابات القاهرة المطروحة أمامها الجناية رقم ١٠٧١ سنة ١٩٥٢ قصر النيل والثانى خاص بطلب رد السيدين اسحق عبد السيد ومحمد أمين زكى المستشارين عن نظر طلب رد سيادة رئيس المحكمة وذلك للأسباب المشتمل عليها التقرير ثم تناول الحكم أسباب كل طلب على حدة ؛ و انتهى إلى الحكم برفضهما وتغريم مقدمهما عشرين جنيها عن كل منهما

والإزامه بالمصاريف، ولما كان واضحا من ذلك أن كل طلب من الطالبين مغاير للآخر من جهة موضوعه وأسبابه، وكان ما يقوله الطاعن بشأن دفاعه الذي أبداه للمحكمة في خصوص رد المستشارين اسحق عبد السيد ومحمد أمين زكي وتأويله هذا الدفاع بأنه كان بمثابة تنازل لا يعدو أن يكون تخريجا من استنتاجه هو وليس من شأنه أن يلزم المحكمة بمتابعته فيه. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد تناولت الأسباب التي أسند إليها الطالب كلا من طلبيه وفندتها بما ساقته من الأسباب والاعتبارات السائفة التي أوردتها، والتي خلصت منها إلى الحكم برفضها وتغريم الطاعن بالغرامة التي نصت عليها المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات فإن قضاءها هو قضاء سليم لا يخالف فيه للقانون.

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه بالإضافة إلى الوجه السابق إن الحكم المطعون فيه أخطأ في لقانون وشابه القصور، وبني على إجراءات أخلت بحقه في الدفاع ذلك بأنه أعدم ذكره تتضمن الرد على ما ورد بالمدكرات المقدمة من المتهمين فند فيها أوجه دفاعهم، ولما تقدم بها للمحكمة أثناء المرافعة رفضت قبولها، وأنه كان من واجب المحكمة أن توقف السير في هذه الدعوى أو تجعل نظرها حتى يفصل في الطعن المرفوع من النيابة العامة ومن المدعى بالحقوق المدنية في قضية مقتل عبد القادر طه للارتباط الوثيق بين الدعويين وتحقيقا لحسن سير العدالة، هذا إلى أن الحكم شابه الفساد في الاستدلال حين قضى ببراءة الضابطين عبده أرمانوس وحسين كامل وباقي المخبرين، مع أن المتهم محمد محفوظ اعترف باشتراك هؤلاء المتهمين معه في الجريمة، وتأيد اعترافه بأدلة

أخرى منها اعتراف المتهم الخامس محمد سعيد اسماعيل للعسكري فتع الله محمد السيد باشتراكه في الجريمة، ورغم توافر الأدلة على صحة هذه الاعترافات فقد أطرحها المحكمة لأسباب بعضها منترع من الخيال وبعضها الآخر متناقض، وكذلك قضت المحكمة بإدانة المتهم الأول — المخبر محمد حسين جاد — وببراءة باقي المخبرين رغم وحدة الأدلة القائمة قبلهم جميعا وتماثلها، ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم أخطأ في قضائه برفض دعوى التعويض بالنسبة للمتهم محمد محمد الجزار بمقولة إنه لم يصب الطاعن ضرر من جريمته، مع أن الجريمة في ذاتها فعل ضار يستوجب التعويض وقد أباح القانون للجنى عليه، مطالبة الجاني بالتعويض أيا كانت الجريمة التي ارتكبت؛ هذا فضلا عن أن المتهم المذكور عطل سير الدعوى بالتضليل في التحقيق والتشكيك في شهادة الشهود مدة تزيد على خمس سنين وهو عمل ضار يستوجب التعويض أيضا طبقا للمادة ٢٦١ من قانون المرافعات، ومتى ثبتت مسئولية محمد الجزار عن التعويض تكون الحكومة مسئولة معه على وجه التضامن لارتكابه الجريمة أثناء تادية الوظيفة وبسببها، يضاف إلى ذلك أن المحكمة المطعون في حكمها فسرت حكم محكمة الثورة لصالح المتهمين، مع أن هذا الحكم ذهب إلى تجريمهم جميعا لأنه قضى بإدانة إبراهيم عبد الهادي في جميع الادعاءات التي وجهت عليه ومنها تهمة إفساد أداة الحكم وتعذيب المواطنين ونشر الإرهاب وتيسير قتل الشيخ حسن البنا لأعدائه. ويبين من ملف القضية التي نظرتها محكمة الثورة ومن الأوراق المضمومة لها أن المقصود بالأعوان في نظر ذلك الحكم هم المتهمون في قضية مقتل

الشيخ حسن البنا ، ولهذا الحكم حجته القانونية فلا تملك محكمة الجنايات أن تقضى على خلافه .

التقرير الثاني المؤرخ في

٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٤

وزير الطاعن في هذا التقرير أن المحكمة لم تعرض للدليل المستمد من اعتراف محمد حسن السليمانى ومن المذكرة المحررة بمعرفة الأميرالاي محمود عبد المجيد في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ في قضية مقتل عبد القادر طه اعتقادا منها بأنها لا تملك مناقشة هذا الدليل وأنها مقيدة برأى المحكمة التي أصدرت الحكم في تلك القضية بالنسبة لهذا الدليل ، ولولا هذا الاعتقاد الخاطى الذى حجبا عن وزن هذا الدليل المشترك في القضيتين وتقديره لسكانت حكمت بإدانة المتهمين جميعا .

وحيث أن الحكم المطعون فيه عرض لأدلة الثبوت المقدمة في حق المتهمين من الثانى الى السادس الذين حكم ببراءتهم ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليهم بما فيها الدليل المستمد من اعترافات محمد محفوظ محمد وفندها في منطق سايم تفنيديا سائغا مقبولا مؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ولما كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى وإذن فإدام يبين من حكمها - كما هو الحال في هذه الدعوى - أنها لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بتلك الأدلة ووزنتها فلم يقتنع وجدانها بصحتها أو بعدم كفايتها للحكم بالادانة ، فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أنها تطرح اعتراف المتهم محمد محفوظ محمد بالنسبة لمن عدا

المخبر أحمد حسين جاد والأميرالاي محمود عبد المجيد للأسباب التي يبتها والتي لها أصل ثابت في الأوراق ولأن اعترافه عليهم لم تؤيده أدلة أخرى ، وأنها تأخذ بهذا الاعتراف وتعول عليه بالنسبة لمحمد محفوظ نفسه وبالنسبة لذين المتهمين لأنه مؤيد بالبيئة وبأدلة وقرائن أخرى أوردتها في حكمها ، وكان للمحكمة أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متماثلة ، وكانت المحكمة قد اتخذت من أقوال محمد حسن السليمانى في قضية مقتل عبد القادر طه ، ومن المذكرة المؤرخة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، في حدود سلطتها التقديرية دليلا من أدلة الإثبات في حق أحمد حسين جاد ومحمود عبد المجيد دون غيرهما من المتهمين ، وكان ماذهب إليه الحكم من أن حكم محكمة الثورة لا يمتد أثره إلى المتهمين في الدعوى الحالية وأن حجته قاصرة على ما جاء به وعلى شخص المتهم فيه صحيحا في القانون ، لما كان كل ذلك ، وكانت المحكمة غير مكلفة قانونا وهي تقضى ببراءة بعض المتهمين أن تتعقب الاتهام في كل دليل يقدمه ضدهم أو أمانة يستدل بها عليهم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له أساس ، أما ما يثيره بشأن ما يدعيه من منع المحكمة له من تقديم مذكرة فردود بأنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ أنه بعد أن ترفع جميع أطراف الخصوم في الدعوى أبدى الاستاذ محمد عزمى المحامى وأن الاستاذ منصور (الطاعن) لديه مذكرة بعناصر التعويض ، فلم توافق المحكمة على تقديم مذكرات وسمحت له أن يبدى عناصر التعويض شفويا بالجلسة فلم يعقب على ذلك ثم أمرت المحكمة بحجز القضية

الطلبات وتكون الدعاوى بها واجبة الرفض بالنسبة إليه ، ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سديدا وصحيحا في القانون ، وكان الأساس الجديد لطلب التعويض المشار إليه في وجه الطعن ، وهو تعويض الضرر الناشئ عن تعطيل سير الدعوى لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إنارته أمام محكمة النقض لأول مرة فضلا عن أن هذا الحق المدعى به من الطاعن لم ينشأ مباشرة عن جريمة الاعانة التي نسبت إلى المتهم محمد محمد الجزار ورفعت بها الدعوى عليه بل منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في إجراءات الدعوى ، فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقام على هذا الأساس ، لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون واجب الرفض .

وحيث إنه لما تقدم كله تكون الطعون المرفوعة من جميع الطاعنين على غير أساس متعينة الرفض موضوعا .

(القضية رقم ٢٤٦٧ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٣٨٥

٥ ابريل سنة ١٩٥٥

محال عمومية . حق رجال البوليس في دخولها لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .

المبدأ القانوني

من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين

للحكم دون أن ترخص للخصوم بتقديم مذكرات لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أنه طلب إلى المحكمة وقف السير في الدعوى أو تأجيل نظرها فإن ما يثيره من ذلك لا يكون له محل ، وأما ما يثيره في صدد قضاء المحكمة برفض دعوى التعويض التي رفعت منه على المتهم محمد محمد الجزار فقد أسست المحكمة قضاءها بذلك على قولها ، إن الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور المجنى عليه في تهمة الشروع في القتل ادعى من جانبه مدنيا قبل المتهمين سألني الذكر والحكومة وطلب الحكم بإلزامهم متضامين كذلك بأن يدفعوا له ثلاثين ألفا من الجنيئات تعويضا عما لحقه من الضرر نتيجة لجناية الشروع في القتل التي وقعت عليه منهم والتي نشأ عنها عدة إصابات بقي من أجلها تحت العلاج شهورا طويلة وتخلفت به من جرائها عاهة مستديمة . وحيث إنه يتعين التقرير بادىء ذي بدء بأن المتهم التاسع البكباشي محمد محمد الجزار لم يساهم في جناية القتل العمدة مع سبق الإصرار والترصد التي وقعت على المرحوم الأستاذ البنا ، ولا في تهمة الشروع في قتل الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور ، ولم تسند إليه التهمة في أيهما ، وإنما التهمة الموجهة إليه قائمة بذاتها ولها كيائها الخاص المستقل عن الجنايتين الأصليتين وتنحصر عناصرها في أنه مع علمه بوقوع هاتين الجنايتين المعاقب عليهما بالاعدام أعان الجناة فيهما على الفرار من وجه القضاء ، وهو في حدود هذه التهمة الخاصة به لا يمكن أن يسأل عن أفعال القتل والشروع فيه المسندة لباقي المتهمين والتي على أساسها وحدها تقوم طلبات التعويض ومن ثم لا تصح مساءلته عن هذه

٣٨٧

٩ أبريل سنة ١٩٥٥

اختلاس أموال أميرية . كاتب سجن . استلامه ضمان لإفراج . إدخاله هذا المبلغ في ذمته بنية النش . يكون الجناية المنصوص عنها في المادة ١١٨ مع لاجنحة تبديد .

المبدأ القانوني

إن مبلغ ضمان الإفراج الذي يستلمه كاتب السجن من مفرج عنه يعتبر بلا شك مالا للحكومة ، لأنه وإن كان المفروض أن الموظف المذکور يستلمه من صاحبه لإيداعه أمانات إلا أن هذا المبلغ يفقد صفته الخصوصية بمجرد تسليمه من صاحبه إلى هذا الموظف ويصبح مملوكا للحكومة حتى يرد لصاحبه إذا حصل الرد ، فإذا أدخل الموظف المشار إليه في ذمته هذه النقود بنية النش قاصدا بذلك حرمان الحكومة من بعض أموالها فإن هذا الفعل يكون الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات لاجنحة تبديد .

(القضية رقم ٢٤٦٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٣٨٨

٩ أبريل سنة ١٩٥٥

أ — اثبات . تقدير الأدلة واستخلاص مانوذي إليه . من حق محكمة الموضوع .

ب — حكم . بياناته . مادة العقاب . عدم ذكرها في الحكم الاستثنائي . لا يبيح مدامت مينة في الحكم الابتدائي .

واللوائح ؛ وهذا الحق مستفاد مما نصت عليه المادتان ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١ .

(القضية رقم ٥٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٣٨٦

٥ أبريل سنة ١٩٥٥

استئناف . الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى . ميعاد استئنافه . عدم سرية بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر الأمر المذكور في مواجهتهم إلا من تاريخ إعلانه لهم إعلانا رسميا .

المبدأ القانوني

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص في المادة ١٦٥ على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال ، قد أفاد بذلك أن هذا الميعاد بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر الأمر في مواجهتهم لا يسرى إلا من تاريخ إعلانه لهم إعلانا رسميا ، ولا يكفي في ذلك مجرد العلم بالأمر .

(القضية رقم ٧١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

يجب على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأحسناف التي ترد لهم وتاريخ وزودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع . كما أوجبت المادة الخامسة من القرار المذكور على هذه الطوائف ، مع استبدال تجار التجزئة بتجار الجملة ، بإخطار مراقبة التكوين عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التكوين ، وخطاب الشارع في المادة الأولى من القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ موجه إلى بعض من شملهم نص المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ وم أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة دون غيرهم ، وقد اختص الشارع بموجب المادة الثانية من هذا القرار اللاحق هاتين الطائفتين وحدهما بالاعفاء من هذا الإخطار ولم يذكر شيئاً عن باقي الطوائف التي أشارت إليها المادة الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، وبين من ذلك أن الصلة بين القرارين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ هي صلة عموم وخصوص . فالمادتان ١ و ٢ من القرار الأخير لا يسرى حكمهما إلا بالنسبة إلى من عينهم الشارع بالنص دون غيرهم من قصد الشارع أن يبقى التزاماتهم على أصل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ ومن هؤلاء طائفة تجار الجملة .

(القضية رقم ٦٥ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وعبد الحليم وهبة إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين)

ج — مسئولية مدنية - اشتراك الجاني عليه في الخطأ المسبب للحادث . يوجب توزيع المسؤولية على قدر الخطأ .
د — مسئولية مدنية . الاحتجاج بخطأ المضرور في انتقام حصة وارثه في التعويض .
المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع تقدير الأدلة واستخلاص ما ترى أنها مؤدية إليه مادام هذا الاستخلاص سائفاً .

٢ — لا يعيب الحكم الاستثنائي أنه لم يذكر مادة العقوبة مادام الحكم الابتدائي قد بينها .

٣ — إن اشتراك الجاني عليه في الخطأ المسبب للحادث مما يوجب توزيع المسؤولية المدنية على قدر الخطأ .

٤ — للتهمة والمستول عن الحقوق المدنية أن يحتجوا بخطأ المضرور على وارثه في الشق من التعويض الخاص بحصته الميراثية في الحق الذي اكتسبه الجاني عليه قبل وفاته في المطالبة بالتعويض .

(القضية رقم ٢٧ سنة ٢٥ ق بالمهنة السابقة) .

٣٨٩

٩ أبريل سنة ١٩٥٥

تكوين . التزام تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية وأصحاب المصانع والمحال العامة بامساك دفتر خاص يثبتون فيه مقادير المواد التموينية الواردة والمنصرفة . على من يقع ؟ الاعفاء من هذا الالتزام . على من يسرى ؟ (القراران ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ٤٤ لسنة ١٩٥٠) .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار

رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه ، على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية ، كما

الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول المعارضة يكون صحيحا في القانون .
(القضية رقم ٧٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩١

١١ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — قبض . صورة من صور الاستيقاف التي لا يرقى الى مرتبة القبض .
ب — تفتيش . تفتيش الأتقي لا يجوز بمعرفة غير الأتقي ولو كان طبيبا .

المبادئ القانونية

١ — إذا قام المخبرون في غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب المتهم في سيارة عامة وغيره اتجهوا السيارة وحالوا دون نزول المتهم مع باقي الركاب إلى حين حضور الضابط المذكور ، فهذا الإجراء الذي اتخذوه إن هو إلا صورة من صورة الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض .

٢ — إن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الاناث ، وأنه لا غضاضة عند استحالة تفتيش متهم بمعرفة أثنى أن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب ، ذلك تقرير خاطيء في القانون .

(القضية رقم ٢٤١٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى فاضل وحسن داود ومصطفى كامل واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٣٩٠

٩ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — حكم . العبرة في وصفه بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه .
ب — معارضة . عدم قبولها في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر في نظر القانون حضوريا متى كانت استئنافه جائزا .

المبادئ القانونية

١ — إن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه . فإذا وصف خطأ بأنه غيابي فإن المعارضة فيه لا تكون مقبولة ما دام هو في نظر القانون يعتبر حضوريا .

٢ — إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢٣٨ اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدغوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي توجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من القانون نفسه على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، وإن كان المتهم قد حضر في بعض جلسات محكمة أول درجة ، وتخلف عن الحضور في البعض الآخر دون أن يقدم للمحكمة عذرا يبرر تخلفه ، وكان الحكم الصادر في غيبته والمعتبر في نظر القانون حضوريا غير قابل للمعارضة وجاز

٣٩٢

١١ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — بلاغ كاذب . ما الذي يلزم لقيام الجريمة ؟
ب — تزوير . توقيع شخص على محرر بمضاء ليست له . يعتبر تزويرا ولو لم يقد المزور إمضاء المزور عليه .

المبادئ القانونية

١ — يلزم لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب البلاغ وأن يكون المبالغ عالما بكذبه ومنتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه .

٢ — من المقرر قانونا أن التزوير يقع بتوقيع الجاني على محرر بمضاء ليست له ولا يشترط إذا كانت الإمضاء لشخص حقيقى أن يقد المزور إمضاء المزور عليه بل يكفي وضع الاسم المزور عليه .

(القضية رقم ٢٤٥٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٣

١١ أبريل سنة ١٩٥٥

مواد مخدرة . ركن الإحراز . ماهيته .

المبدأ القانونى

إن الإحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا بغض النظر عن الباعث على الإحراز يستوى فى ذلك أن يكون الباعث هو معاينة المخدر تمهيدا لشرائه أو أى أمر آخر طالبت فترة الإحراز أو قصرت .

(القضية رقم ٨٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

٣٩٤

١١ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . اطراح المحكمة أنوال من لا تثق به ولا تطمئن إلى صحة روايته من الشهود . الأخذ بما يرتاح إليه ضميرها عما تستخلصه بأسباب سائغة ويكون له أصل ثابت بالأوراق . جائز .

ب — حكم بالبراءة . تسيبه . رده على كل دليل من أدلة الاتهام . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تطرح أقوال من لا تثق به ولا تطمئن إلى صحة روايته من الشهود وأن تأخذ بما يرتاح إليه ضميرها مادامت تستخلصه بأسباب سائغة عقلا ويكون له أصله الثابت بالأوراق .

٢ — إن محكمة الموضوع وهى تقضى بالبراءة غير ملزمة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة .

(القضية رقم ٨٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومصطفى كامل واسحق عبد السيد وعمود مجاهد المستشارين) .

٣٩٥

١١ أبريل سنة ١٩٥٥

حكم . تسيبه . اختلاس أشياء محبوزة . القصد الجنائى . متى يتحقق ؟ التحدث عنه استقلالاً فى الحكم . لا يلزم إذا كان مادون فيه فاطما فى ثبوته .

المبدأ القانونى

إن القصد الجنائى فى جريمة اختلاس أشياء

أقوال المتهم في تأييد الدليل حتى ولو كان منكراً للتهمة ما دام لهذه الأقوال أصل من الأوراق وكان ما تستخلصه منها سائفاً في العقل .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر بغير معقب عليها وأن تطرح أقوال من لا تنق بشهادته من غير أن تكون ملزمة بتقرير هذا الاطراح .

(القضية رقم ١١٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٨

١٢ أبريل سنة ١٩٥٥

١ - أجنبي . ابواؤه . واجب الإخطار عنه . لا يسقطه عن المكلف به كون الأجنبي نفسه معني من تقديم نفسه للبوليس .

ب - أجنبي . الإيواء والإسكان المنوع عنهما في المادة ٧ من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ يدخل في مدلولهما إقامة الزوجة مع زوجها في مسكن واحد .

المبادئ القانونية

١ - إن الإخطار المتخصص عليه في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ هو واجب عام مطلق على من وجه إليهم الخطاب في المادة المذكورة بدون استثناء يستثنى في ذلك أن يكون الأجنبي ذاته معني من تقديم نفسه للبوليس لأي سبب من أسباب الاعفاء أو غير معني وذلك تحقيقاً للحكمة التي توخاها القانون من هذا النص وهي أحكام الرقابة على دخول الأجانب الأراضي المصرية وخروجهم منها .

محجوزة بتحقيق بمجرد إخفاء هذه الأشياء وعدم تقديمها للصراف في اليوم المحدد لبيعها بقصد منح التنفيذ عليها ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم عن هذا القصد استقلالاً إذا كان له دون فيه قاطعاً في ثبوته .

(القضية رقم ٩٩ سنة ٢٥ ق وثاسة وعضوية السادة الآساتنة مصطفى فاضل وجسن دلود ومصطفى كامل واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٣٩٦

١١ أبريل سنة ١٩٥٥

قض . الطعن المرفوع من متهم محكوم عليه بقوة مقيدة للحرية . سقوطه إذا لم يتقدم المتهم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . (المادة ١٤٣٤ ج) .

المبادئ القانونية

إن الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بقوة مقيدة للحرية يسقط وفقاً للمادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

(القضية رقم ١١٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٧

١١ أبريل سنة ١٩٥٥

١ - اثبات . استناد المحكمة الى بعض أقوال المتهم في تأييد الدليل ولو كانت منكراً للتهمة . جائز .
ب - اثبات - الأخذ بما تظمنه اليه المحكمة من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . اطراح أقوال من لا تنق المحكمة بشهادته دون تقرير ذلك . جائز .

المبادئ القانونية

١ - لمحكمة الموضوع أن تستند إلى بعض

أو قانون سلاح الطيران في المملكة المتحدة (أو القوانين المماثلة لها في الأرجاء الأخرى من ممتلكات صاحب الجلالة) ويكون مقبلاً مع قوات صاحب الجلالة الموجودة في مصر طبقاً لنصوص المعاهدة (ب) كل موظف مدني بريطاني الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة في مصر أو عامل معها أو مع إحدى الهيئات التابعة للبحرية أو الجيش أو سلاح الطيران ويكون ممن خولت لهم صفة الضباط أو ممن يحملون جوازاً محدداً لصفتهم صادراً من السلطة البريطانية المختصة التي سيرد فيما يلي تعريفها ويتقاضون رواتبهم من اعتمادات أي جزء من أجواء ممتلكات صاحب الجلالة أو من إحدى هيئات البحرية أو الجيش أو سلاح الطيران (ج) زوجات الأشخاص الذين سبق ذكرهم في الفقرتين أ، ب السابقتين وأولادهم الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر، ثم صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاص بالاعفاءات الممنوحة للقوات البريطانية في مصر ورجال البعثة العسكرية البريطانية في المسائل المالية ونص في مادته الأولى على أن يكون للاصطلاحات (القوات البريطانية) والسلطة البريطانية المختصة — والمعسكرات البريطانية في تطبيق أحكام هذا القانون نفس المعنى المقرولها في اتفاق ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالمزايا والاعفاءات الممنوحة (للقوات البريطانية) في مصر — ونصت المادة

٢ — إن إقامة الزوجة مع زوجها في مسكن بذاته عما يدخل في معنى الإيواء والإسكان الواردين في نص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

(الفضية رقم ١٠٠١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

٣٩٩

١٢ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — ضرائب . أفراد القوات البريطانية في معنى معاهدة ١٩٣٦ المعقودة بين مصر وبريطانيا والأفراد الملحقون بهم ، الذين يستفيدون من الاعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ . المقصود بهم .

ب — مسئولية جنائية . الجهل بقانون الضرائب . لا يصلح عذراً في نفيها .

ج — ضرائب . جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد المستحقة لشخص قبل مدينه . طيقها . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ؟

المبادئ القانونية

١ — إن المادة التاسعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المعقودة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ نصت على أنه ويحدد بانفلاق يوم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقاً لأحكام هذه المعاهدة وتشمل عبارة : القوات البريطانية ، الوارد ذكرها في هذا الاتفاق : (أ) كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش

فيها في السقوط إلا من آخر عمل عن أعمال
الاستمرار .

الحكم

« حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن
هو أن الحكم المطعون فيه إزدانه في جريمة عدم
أدائه للخزانة قيمة الضريبة على مجموع فوائد
الديون المستحقة له قبل مدينه محمد مصطفى قد
أخطأ في تطبيق القانون : ذلك بأن الطاعن كان
في الفترة من أول يناير ١٩٤١ لغاية أكتوبر
سنة ١٩٥١ من بين أفراد القوات البريطانية التي
أعفاها المشرع من الضرائب إذ كان يعمل طبيباً
بها وأن الواضح من صريح نصوص القانون رقم
٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاص بالإعفاءات الممنوحة
للقوات البريطانية في مصر في المسائل المالية أن
الأصل هو الإعفاء من جميع الضرائب وأما
الاستثناء فهو ما نص عليه المشرع على سبيل
الحصر ولكن الحكم قرر أن أفراد القوات
البريطانية تخضع لجميع أنواع الضرائب فيما عدا
المرتبات التي تدفع لهم من الخزانة البريطانية وأن
الإعفاء لا يمنح إلا للقوات القائمة بأعمال حربية
وهذا الذي قرره الحكم لا يتفق مع قصد المشرع
ولا مع ما هو مقرر في النظم العسكرية من أن
كل من يلحق من الفنيين بالقوات البريطانية
يخضع للنظم والقوانين العسكرية ولا مع ما هو
واضح من نص المادة الأولى من اتفاق ٢٦ من
أغسطس سنة ١٩٢٦ من أن عبارة القوات
البريطانية تشمل كل شخص خاضع لقانون نظام
البحرية أو قانون الجيش — وكذلك أخطأ
الحكم إذ اعتمد في إدانة الطاعن على أنه ترك عمله
في القوات البريطانية بعد إلغاء المعاهدة مع أن

الثانية منه في فقرتها الأولى على أنه ومع مراعاة
أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة تعني
المعسكرات البريطانية وأفرادها من جميع
الضرائب والرسوم عدا الرسوم البلدية المفروضة
في مقابل تأدية خدمات ورسوم ومصاريف
التسجيل » والذي يؤخذ من الجمع بين هذه
النصوص أنه يشترط لكي يعتبر الشخص فرداً
من أفراد القوات البريطانية في معنى المعاهدة
أن يكون خاضعاً للقوانين العسكرية في المملكة
المتحدة أو الممتلكات البريطانية ويكون مقبلاً
مع القوات البريطانية في مصر وإلا كان مدنياً
فإذا كان كذلك فيشترط لاعتباره ملحقاً بمؤلاء
الأفراد معنى وحكما أن يكون بريطاني الجنسية
فوق تخويله صفة الضابط أو حمله جوازاً محدداً
لصفته صادراً من يملك إصداره . وإذن فالحكم
الذي تقي عن المتهم أنه من أفراد القوات
البريطانية المندرجين تحت فتي أ ، ب لما أثبتته
من أنه طبيب مضرى ملحق بتلك القوات
وأوجب بالتالي خضوعه لقوانين الضرائب وهي
أقليمية ، يكون قد طبق القانون على واقعة
الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

٢ — إن الجهل بقانون الضرائب لا يصلح

عذراً في تقي المسؤولية عن المتهم .

٣ — إن جريمة عدم أداء قيمة الضرائب

على مجموع الفوائد المستحقة للتهن قبل مدينه ،
هي جريمة مستمرة لا تبدأ الدعوى العمومية

الأصل أن الممول عليه هو الفترة التي نشأت فيها الضريبة وأن القانون الأصح هو الذي يطبق على المنهم .

د وحيث إن المادة التاسعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المعقودة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ نصت أنه يحدد باتفاق يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة وتشمل عبارة « القوات البريطانية » الواردة ذكرها في هذا الاتفاق : (١) كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش أو قانون سلاح الطيران في المملكة المتحدة (أو القوانين المماثلة لها في الأرجاء الأخرى من ممتلكات صاحب الجلالة) ويكون مقيما مع قوات صاحب الجلالة الموجودة في مصر طبقا لنصوص المعاهدة (ب) كل موظف مدني بريطاني الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة في مصر أو عامل معها أو مع إحدى الهيئات التابعة للبحرية أو الجيش أو سلاح الطيران ويكون ممن خولت لهم صفة الضباط أو ممن يحملون جوازا محددا لصفتهم صادرا من السلطة البريطانية المختصة التي سيرد فيما يلي تعريفها ويتقاضون رواتبهم من اعتمادات أي جزء من أجزاء ممتلكات صاحب الجلالة أو من إحدى هيئات البحرية أو الجيش أو سلاح الطيران . (ج) زوجات الأشخاص الذين سبق ذكرهم في الفقرتين ١ ، ب السابقتين وأولادهم الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر، ثم صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١

الخاص بالإعفاءات الممنوحة للقوات البريطانية في مصر ورجال البعثة العسكرية البريطانية في المسائل المالية ونص في مادته الأولى على أن يكون للاصطلاحات القوات البريطانية ، — والسلطة البريطانية المختصة — والمعسكرات البريطانية في تطبيق أحكام هذا القانون نفس المعنى المقرر لها في اتفاق ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالمازايا والإعفاءات الممنوحة « للقوات البريطانية » في مصر، ونصت المادة الثانية منه في فقرتها الأولى على أنه « مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة تعني المعسكرات البريطانية وأفرادها من جميع الضرائب والرسوم عدا الرسوم البلدية المفروضة في مقابل تأدية خدمات ورسوم ومصاريف التسجيل » . ولما كان الذي يؤخذ من الجمع بين هذه النصوص أنه يشترط لكي يعتبر الشخص فردا من أفراد القوات البريطانية في معنى المعاهدة أن يكون خاضعا للقوانين العسكرية في المملكة المتحدة أو الممتلكات البريطانية ويكون مقيما مع القوات البريطانية في مصر ، وإلا كان مدنيا فإذا كان كذلك فيشترط لاعتباره ملحقا بهؤلاء الأفراد معنى وحكما أن يكون بريطاني الجنسية فوق تخويله صفة الضابط أو حمله جواز محددا لصفته صادرا من يملك إصداره — وكان الطاعن لا يدعي أنه يخضع للقوانين العسكرية في بريطانيا العظمى أو في إحدى ممتلكاتها وإنما هو — كما أثبت الحكم المطعون فيه — طيب مدني مصري يعمل لدى الجيش البريطاني وليس هو بريطاني الجنسية حتى كانت هذه الجنسية بالإضافة إلى التحاقه بالقوات البريطانية تمكسبه صفة الفرد في القوات البريطانية المعنى من الضرائب . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى عن الطاعن أنه من أفراد القوات البريطانية المدرجين تحت فئتي « أ » ، « ب » ،

برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى العمومية المقامة على الطاعن لا نقضاتها بمضى المدة لا يكون قد خالف القانون .

« وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم أخطأ في الاستناد إذ قرر أن مادقمة محمد مصطفى الدح وقدره ٢٥ جنيها و٢٠٥ مليات هو عن فوائد دين آخر خلاف الفسوائد المطلوب عنها الضريبة مع عدم قيام دليل على ذلك من أوراق الدعوى ومع أنه إذا فرض أن ديونا أخرى استحققت عليها ضرائب ولم يثبت أن المبلغ المذكور دفع خصما من ضريبة معينة بالذات فإنه يكون من حق الطاعن أن يعين الدين الذى يريد الوفاء به وإذا لم يعين كان الخصم من أشدها كلفة ولا شك أن أشد هذه الديون كلفة هو ما اتخذت بشأنه مصلحة الضرائب الاجراءات .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما أثبتته الحكم من أنه : « يبين من شهادة مأمور الضرائب ومن أوراق الملف الفردي أن المتهم كان يقوم بعمليات متعددة وأن المبلغ الذى سدد بموجب الايصال المقدم منه بالجلسة الأخيرة عن فوائد دين آخر خلاف الفسوائد المطلوب عنها الضريبة موضوع الدعوى » .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا » .

(القضية رقم ١٢٢٧ سنة ٢٤ بالهيئة السابقة) .

٤٠٠

١٢ أبريل سنة ١٩٥٥

اختصاص . قضاء محكمة الجنج بعدم اختصاصها لجنائية الواقعة . تحقيق الدعوى بمعرفة قاضى التحقيق وإحالتها إلى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس مقوية الجنتة . عدم الطعن فى قرار قاضى التحقيق من النيابة .

لما أثبتته من أنه طبيب مصرى ملحق بتلك القوات وأوجب بالتالى خضوعه لقوانين الضرائب وهى إقليمية يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

« وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم اعتبر الطاعن سبىء للنية مع أنه حسن النية وإذا فرض وكان الإعفاء لا يشمله فإن جهله بالتفسير الصحيح للقانون يصلح عذرا له فى نفي المسئولية عنه وأنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسقوطها بمضى المدة ، وأبان للمحكمة الاستئنافية خطأ المحكمة الابتدائية فى قولها إن الجريمة مستمرة لا يلحقها التقادم ، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع ، وجاء حكمها مقصورا على تأييد الحكم الابتدائى بما يجعله مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه . ولما كان الجهل بقانون الضرائب لا يصلح عذرا فى نفي المسئولية عن الطاعن ، وكانت الجريمة المنسوبة إليه وهى عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد المستحقة له قيل مدينه هى جريمة مستمرة ولا تبدأ الدعوى العمومية فيها فى السقوط إلا من آخر عمل من أعمال الاستمرار وكان آخر عمل من أعمال الاستمرار فى هذه الجريمة هو التاريخ الذى سقط فيه حق المطالبة بالضريبة المستحقة بالتقادم بمضى خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق الذى بدأ فى ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ فإن الدعوى العمومية فى هذه الجريمة تبدأ فى السقوط ابتداء من يولييه سنة ١٩٥٢ وتقضى بعد مضى ثلاث سنوات من هذا التاريخ . ولما كانت الدعوى العمومية — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — قد أقيمت على الطاعن فى خلال سنة ١٩٥٣ فإن الجريمة تظل قائمة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى

تحيل الدعوى على محكمة الجنايات وفقا للبادء
٤١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ذلك بأن
هذه المادة إنما تنطبق في الحالة التي تعرض فيها
الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بعد
أن يكون قد صدر حكم نهائي بعدم اختصاص
محكمة الجنح بنظرها لأن من شأن هذا الحكم
أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ويؤيد
ذلك أن المادة ٣٠٦ من قانون الاجراءات
الجنائية خولت للمحكمة الجزئية إذا رأت أن
الفعل جنائي وأنه من الجنايات التي يجوز لقاضي
التحقيق إحالتها إليها طبقا للبادء ١٥٨ ، خولتها
بدل الحكم بعدم الاختصاص أن تصدر قرارا
بنظرها والحكم فيها ومؤدى ذلك أنها إذ حكمت
بعدم الاختصاص لم تر محلا للحكم في الواقعة
أساس عقوبة الجنحة ويؤيده أن المادة ١٥٨ من
قانون الاجراءات الجنائية خولتها أن تحكم بعدم
الاختصاص حتى في الحالة التي يحيل قاضي التحقيق
فيها الواقعة إليها للحكم فيها على أساس عقوبة
الجنحة ، ولا محل لخشية إفلات المطعون ضده
من العقاب لأن النيابة العامة طبقا للبادء ٢٢٧
من قانون الاجراءات الجنائية أن ترفع طلبا
بتعيين الجهة المختصة إلى محكمة النقض إذا
تعارض قرار غرفة الاتهام مع الحكم
المطعون فيه .

(القضية رقم ٢٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود
ابراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمود محمد مجاهد
المستشارين) .

قضاء محكمة الجنح في موضوع الدعوى بحبس المتهم .
استئناف النيابة هذا الحكم وطلبها إلغاء وإحالة الدعوى
إلى محكمة الجنايات قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء
الحكم وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .
حكم صحيح . علته ذلك . الوسيلة لتلافي إفلات المتهم من
العقاب .

المبدأ القانوني

إذا كانت الدعوى قد رفعت أولا على
المطعون ضده بتهمة الضرب المنطبقة على المادة
٢٤٢/١ من قانون العقوبات وأثناء سير الدعوى
تخلقت بالجنح عليه عاهة مستديمة فقضت محكمة
الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها
إلى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها وبعد
تحقيقها أحالها القاضي المذكور إلى محكمة الجنح
للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ولم تظعن
النيابة في هذا القرار ، ثم أصدرت محكمة الجنح
حكما يقضى بمعاफी المتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع
وقت التنفيذ ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم
طالبة إلغاء وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات
تطبيقا للبادء ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية
فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم
المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى ، فإن هذا
الحكم يكون صحيحا في القانون لأن مؤدى المادة
١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يتعين على
سلطة الإحالة سواء أكان قاضي التحقيق أم غرفة
الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات
ما دام قد سبق لمحكمة الجنح أن قضت بعدم
اختصاصها بنظرها . ولا يرد على ذلك بأنه كان
على المحكمة الاستئنافية بوصفها غرفة اتهام أن

٤٠١

١٢ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . استخلاص المحكمة واقعة الدعوى من مجموع عناصرها وأدلتها دون التقييد بدليل معين . من حقها .

ب — فاعل . قتل محمد . اتفاق مع آخرين على قتل شخص . إطلاق التهم أعيرة نارية على المجنى عليه لم تصبه . وفاة المجنى عليه نتيجة أعيرة أطلقتها عليه رفقاء المتهم . اعتبار التهم فاعلا أصليا في جريمة القتل .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تثبت الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم .

٢ — إذا اتفق متهم مع آخرين على قتل شخص وأطلق هذا المتهم أعيرة نارية لم تصب المجنى عليه الذي توفي نتيجة أعيرة أطلقتها عليه الآخرون ، فإن المتهم يكون مسئولاً عن جريمة قتل المجنى عليه باعتباره فاعلا أصليا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، ذلك أن ما ساهم به من أفعال يعد من الأعمال التنفيذية في الجريمة المذكورة .

(القضية رقم ٤٦ سنة ٢٥ ق رقاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى قاضل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٤٠٢

١٢ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — تقض . أسباب موضوعية . تقدير صفة الاستعجال المسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقتية المؤلفة طبقا للمادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . متروك للجنة المذكورة .

ب — إجراءات . مانعت عليه المادة ٣٧٠ . ج — من قواعد بشأن العقاد محاكم الجنايات . هي قواعد تنظيمية . مخالفتها . لا بطلان .

ج — دفاع . محام . حضور محام واحد مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . يكفي .

د — دفاع . محام . تقدير استعدادة . موكل إليه .

هـ — تقض . أسباب موضوعية . اعتراف . تقدير صحته . موضوعي .

و — إجراءات . إثبات . اعتراف . توقيع المتهم على اعترافه الثابت في محضر التحقيق . غير لازم مادام المحضر موثقا عليه من المحقق والكاتب .

ز — إثبات . شهادة . اعتراف . الأخذ باعتراف متهم على آخر . الأخذ ببعض الاعتراف دون البعض الآخر . جائز .

ح — قتل محمد . فاعل . اتفاق المتهم مع آخرين على قتل المجنى عليهم وسرقة مالههم وإصرارهم السابق على القتل وشدة أزر أحدهم بوجود الباقين معه في مكان الحادث وقت مقارفة الجرائم وأعداد المقررة لدفع الضحايا وإهالة التراب عليهم بعد سرقة قودهم . اعتبار المتهم فاعلا أصليا . صحيح .

ط — تقض . رافة . عتوبة مبررة . اقتفاء المصلحة من الضن . مثال في جريمة قتل محمد يستوجب عقاب فاعله بالإعدام .

المبادئ القانونية

١ — إن تقدير صفة الاستعجال للمسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقتية التي تقضى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢

في شأن استقلال القضاء بتأليفها في كل محكمة هو مما يدخل في سلطة اللجنة المذكورة .

٢ - إن المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ، ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية في الأحوال العادية التي لا تطرأ فيها ضرورة توجب الاستعجال ، ولا يترتب على مخالفتها لهذا السبب أي بطلان .

٣ - لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد .

٤ - إن استعداد المحامي موكله تقديره إليه حسبما يملكه عليه ضميره وتقاليده مهنته .

٥ - إن تقدير عدم صحة ما يدعيه متهم من أن اعترافه نتيجة التعذيب والإكراه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع تستقل به بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة عقلا

٦ - لا يلزم أن يوقع المتهم على الاعتراف الصادر منه والمثبت بمحضر التحقيق ما دام المحضر موقعا عليه من المحقق والكاتب .

٧ - للمحكمة أن تأخذ باعتراف متهم على آخر ويعض اعترافه دون البعض الآخر ما دامت

قد وثقت بما أخذت به واطمأنت إلى صحته من غير أن تكون ملزمة بتأييد ما انتمت به بأدلة أخرى .

٨ - إذا كان الحكم قد بين ما ساهم به المتهم مع آخرين من اتفاقهم على قتل المجنى عليهم وسرقة ما معهم وإصرارهم السابق على القتل وشدة أروء أحدهم بوجود الباقيين معه في مكان الحادث وقت مفارقة الجرائم وإعداد الحفرة لدفن الضحايا وإهالة التراب عليهم بعد سرقة النقود والمصوغات التي كانت معهم وانقسامها فيما بينهم فإن الحكم إذ بين ذلك وأقام الدليل عليه يكون قد أصاب في اعتبار ذلك المتهم فاعلا أصليا لا شريكا ولو كانت وفاة المجنى عليه لم تنشأ إلا من فعل متهم آخر .

٩ - لا جدوى للطاعن بما يتمسك به من اعتبار ما وقع منه اشتراكا ما دامت العقوبة المنقضى بها عليه مبررة بحكم المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات لمن يشارك في جريمة القتل المستوجب عقاب فاعله بالإعدام ، ولا عبرة بكون المحكمة قد نصت في حكمها على تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ما دام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية وما دام الحكم قد أثبت أن الطاعن فاعل أصلي لا شريك .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من طعن الطاعن

رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات وكانت المادة ٤٢ من قانون نظام القضاء تحول الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ندب مستشاري المحكمة للعمل بمحاكم الجنايات وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء تقضي بتأليف لجنة في كل محكمة تسمى لجنة الشئون الوقتية، من رئيس المحكمة رئيسا ووكيلا أو من يقوم مقامه وأقدم قاضيين فيها ونقوم بمباشرة سلطة الجمعية العمومية عند تعذر دعوتها أثناء العطلة القضائية في المسائل المستعجلة وكان تقدير صفة الاستعجال للمسائل التي تنظرها اللجنة هو بما يدخل في ساططها فضلا عن أن نظر قضايا المحبوسين ينطوي بطبيعته على هذه الصفة وكان الأصل طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون الإجراءات أن تتعقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك، لما كان ذلك فان تشكيل محكمة الجنايات التي نظرت دعوى الطاعنين بقرار من لجنة الشئون الوقتية أثناء العطلة القضائية وبموافقة وزير العدل لا يكون مخالفا للقانون. ولما كانت المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات فيما نصت عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية في الأحوال العادية التي لا تطرأ فيها ضرورة توجب الاستعجال ولا يترتب على مخالفتها لهذا السبب أي بطلان. لما كان ذلك، فإن كل ما يثيره الطاعنان الأول والثاني في هذا الوجه يكون غير سديد.

الأول محمد عبد العزيز محمد ويشترك معه فيه الطاعن الثاني أحمد علي حسن ينحصل في أن إجراءات تشكيل محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه وإجراءات تحديد دور انعقادها قد وقعت باطلا مما يجعل المحكمة لا ولاية لها في إصدار الحكم ذلك بأن المحكمة شكلت بقرار من رئيس محكمة الاستئناف ولجنة الشئون الوقتية بها لنظر هذه الدعوى في شهر أغسطس أي في العطلة القضائية على غير ماقررت الجمعية العمومية وخلافا لأحكام المادتين ٣٦٦ و ٣٦٧ من قانون الإجراءات والمادتين ٣٢ و ٣٣ من قانون استقلال القضاء والمواد من ٤٢ إلى ٤٧ من قانون نظام القضاء وفي حين أن لجنة الشئون الوقتية غير مختصة بتشكيل محكمة الجنايات، هذا إلى أن قرار وزير العدل بتحديد دور انعقاد محكمة الجنايات ابتداء من ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ لم يصدر إلا في ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بينما تقضى المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات أن يحدد الدور قبل افتتاحه بشهر وأن ينشر عنه في الجريدة الرسمية. إلا أن هذا النشر لم يحصل إلا في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٤ أما قرار وزير العدل الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٤ بتحويل لجنة الشئون الوقتية حق تعيين القضايا المستعجلة التي يصح نظرها في العطلة الصيفية فخالف للقانون إذ ليس له أن يفوض غيره في تعيين القضايا التي تنظر في زمن العطلة.

د وحيث إنه لما كانت محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه مشكلة من وكيل محكمة استئناف الاسكندرية واثنين من مستشاريها طبقا للمادة الرابعة من قانون نظام القضاء

« وحيث إن مبنى الوجه الثاني من طعن الطاعن الأول هو أن المحكمة أخلت بدفاعه حين أبت إجابة محاميه الأستاذ حسين كامل إلى ما طلبه من تأجيل القضية ليستعد فيها وتركته ينسحب من مهمة الدفاع عنه اكتفاء بوجود محام آخر أظهر استعدادا للمرافعة وهو الأستاذ ولیم اسكاروس رغمًا عن أنه كان يعتبرهما وحدة لا يصح تجزئتهما في المدافعة عنه وبذلك فوت عليه حقه في إبداء دفاعه متماسكا بواسطة محاميه. ومبنى الوجه الثالث هو بطلان المحاكمة لحصولها في ظل حملة ظالمة قام بها الرأي العام ممثلا في الصحافة والإذاعة ضد الطاعن وكان من شأنها التأثير في المحكمة وفي الشهود .

« وحيث إنه يبين من محضر الجلسة أن الاستاذين حسين كامل وولیم اسكاروس حضرا موكلين عن الطاعن الأول وقال الأستاذ حسين كامل إنه يلتزم التأجيل شهرا أو شهرين لاستكمال الاستعداد وقال الأستاذ ولیم اسكاروس إنه مستعد وسألت المحكمة المتهم (الطاعن الأول) عن المحامي الذي يريده منهما فقال « أنا ما أعرفش وده شغلهم ، وكرر الأستاذ ولیم قوله بأنه مستعد وانسحب الأستاذ حسين كامل على أثر ذلك وأثبتت المحكمة أن المتهم (الطاعن) لم يعارض وبعد تحقيق الدعوى ترفع الأستاذ ولیم اسكاروس مرافعة مستفيضة في يومين .

« وحيث إنه لما كان غير لازم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد ، وكان الأستاذ ولیم اسكاروس الذي استمر في موقف الدفاع عن المتهم قد أبدى استعدادا للمرافعة وترافع فعلا ،

ولما كان استعداد المحامي موكولا تقديره إليه حسبما يمليه عليه ضميره وتقاليده مهنته وكان الطاعن لم يتمسك بمحاميه الآخر الأستاذ حسين كامل ولم يصر على إجابته إلى ما طلبه من التأجيل ولم يعترض على انسحابه ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بدفاعه في شيء . ولما كان ما يسوقه الطاعن الأول في الوجه الثالث هو من قبيل الكلام المرسل الذي لا يشمل على أمور معينة ، وكان الحكم وإجراءات المحاكمة خالية عما يدل على تأثر المحكمة أو الشهود بذلك الذي يقوله الطاعن عما ذكرته الصحافة والإذاعة عن الجرائم المستندة إليه ، فإن ما يثيره في هذا الوجه يكون أيضا على غير أساس .

« وحيث إن مبنى الوجه الرابع من طعن هذا الطاعن هو أن الحكم قد أخذ بالاعتراف المنسوب إليه في حين أنه اعترف مشوب ذلك بأنه لم يوقع على الاعتراف الذي أثبتته المحقق في ملحوظة مستقلة ولما نوقش فيه اضطرب في تفصيلاته وكان الأولى بالمحكمة أن تعتبر تخطيطه دليلا على براءته وأن تطرح هذا الاعتراف كما أطرحت النيابة بصدده ما قاله فيه عن اسناد واقعة قتل سعيد شلي الخلاق إلى أحمد المرشدي هذا إلى أن الاعتراف المذكور كان وليد التعذيب الذي أوقعه به رجال البوليس والذي أخبر به المحقق ودل عليه بوجود آثار دماء في جلبابه إلا أن المحكمة لم تمن بتحقيق ذلك وجاء الحكم قاصرا في الرد على ما تمسك به من حصول الاعتراف نتيجة التعذيب حين قال بأنه أدل باعترافه أمام النيابة بعد انقطاع ضلته بالبوليس بينما أن أثر الرهبة في نفسه ظل مستمرا وكان رجال البوليس يروحون ويغدون أمامه

صفحات عديدة وأدلى فيه بأقوال مؤداها أن المتهم الأول (الطاعن الأول) هو مرتكب أفعال القتل في الجرائم جميعا ولما أن انتهى استجوابه ووجهه بالمتهم الأول الذي اعترف في المواجهة بارتكاب جميع الجرائم بالاشتراك مع بقية المتهمين وآخر هو أحمد المرشدي فبدأ وكيل النيابة المحقق في استجوابه على الأثر وأن وجود المتهم الأول أمام النيابة طيلة الوقت الذي استجوب فيه المتهم الثاني يجعل بمنأى من التأثير الخارجي أيا كان نوعه ويجعل الاعتداء المدعى به إن صح وقوعه غير متصل بما أدلى به من اعتراف وأقوال وبذا تنعدم رابطة السببية بين الاعتداء المزعوم وبين الاعتراف والأقوال المسندة إلى ذلك المتهم ... وأن المحكمة فضلا عما تقدم فانه لا يفوتها أن تناقش أقوال المتهم الأول في شأن التعذيب المدعى به كواقعة مادية مستقلة عن الأقوال التي أدلى بها في التحقيقات ، وبعد أن بين الحكم ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي بالطاعن من الإصابات وما ذكره الطاعن عنها قال : « إنه بمقارنة ما ثبت من التقرير الطبي الشرعي بأقوال المتهم يبين أن الموضع التي أشار إليها هذا الأخير وهي البطن والأضلاع لا أثر بها على الإطلاق يؤيد مدعاه كما أن المتهم لم يدع بأنه ضرب في ساقه بجذاء ، وحيث إن المتهم في أقواله بشأن التعذيب أشهد الأستاذ أحمد عياد المحامي الحاضر مع المتهم الثالث ولكن هذا لم يؤيده في روايته ومن هذا يبين بوضوح وجلاء أن ادعاء المتهم الأول بالتعذيب لا أساس له على الإطلاق ... » ثم تعرضت المحكمة للادعاء بالاعتداء على زوجة الطاعن الأول فبينت أنها لم تدل بشكواها إلا بعد أسبوع من استجوابها وبعد أن تقدمت

في غرفة تحقيق النيابة لملاحقته بالارهاب حتى يدلى بما لقنوه من أقوال خارج الغرفة . ومبنى الوجه الخامس هو أن الحكم حين أخذ الطاعن باعتراف متهم آخر ويبيض اعترافه هو دون البعض الآخر قد جاء قاصرا عن بيان الأدلة التي استند إليها في تكوين اقتناعه للتحقق من أن لها أصلا في الأوراق وأنها منسجمة مع باقي الأدلة الأخرى — ومؤدى الوجه السادس هو أن الحكم أخطأ في القانون إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار في حين أن من أركان هذه الجريمة إزهاق روح إنسان حتى ولم يثبت أن العظام الأدمية التي عثر عليها في المشتل هي لأشخاص ماتوا متأثرين بكسور الرأس التي شوهدت بجهاجم ثلاثة منهم لاحتمال أن تكون الوفاة قد حصلت قبل حدوث إصابات الرأس أو أن تكون الكسور نتيجة فعل المتوفى نفسه فيما لو كان قد تعاطى مخدرا قويا سبب له نوبة عصبية دفعته إلى تحطيم رأسه ثم مات نتيجة المخدر وقد جاء تقرير الطبيب الشرعي غير قاطع في معرفة سبب الوفاة ولم يكن في وسع علم الطبيب الكشف عن السبب الحقيقي بعد أن بلى الجسم ولم تبق منه سوى العظام .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافق به العناصر القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتعرض لاعتراض الطاعن الأول فبسطه تفصيلا ودلل على أنه لم يكن وليد أي تعذيب أول كراه وفقد ما ادعاه الطاعن من ذلك بأدلة سائغة إذ قال : إنه بالرجوع إلى محضر التحقيق تبين أن المتهم الثاني استجوب استجوابا مطولا دون في

ومن ترجيح حصول وقائعهم نتيجة كسور الرأس التي شوهدت بالجماع التي وجدت به ، لا يكون فيه أى قصور أو فساد فى الاستدلال فضلا عن أن ما أخذ به الحكم من ذلك هو مما يتعلق بالموضوع ولا تصح مناقشته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن كل ما يثيره الطاعن فى الأوجه المذكورة يكون غير سديد .

وحيث إن باقى الأوجه التى يرتكن إليها الطاعن الأول ويشاركه فيها الطاعن الثانى تحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والتناقض وفساد الاستدلال من غير بيان لهذه المآخذ اعتمادا على أنه ستقدم مذكرة شارحة لما دون أن تقدم هذه المذكرة وأن تحقيق النيابة قد شابه البطلان لاشتراكها فى الإكراه على الاعتراف وأن الحكم قد أخطأ فى استنتاج أن أعمال القتل والسرقة والحفر تتطلب مجهود أربعة أشخاص على الأقل وأخطأ فيما استند إليه من اشتغال الطاعنين بالمشغل للتدليل على أنهما من ضمن القتلة رغم انصرافهما عنه فى بعض الأيام فى جهات أخرى كالقبارى ورصيف المحطة ورغم عدم تحديد تاريخ كل حادث على وجه القطع واليقين وعدم التدليل على وجود جميع المتهمين بالمشغل وقت ارتكاب الحوادث كلها واشتراكهم فيها .

وحيث إنه لما كانت المآخذ التى رى بها الحكم بالقصور والتناقض وفساد الاستدلال هى من قبيل الكلام المرسل وكان يقتضى للرد عليها أن تكون مبنية على وجه التحديد فإنه يتعين عدم قبولها . ولما كان النعى على تحقيق النيابة بالبطلان لاشتراكها فى الإكراه متصلا بالوجه الرابع فهو جدير بالرفض لما سلف بيانه

شكوى المحامى عن زوجها وقارنت بين ادعائها وبين ما وجد بها من أثر وانتهت إلى استخلاص سائح ، بأن الإصابة الثابتة بالتقرير الطبي لاتتفق ووصف الاعتداء الذى قالت به الزوجة ومن ثم فإن المحكمة تطرح هذا الإدعاء ولاتأخذ به . ولما كان ما قطع به الحكم من عدم صحة ما ادعاه الطاعن من أن الاعتراف نتيجة التعذيب والإكراه داخلا فى سلطة محكمة الموضوع تستقل به بغير معقب عليها مادامت قد أقامته على أسباب سائغة عقلا وكان غير لازم أن يوقع الطاعن على الاعتراف الصادر منه فى مواجهته مع المتهم الثانى والذى أثبت فى ملحوظة بمحضر التحقيق عن هذه المواجهة ما دام المحضر موقعا عليه من المحقق والكاتب . ولما كان للمحكمة أن تعول فى إدانة الطاعن الأول وغيره من المتهمين على ما اطمانت اليه من اعترافاته واعترافات الطاعن الثانى فى التحقيق وعلى باقى الأدلة السائغة التى أوردتها بغير رقابة عليها من محكمة النقض مادام لذلك أصله الثابت بالأوراق وكان للمحكمة أن تأخذ باعتراف متهم على آخر ويعرض اعترافه دون البعض الآخر مادامت قد وثقت بما أخذت به واطمانت إلى صحته من غير أن تكون ملزمة بتأييد ما اقتنعت به بأدلة أخرى . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أقامت الحجة على ارتكاب الطاعن الأول لجرائم القتل المسندة اليه بما ساقته من أدلة مستساغة عقلا ومنها اعترافه واعتراف الطاعن الثانى بضرب الضحايا على الرأس ببلطة ثم مواراتهم التراب فى أرض المشغل الذى يشتغل به مع باقى الطاعنين حيث وجدت هياكلهم العظمية فان استناد الحكم إلى تقرير الطبيب الشرعى من أن العظام التى عثر عليها هى لأدميين

عند الرد على هذا الوجه . ولما كانت باقي المآخذ لا تعدو أن تكون جدلا واقعيا فيما استخلصته المحكمة بأسباب سائغة في العقل والمنطق مما تستقل به ولا تقبل مناقشته أمام محكمة النقض ، فإن هذه الأوجه جميعا تكون على غير أساس وواجبة الرفض .

« وحيث إن طعن الطاعن الثاني — فيما عدا الأسباب المشتركة بينه وبين الطاعن الأول والتي سبق الرد عليها — يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالجرائم المسندة إليه قد شابه فسادا في الاستدلال ذلك بأنه استند إلى اعتراف الطاعن الأول في حين قد ثبت كذب هذا الاعتراف بالنسبة لمتهم آخر اسمه أحمد المرشدي استبعدته النيابة من الاتهام كما استند إلى وجود جثث القتلى في أرض المشتل حيث يعمل الطاعن مع باقي المتهمين وإلى حصول القتل في زمن كانوا جميعا يعملون فيه بالمشتل في حين أن ذلك لا يؤدي حتما إلى مفارقه هذه الجرائم ، هذا إلى أن الحكم ارتكن إلى قيام اتفاق جنائي بين الطاعن وباقي المتهمين دون أن يدل على هذا الاتفاق أو يبين توافر أركانه القانونية .

« وحيث إنه لما كان من حق محكمة الموضوع تجزئة الاعتراف والاختصاص بما تطمئن إليه منه كما سبق القول ، فإنه لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد اطرحت جانبا من اعتراف الطاعن الأول تبين لها كذبه وأخذت بجانب آخر من اعترافه وثقت بصحته وارتاح ضميرها إليه . ولما كان ما ارتكن إليه الحكم من وجود جثث المجنى عليهم مدفونة في المشتل حيث يعمل الطاعنون ومن ثبوت حدوث القتل في زمن

كانوا فيه يشتغلون جميعا في هذا المشتل وما استنتجه من ذلك من مقارفتهم لجرائم القتل — فضلا عن أنه في الظروف والملايسات التي بينها الحكم — استنتاج سائغ في العقل فإنه لم يكن الدليل الوحيد الذي استند إليه بل كان من ضمن الأدلة العديدة السائغة التي أوردها الحكم ومن بينها اعترافات هذا الطاعن والطاعن الأول . ولما كان غير صحيح ما يقوله الطاعن من أن الحكم استند إلى قيام اتفاق جنائي بينه وبين باقي الطاعنين مما نصت عليه المادة ٤٨ من قانون العقوبات حتى يطالب بالتدليل عليه واستظهار أركانه بل إن الواضح من مطالعة الحكم أنه حين تحدث عن اتفاق الطاعنين على قتل المجنى عليهم وسرقة ما يحملون من نقود ومصوغات كان يدل على مساهمتهم في ارتكاب كل من هذه الجرائم وبيان دور كل منهم فيما قارفه من الأعمال التنفيذية التي تتكون منها باعتبارهم جميعا فاعلين أصليين لها طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات كما كان يدل على توافر سبق الإصرار لديهم جميعا . لما كان ذلك فإن كل هذه الأوجه تكون على غير أساس .

« وحيث إن مبنى الوجه الأول من طعن الطاعن الرابع هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبره فاعلا أصليا بمقولة إن هناك اتفاقا بينه وبين باقي الطاعنين على ارتكاب جرائم القتل والسرقة في حين أن الاتفاق هو من طرق الاشتراك في الجريمة ولو اعتبر شريكا أنزلت العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات التي تقيست بها المحكمة .

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين

بيانه في الرد على الوجه الأول بما أثبتته الحكم من اتفاق الطاعنين جميعا على قتل المجنى عليهم بقصد السرقة وإصرارهم السابق على القتل ووجودهم في مكان الحادث مع الطاعن الأول الذي باشر فعل القتل بنفسه ثم سرقهم جميعا ما كان يحمله المجنى عليهم من ققود وأشياء ثمينة واقتسامها فيما بينهم أما ما ذكره الحكم عن اشتراك الطاعن الرابع مع الباقيين في أعمال الحفر والدفن فكان بسبيل بيان مقام به من الأعمال تنفيذا للجرائم المسندة إليهم ولم يكن الحفر والدفن وحدهما هما اللذان نسبهما الحكم إلى الطاعن الرابع بل ذكرهما بالإضافة إلى باقي الأعمال ومن ثم يكون هذان الوجهان أيضا على غير أساس.

« وحيث إن مؤدى الوجهين الرابع والسادس من هذا الطعن هو أن الحكم شابه قصور في التدليل على اشتراك الطاعن الرابع مع باقي المتهمين في الجرائم المسندة إليهم وأن الحكم كان فاسد الاستدلال ومخطئا في القانون حين اتخذ من رؤية الطاعن للواقعة وعدم التبليغ عنها طريقا من طرق الاشتراك ودليلا عليه .

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتحقق به مساهمة الطاعن الرابع في الجرائم المسندة إليه التي دانه بها وتوافر به العناصر القانونية لهذه الجرائم ولاجتماعه فاعلا لا شريكا وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وكان غير صحيح ما ذكره الطاعن من أن الحكم استدل عليه بمجرد الرؤية وعدم التبليغ . لما كان ذلك فان النعى بهذين الوجهين يكون غير سديد .

« وحيث إن مبنى الوجه الخامس من هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخذه بما نسبته

مساهم به هذا الطاعن مع باقي الطاعنين من اتفاقهم على قتل المجنى عليهم وسرقة مامعهم وإصرارهم السابق على القتل وشدة أذى الطاعن الأول بوجود الباقيين معه في المشتل وقت مقارفة الجرائم وإعداد الحفرة لدفن الضحايا وإمالة التراب عليهم بعد سرقته النقود والمصوغات التي كانت معهم واقتسامها فيما بينهم ، فان الحكم إذ بين ذلك وأقام الدليل عليه يكون قد أصاب في اعتبار الطاعن فاعلا أصليا لا شريكا ولو كانت وفاة المجنى عليهم لم تنشأ إلا من فعل الطاعن الأول وحده . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى للطاعن عما يتمسك به من اعتبار ما وقع منه اشتراكا مادامت العقوبة المقررة به عليه مبررة بحكم المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات لمن يشارك في جريمة القتل المستوجب عقاب فاعله بالإعدام ولا عبرة بكون المحكمة قد نصت في حكمها على تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات مادام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية وقد أثبت الحكم على ما سبق بيانه أن الطاعن فاعل أصلي لا شريك . لما كان ذلك ، فان النعى بهذا الوجه يكون غير سديد .

« وحيث إن حاصل الوجهين الثاني والثالث من هذا الطعن هو أن الحكم أخطأ في القانون حين دان الطاعن باعتباره فاعلا أصليا للجرائم المسندة إليه من غير أن يبين الأفعال المادية التي قارفها والتي يمكن اعتبارها بدءا في التنفيذ ، هذا إلى أن مانسبه إليه من أعمال الحفر ودفن المجنى عليهم هي أعمال لاحقة للقتل وتعتبر جريمة قائمة بذاتها ولا تعتبر من الأعمال المكونة لجريمة القتل .

« وحيث إن هذين الوجهين مردودان بما سبق

ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محدودين (١) .

(القضية رقم ١٢٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٤٠٤

٢٥ ابريل سنة ١٩٥٥

١ — تزوير . جريمة استعمال ورقة مزورة . طبيعتها .

ب — اثبات . تزوير . التعويل على المضاهاة التي تجرى على أى ورقة تشتمل المحكمة بصورها من شخص معين ولو أنكر صدور ما منه . جائز .

المبادئ القانونية

١ — إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة والتسكك بها وتظل مستمرة ما في مقدمتها متمسكا بها .

٢ — إن القاضي الجنائي بما له من الحرية في تكوين عقيدته في الدعوى غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة ؛ بل له أن يعول على مضاهاة تجرى على أى ورقة يقتنع هو بصورها من شخص معين ولو كان ينكر صدور ما منه .

(القضية رقم ١٢٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد حسين المستشارين) .

(١) قررت المحكمة المطعون في حكمها هذه القاعدة وقد أقرتها عليها محكمة النقض .

إليه الطاعن الأول في اعترافه في حين أن هذا الاعتراف كان وليد الاكراه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بماسلف بيانه في الرد على الوجه الرابع من طعن الطاعن الأول بما يبين منه أن المحكمة أطرحت ما ادعاه ذلك الطاعن من إكراهه على الاعتراف بأسباب سائغة وأنها كانت في حدود سلطتها التقديرية حين عولت على ما أخذت به من هذا الاعتراف بالنسبة لذلك الطاعن وغيره من الطاعنين ومنهم الطاعن الرابع ومن ثم يكون هذا الوجه أيضاً واجب الرفض .

وحيث إن المحكمة لا تلتفت لباقي الأسباب المقدمة من الطاعن الرابع نظراً لتقديمها بعد الميعاد .

وحيث إنه لكل ما تقدم تكون الطعون المقدمة من الطاعنين الأول والثاني والرابع على غير أساس ومتعينة الرفض موضوعاً .

(القضية رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود محمود ابراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٤٠٣

٢٥ ابريل سنة ١٩٥٥

تسمية . قانون . جدول التسعيرة الذي يرفع من سعر سلعة معينة . لا يعتبر قانوناً أصلاً للتسم .

المبدأ القانوني

إن جدول التسعيرة الذي يرفع سعر السلعة لا يعتبر قانوناً أصلاً للتسم لأنه لم يبلغ التسعيرة ولسكنه يعتبر تنظيم الأثمان التي تعرض بها السلع المسعرة ومن مقتضيات الأحوال وتغير

الخطأ المستندة إلى المتهم الثاني (مهندس تنظيم) مقصورة على أنه أرسل إخطارا إلى المتهم الأول ينبه عليها فيه بإزالة حائطين من حوائط البناء الموقوف المشمول بنظارتها ، لخطورة حالتهما ثم لم يحرك ساكنا بعد ذلك وقصر في رفع تقرير إلى رئيسه عن المعاينة التي أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات ولم يسع إلى استكشاف الحلل من باقى اجزاء البناء من بعد مشاهدة الحلل فى الحائطين للتعرف على ما كان بحمالون داخل من تآكل وانحراف ، وكان هذا التقصير من جانب المتهم الأول ليس هو العامل الذى أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو ساهم فى وقوعه وكان انهدام الحائط أمرا حاصلًا بغير هذا التقصير نتيجة حتمية لتقديم البناء وإهمال المهمة الثانية فى إصلاحه وترميمه وعدم تحرزها فى منع أخطاره عن المارة ، فإن تقصير المتهم الأول لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وبالتالي فإن الجريمة المنسوبة إلى المتهم المذكور تكون متفية لعدم توافر ركن من أركانها .

٣ - إن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الصادر بتعديل المادتين العاشرة والرابعة عشرة من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٨٨٩ لم ينقل عبء الالتزام بإصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها ويفرضه على الحكومة وإنما خول لهذه الأخيرة أن تلفت أصحاب هذه المباني إلى ما بها من خلل وأن تقوم هى عنهم

٤٠٥

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

١ - حكم . تسفيه . تعويض . الزام المتهم بالتعويض على أساس ثبوت مسئوليتها الجنائية . ذكر الحكم أسبابا أخرى لمسئولية المتهم مدنيا على أساس الخطأ المفترض . لا يؤثر فى سلامة الحكم .

ب - قتل خطأ وإصابة خطأ . عدم قيام رابطة السببية بين وقوع القتل أو الجرح وبين الخطأ المنسوب الى المتهم . لاجرمية . مثال .

ج - تنظيم . مسئولية جنائية . القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الذى عدل المادتين ١٤ و ١٠ من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ . لم ينقل عبء الالتزام بإصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها . تخويله الحكومة لفت نظر أصحاب المباني الى ما بها من خلل والقيام عنهم بالإصلاحات المطلوبة اذا تقاعسوا فى اجرائها . تقدير ذلك متروك لها . خطؤها فى تقدير وجوب التدخل . لا يرتب مسئولية جنائية .

د - دعوى مدنية . متى تختص المحكمة الجنائية بنظرها ؟

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم قد أقام إلزام المهمة بالتعويض على أساس ثبوت مسئوليتها الجنائية ، فلا يؤثر فى سلامته أن يكون قد ساق أسبابا أخرى لمسئولية المتهم مدنيا على أساس الخطأ المفترض بحكم المادة ١٧٧ من القانون المدنى .

٢ - إن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ لا تقوم قانونا إلا إذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ ، فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، وإذن فإذا كانت أوجه

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تجيز الاستئناف بسبب الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وهذا الخطأ على ما أولته محكمة النقض يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ، وإذن فإذا كان المتهم قد دفع لدى محكمة ثاني درجة بأن الحكم الابتدائي الذي قضى بتغريمه خمسين قرشا ، باطل لعدم ختمه في الميعاد وقدم إليها شهادة تؤيد قوله ، فقضت المحكمة المذكورة بعدم جواز الاستئناف وأغفلت الدفع القانوني ولم تشر إليه في حكمها مع أنه بذاته إن صح يجعل استئناف المحكوم عليه جائزا ، فإن حكمها يكون فوق ما يشعر به من الخطأ في تطبيق القانون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٢٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

٤٠٧

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — تفتيش . التحقيق المفتوح الذي تتطلبه المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .
ب — إجراءات . الأصل فيها الصفة .
ج — إجراءات . ندب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين عرض التحقيق . جائز في حالة الضرورة .
تقدير قيام هذه الحالة . موكل سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

بالإصلاحات المطلوبة في أحوال الخطر الدائم إذا هم تقاعسوا عن إجرائها ، وتقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أنصر واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ولكن لا يمكن مساءلتها بهذا الوصف جنائيا .

٤ — إن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إنما هو استثناء من القاعدة للارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما ، فيشترط ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية .

(القضية رقم ٦٠٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد وعمود مجاهد المستشارين) .

٤٠٦

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

استئناف . حكم . تسييه . الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها الذي أجازت المادة ٤٠٢ أ . ج الاستئناف من أجله . ماهيته . استئناف حكم قضى بتغريم متهم خمسين قرشا . الدفع لدى المحكمة الاستئنافية ببطالان الحكم لعدم ختمه في الميعاد . تأييد الحكم المستأنف دون الإشارة إلى الدفع المذكور . خطأ في تطبيق القانون وقصور

د — تفتيش . مجال تطبيق كل من المادتين ٩٢ و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .

هـ — تحريز المضبوطات . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . لا يترتب عليه البطلان .

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن قانون الإجراءات الجنائية فيما نص عليه في المادة ٩١ من أن تفتيش المنازل لا يجوز إلا في تحقيق مفتوح لم يشترط لهذا التحقيق الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد استظهر قدرا معينا من أدلة الإثبات أو أن تكون هذه الأدلة التي استظهرها مغايرة لتلك التي اشتملت عليها التحريات أو غير مطابقة لها ، بل ترك تقدير ذلك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

٢ — الأصل في الإجراءات الصحة .

٣ — يجوز في حالة الضرورة نذب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق ، وتقدير قيام هذه الحالة موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

٤ — إن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يحيز لهم القانون ذلك ، أما التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأمورو الضبط القضائي بناء على تدبيرهم لذلك

من سلطة التحقيق فإنه يسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك .

هـ — إن قانون الإجراءات الجنائية لم يترتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها (في شأن تحريز المضبوطات) بما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

(القضية رقم ١٢٠١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٤٠٨

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

أ — إثبات . اعتراف . تقديره . موضوعي .
ب — حكم بالبراءة . يكفي لسلامته أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة وارتياها في أقوال المهود .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير الاعتراف وكونه صحيحا أو غير صحيح ، شأنه في ذلك شأن سائر أدلة الدعوى .

٢ — يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة وارتياها في أقوال الشهود وهي ليست مكلفة بعد ذلك بأن

يكفى أن يكون المتهم قد أعدها وأرسلها إلى زوج
الجنى عليها عما يتوقع معه أنه يحكم صلته بالجنى
عليها سوف يلغها الرسالة .
(القضية رقم ٣٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٠

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — اختلاس . استلام مندوب حسابات مصلحة
الفلاح في لجنة فحص عطاءات إنشاء مراكز اجتماعية ،
بوصفه هذا ، مبلغ تأمين لإنشاء أحد المراكز المذكورة ،
من مقاول . اختلاس المندوب هذا المبلغ . تنطبق عليه
المادة ١١٢ ع . غلة ذلك .
ب — اختلاس . الجناية المصروص عليها في المادة
١١٢ ع . القصد الجنائي فيها . متى يتحقق ؟

المبادئ القانونية

١ — إن تنظيم المراكز الاجتماعية يخضع
لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم
الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وقد نص
في المادة الثامنة منه على أن د لوزارة الشؤون
الاجتماعية حق الاشراف المالى والتفتيش على
الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية للتثبت
من أن غلة أموالها وما تجمعها من اشتراكات
وتبرعات يصرف في أوجه البر أو في الأغراض
الاجتماعية المحددة في لائحة نظامها الاساسى . كما
يخضع تنظيم المراكز الاجتماعية المذكورة أيضا
لقرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر في ١٧ من
مايو سنة ١٩٤٧ تنفيذا للقانون والذى جعل
إدارة الفلاح مختصة بالاشراف على الوسائل المؤدية
إلى إصلاح القرية بإقامة جمعيات المراكز الاجتماعية
وجمعيات الإصلاح الرينى التى تعمل بإرشاد موظفى

تفصل هذه الأقوال التى لم تأخذ بها ولم ترقىها
ما يصح التعويل عليه .

(القضية رقم ٢٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٩

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — تهديد . القصد الجنائي في جريمة التهديد
المصحوب بطلب . متى يتوافر ؟
ب — حكم . نسيبه . تهديد . اشارة الحكم إلى
العبارات التى هدد المتهم بها الجنى عليها واقتباسه خواها
بما اعترف المتهم بكتابته من خطاب التهديد . يكفى في
بيان التهديد مادام هذا الخطاب مودعا بملف الدعوى .
ج — تهديد . لا يشترط لقيام الجريمة أن تبث
رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة ، بل يكفى
إرسالها إلى شخص له بالمهدد صلة يتوقع معها أن يبلغه
الرسالة .

المبادئ القانونية

١ — إن القصد الجنائي في جريمة التهديد
المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت لمحكمة الموضوع
أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من
حيث إيقاع الرعب في نفس الجنى عليها بما قد
يكرهها على أداء ما هو مطلوب .

٢ — يكفى في بيان التهديد أن يكون الحكم
قد أشار إلى العبارات التى هدد المتهم بها الجنى
عليها واقتبس خواها عما اعترف المتهم بكتابته
من خطاب التهديد مادام هذا الخطاب مودعا
بملف الدعوى ويعد بذلك جزءا من الحكم يرجع
إليه عند تحرى التفاصيل .

٣ — لا يشترط لقيام جريمة التهديد أن
تبث رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة بل

٤١١

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

دفاع . اعلان المتهم في الميعاد القانوني . طلبه التأجيل للاطلاع . عدم اجابته . لاخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إن القانون يوجب على كل من الخصوم أن يحضر بالجلسة مستعدا مادام قد أعان في الميعاد . وإذن فإذا كانت المتهمة أعلنت في الميعاد الذي نص عليه القانون فلا يقبل منها القول بأن المحكمة أخلت بحقها في الدفاع إذا رأت المحكمة نظر الدعوى ولم تر حاجة تدعو إلى تأجيلها ولم تمنع المتهمة من أن تبدي كافة أوجه الدفاع .

(القضية رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد عبدالرحمن يوسف وعمود محمد مجاهد المستشارين) .

٤١٢

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

تقليد أوراق مالية . يكنى لقيام الجريمة أن يكون التقليد على وجه يحتمل منه الاعتقاد بأن الورقة صحيحة .

المبدأ القانوني

لا يلزم لقيام جريمة تقليد الأوراق المالية أن يبلغ التقليد حد الاتقان ، بل يكنى أن يكون على وجه يحتمل منه الاعتقاد بأن الورقة صحيحة .

(القضية رقم ١٢٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابعة) .

الإدارة وتوجيههم وجعل تسجيلها من اختصاص هذه الإدارة التي تشرف عليها من النواحي المالية والإدارية والفنية، كما أن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بشأن إنشاء ديوان المحاسبة جعلت من اختصاص الديوان ، مراجعة حسابات وزارة الأوقاف وحسابات الجهات ذات الميزانيات الملحقه بالميزانية العامة وحسابات مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية وكل هيئة أخرى تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة إما بطريق الإعانة أو لغرض الاستثمار، ويتضح من ذلك أن تدخل إدارة الفلاح في فحص عطاءات إنشاء المراكز الاجتماعية يحصل بمقتضى الحق المخول لها في القانون وأن تشكيل لجنة فحص العطاءات يكون مستندا إلى هذا الحق فإذا تسلم مندوب الحسابات في لجنة فحص العطاءات بوصفه هذا تأمينين لإنشاء مركزين اجتماعيين من مقارلين ، بمقتضى إيصالات موقع عليها منه ومختومة بخاتم الدول واختلسهما فإن تسلمه للببالغ المختلصة يكون قد تم طبقا لاختصاصه الوظيفي وبسبب الوظيفة بما تتحقق به جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات، ولا يؤثر في ذلك كون المال المختلس مالا خاصا .

٢ - القصد الجنائي في جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات يتحقق بانصراف نية الحائز للمال ، إلى التصرف فيه .

(القضية رقم ١١٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد وعمود محمد مجاهد المستشارين) .

٤١٣

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

دفاع . العذر الذي يتذرع به المتهم في تخلفه عن الحضور بمجلس المحاكمة . تقدير قيمته . من اختصاص قاضي الموضوع .

المبدأ القانوني

إن تقدير قيمة العذر الذي يتذرع به المتهم في تخلفه عن الحضور بمجلس المحاكمة هو مما يدخل في اختصاص قاضي الموضوع ولا معقب عليه فيه مادام أنه أسسه على اعتبارات تؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتبها عليه .

(القضية رقم ١٢٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٤١٤

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

إثبات . اعتراف . تقديره . موضوعي مادام يقوم على أسباب تبرره .

المبدأ القانوني

إن لمحكمة الموضوع أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم وتفصل فيما إذا كان قد صدر عن إرادة حرة أم أنه كان مشوبا بالاكراه وتقديرها في ذلك كما هو الشأن في تقديرها لسائر الأدلة الأخرى هو من المسائل الموضوعية التي لا معقب عليها فيه مادام يقوم على أسباب تبرره .

(القضية رقم ١٢٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٤١٥

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

شروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . شرط تحقق الجريمة .

المبدأ القانوني

مادام لم يصدر من المتهم على أية صورة من الصور أي وعيد أو إرهاب للمجني عليه من شأنه تخويفه وحمله على تسليم المبلغ الذي طلبه منه ، وإنما كان تسليم المبلغ مبنيا على سعي المجني عليه نفسه في الحصول على الرسائل التي كان المتهم يحتفظ بها تحت يده (والمرسلة إليه من زوجة المجني عليه) فإن الواقعة على هذا النحو لا تتحقق بها جريمة الشروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود .

(القضية رقم ١٢٣ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٤١٦

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وإطراحها فيما لا تطمئن إليه منها في حق منهم آخر . جائز .

ب — تفتيش . قبض . الدفع بظانها . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وتطرحها فيما لا تطمئن إليه منها في حق منهم

٢ - إن تقدير صفة الاستعجال للسائل التي تنظرها لجنة الشؤون الوقتية (المنوه عنها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء) هو مما يدخل في سلطتها .

٣ - الأصل طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تتعقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

٤ - إن المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وبشهر هذا القرار في الجريدة الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية في الأحوال العادية التي لا تطرأ فيها ضرورة توجب الاستعجال ولا يترتب على مخالفتها أي بطلان .

٥ - إن قول الضابط إن المتهم اعترف له بارتكاب الجريمة إثر استدعائها لرضها على الكلب البوليسي لا يحمل معنى التهديد أو الإرهاب مادام هذا الإجراء قد تم بأمر محقق النيابة وبقصد إظهار الحقيقة .

٦ - إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغا

آخر دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وكاذبا في ناحية أخرى .

٢ - إذا كان المتهم لم يدفع ببطلان التفتيش أو القبض لدى محكمة الموضوع فلا يجوز له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٣٤ لسنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٤١٧

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

١ - إجراءات . الأصل فيها الصحة .

ب - إجراءات . لجنة الشؤون الوقتية المنوه عنها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . هي التي تقدر صفة الاستعجال للسائل التي تنظرها .

ج - إجراءات . محاكم الجنايات . الأصل أن تتعقد كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

د - إجراءات . ما نصت عليه المادة ٣٧٠ . ج بخصوص تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات . المقصود به .

هـ - إثبات . اعتراف . قول الضابط أن المتهم اعترف له إثر استدعائها لرضها على الكلب البوليسي . لا يحمل معنى التهديد مادام هذا الإجراء تم بأمر عضو النيابة وبقصد إظهار الحقيقة .

و - دعوى مدنية . لا حاجة لتوجيهها إلى من يمثل المتهم إلا إذا كان قائد الأهلية .

المبادئ القانونية

١ - الأصل في الإجراءات الصحة .

ولا حاجة لتوجيهها إلى من يمثله إلا إذا كان
فائد الأملية .

المحكم

• حيث إن الوجه الأول من الطعن
يتحصل في أن إجراءات تشكيل محكمة الجنايات
التي أصدرت الحكم المطعون فيه وإجراءات
تحديد دور انعقادها قد وقعت باطلة مما يجعل
المحكمة لا ولاية لها في إصدار الحكم ، ذلك بأن
المحكمة شكلت بقرار من رئيس محكمة الاستئناف
ولجنة الشئون الوقتية بها لنظر هذه الدعوى في
شهر أغسطس أي في زمن العطلة القضائية على
غير ما قرره الجمعية العمومية وخلافا لأحكام
المادتين ٣٦٦ ، ٣٦٧ من قانون تحقيق الجنايات
والمواد ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من قانون استقلال
القضاء وفي حين أن لجنة الشئون الوقتية غير
مختصة بتشكيل محكمة الجنايات وأن هذه اللجنة
نفسها لم تكن مشكلة وفق القانون ، هذا إلى أن
قرار وزير العدل بتحديد دور انعقاد محكمة
الجنايات ابتداء من ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٤ لم
يصدر إلا في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٤ بينما تقضى
المادة ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات ، أن
يحدد الدور قبل افتتاحه بشهر وأن ينشر عنه في
الجريدة الرسمية إلا أن هذا النشر لم يحصل إلا
في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٤ أما قرار وزير
العدل الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٤
بتحويل لجنة الشئون الوقتية حق تعيين القضايا
المستعجلة التي يصح نظرها في العطلة الصيفية
فمخالف للدارن إذ ليس له أن يفوض غيره في
تعيين القضايا التي تنتظر في زمن العطلة .

• وحيث إنه لما كانت محكمة الجنايات التي
أصدرت الحكم المطعون فيه مشككة من وكيل

محكمة استئناف الاسكندرية واثنين من
مستشاريها وفقا للمادة الرابعة من قانون نظام
القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٣٦٦ من
قانون الإجراءات الجنائية وكانت المادة ٤٢ من
قانون نظام القضاء تخول الجمعية العمومية لمحكمة
الاستئناف ندب مستشاري المحكمة للعمل بمحاكم
الجنايات - وكانت المادة ٣٣ من المرسوم
بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال
القضاء تقضى بتأليف لجنة في كل محكمة تسمى
« لجنة الشئون الوقتية » من رئيس المحكمة ورئيسا
وكيلها أو من يقوم مقامه وأقدم قاضيين فيها
وتقوم بمباشرة سلطة الجمعية العمومية عند تعذر
دعوتها أثناء العطلة القضائية في المسائل المستعجلة ،
ولما كان الأصل في الإجراءات الصحة إلى أن
يثبت العكس ولم يقدم الطاعن دليلا على أن
تشكيل اللجنة المذكورة لم يكن وفق القانون أو
أن الجمعية العمومية لم يكن متعذرا دعوتها وكان
الظاهر يؤيد تعذر هذه الدعوة بسبب انصراف
مستشاري المحكمة في العطلة الصيفية وكان تقدير
صفة الاستعجال للمسائل التي تنظرها اللجنة هو
عما يدخل في سلطتها فضلا عن أن نظر قضايا
المحبوسين ينطوي بطبيعته على هذه الصفة وكان
الأصل طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون الإجراءات
الجنائية أن تنعقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم
يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك - لما
كان ذلك فإن تشكيل محكمة الجنايات التي نظرت
دعوى الطاعنة بقرار من لجنة الشئون الوقتية
أثناء العطلة القضائية وبموافقة وزير العدل
لا يكون مخالفا للقانون - ولما كانت المادة
٢٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت
عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار

انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية في الأحوال العادية التي لا تطرأ فيها ضرورة توجب الاستعجال ولا يترتب على مخالفتها أى بطلان . لما كان ذلك فإن كل ماثيره الطاعة في هذا الوجه يكون غير سديد .

« وحيث إن حاصل باقى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد فى الاستدلال والقصور إذ أخذ الطاعة بالاعتراف المنسوب إليها فى حين أنه لم يصدر عنها أى اعتراف وبفرض أنه صدر منها فهو مشوب بالإكراه إذ رقت تحت تأثير الخوف من الكلب البوليسى وما وجه إليها من ضرب وتعذيب وإذا استند فى إثبات صحة اعتراف الطاعة إلى ما لا يودى إلى ما انتهى إليه وإذ لم يرد على ما تمسكت به الطاعة من انفراد ضابط البوليس بها وإكراهها على الاعتراف ولا على ما قاله الدفاع عنها من أن الواقعة كما هى موصوفة بالتقرير الطبي لا يمكن أن يرتكبها إلا جملة أشخاص أقوياء . وتضيف الطاعة إلى ذلك أن الحكم لم يبين الأسباب التى أخرت التوقيع عليه فى ظرف ثمانية أيام وأنه انطأ إذ قبل الدعوى المدنية ضدها وهى قاصر لا تبلغ من العمر سوى السابعة عشرة .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التى دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها فى حقها تفصيل اعترافها لضابط المباحث اليوزباشى عبد الرحمن اللقانى بارتكابها الجريمة وإرشادها عن مكان إخفائها للمسروقات واعترافها فى التحقيق

إرشادها عن الأشياء المسروقة وباقى الأدلة والقرائن الأخرى التى استند إليها والى من شأنها أن تودى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك . وكان الدفاع عن الطاعة لم يتمسك أمام المحكمة بأن اعتراف الطاعة كان وليد أى إكراه أو تعذيب ، وكانت الطاعة نفسها عند مناقشة المحكمة لها بموافقة الدفاع لم تدع شيئاً من ذلك بل قالت إن الضرب وقع عليها بعد إدلائها بأقوالها لضابط المباحث وبعد إرشادها إلى مكان إخفاء المسروقات . وكان ما جاء بأقوال الضابط عن اعترافها له بارتكاب الجريمة إثر استدعائها لعرضها على الكلب البوليسى لا يحمل معنى التهديد أو الإكراه مادام هذا الإجراء قد تم بأمر محقق النيابة وبقصد إظهار الحقيقة . لما كان ما تقدم وكانت المحكمة غير ملزمة أن تتعقب ما يثيره الدفاع عن المتهم فى كل مناحيه مادام الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردتها . وكان بيان أسباب تأخير التوقيع على الحكم فى الثمانية أيام التالية للنطق به غير لازم فى القانون ، وكانت المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً ولا حاجة لتوجيهها إلى من يمثله إلا إذا كان فاقداً الأهلية . لما كان ذلك فإن ما أثارته الطاعة فى هذه الأوجه لا يكون له محل .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً » .

(التفتية رقم ١٣٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى قاضل ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد ومحمود محمد نجاد المتشارين) .

٤١٨

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

حكم . تسببه . مواد مخدرة . اعتراف المتهم بضبط
انبات في حيازته مع انكار علمه بأن مخدر . ادانته
دون إيراد الأدلة على علمه بأن النبات الذي كان يحزره
مخدر . تصور .

المبدأ القانوني

إن اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته
مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه
الحكم بإدانته في جريمة زراعة نبات الحشيش ،
دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحزره
مخدر وإلا كان الحكم قاصرا متعينا نقضه .

الحكم

و حيث إن مما ينمى الطاعن على
الحكم المطعون فيه أنه قضى بإدانة الطاعن
استنادا إلى اعترافه لضابط البوليس بأنه هو
الذي زرع الشجيرات المضبوطة مع أن ما قاله
الحكم في ذلك لا يصلح دليلا للإدانة لأن الطاعن
وإن اعترف بضبط الشجيرات إلا أنه قال إنه
لا يعلم أنها نبات الحشيش .

و حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه
أنه يعد أن بين واقعة الدعوى وذكر أقوال
الشهود الدالة على ضبط نبات الحشيش بحديقة
الطاعن قرر أن الطاعن أنكر ملكيته أو
حيازته لشجيرات الحشيش وإن كان قرر حقيقة
لرئيس مكتب المخدرات أن تلك الشجيرات هي
من شجيرات الفلفل، وقضى بإدانة الطاعن استنادا
إلى أقوال الشهود وتقرير متحف قواد الأول
الزراعي دون أن يعنى ببيان الأدلة على علم
الطاعن بأن النبات المضبوط بحديقته هو من
نبات الحشيش ، لما كان ذلك ، وكان اعتراف

الطاعن بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه
بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانته
في جريمة زراعة نبات الحشيش ، وكان الحكم لم
يورد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحزره مخدر ،
فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه وذلك بغير حاجة
إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(القضية رقم ١٤٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حنين المستشارين) .

٤١٩

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — اثبات . اعتراف . الأخذ باعتراف المتهم
في محضر البوليس رغم عدولها عنه في تحقيق النيابة .
جائر .

ب — نقض . سبب جديد . إثارة صدور الاعتراف
عن إكراه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
ج — مواد مخدرة . إكراهها . معاقب عليه بصرف
النظر عن الباعث .
المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع في حدود سلطاتها أن
تعتمد في حكمها على الاعتراف الصادر من المتهم
في محضر تحقيق البوليس متى اطمأنت اليه ،
رغم عدولها عنه في تحقيق النيابة .

٢ — إذا كانت المتهم لم تثر أمام محكمة
الموضوع أن الاعتراف المنسوب إليها صدر عن
إكراه فلا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٣ — إن إكراه المخدر بجريمة معاقب عليها
بصرف النظر عن الباعث عليه وإذن فلا يفيد
المتهمة القول بأن حيازتها للمخدر كانت عارضة
لحساب زوجها .

(القضية رقم ١٤١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٤٢٠

٧ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — نقض . طعن . تزوير . طعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم . الفصل في دعوى التزوير الفرعية ابتدائيا واستئنافيا . الحكم الصادر فيها يكون قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

ب — تزوير . التحقيق الذي تخبره النيابة في جريمة التزوير . واجب المتهم في الإجابة عليه . قيام النيابة برفع الدعوى الجنائية . إيقاف السير في الدعوى المدنية .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الطعن بالتزوير قد حصل في ظل قانون المرافعات القديم ، وسارت دعوى التزوير الفرعية إلى أن حكم فيها ابتدائيا واستئنافيا فإن الحكم الصادر فيها يكون قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير ويكون الطعن فيه استقلالا جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات .

٢ — القول بأن امتناع المدعى عليه في دعوى التزوير عن الإجابة عن أسئلة النيابة إكتفاء بما سيديده في الدعوى المدنية إنما هو استعمال لحق فلا يصح استنباط قرينة منه على التزوير — خير صحيح في القانون ، ذلك لأن على

النيابة أن تسير في تحقيق جريمة التزوير بمجرد تبليغها عنها ، وعلى المتهم أن يجيب على ما توجهه إليه من أسئلة ، فإن هي رأت بعد التحقيق رفع الدعوى الجنائية وجب إيقاف الدعوى المدنية .

المحكمة

« ... من حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن ، لأن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود ، بأن الطاعن قرر بالطعن بالتزوير في السند موضوع الدعوى في ١/١/١٩٤٨ أى في ظل قانون المرافعات القديم وسارت دعوى التزوير الفرعية إلى أن صدر فيها الحكم ابتدائيا واستئنافيا برذ وبطلان السند المؤرخ في ٨ يناير سنة ١٩٤٤ موضوع الدعوى الأصلية . وبذا يكون هذا الحكم قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير ، وبالتالي يكون الطعن فيه استقلالا جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات ، ويكون الدفع في غير محله وبمعين رفضه .

« ومن حيث إن الطعن ينحى على الحكم أن الخبراء اختلفوا فيما بينهم فبعضهم قال بصحة الإمضاء وسلامة السند وقال آخرون بسلامة الإمضاء وبأن صلب السند به نحو بالكتابة لا يزال بعضه ظاهرا وقال البعض الآخر إن الإمضاء مقلد وأنه وضع على بياض، وبأخذ الطاعن على المحكمة، أولا - أنها لم ترد على أقوال الخبراء الآخرين مع أنها كلها جاءت بعد تقرير الخبير سعودى وتضمنت الرد على رأيه وتفنيد بآدلة قائمة على ماديات يحكمها الفن، وكان على المحكمة أن تستكمل التحقيق فتد على الدليل الفنى بدليل فى آخر لا يتلون ولا يكتب لا أن ترد على الأدلة بقرائن لا تغنى ولا تقيد. ثانيا - لقد طالب الدفاع المحكمة بأن تطلع على السند المدعى بتزويره وتقول كلمتها فيه بشأن ما قرره الخبراء الفنيون، ولكن المحكمة اكتفت بالقول بأنها اطلعت على السند وأنها قرأت ما فيه دون أن تعرض لأقوال الخبراء بشأنه، وكان عليها أن تقول إنها رأت أو لم تر أثرا لنحو أو لإثبات فى صلب السند الذى قال عنه أحد الخبراء، لأن من واجب القاضى أن يهيمن على عمل الخبراء، لا أن يترك الأمر لهم فإذا تبنى القاضى تقرير خبير دون أن يبين أنه يهيمن عليه ما استطاع كان حكمه باطلا. ثالثا - أن المحكمة حين أخذت برأى الخبير سعودى لم تبين إن كان صلب السند قد كتب بعد تقليد الإمضاء كما قال الخبير أو أنها أخذت بما قاله إن الإمضاء مقلد فقط والواقع أن المحكمة أخذت بما جاء بالتقرير خاصا بتقليد الإمضاء دون أن تعرض لما ذكره الخبير عن صلب السند كما أنها لم تواجه النقد الذى وجه للخبير بما كان سببا فى الاستعانة بخبراء آخرين لأنه لم يستكمل عمله

وصدر عن ذلك حكم تمهيدى لاحظ عليه أنه لم يحجر تكبير الإمضاءات الصحيحة المعترف بها وقد علل ذلك عند مناقشته فى محضر الجلسة بنفاذ المادة الكيماوية وهذا النقص فى عمل الخبير لا يسمح للمحكمة بتكوين رأى حازم وقد أثار الطاعن ذلك فى استئنافه وطلب مناقشة الخبراء ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقالت إنها لا ترى محلا لاستدعائهم بعد أن كانت عقيدتها فى تزوير السند، وكان هذا القول منها يكون صحيحا لو أنها أوردت فى سبيل تكوين عقيدتها من الأدلة ما يصح فى القانون أن يكون دليلا منتجا.

« ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه بهذا الشأن » وقد قرر الخبير محمد سعودى فى تقريره أنه لحص التوقيع المطعون فيه بواسطة الميكروسكوب الاستريوسكوبى فظهر أنه لم يكتب كتابة بل إنه رسم رسما جزءا جزءا مع التأتى والاحتراس وأن الذى رسمه حاول أن يجعله شبيها بتوقيع من توقيعات هاشم الحسامى ولكنه فشل فى محاولته تقليده وأخطأ فى وضع أجزائه ومحاكاتها للأصل الذى كان يقلده وظهرت آثار دفع قلبه على الورقة وآثار إعادته إليها وآثار اختلاف درجات ضغط القلم واتجاهاته حينما كان يرسم تلك الأجزاء المتعددة وتلك آثار لا تحدث إلا عن قلم مرور، وترى المحكمة الأخذ بوجهة نظر هذا الخبير فى شأن هذا التوقيع من أنه إمضاء مقلد... ولا ترى محلا لاستدعاء جميع الخبراء لمناقشتهم كما طلب المستأنف، لأن الأمر لا يدعو إليه بعد أن كانت هذه المحكمة عقيدتها عن تزوير السند موضوع الدعوى بما تقدم بيانه.

أول درجة وذكرت أسبابا لحكمها دون أن تقول إنها أخذت بأسباب الحكم الابتدائي ثم قالت في صدد حكمها إن الحكم الابتدائي قد بين وقائع الدعوى بما تقضى عن تفصيلها وهذا كله منها تجهيل غل بحيث لا يستطيع المطلع على الحكم أن يعرف أسبابه إن كانت هي وحدها التي اعتمد عليها الحكم أم أنه اعتمد أيضا على ما جاء بالحكم الابتدائي وكان على المحكمة أن تبين ذلك بوضوح ومارأت أن تأخذ وما لا تأخذ به من أسباب محكمة أول درجة ، فإذا كانت قد أخذت بأسباب الحكم الابتدائي فهناك تناقض في الأسباب لأن محكمة أول درجة قالت إنها لا تأخذ بدليل السند ذي الآف وخمسمائة جنيه بينما أن محكمة الاستئناف قد خالفتها في ذلك وأخذت به .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ، بأن محكمة ثاني درجة وإن تبين أيدت حكم محكمة أول درجة إلا أنها أقامت قضاءها على أسباب مستقلة عن أسباب حكم محكمة أول درجة ، بل قد خالفتها في الأخذ بدليل لم ير الحكم الابتدائي الأخذ به وهو واقعة السند ذي الآف وخمسمائة جنيه المنعى عليها من الطاعن بالسبب الثاني السابق الرد عليه ، فلم يكن الحكم المطعون عليه بعد ، في حاجة إلى أن يشير إلى أسباب حكم محكمة أول درجة . أما ما ورد به من أنه أجال عليه في بيان وقائع الدعوى فليس بما يعيب به الحكم المطعون فيه الذي — على الرغم من ذكر عبارة الإحالة بأسبابه — قد بين وقائع الدعوى في توضيح في صدره ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

(القضية رقم ٣٨٢ سنة ٢١ ق) .

ومن حيث إنه يبين من هذا الذي تحدثت به المحكمة عن تقرير الخبير سعودي أنها إذ أخذت به فذلك بعد أن أثبتت الطريقة التي بنى عليها تقريره واقتنعت بها وأنها بذلك هيمنت على التقرير ما استطاعت ، خلافا لما جاء بالنعى بهذا السبب ، أما عدم ردها على ما جاء بتقارير الخبراء الآخرين ففاده اطراح المحكمة لها إذ لم ترفيها ما يغير وجه الرأي في الحكم بعد إذ فحصت تقرير الخبير سعودي وأوردت أدلته على تقليد الامضاء وتزويرها وقالت إنها تأخذ بهذا التقرير . وهذا قاطع في أنها لم تأخذ به دون بحث أو تمحيص ومتى ثبت للمحكمة من هذا التقرير أن الامضاء مزورة ، فالسند مزور من أساسه ولا محل لأن تبحث المحكمة بعد ، إن كان هناك تغيير في صلب السند من محرر أو إثبات أو أن الامضاء كتب قبل أو بعد كتابة صلب السند ، فإن ذلك يكون غير منتج . أما ما ينعاه الطاعن على هذا التقرير من أن الحكم التمهيدى الصادر بنسب خبير من قسم أبحاث التزييف والتزوير إنما كان لعدم استكمال الخبير سعودي عمله ، فغير مقبول لأن الطاعن لم يقدم الحكم التمهيدى المذكور ، فهذا النعى منه بغير دليل ، كما لا يعاب على المحكمة أنها لم تجب الطاعن إلى ما طلبه من استدعاء الخبراء لمناقشتهم في تقريرهم ، إذ المادة ٢٤٣ مرافعات تجيز للمحكمة ذلك إذا تراءى لها لزومه ، فتي كانت المحكمة لم تجد بما لها من سلطة في تقدير الأدلة ، حاجة إلى هذه المناقشة فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس ومن ثم يتعين رفض ما جاء بهذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينهى أيضا على الحكم أن محكمة الاستئناف قد أيدت حكم محكمة

٤٢١

٧ ابريل سنة ١٩٥٥

أعمال تجارية . سند إذني . وجوب اعتباره عملاً
تجارياً إذا وقع تاجر سواء أكان مترتباً على عملية تجارية .
أو معاملة مدنية . إذا وقع غير تاجر يجب أن يكون
مترتباً على عملية تجارية .

المبدأ القانوني

السند الإذني وفقاً لصريح نص الفقرة
السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة يعتبر
عملاً تجارياً متى كان موقعه تاجراً سواء أكان
مترتباً على معاملة تجارية أو مدنية وأنه كذلك
يعتبر عملاً تجارياً إذا كان موقعه غير تاجر بشرط
أن يكون مترتباً على معاملة تجارية .

المحكمة

... حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب
ينبغي الطاعن في الثلاثة الأول منها الخطأ في
تطبيق القانون وينبغي في الرابع الخطأ في الإسناد .

وحيث إن السبب الأول يتحصل في
أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق الفقرة
السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة إذ
اعتبر السند الإذني محل النزاع سنداً مدنياً بحجة
أن الالتزام الذي تولد عنه عمل مدني بطبيعته
مع أن المطعون عليه الأول تاجر وهو الذي
أصدره ووقع عليه وكان يتعين لذلك اعتبار
السند الإذني محل النزاع سنداً تجارياً مادام أن
الذي أصدره ووقع عليه تاجر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان
أخطأ في القانون إذ قرر أن السند الإذني يعتبر
عملاً مدنياً إذا ترتب على معاملة مدنية ولو كان

موقعه تاجراً الأمر الذي يستفاد منه أنه جعل
معياري التفرقة نوع المعاملة التي حرر من أجلها
السند دون اعتبار لصفة موقعه وكان الصحيح في
القانون طبقاً لصريح نص الفقرة السابعة من
المادة الثانية من قانون التجارة أن السند الإذني
يعتبر عملاً تجارياً متى كان موقعه تاجراً سواء
أكان مترتباً على معاملة تجارية أو مدنية وأنه
كذلك يعتبر عملاً تجارياً إذا كان موقعه غير تاجر
بشرط أن يكون مترتباً على معاملة تجارية ، غير
أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت
أن المعاملة التي حرر من أجلها السند موضوع
النزاع هي معاملة مدنية وأنه قيمة أجد أفساط
ثمن أطيان اشتراها المطعون عليه الأول من
المطعون عليه الثالث وآخر يدعى سلامون سلامه
وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على سبق تمسكه أمام
محكمة الموضوع بأن المطعون عليه الأول موقع
السند موضوع النزاع تاجر ، لما كان ذلك فإن
النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق
القانون في هذا الصدد يكون نعيًا غير منتج .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه أخطأ في التكييف القانوني
لسبب الالتزام الذي تولد عنه السند محل النزاع
فزعّم أنه أحد أفساط ثمن الأطيان المباعة
للمطعون عليه الأول بالعقد المؤرخ ٢ من نوفمبر
سنة ١٩٤٨ في حين أنه يستفاد من العقد المذكور
أن المبلغ الذي التزم المطعون عليه الأول بدفعه
بموجبه لم يكن ثمن الأطيان المباعة لحسب بل كان
أيضاً قيمة حصة المطعون عليه الثالث في رأس
مال شركة تجارية كانت بين المطعون عليه الثالث
والخواجة سلامون سلامه وحل المطعون عليه
الأول فيها محل المطعون عليه الثالث .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه بين من العقد المؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي استند إليه الحكم المطعون فيه أنه تضمن بيع المطعون عليه الثالث والخواجه سلامون سلامه الأرض الموضحة به للمطعون عليه الأول كما تضمن عقدا على إلغاء شركة المحاصة التي كانت معقودة بين المطعون عليه الثالث والخواجه سلامون سلامه بعقد مؤرخ ٢٥ من يولييه سنة ١٩٤٦ وإبراء من المطعون عليه الثالث للخواجه سلامون سلامه من أي دين أو التزام للمطعون عليه الثالث قبله عن أي اتفاق سابق على العقد المؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي ليس فيه ولا يستفاد منه حلول المطعون عليه الأول محل المطعون عليه الثالث في الشركة التي نص على إلغاء عقدها .

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف المواد ٣٩١ و ٤٠٨ و ٤٠٩ من القانون المدني إذ أهدر حجية محضر جلسة المحكمة الابتدائية المؤرخ ٢ من يونيه سنة ١٩٤٩ الثابت فيه حضور الأستاذ عدلي شرابي عن المطعون عليه الأول وقوله في مجلس القضاء إنه ليس لديه شيء بالنسبة لطلبات المدعى (الطاعن) وإنه سلم بطلباته وهذا إقرار قضائي صريح مستكمل لشرائطه القانونية وثابت في ورقة رسمية حررها موظف مختص ولم يظن فيها بالتزوير وكان يتعين على المحكمة الأخذ بهذا الإقرار والحكم للطاعن بطلباته دون التعرض لمبحث الموضوع .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه إذ قال « ومن حيث إنه فيما يتعلق بالإقرار الذي نسب للحاضر عن المستأنف

ضده الأول (المطعون عليه الأول) بأول جلسة نظرت فيها الدعوى أمام المحكمة الابتدائية فإنه فضلا عن أنه أنكر صدور أقوال منه بالوضع الذي ذكر بمحضر تلك الجلسة فإن المحكمة تلاحظ أنه قد شابها تغيير في الكلمتين الأوليين من عبارة (وقد سلم بطلبات المدعى) مما يجعل المحكمة لا تنطمن إلى صحة هذه الأقوال يضاف إلى ذلك أنها أقوال عامة غامضة لا يصح اعتبارها إقرارا قضائيا ملزما لصاحبه وإلا لما استمرت الخصومة بجالا بين الطرفين حول ماهية السند الإذني اكتفاء بالإقرار على اعتبار أنه حصل في مجلس القضاء وأنه حجة قاطعة على صاحبه بغير حاجة إلى أي مستند آخر يثبت حق المستأنف (الطاعن) — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يخالفه فيه للقانون وهو تقدير للدليل الذي تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع واستخلاص سائغ يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه بشأنه .

« وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر السند موضوع الدعوى مولدا عن بيع أطيان من المطعون عليه الثالث للمطعون عليه الأول وأنه قيمة أحد أقساط ثمن الأطيان اعتمد في ذلك على واقعة لا أصل لها في الأوراق بل بالعكس يوجد ما ينقضها تماما .

« وحيث إن هذا السبب غير مقبول لغموضه وإبهامه ، ذلك أن الطاعن لم يحدد الأوراق التي يقول إنها تحتوي ما ينقض الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا لقضائه وهي أن الدين الثابت بالسند موضوع النزاع هو قيمة أحد أقساط ثمن الأطيان التي اشتراها المطعون عليه

الأول من المطعون عليه الثالث والخواجة
سلامون سلامه ، تلك الواقعة الثابتة بالعقد
المؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي سبق
الإشارة إليه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس صحيح متعين الرفض ، »

(القضية رقم ٣٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب
أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي
المستشارين) .

٤٢٢

٧ أبريل سنة ١٩٥٥

تزوير : غرامة التزوير . مناط الحكم بها . هو
سقوط حق مدعى التزوير أو رفض دعواه . القضاء بها
في حالة الحكم بعدم قبول دعوى التزوير . خطأ في
القانون .

المبدأ القانوني

مناط الحكم بغرامة التزوير وفقاً لنص
المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو القضاء
بسقوط حق مدعى التزوير أو برفض دعواه ،
فلا يجوز القضاء بها في غير هاتين الحالتين .
وإذن فني كان الحكم إذ قضى بعدم قبول دعوى
التزوير لأنها غير متبعة في الدعوى الأصلية قد
ألزم مدعى التزوير بالغرامة المنصوص عليها في
المادة ٢٨٨ مرافعات فإنه يكون قد خالف
القانون .

المحكمة

« من حيث إن الطاعن ينفي على الحكم
بالسبب الأول قصوره في التسبيب بما يبطله :

ذلك بأنه استند في قضائه برفض دعوى التزوير
التي أقامها ، أو برفض دعواه ، بما لا يدع مجالاً
للحكم بها في غير هاتين الحالتين . ولما كان يبين من
الحكم المطعون فيه أنه إنما قضى بعدم قبول دعوى
التزوير لأنها غير متبعة في الدعوى الأصلية
تأسيساً على أنه يستوى أن تكون القائمة
صحيحة أو مزورة أي أن صحتها أو تزويرها
لا يؤثران على الموضوع ، وعلى ذلك فما كان
يحل للحكم المطعون فيه أن يقضى بإلزام الطاعن
بالغرامة التي نصت عليها المادة ٢٨٨ مرافعات .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم
في هذا الخصوص أي فيما قضى به من إلزام الطاعن
بالغرامة ، »

(القضية رقم ٣٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان
ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر
ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

٤٢٣

٧ أبريل سنة ١٩٥٥

حكم . تسييه . عدم ذكره مواد القانون التي طبقها .
لا عيب .

المبدأ القانوني

لا يعيب الحكم إغفاله ذكر مواد القانون
التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص
الواجب الإنزال مفهوماً من الوقائع التي
أوردتها .

(القضية رقم ٧٣ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي
المستشارين) .

فيه إذ قضى بإلزام المستأنف بمصروفات الدرجة الأولى يكون قد خالف القانون ولا يغير من هذا النظر أن تكون النيابة قد طلبت في محضر الجلسة إلزامه بهذه المصروفات .

٢ — السفه والغفلة بوجه عام يشتركان في معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس . إلا أن الصفة المميزة للسفه هي أنها تعترى الإنسان فتحمله على تبذير المال وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع ، أما الغفلة فإنها تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير . وإذن متى كان الحكم إذ قضى برفض طلب الحجر أقام قضاءه على ما استخلصه بالأسباب الساتعة التي أوردها من أن التصرفات التي صدرت من المطلوب توقيع الحجر عليه إلى أولاده وأحفاده تدل على تقدير وإدراك تام لتصرفاته ولا تنبئ عن سفه أو غفلة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ نفي عن المطلوب الحجر عليه السفه والغفلة استناداً إلى الأسباب الساتعة التي أوردها قد خلاص إلى أن التصرفات الصادرة منه إلى أولاده وأحفاده لها ما يبررها سواء أكانت هذه التصرفات تبرعاً أو بيعاً بأقل من ثمن المثل ، فإنه لا يكون في حاجة بعد ذلك إلى التعرض لحكم الغبن في البيع أو إثارة التصرف أحد أولاده عن الآخر .

٤٢٤

٧ أبريل سنة ١٩٥٥

أ — استئناف . أثر الاستئناف . نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع عنه الاستئناف فقط . تعرض محكمة الاستئناف إلى أمر غير مرسوم عليها وتسويتها مركز المستأنف بالاستئناف المرفوع منه . خطأ في القانون .

ب — أهلية . عوارض الأهلية . السفه والغفلة . تعريف كل منهما .

ج — أهلية . حكم . نسيه . نفيه عن المطلوب الحجر عليه السفه والغفلة بأسباب ساتعة . تعرضه بعد ذلك إلى ما شاب تصرفاته من غبن أو إثارة بعض الورثة على البعض الآخر . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ — لما كان الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، فإنه لا يجوز للمحكمة المذكورة أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها وأن تسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذي قام هو برفعه . وإذن متى كان الواقع في الدعوى هو أن الحكم الابتدائي إذ قضى برفض طلب توقيع الحجر أضاف المصروفات إلى جانب الحكومة عملاً بالرخصة المستمدة من المادة ٨٨٢ مرافعات ، وكان طالب الحجر هو الذي قام باستئناف هذا الحكم وحده ، وكان استئنافه مقصوداً بالبداية على رفض طلب الحجر دون المصروفات التي حكم فيها لصالحه ولزمته بها الخزانة العامة ، فإن الحكم للمطعون

المحكمة

« من حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله من وجهين: الأول أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بإضافة المصروفات إلى جانب الحكومة والزام الطاعن بها عن الدرجتين في حين أن الطاعن هو الذي استأنف الحكم، ولم تستأنفه النيابة. والمادة ٩٠٤ من قانون المرافعات صريحة في أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط.

« ومن حيث إن النعمى على الحكم المطعون فيه في هذا الوجه في محله، ذلك أن الحكم الابتدائي إذ قضى برفض طلب توقيع الحجر على المطعون عليها أضاف المصروفات إلى جانب الحكومة مستعملاً في ذلك الرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٣ مرافعات. ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي استأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة، وكان استئنافه مقصوداً بدهائه على ما قضى به الحكم الابتدائي من رفض طلب توقيع الحجر، ولا يشمل الشق الخاص بالمصروفات، إذ حكم فيها لصالحه وألزم المحكمة بها الخزاة العامة وفقاً للمادة المشار إليها. ولما كان الاستئناف وفقاً للمادة ٩٠٤ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ تعرض للفصل في أمر لم يكن مطروحاً عليه، وأنه إذ فصل بالزام المستأنف بمصاريف الدرجة الأولى أساء

للمستأنف مع أنه بوصفه مستأنفاً إذا لم يستفد من استئنافه فلا يضار به، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص. ولا يغير من هذا النظر أن تكون النيابة على ما تزعمه المطعون عليها مطلبت في محضر الجلسة الزام الطاعن بهذه المصروفات.

« ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن طلب الحجر يقوم على شكوى الطاعن من إيثار والدته لأخيه عليه ورغب على ذلك الفهم أن المالك حر في التصرف وحر في الإيثار والحرمان، أخطأ في تحصيل الواقع لأن ما عرضه الطاعن في هذا الخصوص جاء على سبيل الاستدلال على مخالفة تصرف المطعون عليها لمقتضى الشرع والعقل، وكلاهما يحتم رعاية ذوى الولد الكثير والدخل القليل وكان من أثر هذا الخطأ أن أخطأ الحكم في القانون إذ وضع قاعدة عامة مؤداها حرية التصرف إطلاقاً، في حين أن الصحيح أن يلتزم المرء في تصرفه بمقتضى الشرع والعقل، وتجنب السرف حتى في التبرعات، وقد أغفل الحكم كذلك بحث التصرفات المنسوبة إلى المطعون عليها وتعرف مدى مطابقتها للشرع وللعقل لينزل عليها حكم القانون. كما أخطأ حين نقي الغفلة عنها بما قاله من أن إجابتها بمحضر النيابة تنفي عن إدراك وتبرير لتصرفاتها. إذ أن مدلول الغفلة يختلف عن مدلول العته والجنون، فالجنون والعته يشتركان في أثرهما بالنسبة إلى العقل، فكلاهما آفة تصيبه وتنقص من كماله — أما الغفلة فهي صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ويستدل عليها بعدم الاهتمام إلى التصرفات

الزوجة أو بقبول الغبن الفاحش أو بسهولة الانخداع كما أخطأ الحكم في القانون إذ قرر أنه لا يصح التجديث عن المساواة في الإرث في صدد تصرف من عاقل رشيد حال حياته، وأن مناط حرية التصرف هو قواعد القانون المدني لا أحكام الشريعة، في حين أن مناط الحجر هو مجافاة التصرف لمقتضى الشرع والعقل، وتلك هي أحكام الشرع.

ومن حيث إن النقص على الحكم في هذا الوجه مردود، بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن أساس طلب توقيع الحجر على المطعون عليها للسفه والغفلة أنها تجردت تماماً من أملاكها دون حاجة ودون ائتمان المثل ودون أن يبقى في يدها مال متخلف عن تلك التصرفات. ثم قال إن أقوال المطعون عليها بمحض النيابة تدل على التقدير والادراك التام لتصرفاتها ولا تنفي عن غفلة... وقد ذكرت مبررات هذه التصرفات التي لم تخرج عن دائرة أبنائها وأحفادها ومن بينهم طالب الحجر... وأن كل ما يعيبه طالب الحجر على والدته أنها في تصرفها لم تسو بينه وبين أخيه في العطاء، وأنها خرجت عن أملاكها بضمن دون القيمة الحقيقية لها وذلك بتأثير أخيه عليها... وهذا القول مردود بأن للمالك أن يهب من ماله لمن يشاء وأن يجعل الهبة في صورة عقد بيع سواء أقبض الثمن أم لم يقبضه وسواء أكان البيع موافقاً لثمن المثل أم دون ذلك، متى كانت أسباب الغفلة معدومة، ومتى كان واضحاً أن التصرف قد صدر عن عاطفة شريفة من البر بالأبناء والأحفاد بغض النظر عما إذا كان نصيب أحدهم من هذا البر دون غيره... وأنه على ضوء هذه الجبابة

تكون تصرفات المطعون عليها والتي خرجت بها عن أموالها العقارية لأبنائها وأحفادها مكتفية بحق ثابت لها بالسكنى ومعايش شهرى مقداره ثلاثة وثلاثون جنيهاً لا يبرر الحجر عليها لسفه أو غفلة. وهذا الذي انتهى إليه الحكم لا خطأ فيه ذلك أن السفه والغفلة — بوجه عام — يشتركان في معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس، إلا أن الصفة المميزة للسفه هي أنها تعترى الإنسان فتحمله على تبذير المال وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع أما الغفلة فإنها تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ نفي هاتين الحالتين على المطعون عليها فقد استند في ذلك إلى الأسباب السابقة بيانها والتي تكفي لحله في هذا الخصوص. ولا يؤثر في هذه النتيجة ما يعيبه الطاعن على الحكم إذ قرر أن أقوال المطعون عليها في محضر النيابة لا تنم إلا عن استكمال قواها العقلية في حين أن الجنون والعته — دون السفه والغفلة — هما اللذان يشتركان في أثرهما بالنسبة إلى العقل. ذلك أن الدعامة الأساسية التي أقيم عليها الحكم في نفي السفه والغفلة عن المطعون عليها هو ما استخلصه من أن التصرفات التي صدرت عن المطعون عليها إلى أولادها وأحفادها تدل على تقدير وإدراك تام لتصرفاتها ولا تنفي عن سفه أو غفلة. ولما ما يبررها إذ قد صدرت عن عاطفة شريفة وبر بأبنائها وأحفادها. أما ما أورده الحكم عن عدم جواز التجديث عن المساواة في الإرث في صدد تصرف منجز صادر من رشيد خال حياته، فإنها كانت في حيز الرد على ما أثاره

الطاعن من أن والدته المظعون عليها لم تعدل في تصرفاتها بينه وبين أخيه ، وما أورده الحكم هو تحصيل صخيخ لدفاع الطاعن ، وليس فيما قرره في صدد الرد عليه ما يخالف القانون .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المظعون فيه مشوب بالقصور في التسبيب ، ذلك أنه عاج الدعوى على أساس أن المرء حر في التصرف في ماله بالهبة لمن يشاء بلا رقيب متى كان مستكلاً لقواه العقلية . وكان من نتيجة هذا الفهم الخاطئ مفهوم الحجر للسفه والغفلة أن سكت عن بحث علة الإيثار والحرمان التي أثارها الدفاع عن المظعون عليها ورد عليها الطاعن . يضاف إلى ذلك أنه نفي الغفلة عن المظعون عليها استناداً إلى ما خلص إليه — على خلاف الثابت في التحقيق — من أنها كانت تجيب على ما يطلب منها إجابة مرتبة ، وأنها مدركة ومقدرة لتصرفاتها ومبررة لها ، في حين أن الطاعن عرض كدليل على الغفلة ما دخل في روعها وهما من أن الطاعن أساء إليها ، إلا أن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع . كما أنها سكتت عن التعرض لما أثاره الطاعن في خصوص تقدير العوض بالنسبة إلى التصرفات التي حصلت منها ، إذ أن فقدان الذي باعته الطاعنة بمبلغ ١٣٠ ج يساوى بالمستندات التي قدمها ٣٠٠ ج وأكثر من ٦٠٠ ج ، وأن الحصة التي باعته في المنزل بمبلغ ٢٠٠٠ ج تقدر بمبلغ ١٨٠٠٠ ج ، ثم أنها قد اقترضت تقوداً في حين أن لها معاشاً وإيراد ٤١ قداناً وتقيم في ملكها الخاص . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم مشوب بالتناقض والغموض ذلك أن الحكمين الابتدائي والاستثنائي أقبا

على أسباب متأرجحة فيما يتعلق بوصف تصرفات المظعون عليها ، وهل هي بعوض أو بغير عوض ، في حين أن المظعون عليها قررت في تحقيق النيابة أنها قبضت أثمان ما تصرفت فيه بالبيع وتبقى لديها مبلغ ٤٥٠٠ ج . وهناك فارق بين أن يكون التصرف بعوض أو بغير عوض إذ أن التصرف في الحالة الأولى يتعين أن يمتد البحث في تقدير ذلك العوض ، وهل هو عوض المثل أو دونه بقليل أو كثير وإلى تعرف مصيره . أما إذا كان التصرف تبرعاً فينحصر البحث في مخالفة ذلك لمقتضى الدين وحده .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم المظعون فيه ، وقد نفي عن المظعون عليها السفه أو الغفلة استناداً إلى الأسباب السابقة بيانهما ، وخلص إلى أن التصرفات الصادرة منها إلى أولادها وأحفادها لها ما يبررها سواء أكانت هذه التصرفات تبرعاً أو بيعاً بأقل من ثمن المثل . من ثم لم يكن الحكم — بعد هذا التقرير — في حاجة إلى التعرض لحكم الدين في البيع ، أو إيثار أحد أولادها عن الآخر ، متى كان قد ثبت للمحكمة ما يبرر تصرفات المظعون عليها . وأما النعي على الحكم أنه خالف الثابت في التحقيق إذ استند في نفي الغفلة عن المظعون عليها إلى ما خلص إليه من تحقيق النيابة من أنها كانت تجيب على ما يطلب منها إجابات مرتبة ، وأنها مدركة ومقدرة لتصرفاتها ومبررة لها فهو قول مبهم لم يكشف فيه الطاعن وجه المخالفة التي يدعيها . ولا يعدو باقي ما ورد في هذين السببين أن يكون ترديداً لما ورد في السبب الأول ، وجدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للدليل الذي استندت إليه في نفي قيام

جالة السفه أو الغفلة عن المطعون عليها، وبحسب الحكم أن يكون مقاما على أسباب تكفي لحله كما هو الشأن في الدعوى .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المطعون عليها بلغت ٦٤ عاما خالف الثابت في الأوراق . لأن الطاعن أثبت بشهادة ميلاد ابنها الأستاذ عبد الرحمن أنها والدته لرجل بلغ ٥٤ عاما مما لا يمكن معه أن يكون سنها أقل من سبعين عاما — ولما كان لتقدير السن دخل في تقدير سهولة الانقياد واستلاب الإرادة ، فضلا عن جنس الأنوثة ، فإن إغفال المحكمة هذه الواقعة أثر في تكوين عقيدتها عن قيام موجب الحجر . كذلك ما قرره الحكم عن اكتفاء المطعون عليها بمعاشها وبحق ثابت بالسكنى فيه مخالفة أخرى للأوراق . لأن الثابت أنها استدانت ٢٥٠٠ ج ومؤدى ذلك أن معاشها وإيراد أطيافها والسكن دون مقابل لم تكفها ، ولم تمنعها من الاستدانة . يضاف إلى ذلك أن حقها في السكنى محدد بخمس سنوات ، فهو ليس حقا ثابتا كما يقول الحكم ؛ ولا هو بغير مقابل . فكيف يتسنى للمطعون عليها بعد انقضاء هذه المدة أن تكفى بمعاش مقداره ٣٣ ج تدفع منه ٢٠ ج في الشهر .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأنه ليس فيما قرره الحكم ما يستفاد منه أن سن المطعون عليها كان له أثر في قضائه برفض طلب توقيع الحجر ، وأما ما أورده في هذا الخصوص فأنما كان في معرض التحدث عن المطعون عليها وخروجها عن أموالها العقارية لأبنائها وأحفادها برأ بهم حال حياتها ، وتمكيننا لهم

من البسطة في الرزق ، وأن تصرفا هذا شأنه لا يبرر الحجر عليها لسفه أو غفلة . وأما القول بأن معاش المطعون عليها لا يكفيها ، وأن حقها في السكنى في المنزل محدد لمدة خمس سنوات ، فهو لا يبدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة لجالة المطعون عليها بعد خروجها عن أموالها الثابتة لأولادها وأحفادها لها من معاشها وحقها في سكنى المنزل ما فيه الكفاية لها ، وهو تقدير موضوعي مقام على أسباب تسوغه .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على الحكم في الوجه الأول من السبب الأول في محله بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن الموضوع — بالنسبة إلى ما ورد بهذا الوجه — صالح للحكم فيه .

« ومن حيث إن الحكم الاستثنائي إذ قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة فيما قضى به من إضافة المصروفات إلى جانب الحكومة وإلزام الطاعن بها قد خالف القانون لما سبق بيانه ويتعين إلغاؤه في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن الطعن على الحكم فيما عدا ذلك على غير أساس مما يستوجب رفضه ،

(القضية رقم ٢ سنة ٢٥ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

٤٢٥

١٤ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — فسخ . عقد . شرط فاسخ صريح . الاتفاق على الفسخ في حالة عدم الوفاء دون حاجة إلى تنبيه أو حكم وقوع الفسخ عند مخالفة بقوة القانون . ليس للقاضي سلطة تقديرية ولا يملك إعطاء مهلة .

ولا مخالفة فيه للنظام العام ، وكان المدين لم يدع
في كافة مراحل التقاضي أن ضررا لم يعد على
الدائن من تقصيره في تنفيذ تعهده فإن الحكم إذ
قضى بالتعويض المتفق عليه في العقد لا يكون قد
خالف القانون .

(القضية رقم ٣٦١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين
زكي المستشارين) .

٤٣٦

١٤ ابريل سنة ١٩٥٥

إعلان . نقض . طعن . وجوب توجيه الإعلان إلى
موطن المعلن إليه . توجيه الإعلان ابتداء إلى وكيل
المعلن اليه في منزله . جلال الإعلان . المواد ١٢ و ١١
و ٢٤ مرافعات .

المبدأ القانوني

مؤدى نص المادتين ١١ ، ١٢ من قانون
المرافعات هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء
إلى الشخص في موطنه وأنه لا يصح تسليم
الصورة إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن
المراد لإعلانه وتبين له أنه غير موجود به ، فإذا
كان المحضر قد توجه من بادىء الأمر إلى وكيل
المطعون عليه في منزله وأعلنه بتقرير الطعن فإن
هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا غملا بالمادة
٢٤ مرافعات ، وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان
في غيبة المطعون عليه وفقا لنص المادة ٩٥
مرافعات .

(القضية رقم ٣٩١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

ب — نقض . طعن . سبب الطعن هو خطأ مادي
بمحت في الحكم . سبب غير مقبول . الشأن في تصحيحه
هو الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . المادة
٣٦٤ مرافعات .

ج — شرط جزائي . عقد . التزام . اشتراط
الدائن شرطا جزائيا عند عدم التنفيذ . عدم ادعاء المدين
في كافة مراحل التقاضي أنه لم يلحق الدائن ضرر من عدم
التنفيذ . القضاء بالتعويض المتفق عليه . لا مخالفة في ذلك
للقانون .

المبادئ القانونية

١ — الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا
من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم من
القضاء عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه ،
يترتب عليه الفسخ حتما بمجرد تحقق الشرط بغير
ما حاجة لرفع دعوى الفسخ ، ولا يملك القاضى
في هذه الحالة سلطة تقديرية يستطيع معها إعطاء
مهلة للمدين لتنفيذ التزامه ولا يكون حكمه منشئا
للفسخ .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد ناقش
ما جاء بالحكمين المرفوع عنهما الاستئناف
وانتهى إلى الأخذ بما ورد فيهما من أسباب ثم
ذكر سورا في منطوقه عبارة تأييد الحكم المستأنف
بدلا من تأييد الحكمين المستأنفين ، فإن هذا لا يعدو
أن يكون خطأ ماديا محتالا لا يصلح سببا للطعن
بطريق النقض والشأن في تصحيحه إنما هو
للمحكمة التي أصدرت الحكم وفقا للمادة ٣٦٤
من قانون المرافعات .

٣ — لما كان اشتراط الدائن في العقد جزاء
مقدما عند عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه جازا

٤٢٧

١٤ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — التزام . عقد . الدفع بعدم التنفيذ . مناعة .
هو تقابل الالتزامات . حق محكمة الموضوع في استظهار
هذا التقابل . مثال .

ب — وفاء . التزام . تنفيذ الالتزام . التنفيذ
العيني هو الأصل . التنفيذ بمقابل . شروط الحكم به .

ج — تسجيل . بيع . حق ارتفاق . ترتيب المدين
حق ارتفاق على عقاره . ومحافظة صاحب الحق عليه
بالتسجيل . النقص في فائقة شروط البيع على وجوب
احترام حقوق الارتفاق الظاهرة والحقيقية . تمسك الراسي
عليه المزايا بحسن نيته . غير مستج .

المبادئ القانونية

١ — مجال إثارة الدفع بعدم التنفيذ
مقصود على ما تقابل من التزامات طرفي الاتفاق
ومناط ذلك إرادتهما وهو ما لمحكمة الموضوع
حق استظهاره . وإذن فحق كان الواقع هو أن
المدعى عليه قد اشترى قطعة أرض مجاور ملك
المدعى فأظهر هذا الأخير رغبته في أخذ هذه
الأرض بالشفعة ولكن إجراءاتها لم تتم لاتفاق
عقد بين الطرفين تنازل المدعى بمقتضاه عن السير
في دعوى الشفعة كما دفع مبلغا من المال إلى
المدعى عليه وذلك في مقابل إنشاء حق ارتفاق
على عقاره لمصلحة عقار المدعى وهو عدم التعلية
لأكثر من ارتفاع معين ، كما ورد في الاتفاق
أن المدعى قد تعهد بترك مترين بطول ملكه
ليكون مع ما يتركه المدعى عليه فضاء أو
تهدئة لمنفعة العقارين المتجاورين ، وكانت
المحكمة قد استخلصت من عبارات الاتفاق
ونصوصه أن التزام المدعى بدفع المبلغ والتنازل

عن طلب الشفعة هو مقابل التزام المدعى عليه
بترك جزء فضاء من ملكه وعدم قيامه بتعلية
بناء عمارته لأكثر من الارتفاع الوارد
بالارتفاق وأن المدعى قد وفى بالتزامه بدفع
المبلغ والتنازل عن الشفعة وأنه كان على المدعى
عليه أن ينفذ التزامه بعدم تعلية البناء لأكثر من
الارتفاع المتفق عليه ، وأنه لا يجوز له التحدث
بقيام المدعى بالبناء في الأرض التي تعهد بتركها
فضاء لأن هذا الالتزام مستقل عن الالتزامات
المتقابلة التي رتبها الماقدان ولا مجال للعرض لهذا
الالتزام أو البحث في الإخلال به لأن عمله هو التنازع
استقلالاً ، وكان هذا الذي استخلصته المحكمة هو
استخلاص نتائج تحتمله نصوص العقد وتنفيذه
عباراته ، فإنه يكون في غير محله تذرع المدعى
عليه بالدفع بعدم التنفيذ في مقام الرد على دعوى
المدعى إذا هو طالبه باحترام التزامه بعدم
التعلية .

٢ — التنفيذ العيني للالتزام هو الأصل
والعدول عنه إلى التعويض النقدي هو رخصة
لقاضي الموضوع تعاطيها كلما رأى في التنفيذ
العيني إرهاقا للمدين وبشرط ألا يلحق ذلك
ضررا جسيما بالدائن وإذن فحق كانت المحكمة قد
رأت أن عدم التنفيذ العيني من شأنه أن يضر
بالدائن ضررا جسيما فإنه لا تريب عليها إذ هي
أعملت حقا أصيلا لهذا الدائن وقضت بالتنفيذ
العيني ولا شأن لمحكمة النقض في التعقيب عليها
في ذلك .

٣ — إذا كان المدين المزوعة ملكيته قد رتب على عقاره حق ارتفاق لمصلحة عقار آخر وحافظ صاحب العقار المخدم على هذا الحق بالتسجيل ليكون حجة على الكافة، وفضلا عن ذلك تضمنت قائمة شروط البيع النص على التزام الراسى عليه المزايا احترام حقوق الارتفاق الظاهرة والخفية فإن تخدى هذا الأخير بحسن نيته وادعاءه عدم علمه بوجود هذا الحق يكون غير مشج.

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وبساتر أوراق الطعن — تتمثل في أن الجوابجة أبرامينو منشه كان يملك المارتين رقم ١٣ ورقم ١٥ بشارع سليمان باشا وكان أرنست ديفارو يملك المارة رقم ١٤ بشارع الدرملي وشارع الشيخ حمزة والواقعة خلف المارتين المذكورتين من الجهة الشرقية وقد عاصر الوقت الذي اشترى فيه أرنست ديفارو أرض عمارته بمن كان يملكها ويدعى «موسى كوهين» أن أعلن أبرامينو منشه أرنست ديفارو برغبته في أخذ الأرض التي اشتراها هذا الأخير بالشفعة وكان غرضه من الشفعة أن يحفظ على ملكه النور والهواء والمطل ثم رأى الطرفان منشه ديفارو، أن يتفقا فيما بينهما وبهذا بهذه البواعث في صدر الاتفاق الذي تحرر بينهما بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ وتسجل في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٠. وكان أم ما تضمنته هذا الاتفاق أن قرر أرنست ديفارو بأن ينشئ بمقتضى هذا العقد لمصلحة «منشه» وشكل خلف له حق ارتفاق المظل

والنور والهواء والمرور وحق ارتفاق عدم البناء ويحمل قطعة الأرض التي يملكها هذه الحقوق وهذه القطعة تجاور من الغرب المارتين المملوكتين لأبرامينو منشه وحقوق الارتفاق هذه المقررة في مصلحة العقار المملوك لأبرامينو منشه وحقوق الارتفاق هذه المقررة في مصلحة العقار المملوك لأبرامينو منشه والمقررة للاستعمال الخاص بهذه العقارات تنصب على جزء من الأرض مساحته ٢٩٤ مترا و ١٠ سم مربعا تحده شمالا وبطول خمسة أمتار بشارع الشيخ حمزة ويلتزم أرنست ديفارو بأن يترك هذا القدر من الأرض طليقا من كل بناء وهذا القدر من الأرض مع قطعة من الأرض مملوكة لأبرامينو منشه وممتدة بطول ملكه يكونان فضاء أو حديقة يذفع بها المقاران المتجاوران ويتعهد ديفارو بتسوير هذا الفضاء من الجهة الجنوبية أما في الجهة البحرية فيقيم بابا من الحديد أو من الخشب طليقا لما يرى يمكن الدخول منه إلى هذا الفضاء ... الخ، ثم ذكر أيضا أن ديفارو يتعهد بأن لا يقيم على باقي قطعة الأرض المملوكة له إلا عمارة مكونة من أربعة أدوار تحتها دكاكين وبارتفاع ٢٦ مترا ... وبهذا ينشئ لمصلحة أبرامينو منشه وخلفائه حق ارتفاق صريح ثم ورد بالبند الثالث من ذات الاتفاق أن إنشاء حقوق الارتفاق السالفة الذكر وهي التي ينشئها ديفارو قد دفع مقابلها ثمن إجمالي قدره ٨٠٠ ج دفعها النائب عن منشه إلى ديفارو الذي يقر بقبضها ويعطى مخالصة عنها وأخيرا نص في الاتفاق على تنازل منشه عن طلب الشفعة الذي كان قد وجهه إلى ديفارو لإتمامها لهذا الاتفاق ... حدث بعد هذا أن اتحد بنك باركليز ضد أرنست ديفارو لإجراءات نزع ملكية عن أرض وبناء المارة

عبارة عن بعض الغرف المسكنة للغرف القديمة التي كانت بالدور الرابع كما أقيم الدور الخامس برمتة وبعض غرف بالسطح لم تترك أبوابها ولا شبابيكها بعد وثبت من المعاينة كذلك أن ارتفاع عمارة المستأق من نهاية دورة السطح إلى منسوب رصيف شارع الشيخ حمزة بلغ ٢٩ متراً و ٩٤ سم كما لوحظ أن المستأق أنشأ شقتين بالدور الرابع في الجهة القبليّة والغربيّة خلافاً للشقّق القديمة الثلاث الواقعة في الأركان القبليّة الشرقيّة والبحريّة الشرقيّة والبحريّة الغربيّة وأن بلاط الشقتين الجديدتين لم يستكمل بعد وأما عن واجهة عمارة المستأق الواقعة على الأرض القضاء بين العمارتين فقد وجدت السقالات لا زالت مشدودة عليها والعمال يصعدون وينزلون عليها بمهمات البناء ووجد أن المسافة بين السقالات الموضوعة ومباني بلكونات عمارتي المطعون عليهما ، لا تزيد على ٥ أمتار و ٥٥ سنتي في كل دور وأن العمال في صعودهم ونزولهم يجرحون سكان الشقّق المقابلة بعمارتَي المطعون عليهما ... وبتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأق فطعن الطاعن في ذلك الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ١٥ سنة ١٣ ق فقضت محكمة النقض في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٢ بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه لم يكن صادراً من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية في مادة وضع يد بل في مادة مستعجلة - إلا أن الطاعن رفع إلى قضاء الأمور المستعجلة الدعوى رقم ٢٨٦ سنة ١٩٤٣ في صورة إشكال في تنفيذ حكم إيقاف الأعمال المشار إليه طالباً لإلغاء ما تم من التنفيذ خارجاً عما ورد بمقتضى الحكم المنفذ به

التي أقامها ديفارو على الأرض محل الشفعة والتي حرر بشأنها اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ وعن رقم ١٤ حارة الدرمللي وشارع الشيخ حمزة ورسا مزادها على الطاعن بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤١ ثم استلمها بموجب محضري تسليم رسميين في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٢ كما تملك مورث المطعون عليهما العمارتين رقم ١٣ ، ورقم ١٥ بشارع سليمان باشا بطريق الشراء من المحكمة المختلطة إثر إجراءات مزاد بيع اختياري بمعرفة ورثة منشئ وذلك في سنة ١٩٤١ وما أن تم شراء الطاعن للعمارة رقم ١٤ المشار إليها حتى يادر بالاتفاق مع أحد المقاولين لاستكمال بناء طابق خامس وتعليق طابق سادس وقد بدأ العمل فعلاً وبعد مضي بضعة أشهر وكان العمل قد قابل الانتهاء وجه المرحوم مرقص سميكة باشا ، إنذاراً للطاعن في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ منبهاً عليه فيه بمراعاة نصوص اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ وإزالة ما زاد من المباني على الحد المتفق عليه وهو ما لا يتجاوز ٢٦ متراً ولما لم يحفل الطاعن بذلك رفع مورث المطعون عليهما الدعوى رقم ٢٩١٨ سنة ١٩٤٢ مستعجل مضر ضد الطاعن وطلب في صحيفة الحكم بإيقاف أعمال البناء فقضى له ابتدائياً بذلك في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ فاستأق الطاعن هذا الحكم بصحيفة أعلنت في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقيد استئنافه برقم ١٣٦٤ سنة ١٩٤٢ من مضر مستعجل فزأت الهيئة الاستئنافية أن تنتقل لمعاينة عين النزاع وتم انتقالها فعلاً في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وحرر محضر المعاينة بما شاهدته الهيئة من وجود بعض المباني الجديدة بعمارة المستأق وهي

في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ الدعوى الحالية رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٣ مدني كلي مصر أمام محكمة مصر الابتدائية ضد الطاعن قال في صحيفة المعلقة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٢ إنه يتمسك بالسند المحرر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ والمسجل في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٠ وبحقوق الارتفاق الناشئة عنه بين منشة وديفارو وقد تبين للدعي أن المدعى عليه «الطاعن» في الدعوى المستعجلة قد أقام البناء وأتمه فعلا مخالفا بذلك الاتفاق المشار إليه مما يجب إزالته عينا بهدم ما زاد على الارتفاع المتفق عليه وانتهى المورث المذكور إلى طلب الحكم له بإزالة المباني التي تمت حديثا بهارة المدعى عليه رقم ١٤ حارة الدرملي والشيخ حمزة على أن تكون الإزالة على مصاريف المدعى عليه «الطاعن» وإلا قام المدعى بالإزالة على نفقة المدعى عليه مع المصاريف والأتعاب. وقد أوقفت الدعوى لوفاة المرحوم مرتص سميكه باشا بتاريخ ١٩/١١/١٩٤٤ حتى عجلها الورثة «المطعون» عليهما «بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٤٥ وسارت الدعوى حتى قضى فيها ابتدائيا بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ بطلبات المطعون عليهما وأسست المحكمة قضاء ما على أن الحق المقرر في اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ هو حق عيني لا شخصي كما يقول الطاعن وأنه تكليف على عقار مقرر لمنفعة عقار آخر مادة (٣٠) مدني قديم وهو من الحقوق التي تنتقل بالتسجيل وتعتبر حجة على الكافة وأن ما يريده الطاعن من قياس على حكم المادة ٦٥ مدني قديم هو قياس غير صائب لأنه أقام بناء على ملكه بأدوات ومهمات من عنده مع وجود عقد يثبت من

وكان رد المطعون عليهما على هذه الدعوى أن طلبا في ذات الدعوى إقامة حارس قضائي لتعيين الخفراء اللازمين لوقف كل عمل جديد حتى يفصل في الموضوع وفي ٣٠/١١/١٩٤٢ صدر الحكم في الدعويين برفض الاشكال واعتبار ما تم من تنفيذ في حدود ما صدر به الحكم المنفذ به وفي موضوع طلب الحراسة بإقامة المرحوم مرتص سميكه باشا حارسا بلا أجر على مكان التنفيذ الموضح بمحضر إيقاف البناء المؤرخ في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ لرعاية وقف كل عمل جديد يرد على ارتفاع ٢٦ مترا من عمارة الطاعن إلى أن يفصل نهائيا في موضوع الإزالة مع التصريح له بتعيين الخفراء اللازمين لذلك وقد استأنف الطاعن ذلك الحكم في ٦/١٢/١٩٤٢ وقيد استئنافه برقم ١٨٧ سنة ١٩٤٣ فتنازل هو عن الاستئناف في خصوص الاشكال فأثبتت المحكمة تنازله وعرضت لموضوع الحراسة وقضت بتأييد الحكم المستأنف في خصوصه ولكن الطاعن رغم هذا كله حاول تكملة البناء فاضطر المطعون عليهما إلى رفع الدعوى رقم ١٠٧٦ سنة ١٩٤٤ مستعجل مصر ضد الطاعن يطلب تعديل مأمورية الحارس القضائي بحيث يكون من حق الحارس حيازة جميع أعمال البناء التي تمت زيادة على ٢٦ مترا وأن يكون من حقه منع أي شخص من محاولة تكملة البناء أو محاولة الانتفاع بهذه المباني الزائدة وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة المستعجلة بتعديل مأمورية الحارس على النحو الذي عرض له الحكم وقد استأنفه الطاعن أيضا وقضى بتأييده بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٤٤ وكان مورث المطعون عليهما قد أقام قبل ذلك وعلى التحديد

على طلب أحد طرفي الاتفاق المرتب له فعلى فرض أنه التزام ناشئ عن وجوب احترام الحق العيني أو الشخصى وعلى فرض أنه انتقل بالتسجيل أو بخلافه فإن المطالبة بتنفيذه عينا بالإزالة لها شروط وقيود تلك هي التي ينبغي بحثها في ضوء النصوص المقررة في باب التنفيذ العيني وأن طلب هذا التنفيذ العيني على فرض قيامه فإنه قد انتضى نتيجة لإهدار الخصم للالتزام المقابل له ... إلى آخر ما جاء بهذا الدفاع، إلا أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعن بالمصاريف وبمبلغ ١٥ ج مقابل أتعاب المحاماة، وذلك تأسيساً على : ١- أن القول بأن عقد ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ قد أنشأ إرتقاقات متعاقبة وأن المطعون عليهما ومورثهما من قبل قد خالفاً مقتضى هذا الاتفاق بإقامة «مكان» على جانب القضاء المتفق على تركه وتخصيصه لمنفعة العقارات المملوكة لطرفي العقد فانتسخ الاتفاق بفعلهما وسقطت حقهما في مطالبة الطرف الآخر بالوفاء بالتزامه لأن عليه أن يوفى هو بما التزم به أولاً - هذا القول مردود بأن الوضع الصحيح للنزاع ليس في تحدى المشتري بأنه أخل ببعض واجباته على فرض حصول هذا الإخلال بل في وجوب امتناع البائع وخلفائه عن كل فعل يتعارض مع واجب الضمان الذي فرضه عليه القانون : ٢- أن القول بأن التنفيذ العيني يخضع لضوابط وضعتها الفقه والقضاء ثم قتها المشرع الحديث في المادتين ٣٠٣، ٣٠٤، ١٠١٨ مدنى جديده ومنها أنه إذا كان التنفيذ العيني مرهقاً للدين فإن الإلتزام على طلب

ذلك بينا المادة ١/٦٥ مدنى قديم المشار إليها تفترض وجود شخصين أحدهما مالك للأرض والآخر مالك للبهات التي يستعملها في البناء مع عدم وجود عقد يحدد العلاقة بينهما. وأما عن نظرية الضرر التي ساقها الطاعن وقال إنه منعدم في صورة هذه الدعوى ولا مصلحة للمطعون عليهما في طلب الإزالة وإلا كان ذلك تعسفاً منهما في استعمال حقهما فردود بأن المصلحة والضرر متوافران وأن للمطعون عليهما الحق في طلب الإزالة منعا للضرر وأن المطالبة بتنفيذ اتفاق مشروع لا يتولد عنه خطأ بل الخطأ يتولد عن الإخلال بتنفيذ الاتفاق وعدم احترام شروطه، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه بحدولها العام تحت رقم ٧٦٠ سنة ٦٦ ق وطلب في ضحيته المعلقة بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى مع إلزام المطعون عليهما بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين واستند إلى ذات الأسباب التي تناول الرد عليها الحكم المستأنف وهي شخصية الحق وإعمال الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ مدنى قديم ثم الضرر وإنكار وقوعه والمصلحة وما يتولد عنها من تعسف إلا أنه عاد فعدل عن هذا الدفاع كله بمقولة إن مقطع النزاع الحقيقي في الدعوى ليس في بيان طبيعة الحق المشار إليه أهو عيني أم شخصي ولا في بيان كيف ينتقل بقوة القانون من مالك إلى مالك لأن طلب الإزالة في معناه طلب التنفيذ العيني لالتزام عدم التعلية وهذا الالتزام بصرف النظر عن مصدره وطبيعته كأن موجوداً فعلاً في علاقة المالكين الأصليين ببعضهم البعض وكان مسجلاً ببناء

المتروكة قضاء بين العقارين والمملوكة لصاحبي العقارين كل بقدر ما ترك من ملكه الأصلي قد تقرر عليها حق ارتفاق المرور والمطل ولما كان مورث المطعون عليهما قد نقض الاتفاق المحرر بينهما بأن أقام دكانا على جانبي الأرض القضاء المتروكة بين العقارين والمخصصة لخدمتهما معا فإن في هذا معنى الفسخ الصريح للاتفاق من جانب المطعون عليهما يخول للطرف الآخر أن يعدل من جانبه كذلك وأن هذا العدول بما ينطوي تحت نص المادة ٢٤٦ مذني التي تقرر قاعدة عامة محصلها أن لكل من التزم بأداء شيء معين أن يتمتع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومربط به ولكن الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى هذا الدفاع القانوني وطرحه أخذاً بدفاع خصومه من أن اتفاق ٢٨ من إبريل سنة ١٩٢٠ لا يرتب ارتفاقات متبادلة أو متقابلة على طرفيه وإنما يرتب ارتفاقات على عاتق أرنست ديفارو وحده ووصل من ذلك إلى أن مورث المطعون عليهما لم يقع منه إخلال بالعقد ولا إهدار لأحكامه ثم أيد الحكم هذه النتيجة بقوله إنه بفرض وقوع إخلال بما يدعيه الطاعن فلا يجوز له أن يتمسك به بطريق الدفع في الدعوى وإنما له أن يتمسك به بطريق دعوى يرفعها بطلب الحكم باعتبار العقد مفسوخا وأنه لا يمكن أن يقال إن منشئه التزم على ملكه بالتزام لمصلحة عقار مملوك له وإن ما اشتراه مورث المطعون عليهما هو أن لا يقيم ديفارو بناء على الأرض القضاء وألا يرتفع بالبناء على ما بنى من ملكه لا أكثر من ٢٦ مترا وأما ترك منشئه المتين على طول المباني والتي تركها قضاءا طليقا من البناء فلا يمكن أن يكون هذا الترك إلزاما بحق لأرنست

التعويض قول لا محل له لعدم سريان القانون الجديد على واقعة الدعوى ؛ ومع كل فإن مدلول النصين هو أن الإزالة هي الأصل والعدول عنها جوازي إذا رأت المحكمة ما يبرر عدم إجابة طلب الإزالة وهو ما لم تره المحكمة في الدعوى ولأن قيام الطاعن بالبناء خلافا لاتفاقه هو إهدار للحق الذي تملكه معه د منشئه وخلقه ، بل هو قضاء على الحق وإزالته تماما فإذا جاء صاحب الحق ليطالب بحقه تحديه الطاعن ونفى عليه التعسف في طلبه إذ لم يقع عليه ضرر وهذا نظر غير سديد لما فيه من مصادرة للمالك في ملكه وتغليب مصلحة غير مشروعة على مصلحة مشروعة بل وفيه إعفاء الضامن من الضمان الذي فرضه عليه القانون ومكافأته للخلل بواجبه الذي قبض عنه نقدا مبلغا من المال وتنازل عن حقه في الشفعة ورغم الثابت بالأوراق والمعاينة أن عقارات المطعون عليهما تتأثر من البناء الذي استحدثه الطاعن من ناحية النور والهواء والمطل وتصبح أكثر تعرضا لرؤية الجيران تلك أم أسباب الحكم الاستثنائي فطعن الطاعن عليه بطريق النقض

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور مبطل له ومبني على مستندات الدعوى فضلا عن خطئه في تطبيق القانون — ذلك أن اتفاق ٢٨ من إبريل سنة ١٩٢٠ كان ملزما للجانبين د منشئه وديفارو ومنشئا لحقوق متبادلة بينهما تقرر على وجه التبادل ينفع بها العقاران المتجاوران وعمل هذه الحقوق أن الأرض الباقية لأرنست ديفارو قد تقرر عليها حق ارتفاق عدم التعلية والأرض

ديفارو، وهذا الذي ذهب إليه الحكم لا يسند النتيجة التي انتهى إليها بل يعارض الإشارة الصحيحة التي وردت في العقد وتكررت في موضعين منه ومفادها أن « منشه » قد رتب على ملكه ارتفاعاً لمصلحة المالك المجاور وليس من التسبب المقبول أن يهمل الحكم ذلك الذي أورده العقد مكتفياً بمجرد النفي الذي لا يبان فيه مع أن عبارة العقد ذالة بمفهومها على عكس ذلك تماماً كما وأن أركان الارتفاق حسب ضوابطها القانونية متوفرة في اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ إذ ترك الفضاء بين العقارين مع تخصيصه لخدمتهما معاً هو تكليف قصد به إيجاد عمر للعقارين وتوفير الهواء والنور بما يتحقق به المعنى الفني الدقيق للارتفاق المشار إليه وهو ما أشار إليه نفس المظنون عليهما في صحيفة افتتاح دعواهما بإصدار الحكم لمقررات العقد ومقررات الخصوم بضميعة دعواهم وهي نصوص توجب اعتبار السكليف الذي تقرر فيها على عقارات المظنون عليهما من قبيل الارتفاقات القانونية يكون قد مسخ اثبات بالأوراق وخالف القانون فضلاً عن قصور تسيبه بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين بما أثبتته الحكم أن المحكمة بعد أن استعرضت وقائع الدعوى التي نتجست في أن « ديفارو » سلف الطاعن اشترى قطعة أرض فضاء تجاور ملك « ابرامينو منشه » سلف المظنون عليهما فأظهر « ابرامينو منشه » رغبته في أخذ العقار المبيع بالشفعة ولكن إجراءات الشفعة لم تتم لاتفاق الطرفين في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ والذي سجل في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٠ ويعتضي هذا الاتفاق تنازله

« ابرامينو منشه » عن السير في دعوى الشفعة كما دفع إلى « ديفارو » مبلغ ٨٠٠ جنيه وذلك في مقابل إنشاء حق ارتفاق على عقاره لمصلحة عقار « منشه » وهو عدم التعلية لأكثر من ٢٦ متراً وترك ٢٩٤ متراً فضاء كما ورد في الاتفاق أن « منشه » يتعهد بترك مترين بطول ملكه ليكون مع ما يتركه « ديفارو » فضاء أو حديقة لمنفعة العقارين المتجاورين — وقد استخلصت المحكمة من عبارات الاتفاق ونصوصه أن التزام « ابرامينو منشه » بدفع مبلغ ٨٠٠ ج إلى « ديفارو » سلف الطاعن وكذلك التزامه بتنازله عن طلب الشفعة الذي كان قد وجهه إليه هو مقابل التزام « ديفارو » ترك ٢٩٤ متراً من ملكه فضاء وبغير بناء وعدم تعلية بناء عمارته لأكثر من ٢٦ متراً وأن « منشه » وفي التزامه فعلاً يدفع المبلغ والتنازل عن الشفعة فكان على الطاعن بوعده خلفاً « لديفارو » في هذه الارتفاقات أن ينفذ التزامه والا يتجاوز الارتفاع المتفق عليه وأنه لا يجوز له التحدي بأن المظنون عليهما بوصفهما خلفاً « لمنشه » قد خالفاً التزاما نص عليه اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ وذلك ببناء « دكان » على جزء من قطعة الأرض الممتدة بطول ملكهما « والمتفق على تركها فضاء لارتفاع العقارين المتجاورين — لا يحل للتحدي بذلك لأن هذا الالتزام الذي يدعيه الطاعن إنما هو التزام مستقل عن التزامات المتقابلة التي رتبها المتعاقدان في خصوص الارتفاق الصحيح الذي أنشأه « ديفارو » على ملكه والزم باحترامه وأنه لا مجال للعرض لهذا الالتزام أو لبحث الإخلال به في هذه الدعوى إذ محلة الداعي استقلاله ومتى كان

هذا هو مبنى الحكم المطعون فيه كما يستفاد من عبارته فلا محل لتذرع الطاعن بالدفع بعدم التنفيذ في مقام الرد على دعوى المطعون عليهما إذا هما طلباه باحترام التزام سلفه بعدم التعليق وليس في هذا الذي أقيم عليه الحكم مخالفة للقانون أو مجافاة لعبارات الاتفاق بل هو استخلاص سائغ تحتمله نصوص العقد وتفيده عباراته بما يتفق معه القول بالمسح أو التصور كما أن مجال إثارة الدفع بعدم التنفيذ مقصور على ما تقابل من التزامات الطرفين ومناطق ذلك إرادتهما وهو ما للحكمة الموضوع حق استظهاره على ما سلف بيانه ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أنه على فرض قيام اتفاق ٢٨ من إبريل سنة ١٩٢٠ فإن ما يطلبه المطعون عليهما من تنفيذ الالتزام الناشئ عن هذا الاتفاق تنفيذا عينيا إنما يخضع في وزنه وتقديره للضوابط التي وضعها الفقه والقضاء والتي قتها التشريع المدني الحديث في المادتين ٢٠٣ و ١٨٠ ومفادهما أنه إذا كان التنفيذ العيني مرهقا للدين جاز أن يقتصر على طلب التمريض بالتقدي مادم لا يلحق بالدائن ضررا جسيما إذا رأت المحكمة ما يبرر ذلك . ويبرر الطاعن تطبيق هذه المبادئ على حالته بأنه كان حسن النية إذ تلقى الملك بالمزاد العام بالمحكمة وظل على حسن نيته وقت أن شرع في البناء في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٢ حتى أوشك على إتمامه في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ دون اعتراض من المطعون عليهما وأن ضررا لم يلحقها فلم يخل مسكن من عمارتهما أو طالب ساكن بتخفيض الأجرة أو شكا متضررا من عملية

البناء — والحكم المطعون فيه إذ عرض لهذا الدفاع رد عليه بأن سلف المطعون عليهما قد شمر حق الارتفاق وحفظه بالتسجيل الذي أصبح حجة على الكافة وليس الطاعن من الكافة بل هو خليفة البائع تلقى الملك عنه بحملا بما عليه من تكاليف والتزامات وواجبات منها وجوب التعرف على تلك الحقوق المسجلة والمدونة بالشهادات العقارية كما أنه اشترى من المزايد على مقتضى قائمة بشروط البيع ذكر فيها وجوب احترام حقوق الارتفاق المقررة على العقار إيجابية كانت أو سلبية ظاهرة أو خفية وهذا الذي أورده الحكم مخالف للقانون إذ لا يكفي لإعلام المشتري بوجود ارتفاق غير ظاهر أن يكون مسجلا بل لابد من إخطار المشتري أخذا بأحكام المادة ٣١٠ مدني قديم التي وردت في باب ضمان المبيع وسحب الباحثون حكمها على مثل صورة الدعوى ومادام الطاعن لم يعان بوجود ارتفاق عدم التعليق وهو حق سلبى غير ظاهر فإن التعليق المشكو منها إنما تمت بحسن نية فيعامل فاعلها معاملة الباني حسن النية ولا أهمية في هذا المقام لما تضمنته قائمة شروط البيع بالمزاد من الإشارة إلى حقوق الارتفاق على العين المباعة لأن ذلك كان من باب استكمال الصياغة والأسلوب التي جرى العرف بها كما أن الخيار المقرر في المادة ٢٠٣ مدني لم يترك للمحكمة كما قال الحكم المطعون فيه خطأ بذلك بل هو متروك للمدين المطالب منه التنفيذ العيني هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فإن المحكمة قيدت سلطاتها في رفض طلب الإزالة بضرورة توفر صورة واحدة بعينها وهي صورة التعسف من جانب الدائن وليست هي الصورة الوحيدة التي

عنى المشروع بالإشارة إليها في المذكرة الإيضاحية عن المادة المذكورة وأخيراً فإن الحكم قد أغفل الرد على ما طلبه الطاعن من تطبيق الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المدنى الجديد التى تقيد أن استعمال الحق يكون غير مشروع إذا كانت المصالح التى يرمى المدعى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها - والحكم المطعون فيه إذ أغفل بحث كل ذلك يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

« ومن حيث إن التنفيذ العيني للالتزام هو الأصل والعدول عنه إلى التعويض التقضى هو رخصة لقاضى الموضوع يتعاملها كما رأى فى التنفيذ العيني إرهاباً للدين وعلى ألا يلحق ذلك بالدائن ضرراً جسيماً وثابت بما أورده الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالتنفيذ العيني واستجاب لطلب الإزالة بقوله « ولا محل للعمل بالمادتين ١٠١٨ و ٢٠٣ من القانون المدنى الجديد لعدم سريانه على الدعوى الحالية ومع كل إنان مدلول النص فى هاتين المادتين هو أن الإزالة هى الأصل والعدول عنها جوازى إذا رأت المحكمة ما يبرر عدم الإزالة وذلك فى الأحوال التى يكون من التعسف إجابة طالب الإزالة ما طلبه خلافاً لما هو حاصل فى هذه الدعوى » وذلك لما استبان للحكمة من تحقق الضرر بالدائن طالب التنفيذ العيني بسبب ما استحدثته الطاعن من بناء فوق عمارته حيث قالت « على أن وقوع الضرر بسبب تجاوز مبانى (الطاعن) ٢٦ متراً وإن كان ليس ضرورياً لإبرازه واستظهاره كما تستقيم دعوى المطعون عليهما فإنه قد ثبت فعلاً فى محضر الانتقال الذى أجرته محكمة الأمور المستعجلة فى القضية رقم ١٣٦٤

سنة ١٩٤٢ م مصر أن عقارات المطعون عليهما تتأثر من هذا الارتقاع فى الضوء والهواء وتصبح أكثر تعرضاً لروية الجيران... فلا تريب على المحكمة إذ هى أعملت حقاً أصيلاً للمطعون عليهما وهو التنفيذ العيني ولا شأن لمحكمة النقض فى التعقيب عليها فى ذلك ولا محل لتحدى الطاعن بحسن النية أو ادعائه عدم علمه بوجود هذا الارتقاع أو تعسف المطعون عليهما فى استعمال حقهما فى هذا الخصوص لأن ذلك فضلاء عن كونه تقديراً موضوعياً بما يستقل به قاضى الدعوى فإنه غير مجد إزاء ما هو ثابت بالأوراق من التزام الطاعن باحترام حقوق الارتقاع الظاهرة والخفية حسبما تضمنته قائمة شروط البيع التى تدخل الطاعن فى المزايدة على مقتضاها ولأنه بشرائه اعتبر خلفاً لـ « لارنست ديفارو » فكان يتعين عليه احترام هذه الارتقاعات التى رتبها هذا السلف على ملكه وحفظها سلف المطعون عليهما بالتسجيل لتكون حجة على الكافة ومتى تقرر ذلك كان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون أو بفساد الاستدلال لا محل له بما يتعين معه رفض هذا السبب .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٤٢٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد الروسى ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٤٢٨

١٤ أبريل سنة ١٩٥٥

١ - اثبات . قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . إباحة الحكم بالإثبات بالبيئة . عدم اعتراض الخصم على هذا الحكم وتنفيذه . اعتباره تنازلاً عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . استثناءه الحكم الصادر في الموضوع ومنازعة به ذلك في جواز الإثبات بالبيئة واستناده إلى المادة ٤٠٤ مرافعات . غير جائز .

ب - اثبات . ضياع السند بسبب قهري . جواز الإثبات بالبيئة . مثال . المادة ٤٠٣ مدني جديد . المقابلة للمادة ٢١٨ مدني قديم .

المبادئ القانونية

١ - لا تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها ، فإذا طلب أحد الخصوم إثبات حقه بالبيئة وسكت الخصم الآخر عن التمسك بالدفع بعدم جواز هذا الإثبات ولم يعارض فيه عند تنفيذ الحكم الصادر بالأحالة على التحقيق فإن ذلك يعد قبولاً منه لجواز الإثبات بالبيئة ولا محل للتجدي في هذا المقام بنص المادة ٤٠٤ مرافعات التي تنص على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة إذ لا ارتباط بين الحالتين ، فمستوط الحق في الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة لعدم التمسك به في الوقت المناسب ليس من نتائجه عدم جواز استئناف الحكم الصادر بالتحقيق ذلك أن رفض الدفع في هذه الحالة لا يثبت عليه إلا تثبيت مبدأ جواز الإثبات

بالبيئة في الدعوى أما الحكم في ذاته فإنه يبقى جائز الاستئناف في خصوص الإجراءات المتعلقة به أو المترتبة عليه ما لم يكن قد قبل صراحة .

٢ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن المدعى قد احتال على الأمين على السند المثبت لحق الدائن بحجة تقديمه لإحدى الجهات الحكومية ورده إلا أنه لم يردده وادعى فقده ، فإن ضياع السند على هذه الصورة لسبب أجنبي لا دخل للدائن فيه يحيز الإثبات بغير الكتابة وفقاً للمادة ٤٠٣ من القانون المدني الجديد . المقابلة للمادة ٢١٨ من القانون القديم .

المحكمة

و من حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليها قدمت عريضة إلى رئيس محكمة المنيا قالت فيها بأنها تزوجت من الطاعن وحرر محضر خطوبة في ٤ / ٨ / ١٩٤٦ على أن يكون مهرها جهازاً يقدمه الطاعن من المفروشات التي قدرت قيمتها بمبلغ ٤٠٠ ج وقد حرر على ظهر محضر الخطوبة كشف بهذه المفروشات وقع عليه من الطاعن والشهود وسلم إلى مرقص حنين الذي باشر العقد لكي يسلمه للطرائية ويودعه بها ولكن تبين لها عند ما أرادت استخراج صورة من محضر الخطوبة وبالأخص كشف جهازها أن الطاعن قد استلم أصل هذا المحضر الوارد على ظهره كشف المفروشات وذلك بالاتفاق مع القمص مرقص حنين فأبلغت الأمر للنياة للتحقيق وأضافت أن الطاعن قد طردها من منزل الزوجية وتخشى تبديده

— الطاعن — بأن يدفع للدعوى قيمة الثمن وقدره ٤٠٠ ج أو ما يقابل مفردات المنقولات من ثمن تبعاً لتقديرها المعين بالصحيفة ، استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه أمام محكمة استئناف القاهرة برقم ٣٠٠ سنة ٦٨ ق وفي ١٠/١٠/١٩٥١ قضت المحكمة بالتأييد فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم الخطأ في فهم تحصيل الواقع والاستناد إلى ما ليس في الأوراق إذ الحكان الابتدائي والاستئنافي قد جانا بالصواب إذ قالاً بأن جميع شهود الإثبات الذين تقدمت بهم المطعون عليها شهدوا بما يقطع بأن الطاعن قدم المنقولات كجهاز بدلامن المهر وأنه وقع على ظهر محضر الخطبة بما يفيد ذلك وأن أحد شاهدي الطاعن وهو عطية لطفى ابن عم زوجته قرر أنه لم يدفع مهرًا وأن الاتفاق قد تم في محضر الخطبة على أن المنقولات تصبح ملكاً للزوجة ووجه الخطأ في ذلك يتحصل فيما يلي : أولاً — ما استخلصه الحكان الابتدائي والاستئنافي بعيد عما قرره يوسف سلامة ومصطفى أحمد عبد المنعم ويوسف حسب الله من شهود المطعون عليها . ثانياً — أقوال القمص مرقص حنين بمحضر التحقيق الذي أجرى بمعرفة محكمة أول درجة غير مؤيدة لما استخلصه الحكم المطعون فيه . ثالثاً — قرر الشاهد الخامس من شهود المطعون عليها ويدعى أحمد الشيخ بأنه لم ير عقد الخطبة ولم يوقع عليه لأن كتابته كانت بالحجرة الأخرى فالقول بعكس ذلك يعد خطأ في تحصيل فهم الواقع . رابعاً — قرر أحد شاهدي الطاعن ويدعى عطية لطفى بأن الطاعن لم يدفع مهرًا وأن العادة جرت على أن الزوج عندما يدفع مهرًا لزوجته فإنها تشتري به

منقولاتها التي آلت إليها طبقاً لهذا الكشف والمزوج بيان مفرداتها بالعريضة المقدمة منها وطلبت الأمر بتوقيع الحجز التحفظي الاستحقاق على هذه المنقولات وفاء لمبلغ ٤٠٠ ج وتحديد جلسة أمام محكمة المنيا الابتدائية للحكم بتثبيت هذا الحجز وفي حالة عدم وجود المنقولات كلها أو بعضها يحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٤٠٠ ج أو قيمة ما ينقص منها ، وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر أمر رئيس محكمة المنيا بتوقيع الحجز التحفظي الاستحقاق على المنقولات المبينة بالعريضة وفاء لمبلغ ٤٠٠ ج والمصاريف الاحتمالية وحددت جلسة ١٩٥٠/١/٢٦ لنظر الدعوى وأعلن الطاعن بأمر الحجز والتكليف بالحضور في ١٩٤٩/١٢/٢٢ حيث جرى توقيع الحجز التحفظي على المفروشات الآتية ذكرها وعين الطاعن حارساً عليها وقرر الطاعن لدى الحجز أن المفروشات المحجوز عليها ملك لابنته ليلي آلت إليها بطريق الميراث عن والدتها وبطريق التنازل عن نصيبه الذي ورثه عن زوجته . وقد دفع الطاعن بعدم اختصاص المحاكم العادية بتظرها وطلب احتياطياً رفضها ، وفي ١٩٥٠/١١/٧ قضت المحكمة برفض الدفع وباختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها على التحقيق لإثبات ونفي صحة صدور إقرار كثنائي من الزوج — الطاعن — على ظهر عقد الخطبة الأصلي متضمناً ملكيتها للمنقولات المبينة بالعريضة وأن قيمتها قدرت وقت العقد بمبلغ ٤٠٠ ج وبعد تنفيذ الحكم وسماع أقوال الشهود قضت المحكمة بأحقية المدعى — المطعون عليها — إلى الأشياء المبينة بالعريضة وتسليمها إليها عينا وبصفة الحجز التحفظي الاستحقاق واحتياطياً لإلزام المدعى عليه

جهاز المنزل ويصبح هذا الجهاز ملكا لها فهذا القول لا يتفق مع ما حصله الحكم المطعون فيه من أن الزوجين اتفقا في عقد الخطبة على أن المنقولات تكون مملوكة للزوجة . خامساً - أخطأ الحكم المطعون فيه بنفيه التناقض في أقوال الشهود إذ يظهر هذا التناقض إذ شهد يوسف حسب الله بأن الكاتب للعقد هو يوسف سلامة بينما يقر القمص مرقص حنين بأنه كان منوطاً به كتابة العقد كما يظهر هذا التناقض في أقوال القمص مرقص حنين فيما يقول أمام المحقق إن الطاعن أخذ منه العقد ثاني يوم الخطبة ليسجلة بالمطرائية بينما يقول بالشكوى الإدارية رقم ٥٣٩ سنة ١٩٥٠ إنه أرسل العقد مع بخصوص لتسجيله بالمطرائية وبعد تسجيله حضر إليه الطاعن وأخذه منه لصرف التكوين بموجبه .

« ومن حيث إنه جاء بحكم محكمة أول درجة بهذا الخصوص » وحيث إن شهود المدعية أجمعوا على أن والد الزوجة قد امتنع في بادئ الأمر عن قبول المدعى عليه زوجها لها حتى وعد الأخير بتقديم المنقولات محل النزاع جهازاً للمدعية عوضاً عن المهر النقدي فتمنع لهذا الإغراء نظراً لجودة الأثاث وارتفاع ثمنه ... وقد عاين كبير كتاب محكمة المنيا هذا الأثاث كما عاينه غيره من الشهود قبل تراضى الطرفين على الزواج ثم تخررت القائمة بمفرداته على ظهر عقد الخطبة ووقع القمص مرقص حنين ويوسف أفندي حسب الله شاهدين إلى جانب توقيع المدعى عليه على إقرار الأخير بملكية المدعية للمنقولات التي قدرت قيمتها بمبلغ ٤٠٠ ج ثم قال إن أقوال الشاهد الأول من شاهدي الزوج ترجع إلى حد كبير صحة ما تدعيه الزوجة فقد ذكر هذا الشاهد ... وقد جاء

بالحكم المطعون فيه الذي أيد حكم محكمة أول درجة . فقد أسفر التحقيق عن ثبوت ملكية المستأنف عندما للمنقولات موضوع الدعوى بصورة جلية واضحة لا شبهة فيها إذ شهد جميع شهود الإثبات الذين تقدمت بهم المستأنف عليها بما يقطع بأن المستأنف قدم لزوجته عند عقد الخطبة المنقولات المتنازع عليها كجهاز لها بدلاً من المهر النقدي الذي قدره الطرفان بمبلغ ٤٠٠ ج وجعل هذه المنقولات ملكاً خالصاً لها ووقع بخطه على ظهر عقد الخطبة بما يفيد ذلك ... وقد أيدهم شاهد المستأنف عطية لطفى (ابن عم زوجة المستأنف) إذ قرر أن الزوج لم يدفع لزوجته مهراً واتفقا عند عقد الخطبة على أن المنقولات المملوكة له وهي المتنازع عليها تصبح ملكاً للزوجة كما تأيدت ... »

« ومن وحيث إنه يبين من الصورة الرسمية لمحضر تحقيق الشكوى رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٠ إداري بندر المنيا المقدمة من المطعون عليها ضد زوجها ومن الصورة الرسمية لمحضر التحقيق أمام المحكمة الابتدائية - والمقدم صورتها من الطاعن - أن ما حصلته محكمة الموضوع من إجماع الشهود على صحة واقعة إقرار الطاعن بتملك المفروشات موضوع النزاع للمطعون عليها وهي محل الخلاف بين طرفي الخصوم والذي من أجله أحيلت الدعوى على التحقيق هو تحصيل مطابق فعلاً لما هو ثابت بأوراق التحقيق وأنه وإن لم يرد على لسان كل شاهد مفرداً كافة الوقائع التي حصلتها المحكمة إلا أن ذلك لا يمنع من القول بإجماع هؤلاء الشهود على صحة هذه الوقائع مادام أن مفادها كلها هي واقعة تملك

الزوجة للمفروشات موضوع النزاع حيث تسلسلت أقوالهم على النحو الذي حصلته المحكمة فقرر كل منهم بما تم تحت نظره وسمعه من الوقائع فجاءت أقواله متفقة مع ما قرره الشهود الآخرون أو مكاملة لها وتكون من مجموع هذه الأقوال المرتبطة ببعضها بغير تناقض واقعة لإقرار الطاعن بتملك الزوجة للمفروشات موضوع النزاع ومن ثم يتعين رفض ما جاء بهذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم مخالفة الثابت بالأوراق إذ قرر ضمن أسبابه أن أقوال شهود الزوجة تأيدت بما ذكر في صورة عقد الخطبة المقدم في الدعوى من أن الخطيب قدم لخطيبته شبكة تساوى مائة جنيه أما المهر فلم يذكر عنه شيء في العقد وترك الحانة المخصصة لإثبات قيمته خلوا من أى بيان بما يستشف منه أن المنقولات أعطيت للزوجة نظير المهر بينما الثابت من مراجعة الصورة الرسمية لمحضر الخطبة والمقدمة من الطاعن ضمن مستنداته أن الحانة المخصصة لإثبات المهر فيها لم تترك خلوا من أى بيان بل ذكر بها هذه العبارة (كل منهم يكلف نفسه) وهي تدل على أن الطاعن لم يقدم مهرا ولو قصد أن يحضر الطاعن جهازا وأن هذا الجهاز حررت به قائمة على ظهر محضر الخطبة لكتب في هذه الحانة أن المهر النقدي استبدل به منقولات بظهر المحضر .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم من أن ملكية المطعون عليها للمنقولات موضوع النزاع ثبتت بصورة واضحة جلية من شهادة جميع شهودها ومن شهادة شاهد الطاعن عطية لطفى (ابن عم زوجته) إذ قرره أن الزوج لم يدفع لزوجته مهرا وانفقا عند عقد الخطبة على أن المنقولات المملوكة له . وهي المتنازع عليها .

تصبح ملكا للزوجة كما تأيدت أقوال هؤلاء الشهود بما ذكر في صورة عقد الخطبة المقدمة في الدعوى المؤرخة في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ من أن الخطيب (المستأنف) قدم لخطيبته شبكة تساوى مبلغ ١٠٠ جنيه أما المهر فلم يذكر عنه شيء في العقد وترك الحانة المخصصة لإثبات قيمته خلوا من أى بيان بما يستشف منه أن المنقولات أعطيت للزوجة نظير المهر، وهذا الذي جاء بالحكم استخلاص سائغ من محكمة الموضوع لما جاء بالبند السادس من عقد الخطبة المقدم من الطاعن إلى هذه المحكمة : المهر المقرر هو — قرش عبارة عن — جنيه (كل منهم يكلف نفسه) وصار دفعه من حضرة وكيل الخطيب ليد حضرة وكيل المخطوبة أمامنا وقدم الخطيب لخطيبته شبكة تساوى مائة جنيه ، فعبارة : كل منهم يكلف نفسه ، لا تفيد إلا ما ورد على السنة الشهود الذين أشار إليهم الحكم من تكليف الزوجة بإحضار مصاغها وملابسها وتكليف الزوج بجهاز المنزل ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ أسس رده على دفاع الطاعن بخطأ حكم محكمة أول درجة بالأحالة على التحقيق لأنه قرر الإثبات بالبينة على خلاف ما هو ثابت بالكتابة بأن الطاعن تنازل ضمنا عن حقه في التمسك بعلم جواز الإثبات بالبينة عما يمنع من إثارة هذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية كما أسس الرد هذا على أن الطاعن قد احتال على القمض مرقص حنين حتى تسلم منه العقد التحرر على ظهره بيان المنقولات موضوع النزاع وإقراره بتملك المطعون عليها

لها ولم يردده اليه مدعيا بأنه قد قدم منه. واعتبر ضياع السند بهذه الصورة بما يجيز الإثبات بغير الكتابة وفي هذا الرد مخالفة لنص المادة ٤٠٤ مرافعات التي تشترط أن يكون التنازل صريحا كما تخالف العرف والعادة حيث لا يجوز بمقتضاه تحرير سندات مدنية على عقد الخطبة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم من أن تكون الخصم على التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة قبل تنفيذ الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق مسقط للدفع علي أنه من ناحية أخرى فقد ثبت من تحقيق الشكوى الإدارية رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٠ بنسب الدنيا المضمومة لأوراق الدعوى وعلى الخصم من أقوال القمص مرقص حنين الذي تولى عقد الخطبة بين طرفي الخصومة أن المستأنف — الطاعن — احتال عليه حتى استلم منه العقد المحرر على ظهره ببيان المنقولات موضوع النزاع وإقرار منه بتمليك هذه المنقولات للطعون عليها عوضا عن المهر المتفق عليه بينهما وهو ٤٠٠ جنيه بحجة استلام أقشة التوين بمقتضاه وتعهد له برده ولكنه لم يردده وادعى بأن العقد فقد منه ويبنى على ثبوت واقعة ضياع السند على هذه الصورة جواز الإثبات بغير الكتابة ، وهذا الذي قرره الحكم صائب في القانون إذ قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها فإذا دُعي أحد الخصوم لإثبات حقه بالبينة وسكت الخصم الآخر عن التمسك بالدفع بعد جواز هذا الإثبات ولم يعارض فيه عند تنفيذ الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق فإن ذلك يعد قبولا منه لجواز الإثبات بالبينة ولا محل للتحدى في هذا المقام بنص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات الجديد التي تقتض على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع

الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة إذ لا ارتباط بين الحالتين فسقوط الحق في الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة لعدم التمسك به في الوقت المناسب ليس من نتائج عدم جواز استئناف الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق إذ رفض الدفع في هذه الحالة لا يترتب عليه إلا تثبيت مبدأ جواز الإثبات بالبينة في الدعوى أما الحكم في ذاته فإنه يبقى جائز الاستئناف في خصوص الإجراءات المتعلقة به أو المترتبة عليه ما لم يكن قد قبل صراحة ومن ثم يمين رفض هذا الشق من هذا السبب . أما عن الشق الثاني منه فردود بما استند اليه الحكم من عدم تمسك الطاعن بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة على ما سبق توضيحه في الشق الأول ، وثانيا بما ثبت لمحكمة الموضوع من أن الطاعن احتال على القمص مرقص حنين واستلم منه العقد المحرر على ظهره ببيان المنقولات موضوع النزاع وإقرار منه بتمليك هذه المنقولات للطعون عليها عوضا عن المهر المتفق عليه بينهما وهو ٤٠٠ جنيه بحجة استلام أقشة التوين بمقتضاه وتعهد له برده ولكنه لم يردده وادعى بأن العقد فقد منه ويبنى على ثبوت واقعة ضياع السند على هذه الصورة لسبب أجنبي لا دخل للمستأنف ضدها — المطعون عليها — فيجوز الجواز الإثبات بغير الكتابة ، وهذا الذي جاء بالحكم صحيح في القانون إذ تنص المادة ٣٥ مدني المقابلة للمادة ٢١٨ مدني قديم على جواز الإثبات بالبينة إذا فقد الدائن السند الكتابي لسبب أجنبي لا يند له فيه . ولما كان فقد السند على النحو الثابت بالحكم لا يدل للطعون عليها فيه ولا يمكن إسنادها إليها

Etablissement de commerce ou d'industrie هو ما يشمل جميع عناصر المتجر أو المصنع من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية وغير مادية كالاسم الجارى والعملاء . وإذن ففى كان الحكم قد أثبت أن البيع شمل ما أقامه المستأجر فى المؤسسة ودار للسكناء من آلات وأدوات كما شمل اسم الدار التجارية وعلاماتها ومنقولاتها وبين الضرورة الملجئة للبيع ونفى الضرر عن مالك العين المؤجرة فإنه لا يكون قد أخطأ إذ قرر أن هذا البيع هو بيع منشأة تجارية فى معنى المادة ٤٥٠ مدنى مختلط .

٢ - بيع الجدك الصادر من المستأجر من شأنه أن ينقل حقوقه للمتنازل إليه بما فى ذلك عقد الإيجار ويصبح مستأجراً مثله بموجب هذا البيع مما يترتب عليه وفقاً لقانون إيجار الأماكن المنظم للعلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن لا يكون للمؤجر حق إخراجه من العين المؤجرة .

الحكم

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليهما الأول والثانى استأجرا من الطاعن بموجب عقد إيجار مؤرخ فى أول فبراير سنة ١٩٢٥ دار للسكناء بملسكا المؤجر لمدة سنتين تبدأ من ٢٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ نظير مبلغ ٢٥٦ ج سنوياً ونص فيه على أن العقد يشمل أيضاً تأجير كراسى المحل والمأكنة التى يدار بها العرض وتعهده المستأجران بتصليحها وتصليح منخل السكيناء ومحل صرف التذاكر وبأنى ما نص عليه من تفصيلات

ولا اعتبارها مسئولة عنه فهو سبب والحالة هذه قهرى ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .
ومن حيث إن الطعن على غير أساس .
(القضية رقم ٤٥٠ سنة ٢١ ق بالمهنة السابقة) .

٤٢٩

١٤ أبريل سنة ١٩٥٥

أ - اجارة . بيع . بيع الجدك . لا تأثير لقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ أو القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الرخصة المخولة للمحكمة فى إبقاء الإيجار لشترى الجدك . المادة ٤٥٠ مدنى مختلط المقابلة للعادة ٣٦٧ مدنى قديم .

ب - اجارة . بيع . جدك . تعريفه . المادة ٤٥٠ مدنى مختلط المقابلة للمادة ٣٦٧ مدنى قديم .

ج - اجارة . بيع . جدك . حق شترى الجدك فى الحل محل المستأجر فى المكان المؤجر . لا يجوز للمؤجر وفقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إخراجه من المكان .

المبادئ القانونية

١ - إن أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ وأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا تنقيد صراحة أو ضمناً إلغاء الرخصة المخولة للمحكمة بمقتضى المادة ٤٥٠ مدنى مختلط المقابلة للمادة ٣٦٧ مدنى قديم التى تميز لها بالقيود الواردة فيها إبقاء الإيجار لشترى المتجر أو المصنع رغم وجود شرط صريح فى عقد الإيجار يحرم البأجير من الباطن أو التنازل عنه للغير .

٢ - المتجر أو المصنع الذى عبر عنه الشارع فى المادة ٣٦٧ مدنى قديم بالجدك للمعد للتجارة أو الصناعة وفى المادة ٤٥٠ مدنى مختلط بحسبارة

مبنية بالعقد الذي استمر بعد ذلك سارى المفعول إلى أن أبرم بين الطرفين في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٣٦ عقد إيجار جديد عن تأجير دار السينما لمدة أربع سنوات تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ ونص في البند الخامس منه على أنه لا يجوز للمستأجرين أن يؤجروا من باطنهما العين المؤجرة أو أن يتنازلا للغير عن تأجيرها بأى وجه من الوجوه إلا باذن بالكتابة من المالك وإلا كان العقد باطلا . وأردف هذا العقد فى نفس التاريخ باتفاق آخر جاء به أن العقد القديم يسرى مفعوله لغاية آخر سبتمبر سنة ١٩٣٦ وأن قيمة الأجرة مقدارها عشرون جنيها شهريا وأن المستأجرين تعهدوا بأن يقوموا فى دار السينما بالتعديلات والتصليلات المنوّه عنها بعقد الإيجار . وفى نوفمبر سنة ١٩٤٦ أقام الطاعن على المطعون عليهما الأول والثانى والشركة الشرقية للسينما المطعون عليها الثالثة الدعوى رقم ١٦٤٣ لسنة ٧٢ ق محكمة مصر الابتدائية المختلطة وطلب فيها الحكم بإخراج المدعى عليهم من دار السينما وبإلزامهم بأن يدفعوا إليه مبلغ ٢٤٠٠ ج ثمن الآلات والمنقولات التى بالمحل واستند المدعى فى دعواه إلى فسخ عقد الإيجار لمخالفة المستأجرين للبند الخامس منه وإلى نص المادة الثانية فقرة (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ المنطبق على واقعة الدعوى والمنظم للعلاقة بين المستأجرين والمؤجرين وإلى أن هذا القانون يقضى بفسخ عقد الإيجار عند مخالفة شرط حظر التأجير من الباطن أو عند مخالفة شرط منع التنازل عن الإجارة للغير . وفى ٤ من مارس سنة ١٩٤٧ قضت محكمة مصر المختلطة بعدم اختصاص دائرة الإيجارات بنظر الدعوى على أساس أن

هذا القانون لا يتطبق على النزاع المعروض الذى يحكمه القانون المدنى العام فرقع الطاعن دعواه أمام القضاء العادى المختلط وطلب فى ١٨ و ١٩ من مارس سنة ١٩٤٧ الطلبات السابق بيانها . وفى ١٤ من يونيه سنة ١٩٤٩ حوت القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية الوطنية لاختصاصها وقيدت أمام دائرة الإيجارات برقم ٣٦٣٥ لسنة ١٩٤٩ مدنى كلى وطلبت المطعون عليها الثالثة فرعيا الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ١٠٠ ج على سبيل التعويض لكيدية الدعوى ودفع المطعون عليهم الدعوى الأصلية بأن الشركة الشرقية للسينما والمطعون عليها الثالثة اشترت من المستأجرين المطعون عليهما الأول والثانى بعقد ثابت التاريخ فى ٢٠ من يونيه سنة ١٩٤٦ كامل المنقولات والأدوات اللازمة لاستغلال السينما أيا كانت الموجودة فيها وغيرها من الحقوق المادية والمعنوية وأن هذا البيع قد تضمن تنازل المستأجرين للشركة عن اسم المحل وعلامته وعن الحق المتعلق بتنفيذ عقود الأفلام المحررة مع الشركات المنتجة وباعتبار المدفوعات منهما للشركات المذكورة على حساب تلك العقود من حق الشركة المشترية وأنه بموجب هذا التنازل يحق للشركة الشرقية للسينما البقاء فى العين المؤجرة عملا بالمادة ٢/٤٥٠ مدنى مختلط (٣٦٧ مدنى أهلى قديم) وأنه بناء على تلك المادة وطالما أن البيع تم لظروف قهرية وضرورية ولم يضار مالك العين المؤجرة من ذلك فلا يجوز إخراج المشترية من العين المذكورة . وفى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة فى الدعوى مقررّة فى منطوق الحكم أنها حكمت حضوريا وعلى وجه انتهائى فى مادة مدنية برفض الدعوى الأصلية التى رفعها الطاعن وبرفض دعوى التعويض الفرعية التى رفعتها

الشركة استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٧ ق محكمة استئناف القاهرة التي قضت في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أولاً برفض الدفع المقدم من المطعون عليهم بعدم جواز الاستئناف وتانياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه إذ أخذ بأسباب الحكم المستأنف اعتمد على نص المادة ٤٥٠ مدني مختلط (٣٦٧ مدني أهلي قديم) والتي تنص على أن منع المستأجر من التأجير يقتضى منعه من الاسقاط لغيره وكذلك منعه من الاسقاط يقتضى منعه من التأجير وإنما إذا كان موجوداً بالمكان المؤجر جددك جعله معداً للتجارة أو للصناعة ودعت ضرورة الأحوال إلى بيع الجددك بإجازة للحكمة مع وجود المنع من التأجير لإبقاء الإيجار لمشتري الجددك بعد النظر في التأمينات التي يقدمها المشتري ما لم يحصل للمالك من إبقائه ضرر حقيقي — وبناء على هذا النص قضى الحكم المطعون فيه ببقاء المطعون عليها الثالثة في العين المؤجرة بمقولة إنها اشترت الجددك المقام فيها وأن الضرورة اقتضت بيع هذا الجددك وأنه لم يحصل ضرر للمالك من جراء البيع مع أن بيع الجددك وإبقاء المشتري في المكان المؤجر على الرغم من وجود الشرط المانع من التأجير من الباطن وعلى الرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمناً هو بيع لا يجوز للحكمة معه أن تقرر بقاء المشتري في مؤسسة

معدة للصناعة أو التجارة إلا بشرط أن يكون ما أقيم فيها من منشآت قد أقيم على وجه القرار كالبناء أولاً على وجه القرار كآلات الصناعة المركبة في العقار وهذا ما أشارت إليه المادة ٧٠٦ من كتاب مرشد الخيران عند التحدث عن الكدك وهو لفظ فارسي يطلق على الرفوف المركبة في الخانات — وقد قرر الحكم المطعون فيه بقاء المطعون عليها الثالثة فيما اشترته من آلات وأدوات مع أن المستأجرين الأصليين لا يملكان شيئاً في الدار المؤجرة وأنه إذا كان الأمر كذلك فإن واقعة الدعوى تكون بعيدة عن نطاق المادة ٤٥٠ مدني مختلط ويؤيد هذا النظر أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٢٥/٢/١ صريح الدلالة على أن ما يوجد بالعين المؤجرة مما هو لازم للصناعة ملك للمؤجر وفضلاً عن ذلك فإنه لم تكن هناك ثمة ضرورة تبرر بيع الجددك من المستأجرين حتى يمكن القول ببقاء المشتري في دار السينما كإذهب الحكم المطعون فيه إلى ذلك خطأ — ووجه الخطأ أن الطاعن قد قرر بمذكرته أمام محكمة ثاني درجة المودعة صورتها الرسمية ضمن أوراق الطعن أن عقد الإيجار قد انتهى وأن الضرورة لبقاء المشتري الجددك في العين المؤجرة متغية وأن القانون لم يرتب البقاء في تلك العين بناء على توافر الضرورة الملجئة لبيع الجددك وبناء على انعدام الضرر للمالك إلا أن يكون البقاء في المكان المؤجر مقيداً بمدة الإيجار حتى لا يبق عقد الإيجار سريماً لأن المقصود من المادة ٣٦٧ مدني قديم (٤٥٠ مدني مختلط) أنها ليست استثناء لحكم المادة ٣٨٢ مدني قديم التي تنص على انتهاء عقد الإيجار بانقضاء المدة المتفق عليها

وأنه لم تكن هناك ضرورة تلجئ المستأجرين للتنازل للشركة ببيع الجذك وأن محكمة أول درجة قالت بتلك الضرورة مع أنها متفية - ومع هذا الذي تمسك به الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه قد أخذ بوجه النظر فيما يختص بانتهاء العقد لكنه لم يرتب عليه نتيجة الحتمية فجاء معيبا يعيب بوجوب بطلانه لحظا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع سواء بصحيفة استئنافه أو بالمذكرة المقدمة منه بأنه هو المالك لما يبيع من منشآت وأدوات من المستأجرين إلى المطعون عليها الثالثة ومن ثم يكون ما أثاره بسبب النعي في هذا الخصوص سببا جديدا لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومردود في شقه الثاني بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن التنازل الذي وقع تبعا لعقد البيع الصادر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ من إخوان فيشولوفيتش للشركة الشرقية للسبيل لا يعد تأجيرا من الباطن إنما هو نوع من التصرف أفرد له القانون المدني حكما مستقلا به ونص عليه بالمادة ٤٥٠ مدني مختلط وهو نص لم تلغه التشريعات الاستثنائية الخاصة بقوانين الإيجار إذ ليس من المعقول أن يحيز القانون العام التنازل عن الإجارة إذا ما استلزم ذلك بيع المحل إذا أقيمت به منشأة صناعية أو تجارية وفي الوقت نفسه يبطل التشريع الاستثنائي هذه الإجابة في زمن اشتدت فيه أزمة المساكن . ولما كانت الشركة الشرقية للسبيل قد اشترت ما أقامه المستأجران في المؤسسة فضلا عن أنها اشترت بموجب عقد البيع حق إجارة المسكان واسم الدار التجارية

وعملاتها ومنقولاتها نظير ثمن يربو على مبلغ ٣٠٠٠ ج دفعت للمستأجرين من المالك كان هذا هو بيع المحل التجاري الذي تقصده المادة ٤٥٠ مدني مختلط التي تنص على جواز إبقاء المشتري بسبب المنشآت القائمة في العين المؤجرة عند الضرورة إذا كان المشتري قدم تأميناته ولم يكن ثمة ضرر للمالك العين المؤجرة من بقاء المشتري فيها وأنه لما كان ذلك وكانت الضرورة تبرر بيع المستأجرين ماله من حقوق مادية ومعنوية بالعين المؤجرة لوضع حد لمنافسة دار سينما أخرى تديرها المطعون عليها الثالثة وهي منافسة لم يقدر على مقاومتها من شركة ذات رأس مال كبير وكان المدعي وهو المالك لم يلحقه ضرر من جراء بيع الجذك ولم تمس ضماناته في شيء من حيث ملأه التنازل إليها ومن حيث دفع الأجرة في المواعيد المحددة - لما كان ذلك فإن المحكمة ترى إبقاء الشركة مشتري الجذك في العين المؤجرة ولا ترى ثم مبررا للحكم بإخلائها - وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ وأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا تفيد صراحة أو ضمنا إلغاء الرخصة المخولة للمحكمة بمقتضى المادة ٤٥٠ مدني مختلط (٣٦٧ مدني قديم) التي تميز لها بالقيود الواردة فيها إبقاء الإيجار لمشتري المتجر أو المصنع رغم وجود شرط صريح في عقد الإيجار يحرم التأجير من الباطن أو التنازل عنه لغيره . وأما ما يقوله الطاعن بأن ما يبيع من المطعون عليهما الأول والثاني ليس جذكا فقول في غير محله إذ هو مردود بأن المتجر أو المصنع الذي عبر عنه الشارع بالجذك الممد للتجارة والصناعة في المادة ٤٥٠ مدني مختلط ترجمة لعبارة :

٤٣٠

١٤ أبريل سنة ١٩٥٥

- ١ - قض . طعن . المصلحة في الطعن . الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول تدخله في الدعوى مع التزامه بالمصروفات ولأتاب : توافر مصلحة في الطعن .
- ب - استئناف . شفعة . تدخل خصم ثالث في دعوى الشفعة بطلب ملكية العقار موضوع الشفعة . الحكم الابتدائي القاضي بالشفعة وعدم قبول التدخل أصبح نهائياً بالنسبة للبائع لعدم استئنافه في الميعاد . ميروورته نهائياً أيضاً بالنسبة للمشتري والشفيع .
- ج - استئناف . ميعاد الاستئناف . اعلان الصورة التنفيذية غير لازم لافتتاح ميعاد الاستئناف . يمكن اعلان صورة كاملة مطابقة للأصل .
- د - استئناف . ميعاد الاستئناف . اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الاستئناف لا يتجاوز أربعة أيام . انتهى على الحكم بخالفه القانون في هذا الحسوس . على غير أساس .
- هـ - استئناف . حكم قضى بسقوط حق الاستئناف . البحث في موضوع النزاع : غير جائز .

المبادئ القانونية

- ١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول طلب تدخله في الدعوى مع التزامه بالمصروفات وأتاب المحاماة فإن هذا القضاء يكون ضاراً به وله مصلحة في دفعه بالطعن فيه بطريق النقض .

- ٢ - متى كان الواقع هو أن الطاعن طلب التدخل في دعوى الشفعة خصماً ثالثاً مهاجماً وطالبا رفض تلك الدعوى تأسيساً على أنه هو المالك للأطيان المشفوع فيها ، وكان طلب التدخل على هذه الصورة موجهها بصفة أصلية إلى

Etablissement de commerce ou d'industrie

هو ما يشمل جميع عناصر المتجر أو المصنع من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية وغير مادية كالاسم التجاري والعملاء ومن ثم يكون تقرير الحكم أن البيع هو بيع منشأة تجارية في معنى المادة ٤٥٠ مدني محتاط هو تقرير لا خطأ فيه وقد بين الحكم الضرورة الملجئة للبيع ونفى الضرر عن مالك العين المؤجرة لأن ضماناته لم تمس بشيء وعلى ذلك يكون قد ثبتت في حدود سلطته الموضوعية وغير مجاوز حدود القانون من توافر ما كانت تنص عليه المادة ٤٥٠ مدني محتاط (٣٦٧ مدني قديم) أما ما ينعماء الطاعن على الحكم من خطأ لجعله عقد الإيجار قائماً مع أنه محدد المدة وينتهي بانتهاء مدته فردود بأن عقد التنازل الصادر من المستأجرين للشركة الشرقية للسينما من شأنه أن ينقل حقوقهما للتنازل إليهما بما في ذلك عقد الإيجار المؤرخ في ٣٠ / ٦ / ١٩٣٦ والذي قد حلت فيه الشركة محل البائعين في جميع حقوقهما فأصبحت مثلها مستأجرة بموجب عقد بيع ١٩٤٦ / ٦ / ٢٠ بما يترتب عليه أنه وفقاً لقانون إيجار المساكن المنظم للعلاقة بين المستأجرين والمؤجرين لا يستطيع المؤجر إخراج المستأجر إلا للأسباب التي نص عليها القانون السالف الذكر وهو ما لم تقم عليه الدعوى ومن ثم يظل عقد الإيجار قائماً .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٨٤ لسنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد عباد ومحمد أمين زكي المستشارين)

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسب ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٤٨ مدنى كلى الاسكندرية وطلب فيها أحقيته في أن يأخذ بالشفعة ٣٣٩ ف و ٦ ط ٦ و ١٦٥ س المدينة بصحيفتها والتي اشتراها أولاد حميده (المطعون عليهم من الثالث إلى الخامس) من ورثة نوبار باشا (المطعون عليهم من السادس إلى التاسعة) وذلك مقابل ثمن مقداره ٤٠٧٠ ج . وبجلسة ١٩٤٨/٥/٢٩ طلب الطاعن تدخله في الدعوى خصما ثالثا عن نفسه وبصفته ورضيا بالخصومة على قصر المرحوم على بك حسان وبصفته وكيلًا عن القائم مقام أحمد حسان المطعون عليه الثاني وقال إنه يطلب رفض الدعوى لأنه يملك الأطنان المشفوع فيها هو ومن أنيب عنهم بموجب مستندات مسجلة من سنة ١٩٠٣ وأنه واضع يده عليها بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٤٨ مدنى كفر الدوار الذى قضى نهائيا بمنع تعرض مصلحة الاملاك له في ١٦٤٦ ف وتسليمها إليه وكان من ضمنها الأرض موضوع الدعوى . وبجلسة ١٩٤٨/٩/١١ قدم الحاضر عن ورثة نوبار وهم البائعون لأولاد حميده البائعين للشفيع عقد اتفاق مؤرخا في ١٦/٤/١٩٤٨ جاء به أن هؤلاء الورثة تفاسخوا في عقد البيع المحرر في ٢٧/٢/١٩٤٨ والصادر منهم إلى أولاد حميده ببيع ٣٣٩ ف وكتور . كما قدم الحاضر عنهم عقد بيع تاريخه ١٧/٤/١٩٤٨ ببيع الورثة المذكورين إلى القائم مقام أحمد حسان المطعون عليه الثاني الأطنان السالف بيانها . وبجلسة ١٩٤٨/٩/٢١ وجه الشفيع « المطعون

البائع الذى تفرع عن حقه حقوق المشتري والشفيع ، وكان الحكم الابتدائي القاضى بالشفعة ورفض طلب تدخل الطاعن قد أصبح نهائيا بالنسبة إلى البائع لعدم استئنافه من الطاعن في الميعاد القانوني محسوبا من تاريخ الإعلان المرجح اليه من البائع ، فان هذا الحكم يكون قد أصبح نهائيا أيضا بالنسبة للمشتري والشفيع اللذين تلقيا الملكية عن البائع ويكون تعيب الحكم لعدم أخذه بحكم المادة ٣٨٤ مرافعات على غير أساس .

٣ — لا يوجب القانون لاقتراح ميعاد الطعن إعلان الحكم الذى يطعن فيه بالصورة التى عليها الصيغة التنفيذية بل يكفي أن يكون إعلان الحكم قد صدر من حكم له ووقع صحيحا وفقا لأحكام القواعد الخاصة بإعلان أوراق المحضرين مشتملا على صورة كاملة مطابقة للحكم .

٤ — متى كان الحكم قد أضاف إلى ميعاد الاستئناف ميعاد مسافة مقداره أربعة أيام عملا بالمادة ٢١ مرافعات التى لا يجوز بمقتضاها وبأية حال أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام فان النعى عليه بمخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٥ — متى كان الحكم قد قضى بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فانه لا يكون له البحث في أوجه النزاع المتعلقة بالموضوع .

عليه الأول ، إلى المطعون عليه الثاني نفس الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى . وبمجلسه ١٩٥٠/٧/١٠ قدم المطعون عليه الأول عقد صلح مؤرخا في ١٩٥٠/٥/٢٢ يتضمن تنازل المشتري د المطعون عليه الثاني ، عن ١٤٩ ف ١٠ ط من الأرض وشتراه من ورثة نوبار على أساس أن ثمن الفدان ١٢ جنينها مقابل تنازل الشفيح عن طلب الشفعة بالنسبة إلى باقي ٣٣٩ ف وكسور وفي مقابل أن يتحمل مدعى الشفعة مصروفات الدعوى ، وقال الحاضر عن ورثة نوبار البائعين إنه لا اعتراض لهم على عقد الصلح وأنهم يوافقون عليه وطلب الشفيح إثباته كما طلب في نفس الجلسة نزوله عن خاصية باقي الخصوم عدا القائم مقام أحمد حسان د المشتري ، وعلى أثر ذلك نزل الطاعن عن التوكيل الصادر له من المطعون عليه الثاني القائم مقام أحمد حسان وقصر طلبه على طلب تدخله خصما ثالثا عن نفسه وبصفته وصى خصومة على القصر وقال إن دعوى الشفعة أصبحت غير مقبولة بنزول المدعى عن خاصية البائعين . وبمجلسه ١٩٥٠/٩/١٨ سحب الشفيح تنازله عن خاصية البائعين . وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة حضوريا :

أولا — بعدم قبول الطاعن خصما ثالثا في الدعوى عن نفسه وبصفته وصى خصومة على القصر وقال إن دعوى الشفعة أصبحت غير مقبولة بنزول المدعى عن خاصية البائعين . وبمجلسه ١٩٥٠/٩/١٨ سحب الشفيح تنازله عن خاصية البائعين . وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة حضوريا :

أولا — بعدم قبول الطاعن خصما ثالثا في الدعوى عن نفسه وبصفته وصى بالخصومة على قصر المرحوم على بك حسان استنادا إلى انتفاء مصلحته في التدخل بصفته . ثانيا — بأحقية المطعون عليه الأول في أخذ القطعة الأولى المبينة بصحيفة الدعوى ومحضر الصلح المؤرخ في ١٩٥٠/٥/٢٢ ومساحتها ١٤٩ ف ١٠ ط بالشفعة وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥١ أعلن ورثة نوبار البائعين الحكم المستأنف إلى باقي

ومن حيث إن هذا الدفع مردود في وجهه

ومن حيث إن المطعون عليهم من السادس إلى التاسعة دفعوا بعدم قبول الطاعن شكلا : أولا — لأنه لا مصلحة للطاعن شخصيا فيه إذ أنه لا يملك الأتيان موضوع الشفعة المقول بأنها ضمن ال ١٦٤٦ ف المحكوم بمنع تعرض الحكومة فيها . بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٤٨ مدنى كفر الدوار إذ ملك الأتيان خاصة بقصر المرحوم على بك حسان وليس خاصة به . وثانيا — لأن تقرير الطعن قد خلا من بيان أسماء قصر المرحوم على بك حسان مما يجب معه بطلان التقرير عملا بالمادة ٢٩٩ مرافعات هذا فضلا عن أن صفه الطاعن كوصى بالخصومة على القصر قد زالت بوفاة مورثهم المرحوم على بك حسان في سنة ١٩٣١ ما يترتب عليه بلوغهم سن الرشد في نهاية سنة ١٩٥١ على الأكثر .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود في وجهه

الأول بأن مصلحة الطاعن في طعنه محققة إذ قضى بالحكم المطعون فيه بسقوط حقه في الاستئناف مع إلزامه بالتصريفات وأتعاب المحاماة وهذا قضاء ضار به له دفعه بالطعن فيه بطريق النقض إن صح شكل الاستئناف ومردود في وجهه الثاني بأنه يبين من الأوراق أن الطاعن تدخل في الدعوى خصماً ثالثاً بصفته وصياً بالخصومة على قصر المرحوم على بك حسان طالبا لنقض دعوى الشفعة ولما أن صدر الحكم الابتدائي بعدم قبول تدخله وأعلن من خصومه بذلك الصفة استمر بها ورفع استئنافا عن نفسه وبصفته هذه ثم صدر الحكم المطعون فيه على اعتباره صفة صحيحة لم ينازع فيها أحد من الخصوم مما يترتب عليه أن يكون إعلان تقرير الطعن بالنقض بما ورد فيه من أسماء الخصوم بالحالة التي كانت عليها بالخصومة أمام محكمة الموضوع إعلانا صحيحا غير مشوب بالبطلان ، أما القول بوزال صفة الطاعن كوصي خصومة على القصر فردود بأنه فضلا عن أنه عار عن الدليل ولم يقدم المطعون عليهم ما يثبت فإن المنازعة في الصفة على هذا النحو لأول مرة أمام محكمة النقض هي منازعة غير مقبولة .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل الأول والثاني منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف بمقولة إنه رفع استئنافه في ٥ و ٧/٤/١٩٥١ ضد جميع الخصوم بعد فوات الميعاد المقرر لاستئناف حكم الشفعة من يوم إعلانه بالحكم الابتدائي من

ورثة نوبار الباتين في ١٩/٣/١٩٥١ صلا بالمادتين ٣٧٩ و ٤٠٢ مرافعات مع أن هذا الاعلان لا أثر له إذ لا يتضمن صورة تنفيذية للحكم المستأنف بل يشتمل على صورة طبق الأصل لا يفتح بها ميعاد الاستئناف والصحيح أن سريانه يبدأ من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التي عليها الصيغة التنفيذية للحكم وهي لا تسلم إلا لمن حكم له ومن يريد الانتفاع بالتنفيذ بها وقد أعلن بها الطاعن هو وورثة نوبار الباتين والمطعون عليه الثاني « المشتري » من صاحب الحق فيها وهو الشفيع « المطعون عليه الأول » وكان إعلانها في ٢٧/٣/١٩٥١ فرجع الطاعن استئنافه بالصيغة المعلنة إلى جميع الخصوم في ٥ و ٧/٤/١٩٥١ في الميعاد ، وأنه مع التسليم جدلا بأن إعلان ١٩/٣/١٩٥١ يفتح به ميعاد الاستئناف فلم يراعه الطاعن بالنسبة إليهم بحجة أنه لم يرفع استئنافه إلا في ٥ و ٧/٤/١٩٥١ إلا أنه قد رفع استئنافه في الميعاد بالنسبة إلى الشفيع المطعون عليه الأول الذي أعلن للطاعن الحكم المستأنف في ٢٧/٣/١٩٥١ ومن ثم يكون استئناف الطاعن في ٥ و ٧ أبريل سنة ١٩٥١ في دعوى الشفعة — وهي غير قابلة للتجزئة — استئنافا صحيحا وفي ميعاده بالنسبة إلى الشفيع مما يترتب عليه أن يكون صحيحا وفي ميعاده بالنسبة إلى باقي الخصوم الممثلين في الدعوى ذلك أن المادة ٣٨٤ مرافعات وإن كانت تنص في فقرتها الأولى على أنه لا يفيد من الطعن إلا من دفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه إلا أنه قد ورد بالشق الثاني من فقرتها الثانية أنه إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد — وهو هنا الشفيع المطعون عليه الأول — وفي موضوع غير قابل للتجزئة —

كما هو الحال في الدعوى - وجب اختصاص الباقي ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة إليهم وأنه إذ نصت المادة المشار إليها على ذلك فيكون اختصاص الطاعن للشفيع وباقي الخصوم بصحيفة الاستئناف في ٥/٧/١٩٥١ هو اختصاص باستئناف مرفوع في ميعاده بالنسبة إلى جميع الخصوم بعد أن بدأ هذا الميعاد من إعلان الحكم المستأنف له من الشفيع في ٢٧/٢/١٩٥٠ ومن جهة أخرى فلا يصح انسحاب الدفع بسقوط حق الطاعن في الاستئناف بالنسبة إلى الشفيع وهو لم يتمسك بهذا الدفع .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولا بأنه لما كان الطاعن قد طلب التدخل في دعوى الشفعة أمام محكمة أول درجة خصما ثالثا مهاجما وطالبا رفض تلك الدعوى بمقولة إنه هو المالك للأطيان المبيعة من المطعون عليهم ورثة توبار إلى المطعون عليه الثاني والمشفوع فيها من المطعون عليه الأول وكان الحكم الابتدائي قد قضى بناء على محضر الصلح المؤرخ ٢٢/٥/١٩٥٠ للشفيع المطعون عليه الأول بالشفعة بالنسبة إلى ١٤٩ فداناً و١ قراريط وهي جزء من الأطيان التي كان يشفع فيها الشفيع الذي ارتضى الشفعة على هذا الوجه لما كان ذلك يمكن طلب تدخل الطاعن مدعيا الملكية هو تدخل موجه أصليا إلى البائنين إذ يفرع عن حقهم حقوق باقي المطعون عليهم ولما كان الحكم المستأنف حسبما جاء بالحكم المطعون فيه - قد أضحى نهائيا بالنسبة للبائنين لأنهم أعلنوه للطاعن في ١٩/٢/١٩٥١ فرفع استئنافه في ٥/٧/١٩٥١ أي بعد الميعاد فمن ثم يكون الحكم برفض طلب تدخله قد صار نهائيا عنده ونظرا لأن البائنين هم

الخصوم الأصليون في طلب تدخل الطاعن منازعا في الملكية فإن هذا الحكم يكون قد حاز قوة الأمر المقضي بالنسبة لمن تلقوا الملكية عن البائنين من باقي المطعون عليهم ومن ثم يكون تعيب الحكم لمخالفته الأخذ بحكم المادة ٢٨٤ مرافعات على غير أساس . ومردودان ثانيا بأن لا محل لما يقول به الطاعن بأن إعلان ١٩/٢/١٩٥١ وقد حصل بصورة مطابقة للحكم المستأنف دون اشتماله على الصيغة التنفيذية فلا يفتح به ميعاد الاستئناف - لا محل لذلك لأنه لا سند في القانون يوجب لاقتراح ميعاد الطعن بإعلان الحكم الذي يطعن فيه بالصورة التي عليها الصيغة التنفيذية بل يكفي أن يكون إعلان الحكم قد صدر عن حكم ووقع صحيحا وفقا لأحكام القواعد الخاصة بإعلان أوراق المحضرين مشتملا على صورة كاملة مطابقة للحكم كما هو الحال في إعلان ١٩/٢/١٩٥١ . وأما ما يثيره الطاعن من أن الشفيع المطعون عليه الأول لا يفيد من الدفع بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد بعد أن أبداه البائنون بمفردهم فردود بأن هذا النعمي غير متيج للأسباب السابق بيانها ردا على الشق الأول من السببين الأول والثاني .

ومن حيث إن الطاعن يتعن في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ لم يحسب عملا بالمادة ٢١ مرافعات ثمانية أيام ميعادا للمسافة بين محله الأصلي ومقر محكمة استئناف الاسكندرية ثم بين هذا المقرر والمحل الذي تعلن فيه صحيفة الاستئناف .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أنه بإضافة أربعة أيام وهو أقصى ميعاد للمسافة قانونا إلى ميعاد الاستئناف

المحدد لهذه الدعوى وهو عشرة أيام ابتداء من تاريخ إعلان الحكم الابتدائي للمستأنف يكون آخر ميعاد للاستئناف هو يوم ١٩٥١/٤/٢ فيكون رفع المستأنف (الطاعن) استئنافه في ١٩٥١/٤/٧ قد وقع بعد الميعاد مما يتعين معه الحكم بسقوط الحق فيه عملاً بالمادة ٢٨١ مرافعات - وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون إذ أنه أضاف إلى العشرة أيام وهو ميعاد الاستئناف الذي يبدأ من يوم إعلان ١٩٥١/٣/١٩ أربعة أيام عملاً بالمادة ٢١ من قانون المرافعات التي لا يجوز بمقتضاها وبأية حال أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام.

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع من خمسة أوجه: أولها أن القضية حيزت للحكم بجلسته ١٩٥١/٥/٢٩ مع مذكرات ومستندات وأودع الطاعن مذكرته في الميعاد وقدم ورقة توبار المطعون عليهم الأربعة الآخرون مذكرتهم ومستنداتهم بعد الميعاد مما حدا به إلى أن يقدم في ١٩٥١/٥/١٥ طلباً بفتح باب المرافعة لاستبعاد تلك المذكرة والمستندات والرد عليها وأنه وإن كان قد فتح باب المرافعة في جلسة ١٩٥١/٥/٢٩ ثم حددت جلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ للمرافعة ولم يحضر فيها الطاعن لعدم إعلانه بها ثم أعيد حجز القضية للحكم الذي حدد للنطق به جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٥٢ ثم مد أجل الحكم لجلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ الذي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا أنه لم تحصل مرافعة بالجلسات السابقة في موضوع الدعوى ولم تمكن المحكمة الطاعن من الرد على مذكرة المطعون عليهم الأربعة الآخرين ولم يدل الطاعن بدفاعه إلا في طلب

وقف النفاذ الذي كان محمداً له جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٥١ وقد نظرت هيئة سابقة بخلاف الهيئة التي أصدرت الحكم والتي لم تسمع دفاعاً من الطاعن. ويتحصل الوجه الثاني في أن المحكمة لم تجبه إلى ما طلبه في مذكرته المقدمة منه لجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٥١ كما لم تجبه إلى طلب ضم الشكويين رقمي ١٦٥٩ ، ١٠٩٢ إداري كغير الدوار لتحقيق دفاع الطاعن في الموضوع. ويتحصل الوجه الثالث في أنه بعد أن حيزت القضية للحكم بجلسته ١٤ يناير سنة ١٩٥٢ تقدم الطاعن بطلب آخر بفتح باب المرافعة بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ لتسمع الهيئة الجديدة دفاعه ولتأمر بضم الشكويين الإداريتين السابقين بهما إلا أنها لم تجبه إلى طلبه وهدت أجل الحكم لجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ دون أن تسمع دفاعه. ويتحصل الوجه الرابع في أن المحكمة لم تلق بالآ إلى طلب آخر مقدم منه في ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ وأحال فيه على ما جاء بمذكرته المقدمة لجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٥١ والتي طلب فيها ضم الشكويين. ويتحصل الوجه الخامس في أن المحكمة لم تسمع من الطاعن مرافعته الشفوية مع أنه يعتمد عليها في تكوين رأيه القاضي وبما يمكن معه الاستعانة عن المذكرات المكتوبة لأن تقديمها اختياري للخصوم ولا يلزمون بها.

ومن حيث إن هذا السبب مردود في جميع أوجهه بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فما كان بعد أن فصل في الشكل على هذا الوجه بحاجة لأن يتعرض لبحث الأوجه المذكورة في النعي وهي متعلقة جميعها بموضوع الدعوى هذا فضلاً عن أنه يبين من صور محاضر الجلسات الرسمية المودعة ضمن أوراق الطعن هي والصورة

ب — وقف . عدم جواز مساءلة ناظر الوقف في دعوى الحساب الا عن الربح الذي قبضه فعلا لا عما كان يجب أن يقبضه . عدم جواز المدول عن العقود التي أبرمها إلا إذا كان غير أمين .

المبادئ القانونية

١ — المستحق في الوقف بوصفه صاحب حق انتفاع له الحق في جزء من إيجار العين الموقوفة مقابل مدة قيام حق انتفاعه ولا يسقط حقه في تقاضي الأجرة أن يكون حلول الإيجار قد حدد له أجل لاحق لانتهاء حقه في الانتفاع وعلى ذلك إذا توفي المستحق في الوقف قبل حلول قسط إيجار أعيان الوقف كان لورثته الحق في جزء من الإيجار مناسب للمدة التي انتقضت حتى وفاته أما باقي الإيجار فيكون من حق المستحق اللاحق . ذلك لأن القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع كان يقضى بأن حق المستحق في الوقف إنما هو حق انتفاع عيني — وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — والقاعدة في هذا الخصوص أن صاحب حق الانتفاع له ما يقابل مدة انتفاعه في أجسرة العين محل الانتفاع وقد نص عليها صراحة القانون المدني الجديد في المادة ٩٨٧ وهي لا تخالف ما قال به المجتهدون من فقهاء الشريعة في المذهب الحنفي .

٢ — لا يصح أن يسأل ناظر الوقف في دعوى الحساب إلا عما قبضه فعلا من إيراد الوقف لا عما كان يجب أن يقبضه ولا يصح أن يعدل عن العقود التي أبرمها إلا إذا كان غير أمين .

الرسمية لكل من الطلبين المؤرخين في ١٥ مايو سنة ١٩٥١ و ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ أن الطاعن أبدى رأيه في الدفع بعدم قبول الاستئناف وذلك بالطلب المؤرخ في ١٥ مايو سنة ١٩٥١ كما أنه بعد أن حجزت القضية للحكم لجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٥٢ وقبل تلك الجلسة قدم الطاعن الطلب المؤرخ في ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ وقال فيه إنه سبق أن قدم طلبا لفتح باب المرافعة أو مد أجل الحكم لاستكمال دفاعه وأنه لما كان قد استوعب ما تقدم به من دفاع بمذكرته المقدمة بجلسة ٢٩/٥/١٩٥١ فإنه لهذا يتزل عن طلبه المقدم في ١٨/١٢/١٩٥١ ويلتمس سرعة الفصل في الدعوى لاستقرار الحقوق غير أن المحكمة مع طلبه المذكور مد أجل الحكم مرة أخرى لجلسة ٢٨/١/١٩٥٢ قضت بالحكم المطعون فيه ومن هذا الذي سلف ذكره يبين أن المحكمة قد هيأت له الفرصة كاملة لاستكمال دفاعه وبذلك لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٣٨ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٤٣١

٢١ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — وقف . اجارة . المستحق في الوقف . حقه في تقاضي جزء من إيجار العين الموقوفة مقابل مدة قيام حق انتفاعه . لا يسقط حقه أن يكون قد حدد لحلول الأجرة أجل لاحق لانتهاء حقه في الانتفاع . المادة ٩٨٧ مدني جديد .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل في أن مورثة المطعون عليهن السيدة حميدة عبد الغنى أقامت بصفقتها مستحقة في وقف السيد علي حسن الخشاب دعوى على الطاعن بصفته ناظرا للوقف لدى محكمة أسيوط الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٤٤٥ سنة ١٩٢٨ طلبت فيها الحكم بإلزامه بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عن ربيع استحقاقها في الوقف عن المدة من تاريخ إقامته ناظرا على الوقف في ٨ من مارس سنة ١٩٢٤ حتى تاريخ صدور الحكم بتقديم الحساب — قدم الطاعن كشف الحساب وفي ٦ من يناير سنة ١٩٢٩ نذبت المحكمة خيرا لفحصه فقام الخبير بأداء مأموريته وقدم تقريراً انتهى في نتيجته إلى أن للمورثة المذكورة عن المدة المنتهية في ديسمبر سنة ١٩٢٩ مبلغ ٢٣٤ ج و ٩٧٥ م — طلبت المورثة الحكم لها بهذا المبلغ وبالزام الطاعن بتقديم الحساب عن سنة ١٩٣٠ ثم توفيت فأرقت الدعوى وجعلت بعد ذلك من وارثها الوحيد وهو ابنها نجيب مهران ممثلاً في شخص والده وهو وليه الشرعي — وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ حكم بإبطال المرافعة وفي ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ جددت الدعوى من السيدة مقيدة نجيب مهران بصفقتها قيمة علي والدها — وفي ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٦ نذبت المحكمة خيرا لفحص الحساب عن المدة التي استجملت بعد المدة التي قدم عنها تقرير الخبير السابق فقام الخبير بأداء مأموريته وقدم تقريراً تضمن فحص الحساب عن المدة من أول سنة ١٩٣٠ حتى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١

وهو تاريخ وفاة المورثة — انتهى فيه إلى أن صافي ما تستحقه المورثة عن المدة المذكورة هو مبلغ ٤٤٤ ج و ٥٧٠ م — وطلبت المدعية في مذكرتها الختامية الحكم لها على الطاعن بهذا المبلغ وبالمبلغ الوارد في نتيجة تقرير الخبير الأول — وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة الدرجة الأولى لها بطلباتها كاملة فرفع الطاعن استئنافاً عن هذا الحكم قيد في جدول محكمة استئناف أسيوط برقم ٢٧ سنة ٢٤ ق . وخلال نظر الاستئناف توفي المرحوم نجيب مهران وحل محله في الخصومة ورثته المطعون عليهن . وفي ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فقرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سبعة أسباب يتحصل الأول والثاني منها في تعيب الحكم بقصور تسييبه وخطأ إسناده ومخالفته للقانون إذ اعتبر أن أطيان الوقف كانت مؤجرة في كل من سنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ بواقع ١٦ ج سنوياً بخلاف الأموال الأميرية التي ألزم بدفعها المستأجر — ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه أجر أطيان الوقف عن المدة المذكورة بعد المزايدة بواقع ١٣ ج ونصف سنوياً على أن تلزم جهة الوقف بدفع الأموال الأميرية وقدم عقد الإيجار الخاص بهاتين السنتين إلى الخبير الذي نذب لفحص الحساب عنهما ولكن الخبير المشار إليه لم ير اعتماد هذا العقد تأسيساً على أنه تبين له أن الأطيان كانت مؤجرة في كل من سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ بواقع الفدان في ١٦ ج بخلاف الأموال وأنها أجرت في كل من سنتي

عن سنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ على أساس الإيجار المثلّي لها وهو ١٧ ج للفدان في السنة كما أثبتته الخبير الأول في تقريره على أساس ما أجر به المدعى عليه وهو ١٣ ج ونصف (ثلاثة عشر جنيها ونصف) في السنة ، ولما كان بين من الأوراق المقدمة من الطاعن بملف هذا الطعن أن الطاعن تمسك في صحيفة الاستئناف وفي مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بما تحدّى به في سببي النعي وقدم إليها الأوراق التي استدلل بها على صحة دفاعه وهي عقد إيجار أطيان الوقف عن سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ وقائمة مزاد تأجير الأطيان عن سنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وعقد التأجير عنهما بصورة شمسية عن عقد الاتفاق المؤرخ في ١٩/٩/١٩٢٩ — المقول إنه حرر بين المورثة والمستأجرين بشأن دخولها في مزاد تأجير الأطيان عن سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ بصورة رسمية من الحكم الصادر من محكمة ملوى الجزئية في القضية رقم ٦٢٦ سنة ١٩٣٢ والذي قضى بالزام المورثة بأن ترد إلى المستأجرين قيمة الفرق بين القيمة التي رسا بها المزاد بواقع ١٨ ج للفدان والقيمة المتفق عليها وهي ١٥ ج للفدان — وكان ناظر الوقف لا يصح أن يسأل في دعوى الحساب إلا عما قبضه فعلا من إيراد الوقف لأعما كان يجب أن يقبضه ولا يصح أن يعدل عن العقود التي أبرمها إلا إذا كان غير أمين — لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن السابق بيانه لو صح لتغير معه وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد عليه قد عاره في هذا الخصوص قصور بطله ويستوجب نقضه .

« ومن حيث إن الطاعن ينبغي في السبب

١٩٣٠ و ١٩٣١ بواقع الفدان ١٨ ج — وقد اعتمدت محكمة الدرجة الأولى تقرير الخبير المذكور في هذا الخصوص ولم تلتفت إلى ما تمسك به الطاعن من أن عقد الإيجار عن سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ لا يفيد أن الأموال قد ألزم بدفعها المستأجر وأنه لم يكن ثمرة محل للتحدي بأن الأطيان أجرت في سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ بواقع الفدان ١٨ ج سنويا لأن مورثة المطعون عليهن هي التي دفعت المستأجرين عن هاتين السنتين إلى قبول هذا الإيجار الصوري واتفقت معهما قبل أن يتقدما للزيادة على أن تجري المحاسبة على أساس أن حقيقة الإيجار هو ١٥ ج للفدان وعلى تعهدهما برد الفرق بين قيمة الإيجار على هذا الأساس وقيمته على الأساس الذي يرسو به المزاد وهو الأمر الذي أثبتته الخبير اللاحق في تقريره وقدم الطاعن دليلين عليه هما الصورة الشمسية لعقد الاتفاق الحرر بين المورثة المذكورة وبين المستأجرين . وصورة الحكم الذي صدر بالزام المورثة برد الفرق إليهما — لم تلتفت محكمة الدرجة الأولى إلى ذلك ولم تلتفت أيضا إلى ما تمسك به الطاعن من أنه لا يجوز محاسبته إلا عن القيمة التي أجرت بها الأطيان دفعة لأن إجارة أعيان الوقف ولو بغن يسير تعتبر صحيحة شرعا — وقد أعاد الطاعن التمسك بدفاعه هذا وذاك في صحيفة الاستئناف وفي مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم المستأنف في هذا الخصوص ما يلي « وحيث إن المحكمة ترى محاسبة المدعى عليه — بالنسبة لبيع الأطيان

الثالث على الحكم قصور تسببه إذ أغفل الرد على ما تمسك به من أنه كان يتعين عند إجراء الحساب خصم مبلغ ٢٥ ج أن المبالغ المستحقة للورثة وهذا المبلغ هو قيمة عمولته بواقع ٥٪. وقفا لإشهاد الوقف عن مبلغ ٥٠٠ ج استلمة المورثة مباشرة من مستأجرى الأطنان عن سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ولم تحاسب الطاعن على عمولته .

ومن حيث إن هذا النعمى مردود بأنه يبين من الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه من محكمة الدرجة الثانية قد اعتمد تقرير الخبير الأول فيما انتهى إليه — استنادا إلى الإقرار الصادر من الطاعن والمؤرخ في ٢٦/٥/١٩٢٩ — من أن حساب السنتين المذكورتين أصبح مقروغا منه — وهذا الذي يقرره الحكم صريح في أن الحساب المشار إليه — بما فيه العمولة التي أثار إليها الطاعن — قد تمت تصفيته مع الورثة .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في تعيب الحكم بالقصور إذ أغفل الرد على دفاع الطاعن بشأن مبلغ ٦٢ جنيها الذي قرر الطاعن أنه أنفق في مصاريف جنازة المورثة وأنه يتعين خصمه من المبالغ التي قال الخبير الثاني إنها مستحقة في ذمته — ذلك أن الطاعن قدم إلى محكمة الاستئناف إقرارا موقعا عليه من أخوى الورثة يقيد أنه هو الذي قام بمصاريف جنازتها كما طلب إلى المحكمة المذكورة احتياطيا إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذه الواقعة ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت لهذا الدفاع وقضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه .

ومن حيث إن هذا النعمى في عمله — ذلك

أنه يبين من أسباب الحكم المستأنف أنه إذ لم يوافق الطاعن على طلب خصم هذا المبلغ لحسابه قد استند في قضائه هذا إلى أن الطاعن لم يقدم دليلا على دفاعه — ويبين من أوراق الطعن أن الطاعن قال في صحيفة الاستئناف إن أخوى المورثة مقران بأنه هو الذي قام بمصاريف الجنازة ثم قدم إلى محكمة الاستئناف إقرارا منسوباً صدوره من هذين الأخوين كما تمسك في مذكرته الختامية بطلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذه الواقعة قائلا إنها واقعة مادية وأنه ما كان يستطيع الحصول على دليل كسائي من الورثة لأن المورثة توفيت عن ابن واحد كان قاصرا وقت وفاة والدته — ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وأغفل الرد على ما تمسك به الطاعن مما تمسك بما سبق بيانه فإنه يكون معيبا في هذا الخصوص ومشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أقر الخبير الثاني على ما رآه من وجوب محاسبة الطاعن على كامل قيمة إيجار الأطنان عن سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ قد خالف القانون كما شابه خطأ في الاستناد وقصور في التسيب ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه كان قد أجر الأطنان إلى مستأجرين اثنين بعقد إيجار مؤرخ في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ بواقع إيجار القدان ١٨ ج سنويا وقد تمسك في دفاعه بأنه لم يتسلم منهما سوى ٧٠٪ من قيمة الإيجار عن السنتين المشار إليهما تنفيذاً للقانون الصادر في ١٧ من يوليو سنة ١٩٣٢ وقدم إلى الخبير المتدب في الدعوى إقرارا موقعا عليه من

المستأجرين المذكورين يتضمن أنهما لم يدفعا للطالب سوى ٧٠ ٪ من قيمة الإيجار ولكن الخبير لم يعتمد هذا الإقرار بمقولة إن القانون المشار إليه لا يسرى على عقد الإيجار وأن الإقرار موقع عليه من مستأجر واحد في حين أن عقد الإيجار موقع عليه من أربعة مستأجرين وأنه يبين من الحكم الصادر من محكمة ملوى في القضية رقم ٦٢٦ سنة ١٩٣٢ والذي قضى برد فرق الإيجار إلى المستأجرين أنهم كانوا قد دفعوا إلى الطاعن قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ بتمامه — وقد أقر الحكم الابتدائي الخبير على رأيه هذا فلما رفع الطاعن استئنافه كان مما نعى به في هذا الخصوص أن الخبير قد أخطأ في القانون إذ قرر أن القانون الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ لا يسرى على عقد الإيجار المؤرخ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ كما أخطأ في الاستناد إذ لم يلاحظ أن عقد الإيجار موقع عليه من مستأجرين اثنين فقط ومن ضامنين لهما وإن الإقرار موقع عليه من هذين المستأجرين. وقال — الطاعن — إن حقيقة الواقع في الأمر هو أن المستأجرين كانوا قد دفعوا قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ كاملة قبل صدور القانون المشار إليه ولما صدر هذا القانون قبل دفع قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣١ خصم الطاعن منها قيمة التخفيض الذي قرره القانون بالنسبة لإيجار السنتين معاً — تمسك الطاعن لدى محكمة الاستئناف بدفاعه هذا ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إليه مما يجعله قاصر التبرير .

ومن حيث إنه جاء في هذا الخصوص بالحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ما يلي : — وحيث إنه لاحق للدعوى عليه —

الطاعن — في طلب تخفيض الإيجار عن سنة ١٩٣٠ بناء على قانون تخفيض الإيجار وذلك للأسباب التي ذكرها الخبير الثاني في الصحائف ٨ و ٩ و ١٠ من تقريره ويبين من مراجعة التقرير الذي أحال عليه الحكم — والمقدمة صورته الرسمية بملف هذا الطعن — أن المدعى عليه — الطاعن — قد خصم في كشف الحساب المقدم منه ٣٠ ٪ من قيمة إيجار سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ استناداً إلى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ وإلى إقرار مؤرخ في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٧ موقع عليه من عبد الفتاح على أبو زيد أحد المستأجرين . وقد رأى الخبير عدم الاعتماد بمضمون هذا الإقرار لأسباب خمسة أولها أن المستأجرين كانوا يعلمون أن من غير الجائز تخفيض قيمة الإيجار إلا إذا كانت الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ ولا أكثر من سنة واحدة وليس هذا شأن عقد الإيجار المطلوب تخفيض قيمته لأنه محرر عن سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ والثاني أن الحكم الصادر في القضية رقم ١١٧٧ سنة ١٩٣١ مدني كلى مصر قضى بإلزام المستأجرين بأن يدفعوا إلى الطاعن قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ بغير تخفيض . والثالث أنه يستفاد من أسباب الحكم الصادر في القضية رقم ٦٢٦ سنة ١٩٣٢ مدني ملوى أن المستأجرين قد دفعوا إلى الطاعن كامل قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ وذلك بمقتضى مخالصة مؤرخة في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ . والرابع أن المستأجرين لو كانوا قد استعملوا حق تخفيض الإيجار لما جاز لهم الرجوع على المورثة بالفرق بين قيمة الإيجار الذي رسا به الزاد وقيمة الإيجار المتفق عليه بينهما أو بينهما وهو ما جاز للفدان . والخامس أن الإقرار الذي

المستأجرين المذكورين يتضمن أنهما لم يدفعا للطالب سوى ٧٠ ٪ من قيمة الإيجار ولكن الخبير لم يعتمد هذا الإقرار بمقولة إن القانون المشار إليه لا يسرى على عقد الإيجار وأن الإقرار موقع عليه من مستأجر واحد في حين أن عقد الإيجار موقع عليه من أربعة مستأجرين وأنه يبين من الحكم الصادر من محكمة ملوى في القضية رقم ٦٢٦ سنة ١٩٣٢ والذي قضى برد فرق الإيجار إلى المستأجرين أنهم كانوا قد دفعوا إلى الطاعن قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ بتمامه — وقد أقر الحكم الابتدائي الخبير على رأيه هذا فلما رفع الطاعن استئنافه كان مما نعى به في هذا الخصوص أن الخبير قد أخطأ في القانون إذ قرر أن القانون الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ لا يسرى على عقد الإيجار المؤرخ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ كما أخطأ في الاستناد إذ لم يلاحظ أن عقد الإيجار موقع عليه من مستأجرين اثنين فقط ومن ضامنين لهما وإن الإقرار موقع عليه من هذين المستأجرين. وقال — الطاعن — إن حقيقة الواقع في الأمر هو أن المستأجرين كانوا قد دفعوا قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ كاملة قبل صدور القانون المشار إليه ولما صدر هذا القانون قبل دفع قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣١ خصم الطاعن منها قيمة التخفيض الذي قرره القانون بالنسبة لإيجار السنتين معاً — تمسك الطاعن لدى محكمة الاستئناف بدفاعه هذا ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إليه مما يجعله قاصر التبرير .

ومن حيث إنه جاء في هذا الخصوص بالحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ما يلي : — وحيث إنه لاحق للدعوى عليه —

لنفسه بأجرة مقسطة لأقساط معلومة يعتبر في الاستحقاق حلول أقساطها بما يبنى عليه أن القسط المشار إليه قد آل إلى من حل محل المورثة في الاستحقاق بعد وفاتها ، وقد تمسك الطاعن بذلك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه .

ومن حيث إنه جاء في هذا الخصوص بالحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ما يلي : « وحيث إن مورثة المدعية توفيت في المدة من ١٥ إلى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ وأن المدعى عليه كما قرر الخبير الثاني أجر الأحيان الموقوفة على تلك المورثة عن سنة ١٩٣١ بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٢٩/١٠/٥ أى أن الرقعة حصلت قبل انتهاء مدة الإيجار بحوالى شهر ونصف وليس من المعقول أن تكون غلة الأحيان وقت الوفاة لم تظهر بعد على الأرض بل المعقول كما قرر الخبير أن تكون تلك الغلة وقت الوفاة قد قاربت النضج . ومن أجل هذا فلا محل لعدم محاسبة المدعى عليه عن كامل إيجار أوريح سنة ١٩٣١ » .

ومن حيث إن المستحق بوصفه صاحب حق انتفاع له الحق في جزء من إيجار العين الموقوفة مقابل مدة قيام حق انتفاعه ولا يسقط حقه في تقاضى الأجرة أن يكون حلول الإيجار قد حدد له أجل لاحق لانتها حقه في الانتفاع وعلى ذلك إذا توفى المستحق في الوقف قبل حلول قسط إيجار أعيان الوقف ، كما هو الحال في الدعوى ، كان لورثته الحق في جزء من الإيجار مناسب للبدلة التي انتقضت حتى وفاته ، أما باقى الإيجار فيكون من حق المستحق اللاحق . ذلك لأن القانون المدنى القديم الذى يحكم واقعة النزاع كان يقضى بأن حق المستحق في الوقف إنما هو

تمسك به الطاعن موقع عليه من أحد المسأجرين دون الباتين الأمر الذى يدل على أنه محرو خدمة للطاعن — ولما كان يبين من المستندات المقدمة بماف الطعن أن الطاعن لم يقدم إلى محكمة الاستئناف الاقرار الذى أشار إليه الخبير والمؤرخ في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٧ بل قدم إليها إقرارا آخر مؤرخا في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٧ منسوباً صدوره من المسأجرين معا فليس له أن يعيب على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه خطأ اسناده في خصوص الاقرار الأول — كما أن هذا الحكم إذ أقر الخبير على ما انتهى إليه من صورية هذا الاقرار قد استند في ذلك إلى الأسباب المشار إليها فيما تقدم مرما يكن فيما ورد بالسببين الأول والثانى من مخالفة للقانون بأن الأسباب الثلاثة الأخرى هي أسباب سائغة لا مخالفة فيها للقانون وتكفى لحل قضاء الحكم في هذا الخصوص ومن ثم يكون على غير أساس ما ينمى الطاعن على الحكم إذ قضى بوجوب محاسبة الطاعن على كامل قيمة الإيجار عن سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم قد خالف القانون وشابه قصور في التسبب إذ قضى بوجوب محاسبة الطاعن على أساس أن القسط الثانى من إيجار سنة ١٩٣١ ومقداره ٢٠٦ م و ٢٠٦ ج مستحق لمورثة المطعون عليهم مع أن عقد الإيجار ثابت به أن هذا القسط كان مستحقا وفاؤه في أول نوفمبر سنة ١٩٣١ وفي حين أن الثابت من وفائع الدعوى أن المورثة توفيت في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ قبل حلول ميعاد وفاة هذا القسط بأكثر من شهرين ومع أن المقرر شرعا هو أن أرض الوقف إذا كانت مؤجرة لمن يزرعها

حق انتفاع عيني ، وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، والقاعدة في هذا الخصوص أن صاحب حق الانتفاع له ما يقابل مدة انتفاعه وذلك في أجرة العين محل الانتفاع . وهذه القاعدة هي التي نص عليها صراحة القانون المدني الجديد في المادة ٩٨٧ منه وهي لا تخالف ما قال به المجتهدون من فقهاء الشريعة في المذهب الحنفي ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باستحقاق مورثة المطعون عليهم لكامل نصيبها في قيمة الإيجار المستحق في أول نوفمبر سنة ١٩٣١ على الرغم من أنها كانت قد توفيت في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ ، إذ قضى الحكم بذلك يكون قد خالف القانون ويتمين نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب السابع يتحصل في أن الطاعن كان قد تمسك في أقواله أمام الخبير بوجوب خصم مبلغ ٥٠ جنيها كان الطاعن قد حرر « شيكا » بقيمته وأرسله إلى المورثة فاستلته وحولته إلى محمد علي الإسلامبولي الذي استلم من البنك قيمته ولكن الخبير لم يقبل بخصمه استنادا إلى أن الطاعن لم يقدم إليه ما يدل على حصول التحويل والصرف فاستخرج الطاعن من البنك شهادة دالة على ذلك وقدمها إلى محكمة الدرجة الأولى فأنكر الورثة على سبيل النكابة صدور التحويل من مورثيهم ورفضت المحكمة استنادا إلى هذا الإنكار خصم المبلغ المشار إليه قائلة إن الطاعن أن يرفع دعوى مستقلة بشأنه وأفرها على ذلك الحكم المطعون فيه ، وهذا الذي استند إليه الحكم فضلا عن قصوره إذ أهدر القيمة القانونية للشيكات التي لا يقوم البنك بصرفها في حالة تحويل قيمتها إلا بعد التحقق من صحة التحويل فإنه يعتبر تخليا من المحكمة عن

الفصل في النزاع المطروح أمامها .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ؛ ذلك أنه جاء في هذا الخصوص بالحكم المساقف اتويد لأسبابه بالحكم لمطعون فيه ما يلي : « وحيث إنه تقدم من المدعى عليه - الطاعن - تحت رقم ٢٧ دوسيه خطاب مؤرخ في ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ومرسل إليه من بنك مصرف فرغ المتيا مفاده أن الشيك رقم ١٧١٨٢٢ / ١٩٥٤ بمبلغ ٥٠ جنيها لأمر الست حميدة عبد الغني حسن ، مورثة المدعية بصفتها ؛ قد صرف إلى محمد علي أحمد الإسلامبولي بملوى في ٨ أغسطس سنة ١٩٣١ بناء على تحويله من الست المذكورة إليه بتوقيعها بختمها ومثبت ذلك على ظهر الشيك ، وقد طلب المدعى عليه خصم هذا المبلغ من إيجار سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ ولم توافق المدعية على ذلك إذ تجددت تحويل مورثها حميدة للشيك المذكور إلى محمد علي أحمد الذي صرف المبلغ ، وحيث إن خطاب البنك المتقدم لا يصلح دليلا قاطعا قبل المدعية على أن مورثها هي التي قامت بتحويل الشيك ، ولهذا فلا ترى المحكمة محل الخصم مبلغ الخمسين جنيها من الإيجار والمدعى عليه وشأنه في المطالبة بذلك المبلغ بدعوى مستقلة . ولما كان يبين عما تقدم أن الطاعن تمسك بأنه دفع إلى المورثة مبلغ ٥٠ جنيها من أصل استحقاقها واستدل على ذلك بالشيك المحرر منه لإذنها والذي صرفت قيمته من بنك مصر - وكان من المقرر قانونا أن الشيك يعتبر في الأصل أداة وقاء فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع أن تتحقق مما إذا كانت المورثة قد حولت الشيك إلى من صرف قيمته من البنك وإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون مشرقا بالقصور . »

المحكمة

« ومن حيث إنه لما تقدم جميعه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليهما أقامتا على الطاعنين دعوى لدى محكمة ميت غمر الجزئية قيدت في جدولها برقم ٢٨٤٧ سنة ١٩٤٩ طلبتا فيها الحكم بمنع تعرض الطاعنين لهما في اتصال منزلهما بالمدينة حدوده ومعالمه بالعريضة وذلك بإزالة ما أحدثه الطاعنان من مبان تحول دون اتصال المنزل بالشارع وبعد أن قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق وسمعت أقوال شهود الطرفين قررت الانتقال إلى محل النزاع وبعد أن نفذ هذا القرار حكمت للطعون عليهما بطلبتهما في ٤ من يونيو سنة ١٩٥١ . فرفع الطاعنان استئنافا عن هذا الحكم لدى محكمة المنصورة الابتدائية قيد في جدولها الاستئنافي برقم ٣٢٦ سنة ١٩٥١ - دفع المطعون عليهما ببطلان الاستئناف تأسيسا على أنه لم يقيد إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهما بصحيفة الاستئناف إذ أعلنت هذه الصحيفة اليهما في ٣ من يولييه سنة ١٩٥١ ولم يقيد الاستئناف إلا في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ - وفي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول هذا الدفع وببطلان الاستئناف فقرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب - يتحصل السببان الأول والثاني منها في تعيب الحكم بقصور تسييه وإخلاله بحق الدفاع ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن النزاع بين الطرفين أمام المحكمة الاستئنافية تناول مدى المسافة بين مبيت غمر - موطن الطاعنين - وبين المنصورة -

« ومن حيث إنه لما تقدم جميعه يتعين نقض الحكم في خصوص ماورد بالأسباب الأول والثاني والرابع والسادس ورفض الطعن فيما عدا ذلك . »

(القضية رقم ٣٨٩ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سلمان وعمود عياد ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٤٣٢

٢١ أبريل سنة ١٩٥٥

١ - استئناف . قيد الاستئناف . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد القيد .

ب - استئناف . قيد الاستئناف . وجوب آتاه في الميعاد المحدد له . على المستأنف أن يتحقق من ذلك بنفسه أو بواسطة وكيله . لا يشفع له أن يكون قد قدم الصحيفة للقيد في الميعاد ولم يتم هذا الاجراء .

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الميعاد المحدد لقيد الاستئناف هو ميعاد حتمي لا يجوز أن يضاف اليه ميعاد مسافة .

٢ - قيد الاستئناف وفقا لنص المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات هو إجراء يتعين على المستأنف مباشرة بنفسه أو بواسطة وكيله وأن يتحقق من إتمامه في الميعاد المقرر قانونا ولا يشفع له في إجراء القيد بعد الميعاد أن يكون قد قدم صحيفة الاستئناف في الميعاد إلى محكمة أخرى غير المحكمة التي رفع لها الاستئناف أو إلى المحكمة الاستئنافية ذاتها لإجراء القيد ولم يتحقق من إتمام هذا الإجراء في الميعاد .

الاستئناف إلى قلم كتاب محكمة ميت غمر في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٥١ بعد إعلانها ودفع الرسم المستحق على قيد الاستئناف وذلك لإرسالها إلى محكمة المتصورة الابتدائية لإجراء القيد وأن صحيفة الاستئناف قد أرسلت إلى محكمة المتصورة مع ملف الدعوى الابتدائية في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٥١ فإذا كان قلم كتاب المحكمة الاستئنافية قد أهمل إجراء قيد الاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً حقت عليه هو المسؤولية دون الطاعنين .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في كافة وجوهه أولاً بأن الميعاد المقرر لقيد الاستئناف هو ميعاد حتمي لا يجوز أن يضاف إليه ميعاد مسافة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ذلك أن القانون قد أوجب بنص المادة ٤٠٦ من قانون المرافعات على المستأنف أن يعين في صحيفة الاستئناف موطناً مختاراً في البلد التي بها مقر المحكمة المرفوع لما الاستئناف وأوجب بنص المادة ٤٠٧ منه على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل . وبين من ذلك أن القيد هو إجراء يتعين على المستأنف أن يقوم به من تلقاء نفسه دون تكليف به من خصمه ولا يحق له أن يتضرر من عدم إضافة ميعاد مسافة من محل إقامته إلى مقر المحكمة الاستئنافية متى كان القانون قد أوجب عليه منذ البداية أن يتخذ له مختاراً في صحيفة استئنافه بالبلد التي بها مقر المحكمة — وعلى ذلك لا يكون

مقر المحكمة الاستئنافية فقرر الطاعنان أن هذه المسافة تزيد على ٥٣ كيلو متراً ما يبنى عليه وجوب إضافة يوم إلى الميعاد المحدد لقيد الاستئناف عملاً بنص المادة ٢١ من قانون المرافعات وتمسك المطعون عليهما بأن المسافة المذكورة هي ٥٤ كيلو متراً فقط فطلب الطاعنان في مذكرتيها المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم فتح باب المرافعة فيها لتقديم ما يدل على حقيقة المسافة ولكن المحكمة لم تلتفت لهذا الطلب رغم ما له من أهمية قصوى . كما أغفلت الرد على ما تمسك به الطاعنان من أنه بإضافة يوم كميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد لقيد الاستئناف وهو ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان صحيفة الاستئناف ومع مراعاة أن الميعاد محسوباً على هذا الأساس ينتهي في يوم الجمعة ٣ من أغسطس سنة ١٩٥١ وهو يوم عطلة يمتد بسببه الميعاد إلى اليوم التالي ويكون الاستئناف إذ جرى قيده في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد قيد في الميعاد القانوني — ويتحصل السبب الثالث في النعي على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . ويقول الطاعنان في بيان ذلك إنه لا نزاع في أن إضافة ميعاد المسافة إلى الميعاد المحدد لقيد الاستئناف هو ما يدخل في نطاق المادة ٢١ من قانون المرافعات وأنه مع التسليم جداً بأن المسافة بين موطن الطاعنين ومقر المحكمة الاستئنافية هو ٥٤ كيلو متراً كما يقرر المطعون عليهما بأن المادة المذكورة توجب إضافة يوم كميعاد مسافة إذا كانت المسافة تزيد على ثلاثين كيلومتراً . هذا فضلاً عن أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين قاما بإجراء ما هو مطلوب منهما إذ سلما صحيفة

غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد
ومحمد أمين ذك المستشارين) .

٤٣٣

٢١ أبريل سنة ١٩٥٥

مرس الموت . تحديد .

المبدأ القانوني

من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت
على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون
المرض بما يغلب فيه الهلاك ويشعر المريض فيه
بذو أجله وينتهي بوفاته فإذا استتال المرض
لاكثر من سنة فلا يعتبر مرض موت مهما يكن
من خطورة هذا المرض واحتمال عدم براء صاحبه
منه وتكون تصرفات المريض في هذه الفترة
صحيفة ولا تعد حالته من حالات مرض الموت
إلا في فترة تزايدها واشتداد وطأتها إذ العبرة
بفترة الشدة التي تعقبها الوفاة .

المحكم

د من حيث إن واقعة الدعوى - على
ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وبسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهن أقن
الدعوى رقم ١٧٩٥ سنة ١٩٤٦ كلى مصر
بعريضتها المعلنة في ١٣/٩/١٩٤٦ طالبين فيها
الحكم بإعلان عقد البيع الصادر من مورثين
المرحوم محمد حسن شادي إلى المدعى عليهم الطاعنة،
والمسجل في ١٢/٤/٤٥: ٩١ برقم ٦٧٥٢ مصر

الحكم المطعون فيه قد خالف القانون أو شابه
القصور أو أدخل بحق الدفاع إذ قرر أن الميعاد
المحدد للقيود هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان
صحيفة الاستئناف ولم يعتد بما دفع به الطاعنان
من وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى هذا الميعاد .
ومردود ثانيا - بأن الحكم المطعون فيه إذ
قرر أن قيام الطاعنين بدفع الرسم المقرر على قيد
الاستئناف قبل نهاية الميعاد المحدد للقيود بعشرة
أيام لا يؤثر على الدفع بطلان الاستئناف لأن
واجب المستأنف يقتضيه أن يتولى القيد والمحافظة
على المواعيد - إذ قرر الحكم ذلك فإنه لا
يكون قد خالف القانون . ذلك أن المادة ٤٠٧
من قانون المرافعات إذ نصت في الفقرة الأولى
منها على أنه يتعين على المستأنف أن يقيد استئنافه
خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر إعلان صحيح
لصحيفة الاستئناف قد دلت على أن القيد هو
إجراء يتعين على المستأنف مباشرته بنفسه أو
بواسطة وكيله وأن يتحقق من إتمامه في الميعاد
المقرر قانونا ولا يشفع له في إجراء القيد بعد
هذا الميعاد أن يكون قد قدم صحيفة الاستئناف
في هذا الميعاد إلى محكمة أخرى غير المحكمة التي
رفع لها الاستئناف أو إلى هذه المحكمة
الاستئنافية ذاتها لإجراء القيد ولم يتحقق من
إتمام إجراء القيد في الميعاد - ذلك لأن
القانون رتب على عدم إجراء القيد في الميعاد
حقا للمستأنف عليه هو التمسك بإعلان الاستئناف
وأوجب على المحكمة الاستئنافية متى تمسك
المستأنف عليه بهذا الحق أن تحكم على مقتضاه -
الفقرة الثانية من المادة ٤٠٧ مرافعات .

د من حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على

ورقم ٥٨٦٨ قلوبية واعتباره كأن لم يكن وإلغاء كافة التسجيلات والتأثيرات التي ترتبت عليه مع إلزام المدعى عليها بالمصاريف والآتباب والنفاذ وذكر شرحاً لدعواه أن المدعى عليها الطاعنة كانت زوجاً لمورثين المرحوم محمد حسن شادي وكانت معدمة ولم تنجب منه ذرية وطعن على العقد المذكور بالبطلان لصدوره في مرض موت المورث ولأنه تم بطريق التواطؤ هرباً من الديون المستحقة لمن على المورث المذكور وبجلسة ٣ مارس سنة ١٩٤٨ تنازل الحاضر عنهن عن التمسك بالوجه الثاني من أوجه البطلان اكتفاء ببطلان العقد لصدوره في مرض الموت واستندن في إثبات دعواهن إلى شكوى إدارية قدمت صورتها مع مستندات أخرى في القضية رقم ١٤٣٥ سنة ١٩٤٦ يستعمل مصر وهي المضمومة للدعوى الحالية وهي دعوى كان المدعيات قد سبق أن أقنوا بطلب وضع المنزل موضوع العقد محل النزاع تحت الحراسة القضائية وقد انتهت إلى الحكم نهائياً برفضها بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة تمهيداً بإحالة الدعوى إلى التحقيق لنثبت المدعيات والمطعون عليهن أن العقد المطعون عليه قد حرر في مرض الموت ولتنفي المدعى عليها الطاعنة ذلك كما أصدرت حكماً تمهيداً آخر بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٨ قضى بعد سماع شهود الطرفين تنفيذاً للحكم الأول بسماع أقوال الدكتور حلمي عبد العزيز الذي استندت المدعيات إلى شهادة صادرة منه بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ جاء فيها أن المورث مريض بالتهاب كلوي مزمن نشأ عنه بولينا بالدم الأمر الذي يسبب فقدانه في وعيه في بعض

الأيام ولفترة طويلة كما صرحت المحكمة لمن سماع شهود آخرين على أن المرض الذي أصيب به المورث انتهى بالوفاة وبعد أن تم التحقيق قضت محكمة أول درجة في ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ برفض الدعوى وألغت المدعيات بالمصاريف و٢٠٠ قرش مقابل آتباب المحاماة - مؤسسة قضاءها على أن جميع شهود الإثبات عدا الدكتور حلمي عبد العزيز لم يستطيعوا تحديد نوع المرض كما أنهم جميعاً عدا محمد شادي لم يذكروا أن المرض منع المورث من أداء أعماله العادية خارج منزله وقت حصول البسخ وانحصرت شهادتهم في أن المورث كان طاعناً في السن وأنه كان مريضاً مدة لا تزيد على شهرين قبل وفاته وأما أقوال محمد شادي بأن المورث ظل مريضاً وحيس منزله مدة سنة ونصف فيناقضها ما ثبت من أقوال أحد شادي الذي ذكر أنه كان يقوم بالاتفاق على المورث الذي لم يعتكف في منزله إلا أسبوعاً واحداً قبل وفاته كما أن أقوال الدكتور حلمي عبد العزيز بأنه عالج المورث مدة تزيد على تسعة أشهر قبل وفاته لا تتفق مع الشهادة المحررة منه بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ لأن هذه الشهادة لا بد وأن تكون قد حررت منه في بدء مباشرة العلاج والمدة بين تحريرها وبين تاريخ الوفاة تزيد على ثلاثة عشر شهراً كما أنها لا تتفق مع شهادة الوفاة الرسمية الثابت بها أن وفاة المورث المرحوم محمد حسن شادي كانت نتيجة لالتهاب رئوي وأن الطبيب هو بقطر أرمانوس وليس الدكتور حلمي عبد العزيز وأنه لذلك لا يكون هناك دليل يمكن الاعتماد عليه بأنه المورث كان مريضاً مرض موت عند تحرير عقب البسخ في ١٤ يونيو

مرض لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستة وأنها
وصفوا أعراض هذا المرض التي كانت تعترى
المورث بما يتفق وشهادة الطبيب المعالج كان ذلك
مرجحا لشهادتهم . أما قول الحكم بأن هذه
الشهادة الطبية لا تتفق وشهادة الوفاة الرسمية فلا
تعارض بين الاثنين إذ قد يكون المريض مصابا
بالبولينا ثم يصاب بعلة أخرى كالالتهاب الرئوي
بما يجعل بالوفاة وبخاصة بالنسبة لشيخوخة
المورث وضعف بنيته ولأن مرض البولينا
يعتبر من الأمراض التي يغلب فيها الهلاك وينتهي
عادة بموت المريض وهو ما حصل فعلا للمورث
الأمر الذي يتحقق به وصف مرض الموت
المتعارف فقها وقضاء ولا يضعف من هذا
الأثر إصابة المورث قبيل وفاته بالتهاب رئوي
لأن هذا الالتهاب الرئوي الطاريء ما كان لينبئ
أن المرض الأول وهو مرض البولينا كان
منتهيا حتما بصاحبه إلى الوفاة هذا إذا ما لوحظت
حالة المورث ومنه مع وجود هذين المرضين
بما ميا كل منهما السبيل إلى الوفاة كما أن استناد
الحكم المستأنف في نفي حالة مرض الموت إلى
ذهاب المورث إلى المحكمة لتوثيق العقد فإن هذا
لا يمنع من قيام حالة مرض الموت لاحتمال أن
يكون المريض قد نحامل على نفسه أو استعان
بغيره لأداء مصلحة معينة وبقصد الظهور بظهر
الصحة والقدرة على مزاولة الأعمال على خلاف
الواقع وانتهت المحكمة من ذلك كله إلى القول بأن
عقد البيع المطعون فيه قد صدر من المورث
وهو في حالة تدل شواهدا ومظاهرها دلالة
لا يعترىها الشك في أنها حالة مرض موت وأن
المورث توفي متأثرا بمرضه الأصلي وما طرأ
عليه من أعراض أخرى ويكون تصرفه في هذه
الحالة متطوبا على نية التسريع التي لا يقرها

سنة ١٩٤٥ أو عند التصديق عليه بمحكمة
الوابل في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٥ يضاف إلى
ذلك أن شهادة شهود المدعى عليها تدل على أن
المورث لم يكن مريضا عند تحرير العقد أو
التصديق عليه وذهابه بشخصه إلى المحكمة للتصديق
على الإمضاء الواردة بالعقد المطعون فيه يؤيد
صحة رواية المدعى عليها وشهودها - وبتاريخ
٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ استأنف المطعون عليهن
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد
استئنافهن بجدرها العمومي تحت رقم ٣٢٢ سنة
٦٧ ق وطلبن في صحيفة الاستئناف قبوله شكلا
وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإبطال
عقد البيع المشار إليه وإلغاء التسجيلات
المرتبة عليه مع إلزام المستأنف عليها بالمصاريف
والأنعاب عن الدرجتين. وبتاريخ ١٠/١٠/١٩٥١
قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف
وإبطال العقد المذكور وإلغاء التسجيلات
والتأثيرات المترتبة عليه مع إلزام المستأنف
عليها بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ٦٠٠
قرش مقابل أنعاب المحاماة - وأسست المحكمة
قضاء ما على أن ما أورده الحكم المستأنف تعليلا
لعدم أخذه بشهادة الدكتور حلى عبد العزيز
المكتوبة بمقولة إنها لا بد أن تكون قد حررت
عند مباشرة العلاج وقبل وفاة بثلاثة عشر شهرا
وأنها لا تتفق مع شهادة الوفاة الرسمية - هذا
القول من الحكم المستأنف لا يمكن أن يضعف
من دلالة شهادة الدكتور حلى عبد العزيز أو
يقلل من قوتها في الإثبات إذ هي قاطعة في أن
المورث كان مريضا بالبولينا . ومتى ثبت ذلك
وعرفت أعراض المرض فيكون قول شهود
المستأنفات الذين قرروا أن المورث كان في حالة

القانون قطعنا الطاعة في الحكم بطريق النقض .

وقد بني الطعن على سبب واحد هو الخطأ في تطبيق القانون محضه أن الحكم المطعون فيه خطأ التكييف القانوني الصحيح لحالة المورث وقت صدور عقد البيع محل النزاع وهل كانت حالة مرض موت أم لا ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت التعريف القانوني الصحيح لمرض الموت فكان مقتضى تطبيقه على واقعة الدعوى كفيلاً بذاته لنفي حالة مرض الموت عند المورث على خلاف ما انتهى إليه الحكم . فالثابت من أوراق الدعوى أن للدكتور حلى عبد العزيز شاهد المطعون عليهن شهادتين الأولى مكتوبة حررت بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومؤداهما أنه وقع الكشف الطبي على المورث فوجده يومئذ مريضاً بالتهاب كلوى مزمن نشأ عنه بولينا بالدم مما يجعله يفقد وعيه في بعض الأحيان لفترات طويلة . والثانية شهادة شفوية قررها بمحضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ومفادها الإحالة على شهادته الأولى على أساس أنها كتبت في حينها ثم أضاف الطبيب إليها أنه يرجح أن المريض توفي أثناء مرضه نتيجة غيبوبة تسمم بولى على المراكز العصبية ، أما شهادة الوفاة الرسمية فقد ثبت فيها أن المريض توفي في ١٧ من يناير سنة ١٩٤٦ بسبب التهاب رئوى وأن الطبيب المعالج هو الدكتور بقطر أرمانوس الذى أيد شهادة الوفاة بشهادة منه حررها خلال أسبوعين سابقين على الوفاة ذكر فيها أنه قام بعلاج المريض من حالة الالتهاب الرئوى المشار إليه ، وقد كشفت محكمة أول درجة عن التناقض الذى بدا بين شهادة الدكتور حلى عبد العزيز

المكتوبة وشهادته التى أدلى بها فى التحقيق وبين شهادة الوفاة الرسمية وشهادة الدكتور بقطر أرمانوس واستخلصت بحق أن زيارة الدكتور حلى عبد العزيز للمورث كانت قبل وفاته بما لا يقل عن ثلاثة عشر شهراً وهو الزمن الذى انقضى بين تاريخ تحرير الشهادة والوفاة بما يقطع بأن مرض البولينا بفرض وجوده فتكون إصابة المورث به قد امتدت لأكثر من عام كامل سيما وأن الشهادة المكتوبة تشير إلى التهاات كلوى مزمن والإيمان فى ذاته يفترض حصول الإصابة وبدأيتها قبل الكشف على المريض بزمان طويل وحسب هذه الشهادة دليلاً على نفي حالة مرض الموت عن المورث وقت صدور العقد محل النزاع إلا أن محكمة الاستئناف بعد أن اطرحت أقوال الشهود جانباً تعرضت لما سجلته محكمة أول درجة فى حكمها من تعارض بين شهادات الأطباء وشهادة الوفاة الرسمية وثمة أخطاء فهم مدلول الحكم الابتدائى وما هدف إليه من كشف التناقض بين شهادات الأطباء ذلك أن الدكتور حلى عبد العزيز حين شهد بأن الوفاة كما يرجح كانت أثناء غيبوبة نتيجة تسمم بولى فاته أن المريض أصيب بالتهاب رئوى جد عليه قبل وفاته مباشرة ولم يكن الدكتور حلى يعلم به لأن زيارته له كانت فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ والوفاة حصلت فى ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ وهى فترة طويلة جبت خلالها أعراض ومضاعفات جعلها الدكتور حلى عبد العزيز ولم تدخل فى تقديره وحساباته عندما أدلى بشهادته القولية فى التحقيق ومن أجل ذلك أخطأت محكمة الاستئناف فى تطبيق القانون إذ خلعت على المورث وقت التصرف حالة مرض الموت مع أنه لم يمرض مرض موت إلا منذ

إصابته بالالتهاب الرئوي خلال أسبوعين سابقين على الوفاة مباشرة حسب الشايت بالأوراق الرسمية المؤيدة بشهادة الشهود هذا ولأن العبرة في تحديد مرض الموت بتوافر جميع شروط المقررة فيها وشرعا وقضاء من حيث نوع المرض وهل تغلب فيه الوفاة أم لا ويحس المريض فيه بدنو أجله والمدة المقررة لاعتباره كذلك إلى غير ذلك من الشروط التي أوجها الحكم المطعون فيه نفسه وإن تخلف شرط منها يكون تفيًا لحالة مرض الموت . ومحكمة الاستئناف إذ استخلصت هذه المعاني كلها من شهادة الشهود وعلى الأخص شهادة الدكتور حلي عبد العزيز وانتهت منها إلى تقرير حالة مرض الموت عند المورث وأن التصرف المطعون فيه قد تم خلال فترة هذا المرض وأجرت حكم القانون عليه تكون قد أخطأت تطبيق القانون مما يستوجب نقض حكمها المطعون فيه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه قوله د وحيث إنه إذا طرحت أقوال الشهود جانباً فثمة شهادتان طبيتان تقدم باحداها المستأنفون والآخرى المستأنف ضدها والشهادة الأولى صادرة من الدكتور حلي عبد العزيز في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وموجزها أنه كشف على المورث فوجده مريضاً بالتهاب كلوي وبمرض البولينا والشهادة الثانية محررة بمعرفة الدكتور بقطر أرمانوس وهي سابقة على الوفاة بخوالي أسبوعين وتتضمن أن مورث الطرفين كان مريضاً بالتهاب رئوي وقد ورد في شهادة الوفاة أن سبب الوفاة التهاب رئوي كراي الطبيب المعالج بقطر أرمانوس ، ثم أخذ الحكم بعد ذلك في دفع التعارض الذي بدا بين شهادات

الاطباء وشهادة الوفاة على ما أثبتته الحكم المستأنف وأن ذلك لا يضعف من قيمة شهادة الدكتور حلي عبد العزيز ولا يقلل من قيمتها في إثبات حالة المريض وخطورة مرضه وترجيح وفاته بسببه إلى أن قال .. د وحيث إن مرض الموت كما هو مقرر فتها وقضاء هو المرض الذي يغلب فيه الهلاك ويحس المريض بدنو أجله ويقعده عن مزاولة عمله خارج المنزل إذا كان رجلاً ولا يمتد لأكثر من سنة وينتهي بوفاته وبما لا شك فيه أن مرض البولينا من الأمراض التي يغلب فيها الهلاك وتنتهي بموت المريض وقد أشار الطبيب إلى ذلك في أقواله وقرر أنه زار المريض ولخصه من مدة لا تتجاوز تسعة أشهر سابقة على الوفاة فوجده في الحالة التي وصفها وقد انتهى الأمر فعلاً بوفاته وإذا كان قد مرض في أخريات أيامه بمرض الإلتهاب الرئوي فإن حصول هذا المرض لا يثنى أن مرضه الأول كان منتهياً به إلى النهاية نفسها والراجع أن المرضين مع خطورتها وسوء النتائج المتوقعة بسببهما لمن كان في سن مورث الطرفين قد هيا كل منهما السبيل إلى النهاية المحتومة ... ، ويتضح مما سبق بيانه أن المحكمة - إذ أطرحت شهادة الشهود جانباً عمدت إلى تحليل شهادات الأطباء ونفت التعارض بينها على ما أثبتته الحكم الابتدائي واستخلصت منها أن المورث وقت صدور التصرف موضوع النزاع كان مصاباً بالبولينا وهو من الأمراض الخطيرة التي تنتهي حتماً بالوفاة وإن أصابته بالالتهاب الرئوي كانت طارئة وأنها عجلت بوفاته دون أن تعنى ببيان صلة هذا المرض الطارئ بمرضه الأصلي وهل كان أحد مضاعفاته أم أنه مستقل عنه ولا تأثير

الطعن بالنسبة للشق الأول الخاص بالرهن وقبوله بالنسبة للقوائد . الشق الأول نزاع غير قابل للتجزئة أما الثاني فإنه قابل للتجزئة .

ب — فوائد . رهن . حكم . تسببه . الدفع بعدم جواز الحكم بفوائد قدرها ٨٪ من تاريخ الرهن بل بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية . عدم الرد على هذا الدفع الجوهري . تصور .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة عقد الرهن الحيازي وحبس العين المرهونة وبإلزام المدين الراهن بقيمة الدين والفوائد من تاريخ التعاقد ، وكانت بعض أسباب الطعن في هذا الحكم واردة على صحة الرهن والبعض الآخر يرد على بعض النتائج المترتبة على صحة الرهن وهي المطالبة بالفوائد ، فإن عدم إعلان أحد ورثة الدائن المرتهن بتقرير الطعن يجعل الطعن غير مقبول بالنسبة إلى جميع الورثة غيما يختص بصحة الرهن ولكنه يكون مقبولا بالنسبة للقوائد ، ذلك أن النزاع الخاص بصحة الرهن هو موضوع غير قابل للتجزئة أما النزاع الخاص بالفوائد فإنه لا يمكن القول في صورة الدعوى بأنه غير قابل للتجزئة .

٢ — متى كان المدين الراهن قد تمسك بعدم جواز الحكم بفوائد الدين بواقع ٨٪ من تاريخ عقد الرهن وأنها إنما تستحق بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفع الجوهري ولم يبين وجهة نظره فيه فإنه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

له عليه كما لم تستظهر حالة مرض المورث الأصلي . البولينا ، وهل استمر على حاله عند المورث منذ بدايته وبعد أن عاده الدكتور حلى عبد العزيز في ١١/١٢/١٩٤٤ حتى تاريخ وفاته في ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ وهي فترة تجاوز الثلاثة عشر شهرا ولم تكن ببيان ما إذا كان هذا المرض قد اشتدت وطأته على المورث وإن كان ذلك فمضى بدأت هذه الشدة بالمريض ، ذلك لأنه من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون المرض بما يغلب فيه الهلاك ويشعر المريض فيه بدنو أجله وينتهي بوفاته فإذا استطال المرض لأكثر من سنة فلا يعتبر مرض موت مهما يكن من خطورة هذا المرض واحتمال عدم برء صاحبه منه وتكون تصرفات المريض في هذه الفترة صحيحة ولا تعد حالته من حالات مرض الموت إلا في فترة نزايدها واشتداد وطأتها إذ العبرة بفترة الشدة التي تعقبها الوفاة والحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق هذه الضوابط واكتفى في تقرير حالة مرض المورث عند المورث لمجرد إصابته بمرض البولينا لخطورته ورغم استطالة مدته لأكثر من عام يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(القضية رقم ٥٦ سنة ٢٢ ق رقاسة وعقوبة السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة سليمان ثابت وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٤٣٤

٢١ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — نقض . طعن . طعن . حكم قضى بصحة الرهن وحبس العين وإلزام المدين بالدين والفوائد . عدم إعلان أحد ورثة الدائن المرتهن بالطعن . بعض أسباب الطعن واردة على صحة الرهن والبعض الآخر خاص بالفوائد . عدم قبول

المحكمة

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٧١٩ لسنة ١٩٤٥ مدني محكمة طوخ الجزئية وطلبوا فيها الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا إليهم مبلغ ٦٥ جنيها قيمة عقد الرهن المؤرخ ١/١/١٩٣٨ والمسجل في ١/٨/١٩٤٠ والذي رهنت الطاعنة الأولى بموجبه رهنا حيازيا بضمانة والدعا الطاعن الثاني إلى حسين دسوقي مورث المطعون عليهم ١٣ قيراط المينة بصحيفة الدعوى كما طلب المدعون الحكم بفوائد المبلغ المطالب به بواقع ٨ ٪ من تاريخ عقد الرهن لحين السداد مع حبس العين المرهونة تحت يدهم حتى الوفاء وأثناء نظر الدعوى عدلوا طلباتهم إلى طلب الحكم بمبلغ ٥٦ جنيها و ٨٧٥ مليا مع باقي الطلبات بعد استبعاد دين الرهن وهو ما تستحقه الطاعنة الأولى بالميراث عن زوجها الدائن المرتن ، ودفع الطاعنان الدعوى بأن عقد الرهن لا وجود له . وفي ٢٦/١٠/١٩٤٨ المحكمة بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليه مبلغ ٥٦ جنيها و ٨٧٥ مليا وفوائده بواقع ٨ ٪ من تاريخ الرهن حتى صدور الحكم وبحبس العين المرهونة تحت يد المطعون عليهم ... استنادا إلى أنه يبين من عقد الرهن أن الدائن المرتن قد أقر فيه باستلام العين المرهونة وأنه التزم بدفع الأموال فإذا أخذ بإقراره كان التسليم قد تم وبذلك يصبح عقد الرهن الحيازي منتجا لآثاره وإذا أخذ بأقوال ورثته أنهم لم يضعوا هم ومورثهم يدهم على العين المرهونة ولم يتم التسليم كان العقد وعدا بالرهن حكما حكم الوعد

بالبيع إذا اتفق طرفا التعاقد على الشيء المرهون وقيمة الرهن مما يترتب عليه عملا بالمادة ٥٤ مدني قديم ، أن التعاقد وإن كان لا يتم إلا بتسليم العين المرهونة إلى المرتن رهنا حيازيا إلا أن عدم التسليم لا يبطله ويكون للدائن المطالبة به . استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيدا استنادا هما برقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ مدني مستأنف محكمة بنها الابتدائية . وبجلسة ١٩٤٩/١/٢٩ قررت المحكمة بضم القضية رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ مدني طوخ وبجلسة ١٩٤٩/١١/٥ قررت المحكمة الانتقال لمصلحة الشهر العقاري للاطلاع على أصل عقد الرهن الذي لم يكن مودعا ضمن أوراق الدعوى وبعد أن نفذ القاضي المتدب تلك المأمورية وأثبت ما تضمنه العقد قرر الطاعنان بجلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بالتزوير في أصل عقد الرهن المودع بالشهر العقاري المؤرخ ١ يناير سنة ١٩٣٨ . وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبقبول شاهدي التزوير الأول والثاني وبندب الطيب الشرعي بقسم أبحاث التزييف والتزوير لبيان ما إذا كان بصمة الخاتم المنسوب إلى الطاعنة الأولى قد صدرت منها وكذلك لخص ما إذا كانت الإمضاء التي على العقد قد وقع بها من الطاعن الثاني وقدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن التوقيع بالإمضاء المنسوب إلى الطاعن الثاني هو توقيع صحيح وأن قالب الخاتم الموقع به اسم الطاعنة الأولى يختلف عن قالب الخاتم الذي أجريت عليه عملية المضاهاة . وفي ١٨ مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن للطاعنة الأولى أكثر من خاتم واحد وليتفى الطاعنان ذلك وفي

بلى ويتعين قبول الطعن شكلا بالنسبة لبقاى
الاسباب .

ومن حيث إن الطائفة الأولى من أسباب
الطعن وهى الواردة فى الوجه الرابع من السبب
الأول وفى السبب الثانى والوجه الثانى من
السبب الثالث ينهى بها الطاعنان على الحكم
المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون وقصوره فى
التسبيب إذ قضى بصحة عقد الرهن مع أنه أصبح
باطلا لأن العين المرهونة رجعت إلى حيازة
الراهنه مما يترتب عليه البطلان وفقا للمادة
٥٤١ مدنى قديم ، وإذ لم يرد الحكم على طلب
الطاعنين ضم القضية رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ مدنى
طوخ التى قضى فيها بإلغاء الحكم الغيابى الصادر
بصحة التوقيع على عقد الرهن وإذ لم يرد على
دفاعهما بأن عقد الرهن باطل لبقاء العين
المرهونة فى حيازة الراهنه .

ومن حيث إن هذه الأسباب جميعا غير
مقبولة ذلك أن الطاعنين دفعا الدعوى أصليا
ببطلان عقد الرهن الصادر منهما إلى مورث
المطعون عليهم فيصدر الحكم المطعون فيه فى
مواجهة الخصوم جميعا مقرررا رفض هذا
الدفع وصحة العقد ، ولما كان موضوع هذا
الدفاع غير قابل للتجزئة فإنه كان على الطاعنين
وإن أرادا تعييب الحكم فيما قضى من صحة الرهن
أن يوجها إجراءات الطعن بطريق النقض إلى
جميع ورثة الدائن المرتهن الأمر الذى لم يفهم به
الطاعنان إذ لم يعلنوا الطعن الحالى إلى المطعون
عليه الرابع محمد حسنين دسوقي وأكد أحد
ورثة الدائن المرتهن وبذلك أصبح الحكم بصحة
الرهن نهائيا بالنسبة إليه ولا يتصور بعد هذا
أن يكون عقد الرهن الصادر إلى مورث المطعون

١٩٥١/٩/٢٤ قضت المحكمة بعدم أن سمعت
أقوال الشهود برفض الادعاء بالتزوير وبتفريم
الطاعنين ٢٥ جنبا للخزانة . وبجلسة ٩ ديسمبر
سنة ١٩٥١ قضت فى موضوع الاستئناف
برفضه وتأيد الحكم المستأنف للأسباب التى
بنى عليها ولما أضافته من أسباب أخرى تحصل
فى أن عقد الرهن قد ثبتت صحته وعدم تزويره
وأن المدينين لم يقدموا ما يدل على دفع قيمة
الرهن . فقرر الطاعنان بالطعن فى هذا الحكم
بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه الرابع محمد
حسنيين دسوقي وأكد لم يعلن بتقرير الطعن ومن
ثم يكون الطعن باطلا وغير مقبول شكلا بالنسبة
إليه عملا بالمادة ٤٣١ مرافعات .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم
قبول الطعن شكلا بالنسبة لباقى المطعون عليهم
تأسيسا على أنه وقد ثبت أن محمد حسنيين دسوقي
وأكد وهو أحد ورثة الدائن المرتهن لم يعلن
بصورة إعلان تقرير الطعن فيكون الطعن
بالنسبة للباقيين غير مقبول شكلا لأن الموضوع
غير قابل للتجزئة إذ قضى الحكم المطعون فيه
بصحة الرهن الصادر من الطاعنين لمورث
المطعون عليهم .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة أسباب
الطعن أن بعضها وارد على صحة الرهن والبعض
الآخر يرد على بعض النتائج التى تترتب على صحة الرهن
وهى المطالبة بالفوائد وما تثيره النيابة من دفع
إنما يتعلق بالأسباب الواردة على صحة الرهن
دون الأسباب الأخرى الخاصة بالفوائد التى
لا يمكن القول فى صورة الدعوى إنها مطلب غير
قابل للتجزئة لذلك يتعين قبول الدفع وذلك فى
خصوص الأسباب الأولى كما سورد تفصيلا فيما

أغفل ذلك يكون قد شابه قصور يبطله ثم يتعين نقضه نقضا جزئيا في خصوص ما قضى به من الفوائد دون حاجة للتعرض لبحث أسباب الطعن الأخرى المتعلقة بالفوائد.

(القضية رقم ١٢٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سلمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٤٣٥

٢١ أبريل سنة ١٩٥٥

دعوى . دعوى صحة التوقيع . تسجيل . الغرض من دعوى صحة التوقيع . تسجيل صحتها لا قيمة له . وجوب تسجيل الحكم حتى يمكن الاحتجاج من تاريخ هذا التسجيل .

المبدأ القانوني

لما كان الغرض من دعوى صحة التوقيع إنما هو الحصول على حكم يقوم مقام تصديق الموظف المختص على توقيع البائع أمامه على عقد البيع فإن هذه الدعوى على خلاف دعوى صحة التعاقد لا يفيد تسجيل صحتها شيئا بل لا بد فيها من تسجيل الحكم بصحة توقيع البائع على البيع حتى يذبح التسجيل أثره في نقل الملكية وحتى يمكن الاحتجاج به من تاريخ هذا التسجيل .

الممكن

« حيث إن الماطعون عليه الثامن دفع بطلان الطعن لحال صورته المسلمة إليه من تاريخ التقرير به ومن إسم المحامي الذي وقعه فضلا عن أن إعلانه حصل من الطاعتين شخصيا وليس بواسطة محاميهما .

« وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن

عليهم من الطاعتين صحيحا بالنسبة لبعض الورثة وباطلا بالنسبة للبعض الآخر .

« ومن حيث إن الطاعتين يتعيان في الوجه الثاني من السبب الأول على الحكم الماطعون فيه خطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالفوائد من ١ يناير سنة ١٩٣٨ حتى السداد مع حبس العين المرهونة تحت يد المذبحين مع أنه لا يجوز الجمع بين الحكم بحبس العين المرهونة مع الحكم بالفوائد .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم لم يجمع بين الفوائد وحبس العين المرهونة ولم يقض بهما معا في وقت واحد من ١ يناير سنة ١٩٣٨ كما يقول الطاعنان وإنما قضى بالفوائد من أول يناير سنة ١٩٣٨ حتى تاريخ صدوره في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ثم قضى بحبس العين المرهونة بعد ذلك ومن ثم لا يكون ثمة جمع بين الحبس والفوائد .

« ومن حيث إن بما ينعاه الطاعنان في السبب الثالث على الحكم الماطعون فيه قصوره في التسبيب إذ لم يرد على دفاع الطاعتين الذي تمسكا فيه بعدم استحقاق الفوائد من تاريخ عقد الرهن في ١ يناير سنة ١٩٣٨ وبواقع ٨ / الأمر المخالف للقانون لأن الفوائد لا تستحق إلا من تاريخ المطالبة الرسمية .

« ومن حيث إن هذا السبب في محله ذلك أن الطاعتين تمسكا بصحيفة الاستئناف المودعة صورتها الرسمية ضمن أوراق الطعن بأنه لا يجوز الحكم بالفوائد من تاريخ عقد الرهن وأنها إنما تستحق من وقت المطالبة الرسمية بواقع ٥ / .

« غير أن الحكم الماطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري ولم يبين وجهة نظره فيه وإذا هو

القانون لا يشترط لصحة الطعن أن يكون إعلانه بناء على طلب محامي الطاعن بل إن كل ما يتطلبه المادة ٤٣١ من قانون المرافعات هو أن يتم إعلان الطعن في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير به فتى تحقق ذلك كما هو الحال في هذه الدعوى فإن الطعن يكون صحيحاً شكلاً ولا يؤثر في صحته خلوص صورته المسجلة للطعون عليه من تاريخ التقرير به أو اسم المحامي الذي وقع عليه فذلك كله يمكن للطعون عليه معرفته من الاطلاع على الأوراق بقلم الكتاب . ومن ثم يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع كما يستفاد من أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنتين أقامتا هذه الدعوى أمام محكمة باب الشرعية الجزئية بصحيفة معلقة في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٨ طلبتا فيها تثبيت ملكيتهما إلى ٩ قراريط و ١٤ وربع سهماً شائعة في كامل أرض وبناء المنزل رقم ١٦ بحارة البوارين بقسم باب الشرعية وعغو التسجيلات المتوقعة على هذه الحصة وإبطال عقد البيع الصادر من المطعون عليها السابقة للطعون عليه الثامن والمسجل في ٢ من يوليو سنة ١٩٤٢ فقضت المحكمة في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٩ برفض دعوى الطاعنتين وبعد أن أشارت في حكمها إلى حجج كل من الطرفين ومستنداتهما أبانت أن عقد شراء الطاعنتين من مصطفى محمد القشاط مورث المطعون عليهما الثلاثة الأول والمؤرخ في ٤ من أبريل سنة ١٩٣٧ هو عقد غير مسجل وأنه لا يمكن القول بأنه غير مشوب بالقصور لصدوره لها قبل أن يملك البائع العين المبيعة بحكم مرمى المزار الصادر له ضد عبد الله محمد مقلد بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٣٧ في القضية رقم ٤١٥٧ لسنة

١٩٣٥ الموسكى والذي لم يسجل إلا في أول يونيو سنة ١٩٤٣ ولسكوتهما بعد الشراء دون تحريك ساكن حتى أقامتا هذه الدعوى في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٨ وأن تسجيل الطاعنتين في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٤ صحيفة دعواهما بصحة توقيع البائع لهما في القضية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٤٣ الموسكى هو عمل لا قيمة له لعدم تسجيل الحكم بصحة التوقيع بعد صدوره وأن المطعون عليه الثاني تملك الحصة موضوع النزاع بشرائه إياها من المطعون عليها السابعة بعقد مسجل في ٢ من يوليو سنة ١٩٤٢ وكانت المطعون عليها السابعة تملكها بطريق الشراء من عبد الله محمد مقلد بعقد مسجل في ١٨ من يناير سنة ١٩٣٩ قبل صدور حكم مرمى المزار ضده لصالح مصطفى محمد القشاط وقبل تسجيل ذلك الحكم . وأن المطعون عليهما الثلاثة الأول وهم ورثة مصطفى محمد القشاط البائع للطاعنتين أقاموا الدعوى رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٤٥ أمام محكمة الموسكى ضد المطعون عليهما السابعة والثامنة بطلب تثبيت ملكيتهما للحصة موضوع النزاع ف قضى في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ برفضها وأن هذا الحكم هو حجة أيضاً على الطاعنتين لأنهما تعتبران خلفاً للطعون عليهما الثلاثة الأول ورثة البائع لهما لعدم قيامهما بتسجيل عقد شرائهما - فاستأنفت الطاعنتان هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية ورفض في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف أخذاً بأسبابه فقررت الطاعنتان الطعن بالنقض في هذا الحكم .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب . أولاً التناقض في الأسباب وثانياً القصور في التسبيب وثالثاً الخطأ في تطبيق القانون

وحاصل السبب الأول أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أخطأ في بيان تاريخ تسجيل حكم رسو المزاد الذي صدر لمصطفى محمد القشاش مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول البائع للطاعتين فذكر عند سرده وقائع الدعوى أنه مسجل في سنة ١٩٣٥ تحت رقم ٤١٥٧ ثم قرر بعد ذلك عند استعراض حجج الطرفين أنه مسجل في سنة ١٩٣٧ ورتب على هذا الأساس الخاصية نتيجة في غاية الخطورة وهي أن البيع الصادر من مصطفى محمد القشاش للطاعتين في ٤ من أبريل سنة ١٩٣٧ هو بيع صوري وأنه انتسب على ما لم يكن يملكه البائع لها وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ما نعتته الطاعتان على الحكم المستأنف في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه لم يذكر به شيء مما تنعاه الطاعتان في هذا الشأن وإنما جاء به أن الحصة موضوع النزاع رسا مزاد بيعها على مصطفى محمد القشاش مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٣٧ أمام محكمة الموسكى في القضية رقم ٤١٥٧ لسنة ١٩٤٥ وأن حكم رسو المزاد المذكور سجل بعد ذلك في أول يونيه سنة ١٩٤٣ ومن ثم فلا خطأ ولا تناقض .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ أغفل الرد على دفاع الطاعتين ، وما غاباه على الحكم الابتدائي من عدم رده عليه وهو أنهما وضعنا اليد من تاريخ شرائهما من مصطفى محمد القشاش مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول الذي كان

شريكا لعبد الله محمد مقلد مورث المطعون عليهم من الرابع للسابعة في المنزل موضوع النزاع وأن مصطفى محمد القشاش اضطر إزاء منازعة شريكه المذكور أن يرفع ضده الدعوى رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٣٣ مدنى الموسكى وقضى له فيها بتثبيت ملكيته لنصيبه ثم رفع ضده الدعوى رقم ٣٠٠٤ لسنة ١٩٤٠ مدنى الموسكى وقضى له فيها بالبيع فأتخذ لإجراءات نزع ملكية شريكه من الحصة موضوع النزاع تنفيذاً لحكم الريع وسجل تنبيه نزع الملكية في سنة ١٩٣٥ وحكم برسو مزاد الحصة المزروعة ملكيتها عليه فباعها للطاعتين ولكن الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع واكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه عار عن الدليل ، ذلك أنه لا أثر لهذا الدفاع في الحكم المطعون فيه ولا في الحكم المستأنف ولم تقدم الطاعتان ما يدل على سبق إثارته أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أنه لا عبرة بتسجيل صحيفة الدعوى وأن العبرة إنما تكون بتسجيل الحكم مخالفاً في ذلك المادة السابعة من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وأحكام محكمة النقض التي استقرت على أن تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد على عقار يكفى لترتيب حقوق لرافعيها مادام قد أشربها على هامش التسجيل الأصلي وأن هذا التأشير يعتبر تحذيراً لمن يريد التعاقد بعد ذلك على العقار موضوع الدعوى وأن الحكم الذي يصدر في دعوى صحة التعاقد يرجع تاريخ الملكية إلى تاريخ تسجيل

الصحيفة لأن الأحكام كاشفة وإذا فإن كل تسجيل لاحق على تسجيل الصحيفة لا يؤثر على حق الطاعتين .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الغرض من دعوى صحة التوقيع إنما هو الحصول على حكم يقوم مقام تصديق الموظف المختص على توقيع البائع أمامه على العقد فإن الدعوى بصحة التوقيع ، على خلاف الدعوى بصحة التعاقد على البيع ، لا يفيد تسجيل صحيفتها شيئاً . بل لا بد فيها من تسجيل الحكم بصحة توقيع البائع على البيع حتى يتج التسجيل أثره في نقل الملكية وليكن الاحتجاج به من تاريخ هذا التسجيل — لما كان ذلك وكان الثابت من

الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الطاعتين إنما رفعا الدعوى رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٤٣ أمام محكمة الموسيقى بطلب صحة توقيع مصطفى محمد القشاط البائع لها على عقد البيع ولم تقوما بتسجيل الحكم الصادر لها بذلك في أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ بل اقتصرتا على تسجيل صحيفة تلك الدعوى في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٤ فلذا لا يكون الحكم المستأنف قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أن تسجيل الطاعتين صحيفة دعواهما بصحة توقيع البائع لها هو عمل لا قيمة له .

« وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس صحيح متعيناً رفضه ، .
(القضية رقم ١٠٥ سنة ٢٢ في بالهيئة السابعة) .

قضاء الأحوال الشخصية

٤٣٦

محكمة استئناف القاهرة

١٢ يونيه سنة ١٩٥٢

النظام العام . قانون الدولة التي ينتمى إليها أحد أطراف النزاع وأثر مخالفته للنظام العام . الشريعة الإسلامية تهيمن على شئون الأحوال الشخصية في مصر وتعتبر مخالفتها خروجاً على النظام العام .

المبادئ القانونية

١ — نصت الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون المدني على أنه في أحوال الطلاق بالنسبة للأجانب يطبق قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج غير أن هذا النص لا يسرى على إطلاقه إذ أنه مقيد بما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون وهو أن لا تكون أحكام القانون الأجنبي مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر .

ولما كان المستأنف عليه إيطالي الجنسية وقد أشهر إسلامه طبقاً للقانون وطلق المستأنفة وتزوج بأخرى فإن ما تطلبه المستأنفة من اعتبار هذا الطلاق غير قائم بالنسبة لها استناداً إلى أن المستأنف عليه لا يملك الطلاق طبقاً للقانون الإبطالي الذي يخضع له في أحواله الشخصية — هذا الذي تذهب إليه المستأنفة لا يمكن الأخذ به لمنافاته لأحكام الشريعة الإسلامية التي تهيمن قواعدها على شئون الأحوال الشخصية في مصر والتي تعتبر مخالفتها خروجاً على النظام العام

والآداب في هذه البلاد. هذا فضلاً عن أن القاعدة التي قررها القانون المدني المصري في المادة ٢٨ لها مثل في كثير من القوانين الأوروبية فإنها تطابق المادة ٣٠ من إصدار التقنين الألماني والمادة ٢٧ من التشريع البولوني الصادر في سنة ١٩٢٦ والمادة ٢١ من القانون الإيطالي الذي تطلب المستأنفة تطبيقه .

٢ — لا يقبل الطعن في إسلام شخص ونسبة التحايل إليه في اعتناقه الدين الإسلامي مادام أنه قد أشهر إسلامه في حدود الإجراءات التي يتطلبها القانون وهذا الرأي قد استقرت عليه أحكام القضاء الوطني ومن قبله أحكام المحاكم المختلطة .

المحكمة

د من حيث إن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً استناداً إلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذي أوجب أن يرفع الاستئناف في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم وقال — إن هذا القانون اعتبر نافذاً من يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ وهو اليوم الذي يبدأ منه ميعاد الاستئناف وبذلك ينتهي هذا الميعاد في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ ولكن المستأنف استأنف الحكم بعريضة معلقة في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أي بعد الميعاد القانوني .

القانون ويقضى صراحة بأنه لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر .

ومن حيث إنه يجب بناء على ما تقدم البحث فيما إذا كان تطبيق أحكام القانون الإيطالي على إيطالي مسلم في مصر فيما يتعلق بشئون الطلاق يخالف النظام العام أو الآداب في هذا البلد أو لا يخالفهما .

ولنذكر على سبيل المثل أن إيطاليا مسلمات زوج من امرأة مسيحية أو مسلمة ثم ساءت العشرة بينهما وأراد أن يطلقها لينعم بحياة هادئة موفقة فإن الأخذ بالرأي الذي نذهب إليه المستأنفة يجعل من المستحيل على الزوج أن يفعل ذلك لأن الطلاق محرم في قانون الدولة التي ينتمي إليها والتي تدين بالمذهب الكاثوليكي وهو القانون الواجب التطبيق وكل ما يستطيع عمله أن يطلب الانفصال الجسماني وبذلك يبقى أمر كل منهما معلقاً فلا هو متزوج يحى حياة سعيدة ولا هو حر في مقدوره البحث عن زوجة تسعده وكذلك الموقف بالنسبة للزوجة وهذا نظام في الحياة يأباه الدين الإسلامي الذي يعتقه الزوج لما يؤدي إليه من فساد في الأخلاق وانتهاك للحرمان إذ أن العلاقة الزوجية في الإسلام تقوم على الحقائق وقد قال تعالى في ذلك : فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان ، فأما معاشره بالمعروف أو طلاق بالحسن لا يترتب عليه نزاع أو شحنة . وقد حرصت الشريعة الإسلامية على أن لا تترك أمر الزوجة معلقاً إذا ما هجرها زوجها سواء بلخياره أو بالرغم منه فأجازت لها أن تطلب الطلاق في حالة ما إذا

ومن حيث إن المادة ٢ من قانون المرافعات تقضى بأن اليوم الأول لا يحتسب ولا يدخل ضمن ميعاد الاستئناف وبذلك يكون هذا الدفع في غير محله .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالموضوع فإن وقائع الدعوى مبينة تفصيلاً بالحكم المستأنف مما لا حاجة معه إلى التسكلم عنها من جديد .
ومن حيث إن المستأنفة تبنى استئنافها على أمرين جوهرين :

أولهما — أن القانون المدني نص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ على أنه في حالة الطلاق يطبق قانون الدولة التي ينتهي إليها الزوج — ولما كان الزوج إيطاليا مسيحياً يدين بالمذهب الكاثوليكي فالطلاق الموقع منه على زوجته المستأنفة يعتبر باطلاً ولا يحتاج به عليها في أمور النفقة التي تبقى واجبة الأداء .

وثانيهما — أن اسلام المستأنف عليه لم يصدر عن عقيدة صادقة وإنما قصد به التحايل والتهرب من التزاماته قبل زواجه فيما يتعلق بالنفقة .

ومن حيث إنه يتعين البحث فيما إذا كان القانون المدني المصري يطبق حقيقة على الوجه الذي ذكرته المستأنفة ويحرم الزوج المسلم من حق الطلاق .

ومن حيث إن هذا القانون وإن كان قد نص في المادة ٢/١٣ على أن القانون الواجب التطبيق في دعوانا هذه هو قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وهو قانون لا يبيح الطلاق إلا أنه قيد هذا النص بنص آخر لا يمكن التخلل منه وهو ماورد في المادة ٢٨ من نفس

طالت غيبة الزوج مدة تزيد على سنة . وتأيداً لذلك نص في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بالمادتين ١٢ و ١٤ على حق الزوجة في أن تطلق من الزوج الغائب بلا عذر مقبول مدة سنة فأكثر وعلى أن تطلق كذلك من الزوج المحكوم بحبسه بعد مضي سنة من الحبس .

كما نص في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيباً مستحكماً لا يمكن البرء منه أو أمكن البرء منه بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بصدد المادتين ١٢ و ١٤ منه ما يأتي : قد يغيب الزوج عن زوجته مدة طويلة بلا عذر مقبول أو لانتقطاع المواصلات ثم لا هو يحمل زوجته إليه ولا هو يطلقها لتتخذ لها زوجاً غيره ومقام الزوجة على هذه الحال زمناً طويلاً مع محافظتها على العفة والشرف أمر لا تحتمله الطبيعة في الأعم الأغلب ولوترك لها الزوج مالا تستطيع الاتفاق منه — وقد يقرف الزوج من الجرائم ما يستحق عليه عقوبة السجن الطويل فتقع زوجته في مثل ما وقعت فيه زوجة الغائب ومعالجة هذه الحالة واجب اجتماعي محتم

ومن حيث إنه واضح من ذلك بجلاء أن الأخذ بأحكام القانون الأجنبي في شئون الزواج والطلاق بالنسبة لمسلم يدين بالمبادئ المتقدمة يعتبر بلا شك مخالفاً للنظام العام مهما كانت جنسيته ولهذا جاء المشرع المصري بالمادة ٢٨ من القانون المدني لرفع هذا المخرج عنه

ولعدم إرغامه على الأخذ بأحكام قانون تتنافر ونظام أحواله الشخصية .

والقانون المدني المصري إذ يقرر هذه القاعدة لا يأتي ببدعة ولكنه يأخذ بقاعدة قررتها أحكام القانون الدولي الخاص في سائر البلاد المتعدية فالمادة ٢٨ من القانون المصري تقابلها المادة ٣٠ من إصدار التقنين الألماني والمادة ٢٧ من التشريع البولوني الصادر في سنة ١٩٢٦ والمادة ٢١ من القانون الإيطالي الجديد كما أن الشراح من قبل أخذوا بهذه النظرية لافياً يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية فحسب بل أنهم تعدوها إلى الحقوق المكتسبة بمقتضى قوانين الجنسية — وهناك حكم مطول تناول هذا الموضوع بالبحث صادر من محكمة استئناف مصر وأيدته محكمة النقض بحكمها الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ وهو منشور بمجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض . الجزء الأول صحيفة ٥٦٧ وما يليها وقد جاء فيه ما يأتي :
« ... وذهب الرأي الذي رجحته أخيراً محكمة النقض الفرنسية في أحدث أحكامها إلى عكس ذلك وأن للزوج أن يتمتع بكافة الحقوق التي يخولها إياه قانون الجنسية الجديد — فإذا كان القانون الجديد يبيح الطلاق فله مباشرة هذا الحق دون أن يحول بين ذلك ما كان في القانون الذي أبرم عقد الزواج تحت سلطانه من حظر أو تحريم لأنه ليس للإنسان حق مكتسب في أحواله الشخصية إذ أن تنظيمها من المسائل التي تمس نظام الجماعة أو النظام العام فيكون دائماً في سلطة المشرع تعديلها وتغييرها بما يلائم المصلحة العامة وأن القواعد المتعلقة بالطلاق هي في الواقع قواعد لها صبغة النظام العام إذ ترمي إلى حماية نظام الأسرة من الشك

وتقول إنه ثابت من الأوراق أن المستأنف عليه أن عليه أشهر اسلامه في ٦ يناير سنة ١٩٤٥ وأن هذه التصرفات الواقعة بعد تاريخ اسلامه تدل على أنه مازال متمسكا بديانته المسيحية .

« ومن حيث إن المستأنف عليه يرد على ذلك بأن ابنته من زوجته الثانية عمدت في سنة ١٩٤٢ أى قبل أن يشهر اسلامه بثلاث سنوات أما ابنته فانه عمد في سنة ١٩٤٨ بدون علمه .

« ومن حيث إنه قد تبين على كل حال أن مثل هذه الشهادات لا يمكن التحويل عليها لما فيها من اضطراب وتناقض وقد أشارت إلى ذلك النيابة العمومية في مذكرتها إذ أنه قد اتضح لها أن كنيسة سان جوزيف حررت شهادتين إحداهما بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ قدمتها المستأنفة وهي الخاصة بتعميد ابنة المستأنف عليه وقد وردت بها ملاحظة تتضمن إقرار الزوج بأن عقد زواجه بزوجته الجديدة تم بكنيسة سانت كاترين بالاسكندرية - وقدم الزوج كذلك شهادة أخرى من نفس الكنيسة تاريخها ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ خاصة بتعميد ابنته وقد جاء بها أن هذا الطفل غير شرعى - وأرادت النيابة أن تقف على الحقيقة بشأن هذه البيانات المتناقضة فكتبت لكنيسة سانت كاترين في ذلك فأجابتها بأنه ليس في سجلات الكنيسة شيء عن زواج المستأنف عليه بزوجته الجديدة هيلينا ياسانو .

« ومن حيث إن المستأنف عليه قدم دليلا رسميا على كذب مانسب اليه من الإقرار بمقد زواجه بزوجته الثانية أمام كنيسة مسيحية وهو وثيقة التصديق على هذا الزواج شرعا بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٦ .

والفاق والشقاق ومن المسلم به أن نظرية الحق المكتسب تنتهى حيث بدئى قواعد النظام العام (وبهذا المعنى - لوران القانون الدولى الجزء الخاص ١٦٦ وقارن سويسير دولى جزء ٢ - ٨٩ ودسبانيه ٢٦٩ ومينال - تعليق على سيريه ١٨٩٥ - ٤ - ٨٩ - Adser'et Revier - رقم ٥٣ ... »

غير أن بعض الشراح المصريين مثل الدكتور حامد زكى يفضل الأخذ بالرأى الآخر ويذهب إلى أن الأجنبي الذى يعتنق الاسلام دون أن يتجنس بالجنسية المضرة ليس له أن يطلق زوجته كسائر الأزواج المسلمين - ولا شك أن هذا الرأى لا يتفق مع روح التشريع الاسلامى لما فيه من حرج سبق أن بيناه فيما تقدم .

السبب الثانى : وتشكلم الآن عن السبب الثانى الذى بنت عليه المستأنفة طعننا فى الحكم المستأنف وهو أن المستأنف عليه لم يكن مخلصا فى اسلامه وأنه أسلم بقصد التحايل والتهرب من التزاماته نحوها وقد قدمت المستأنفة مستندات للتدليل على دعورها وهى :

أولا : شهادة من كنيسة سان جوزيف بالقاهرة تفيد أن ابنة المستأنف عليه من زوجته الثانية قد عمدت بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٤٢ طبقا للطقوس الدينية المسيحية . وأنها ثبتت بهذه الكنيسة فى أول مايو سنة ١٩٤٩ وأنها سميت انجيلا .

ثانيا : شهادة أخرى من نفس الكنيسة تفيد أن ابن المستأنف عليه من زوجته الثانية المسنى جويدو قد عمد أيضا بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤٨ طبقا للطقوس المسيحية

Kada 1314, il a épousé une femme musulmane sans la régime de cette religion et sans répudier la femme Heneina, il a vecu maritalement sans ce régime pendant vo ans...

Dans ces conditions il semble manifesté que Hanna Banoub est censé avoir été musulman, ce d'autant plus qu'en général la question de savoir d quelle religion un individu appartient, ne depend pas d la conviction intime mais des manifestations exteriéare de la religion.,

(الحكم منشور بمجلة التشريع والقضاء
المختلط السنة ٣٦ (١٩٢٣ - ١٩٢٤) صحيفة
٨٨ وما بعدها) .

وقد ردد هذا المبدأ الحكم الصادر من محكمة
استئناف مصر والسابق الاشارة إليه وقد أيده
حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة
١٩٣٥ كما أسلفنا .

« ومن حيث إنه رغما عما سبق بيانه فإن
المستأنفة لم تقدم دليلا مقنعا على أن المستأنف
عليه قد اعتنق الاسلام للتخاص من النفقة التي
قدرتها المحكمة المختلطة عليه — إذ أنه مسلم من
طرفي الخصومة بأن المستأنف عليه عقب اشهار
اسلامه كتب إلى المستأنفة يطلب منها أن تعود
لمعاشرته بعد أن تسلم فرقت — كما أنه أشار
في المذكرات المقدمة منه إلى أنه قبل اعتناقه
الدين الاسلامي وأثناء اعتقاله رفع دعوى ضد
المستأنفة يطلب فيها الانفصال الجسمي غير
أن هذه الدعوى شطبت لأن المستأنف عليه كان
بسبب اعتقاله في حالة انفصال جسماني فعلا —
وعلى تصرفه هذا بأنه لم يكن مرتاحا إلى معاشرته

« ومن حيث إنه بصرف النظر عن الملاحظات
المتقدمة فإن القاعدة الشرعية هي أن العقيدة
الدينية صلة بين الإنسان وربه لا يجوز مناقشتها
والتغافل في حقيقتها وحكم الشرع إنما يبنى على
الظاهر والله يتولى السرائر .

وهذه القاعدة مسلم بها لا من القضاء الوطني
فحسب بل من القضاء المختلط كذلك في أغلب
أحكامه ومن ذلك الحكم الصادر من محكمة
الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣
في قضية مماثلة لقضيتنا هذه تماما فيما يتعلق بالظن
في صحة اسلام الزوج والقول بأن هذا الاسلام
كان صوريا لغرض خاص فقد جاء في أسباب
هذا الحكم أن حنا بانوب أسلم وتسمى باسم
محمد توفيق وتزوج من امرأة مسلمة فطعن
زوجته حينئذ في صحة هذا الزواج وقالت إنه
باطل لأنه لم يصدر منه عن عقيدة صحيحة بدليل
أنه استمر بعد اسلامه يستعمل اسمه المسيحي كما
أنه رزق من زوجته المسلمة بولدين سماهما بإسمين
مسيحيين — وقد أخذت محكمة مصر الابتدائية
المختلطة بوجهة نظر الزوجة واعتبرت اسلام
الزوج باطلا لا ترتب عليه آثاره القانونية .
غير أن محكمة الاستئناف عندما عرض
عليها النزاع خالفت محكمة الدرجة الأولى في
ذلك وقالت في حكمها إن هذه المحكمة ليس لها
أن تبحث في عقيدة الزوج وأنها يجب أن تأخذ
بالمظاهر الخارجية الدالة على اعتناقه الاسلام —
وهذا ما جاء بحكمها نقتبس منه ما يهمننا لأنه
نعرض مسائل أخرى خارجة عن هذا الموضوع —
وقالت محكمة الاستئناف :

"La conversion de Hanna
Banoub à l'islamisme est constatée par un Elam charéi d'El

الهيئة قدمت مذكرة برأيها وقد جاء مؤيداً
الوجهة نظر المستأنفة — في حين أن النيابة
أمام محكمة الدرجة الأولى أيدت وجهة نظر
المستأنف عليه وهي التي تأخذ بها هذه المحكمة .
(استئناف السيدة بولاندا دوناتو ضد جويدو دوناتو
رقم ٧٦٣ سنة ٦٨ قرئاسة وعضوية السادة الأساتذة
وايت ابراهيم وكيل المحكمة وحامد البهيمى ومحمد أبو الوفا
المستشارين وحضور السيد الأستاذ جميل خانكي وكيل
النيابة) .

زوجته هذه ولهذا فإنه على ما يظهر كان يفكر في
تغيير مجرى حياته .

« ومن حيث إنه يخلص بما تقدم أن الحكم
المستأنف في محله للأسباب التي سبق بيانها
والأسباب التي بني عليها هذا الحكم والتي تأخذ
بها هذه المحكمة ويتعين لذلك تأييده .

« ومن حيث إن النيابة العمومية أمام هذه

قضاة المحاكم التجارية

قضاء الإيجارات

٤٣٧

محكمة القاهرة الابتدائية

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤

- ١ — إخلاء للتأجير من الباطن . معنى التأجير الباطن .
 ب — إبقاء مشتري الجرد . شروط إبقائه .
 ج — للمستأجر أن يشرك غيره في محله التجاري أو الصناعي .

المبادئ القانونية

١ — إن أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لا تفقد صراحة أو ضمناً إلغاء الرخصة المخولة للمحكمة بمقتضى المادة ٥٩٤ مدنى التى تجيز لها بالقيود الواردة فيها إبقاء الإيجار لمشتري المتجر أو المصنع رغم وجود شرط صريح فى عقد الإيجار يحرم التأجير من الباطن أو التنازل عنه للغير . بيد أن الرخصة التى يخولها القانون للمحكمة مشروطة بأن يسكن الممتدح مضافاً لتزول إلى الغير عن متجره أو مصنعه وأن لا يلبث المؤجر ضرر يفتق من وجود مشتري المالك فى العين وأن يقدم المشتري ضمناً كافياً للوفاء ، فإذا ما توافرت هذه الشروط وماز اقتضى أن يتم إبقاء الإيجار لمشتري المحل المتجنى رغم الشرط الذى يمنح الممتدح من التصرف فيه .

٢ — معنى التأجير الباطن فى فقه القانون

رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ هو نفس المعنى المقرر فى فقه القانون العام ، ويجب تفسير الشرط المانع من التأجير الباطن فى حدود هذا المعنى .

٣ — للمستأجر أن يشرك غيره فى محله التجارى أو الصناعى وأن يعهد لشريكه بالإدارة دون أن يكون فى مثل هذه التصرفات إخلال بالشرط المانع من التأجير الباطن .

(القضية رقم ٣٧١٦ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى رئاسة وعقوبة السادة الأساتذة محمود متصر ومحمد عبد المنعم النرابى وعلى جمال الدين عيسى الفضاة) .

٤٣٨

محكمة القاهرة الابتدائية

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤

- ١ — تنبيه الإخلاء لضرورة . اس له شكل معين . حصوله بطريق البريد .
 ب — تنبيه . إجراءات بكتاب . سجل وفاء النظام مصلحة البريد .

المبادئ القانونية

١ — لم يشترط القانون شكلاً خاصاً لصحة التنبيه بالإخلاء فى رسالة الضرورية . من ثم يصح تنبيه فى هذه الحالة إذا حصل بكتاب . سجل مصدوب بهم الوصول ؛ وهذا الكتاب يكون صحيحاً من الوجهة الشكلية متى ثبت أنه أرسل للمستأجر بعنوان المكان المؤجر على مقتضى

النظام الذى تتبعه مصلحة البريد ، ولا يحبط أثر الكتاب إلا بإقامة الدليل على عدم وصوله فعلا نتيجة غش الراسل أو بسبب انحراف شاذ عن جادة الصواب .

٢ — ليس فى نظام مصلحة البريد ما يوجب بيان صلة مستلم الخطاب بالمرسل إليه وهذا أمر لا يجوز فيه القياس على قواعد المرافعات الخاصة بإعلان الأوراق .

(القضية رقم ٢٠٥٦ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى بالهيئة السابقة) .

٤٣٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤

أ — إخلاء للهدم وإعادة البناء . معنى التوسعة المقصودة .

ب — تصميّات هندسية . عدم تقيد المالك بها عند البناء .

ج — جزاءات . لا تقع على المالك إذا أبدى عنراً مقبولا لتأخيره .

المبادئ القانونية

١ — الفقرة (هـ) من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ أجازت الإخلاء للهدم وإعادة البناء بشكل أوسع يشمل على عدة مساكن أو عدة محال ، والمقصود من التوسعة أن يكون المبنى الجديد مشتملا على عدد من المساكن والمحال أوفر مما يشتمل عليه المبنى القديم . ولا يهم أن تكون التوسعة بزيادة فى رقعة الأرض أو بزيادة فى عدد الطابق طالما أنها قد تحققت بصورة أو بأخرى على الوجه الذى يقصده القانون .

٢ — لا يتقيد المالك وقت البناء بالتصميّات والرسوم والمواصفات التى قدمها إلى محكمة الإخلاء إظهارا لجدية الطلب بل له أن يتناولها جميعا بالإضافة والحذف والتعديل على شرط أن يحىء المبنى الجديد محققا التوسعة الفعلية بما لا يضيق الشك على مسلكه ويجعله فى منزلة من أساء استعمال الحق بقصد الإضرار .

٣ — الجزاءات المدنية والجناينية المقررة فى التشريع الاستثنائى لا تقع على عاتق المالك إلا عند ما يسكت عن الشروع فى الهدم خلال شهر من تاريخ الإخلاء وعندما يقعد عن البناء فورا ، فإذا كان قد بدأ البناء على الفور ووصل به إلى مرحلة تحقق معنى التوسعة النسبية ولكنها لا تبلغ مبلغ التصميّات التى وضعت فى البداية وكانت تحت نظر المحكمة عند الحكم بالإخلاء فإنه لا يقع تحت طائلة الجزاءات المذكورة متى كان هناك ما يبرر موقفه ولا يشكك فى صدق نواياه كأن يعوزه المال أو يعجزه المرض ، وحسبه — كى ينأى عن التظلمين والتضمين — أن يكون قد التزم جادة القانون ثم عاقته عن المضى فى طريقه اعتبارات خليقة بالتقدير .

(القضية رقم ١٢٩ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى بالهيئة السابقة) .

٤٤٠

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤

أ — طلبات الدعوى . تكييفها دون تغيير سببها . من حق المحكمة المدنية .

— مهما تكن الدائرة التي أصدرته — يكون غير قابل للطعن بأي طريق إذا صدر على مقتضى الاختصاص الاستثنائي في منازعة يحكمها قانون الأماكن المؤجرة .

٤ — إذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب مقدم إلى قلم الكتاب على الوجه المقرر في قانون الأماكن المؤجرة ولم ترفع بصحيفة معلنة على يد أحد المحضرين وفق ما تقرره المادة ٦٩ مرافعات فإن ذلك لا يصد القضاء على نظرها بالطريق العادي متى تبين أنها خاضعة في موضوعها للقواعد العامة وداخلة في اختصاص المحكمة الابتدائية . ومناط هذا النظر أن الخصومة تعتقد صحيحة من جهة الشكل إذا اتبع المدعى في رفعها طريقاً مرسوماً في قانون خاص وكانت له مندوحة في الاعتقاد بانطباق هذا القانون على النزاع .

(القضية رقم ٥٥٤٠ سنة ١٩٥٣ مدني كلى بالهيئة السابقة) .

٤٤١

محكمة القاهرة الابتدائية

١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — خطأ في بيان العين المطلوب إخلاؤها . غير مؤثر متى اتفقت الضرر .

ب — خطبة . قوتها كوعد بالزواج عند المسلمين والمسيحيين . هي منشئة لحالة الضرورة .

ج — إخلال بالضرورة . مسألة نسبية . تجب مراعاة التقاليد والحالة الاجتماعية .

المبادئ القانونية

١ — الخطأ في بيان العين المطلوب إخلاؤها

ب — اختصاص . المحكمة الابتدائية اختصاصاً عادياً وآخر استثنائياً .

ج — رفع الدعوى بطلب لقلم الكتاب لا يمنع من قبولها شكلاً .

المبادئ القانونية

١ — المحكمة المدنية مقيدة بطلبات المدعى وهي لا تملك تغيير سبب الدعوى ولكن لها أن تكيف المنازعة على حسب الغرض المقصود منها وأن تضي عليها الوصف المقرر لها في القانون .

٢ — المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ جعلت للمحكمة الابتدائية — فوق اختصاصها العادي — اختصاصاً استثنائياً رسمه المشرع بطابع فريد وميزه بإجراءات خاصة ، والشرط الوحيد لانعقاده أن تكون المنازعة خاضعة لأحكام هذا القانون .

٣ — إذا تبين أن قانون الأماكن المؤجرة غير منطبق على واقعة النزاع في تكييفها الصحيح بدون تغيير أساسيتها الموضوعية والقانونية كان على المحكمة أن تنظر فيها بالطريق العادي متى كانت داخلة في نطاق اختصاصها العام ، وذلك لأن دائرة الأيجارات ليست إلا واحدة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يترتب على التوزيع الإداري لأعمال القضاة حرمان هذه الدائرة من ولايتها الأصلية ، وهذا لا يمنع أي دائرة أخرى من النظر في أقضية الأيجارات متى رفعت إليها ولم تشأ التخلي عنها ، وكل ما يترتب من أثر أن حكم المحكمة الابتدائية

لا يؤثر على صحة الإجراء متى كان مجرد خطأ مادي أو كتابي صار تصحيحه في الوقت المناسب ولم يترتب عليه أى ضرر ، إذ المقرر في فقه المرافعات أن البطلان لا يقع عند عدم النص عليه إلا إذا كان العيب الذي شاب الإجراء عيباً جوهرياً يفوت على الخصم فصلحته التي يقصد القانون إلى صيانتها بما أوجبه وحصلت المخالفة فيه .

٢ - الخطبة من وجهة التكيف القانوني تعتبر عند المسلمين وعند جميع الطوائف المسيحية مجرد وعد بالزواج يراد به تأكيد عزم كل من الخاطبين على الاقتران بالآخر ، وهي بهذه المثابة لا تتخذ صفة العقد الملزم ، ولكن قوتها كوعد - لا عقد - تختلف باختلاف العادات ومن هنا كان لها عند الأقباط أهمية كبيرة ترجع إلى ما تتميز به من مراسم خاصة رسمها رجال الدين .

٣ - تعتبر الخطبة - حتى عند المسلمين - منشئة لحالة الضرورة بوجه عام متى اتصفت بالجدد واتعدت عن فكرة التحايل على القانون ولكن لا يجاب طلب الإخلاء لسد حاجة الخاطب المسلم إلا بعد عقد القران إذ أن خطبته تكون دائماً معلقة على هذا الشرط . فإذا ما تحقق اعتبرت الضرورة قائمة بأثر رجعي ينسحب إلى وقت إجراء التنبيه بالإخلاء .

٤ - لا يجاب طلب الإخلاء للضرورة إذا

تبين أن من الممكن سد الحاجة عن طريق آخر ؛ وهذه مسألة نسبية تخضع للظروف والملابسة التي ينبغي أن توضع دائماً موضع التقدير .

٥ - يجب في حالة الزواج مراعاة التقاليد العائلية ومركز الزوجين الاجتماعي وما ينبغي توفيره لئلاهما من أسباب الراحة والصفاء وكمال الاستقلال .

(القضية رقم ٢٥٧١ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى بالهيئة السابقة) .

٤٤٢

محكمة القاهرة الابتدائية

٣٠ ابريل سنة ١٩٥٤

إخلاء ضرورة . يصح المبادرة بطلب الإخلاء عند الشعور الصادق بقيام السبب الذي تولد عنه الضرورة .

المبدأ القانوني

يجوز للمستأجر الذي رفعت عليه دعوى الإخلاء لسبب من الأسباب القانونية أن يبادر بمقاضاة من يكون مستأجراً منه عيناً أخرى فيطلب إخلاء هذه العين لإقامته استناداً إلى حالة الضرورة التي تعتبر قائمة حكماً ، لكن طلبه لا يجاب إلا بعد صدور الحكم انتهائياً بإخلائه ، ولا يصح النعي عليه بأنه رفع الدعوى قبل الأوان لأن الضرورة تولد عن مجرد الشعور بالحاجة وبالخطر المتوقع على شرط أن تجري الحوادث بما يؤكد صدق هذا الشعور . فإذا تحقق ما كان صاحب الحاجة يخشاه أو يتوقعه

صفة المؤجر وتسرى عليه بهذه الصفة أحكام
قانون الأماكن المؤجرة .
(القضية رقم ٥١٤ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى بالهيئة
السابقة) .

٤٤٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤

- ١ — تأجير من الباطن . لا يتحقق بالمساكنة
والاستضافة والمشاركة السكنية .
- ب — إقامة الأخوين وذوى القربى ساً من
قبيل المساكنة .

المبادئ القانونية

١ — المساكنة والاستضافة ، والمشاركة
السكنية لا تحقق معنى التأجير الباطنى الذى
يقتضى التخلّى تماماً وبصفة فعلية عن كل أو بعض
منافع العين المؤجرة لقاء جمل معين وفق
ما تقرره أحكام القانون المدنى التى لم تخالفها
أحكام التشريع الاستثنائى فى هذا الشأن .

٢ — إقامة الأخوين وذوى القربى فى العين
المؤجرة هى بحسب الأصل من قبيل المساكنة
التي لا تحقق التأجير الباطنى بمعناه القانونى حتى
لو اقترنت بفكرة التخصيص المكانى التى ينبى
عليها استقلال كل فرد أو عائلة بجزء معين
لسكناء .

(القضية رقم ١٣٥٩ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى
بالهيئة السابقة) .

اعتبرت الضرورة قائمة بأثر رجعى يصل إلى
وقت إجراء التنبيه وامتنع الحكم فى الدعوى
بعدم القبول .

(القضية رقم ٤٦٦٤ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى بالهيئة
السابقة) .

٤٤٣

محكمة القاهرة الابتدائية

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤

- ١ — اختصاص . قضاء الايجارات هو المختص
بمنازعات بدل الاخلاء .
- ب — بدل الاخلاء . وجوب رده قانوناً .
- ج — بدل الاخلاء . مشروع فى صورة وغير مشروع
فى أخرى .

المبادئ القانونية

١ — يختص قضاء الايجارات وحده بالنظر
فى المنازعات الخاصة برّد بدل الاخلاء مادام طلب
الرد يستند ابتداء إلى قانون الأماكن المؤجرة .

٢ — إذا أخذ المالك أو المؤجر بدل إخلاء
وجب إلزامه برّد ما أخذه طبقاً للبادة ٦ من
قانون الأماكن المؤجرة رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧
واستحق العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٦
من نفس القانون .

٣ — المستأجر القديم لا يقع تحت أى هذين
الجزأين — المدنى والجنائى — فيما أخذه من
بدل الإخلاء لأن المادتين ٦ و ١٦ صريحتان فى
سريان حكمهما على المؤجر دون سواه . لهذا
ليس للمستأجر الجديد من سبيل على المستأجر
القديم فى استرداد بدل الاخلاء إلا فى حالة
التأجير الباطنى الذى يخلع على المستأجر القديم

٤٤٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤

- ١ — حكم . عدم جواز الطعن فيه . عمومية النص القانوني .
- ب — طعن . لا يجوز الطعن المادى ولا غير المادى .
- ج — بطلان . لا يطلب بدعوى مبتدأة ولا يدفع به .
- د — التماس . عدم جوازه بالنسبة لأحكام الاجارات .

المبادئ القانونية

١ — تنص المادة ١٥ / ٤ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ الخاص بالاماكن المؤجرة على أن الحكم الذى يصدر فى المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون يكون نهائيا غير قابل لأي طعن ، وقد جاء هذا النص صريحا فلا يجوز الخروج عليه عن طريق الاجتهاد فى تفسيره وتأويله ، كما جاء مطلقا عاما بحيث يتناول الطعون العادية وغير العادية .

٢ — لو كان المقصود بهذه المادة تحريم الطعون العادية فحسب لجان الطعن بطريق النقص ، لكن المحكمة العليا — ومهمتها إرساء قواعد القانون — قررت غير مرة عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة على أساس قانون الاماكن المؤجرة باعتبار أنه تشريع خاص تضمنت نصوصه استثناء من أحكام قانون المرافعات فلا سبيل لإلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء .

٣ — يرى الفقه الحديث أنه لا يجوز حتى الطعن فى الحكم الباطل بدعوى البطلان الأصلية

كما لا يجوز الدفع ببطلان هذا الحكم ، وقد فرق بعض الشراح فى هذا الصدد بين الأحكام الباطلة والأحكام المنعقدة فلم يميزوا الطعن ببطلان الأولى وأجازوه فى الثانية ، بيد أن محكمة القضاء الإدارى لم تعتمد هذا التفريق ورأت أنه متى استغلت طرق الطعن المقررة فى القانون أو كان الحكم غير قابل للطعن بأى طريق فإنه يصبح بمنجاة من أى سحب أو إلغاء .

٤ — على هذا النظر يتعين الحكم دائما بعدم جواز التماس فى كل ما تقضى به المحكمة الابتدائية على أساس قانون الاماكن المؤجرة ولا يقبل التعلل بما قد تقع فيه بعض الأحكام من خطأ يكون وليد غش أو تزوير لأنه مهما تكن أهمية البواعث المادلة التى تدعو إلى تصويب تلك الأحكام فإن المصلحة العامة التى ابتغاها المشرع بتقرير مبدأ عدم جواز الطعن تقتضى توضيح المصالح الخاصة فى حالات نادرة الوقوع كى تنتهى المنازعات وتستقر الأوضاع والمراكز القانونية .

(القضية رقم ٢٨٨٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى بالهيئة السابقة) .

٤٤٦

محكمة القاهرة الابتدائية

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤

- ١ — أجرة الأماكن . تعدد مدعى وقال القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ من النظام العام .
- ب — بطلان . التصرف يقع باطلا اذا تعارض مع النظام العام .

ج — انتقاس العقد . المادة ١٤٣ مدني .

د — سكوت المستأجر . لا يسقط حقه في طلب التخييف واسترداد فرق الأجرة .

هـ — اتفاق على الأجرة الزائدة ، شبه بالاتفاق على فوائد تجاوز الحد القانوني .

و — تصريح الأماكن . ظهوره يفيد عدم الاعتداد بالمعصر الزمني .

ز — سقوط طلب التخييف بالسكوت الطويل غريب على الفكر القانوني .

ح — رد الزائد : جزاء أراده المشرع .

ط — السكوت الطويل . قرينة قضائية على عدم جدية النزاع وعلى صحة الأجرة .

ك — قبول الزيادة اختياراً بعد دخول البين . دليل على صحة الاتفاق .

المبادئ القانونية

١ — تحديد الأجرة وفقاً لأحكام القانون

رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . يعتبر من مسائل النظام العام ، ولهذا يزد البطلان المطلق على كل ما يخالف أحكام القانون فيما يتعلق بالتحديد ، ويعتبر الاتفاق على الأجرة الزائدة ميئاً منذ نشأته ولا شيء بعدئذ يبعثه حياً .

٢ — من القواعد الأصولية أن التصرف يكون باطلاً بطلاً مطلقاً كلما تعارض مع فكرة النظام العام ، ويقع البطلان حتماً إذا ما أرجبه النص القانوني دون حاجة إلى تأصيله ولا إلى الاجتهاد في تكيفه .

٣ — المادة ١٤٣ مدني المأخوذة عن

التقنيات الجرمانية تعرض لحالة انتقاص العقد عندما يكون جزءاً منه باطلاً ويكون التصرف قابلاً للانقسام فتقضي بزوال الجزء الباطل وبقاء الجزء الصحيح ، وهذا تصحيح إجباري ،

لا اختياري ، يجري بانتقاص جزء من الاتفاق ويترتب عليه رد الأجرة الزائدة إلى الحد القانوني مع بقاء العقد نافذاً بهذا التصحيح منذ نشوئه لا من وقت تصحيحه .

٤ — إن تطبيق نظرية البطلان على الوجه المقرر في القانون يؤدي حتماً إلى أن يكون المستأجر في حل من طلب تخفيض الأجرة ورد الزائد منها في أي وقت يريد ، ولا يسقط حقه بالعود عن المطالبة سنين عدة إذ من الخطأ وسوء الأول أن يفسر تراخيه بأنه إجازة لاتفاق باطل لا تصححه الإجازة ما دام البطلان من خلق القانون

٥ — الاتفاق على الأجرة الزائدة يشبه تماماً الاتفاق على فائدة تجاوز الحد المقرر . ووجه المشابهة أن الفوائد تعتبر من وجهة التكيف القانوني أجرة للقرض ، وأن التأمل في النصوص الخاصة ببطلان الاتفاق ورد الزائد في الحالين يلاحظ ما بينها من تماثل في المبنى وفي التلوي على صورة يمكن معها القول بأن المشرع نقل أحكام أجرة الأماكن عن أحكام فوائد الديون ، ومن المعروف في عالم القانون أن الاتفاق على الفوائد الزائدة لا تصححه الإجازة ولا الصلح ولا الإقرار ، كما أن نية المتعاقدين لا تأثير لها فيه .

٦ — التطور التشريعي لقانون الأماكن المؤجرة يفيد أن نظرية البطلان المطلق مطبقة فيه مجزأة ، والمستأجر حين يطلب تخفيض الأجرة ورد الزائد منها لا يطلب إبطال العقد

ولكنه يستعين بسلطان القاضي في تقرير آثار البطلان الموجود فعلاً بحكم القانون ، ولا يعتد في ذلك بالعنصر الزمني كسبب لسقوط الحق ذاته أو سقوط المطالبة القضائية .

٧ - القول بأن السكوت الطويل مسقط للحق أو للطلب هو قول غريب على الفكر القانوني إذ أنه يقوم على ابتكار نوع من التقادم لا يعرفه القانون . ولقد ذهب القائلون بالسقوط إلى أن المدة اللازمة لهي المدة المعقولة التي يراها القضاء ، وذهب بعضهم إلى تحديد المدة بثلاث سنين قياساً على حالات أخرى . وكلا الرأيين لا يتقبله المنطق القانوني لأن الرأي الأول لا يقحم على القضاء مهمة التشريع أو بدعوه إلى انتهاج خطة مائة ليس لها ضابط معين . أما الرأي الثاني فانه ينادي بتحديد تحكسي أو قياسي أغفلت فيه الفوارق المانعة من المقابلة والقياس .

٨ - لا يبرر إسقاط الحق أن المطالبة المتأخرة قد تنزل بالمؤجر هزة مالية عنيفة عند إلزامه برد مجموع فرق الأجرة عن زمن طويل . ذلك أن اقتضاء الأجر الزائد طوال هذا الزمن يعد عتبة منه يجب أن يتحمل عقابها وأن ياقى جزاءها ، ولا تصح إفادته من سكوته حتى لو كان المستأجر قد أسهم فيه على مضض واضطرار ، والمشرع الذي أبطل الاتفاق وأوجب التخفيض والرد وقرر تجريم المؤجر ومعاقبته لم يكن عابثاً حين جعل الأمر كل هذه الأهمية ولم يغيب عن فطنته ما قد يتعرض له بعض المؤجرين من مضانك ومتاعب لعله قصد أن يثقل كاهلهم بها جزاء ما اقترفوا ، وهو لا بد قد أراد النصحية

بصالح هؤلاء الأفراد الخاطئين في سبيل المصلحة العامة التي من أجلها صدر التشريع الاستثنائي في صورة قانون جماعي مرسوم بتأجيل فريده .

٩ - إن السكوت الطويل عن المطالبة ولو أنه لا يسقط الحق ولا يعتبر تنازلاً أو إجازة ، قد ينهض قرينة قوية على عدم جدية النزاع الخاص بالتخفيض والرد فيعتبر شاهد عنيت وكيد أو دليلاً على أن الأجر الواكس الذي يطلب المستأجر اعتماده ليس هو أجر المثل الحقيقي الذي يتمثل هنا في ذات الأجر المتفق عليه ، وإذن فالقرينة المستمدة من طول السكوت ليست قرينة سقوط وانجبة الانبعاث وإنما هي قرينة إثبات واقتناع . ويترتب على ذلك أن السكوت الطويل يمكن اعتباره قرينة قضائية ذات أثر موضوعي في أمر يحوز الإثبات والتي فيه بجميع الطرق ، والتقدير موكول إلى القاضي فقد يكتفي بقرينة السكوت لرفض الدعوى موضوعاً وقد تعدد القرائن ومنها السكوت فيرى أنها جميعاً لا تصل إلى حد الاقتناع .

١٠ - إذا قبل المستأجر باختياره زيادة الأجرة بعد دخوله العين المؤجرة وإقامته فيها متمتعاً بحماية القانون لزمته الزيادة وامتنع عليه التخفيض والرد ، ولا يعد ذلك خروجاً على نظرية البطلان أو أخذاً بفكرة التنازل والإجازة . وإنما هو أعمال لقرينة قضائية مؤداها أن سلوك المستأجر يفيد صحة الأجرة التي حصل عليها الاتفاق .

(القضية رقم ٧٧٠ سنة ١٩٥٣ مدني كلني بالمدينة المأجرة) . . .

قضاء المحاكم الجزائية

القضاء المدني

٤٤٧

محكمة دمنهور الابتدائية

١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

معارضة في أمره أداء كيفية احتساب المدة اللازمة لها.

المبادئ القانونية

١ — نصت المادة ٨٥٥ مراقعات المعدلة بالقانون ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ على أن للدين المعارضة في أمر الأداء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه إليه وأن المعارضة تحصل بتكليف الدائن الحضور أمام المحكمة وعلى أن ورقة التكليف بالحضور تعلن في الموطن المختار للدائن وأنه إذا لم ترفع المعارضة في الميعاد يصبح الأمر بمثابة حكم حضوري .

٢ — الممول عليه في احتساب ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية أو في أوامر الأداء هو بتاريخ إعلانها فعلا في الميعاد الذي نص عليه القانون ولا عبرة بتاريخ تقديمها لقلم الكتاب أو لقلم المحضرين إذا لم تعلن في الميعاد القانوني . ذلك أن تقديم أوراق المعارضة لقلم الكتاب ودفع الرسم اللازم عنها ثم تقديمها بعد ذلك لقلم المحضرين لإعلانه ليس إلا من الإجراءات التمهيدية لرفع المعارضة إذ من الجائز أن يعدل المعارض عن معارضته ويسحب

أوراقه قبل إعلانها للمعارض ضده وفي هذه الحالة لا يمكن القول بأن المعارضة قد رفعت ولا محل للاجتهاد في هذا الصدد إزاء الحكم الصريح الوارد في المادة السادسة من قانون المرافعات . ذلك الحكم الذي يقضى بأنه (إذا نص القانون على ميعاد خاص لرفع دعوى أو طعن أو إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله) .

٣ — عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام يترتب عليه سقوط الحق في الطعن وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع في هذه الدعوى تحصل — حسبما هو ظاهر من الأوراق في أن المعارض ضده نحصل بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣ على أمر من رئيس محكمة دمنهور الابتدائية يقضى بالزام المعارض بأن يؤدي له مبلغ ١٠٠٠ ج والمصروفات وقسدها ٤١ جنيا و ٢٠٠ مليا ومبلغ ٥٠٠ قرشا مقابل أنعاب حمامة وبصحة الحجز التحفظي المتوقع بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

د وحيث إن هذا الأمر أعلن للمعارض بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣ في موطنه مخاطبا مع أخيه عبد الله محمود الدفراوي المقيم معه لغيابه . . .

التكليف بالحضور قد أعلنت للمعارض ضده بعد ذلك .

وحيث إن الحاضر عن المعارض ضده يقول بعكس ذلك إذ العبرة في احتساب ميعاد المعارضة هو تاريخ إعلانها للمعارض ضده وقد تم هذا الإعلان في الدعوى الحالية بعد الميعاد القانوني .

وحيث إن الرأي الذي تراه هذه المحكمة صحيحاً وتأخذ به هو أن الممول عليه في احتساب ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية أو في أوامر الأداء هو بتاريخ إعلانها فعلاً في الميعاد الذي نص عليه القانون ولا عبرة بتاريخ تقديمها لقلم المحضرين إذا لم تعلن في الميعاد القانوني — ذلك أن تقديم أوراق المعارضة لقلم الكتاب ودفع الرسم اللازم عنها ثم تقديمها بعد ذلك لقلم المحضرين لإعلانها ليس إلا من الإجراءات التمهيدية لرفع المعارضة إذ من الجائز أن يعدل المعارض عن معارضته ويسحب أوراقه قبل إعلانها للمعارض ضده وفي هذه الحالة لا يمكن القول بأن المعارضة قد رفعت وأنت أثرها فالعبرة إذن بإعلان صحيفة المعارضة للمحكوم له حيث يبدأ عليه بأن المحكوم عليه لم يقبل الحكم الغيابي أو أمر الأداء .

وحيث إنه مما يؤكد صحة هذا الرأي ما ورد بالمادة ٨٥٥ مرافعات من أن المعارضة في أوامر الأداء تحصل بتكليف الدائن الحضور أمام المحكمة ثم اعقبت ذلك بأن التكليف بالحضور يكون بإعلان الورقة الخاصة به في الموطن المختار للدائن والمعنى الواضح لهذا أن المعارضة لا تقوم ولا تحدث أثرها إلا من

وحيث إن المعارض رفع معارضة في هذا الأمر أعلنت للمعارض ضده في ١٩٥٣/١٠/٢٤ طلب فيها من هذه المحكمة الحكم أولاً بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الأمر المذكور والقضاء باعتباره والإجراءات السابقة واللاحقة له كأن لم تكن ورفضه مع إلزام المعارض ضده مصروفات المعارضة ومقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إن الحاضر عن المعارض ضده دفع بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد .

وحيث إن المادة ٨٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٥/٢٨ يجرى نصها على أن - للدين المعارضة في أمر الأداء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها إليه وأن المعارضة تحصل بتكليف الدائن الحضور أمام المحكمة وعلى أن ورقة التكليف بالحضور تعلن في الموطن المختار للدائن وعلى أنه إذا لم ترفع المعارضة في الميعاد يصبح الأمر بمثابة حكم حضوري .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن أمر الأداء أعلن للمعارض في ١٩٥٣/١٠/٧ وأن هذه المعارضة رفعت بمقتضى ورقة تكليف بالحضور — قدمت لقلم محضري هذه المحكمة في ١٩٥٣/١٠/٢٢ ثم أعلنت في الموطن المختار للمعارض ضده في ١٩٥٣/١٠/٢٤ .

وحيث إن الحاضر عن المعارض يقول إن المعارضة تعتبر قائمة بمجرد تقديمها لقلم المحضرين وأنها بناء على هذا تكون قد قدمت في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٨٥٥ مرافعات ولا عبرة بما إذا كانت ورقة

٤٤٨

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٥

خط التنظيم . غلط جوهرى يحيز اجبال التعاقد . عيب
حق يحيز طلب الفسخ . العتار الداخلى فى خط التنظيم يكون
مثلا بتكليف لمصلحة النفع العام ، يحمل المشتري خسارة
وتقما فى قيمة المبيع .

المبادئ القانونية

١ - وقوع العقار المبيع فى خط التنظيم
بعد عيبا خفيا فى حكم المادة ٤٤٧ مدنى لانه
ينقص من قيمة المبيع وتقدمه بحسب الغاية
التي تستخلصها المحكمة من وقائع الدعوى ،
والعرف الجارى ، وما يستفاد مما هو مبين
بالعقد ، وطبيعة العقار المبيع ، والغرض الذى
أعد له ، وهو استعماله والاتفااع به بكافة طرق
الاتفااع .

٢ - ليس فى استطاعة المشتري من فحص
المبيع وقت الشراء بغاية الرجول المعتاد أن
يتبين أن العقار المبيع داخل خط التنظيم ، لأن
العيب لا يمكن ظهوره بمجرد فحص المبيع ذاته ،
كما أنه لا يكفى مجرد نشر مرسوم خط التنظيم
بالجريدة الرسمية للدلالة على علم المشتري أو
استطاعته هذا العلم .

٣ - المادة ٤٤٤ من القانون المدنى تنص
على ضمان البائع إذا وجد البيع مثقلا بتكليف
« charge » وكانت خسارة المشتري من ذلك
بلغت قدرا لو عليه لما أنتم العقد . وعبارة
« تكليف » تشمل بعمومها كافة حقوق الاتفااع

تاريخ اعلان الدائن بها وتكليفه الحضور أمام
المحكمة لنظرها .

« وحيث أنه لا محل للاجتهاد فى هذا الصدد
إزاء الحكم الصريح الوارد فى المادة السادسة من
قانون المرافعات ذلك الحكم الذى يقضى بأنه
(إذا نص القانون على ميعاد خاص لرفع
دعوى أو طعن أو اجراء آخر يحصل بالاعلان
فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم لإعلان
الحصم خلاله) .

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن المعارضة
قد رفعت بعد الميعاد القانونى لإذ الفرق بين
تاريخ إعلان الأمر المعارض فيه وهو
١٩٥٢/١٠/٧ وبين إعلان المعارضة وهو
١٩٥٢/١٠/٢٤ أكثر من ١٥ يوما .

« وحيث أن المادة ٨٥٣ مرافعات المعدلة
بالقانون ٢٦٥ سنة ١٩٥٢ ثم بالقانون رقم
٤٨٥ سنة ١٩٥٣ قد نصت على أن الأمر بالأداء
يعتبر بمثابة حكم غيابي . وقد نصت المادة ٣٨١
مرافعات الواردة فى الباب الثانى عشر من ذلك
القانون الخاص بطرق الطعن فى الأحكام على أنه
يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن فى
الأحكام سقوط الحق فى الطعن وتقضى المحكمة
بالسقوط من تلقاء نفسها .

« وحيث إنه لهذا يتعين الحكم بسقوط حق
المعارض فى المعارضة واعتبار أمر الأداء بمثابة
حكم حضورى عملا بالمادة ٨٥٥ مرافعات .

« وحيث إن مصروفات المعارضة يجب أن
يلزم بها المعارض عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية عبد المنصف محمود لدراوى ضد عبد السلام
محمد دبوس عن نفسه وبصفته رقم ٣٤٥ سنة ١٩٥٣ كلى
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد نور وإبراهيم
أدريس ومحمود غرابة القضاة) .

اتفاقية أو قانونية ، كما أنها تمتد إلى القيود القانونية التي تحدد من نطاق حق الملكية .
والعقار الداخل في خط التنظيم يكون متقلا بتكليف لمصلحة النفع العام ، وينطبق عليه حكم المادة ٤٤٤ مدني .

المحكمة

و من حيث إن وقائع الدعوى تتصل في أن المدعين قد أقاموا الدعوى بعريضة أعلنت في ١٩٥٥/١/٢٤ بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المحرر ابتداء في ١٢ يونيه ١٩٥٤ والمسجل في ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٤ واعتباره كأن لم يكن مع إلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعين مبالغ ٦٨٧٧ ج و ٣٥٠ م مع الفوائد القانونية بواقع ٨٪ سنويا بالنسبة لمبالغ ٥٨٧٧ ج و ٣٥٠ م من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد وبالنسبة للباقي من تاريخ الحكم حتى السداد مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وذكر المدعيان شرحا لدعواهما أنها تعاقدتا مع المدعى عليه بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٥٤ على أن يبيع لهما كامل أرض وبناء المقارين الموضحين بعريضة الدعوى بثمن قدره خمسة آلاف وثلاثمائة جنيه وأنها علما عند ما تقدما إلى مصلحة التنظيم للتبرخيص لهما بإقامة مبان جديدة بعد عدم المقارين المباعين - بأن هذين المقارين داخلان في خط التنظيم وأنها موجودان من قبل في مشروع التخطيط الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ فأقام المدعيان هذه الدعوى بطلب فسخ العقد وبرد مبلغ الثمن المدفوع وقدره ٥٣٠٠ جنيه ومبالغ ٣٥٠ م و ٢٧١ ج رسوم التسجيل والشهر العقاري و ١٠٦ جنيه ما دفعاه من

سمرة ومائة جنيه أتعاب محاماة في توثيق عقد البيع ومائة جنيه أتعاب المهندس الذي قام بإجراء رسومات البناء الجديد ومبلغ ألف جنيه تعويضا عما لحق المدعيان من خسارة وما فاتهما من كسب . وقدم المدعيان تأييدا للدعوى حافظة مستندات بها عقد البيع العرفي المؤرخ في ١٢ يونيه سنة ١٩٥٤ الصادر لهما من المدعى عليه والعقد المسجل عن هذا البيع بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وأصل إنذار على يد محضر موجه من المدعين للمدعى عليه بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ينذرانه فيه بفسخ العقد ورد الثمن مع المصاريف والتعويضات (حافظة ٤ دوسيه) . كما قدما حافظة أخرى بها إخطاران من مصلحة التنظيم للمدعين بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ و ٧ فبراير سنة ١٩٥٥ يفيدان رفض مصلحة التنظيم طلب المدعين لكون العقار موضوع الطلب « ضائع » ، وفقا للقانون ١٢٠ سنة ١٩٥٤ كما تتضمن الحافظة لإقرار من المهندس جلال محمد باستلامه مائة جنيه أتعابا عن عمل رسومات بناء عمارة للمدعين على قطعة الأرض الكائنة بناصية شارع الخراطين وشارع باب الشعرية بالقاهرة .

وحيث إن المدعين قد ركنا في مذكرتهما إلى أنها قد وقعا في غلط جوهرى هو جهلهاما بصفة العقار المباع لهما وهى وقوعه في خط التنظيم عما يجعل لهما حق طلب ابطال التعاقد وأن المدعى عليه قد وقع هو الآخر في هذا الغلط أو علم به أو كان من السهل عليه أن يتنبه بوقوع العقار المباع في خط التنظيم الصادر بالرسوم ١٩٥١/١٠/٢٩ أى من ثلاث سنوات سابقة على تعاقد مع المدعين كما ركنا في مذكرتهما

وحيث إنه من المقرر أن البائع يضمن كل عيب خفي في المبيع تنوافر فيه شروط ثلاثة :
(١) أن يكون موجودا وقت البيع (٢) وأن يكون مؤثرا بحيث ينقص من قيمة المبيع أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة مستفادة مما هو مبين في العقد أو مما هو ظاهر من طبيعة الشيء أو الغرض الذي أعد له (م ٤٤٧ مدني) فيعتبر عيبا مؤثرا إذا خلا المبيع من صفة قرر البائع أنها موجودة فيه والأعمال التحضيرية للقانون المدني جزء ٤ ص ١٠٠ (٣) أن يكون المشتري غير عالم بالعيب وليس في استطاعته أن يتبينه بنفسه لو أنه فحص المبيع لغاية الرجل العادي إلا إذا كان البائع قد أكد خلو المبيع من العيب أو تعمد إخفاء العيب عن المشتري غشا منه (م ٤٤٧ مدني) .

وحيث إن الثابت من عقد البيع موضوع هذه الدعوى أن المدعى عليه قد باع للمدعين عقارين موضحين الحدود والمعالم بالعقد وأنه قد نص في البند الثالث من العقد المسجل (البند الرابع من العقد العرفي) على أن المدعى عليه يقر بخلو العقارين المباعين من كافة الرهون والحقوق العينية أيا كان نوعها ومن الوقف والحكر وجميع القضايا والأشكالات ومن كل حق عيني سواء كان ظاهرا أو مستترا (حافضة المدعين : دوسيه) كما استبان للمحكمة من أخطاري مصلحة التنظيم المقدمين من المدعين بحافضة ٦ دوسيه أن العقار المبيع يقع داخل خط التنظيم وفقا للقانون ١٢٠ سنة ١٩٥٤ الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٥٤ خصوصا لأحكام الأمر العالي الخاص بأحكام التنظيم ويتضمنان رفض مصلحة التنظيم طلب المدعين الترخيص

إلى أن المدعى عليه يضمن ذلك العيب الذي اكتشفه بالعقار المبيع والذي لم يكن في استطاعتهما أن يعلما به وقت التعاقد .

وحيث إن المدعى عليه قد ردالدعوى بأنه لم يقع المدعيان في غلط بشأن صفة المبيع وأنهما كانا على علم كاف بالمبيع وعائنه معاينة كافية للجهاالة وبأنه لا يمكن اعتبار وقوع العقار المبيع في خط التنظيم بمثابة عيب خفي لأن العلم به ميسور إذ يصدر خط التنظيم بمرسوم ينشر بالوقائع الرسمية ولأن خط التنظيم لا ينقص من قيمة المبيع أو منفعة كما نصت عليه المادة الأولى من القانون ١٢٠ سنة ١٩٥٤ من أن ملاك العقارات الواقعة في خط التنظيم يعرضون تعويضا عادلا وهو ما يتفق مع قيمة المبيع ولأنه لم يظهر وقت التعاقد ما يدل على انصراف نية المدعين إلى هدم العقار وإعادة بنائه ومن ثم فلا يمكن القول بأن خط التنظيم ينقص من قيمة العقار المبيع بحسب الغاية المقصودة وبأن المدعى عليه في حالة هذه الدعوى لا يضمن سوى الحقوق العينية وليس من بينها وقوع العقار في خط التنظيم لأن خط التنظيم لا يمد حقا عينيا أو اشكالا أو تعرضا ثم طلب المدعى عليه في ختام مذكرته احتياطيا بالتصريح له بإدخال مصلحة التنظيم خصما في الدعوى ليحكم عليها بطلبات المدعين .

وحيث إن المحكمة ترى باديء ذي بدء أنه لا محل لمناقشة ما يثيره المدعيان من وقوعهما في غلط جوهرى عند تعاقدهما مع المدعى عليه ذلك لأن موضوع الدعوى الحالية ليس طلب إبطال هذا التعاقد للغلط وإنما طلب فسخ التعاقد .

لهما بالبناء وتحذيرهما من الشروع فيه .

وحيث إن المحكمة ترى بما تقدم جميعه أن وقوع العقار المبيع للمدعين في خط التنظيم بالمرسوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ وهو ما لم يجادل فيه المدعى عليه بعد عيبا خفيا في حكم المادة ٤٧ مدنى لأمرين : أولا - لأنه ينقص من قيمة المبيع وتقع بحسب الغاية التي تستخلصها المحكمة من وقائع الدعوى والعرف الجارى وما يستفاد مما هو مبين بالعقد وطبيعة العقار المبيع والغرض الذى أعد له وهو استعماله والاتفاع به بكافة طرق الاتفاع ومنها تأجيره وما يقتضيه ذلك من وجوب صيانة العقار ومنها إجراء تعلية بالعقار لزيادة الاتفاع به ومنها هدم العمارة وإعادة بنائه لاستغلاله على وجه أكمل دون أن ينال من ذلك الاستخلاص عدم ورود الغرض من التعاقد فى العقد (راجع نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بمجموعة المكتب الفنى من ٥ ص ٢٠٧) وذلك لأنه يمتنع على المدعين إجراء أى أعمال البناء سواء كانت للتعلية أو للاستغلال بوجه أكمل بوقوع العقار المبيع فى خط التنظيم عملا بالمادة الأولى من قانون ١٢٠ سنة ١٩٥٤ ولا ينال من ذلك ما نصت عليه هذه المادة من تعويض الملاك عن ذلك تعويضا عادلا لأن هذا التعويض لا يشمل قيمة العقار المبيع أو منفعة لأنه مقابل المنع من إجراء البناء . وثانيا - لأن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعين لما يعلموا وقت الشراء بوقوع العقار المبيع داخل خط التنظيم إلا بعد تسجيل عقد البيع فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٤ وتقدمهما إلى مصلحة التنظيم بطلب الترخيص لهما بالبناء فأخطرتهما مصلحة التنظيم بوقوع العقار داخل خط التنظيم .

كما ترى المحكمة أنه لم يكن فى استطاعة المدعين أن يتبينوا بأنفسهما من فحص المبيع وقت الشراء بغاية الرجل المعتاد أن العقار المبيع يقع داخل خط التنظيم وذلك لأن هذا العيب لا يمكن ظهوره بمجرد فحص المبيع ذاته ولم يقم بين الأوراق دليل على علم المدعين به كما أنه لا يكفى مجرد نشر مرسوم خط التنظيم بالجريدة الرسمية للدلالة على علم المدعين أو على استطاعتها هذا العلم ، على أنه يكفى مع ذلك لاعتبار وقوع العقار المبيع داخل خط التنظيم عيبا خفيا أن المدعى عليه قد أكد فى عقد البيع خلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية والوقف والحكر وجميع الاشكالات وكل حق عيني ظاهرا أو مستترا ثم تبين أن العقار خلو من هذه الصفة لتعلق العقار بحق عيني إدارى لصالح النفع العام بصدور قرار اعتماد خط التنظيم (عقد البيع للدكتور أنور سلطان ص ٣١٩) .

وحيث إن المحكمة ترى أن إقرار المدعين فى عقد البيع بمعاينتهما العقار المبيع معاينة تامة تافية للجهة وشرائها العقار بحالته (بند سادس من العقد العرفى) وتحقيقهما من حدود العقار ومعاله (البند السادس من العقد المسجل) لا يمنع من التمسك بوجود عيب خفى فى المبيع لأن نص المادة ٤١٩/٢ من القانون المدنى الذى يقضى بأنه ، إذا ذكر فى عقد البيع أن المشتري عالم بالبيع سقط حقه فى طلب إبطال البيع بدعوى عدم علمه به إلا إذا أثبت تدليس البائع ، لا ينطبق إلا فى حالة حصول غلط فى البيع لا فى حالة العيب الخفى (نقض ٢ مايو سنة ١٩٤٦ بمجموعة رسمية من ٤٧ ع ٦ و ٧ رقم ٢١١ وعقد البيع للدكتور أنور سلطان ص ٧٢) .

وحيث إنه فضلا عما تقدم فقد جرى

خفي (الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجزء الرابع ص ٩٧) وعلى ذلك ترى المحكمة لإجابة المدعين إلى طلب الفسخ وفقا للبادة ١٥٧ / ١ مدني بعد أن أعذرا المدعي عليه بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ (مستند ٣ حافظة المدعين ٤ دوسيه) .

د وحيث إنه من المقرر أنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد (م ١٦٠ مدني) ومن ثم فلا مناص من إلزام المدعي عليه بأن يرد للمدعين مبلغ ٥٣٠٠ جنيه وهو الثمن الذي أقر في عقد البيع المسجل باستلامه من المدعين .

د وحيث إنه عن طلب التعويض ومصروفات التسجيل وأتعاب المحاماة والهندسة والسمسة التي اقتضاها تسجيل عقد البيع والتقدم برسوم لإعادة بناء العقار المبيع فهي جميعا بمثابة طلب التعويض مع الفسخ وترى المحكمة أن في القضاء للمدعين بمبلغ ألف جنيه تدويضا كافيا لهما عما تكبداه من مصاريف تسجيل وأتعاب محاماة وهندسة وسمسة وما فاتهما من كسب لفسخ العقد .

د وحيث إنه عن الفوائد ترى المحكمة الحكم بها — بالنسبة لمبلغ الثمن المقضى به وقدره ٥٣٠٠ ج من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥ على أن يكون ذلك بواقع ٤ ٪ سنويا وهو أقصى سعر لفوائد التأخير القانونية وفقا لنص المادة ٢٢٦ / ١ مدني أما بالنسبة لمبلغ التعويض المقضى به فلا ترى المحكمة الحكم بالموآند عنه لأن محل القضاء بفوائد التأخير أن يكون محل الالتزام الذي تأخر الوفاء به مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب

حكم المادة ٤٤٤ من القانون المدني بضمان البائع إذا وجد المبيع مثقلا بتكليف « charge » وكانت خسارة المشتري من ذلك قد بلغت قدرا لو عليه لما أتم العقد ولا جدال في أن عبارة « تكليف » الواردة بهذا النص إنما تشمل بعمومها كافة حقوق الانتفاع اتفاقية أو قانونية كما أنها تمتد إلى القيود القانونية التي تحد من نطاق حق الملكية وعلى ذلك فإن العقار الذي يقع داخل خط التنظيم يكون مثقلا بتكليف لمصلحة النفع العام وينطبق عليه حكم المادة ٤٤٤ مدني فيضمن البائع إذا كانت خسارة المشتري قد بلغت قدرا لو عليه لما أتم البيع وذلك ما لم يطلب المشتري فسخ العقد وفقا للقواعد العامة — وتقريبا على القاعدة المقدمة ترى المحكمة أن المدعين قد اشتريا العقار المبيع محملا بتكليف لصالح النفع العام لصدر مرسوم ادخاله في خط التنظيم في ٢٩ / ١٠ / ١٩٥١ دون علم المدعين به وقت التعاقد ووقوع العقار داخل خط التنظيم قبل البيع يحمل المدعين خسارة ونقصا في قيمة المبيع ومنفعة على ما سبق بيانه بحيث لو علما به قبل التعاقد لما أقدما على إتمامه .

د وحيث إنه تأسيسا على ما تقدم — من اعتبار وقوع العقار داخل خط التنظيم عيبا خفيا أو تكليفا وفقا للبادتين ٤٤٧ و ٤٤٤ من القانون المدني فإن المدعين وإن لم يطلبوا الرجوع على البائع المدعي عليه بالضمان وفقا للبادة ٤٤٣ مدني بمطالبته بقيمة العقار المبيع والمصروفات والتعويضات فإنه ليس هناك ما يمنعهما من طلب فسخ البيع وفقا للقواعد العامة على أساس إخلال المدعي عليه بالترامه بالألا يكون المبيع محملا بتكليف أو مشوبا بعيب

في الدعوى لأنه لم يكلف ضامنه بالحضور خلال ثمانية أيام من تاريخ رفع الدعوى أو قيام السبب الموجب لضمائه وذلك عملاً بالمادة ١/١٤٦ ، ٢ مرافعات ويكون المدعى عليه وشأنه في مقاضاة الضامن في دعوى أصلية .

وحيث إنه عن مصاريف الدعوى فيتعين الزام المدعى عليه بالمصاريف المناسبة لما قضى عليه به من الطلبات وذلك عملاً بالمواد ٣٥٦ و ١/٣٥٧ ، ٣٥٩ مرافعات .

(قضية محمد عزيز محمود شيرازى وآخر ضد على حسن على رقم ٥٧٢ سنة ١٩٥٥ كلى مصر رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد فنى ومحمود التونى وفتحى عبد الصبور القضاء) .

ولأن الفوائد وهى بمثابة تعويض قانونى إنما تدخل فى تقدير التعويض القضائى (م ٢٢٦ مدنى ونقض ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ مجموعة المكتب الفنى س ٥ ص ٧٢) .

وحيث إنه عن طلب النفاذ فلا ترى المحكمة محلاً له لعدم توافر حالة من حالاته وجوباً أو جوازاً ومن ثم يتعين رفض هذا الطلب .

وحيث إنه عن طلب المدعى عليه من باب الاحتياط التأجيل ليوجه لمصلحة التنظيم دعوى الضمان الفرعية ليحكم عليها بما عساه أن يحكم به عليه فى الدعوى الحالية فلا ترى المحكمة إجابة المدعى عليه إلى طلب التأجيل لادخال ضامن

قضاء المحاكم الكلية

شئون العمال

٢ - النصوص التى تفيد الالتجاء إلى طريق التوفيق والتحكيم فى المنازعات الجماعية بين فريق من العمال وأرباب الأعمال إنما هو التجاء جوازى ، فليسكل منهما أن يسلك هذا الطريق أو يلجأ إلى القضاء العادى ليحصل على ما قد يكون له من حقوق . ولم يرد نص فى القانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ يحرم القضاء العادى من الفصل فى منازعات فريق من العمال وزب العمل حول حقوق ناشئة عن عقد العمل ، شأنها شأن كل منازعة فردية .

المحكمة

و من حيث إن المدعين قد رفعوا هذه

٤٤٩

محكمة القاهرة الابتدائية

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤

الأجر . عنصر من عناصر عقد العمل . تدخل القضاء لزيادة الأجر . التحكيم والتوفيق جوازى . لا يحرم القضاء العادى من الفصل فى المنازعات .
المبادئ القانونية

١ - الأجر عنصر من عناصر عقد العمل ، فإذا تم الاتفاق عليه فلا يمكن للقضاء التدخل لزيادة الأجر إلا فى حالة نزوله عن الحد الأدنى الذى حدده القانون ، وفى حالة عدم المساواة بين عمال المؤسسة الواحدة الذين يعملون فى ظروف مماثلة .

أو بعضه أحالت ما لم يتم الاتفاق عليه مباشرة إلى هيئة التحكيم لتنظر النزاع وتصدر قرارها فيه فيحوز قوة الأحكام النهائية (م ١٦ ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢) .

د وحيث إن النصوص المتقدمة إنما تفيد أن الالتجاء إلى طريق التوفيق والتحكيم في المنازعات الجماعية بين فريق من العمال وأرباب الأعمال المتعلقة بالعمل وشروطه إنما هو التجاء جوازي فليسكل منهما أن يسلك هذا الطريق أو يلجأ إلى القضاء العادي ليحصل على ما قد يكون له من حقوق يقرها القانون . هذا فضلا عن أنه لم يرد نص في القانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ يحرم القضاء العادي من الفصل في منازعات فريق من العمال ورب العمل حول حقوق ناشئة عن عقد العمل شأنها شأن كل منازعة فردية .

د وحيث إنه تقريرا على القواعد المتقدمة فإن الدعوى الحالية وهي منازعة بين كل من المدعين والشركة المدعى عليها بشأن رفع أجره إلى اثني عشر جنيها ومطالبة بفروق ذلك الأجر منذ أول يولييه سنة ١٩٥٢ - لا تخرج عن ولاية محاكم القضاء العادي صاحبة الاختصاص العام .

د وحيث إنه يتعين على المحكمة تعرف اختصاصها النوعي قبل الفصل في الدعوى فترى المحكمة أن الدعوى الحالية قد تعدد المدعون فيها كما تعددت الطلبات أنها ناشئة جميعا عن سبب قانوني واحد هو تعديل الكادر ومن ثم فيكون تقدير قيمة الدعوى باعتبار قيمة المدعى به بتأمله بغير التفات إلى نصيب كل من المدعين فيه وفقا للمادة ٤٢ مرافعات .

د وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين رفضه .

الدعوى بصحيفة اعلنت في ١٣ / ٥ / ١٩٥٤ و ٩ يولييه سنة ١٩٥٤ بطلب الحكم بالزام شركة مصر للطيران التي يمثلها المدعى عليهما بأن يطبق على المدعين الكادر الحكومي الخاص بخريجي المدارس الصناعية (نظام الخمس سنوات) حسب تعديله بالقانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ والزام الشركة بأن ترفع مرتبات كل من المدعين إلى اثني عشر جنيها شهريا منذ أول يولييه سنة ١٩٥٢ وأن تصرف ما يترتب على ذلك من فروق مالية . وذكر المدعون شرحا لدعواهم أنهم التحقوا بخدمة الشركة بمرتب شهري قدره ٨٠٠٠ ج وفق الكادر الخاص بخريجي المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات كما جاء في عقود تعيينهم وبما صدر القانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة رفع مرتب خريجي المدارس الصناعية إلى اثني عشر جنيها شهريا من أول يولييه سنة ١٩٥٢ ورفضت الشركة أن تسوي بينهم وبين زملائهم موظفي الحكومة فتطبق عليهم تعديل القانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ مع أنها سوت بينهم في المرتب عند بدء التعيين .

د وحيث إن الشركة المدعى عليها قد دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أساس أنها دعوى جماعية من اختصاص هيئات التوفيق والتحكيم تطبيقا للقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .

د وحيث إن المادتين ٢٠١ و ٢٠٢ من قانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل رقم ٣١٨ / ١٩٥٢ قد اجازتا لكل من أصحاب الأعمال والعمال في حالة قيام منازعة خاصة بالعمل أو بشروطه أن يطلبوا من مكتب العمل حسم النزاع وديا فان لم يتمكن من ذلك رفع الأمر إلى رئيس لجنة التوفيق . ونصت المادة ٩ من القانون المذكور بأنه اذا تعذر على لجنة التوفيق تسوية النزاع وديا كله

« وحيث إنه عن موضوع الدعوى فقد أسسه المدعون على أن عقود تعيينهم قد تضمنت أن أجرهم يحدد حسب الكادر الخاص بخريجي المدارس الصناعية (السنوات الخمس) الذي كان يجعل مرتب المتخرج $8\frac{1}{4}$ جنيه شهريا ولكنهم يرون حقهم قائما في رفع هذا الأجر إلى اثني عشر جنيها أسوة بزملائهم موظفي الحكومة الذين عدل قانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ الخاص بموظني الدولة أجرهم إلى اثني عشر جنيها .

« وحيث إن الأجر عنصر من عناصر عقد العمل فاذا كان قد تم الاتفاق عليه فلا يمكن للقضاء التدخل لزيادة الأجر إلا في حالة نزوله عن الحد الأدنى الذي حدده القانون وفي حالة عدم المساواة بين عمال المؤسسة الواحدة الذين يعملون في ظروف مماثلة (استئناف القاهرة - هيئة التحكيم - مجلة التشريع والقضاء س ٦ ع ١ رقم ٥ ويراجع م ٦٨٢ مدني) .

« وحيث إن أجر كل من المدعين لا يقل عن الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في الأوامر العسكرية ٣٥٨ سنة ٤٢ و ٥٤٨ سنة ١٩٤٤ و ٩٩ سنة ١٩٥٠ كما أنه لا يمكن الزام المؤسسات التجارية قانونا بأن تجعل أجور عمالها مساوية لمرتبات موظفي الحكومة ولو كانوا بنفس مؤهلات

عمالها لأن لكل مؤسسة صناعية أو تجارية ظروفها الخاصة التي تقدرها عند اتفاقها على الأجر مع العامل الذي يلتحق بخدمتها فهي تراعي في هذا التقدير الظروف الاقتصادية وطبيعة العمل بالمؤسسة .

« وحيث إنه لا يمكن أن يستفاد مما نص عليه في عقود تعيين المدعين من أن أجرهم حسب الكادر الخاص بخريجي المدارس الصناعية أن أجرهم يكون تابعا في التقدير لمرتب المتخرجين من المدارس الصناعية المعينين بالحكومة بل تفيد أن الاتفاق تم بين الشركة والمدعين على تقدير الأجر بثمانية جنيهات ونصف شهريا لكل منهم وفق الكادر الخاص بخريجي المدارس الصناعية الذي كان قائما وقت التعاقد ومن ثم فلا يكون لطلب المدعين زيادة أجرهم إلى اثني عشر جنيها سند من القانون ويتعين لذلك رفضه .

« وحيث إنه عن مصاريف الدعوى فترى المحكمة اعفاء المدعين منها عملا بالمادة ٥٤ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . »

(قضية ادوارد عبد المسيح وآخرين ضد شركة مصر للطيران رقم ١٢٣١ سنة ١٩٥٤ عمال كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة كامل محمد بدوي ورمسيس منصور وفتحي عبد الصبور القضاة) .

القضاء المستعجل

٤٥٠

محكمة الأمور المستعجلة باسكندرية

١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٥

دعوى منع التعرض أمام القضاء المستعجل . توافر
شرط الاستعجال . تعرض مادي يؤدي إلى فقد حيازة
العقار . المستأجر يحوز العين المؤجرة باسم المالك .

المبادئ القانونية

١ — الأصل أن القضاء المستعجل لا يختص

بنظر دعوى منع التعرض لمساس الفصل فيها
بالموضوع أو أصل الحق ، لتعلقها بحقوق
واضع اليد ولشروط وماهية التعرض وسببه
ومنشأه وحقوق المتعرض على العقار . إلا أنه
إنس ثمة ما يمنع من رفع دعوى منع التعرض
أمام قاضي الأمور المستعجلة إذا توافر شرط
الاستعجال ، ومثاله أن ترفع الدعوى عن
تعرض مادي أدى إلى فقد حيازة العقار ،
فيكون للحائز حينئذ مصلحة عاجلة في رد ذلك
الاعتداء .

٢ — المستأجر يحوز العين المؤجرة باسم

المالك ونيابة عنه ، فلا جدال في أن المالك
لا يفقد حيازته للشيء بمجرد إعارته أو تأجيره .

المحكمة

د من حيث إن الشركة المدعية أقامت
الدعوى ضد المدعى عليهم بالصحيفة المعلنة في

١٩٥٥/٩/٧ وطلبت فيها الحكم بصفة مستعجلة
بمنع تعرضهم لحيازتها للحل الموضح الحدود
والموقع بالصحيفة ورفع الاختام والاعلانات
الموضحة عليه مع الزامهم بالمصاريف ومقابل
الأتعاب . وقالت شرحا للدعوى إن السيد انج
بوليتي كان يستأجر منها محلا تجاريا بمقتضى عقد
إيجار مؤرخ في أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ وإن
المستأجر ظل شاغلا للعين حتى امتنع عن سداد
الاجرة في سنة ١٩٥٤ فأقامت ضده الدعوى
رقم ٢٢٢ سنة ١٩٥٥ مدني كلى اسكندرية أمام
دائرة المساكن بطلب الاخلاء وقضى فيها بتاريخ
٨ من مارس ١٩٥٥ بالزام المستأجر بالاخلاء
لفسخ العقد بامتناع المستأجر عن وفاء التزامه
بدفع الاجرة .

ونظراً لأن مصلحة الضرائب تدان السيد
انج بوليتي أصدرت بتاريخ ٢٧ أبريل سنة
١٩٥٥ أمراً بالحجز التنفيذي على حق الممول
في استئجار المحل تحت يد المدعية باعتبارها
مالكة العقار وأعلن هذا الأمر إليها في ٢٨
أبريل سنة ١٩٥٥ مع أن حق الاستئجار المحجوز
عليه طبقاً للبادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٩ من القانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ قد انقضى فعلاً بانقضاء العقد بعد
صدور حكم الاخلاء في ٨ مارس سنة ١٩٥٥
قبل الحجز . ولما قامت الشركة المدعية بتنفيذ
حكم الاخلاء في ٤ يونيو سنة ١٩٥٥ بحضور
مندوب مصلحة الضرائب تعرض لها المدعى عليه

الأول تعرضاً مادياً في وضع اليد والحيازة بغلق أبواب المحل ووضع الاختتام عليه وتعليق إعلانات لبيع حق الإيجار .

فترتب على هذا التعرض المادى حرمان المدعية من استعمال المحل الذى تملكه وتحوزه حيازة هادئة واضحة مستمرة . ولما كان هذا التعرض يهدد مصالحها ويخشى عليه من قوات الوقت فان الاختصاص للقضاء المستعجل متوفراً لالتماس حمايته العاجلة .

وقدمت المدعية تأييداً للدعوى حافظة مستندات ارفقت بها صورة رسمية من الحكم رقم ٢٢٢ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى اسكندرية وأصل أمر الحجز التنفيذى على حق الممول (انج بوليتى) فى استئجار المحل وإعلانه بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٥ وأصل محضر إثبات حالة محرر فى ٨ مايو سنة ١٩٥٥ بإثبات غلق المحل ووضع اختتام مصلحة الضرائب عليه وأصل محضر اخلاء وتسليم تنفيذ الحكم ٢٢٢ سنة ١٩٥٥ مساكن فى ٤ يونيه سنة ١٩٥٥ .

وحيث إن المدعى عليهم حضروا ولم يدفعوا الدعوى بأى دفع أو دفاع رغم اعطائهم الأجل الكافى لتقديم مذكرة بدفاعهم .

وحيث إن الأصل أن القضاء المستعجل لا يختص بنظر دعوى منع التعرض لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق لتعلقها بحقوق واضح اليد وشروط وماهية التعرض وسببه ومنشأه وحقوق المتعرض على العقار (كتاب الامور المستعجلة للاستاذ راتب ص ٢٢٣ بند ٥٩٧) إلا انه ليس ثمة ما يمنع من رفع دعوى منع التعرض أمام قاضى الامور المستعجلة إذا توافر شرط الاستعجال ومثاله ان

ترفع الدعوى عن تعرض مادي أدى إلى فقد حيازة العقار فيكون للحائز حينئذ مصلحة عاجلة في رد ذلك الاعتداء (يراجع كتاب شرح المرافعات المدنية للدكتور عبد المنعم الشرقاوى ص ٩٤ هامش ٢ - وحكم محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية مستعجلة فى ٣ مارس سنة ١٩٤٠ ومنشور بالمحكمة سنة ٢٠ رقم ٣٢٠ ص ٨٢٨) . وما ذلك إلا تطبيق للقواعد العامة فى اختصاص القضاء المستعجل بنظر المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من قوات الوقت وبشرط عدم المساس بالحق طبقاً للمادة ٤٩ مرافعات .

وحيث إن البادى من مطالعة أمر الحجز التنفيذى الصادر من المدعى عليه الأول أن مصلحة الضرائب تفر بملكية الشركة المدعية للعقار الذى كان يشغل الممول انج بوليتى أحد عجلاته كما انها معترقة فى ذات الأمر ان وضع يد مولها المدين هو باعتباره مستأجراً بدليل انها أوقعت الحجز التنفيذى على حقه فى استئجار المحل .

وحيث إنه لا شك فى أن المستأجر يحوز العين المؤجرة باسم المالك ونياية عنه وتلك مسائل مستقرة فلا جدال فى ان المالك لا يفقد حيازته للشيء بمجرد اعارته أو تأجيريه .

وحيث إنه يتعين بحث ما إذا كان توقيع المدعى عليه الأول الحجز التنفيذى على حق الممول انج بوليتى فى استئجار المحل طبقاً لأمر الحجز الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥ يعتبر تعرضاً مادياً لوضع يد المدعية أم لا وذلك بحسب ما يبدو للحكمة من الوهلة الأولى ومن ظاهر المستندات المقدمة .

« وحيث إن الثابت هو صدور الحكم ضد المستأجر انج بوليتى باخلائه العين المؤجرة اليه من المدعية في ٨ مارس سنة ١٩٥٥ وذلك بالحكم رقم ٢٢٢ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى اسكندرية من دائرة المساكن . وهذا الحكم نهائى لا يقبل الطعن لا بالمعارضة ولا بالاستئناف عملاً بالقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ .

« وحيث إن مقتضى ذلك هو وضع حد لعقد الايجار بفسخه وانتهائه بين طرفيه وهما المدعية من ناحية والمستأجر السابق انج بوليتى من ناحية أخرى .

« وحيث ان أمر المحجز التنفيذى على حق الممول فى استئجار المحل صدر فى ١٩٥٥/٤/٢٧ واعلن إلى المدعية فى ١٩٥٥/٤/٢٨ فى وقت كان حق الممول فى استئجار المحل قد انتهى بصدور الحكم بالاخلاء فى ١٩٥٥ / ٣ / ٨ وتبعاً لذلك فان قيام المدعى عليهم بخلق المحل ووضع الاختتام عليه يعتبر اعتداء وتعرضاً مادياً على

حق الشركة فى حيازة المحل وفتحه ومباشرة أوجه التصرف المختلفة فيه .

« وحيث إن هذا الاعتداء أو التعرض المادى يخلق حالة مستعجلة متمثلة فى طلب رد الاعتداء من القضاء المستعجل والتماس الحماية عن طريق رد الأمور إلى وضعها الصحيح مع عدم المساس بأصل الحقوق الموضوعية .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين اجابة المدعية إلى طلباتها والحكم بمنع تعرض المدعى عليهم لحيازتها للمحل التجارى الموضح بالصحيفة ورفع الاختتام والاعلانات الموضوعه عليه مع الزام المدعى عليهم بالمصاريف شاملة لاتعاب المحاماة عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات والاشارة إلى أن الحكم واجب التنفيذ فوراً وبلا كفالة تطبيقاً لنص المادة ٤٦٦ مرافعات وبالرغم من عدم طلبه فى عريضة الدعوى لأنه مستمد من نصوص القانون . .

(قضية الممركة المحلية لمبانى الاسكندرية ضد السيد مراقب خرائب الطارين اول بصفته وآخرين رقم ٢١٤٣ سنة ١٩٥٥ رئاسة السيد الأستاذ محمد صالح أبو راس القاضى) .

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

٤٥١

محكمة أبو حمص الجزئية

١٦ يونيه سنة ١٩٥٤

أمر أداء . أحوال مدوره .

المبادئ القانونية

١ — المادة ٨٥١ مراقعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ قاطعة الصراحة في أن أمر الأداء لا يصدر إلا لدين من النقود ثابت بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار وقد أكدت المادة ٨٥٣ مراقعات هذا المعنى فحتمت على الدائن الذي يطلب استصدار أمر بالأداء أن يرفق بطلبه سند الدين .

٢ — ضرورة أن يكون المدين قد وقع على سند الدين أو أقر به على وجه قانوني وإذا اتفق ذلك امتنع على القاضي إصدار أمره للدين بأداء الدين لعدم توافر الشروط القانونية اللازمة لإصداره وأن صدر بغير توافرها كان الأمر بالأداء باطلاً ويحق الحكم بطلانه .

المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة من أوراقها تحصل في أن المعارض قد قدم قدموا طلباً إلى محكمة السليمة فينبى قالوا فيه إن المعارض استأجر منهم بهنقتهم

نظراً على وقف المرحوم محمد عبد الله حسين سرى أطيانا زراعية مساحتها ٢ ف و ٤ ط بزام ناحية بسنواى مركز أبو حمص بحيرة موضحة الحدود والمعالم بالطلب وذلك بمقتضى عقد إيجار مؤرخ أول أكتوبر ١٩٥٢ لمدة سنة واحدة تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ وتنتهى في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإيجار سنوى قدره ١١ جنيهاً و ٧٦٠ مليماً للفدان الواحد بحسب سبعة أمثال الضريبة وعليه تكون القيمة الإيجارية عن المساحة كلها مبلغ ٢٥ جنيهاً و ٤٨٠ مليماً يدفع على قسطين . الأول وقدره تسعة جنيهات من محصول الشتوى بحيث لا يتجاوز أوائل مايوسنة ١٩٥٣ والثانى وقدره ١٦ جنيهاً و ٤٨٠ مليماً يدفع في ميعاد لا يتجاوز أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ وأضافوا أن المعارض لم يسدد لهم أى مبلغ من قيمة الإيجار جميعه وقدره ٢٥ جنيهاً و ٤٨٠ مليماً رغم مطالبته ودياً وإنذاره رسمياً في أوائل يوليو سنة ١٩٥٣ وطلبوا صدور أمر المحكمة بتوقيع الحجز التحفظى تحت مسئوليتهم على جميع ما يوجد بالدين المؤجرة الميمنة الحدود بالطلب ويعتد الإيجار من زراعة وحاصلات ومراش وآلات زراعية وما نقل منها إلى منزل أو جرن المدين ولم يمس على نقله المدة القانونية وقاء لمبلغ ٢٥ جنيهاً و ٤٨٠ مليماً وعشره نظير المصاريف الاحتمالية وتحديد أقرب جلسة أمام المحكمة لحضور المعارض لسماعه الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٢٥ جنيهاً و ٤٨٠ مليماً

المصاريف يحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« ومن حيث إنه تحدد لنظر المعارضة أمام محكمة السيدة زينب جلسة ١٤/١١/١٩٥٢ وبها اتفق الطرفان على إحالتها لهذه المحكمة وقد قررت المحكمة بهذه الأحالة . »

« ومن حيث إن الحاضر مع المعارض قدم لهذه المحكمة مذكرة بدفاعه رقم ٧ دوسيه طلب فيها أصليا الحكم ببطلان أمر الأداء وما ترتب عليه وبطلان أمر الحجز التحفظي الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٩/٦ واحتياطيا الحكم بالغاء أمر الأداء واعتباره كأن لم يكن مع إلزام المعارض ضد المصروفات في الحالتين وقال شرحا لطلباته إن المعارض ضدهم استصدروا من محكمة السيدة زينب الوطنية أمرا بتوقيع الحجز مقابل مبلغ ٢٥ ج و ٤٨٠ م ذهبوا أنه متأخر إيجار في ذمة المعارض عن سنة ١٩٥٢/١٩٥٢ الزراعية وكان سندهم في استصدار الأمر صورة من عقد إيجار لا تحمل توقيما للمعارض ولم يلاحظ حضرة القاضي الأمر أن هذه الصورة غفل من امضاء المدين فأصدر أمره بالحجز التحفظي بتاريخ ١٩٥٢/٩/٦ وعلى هذه الصورة تمكن المعارض ضدهم من استصدار أمر بالحجز التحفظي بغير سند يحيز لهم ذلك ولم يقف أمرهم عند هذا الحد بل تقدموا إلى حضرة القاضي الأمر واستصدروا منه أمرا بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ قضى بإلزام المعارض بأن يؤدي لهم مبلغ ٢٦ جنيها و ٧٣٠ مليا وصحة إجراءات الحجز التحفظي وجعله نافذا واستطرد قائلا إنه بهذه الإجراءات الخاطئة يكون أمر الأداء قد صدر باطلا لأنه لا يسدر إلا لأقتضاء ديون

وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع وجعله نافذا مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقد صدر الأمر بتوقيع الحجز التحفظي بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وتوقع بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

« ومن حيث إن المعارض ضدهم قدموا تأييدا لدعواهم عقد إيجار مؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ وبمطالعة تبين أنه لا يحمل توقيع المستأجر أي المعارض . »

« ومن حيث إن المعارض ضدهم قدموا طلبا آخر لمحكمة السيدة زينب الجزئية شرحوا فيه وقائع الدعوى على النحو السالف بيانه وطلبوا صدور أمر المحكمة للمعارض بأن يؤدي لهم مبلغ ٢٦ جنيها و ٧٣٠ مليا منه مبلغ ٢٥ جنيها و ٤٨٠ مليا متأخر الإيجار والباقي مصاريف الأمر والدفعة والنفاذ بلا كفالة . »

« ومن حيث إن محكمة السيدة زينب أصدرت بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٣ أمرا قضى بإلزام المعارض بأن يؤدي للمعارض ضدهم مبلغ ٢٦ جنيها و ٧٣٠ مليا وبصحة الحجز التحفظي وجعله نافذا والمصاريف وقد أعلن الأمر المذكور للمعارض بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٧ فرجع عنه المعارضة موضوع هذه الدعوى بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٢ وقد بنى معارضته على أنه قام بسداد مبلغ ٣٥ جنيها و ٦٤٠ مليا إلى صراف ناحية يستوأي لحساب المعارض ضدهم وذلك من قيمة الأموال الأميرية المطلوبة منهم والمستحقة على الأعيان المؤجرة وتم صحيفة معارضته بطلب الحكم بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء أمر الأداء الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٣ بكافة محتلاته وباعتباره كأن لم يكن مع إلزام المعارض ضدهم

ثابتة بالكتابة ومؤدى هذا أن يكون الصادر
ضده الأمر توقيع أو اعتراف على سند المديونية
يبيح للدائن استصدار مثل هذا الأمر والقول
بغير ذلك مخالف للحكمة التشريعية التي توخاها
المشرع من تبسيط الاجراءات في اقتضاء أمثال
هذه الديون وأيد قوله بنص المادة ٨٥١
مرافعات فقد ذكرت أنه استثناء من القواعد
العامة لرفع الدعاوى تتبع الأحكام التالية عند
المطالبة بدين من النقود إذا كان ثابتا بالكتابة
وحال الأداء ومعين المقدار وكذلك نصت
المادة ٨٥٢ مرافعات على أن الأمر بالأداء
يصدر بناء على عريضة من الدائن أو وكيله
يرفق بها سند الدين ويبقى هذا السند في فلم
الكتاب إلى أن يمضى الميعاد المنصوص عنه في
المادة ٨٥٤ مرافعات وأردف القول أن مؤدى
هذه النصوص وهي استثنائية — لا يجوز التوسع
فيها — أن الأمر الذي صدر بالأداء وقع باطلا
لإنعدام سند المديونية الذي يبرر صدوره .
كذلك قال إن الأمر الصادر بتوقيع الحجز
التحفظي قد وقع باطلا لأنه صدر بناء على
ورقة لا تحمل توقيعاً للمعارض ومرد بطلان
أمر الحجز نص المادة ٦٠٤ مرافعات التي تنص
على ما يأتي (لا يوقع الحجز التحفظي في
الاحوال المتقدمة الذكر إلا بأمر قاضي الأمور
الوقفية ولا يجوز الأمر به لحق غير حال الأداء
وغير محقق الوجود) وذكر أن الدين الذي
صدر بمقتضاه أمر الحجز لم توافر فيه هذه
العناصر الجوهرية والنتيجة الحتمية لكل هذا
أن كلا الأمرين الأمر بالحجز والأمر بالأداء
قد وقعا باطلين لجفافهما للنصوص القانونية
الصريحة وانتهى في مذكرته إلى أن المعارض

قد قام بسداد مبلغ ٢٥ جنيها و ٦٥٠ مليا
لحساب الأموال المستحقة على الوقت المشمول
بنظارة المعارض ضدّم وقدم تأييدا لقوله
صورة من محضر حجز ادارى توقع ضد
المعارض مرققا به قسيمة تفيد سداده لمبلغ
٢٥ جنيها و ٦٥٠ مليا .

ومن حيث إن الحاضر عن المعارض
ضدّم قدم هو الآخر مذكرة بدفاعة رقم ٨ دوسيه
طلب فيها رفض المعارضة وتأييد أمر الاداء
المعارض فيه وقال شرحا لطلبه إن المعارض
ضدّم استصدروا أمرا بالحجز التحفظي ضد
المعارض على ما يوجد بالعين المؤجرة رغم أن
عقد الايجار لا يحمل توقيععه وذكر أن صدور
الأمر على هذا النحو في محله وقد اعترف المعارض
في صحيفة معارضته بأنه مستأجر للأطيان إلا أنه
يزعم سداد مبلغ ٢٥ ج ٦٥٠ م لحساب المعارض
ضدّم من قيمة الأموال الأميرية المستحقة عليهم
في حين أن المبلغ المدفوع منه يجب أن يوزع على
جميع المستحقين كل بحسب استحقاقه واتضح أن
ما يخص المعارض ضدّم منه هو مبلغ ١٨ ج ٢٢٨ م
وبذلك يكون الباقي بذمة المعارض مبلغ ٩ ج ٢٢٢ م
مع تحمله بجميع المصاريف لأن السداد حصل
بتاريخ ٢٨/٩/١٩٥٢ وأمر الاداء المعارض فيه
صدر بتاريخ ٢٣/٩/١٩٥٢ .

ومن حيث إن الحاضر عن المعارض ضدّم
رد في مذكرته سائلة الذكر على ما طلبه
الحاضر مع المعارض من الحكم ببطلان أمرى
الاداء والحجز الصادرين ضده بقوله إن دفع
المعارض بالبطلان لم يرد إلا في مذكرته ولم يبد
بصحيفة المعارضة ومن ثم يكون قد سقط إعمالا
لنص م ١٤١ مرافعات وأوضح أن المقصود

بكلمة سند الدين الوارد بالمادة ٨٥٢ مرافعات إنما هو ورقة تثبت الدين وكل ورقة يقتنع بها القاضى تعتبر سند دين ومن يريد الانكار قبا به مفتوح .

« ومن حيث إن المسلم به بين الطرفين هو أن عقد الايجار موضوع الدعوى لم يوقع عليه من المعارض . »

« ومن حيث إن نص م ٨٥١ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ قاطعة الصراحة في أن أمر الأداء لا يصدر إلا لدين من التقود ثابت بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار كذلك نص م ٨٥٣ من القانون المذكور فقد حتم على الدائن الذى يطلب استصدار أمر بالأداء أن يرفق بطلبه سند الدين . »

« ومن حيث إنه يبين من نصوص القانون الخاص بأوامر الأداء سالفة الذكر ومذكرته الايضاحية أنه صدر استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى لاقتضاء الديون الثابتة بالكتابة والمقصود بذلك بدهة وعقلا أن يكون المدين قد وقع على سندها كتابة أو أقر بها على وجه قانونى وبالجملة أن يكون الدين معترفا به بإقرار المدين أو بتوقيعه على سنده بحيث إذا انتفى ذلك امتنع على حضرة القاضى إصدار أمره للمدين بأداء الدين لعدم توافر الشروط القانونية اللازمة لإصداره وإن صدر بغير توافرها كان الأمر بالأداء باطلا ويحق الحكم ببطلانه ولا يقال في هذا الخصوص إن طلب البطلان دفع

شكلى وأنه نوع من أنواع البطلان التى ترد على ورقة التكليف بالحضور إذ هذا قول فى غير محله لأن مبنى البطلان هو صدور الأمر على غير مقتضى نصوص القانون أو بمباراة أخرى صدوره بغير سند اطلاقا كحالة الدعوى .

« ومن حيث إن الاستفادة من مدلول عبارات القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ والقانون المعدل له رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ أن نصوصهما آمرة ومتعلقة بالنظام العام ومن ثم تقضى المحكمة بالبطلان جزاء على مخالفة أحكامه فى أية حالة كانت عليها الدعوى وفى أى وقت ويغير ما طلب . »

« ومن حيث إنه تأسيسا على ما تقدم يكون أمر الأداء المعارض فيه قد صدر باطلا وبغير سند أصلا الأمر الذى تقضى معه المحكمة ببطلانه وما ترتب عليه من آثار . »

« ومن حيث إن أمر الحجز هو الآخر قد صدر باطلا كذلك لعدم توافر شروطه القانونية المنصوص عنها فى المادة ٦٠٤ مرافعات ولا ترى المحكمة داعيا للنس على هذا البطلان فى منطوق حكمها إذ فى بطلان أمر الأداء وما يترتب عليه ما يقيد بطلان أمر الحجز عملا بقاعدة الفيرغ يتبع الأصل وجودا وعدما . »

« ومن حيث إنه عن المصروفات فيستعين الزام المعارض ضدهم بها لأنهم خسروا الدعوى عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات . »

(قضية عبد الفتى حسين السيد ضد محمد عزيز وآخرين رقم ٧٣١ سنة ١٩٥٣ برئاسة الأستاذ محمود خراطة القاضى) .

من الجرائم الجديدة في قانون العقوبات :

صنع قطع معدنية مشابهة للعملة المتداولة

أو أوراق مشابهة لأوراق النقد إذا كان من شأنها إيقاع الجور في الغلط

للسيد الدكتور رؤوف عبيد

أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

نصت المادة ٢٠٦ مكررة مضافة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ (الوقائع المصرية في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٢ العدد ٤٢ مكرر) ، على أنه :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من صنع أو باع أو وزع أو حاز بقصد البيع أو التوزيع لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً إذا كان من شأن هذه المشابهة إيقاع الجور في الغلط .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل من طبع أو نشر أو استعمل الأغراض المذكورة صوراً تمثل وجهاً أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر ، ومع ذلك يجوز هذا الطبع أو النشر أو الاستعمال للأغراض سالفه الذكر بترخيص خاص من وزير الداخلية والقيود التي يفرضها ، .

وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذه المادة الجديدة التي وضعت جريمة خاصة من جرائم تقليد العملة المتداولة ، أو أوراق النقد المتداولة في بلادنا تخالف — في أكثر من جانب — جريمة تزيف المسكوكات أو تزوير أوراق النقد المتداولة ، ما يلي مما نورد به بتامه قبل محاولة تحديد أركان هذه الجريمة الجديدة ، لما له من أهمية خاصة في هذا التحديد ، وعلى وجه خاص في التمييز بينها وبين الجرائم الأخرى المماثلة الواردة سواء أفي باب المسكوكات الزيف والمزورة (٢٠٢م — ٢٠٤ع) ، أم في باب التزوير (٢٠٦م) .

« ... وقد نصت المادة ٢٠٦ ع في الفقرة الخامسة على الأوراق التي لها قيمة مالية والتي تصدرها خزانة الحكومة وهي الأوراق التي تصدرها وزارة المالية بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ وفي الفقرة السادسة على أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً وهي أوراق البنوك التي تصدرها البنك الأهلي بموجب الدكرتو الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ »

ولا يندرج تحت مدلول هذه الفقرة أوراق البنكنوت الأجنبية لأنها ليست من الأوراق المأذون بإصدارها في مصر كما أنها ليست من المحررات الرسمية في مصر ، ولذلك فإن تقليدها أو تزويرها يعتبر تزويراً في محررات عرقية .

• وجريمة التقليد سواء في المسكوكات (وهي العملة المعدنية) أو في العملة الورقية وهي الأوراق التي لها قيمة مالية وتصدرها خزانة الحكومة أو أوراق البنكنوت يشترط لوقوعها ثلاثة أركان : أولها محل الجريمة المنصوص عليه في القانون ، وثانيها الركن المادي وهو التقليد والمقصود به اصطلاح شيء كاذب يشبه شيئاً صحيحاً . ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث يخدع فيه المدقق بل يكفي لتوفره إمكان انخداع الجمهور بالشيء المصطنع وإمكان قبوله في التعامل . والركن الثالث وهو القصد الجنائي . فملاوة على القصد الجنائي العام ، وهو ارتكاب الفعل المكون للجريمة مع العلم بأنه معاقب عليه قانوناً يشترط قصد جنائي خاص هو أن يكون الجاني قد أراد وضع هذه العملة في التعامل على أنها صحيحة بما يترتب على ذلك من النتائج . وهذا القصد بمنصرية العمام والخاص ينترض وجوده من ارتكاب الفعل المادي لهذه الجرائم ، وللتهم طبعاً أن يثبت عدم وجود القصد الخاص بأن يثبت مثلاً أنه ارتكب هذا الفعل بقصد إجراء تجربة علمية أو صناعية وفي هذه الحالة لا تنافر الجريمة ويفلت المتهم من العقاب .

• ولما كانت بعض الهيئات أو الأفراد تقوم بتقليد العملة المعدنية أو الورقية لاستعمالها في أغراض تمثيلية أو ثقافية بمناسبة طبع الكتب الدراسية مثلاً ، وقد أثبتت الحوادث المتعددة تسرب مثل هذه الأوراق إلى أيدي الجمهور وتداولها في التعامل ، ولما كانت نصوص قانون العقوبات نجالتها الراهنة قاصرة عن مواجهة هذه الحالة كما سبق أن أوضحنا ، لذا اقتضى الأمر وضع نص لعقاب من يضع أو يبيع أو يوزع أو يحوز بقصد البيع أو التوزيع قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المعدنية أو الورقية المتداولة في مصر .

• كما رؤى معاقبة من يطبع أو ينشر أو يستعمل صوراً تمثل وجهاً أو جزءاً من وجه لتلك العملة الورقية . وقد أجاز الطبع أو النشر أو الاستعمال بترخيص من وزير الداخلية لأغراض ثنافية أو نحوها حتى يمكن مواجهة الحالات التي تظهر في العمل ويضطلع وزير الداخلية بتقديرها ، كما خول له وضع القيود التي تلزم للقيام بهذه الأفعال .

• ويلاحظ أن محل الجريمة في هذه المادة هو ذات المحل في المواد السالفة الذكر والخاصة بتزييف وتقليد العملة المعدنية والورقية ، وبذلك تخرج أوراق البنكنوت الأجنبية لأن القانون لم ينص أصلاً على جريمة خاصة لمن يقلدها فلا مبرر لوضع جريمة خاصة لها في هذه الحالة اكتفاء بأن تقليدها يعتبر جريمة تزوير في محرر عرقى إذا توافرت أركانها

والمستفاد من هذا النص الجديد ومذكورة الإيضاحية أن الجريمة المنوّه عنها فيه تستلزم لقيامها في رأينا — اجتماع أركان ثلاثة وهي : —

أولاً : وقوع أفعال مادية من نوع معين هي الصناعة أو البيع أو التوزيع أو الحيازة بقصد البيع أو التوزيع .

ثانياً : وقوع هذه الأفعال على قطع معدنية أو أوراق مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنوك المالية إذا كان من شأن المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط .

ثالثاً : توافر القصد الجنائي .

وذلك على الوجه الآتي :

الركن الأول

الأفعال المادية

واضح من النص أنه يعاقب على ثلاثة أنواع من الأفعال المادية وهي :

أولاً : صنع قطع معدنية أو أوراق مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها .

ثانياً : بيع أو توزيع شيء مما تقدم .

ثالثاً : حيازة شيء مما تقدم بقصد البيع أو التوزيع .

وفي جميع الأحوال يلزم أن تكون القطع المعدنية أو الأوراق المالية محل الصنع أو البيع أو التوزيع أو الحيازة مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة أو لأوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها ، وأن تكون المشابهة على الدرجة التي من شأنها إيقاع الجمهور في الغلط ، أي إيقاع الإنسان العادي فيه . وهذه المشابهة لا تتطلب في رأينا الارتقاء إلى مستوى التقليد أو الاصطناع الذي تتطلبه جرائم تزيف المسكوكات (م ٢٠٢) وتزوير أوراق النقد (م ٢٠٦) . فالمشابهة في جريمة تقليد العملة المزيفة أو اصطناعها تكون في الشكل والوزن والحجم ، بما يكفي لقبول العملة في التعامل (١) ، حتى ولو كان قبولها نتيجة لعدم التحقق منها أو التأمل فيها (٢) . ويستوى بعد ذلك أن يكون التقليد بالغاً حد الإيقاع ، أم غير متقن بالمرءة . وعلى أية حال فإن تقدير توافر المشابهة هنا ، وتوافر التقليد هناك أمر يدخل في اختصاص قاضي الموضوع نهائياً ، بلا معقب عليه لمحكمة النقض . وكل ما يصح أن يعد تقليداً كافياً لتوافر الجريمة في المادة ٢٠٢ يصح أن يعد من باب أولى مشابهة كافية للقول بتوافر الجريمة في المادة ٢٠٦ مكررة . والعكس غير صحيح بمعنى أن المشابهة المطلوبة في المادة ٢٠٦ مكررة قد لا تكفي لقيام التقليد المطلوب في حكم المادة ٢٠٢

(١) راجع جارو جزء ٤ فقرة ١٣١٦ وجارسون مادة ١٣٢ فقرة ١٠ .

(٢) استئناف مصر في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠ ج س ١ ص ٣١٢ وراجع بالنسبة لتقليد في حكم المادة ٢٠٦ قض ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بمجموعة التواعد جزء ٣ رقم ٣٩٨ ص ٤٩٩ و ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٤ جزء ٦ رقم ٣٢٦ ص ٤٤٩ و ١٥ يناير سنة ١٩٥١ بمجموعة أحكام القضاء ص ٢ رقم ١٨٦ ص ٤٩٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ ص ٢ رقم ٤١٣ ص ١١٣٢ .

(بشأن تزيف المسكوكات) أو المادة ٢٠٦ (بشأن تزوير الاختام والتفغات والعلامات وما إليها) .
والحكمة في هذه المغايرة هي أن صانع العملة أو الختم أو النقطة أو العلامة أو الورقة النقدية هناك
مزيف يرى إلى خداع الجمهور ، أما صانع القطعة المعدنية أو الورقة هنا فهو لا يرى إلى خداع
أحد ، بل إلى تحقيق غرض من أغراض شتى قد تكون ثقافية كعمل مجموعات لتماذج عملة البلاد
المختلفة من معدن وخيصة ، أو بمناسبة طبع الكتب المدرسية مثلاً (وهو ما أشارت إليه صراحة
المذكرة الإيضاحية للبادة الجديدة) ، كما قد تكون صناعية كاستخدامها في أصناف من الحل
الخيصة ، أو تجارية كطبع أوراق تشبه العملة الورقية المتداولة في مصر وتحمل بخط رفيع اسم
محل تجارى أو سلعة معينة من قبيل الدعاية والإعلان . وقد تكون هناك فروق يسيرة متعددة ،
ولكن لايسهل مع ذلك اكتشافها بمعرفة الإنسان العادى .

ولذا نرى أنه ينبغي أن يراعى في تقدير مدى المشابهة النظر إلى القطعة المعدنية أو الورقة
بمحل الجريمة وحدها أولاً ، ثم النظر بعد ذلك إلى القطعة أو الورقة الصحيحة وحدها لتبين مدى
احتمال وقوع الجمهور في الغلط . أما وضع القطعتين أو الورقتين متجاورتين للمقارنة فسيظهر
الفروق بينهما — ولو كانت صغيرة الشأن — واضحة بما ينتهى فى أغلب الأحوال إلى القول
بعدم انطباق النص الجديد وإهدار الحكمة من وضعه . وهذا المعيار الذى نرى تطبيقه هنا هو
المتبع فى تقدير مدى المشابهة فى تقليد العلامات التجارية والصناعية ، حيث ينظر فى تعيين مدى
المشابهة بين العلامتين الأصلية والمقلدة على هذا النحو ، مع إهدار جميع أوجه الخلاف ،
ولو كانت على وضوح كاف عند المقارنة ، ما دام ليس من طبيعة التعامل العادى أن يكتشفها ،
وهو لا تعرض عليه بطبيعة الحال إلا العلامة المقلدة وحدها دون أن تكون يحوارها الصحيحة
للمقارنة والمضاهاة .

والأغراض المشروعة هنا هي التى جماعت صنع هذه الأشياء أو بيعها أو توزيعها يمكننا ،
ولكن بتزويرها من وزير الداخلية دوماً لاحتمال استعمالها فى إيقاع الجمهور فى الغلط ،
أو للتستر وراء بعض هذه الأغراض عن قد يضبطون وهم يزيفون العملة أو يزورون الأوراق
المالية المتداولة فى البلاد بنسبة تزويرها . ولذلك فإنه إذا لم تكن المشابهة بالقدر الذى يصح أن
يوقع الجمهور فى الغلط فلا تقع الجريمة بطبيعة الحال (١) .

ويلاحظ أخيراً أن جرائم هذه المادة الجديدة تشابه من ناحية طبيعة الفعل المادى والدوافع إليه
الجرائم التى نصت عليها المادة ٢٢٩ التى تقر أنه « يعاقب بالعقوبات المدونة فى المادة السابقة (٢)
من صنع أو حمل فى الطرق للبيع ، أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت

(١) راجع أيضاً الدكتور على راشد فى « كتاب الجرائم المقررة بالملحة السورية » ص ١١٢ .
(٢) وعقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز سنة أشهر أو الزرامة التى لا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى مائتي
العقود فقط .

طريقة صنعها تشابه هيتها الظاهرة علامات وطوايع مصلحتى البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة والتلغرافات فى البلاد الداخلة فى اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة .

وأىضا ما نصت عليه المادة ١/٢٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم دمغة الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٣٩ من أنه : يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيا مصرية أو بإحدى هاتين العقوبتين من صنع أو حمل فى الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما تكن طريقة صنعها تشابه هيتها الظاهرة علامات وطوايع مصلحة الضرائب مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة

وأغلب الظن أن واضح المادة ٢٠٦ مكررة قد استهدى فى وضعها بهذين النصين الأخيرين لجاءت على غرارهما ، محققة نفس الحكمة التى أريد بهما ، وإن اختلفت عنهما فى النطاق ، وفى أن الأفعال المادية فيها قد شملت أيضا الحياة بقصد البيع أو التوزيع ، فضلا عن الصناعة ، أو البيع أو التوزيع الفعلين على ما يبينه آتفا ، بالإضافة إلى أن محل الجرائم الجديدة هو العملة المتداولة وأوراق البنوك المالية على التفصيل الآتى .

الركن الثانى

محل الجريمة

الأفعال المعاقب عليها فى المادة ٢٠٦ مكررة ينبغى أن يكون محلها إما قطع معدنية تشبه العملة المتداولة فى مصر تداولاً قانونياً أو عرفياً ، وإما أوراق النقد المأذون بإصدارها قانوناً .

وبالنسبة للعملة المتداولة قانوناً أو عرفاً ينبغى التمييز بين نوعين منها ، عملة ذهبية أو فضية متداولة فى البلاد قانوناً أو عرفاً من جانب ، وعملة غير ذهبية ولا فضية متداولة فى البلاد قانوناً ، ولا يوجد منها شيء متداول عرفاً من جانب آخر . وعلى ذلك يكون نطاق المادة الجديدة : —

هو نفس نطاق المادة ٢٠٢ بالنسبة للعملة الذهبية والفضية .

وهو جزء من نطاق المادة ٢٠٣ بالنسبة لما عدا ذلك من أصناف العملة (إذ خرجت من نطاقها العملة الأجنبية المتداولة فى الخارج) .

وهو جزء من نطاق المادة ٢٠٦ بالنسبة لأوراق البنوك المالية التى أذن بإصدارها قانوناً (إذ خرج من نطاقها ما عدا ذلك كالأختام والتمغات والعلامات وما إليها ...) .

ويقتضينا ذلك شيئاً من الإيضاح على النحو الآتى : —

أولاً : العملة الذهبية أو الفضية المتداولة فى البلاد قانوناً أو عرفاً .

تحمى المادة ٢٠٦ مكررة جديدة — بأدى ذى بدء — العملة الذهبية أو الفضية المتداولة

قانوناً أو عرفاً في بلادنا . ويكون لها تداول قانوني Cours légal متى كان القانون يلزم التعامل بقبولها ، فإذا امتنع — ولم تكن مزورة ولا مغشوشة — عوقب طبقاً لنص المادة ٢٨٦/٢ ع . وسيان أن تكون مما يلزم التعامل بقبوله بكمية محدودة أم غير محدودة (١) .

وقد بين القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ النقود المتداولة قانوناً في مصر (٢) .

ويكون للعملة تداول عرفي Cours usuel — في رأى جانب من الفقه — متى تعارف الناس على قبولها في معاملاتهم ، وإن كانوا غير ملزمين بذلك . وهي إما مسكوكات أجنبية تعارف الناس على قبولها في معاملاتهم ، وإما مسكوكات كان لها فيما مضى تداول قانوني ولكنه زال عنها بتغيير نظام العملة (٣) . بينما يرى جانب آخر أن المسكوكات المتداولة عرفاً هي العملة الأجنبية الذهبية أو الفضية التي تقبل في المعاملات الجارية إلى جانب العملة الوطنية فلا يسرى النص على المسكوكات التي كان لها فيما سبق تداول قانوني ، ولكنه زال عنها بتغيير نظام العملة ، وذلك لأن المسكوكات التي تزول عنها صفة التداول القانوني تزول عنها بالتالي صفة النقود ، ولأن غرض الشارع في هذا الشأن قد وضع من تعليقات الحقانية على المادة ١٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ ، وهي تقابل المادة ٢٠٢ من القانون الحالي ، وقد قررت أن المقصود بالحماية في هذه المادة المسكوكات الذهبية والإنجليزية والفرنسية التي حلت محل المسكوكات المصرية في المعاملات الجارية ، (٤) .

وأخذاً بهذا الرأي الأخير تصدق حماية المادة ٢٠٦ مكررة جديدة على أنواع مختلفة من العملة الفضية الأجنبية المتداولة عرفاً في بعض مناطق الحدود المصرية مثل القنال ورفح والعريش وبعض الواحات . ولكن لا تصدق على قطعة النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتيني الموازية للقطعة الذهبية الفرنسية ذات العشرين فرنكاً ، لأن وزير المالية قد جعل قبولها اختيارياً في المعاملات بقرارات صدرت في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ ولكنه عاد وألغاه في سنة ١٩٢٨ فققدت صفتها تلك ، وأصبح تزييفها معاقباً عليه بالمادة ٢٠٣ لا بالمادة ٢٠٢ ، كما أصبح اصطناع عملة مشابهة لها غير معاقب عليه بالمادة ٢٠٦ مكررة هذه ، ولو كان من شأن المشابهة إيقاع الجهور في الغلط ، لأن هذه المادة الأخيرة

(١) طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ تقبل النقود الذهبية بكمية غير محدودة (مادة ٣٥) ، بينما لا يجبر أحد على قبول نقود فضية بمبلغ يزيد قيمته على مائتي قرش ولا على قبول نقود من النيكل بمبلغ يزيد قيمته على عشرة قروش .

(٢) والذهبية من بينها طبقاً لهذا القانون هي قطعة الجنيه المصري ونصف الجنيه ، وأيضاً الجنيه الانكليزي الذهبي ، والفضية من بينها هي القطع ذات العشرين قرشاً والعمرة والخمسة قروش والقرشين . وكذلك القطع الفضية التي كانت متداولة قبل ضرب أصناف العملة آفة الذكر والمنقوش عليها اسم سلطان تركيا وقد اعتبرتها المادة ١٧ من هذا القانون مؤقته التداول إلى أن يصدر قرار من وزير المالية بسحبها وإبطال التعامل بها .

(٣) راجع المرحوم الأستاذ أحمد أمين تنقيح الدكتور راشد س ٢٥٠ ولأستاذ جندى عبد الملك « الموسوعة » جزء ٢ ص ٥٧٦ والأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل « شرح القانون المصري في جرائم الاعتداء على الأشخاص والتزوير » ص ٥٥٢ .

(٤) راجع الدكتور السيد ، « جرائم التزوير في القانون المصري » طبعة سنة ١٩٥١ ص ٢٦ ، والدكتور محمود مصطفى « شرح قانون العقوبات » القسم الخامس الطبعة الثالثة ققرة ٨١ ص ٧٠ .

لا تحمي أصناف العملة الأجنبية — مهما كان نوعها — مادامت غير متداولة في بلادنا قانوناً ولا عرفاً .

وهناك أصناف من المسكوكات ليس لها تداول قانوني ولا عرفي في البلاد مثل المحاميد والمحاييب والخيريات وما إليها مما كان فيما سلف نقوداً متداولة ، ولكنه أصبح الآن سلعاً تستعمل في الزيتة . فهذه لا تحميها لا المادة ٢٠٢ ، ولا المادة ٢٠٣ ، ولا هذه المادة الجديدة ٢٠٦ مكررة ، بل يخضع تقليدها أو اصطناع ما يشابهها ، إذا اصطحب بغش المشتري لها في عيارها ، لحكم المادة ٣٤٧ ع بوصف الواقعة وغشاً للمشتري في عيار شيء من المواد الذهبية أو الفضية . ومن باب أولى لا تحمي المادة ٢٠٦ مكررة جديدة النقود ذات القيمة الأثرية البحتة كالعملة الرومانية أو اليونانية .

ثانياً : العملة غير الذهبية ولا الفضية المتداولة قانوناً في البلاد .

تحمي المادة الجديدة بلا نزاع المسكوكات غير الذهبية ولا الفضية مادام لها تداول قانوني في البلاد ، وقد بينها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ (١) ، أي جميع مسكوكات النيكل والبرونز المتداولة قانوناً في البلاد ، ولا يوجد منها شيء له تداول عرفي .

أما المسكوكات الأجنبية التي ليس لها تداول قانوني ولا عرفي في بلادنا فلا تتمتع بحماية المادة ٢٠٦ مكررة التي استلزمت صراحة في العملة شرط التداول في البلاد ، وإن كانت تتمتع بحماية المادة ٢٠٣ التي تعاقب على تزيف المسكوكات ، ولو كان لها تداول في البلاد الأجنبية سواء أكانت من الذهب أم الفضة أم غيرهما من المعادن المختلفة . لأن تزيف المسكوكات جرائم خطيرة تقوم بها أحياناً عصابات منظمة تتخذ مرتعاً لنشاطها أكثر من دولة . وفي النهاية تنقسم أضرارها تلك التي زيفت عملتها ، والتي زيفت فيها ، وهو ما لا يصدق على جريمة المادة الجديدة في أية صورة من صورها .

ثالثاً : أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً .

تصدق حماية المادة الجديدة على «أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً ، بصريح نصها وتعبير «أوراق البنوك المالية» تعبیر قاصر ولا شك إذ قد ينصرف إلى أوراق النقد التي تصدرها البنوك دون مثيلتها التي تصدرها وزارة المالية رأساً ، مع انتفاء حكمة المغايرة . ولكننا نعتقد أن واضع النص استعمل عبارة «أوراق البنوك» كمرادف لعبارة «أوراق النقد» بصرف النظر عن مصدرها . وهو عدم دقة في التعبير كان ينبغي أن يتزهد عنه النص ، لما قد يثيره في أذهان البعض من لبس ، أو خطأ في التأويل .

(١) وهي قطع النيكل ذات العشرة والخمسة المليمات والمليمين ونصف ، والمليم وقطع البرونز ذات المليم وذات نصف المليم التي ضربت باسم سلطان مصر أو ملكها . وكذلك عملة النيكل والبرونز التي كانت متداولة قبل ضرب أصناف العملة الآتية الذكر والمتنوش عليها اسم سلطان تركيا ، وقد اعتبرها هذا القانون مؤنثة التداول إلى أن يصدر قرار من وزير المالية يسحبها وإبطال التعامل بها .

ولكن لاتصدق هذه الحماية على أوراق النقد الأجنبية مهما كان لها من تداول في مصر أو في الخارج . وذلك لأن القانون لم ينص أصلاً على جريمة خاصة لمن يقلدها ، فلا مبرر لوضع جريمة خاصة لها في هذه الحالة اكتفاء بأن تقليدها يعتبر جريمة تزوير في محرر عرفي إذا توافرت أركانها ، وذلك على حد تعبير المذكرة الإيضاحية للمادة ٢٠٦ مكررة .

كما لاتصدق على الاختتام والتمغات والعلامات ، وجميع الأشياء الأخرى المنوء عنها في المادة ٢٠٦ ، لأن النص الجديد (٢٠٦ مكررة) جاء قاصراً الحظر على القطع المعدنية أو الأوراق المشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً ... ، ولعل الشارع استبعد أن يجرى تقليد الاختتام والتمغات والعلامات الأخرى الواردة في المادة ٢٠٦ لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية كما هي الحال بالنسبة للأشياء التي شملها النص الجديد ، بل افترض أن تقليدها لا يكون إلا للتزوير وبنية الإضرار بالثقة الموضوعة في الختم أو التمغة أو العلامة المقلدة .

الركن الثالث

القصد الجنائي

كل ما يتطلبه نص المادة ٢٠٦ مكررة في أفعال الصنع المشار إليها فيه هو توافر القصد الجنائي العام ، أي مجرد انصراف إرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون دون أي قصد خاص أو نية محددة ، كنية ترويج العملة أو الورقة المصنوعة كما لو كانت صحيحة . وفي هذا أيضاً ما يفرق جرائم هذه المادة عن جرائم تزيف المسكوكات أو تزوير أوراق النقد حيث تلزم في الأخيرة هذه النية المحددة .

وفي أفعال البيع أو التوزيع أيضاً لا يلزم توافر أي قصد خاص مثل قصد الإضرار بالثقة الموضوعة في العملة أو الورقة المقلدة كما هي الحال في جرائم ترويج المسكوكات المزيفة (م ٢٠٢) ، أو استعمال أوراق النقد المزورة (م ٢٠٦) ، وإلا لأضحت الجريمة جريمة ترويج أو استعمال صريحة طالما كان التقليد كافياً .

أما في فعل حيازة القطع المعدنية المشابهة للعملة المتداولة ، أو الأوراق المشابهة لأوراق البنوك المالية ، فقد تطلبت المادة ٢٠٦ مكررة صراحة أن تكون الحيازة بقصد البيع أو التوزيع . وهذا يتطلب : أولاً العلم بأنها غير صحيحة وهو ما يدخل في نطاق القصد العام ، ثم يتطلب ثانياً قصد البيع أو التوزيع ، وهذا لا يدخل في القصد العام ، بل يعد قصداً خاصاً ، لأن القانون لا يعاقب هنا على مجرد الحيازة - سواء أكانت تامة أم وقتية - كما يفعل في جرائم إحراز المخدرات والأسلحة بدون ترخيص مثلاً . ويلاحظ أن هذا القصد الخاص هنا مصدره تخصيص عنصر العلم ببيع من

صنف معين يجب أن يقترب به خلافاً للقاعدة الأصلية التي لا تعتبر الباعث على الجريمة ركناً فيها ، واستثناء من هذه القاعدة ، هو باعث البيع أو التوزيع ، ولا اعتداد بما عداه من البواعث سواء أكان تحقيق ربح مادي أم غرض على أم ثقافي ، والنص صريح في ذلك .

وبطبيعة الحال لا أهمية لحصول البيع أو التوزيع بالفعل من عدمه . وإذا حصل توزيع أو بيع فعلي نشأت حالة تعدد مادي مع الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الحيازة بقصد البيع أو التوزيع وبين البيع أو التوزيع ما دام أن تحقق أي فعل من هذه الأفعال منفرداً يكفي للعقاب على ما ذكرناه عند الكلام عن الركن المادي في الجريمة .

وكما أن قصد الإضرار ليس عنصراً مطلوباً في جرائم المادة ٢٠٦ مكررة ، فكذلك الضرر كعنصر موضوعي قائم بذاته ليس مطلوباً فيها . فسلطة الاتهام ليست مطالبة هنا بإثبات تحقق ضرر معين من جراء الفعل المادي المستند إلى التهمة ، كما لا يجدي هذا الأخير أن يدفع بانتفاء الضرر من جراء هذا الفعل . لأنه إذا كان الضرر كعنصر موضوعي قائم بذاته غير لازم في جميع جرائم تزيف المسكوكات ، وتزوير أوراق النقد ، فهو هنا كذلك ، بل ومن باب أولى . إنما الضرر المباشر الذي يقصده الشارع بالحظر في هذا النوع من الجرائم ضرر مفترض افتراضاً ومتصل بالفعل المادي فيها أوثق صلة بحيث لا يمكن فصله عنه في تقدير الشارع ، وهو ما دعاه إلى التدخل بالعقاب في صورة المادة ٢٠٦ مكررة رغم الأغراض الثقافية أو العلمية أو الصناعية التي قد يستهدفها صانع العملة أو الأوراق المقلدة . وهذا الضرر المفترض هنا هو مجرد احتمال وقوع الجمهور في الغلط من جراء المشابهة في المظهر بين الأشياء المصنوعة ومثيلاتها الصحيحة . فتتحقق الجريمة بالتالي ولو لم يثبت وقوع أي فرد في الغلط بالفعل ، والعبرة كلها هي بإثبات مدى المشابهة وما قد يترتب عليها في هذا الشأن على النحو الذي يبناه عند الكلام عن الأفعال المادية في هذه الجرائم .

العقوبة :

طبقاً لهذه المادة الجديدة العقوبة هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التي لا تجاوز مائة جنيه إذا كانت المشابهة بين القطعة المعدنية أو الورقة المصنوعة وبين العملة المتداولة الصحيحة أو أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً .

وتكون العقوبة مخففة عن ذلك فتصبح الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو الغرامة التي لا تجاوز خمسين جنيهاً إذا كانت أفعال الطبع أو النشر أو الاستعمال وقعت على أوراق تمثل وجهاً أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر (الفقرة الثانية من المادة) .

ويلزم الانطباق هذه الفقرة الثانية توافر شرطين : —

الأول : أن يكون محل الجريمة عملة ورقية متداولة في مصر لا عملة معدنية .

الثاني : أن تكون المشابهة لوجه واحد فقط أو جزء من وجه من العملة الورقية .
 ويلزم اجتماع الشرطين معاً فلا يغني أحدهما عن الآخر ، فإذا كانت المشابهة لعملة ورقية
 ولكن من الوجهين معاً ، خضعت الجريمة لحكم الفقرة الأولى من المادة (١) .
 ومقتضى ذلك أن الواقعة تعد في حكم المادة ٢٠٦ مكررة بجنحة دائماً ، حين أن تقليد
 المسكوكات أو تزويرها ... أو تزويرها بعد جنابة دائماً (٢) .
 وكذلك الشأن بالنسبة لتزوير الاختام والتمغات والعلامات وأوراق النقد التي أذن بإصدارها
 قانوناً (٣) . وفي ذلك أيضاً ما يفرق — على وجه خاص — جرائم هذه المادة الجديدة عن تلك
 الواردة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ إذ شتان بين النوعين فيما يكشف عنه كل منهما من خطورة
 لدى الجاني ، وبين الحالين في مدى ما يتعرض له الصالح العام من خطر ومن ضرر .

(١) والحكمة من تخفيف العقوبة واضحة في أن احتمال وقوع الجمهور في الخلط يبدو مستبعداً هنا ولذا فلم يستلزم
 الشارع حتى أن تكون هناك مشابهة من شأنها إيقاع الجمهور في الخلط .
 (٢) والعقوبة طبقاً للمادة ٢٠٢ هي الأشغال الشاقة المؤقتة ، وذلك إذا كانت المسكوكات ذهبية أو فضية ،
 وطبقاً للمادة ٢٠٣ هي الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع ، وذلك إذا كانت المسكوكات غير
 ذهبية ولا فضية .
 (٣) إذ العقوبة طبقاً للمادة ٢٠٦ ع هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن (أي من ٣ إلى ١٥ سنة) .

طلب إسقاط الخصومة أو انقضائها بالتقادم أو اعتبارها كأن لم تكن

للسيد الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا
أستاذ مساعد قانون المرافعات بجامعة الاسكندرية

١ - تنص المادة ٧٨ على أنه إذا لم تقيد الدعوى خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تحديدها اعتبرت الدعوى كأن لم تكن ، وتنص المادة ٩١ على أنه إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستة شهور ولم يطلب المدعى السير فيها اعتبرت كأن لم تكن ، وتنص المادة ٢/٢٩٢ على أنه إذا لم تعجل الدعوى في ثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل (الأجل الذي وقفت فيه الدعوى بناء على اتفاق طرفيها) اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه ، وتنص المادة ٣٠١ على أنه لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ؛ وتنص المادة ٣٠٧ على أنه في جميع الأحوال تنقضي الخصومة بمضي خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها .

وأشارت المذكرة التفسيرية للقانون وأعماله التحضيرية إلى أن انقضاء الخصومة في الأحوال المتقدمة مقرر لمصلحة المدعى عليه حتى لا يبقى مهردا بدعوى خصمه مع ما تنشئه لديه من حالة القلق وعدم الاستقرار ، وأشارت تارة أخرى في بعض نواحيها إلى أن هذا الانقضاء مقرر للمصلحة العامة وحق لا تترك القضاء أمام المحاكم .

وقد أدى هذا إلى اختلاف الرأي في تفسير المواد المتقدمة .

وأشارت المذكرة التفسيرية أيضا إلى أن السقوط يقع في الأحوال المتقدمة بقوة القانون ، فتصور البعض أن المقصود من هذه العبارة أن المصلحة العامة توجب إبقائه حتما وأن المحكمة يتعين عليها الحكم به من تلقاء نفسها .

ودراسة هذا الموضوع تقتضي : أولا - بحث طبيعة التمسك بانقضاء الخصومة لأي سبب من الأسباب المتقدمة ، وهل يبدى في صورة دفع أو في صورة طلب ، وإن كان في صورة دفع فهل هو دفع شكلي أو موضوعي أو من الدفع بعدم قبول الدعوى ، وثانيا - تحديد الوقت الذي يجوز فيه التمسك بالسقوط وما إذا كان يجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها أو لا يجوز - أي تحديد ما إذا كان السقوط يتعلق بالنظام العام أو لا يتعلق به .

٢ - وفي بدء البحث تقرر أنه - من ناحية سلامة التشريع وحسن معالجته للأمور ،

لا من ناحية تفسير ذات التشريع القائم — يجب أن يكون المبدأ السارى أن الحكم يبطلان الخصومة لعدم السير فيها خلال أجل معين أو لعدم موالاة إجراء ما في ميعاده لا يصدر إلا بناء على تمسك به من جانب الخصم ذى المصلحة ولا نحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، وذلك لأن الخصومة في الأصل لطرفيها ، وقديرى هذا الذى تقرر البطلان لمصلحته فائدة في بقاء الخصومة وإصدار حكم في موضوعها كما إذا أبدى طلبا عارضا أو عن له أن يحسم موضوع النزاع فورا وبغير إبطاء ، بل قد يقوم هو — لا المدعى — بتعجيل الدعوى بعد انقضاء الأجل فلا يعقل أن يباح للمحكمة من تلقاء نفسها أن تهدر الخصومة رغم تمسك طرفيها ببقائها .

ومن ناحية أخرى ، ما الذى يضير الصالح العام إن تراكت ملفات القضايا في المحاكم دون السير فيها ما دامت هذه القضايا لا تنظر ولا تتحدد لها جلسات تشغل بها المحاكم ، بل على العكس ان القول بأجازه تمسك المدعى عليه بالسقوط في أية حالة تكون عليها الإجراءات — ولو بعد صدور أى حكم فيها — يتعارض مع مقتضيات النظام العام لأنه يؤدي إلى شغل المحاكم بخصومات قد ينتهى مصيرها إلى الزوال والانقضاء فيتعطل عملها وتتأثر العدالة بالنسبة للدعاوى الأخرى ، أما الإلزام بالتمسك بالسقوط في بدء النزاع فهو الذى يمتشى مع المصلحة العامة لأن المشرع يعنيه أن يفصل في موضوع الدعوى القائمة أمام المحكمة أو يقضى فورا بسقوطها واعتبارها كأن لم تكن لإهمال موالاتها مدة ما .

٣ — طبيعة التمسك باقضاء الخصومة :

إذا وقفت الخصومة المدة المسقطه لها عملا بالمادة ٣٠١ ، أو إذا لم يتخذ الاجراء الذى أوجب القانون اتخاذه في خلال الأجل المحدد له فان الخصومة تسقط وتعتبر كأن لم تكن أى تزول وتزول الآثار القانونية المترتبة على قيامها ويعود الخصوم إلى الحالة التى كانوا عليها قبل رفع الدعوى ، ولا يمس هذا أصل الحق الذى يبقى سليما يناضل بصدد أصحاب الشأن ما لم يسقط هو الآخر بسبب من أسباب السقوط . فائدة إذن — في الأحوال المتقدمة — تتناول إجراءات الخصومة وحدها — وبعبارة أخرى تتناول ذات الخصومة — دون أن تمس أصل الحق المدعى به . ومن ناحية أخرى الذى يتمسك بسقوط الخصومة أى باعتبارها كأن لم تكن لا ينكر سلطة خصمه في الالتجاء إلى القضاء لزود عن حقه ، وإنما هو يطعن على الخصومة ذاتها ويطلب اهدارها لعدم السير فيها بدليل أن المدعى الذى تسقط دعواه عملا بالمادة ٣٠١ أو تعتبر كأن لم تكن أو تنقضى بالتقدم يملك — في نفس الوقت الذى يحكم فيه ببطلانها — يملك تجديدهما بإجراءات صحيحة وتكون دعواه مقبولة بحالتها طالما أن حقه لم يسقط بأى سبب من أسباب السقوط .

وإذن التمسك باسقاط الخصومة واعتبارها كأن لم تكن في جميع الأحوال المتقدمة لا يتم على صورة دفع موضوعى لأنه لا يوجه إلى أصل الحق ، ولا يتم على صورة دفع شكلى لأن

الدفع الشككية قد وردت في القانون على سبيل الحصر وليس هو من بينها ، ولا يتم على صورة دفع بعدم القبول (١) لأن السقوط لا يفقد الدعوى شرطا من شروط قبولها وإنما يفقد الخصومة شرطا من شروط صحة انعقادها .

وجدير بالإشارة أن الفارق بين الدفع الشككي والدفع بعدم القبول هو أن الأول ينصب على إجراءات الخصومة ذاتها فيؤدي - متى قبل - إلى بطلانها وزوالها ولا يمس أصل الحق بحيث يمكن تجديد الدعوى ، أما الدفع بعدم القبول فإن قبوله يؤدي إلى حرمان الخصم نهائيا من تجديد دعواه (مالم يستجد من الظروف ما ينشئ له سلطة في الالتجاء إلى القضاء) ، وبطبيعة الحال الدفع في الحالتين يرمى إلى منع المحكمة من سماع الدعوى ، ومتى حكم بعدم قبول الدعوى فإن الخصومة القائمة تنهار وتزول لا لبطلانها وإنما كنتيجة حتمية للحكم بعدم قبول الدعوى .

إذن كل دفع بعدم القبول وكل دفع شككي يرمى إلى منع المحكمة من سماع الدعوى ، وكل حكم بعدم قبول الدعوى ، بل كل حكم بقبول دفع موضوعي يؤدي حتما إلى انقضاء الخصومة القائمة لأن الدفع في الحالتين وإن كان يوجه إلى ذات سلطة الخصم في الالتجاء إلى القضاء أو ذات الحق الموضوعي بحسب الأحوال إلا أن تحقيق ما يهدف إليه المدعى عليه من الدفع يستلزم حتما هدم ذات الخصومة القائمة أيضا ، وهو الذي يحصل بالفعل .

ومن ثم ليس يمكن تمييز الدفع بعدم القبول القول بأنه يرمى إلى منع المحكمة من سماع الدعوى أو أنه يؤدي إلى هدم الخصومة لأن الدفع الشككي يرمى هو الآخر إلى منع المحكمة من سماع الدعوى ولأن كلا من الدفع الشككي والدفع الموضوعي يؤدي حتما إلى هدم الخصومة ، وإنما الذي يميز بين الدفعين هو أن الدفع الشككي يوجه إلى الخصومة ويؤدي إلى مجرد زوالها دون المساس بأصل الحق ، والدفع الموضوعي يوجه إلى أصل الحق ويؤدي قبوله إلى حسم النزاع بصده ويؤدي أيضا إلى هدم الخصومة القائمة ، والدفع بعدم قبول الدعوى يوجه إلى ذات سلطة الخصم في الالتجاء إلى القضاء ويؤدي قبوله إلى حسم النزاع على أصل الحق مالم تتغير الظروف التي بني عليها الحكم بعدم قبول الدعوى كما يؤدي إلى هدم الخصومة القائمة (٢) .

(١) راجع مزيدا من التفصيل في كتابه نظرية الدفع رقم ٢١٣ .

(٢) قارن مقال الدكتور حسن أبو السعود في الدفع بسقوط الخصومة - المحاماة ٣٦ العدد ٥ من ٢٥٤ وما يليها . ويقول الدكتور أبو السعود في ص ٧٥٧ « وإزاء النص على طيعة الدفع بالسقوط المنصوص عليه في م ٣٠١ فإن القياس يقتضي إلحاقه بالدفع بعدم قبول الدعوى لا بالدفع الشككي ، لأن الدفع الشككي واردة على سبيل الحصر فقط ، وإنما لأن الدفع بالسقوط وارد على الخصومة ذاتها ، ولا فرق منطقي بين سقوط الحق في تحريك الدعوى بإقضاء الميعاد ، وسقوط الحق في السير فيها بإقضاء الميعاد » .

ولنا يصح هذا القول الملاحظات الآتية :-

وهذا الذى نقول به يتفق الرأى بصدده سواء فى فرنسا أم فى مصر ، وسواء من جانب الفقه أم من جانب القضاء (١) .

٤ — وإذا كان التمسك باسقاط الخصومة واعتبارها كأن لم تكن ، فى جميع الأحوال المتقدمة ، ليس بدفع موضوعى أو بدفع شكلى أو بدفع بعدم قبول الدعوى ، فما الوصف الذى ينطبق عليه إذن ؟

نحن نراه فى ظل القانون الجديد ، طلباً ، وهو طلب لا يتصل بموضوع الدعوى أو بشق منه ، وإنما هو طلب يتصل بالاجراءات . وهذا الوصف غريب بطبيعة الحال ، ولكن المشرع فى قانون المرافعات الجديد يقره بل هو الذى خلقه ، فالمادة ٣٠٣/٢ (٢) تنص على أنه يجوز تقديم طلب اسقاط الخصومة على صورة الدفع إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة (٣) . ولقد انتقدنا هذا المسلك فى مقدمة كتاب نظرية الدفوع ، وبما قلناه ، إن الغريب أن المشرع فى قانون المرافعات الجديد قد ضيق من نطاق الدفوع الشكلية وقصرها على الدفع بعدم الاختصاص والدفع بالأحالة والدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور على اعتبار أنها توجه إلى الخصومة برمتها ، وكان الأولى به — إذا شاء أن يتمشى مع منطقته — أن يوسع من نطاقها ليدخل فى عدادها ما استحدثته من حالات

== ١ — لم تلتحق التمسك بالسقوط بالدفوع الشكلية وإنما نرى أعمال المادة ٢٦ بصدده ، وإن كان الاسم من الناحية التشريعية اعتباره دفعا شكليا ، وفق ماسوف نراه .

ب — الفارق واضح بين سقوط الحق فى تحريك الدعوى باقضاء الميعاد وبين سقوط الحق فى السير فيها باقضاء الميعاد لأن الأول يتناول سلطة الخصم فى الاتجاه إلى القضاء أى يتناول الوسيلة التى يحمى بها صاحب الحق حقه وبمدها ، بينما الثانى يتناول اجراءات الخصومة ويؤدى إلى زوالها دون أن يمس حق الخصم فى تجديد دعواه ، ففى المدة يتناول الحق الموضوعى فى الحالة الأولى ويؤدى إلى حرمان الخصم من الوسيلة المقررة لحمايته ، وفى الحالة الثانية مضى المدة يتناول ذات الخصومة القائمة ويمسها دون أصل الحق ، وبعبارة أخرى السقوط فى الحالة الأولى يفقد الدعوى شرطا من شروط قبولها ، وفى الحالة الثانية يفقد الخصومة شرطا من شروط صحة انفاذها .

(١) راجع مؤلف جلاسون وتسييه ١ رقم ٢٢٧ وما يليه ، وجارسونيه وسيزار يرو ١ رقم ٣٠١ ، وسوليس ص ٤٠ وما يليها ، وموريل رقم ٢٥ وما يليه ، و Germain Bruillard ص ٢٤ وما بعدها وقنان رقم ١٠ وما يليه ، وجابو رقم ١٢٧ وما يليه ، وأبو هيف ١ رقم ٥٠٥ وما يليه ، والعمادى ٢ رقم ٢٩٤ وما يليه ، وعبد حامد فهمى رقم ٣٧٨ وما يليه ، والسيرفاوى رقم ٦٢ وما يليه ، ومدونة افقه والقضاء فى المرافعات ١ رقم ٢٠٩ وما يليه ، وكتاب نظرية الدفوع المقدمة ، والمرافعات رقم ١٨١ وما يليه .

ويقول جلاسون فى هذا الصدد « إن الدفع الموضوعى يوجه إلى أصل الحق المدعى به ، والدفع الشكلى يوجه إلى الاجراءات والدفع بعدم القبول يوجه إلى حق الدعوى droit d'action أى الدعوى l'action (لا حق التقاضى le droit d'agir en justice أو الخصومة l'instance) ، لأن حق التقاضى يختلف عن الدعوى ، والخصومة هى الأخرى تختلف عن كل منهما — أظن فى التعريف بالاصطلاحات المتقدمة المراجع السابقة وفارن مقال الدكتور أبو السعود المرجع المتقدمة الإشارة إليه ص ٢٥٤ .

(٢) راجع أيضا المادة ٣٠١ .

(٣) راجع ن تأيد رأينا ، وفى تأييد أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن (لعدم قيامها فى خلال أجل معين) هو بطلان فى الاجراءات يسقط الحق فى التمسك به بالتكلم فى الموضوع — راجع عبد حامد فهمى رقم ٤١٠ ص ٤٩٩ و ص ٥٠٠ .

نعتبر فيها الخصومة كأن لم تكن إن لم يستوف إجراء معين في ميعاده . والفريب أيضا أن المشرع في الوقت الذي يتجه فيه إلى ما تقدم يشير في المادة ٣٠٣/٢ إلى أن التمسك بسقوط الخصومة أثناء نظرها يكون على صورة الدفع . فكيف يتسق هذا الاتجاه مع ذلك ؟ وهل يتصور أن يكون (الدفع بسقوط الخصومة) إلا دفعا شكليا خاصة وأنه تسرى عليه القواعد الأساسية في الدفع الشكلى .

وجاء حكم محكمة النقض يقر هذا الذي نراه بقوله : « إن دعوى (سقوط الخصومة) هي في الواقع دفع للخصومة أوجب القانون رفعه بصيغة ، وقد أقر قانون المرافعات الحال هذا النظر حتى أنه أجاز تقديم طلبات سقوط الخصومة في صورة دفع ... (١) » .

هـ — هل يتصل السقوط في الأحوال المتقدمة بالنظام العام ؟

تقرر كافة التشريعات سقوط الخصومة لعدم السير فيها ، وإنما تختلف في تحديد هذا الاعتبار الذي يقوم عليه السقوط فهل تسقط لأن عدم سير المدعى فيها — عن قصد أو عن إهمال — هو قرينة على تنازله عنها ، أم أنها تسقط رعاية للبدعى عليه حتى لا يبقى مهددا بدعوى خصمه مع ما تنشأ لديه من حالة قلق وعدم استقرار ، فضلا عن اضرارها بسمعته مهما كان مركزه الاجتماعى . أم أن السقوط مبناه مراعاة المصلحة العامة حتى لا نترام القضايا أمام المحاكم فتأثر العدالة ؟

وإذا أريد ترجيح الاعتبار الذى يقوم عليه سقوط الخصومة في تشريع ما والذي يرجحه على غيره وجب بحث لخصوص سقوط الخصومة فيه إذ هي تختلف باختلاف الاعتبار الذى يقوم عليه السقوط . ومن ناحية أخرى يتعين على الفقه والقضاء مراعاة هذا الاعتبار فيما لم يرد فيه نص ، فثلا إذا رجح المشرع فكرة المصلحة العامة وأسس عليها السقوط كان للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وكان للبدعى أن يتمسك به . وإذا بنى السقوط على أساس افتراض زول المدعى عن خصومته فلا يكون للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويكون للبدعى أن يتمسك به كما يكون للبدعى عليه أن يطلبه بشرط أن يثبت ما يؤيد زول خصمه عن دعواه . وإذا كان السقوط هو مجرد مراعاة مصلحة المدعى عليه وجب الحكم به ولو كان المدعى قاصرا وليس له من يمثله قانونا أو كان في حالة استحالة لم تمكنه من موالاة إجراءات الخصومة .

٦ — وفي القانون الرومانى (عهد Justinien) كانت القاعدة أن الخصومة لا تخلد *ne lites fiant paens immortales* وكان يتعين الفصل في موضوعها في خلال سنوات تبدأ من يوم الإشهاد على الخصومة *litis contestatio* ، ولا يقطع مدة السقوط أى إجراء يتخذ

(١) قض ٩ أبريل ١٩٥٣ (مجوعة المكتب القنى س ٤ ص ٨٥٤) — وقارن مقاله الدكتور أبو السعود بصدد الحكم المقدم ص ٧٥٨ .

أحد الخصوم بقصد موالاته السير فيها وكان على القاضي أن يقضى — من تلقاء نفسه — بسقوطها (١) فاسقاط الخصومة في القانون الروماني لموالاته اجراءاتها في خلال أجل يزيد على ثلاث سنوات كان أمرا متعلقاً بالنظام العام .

ويلاحظ أن التشريعات الحديثة لا توجب الفصل في الخصومة خلال أجل معين — كما كان الحال في القانون الروماني — وإنما توجب ألا ينقطع سير اجراءاتها فترة معينة .

٧ — ولا يمكن أن يستخلص بوضوح مبنى سقوط الخصومة في القانون الفرنسي القديم وقانون المرافعات الصادر في سنة ١٨٠٦ ؛ ففي القانون الفرنسي ما يفيد بناء السقوط على فكرة المصلحة العامة (٢) ، وفيه ما يؤيد بناءه على أساس افتراض نزول المدعى عن دعواه (٣) . وظاهر أن المشرع الفرنسي يميل إلى بناء السقوط على هذه الفكرة الأخيرة ، فالخصومة لا تسقط في ذلك القانون بمجرد انقضاء المدة المقررة (٤) ، وإنما يجب أن يطلب المدعى عليه إسقاطها . ولا يقبل هذا الطلب بعد تعجيل المدعى لدعواه ولو كان ذلك التعجيل قد تم بعد انقضاء الأجل . ويجب فضلا عن ذلك أن يثبت — بحسب اتجاه بعض الأحكام الحديثة — أن ارادة المدعى ترمى بوضوح إلى النزول عن خصومته (٥) .

ولقد انتقد جايو هذا الاتجاه بحق . وقال إنه وإن كان يبدو صحيحا في بعض الأحيان بناء السقوط على افتراض نزول المدعى عن خصومته إلا أن هذه الفكرة قد تؤدي إلى نتائج بالغة الخطورة إذا ما أخذ بها بصورة مطلقة وإذا تمسكنا معها في كل الأحوال . ويرى أنه من الأوفق بناء السقوط على الاعتبارات التي يؤسس عليها التقادم وهي مراعاة المصلحة العامة وحماية المدعى عليه (٦) . وينتقد موريل هذا المسلك أيضا . ويرى أنه يفوت الغرض الأساسي المقصود من قواعد سقوط الخصومة . وفيه هدم لها (٧) .

ونحن نرى أنه لا يمكن تأسيس السقوط على افتراض نزول المدعى عن خصومته لأن هذا الأساس كثيرا ما يكذبه الواقع ، هذا فضلا عن أن الأصل أن التنازل لا يفترض (٨) ، بل يجب اثباته .

٨ — ولا يختلف القانون المصري الملغى عن القانون الفرنسي إلا في بعض التفاصيل . ولقد

(١) جارسونيه ٣ رقم ٨٦٥ وموريل ٥٣٤ وكيش رقم ٥٠٢ .

(٢) كفاءة عدم تجزئة الخصومة عند سقوطها .

(٣) جلاسون ٢ رقم ٥٦٨ .

(٤) استئناف باريس ٦ فبراير سنة ١٩٤٧ (دالوز ١٩٤٧ — ٢ — ١٧٢) .

(٥) تقض (الدائرة المدنية) ١٨ مارس ١٩٢٤ (جازيت باليه ١٩٢٤ — ١ — ٧٤٠) . وتولوز ٢٦ نوفمبر

١٩٣٠ (دالوز ١٩٣٢ — ٢ — ٤٩) وتليق Holleau — وررتوار دالوز الجديد «سقوط الخصومة»

رقم ٢ . وتقض أول فبراير ١٨٨٢ (دالوز ٨٣ — ١ — ١٩٧) .

(٦) جايو رقم ٨٩١ .

(٧) موريل رقم ٥٣٨ .

(٨) la renonciation ne se présume pas

سلكت بعض الأحكام في مصر مسلك القضاء الفرنسي وجعلت الحكم بسقوط الخصومة منوطاً بثبوت إهمال من يهمل السير في الدعوى أو نزوله عنها (١) .

٩ - أما القانون الإيطالي الجديد (تشريع ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ رقم ١٤٤٣) فهو يوجب على المحكمة أن تقضى - سواء بناء على طلب أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها - بسقوط الخصومة إذا استمر وقفها أكثر من أربعة أشهر (م ٣٠٥ و ٣٠٧) ، وإنما إذا وقفت الخصومة مدة تزيد على أربعة أشهر . وعجلها أحد الخصوم وأصدرت المحكمة الحكم في الموضوع دون أن تنبه إلى وجوب الحكم بالسقوط . اعتبرت ، مع ذلك ، الإجراءات التالية على الوقف صحيحة (م ٣٠٧) .

وفي اتجاه التشريع الإيطالي الجديد تأييد للفكرة التي مقتضاها أن الالتجاء إلى القضاء كما ينشئ علاقة قانونية بين المدعى والمدعى عليه ينشئ أيضاً علاقة بين الدولة (ممثلة في هيئة المحكمة المختصة) والخصوم ، ومن مقتضاها إلزام المحكمة بالحكم في الدعوى وإلا كانت منسكرة للعدالة (٢) . ويقابل هذا الإلزام حقها في الامتناع عن الحكم إذا أهمل الخصوم السير في الدعوى مدة معينة وذلك حرصاً على المصلحة العامة حتى لا تترك القضايا فتأثر العدالة . وبما يؤيد ذلك أيضاً أن المادة ٣٠٩ منه تنص على أنه إذا تخلف طرفاً الخصومة عن الحضور في أية جلسة من الجلسات المحددة لنظر الدعوى ، حدد القاضي جلسة لاحقة ويقوم قلم الكتاب بإخطار الخصوم بتاريخها . فإذا لم يحضر أحد منهم في الجلسة الجديدة التي أجلت إليها القضية حكم القاضي بقرار غير قابل للطعن باعتبار الخصومة كأن لم تكن .

١١ - وتنص المادة ٤٧١ من قانون المرافعات اللباني على أنه « إذا شرع ، المدعى في الدعوى ، ثم تركها حتى انقضت عليها بلا سبب مشروع ستان منذ آخر معاملة . سقطت وأصبحت جميع المعاملات باطلة حكماً . وألزم المدعى الأصلي بالنفقات . على أن سقوط الدعوى يمتنع إذا تتبع المدعى المعاملات ولم يدل المدعى عليه بطلب الإسقاط منذ أول عمل يجري لتتبع الدعوى ، .

وواضح أن المشرع اللبناني يسهل الخصومة رعاية للمدعى عليه لأنه نص على أن السقوط يكتسب بمجرد انقضاء الأجل - أي يقع بقوة القانون ، ونص على أن المدعى عليه يعتبر متنازلاً عنه إذا لم يتمسك به فور تعجيل الدعوى .

١٢ - ويرجع القانون الجديد فكرة رعاية المدعى عليه ويؤسس السقوط عليها ، فهو يميز

(١) مرجع القضاء رقم ٨٣٤٢ وتطبيقات بالاجي على المادة ٣٤٤ مخطط رقم ١٦ واستئناف مخطط ٢١ نوفمبر ١٩٣٣ (مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٦ ص ٣٩) .

وراجع على وجه العموم في مبنى السقوط استئناف مخطط ٤ فبراير ١٩٤١ (مجلة التشريع والقضاء السنة ٥٣ ص ٧٩) وبني سوف الابتدائية ٢٧ أبريل ١٩٤١ المحاماة ٢١ ص ١٠٢١ .

(٢) موريل رقم ٣٠٩ و ٣٦٥ . Carneletti-Lezioni dir. proc. n. 365 .

له طلبه ولو عجل المدعى دعواه بعد انقضاء مدة الوقف ، ولا يجوز للحكمة الحكم بالسقوط من تلقاء نفسها (م ٣٠١ ، ٣٠٣) ، وهو ينص على أن الأجل المسقط للخصومة يسرى في حق جميع الأشخاص ولو كانوا عديمي الأهلية أو ناقصيها . إنما يلاحظ من ناحية أخرى أن المشرع لا يجوز إسقاط الخصومة إلا حيث يكون عدم السير فيها راجعا إلى فعل المدعى .

ويجعل المشرع لفكرة المصلحة العامة اعتبارا بالنسبة لإسقاطها عند تعدد أحد طرفيها ، فهو ينص في هذه الحالة على عدم قابليتها للتجزئة فإذا تعدد المدعون وجب تقديم طلب إسقاطها إليهم جميعا وإلا كان غير مقبول ، وإذا تعدد المدعى عليهم وقدمه أحد منهم استفاد منه الباقون ، وذلك للتخلص من القضايا التي يتقدم عليها العهد إذ أن هذا الغرض لا يتحقق إذا جاز إسقاط الخصومة بالنسبة إلى بعض الخصوم مع بقاءها قائمة بالنسبة للبعض الآخر . وعندنا أن هذا الاتجاه لا يتسق مع الاعتبار الذي بنى عليه المشرع السقوط ، إذ قد يرى المدعى عليه أن يتخلص من الخصومة بالنسبة لبعض المدعين بينما يرى مصلحة له في بقاءها للبعض الآخر ؛ كما قد يرغب بعض المدعى عليهم في التخلص من الخصومة بينما يتمسك البعض الآخر منهم ببقائها لتحقيق مصلحة لهم .

وقد قدمنا أنه يتعين على الفقه والقضاء مراعاة الاعتبار الذي بنى عليه المشرع سقوط الخصومة وملاحظته فيما لم يرد فيه نص خاص حتى تتسق قواعد السقوط ، ماورد منها في التشريع وما يضعه ويقرره الفقه والقضاء . وسنراعى هذا الأساس في مختلف نواحي الموضوع .

وعلى الرغم من أن سقوط الخصومة مبنية رعاية مصلحة المدعى عليه فلا يجوز للخصوم الاتفاق مقدما على تعديل أجل السقوط بالاطالة أو بالتقصير ، كما لا يجوز تنازل المدعى عليه مقدما عن إسقاط الخصومة لأن مثل هذا الاتفاق أو التنازل لا يؤمن معه الاعتساف ، إنما من الجائز التنازل عن السقوط بعد ثبوت الحق فيه .

١٣ - ولا يمكن الاعتماد - كما قدمنا - على المذكرة التفسيرية للقانون وأعماله التحضيرية لأنها تبرر السقوط تارة لأسباب متصلة بالنظام العام وتارة أخرى لاعتبارات مرجعها حماية المدعى عليه ، وإذ يناقض بعضها البعض الآخر ولا تستقيم لا يمكن الاعتداد بها ، وإذا كان كل من كتب في ظل القانون الجديد قد ذكر عبارات منها لتبرير ورود النص المستحدث (ولو كانت متناقضة) فما كان هذا إلا على سبيل سرد ما كتبه واضعو القانون الجديد تبريرا له ، ليكون مرآة للباحث تبدو منه استحالة الاعتماد على المذكرة التفسيرية في هذا الصدد (١) .

أما عبارة أن السقوط يقع بقوة القانون (التي وردت في المذكرة التفسيرية للقانون بصدد بعض حالات السقوط المتقدمة) والتي تصور البعض أن مقصودها هو اعتباره من النظام العام ، فترى أن اصطلاح « بقوة القانون » *de plein droit* ، يختلف تمام الاختلاف عن اصطلاح « من النظام العام » .

(١) فيما ورد في المتن رد على مقالة الدكتور أبو السعود في مقاله ص ٧٦٥ .

العام *d'ordre public* ، لان الأول معناه أنه بمجرد انقضاء الأجل يكتسب الحق في السقوط بغير حاجة إلى إبدائه برفع دعوى ، ويكفي مجرد الدفع به إذا عجّلت الدعوى ، وليس معناه أن السقوط من النظام العام إذ على الرغم من أنه يقع بقوة القانون وبمجرد انقضاء الأجل إلا أنه يتعين للحكم به إذا عجّل المدعى دعواه أن يتمسك به صاحب المصلحة من الخصوم ، وحكم المحكمة هنا يقرر حالة قانونية كانت قائمة قبل صدوره . ولصاحب المصلحة أن يتنازل عن حقه في السقوط صراحة أو ضمنا بما يدل على أنه اعتبر إجراءات الخصومة صحيحة (١) .

١٤ - إذن يتعين الرجوع إلى ذات النصوص وأعمال المنطق لتفسيرها واستخلاص علتها وحكمتها حتى يسهل تحديد مراد الشارع من عبارة النص ومن إشارته ومن دلالاته وبما يقتضيه ومن مفهوم مخالفته ، وذلك دون الرجوع إلى تلك العبارات المتناقضة التي وردت في المذكرة التفسيرية للقانون وفي أعماله التحضيرية .

ولما كانت المادة ٣٠١ تنص على أنه لكل ذي مصلحة من الخصوم ... أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة ... ، والمادة ٣٠٣/٢ تنص على جواز تقديم هذا الطلب على صورة الدفع إذا عجّل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة ... ، مما يقطع بأن السقوط لا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، وإذا كان سقوط الخصومة هو من أشد المخالفات المتقدمة ، وإذا كان انقضاء الخصومة بالتقادم لا يختلف من حيث مبناه أو شروطه أو آثاره عن سقوط الخصومة إلا من ناحية قدر المدة ومن ناحية أن الانقضاء يتناول الخصومة حيث تكون بمنجى من السقوط عملاً بالمادة ٣٠١ ، فإذن كل أحوال السقوط المتقدمة ، ومن بينها الانقضاء بالتقادم - لاتعلق بالنظام العام (٢) ، بل تذهب إلى أبعد من هذا فنقول إن القاعدة التي توجب التمسك بالسقوط أو بالانقضاء قبل الكلام في الموضوع ، هذه القاعدة هي التي تعلق بالنظام العام لأن المشرع يعني أن يفصل في موضوع الدعاوى القائمة أو يحكم فوراً بسقوطها لإهمال موالاتها حتى لا تشغل المحاكم بخصومات قد ينتهي مصيرها إلى الزوال والانقضاء - إذا قيل بعكس ذلك - فيتعطل عملها وتتاثر العدالة بالنسبة للدعاوى الأخرى. ثم قد يعجل المدعى عليه الدعوى بعد انقضاء الأجل الذي يجيز له التمسك

(١) أنظر في تفصيل هذا الموضوع كتاب نظرية الدفوع رقم ٣١٥ والمراجع والأحكام المدونة المشار إليها وعلى وجه الخصوص هنري كايثان في *Vocabulaire juridique* من ٣٧٧ ومحمد حامد فهمي رقم ٤٦٠ ورقم ٦٠٨ من ٦١٣ وجلاسون ٣ من ٢٠٦ وجارسونيه ٦ رقم ٢٧٧ وجايو رقم ٦٤٢ وموريل رقم ٥٩١ والأحكام المشار إليها في ص ٤٥٠ من كتاب الدفوع .

(٢) يقول الدكتور أبو السود (الرجع السابق) ص ٧٦٢ « إذا كان السقوط والانقضاء جماً في فصل واحد ، ولحكمة واحدة ، وكان الانقضاء يجوز الحكم به من تلقاء نفس المحكمة ، أفلا يكون عجيباً أن يكون أحد الطرفين شكلياً والآخر من النظام العام ؟ »

ويلاحظ أن الدفع الشكلي قد يطلق بالنظام العام كالدفع بعدم اختصاص المحكمة اختصاصاً متعلقاً بالوظيفة أو اختصاصاً نوعياً .

ويلاحظ أنه متى سلم بأن حكمة السقوط والانقضاء واحدة ، فإذن لا يعلق الانقضاء بالنظام العام لأن السقوط لا يعلق به عملاً بالمادة ٣٠٣ و ٣٠١ .

بالبطلان ، فلا يعقل أن يباح للحكمة من تلقاء نفسها الحكم به رغم تمسك الخصم ببقاء الخصومة . أما الذي يبرر ضرورة التمسك بالسقوط قبل التكلم في الموضوع فهو نص المادة ٢٦ إذ تقول : إن البطلان يزول إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام ، وهذه المادة تضع القاعدة العامة في التمسك ببطلان الإجراءات (عدا أوراق التكليف بالحضور) . وبطبيعة الحال يعمل بالقاعدة المتقدمة ولو كان صاحب الحق في التمسك بالبطلان أو السقوط جاملاً حصول المخالفة ، بل في الكثير الغالب من الحالات يتكلم هذا في الموضوع عن جهل وغفلة منه بوجود حق له في التمسك بالبطلان ، ومع ذلك يسقط حقه ، وهذه هي سنة القوانين الإجرائية وما تقتضيه شكلية الإجراءات وجزاء الإخلال بها وكيفية التمسك بالجزاء (١) .

١٥ - وبعد ، وفي ختام هذا البحث لا يسعنا إلا أن نقرر أن القواعد المتقدمة لم ترسم إلا من هدى المبادئ التي استحدثها القانون الجديد ونأسيها عليه ، ولم تتأثر ، عن قريب أو بعيد ، بالقانون القديم أو القانون الفرنسي (٢) ، لأن هذا أو ذاك يجعل العبرة في الإبقاء على الخصومة أو في سقوطها بالإجراء الأسبق : لإجراء تعجيل الخصومة من جانب المدعى أو لإجراء طلب إسقاطها من جانب خصمه ، والقواعد المتقدمة ليس من مقتضاها التمسك بهذا المبدأ ، وإنما هي مبنياها أن الحق في السقوط يكتسب بمجرد انقضاء الأجل مالم يتنازل المدعى عليه الذي تقرر السقوط لمصلحته عن حقه . هذا . ويؤيد موريل وجهة النظر المتقدمة فيما يقترحه من قواعد يصدده تعده القانون الفرنسي ، ومن هدى هذا النقد وذاك النظر جاءت القاعدة في القانون الجديد (٣) .

(١) انظر في دراسة طبيعة الجزاء في قانون الرافعات وكنته المصلحة في الدفوع الشكلية والطلبات التي في صورتها كتاب نظرية الدفوع رقم ٨ وما يليه والمراجع والأحكام المشار إليها : وقارن أبو السعود ص ٧٦٥ .
(٢) قارن مقاله الدكتور أبو السعود ص ٧٦٦ .

(٣) وقبل بل عبارة من عباراته من ذات ما كتبه الدكتور أبو السعود كدليل لما يمتدح هو إليه « يمكن قد التقين الفرنسي في هذا الخصوص . فلا شك في أن المدعى عليه قد يتنازل عن التمسك بسقوط الخصومة ، إذ قد تكون له في ذلك مصلحة . ولكن من غير السائق أن يقال إن المدعى يستطيع أن يحرم المدعى عليه من حقه في التمسك بالسقوط بمجرد إجراء يتخذ به انقضاء الأجل ... » ص ٧٥٩ .

تفسير الفقرة الأولى من المادة ١١١

من قانون العقوبات

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة الاستئناف

١ - تمهيد :

بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ معدلاً لنصوص جريمة الرشوة في قانون العقوبات فتوسع المشرع في التجريم إذ استحدث حالات جديدة لجريمة الرشوة وشدد العقاب على من ثبت إدانتهم بارتكاب هذا الفعل . كما أورد في المادة ١١١ تعداداً للأشخاص الذين يقعون تحت طائلة أحكامه وذلك علاوة على الموظفين العموميين فقررت هذه المادة ما يأتي :

« يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفعل :

- (١) المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها .
- (٢) أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أ كانوا منتخبين أم معينين .
- (٣) المحكمون أو الخبراء ووكلاء النيابة والمصفون والحراس القضائيون .
- (٤) الأطباء والجراحون والقابلات بالنسبة إلى ما يعطونه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة .
- (٥) كل شخص مكلف بخدمة عمومية .»

٢ - موضوع البحث :

وما نرى إليه في هذا الصدد هو القيام بتفسير الفقرة الأولى من هذه المادة لمعرفة المقصود من عبارة «المستخدمين في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها» ، وهل تنطبق على موظفي البنوك بمعنى أن هؤلاء يصبحون في حكم الموظفين العموميين إذا ما قبلوا مبالغ أو عطايا على سبيل الرشوة ، وبعبارة أدق هل يصبح فعلهم جنائية رشوة معاقب عليها بالأشغال الشاقة تطبيقاً للمادة ١٠٣ وما بعدهما من قانون العقوبات أم هو جنحة رشوة معاقب عليها بالحبس باعتبارهم مستخدمين لدى هيئات خاصة إعمالاً لنص المادة ١٠٦ من قانون العقوبات .

والإجابة على ذلك يتعين علينا أن نوضح ما إذا كان مجرد إشراف الحكومة على إحدى هذه البنوك يخلق عليها صفة كونها مصلحة موضوعة تحت رقابة الحكومة بالمعنى الذي قصده المشرع في الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات .

٣ - دقة البحث :

ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير إلى أن مواد الرشوة لا تقتصر على عقاب الموظفين العموميين

فحسب وإنما ينسحب العقاب على أشخاص آخرين لا يعتبرون من بين الموظفين العموميين طبقاً لأحكام الفقه الإداري وإن كانت نصوص الرشوة قد وضعت أساساً وبصفة أصلية للموظفين العموميين وحدهم .

ولعل في هذا ما يؤكد اختلاف فكرة الموظف العام في القانون الإداري عنها في القانون الجنائي . وراجع محاضرات الأستاذ مارسيل قالين لطلبة الدكتوراه بجامعة باريس سنة ١٩٤٧ بعنوان .

Les rapports du droit administratif et du droit pénal
بل ان عبارة « المستخدمين في المصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة » أصبحت واسعة المدى إذا لم نبين مضمونها على وجه التحديد طبقاً لقصد الشارع منها ذلك أننا نعيش في عهد ازدياد تدخل الدولة وريداً وريداً في فروع النشاط الفردي وبخاصة في المسائل الاقتصادية جرياً منها على سياسة الاقتصاد المدار أو الموجه . فهل مجرد تدخل الدولة أياً كان نطاقه في إحدى فروع هذا النشاط الخاص يجعل المستخدمين في هذه المؤسسات الخاصة في حكم الموظفين العموميين ؟

٤ — القانون الفرنسي :

وبالرجوع إلى قانون العقوبات الفرنسي نجد المادة ١٧٧ وهي الخاصة بجريمة الرشوة ولقد هدأت بمقتضى القانون الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ والأمر الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ فاعتبر في حكم الموظف—ين العموميين الأشخاص الذين يعملون في المصالح الموضوعة تحت رقابة السلطة العامة .

agent ou préposé d'une administration placée sous le contrôle de la puissance publique.

ولقد قام الشراح الفرنسيون ببيان المراد بهذه الإضافة بقولهم إن المقصود منها هو المستخدمون في الهيئات العامة أي المستخدمون لدى الأشخاص المعنوية العامة الأخرى غير الدولة مثل المديريات départements والقرى communes - راجع التعليق على المادة ١٧٧ من قانون العقوبات الفرنسي في مجموعة Dalloz petit code والمؤسسات العامة établissements publics أي الهيئات التي تخضع لما يسمى بالوصاية الإدارية tutelle administrative أو ما يطلق عليه بعض فقهاء القانون العام بالرقابة الإدارية - راجع مجموعة juris classer تحت كلمة corruption نبذة ٨٥ إذ جاء بها :

'Est une administration placée sous le contrôle de la puissance publique l'établissement public qui est une personne morale administrative chargée de gérer un service public sous la tutelle administrative. L'agent ou préposé qui fait partie d'un établissement public n'a pas la qualité de fonctionnaire, il était donc nécessaire que le législateur le comprenne dans l'alinéa 1er du 1er paragraphe de l'article 177' .

كما يضيف الشراح الفرنسيون إلى ذلك أيضاً المستخدمين في المصالح المؤممة administrations nationales مثل شركات توزيع الماء والغاز والكهرباء وشركات التأمين المؤممة والبنوك المؤممة banques nationalisées وبنك فرنسا وذلك باعتبار أن هذه المصالح تحقق منفعة عامة ومن الجدير بها أن يقرب المستخدمون فيها إلى محيط الموظفين العموميين فيلتزمون لما يخضع إليه الموظفون العموميون من واجب الشرف والامانة. راجع في هذا الشأن مجموعة juris classeur والمؤلف القذ للعلامة Garçon code pénal annoté تعليقا على المادة ١٧٧ ص ٦٩٢ طبعة سنة ١٩٥٢ وأيضاً الجزء الأول سنة ١٩٥٣ ص ٥٨٢

Dalloz Encyclopédie juridique. Répertoire de droit criminel
وبما هو جدير بالذكر ان القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ في فرنسا بشأن نظام موظفي الدولة رفض في المادة الأولى منه أن يعتبر المستخدمين في المرافق التابعة للدولة ذات الصفة التجارية أو الصناعية من الموظفين العموميين فلا يخضعون للنظام الموضح في هذا القانون — كما ان القضاء الإداري الفرنسي امتنع عن ان يخلع صفة الموظف العام على الاشخاص الذين يعملون في المصالح الخاضعة لرقابة الحكومة مثل المؤسسات التي تم تأميمها. راجع الجزء الأول ص ٥٨٢

Dalloz Encyclopédie juridique, Répertoire de droit criminel.

هـ — البنوك في فرنسا :

- ويقسم الكتاب الاقتصاديون في فرنسا البنوك بحسب شكلها القانوني إلى :
- (أ) بنوك خاصة : وهي التي يملكها فرد أو شركة مساهمة أو جمعية تعاونية .
 - (ب) بنوك عامة : قد أسستها الدولة وتمدها برأس المال وتعين المستخدمين فيها وتحصل على أرباحها وتحمل خسائرها مثال ذلك البنك الإمبراطوري القديم في روسيا . وهذا النوع من البنوك لا يوجد في فرنسا ولا في مصر .
 - (ج) بنوك لها صفة مختلطة وهي إما أن يكون رأس مالها مملوكاً للأفراد أو بعضه مملوك للأفراد والبعض الآخر للدولة وإنما تخضع هذه البنوك للرقابة الفعلية للدولة مثال ذلك بنك فرنسا وهو بنك الإصدار فيها الذي انشئ في سنة ١٨٠٠ ويرجع الفضل في انشائه إلى نابليون .
- ولقد قامت الدولة الفرنسية بتأميم بعض البنوك الخاصة من بينها ماورد في القانون الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والمرسوم الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٦ بتأميم أربع بنوك من بنوك الودائع والخصم فانتقلت أموالها إلى الدولة .

(راجع مؤلف الدكتور عبد الحكيم الرفاعي الجزء الأول سنة ١٩٣٨ ص ٧٢٥) .

(راجع مؤلف Reboud الجزء الأول طبعة ١٩٥٣ Précis d'économie politique

بمجموعة دالوز ص ٥٥٧ وما بعدها) .

ولاشك انه بناء على هذا البيان تعتبر البنوك المؤتمنة من بين المصالح التابعة للحكومة وبذلك
فرنسا من بين المصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة بالمعنى المفهوم في قانون الرشوة . فيصبح
المستخدمون فيها في حكم الموظفين العموميين .

٦ — القانون المصرى :

وما دنا قد استجلينا المراد من عبارة « المستخدمين في المصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة »
في نظر القانون الفرنسى فيتعين علينا ان نقصر مدلولها في القانون المصرى في حدود
ما سلف ذكره .

ولقد قال بحق الدكتور محمود محمود مصطفى (في مؤلفه شرح قانون العقوبات القسم الخاص
الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٣ ص ١٦ وما بعدها) انه يشترط لى يكون الشخص في حكم الموظفين
العموميين في جريمة الرشوة أن يكون قائما بعمل في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة ويدخل في
هذا موظفو السلطة التنفيذية المركزية والسلطات اللامركزية والمصاحبة والمؤسسات العامة ... الخ ،
وعندى ان البنوك في مصر مؤسسات خاصة أو بنوك خاصة بملوكة لاشخاص أو شركات مساهمة
ولا يوجد من بينها بنك مثل بنك فرنسا الخاضع للرقابة الفعلية للحكومة بالمعنى المفهوم في الفقرة
الاولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات . ومن ثم فلا يعتبر المستخدمون في هذه البنوك في حكم
الموظفين العموميين .

٧ — خاتمة :

ومتى كان الامر كذلك ومتى كان من الاصول المقررة في فقه القانون الجنائى انه يجب تفسير
نصوصه تفسيراً ضيقاً فمن الخطأ التوسع في مضمون مواده فقد استلزم ذلك ان نقصر معنى « المصالح
التابعة للحكومة » إلى المشروعات والمؤسسات التى تم تأميمها وان نفسر المقصود من عبارة
« المستخدمين في المصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة » بأنهم المستخدمون في المصالح الخاصة
للقابة الإدارية أى الوصايا الإدارية مثل المجالس البلدية والمؤسسات العامة وكل ذلك في حدود
الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات :

والله ولى التوفيق ؟

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٧٩	٧٨٣	٤ أبريل ١٩٥٥
٣٨٠	٧٨٤	١٩٥٥
٣٨١	٧٨٤	١٩٥٥
٣٨٢	٧٨٤	١٩٥٥
٣٨٣	٧٨٥	١٩٥٥
٣٨٤	٧٨٥	١٩٥٥

(١) قضاء محكمة النقض الجنائية

اختصاص : قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن
الرى والصرف . اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التى ترفع
إليها عن وقائع حدثت قبل صدوره . الحكم بعدم الاختصاص
تأسيسا على أن القانون المذكور لا ينسحب أثره على الماضى .
خطأ فى تأويل القانون .

دفاع هام . تبديد . تقديم المتهم إلى المحكمة لإقراراً منسوباً
للجنى عليه يفيد علم الثانى بأن السجائر التى سلبها للأول ليسها
سرق منهُ . إدانة المتهم دون تحقيق هذا الدفاع أو الإشارة إليه
فى الحكم . موجب لنقضه .

١ - قبض وتفتيش . وجود دلائل كافية على اتهام شخص
بمحاورة مخدر . لمأمور الضبط القضائى أن يقبض عليه ويفتشه
بدون إذن . تقدير كفاية الدلائل متروك لمأمور الضبط تحت
رقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

٢ - اثبات . اعتراف . تقديره . موضوعى .

دفاع . حضور محام مع المتهم فى الجناية . واجب قانوناً .
امتناع المحامى الحاضر عن الدفاع وطلبه التأجيل حتى يحضر المحامى
الأصيل ويطلع على ما جد من تحقيق ومعاينة . عدم إجابة هذا
الطلب والفصل فى الدعوى بدون ندب محام آخر للدفاع عن المتهم .
إخلال بحق الدفاع .

سلاح . انتهاء مفعول الترخيص بمحاورة وعدم تجديده فى
الميفاد . احرازه . تحقق الجريمة به .

١ - اثبات . شاهد . تجزئة أقواله . جائزة .

٢ - حجية الشيء المحكوم فيه . تلحق منطوق الحكم وما
يكمله ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً من الأسباب .

٣ - اثبات . اعتراف . حرية محكمة الموضوع فى تقديره .

٤ - اثبات . شاهد . أخذ المحكمة بما تطعن اليه من أقواله .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
في حق بعض المتهمين وإعراضها عما لا تطمئن اليه منها في حق البعض الآخر . جازر .			
٥ - حكم . تسببه . دفاع موضوعي . يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم بالأداة .			
٦ - تقادم . الاجراء . الفاطح لمدة التقادم . ماهيته .			
٧ - اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . متى تتوافر عناصر الجريمة ؟			
٨ - اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . يكفي لتوافرها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالاً غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب . عدول الجاني عن هذه الأقوال بعد ذلك . لا يؤثر على قيام الجريمة .			
٩ - مسئولية مدنية . تقض . أسباب موضوعية . رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة كشرط لتحقيق مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . استظهارها . موضوعي .			
١٠ - اثبات . تقض . حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . هي أساس الأحكام الجنائية . المجادلة في هذا التقدير أمام محكمة النقض . لا تقبل .			
١١ - اثبات . الأخذ بأدلة في حق متهم وعدم الأخذ بها في حق متهم آخر . جازر .			
١٢ - حكم . تسببه . القضاء بالبراءة . لا يلزم فيه تعقب الاتهام في كل دليل يقدمه أو اعارة يستدل بها .			
١٣ - تقض . تعويض . أساس المطالبة به . إنثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .			
١٤ - دعوى مدنية . تأسيسها على ضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . مثال .			
محال عمومية . حق رجال البوليس في دخولها لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .	٥ أبريل ١٩٥٥	٨١٣	٢٨٥
استئناف . الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه	" " "	٨١٤	٢٨٦

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٨٧	٩ أبريل ١٩٥٥	إقامة الدعوى . ميعاد استئنافه . عدم سريانه بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر الأمر المذكور في مواجعتهم إلا من تاريخ إعلانه لهم إعلاناً رسمياً .
٣٨٨	٨١٤	اختلاس أموال أميرية . كاتب سجن . استلامه ضمان إفراج . إدخاله هذا المبلغ في ذمته بنية الغش . يكون الجناية المنصوص عنها في المادة ١١٨ ع لا جنحة تبديد . ١ - اثبات . تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه . من حق محكمة الموضوع .
٣٨٩	٨١٥	٢ - حكم . يرأفاته . مادة العقاب . عدم ذكرها في الحكم الاستئنافي . لا يعيبه ما دامت مبينة في الحكم الابتدائي . ٣ - مسئولية مدنية . اشتراك المجنى عليه في الخطأ المسبب للحادث . يوجب توزيع المسؤولية على قدر الخطأ . ٤ - مسئولية مدنية . الاحتجاج بخطأ المضرور في إنقاص حصة وارثه في التعويض . تموين . التزام تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية وأصحاب المصانع والمحال العامة بامساك دفتر خاص يشتمل فيه مقادير المواد التموينية الواردة والمنصرفة . على من يقع الإعفاء من هذا الالتزام . على من يسرى ؟ (القراران ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٤٤ لسنة ١٩٥٠) .
٣٩٠	٨١٦	١ - حكم . العبرة في وصفه بأنه حضوري أو غيبي هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه . ٢ - معارضة . عدم قبولها في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر في نظر القانون حضورياً متى كان استئنافه جائزاً . ١ - قبض . صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض . ٢ - تفتيش . تفتيش الأثاث . لا يجوز بمعرفة غير الأثاث ولو كان طيباً . ١ - بلاغ كاتيب . ما الذي يلزم لقيام الجريمة ؟
٣٩١	٨١٦	١١
٣٩٢	٨١٧	

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٩٣	١١ أبريل ١٩٥٥	٢ - تزوير . توقيع شخص على محرر بامضاء ليست له . يعتبر تزويراً ولو لم يقلد المزور إمضاء المزور عليه . مواد مخدرة . ركن الإحراز . ماهيته .
٣٩٤	" " "	١ - إثبات . أطراح المحكمة أقوال من لا تثق به ولا تطمئن إلى صحة روايته من الشهود . الأخذ بما يرتاح إليه ضميرها بما تستخلصه بأسباب سائفة ويكون له أصل ثابت بالأوراق . جاز .
٣٩٥	" " "	٢ - حكم بالبراءة . تسببه . رده على كل دليل من أدلة الاتهام . غير لازم . حكم . تسببه . اختلاس أشياء مجوزة . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ النحدث عنه استقلالاً في الحكم . لا يلزم إذا كان ما دون فيه قاطعاً في ثبوته .
٣٩٦	" " "	نقض . الطعن المرفوع من متهم محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . سقوطه إذا لم يتقدم المتهم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . (المادة ٤٣٤ ج . ١)
٣٩٧	" " "	١ - إثبات . استناد المحكمة الى بعض أقوال المتهم في تأييد الدليل ولو كان منكراً للتهمة . جاز .
٣٩٨	" " "	٢ - إثبات . الأخذ بما تطمئن اليه المحكمة من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . أطراح أقوال من لا تثق المحكمة بشهادته دون تبرير ذلك . جاز .
٣٩٩	" " "	١ - أجنبي . إيواؤه . واجب الإخطار عنه . لا يسقطه عن المكلف به كون الأجنبي نفسه معني من تقديم نفسه للبوليس . ٢ - أجنبي . الإيواء والإسكان المنوء عنهما في المادة ٧ من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ يدخل في مدلولهما إقامة الزوجة مع زوجها في مسكن واحد .
٣٩٩	" " "	١ - ضرائب . أفراد القوات البريطانية في معنى معاهدة ١٩٣٦ المعقودة بين مصر وبريطانيا والأفراد الملحقون بهم ، الذين يستفيدون من الإعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ . المقصود بهم .

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٠٠	١٢ أبريل ١٩٥٥	٢ - مسئولية جنائية . الجهل بقانون الضرائب . لا يصلح عذرا في تقيها . ٣ - ضرائب . جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد المستحقة لشخص قبل مدينه . طبيعتها . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ؟ اختصاص . قضاء محكمة الجنح بعدم اختصاصها الجنائية الواقعة . تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق وإحالتها إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . عدم الطعن في قرار قاضي التحقيق من النيابة . قضاء محكمة الجنح في موضوع الدعوى بحبس المتهم . استئناف النيابة هذا الحكم وطلبها الغاء وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . قضاء المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . حكم صحيح . علة ذلك . الوسيلة لتلافي إفلات المتهم من العقاب .
٤٠١	» » » ٨٢٤	١ - إثبات . استخلاص المحكمة واقعة الدعوى من مجموع عناصرها وأدلتها دون التقييد بدليل معين . من حقها . ٢ - فاعل . قتل عمد . اتفاق مع آخرين على قتل شخص . إطلاق المتهم أعيرة نارية على المجنى عليه لم تصبه . وفاة المجنى عليه نتيجة أعيرة أطلقها عليه رفقاء المتهم . اعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة القتل .
٤٠٢	» » » ٨٢٤	١ - نقض . أسباب موضوعية . تقدير صفة الاستعجال للمسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقتية المؤلفة طبقا للمادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . متروك للجنة المذكورة . ٢ - إجراءات . ما نصت عليه المادة ٢٧٠ . ج . ١ . ج . ٢ من قواعد بشأن انعقاد محاكم الجنايات . هي قواعد تنظيمية . مخالفتها . لا بطلان . ٣ - دفاع . محام . حضور محام واحد مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . يكفي .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
٤ — دفاع . محام . تقدير استعداده . موكل اليه . ٥ — نقض . أسباب موضوعية . اعتراف . تقدير صحته . موضوعي . ٦ — اجراءات . اثبات . اعتراف . توقيع المتهم على اعترافه الثابت في محضر التحقيق . غير لازم مادام المحضر موقعا عليه من المحقق والكتاب . ٧ — اثبات . شهادة . اعتراف . الأخذ باعتراف متهم على آخر . الأخذ ببعض الاعتراف دون البعض الآخر . جائز . ٨ — قتل عمد . فاعل . اتفاق المتهم مع آخرين على قتل المجنى عليهم وسرقة مالههم واصرارهم السابق على القتل وشدة أذى أحدهم بوجود الباقيين معه في مكان الحادث وقت مفارقة الجرائم واعداد الحفرة لدفن الضحايا وإهالة التراب عليهم بعد سرقة نقودهم . اعتبار المتهم فاعلا أصليا . صحيح . ٩ — نقض . رافة . عقوبة مبررة . انتفاء المصلحة من الظمن . مثال في جريمة قتل عمد يستوجب عقاب فاعله بالإعدام . تسعيرة . قانون . جدول التسعيرة الذي يرفع من سعر سلعة معينة . لا يعتبر قانونا أصلح للتهمة . ١ — تزوير . جريمة استعمال ورقة مزورة . طبيعتها . ٢ — اثبات . تزوير . التعويل على المضاهاة التي تجري على أى ورقة تقتنع المحكمة بصدورها من شخص معين ولو أنكر صدورها منه . جائز . ١ — حكم . تسببه . تهويز . الزام المتهم بالتعويض على أساس ثبوت مسئوليتها الجنائية . ذكر الحكم أسبابا أخرى لمسئولية التهمة مدنيا على أساس الخطأ المفترض . لا يؤثر في سلامة الحكم . ٢ — قتل خطأ واصابة خطأ . عدم قيام رابطة السببية بين وقوع القتل أو الجرح وبين الخطأ المنسوب الى المتهم . لا جريمة . مثال ٣ — تنظيم . مسئولية جنائية . القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨	٢٥ أبريل ١٩٥٥	٨٣٢	٤٠٣
	، ، ،	٨٣٢	٤٠٤
	، ، ،	٨٣٣	٤٠٥

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الذى عدل المادتين ١٠ و ١٤ من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ . لم ينقل عبء الالتزام بإصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها . تخويله الحكومة لفت نظر أصحاب المباني الى ما بها من خلل والقيام عنهم بالإصلاحات المطلوبة اذا تقاعسوا فى اجرائها . تقدير ذلك متروك لها . خطوها فى تقدير وجوب التدخل . لا يرتب مسئولية جنائية .
٤٠٦	٢٦ أبريل ١٩٥٥	٤ — دعوى مدنية . متى تختص المحكمة الجنائية بنظرها ؟ استئناف . حكم . تسيبه . الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها الذى أجازت المادة ٢٠٤ . أ . ج الاستئناف من أجله . ماهيته . استئناف حكم قضى بتغريم متهم خمسين قرشا . الدفع لدى المحكمة الاستئنافية بى بطلان الحكم لعدم ختمه فى الميعاد . تأييد الحكم المستأنف دون الاشارة إلى الدفع المذكور . خطأ فى تطبيق القانون وقصور .
٤٠٧	" " "	١ — تفتيش . التحقيق المفتوح الذى تتطلبه المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية . ٢ — إجراءات . الأصل فيها الصحة . ٣ — إجراءات . ندب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق . جاز فى حالة الضرورة . تقدير قيام هذه الحالة بوكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ٤ — تفتيش . مجال تطبيق كل من المادتين ٥١ و ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ٥ — تحريز المضبوطات . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . لا يرتب عليه البطلان .
٤٠٨	" " "	١ — إثبات . اعتراف . تقديره . موضوعى . ٢ — حكم بالبراءة . يكفى لسلامته أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة وارتكابها فى أقوال الشهود .

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٠٩	٢٦ أبريل ١٩٥٥	١ - تهديد . القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب . متى يتوافر ؟ ٢ - حكم . تسببه . تهديد . إشارة الحكم إلى العبارات التي هدد المتهم بها المجنى عليها واقتباسه لحواها بما اعترف المتهم بكتابته من خطاب التهديد . يكفي في بيان التهديد مادام هذا الخطاب مودعا بملف الدعوى .
٤١٠	" " "	٣ - تهديد . لا يشترط لقيام الجريمة أن تبعث رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة ، بل يكفي إرسالها إلى شخص له بالمهدد صلة يتوقع معها أن يبلغه الرسالة . ١ - اختلاس . استلام مندوب حسابات مصلحة الفلاح في لجنة فحص عطاءات إنشاء مراكز اجتماعية ، بوصفه هذا ، مبلغ تأمين لإنشاء أحد المراكز المذكورة ، من مقاول . اختلاس المندوب هذا المبلغ . تنطبق عليه المادة ١١٢ ع . علة ذلك . ٢ - اختلاس . الجنابة المنصوص عليها في المادة ١١٢ ع . القصد الجنائي فيها متى يتحقق ؟
٤١١	" " "	دفاع . إعلان المتهم في الميعاد القانوني . طلبه التأجيل للاطلاع . عدم اجابته . لا إخلال بحق الدفاع .
٤١٢	" " "	تقليد أوراق مالية . يكفي لقيام الجريمة أن يكون التقليد على وجه يحتمل معه الاعتقاد بأن الورقة صحيحة .
٤١٣	" " "	دفاع . العذر الذي يتدرع به المتهم في تخلفه عن الحضور بجلاسة المحاكمة . تقدير قيمته . من اختصاص قاضي الموضوع .
٤١٤	" " "	إثبات . اعتراف . تقديره . موضوعي مادام يقوم على أسباب تبرره .
٤١٥	" " "	شروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . شرط تحقق الجريمة .
٤١٦	" " "	١ - إثبات . الأخذ بما تظمن إليه المحكمة من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وإطراحها فيما لا تظمن إليه منها في حق . متهم آخر . جاز .

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤١٧	٨٣٩ ٢٦ أبريل ١٩٥٥	٢ - تفتيش . قبض . الدفع بيطلاتهما . إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . ١ - اجراءات . الأصل فيها الصحة . ٢ - اجراءات . لجنة الشئون الوقية المنوه عنها في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . هي التي تقدر صفة الاستعجال للمسائل التي تنظرها . ٣ - اجراءات . محاكم الجنايات . الأصل أن تنعقد كل شهر مالم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك . ٤ - اجراءات . مانعت عليه المادة ٣٧ ج بخصوص تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات . المقصود به . ٥ - اثبات . اعتراف . قول الضابط إن المتهم اعترف له إثر استدعائها لمرضها على الكلب البوليسي . لا يحمل معنى التهديد مادام هذا الإجراء تم بأمر عضو النيابة وبقصد اظهار الحقيقة . ٦ - دعوى مدنية . لاجابة لتوجيهها الى من يمثل المتهم الا اذا كان فاقد الأهلية . حكم . تسببيه . مواد مخدرة اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع انكار عليه بأنه مخدر . ادانته دون ايراد الأدلة على عليه بأن النبات الذي كان يحرزه مخدر . قصور . ١ - اثبات . اعتراف . الأخذ باعتراف المتهم في محضر البوليس رغم عدولها عنه في تحقيق النيابة . جائز . ٢ - نقض . سبب جديد . اثاره صدور الاعتراف عن اكراه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . ٣ - مواد مخدرة . احرازها معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث . (٢) قضاء محكمة النقض المدنية ١ - نقض . طعن . تزوير . طعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم الفصل في دعوى التزوير الفرعية ابتدائيا واستئنافيا . الحكم الصادر فيها يكون قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير .
٤١٨	٨٤٢	حكم . تسببيه . مواد مخدرة اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع انكار عليه بأنه مخدر . ادانته دون ايراد الأدلة على عليه بأن النبات الذي كان يحرزه مخدر . قصور .
٤١٩	٨٤٢	١ - اثبات . اعتراف . الأخذ باعتراف المتهم في محضر البوليس رغم عدولها عنه في تحقيق النيابة . جائز . ٢ - نقض . سبب جديد . اثاره صدور الاعتراف عن اكراه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . ٣ - مواد مخدرة . احرازها معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث .
٤٢٠	٨٤٣ ٧	١ - نقض . طعن . تزوير . طعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم الفصل في دعوى التزوير الفرعية ابتدائيا واستئنافيا . الحكم الصادر فيها يكون قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير .

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٢١	٧ أبريل ١٩٥٥	جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات . ٢ - تزوير . التحقيق الذي تجر به النيابة في جريمة التزوير . واجب المتهم في الإجابة عليه . قيام النيابة برفع الدعوى الجنائية . إيقاف السير في الدعوى المدنية .
٤٢٢	» » »	أعمال تجارية . سند إذني . وجوب اعتباره عملاً تجارياً إذا وقع تاجر سواء أكان مترتباً على عملية تجارية أو معاملة مدنية . إذا وقع غير تاجر يجب أن يكون مترتباً على عملية تجارية .
٤٢٣	» » »	تزوير . غرامة التزوير . مناط الحكم بها . هو سقوط حق مدعى التزوير أو رفض دعواه . القضاء بها في حالة الحكم بعدم قبول دعوى التزوير . خطأ في القانون .
٤٢٤	» » »	حكم . تسييبه . عدم ذكره مواد القانون التي طبقها . لا عيب . ١ - استئناف . أثر الاستئناف . نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مرقع عنه الاستئناف فقط . تعرض محكمة الاستئناف إلى أمر غير معروض عليها وتسويتها مركز المستأنف بالاستئناف المرفوع منه . خطأ في القانون .
٤٢٥	١٤	٢ - أهلية . عوارض الأهلية . السفه والغفلة . تعريف كل منهما . ٣ - أهلية . حكم . تسييبه . تقيده عن المطالب الحبر عليه السفه والغفلة بأسباب سائغة . تعرضه بعد ذلك إلى ماشاب تصرفاته من غبن أو إثارة بعض الورثة على البعض الآخر . غير لازم . ١ - فسخ . عقد . شرط فاسخ صريح . الاتفاق على الفسخ في حالة عدم الوفاء دون حاجة إل تنبيه أو حكم . وقوع الفسخ عند المخالفة بقوة القانون : ليس للقاضي سلطة تقديرية ولا يملك إعطاء مهلة . ٢ - تقض . طعن . سبب الطعن هو خطأ مادي يمت في الحكم . سبب غير مقبول . الشأن في تصحيحه هو الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . المادة ٣٦٤ مرافعات .

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٢٦	١٤ أبريل ١٩٥٥	٣ - شرط جزائي . عقد . التزام . اشتراط الدائن شرطا جزائيا عند عدم التنفيذ . عدم ادعاء المدين في كافة مراحل التقاضي أنه لم يلحق الدائن ضرر من عدم التنفيذ . القضاء بالتعويض المتفق عليه . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٤٢٧	٨٥٤	إعلان . نقض . طعن . وجوب توجيه الإعلان إلى موطن المعلن اليه . توجيه الإعلان ابتداء إلى وكيل المعلن اليه في منزله . بطلان الإعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .
٤٢٨	٨٥٥	١ - التزام . عقد . الدفع بعدم التنفيذ . مناطه . هو تقابل الالتزامات . حق محكمة الموضوع في استظهار هذا التقابل . مثال . ٢ - وفاة . التزام . تنفيذ الالتزام . التنفيذ العيني هو الأصل . التنفيذ بمقابل . شروط الحكم به . ٣ - تسجيل . بيع . حق ارتفاق . ترتيب المدين حق ارتفاق على عقاره ومحافظة صاحب الحق عليه بالتسجيل . النص في قائمة شروط البيع على وجوب احترام حقوق الارتفاق الظاهرة والخفية . تمسك الراسي عليه المزداد بحسن نيته . غير منتج .
٤٢٩	٨٦٤	١ - اثبات . قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . إباحة الحكم بالإثبات بالبيئة . عدم اعتراض الخصم على هذا الحكم وتنفيذه . اعتباره تنازلا عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . استثناء الحكم الصادر في الموضوع ومنازعة بعد ذلك في جواز الإثبات بالبيئة واستناده إلى المادة ٤٠٤ مرافعات . غير جائز . ٢ - اثبات . ضياع السند بسبب قهرى . جواز الإثبات بالبيئة . مثال . المادة ٤٠٣ مدني جديد المقابلة للسادة ٢١٨ مدني قديم .
٤٣٠	٨٦٩	١ - اجارة . بيع . بيع الجذك . لا تأثير للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ . أو القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الرخصة المخولة للحكمة في ابقاء الايجار لمشتري الجذك . المادة ٤٥٠ مدني مختلط - المقابلة للمادة ٣٩٧ مدني قديم .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
٢ - اجارة . بيع . جدك . تعريفه . المادة ٥٥٠ مدني مختلط المقابلة للبادة ٣٦٧ مدني قديم .			
٣ - اجارة . بيع . جدك . حق مشترى الجدك في الحلول محل المستأجر في المكان المؤجر . لا يجوز للتوجير وفقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ اخراجه من المكان .			
١ - تقض . طعن . المصلحة في الطعن . الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول تدخله في الدعوى مع التزامه بالمصروفات والأتعاب . توافر مصلحته في الطعن .	١٤ أبريل ١٩٥٥	٨٧٣	٤٣٠
٢ - استئناف . شفعة . تدخل خصم ثالث في دعوى الشفعة بطلب ملكية العقار موضوع الشفعة . الحكم الابتدائي القاضي بالشفعة وعدم قبول التدخل أصبح نهائيا بالنسبة للبائع لعدم استئنافه في الميعاد . صيرورته نهائيا أيضا بالنسبة للمشتري والشفيع .			
٣ - استئناف . ميعاد الاستئناف . اعلان الصورة التنفيذية غير لازم لافتح ميعاد الاستئناف . يكفي اعلان صورة كاملة مطابقة للأصل .			
٤ - استئناف . ميعاد الاستئناف . اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الاستئناف لا يتجاوز أربعة أيام . النعي على الحكم بمخالفة القانون في هذا الخصوص . على غير أساس .			
٥ - استئناف . حكم قضى بسقوط حتى الاستئناف . البحث في موضوع النزاع . غير جائز .			
١ - وقف . اجارة . المستحق في الوقف . حقه في تقاضي جزء من ايجار العين الموقوفة مقابل مدة قيام حق انتفاعه . لا يسقط حقه أن يكون قد حدد لحلول الأجرة أجل لاحق لاقضاء حقه في الانتفاع . المادة ٩٨٧ مدني جديد .	٢١	٨٧٩	٤٣١
٢ - وقف . علم جواز مساهمة ناظر الوقف في دعوى الحساب إلا عن الربيع الذي قبضه فعلا لاعماله كان يجب أن يقبضه .			

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		عدم جواز المدول عن العقود التي أبرمها إلا إذا كان غير أمين .
٤٣٢	٢١ أبريل ١٩٥٥	١ - استئناف . قيد الاستئناف . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد القيد .
		٢ - استئناف . قيد الاستئناف . وجوب اتمامه في الميعاد المحدد له . على المستأنف أن يتحقق من ذلك بنفسه أو بواسطة وكيله . لا يشفع له أن يكون قد قدم الصحيفة للقيد في الميعاد ولم يتم هذا الاجراء .
٤٣٣	" " "	مرض الموت . تحديده .
٤٣٤	" " "	١ - تقض . طعن . حكم قضى بصحة الرهن وحبس العين والزام المدين بالدين والفوائد . عدم اعلان أحد ورثة الدائن المرتهن بالطعن . بعض أسباب الطعن واردة على صحة الرهن والبعض الآخر خاص بالفوائد . عدم قبول الطعن بالنسبة للشق الأول الخاص بالرهن وقبوله بالنسبة للفوائد . الشق الأول نزاع غير قابل للجزئة أما الثاني فانه يقبل الجزئة .
		٢ - فوائد . رهن . حكم . تسبيبه . الدفع بعدم جواز الحكم بفوائد قدرها ٨ ٪ من تاريخ الرهن بل بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية . عدم الرد على هذا الدفوع الجوهري . قصور .
٤٣٥	" " "	دعوى . دعوى صحة التوقيع . تسجيل . الغرض من دعوى صحة التوقيع . تسجيل صحيفتها لقيمة له . وجوب تسجيل الحكم حتى يمكن الاحتجاج من تاريخ هذا التسجيل .
		(٣) قضاء الأحوال الشخصية
٤٣٦	١٢ يونيه ١٩٥٢	النظام العام . قانون الدولة التي ينتمي إليها أحد أطراف النزاع وأثر مخالفة للنظام العام . الشريعة الإسلامية تهيمن على شئون الأحوال الشخصية في مصر وتعتبر مخالفتها خروجاً على النظام العام .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(٤) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الايجارات)			
١ - إخلاء للتأجير من الباطن . معنى التأجير الباطنى .	١٦ أكتوبر ١٩٥٥	٩٠٦	٤٣٧
٢ - إبقاء مشترى الجذك . شروط إبقائه .			
٣ - للتأجير أن يشرك غيره فى عمله التجارى أو الصناعى .			
١ - تنبيه . الإخلاء للضرورة . ليس له شكل معين . حصوله بطريق البريد .	" " "	٩٠٦	٤٣٨
٢ - تنبيه . إجراؤه بكتاب مسجل وفقاً لنظام مصلحة البريد .			
١ - إخلاء للهدم وإعادة البناء . معنى التوسعة المقصودة .	" " ٢٣	٩٠٧	٤٣٩
٢ - تصحيحات هندسية . عدم تقييد المالك بها عند البناء .			
٣ - جزاءات . لا تقع على المالك إذا أبدى عذراً مقبولاً لتأخيره .			
١ - طلبات المدعى . تكييفها دون تغيير سببها . من حق المحكمة المدنية .	" " "	٩٠٧	٤٤٠
٢ - اختصاص . المحكمة الابتدائية اختصاص عادى وآخر استثنائى .			
٣ - رفع الدعوى بطلب لقم الكتاب لا يمنع من قبولها شكلاً .			
١ - خطأ فى بيان الدين المطلوب إخلالاً بها . غير مؤثر متى اتفقت الضرورة .	" " "	٩٠٨	٤٤١
٢ - خطبة . قزتها كوعدة بالزواج عند المسلمين والمسيحيين . هى منشئة لحالة الضرورة .			
٣ - إخلاء للضرورة . مسألة نسبية . تجب مراعاة التقاليد والحالة الاجتماعية .			
إخلاء للضرورة . يصح المبادرة بطلب الإخلاء عند الشعور الصادق بتيام السبب الذى يتولد عنه الضرورة .	٢٠ أبريل ١٩٥٤	٩٠٩	٤٤٣

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة	رقم الترتيب
٤٤٣	٩١٠	٢٠ أكتوبر ١٩٥٤	١ - اختصاص . قضاء الايجارات هو المختص بمنازعات بدل الاخلاء . ٢ - بدل الاخلاء . وجوب رده قانوناً . ٣ - بدل الاخلاء . مشروع في صورة وغير مشروع في أخرى .			
٤٤٤	٩١٠	• • •	١ - تأجير من الباطن . لا يتحقق بالمساكنة والاستضافة والمشاركة السكنية . ٢ - اقامة الاخوين وذوي القربى معاً هي من قبيل المساكنة .			
٤٤٥	٩١١	٦ نوفمبر ١٩٥٤	١ - حكم . عدم جواز الطعن فيه . عمومية النص القانوني . ٢ - طعن . لا يجوز الطعن العادي ولا غير العادي . ٣ - بطلان . لا يطلب يدعوى مبتدأة ولا يدفع به . ٤ - التماس . عدم جوازه بالنسبة لأحكام الايجارات .			
٤٤٦	٩١١	١٣ • •	١ - أجره الأماكن . تحديدها وفقاً للقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ . من النظام العام . ٢ - بطلان . التصرف يقع باطلاً إذا تعارض مع النظام العام . ٣ - انقاص العقد . المادة ١٤٣ مدني . ٤ - سكوت المستأجر . لا يسقط حقه في طلب التخفيض واسترداد فرق الأجرة . ٥ - اتفاق على الأجرة الزائدة . شبهه بالاتفاق على فوائد تجاوز الحد القانوني . ٦ - تشريع الأماكن . تطوره يفيد عدم الاعتداد بالعصر الزمني . ٧ - سقوط طلب التخفيض بالسكوت الطويل غريب على الفكر القانوني . ٨ - رد الزائد . جزاء أزاله المشرع . ٩ - السكوت الطويل . قرينة قضائية على عدم جدية النزاع وعلى صحة الأجرة .			

العدد السادس	قهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		١٠ - قبول الزيادة اختياراً بعد دخول العين . دليل على صحة الاتفاق .
٤٤٧	١٩٤١ ديسمبر ١٩٥٣	(٥) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني) معارضة في أمر أداء . كيفية احتساب المدة اللازمة لها .
٤٤٨	١٩١٦ أكتوبر ١٩٥٥	خطأ التنظيم . غلط جوهرى يحيز إبطال النفاذ . عيب خفى يحيز طلب الفسخ . العقار الداخلى فى خط التنظيم يكون مشغلاً بتكليف لمصلحة النفع العام . يحمل المشتري خسارة وتقصا فى قيمة المبيع .
٤٤٩	١٩٢١ نوفمبر ١٩٥٣	(٦) قضاء المحاكم الكلية (شئون المال) الأجر . عنصر من عناصر عقد العمل . تدخل القضاء لزيادة الأجر . التحكيم والنوفيق جوازي . لا يحرم القضاء العادى من الفصل فى المنازعات .
٤٥٠	١٩٢٤ سبتمبر ١٩٥٥	(٧) القضاء المستعجل دعوى منع التعرض أمام القضاء المستعجل . توافر شرط الاستعجال . تعرض ماذى يؤدي إلى فقد حيازة العقار . المستأجر يحوز العين المؤجرة باسم المالك .
٤٥١	١٩٢٧ يونيو ١٩٥٤	(٨) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني) أمر أداء . أحوال صدوره .
٩٣١		صنع قطع معدنية مشابهة للعملة المتداولة أو أوراق مشابهة لأوراق النقد إذا كان من شأنها إيقاع الجهور فى الغلط للسيد الدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .
٩٣١		طلب إسقاط الخصومة أو انقضائها بالتقدم أو اعتبارها كأن لم تكن للسيد الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ مساعد قانون المرافعات بجامعة الاسكندرية .
٩٥١		تفسير الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة الاستئناف .

قَوَانِينُ قَرَارَاتِ مَنَشُورَاتِ

قانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن
في سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ الزراعية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في
سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين (١) و (٢) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه
النصان الآتيان :

- مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على زراعة القطن في سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ الزراعية .
- مادة ٢ - لا يجوز أن يزرع في المنطقة الشمالية من الوجه البحري المبيئة بالجدول الملحق
بهذا القانون غير أصناف الكرنك وجيزة ٣٠ والمتوفى وآمون وجيزة ٤٥ .
- ولا يجوز أن يزرع من أصناف القطن في باقي أراضي الوجه البحري غير أصناف جيزة ٣٠
والمتوفى وجيزة ٤٧ ، ويسرى هذا الحكم أيضا على مركز امبابة بمديرية الجيزة .
- كما لا يجوز أن يزرع من أصناف القطن بالوجه القبلي - عدا مركز امبابة بمديرية الجيزة -
غير صنفى الأشمونى ودندرة - على أن تقصر زراعة قطن دندرة على مديرتى قنا وأسوان .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٠١ مكرر الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

ولا يسرى حكم هذه المادة على مزارع وزارة الزراعة وتجاربها وحقول الإكثار الخاصة التي يعتمد عليها وزير الزراعة .

مادة ٢ - يستبدل بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه الجدول الآتي:

ملحق

بيان المنطقة الشمالية من الوجه البحرى المنصوص عليها
في القانون الخاص بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة

من القطن في سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ الزراعية

مديرية البحيرة : مراكز أبو حمص - دمنهور - رشيد - شبراخيت - كفر الدوار -
المحمودية .

مديرية الغربية : مراكز سمند - المحلة الكبرى - قطور .

مديرية كفر الشيخ : جميع مراكز المديرية .

مديرية الدقهلية ودمياط : مراكز بلقاس - شربين - طانجا - أجا - دكرنس -
السبلواين - المنزلة - المنصورة - فارسكور - كفر سعد .

مديرية الشرقية : مركز كفر صقر .

مادة ٣ - على وزراء الزراعة والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ
هذا القانون ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

مشروع القانون المعروض من التشريعات الزراعية الدورية التي تصدر سنوياً بتعيين مناطق
زراعة الأصناف المختلفة من القطن .

وقد بدى بإصدار مثل هذا التشريع منذ سنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧ الزراعية واستمر يتجدد سنوياً
فيما عدا سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ الزراعية .

وقد روعي في هذا التشريع تحديد مناطق زراعة الأقطان الطويلة النيلة بقصد حفظ التوازن
المألوف بين أصناف القطن وتقريب المعروض منها مع الطلب ولهذا قصرت زراعة هذه الأصناف
على المنطقة الشمالية من الوجه البحرى باعتبارها أصلح المناطق لإنتاج الأقطان الطويلة النيلة .

وتنفيذا للسياسة التي جرت عليها وزارة الزراعة سنوياً استطلعت برأى وزارة المالية
والاقتصاد وفيما يقترح أن يصل إليه الإنتاج من كل صنف من أصناف القطن .

وتحقيقاً لرغبة وزارة المالية والاقتصاد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق الذي يقضى باستمرار العمل في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ مع استبدال الجدول الملحق بهذا القانون بجدول جديد استبعدت فيه بعض المراكز لتحقيق ما طلبته وزارة المالية والاقتصاد .

وقد رأينا إعادة صياغة المادة الثانية من القانون بحيث يحدد في الفقرة الأولى منها على سبيل الحصر أصناف القطن التي يجوز زراعتها في المنطقة الشمالية من الوجه البحري المبينة بالجدول الملحق بالقانون وذلك تمشياً مع الفقرات الأخرى من هذه المادة التي أخذت بمبدأ تحديد الأصناف التي تزرع في باقي أراضي الوجه البحري وأراضي الوجه القبلي .

وقد رؤى إباحة زراعة صنف القطن جيزة ٤٧ من باقي أراضي الوجه البحري إلى جانب صنف جيزة ٣٠ والمتوفى وذلك بعد أن كانت زراعة هذا الصنف قاصرة على مديرية الفيوم والجميات التي يحددها وزير الزراعة بالوجه القبلي .

كما رؤى النص على عدم سريان حكم المادة الثانية المشار إليها على مناطق تتجارب وزارة الزراعة وحقول الأكتار الخاصة التي يعتمد عليها وزير الزراعة وذلك رغبة في إمكان التعاقد مع بعض الزراع على زراعة أصناف معينة من القطن في غير المناطق المصرح بزراعتها فيها أو إجراء التجارب على بعض الأصناف في غير مزارع الوزارة .

وتتشرف وزارة الزراعة بعرض مشروع القانون المشار إليه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٥٥ (١)

بشأن الحكم بالتعويض في مخالفات استعمال وإشغال الطرق العامة في مدينة الإسكندرية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس

الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن استعمال الطرق العامة وإشغالها المعدل بالقوانين

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٨٥ لسنة ١٩٥٤ .

(١) نشر بالوقائع التشريعية العدد ١٠٤ مكرر الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

وعلى قرار رئيس المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية الصادر فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢
بلائحة استعمال الطرق العامة وإشغالها فى مدينة الإسكندرية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الشئون البلدية والقروية ،
أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ١٩ من لائحة استعمال الطرق العامة وإشغالها بمدينة الإسكندرية
الصادرة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ فقرة ثانية نصها :

« وفى جميع الأحوال يحكم بالإزام المخالف بأداء مبلغ يعادل رسمى الترخيص والإشغال اللذين
كان يتعين عليه أدائهما ،

مادة ٢ — على وزيرى الشئون البلدية والقروية والعدل كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا
القانون ويعمل به اعتبارا من الشهر التالى من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرئاسة فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ١٩ من لائحة استعمال الطرق العامة وإشغالها فى مدينة الإسكندرية المصدق عليها
من مجلس الوزراء فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ على أنه « يعاقب كل من يخالف أحكام هذه اللائحة
بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على المائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين »
وقد كانت الأحكام الصادرة من محاكم المخالفات تلزم المخالف بدفع رسوم لإشغال الطريق فضلا
عن الحكم بالغرامة إلا أن بعض المحاكم اتجهت أحكامها إلى الحكم فى هذه القضايا بالغرامة فقط دون
إلزام المخالف بسداد الرسوم استنادا إلى أن المادة ١٩ آتفة الذكر لم ينص فيها على الحكم بالرسوم .
وقد ترتب على ذلك أن أصبحت التعويضات المستحقة للبلدية عن مخالفات أحكام لائحة إشغال
الطريق عرضة للضياع إلا إذا دفعت بالطريق الوتدى أو يرفع آلاف القضايا سنويا للمطالبة بهذه
المبالغ وبذلك يكون المخالف فى مركز أفضل ممن يقوم بتنفيذ اللائحة من تلقاء نفسه .

ونظرا لأن حق مجلس بلدى الإسكندرية فى فرض بعض أنواع الرسوم استنادا إلى أحكام
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له لا يمتد إلى إلزام مخالف لائحة إشغال الطريق بدفع
التعويض المنوئ عنه .

لذلك رأى استصدار قانون ينص على الحكم بالإزام المخالف فى جميع الأحوال بأداء مبلغ يعادل
رسمى الترخيص والإشغال اللذين كان يتعين عليه أدائهما .

وتشرف وزارة الشئون البلدية والقروية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء
مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة ، وجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢
في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب
والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه مادة جديدة برقم ٢٠
مكررا بالنص الآتي :

« مادة ٢ مكررا — لا يجوز لمن يحمل أية وثيقة سفر مصرية دخول بلاد غير المدونة في
وثيقة سفره ما لم يحصل على إذن في ذلك من وزارة الداخلية أو لمن تفوضه الوزارة في ذلك
ويسرى هذا الحظر ولو حصل حامل الوثيقة على وثيقة سفر « أجنبية » ، تميز له ذلك ، .

مادة ٢ — يضاف إلى المادة ٢٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر فقرة جديدة تأتي في
الترتيب بعد الفقرة الثانية مباشرة وذلك بالنص الآتي :

« ويعاقب على مخالفة أحكام المادة ٢٠ مكررا بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على
سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي
حالة العودة إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي في الجريمة الأولى
تكون العقوبة الحبس والغرامة معا مع حرمان المخالف من حق الحصول على وثيقة سفر مصرية
مدة خمس سنوات ، .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٠١ مكرر الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

مذكرة إيضاحية

لما كانت وثائق السفر مظهراً من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها وعلى المقيمين به من رعايا وغيرهم من تربطهم بها صلات تقدر معها الدولة ملاممة بزيديهم بوثائقها ، وكان من مقتضيات هذه السيادة في هذا الشأن أن تفرض الدولة على من شملتهم برعايتها من المتصلين بها مآثراً لازماً لسلامتها وتحقيق دواعي الأمن فيها .

ونظراً لأنه لوحظ أن كثيراً من يحملون وثائق سفر مصرية يعمدون إلى إخفاء تحركاتهم في الخارج عن السلطات المصرية وذلك عن طريق حصولهم من هيئات التمثيل الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية في الخارج على وثائق سفر أو تأشيرات تبيح لهم دخول بعض البلاد الأجنبية التي لم تدرج في وثائق السفر المصرية التي منحت لهم ويقتضي الصالح العام أن يكون لوزارة الداخلية بوصفها سلطة الأمن في البلاد — رقابة على تحرك أولئك الأفراد في الخارج .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق على نحو يضمن هذه الرقابة — وذلك بإلزام الحاصلين لوثائق سفر مصرية أيا كانت بالحصول على إذن سابق من وزارة الداخلية أو لمن تفوضه الوزارة في ذلك من رجال السلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم لدخول أى بلد أجنبي لم يدرج في وثيقة السفر المصرية التي يحملونها .

وتتصرف وزارة الداخلية بهذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والقوانين للمدلة له ،

وعلى ما أوتاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠١ مكرراً الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ٤٦ و ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر النصان الآتيان :

مادة ٤٦ — لكل ذي شأن أن يطلب في محكمة القضاء الإداري شطب تسجيل الرسم أو النموذج إذا لم يكن جديدا وقت التسجيل أو إذا تم التسجيل باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج.

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بهذا الشطب متى تقدم لها حكم بذلك صادر لقوة الشيء المقضي به .

مادة ٤٩ — يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر المدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمرا باتخاذ الاجراءات التحفظية ، وخاصة إعداد وصف تفصيلي عن المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها ، ومجهز هذه الأشياء عند الاقتضاء . على ألا يوقع المجهز إلا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفي لتجويض المدعى عليه إذا ما ثبت أنه غير محق في دعواه .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الاجراءات قبل رفع أية دعوى إدارية أو جنائية ، ويجب عليه في هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الإدارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنيابة في ظرف ثمانية أيام من عدا مواعيد المسافة من تاريخ تنفيذ الأمر وإلا بطلت هذه الاجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الاجراءات بعريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعي .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الاجراءات تدبيرة تحييد أو تكاثر لمعاونة المحضر في تنفيذه .

مادة ٢ — يمتد على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويحل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ ، وقد أظهر التطبيق العملي لأحكام هذا القانون الحاجة إلى إدخال بعض التعديلات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ — تنص المادة ٤٦ من القانون على الآتي :

« تقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بشطب التسجيل الخاص باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج متى تقدم لها حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة قاض بهذا الشطب وتقوم إدارة الرسوم والنماذج بهذا الشطب من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن ، .

٢ — وتنص المادة ٤٩ منه على الآتي :

« يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمرا باتخاذ الإجراءات التحفظية وخاصة بحجز المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الإجراءات قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية ، وإنما يجب عليه في هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الإدارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنيابة في ظرف ثمانية أيام عدا مواعيد المساقاة من تاريخ تنفيذ الأمر وإلا بطلت هذه الإجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الإجراءات بعريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعي .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الإجراءات نذب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في تنفيذه .

ولما كانت المادة ٤٦ من القانون قد أجازت شطب التسجيل الذي يتم باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج وفاتها أن تنص على إجراء الشطب كذلك إذا كان الرسم أو النموذج خاليا من عنصر الجدة والابتكار الأمر الذي يستدعي سد هذا النقص نظرا لأن المقصود بالرسم أو النموذج الصناعي هو إخراج السلعة في شكل جديد مبتكر يميزه عن غيره من السلع النظيرة .

ولما كان القانون قد صدر ولم يأخذ بنظام الفحص السابق سواء بالنسبة لبراءات الاختراع أو الرسوم والنماذج الصناعية للأسباب التي وردت في مذكرته الإيضاحية ، وهو أدى ذلك أن القانون لا يطالب الإدارة المختصة بأن تحقق من جودة المصنف المقدم للتسجيل وهل يطابق أو لا يطابق المصنفات السابق تقديمها للإدارة أو السابق تسجيلها بمعرفتها ، وبمقتضى هذا النظام

لا يكون التسجيل سوى مجرد عينة على حياة الطالب لمصنفات معينة فضلا عن جدتها ، هذا بخلاف النظام المعروف بالفحص السابق — وهو ما ابتعد عنها المشرع المصري — والذي يطالب الادارة المختصة بأن تتحقق قبل التسجيل بأن المصنف مبتكر وأن الطالب هو المبتكر الأول له أو من آلت إليه حقوق المصنف .

ولم يتنبه المشرع لهذه الأوضاع عند صياغته للمادة ٤٩ من القانون فأجاز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج — بناء على شهادة التسجيل — أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أو قبل أية دعوى أمرا بالتأجيل الإجرائات التحفظية وخاصة حجز المنتجات أو البضائع التي يدعى أنها مقلدة أو مزورة ، أى أن القانون قد أجاز استصدار الأمر بالحجز بناء على شهادة التسجيل الذي تم على مسئولية صاحبه دون فحص سابق من الإدارة المختصة ، الأمر الذي فتح ثغرة يمكن أن تنفذ منها المحاولات التي قد تنطوى على إساءة استعمال الحق ، ومن هنا أضحي القانون شرا على الصناعة والتجارة وهو الذي وضع للنهوض بهما .

ويتبين من التشريعات الأجنبية التي أخذت بنظام التسجيل بدون فحص سابق أنها تخول المحكمة متى قدمت إليها شهادة التسجيل أن تأمر بإعداد « وصف تفصيلي » عن المنتجات والبضائع موضوع الدعوى حتى تخولها الأمر بحجز هذه الأشياء بشرط أن يقدم الطالب كفالة تكفي لتفويض المحجوز عليه إذا ما كان الطالب غير محق في دعواه .

ومن ثم فإن الحاجة أصبحت ماسة للأسراع في تعديل المادة ٤٩ من القانون بما يتفق ومبدأ التسجيل بدون فحص سابق الذي أخذ به المشرع المصري أسوة بما هو متبع في التشريع الأجنبي حماية للصناعة المحلية ومنعاً لكل محاولة قد يقصد بها إساءة استعمال الحق الوارد في المادة سائلة الذكر .

لذلك أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع القانون المرافق بتعديل المادتين ٤٦ و ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ على الوجه الذي يحقق الأغراض المتقدمة .

ويتشرف بعرضه على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بعبارة " ويجب تسجيل التصرفات المشار إليها في الفقرة السابقة قبل أول
يناير سنة ١٩٥٦ " الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، العبارة الآتية :
" ويجب تسجيل التصرفات المشار إليها في الفقرة السابقة قبل يوم أول يوليو سنة ١٩٥٦ " .
مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

نص القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ على إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٩ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي ، تضمنت وجوب تسجيل التصرفات الحاصلة إلى الأولاد وفقاً للبند (١) من المادة الرابعة يعقد ثابت التاريخ أو وفقاً لأحد البندين (ب ، ج) من تلك المادة يعقد مصدق عليه من المحكمة الجزئية ، وذلك قبل يوم أول يناير سنة ١٩٥٦. إذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو إثبات تاريخ العقد سابقاً على يوم أول أبريل سنة ١٩٥٥. فإن كانا لاحقين له وجب تسجيل التصرف في خلال سنة من تصديق المحكمة أو إثبات التاريخ . كما قضت هذه الفقرة بأن جواز مخالفة هذا الحكم هو الاستيلاء وفقاً للمادة الثالثة من القانون وكذلك استحقاق الضريبة الإضافية كاملة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

ولما كان بعض الملاك الذين تخضع أراضيهم لأحكام الاستيلاء قد استعصى عليهم تنفيذ حكم هذه الفقرة بتسجيل التصرفات المشار إليها قبل يوم أول يناير سنة ١٩٥٦ . فقد رأى تعديل نصها بعد الاجل المأمون لتسجيل التصرفات السابقة بالذكر لمدة ستة أشهر أخرى .

ولذلك أعد مشروع القانون المضمن هذا التعديل وعرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

ويتشرف وزير الزراعة بعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية
الناشئة من حوادث السيارات .

باسم الأمة
مجلس الوزراء .

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ،
وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على شركات التأمين وتكوين
الأموال ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥٦ مكرر الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، والداخلية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يشترط في وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أن تكون صادرة من إحدى هيئات التأمين المسجلة في مصر لمزاولة عمليات التأمين على السيارات وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٢ — تستهل الوثيقة في موضع ظاهر منها بما يفيد أنها صادرة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ولأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذيا لها .

ويجب أن تكون البيانات الواردة في الوثيقة مطابقة للبيانات الواردة في تقرير معاينة السيارة الذي يصدره قلم المرور .

وتكون الوثيقة مطابقة للنموذج الذي يعتمد عليه وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية ، وفيما عدا الوثيقة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يكون لكل سيارة وثيقة خاصة .

مادة ٣ — إذا جدد التأمين لدى تفتش المؤمن فيرافق طلب تجديد الرخصة وثيقة جديدة أو إخطار من المؤمن بقبوله تجديد التأمين بالشروط ذاتها الواردة بالوثيقة الأصلية ، على أن يعد الإخطار وفقا للنموذج الذي يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين .

ويعتبر في حكم الوثيقة كل إخطار بتجديدها .

مادة ٤ — يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ، ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة .

ويسرى مفعول الإخطار بتجديد الوثيقة من اليوم التالي لتاريخ انتهاء مدة التأمين السابقة حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة .

وإذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة تاليا لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تتجاوز سبعة أيام امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة .

وعلى قلم المرور عدم قبول الوثيقة إذا زادت الفترة المشار إليها في الفقرة السابقة على السبعة الأيام .

مادة ٥ - يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه .

وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقدم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدنى .

مادة ٦ - إذا أذى التعويض عن طريق تسوية ودية بين المؤمن له والمضرور دون الحصول على موافقة المؤمن فلا تكون هذه التسوية حجة قبله .

مادة ٧ - لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركبها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الآجرة أو السيارة تحت الطلب .

مادة ٨ - لا يجوز للؤمن ولا للؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها لأي سبب من الأسباب مادام الترخيص قائماً .

وعلى قلم المرور عند إلغاء الترخيص أن يرد وثيقة التأمين إلى المؤمن له مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة .

مادة ٩ - يتم التعديل في بيانات الوثيقة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٢ بملحق للوثيقة يصدره المؤمن ويجب أن يكون مطابقا للنموذج الذى يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين .

وعلى قلم المرور ألا يجرى أى تعديل في الترخيص بالنسبة إلى البيانات الواردة في تقرير المعاينة إلا بعد تقديم ذلك الملحق ويجوز تقديم وثيقة تأمين جديدة بدلا من الملحق تنفق مدتها مع أحكام المادة ٤ .

وعلى قلم المرور في هذه الحالة أن يرد للؤمن له الوثيقة الأصلية مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة .

مادة ١٠ - في تطبيق المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، يجب على المتنازل إليه أن يشفع بطلب نقل قيد الرخصة ، عقد نقل ملكية السيارة والرخصة ووثيقة تأمين جديدة تنفق مدتها وأحكام المادة ٤ المتقدمة الذكر .

وعلى قلم المرور أن يرد في هذه الحالة للؤمن له الوثيقة السابقة مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة .

مادة ١١ - في الحالات المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة تصبح الوثيقة ملفاة من تاريخ تأشير قلم المرور عليها بإعادتها إلى المؤمن له فإذا لم تكن الوثيقة قد انتهت مدتها في تاريخ الإلغاء وجب على المؤمن أن يرد للؤمن له جزءا من باقى القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة

التأمين بشرط تقديم وثيقة التأمين الملغاة وما يكون لديه من صور منها والمؤمن أن يستنزل مصروفات إصدار الوثيقة بما لا يجاوز ٦٪ من القسط .

مادة ١٢ — تحفظ وثيقة التأمين بقلم المرور في الملف الخاص بالسيارة ولا يجوز سحبها مادام الترخيص قائماً .

ولا تقبل شهادة التأمين أو صورة الوثيقة لإصدار الترخيص بتسيير السيارة .
ويجوز للمؤمن أن يصدر شهادة بوجود التأمين أو صورة من الوثيقة على أن يثبت على الصورة بخط ظاهري أنها مجرد صورة .

مادة ١٣ — في تطبيق المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم في تلك المادة إلا إذا كان راكباً في سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقاً لأحكام القانون المذكور .

ويعتبر الشخص راكباً سواء أكان في داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها .
مادة ١٤ — يجب على المؤمن أن يلتزم بتعريف الأسعار المرشحة بالجدول المرائق ولا يجوز له أن يجاوزها أو يزل عنها .

ولو وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية أن يعدل في هذه التعريفة بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٥ — يجب أن يثبت في محضر التحقيق عن أي حادث من حوادث السيارات نشأت عنه وفاة أو إصابة بدنية ، رقم وثيقة التأمين واسم كل من المؤمن له والمؤمن من واقع البيانات الواردة في الرخصة وعلى المحقق إخطار المؤمن بالحادث .

ولا يترتب على التأخير في الإخطار أية مسئولية مدنية قبل السلطة المختصة بالتحقيق ، كالايجوز للمؤمن أن يحتج بهذا التأخير للتدخل من أداء التعويض إلى المضرور .

مادة ١٦ — يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن له وقيوداً معقولة على استعمال السيارة وقيادتها فإذا أخل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض .

مادة ١٧ — يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عتد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه ، أو أن السيارة استخدمت في أغراض لا تخولها الوثيقة .

مادة ١٨ — يجوز للمؤمن إذا التزم أداء التعويض في حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بزيادة سياسته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض .

مادة ١٩ — لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق المضرور قبله .

مادة ٢٠ — على المؤمن أن يسلك سبباً للوثائق وسبباً آخر للتعويضات خاصين بهذا النوع من التأمين طبقاً للنموذجين اللذين يصدر بهما قرار من رئيس مصلحة التأمين .
ويجوز للمؤمن أن يدرج في السجل أية بيانات أخرى يرى إدراجها .

مادة ٢١ — على المؤمن أن يقدم لمصلحة التأمين البيانات الإحصائية التى ينص عليها فى النموذج الذى يصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد وذلك فى المواعيد التى ينص عليها القرار .

مادة ٢٢ — على المؤمن أن يقدم لمصلحة التأمين طبقاً للنماذج التى يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد وفى المواعيد التى ينص عليها القرار ما يأتى :

(أ) تقدير احتياطي الأخطار السارية .

(ب) حساب الإيرادات والمصروفات .

(ج) حساب احتياطي المطالبات تحت التسوية .

(د) بيان المطالبات تحت الوفاء .

(هـ) تدرج تسوية المطالبات تحت التسوية عن السنين السابقة كل سنة على حدة .

(و) بيان تحليلي للمصروفات .

مادة ٢٣ — يقدر احتياطي الأخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين على الأساس النسبي لمدة التغطية بعد اقتطاع ٦٪ من القسط .

ويجب ألا تقل جملة احتياطي الأخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين عن ٤٧٪ من جملة الأقساط المباشرة فى السنة السابقة وأقساط إعادة التأمين الواردة فى السنة ذاتها بعد خصم أقساط إعادة التأمين الصادرة ، وفى حساب هذا الحد الأدنى لا تخصم الأقساط المرتدة ولا أقساط الوثائق المنتهية خلال السنة .

مادة ٢٤ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فإنه فى حالة التصفية الإجبارية لهيئة التأمين تعهد وثائقها السارية من هذا النوع إلى هيئة أو أكثر من هيئات التأمين المصرح لها بإصدار هذا النوع من الوثائق .

أما فى حالة التصفية الاختيارية فعلى الهيئة تحويل تلك الوثائق السارية وفقاً لأحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

وفى جميع هذه الحالات يجب على الهيئة أو الهيئات التى حولت إليها الوثائق إخطار كل مؤمن له بالتحويل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول مع إرسال صورة منه إلى قلم المرور .

مادة ٢٥ — تقدم الطعون الخاصة بقرارات مصلحة التأمين بشأن أحكام المواد ٢ و ٣ و ٩

١٤ - إلى لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ويتبع في التظلم الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٤ من القرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ .
باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

مادة ٢٦ - يجوز حرمان هيئة التأمين من مواولة هذا النوع من التأمين بصفة مؤقتة أو نهائية إذا ثبت أن الهيئة تهمل باستمرار في تنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له أو تسكر منها مخالفة تلك الأحكام ، ويكون الحرمان بقرار مسبب من وزير المالية والاقتصاد يصدر بناء على طلب مصلحة التأمين بعد موافقة لجنة الرقابة وينشر في الجريدة الرسمية . ولا يصدر قرار الحرمان إلا بعد إعلان الهيئة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لتقديم أوجه دفاعها كتابة خلال أسبوعين من تاريخ الإعلان ، وتسرى على الوثائق السارية أحكام التصفية الواردة في المادة ٢٤ ، على أنه يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يرخص للهيئة في الاستمرار في مباشرة العمليات القائمة وقت صدور قرار الحرمان وذلك بالشروط التي يعينها .

مادة ٢٧ - يعاقب على التأخير في تقديم البيانات المشار إليها في المادتين ٢٠ و ٢١ بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٨ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٢٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول هيئة أجنبية إذا عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة .

مادة ٢٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول هيئة أجنبية في حالة ارتكاب أية مخالفة للواد ٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ .

مادة ٣٠ - يكون لرئيس مصلحة التأمين ووكيله ومديرى الإدارات والموظفين الفنيين بالمصلحة صفة مأمورى الضبط القضائى لإثبات ما يقع من المخالفات لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٣١ - على وزراء المالية والاقتصاد والداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

صدر بديوان الرئاسة في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ وأوجبت المادة السادسة من هذا القانون على كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تراول عمليات التأمين بمصر على أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة ويكون في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون اتركاب وفي باقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن يصدر وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية القرارات المنظمة لعمليات التأمين ، إلا أنه رغبة في ضمان القدر الأولي من الحماية والتنظيم لصالح المضرورين والمؤمنين والمؤمن لهم وما تستلزمه هذه الحماية من تنظيم دقيق تدعمه العقوبات التي تكفل عدم الخروج عليه فقد رأى أن يكون هذا التنظيم بقانون .

وقد أعد مشروع القانون المرافق لكي يحقق هذه الأغراض فأوجب في المادة الأولى منه أن تصدر وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ١٣٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ من إحدى هيئات التأمين المسجلة في مصر لمزاولة هذا النوع من التأمين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

وبينت المادة الثانية منه ما يدرج في وثيقة التأمين من بيانات فأوجبت أن تكون مطابقة للنموذج الذي يعتمد عليه وزير المالية بالاتفاق مع وزير الداخلية وأن تكون لكل سيارة وثيقة خاصة فيما عدا الوثيقة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بالرخص التجارية .

ونص في المادة الثالثة على أنه إذا حدد التأمين لدى نفس المؤمن فيكون ذلك بوثيقة جديدة أو باخطار بالتجديد من المؤمن ، ويجوز الاخطار بالشروط السابقة على النموذج الذي يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين ويعتبر في حكم الوثيقة .

ونصت المادة الرابعة على سريان مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لانتها المدة وهي الفترة التي جددتها المادة ١١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لتجديد الرخصة خلالها .

أما الاخطار بتجديد الوثيقة فإن مفعوله يسرى من اليوم التالي لانتها مدة التأمين السابقة بما فيها فترة الثلاثين يوماً حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لانتها مدة تجديد الترخيص بمعنى أنه إذا حصل شخص على رخصة بتسيير السيارة لمدة سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ حتى ٣١ ديسمبر

سنة ١٩٥٦ فان وثيقة التأمين يسرى مفعولها طوال هذه المدة مضافا إليها ٣٠ يوما من يناير سنة ١٩٥٧ ، فاذا حددت هذه الوثيقة فان الاخطار بالتجديد يسرى من ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ حتى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٨ وهكذا .

ونصت الفقرتان الأخيرتان من هذه المادة على أنه إذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة نالية لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تتجاوز سبعة أيام اعتبر تاريخ انتهاء سريان التأمين بمقدار هذه المدة ، فاذا زادت الفترة بين التاريخين على السبعة الأيام فلا تقبل وثيقة التأمين بل يجب تقديم وثيقة جديدة .

ونصت المادة الخامسة على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الإصابات البدنية التي تلحق المضطربين في الحالات التي نصت عليها المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، وهي التأمين على الغير دون الركاب والأحوال التي يشمل فيها التأمين الغير والركاب دون العمال .

كما نصت المادة الخامسة صراحة على حق المضطرب المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا ، وعلى خضوع دعوى المضطرب قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وذلك حسبما للخلاف الذي قد يثور حول مدة التقادم في مثل هذه الدعاوى ، وهل هي مدة التقادم العادية باعتبار أنها لا تنشأ عن عقد التأمين وإنما تستمد أساسها من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضطرب ، وغنى عن البيان أن هذا التقادم تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها .

ورغبة في منع التواطؤ بين المؤمن له والمضطرب على حساب المؤمن فقد نصت المادة السادسة على أن التسوية الودية التي تحصل بين المؤمن له والمضطرب دون موافقة المؤمن لا تكون حجة على هذا الأخير .

ونصت المادة السابعة على عدم التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن أية وفاة أو إصابة تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث وغنى عن البيان أن كلمة « الأبناء » تشمل بنات قائد السيارة أيضا وذلك إذا كانوا من غير الركاب أيأ كان نوع السيارة أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب دون باقي السيارات الأخرى المعدة لنقل الركاب والمنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

وتحقيقا للهدف من التأمين الإجباري على المسؤولية من حوادث السيارات فقد نصت المادة الثامنة على أنه لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له إلغاء وثيقة التأمين لأي سبب من الأسباب مادام الترخيص قائما .

ونصت المادة التاسعة على أن يكون التعديل في بيانات الوثيقة بملحق لها يصدره المؤمن وفقا للنموذج المعتمد من رئيس مصلحة التأمين وهذه البيانات لا يتدرج تحتها اشتراطات الوثيقة

التي يختص باعتمادها وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية . وأجازت في الفقرة الثانية منها تقديم وثيقة جديدة بدلا من الملحق تنفق مدتها مع أحكام المادة الرابعة .

وأوجبت المادة العاشرة على المنازل إلبه عن ملكية السيارة وفقا للمادة ١٢ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أن يقدم وثيقة تأمين جديدة تنفق مدتها مع أحكام المادة الرابعة منالفة الذكر .

ونصت المادة الحادية عشرة على إلغاء وثيقة التأمين في الحالات المبينة في المواد الثلاث السابقة وذلك ابتداء من تاريخ تأشير قلم المرور عليها بإعادتها للمؤمن ، ويثبت المبلغ الذي يرد للمؤمن له في حالة إلغاء الوثيقة قبل انتهاء مدتها .

كما نصت المادة ١٢ على أن وثيقة التأمين تحفظ بمكتب السيارة في قلم المرور ولا يجوز سحبها مادام الترخيص قائما .

وحددت المادة ١٢ الركاب الذين يستفيدون من التأمين بأنهم الذين يركبون السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وسواء في ذلك أوقع الحادث والراكب بداخل السيارة أو أثناء نزوله منها أو صعوده إليها ، وأيا كان عدد الركاب ولو جازوا العدد المصرح به للسيارة .

وللتوفيق بين مصلحة المؤمن والمؤمن له رؤى النص في المادة الرابعة عشرة على وجوب التزام تعريف الأسعار الموضحة بالجدول المرافق للقانون .

وأوجبت المادة الخامسة عشرة على محقق حوادث السيارات إثبات بيانات وثيقة التأمين بمحضر التحقيق وإخطار المؤمن بالحوادث دون أن يترتب على الإخلال بهذا الواجب أية مسئولية على السلطة المختصة بالتحقيق أو مساس بحق المضرور في التعويض .

وأجازت المادة السادسة عشرة لهيئات التأمين أن تضمن وثائق التأمين الشروط المعقولة التي تكفل مصالحها كإلزام المؤمن له بإخطارها عن الحادث أو إشراكها معه في الإشراف على الدفاع في دعوى المصاب أو غير ذلك من الواجبات المعقولة وغير التعسفية بحيث لا ينص على الرجوع على المؤمن له إلا في حالات الإخلال الجسم كما أجازت لها أن تضع قيودا معقولة على استعمال المؤمن له للسيارة بحيث إذا أخل بها كان لها أن ترجع عليه لاسترداد ما تكون قد أدته من تعويض للمضرور . إذ أن الإخلال بهذه الشروط أو القيود لا يمس بحق المضرور من الحادث في الحصول على التعويض المحكوم به .

ونصت المادة السابعة عشرة على جواز رجوع المؤمن على المؤمن له بما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية من شأنها أن تؤثر في قبول تغطية الخطر أو في سعر التأمين أو شروطه وكذا في حالة استخدام السيارة في أغراض لا تخولها الوثيقة ،

كما أجازت المادة الثامنة عشرة رجوع المؤمن على المسئول لاسترداد ما يكون دفعه من تعويض إذا وقعت المسئولية على شخص آخر غير المؤمن له أو الأشخاص المصرح لهم بقيادة السيارة .

وأوضحت المادة التاسعة عشرة في جلاء أنه لا يترتب على الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق الضرر قبله .

ويثبت المواد من ٢٠ إلى ٢٥ السجلات التي تمسكها هيئات التأمين والبيانات التي يجب أن توافي مصلحة التأمين بها واجتياطي الأخطار السارية عن وثائق التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات ، كما يثبت ما يتبع في حالة التصفية الاجبارية والاختيارية لهيئات التأمين مستهدفة في ذلك رعايا مصالح المضرورين وأحالت إلى لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ لكي تقدم إليها الطعون الخاصة بأحكام المواد ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤ .

ويثبت المواد من ٢٦ إلى ٢٩ العقوبات التي توقع في حالة مخالفة أحكام هذا القانون . ونصت المادة ٣٠ على منح رجال مصلحة التأمين الفنيين صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

كما أجازت المادة ٣١ لوزير المالية والاقتصاد أن يصدر القرارات واللوائح التي يقتضيها العمل بالقانون .

كما نصت على تنفيذ هذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

وتشرف وزارتا المالية والاقتصاد والداخلية ، بمرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بعد إفراغه في الصيغة التي ارتأها مجلس الدولة للفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
الخاص بفرض رسم أيلولة على التركات

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل
بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

- مادة ١ — يستبدل بالمادة ٥٠ من القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتي :
- مادة ٥٠ — لموظفي مصلحة الضرائب الفنيين من وظيفة مساعد مأمور فأعلى حق الاطلاع
لأغراض ربط رسم الأيلولة وضريبة التركات .
- ويكون لهم صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه والقرارات المنفذة له .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريرا في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل المادة ١١ من اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة
الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير المالية والاقتصاد إصدار
اللائحتين الداخليتين لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن ،
وعلى القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ ، باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة
للأقطان وبذرة القطن ، بورصة ميناء البصل ، .

وعلى ما أوتاه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تعدل المادة ١١ من اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة
القطن ، بورصة ميناء البصل ، المشار إليها ، وذلك على الوجه الآتي :

• مادة ١١ — يجب أن يكون التسليم من شون بحى تجارة القطن في نطاق الدائرة التي تسرى عليها
تسريعات النقل العادية ، كما يجب أن يتم في المواعيد المقررة في الجدول الخاص الذي تديره لجنة
بورصة العقود قبل بدء العمل كل سنة ، .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٣ يناير سنة ١٩٥٦) .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

تصدرها نقابة المحامين

مارس
سنة ١٩٥٦

السنة السادسة والثلاثون

العدد
السادس

الْعِلْمُ عِلْمَانِ ، عِلْمٌ فِي الْقَلْبِ ، قَدْ لَكَ الْعِلْمُ النَّافِعُ ،
وَعِلْمٌ عَلَى اللِّسَانِ . قَدْ لَكَ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى ابْنِ آدَمَ
يرواه الخطيب بن جابر

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد

- ٢٨ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية
- ٢٣ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
- ٧ أحكام صادرة من قضاء المحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة)
- ١ حكم صادر من قضاء محاكم الجنايات
- ١ حكم صادر من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
- ٢ حكمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
- ٣ أحكام صادرة من القضاء المستعجل

* *

تغذر القهري وما يشيره من بحث في الاجراءات الجنائية للسيد الدكتور رؤوف عبيد
الأستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .

الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى للسيد الأستاذ فتحي عبد الصبور القاضي بمحكمة
القاهرة الابتدائية .

تفسير الفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات للسيد الأستاذ أحمد رفعت
خفاجي وكيل نيابة الاستئناف .

* *

قانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق التأمين وأخر اللائحة للعامل المتقاعد
لأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى . ص ٤١١

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن النقل العام
للركاب بالسيارات . ص ٣٩٤

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ باستثناء أطياف صيانة الثروة العقارية من أحكام القانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ - بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المعدل بالقانون
رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ . ص ٤٤٣

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل دوائر اختصاص محاكم المنتهية والزقاق
وكفر الشيخ الابتدائية . ص ٤٤٥

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلي - عيسى أبو زيد - نصيف زكي - محمد شوقي - محمد مختار قطب

مارس

سنة ١٩٥٦

المحكمة

العدد السابع
السن السادسة والثلاثون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين المستشارين) .

المبدأ القانوني

إن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به . وإذن فإذا كان الدافع قد قال « إن بالقضية تقصا كان بوده أن يتم وهو عمل معائنة وافية تبين بعد أو قرب كل بلد لمكان الحادث وهل عزبة بدر أقرب من بلدة عزبة الصباغ... » فإن ما ذكره الدافع بشأن المعائنة لا يعد طلبا بالمعنى السالف ذكره إذ هو لا يعدو أن يكون تعيينا لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص بدون أن يتمسك بطلب استكمال ومن غير أن يبين الهدف الذي يرمى إليه منه .

(القضية رقم ١٥٧ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٤٥٢

٢ مايو سنة ١٩٥٥

استئناف . استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم الغيابي أيضا .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، يشمل كذلك الحكم الغيابي ، لأن كلا الحكيم متداخلا ومندمجان أحدهما في الآخر مما يلزم عنه أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه .
(القضية رقم ١٥١ سنة ٢٥ ق) .

٤٥٣

٢ مايو سنة ١٩٥٥

دفاع . الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه . ماهيته .

٤٥٤

٢ مايو سنة ١٩٥٥

١ — نقض . سلطة محكمة النقض . المهاددة للرضية التي يقدمها المستأنف لتبرير استئنافه بعد الميعاد . تقديرها موضوعي . الأسباب التي تستند إليها محكمة الموضوع في عدم تويلها على هذه المهاددة . تخضع لرئاسة محكمة النقض .

ب — استئناف . التقرير به بعد الميعاد . الاعتذار بالمرض . عدم جواز الاحتجاج على المتهم بإمكان التقرير بالاستئناف بوكيل .

المبادئ القانونية

١ — إن الشهادة المرضية التي يقدمها المستأنف لتبرير عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد ، وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها أم لا .

٢ — إن التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للمتهم ، فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه إذا رأى عدم استعماله وقرر بالاستئناف بشخصه بعد الميعاد لعذر قهري كالمرض .

(القضية رقم ١٦٦ سنة ٢٥ ق بالمجلسة السابقة) .

٤٥٥

٢ مايو سنة ١٩٥٥

حكم . تسببه . قتل خطأ . إصابة خطأ . إدانة المتهم في هاتين الجريمتين دون بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أنها هي التي سببت وفاة أحد المجني عليهما . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم إذ انتهى إلى إدانة المتهم ومعاقبته عن جريمتي القتل والإصابة الخطأ ، لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى إلى أن هذه الإصابات هي التي سببت وفاة المجني عليه الأول ، فإنه يكون حكماً قاصراً متعينا نقضه .

(القضية رقم ١٦٧ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٤٥٦

٢ مايو سنة ١٩٥٥

نقض . ميعاد الضمن . غايته .

المبدأ القانوني

إن مقتضى المواد ٣١٢ و ٤٢٤ و ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، هو أن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يجب أن يحصل في خلال الثمانية عشر يوماً التالية للحكم ، إذا كان قد ختم وأودع قلم الكتاب وتيسر لصاحب الشأن الحصول على صورة منه في الثمانية الأيام التالية للنطق به ، فإذا تعذر ذلك

٤٥٨

٣ مايو سنة ١٩٥٥

حكم . تبنيه بوجه عام . ايراد المحكمة في ختام حكمها ما لا يتفق وما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلت من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم . يجب الحكم بما يوجب تقضه .

المبدأ القانوني

إذا كان ما أوردته المحكمة في ختام حكمها لا يتفق وما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلت من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم ، وكان لا يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى مع اضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها ، وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، فإن الحكم يكون معيبا متعينا تقضه .

(القضية رقم ١٥٨ سنة ٢٥ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وعبد السيد عبد الرحمن يوسف وعبد محمد حسين المستشارين) .

٤٥٩

٣ مايو سنة ١٩٥٥

١ - تحقيق . قبض . تلبس . صورة واقعة .
به - تلبس . هو وصف ينصب على الجريمة لاعلى مرتكبها .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المتهمان قد وضعوا تفسيرهما في وضع يدعو للريبة ، فإن من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما ليتبينوا حقيقة أمرهما ،

امتد الميعاد إلى عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم على أن لا يتجاوز الميعاد في أية حال أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم (١) .

(القضية رقم ١٩٥ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد وعبد محمد حسين المستشارين) .

٤٥٧

٣ مايو سنة ١٩٥٥

تحقيق . إجراؤه بعمرة عضو نيابة في غير دائرة اختصاصه . البطلان الذي يترتب على ذلك . هو بطلان نسبي . عدم تمسك محامي المتهم الذي حضر التحقيق بالبطلان . يسقط الحق في الدفع به (م ٢٣٣ ج) .

المبدأ القانوني

إن البطلان الذي يترتب على إجراء عضو النيابة تحقيقا في غير دائرة اختصاصه هو بطلان نسبي . فإذا حضر محام أثناء التحقيق مع المتهم بالنيابة ولم يتمسك ببطلان التحقيق عند إجرائه ، فإن الحق في الدفع به يسقط عملا بنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٧٧ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد وعبد الرحمن يوسف المستشارين) .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية رقم ١٦٤ سنة ٢٥ القضائية .

من قانون العقوبات، وكانت العقوبة المقررة لكلتا الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى واحدة فلا جدوى للمتهم من النعي على الحكم إغفاله التحدث عن جريمة القذف مادامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم من أجلها.

(القضية رقم ١٠٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٤٦١

١٠ مايو سنة ١٩٥٥

- ١ — حكم . تسببه . سبق لإصرار . مثبال لاستظهاره .
ب — حكم . تسببه . ترصد . مثال لاستظهاره .
ج — قرض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في قضية قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد .

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كان الحكم إذ تعرض لسبق الإصرار قال «إن ظرف سبق الإصرار ثابت مما تقدم من أنه منذ خمسة أيام سابقة على الحادث سرق (ناف) محراث المتهم، واتهم المجنى عليه في السرقة ورجحت الشبهات في نفس المتهم ضد المجنى عليه بأنه الذي سرق الناف أو على الأقل له يد في السرقة عندما أخذ من المجنى عليه أربعين قرشا ورد الناف فتغيظ المتهم وغلت مراجل الحقد في نفسه وصمم على الانتقام من المجنى عليه وقتله ودبر الأمر في هدوء بعد أن استرد الناف قبل اقترافه الجريمة

فإذا فرا عقب ذلك وألقيا بلفافتين قبل الامساك بهما، فإن ذلك يتوافر معه من المظاهر الخارجية ما ينفي بذاته عن وقوع جريمة، ويكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة ويبيح لرجال السلطة العامة إحضار المتهمين وتسليمهم إلى أقرب مأموري الضبط القضائي .

٢ — إن التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

(القضية رقم ١٦٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٠

١٠ مايو سنة ١٩٥٥

- ١ — بلاغ كاذب . لا يشترط لتوفر الجريمة أن يكون التبليغ بالكتابة .
ب — قرض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في حالة التعدد المعنوي للجرائم .

المبادئ القانونية

- ١ — القانون لا يشترط لتوفر جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ بالكتابة، بل يكفي أن يكون المبلغ قد أدلى ببلاغه شفاهة في أثناء التحقيق معه مادام الأدلاء به قد حصل عن محض إرادته ومن تلقاء نفسه .
٢ — إذا كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه وكان تعدد الأوصاف القانونية للفعل الجنائي الواحد يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢

بالمجنى عليه قصداً ولا صابته في مقتل من مسافة قريبة .
لا يقتضى حتماً توافر نية القتل لدى الجاني .

المبدأ القانوني

يصح في العقل أن تكون نية القتل عند الجاني منتفئة ولو كان قد استعمل في إحداث الجرح بالمجنى عليه قصداً ، آلة قاتلة بطبيعتها (مسدساً) وكان المقدوف قد أصاب من جسمه مقتلاً من مسافة قريبة ، إذ النية أمر داخلي يضممه الجاني ويطويه في نفسه ويستظهره القاضي عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه وتقصى ظروف الدعوى وملابساتها ، وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها موضوعي بحث متروك أمره إليه دون معقب متى كانت الوقائع والظروف التي بينها وأسس رأيه عليها من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي رتبها عليها .

(القضية رقم ١٦٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٤٦٣

١٠ مايو سنة ١٩٥٥

١ — قض . أسباب موضوعية . قبول العذر في طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله . من سلطة محكمة الموضوع .

ب — دفاع . عدم حضور المحامي الموكل من المتهم . حضور محام آخر عنه وطلبه تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصيل . عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب . نوب محام آخر . عدم اعتراف المتهم على ذلك أو تمسكه بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . لا إخلال بحق الدفاع .

بيوم وأعد لذلك آلة قاتلة وهي فأس حتى إذا ظفر بالمجنى عليه ضربه بها في مقاتل وهي الرأس والأضلاع حتى مات » — فإن الحكم بذلك يكون قد استظهر سبق الإصرار ودل على توافره تدليلاً سائفاً .

٢ — إذا كان الحكم إذ تعرض لظرف الترصد قال « وحيث إن ظرف الترصد ثابت أيضاً من أن المتهم وهو قريب في السكن المجنى عليه ، ويعرف الطريق الذي يسلكه الأخير في غدواته وروحاته إلى منزله وترصد له في هذا الطريق صباح يوم الحادث حتى إذا رآه مقبلاً نحو منزله انهال عليه بالفأس حتى قضى عليه » — فإن الحكم يكون بذلك قد استظهر ظرف الترصد ودل على توافره تدليلاً سائفاً .

٣ — لا جدوى للمتهم من التمسك بقصور الحكم في استظهار ظرف سبق الإصرار والترصد مادامت العقوبة المحكوم بها عليه وهي الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .

(القضية رقم ١٦٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود إبراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد حسين المستشارين) .

٤٦٢

١٠ مايو سنة ١٩٥٥

قتل عمد . نية القتل . تقدير قيامها لدى الجاني . موضوعي . استعمال آلة قاتلة بطبيعتها في إحداث الجرح

بالغاء وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة .

المبدأ القانوني

إذا كان تخلف المتهم عن جلسة المعارضة لعذر قهري فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلا . ويتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، فإذا هي لم تفعل وفوتت على المتهم إحدى درجتي التقاضي بقضائها في موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(القضية رقم ١٨٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد ومحمود محمد حسين المستشارين) .

٤٦٥

١٠ مايو سنة ١٩٥٥

١ — إجراءات . استجواب المتهم . حصوله بحضور محاميه وعدم اعتراضه عليه . يسقط حقه في الدفع بطلان الاجراءات المبني على هذا السبب .

ب — إجراءات . شفوية المرافعة . إنبات . شاهد . الاعتماد على أقواله في التحقيق الابتدائي دون سماعه بالجلسة . متى يصح ذلك ؟

المبادئ القانونية

١ — إن حق المتهم في الدفع بطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية إذا حصل

ج — دفاع . استعداد المدافع عن التهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره .

المبادئ القانونية

١ — إن قبول العذر في طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله أمر موكل إلى محكمة الموضوع .

٢ — من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر أبدى سبب تغيبه ، وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر فلم تستجب له المحكمة ومضت في نظر الدعوى وسمعت مرافعة محام آخر كانت قد نذبت في اليوم السابق للمرافعة في الدعوى ، فإن ذلك منها لا يعد إخلالا بحق الدفاع مادام المتهم لم يبد أي اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

٣ — إن استعداد المدافع عن التهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومصطفى كامل ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٤٦٤

١٠ مايو سنة ١٩٥٥

معارضة . استئناف . تخلف المارض عن جلسة المعارضة لعذر قهري . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . حكم باطل . استئناف هذا الحكم . وجوب القضاء

الاستجواب بحضور محامي المتهم ولم يبد
اعتراضا عليه .

٢ — للمحكمة بمقتضى القانون أن تعمل
في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق
الابتدائي ولو لم تسمعه في الجلسة مادام المتهم
لم يطلب سماع شهادته أو تلاوة أقواله
وما دامت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة
بسماعها من حضر من شهود الاثبات في مواجهة
المتهم .

(القضية رقم ١٨١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومصطفى كامل ومحمد
عبد الرحمن يوسف ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين
المستشارين) .

٤٦٦

١٠ مايو سنة ١٩٥٥

دعارة . المعاونة في إدارة منزل للدعارة المأقوب عليها
بموجب المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
المقصود بها .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقب
في المادة الثامنة منه على فعل المعاونة في إدارة
منزل للدعارة ، إنما عني المعاونة في إعداد
المحل واستغلاله كمشروع ، وإذن فوجود
امرأة في محل معد للدعارة وضبطها فيه ، مهما
بلغ من علمها بإدارته للدعارة ، لا يعتبر بذاته
عونا على استغلاله أو مساعدة في إدارته ، ولا

تتحقق به جريمة المعاونة على إدارة منزل
للدعارة .

(القضية رقم ١٨٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومصطفى كامل واسحق
عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمود محمد مجاهد
المستشارين) .

٤٦٧

١٦ مايو سنة ١٩٥٥

نقض . حكم صادر في مخالفة بعد تعديل المادة ٤٢٠
١ . ج بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .
الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات
الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣
لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة
١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام
النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد
الجنايات والجناح دون المخالفات . وإذن فالطعن
بطريق النقض في حكم صادر في مخالفة بتاريخ
٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يكون جائزا .

(القضية رقم ٢٩٧ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود
إبراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمود محمد حسين
المستشارين) .

٤٦٨

١٦ مايو سنة ١٩٥٥

استئناف . مشتبه فيهم . الحكم الصادر بالانذار
طبقا للمادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٤٥ . عدم جواز استئنافه . المقر في ذلك .

المبدأ القانوني

إن ماورد بالمادة ٧ / ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالانذار إنما محله الأحكام التي يصح فيها الحكم به أي عند ما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الانذار أو توقيع عقوبة المراقبة ، أما الأحوال التي يجب فيها توقيع عقوبة المراقبة والحبس على المشتبه فيه العائد فلا يشملها المنع وتجري عليها القواعد العامة ويصح استئنافها .

(انقضية رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحن داود ومصطفى كامل ومحمد عبد الرحمن يوسف وعمود محمد مجاهد المستشارين) .

٤٦٩

١٦ مايو سنة ١٩٥٥

١ — حكم . تسييه . التناقض الذي يوجب الحكم ماهيته .
ب — جريمة مقترنة . هي ظرف مشدد للجريمة التي اقترنت بها . النص عليها في منعوق الحكم . متى يلزم ؟

المبادئ القانونية

١ — التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة .

٢ — لا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقترنة إذ العبرة بالجريمة الأصلية التي اقترنت بها ، ذلك بأن الجريمة الأولى هي ظرف

مشدد للجريمة الثانية ، وإن كانت تسترد استقلالها متى انعدمت هذه الأخيرة لعدم ثبوتها أو لسبب آخر وفي هذه الحالة وحدها يتعين الحكم في موضوعها استقلالاً .
(القضية رقم ٣١٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٠

١٦ مايو سنة ١٩٥٥

دعارة . جريمة لإدارة بيت للدعارة . وجريمة ممارسة الفجور والدعارة . هما من جرائم العادة .

المبدأ القانوني

إن جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .
(القضية رقم ٣١٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧١

١٧ مايو سنة ١٩٥٥

تسعيرة . إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها لجنة التسعيرة . يكفي لافتراض العلم به في حدود الإقليم .

المبدأ القانوني

إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد ناط في مادته الأولى بلجنة تحديد الأسعار في المحافظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلانها ، ونص في المادة الثانية على أن يكون تعيين الأسعار ملزماً لجميع الأشخاص الذين يبيعون الأصناف والمواد التي تتناولها التسعيرة مدى الأسبوع الذي وضعت له . وإذن فمضى أعلن جدول الأسعار بالطريقة التي تراها اللجنة فقد

افتراض علم الكافة به في حدود الاقليم .

(القضية رقم ٢٤٨٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى قاضل وحسن داود ومحمود
ابراهيم اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن
يوسف المستشارين) .

٤٧٢

١٧ مايو سنة ١٩٥٥

استئناف . تقض . قضاء المحكمة الاستئنافية غيايا
بالغاء البراءة المحكوم بها ابتدائيا . معارضة التهم في
هذا الحكم الغياي . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص
في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر باجماع
آراء القضاة . أثر ذلك .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر
بتأييد الحكم الغياي الاستئنافي المعارض فيه
من الطاعن والقاضي بالغاء الحكم الصادر
بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر
أنه صدر باجماع آراء القضاة ، خلافا لما تقتضي
به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ،
فإن من شأن ذلك على ما جرى عليه قضاء محكمة
النقض ، أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما
قضى به من تأييد الحكم الغياي الاستئنافي
القاضي بالغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة
الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي
في ذلك أن يكون الحكم الغياي الاستئنافي
القاضي بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره
باجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم
الغياي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى
بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة

أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغياي
الصادر بالغاء حكم البراءة فإنه يكون من
المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر
باجماع آراء القضاة ولأن الحكم في المعارضة
وإن صدر بتأييد الحكم الغياي الاستئنافي إلا
أنه في حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر
بالبراءة من محكمة أول درجة ، ولما تقدم فإنه
يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم
الاستئنافي الغياي وتأييد الحكم المستأنف
الصادر ببراءة الطاعن .

(القضية رقم ٢٤٨١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى قاضل وحسن داود ومحمود
ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد
المستشارين) .

٤٧٣

١٧ مايو سنة ١٩٥٥

استئناف . تقض . عدم النص في الحكم الغياي
الصادر من محكمة ثاني درجة بالناء البراءة المنقضى بها
ابتدائيا ولا في الحكم الصادر بتأييد الحكم الغياي
الاستئنافي على أن كل منهما صدر باجماع آراء المحكمة .
أثار ذلك .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر
بتأييد الحكم الغياي الاستئنافي الذي ألغي
حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون
أن يذكر في أي الحكيم أنه صدر باجماع
آراء قضاة المحكمة خلافا لما تقتضي به المادة
٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن من
شأن ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه باطلا

تقياً. قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الذي ألغى حكم البراءة وأن يصبح الحكم الغيابي الاستثنائي أيضاً باطلاً لتخلف شرط صحة ما قضى به وفقاً للقانون وبالتالي يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(القضية رقم ٤٩ لسنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية النيابة الأستاذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٤٧٤

١٧ مايو سنة ١٩٥٥

١ — تلبس . تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبساً بهما من عدمه . موضوعي .

ب — تلبس . لا ينفي قيام حالته انتقال رجل البوليس إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن .

ج — اختصاص . تحقيق . لإجرائه بمعرفة وكيل النيابة الذي وقع الحادث بدائرة اختصاصه . مكان التحقيق . اختياره . متروك للمحقق .

د — جريمة . الباعث على ارتكابها . ليس ركناً من أركانها .

هـ — نقض . رافعة . عقوبة مبررة . لاجدوى من العطف . مثال في قضية قتل عمد مع سبق إصرار .

و — سبق إصرار . مناط قيامه .

ز — إيجاب . قرائن الأحوال . هي من طرق الإيانات الأصلية في المواد الجنائية .

المبادئ القانونية

١ — إن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت

اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبساً أو غير متلبس بها موقوف إلى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصوصه مادامت الأسباب التي استندت إليها لها أصولها في الأوراق وتؤدي عقلاً وقانوناً إلى النتيجة التي رتب عليها .

٢ — لا ينفي قيام حالة التلبس كيون رجل البوليس قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن مادام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ومادام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

٣ — مادام وكيل نيابة المركز الذي وقع بدائرته الحادث هو الذي أجرى التحقيق فيه فلا يهم بعد ذلك المكان الذي اختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحسن اختياره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إجرائه .

٤ — إن الباعث على الجرائم ليس ركناً من أركانها .

٥ — لا جدوى للطاعن مما يثيره من جدل حول ما يدعيه من خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار مادامت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في يحقه إذ أن تقدير

المكونة لها وإلى العقوبة التي قررها القانون لهذه الأفعال .

٢ — المحكمة هي صاحبة الرأي الأخير في تكييف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص القانون عليها ، فلا تقتيد بالوصف الذي ترفع به الدعوى .

٣ — إن قواعد التقادم خاضعة لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .

(القضية رقم ٣٠٧ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومطفى كامل ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمود محمد تاج محمد المستشارين) .

٤٧٦

٣٠ مايو سنة ١٩٥٥

سلاح . الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . عدم سريان حكمه على الماضي .

المبدأ القانوني

إن الإعفاء من العقاب المشار إليه في

المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن

الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص

الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين

أو محرزين أسلحة نارية أو ذخائر معلقة على

حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً

للنصوص رقم ٨ لسنة ١٩٤٩ ، وقد أصبح

الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في

الفقرة الثانية من المادة ٣١ (ل) التي أصبحت

ظروف الزأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبتت لدى المحكمة وقوعها بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك اعتبارها الطاعن فاعلاً أصلياً فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها الحكم .

٦ — إن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية .

٧ — إن قرائن الأحوال من طرق

الاثبات الأصلية في المواد الجنائية وللمحكمة أن تأخذ بها .

(القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٤٧٥

١٧ مايو سنة ١٩٥٥

١ — جريمة تنويها إلى جناية أوجنته . القياس الذي يرجع إليه في ذلك .

٢ — وصف التهمة . تكييف الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها . الرأي الأخير فيه المحكمة .

٣ — تقادم . مدته . تقديرها . خاضع لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .

المبادئ القانونية

١ — القياس الوحيد لتتوابع الجرائم

إلى جنائيات ووجه إنما يرجع فيه إلى الأفعال

إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزاً أو محرزاً للأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون وهو نص تفسيري للتشريع السابق ، كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية (١) :

(القضية رقم ٤٠٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٤٧٧

٣٠ مايو سنة ١٩٥٥

استئناف . الحكم الصادر بفرم متهم خمسة جنيهاً . استئنافه من المتهم لخطأ تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على أن المادة ١٠٢ . ١ ج أجازت الاستئناف من المتهم إذا كان محكوماً عليه بنير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً . خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم المحكوم بتفريمه خمسة جنيهاً قد استند في الاستئناف المرفوع منه عن هذا الحكم إلى الخطأ في تطبيق القانون ، ومع ذلك قضت المحكمة الاستئنافية بعدم جواز

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً في الحكمين الصادرين بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٥٥ في القضية رقم ٣٠٢ و ٣٠٣ سنة ٢٥ القضائية وفي الحكم الصادر بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ في القضية رقم ٢٤٨١ سنة ٢٤ القضائية .

الاستئناف تأسيساً على أن المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية أجازت الاستئناف من المتهم إذا كان محكوماً عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يستوجب نقض حكمها ، ذلك بأن الشارع قد أضاف في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ إلى المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية فقرة أخيرة نصها « وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » .

(القضية رقم ٤١١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومصطفى كامل ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٤٧٨

٣٠ مايو سنة ١٩٥٥

- ١ — نقض . أسباب جديدة . عدم أهلية المدعية بالحق المدني . آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . لا قبل .
- ب — اثبات . خبراء . تقدير تقاريرهم . موضوعي .
- ج — قذف . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
- د — قانون . دعوى مدنية . رفعها أمام المحكمة الجنائية . يستتبع تطبيق قانون الاجراءات الجنائية عليها .

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كان الطاعن لم يتمسك بالدفع بعدم أهلية المدعية بالحق المدني أمام محكمة

الموضوع فلا يحق لها إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة .

ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لسد نقص .
(القضية رقم ١١٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢ - إن الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطمئن إليه منها .

٣ - أن القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهت الى المجني عليها شائنة تمسها في سمعتها أو تستلزم عقابها .

٤ - أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الاجراءات في المواد الجيائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ،

٤٧٩

٣٠ مايو سنة ١٩٥٥

تلبس . مواد مخدرة . التلبس باحرازها . يكفي لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . اشتراط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . غير لازم .

المبدأ القانوني

يكفي للقول بقيام حالة التلبس باحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

(القضية رقم ٤١٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

طلاب التصدي لموضوع الدعوى ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخضوم الاتفاق على خلافها .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبها يستفاد من الحكم للطعون فيه وسائر أوراق الطعن --- تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٢١ سنة ٤٥ كلى مصر على المطعون عليهما طلب فيها الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له متضامنين على سبيل التعويض مبلغ ١٠١٥٩ جنيهها و ٧٠٠ مليم وفوائده تأسيساً على أن الحكومة بعد أن رخصت له بتصدير مائة ألف زجاجة فوارغ في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٣ إلى قبرص داخل ألفي قفص جريد لتعبئتها مشروبات وإعادة تعبأ إلى مصر نقضت تصريحها السابق فاضطر لبيع المائة ألف زجاجة في مصر بالمزاد العلني بخسارة بلغت ١٩٤٠ جنيهها و ٧٠٠ مليم كفااته من الربح من ثمنها لو تم بيعها بمبلغ ١١٩٠ جنيهها وفاته أيضاً من الربح في حالة استيراد المشروبات وبيعها بمبلغ ٥٥٨٣ جنيهها و ٣٠٠ مليم

٤٨٠

٢٨ أبريل سنة ١٩٥٥

استئناف . تصد . تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد . مخالفة الحكم للقانون وبطلانه . لا ينير من ذلك أن يكون الخصوم قد طلبوا التصدي من المحكمة . عدم جواز التصدي هو من النظام العام .

المبدأ القانوني

لما كان تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما كان حقاً اختيارياً خولها إياه قانون المرافعات القديم استثناء من الأصل، فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند استعماله ولا يتعلق به حق للخصم المستأنف بمجرد رفع الاستئناف ، وكان الحكم المطعون فيه الذي ألغى حكم محكمة أول درجة باحالة الدعوى إلى التحقيق وتصدي لموضوعها قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد الذي ألغى حق التصدي ، فإن هذا الحكم يكون قد جاء مخالفاً للقانون وباطلاً ، ولا يزال هذا البطلان أن يكون المستأنف عليه لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف أو يكون قد

ومبلغ ١٣٩٥ و ٨٠٠ ملية قيمة الخصم الذي كان متفقاً عليه مع المصدر بواقع ٥ ٪ من قيمة البضاعة. ودفع المطعون عليهما الدعوى بدفعين : الأول - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن الأمر الصادر بمنع التصدير يعتبر أثناء الظروف الاستثنائية عملاً من أعمال السيادة. والثاني - بعدم السماع استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ - وبعد أن أنهت المحكمة سماع الدعوى قضت في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ برفض الدفع الفرعي واختصاص المحكمة بنظر الدعوى وفي الموضوع بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة ما تقدم به من دفاع في موضوع الدعوى والمطعون عليهما التفت بنفس الطرق - استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما بالجدول العمومي برقم ٥١٠ سنة ٦٦ قضائية وفي ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف بقبوله شكلاً وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفعين الفرعيين المقدمين من المستأنفين وبإلغاء فيما قضى به من إحالة الدعوى إلى التحقيق وفي الموضوع برفض دعوى الاستئناف ضده (الطاعن) ... فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بأن محكمة الاستئناف إذ تصدت لموضوع الدعوى عند النظر في الاستئناف المرفوع

إليها عن الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص وبأحالة الدعوى إلى التحقيق تأسيساً على أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ فلا يسري عليه قانون المرافعات الجديد وفقاً لنص الفقرة الثالثة من مادته الأولى --- وبذلك يكون خاضعاً لما قرره القانون القديم في المادتين ٣٦١ و ٣٧٠ بشأن استئناف الأحكام التمهيدية وما يستتبع ذلك من التصدي لموضوع الدعوى إن كان لذلك وجه وذلك في حالة ما إذا رأت المحكمة الاستئنافية إلغاء حكم تمهيدي وقد طلب طرفاً الخصومة الحكم في موضوع الدعوى » إذ أقامت المحكمة قضاءها على هذا الأساس أخطأت في تطبيق القانون - ذلك إنه وإن كان الحكم الابتدائي قد صدر في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ إلا أن قانون المرافعات الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد ألغى حق التصدي الذي كان رخصة لمحكمة الاستئناف بموجب المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات القديم . مما كان لا يجوز معه التصدي في النزاع الحالي لموضوع الدعوى بالحكم المطعون فيه الصادر في ظل العمل بالقانون الجديد - مما ترتب عليه بطلان الحكم بطلاناً لا يزيله أن يكون الطاعن لم يتمسك بهذا الدفاع أو أن يكون قد طلب التصدي لموضوع الدعوى - ولذلك فهو يطلب نقض الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من القضاء في موضوع الدعوى .

« ومن حيث إن تصدي محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى على ما جري به قضاء هذه المحكمة إنما كان حقاً اختيارياً خولها إياه قانون المرافعات القديم استثناء من الأجل وهو

المبدأ القانوني

الغرامة التي يحكم بها على مدعي التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو يحجزه عن إثباتها هي جزاء أوجبه القانون تحمك به المحكمة لصالح الخزنة العامة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم ، وهي بوصفها جزاء متصلا بالنظام العام يجوز لمحكمة النقض أن تتدارك ما تقع فيه محكمة الموضوع من خطأ إذا هي قضت على مدعي التزوير بأزيد من الغرامة التي نص عليها القانون . وإذن لم يمتنع من كان مدعي التزوير قد قرر بالطعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم الذي حددت المادة ٢٩١ منه الغرامة التي يحكم بها على مدعي التزوير في حالة سقوط حقه في دعواه أو يحجزه عن إثباتها بمبلغ عشرين جنيتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزامه بمبلغ خمسة وعشرين جنيتها تطبيقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد يكون قد خالف القانون .

المحكم

« من حيث إن الوقائع - حسبما يبين الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٤٣ فاقوس الجزئية على الطاعن وطلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٤٣ جنيتها ، واستند في إثبات دعواه إلى أربعة سندات محررة في ٥ من فبراير و ١٥ من مارس و ١٥ من يونيو و ١٠ من سبتمبر

أن الاستئناف لا يطرح أمام محكمة الاستئناف إلا ما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه الاستئناف - فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند استعماله ولا يتعلق به حق للخصم المستأنف بمجرد رفع الاستئناف - ولما كان الحكم المطعون فيه الذي ألغى حكم محكمة أول درجة باحالة الدعوى إلى التحقيق وتصدي لموضوعها قد صدر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بعد العمل بقانون المرافعات الجديد وكان هذا القانون قد ألغى حق محكمة ثاني درجة في التصدي لموضوع الدعوى إذا لم يكن قد فصل فيه من محكمة أول درجة فيكون الحكم المطعون فيه إذ تصدى للموضوع وفصل فيه قد جاء مخالفاً للقانون وباطلاً ولا يزيل هذا البطلان أن يكون الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف أو أن يكون قد طلب التصدي لموضوع الدعوى ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافها ... لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وقع باطلاً - مما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(القضية رقم ٣ سنة ٢٢ ق) .

٤٨١

٢٨ أبريل سنة ١٩٥٥

تزوير . غرامة التزوير . هي جزاء يحدده القانون الساري وقت تقرير الطعن بالتزوير . الحكم على مدعي التزوير بغرامة تزيد عن الغرامة التي قررها قانون المرافعات القديم الذي حصل تقرير الضمن بالتزوير في ظله . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الخطأ .

ما انتهى إليه رأى خبير قسم الأبحاث والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لأنه لم يعمله تعليلاً كافياً، خصوصاً وأن شهود المطعون عليه شهدوا بعد ذلك بصدور السندات موضوع الطعن بالتزوير كل في التاريخ الذي ذكر فيه، ولم تجرح أقوالهم بشيء يمكن الالتفات إليه، إذ قرر الحكم ذلك لم يلتفت إلى أن اثنين من الشهود الموقعين على السندات الأربعة وهما سليم إبراهيم وفؤاد عبدالله سبق أن شهدا على سند محرر لصالح المطعون عليه وقد أقام بمقتضاه الدعوى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٣ مدنى فاقوس على حسن أحمد سراج، قضي فيها برد وبطلان هذا السند واعتباره مزوراً. وقد قدم الطاعن هذا الحكم بملف الاستئناف، وكان ضمن ما استندت إليه محكمة أول درجة، ومع ذلك فلم يشر الحكم المطعون فيه إلى هذه الواقعة، مع ما لها من الأهمية في تقرير شهادة الشاهدين المذكورين، إذ أنه قد حكم عليهما والمطعون عليه بالعقوبة والتعويض في قضية اللجنة رقم ٨٤٣ لسنة ١٩٤٥ فاقوس. ثم إن إبراهيم عبد الجواد الموقع كشاهد على السند المؤرخ ٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ — اعترف صراحة في الشكوى رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ اداري الحسينية، والتي كانت منضمة الى ملف الاستئناف بأنه لم يوقع على هذا السند، وهي واقعة تؤيد الشاهد الأول من شواهد التزوير، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفوع رغم تمسك الطاعن بهذه التحقيقات في مذكرته أمام محكمة ثاني درجة والتي أحال فيها على دفاعه أمام محكمة أول درجة.

سنة ١٩٤٢ موقع عليها بختم الطاعن فقرر الطاعن الطعن في هذه السندات بالتزوير، تأسيساً على أن ختمه كان مع المطعون عليه لاشتراكهما في أعمال تجارية، وأنه لم يوقع على هذه السندات، وعلى أن المطعون عليه قرر أمام شهود أنه ليس لديه سندات على الطاعن، وعلى أن هذه السندات حررت في وقت واحد وبمعداد واحد مما لا يتفق مع تواريخها المختلفة فقضت المحكمة بقبول أدلة التزوير الثلاثة الأولى، وأمرت بتحقيقها، وبعد سماع أقوال شهود الطرفين قررت إحالة الأوراق على مكتب الطبيب الشرعي لبيان ما إذا كانت السندات قد حررت بخط واحد وبمعداد واحد وفي وقت واحد. ثم رأت المحكمة سماع أقوال الدكتور على عثمان، وبعد أن سمعت أقواله قضت في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٥ برد وبطلان السندات المطعون فيها بالتزوير وبتزويرها، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٨٥ لسنة ١٩٤٩ الزقايق الابتدائية، وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى التزوير وصحة السندات المطعون فيها، وألزمت المستأنف عليه بالغرامة القانونية ومقدارها خمسة وعشرون جنيهاً للخزانة العامة. فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

« ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب.. يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التيسيب، ذلك لأنه إذ قرر أنه لا يعول على

« ومن حيث ان النعي على الحكم في هذا السبب مردود بأن الحكم المنطعون فيه اذ قضي برفض دعوى التزوير استعرض أقوال شهود الطاعن وخلص منها الى أن أحدا من شهود الاثبات لم يؤيد صحة القول بوجود ختم الطاعن مع المطعون عليه ، وقد تقوا عليهم بالسندات المطعون فيها بالتزوير كما أن أحدا منهم — عدا الشاهد الثاني على عهد عمدة البلدة — لم يذكر أن المطعون عليه أقر أمامه بعدم وجود سندات لديه ، وأن كل ما نسب إليه أنه ذكر للشهود الثلاثة الأولين أن معاملته مع الطاعن ثابتة في الدفاتر ، وإلى أنه متى كان الحكم لم يتم ولم يشرح موضوع النزاع أمام الحاضرين ، فلا محل للقول بعدم وجود هذه السندات مع الطاعن. وأما عن أقوال العمدة ، فنفضلا عن قرابته الوثيقة للطاعن إذ هو عم له ، فإن الشاهد الثالث بلاسي عيبى لم يصادقه على أقواله ، وقرر أن العمدة لم يسأل الطاعن صراحة عن وجود سندات لديه . ولم تأخذ المحكمة بأقوال الدكتور على عثمان من أن الطاعن لم يكن يستطيع الحركة أو مغادرة المستشفى خلال المسة من ٢٥ مايو سنة ١٩٤٢ إلى ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٣ ، استنادا الى أن الشهادة الطبية الصادرة من الدكتور جورجى داود تنفي هذه الواقعة ، يؤيد ذلك ما قرره شاهد الاثبات حسين محمد عمر وعبد السيد سعد من أن الطاعن عاد لبلده بعد مضي عشرين يوما من اجراء العملية . أما عن القول بأن السندات المطعون فيها بالتزوير حررت بحبر واحد وفي وقت واحد فانه من المسلم به بين الطرفين أن

محرز هذه السندات هو عبد العزيز السيد سعيد الكاتب عند المطعون عليه ، والمدة التي حررت فيها الكمبيالات لا تزيد على سبعة أشهر فلا غرابة أن تكون بمداد من نوع واحد ، وأما بالنسبة لما ذهب اليه خبير قسم الأبحاث في ملحق تقريره من أنه يرجح أن تكون السندات قد حررت في وقت واحد فهذا القول مناقض لما سبق أن ورد بالتقرير الأصيل من أنه لا يستطيع الجزم بصدور تلك السندات في وقت واحد لأن الحبر من النوع غير الجديد ، فلا يمكن تحديد عمر الكتابة . وانتهى الحكم إلى القول بأن الطاعن لم يقدم دليلا على صحة طعنه ومن ثم تكون دعواه على غير أساس ، ولا محل بعد ذلك لمناقشة ما ورد بالحكم الصادر من محكمة أول درجة عن شهود النفي متى كانت أدلة الاثبات غير قائمة . وهذا الذى قرره الحكم هو تقرير موضوعى واستخلاص سائع يتأدى من أقوال الشهود وتقرير الخبير . والمحكمة غير ملزمة بتقصي دفاع الخصوم والرد عليها جميعها وبحسبها أن تكون قد ردت على الأدلة الهامة منها ، فاذا ما أغفلت ما عداها فانه لا يعتبر قصورا منها متى كانت الأدلة والقرائن التى استندت إليها تكفى لحمل الحكم . ولا يعيب الحكم أن يكون قد قضي بصحة السندات المطعون فيها بالتزوير في حين أنه سبق أن قضي في دعوى أخرى بتزوير سند محرز لصالح المطعون عليه شهد عليه كل من سليم إبراهيم وفؤاد عبد الله الموقعين كشاهدين على السندات المطعون فيها فذلك لأن الدعامة الأساسية التي أقام عليها الحكم قضائه برفض دعوى التزوير هي أن الطاعن عجز عن إثبات

تزوير هذه السندات وأن لا محل بعد ذلك لمناقشة شهود النفي ، فضلا عن ذلك فإن تقدير المحكمة لأقوال الشهود مردها وجدان القاضي وبحسبه أن يكون قد اطمأن إلى أقوالهم في خصوص هذه الدعوى . وأما القول بأن الشاهد إبراهيم عبد الجواد أنكر في الشكوى الإدارية رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ الحسنية توقيعه على السند المؤرخ ٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ ، وأن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع — هذا القول عار عن الدليل ، ذلك لأن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، كما لم يقدم صورة رسمية من الشكوى المشار إليها والتي يستند إليها في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى أن الطاعن عجز عن إثبات صحة طعنه ، فلا يكون هناك محل بعد ذلك لمناقشة ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من النعي على أقوال شهود النفي لأن بحث أقوالهم إنما يكون إذا استقامت أدلة الإثبات — هذا القول انصح قبسوله بالنسبة إلى شواهد التزوير الثلاثة الأخيرة ، فلا يمكن قبوله بالنسبة للشاهد الأول منها الذي يقرر فيه الطاعن أنه لم يوقع على هذه السندات فيكون عبء الإثبات على المطعون عليه ، وسنده في إثبات حصول توقيع الطاعن هو شهود النفي ، فكان لزاما على المحكمة استعراض شهادتهم والاستدلال بها على صحة هذه الواقعة . خصوصا وأن سلطة المحكمة في دعوى التزوير تحول لها استنتاج التزوير بالطريق العكسي الذي يمكن

أن يستفاد من أدلة المطعون عليه ، كما يستفاد من أدلة الطاعن .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود ، ذلك أن المطعون عليه اذ أقام الدعوى يطلب فيها الزام الطاعن بمبلغ ١٤٣ جنيه ، قدم دليلا على صحة دعواه أربعة سندات عليها توقيع بختم الطاعن ، فلم ينكر هذا الأخير أن الختم الموقع به عليها هو ختمه ، وإنما ادعى أن الختم كان في حيازة المطعون عليه لاشتراكهما في التجارة ، وأنه وقع به على السندات المطعون فيها بالتزوير . ومتى كان الثابت أن الختم الموقع به على السندات هو ختم الطاعن فلا يطلب من الممسك بها أي دليل آخر لاعتماد صحتها وعلى مدعي التزوير إقامة الدليل على صحة ما يدعيه من أن ختمه كان مع المطعون عليه ، وأنه وقع به على هذه السندات . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن لم يقدم دليلا على صحة دعواه فقد استند في ذلك إلى الأسباب السابغة الإشارة إليها والتي تسوغ قضاءها في هذا الخصوص . ومن ثم يكون الحكم إذ قرر أنه لا محل بعد وقد عجز مدعي التزوير عن إثبات دعواه — لمناقشة ما ذهب إليه الحكم الصادر من محكمة أول درجة في خصوص مانع به على أقوال شهود النفي ، لأن بحث أقوالهم إنما يكون إذا استقامت أدلة الإثبات ، لم يخالف القانون .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعن دفع بأن توالي استدائته من المطعون عليه بالسندات المذكورة رغم عدم قيامه بدفع ما يستحق منها وبأن غرامة توارخ الاستحقاق واستنزاف ٧ جنيه من السند

الأخير، وبأن اعتراف المطعون عليه بالالتجاء إلى قاضي التحكيم ودفع أتعابه ومقدارها هـ جنيته، الأمر الذي يدل على أنه لا بد وأن يكون قد شرح له النزاع قبل تقدير هذه الأتعاب دفع الطاعن بأن هذه الوقائع لها أهميتها في تقدير حجة السندات خصوصاً في دعوى التزوير التي خول القانون فيها للمحكمة سلطة واسعة في تقدير صحة السند المطعون فيه.

«ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن المحكمة إذ قضت برفض دعوى التزوير للأسباب السابتة يبانها، ففي قضائها بذلك الرد الضمني على عدم أهمية هذا الدفاع وأنه لا يغير من وجهة النظر التي ارتأتها واطمأنت إليها، وهي غير ملزمة بتعقب الخصوم في جميع مناحي دفاعهم متى كانت أقامت قضاءها على أدلة وقرائن تكفي لحمله كما هو الشأن في الدعوى.

«ومن حيث أن النيابة العامة أبدت رأيها بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بمبلغ ٢٥ جنيهاً غرامة التزوير وفقاً للمادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد — أخطأ في القانون لأن تقرير الطعن بالتزوير حصل في ظل قانون المرافعات القديم فيكون هذا القانون هو الواجب التطبيق.

«ومن حيث أن هذا الذي تقرره النيابة في محله، لأن الغرامة التي يحكم بها على مدعي التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها هي جزاء أوجبه القانون تحمك به المحكمة لصالح الخزائنة العامة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم، وهي بوصفها جزاء متصلاً بالنظام العام يجوز لمحكمة النقض

أن تتدارك ما تقع فيه محكمة الموضوع من خطأ إذا هي قضت على مدعي التزوير بأزيد من الغرامة التي نص عليها القانون. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه، أن الطاعن قرر بالطعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم وكانت المادة ٢٩١ من هذا القانون قد حددت مقدار الغرامة التي يحكم بها على مدعي التزوير في حالة سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها بمبلغ عشرين جنيهاً ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بمبلغ خمسة وعشرين جنيهاً تطبيقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد قد خالف القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص واعتبار الغرامة المحكوم بها عشرين جنيهاً».

(القضية رقم ١٠٣ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد علي المستشارين).

٤٨٢

٢٨ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — عمل. قانون إصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦. سريانه على جميع موظفي الحكومة غير الدائمين.

ب — عمل. عقد. عقد اذعان. اتفاق ورثة العامل المتوفى أثناء تأدية وظيفته وبسببها مع الحكومة على مبلغ معين. ليس من عقود الإذعان.

المبادئ القانونية

١ — يسري قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ على جميع عمال ومستخذي الحكومة الذين ليسوا من الموظفين الدائمين أصحاب الحق في المعاش طبقاً لقوانين المعاشات.

إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذي كان ساريا وقت حصول الحادث وأنه على فرض جواز تطبيقه فإن المادة الرابعة منه لا تجيز إعمال نصومه لأن الخطأ الذي وقع من المطعون عليهم كان فاحشا . ودفعت الحكومة الدعوى بأنها تخضع لقانون إصابات العمل وقد ارتضى ورثة المتوفي تطبيق أحكامه وقبلت مصلحة السكة الحديدية ذلك وصرفت لهم ٩١ جنيها و ٥٠٠ مليم وخص والدي المتوفي مبلغ ٦١ جنيها وخص أخويه القاصرين باقي المبلغ المصرح بصرفه وقدم محامي الحكومة إقرارا مؤرخا ١٦/٦/١٩٤٧ وموقعا عليه من والده المتوفي ومن الطاعن عن نفسه وبصفته وليا على ولديه وتضمن هذا الاقرار قبول الورثة مبلغ التعويض الذي قدرته المصلحة بسبب إصابات العمل التي نشأت عنها وفاة المصاب أثناء تأدية عمله وتعهدهم الورثة على هذا الاقرار بأنهم بمجرد استلام مبلغ التعويض لا يحتج لهم مطالبة الحكومة أو مصلحة السكة الحديدية أو أحد مستخدميها بأي مبلغ آخر عن الحادث لا في الحال ولا في المستقبل وأرفق بهذا الاقرار مخالصة في نفس التاريخ باستلام كل وارث نصيبه . وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٩١ لسنة ٢٥ ق محكمة استئناف أسسوط التي قضت في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ بالتأييد للأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف ولما أضافته من أسباب أخرى .

« ومن حيث إن الطعن بني على أربعة

٢ — اتفاق ورثة العامل الذي توفي أثناء أداء وظيفته وبسببها مع الحكومة على مبلغ معين وتوقيعهم على المخالصة الخاصة بهذا المبلغ ليس من الاتفاقات التي تتضمنها عقود الاذعان .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتمحصل في أن الطاعن أقام على المطعون عليهم الدعوى رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٤٨ مدني كلي أسسوط وطلب فيها إلزام المطعون عليهما الأول والثاني ووزارة المواصلات المطعون عليهما الثالثة بأن يدفعوا إليه متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض تأسيسا على أن ابنه أرميا ابراهيم بنحيت كان يشتغل عاملا باليومية بمصلحة السكة الحديدية وفي مساء يوم ١٥/١١/١٩٤٦ حدث أثناء عمله أن أمره المطعون عليه الأول وهو عامل المناورة بأن يقوم بربط إحدى العربات بالقاطرة التي كان يقودها المطعون عليه الثاني فاذا بها قد دهسته فأصيب بإصابات جسيمة أودت بحياته وكان ذلك نتيجة خطأ المدعي عليهما الأولين إذ أهملوا في اتخاذ الاجراءات اللازمة لاسعافه فضلا عن عدم مبادرتهم إلى التبليغ للجهات المختصة في حينه وقد أتاح لحما ذلك فرصة التلقي في التحقيق مما ترتب عليه قيد الحادث برقم ٢٢ لسنة ١٩٤٧ عوارض بندر أسسوط الذي انتهت النيابة فيه إلى حفظ التحقيق مع أن إهمال المطعون عليهما الأولين كان واضحا ويستلزم مسئوليةتهما عن التعويض بالتضامن مع الحكومة لاشرافها عليهما وأن القانون المنطبق في هذه الحالة هو القانون العام لقانون

إلى ذلك المذكرة التفسيرية لهذا القانون إذ جاء بها أنه يسرى إطلاقاً على جميع العمال والمستخدمين لدى الحكومة أو لدى الأفراد إلا أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بما أثاره في سبب نعيه عن مقدار أجر مورثه ومن ثم يكون نعيه في هذا الخصوص عارياً عن الدليل متعيناً رفضه وقد قدمت الحكومة إلى محكمة الاستئناف شهادة رسمية مؤشراً عليها منها مودعة ضمن أوراق الطعن وتتضمن أن الأجر اليومي لمورث الطاعن ١٠٠ م وقد صرف للمورثة تعويض مقداره ٩١ ج و ٥٠٠ م ولا يدعي الطاعن أنه يقل - محسوباً على هذا الأساس - عما هو منصوص عليه في قانون إصابات العمل . أما ما يدعي به الطاعن على الحكم من أنه لم يبين أن الحادث قد وقع من خطأ فاحش فردود عليه بما سيجيء بيانه عن الرد على السبب الثاني .

« ومن حيث إن الطاعن يدعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه قصوره وخطأه في تطبيق القانون ذلك أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه قد وقع خطأ فاحش من جانب المطعون عليهم مما يجعلهم مسؤولين عن التعويض وفقاً للقانون العام ووفقاً للفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي تنص على أنه لا يجوز تطبيق قانون آخر خلاف قانون إصابات العمل ما لم يثبت وقوع خطأ فاحش من جانب صاحب العمل . وأن هذا الخطأ ثابت (أولاً) من تأخر المطعون عليهم الأولين في التبليغ عن الحادث . (ثانياً) من

أسباب ينعي الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وقصوره في التسبب ذلك أن المطعون عليها الثالثة حسبما هو ظاهر من دفاعها تمسكت بأن التعويض المستحق لمورثة المتوفي قد دفع وفقاً لأحكام قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ فقضت المحكمة بالتعويض على أساس أن الطاعن ارتضى أن يعامل بموجب قانون إصابات العمل ولكنها لم تبين في حكمها إن كان الحادث قد نشأ عن خطأ فاحش من جانب صاحب العمل كما لم تبين أجر المتوفي إذ أن تقدير أجر العامل أمر أساسي لتقدير التعويض وفقاً لقانون إصابات العمل وقد ظل مقدار أجر المتوفي محل خلاف إلى أن فصل نهائياً في الدعوى ولا يكفي أن تقول المحكمة إن الطاعن قد قبل فاتورة صاحب العمل لأن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ تنص على أن كل اتفاق يقصد منه تخفيض التعويض المستحق للعامل المصاب بسبب الحادث أو للمستحقين بعد وفاته عن الغيات المقررة بهذا القانون يعتبر باطلاً وكان لم يكن ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن هذه العناصر التي يتوقف عليها صحة تطبيق قانون إصابات العمل مما يستوجب نقضه .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان مورث الطاعن من عمال الحكومة الذين ينطبق عليهم قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ لأنهم ليسوا من الموظفين الدائمين الذين لهم حق في المعاش طبقاً لقوانين المعاشات ولأن المادة الثانية من القانون المذكور تنص على أنه يسرى على جميع العمال وقد أشارت

إقرارها في التحقيقات أنهما دفعا العربية دون ربطها بالقطرة . (ثالثاً) من معانة النيابة التي اتضح منها أنه لا توجد إضاءة كافية بمحل الحادث ومع ذلك لم يرد الحكم على هذا الدفاع الجوهرى وهو من شأنه أن يتغير له وجه الرأى في الدعوى بل اكتفى بنفى وجود الخطأ إستناداً إلى أن النيابة أصدرت قراراً بالحفظ مع أن هذا القرار لا يحوز قوة الأمر المقضى قبل المضرور من الحادث فلا يحول بينه وبين رفع الدعوى المدنية التي يقوم الدليل فيها على وقوع الخطأ ونسبته إلى المدعى عليه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من » إن الثابت من محضر التحقيقات رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٧ عوارض بندر^٣ أسيرط أن ابن المدعى أثناء قيامه بعملية فصل صهريجين وتحويلهما إلى سكة أخرى لاحاقهما بالقطار المسافر مستعينا في ذلك بقطار المناورات الموجود بالمحطة كان يدفع العربات فانحسر بين تصادم القطار وتصادم العربات ومات لساعته ولم يسفر التحقيق الذى أجراه البوليس والنيابة وقت الحادث عن مسئولية أحد ممن كانوا يشتغلون معني عملية الفصل واللاحاق وثبت أن الحادث حصل قضاء وقدرًا ... » ثم رتب الحكم على ذلك انتفاء ركن الخطأ الموجب للمسئولية العامة يسيراً كان أو جسماً — وهذا الذى استخلصه الحكم هو استخلاص موضوعي سائغ يكفى لحماه ويستقيم به قضاؤه وليست المحكمة بعد ما بينته في حاجة إلى الرد على ما أثاره الطاعن في نعيه إذ فيما أقامت عليه قضاءها الرد الضمنى على ما تمسك به . وأما

ما ينعاه على الحكم من أنه استند في نفي المسئولية إلى قرار حفظ النيابة مردود بأن المحكمة بعد ما بينت في أسباب حكمها ما استظهرته هي من انتفاء أى خطأ وفقاً لقواعد المسئولية المدنية العامة قالت إن النيابة حفظت التحقيقات إدارياً — ويبين من ذلك أنها لم تؤسس حكمها على قرار حفظ النيابة وأن ما جاء بأسباب حكمها بصدد هذا الحفظ كان على سبيل الرواية لما اتخذته النيابة في هذا الخصوص لا على سبيل أن المحكمة قد اتخذته دعامة لقضائها .

« ومن حيث السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور وخالف القانون ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن أحكام قانون إصابات العمل لا ينطبق غير أن المحكمة لم تقطع برأى فيما إذا كان هذا القانون يسرى على هذا الحادث أم أنه لا يسرى عليه كما لم تقين في حكمها إن كان المبلغ المدفوع يعتبر مطابقاً لأحكامه أم أن الخالصة المأخوذة على الطاعن تعتبر طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه باطلة أم صحيحة — وإن لم يكن قانون إصابات العمل منطبقاً سواء لأن مورث الطاعن لا يعتبر من العمال المعينين بهذا القانون أم لأن الحادث قد نشأ عن خطأ فاحش فيزيد التعويض وفقاً للنيات المقررة فيه أم لأنه خاضع لأحكام القانون العام فإن المحكمة كان يجب عليها أن تتناول في بحثها كل ذلك غير أنها عند ما قدمت إليها ورقة التخالص لم تلتق بالآلى بحث صحتها أو بطلانها مع لزوم ذلك لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما

سيتى الرد عليه في السببين الأول والثاني فضلاً عن أنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على انتفاء الخطأ إطلاقاً مما رتب عليه عدم تطبيق قواعد المسؤولية العامة وهذا الذي حمل عليه الحكم لا قصور فيه ويستقيم به قضاؤه .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور — أما وجه القصور فلان الطاعن تمسك في دفاعه بأنه إذ قبل مخالصة يجعل تلك المخالصة قابلة للإبطال وفقاً للمادة ١٢٢ مدني « جديد » كما تمسك بأن الإيصال الذي وقع عليه كان غير قابل للمناقشة فاما وقع عليه وقبض المبلغ الذي تضمنه وإما رفض التوقيع ولم يقبض شيئاً وفي هذه الحالة يكون قبوله التوقيع على ورقة المخالصة قد تم بطريق الاذعان مما يخضع لتقدير القاضي — وتمسك أيضاً بأن التعهد الذي اشتملت عليه المخالصة قد وقع باطلا عملاً بالمادة ١٤٩ مدني « جديد » التي تنص على بطلان عقود الاذعان غير أن الحكم المطعون فيه لم يبحث المخالصة على ضوء ما تقدم وهذا قصور يطله .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن الطاعن وباقي ورثة المتوفي بعد أن ارتضوا أن يعاملوا بمقتضى قانون إصابات العمل ليس لهم بعد قبولهم وتعهدهم بعدم مطالبة السكة الحديدية أو أحد مستخدميها بأي مبلغ أن يتمسكوا بطلب

التعويض وبما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا محل لبحث الغلط الذي يدعيه الطاعن إذ يبين من المخالصة المقدمة أنه قبل المبلغ الذي عرضته عليه مصلحة السكة الحديدية نظير نزوله عن كافة حقوقه قبلها وقبل مستخدميها مما يستفاد منه عدم وجود الغلط كما أنه لم يكن هناك إكراه معنوي إذ هو كان حراً في قبول هذا التخالص أو رفضه مع الالتجاء إلى القضاء كما فعل عند رفع هذه الدعوى ناكثاً بتعهده ومن البديهي أيضاً أنه لم يكن في الأمر تدليس عليه إذ أنه وهو وكيل محام كان يعلم بكل وقائع الحادث ويعلم بظروفه وبديئات القانون مما ينتفي معه ادعائه السالف بانه — وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاؤه هو استخلاص موضوعي سائق يستقيم به قضاؤه ويكفي للرد على ما أثاره الطاعن في نعيه . أما ما تمسك به من أن توقيعه على المخالصة قد تم بطريق الاذعان فمردود بأن اتفاقه على قبض المبلغ الذي منحت له الحكومة وتوقيعه على المخالصة الخاصة بهذا المبلغ ليس من الاتفاقات التي تتضمنها عقود الاذعان .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ١٢٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمد عياد وعمد أمين زكي المستشارين) .

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي أفرد لها القانون الكتاب الثاني فقد جعل المشرع استحقاقها منوطاً بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة أي يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحاً حتى تفرض الضريبة على هذا الربح الصافي وليس من الضروري أن يكون هذا الربح قد قبض فعلاً . فإذا كانت المنشأة التجارية تخترف الاقتراض وطولبت بالضريبة المستحقة على أرباحها التجارية وجب أن يدخل في حساب هذه الضريبة الفوائد المستحقة لها خلال السنة الضريبية ولو لم تقبضها فعلاً متى كانت لا تعد من الديون المدومة . فإذا تحقق إنعدامها في سنة ضريبية تالية عد انعدامها خسارة وحسبت للمنشأة على هذا الوصف .

٢ — متى كان الحكم قد أهدر مبدأ سنوية الضريبة بالنسبة للعقارات المرهونة للمول والتي رسا مزادها عليه وأجاز تأجيل حساب أثمان ما يباع من تلك العقارات حتى تتم تصفيتها نهائياً مهما تطاول عليها الزمن فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك أنه برسو مزاد العقار المرهون كله أو بعضه على المول يصبح مالكا لما رسا مزاده عليه بمجرد تسجيل رسو المزاد أو التأشير به وفقاً للمادة ٦٨٨ مرافعات . ويترتب على ذلك تطهير

٤٨٣

٢٨ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — ضرائب . الضريبة المقررة على فوائد الديون . الفرق بينها وبين الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية . مناط استحقاق الضريبة الأولى هو الوفاء فعلاً على أية صورة لا مجرد استحقاقها . مناط وجوب الضريبة الثانية هو مجرد ظهور الربح سواء تم قبضه أم لم يتم . ب — ضرائب . حكم . تسببه . مبدأ سنوية الضريبة . عقار مرهون للمول . رسو مزاده عليه . تطهيره من جميع الديون . دخوله ضمن ممتلكات المول . تصرفه فيه بالمبيع في سنة ما . وجوب إدراج ثمن البيع في حساب تلك السنة ثم تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة . تقرير الحكم بوجوب إرجاء احتساب ثمن البيع حتى تتم التصفية النهائية . خطأ في القانون واهدار لمبدأ سنوية الضريبة . المادة ٦٨٨ مرافعات والمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ج — فوائد . ضرائب . المبالغ التي يحكم على مصلحة الضرائب بردها لتحصيلها بغير حق . استحقاق فوائد منها . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من هذه الفوائد . ليس له أثر رجعي .

المبادئ القانونية

١ — فرق القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الواقعة المنشئة للضريبة بين الضريبة التي تستحق على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمينات عقارية أو من الديون العادية وبين الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية . فجعل المناط في الضريبة الأولى الوفاء بهذه الفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها هذا الوفاء وقد فرغ القانون على هذا الأصل الأحكام التي أورد ما في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الأول فإذا استحققت الفوائد ولم يوف بها المدين فلا تستحق الضريبة . أما

العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والحيازية التي أعلن أصحابها وفقا للقانون فلا يبقى لهم إلا حقهم في الثمن ولا يبقى للدائنين من أى نوع كانوا أى صلة بهذا العقار المطهر بقوة القانون ، ومتى أصبح العقار الراسي مزاده على الممول من ممتلكاته مقوما بالثمن الذى رسا به المزداد فإنه حين يتصرف فيه بالبيع كله أو بعضه في سنة ما وجب أن يدرج ثمن البيع في حساب تلك السنة ثم يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة هذه العملية وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٣ — استقر قضاء هذه المحكمة على أنه ما لم يوجد نص صريح يعنى مصلحة الضرائب من الفوائد المطالبة منها عن المبالغ التي يحكم عليها بردها لتحصيلها من الممول بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد ، ولا عبرة في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للمحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وبذلك أصبح مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبالغ من النقود أخذه بغير حق ، ولا يجوز التحدى في هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي أصبحت تنص بعد تعديلها على عدم جواز

مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم عليها بردها ، ذلك أن هذا تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراقه تتحصل في أن المطعون عليه أقام المعارضة ٩٤٦ لسنة ٧٣ ق أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة على مصلحة الضرائب ممثلة في أشخاص الطاعنين وطلب الحكم عليها بأن ترد إليه جميع ما حصلته منه بغير حق نتيجة التعديلات التي أدخلتها على حساباته وميزانياته التي قدمها إليها مع فوائد المبالغ المطالب بها بواقع ٥٪ من تاريخ استلام المصلحة لها حتى تمام الوفاء — وقد كانت تعديلات المصلحة كثيرة ومتعددة النواحي وكلها خرج عن نطاق النزاع الحالي إلا في مسألتين : الأولى — فوائد القروض التي استجقت ولم يحصلها البنك واحتفظ بها في حسابه الاحتياطي . الثانية — طريقة قيد الخسائر الناتجة من حساب بيع الأملاك التي رسا مزادها على البنك ... ثم اتسع نطاق النزاع في هاتين المسألتين إلى الفوائد التي طالب بها البنك ويرى الطاعنون عدم أحقيته لشيء منها للأسباب الكثيرة الموضحة في عريضة الاستئناف وفي تقرير الطعن . وفي أول يونيو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي موضوع المسائل الثلاث المتنازع عليها : ١ — إن الفوائد المحتفظ بها المستحقة والغير مسموحة عن الديون التي أصبحت قيمة أعيانها المرهونة ضمانا لها لا ترتد على الرصيد المستحق

أصلاً بواقع ٢٤٪ على الأقل يجب اعتبارها خسارة حقيقية وليست أرباحاً بالتالي .
 ٢ — إن الخسائر الاجمالية الناتجة من التصفية العامة للأموال التي نزع البنك ملكيتها ثم رسا مرادها عليه لم تستهلك باسقاطها من أرباح سنتي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ — ولكنها خصمت من المال الاحتياطي الخاص المنشأ لذلك في عام ١٩٣٥ ويجب لذلك ألا تضاف إلى الأرباح الخاضعة للضريبة في سنتي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ المذكورين . ٣ — وبالإزام مصلحة الضرائب أن ترد إلى المطعون عليه كل مبلغ حصته زيادة على الضرائب المستحقة وفقاً للأسس المبينة في الحكم مع الفوائد بواقع ٥٪ سنوياً ابتداء من تاريخ كل دفعة حتى تمام الوفاء .

استأنف الطاعنون ذلك الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد برقم ١٨ سنة ٥٠٢ تجارى وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه — وفي ٦/١٢/١٩٥١ حكمت تلك المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف مع تعديل استحقاق الفوائد المحكوم بها بجعلها تبدأ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٦/٢/١٩٤٨ حتى ٢/٩/١٩٥٠ مع المصاريف والأتعاب . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي تأويله في جميع المسائل الثلاث المتنازع عليها في وجوه ثلاثة : الوجه الأول — فيما يختص بالفوائد التي استحققت ولم تحصل لم تبين المحكمة الأساس القانوني الذي بنت عليه

حكمها — ويظهر أنها ارتكبت على المادة ١٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونصها : (تحصل الضريبة على المجموع الكلي للفوائد ويستحق أدائها بمجرد الوفاء بها مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء) وقد وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الأول الخاص بفوائد الديون والودائع والتأمينات — أما البنك المطعون عليه فلا نه يمتنع التسليف فلا يخضع لهذه الضريبة الفرعية بل يخضع للضريبة الأرباح التجارية المقررة في الكتاب الثاني وهو الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — ولأن المادة ١٥ من القانون المذكور نصت على الاعفاء من الضريبة لفوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة — بشرط أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة في حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة في مصر والخاضعة للضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثاني من القانون — ومؤدى هذه النصوص أن الفوائد المستحقة للبنك تدخل ضمن حساب الأرباح والخسائر وتخضع للضريبة على الأرباح التجارية وهي غير الضريبة على فوائد الديون — وتكون المادة الواجبة التطبيق هي المادة ٣٩ من هذا القانون ونصها « يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة — ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص ... الخ » — ويقول الطاعنون إن هذا النص صريح في أن تحديد صافي الأرباح يكون على

الالتفات إلى اعتذار البنك من أن مخالفة ذلك العرف لا تحصل إلا في الأزمات العارضة أو في الظروف الطارئة التي لا تقع إلا نادراً لأن التاجر لا حكم له في القانون ولأن التشريع إنما ينظر فيه إلى الغالب الأعم . وبالرجوع إلى التشريع المصري نرى أنه لا يستلزم أن تكون الأرباح محصلة بالفعل على ما سبق القول . ثم إنه لم يسمح بتكوين الاحتياطي الخاص بصريح نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ — فصرار البنك أو المنشأة بعد ذلك كله على تكوين ذلك الاحتياطي الخاص يستلزم اقتطاع جزء من أرباح المنشأة وبذلك يضيع على مصلحة الضرائب حقها في مقابل ذلك الاحتياطي ثم يضيع حقها كذلك في الأرباح الغير محصلة وتكون الخسارة بذلك مزدوجة ولا أساس لها من القانون بل إنه على العكس يحرمها بنصوصه الصريحة لأنه يكون في حقيقة الواقع تحايلاً لاضاعة الضرائب المستحقة طبقاً للقانون ولا يصح أن يكون ذلك محلاً للمساومة .

الوجه الثاني — كذلك قال الطاعنون في خصوص المسألة الثانية إن احتساب الخسائر التي تنتج من بيع الأراضي التي رشاها منادها على البنك مجزأة يجب أن يكون عن طريق قسمة الثمن على عدد الأقدنة وحاصل القسمة يكون أساساً للحساب فما يباع في إحدى السنوات بسعر يزيد على حاصل القسمة يعتبر ربحاً وما ينقص عنه يعتبر خسارة . وأنها أجرت الحساب بالفعل على هذا الأساس واحتسبت مبلغين (٢٣٨٥ جنيهاً و ٥٠ ملياً و ٦٧١٣ جنيهاً و ٦٣٢ ملياً) في سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ على اعتبار أنهما قيمة خسارة البيع

أساس العمليات التي يباشرها البنك بصرف النظر عن التحصيل — ولا يصح مع صراحة النص الالتفات إلى الحجج التي استند إليها البنك وأخذ بها الحكم المطعون فيه — ولا يغير من ذلك أن يكون للبنك ميزانية ضريبية تطابق القانون وأخرى حسابية يواجه بها عملاءه والمساهمين فيه يجريها على طريقته الخاصة التي تتفق مع ظروفه المالية ثم يستوحى فيها من عناصر التبصر والاحتياط للمستقبل ما يحفظ عليه كيانه وما يطمئنه على مستقبله وله بطبيعة الحال في سبيل ذلك أن ينشئ له احتياطياً خاصاً يعبه لتغطية الخسارة المحتملة أو الديون المشكوك فيها أو الفوائد المستحقة والغير المحصلة — فإن هو فعل فأمره في ذلك إليه وإلى المساهمين فيه ولا شأن لمصلحة الضرائب في شيء من ذلك كله لأنها إنما تلزم حكم القانون ولا تستطيع الخروج عليه ثم هو يلزمها فرق ذلك ألا تخصم شيئاً من مثل ذلك الاحتياطي من أرباح المنشأة ولو قبله المساهمون إعمالاً لنص المادة ٣٩ في فقرتها الأخيرة ونصها : « إما المبالغ التي تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطي على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطي خاص معد لتغطية خسارة محتملة فلا تخصم من مجموع الأرباح التي تحسب عليها الضريبة » . ولذلك كله يكون حكم المحكمة المطعون فيه قد أخطأ في هذا الخصوص وخالف حكم القانون متعيناً نقضه . هذا القول في جملة وفي تفصيله لا يتفق مع نص القانون الصريح ولا مع العرف المتبع وهو ما جرى عليه العمل بإعتراف البنك نفسه . ولا يصح بعد ذلك

نص المادة ٣٩/١ السابق الإشارة إليه بقدر
تداخل للقرض ولا لقابليته أو عدم قابليته
للتجزئة . الوجه الثالث — وهو الخاص
بالقوانين المحكوم بها فقد بني على أن الحكم قد
خالف القانون من ناحيتين كذلك : أولاً —
نصت المادة ٩٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
على أن تحصيل الضرائب يكون بمقتضى
أوراد واجبة التنفيذ . وتنص المادة ٩٣ من نفس
القانون على أن « دين الضريبة واجب الأداء
في مقر المصلحة أو في أحد فروعها من غير
حاجة لمطالبة جبراً » . والمادة ١٠١ منه أيضاً
تنص على أن « رفع الدعوى من المصلحة أو
من الممرل لا يترتب عليه إيقاف استحقاق
الضريبة ومؤدى هذه النص ص أن الضريبة
بمجرد تقديرها تكون واجبة الأداء بقوة
القانون بغير إكراه ولا تهديد . ثانياً — نص
المادة ٢٢٦ مدني صريح في أنه عندما يكون
حل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار
وقت الطلب وتأخر المدين عن الوفاء به
كان ملزماً أن يدفع للدائن على سبيل التعويض
فوائد ... الخ . ولا يوفر شيء من شروط
هذه المادة في النزاع الحالي لأن الدين غير
معلوم المقدار — ولأن الأمر فيه يحتاج إلى
تصفية — ثم إن التعويض ولو في صورة
القوانين تقصيراً موجباً للتعويض وبالتالي
يكون الحكم بالفوائد قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يتعين نقضه .
« وحيث إن الوجه الأول الخاص بالفوائد
في غلبه ، ذلك أن القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد
فرق في المناط أي الواقعة المنشئة للضريبة بين

في هاتين السنتين — أما تجريد الخسارة بعد
تصفيتها وتحميلها كلها لسنتي الحساب
الذكورين على مافعل البنك وجاراه فيه الحكم
المطعون فيه فلا يتفق مع حكم القانون من
ناحيةين : (١) نص المادة ٣٩/١ « يكون
تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على
أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها
التي باشرتها الشركة أو المنشأة — ويدخل
في ذلك ما ينتج من بيع أي شيء من الممتلكات
سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء
عملها » ومؤدى هذا النص أن البنك عند
ما يرسى المزداد عليه يصير مالاً لما اشتراه بالثمن
ومصاريفه وملحقاته — وما يبيعه من هذه
الممتلكات يخضع للضريبة عند ما يدخل في
تحديد صافي الأرباح . (ب) نص المادة ٣٨
« تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار
الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في
فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتها
أساساً لوضع آخر ميزانية » وهذا النص هو
عماد نظرية استقلال السنوات الضريبية
المعروفة في القانون والفقه المالي والقضاء —
ويجب لذلك رد نتيجة كل عملية من عمليات
البيع الجزأ إلى السنة التي تمت فيها لها ربحها
وغلبها خسارتها ولا يقبل الاعتراض على هذه
النظرية بأن عملية القرض على ضمان زهن
عقارى كما يكون شاملاً لجميع العقار يكون
كذلك بالنسبة للقرض كله بدعوى أن كلا
منهما غير قابل للتجزئة "indivisible" ذلك
لأن نزاع الملكية ورسى المزداد قطعاً الصلة بين
القرض وبين الضمان الذي يتحول برسو المزداد إلى
ممتلكات البنك — فإذا ما باعها البنك بعد ذلك
لفائمه يبيع بعض ممتلكاته ويدخل تحت حكم

و١٩٣٩ طبقا للكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فلا يجوز لها أن تسقط من الحساب ما استحق لها من فوائد زعما بأن هذه الفوائد لم تقبض أو أن الرهن الذي يضمن الوفاء بها قد هبطت قيمته — أو أنه أصبح مشكوكا في تحصيلها — كل ذلك لا يجدى متى كان المطعون عليه لم يثبت أنها أصبحت معدومة — ولا يسوغ للمطعون عليه أن يتحدى بأن الفوائد التي لم تقبض لا تدخل في حساب الأرباح التي توزع على المساهمين — وأن نظرية مصلحة الضرائب تؤدي إلى اصطناع ميزانية وهمية أو إلى توزيع أرباح لم تحصل — إذ ليس هناك تلام بين ما يجب أن تحاسب عليه مصلحة الضرائب من أرباح تفرض عليها ضريبة على الأرباح التجارية — وبين ما يوزعه البنك على المساهمين من أرباح — إذ يصح أن تكون الضريبة عن أرباح لم توزع على المساهمين كما هو الشأن فيما تأخذه الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطي على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطي خاص معد لتغطية خسارة محتملة (٣٩ فقرة أخيرة) .

« وحيث إن الوجه الثاني من سبب الطعن الخاص يبيع العقارات التي يكون قد رسا مرادها على البنك (المطعون عليه) ففي محله أيضا، ذلك أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين أهدر سنوية الضريبة وحين أجاز تأجيل حساب أثمان ما يباع من تلك العقارات حتى تتم تصفيتها نهائيا منها تطاول عليها الزمن ذلك أنه برسم مراد العقار المرهون كله أو بعضه على البنك يصبح مالكا لما رسا

الضريبة التي تستحق على فوائد الديون سواء أكانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمينات عقارية أو من الديون العادية وبين الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية . فجعل المناطق في الضريبة الأولى الوفاء بهذه الفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء (المادة ١٨) وقد فرع القانون على هذا الأصل الأحكام التي أوردها في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الأول — فإذا استحققت الفوائد ولم يوف بها المدين فلا تستحق الضريبة — أما ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي أفرد لها القانون الكتاب الثاني فقد جعل المشرع استحقاقها منوطا بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة (م ٣٩) أي يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبة ربحا حتى تفرض الضريبة على هذا الربح الصافي وليس من الضروري أن يكون هذا الربح قد قبض فعلا . فإذا كانت المنشأة التجارية تحترف الاقراض وطولبت بالضريبة المستحقة على أرباحها التجارية وجب أن يدخل في حساب هذه الضريبة الفوائد المستحقة لها خلال السنة الضريبة ولو لم تقبضها فعلا متى كانت لا تعد من الديون المعدومة — إذا تحققت انعدامها في سنة ضريبة تالية عد انعدامها خسارة وحسبت للمنشأة على هذا الوصف .

« وحيث إنه يبين من الوقائع السابق إيرادها أن المطعون عليه هو منشأة تجارية تحترف الاقراض وأنها مطالبة بالضريبة المستحقة على أرباحها التجارية في سنتي ١٩٣٨

منزاده عليه بمجرد تسجيل حكم رسو المزاد أو التأشير به وفقا للمادة ٦٨٨ مرافعات و يترتب على ذلك تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والحيازية التي أعلن أصحابها وفقا للقانون فلا يبقى لهم إلا حقهم في الثمن (م ٦٩٠ مرافعات) ولا يبقى للدائنين من أى نوع كانوا أى صلة بهذا العقار المطهر بقوة القانون — ومتى أصبح العقار الراسي منزاده على البنك من ممتلكاته مقروما بالثمن الذى رسا به المزاد فانه حين يتصرف فيه بالبيع كله أو بعضه فى سنة ما وجب أن يدرج ثمن البيع فى حساب تلك السنة ثم يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة هذه العملية وفقا للمادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونصها « يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة — ويدخل فى ذلك ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء فى أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف ... الخ » .

« وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فى خصوص الوجهين الأول والثاني من سبب الطعن وإحالة القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية لتقضي فيها وفقا للقواعد الموضحة فى أسباب هذا الحكم .

« وحيث إن الوجه الثالث من سبب الطعن مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة على أن نص القانون الخاص بالفوائد كان عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين أسباب

المديونية ولا بين أصناف المدينين — فما لم يوجد نص صريح يعنى مصلحة الضرائب من الفوائد المطالبة منها عن المبالغ التي يحكم عليها بردها لتحصيلها من المموين بغير حق — لا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة فى تحصيلها للضرائب إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون الذى تلتزمه وتطبق نصومه — ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدني فى هذا الخصوص — ذلك بأن هذه الحجة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعنى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد من تاريخ المطالبة عن كل مبلغ يقضى عليها برده الممول تعويضاً له عن حرمانه من الانتفاع بما أخذ منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى له حقه كاملا — ولا عبرة فى هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للمحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وبذلك أصبح مركزها فى هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق — أما التحدى فى هذا الخصوص بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ التي تنص بعد تعديلها على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم عليها بردها للمموين لمردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطالبة عن مدة تالية لنفاذه — ولا يمكن الاحتجاج بأن المبالغ المحكوم بها على مصلحة

بجمله ٤٪ من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى ٢/٩/١٩٥٠ ورفض الطعن فيما عدا ذلك .
(القضية رقم ٢٢٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان
ثابت وكيل المحكمة وأحمد الروسى ومحمد فؤاد جابر
ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٤٨٤

٥ مايو سنة ١٩٥٥

أ — قرض . طين . ميعاد اعلان الطين . وجوب
اضافة ميعاد مسافة .

ب — تنفيذ عقارى . طلب مقدم من الغير الى قاضى
اليوم بوقف البيع لرفعه دعوى الاستحقاق في ظل
قانون المرافعات الجديد . لا يدخل في الاستثناء المنصوص
عليه في المادة ٢٤٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .
وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد .

ج — استئناف . تنفيذ عقارى . طلب وقف البيع
لبطلان الإجراءات مع طلب استحقاق المغار المحجوز
كله أو بعضه . الحكم الصادر بالإيقاف أو رفض
الإيقاف . الأصل هو عدم جواز الطعن فيه . متى يجوز
الطعن فيه . المادتان ٧٠٨ و ٧٠٩ مرافعات .

د — استئناف . تنفيذ عقارى . ميعاد استئناف
حكم قاضى اليوم في طلب وقف البيع بالقبول أو الرفض
في الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف . هو الميعاد
المادى وفقا للقواعد العامة . قياسه على استئناف حكم
مرسى الزاد . غير جائز . المواد ٣٧٩ و ٣٩٤ و ٧٠٩
مرافعات .

هـ — تنفيذ عقارى . دعوى الاستحقاق الفرعية .
الشروط اللازمة توافرها لإيقاف البيع وجوبا . عدم
تقديم ما يثبت توافر هذه الشروط . رفض الإيقاف .
لا خطأ . المواد ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن
للطاعن بطريق النقض أن يضيف على ميعاد
الخمس عشرة يوما الذى أعطى له بنص المادة

الضرائب لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ
الحكم النهائي بردها فيكون حكمها حكم
التعويض المقتضى به عن عمل غير مشروع
والذى لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ
المطالبة الرسمية عملا بالمادة ٢٢٦ مدنى —
هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير
سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة
الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل
في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد
التقاضى مما يغني المدعى عن طلب فوائد التأخير
عن دفع مبلغ التعويض فإذا كان التعويض عن عمل
مشروع يعتبر طبقا للمادة ٢٢٦ المشار إليها
غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصالح
المطالبة بالفوائد القانونية منه فالعلة في ذلك
واضحة مما سبق بيانه ولذا لا يمكن هذا الاعتبار
لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير
حق ذلك لأنه حدد منذ البداية في عريضة
دعواه المبلغ المطلوب على أساس أن المصلحة
أخذته بغير حق وليس من شأن المنازعة في
استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه
القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب .

« ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها
أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفوائد التأخير
بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة
في ٢٦/٢/١٩٤٨ حتى ٢/٩/١٩٥٠ وهو
اليوم السابق لنشر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
قد أخطأ في القانون ذلك لأن سعر الفوائد في
مثل حالة الدعوى الحالية قد عدل في القانون
المدنى الجديد في المادة ٢٢٦ إلى ٤٪ ولأن
أمر الفوائد من النظام العام . لذلك ترى المحكمة
أنه يجب تعديل سعر الفائدة المحكوم بها

٣٤١ مرافعات لإعلان الطعن ميعاد مسافة بين قلم كتاب محكمة النقض وبين محل المطعون عليه .

٢ — لما كان الحكم الوقفي الذي أورده الشارع في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية في خصوص دعاوى نزاع الملكية التي صدر فيها حكم بنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد من استمرار السير فيها طبقاً لأحكام القانون القديم هو استثناء من الأصل العام الذي يوجب سريان قوانين المرافعات فور صدورهما على كل الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولو كان قد تم رفعها قبل العمل بالقانون الجديد ، وكان الطلب المقدم من الغير إلى قاضي البيع بطلب إيقاف البيع والمترتبة على رفعه دعوى الاستحقاق الفرعية في ظل قانون المرافعات الجديد لا يعتبر إجراء من إجراءات التنفيذ بنزع الملكية التي حتم الشارع استمرار السير فيها طبقاً لأحكام النصوص القديمة ، بل هو طلب له كيان خاص مستقل ، فإنه لا يسرى في شأنه الحكم الاستثنائي الوارد في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار ، وإنما تسرى في شأنه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد التي رفع الطلب في ظلها .

٣ — إنه وإن كان الأصل أن حكم قاضي البيع في طلب وقع البيع لبطلان

إجراءات التنفيذ ، مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه ، بإيقاف البيع أو بالمضي فيه ، لا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه يستثنى من ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ٧٠٩ مرافعات وهي حالة ما إذا تناولت دعوى الاستحقاق جزءاً من العقارات المطلوب بيعها فقط ، فإن الأصل في هذه الحالة أن الوقف لا يكون إلا بالنسبة للجزء المرفوع عنه دعوى الاستحقاق ولكن يجوز لقاضي البيع بناء على طلب ذوي الشأن أن يأمر بوقف البيع بالنسبة إلى كل العقارات إذا دعت إلى ذلك أسباب قوية وحكمة في هذه الحالة بالوقف أو برفض الوقف يجوز الطعن فيه .

٤ — حكم قاضي البيع في طلب وقف البيع بالقبول أو بالرفض هو قضاء في خصوصية مما يترتب عليه أن يكون الطعن فيه بالاستئناف وفقاً للقواعد العامة في الميعاد العادي الذي يبدأ من تاريخ إعلان الحكم عملاً بنص المادتين ٣٧٩ و ٣٩٤ من قانون المرافعات ، ولئن منع القانون في بعض الصور الطعن بنص صريح أو خالف القاعدة الأصلية التي تقضي بأن مواعيد الطعن لا تبدأ إلا من تاريخ إعلان الحكم بأن جعلها من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ حدث لاحق لإعلانه أو أنقص ميعاد الاستئناف في بعض المواد ، فإن هذه الحالات تعتبر استثناء من القاعدة العامة فلا يجوز التوسع فيها ولا

الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل ،
فإذا تخلف أحد هذه الشروط فإنه لا يترتب
عليها إيقاف البيع وجوباً ، ولما كان مدعي
الاستحقاق لم يقدم لهذه المحكمة صورة رسمية
من عريضة دعوي الاستحقاق التي أودعها
حتى تعمل المحكمة رقابتها في التثبت من
توافر الشروط التي نص عليها القانون
بوجوب إيقاف البيع ، فإن الحكم المطعون
فيه إذ قضى برفض الوقف لا يكون قد أخطأ
في القانون .

المحكم

« من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من
الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أنه في ٩ من مارس سنة ١٩٤٢
أقام مورث المطعون عليهم الأربعة الأولين
على ورثة المرحوم إبراهيم بك الهلباوى دعوى
نزع ملكية ذكر فيها أنه يداين المورث
المذكور في مبلغ ١٣٨٠ ج بمقتضى عقدى
رهن رسميين تاريخهما ١٩٣٨/٦/٢٨
و ١٩٣٨/٨/٢٢ وطلب نزع ملكية ٤٦
فداناً و ١٠ قراريط و ١١ سهماً بزماء بلقطة
مركز أبو حمص ومنزل بالأسكندرية نظير
الدين وفوائده والمصاريف . وفي ١١ و ١٢ و ١٩
يناير سنة ١٩٤٢ رفعت الست حفيظة هانم
الهلباوى المطعون عليها السادسة ، إحدى
ورثة المدين معارضة في تنبيه نزع الملكية
وبنت هذه المعارضة على أن الدين صورى ،
وحكم في ٣/٦/١٩٤٥ من محكمة اسكندرية
الابتدائية برفض المعارضة ، وتأيد الحكم في
٢١ من مايو سنة ١٩٤٦ — ورفعت شركة

القياس عليها ، ومن ثم لا يجوز قياس استئناف
حكم قاضي البيوع بوقف البيع في الأحوال
المنصوص عليها في المادة ٧٠٩ مرافعات بحالة
استئناف حكم مرسي المزاد ، ذلك أن حكم
قاضي البيوع خاضع لنص المادة ٧٠٩ مرافعات
بخلاف حكم مرسي المزاد فإنه عملاً بنص المادة
٦٩٢ مرافعات لا تجوز المعارضة فيه ولا يجوز
استئنافه إلا لعيب في إجراءات المزايمة أو
في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب
وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجباً
قانوناً وعلى أن يرفع بالطرق العادية خلال
الخمسة أيام التالية لتاريخ النطق بالحكم ويحكم
فيه على وجه السرعة .

٥ — لما كان قانون المرافعات قد أوجب
في المواد ٧٠٥ إلى ٧٠٧ توافر شروط في
دعوي الاستحقاق الفرعية لكي يحكم قاضي
البيوع وجوباً بإيقاف البيع ، وهي أولاً أن
يكون طالب الايقاف قد أودع ملف قضية
البيع صورة رسمية من صحيفة دعوي
الاستحقاق بعد إعلانها إلى جميع من أوجب
القانون اختصاصهم وأن تكون مشتملة على
بيان المستندات المؤيدة لها أو على بيان دقيق
لأداة الملكية أو وقائع الحيابة التي تستند إليها
الدعوى ، وأن يرفق بذلك الإيصالات الدال
على دفع المبلغ الذي يقدره قلم الكتاب للوفاء
بمصاريف الدعوى . وأتعب المحاماة
والمصاريف اللازمة لاعادة الاجراءات عند
الاقتضاء ، وثانياً أن يكون الابداع قبل

في العقار المطلوب بيعه وطالب إيقاف البيع فأجابه القاضى إلى هذا الطلب وحكم بالإيقاف ، فاستأنفه ورثة المرحوم محمود على العباسى لدى محكمة استئناف الأسكندرية وقيد بمجلد لها برقم ٥٥ سنة ٦ ق ، وفي ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة برفض الدفع الفرعى بعدم جواز الاستئناف وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وأمرت بالسير في إجراءات البيع . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن المطعون عليهم الثلاثة الأوائل دفعوا ببطالان الطعن استنادا إلى أن التقرير به حصل في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ — ولم يعلن إليهم إلا في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أي بعد انقضاء أكثر من خمسة عشر يوما التالية للتقرير — وبذلك يكون الطعن باطلا عملا بنص المادة ٣١٤ مرافعات كما أن المطعون عليه الرابع لم يعلن بالتقرير إطلاقا .

« ومن حيث الطاعن أجاب على هذا الدفع فقال إن له الحق في زيادة ميعاد مسافة بين محل محكمة النقض وبين محل المطعون عليهم المقيمون بالأسكندرية بواقع يوم عن كل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا ، وأنه لما كانت المسافة بين القاهرة والأسكندرية أكثر من مائتي كيلو مترا فإن الاعلان يكون قد تم في بحر الأربعة أيام المضافة إلى الخمسة عشر يوما التي يجب أن يعلن فيها الطعن عملا بنص المادة ٣١٤ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إنه ، للطاعن — على

بستاني وليوندى وشركاؤهما دعوى لدى محكمة اسكندرية المختلطة ضد ورثة كل من المرحومين محمود على العباسى و ابراهيم بك الهلباوى وطلبت فيها بطلان عقدى الرهن الرسميين المحررين في ٢٨ يونيه و ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ لصالح محمود على العباسى . وبعد أن قضت المحكمة الابتدائية في ١١ من يونيه سنة ١٩٤٢ ببطلان عقدى الرهن المذكورين ، استؤنف هذا الحكم وقضت محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز الدعوى المرفوعة من شركة بستاني وليوندى وشركاؤهما . ثم رفع فريد بك فيكتور كلمان سائق قضية أمام محكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة ضد ورثة محمود على العباسى وورثة المرحوم ابراهيم بك الهلباوى طالبا الحكم بإلغاء وصورية عقدى الرهن الصادرين في ٢٨ يونيه و ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ لمورث الأولين فقضت المحكمة برفض الدعوى . وطعنت السيدة حفيظة هانم الهلباوى في إحدى الشهادات العقارية المقدمة في قضية نزاع الملكية بالتزوير فحكم في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٠ برفضها . واستمر ورثة محمود على العباسى في اتخاذ إجراءات نزاع الملكية حيث قضى بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ بنزع الملكية وبإحالة القضية على قاضى البيع لبيع العقارات المذكورة بالمزاد العلني طبقا لشروط البيع ، وتحديد لبيع العقار يوم ١٢/٦/١٩٤٩ ، وقبل أن يتم البيع وبجلسة ٢٥/١٢/١٩٤٩ أمام قاضى البيع تقدم الطاعن ، وهو ابن السيدة حفيظة هانم الهلباوى إحدى ورثة المدين ، بعريضة دعوى استحقاق عن جزء

« ومن حيث إن المطعون عليه الخامس لم يعلن بتقرير الطعن — فإن الطعن بالنسبة له يكون باطلا عملاً بنص المادة ٤٣١ مرافعات .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لجميع المطعون عليهم عدا الخامس .

« ومن حيث إن الطعن مقام على ستة أسباب : يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبول الاستئناف شكلاً شابه القصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون : ذلك أن المحكمة لم تورد في أسباب حكمها علة اعتبارها قرار إيقاف البيع إجراء من إجراءات نزع الملكية يسار فيه وفق أحكام القانون القديم استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية — مع أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن قرار الإيقاف قد فصل في منازعة بين طالب الإيقاف وطالب البيع بعد موازنة أولية بين حجج الطرفين ، مما لا يجوز معه اعتباره إجراء بسيطاً من إجراءات البيع — علي أنه من ناحية أخرى — فإن قرار الإيقاف هو حكم قطعي وليس إجراء من إجراءات نزع الملكية ، مما يمتنع معه العمل بأحكام القانون القديم ويوجب إنزال حكم المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات الجديد عليه من حيث عدم جواز الطعن فيه لأنه قد صدر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بعد العمل بالقانون الجديد .

ما جري به قضاء هذه المحكمة — أن يضيف على ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي أعطى له بنص المادة ٤٣١ من قانون المرافعات لإعلان الطعن ميعاد المسافة بين قلم كتاب محكمة النقض وبين محل المطعون عليهم ذلك : لأن ميعاد إعلان الطعن هو تنمة الميعاد الذي حدده القانون لرفع الطعن إذ إعلان الحكم المطعون فيه يتضمن في واقع الأمر تنبيه من يعلن له إلى إجراء الطعن لو أراد وتكليفه بالحضور لقلم الكتاب في شخص المحامي الذي يختاره لتقرير الطعن نيابة عنه ، فهو في شخص محاميه مضطر للحضور حيث توجد محكمة النقض ، ثم للانتقال إلى محل إقامة خصمه ليعلنه بورقة الطعن .

« ومن حيث إنه لما كانت المسافة بين القاهرة — وهي مقر محكمة النقض — وبين محل إقامة المطعون عليهم بالاسكندرية تزيد على مائتي كيلو متراً — لما كان ذلك — فإنه يتعين . عملاً بنص المادة ٢١ من قانون المرافعات . أن يضاف إلى ميعاد إعلان الطعن ميعاد مسافة مقداره أربعة أيام بواقع يوم لكل خمسين كيلو متراً .

« ومن حيث إنه باحتساب ميعاد إعلان الطعن على هذا الأساس يكون قد تم في الميعاد ذلك أن تقرير الطعن — على ما يبين منه — حصل في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ — وتم إعلانه في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أي في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير مضافاً إليها أربعة أيام . وهي ميعاد المسافة — ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً على غير أساس .

ألغى في مادته الأولى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية والمعمول به أمام المحاكم الوطنية على أن يستعاض عنه بقانون المرافعات المدنية والتجارية المرافق لهذا القانون — وإذ نص في المادة الأولى من القانون المرافق على « سريان قوانين المرافعات على كل ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها » — أى قبل ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ — (م ٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩) فإنه قد استثنى في المادة الأولى من قانون المرافعات — بعض حالات رعاية لمصلحة ثبتت أو لمصلحة رآها المحكمة بالاستثناء ، فأورد هذه المستثنيات أحكاماً خاصة . كما نص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على وجوب تطبيق أحكام وقفية في خصوص دعاوى نزاع الملكية التي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد — فقرر بأن « إجراءات نزاع الملكية يستمر السير فيها طبقاً لأحكام النصوص القديمة » — ولا ريب في أن هذا الحكم الوقتي الذي أورده النص المشار إليه استثناء من الأصل العام الذي يوجب سريان قوانين المرافعات فور صدورها على كل الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولو كان قد تم رفعها قبل العمل بالقانون الجديد .

« ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه — أن الطاعن — قدم في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ طبقاً لقاضي البيوع (أى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد) وقبل أن يتم البيع ، طلب فيه إيقاف بيع الأتيان

» ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص « وبما أن الدافع عن ابراهيم بسيوني (الطاعن) المستأنف عليه الرابع — دفع في المذكرة المقدمة منه بجلسة ١٧/٥/١٩٥٠ بعدم جواز الاستئناف قولاً منه (١) أن القرار الصادر من قاضي البيوع مما لا يجوز الطعن فيه طبقاً للمادة ٧٠٨ من قانون المرافعات الجديد . . وبما أن ارتكان المستأنف عليه الرابع على المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات الجديد في غير محله ذلك لأن المادة الرابعة من قانون إصدار هذا القانون تنص في الفقرة الثانية منها على ما يأتي : إجراءات نزاع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم الوطنية والتي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية يستمر السير فيها طبقاً لأحكام النصوص القديمة — فإذا لم يكن قد صدر فيها حكم بنزع الملكية اعتبرت دعوى نزاع الملكية كأن لم تكن وانبع فيما يتعلق بالتنفيذ الاجراءات المقررة في هذا القانون . وبما أنه يتضح من الاطلاع على الأوراق أن حكم نزاع الملكية صدر بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ والمادة الخامسة من قانون الاصدار رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ تنص على أن العمل بهذا القانون يبدأ من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فيكون حكم نزاع الملكية قد صدر في ظل القانون القديم ويتعين إذن عملاً بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الاصدار استمرار السير في الاجراءات طبقاً لأحكام النصوص القديمة » .

« ومن حيث إن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات . إذ

والفيلا المطلوب بيعها بجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ٢٠٦ سنة ١٩٤٢ كلى اسكندرية لصورية عقدى الرهن المنفذ بهما ولاستحقاقه ١٤ قيراطاً في الفيلا و ٢٧ فداناً شيوعاً في الأطيان واستعمالاً حتى مدينه — وكان هذا الطلب المؤسس على رفع دعوى استحقاق لا يعتبر إجراء من إجراءات التنفيذ بنزع الملكية التي حتم الشارع استمرار السير فيها طبقاً لأحكام المنصوص القديمة، بل هو طلب له كيان خاص مستقل لا يسرى في شأنه الحكم الاستثنائي الوارد في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الاصدار. وإنما تسرى عليه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد — التي رفع الطلب في ظلها.

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن أخطأ، إذ أعمل نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على واقعة الدعوى — فأنزل أحكام القانون القديم على حالة وقف إجراءات البيع عند رفع دعوى فرعية بالاستحقاق. بعد صدور قانون المرافعات الجديد — في حين أن أعمال منصوص قانون المرافعات الملغى قاصر على إجراءات البيع والسير فيها — كما سلف القول، مما لا يجوز معه تعدية أحكام القانون القديم إلى حالة وقف البيع عند رفع دعوى الاستحقاق الفرعية من الغير في ظل القانون الجديد. إلا أن هذا الخطأ لا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم. ذلك: أنه وإن كان الأصل أن حكم قاضي البيوع في طلب وقف إجراءات البيع بسبب بطلان إجراءات التنفيذ، مع طلب استحقاق العقار المحجوز

كله أو بعضه، بإيقاف البيع أو بالمضي فيه، لا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات، إلا أنه يستثنى من ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ٧٠٩ مرافعات وهي حالة ما إذا تناوات دعوى الاستحقاق جزءاً من العقارات المطلوب بيعها فقط، فإن الأصل في هذه الحالة أن الوقف لا يكون إلا بالنسبة للجزء المرفوع عنه دعوى الاستحقاق. ولكن يجوز لقاضي البيوع بناء على طلب ذي الشأن أن يأمر بوقف البيع بالنسبة إلى كل العقارات إذا دعت إلى ذلك بأسباب قوية، وجبته في هذه الحالة بالوقف أو برفض الوقف يجوز الطعن فيه — وجواز الطعن في هذه الحالة مستفاد من وضع المنصوص إذ المنع من الطعن المنصوص عليه في المادة ٧٠٨ هو بالنسبة لحكم قاضي البيوع بإيقاف البيع أو بالمضي فيه وفقاً للمواد ٧٠٥ إلى ٧٠٧ من قانون المرافعات دون غيرها فلا يشمل الحكم بالوقف أو بالمضي في البيع وفقاً للمادة ٧٠٩ مرافعات إذ فضلاً عن كون هذه المادة لاحقة في الترتيب للمادة ٧٠٨ التي منعت بصريح النص الطعن في حكم قاضي البيوع — فإن الشارع على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات — لم يجمع المنصوص بهذا الترتيب عفواً وإنما وضعها على هذا النحو لرفع مظنة عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من قاضي البيوع بإيقاف البيع أو المضي فيه وفقاً لنص المادة ٧٠٩ مرافعات.

« ومن حيث إنه لما كان الثابت من محضر جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ المقدمة صورتها الرسمية لهذه المحكمة — أن ورثة محمود على العباسي طلبوا من قاضي البيوع استمرار

ثم يكون قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا مخالفا للقانون .

« ومن حيث إن حكم قاضي البيوع في طلب وقف البيع باجابه أو برفضه هو قضاء في خصومة — مما لازمه أن يكون الطعن فيه جائزا وفقا للقواعد العامة — وفي الميعاد العادي ومن تاريخ إعلان الحكم — بنص المادتين ٣٧٩ و ٣٩٤ من قانون المرافعات — إلا أن يمنع القانون — في بعض الصور الطعن بنص صريح — أو أن يخالف القاعدة الأصلية من أن مواعيد الطعن لا تبدأ إلا من تاريخ إعلان الحكم . وإنما تبدأ من تاريخ صدوره أو من تاريخ حدث لاحق لإعلانه أو أمر بانقضاء ميعاد الاستئناف في بعض المواد (٤٠٢ مرافعات) — ولما كانت هذه الحالات تعتبر استثناء من القاعدة العامة فانه لا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها . ومن ثم لا يجوز قياس جواز استئناف حكم قاضي البيوع بوقف البيع في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٠٩ مرافعات بحالة استئناف حكم مرسى المزاد ، إذ يحكم استئناف حكم قاضي البيوع في الحالة الأولى المادة ٧٠٩ مرافعات على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول من أسباب الطعن بخلاف حكم مرسى المزاد فانه عملا بنص المادة ٦٩٢ مرافعات لا يجوز المعارضة فيه ولا يجوز استئنافه إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانون — وعلى أن يرفع بالطريق العادية خلال

السير في إجراءات البيع ، وكان الطاعن لم يحضر لا بنفسه ولا بوكيل عنه في هذه الجلسة ليطلب إيقاف البيع بالنسبة إلى كل العقارات المحكوم بنزع ملكيتها في حين أن دعواه بالاستحقاق لا تتناول إلا جزءا من العقارات وذلك عملا بنص المادة ٧٠٩ مرافعات — لما كان ذلك — فان حكم قاضي البيوع الصادر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بوقف البيع بالنسبة لجميع العقارات إلى أن يفصل في دعوى الاستحقاق يكون جائزا استئنافه عملا بنص المادة ٧٠٩ مرافعات — ومن ثم يكون قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبول الاستئناف شكلا مخالفا فيه للقانون .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن ميعاد استئناف قرار قاضي البيوع بإيقاف البيع لا يختلف عن مواعيد الاستئناف المعتادة وأنه لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان الحكم المستأنف ، خالف القانون . لأن ميعاد الطعن في قرار قاضي البيوع هو خمسة أيام من تاريخ صدور القرار وذلك قياسا على مدة الطعن لعيب شكلي في حكم مرسى المزاد — على أنه من ناحية أخرى — فان قرار الإيقاف لا محل لإعلانه ليسري ميعاد استئنافه بل يسري من تاريخ النطق به . ولما كان القرار بالإيقاف صدر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ولم تعلن صحيفة الاستئناف إلا في ٤ من فبراير سنة ١٩٥١ — أي بعد ٤١ يوما من تاريخ النطق به — فانه يكون قد جاوز الميعاد ، ومن

خمسة الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم وبحكم فيه على وجه السرعة .

« ومن حيث إنه ، وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر من قاضي البيوع بوقف البيع في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ لم يعلن . فانه لا يكون قد أخطأ في القانون إذ قضى بقبول الاستئناف لعدم فوات ميعاد الطعن فيه بالاستئناف — ومن ثم يكون السبب الثاني من أسباب الطعن على غير أساس .

« ومن حيث إن السبب الثالث والرابع والخامس تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه (الأول) — إذ عقد مقارنة بين تاريخ عقد الشراء الذي يتمسك به الطاعن وبين تاريخ عقدي الرهن المؤرخين في سنة ١٩٣٨ والذين يجري بمقتضاها التنفيذ — في حين أن هذه المقارنة لا محل لها متى كان طعن الطاعن — كما هو الحال في الدعوي على هذين العقدين بالصورية — لأن الدائن يضار بالتصرفات الصادرة من مدينه ولو كانت سابقة على سند دينه — وهي ليست كالدعوي البوليصة التي يطعن بها الدائن في تصرف مدينه الصادر بقصد الاضرار بمصلحته وإنما يطعن بها في جدية العقد — (والوجه الثاني) — إذ عقد مقارنة بين تاريخ عقد شراء الطاعن وبين تاريخ إجراءات نزع الملكية في حين أن الطعن الموجه لسند التنفيذ كان طعنا بالصورية . مما لا محل معه لاشتراط أسبقية سند الطاعن على تاريخ السير في إجراءات التنفيذ لأن الإجراءات التي تقوم على سند غير جدي تكون مشوبة بالبطلان ، بصرف النظر

عن تاريخ سند الطاعن . (والوجه الثالث) — إذ قرر بأنه مادام لم يصدر حكم بالصورية فانه لا يصبح إبقاء إجراءات نزع الملكية معلقة . مع أن إيقاف البيع الذي يعترض الإجراءات لا يقوم عادة على ثبوت حتى طالب الإيقاف وإنما على كون هذا الحق مرجحاً في نظر قاضي البيوع بحيث يجد من الحكمة عدم السير في الإجراءات ، وفي حالات الإيقاف جميعها تبقى إجراءات نزع الملكية معلقة إلى حين صدور الحكم في الدعوي المرفوعة بالاستحقاق أو بغيره التي تكون قد رفعت من طالب الإيقاف .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ، بعد أن أثبت في أسبابه مراحل النزاع — على ما بين من الوقائع الموضحة بصدر هذا الحكم ، انتهى إلى أن عقد الشراء الذي يستند إليه الطاعن صادر من أحد ورثة المدين الراهن بعد أن تعلق حتى مورث المطعون عليهم (محمود علي العباسي) بالعقار المرهون ، تأسيساً على أنه لا تركة إلا بعد سداد الديون ، وإن ما يذهب إليه الطاعن من أنه رفع دعوي ببطلان عقدي الرهن لصوريتهما لا يصبح أن يكون سبباً لإيقاف البيع مادام أنه لم يستصدر حكماً بهذه الصورية — مما يستفاد منه — أن المحكمة — ودون مساس بحقوق الطاعن — لم ترف في حالة الطاعن — وهو مشتر للعقار مجلاً بالرهن من أحد ورثة المدين الراهن . والمقضي به في مواجهة هذا البائع بانتفاء صورية الرهن — إن منازعته لاجدية فيها ، إذ هي لا تقوم على أسباب بادية الصحة — وليس فيما أجرته المحكمة أية مخالفة للقانون

— على انه من ناحية أخرى — فإن القانون أوجب في المواد ٧٠٥ إلى ٧٠٧ من قانون المرافعات توافر شروط في دعوى الاستحقاق الفرعية لكي يحكم قاضي البيوع وجوبا بوقف البيع : الشرط الأول — أن يكون طالب الايقاف قد أودع ملف التنفيذ أي قضية البيع صورة رسمية من صحيفة دعوى الاستحقاق بعد إعلانها إلى كل من أوجب القانون اختصاصهم وهم : مباشر الاجراءات والمدين أو الخائز وأول الدائنين المقيدين ، وبشرط أن تكون مشتملة على بيان المستندات المؤيدة لها أو على بيان دقيق لأدلة الملكية أو وقائع الحيازة التي تستند إليها الدعوى ، وأن يرفق بذلك الايصال الدال على دفع المبلغ الذي يقدره قلم الكتاب بمصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة والمصاريف اللازمة لاعادة الاجراءات عند الاقتضاء . والشرط الثاني — أن يكون الايداع قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل ، فإذا تخلف أحد هذه الشروط — فإنه لا يترتب عليها إيقاف البيع وجوبا . ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة صورة رسمية من عريضة دعوى الاستحقاق التي أودعها حتى تعمل المحكمة رقابتها في التثبت من توافر الشروط التي نص عليها القانون لوجوب إيقاف البيع عملا بنص المواد ٧٠٥ و ٧٠٧ من قانون المرافعات — لما كان ذلك — فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فيما انتهى إليه .

« ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم أخطأ في القانون إذ قرر أن المستأنفين قرروا أن المستأنف عليه الرابع

(الطاعن) لم يقم بإيداع الأمانة المنصوص عليها في قانون المرافعات ولم ينازع الطاعن في هذا القول ، مما يستفاد منه أنه سلم به ، في حين أن الثابت بأوراق الدعوى أن الطاعن قام بإيداع الأمانة ولم يصدر قرار الايقاف من محكمة أول درجة إلا بعد الاطلاع عليه .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في خصوصه : « وهذا بصرف النظر عما ذكره الدافع عن المستأنفين من أن المستأنف عليه الرابع (الطاعن) لم يقم بإيداع الأمانة المنصوص عليها في المادة ٥٩٧ من قانون المرافعات والمادتين ٧٠٦ و ٧٠٧ من قانون المرافعات الجديد والمستأنف عليه المذكور لم ينازع في هذا القول مما يستنتج منه أنه سلم بصحته » ، ويبين من ذلك أن المحكمة لم ترتب أثرا قانونيا على عدم دفع الأمانة بل أوردته بصدد ترديد دافع المطعون عليهم — على أنه من ناحية أخرى — فإن هذا النعي غير منتج — إذ لا يترتب على ثبوت إيداع الأمانة إيقاف البيع لتخلف أحد شروط الايقاف على ما سبق بيانه في الرد على السبب السابق .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ٤٠٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٤٨٥

٥ مايو سنة ١٩٥٥

١ — نقض طعن أوراق الطعن - ايداع مذكرة مارة - شرطه ألا يكون التقرير مشتملا على شرح واف

لأنفسه فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير ، أما إذا تبين من مشاركة التأمين أن العاقدين قصدا تخويل المصداق الحق المباشر في منافع العقد ، فإن القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هي التي تطبق .

الممكن

« ... من حيث إن المطعون عليه الأول دفع بأن ليس للشركة أن تنيب عنها محاميا في الجلسة ، لأنها قدمت مذكرة اقتضت فيها على القول بأنها تحيل على البيانات والأسباب الموجودة بتقرير الطعن ، وليس في المذكرة أى شرح لأسباب الطعن المبينة في التقرير . والمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن تقديم مذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة في التقرير ، فليس لها أن تنيب محاميا عنها في الجلسة وفقا للمادة ٤٤٠ من هذا القانون .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن القانون إذ أوجب في الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٢ مرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن مذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة في التقرير . إنما قصد أن يكون هذا الوجوب في الحالة التي يكون فيها تقرير الطعن غير مشتمل على شرح الأوجه شرحا وافيا . فإذا كان التقرير كافيا — كما الشأن في هذا الطعن — فإن في إيداع مذكرة تتضمن الإحالة إليه ما يكفي لتحقيق غرض الشارع . ولا محل للتحدي بما تنص عليه المادة ٤٤٠ من قانون المرافعات

لأسباب الطعن . اشتال التقرير على شرح كاف . يكفي في المذكرة الإحالة على التقرير .

ب — تعويض — تأمين — اشتراط لمصلحة الغير — ليس للمصايب في التشريع المصرى حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذي يسأل عنه قبل المستأمن . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة وبحث وثيقة التأمين لمعرفة الحق الذى اشترطه المستأمن وهل اشترطه لنفسه أم لمصلحة الغير .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون إذ أوجب في الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٢ مرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن مذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة في التقرير إنما قصد أن يكون هذا الوجوب في الحالة التي يكون فيها تقرير الطعن غير مشتمل على شرح الأوجه شرحا وافيا ، فإذا كان التقرير كافيا ، فإن في إيداع مذكرة تتضمن الإحالة إليه ما يكفي لتحقيق غرض الشارع .

٢ — لم يورد الشارع المصرى — على خلاف بعض التشريعات الأخرى — نصا خاصا يقرر للمصايب حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذي يسأل عنه قبل المستأمن ، فوجب الرجوع إلى القواعد العامة لتعرف ما إذا كانت وثيقة التأمين على مسؤولية المستأمن قصدها اشتراط لمصلحة الغير أم قصدها اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين ، فإذا كان الحق الذى اشترطه المستأمن إنما اشترطه

من أنه ليس للخصوم الذين لم يودع باسمهم مذكرات الحق في أن ينبؤوا عنهم محاميا في الجلسة ، متى كانت الشركة الطاعنة قد قدمت المذكرة الشارحة ، وكان تقرير الطعن كافيا في شرح أسبابه .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين : يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، لأن الظاهر من أسبابه أن المحكمة اعتبرت عقد التأمين ضد المسؤولية بالنسبة إلى فعل المؤمن له قبل الغير ، وضمان الخسائر التي تلحق المؤمن له بسبب رجوع الغير عليه بدعوى المسؤولية المدنية ، اعتبرت ذلك اشتراطا لمصلحة الغير ، وهي في ذلك تخالف مذهب إليه الفقه والغالب من أحكام المحاكم . وهي بتطبيقها الخطأ للمادة ١٣٧ من القانون المدني القديم التي تقابل المادة ١٥٦ من القانون المدني الجديد قد أحدثت أثرين قانونيين على جانب كبير من الخطورة : الأول : أنه جعل للمصائب حقا مباشرا ، في حين أن عقد التأمين عبارة عن مشاركة بين المؤمن والمؤمن له ، والغرض منه كما يصفه الحكم المطعون فيه ضمان المؤمن الخسائر التي تلحق المؤمن له بسبب رجوع الغير عليه بدعوى المسؤولية المترتبة على خطئه وفعاله . فالقصد من التأمين إنما هو تعريض المؤمن له عما يلحقه من خسائر بسبب تعريضات يدفعها . فحق المصائب مباشر قبل المؤمن له فقط ، ولا ينصب على مبلغ التأمين . ووسائل المصائب في استيفاء دينه من مبلغ التأمين قررها القانون

في أحكام كثيرة ، فيمكن الحجز تحت يد الشركة على مبلغ التأمين . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جعل من الباعث على عقد التأمين والغاية منه سبيلا إلى اعتبار المصائب طرفا ثالثا في عقد التأمين ، ورتب على ذلك أن أجاز مقاضاة الطاعنة مباشرة على أساس المسؤولية التعاقدية ، وسوغ مقاضاة المؤمن وحده دون إدخال المؤمن له في الدعوى . والأثر الثاني أنه أنشأ حتى امتياز اصحاب التعويض على مبلغ التأمين ، فلا يشارك غيره فيه ، ويكون له حتى مباشر عليه . في حين أن حتى الامتياز لا ينشأ إلا بنص تشريعي ، وهذا النص لم يصدر بعد . وقد قاس الحكم المطعون على النص الفرنسي الصادر في ١٣ من يولييه سنة ١٩٣٠ وحمل المادة ١٣٧ من القانون المدني القديم معاني ونتائج قانونية تخرج عن مدلول هذا النص . وقد أراد المشرع المصري أن يرتب حق الامتياز هذا إلا أن هذا النص حذف من القانون المدني الجديد .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأن المشرع المصري — على خلاف بعض التشريعات الأخرى — لم يورد نصا خاصا يقرر أن للمصائب حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذي أصابه والذي يسأل عنه قبل المستأمن ، فوجب الرجوع إلى القواعد العامة لتعرف ما إذا كانت وثيقة التأمين على مسؤولية المستأمن عن حوادث السيارات قصد بها اشتراط لمصلحة الغير أم قصد بها اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين . فإذا كان الحق الذي اشترطه المستأمن إنما اشترطه لنفسه فلا يكون

هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير . أما إذا تبين من مشاركة التأمين أن العاقدین قصدا تخويل المصاحب الحق المباشر في منافع العقد ، فإن القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هي التي تطبق على واقعة الدعوى . ومن ثم يتعين للفصل في النزاع الحالي تفهم نصوص وثيقة التأمين ليتبين ما كان يهدف إليه الطرفان المتعاقدان من إبرامها ، فإذا كان المستفاد من عباراتها أنهما قصدا تخويل المصاحب حقاً مباشراً قبل الشركة المؤمنة ، فإنه يجب إعمال أثر هذا القصد . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد أورد تقارير على خلاف ما سبق بيانه إلا أنه عاد بعد ذلك وقرر أنه يتضح من وثيقة التأمين أن الشركة الطاعنة قبلت أن تتحمل عن المؤمن له المسؤولية قبل الغير عن الحوادث التي تقع بسبب السيارة محل التأمين ، وهذا الذي استخلصه الحكم من وثيقة التأمين ولم يكن محل نعي من الشركة الطاعنة — يؤدي إلى تقرير حق مباشر يخول المصاحب مقاضاتها بدعوى مباشرة — أما النعي على الحكم بأن تقرير الحق المباشر للمصاحب ينشأ عنه حق امتياز لصاحب التعويض على مبلغ التأمين ، فردود بأن الحكم المطعون عليه لم يقرر حق امتياز للمصاحب على مبلغ التأمين ، وإنما قرر ، بناء على ما تأدى له من مفهوم وثيقة التأمين ، بأن له حقاً مباشراً قبل الشركة فالزمها على هذا الأساس بأن تدفع مبلغ التعويض للمصاحب .

في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أنه وإن كان لشركة التأمين مصلحة في الدفاع عن مسئولية المستأنف عليه الثاني عن هذا الحادث ، فإنه لا مصلحة لها في الدفع الذي أثارته من عدم قبول دعوى المستأنف قبلها ، لأنها بمقتضى وثيقة التأمين ملتزمة بالتعويض عن الأضرار التي تنتج من السيارة المؤمن عليها . وأضاف الحكم المطعون فيه أن ما تدفع به الشركة من مخالفة المؤمن له وهو المستأنف عليه الثاني للشرط الوارد في الوثيقة خاصاً بعدم إخطارها بالحادث فإنه شرط خاص بالمؤمن له لا يجوز لها أن تلتصق به قبل المنتفع وهو المصاب ، فضلاً عن أنه لم يترتب على عدم إخطارها بالحادث تأثير في الدعوى ولا مصلحة لها في إثارة هذا الدفاع . إذ قرر الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الشركة الطاعنة إنما قدمت بوليصة التأمين والخطابات المتبادلة بينها وبين المؤمن له وتمسكت بها لتثبت وجود نزاع بينهم ما حول تخلف المؤمن له عن القيام بالتزاماته قبل المؤمن بما يعتبر سبباً لفسخ عقد التأمين . وليس لمحكمة الاستئناف أن تتعرض لهذا النزاع وتفصل فيه لأنه نزاع لم يطرح أمامها من أحد الخصوم . ولو شاء المؤمن له لأدخل الشركة الطاعنة كضامنة في الدعوى ولكنه يفعل . كما أنه ليس لها أن تتعرض لهذا النزاع لأن بوليصة التأمين نصبت على أن كل ما يشار من منازعات يكون عقد التأمين مجلها فلا بد وأن تعرض على التحكيم . ويترتب على هذا النظر أن محكمة الاستئناف إذ ألزمت الطاعنة مباشرة بدفع التعويض تكون

فليس لها أن تثيره لأول مرة أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه » .

(القضية رقم ٣١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثات وكيل المحكمة وأحمد الروسى ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٤٨٦

٥ مايو سنة ١٩٥٥

البات . مانع أدبي من الحصول على كتابة . تقديره . .
موضوعي .

المبدأ القانوني :

تقدير وجود المانع الأدبي من الحصول على كتابة أو انعدامه هو . مما يستقل به القاضي الموضوع دون معقب . عليه .

(القضية رقم ٣٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمد هيلاد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٤٨٧

٥ مايو سنة ١٩٥٥

أ — عمل . اعانة غلاء الميشة . المال الذين لهم حق الانتفاع بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ .

ب — عمل . حكم . تسييه . تأويله المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي أحال عليها الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بأنه يمتد بحكم الحال التجارية المحلات ذات المنافع العمومية بمعنى أنه يجب اعتبار كل مستثنى محلاً تجارياً . عدم بحثه في طبيعة ومكان عمل العامل بالمستثنى ومأهية المستثنى وهل هو من قبيل المحلات التجارية أم لا يعتبر كذلك . عدم بحثه في تاريخ التقاضي العامل بالمستثنى وهل كان ذلك قبل سنة ١٩٤١ أم بعدها . مخالفة القانون وقصور .

قد قصدت في النزاع القائم بينها وبين المؤمن له بالرفض ، لأن الطاعنة ليست ملزمة بدفع التعويض حتى مع التمسك جدلاً مع ما ارتأته المحكمة في تكييف عقد التأمين . إلا إذا أثبت أن عقد التأمين لم يفسخ ، ومن ثم يكون الحكم بالتعويض هو حكم بأن عقد التأمين لم يفسخ ، وهو نزاع لم يطرح على المحكمة ، وليس لها أن تفضل فيه . ثم إن الحكم بخالف أحكام عقد التأمين نفسه إذ اشترط العقد أن تكون جميع ما يثار من منازعات تكون العقد محلها لا بد وأن تعرض على المحكمين ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذه المسألة ولم يرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص مما يعيب الحكم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأنه سواء أكان المؤمن الحق في أن يتمسك قبل المنتفع في الاشتراط لمصلحة الغير بالدفع اللاحقة لوقوع الحادث التي كان يصح أن يتمسك بها قبل المستأمن أم لا يجوز له ذلك باعتبار أن المنتفع حقاً مباشراً لا ترد عليه هذه الدفع . فان هذا البحث غير منتج في هذا الطعن ، ذلك لأن الحكم المطعون فيه لم يقتصر على القول بأن الشركة لا يصح لها التمسك بهذه الدفع ، بل ناقشها فعلاً وخلص إلى رفضها موضوعاً استناداً إلى الأسباب التي أوردها . أما ما تتمسك به الشركة الطاعنة بأنه ليس بالمحكمة أن تعرض لهذا النزاع ، لأن وثيقة التأمين تنص على أن كل ما يثار من نزاع يكون العقد محلها يجب عرضه على المحكمين ، هذا القول غير مقبول ، ذلك لأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية

١ — ليس لكل عامل مرتبط بعقد عمل فردى أن ينتفع بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص باعانة الغلاء ، وإنما هو مقصور علي عمال المحال الصناعية والتجارية وما عده الشارع في قانون إصابات العمل في حكم المحال التجارية — وإن لم تكن في الواقع كذلك — وهي اسطبلات السباق والنوادي الرياضية ومحال الادارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية . وإذن متى كان العامل الذي يطالب باعانة غلاء المعيشة وفقاً للأمر المشار إليه يشتغل في أحد المستشفيات فإنه يتعين البحث فيما إذا كان هذا المستشفى هو من المستشفيات الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الربح أم من المستشفيات الخيرية التي لا ترمي إلى شيء من هذا ، وإنما تقوم علي أداء خدمات إنسانية والتي لا يحول دون اعتبارها كذلك أن تتقاضى أجر العلاج وثمان الدوا ومبلغاً إضافياً عليه متى كانت إدارة المستشفى لا تنشد من وراء ذلك ربحاً ولا سكتها تبغى العون علي فعل الخير .

٢ — إذا كان الحكم عدد أول المادة الأولى

من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي أحال عليها الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص باعانة الغلاء بأنها تعتبر في حكم المحال التجارية المحال ذات المنافع

العمومية الأمر الذي يستتبع اعتبار كل مستشفى محلاً تجارياً ، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تأويل القانون ، ذلك أن عبارة المادة المشار إليها لا تشمل جميع العمال الذين يعملون في مؤسسة ذات منفعة عمومية وإنما تقتصر ذلك علي العمال الذين يعملون في محال الادارة المتعلقة بالأعمال ذات المنفعة العمومية . مثلها في ذلك مثل محال الادارة في الأعمال الخاصة كمحل الادارة الخاص بالمستشفى موضوع النزاع ، وكل ذلك يقتضي معرفة ماهية المستشفى وهل هو من قبيل المحال التجارية أم لا يعتبر كذلك ، كما يستلزم معرفة عمل العامل الذي يريد الانتفاع بأحكام الأمر العسكري الخاص باعانة الغلاء وهل هو يعمل في محال إدارة المستشفى أم في محلاته الأخرى وهل هو مخصص لعمل واحد في مكان ثابت أم ينتقل في أعمال ومحال المستشفى المختلفة ، وأخيراً هل التحدث بعمله قبل سنة ١٩٤١ أو بعدها ليجري تطبيق القانون والأوامر العسكرية علي وجهها الصحيح (١) .

المحكمة

«... من حيث إن الطعن بني علي أربعة أسباب تنازل الطاعن بمحضر جلسة المرافعة عن الوجه الاول من السبب الاول وعن باقي الاسباب (الثاني والثالث والرابع) وينعي في الوجه الثاني من السبب الاول علي الحكم

(١) مندرحات بهذا المعنى في ذات الجلسة في الطين ٥٨ سنة ٢٢ ق و ٥٩ سنة ٢٢ ق

المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون بمقولة إنه فيما يختص بعلاوة غلاء المعيشة فإن خطأ الحكمين الابتدائي والاستئنافي نشأ من اعتبار المستشفى منشأة تجارية وفي هذا مجازة صارخة للتعريف الاجتماعي والمستقر عليه للعمل التجاري، لانه هو العمل الذي يهدف إلى الكسب — أما العمل الذي لا يهدف صاحبه إلى الربح كلية كغاية ينشد تحقيقها ولكنه يرمي به إلى إسداء الخير وتخفيف آلام الفقراء والمعوزين — فلا تسمح المبادئ الأولية للقانون باعتباره عملاً تجارياً وبإخضاعه لأي تشريع من التشريعات الخاصة بالمنشآت التجارية — علي أن المشرع في عديد من هذه التشريعات مثل القانون ٧٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتحديد ساعات العمل والقانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الخاص بنقابات العمال قد فرق بين المحال التجارية والصناعية وبين المستشفيات ودور العلاج تفرقة صريحة يرتفع معها كل إيس لو كان من الممكن أن يكون هناك أي إيس .

«وحيث إن إعانة غلاء المعيشة — موضوع النعي في الوجه الثاني من السبب الأول من أسباب الطعن — قد فرضت علي رب العمل بمقتضى الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الصادر في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ وذلك لصالح العمال الذين يشتغلون في المحال الصناعية أو التجارية وقد رأى واضح الأمر أن يبين ماهية المحال التي يسرى حكمه علي عمالها فذكر في المادة الأولى أنه يراعى في تطبيق أحكام هذا الأمر أن عبارة المحال الصناعية والتجارية تشمل كل محل يشتغل بالأعمال الصناعية والتجارية من أي نوع كانت ويوجه خاص المحلات الواردة ذكرها في

المادة الأولى من القانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل ، ويبين من هذا أنه ليس لكل عامل مرتبط بعقد عمل فردي أن ينتفع بأحكام الأمر العسكري الخاص بإعانة الغلاء — وأنه وإن كان قاصراً علي عمال المحال الصناعية والتجارية إلا أنه يتناول أيضاً ماعده الشارع في قانون إصابات العمل في حكم المحال التجارية — وإن لم تكن في الواقع كذلك — وهي اسطبلات السباق والنوادي الرياضية ومحال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية ، والمستفاد من هذا أنه لتعرف ما إذا كان المطعون عليه وهو عامل بالمستشفى إدارة الطاعن يحق له الانتفاع بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإعانة غلاء المعيشة يتعين البحث فيما إذا كان هذا المستشفى هو من المستشفيات الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الربح — أم من المستشفيات الخيرية التي لا ترمي لشيء من هذا — وإنما تقوم علي أداء خدمات إنسانية والتي لا يحول دون اعتبارها كذلك أن تتقاضى أجر العلاج وثمان الدواء ومبلغاً إضافياً عليه متى كانت إدارة المستشفى لا تنشد من وراء ذلك ربحاً ولكنها تبغى العون علي فعل الخير — وعلي ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذا اعتبر المستشفى — إدارة الطاعن — منشأة تجارية يسرى علي جميع عمالها حكم الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ وذلك لمجرد كونها تتقاضى أجراً للعلاج وثماناً للدواء الذي يتناوله المريض أو أنها تتناول أجراً إضافياً

٤٨٨

٥ مايو سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . مانع من الحصول على كتابة . صلة القرابة في ذاتها ليست مانعا . المرجع في ذلك هو ظروف الحال . تقدير هذه الظروف . موضوعي .

ب — اثبات . مانع من الحصول على كتابة . طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات قيام المانع الأدبي . المحكمة ليست ملزمة بإجابته .

المبادئ القانونية

١ — صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

٢ — قيام المانع الأدبي لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما يدعيه المتمسك بهذا المانع بل يحيز لها ذلك ، ومن ثم فانه لا تثريب عليها إن هي رفضت الإحالة على التحقيق ، متى كان قد بان لها من ظروف النزاع عدم الجد في هذا الادعاء .

(القضية رقم ٦٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد الروسى ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٤٨٩

٥ مايو سنة ١٩٥٥

نقض . طعن . شريك في ملك نشأت باع نصيبه . منازعة الشريك الآخر ورثة البائع في مقدار ما يملكه مورثهم . صدور الحكم لصالح الورثة بصحة وتمام البيع الصادر من المورث عن جميع المقدار المبيع منه . موضوع

عليه هو عشرة في المائة — إذ هذا وحده لا يكفي — كما سيأتي البيان — في اعتبار المستشفي مؤسسة تجارية — بل يجب التحقق مما يهدف إليه القائمون بأمره — كما أن الحكم أخطأ إذ أول المادة الأولى من قانون إصابات العمل — بأنها تعتبر في حكم المحال التجارية — المحال ذات المنافع العمومية — الأمر الذي يستتبع أن يعتبر كل مستشفي في حكم المحال التجارية إذ ظاهر من نص العبارة الواردة في المادة الأولى أنها لا تشمل جميع العمال الذين يعملون في مؤسسة ذات منفعة عمومية — ولكنها تقصر ذلك على العمال الذين يعملون في محال الإدارة فقط المتعلقة بالأعمال ذات المنفعة العمومية مثلها في ذلك مثل محال الإدارة في الأعمال الخاصة كمحل الإدارة الخاص بالمستشفي موضوع النزاع — وكل ذلك يقتضي معرفة ماهية المستشفي وهل هو من قبيل المحال التجارية بناء على الأسس السابقة أم لا يعتبر كذلك — كما يستلزم معرفة محل عمل المطعون عليه وهل يعمل في محال إدارة المستشفي أم في محلاته الأخرى — وهل هو مخصص لعمل واحد في مكان ثابت أم ينتقل في أعمال ومحال المستشفي المختلفة وأخيرا هل التحقق بعمله قبل سنة ١٩٤١ أو بعدها ليجرى تطبيق القانون والأوامر العسكرية على وجهها الصحيح . « وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص ما قضى به من أحقية المطعون عليه لاعانة غلاء المعيشة » .

(القضية رقم ٥٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد الروسى ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٤٩٠

٥ مايو سنة ١٩٥٥

١ — قرض . طعن . إعلان . موطن . تعيين البائع . موطن له في عقد البيع . اتخاذه بعد العقد موطن آخر . جواز إعلانه في الموطن الأخير .

ب — قرض . طعن . إعلان . تقديم الطاعن . صورة شكوى إدارية لأول مرة لمحكمة النقض . هذه الشكوى لإثبات اتخاذ المطعون عليه . موطن آخر له . النزاع على الموطن لم ينشأ إلا في مرحلة الطعن بالنقض . عدم جواز الاعتراض على تقديم صورة الشكوى .

ج — تأميمات مبنية . حقوق امتياز . لا يجوز تمررها إلا بنس في القانون . احتفاظ البائع بحقه في الاقتاع بحجزه من العقار المبيع بصفة مستأجر . ليس من حقوق الامتياز .

د — تنفيذ عقارى . مستأجر العقار المبيع لعدم إمكان قسمته . حقه في الاعتراض على فاعمة شروط البيع . المراد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٧١٥ و ٧٢٣ مرافعات .

هـ — دعوى . تنفيذ عقارى . مصروفات الدعوى . قبول الاعتراض على الفاعمة . إلزام المحكوم عليه بالمصروفات . لا يغير من ذلك أن يكون القبول مبنيا على سبب واحد من الأسباب التي بنى عليها الاعتراض .

المبادئ القانونية

١ — تعيين البائع موطن له في عقد البيع لإعلانه فيه بكل ما يتعلق بتنفيذ العقد لا يمنع المشتري من إعلانه بتقرير طعن بالنقض في حكم صادر في نزاع متعلق بالعقد المشار إليه في موطن آخر يكون قد اتخذه بعد تعيين الموطن الاول وفقا للمادة ٤٠ من القانون المدنى والمادة ١١ من قانون المرافعات .

٢ — لا محل للاعتراض على تقديم الطاعن صورة شكوى إدارية لأول مرة لمحكمة النقض لإثبات اتخاذ المطعون عليه موطن

غير قابل للتجزئة . عدم اختصاص المبرك بنس وريثة البائع في طعنه بالنقض . عدم قبول الطعن .

المبدأ القانوني

مضى كان الواقع في الدعوى هو أن أحد شركاء البائع انصيبه في ملك مشترك قد نازع وريثة هذا البائع في مقدار ما يملكه مورثهم ثم صدر الحكم لصالح الورثة بإثبات تعاقد المورث ونفاذه في جميع المقدار الذي باعه ، وكان هذا الشريك لم يختمهم في طعنه بطريق النقض بمعنى الورثة ، فان طعنه يكون غير مقبول ، ذلك أن النزاع في حق الورثة على هذه الصيغة هو موضوع غير قابل للتجزئة إذ لا يتأتى أن يكون الحكم بإثبات التعاقد صحيحا نافذا بالنسبة لبعض الورثة دون البعض ، ولا يغير من ذلك أن يكون المشتري الذي اختصم في الطعن هو أحد وريثة البائع ذلك أنه لا يمكن اعتبار هذا الوارث نائبا عن التركة في هذا الخصوص لأن الورثة جميعا كانوا ممثلين في الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه فلا ينوب حاضر في الخصومة عن حاضر مثله كما أن القول بهذا التمثيل لا يتجمله وقائع النزاع إذ الوارث المختصم في الطعن قد خاض للتركة بوصفه مشتريا من المورث طالبا الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لمصلحته بالقدر الوارد في عقد البيع .

(القضية رقم ١٣ سنة ١٩٢٢ في بالهيئة السابعة) .

آخره متى كان النزاع على هذا الموطن لم ينشأ إلا في مرحلة إعلانه تقرير الطعن بالنقض .

٣ — لما كان حق الامتياز هو من التأمينات العينية ولا يقرر إلا بمقتضى نص في القانون ، وكان القانون لم يرتب للبائع في حالة بقاءه منتفعا بالعقار المبيع أو بجزء منه بصفته مستأجرا بأجرة معينة أى امتياز على العين المبيعة ، فإن الحكم المطعون يكون قد أخطأ في القانون إذ اعتبر احتفاظ البائع في عقد البيع بحقه في الانتفاع بجزء من المنزل المبيع بصفته من حقوق الامتياز التي خولها له القانون .

٤ — لما كان مستأجر العقار المبيع لعدم إمكان قسمته هو من الأشخاص الذين لهم مصلحة في إيداء ما لديهم من ملاحظات بطريق الاعتراض على القائمة وطلب تعديل شروط البيع بالنسبة إلى إجارته حتى يتفادى منازعة الراسي عليه المزاولة فيها بعد ذلك ، فإنه يكون صحيحا في القانون تقرير الحكم المطعون فيه حق المستأجر في الاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك وفقا لنصوص المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٧١٥ و ٧٢٣ من قانون المرافعات ، ولا يغير من ذلك أن يكون حق المستأجر قد نص عليه في عقد البيع المسجل وأصبح في إمكانه أن يواجه به الغير .

٥ — متى كانت المحكمة قد قبلت

الاعتراض على قائمة شروط البيع فلها أن تلزم الخصم المحكوم عليه بالمصروفات عملا بنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات سواء أكان قبول الطلب مؤسسا على جميع الأسباب التي بني عليها هذا الطلب أم على سبب واحد منها فقط .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق أحكام القانون المدني الخاصة بحقوق الامتياز ومشوب بالقصور في التسبب ذلك أنه أولا أقام قضاءه بصحة اعتراض المطعون عليهما على شروط البيع على أن حق المطعون عليه الأول في استئجار الشقة التي يشغلها من العين المبيعة للطاعن هو من حقوق الامتياز التي يخولها له القانون وفقا لنص المادة ٧٢٣ والمادتين ٧١٥ و ٧١٦ من قانون المرافعات في حين أن العلاقة القانونية بين الطاعن والمطعون عليه الأول ومن صريح النص الوارد في عقد البيع ، هي عقد إيجار ، أو على الأقل إقرار من الطاعن بعقد إيجار قائم قبل شرائه العين المؤجرة عينت مدته تعيينا كاملا ، وهو بهذه المثابة لا يرتب بين الطرفين إلا حقوقا شخصية ، وورود هذا النص في عقد البيع لا يغير من طبيعته القانونية ، والامتياز باعتباره أولوية حق معين مراعاة لصفته لا يلحق هذا الحق إلا بنص في القانون (م ١١٣٠ مدني) . والقانون لا يرتب على حق المستأجر في نفاذ عقده بالنسبة إلى المالك أو لغيره امتياز في

أى معنى أو فى أية صورة ولا يرد على ذلك أن هذا النص اعتبر شرطا أساسيا فى عقد البيع ، ذلك لأن امتياز البائع — وفقا للمادة ١١٤٧ مدنى — قاصر على ما يستحقه من الثمن وملحقاته ولا يدخل فى هذا المعنى بدهاء بقاء البائع مستأجرا لجزء من العين المبيعة مدة معينة مقابل أجر يدفعه وقد ترتب على تقرير الحكم المطعون فيه المركز القانونى الصحيح للمطعون عليه فى علاقته بالطاعنين ، واعتباره مستأجرا لجزء من العقار ثم تقريره أن هذا الحق من حقوق الامتياز التى يخولها القانون للمطعون عليه ، أن تهاوت وتناقضت أسبابه فضلا عن أنه أغفل بيان نوع الامتياز الذى أضفاه على حق المطعون عليه مما يجعله مشوبا بقصور يبطله ، ويتحصل الوجه الثانى فى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة أشار إلى أن حكم القانون يتكفل بنفاذ عقد الإيجار فى حق مشترى العقار إذا كان ثابت التاريخ قبل انعقاد البيع وإعمالا لهذا الحكم وتطبيقا لما نص عليه فى عقد البيع يكون استئجار المطعون عليه الأول نافذا فى حق الطاعنين وكل من يتلقى عنهما الملك ، بغير حاجة لأى إجراء آخر ، وأن انتفاع المطعون عليه الأول بالعين المؤجرة له يخضع لحكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومقتضى ذلك أنه لا مصلحة للمطعون عليه الأول فى الاعتراض على خلو قائمة شروط البيع مع الإشارة إلى عقد الإيجار رغم أن أسباب محكمة أول درجة صحيحة فى ذاتها إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشتها والرد عليها .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة

إلى المصروفات وبالزام المستأنف عليه الأول بها عن الدرجتين وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة أسس قضاءه فى خصوص السبب الثانى من الاعتراض على قائمة شروط البيع وهو خلوها من النص الوارد فى عقد البيع على إقامة المطعون عليه الأول فى إحدى شقق العمارتين بأجرة معينة وأهمية إثبات هذا النص فى القائمة المذكورة وعلى أن اشتراط المطعون عليه الأول فى عقد البيع الصادر منه ومن أخيه المطعون عليه الثانى إلى الطاعنين بقاءه مستأجرا للشقة التى يشغلها إنما هو من الشروط الأساسية للبيع واشتراطه فى قائمة شروط البيع لا يتعارض مع حكم القانون إذ يعتبر احتفاظه بحقه فى الاستمرار فى استئجار الشقة التى يشغلها من العين المبيعة من حقوق الامتياز التى يخولها له القانون . وقد نصت المادة ٧٢٣ من قانون المرافعات على اتباع الأحكام المقررة لبيع عقار المفلس وعدم الأهلية والغائب على بيع العقار لعدم إمكان قسمته ، وعلى بيعه اختياريا ، وأنه طبقا لهذا النص ونص المادتين ٧١٥ ، ٧١٦ من هذا القانون يكون من حق المطعون عليه الأول باعتباره صاحب حق امتياز الاعتراض على إغفال شرط بقاءه مستأجرا للعين وعدم ذكره فى قائمة شروط البيع وهذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه غير صحيح فى القانون . ذلك أنه يبين من الاطلاع على عقد البيع الصادر من المطعون عليهما متضامتين إلى الطاعن بصفته وليا شرعيا على ولديه والحرر فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ والمسجل فى ٢٣ منه أنه قد نص فيه على أن المطعون عليه الأول مقيم بالشقة الغربية بالدور الأعلى وملحقاتها بالمئزل الوارد بعقد البيع ،

وأنه في حساباته مع شركائه تحسب عنها قيمة إيجارية مقدارها ١١ جنيهاً، وأنه من الشروط الأساسية لعقد البيع أن يبقى مقبلاً كمتأجر بنفس الأجرة المذكورة وأنه يخضع للزيادات الجديدة التي تفرضها الحكومة على المستأجرين إن كانت، كما أن له الحق في إخلائها في أي وقت أراد من الآن أو التنازل عنها لمن يشاء بنفس الإيجار، وله الحق في السكن بها سنة بعد انتهاء قوايين المساكن — يبين من هذا النص وهو ما استخلصه الحكم المطعون فيه منه — إن حق المطعون عليه الأول في الانتفاع بالشقة المشار إليها هو حق شخصي بصفته مستأجراً لها بأجرة معينة ولمدة تنتهي بعد سنة من انتهاء القوايين الاستثنائية الخاصة بإيجار المساكن، فهو ليس بصاحب حق امتياز، ذلك لأن الامتياز يعتبر من التأمينات العينية وهو لا يقرر إلا بمقتضى نص في القانون. ولما كان القانون المدني القديم إذ أورد في المادة ٦٠١ الديون الممتازة واعتبر ثمن البيع المستحق للبائع من هذه الديون. وإذا نصت المادة ١١٤٧ من القانون المدني الجديد على أن ما يستحق لبائع العقار من الثمن وملحقاته يكون له امتياز على العقار المبيع ويجب أن يقيّد الامتياز ولو كان البيع مسجلاً وتكون ميراثته من وقت العقد، إلا أن القانون لم ترتب للبائع في حالة بقاءه منتفعاً بالعقار المبيع أو بجزء منه بصفته مستأجراً بأجرة معينة — كما هو الحال في الدعوى — أي امتياز على العين المبيعة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ اعتبر احتفاظ المطعون عليه الأول في عقد البيع بحقه في الانتفاع باجدي الشقتين في العمارة المبيعة منه ومن أخيه

المطعون عليه الثاني إلى الطاعن بصفته من حقوق الامتياز التي يخولها له القانون على أن خطأ الحكم في هذا الشأن غير منتج، ذلك لأن المادة ٧٢٣ من قانون المرافعات تنص بأن تطبق على بيع العقار لعدم إمكان قسمته وعلى بيعه اختيار الأحكام المقررة لبيع عقار المفسن وعديم الأهلية والغائب... وتنص المادة ٧١٥ من قانون المرافعات في حالة بيع عقار الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة على أن قلم الكتاب يخير كلا من الدائنين المرتهنين رهناً حيازياً أو رسمياً وأصحاب حقوق الاختصاص والامتياز... بإبداء قائمة شروط البيع بالأوضاع وفي المواضع المقررة في المادتين ٦٣٢ و ٦٣٣ مرافعات، وقد نصت المادة ٦٤٣ على أن لكل ذي مصلحة من غير من ورد ذكرهم في المادة ٦٤٢ إبداء مالدیه من أوجه البطلان. أو الملاحظات بطريق الاعتراض على القائمة. ولما كان مستأجر العقار من الأشخاص الذين لهم مصلحة في إبداء مالدیه من ملاحظات بطريق الاعتراض على القائمة، وطلب تعديل شروط البيع بالاشارة إلى إيجارته حتى يتفادى منازعة الراسي عليه المزداد له فيها بعد ذلك، ولا يغير من ذلك أن يكون حق المستأجر قد نص عليه في عقد البيع المسجل فيصبح أن يواجه به الغير. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص في قضائه إلى تقرير حق المستأجر في الاعتراض على قائمة شروط البيع، وكان ما انتهى إليه في هذا الخصوص لا يخالف فيه للقانون، ومن ثم يكون غير نجد النفي على خطئه في تقريراته السابق الإشارة إليها متى كان الخطأ فيها لا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهت إليها. وأما النفي على الحكم المطعون فيه بالتقصير

في التسبيب إذ هو لم يبين نوع امتياز المستأجر ومصدره من القانون ولم يرد علي ماقررتة محكمة أول درجة من أن حكم القانون بتكفل نفاذ عقد الايجار في حتى مشترى العقار وإذا كان ثابت التاريخ قبل انعقاد البيع ، فلا مصلحة له في الاعتراض على خلو قائمة شروط البيع من الاشارة إلى عقد الايجار ، هذا النعي مردود أولاً بأن لا محل لتعيب الحكم في مناقشة امتياز المستأجر من حيث نوعه ومصدره متى كان ماقررتة المحكمة في هذا الشأن هو تقرير قانوني خاطيء ، لا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها . ومردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة إلى الرد على ماقررتة محكمة أول درجة عن وجود مصلحة للمطعون عليه الأول باعتباره مستأجراً في الاعتراض على قائمة شروط البيع متى كان قد اعتبر — خطأ — أن المستأجر حق امتياز على العقار المبيع ، ورتب على ذلك حقه في الاعتراض على هذه القائمة وكانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم لا مخالفة فيها للقانون كما سبق بيانه .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ، ذلك لأن المطعون عليه الأول اعترض على قائمة شروط البيع وشملت معارضته وجهين . ثم استئناف المطعون عليه بالحكم الصادر من محكمة أول درجة القاضي برفض الاعتراض . ورغم أن المطعون عليه الثاني ينس له شأن وجه الاعتراض الثاني الخاص باستئجار المطعون عليه الأول لجزء من العقار ، ورغم أن الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الاستئنافي

فما قضى به بالنسبة للوجه الأول من الاعتراض ، ومعنى ذلك أنه رفض استئناف المطعون عليه الثاني بأ كماله كما رفض استئناف المطعون عليه الأول بالنسبة إلى اعتراض الأول ، إلا أنه ألزم الطاعنين بمضروقات الدرجتين بمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أنعاب الحماية والحكم إذ قضى بذلك بخالف حكم المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات التي تنقضي بأن يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها .

« ومن حيث إن النعي على الحكم في هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الاعتراض على قائمة شروط البيع أقيم على سببين ، ومتى كانت المحكمة قد قبلت الاعتراض على القائمة — فلها أن تلزم الخصم المحكوم عليه بالمضروقات عملاً بنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات ، سواء أكان قبول الطلب مؤسساً على السببين اللذين بنى عليهما الطلب معاً أو على أحدهما فقط . ولما كان الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن للمطعون عليه الأول بصفته مستأجراً للعقار المبيع الحق في الاعتراض على القائمة فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون إذ هي ألزمت الطاعن باعتباره محكوماً عليه بمضروقات الدعوى ولا يغير من هذا النظر أن يكون السبب الذي استند إليه الحكم المطعون فيه في قبول الاعتراض على القائمة خاصاً بالمطعون عليه الأول .

« ومن حيث إن مما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه » (الغية رقم ١٢٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

المبدأ القانوني

إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو في محله إنما أجازها القانون على سبيل الاستثناء ، فلا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية عن محل إقامة المعلن إليه وإلا اعتبر إعلانه باطلا ولا يكتفى أن ترد الورقة دون إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي بإعلانها في النيابة . وإذن متى كان الثابت من ورقة إعلان تقرير الطعن أن المحضر بناء على طلب الطاعن قد توجه إلى منزل معين لإعلان المطعون عليه ، وأثبت في محضره أنه ليس لهذا الأخير سكن أو محل إقامة في المنزل المذكور ، وأشار على طالب الاعلان بالارشاد عن موطن المطعون عليه ، ثم أشر على ورقة الاعلان في تاريخ لاحق بإعلانه للنيابة على مسئولية الطاعن ، وفي هذا التاريخ توجه المحضر وسلم صورة الاعلان في النيابة ، ولما كان الطاعن قد اتخذ هذا الاجراء ولم يقدم ما يدل على أنه تحرى عن محل إقامة المطعون عليه قبل إعلانه على هذه الصورة فإن الاعلان يكون قد وقع باطلا . (القضية رقم ٦٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٤٩٣

١٢ مايو سنة ١٩٥٥

اجارة . العين المؤجرة أرض قضاء . عدم خضوعها لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا يغير من

٤٩١

٥ مايو سنة ١٩٥٥

١ — إعلان . عدم إثبات المحضر الخطوات التي سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلدة . بطلان الإعلان : المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٤٣١ مرافعات .

ب — تقض . طعن . شفعة . بطلان إعلان تقرير الطعن إلى البائع . عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المصوم .

المبادئ القانونية

١ — عدم قيام المحضر بإثبات الخطوات التي سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلد وبيان الوقت الذي انتقل فيه إلى محل المعلن إليه يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٤٣١ من قانون المرافعات .

٢ — لما كان القانون يوجب في دعوى الشفعة اختصاص أطرافها الثلاثة : الشفيع والبائع والمشتري سواء في أول درجة أو ثاني درجة أو في النقض ، فإن بطلان إعلان تقرير الطعن إلى البائع يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى جميع المصوم . (القضية رقم ١٩٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٤٩٢

١٢ مايو سنة ١٩٥٥

إعلان . إعلان للنيابة . متى يصح ؟ وجوب القيام بالتحريات الدقيقة من محل المعلن اليه قبل اتخاذ هذا الاجراء . عدم القيام بهذه التحريات . بطلان الاعلان .

مثال : ...

ذلك أن يكون المستأجر قد أقام بها منشآت في سبيل الانتفاع بها . لا يغير من ذلك أيضا أن تكون المنشآت سابقة على عقد الإيجار متى كان الإيجار مقصورا على الأرض الفضاء .

المبدأ القانوني .

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد استثنت صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامه ، وكان الثابت من عقد الإيجار أن العين المؤجرة هي أرض فضاء ، فإنه لا يسري عليها أحكام القانون المشار إليه بل يكون النزاع القائم في شأنها خاضعا لأحكام القانون العام ، ولا يغير من ذلك أن يكون المستأجر في سبيل الانتفاع بها قد أقام عليها منشآت ، ولو كان ذلك في تاريخ سابق لعقد الإيجار متى كان الإيجار مقصورا على الأرض الفضاء دون المباني المملوكة للمستأجر . وإن لم يكن كان الحكم المطعون فيه قد قضي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها على دائرة الإيجارات لتطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

المحكمة .

« ... من حيث إن الطعن مقام على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضي بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة فيما قضي به من عدم اختصاص محكمة عابدين بنظر الدعوى ، وبإحالتها إلى دائرة الإيجارات تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢١

لسنة ١٩٤٧ الخاص بالإيجار الأماكن قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن القانون المشار إليه أخرج الأرض الفضاء من المحصوع لأحكامه . وقد رفعت الدعوى بطلب إخلاء العين المؤجرة على اعتبار أنها أرض فضاء ، ونصوص عقد الإيجار المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ تقطع في أن الإيجار ينصب على أرض فضاء ، ولا يغير من انطباق القانون العام أن تكون المستأجرة قد أقامت مباني على الأرض المؤجرة ، لأن ذلك هو الطريق الذي اختاره المستأجر للانتفاع بالعين المؤجرة . وقد نص في عقد الإيجار على أن ليس للمستأجرة أي حق عيني على الأرض المؤجرة ولا حق البقاء والقرار فيها ، وأن عليها أن تستعملها بغير مراعاة أنها ملزمة بإخلائها عند طلب المؤجر . ولا محل للتوسع في تفسير القانون الاستثنائي لانه جاء على خلاف القانون العام .

« ومن حيث إن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا السبب في محله ، ذلك أنه إذ قضي بتأييد الحكم المستأنف فيما قضي به من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وبإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية «دائرة الإيجارات» أسس قضاءه على قيام المبنى المملوك للمستأجرة على الأرض المؤجرة وقت التعاقد . ووصف العقد بأنه عن أرض فضاء ، لا يغير من طبيعة العقار المؤجر إذ هو في حقيقته كان غن أرض مقام عليها بناء . ولما كان يبين من عقد الإيجار المحرر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ أنه نص في ديباجته أنه عن قطعة أرض لوقف الجداوى وعليها مبان ملك للمستأجرة . وقد نص في البندين الثالث والرابع على أن المستأجرة إذا أرادت إخلاء الأرض فعليها

« ومن حيث إنه وقد ثبت بما سبق بيانه أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى، وبإحالتها على دائرة الايجارات قد خالف القانون، فيتعين إلغاؤه. »
(القضية رقم ٧١ سنة ٢٢ في يالهيئة السابقة) .

٤٩٤

١٢ مايو سنة ١٩٥٥

بيع . عقد . ورود عقد البيع على محلين : المحل الأول يشمل حصّة مفرزة من الأطنان حسب وضع اليد والمحل الثاني يشمل حصّة شاملة تقل عن الحصّة الأولى بحسب النصيب الشرعي . النص في العقد على تسوية العلاقة بين الطرفين وفقا للمحل الذي يستقيم به العقد . معارضة مصلحة المهر القارى للمحل الأول وأجراء المحاسبة بين الطرفين على أساس المحل الثاني . استقامة المحل الأول بعد ذلك ببيع المشتري للقدر الزائد وعدم معارضة مصلحة المهر القارى . وجوب تسوية الحساب بين الطرفين بالنسبة للقدر الزائد .

المبدأ القانوني

متى كان الواقع في الدعوى هو أن عقد البيع الابتدائي قد ورد على حصّة مفرزة محددة مقدارها ٣٦ قداناً وفقاً لوضع يد البائع مع تحديد سعر الوحدة للفدان بمبلغ معين فلما قامت إجراءات الشهر العقارى حائلاً دون تسجيل العقد على هذا الوجه حور الطرفان اتفاقهما في العقد النهائي دون المساس بجوهره بأن جعلاً للبيع منصيباً على الحصّة الشائعة بحسب النصيب الشرعي ومقدارها ٣ قداناً والتي لا تجادل المساحة في جواز ورود العقد عليها كما جعلاه منصيباً أيضاً على القدر المفرز الوارد في العقد الابتدائي وحرصنا على النص

قلع مبانيتها وإخطار جهة الوقف ... فإذا أُرذلت جهة الوقف أخذ الأرض فعلها أن تعلن المستأجرة قبل مدة الايجار ستة شهور . وبمجرد الاعلان تكون المستأجرة ملزمة بقلع مبانيتها ... وليس لها أى حق في طلب تعويض عن الإزالة . ونص في البند الثامن على أنه ليس للمستأجر أى حق عيني على الأرض المؤجرة ولا حق البقاء والقرار فيها . كما نص في البند الخامس عشر على أن المستأجرة تقر بأن استأجرت قطعة الأرض الواردة في العقد على أنها أرض فضاء ... ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ نصت على أنه يسرى على الأماكن المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض، فقد استثنت تلك المادة صراحة الأرض الفضاء . ولما كانت العين المؤجرة — كما هو ثابت من عقد الايجار — هي أرض فضاء فلا يسرى عليها أحكام القانون المشار إليه بل يكون النزاع القائم في شأنها خاضعاً لأحكام القانون العام، ولا يغير من ذلك أن تكون المستأجرة في سبيل الانتفاع بها قد أقامت عليها منشآت ولو كان ذلك في تاريخ سابق لعقد الايجار موضوع النزاع متى كان الايجار مقصوداً على الأرض الفضاء دون المباني المملوكة للمستأجرة، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها على دائرة الايجارات لتطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

« ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح للحكم فيه . »

فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشتري سواء في أول درجة أو في ثاني درجة أو في النقض وسواء كان رافعها هو الشفيع أم المشتري أم البائع .
(القضية رقم ٢٣٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٦

١٩٠١ مايو سنة ١٩٥٥

رهن . رهن العقار الصادر من غير مالك . المبروط
اللازمة لصحته ونفاذه وفقا لنص المادة ٧٩ مكررة
من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٠٧ من القانون
المختلط .

المبدأ القانوني

يشترط لصحة ونفاذ رهن العقار الصادر
من غير مالك وفقا لنص المادة ٧٩ مكررة من
القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٠٧ من
القانون المختلط الملغى توافر شرطين ، الأول :
أن يكون الرهن قد صدر من شخص وضع
يده على العقار المرهون لمدة خمس السنوات
السابقة على الرهن وضعها مستوفيا للشروط
المؤدية إلى كسب الملك بالتقادم ، بأن تكون
حيازته ظاهرة هادئة مستمرة لا غموض
فيها وبصفة مالك ، والثاني : أن يكون
المرتهن حسن النية ، فلا يكفي أن يعتقد أن
مدينه مالك ، بل يجب أن يكون لديه أسباب
قوية أوجبت اعتقاده فلكية الراهن . وإذن
فمن كان الرهن قد صدر من شخص يضع
يده بسبب معلوم غير أسباب التملك كالتأجير

على سعر الوحدة للفدان الواحد بمبلغ معين في
كلتا الحالتين ، وكان المفهوم من هذا التحوير
اللاحق في العقد النهائي أن البيع شمل محلين
الأول بيع النصيب الشائع والآخر بيع هذا
النصيب حسب وضع اليد وأن العلاقة بينهما
تسرى على أساس المحل الذي يصبح به العقد ،
وكانت مصلحة الشهر العقاري قد نقلت أولا
ملكية القدر الشائع دون المحدد وجرت
الحاسبة في العقد على ثمن هذا القدر وجده ،
ثم تبين بعد ذلك أن المحل الآخر قد استقام
أمره وهو المسمى المحددة ببيع المشتري له دون
اعتراض من الشهر العقاري ، فانه يكون
للبيع الحق في الرجوع على المشتري بثمن
الفرق على أساس الوحدة المتفق عليه ، ويكون
الحكم المطعون فيه إذ اعتبر البيع جزافا بالثمن
المحدد للحصة الشائعة قد خالف في تفسيره
الثابت بالأوراق .
(القضية رقم ١٠٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٥

١٢ مايو سنة ١٩٥٥

شفعة . دعوى الشفعة . شروط قبولها . أن تكون
المضمومة قائمة بين أطرافها الثلاثة البائع والمشتري
والشفيع . وجوب توافر هذا الشرط في أية مرحلة من
مراحل الدعوى .

المبدأ القانوني

استقر قضاء هذه المحكمة على أن دعوى
الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت المضمومة

والمستأجر والمستعير فإن الرهن يكون باطلا ولا يسرى حكم المادة المشار إليها .

المحكى

« ... من حيث إن الطعن مقام علي سبب واحد حاصله — خطأ الحكم في تطبيق القانون : ذلك أن هدف الشارع من وضع المادة ١٠٧ مدني مختلط ثم المادة ٧٩ مكررة أهلى (المضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣) هو تقرير حماية خاصة للدائن المرتهن الذى يقبل بحسن نية ارتهان عقار من غير مالكة الحقيقي متى كان الراهن ظاهرا بمظهر المالك وكان حائزا للعقار لمدة خمس سنوات سابقة علي إنشاء الرهن . وأن القضاء قد اضطرت أحكامه في تطبيق هذه المادة علي تعريف الدائن المرتهن بحسن النية ، بأنه الدائن الذى اطمأن إلى المظاهر بعد فحص دقيق لمستندات مدينه الراهن ، بحيث لا يمكن أن ينسب إليه التقصير متى تحرى الحقيقة . فمتى توافر في الدائن شرط حسن النية بالمعنى المتقدم وكان مدينه حائزا للعقار المرهون لمدة خمس سنوات فإن تطبيق المادة ١٠٧ — (٧٩ مكررة) أمر لازم مهما تكن نية المدين الراهن ، وبصرف النظر عن توافر شروط كسب الملكية لديه ، وإذا قضي الحكم علي خلاف ذلك ، فإنه يكون مخالفا للقانون . ومن ثم يكون غير صحيح القول بأن من شروط تطبيق المادة ١٠٧ توافر شروط كسب الملكية بالتقادم بما فيها نية التملك في الحائز الراهن التي يجرى نصها بالآتي « بالرغم من القيود السابقة ، يجوز للدائن المرتهن للعقار

إذا كان حسن النية أن يتنسك بوضع اليد الحاصل من المدين الراهن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتهان ملكية الراهن » فالقيود السابقة التي تستبعد المادة ١٠٧ ليست إلا شروط كسب الملكية بالتقادم الواردة في المواد السابقة ومن بينها وجود نية التملك لدى الحائز ، بل إن من القيود السابقة التي تستبعد المادة ١٠٧ ما ورد في المادة ١٠٦ السابقة لها مباشرة من عدم كسب الملكية بالتقادم ضد سند الحائز، كحالة المستأجر والمنفعة ... الخ ، فهؤلاء لا يمكن أن يكتسبوا الملكية بالتقادم ، ومع ذلك فقد استبعدت المادة ١٠٧ هذه القيود بمعنى أنه إذا كان الراهن واحدا من ذكرنا في المادة ١٠٦ وكانت شروط المادة ١٠٧ متوافرة فإن الراهن يعتبر صحيحا ويسرى حكم المادة ١٠٧ حماية للدائن المرتهن بحسن النية — فلا يسوغ إذن القول بأن توافر نية التملك لدى المدين الراهن شرط لتطبيق المادة ١٠٧ ما دامت تلك المادة قد استبعدت في صدرها صراحة جميع شروط كسب الملكية بالتقادم ومن بينها نية التملك — ولما كانت حالة المدينين الراهنين للبنك بصفتهم ورثة ، حائزين لجميع أعيان التركة ، فإنه لا يمكن أن يكون حكمها أقصى بالنسبة للدائن المرتهن بحسن النية من حكم حالة صاحب حق الانتفاع أو غيره من المذكورين بالمادة ١٠٦ ، وهؤلاء جميعا قد أجازت المادة ١٠٧ رهونهم ، متى كان المرتهن بحسن النية وتوفر شرط الحياة لمدة خمس سنوات — لما كان ذلك . فإن اشتراط الحكم — لصحة الرهن — توافر

نية التملك لدى الراهن هو بمثابة إضافة قيود على النص مؤداها إلغاء حكم المادة ١٠٧ إلغاء تاما وتعطيل لحكمها .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في خصوص هذا النعي : « ومن حيث إنه عن الأمر الثاني وهو تمسك المستأنف (الطاعن) بحماية المادة ١٠٧ من القانون المدني المختلط الذي يحكم هذا النزاع لقيامه في ظله ، فإن هذه المادة لا تبسط حمايتها على الدائنين المرتهنيين إلا بشروط معينة منها أن يكون الدائن الدائن المرتهن حسن النية وأن يكون مدينه قد وضع يده على الأرض المرهونة مدة خمس سنوات سابقة على إنشاء الرهن وأن يكون وضع يده قد توافرت معه شروط كسب الملكية وهي أن يكون وضعها هادئا ظاهرا ومستمرًا بنية التملك . وهذا الشرط الأخير غير متوفر في الدعوى الحالية إذ على فرض وضع يد الراهنين على الأرض المرهونة إلى المستأنف (الطاعن) فالمفروض فيه أنه كان بطريق الانابة عن باقي الورثة ولم يثبت أن الراهنين قاموا بأى إجراء يفهم منه تغيير صفة وضع يدهم هذا إلا من تاريخ الرهن في سبتمبر سنة ١٩٣٠ ولم يمض من هذا التاريخ إلى تاريخ رفع الدعوى في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ خمس عشرة سنة وهي المدة المكسبة للملكية ولا يجوز الاحتجاج هنا بالمدة القصيرة المشروعة لمصلحة الراهنين في المادة ١٠٧ مدنى مختلط ، إذ يشترط فيها أن تكون سابقة على إنشاء الرهن كما سلف البيان » — وهذا الذى قرره الحكم

وأقام عليه قضاءه هو تطبيق صحيح للقانون : ذلك أن المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٠٧ من القانون المختلط الملغى إذ نصت على أنه « بالرغم من القيود السابقة يجوز للدائن المرتهن للعقار إذا كان حسن النية أن يتمسك بوضع اليد الحاصل من المدين الراهن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتهان ملكية الراهن » فقد أفادت بصرح نصها وجوب توافر شرطين لأعمال حكمها ، الشرط الأول — أن يكون الرهن قد صدر من شخص وضع يده على العقار المرهون مدة خمس السنوات السابقة على الرهن . والمراد بوضع اليد هو الحيازة التي تصالح أساسا للتقدم المكسب أى أن تكون حيازة ظاهرة هادئة مستمرة لا غموض فيها وبصفة مالك — والشرط الثانى . أن يكون المرتهن حسن النية فلا يكفي أن يعتقد أن مدينه مالك ، بل يجب أن يكون لديه أسباب قوية أوجبت اعتقاده ملكية الراهن .

« ومن حيث إن هذا النص ، وقد كان نصا استثنائيا محضا لمخالفته للقاعدة العامة المقررة من أن رهن العقار المملوك للغير باطل فلا يترتب عليه نشوء الرهن — كان هدف الشارع منه تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على استثمارها في قروض مضمونة بعقارات مصرية ، وذلك عن طريق حماية الدائن المرتهن حماية خاصة فاعتبر بموجب هذا النص ، الرهن الصادر من غير المالك — وهو الذى لا يجوز له الاحتجاج بتملكه العقار بمضى المدة لكونه سيء النية مثلا — اعتبر هذا الرهن نافذا في حق المالك — وأضفى الشارع

المدين فانه لا ينشأ إلا من تاريخ وفائه للمدين المضمون بشرط أن لا يكون الدين الأصلي قد سقط بالتقادم. ومن تاريخ نشوء هذا الحق للضامن نتيجة وفائه للمدين تبدأ مدة التقادم بالنسبة لمدينه المضمون .

(القضية رقم ٧٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٨

١٩ مايو سنة ١٩٥٥

أ — نقض . طعن . أثر نقض الحكم نقضاً كلياً . عدم اقتضائه على ما تناولته أسباب الطعن . امتداده الى ما ارتبط بها أو تبعها من الأجزاء الأخرى . مثال . ب — قسمة . عقد القسمة النهائية وقعه بعض الشركاء دون البعض . لا يعتبر باطلاً بل هو ملزم لكل من وقعه .

ج — قسمة . حق الشركاء في اقرار عقد القسمة الذي لم يكن طرفاً فيه . بقاء هذا الحق طوال مدة الشروع . انتقاله لورثة الشركاء .

المبادئ القانونية

١ — إن نقض الحكم نقضاً كلياً لا ينحصر أثره فيما تناولته أسباب الطعن وحدها بل يمتد إلى ما ارتبط بها أو تبعها من الأجزاء الأخرى ولو لم يطعن فيها أو يذكرها . حكم النقض على وجه التخصيص . وإن فني كانت محكمة الاستئناف إذ قضت برفض دعوى صحة وتنازع عقد قسمة ويرفض طلب التعويض المتفق عليه في العقد أقامت قضاءها على أن عقد القسمة لم يوقع عليه جميع الشركاء المتقاسمين فيه . فأصبح عديم الأثر سواء بالنسبة لمن وقع عليه أو لمن لم يوقع

على الدائن المرتهن تلك الحماية الخاصة بشروط خاصة واعتبر الرهن صحيحاً كما لو كان الراهن مالكا للعقار المرهون . إلا أن هذا ليس معناه — أن يكون الرهن صادراً ممن كان واضعاً يده قبل الرهن على العقار المرهون بأية صفة كانت ومهما كان سبب وضع اليد ولو كان وضع اليد هذا غير مقترن بنية المدين الراهن تملك هذا العقار — إذ مقتضي هذا القول اعتبار الرهن الصادر من الواضع اليد بسبب معلوم غير أسباب التملك ، كالمستأجر والمستعير صحيحاً ، وهو قول مخالف للقواعد القانونية العامة .

« ومن حيث إن الحكم إذ أوجب توافر شرط نية التملك لدى المدين الراهن ليصبح رهنه فانه لا يكون قد خالف القانون .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ٤٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نجيب أحد وكيل المحكمة ومبدئياً سليمان وعمود عياد وعمد فؤاد جابر وعمد عبد الواحد على المستشارين) .

٤٩٧

١٩ مايو سنة ١٩٥٥

تقادم . تاريخ استحقاق الدين المضمون . لا تبدأ به مدة التقادم إلا في علاقة الدائن بالمدين رضا منه . بدء مدة التقادم بالنسبة لحق الضامن في الرجوع على المدين . هو من تاريخ وفاء الضامن للمدين المضمون .

المبدأ القانوني

تاريخ استحقاق الدين المضمون لا تبدأ به مدة التقادم إلا في علاقة الدائن مع مدينه وضامنه ، أما حق الضامن في الرجوع على

المحكمة

« ... من حيث إن الطاعنة تبني طعنها على ثلاثة أسباب تنعي بالأول منها على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون والاخلال بقوة الأمر المقضي — ذلك أنه لما صدر الحكم الأول من محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المورث — أعلن إليه ذلك الحكم في ١٠/٥/١٩٤٨ ولما طعن فيه بطريق النقض في الطعن السابق (١٠٦ سنة ١٨ ق) حصر أسباب الطعن في سبب واحد من وجهين هو الخطأ في تطبيق القانون فيما يختص بصحة وتفاذ عقد القسمة — وخلا الطعن من النعي على الحكم فيما قضى به خاصاً بالتعويض — ولما كان من المقرر أن الطعن بالنقض لا يتناول من الحكم المطعون فيه إلا ما تناولته أسبابه المقبولة — وما عدا ذلك من المسائل التي قضى فيها الحكم المطعون فيه، فإن قضاء الحكم بشأنها يبقى قائماً ويحوز قوة الأمر المقضي — ويتعين تبعاً لذلك على محكمة الاحالة ألا تعيد النظر من جديد فيما حاز قوة الأمر المقضي — فإن هي فعلت كما هو الحال في الدعوي كان حكمها مخالفاً للقانون — لأنه فصل للمرة الثانية على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وأصبح انتهائياً استناداً إلى المادتين ٤٠٥ مدني، ٤٢٦ مرافعات — وبذلك يكون الحكم بالتعويض قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه:

« ومن حيث إن هذا السبب مردود، ذلك أن محكمة الاستئناف حين قضت في

عليه ورتبت علي ذلك انتفاء قيام الالتزام بالتعويض المطلوب، وكانت محكمة النقض قد نقضت هذا الحكم وقضت بقيام عقد القسمة ونفاذه علي جميع أطرافه الموقعين عليه، فانه يتعين تبعاً لذلك نقض الحكم فيما يختص بالتعويض.

٢ — عقد القسمة النهائية الذي يوقعه بعض الشركاء لا يعتبر باطلا لعدم توقيعه من جميع الشركاء بل يعتبر ملزماً كل من وقع ولا يجوز لأحد منهم التحلل من التزامه بحجة تخلف أحد الشركاء عن التوقيع بل يظل العقد قائماً وللشريك الذي لم يوقعه أن يقره متى شاء.

٣ — حق الشريك في إقرار عقد القسمة الذي لم يكن طرفاً فيه يظل قائماً له ما بقيت حالة الشيوع ويكون لورثته من بعده، ذلك أن عقد القسمة ليس من العقود التي لشخصية عاقدتها اعتبار في إبرامها لأنها لو لم تتم بالرضا نجاز إجرائها قضاء، ولا يحول دون مباشرة الورثة لهذا الحق كون العقد الذي لم يوقعه أحد الشركاء ممن خص بنصيب مفرز فيه يعتبر بمثابة إيجاب موجه إلي ذلك الشريك فلا خلافة فيه إذ هو في قصد من وقعه إيجاب لا لشخص الشريك الآخر بالذات بل لكل من يملك نصيبه، ومن ثم فانه لا ينتضي بموت ذلك الشريك.

حكمها الأول الرقيم ٢٠ يناير سنة ١٩٤٨ برفض دعوى مورث المطعون عليهم (المرحوم طاهر بك المصري) بشقيها (بصحة و نفاذ عقد القسمة وبالتعويض المتفق عليه فيه) بنت قضاءها على أن عقد القسمة لم يوقع عليه جميع الشركاء المتقاسمين فيه فأصبح بذلك لا أثر له إطلاقاً سواء بالنسبة لمن وقع عليه أو لمن لم يوقع عليه ، ثم قالت عن التعويض المطلوب « ومن حيث عن طلب التعويض فقد بان بأنه ليس هناك التزام من جانب السيدة نعيمه المصري (الطاعنة الحالية) قائم يستوجب عدم تنفيذه التعويض . ولذلك يتعين رفض استئناف طاهر بك المصري موضوعاً » فلما طعن مورث المطعون عليهم في ذلك الحكم في الطعن السابق ١٠٦ سنة ١٨ ق طلب نقض الحكم والحكم له بطلبائه في استئنافه الخاص بمصروفات الدعوى وبالتعويض المتفق عليه فيه كما طلب رفض استئناف السيدة نعيمه المصري فيما يختص بصحة ونفاذ العقد المحكوم به ابتدائياً) وبني طعنه على قيام عقد القسمة ونفاذه بالنسبة لجميع المتقاسمين فيه ثم قضت محكمة النقض بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٠ بنقض ذلك الحكم وبإحالة الدعوى على محكمة استئناف الاسكندرية للحكم فيها مجدداً في الاستئنافين — ومؤدى ذلك أن نقض الحكم المطعون فيه كان نقضاً كلياً لا يشحصر أثره فيما تناولته أسباب الطعن وحدها بل يمتد أثره إلى ما ارتبط بها أو تبعها من الأجزاء الأخرى ولو لم يطعن فيها أو لم يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص ، لأن الثابت من

سرد وقائع النزاع وحكم محكمة الاستئناف المنقوض أن تلك المحكمة ربطت في حكمها بين التعويض المطلوب وقيام عقد القسمة — فإذا ما نقض ذلك الحكم وقضت محكمة النقض بقيام عقد القسمة وبنفاذه على جميع أطرافه الموقعين عليه — تعين تبعاً لذلك ، وفي خصوص هذه الدعوى ، نقض الحكم فيما يختص بالتعويض أيضاً . ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ قضت بصحة ونفاذ عقد القسمة وبالتعويض المطلوب لا تكون قد خالفت القانون .

« ومن حيث إن الطاعنة تنعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله — ذلك أنه بعد أن أحالت محكمة النقض الدعوى على محكمة الاستئناف — تمسكت الطاعنة بأن عقد القسمة لم يقصد به إلا فرز وتجنيد نصيب عبد المجيد وجده ، أما باقي الشركاء فقد بقيت أنصبتهم على الشيوع وإن صبح أن الطاعنة صدر منها إيجاب بقبولها القسمة فإن المتعاقد معها والمقصود بالقسمة (عبد المجيد) لم يتلاق قبوله بإيجابها حتى نهاية المدة المحددة في العقد لتحرير العقد النهائي ، وهي ستة شهور ، برفضه التوقيع عليه ، وظل رافضاً حتى أدركته منيته في أغسطس سنة ١٩٤١ ، وبذلك سقط العقد بقوة القانون . ولا يمكن الاعتداد بما يأتي تالياً لهذا السقوط من قبول ورثة عبد المجيد توقيعهم على عقد القسمة بعد وفاة والدهم . لأن هذا القبول لم يصادف محلاً يرد عليه أصلاً .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما

سبق أن قررت هذه المحكمة في هذا الخصوص بحكمها الصادر في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ في الطعن رقم ١٠٦ سنة ١٨ ق إذ قالت « إن عقد القسمة النهائية الذي يوقعه بعض الشركاء — لا يعتبر باطلا لعدم توقيعه من جميع الشركاء بل يعتبر ملزما كل من وقع ولا يجوز لأحد منهم التحال من التزامه بحجة تخلف أحد الشركاء عن توقيع العقد بل يظل العقد قائما وللشريك الذي لم يوقعه أن يقره متى شاء وأن بطلان عقد القسمة في هذه الحالة هو بطلان نسبي لا يحق التمسك به إلا للشريك الذي لم يكن طرفا في العقد — وأن حق الشريك في إقرار العقد الذي لم يوقعه يظل قائما له ما بقيت حالة الشروع — ويكون لورثته من بعده — إذ عقد القسمة ليس من العقود التي لشخصية عاقدتها اعتبارا في إتمامها لأنها لو لم تتم بالرضا جاز إجرائها قضاء — ولا يحول دون مباشرة الورثة هذا الحق كون العقد الذي لم يوقعه أحد الشركاء ممن خص بنصيب مفرز فيه يعتبر بمثابة إيجاب موجه إلى ذلك الشريك فلا خلافة فيه إذ هو في قصد من وقعه إيجاب لا لشخص الشريك الآخر بالذات . بل لكل من يملك نصيبه — فلا ينقض بوفاة ذلك الشريك » .

« ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم وقوع بطلان فيه لعدم قيامه على أساس قانوني ولقصور أسبابه إذ قرر بأنه لا حجية لإقرار محامي طاهر بك المصري في محضر الجلسة ولا لإقرار طاهر بك نفسه في تعليل عدم توقيع عبد المجيد على عقد القسمة بمقولة إنهما لا يملكان هذا الإقرار

بل الذي يملكه هو عبد المجيد نفسه في حال حياته أو ورثته من بعده — مع أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ومخالف لقواعد الإثبات التي تقضي بأن الإقرار حجة على المقر ، هذا فضلا عن أن ما ذهب إليه الحكم لا يعتبر تفسيراً للإقرار بتعليل تخلف عبد المجيد عن التوقيع بأن سببه كان المرض الذي اشتد عليه وانتهى بوفاته لأن هذا التفسير غير مقبول ، إذ لا سند له من الواقع .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص « إن القول بأن محامي ورثة طاهر بك قرر بجلسته ٢٢/١٢/١٩٤٧ أن المرحوم عبد المجيد امتنع عن التوقيع قول غير سليم لأنه لا طاهر بك ولا محاميه يملك مثل هذا الإقرار بل الذي يملكه ويكون حجة عليه هو المرحوم عبد المجيد أو ورثته لمساس ذلك بالإقرار بحقهم — هذا من جهة — ومن جهة أخرى — فأنه من مراجعة محضر الجلسة المذكورة يتضح أن محامي طاهر بك لم يقصد من دفاعه أن عبد المجيد قد رفض القسمة موضوع العقد وإنما يريد أن يقول أن المرض ، مرض الموت والمنية عاجلته ، وكان هذا المرض سبب عدم توقيعه على العقد ، وهذا كلام واضح في أن المرض كان علة تأخير عبد المجيد عن التوقيع — ثم جاء ورثته وقبلوا العقد ووقعوه » ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من أقوال وكيل طاهر المصري بأن تخلف عبد المجيد عن التوقيع على العقد لم يكن سببه العدول عن تنفيذ القسمة

المحكمة

« ... من حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أقام قضائه بالالتزام على أن قضاء « البشعة » عرف متبع عند العرب وله احترامه في أوساطهم مع أن ذلك لا أساس له من القانون ولا سند له من نصوصه إذ أن وسائل التقاضي وقواعد الإثبات محددة في القانون وهي من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، كما أن قول الحكم إن سبب المديونية نتيجة حساب عن شركة معترف بها من الطرفين في تجارة الماشية ومن ثم يكون للسند سبب مشروع مع أن السند موضوع النزاع لم يكن نتيجة تصفية حساب هذه الشركة وإنما حرره الطاعن بما يدعيه المطعون عليه كما حرر المطعون عليه على نفسه سندا مقابلا قيمته ٦٦ جنيها و ٥٠٠ مليم حسبما يدعيه الطاعن فلا يجوز أن يكون مجرد الادعاء وحده سببا للمديونية ما لم يكن مؤيدا بالدليل القانوني الصحيح والسند محل النزاع لم يحرر ليكون دليل إثبات مستقلا في الدعوى وإنما أودع لدى أمين وعلق تسليمه على تحقق شرط معين هو لعق (البشعة) دون ضرر ، ومثل هذا الشرط باطل لمخالفته للنظام العام مما يجعل السند ذاته باطلا ، فاعتبار الحكم هذا السند دليلا على ثبوت المديونية مخالف للقانون مما يستوجب معه نقض الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لوقائع النزاع والتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة في خصوص استظهار سبب المديونية وطريقة تحرير سندها أورد

— بل كان سببه المرض الذي انتهى بوفاته — وكان هذا الذي استخلصته لا مخالفة فيه للثابت بمحضر الجلسة — لما كان ذلك — فان تعيب الحكم بما ورد في هذا السبب لا يكون له أساس .

« ومن حيث إنه عن دعوى التعويض للقائمة أمام هذه المحكمة من المطعون عليهم على الطاعنة بسبب رفعها هذا الطعن فإنها في غير محلها إذ لا ترى المحكمة أن الطعن أريد به الكيد ويتعين رفضها » .

(القضية رقم ٧٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٩

١٩ مايو سنة ١٩٥٥

١ — اثبات . طرق الإثبات . هي طرق حددها القانون . إضافة وسيلة أخرى لا يقرها القانون . غير جائز .

ب — اثبات . طرق الإثبات . الاستناد إلى البشعة كوسيلة لإثبات الحق أو نفيه . مخالفة النظام العام .

المبادئ القانونية

١ — لما كان المشرع قد بين الأدلة التي يمكن بها إثبات الحقوق وحدد نطاقها وقيد القاضي بوجوب التزامها بحماية لحقوق المتقاضين فإنه لا ينبغي تجاوزها أو الاتفاق على مخالفتها بإضافة وسيلة أخرى لا يقرها القانون .

٢ — الاستناد إلى البشعة كوسيلة لإثبات الحق أو نفيه هو مما تأباه سنن المجتمع وتحرمه قواعد النظام العام لما فيه من احتمال إيقاع الأذى بالمتخاصمين .

ما يلي «وحيث إنه يبين من ذلك أن طريقة —
قضاء البشعة هي طريقة عرفية متبعة ولها
قوتها واحترامها عند العرب وينظرون إليها
نظرة الاجلال وكثيرا ما حضر حكام
للمناطق النائية مجالسها حيث تكون العون
الأكبر في حسم المنازعات المستحكة بين
الطرفين وحتى كان هذا هو حال قضاء البشعة
فليس هناك ما يدعو للنعي عليه أنه قضاء
يخالف النظام العام ويكفي أن يعتبره من يحكم
إليه أنه قضاء حاسم في النزاع .. ثم قال
«وحيث إنه رغم ذلك فإن الثابت من دفاع
الطرفين أن سبب المديونية هو نتيجة حساب
شركة التواشي وكل يدعي أنه دائن وعلى
هذا الأساس يكون للسند سبب مشروع هو
تصفية حساب الشركة وهي بلا شك لا مخالفة
فيها للنظام العام وتكون محكمة أول درجة
قد خلطت بين السبب والدليل المبرر للذمة
من الدين إذ الاستفادة من دفاع الطرفين أنهما
يتنازعا براءة الذمة ، ولا يتنازعا بالسبب ،
وقد احتكما عند ما تدخل المتوسطون إلى قضاء
البشعة السابق شرحه لكي يتخلص أحدهما
من الدين الذي يطالبه به شريكه أي أن نزاع
الطرفين انحصر في الوفاء بالدين والمطالبة به...»
ويبين من هذا الذي أورده الحكم أنه أقر
قضاء البشعة كوسيلة لاثبات الدين وفي
المخالص منه مع مخالفة ذلك للقانون : ذلك
أن المشرع قد بين الأدلة التي يمكن بها إثبات
الحقوق وحدد نطاقها وقيده القاضي بوجوب
إلتزامها بحماية الحقوق المتقاضين فلا ينبغي
تجاوزها أو الاتفاق على مخالفتها بإضافة
وسيلة أخرى لا يقرها القانون فلا استناد إلى

البشعة كوسيلة لاثبات أو نفي الحق المدعي به
على الصورة التي أوردها الحكم هو بما تأباه
سنن المجتمع وتحرمه قواعد النظام العام لما
فيه من احتمال إيقاع الأذى بالمتخاصمين وإذ
أقر الحكم المطعون فيه هذه الوسيلة واتخذ من
امتناع الطاعن عن نفي البشعة دليلا على
ثبوت الحق المدعي به وقضي على موجب
بالإلزام فإنه يكون قد خالف القانون متعين
النقض دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن» .
(انقضت رقم ١٤١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وأحمد
الروسي ومحمد عباد ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على
المستشارين) .

٥٥٥

١٩ مايو سنة ١٩٥٥

- ١ — حكم . القبول للمانع من الطعن فيه . شروطه .
مثال .
- ب — شركة . انتهاء الشركة . تنهى الشركة
بإنهاء المبدأ المحدد لها بقوة القانون . الاتفاق على
استمرار الشركة . وجوب حصوله بين الشركاء قبل
انتهاء مدتها . الاتفاق الحاصل بعد انتهاء المدة هو
إنشاء لشركة جديدة .
- ج — شركة . الاتفاق على استمرار الشركة بعد
انتهاء مدتها هو إنشاء لشركة جديدة . لا يغير من ذلك
النص في عقد الشركة الجديدة على أنه استمرار الشركة
القديمة .
- د — شركة . حكم . سببه . قصر الحكم تصفية
الشركة على المتقولات دون العقارات . استناده على
قيام نزاع جدي بين الشركة وبين الشركاء الموصفين على
ملكية العقارات . لا مخالفة في ذلك للقانون .

المبادئ القانونية

- ١ — قبول الحكم المانع من الطعن فيه
يجب أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن

دلالة لا تحتل الشك ، ولا يصح قانونا اعتبار قيام المحكوم عليه بتنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ قبولاً له مانعاً من الطعن فيه ، كما أن تنفيذه اختياراً لا يعتبر أيضاً قبولاً مسقطاً للحق في الطعن متى كان المحكوم عليه قصد من ذلك تقادي أضرار تلحقه بسبب إرجاء التنفيذ .

٢ — إنه وفقاً للمادة ٤٤٥ من القانون المدني القديم تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون ، فإذا أراد الشركاء استمرار الشركة وجب أن يكون الاتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين في العقد ، أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد فلا سبيل إلى الاستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة .

٣ — الاتفاق على امتداد الشركة بعد انتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة الجديدة على أن الغرض منها هو الاستمرار في الشركة السابقة .

٤ — متى كان الحكم إذ قصر تصفية الشركة على المنقول وأرجأ تصفية العقار حتى يفصل نهائياً في النزاع الجدي الذي قام على ملكيته بين الشركة وبين الشركاء الموصين ، فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون .

المحكم

« ... من حيث إن المطعون عليهم —

عدا التاسع والعاشر — دفعوا بعدم جواز الطعن عملاً بالمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، ولا يجوز ممن قبيل الحكم ومن قضي له بكل طلباته ، وأنت ماصدر من الطاعنين من أقوال وإجراءات قضائية لاحقة في تاريخها على صدور الحكم المطعون فيه تدل دلالة صريحة على أنها قبلا الحكم وقاما بتنفيذه دون تحفظ ، بل كانا يأخذان على خبراء التصفية التراخي في إجراءاتها ، ويكفي لاثبات ذلك أن الطاعنين رفعاً ثلاثة إشكالات عقب صدور الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ ، وقد قضى برفض هذه الاشكالات ابتدائياً واستئنافياً ، فعُدل الطاعنان عن موقف الاعتراض إلى موقف القبول الصريح . كما يدل على ذلك الأندار الصادر منهما في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ والذي قال فيه بضرورة الشروع في التصفية حالاً مع حفظ كافة الحقوق . ويؤكد ذلك أيضاً أن الطاعنين لم يعترضوا على ماقرره الخبراء في محضر أعمالهم المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ والذي دعي إليه طرفاً الخصوم لا بلاغهما الطريقة التي اعتمدوا التصفية على أساسها .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن مايعتبر قبولاً للحكم من المحكوم عليه لا يجوز معه الطعن فيه ، يجب أن يكون دالاً على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتل الشك . وقيام المحكوم عليه بتنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ لا يصح قانوناً اعتباره قبولاً للحكم مانعاً من الطعن فيه ، كما أن تنفيذه اختياراً لا يعتبر أيضاً قبولاً له متى كان المحكوم عليه

١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ ما يدل على أن الطاعنين قد قبلوا الحكم المطعون فيه وتنازلا بذلك عن حقهما في الطعن فيه ، خصوصاً وأنهما أثبتتا في إندارهما المشار إليه احتفاظهما بكافة الحقوق القانونية ، وهي عبارة يدخل في مدلولها الاحتفاظ بحقهما في الطعن في الحكم بطريق النقض . ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطعن مقام على أربعة أسباب : يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله من وجهين : الأول — أنه إذ قرر أن الشركة ظلت تتجدد من سنة إلى أخرى ولكن هذا التجديد ما كان ليقع من تلقاء نفسه ولا بحكم القانون ، وإنما يحصل برضاة الشركاء أجمعين ، ولا يكون لهذا الرضا أثر في استمرار الشركة إلا إذا تم صحيحاً قبل انقضاء أجلها ، وإلا انتهت الشركة بقوة القانون واستحال بعدها ذلك ، لأن الشركاء وحدهم هم الذين يملكون استمرار الحياة لها ، وقد ضمنوا عليها باستعمال هذا الحق في الوقت المناسب فقمي عليها تطبيقاً لحكم المادة ٤٤٥ من القانون المدني القديم ، إذ قرر الحكم ذلك فقد فهم البند الثامن من عقد الشركة على غير ما أراد الشركاء . ووجه الخطأ في ذلك أنه بما كان يحصل اتفاق على التجديد سنوياً ، ولم يكن يحصل النشر سنوياً أيضاً ، بل إن هذا التجديد كان موجوداً

قصده من ذلك تفادي أضرار تلحقه لسبب إرجاء التنفيذ . ولما كان يبين من الانذار الموجه من الطاعنين إلى المطعون عليهم في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ أنهما ذكرا فيه أن المنذر إليهم قد شرعوا في إجراء التنفيذ بأن أغلقوا محل التجارى في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ على يد محضر تمهيدا لإجراء التصفية ، وأنهم لم يشرعوا في عمل الجرد وتسليم الموجودات وإجراء التصفية ، وأن هذا التأخير يتسبب عنه أضرار كبيرة حيث تترامى مرتبات الموظفين وإيجار المحل التجارى ، فضلاً عن عدم دفع المطلوبات المستحقة على الشركة ، وغير ذلك من الأضرار ، وانتهيا من الانذار بطلب الشروع في التصفية حالا مع حفظ كافة الحقوق ، ويبين من محضر إجراءات التصفية المؤرخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ أن الأستاذ فاضل المرجوشي بصفته وكيلاً عن الطاعن الأول أثبت في المحضر أنه يحتفظ بكافة الحقوق القانونية . كما أنه يبين من محضر أعمال الخبراء المصنفين المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ أن الأستاذ هنري جبران قرر أنه يحتفظ بحقه في الرجوع إلى موكله الطاعن الأول ، وقرر الطاعن الثاني أنه يحتفظ برأيه فيما يتعلق بتسليم العقار للرأى عليه المزاد . ومقاد هذه الأوراق أن الطاعنين إذ استعجلا بتنفيذ الحكم فانما كانت ذلك لاعتبارات تمس مصالحتهما وهي خشية استطالة الوقت على غلق المحل ، وما ينجم عن ذلك من الأضرار التي نوبها عنها في إندارهما السابقة الإشارة إليه ، وليس في هذا الانذار أو المحضر المؤرخ في

اجتداء وبنص العقد ، فهو امتداد واستمرار . ولم يكن ثمة حاجة إلى رضا جميع الشركاء حتى يستمر العقد ، لأن نص العقد صريح في استمرار الشركة ما دام لم يجمع الشركاء على إنهاؤها . وانسحاب بعض الشركاء لا يقضي على الشركة ، بل تستمر في وجودها ، وتبقى مسألة واحدة هي تحديد حصة المنسحب . كما أن الحكم أخطأ إذ قرر أن الانتهاء حصل وفقا للمادة ٤٤٥ من القانون المدني القديم ، لأن شرط العقد صريح في أن المدة تتجدد ولا ينتهي العقد إلا برغبة الشركاء . ومقتضى البند الثامن هو امتداد العقد سنة بعد أخرى دون حاجة إلى رضا جديد حتى لو انسحب بعض الشركاء . ويتحصل الوجه الثاني في أن محكمة ثاني درجة إذ قررت أن المفهوم بداهة أن الشركة كانت تمتد من سنة إلى أخرى حتى أدركتها المنيعة بمقتضى البرقية المرسلة إلى الطاعن الأول ، خصمها وأنه لم يكن قد سبقت موافقتهم على استمرار الشركة بعد سنة ١٩٤٨ أخطأت في ترتيب الأثر على البرقية المذكورة ، لأنه ليس من مقتضى تلك البرقية لقضاء على الشركة ، أولا لما سبق بيانه من نصوص العقد ، وثانيا أنها لم ترسل إلا إلى الطاعن الأول وحده . والسكي يلجج الانفصال أثره في شركات الأشخاص يجب أن يحصل الاعلان إلى جميع الشركاء حتى يكونوا على بينة من أمرهم وفقا للمادة ٥٢٩ من القانون المدني . فإذا كانت محكمة ثاني درجة قد طرحت نصوص العقد وطبقت القانون فكان لزاما أن تطبقه تطبيقا صحيحا ، لأن نص العقد صريح في أن

يتجدد من تلقاء نفسه ، ولا يمنع هذا التجديد إلا باخطار جميع الشركاء ، فإذا أخطر أحدهم فقط فهو لا يسرى في حق الآخرين ، واعتبر العقد قائما ومستمرا بالنسبة إليهم ، وهو ما يمنع من انقضاء العقد لعدم إمكان التجزئة ، خصوصا وأن الاخطار كان قبل انقضاء السنة بيوم واحد ، وهو ليس ميعادا لا تقا ويدل على نية الغش .

« ومن حيث إن هذا السبب بوجوبه مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص إذ قرر انقضاء الشركة ، أقام قضاء على أن القول بأن الشركة موضوع النزاع ليس لها أجل معلوم ، مردود بالبند الثامن من عقدها الذي نص فيه على أن مدة الشركة تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ . وتجدد لسنة أخرى تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وهكذا ، وأن الواضح من هذا النص أن للشركة أجلا محددًا وأنها تقبل الامتداد الضمني بالشروط الأولى ذاتها عن طريق استمرار الشركاء — بعد انقضاء أجلها — في القيام بأعمال من نوع الأعمال التي تكونت من أجلها . وأن الشركة موضوع النزاع — لو صيغ عقدها — فهي شركة محددة المدة ، فيتعين أن يتم امتدادها قبل انقضاء أجلها وباتفاق جميع الشركاء إلا إذا تضمن العقد نصا يسمح للأغلبية أن تقرر امتدادها ، وهو ما خلا منه عقد الشركة . وكما يكون الاتفاق على امتداد الشركة صريحا ، فقد يكون ضمئيا . ولما كانت الشركة محددة ، وقد خلا عقدها من تحويل الأغلبية الحق في مد أجلها ، فإن من حق كل شريك فيها أن يتمسك بانقضائها بانقضاء أجلها ، وهذا ما فعله جميع

هو من الحقوق المتعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز التنازل عنه قبل وقوع سببه وفقا للمادة ٥٢٩ من القانون المدني الجديد ، وكذلك يكون باطلا كل اتفاق يحرم الشركاء بصفة مطلقة من حق حل الشركة لانقضاء أجلها ، لأن الحرمان المطلق من هذا الحق هو في الحقيقة خروج بالشركة إلى جعلها شركة بلا أجل معلوم ، ويعتبر قيودا غير محدد للحرية الشخصية للشركاء ، وهي من النظام العام ... وأضاف الحكم الاستثنائي أن المفهوم بدهاه أن الشركة كانت تمتد من سنة إلى أخرى حتى انتهى أجلها بمقتضى البرقية المؤرخة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ خصوصا وأنه لم يكن قد سبقت موافقتهم على استغراز الشركة بعد تلك السنة ، بل على التقيض من ذلك كانت إمارات عدم الموافقة ظاهرة إذ امتنع الشركاء الذين أرسلوا البرقية المشار إليها كما امتنع غيرهم من الشركاء للموصين عن اعتماد الحساب الختامي لجرد سنة ١٩٤٧ مما يشير إلى التصميم على حل الشركة . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه : ذلك أنه وفقا للمادة ٤٤٥ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد المحدد لها ، فإذا ما انتهى هذا الميعاد انقضت الشركة بقوة القانون ، فإذا أراد الشركاء امتداد ميعاد الشركة وجب أن يكون الاتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين في العقد ، فإذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد فلا سبيل إلى الاستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة ولما كان البند

الشركاء الموصين عدا واحد منهم — حين أبرقوا في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى الشريك المدير ينهون إليه بانقضاء الشركة بانتهاء آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ اعتمادا على البند الثامن من العقد ، فضلا عما تضمنته برقيتهم من مجابهة هذا الشريك بعدم رضائهم عن الخطة الجديدة التي أصبح يتبعها ، وعن اتخاذهم إجراءات لا مبرر لها ، وعن الحالة التي وصلت إليها الشركة . ثم كان تصرف المدعي عليهم (الطاعن ومن معه) بعدئذ مؤكدا انقضاء الشركة محل النزاع إذ كونوا من بينهم شركة تبدأ مدتها من أول يناير سنة ١٩٤٩ وتنتهي في آخر ديسمبر من تلك السنة . وهذه لا شك شركة أخرى متميزة عن سابقتها ، وتختلف من ناحية أعضائها وشروطها بما يفني بذاته عن تكوين شركة جديدة ، ولا يغير من ذلك كونها متحدة الغرض مع الشركات السابقة ، إذ أنه نص في عقدها على أن الغرض منها هو الاستمرار في شركة النزاع وسابقتها ، لأن الحرص على هذا الوصف لا يغير من الواقع ولا من أحكام القانون . لأن الاتفاق على امتداد الشركة لو تم بين مجموع الشركاء بعد انقضاء المدة المحددة للشركة إنما ينشئ شركة جديدة . ولذا فإن اتفاق المدعي عليهم — وهم فريق من أعضاء الشركة — بعقد مؤرخ في أول مايو سنة ١٩٤٩ بعد انقضاء الشركة السابقة بخمسة شهور يعتبر بحكم القانون إنشاء لشركة جديدة فيما بينهم ... كما استند الحكم إلى أن حق الشريك في طلب الحل القضائي لوجوده غير شرعي يدعو إلى

على انتهائها ، فردود بما جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه بأن الشئ الثاني من البند التاسع إنما ينظم كيفية تصفية حصة الشركاء الذين ينسحبون ولا يرون الاستمرار في عضويتها قبل انقضاء الأجل المعين لانتهاء الشركة ، فليس من شأن ذلك حرمان الشركاء أو أحدهم من طلب انقضاء الشركة بانقضاء أجلها إعمالاً للبند الثامن من عقدها . يضاف إلى ذلك أن الحكم إذ قرر انقضاء الشركة التي كانت قائمة بين الطاعنين والمطعون عليهم فقد أقيم على دعامة أساسية أخرى وهي أن الطاعنين مع بعض الشركاء قد كونوا شركة جديدة ينتهي أجلها في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وهي شركة تتميز عن الشركة موضوع النزاع بما يقطع بانقضاء الشركة القديمة استناداً إلى الأسباب السابقة الإشارة إليها والتي لم ينفع عليها الطاعنان وهو تصرف يستفاد منه أنهما اعتبرا من جهةهما أن الشركة محل النزاع قد انقضت أجلها بانتهاء المدة المعينة لها أما القول بأن المحكمة أخطأت في القول بانتهاء الشركة استناداً إلى البرقية التي أرسلها بعض الشركاء إلى الطاعن الأول في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ مع أنها لم ترسل إلى الشركاء جميعاً ، وفي وقت لاحق ، غير مجد ذلك لأن التصديق لهذا البحث إنما يكون عند انسحاب بعض الشركاء من الشركة أثناء قيامها ، وليس في حالة انقضائها بانتهاء المدة المحددة لها كما هو الشأن في الدعوى .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك لأن الشئ الأول من

الثامن من عقد الشركة المؤرخ في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٤ صريحاً في تحديد أجل للشركة ينتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ وتجدد لسنة أخرى تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وهكذا ، فهي شركة معينة المدة أصلاً ، ومدتها قابلة للامتداد سنة بعد أخرى ، فإذا كان المطعون عليهم قد أفصحوا عن عدم رغبتهم في امتداد الشركة برفقتهم المرسلة إلى الطاعن الأول في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، بل إن دلائل النزاع بين الشركاء والرغبة في عدم التجديد كانت بادية قبل ذلك إذ امتنع بعض الشركاء عن اعتماد الحساب لجرد آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وكان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه أن الطاعنين مع بعض الشركاء قد كونوا فيما بينهم شركة جديدة تبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٩ وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وهي شركة أخرى خلاف الشركة محل النزاع وتتميز عنها من ناحية أشخاصها وشروطها ، ولا يغير من كونها شركة جديدة أن يكون قد نص في عقدها على أن الغرض منها هو الاستمرار في الشركة السابقة ، ذلك لأن الاتفاق — بعد انتهاء المدة المعينة للشركة — على امتدادها إنما هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة ، لما كان ذلك فلا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر انقضاء الشركة محل النزاع بانتهاء الأجل المحدد لها . أما القول بأن انسحاب بعض الشركاء لا يترتب عليه انقضاء الشركة بل تستمر في وجودها ، لأن نص العقد صريح في استمرار الشركة ما لم يجمع الشركاء

البند التاسع ينص على أنه إذا رأى الطرف الأول أو من يمثل محله فمن وزئته الاستمرار في أعمال الشركة بمفرده ... ثم نص في الشئ الثاني على أنه لو رأى أحد الشركاء الموصين أو جميعهم عدم الاستمرار في عضوية الشركة يكون تصفية نصيب كل من الشركاء الموصين على أساس الحساب الختامي لآخر جرد . والشئ الأول من البند المذكور لم يكن مجال بحث أو تطبيق في الدعوى ، ومن ثم فلا أثر لما ورد في أسباب محكمة ثاني درجة في تفسيره ، وكان من أثر هذا الخطأ ما قررته المحكمة الاستئنافية من أن الشريك الموصي قد يري عدم الاستمرار في الشركة والانسحاب منها ، وفي هذه الحالة لا يكون له ما لسائر الشركاء من الشركات الأخرى من حل الشركة وتصفية موجوداتها بالطريق القانوني ، وقد أدرجت المحكمة بذلك الشقين معا في التفسير ، وهو تفسير خاطيء . للشئ الثاني من البند التاسع لأنه حتى للشركاء ، أجمع الفقه والقضاء على جوازه . كما أن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لأقوال الطاعن الأول أمام محكمة أول درجة فقد أخطأ في تكييف الوقائع الثابتة ، وكان استخلاصه في هذا الشأن لا يتأدى من أقوال الطاعن الأول . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للحقوق التي أسبغها البند السابقة الإشارة إليه على الشريك المستقزل ، وقال إن للتشريعات كافة تضمنت مبدأ أساسيا لا يجوز تجاوزاته ولا تحل مخالفته ، وذلك هو حماية الشركاء بعضهم من بعض وعدم تمكن أحدهم من ظلم الآخرين ورفعهم من هذه الناحية إلى مستوى النظام العام ، إذ قرر الحكم ذلك فقد

أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك لأن الشئ الأول من البند التاسع لم يكن محل تطبيق في الدعوى ، وهو بعد قبول غير صحيح لأن للشريك المتضامن في جميع الشركات حبق إبداء رغبته في انتهاء الشركة إلى الشركاء الموصين في نهاية السنة ، والقول بأن النزاع لا يدخل في مجال هذا الشئ الأول من البند المذكور لا يستفاد منه التسليم بطلانه . وأما قول الحكم عن الشئ الثاني منه إن معناه أن يظل الشركاء الموصون قانعين لا يمكن حق التصرف في مالهم ، وأن أسدية الشرط تزداد وضوحا إذا ما أساء الشريك المستقزل استعمال حقه في الإدارة ، وأن للطاعن الأول حتى التصفية في أي وقت يشاء أما الشركاء فلا يمكنهم التصفية إلا إذا استشهدوا لخسارة حقيقة ، فهو قول غير صحيح ، واستخلاص حقيقة من أدلة لا تؤدي إليها ، لأن البندين الثامن والتاسع قاصران على منع حل الشركة مادامت هناك رغبة من الشركاء الباقين بعد المنسحب من استمرارها مع تحديد طريقة لتصفية حصة المنسحب ، وليس في هذا أساس بحق الشركاء المنصوص عليه في المادة ٤٤٦ من القانون المدني . كما أن قول الحكم الاستثنائي إن نص العقد يجعل الشركة تبيد أبد الدهر فهو غير صحيح لأن العقد أعطي لكل شريك حتى إنهاء الشركة بالنسبة إليه والخروج منها سنة بعد أخرى . والقانون القديم لم ينص صراحة على بطلان عقد الشركة في مثل هذه الحالة . فإذا قال العقد إن تقديري نصيب الشريك يكون على أساس الحساب الختامي لآخر جرد ، فليس في هذا منع أي شريك من الرجوع لأنه استقزل على تقييده في الأرباح

الطاعين في هذا الخصوص . والحكم المطعون فيه إذ قضي بتجزئة التصفية يجعلها قاصرة على المتقول دون العقار ، وبأن للتجمد بعد التصفية بقسم بين الشركاء وحسب حصصهم في رأس المال ، فإذا لوحظ أن نسب رأس المال تتغير في حالة ما إذا كانت العقارات أدخلت في التصفية عنها في حالة استبعادها . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يمت في هذا النزاع وترك الفصل فيه للمحكمة المرفوعة أمامها دعوى ملكية العقارات ، في حين أن حصص الشركاء في العقار قد احتسبت ضمن نصيبهم في رأس المال ، وعلى هذا الأساس جرت مصلحة الضرائب في المحاسبة . فليس من فائدة في تصفية جزئية تكون نتيجةها معلقة وأموالها معطلة لا توزع إلا بعد الحكم في شأن العقارات . كما أنه من غير المعقول أن تقضي المحكمة بتصفية شركة وهي تضع موضع الاعتبار الادعاء أمامها بصورية زيادة رأس المال مع أن رأس المال ركن من أركان عقد الشركة . كما أنه لا يستند إلى الواقع قول الحكم إن الطاعن الأول قرر أن العقار على سعة بحيث يمكن قسمته بين الشركاء ، مع أنه قرر ذلك في صدد قسمة العقار قسمين بين الشركة من جهة وإخوان شوشه من جهة أخرى ، فضلاً عن أن التصفية الجزئية لا تحقق الغرض الذي من أجله شرعت التصفية لتحويل أموال الشركة إلى تقود وتقسيم هذه النقود على الشركاء . ثم إن أساس التصفية مصلحة الشركاء جميعاً ، ومن ثم يمتنع أن يدعى فيها أن الشركة شخصية معنوية وأن قيمتها وكيانها في

من وقت إنشاء الشركة ، وليس فيه كذلك تحويل سلطة مطلقة للشريك المسئول إذ للشريك الموصى الحرية المطلقة في مراجعة الحساب الختامي والموافقة عليه ، والاتفاق على استمرار الشركة وعدم انقضاءها إلا برغبة الجميع وتقدير نصيب الشريك المنسحب على أساس حساب آخر جرد ليس فيه مخالفة للقانون أو لتنظام العام . والاصل في تصفية الشركات أن يكون بالطريقة المبينة بالعقد وفقاً للمادة ٥٣٢ من القانون المدني الجديد .

« ومن حيث إن النعي على الحكم المطعون فيه بما ورد في هذين السببين غير منتج : ذلك أنه مهما كان الخلاف بين الحكيم الابتدائي والاستئنافي في تفسير الشق الثاني من البند التاسع من عقد الشركة ، ومنواء ، كان هذا البند يشقيه يتضمن شرطاً أسدياً من شأنه يطلان العقد لمخالفته لتنظام العام ، أم أن الشق الأول منه ليس محل تطبيق في واقعة النزاع ، وأن الشق الثاني منه لا يخالف القانون أو النظام العام ، فإن الدعامة الأساسية التي أقيم عليها الحكم الابتدائي والاستئنافي هي أن الشركة موضوع النزاع هي شركة محددة المسدة قد انقضت بانتهاء أجلها للأسباب الصحيحة التي أقيم عليها والسابقة الإشارة إليها ، وهي تكفي لحمله في هذا الخصوص ويستقيم بها قضاؤه .

« ومن حيث إن السبب الرابع يحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابهه عيب في الاسناد ، لأنه قد أحاله في الشق الخاص بالتصفية إلى ما قاله محكمة أول درجة ، وأنغلز الرد على دفاع

وحدتها المالية ، وبيع منشأة تجارية بكافة حقوقها له قيمة تربو عن قيمتها في حالة بيع أجزاء منها .

« ومن حيث إن النعي نفي الحكم في هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقصر التصفية على المنقول دون العقار استند في ذلك إلى أن هناك نزاعاً جدياً على ملكية العقار بين الشركة وبين الشركاء ، إذ يرى الآخرون أنهم ما يكون لنصف العقار ملكية خالصة بمقتضى عقود بيع مسجلة صدرت إليهم من البائعين ، وأن إضافة العقار إلى رأس مال الشركة بموجب ملاحق تالية لعقدها ، إنما كان عملاً صورياً قصد به مواجهة مصلحة الضرائب للهروب من دفع ضريبة الأرباح الاستثنائية التي كانت تغلبها الشركة . وأن الطاعن الأول يهدف من وراء إضافة العقار إلى رأس مال الشركة إلى أن يستولي بغير حق على نصف ذلك المالك إذا ما أضيف إلى الشركة لأن حصته تجاوز سبعة عشر قيراطاً ، بينما يرى الشركاء المسؤول أن هذا التصيب مملوك للشركة ، وقد تدخل في رأس مالها وأدرج في ميزانياتها غير مرة بموافقة الشركاء الموصين ، تلك الواقعة التي اقترنت بتوقيعهم على الحسابات الختامية للشركة ، وخلص الحكم المطعون فيه إلى القول بأن محكمة أول درجة قد أصابت إذ قضت بإيقاف تصفية العقار إلى ما بعد الفصل نهائياً في ملكيته . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ذلك أنه متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن ملكية العقار محل نزاع جدي بين الشركة وبين الشركاء الموصين ،

وأن هذا النزاع معروض أمره على المحكمة المختصة للفصل فيه ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ قرر استبعاد العقار المتنازع عليه من التصفية حتى يفضل نهائياً في ملكيته . أما النعي على الحكم بالخطأ في الاسناد إذ نسب إلى الطاعن القول بأن العقار قابل للقسمة فردود بما أورده الحكم الاستثنائي من أنه إذا حكم لصالح الشركة بملكيتها لهذا العقار فإن التصفية تشملها إذا عجز هؤلاء عن قسمته عيناً ، ولا يؤثر فيما خلاص إليه الحكم في هذا الخصوص ما يكون قد أورده في أسبابه في حدد الرد على دفاع الطاعن عن قابلية العقار للقسمة .

« ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه » .
(القضية رقم ١٩٢ لسنة ٢٢ ق بالهيئة الباقية) .

٥٠١

٢٨ مايو سنة ١٩٥٥

أ - نقض - طعن : إعلان . عدم بيان مدة مستلم صورة الاعلان . بطلان الإعلان .

ب - نقض - طعن : إعلان . المطعون عليه الذي لم يصح إعلانه هو الخصم الحقيقي . بطلان الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المحضر لم يبين في إعلان تقرير الطعن بالنقض صفة من تسلم الصورة فإن هذا الاعلان يكون باطلاً .

٢ - متى كان المطعون عليه الذي لم يصح إعلانه بتقرير الطعن هو الخصم الحقيقي في النزاع ، قلن بطلان إعلانه بترتيب عليه بطلان

الطعن بالنسبة إلى باقي المطعون عليهم .

(القضية رقم ٩٢ سنة ٢٢ ق رثمة ومضوية
المادة الأستغناء عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمد
علاء ومحمد فؤاد جابر المبتدئين) .

٥٠٢

٢٨ أبريل سنة ١٩٥٥

نزع ملكية للمنفعة العامة . تقدير التعويض . مراعاة
قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته .
موجبه عام . وجوب مراعاته سواء اتبعت الاجراءات
القانونية في نزع الملكية أم لم تتبع .

المبدأ القانوني

نهي المادة ١٤ من قانون نزع الملكية
للمنافع العامة الذي يوجب عند تقدير
التعويض مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في
قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته ، هو على
ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما يقرر حكماً
عاماً في تقدير التعويض بغض النظر عما إذا
كانت الحكومة قد اتبعت الاجراءات
القانونية في نزع الملكية أم لم تتبعها ،
وتسرى هذه القاعدة سواء أكان العقار
المستولى عليه جزءاً من أرض مبنية أم معدة
للبناء أو جزءاً من أطياف زراعية تتأثر قيمة
بأنها زيادة أو نقصاناً بتنفيذ المشروع الذي
نزعت الملكية من أجله .

المسألة

« ... من حيث إن الطعن في على سببين :
ينحصر في السبب الأول في أن الحكم المطعون

فيه مشوب بالتقصير في التمييز ذلك لأن
الطاعة نعت على تقرير الجير أنه وهو في
مقام تقدير قيمة ثمن الأطياف من موضوع النزاع
لم يدخل في حياجه الفائدة التي عادت على
الجزء الذي لم ينزع ملكيته من أطياف
المطعون عليهم ، في حين أن المشروع قد
رفع من قيمتها ، إلا أن الحكم الابتدائي أخذ
بتقرير الجير بمقولة إنه بني على أساس سليم
أغفل الرد على هذا الدواع ، كما أغفل الحكم
الاستثنائي الرد عليه مع تمسك الطاعة به .
ويجوز السبب الآخر في أن الحكم المطعون
فيه قد خالف القانون ، ذلك لأن المادة ١٤
من قانون نزع الملكية نصت على أنه إذا
زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم ينزع
ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب
مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان ، وهذا
الحكم ينطبق سواء أكانت الحكومة قد اتبعت
الاجراءات القانونية في نزع الملكية أم لم
تتبعها .

ومن حيث إن الطعن على الحكم في هذين
السببين في حجة ، ذلك أنه يبين من الاطلاع
على محضر أعمال الجير الحكومي وتقريره
المقدمة صورتهما الرسمية بمقتضى الطعن أن
المصرف أنشئ في سنة ١٩٣٨ بالتفريق للطاعة
مع المطعون عليهم ولطعن ، ولأن أمر نزع
المطعون عليهم تقع مجاورة المصرف المذكور
وبين من مذكرة الطاعة أمام محكمة الأولى
ورجعة ، أنها نعت على تقرير الجير أنه أغفل
حسب قدر الخفاق أرض من المصنعين من هذه
المشروع إذا قدر ثمن الأرض من المشروع ملكيتها
دون أن يدخل في تقديره مقدار الفائدة التي

عادت على باقى الأرض من تنفيذ هذا المشروع ، كما تمسكت بذلك فى صحيفة استئنافها وفى المذكرة المقدمة منها أمام محكمة تانى درجة . ولما كانت المادة ١٤ من قانون نزع الملكية للمنافع العامة نصت على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم ينزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاه هذه الزيادة أو هذا النقصان ... وهذا النص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما يقرر حكماً عاماً فى تقدير التعويض بغض النظر عما إذا كانت الحكومة قد اتبعت الاجراءات القانونية فى نزع الملكية أم لم تتبعها ، وثسرى هذه القاعدة سواء أكان العقار المقتولى عليه جزءاً من أرض جبلية أو معدة للبناء أو جزءاً

من أطيان زراعية تتأثر قيمة باقىها بزيادة أو نقصاً بتنفيذ المشروع الذى نزع الملكية من أجله . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض لم يأن بالاً إلى ما دفعت به الطاعنة من أن باقى أطيان المطعون عليهم التى لم تنزع ملكيتها قد زادت قيمتها بسبب تنفيذ المشروع فيكون بذلك قد أغفل البحث فى دفاع جوهرى لو ثبت لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ذلك يكون الحكم قد عاره البطلان لقصور أسبابه مما يتعين معه نقضه .

(القضية رقم ١٢٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
القادة الأنعامه عبد الوفي محمد رئيس المحكمة ومحمد
نجيب أحمد وكيل المحكمة وأحمد الروس ومحمد نواز
جابر ومحمد عبد الواحد على المأخوذ) .

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الامانة السيد علي السيد رئيس المجلس وبدوي ابراهيم حمودة والامام الامام الخريبي وحسن جلال وعلي ابراهيم بغدادى المستشارين)

٥٠٣

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥

قواعد الانصاف . الدرجات الاعتبارية والادبيات
المنقررة بمقتضاها . تنتج آثارها القانونية سواء في
الترقية إلى الدرجات التالية أو في حساب فترات الملاوات
أيا كان نوعها . التقيد بهذا الأصل عند حساب مدة
الثلاثين عاما التي تستحق بها الملاوة الصادرة بقرار مجلس
الوزراء في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ .

المبدأ القانوني

يبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء
الصادرة بالانصاف أنها قد اعتبرت المنصفين
من الموظفين ذوي المؤهلات في درجات معينة
تناسب مؤهلاتهم وحددت أقدمياتهم في هذه
الدرجات من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم
على المؤهل أيهما أقرب تاريخا ورتبت على
هذه الدرجات الاعتبارية وأقدمياتهم فيها
آثارها القانونية سواء في الترقية إلى الدرجة
التالية أو في حساب فترات العلاوات أيا كان
نوعها وأيا كانت كيفية تعيينهم . ومن ثم
فلا وجه لحرمان المتظلم من علاوة الثلاثين

المحكوم

« من حيث إن عناصر المنازعة حسبها
يستفاد من أوراق الطعن تتحصل في أن السيد
محمد السيد فرج الله قدم في ٣٠ من مايو سنة
١٩٥٣ إلى اللجنة القضائية الثالثة لوزارة
التربية والتعليم التظلم رقم ٩٥٧٢ لسنة ١
القضائية طالبا منحه علاوة الثلاثين سنة وفقا
لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو
سنة ١٩٥٠ . وقال بياننا لتظلمه إنه أمضى
ثلاثين عاما في الدرجتين الثامنة والسابعة إذ
حسبت أقدميته في الدرجة الثامنة منذ بدء
التحاقه بالخدمة في ١٩ من فبراير سنة ١٩١٩
تطبيقا لقواعد الانصاف لحصوله سنة ١٩١٨
أي قبل التحاقه بالخدمة على شهادة كفاءة

مجالس المديريات وضع المتظلم في الدرجة الثامنة من ٣٥٠٠ م ج إلى ٨ جنيهات براتب شهري مقداره أربعة جنيهات وذلك اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٢٣ — ولما كانت فترة الثلاثين عاماً لم تنقض منذ هذا التاريخ حتى صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ فإنه لا يستحق علاوة الثلاثين سنة التي نص هذا القرار على منحها لكل موظف من الدرجة الخامسة فأقل أتم في درجتين متاليتين بعد ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٣ علاوة من علاوات درجته وفي ٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت محكمة القضاء الاداري بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بالغاء قرار اللجنة القضائية المطعون فيه وبرفض طلبات المطعون ضده والزامه بالمصروفات — وبنت حكمها على أنه « ليس من أثر الأقدميات الرجعية ان يستفيد الموظف من القواعد الواردة في قواعد الانصاف الموقوتة الأثر والتي قصد بها تسوية حالات الموظفين المستوفين لشرائطها في تاريخ معين ينتهي بعده تطبيقها — ولما كان المطعون ضده لم يعين في الدرجة الثامنة المحققة إلا في أول أبريل سنة ١٩٢٣ وقد انتفع بعلاوة مبدأ مربوط درجته في كادر سنة ١٩٢٣ بمنحه أربعة جنيهات بدلاً من ثلاثة فأن شرائط قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ لا تتوافر فيه اذ لم يمض ثلاثين سنة في الدرجتين الثامنة والسابعة من أول أبريل سنة ١٩٢٣ حتى ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠

ومن حيث إن مبنى الطعن أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو سنة

التعليم الأولى التي تدرت لها هذه القواعد الدرجة الثامنة — وفي أول يوليو سنة ١٩٤٣ رقي إلى الدرجة السابعة تطبيقاً لقواعد انصاف المنسبين — ثم رقي إلى الدرجة السادسة رقية إسمية في أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ وترقية فعلية في أول ديسمبر من هذا العام — وقد نقل إلى وزارة التربية والتعليم في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ تنفيذاً للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ بنقل اختصاص مجالس المديريات بشئون التعليم الأولى إلى وزارة المعارف .

لم تقدم الحكومة دفاعاً أو رداً على التظلم فقررت اللجنة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ استحقاقه علاوة الثلاثين سنة تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ وذلك استناداً إلى ما تبين لها من الأوراق من أن المتظلم قد أمضى في الدرجتين الثامنة والسابعة في الفترة من أول يوليو سنة ١٩٤٣ إلى ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ أكثر من ثلاثين سنة إذ أنه لم يمنح الدرجة السادسة إلا في أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

طعنت وزارة التربية والتعليم في هذا القرار بصحيفة أودعتها سكرتيرية محكمة القضاء الاداري في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ طالبة إلغاءه والزام المتظلم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقيد الطعن برقم ٤٥٢٤ لسنة ٨ قضائية وقد بنت طعنها على أن المتظلم لم يستوف شرط استحقاق علاوة الثلاثين عاماً وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ ذلك لأنه التحق بخدمة مجلس مديرية القليوبية معلماً براتب مقداره جنيهان شهرياً فلما صدر كادر سنة ١٩٢٣ لموظفي

١٩٥٠ في شأن علاوة الثلاثين سالماً لم يحظر أن تكون الأقدمية في الترتيبين أصح من غيرها أو كليهما وجدلية أو اعتبارية ولم يشترط أن تكون الأقدمية حقيقية أو فعلية — وهذا القرار مستقل عن قواعد الانضمام وقد صدر نصيراً على الموظفين — ولما كانت الأقدمية المظلمة في المراجعة العامة رجعت إلى تاريخ الشاغل بالخدمة في فبراير سنة ١٩١٩ على أساس حصوله على شهادة التعليم الأولي قبل هذا التاريخ — كما أنه حصل على المراجعة السابقة في أول يوليو سنة ١٩٤٣ ولم يرق إلى المراجعة السادسة إلا في أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ فإنه يكون قد استوفى الشروط التي شرطها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ لاستحقاق علاوة الثلاثين سالماً ويكون المحكم المطعون فيه اذقني بالغاء قرار اللجنة التنظيمية علاناً للقانون .

« ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ يقضي بمنح كل موظف أو مستخدم من الدرجة الخامسة فأقل أتم ثلاثين سنة في فترتين متتاليتين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ علاوة من علاوات تدرجته ولو تجاوز بها نهاية مربوط تدرجته .

« ومن حيث إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بانضمام ذوي المؤهلات من الموظفين طبقاً للقواعد التنظيمية التي رتبها قدر للمؤهلات الواردة به درجات ورواتب محددة أوجب منحها للمواطنين عليها كما أرجع أقدمياتهم في هذه المراتب إلى تاريخ إلتحاقهم بالخدمة أو تاريخ

مغادرتهم على المؤهلات أيهما أقرب تاريخاً وقضى بتسوية حالاتهم برفع وراتبهم عن طريق علاوات دورية منتظمة بحسب مواضعها ابتداء من هذا التاريخ — وقد كانت هيئة الدراسة الثانوية قسم أول « كفاءة » بين المؤهلات التي تفاولها القوار وقدرة لها الدرجة العامة براتب شهري مقداره ستة جنيهات — كما عهد إلى وزير المعارف والمالية تقدير معادلات تلك المؤهلات على أن يقرها المجلس — وبناء على ذلك صدرت قرارات عدة منها القرار الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ الذي صدر بتنقيته كتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٥٠ — ٢/٣ في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ وقد تضمن فيما تضمنه تقدير شهادة كفاءة التعليم الأولي واعتبرها معادلة لشهادة الدراسة الثانوية قسم أول « كفاءة » المقدرة لها الدرجة العامة براتب شهري مقداره ستة جنيهات « على أن تحسب أقدمية الحاصلين عليها قبل تاريخ إلتحاقهم بالخدمة من هذا التاريخ حتى ولو كان تعيينهم ابتداء من وظائف خارجة عن هيئة العمل أو باليومية أو بمكافأة أو بمربوط ثابت — ونسوى حالاتهم على أساس افتراض تعيينهم ابتداء بالراتب المذكور ثم زيد بمقدار خمس مائة مليم لكل سنتين « مع مراعاة مايو » إلى أن يبلغ الراتب عشرة جنيهات ثم منحوا بعد ذلك العلاوات التي كانت مقررة في كل عهد مع مراعاة أن تكون فئة العلاوة في جميع مراحل التسوية مليم وتكون التسوية من تاريخ الحصول على الشهادة بالنسبة إلى من حصلوا عليها أثناء الخدمة كما جاء بهذا الكتاب

وأن حلة شهادة الدراسة الثانوية بقسميها الأول والثاني وما يؤول إليهما الذين حصلوا على الدرجة الثامنة فعلاً قبل ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ورجعت أقدمياتهم في هذه الدرجة بمقتضى قواعد الانصاف إلى تاريخ سابق بخمس عشرة سنة على أول يوليو سنة ١٩٤٣ يعلمون كنسبين ويمنحون الدرجة السابعة للشخصية من هذا التاريخ بحسب ما يثبت لهم علامة الترقية من هذا التاريخ أيضاً. وقد تضمن الكتاب أحكاماً مماثلة بالنسبة إلى حملة المؤهلات الأخرى ومعادلاتها التي بينها الكشوف الملحق به.

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن قرارات مجلس الوزراء المشار إليها قد اعتبرت المتقدمين من الموظفين ذوي المؤهلات في درجات معينة تناسب مؤهلاتهم ووجدت أقدمياتهم في هذه الدرجات من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيها أقرب تاريخاً ورتبت على هذه الدرجات الاعتبارية وأقدمياتهم فيها آثارها القانونية سواء في الترقية إلى الدرجة التالية أو في حساب فترات الصلاوات أيه كان نوعها وأيا كانت كيفية تعيينهم أو كماله بالقرارات: « حتى ولو كان تعيينهم ابتداءً في وظائف خارجية عن هيئة العمل أو باليومية أو بمكافأة أو بموجب تاليف. »

« ومن حيث إنه على مقتضى ما تقدم وبالتطبيق للقرارات سالفة الذكر يكون المنظم قد استوفى مدة الثلاثين عاماً في الدرجتين الثامنة والسابعة باعتبار أقدميته في الدرجة الثامنة من تاريخ تعيينه مؤلفاً بمجلس

مديرية القليوبية في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ وفي الدرجة السابعة من أول يوليو سنة ١٩٤٣ واذ لم يرق إلى الدرجة السادسة إلا في أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ ومن ثم يكون مستحقاً علاوة الثلاثين عاماً وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ فيكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفاً للقانون متعيباً العاقره ٤.

(القضية رقم ٥ سنة ١ ق) .

٥٠٤

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ - موظف . علاقه بالحكومة علاقه تنظيمية .
مختلوع نظامه القانوني الجديد وفي مقتضى المادة العامة . سرعان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به . عدم سرطانه بالترجيح على اثر كثر القانونية الإدارية إلا بغير خاص في قانونه ولغيره من الأدق . نفس التنظيم الجديد لرابا ترب أعباء مالية على المرأة . عدم سرطانه على الملقى إلا إذا بين قصده في ذلك بوضوح . عدم اليك يكون . التفسير لصالح المرأة . أساس ذلك .

بدر . كمال الملك . قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بمجلة الشؤذ الناجم عن تطبيق قرارين سابقين عليه . تضمنت مزايا مالية بالنسبة لفئات من الموظفين والوحدات . تضمنت مزايا مالية من الميزانية . صدوره بغير أثر رجعي . أساس ذلك .

المبادئ القانونية

١ - ان علاقه الموظف بالحكومة هي علاقه تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح .
فكر كثر الموظف من هذه الناحية هو من خصائصه قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت . وليس له أن يحتج بأن له حقاً مكتسباً في أن يظل في مقتضى النظم القديم الذي غيى في ظل أحكامه .
ومرد ذلك إلى أن اثر قانونه هم عملان المراتق

العامة وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ويتفرع عن ذلك أن التنظيم الجديد يسري على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لا يسري بأثر رجعي بما من شأنه إهتدادر المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت لصالح الموظف نتيجة لتطبيق التنظيم القديم ، قانونا كان أو لائحة ، على حالته ، إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة . وإذا تضمن التنظيم الجديد ، قانونا كان أو لائحة ، مزايا جديدة للوظيفة ترتب أعباء مالية على الخزنة العامة ، فالأصل ألا يسري التنظيم الجديد في هذا الخصوص إلا من تاريخ العمل به . إلا إذا كان واضحا منه أنه قصد أن يكون تقاضاه من تاريخ سابق ، هذا وعند الغموض أو البشك يجب أن يكون التفسير لصالح الخزنة ، إعمالا لمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في الروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام .

٢ - يبين من الاطلاع على قرار مجلس

الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ أن السواقين والوقادين بالسكك الحديدية لم يدرجوا في ضمن طائفة عمال اليومية إلى أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩

بمعاملتهم بمقتضى أحكام كادر العمال على أساس وضعهم في الدرجة (٢٤٠ - ٤٠٠) بشروط معينة على أن تدفع لهم الفروق من أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ ونص في قرار ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ على أنه لا يفيد من هذه التسوية سوى الموجودين في الدرجتين الثامنة والسابعة فقط ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فوسع من دائرة العاملين بكادر العمال من السائقين وأدخل في تلك الدائرة سائقي الدرجة السادسة كما عدل من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادرين في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ لازالة الشذوذ الذي كشف تطبيق هذين القرارين عن وجوده وهو زيارة أجر الوقاد أو السائق الحديث في الخدمة عن أجر زميله الأقدم منه . ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد استحدث تعديلا في النظام القانوني لأمثال المدعى من الوقادين متضمنا مزايا لهم ترتب أعباء مالية على الخزنة العامة ، فلا يسري هذا التنظيم الجديد إلا من تاريخ العمل به . دون إسناده إلى تاريخ سابق ودفع فروق عن الماضي مادام ذلك ليس واضحا من نصونه بل ان ظروف الحال وملايساته لدي إصداره تدل على العكس إذا روعي أن تقدير مصلحة السكك الحديدية للتكاليف المالية للتسوية لا تجاوز مبلغ ٣٠٠ جنيها شهريا يخصم على

البند الذي يخصم عليه بأجور خدم القاطرات وهذا المبلغ لا يتسع لدفع فروق عن الماضي ، وبمهما يكن من أمر ، فإنه لو صح أن ثمة غموضاً في القرار لوجب تفسيره لصالح الخزنة العامة (١) .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة حسبما يستفاد من أوراق الطعن ، يحصل في أن المطعون عليه تقدم إلى اللجنة القضائية لوزارة المواصلات بالتظلم رقم ١٣٥٤ لسنة ٢ القضائية أبان فيه أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بتسوية الشذوذ الناتج من تطبيق كادر العمال على خدمة القاطرات طبق في حقه تطبيقاً خاطئاً إذ لم يصرف له الفرق عن الماضي من تاريخ ترقيته وقاد في أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وطلب الحكم باستحقاقه هذه الفروق إعمالاً لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر . وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ أصدرت اللجنة القضائية الخاصة بالنظر في منازعات موظفي وزارة المواصلات قراراً «بتسوية حالة المتظلم وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ من تاريخ ترقيته إلى وقاد وما يترتب على ذلك من آثار» وأسست اللجنة قرارها على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ نص على ما يأتي :

« تسوية الشذوذ الناتج من تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ (تحسين حالة سائى ووقادى الوابورات) مما ينتج عنه ارتفاع ماهية الوقاد أو السائى الجديد في الخدمة إلى مستوى أعلى من زميله الأقدم منه ورفع الاجحاف الذى وقع على السائىين الشاغلين للدرجة السادسة بسبب عدم تطبيق كادر العمال عليهم وذلك بتطبيق هذا الكادر عليهم أسوة بسائىي الدرجتين السابعة والثامنة . و انتهت اللجنة إلى أنه لا يمكن أن يفهم من كلمة تسوية الشذوذ إلا أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ يرفع هذا الشذوذ من يوم وقوعه أى من تاريخ ترقية المتظلم إلى وقاد . وبعرضة أودعت سكرتيرية محكمة القضاء الادارى في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ طعنت وزارة المواصلات في قرار اللجنة القضائية طالبة إلغاءه وإلزام المطعون عليه بالمصروفات والأتعاب وبنت طعنها على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طبق في حق من يشملهم هذا القرار ودفع لهم الفرق من ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ صدور هذا القرار لأنه لم ينص فيه على تاريخ الانتفاع المادى فلا يجوز والحالة هذه دفع الفرق من تاريخ ترقية المطعون عليه إلى وقاد في أول مايو سنة ١٩٤٦ . ودفع المطعون عليه بأن السائىين والوقادين إنما يستمدون حقهم في المعاملة بقواعد كادر العمال من قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن أحكام كادر العمال وليس من قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢٨

(١) بهذا المعنى الأحكام الصادرة من نفس الهيئة

بجلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بالصون رقم ١٥٠

١٢ و ١٨ سنة ١ قضائية .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ و ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ لم تكن كاشفة عن حق مقرر بكادر العمال وإمما جاءت منشئة لحق مستحدث ولم ينص القرار الأخير على أداء فروق من تاريخ معين في الماضي ، أما عبارة « إزالة الشذوذ » الواردة في القرار المذكور فكانت منصبة على الشذوذ الناتج من زيادة ماهية الوقاد أو السائقين الجديد في الخدمة عن زميله الأقدم منه ولم يشر القرار إلى شذوذ الفروق المالية عن الماضي ، فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ أن السواقين والوقادين بالسكك الحديدية لم يدرجوا في ضمن طائفة عمال اليومية إلى أن صدر قرارا مجلس الوزراء في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ بمعاملتهم بمقتضى أحكام كادر العمال على أساس وضعهم في الدرجة (٢٤٠ — ٤٠٠) بشروط معينة على أن تدفع لهم الفروق من أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ ونص في قرار ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ على أنه لا يفيد من هذه التسوية سوى الموجودين في الدرجتين الثامنة والسابعة فقط ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فوسع من دائرة المعاملين بكادر العمال من السائقين وأدخل في تلك الدائرة سائقي الدرجة السادسة كما عدل من أحكام قرارى مجلس

من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ و ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ . ذلك أن القرارات الأخيرة كاشفة عن حق مقرر لهم بكادر العمال كما أن حالة الشذوذ التي نتجت من حرمان فريق من الوقادين والسائقين لم تكن مقصودة على تدرجهم بل هي شاملة لعدم دفع الفروق . وأضاف إلى ذلك أنه لم يرد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أى نص مانع الدفع من أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وقد استقرت أحكام محكمة القضاء الإداري على أن قرارات مجلس الوزراء التي تصدر بتصرفات داخلية في اختصاص السلطة التنفيذية تكون صحيحة و نافذة حتي لو جاوز مجلس الوزراء اعتماد المال المقرر .

وقد قضت محكمة القضاء الإداري بحكمها الصادر في ١٤ من إبريل سنة ١٩٥٥ « بإلغاء قرار اللجنة القضائية وباستحقاق المطعون ضده تسوية حالته بالتطبيق لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وصرف الفروق اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبإلزام الحكومة بالمصروفات المناسبة » وأسست قضاءها على أن المساواة بين وقادي الدرجة السادسة وبين زملائهم في الدرجتين السابعة والثامنة عند تطبيق كادر العمال عليهم وتسوية الشذوذ الناتج من تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ مما نتج عنه زيادة ماهية الوقاد أو السائق الجديد في الخدمة عن ماهية زميله الأقدم منه . كل هذا لا يتحقق إلا بدفع الفروق من أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

الوزراء الصادرين في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ لازالة الشذوذ الذي كشف تطبيق هذين القرارين عن وجوده وهو زيادة أجر الوفاة أو السائق الحديث في الخدمة عن أجر زميله الأقدم منه .

« ومن حيث إن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت . وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظل أحكامه ، ومرد ذلك إلى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ويتفرع عن ذلك أن التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه إهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت لصالح الموظف نتيجة لتطبيق التنظيم القديم ، قانونا كان أو لائحة ، على حالته ، إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة . وإذا تضمن التنظيم الجديد ، قانونا كان أو لائحة ، مزايا جديدة للموظفة ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة ، فالأصل ألا يسرى التنظيم الجديد في هذا الخصوص إلا من تاريخ العمل به . إلا إذا كان واضحا منه أنه قصد أن يكون تقاذه من تاريخ سابق ، هذا وعند الغرض أو الشك يجب أن يكون التفسير لصالح الخزانة ، إعمالا لمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في الروابط القانونية التي تنشأ بين

الادارة والأفراد في مجالات القانون العام . « ومن حيث إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد استحدث تعديلا في النظام القانوني لأمثال المدعى من الوفاة ، متضمنا مزايا لم ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة ، فعلى مقتضى ما تقدم فلا يسري هذا التنظيم الجديد إلا من تاريخ العمل به ، دون إسناده إلى تاريخ سابق ودفع فروق عن الماضي . ما دام ذلك ليس واضحا من نصوصه بل إن ظروف الحال وملابساته لدى إصداره تدل على العكس إذا روعي أن تقدير مصلحة السكك الحديدية للتكاليف المالية للتسوية لا يتجاوز مبلغ ٣٠٠ جنيا شهريا يخصم على البند الذي يخصم عليه بأجور خدم القاطرات وهذا المبلغ لا يتسع لدفع فروق عن الماضي ، ومهما يكن من أمر فإنه لو صح أن ثمة غموضا في القرار لوجب تفسيره لصالح الخزانة العامة كما سلف إيضاحه .

« ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بدفع فروق عن الماضي أي اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعيينا إلغاؤه . »

(القضية رقم ١٦ سنة ١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥٥

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥

مؤهل دراسي . حملة شهادة التجارة المتوسطة . لا يلزم على الإدارة تعيينهم عند الالتحاق بالخدمة في الدرجة الثامنة ببدية مربوطها طبقا لكادر سنة ١٩٣١ المعد بقرار مجلس الوزراء في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٥ .

المبدأ القانوني

إن أحكام كادر سنة ١٩٣١ معدلة في خصوص حلة شهادة التجارة المتوسطة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ لم تكن تلزم الإدارة بتعيينهم عند الانتحاق بالخدمة في الدرجة الثامنة الكتابية ببداية مربوطها وقدره خمسة جنيهات ونصف بل جعلت ذلك امراً جوازياً لها متروكاً لتقديرها، فلا تترتب عليها إذا كانت قد عينت المطعون عليه عند بدء خدمته في وظيفة خارج الهيئة بمرتبة خمسة جنيهات وبذلك لا يستحق سوى مرتبة تلك الوظيفة بحكم مركزه القانوني وقتذاك. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باستحقاق المطعون عليه لراتب شهري قدره خمسة جنيهات وخمسمائة مليم من تاريخ انتحاقه بالخدمة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون حقيقةً بالإلغاء.

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة الإدارية حسبما يستفاد من أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه تقدم إلى اللجنة القضائية لوزارات التجارة والتموين والزراعة بالتظلم رقم ٧٧٩ لسنة ٢ القضائية أبان فيه أنه حصل على دبلوم التجارة المتوسطة عام

١٩٣٤ والتحق بخدمة الحكومة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ في وظيفة ملاحظ من الدرجة الأولى خارج هيئة العمال بماهية شهرية قدرها خمسة جنيهات ثم عين في وظيفة من الدرجة التاسعة في أول مايو سنة ١٩٣٩ ومنح الدرجة الثامنة الكتابية في ٨ من فبراير سنة ١٩٤١ بماهية قدرها ٥٠٠ م و ٥ ج بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ ثم سويت حالته في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ طبقاً لقواعد الانصاف مع عدم صرف الفروق إلا من هذا التاريخ وطلب الحكم بتسوية حالته طبقاً لأحكام كادر سنة ١٩٣١ باعتبار ماهيته الشهرية سبعة جنيهات منذ انتحاقه بالخدمة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ وما يترتب على ذلك من آثار. وبمناسبة صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء المحاكم الإدارية أحيل التظلم بحالته إلى المحكمة الإدارية المختصة وبجلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٥٥ قصر المدعي دعواه على طلب تسوية حالته على أساس أنه يستحق مرتباً شهرياً قدره ٥٠٠ م و ٥ ج من تاريخ انتحاقه بالخدمة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ حتى تاريخ منحه هذا المرتب في ٨ من فبراير سنة ١٩٤١ مع صرف الفروق على ذلك واستند إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥، ودفعت الحكومة الدعوى بأنها سويت بحالة المدعي طبقاً لقواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ولا يمكن صرف الفروق المترتبة على تطبيق القول عند المشار إليها إلا من تاريخ صدورهما وأن المدعي التظلم بالخدمة هو وأمثاله في شك الخدمة الخارجين عن هيئة العمال لعدم

وبوجود درجات ثامنة كتابية خالية بالوزارة عند التحاقه بالخدمة وانتهت إلى طلب رفض الدعوى .

وقد قضت المحكمة الادارية لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتأمين بحكمها الصادر في ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٥ « باستحقاق المدعي لراتب شهري قدره خمسة جنيهات وخمسمائة مليم من تاريخ دخوله الخدمة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ » وأسست قضائها على أن « المدعي عليها لم تذكر حق المدعي في أن تسوى حالته بالتطبيق لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ بل أنها طبقته عليه فعلاً ومنحته الدرجة الثامنة الكتابية في ٨ من فبراير سنة ١٩٤١ بما هي قدرها خمسة جنيهات وخمسمائة مليم شهرياً ، ومادام قرار مجلس الوزراء الذي يستند المدعي منه حقه قد صدر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ وأصبح واجب التطبيق من هذا التاريخ وأن المدعي عليها هي التي تراخت في ذلك ومن ثم فلا يجوز أن يتحمل المدعي نتيجة هذا التراخي وتكون دعواه بطلب تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار إليه على حالته قد بنيت على أساس سليم من القانون متعيناً قبولها » .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أن كادر سنة ١٩٣١ لم يلزم الادارة بتعيين حامل شهادة التجارة المتوسطة في الدرجة الثامنة وأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر

سنة ١٩٣٥ لم يعدل من احكام هذا الكادر إلا من حيث تخفيض بداية مربوط الدرجة الثامنة بالنسبة لحمة هذا المؤهل من ٨٤ جنيه إلى ٦٦ جنيه سنوياً .

« ومن حيث إن أحكام كادر سنة ١٩٣١ معدلة في خصوص حملة شهادة التجارة المتوسطة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ لم تكن تلزم الادارة بتعيينهم عند الالتحاق بالخدمة في الدرجة الثامنة الكتابية ببداية مربوطها وقدره خمسة جنيهات ونصف بل جعلت ذلك أمراً جوازياً لها متروكاً لتقديرها ، فلا تريب عليها إذا كانت قد عينت المطعون عليه عند بدء خدمته في وظيفة خارج الهيئة بمرتبة خمسة جنيهات وبذلك لا يستحق سوي مرتبة تلك الوظيفة بحكم مركزه القانوني وقتذاك . فلما عين في الدرجة الثامنة الكتابية في ٨ من فبراير سنة ١٩٤١ بمرتبة خمسة جنيهات ونصف أصبح في مركز قانوني جديد بالتطبيق لكادر سنة ١٩٣١ معدلاً بقرار مجلس الوزراء المشار إليه وصار يتناول المرتبة الذي يستحقه بحكم هذا المركز القانوني إلى أن جاءت قواعد الانصاف في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بتنظيم جديد طبق في حقه ولكن مع عدم صرف فروق عن الماضي إعمالاً بنص ذلك القرار .

« ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باستحقاق المطعون عليه لراتب شهري قدره خمسة جنيهات وخمسمائة مليم من تاريخ التحاقه بالخدمة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر

جديد ينظم تنظيمًا كاملاً وضعاً من الأوضاع أفرد له تشريع سابق ، وفي هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخاً جملة وتفصيلاً إذا تعلق التعارض بين التشريع السابق والتشريع ، اللاحق بالمبدأ الذي أسس عليه التشريع السابق وفي غير هذه الحالة لا يتناول النسخ إلا النصوص التي تتعارض تعارضاً مطلقاً مع نصوص التشريع الجديد .

٢ — يبين من تقصى القواعد العامة المنظمة لشئون العلاوات الدورية وعلاوات الترقية أنه كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ يقضى بنخصم علاوة الترقية من إعانة الغلاء على أن ينتهي العمل بأحكامه في آخر السنة المالية — أي في يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ — ثم صدر بعد ذلك قرار في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ مشتملاً على تنظيم جديد أريد به أن يحل محل التنظيم السابق وهو يقضى بأن يكون الخصم من إعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية عند استحقاق أيهما منذ أول فبراير سنة ١٩٥٣ ولم يرد نص في هذا القرار الأخير بتوقيف العمل به كما حصل في قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ . ثم صدر بعد ذلك القانون ٣٢٥ سنة ١٩٥٣ وهو لم يعتمد أبداً إلى إلغاء المبدأ الذي قام عليه قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ من حيث الخصم حتى يحق القول بأنه منسوخه

في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون حقيقة بالإنهاء .
(القضية رقم ٢٧ سنة ١ ق بالمئة السابقة) .

٥٠٦

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — نص تشريعي . إنماؤه صراحة أو ضمناً .
صور الإنهاء الضمني .

ب — علاوة . قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ بنخصم نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية من إعانة الغلاء . انطباقه على العلاوات التي استحدثت في ظل سريان أحكامه . استمرار هذا النوع من الخصم بالنسبة لها حتى بعد صدور القانون رقم ٢٢٥ سنة ١٩٥٣ . أساس ذلك .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة الثانية من القانون المدني إذ قضت بأنه : لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع إنما قصدت على ضوء المذكرة التفسيرية للقانون المدني إلى تقرير صورتين للنسخ التشريعي ، وهما النسخ الصريح والنسخ الضمني ، وأن النسخ الضمني بدوره صورتين : فاما أن يصدر تشريع جديد يشتمل على نص يتعارض تعارضاً تاماً مع نص في التشريع القديم وفي هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التي يتحقق فيها التعارض وإما أن يصدر تشريع

٥٠٧

• نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ - لجان قضائية . قراراتها التي لم يعلن فيها في المبدأ . لها قوة الأحكام النهائية . امتناع العدول عنها أو إلغاؤها من جانبها أو من المحاكم الإدارية .

ب - دعوى . استنفاد المحكمة لولايتها بإصدار الحكم . لا يلبس حقها في تفسيره أو تصحيح أخطاءه المادية . تجاوزها حدود التفسير والتصحيح إلى التعديل . مخالف لقانون . سرعان ذلك على قرارات اللجان القضائية .

المبادئ القانونية

١ - يبين من استقراء نصوص المواد ١٠ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية أنه قد أسند إلى تلك اللجان سلطة فصل قضائي فيما ناط بها النظر فيه من منازعات وطلبات ، وجعل لقراراتها التي لم يعلن فيها في الميعاد أمام محكمة القضاء الإداري قوة الأحكام النهائية . وبهذه المثابة تستنفذ اللجنة ولايتها بإصدار قرارها ، فلا تملك إلغاؤه أو تعديله ، فإذا كانت فعلت ذلك ، أرفعلته المحكمة الإدارية التي حلت محلها ، كان قرار اللجنة أو حكم المحكمة مخالفا للقانون لاستنفاد ولايتها بإصدار القرار الأول من جهة ولاهدار قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا إن كان قد انقضى ميعاد الطعن بالنسبة إلى القرار الأول ولم يعلن فيه ، وهذا من جهة أخرى .

٢ - وإن كانت اللجنة القضائية

نسخا مطلقا جملة وتفصيلا وإنما قصد إلى تنظيم جديد من حيث كيفية الخصم لا من حيث مبدئه ، فجعل هذا الخصم يلحق العلاوة ذاتها رأسا بمقدار النصف بدلا من أن يلحق الخصم إعانة الغلاء بمقدار نصف العلاوة ، مبقيا على مبدأ الخصم في ذاته ، ومن ثم فلا دامت العلاوة قد استحققت للمطعون عليه في أول مايو سنة ١٩٥٣ (أى في ظل سريان أحكام قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣) فإنه يكون قد تم في حقه منذ أول مايو سنة ١٩٥٢ مركز قانوني ذاتي هو الخصم من إعانة الغلاء بمقدار نصف تلك العلاوة نتيجة لتطبيق حكم القرار المشار إليه على حالته ويستمر الخصم من إعانة الغلاء بمقدار نصف تلك العلاوة حتى بعد نفاذ القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ بإدام لم يقصد هذا القانون إلى نسخ التنظيم السابق في مبدأ الخصم وإنما أبقى على هذا المبدأ فقط نظم طريقة أخرى للخصم فكل من التنظيمين يجب إعماله في محل تطبيقه فيطبق القرار من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت في مدة سريانه ويطبق القانون الجديد من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت منذ نفاذه .

(القضية رقم ٣٢ سنة ١ ق بالمئية السابقة) .

أو المحكمة الادارية تستنفذ ولايتها باصدارها قرارها أو حكمها إلا أنها تملك تصحيح ما وقع في المنطوق أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من أخطاء مادية بحته كتابية أو حسابية ، بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن ، كما يجوز هؤلاء أن يطلبوا إليها تفسير ما وقع في المنطوق أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر مكتملة له ، من غموض أو إبهام ، ولا يعتبر القرار أو الحكم المصحح أو المفسر معديلا للقرار أو الحكم الذي يصححه أو يفسره ، بل متمم له ، فإذا جاوزت اللجنة أو المحكمة حدود ولايتها في التصحيح أو التفسير إلى التعديل أو التغيير ، كان قرارها أو حكمها مخالفا للقانون .

المحكمة

« من حيث إن عناصر المنازعة الادارية خسيما بين من أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام أمام المحكمة الادارية لوزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية الدعوى رقم ٣٦٦٤ لسنة ٢ قضائية ذاكرة فيها أنه صدر لصالحه قرار من اللجنة القضائية لوزارة المواصلات في التظلم رقم ٢٨٦٧ لسنة ١ قضائية في ٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ باستحقاقه لأجرة قدرها ٢٠٠ مليم يوميا تراد بمقدار ٥٠٠ مليم شهريا كل ثلاث سنوات وتسوية حالته على هذا الأساس مع ما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقواعد الانصاف . وكان

قد أسس تظلمه على أنه حاصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ، وعين بمصلحة السكك الحديدية بأجر يومي قدره ١٦٠ م وأنه يستحق وضعه في الدرجة التاسعة أو ما يعادل أول مربوطها وقدره خمسة جنيهات شهريا بالتطبيق لقواعد الانصاف . ولم ترد المصلحة على هذا التظلم فأجابه اللجنة إلى طلبه . وقد قامت هندسة السكة بتنفيذ لهذا القرار بإجراء تسوية له على أساس منحه ٢٠٠ م يوميا من بدء تعيينه في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ زيدت بعد سنتين إلى ٢٢٠ م يوميا من أول مايو سنة ١٩٥٢ ، وأرسلت هذه التسوية لمراقبة عموم الحسابات لمراجعتها واعتمادها . بيد أن المراقبة أعادتها لتصحيحها على أساس استحقاقه العلاوة كل ثلاث سنوات أي من أول مايو سنة ١٩٥٣ وفق ما جاء بمنطوق قرار اللجنة القضائية . وقد بعثت عموم الهندسة بالتسوية للحسابات للمرة الثانية مشفوعة بكتاب أبدت فيه أنه يستحق هذه العلاوة كل سنتين طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ . غير أن مراقبة الحسابات استمسكت بمنطوق قرار اللجنة . وأقام دعواه طالبا تفسير القرار المذكور بشأن موعد استحقاقه للعلاوة ، مع الحكم باستحقاقه لعلاوة دورية مقدارها ٥٠٠ م شهريا كل سنتين طبقا لقرار مجلس الوزراء المشار إليه . وقد ردت الحكومة بأنه حاصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية والتحق بخدمة مصلحة السكك الحديدية بوظيفة كاتب أجرية باليومية اعتبارا من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ بأجر يومي قدره ١٦٠ م ، ثم منح

فالذا انقضى ميعاد الطعن فيها المبين في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة دون أن يقدم أى من الطرفين طعنا فيها أمام محكمة القضاء الإداري أصبح قرار اللجنة نهائيا . ولما كان القرار الصادر في التظلم المرفوع من المطعون عليه إلى اللجنة القضائية قد أصبح واجب التنفيذ طبقا لنص المادة العاشرة آتفة الذكر، فإنه يكون قد تحدد المطعون عليه بموجبه مركز قانوني ذاتي بصحة نهائية يوجب تسوية حالته وفقا لمنطوقه الذي جاء واضحا لا لبس فيه . إذ أبرز في عبارة صريحة الأجر الذي يستحقه وميعاد استحقاقه للعلاوة والقواعد التي تنظم علاقته بالحكومة .

ولما كان المذكور إنما استهدف بدعواه المساس بالمركز القانوني الذاتي الذي تحدد له نهائيا بقرار اللجنة القضائية والذي أصبح من المتعين تسوية حالته على أساسه ، وكان الحكم المطعون فيه قد مس هذا المركز ، فإن هذا الحكم يكون قد بني على مخالفة القانون ، ومن ثم يتعين الحكم بالغائه ورفض الدعوى مع إلزام رافعها بالمصروفات .

« ومن حيث إن المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة معسلا بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ إذ نص في مادته الثانية على اختصاص تلك اللجان بالنظر في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، وفي الطلبات التي يقدمها ذور الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة

علاوة في أول مايو سنة ١٩٥٢ فأصبحت أجرته ١٨٠ م — وأنها أجرت له تسوية طبقا لمنطوق قرار اللجنة القضائية الصادر لصالحه وذلك بمنحه أجرا يوميا قدره ٢٠٠ م من بدء دخوله الخدمة ، ومنحه علاوة في أول مايو سنة ١٩٥٣ بلغ بها أجره اليومي ٢٢٠ م . وفي ٧ من مايو سنة ١٩٥٥ أصدرت المحكمة الادارية حكما المطعون فيه بأحقية في صرف العلاوة المقررة في كادر العمال للدرجة العالية المخصصة لوظيفة كاتب أجرية المستحقة له في أول مايو سنة ١٩٥٢ على أساس أجر بدايته ٢٠٠ م مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية . وبنت قضاءها في هذا على أنه حصر طلباته في أحقيقته لصرف العلاوات المقررة لوظيفته وهي كاتب أجرية بالتطبيق لأحكام كادر العمال على أساس أجر بدايته ٢٠٠ م من بدء التعيين وأن المؤهلين المنصفين الذين يشغلون درجات عمالية يفيدون من أحكام الانصاف وأحكام كادر العمال الذي لم يبلغ الانصاف ولم يرد فيه ما يعارض معها . ومن ثم يكون من حق المدعي الافادة من قواعد العلاوات الواردة بالكادر الأخير مستمدا هذا الحق من أحكام الكادر المذكور وليس من قواعد الانصاف التي صدر قرار اللجنة القضائية بتسوية حالته على مقتضاها .

« ومن حيث إن رئيس هيئة مفوضي الدولة طعن في هذا الحكم مستندا إلى أنه لما كانت المادتان التاسعة والعاشرة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية تنصان على أن القرارات الصادرة من اللجنة القضائية هي قرارات إدارية نهائية

المنطوق أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من أخطاء مادية. بحتة كتابية أو حسابية ، بقرار تعديله من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن ، كما يجوز لهؤلاء أن يطلبوا إليها تفسير ما وقع في المنطوق ، أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر مكملة له ، من غموض أو إبهام . ولا يعتبر القرار أو الحكم المصحح أو المفسر معدلاً للقرار أو الحكم الذي يصححه أو يفسره ، بل متمم له ، فإذا تجاوزت اللجنة أو المحكمة حدود ولايتها في التصحيح أو التفسير إلى التعديل أو التغيير ، كان قرارها أو حكمها مخالفاً للقانون .

« ومن حيث إن منطوق قرار اللجنة القضائية الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ لم تقع فيه أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية . كما لم يشبه أي غموض أو إبهام ، إذ جاء صريحاً في استحقاق المتظلم أجره قدرها ٢٠٠ م يومياً تراد بمقدار ٥٠٠ م شهرياً كل ثلاث سنوات وتسوية حالته على هذا الأساس مع ما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقواعد الانصاف وظاهر بما لا يحتمل إنباً أو غموضاً أن اللجنة حددت المركز القانوني للمتظلم على أساس تطبيق قواعد الانصاف على حالته ، تلك التي تجعله مستحقاً للأجر اليومي المشار إليه وللعلاوة الشهرية سالفة الذكر كل ثلاث سنوات ومهما يكن من أمر في سلامة أو عدم سلامة الحكم القانوني الذي أنزلته على حالة المتظلم ، فإن قرارها قد أصبحت له قوة الأحكام النهائية إذ لم يطعن فيه في الميعاد

بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح العلاوات ، وإذ نص في مادته التاسعة على أن تعتبر القرارات الصادرة منها قرارات إدارية نهائية ولا يجوز رفع المنازعات والطلبات الميمنة بالمادة الثانية إلى محكمة القضاء الإداري لمجلس الدولة إلا بطريق الطعن في هذه القرارات في الميعاد المبين في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، وإذ نص في مادته العاشرة على أنه إذا انقضى ميعاد الطعن دون أن يستعمل أي من الطرفين حقه فيه أصبح قرار اللجنة واجب التنفيذ ، فإذا امتنع الموظف المكلف بحكم وظيفته تنفيذ القرار عن تنفيذه سرت أحكام المادة ١٢٣ من قانون العقوبات — إن المرسوم بقانون المشار إليه يكون قد أسند إلى تلك اللجان سلطة فصل قضائي فيما ناط بها النظر فيه من منازعات وطلبات ، وجعل لقراراتها التي لم يطعن فيها في الميعاد أمام محكمة القضاء الإداري قوة الأحكام النهائية . وبهذه المثابة تستنفذ اللجنة ولايتها بإصدار قرارها ، فلا تملك إلغائه أو تعديله ، فإذا كانت فعلت ذلك ، أو فعلته المحكمة الإدارية التي حلت محلها ، كان قرار اللجنة أو حكم المحكمة مخالفاً للقانون لاستنفاد ولايتها بإصدار القرار الأول من جهة والاهدار قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً إن كان قد انقضى ميعاد الطعن بالنسبة إلى القرار الأول ولم يطعن فيه ، وهذا من جهة أخرى .

« ومن حيث إنه وإن كانت اللجنة أو المحكمة تستنفذ ولايتها بإصدارها قرارها أو حكمها ، إلا أنها تملك تصحيح ما وقع في

القانوني أمام محكمة القضاء الاداري ، وبهذه المثابة أصبح حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه فلا يجوز تحت ستار دعوى تفسير أو تصحيح أخطاء مادية الادعاء بأن المتظلم كان يستحق العلاوة الشهرية كل سنتين بالتطبيق لقواعد كادر العمال التي كان يجب إنزالها على حالته ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بأحقية في ذلك ، قد أهدر من ناحية قوة الشيء المحكوم فيه التي اكتسبها القرار ، ومن ناحية أخرى جاوز حدود الولاية في التصحيح أو التفسير إلى التغيير أو التبديل فيه ، ووقع مخالفاً للقانون حقيقةً بالإلغاء .

(القضية رقم ٦٦ سنة ١ ق رئاسة وعضوية البادة الأستاذة السيد علي السير رئيس المجلس والإمام الإمام الخميني وحسن جلال وعلي إبراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل المستنارين) .

٥٠٨

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — استقالة . القرار الصادر بها . ركن السبب فيه هو الطلب المقدم بها . وجوب قيام الطلب مستوفيا شرائط صحته إلى وقت صدور القرار .

ب — استقالة . وجوب استنادها إلى إرادة خالية من عيوب الرضاء . الإكراه القسري للرضاء . اشتغال على عنصرين : موضوعي ونشائي .

ج — إكراه . أثره في صحة القرار الإداري . خضوعه لرقابة المحكمة العليا في تعقيها على الحكم المطعون فيه .

المبادئ القانونية

١ — إن طلب الاستقالة هو ركن السبب في القرار الإداري الصادر بقبولها ، فيلزم

لصحة هذا القرار أن يكون الطلب قائماً حين صدور القرار ، مستوفيا شروط صحته شكلاً وموضوعاً .

٢ — إن طلب الاستقالة باعتباره مظهراً من مظاهر إرادة الموظف في اعتزال الخدمة يجب أن يصدر برضاء صحيح ، فيفسده ما يفسد الرضاء من عيوب ، ومنها الإكراه إن توافرت عناصره ، بأن يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة بعثتها الإدارة في نفسه دون حق ، وكانت قائمة على أساس بأن كانت ظروف الحال تصوره أن خطراً جسدياً محدقاً يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال . ويراعي في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته .

فالإكراه يشتمل على عنصرين : عنصر موضوعي هو الوسائل التي تولد الاعتقاد بخطور جسم محدق بالنفس أو المال . وعنصر نفسي هو الرهبة التي تبعثها تلك الوسائل في النفس فتحمل الموظف على تقديم الاستقالة .

٣ — إن الإكراه باعتباره مؤثراً في صحة القرار الإداري يخضع لتقدير المحاكم الإدارية في حدود رقابتها لمشروعية القرارات الإدارية ، كما يخضع لرقابة المحكمة العليا في تعقيها على أحكام تلك المحاكم .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة الإدارية حسبما يستفاد من أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٢٧ لسنة ٨ القضائية بعريضة أودعت سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر من وزير الأشغال في ديسمبر سنة ١٩٥٣ الذي أعلن به في ٣٠ منه بمجازاته بنحصر خمسة عشر يوما من مرتبه وإلغاء القرار الصادر منه في ٤ من يناير سنة ١٩٥٤ بإحالة المدعي إلى المعاش بناء على طلبه من أول فبراير سنة ١٩٥٤ ، مع ما يترتب على ذلك من آثار وياتزام الحكومة بالمصروفات وبمقابل أنعاب المحاماة ، ناعيا على القرارين المذكورين مخالفتها للقانون بدعوى أن القرار الأول صدر ممن لا يملكه إذ كان يجب أن يصدر من المدير العام لمصلحة المساحة لا من وزير الأشغال وأن يسبقه سماع أقواله وتحقيق دفاعه ، وأن يقوم على سبب صحيح لذنب انتزعه ، بينما هو لم يرتكب إثما ، وبدعوى أن القرار الثاني قام على طلب استقالة كان مكرها على تقديمه فيكون قد انبنى على سبب فاسد لفساد الرضا فيه ، بمقولة إنه أكرهه على ذلك بعد أن تلتى كتابين متتاليين ، أولهما في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتوقيع الجزاء عليه مقرونا بعبارات جارحة تخدش شرفه ، وثانيهما في ٣١ منه برفض طلب إحالته إلى المعاش على أساس معاملته بأحكام قراري مجلس الوزراء الصادرين في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ و ٩ من

ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإضافة سنتين إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش وصرف الفروق إليه ، وأنه إذا أراد اعتزال الخدمة فعليه أن يقدم طلبا بذلك غير مشروط ، فقدمه مكرها في ٤ من يناير سنة ١٩٥٤ دفاعا عن شرفه فقباه الوزير في اليوم ذاته . ودفعت الحكومة الدعوى فيما يتعلق بقرار الجزاء بأنه صدر ممن يملكه وهو المدير العام لمصلحة في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، بعد أخذ أقوال من لهم صلة بالخاتمة محل المأخذة وسماع أقوال المدعي التي لم يطلب فيها تحقيق دفاع معين ، وماتين بعد ذلك لمصدر الجزاء من أن المدعي اعترف بالخاتمة التي كانت سببا في إصداره . وفيما يتعلق بقرار قبول استقالته غير المشروطة بأنه لم يشملها إكراه يفسد رضاه في تقديمها ذلك أن رغبته في اعتزال الخدمة كانت قد بدت في طلب قدمه في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإحالته إلى المعاش مع ضم سنتين إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش وصرف الفروق انتفاعا بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وكان إظهار رغبته هذه قبل أخذ أقواله في موضوع المخالفة في المذكرة التي حررها في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ . فلما اطلع الوزير على أوراق هذا الموضوع انتهى بالجزاء الصادر من المدير العام لمصلحة المساحة في ٢٩ منه برفض في ٣٠ منه قبول الاستقالة المقدمة انتفاعا بقراري مجلس الوزراء المشار إليهما نظرا لما اعترفه وأبان أن عليه إذا أراد اعتزال الخدمة أن يقدم بذلك طلبا غير مشروط ، وأبلغ إليه

ذلك في ٣١ منه . وبعد أن تدبر موقفه قدم في ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ طلبا بمنحه الاجازة القانونية بحال بعدها إلى المعاش . فصدر قرار الوزير في ٤ منه بالموافقة على ذلك ، فليس ثمة إكراه شاب رضاه . وخلصت الحكومة من ذلك إلى أن القرارين صدرا مطابقيين للقانون . وقد قضت محكمة القضاء الاداري بحكمها الصادر في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٥ بالغاء القرار الأول استنادا إلى عيب شكلي شاب الاجراءات بدعوى أن تحقيقا بالمعني الذي يتطلبه حكم المادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم يجر مع المدعي ، إذ لم يواجه بالمخالفة المنسوبة إليه في محضر رسمي تسمع فيه أقواله وأقوال الشهود في مواجهته ويمكن فيه من مناقشتهم وإبداء دفاعه بحرية تامة . أما الاقتصار على أخذ أقواله في مذكرة دون مواجهته بما هو منسوب إليه ودليله وتمكينه من الرد على ذلك فلا يرقى إلى مرتبة التحقيق الذي تتوفر له فيه وسائل الدفاع عن نفسه كما قضت بالغاء القرار الثاني نظرا إلى ما ارتأته من أن رضاه في طلبه غير المشروط بالاستقالة كان مشوبا بعيب الإكراه ، فيكون قرار قبولها قد قام على أساس فاسد ووقع باطلا تبعا لذلك وقد اقتصر طعن رئيس هيئة المفوضين على هذا الشق من الحكم .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على وجهين : الأول — أن الإكراه المفسد لرضاه الموظف بالاستقالة يجب أن يكون قائما على رغبة حقيقية يستشعرها على أساس جدي بسبب موقف جائر اتخذته الإدارة حياله لا سبيل له إلى دفعه إلا بترك الخدمة وذلك

بمراعاة جنس من وقع عليه الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية ومركزه ودرجته وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه ، وأن العناصر المكونة للإكراه لا تتحقق بمجرد إبلاغه قرارا بنخص خمسة عشر يوما من مرتبه لمخالفة نسبت إليه ولو صيغ وصفها في عبارات يراها جارحة ، وإبلاغه قرارا بعدم الموافقة على طلب إحالته إلى المعاش انتفاعا بأحكام قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكرها ، إذ في مقدوره أن يسلك الطريق القانوني بالتظلم الاداري فان لم يجد فأمامه الطريق القضائي ، فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون . الثاني — أن هذا الحكم قصر في أسبابه عن تبيان توافر جميع العناصر المكونة للإكراه ، فلم يستظهر على الأقل عنصرا أساسيا كان ينبغي استظهاره هو ما إذا كان المدعي في حالة لا سبيل معها إلى دفع ما اعتقد أنه موقف جائر حياله إلا باعتزال الخدمة ، وهذا القصور في التسبيب يعيب الحكم ويبطله .

« ومن حيث إن المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تقضي بأن للموظف أن يستقيل من الوظيفة ، وتكون الاستقالة مكتوبة وخالية من أي قيد أو شرط ، ولا تنتهي خدمة الموظف إلا بالقرار الصادر بقبول استقالته . ومفاد ذلك أن طلب الاستقالة هو ركن السبب في القرار الاداري الصادر بقبولها ، فيلزم لصحة هذا القرار أن يكون الطلب قائما حين صدور القرار ، مستوفيا شروط صحته شكلا وموضوعا .

وتود المحكمة أن تسجل في هذا انقمام ان الكتاب المذكور ، ولو أنه خاص بتوقيع عقوبة إلا أنه اشتمل على عبارات ما كان يجوز أن ترد فيه إذ من شأن هذه العبارات أن تمس شرف المدعي واعتباره ، لاسيما متى كانت هذه العبارات قد وردت في صورة الأوصاف لا في صورة الوقائع . وفضلا عن ذلك فقد كان القرار بتوقيع الجزاء على المدعي في غني عن هذه العبارات الجارحة ، لأن مثل هذه العبارات لا تعتبر قانوناً جزءاً من الجزاء .

فاذا ما تقدم المدعي بطلب قبول استقالته عقب اطلاعه على الكتاب المذكور فلا يمكن القول بأن هذا الطلب قد صدر عن إرادة صحيحة مطمئنة ، وإنما يكون ذلك الطلب بمثابة دفاع منه عن شرفه ... » وعلي ما قالته في موضع آخر من أنه « عقب إخطاره بهذا الكتاب أخطر في اليوم التالي — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ — بكتاب آخر صادر من السكرتير العام لوزارة الأشغال المدير العام لمصلحة المساحة مفاده أن تعليمات السيد الوزير تقضي فيما يتعلق بالطلب المقدم بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالاحالة إلى المعاش ومعاملته بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادرين في ٤ نوفمبر و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بأن عليه إذا ما أراد اعتزال الخدمة أن يقدم طلباً بذلك غير مشروط ، تقدم المدعي عقب ذلك بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ بطلب آخر يطلب فيه الموافقة على إحالته إلى المعاش طبقاً لقرار مجلس الوزراء الخاص بضم سبقتين إلى مدة خدمته ومنح الفرق بين الماهية والمعاش خلالها ، ولما تأخر على طلبه هذا

« ومن حيث إن طلب الاستقالة باعتباره مظهراً من مظاهر إرادة الموظف في اعتزال الخدمة يجب أن يصدر برضا صحيح ، فيفسده ما يفسد الرضا من عيوب ، ومنها الاكراه إن توافرت عناصره ، بأن يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة بعثتها الإدارة في نفسه دون حتى ، وكانت قائمة على أساس بأن كانت ظروف الحال تصوره أن خطر أجسماً محدثاً يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال . ويراعي في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في نجاسته . فلا كراه يشتمل على عنصرين : عنصر موضوعي هو الوسائل التي تولد الاعتقاد بخطر جسم محقق بالنفس أو المال ، وعنصر نفسي هو الرهبة التي تبعثها تلك الوسائل في النفس فتحمل الموظف على تقديم الاستقالة .

« ومن حيث إن الاكراه باعتباره مؤثراً في صحة القرار الإداري يخضع لتقدير المحاكم الإدارية في حدود رقابتها لمشروعية القرارات الإدارية ، كما يخضع لرقابة المحكمة العليا في تعقيها على أحكام تلك المحاكم .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه فيما انتهى إليه من قيام الاكراه المفسد لرضا المدعي عند تقديم استقالته على أنه « لم يتقدم بطلب الاحالة إلى المعاش بدون قيد أو شرط إلا بعد اطلاعه على كتاب السيد وزير الأشغال المؤرخ في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ والسابق الإشارة إليه .

ومروسيه» — ان مذهب إليه الحكم غير مقنع لأن مثل هذا الخطر لو صح يكون قد وقع فعلاً قبل تقديم الاستقالة ويكون الدافع إلى تقديمها والحالة هذه — الاحتجاج على ما وقع لا الخوف من مكروه محقق يوشك أن يقع على أن وصف هذه العبارات بالخطر الذي يصوره الحكم ينطوي على مسخ لدولها بما لا تحتمله وتهويل لأثرها بما لا تطيقه ، فمضى لا تعدو أن تكون وصفاً من الوزير لسلوك المدعى في تأدية عمل من أعمال وظيفته رأى الوزير أنه كان سلوكاً معيباً إذ أهدر شخصيته فاستخذي أمام رئيسه وسائره في هواه لصالح أحد الأفراد على حساب المصلحة العامة ، بينما كانت له من ذلك مندوحة لو أصر على رأيه الأول واستمسك باتباع التعليمات في هذا الشأن وليس من شك في أنه لو صح ذلك لكان « فقدانا لمقومات الخلق القويم الذي يجب أن يتحلى به من يشغل الوظائف الرئيسية في الدولة ذات الصلة الوثيقة بالناس » والمقصود بمقومات الخلق هنا خلق الموظف وسلوكه الوظيفي ومن حق الرئيس الإداري أن يصف المخالفة الإدارية بوصفها الذي ينطوي على تكييفها ومهما يكن من أمر فإن أثر مثل هذه العبارات مهما ضاقت به نفس المدعى لا يمكن أن يرتفع إلى مرتبة الخطر الذي يضغط على إرادته فيفسدها عند الاستقالة ، خصوصاً وكان قد مضى بين إبلاغه هذه العبارات في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وتقديمه الاستقالة في ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ وقت كان لتدبر موقفه .

« ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم

بالحفظ بادر فوراً وفي نفس اليوم بتقديم طالب آخر بمنحه الأجازة القانونية مع الموافقة على طلب إحالته إلى المعاش بعد انتهاء أجازة المعاش القانونية مباشرة . وصدر في اليوم ذاته القرار الوزاري رقم ٦٠٥/٥٣ بإحاله إلى المعاش اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٥٤ بناء على طلبه .

« ومن حيث إنه لا مجازاة المطعون عليه بنحيم خمسة عشر يوماً من مرتبة ولا إبلاغه هذا الجزاء بالكتاب المقول بأنه جارح في عبارته خادش لشرفه ولا إبلاغه رفض معاملته بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٤ من نوفمبر و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ — إن ذلك كله لا يرقى إلى مرتبة التهديد والابعاد بخطر محقق وشيك الوقوع في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال ومن الجسامة بحيث يبعث بدون حق فيمن هو في مثل حالة المدعى وسنه ومركزه رهبة تضغط على إرادته فتفسدها بحيث تجعله مسلوب الحرية لا اختيار له فيما أزداد . إذ فضلاً عن أنها كلها إجراءات تملك الإدارة قانوناً اتخاذها وفي مقدور المطعون عليه في الوقت ذاته أن يسلك الطريق القانوني لابطالها إن كان له في ذلك وجه فاتها لا تهدد بأي خطر وشيك الوقوع بالجسامة المشار إليها وما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من وجود هذا الخطر في العبارات التي أبلغ بها قرار الجزاء بدعوى أنها خادشة للشرف » ولأنه لو كان قد قبل صاغراً البقاء في الخدمة بعد أن وصمته الحكومة في خطاب ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بأنه فقد مقومات الخلق القويم لاستحق احتقار زملائه

ح — موظف . عزله بالتطبيق للمادة ١٠٧، ٦٤١ من قانون نظام موظفي الدولة . لا إلزام على الإدارة بأمراد أسباب لقرارها . قيامها بتسييه . خضوع الأسباب لرعاية القضاء الإداري .

ط — مليات . تعد بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع . ليس للرئيس الذي أصدرها أن يحالها عند التطبيق على الحالات الفردية .

ي — موظف . إخلاله بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها . حرية الإدارة في تقدير الخطورة الناجمة من ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود نصاب القانون .

المبادئ القانونية

١ — أنشأ المشرع المحكمة الإدارية العليا بالقانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ وجعل مهمتها التعقيب النهائي على جميع الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في الأحوال التي نص عليها وهي مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم أو صدور حكم خلافاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به ، فاستحدث طريقاً جديداً للطعن في الأحكام لم يكن مقرراً من قبل أمام هيئة جديدة أعلى . ولما كان مفاد الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن القوانين الملغية أو المنشئة لطريق من طرق الطعن في الأحكام لا تسري بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها ، وتسري بالنسبة لما صدر بعد هذا التاريخ ، وكان المحكم المطعون فيه قد صدر في ١٢ من يونيو

أن المحكم المطعون فيه ، فضلاً عن قصوره في بيان العناصر المكونة للاكراه ، قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر المطعون عليه مكرماً في تقديم الاستقالة ، وإذ رتب على ذلك قضاءه بإلغاء القرار الصادر بقبولها فيكون الطعن المقدم فيه والحالة هذه على أساس سليم من القانون .

(القضية رقم ١٥٨ سنة ١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٩

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥

ا — طعن . القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . انشاء المحكمة الإدارية العليا . يعتبر استعدافاً لطريق جديد من طرق الصنع لا يحد تغيير في توابع الاختصاص . سرياناً على الطعون في الأحكام الصادرة بعد السبل به . تطبيق الفقرة ٣ من المادة الأولى من قانون المرافعات .

ب — محكمة إدارية عليا . الطعن أمامها . المقابلة بينه وبين الطعن بالنقض . عدم التعاقب التام بين النظامين . أساس ذلك .

ج — سبب جديد . جواز إبدائه أمام المحكمة الإدارية العليا وللم يتعلق بالنظام العام . لا وجه للقياس على الطعن بالنقض . مرد ذلك .

د — دعوى الإناء . سلطة محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في فهم الواقع أو للوضوح . ليست نهائية . خضوعها لرعاية المحكمة الإدارية العليا . لا وجه للقياس على الطعن بالنقض . علة ذلك .

هـ — قرار إداري . رعاية القضاء الإداري له . وقوفها عند حد المبرورية . عدم امتدادها إلى نطاق الملاءمة التقديرية . الحد الفاصل بين نطاق الرقابة القانونية ونطاق الملاءمة التقديرية . يخضع لرعاية المحكمة الإدارية العليا .

و — قرار تأديبي . ركن السبب فيه . مدى رقابة القضاء الإداري له . سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إتيانه عملاً محرماً .

ز — موظف . إحالته إلى المعاش أو عزله . الجهات المختصة بذلك . حدود اختصاصها .

سنة ١٩٥٥ أى بعد تآذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فان هذا الحكم يسرى عليه القانون الجديد فيما استحدث من طريق الطعن أمام هذه المحكمة .

٢ — لا وجه لافتراض قيام التطابق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدني ونظام الطعن الاداري ، سواء في شكل الاجراءات أو كيفية سيرها أو في مدى سلطة المحكمة العليا بالنسبة للأحكام موضوع الطعن أو في كيفية الحكم فيه ، بل مرد ذلك إلى النصوص القانونية التي تحكم النقض المدني ، وتلك التي تحكم الطعن الاداري ، وقد تتفقان في ناحية وتختلفان في ناحية أخرى فالتطابق قائم بين النظامين من حيث تبيان الحالات التي تجوز الطعن في الأحكام ، وهي التي يبينها المادتان ٤٢٥ ، ٤٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ورددتها المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ولكنه غير قائم سواء بالنسبة إلى ميعاد الطعن أو شكله أو إجراءاته أو كيفية الحكم فيه إذ لكل من النظامين قواعده الخاصة في هذا الشأن مما قد يمتنع معه إجراء القياس لوجود الفارق ، إيمان النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً مرده أساساً إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة

والافراد في مجالات القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

٣ — إن عدم جواز ابداء أسباب جديدة للطعن غير التي ذكرت في التقرير إلا ما كان متعلقاً منها بالنظام العام مرده في النقض المدني إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات . وهذا الحظر لم يردده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في الطعن الاداري ، فوجب أن يخضع في هذا الخصوص للأحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب الأول من هذا القانون الخاص بالاجراءات أمام القسم القضائي والمحكمة الادارية العليا من بين فروعها ، وهي تسمح بذلك في المواعيد المقررة لحين إحالة القضية إلى الجلسة ، وقد تسمح به المحكمة حتى بعد الاحالة على حسب المبدأ بالمادة ٣٠ من القانون المشار اليه .

٤ — ليس لمحكمة القضاء الاداري أو المحاكم الادارية في دعوى الالغاء ، سلطة قطعية في فهم «الواقع» أو «الموضوع» تقتصر عنها سلطة المحكمة الادارية العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية على القرارات الادارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها التقاضي مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم

مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو عين «الموضوع» الذي ستتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري ، فالنشاطان وإن اختلفا في المرتبة إلا أنهما متماثلان في الطبيعة ، إذ مردهما في النهاية إلى مبدأ المشروعية ، تلك تسلطه على القرارات الإدارية وهذه تسلطه على هذه القرارات ثم على الأحكام .

٥ — إن نشاط القضاء الإداري في وزنه للقرارات الإدارية ينبغي أن يقف عند حد المشروعية أو عدمها في نطاق الرقابة القانونية ، فلا يجاوزها إلى وزن مناسبات القرار وغير ذلك مما يدخل في نطاق الملاءمة التقديرية التي تملكها الإدارة بغير مغيب عليها فيها ، وتعيين الحد الفاصل بين النطاقين مما يخضع لرقابة هذه المحكمة .

٦ — وإن كان القرار التأديبي ، كأي قرار إداري آخر ، يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا تدخل الإدارة لتوقيع الجزاء إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخله ، وللقضاء الإداري أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع ، وصحة تكييفها القانوني ، إلا أن للإدارة حرية تقدير أهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة عنها ، وتقدير الجزاء الذي تنوّه مناسبا في حدود النصاب القانوني المقرر ورقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب نجد

حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا . فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة ، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا وقانونيا فقد ظم القسرار على سببه وكان مطابقا للقانون .

وسبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه . فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان ذلك منوطا به ، وأنت يؤديها بدقة وأمانة ، إنما يرتكب ذنبا إداريا يسوغ تأديبه فتتجه إرادة الإدارة لتوقيع جزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المقررة قانونا وفي حدود النصاب المقرر .

٧ — إن الجزاء التأديبي قد يبلغ حد الإحالة إلى المعاش أو حد العزل مع الحرمان

العام — ولا كان الموظفون هم عمال هذه المرافق فلم أن تكون للحكومة الحرية في اختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك . وهذا من الملاءمات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها مادام قرارها قد خلا من عيب إساءة استعمال السلطة فلم تستهدف سوى المصلحة العامة .

٨ — وإن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها بالإحالة إلى المعاش أو بالعزل بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من ذلك القانون أو بالنقل بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة ، إلا أنها إذا ما ذكرت أسبابا لقرارها فأنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى إليها القرار .

٩ — إن القواعد التنظيمية العامة التي تصدر ممن يملكها كالمدير العام للمصلحة متسمة بطابع العمومية والتجريد ، تكون بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع في صدد ما صدرت بشأنه بحيث يلزم بمراعاتها لا الرؤوسون وخدمهم ، بل الرئيس هو نفسه كذلك في التطبيق على الحالات الفردية طالما لم يصدر منه تعديل أو إلغاء لها ، بنفس الأداة أي بقرار تنظيمي

من كل أو بعض المعاش أو المكافأة ، ويتخذ في هذا أو ذاك شكل قرار من مجلس تأديب ، وهنا يجب أن يكون مسببا بعد تحقيق ومحاكمة تأديبية وفقا للأوضاع المقررة في الفصل السابع من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ولا يكون الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة إلا بمثل هذا القرار طبقا للمادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية . وقد تتخذ الإحالة إلى المعاش أو العزل التأديبي شكل قرار يصدر من السلطة الرئاسية المختصة من غير محاكمة تأديبية وذلك بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من القانون المشار إليه ، وهنا لا يلزم اتباع إجراءات التحقيق والمحاكمة المرسومة في الفصل السابع سالف الذكر ، كما لا يجب أن يكون مسببا ، وخدمة الموظف قد لا تنتهي بجزاء تأديبي صادر بقرار من مجلس تأديب ، أو بقرار تأديبي صادر من السلطة الرئاسية المختصة في الصور الموضحة آنفا ، وإنما قد تنتهي بالفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء وذلك بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون سالف الذكر ، ومرد ذلك إلى أصل طبيعي هو وجوب هيمنة الإدارة على تسير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح

طام مماثل ، لا في تطبيق فردى قصرا عليه .

١٠ — ما دامت الإدارة قد استخلصت النتيجة التي انتهت إليه في قرارها المطعون فيه استخلاصا سائغا من أصول نتائجها بدلائل من عيون الأوراق وقرائن الأحوال قرر هذا القهم فاتهمت إلى أن مسلك المطعون عليه كان معيبا والعمل الذي ارتكبه غير سليم ومخالفا للتعليمات الواجب اتباعها في هذا الشأن فإن القرار بأحواله إلى المعاش يكون قائما على سببه ، وهو إخلال الموظف بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها ، وكان لها بحرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود نصاب القانون إلى حد الإحالة إلى المعاش أو العزل التأديبي بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من قانون موظفي الدولة أو حد الاعفاء من الخدمة بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة .

المسكوك

(أ) عن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا :
« من حيث إن مبني هذا الدفع أن المشرع جعل من محكمة القضاء الإداري بالوضع المبين بالقانونين رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ورقم ٩ لسنة ١٩٤٩ محكمة عليا للقضاء الإداري كمحكمة التقض للقضاء العادي فسرى بينهما من حيث التشكيل وعدم جواز الطعن في أحكامهما ومرئيات مستشاريهما وأن المحكمة الإدارية

العليا التي أنشأها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من خمسة مستشارين برئاسة رئيس المجلس لاتعدو أن تكون بحسب تشكيلها هيئة من الهيئات التي كانت تتكون منها محكمة القضاء الإداري بنظامها السابق ، وإنما تعدل اختصاصها إلى النظر في الطعون التي ترفع إليها في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بنظامها الجديد أو من المحاكم الإدارية . وإذا كانت محكمة القضاء الإداري قد أصبحت بمقتضى هذا القانون هيئة جديدة يرأسها وكيل المجلس للقسم القضائي وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ، وأصبح من اختصاصها النظر في بعض ما كان من اختصاص المحكمة بنظامها السابق ، إلا أن مقتضى هذه المقابلة هو أن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ لا يسرى إلا على ما لم يكن قد قفل فيه باب المرافعة من الدعاوى . وقد أقفل باب المرافعة في الدعوى محل الطعن قبل العمل بالقانون الجديد فلا يسري عليها لأنه ليس من القوانين المنظمة لطرق الطعن ، بل هو قانون صدر بإعادة تنظيم مجلس الدولة وتوزيع الاختصاص بين هيئاته الجديدة .

« ومن حيث إن هذا الدفع يقوم على حجة داحضة ، ذلك أن القانونين رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ورقم ٩ لسنة ١٩٤٩ كانا ينصان على أن لا يقبل الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إلا بطريق التماس إعادة النظر في الأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، وأن تجري في شأن هذه الأحكام القواعد الخاصة بفترة الشيء المقضي به ، فلم يكن ثمة طريق

طعن متاح أمام هيئة أعلى في احكام محكمة القضاء الادارى التى كانت ولاية القضاء الادارى مقصورة عليها كدرجة وحيدة ونهائية ، إلى أن أنشئت المحاكم الادارية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ فحولت اختصاصا محدودا للفصل في منازعات معينة على أن تكون أحكامها انتهائية إذا لم تتجاوز قيمة المدعى مائتين وخمسين جنيها ، أما إذا تجاوزت هذا النصاب أو كانت مجهولة القيمة جاز استئناف أحكامها أمام محكمة القضاء الادارى . ثم صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فوزع الولاية ذاتها بين محكمة القضاء الادارى وبين المحاكم الادارية على أساس أهمية النزاع ، مع إعادة تشكيل الأولى بحيث تصدر أحكامها من دوائر تشكّل كل منها من ثلاثة مستشارين سواء كان موضوع الطلب إلغاء قرار إدارى أو منازعة من نوع آخر . ورغبة في إصلاح أخطاء الأحكام التى تصدر في المنازعات الادارية وفي تنسيق مبادئ القانون الادارى وتأصيل أحكامه تأصيلًا يربط بين شتاتهما ربطًا يحكم التناقض والتعارض بين أحكام القضاء الادارى ويوجه بها نحو الاتساق والاستقرار أنشأ المشرع المحكمة الادارية العليا وجعل مهمتها التعقيب النهائية على جميع الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية في الأحوال التى نص عليها وهي مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو وقوع بطلان في الحكم أو في الاجراءات أثر في الحكم أو صدور حكم خلافاً للحكم السابق بنار قوة الشيء المحكوم به ، فاستحدثت طريقاً جديداً للطعن في الأحكام

لم يكن مقرراً من قبل أمام هيئة جديدة أعلى . ولما كان مفاد الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن القوانين الملغية أو المنشئة لطريق من طرق الطعن في الأحكام لا تسرى بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها ، وتسرى بالنسبة لما صدر بعد هذا التاريخ ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٥ أى بعد تفاعل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فإن هذا الحكم يسرى عليه القانون الجديد فيما استحدثت من طريق للطعن أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

(ب) عن موضوع الطعن :

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة تنحصر في أن السيد وزير الأشغال العمومية طلب إلى مجلس الوزراء إحالة المهندس على حسن الدرس إلى المعاش بدون التمتع بمزايا قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وذلك بمذكرة مقدمة للمجلس في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ جاء بها :

« أنه يبين من أوراق تحقيق موضوع الأرض وقف حسين المذكور المنظر عليها المهندس محمد عبد الحالى الطوبى والتي طلبت مؤسسة أبنية التعليم نزع ملكيتها لزوم إقامة مدرسة ابتدائية عليها بدرب الأغوات بشارع المزوجية . قسم الدرب الأخر مشروع رقم ١٢١٣١-٣٩ مدارس الذى أخلناه على مجلس الدولة (شعبة الأشغال العامة) - لا بد له رأيه .

فما نسب إلى موظفين بمصلحة المساحة من بينهم المهندس على الدرس وكيل هذه المصلحة أن سيادته قد نسب إليه أن تدخل لصالح السيد عبد الخالق الطوبى ناظر الوقف باستعمال إنهاء الموضوع وباقتحام نفسه في تقدير الثمن دون أن يكون قد اشترك في معاينة الأرض على الطبيعة ودون أن يقيد نفسه كتابة بإبداء رأيه في التقدير باعتباره السلطة العليا للمصلحة في اعتماد الأثمان ، بل أوحى لعضوى اللجنة للثمين بوضع سعر مرتفع لا تساويه الأرض في نظرها بحجة أنه يعرف صقع المنطقة وأسعارها في حين أن هذه اللجنة كانت قد تقدمت بتقدير معين يتفق مع تقدير اللجنة الأولى للثمين ، كما أنه قد اعتمد على معلوماته الخاصة في التقدير الذي أوحى به إلى اللجنة الثانية دون أن يتأكد من صحتها . هذا إلى أنه قد اتصل تليفونيا بالسيد عبد الخالق الطوبى بحضور لجنة الثمين الثانية يعرض سعر المتر من الأرض المذكورة رفضه ، ثم تمارس معه على سعر أعلى مخالفاً بذلك التعليمات الخاصة بأعمال الثمين بالمصلحة مما يدل دلالة لاشك فيها على مسلكه المعيب والاجراء الغير سليم الذي اتبعه في هذا الموضوع

فصدر بناء على ذلك مرسوم ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ بإحالة إلى المعاش فأقام الدعوى رقم ٤٤٩٩ لسنة ٨ القضائية يعرضه أودعها سكرتارية محكمة القضاء الإداري في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ وطلب إلغاء هذا المرسوم وما ترتب عليه من آثار وإلزام الحكومة بأن تدفع له تعويضاً قدره عشرون ألفاً من الجنيهات مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، باقياً على مخالفته للقانون بمقولة إن الأسباب

التي قام عليها غير صحيحة ، وكذا انطواءه على إساءة استعمال السلطة بزعم أنه جدير ببواعث لامت المصلحة العامة بصلة ، وأنه قد أصيب من جراء ذلك بصدمة عنيفة أثرت في حياته مادياً وأدبياً يستحق معها التعويض المطلوب . وقد قضت محكمة القضاء الإداري في حكمها المطعون فيه بإلغاء المرسوم المشار إليه وما ترتب عليه من آثار مع إلزام الحكومة بأن تدفع له مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المناسبة ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة ، بانية قضاءها على أن مانسب إلى المدعى من استعماله إنهاء موضوع الثمين لا يعتبر مخالفة إدارية تستوجب المؤاخذة لأن الإسراع في إنجاز الأعمال محمود ، ولأن ما نسب إليه من إقحام نفسه في تقدير الثمن لا يكون معيباً إلا إذا كان هذا التدخل منبت الصلة بأعمال وظيفته بينما هو يدخل في صميمها باعتباره كان قائماً بأعمال مدير عام مصلحة المساحة ، ولأنه لا وجه لمؤاخذته بأنه لم يشترك في معاينة الأرض قبل تقدير ثمنها النهائي ، لأن لتقدير الثمن عناصر أخرى غير المعاينة ولأنه لا إلزام على مدير عام المصلحة أو من يقوم مقامه بالاشتراك في معاينة جميع المشروعات . لتعذر ذلك مادياً ولأنه لا وجه لمؤاخذته بأنه لم يقيد نفسه كتابة برأيه الذي أبداه في التقدير ، لأن اعتماده لتقدير لجنة الجشني يتضمن موافقته على التقدير ، ولأن مانسب إليه من أنه أوحى لعضوى اللجنة الثانية للثمين بوضع ثمن مرتفع لا تساويه الأرض في نظرها مردود بأن تقديرها كان بمحض اقتناعها . بعد أن ظهر لها وقوع خطأ مادي في تقدير

من الباب الثالث الخالص بتشكيل لجان التثمين بالكتاب الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، كما دلت المادتان ٣٤ و ٣٥ من الباب السادس الخاص باعتناء التثمين ، وبذلك ينهار دفاع المطعون عليه من أنه غير ملزم باتباعها بدعوى أنها صادرة من سلطة أدنى من سلطة المدير العام قد تقيده ، بل هي في الواقع من الأمر قرار تنظيمي عام صدر ممن يملكه تلزم مراعاته في التطبيق على الحالات الفردية ، حتى من جانب المدير العام نفسه ، ما دام لم يصدر منه تعديل لها بقرار تنظيمي عام مماثل وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون عندما قرر أن تلك التبعيات لا ينبغي على المدعي مراعاتها ، باعتباره الرئيس الأعلى ، وأن مخالفتها أمر مقبول وسائغ ما دام واقعة المخالصة المزعومة لا تكون بذاتها خطأ جسيم أو مخالفة خطيرة أو إجراة شائعا قصد به الحماة على حساب المصلحة العامة ، كما خالف الحكم القانون كذلك إذ استند في النتيجة التي انتهى إليها إلى تفاهة بعض الأسباب الواردة في مذكرة السيد وزير الأشغال بطلب إحالة المطعون عليه إلى المعاش . وهو تدخل في تقدير الملاءمة عند إصدار القرار الإداري الذي تملكه الإدارة بغير معقب عليها ، فتكون المحكمة قد جاوزت حدود الرقابة القانونية لمشروعية القرار الإداري . فرد المطعون عليه بأن الحكومة في دفاعها أمام محكمة القضاء الإداري لم تشر إلى الكتاب الصادر في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ ولا إلى الكتاب الصادر في ١٦ من مايو ١٩٤٥ من المدير العام للمصلحة ، بل أثارته هيئة المفوضين

سعر المتر في الأراضي المجاورة ، ولأنه لا وجه لمؤاخذته على اتصاله تليفونيا بناظر الوقف والممارسة معه على ثمن أعلى مخالفاً بذلك تعليمات المصلحة ، لأن هذه التعليمات صدرت من مدير المساحة التفصيلية ، وهو سلطة أدنى منه فلا تقيده ، هذا إلى أن الظاهر من الأوراق أن هذه التعليمات لم تراع من جانب موظفي المصلحة الذين هم أقل منه درجة بل من واضح التعليمات ، فمخالفتها تكون بالنسبة له من باب أولي مادام لم يجانب القانون نصا أو روحا ، وأن الممارسة مع ناظر الوقف كانت بعيدة من الحماة وأن الثمن الذي انتهت إليه لم يكن خبطة عشواء بل بني على اعتبارات عادلة معقولة مستفادة من عيون الأوراق ، بينما كان التقدير الأول ينطوي على تحيف ظاهر بعيد عن الانصاف . وخلصت المحكمة من ذلك إلى أن المرسوم المشار إليه ، وقد قام على الأسباب التي تضمنتها مذكرة السيد وزير الأشغال « يكون قد استند إلى أسباب غير صحيحة واقعا ومستخلصة استخلاصا غير سائغ مما يجعله معيبا ومنطويا على مخالفة القانون حقيقا بالالغاء » . فطعن السيد رئيس هيئة المفوضين في هذا الحكم للأسباب التي فصلها في عريضة الطعن ، وتبحصل في أن التعليمات المتعلقة لعمليات التثمين قد اعتمدها المدير العام للمصلحة المساحة وأمر بتنفيذها بكتاب المؤرخ في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وصدر منشور في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ نص على أن تطبيق اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ . وقد عدلت المادة ١٢

تتفقان في ناحية وتختلفان في ناحية أخرى فالتطابق قائم بين النظامين من حيث تبيان الحالات التي تجيز الطعن في الأحكام ، وهي التي بينها المادتان ٤٢٥ ، ٤٢٦ عن قانون المرافعات المدنية والتجارية ورددتها المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ولكنه غير قائم سواء بالنسبة إلى ميعاد الطعن أو شكله أو إجراءاته أو كيفية الحكم فيه إذ لكل من النظامين قواعده الخاصة في هذا الشأن مما قد يمتنع معه إجراء القياس لوجود الفارق ، إما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً فمرده أساساً إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

« ومن حيث إن عدم جواز إبداء أسباب جديدة للطعن غير التي ذكرت في التقرير إلا ما كان متعلقاً منها بالنظام العام مرده في التقض المدني إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات . وهذا الحظر لم يردده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في الطعن الإداري ، فوجب أن يخضع في هذا الخصوص للأحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب الأول من هذا القانون الخاص بالأجراءات أمام القسم القضائي والمحكمة الإدارية العليا من بين فروعها ، وهي تسمح بذلك في المواعيد المقررة لحين إحالة القضية إلى الجلسة ، وقد تسمح به المحكمة حتى بعد الإحالة على حسب المبتين بالمادة ٣٠ من القانون المشار إليه .

لأول مرة في عريضة الطعن فلا يجوز أن يجزى فيه طلبات أو أوجه دفاع جديدة ، لأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ليس امتداداً موضوعياً للخصومة الأولى ، وإنما هو وسيلة الرقابة القانونية التي تسليطها هذه المحكمة على الأحكام من حيث إزال حكم القانون الصحيح أو عدم إزاله على مقتضى الواقع حسباً فهمه الحكم بسلطة موضوعية لا معتب عليها ، كما أن الخطأ في القانون الذي قد يرد في الأسباب النافذة أو الإيجابية أو التكميلية لا يعيبه ، متى كان الحكم محمولا على أسباب كانت صحيحة ومنتجة ، وأن الطعن قد أقلل لب النزاع وامتصر على مناقشة ما ورد في تلك الأسباب التكميلية من زاوية واحدة هي مخالفة التعليمات بينا المطعون عليه بحكم قيامه بوظيفة المدير العام المصلحة يملك تعديلها أو إلغاؤها غير مقيد في ذلك إلا بما يراه متفقاً والمصلحة العامة . كما أضاف أنه ما كان يجوز فتح المدعي قبل إجراء تحقيق يسمع فيه دفاعه ، وإغفال ذلك هو إغفال لضمانة جوهرية مما يبطل الرسوم الصادر بحالته إلى المعاش .

« ومن حيث إنه يجب التنبيه بادية الرأي إلى أنه لا وجه لافتراض قيام التطابق العام بين نظام الطعن بطريق التقض المدني ونظام الطعن الإداري ، سواء في شكل الإجراءات أو كيفية سيرها أو في مدى سلطة المحكمة العليا بالنسبة للأحكام موضوع الطعن أو في كيفية الحكم فيه ، بل مرد ذلك إلى النصوص القانونية التي تحكم التقض المدني ، وتلك التي تحكم الطعن الإداري ، وقد

تكييفها القانوني ، إلا أن للإدارة حرية تقدير أهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة عنها وتقدير الجزاء الذي تراه مناسباً في حدود النصاب القانوني المقرر .

« ومن حيث إن رقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهت إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً . فإذا كانت منزعجة من غير أصول موجودة ، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها ، أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادياً لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار فاقداً لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً وقانونياً فقد قام القرار على سبب و كان مطابقاً للقانون .

« ومن حيث إن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو أتياته عملاً من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان ذلك متوطاً به وأن يؤديها بدقة وأمانة إنما يرتكب ذنباً إدارياً يستوعب تأديبه فتتبعه إرادة الإدارة لتوقيع جزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المقررة قانوناً وفي حدود النصاب المقرر ،

« ومن حيث إنه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية ، في دعوى الالغاء ، سلطة قطعية في فهم « الواقع » أو « الموضوع » تقتصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظام التقاضي المدني هو قياس مع الفارق ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو عين « الموضوع » الذي ستتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري ، فالنشاط وإن اختلف في المرتبة إلا أنهما متاثلان في الطبيعة إذ تردا في النهاية إلى مبدأ المشروعية ، تلك تسلطه على القرارات الإدارية وهذه تسلطه على هذه القرارات ثم على الأحكام .

« ومن حيث إن نشاط القضاء الإداري في وزنه للقرارات الإدارية ينبغي أن يقف عند الحد المشروعية أو عدمها في نطاق الرقابة القانونية ، فلا يجاوزها إلى وزن مناسبات القرار وغير ذلك مما يدخل في نطاق الملاءمة التقديرية التي تملكها الإدارة بغير مغيب عليها فيها ، وتعيين الحد الفاصل بين النطاقين مما يخضع لرقابة هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه وإن كان القرار التأديبي ، كأي قرار إداري آخر ، يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا تدخل الإدارة لتوقيع الجزاء إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تستوعب تدخله ، وللقضاء الإداري أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع ، وصحة

« ومن حيث إن الجزاء التأديبي قد يبلغ بخد الإحالة إلى المعاش ، أو خد العزل مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة ، ويتخذ في هذا أو ذاك شكل قرار من مجلس تأديب ، وهنا يجب أن يكون مسببا بعد تحقيق ومحاكمة تأديبية وفقا للأوضاع المقررة في الفصل السابع من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ولا يكون الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة إلا بمثل هذا القرار طبقا للمادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية . وقد تتخذ الإحالة إلى المعاش أو العزل التأديبي شكل قرار يصدر من السلطة الرئاسية المختصة من غير محاكمة تأديبية وذلك بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من القانون المشار إليه ، وهذا لا يلزم اتباع إجراءات التحقيق والمحاكمة المرسومة في الفصل السابع سالف الذكر ، كما لا يجب أن يكون مسببا .

« ومن حيث إن خدمة الموظف قد لا تنتمي بجزء تأديبي صادر بقرار من مجلس تأديب . أو بقرار تأديبي صادر من السلطة الرئاسية المختصة في الضور الموضحة آنفا ، وإنما قد تنتمي بالفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء وذلك بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون سالف الذكر ، ومزد ذلك إلى أصل طبيعي هو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام . ولما كان الموظفون هم عمال هذه المرافق فلم أن تكون للحكومة الحرية في اختيار

من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك . وهذا من الملاءمات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها مادام خلا من عيب إساءة استعمال السلطة فلم تستهدف سوى المصلحة العامة .

« ومن حيث إنه ولئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسييب قرارها بالإحالة إلى المعاش أو بالعزل بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من ذلك القانون أو بالفصل بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة ، إلا أنها إذا ما ذكرت أسبابا لقرارها فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى إليها القرار .

« ومن حيث إنه على هدى ما تقدم ، ولما كان القرار المطعون فيه لم يصدر من مجلس تأديب ، فانه لا يلزم أن يسبقه تحقيق تسمع فيه أقوال المطعون عليه وبذلك تسقط حجته في هذا الشأن . كما أنه ولئن كان هذا القرار لا يلزم تسييبه إلا أنه مادام قد بني على الأسباب التي ذكرتها المذكرة المقدمة من السيد وزير الأشغال ، فان هذه الأسباب تخضع لرقابة القضاء الإداري .

« ومن حيث إنه سواء أكان القرار المطعون فيه إحالة إلى المعاش أو عزلا تأديبيا لذئب إداري بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ ، أم كان فصلا من الخدمة بناء على تقدير الإدارة لعدم صلاحية المطعون عليه للبقاء فيها بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة ، فان القرار ، مستندا إلى الوقائع

سنة ١٩٤٥ ، وقد رسمت هذه القواعد الخطوات المتعاقبة الواجب السير فيها ، والأجراءات الواجب السير عليها في عمليات التثمين ، ونظمت تشكيل اللجان التي تتولى ذلك حتى يتم التثمين النهائي ، وبينت العناصر والاعتبارات التي تراعى في التثمين وكيفية تسوية الخلافات مع الملاك ، وغير ذلك من القواعد والأجراءات التي تستهدف ضمان دقة التثمين على أساس عادل سليم ينأى به عن شبهة التحيف أو الهوى ويبيعه عن فطنة المحاباة أو الايثار وهذا التنظيم يقوم أساسا على أن يناط بموظفين معينين بالذات أعمال معينة لما لهم من خبرة التخصص والدراية فيها ، وعلى ترتيب مراحل متعددة قصد بها تمحيص وجوه الرأي المختلفة ، وعلى توزيع الاختصاص بين الموظفين في تعاقب وتدرج إداري رئاسي لا يبدأ الاختصاص في درجة إلا بعد تمام الخطوات المرسومة للدرجة التي تسبقها ، وعلى تيسير الانتقال والمعاينة وتمكين المرءوس من ابداء رأيه في التقدير بحرية مع استشارة المسؤولية أمام رئيسه وعلى تمكين الرئيس من مراجعة المرءوس ورقابته والإشراف عليه ..

« ومن حيث إن هذه القواعد التنظيمية العامة وقد صدرت عن ملكها وهو المدير العام للمصلحة متسمة بطابع العمومية والتجريد ، فانها تكون بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع في شأن أعمال التثمين فيلزم بمراعاتها ، لا المرءوسون وحدهم ، بل الرئيس هو نفسه كذلك في التطبيق على الحالات الفردية طالما لم يصدر منه تعديل أو إلغاء لها ، بنفس الأداة ، أي بقرار تنظيمي عام

ألتينة في المذكرة سالفة الذكر ، قد قام في الحالين على سببه البور قانونا للنتيجة التي انتهت إليها ، ذلك أن ما نسب إليه في تلك المذكرة وأن تعددت عناصره وتباينت أوصافها تدور جميعها في فلك واحد هو منسك المدعي في تسمين قطعة الأرض ، وحول محور واحد هو إدانة هذا المنسك لتنتهي المذكرة من ذلك إلى أنه منسك تعيب وإجراء غير سليم ومخالفة للتعليمات الواجب اتباعها في هذا الشأن ، وليس من شك في أن هذه النتيجة ، لو صبح استخلاصها من أصول تنسجها ، لكانت اخلافا بواجبات الوظيفة وخروجا على مقتضاها تبرز توقيع الجزاء عليه ، ان كيف بأنه عزل تأديبي بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ ، وتسويع فصله ان كيف بأنه اعفاء من الخدمة على ما تقدره الإدارة من وجه المصلحة العامة ، وذلك بالتطبيق للفقرة السادسة عن هذه المادة .

« ومن حيث إن تسمين الأعيان التي تزرع ملكيتها للمصلحة العامة قد نظم بمقتضى قواعد تنظيمية عامة اقترحها مدير المساحة التفصيلية واعتمدها المدير العام لمصلحة المساحة بكتابه رقم ٢٠ / ١ / ٤ ج ٤ الصادر في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ . وأمر بتنفيذها اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ . بكتابه المنشور رقم ٤٢٦١ في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، ثم عدلت بعض نصوصها بطمأنينة اقترح مدير المساحة التفصيلية بكتابه رقم ١٠٦٣ / د المؤرخ في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٥ بكتاب المدير العام لمصلحة المساحة رقم ٢٠ / ٤ / ٤ في ٢٩ من أبريل

مماثل ، لا في تطبيق فردى قصرا عليه .

« ومن حيث إنه على مقتضى تلك القواعد لا يجوز للرئيس أن يتكسب سير عمليات التمين مسارها الطبيعي في مراحلها المتعاقبة بواسطة اللجان المختصة في تسلسلها المنظم وتدرجها الإداري المقرر ، على حسب الإجراءات المرسومة لسير العمل فيها ، ولا أن يتغول بنفسه على اختصاص هذه اللجان أو بعضها فيباشره بنفسه أو يقتضيه غيره الطريق المرسوم فان فعل ذلك كان مسئلة معيا في أداء واجبات وظيفته لمخالفته لتلك القواعد نصا وروحا وهي بمثابة اللامعة الواجبة الاتباع .

« ومن حيث إن مذكرة السيد وزير الأشغال المؤرخة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ التي بني عليها القرار المطعون فيه ، إذ انتهت إلى أن مسئلة المدعى في تمين الأرض التابعة لوقف حسين مذكور كان معينا غير سليم ومخالفا للتعليمات قد استخلصت هذه النتيجة استخلاصا سائعا من أصول تدرجها بدلائل من عيون الأوراق وقرائن الأحوال تبرر هذا الفهم ، ذلك أنه بين من الأوراق أنه في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٣ طابت لجنة مشكلة من السيد وديع ميخائيل مفتش التمين والسيد عبد الحليم مهندس التمين قطعة الأرض المشار إليها البالغ مسطحها ٢٤٥٧٥ م^٢ و ١٩ م^٢ رقم ١٩ بحجة الترويجية والمغريين قسم الدرب الأحمر وقدرية ثمتا للمتر المسطح من الأرض غمليخ ٥٥٥ م^٢ و ٢٦ م^٢ بناء على ما اتضح لها أنها من

حيث والموقع والصنع » تقع في المنطقة الفاصلة بين السروجية والمغريين وهي من المناطق القديمة بمدينة القاهرة التي تعتبر من المناطق التجارية القديمة المتوسطة وإن كان الموقع المطلوب تفصله بعض العقارات عن شارع المغريين التجاري ولذا فليس الموقع قيمة من الناحية التجارية وإنما يصلح لسكنى أهالي الحي ويوجد حتى ركوب بالبناء للعقار رقم ٤ شارع الداودية على جزء من أرض العقار . وأنها من حيث الشكل وواجهاتها « مستطيلة تقريبا مع جملة انكسارات الحد البحري بعضه شارع الداودية وبعضه جار بجملة انكسارات ، والشرقي جار بجملة انكسارات ، والقلي درب الأغوات بطول ٦٥ مترا تقريبا ، والغربي جار » وأن المبيعات المتجاوزة « بين ١ ج و ٢ ج للمتر المسطح من الأرض » فتكون اللجنة قد راعت في تقديرها جميع الاعتبارات الجوهرية التي أشارت إليها الفقرة ب من المادة ١٥ من التعليمات التي تنص على أنه « بالنسبة للعقارات أو أراضي البناء يلزم مراعاة الموقع ووسائل المواصلات وعدد السكان ودرجة الثراء عند وصق المنطقة والتجسيدات التي أدخلت عليها - والايحارات المتداولة » ولم يفتأ الاستئناس بالأمان المبيعات المتجاوزة طبقا لما نصت عليه المادة ١٦ من أنه « يمكن للإستشار على تسجيل الاستئناس فقط بالأمان المتداولة بين الأهالي بموجب العقود المسجلة في السجلات المختصة السابقة لتاريخ المعاينة حسب بعد القديت بمن أن تلك الأمان لم يترفعها غاية خاصة كمنع الشفعة أو بيعها غرضي ظاهر كالمهرث من زيادة رسوم التسجيل »

مع موافقة المدير العام للمصلحة ببيان عن كل حالة من هذا القبيل وبيان المبررات لها ، أما إذا رأت اللجنة زيادة الأسعار بنسبة تتجاوز ذلك وجب عرض الأمر على المدير العام أولاً بالتفصيلات الوافية للنظر فيه قبل البت في الموضوع ، ويبلغ المدير العام ما يراه في هذا الشأن إلى مدير المساحة التفصيلية - ولكن الذي حصل في التثمين مثار هذه المنازعة أنه بعد أن أتمت لجنة التثمين برئاسة السيد وديع ميخائيل تقديرها بناء على الاعتبارات التي ذكرتها ، احتجزت لجنة الجشني موضوع تثمين هذه الأرض من ضمن ما احتجزته لأجراء الجشني ، وقبل أن تتم عمليتها هذه وتسير الإجراءات في الطريق الذي رسمته التعليمات تدخل المطعون عليه في الأمر ، بناء على ما ادعاه ناظر الوقف من بحس التثمين ، وما كان المطعون عليه أن يتدخل في عملية التثمين ويشترك فيها بنفسه قبل أن تتم العملية جميع مراحلها المتعاقبة ولم يقف عند هذا الحد بل استعجل الأمر عن طريق مدير المساحة التفصيلية ، ووكيلها السيد المهندس أحمد صالحي سلامة وعبد الحكيم عسكو ، وعن طريق كبير مفتشي التثمين بنفسه ، وجاوز ذلك إلى إبلاغ المهندس أحمد صالحي سلامة أن لهذه الأرض بالذات خريطة تقسيم معتمدة من المحكمة الشرعية للاستبدال بموجبها بأسعار يتراوح بين سبعة جنيئات وستة جنيئات ونصف للمتر المسطح الواحدة فطلب الموظفون المختصون من مختصات هذه الخريطة فأحضروها سكرتير ناظر الوقف فبين أنه لم يكن من ذلك شيء على تقديره ، على ذلك يستفاد من مذكرة مفتشي التثمين السيد أحمد شوقي المؤرخة من ١٢/١٠/١٩٣٨ من

وقد كان المسار الطبيعي للعملية بعد ذلك أن يعرض تثمين اللجنة على كبير مفتشي التثمين للنظر في اعتماده طبقاً للمادة ٢٤ معدلة بقرار المدير العام لمصلحة المساحة بكتابته المؤرخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٥ بعد عمل الجشني طبقاً للمادة ٣٣ ، ثم ترسل صورة من مذكرة التثمين بعد اعتماده إلى مفتش المساحة المختص الذي يحدد موعداً للمالك لعرض الأثمان عليهم بواسطة المختصين الذين عيّنهم تلك التعليمات ، فإذا اعترض المالك على التثمين وجبت محاولة اقناعه بواسطة المختصين الذين عيّنهم كذلك ، فإذا أخفقت المحاولة وجبت اتباع ما جاء بكتاب المدير العام لمصلحة المساحة المؤرخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ الذي أبلغ به مدير المساحة التفصيلية اعتماده التعليمات ، ويقضي بأنه إذا كانت ثمة مبررات تستوجب إعادة النظر في التثمين ويرى أن صالح العمل يقضي بذلك ، أمكن النظر في هذا الأمر بواسطة لجنة مجمعة يرأسها مدير المساحة التفصيلية والتسجيل أو من ينوب عنه وكبير مفتشي التثمين ومفتش التثمين المختص الذي تكون مهمته حسبما جاء في الكتاب المذكور « فحص أسباب إعادة النظر في التثمين ومبررات الزيادة » - كما يدخل في تشكيل اللجنة عضو من قسم العقود تكون مهمته « بيان حالة العقود التي تم التعاقد عليها ، وعدد الرافضين ، والتحقيق من عدم وجود قضايا مرفوعة عن الأثمان » - فإذا ما أقيمت هذه اللجنة بأن زيادة السعر هي في صالح المصلحة أمكن أن ترفع في جدول من جدول الأسعار السابقة لاعتبارها

التفصيلية أساساً للعرض على ناظر الوقف بناء على اقتراح المطعون عليه نفسه لمعرفة الشخصية بصحة الجهة وأسعارها ، فوافق على ذلك ، وكان مما دخل في اعتبارهم ما لوحظ أثناء العرض على المطعون عليه من أن الخانة الموضح بها رقم المنطقة تجاوز الخانة المدرج بها أسعار المبيعات المتداولة بين الأهالي ويحتمل اعتبار رقم اللوحة جزءاً من السعر ، واستناداً إلى أن الصيغة الخاصة بالعقد رقم ٨٨٦ سنة ١٩٤٩ للأرض القضاء المجاورة لأرض الوقف من الجهة القبلية الشرقية كانت بواقع ٥٠٠ راجع المتر المربع وهي أحدث تعامل بالمنطقة ، كما سمح المطعون عليه لنفسه بعد ذلك أن يتصل عقب ذلك وفي نفس الاجتماع بناظر الوقف ليتأمر معه على الثمن فعرض عليه أولاً أن يكون السعر أربعة جنيهات فرفض الناظر ، فرفعه إلى خمسة جنيهات فطلب منه الناظر ، إرجاء موافقته لحين عرض السعر على المستحقين في الوقف ، ثم طلب المطعون عليه منهما تحرير مذكرة التثمين بسعر ٥٠٠ راجع فوافقا على ذلك ، وفي اليوم التالي أخبر المطعون عليه كبير مفتشي التثمين بموافق ناظر الوقف على هذا السعر وطلب إرسال مذكرة التثمين لإعتمادها مع تجهيز صيغة القبول الموقع عليها ناظر الوقف احتياطاً لعدم رفض التقدير مستقبلاً ، كل ذلك ثابت من عيون الأوراق وبوجه خاص من مذكرة كل من مفتشي التثمين السيد أحمد شوقي المؤرخة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ومن مذكرة مدير المساحة التفصيلية السيد إبراهيم سامي عزام المؤرخة في ذات اليوم ، وليس من شك في أن مسالك المطعون

فلما قامت لجنة الجشني بمهمتها في يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وأجرت عملية الجشني على المواقع التي احتجزتها لهذا العرض وأعادت معاينة الأرض المملوكة لوقف حسين المذكور وانتهت إلى تأييد تثمين اللجنة الأولى بعد أن استظهرت لجنة الجشني ، حسبما جاء في مذكرة كبير مفتشي التثمين في مذكرته المشار إليها « بحث المبيعات المتداولة بهذه المنطقة ومراعاة صحتها وازدحامها بالسكان وخريطة التقسيم ، كان يتعين طبقاً للتعينيات أن يعرض الثمن على الملاك ومن بينهم جهة الوقف عن طريق تفتيش المساحة المختص بوساطة الموظفين المختصين لمحاولة اقناع الملاك بعدالة التقدير ، فإن لم يقتنعوا وكان ثمة موجب لزيادة التقدير لصالح المصلحة ، أن يحال الأمر إلى اللجنة المجتمعة بالتشكيل المبين آنفاً يكون من بين أعضائها مفتشي التثمين المختص ، وهو في الحالة مشار الزاع السيد وديع ميخائيل الذي تكون مهمته طبقاً لتلك التعليمات فحص أسباب إعادة النظر في التثمين ومبررات الزيادة ، ولا تملك اللجنة أن تزيد التقدير عن ١٠٪ من التقدير السابق اعتماده ، ولكن الاجراءات في عملية التثمين هذه سارت في غير هذا المسار الطبيعي بسبب تدخل المطعون عليه واستعجاله غير المألوف إذ توجه إليه في مكتبه كل من مدير المساحة التفصيلية وكبير مفتشي التثمين في نفس اليوم الذي أتم فيه عملية الجشني وغايتها الأرض واعتمداً تقدير اللجنة الأولى ، وتدخل بنفسه في عملية التثمين فيكون أن انتهى تثمينه إلى اعتبار مبلغ ٤٠٠ راجع على حد قول كبير مفتشي التثمين و٥٠٠ راجع على حد قول مدير المساحة

١٠٧ من قانون موظفي الدولة أو حدا لا عفاء من الخدمة بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة :

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه لم يسلط على القرار المذكور الرقابة القانونية في حدودها الطبيعية كما سلف تبينه ، وإنما أ طرح ذلك لما وقر في فهمه من أن المطعون عليه غير ملزم بتلك التعليمات ، بينما هي كما سبق القول وقد صدرت ممن يملكها في شكل قواعد تنظيمية عامة متسمة بطابع العذومية والتجريد ، فانها تكون بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع في شأن أعمال التضمن ، فيلزم بمراعاتها لا الرؤوسون وحدهم ، بل الرئيس نفسه كذلك ، في التطبيق على الحالات الفردية طالما لم يصدر منه تعديل أو إلغاء لها ، بنفس الأداة أي بتنظيم عام مماثل ، لا في تطبيق فردي قصرا عليه ، أ طرح الحكم ذلك ، وهو مناط رقابته القانونية ، وراح يناقش السعيرين وهل المتر المسطح من أرض الوقف يساوي جنتها ونصف أم يساوي خمسة جنتها وأخذ يوازن بين الاعتبارات الفنية والموضوعية التي قام عليها كل من التقريرين لينتهي من هذه الموازنة إلى أن التقدير الأخير هو الأصح ، بناء على القياس على أثمان المبيعات المتجاورة متخذة في قياسه بوجه خاص العقد ٨٦٦ سنة ١٩٤٩ المسجل في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٩ ببيع ٨٠ و ١١٣ مترا بثمان قدره ٧٥٠ جنيها وما ظنه من أن اللجنة الأولى وقعت في خطأ مادي عند تحديد أثمان المبيعات المجاورة بسبب وضع

عليه في هذا كله هو مسلك المتعجل لانهاء موضوع التضمن تعجلا غير مألوف ، المتدخل فيه تدخلا يجعله يسير في مسار غير مساره الطبيعي . المرسوم في التعليمات المقترح لاختصاص هيئات أخرى كان ينبغي أن تباشر اختصاصها في ذلك المراحل المتعاقبة ، وبالتدرج الاداري المقرر على حسب الاجراءات المرسومة في التعليمات المذكورة ضمانا لدقة التضمن على أساس عادل سليم ، الموجه بمعلوماته الشخصية وبما تلقاه من ناظر الوقف من معلومات أخرى ثبت عدم صحتها ، حتى انتهى التضمن إلى ما انتهى إليه من فارق صارخ بين هذا التضمن وتضمن اللجنة الأولى دون أن يتأكد من صحة هذه المعلومات أو دقتها أو أن يستدعي أعفاء اللجنة الأولى أو رئيسها لبيان الاعتبارات التي أقامت عليها تقديرها ، المتسرع لتمام هذا الموضوع على هذه الوجهة المعينة التي وجهها فبارس ناظر الوقف في الاجتماع ، وتعجل في اليوم التالي إرسال مذكرة التضمن الأخيرة لاعتمادها حسبما سلف إيضاها .

« ومن حيث إنه مادامت الادارة قد استخلصت تلك النتيجة استخلاصا سائغا من تلك الأصول المشار إليها ، فانهت إلى أن مسلك المطعون عليه كان معيبا واجزاء غير سليم ومخالفا للتعليمات الواجب اتباعها في هذا الشأن فان القرار باحاله إلى المعاش يكون قائما على سببه ، وهو إخلال الموظف بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها . وكان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبه من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني إلى حد الاحالة إلى المعاش أو العزل التأديبي بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة

فلئن كانت به عدة دكاكين إلا أن الأرض موضوع التضمن ليست لها واجهة كبيرة عليه إذ تبلغ حوالي ١٥٥ متر فقط وهي ضئيلة بالنسبة إلى مسطح العقار - كما أن السيد أحمد شوقي مفتش التضمن لم يقل بأنه وقع فعلاً خطأ مادئ في وضع رقم اللوحة محل ثمن العقار في الخانات المخصصة لذلك وإن كان لذلك أثره في تصور ثمن المبيعات على غير الحقيقة وإنما قال إنه شطب رقم اللوحة إذ « يحتدل اعتبار رقم اللوحة جزءاً من السعر » كما قد بان من مراجعة خانات الكشف المشار إليه أنه لم يقع أي خطأ في وضع كل بيان في المكان المعد له - مع هذا كله ، مما يدل على خطأ الحكم فيما انتهى إليه في هذا الشأن ، فإنه ظاهر أن ما تصدت له المحكمة وأقامت قضاءها أساساً عليه ، هو من المسائل الموضوعة والفنية والملاءمات التقديرية التي تخرج عن حدود رقابتها القانونية ، ويدخل في صميم عمل الإدارة بلا معقب عليها فيه من جهات القضاء الإداري .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم ، يكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بإلغاء القرار المشار إليه وبالتعويض للمطعون عليه قد وقع مخالفاً للقانون حقيقاً بالإلغاء » .

(القضية رقم ١٥٩ سنة ١٩٥١ ق بالهيئة السابقة)

مخانة اللوحة بدلاً من مخانة الثمن في الكشف المخصص لذلك مما أتيح في العملية الحسابية ثمة أقل المتر المسطح ، ومع أن القياس على أثمان المبيعات ليس من الاعتبارات الجوهرية التي يقوم عليها التقدير وإنما يرجع إليه من قبيل الاستئناس فقط طبقاً للمادة ١٦ من التعليمات كما أن السيد وديع ميخائيل رئيس اللجنة الأولى أوضح في مذكرته المؤرخة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أنه لم يفهم استظهار أثمان المبيعات المتجاورة في العقود رقم ١٨٨٦ سنة ١٩٤٨ و ٢٥١٤ سنة ١٩٤٦ و ١٦٢٠ سنة ١٩٥٠ و ١٩٤١ سنة ١٩٤٧ و ٨٦٦ سنة ١٩٤٩ و ٧٤٩٨ سنة ١٩٤٤ وبين عن العقد ٨٦٦ سنة ١٩٤٩ أن القطعة المبيعة « مسطحها صغير علاوة على أنها عند تنفيذ خط التنظيم بالمنطقة بشارع السروجية ستصبح واقعة على الشارع بعد ضم زوائد التنظيم إليها . هذا إلى أنه في مثل هذه الحالات قد يرفع الثمن خوفاً من الأخذ بالشفعة . كما أن على الأرض موضوع النزاع حق ركوب للغير على مسطح ٢ متر تقريباً ، وأن كبر المساحة له تأثير في التقدير وأن حدها البحري غير منتظم وبه عدة انكسارات » كما أشار إلى أن ثوب الأغوات الذي يحد الملك من الناحية القبليّة ليست له أي قيمة تجارية أما شارع الداودية

قضاء محاكم الجنايات

٥١٠

محكمة جنايات اسكندرية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

الزواج غير الثابت بالطريق القانوني . هل يعتبر مانعاً شرعياً ويوجب المؤاخذه الجنائية .

المبدأ القانوني

إن الزواج في الشريعة الاسلامية هو عقد يتم برضاء الطرفين وبايجاب من أحدهما وقبول من الآخر وينعقد صحيحاً إذا توافرت فيه شروط الصحة وكانت الزوجة محلاً للعقد عليها بأن لا تكون محرمة على الزوج تحريماً مؤبداً أو تحريماً مؤقتاً . وقد أباحت الشريعة زواج المسلمة بالمسلم والكنائية وحرمت زواج المسلمة بغير المسلم . فإذا ما ثبت قيام هذه الزوجية اعتبر الزواج صحيحاً وقائماً ولا يشترط لصحته من الوجوه الشرعية إثباته بطريق التوثيق لأن الإثبات بطريق التوثيق المعمول به في مصر إنما وضع فقط لقيود الزواج والاستدلال به عند قيام النزاع ورفع الدعاوى المترتبة عليه من نفقه أو جضانه أو غيرها وقد رتب القانون أخيراً على عدم إثبات الزواج عدم سماع مثل هذه الدعاوى فقط لا عدم قيام الزوجية أصلاً سيما إذا ما تم هذا الزواج في بلد لا تتبع

الاجراءات التنظيمية التي تتبعها مصر — ومقتضى ذلك إذا ما اطمانت المحكمة إلى قيام الزوجية صحيحة أن تعتبر مثل هذا الزواج قائم وترتب عليه النتائج الطبيعية له . والمحكمة ترى مما تقدم من شهادة الشهود جميعاً ومن أقوال الزوج والأخ أن الأخير كان وكيلاً للزوجة وحاضراً عقد زواجها في بلدة سرتا ببرقة وهو مقر بقيام الزواج ومن حضور الزوجة بعد ذلك والاقامة مع زوجها في أما كن مختلفة وانجابهم أولاداً وقيد هؤلاء الأولاد في الدفاتر الرسمية ما يفتح المحكمة بقيام الزواج أصلاً من التهمة الأولى وعبد السلام حسن — كما أنه لا محل لاجابة الدفاع إلى ما طلبه من وقف السير في الدعوى وتحديد موعد للمرافعة ليثبت زواجه وهو أمر خاص بالمحكمة نفسها تفعله إذا ما اقتنعت على أن مصير هذه الدعوى حتماً يقضي رفعها بعد وقف السير في الدعوى الجنائية إلى عدم السماع .

المحكمة

» حيث إن النيابة العمومية اتهمت المذكورين بأنهما في يوم ٢٣/١٢/١٩٥٠ الموافق ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٠ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية اشتركا

بالاسكندرية بجهة الرمل وقيدها بدفتر الوفيات ثم أنجب منها بنتاً أخرى إسمها خديجة وتوفيت كذلك ثم ولدا أسماء عبد السلام وتوفي بعد خمسة أيام من ولادته واستشهد على إقامتهما سوياً كزوجين بأصحاب المنازل التي أقاموا فيها وأن أخاها أبو القاسم يعلم بزواجها منه وكان وكيلا في العقد.

وأنكرت المتهمة أنها كانت زوجة للمبلغ وإنما كانت تقيم معه لأنه ابن عمها وأقرت بأنها تزوجت أخيراً بالسيد على سيد المتهم الثاني وقررت أنها كانت بكرأ ولم تزوج من أحداً ما وقد حققت الدعوى وأحيلت أخيراً لمحكمة المتهمين عن تهمة التزوير السالفة الذكر.

« وحيث إن الزوج الصغير عبد السلام قد شهد بالتحقيقات بأنه يعمل بواباً بمنزل يونس صباغ وأن زوجته كانت تعمل معه وتركته في أواخر سنة ١٩٥٠ وعلم بعدها لما بحث عنها أنها تزوجت من سائق سيارة أجرة هو المتهم الثاني السيد على السيد وأنها من عربان الصحراء وهو مغربي ولد بطرابلس وأنهم لا يثبتون زواجهم هناك وأنه تزوج منها في بلدة سرتا بركة وحضر معها للقاهرة وأقام معها وأن أخاها هو الذي كان وكيلا في الزواج وأنه يستشهد بمن أقام معهم ويعرفون أنها زوجته وهم أبو الشهاوى وآخرين وأنه أنجب منها أولاداً توفوا وقيدوا بدفتر الوفيات. وشهد أخوها أبو القاسم على يونس بأن أخته سالمة قد تزوجت من الشاهد السابق منذ سنوات طويلة ببلدة سرتا في بركة ودخل بها هناك

بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو الشيخ محمد الصاوى مأذون قسم الرمل في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو قسيمة الزواج رقم ٣٠٢٦٣٣ حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن قررا أمام المأذون سالف الذكر أن الأولى خالية من الموانع الشرعية وإلحال أنها زوجة للصغير عبد السلام حسن فتتم الجريمة بناء على هذه المساعدة.

وطلبت النيابة العمومية إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى هذه المحكمة لمحاكمتها بالمواد ٤٠/٣، ٤١، ٢١٣ ع فصدر قرار الغرفة بذلك بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٤.

وبمجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة.

« وحيث إن الواقعة كما بأت للمحكمة من الاطلاع على أوراق التحقيق التي بوشرت فيها ومن سماع الدعوى بالجلسة تتحصل في أن المتهمة الأولى سالمة على يونس كانت زوجة للصغير عبد السلام حسن منذ عشرين عاماً وهما من العرب أصلاً وقد تزوج منها في بركة التابعة لليبيا وقد تزح بعد ذلك للقاهرة وأقام معها في منزل بالرمل ليونس عيد صباغ الذي كانا يخدمانه وأنه أنجب منها أولاداً توفوا وأنها سافرت مع مخدومها في يوم للقاهرة ثم اختفت ولم تعد — وقد علم زوجها أخيراً أنها تزوجت من المتهم الثاني على السيد على وتقيم معه — وأنه أنجب منها فتانين إحداهما أسمها راجية وقد وضعتها في مرسى مطروح ولم تقيد بها وتوفيت

المتهم الثاني وانكرت أنه تزوج منها في الغرب وقالت « إذا كان يقدر يثبت كده يثبت » لأنها تعلم أنه لا أوراق ولا عقود بالغرب وانكرت أنها أنجبت منه أولاداً أو أنهم توفوا — وكذبت أخاها في أنه كان وكيلها في هذا الزواج الأول — وكذبت أن لها ابنة توفيت أو انها قيدت بدفاتر الوفيات — ولما ووجهت أخيراً بما ثبت في دفاتر الوفيات عن ابنتها راجية كما سيلى صممت على انكارها ولم تعمله بشيء ما .

وقد قرر المتهم الثاني على السيد على أنه حقيقة قد تزوج من المتهمة الأولى بعقد في ٢٣/١٢/١٩٥٠ على يد المأذون محمد الصاوي وشهد على زواجه كل من صديقه محمد خليل ابراهيم وغالب محمد يوسف ولكنه لم يكن يعلم أنها متزوجة أصلاً من شخص آخر وأنه مستعد لطلاقها لتسليمها لشقيقها. وقد شهد الشاهدان بالتحقيقات وبالجلسة بأنهما شهدا على عقد الزواج فعلاً ولكنهما لا يعلمان شيئاً عن زوج المتهمة الأولى السابق ولم يسأل المأذون في ذلك — وقد اطلعت المحكمة على عقد الزواج المزور وتبين منه حقيقة ما تقدم .

« وحيث إنه يتبين من تقرير كاتب صحة مينا البصل ان الدفاتر السابقة على سنة ١٩٤٦ غير موجودة بالمكتب وأنها بدفترخانة البلدية ولا يمكن أن يستدل على القيد بها إلا إذا عرف التاريخ بالضبط ثم بالبحث أخيراً اتضح من كتاب بلدية الاسكندرية أنه مقيد بدفاتر مواليد ناحية مينا البصل وفاة راجية محمد ابنة محمد الصغير

وكان عمرها خمسة عشر عاماً ثم تزحاً سوياً لمصر وأقاما بمصرى مطروح ثم بالاسكندرية وأنه وصله خطاب أخيراً بيرة من زوجها يفيد هرب أخته فحضر وبجثا عنها سوياً حيث علما بأنها تزوجت من المتهم الثاني وأنه كان وكيلها في الزواج الأول وأنه سبق أن حضر وزار أخته وزوجها منذ ثلاث سنوات وعلم بأنها أنجبت أولاداً توفوا .

وشهد محمد مصطفى الشهاوى الجاويش بقوة السواحل أنه يعلم أن المتهمة الأولى وزوجها الشاهد الأول كانا يقيان في حجرة بمسكنه طوال أربع سنوات وكان يعلم أنهما زوجان . وشهد كذلك ملاك المنازل الاخرى حافظ ابراهيم أحمد ومحمد عبدالقادر بشر بمثل ذلك وأن الزوجين كانا يقيان سوياً ويعلمان بزواجهما وأنها كانت لها بنت اسمها راجية توفيت ودفنت بناحية الوردان وقرر الاخير بالجلسة بمثل ذلك .

وشهد يوسف صباغ بالتحقيقات بأن المتهمة الأولى كانت خادمة لديه ولما انتقل بعارة له أحضر زوجها الصغير عبد السلام حيث استخدمه كبواب لعمارة ثم تعرفت بالمتهم الثاني الذى أغواها وساء سلوكها بعد ذلك فأخرجها هي وزوجها من خدمته أخيراً .

وقد قررت المتهمة الأولى أنها فعلاً حضرت من العرب أيام دخول الابطالين وأقامت مع الصغير عبد السلام لانه ابن عمها وسكنت معه في المنازل التي سكنها وأن الناس كانت تعرف أنه زوجها وأن الشهود صادقين في ذلك ولكن الحقيقة أنها لم تتزوج منه وإنما ظلت بكر حتى تزوجت من

عبد السلام ووالدتها سائلة على في ١٧ يولييه سنة ١٩٣٤ وذلك برقم ١٢٨٥ ولاكنه لم يستدل على اسم ابنته خديجة عبد السلام ولا ولده عبد السلام .

« وحيث إن الزواج في الشريعة الإسلامية هو عقد يتم برضاء الطرفين وبايجاب من أحدهما وقبول من الآخر وينعقد صحيحا إذا توافرت فيه شروط الصحة وكانت الزوجة محلا للعقد عليها بأن لا تكون محرمة على الزوج تحريما مؤبدا أو تحريما مؤقتا وقد أباحت الشريعة زواج المسلمة بالمسلم والكاتبة وحرمت زواج المسلمة بغير المسلم. فإذا ما ثبت قيام هذه الزوجية اعتبر الزواج صحيحا وقائما ولا يشترط لصحته من الوجهة الشرعية اثباته بطريق التوثيق لأن الإثبات بطريق التوثيق المعمول به في مصر إنما وضع فقط لقيد الزواج والاستدلال به عند قيام النزاع ورفع الدعاوى المترتبة عليه من نفقة أو حضانة أو غيرها وقد رتب القانون أخيرا على عدم إثبات الزواج عدم سماع مثل هذه الدعاوى فقط لا عدم قيام الزوجية أصلا سيما إذا ما تم هذا الزواج في بلد لا تتبع الاجراءات التنظيمية التي تتبعها مصر — ومقتضى ذلك إذا ما اطمأنت المحكمة إلى قيام الزوجية صحيحة أن تعتبر مثل هذا الزواج قائم وترتب عليه النتائج الطبيعية له .

« وحيث إن المحكمة ترى مما تقدم من شهادة الشهود جميعا ومن أقوال الزوج والأخ أن الأخير كان وكيلًا للزوجة وحاضرا عقد زواجها في بلدة سرتا بيرة وهو مقر بقيام الزواج ومن حضور للزوجة بعد ذلك والاقامة مع زوجها في أيما كن مختلفة

وإنجابهم أولادا وقيد هؤلاء الأولاد في الدفاتر الرسمية ما يقنع المحكمة بقيام الزواج أصلا من التهمة الاولى وعبد السلام حسن — كما أنه لا محل لاجابة الدفاع إلى ما طلبه من وقف السير في الدعوى وتحديد موعد المرافعة ليثبت زوجيته وهو أمر خاص بالمحكمة نفسها تغضاه إذا ما اقتنعت على أن مصير هذه الدعوى ختاما يقضي رفعها بعد وقف السير في الدعوى الجنائية إلى عدم السماع .

وبما إنه كذلك يكون وقت الزواج الثاني قد تبين أن التهمة اشتركت مع المأذون الحسن النية في ارتكاب تزوير مقيد في ورقة رسمية هي عقد زواجها الثاني من المتهم الثاني وقد قررت بخلوها من الموانع الشرعية وبأنها بكر ولم يسبق لها الزواج وحالة أنها لا تزال زوجة لآخر وفي عصمتها مما يتعلق به حقه — ويكون المأذون وهو حسن النية قد باشر عقد زواج جديد على غير الحقيقة لأن الزوجة لم تكن محلا للنكاح ولم تكن في حالة من الموانع بما تكون معه التهمة قائمة قبل التهمة الاولى ويكون قد ثبت للمحكمة : « ان سائلة علي يونس في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بقسم الرمل قد اشتركت بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو الشيخ محمد الضاوي في ارتكاب تزوير في محرز رسمي هو نسخة الزواج رقم ٢٦٣٣٣٠٣٠ حالة تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجمعها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع عابها بتزويرها بأن قررت أمام المأذون أنها بكر وخالية من الموانع الشرعية بحالة أنها

زوجة للصغير عبد السلام حسن وتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة . . .

« وحيث إنه إذا كان فاعل التهمة غير معاقب لعدم وجود القصد الجنائي وجبت معاقبة الشريك فانه لذلك يكون عقابها منطبقا على المواد ٣٠/٤ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١٣ من قانون العقوبات .

« وحيث إنه نظرا لظروف الدعوى ما ترى مع المحكمة استعمال الرأفة بالتهمة ونفا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وتطبيق عقوبة الحبس بدلا من العقوبة المقررة أصلا .

« وحيث إن المحكمة ترى أيضا مما يبعث عن الاعتقاد بأنه لن تعود لمخالفة القانون وحتى تعود لزوجها الأول أن تأمر بوقف

تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من اليوم عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات . « وحيث إنه بالنسبة لمتهم الثاني فلم يثبت من ظروف الدعوى السابقة ولا من أقوال أحد ما ولا أقوال الزوج نفسه ان هذا المتهم كان يعلم بزواج التهمة الأولي من زوجها عبد السلام حسن مما تكون معه التهمة المستندة إليه مشكوك فيها وغير ثابتة ويتعين لذلك براءته مما استند إليه عملا بالمادتين ٣٠٤/١ ، ٣٨١/١ من قانون الاجراءات الجنائية » .

(قضية النيابة العامة ضد سالة على يونس وآخر رقم ٦١ سنة ١٩٥٢ الرمل رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد كامل البهنساوي ورئيس المحكمة وعمد عبد السلام وعلى طي المدوى المنشارين ويحضر السيد الأستاذ طي تديم وكيل النيابة) .

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

٥١١

محكمة القاهرة الابتدائية

٧ فبراير سنة ١٩٥٦

- ١ — اختصاص القاضى المستجل بعدم الاعتداد بالحجز الموقع . مداه .
- ب — ولاية المحاكم المصرية على ما تركبه القوات البريطانية من اعتداء على الوطنيين . مداه .
- ج — نفاذ معاهدة الصداقة بين مصر وبريطانيا . أثر إلغاء المعاهدة على الحوادث التى تقع من القوات البريطانية بعد تاريخ صدوره .
- د — أموال عامة . فقد صفحتها عند الاستثناء من تخصيصها للخدمة العامة .
- هـ — اختصاص . اعفاء القوات البريطانية من الخضوع لاختصاص المحاكم الوطنية بالاتفاق الدولى المؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . ليس له أثر رجعى على الأحكام السابقة لتاريخ صدوره بغير نص صريح .
- و — اختصاص القاضى المستجل . لا يقيّد قاضى الموضوع .

المبادئ القانونية

- ١ — لا خلاف أنه متى تبين فى وضوح وجلاء أن الحجز لا تتوفر له الأوضاع والاجراءات الأساسية التى يتطلبها القانون، وكذلك متى تبين أن اجراءات التنفيذ التى يتخذها الحاجز تستند إلى حكم صادر من جهة قضائية لا ولاية لها فى إصداره — فإن الحجز يكون عقبة قانونية من حيث حبس المال عن صاحبه باجراءات لا تمت إلى القانون بصلة . ويكون للقاضى المستعجل فى

مثل هذه الحالة الحكم بعدم الاعتداد بالحجز .

٢ — عند بحث ولاية المحاكم المصرية فى إصدار الحكم موضوع التنفيذ القاضى بالزام قائد القوات البريطانية بصفته بأن يدفع المبالغ المحكوم بها بصفة تعويض عن الأعمال التى ارتكبتها قواته فألحقت الضرر بالمحكوم له . يقتضى بحث القوانين التى كانت قائمة بشأن الوضع القانونى للقوات البريطانية فى مصر فى الوقت الذى صدر فيه الحكم .

٣ — متى تبين أن الحكم موضوع التنفيذ قد صدر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ أى عقب صدور القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ القاضى بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ المعقودة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية مما ترتب عليه اعتبار بقاء القوات السالفة الذكر على الأراضى المصرية اعتداء وغصبا — فإن هذه القوات البريطانية لا تتمتع بعد صدور هذا القانون بالاعفاء أو الامتياز الاقليمى الذى تجيزه المعاهدات أو القانون الدولى . ويصبح الحكم المطلوب تنفيذه حكما صادرا ضد أجنبى يقيم فى مصر على أنه ليس لقائد القوات البريطانية أن يتمسك

بأهداب القانون الدولي في الوقت الذي ينتهك
هو فيه حرمة .

٤ — لا تعتبر الأموال المحجوز عليها
أموالا عامة للحكومة البريطانية في حين
أنها قررت الاستغناء عن استعمال هذه
الأموال في المنفعة العامة ببيعها للكافة وقد
أصبح المحجوز عليه هو الثمن .

٥ — الاتفاق المصري البريطاني المؤرخ
١٩/١٠/١٩٥٤ بشأن قاعدة قنال
السويس الذي يعنى أفراد القوات البريطانية
من الخضوع لاختصاص الحاكم المصرية لا
يمكن أن يكون له أثر رجعي بعد أن أصبح
الحكم موضع التنفيذ نهائيا وواجب النفاذ
قبل إبرام هذا الاتفاق .

٦ — ليس لقاضي الأمور المستعجلة
مع قيام النزاع الجدى السابق في شأن الحكم
المطلوب التنفيذ بمقتضاه إلا أن يقضي بعدم
اختصاصه بالحكم بعدم الاعتداد باجراءات
الحجز تجنبيا للمساس بأصل الحق ولا يزال
الموضوع سليما يتناضل فيه ذوو الشأن لدى
جهة الاختصاص .

المحكمة

« حيث إن الوقائع حسبما استبانتها المحكمة من
أوراق الدعوى ودفاع الطرفين فيهما توجز
في أن المستأنف ضدهم الثلاثة الأول أقاموا
الدعوى رقم ٩٣٨٣ سنة ١٩٥٥ مستعجل مصر

طالبين بالحكم بصفة عاجلة ببطالان الحجز
التنفذي حجز ما للمدين لدى الغير الموقع
تحت يدهم وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليه مع
إلزام الحاجز (المستأنف) المصروفات وأتعاب
الحماية بحكم مشمول بالنفاذ المعجل دون
كفالة . وقالوا في معرض بسط دعواهم
ودفاعهم أمام محكمة أول درجة إن السيد
محمود حسن غويبة كان قد استصدر حكما
حضروريا من محكمة بورسعيد الابتدائية
في ٢٠/٢/١٩٥٤ قضى بإلزام القائد العام
للقوات البريطانية بمصر بصفته أن يدفع له
مبلغ ٤٤٢٧٤ جنيه و ٤٦٨ مليم . خلاف
المصروفات ومقابل أتعاب الحماية أى ما جملته
٤٤٥٠٧ جنيه و ٤٦٨ مليم . ثم أعلن الحكم
المحكوم ضده بصفته بمكتب التعويضات
بالإسماعيلية في ١١/٩/١٩٥٤ وأصبح
نهائيا لقوات مواعيد الطعن عليه . وفي
١٧/١٠/١٩٥٥ أوقع المحكوم له استنادا
على هذا الحكم حجزا تنفيذا (حجز ما للمدين
لدى الغير) تحت يدهم على كافة المبالغ
والأموال وأثمان مبيعات مخلفات الجيش
البريطاني المتوضين في بيعها من قبل القائد
العام المذكور منها عليهم عدم دفع أى مبلغ
من المبالغ التى تحت يدهم أو تسليمها للقوات
البريطانية وأن يودعوا هذه المبالغ خزانة
محكمة عابدين الوطنية أو يقرروا بما في
ذمتهم وتحت يدهم من هذه المبالغ بتقرير بقلم
كتاب محكمة عابدين بما يفي بالمبلغ المحكوم به
وملحقاته خلاف رسم إعادة تنفيذه وذلك خلال
١٥ يوما من تاريخ الحجز بحيث إذا لم يودعوا
ما تحت يدهم أو لم يقرروا أو قرروا بغير
الحقيقة كانوا ملزمين شخصيا بالمبالغ

المذكورة . كما أعلن محضر الحجز إلى المحجوز عليه القائد العام للقوات البريطانية بصفته بمقر قيادته بمكتب التعويضات بالاسماعيلية . ولما كان الحجز المذكور قد وقع باطلا بطلانا جوهريا للأسباب الموضحة صحيفة دعواهم فانهم يطلبون الحكم ببطلانه والغاء كافة الآثار المترتبة عليه — بعدما سمعت محكمة أول درجة دفاع الطرفين الحاجز والمحجوز تحت يدهم قضت بمجلسة ١٩٥٥/١٢/٦ :

أولا — برفض كافة الدفوع المقدمة في الدعوى وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

ثانيا — وبصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز التنفيذي حجز ما للمدين لدى الغير التوقع تحت يد المدعين بناء على طلب المدعى عليه الأول والتصریح للمحجوز لديهم بصرف ما حجز عليه بناء على هذا الحجز .

ثالثا — بالزام المدعين المصروفات مع المقاصة في أتعاب المحاماة .

وركنت محكمة أول درجة في ذلك إلى أسباب حاصلها :

أولا — بالنسبة للدفع بعدم اختصاص للقضاء المستعجل بنظر الدعوى فان المدعين (المستأنف ضدهم) الثلاثة الأول إنما يهدفون بطلبهم بطلان الحجز إلى الحكم بعدم الاعتداد به وهو ما يدخل في اختصاص القضاء المستعجل باعتباره منازعة متعلقة بالتنفيذ وفقا للمادة ٤٩ مرافعات . الأمر الذي يتعين معه رفض الدفع واختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

ثانيا — ان ما قرره الحاجز من قبول قائد القوات البريطانية الخضوع للقضاء المصري وما رتبته على ذلك من قبوله ضمينا بتنفيذ الحكم الصادر من هذا القضاء . إنما هو قول مردود وتنقصه وقائع الدعوى وظاهر الأوراق فيها . إذ البادى منها أن عدم حضوره أمام القضاء المصري في دعوى الموضوع المقامة ضده بالتعويضات كان امعانا في الاحتجاج بعدم اختصاصه بنظرها . يؤيد ذلك احتجاجه لدى الحكومة المصرية وانذاره بعدئذ المحجوز تحت يدهم بعدم الاعتداد بالحجز الذى أوقعه المحكوم له استنادا إلى الحكم الصادر من محكمة بور سعيد الابتدائية .

ثالثا — ان البادى من أوراق الدعوى أن الأموال المحجوز عليها تحت يد المدعين (المستأنف ضدهم) الثلاثة الأول هي أموال للجيش البريطانى ثمننا لمخلفاته التى كلفوا ببيعها . كما أن البادى من مجمل التقرير الذى تقدمت به السفارة البريطانية بالقاهرة للمحكمة أن العمل الذى قام به الجيش البريطانى وكان أساسا للحكم بالتعويض للحاجز قد قام به الجيش المذكور — أثناء ادائه عملا رسميا — ومتى صح ذلك فان المحكمة ترى في نطاق ولايتها أن الحجز موضوع الدعوى لم يصادف محلا — فهو حقيق بعدم الاعتداد به استنادا لما سلف من أسباب وللأسباب الآتية :

١ — من المتفق عليه أن يتمتع بالاغفاء من القضاء الاقليمى الدولة ذاتها ورئيسها والممثلين الدبلوماسيين للدول الأجنبية والقوات البرية والسفن الحربية والأجنبية فإذا كانت

« وحيث إن المستأنف عليهم الثلاثة الأول
إذ طلبوا الحكم ببطلان الحجز التنفيذي المرفوع
من المستأنف تحت يدهم على ما للقوات البريطانية
من ثمن مخلفات كلّفوا ببيعها وإذ طلبوا تأييد
الحكم المستأنف فيما قضاء بذلك . فانما ركنوا
إلى أسباب حاصلها :

أولا — ان الحكم موضوع التنفيذ
الصادر من محكمة بورسعيد الابتدائية في
٢٠/٢/١٩٥٤ قاضيا بالزام قائد القوات
البريطانية بصفته بالتعويض عن الأعمال التي
أتمتها قواته وألحقت الضرر بالمحكوم له ...
إنما صدر من جهة لا ولاية لها بحسب
وظائفها ذلك لأن الحكومات الأجنبية في مقدمة
الحيثيات المستثناة من سيادة القضاء الأقليمي .
ولا يعد هذا افتثانا على سيادة الدولة بل
تطبيقا لقاعدة دولية مسلم بها لدى كافة
الدول وأن ما قد تتحملة الدولة من نقص
في سيادتها نتيجة لذلك إنما تستعوضه بما هو
مقرر لها من إعفاء مماثل قبل سائر الدول
الأخرى عملا بقاعدة المعاملة بالمثل . ومن
المسلم به أن هذا الاعفاء يشمل قوات الدولة
المسلحة وسفنها الحربية فلا تخضع هذه ولا تلك
للقضاء الأقليمي الأجنبي دون تمييز بين ما إذا
كانت هذه القوات غاصبة أو صديقة .
ولا يقدح في ذلك القول بزوال الاعفاء
القضائي للقوات البريطانية في مصر نتيجة
انتهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ بالقانون رقم
١٧٥ سنة ١٩٥١ . إذ فضلا عن أن القول بذلك
محل جدل جدي من الناحية القانونية فإن
الاعفاء المقرر لهذه القوات سابق على تلك
المعاهدة وملازم لوجود تلك القوات في أرض

الجهة المتسببة في الضرر حكومة أجنبية ذات
سيادة وتصرفت بهذه الصفة فإن العلاج
يكون بالمفاوضات الدبلوماسية أولا أو
بالأخذ بالتأثر أو بالحرب .

٢ — من الاعفاءات القانونية التي تتمتع
بها الحكومات الأجنبية عدم جواز الحجز
على الأموال المملوكة لها .

٣ — ان ما قرره المعاهدة الأخيرة بين
مصر وبريطانيا من اعفاءات للقوات البريطانية
من الخضوع للقضاء الأقليمي المصري لم
يكن إلا تعزيزا لما انعقد عليه إجماع الدول
الحديثة في هذا الصدد .

« وحيث إن الحاجز طعن على الحكم بهذا
الاستئناف طالبا إلغائه والحكم ببطلان
الدعوى ابطلان شكلها أو لعدم قبولها لرفعها
من غير ذي صفة و لرفعها من غير ذي مصلحة
فيها أو بعدم اختصاص القضاء المستعجل
بنظر الدعوى أو برفضها والاستمرار في
تنفيذ الحكم المستشكل فيه مع إلزام المستأنف
عليهم الثلاث الأول جميع المصروفات وأنعاب
الحماية عن الدرجتين . واستند في ذلك إلى
الأسباب التي أوضحها تفصيلا في صحيفة
الاستئناف .

« وحيث إن ما ركن إليه كلا الطرفين
من دفاع في مرحلتي التقاضي لا يعدو ترديدا
وإيضاحاً لما تضمنته صحيفة افتتاح الدعوى
بالنسبة للمستأنف ضدهم وما انطوت عليه
صحيفة الاستئناف بالنسبة للمستأنف . فمن
ثم ترى المحكمة تفاديا للتكرار إيجاز دفاع كل
منهما .

أجنبية ولم تكن المعاهدة المذكورة إلا منظمة لذلك الاعفاء لا منشأة له — كما لا يستفاد من تخلف قائد القوات البريطانية بصفته عن الحضور أثناء نظر دعوى التعويض المقامة ضده قبوله ضمنا الخضوع للقضاء الأقليمي للدولة . إذ الثابت أن السفارة البريطانية قد احتجت صراحة وقتئذ لدى الحكومة المصرية على نظر الدعوى المذكورة .

ثانيا — أن الحصيلة أو النقود الناتجة من بيع مخلفات الجيش البريطاني إنما هي من الأموال العامة للحكومة البريطانية التي لا يجوز الحجز عليها طبقا للاعفاءات المقررة دوليا والتي جرى عليها العرف الدولي احتراماً لاستقلال الدول بعضها عن بعض واستشهد المستأنف عليهم بما قضت به محكمة استئناف نيويورك سنة ١٩٢٩ بأن خضوع حكومة أجنبية للقضاء الأمريكي المحلي لا يعنى قبولها توقيع الحجز على أموالها .. إذ الاجماع منعقد على عدم جواز التنفيذ جبرا على مثل هذه الأموال ولوبناء على حكم قضائي صدر صحيحا .

ثالثا — تخلل الفترة التي مضت بين صدور الحكم موضوع التنفيذ في ٢٠/٢/١٩٥٤ وبين الحجز المطعون عليه حادث بالغ الأهمية هو توقيع الاتفاق المصري البريطاني بشأن قاعدة قنال السويس في ١٩/١٠/١٩٥٤ وقد نص بالمادة الثالثة من ملحق له على أنه «لاتخضع أفراد القوات البريطانية لاختصاص المحاكم الجنائية في مصر ولا لاختصاص المحاكم المدنية في أي أمر ينشأ بسبب أداء واجباتهم الرسمية . فاذا اتخذت أية إجراءات مدنية ضد فرد من أفراد القوات البريطانية

أمام أية محكمة في مصر أخطر سفير صاحبة الجلالة بتلك الاجراءات ثم توقف هذه الاجراءات مدة ٢١ يوما من تاريخ الانذار وتمد هذه الفترة بناء على طلب السفير مدة لا تزيد عن ٢١ يوما أخرى إذا قرر أنه لم يتيسر اتمام التحقيقات الضرورية خلال الفترة المذكورة ويقرر سفير صاحبة الجلالة للمحكمة ما إذا كانت الاجراءات ناشئة عن أعمال رسمية . ومؤدى ذلك أنه اعتبارا من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ تاريخ التوقيع على الاتفاق لا يمكن مقاضاة أي فرد من أفراد القوات البريطانية في مصر أمام المحاكم المصرية جنائية كانت أم مدنية في أي أمر ينشأ بسبب أداء واجباتهم الرسمية . وهذا الاعفاء من الخضوع للقضاء المصري في المسائل المدنية بالحدود المذكورة يستتبع بداهة الاعفاء من اجراءات التنفيذ الجبري كالحجز وما إليه . ولئن كان الطرفان المصري والبريطاني لم ينصا على ذلك صراحة فلانه لم يكن يخطر ببالهما إمكان التنفيذ جبرا على قوات أجنبية والحجز على أموالها جملة لخالفه ذلك للعرف والقانون الدولي ولما هو متبع ومقرر لدى مختلف الأمم .

«وحيث إن المستأنف إذ طلب إلغاء الحكم المستأنف متمسكا بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى فانما يستند في ذلك لأسباب توجز في :

أولا — أن الحكم موضوع التنفيذ قد صدر من محكمة ذات ولاية في الحكم بما قضى في شأنه ذلك لأن قواعد القانون الدولي التي تعني الدولة الأجنبية أو ممثليها أو قواتها

عليها طالما هي في حوزة المحجوز لديهم ولم تدخل خزانة الحكومة البريطانية بعد .

رابعا — أن معاهدة أكتوبر سنة ١٩٥٤ لا أثر لها على قابلية الحكم كسند في التنفيذ لأنه صار سندا تنفيذيا قبل نفاذ المعاهدة المذكورة ولأن المادة الثالثة من ملحق المعاهدة إنما تتحدث عن أعمال القوات البريطانية بعد إبرام المعاهدة وعن مدى خضوعها للقضاء المدني أو الجنائي أي بالنسبة للقضايا التي ترفع ابتداء على القوات البريطانية . أما التنفيذ فليس من قبيل الدعاوى التي تطرح على القضاء المدني .

« وحيث إنه مما لا جدال فيه أن الاختصاص في الحكم ببطلاق الحجز أو عدم الاعتداد به معقود في الأصل لقاضي الموضوع الذي تتسع ولايته للمساس بأصل الحق إلا أن محل ذلك أن يقع الحجز صحيحا شكلا بأن تتوفر فيه الأركان الأساسية والأوضاع والاجراءات الشكلية التي يتطلبها القانون — فإذا هي لم تتوفر . فلا يقع الحجز ولا يتعلق به حق الدائن من حيث حبس المال عن المحجوز عليه — وبذلك يكون رفعه لا يمس أصل الحق ولا يقطع في موضوع نزاع . ويختص قاضي الامور المستعجلة في هذه الحالة بإزالة عقبة مادية وصفها صاحبها دون أساس من الواقع أو القانون وفي الإبقاء عليها ما يلحق الضرر بالمحجوز عليه وترتبا على ذلك إذا ما استبان لقاضي الامور المستعجلة من ظروف الدعوى وملاستها ودفاع الطرفين فيها أنه لا يتسنى الحكم في طلب عدم الاعتداد بالحجز دون المساس بأصل الحق

المسلحة من الخضوع للقضاء الاقليمي ليست من النظام العام . ولما كان المحكوم عليه بصفته قائدا للقوات البريطانية لم يحضر أثناء نظر الدعوى رغم إعلانه قانونا للتمسك بالدفع بعدم اختصاص القضاء الاقليمي بنظر الدعوى فمن ثم أن هذا يعتبر تنازلا منه عن الدفع ولما كان الحكم قد أصبح نهائيا بقوات ميعاد الطعن عليه بعد ما تم إعلان قانونا فلا جدوى من الطعن عليه الآن .

ثانيا — أن قبول قائد القوات البريطانية الخضوع للقضاء المصري يتضمن قبوله تنفيذ الحكم الصادر من هذا القضاء عليه .

ثالثا — أن الاموال المحجوز عليها أموال خاصة وليست من الاموال العامة ودليل ذلك أنها مخلفات الجيش البريطاني فهي معدات تخلي عنها الجيش وزال عنها تخصيصها بالمنفعة العامة ومن ثم جاز الحجز عليها . واستشهد بما قضت به محكمة لندن في ٦/٤/١٩٤٩ بجواز التنفيذ على أموال الدولة الأجنبية إذا لم تكن في حوزة الدولة الأجنبية أو أحد موظفيها الرسميين كما أيدت محكمة استئناف لندن هذا الحكم في ٦ مارس سنة ١٩٥٠ مؤكدة جواز التنفيذ على أموال الدولة الأجنبية الموجودة في إنجلترا إذا كان هذا المال ليس في حيازة الدولة الأجنبية أو في حيازة ممثلها الرسمي أو لم يكن ملامتنا والحكم الأول منشور بمجموعة Clunet سنة ١٩٥٠ ص ٨٩٨ والحكم الثاني منشور بذات المجموعة سنة ١٩٥٢ ص ٣٤٨ — ولما كانت الأموال المحجوزة حصيلة ثمن الملاحقات التي نالت عنها صيغة المال العام فانه يجوز الحجز

فيه ذوو الشأن لدى جهة الاختصاص أمامه في شأن إجراءات التنفيذ التي تتخذ بمقتضاه — ولا يزال الموضوع محفوظاً سليماً.

« وحيث إن محكمة بورسعيد الابتدائية إذ لجأت إليها المستأنف بطلب الحكم بإلزام قائد القوات البريطانية بصفته بالتعويض المناسب عما لحقه من ضرر وإذ قضت المحكمة المذكورة يوم ٢٠/٢/١٩٥٤ إلزام القائد المذكور بصفته بالتعويض . فأنما كان ذلك عقب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بموجب القانون رقم ١٧٥ سنة ١٩٥١ أي في وقت لم تكن القوات البريطانية تتمتع فيه بأية إعفاءات أو امتيازات إقليمية مقررة قانوناً أو بالحري بعد ما كانت قد زالت كل حصانة مكفولة للقوات البريطانية . بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦ تجعلها بمنأى عن سلطان القضاء الإقليمي والمساءلة أمامه مدنياً وجنائياً . » وحيث إنه لا يعترض على ما تقدم بأن

القوات البريطانية وهي قوات أجنبية معونة من الخضرع للقضاء الإقليمي طبقاً لقواعد القانون الدولي العام المتعارف عليها بين الدول جميعاً . ذلك لأن قواعد القانون الدولي من جهة ليست من النظام العام بل يجوز للدولة الأجنبية أو تمثلها أو أية هيئة رسمية تابعة لها ألا تتمسك بهذه القواعد وأن تلجأ للقضاء الإقليمي بأئمة دعوى مبتدئة وأن تقبل المقاضاة أمامه إذا مارفت الدعوى عليها (يراجع في ذلك ما كتبه الأستاذ كوليارد في المارز ١٩٣٩ — ٢ — ٩٥ وما سطره أيضاً الأستاذ بحامي المستأنف عليهم الأول بالصحيفة ١٦ من مذكريته المودعة في ملفه) . ومن ثم فإن المحكمة الوطنية إذ قضت في

والقطع في موضوع النزاع فإنه يعين عليه عندئذ أن يتعن من الدعوى قاضياً بعدم اختصاصه بنظرها تاركاً لمحكمة الموضوع أن تقول كلمتها فيها بعد ما تسمع دفاع الطرفين وتحققه على الوجه الأكمل الذي تتسح له ولايتها .

« وحيث إنه عن السبب الأول الذي ركن إليه الحجز عليهم بغية الحكم بعدم الاعتداد بالحجز ومعناه صدور الحكم موضوع التنفيذ من محكمة لا ولاية لها بإصداره من حيث الوظيفة فإنه لا مراء في أن القضاء المستعجل قد جرى على اختصاصه في الحكم بعدم الاعتداد بالحجز أو بإيقاف إجراءات التنفيذ المترتبة عليه إذا كانت أداة التنفيذ حكماً صادراً من جهة قضائية لا ولاية لها بإصداره من حيث الوظيفة لافرق في ذلك بين أن يكون الحكم صادراً من محاكم القضاء الوطني أو من إحدى الجهات القضائية ذات الوظيفة الخاصة — ذلك لأن الحكم يعتبر وقتئذ منعدم الوجود قانوناً ولا يصحح بالتالي أداة تنفيذ (يراجع في هذا المعنى القضاء المستعجل للأستاذ محمد عبد اللطيف بند ٤١٦ «١» وبند ٤٢٦) . ومن ثم يتعين للوقوف على ماهية السبب الأول بحث مدى ولاية القضاء الوطني من حيث الوظيفة في إصدار الحكم أداة التنفيذ .

« وحيث إن قاضي الأمور المستعجلة إذ يعرض للحكم الموضوعي المطاوب تنفيذه ومدى ولاية المحكمة التي أصدرته في إصداره إنما يبحث الأمر بحثاً عرضياً عاجلاً ليفصل في وجه الصواب في الأمر المعروض يتفاضل

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن المحكمة الوطنية إذ قضت بالزام قائد القوات البريطانية بصفته بتعويض الضرر الذي لحق المستأنف فانما قضت بذلك وقتئذ في حدود ولايتها من حيث الوظيفة مما يجعل السبب الاول وهو طلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقع تحت يد المستأنف عليهم الاول في غير محله .

« وحيث إنه عن السبب الثاني ومبناه أن النقود الناتجة من بيع مخلفات الجيش البريطاني إنما هي من الأموال العامة للحكومة البريطانية التي لا يجوز الحجز عليها طبقاً للاعفاءات المقررة دولياً .

« وحيث إنه قد أصبح لبريطانيا كدولة ولقائد قواتها في مصر بعد ما حصلت العلاقات بين الدولتين أثر عقد اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ أن يتمسكا بقواعد القانون الدولي المتعارف عليها وذلك بضد إجراءات التنفيذ الحاصلة بتوقيع الحجز في ١٧/١٠/١٩٥٥ أي بعد العمل بالاتفاق . على أن يكون ذلك في حدود الاعفاءات المقررة قانوناً للدولة صاحبة السيادة . إذ من غير المعقول أن تتمتع الدولة الأجنبية باعفاءات أو امتيازات تجاوز ما للدولة صاحبة السيادة في خصوص ذلك .

« وحيث إنه لا نزاع في أنه تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو بقرار من الوزير المختص وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو

الدعوى المقامة أمامها لتخلف قائد القوات البريطانية رغم إعلانته عن الحضور للتمسك بها أو لغير ذلك فانها لم تخرق بذلك قاعدة قانونية متعلقة بالنظام العام . على أنه ما كان للمحكمة الإقليمية أن تحفل بقواعد القانون الدولي في خصوص الدعوى المطروحة أمامها . لان أساس أعمال هذه القواعد وتطبيقها هو قيام العلاقات الطيبة وحسن التفاهم بين الدولة صاحبة السيادة في أرضها والدولة الأجنبية . فتسود بينهما وقتئذ المجاملات ومنها الاعفاء المتبادل من الخضوع للقضاء الإقليمي . أما إذا كانت العلاقات بين الدولتين قد ساءت وألغت الدولة صاحبة السيادة في أرضها كل امتياز أو اعفاء ممنوح لقوات الدولة الأجنبية حتى غدا وجودها على أرض الوطن غصباً . فقد يرى قاضي الموضوع أنه في هذه الحالة الواضحة لا يتمتع أفراد هذه القوات بأي اعفاء من القضاء الإقليمي (يراجع في ذلك القانون الدولي العام للإستاذ جينين بند ٢٤٥ وأوبنهايم جزء أولي ص ٦٧٠) . وترتباً على ذلك فليس للسيد قائد القوات البريطانية أن يتعلل باهداب قواعد القانون الدولي العام ناعياً على محكمة الموضوع خرقها متمسكاً بعدم الاعتداد بالحجز تبعاً لذلك . وهو أول من يادر بخرق هذه القواعد حيث أمر قواته المسلحة أن تنهجم بلذة بدياباتها فلم تترسكها إلا بعد ما خربت ما جعلتها أثراً بعد عين . إذ ما كانت الاعفاءات المتعارف عليها طبقاً لقواعد القانون الدولي بمكفولة للمعتدين بل لمن يحترمون سيادة الدولة ويقدرزون حقها عليهم كمضيعة في صيانة أموال وأزواج وعيالها .

الحجز عليها أو تملكها بالتقادم (المادة ٨٧ مدني المعدلة) إلا أنه بما لا جدال فيه أن تلك الاموال تفقد صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو بقرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة (المادة ٨٨ مدني والمعدلة بالقانون ٣٣١ لسنة ١٩٥٤) ومؤدى ذلك أن تخصيص الاموال للمنفعة العامة كما يكون بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو بقرار وزاري فإنه ينتهي كذلك بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار وزاري أو بانقطاع استعمالها بالفعل الاستعمال الذي من أجله اعتبرت مخصصة للمنفعة العامة. ومتى فقدت الاموال العامة صفتها بسبب انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة أصبحت من الاموال الخاصة للدولة أو للأشخاص المعنوية العامة فتعود إلى التعامل ويجوز التصرف فيها والحجز عليها وتملكها بالتقادم (يراجع في ذلك مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدنى الجديد تعليقا على المادة ١٢٠ التى صارت ٨٨ والمنشور بالجزء الاول من مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدنى ص ٤٨٣ ، ٤٨٤ وحكم النقض الصادر فى ٢٣/١١/١٩٣٩ المحاماة ٢٠ — ٥٩٨ — ٢٠٩ وحكم النقض الصادر فى ٧/٣/١٩٤٠ المحاماة ٢٠ — ١٣٤٧ — ٥٩٧ وقد استند إليهما المشرع فى وضع أحكام المادة ٨٨ من القانون الجديد فيما أوضحه بمذكرة المشروع التمهيدى)

(وحيث إنه متى كان ذلك وكان البادى

من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين فيها أن تمثل القوات البريطانية قد أناط بالمستأنف عليهم الأول كخبراء متعينين يسع بعض مخلفات لها فمن ثم قد انتهى بالفعل استعمال هذه الأشياء المرغوب بيعها فى الغرض الذى كانت مخصصة من أجله للمنفعة العامة لتلك القوات وزالت بالتالى عن هذه الأشياء أى المخلفات صفة المال العام للقوات التابعة لبريطانيا ويبدو تبعا لذلك الجد فى قول المستأنف أن حصيلة ثمن هذه المخلفات يعتبر من الاموال الخاصة لبريطانيا طالما أنها لازالت فى يد المكلف بالبيع وهوليس موظفا رسميا بريطانيا وطالما أنهم لم تدخل بعد خزانة الدولة البريطانية أو خزانة من يمثلها رسميا فى مصر . وأنه يجوز بالتالى الحجز عليها أسوة بجواز الحجز على الاموال الخاصة للدولة صاحبة السيادة فى أرضها (مصر) . إذ لا يتصور أن تتمتع الاموال الخاصة للدولة الأجنبية بحصانة تحول دون الحجز عليها فى الوقت الذى يجوز معه ثانوا الحجز على الاموال الخاصة بالدولة صاحبة السيادة .

بل مما يبعث الجد فيما أثاره المستأنف من جواز الحجز على تلك الاموال باعتبارها أموالا خاصة لا عامة ما قضت به محكمة لندن فى ٦/٤/١٩٤٩ من جواز الحجز على أموال الدولة الأجنبية إذا لم تكن فى حوزة الدولة الأجنبية أو أحد موظفيها الرسميين وما قضت به محكمة استئناف لندن فى ٦/٣/١٩٥٠ من تأييد هذا الحكم مؤكدة جواز التنفيذ على أموال الدولة الأجنبية الموجودة فى إنجلترا إذا كان هذا المال ليس فى حيازة الدولة الأجنبية أو فى حيازة ممثلها الرسمى أو لم يكن مالا

الجلالة للمحكمة ما إذا كانت الاجراءات ناشئة عن أعمال رسمية الخ » .

فيبين من سياق هذا النص الذي لم يتضمن أثر أرجعياً له أنه ينصرف صراحة دون لبس أو ابهام لتنظيم إجراءات مقاضاة أفراد القوات البريطانية عن الأعمال التي تنشأ عقب تقاذ الاتفاق . ولا ينصرف البتة التالي إلى أعمال وقعت منهم قبل تقاذ الاتفاق ولا إلى ما عسي أن يكون قد صدر ضدهم من أحكام من القضاء الاقليمي للدولة صاحبة السيادة أو وسائل تنفيذها والقول بغير ذلك وبانصراف النص إلى وسائل وإجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء الاقليمي قبل تقاذ الاتفاق إنما ينطوي ولا شك على تحميل النص ما لا يحتمل معني ومبنى وعلى خرق صريح لأحكامه خاصة وأنه من غير المستساغ قانوناً أن يتقدم المحكوم له بحكم نهائي ضد قائد القوات البريطانية بصفته للسفير البريطاني مستأذناً في تنفيذ الحكم مستظراً منه أن يقول كلمته فيه وما إذا كانت الاجراءات التي وقعت وبني عليها الحكم ناشئة عن أعمال رسمية لما في ذلك من خضوع الأحكام النهائية لتقديره . وهو ما يتنافى وقدسية الأحكام النهائية وسيادة الدولة وسلطان القضاء الاقليمي الأمر الذي لا يمكن بحال أن ينصرف إليه قصد الدولتين العاقدتين .

« وحيث إنه بالبناء على ما تقدم بين أن الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوي سديد . مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوي ولا محل بعد ذلك

متعيناً (يراجع في ذلك مجموعة كلونيت سنة ١٩٥٠ ص ٨٩٨ وذات المجموعة سنة ١٩٥٢ ص ٣٤٨) ولا يقدح في ذلك قول المستأنف عليهم الثلاثة الأول أن بعض المحاكم الأخرى قد قضت على عكس ذلك إذ مؤدي ذلك أن الخلف محتمل فقها وقضاء بصدد تطبيق قواعد القانون الدولي العام بخصوص إعفاء أموال الدولة الأجنبية من الحجز عليها والنطاق الذي يجوز معه توقيع الحجز . الأمر الذي لا شك تنحسر معه ولاية القضاء المستعجل عن الحكم في طلب عدم الاعتداد بالحجز لما في ذلك من مساس بأصل الحق الظاهر الذي يجيز للمستأنف توقيع الحجز كما سلف البيان ولما في ذلك أيضاً من قطع في موضوع النزاع المحتمل على ماهية الحجز .

« وحيث إنه عن السبب الأخير ومبغاة ما نصت عليه المادة الثالثة من ملحق الاتفاق المصري البريطاني المعمول به منذ ١٩/١٠/١٩٥٤ فقد جرى نص هذه المادة كالآتي « لا تخضع أفراد القوات البريطانية لاختصاص المحاكم الجنائية في مصر ولا لاختصاص المحاكم المدنية في أي أمر ينشأ بسبب أداء واجباتهم الرسمية . اما إذا اتخذت أية اجراءات مدنية ضد فرد من أفراد القوات البريطانية أمام أية محكمة في مصر أخطر سفير صاحبة الجلالة بتلك الاجراءات ثم توقف هزم الاجراءات لمدة ٢١ يوماً من تاريخ الاخطار وتمد هذه الفترة بناء على طلب السفير مدة لا تزيد عن ٢١ يوماً أخرى إذا قرر أنه لم يتيسر اتمام التحقيقات الضرورية خلال الفترة المذكورة ويقرر سفير صاحبة

لبحث الدفوع الأخرى التي ساقها المستأنف . بالمواد ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ١٦٤ مرافعات » .
 « وحيث إنه عن المصروفات فتري المحكمة
 إلزام المستأنف عليهم الأول فارل واجوس
 وغازريان الخبراء المثلثين بها عن الدرجتين
 بعد ما حكم ضدّهم في نهاية المطاف وذلك عملاً
 (قضية السيد عبد الخالق غوييه ضد فارل واجوس .
 وغازريان وآخرين رقم ١٩٥٠ سنة ١٩٥٥ س رئاسة
 وعفوية السادة الأساتذة عبد المنعم الصراف وعلى
 عبد الرحمن وعثمان مذكور القضاة) .

قضاة المحكمة التكميلية

القضاء المدني

المادة ١١٨ فيرفع الاستئناف عنها بتكليف
 بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة
 افتتاح الدعوى ، وإعمالاً لنصوص هذه
 المواد يجب أن يرفع الاستئناف عن الحكم
 الصادر في المعارضة في أمر الأداء مباشرة
 إلى المحكمة وتكليف بالحضور تراعى فيه
 الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ،
 فإن لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم
 كان باطلاً وخسخت المحكمة من تلقاء نفسها
 بطلانه عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥
 مرافعات المعدلة بالقانون سالف الذكر .

٢ — متى اجتمع — في الاستئناف —
 دفعان أحدهما يبطلانه طبقاً للفقرة الأخيرة
 من المادة ٤٠٥ مرافعات ، والثاني بعدم قبوله
 شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، فإنه يتعين على المحكمة
 أن تفصل أولاً في الدفع بالبطلان لوروده
 على الطريقة التي يبدأ بها الاستئناف وما إذا
 كانت متفقة مع ما يوجب القانون أم لا ، فإن

٥١٢

محكمة قنا الابتدائية

١٩ أبريل سنة ١٩٥٤

١ — استئناف حكم صادر في معارضة في أمر أداء .
 طريقة رفعه .
 ب — دفع بعلان الاستئناف ودفع بعدم قبوله .
 أيهما يفصل فيه أولاً .
 المبادئ القانونية

١ — إن الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٨٥٥
 من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥
 لسنة ١٩٥٣ تنص على أنه يحكم في المعارضة
 في أمر الأداء على وجه السرعة ، كما تنص
 المادة ١١٨ من ذات القانون المعدلة بالقانون
 رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ على أن الدعاوى التي
 ينص القانون على وجوب الفصل فيها على
 وجه السرعة تقسم مباشرة إلى المحكمة
 الابتدائية ودون اتباع أحكام المواد ٤٠٦
 مكرراً وما بعدها بالنسبة إلى الدعاوى التي
 ترفع إلى المحكمة الاستئنافية ، كما تنص المادة
 ٤٠٥/٢ مرافعات المعدلة بذات القانون على
 أنه فيما يختص بالدعاوى المنصوص عليها في

كان صحيحاً. ينظر فيما إذا كان قد رفع في الميعاد القانوني أم بعده ، وإن كان باطلاً تقضى المحكمة بهذا البطلان دون ما حاجة إلى نظر باقي الأوجه الأخرى من أوجه الطعن عليه .

المسألة

« من حيث إن المستأنف ضده دفع الدعوى بدفعين أولهما الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وثانيهما الدفع ببطلان الاستئناف بقوله إن المعارضة في أمر الأداء مما يفصل فيها على وجه السرعة طبقاً للمادة ٨٥٥ مرافعات المعدلة وأن لهذا وطبقاً للمادة ١١٨ مرافعات كان يجب رفع الاستئناف الحالي بالطريق المباشر أمام جلسة المرافعة طبقاً للمادة ٤٠٥ مرافعات معدلة والتي تنص على البطلان على مخالفة ما جاء بالفقرة الأخيرة منها .

« ومن حيث متى اجتمع — في الاستئناف — دفاعان أحدهما ببطلانه والثاني بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد فإنه يتعين الفصل أولاً في الدفع بالبطلان لوروده على الطريقة التي يبدأ بها الاستئناف وما إذا كانت صحيحة طبقاً للقانون أم باطلة لمخالفتها لما اشترطه القانون، فإن كان صحيحاً أمكن النظر فيما إذا كان قد رفع في الموعد القانوني أم لا ، وإن كان باطلاً انتهى الاستئناف بالحكم ببطلانه دون ما حاجة إلى نظر باقي الأوجه الأخرى من أوجه الطعن عليه .

« ومن حيث إن حصل النزاع في هذه الدعوى هو أن المستأنف ضده استصدر أمر

أداء ضد المستأنف بمبلغ ١٣٠ ج والمصروفات ، ثم أعلنه للمستأنف بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٣ فأقام المستأنف معارضته في هذا الأمر لتحديد لنظرها جلسة ١٩/١٠/١٩٥٣ حيث قضى فيها بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد أمر الأداء المعارض فيه على إلزام المعارض المصروفات — فاستأنف المستأنف هذا الحكم بعريضة أودعت قلم كتاب هذه المحكمة في ٢/١٢/١٩٥٣ قال فيها إن الحكم المستأنف أعلن له في ١٥/١١/١٩٥٣ .

« ومن حيث إن الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٨٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن يحكم في المعارضة في أمر الأداء على وجه السرعة ، كما تنص المادة ١١٨ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ على أن الدعاوى التي يفصل فيها على وجه السرعة تقدم مباشرة إلى المحكمة ودون اتباع أحكام المواد ٤٠٦ مكرراً وما بعدها بالنسبة للدعاوى التي ترفع أمام المحكمة الاستئنافية ، كما تنص المادة ٤٠٥/٢ مرافعات المعدلة بذات القانون على أنه فيما يختص بالدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ فيرفع الاستئناف عنها تكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى .

« ومن حيث إن القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ قد بدأ العمل بهما من تاريخ نشرهما بالجريدة الرسمية في ٢٨/٥/١٩٥٣ فهما يسريان على الاستئناف الحالي الذي أودعت عريضته في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

المحضر واجبات معينة عند قيامه بإعلان ورقة من الأوراق المسكف بإعلانها فنص في المادة الثانية عشرة وبالفقرة الأولى منها على أنه « إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصحابه فإذا لم يجد منهم أحداً أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لمأمور القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ». وبيّن من هذا النص أنه لم يرد به شيء عن واقعة تسمي « الامتناع عن التوقيع » يترتب على إثباتها بأصل الورقة وصورتها — ودون اتخاذ أي إجراء آخر — صحة الإعلان ، والقول بهذا معناه خلق طريق للإعلان لم ترد بنص المادة ١٢ مرافعات وهي المادة التي حصرت ما يلتزم به المحضر عندما يمتنع من يجده عن تسليم الصورة . ويؤيد هذا الوجه من النظر ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ مرافعات بقولها « وإذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسليم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة ». فهذه الفقرة جعلت « الامتناع عن التوقيع » في حكم « الامتناع عن الاستلام » يترتب عليه قانوناً

« ومن حيث إنه عملاً بالمواد ٨٥٥، ١١٨، ٤٠٥/٢ مرافعات المعدلة بالقانونين سالفين المذكورين كان يجب رفع هذا الاستئناف مباشرة إلى المحكمة وبالأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى لا بطريق إيداع عريضته قلم كتاب هذه المحكمة .

« ومن حيث إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ تنص على أنه إذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله ، ومن ثم يتعين على المحكمة إعمال هذا النص والقضاء بإعلان الاستئناف الحالى .

« ومن حيث إن القضاء بإعلان الاستئناف يترتب عليه زواله وانعدامه ومن ثم فلا محل إذن لبحث الدفع الآخر الخاص بعدم قبول الاستئناف أو الدخول في موضوع النزاع .

« ومن حيث إن من يخسر الدعوى يلزم مصروفاتها ومن ثم يتعين إلزام المستأنف بها عملاً بالمادتين ٣٥٧، ٤١٦ مرافعات .

(قضية محمود أحمد عبد الهادي أبو زيد عطا الله رقم ٣٣٤ سنة ١٩٥٣ من قنا رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عمر وإسماعيل فرحات وعبد الرحمن عمر القضاة) .

٥١٣

محكمة قنا الابتدائية

١٥ مارس سنة ١٩٥٥

إعلان . الامتناع عن استلامه . واجب المحضر في هذه الحالة . رسوم . تقديرها . وحدة السند .

المبادئ القانونية

١ — إن قانون المرافعات قد فرض على

بقاء الصورة دون تسليم المعلن إليه كما يقوم المحضر بتسليمها — بعد ذلك — لأى ممن ذكرنا بالمادتين سالفى الذكر .

٢ — إنه وفقا لما أورده قانون المرافعات فى الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة والفقرة الأخيرة من المادة الرابعة عشرة ، يحصل الاعلان بأن يسلم المحضر صورة الورقة إلى من يدعى أنه هو ذات الشخص المراد إعلانه بعد تمكينه من الاطلاع على الاصل وبعد توقيعه عليه ، ومفاد هذا أن المحضر لا يستطيع — بل لا يجوز له — أن يسلم صورة الاعلان للشخص المراد إعلانه إلا بعد أن يوقع هذا الأخير على الاصل ، إذ ليس من المنطق ولا هو من المعقول أن يتخلى المحضر عن أوراقه للناس دون توقيع منهم على الاصل يفيد استلامهم الصورة .

٣ — إن اكتفاء المحضر باثبات عدم توقيع المخاطب معه على أصل الاعلان دون قيامه بالاجراءات التى فرضها عليه القانون — وهى قيامه بتسليم الصورة لأى ممن ذكرتهم الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من قانون المرافعات ، ثم قيامه باخطار المعلن إليه بذلك بخطاب موصى عليه بعدم الوصول — يترتب عليه بطلان الاعلان إعمالا لبص المادتين ٢٥، ٢٤ من المرافعات .

٤ — إذا كان الثابت من الأوراق أن

المعارضين عندما أقاموا أشكاهم — بعد توقيع الحجز عليهم وقبل يوم البيع — قد استندوا فيه إلى أن القائمة لم تعلن اليهم ، ثم عند التقرير بالمعارضة تمسكوا ببطلان إعلان القائمة ، وكان دفاع قلم الكتاب قد انصرف — وهو بسبيل تأييد دفعه بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد — إلى القول بأنه مع الغرض الجدلي بأن المعارضين لم يعلنوا بالقائمة ، فإن اتخاذ إجراءات التنفيذ بالحجز على منقولات المعارضين وتعيين أحدهم حارسا على ما تم الحجز عليه ، يقوم مقام إعلان القائمة اليهم ويبدأ به ميعاد المعارضة فى حقهم ، فهذا الذى يقول به قلم الكتاب إلا يستند إلى أصل ثابت فى القانون ، ذلك أن إعلان الحكم — ومثله قائمة الرسوم — يجب أن يحصل بالطريق الذى رسمه القانون كما ينتج آثاره القانونية بتمام علم المحكوم عليه العلم القانونى الذى ينبى عليه بدء مدة الطعن عليه ، وبالتالى يكون علم المعارضين بتوقيع الحجز بمقتضى القائمة غير مفن عن وجوب إعلانها اليهم ولا يفيد تنازلهم عن التمسك بما شاب إعلانها من عيوب .

٥ — إذا كان المتفق عليه بين الطرفين أن موضوع الدعوى — التى صدرت بشأنها قائمة الرسوم المعارض فيها — هو أن المعارضين الأربعة كانوا قد اشتروا ١٣ طرقي من والدهم بثمان قدره ١٥٠٠ ج

ثم أقاموا الدعوى — بعد وفاة والدهم — ضد باقي الورثة بطلب صحة وتفاذ عقد البيع الصادر لهم ، وكانوا قد دفعوا رسماً مقداره ١٨ ج ، وأنه أثناء نظر الدعوى بالجلسات طلب قلم الكتاب منهم مبلغ ٥١ ج تكملة للرسم الأول بمقولة إنه يتعين تقدير الرسم باعتبار أن نصيب كل مدع يقدر على حدة بحسبانه دعوى قائمة بذاتها ، فهذا الذي ذهب إليه قلم الكتاب يقوم على تفسير خاطيء للقانون ، ذلك أن الدعوى لم تخرج عن كونها مقامة من أكثر من واحد ضد أكثر من واحد بمقتضى سبب قانونى واحد هو البيع الصادر للمعارضين من والدهم والثابت بالعقد وهو سند الدعوى الوحيد فيها ، وأنه وفقاً لنص المادة ٤٢ مرافعات يكون التقدير باعتبار قيمة المدعى به بتمامه ، ويتعين على المحكمة — عندئذ — أن تقضى بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها لصدورها على خلاف القانون.

المحكمة .

« من حيث إن وقائع الدعوى تتمحصل في أن المعارضين رفعوا الدعوى رقم ٥٢١ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى قنا يطلبون فيها الحكم بإثبات التعاقد الحاصل من مورثهم إليهم لقاء مبلغ ١٥٠٠ ج ، وقاموا بدفع ١٨ ج في تاريخي ١٩٥٣/٧/٣٠ و ١٩٥٣/١٠/٢٤ وبعد أن سارت القضية بالجلسات طوالت المعارضون بدفع رسم تكميلي مقداره ٥١ ج (موضوع المعارضة الحالية) على أساس أن

المستحق للخزانة هو مبلغ ٦٩ ج تأسيساً على أن كلا من المعارضين الأربعة يستحق على نصيبه في الدعوى مبلغ ١٧ ج و ٢٥٠ م ، ولما لم يدفع المعارضون هذا المبلغ قررت المحكمة بجلسته ١٩٥٤/٣/٩ استبعاد القضية من الزول (يراجع محضر الجلسة المودع برقم ٤ ملف) ثم قام قلم الكتاب باستصدار قائمة بمبلغ الـ ٥١ ج بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢١ أعلنت بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٩ مخاطباً مع المعارض الأول وأخ الباقيين المقيم معهم لغيابهم ، وثابت من هذا الاعلان أن المخاطب معه رفض التوقيع . وبتاريخ ١٩٥٤/٤/١٢ أوقع قلم الكتاب حجزاً تنفيذياً بالمبلغ الصادر به قائمة الرسوم مع رسم التنفيذ وتعين المعارض الثالث (محمود الراوى) حارساً على ما حجز وتحدد للبيع يوم ١٩٥٤/٥/٢٤ - وباعلان معان لقلم قضايا الحكومة بأسيوط في ١٩٥٤/٥/٢٤ أقام المعارضون إشكالا في التنفيذ استندوا فيه إلا أنه عملاً بالمادة ٤٢ مرافعات لا تستحق رسوم إلا على قيمة المدعى به بتمامه ، وأمام محكمة الاشكال أضافوا سبباً آخر هو قولهم إنهم لم يعلنوا بأمر التقدير وأنهم فوجئوا بالحجز دون أن يسبقه إعلان ما لهم . وبجلسته ١٩٥٤/١٢/١٩ قضت محكمة الاشكال بقبوله شكلاً ورفضه موضوعاً تأسيساً على أن الاشكال في التنفيذ ليس وسيلة من وسائل الطعن وهو لا يقبل إلا عن سبب لاحق لصدور الحكم (قضية الاشكال المنضمة برقم ٥ ملف). وبتاريخ ١٩٥٥/٣/٥ قرر المعارضون بالمعارضة في قائمة الرسوم آتية الذكر واستندوا في تقريرهم إلى أنهم

لم يعلنوا بقائمة الرسوم وإلى أن المبلغ المطالب به غير مستحق - وبالجلسة المحددة لنظر المعارضة دفع الحاضر عن المعارضين ببطان إعلان قائمة الرسوم . كما دفع الحاضر عن قلم الكتاب بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد ، أما في الموضوع فقد طلب المعارضون إلغاء القائمة كما طلب قلم الكتاب تأييدها .

وقد تقدم قلم الكتاب بمذكرة أودعت بملف الدعوى طلب فيها نفس طلباته بمحضر الجلسة مستنداً في ذلك إلى أن القائمة أعلنت للمعارضين في ٢٩/٣/١٩٥٤ مخاطباً مع الأول بشخصه وأخ الباقيين المقيم معهم لغيابهم الآن ورفض التوقيع ، وأن هذه القائمة أصبحت نهائية إذ حجز بمقتضاها بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٤ على غلال بمنزل المدينين وخطبوا مع أحمد الراوى شخصياً وهو أخ الباقيين ومقيم معهم .

« ومن حيث إنه وقد استعرضت المحكمة دفاع كل من الطرفين فإنه يتعين مناقشة دفاع كل منهما على حدة مبتدئة - في مقام الترتيب الطبيعي - بالدفع المبدى من المعارضين وهو الخاص ببطان إعلان قائمة الرسوم .

عن الدفع ببطان إعلان قائمة الرسوم :

« ومن حيث إنه بمطالعة إعلان قائمة الرسوم يبين أن المحضر أثبت أنه خاطب المعارض الأول بصفته الشخصية وعن أخوته المقيم معهم لغيابهم وأنه - أي الخاطب معه - رفض التوقيع . ومن ثم يتعين معرفة ما إذا كانت جملة « رفض التوقيع » هذه تكفي لتمام الاعلان وضحته قانوناً بدون احتياج لأي

إجراء آخر . أم أن هذه الجملة لا تكفي ومن ثم كان يجب على المحضر أن يستكمل هذا النقص بإجراء آخر يحتمه القانون ويفرضه عليه .

« ومن حيث إن قانون المرافعات قد فرض على المحضر واجبات معينة عند قيامه بإعلان ورقة من الأوراق المكلف بإعلانها فنص في المادة الثانية عشرة وبالفقرة الأولى منها على أنه « إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه فإذا لم يجد منهم أحد أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لمأمور القسم أو البندر أو العدة أو شيخ البلد الذي يقع موطنه الشخصي في دائرته » . ويبين من هذا النص أنه لم يرد به شيء عن واقعة تسمى « الامتناع عن التوقيع » يترتب على إثباتها بأصل الورقة وصورتها صحة الاعلان كما يقول قلم الكتاب ، ذلك أن القول بهذا معناه خلق طريق جديد للاعلان لم ترد بنص المادة ١٢ مضافات وهي المادة التي حصرت ما يلتزم به المحضر عند امتناع من وجده عند تسليم الصورة .

« ومن حيث إنه أخذاً بما ورد في الفقرة الأولى من المادة ١٢ سألقة الذكر يبين « أن الاعلان يحصل بأن يسلم المحضر صورة الورقة إلى من يدعى أنه هو ذات الشخص المراد إعلانه بعد تمكينه من الاطلاع على الأصل وبعد توقيعه عليه » (أحمد أبو الوفا - مدونة الفقه والقضاء في المرافعات ص ٤٥٢) . ومفاد هذا أن المحضر لا يستطيع - بل

بتسلم صورة الاعلان لأنه رفض التوقيع على الأصل فرفض المحضر تسليمها له .

«ومن حيث إنه وقد ثبت قانوناً أن المخاطب معه رفض استلام الصورة وفق ما أبانت عنه المحكمة فيما سلف ، فإنه يتعين معرفة ما اتخذته المحضر من اجراءات بعد ذلك وإيراد حكم القانون على ما تفصح عنه حالة الاعلان وما أثبت به .

«ومن حيث إنه بمطالعة أصل الاعلان يبين أن المحضر لم يزد على أثبته فيه من امتناع المخاطب معه عن التوقيع ولم يتخذ أي إجراء آخر بعد ذلك ، في حين توجب عليه المادة ١٢ مرافعات في هذه الحالة — التي ثبتت للمحكمة — أن يسلم الصورة على حسب الأحوال لما فور القضي أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، كما أوجب عليه — بعد ذلك — أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وأن يبين كل ذلك في حيته بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته .

«ومن حيث إنه تأسيساً على ما سبق بيانه يكون إعلالات قائمة الرسوم قد خلا مما أوجبه المادة ١٢ مرافعات كشرط لصحته قانوناً ومن ثم يكون هذا الاعلان قد وقع باطلاً عملاً بالمادة ٢٤ مرافعات ويكون على المحكمة أن تقضي به إجابة لطلب المعارضين الذين أثاروه ابتداءً في تقرير المعارضة ثم في محضر الجلسة وثبت حقهم فيه . (راجع في ذلك أحكام النقض الآتية) . نقض في

لا يجوز له أن يسلم صورة الاعلام للشخص المراد إعلانه إلا بعد أن يوقع هذا الأخير على الأصل ، فليس من المنطق ولا هو من المعقول أن يتخلى المحضر عن أوراقه للناس دون توقيع منهم على الأصل يفيد استلامهم الصورة ، ولهذا أشارت المادة ١٢ مرافعات بقولها «... أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة... الخ» ولم تقل «... أو امتنع عن التوقيع» ، ذلك أنها تفرض على المحضر ألا يسلم الصورة إلا بعد التوقيع على الأصل بالاستلام .

«ومن حيث إنه على ضوء ما سبق فإن ماورد باعلان قائمة الرسوم من أن المخاطب معه «امتنع عن التوقيع» يكون مرادفاً لجملة «امتنع عن الاستلام» طالما كان واجب المحضر — كما سبق القول — ألا يسلم الصورة إلا بعد توقيع الشخص المراد إعلانه على أصل الاعلان — وما يؤيد هذا الوجه من النظر مانصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ مرافعات بقولها «وإذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسليم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل وبالصورة وسلم الصورة للنيابة» فهذه الفقرة جعلت «الامتناع عن التوقيع» في حكم «الامتناع عن الاستلام» يترتب عليه قانوناً بقاء الصورة دون تسليم للمعلن إليه كما يقوم المحضر بتسليمها للنيابة .

«ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم يبين للمحكمة أن المخاطب معه في إعلان قائمة الرسوم — بفرض صحة ما ورد به — لم

١٩ / ٤ / ١٩٥١ في القضية رقم ١٢٠ س ١٩ ق . — نقض في ٢٢ / ٤ / ١٩٤٣ .
مجموعة القواعد القانونية . جزء ٤ ص ١٤٦
— نقض في ٣٠ / ١٢ / ١٩٤٣ مجموعة
القواعد القانونية . جزء ٤ ص ٢٣٢
— نقض في ١٥ / ١ / ١٩٥١ طعن
رقم ٥٤ س ٢٠ ق) .

« ومن حيث إنه وقد قام البطلان في إعلان قائمة الرسوم وثبت حق المعارضين في الدفع به ، فإنه يكون في غير محله قول قلم الكتاب إن المعارضين كانوا يعلمون بصدور القائمة وبأنها أعلنت لهم وذلك في الوقت الذي تم فيه توقيع الحجز بمقتضاها بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٥٤ وبتعيين أحدهم حارساً المحجوزات التي تحدد ليوم ٢٤ / ٥ / ١٩٥٤ — ذلك أن إعلان الحكم — ومثله قائمة الرسوم — يجب أن يحصل بالطريق الذي رسمه القانون كما ينتج آثاره القانونية بتمام علم المحكوم عليه العلم القانوني الذي يبنى عليه بدء مدة الطعن عليه أو المعارضة فيه ، ويكون علم المحكوم عليه بالحكم باطلاعه عليه في قضية أخرى كان مختصاً فيها غير مغن عن وجوب إعلانه إليه ولا يفيد تنازله عن التمسك بما شاب إعلانه من عيوب (نقض في ٢٤ / ٤ / ١٩٥٢ . محاماة س ٣٤ عدد ٤ ص ٤٤٨ رقم ١٩٥) .

« ومن حيث إنه لما سبق يكون إعلان قائمة الرسوم قد وقع باطلاً ويكون الدفع المبدي من المعارضين في محله ويتعين القضاء به .

« ومن حيث إنه عن الدفع المبدي من

قلم الكتاب بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد فإنه رفع غير قائم من بعد أن قضت المحكمة بإعلان الاعلان المؤرخ ٢٩ / ٣ / ١٩٥٤ ولما يقيم قلم الكتاب بإعلان قائمة الرسوم مرة أخرى ، ومن ثم يكون التقرير بالمعارضة قد تم في الميعاد القانوني الأمر الذي يتعين معه القضاء برفض هذا الدفع وبقبول المعارضة شكلاً .

عن موضوع المعارضة :

« ومن حيث إنه عن موضوع المعارضة فإنه يتبين من ملف الاشكال المنظم برقم ٥ ملف ومن محضر جلسة القضية رقم ٥٢١ سنة ١٩٥٣ كلي قنا المودع برقم ٤ ملف ومن مذكرة قلم الكتاب المرافقة ، يبين من كل هذا أن المعارضين أقاموا الدعوى رقم ٥٢١ سنة ١٩٥٣ مدني كلي قنا ضد كل من آمنة ، زينب الراوي عيسى ، نبيهة محمد عطية ، يطلبون فيها الحكم لهم باثبات التعاقد عن بيع ٩ ط و ١٣ ف المحرريها العقد العرفي المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٢ الصادر لهم من والدهم المرحوم الراوي عيسى ، لقاء ثمن قدره ١٥٠٠ ج مع التسليم والمضروقات والنفاذ ، وأن قلم الكتاب حصل منهم رسماً نسبياً مقداره ١٨ ج ، وأنه طبقاً لفتوى صدرت من مجلس الدولة بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٥٣ قام قلم الكتاب بتقدير الرسم باعتبار أن نصيب كل مدع يقدر على حدة ويحصل عنه رسم بحسبانه دعوي قائمة بذاتها ، وعلى هذا احتسب الرسم على أساس ٤ دعاوى ونصاب كل منها بمبلغ ٣٧٥ ج وأن الرسم المستحق على الأربع دعاوى هو ٦٩ ج ينخص منه ما سبق دفعه

وهو الـ ١٨ ج. فيكون المطلوب سداده ٥١ ج وهو ما تضمنته قائمة الرسوم موضوع النزاع .

« ومن حيث إن قانون المرافعات قد أبان في المواد من ٣٠ إلى ٤٤ عن الطريقة لتقدير الدعاوى ، وجاء نص المادة ٤٢ منه مبيناً أنه إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعي به بتامه بغير التفات إلى نصيب كل منهم فيه ، فإنه يكون متفقاً والقانون ما انتهى إليه قلم الكتاب عند تقدير قيمة الدعوى ابتداء بتحصيل رسماً نسبياً مقداره ١٨ ج وهو أقصى ما يجوز تحصيله في دعوى واحدة عند قيدها — ذلك أن الدعوى ٥٢١ سنة ١٩٥٣ كلي قنا ، حسبما اتفق عليه الطرفان ، لم تخرج عن كونها أقيمت من أكثر من واحد ضد أكثر من واحد ، وأن السبب القانوني الذي تقوم عليه هو عقد البيع الصادر للمدعين من والدهم وهو سند الدعوى الوحيد فيها وهو ما يندرج تحت نص المادة ٤٢ المشار إليها ، ومن ثم يكون قلم الكتاب قد أخطأ في فهم القانون عندما اعتبر أن الدعوى مقامة من

أربعة أشخاص وبمقتضى سندات أربع ويتعين على المحكمة حينئذ أن تصحح هذا الخطأ وأن تجري نص المادة ٤٢ مرافعات على هذا النزاع وعلى الوجه القانوني الصحيح باعتبار أن الدعوى مقامة بمقتضى سبب قانوني واحد وبالتالي يكون التقدير باعتبار قيمة المدعي به بتامه .

« ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم لا يكون لقلم الكتاب أي حق في طلب رسوم تكميلية تزيد على مبلغ الـ ١٨ ج السابق تحصيلها من المعارض وتكون قائمة الرسوم المعارض فيها قد صدرت على غير أساس من الحق أو القانون الأمر الذي يتعين معه القضاء بالغائها .

« ومن حيث إنه عن المصروفات فإنه يلزم بها من خسر الدعوى عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات ومن ثم يتعين إلزام المعارض ضده بها شاملة أتعاب المحاماة » .

(قضية أحمد الراوى عيسى وآخرين ضد قلم كتاب محكمة قنا رقم ٥٢١ سنة ١٩٥٣ من قناترئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد زكي مصطفى رئيس المحكمة وإسماعيل فرحات وعبد الحى إبراهيم قضاة القاضين) .

القضاء المستعجل

٥١٤

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — اعلان محضر الحجز وأمر الاداء .

ب — احتساب الثلاثين يوما التالية للحجز عند استصدار أمر الاداء .

ج — أمر الاداء وحجته بعد فوات مواعيد المعارضة .

المبادئ القانونية

١ — لا محل لاعادة اعلان محضر الحجز التحفظي بعد استصدار أمر الاداء . متى تبين سبق اعلانه قبل استصدار الأمر .

٢ — لا يحتسب اليوم الذي توقع فيه الحجز في مدة الثلاثين يوما المحددة لاستصدار أمر الاداء .

٣ — أمر الاداء متى كانت قيمته لا تتجاوز الخمسين جنيها . يعتبر بعد فوات مواعيد المعارضة بمثابة حكم نهائي .

المحكمة

« بما أن وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تجمل في أن المستشكل ضده الأول استصدر ضد المستشكل أمر اداء بتاريخ ١٩٥٤/٨/٢٨ وبصححة إجراءات الحجز التحفظي المتوقع بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٤

ثم تم تحديد يوم ١٧/١١/١٩٥٤ موعوا للبيع فأقام المدعي اشكاله الحالي وطلب في صحيفته الحكم بقبول الاشكال واييقاف تنفيذ أمر الاداء الصادر من محكمة الأزبكية الجزئية الوطنية بتاريخ ٢٨/٨/١٩٥٤ واييقاف البيع المحدد له يوم ١٧/١١/١٩٥٤ مع إلزام المدعي عليه الأول بالمصاريف والاعتاب والتنفاذ . وقد أسس المستشكل على أنه لم يعمل الحساب بين الطرفين لتحديد باقي المبلغ المطلوب وتعين اختصاص جميع المبالغ المسددة والتي لم تخصم . وأضاف الحاضر عن المستشكل دفعا جديدا أبداه بالجلسة خلاصته أن أمر الاداء لم يصدر في خلال الثلاثين يوما المحددة بالمادة ٨٥٨ مرافعات ، كما أنه لم يعلن بعد صدوره في خلال الخمسة عشر يوما المحددة وطلب المستشكل ضده رفض الاشكال استنادا إلى أن الأمر صدر في خلال الثلاثين يوما وأنه لا حاجة لاعلان الأمر في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره طالما أن أمر محضر الحجز التحفظي سبق اعلانه للمستشكل قبل إصدار الأمر .

« وحيث إنه يبين من استعراض دفاع الطرفين والاطلاع على المستندات المقدمة منهما أن المستشكل لم يتقدم للمحكمة بالايعالات التي أشار إليها بصلب صحيفة اشكاله رغم حضوره وكياله بجلسة المرافعة واقتصر دفاعه على الناحية الشكلية المنصية على بطلان

المشرع من ضمانه أساسية تكفل علم المدين بالحجز المتوقع ضده والأمر الصادر به .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على أمر الاداء المستشكل فيه أنه أعلن للمستشكل مخاطبة مع شخصه بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٤ ومع ذلك لم يطعن فيه بالمعارضة في ميعاد الخمسة عشر يوما التي حددتها المادة ٨٥٥ مرافعات .

ولما كان أمر الاداء معتبرا بمثابة حكم حضوري بعد فوات ميعاد المعارضة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٨٥٥ مرافعات وكان هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف لقلة نصابه عن الخمسين جنيتها المحدده قانونا لجواز الاستئناف عملا بنص المادة ٣٩٤ مرافعات وما بعدها فيكون أمر الاداء المستشكل فيه قد أضحى بمثابة حكم نهائي له حجية الشيء المحكوم فيه ولما كان مصير الحجز وصحة إجراءاته تتوقف على مصير أمر الاداء ، فاذا لم يعارض فيه وفات ميعاد المعارضة وكان الحجز للذين لا يزيد على خمسين جنيتها مصرى بصار الأمر بالاداء سندا تنفيذيا وتثبيت الحجز . » يراجع مقال الأستاذ الشرفاوي في التعديلات التشريعية لقانون المرافعات المنشور بمجلة القانون والاقتصاد السنة ٢٣ العددان الثالث والرابع ص ٢٨٩ وهو ذات المرجع الذي استند له المستشكل في دفاعه الشكلى .

« وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الأساس الذى بنى عليه الاشكال غير سديد من الناحية القانونية والموضوعية ، وترى المحكمة القضاء برفضه والاستمرار فى تنفيذ أمر الاداء المستشكل فيه .

إجراءات استصدار أمر الاداء وتنفيذه .

« وبما أن دفاع المستشكل من الناحية الشكلية أنصب أساسه على القول بأن المستشكل لم يستصدر أمر الاداء فى خلال مدة الثلاثين يوما التى حددتها المادة ٨٥٨ مرافعات مع أن الثابت أن الحجز توقع بتاريخ ٢٩/٧/١٩٥٤ الساعة ١٢ و١٠ مساء وأن يوم توقيع الحجز لا يحتسب من مدة الثلاثين يوما طبقا لنص المادة ٢٠ مرافعات التى تنص بأنه « إذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالأيام فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد وينقض الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه » وطالما أنه من الثابت أن أمر الاداء صدر بتاريخ ٢٨/٨/١٩٥٤ فيكون بذلك قد صدر فى الثلاثين يوما التالية لتوقيع الحجز ومن ثم يكون قد صدر فى الميعاد الذى رسمته المادة ٨٥٨ مرافعات ويكون ما أثاره المستشكل من سقوط الأمر المستشكل فيه لا يتفق مع التطبيق القانونى السليم ، ولما كان مسامحا من المستشكل من كونه ان أمر الحجز قد سبق إعلانه قبل إصدار أمر الاداء فلا يكون ثمة مقتضى لاعادة إعلانه من جديد ويكون الاعلان طليقا من قيد ميعاد الخمسة عشر يوما طالما قد سلم المستشكل باعلان محضر الحجز قبل إصدار أمر الاداء لانتفاء الحكمة التشريعية التى هدف لها الشارع من وجوب إعلان أمر الحجز ومحضره بعد صدور الأمر بخمسة عشر يوما إذ فى سبق إعلانه قبل صدوره ما يكتفى لتحقيق ما رعى إليه

« وحيث إن المستشكل قد خسر الدعوى فتكون المصروفات على عاتقه عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

« وبما أن قضاء هذه المحكمة مشمول بالنفذ العاجل وبغير كفالة بقوة القانون عملاً بنص المادة ٤٩٦ فقرة أولى مرافعات ولا ترى المحكمة داعياً للنص عليه بمنطوق حكمها .

(قضية محمد على عيسى ضد السيد لويس سيدناوى وآخر رقم ٩٤١١ سنة ١٩٥٤ رئاسة السيد الأستاذ محمد على الاسلامبولى القاضى) .

٥١٥

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢١ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — مصلحة محتملة . قبول الاشكال من وكيل المكتب .

ب — عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالمحكم بضرورة الاشياء المحجوز عليها لمهنة المحامى . اختصاصه بتقدير أسباب الجدل التى تقضى حاية المدين من البيع حتى يقول قاضى الموضوع كلمته .

المبادئ القانونية

١ — تكفى المصلحة المحتملة متى كان الغرض من الدعوى دفع ضرر محقق .

٢ — يقبل الاشكال من وكيل المكتب عند غياب المحامى — ذلك لأن وكيل المكتب مصلحة ظاهرة فى دفع الضرر الذى يهدد المكتب الذى يعمل فيه متى تمت اجراءات البيع .

٣ — إنه وإن كان تحديد لزوم الاشياء

المحجوز عليها لازمة لمهنة المدين أو غير لازمة أمر يخرج عن اختصاص القاضى المستعجل . غير انه . وقد دلت ظاهر الأوراق على أن الحجز توقع على المدين فى مكتبه كمحام . فإن منازعة المستشكل تقوم على أساس من الجد تقتضى حاية مؤقتة من القاضى المستعجل . ومن ثم يتعين الأمر بوقف البيع حتى تقول المحكمة المختصة كلمتها فى تقدير كون الاشياء المحجوز عليها لازمة أو غير لازمة لمهنة المدين بعضها أو كلها .

المحكمة

« من حيث إن الاشكال أقيم قبل تمام التنفيذ ووقت شروع المحضر فيه وفقاً للأوضاع التى رسمتها المادة ٤٨٠ مرافعات ومن ثم يكون مقبولا شكلاً .

« ومن حيث إن وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تجعل فى أنه صدر لصالح المدعى عليه الأول أمر الدفع المنفذ به ضد الأستاذ ... المحامى بمبلغ ١١٠ جنيه والملاحقات ونفاذاً له توقع الحجز على بعض منقولات مكتبه (طقم جلوس جلد وماكينتى كتابية) وقد استشكل وكيل مكتب المدين عند التنفيذ لتغيبه استناداً إلى أن الاشياء المتوقعة عليها الحجز من مستلزمات المهنة ولا يجوز الحجز عليها قانوناً .

« ومن حيث إن المدعى عليه دفع بعدم قبول الاشكال لرفعه من غير ذي صفة استناداً إلى أن المستشكل وكيل مكتب الأستاذ ... المحامى . ولما كان المستشكل ذو

صفة ظاهرة في الاشكال في التنفيذ ولا نزاع في أنه وكيل المدين في أعماله القضائية ، كما أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المرافعات تقضي بأنه : « تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق » ومصلحة المستشكل ظاهرة في دفع الضرر المحقق الذي يهدد المكتب الذي يعمل وكلاء عنه إذا تمت إجراءات البيع موضوع أمر الدفع المستشكل فيه ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع وقبول الدعوى .

« ومن حيث إنه استبان للمحكمة من الاطلاع على محضر الحجز المؤرخ ١١ ديسمبر ١٩٥٤ إنما توقع بمكتب المدين الأستاذ المحامي على منقولات (طقم كراسي وماكينتي كتابة) وجدت موضوعة بمكتبه .

« ومن حيث إن المادة ٤٨٥ مرافعات تقضي بأنه « لا يجوز الحجز على الأشياء الآتية إلا لاقتضاء ثمنها أو مصاريف صيانتها أو نفقة مقررة (المكتب اللازمة لمهنة المدين وأدوات الصناعة التي يستعملها بنفسه في عمله) » .

« ومن حيث إن الحكمة التي هدف اليها الشارع من تقرير هذا المنع هو أصفاء حمايته على المدين صاحب المهنة أو الحرفة ليستطيع مواصلة خدمة المجتمع ، ولا شك أن مهنة المحاماة وهي من أجل المهن ويحتمل للمحامي وهو يقوم بواجباته في خدمة العدالة والمجتمع أن يشعر بالطمأنينة إلى أن المكتب والأدوات المتعلقة بمهنته بمنأى أن تكون محلاً لتنفيذ جبري

يؤدي إلى مصادرة نشاطه أو شل مجهوداته التي تهدف في طبيعتها إلى النفع العام قبل المنفعة الخاصة ويؤيد هذا النظر ما قرره الاستاذين أحمد قنجه وعبدالفتاح السيد في كتاب التنفيذ علماً وعملاً طبعة سنة ١٩٥٤ ص ٩٦ بند ١٤٥ من نص المادة ٤٥٥ مرافعات قديم المعدل لنص المادة ٤٨٥ مرافعات جديد (هو نص روعيت فيه لجهة المدين والهيئة الاجتماعية على السواء لأنه لا يتسنى للمدين مباشرة مهنته وبالتالي خدمة الجمهور إلا إذا كان لديه ما يعينه على ذلك . قال مكتب ضرورية للمحامي والمدرس ولا غني للصانع عن العدد والآلات ثم إذا كان النص مقصوراً على الصانع فأننا نرى مع ذلك إطلاقه عملاً على من في حكمهم كالطبيب والجراح وطبيب الأسنان لتوافر العلة من الحجز) وكذلك ما جاء بكتاب التنفيذ للدكتور محمد حامد فهمي ص ١٢٢ الطبعة الحديثة (لم يذكر القانون الأدوات الصناعية دون الأدوات التي يستعملها أصحاب المهن اليدوية مثل الجراحين وأطباء الأسنان والمصورين ونحوهم من رجال الفن — إلا أنه متفق على النص المانع من الحجز على الأدوات بمثل ما يستعمله هؤلاء وللقتضاء على كل حال تقدير ما يجوز حجزه من هذه الأشياء وما لا يجوز) كما جاء بكتاب طرق التنفيذ والتحفظ للدكتور المرحوم عبد الحميد أبو هيف الطبعة الثانية ص ١١٣ تعليقاً على نص المادة ٤٣٥ مرافعات قديم بأنه (ويظهر أن لفظ صناع Artisans هنا يشمل كل من يشتغل بالصناعة أو الفنون ولو علت مكانته من الوجهة الأدبية أو العلمية مثل الطبيب والجراح فإنه جدير بالحماية مثل المحامي مثلاً

الذي لا شك في حماية مكتبه الضرورية من الحجز .

« ومن حيث إن المحكمة ترى أن النص المانع من الحجز يشمل ما يستعمله المحامي عادة في مكتبه متعلقاً بأعمال مهنته من متقولات وأثاث المكتب والآلات الكتابية أو الكتب القانونية وغير ذلك مما يستوجب طبيعة عمله الاستعانة به أن المشرع المصري ترك تحديد ما يلزم لأعمال المهنة أو الصناعة لتقدير القضاء دون مسaire للمشرع الفرنسي في فرض الحد الذي أورده بنص المادة ٩٢، فرنسي فقرة ثانية .

« ومن حيث إنه وإن كان تحديد لزوم الأشياء المحجوز عليها في خصوصية هذه الدعوى لازمة لمهنة المدين أو غير لازمة أمر يخرج بطبيعته عن اختصاص القضاء المستعجل إلا أن محكمة الاستئناف المختلط ذهبت في حالة مماثلة بحكمها الصادر بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ إلى أنه وإن كان الحكم في تقدير الضرورة ليس من شأن قاضي الأمور المستعجلة فإن من حقه إقامة حارس حتى تبت المحكمة المختصة في هذا النزاع .

« ومن حيث إن هذه المحكمة ترى وقد دلت ظاهراً الأوراق على أن الحجز توقع على المدين بمكتبه الذي يباشر فيه أعماله كحمام وأن الأشياء التي توقع الحجز عليها من مستلزمات أعمال مهنته إذ كان نص المادة ٤٨٥/١ مرافعات يمنع توقيع الحجز على اللازم منها لأعمال مهنته وكان هذا المنع متعلقاً بالصالح العام والخاص فإن منازعة المستشكل في مثل هذه الحالة تقوم على أساس من الجدل تقتضي حماية مؤقتة من

القضاء المستعجل ومن ثم يتعين الأمر بوقف إجراءات البيع المحدد لها يوم ٢٦/١/١٩٥٥ حتى تقول المحكمة المختصة كلمتها في تقدير كون الأشياء المحجوز عليها لازمة برمتها لمهنة المدين كحمام أو شرطاً منها هو اللازم . « ومن حيث إن المدعي عليه قد خسر الدعوى فتكون المصروفات على عاتقه عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

« وبما أن قضاء هذه المحكمة مشمول بالنفاذ العاجل وبغير كفالة بقوة القانون إعمالاً لنص المادة ٤٦٦/١ مرافعات ولا ترى المحكمة محلاً للتصريح به في قضائها أو النص عليه بمنطوق هذا الحكم .

(قضية ضد السيد عبد الله سلام بصفته رقم ٥٢٥ سنة ١٩٥٥ بالمهنة السابقة) .

٥١٦

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥

اختصاص القاضي المستعجل . حائر . طرده من البين التي يغفلها بسبب وظيفته لفصله .

المبدأ القانوني

متى تبين أن إقامة المدعى عليه بالمكان المطلوب إخلاله كان بسبب عمله وخدمته للجمعية التي يمثلها المدعى . وتبين أنه فصل من عمله . فإن يده على المكان تصبح بغير سبب قانوني . ولا تعدو عقبة قانونية يختص القضاء المستعجل بازالتها .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى حسبها

ومجموعة من الايصالات خلال سنة ١٩٣٩ .
سنة ١٩٤٠ ، سنة ١٩٤١ بسداد أجر الحجرة
موضوع الدعوى وإقرار تاريخه إبريل
سنة ١٩٣٥ (الحافظة ٦ دوسيه) .

« ومن حيث إنه استبان للمحكمة من مطالعة
مستندات الطرفين واستعراض دفاعهما أن
البادي من ظاهر أوراق الدعوى أن مجلس
إدارة الجمعية التي يمثلها المدعي وافق على
السماح للمدعي عليه بشغل غرفة بسطح
مبناه بصفة مؤقتة بوصفه موظفا بها مراعاة
لظروفه العائلية ، وذلك مستفاد صراحة
من الخطاب الموجه للمدعي المؤرخ
٢٩ / ٥ / ١٩٤٤ وقرار مجلس إدارة الجمعية
المؤرخ ٢٩ / ٩ / ١٩٤٩ .

« ومن حيث إنه بالنسبة للدفع بعدم
الاختصاص المبدى من المدعي عليه فإن المحكمة
تستشف على ضوء ما تقدم ان إقامة المدعي
عليه بالغرفة موضوع النزاع كان بسبب
عمله وخدمته الجمعية التي يمثلها المدعي ، ومتى
كان الثابت أن المدعى قد فصل من عمله
بالجمعية فإن يده أصبحت بغير سبب قانوني
ولا تعدو عقبة مادية يختص القضاء المستعجل
بازالتها ويؤيد هذا النظر ما قالته محكمة
الاستئناف المختلطة في حالة مماثلة خاصة بوكيل
بنك قضت بطرده من مسكنه الذي خصصه
البنك لسكنائه أثر فصله من وظيفته .

La jouissance à titre grattuit
d'un appartement meublé à son
directeur constitue évidemment
un des éléments de la rémunération
des fonctions de ce dernier.
Cette concession n'a donc plus de

استظهرتها المحكمة من مطالعة أوراقها أن
المدعي عليه كان كانا بالجمعية العامة للمحافظة
على القرآن الكريم وشغل جزءا من المبنى
بسبب وظيفته فلما فصلته الجمعية من خدمتها
بعد أن انتهى الأمر بينهما صلحا على إخلاء
طرف المدعي عليه وإعطائه مبلغ ٢٨٠ ج
مكافأة شاملة له بالحكم ٤٩٥١ سنة ١٩٥٣
عمال جزئي القاهرة بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٥٤
فلما طالبه المدعي بصفته بإخلاء الغرفة التي
يشغلها بمبنى الجمعية فامتنع فأقام المدعي
هذه الدعوى طالبا طرده باعتباره شاغلا
للعين موضوع الدعوى بغير سند قانوني
وطلب في ختام صحيفة افتتاح دعواه الحكم
بطرده من العين الواضحة مع إلزامه المصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة ، وركن في تأييد
دعواه إلى خطاب تاريخه ٢٩ / ٥ / ١٩٤٤
موجها من المدعي عليه للسيد رئيس الجمعية
يطلب فيه التصريح له بشغل غرفة بسطح
مبنى الجمعية مؤقتا والصورة العلنة بالحكم
٤٩٥١ سنة ١٩٥٣ عمال جزئي القاهرة ،
ودفتر محاضر جلسات الجمعية .

« ومن حيث إن المدعى عليه دفع بعدم
اختصاص المحكمة بنظر هذه الدعوى
استنادا إلى قيام واقعة تأجيرية بينه وبين
المدعى وقدم تأييدا لدفعه الخطاب المبلغ له
من سكرتير الجمعية تاريخه ٢٧ / ٩ / ١٩٤٤
وإنذار مصلحة الأموال المقررة بتاريخ
٢١ / ١١ / ١٩٥٣ وإيصال سداد عوائد
تاريخه ١٢ / ١٢ / ١٩٥٣ ومحضر عرض
رسميين بتاريخهما علي التوالي ١٨ فبراير ،
٢١ / ٢ / ١٩٥٤ (الحافظة ٤ دوسيه)

وفقاً لقراره المؤرخ ٢٩ ٥ ١٩٤٤ وأن الجمعية صرحت له بشغليها بسبب عمله وكموظف لديها ، وبذلك تكون يده أثر فصله أصبحت يد غاصب يحق للمحكمة إزالتها ، وقد تضمن مشروع القانون المدني حكماً نص عليه في المادة ٩٤٨ فقرة ثانية جاء به (إذا منع رب العمل عاملاً أو مستخدماً من الانتفاع بمسكن مستقل وكانت صفة العامل أو المستخدم ملحوظة في ذلك وجب أن ينتفي هذا الحق بانتهاء عقد العمل ولو كان العامل أو المستخدم يدفع أجرة عن ذلك) ، إلا أن لجنة المراجعة رأيت حذف هذه المادة استناداً إلى أنها تضمنت حكماً مقتبساً من الاتجاه السائد في القضاء الدولي لا محل لتكراره بنص (تراجع مجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل ٢٥١ / ١٩ - إيطاليا في ٣ - ١٩٢٩ - إنجلترا في ١٧ - وفرنسا في ١٦ - ١٣٣٠) ، ومن ثم تكون الدعوى على أساس قانوني سديد ، ويتعين القضاء بطرد المدعي عليه من العين موضوع الدعوى .

« ومن حيث إنه بالنسبة للمصروفات فهي على عاتق المدعي عليه عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

« وبما أن قضاء هذه المحكمة مشمول بالنفاذ العاجل وبغير كفالة بقوة القانون إعمالاً لنص المادة ٤٦٦ / ١ مرافعات ، ومن ثم فلا تري المحكمة محلاً للنص عليه بمنطوق هذا الحكم » .

(قضية السيد عبد الرحمن عبد الحلاوي بصفته ضد محمد ضيف رقم ٢٠٩٥ سنة ١٩٥٥ بالهيئة السابقة) .

cause lorsque les fonctions auxquelles elle est attachée le fait même de cette cessation le concessionnaire de-voient un occupant sans titre.

(Bulletin de la legislation et de jurisprudence égyptienne " quatrième table décennale " 1918 - 1928.)

وجاء بكتاب قضاء الأمور المستعجلة للأستاذ محمد علي راتب ص ٣٤٢ بند ٥٦١ بأنه « يختص قاضي الأمور المستعجلة بطرد بواب المنزل وبإلزامه بإخلاء الأماكن التي يشغلها فيه بناء على طلب صاحب المنزل إذا أخطر الأخير البوليس برغبته في طرده من خدمته في الوقت المتفق عليه أو الذي تقرر وفقاً للعادة الجارية كماله عند استحكام النزاع الحكم بطرده ولو لم يحصل تنبيه بذلك من المالك » (باريس في ٢ / ١ / ١٨٧٣ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ١٦٣ ومرينك ج ٢ ص ٣٤٠ .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير صواب ولا يرتكز على أساس قانوني سديد ويتعين رفضه والقضاء باختصاص المحكمة بنظر هذه الدعوى .

« ومن حيث إنه متى بان للمحكمة من ظاهر الأوراق أن المدعي عليه كان يعمل كاتباً بالجمعية التي يمثلها المدعي وأنه فصل من عمله واقتضى مكافأة شاملة بلغت ٢٨٠ ج وأخلي طرفه وفقاً للتصالح المثبت بالحكم ٤٩٥١ سنة ١٩٥٣ عمال جزئي القاهرة ، وأنه شغل الغرفة محل النزاع الراهن بصفة مؤقتة

التعليق على الأحكام :

العذر القهرى

وما يثيره من بحث فى الإجراءات الجنائية

للسيد الدكتور رءوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق --- جامعة عين شمس

« إن الشهادة المرضية التى يقدمها المستأنف لتبرير عدم تقريره بالاستئناف فى الميعاد ، وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التى من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها الحكم عليها أم لا »

(تقض ٢ مايو سنة ١٩٥٥ بموجبة أحكام النقض سنة ٦ العدد الثالث رقم ٢٨٠ ص ٩٣٧) .

* * *

هذا الحكم الذى صدر حديثاً من محكمتنا العليا لا يرسم مبدأً جديداً ولا قاعدة مبتكرة فى أى جزء من أجزائه ، ولكنه بدأ لنا بحاجة إلى تعليق فى كل أجزائه ، لأنه عاجل — من أطراف متعددة — موضوعاً عملياً خطيراً فى نطاق الإجراءات الجنائية ، هو موضوع العذر القهرى وما يثيره من بحث فى هذا النطاق .

ففى عبارة حاسمة ، صريحة ، موجزة حدد هذا الحكم المبادئ العامة التى تحكم الدفع بالعذر القهرى فى ميدان التقاضى الجنائى : —

فهو قد أعلن أن للعذر القهرى أثره فى هذا الميدان .

وهو قد فرض على حكم الموضوع التعرض لتقدير الدليل المقدم تأييداً للعذر .

وهو قد صرح بأن هذا الدليل يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر أدلة الدعوى .

وهو قد وضح بأن لمحكمة النقض أن تراقب الأسباب التى لأجلها رفضت محكمة

الموضوع التعويل على الدليل المقدم ، وما إذا كان من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها الحكم عليها أم لا .

وهذه جميعها مبادئ هامة بحاجة إلى عرض وتحليل ، فضلاً عن ضرورة تعقب تطبيقاتها في قضاء النقض السابق بما يكفي القاري . لاستخلاص الخطوط الرئيسية للنظرية العامة التي تحكم الدفع بالعدر القهري في قانوننا الاجرائي في شتى جوانبها .

وهذه الجوانب — التي سنعالجها هنا — لا تخرج عن ثلاثة كالاتي : —

الجانب الأول : أثر العذر القهري في نطاق الاجراءات الجنائية .

الجانب الثاني : ضوابط الدفع بالعدر القهري أمام المحاكم الجنائية .

الجانب الثالث : تقدير العذر القهري . ومدي رقابة المحكمة العليا على هذا التقدير .

وسنعرض لهذه الجوانب تباعاً فيما يلي : —

* * *

الجانب الأول الموضوع

أثر العذر القهري في نطاق الاجراءات الجنائية

يصلح العذر القهري — على وجه خاص — سبباً لتمسك صاحب الشأن بتأجيل دعواه حتى يتمكن من الحضور أو من إبداء دفاعه بنفسه أو بواسطة محاميه . كما يصلح سبباً للتمسك بامتداد ميعاد الطعن في الحكم إلى ما بعد زوال العذر مباشرة . هذا إلى أن قانون الاجراءات الجديد جعل منه سبباً يحول دون جواز اعتبار الحكم الغيابي حضورياً في صور معينة على التفصيل الآتي : —

أولاً : العذر القهري كسبب لطلب تأجيل الدعوى :

قد يكون طاب تأجيل الدعوى للتمسك من إجابة صاحب الشأن إلى طلب من طلبات التحقيق المعينة *Chiefs de demandes* كسماع شهود إثبات أو نفي أو ندب خبير أو إجراء معاينة . وسيتخذ يستمد أهميته من نفس أهمية الطلب ، ويعتبر رفضه بمثابة رفض لإجابة المدافع إلى طلب تحقيقه ويخضع بداهة لقاعدة وجوب التعرض له في أسباب الحكم بما يفقده ، وإلا كان معيباً للاخلال بحق المدافع . فإذا انتقت أهمية طلب التحقيق انتفت بالتالي أهمية طاب التأجيل ، وصح إغفال الرد عليه في أسباب الحكم .

كما قد يكون طاب التأجيل بسبب عيب في الاعلان . وحيث أن ليس للدفاع أن يتمسك بطلان ورقة الكليش بالحنور — وإعماله طبقاً للمادة ٣٣٤ إجراءات « أن يطلب تصحيح أو استيناء أي نص فيه وإعطاءه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه » . وكذلك إذا لم يكن صاحب الشأن قد أعلن في الميعاد المبين في القانون .

كما يكون طلب التأجيل حقا مكتسبا للدفاع إذا قامت المحكمة بتغيير وصف التهمة أو تعديلها . فانه عليها طبقا للمادة ٣٠٨/٣ إجراءات أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير ، وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك . ويضيق المقام بطبيعة الحال عن التعرض لموضوع تغيير وصف التهمة والتعديل فيها من حيث الفرق بينهما ، والأحوال التي يجب فيها لفت الدفاع إليهما طبقا لهذه المادة ، والتي لا يجب فيها ذلك . وإتاما يكفى أن نشير هنا إلى أن هذا اللفت وجوبى عند كل تغيير فى الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم إذا ترتب عليه إسناد تهمة عقوبتها أشد من تلك التى أقيمت بها الدعوى — وكذلك إلى كل تعديل فى التهمة بإدخال عنصر جديد فيها سواء أرتب على هذا التعديل إسناد تهمة المتهم عقوبتها أشد من عقوبة التهمة السابقة أم أخف منها (١) . وعدم اللفت كلية إخلال بحق الدفاع مبطل للمحاكمة ، وكذلك رفض طلب التأجيل إذا كان بسبب هذا اللفت ، أو عدم التعرض له فى الحكم . أما إذا سكّت الدفاع عن طلب التأجيل ، وترافع فى الدعوى بعد انتهائه للتغيير أو التعديل فليس له أن ينعي على الحكم شيئا فى هذا الخصوص .

إنما قد يكون طلب التأجيل مستقلا عن تحقيق أى دليل ، وفى غير أحوال الخطأ فى الاعلان أو عدم مراعاة المواعيد القانونية فيه ، وفى غير أحوال تعديل التهمة أو تغيير الوصف ، ولجورد تمكين الخصم أو محاميه من الحضور أو من إبداء دفاعه كاملا على الوجه المطلوب فى الدعوى .

والأصل هو أن المحكمة أن تقدر طلبات التأجيل التى تقدم إليها فتجيب ما ترى موجبا لإجابته وترفض ما لا ترى مسوغا له . فلذا حكم مثلا بأنه :

— إذا طلب المتهم فى جنحة التأجيل حتى يحضر محاميه من غير أن يبين سبب عدم حضوره ، ورفضت المحكمة إجابته إلى طلبه ، وكلفته أن يتراجع عن نفسه وترافع فعلا ، فليس فى ذلك إخلال بحق الدفاع ولو كان المتهم ومحاميه معتقدين أن القضية ستؤجل حتما لعدم إعلان أحد المتهمين الذى حضر بالجلسة (٢) .

— إذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهم هي جنحة ، وكان تكليفه بالحضور للمحاكمة عليها قد تم فى الميعاد القانونى فعليه أن يحضر ليدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام يصحبه ، وليس له أن يجبر المحكمة على تأجيل نظر الدعوى حتى يستعد هو أو محاميه (٣) .

— إن القانون لا يوجب فى مواد الجنح والمخالفات أن يحضر مع المتهم أثناء المحاكمة

(١) راجع فى التفرقة بين تغيير الوصف وتعديل التهمة ، والأحوال التى يجب فيها لفت الدفاع واتى لا يجب كما هى مستفادة من قضاء محكماتنا العليا مؤلفنا فى « مبادئ الإجراءات الجنائية » الطبعة الثانية ص ٤٣٥ — ٤٤٣ .

(٢) قض ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ بمجموعة القواعد جزء ٤ رقم ١٦٤ ص ١٥١ .

(٣) قض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ بمجموعة القواعد جزء ١ رقم ٣٨٣ ص ٤٥٧ .

محام يتولى المرافعة عنه ، فإذا كان المتهم قد أعلن بالحضور إلى جلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وفقاً للقانون وحضر بالجلسة ، فليس له أن يطالب المحكمة بوجوب تأجيل الدعوى حتى يحضر معه محام . وليس له بالتالي إذا مارفت المحكمة طلب التأجيل للسبب المذكور أن ينعى عليها أنها أخلت بحقه في الدفاع ، إذ أنه كان يجب عليه أن يحضر مستعداً لابتداء أوجه دفاعه إما بنفسه وإما بواسطة من يختاره من المحامين (١) .

وكل هذا خارج نطاق العذر القهري . أما إذا كان المانع من حضور الخصم أو محاميه عذراً قهرياً فإنه يجب على المحكمة إجابة طلب التأجيل حتى زوال المانع ، أو التعرض له في أسباب حكمها بما يفنده إذا لم تر وجهاً لاجابته .

وفي ذلك يستوى أن يكون الأمر متعلقاً بالمتهم أم بالمدعى بالحق المدني أم بالمسئول عن هذا الحق . وأن يكون متعلقاً بنفس الخصم أم بمحاميه . وأن تكون الواقعة جنائية أم جنحة أم مخالفة . لأنه وإن كان الأصل في الجنج والمخالفات أن حضور محام غير لازم « إلا أنه إذا كان المتهم قد وضع ثقته في محام ليقوم بالدفاع عنه فإنه يجب على المحكمة أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته . وإذا لم يتمكن من ذلك لسبب قهري كان من المتعين عليها أن تؤجل الدعوى لحضوره أو لتمكين المتهم من توكيل محام غيره » (٢) .

والزام المحكمة بإجابة طلب تأجيل الدعوى عند قيام عذر قهري بنفس الخصم أو بمحاميه يستند إلى اعتبارات قانونية متعددة فضلاً عن اعتبارات إنسانية واقعية : —

فمن الاعتبارات القانونية أن القانون الاجرائي يستوجب حضور المتهم بنفسه في أغلب الأحوال وعلى وجه التحديد في جميع الجنائيات ، وكذلك في الجنج المعاقب عليها بالحبس وجوباً أو جوازاً . فليس له أن يترك كل عنه غيره إلا في الجنج الأخرى وفي المخالفات ، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصياً (م ٢٣٧ إجراءات) .

وحثي في الأحوال التي يكون للخصم أن يوكل فيها محامياً ، أو ينيب فيها أحد أقاربه أو أصهاره (م ٨١ مرافعات و ٢٣ من قانون المحاماة) فقد يحول العذر القهري الخاص بالخصم دون عمل التوكيل المطلوب (٣) .

هذا عن حضور الخصم بنفسه ، أما عن حضور محاميه ، فإن الأصل هو تمكين صاحب الشأن ولو كان متهماً في مخالفة ، أو مدعياً بحق مدني فيها ، أو مسئولاً عن هذا الحق من الاستعانة بمدافع . فإذا لحق العذر القهري بنفس هذا المدافع ، وكان مفاجئاً فلم يترك لصاحب الشأن فسحة كافية لاختيار غيره وجب أن تعطيه المحكمة هذه الفسحة من الوقت وإلا أخلت

(١) نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد جزء ٦ رقم ١٥ ص ١٩ .

(٢) نقض ٢٤ مارس سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض ص ٥ رقم ١٤٣ ص ٤٢٥ .

(٣) يضاف إلى ذلك أن قانون الإجراءات الجديد يتحدث عن العذر القهري جهة مرات في المود ٢٣٨ — ٢٤٠ .

عندما ين أحوال الحضور الاعتبارية على ما سيأتي تفصيله فيما بعد .

بحقه في الدفاع إخلالا ظاهراً وهو ما يوجب وحده بطلان المحاكمة . أما في الجنايات فان عدم حضور المدافع مع المتهم سبب لبطلان المحاكمة بطلاناً من النظام العام لأن القانون قد أوجب حضور مدافع مع المتهم بجناية مقدمة إلى محكمة الجنايات (م ١٨٨) .

ومن الاعتبارات الانسانية أن إلزام الخصم المريض بالحضور رغم وطأة مرضه يعرضه لاستفحال دائه ، وربما لخطر أكيد على حياته . ومثل ذلك يقال أيضاً عن مرض المدافع عنه

ومن الاعتبارات الواقعية أن انتقال الخصم المريض أو محاميه إلى المحكمة قد يكون أمراً متعذراً عملاً إذا وصل المرض إلى حد الخطر أو ارتفاع درجة الحرارة أو الغيبوبة مثلاً . أو إذا كان العذر القهري عبارة عن انقطاع وسائل المواصلات انقطاعاً تاماً بسبب وباء أو فيضان أو أي حادث فجائي .

فن العيب مع ذلك أن نطالب الخصم بحضور الجلسة لبدء دفاعه ، ومباشرة إجراءات الدعوى في مواجهته وهو عاجز عن الحضور ، أو عن الكلام ، أو حتى عن مجرد الاستماع . وإن ترتب على عدم حضوره أثراً قانونياً صحيحاً قد يكون هو نظر موضوع الدعوى بل والفصل فيها بحكم قد يكون نهائياً ، أو حتى ابتدائياً من شأنه بعد فوات مواعيد الطعن أن يحوز قوة الشيء المقضى به .

لذلك فان العذر القهري كسبب لا يجاب تأجيل نظر الدعوى لم يكن يوماً محل جدل أو شك رغم عدم ورود نص صريح عنه في قانوننا الاجرائي ، لأنه لم يكن يوماً بحاجة إلى هذا النص مع استناده إلى أولي مبادئ العدالة والنظر السليم . مما دفع محكمتنا العليا إلى أن تصرح مراراً « بضرورة النظر في أعذار من يتخلفون عن حضور جلسات المحاكم الجنائية حتى لا يحاكمون بدون دفاع عن أنفسهم ، مع جواز أن يكون المانع من حضورهم قهرياً لا قبل لهم بدفعه إطلاقاً ، أو أن يكون عذراً مسلباً بقبوله في العرف والعادة وإن لم يبلغ درجة المنع المطلق كالمرض الذي لا يقعد الانسان . وإنما تخشى عاقبة الإهمال فيه ، وكثييع جنازة الأهل والأقربين ، أو كتلبية طلب للقضاء في جهة أخرى وما أشبه ذلك » (١) .

وهذا القضاء واضح يغني بذاته عن كل تعليق ، وبهمننا منه هنا أن نلاحظ كيف تفادى — لمحكمة ظاهرة — كل محاولة لتجديد الأعذار القهرية أو لحصرها مكتفياً بضرب بعض الأمثلة ، وكيف تساهل في تعريفها تساهلاً محموداً كريماً ، فأدخل في نطاقها كل عذر مسلم بقبوله في العرف والعادة ، وإن لم يبلغ درجة المنع المطلق بما في ذلك المرض الذي لا يقعد الانسان وتشيع جنازة الأهل والأقربين .

* * *

والحكم الذي يصدر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ليخلف المعارض عن حضور الجلسة رغم قيام عذر قهري منعه من الحضور حكم باطل كما هو معروف . وهو باطل حتى إذا كان المعارض لم يتمكن من الحضور لبدء عذره القهري إطلاقاً . أما إذا أبلغ عذره إلى المحكمة عن طريق وكيله أو محاميه أو حتى ببرقية أو بخطاب ، فإنه يجب على المحكمة أن تؤجل نظر معارضته إلى حين زوال المانع القهري . « فإذا تخلف المعارض عن الجلسة المحددة لسامع معارضته وحضر عنه محام وطلب التأجيل ، لأن المعارض أصابه حادث فجائي ، فلم تعر المحكمة طلبه التفاتاً ولم تعن بتحقيقه ، بل حكمت باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن تبين في حكمها الأسباب التي بنت عليها رفض طلب التأجيل كأن حكمها معيباً عيباً جوهرياً يستوجب نقضه » (١) .

ومناط العيب الجوهرى الذى يعيب الحكم فى هذه الحالة هو القصور فى التسبب . ولذا نقرأ لمحكمة العليا فى هذا الصدد أنه « إذا كان المحامى عن المتهم قد قدم شهادة مرضية عن مرض المتهم ، ومع ذلك قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولم تذكر شيئاً عن حالة المرض الذى به ولا عن الشهادة فإن حكمها يكون قاصراً » (٢) .

وقصور التسبب متوافر حتى إذا أغفل الحكم الرد على أحد الأعذار القهرية فحسب ، أو أغفل مناقشة الدليل المثبت له إذا كان صاحب الشأن قد قدم أكثر من عذر قهري واحد . ولذا قضى مثلاً بأنه إذا كان الثابت بمحضر الجلسة الاستثنائية أن محامياً حضر عن المحكوم عليه بجلسة المعارضة ، وقال إنه لم يستطع الحضور بسبب مرضه ، وبسبب حالة الوباء وقدم الشهادة بالمرض ، ومع ذلك قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس عدم صحة اعتذار الطاعن من عدم الحضور ، وتحدثت عن حالة وباء الكوليرا ، ولم تذكر شيئاً عن حالة المرض المدعى وعن الشهادة المقدمة ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها » (٣) .

والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا وقع باطلاً لسبب أو لآخر ، وكان محل استئناف إبطاله فإنه يتعين على المحكمة الاستثنائية بطبيعة الحال أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عنه بالإلغاء وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة . فإذا هى لم تفعل وفوتت على المتهم إحدى درجتى التقاضى بقضائها فى موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون (٤) .

(١) قض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ألف ذكره .

(٢) قض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٦٩ من ١٧٥ .

(٣) قض ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ مجموعة التواعد جزء ٧ رقم ٥٠٢ من ٤٦٠ .

(٤) قض ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢٩٠ من ٩٧٤ .

ثانياً : العذر القهري كسبب لامتداد مواعيد الطعن في الأحكام :

امتداد مواعيد الطعن في الأحكام لقيام حائل قهري حال دون التقرير به في الميعاد قاعدة هامة جرى عليها قضاء النقض . وقد طبقها على جميع الطرق التي رسم لها القانون ميعاداً محدداً وجرى فيها على مبادئ مشتركة سواء بالنسبة للمعارضة أم الاستئناف أم للنقض .

فمن المقرر أنه إذا حال حائل قهري دون التقرير بالطعن في الميعاد الذي حدده القانون امتد هذا الميعاد إلى ما بعد زوال المانع . ولكن يجب المبادرة إلى التقرير به بمجرد زواله مباشرة (١) .

والأعذار القهرية التي قد تحول دون التقرير بالطعن في الميعاد تختلف بحسب ظروف كل طاعن . ويتعذر حصرها . ولعل أكثر هذه الموانع شيوعاً المرض الشديد . ولا يشترط فيه كما سبق أن قلنا أن يكون من شأنه أن يجعل المريض عاجزاً عن الحركة أو قعيد الفراش . بل يكفي المرض الذي تخفي عاقبة الإهمال فيه ، والذي يستوجب من المريض أن يلزم داره لا يغادرها . والتقرير بالطعن من شأن الطاعن وحده فلا يقبل منه أن يعتذر عن عدم الطعن في الميعاد بمرض محاميه (٢) . وكذلك إذا كان المريض هو نفس المحكوم عليه وقدم شهادة مرضية فلا يجوز رفض قبول عذره بمقولة إنه على فرض صحة دفاعه كان بوسعه أن يستأنف بتوكيل لمحاميه . فإذا قضت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلاً تكون قد أخطأت لان هذا التكليف الذي كلفته به لاسند له من القانون (٣) .

والمرض العقلي كالمرض البدني في أنه يمتد به ميعاد الطعن إلى أن يعود للمريض (رشده) (٤) .

ومن الموانع القهرية أيضاً الاحتقال أو الوجود في مكان محاصر . أما السجن فلا يعد مانعاً قهرياً لأن القانون أجاز المسجونين التقرير بالطعن أمام كاتب السجن المختص بتحرير تقارير الطعن في الأحكام في دفاتر معدة خصيصاً لهذا الغرض . كما أوجب على كاتب السجن أن يرسل التقرير فوراً إلى قلم كتاب المحكمة (٥) . ولذا قضى بأنه إذا اعتذر المسجون بأنه كان

-
- (١) نقض ١٠ يناير سنة ١٩٤٩ بمجموعة القواعد جزء ٧ رقم ٩٠٣ ص ٨٢٨ (عن الاستئناف) .
 - (٢) نقض ٨ يناير سنة ١٩٤٠ بمجموعة القواعد جزء ٥ رقم ٤٣ ص ٦٦ (عن النقض) .
 - (٣) نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ بمجموعة القواعد جزء ٥ رقم ٣٥٣ ص ٦١٦ (عن الاستئناف) و ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ رقم ٦١٤ سنة ٢٣ ق (عن الاستئناف) .
 - (٤) نقض ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ بالمجموعة الرسمية ص ١٥ رقم ٦٠ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ بمجموعة القواعد جزء ٣ رقم ٤٤٣ ص ٥٤٩ (عن الاستئناف) .
 - (٥) ذكره ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ وراجع نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٣٧ بمجموعة القواعد جزء ٤ رقم ٤٥ ص ٤٢ من الاستئناف .

مريضاً ومسجوناً ونقل رغبته في الطعن إلى مأمور السجن بخطاب مسجل فلا يقبل عذره ما دام لم يقرر بالطعن أمام كاتب السجن على إثر شفائه (١) .

ومن الموانع القهرية أيضاً رفض الموظف المختص قبول التقرير بالطعن في الميعاد لغير سبب صحيح أو عدم تمكن السلطات العامة للطاعن من التقرير به في الميعاد .

ومنها ما ذكره قانون الاجراءات من حق الطاعن في إثبات عدم علمه بحصول إعلان الحكم الغيابي إذا لم يحصل الاعلان لشخصه (م ٣٩٨ / ٢) .

وكذلك عدم علمه بصدور الحكم نتيجة عدم إعلانه بالحضور للجلسة أمام المحكمة ، فانه طبقاً لقضاء مستقر يجوز لصاحب الشأن عندئذ أن يقرر بالطعن ولو فات الميعاد « مادام يدعى أنه رفع الطعن على أثر علمه بالحكم ولم يثبت كذب دعواه » (٢) .

وسقوط الحق في الطعن لفوات ميعاده أمر متعلق بالنظام العام فعلى المحكمة أن تحكم به ولو من تلقاء نفسها . ولذا ينبغي أن يبين الحكم الصادر في الطعن تاريخ التقرير به ، أو بالأقل ما يفيد أنه تقدم في الميعاد القانوني وإلا كان باطلاً لنقص في بياناته الجوهرية . بل حكم بأنه إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد حاسبت المستأنف على أساس أن ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن لا من يوم إعلانه به ولم تبين تدعيماً لقضائها بذلك أنه كان معلناً إعلاناً قانونياً بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، وأنه لم يكن لديه عذر قهري منعه من الحضور ، فإنها تكون قد قصرت في بيان الأسباب التي بنت عليها قضاءها (٣) .

وإذا تعددت الأعذار القهرية لعدم التقرير بالطعن في الميعاد وجب أن يتعرض الحكم الصادر في الطعن إذا قضى بعدم قبوله شكلاً لهذه الأعذار جميعها ، فإذا أغفل الرد على أحدها كان معيباً لقصوره . ولذا قضى بأنه إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة في صدد عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد القانوني محسوباً من يوم صدور الحكم المستأنف عليه بأنه كان مريضاً فقط ، بل تمسك أيضاً وبصفة أصلية بأنه ما كان يعلم بصدور ذلك الحكم في اليوم الذي صدر فيه لأن القضية لم تنظر في اليوم . الذي عين لنظرها واستدل على ما قاله من ذلك بما أثبتته وكيل النيابة في رول النيابة عن القضية في الجلسة التي حصل فيها التأجيل ، فانه لما كان هذا الدفاع مهماً ، إذ هو لو صح لما جازت محاسبة المتهم على أساس أن الميعاد لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بصدور الحكم المستأنف — لما كان ذلك كان من الضروري أن يرد الحكم على هذا الدفاع . فإذا هو لم يرد عليه ثم قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم المستأنف فانه يكون قد جاء قاصراً في

(١) قاض ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤ بمجموعة القواعد جزء ٦ رقم ٣٩٠ ص ٥٢٦ عن النقض .

(٢) قاض ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ بمجموعة القواعد جزء ٧ رقم ٦٦ ص ٦١ (عن النقض) .

(٣) قاض ١ يونيو سنة ١٩٤٢ بمجموعة القواعد جزء ٥ رقم ٤١٧ ص ٦٧٢ .

بيان الأسباب قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه « (١) .

ثالثاً : العذر القهري كسبب لعدم جواز اعتبار الحكم الغيابي حضورياً :

أعطى قانون الاجراءات الجنائية تطبيقات جديدة للتمسك بالعذر القهري ، وذلك في نطاق الأحكام التي تصدر في الغيبة فأخضعها مع ذلك لنظام الأحكام الحضورية فيما يتعلق بعدم جواز المعارضة فيها ، وهي الأحكام « الحضورية اعتباراً » طبقاً للوصف الشائع . وذلك على البيان الآتي : —

(١) فانه إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون يجوز الحكم في غيبته ، ومع ذلك إذا كانت ورقة التكليف بالحضور سلمت لشخص الخصم فيجوز للمحكمة إذا لم يقدم عذراً يبرر غيابه أن تقرر اعتبار الحكم حضورياً ، وعليها أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك (م ٢٣٨ / ٢) .

(ب) ويعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها بدون أن يقدم عذراً مقبولاً (م ٢٣٩) . ولذا قضى بأنه إذا حضر الطاعن إحدى الجلسات ، وتأجلت الدعوى لجلسة أخرى فلم يحضر وتقدم محاميه بعذر لم تقبله المحكمة لأسباب سائغة ، كان الحكم الذي يصدر حضورياً (٢) .

والمستفاد من نص المادة ٢٣٩ أن الحكم يعتبر حضورياً وجوباً في هذه الحالة . أما فيما عداها فمن الجائز أن تعتبره حضورياً أو لا تعتبره المحكمة حسبما تراه ، ولو أنه تجوز المعارضة فيه في جميع الأحوال متى توافرت شرائط المادة ٢٤١ .

(ح) وإذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة وحضر بعضهم ، وتخلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون ، فيجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى لجلسة مقبلة وتأمّر باعلان من تخلف عن الحضور إليها مع تنبيههم إلى أنهم إذا تخلفوا عن الحضور في هذه الجلسة فيجوز اعتبار الحكم الذي يصدر حضورياً . فإذا لم يحضروا بعد ذلك وتبين للمحكمة أن لا مبرر لعدم حضورهم فلها أن تقرر اعتبار الحكم حضورياً بالنسبة إليهم ، وعليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك (م ٢٤٠) . وقد تقررت هذه القاعدة درءاً لتعدد الاجراءات واحتمال تعارض الأحكام في الواقعة الواحدة .

وفي الأحوال المتقدمة التي يعتبر الحكم فيها حضورياً يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضراً (٣) . ولا تقبل المعارضة في الحكم الصادر منها إلا بشرطين :

(١) تقض ١٢ ابريل سنة ١٩٤٣ بمجموعة القواعد جزء ٦ رقم ١٥٧ ص ٢٢٣ .

(٢) تقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمجموعة أحكام التقض س ٤ رقم ١١٥ ص ٢٩٧ .

(٣) وذلك أمام المحكمة الجزئية ، أما أمام المحاكم الاستئنافية فالأصل فيها أنها تحكم على مقضى الأوراق ولو كان الحضور اعتبارياً (تقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بمجموعة أحكام التقض س ٥ رقم ٦٢ ص ١٨٣) .

أولهما أن يثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
 وثانيهما أن يكون استثنافه غير جائز (م ٢٤١) ، فإذا كان استثنافه جائزاً فلا تجوز المعارضة
 منه مهما توافر لدى الخصم المحكوم عليه من عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه .
 وكان الشارع يحرمه بذلك من إحدى درجتي التقاضي لغير حكمة واضحة ، وكان الأولي
 جواز المعارضة في جميع الأحوال ما دامت المحكمة ستحقق عذره قبل نظرها .
 ولذلك فانه يكون علي المحكمة التي ترفع إليها المعارضة أن تفصل أولاً في جوازها أو عدم
 جوازها . فإذا قررت جوازها كان مقتضي ذلك إلغاء الحكم السابق فيما قضى به من حيث
 اعتباره حضورياً . وتنظر موضوع المعارضة بوصف الحكم غيائياً ، فتعيد التحقيق في
 مواجهة المعارض وتسمع دفاعه . أما إذا قضت بعدم جواز المعارضة ، لأن العذر غير قهري ،
 أو غير جدي ، أو لم تقتنع بثبوته ، فيعامل الحكم معاملة الأحكام الحضورية فيما يتعلق بطرق
 الطعن الأخرى الجائزة فيه .

الجانب الثاني للموضوع

ضوابط الدفع بالعذر القهري أمام المحاكم الجنائية

أشرنا إلى أن الحكم الجنائي إذا رفض التعويل على الدفع بقيام العذر القهري كسبب
 لطلب تأجيل الدعوى ، أو لتبرير التقرير بالطعن بعد فوات الميعاد المقرر قانوناً مطالب بأن
 يرد في أسبابه على العذر بما يفنده ويدحض قيمة الدليل المثبت له وإلا كان معيباً . وكذلك
 إذا قضى الحكم بعدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى اعتباراً لأن العذر المقدم غير كاف
 أو غير ثابت . ومناط العيب هو الاخلال بحق الدفاع عند رفض طلب التأجيل . وهو القصور
 في التسبيب عند عدم التعرض له في الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد
 رغم الدفع بالعذر . أو عند إغفال الرد على الدفع به كسبب لتبرير غياب المحكوم عليه في
 الحكم الحضورى اعتباراً .

وإنما ينبغي أن تتوافر خصائص معينة للدفع بالعذر حتى يلتزم الحكم بالرد عليه بما يفنده
 وإلا فلا محل لهذا الالتزام . وهذه الخصائص يمكن إجمالها في ست على النحو الآتي : —

أولاً : أن يكون الدفع بالعذر القهري قد أبدى علي وجه ثابت في أوراق الدعوى :
 إما في محضر الجلسة ، وإما في مذكرة مقدمة بناء على تصريح المحكمة وفي الميعاد الذي
 خددته ، وإما في طلب مرفق بالأوراق ، وإما في نفس الحكم لأنه ومحضر الجلسة يكمل
 كل منهما الآخر . فلا يغنى عن ذلك أن يقدم شفاهة إذا لم يثبت في محضر الجلسة أو في الحكم .
 فإذا نعى الطاعن بالنقض علي الحكم القصور في التسبيب أو الاخلال بحق الدفاع عند رفض
 طلب التأجيل ولم يكن قد ثبت الدفع بالعذر القهري على الوجه المتقدم ، كان الطعن غير
 مقبول لأن إثباته يتطلب تحقيقاً في الموضوع مما لا تختص به محكمة النقض .

وليس لصاحب الشأن أن يعتد في هذا الشأن بنص المادة ٤٢٠ إجراءات التي تقرر في عجزها أن « الأصل اعتبار أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى ، ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم ... » . ذلك أن هذا النص ينصرف إلى إثبات القواعد الاجرائية التي يوجب القانون مراعاتها في انعقاد الجلسة ، وترتيب إجراءاتها ، وقواعد التحقيق النهائي ، وتنظيم دور كل خصم في الكلام بقدر ما تكون هذه أو تلك جوهرية يترتب على مخالفتها البطلان . أما كافة طلبات التأجيل أيا كان مبناتها ، وكذلك الدفع بالعذر القهرى كسبب للتقرير بالطعن بعد الميعاد ، فتعد جزءا لا يتجزأ من موضوع الدعوى وأوجه الدفاع المتصلة به ، ولا يغير من ذلك شيئا أنه قد يترتب على قبول العذر القهرى أثر قانونى هو تأجيل الدعوى أو الحكم بقبول الطعن شكلا ، إذ أن كل ما يتطلب تحقيقا في الموضوع يعد جزءا من موضوع الدعوى الذى لا تختص بتحقيقه محكمة النقض . ولذا فإن هذه لا تختص هنا بتحقيق واقعة صدور الدفع بالعذر القهرى من عدمه ، أو الملاحظات المتعلقة به ، إن لم تكن إثارة الدفع ثابتة في أوراق الدعوى . وغني عن البيان أن هذه قاعدة عامة على كافة ما يثار من دفع موضوعية أو قانونية .

بل إنه من المستفاد من أكثر من حكم لمحكمة العليا أنه إذا كان محضر الجلسة ليس فيه ما يشير إلى حضور محام عن المتهم أو أية شهادة بمرض المتهم قد قدمت ، ولم يكن بملف الدعوى إلا شهادة مرضية خالية من أية إشارة دالة على أنها قدمت لهيئة المحكمة أو لكانب الجلسة ، فإنه لا يكون ثمة دليل على ما يزعمه هذا المتهم في طعنه على الحكم الصادر باعتبار المعارضة المرفوعة منه كأنها لم تكن من أن أحدا حضر عنه بالجلسة وقدم تلك الشهادة للمحكمة أو أنها اطلعت عليها ، ومارتبه على ذلك من قصور الحكم عن الرد على قيام هذا العذر القهرى ، ويكون من المتعين رفض هذا الطعن (١) .

ثانيا : ويلزم أن يكون الدفع بالعذر القهرى سواء كسبب لطلب تأجيل نظر الدعوى أم كسبب لطلب الحكم بقبول الطعن شكلا رغم التقرير به بعد الميعاد قد أثير أمام محكمة الموضوع ، عند نظر الدعوى ابتدائيا أو استئنافيا بحسب ظروف الدعوى ، ومبررات التمسك بالعذر .

فلا يثار الدفع بالعذر القهرى أمام محكمة النقض لأول مرة بحسب الأصل لأنها محكمة قانون لا موضوع . وإنما استثناء من هذا الأصل إذا كان العذر القهرى قد طرأ عند نظر المعارضة في الحكم الغيابى الاستئنافى ، فلم يتمكن المعارض من حضور الجلسة ولا إبداء طلب التأجيل بسبب هذا العذر ، وكان مبنى الطعن بالنقض أن الحكم قد أخطأ إذ قضى باعتبار

(١) نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٥٠ بمجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٤١ من ٢٤١ ونقض المجموعة رقم ٢٤٢

المعارضة كأن لم تكن لأن الطاعن لم يتخلف عن الحضور إلا لسبب قهري مثل المرض ، وكان الطاعن قد قدم لأول مرة مع أسباب الطعن شهادة لاثبات هذا المرض فان المحكمة النقض في هذه الحالة أن تقدر الشهادة فتأخذ بها أو تطرحها (١) .

وقد وضحت محكمتنا العليا سند هذا القضاء في حكم لها قائلة « إذا كان المحكوم عليه الذي أعلن قانونا بالجلسة المحددة لنظر المعارضة المرفوعة منه لم يحضر فقطضت المحكمة باعتباره معارضته كأنها لم تكن ، وتبين أنه كان مريضا بالمستشفى يوم الجلسة فلم يستطع حضورها ، فان الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون — مع قيام هذا الظرف القهري الذي حال دون حضوره — قد حرمه من استعمال حقه في الدفاع . ولا يؤثر في ذلك عدم وقوف المحكمة وقت أن أصدرت الحكم علي هذا العذر القهري حتى كان يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته ، لأن المتهم — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره إبداءه لها . وإذن فيصبح التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهاً لنقض الحكم (٢) . ولا يظل الأمر كذلك بطبيعة الحال إذا كان العذر القهري قد طرأ عند نظر المعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي إذ كان يصلح هذا العذر وجها للطعن في الحكم بالاستئناف مادام كان استئنافه جائزاً .

ثالثاً : والدفع بالعذر القهري ينبغي دائماً أن يكون مؤيداً بالدليل المثبت له ، أيا كان نطاق التمسك بهذا العذر .

فإذا كان هذا النطاق هو طلب تأجيل الدعوى لمرض الخصم أو محاميه ، فان الأصل هو أن مجرد اعتذار أحدهما — أيا كان سببه — لا يكفي وحده لالزام المحكمة بإجابته أو بأن تتحدث عنه أو تشير إليه في الحكم إذا هي لم يجب الطلب مادام غير مدعم بالدليل الذي يستند إليه هذا العذر ولذا قضي بأن مثل هذا الاعتذار غير المدعم بالدليل لا يعد من الطلبات الجدية التي تقتضى رداً صريحاً ، بل يعتبر عدم اعتداد المحكمة به رداً عليه بأنها لم تأبه له (٣) .

أما إذا قدم الدفاع طلب التأجيل وكان مبناه عذراً قهرياً ومؤيداً بالدليل المطلوب وجب أن تجيبه المحكمة إليه أو ترد عليه في أسباب حكمها بما يفنده لاعتبارات منطقية سائغة بما يفيد مثلاً — لأسباب مقبولة مستمدة من الأوراق وظروف الواقعة الثابتة — عدم اطمئنانها للدليل الذي بسنده ، ويستوي في ذلك أن يكون العذر متعلقاً بشخص الخصم أم بالدافع عنه . ولذا قضي بأنه إذا طلب الدفاع عن المتهم تأجيل الدعوى لمرضه مع تقديم شهادة مثبتة لهذا المرض فإنه يجب على المحكمة أن تجيب الدفاع إلى طلبه أو أن تعرض في حكمها

(١) نقض ٢١ يونيو سنة ١٩٤٣ بمجموعة القواعد جزء ٦ رقم ٢٢٦ ص ٣٠١ .

(٢) نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ بمجموعة القواعد جزء ٤ رقم ٢٨٩ ص ٣٦٨ .

(٣) نقض ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ بمجموعة القواعد جزء ٦ رقم ١٦٠ ص ٢٢٦ .

لهذا العذر الذي أبداه ونقول كلمتها فيه وإلا كان معيباً لاخلاله بحق الدفاع مما يستوجب نقضه (١).

ولا تختلف الحال عن ذلك إذا كان نطاق التمسك بالعذر القهرى هو طلب قبول الطعن شكلاً رغم التقرير به بعد الميعاد بسبب هذا العذر.

وإذا لم يتيسر لأسباب جديدة تقديم الدليل المثبت للعذر القهرى عند التمسك به ، وطلب صاحب الشأن مهلة لتقديم هذا الدليل ، وجب أن تمنحه المحكمة مهلة معقولة لتقديمه ، فإذا رفضت قبول العذر ، ولم تمنحه هذه المهلة كان حكمها معيباً لاخلاله بحق الدفاع . إذ لا يجب أن يفوتنا أن الاستناد إلى العذر القهرى يعد جزءاً من موضوع الدعوى . وأن طاب إثباته يعد من طلبات التحقيق المعينة Chefs de demandes يخضع لكل ما تخضع له هذه الطلبات من ضوابط وقواعد . ويعيننا منها هذا التزام المحكمة بإجابة الطلب إذا كان مؤثراً على ظهور وجه الحق في الدعوى بما يقتضيه من تأجيلها ، وإلا أخلت بحق الدفاع . ولذا قضى بأنه إذا كان الطاعن قد دفع لدى المحكمة الاستئنافية بأن الحكم المستأنف صدر من محكمة أول درجة في تاريخ غير التاريخ الوارد به ، وطلب إعطائه مهلة لتقديم شهادة رسمية تثبت صدوره في التاريخ الذى يقول به ، ومع ذلك قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلاً دون أن تتمكن من إثبات دفاعه ، وكان يبين من الاطلاع على تقرير الاستئناف أن الحكم قد صدر في التاريخ الذى يقول هو به ، فهذا الحكم يكون معيباً لاخلاله بحق الطاعن في الدفاع ويتعين نقضه (٢).

رابعاً : وينبغي أن يكون طرؤ العذر القهرى يتعارض حقيقة مع تمكن الخصم أو محاميه من الحضور أو من إبداء دفاعه بالكامل إذا أبدى هذا العذر تعزيراً لطلب تأجيل الدعوى . كما ينبغي أن يكون من طبيعته أن يحول حقيقة دون تمكن الطاعن من التقرير بطعنه في الميعاد إذا أبدى العذر كسبب لعدم التمكن من التقرير به في الميعاد . لأنه إذا انتفى هذا التعارض زالت عن العذر صفته القهرية وأصبح مجرد ذريعة لتعطيل الفصل في الدعوى ، أو للتحايل على مواعيد الطعن في الأحكام أو على قواعد الحضور والغياب ، وتقدير ذلك بداهة من الأمور التى تخضع نهائياً لتقدير قاضي الموضوع بشرط أن يكون تقديره فيها مؤسساً على أسباب منطقية سائغة على ما سنعود إليه فيما تبقى للبحث من جوانب . وكذلك الشأن أيضاً إذا كان طرؤ العذر لاحقاً لإبداء الخصم دفاعه كاملاً ، أو لو أمكن تدارك أثره بطريقة أخرى غير تأجيل الدعوى إذا كانت موطن التمسك به طلب تأجيلها . ولذا قضى بأنه إذا كان الظاهر من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن القضية أجلت أكثر من مرة بسبب غياب المحامى عن المتهم ، ثم حضر معه في الجلسة الأخيرة محام

(١) نقض ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ بمجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٢٩٠ ص ٢٩٢ .

(٢) نقض ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ بمجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٣٤٣ ص ٩٥٤ .

ترافع في موضوع اللجنة المسندة إليه وطلب براءته منها ، فلا يكون لهذا المتهم من وجه لأن ينبغي على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بعد موافقتها على تأجيل القضية حتي يحضر محاميه الأصلي (١) .

خامساً : ويشترط بطبيعة الحال أن تكون إثارة العذر القهرى — في أى نطاق كانت — قبل إقفال باب المرافعة ، وذلك مادام أنه لا يعدو أن يكون جزءاً من موضوع الدعوى وخطة الدفاع فيها كما سبق أن قلنا . والقاعدة العامة في هذا الشأن هي أن كل دفع أو طلب ، مهما كان مبناه ، يقدم في ورقة مستقلة ، أو في مذكرة لاحقة لإقفال باب المرافعة وبغير تصريح من المحكمة يكون بالتسبة لغير ما هو متعلق بطلب فتح باب المرافعة كأنه لم يقدم ولا يحق مطالبة المحكمة بالرد على شيء مما ورد فيه (٢) . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن محكمتنا العليا لم تتوان عن التقرير في أكثر من حكم لها بأنه ليس في القانون ما يلزم المحكمة بإعادة القضية إلى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم مادام ذلك منها كان بعد أن أفسحت لطرفي الخصوم في استيفاء دفاعها (٣) .

ولا ينبغي ذلك أنه من الممكن أن يتمسك صاحب الشأن بالعذر القهرى لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . وذلك مثلاً إذا تحققت دواعيه أمامها ودفع به لتعزيز طلب تأجيل نظر الدعوى . أو إذا كان متوافراً عند المحاكمة الابتدائية ودفع به صاحب الشأن ، فلم تقبل المحكمة دفعه لغير سبب مقبول . أو إذا عجز كلية عن الدفع به ، وعن الحضور فقضت المحكمة الجزئية باعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف صاحب العذر عن الحضور . أو قضت باعتبار الحكم الغيابي حضورياً لتخلف الخصم عن الحضور ولو في المحاكمة الأولى عند تحقق إحدى صور المواد ٢٣٨ — ٢٤٠ إجراءات التي بينها فيما سبق ففي جميع هذه الأحوال من المفروض أن يبدى العذر القهرى أمام المحكمة الاستئنافية . وعند العجز عن الحضور كلية لا مانع بحول دون إبدائه بعد إقفال باب المرافعة أمام المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية ، وقبل النطق بالحكم بطبيعة الحال .

سادساً : وتمشياً مع قضاء النقض المستقر يجب أن يكون التمسك بالعذر القهرى جازماً وصريحاً حتي تلازم المحكمة بإجابته أو بالتعرض له في أسباب حكمها ، وإلا كان إغفال الأمرين معاً إخلالاً بحق الدفاع .

أما إذا جاء التمسك بطلب التأجيل مثلاً في غير جزم بل عرضه صاحب الشأن في صيغة تفويض الأمر للمحكمة ، أو ترك التقدير لها إذا شاءت أجلت الدعوى لحين حضور محاميه المريض ، فلم تؤجلها وفصلت فيها اكتفاء بدفاعه عن نفسه وكان القانون يبيح ذلك لأن

(١) نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٥٠ بمجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٤٨ ص ٧٦٠ .

(٢) نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ بمجموعة القواعد جزء ٥ رقم ٥٦ ص ٨٥ .

(٣) راجع مثلاً نقض ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ بمجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٧٨ ص ٤٦٦ . .

الواقعة جنحة أو مخالفة ، أو لأن خصومة هذا الختم مقصورة على الدعوى المدنية دون الجنائية — ولو كانت الواقعة جنائية — فانه ليس له أن ينعى عليها من بعد أنها أخلت بحقه في الدفاع ولم تمكن محاميه من الحضور (١) .

ولا يتفق مع الاصرار والمطالبة الجازمة أن يتنازل صاحب الشأن صراحة أو ضمناً عن طلب التأجيل مهما كان هناك من عذر قهري يسنده . والتنازل الصريح لا يحتاج إيضاحاً ، أما التنازل الضمني فصورته أن يحضر صاحب الشأن ويطلب مثلاً التأجيل لحضور محاميه الذي تخلف عن الحضور لما تعذر قهري واسكنه يترافع بعد ذلك عن نفسه بافاضة . أو يوكل محامياً آخر يبدى دفاعه كاملاً في نفس الجلسة . ومن صورته مثلاً أن يدفع بالعذر القهري كسبب لتقريره بالطعن بعد الميعاد ، ثم يترافع بعد ذلك في نفس الموضوع بصورة تتعارض مع هذا الدفع وتهدمه . كالقول مثلاً بأن الطاعن كان مريضاً ، إذا عاد وقرر أنه كان مسجوناً ، إذ السجن لا يعد مانعاً قهرياً يحول دون التقرير بالطعن في الميعاد كما سبق أن بينا . . . وهكذا .

الجانب الثالث للموضوع

تقدير العذر القهري ومدى رقابة محكمة النقض على هذا التقدير

تقدير العذر القهري أمر موضوعي بطبيعة الحال . وكذلك تقدير الدليل المثبت له . وفي هذا الشأن سميرت محكمتنا العليا قائلة إنه « إذا رأت المحكمة أن طلب التأجيل غير جدي وأنه لم يقصد به سوى عرقلة الفصل في الدعوى فان من حقها بل من واجبها أن ترفضه وتنظر الدعوى . ولا يكون في عملها هذا إخلال بحق دفاع المتهم . فإذا كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وطلب محاميه التأجيل للاستعداد فأجيب إلى طلبه ، وفي الجلسة التي أجات إليها القضية لم يحضر المتهم وحضر محاميه وقدم شهادة مرضية طالبا التأجيل لمرض المتهم فرفضت المحكمة طلبه وفصلت في الدعوى ، فلا جناح عليها فيما فعلت خصوصاً إذا كان هو لم يدع أن مرضه كان مما يتعذر معه حضور جلسة المحاكمة (٢) » .

وغالباً يكون العذر القهري عبارة عن المرض الذي تخشى عافية الاهمال فيه ، وهو يثبت في العادة بشهادة مرضية . والمحكمة مطالبة ببحث هذه الشهادة وتقدير قيمتها كدليل على مرض المحكوم عليه وجسامة مرضه وتاريخه ثم تتعرض لتعذره في التأخير على أساس ما يظهر ، فإذا أغفلت ذلك في الرد عند عدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد كان حكمها قاصر البيان

(١) وقد وضعنا ذلك بما فيه الكفاية في مؤلفنا « ضوابط تسبب الأحكام الجنائية في قضاء النقض المصري »

في موضعين أولهما في ص ٨٥ ، ٨٦ ، وثانيهما في ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) نقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد جزء ١ رقم ١٨٤ ص ١٧٢ .

متعينا نقضه (١). وكذلك إذا كان الرد غير كاف أو غير سائق. ولا تختلف الحال عن ذلك شيئا إذا قدمت الشهادة المرضية لتعزيز طلب تأجيل الدعوى سواء في المعارضة أم في غيرها.

علي أن ذلك لا ينبغي أن تقدير الشهادة الطبية في النهاية أمر موضوعي بحث، وهو ما عبرت عنه محكمتنا العليا في حكمها الذي جعلناه موضوع التعليق الحالي قائلة: «إن الشهادة المرضية التي يقدمها المستأنف لتبرير عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من الأدلة في الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ...» (٢).

ومن تطبيقات ذلك في قضاء محكمتنا العليا ما قضى به من أنه:

— إذا بينت المحكمة في حكمها الأسباب التي من أجلها لم تعول على الشهادة الطبية التي قدمها وكيل المتهم لاثبات مرضه فلا يقبل الاعتراض عليها، لأن تقديرها في ذلك لا يخضع لرقابة النقض (٣).

— إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد، ولم تعول على الشهادة التي قدمها المستأنف بمرضه من طبيب موظف بالحكومة لكونها غير جدية في نظرها، فلا يقبل منه الطعن على الحكم بعدم أخذ المحكمة بها (٤).

— إذا كان الحكم المطعون فيه قد ناقش العذر الذي تقدم به الطاعن، وتحدث عن الشهادة الطبية التي استند إليها وقال إن المحكمة لا تطعن إليها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض (٥).

وفي حكم حديث لما ذهبت إلى أنه إذا كانت محكمة الموضوع في حكمها المعتبر حضوريا حين رفضت اعتماد الشهادة التي قدمها محامي الطاعن قد بنت هذا الرفض على ما قالته من أنه «تبين من مراجعة الأوراق أن المتهم دأب على انتحال المعاذير لتأجيل الدعوى، وقد استمر العمل بالمرض إذ قدم لمحكمة أول درجة ثلاث شهادات طبية اختلفت جميعها في نوع المرض المصاب وكانت الدعوى تؤجل في كل مرة بناء على إحدى تلك الشهادات، وأنها ترى لذلك أن المتهم قد تخلف عن حضور الجلسة بلا عذر مقبول — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبول معارضة المتهم على الأسباب آتفة الذكر، وهي أسباب

(١) راجع مثلاً نقض ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ مجموعة عاصم كتاب رقم ٢ ص ٣ و ٢ يناير سنة ١٩٤٨ نفس المجموعة كتاب ٣ رقم ٢٠ ص ٣٥.

(٢) نقض ٢ مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ص ٦ رقم ٢٨٠ ص ٩٣٧.

(٣) نقض ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد جزء ٥ رقم ٤٣٨ ص ٦٩٠.

(٤) نقض ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض ص ٢ رقم ١ ص ١.

(٥) نقض ١٨ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض ص ٥ رقم ٢٢٣ ص ٦٦٦.

سائغة تبرر عدم قبول عذر الطاعن — فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ... » (١)

على أن القول بأن تقدير العذر القهري ، من حيث ثبوت توافره ، وجسامته ، ومدى ما يصح أن يرتبه من أثر أمر موضوعي لا ينبغي أن يحكم الموضوع مطالبة بإيراد أسباب هذا التقدير ، وأن هذه الأسباب — شأن جميع الأسباب موضوعية — تخضع لرقابة النقص في نطاق معين وبقدر معلوم . فهي تراقب فيها أن تكون كافية مستمدة من أوراق الدعوى وظروفها الثابتة ، ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي زعمها الحكم عليها باستنتاج سائغ تتلائم به هذه الأسباب مع ما خلاص إليه منها . ويستوى أن يتعلق ذلك بتقدير العذر نفسه ، ومدى صحة اعتباره قهرياً أم عدم صحته ، أم يتعلق بتقدير الدليل المثبت له .

وفي هذا الصدد نقرأ لمحكمة العليا أنه : إذا كان الحكم قد أسس قضاءه بعدم قبول استئناف المتهم شكلاً على أنه « وإن كان الظاهر من الشهادة الطبية المقدمة أنه كان مريضاً بانفلونزا إلا أن هذا المرض لم يكن لينعه من الحضور إلى قلم الكتاب للتقرير بالاستئناف » ، فإنه يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها . إذ أن مرض الانفلونزا كغيره من الأمراض المشابهة له قد يكون شديداً بحيث يمنع المريض به من مغادرة فراشه ، فاقصر الحكم على القول بأن المتهم كان مريضاً بالانفلونزا لا يكفي للرد على دفاعه بأنه لم يكن مستطيعاً مغادرة فراشه (٢)

— وأنه إذا كانت الشهادة التي قدمها المتهم لاثبات مرضه الذي قال إنه منعه من الانتقال للتقرير بالاستئناف قد جاء فيها أنه كان يعالج بالحمل الروماتيزمية من كذا إلى كذا ، وأنه أمضى الغالب من هذه المدة ملازماً للفراش ونصح ألا يقوم إلا بالتدريج وأن يكون متمهلاً في ذلك ، وكانت المحكمة قد قالت في صدد تبرير عدم أخذها بهذه الشهادة إن ثمة توكيلاً صدر من المتهم لوالده من محكمة كذا الشرعية ، وهذه المحكمة مقرها ببلدته بتاريخ كذا (في أثناء مدة المرض الواردة بالشهادة) مما يدل على أن مرضه لم يكن من شأنه أن يقعه عن الحركة واتخاذ ما يلزم رفع الاستئناف في الميعاد ، فهذا الذي قالته المحكمة لا يكفي للقول بأن مرضه لم يكن من شأنه أن يمنعه عن السفر من ببلدته إلى مقر المحكمة للتقرير بالاستئناف ، لأن تنقله في حدود ببلدته لا يدل على أنه كان في مكنته الانتقال منها إلى بلد آخر بعيد عنها (٣) .

— وأنه إذا كان المحامي الحاضر عن المتهم قدم للمحكمة شهادة مرضية ورد فيها أن المتهم لا يزال مريضاً ويحتاج للعلاج مع الراحة مدة أسبوعين من تاريخ تحرير الشهادة ، وطلب

(١) قض ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام القس ٦ رقم ٢٧١ ص ٩٠٩ .

(٢) قض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد جزء ٦ رقم ٢٧٦ ص ٣٦٣ .

(٣) قض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد جزء ٧ رقم ٢٣٧ ص ٦٩٧ .

المحامي التأجيل لذلك السبب فلم تر المحكمة إجابة هذا الطلب نظراً لسابقة التأجيل لأكثر من مرة لنفس السبب الأمر الذي عطل الفصل في القضية أمداً طويلاً دون جدوى ، فانه لما كان المرض عذراً قهرياً يتعين معه إن ثبت قيامه تأجيل محاكمة المتهم حتي يتمكن من الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل لمجرد تكراره دون أن تقدر صحة العذر الذي أدلى به محامي الطاعن ، فانها تكون قد أخلت بحقوقه في الدفاع مما يعيب الحكم . ويوجب نقضه (١) .

— وأنه إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف المقدم من المتهم شكلاً لرفعه بعد الميعاد على أساس أنها لا تطمئن إلى الشهادتين اللتين قدمتهما لاثبات مرضها لحداثة تاريخهما ، وكانت هاتان الشهادتان واضحتين في أن المتهم كانت ولا تزال مريضة ، فإن حكمها يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع إذ كان من اليسور للمحكمة إن لم تثق نصيحة ماجاء في الشهادتين أن تحقق دفاع المتهم عن المرض ودرجة خطورته ومبدئه بأي طريق آخر تراه (٢) .

ويلاحظ في هذا الحكم على وجه خاص إلى أي مدى راقبت محكمة النقض تقدير محكمة الموضوع . فهي لم تكتف منها بالقول بأنها لم تطمئن إلى الشهادتين الطبيتين المقدمتين من المتهم ، مع أنها بينت سبب عدم اطمئنانها ، وورد عن هذا الشأن في حيثيات الحكم المطعون فيه ما يلي : أن المتهم قدمت شهادتين من طبيين وها محررتان في فترة تأجيل الدعوى تثبتان مرضها بتزيف صدرى متكرر ووضعها تحت العلاج منذ شهر فبراير سنة ١٩٥١ . للآن . وأن المحكمة لا تطمئن إلى الشهادتين لحداثة تاريخهما ولأنه لم يرد فيهما أن مرض المتهم بهذا التزيف المتكرر يحول دون حضورها إلى المحكمة تقول إن المحكمة العليا لم تكتف بذلك ، مع أنه كان يمكن أن يقال وكيف تتدخل هذه في اطمئنان قاضي الموضوع إلى دليل من الأدلة أو عدم اطمئنانه مع أنه يحكم بمحض اقتناعه وبما يستريح إليه وبجدانه من دليل دون آخر وبغير معقب عليه من أخذ . . . خصوصاً وقد بين هنا سبب عدم اطمئنانه وكان يستمدأ من أوراق الدعوى وواقعة ثابتة فيها هي حداثة تاريخ الشهادتين الطبيتين بالنسبة إلى التاريخ الذي كان محدداً للتقرير بالاستئناف ؟ . بل إنها تطلبت منه صراحة ما دام لم يثق بفضحة ماجاء في الشهادتين أن يحقق دفاع المتهم عن المرض ودرجة خطورته ومبدئه بأي طريق آخر يراه — أما ولم يفعل فانه يكون قد أخل بحق المتهم في الدفاع مما يعيب حكمه ويستوجب نقضه .

لا شك أنه قضاء جدير بالتنويه لما كفله لحق الدفاع من ضمانات جدية هامة ، ولما تجلّى فيه من حرص محكمتنا العليا على أن توفر لهذا الحق أوفى حماية ، وتفهم قدسيته على

(١) قض ٤ يونيو سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٤٤١ ص ١٢٠٨ .

(٢) قض ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٢٧٦ ص ٧٣٧ .

الصورة التي يرضى عنها كل حريص على أن تهباً للعدالة البشرية في أهم أسسها دعائهم راسخة للثقة فيها والاطمئنان إليها .

ولا يقل عن ذلك جدارة بالتنوية ما قضت به محكمتنا العليا في هذا المقام من أنه إذا كانت المحكمة قد اطرحت الشهادة الطبية التي جاء فيها أن الطاعن عنده حالة إغماء من بول سكرى وضعف عام وأنه أجرى له الاسعاف اللازم وتلزمه راحة تامة بالفراش لمدة سبعة أيام ، وذلك بمقولة إن الطاعن قد أعلن شخصياً بالحكم في نفس اليوم الذي تحررت فيه الشهادة وأن حالة الاغماء لا يمكن أن تستغرق جميع الأيام الثلاثة المقررة للمعارضة ، في حين أنها لم تستظهر ما إذا كان الاعلان قد حصل قبل الاغماء أو بعده ، ولم تبين مصدر قولها إن حالة الاغماء لا يمكن أن تمتد لأكثر من ثلاثة أيام ، فحكمها هذا يكون قاصراً البيان متعيناً نقضه (١) .

ثم يجيء حكم محكمتنا العليا الأخير الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٥ — وهو الذي دفعنا إلى تقديم التعليق الحالي — مؤكداً نفس المبدأ ، ومقررراً في حيثياته في وضوح وجلالة ما يلي :

« وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن تقدم بشهادة مرضية تدل على أنه كان مريضاً ولم يتمكن من مغادرة فراشه إلا في ٦/٢/١٩٥٤ وبأدنى اليوم التالي إلى التقرير بالاستئناف ، وعرض الحكم المطعون فيه للشهادة واطرحها بمقولة : « إن المحكمة لا تعول على ما يدعيه من أنه كان مريضاً خلال الفترة السابقة على التقرير بالاستئناف مرضاً اضطره للازمة الفراش ، لأن المرض الثابت بالشهادة الطبية المقدمة منه ليس بالمرض الذي كان يحول بين المتهم وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ، وما كان يحول أيضاً واتخاذ إجراءات الاستئناف بطريق التوكيل » .

« وحيث إن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة لم تبين سندها في القول بأن نوع المرض الوارد بالشهادة الطبية ، ما كان يحول بين الطاعن وبين التقرير بالاستئناف — ولما كان التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للطاعن ، فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه إذا رأى عدم استعماله والتقرير بالاستئناف بشخصه ، وكانت المحكمة إذ لم تأخذ بالشهادة الطبية يجوز أن تكون متأثرة بما قرره من أنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالاستئناف بواسطة وكيل — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه » .

للعذر القهري إذا ضوابطه ، وهي مستمدة في مجملها وتفاصيلها من ببيان قضائي بحسب الأصل ، وإن كان هذا البيان يستمد أسسه من اعتبارات قانونية صرفة .

وتظهر أهمية الدفع به على وجه خاص عند التمسك بتأجيل الدعوى لعدم تمكن الخصم أو محاميه من الحضور ، أو من إبداء دفاعه على الوجه المطلوب . وعند التمسك بامتداد ميعاد الطعن في الحكم عند تعذر التقرير به في الميعاد المطلوب بسبب هذا العذر . وعند التمسك بأن الحكم الذي صدر غيابياً لا محل لاعتباره حضورياً في الأحوال المعينة التي نص عليها قانون الاجراءات .

ويلزم أن تنعقد للدفع به خصائص مطلوبة حتي يلتزم الحكم باجابه أو بالتعرض له في أسبابه بما يفنده . وهذه الخصائص هي أن يكون ثابتاً في أوراق الدعوى ، وأن يثار أمام محكمة الموضوع ، وأن يكون مؤيداً بالدليل المثبت له ، وأن يكون مستوجباً حقيقة ترتيب الأثر الذي يراد ترتيبه عليه ، وأن يثار قبل إقفال باب المرافعة ، وأن يكون التمسك به جازماً وصريحاً .

وتقدير العذر من اختصاص محكمة الموضوع الذي لا يخضع لرقابة النقض لا من حيث كفاية العذر ولا كفاية الدليل المثبت له .

ولكن إذا انعقدت للدفع بالعذر القهري جميع الخصائص المطلوبة ، وتمسك به صاحب الشأن لتأجيل نظر دعواه ، ورغم ذلك رفضت المحكمة طلب التأجيل ، وأغفلت التعرض له في أسباب حكمها كان ذلك منها إخلالاً بحق الدفاع . وكذلك إذا تعرضت له بأسباب غير كافية أو غير سائغة . وكذلك أيضاً إذا رفضت تحقيق العذر ، أو رفضت تمكين صاحب الشأن من إثباته . وفي النهاية إذا رفضت اعتماد الدليل المقدم لأسباب غير كافية أو غير سائغة .

وإذا أثير الدفع بالعذر القهري عند نظر المعارضة كسبب لطلب تأجيلها ، ورفضت المحكمة التأجيل رغم عدم منازعتها في جدية العذر وثبوته ، وقضت مع ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن كان ذلك منها خطأ في تطبيق القانون الإجرائي يعيب حكمها بما يبطئه ، وليست سبباً لمخسب لا إمكان القول بالإخلال بحق الدفاع ، أو بالقصور في التسييب .

وإذا انعقدت للدفع بالعذر القهري جميع الخصائص المطلوبة ، وتمسك به صاحب الشأن سبباً لطلب قبول طعنه شكلاً ورغم ذلك أغفلت المحكمة التعرض له في أسباب حكمها بعدم قبول الطعن شكلاً كان ذلك منها قصوراً في تسييبه . وكذلك إذا تعرضت له بأسباب غير كافية أو غير سائغة .

أما إذا رفضت لأسباب هذا شأنها أو لغير أسباب أصلاً تحقيق العذر ، أو رفضت تمكين صاحب الشأن من إثباته فقد دخلت في دائرة الإخلال بحق الدفاع .

وإذا أثير الدفع بالعذر القهرى كسبب لعدم جواز اعتبار الحكم الغيابى حضورياً فى الأحوال التى بينها قانون الاجراءات الجديد ، ومع ذلك قضت المحكمة باعتباره حضورياً رغم عدم منازعتها فى جدية العذر وثبوته ، كان ذلك منها خطأ فى تطبيق القانون يعيب حكمها . أما إذا ردت على هذا العذر بأسباب غير كافية أو غير سائغة كان ذلك منها قصوراً فى تسبيب الحكم بما يعيبه . ويستوى فى ذلك أن تكون إثارة العذر فى المحاكمة الغيابية أم فى المعارضة فى وصف الحضور الاعتبارى إذا قضت المحكمة بتأييد هذا الوصف ، وبعدم جواز المعارضة فى الحكم .

وما دمنا قد قلنا إن محكمةنا العليا تراقب فى رد حكم الموضوع على الدفع بالعذر القهرى أن يكون بأسباب سائغة ، فإن مقتضى هذا القول أنها تراقب فيها أن تكون مؤدية عقلاً ومنطقاً إلى النتيجة التى خلص إليها ، سواء فيما يتعلق بتعرضه للعذر فى حد ذاته ، أم للدليل المثبت له . أى أنها تراقب هنا أيضاً سلامة الاستنتاج كما هو الشأن فى جميع عناصر موضوع الدعوى على وجه عام . (١)

والاستنتاج غير السائغ فى تسبيب رفض الدفع بالعذر القهرى يوصف عادة فى أحكام محكمةنا العليا بأنه إخلال بحق الدفاع إذا كان مبني الدفع به هو طلب تأجيل الدعوى . حين يوصف عادة بأنه قصور فى تسبيب الحكم إذا أبدى فى جلسة نظر المعارضة للحيولة دون الحكم فيها باعتبارها كأن لم تكن . وكذلك إذا أبدى سنداً للقول بعدم جواز اعتبار الحكم الغيابى حضورياً . وأيضاً للاستناد إليه فى القول بامتداد مواعيد الطعن والاحكام .

والاستنتاج غير السائغ يعادل فى النهاية عدم الرد بالكلية على الدفع بالعذر القهرى ، أو الرد عليه بأسباب غير كافية ، فيما يتعلق بما يترجم عنه به من وصف ، وما يترتب من آثار .

(١) ونرى رقابة محكمة النقض على موضوع الدعوى على وجه عام موضوع دقيق عرضناه تفصيلاً فى الباب الثالث من مؤلفنا «ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية فى قضاء النقض المصرى» ص ٢٠٠ - ٢٨٧ ، والظربة القائمة فى شأن هذه الرقابة واحدة وإن تعدت تطبيقاتها بحسب موطن التطبيق .

الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى

للسيد الأستاذ فتحي عبد الصبور

القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية

— { —

٢ — فى العقد المحدد المدة

٧٩ — انتهينا فى المقالات السابقة من هذه البحوث من بيان حالات الفسخ بالارادة المنفردة فى عقد العمل غير المحدد المدة وصور الفسخ التعسفى فى القانون وبقي القول فى الفسخ الارادى فى العقد المحدد المدة وصور الفسخ الجائزة فى القانون سواء كان العقد محدد المدة أم غير محدد المدة .

ويكون عقد العمل الفردى محدد المدة إذا ابرم لمدة معينة أو لخدمة معينة (م ٦٧٨ / ١ من القانون المدنى) وعلى ذلك فتحدد المدة إما أن يكون مرجعه أولا الاتفاق على تحديدها فى العقد أو ثانيا نوع العمل محل التعاقد أو الغرض منه كأن يكون خدمة معينة أو عملا موسميا (م ٦٩٤ / ٢ مدنى) .

٨٠ — أولا — الاتفاق : فقد يحدد صاحب العمل والعامل فى تعاقدتهما تاريخا معيننا تنتهى فيه الرابطة التعاقدية بينهما أو يتفقا على بقاء علاقة العمل بينهما لفترة محدودة كاستخدام عامل بدلا من آخر جند بالخدمة العسكرية لحين انتهاء فترة الخدمة الاجبارية أو بديل عامل مريض حتى يبل من مرضه . وقد يظهر هذا الاتفاق جليا فى نص ص التعاقد بين صاحب العمل والعامل وقد يستدل على انصراف إرادة المتعاقدين إلى تحديد مدة العقد ضمنا من نصوصه . ولما كان عنصر المدة من عناصر عقد العمل فى أغلب أحواله فهو عنصر مستقل عن عنصر الأجر وعلى ذلك فلا يرتبط تحديد نوع العقد وكونه محدد المدة أو غير محدد المدة بطريقة دفع الأجر . فسواء كان الأجر يدفع شهريا أو أسبوعيا أو مياومة أو بالقطعة فإن العقد قد يكون محدد المدة إذا اتفق فى التعاقد أو اتجهت نية عاقديه إلى تحديد مدته أو غير محدد المدة إذا سكوت المتعاقدان عن تحديدها ولم يهمل هناك دليل على تقابل إرادتهما على هذا التحديد .

٨١ — وإذا حدد المتعاقدان فى عقد العمل الفردى مدة سريان العقد ولكن نص فى الاتفاق على أن يكون لكل من عاقديه أن يفسخ التعاقد بأرادته المنفردة متى شاء قبل تاريخ انتهاء المدة المحددة به بشرط الإخطار فانه يعد عقدا غير محدد المدة على أساس أن نية المتعاقدين

قد اتجهت إلى جعل العقد غير محدد المدة مادام قد خول لأي من اطرافه ان يفسخه في أي وقت يشاء (استئناف القاهرة ١١ مايو سنة ٥١ مجموعة منيب ص ٤٥٦) ونحن نؤيد هذا الرأي على اعتبار أن تحديد مدة سريان العقد في هذه الحالة إنما يكون تفسيره وفق إرادة المتعاقدين علي انه حد أقصى لمدة سريان التعاقد ولا يتناقض ذلك مع اعتبار العقد غير محدد المدة لانه ينتهي بمجرد حلول الحد الأقصى المتفق عليه بغير حاجة إلى إخطار مالم يفسخه أحد المتعاقدين بإرادته المنفردة .

أما إذا اتفق المتعاقدان على أن يسري العقد لفترة لا تقل عن مدة معينة في التعاقد فإن العقد يكون محدد المدة حتى تنتهي المدة المعينة به فينقلب إذا ما استمر في تنفيذه عقداً غير محدد المدة كما سنبين .

٨٢ — العقد لمدى الحياة : كانت المادة ٤٠٢ من القانون المدني الأهلي الملغى تنص على أنه لا يجوز أن يكون عقد إيجار الأشخاص (عقد العمل) إلا لزمان معين . كما نصت المادة ٤٠١ من القانون المذكور على أن « إيجار الأشخاص يكون لخدمة معينة مستمرة في المدة المحدودة في عقد الإيجار أو لعمل معين » فكان من تطبيقات دذين النصين أنه لا يصح أن يكون العقد لمدى الحياة أو لمدة طويلة جداً لا يحتمل أن يعمرها العامل وكان مثل التعاقد باطلاً بطلاناً مطلقاً لأن في إباحة مثل هذا الاتفاق إهدار للحرية الشخصية ومن ثم كان لكل من رب العمل والعامل الحق في التمسك ببطلانه (عقد الإيجار للدكتور حامد زكي ص ١٠٨) . ولكن المشرع المصري في القانون المدني الجديد قد نص في المادة ٦٧٨/٢ منه على أنه « إذا كان عقد العمل لمدة حياة العامل أو رب العمل أو لأكثر من خمس سنوات جاز للعامل بعد انقضاء خمس سنوات أن يفسخ العقد دون تعويض على أن ينظر رب العمل إلى ستة أشهر » فاصبح عقد العمل لمدى الحياة أو لمدة طويلة عقداً صحيحاً وفقاً للقانون المدني الجديد . غير أنه قد قرر للعامل حتى الفسخ بإرادته المنفردة بعد انقضاء خمس سنوات إذا كان عقد العمل لمدة طويلة أو لمدى الحياة وعلى ذلك الفسخ على وجوب سبق إنذار رب العمل بمدة ستة شهور وذلك توفيقاً بين اعتبارين متعارضين : حماية حرية العمل مع الرغبة في الوقت ذاته في حماية المتعاقدين (وعلى الأخص العامل) بتقرير شيء من الاستقرار للعقد (الأعمال التحضيرية للقانون المدني ج ٥ ص ١٢٠) .

٨٣ — ولا مراء في أن جق الفسخ بالإرادة المنفردة الذي قرره المادة ٦٧٨/٢ مدني إنما تقرر للعامل وحده لأن القعيد الأساسي من تقريره هو حماية العامل حتى لا يتخذ رب العمل من ذلك — لو تقرر الحق لصاحبه — وسيلة للخروج على القواعد العامة المقررة فيما يتعلق بحرية فصل العامل بغير مبرر مشروع . وعلى ذلك فليس لرب العمل أن يفسخ العقد المحدد المدة لمدى الحياة ولو كان قد انقضى على تنفيذه أكثر من خمس سنوات ، لأن

حق الفسخ في هذه الحالة لم يتقرر إلا للعامل فحسب : كما أن عقد العمل المبرم لدى الحياة يظل عقداً محدد المدة حتى بالنسبة للعامل ولو انقضى على تنفيذه أكثر من خمس سنوات طالما أنه لم يستعمل حقه في فسخه بعد تلك المدة .

٨٤ — وتقرير حق فسخ عقد العمل لدى الحياة أو لمدة طويلة بالنسبة للعامل وحده معيب في رأي بعض الباحثين على أساس أن العدالة تقتضي أن يكون حق الفسخ مقررًا للطرفين المتعاقدين مما يتطلب اعتباراً عقد العمل طويل المدة عقد غير محدد المدة بعد انقضاء خمس سنوات على تنفيذه .

على أننا نرى أن حق الفسخ إنما تقرن للعامل وحده في حالة المادة ٦٧٨/٢ مدني حماية لمركزه وهو الطرف الضعيف في التعاقد فجعل الشارع له هذا الحق إن شاء استعمله وفسخ التعاقد بإرادته المنفردة وإن شاء لم يستعمله وليس شأن رب العمل كذلك فهو الطرف الأقوي في التعاقد ولن يضره استمرار عقد العمل لمدة طويلة طالما أنه قد رضي بتحديد مدة العمل لدى الحياة أو لمدة طويلة في ذات اتفاقه مع العامل .

٨٥ — ثانياً نوع العمل : وبعد العقد محدد المدة كذلك إذا أبرم لخدمة معينة كبناء منزل أو صنع عدد معين من السلع أما إذا لم يتفق على تحديد السلع المقصودة بالعمل فإن العقد يكون محدد المدة ولو اتفق على أن يكون حساب الأجر بالقطعة . . .

وبعد كذلك عقداً محدد المدة العقد الذي يبرم لعمل موسمي وهو الذي يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل وهو ما يستفاد من المادة ٣٥/٢ م ٣١٧ سنة ١٩٥٢ التي تنص على أنه « إذا كان العقد لعمل موسمي أو ما في حكمه وانتهت مدته استحق العامل مكافأة مدة الخدمة... » وعلى العكس فلا يعد العمل العرضي المؤقت الذي لا يحصل بالعمل الذي يزاوله رب العمل ولا يدخل في طبيعته ولا يستغرق أكثر من ستة أشهر عقد عمل محدد المدة ذلك لأن مثل هذا العقد لا تحكمه قواعد قانون عقد العمل الفردي (م ١ فقرة ١ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢) وإنما يخضع للقواعد العامة في العقود والالتزام دون أن تسري عليه الأحكام الخاصة بعقد العمل في القانون المدني (م ٦٧٤ — ٦٩٨) لما يدل عليه نص المادة ٦٧٥/٢ من القانون المدني من أن التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل هي التي تبين طوائف العمال الذين لا تسري عليهم الأحكام الواردة في الفصل الثاني من الباب الثالث من القانون المدني (الأعمال التحضيرية للقانون المدني جزء ١ ص ١٠٤) وحكم محكمة الرمل الجزئية ١٦/١/١٩٥١ بحاماة س ٣٤ ص ٥٢ . وعلى ذلك فلا نرى صحيحاً ذلك الرأي الذي ذهب إليه بعض الباحثين من أنه حالة عدم انطباق قانون عقد العمل الفردي على الطوائف المستثناة من حكمه فإنه تسري عليها أحكام عقد العمل الواردة بالقانون المدني في المادة ٦٧٤ وما بعد ذلك لصراحة نص المادة

٦٧٥/٢ مدني التي قضت بعدم سريان أحكام القانون المدني الخاصة بعقد العمل إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة أو ضمناً مع التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل . ثم نصت على أنه « تبين هذه التشريعات طوائف العمال الذين لا تسري عليهم هذه الأحكام » فلا محل بعد ذلك للقول بأن الأحكام الواردة في القانون المدني الخاصة بعقد العمل تسري على الطوائف المستثناة من نطاق قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ سنة ٥٢ بينما تسري على العمال الذين ينطبق عليهم القانون الأخير بشرط عدم تعارضها مع أحكام قانون عقد العمل الفردي .

٨٦ — عقد تمرين المهنة : لم يرد بالقانون المصري أية أحكام عامة عن عقد التمرين وهو الذي يعمل فيه الشخص تحت إشراف رب العمل مقابل تعهد الأخير بتعليمه أصول المهنة وتمرينه عليها سواء أكان العقد يمنح العامل أجراً مخفضاً أو كان عمله بلا مقابل إطلاقاً . وقد كانت المادة ٩٧١/١ من مشروع القانون المدني المصري تقضي بأنه « بمقتضى عقد تعليم المهنة بتعهد رب مؤسسة صناعية أو زراعية أو تجارية أو صانع بأن يمرن أو يعمل على تمرين شخص آخر مهنة مقابل إلزام هذا الشخص بنفسه أو ممثلاً فيمن ينوب عنه قانوناً بأن يشتغل لحساب رب العمل بالشروط والمدة المتفق عليها » كما كانت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة تقضي بأن أحكام عقد العمل تسري على تعليم المهنة بالقدر الذي لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع عرف المهنة » ولكن هذه المادة قد حذفت من المشروع النهائي للقانون المدني وصدر خلواً من حكمها .

٨٧ — إلا أن الأمن العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمي وعمال المحال الصناعية والتجارية قد نص في المادتين ٣ و ٤ منه على أنه لا يجوز أن يقل الأجر للبالغ من العمر ثماني عشرة سنة عن اثني عشر قرشاً ونصف في اليوم أو ثلاثمائة واثني عشر قرشاً ونصف في الشهر بما في ذلك إعانة غلاء المعيشة وأنه إذا نقصت السن عن ثماني عشرة سنة جاز أن ينقص أجره بنسبة نصف قرش في اليوم أو مائة وخمسة وعشرين ملياً في الشهر عن كل سنة بحيث لا يقل بأي حال من الأحوال عن عشرة قروش في اليوم و ٢٥٠ قرشاً في الشهر وإن هذه الأحكام الخاصة بالحد الأدنى للأجر لا تسري على الموظفين والمستخدمين الذين تحت التمرين إلا بعد تمضية مدة التمرين التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه . وقد صدر هذا القرار بتاريخ ١١/٧/١٩٥١ بتحديد مدة التمرين بحيث لا تزيد بالنسبة للعمال البالغين من العمر سبعة عشر سنة فأكثر عن ستة شهور إذا كانوا يؤدون أعمالاً عقلية وعن ثلاثة شهور إذا كانوا يؤدون أعمالاً يدوية وأنه يجوز إطالة مدة التمرين في الحالتين إلى سنتين إذا نقصت سن العامل عن سبع عشر سنة .

٨٨ — تكييف العقد : وقد انقسم الفقه في تكييف العقد الخاص بالتمرين إلى ثلاثة

آراء :

(١) رأى لا يعتبره عقد عمل فلا يسري عليه م ق ٣١٧ سنة ٥٢ حتي لو كان العامل الذي

يتمرن يتقاضى أجرا مخفضا أو لا يتقاضى أجرا بالمرة وذلك على أساس أن الأجر ركن من أركان عقد العمل ويجب أن يتناسب مع انتاج العامل ولأن المقصود من عقد التمرين ليس هو الانتاج الذي يؤديه العامل بل المقصود به هو تعليم العامل المهنة .

(٢) ورأى آخر يعتبره عقد عمل يسرى عليه م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ولو كان العامل لا يتقاضى أجرا أو كان يتقاضى أجرا مخفضا وذلك على أساس أن التمرين يعد نوعا من الأجر ميني وأن تقدير الأجر في هذه الحالة يكون على أساس أجر المثل لمن كان في ظروف العامل وسنه (م ٣٨٢ مدني) .

(٣) ورأى ثالث لا يعتبر عقد التمرين عقد عمل يسرى عليه م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان العامل يتقاضى أجرا ولو كان مخفضا .

٨٩ — ونرى أن الرأي الثالث هو الأقرب للصواب لأنه لا جدال في أن الأجر ركن في عقد العمل حسبما هو مستفاد من صريح نص المادة ٦٧٤ مدني والمادة الأولى من م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فإذا كان عقد التمرين يمنح العامل أجرا ولو كان مخفضا فإنه يعد عقد عمل دون أن ينال من ذلك أن الأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور لأن المشرع هو الذي أجاز على ما سلف بيانه النزول عن الحد الأدنى للأجر مدة التمرين ولأنه لا يشترط في الأجر كركن في عقد العمل أن يبلغ قدرا معيناً ولا ينال من ذلك أيضاً أن يكون أحد أغراض العقد أن يكتسب العامل مراناً وعلماً بأصول المهنة مادام أنه يحصل أيضاً بمقتضى العقد على أجر ولو كان مخفضاً .

أما إذا كان عقد التمرين لا يمنح العامل أي أجر اكتفاء بالتمرين فإن العقد يفقده ركن الأجر لا يمكن أن يكون عقد عمل بل يكون عقداً غير مسمي في القانون يخضع للقواعد العامة من العقود طالما أن المشرع لم يتناوله بتنظيم خاص .

٩٠ — وعلى ذلك فإذا كان عقد التمرين بأجر مخفض فإن مدته قانوناً لا تزيد عن ستة أشهر لمن يؤدي أعمالاً عقلية ولا عن ثلاثة أشهر لمن يؤدي أعمالاً يدوية إذا كان بالغاً من العمر سبع عشر سنة أما إذا نقصت سنه عن ذلك فلا تزيد مدة التمرين على سنتين . فإذا كان مثل هذا العقد عقد عمل على الرأي الذي نرجحه فإنه يعد عقد عمل غير محدد المدة — وإن حدد القانون حداً أقصى لمدة التمرين — إذا لم يتفق الطرفان به على تحديد مدة العقد ، أما إذا اتفقا على تحديدها فإن العقد يعد عقد عمل محدد المدة ويأخذ حكمه . وإذا تجاوزت مدة التمرين الحد الأقصى المحدد في القانون فإن العقد يصبح عقد عمل بالمعنى الكامل ويشتمع العامل فيما يختص بالأجر بالأقل على الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجور وفقاً للأمر العسكري ٩٩ سنة ١٩٥٠ .

٩١ — مدة الاختبار : وإذا لم يقصد بعقد العمل الاعداد المهني والتمرين كما في عقد التمرين وإنما اتجهت إرادة عاقيه إلى تحقق رب العمل مما للعامل من خبرة وصلاحيه للعمل فان العقد يكون العامل فيه معيناً تحت الاختبار لمدة وضع القانون حداً أقصى لها في المادة ٣ م ق ٣١٧ سنة ٥٢ فنص على ألا تتجاوز مدة الاختبار على ستة شهور إذا كان العامل قد بلغ من العمر سبعة عشر عاماً ولا تزيد على ستين إذا قل عمر العامل عن سبعة عشرة سنة بشرط ألا تتجاوز هذه المدة ستة شهور بعد بلوغه سبعة عشر عاماً .

وقد أوجبت المادة الثالثة من المرسوم ق ٣١٧ سنة ٥٢ على أن تحدد مدة الاختبار في ذات عقد العمل . ولما كانت المادة ٢ من المرسوم المذكور قد نصت على أن يكون عقد العمل بالكتابة فإنه لا يمكن اعتبار عقد العمل حاصلًا تحت الاختبار إلا إذا ثبت ذلك بالكتابة . وإذا اتفق العامل ورب العمل على أن يكون التعيين تحت شرط الاختبار وأغفل تحديد مدة الاختبار فانا نعتقد أن العقد يكون مع ذلك تحت الاختبار وتكون مدتها هي الحد الأقصى الذي حدده القانون لمدة الاختبار في المادة الثالثة من م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

أما إذا حدد المتعاقدان حداً أدنى لمدة الاختبار فإن العقد يكون محدد المدة ويلتزم عاقيه بتنفيذه طوال المدة المتفق عليها وإلا تعرض من يحاول فسخ العقد قبل نهايتها للمسئولية العقدية .

٩٢ — تكييف العقد : كان مشروع القانون المدني المصري يتضمن نص المادة ٩٣٩ الذي يقضي بأنه « في غير الأحوال التي يثبت فيها وجود عرف يقضي بالتمرين مدة محدودة في بعض الأعمال الميينة قبل الاستحقاق النهائي لا يجوز اعتبار الاستخدام حاصلًا تحت شرط التجربة إلا إذا وجد اتفاق على ذلك يحدد مدته تحديداً تاماً . ويجوز لكل من المتعاقدين في كل وقت خلال هذه المدة أن يفسخ العقد دون تعويض بإعلان المتعاقد الآخر بذلك في كتاب موصى عليه ولا يتم هذا الفسخ إلا بعد أسبوع من الاعلان » ولكن لجنة مراجعة المشروع قد حذفت نص هذه المادة وصدر القانون المدني خلواً منها . وعيب هذه المادة في نظرنا أنها تخلط في صدرها بين عقد التمرين وعقد العمل المعلق تحت شرط الاختبار ولكن الاستفادة من حكمها (١) أنه ينبغي لاعتبار الاستخدام حاصلًا تحت شرط التجربة أن تحدد مدته تحديداً تاماً وهو ما تطلبته المادة ٣ م ق ٣١٧ سنة ٥٢ من وجوب تحديد مدة الاختبار في العقد ووضعت لها حداً أقصى لا تتجاوزه . (٢) أن العقد في حالة الاختبار يكون معلقاً على شرط التجربة . (٣) أنه يجوز لكل من المتعاقدين خلال مدة الاختبار أن يفسخ العقد دون تعويض

٩٣ — وقد اختلف الفقه كذلك في تكييف عقد العمل تحت الاختبار إلى ثلاثة آراء :

الرأي الأول : يذهب إلى أنه عقد ابتدائي موقت على أساس أنه عقد محدد المدة بلحقه

في حالة نجاح التجربة عقد عادي لمدة غير محددة . ويعيب هذا الرأي أنه ليس هناك سوي عقد واحد وأن العقد مدة الاختبار لا يختلف في طبيعته وأثاره عن عقد العمل البات وإن اختلفا بالنسبة للفسخ فأجيز فسخ العقد مدة الاختبار قبل نهايتها وإن لم يكن فسخ عقد العمل البات المحدد المدة جائزاً قبل نهاية مدته .

والرأي الثاني : يعتبر العقد تحت الاختبار معلقاً على شرط واقف قياساً على حالة البيع تحت شرط التجربة . ويعيب هذا الرأي كذلك أن عقد البيع عقد فوري بينما عقد العمل عقد مستمر تترتب عليه أثاره منذ وقت الاختبار في حين أن أثار العقد المعلق على شرط واقف تراخي إلى ما بعد تحقق الشرط الواقف

والرأي الثالث : وهو الذي تؤيده يذهب إلى أنه عقد معلق على شرط فاسخ هو اعتبار نتيجة الاختبار غير مرضية فإن تحقق هذا الشرط خلال مدة الاختبار انفسخ العقد وتخلت عنه أثاره . أما إذا تخلف الشرط أثناء مدة الاختبار تأكد العقد وأصبح عقد عمل بات غير محدد المدة إذا لم يشتمل على تحديد مدة له بعد انتهاء فترة الاختبار وإلا عد عقد محدد المدة . والعبرة في تحقق الشرط أو تخلفه إنما هي بفترة الاختبار المحددة بالعقد بحيث إذا تخلف الشرط الفاسخ أثناء مدة الاختبار فإن العقد يستقر ولو تحقق الشرط بعد انتهائها لأنه بفوات مدة الاختبار وعدم استعمال رب العمل لحقه في فصل العامل يعتبر اعترافاً ضمناً منه بالرضا عن عمل العامل (محكمة القاهرة الابتدائية ١٧/٢/١٩٥٣ مجلة المحاماة س ٣٣ رقم ٢٥٦ ع ٨) .

٩٤ — وهذا الرأي الأخير هو الذي يتفق مع النية الحقيقية للمتعاقدين وهي إبرام عقد عمل يشتمل على حق الطرفين أو إحداها في فسخه أثناء مدة الاختبار .

فإذا اتفق في العقد على أن تحديد مدة الاختبار هي لصالح الطرفين بحيث يكون لكل منهما أن يفسخه بإرادته المنفردة مدة الاختبار كان العقد معلقاً على شرط فاسخ هو نتيجة الاختبار أما بعدم صلاحية العامل للعمل أو بعدم رضائه عن ظروف العمل وشروطه ويكون العقد في هذه الحالة كالعقد غير المحدد المدة . وإذا اتفق على أن تحديد مدة الاختبار هي لصالح أحد الطرفين دون الآخر كان حق الفسخ لصالح من تقررت مدة الاختبار له .

أما إذا اتفق على أن يكون العقد تحت الاختبار ولم يظهر من نصوص العقد أن شرط التجربة لأحدهما دون الآخر أو لكليهما وسكت المتعاقدان عن الإفصاح عن ذلك فنرى في هذه الحالة أن شرط الاختبار لا يبيح فسخ العقد إلا لرب العمل لأن المقصود أصلاً من جواز تعيين العامل تحت الاختبار أن هذا الشرط هو لمصلحة رب العمل بدلالة ما نصت عليه المادة ٢/٤٠ م في ٣١٧ سنة ٥٢ من أنه يجوز لرب العمل فسخ العقد دون سبق إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض إذا كان العامل معيناً تحت الاختبار دون أن تنص على إجازة ذلك للعامل .

٩٥ — وباتهاء مدة الاختبار دون استعمال رب العمل أو العامل حقه في فسخ العقد يستقر العقد ويكون غير محدد المدة ولا يجوز لأي من عاقيه فسخه بإرادته المنفردة إلا بقيام مبرر كاف مشروع . إلا أنه إذا كان العقد متضمنا الاتفاق على مدة معينة لسريانه بعد انتهاء مدة الاختبار فإن العقد في هذه الحالة يكون محدد المدة ويأخذ حكمه في الفسخ من عدم جواز فسخه قبل نهاية مدته بإرادة أحد طرفيه المنفردة كما سنبين .

وإذا كان لرب العمل حق فسخ العقد بإرادته المنفردة مدة الاختبار على أساس عدم رضائه عن عمل العامل المتعاقد معه فإن هذا الحق لا يقيد به سوي عدم التعسف في استعماله بحيث يكون منصبا في تأسيسه عدم الرضاء عن العمل ولا يكون مرجعه أو الباعث على استعماله اختلاف رب العمل مع العامل في المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية وذلك شأن العقد غير المحدد المدة .

٩٦ — تجديد العامل خلال مدة الاختبار : ذهب البعض إلى حكم المادة ٤٣ من م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ يسرى على العقد تحت الاختبار لعمومه ولكننا نرى أن تجديد العامل اثناء مدة الاختبار لا يسلب رب العمل حقه في انتهاء العقد خلال هذه المدة إذا كان يستند في ذلك إلى عدم الرضاء عن نتيجة اختياره فإذا استعمل حقه خلال مدة الاختبار فإن العقد ينتهي بشرط أن يكون استعماله لهذا الحق مستندا إلى عدم الرضاء عن عمله . أما إذا لم يستعمل حقه في الفسخ رغم تجديد العامل خلال مدة الاختبار فإنه يلتزم بحكم المادة ٤٣ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ والقانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ (السابق بيانه في البند ٧٠ من هذا البحث) . أما إذا كان الفسخ راجعا إلى مجرد تجديد العامل المعين تحت الاختبار لا إلى عدم رضائه عن عمله فنرى أن الفسخ في هذه الحالة يكون قد وقع بغير مبرر من القانون ويكون موجبا للتعويض لعدم تحقق شرطه الفاسخ وهو عدم الرضاء عن عمل العامل .

٩٧ — تجديد مدة العقد : يكون تجديد عقد العمل إما صراحة باتفاق طرفيه أو ضمنا بالاستمرار في تنفيذه .

فإذا اتفق الطرفان على شروط تجديد العقد المحدد المدة بعد انتهاء مدته فإنه يتعين تنفيذ ما اتفق عليه الطرفان أعمالا لأرادتهما ويتجدد العقد وفق إتفاقهما إما بشروط العقد الاول أو بشروط أخرى جديدة يتفق عليها (١) وإذا اشترط الطرفان أن ينبه أحدهما على الآخر خلال ميعاد معين قبل نهاية مدة العقد بعدم رغبته في تجديد العقد بعد هذه المدة وإلا تجدد

(١) ولا تأخذ بالرأى الذى ذهب إليه البعض من أن تكرار تجديد العقد المحدد المدة وينفس مدته يعتبر اتفاقا ضميا على استمرار العقد بما يحمله في الواقع عقدا غير محدد المدة بل نرى أنه مهما تكرر تجديد العقد اتفاقا وفق شروطه فإنه لا يفقد صفته كمحدد المدة .

العقد لمدة أخرى فانه إذا لم يحصل هذا التنبيه في ميعاده المتفق عليه فان العقد يتجدد بحكم الاتفاق بذات شروط العقد ولمدة أخرى محددة مساوية للمدة الاولى . أما إذا حصل التنبيه بعدم الرغبة في التجديد فان العقد ينتهي بانتهاء مدته (محكمة القاهرة الابتدائية ٢٥/١٢/١٩٥٤ في القضية ١٣٧٣ سنة ٥٤ تجارى كلئ مصر) .

٩٨ — التجديد الضمنى : لم يكن القانون المدنى الاهلى الماعى يتضمن نصا عن تجديد عقد إيجار الاشخاص (عقد العمل) فاتجه الفقه والقضاء إلى أن العقد يتجدد ضمنيا إذا استمر العامل يعمل بدون انقطاع بعد انتهاء مدته برضاء صاحب العمل ويكون تجديده في هذه الحالة بنفس شروط العقد الاول فيما عدا مدته فقد اختلف الفقهاء في تحديد ما فرأى البعض أنه يتجدد لنفس المدة وهكذا حتى يكف العامل عن العمل في نهاية المدة الاخيرة . ورأى البعض الآخر انه يتجدد للمدد المعتادة بحسب العرف والعادة قياسا على القاعدة المتبعة في عقد إيجار الأشياء المنصوص عليها في المادة ٣٨٦ مدنى قديم والرأى الثالث يذهب إلى انه يتجدد لمدة غير معينة (سوهاج الابتدائية ١/٥/١٩٤١ مجموعة رسمية س ٤٥ رقم ٣٨ ، حامد زكى ص ١١٤) .

٩٩ — ولما صدر القانون المصرى نص من المادتين ٦٧٩/١ و ٦٨٠/١ منه على أنه إذا كان عقد العمل معين المدة انتهى من تلقاء نفسه بانقضاء مدته وإذا كان قد أبرم لتنفيذ عمل معين انتهى العقد بانقضاء العمل المتفق عليه . ولم يشترط القانون لذلك حصول تنبيه أو إعلان من أحد الطرفين للآخر حتى يتم انتهاء العقد لأنه يتم بقوة القانون (مستعجل بنى سويى في القضية ٣٧ سنة ٥٤ المرجع للاستاذ كامل بدوى ص ٢١٧) — إلا أنه نص في الفقرة الثانية من م ٦٧٩ مدنى على أنه إذا استمر طرفى العقد المحدد المدة في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر ذلك منهما تجديدا للعقد لمدة غير معينة . ولكن كنهه قضى مع ذلك في الفقرة الثانية من م ٦٨٠ مدنى على ان استمرار تنفيذ العقد المبرم لعمل معين قابل بطبيعته لان يتجدد بعد انقضاء هذا العمل بعد تجديدا ضمنيا له المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى . ثم جاء نص المادة ٣٥/١ ق ٣١٧ سنة ٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى قاضيا بأنه « إذا كان العقد محدداً لمدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة » . وقصد المشرع بذلك الحكم وهو تجديد العقد المحدد المدة ضمنيا لمدة غير محددة — حماية العامل ومنع تحايل رب العمل على الخروج على القاعدة العامة الخاصة بعدم جواز طرد العامل بلا مبرر مشروع .

وقد فرق المشرع في نصوص المواد ٦٧٩/٢ و ٦٨٠/٢ مدنى و ٣٥/١ ق ٣١٧ سنة ٥٢ سألقة الذكر فيما تختص بالمدة التى يتجدد إليها ضمنيا بين حالة العقد المحدد المدة لتعيين مدته بالتعاقد وحالة العقد المحدد المدة لإبرامه بقصد تنفيذ عمل معين قابل للتجديد بطبيعته واعتبر الاستمرار في تنفيذ العقد في الحالين من طرفيه تجديدا ضمنيا إلا أن مدة التجديد تكون

غير محددة في الحالة الأولى ويكون العقد مجدداً لمدة غير معينة وبأخذ حكم العقد غير المحدد المدة فيما يختص بحق الفسخ بالارادة المنفردة (مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى ص ١٢٣ جزء ٥) وتكون مدة التجديد في الحالة الثانية هي المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى كما في حالة المدرسين والمعلمين في معاهد التعليم الحرة فان عملهم قابل بطبيعته لان يتجدد ومن ثم فاذا كان تعاقدهم مبرماً لتنفيذ عمل معين هو التدريس مدة السنة الدراسية فانه إذا استمر طرفي التعاقد في تنفيذه بعد انتهاء السنة الدراسية فان العقد يتجدد ضمناً المدة اللازمة لاداء العمل ذاته مرة أخرى أى لسنة دراسية أخرى . أما إذا كان التعاقد لمدة محددة دون تحديد للعمل المنوط بالمدرس كأن يتم التعاقد لمدة سنة ميلادية أو سنتين دون تقييد بمواعيد السنة المدرسية واستمر التعاقدان في تنفيذه بعد مضي هذه المدة فانا نرى أن العقد يتجدد لمدة غير معينة لأن العقد في هذه الحالة يكون مجدداً لمدة معينة ولا ينطبق عليه نص م ٦٨٠ / ٢ مدنى بل حكمه هو نص المادتين ٦٧٩ / ٢ مدنى و ٣٥ / ١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

١٠٠ — وغنى عن البيان انه ليس هناك ما يمنع من تطبيق نص المادة ٦٨٠ / ٢ مدنى مع وجود نص المادة ٣٥ / ١ من قانون عقد العمل الفردى لانه ليس ثمة تعارض بين النصين . كما أن نص م ٣٥ / ١ إنما يقتصر على حالة التجديد الضمنى بالاستمرار في التنفيذ بعد انقضاء المدة المحددة للعقد دون أن يتفق الطرفان على تجديده صراحة لمدة أخرى بشروط العقد أو بشروط جديدة .

١٠١ — ولا يحتاج التجديد الضمنى لتوافره إلا لاستمرار العامل في عمله برضاء رب العمل أو بسكوته دون حاجة إلى تنبيه من أحد الطرفين إلى الآخر لأن المشرع هو الذى اعتبر الاستمرار في تنفيذ العقد تجديداً ضمناً له وعلى ذلك فلا تؤيد ذلك رأى الذى ذهب إليه البعض من وجوب تدخل المشرع لالزام الطرف الذى لا يرغب في الاستمرار في تنفيذ العقد باعلان الطرف الآخر برغبته قبل حلول موعد انتهاء العقد بوقت يتناسب مع المهلة المقررة بالنسبة لعقود العمل غير المحددة — ذلك لأنه لا محل لهذا الالزام لأن الاستمرار في التنفيذ لا يكون تجديداً ضمناً إلا إذا كان تنفيذ العقد من طرفيه لا من أحدهما وحده بدلالة نص المادة ٣٥ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ « ... واستمر الطرفان في تنفيذه ... » وثبوت حصول الاستمرار في التنفيذ من طرفي العقد معاً مسألة موضوعية يتحقق منها قاضي الموضوع عند بحثه توافر تجديد العقد تجديداً ضمناً وعدم توافره .

١٠٢ — فسخ عقد العمل المحدد المدة : وعقد العمل المحدد المدة ككل العقود يلزم عاقيه بتنفيذ كل ما اشتمل عليه من التزامات استناداً إلى ذلك الاصل العام المقرر في المادة ١٤٧ من القانون المدنى وهو « أن العقد شريعة المتعاقدين » فلا يجوز بحكم هذا الاصل لأحد من المتعاقدين في عقد العمل المحدد المدة أن يستقل بنقضه أو أن يفسخه بإرادته المنفردة قبل

انتهاء مدته كما أنه إذا امتنع أي من طرفيه عن تنفيذ إلتزاماته تعرض للمسؤولية العقدية (م ١٤٨ مدني) .

١٠٣ — وعلى أساس ذلك الأصل العام كانت المادة ٤٠٣ من القانون المدني الاهلي القديم تقضى بأنه « إذا كانت مدة الايجار (ايجار الاشخاص) معينة في العقد وفسخ السيد الايجار لزمه التعويض عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها الخادم من استخدامه عند غيره ... » ثم جاء القانون المدني الجديد قاضيا بأن عقد العمل المحدد المدة ينتهي من تلقاء نفسه بانقضاء مدته أو بانجاز العمل الذي أبرم من أجله ما لم يكن قد تجدد العقد ضمنا أو اتفاقا (م ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٩٤ مدني) وعلى ذلك فلا يمكن إلزام المتعاقدين بعد نهاية مدة العقد الذي لم يتجدد — بتجديده وبالتالي لا يمكن لأيهما أن يفسخ العقد بإرادته المنفردة إذا كان محدد المدة قبل نهاية المدة المحددة .

١٠٤ — وإذا كان الفسخ بالإرادة المنفردة في عقد العمل غير المحدد المدة جائز قانونا كما قدمنا بل جعله المشرع حقا (م ٣٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) لا يستوجب التعويض طالما أنه لم يشبه تعسف في استعماله إلا أن الفسخ بالإرادة المنفردة في عقد العمل المحدد المدة قبل نهاية مدته ليس حقا بحسب الأصل العام بل أن وقوعه يعرض الطرف فاسخ العقد بإرادته قبل انتهاء المدة المحددة إلى المسؤولية العقدية وإلى مساءلته عن تعويض الطرف الآخر المضرور من هذا الفسخ كما سنبين .

١٠٥ — الفسخ لعدم تنفيذ الإلتزام : ومع ذلك يجوز لرب العمل أو العامل أن يفسخ العقد بإرادته المنفردة ولو كان العقد محدد المدة دون ترتب مسؤولية عن التعويض إذا تخلف الطرف الآخر عن تنفيذ الإلتزاماته فنصت المادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بأن لصاحب العمل فسخ العقد دون تعويض إذا لم يقوم العامل بتأدية الإلتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل واجازت المادة ٤١ من القانون المذكور للعامل أن يترك العمل قبل نهاية مدة العقد إذا لم يقوم صاحب العمل بإزاء العامل بالإلتزاماته وفقا للقانون .

على أنه وإن كان حكم المادتين ٤٠ و ٤١ سالف الذكر قد جاء استثناء من الأصل العام المقرر من عدم جواز الفسخ بالإرادة المنفردة للعقد المحدد المدة من أي طرفيه دون موافقة الطرف الآخر إلا أنه لا مراء في أن الفسخ الجائر بالإرادة المنفردة وفقا للمادتين ٤٠ و ٤١ المذكورتين إنما يكون استعماله تحت رقابة من المحاكم التي لها أن تتبين عند النزاع التحقق من عدم تنفيذ الطرف المنسوخ عقده لإلتزاماته قبل فسخ العقد بإرادته المنفردة بحيث إذا تبين لها أنه ليس تمت اخلال بتنفيذ الإلتزام المترتب في ذمة الطرف المنسوخ عقده كان الفسخ قد وقع مخالفا للقانون وقبل نهاية مدته ويعتبر الفسخ الإرادي في هذه الحالة اخلالا بالإلتزام تعاقدى لم تنته مدته يتوافر به الخطأ الموجب للمسؤولية العقدية (١) .

(١) ما تم إثبات الطرف المخل بالتعاقد قيام السبب الاجبي سواء كان قوة فاعرة أو جادث فجائي أو خطأ الدائن أو خطأ الغير (استئناف الاسكندرية ٥ فبراير سنة ١٩٥٠ بحاماة س ٣٠ ص ٥٠١) .

١١٦ - ويستثنى من الأصل المتقدم كذلك حالات أجاز فيها الشارع الفسخ بالارادة المنفردة ولو كان العقد محدد المدة دون أن يتعرض فسخ العقد فيها للمساواة عن التعويض وهي :

(١) حالة الفصل التأديبى : بأن كان الفسخ من رب العمل لخطأ العامل وتأديبا له وقد حددت المادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ صور الخطأ الذى يأتيه العامل ويجوز لرب العمل فصل العامل بسببه كما سنبين فى المقال القادم ان شاء الله .

(٢) إذا كان عقد العمل قد أبرم تحت الاختبار (م ٤٠ ق ٢٠٣ سنة ٥٢) وقد أبنا حكم هذه الحالة فى صدر هذا المقال (البنود ٩١ - ٩٧) .

(٣) إذا كان عقد العمل قد أبرم لمدى الحياة كما بينا (البنود ٨٢ - ٨٤ من هذا المقال) .

(٤) إذا كان عقد العمل فى مدة التمرين كما أوضحنا فى صدر هذا المقال (بنود ٨٦ - ٩٠)

١١٧ - صور التعسف فى القانون : ولسنا فى حاجة إلى القول بأن صور التعسف فى القانون فى فسخ عقد العمل التى سبق أن شرحناها عند بحثنا الفسخ الارادى للعقد غير المحدد المدة (بنود ٣٦ - ٧٣ من المقالين الثانى والثالث من هذا البحث المنشورين بمجلة المحاماة السنة ٣٦ العددين ١ و ٤) وهي : (١) الفسخ بسبب النشاط النقابي (٢) أو بسبب حجوز أو ديون على العامل (٣) وعدم إعادة العامل بعد تبرئته من اتهام (٤) أو بسبب مرض العامل (٥) ومعاملة رب العمل الجائرة للعامل بتكليفه لغير العمل أو المتفق عليه بنقله من سلك الأجر إلى سلك آخر (٦) أو لتجنيد العامل - تعتبر كذلك فسخا غير جائز قانونا فى عقد العمل المحدد المدة طالما أنها وقعت من رب العمل أثناء مدة العقد وقبل نهايتها لأن كل هذه الصور تعد فى حالة العقد المحدد المدة اخلافا لتعاقدنا قبل نهاية مدته . إلا أن الفسخ يقع بقوة القانون فى حالة مرض العامل وانقطاعه عن العمل مدة متصلة لا تقل عن تسعين يوما أو مددا متفرقة تزيد فى مجملها على مائة وعشرين يوما خلال سنة واحدة وتخفض هذه المدة إلى النصف بالنسبة لعمال المياومة والمعينين بأجر أسبوعى أو بالساعة أو بالقطعة أما إذا لم ينقطع العامل بسبب المرض هذه المدة التى حددتها م ٤٥ ق ٣١٧ سنة ٥٢ فلا يفسخ المرض عقد العمل المحدد المدة إلا أنه لا تمتد مدة العقد بسبب المرض إلى مدة أخرى ما لم يتم تجديده بحكم الاتفاق .

* * *

وسنن فى المقال القادم بعون الله أثر نظرية الحوادث الطارئة فى عقد العمل وصور الفسخ الارادى الجائزة قانونا سواء كان العقد محدد المدة أم غير محدد المدة اما بالخطأ العامل أو رب العمل أو لانتحال العامل شخصية غير صحيحة فى عقد العمل أو لعدم تنفيذ أحد الطرفين لإلتزاماته الجوهرية أو لرغبة العامل فى الاستقالة .

والله ولى التوفيق .

تفسير الفقرة الخامسة من المادة ١١١

من قانون العقوبات

السيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة الاستئناف

١ - - - تمهيد :

بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ معدلا لنصوص جريمة الرشوة الواردة في قانون العقوبات وقد أورد في المادة ١١١ تعدادا للأشخاص الذين يقعون تحت طائلة أحكامه علاوة على الموظفين العموميين ، إذ قررت هذه المادة ما يأتي : « بعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل :

- (١) المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها .
- (٢) أعضاء المجالس النيابية أو المحلية سواء أكانوا منتخبين أم معينين .
- (٣) المحكمون والخبراء وكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون .
- (٤) الأطباء والجراحون والقابلات بالنسبة إلى ما يعطونه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة .
- (٥) كل شخص مكلف بخدمة عمومية .

٢ - - - موضوع البحث :

وما نرى إليه في هذا الصدد هو القيام بتفسير الفقرة الخامسة من هذه المادة لمعرفة المقصود من عبارة « كل شخص مكلف بخدمة عمومية » .

٣ - - - تطور تاريخي :

أشيرت إلى هذه الفقرة - لأول مرة في التشريع المصري - في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ (المادة ٩٠) وضمنها قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧ (المادة ١٠٤) ثم أصبحت المادة ١١١/٥ بعد تعديل مواد الرشوة بالقانون رقم ٦٩ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ وقد نص عليها أيضا مشروع قانون العقوبات (المادة ١٩١) .

ولقد نقل المشرع المصري هذه الفقرة عن قانون العقوبات البلجيكي في مادته ٢٤٦ (راجع الموسوعة الجنائية الجزء الرابع) التي تنص عليها .

"tout citoyen chargé d'un ministère de service public" .

٤ - - - الخدمة العامة :

ولقد أورد قانون العقوبات الفرنسي هذا النص أيضا في المادة ١٧٧/١ منه عند تعديلها

بمقتضى القانون الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ وجاء في موسوعة .

(Juris -classeur pénal)

تعليقا على هذه الفقرة ما يأتي :

"Le service public s'entend d'un service qui fonctionne dans l'intérêt général de la nation. D'après cette définition, il apparaît qu'il sera confié à des fonctionnaires le plus souvent, mais dans certains cas des citoyens y participeront."

ومعنى ذلك أن الخدمة العامة يقصد بها الخدمة التي تحدث لمصالح منفعة عامة لأفراد الأمة . والمفروض أنه لا يقوم بها الا الموظفون . الا أنه قد تعهد في بعض الحالات الى أشخاص عاديين . وأضافت هذه المجموعة على سبيل المثال الأفراد الذين يشتركون في صرفق القضاء مثل المحلفين والمترجمين القضائيين وذلك بقصد توزيع العدالة بين الناس وقد تأيد هذا النظر في "Encyclopédie Dalloz" وجرسون فقالا :

"Service remplissant une mission d'intérêt général destinée à satisfaire aux besoins collectifs du public."

ولما رجعت الى كتب الفقه الادارى لمعرفة المقصود من عبارة الخدمة العمومية service public تبين أن كلمة service public لها معنيان في اللغة الفرنسية :

(١) الخدمات العامة باعتبار أن "service" مشتقة من كلمة "servir" أى يخدم .

(٢) المصالح العامة ذاتها .

ولقد قال العلامة الدكتور وحيد رافت في كتابه « القانون الادارى » ص ٢٣٠ أن المعنيين متصلان ببعضهما اتصالا وثيقا في المصالح العامة أى الهيئات المكلفة بأداء الخدمات العامة وسد حاجات الجمهور فالحاجات العامة تتطلب الخدمات العامة والقيام بالخدمات العامة تنشئ المصالح العمومية المختلفة .

أما فقهاء القانون الادارى فقد عرفوا الخدمة العامة تعريفات متعددة فلقد قال العميد ديجي : الخدمات العامة هى أنواع النشاط أو الخدمات التى يرى الرأى العام فى وقت معين أنه على الحكام القيام بها نظراً لأهمية هذه الخدمات للجماعة ولعدم امكان تأديتها على الوجه الأكمل بدون تدخل الحكام .

أما الفقيه هوريو فقد ذكر : أنها خدمة فنية تقوم بها السلطات العامة للجمهور بطريق منظم مستمر إرضاء حاجة من الحاجات .

"C'est un service technique rendu au public par une organisation publique, d'une façon régulière et continue pour la satisfaction d'un besoin public."

أما الاستاذ جيز فقد عرفها بأنها الخدمات التى يؤديها الحكام لمصالح الجمهور . وعلى العموم

فالمستفاد من هذه التعريفات ان الخدمة العامة لها صفات هي خدمة فنية في صالح الجمهور تقوم بها مشروعات *entreprises* تنشئها الدولة أو تشرف على إدارتها وتعمل بانتظام واستمرار مثال ذلك خدمات البوليس والدفاع والنقل وتوريد المياه والنور . كما أن المرافق التي تديرها الدولة ذات الصفة التجارية أو الاقتصادية فلا تعد مرافق عامة لأنها لا تهدف أول ما تهدف إليه إلى سد حاجات الجمهور . (راجع مؤلف الدكتور وحيد رأفت ومؤلف الدكتور فؤاد مهنا في القانون الإداري) كما أن هذه الصفة لا تخلع على مشروع حتى ولو عينت الحكومة مدير هذا المشروع . فهذا التعيين لا يكفي وحده للقطع باعتبار المشروع مرافقاً عاماً . مثلاً فرنساعتين مدير البنك العقاري الفرنسي وهو ليس مرافقاً عاماً وحكومة مصر تعين محافظ ووكيل البنك الأهلي وهو ليس مرافقاً عاماً كذلك (راجع مؤلف الدكتور فؤاد مهنا ص ٥٣) .

وما دام الأمر كذلك فيجب أن تفسر كلمة بخدمية بالمعنى الوارد في الفقه الإداري إذ فروع القانون يفسر بعضها بعضاً لأنها جميعاً صادرة عن إرادة واحدة هي إرادة المشرع فلا يعقل أن تتعدد المعاني التي أرادها عن عبارة واحدة طالما أنه لم يجعل لكل عبارة معنى خاصاً بنص صريح في القوانين التي يسنها . ومن ثم فالخدمة العمومية هي من أنواع النشاط الذي تباشره مشروعات أنشأتها الدولة أو تشرف على إدارتها وتعمل بانتظام واضطراد لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها بقصد المساهمة في نشر النظام والأمن أو تحقيق الرفاهية لأفراد الأمة مثال ذلك المرفق العام القضائي أو مرافق النقل أو مرافق توزيع المياه والكهرباء على المواطنين أما غير ذلك من نشاط لا يدخل في نطاق المرافق العامة فلا يعد من الخدمات العمومية بالمعنى الوارد في الفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات .

وبجلسة ١٣/٣/١٩٤٤ صدر حكم محكمة النقض في هذا الشأن (المجموعة الرسمية سنة ١٩٤٤ ومجموعة القواعد القانونية الجزء السادس ص ٤٢٤) فاعتبرت هذه المحكمة أمين شونة بنك التسليف من الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية ذلك أنه يساهم في مرفق عام هو تنظيم التموين في البلاد وتوفير الغذاء للسكان باستيلاء الحكومة على الغلال توطئة لطحنه وتوزيع الدقيق على الجمهور .

كما أن كتب الفقه المصري اعتبرت حلاق الصحة من بين المكلفين بخدمة عمومية وذلك طالما أنه يشترك في مرفق عام هو مرفق الصحة العامة .

ومن حيث إنه لما كان هؤلاء الأشخاص يباشرون عملاً يدخل في إدارة مرفق عام فهم مكلفون بخدمة عمومية تعود على الجمهور بالنفع .

هـ — خاتمة :

ويمكن أن نختم هذا البحث مؤكدين أنه من الأصول المؤكدة في القانون الجنائي أنه يجب تفسير نصوصه تفسيراً ضيقاً فمن الخطأ البين التوسع في مضمون مواده . والله ولي التوفيق .

العدد السابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٥٢	٢ مايو ١٩٥٥	(١) قضاء محكمة النقض الجنائية استئناف . استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم الغيابي أيضا .
٤٥٣	» » »	دفاع . الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه . ماهيته .
٤٥٤	» » »	١ - نقض . سلطة محكمة النقض . الشهادة المرفوعة التي يقدمها المستأنف لتبرير استئنافه بعد الميعاد . تقديرها موضوعي . الأسباب التي تستند إليها محكمة الموضوع في عدم تعويلها على هذه الشهادة . تخضع لرقابة محكمة النقض .
		٢ - استئناف . التقرير به بعد الميعاد . الاعتذار بالمرض . عدم جواز الاحتجاج على المتهم بإمكان التقرير بالاستئناف بوكيل .
٤٥٥	» » »	حكم . تسييبه . قتل خطأ . إصابة خطأ . إدانة المتهم في هاتين الجريمتين دون بيان الاصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أنها هي التي سببت وفاة أحد المجني عليهما . قصور .
٤٥٦	» » »	نقض . ميعاد الطعن . غايته .
٤٥٧	٣ » »	تحقيق . إجرائه بمعرفة عضو نيابة في غير دائرة اختصاصه . البطلان الذي يترتب على ذلك . هو بطلان نسبي . عدم تمسك محامي المتهم الذي حضر التحقيق بالبطلان . يسقط الحق في الدفع به (م ١٣٣٣ . ج) .
٤٥٨	» » »	حكم . تسييبه بوجه عام . إيراد المحكمة في ختام حكم ما لا يتفق وما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلتها من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم . يعيب الحكم بما يوجب نقضه .
٤٥٩	» » »	١ - تحقيق . قبض . تلبس . صورة واقعة . ٢ - تلبس . هو وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

العدد السابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
الرقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٦٠	١٠ مايو ١٩٥٥	١ — بلاغ كاذب . لا يشترط لتوفر الجريمة أن يكون التبليغ بالكتابة . ٢ — نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في حالة التعدد المعنوي للجرائم .
٤٦١	» » »	١ — حكم . تسببه . سبق إصرار . مثال لاستظهاره . ٢ — حكم . تسببه . ترصد . مثال لاستظهاره .
٤٦٢	» » »	٣ — نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في قضية قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد . قتل عمد . نية القتل . تقدير قيامها لدى الجاني . موضوعي : استعمال آلة قاتلة بطبيعتها في إحداث الجرح بالجني عليه قصدا وإصابته في مقتل من مسافة قريبة . لا يقتضي حتما توافر نية القتل لدى الجاني .
٤٦٣	» » »	١ — نقض . أسباب موضوعية . قبول العذر في طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله . من سلطة محكمة الموضوع . ٢ — دفاع . عدم حضور المحامي الموكل عن المتهم . حضور محام آخر عنه وطلبه تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصيل . عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب . ندب محام آخر . عدم اعتراض المتهم على ذلك أو تمسكه بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . لا إخلال بحق الدفاع .
٤٦٤	» » »	٢ — دفاع . استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره . معارضة . استئناف . تخلف المعارض عن جلسة المعارضة لعذر قهري . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . حكم بإطل . استئناف هذا الحكم . وجوب القضاء بالغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة .
٤٦٥	» » »	١ — إجراءات . استجواب المتهم . حصوله بحضور

العدد السابع	فهرست	الستة السادسة والثلاثون
رقم المرجع	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٤٦٦	٩٧٧ ١٠ مايو ١٩٥٥	محاميه وعدم اعتراضه عليه . يسقط حقه في الدفع ببطالان الاجراءات المبني على هذا السبب . ٢ — إجراءات . شفوية المرافعة . إثبات . شاهد . الاعتماد على أقواله في التحقيق الابتدائي دون سماعه بالجلسة . متى يصبح ذلك ؟
٤٦٧	٩٧٧ ١٦ » »	دعارة . المعاونة في إدارة منزل للدعارة المعاقب عليها بموجب المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . المقصود بها . نقض . حكم صادر في مخالفة بعد تعديل المادة ٤٢٠ أ.ج بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .
٤٦٨	٩٧٧ » » »	استئناف . مشتبه فيهم . الحكم الصادر بالانذار طبقا للمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . عدم جواز استئنافه . الشرط في ذلك .
٤٦٩	٩٧٨ » » »	١ — حكم . تسببه . التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . ٢ — جريمة مقترنة . هي ظرف مشدد للجريمة التي اقترنت بها . النص عليها في منطوق الحكم . متى يلزم ؟
٤٧٠	٩٧٨ » » »	دعارة . جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة . هما من جرائم العادة .
٤٧١	٩٧٨ ١٧ » »	تسعيرة . إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها لجنة التسعيرة . يكفي لافتراض العلم به في حدود الاقليم .
٤٧٢	٩٧٩ » » »	استئناف . نقض . قضاء المحكمة الاستئنافية غيابيا بالغاء البراءة المحكوم بها ابتدائيا . معارضة المتهم في هذا الحكم الغيابي . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بجمع آراء القضاة . أثر ذلك .
٤٧٣	٩٧٩ » » »	استئناف . نقض . عدم النص في الحكم الغيابي الصادر من محكمة ثاني درجة بالغاء البراءة المقضى بها ابتدائيا ولا في

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي على أن كل منهما صدر بإجماع آراء المحكمة . آثار ذلك .			
١ — تلبس . تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبسا بها من عدمه . موضوعي .	١٧ مايو ١٩٥٥	٩٨٠	٤٧٤
٢ — تلبس . لا ينفي قيام حالته انتقال رجل البوليس إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن .			
٣ — اختصاص . تحقيق . إجرائه بمعرفة وكيل النيابة الذي وقع الحادث بدائرة اختصاصه . مكان التحقيق . اختياره . متروك للمحقق .			
٤ — جريمة . الباعث على ارتكابها . ليس ركنا من أركانها .			
٥ — نقض . رافة . عقوبة مبررة . لاجدوى من الطعن . مثال في قضية قتل عميد مع سبق إصرار .			
٦ — سبق إصرار . مناط قيامه .			
٩ — إثبات . قرائن الأحوال . هي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية .			
١ — جريمة . تنويعها إلى جنابة أو جنحة . المقياس الذي يرجع إليه في ذلك .	» » »	٩٨١	٤٧٥
٢ — وصف التهمة . تكييف الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها . الرأي الأخير فيه للمحكمة .			
٣ — تقادم . مدته . تقديرها . خاضع لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .			
سلاح . الاعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . عدم سريان حكمه على الماضي .	٣٠	٩٨١	٤٧٦
استئناف . الحكم الصادر بتفريم متهم خمسة جنهات . استئنافه من التهم للخطأ في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن المادة	» » »	٩٨٢	٤٧٧

العدد السابع	فهرست	الستة السادسة والثلاثون
الرقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٧٨	٣٠ مايو ١٩٥٥	١٤٠٢ ج. أجازت الاستئناف من المتهم إذا كان محكوما عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات . خطأ . ١ — نقض . أسباب جديدة . عدم أهلية المدعية بالحق المدني . اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . ٢ — اثبات . خبراء . تقدير تقاريرهم . موضوعي . ٣ — قذف . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟ ٤ — قانون . دعوى مدنية . رفعها أمام المحكمة الجنائية . يستتبع تطبيق قانون الاجراءات الجنائية عليها . تلبس . مواد مخدرة . التلبس باحرازها . يكفي لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . اشتراط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . غير لازم . (٢) قضاء محكمة النقض المدنية استئناف . تصد . تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد . مخالفة الحكم للقانون وبطلانه . لا يغير من ذلك أن يكون الخصوم قد طلبوا التصدي من المحكمة . عدم جواز التصدي هو من النظام العام . تزوير . غرامة التزوير . هي جزاء يحدده القانون الساري وقت تقرير الطعن بالتزوير . الحكم على مدعى التزوير بغرامة تزيد عن الغرامة التي قررها قانون المرافعات القديم الذي حصل تقرير الطعن بالتزوير في ظله . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الخطأ . ١ — عمل . قانون إصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . سريانه على جميع موظفي الحكومة غير الدائمين . ٢ — عمل . عقد . عقد اذعان . اتفاق ورثة العامل المتوفي أثناء تأدية وظيفته وبسببها مع الحكومة على مبلغ معين . ليس من عقود اذعان .
٤٧٩	» » »	٩٨٣
٤٨٠	٢٨ أبريل ١٩٥٥	٩٨٤
٤٨١	» » »	٩٨٦
٤٨٢	» » »	٩٩٠

العدد السابع - فهرست - السنة السادسة والثلاثون

رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٨٣	٢٨ أبريل ١٩٥٥	١ - ضرائب - الضريبة المقررة على فوائد الديون . الفرق بينها وبين الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية . مناط استحقاق الضريبة الأولى هو الوفاء فعلاً على أية صورة لا مجرد استحقاقها . مناط وجوب الضريبة الثانية هو مجرد ظهور الربح سواء تم قبضه أم لم يتم . ٢ - ضرائب - حكم . تسبيبه . مبدأ سنوية الضريبة . عقار مرهون للممول . رسوم مزايدة عليه . تطهيره من جميع الديون . دخوله ضمن ممتلكات الممول . تصرفه فيه بالمبيع في سنة ما . وجوب إدراج ثمن البيع في حساب تلك السنة ثم تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة . تقرير الحكم بوجوب إرجاء احتساب ثمن البيع حتى تتم التصفية النهائية . خطأ في القانون واهدار لمبدأ سنوية الضريبة . المادة ٦٨٨ مرافعات والمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ٣ - فوائد . ضرائب . المبالغ التي يحكم على مصلحة الضرائب بردها لتخصيلها بغير حق . استحقاق فوائد عنها . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من هذه الفوائد . ليس له أثر رجعي .
٤٨٤	١٠٠٢ ٥ مايو ١٩٥٥	١ - بقض . طعن . ميعاد اعلان الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة . ٢ - تنفيذ عقارى . طلب مقدم من الغير إلى قاضي البيع بوقف البيع لرفعه دعوى الاستحقاق في ظل قانون المرافعات الجديد . لا يدخل في الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢/٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد . ٣ - استثناء . تنفيذ عقارى . طلب وقف البيع لبطلان الاجراءات مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه . الحكم الصادر بالإيقاف أو رفض الإيقاف . الأفضل هو عدم جواز الطعن فيه . متى يجوز الطعن فيه . المادتان ٧٠٨ و ٧٠٩ مرافعات .

العدد السابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>٤ — استئناف . تنفيذ عقاري . ميعاد استئناف حكم قاضي البيع في طلب وقف البيع بالقبول أو الرفض في الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف . هو الميعاد العادي وفقا للقواعد العامة . قياسه على استئناف حكم مرسي المزاد . غير جائز . المواد ٣٧٩ و ٣٩٤ و ٧٠٩ مرافعات .</p> <p>٥ — تنفيذ عقاري . دعوي الاستحقاق الفرعية . الشروط اللازمة توافرها لابقاف البيع وجوبا . عدم تقديم ما يثبت توافر هذه الشروط . رفض الايقاف . لا خطأ . المواد ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ مرافعات .</p>
٤٨٥	١٠١١ ٥ مايو ١٩٥٥	<p>١ — نقض . طعن . أوزاق الطعن . ايداع مذكرة شارحة . شرطه ألا يكون التقرير مشتملا على شرح واف لأسباب الطعن . اشتمال التقرير على شرح كاف . يكفي في المذكرة الإحالة على التقرير .</p>
٤٨٦	» » » ١٠١٥	<p>٢ — تعويض . تأمين . اشتراط لمصلحة الغير . ليس للمصاب في التشريع المصري حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذي أصابه والذي يسأل عنه قبل المستأمن . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة وبحث وثيقة التأمين لمعرفة الحق الذي اشترطه المستأمن وهل اشترطه لنفسه أم لمصلحة الغير .</p> <p>اثبات . مانع أدبي من الحصول على كتابة . تقديره . موضوعي .</p>
٤٨٧	» » » ١٠١٥	<p>١ — عمل . اعانة غلاء المعيشة . العمال الذي لهم حق الانتفاع بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ .</p> <p>٢ — عمل . حكم . تسديه . تأويله المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي أحال عليها الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بأنه يعتبر في حكم المحال التجارية المحلات ذات المنافع العمومية بمعنى أنه يجب اعتبار كل مستشفى محلا تجاريا . بعدم بحثه في طبيعة ومكان عمل العامل بالمستشفى</p>

العدد السابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٨٨	١٠١٨ ٥ مايو ١٩٥٥	وماهية المستشفي وهل هو من قبيل المحال التجارية أم لا يعتبر كذلك . عدم بحثه في تاريخ التحاق العامل بالمستشفي وهل كان ذلك قبل سنة ١٩٤١ أم بعدها . مخالفة للقانون وقصور .
٤٨٩	١٠١٨ » » »	١ — إثبات . مانع من الحصول على كتابة . صلة القرابة في ذاتها ليست مانعا . المرجع في ذلك هو ظروف الحال . تقدير هذه الظروف . موضوعي . ٢ — إثبات . مانع من الحصول على كتابة . طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات قيام المانع الأدبي . المحكمة ليست ملزمة بإجابته .
٤٩٠	١٠١٩ » » »	نقض . طعن . شريك في ملك شائع باع نصيبه . منازعة الشريك الآخر ورثة البائع في مقدار ما يملكه مورثهم . صدور الحكم لصالح الورثة بصحة وتفاذ البيع الصادر من المورث عن جميع المقدار المبيع منه . موضوع غير قابل للتجزئة . عدم اختصاص الشريك بعض ورثة البائع في طعنه بالنقض . عدم قبول الطعن . ١ — نقض . طعن . إعلان . موطن . تعيين البائع موطنا له في عقد البيع . اتخاذه بعد العقد موطنا آخر . جواز إعلانه في الموطن الأخير . ٢ — نقض . طعن . إعلان . تقديم البطاعن بصورة شكوى إدارية لأول مرة لمحكمة النقض . هذه الشكوى لإثبات اتخاذ المطعون عليه موطنا آخر له . النزاع على الوطن لم ينشأ إلا في مرحلة الطعن بالنقض . عدم جواز الاعتراض على تقديم صورة الشكوى . ٣ — تأمينات عينية . حقوق امتياز . لا يجوز تقريرها إلا بنص في القانون . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بجزء من العقار المبيع بصفة مستأجر . ليس من حقوق الامتياز . ٤ — تنفيذ عقاري . مستأجر العقار المبيع لعدم إمكان

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
قسمته . حقه في الاعتراض على قائمة شروط البيع . المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٧١٥ و ٧٢٣ مرافعات .			
٥ — دعوى . تنفيذ عقارى . مصروفات الدعوى . قبول الاعتراض على القائمة . إلزام المحكوم عليه بالمصروفات . لا يغير من ذلك أن يكون القبول مبنيًا على سبب واحد من الأسباب التي بني عليها الاعتراض .			
١ — إعلان . عدم إثبات المحضر الخطوات التي سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلدة . بطلان الاعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٤٣١ مرافعات .	١٩٥٥ مايو ٥	١٠٢٤	٤٩١
٢ — نقض . طعن . شفعة . بطلان إعلان تقرير الطعن إلى البائع . عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع الخصوم . إعلان . إعلان للنيابة . متى يصبح ؟ وجوب القيام بالتحريات الدقيقة عن محل المعلن اليه قبل اتخاذ هذا الاجراء . عدم القيام بهذه التحريات . بطلان الاعلان . مثال .	» » ١٢	١٠٢٤	٤٩٢
اجارة . العين المؤجرة أرض فضاء . عدم خضوعها لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا يغير من ذلك أن يكون المستأجر قد أقام بها منشآت في سبيل الانتفاع بها . لا يغير من ذلك أيضا أن تكون المنشآت سابقة على عقد الايجار متى كان الايجار مقصورا على الأرض الفضاء .	» » »	١٠٢٤	٤٩٣
بيع . عقد . ورود عقد البيع على محلين : المحل الأول يشمل حصّة مفرزة من الأطنان حسب وضع اليد . والمحل الثانى يشمل حصّة شائعة تقل عن الحصّة الأولى بحسب النصيب الشرعى . النص في العقد على تسوية العلاقة بين الطرفين وفقا للمحل الذى يستقيم به العقد . معارضة مصلحة المشترى للقدر الزائد وعدم معارضة مصلحة الشهر العقارى . وجوب تسوية الحساب بين الطرفين بالنسبة للقدر الزائد .	» » »	١٠٢٦	٤٩٤

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الصفحة
شفعة . دعوى الشفعة . شروط قبولها . أن تكون الخصومة قائمة بين أطرافها الثلاثة البائع والمشتري والشفيع . وجوب توافر هذا الشرط في أية مرحلة من مراحل الدعوى . رهن . رهن العقار الصادر من غير مالك . الشروط اللازمة لصحته ونفاذه وفقا لنص المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٠٧ من القانون المختلط .	١٢ مايو ١٩٥٥	٤٩٥	١٠٢٧
تقادم . تاريخ استحقاق الدين المضمون . لا تبدأ به مدة التقادم إلا في علاقة الدائن بالمدين رضا منه . بدء مدة التقادم بالنسبة لحق الضامن في الرجوع على المدين . هو من تاريخ وفاء الضامن للدين المضمون .	» » »	٤٩٦	١٠٢٧
١ — تقض . طعن . أثر تقض الحكم نقضا كليا . عدم اقتضاره على ما تنازلت أسباب الطعن . امتداده . إلى ما يرتبط بها أو تبعها من الأجزاء الأخرى . مثال .	» » »	٤٩٨	١٠٣٠
٢ — قسمة . عقد القسمة النهائية وقعه بعض الشركاء دون البعض . لا يعتبر باطلا بل هو ملزم لكل من وقعه .			
٣ — قسمة . حق الشريك في إقرار عقد القسمة الذي لم يكن طرفا فيه . بقاء هذا الحق طوال مدة الشروع . انتقاله لورثة الشريك .			
١ — إثبات . طرق الإثبات . هي طرق حددها القانون . إضافة وسيلة أخرى لا يقرها القانون . غير جائز .	» » »	٤٩٩	١٠٣٤
٢ — إثبات . طرق الإثبات . الاستناد إلى الشفعة كوسيلة لإثبات الحق أو نفيه . مخالفة النظام العام .			
١ — حكم . القبول المانع من الطعن فيه . شرطه . مثال .	» » »	٥٠٠	١٠٣٥
٢ — شركة . انتهاء الشركة . تنتهي الشركة بانتهاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون . الاتفاق على استمرار الشركة . وجوب حصوله بين الشركاء قبل انتهاء مدتها . الاتفاق الحاصل بعد انتهاء المدة هو إنشاء لشركة جديدة .			
٣ — شركة . الاتفاق . على استمرار الشركة بعد انتهاء			

العدد السابق	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		ملمتها هو إنشاء لشركة جديدة . لا يغير من ذلك النص في عقد الشركة الجديدة على أنه استمرار للشركة القديمة .
		٤ — شركة . حكم . تسببيه . قصر الحكم تصفية الشركة على المتقولات دون العقارات . استناده على قيام نزاع جدي بين الشركة وبين الشركاء الموصفين على ملكية العقارات . لاختلافه في ذلك القانون .
٥٠١ ٢٨١٠٤٣	١٩٥٥ مايو	١ — نقض . طعن . إعلان . عدم بيان صفة مستلم صورة الاعلان . بطلان الاعلان .
		٢ — نقض . طعن . إعلان . المطعون عليه الذي لم يصرح بإعلانه هو الخصم الحقيقي . بطلان الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .
٥٠٢ ١٠٤٤	» » »	نزع ملكية للمنفعة العامة . تقدير التعويض . مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم نزع ملكيته . هو حكم عام . وجوب مراعاته سواء اتبعت الاجراءات القانونية في نزع الملكية أم لم تتبع .
		(٣) مجلس الدولة — المحكمة الادارية العليا
٥٠٣ ١٠٤٦	١٩٥٥ نوفمبر	قواعد الانصاف . الدرجات الاعتبارية والاقدمات المقررة بمقتضاها . تنتج آثارها القانونية سواء في الترقية إلى الدرجات التالية أو في حساب فترات العلاوات أيا كان نوعها . التقييد بهذا الأصل عند حساب مدة الثلاثين عاما التي تستحق بها العلاوة الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ .
٥٠٤ ١٠٤٩	» » »	١ — موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية . خضوع نظامه القانوني للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة . سرية التنظيم الجديد عليه بآثر حال من تاريخ العمل به . عدم سريانه بآثر رجعي . يحسن المراكز القانونية الذاتية إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى . تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزنة . عدم سريانه على الماضي

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			إلا إذا تبين قصده في ذلك بوضوح . عند الشك يكون التفسير لصالح الخزنة . أساس ذلك .
			٢ — كادر العمال . قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بمعالجة الشذوذ الناتج عن تطبيق قراراتين سابقين عليه . تضمنته مزايا مالية بالنسبة لفئات من السائقين والوقادين . تمتعهم بهذه المزايا من تاريخ صدوره بغير أثر رجعي . أساس ذلك .
٥٠٥	١٠٥٣	٥ نوفمبر ١٩٥٥	مؤهل دراهبي . مجلة شهادة التجارة المتوسطة . لا إلزام على الإدارة بتعيينهم عند الالتحاق بالخدمة في الدرجة الثامنة ببداية مربوطها طبقا لكادر سنة ١٩٣١ المعدل بقرار مجلس الوزراء في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٥ .
٥٠٦	١٠٥٦	» » »	١ — نص تشريعي . إلغاؤه صراحة أو ضمنا . صور الالغاء الضمني .
			٢ — علاوة . قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ بخصم نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية من إعانة الغلاء . انطباقه على العلاوات التي استحققت في ظل سريان أحكامه . استمرار هذا النوع من الخصم بالنسبة لها حتى بعد صدور القانون رقم ٣٢٥ سنة ١٩٥٣ . أساس ذلك .
٥٠٧	١٠٥٧	» » »	١ — لجان قضائية . قراراتها التي لم يطعن فيها في الميعاد . لها قوة الأحكام النهائية . امتناع العدول عنها أو إلغاؤها من جانبها أو من المحاكم الإدارية .
			٢ — دعوى . استنفاد المحكة لولايتها بإصدار الحكم . لا يسلب حقها في تفسيره أو تصحيح أخطائه المادية . تجاوزها حدود التفسير والتصحيح إلى التعديل . مخالف للقانون . سريان ذلك على قرارات اللجان القضائية .
٥٠٧	١٠٦١	» » »	١ — استقالة . القرار الصادر بقبولها . ركن السبب فيه

العدد السابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم المرجع	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		هو الطلب المقدم بها . وجوب قيام الطلب مستوفيا شرائط صحته إلى وقت صدور القرار .
		٢ -- استقالة . وجوب استنادها إلى إرادة خالية من عيوب الرضاء . الاكراه المفسد للرضاء . اشتماله على عنصرين : موضوعي ونفسي .
		٣ -- اكراه . أثره في صحة القرار الإداري . خضوعه لرقابة المحكمة العليا في تعقيها على الحكم المطعون فيه .
١٠٦٦ ٥٠٩	٥ نوفمبر ١٩٥٥	١ -- طعن . القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . انشاؤه للمحكمة الإدارية العليا . يعتبر استحداثا لطريق جديد من طرق الطعن لا مجرد تغيير في قواعد الاختصاص . سريانه على الطعون في الأحكام الصادرة بعد العمل به . تطبيق الفقرة ٣ من المادة الأولى من قانون المرافعات .
		٢ -- محكمة إدارية عليا . الطعن أمامها . المقابلة بينه وبين الطعن بالنقض . عدم التطابق التام بين النظامين . أساس ذلك .
		٣ -- سبب جديد . جواز إبدائه أمام المحكمة الإدارية العليا ولو لم يتعلق بالنظام العام . لا وجه للقياس على الطعن بالنقض . مرد ذلك .
		٤ -- دعوى الالغاء . سلطة محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في فهم الواقع أو الموضوع . ليست نهائية . خضوعها لرقابة المحكمة الإدارية العليا . لا وجه للقياس على الطعن بالنقض . علة ذلك .
		٥ -- قرار إداري . رقابة القضاء الإداري له . وقوفها عند حد المشروعية . عدم امتدادها إلى نطاق الملاءمة التقديرية . الحد الفاصل بين نطاق الرقابة القانونية ونطاق الملاءمة التقديرية . يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .
		٦ -- قرار تأديبي . ركن السبب فيه . مدى رقابة القضاء الإداري له . سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملاً محرماً . ٧ — موظف . إحالته إلى المعاش أو عزله . الجهات المختصة بذلك حدود اختصاصها . ٨ — موظف . عزله بالتطبيق للمادة ١٠٧/٦٤٤ من قانون نظام موظفي الدولة . لا إلزام على الإدارة بإيراد أسباب لقرارها . قيامها بتسليمه . خضوع الأسباب لرقابة القضاء الإداري . ٩ — تعليمات . تعد بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع . ليس للرئيس الذي أصدرها أن يخالفها عند التطبيق على الحالات الفردية . ١٠ — موظف . إخلاله بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها . حرية الإدارة في تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود نصاب القانون .			
(٤) قضاء محاكم الجنايات الزواج غير الثابت بالطريق القانوني . هل يعتبر مانعاً شرعياً ويوجب المؤاخذه الجنائية . (٥) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة ١ — اختصاص القاضي المستعجل بعدم الاعتداد بالحجز الموقع . مداه . ٢ — ولاية المحاكم المصرية على ما ترتكبه القوات البريطانية من اعتداء على الوطنيين . مداه . ٣ — معاهدة الصداقة بين مصر وبريطانيا . أثر إلغاء المعاهدة على الحوادث التي تقع من القوات البريطانية بعد تاريخ صلتوره . ٤ — أموال عامة . فقد صفتها عند الاستغناء عن تخصيصها للمنفعة العامة . ٥ — اختصاص . اغفاء القوات البريطانية من الخضوع	١٤ نوفمبر ١٩٥٥	١٠٨٣	٥١٠
	٧ فبراير ١٩٥٦	١٠٨٨	٥١١

العدد السابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		لاختصاص المحاكم الوطنية بالاتفاق الدولي المؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . ليس له أثر رجعي على الأحكام السابقة لتاريخ صدوره بغير نص صريح .
		٦ - اختصاص القاضي المستعجل . لا يقيد قاضي الموضوع .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية
٥١٢	١٩١٠٩٨ أبريل ١٩٥٤	١ - استئناف حكم صادر في معارضة في أمر أداء . طريقة رفعه .
		٢ - دفع ببطلان الاستئناف ودفع بعدم قبوله . أيهما يفصل فيه أولاً .
٥١٣	١٥١١٠٠ مارس ١٩٥٥	اعلان . الامتناع عن استلامه . واجب المحضر في هذه الحالة . رسوم . تقديرها . وحدة السند .
		(٧) القضاء المستعجل
٥١٤	١٢١١٠٧ ديسمبر ١٩٥٤	١ - اعلان محضر الحجز وأمر الأداء .
		٢ - احتساب الثلاثين يوماً التالية للحجز عند استصدار أمر الأداء .
		٣ - أمر الاداء وحججه بعد فوات مواعيد المعارضة .
٥١٥	٢١١١٠٩ فبراير ١٩٥٥	١ - مصلحة محتملة . قبول الاشكال من وكيل المكتب .
		٢ - عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بضرورة الأشياء المحجوز عليها لمهنة المحامي . اختصاصه في تقدير أسباب الجد التي تقضي حماية المدين من البيع حتي يقول قاضي الموضوع كلمته .
٥١٦	٣٠ أبريل ١٩٥٥	اختصاص القاضي المستعجل . حائز . طرده من العين التي يشغلها بسبب وظيفته لفصله .
		العدو القهري وما يشبهه من بحث في الاجراءات الجنائية للسيد الدكتور روف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق -- جامعة عين شمس .
		الفسخ الارادي لعقد العمل الفردي للسيد الأستاذ فتحي عبد الصبور القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية .
		تفسير الفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة الاستئناف .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥^(١)

بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم
بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بصحوبل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دمغة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ،
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة ،
وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين
الأموال والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى والقوانين
المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية ووزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتى :

الباب الأول

فى إنشاء صندوق التأمين والادخار وكيفية إدارتهما

مادة ١ — ينشأ صندوق للتأمين وآخر للادخار لجميع العمال الخاضعين لأحكام المرسوم
بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

(١) .نمر بالوقائع المصرية العدد ٥٧ مكرر الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء سريان أحكام هذا القانون على فئات أخرى من العمال .
مادة ٢ — استثناء من أحكام المادة السابقة لا تسري أحكام هذا القانون على الفئات الآتية :

(أ) عمال الحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية ومستخدميها الخارجين عن الهيئة .

(ب) العمال الذين يستخدمون للعمل في الزراعة .

(ج) العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال الترحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ .

(د) العمال الذين يعملون في منشآت تستخدم عادة أقل من خمسين عاملاً .

علي أنه يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يقرر سريان هذا القانون على فئات العمال المذكورة في البندين ب ، ج أو بعضهما بشرط أن يكونوا خاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ويصدر قرار ببيان القواعد التي تطبق عليهم .

وينبغي عليه اتخاذ الاجراءات التي تكفل سريان أحكام هذا القانون على فئات العمال المذكورة في البند (د) تدريجياً خلال فترة أقصاها خمس سنوات

ويستمر ارتفاع العمال الذين يعملون في منشأة تستخدم خمسين عاملاً فأكثر بأحكام هذا القانون حتى ولو قل عدد عمال المنشأة بعد ذلك .

مادة ٣ — يعتبر الصندوق المشار إليهما في المادة الأولى شخصاً معنوياً اعتبارياً مستقلاً يطلق عليه اسم مؤسسة التأمين والإدخار للعمال ويمثلها مديرها العام .

ويجوز أن يعهد إلى هذه المؤسسة كذلك مباشرة جميع أنواع التأمينات الاجتماعية .

مادة ٤ — يشكل مجلس إدارة المؤسسة على الوجه الآتي :

- | | |
|-------|---|
| أعضاء | (١) رئيس مجلس إدارة مؤسسة التأمين والإدخار للعمال رئيساً |
| | (٢) وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الدائم نائباً للرئيس |
| | (٣) وكيل وزارة المالية والاقتصاد المختص بشؤون التأمين |
| | (٤) وكيل محافظة البنك الأهلي المصري أو وكيله المساعد |
| | (٥) مدير عام الإدارة العامة للعمل |
| | (٦) مدير عام مؤسسة التأمين والإدخار للعمال |
| | (٧) أربعة أعضاء يمثلون العمال |
| | (٨) أربعة أعضاء يمثلون أصحاب الأعمال |

وينعقد المجلس بدعوة من رئيسه ويجب لصحة انعقاده حضور ثمانية أعضاء على الأقل

من بينهم ممثل واحد على الأقل من أصحاب الأعمال والعاملين إذا أُنجل أسبوعاً يكون الاجتماع بعده صحيحاً بحضور ثمانية أعضاء أياً كانت صفاتهم .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وتحدد مكافآت وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٥ — يكون تعيين رئيس مجلس الإدارة وأعضائه غير المعيّنين بحكم وظائفهم بقرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الشؤون الاجتماعية ويكون تعيين الرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد والأعضاء المذكورين لمدة سنتين قابلة للتجديد ويشترط فيمن يرشحون لتمثيل أصحاب الأعمال والعاملين أن يكونوا مشتركين فى الصندوقين وأن يكونوا من بين الهيئات التى يمثلونها وذلك بالكيفية التى يقررها وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه .

مادة ٦ — لا يجوز أن يكون عضواً فى مجلس إدارة المؤسسة :

(أ) من حكم عليه فى جريمة غدر أو جنابة أو تزوير أو سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو غيرها من الجرائم المخلة بالشرف أو شروع فى ارتكاب إحدى هذه الجرائم .

(ب) من حكم بأفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره .

(ج) عديمو الأهلية والمحجور عليهم .

مادة ٧ — تسقط عضوية أعضاء مجلس الإدارة من غير المعيّنين بحكم وظائفهم فى الحالات الآتية :

(أ) إذا فقد العضو الصفة التى عين من أجلها بالمجلس كعامل أو كصاحب عمل .

(ب) إذا تخلف العضو عن حضور جلسات المجلس خمس مرات متتالية دون عذر يقبله المجلس .

مادة ٨ — إذا خلا مكان عضو فى مجلس إدارة المؤسسة لأى سبب من الأسباب يعين من يحل محله بنفس الطريقة التى عين بها سلفه والمدة الباقية من مدة سلفه .

مادة ٩ — يتولى مجلس الإدارة إدارة شؤون المؤسسة ويباشر على الأخص :

(أ) إصدار لائحة داخلية للمؤسسة ، ووضع النظم التى يراها كفيلة بقيام المؤسسة بالأعمال التى تؤدىها تحقيقاً لأغراضها .

(ب) إقرار ميزانية عامة لمصروفات المؤسسة تعين فيها وجوه الصرف المختلفة والمبالغ المعتمدة لكل منها والترخيص بالمصروفات الأخرى التى تتطلبها إدارة المؤسسة .

ويجب ألا تزيد المصروفات الادارية سنوياً على ٢٪ من الاشتراكات المحصلة وذلك بخلاف المصروفات التأسيسية على أنه يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية خلال الخمس السنوات الأولى وبعد موافقة مجلس الادارة بأغلبية أحد عشر صوتاً على الأقل زيادة النسبة المشار إليها إذا اقتضت الضرورة ذلك بحيث لا تتجاوز ٣٪ .

(ج) الاشراف على أموال المؤسسة ووسائل استثمارها .

(د) إصدار لائحة بنظام موظفي المؤسسة .

(هـ) الموافقة على الحسابات الختامية للمؤسسة قبل إبلاغها إلى مجلس الوزراء .

مادة ١٠ — يكون تعيين المدير العام للمؤسسة بقرار من مجلس الادارة يصدر بأغلبية ثلثي أعضائه ، ويستثنى من ذلك المدير العام الذي يعين لأول مرة فيكون تعيينه بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الشؤون الاجتماعية ويكون تعيينه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويشترط فيه أن يكون متفرغاً لمهام وظيفته .

ويكون عزله بقرار مسبب من مجلس الادارة بأغلبية ثلثي أعضائه إذا عجز عن القيام بأعباء وظيفته أو صدرت منه أفعال تتنافى مع واجبات الوظيفة .

مادة ١١ — تشكل من بين أعضاء مجلس الادارة لجنة تسمى « اللجنة التحضيرية » على الوجه الآتي :

- | | |
|--|---------------|
| (١) مدير عام المؤسسة | رئيساً |
| (٢) مدير عام الادارة العامة للعمل | |
| (٣) أحد ممثلي العمال يختاره ممثلو العمال | أعضاء |
| (٤) أحد ممثلي أصحاب الأعمال يختاره ممثلو أصحاب الأعمال | |

ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٢ — تختص اللجنة التحضيرية بإبداء الرأي في المسائل الادارية والحسابية التي يحيلها اليها المدير العام وعلي الأخص :

(أ) النظر في المسائل الخاصة بتنفيذ اللائحة الداخلية ولائحة نظام الموظفين .

(ب) مراجعة مشروع الميزانية العامة للمصروفات الخاصة بالمؤسسة لتقديمه إلى مجلس الادارة .

(ج) مراقبة تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

(د) الشكاوى والصعوبات التي تعترض تنظيم الأعمال الادارية بما في ذلك تحصيل الاشتراكات وسداد التعويضات والأموال المدخرة .

وتعرض اقتراحات اللجنة في هذا الشأن على مجلس الادارة للموافقة عليها قبل تنفيذها.

مادة ١٣ — تشكل من بين أعضاء مجلس الادارة لجنة تسمى « لجنة الاستثمار » على الوجه الآتى :

(١) رئيس مجلس إدارة المؤسسة	رئيساً
(٢) وكيل وزارة المالية والاقتصاد المختص بشئون التأمين	
(٣) وكيل محافظ البنك الأهلى المصرى أو وكيله المساعد	أعضاء
(٤) مدير عام المؤسسة	

ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١٤ — تختص لجنة الاستثمار بالاشراف على وسائل استثمار أموال المؤسسة وعلى الأخص :

(أ) اقتراح قواعد استثمار أموال المؤسسة بما يكفل إيجاد التناسق بينها وبين الأرباح الاستثمارية الأخرى والسياسة المالية للحكومة .

(ب) إصدار أوامر الشراء والبيع الخاصة بالأوراق المالية أو تفويض المدير العام للمؤسسة فى إصدارها وذلك بالشروط التى يحددها مجلس الادارة .

(ج) إصدار قرارات فى شئون الاستثمار التى تتطلب اتخاذ إجراء سريع وذلك فى حدود الأرباح الاستثمارية التى يقرها مجلس الادارة .

ويجب عرض جميع قرارات اللجنة فى أول اجتماع لمجلس الادارة للموافقة عليها أو إقرارها على حسب الأحوال .

مادة ١٥ — يجوز لمجلس الادارة كذلك أن يشكل من بين أعضائه لجانا أخرى يعهد إليها بدراسة المسائل التى يحيلها إليها .

ويجوز للجنة التحضيرية ولجنة الاستثمار أو للجان المشار إليها فى الفقرة السابقة الاستعانة بالخبراء دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

الباب الثاني

في الحسابات والمراجعة والمركز المالي

مادة ١٦ — تنتهي السنة المالية للمؤسسة في التاريخ الذي يحدد في اللائحة الداخلية .
وعلى مدير عام المؤسسة أن يقدم إلى مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر التالية لانتها
السنة المالية ما يأتي :

(أ) مشروع الميزانية العمومية المؤسسة متضمنة البيانات التفصيلية عن مفردات الأصول
والخصوم .

(ب) حساب الإيرادات والمصروفات لكل من الصندوقين على حدة مشتملا على بيان
بالاجتياطي الخاص بالمطالبات التي لم تتم تسويتها .

(ج) حسابا موحدا عن نتيجة أعمال المؤسسة .

(د) تقريراً عاماً عن أعمال المؤسسة في تلك السنة .

وتحلى مسؤولية المدير العام باعتماد هذه الحسابات من مجلس الإدارة ، وتبلغ الحسابات
المعتمدة إلى مجلس الوزراء .

ويجب أن تنشر الميزانية العمومية والتقرير الخاص بأعمال المؤسسة والبيانات الأخرى
التي يرى مجلس الإدارة نشرها في جريدتين على الأقل يعينهما المجلس إحداها تصدر باللغة العربية
والأخرى باللغة الانجليزية أو الفرنسية وذلك خلال شهر من تاريخ إبلاغها إلى مجلس
الوزراء .

مادة ١٧ — يعهد بمراجعة حسابات المؤسسة إلى اثنين من المراجعين يرشحهما مجلس
الإدارة سنوياً من بين المحاسبين القانونيين ، ويصدر بتعيينهما قرار من مجلس الوزراء يحدد فيه
الكفاية التي تصرف إليهما .

ويجب ألا يكون المراجعان منتسبين إلى هيئة مراجعة واحدة ، كما يجب ألا تمتد فترة
تعيينهما كمراجعين لحسابات المؤسسة إلى أكثر من ثلاث سنوات متتالية :

وعلى المؤسسة أن تضع تحت تصرف المراجع جميع الدفاتر والأوراق والبيانات التي يراها
ضرورية للقيام بوظيفته .

وعلى المراجع التحقق من أن مشروع الميزانية والبيانات الحسابية الأخرى قد أعدت على
الوجه الصحيح وأنها تمثل حالة المؤسسة المالية تمثيلاً صحيحاً استناداً إلى تقرير خبير رياضيات
التأمين (اكتوبر) .

ويجب على المراجع أن يخطر مدير عام المؤسسة كتابة بأي نقص أو خطأ أو مخالفة

تستوجب الاعتراض عليها فإذا لم يقر المدير العام باستيفاء النقص أو تصحيح الخطأ أو إزالة سبب المخالفة على حسب الأحوال وجب على المراجع أن يوضح ذلك في التقرير السنوي الذي يقدمه إلى مجلس الإدارة .

ويجوز لمراجعى الحسابات أو أحدهما في حالة وجود أخطاء جسيمة تعرض المؤسسة لخسارة محققة أن يدعو مجلس الإدارة إلى الانعقاد ليعرض الأمر عليه .

مادة ١٨ — يفحص المركز المالي للمؤسسة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات خبير في رياضيات التأمين على الحياة (اكتوبر) يعينه مجلس الإدارة بشرط أن يكون من خبراء الجدول المشار إليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال ، كما يجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة التعهدات القائمة .

ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية إذا رأى ضرورة لذلك أن يطلب إجراء هذا الفحص في أى وقت كان بواسطة خبير يختاره لهذا الغرض من بين خبراء الجدول المشار إليه في الفقرة السابقة وذلك على نفقة المؤسسة .

مادة ١٩ — يجوز للمؤسسة بعد موافقة وزارة المالية والاقتصاد أن تعقد قرضا بضمان الحكومة لمقابلة مصروفاتها الانشائية وذلك بالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المؤسسة ووزارة المالية والاقتصاد . ويجب على المؤسسة أن تتخذ التدابير التي تكفل سداد هذا القرض من إيراداتها .

الباب الثالث

في الاشتراكات وكيفية ادائها واقتطاعها

مادة ٢٠ — تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من أجور العمال خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الأجور الاجمالية الكاملة في شهر يناير من كل سنة .

على أنه بالنسبة إلى العمال الذين يلتحقون بالخدمة بعد الشهر المذكور تحسب اشتراكاتهم على أساس الأجر الاجمالي للشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين بالفقرة السابقة .

أما العمال الموجودون حاليا بالخدمة فتحسب اشتراكاتهم حتى نهاية السنة الميلادية على أساس الأجر الاجمالي للشهر الذي يبدأ فيه سريان هذا القانون .

ويقصد بالأجر الاجمالي للعامل ما يتناوله من أجر أصلي ثابت مضافا إليه علاوة غلاء المعيشة والعمولات ومكافآت الانتاج المدفوعة وتحسب العمولات والمكافآت المذكورة على

أساس المتوسط الشهري لما تقاضاه العامل منها في السنة الميلادية السابقة .
ويراعي في حساب الأجر الاجمالي بالنسبة إلى عمال اليومية تحديد عدد أيام العمل في الشهر بخمسة وعشرين يوما .

مادة ٢١ — يجب على صاحب العمل أن يورد الاشتراكات المقتطعة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لحسابهم إلى المؤسسة وذلك خلال الخمسة عشر يوما الأولي من الشهر التالي .
وتحتسب في حالة التأخير فوائد سنوية مركبة بسعر ٦٪ عن المدة من اليوم التالي لانتهاه الشهر الذي اقتطعت عنه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أداء هذه المبالغ .
ويجب أن تكون الاشتراكات المسددة بالنسبة إلى العمال الموجودين في خدمة صاحب العمل كاملة وذلك بالرغم من عدم حصول بعض العمال على أجر أو رغم عدم كفاية أجرهم لسداد الاشتراك المطلوب عنهم كاملا على أنه يجوز لصاحب العمل استرداد الاشتراكات التي يسدها عن هؤلاء العمال من مرتباتهم أو مكافآتهم أو أموالهم المدخرة التي تستحق لهم بعد ذلك على حسب الأحوال .

وفي جميع الحالات تكون مصاريف إرسال الاشتراكات إلى المؤسسة وفوائد التأخير على حساب صاحب العمل .

مادة ٢٢ — يكون الاشتراك في صندوق التأمين إلزامياً بالنسبة إلى كل صاحب عمل كما يكون الاشتراك في صندوق الادخار إلزامياً بالنسبة إلى كل صاحب عمل وعامل وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٣٦ من هذا القانون .

ويجوز لأصحاب الأعمال فضلا عن اشتراكهم في هذين الصندوقين أن ينشئوا صناديق ادخار أو نظما للتأمين أو المعاشات ترتب للأعمال امتيازات تكميلية بالاضافة إلى ما يتقرر لهم تطبيقاً لأحكام هذا القانون وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ والمادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليهما . كما لا يترتب على تنفيذ هذا القانون الاخلال بالصناديق والأنظمة التي قد تكون قائمة وقت العمل به والتي ترتب للعمال امتيازات تكميلية بالاضافة إلى الالتزام بمكافأة نهاية الخدمة . وتظل تلك الصناديق والأنظمة خاضعة للوائح التي تحكمها .

مادة ٢٣ — على كل صاحب عمل أن يقدم إلى المؤسسة شهريا الكشوف والبيانات الخاصة بالاشتراكات كما يجب أن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه وعليه كذلك أن يحتفظ في ملف العامل المنصوص عليه في المادة ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ببطاقة تعدها المؤسسة وفقا للنموذج الذي يقرره وزير الشؤون الاجتماعية .

ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قرارا بتحديد ما يؤديه أصحاب الأعمال والعمال للمؤسسة

مقابل هذه البطاقات وكذلك مقابل تعديل البيانات الواردة بها بحيث لا يتجاوز ما يتحمده العامل أو صاحب العمل مائة مليم عن البطاقة أو نسخة منها وخمسين مليمًا عن كل تعديل يحدث فيها . كما يصدر قرارا بالبيانات التي يجب أن تتضمنها البطاقة .

الباب الرابع

في صندوق التأمين

مادة ٢٤ — تتكون أموال صندوق التأمين مما يأتي :

(١) مبالغ يؤديها صاحب العمل مقدارها ٢ ٪ من الأجور الاجمالية للعامل المشتركين في الصندوق الذين لا يتجاوز أعمارهم الخامسة والستين .
(ب) ريع استثمار أموال الصندوق .

(ج) الاعانات والهبات التي يقرر مجلس الادارة قبولها .

مادة ٢٥ — تستحق مبالغ التعويض التي يؤديها صندوق التأمين في إحدى الحالتين
الآتيتين :

(١) وفاة العامل وهو بالخدمة إذا كانت سنة لا تجاوز الخامسة والستين وفي هذه الحالة يؤدي التعويض إلى المستفيدين الذين يعينهم العامل للمؤسسة قبل وفاته . فإذا لم يعين العامل مستفيدين يستحق التعويض الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ويوزع عليهم بالكيفية المتبعة في المرسوم بقانون المذكور .
(ب) فصل العامل من الخدمة بسبب عجزه عجزا كاملا وبشرط ألا تكون سنة قد جاوزت الستين .

وتعتبر من حالات العجز الكامل حالات فقد البصر فقدا كلياً أو فقد زراعين أو ساقين أو ذراع واحدة وساق واحدة وحالات الجنون المطبق وكذلك كل حالة عجز كامل يصيب العامل نتيجة حادث أو مرض يكون من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بينه وبين مراولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه .

وتثبت حالات العجز بشهادة طبية يقدمها العامل ويقرها طبيب المؤسسة فإذا كان مائة ضمنته الشهادة محل نزاع وجب عرض الأمر على الطبيب الشرعي الذي يقع في دائرة اختصاصه محل إقامة العامل وذلك للفصل فيه ، وتتبع في شكل الشهادة الطبية وإجراءات عرض النزاع على الطبيب الشرعي وطريقة أداء أنعابه الأحكام المنصوص عليها في المواد ٢٣ و٢٤ و٢٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ .

ولا تسري أحكام هذه المادة على الوفاة أو العجز الناتجين عن إصابات العمل أو أمراض المهنة وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما ، ولا على الوفاة أو العجز الناتجين مباشرة عن حوادث جرب معلنة أو غير معلنة .

مادة ٢٦ — يكون مبلغ التعويض الذي يؤديه الصندوق وفقاً للمادة السابقة معادلاً لنسبة من الأجر السنوي للعامل تختلف تبعاً للسنة وذلك وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون .
ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بتعيين الاجراءات التي تتبع في تحديد سن العامل إذا تعذر الحصول على مستند رسمي لاثباته .

ويحسب الأجر السنوي للعامل بالنسبة إلى العمال الذين مضى على اشتراكهم في الصندوق سنة فأكثر على أساس الأجر الاجمالي لشهر يناير السابق على تاريخ وقوع الوفاة أو العجز مضمروبا في إثني عشر .

أما بالنسبة إلى العمال الذين لم تمض على اشتراكهم سنة كاملة فيحسب أجورهم السنوي الذي يتخذ أساساً لحساب قيمة التعويض على أساس أجر الشهر الذي اشتركوا فيه في الصندوق مضمروبا في عدد الشهور الكاملة حتى تاريخ وقوع الوفاة أو العجز ، علي أنه إذا كان وقوع ذلك نتيجة حادث فيحسب الأجر السنوي على أساس الأجر المشار إليه مضمروبا في اثني عشر .

ويراعى في حساب سن العامل أن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والمالية والاقتصاد ، بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة زيادة نسب التعويض المشار إليها في الفقرة الأولى أو إضافة مزايا أخرى في حدود ما تسمح به خبرة الصندوق وحالته المالية على ألا يسرى ذلك التعديل إلا اعتباراً من أول يناير التالي لتاريخ إقراره .

مادة ٢٧ — استثناء من أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه يكون المؤسسة أن تؤدي فوراً إلى المستفيدين نصف مبلغ التأمين المستحق قبل تقديم شهادة مصداقة الضرائب المنصوص عليها في المادة المذكورة .

الباب الخامس

في صندوق الادخار

مادة ٢٨ — تتكون أموال صندوق الادخار مما يأتي :
(أ) الاشتراكات التي تقطع شهرياً بواقع ٥ ٪ من الأجور الاجمالية للعمال المشتركين في الصندوق .

(ب) مبالغ يؤديها صاحب العمل بنسبة ٥ ٪ من الأجور المشار إليها .

(ج) ريع استثمار أموال الصندوق .

(د) الاعانات والهبات التي يقرر مجلس الادارة قبولها .

مادة ٢٩ — يكون المبلغ المدخر الذي يؤديه الصندوق معادلاً لجملة الاشتراكات التي اقتطعت من أجر العامل والمبالغ التي أداها صاحب العمل لحساب العامل مع فائدة سنوية

مركبه بحيث لا تقل عن النسبة التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية في نهاية كل سنة مالية بعد موافقة مجلس الادارة ويجب ألا يقل معدل الفائدة الواجب إضافته عن ٢ ٪ سنوياً .
ويسرى حساب الفائدة إعتباراً من أول يناير التالى لتاريخ استحقاق الاشتراكات التي تقتطع من العامل والمبالغ التي يؤديها صاحب العمل .

مادة ٣٠ — يستحق المال المدخر المشار إليه في المادة السابقة بانتهاء خدمة العامل لدى صاحب العمل وذلك في الحالات التي يكون العامل فيها مستحقاً لمكافأة نهاية الخدمة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

مادة ٣١ — لا تستحق المبالغ التي يؤديها صاحب العمل لصندوق الادخار وفوائدها إلى العامل إذا فصل من الخدمة لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، كما لا يستحق العامل هذه المبالغ إذا استقال من الخدمة قبل أن تبلغ مدة خدمته سنتين ، ويستحق تلك هذه المبالغ في حالة استقالته قبل أن تبلغ مدة خدمته خمس سنوات وثلاثين إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ويستحق هذه المبالغ كاملة إذا استقال بعد مضي عشر سنوات .

وفي جميع الأحوال التي لا تستحق فيها حصة صاحب العمل في صندوق الادخار إلى العامل كاملة يكون الباقي من حق الصندوق .

مادة ٣٢ — يؤدي المال المدخر كاملاً (عند استحقاقه) للعامل أو المستحقين عنه وفقاً لأحكام المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وذلك في الحالات الآتية :

- (أ) الوفاة أو العجز الكامل المستديم .
- (ب) التقاعد عن العمل بشرط ألا يقل سن العامل عن الستين .
- (ج) فسخ عقد العمل بسبب تأدية الخدمة العسكرية بناء على طلب العامل .
- (د) الاستقالة بسبب الزواج بالنسبة إلى العاملات اللاتي يتركن العمل خلال ستة أشهر قبل تاريخ عقد الزواج وبعده .
- (هـ) مغادره البلاد نهائياً .

(و) ترك العامل عمله لغرض مزاولة أى عمل تجاري أو صناعي لحسابه الخاص كصاحب عمل ، على أن يكون قد شرع فعلاً في اتخاذ تدابير جديدة لبدء هذا العمل وبشرط تقديم المبتدئات الرسمية الدالة على ذلك ويراعي فيما يختص بالبنتين (هـ ، و) أحكام المادة ٣١ .

ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية بعد موافقة مجلس الادارة أن يصدر قواعد عامة لاداء هذا المبلغ على دفعات إلى العامل أو المستحقين عنه .

ويؤول إلى المؤسسة المال المدخر الذي يستحق للعامل المتوفى عن غير مستحقين .

مادة ٣٣ — في حالة فصل العامل أو فسخ عقد العمل أو انتهائه لغير الأسباب المذكورة في المادة السابقة لا يصرف إليه ما يستحقه من مال مدخر إلا إذا بقي متعطلا لمدة لا تقل عن ستة أشهر بمصنفه مستمرة . على أنه يجوز للعامل في أى وقت خلال المدة المشار إليها أن يحصل من المؤسسة على دفعة تحت الحساب مقدارها ٢٥ ٪ من المال المستحق فإذا التحق بعمل قبل انقضاء هذه المدة جاز له أن يرد كل أو بعض ما حصل عليه دفعة واحدة .

وفي حالة مباشرة العامل للحقوق التي تكلفها له المادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تزداد هذه الدفعة إلى ٥٠ ٪ إذا انقضت مدة ستة أشهر ولم يصندر حكم بوقف فصل العامل . ولا يجوز صرف باقي المستحق له من المال المدخر إلا بعد انتهاء خصومته مع صاحب العمل .

مادة ٣٤ — تحمل المبالغ التي يدفعها صاحب العمل في صندوق الادخار فوائدها محل المكافأة التي تستحق للعامل في نهاية الخدمة عن مدة خدمته ، التي تحتسب على الوجه المبين بالمادة (٣٧) من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر ، فإذا قلت المبالغ التي يدفعها صاحب العمل عما يستحق للعامل من مكافأة تقوم المؤسسة بأداء الفرق إلى العامل على أن تتقاضاه بعد ذلك من صاحب العمل ، وتحمل المؤسسة قانونا بقيمة ما تدفعه من فرق محل العامل أو المستحقين عنه على حسب الأحوال في مطالبة صاحب العمل ولها في حالة تأخره عن الدفع الحق في اقتضاء فوائده سنوية مركبة بسعر ٦ ٪ نسري اعتبارا من تاريخ المطالبة الثانية حتى تاريخ الأداء وبشرط أن يكون قد انقضى على المطالبة الأولى أسبوع على الأقل ويجب أن تكون المطالبة بكتاب موصي عليه مع علم الوصول .

ويكون المؤسسة في سبيل الحصول على هذه الفروق ذات الامتياز المقرر للعامل بمقتضى المادة ١١٤١ فقرة « ا » من القانون المدني .

ولا يجوز لصاحب العمل التوقف عن أداء اشتراكه في صندوق الادخار بالنسبة إلى العمال الذين أمضوا في خدمته المدة المقررة للحصول على الحد الأقصى للمكافأة .

مادة ٣٥ — إذا عاد العامل إلى الخدمة لدى أى من أصحاب الأعمال الخاضعين لأحكام هذا القانون وذلك بعد اقتضاء المال المدخر عن مدة خدمته السابقة ، جاز له أن يؤدي إلى الصندوق دفعة واحدة مبلغا لا يتجاوز قيمة ما صرف إليه من هذه الأموال . ويستحق على هذه الأموال الفائدة المذكورة في المادة ٢٩ وذلك من أول السنة المالية التالية لتاريخ الايداع .

الباب السادس

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٣٦ — يستثنى من أحكام الفقرة الأولى من المادة ٢١ وما يترتب عليها من التزامات أصحاب الأعمال والعمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم المعاشات .

وينجب لافرار هذا الاعفاء أن تتوافر في هذه الأنظمة القائمة الشروط الآتية :
أولاً — فيما يتعلق بصناديق الادخار الخاصة التي يترتب على وجودها الاعفاء من الاشتراك في صندوق الادخار المنشأ بمقتضى هذا القانون :

(أ) أن يكون منصوحاً في لوائح هذه الصناديق على أن ما يؤديه صاحب العمل يقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة .

(ب) ألا تقل المبالغ التي يؤديها صاحب العمل لحساب كل عامل في الصندوق عن $\frac{1}{5}$ من أجره الاجمالي فإذا قلت المبالغ التي يؤديها للصندوق أى عامل من عمال المنشأة المعفاة وفقاً للفقرة السابقة عن $\frac{1}{5}$ من أجره الاجمالي وجب زيادتها إلى هذه النسبة واستقطاعها من أجره وإضافتها إلى مدخراته .

(ج) أن يتعهد صاحب العمل بأن يضيف سنوياً إلى المال المدخر فائدة مركبة لا يقل متوسطها خلال الخمس السنوات الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون عن $\frac{2.5}{100}$.

ويحدد وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد معدل الفائدة الذي يجب على صاحب العمل إضافته بعد انتهاء السنوات الخمس المشار إليها وذلك لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا .

(د) ألا تقل المزايا الأخرى الممنوحة وفقاً للوائح هذه الصناديق عما هو مقرر بمقتضى أحكام هذا القانون .

وينجب على صاحب العمل في هذه الحالة أن يخضع لأحكام صندوق التأمين المنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون .

ثانياً — فيما يتعلق بالعقود الجماعية ونظم المعاشات التي يترتب على وجودها الاعفاء من الاشتراك في صندوق التأمين والادخار المنشأين بمقتضى أحكام هذا القانون :

(أ) ألا تقل المبالغ التي يؤديها صاحب العمل لحساب كل عامل عن $\frac{2.5}{100}$ من أجره الاجمالي وإذا قلت المبالغ التي يؤديها أى عامل من عمال المنشأة المعفاة عن $\frac{1}{5}$ من أجره الاجمالي وجب زيادتها إلى هذه النسبة واستقطاعها من أجره على أن يقابل ذلك زيادة المزايا الممنوحة للعمال .

(ب) أن يعتمد النظام لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية وعضوية كل من مدير عام الادارة العامة للعمل ورئيس مصلحة التأمين بوزارة المالية والاقتصاد .

(ج) أن يقدم صاحب العمل طلبه إلى اللجنة المذكورة خلال شهر على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون مرفقا به تقرير من خبير في رياضيات التأمين على الحياة (اكتوبر) يوضح فيه القواعد الخاصة بالنظام ومدى ملائمة الأموال المكونة والاشتراكات المقررة للمزايا التي تعود من تطبيقه والأسس الفنية التي اتبعت في التقدير .

ويجوز للجنة بناء على طلب صاحب العمل مد مهلة الشهر المشار إليه لأسباب تقدرها بحيث لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

ويجب على اللجنة أن تخطر صاحب العمل بقرارها خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب وإلا اعتبر النظام معتمدا .

وللجنة أن تفرض من التعديلات ماتراه مناسبا لقرار النظام فاذا لم يتم إجراء هذه التعديلات خلال شهر على الأكثر من تاريخ إخطار صاحب العمل بقرار اللجنة اعتبر النظام مرفوضا .

ويجوز للجنة مد هذه المهلة لأسباب تبرر ذلك بحيث لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، كما يجب أن يكون قرار اللجنة في حالة الاعتراض مسببا ومبنيا على عدم كفاية المزايا الممنوحة للعامل أو عدم ملائمة الاشتراكات لهذه المزايا .

ويعتبر قرار اللجنة في هذا الشأن نهائيا .

وفي جميع الأحوال التي يتقرر فيها رفض الأنظمة الخاصة القائمة يجب على صاحب العمل تطبيق أحكام هذا القانون اعتبارا من أول الشهر التالي لخطاره بقرار الرفض ويتبع هذا الاجراء في حالة تصفية نظام قائم سبق اعتماده على أن يضاف لحساب العامل في المؤسسة الأموال التي قد يستحق صرفها له وقت التصفية سواء كانت ناشئة عن اشتراكات العامل أو المبالغ التي يؤديها صاحب العمل . غير أنه في حالة رفض نظام قائم واستحقاق تعويض خلال المهلة الممنوحة بمقتضى أحكام هذه المادة يقل عما نص عليه في هذا القانون يؤدي صاحب العمل الفرق للعامل أو للمستحقين عنه على حسب الأحوال .

مادة ٣٧ — تعني الاشتراكات والمبالغ المشار إليها في المادتين ٢٤ و ٢٨ من هذا القانون من الخضوع لرسوم الدمغة المقررة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

وتعني من هذه الرسوم أيضا البطاقات المشار إليها في المادة ٢٣ من هذا القانون ،

وكذلك تعفى منها الاستمارات والمستندات التي يصدر بإعفاؤها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

كما لا يخضع ناتج استثمار أموال المؤسسة للضرائب المقررة بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه . وتعفى الأموال المدخرة التي تستحق للعامل أو المستحقين عنه من الخضوع للرسوم والضرائب التي يفرضها القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه . ولا تسري أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه على العمليات التي تبشرها المؤسسة .

مادة ٣٨ — يجب على كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون أن يؤدي إلى المؤسسة رسماً شهرياً قدره واحد في الألف من الأجور الاجمالية المشار إليها في المادة ٢٠ التي تستحق للعمال المشتركين في صندوق الادخار الموجودين في خدمته .

وتقيد هذه الأموال وربيع استثمارها في حساب خاص وتكون بمثابة احتياطي ، يخصص لمقابلة الخسائر التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة تطبيق أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ .

ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة تخفيض هذا الرسم أو وقف تحصيله .

مادة ٣٩ — على صاحب العمل أن يسمح للموظفين الذين تندبهم المؤسسة بالدخول في محله في مواعيد العمل المعتادة لأجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بتنفيذ هذا القانون .

وعلى المؤسسة في حالة اكتشاف إحدى المخالفات أن تبلغ الادارة العامة للعمل لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

ويكون لموظفي الادارة العامة للعمل الذين يعينهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة رجال الضبط القضائي فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

مادة ٤٠ — إذا انتقل عامل من المنتفعين بأحكام هذا القانون إلى العمل لدى صاحب عمل لا يخضع عماله لهذه الأحكام عومل طبقاً لأحكام المادة ٣٣ .

ويجوز للعامل بعد مرور الفترة المشار إليها في المادة المذكورة الحصول على أمواله المدخرة كاملة أو تركها لحسابه في المؤسسة .

الباب السابع

العقوبات والدعاوى

مادة ٤١ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس شهرًا واحدًا وبغرامة مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يتواطأ عن طريق إعطاء بيانات خاطئة للحصول على تعويض دون وجه حق من صندوق التأمين .

مادة ٤٢ — يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه .

مادة ٤٣ — لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات حل منشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو إدماجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات .

وفيما عدا حالات التصفية والافلاس والإغلاق النهائي المرخص به يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائماً .

ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة .

مادة ٤٤ — تعفى من الرسوم القضائية الدعاوى التي يرفعها العمال طبقاً لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال . وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها .

الباب الثامن

حكم ختامي

مادة ٤٥ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وعلى وزير الشؤون الاجتماعية أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية . ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على نشره في الجريدة الرسمية وذلك بالنسبة للمؤسسات التي يوجد مركزها الرئيسي في محافظتي القاهرة والاسكندرية وفي الجهات التي يصدر بتعيينها تباعاً قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية في المدة التي يقررها مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية

صدر بديوان الرئاسة في ١٣ المحرم سنة ١٣٧٥ (٣١ أغسطس ١٩٥٥) .

جدول

بيان نسب التعويض التي يؤدّيها صندوق التأمين

نسبة التعويض	السن
٢٥٠٪	إلى ٢٠
٢٤٥٪	٢١
٢٤٠٪	٢٢
٢٣٥٪	٢٣
٢٣٠٪	٢٤
٢٢٥٪	٢٥
٦٠٪	٥٨
٥٥٪	٥٩
٥٠٪	٦٠
٤٥٪	٦١
٤٠٪	٦٢
٣٥٪	٦٣
٣٠٪	٦٤
٢٥٪	٦٥

مذكرة ايضاحية

من أهم الأهداف التي ترمى إليها الحكومة في العهد الجديد القيام بمشروعات التجديد الاقتصادي والعمل على زيادة الانتاج في سبيل رفع مستوى المعيشة لطبقات الشعب .

وتحقيقا لهذه الأهداف فإن الأمر يتطلب حماية الطبقات العامة عن طريق تطبيق نظم التأمين الاجتماعي بما يحقق اشاعة الطمأنينة بين أفراد هذه الطبقة ويخلق روح الاستقرار في نفوسهم فينصرفون إلى أعمالهم ويزداد إنتاجهم .

ولما كان نظام التأمين والادخار يعتبر دعامة التأمينات الاجتماعية فضلا عن أنه أوفرها حصيلة وأسهلها نظاما وادخلها نتائج ، فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تكليف وزير الشؤون الاجتماعية ووزير المالية والاقتصاد اعداد مشروع قانون بإنشاء صناديق ادخار للعمال يلتزم فيها أصحاب الأعمال والعمال بدفع نسب مئوية مما يتقاضاه العمال حتى يجدوا عند تقاعدهم موردا يتعيشون منه وذلك على نمط الصناديق المنشأة لموظفي الحكومة .

ونظرا لما ينطوي عليه تنفيذ مثل هذا المشروع من نتائج بالغة الأهمية بالنسبة إلى أصحاب الأعمال والعمال ، فقد عنت وزارة الشؤون الاجتماعية على ضوء قرار مجلس الوزراء المذكور بدراسة نظم التأمين والادخار في الدول الأجنبية التي سبقت مصر في هذا الميدان ، وتتبعت التطورات التي مرت بها هذه النظم كما استعانت بأراء ذوي الخبرة في مثل هذه الموضوعات في مصر والخارج ، و انتهت إلى وضع القانون المرافق الذي تطلب اعداده في الصيغة التي وافق عليها المجلس الاستشاري الأعلى للعمل كثيرا من الدراسات والبحوث مما استلزم أن تمتد الأعمال التحضيرية الخاصة به إلى ما يربو على سنتين .

ولا شك أن المشروع في وضعه الحالي يكفل تحقيق الأغراض التي يرمى إليها مجلس الوزراء من حيث تأمين العمال وذويهم في حالات العجز الصحي والوفاة والتقاعد .

وقد نصت المادة (١) من هذا المشرع على إنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار لجميع العمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، كما أجازت لمجلس الوزراء تطبيق أحكام القانون على فئات أخرى لا تخضع للمرسوم بقانون المذكور وقد ورد ذكرهم تفصيلا في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فيما عدا الأفراد المنصوص عليهم في البند « هـ » من هذا المرسوم بقانون الذين استثنتهم المادة الثانية من هذا المشروع من الخضوع لأحكامه نهائيا .

ونظرا لضخامة عدد العمال الذين سيخضعون لنظام التأمين والادخار فقد رأى حرصا على سلامة الصندوقين ورغبة في تنفيذ المشروع على أسس سليمة أن يكون تطبيقه تدريجيا

على بعض فئات العمال فتقرر أن يسرى القانون فورا على العمال الذين يعملون في منشآت تستخدم عادة خمسين عاملا فأكثر وأوجب مشروع القانون على وزير الشؤون الاجتماعية أن يتخذ من التدابير العملية ما يكفل تنفيذه على عمال المنشآت التي تستخدم عادة أقل من خمسين عاملا وذلك خلال فترة أقصاها خمس سنوات ، كما استبعد المشروع عمال الزراعة والعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية كعمال المقاولات وعمال الترحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ ، وقد قصد بذلك أن تكون هذا الاستثناء أوسع من الاستثناء الوارد في البند « ١ » من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إذ أن المقصود هو عدم سريان قانون التأمين والادخار على طوائف من العمال يسرى عليها المرسوم بقانون المذكور ، على أن المشروع قد أجاز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يقرر سريان هذا القانون عليهم بعد أن تكفل له عناصر الاستقرار والثبات (٢٣) .

وقد نصت المادة (٣) باعتبار صندوق التأمين والادخار شخصا اعتباريا يطلق عليه اسم « مؤسسة التأمين والادخار للعمال » ويمثلها مديرها العام أمام الغير .
ويلاحظ أن كلمة المؤسسة وردت في هذه المذكرة لايضاحية بقصد بها « مؤسسة التأمين والادخار » .

وفضلا عن ذلك فإن إيجاد هيئة موحدة تقوم بالتأمين على طبقات العمال سوف يكون بمثابة نواة لاقامة نظام التأمين الاجتماعي الشامل وذلك باضافة أنواع أخرى من التأمين تدريجيا إلى أعمال المؤسسة كالتأمين من إصابات العمل وتأمين أمراض المهنة وتأمين البطالة والتأمينات الصحية إلى غير ذلك ، وقد أجازت الفقرة الثانية من المادة المذكورة بأن يعهد للمؤسسة مباشرة جميع أنواع التأمينات الاجتماعية .

وقد نص المشروع في المادة (٤) على تكوين مجلس إدارة للمؤسسة من أربعة عشر عضوا . منهم ستة يعينون بحكم وظائفهم أما الثمانية الباقون فيمثلون أصحاب الأعمال والعمال المشتركين بالصندوقين ويبت هذه المادة كيفية انعقاد المجلس ومتى يعتبر اجتماعه صحيحا ، وتركت لمجلس الوزراء بناء على عرض وزير الشؤون الاجتماعية تحديد مكافآت وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة .

وقد أوضحت المواد ٥ و ٦ و ٧ كيفية تعيين أعضاء مجلس الإدارة والشروط الواجب توافرها عليهم والأحوال التي تسقط فيها عضوية غير المعينين بحكم وظائفهم وقد راعى المشروع في تحديد جميع هذه الأوضاع أن يوفر لمجلس الإدارة جميع العناصر التي تكفل له القيام بأعماله على الوجه الأكمل .

وواجهت المادة (٨) حالة خلو مكان عضو في مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب . ولم يقصر المشروع مهمة مجلس الإدارة على الرقابة بل خوله أوسع السلطات في إدارة

المؤسسة على نفس النسق الذى تجرى عليه إدارة المشروعات التجارية .

وقد بينت المادة (٩) بعض الاختصاصات الهامة لمجلس الإدارة ومنها إصدار لائحة داخلية من البديهي أنها ستتناول شؤون المؤسسة الحسائية والمسائل الادارية والمالية ، ومنها إقرار ميزانية عامة لمصروفات المؤسسة ، وإصدار لائحة بنظام موظفيها فضلاً عن الاشراف على أموال المؤسسة ووسائل استثمارها والموافقة على الحسابات الختامية قبل إبلاغها إلى مجلس الوزراء .

ونظراً لأهمية منصب المدير العام للمؤسسة فقد تكفلت المادة (١٠) ببيان كيفية تعيينه وعزله .

وقد استثنى المدير العام الأول للمؤسسة من حيث طريقة تعيينه فقضى المشروع بأن يكون تعيينه بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الشؤون الاجتماعية .

وحيث ان التجربة العملية قد دلت في إدارة مثل هذه المؤسسات على أن هناك من المسائل الادارية العاجلة ما لا يستطيع المدير العام بمفرده البت فيها ، فقد قضى المشروع بتشكيل لجنة تحضيرية برياسته وعضوية المدير العام للإدارة العامة للعمل واثنين من ممثلى أصحاب الأعمال والعمال (مادة ١١) تكون مهمتها النظر فى المسائل الادارية التى يحيلها إليها المدير العام وعلى الأخص ما يتعلق بالشكاوى والصعوبات التى تعترض تنظيم الأعمال الادارية ومراقبة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة فضلاً عن مراجعة مشروع الميزانية العامة للمصروفات الخاصة بالمؤسسة ، وبديهي أنها تختص بالنظر كذلك فى المسائل التى تدخل فى اختصاص هذه اللجنة تطبيقاً للائحة الداخلية ولائحة شؤون الموظفين .

ولما كانت الأموال التى ستجتمع من حصيلة الصندوقين تربو على بضع ملايين من الجنيهات سنوياً ، لذلك كان لازماً على المؤسسة أن تهيئها للاستثمار فى الوقت المناسب مما يكفل الحصول على ربح يكفى لمواجهة التزامات الصندوقين وبالرغم من أن القانون قد عهد إلى مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الاستثمار إلا أنه نظراً لما لهذه العملية من أهمية وخطورة وما يستدعيه إجراؤها من خبرة فقد قضى بتكوين لجنة تسمى « لجنة الاستثمار » تشكل برئاسة رئيس مجلس إدارة المؤسسة وعضوية وكيل وزارة المالية والاقتصاد المختص بشؤون التأمين ووكيل محافظ البنك الأهلى المصرى أو وكيله المساعد ومدير عام المؤسسة (مادة ١٣) .

وقد روعي في تشكيل هذه اللجنة أن تقتصر على المختصين فى شؤون الاستثمار من أعضاء مجلس الإدارة المعينين بحكم وظائفهم حتى يكفل لعملية الاستثمار ما تقتضيه من سرعة وسرية وما تتطلبه من توجيه سليم بحيث تتسق مع السياسة العامة للائتمان .

وقد أوضحت (المادة ١٤) اختصاصات اللجنة المشار إليها والتى تنحصر فى الإشراف

على أموال المؤسسة وبالأخص فيما يتصل باقتراح السياسة الاستثمارية العامة وتنفيذها في حدود ما يقضى به مجلس الإدارة وكذا إصدار أوامر الشراء والبيع الخاصة بالأوراق المالية أو تفويض المدير العام للمؤسسة في إصدارها وإصدار قرارات في شئون الاستثمار التي تتطلب إنجاز إجراء سريع ، ولا شك أن إيجاد هذه اللجنة سيحقق لعملية الاستثمار ما هي في حاجة إليه من مرونة وعلى الأخص فيما يتصل بالاستثمار في الأوراق المالية .

واشتمل المشروع كذلك على الأحكام الخاصة بتنظيم الحسابات الختامية للمؤسسة وفقاً للأسس التجارية فقضى بأن تنتهي سنتها المالية في التاريخ الذي تحدده اللائحة الداخلية . وأوجب على المدير العام أن يتقدم إلى مجلس الإدارة ، بهذه الحسابات خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية مصحوبة بتقرير عام عن أعمال المؤسسة وبعد اعتماد هذه الحسابات من مجلس الإدارة تبلغ إلى مجلس الوزراء .

كما أوجب المشروع أن تنشر الميزانية العمومية للمؤسسة وكذا التقرير الخاص بأعمالها والبيانات الأخرى التي يرى مجلس الإدارة نشرها في جريدتين إحداهما تصدر باللغة العربية والأخرى باللغة الانجليزية أو الفرنسية وذلك ليطلع أصحاب الأعمال والعمال المشتركين في الصندوقين على نتيجة أعمال المؤسسة ويقفوا على مدى كفاية مجلس الإدارة في إدارة أموالهم (١٦ م) .

وقد نظمت المادة (١٧) مراجعة حسابات المؤسسة وذلك بأن يعهد بها إلى إثنين من المراجعين يرشحهما مجلس الإدارة سنوياً من المحاسبين القانونيين ويصدر بتعيينهما قرار من مجلس الوزراء كما كفلت أحكام هذه المادة لكل مراجع الضمانات التي تمكنه من أداء واجبه للتأكد من أن حسابات المؤسسة تمثل حالتها تمثيلاً صحيحاً كما أوجبت عليه إخطار المدير العام للمؤسسة عن كل نقص أو خطأ أو مخالفة تستوجب الاعتراض عليها وألزمته بأن يوضح في تقريره السنوي المخالفات والأخطاء التي لم يقم المدير العام بمشاركتها ، وفضلاً عن ذلك فقد رُوي المشروع تمثيلاً مع الأصول المتبعة في الهيئات التجارية المماثلة أن يعطي للمراجع — في حالة وجود أخطاء جسيمة تعرض المؤسسة إلى خسائر محققة — السلطة في أن يدعو مجلس الإدارة إلى الانعقاد ليعرض الأمر عليه .

ونظراً إلى أن عنصر الاحتمال يدخل في تقدير التزامات المؤسسة فقد قضى المشروع بأن يفحص مركزها المالي وتقدير قيمتها القائمة مرة على حدة كل ثلاث سنوات وذلك بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة (اكتوبر) يعينه مجلس الإدارة ، كما أجاز لوزير الشؤون الاجتماعية حق طلب إجراء هذا الفحص في أي وقت بواسطة خبير يختاره لهذا الغرض ، ولا شك أن المشروع قد قصد من ذلك تشديد الرقابة على القائمين بأعمال المؤسسة بما يكفل للمشاركين في الصندوقين الاطمئنان على مدخراتهم (مادة ١٨) .

وقد راعي المشروع عند تحديد كيفية حساب الاشتراكات التي تقتطع من أجور العمال وتلك التي يؤديها صاحب العمل مدى ما تعرض له المؤسسة من جهد في قيد هذه الاشتراكات في الحسابات الشخصية للعمال لذلك فقد حرص على تبسيط هذه العملية حتى تجري أعمال المؤسسة في يسر وسهولة وبأقل التكاليف الإدارية فقضت المادة (٢٠) بتثبيت هذه الاشتراكات على أساس الأجور الإجمالية الكاملة للعمال في شهر يناير من كل سنة وتؤدي هذه الاشتراكات في الشهور التالية كاملة طالما كان العامل في خدمة صاحب رب العمل . ويقصد بالأجر الإجمالي الكامل المشار إليه ما يستحقه العامل من أجر ثابت عن شهر يناير مضافا إليه إعانة غلاء المعيشة زائدا المتوسط الشهري لما تقاضاه العامل من عمولات ومكافآت الانتاج خلال السنة السابقة . أما بالنسبة لعمال اليومية فيحتسب أجرهم الشهري على أساس الأجر اليومي الكامل مضروبا في خمسة وعشرين . ومؤدى ما تقدم أنه إذا لم يتقاضى العامل أجره كاملا خلال شهر يناير بسبب إنقطاعه عن العمل أو بسبب مرضه أو لغير ذلك من الأسباب فتحسب الاشتراكات على أساس ما كان يتقاضاه لو عمل أيام الشهر كاملة ودون وجود هذه الأسباب .

وغير خاف أن المشروع باتخاذ القاعدة المتقدمة كأساس لحساب أجر العامل إنما يقصد به التيسير في احتساب الاشتراكات وذلك دون الإخلال بالأحكام الواردة في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمخاصة بكيفية تقدير أجر العامل وحساب مكافأة نهاية الخدمة .

وقد فرضت المادة (٢١) من المشروع على صاحب العمل أن يورد الاشتراكات إلى المؤسسة على نفقته وذلك خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي وإلا احتسبت عليه فوائد تأخير مركبة سنوية قدرها ٦ ٪ تسري اعتبارا من اليوم الأول للشهر الذي اقتطعت عنه هذه الاشتراكات .

ونظرا لما يهدف إليه المشروع من إيجاد هيئة موحدة تقوم بمباشرة عمليات التأمين والادخار ، فقد تحملت المادة (٢٢) حكا بمقتضاه يكون الاشتراك في المؤسسة إجباريا بالنسبة إلى كل صاحب عمل وعامل بالتفصيل الموضح ، على أنه لا كان النظام المنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هو بديل لمكافأة نهاية الخدمة فقد قضت المادة المذكورة باستمرار الأنظمة القائمة التي ترتب للعمال امتيازات تكميلية بالإضافة إلى الالتزام القانوني بالمكافأة ، ومن البديهي أن استمرار هذه الأنظمة سيكون بالإضافة إلى الاشتراك بالمؤسسة .

وقد خولت المادة (٢٣) من المشروع لوزير الشؤون الاجتماعية الحق في إصدار قرار لتنظيم العمليات الإدارية المتعلقة بتحصيل الاشتراكات مع الزام كل صاحب عمل بتقديم البيانات اللازمة والاحتفاظ بالسجلات التي يجدها القرار المشار إليه .

والسكي تتوافر للعامل الوسائل الكافية للوقوف على قيمة أمواله المدخرة أولا بأول .

فقد قضى المشروع بأن تعد المؤسسة بطاقة وفقاً للنموذج يعده وزير الشؤون الاجتماعية .
وقد أفرد المشروع باباً خاصاً بصندوق التأمين تناول فيه بيان موارده فذكر أنها تتكون من مبالغ يؤديها صاحب العمل مقدارها ٢٪ من الأجور الاجمالية للعمال المشتركين فيه فضلاً عن ريع استثمار هذه الأموال والاعانات والهبات التي يقرر مجلس الادارة قبولها (مادة ٢٤) كما أوضح أهداف الصندوق التي تنحصر في تعويض العامل أو المستفيدين في حالة الوفاة وهو بالخدمة قبل أن تجاوز سنة الخامسة والستين أو في حالة فصله من العمل بسبب العجز الصحي الكامل وبشرط ألا تسكون سنة قد جاوزت الستين (مادة ٢٥) .
ومن الواضح أن اشتراط سن معينة لأداء التعويض لم يقصد به تحديد سن التقاعد بالنسبة إلى العامل إذ أن ذلك مرجعه النظام المعمول به بالمؤسسة مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

وقد عني المشروع بتبسيط إجراءات الأداء فأجاز للعامل أن يعين المستفيدين من التعويض في حالة الوفاة أسوة بما هو متبع في وثائق التأمين العادية وتمكيناً للعامل من اختيار المستحقين للتعويض تبعاً لظروفه الخاصة وتيسيراً لقيام الصندوق بأداء التعويض إلى المستحقين عقب وفاة عائلهم دون انتظار إجراءات إثبات الوراثة .

ومن ضمن المشروع المادة (٢٥) بياناً بالاجراءات التي تتبع لاثبات حالات العجز الكامل وهي نفس الاجراءات المتبعة في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ .

وقد عني المشروع كذلك بمعالجة الآثار التي تترتب على الوفاة أو العجز في سن مبكرة فقضى بأن يكون التعويض على نظام تنازلي فيكون مقداره مساوياً لمرتبين ونصف من الأجر السنوي الأخير (٢٥٠٪) إذا كانت سن الموظف وقت الاستحقاق لا تجاوز العشرين سنة وتصبح معادلة للمرتب السنوي في سن الخمسين ونصف هذا المرتب في سن الستين ولربعه في الخامسة والستين .

ونظراً إلى أن هذا النوع من التأمين الإلزامي لم يتطلب توقيع كشف طبي على العمال في انتفاعهم بأحكامه ، فقد رأى المشروع حرصاً على أموال الصندوق من أن تستغل في دفع تعويضات إلى المرضى الميئوس من شفائهم والذين قد يلحقون بالعمل بقصد الحصول على تعويض ، أن تضمن القانون نصاً بمقتضاه يحسب الأجر السنوي بالنسبة إلى العمال الذين يصيبهم عجز صحي أو وفاة دون أن يمضي على اشتراكهم بالصندوق سنة كاملة على أساس الأجر الشهري الذي اشتركوا فيه بالصندوق مضروباً في عدد الشهور الكاملة حتى تاريخ العجز أو الوفاة (م ٢٦) .

ولما كان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يقضى بحبس جميع عناصر التركة حتى تتم تصفيتها وسداد ما قد يكون مستحقاً عليها من ضريبة التركات ورسم الأيلولة ، لذلك فقد بند رخص المشروع في المادة ٢٧ للمؤسسة بدفع نصف المبالغ المستحقة من صندوق التأمين دون

انتظار إجراءات مصلحة الضرائب إذ لا شك في أن الأسرة التي تنكب ب وفاة عائلها تكون في حاجة إلى إعانة سريعة .

وتناول المشروع في الباب الخامس الأحكام الخاصة بصندوق الادخار فوضح في المادة (٢٨) موارد التي تتكون من الاشتراكات التي تقطع شهرياً بواقع ٥٪ من الأجور المشار إليها فعلا عن ربيع استثمار هذه الأموال والاعانات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها . أما الأموال المدخرة التي يلتزم بها الصندوق عند انتهاء خدمة العامل فقد قضى المشروع بأن تكون معادلة لمجموع الاشتراكات التي اقتطعت من أجره والمبالغ التي أداها صاحب العمل لحسابه زائداً فائدة هذه الأموال وفقاً للنسبة التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية سنوياً بعد موافقة مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ٢٪ سنوياً (المادة ٢٩) ومن البديهي أن تحديد حد أدنى لسعر الفائدة يلقي على المؤسسة عبء استثمار أموالها بما يكفل مقابلة هذه الفائدة على الأقل فضلاً عن المصروفات الإدارية ولا شك أن معدل ربيع الاستثمار سيختلف من سنة إلى أخرى تبعاً لحالة أسعار الفائدة في السوق وسياسة الاستثمار ، على أنه إذا طرأ نقص في الربح بسبب هبوط سعر الفائدة عن الحد المقرر فإن هذا النقص يمكن أدائه من الأموال الاحتياطية التي تتوافر في الصندوق نتيجة لما يغله الاستثمار في الأوقات الأخرى . من فائدة كبيرة وكذلك الأموال التي تتوافر بسبب عدم صرف حصة صاحب العمل في الأموال المدخرة أو نتيجة لوفاة عمال عن غير وريثة أو غير ذلك من الموارد .

وتقضى المادة (٣٠) من المشروع بأن المال المدخر المشار إليه وفوائده تستحق بانتهاج خدمة العامل لدى صاحب العمل وذلك في الحالات التي يكون فيها مستحقاً لمكافأة نهاية الخدمة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

أما إذا كان ترك الخدمة لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون المشار إليه التي تجيز لصاحب العمل فسخ العقد دون سبق إعلان للعامل ودون مكافأة أو تعويض فلا يستحق العامل حصة صاحب العمل وفوائدها . فإذا كان ترك الخدمة بسبب الاستقالة فلا يستحق العامل المبالغ التي يدفعها صاحب العمل لحسابه في الصندوق وفوائدها إذا استقال من الخدمة قبل أن تبلغ مدة خدمته سنتين ويستحق ثلث هذه المبالغ في حالة استقالته قبل أن تبلغ مدة خدمته خمس سنوات وثلثها إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ويستحق العامل هذه المبالغ كاملة إذا استقال بعد مضي عشرة سنوات .

وقضى المشروع بأنه متى جميع الأحوال التي لا تستحق فيها حصة رب العمل في صندوق الادخار إلى العامل كاملة تبقى ما لم يصرف منها من حق الصندوق .

وفرق المشروع كذلك بين استحقاق الأموال للعامل وأدائها إليه ، فقرر أن يؤدي ما يستحق من الأموال المدخرة كاملاً إلى العامل أو وريثه حسب الأحوال في الحالات التي أوردها على سبيل الحصر في المادة (٣٢) وقد روعي في تحديد هذه الحالات انقطاع صلة

العامل بالعمل نهائياً الأمر الذي يستوجب تصفية حسابه في المؤسسة وصرفه إليه ، علي أنه فيما يختص بالعامل الذي يطلب فسخ عقد العمل بسبب دعوته لتأدية الخدمة العسكرية فقد ترك المشرع له أن يختار بين الحصول على ماله المدخلة كاملاً أو تركه بالمؤسسة إلي حين انتهاء خدمته العسكرية ومن البديهي أن العامل الذي يتمسك بأحكام القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ بشأن الاحتفاظ للمجندين بوظائفهم لا يؤدي إليه ما يستحق من مال مدخر إذ أن عقد العمل بالنسبة له يستمر قائماً .

وقد أوضح المشروع كيفية صرف المبالغ المدخرة فقرر أن تؤدي هذه المبالغ دفعة واحدة أو علي دفعتين (مادة ٣٤) حسب الأحوال علي أنه أجاز لوزير الشؤون الاجتماعية بعد موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قواعد عامة لأداء هذا المال علي دفعات محددة إلي العامل أو المستحقين عنه ، ولاشك أن في هذا النص من المرونة ما يكفل أداء الأموال المدخرة إلي مستحقيها وفقاً لظروفهم الاجتماعية .

علي أنه في حالة فصل العامل أو فسخ عقد العمل أو انتهائه لغير الأسباب الواردة في المادة (٣٢) فلا يصرف إليه ما يستحقه من مال مدخر إلا إذا بقي متعطلاً لمدة لا تقل عن ستة أشهر بصفة مستمرة ، ونظراً إلي أن العامل الذي يفصل من عمله قد يكون في حاجة إلي العون المادي بعد فقد أجره ، لذلك فقد أجاز المشروع له أن يحصل علي دفعة من ماله المدخر مقدارها ٢٥ ٪ / تزداد إلي ٥٠ ٪ / في حالة مباشرته للحقوق التي تكفلها له المادة (٢٩) مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن الفصل بغير مبرر وبعد مرور ستة أشهر علي فصله دون صدور حكم بوقف قرار فصله ، ومن الواضح أن المشرع لم يقصد من كل هذه القيود إلا الإبقاء علي المال المدخر وتنميته بحيث يستطيع العامل الاعتماد عليه بعد تقاعده وبعد أن يفقد كل إمكانيات التكسب والسعي وراء الرزق .

واتساقاً مع هذا الحكم فقد أجاز المشروع للعامل في حالة حصوله علي بعض أو كل أمواله المدخرة أن يؤدي إلي الصندوق كل أو بعض ما حصل عليه دفعة واحدة وذلك في حالة عودته إلي الخدمة لدي أي من أصحاب الأعمال الخاضعين لأحكام هذا القانون ، ويستحق العامل علي هذه الأموال الفائدة التي تضيفها المؤسسة سنوياً إلي المال المدخر وذلك اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ الإيداع (مادة ٣٥) .

وقضي المشروع في المادة (٣٤) بأن تحمل المبالغ التي يدفعها صاحب العمل في صندوق الأدخار وفوائدها محل مكافأة نهاية الخدمة التي تستحق للعامل ويستحق العامل عند انتهاء مدة خدمته لدي صاحب العمل المبالغ المشار إليها أو المكافأة أيهما أكثر ومن الواضح أن هذه المقارنة ستجرى في كل مرة يترك فيها العامل الخدمة لدي أي من أصحاب الأعمال الخاضعين للقانون حتي ولو كان اشتراكه بالمؤسسة متصلاً .

كما أوجبت المادة المذكورة علي المؤسسة في حالة ما إذا قبلت حصة صاحب العمل في

الأموال المدخرة عن المكافأة المستحقة أداء الفرق إلى العامل بعد التثبت من وجود هذا الفرق على أن تتقاضاه بعد ذلك من صاحب العمل عن طريق مطالبته بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول ويستحق على صاحب العمل فوائد تأخير مراكباً بواقع ٦٪ سنوياً اعتباراً من تاريخ مطالبته الثانية حتى تاريخ الأداء وبشرط أن يكون قد انقضى على المطالبة الأولى أسبوع علي الأقل — علي أنه في حالة عدم قيام صاحب العمل بأداء الأموال فقد كفلت المادة المذكورة المؤسسة أن تحمل قانوناً للعامل في المطالبة قضائياً ويكون لها في سبيل الحضر علي هذه الفروق نفس الامتياز المقرر للعامة بمقتضى أحكام المادة ١١٤١ فقرة (١) من القانون المدني .

وقد توقع المشروع أن تتعرض المؤسسة لبعض الخسارة نتيجة تطبيق أحكام هذه المادة لذلك فقد رأى احتياطياً لذلك أن يوجب علي كل صاحب عمل يخضع لأحكام القانون بأن يؤدي رسماً شهرياً قدره (واحد في ألف) من الأجور الاجمالية التي تستحق لعماله الموجودين في خدمته والمشاركين في صندوق الادخار وتفيد هذه الرسوم في حساب خاص وتكون بمثابة احتياطي لمقابلة ما قد يحدث من خسارة (مادة ٣٨) .

ونظراً إلى أن بعض طوائف العمال يتمتعون حالياً وقبل صدور القانون بنظم أكثر رعاية من النظام المقترح لذلك فقد استثنت المادة (٣٦) أصحاب الأعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ مثل هذه الأنظمة من الحضر للالتزام الوارد من المادة (٢١) بشروط خاصة .

وتتضمن هذه الشروط فيما يختص بصناديق الادخار القائمة ألا تقل المبالغ التي يؤديها رب العمل لحساب كل عامل عن ٥٪ من أجره الاجمالي وأن يكون منصوباً في لوائح هذه الصناديق علي أن هذه المبالغ تقابل الالتزام القانوني لرب العمل بمكافأة نهاية الخدمة ، وفضلاً عن ذلك فقد أوجب المشروع علي صاحب العمل أن يضمن اضافة فائدة سنوية إلى المال المدخر لا يقل خلال الخمس سنوات الأولى من صدور القانون عن ١٥٪ علي أن يحدد وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المالية معدل سعر الفائدة الواجب علي صاحب العمل اضافته بعد ذلك .

أما فيما يختص بالعقود الجماعية المختلطة ونظم المعاشات وهي التي يتدرج فيها نظاما التأمين والادخار ويكون مقابل التأمين فيها علي شكل قسط واحد فقد تطلب المشروع ألا تقل المبالغ التي يؤديها صاحب العمل لحساب كل عن ٧٥٪ من أجره الاجمالي وأن يعتمد النظام لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية وعضوية مدير عام الإدارة العامة للعمل ورئيس مصلحة التأمين . وقد بينت المادة (٣٦) البند «ثانياً» بيان الاجراءات الخاصة بتقديم الطلبات إلى هذه اللجنة وكيفية البت فيها كما خول المشروع للجنة المذكورة حق اعتماد هذه الأنظمة أو تعديلها أو رفضها علي أن يكون قرارها في هذا الشأن نهائياً .

وواضح من المادة المشار إليها أن الإعفاء قاصر على النظم الخاصة سواء في شكل صناديق إدخار أو عقود جماعية أو نظم معاشات أما إذا اقتصر على التأمين المؤقت أو غيره من الأنظمة فإنها تصبح ملغاة بحكم القانون بمجرد تنفيذه ويلتزم أصحاب الأعمال والعمال بالاشتراك في المؤسسة .

ونظرا إلى ضخامة الأموال التي سوف تتجمع في المؤسسة واضطرادها في النمو عاما بعد عام فقد تعدل حصيلتها بعد بضعة أعوام إلى عشرات الملايين من الجنيهات مما يجعل منها أداة ائتمان قوية تعتمد عليها الحكومة في الاقتراض لمشروعات الإصلاح والتنمية الاقتصادية لذلك فإن فرض أي ضريبة على ربح استثمار هذه الأموال قد يقعد المؤسسة على القيام بواجبها في هذا الشأن ويجعل منها أداة ضعيفة عاجزة عن تمويل المشروعات القومية التي قد يرى تمويلها بسعر فائدة منخفضة .

لهذه الأسباب فقد حرص المشروع في المادة (٣٧) على إعفاء ناتج استثمار أموال المؤسسة من الخضوع إلى الضرائب المقررة بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سبما وأن مثل هذا الإعفاء تتمتع به حالياً صناديق الادخار لموظفي الحكومة .

ولما كانت الأموال المدخرة التي تصرف للعامل أو المستحقين عنه هي من قبيل المعاش ورغبة في التسوية التامة بين موظفي الحكومة المشتركين في صندوق الادخار المنشأ بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والعمال الخاضعين لأحكام هذا القانون فقد قضي المشروع بإعفاء هذه الأموال من الخضوع للرسوم والضرائب التي يفرضها القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

كما قضى كذلك بإعفاء العمليات التي تباشرها المؤسسة من الخضوع لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال ذلك لأن كثيراً من أحكام القانون الأخير يتعارض تطبيقها مع أحكام المشروع فضلاً عن أن المشروع قد اشتمل على كل الضمانات التي تكفل للحكومة الاشراف على أموال المؤسسة . ولا مجال إطلاقاً لتعدد الرقابة مما قد يعوق المؤسسة عن القيام بأعمالها على الوجه الذي يحقق الأغراض المرجوة منها .

وقد نص المشروع كذلك على إعفاء الاشتراكات والبطاقات من الخضوع لرسوم الدفعة وذلك تيسيراً للأعمال الادارية وتخفيفاً من أعبائها .

ولضمان الدقة في تنفيذ أحكام القانون وتمكيناً للمؤسسة من أداء أعمالها على الوجه الأكمل فقد خول القانون لموظفي المؤسسة بالدخول في مجال العمل لأجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والمستندات المتصلة بتنفيذ هذا القانون وإبلاغ الادارة العامة للعمل بما يكشفوه من مخالفات كما خول موظفي الادارة العامة للعمل الذين يعينهم وزير الشؤون

الاجتماعية صفة الضبط القضائي فيما يختص بتنفيذ هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .
ولم يفت المشروع تقرير الجزاءات المناسبة عن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه وروغى
فيها النص على تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت المخالفة في شأنهم .
وبينت المادة (٤٣) الأحوال التي تنتهي فيها المنشأة والحقوق المترتبة على ذلك وكيفية
الوفاء بها ومسئولية الخلف بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات
الواردة في هذا القانون .

كما قرر المشروع في مادته الأخيرة تمثيلاً مع سنة التدرج تنفيذ المشروع في مرحلته
الأولى بالنسبة للمنشآت التي يوجد مركزها الرئيسي في محافظتي القاهرة والاسكندرية على
أن يصدر وزير الشؤون الاجتماعية بعد ذلك من القرارات ما يلزم لتطبيق القانون
في الجهات الأخرى .

وحرصاً على تعميم أحكام نظام التأمين والادخار على فئات العمال المختلفة فقد أوجب
المشروع على مجلس الوزراء أن يصدر قراراً بتحديد المدة التي يتم فيها سريانه على جميع أنحاء
الجمهورية المصرية .

وتزى وزارة الشؤون الاجتماعية أن الأحكام التي نص عليها المشروع فضلاً عما فيها من
رعاية لحقوق العمال وتأمين لأسرهم فإنها ستعمل على تدعيم الاقتصاد القومي وخدمة
الأغراض الانتاجية ولذلك فإن المشروع جدير بأن يعتجل بتنفيذه .

وتتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء
في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن

النقل العام للركاب بالسيارات

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية

وعلى القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات .

وعلى ما اقرته مجلس الدولة .

وساء على ماعرضه وزير المواصلات .

. أصدر القانون الاتي :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٢ و ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ المشار
إليه النصوص الآتية :

مادة ٣ — لا يُرخّص في النقل العام للركاب إلا بطريق الالتزام بملم تر الحكومه أن
تهولي إدارته بنفسها وذلك في الخطوط أو للمناطق التي قسمت إليها شبكة الطرق العامة للمعدة
للمرور بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه . وكذلك في الخطوط أو للمناطق
الجديدة التي تستحدث مستقبلا بقرار من وزير المواصلات ويعين مايشمله الالتزام من تلك
الخطوط أو المناطق .

ويكون منح الالتزام بقانون بعد إجراء مزايدة أو ممارسة . . . ويعين وزير المواصلات
بقرار يصدر منه الاجراءات التي تتبع في تلك المزايدة أو للممارسة وشروطها وعلى الأخص
مايتعلق منها بسلامة الركاب وراحتهم وتحديد السرعة والأجور ومواعيد العمل وعدد
السيارات وطرق صيانتها والأعمال الصناعية الملحق بها وعدد الأدوار والركاب ومقدار
الحمولة الفعلية التي يتحملها الطريق وغير ذلك مما يقتضيه تنظيم الحركة في كل منطقة على حدة
وتسييرها وتأمينها

ويجب أن يكون من ضمن هذه الشروط تحديد تأمين يؤديه صاحب العطاء أو العرض
المقبول بمقداره . . . جنبها عن كل سيارة ويبقى في خزانة الحكومة إلى نهاية الالتزام ويجوز
توظيف هذا التأمين في سندات حكومية .

(١) نشر بالوقائع المصرية للعدد ١٨٠ مكيبر الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٦ .

ولا يمنح الالتزام إلا بعد فترة يحددها وزير المواصلات لا تتجاوز سنة من تاريخ ابلاغ صاحب العطاء أو العرض المقبول بقبول عطاءه أو عرضه وعليه أن يستوفي خلال هذه الفترة جميع الاشتراطات التي تمت على أساسها المزايدة أو الممارسة وإلا صودر التأمين المدفوع منه بقرار من وزير المواصلات مع عدم الاخلال بالجزاءات الأخرى المتفق عليها أو المقررة قانوناً .

ويحدد في قانون منح الالتزام الموعد الذي يبدأ منه تنفيذه .

ويكون استغلال النقل طوال المدة السابقة على منح الالتزام بطريق الترخيص .

« مادة ٣ — يشترط في الملزم أن يكون مصرياً أو شركة مصرية مشترطاً في تأسيسها ألا يقل نصيب المصريين في رأس مالها عن ٧٥٪ طول مدة الالتزام وأن تتضمن وثيقة الالتزام الشروط الآتية :

(أولاً) أن يؤدي الملزم للحكومة علاوة على رسوم الترخيص اناوة بنسبة مئوية من اجمالي الإيرادات قدرها ٦٪ في منطقة القنال من مناطق شبكة الطرق العامة و ٢٪ في المنطقة الثالثة و ٣٪ في باقي المناطق وتؤدي تلك اناوة عن كل شهر خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانتهاؤه .

(ثانياً) ألا تزيد مدة الالتزام على عشر سنوات .

« مادة ٥ — يجوز لوزير المواصلات بقرار منه بعد موافقة مجلس الوزراء سحب الالتزام ومصادرة التأمين المنصوص عليه في المادة الثانية علاوة على الجزاءات الأخرى المتفق عليها أو المقررة قانوناً وذلك في أية حالة من الحالات الآتية :

(١) إذا تأخر الملزم في أداء اناوة الشهرية أو أى جزء منها عن الموعد المقرر في المادة الثالثة .

(٢) إذا امتنع عن تسيير سيارات في جزء من منطقة أو خط الالتزام .

(٣) إذا سير سيارات أقل من العدد المقرر وفق شروط الالتزام .

(٤) إذا خالف خط السير المقرر وفق شروط الالتزام .

« مادة ٦ — يجوز لوزير المواصلات إذا تعذر رغم منح الالتزام البدء في تنفيذه — وفقاً للشروط المقررة — في خط أو منطقة ما ، أو إذا تعذر الاستمرار في هذا التنفيذ ، أن يحفل استغلال النقل العام للركاب في ذلك الخط أو المنطقة بطريق الترخيص إلى أن يصبح ممكناً العود إلى طريق الالتزام .

« مادة ٧ — تستبدل بنص المادتين ٧ و ٨ من القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النصان الآتيان :

« مادة ٧ - يحدد وزير المواصلات شروط الترخيص المشار إليه في المادتين ٦ و ٧ .

« مادة ٨ — لا يجوز للمجالس البلدية والقروية أن تحصل عن مرور السيارات بالطرق الداخلة في دوائر اختصاصها أية اناوة من ملتمى النقل أو المرخص لهم فيه ان الذين تحصل منهم الحكومة على اناوة تطبيقا لهذا القانون » .

مادة ٣ — تلغى المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٤ — على الوزراء تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيما عدا مادته الثانية فيعمل بها من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .
صدر بديوان الرئاسة في ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥ (٨ فبراير سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات بالأقاليم وعند الشروع في تطبيقه تكشف التطبيق عن الحاجة إلى إدخال التعديلات الآتية :

(١) عدلت المادة الثانية باستبعاد ما جاء بها قاضيا بأن يشمل قرار وزير المواصلات الخاص باجراءات المزايدة أو الممارسة تحديد الحد الأقصى لنسبة نفقات التشغيل إلى الإيرادات العامة ، لأن هذه النسبة تختلف باختلاف المناطق والخطوط تبعاً لاختلاف الظروف الخاصة بكل منها ، من ذلك كثافة السكان وحالتهم الاجتماعية ومواسم الأمطار وأطوال الطرق المرصوفة وغير المرصوفة ، هذا إلى تحديد تلك النسبة تحديداً تحكيمياً قد يثير من الصعاب ما يمس حسن إدارة المرافق واطراد سيره .

وعدل التأمين الذي يدفعه صاحب العطاء أو العرض المقبول بجعله خمسين جنيهاً عن كل سيارة بدلاً من ٥ ٪ من ثمنها ، وذلك من قبيل التيسير وتحقيقاً من أثر مبالغ التأمين دون ثمرة يجنيهاً مقدموها .

هذا إلا أن الجانب الأكبر من المخالفات التي توقع عنها جزاءات أو غرامات تؤخذ من مبالغ التأمين قد ترك أمره لأقلام المرور لتتولى بنفسها تحصيل الغرامات من المخالفين رأساً .
وأوضحت الفقرة الأخيرة من هذه المادة بأن يكون استغلال النقل بالركاب قبل إجراء المزايدة أو الممارسة وإلى حين منح الالتزام بطريق الترخيص .

(٢) عدلت المادة الثالثة بحيث تكون الااوة التي يؤديها الملتزم خلال خمسة عشر يوماً التالية لانقضاء كل شهر ، نسبة مئوية ثابتة من إجمالي الإيرادات روعي في تحديدها الظروف الخاصة بكل منطقة ، فحددت بمنطقة القنال ستة في المائة نظراً لأن جميع طرقها مرصوفة ومن الدرجة الأولى وأنها ليست منطقة موسمية وأن الحركة التجارية قد نشطت بها نشاطاً عظيماً خصوصاً بعد الجلاء وكثرة القوات الحربية المصرية المعسكرة بها .
كما حددت باثنين في المائة بالمنطقة الثالثة من مناطق شبكة الطرق العامة : وهي تبدأ من

ديروط إلى الشلال نظرا لسوء حالة الطرق بها وتعذر صيانتها مما يؤثر على السيارات الشغالة بها. وبالتالي يرفع من مصاريف التشغيل ، هذا إلى انخفاض المستوى الاقتصادي لدى الكثرة من سكانها .

وقدر الباقى المناطق — وأحوال الطرق والسكان فيها متشابهة — اقاوة قدورها ثلاثة فى المائة من إجمالى الإيرادات .

(٣) عدلت المادة الخامسة فيما يتعلق بالتأخير فى أداء الاقاوة الشهرية تبعا لتعديل موعد تلك الاقاوة على نحو ما جاء بالمادة الثالثة ، وحذفت عبارة (أكثر من مرة) بحيث أصبح التأخير فى دفع الاقاوة الشهرية ولو مرة واحدة كافيا لجواز توقيع الجزاءات المنصوص عليها ، كما أعيدت نسيق عبارات المادة .

(٤) عدلت المادة السادسة بحيث يكون لوزير المواصلات جعل استغلال النقل العام للركاب بطريق الترخيص فى حالة تعذر البدء فى تنفيذ الالتزام بعد منحه أسوة بحالة تعذر الاستمرار فى تنفيذه .

(٥) عدلت المادة السابعة بحذف عبارة (على أن تكون مطابقة بقدر الامكان لشروط المزايدة أو الممارسة الخاصة بالالتزام) إذ لا محل لها ، لأنه فضلا عن أن منح التراخيص قد يسبق فى الغالب وضع شروط المزايدة أو الممارسة الخاصة بالالتزام ، فإن الأمر — فى تحديد شروط الترخيص بحكم أن المطابقة التى تقضى بها تلك العبارة تكون « بقدر الامكان » فحسب وبحكم ما يتميز به الترخيص من توقيت وما ينفى فى إجراءاته من عدم الإبطاء الأمر فى ذلك سرعة فى الواقع إلى تقدير الوزير للامكانيات والظروف والملايسات التى يقرر منح الترخيص فى ظلها ، والتي قد تختلف فى حالة عنها فى أخرى ، فلا تحكها ضوابط ثابتة ، مما يعمى معه — لأصالح العام وتجنبنا لاتارة ضعاف فى التنفيذ — أن يترك للوزير وضع ما يرى ملائمة من الشروط إعمالا لسلطة تقديرية بغير حد منها ، وتأكيذا لهذا المراد ودفعاً لآى جدل قد يثار حوله بسبب وجود عبارة (على أن تكون مطابقة بقدر الامكان لشروط المزايدة أو الممارسة الخاصة بالالتزام) رؤى تعديل النص بحذفها ، كما رؤى سريان حكم هذا التعديل من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٢ وهو مانص عليه فى المادة الرابعة من المشروع المعروض .

(٦) حذف من المادة الثامنة شطرها الأخير القاضى بتوزيع الاقاوة المخصصة تطبيقا لهذا القانون بين وزارة المواصلات وبين المجالس البلدية والقروية بنسبة أطوال الطرق الداخلة فى اختصاص كل منها ، بحيث أصبحت تلك الاقاوة من حق وزارة المواصلات وحدها . هذا وقد وافقت وزارة الشؤون البلدية والقروية على هذا التعديل .

وقد رؤى أن يكون تعديل المادة الثامنة المذكورة يأثر رجعى فنص فى المادة الرابعة من المشروع على سريان حكم هذا التعديل اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٢ .

(٧) ألغيت المادة العاشرة إذ لم تعد هناك حاجة إليها بعد إصدار قانون المرور الجديد .

ويتشرف وزير المواصلات بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء - في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة - - رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ (١)

باستثناء أطيان صيانة الثروة العقارية من أحكام القانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ - بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ
المعدل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١

باسم الامة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المعدل بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ وبالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ وعلى الجدول الملحق به ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام الجدول الملحق بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل
بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ تحصل رسوم تسجيل عقود البيع الصادرة من مصلحة الأملاك
الأميرية عن أطيان صيانة الثروة العقارية باعتبار ٥٪ من الثمن وملحقاته وفقاً لما هو وارد
بالعقد .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥ (٨ فبراير سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

في سنة ١٩٣١ مر العالم بأزمة اقتصادية مريرة كان من أثارها بمصر أن توقف كثير من المدنيين عن الوفاء بديونهم الأمر الذي دفع الدائنين أن يتخذوا إجراءات نزع الملكية ضد مدينيهم، ولما كانت هذه الاجراءات تعرض الثروة العقارية لخطر مؤكد . فقد رأت الحكومة وقتئذ أن تتخذ اجراء يوفق بين مصلحة الدائنين في استيفاء ديونهم ومصلحة المدنيين في التيسير عليهم في الوفاء بها مع منحهم فرصة الابقاء على العقارات المحملة بالديون وكان من بين هذه الاجراءات صدور قرار من مجلس الوزراء في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ بتكليف الشركة العقارية المصرية بشراء هذه الأطيان لحساب الحكومة ، وقد سمح للمدنيين باسترداد هذه العقارات نظير رد مادفعته الحكومة بالنيابة عنهم من ثمن ومصرقات في خلال المدة وبالشروط التي جاء بها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ .

وقد صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ بتعديل رسوم الشهر العقارى وفقا للجدول المرفق به ، وجاء في صدر هذا الجدول أن الرسم المستحق على تسجيل بيع العقار أو رده باتفاق المتعاقدين أو التنازل عنه يقدر وفقا لقيمة العقار حيث يخضع تقديرها لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ ، وإن اختلفت عن الثمن المقدّر بالعقد .

ولما كانت القيمة الحقيقية للعقارات قد ازدادت منذ سنة ١٩٣١ بازدياد القيمة التجارية وكان تحصيل الرسم على أساس هذه القيمة بالنسبة للعقارات التي تناولتها قرارات صيانة الثروة العقارية يؤدي إلى إرهاب المدنيين الذين يرغبون في استرداد هذه الأطيان مما يتنافى والرغبة في معاونتهم على الاحتفاظ بملكيتهم التي هدتها الأزمة الاقتصادية ولادخل لارادتهم فيها ، فلا أقل من أن يحصل الرسم وفق الثمن الوارد في العقد الذي استرد به المدين عقاره من الحكومة .

لذلك رؤى تعديل الجدول الملحق بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ . المعدل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ بالنص المقترح بما يتفق والأسس السابقة . وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة . وتتصرف وزارة العدل بأن تقدم المشروع المرافق إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه تفضل باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل دوائر اختصاص محاكم المنصورة والزقازيق
وكفر الشيخ الابتدائية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ باجراء تعديلات في التقسيم الاداري لجمهورية مصر ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل :

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — تفصل محكمة دبرج نجم الجزئية من دائرة اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية
وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية .
- مادة ٢ — تفصل بلدة المعصرة مركز بلقاس من دائرة اختصاص محكمة بيلا الجزئية
وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة بلقاس الجزئية .
- مادة ٣ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة المنصورة الابتدائية والتي أصبحت
بمقتضى المادة الأولى من اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية تحال بالحالة التي هي عليها
إلى محكمة الزقازيق الابتدائية بأوامر تصدرها المحكمة من تلقاء نفسها لجلسات محددة وبغير
مضروقات وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن اليه الأمر مع تكليفه الحضور في
المواعيد العادية .
- وكذلك جميع القضايا الخاصة ببلدة المعصرة والمنظورة الآن أمام محكمة بيلا والتي
أصبحت بمقتضى المادة الثانية من اختصاص محكمة بلقاس تحال بالحالة التي هي عليها إلى محكمة
بلقاس بأوامر تصدرها المحكمة من تلقاء نفسها لجلسات محددة وبغير مضروقات وفي حالة
غياب أحد الخصوم يعلن اليه الأمر مع تكليفه الحضور في المواعيد العادية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٦ .

ولا يسرى هذا القانون على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها .
مادة ٤ — علي وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥ (٨ فبراير سنة ١٩٥٦)

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٩١ سنة ١٩٥٥ بأجراء تعديلات في التقسيم الإداري لجمهورية مصر
فسلخ مركز ديرب نجم من مديرية الدقهلية وألحقه بمديرية الشرقية كما سلخ بلدة المعصرة
مركز بيلا من مديرية كفر الشيخ وألحقها بمركز بلقاس بمديرية الدقهلية فأقتضى التناسق
بين هذا التعديل وبين قواعد الاختصاص القضائي فصل محكمة ديرب نجم الجزئية من دائرة
اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية وضمها إلى دائرة اختصاص محكمة الزقازيق
الابتدائية . . . وفصل بلدة المعصرة مركز بلقاس من دائرة اختصاص محكمة بيلا التابعة
لمحكمة كفر الشيخ الابتدائية وضمها إلى دائرة اختصاص محكمة بلقاس التابعة لمحكمة
المنصورة الابتدائية .

أما بالنسبة للقضايا المنظورة وقت العمل بهذا القانون أمام محكمة المنصورة الابتدائية
ومحكمة بيلا الجزئية فإنها تحال بالحالة التي تكون عليها إلى المحكمة التي أصبحت بمقتضى
أحكام هذا القانون مختصة بنظرها وذلك بمقتضى أوامر تصدرها المحكمة من تلقاء نفسها
وبغير مصروفات إلا إذا كانت هذه القضايا قد أفل فيها باب المرافعة وأجلت للنطق بالحكم
قبل نفاذ هذا القانون فإن المحكمة التي تولت نظرها هي التي تحكم فيها .

وتتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بعد إفراغه في الصيغة
التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

المحاماة

مجلد قضائى شهري

رئيسة نقابة المحامين

السنة السادسة والثلاثون

أبريل
سنة ١٩٥٦

العدد
الثامن

الموقع الثانى للمحاماة

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة حجازى

بيان

كان مؤتمر المحامين العرب الذي انعقد من ٣ مارس إلى ٨ مارس سنة ١٩٥٦ حدثاً كبيراً في حياة المحامين وفي تاريخ الوحدة العربية ، لذلك رأت لجنة المجلة أن تخصص القسم الأول من هذا العدد لجميع أوجه نشاط المؤتمر واجتماعاته ولجانه وقراراته وأسماء من اشتركوا فيه من المحامين المصريين والعرب . . . مضافاً إلى ما اعتادت المجلة نشره من القوانين .

* * *

وقد نشرنا في الجزء الثاني من هذا العدد :

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها .
ص ٤٤٧

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن
الري والصرف . ص ٤٦٠

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء
نقابة المحاسبين والمراجعين . ص ٤٧٠

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تجارة المخصبات الزراعية . ص ٤٧١

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد
المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥—١٩٥٦ الزراعية . ص ٤٧٨

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٦ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١) من القانون رقم ٢٣٦
لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات . ص ٤٨٠

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات . ص ٤٨١

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وإضافة مواد
جديدة إليه . ص ٤٨٧

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية . ص ١٩١

قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل أحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المعدل
للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية . ص ٥٠٩

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل دوائر اختصاص محكمتي بنها والقاهرة الابتدائيتين .
ص ٥١٢

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل دوائر اختصاص محكمتي المنصورة والزقازيق .
ص ٥١٣

قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ خاص بالمناجم والمهاجر . ص ٥١٥

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء محاكم المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح
الزراعي . ص ٥٣٢

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن
نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة .
ص ٥٣٣

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥١ بفرض
ضريبة على المسارح وغيرها من محال التفرجة والملاهي . ص ٥٣٥

وزارة الداخلية :

قرار بتعديل بعض أحكام القرار الخاص بوثائق السفر المصرية . ص ٥٣٧

قرار بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ بإشتراط الحصول على إذن قبل العمل
بالهيئات الأجنبية . ص ٥٣٨

لجنة التحرير

محمد مصطفى الفلي - حسين أبو زبير - نصيف زكي - محمد شوقي - محمد مختار قطب

أبريل
سنة ١٩٥٦

المحاماة

العدد الثامن
السنّة السادسة والثلاثون

المؤتمر الثاني للمحاميين العرب

المنعقد بالقاهرة يوم السبت ٣ من مارس سنة ١٩٥٦
والأيام التالية إلى يوم الخميس ٨ من مارس سنة ١٩٥٦

مُقَدِّمَةٌ

كانت الأيام التي انعقد فيها مؤتمر المحامين العرب بالقاهرة من ٣ إلى ٨ من مارس سنة ١٩٥٦ من الأيام المشهودة في تاريخ المحاماة بالأقطار العربية .

لقد عقد أول مؤتمر للمحاميين العرب في دمشق سنة ١٩٤٤ . ومن يومئذ ورغبة المحامين العرب متجهة إلى عقد المؤتمر الثاني . فلما اجتمع المكتب الدائم للمؤتمر في بيروت يوم ٨ ديسمبر ١٩٥٥ واشتركت فيه نقابات المحامين في الدول العربية قرر أن يعقد المؤتمر الثاني بالقاهرة في العشرة الأيام الأولى من شهر مارس سنة ١٩٥٦ .

واستجابة وتنفيذا لهذا القرار الذي يمثل رغبة المحامين في كافة الأقطار العربية أخذ مجلس نقابة المحامين بمصر يعد المعدات لاجتماع المؤتمر وتنظيمه . وتحدد يوم السبت الموافق ٣ من مارس والأيام التالية إلى يوم الخميس ٨ من مارس موعدا لاجتماعه .

وبعد أن اكتملت معدات اجتماع المؤتمر حضرت وفود المحامين العرب إلى القاهرة واستقبلهم زملاؤهم المصريون بالحفاوة والترحيب .

وكان برنامج المؤتمر يقتضي افتتاحه بدار الأوبرا . ولكن نظرا لضخامة عدد السادة المحامين الذين اشتركوا فيه رأت لجنة تنظيم المؤتمر أن دار الأوبرا لا تتسع لاجتماعهم فقررت إقامة حفلة الافتتاح بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة . وأقيمت بها يوم السبت

٢٠ رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ٣ من مارس سنة ١٩٥٦ في الساعة العاشرة صباحاً . وكانت الحفلة وما أحاط بها من مظاهر الروعة والجلال . وما ألقى فيها من الخطب المعبرة الجامعة . أول مظهر لنجاح المؤتمر فيما ينشده من رفع شأن المحاماة واعلاء مكانتها وتوحيد كلمة المحامين العرب واجتماعهم في صعيد واحد للنهوض بالمحاماة والتمكين لها من أداء رسالتها السامية في المجتمع وتقوية أواصر التعاون بين البلدان العربية والمساهمة في تحريرها .

وأخذ المؤتمر يعقد جلساته وجلسات لجانه في الجمعية الجغرافية المصرية وفي دار نقابة المحامين . وأتمت اللجان بحوثها وأصدرت توصياتها . واجتمع المكتب الدائم للمؤتمر لتنسيق هذه التوصيات وصاغ منها القرارات التي عرضها على المؤتمر في جلسته الختامية التي عقدت بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة يوم الخميس ٨ من مارس سنة ١٩٥٦ وأقر المؤتمر هذه القرارات بالإجماع . وقد نشرتها الصحف المصرية والعربية . وتناقلتها دور الاذاعة ووكالات الأنباء في مصر والخارج . فقايلها الرأي العام في الأقطار العربية بالتأييد والاستحسان وقوبلت في الخارج بالاعجاب والاكبار .

وكان من حسن التوفيق ودلائل البين والنجاح أن شهدت أيام المؤتمر اجتماع الأقطاب الثلاثة للدول العربية جلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود ونخامة السيد شكري القوتلي والسيد الرئيس جمال عبد الناصر . فقد اجتمعوا بالقاهرة في اليوم السادس إلى اليوم الحادي عشر من مارس سنة ١٩٥٦ وانتهوا في اجتماعاتهم إلى قرارات رفعت من شأن العروبة وكفلت لها التحرر والتماسك والتكتل في سبيل تحقيق أهدافها .

ويسر مجلة المحاماة أن تنشر في هذا العدد أعمال المؤتمر ولجانه وقراراته وخلاصة وافية لاجتماعاته تسجيلاً لهذه الأعمال والقرارات التي تعبر عن جهود المحاماة في أداء رسالتها الخاصة والعامة ومبلغ مساهمة السادة المحامين في نهضة التحرير التي تعم الأقطار العربية جميعها .

رئيس المؤتمر

عبد الرحمن الرافعي

١٥ مارس سنة ١٩٥٦

قرار مجلس نقابة المحامين

بالاشتراك في جلسات المكتب الدائم ببيروت

قرر مجلس نقابة المحامين بجلسته المنعقدة يوم الخميس ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الاشتراك في جلسات المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب الذي سينعقد ببيروت في يومى ٨ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وندب الأساتذة عبد الرحمن الرافعي النقيب ومحمود فهمي جندي النقيب السابق ومحمود الحناوى سكرتير عام النقابة واسطفان باسيلى وكيل النقابة السابق لحضور جلسات المكتب الدائم على أن يكون سفرهم وإقامتهم على نفقتهم الخاصة .

جلسات المكتب الدائم للمؤتمر

جلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بيروت

التي تقرر فيها عقد المؤتمر بالقاهرة

في الساعة الحادية عشرة من يوم الخميس ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، اجتمع المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب بدار نقابة المحامين بيروت عاصمة لبنان برئاسة النقيب فريد قوزما نقيب محامي بيروت ، وبحضور ممثلي نقابات الأقطار العربية وهم النقباء والأساتذة :

مصر : النقيب عبد الرحمن الرافعي ، محمود فهمي جندية - نقيب سابق ، محمود الحناوي - أمين السر ، اسطفان باسيل - وكيل النقابة السابق .

العراق : سعد عمر - نائب النقيب ، محمد بابان ، زكي جميل حافظ .

دمشق : النقيب ظافر القاسمي ، عبد الرحمن المارديني - أمين السر .

اللاذقية : النقيب ماجد صفيه ، جميل عبد الله ، أحمد المشبوت ، عبد الله الزين .

الأردن : النقيب فؤاد عبد الهادي ، جرجس خوري ، راتب دروزه .

طرابلس : النقيب واكيم البيطار ، مصطفى ذوق - أمين السر ، عبد الله المعصراني ، حميد معوض .

بيروت : النقيب فريد قوزما ، ميشال عقل - أمين السر العام ، فيليب سعادة ، سليم عرييد ، نهاد بوز ، أكرم يعضون ، وجدي ملاط ، بيار تون ، إلياس جهشان ، جورج فيليبيدس ، سليم أبو طعان .

افتتح الأستاذ فريد قوزما ، نقيب محامي بيروت ، رئيس المكتب الدائم ، الجلسة ، بالكلمة التالية :

« أرحب بكم أجمل ترحيب وأشكر لكم تلييتكم الدعوة ، متمنيا لكم طيب الإقامة في ربوع لبنان ، آملا أن تؤول أعمالنا إلى الخير والفلاح وأن يتم انعقاد هذا المؤتمر الذي طالما سعيينا إليه و كان يؤجل لأحوال وظروف متنوعة ، وفقنا الله جميعاً للتغلب عليها وعقد هذا المؤتمر الذي يعود بالخير العميم على البلاد العربية جمعا .

وقد كلفني نخامة رئيس الجمهورية أن أنقل لحضرتكم أحر تحياته متمنيا لكم طيب الإقامة ولأعمالنا النجاح ، مع قبول الدعوة لعقد المؤتمر العام للمحامين العرب في لبنان » .

رد نقيب المحامين في مصر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي شاكرآ لرئيس المكتب الدائم كلمته الترحيبية ، مظهرآ إعجاباه بإجماع المكتب وبما هي عليه المحاماة من عز ورفعة واجبا أن يعقد المؤتمر في مصر .

وقال الأستاذ ظافر القاسمي ، إنه يمتنى أن يعقد المؤتمر بالتغلب على كل عقبة وصعوبة في سبيل ذلك ، دون أي تفريق أو تمييز في محل انعقاده على أن يكون انعقاده في أقرب وقت .

وقال الأستاذ سعد عمر - نائب نقيب العراق ، مؤيداً ماتقدم به الأستاذ القاسمي ، داعياً إلى عقد المؤتمر في أقرب وقت ، وفي القاهرة .

وتكلم الأستاذ النقيب فؤاد عبدالمهدي ، منوها بالجلسات السابقة التي عقدتها المكتب الدائم وبالنقرار المتخذ سنة ١٩٥٣ ، في عمان ، الراي إلى انعقاد المؤتمر في القاهرة - هذا القرار الذي يؤيده بالنسبة لموقف مصر من القضايا العربية العامة وتبنيها .

وقال الأستاذ النقيب ماجد صفيه ، مؤيداً اقتراح نقيب دمشق بانعقاد المؤتمر في مصر لأن ظروف العرب تتطلب ذلك .

وهنا قال الرئيس النقيب الأستاذ فريد قوزما ،

إن هناك قرارات سابقة متعددة تقضي بانعقاد المؤتمر في لبنان ، مقترحا انعقاده في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٦ على أن يعقد في القاهرة ، إذا اقتضى الأمر ، في شهر مارس سنة ١٩٥٦ ، نزولا عند رغبة وفد مصر .

وقال الأستاذ اسطفان باسيلي ، إنه يشكر نخامة الرئيس اللبناني على دعوته بالحاح لعقد المؤتمر في لبنان ، ولكنه لا يعارض ، على ما يعتقد ، في أن يعقد في مصر ، راجياً أن تستجيب هذه الرغبة .

وقال الأستاذ النقيب واكيم البيطار ، منوها باتفاق الجميع ، مؤيداً الاقتراح الراي إلى انعقاد المؤتمر في مصر ، ومعلناً أن هذا الاتفاق الاجماعي على مصلحة البلاد العربية قد يحا من الأذهان ما كان يقال ، « إننا اتفقنا على أن لا نتفق » .

وبعد المداولة ، تقرر بالاجماع :

(١) عقد المؤتمر العام الثاني للمحاميين العرب في العشرة الأيام الاولى من مارس سنة ١٩٥٦ ، في مصر .

(٢) عقد المؤتمر العام الثالث للمحاميين العرب في العشرة الأيام الاولى من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، في لبنان .

جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بيروت

في الساعة الحادية عشرة من يوم الجمعة ٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، اجتمع المكتب الدائم للمؤتمر المحامين العرب بدار نقابة في بيروت برئاسة النقيب فريد قوزما ، نقيب محامي بيروت وبحضور ممثلي نقابات الأقطار العربية المذكورين في محضر الجلسة الأولى .

قال رئيس المكتب : إن المواضيع والأبحاث التي ستكون مدار المؤتمر الثاني حددت وحسرت وعينت في جلسات المكتب الدائم السابقة .

وهنا حضر معالي وزير العدل ، ومدير وزارة العدل العام :
 اقترح نقيب الأردن أن يبحث الحياد مكان المعاهدات غير المتكافئة .
 أيد الأستاذ سعد عمر - نائب نقيب العراق ، إقتراح نقيب الأردن .
 قال الأستاذ ظافر القاسمي : إنه يقتضى الإبقاء على بحث المعاهدات غير المتكافئة ، وأن يضاف إليه بحث الحياد واتفاقيات البترول أيضاً .
 وقال الأستاذ مشبوت . . إنه يؤيد الاقتراح الراى إلى الإبقاء على بحث المعاهدات غير المتكافئة .

وقال الأستاذ الزين : إنه يؤيد نفس الاقتراح .
 وبعد المداولة تقرر الإبقاء على المواضيع المتفق عليها في عمان وفي بيروت ويزاد عليها أبحاث الحياد واتفاقيات البترول .

ولدى المناقشة في هذين الموضوعين الجديدين - قال الأستاذ زكي جميل حافظ : إن العراق يحرص على بحث المعاهدات غير المتكافئة ومستعد لبحث أى من الموضوعين الجديدين .
 فتقرر تكليف نقابة المحامين في مصر ببحث موضوع الحياد ، وتكليف نقابة محامي العراق ببحث اتفاقيات البترول بالإضافة إلى موضوع المعاهدات غير المتكافئة .

وتقرر المحافظة على توزيع الأبحاث بين النقابات كالسابق ، وتعديل ما خصص للبنان منها بأن يكلف إلقاء ثلاث محاضرات أو أربع في التركات بدلا من محاضرتين في هذا الموضوع بالإضافة إلى المحاضرة عن تنظيم مهنة المحاماة .

وبناء على طلب نقابة الأردن ، تقرر تكليف نقابة مصر ببحث موضوع الأوراق التجارية بالإضافة إلى ما هي مكلفة به .

ثم اقترح رئيس المكتب أن تعين لجنة علمية من كل نقابة من ثلاثة أعضاء أصليين

وثلاثة احتياطيين ، عدا مصر ، فتعين لجنة مؤلفة من ثمانية أعضاء أصليين وثمانية أعضاء احتياطيين وذلك تعديلاً لما كان تقرر سابقاً بهذا الشأن في المكتب الدائم في عمان على أن تجتمع اللجنة العالمية قبل أسبوع من عقد المؤتمر في مصر .

اقترح النقيب الأستاذ ظافر القاسمي : توضيحاً لما كان تقرر في المكتب الدائم في عمان فيما يختص بتوحيد المصطلحات القانونية أن ترسل هذه الأبحاث على شكل جداول قبل شهر من عقد المؤتمر وأن تكون باللغتين العربية والفرنسية وإن أمكن باللغة الانكليزية أيضاً ، على أن يبعث بها إلى أمانة السر العامة للمؤتمر .

تقرر ذلك :

وتقرر أيضاً بناء على اقتراح النقيب الأستاذ عبد الرحمن الرافعي انه يمكن للمكتب الدائم أن يضيف إلى المواضيع المقررة أي بحث يرتأيه .

تقرر تفويض مجلسي نقابتي مصر ولبنان تعيين أمانة سر لكل من المؤتمرين الذين سيعقدان في مصر وفي لبنان .

ثم أرجئت الجلسة إلى الساعة الثانية عشرة من يوم السبت ١٠ / ١٢ / ١٩٥٥ .

جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ببيروت

في الساعة الثانية عشرة من يوم السبت ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، اجتمع المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب بدار النقابة في بيروت برئاسة النقيب فريد قوزما — نقيب محايي بيروت وبحضور ممثلي نقابات الأقطار العربية المذكورين في المحاضر السابقة .

وبعد المداولة تقرر أن يكون بدل الاشتراك بالمؤتمر في مصر خمسة جنيهات مصرية وفي لبنان خمسين ليرة لبنانية ، وتقرر قبول اشتراك القضاة في المؤتمرين بالشروط نفسها التي للمحامين .

وتقرر تفويض نقابة مصر في اتخاذ جميع الاجراءات التي تراها لازمة لانجاح المؤتمر ومنها دعوة المكتب الدائم عند الاقتضاء .

ويرى المكتب الدائم أن تكون من أبحاث المؤتمر الثالث قانون العقوبات والأحوال الجزائية واسترداد المجرمين وذلك لأن الموضوعات التي تقرر بحثها في المؤتمر السابق قد تم الاتفاق عليها من زمن ، وهذا الموضوع حديث لا يتسع الوقت لبحثه في المؤتمر الثاني ، وأن يوزع مكتب المؤتمر الدائم المواضيع على النقابات .

وهنا ، وبعد أن اختتم المكتب الدائم أعماله ، شكر الرئيس الأستاذ فريد قوزما الوفود على تحملها مشاق السفر والمجيء إلى لبنان ، داعياً بالتوفيق لنقابات الأقطار العربية إلى ما فيه خيرا وخير بلادها .

فرد الأستاذ محمود الحناوي شاكراً رئيس المكتب ونقابة بيروت على حفاوتها البالغة آملا في أن يرى الجميع في مصر خلال انعقاد المؤتمر وطناً ثانياً لهم .

جلسات المكتب الدائم بالقاهرة

الجلسة الأولى

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦ صباحاً

انعقد المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب الثاني بدار نقابة المحامين بالقاهرة في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ١٣ من رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦ برئاسة السيد الأستاذ عبد الرحمن الرافعي نقيب المحامين بمصر وسكرتارية السيد الأستاذ محمود الحناوي أمين سر المؤتمر وبحضور السادة الأساتذة :

عن مصر : الأستاذ صليب سامي ، الأستاذ محمود فهمي جندية ، الأستاذ محمد مصطفى القلبي ، الأستاذ يواقيم غبريال ، الأستاذ توفيق سيدم ، الأستاذ صلاح عبد الحافظ ، الأستاذ اسطفان باسيلي ، الأستاذ أحمد شوقي ، الأستاذ فاروق غلاب .

عن سوريا : الأستاذ عدنان القوتلي — نقيب المحامين بدمشق ، الأستاذ ظافر القاسمي النقيب السابق ، الأستاذ زهير الشلق ، الأستاذ إبراهيم البطل — أمين السر ، الأستاذ رياض المالكي ، الأستاذ عبد الرحمن المارديني ، الأستاذ صباح الرافعي .

عن حلب : الأستاذ عارف الجزماتي — نائب نقيب المحامين بحلب ، الأستاذ جورج عويس ، الأستاذ محمد جبريني .

عن اللاذقية : الأستاذ جميل عبد الله ، الأستاذ صلاح شاهين ، الأستاذ شاكر الديب .
عن لبنان : الأستاذ ميشيل عقل — أمين سر ونائب نقيب بيروت ، الأستاذ سليم عرييد ، الأستاذ أكرم بيضون ، الأستاذ سليم أبو طعان .

عن طرابلس (لبنان) : الأستاذ واكيم اليطار — نقيب طرابلس ، الأستاذ مصطفى ذوق ، الأستاذ حميد معوض ، الأستاذ شوقي دندشي .

عن المملكة الاردنية الهاشمية (عمان) : الأستاذ جبرا الأنقر — نائب نقيب الأردن ، الأستاذ شفيق الرشيدات ، الأستاذ راتب دروزه ، الأستاذ يحيى حموده ، الأستاذ عبد الله الريماوي ، الأستاذ عبد الله نعواس ، الأستاذ سليمان الحديدي ، الأستاذ حسين ناصر ، الأستاذ كمال ناصر .

وقد افتتح السيد الرئيس الجلسة بالكلمة الآتية :

إخواني وزملائي :

باسم الله وعلى بركة الله أفتتح جلسة المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب وباسم زملائي وباسمي أرحب بمقدمكم السعيد وأرحب بكم إخوانا وزملاء . لا فرق بين مصري وسوري وأردني ولبناني وعراقي . فالتنا جميعا في العروبة سواء . وأرجو من الله أن يوفقكم إلى نجاح

هذا المؤتمر . فان نجاح مؤتمر المحامين العرب هو نجاح للعروبة أيضا . وللمؤتمر أيها الاخوان الاعزاء مهمة أستطيع أن أقول إنها مهمة فنية . وله مهمة أخرى هي مهمة عامة . والمهمة الفنية هي المرتبطة أصلا بالحمامة . وأهمها توحيد المصطلحات القانونية بين الأقطار العربية وتوحيد التشريعات بين هذه الدول . وليس هذا بامر عسير فانا نشاهد أن البلاد التي تشتق من ثقافة واحدة كالبلاد اللاتينية مثلا كفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكلها مشتقة من ثقافة واحدة هي الثقافة اللاتينية مع اختلاف اللغات بينها ومع هذا الاختلاف فانها تتفاهم وتتقارب فيما يتعلق بالتشريعات والمصطلحات القانونية .

وأولى بنا نحن أبناء العروبة ولغتنا واحدة وهي اللغة العربية أن نوحّد بين مصطلحاتنا وبين تشريعاتنا .

وان لنا أيها الاخوان لمهمة عامة لا أراني في حاجة إلى أن أذكركم بها . فانها هي نفس المشاعر التي جمعتكم في هذا المكان . وهي نفس المشاعر التي تجمعنا سواء في الشرق أو الغرب وهي مشاعر الوحدة العربية . هذه الوحدة التي هي أمانة في عنقنا نحن العرب ونحن المحامين بالذات وأظني يا إخواني لا أكون مبالغا إذا قلت إنني أحس بأن شعوركم اليوم هو نفس الشعور الذي كنا نشعر به عندما كنا في بلادكم الجميلة في ديسمبر سنة ١٩٥٥ عندما افتتح المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب . ذلك أننا كنا نشعر أننا في بلادنا وفي ديارنا لا فرق بيننا وبين من دعونا إلى حضور هذا المكتب . فهذا الشعور الذي كنا نحس به هو نفس الشعور الذي أعتقد أنه يخالجكم جميعا . وإذا كنت آسف على شيء فهو أننا حرمانا من حضور ممثلين للعراق في هذا المكتب الدائم ، على أنني لا أطيل الكلام في هذا الموضوع وأرجو أن تتغلب الحكمة على العواطف آخر الأمر فنجد إخوانا لنا من العراق يحضرون هذا المكتب ويحضرون المؤتمر .

واكتفي بهذا يا حضرات الزملاء وأرجو اسمكم النجاح والتوفيق في عملكم الدائم الذي سيخلد على مدي الأيام .

والسلام عليكم ورحمة الله .

كلية الأستاذ جبرا الأنقر — نائب نقيب الأردن

سيدى الرئيس : حضرات الإخوان

يسر الوفد الأردني للمكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب أن يأتي إلى مصر الشقيقة العربية الكبرى والوفد يحمل تحية الشعب الأردني المناضل للشعب العربي في مصر النبيلة كما يحمل تحية الشعب العربي الأردني لحكومة مصر الرشيدة والسيد الرئيس وصحبه الكرام (تصفيق) .

وقد كان المكتب الدائم في الواقع موفقا كل التوفيق في أن يعقد مؤتمر المحامين

العرب هذه السنة في مصر لاسيا في هذه الآونة التي تناضل فيها مصر من أجل قضية العرب الكبرى قضية التحرر العربي وأن الشعوب العربية في مختلف أقطارها ولا أقول الشعوب العربية لأننا جميعاً شعب واحد في أقطار مزقت في ظروف قاهرة (تصنيق) .

إن الشعب العربي في مختلف أقطاره يقف من وراء مصر ويقف من وراء قادتها ويقف من وراء حركة التحرر العربي في جميع الأقطار العربية وتستطيعون هنا في مصر أن تلمسوا الأثر الكبير الذي كان للوثبة المصرية التي ابتدأت في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . ان هذا العدد الكبير الذي أم مصر والذي سيؤمها عند افتتاح المؤتمر ليدل أفصح الدلالة على ما يكن الشعب العربي في مختلف أقطاره لمصر ولزعماء مصر ولقادة مصر في معركة التحرر الوطني وإن دلت هذه الوفود على شيء فأنما تدل على الرغبة الملحة في أن يجتمع العرب في صعيد واحد ونحن نرجو أن يتبع هذا المؤتمر مؤتمرات أخرى في مختلف المناحي القضائية والتجارية والسياسية والدبلوماسية حتى تتحقق لنا الوحدة المرجوة التي نطمح جميعاً في تحقيقها بقيادة قادة التحرر العربي أني كانوا (تصنيق) .

إننا نشعر أن الشعب العراقي وأن أحرار العراق وأن محامي العراق هم بيننا ممثلون وإن حالت الظروف المتحركة في العراق دون اشتراكهم الفعلي في هذا المؤتمر فكلنا هنا عراقي .

ونحن ختاماً نشكر نقابة المحامين بالقاهرة على الاستعدادات الهائلة والجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها لانجاح هذا المؤتمر كما نشكر جميع الهيئات الرسمية والادارات والوزارات التي تتعاون معها في هذا السبيل .

ونرجو ان تسهم الأردن بقسطها في انجاح هذا المؤتمر كما تسهم بقسطها في التحرر العربي (تصنيق) .

كلمة الأستاذ عدنان القوتلي — نقيب سوريا

اخواني وزملائي :

ليس أفرح لنفس الانسان من أن يرى نفسه بين زملاء تجمعهم رابطة الصناعة وتجمعهم كذلك رابطة الأمل في تحقيق وحدة الوطن وأمانيه ولا بد لي قبل أن أبدأ هذه الكلمة من أن أتقدم بالشكر الجزيل وأبدأ به كلمتي لنقابة مصر على حفاوتهم للوفد السوري والوفود العربية في هذه المدينة الخالدة .

واني لاؤكد هنا ماتساءل عنه السيد النقيب من اننا نشعر فعلاً أننا بين أهلينا وأننا ماجئنا لبلد غريبة عنا .

وإذا كان لي أن أعلق بكلمة على ما تمضى به السيد النقيب فهي أنني أقول إن هذا المؤتمر

في اعتقادي وفي اعتقاد زملائي ظاهرة قومية وطنية أكثر مما هو ظاهرة فنية .

نعم أيها السادة نحن نعمل لمصلحة واعلاء شأن صناعتنا ولصناعتنا نعمل قبل كل شيء نحن معشر المحامين الذين ندافع عن الأفراد المظلومين نعمل قبل كل شيء لندافع عن الوطن العربي . ومن أولى من المحامين بالدفاع عن الوطن قبل الدفاع عن أفراد الوطن من ثعالب وذئاب تحيط به من كل جانب لتضعفه بل لتستأصله من جذوره وتضع مكانه شرذمة من يهود العالم المبعثرين الذين جاءوا ينتزعون أرضنا ووطننا (تصفيق) .

من منا يفكر في الدفاع عن فرد ويترك المجموعة ولذلك فاني أعتقد وهذا هو اعتقاد كل البلاد العربية اننا في هذا المؤتمر يجب أن نوحدهم ونوحدنا وأن نضم أصواتنا إلى أصوات العاملين إلى قادة البلاد العربية وفي طليعتها السيد الرئيس جمال عبد الناصر ونخامة الرئيس شكرى القوتلي (تصفيق) .

وكل هؤلاء الذين يعملون في سبيل اتحاد البلاد العربية لترفع عنها الكابوس الأجنبي الذي يحيط بها .

وإذا كانت مصر صدر العروبة ونبراسها الخفاق فان سوريا لتستجواب معها وتعتبر نفسها بمثابة القلب منها وأنها إذا مدت يدها إليها لتساعد عسكريا وتتضامن معها لدفع كل عدوان فانها لترجو أن يكون هذا فاتحة اتحاد عربي عسكري واقتصادي وسياسي وأن يكون من مقررات مؤتمر المحامين العرب الآن الذي يجمع النخبة الواعية من البلاد العربية كافة ما يؤيد ويحقق هذه الأهداف .

ولذا فاني أرجو في ختام هذه الكلمة أن تنتهي بنوعين من القرارات .

الأول — باقرار اتحاد المحامين العرب الذي قد منامشروعه الآن للمكتب الدائم للمؤتمر .

الثاني — أن يحقق فكرة الاتحاد فيما بين الطلائع الواعية للبلاد العربية في سائر مرافقها .

وأختم كلمتي هذه بذكر الشكر لتقابة مصر الكريمة النبيلة وإلى السادة الزملاء

الذين أحاطوا الوفد برعايتهم وأرجو لهذا المؤتمر التوفيق والنجاح (تصفيق) .

كلمة الأستاذ عارف الجزماتي — نائب نقيب المحامين بحلب

سيدى النقيب : سادتي

للأمة العربية قضية كبرى نحن المحامين العرب مكلفون بانجازها لا كو كلاء فحسب بل كأعضاء يشكلون الطليعة الواعية في هذه الأمة والمسئولة فعليا عن تحقيق هذه الرسالة وهذه القضية .

قضيتنا هي قضية الحرية ، قضية الوحدة والاشتراكيات ، وان العوامل التي أخرت انجاز

هذه القضية العربية لم تتجاوب ولم تكن أبدا نتيجة تقصير الشعوب العربية وأفراد الأمة العربية إنما كانت نتيجة للتواطؤ بين بعض الأشخاص الذين زعموا أنهم يمثلون هذه الأمة ونتيجة لتكالب المصالح الاستعمارية المتعددة .

ليست أعمال الانسان مقتصرة على مهنته فقط لكسب الرزق بل اننا كأفراد من هذه الأمة تقع علينا مسئوليات منها صناعتنا لكن المسئولية الأساسية هي مسئولية تحرير الأمة العربية من كافة القيود (تصفيق) .

علينا أن نوحّد الجهود في سبيل تحقيق هذه القضية وأن تكون هذه القضية أساسية لنا قبل أن تكون متعلقة بصناعتنا لأننا إذا استطعنا أن نؤمن الحرية للبلاد العربية نستطيع أن نؤمن القضاء العادل فنستطيع أن نضمن حرية الدفاع لكافة المواطنين وبالتالي تؤيد قضية الحرية في البلاد العربية وهي القضية الأساسية للمحاميين وليست كالقضايا العادية التي منها الدفاع عن المتهمين .

ونحن أيضاً كمحاميين مسئولون بالنسبة لصناعتنا وبالنسبة لوضعنا في أن نضمن تقدم هذه الصناعة ونضمن توحيد هذه الجهود ولذلك فإن نقابة محامي دمشق وعلى رأسها الأستاذ عدنان القوتلي قدمت مشروعا باتحاد المحامين العرب وأرجو منكم جميعاً أن نتحد ونكون بدأ واحدة فلا ينفض هذا المؤتمر إلا لنا كيد هذا الاتحاد ووضع نهاية كاملة له وإلا فانا لا نعتبر أنفسنا في مؤتمر المحامين قد أنجزنا مهمة ذات جوهر فعلي يضمن تضافر جهود المحامين في المستقبل ويؤمن قضيتهم الأصلية وهي الدفاع عن الحرية (تصفيق) .

نحن الآن إذ نذكر إخواننا العراقيين نعتبر أنهم موجودون فعلا بيننا لأن كل محام يعتبر نفسه أنه سوري ولبناني وعراقي وأردني في وقت واحد ولذلك نحن لا نعترف بهذه الأسماء بل نحن أمة عربية واحدة (تصفيق) .

وأختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى نقابة المحامين بالقاهرة خاصة وإلى كافة الأشخاص الذين شاركوا في هذا المؤتمر (تصفيق) .

كلمة الأستاذ جميل عبد الله — عن نقابة اللاذقية

سيدى النقيب : إخواني الكرام

إن المجال في هذه اللحظة التي نعتبر من أجل الساعات واللحظات في تاريخ الأمة العربية، هذه اللحظة التي تجتمع فيها الطبقة النيرة من جميع البلاد العربية لتعمل بيد واحدة وبروح واحدة وبإخلاص للمصلحة العامة ولمصلحة الأمة العربية بصورة عامة . انها لساعة تاريخية يجب أن نعترف ونفخر بها وأتني لأشكر السيد نقيب مصر لسعيه وعمله بصورة خاصة على نجاح عقد هذا المؤتمر الذي حالت ظروف عديدة منذ سنة ١٩٤٤ للجيلولة دون عقده

كما أشكر جميع الاخوان الذين ساهموا في فسكرة هذا المؤتمر والذين عملوا كل ما في وسعهم لتحقيقه وأرجو أن نصل في النهاية إلى النتيجة المرصية التي يتمناها كل فرد من أفراد الأمة العربية (تصفيق) .

كلمة الأستاذ واكيم البيطار — نقيب طرابلس

سيدي النقيب : سادتي

إن الكلام النبيل والعاطفة الشريفة التي أحاطنا بها السيد نقيبنا المحبوب الأستاذ عبد الرحمن الرافعي (تصفيق) والجهد الجبار الذي بذله في سنيل انعقاد هذا المكتب الدائم وفي سبيل توجيهه إلى أسمى المراتب وأعلى الاهداف الوطنية العامة الشاملة . هذه الاقوال وهذه المكارم التي لا يمكن أن تصدر إلا عن شخص كنقيبنا المحبوب عبر عنها شاعر مصر حين قال :

وإذا المرء كان ممحاً كريماً ظهرت طبياته في اللسان (تصفيق)

سيدي النقيب :

كانت مصر عند حسن ظن العرب فدعت إلى انعقاد المؤتمر العظيم هذا المؤتمر الذي هو عنوان نهضة العرب وها نحن نلبي دعوة مصر إلى هذا المؤتمر ونقع عند حسن ظنها إنما إلى هذا المؤتمر وتوصلاً إلى غايتنا الدانية والمرتبة فاذا اجتمعنا تحت رئاستكم يا سيدي النقيب فأنما نجتمع صفوفاً مترابطة نحو الغاية التي نهذف إليها جميعاً والصفوف المترابطة المتفاهمة لغايتها الشريفة ومراميها العادلة لا يجوز أن تتوقف لمجرد وجود ثلثة فيها بل يجب أن يضم رجال هذه الصفوف أجنحتهم وقلوبهم ليسدوا الثغرة حتي يفوزوا بالنتيجة .

فاذا كان محامو العراق العزيز المحبوب لم تمكنهم ظروفهم لان يكونوا بيننا فليس معني هذا أننا نتنامى العراق أو أننا لا نعز بها ولا نحلها المكانة العزيزة في قلوبنا لكن معناه أن البقية الباقية منا كفيلة بأن تقوم بالمهمة الملقاة على عاتق مؤتمرنا . هذه البقية الباقية تحت جناح وقوة وتوجيه ثورة مصر كفيلة بأن ترسل إلى الأمة العربية خير الأمانى وأن ترسل إلى مستقبل العرب أبهى أضواء الوطنية لتصل إلى أهدافها السامية . لذلك فنحن نأخذ من إيمان الثورة ومن نهضة الثورة سلاحاً حتي نواجه المستقبل وترسل إلى جميع الاقطار العربية منهجاً يقوم على أساس العلم والجهاد الحيوي للامة الواحدة التي إذا ما مزقتها الايام فقد يجمعها مؤتمر الاحياء (تصفيق) .

كلمة الاستاذ ظافر القاسمي - نقيب دمشق السابق.

سيدى النقيب : سادتي الزملاء الكرام

طلبت الكلام وليس اسمى مدونا بين الخطباء أو المتكلمين لأن نقبي قد مثلي في الكلمة التي ألقاها عن محامي سوريا . كما أن السيد النقيب الأكبر الاستاذ عبد الرحمن الرافعي قدمثل جميع البلاد العربية في الكلمة التي افتتح بها هذا المكتب الدائم .

لقد طلبت الكلام لموضوع لم يرد على لسان أحد من السادة الزملاء فأجزت لنفسي أن أتحدث فيه مع إخوان وزملاء عرفت أكثرهم وعم خيرة رجال الفقه ومن قادة الرأي في البلاد العربية .

بالأمس طالعنا الصحف في الصباح المبكر بغياً اعترت له كل مشاعري واضطربت له نفسى ذلك النبأ هو منع الزملاء العراقيين من الاشتراك معنا في هذا المؤتمر أو منع بعضهم عن الاشتراك فيه فاتصلت لقورى بالصديق الحبيب العزيز الأستاذ اسطفان باسيلى وقلت : ما هذا الذى وقع وماذا عسانا فاعلين وماذا نملك من الأمر فقال غدا نتحدث وها نحن قد اجتمعنا لتحدث .

لا أكتفكم يا إخوانى أني قضيت نهار أمس بوسائل خاصة وبما أملك من معارف وأصدقاء في النقابة من ذوي الاتصالات المختلفة لكي أتعرف إلى سر هذا الموقف سواء كان من حكومة العراق أو من نقابة المحامين بالعراق لأبادر فأقول إن الذى أنقله إليكم ليس إلا معلومات وهذه المعلومات لكم وحدكم أن تقررُوا صدقها وحقيقتها .

اتصلت بالواسطة بالسيد نجيب الراوى سفير العراق في مصر وهذه الواسطة أوحى إلى أن يخاطبكم لا بصفته سفيراً للعراق إنما بصفته رئيساً للوفد العراقي في المؤتمر الأول الأستاذ نجيب الراوى فأجاب بكثير من الحرقه لهذا الموقف الذى وقع قال إن الواقع أن حكومة العراق قد منعت قسماً من المحامين ولم تمنعهم جميعاً وهذا القسم لا يتجاوز عدده العشرة وأصر إخواننا وزملاؤنا في العراق أن يمتنعوا عن حضور المؤتمر ما لم يسمح لهؤلاء الزملاء الذين منعوا من الحضور والمنع من السفر عقوبة كما أعلم فهو حد من الحرية والسفر إنما هو لغاية قومية ولغاية مصلحية . نعم كلنا عراقي ومصرى ولبنانى وسورى بل على الأصح كلنا عربى ولكنني أنلفت عن يميني وعن شمالي فأرى أفراداً من هذه القبيلة قد تخلفت فأتساءل هل نملك شيئاً من الأمر حتى ينضم إلى الركب وهل من وساطات وهل من مباحثات وهل من مقابلات . فكرت في هذا طول الليل فرأيت أن أتقدم باقتراح يتلخص في بندين :

الأول — أقترح فيه علي المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب أن يقرر العمل بكل الوسائل لاشتراك الزملاء العراقيين في المؤتمر .

والثاني — أقترح فيه تأليف لجنة من ممثلي النقابات العربية لتحقيق هذا الغرض .
وأعتقد بذلك أنني عبرت عن رأيكم جميعاً في هذا الاقتراح وأعتقد وأمامنا اسبوع
ونملك كثيراً من الوسائل وليس لي أن أقرر شيئاً في هذا الموضوع وإنما أقول علي سبيل
المثال نستطيع أن نبرق لرؤساء الحكومات العربية ليتوسطوا لدى حكومة العراق لتسمح
لهؤلاء الزملاء بحضور المؤتمر أو توسط فريقاً من هؤلاء الرؤساء واقترح رئيس جمهورية
لبنان .

وأقترح عند الاقتضاء أن يسافر وفد من هذا المؤتمر إلى العراق بالطائرة لعله يستطيع
أن يتوصل إلى حل من الحلول .

والأمر على كل حال متروك لهذا المكتب الدائم في العمل على السماح بالحضور لإخواننا الذين
اشتبهوا أن يشاهدوا هذا الموقف منذ اثني عشر عاماً فحبل بينهم وبين ما اشتبهوا .

الأستاذ محمود الخناوي : سيناقدش هذا الاقتراح في جلسات المساء .

الأستاذ جميل عبد الله — نائب نقيب اللاذقية .. أرجو أن يأذن لي نقيبنا الكريم أن
أقول كلمة تعقيب على كلمة الأستاذ ظافر القاسمي وهي أن البرقية التي وردت من العراق
أول ما وردت وردت إلى نقيب بيروت وتعممت على سائر النقابات وقد دعي نقيب بيروت
في الحال مجلس النقابة وأطلعته على البرقية وأشركني في الجلسة وأوضح لنا المساعي التي
بذلها نقيب بيروت وهي من الأهمية بمكان نذكرها أمامكم ليكون الرئيس الكريم علي بيته منها .

قبل أن ترد هذه البرقية إلى بيروت اتصل سفير العراق بنقيب بيروت واستوضحه فيما
يتعلق بالمكتب الدائم وفي خطب المكتب الدائم وفي توجيه المكتب الدائم فلما طمأنه نقيب
بيروت بأن كل ما يجري في المكتب يجري تحت جو طابق في الوطنية حقيقة لكنه يتصل
بالقانون والنظام وستمر كل المحاضرات والخطب على مكتب خاص يطلع عليها قبل أن
تلقى بلا مسبات ولا شتائم ولا تطرف ولا أهداف سياسية أخرى .

فهم من ذلك أن سفير العراق يأخذ فكرة خاطئة عن المكتب الدائم ويبلغ هذه الفكرة
الخاطئة للمراجع المختصة بها ولذلك طلبنا بالإجمال في جلسة نقابة محامي بيروت أن يتصل
النقيب بصفته رئيس المكتب الدائم الداعي إلى المكتب الدائم بالسفير العراقي ويحتج على منع
محامي العراق من الحضور ويفهمهم أن المؤتمر في حقيقته قد يكون المؤتمر الوطني العام
للأهداف العامة لكنه في الحقيقة الظاهر والمتفق عليه هو تمهيد لما سيكون تمهيد على طرق
العلم والقانون تمهيداً لروابط الأمة الواحدة وإن تعددت أقطارها .

لذلك ياسيدى النقيب نحن نضم صوتنا إلى صوت الزميل ظافر القاسمي ونعتبر أن هذا الأمر
سيبحث في الجلسة ولكن كونوا علي ثقة أن نقيب محامي بيروت يعمل ما في وسعه في هذا
الموضوع .

وبالنسبة إلى النصيحة التي تفضل بها السيد رئيس جمهورية لبنان أقول إن رئيسنا المجبوب (نخامة رئيس جمهورية سوريا) قبل أن أحضر إلى المؤتمر أوصاني بأن نكون يدًا واحدة مع إخواننا وزملائنا وأن نعمل كل ما يمكن عمله في سبيل انجاح هذا المؤتمر. وقد فهم هذا أيضا التقيب الزميل في بيروت وتوجه إلى القصر الجمهوري بطلب مقابلة الرئيس في شأن هذا الأمر.

والكلمة التي أختتم بها هي أن الجواب بعد السؤال عن هذه المساعي سيكون مرضيا إن شاء الله ونحن بدورنا قبل أن نعقد الجلسة الآتية أرجو أن نحصل على المعلومات الكافية (تصفيق).

كلمة الأستاذ عبد الله الريماوي — عن الأردن

أيها الإخوان :

إن البحث في هذا الموضوع لم يكن في جدول أعمال هذه الجلسة، إنما شام أحد الزملاء محققاً أن يشير إليه وأن يعطيه الأهمية التي هو جدير بها والذي دفعني إلى الكلام في هذا الموضوع هو أن نحاول منذ البداية في بحث كل مشكلة أن لا نقف عند الظاهرة دون أن نتفقد إلى ما ورائها وأن لا نقف عند الاعراض دون أن نتفقد إلى حقيقة ما وراء الاعراض. فالذي حدث إلى إخواننا المحامين في العراق حدثت محاولة شبيهة به في الأردن عندما حاول أبو حميد قائد الجيش الإنجليزى أن يمنع أيضاً عدداً من أعضاء المكتب الدائم من الوفد الأردني من القدوم إلى هذا البلد للاشتراك في هذا المؤتمر.

عندما نتحدث عن مراجعة حكومة العراق في أمر المحامين يهمني أن أضع أمامكم حادثة أخرى قريبة الوقوع لنتمكنوا من المعالجة ومن أن تأخذوا علماً بحقيقة ما يجري وهذه الحقيقة هي أننا وعندما نقر طلب الاستاذ أن يجري سعى من أجل حضور المحامين العراقيين يجب أن يكون سعينا لحضورهم جميعاً أي لا يجوز أن يكون التوسط قابلاً لأي استثناء من هؤلاء الإخوان لأن نقابة المحامين في العراق هي الموجودة في المكان المعني بالأمر وهي الجهاز الذي من خلاله يفترض أن يتصل بالمكتب الدائم ولا يجوز أن نتخطى هذه النقابة أو مجلسها عند الاتصال بغية أن يكون بيننا الإخوان الآخرون كما لا يجوز أن يكون في اتصالاتنا ما يختلف مع وجهة نظرنا.

حقيقة الأمر أيها السادة أن ما يجري من مثل هذه الأعمال هو نتيجة لتحكم مصالح وسياسات تتناقض مع مصلحة الأمة العربية وسياساتها ومنطق مصلحتها وسياساتها في هذه المرحلة وهو التحرر.

ولذا فنحن إذا ما سعيانا لأن يكون بيننا الإخوان العراقيون فيجب أن نقرر قبل السعي

وبنفس القوة احتجاجنا وشجبنا على أسلوب السياحة والحكم والمصالح التي تتحكم في بعض البلاد العربية لتحاول بكل مافي وسعها أن تجرها إلى غير طريق التحرر وتبعدنا عن طريق الأمة العربية النائرة فيه (تصديق) .

الأستاذ ميشيل عقل

إنني أتني على اقتراح الأستاذ ظافر القاسمي و كنت أود أن أقدم أنا به، لأن تقيبتنا في بيروت أوصاني به ولا فرق بين لبنان وبين سوريا في مثل هذا الموضوع ولي اقتراح أرجو أن أقدمه إذا كنتم ترغبون في بحث الموضوع الآن أو أؤجله إذا كنتم ترغبون في التأجيل إلى المساء .

(تقرّر التأجيل إلى جلسة المساء)

وقد انقضى الاجتماع في الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر على أن يعود المكتب إلى الأشغال في تمام الساعة الخامسة من مساء اليوم .

الجلسة الثانية

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦، مساء

في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم السبت الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦ عقد مكتب المؤتمر جلسته الثانية برئاسة السيد الأستاذ عبد الرحمن الرافعي نقيب محامي مصر وحضور السادة ممثلي الدول العربية في المؤتمر.

الرئيس

هذه الجلسة هي استئناف لجلسة الصباح وسيتلى برنامج المؤتمر على حضراتكم ليكون تحت تصرفكم تعديلاً أو موافقة أو تغييراً.

وأرجو أولاً أن أتلو على حضراتكم اقتراحاً مقدماً من السيد أمين السر لنقابة بيروت فيما يتعلق بالوساطة التي يبذلها نقيب بيروت فيما يختص بممكن محامي العراق لحضور المؤتمر، لذلك أرجو من السيد أمين السر أن يتلو الاقتراح على حضراتكم.

الأستاذ ميشيل عقل - أمين السر لنقابة المحامين في بيروت

أتلو على حضراتكم نص الاقتراح :

« أحيط المكتب علماً برغبة السيد فريد قوزما نقيب المحامين في بيروت في بذل وساطته لتمكين محامي العراق في حضور المؤتمر وقرر المكتب تفويضه بهذه الوساطة على أن تتم بموافقة نقابة محامي العراق » .

الأستاذ الرماوي

أرجو أن يؤخذ بعين الاعتبار عند بحث هذه الأمور أن بعضنا يعالجها وهو يعاني منها أو من مثلها وبالتالي قد يكون في معالجة الأمور ما لا يتفق مع ما يراه بعض الإخوان .

الاقتراح كما هو مقدم ينقسم إلى قسمين : (الأول) طلب من هذا المكتب أن يقر مبدأ الوساطة من أجل تمكين محامي العراق من الحضور . و (الثاني) تفويض الزميل القاضل بهذه الوساطة .

لا أريد أن أتعرض إطلاقاً لموضوع تفويض الزميل أو عدمه إنما أريد أن ينصرف بحثي للمبدأ وهو مبدأ الوساطة .

هناك وقائع وهناك أسلوب معين ، أما الوقائع وما أذكره يستند إلى برقيات أمانات جاءت إلى نقابة الأردن من العراق ، البرقية الأولى موقعة من السيد حسين جميل نقيب محامي العراق ويقول فيها ما يلي :

« نقابة المحامين — عمان »

حيل بين عدد كبير من المحامين منهم أعضاء في مجلس النقابة ومحاضرون في المؤتمر وبين السفر، لذلك قررت نقابة محامي العراق عدم الاشتراك في المؤتمر. اننا للأسف لاضطرارنا لاتخاذ هذا القرار. حسين جميل نقيب محامي العراق.

فالتأني إذن ينسب إلى أن نقابة العراق ومجلس نقابة العراق كان راعياً في أن يحضر هذا المؤتمر ويظهر من البرقية أن حكومة نوري السعيد منعت عدداً كبيراً من المحامين من الحضور ومن بينهم أعضاء في مجلس النقابة ومن بينهم محاضرين في المؤتمر. فالتقابة هي التي موجودة هناك وتزن الأمور وزناً يركز إلى الواقع عن كذب وليس عن بعد وجدت أن الموقف يقتضي أن يتخذ قرار بعدم الحضور.

وتلا ذلك أن جاءت برقية أخرى أيضاً لنقابة المحامين في الأردن وهذه البرقية من محامين آخرين أي من محامين يعترضون على قرار النقابة ويطلبون من نقابة الأردن أن توافق على اشتراكهم في المؤتمر بخلاف لقرار نقاباتهم. وقد أرسلت نقابة الأردن خطاباً لهؤلاء المحامين.

إلى السادة : عبد الكريم كنه — محمود بايان — شاكر ماهر — إبراهيم الحمداني — علاء الدين الوسواس — محمد مهدي الوهاب

أرسلوا برقية تقول : لا تقبل اتصالاً عن غير طريق نقابة المحامين في العراق — أي مجلس النقابة.

هذه هي الوقائع وعليها أن نضع العلاج على أساس الوقائع.

إنني شخصياً وجميع زملائي أعضاء الوفد الأردني يقرون القول بأن الإجراء من أصله كان خاطئاً وأن السلطة التي منعت عدداً كبيراً من الحضور وعدم تقرير مثل هذه الحقيقة هو تهرب من الحقيقة. والتهرب من الحقيقة لا يكون سبيلاً إلى معالجة أية قضية من قضايا هذه الأمة معالجة صحيحة.

على الرغم من ذلك فهناك رغبة ومن الخير أن نسعى لتبكين هؤلاء الاخوان من الحضور ويكون ذلك بأن يتخذ المؤتمر جميعهم قراراً بواسطة — والواسطة هي في مستوى الرجاء — مع حكومة نوري السعيد ليعود عن قرار خاطئ اتخذته، قرار لا يمكن أن يوجد ما يبرره لأنه بحسب رأي وضع القضية في غير نصايها. لذلك فاني أصبح اقترحاً مضاداً نصبه كالآتي :

« يقرر المكتب الدائم أنه اطلع على البرقية المرسلة من نقيب المحامين في العراق حول الحيلولة بين عدد كبير من المحامين وبين حضور المؤتمر ويقرر الاحتجاج على هذا التصرف،

ويطلب من الحكومة العراقية العودة عنه ، بحيث يتمكن من يريد من المحامين العراقيين أن يأتي إلى المؤتمر .

وانتهت المناقشة بتفويض رئيس المكتب إرسال برقية تأييد لتقابة العراق واحتجاج على مسلك حكومة العراق حيالها .

وأقر المكتب البرنامج النهائي للمؤتمر وتأليف لجانته وانقضى الاجتماع في منتصف الساعة الثامنة مساء .

موقف العراق من المؤتمر

كان للسيد نقيب العراق الأستاذ حسين جميل ولزملائه أعضاء نقابة العراق نشاط محمود في الدعوة إلى عقد المؤتمر الثاني للمحاميين العرب . وقد دعا مندوبوا العراق الذين حضروا انعقاد المكتب الدائم في أولى جلساته ببيروت . إلى عقد المؤتمر بالقاهرة ورؤوا في عقده بمصر معان كريمة في الظروف الحالية ، وكان يؤمل المؤتمر أن يشترك عدد كبير من محامي العراق في أعماله وكانت البوادر توحى بذلك بل إن النقابة في العراق أرسلت إلى نقابة مصر كشفا بعدد كبير من المحامين الذين عقدوا النية علي الحضور إلى القاهرة والاشتراك في أعمال المؤتمر واستبشر الجميع خيرا بهذه الظاهرة ، ثم فوجيء العرب بأن السلطات في العراق منعت كثيرا من المحامين الذين يرغبون الاشتراك في المؤتمر من السفر إلى القاهرة .

ونحن نسرد هنا المراسلات والبرقيات المتبادلة بين نقابة محامي العراق والمؤتمر .

خطاب النقابة المرفق به كشف بأسماء المحامين :

السيد الزميل المحترم الأستاذ السيد عبد الرحمن الرافعي — نقيب المحامين مصر .

تحية وسلاما وبعد :

أرسل إليكم مع كتابي هذا قائمة بأسماء المحامين العراقيين الذين سيشترون في مؤتمر المحامين العرب . وفي آخر القائمة أسماء ثلاثة من الحكام (القضاة) سيشترون في المؤتمر مع الوفد العراقي حيث أجاز ذلك المكتب الدائم المنعقد في بيروت في ٨ و ٩ و ١٠ كانون الأول (ديسمبر) الماضي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حسين جميل — رئيس نقابة المحامين

المحامون العراقيون المشتركون في المؤتمر الثاني للمحاميين العرب :

١ — من اللجنة الإدارية لنقابة المحامين في العراق :

السادة الأساتذة :

حسين جميل — النقيب (رئيس الوفد العراقي للمؤتمر) ، الدكتور عبد الله اسماعيل

البستاني — سكرتير النقابة ، صالح الشالجي — أمين صندوق النقابة ، محمد بابان — عضو

اللجنة الادارية .

ب — السادة الأساتذة المحامون مرتبة أسماؤهم حسب حروف الهجاء :

عبد العزيز السنوي	دياب مهدي	ابراهيم محمد الشيخ علي
عبد العزيز عبد الرزاق الباجهجي	رشيد الصفار	ابراهيم الحمداني
عبد الهادي الشكرجي	زكي خطاب	أحمد العامر
عبود الشالحي	زيد أحمد عثمان	أحمد البضام
عبود معله	سعيد العجيل	اسماعيل خير الله
عبد الائمة مجيد	سليمان بابان	اسماعيل اليعقوبي
علي وصفي	سلمان علي العزاوي	اسماعيل الغانم
عواد علي النجم	سلمان ييات	أكرم البياتي
علاء الدين الوسواسي	شاكر ماهر	أمين رؤوف الأمين
غسلق الملاك	صباح جميل روجي	أنور سمحري
فارس ناصر الحسن	صبيح طاهر البلمان	توفيق الفكيكي
فائق توفيق	صبيح رؤوف الكبيسي	جعفر عبد الرزاق شريف
فوزي الخضير	صفاء حسن رضا	جمال الراوي
فوزي عبد الواحد	طارق أحمد حالت	جهاد الأنصاري
فرنسيس شماس	عاصم ناظم العمري	جميل صادق
فريق عقراوي	عبد الجبار محمود الشيخ علي	جواد جوهرى
فيصل حبيب الخيزران	عبد الجبار القره غولي	حامد الصكبان
قاسم حسن	عبد الرحمن زبور	حسن زكريا
قاسم القيسي	عبد الرحمن زيدان	حسين المؤمن
قيس الكيلاني	عبد الله يوسف الاسماعيل	حسين مهدي الخفاجي
كاظم أحمد	عبد الله جابر العاني	حسن أحمد المعروف
كاظم الشاع	عبد الله السنوي	حسن المطيري
كامل الشالحي	عبد الرزاق الضيف	حكمت القيسي
كاكه حمه خانقاه	عبد الرزاق شيب	حيدر عبد المجيد
كمال عبد الجبار الأمين	عبد الكريم كنه	خالد الدرة
لطيف الحكيم	عبد الأمير السعدي	خالد عيسى طه
محمد علي الأزري	عبد الستار علي الحسين	خالد طه النجم
محمد مفتاح الدباغ	عبد الحسين كونه	خالص عزي
محمد شريف الدباغ	عدنان فرهاد	خليل الدروبي
محمد حسن سليم	عدنان الدبوني	خليل عزت
محمد جواد حيدر	عدنان رؤوف النقيب	غزعل معيلف

نعيمه الوكيل	محمود يابان	محمد جواد الخطيب
تهاد نور الدين	مصطفى النائب	محمد نحر الدين آل الجميل
نور الدده	مصطفى رشيد	محمد مهدي الوهاب
هاشم الشايندر	مصطفى جواد	محمد طاهر النقشبندی
هديب الحاج حمود	مصالح النقشبندی	محمد مشحن الحردان
هلال ناجي	محسن دزهائی	محمد توفيق العاني
يحيى موسى جواد	محيي الدين السعدي	محمود محمد جاسم
يحيى ياسين محمود	ناظم حميد	محمود الحلبي
يوسف باكوس	نجيب الصائغ	محمود جعفر الأمين
	نجيب سيسي	محمود توفيق

— الحكم (القضاة) :

شامل رشيد الشيعلي ، محي جعفر هندي ، نوري محمد علي الهاشمي .

منع المحامين العراقيين من الاشتراك في المؤتمر

أرسل نقيب المحامين بالعراق الأستاذ حسين جميل برقية للنقابة بالقاهرة هذا نصها :
 حيل بين عدد كبير من المحامين منهم الأعضاء في مجلس النقابة ومحاضرون في المؤتمر
 وبين السفر . لذلك قررت نقابة محامي العراق عدم الاشتراك في المؤتمر . اننا للأسف
 لاضطرارنا إلى اتخاذ هذا القرار .

حسين جميل — نقيب محامي العراق

وقد عرضت هذه البرقية على مجلس النقابة فقرر إرسال البرقية التالية :
 ان نقابة محامي مصر تسجل لمحامي العراق موقفهم العربي الكريم وتأسف لحرمان المؤتمر
 من اشتراكهم فيه وتستنكر موقف السلطات العراقية ومنعها محامي العراق من الاجتماع
 بزملائهم العرب لتقوية أواصر التعاون والتعارف بينهم .

وقد أرسل الأستاذ حسين جميل النقيب البرقية التالية للمكتب الدائم المنعقد بالقاهرة :

سيادة رئيس مؤتمر المحامين العرب القاهرة

نقابة محامي العراق تشكركم والزملاء أعضاء المكتب الدائم والنقابات العربية على جميل
 مؤازرتكم في موقفها في الدفاع عن حق المحامين في حضور مؤتمرهم . وأنها لتقدر كل
 التقدير لقرارانكم في شد أزر المحامين العراقيين وتأيدهم . نسأل الله أن يوفق المؤتمر لتحقيق
 رسالته لخير العرب .

حسين جميل — نقيب محامي العراق

وعند انعقاد المؤتمر أرسل الأستاذ حسين جميل النقيب البرقية التالية :

سيادة رئيس مؤتمر المحامين العرب القاهرة

نقابة العراق تحيي المؤتمر وترجو له التوفيق في مهمته لخير الوطن العربي .

حسين جميل — نقيب محامي العراق

وقد رد النقيب علي هذه التحية بالبرقية الآتية :

السيد الأستاذ حسين جميل نقيب محامي العراق

باسم مؤتمر المحامين العرب أشكركم على برقيتكم السريعة وأنا لنعشر نقابة العراق ممثلة
 بعبد الرحمن الرافعي — رئيس المؤتمر .
 معنوايا وقليليا في المؤتمر .

تحرير الجيش الأردني من النفوذ البريطاني

وتلقى السيد رئيس مؤتمر المحامين العرب البرقية الآتية من جلالة الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية .

منعادة السيد عبد الرحمن الرافعي

رئيس مؤتمر المحامين العرب القاهرة .

أشكركم ومؤتمر المحامين العرب على ما تضمنته برقيتكم من صادق الشعور وأدعو الله أن يكمل المساعي العربية لما فيه خير أمتنا .

الحسين

وذلك ردا على برقية رئيس المؤتمر إلى جلالتة وهذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة الملك حسين

ملك الأردن عمان

إن مؤتمر المحامين العرب المنعقد بالقاهرة والذي يري في تحرير الجيش العربي الأردني من النفوذ البريطاني ضرورة قومية تقتضيها المصلحة العربية العليا والمصلحة الأردنية ، يحيي جلالة ملك الأردن لخطوته المباركة بإبعاد جلوب ومعاونيه ويؤكد أمله في أن تكون هذه الخطوة المباركة مقدمة لتحقيق عروبة الجيش الأردني ليأخذ مكانه الطبيعي بين الجيوش العربية الحرة .

رئيس المؤتمر

عبد الرحمن الرافعي

الجلسة الثالثة

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦

في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦ عقد المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب جلسته الثالثة برئاسة السيد الأستاذ عبد الرحمن الرافعي وحضور السادة أعضاء المكتب من ممثلي الدول العربية .

الأستاذ محمود الحناوي

جدول أعمال جلسة اليوم يشتمل على :

- ١ — تشكيل لجنة لمراجعة البحوث القانونية لتقديمها للمؤتمر قبل انعقاده .
- ٢ — تشكيل لجنة لبحث المحاضرات ومراجعتها .
- ٣ — رجاء رؤساء الوفود إعداد الخطب التي ستلقى في حفلة افتتاح المؤتمر يوم السبت القادم مع ملاحظة أن لا تطول مدة إلقائها عن ثلث ساعة .
- وأرى أن تكون لجنة البحوث مكونة من السادة رؤساء الوفود ومن السكرتارية أما لجنة المحاضرات فممكن أن تعهد إلى سكرتيري النقابات مع أمين السر وتكون مهمتها حصر الكلمات وإعدادها لاعداد اللائق لكي يستطيع إلقاؤها في المواعيد المناسبة فضلا عن تجهيز كل ما يتعلق بالمحاضرات .

وقد وافق المكتب على هذا الاقتراح .

وقد رأى المكتب تكوين اللجنة الأولى الخاصة بمراجعة البحوث القانونية من السيد رئيس المؤتمر وأمين السر ورؤساء الوفود . وتكوين اللجنة الثانية الخاصة ببحث ومراجعة المحاضرات التي تلقى في أيام المؤتمر من أمناء السر للنقابات العربية لاعداد المحاضرات .

الأستاذ عدنان القوتلي

سبق أن وزعنا على حضراتكم مشروع موضوع النظام الأساسي الداخلي لاتحاد المحامين العرب فالرجاء من المكتب دراسة الموضوع .

قرر المكتب تأليف لجنة لبحث المشروع على الوجه التالي :

عن نقابة جمهورية مصر	الأستاذ الدكتور محمد زهير جبراته
عن نقابة دمشق	» عدنان القوتلي
عن نقابة حلب	» حارف الجزماتي
عن اللاذقية	» جميل عبد الله
عن بيروت	» ميشيل عقل
عن طرابلس	» مصطفى ذوق
عن الأردن	» يحيى حموده

وانقضى الاجتماع حيث كانت الساعة الخامسة والنصف مساء .

لجان المؤتمر

- ١ — لجنة القانون التجاري :
 ويرأسها السيد الأستاذ النقيب فريد فوزما
 وأمين سرها السيد الأستاذ عادل علوبة
 والسيد الأستاذ كامل بركات
 لبنان
 مصر
)
- ٢ — لجنة المصطلحات القانونية :
 ويرأسها السيد الأستاذ النقيب عدنان القوتلي
 وأمين سرها السيد الأستاذ عبد العزيز الشوربجي
 والسيد الأستاذ أحمد شوقي
 سوريا
 مصر
)
- ٣ — لجنة الإجراءات الجزائية :
 ويرأسها السيد الأستاذ محمد مصطفى القلبي
 وأمين سرها السيد الأستاذ أحمد المنيوت
 والسيد الأستاذ أحمد بدر
 مصر
 اللاذقية
 مصر
- ٤ — لجنة أنظمة المحاماة :
 ويرأسها السيد الأستاذ النقيب فؤاد عبد الهادي
 وأمين سرها السيد الأستاذ صلاح عبد الحافظ
 والسيد الأستاذ أحمد مختار قطب
 الأردن
 مصر
)
- ٥ — لجنة القانون الدولي العام :
 ويرأسها السيد الأستاذ النقيب ماجد صفيه
 وأمين سرها السيد الأستاذ جمال العطيني
 والسيد الأستاذ محمود عيسى عيده
 اللاذقية
 مصر
)
- ٦ — لجنة القانون الدولي الخاص :
 ويرأسها السيد الأستاذ النقيب يواقيم بيطار
 وأمين سرها السيد الأستاذ صلاح شاهين
 والسيد الأستاذ محمد فكري أغا
 طرابلس
 اللاذقية
 مصر
- ٧ — لجنة القانون التجاري البحري :
 ويرأسها السيد الأستاذ النقيب نجيب الرفاعي
 وأمين سرها السيد الأستاذ أحمد زكي الشيتي
 والسيد الأستاذ حميد معوض
 حلب
 مصر
 طرابلس

٨ — لجنة القانون المدني :

ويرأسها السيد الأستاذ صليب سامي
وأمين سرها السيد الأستاذ رياض المالكي
والسيد الأستاذ توفيق سيدهم

مصر
سوريا
مصر

٩ — لجنة القانون الجزائي « العقوبات » :

ويرأسها السيد الأستاذ علي بدوي
وأمين سرها السيد الأستاذ ميشيل عقل
والسيد الأستاذ حمادة الناحل

مصر
لبنان
مصر

١٠ — لجنة الإجراءات المدنية « المرافعات » :

ويرأسها السيد الأستاذ النقيب ظافر القاسمي
وأمين سرها السيد الأستاذ يواقيم غبريال
والسيد الأستاذ منصور فريد

سوريا
مصر
»

١١ — لجنة الأحوال الشخصية :

ويرأسها السيد الأستاذ محمود فهمي جندية
وأمين سرها السيد الأستاذ مصطفى ذوق
والسيد الأستاذ محمد محمود بدير

مصر
طرابلس
مصر

١٢ — لجنة القانون الدستوري والإداري :

ويرأسها السيد الأستاذ الدكتور محمد زهير جرانه
وأمين سرها السيد الأستاذ عبد الله الريماوي
والسيد الأستاذ لييب جرجس

مصر
الأردن
مصر

١٣ — لجنة القوانين الضريبية :

ويرأسها السيد الأستاذ عارف الجزماتي
وأمين سرها السيد الأستاذ شكري ديمثري
والسيد الأستاذ فاروق غلاب

حلب
مصر
»

١٤ — لجنة القانون الأساسي والنظامي للمؤتمر :

السيد الأستاذ الدكتور محمد زهير جرانه
» » عدنان القوتلي
» » عارف الجزماتي
عن نقابة جمهورية مصر
» » دمشق
» » حلب

- السيد الأستاذ جميل عبد الله
» » ميشيل عقل
» » مصطفى ذوق
» » يحيى حموده
١٥ — لجنة الاقتصاد العربي :
ويرأسها السيد الأستاذ شفيق ارشدات
وأمين سرها السيد الأستاذ شكري ديب
الأردن
اللاذقية
- ١٦ — لجنة حقوق الإنسان ومكافحة الاستعمار :
ويرأسها السيد الأستاذ محمود الحناوي
وأمين سرها السيد الأستاذ ابراهيم البطل
مصر
سوريا
- ١٧ — لجنة فلسطين :
ويرأسها السيد الأستاذ عبد الله الرماوي
وأمين سرها السيد الأستاذ محمد أمين عامر
الأردن
مصر
- ١٨ — لجنة تشريعات العمل والعمال :
ويرأسها السيد الأستاذ نصيف زكي
وأمين سرها السيد الأستاذ محمد زكي علام
مصر
مصر
- ١٩ — لجنة تشريع الطيران :
ويرأسها السيد الأستاذ محمد فهمي القلعاوي
وأمين سرها السيد الأستاذ صلاح الدين حسن كامل
مصر
»

برنامج المؤتمر

اليوم الأول السبت ٢٠ رجب ١٣٧٥ الموافق ٣ مارس ١٩٥٦

الساعة ١٠ صباحاً : ختمة الافتتاح (بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة بالجيزة)

- ١ — قرآن كريم .
- ٢ — كلمة السيد الرئيس جمال عبد الناصر .
- ٣ — د د رئيس المؤتمر الأستاذ النقيب عبد الرحمن الرافعي .
- ٤ — كلمة السيد وزير العدل .
- ٥ — د د د الارشاد القومي
- ٦ — د د أمين عام الجامعة العربية .
- ٧ — د د النقيب الأستاذ فؤاد عبد الهادي عن الأردن .
- ٨ — د د د الأستاذ عدنان القوتلي عن نقابات المحامين سوريا .

- ٩ — كلمة السيد النقيب الأستاذ فريد قوزما عن نقابتي محامي لبنان
- ١٠ — د د د الأستاذ محمد أحمد محجوب عن السودان
- ١١ — د د د الأستاذ الطيب الميلادي عن تونس .
- ١٢ — د د د الأستاذ علي رجب عن ليبيا .
- ١٣ — د د أمين سر المؤتمر الأستاذ محمود الحناوي .

الاجتماع بقاعة الجمعية الجغرافية — ويتناوب برئاسة هذه الجلسة
الأستاذ النقيب حسين جميل نقيب محامي العراق والأستاذ
النقيب فريد قوزما عن لبنان .

- ١ — كلمة السيد رئيس المؤتمر .
- ٢ — يختار كل عضو اللجنة القانونية التي يرغب الاشتراك في أعمالها .
- ٣ — تلقي خمس محاضرات لكل محاضرة ثلث ساعة على الأكثر .

- | | |
|---|-------|
| (أ) حق الدولة في التأمين | دمشق |
| (ب) القواعد التجارية في الشريعة الإسلامية | مصر |
| (ج) توحيد قوانين البلاد العربية | مصر |
| (د) تنظيم مهنة المحاماة | بيروت |
| (هـ) العلامات التجارية والمصلحية | دمشق |

الساعة ٩ مساءً : العشاء بفندق هليوبوليس باللاس بدعوة من السيد وزير العدل .

اليوم الثاني الأحد ٢١ رجب ١٤٧٥ الموافق ٤ مارس سنة ١٩٥٦

الساعة ٩ صباحاً : انعقاد اللجان بتقابة المحامين .

الساعة ٥ مساءً : محاضرات بقاعة الجمعية الجغرافية ويرأس جلسة المحاضرات السيد الأستاذ النقيب عدنان القوتلي . نقيب محامي دمشق عن نقابات المحامين بسوريا وللاستاذ النقيب فؤاد عبد الهادي نقيب محامي الأردن .

(أ) الحياض مصر

(ب) فلسطين في ضوء القانون الدولي الأردن

(ج) المعاهدات غير المتكافئة الأردن

(د) الفقه الإسلامي والقانون المدني المقارن مصر

(هـ) جرائم الشرقي القانون المصري مصر

الساعة ٩ مساءً : حفلة ساهرة بدعوة من السيد وزير الارشاد القومي بفندق هليوبوليس باللاس تفي فيها السيدة أم كلثوم .

اليوم الثالث الاثنين ٢٢ رجب ١٣٧٥ الموافق ٥ مارس سنة ١٩٥٦

الساعة ٩ صباحاً : الاجتماع بدار النقابة وتم اللجان أعمالها وتصدر توصياتها للمؤتمر حتى الساعة الواحدة بعد الظهر .

الساعة ٤ مساءً : شاي بقصر المانسترلي بدعوة من السيد أمين عام الجامعة العربية .

اليوم الرابع الثلاثاء ٢٣ رجب ١٣٧٥ الموافق ٦ مارس سنة ١٩٥٦

الساعة ٩ صباحاً : زيارة مديرية التحرير والغذاء بها .

الساعة ٦ مساءً : شاي بالبراي الكيري بالجمعية الزراعية بدعوة من نقابات سوريا .

اليوم الخامس الأربعاء ٢٤ رجب ١٣٧٥ الموافق ٧ مارس سنة ١٩٥٦ .

الساعة ٩ صباحاً : زيارة بعض أسلحة الجيش والمصانع الحربية .

اليوم السادس الخميس ٢٥ رجب ١٣٧٥ الموافق ٨ مارس سنة ١٩٥٦ .

الساعة ٩ صباحاً : حفلة الختام (بقاعة للاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة) بالجزيرة وتصدر قرارات المؤتمر .

الساعة ٩ مساءً : عشاء بتأجيل الضباط بدعوة من السيدة الرئيس جمال عبد الناصر .

الجلسة الافتتاحية

لمؤتمر المحامين العرب

في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ٣ من مارس سنة ١٩٥٦ عقد مؤتمر المحامين العرب جلسته الافتتاحية، بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة بالجيزة برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر . وقد لبي دعوة نقابة المحامين لحضور الحفلة الاعضاء المشتركون في المؤتمر وجمهرة كبيرة من رجال القضاء وكبار موظفي الدولة وسفراء الدول العربية . وبلغ عدد الذين حضروا الحفلة من اعضاء المؤتمر والمدعوين نحو ٣٥٠٠ شخص . وخصصت بعض المقاعد لعائلات اعضاء المؤتمر والمحاميات المصريات والعربيات وكانت اعلام الدول العربية ترفرف في قاعة الاجتماع .

وكان يستقبل المدعوين جمع من الاساتذة المحامين يتقدمهم الأستاذ محمود الحناوى أمين سر المؤتمر والأستاذ اسطفان باسيلى وكيل النقابة السابق والأستاذ فكري أغا والأستاذ أحمد شوقي والأستاذ كامل بركات والأستاذ فاروق غلاب .

واشرف على تنظيم حركة المرور الأستاذ عثمان خليل مدير الجيزة وفي الساعة العاشرة الاثني عشر دقائق وصل الرئيس جمال عبد الناصر فاستقبله اعضاء المؤتمر والمدعون بالهتاف والتصفيق .

وجلس في وسط المسرح الأستاذ عبد الرحمن الرافعي رئيس المؤتمر وإلى يمينه الأستاذ عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية فالأستاذ على رجب نقيب محامي ليبيا فالأستاذ فريد قوزما نقيب محامي لبنان فالأستاذ الطيب الميلاوي نقيب محامي تونس فالأستاذ محمود الحناوى أمين سر المؤتمر العام .

وتجلس إلى يساره السيد وزير العدل الأستاذ أحمد حسني فالسيد وزير الارشاد القومي الأستاذ فتحي رضوان فالأستاذ عدنان القوتلى نقيب محامي سوريا فالأستاذ قواد عبد الهادي نقيب محامي الأردن فالأستاذ محمد أحمد محبوب نقيب محامي السودان .

وكان رئيس المؤتمر يقدم الخطباء واحدا واحدا .

وقد افتتحت الحفلة في تمام الساعة العاشرة بتلاوة آي الذكر الحكيم من الاستاذ طه القسنى .

ثم ألقى السيد الرئيس جمال عبد الناصر الكلمة الآتية :

كلمة السيد الرئيس

جمال عبد الناصر

السيد رئيس المؤتمر

السادة الأعضاء

أحييكم وأحيي مؤتمركم وأحيي الفكرة التي قام عليها ، فما أحسبكم عقدتم هذا المؤتمر لتناقشوا مسائل المحاماة وحدها ، فالمحاماة العربية ما استطاعت في أية مرحلة من مراحلها أن تعيش منفصلة عن الحياة العربية ذاتها . أما وقد امتلأت هذه الحياة اليوم بحليل المعاني وفتح أمامها ميدان فسيح من العمل العظيم ، وانجبت الأنظار إلينا من كل صوب ، وعظمت مسئولياتنا ، فإن المحامين ، لا بد أن يكون هدفهم الأكبر من مؤتمراتهم العظيم أن يهيئوا سبباً جديداً من أسباب النهضة العربية وأن يضيفوا دعامة جديدة من دعائم الوحدة العربية (تصفيق) .

ولست أشك في أن كل عربي ينظر اليوم إلى هذا العقد المحبوك من مؤتمرات العرب التي تضم علماءهم وأطبائهم واجتماعيهم ومحاميهم وقلبه يفيض سرورا وغبطة ، فإن رغبة كل منا في أن يلقي أخاه ويحدثه ويواجهه معه المشا كل ويحلها ، الدليل على أن الأمة العربية تتجمع عناصرها وتوثق أواصرها وتتضح على الأيام ظواهرها . ولو راجعنا في التاريخ الحديث صفحات نشوء القوميات التي بعثتها المحن لألقينا أن مثل هذا التلاق والتجمع كان يسبق ميلادها (تصفيق) .

ولذلك أشعر أن لمؤتمركم فوق خدماته العظيمة للعدالة في البلاد العربية ، ولتوحيد مصطلحات القانون والتقريب بين المشتغلين به والعاملين في ميدانه ، بخدم القضية العربية ذاتها ، ويؤكد أمل الآملين في نجاحها وينفي عنهم ضعف الشكوك ويدفعهم إلى الأمام أكثر أملا ، وأثبت قدما ، وأقوى عزما ، وأعظم على متاعب الكفاح والجهاد صبرا (تصفيق) .

على أن لمؤتمركم معنى آخر لا يفوتني أن أنوه به ، وأن أشكركم عليه : ذلك هو الاهتمام بمشاكلنا ، فلقد انقضى الوقت الذي كنا نحسب فيه أننا نخدم قضايانا بالكلام المرسل الذي لا يكلف صاحبه تفكيراً .. انقضى هذا الوقت ، وأصبح كل منا يشعر أن لدينا من المشاكل والمتاعب والصعاب ، ما يحتاج إلى تفكير ومواجهة ومثابرة وسهر ، وأن الجهد المشترك هو السبيل المضمون إلى تحقيق الفوز على هذه العقبات وتذليلها ، لينفتح أمامنا طريق واسع رحب يؤدي إلى العزة باذن الله (تصفيق) .

السيد رئيس المؤتمر :

لقد كانت المرحلة الأولى من كفتاح العرب هي أن يحرروا بلادهم ، وقد تمت أكثر هذه المرحلة ، أما المرحلة التي نحن على أبوابها ، فهي كيف نصون هذه الحرية التي حققناها ، كيف نسهر عليها ، كيف ندعمها ونثبتها ونرسي قواعدها ، والرأي عندي أن هذه المرحلة أعظم مشقة ، وأنه لا يخفف علينا تكاليفها إلا أن تزداد حقوقنا تماسكاً ، وقلوبنا تقارباً ، وعقولنا تفاهماً .

والله تسأل أن يكون مؤتمركم هذا ، والمؤتمرات التي تشبهه وتجري على منواله سبيلاً خادياً إلى التقارب والتفاهم والتماسك . (تصفيق) .

كتب الله لكم النجاح ، وطابت أقداركم بيتاً وساماً في الحل والترحال وسامت معكم بلادكم متحدة عزيزة أيمة كريمة .
والسلام عليكم ورحمة الله .

كلمة السيد رئيس المؤتمر
الأستاذ عبد الرحمن الرافعي

السيد الرئيس . سيداتي . سادتي . زملائي الأعزاء :

أبدأ كلمتي بتقديم خالص الشكر إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر علي تفضله برئاسة هذه الحلقة وعلى خطابه الجامع الذي هو خير تسكريم وتقدير للمحاماة وللمؤتمر المحاميين العرب . فله منا الشكر العظيم على هذا الشعور السكريم .

هذه هي المرة الثانية التي يتفقد فيها مؤتمر المحاميين العرب . كانت المرة الأولى سنة ١٩٤٤ . حيث اجتمع المؤتمر الأول في دمشق العريضة عاصمة سوريا الشقيقة في ١٢ إلى ١٨ من أغسطس من تلك السنة . واليوم يجتمع المؤتمر الثاني في ظروف أكثر يمنا وإقبالا من ظروف المؤتمر الأول . ففي هذه الفترة من الزمن التي انقضت منذ اجتماع المؤتمر الأول قد تقدم الوعي القومي . كما تقدم الوعي العربي في أوطان العروبة جميعها ونجحت الخطوات والاتحادات بين الشعوب العربية في تلك المنطقة الموحدة ، الواسعة المدى ، المتزامية الأطراف ، المتصلة الحدود ، المتحددة الدول والبلدان ، ذات التاريخ الجيد ، والحاضر المشرق ، والمستقبل الزاهر العظيم (تصفيق) .

وإن في اجتماع هذا المؤتمر من المحاميين العرب لمظهرا من مظاهر اليقظة العربية والتهفئة الشرقية . ولا غرو فالمحاماة كانت وستظل على الدوام رمزا للدفاع عن الحقوق الخاصة للأفراد . وعن الحقوق العامة للأمم والجماعات ، ومنها تتبع الأفكار والمبادئ السامية . ومن بين حقوقها ظهر الأحرار والمفكرون . والمجاهدون عن الأوطان في مختلف العهود والبلدان . ولقد كانت المحاماة سباقة إلى البعث الوطني والبعث العربي . بل لقد سبقت السياسة في إحياء فكرة الجامعة العربية . فمن الحق أن تنوه إلى أن المؤتمر الأول للمحاميين العرب قد عقد في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٤ . في حين أن إنشاء جامعة الدول العربية بموجب بروتوكول الاسكندرية كان في أكتوبر من تلك السنة . وإن ميثاق الجامعة لم يعقد إلا في مارس سنة ١٩٤٥ .

والمحاماة في الأقطار العربية وفي مصر بالذات كانت في الطليعة من الدعوة والجهاد في سبيل التحرير من الفساد والاستعمار . ولا غرو إن صارت المحاماة في مصر في طليعة المؤيدين لثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ في صدق وإيمان (تصفيق) .

ومن دلائل اليمين والتوفيق أن المؤتمر الأول للمحاميين العرب قد عقد في دمشق في مستهل الجمهورية السورية . وأن المؤتمر الثاني يعقد في القاهرة في مستهل الجمهورية المصرية . وفي مطلع الدستور المصري الجديد الذي يقرر أن مصر دولة عربية والشعب المصري جزء من الأمة العربية (تصفيق) .

ان للمؤتمر أغراضا وأهدافا عديدة ، سيتوافر أعضاؤه الكرام على تحقيقها سواء أثناء عقد جلساته ولجانه . أو بعد انقضاؤه . فن أهدافه الخاصة بالمهنة العمل على تهيئة الوسائل لتوثيق الروابط بين الزملاء واضطراد التقدم في نظام المحاماة وتشريعاتها والنهوض بتقاليدها الرفيعة تسيرا لأداء رسالتها السامية . والعمل على توحيد المصطلحات القانونية في البلدان العربية والتقريب بين تشريعاتها تمهيدا إلى توحيد هذه التشريعات .

وللمؤتمر أهداف عامة لها صلة بالنهضة المشتركة التي تجمع بين الدول والبلدان العربية . فهو من الوسائل الفعالة في وحدة الكلمة وجمع الصفوف بين العرب أجمعين : وعقد هذا المؤتمر مظهر رائع لهذه الوحدة . وما حوج الدول والشعوب العربية إلى أن تتكتل وتوحد صفوفها في هذا الخضم من المعترك الدولي الذي لا يكثر للضعفاء ولا يحترم إلا الأقوياء . وإذا كانت الدول التي بلغت أقصى درجات القوة والمنعة تحتاج إلى التكتل . فما أجددنا نحن الذين تكتنفنا الأطماع الاستعمارية من كل جانب أن نتضامن ونشكل لنزداد قوة ومناعة أمام أحداث الزمان وأطماع الاستعمار (تصفيق) .

ولعمري أن الشعوب العربية لأجدر من غيرها بأن تجتمع وتتشكل ذودا عن كياناتها وصوتا لحقوقها ومصالحها . فآخذنا في اللغة والثقافة ، والآداب والتاريخ ، والعادات والأخلاق ، والموقع الجغرافي والحياة الاجتماعية ، والأهداف الانسانية ، كل أولئك جذيرا بأن يزيدنا تماسكا وتأخيا واعتزازا بوحدتنا العربية ، وأن هذه الروابط لأقوي وأمتن من الروابط التي تجمع بين تسكتلات أخرى . فهي أقوى مما بين دول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية التي تشترك في جامعة واحدة . وأقوى مما بين دول حلف الاطلنطي أو دول الكومنولث أو ما إلى ذلك . فالجامعة العربية أقرب إلى الطبيعة وإلى الاعتبارات الجغرافية والتاريخية ، وأبعد عن الشر والعدوان ، وأدعى إلى الخير والعدل والانسانية والسلام .

أسأل الله أن يلهمنا جميعا السداد والتوفيق ، ويد الله مع الجماعة ، والسلام عليكم ورحمة الله .

كلمة السيد وزير العدل

الأستاذ أحمد حسني

أيها السادة :

في هذا اليوم السعيد طالعه ، وفي هذا الوطن العزيز بجنده ، بناته وحاماته ، وقد خفقت في سمائه راية العدل ، وأقيمت في ربوعه الموازين ، يجتمع باسم الحق والذود عن حياضه ، وجوه العرب ، من أعلام المحامين ، وأهل الرأي ورجال القانون ، وهم وان قدموا من أقطار تباينت مواقعها ، إلا أنهم صمدوا من عرين واحد ، ذلكم هو الوطن العربي المؤئل ، باجاده وماغيبه ، يحدوهم أمل وارف في انجاح المنهج ، والظفر بالغاية في توحيد ثقافتهم جميعا ، شرعا وفقها وقانونا وقضاء .

ويؤسفنا أن صعبا باحالت دون مثول بعض وفودهم في هذا المؤتمر ، إلا أنهم على بعد دارهم ، مشاركون فيه بأرواحهم ، يؤيدونه بمشاعرهم ، ويرددون ما يجابوب في أصدائه مع شعوبهم . وسوف يقتفون آثاره ، ويجنون ثماره ، ونحن هنا ، بدافع من نبل الغاية ، إنما نهذف إلى توحيد الفكر ، وتقويم الحياة بين الناطقين بالضاد ، فتتغرف إلى حقيقة مثلنا وعاداتنا ، وروابطنا ، ونهبي . تبعا لشعوبنا ومواطنينا حضارة أسمى وحياة أهنأ ، ينعمون فيها بمزيد من النظام والعدل والحرية والمساواة .

إن وحدة الدم واللغة والعادات تستحث فينا الخطي نحو الوصول إلى هذه الغاية ، لنحقق لهم وللأجيال من بعدهم رفاهية طالما تآقت إليها النفوس ، وحجبتها العقبات . وأنه وإن كانت قد أشرفت على بلوغها بعض طلائعهم ، بالكفاح والعزيمة ، فإن من ورائهم جموعا أخرى لم تزل تعاني مرارة الحرمان والتأصب في سبيل الوصول إلى عيش أكرم ، وخير أعم . فليكن جانب من جهودنا مصروفا إلى التهوض بهم ، والسعي لبلوغهم آمالهم ونيل أمانهم .

ان من دواعي نفخرنا ، أن أجدادنا القدامى من العرب ، الذين انبعثوا من هذه الأصقاع ، التي هي مجمع القارات وملتقي الحضارات ، قد حملوا ، منذ أربعة عشر قرنا خلت ، مشاغل العدل والحرية والمساواة ، نشروا ألويتها في مشارق الأرض ومغاربها ، فكانت دولتهم المترامية ، التي أسسوا فيها على العدل ملكهم ، وأقاموا على الحرية والمساواة حكمهم وسلطانهم . .

واليوم يجتمع بأرض مصر ، أحفادهم من سلالة العلويين والأمويين والعباسيين والفاطمين ، ليحملوا من جديد أعلامهم ، ويؤدوا على الخير رسالتهم ، بعد أن عركتهم الأحداث ، وصهرتهم الخطوب ، فخرجوا منها أصلب عودا وأصدق عزما . فما أرى الآن لسعيكم

الامضاء ، وأنكم إن شاء الله للهدف بالغون ، وللفوز صابرون . (تصفيق)

إن الملايين من أبناء هذا الوادي ، وقد حلتهم على السعة والرحب ديارهم ، ليرفعون لهذا
الجمع الحافل تحيتهم ، يزجونها إليكم ، خالصة طيبة مباركة ، باسم مصر الخالدة ، بأعلامها
وأمجادها ، من قاصيها إلى دانيها .

فعلي بركة الله سيروا ، واعملوا ، وهو يرعاكم ويسدد خطاكم لما فيه الخير لكم ،
وللعرب أجمعين .

كلمة السيد وزير الإرشاد القومي

الأستاذ فتحي رضوان

سيدى الرئيس . السيد رئيس المؤتمر . سيداتي . سادتي :

لقد رحب السيد الرئيس جمال عبد الناصر بكم وبمؤتمركم وحياء الفكرة التي بعثت على هذا المؤتمر . وكان من الطبيعي أن لا نضيف إلى تكريمه تكريماً لولا أننا نحس أن جمال عبد الناصر لم يعد يمثلنا نحن المخامين المصريين ولكنه يمثل الايمان بالأمة العربية (تصفيق) . ويمثل العقيدة الثابتة الراسخة بأن هذه الأمة حقيقة من حقائق الحياة الدولية . وأنه لا يستطيع كافر أو معاند أن يشنتها أو يؤخر تقدمها وسعيها (تصفيق)

فجمال عبد الناصر يمثل العراق كما يمثل الأردن كما يمثل سوريا ولبنان ويمثل جميع الدول العربية بل كل قطر عربي وكل ناطق باللغة العربية قرب منا أو بعد (تصفيق) ، يمثل هذا الأمل القوي بأن يعود العرب كما كانوا سادة متواضعين يقدرون للانسانية ما جرى عليه عهد آبائهم وأجدادهم من إيمان بالله والحق والكرامة والعزة البشرية (تصفيق) .

ولا أخالك أيها الاخوة الأعزاء إلا شاعرين بهذه الأصداء المتجاوبة بعواطفكم وأنتم تلتقون وتجتمعون في مؤتمركم وإن من خلفكم أمة عظيمة تبلغ نحو ٤٠٠ مليون من البشر على الأقل . بل إن من خلفكم كل إنسان شاعر بكرامته معز أن يكافح من أجل حياة انسانية يسودها السلام ويسودها الآخاء والمساواة (تصفيق) . وقد توقفت الساعة أيها الاخوة الأعزاء ولكنها ستعود إلى السير قدماً ، فلقد حطمتنا في الماضي ساعة كنا متخاذلين متأخرين متأخرين ، أما وقد من الله تعالى علينا فعاد الإيمان إلينا وعادت معه مظاهر هذه الوحدة ، فإن الساعة لتستأنف سيرها وستير دقيقة بعد دقيقة أو لحظة بعد لحظة سيرا منتظماً مستقراً محققاً هذه الأمانى التي دفعت إلى أن تتلاقوا وأن تجمعوا وأن تفكروا فانكم كما قال السيد الرئيس وبحق لا يمكن أن تجمعوا لتفصروا بحكم واجتماعكم على شئون المحامة وحدها بل إنكم ستجتمعون لتفكروا في هذه المشاكل الكبرى ولتذللوا هذه الصعاب الجسيمة وتجمعون لتضاعفوا إيمان العرب بأنفسهم ولتضيفوا إلى الجامعة العربية وإلى مظاهر الوحدة العربية مظهراً جديداً نحن في أشد الحاجة إليها في هذه الظروف الحاسمة من حياة العالم بأسره بأن هذه المنطقة الغنية العظيمة القوية الفتية تتجه إليها الأنظار وتهتم بها الدول وتشغل بها الخواطر ولم يعد باقياً إلا أن يشعر أصحاب هذه المنطقة أنفسهم بخطورهم في الحياة وقيمتهم بين الناس فنعمل لنعود كما كنا في الماضي سادة أعزاء كرماء (تصفيق) .

يتهمنا الناس نحن المخامين بكثرة الكلام ولذلك لا أريد أن أطيل ، لكنني أريد أن أقول دفاعاً إن الكلام صنفان ، صنف يصدر عن قلب خال من العقيدة والايمان وهو أشبه شيء

بالهوانية . والغاية منه استجداء التصفيق ، وصنف يصدر عن قلب مؤمن بالعقيدة وبالله .
هذا الصنف من الكلام هو أغلي تراث للإنسانية ، فلقد بادت الدول وزالت العروش
واختلفت الأمم ولم يبق بين يد الإنسانية إلا القرآن الكريم (تصفيق) .

لم يبق من الحضارات إلا الحديث الشريف والشعر الجيد ، وأكثر العرب والمحامون
العرب قد آلوا على أنفسهم أن يكون كلامهم من هذا الطراز القوي الذي يمثل الإيمان
الراسخ القوى .

وأحسب أن مؤتمر كم لن يكون مؤتمر كلام بل سيكون مؤتمرا حافزا على الأمل ، باعثا
على العمل ، مرهقا للعزائم ، قويا للارادة ، ومحققا آخر الأمر هذه الحقيقة التي لن تزول
أبدا ، وإنما حجبها الغيوم ، ولكن هذه الحقيقة الكبرى التي نص عليها دستورنا والتي
امتلات بها قلوبنا إيمانا ألا هي الأمة العربية المتحدة العزيزة الأبية .

والسلام عليكم ورحمة الله (تصفيق) .

كلمة السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية
الأستاذ عبد الحالقي حسونة

سيداتي . سادتي :

يسعدني أن أشهد هذا المؤتمر الحافل ، وأن أحيي المحامين العرب باسم جامعة الدول العربية ، وأن أذكر لهم الجهود المشكورة في سبيل أمتنا العربية ودعم أسباب وحدتها وتضامنها .

وإذا كان المحامون أعلام الرأي العام وطلائعه ، والألسنة المعبرة عن الحقوق والواجبات ، والدروع الحامية للصالح الخاصة والعامة — فما أجددنا أن نستبشر باجتماع المحامين العرب في ندوة واحدة ، وأن نعلق الامل على تضامنهم وتعاونهم ، وأن نرجو من مؤتمرهم أعظم الثمرات .

فالمحامون هم لا ريب من أقوى العوامل المؤثرة في هذا الميدان ، وجهودهم الرشيدة الصادقة أقرب الجهود إلى التوفيق والنجاح .

وإذا كانت النظم والقوانين عنوان الجماعة ، والرابطة التي تؤلف بين أبنائها وتوجههم في الحياة وجهة مشتركة — فقد كان توحيد التشريع العربي من أقوى الأسس لتوثيق الوحدة العربية ، وتحقيق آمالنا في الاتحاد العربي الممكن .

ومن هنا كان النص في ميثاق جامعة الدول العربية ، لأكثر من عشر سنوات خلت ، على تعاون الدول الأعضاء في ميدان القانون والتشريع والقضاء ، والسعي لإزالة التعارض القائم بين تشريعاتها ، ولتوحيد مصطلحاتها القانونية وإصلاح نظمها وإجراءاتها القضائية . وكان إنشاء لجنة قانونية دائمة في الجامعة ، وتخصيص جهاز في الأمانة العامة للشئون القانونية .

وكان عقد عدة اتفاقات قانونية بين دول الجامعة الأعضاء .

ثم كانت دعوة الأمانة العامة للجامعة إلى مؤتمر لدراسة المصطلحات القانونية في البلاد العربية ، ووضع الوسائل لتوحيدها ، رجاء أن يكون ذلك خطوة في سبيل توحيد التشريع العربي ، وأنه لمن دواعي القبطة أن يكون هذا الموضوع من بين المهام التي ينعقد مؤتمركم الموقر لبحثها .

وانه مما يؤيد الجامعة العربية في أداء رسالتها ويدعم نشاطها في المجال الشعبي المثقف أن ترى للهيئات الحرة اتحادات تعمل جادة على ضم شملها وتعمد مصالحها والالتفاف حول جامعة الدول العربية فيما تضطلع بها من أعمال ومسئوليات .

سَادَتِي . إِخْوَانِي :

ما أشد حاجتنا . في هذه الحقبة التاريخية في حياة الأمة العربية ، إلى أن تتقارب الجماعات العربية ، وإلى أن تتعاون في العمل المشترك لدعم الوحدة العربية ، كفالة لخيرنا العام ، ودرءاً لأسباب البغي والعدوان ، ورجائي في بعث ماضينا العظيم ، وبناء مستقبلنا المجيد .
فليبارك الله جهود المحامين الموفقة ، ولتكن فاتحة جهود متعاقبة لسائر الطوائف العربية المستنيرة الناهضة .

والله في عون العاملين المؤمنين الصادقين (تصفيق) .

كلمة السيد النقيب

الاستاذ فؤاد عبد الهادي — عن الأردن

السيد الرئيس . السيد رئيس المؤتمر . زملائي :

من الأردن البلد الذي يقف في الأعصار يقتحم الهول ويثبت في النار يصارع اليأس ويتمرس بالأخطار .

من نهر الأردن ذلك النهر العربي الخالد بنساب في الوطن العربي الخالد ترضده عيون ماكرة حاقدة تسود لو تحول مجراه ويغدو الوادي وادينا يابا خرابا .

من ضفاف الأردن واليرموك وما تحمل من ذكريات الوقائع الحاسمة في تاريخ الأمة العربية .

من صعيد مؤته وبطحاء اليرموك ومثوى أبي عبيدة وروابي حطين جثنا إلى الوادي المقدس — وادي النيل (تصفيق) ، نحمل في الجوانح تحية الشقيق إلى الشقيق ، تحية ملؤها الاعتزاز بالعهد المبارك عهد الثورة البانية المصلحة (تصفيق) عهد الثورة تنسم بالعروبة مظهراً ومخبراً وبالعروبة عملاً ودستوراً (تصفيق) .

أحمل باسم الوفد الأردني إلى ضفاف النيل وقادة ثورته التحريرية وعلى رأسهم سيادة الرئيس جمال عبد الناصر (تصفيق) أزرى التحيات وأوفى التمنيات فتنورا من بدرى هذا المنبر بل هذا المؤتمر وقد عنا إلى القاهرة النائرة أفق بحث جديد ونضال مجيد ينتظم العرب مغرباً ومشرقاً (تصفيق) .

أما بعد ، فإن أسرة المحاماة العربية بل أسرة الدفاع عن الحق في كل قطر عربي لتعز أن يلتقي الصدارة عن أبنائها في مصر العزيزة الكريمة . ليأتروا بينهم بمعروف ويمكنوا لفكرة الحق والقانون ومثل الانسانية العليا . وأن ما نجهر به لهذه المناسبة المرموقة ونسجله في القوائم الخواتم هو أن حق العرب في وطنهم (فلسطين) متصل بحق حياتهم ووجودهم ، هو الحق الأبدى المقدس (تصفيق) الذي لن يترك للصهاينة الأشرار وزبانية الاستعمار . وإن ما فعله (صلاح الدين) وعقده بين مصر والشام محمولا على رسالة العالمين العربي والاسلامي قديماً سيفعله جمال الدين — جمال عبد الناصر (تصفيق) مشدود الأزر بأخوانه ملوك العرب ورؤسائهم ومحمولا على رسالة العالمين العربي والاسلامي حديثاً (تصفيق) .

ولذا فقد اعتبرنا معشر الوفد الأردني هذا الوادي المصري العربي جوالاً لأن العدو قطع الطريق يسراً ، وفتحت الطائرات في سماء النقب ، وطال السبيل ، ولكن ما تزعزع لنا يقين ، وهذا المؤتمر آية ذلك اليقين بأن لنا من لغتنا وأهدافنا وأماننا وأمانتنا جسراً لا يقوى الزمان ولا تقوى إسرائيل على تدميره (تصفيق) .

ويد التاريخ بل يد الله التي صنعت هذا الجسر فوق أيديهم لو يعلمون .

وان التاريخ لمعيد نفسه بحول الله وقوته ويتصميم كل مجاهد عربي قد نذر نفسه للحرية والكرامة والانسانية متدرعاً عزم المؤمنين الصابرين المرابطين الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه وما بدلها تبديلاً .

لا جرم ان الأمة العربية وهي أمة واحدة ستبقي بحكم نجوها الصافي رسولا للصفاء والسلام والعمل الصالح مع إعداد كل قوة لدفع العدوان وحماية الأوطان وحقوق الانسان، وان حملة الثقافة القانونية والمناهج التشريعية والدستورية من أبنائها البررة وفقهاؤها الأعلام لجديرون بحفظ ميراثها والأخذ بسمتها في كل ما يوطد الحق ويشيع العدل ويمكن للحكم الصالح .

.. وإنها لبشرى بين يدي وحدة العرب أن تتوالى المؤتمرات العربية رافعة مشاعل الفكر والعلم والعمل لتبصرنا بالجيعة والمحجة وتعيد العرب سيرتهم الأولى أمة واحدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي (تصفيق) . بل إنه لجدير بنا وقد مدت مصر يدها حاملة مشعل حرية العرب ووحدة العرب أن نقبل عليها لتصالحها مستعزين مستبشرين ومصدقين لما قاله شاعر النيل منذ خمسين عاماً :

هذه يدي عن بني مصر تصالحكم فصالحوها تصالح نفسها العرب
والسلام عليكم والعزة للأمة العربية والله أكبر (تصفيق) .

كلمة السيد النقيب

الأستاذ عدنان القوتلي — عن نقابات المحامين بسوريا

سيادة الرئيس . أيها السادة . زملائي الأكارم :

هذا يوم ثان من غرر أيام الحق والعروبة يجتمع فيه حماة الحق وجهازة القانون في مصر الخالدة أرض الكنانة العربية . وفي القاهرة العزيزة مدينة السحر والجمال برعاية رجل الثورة والتهفة وزعيم التحرير والأمانى القومية العربية الرئيس جمال عبد الناصر (تصفيق) .

وإنه ليسعدني باسمي وإسم زملائي المحامين العرب في سوريا وباسم نقابات المحامين فيها أن نشكر لسيادة الرئيس رعايته لهذا المؤتمر العظيم ، ونشكر لمصر ونقاباتها التقدمية جهودها المباركة ، ومساعدتها الطيبة ، في تحقيق هذا الاجتماع للمؤتمر الثاني للمحامين العرب ، بعد لأي من الزمن ، وفي ظروف أشد ما تكون فيها أمة العرب حاجة للتفاهم والتآخي ، والتضافر والتعاون في سبيل تحطيم عدوها المشترك الصهيونية والاستعمار (تصفيق) .

وإني لأنتهز هذه الفرصة في هذا اليوم الذي يجتمع فيه أبناء العروبة لأبحث باسمهم جميعاً إلى العاهل العربي في الأردن العربي الذي أثبت بالأمر أن أسطورة الاستعمار آلت إلى الزوال وأن للحق الظفر ولو بعد حين (تصفيق) .

أجل أيها السادة إنها لأيام مشهودة ينتظر فيها تاريخ العرب ليسجل في سجل وقائمه الكبرى أن المحامين ورجال القانون قد ساهموا بدورهم بقسط من واجبهم في تحقيق اتحاد البلاد العربية ومثلها العليا في التحرر والمساواة والعدالة الاجتماعية .

لقد دغدغت فكرة إقامة مؤتمر للمحامين العرب رؤوس العاملين من أبناء الوطن العربي في ميادين الحق والقانون منذ أكثر من إثنتي عشر سنة فهللوا لها وبشروا ، وتنادوا لبعثها واستبشروا ، ثم تأكدوا من أهميتها وضرورتها فلم يتأخروا في تنفيذها ، وكان لنقابة دمشق شرف تهيئة الاجتماع الأول لهذا المؤتمر في مدينة دمشق عاصمة الأمويين عام ألف وتسعمائة وأربع وأربعين .

فكانت ظاهرة قومية رائعة تجلت فيها وحدة الآلام والآمال ، وأسباب التضامن والتفاهم في الأهداف والوسائل ، وكان اجتماعاً وطنياً عظيماً انتهى إلى إقرار الأسس التي يجب أن تبني عليها صرح مستقبلنا القومي والقانوني في كيان عربي واحد (تصفيق) .

ووعدت سوريا الوفود العربية إذ ذاك بالحماس يعدوه الأمل ، وبالغبطة يصحبها الرجاء أن يتبع ذلك الأساس الأول بناء متصل وعمل متواصل لصرح الاتحاد العربي شامخ . وطالت الأيام وتوالي الحدثان حتى كاد يسدل على المؤتمر الأول ستار النسيان ، وكلمنا حاول المحامون إكمال ما بدأوا وتحقيق ما استهدفوا سواء في عقد اجتماعاتهم ومؤتمراتهم

التالية ، وسواء في تنفيذ توصيات المؤتمر الأول ومقرراته ، كانوا يصطدمون بالعقبات تضعها بكل أسف بعض الحكومات أو الهيئات التي كانت تأتمر بأمر المستعمر أو تعمل بوحيه أو تبغى مرضاته ، لتعيق سبلهم وتوصد الأبواب دونهم ، لأن مثل هذا المؤتمر القومي العظيم يجمع بين صفوف المفكرين العرب خطر على الاستعمار وأهله . حتى كانت كارثة العرب في فلسطين من صنيع المستعمر وتديره ، ليقم بين ظهرانيها عدواً يهدف إلى استئصالنا من جذورنا ويوجد دولة طغيلية مكاننا ، وبثورة فتاكة في وسطنا .

وبدل أن يكون هذا العدوان الفاضح وهذا التآمر السافر حافزاً للبلاد العربية ودولها الكثيرة على التكاتف والانصهار ، ودافعاً لرجال العرب على ازاحة هذه الغشاوة السوداء عن أبصارهم ليروا ويوقنوا أن النور في الاتحاد والتضامن على السراء والضراء . وفي الاعتماد على النفس والأصدقاء لا على هؤلاء الذين هم في الحقيقة أمل البلاد وألد الأعداء ، بدل هذا كله وهو الأمر الطبيعي والواجب المحتم ، إذا بالخيانة والأناثية والرجعية والاقطاعية تمكن للعدو وفي أرض الوطن فيقوى ويستأيد — وإذا بالتفرقة التي ذر المستعمر قرنهما وعنى بها ورعاها ثم مازال يسعى إليها تزيد في عبث العدو وانتهاله للحرقات وإذا بالفئة التي تعتقد بأسطورة المستعمر وقوته التي طواها الزمن ، تأتي أن تضع جانباً كل الاعتبارات أمام الواجب المقدس في العمل على الاتحاد والتضامن والتسامح والتفاهم .

في غمرة هذه الأحداث كلها وبتأثير هذه التيارات الاستعمارية والأناثيات الشخصية هدأت فكرة المؤتمر واستمرت في انتظارها حتى كانت انتفاضة العرب على آخر أبواب الخطر تدق لتندثر بالفناء الأبوى وتقدمت سوريا بمشروعات للاتحاد العربي بمعناه الكامل ولكن المؤامرات الاستعمارية لم تتح لها أن ترى النور وقامت حكومة الثورة في مصر ينادى منادياً بأن السبيل الوحيد لخلاص العرب من هذا الكابوت الحاسم فوق صدرهم هو الاتحاد والتضامن من بين البلاد العربية ومدت مصر يدها إلى أخواتها تقول :

« هذه مصر للعرب ولنصرة العرب وهذه جيوشها وأسلحتها لسوريا للبنان للأردن للعراق العربي » (تصفيق) .

واستجابت سوريا لهذا النداء الذي طالما عملت له وسعت وراءه وهي ترى في ذلك خطوة جزئية أولى نحو الاتحاد .

وجاء مؤتمرنا الثاني اليوم ليسكون دليلاً شعبياً وطريقاً علمياً عملياً ندعوا فيه للدفاع عن وطننا قبل أفرادنا وعن كياننا قبل أموالنا ، وعن قضايانا القومية الكبرى قبل القضايا الصغيرة ومن أولي منا نحن المحامين يمثل هذا الدفاع (تصفيق) .

انا لمن معشر أفني أو اللههم قول الحكمة إلى أين المحامون . وإني لأتمثل هنا بأقوال أسعيرها من علم من أعلام مصر وتقيب من نقباتها إذ يقول في المؤتمر الأول للمحاميين العرب :

« إن الوحدة التي يبتغيها المحامون المجتمعون هنا للتشريع هدفاً وغاية، هي صورة مصغرة للوحدة التي تبتغيها الأمة العربية في الحياة مثلاً أعلى، وحصلنا تجتمعي فيه عند كل مليحة... » قال ذلك ولم يكن العرب يصدقون أن شذاذ الآفاق سيفتصبون أرضنا في فلسطين العربية.

لقد وقعت الملمة ورأينا بأعيننا مآسيها، وبيننا هنا محامون خاضوها وبلوها، ونحن على أبواب أمثالها فماذا تنتظر؟

أنتظر لتتحد أن نجد أنفسنا دولة بعد دولة، وقطرا بعد قطر، فوق زمال الضحراء أو مياه البحر؟ ولات حين اتحاد ولات حين مندم. اليوم اليوم قبل فوات الأوان. واثني لأقولها بأعلى صوتي ألا خير لنا أن نموت ونحن مجتمعين من أن نعيش ونحن متفرقين (تصفيق). لقد بدأت سوريا ومصر خطواتها الأولى ونحن تأمل أن تتبعها بالخطوات الأخرى وان لمن واجب رجال العرب والمدافعين عن الحق والقانون فيها أن يحثوا الخطي ويؤدوا الأمانة التي في أعناقهم كاملة ليلاحقوا بركب الاتحاد، فعزتهم بل أن بقاءهم كله متوقف عليه. وإذا كان قد فاتنا أن نرى محامي العراق العربي الشقيق هنا بيننا يسعوننا ويرددون رسالتهم التي هي رسالتنا فأننا لنؤمن أنهم معنا بل أنهم أشد منا في عقيدتهم وإيمانهم الراسخ في أهدافهم وأمانتهم، وفي نضالهم لتحقيقها (تصفيق).

هذا في الميدان العام وفي المقدرات الأولى للكيان العربي ولكن سوريا المؤمنة برسالة القومية العربية العاملة على تحقيقها ولم تقف عن حد السياسة والعراطف الظاهرة بل نفذت منها إلى الناحية القانونية والتشريعية ثقة منها أن الوحدة والاتحاد في كيان إنما تدعمه وحدة التشريع ويؤيده تقارب الاجتهاد والتفاهم في جميع مرافق الحياة القومية والاقتصادية والاجتماعية. فلم نتردد أن نأخذ عن مصر قانونها المدني — وقانون أصول المحاكمات أو المرافعات وأن نستلمهم من لبنان قانونها التجاري وقانون العقوبات بانتظار التشريع العربي الواحد وهي تعز فيما أخذت وتغيبط للنتائج التي حصلت عليها لأن في هذا الأخذ والتأمل في التشريع والاجتهاد لأكبر عامل عملي واقعي يؤكد حقاً وحدة الحياة ووحدة التفكير ونعني تعاوننا وثيقاً وارتباطاً تاماً بين رجال القانون في البلاد العربية.

ان نقابة دمشق تجاوبا منها مع هذه العقيدة المتأصلة والروح المتأججة التي تسود النقابات السورية بل الشعب السوري العربي كله ولكي تبدأ العمل المثمر المنتج الذي يعكس وحدة الأمة العربية في المجالات الأخرى، تقدمت إلى هذا المؤتمر بمشروع يحقق رسالة المحامين. ويلبي رجاء أبناء العرب أجمع ويجعل في مثل هذا المؤتمر وسيلة لغاية أسمى وأبني ألا وهي توحيد جهود المحامين العرب في أقطارهم المختلفة للعمل القومي، لا في الفترات القصيرة التي يجتمع خلالها المؤتمر فحسب، وإنما بصورة منتظمة ودائمة، وسيلة لغاية مستوحاة من

مطامحنا القومية وقائمة على اعتبار المحامين ورجال القانون — وهم الفئة الواعية في الأمة العربية — مدعوين للمساهمة بدورهم في توجيه مقدرات أمتهم بقدر ما هم مدعوون لتعزيز شأن صناعتهم المرتكزة على مبادئ الحق الطبيعي في الحرية والمساواة والعدالة (تصفيق) .

ونحن نؤمن أن هذا المؤتمر الثاني سوف لن يتفرض إلا وقد أصبحت منظمة اتحاد المحامين العرب حقيقة واقعة تعمل بهمة لا تعرف الكلل وبقلب مقتطع من صخرة الحق على جمع شمل رجال القانون وانتظامهم في مؤسسة تهدف لمصلحة الوطن العربي وتحقيق أمانيه القومية في الوحدة والتحرر والعدالة الاجتماعية .

أيها السادة :

لقد علمتنا صروف الدهر أن لا نعتد بعد الآن في استعادة حقوقنا والمحافظة على بقائنا إلا على أنفسنا وأن لا نتق بوعد أو عهد ممن لا يدينون بقوميتهنا ولا يؤمنون برسالتنا ، وأن يكون اعتمادنا على أنفسنا قائماً على القوة والمنعة ، ونحن الذين نعمل في صناعة القانون نقول ما قاله عمر بن الخطاب « لا تقع الحق لا تفاذه ولا تفضا حتى لا تدعمه القوة » ، وهذه حقوقنا المضمومة وأرضنا السليبية في القريب وفي البعيد في الاسكندرون في فلسطين في جنوب الجزيرة العربية وفي المغرب العربي ، لا يعترف بها ولا يقيم لها وزن إلا يوم يتم اتحادنا وتلك الحدود المصطنعة التي أقاموها بين أجزاء وطننا ويعترف المعتدي أن وراء هذه الحقوق قوة تدعمها وسلاحاً يؤيدها .

هذه هي رسالتنا دين في عتق كل عربي منا ، انها أصل حياتنا وشرط بقائنا وأتينا في سوريا رئيساً وأحزاباً وشعباً مصممون على السير قدماً في سبيل تحقيقها متعاهدون على أن لا نعيد السيف إلى قرابه مادامت هناك أرض يحتلها غاصب أو يهيمن عليها مستعمر لا نصالح ولا نصانع ولا نستسلم . فليس هناك في أرض الوطن مكان بعد الآن لصهيونية أو استعمار .

هذه هي رسالتنا بل رسالة المؤتمر الكبرى سيحققها العرب في ظل علمهم الواحد يخفق فوق رؤوسهم جميعاً وشعارهم الخالد يقول :

« الحق والعروبة فوق الجميع » (تصفيق) .

كلمة السيد النقيب
الأستاذ فريد قوزما — عن لبنان

السيد الرئيس

السيد رئيس المؤتمر، أيها السادة :

أحيي باسم لبنان ، مهد المحبة ، والخير ، والسلام ، رسل الحق في الشرق ، يجتمعون في أرض مصر ، موطن الثورة ، والقوة ، والشمس ، لينشروا رسالة المحاماة مغلفة ، فتحمل سطورها إلى الأجيال مواكب نور ، تهدم علم الابهاء ، والحرية ، والانطلاق ، والسنة تهازل تهدم هياكل الذل والعبودية والانكماش .

والمحامون ما حلوا معول الهدم يوماً ، إلا انقلب في أيديهم أداة للبناء ، وما كسروا أجنحة الظلمة ، إلا نسجوا من ريشها أجنحة النور ، وما فجروا ثورة الفكر ، تقويماً لكل اعوجاج ، إلا كتب الدهر صفحة يضاء في كتاب السلام .

ولولا صوته المذوي في آذان الدنيا ، لما تنفس حق ، ولما رفرق عدل ولما استتب أمن . فنهيناً لكم ، حماة عقيدة ، وجنود ثقافة ، وبناء أمة (تصفيق) .

إخواني :

إنني لسعيد أن يلتقي ، على صعيد الاخوة البريئة ، قادة الفكر العربي ، في جو من التفاهم تتأزر تحت ظله ، الأقطار العربية جمعاء ، فتشدها إلى بعضها البعض ووحدة الروح ، ووحدة الشعور ، ووحدة الهدف .

ومتي انعقدت هذه الوحدات حلقات ثلاثاً ، في سلسلة واحدة انبثقت منها قوة جبارة ، تنهار أمامها قوي الشر التي ما انفكت تزرع بذور التفرقة في ربوع هذا الشرق الذي شقت أممه الوثابة ضرب استقلالها ، على ضوء الإيمان متحدة الكلمة

وما هذا المؤتمر العام للمحاميين العرب ، إلا أكبر دليل على تضامن الأمم العربية ، لأن الشعوب تتضامن ، متى تضامن قادة الفكر .

فأنعم به مؤتمر أخيراً ، بضيف إلى مائة توحيد التشريع ، والاجتهاد والاضطلاع مائة توحيد الكلمة

وما هذه المآثر كلها إلا في سبيل الحق ، الذي يستمد صفاته من صفاء الضمير ، فيسمو كلما ممت مداز كنا ، فإذا اندفعنا في سبيل الدفاع عنه ، مقتنعين به ومقتنعين ، فلا تله الجواهر الذي تنبثق منه فلسفة الوجود فهو قبل الأزل وإلى الأزل ، تلاً على جبين الله ، يوم أطل على العدم فسح بشعاعه رشاش العتمة .

فكانت الكلمة ، وكان النور ، وكان الحق ، فألحق أسمي ما خلق الله ، والمحاماة ، إذا

هبت للدفاع عنه ، فلائها تدافع عن أسمى ما في الوجود فالرسالة التي تؤدي هي أسمى رسالة وأقدس .

وبعد أن تصقل المحاماة الحق ، تضعه أمانة بين أيدي القضاة ، الذين يستمدون سلطانهم من القانون ، المستمد من إرادة الله ، فيجعلون من ضميرهم ، ومن علمهم ، ومن كفاءتهم ، ومن نزاهتهم سياجاً له .

وكما أن الحق والعدل يشكلان وحدة لا تتجزأ ، كذلك المحاماة والقضاء ، لا تتجزآن فهما رفيقا جهاد ، في سبيل الدفاع عن الحق تحت جناح العدل

فليست رسالة القضاء بأقل مموا من رسالة المحاماة .

والدولة هي التي تصون الحق بقوة التشريع .

فلن يموت حق إذا كان التشريع صحيحا ، والدفاع مخلصا ، والحكم عادلا .
ومتى تأمنت هذه المزايا الثلاث :

صحة في التشريع ، وإخلاص في الدفاع ، وعدل في الحكم ، اطمأن الفرد إلى حقه .
ومن الفرد يتكون المجموع ، ومن المجموع يتكون الشعب ، ومن الشعب تتكون الأمة .

فيجب أن تنطلق هذه المزايا الثلاث من نطاقها الضيق ، من الدفاع عن حق الفرد ، إلى مدي أوسع ، إلى الدفاع عن حق الشعب .

فإذا كان هناك حسن نية في التشريع العام ، وإخلاص في دفاع الزعماء عن المواطنين ، وعدل في الحكم لدى الحاكمين ، زالت أسباب التذمر ، وتلاشت عوامل اليأس ، ورفرفت أجنحة الخير والجمال والله .

ما اندلعت ثورة في أمة إلا كان من أسبابها :

انهيار في أخلاق المشرعين ، والتواء في تصرف القادة . وتحكم في حكم المسؤولين .
فالثورة هي الانفلات من قبض الاستعباد ، إلى ميدان التحرر ، ومن مزلق الفساد ، إلى هياكل الصلاح ، ومن مهمة التضعضع ، إلى صعيد التضامن ، ومن هوة الذل إلى قمة المجده .
لها نار شعب إلا للانطلاق إلى عالم أفضل .



فهنئاً لك يا مصر ، أيتها الأمة المتوثبة ، الحاملة مشعل النهضة على مفرق الشرق ، الناصجة
بزدة التآخي بين أبنائه ، الناشرة راية التضحية على ربوعه .

هنيئاً لك :

بزعيمك الأول ، البطل المقدام ، القائد الحكيم ، الرئيس جمال عبد الناصر (تصفيق) .
الذي أدرك أن للشعب حقاً بالحياة فتفجرت الثورة في عروقه ، فأشعلها وإخواناً له
مخلصين ، ثورة إصلاح ، وتحرر ، وانطلاق .
فسطرت له مآثره صفحة ذهبية في كتاب الاجيال .

* * *

ولبنان . الذي تربطه بمصر أواصر المودة ، ما أجل أرزه اليوم يتعاقب مع ارامها ،
تعاقب أخوين حبيبين ، لن تقوى الأيام ، مهما تقلبت ، على التفريق بينهما .
وهذا المؤتمر العام ، الذي كان من حق لبنان ، تنازل عنه إلى مصر ، تنازل الأخ عن
حقه إلى أخته ، عندما لمس ان مصر ترغب في أن يعقد على ضفاف النيل .
ولا عجب ، فما مصر إلا لبنان . وما لبنان إلا مصر .

لبنان ... هذا الجبل المتناف ، الذي يطل على الشرق جناح سلام .

هذا الجبل الوثاب ، الذي وقف في وجه الغزاه الفاتحين .

هذا الجبل التباه ، الذي صبح طريق استقلاله بدم شهدائه .

هذا الجبل الأخضر ، الذي حفظ اللغة العربية ، فأورقت على خمائله .

هذا الجبل المجنح ، الذي انتشر ابنائؤه كواكب تحت كل سماء .

يمد يده الوادعة ، مصالحاً كل قطر عربي ، مصالحة الشقيق لشقيقه وكل جرح يصيب
إخوانه العرب ، يصديه في الصميم ، فهو ذلك الوفي الذي حمل عبر التاريخ ، رسالة الاخوة
وهو يعتز بهذه الاخوة وسيحمل هذه الرسالة إلى الأبد ، محافظة على وقائه ، وما تعود إلا
الخلاص في تأدية رسالته لأنه يستمد صفاء مودته من صفاء أديمه .

وأن أجل يوم في تاريخ الشرق ، يوم يتعاقب فيه النيل ودجلة ، وبردی ، والأردن ،
فتفتح كلها ذراعيها ، لساثر الأقطار العربية ، فيسير العرب كلهم ، على ضوء الأخاء ، والمودة ،
والوفاء ، عصبة واحدة لمجابهة الحوادث التي تتجسم يوماً بعد يوم ، فيلتقون جميعهم تحت
راية التعاون بلوغاً بهم إلى النصر .

فالتضامن وحده كفيل بتحقيق أماني العرب ، وما كانت التفرقة ، يوماً من الأيام ،
إلا جناية دامية يدفع ثمنها العرب .

إخواني :

يطيب لي أن يضمكم لبنان جميعاً ، بين جوانبه الخضراء ، وشمائله الوارفة ، وجداوله المتدفقة ، ضمة اعزاز وعنفوان وألفة ، في أيلول القادم ، يوم تعقد الدورة الثالثة ، لمؤتمر المحامين العرب ، فيبادلكم مودة بمودة . وإخلاصاً بإخلاص ، ووفاء بوفاء . ويلتقيكم لبنان ، رئيساً ، وشعباً ، وحكومة ، ونقابة ، على الرحب والسعة .

وقد كلفني رئيسه . فخامة الأستاذ كيل شمعون ، الذي اشتهر برحابة صدره وطيب عنصره ، ولين عريكته . والذي قضى القسم الأكبر من حياته في صفوف إخوانه المحامين ، ان أهدي إليكم تحياته العاطرة ، على أمل لقاء قريب .

عاشت مصر ، وعاش لبنان ، وعاشت الدول العربية كلها ، على مدى الدهر (تصفيق) .

كلمة السيد التقيب

الأستاذ محمد أحمد محجوب — عن السودان

السيد الرئيس . السيد رئيس المؤتمر . سيداتي . سادتي :

أحييكم أطيب تحية باسم زملائي محامي السودان وأهل إليكم شعور الغبطة والسرور الذي غمرهم عندما أتحت لهم فرصة الاشتراك في هذا المؤتمر العظيم الذي يجمع أقطاب القانون من جميع البلاد العربية ، وخاصة لأن هذا أول مؤتمر من نوعه يمثل فيه السودان في عهده الجديد ، عهد الحرية والاستقلال والسيادة الكاملة ، وأنا لسعيد أن أتحدث باسم زملائي محامي السودان مقدرا الشرف الذي أوليته لأتوب عنهم في مؤتمركم هذا .

لقد مرت بالسودان سنوات عديدة وأهله يتلهفون للاشتراك في مثل هذا المؤتمر على قدم المساواة مع بقية الشعوب العربية . واليوم وقد أتاح الله لبلاطنا نعمة الحرية والاستقلال بفضل جهاد أبنائها وحرصهم على فك قيوم الاستعمار بل وكسرها ، فقد شعرنا بأن للاستقلال أعبائه ، وواجباته ، وخاصة حين رحبت بنا دول الجامعة العربية ترحيبا حارا وضممتنا إلى الأسرة العربية في يسر ، وما كادت بلادنا تتقدم بطلب الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة إلا وأجاز مجلس الأمن طلب انضمام السودان بالاجماع ودون اللجوء إلى الاجراءات التي تتبع مع كثير من الدول . لقد شعرنا بأن هذا الترحيب والتشريف الذي أسبقته المحافل الدولية على بلادنا الناشئة الفتية يقتضي منا أن نكون عند حسن ظن دول العالم بنا وعلينا أن نضاعف الجهود في الداخل والخارج حتي نكون عضوا نافعا في المجتمع الانساني ، ولهذا فنداء اليوم في السودان على كل مواطن أن يؤدي واجبه نحو بلاده وأن يضاعف الانتاج وأن ينسج ذاته القانية في سبيل أمته الباقية .

ان وضع السودان الجغرافي يعطيه مركزا ممتازا بين الدول العربية لأننا حلقة الوصل بين الأمم العربية والبلاد الأفريقية ، واننا إن كنا من صميم الأمة العربية ، إلا أن المزيج المنوع من الكتل البشرية في بلادنا يجعلنا في ذات الوقت عضوا في الأسرة الأفريقية ، وفي الوقت الذي نعمل فيه مع إخواننا العرب لجمع الصفوف وتوحيد الجهود واستعادة أمجاد العرب ، نجد أنفسنا نعمل على تقوية الشعوب الأفريقية .

لا يعرف نعمة الحرية إلا من فقدوها ثم استعادوها .

ونحن الذين فقدنا حريتنا نصف قرن من الزمان أو يزيد وذقنا مرارة الانكسار ، وأوهى القيد أرجلنا وأيدينا ، وكاد يكون غلاقي أعناقنا وبذلنا الغالي والنفيس لنستعيد حريتنا ينبغي أن نكون أحرص الشعوب على الحرية ، ولهذا فن واجبنا أن نعمل على مساعدة

الشعوب العربية التي لا تزال محرومة من حريتها على استعادة تلك الحرية ، وكما أنه من واجبنا أن نمد يد المساعدة لشعوب أفريقيا المغلوبة على أمرها لتتحرر . ان واجب الشعوب الصغيرة أن تتساند لتقوى وإلا سوف تفنى .

وأرجو أن يفهم من هذا أننا كشعوب عربية وأفريقية حين نعمل على تقوية صفوفنا وتحرير المستعبد من شعوبنا أننا ستكون بمنزلة عن دول العالم الأخرى ولكن الذي نهدف إليه هو التعاون مع كل دول العالم المحبة للحرية والسلام واسعاد الجنس البشري والتسامي به إلى مرتبة الكمال .

سيدى الرئيس :

ان الذى ساقني إلى هذا الحديث هو أننا معشر المحامين واجبنا الأول حماية الحقوق ، ليس حقوق الأفراد فحسب ، بل وحقوق الجماعات والشعوب والشخص الذى يثور لحق فرد سالب أو يثار الفرد ظلم ، ويقف بجانبه ليرد له الحق ، أو يندأ عنه الظلم ، قمين بأن ينفق وقته وماله ليرد للشعوب حقوقها المسلوقة ، ويرفع عنها الظلم ، والمحامى الحق ليس من يحترف المجاماة في قاعة المحكمة وحسب . إنما هو من تشبعت روحه بالعدالة وانتصر للحق في كل زمان ومكان ، وانى لكبير الأمل في أن يسفر مؤتمرنا هذا عن مبدأ سليم نعتنقه جميعا هو حماية حقوق الأفراد والجماعات والشعوب ورفع الظلم عن كل فرد أو جماعة أو شعب .

لقد تمتعت شعوب كثيرة بالحرية والاستقلال واستعادت شعوب كثيرة حريتها واستقلالها بعد أن فقدتها زمنا طويلا ولكن ليس الاستقلال غاية في ذاته ، إنما هو التحرر من الفقر والمرض والجهل والخوف . ولا يمكن لمواطن أن يشعر بقيمة الاستقلال في بلاده إذا حرم من نعمة التحرر من هذه الأمراض الفتاكة والذى يميز رجال القانون من غيرهم في كل البلاد هو إدراكهم للحقوق وثورتهم على الظلم ، فهم الذين يقدرون الحريات العامة ، حرية التعبير وحرية التنقل وحرية العبادة وهم الذين يقع عليهم حماية هذه الحقوق ليتمتع بها أفراد الشعب في حدود القانون ، ولهذا فاني أناشد رجال القانون في البلاد العربية أن يسهروا على توفير الحريات العامة لشعوبهم وإلا يسمحوا لأحد أن يعتدي عليها ، وأن يغرسوا في نفوس شعوبهم حب الحريات العامة وأن يدرّبوهم على استعمالها والاستفادة منها دون أن يعتدي مواطن على حرية مواطن آخر ، فالحرية لها حدودها وقيودها ، إن شعوبنا جميعها تشكو من عقابيل الماضي القريب ، ولا تزال آثار القيد الذى انفلتت منه تحز في نفوسها ، وهي بحاجة إلى مزيد من الحرية حتى يتحرر كل مواطن من عقدة الخوف ، ويرفع رأسه عالياً ، ويشعر بأنه مواطن حر في وطن حر .

سيدى الرئيس :

ان مهنة المحاماة لها شرفها وتقاليدها ، وإذا نظمت واتباع الذين يتفقدون شرفها يستوزوا

خلقياً معيناً صارت صمام النجاة لجميع أفراد الشعب وإني لامل أن يدرس مؤتمرنا هذا ما تقتضيه المهنة على المحامين من واجب نحو القضاة ونحو المتقاضين ومن واجب نحو بعضهم البعض . فواجب المحامي أن يساعد القاضي على تحقيق العدالة لا أن ينصر الباطل على الحق ، وواجبه أن ينصح موكله وأن يخلصه النصيح ، فكلمة لا تبنى مجد المحامي وشهرته أكثر من كلمة « نعم » ومراعاة حقوق الزملاء وتقديرهم ، وعدم التعرض إلي سمعتهم بما يشينها وقاتيل أو اصر الزمالة أكبر رأس مال لكل محام .

إننا نجتمع هنا من كل البلاد العربية ونشعر أننا أفراد أسرة واحدة ولا نجد صعوبة في فهم بعضنا البعض وما ذلك إلا بفضل روح الزمالة وتقاليد هذه المهنة الشريفة .

سيدى الرئيس :

أرجو أن تسمح لي في ختام كلمتي هذه أن أتقدم بالشكر لنقابة المحامين بمصر ، لتنظيمها هذا المؤتمر ، وأن أشكر مصر المضيانة التي يسبح جوها بالهبة والسعادة على كل من يؤمنها وخاصة من البلاد العربية ، ونحن السودانيون تربطنا بمصر أواصر قوية نحرص عليها كل الحرص ونرعاها ونتمنى لها المزيد ، ولمصر على بلادنا يد سلفت ودين مستحق . وبيوم يقوى ساعدنا ، وتستقر قواعد الحكم في بلادنا وتصبح جمهوريتنا الفتية دولة قوية سترد الدين لمصر وشعب مصر مضاعفاً ، حافظين للجميل وشاكرين للفضل ، ويومذاك سنقول بحق :

إذا معز الحمراء كانت عشتري وقام بنصرى خادم وابن خادم

عطست بأنف شامخ وتناولت يدى الثريا قاعداً غير قائم

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد العربية والعالم أجمع .

كلمة السيد النقيب

الأستاذ الطيب اللبلاوي — عن تونس

سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

حضرات النقباء . زملائي :

إن من أوركدة الواجبات علي في هذا الحفل الافتتاحي العظيم للمؤتمر الثاني للمجاهدين العرب أن أعبر باسم هيئة المجاهدين التونسيين (تصفيق) عن عظيم امتناننا للدعوة التي أتصلنا بها من مكتب المؤتمر وعلي رأسه حضرة زميلنا العزيز الكبير المحترم الأستاذ النقيب عبد الرحمن الرافعي للحضور بهذا المؤتمر التاريخي والمساهمة في أشغاله المباركة .

وثناؤنا ونحن بمصر ونحن ضيوف مصر يتجه بالخصوص إلى زملائنا الأعزاء أعضاء نقابة المجاهدين المصريين الذين لقينا منهم منذ وطأت أقدامنا أرض الكنانة كل حفاوة وكل عناية وثناؤنا كتونسيين وكعرب يتجه دائما إلى حكومة الثورة المصرية وعلي رأسها نصير المؤتمر ومتبنيه الرئيس العظيم المحبوب جمال عبد الناصر (تصفيق) .

والحق أن الوفد التونسي الذي لي شرف رئاسته لا ينسي ولا يمكن له أبدا أن ينسي أن تونس المكافحة ، تونس الفتية ، تونس المتوثبة ، تونس التي كانت أول من زعزع أركان الاستعمار الفرنسي بشمال أفريقيا العربي (تصفيق) والتي تتفاوض في نفس هذه الساعة حكومتها الوطنية الأولى بباريس لإبرام سك استقلالها التام قد لقيت من مصر ومن شعب مصر ومن حكومتها الحاضرة بالخصوص كل تأييد ومناصرة في كفاحها الوطني الباهر .

ونحن إذا أمكن لنا أن نحطم القيود ونرفع تلك الحواجز التي كان يقيمها الاستعمار الفاشم بيننا وبينكم وأن نحضر اليوم معكم في مؤتمر المجاهدين العرب كما تحضر سائر الوفود العربية الشقيقة الأخرى سواء بسواء فأننا في كل ذلك مدينون لآخواننا العرب بصفة عامة بالشئ الكثير .

وأنها لعمري لبشارة خير إذ لا نعتقد نحن ولا نظنكم أتم تعتقدون أنه سيكون بعيدا ذلك اليوم الذي سيجلس فيه هنا بمصر ممثل حكومة صاحب الجلالة المعظم ملك تونس العربية المستقلة بين أعضاء مجلس جامعة الدول العربية (تصفيق) .

إخواني :

إن هذا المؤتمر الذي يضم نخبة النخبة من رجالات القانون ببلاد العروبة العظيم الأهمية . فالقوانين هي التي تنظم حياة الأمم وأخلاق الأمم وتضبط نظام الدولة وهي التي توجه الشعوب

نحو مستقبل أسعد وأزهر، فإذا ما درسنا في مؤتمرا هذا مشاكلنا وأوضاعنا المختلفة وسعينا نحن المحامين لتكون القوانين الموضوعية حلها يبلادنا — بلاد العروبة — متقاربة ومتوحدة بقدر المستطاع أمكن لنا نحن العرب أن نتقدم خطوات جديدة شاسعة في سبيل وحدتنا الغالية التي هي الأساس الحقيقي لقوتنا والدعامة الحصينة لاحترامنا من طرف الدنيا كلها .

ولا يفوتنا في الختام أن نعرب عن كامل أسفنا لعدم حضور وفدي المحامين — بالقطرين الشقيقين المكافحين الجزائر ومراكش (تصفيق) معنا بهذا المؤتمر متمنين من صميم قوادنا أن تنهيا لهما الأسباب والظروف المناسبة للحضور إلى جانبنا في مؤتمر كم المقبل .
وتلك هي كلمة تونس الموجزة في هذا الافتتاح .

والسلام عليكم ورحمة الله ..

كلمة السيد النقيب
الأستاذ على رجب — عن ليبيا

السيد الرئيس

حضرات الزملاء الأفاضل :

إن فرصة لقائنا هذا لمن أجل ما مر بي من أحداث في حياتي وإن لغة الكلام لتعطل وتقصر عن التعبير عن مدى ما يغمرني من مسرة وما يملأ أرجاء نفسي من آمال أعلقها على مؤتمرها هذا.

إن زملاءكم المحامين العرب بطرابلس لبشاطرونكم الآمال العظام التي نجتمع اليوم لرسم الطريق لتحقيقها . وإن حالت عوامل ، سأشرحها لكم فيما يتاح لي من فرص أخرى للكلام ، دون أن يمثلوا هنا عن طريق مجلس إدارة نقابتهم الذي ما برحوا يبذلون المساعي لتشكيله دون أن يتمكنوا بعد من تذليل الصعوبات التي تحول دون ذلك . أقول رغم تلك العوامل فإنهم أصرروا على أن يرتفع صوته بين أصوات زملائهم من محامي البلاد العربية الشقيقة ويساموا بجهد العقل في النهوض بالتبعات الجسام التي تلقوها على كاهلنا نحن معشر المحامين رسالة المحاماة المقدسة (تصفيق) .

إن المعاني والمثل التي تدفعنا لتجديد أنفسنا للدفاع عن حقوق الأفراد هي بعينها المعاني والمثل التي تقتضيها أن نجند أنفسنا بشكل جماعي للدفاع عن حقوق كل جزء من وطننا العربي الأكبر ، وهي نفس المعاني والمثل التي تقتضيها أن تنادي باصلاح ما لا بد من اصلاحه من أخطاء وتلافى ما لا بد من تلافيه من عيوب في مجالات التشريع والقضاء والسياسة على السواء ، وتقتضيها أن نبذل الجهد كل الجهد لنسترد لأمتنا العربية وحدتها المقتضية ونقضي على الحدود الظالمة الآتمة القائمة بين كل بقعة وأخرى من أرضها . تلك الحدود التي إنما أقامها المحتل الغاصب ليسهل بها مهمته في القضاء على قوة هذه الأمة ومجدها وعظمتها .

إن أنجح قضية يا إخواني يمكن أن يتلقاها مكتب أي واحد منكم هي هذه القضية قضية استرداد وحدة أمتنا العربية والعمل على تحقيق أمل الدولة العربية الكبرى أو الولايات العربية المتحدة (تصفيق) .

إن مهمتي في هذا المؤتمر التي التزمت لزملائي بالعمل لها تتلخص في الأرقام الأربعة التالية :

أولا — عرض حالة المحامين العرب بليبيا والصعوبات التي يلقونها والاستنجد بمؤتمركم الموقر المطالبة بتذليل تلك الصعوبات .

ثانياً — تعليقات موجزة على القوانين المعمول بها حالياً في ليبيا .

ثالثاً — عرض مشروع يهدف إلى تحقيق فكرة الولايات المتحدة العربية ومقترحات تتعلق به (تصفيق) .

رابعاً — عرض اقتراح بتشكيل نقابة عامة اتحادية للمحامين العرب جميعاً .
وأرجو أن يتوفر لي من رحابة صدوركم ما يشجعني على أن أؤدي واجبي بعرض هذه المسائل على النحو الذي يطمئن إليه ضميري ويؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة .
حضرات الزملاء :

إن هذا التحرك العظيم الذي يذوى في جميع ميادين الحياة العربية إنما هو ثمرة من ثمرات الثورة المصرية المباركة (تصفيق) التي أعادت إلى الأذهان في طهارتها وتجردها وعمليها الجاد الخالص مثل الثورة الكبرى التي حمل لوائها محمد بن عبد الله صلوات الله عليه (تصفيق) وإن ما لقيته تلك الثورة المقدسة من نجاح فغر له التاريخ فاه دهشة وإعجاباً يستلحقه بأذن الله كل أو جله هذه الثورة المباركة ما دامت تحمل رايتها هذه الأيدي الأمانة الطاهرة أيدي جمال وصحبه والأحرار من قادة الأمة العربية (تصفيق) .

وإن أمل شعبنا وعلى رأسه عامله الأدرسي العظيم هو أن تصل الأمة العربية إلى ما نصبوا إليه من عظمة ومجد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (تصفيق)

كلمة السيد أمين مر المؤتمر
الأستاذ محمود الحناوى

السيد الرئيس ، إخوانى :
المحامون العرب من مراكش إلى الخليج الفارسي ، ومن جبال طوروس إلى خط
الاستواء ، يجتمعون للمرة الثانية في صعيد واحد ترفرف عليهم ذكريات الماضي المجيد ،
ويشعرون بحاضرهم الممتليء بالألفة والأخوة والاتحاد ، ويقودهم الأمل إلى المستقبل
الزاهر (تصفيق) .

هذه أيديهم ، الممتلئة قوة وعزما وتصميا ، تتصافح في اتحاد قوى أمام العالم العربي ،
وأمام التاريخ ، وتتواصي بالخير وتتعاهد على العمل المثمر ، ليكون ائتلافها واتحادها
وئضا فريحا طريقا سويا لسائر العرب (تصفيق) .

إن القرارات والكلمات التي ستصدر عن هذا المؤتمر ، والتي تهدف إلى توحيد القوانين
ومواءمة الفقه العربي ، ليست وحدها هدف المؤتمر ، ولكن القضية العربية الكبرى ،
قضية الوحدة ، قضية التحرر ، قضية التخلص من الاستعمار نهائيا ، قضية الجزء المغتصب من
الوطن ، قضية فلسطين ، كل هذا من أهداف المؤتمر ، إذ ما فائدة قانون موحد في بلد
بعض أجزائه مستعمر ، وما فائدة الفقه المتوائم في بلد يفرقه الاستعمار
وما قيمة الحياة نفسها إذا لم تكن أحرارا (تصفيق) .

وما رسالة المحاماة ، وما أثرها ، إذا لم يكن أشرف ما في رسالتها الدفاع .. الدفاع عن
المظلوم ، والدفاع عن الوطن ، والدفاع عن الفكرة .

المحاماة المهنة التي يقف صاحبها بردائه الأسود على بقعة صغيرة من الأرض وقد ارتجت
حوله الدنيا ، وهي راسخة لا تضطرب ويرمل كلماته تحمل ثقلات المظلومين فان لم تسمعها
أذان البشر سمعتها أذان السماء (تصفيق) .

المحاماة ، المهنة التي تتقارع فيها الحجج وتصطك الألعيات وتبرق الكلمات وترعد ،
وتهبط كالصواعق أو تنهمر كالغيث .

المحاماة ، مهنة الحرية السمحاء التي لا قيد فيها ، والكفاح المرير في سبيل الحق والعزة
التي هي إسم من أسماء الله ، تجتمع اليوم في مصر من كل أفق من آفاق الوطن العربي ، لتدعو
العرب إلى حمل الرسالة التي حملها أجدادهم منذ أربعة عشر قرنا ، يوم أضأوا الطريق ،
وحطموا أغلال الوهم ، وحرروا شعوبا من نير الظلم . ومدوا ظلال الحرية للأفراد
والجماعات ، ولل فكر والعقيدة والعمل ، وقدموا للأجيال حضارة عربية خالصة فيها خير
ما يقدم من علم وفقه وأدب وفن وصناعة وشرعية وعدل (تصفيق) .

المحامية تجتمع اليوم في مصر ، بعد أن تخلص كثير من البلاد العربية من سيطرة الاستعمار ورضفطه ، وبعد أن ثارت مصر ثورتها الكبرى ونحاربت الفساد السياسي ، والرجعية الاقتصادية ، وحررت الوادي من عبودية الاقطاع وعبودية رأس المال وعبودية الاستعمار .
تجتمع اليوم لتقول إن العرب تهيأوا لحمل رسالة جديدة هي امتداد لرسالتهم القديمة ، وأنهم بعد أن كانوا اسلاب للتجارين وغنيمة المتصر ، أصبح لهم كيان ثابت مستقر يصد عن نفسه طمع المستعمرين واعتداءهم ، وبلغظ عن بدنه أعداءه الدخلاء في أرضه ، ويعد يده إلى كل محب للسلام صادق في حبه (تصفيق) .

إخواني :

إن مائة مليون قلب ، يخفق بما تخفق به قلوبنا في هذه القاعة ويتمنون لنا النجاح ويتطلعون إلى ائتلاف كلمتنا واتحاد أصواتنا ، ويرقبون النتائج التي سيسفر عنها مؤتمرنا ، ومنهم ملايين لا يزال الاستعمار يكبلهم باصفاده ، ويسلط عليهم عماله وأعوانه ، ليخمد الجذوة التي تنقد في قلوبهم ، واكنتنا هنا نحس بحفقاتها ونشعر بحرارتها ، ونحسبهم في العراق (تصفيق) وفي غير العراق (تصفيق) وننتظر اللحظة التي يستطيعون فيها أن يرفعوا عن صدورهم ذل الاستعمار وكابوس أعوانه (تصفيق) .

وقد اختتم المؤتمر بالهتاف ثلاثا « لتجيا الأمة العربية » .
وانتهت جلسة الافتتاح في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الظهر .

الجلسة الثانية لمؤتمر المحامين العرب

في الساعة الخامسة من مساء يوم السبت الموافق ٣ مارس سنة ١٩٥٦ عقد مؤتمر المحامين العرب جلسته الثانية برئاسة السيد فريد قوزما تقيب لبنان .

الرئيس :

باسم الله وهذا الوطن العربي المتراحي الاطراف افتتح الجلسة وابدأ بتلاوة اقتراح بارسال برقية من المؤتمر إلى عاهل الأردن نصها كالآتي :

« إن مؤتمر المحامين العرب المنعقد في القاهرة والذي يرى في تحرير الجيش العربي الأردني من النفوذ البريطاني قيادة وتمويلا ضرورة قومية تقتضيها المصلحة العربية العليا والمصلحة الأردنية إذ يحمي جلالة ملك الأردن الشاب لخطوته المباركة بإبعاد جلوب وباتريك وهافون وصنائعهم من هذا الجيش ليؤكد أمله في أن تكون هذه خطوة أولى لتحقيق عروبة هذا الجيش باخراج جميع الضباط الانجليز وليكون فيلقا عربيا بقيادته وتمويله وليأخذ مكانه الطبيعي بين الجيوش العربية الحرة » (تصفيق) .

وقد وافق المؤتمر على هذه البرقية بعد حذف أسماء الضباط الانجليز من البرقية وحذف كلمة « تمويله » .

كلمة الأستاذ النائب الأردني جودت المحسن .

إخواني رسل الحق أنصار الحقيقة ، أحبيكم وأرجو أن يحقق مؤتمركم العتيد هدفه السامي في تخريج رغبة شعوبنا الملحة في الوحدة وذلك بالتوسطة لتوحيد التشريع تمهيدا لإعداد دستور أمنا الواحدة .

إخواني :

قديمًا لصق غاصب صك استعباد الأردن الكريم وفي الأمس القريب شجب الادن بدمه العزيز صك عبوديته حينما رفض تجديد ذلك الصك في المناسبة المشهورة . وقضية الاردن هذه تحاكي أغلب قضايا شعوبنا العربية التي ابتليت بمؤامرات وضعت تجاوزا بالمعاهدات غير المتكافئة المعروضة في أسوأ الظروف .

لكن سنة التطور أفسدت تلك المؤامرات بتعديل الظروف القاهرة قديمًا إلى مواتية فيما بعد ، وبتطوير ضعفنا الوهنان فيما مضى إلى غليان متعظم افورته مأساة فلسطين حتى اجتاحت عرشا عاتيا فحرر شعبا عملاقا ، هيئات تطفئ شعلته التي اصطنعها ضعيف المعاهدات .

إخواني :

تعاني شعوبنا العربية قسوة القوانين الاستثنائية الوفيرة المفروضة عليها لصالح الاستعمار والتي بموجبها حرم وقد العراق العزيز من الاسهام في مؤتمر الكرم والتي بموجبها اعتقل جلاد الأردن عميد وحضرات أعضاء مكتب التحرير في المناسبة الاردنية التي أوردت مع ان أغلب دساتير شعوبنا وسائر المواثيق الدولية نصت على حقوق الحريات العامة التي هدرتها تلك القوانين . لذلك أرجو أن يتفضل المؤتمر مشكوراً بمحاولة تسوية هذا الوضع الشاذ وذلك بالعناية الصادقة .

إخواني :

لقد حرصت على الإيجاز لاستيعاب ما أردت أن أعرض خاطفا لعناوين ضخمة لا تتحمل الاختزال وذلك اخلاصا للبرنامج وحرصا على وقت المؤتمر الغالي ، مؤتمر كم أيها السادة الذي يشرفني أن أرفع إلي شعوبه العزيزة ممثلة في حضراتكم أكرم تحيات الأردن — المستعيت في نزال حاسم (لا يعنيه وحده) ينهيا لأكثر من جهة — أعزل — حتى من رحمة الطبيعة . الأردن العائب على عون عرض على حكومته ، ثم انحسر العون عن هدمه أم صلحه . الاردن المرقى المخرج الذي أرجو ألا يسقط خوفا وليس أعاير لثلا تحسر العروبة أغلى انتصاراتها .

إخواني :

لنثق الشعوب العربية الشقيقة ثم ليتأكد أرباب الاستعمار ان الاردن الباسل لن يخضع وان الاردن الفارس لن يخضع وذلك لان حياته فيما حين الرماية أو تحت رصاص الصهاينة في أية أمة أهون على الاردن من ثمن الركوع — عاش رواد الحرية ولشجيا الحرية (تصفيق) .

محاضرة الأستاذ أنطون شلهوب عن حق الدولة في التأمين (١)

محاضرة الأستاذ محمود فهمي جندية عن القواعد التجارية في الشريعة الاسلامية (٢)

وهنا تولى الرئاسة السيد النقيب عدنان القوتلي .

الرئيس : نستمع الآن إلى محاضرة محامي لبنان الشاعر الكبير الأستاذ سليم عرييد فكلنا يعرفه شاعرا ومحاميا يحب القول والكلام بقدر ما يحب العمل والتدقيق ولذلك فهو سيسبغنا محاضرة عن تنظيم مهنة المحاماة التي طالما أجبها وصرف حياته من أجلها .

محاضرة الأستاذ سليم عرييد عن تنظيم مهنة المحاماة (٣)

الرئيس : الآن أتلو عليكم الاقتراحات التي وردت إلى المؤتمر وهي :

(٢٤ ، ٣) ستعقد في كتاب المؤتمر الذي سيصدر في شهر يولييه سنة ١٩٥٦ .

الاقتراح الأول مقدم من الأستاذ على جبر نصه كالآتي :

« اقترح اضافة لجنة تتولى دراسة مشروع الولايات العربية الذي أنوى عرضه على المؤتمر »

الرئيس : هذا الموضوع في اعتقادي من شأن لجنة القانون الدولي العام .

الأستاذ على جبر : الموضوع الذي اقترحه سياسي ولا شأن لهذه اللجنة به .

الرئيس : إن لجنة القانون الدولي العام تبحث جميع شئون الولايات سواء كانت داخلية أم خارجية .

والاقتراح الثاني مقدم من الأستاذ ودع تديم صيداوى ونصه كالآتي :

« يحتل التشريع الاجتماعي في المؤسسات الدولية وضمن مجموعة التشريعات القومية مقاما بارزا ونحن في هذه المرحلة التي يجتازها الوطن العربي ونحن كحاميين رواد حقيقة وعدالة أحرى بنا أن نغير هذا الموضوع اهتماما واهتماما زائدا لأن كل اصلاح اجتماعي لا يمكن أن يكتب له النجاح ما لم يرس على قواعد سليمة ومتبينة من العدالة الاجتماعية » .

لهذا اقترح تأليف لجنة تسمى لجنة التشريع الاجتماعي تعنى وتعالج قضايا العمال والفلاحين لأن هؤلاء هم أجدر الناس بأن نمد لهم يد المعونة لنساعدهم على تأمين مستوى لائق من الحياة ولنؤمن الانسجام اللازم في المجتمع السليم الذي ننشده .

وهذا الاقتراح أيضا مكانه لجنة القانون الدولي العام .

والاقتراح الثالث من الأستاذ النقيب فؤاد عبد الهادي ونصه كالآتي :

« يقترح الوفد الأردني تأليف لجنة خاصة بفلسطين » .

والاقتراح الرابع مقدم من الأستاذ كال فهمي المحامي بمصر نصه كالآتي :

« اقترح تأليف لجنة لتنظيم تكتل ونشاط الوفود العربية بمؤتمر المحامين الدولي بأوسلو لضمان كسب أصوات المؤتمر لصالح الاقتراحات العربية واسقاط اسرائيل في محاولاتها كما حدث في المؤتمرات السابقة » .

والاقتراح الخامس مقدم من الأستاذ الطيب الميلاوي نقيب مؤنس ونصه كالآتي :

أقترح إرسال برقية نصها كالآتي :

« ان مؤتمر المحامين العرب المنعقد بالقاهرة في هذا اليوم يوجه لجلالة سيدي محمد الخامس ملك المغرب الأعلي العربي المكافح أحر تمنياته بمناسبة الاعلان رسمياً باستقلال مراكش الشقيقة »

متمنياً من صميم القواد أن تتمكن الدولة العربية المراكشية الماجدة من الالتحاق في أقرب الآجال بجامعة الدول العربية .

الرئيس : اني أرى أن تحال هذه الاقتراحات الخمسة إلى المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب لدراستها وتقدير ما يراه بشأنها . ووافق المؤتمر على ذلك .

وقد رأى المؤتمر تأجيل باقي المحاضرات التي كان مقرراً إلقاؤها بجلسة اليوم إلى الأيام التالية .

وانقضى اجتماع المؤتمر حيث كانت الساعة السابعة مساءً .

الجلسة الثالثة

لمؤتمر المحامين العرب

في الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد الموافق ٤ مارس سنة ١٩٥٦ عقد مؤتمر المحامين العرب جلسته الثالثة ، وتناوب رئاسة هذه الجلسة الأستاذ النقيب عدنان القوتلي نقيب محامي دمشق والأستاذ النقيب فؤاد عبد الهادي نقيب محامي الأردن .

وأفتتح السيد النقيب الجلسة فقال إنه كان مفروضاً أن تلي خمس محاضرات في جلسة الأمس ، لكن نظراً لأن بعض الأساتذة قد استغرقت محاضراتهم أكثر من الوقت المحدد لكل محاضرة لم يمكن إلا إلقاء ثلاث محاضرات فقط ، ولذلك أرجو أن يتقيد كل محاضر في جلسة اليوم بالوقت المحدد ما أمكن .

ثم طلب سيادته من الأعضاء مراعاة النظام وأن لا يبدى أي عضو رأياً إلا عن طريق بقائه .

وأخيراً قال سيادته إن المؤتمر سيستمع أولاً إلى السادة الذين كان مفروضاً أن يلقوا محاضراتهم بالأمس .

محاضرة الدكتور جمال مرسى بدر عن توحيد قوانين البلاد العربية (١) .

محاضرة الأستاذ جمال العطيقي عن جرائم النشر في القانون المصري ومدى حق الصحفي في نشر أخبار الجرائم والمحاكمات (٢) .

محاضرة الأستاذ يحيى حموده عن (فلسطين في ضوء القانون الدولي) (٣) .

محاضرة الأستاذ جان عنجوري عن العلامات التجارية والمصنعية (٤) .

محاضرة الدكتور محمد صادق فهمي عن الفقه الاسلامي والقانون المدني المقارن (٥) .

الرئيس : لقد انتهينا الآن من سماع جميع المحاضرات ولم يبق إلا إصدار قرارات اللجان للموافقة عليها .

وانتهى الاجتماع في الساعة السابعة والنصف مساء .

الجلسة الختامية

لمؤتمر المحامين العرب

في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٨ مارس سنة ١٩٥٦ عقد مؤتمر المحامين العرب جلسته الختامية برئاسة السيد النقيب الأستاذ عبد الرحمن الرافعي .
وأعلن سيادته افتتاح الجلسة بالكلمة الآتية :
سيداتي .. سادتي .. زملائي الأعزاء :

أقدم لكم خالص الشكر على تفضلكم بحضور جلسة اختتام هذا المؤتمر ، كما أشكركم على حضوركم جميع جلسات المؤتمر وجلسات لجانته وجلسات المكتب الدائم .
الحمد لله فقد كانت بداية المؤتمر حصة موفقة . ونرجو الله سبحانه وتعالى أن تكون جلسة الختام حصة موفقة أيضاً باذن الله .

وأني لأشعر بأني أعبر عن شعوركم جميعاً إذا قلت بأن الأيام التي قضيناها معا في هذا المؤتمر تعد حقا من أفضل وأسعد أيام الحياة العامة والخاصة لدينا .

فقد تعارفنا وتماينا وتآلفنا وتآخينا . وتقاهمنا وتقاربنا (تصفيق) وتعاهدنا على أن نستمر في العمل متأخين متماسكين متضامنين في سبيل توثيق الروابط بين الشعوب العربية جمعا .

واني لمغتبط بأن الروح التي سادت هذا المؤتمر سوف تشع على العالم العربي نفس المبادئ ونفس الأفكار التي سادتنا في جميع اجتماعاتنا (تصفيق) .

وإني لوائق أن المحاماة وهي في طبيعة الطبقات الواعية من الأمة ستؤثر تأثيرها الطيب الحكيم في نشر أفكار الوحدة والتضامن والتعاون بين طبقات الشعوب كافة في سائر الشعوب العربية (تصفيق) .

ولا شك أيضاً يا حضرات الزملاء في أننا سنخرج من هذا المؤتمر واصبحوا لي بأن أستعير لغة المحاماة في هذا التعبير — أقول إننا سنخرج من هذا المؤتمر وكل محام ومحامية شيخمخص في قضايا مكتبه ملقا أ ودوسها يكون عنوانه القضية العربية (تصفيق) .

أرجو يا إخواني أن تعدوا هذا الملف وإن كنت معتقداً بأنه معد من قبل في مكتب وفي بيت كل منكم .

انني أرجو أن تعنوا بهذا الملف — ملف القضية العربية — وأن تضموا إليه كل الجهود وكل المساعي التي بذلت والتي ستبذل في المستقبل بواسطةكم وبفضلكم في سبيل

تحرير الشعوب العربية من ربهة الاستعمار ومن سيطرة الاستعمار .

* * *

والان أدعو السيد أمين السر العام للمؤتمر ليلقي على مسامعكم القرارات التي اتخذتها
اللجان المختصة والمكتب الدائم للمؤتمر لتكون تحت نظركم ، واني لأرجو أن تحظى
إن شاء الله بموافقتكم وتصديقكم . والسلام عليكم ورحمة الله (تصفيق) . .

وهنا تلا السيد الأستاذ محمود الحناوي أمين سر المؤتمر القرارات والتوصيات الصادرة
من لجان المؤتمر ومكتبه الدائم وهي كما يلي :

قرارات المؤتمر

صدرت القرارات الآتية بإجماع الآراء بالجلسة التي انعقدت في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٥ رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ٨ مارس سنة ١٩٥٦ بالقاعة الكبرى بجامعة القاهرة.

تحية محاي العراق وتقابته

١ — يحيي المؤتمر محاي العراق وتقابته ويأسف للظروف التي حالت دون حضور وفدها ويستنكر موقف السلطات القائمة في العراق من النقابة ويعتبر نقابة العراق ممثلة روحا ومعنى وقانونا في المؤتمر.

صون حقوق المواطنين

٢ — يوصي المؤتمر بصيانة حقوق المواطنين التي نصت عليها الدساتير وشرعة إعلان حقوق الإنسان من كل ما ينتقص منها أو يحد من استعمالها ويوصي بتطبيقها نصا وروحا.

استنكار نزع جنسية المواطن

٣ — يستنكر المؤتمر مبدأ نزع الجنسية عن المواطنين العاملين للقضية العربية ضد الحلف التركي العراقي وسائر الأحلاف الاستعمارية ويوصي بالتدخل لدى السلطات العراقية في تسهيل رفض الحيف اللاحق بالمواطنين العراقيين في هذا الخصوص.

حق العرب في الاستقلال

٤ — يؤكد المؤتمر حق العرب في التحرر والاستقلال وتقرير مصيرهم بانفسهم واتخاذ سياستهم على ضوء مصلحتهم القومية. ويدعو الحكومات العربية إلى التحلل من كافة المعاهدات والاتفاقات التي تنتقص من سيادة واستقلال العرب ويدعوهم إلى رفض تدخل الدول الأجنبية في شئون العرب ومصيرهم.

التمسك بسياسة الحياد الإيجابي

٥ — يدعو المؤتمر جميع الحكومات العربية أن تقف في المترك الدولي متباعدة بمصلحتها العربية الخالصة دون سواها وبرغبتها في دعم السلام ويدعوها إلى التمسك بسياسة الحياد الإيجابي بين الكتلتين العربية والشرقية وإلى تدعيم هذا الحياد بالسلح المجرد عن كل قيد شرط وإلى مقاومة الإحلاف الأجنبية الاستعمارية ومشاريع الدفاع التي تحاول الدول

الاستعمارية فرضها على العرب وخاصة حلف بغداد ومشروع حلف الحزام الأفريقي ويأمل المؤتمر من حكوماته العربية أن لاتقف موقف المحايد في مقاومة حلف بغداد واستنكاره ويطالب بتوحيد نضال الأمة العربية لتحطيم هذا الحلف لكي يأخذ العراق بذلك مكانه الطبيعي في المجموعة العربية المتحررة من الاحلاف ويطالب المؤتمر بدعم جبهة الحياض الايجابي في المجال الدولي والعمل على تنفيذ مقررات مؤتمر باندونج وتأييد جميع الشعوب المكافحة ضد الاستعمار .

استنكار الاحتلال الاجنبي

٦ — يستنكر المؤتمر وجود قوات أجنبية على أرض دولة عربية ويعده خرقاً للقانون الدولي واعتداء سافراً على سيادة الدول العربية جميعاً كما يستنكر المعاهدات التي تعقد في ظل قوات استعمارية ويعدها معاهدات غير متكافئة ومخالفة لمبادئ القانون الدولي وميثاق هيئة الأمم ويدعو المؤتمر العرب جميعاً في كافة اقطارهم وديارهم إلى العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية واتحادها حرة طليقة من كل قيد استعماري مما يؤمن عزها ويمنعها الوقوع في شرك الاستعمار في المستقبل .

تحرير جيش الاردن

٧ — يحث المؤتمر النضال في الاردن والمغرب العربي ويطلب من الحكومات العربية تقديم المعونة المالية والعسكرية والفنية لتخليص الاردن من براثن الاستعمار البريطاني ومن النقطة الرابعة كما يطلب منها مد يد المساعدة العملية إلى المناضلين في المغرب العربي من أجل تحررهم واستقلالهم . ويؤكد بصورة خاصة ضرورة المبادرة إلى تحرير الجيش العربي الاردني من ضباطه الاجانب ومصادر تمويله الاستعمارية وتقرير معونة مالية عربية كافية تقوم مقام المعونة البريطانية ليتمكن هذا الجيش العربي من الوقوف إلى جانب بقية الجيوش العربية المتحررة في أداء رسالتها القومية .

التحرير الاقتصادي

٨ — يطالب المؤتمر برفض كافة المشاريع الاستعمارية التي تهدف إلى ربط الاقتصاد العربي بتوجيهات المستعمر كشاريح النقطة الرابعة والمعونات الفنية والعسكرية . ويوصي في سبيل مكافحة الاستعمار إقتصادياً أن تحشد الكفاءات لحصر موارد العرب واحتياجات الوطن العربي ووضع برامج علمية محددة الأهداف لإقامة اقتصاد متوازن والعمل فوراً على إقامة مؤسسات مالية للمساعدة في تمويل المشروعات المختلفة في الوطن العربي ودعم النقد الوطني واتخاذ الخطة الكاملة في منح أي امتياز لاستثمار الموارد العربية .

قضية فلسطين

٩ — إن الحل الوحيد لقضية فلسطين وحماية الكيان العربي القوي من أخطار

الصهيونية والاستعمار التي تهدده باصطناع دولة إسرائيل لا يكون إلا باسترداد القسم المغتصب من فلسطين والقضاء على إسرائيل والصهيونية .

إن قضية اللاجئين هي جزء من القضية الفلسطينية وكل محاولة لاعتبارها قضية مستقلة إنما هي مؤامرة ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية وإهدار عروبتها . لذلك يوصي المؤتمر برفض جميع المشاريع التي ترمي إلى توطين اللاجئين ويؤكد أن الحل الوحيد لقضيتهم هو استرداد القسط المغتصب من فلسطين .

لما كانت الدول الاستعمارية الغربية هي المسؤولة الأولى عن نكبة فلسطين واصطناع إسرائيل وهي العامل على حمايتها وتدعيم كيائها واحتضان أطماعها التوسعية فإن المؤتمر يري أن كل اتجاه يحل هذه القضية على أساس التعاون مع تلك الدول المستعمرة أو الاعتماد عليها لا يمكن أن يؤدي إلى حلها الحل القومي الصحيح .

لا صلح مع إسرائيل

١٠ — يرفض المؤتمر كل حل أو مشروع أو محاولة إلى الصلح مع إسرائيل ويرفض كل تصريح ينطوي على صلح معها أو اعتراف بها أو يؤدي إلى ذلك صراحة أو ضمناً .

إن التصريح الثلاثي الأمريكي الفرنسي الانجليزي الصادر في مايو ١٩٥٠ — هو تدخل استعماري في شؤون الوطن العربي يهدف إلى حماية إسرائيل ودعم كيائها واحتضان أطباعها التوسعية العدوانية ويقوم على اعتبار الوطن العربي منطقة نفوذ لدول هذا التصريح . لهذا يشجب المؤتمر هذا التصريح وأهدافه ويوصي العرب شعباً وحكومات برفض السياسة التي يقوم عليها ومقاومة الغايات التي يرمى إليها العمل على تقوية الاتحاد السياسي والاقتصادي والاتفاقات الثنائية العسكرية العربية كخطوة أولى للقضاء على خطر إسرائيل ومساعدة باقي أجزاء الوطن العربي الذي لا يزال مكبلاً بقيود الاستعمار على التخلص من هذه القيود لكي يتعاون مع باقي أجزاء الوطن في أداء المهمة القومية الكبرى .

مشروع جونسون

١١ — يرى المؤتمر أن مشروع جونسون الأمريكي لاستغلال مياه الأردن بالاشتراك مع إسرائيل هو مشروع استعماري يتيح للدول الاستعمارية النيسل من سيادتنا الوطنية ويتعارض مع حقنا في استغلال مواردنا الطبيعية ويهدف إلى جرننا للاعتراف بإسرائيل والتعاون معها ويتنافى مع سياسة الحصار الاقتصادي المضروب حولها ويفتح أبواب البلدان العربية أمام سيطرة الاحتكار الصهيوني ويجرنا في النهاية إلى الدخول معها في الأخلاف الاستعمارية .

لذلك فالمؤتمر يرفض مشروع جونسون ويرفض كل محاولة استعمارية لجر العرب إلى الاعتراف بإسرائيل .

مشاريع الاستعمار

١٢ — يرى المؤتمر أن مشاريع الاستعمار البريطانية في العراق والأردن أجهزة استعمارية تستهدف إعاقة التنمية الانتاجية السليمة وتخدم أغراض الاستراتيجية الاستعمارية ويرى المؤتمر ضرورة وضع سياسة اقتصادية تستهدف مصلحة المجتمع العربي وتحرره من السيطرة الاقتصادية الأجنبية المتغلغلة فيه .

مشروع دستور اتحادى

١٣ — يوصي المؤتمر بأن يعد المكتب الدائم مشروعاً لدستور إتحادى للبلاد العربية .

* * *

قرارات تنظيمية

قرر المؤتمر :

- ١ — الترخيص للمحامى العربى بالدفاع فى أى بلد عربى فى الدعاوى التى تأذن النقابة المختصة بالسماح له بالمرافعة فيها .
- ٢ — أن يراعى فى فرض الضرائب على إيرادات المحامين فى الدول العربية ألا تتعارض مع التزامهم بعدم إفشاء سر المهنة .
- ٣ — تخفيض الرسوم القضائية عما هى عليه الآن إلى أدنى حد ممكن .
- ٤ — تبادل النقابات العربية مطبوعاتها ومجلاتها ومنشوراتها القانونية .
- ٥ — يوصى المؤتمر بحكومات البلاد العربية التى لم تؤسس فيها نقابات للمحامين أن تصدر التشريعات الكفيلة بإنشاء هذه النقابات وقصرها على المحامين العرب .
- ٦ — تأليف لجنة لوضع مشروع قانون تجارى موحد للبلاد العربية وتتلقى هذه اللجنة الأبحاث الخاصة به من النقابات فى مدى شهرين وتعد المشروع وترسل صوراً منه إلى النقابات لإبداء رأيها فيه ويعرض هذا المشروع على المؤتمر القادم وعلى كل نقابة انتداب من يمثلها فى اللجنة .
- ٧ — يوصى المؤتمر بتوحيد موقف البلاد العربية إزاء المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية المعنوية .
- ٨ — يوصى المؤتمر بإنشاء مكتب لتسجيل حقوق الملكية المعنوية من علامات تجارية وبراءات اختراع وغيرها لدى جامعة الدول العربية ويكون هذا المكتب مشتركاً بين الدول العربية ويعمل بينها على غرار مكتب برن الدولي الذى نشأ عن اتفاقية مدريد .

٩ — يوصي المؤتمر بأنه يجب ان تعني نظم الاجراءات الجنائية باحترام حرية الفرد واحترام حقه في الدفاع فلا يلجأ إلى القبض أو الحبس الاحتياطي إلا في أضيق الحدود عند ما تدعو إليه الضرورة القصوى لمصلحة التحقيق على أن يكون الحبس الاحتياطي لمدة قصيرة ولا يتجدد إلا في أضيق الحدود وأن يكون الحبس الاحتياطي بأمر من السلطة القضائية مع ضرورة سماع أقوال المحبوس احتياطياً عند كل تجديد ودعوة محاميه للحضور أو ابداء دفاعه .

ويوصي المؤتمر بأنه لا يجوز تفتيش منزل شخص إلا إذا كانت هناك جريمة قد وقعت وقامت الدلائل على اتهام الشخص المراد تفتيشه وكانت هناك فائدة من إجراء التفتيش ولا يسوغ بأية حال أن يستجوب متهم في غيبة محاميه ولا بد من تمكين المحامي من أن يشهد التحقيق وأن يمكن من الاطلاع على ما دار في غيبته من التحقيقات .

١٠ — يوصي المؤتمر باتخاذ الخطوات التشريعية اللازمة لتوحيد قانون العقوبات .

١١ — يوصي المؤتمر بأن يطلق اسم قانون العقوبات على القانون الذي يتولى تحديد العقوبات للجرائم المختلفة بكافة أنواعها .

١٢ — يناشد المؤتمر صحافة الدول العربية أن تراعي فيما تنشره من أخبار الجرائم والمحاكمات مصلحة المتهم والدقة والأمانة وعدم الخوض في الشؤون الخاصة وتجنب الإثارة والمبالغة ونشر الفضائح محافظة على مستقبل الأحداث وأخلاق الشباب .

١٣ — (أ) يوصي المؤتمر الدول العربية بالعمل على توحيد التشريع الأصولي للمرافعات مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توحيد التسمية وتبسيط الأصول والاجراءات وتقصير المهل والمواعيد وخفض نفقات التقاضي .

(ب) تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون موحد وتقديمه إلى الدول العربية .

١٤ — (أ) يوصي المؤتمر بأن يقوم المكتب الدائم بطبع مجموعات المصطلحات القانونية لقروء القانون التي أعدت من قبل وتوزيعها على النقابات في البلاد العربية لدراستها .

(ب) يوصي المؤتمر بأن تقوم كل نقابة باعداد مجموعة المصطلحات المكلفة بها وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار هذه التوصيات من المؤتمر الحالي .

وأن يوزع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الأعمال على النقابات المختلفة في خلال شهر على الأكثر وعلى أن يجري تبادل هذه المجموعات التي يتم إعدادها من كل نقابة مع النقابات الأخرى عن طريق المكتب الدائم لتعرض على المؤتمر المقبل .

(ج) يوصي المؤتمر أن تكون المصطلحات الفقهية الواردة في الشريعة الإسلامية من أهم المصادر التي تستند إليها في توحيد المصطلحات القانونية في جميع البلاد العربية وعند تعذر

- وجود مصطلح فقهي ، العمل على تعريب المصطلحات وإيجاد الألفاظ المناسبة له .
- (د) يوصي المؤتمر بأن تتبني الحكومات العربية المصطلحات التي يتفق مؤتمر المحامين عليها . وأن تكون أساسا لتشريعها كخطوة نحو توحيد التشريع في الوطن العربي .
- (هـ) يوصي المؤتمر المكتب الدائم بأن يتعاون مع الأمانة العامة للجامعة العربية والأجهزة التي تنشئها لتحقيق فكرة توحيد المصطلحات القانونية .
- (و) توصي اللجنة بالتعاون مع الجامعات العربية التي تدرس القانون والعمل على إقامة صلات دائمة بينها وبين اتحاد المحامين لتكون المصطلحات واحدة .
- ١٥ — يوصي المؤتمر بتعميم نظم صناديق التأمين والادخار في الدول العربية على أن يشمل جميع العمال ومن ضمنهم عمال الزراعة .
- ويوصي المؤتمر بالعمل بكل الوسائل على رفع مستوى العامل من الناحية الثقافية والاجتماعية وإنشاء مراكز للتدريب التقني والتدريب المهني .
- ١٦ — قرر المؤتمر الموافقة على ما قرره المكتب الدائم من عقد المؤتمر الثالث للمحامين العرب في بيروت ابتداء من ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ .

إنشاء اتحاد للمحامين العرب

- ١٧ — قرر المؤتمر إنشاء اتحاد للمحامين العرب وفقا للقانون الأساسي والنظام الداخلي الآتيين :

القانون الأساسي

لاتحاد المحامين العرب

- المادة الأولى — تنشأ في الوطن العربي منظمة للمحامين تدعى « اتحاد المحامين العرب »
- المادة الثانية — يتألف اتحاد محامي العرب من مجموع نقابات ومنظمات المحامين العرب في البلاد العربية التي تنسب إليه ويأشر اختصاصاته بواسطة الهيئات الآتية :

١ — المكتب الدائم .

٢ — الأمانة العامة .

٣ — المؤتمر .

وذلك على الوجه المبين في النظام الداخلي

- المادة الثالثة — تعتبر نقابات محامي الأردن — سوريا — العراق — فلسطين — لبنان — مصر — السودان — تونس — ليبيا — مؤسسة لهذا الاتحاد .

المادة الرابعة — أهداف الاتحاد :

- ١ — العمل لمصلحة الوطن العربي في سبيل تحريره وتحقيق أهدافه القومية .
- ٢ — التعارف بين المحامين العرب وتنمية روح الصداقة والتعاون بينهم .
- ٣ — العمل على صون وتعزيز اللغة القضائية والتشريعية وتوحيدها .
- ٤ — دعم ونشر التقاليد السامية لمهنة المحاماة .
- ٥ — ضمان حرية المحامي في أداء رسالته وكفالة استقلال القاضى وحصانته .
- ٦ — الترخيص للمحامي العربي بالدفاع في أى بلد عربي في الدعاوى التي تأذن النقابة المختصة بالسماح له بالرافعة فيها .
- ٧ — الدعوة إلى عقد اتفاقات قضائية بين الدول العربية كافة .
- ٨ — العمل على توحيد شروط مزاولة المحاماة وعلى تبادل المعلومات المسلكية .
- ٩ — إقامة صلات بين اتحاد المحامين العرب وبين المنظمات القانونية الدولية وتوطيدها وتوحيدها وتوحيد جهود نقابات المحامين العرب ومنظماتهم وتنظيم تعاونها في هذا السبيل .
- ١٠ — إحياء دراسات الشريعة الإسلامية كمصدر من مصادر القانون .

المادة الخامسة — يعمل الاتحاد على تحقيق أهدافه بمختلف الطرق والأساليب وأهمها عقد مؤتمرات دورية باسم مؤتمر اتحاد المحامين العرب .

المادة السادسة — شعار الاتحاد . الحق والعروبة . وتتألف شارته من الألوان الأربعة الأخضر والأبيض والأسود والأحمر .

المادة السابعة — مركز الاتحاد الدائم « مدينة القاهرة » وينتقل هذا المكتب أثناء انعقاد المؤتمر الدوري إلى مكان انعقاده .

المادة الثامنة — تتألف مالية الاتحاد من اشتراك النقابات والمنظمات والأفراد والمساعدات المالية وغيرها وينظم موارده وتنفقاته وفق النظام المالي للاتحاد .

المادة التاسعة — يجوز تعديل هذا القانون بقرار بأغلبية ثلثي أعضاء مؤتمر اتحاد المحامين العرب بناء على اقتراح يتخذه المكتب الدائم بأكثرية ثلثي أعضائه .

النظام الداخلي

لاتحاد المحامين العرب

المادة الأولى — يدير الاتحاد ويشرف على أعماله مكتب يدعي المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ويتألف من نقباء أو رؤساء منظمات المحامين العرب في البلاد العربية ومن عضو عن كل نقابة أو منظمة تختاره نقابته أو منظمته ويجوز لنقابات ومنظمات المحامين العرب اقتداب من يمثلها نيابة عن ممثلها في المكتب ويرأس المكتب رئيسه ومجتمعه .

المادة الثانية — لهذا المكتب الحق في أن يضم إلى عضويته عددا من الأعضاء لا يتجاوز نصف عدد أعضائه ممن يرى لزوما لاشتراكهم في أعماله ويكون للعضو المنضم حقوق العضو الأصلي ذاتها .

المادة الثالثة — (١) ينتخب المكتب من أعضائه أمينا عاما (سكرتيرا) وأمينين مساعدين لمدة سنتين .

(ب) يكون أمين صندوق نقابة مركز الاتحاد الدائم عضوا بالمكتب الدائم وأميناً للصندوق الاتحاد بحكم مركزه .

المادة الرابعة — مركز المكتب الدائم هو مركز الاتحاد .

المادة الخامسة — يجتمع المكتب في مركزه الدائم أو في المكان الذي يحدده مرتين في السنة على الأقل بناء على دعوة الأمانة العامة ويرأس اجتماعاته نقيب البلد الذي يجتمع فيه هذا المكتب .

المادة السادسة — اختصاصات المكتب الدائم :

- ١ — تمثيل الاتحاد والسعي لتحقيق أهدافه وتنفيذ قرارات مؤتمراته .
 - ٢ — تحديد مواعيد انعقاد مؤتمر اتحاد المحامين العرب ومكانه وتحديد موضوعات البحث فيها ، ووضع جدول أعمالها وقبول المحاضرات والخطب وتعيين المحاضرين والخطباء .
 - ٣ — إحالة الاقتراحات التي يثلقها على اللجان المختصة التي يؤلفها حسب الحاجة .
 - ٤ — تعيين لجنة تحضيرية لكل مؤتمر يعقد إليها مهمة تسهيل انعقاده .
 - ٥ — تقرير الترتيبات اللازمة للأعمال التي تطرح على المؤتمر عند انعقاده .
 - ٦ — على المكتب الدائم تعيين اللجان الآتية من بين أعضاء الاتحاد :
أولاً — (١) لجنة تنظيم مهنة المحاماة .
(ب) لجنة تنسيق التشريع وتوحيده .
(ج) لجنة توحيد المصطلحات .
ثانياً — (١) لجنة قضية فلسطين .
(ب) لجنة قضايا الوطن العربي .
 - ٧ — للمكتب أن يعين ما يراه من لجان أخرى بحسب الحاجة .
 - ٨ — تنظيم وتنشيط أعمال لجان الاتحاد والمؤتمر وتهيئة اجتماعاتها ومراقبة أعمالها .
 - ٩ — اختيار رؤساء اللجان ومقرريها وأعضائها .
- وعلى مقرري كل لجنة من اللجان تنظيم تقرير يطبع ويوزع قبل انعقاد المؤتمر يتضمن

خلاصة الأبحاث والاقتراحات الواردة إلى اللجنة بين الدورتين وتعليقات اللجنة عليها ولا تدرج هذه الأبحاث والمقترحات في التقرير ما لم تكن وردت إلى المكتب الدائم قبل شهرين على الأقل من انعقاد المؤتمر .

١٠ — تحديد رسم الاشتراك في المؤتمر .

١١ — تنظيم ميزانية الاتحاد وتحديد الموارد والنفقات ونسبة مساهمة النقابات والمنظمات في هذه الميزانية .

١٢ — قبول نقابات المحامين العرب ومنظماتهم في عضوية الاتحاد .

١٣ — تعيين مراقب للحسابات أو أكثر .

١٤ — النظر في تقرير مراقبي الحسابات والموافقة عليه وتطبيق الحساب الختامي .

١٥ — إصدار القرارات التنظيمية المتعلقة بتطبيق هذا النظام الداخلي بأكثرية ثلثي أعضائه .

١٦ — اقتراح تعديل القانون الأساسي والنظام الداخلي وفقاً لأحكام المادة التاسعة من القانون الأساسي والمادة الرابعة والثلاثون من النظام الداخلي .

المادة السابعة — يعتبر اجتماع المكتب الدائم قانونياً بحضور أكثرية أعضائه وإذا لم يتوافر النصاب بعد الدعوة الأولى يحدد الأمين العام الدعوة خلال شهر ويكون الاجتماع قانونياً بعد الدعوة الثانية مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين .

المادة الثامنة — تتخذ قرارات المكتب الدائم بالأكثرية المطلقة إلا فيما اشترطت له أكثرية خاصة في هذا النظام .

المادة التاسعة — تتألف الأمانة العامة من الأمين العام والأمينين المساعدين وأمين الصندوق .

المادة العاشرة — اختصاصات الأمين العام :

١ — تمثيل المكتب الدائم أمام المنظمات والهيئات الحكومية والدولية .

٢ — تنفيذ قرارات المكتب الدائم وما يعهد به إليه من الأعمال .

٣ — تعيين الموظفين اللازمين للاتحاد والمؤتمر والإشراف على أعمالهم وتحديد تعويضاتهم ودرجاتهم وفقاً للنظام الخاص الذي يقره المكتب .

٤ — دعوة المكتب الدائم إلى الاجتماع وتحديد موعده ومكان انعقاده .

وعليه دعوة هذا المكتب إلى الانعقاد إذا طلبت إليه ذلك إحدى النقابات أو المنظمات المنتسبة للاتحاد وذلك في موعد لا يتجاوز شهراً من تاريخ وصول الطلب إلى الأمانة العامة .

٥ — تنظيم جدول أعمال المكتب والإشراف على تحضير اجتماعاته وضبط وقائع جلساته ومراسلاته وصيانة الملفات والمحفوظات والدراسات والوثائق وضبطها وتدوينها في

سجلاتها الخاصة والقيام بجميع الأعمال الإدارية التي تتطلبها هذه الأمور .

٦ — تقوم الأمانة العامة بطبع جميع المحاضرات والأبحاث المقررة من المكتب الدائم وكذلك تقارير مقرري اللجان وتوزعها على المؤتمر قبل انعقاده .

٧ — توقيع أوامر الصرف بالاشتراك مع أمين الصندوق .

المادة الحادية عشرة — الأمين المساعد ينوب عن الأمين العام في حالة غيابه عن مركز الاتحاد أو تعذر قيامه باختصاصاته .

المادة الثانية عشرة — اختصاصات أمين الصندوق :

١ — حفظ أموال الاتحاد والمؤتمر والاشراف على تنفيذ الميزانية ومراقبة الاتفاق في حدود الاعتمادات المفتوحة من قبل المكتب .

٢ — إجراء الصرف في حدود الاعتمادات المفتوحة من قبل المكتب بموجب أوامر صرف توقع منه ومن الأمين العام أو مساعده .

٣ — تحصيل الأموال بموجب إيصالات ذات نسخ توقع منسسه ومن الأمين العام أو مساعده .

المادة الثالثة عشرة — تحفظ أموال الاتحاد في مصرف عربي ولا يجوز لأمين الصندوق أن يحتفظ لأكثر من مبلغ خمسين جنيهاً مصرياً أو ما يعادله لتأمين النفقات البسيطة أو المستعجلة .

المادة الرابعة عشرة — ١ — يعتبر عضواً في مؤتمر اتحاد المحامين العرب :

المحامون العرب العاملون والمتقاعدون المسجلون في إحدى نقابات المحامين أو منظماتهم .

٢ — يجوز للمكتب الدائم أن يقبل أو يدعو لعضوية المؤتمر :

(أ) أساتذة الحقوق في جامعات البلاد العربية الحاليين والسابقين .

(ب) من يرى المكتب الدائم قبولهم أو دعوتهم من المجازين الحقوقيين العرب أو الذين لهم خبرة وثيقة بالقانون ومهنة المحاماة في البلاد العربية بناء على اقتراح نقابات ومنظمات البلاد التابعين لها .

المادة الخامسة عشرة — يؤدي عضو الاتحاد رسم انتساب يقرره المكتب الدائم .

المادة السادسة عشرة — يجوز للمكتب الدائم بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه أن يقرر رفض اشتراك عضو في دورات المؤتمر كما له بالأكثرية نفسها أن يقرر منع مشترك من حضور جلسات المؤتمر بناء على اقتراح رئيس المؤتمر .

المادة السابعة عشرة — تتألف الهيئة العامة للمؤتمر من الأعضاء المشتركين فيه وهي صاحبة

السلطة العليا في اتخاذ جميع القرارات واعطاء التوجيهات التي تهدف إلى تحقيق أغراض الاتحاد .

المادة الثامنة عشرة — جلسات المؤتمر علنية ويجوز أن تقرر الهيئة العامة بأكثريةها المطلقة عقد جلسات سرية .

المادة التاسعة عشرة — اختصاصات الهيئة العامة :

١ — مناقشة البيان السنوي للامين العام لاتحاد المحامين العرب .

٢ — النظر في توصيات لجان المؤتمر واتخاذ القرارات بشأنها .

٣ — اقتراح ادراج موضوعات في جدول أعمال المؤتمر المقبل .

٤ — المصادقة على الميزانية والحساب الختامي الذين يقدمهما المكتب الدائم .

المادة العشرون — يرأس المؤتمر رئيس النقابة التي ينعقد المؤتمر في منطقتها ويرأس جلسة الافتتاح .

المادة الحادية والعشرون — يرأس جلسات المؤتمر الأخرى بالتناوب رؤساء النقابات والمنظمات المشتركة فيه او من يمثلهم .

المادة الثانية والعشرون — يعين المكتب الدائم أميناً لسر المؤتمر أو أكثر .

المادة الثالثة والعشرون — ينتخب رئيس كل جلسة للمؤتمر أميناً لسر الجلسة يعاون أمناء سر المؤتمر في تنظيم ضبط الجلسة وتسجيل وقائعها .

المادة الرابعة والعشرون — اختصاصات رئيس المؤتمر :

١ — تمثيل المؤتمر طيلة انعقاده .

٢ — رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر للاشراف على أعمالها .

٣ — دعوة لجان المؤتمر وتنظيم اجتماعاتها .

المادة الخامسة والعشرون — رئيس الجلسة هو المسئول عن إدارتها وتنظيمها وحفظ النظام فيها .

المادة السادسة والعشرون — نظام الجلسات والمناقشة :

١ — لا يجوز لأحد أن يتكلم في جلسات المؤتمر إلا بأذن من الرئيس .

٢ — للرئيس أن يحدد وقت الكلام في كل موضوع وله أن يوجه نظر المتكلم إلى حصر الكلام في الموضوع وإلى عدم مس كرامة الأشخاص والهيئات .

٣ — للرئيس في سبيل حفظ النظام في الجلسات أن يمنع من يشاء من الكلام وله

اخراج من يشاء من قاعة الاجتماع وله حق رفع الجلسة إلى موعد يحدده واتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بحفظ النظام .

المادة السابعة والعشرون — تقدم تعديلات الاقتراحات المطروحة للبحث على المؤتمر كتابة قبل انعقاد الجلسة بميعاد لا يقل عن ٢٤ ساعة وهو الذى يطرحها للمناقشة فى الوقت الذى يراه مناسباً وللرئيس الحق فى قفل باب المناقشة فى المواد المطروحة وعليه أن يطرح طلب قصر قفل باب المناقشة للتصديق عليه متى تقدم به إليه عضوان فى ذلك .

المادة الثامنة والعشرون — يطرح الرئيس الموضوعات والاقتراحات وتعديلها على التصويت ويقوم بمعاونته أمناء السبر فى إحصاء الأصوات وتحديد الأثرية ويجرى التصويت برفع الأيدي إلا إذا اتخذ المؤتمر قراراً بإجراء التصويت فى موضوع معين بطريقة أخرى .

المادة التاسعة والعشرون — تختص لجنة الافتتاح بسبع كلمة رئيس المؤتمر ومناقشة تقرير مكتب الاتحاد الدائم .

المادة الثلاثون — بعد جلسة الافتتاح ينظر المؤتمر فى تقارير وتوصيات اللجان التى ينظمها المكتب الدائم طبقاً للترتيب المعد لترحها عليه بمعرفة كل من رئيس المؤتمر والأمانة العامة للمكتب الدائم وأمين سر المؤتمر ويتداول فيها ويصدر بشأنها ما يراه من قرارات .

المادة الواحدة والثلاثون — لا يعرض على المؤتمر غير الاقتراحات الواردة فى جدول الأعمال ما لم يقرر عرضها من قبل المكتب الدائم .

المادة الثانية والثلاثون — يعقد المؤتمر جلسات عامة لاستماع المحاضرات التى ينظمها المكتب الدائم .

المادة الثالثة والثلاثون — تصدر قرارات المؤتمر بأغلبية أصوات الحاضرين فيه .

المادة الرابعة والثلاثون — المؤتمرات الدولية :

يتولى المكتب الدائم تنسيق جهود وأعمال النقابات ومنظمات الاتحاد المشتركة فى المؤتمرات الدولية وتتولى الأمانة العامة للاتحاد إمداد النقابات والمنظمات بتوجيهات الاتحاد ورغباته للاسترشاد بها فى هذه المؤتمرات .

المادة الخامسة والثلاثون — للأمين العام أن يدعو المكتب الدائم إلى الانعقاد قبل انعقاد المؤتمرات الدولية لتنسيق الخطط وتقرير ما يلزم فى هذه المناسبات .

المادة السادسة والثلاثون — للمكتب الدائم أن يطلب إلى النقابة أو المنظمة المشتركة فى مؤتمر دولي أن تتولى تمثيل الاتحاد فى المؤتمر .

المادة السابعة والثلاثون — على رؤساء وقود محامي البلاد العربية المشتركة في المؤتمرات أن تتشاور فيما بينهم لتوحيد وتفسير خططهم فيما يصون مصالح الاتحاد .

المادة الثامنة والثلاثون — تعديل النظام وإقراره :

يجوز تعديل هذا النظام بقرار من مؤتمر المحامين العرب بناء على اقتراح من المكتب الدائم بقرار يصدر بالأغلبية المطلقة .

* * *

وقد قوبلت هذه القرارات والتوصيات بالتصفيق والتأييد والتصديق .

كلمة الأستاذ فريد قوزما

نقيب بيروت

سيدي النقيب ، زملائي النقباء ، سيداتي ، سادتي :

إنني والمؤتمر أنهي أعماله أنقدم بخالص الشكر للسيد الرئيس جمال عبد الناصر (تصفيق) ولسيادة النقيب رئيس المؤتمر (تصفيق) وللحكومة المصرية (تصفيق) ولنقابة المحامين المصريين (تصفيق) وللشعب المصري بكافته ولجميع الزملاء (تصفيق) علي الحفاوة التي لقيناها في دورهم ، فلم يشعر أي شخص منا أنه موجود في بلد غريبة بل بالعكس لمسنا أن كلا منا هو في بلده وبين عشيرته ودين أهله (تصفيق) وهذا لا نستغربه وقد رأينا ولمسنا في جلسات غير هذه الجلسات .

وإنه لمن دواعي حظنا أن تتكرر هذه الاتصالات ، فقد تكرم السادة النقباء أعضاء المكتب الدائم بتقرير انعقاد المؤتمر في الحريف المقبل ، هذا القرار أوجهه إلى كل المحامين المنضمين إلى هذا المؤتمر لأنهم سيتعارفون معنا ، فكل منهم سيكون في بيته وسيشعر أنه عند ما سيحضر إلى لبنان لن يكون ضيفاً بل سيكون صاحب منزل (تصفيق) .

وعلي هذا الأمل وعلى هذه الثقة أكرر شكري لجميع الهيئات والأفراد والوزراء وأمانة الدول العربية والسفراء والمقابات التي أضافتنا والتي دعتنا والتي احتفت بنا مستلهمين الله أن يسدد خطواتنا وأن يلممنا أن نعمل لما فيه التعااضد والتضامن والتفاهم وشد أواصر الأخوة بين جميع الأفطار العربية (تصفيق) .

وعلي أمل اللقاء بكم في ربوع لبنان المحضراء أكرر شكري وأدعوكم جميعاً إلى لبنان لحضور هذا المؤتمر (تصفيق) .

* * *

وأخيراً أعلن السيد رئيس المؤتمر انقضاء جلساته حيث كانت الساعة الحادية عشرة صباحاً .

بيان بأسماء السادة الأساتذة المشتركين في المؤتمر الثاني للمحاميين العرب

مصر

الأساتذة	الأساتذة	الأساتذة
محمود فهمي جندية	اسماعيل وهبي	اسطفان باسيلي
عبد الرازق الرافعي	حسن اسماعيل	فايز عبد النور
شاذي بولس منسى	مصطفى سلامة	عبد الفتاح حسن
سعيد وصفي	عبد الفتاح الطويل	أحمد رشدي
عطية صابر احمد	رمسيس فرعون	أحمد مختار حسين
راغب اسكندر	فريد زنازيرى	حسين أبو زيد
يوسف يعقوب	عازر جبران	عبد الحلیم رافع
اسماعيل عبد الرحمن على	محمود صليح	الدكتور حامد زكي
حنا انطون بشوت	عدلى عبد الشهيد	الدكتور على الرجال
مصطفى عبدالسلام خضر	سابا حبشى	حامد عاشور
الدكتور محمد كامل ملش	حسن حسني	حسن الجداوى
حسن صالح كرم	أبو العينين سالم	عطية رزق الله الفستخاني
حماده الناحل	عبد الواحد محمد علي	أحمد صفوت
أحمد عبد الرحيم حمادي	محمد زكي محمود علام	على أيوب
فؤاد عريضة	فتحي الشرفاوي	عبد الرحمن الرافعي
حسن جاد	سيد حسين سعيد أغا	عزى استينو
أحمد فهمي رفعت	الدكتور محمد فايق الجوهري	أحمد رجائي العشماوى
بسطا شكري	أحمد نجيب براءة	حسن سرور
راغب حنا	علي منصور	صلاح الدين حسن
مهنى مشرقى	محمود شحاته عاصم	حسين كمال أحمد على
عبد المجيد محمود الشرفاوي	يوسف مرقص حنا	محمد محمود جلال
محمد حسين الخولي	جمال أحمد مرسى بدر	محمد وهبه
الدكتور محمد عملاق الدين	غريال منصور غريال	عبد المنعم أبو زيد
كمال فهمي	داود أمين سليمان	فريد اسحق
يس اندراوس	فؤاد قلندس المراغى	صليب سامي
لييب جرجس	منير جبران	شكري ديمتري
عبد العزيز فهمي	محمد فكرى أغا	ابراهيم سعيد

الأساتذة	الأساتذة	الأساتذة
يوسف فرج	هنري نصيف المصري	الدكتور حنفي أبو العلا
ناصر الناظر	محمد أمين عامر	بطرس رزق الله
مصطفى المتزلاوي	القونس نقولا	محمد فهمي القلعاوي
عبد الحليم رمضان	اسرائيل معوض	فهمي ناشد عبد المسيح
عدلي عبد الباقي	أحمد عبد الرؤوف العديسي	نصيف زكي
عمر عمر	محمود الحناوي	يوسف عبد الحليم زعزع
جميل كامل عوض	رياض مكارى	مرسي فرحات
عبد الوهاب الزاهد	محمد فتحي المسلمي	محمد مراد صالح
فؤاد صديق	محمد عبد الرحمن عمر	كامل أحمد ثابت
سعد فهم	نيروز بانوب	حنا ناروز
حسين رفعت	عبد السلام شعبان	محمد سري
أحمد محمود فؤاد	محمد محمد حسن	فرج اندراوس
فؤاد عبد المطلب عيد	صادق اسكندر	أحمد صبحي حموده
محمد أبو رحاب	محمد صلاح الدين ناصر	محمد محمود الزيات
صالح نجيب	محمد حسين مبروك	أحمد شمس الدين حموده
الدكتور أحمد زكي الشيتي	جابر مرسي سليمان	عمر الماريه
الدكتور محمد مصطفى القللي	سليم انطون شنياره	داود اندراوس
يواقيم غبريال	الدكتور محمد زهير جرانه	محمد أحمد خليل القبانى
توفيق سيدهم	القونس الألفي	كمال توفيق
الدكتور على بدوي	السيد معوض الباز	حسن ذو الفقار
صلاح عبد الحافظ	سامي يوسف	نجيب جرجس
فريد أبو شادي	محمد محمود بدير	علي حنفي أحمد أبو بكر
محمد مسعد العلايلي	عبد القادر خالد	روح اندراوس شخاشيري
مصطفى الجزوري	سليمان الأبياري	الدكتور محمد صادق فهمي
محمود أمين عامر	مصطفى الجمل	عبد العظيم الجزار
يوسف فهمي	عبد الله الكر	عبد العزيز الشوربجي
محمود شريف	محمود صبري	متصور فريد
أحمد البلتاجي	معوض عبد المنصف	انطون صفيير
كامل فهمي الجملي	جبر ابراهيم حبيب	حامي السباعي شاهين
لطنى فلتاوس	حشمت الشنواني	أحمد محمد بدر
مصطفى صبري الشنواني		ميشيل نقولا
محمد زكي عبد العزيز		

الأساتذة	الأساتذة	الأساتذة
مصطفى محمد البرادعي	محمد سعد عبد العزيز سعد	ابراهيم نور الدين
عبد الرزاق القاضي	مكرم عبيد	علي عبد الباري
محمد أحمد الصديقي	جورجي دانيال	زينب رفعت
سيد صفا	عبد المنعم حشيش	كمال جرجس مينا
أحمد مختار قطب	عبد الفتاح رجائي	عبد اللطيف أحمد
محمد ملوم	محمد السباعي الخوت	عبد الحليم يوسف
صبحي ابراهيم	عبد العزيز اسماعيل عوض	السعيد السوده
عادل علوبه	جبريل شحاته معوض	نصري يوسف
مختار هاني	محمد فوزي محمد مراد	ادوار ميخائيل
أحمد شوقي	زهير بشير الرئيس	عبد الحميد الجمل
فاروق غلاب	نصيف حبيب	محمد عبد الحليم قنديل
كامل بركات	زكي سعيد البدرماني	عثمان زكي
ثريا امين عبده	جبر حامد عطية	رمسيس حكيم داود
ثريا الحكيم	أنيس بشاي نصر	حسني عمر
سامية كامل	فؤاد حنا	جرجس يونان
نازلي الشرييني	بشارة حنين	محمود عيسى عبده
نهال رفعت	حليم بشارة	سيد أحمد بغدادى
عصمت الطوبجي	علي حسن عمر	هنري فارس
ليلى النجار	مرقص اسكندر	خليل جيد
آمال عبد الفتاح	شفيق حواس	أميل توفيق دوس
عصمت حمدى	الظاهر حسن أحمد	رياض الجمل

سوريا

دمشق — حلب — اللاذقية

الأساتذة	الأساتذة	الأساتذة
قدري المقتى	سعاد العظم	عدنان القوتلي
أحمد سلطان	مصطفى إدريس	رياض المالكى
مروان الموصلى	عبد القادر عياشى	زهير الشلق
درويش البرازى	عبد الرحمن المغيرة	ظافر القاسمى
سهيل الدقر	عبد اللطيف هنيدي	ابراهيم البطل
تديم اليازجى	خالد التلاچ	عبد الرحمن الماردى
ناظم المؤيد العظم	علاء الدين الطبال	صباح الركابى
عبد الاله الحنانى	خليل الحاج حسين	منيب رسلان
أنيس الحلبي	حسن السراج	نزار الأناسى
يوسف تقلا	نحري زين الدين	عبد القادر الحساينى
ابراهيم الشيشكلي	بدر الدين السباعى	فليب فر كوح
يوسف أبو حمود	يوسف كحلا	رياض بالى
محمود البارودى	حامد ناجى	عصام الأخرس
كامل خلوف	عدنان الجاجة	حيدر الحجة
هشام بارودى	وليد قصص	سعيد أبو الحسن
فريد نصور	عبد الجواد السرميتى	أحمد حديد
جميل القدسى	نورى المهايى	ذهنى الحسينى
محمد علي الأسطوانى	أنور الحفار	هلال رسلان
نقولا نقش	جان عنجورى	مدوح بدور
غسان الشيخ	عبد القادر الميدانى	رضا العظمه
عبد أمين	انطون شلوب	تاج الدين الجندى
مدحت القدسى	ملك كباره	بهاء الدين الزين
نحر الدين الصاحب	داود التكريتى	جبران قندلفت
عبد الحميد الخليل	زهير الشاطبى	بهجت الكيال
مدوح القوتلى	أميل فوتى	محي الدين أبو الشامات
روبير ملكى	مدوح الدر كشي	سهيل المهايى
	مصطفى الصايونى	سعيد حيدر

الأساتذة	الأساتذة	الأساتذة
نوفيق أبو عياش	عدنان باقي	نزار بقدونس
شفيق سعيد	عدنان وقائي	مادل حتاحت
هاني الرئيس	محمد أنور حمصاني	ابراهيم الطباع
إلياس قصبيجي	فؤاد القسطلبي	انطون طرابلس
جاويد غوري	عبد الله عاشور	قاسم الخطيب
عبد الفتاح زلط	محمد عمر القاضي	نزار البارودي
سعيد الغوري	عبد الحليم عاصي	حسن الزرقا
حسين كتنخدا	مظفر مورهي	خليل شمشيخ
زكريا فاطرجي	طاهر الخياط	نصوح النضري
محمد أبو النصر البيانوني	البيز مائل	موفق الأتاسي
محروس الجلي	عبد الغفور المنسوقي	صبيحي الحسني
فدوي وقائي	أسعد جلب	إلياس ادمو
محمد توري عارف	ادفين خوري	بهجت القدسي
جميل عبد الله	فوزي الرفاعي	كمال عبد القادر
صلاح شاهين	فاتح أسير	هشام الخطيب
شكري ديب	عادل ونس	مسلم الحافظ
عبد السلام المحمود	انطون شار	موفق النصري
عمود حاج حسين	سليم عقيل	عبد الكريم غلوتي
أحمد المحمود	أحمد محفل	أحمد شوقي الشهير بأحمد حاده
عبد الباسط أديب	عدنان قدسي	أحمد الشيشكلي
عززي شومان	سكين سياف	أسعد الطباع
أحمد ماميش	عبد الرحمن نجاتي	عمر القرا
عبد الكريم حمدان	رمزي الدهان	مصطفى الصلاح
رجاء هارون	مصطفى مشهدي	محمد الخطيب
نزيه إلياس	صبيحي موصلي	هنري كتن
نبية إلياس	أحمد ناجي الزغاتي	عارف الجزماني
يونس عهد إلياس	صلاح الدين الجندي	جورج عريس
يوسف زريق	ماجد دباس	محمد جبريني
وديع صيداوين		وحيد خربوطلي
		صالح كياتي

الأساتذة	الأساتذة	الأساتذة
عدنان الزيني	رشاد علي ديب	كمال نور الدين
كامل الميقات	سعيد الخوري	حسين مهنا
نزار هارون	أحمد المثبوت	هيثم الاسطواني

لبنان

بيروت — طرابلس

الأساتذة	الأساتذة	الأساتذة
جان تقاع	فيصل طيارة	ميشال عقل
جانت كرلس	القونس زبليه	سليم عرييد
أميل الكك	وجيه الشعار	أكرم ييضمون
خليل شيلي	فؤاد جرجي الخوري	وديع حداد
مارون فاضل	خضر حركة	جوزيف خوري
فريد أبي زيد	ميشال معوض	سليم أبو طعان
خليل طنوس	إيلي أبو نعوم	شريف بك الحسيني
سليم عثمان	فريد الزغبي	جوزيف ساسين
ديب درويش	جورج قزي	ادوار حنين
خالد الصيداوي	منصور الشامي	كميل الحويك
لطفي المهرت	جان مبارك	محمد خضر
اسكندر غبريل	نجيب فرزلي	نصرت أبو خليل
جورج جهشان	جوزيف جريصاتي	أميل نجم
حليم الغنري	جان خوري	ماري قارح
جوزيف شديان	نحلة مطران	مصطفى مراد
هنري أسمر	جان نصر	محمد عليوان
حسين الملاح	نقولا العم	جاك كين مسابكي
أميل أبو زيد	نقولا شوبري	حسيب تمر
نجيب أبو زيد	أميل منبسي	أنطوان قازان
إيلي عيسى	سامي شهاب الدين	أنور الخطيب
فيكتور سعد	أدمون دلال	لويس أبو سمرا

الأساتذة	الأساتذة	الأساتذة
فاز شاول	محمود عمار	جان زحيل
عثمان الدنا	نظمي عزقول	ابراهيم قيس
نجيب جمال الدين	وفيق القصار	شوكت الملا
حمد حيدر	روبير خياط	جوزيف ملحمه
محمد صفي الدين	شفيق مرتضى	جوفرحدش
شريف الانصاري	مبجي الرفاعي	شريف قيس
الياس حنا معكوف	فؤاد أبي ناضر	ريمون نقاش
جوزيف مغيزل	جورج الياس البيطار	ندرم مسلم
رشيد الصلاح	مرسيل دباني	جوزيف فريخه
بواكيم البيطار	فيليب زياده	فيكتور عيسى
مصطفى ذوق	حليم جباره	عبد المولى الصلح
حميد معوض	أسعد جرمانوس	خالد الحسن
شوقي دندش	ميشال مياس	فؤاد الصغير
رشيد معصراني	رامز شوقي	جورج صاروفيم
رييه غنطوس	عبد الله يضاوي	جوزيف فرح
رامز عطيه	بطرس جرمانوس	سليم الترك
عبد الله معصراني	رشدي قباني	عوني تامر
سيمون بولس	شفيق حداد	يوسف كرم
الفريد حاج	معمرة حجار	فهم خوري
صفا ذوده	نادية بيضون	شاهين حاتم
ابراهيم جوخا داز	الدكتور ناجي بيضون	نجيب عيسى الخوزي
أمين نوفل	الاستاذ كبل عيثاني	أدمون عواد
أميل يني	فريد قزما	أنيس جابر
سالم كباره	الياس جهشان	شفيق سردوك
جوزيف صقر	بيير ثون	سليم نجيم
عبد الله الصباح	فهاد جوير	ريمون فرح
ميلاد صبر الله	وجدي فلامط	نسيم أيوب
كمال سليم	فوزي فاذي	حسني أبو ظهير
رياض قاريجي	هايده لبي	أوغيبث باخوس
بهيح التامر	شفيق لطفي	

الأردن

الأساتذة	الأساتذة	الأساتذة
رشاد مسودي	فؤاد شحاده	جبرا الأنقر
تحسين كمال	جريس الخوري	يحيى حموده
أحمد أبو ليلى	شفيق عسل	شفيق الرشيدات
فؤاد الخوري	سعيد علاء الدين	سليمان الحديدي
سليمان صالح	فايز نزال	راتب نوزة
بشير الشريفي	فريد غنام	عبد الله الزماوي
صلاح طوقان	جمال الحسن	عبد الله نعواس
دارد أبو غزالة	سالم المساعده	كمال ناصر
الحاج فؤاد عبد الهادي	جميل حبيبي	حسين ناصر
فايق حزنون	سامي حبيبي	فؤاد عبد الهادي
جعفر هاشم	اسماعيل المحادين	عبد الرحمن السكسك
خليل العبوشي	أنور النشاشيبي	محمد البرادعي العباسي
وصفي المصري	عمر الصالح البرغوشي	عبد الخالق يعمور
هاني العكشه	لطفي الزعبي	أحمد الخليل
راشد الجبوسي	مازن عبد الهادي	علي الزعبي
موسي جاره	أمين الحسن	صبيح القطب
فايز المبيضين	ارشود الموازي	حنانده
عادل المدانات	نصر نصر	حسن حبيب حوا
علي العطاونه	حمدي فريز	وديع سلامة
عدنان صلاح	نزيه كنعان	حنان الملسه
هاني دسحله	جودت المحيسن	

تونس

الأستاذ عبد الرحمن الملهي

الأستاذ الطيب العنابي

الأستاذ الطيب الميرلادي

ليبيا

الأستاذ محمد هبرة

الأستاذ علي رجب

السودان

الأستاذ أحمد سليمان

الأستاذ محمد أحمد محبوب

اليمن

الأستاذ عبد الله بن يحيى العلوي

قَوَانِينُ وَقَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ (١)

في شأن نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يجري نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها وفقا لأحكام هذا
القانون .

مادة ٢ — يكون تقرير المنفعة العامة لمشروع إزالة الحى لإعادة تخطيطه وتعميره بقرار
من مجلس الوزراء .

مادة ٣ — ينشر القرار المقرر للمنفعة العامة مع بيان عن المشروع ورسم بالتخطيط
الإجمالي له في الجريدة الرسمية ويلصق في المحل المعد للاعلانات بمقر السلطة القائمة على تنفيذ
المشروع وفي مقر العمدة أو مقر البوليس الكائن بدائرته العقارات التي تشملها التخطيط
الإجمالي للمشروع .

مادة ٤ — بعد حصول النشر المنصوص عليه في المادة السابقة بأسبوعين على الأقل
يكون لمندوبي السلطة القائمة على تنفيذ المشروع الحق في دخول العقارات التي تشملها التخطيط
الإجمالي للمشروع وذلك لإجراء العمليات الفنية والمساحية ووضع علامات التحديد والحصول
على البيانات اللازمة عن تلك العقارات على أن يكون دخول العقارات بعد إخطار شاغليها .

مادة ٥ — تقوم بمحصر العقارات والمنشآت التي تشملها التخطيط الإجمالي للمشروع لجنة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٦ .

مؤلفة من مندوب السلطة القائمة على تنفيذ المشروع ومن أحد رجال الإدارة المحليين ومن الصراف .

ويسبق عملية الحصر بمدة لا تقل عن أسبوعين إعلان بالموعد الذي يعين للقيام بها ينشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار ويلصق في المحل المعد للاعلانات في المقر الرئيسي للسلطة القائمة على تنفيذ المشروع أو في المكتب المختص التابع لها وفي مقر العمدة أو مقر البوليس .

وعلى جميع الملاك وأصحاب الحقوق الحضور أمام اللجنة في موقع المشروع للإرشاد عن ممتلكاتهم وحقوقهم — وتحرر اللجنة محضراتين فيه هذه الممتلكات وأسماء الملاك وأصحاب الحقوق ومحال إقامتهم من واقع الإرشاد في مواقعها ويكون التحقق من صحة البيانات المذكورة بمراجعتها على دفاتر المكلفات والمراجع الأخرى .

ويوقع كشوف الحصر أعضاء اللجنة المذكورة وجميع الحاضرين إقراراً منهم بصحة البيانات الواردة بها وإذا امتنع أحد ذوي الشأن عن التوقيع أثبت ذلك في المحضر مع بيان أسباب امتناعه .

مادة ٦ — تقوم لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالأعمال الآتية :

(١) تقدير التعويض عن المنشآت الكائنة في المنطقة التي شملها التخطيط الإجمالي للمشروع بحسب حالتها في تاريخ صدور القرار المنصوص عليه في المادة (٢) .

(٢) تقويم أراضي تلك المنطقة جملة واحدة على أساس قيمتها في تاريخ صدور القرار سالف الذكر ويجوز تقسيم هذه المنطقة إلى وحدات وعقدت ويكون التقويم لجملة كل وحدة على حدة . ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن بعد اعتماده من وزير الشؤون البلدية والقروية نهائياً .

(٣) تقدير قيمة نصيب كل مالك أو صاحب حق في أراضي المنطقة أو الوحدة ونسبة هذه القيمة إلى التقدير الإجمالي لها .

وإذا لم تتم هذه التقديرات خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المنصوص عليه في المادة (٢) منقظ مقبول هذا القرار .

مادة ٧ — لا يدخل في تقدير التعويض المستحق المباني أو الفراس أو التحسينات أو عقود الإيجار أو غير ذلك إذا ثبت أنها أجريت بقصد الحصول على تعويض أزيد وذلك بغير إخلال بحق صاحب الشأن في إزالة هذه التحسينات على نفقته الخاصة بشرط عدم الإضرار بالمشروع .

وكل ما يعمل أو يتخذ من هذا القبيل بعد نشر القرار المنصوص عليه في المادة (٢) في الجريدة الرسمية يعتبر أنه أجرى للغرض المذكور ولا يدخل في تقدير التعويض .

مادة ٨ — تعد السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من واقع عمليات الحصر والتقدير سالف الذكر كشوفات تبين فيها الأراضي والمنشآت التي تم حصرها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها وبمجال إقامتهم ، كما تبين فيها مساحتها ومواقعها والتعويضات التي قدرت للمنشآت وقيمة نصيب كل مالك أو صاحب حق في أراضي المنطقة أو الوحدة ونسبة هذه القيمة إلى التقدير الإجمالي لها .

ويجوز إعداد كشوف لكل من المنشآت والأراضي على حدة .

وتعرض هذه الكشوف ومعا خرائط تبين مواقع هذه الممتلكات في المقر الرئيسي للسلطة القائمة على تنفيذ المشروع أو في المكتب التابع لها وفي مقر العمدة أو مقر البوليس لمدة شهر ويخطر الملاك وأصحاب الحقوق في الأرض بهذا العرض بكتب موصي عليها بعلم الوصول ، ويسبق هذا العرض إعلان في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار يشمل بيان المشروع والمواعيد المحددة لعرض الكشوف والخرائط في الأماكن المذكورة .

مادة ٩ — لذوي الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف المنصوص عليها في المادة السابقة حق الاعتراض على البيانات الواردة بها .

وتقدم المعارضات إلى المقر الرئيسي للسلطة القائمة على تنفيذ المشروع وإذا كانت المعارضة متعلقة بحق على العين الواردة في الكشوف المتقدمة المذكور يجب أن ترفق بها كافة المستندات المؤيدة لها وتاريخ شهر الحقوق المقدمة بشأنها المعارضة وأرقامها .

أما إذا كانت المعارضة منصبة على تقدير التعويض عن المنشآت أو على تقدير قيمة نصيب المالك أو صاحب الحق في أراضي المنطقة أو الوحدة فيجب أن يرفق بها إذن بريد يساوي ٢/ من قيمة الزيادة المطلوبة بحيث لا يقل هذا المبلغ عن خمسين قنشا ولا يجاوز عشرة جنيهات وتعتبر المعارضة كأن لم تكن إذا لم يرفق بها هذا الرسم كاملا .

وفي جميع الأحوال يجب أن تشتمل المعارضة على العنوان الذي يعلن فيه صاحب الشأن .

مادة ١٠ — تعتبر البيانات الخاصة بالعقارات والحقوق المدرجة في الكشوف نهائية ، إذا لم تقدم عنها معارضات خلال المدة المنصوص عليها في المادة السابقة ولا تجوز المنازعة فيها أو الادعاء في شأنها بأي حق قبل السلطة القائمة على تنفيذ المشروع ويكون أداء التعويضات المستحقة إلى الأشخاص المقيدة أسماءهم فيها ميراثا لخدمة تلك السلطة في مواجهة الكافة .

مادة ١١ — على السلطة القائمة على تنفيذ المشروع أن تحقق في المعارضات التي يقدمها أصحاب الشأن طبقا لما هو منصوص عليه في المادة ٩ وذلك لتقرير دفع قيمة التعويض المستحق ويكون قيام السلطة المذكورة بأداء التعويض في هذه الحالة على مسئوليتها .

وإذا قام مانع يحول دون دفع التعويض وجب على السلطة المذكورة إخطار ذوي الشأن بكتب موصي عليها بعلم الوصول بالأسباب التي تحول دون الدفع وبالشروط الواجب استيفائها بمعرفةهم ، وتظل المبالغ التي يشملها النزاع بأمانات تلك السلطة لحين استيفاء شروط الدفع .

ويعتبر الإخطار المذكور ميراثاً لخدمة السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من التعويض المستحق عن عدم الانتفاع المنصوص عليه في المادة (١٥) .

مادة ١٢ — المعارضات في التعويض لا تحول دون حصول ذوي الشأن على المبالغ المقدرة للمنشآت ولقيم الأنصبة في الأرض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٦) .

وإذا تعذر الدفع لأي سبب كان ظلت المبالغ المودعة بأمانات السلطة القائمة على تنفيذ المشروع مع إخطار ذوي الشأن بذلك بكتب موصي عليها بعلم الوصول .

ويكون دفع التعويض لذوي الشأن على الوجه المتقدم أو إخطارهم بتعذر الدفع ميراثاً لخدمة هذه السلطة من التعويض عن عدم الانتفاع المنصوص عليه في المادة (١٥) .

مادة ١٣ — للملاك وأصحاب الحقوق في الأراضي أن يختاروا إحدى الطريقتين الآتيتين لاقتضاء التعويض المستحق لهم عن الأرض :

(١) اقتضاء قيمة أنصبتهم في أراضي المنطقة أو الوحدة ، وفي هذه الحالة تبرا ذمة السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من أي تعويض لهم عن حقوقهم في الأرض .

(٢) إرجاء صرف قيمة تلك الأنصبة كلها أو بعضها إلى أن يتم بيع قطع أراضي المنطقة أو الوحدة جميعها وفقاً لأحكام هذا القانون ، وفي هذه الحالة يستحقون جزءاً من زيادة القيمة المترتبة على تنفيذ المشروع على الوجه المبين في المادة (٢١) كما يجوز لهم الاقتراض بضمان قيمة أنصبتهم المذكورة وذلك بسعر الفائدة وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ١٤ — يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة .

أما الممتلكات التي يتعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن فيها لأي سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بزع ملكيتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وتودع النماذج أو القرار الوزاري في مكتب الشهر العقاري ويترتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع .

وفي تطبيق الفقرة الأولى يجوز للأولياء والأوصياء والقائمة التوقيع عن ناقص الأهلية وفاقديها ومن نظار الوقف عن الوقف دون حاجة إلى الرجوع إلى المحاكم المختصة غير أنه

لا يجوز لهم تسلم التعويض إلا بعد الحصول على إذن من جهة الاختصاص .

مادة ١٥ — للسلطة القائمة على تنفيذ المشروع الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات الكائنة في المنطقة التي تشملها التخطيط الاجمالي للمشروع ويكون ذلك بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ينشر في الجريدة الرسمية ويشمل بياناً إجمالياً بالمنشآت والأراضي وأسماء الملاك الظاهرين مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة .

ويبلغ قرار الاستيلاء لأصحاب الشأن بكتب موصى عليها بعلم الوصول يعطون فيها مهلة لا تقل عن شهر لإخلاء العقارات وذلك من تاريخ إخطارهم بأعداد مساكن شعبية لهم .
ويترتب على نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية اعتبار العقارات مخصصة للمنفعة العامة .
ويكون لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن المنشآت وقيمة نصيبه في التقويم الاجمالي لأراضي المنطقة التي لم يختار إرجاء صرفها .

ولا يجوز إزالة المنشآت إلا بعد انتهاء الإجراءات الخاصة بتقدير قيمة التعويضات المستحقة عنها تقديراً نهائياً .

عادة ١٦ — تحيل السلطة القائمة على تنفيذ المشروع المعارضات المقدمة عن تقدير التعويض عن المنشآت وعن تقدير قيمة أنصبة الملاك وأصحاب الحقوق في الأرض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة (٩) إلى لجنة تؤلف من :

(١) مراقب المراقبة الإقليمية لوزارة الشؤون البلدية والقروية الكائن في دائرتها العقارات التي تشملها التخطيط الاجمالي للمشروع أو من ينوب عنه . رئيساً

(٢) المهندس الذي يرأس قسم التنظيم في المجلس البلدي المختص أو من ينوب عنه .

(٣) أقدم الخبراء المهندسين بمكتب خبراء وزارة العدل بمقر المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات التي تشملها التخطيط الاجمالي للمشروع أو من ينوب عنه وجود المانع وهكذا . أعضاء

ولا يجوز أن يشترك في عضوية هذه اللجنة من يكون قد سبق له الاشتراك في التقدير ومن يكون له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون هو وكلاً عنه أو وصياً أو ولياً أو قياً عليه مصلحة في التقدير .

ويعلن ذور الشأن والسلطة القائمة على تنفيذ المشروع بموعد انعقاد اللجنة بكتب موصى عليها بعلم الوصول قبل انعقادها بتأنيده أيام على الأقل .

وتفصل اللجنة في المعارضات خلال الشهر التالي لتاريخ ورود الأوراق إليها .

ويعلم ذور الشأن والسلطة القائمة على تنفيذ المشروع بقرارات اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها بمقتضى كتب مسجلة بعلم الوصول .

مادة ١٧ — لذور الشأن والسلطة القائمة على تنفيذ المشروع الطعن في قرارات اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات التي شملها التخطيط الإجمالي للمشروع ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بتلك القرارات . وتفصل المحكمة في الطعون على وجه الاستعجال وتكون أحكامها فيها نهائية .

مادة ١٨ — لا يترتب على قبول أية معارضة في تقدير نصيب أي مالك أو صاحب حق في الأرض سوى زيادة هذا التقدير بقدر ما قضى به ، دون أن يؤثر ذلك في نسب أنصبة الملاك أو أصحاب الحقوق إلى التقدير الإجمالي لأراضي المنطقة أو الوحدة المحددة وفقا لحكم البند الثالث من المادة (٦) .

مادة ١٩ — تقوم السلطة القائمة على تنفيذ المشروع خلال سنتين من تاريخ صدور القرار المنصوص عليه في المادة (٢) بتقدير تكاليف تنفيذ تخطيط الحي الجديد وتزويده بالمرافق العامة ، وبتقدير الثمن الأساسي لكل قطعة من قطع الأراضي التي ستبقى بعد تنفيذ المشروع على أساس قيمتها بعد التنفيذ ويكون تقدير السلطة المذكورة للتكاليف والأثمان الأساسية نهائيا .

مادة ٢٠ — يتم بيع قطع أراضي الحي الجديد بالمزاد على أساس الثمن الأساسي المحدد وفقا لحكم المادة السابقة وذلك طبقا للشروط التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وتستثنى من ذلك القطع التي يكون للمالك الأراضي والمنشآت الذين نزع ملكيتهم حق أفضلية في تملكها بالثمن الأساسي ، ويشترط في المالك الذي يستعمل هذا الحق أن تكون قيمة نصيبه في الأرض أو قيمة التعويض عن المنشآت المقدرة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٦) مساوية على الأقل ثلث الثمن الأساسي لقطعة الأرض التي يطلب شرائها ، فإذا طلبها أكثر من مالك فضل من كانت قيمة نصيبه في التعويض أكبر ، وإذا تساوت الأنصبة تباع بطريق المزاد فيما بين الملاك الطالبين .

وتبين كيفية استعمال حق الأولوية بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويجب استعماله في موعد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

ويجوز البيع بالثمن الأساسي المحدد للمصالح الحكومية والمجالس البلدية ومجالس المديريات والمؤسسات العامة

مادة ٢١ — للمالك أو صاحب الحق في الأرض الذي اختار إرجاء صرف قيمة نصيبه في أراضي المنطقة أو الوحدة وفقا لحكم البند الثاني من المادة (٨٣) الحق في تعويض بمسار

لقيمة هذا النصيب منسوبا إلى التقويم الإجمالي للمنطقة أو الوحدة المنصوص عليه في المادة (٦) مضافا إليه نصف الفرق بين القيمة المذكورة وبين قيمة هذا النصيب منسوبا إلى مجموع ثمن بيع قطع الأراضي المتبقية بعد تنفيذ المشروع بعد أن تخصم من هذا الثمن تكاليف تنفيذ المشروع.

مادة ٢٢ — للسلطة القائمة على تنفيذ المشروع أن تموله عن طريق الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية بشرط الحصول على موافقة مجلس الوزراء.

ويكون تقديم القروض من البنوك والمؤسسات المالية وفقا للشروط والقيود التي تضعها وزارة المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية.

ويجوز أن يعهد إلى البنك أو المؤسسة المقرضة بتقديم القروض إلى الملاك وأصحاب الحقوق في الأرض وفقا لحكم البند الثاني من المادة ١٣ وبتحصيل أثمان قطع أراضي الحي الجديد من المشترين على أن تخصم هذه الأثمان من قيمة القرض.

مادة ٢٣ — إذا عهد بتنفيذ المشروع إلى فرد أو هيئة أو شركة يلتزم من يعهد إليه بالتنفيذ بأن يؤدي إلى مصلحة الشهر العقاري رسوما مساوية لرسوم شهر البيع بالنسبة إلى قطع الأراضي التي لا يتم التصرف فيها خلال خمس سنوات من تاريخ إيداع النماذج أو قرار نزع الملكية المنصوص عليه في المادة (١٤) وتقدر هذه الرسوم على أساس الثمن الأساسي المقدّر لتلك القطع وفقا لحكم المادة (١٩).

مادة ٢٤ — تحصل المبالغ التي تستحق على المشترين لقطع أرض الحي الجديد أو على من يعهد إليه بتنفيذ المشروع بطريق الحجز الإداري.

مادة ٢٥ — دعاوى الفسخ ودعاوى الاستحقاق ، وسائر الدعاوى العينية لا توقف إجراءات نزع الملكية ولا تمنع نتائجها وينتقل حق الطالين إلى التعويض.

مادة ٢٦ — جميع المبالغ التي تستحق لذوي الشأن وفقا لأحكام هذا القانون يحصل عنها عند الأداء رسم قدره خمسون قرشا عن كل مبلغ يجاوز خمسة جنيهات وذلك مقابل رسم الدمغة والاتساع والتوقيع على المستندات وكافة الأوراق المتعلقة بتحقيق الملكية أو التويدة للاستحقاق وعلى ذلك تعفى جميع هذه الأوراق وغيرها مما يقدم لهذا الغرض إلى السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من جميع رسوم الدمغة والاتساع والتوقيع المقررة في سائر القوانين الأخرى.

مادة ٢٧ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون. ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بديوان الرئاسة في ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥ (٨ فبراير سنة ١٩٥٦).

مذكرة إيضاحية

إن توضع من الإحصاءات أن حالة مباني الأحياء التي يسكنها ذوو الدخل المحدود في مختلف البلاد سيئة للغاية وهي تكون نسبة عالية من مساكن كل بلدة ويقطنها أغلبية سكانها .

لذلك اتجهت الحكومة إلى العناية بدراسة مشروعات إعادة تخطيط هذه الأحياء وتعميرها مع إعطاء هذه المشروعات أولوية علي غيرها — إذ أنه مما لا يتفق مع الصالح العام ترك الأحياء المذكورة علي حالها خصوصاً بعد أن أعدت الدولة برنامجاً شاملاً للتعليم سوف يكون له أعمق الأثر في تطور عقلية الفرد وحياته وبعد أن اضطرد نمو الوعي الاجتماعي بسرعة لا تسيرها الأحوال الاقتصادية والمعيشية لمعظم السكان .

وسيراعى عند تنفيذ مشروعات إزالة الأحياء المشار إليها لإعادة تخطيطها وتعميرها إيجاد مساكن شعبية لذوي الدخل المحدود من سكانها حتى لا يترتب علي إخلالهم لتلك الأحياء أية مشكلة اجتماعية .

ولما كانت إعادة تخطيط الأحياء بعد إزالتها غالباً ما يؤدي إلي ارتفاع قيمة أراضيها وإلى تحقق ربح من بيع قطع الأراضي التي تبقى بعد تنفيذ المشروع — فقد رأى ألا تستأثر السلطات القائمة علي تنفيذ هذه المشروعات بهذا الربح بل أن يتاح لملاك الأراضي وأصحاب الحقوق فيها المشاركة في الربح المذكور بأن يعود عليهم جزء منه كما رؤي رعاية لمصالحهم منحهم هم وملاك المنشآت الكائنة في تلك الأحياء حق أولوية في شراء قطع الأراضي المتبقية بعد تنفيذ المشروع بشروط معينة .

كما أنه نظراً إلي أن نزع ملكية العقارات التي يشملها التخطيط الإجمالي لمشروعات إزالة الأحياء وإعادة تخطيطها وتعميرها يحتاج إلى نفقات كبيرة قد تعجز ميزانيات المجالس البلدية التي ستولي تنفيذ معظم هذه المشروعات عن مواجهتها — فقد رؤي اجازة أن يعهد بهذا التنفيذ إلي أفراد أو هيئات أو شركات وأن يمول تنفيذ المشروعات المذكورة عن طريق الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية .

ولما كان تنفيذ المشروعات المشار إليها سيتم عن طريق نزع ملكية الأراضي والمنشآت التي يشملها التخطيط الإجمالي لها فقد كان من الطبيعي الرجوع في هذا الشأن إلي أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين وقد تضمن هذا القانون حكماً خاصاً بنزع ملكية العقارات اللازمة لإنشاء الأحياء الجديدة وأجاز في هذه الحالة أن يشمل نزع الملكية فضلاً عن العقارات اللازمة للمشروع الأصلي أية عقارات أخرى تري السلطة القائمة علي أعمال التنظيم أنها لازمة لتحقيق الغرض المقصود من نزع الملكية — إلا أن هذا الحكم وما تضمنه قانون نزع الملكية من أحكام أخرى من الصعب

اتباعها في تنفيذ مشروعات نزع ملكية أحياء بأكملها ثم إعادة تخطيطها وبيع قطع الأراضي المتبقية منها لما يتطلبه تنفيذ تلك المشروعات من إجراءات خاصة بتقدير قيمة المنشآت على حدتها وتقويم أراضي المنطقة المزروعة ملكيتها تقويمياً إجمالياً ثم تحديد نصيب كل مالك للأرض أو صاحب حق فيها منسوباً إلى التقويم الإجمالي لها.

لذلك كان من الضروري وضع تشريع مستقل ينظم نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها بحيث يكفل إلى جانب حقوق ذوي الشأن سرعة القيام بهذه الإجراءات فضلاً عن تحقيق الأغراض المشار إليها آنفاً.

وقد اشتمل مشروع القانون المرافق على المبادئ التي تحقق الأهداف المذكورة وتضمن في بعض نصوصه أحكاماً مماثلة لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذي رأى من الأصوب عدم الإحالة إلى أحكامه بل إدماج الملائم منها في المشروع المرافق تيسيراً لتطبيقه من الناحية العملية.

وقد تضمنت المواد الأولى من المشروع النص على الإجراءات الخاصة بتقرير المنفعة العامة ونشر القرار الذي يصدر بذلك والأثر الذي يترتب على صدور هذا القرار ونشره وإجراءات حصر العقارات والمنشآت التي يشملها التخطيط الإجمالي للمشروع وهي إجراءات مماثلة تقريباً للإجراءات التي نص عليها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في المواد الخمس الأولى منه.

ونصت المادة ٦ على أن تقوم لجنة تصدر بتشكيلها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بتقدير التعويض عن المنشآت السكائنة في المنطقة التي يشملها التخطيط الإجمالي للمشروع بحسب حالتها في تاريخ صدور القرار المقرر للمنفعة العامة — وتقويم أراضي تلك المنطقة جملة واحدة على أساس قيمتها في تاريخ صدور القرار الوزاري مالم يتكلم مع جواز تقسيم هذه المنطقة إلى وحدات وتقدير قيمة نصيب كل مالك أو صاحب حق في أراضي المنطقة أو الوحدة منسوباً إلى التقدير الإجمالي لها.

وقد تضمنت هذه المادة النص على أن يكون قرار لجنة التقدير في شأن تقويم أراضي المنطقة بعد اعتياده من وزير الشؤون البلدية والقروية — نهائياً — وليس في إغفال رسم طريق للطعن في هذا القرار أي مساس بالضمانات الواجب توفيرها لذوي الشأن إذ فضلاً عن أنه سراعى في تشكيل اللجنة التي تقوم بالتقدير توافر العناصر الفنية التي تكفل الوصول إلى تقدير سليم فإن قرارها لا يصير نهائياً إلا بعد اعتياده من الوزير — يضاف إلى ذلك أن المالك أو صاحب الحق في الأرض فضلاً عن حقه في الطعن على تقدير قيمة نصيبه فإن له في حالة اختياره أرجاء صرف قيمة هذا النصيب الحق في الاشتراك في الربح الناتج عن تنفيذ المشروع. ونظراً إلى أن تقاضي صاحب الشأن للتعويض عن التنازل عن نصيبه في الأرض إنما

يكون بعد إتمام التقديرات المنصوص عليها في المادة السادسة وحتى لا يتراخى إجراء هذه التقديرات فقد نص في الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه إذا لم تتم التقديرات المذكورة خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة للمشروع سقط مفعول هذا القرار.

وتضمنت المادة ٧ حكماً مماثلاً لحكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من مقتضاه ألا يدخل في تقدير التعويض المباني أو الفراس أو التحسينات أو عقود الإيجار أو غير ذلك إذا أثبت أنها أجريت بقصد الحصول على تعويض أزيد وأن يعتبر كل ما يعمل أو يتخذ من هذا القبيل بعد نشر القرار المقرر للمنفعة العامة أنه أجرى للغرض المذكور ولا يدخل في تقدير التعويض.

ونصت المادة ٨ على عرض الكشوف المشتملة على حصر الأراضي والمنشآت وأسماء ملائكتها وأصحاب الحقوق فيها وبيان مساحتها ومواقعها والتعويضات التي قدرت للمنشآت وقيمة نصيب كل مالك أو صاحب حق في أراضي المنطقة أو الوحدة ونسبة هذه القيمة إلى التقدير الإجمالي لها - وأجازت أعداد كشوف لكل من الأراضي والمنشآت على حدة - وحددت أماكن العرض ومدته وأوجبت إخطار الملاك وأصحاب الحقوق به والإعلان عنه في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار.

وأجازت المادة ٩ للدوى الشأن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مدة العرض أن يقدموا بما قد يكون لديهم من اعتراضات على ما ورد بالكشوف فيما يتعلق بالمسطح أو النوع أو لإثبات ما قد يكون لهم من حقوق على العقارات كرهن أو اختصاص أو غير ذلك - كما أجازت الاعتراض على تقدير التعويض عن المنشآت أو على تقدير قيمة نصيب المالك أو صاحب الحق في الأرض على أن يرفق بالمعارضة رسم بنسبة ٢/١ من قيمة الزيادة المطلوبة حتى لا تقدم اعتراضات غير جدية.

ولكي تحسم الأمور في استقرار الحقوق تضمنت المادة العاشرة حكماً مماثلاً لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من مقتضاه اعتبار البيانات الخاصة بالعقارات والحقوق المدرجة في الكشوف نهائية إذا لم تقدم عنها معارضات خلال المدة المنصوص عليها في المادة السابقة بحيث يكون صرف التعويضات المدرجة في الكشوف إلى الأشخاص المقيدة أسماءهم فيها ميراثاً لخدمة السلطة القائمة على تنفيذ المشروع في مواجهة الكافة.

وتضمنت المادة ١١ النص على الإجراءات التي تتبع في شأن المعارضات التي تقدم لأسباب غير الاعتراض على تقدير التعويض وأوجبت إخطار ذوي الشأن بما قد يوجد من عقبات تحول دون صرف التعويضات المستحقة مع بيان الشروط الواجب توافرها لاقتضاء المبالغ المستحقة لهم وزيتت على هذا الإخطار إبراء ذمة السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من التعويض المستحق عن عدم الانتفاع المنصوص عليه في المادة ١٢.

ونصت المادة ١٢ على أن المعارضات في التعويض لا تحول دون حصول ذوي الشأن على التعويض عن المنشآت وعلى قيم أنصبتهم في الأرض المقدرة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦ .

ولما كان من المبادئ التي يقوم عليها هذا التشريع عدم استئثار السلطة القائمة على تنفيذ المشروع بالربح الذي قد ينتج عن تنفيذه وأن يتاح للملاك الأراضي وأصحاب الحقوق في الأرض الاشتراك في هذا الربح — لذلك نصت المادة ١٣ على أن لهم أن يختاروا إحدى طريقتين لاقتضاء التعويض — فلهم إما اقتضاء قيمة أنصبتهم في أراضي المنطقة أو الوحدة عقب تقدير تلك الأنصبة — وفي هذه الحالة تبرا ذمة السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من أي تعويض لهم عن حقوقهم في الأرض ولم يذا شأوا — أن يرجئوا صرف قيمة تلك الأنصبة كلها أو بعضها إلى أن يتم ، مع قطع أراضيها جميعها وفي هذه الحالة يستحقون جزءا من زيادة القيمة المترتبة على تنفيذ المشروع على الوجه المبين في المادة ٢١ وتشجيعها للملاك وأصحاب الحقوق في الأرض على المشاركة في تنفيذ المشروع بقيمة أنصبتهم مع ما يترتب على ذلك من فائدة لهم بالمشاركة في الربح أجز لم الاقتراض بضمان قيمة أنصبتهم المذكورة وذلك بسعر الفائدة وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وتضمنت المادة ١٤ حكما مماثلا لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن الإجراءات المبسطة لنقل ملكية العقارات كما تضمنت المادة ١٥ حكما مماثلا لحكم المادة ١٦ من القانون المذكور في شأن الاستيلاء على العقارات والتعويض عن عدم الانتفاع بها وعدم جواز إزالة المنشآت إلا بعد انتهاء الإجراءات الخاصة بتقدير قيمة التعويضات المستحقة عنها تقديرا نهائيا .

وتضمنت المادتان ١٦ و ١٧ بيان الإجراءات التي تتبع للفصل في المعارضات المقدمة بتقدير التعويض عن المنشآت وعن تقدير قيمة أنصبة الملاك وأصحاب الحقوق في الأرض — فنصت المادة ١٦ على إحالة تلك المعارضات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة ٩ إلى لجنة الفصل في المعارضات وعلى إعلان ذوي الشأن وهم المعارضون والسلطة القائمة على تنفيذ المشروع بموعد انعقاد اللجنة قبل انعقادها بثمانية أيام ليتمكن الطرفان من الحضور أمامها وإبداء دفاعهما ووجهة نظرهما — كما تضمنت بيان أحوال عدم الصلاحية لعضوية اللجنة — وقد روعي في تشكيل هذه اللجنة أن تؤلف من أعضاء تتوافر فيهم الخبرة التي تؤهلهم للفصل على وجه السرعة في الأمور المنوطة بها الفصل فيها وهي أمور فنية خاصة بتقدير التعويض عن المنشآت وقيمة أنصبة الملاك وأصحاب الحقوق في الأرض .

ونصت المادة ١٧ على أن لذوي الشأن والسلطة القائمة على تنفيذ المشروع الطعن

في قرارات لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية السكاكن بدائرتها العقارات التي شطبها التخطيط الإجمالي للمشروع وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بتلك القرارات وعلى أن تفصل المحكمة في الطعون على وجه الاستعجال وتكون أحكامها فيها نهائية .

وحددت المادة ١٨ الأثر الذي يترتب على قبول أية معارضة في تقدير نصيب أي مالك أو صاحب حق في الأرض وهو زيادة هذا التقدير بقدر ما قضى به — دون أن يكون لذلك أي أثر في نسب أنصبة الملاك أو أصحاب الحقوق — بما فيهم من قبلت معارضته — إلى التقدير الإجمالي لأراضي المنطقة أو الوحدة المحددة وفقا لحكم البند الثالث من المادة ٦ والتي تظل ثابتة .

ونصت المادة ١٩ على المدة التي تقوم خلالها السلطة القائمة على تنفيذ المشروع بتقدير تكاليف تخطيط الحي الجديد وتزويده بالمرافق العامة وتقدير الثمن الأساسي لكل قطعة من قطع الأرض التي ستبقى بعد تنفيذ المشروع على أساس قيمتها بعد التنفيذ وهي سستان من تاريخ صدور قرار تقرير المنطقة العامة ونصت على أن يكون تقدير السلطة المذكورة للتكاليف والأثمان نهائيا .

وينت المادة ٢٠ الاجراءات التي تتبع في بيع قطع أراضي الحي الجديد والأصل أن يتم هذا البيع بالمزاد على أن يستثنى من ذلك بيع قطع الأراضي التي تباع لمن له حق أفضلية من الملاك والمؤسسات الحكومية والمجالس البلدية ومجالس المديريات والمؤسسات العامة — واشترطت هذه المادة في المالك الذي يستعمل حق الأولوية أن تكون القيمة التي قدرتها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦ لنصيبه في الأرض أو للمنشآت مساوية على الأقل ثلث الثمن الأساسي لقطعة الأرض التي يطلب شراؤها وينت ما يتبع في حالة التزاحم بين أكثر من مالك .

وتضمنت المادة ٢١ بيان الأحكام الخاصة باشتراك ملاك الأرض أو أصحاب الحق فيها مع السلطة القائمة على تنفيذ المشروع في الربح الذي ينتج عن تنفيذه فنصت على أن للمالك أو صاحب الحق في الأرض الذي اختار إجراء صرف قيمة نصيبه في أراضي المنطقة أو الوحدة وفقا لحكم البند الثاني من المادة ١٣ الحق في تعويض مساو لقيمة هذا النصيب منسوبا إلى التقويم الإجمالي للمنطقة أو الوحدة المنصوص عليه في المادة ٦ مضافا إليه نصف الفرق بين القيمة المذكورة وبين قيمة هذا النصيب منسوبا إلى مجموع ثمن بيع قطع الأراضي المتبقية بعد تنفيذ المشروع بعد أن تخصص من هذا الثمن تكاليف التنفيذ ، فإذا فرض أن الأرض التي شطبها التخطيط الإجمالي للمشروع قد قومت تقويمها إجماليا بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج وأن نصيب أحد الملاك قد قدر بواحد في المائة من هذا التقويم الإجمالي وأن مصاريف تنفيذ المشروع قدرت بمبلغ ١٠٠٠٠ ج وأن قيمة قطع الأراضي المتبقية بعد تنفيذ المشروع قدرت بمبلغ ٥٠٠٠ ج

أى أن قيمتها الصافية بعد خصم المصاريف ٤٠٠.٠٠٠ ج فإن التعويض الذى يستحق للمالك المذكور فى حالة اختياره ارجاء صرفه يحتسب على الوجه الآتى :

٣٠٠٠ جنيه قيمة نصيبه فى التعويض وقدره ١/٢ منسوباً إلى التقويم الإجمالى للمنطقة أو الوحدة المنصوص عليه فى المادة ٦ أى منسوباً إلى ٣٠٠.٠٠٠ ج .

٥٠٠ جنيه نصف الفرق بين القيمة سالفة الذكر وقدرها ٣٠٠٠ ج وبين قيمة نصيبه فى التعويض وقدره ١/٢ منسوباً إلى مجموع ثمن بيع قطع الأراضي المتبقية بعد تنفيذ المشروع بعد أن تخصم من هذا الثمن تكاليف التنفيذ أى منسوباً إلى ٤٠٠.٠٠٠ ج .

٣٥٠٠ جنيه مجموع التعويض المستحق .

ولما كانت المجالس البلدية التى ستتولى تنفيذ معظم مشروعات إزالة الأحياء وإعادة تخطيطها وتعميرها وقد تعجز موارد المالية عن مواجهة أعباء هذا التنفيذ . لذلك نصت المادة ٢٢ على جواز تمويل تنفيذ هذه المشروعات عن طريق الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية بشرط الحصول على موافقة مجلس الوزراء وشرط موافقة مجلس الوزراء مأخوذة عن الحكم الوارد فى هذا الشأن فى القانونين رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاصين بالمجلسين البلديين لمدينتي القاهرة والاسكندرية .

وقد نصت هذه المادة أيضاً على أنه يجوز أن يعهد إلى البنك أو المؤسسة المقرر بتقديم القروض إلى الملاك وأصحاب الحقوق فى الأرض وبحصول أمان قطع أراضى الحى الجديد من المشترين على أن تخصم هذه الأثمان من قيمة القرض — وذلك حتى يمكن فتح حساب جار لتمويل تنفيذ المشروع مما يؤدي إلى الاقتصاد فى الفوائد التى تحتسب عن القرض نتيجة لحسم ما يحصل من أثمان قطع الأرض أولاً بأول منه .

ونصت المادة ٢٣ على أنه إذا عهد بتنفيذ المشروع إلى فرد أو هيئة أو شركة يلتزم من يعهد إليه بالتنفيذ بأن يؤدي إلى مصلحة الشهر العقارى رسوماً متساوية لرسوم شهر البيع بالمصلحة إلى القطع التى لا يتم التصرف فيها خلال خمس سنوات من تاريخ إيداع النماذج أو قرار نزع الملكية المنصوص عليه فى المادة ٢٤ وذلك لتفادي استغلال ملكيتها لغير السلطة القائمة على تنفيذ المشروع دون أداء الرسوم المستحقة عن انتقال الملكية .

وأوردت المادة ٢٤ حكماً خاصاً بجواز الحجز الإداري لتحصيل المبالغ التى تستحق على المشترين لقطع أرض الحى الجديد أو على من يعهد إليه بالتنفيذ فى حالة التأخير فى أدائها .

وتضمنت المادتان ٢٥ و ٢٦ أحكاماً مماثلة لأحكام المادتين ٢٦ و ٢٧ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن أثر دعاوى التمسك وطلوبى الاستحقاق والتساوى العينية وفى شأن ما يحصل نظير رسم الدفعة عن المبالغ التى تستحق لذوى الشأن وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويتشرف بوزير الشؤون البلدية والقروية بمواضى مشروع القانون المذكور على مجلس الوزراء بعد إفراغه فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة — رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣
في شأن الري والصرف

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون المدني الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ،
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة ،
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف ،
وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة
أو التحسين ،
وعلى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الأشغال العمومية ،

أصدر القانون الآتي :

المادة الأولى : تعدل المواد ٤٥٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٢ و ١٦ و ٢١ و ٢٢ و ٣٠ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٦ و ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه على الوجه الآتي :

« مادة ٤ — يجوز بقرار من وزير الأشغال العمومية أن تعتبر أية مسقاة أو مصرف خاص ترعة عامة أو مصرفاً عاماً إذا كانت هذه المسقاة متصلة مباشرة بالنيل أو بترعة عامة تستمد المياه من أيهما أو إذا كان المصرف الخاص متصلاً مباشرة بالنيل أو بمصرف عام أو بحيرة ويصب في أي منها .

ولا تدفع الحكومة أية تعويضات عن الأرض المشغولة بالمسقاة أو المصرف قبل اعتباره عاماً » .

« مادة ٥ — لوزارة الأشغال العمومية الهيمنة التامة ومطلق الإشراف على الأملاك العامة المنصوص عليها في المادة الأولى .

ومع ذلك وبدون إخلال بأحكام هذا القانون يجوز لوزارة الأشغال العمومية أن تعهد

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٦ .

بأى جزء من هذه الأملاك العامة إلى أية مصلحة حكومية أو إلى أى من مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو إلى أية هيئة عامة أخرى بناء على طلبها .

ولهذه المصالح أو الهيئات أن تصدر تراخيص من أى نوع كان بمعرفتها وبالشروط التى يتفق عليها بين وزارة الأشغال العمومية والجهة المسلم إليها تلك الأملاك العامة بما يكفل المحافظة على الغرض الأصلي منها ويسرى هذا الحكم على جميع ما سبق تسليمه إلى هذه الهيئات .

« مادة ٦ — تعتبر ملكية الأفراد للأراضي المحصورة بين جسور النيل وجسور الترع والمصارف العامة والأراضي الواقعة خارج تلك الجسور أو بجانب جسور الحياض أو جسور الحوش العامة لمسافة خمسين متراً في حالة جسور النيل وعشرين متراً خارج الأورنيك النهائي للترع والمصارف وجسور الحياض والحوش العامة محملة بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والصرف .

(أ) لا يجوز لملاك الأراضي المذكورة بغير ترخيص من وزارة الأشغال العمومية أن يجرؤوا فيها عملاً أو يحدثوا بها حفراً من شأنه تعرض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيراً يضر بهذه الجسور أو بأراض أو بمنشآت أخرى ..

(ب) لمصلحة الرى أن تقوم في تلك الأراضي بأى عمل تراه ضرورياً لوقاية الجسور أو المنشآت العامة وصيانتها وترميمها وأن تأخذ من تلك الأراضي الأتربة اللازمة لذلك بشرط تعويض أصحابها تعويضاً عادلاً .

(ج) لمصلحة الرى — عند الضرورة — أن تلقى ناتج تطهير الترع والمصارف العامة في الأراضي سالفة الذكر بشرط تعويض أصحابها تعويضاً عادلاً .

ولموظفي مصلحة الرى دخول تلك الأراضي للتفتيش على مايجرى بها من أعمال فإذا تبين لهم أن أعمالاً مخالفة للأحكام السابقة أجريت أو شرع في إجرائها كان لهم أن يكلفوا صاحب الأرض بإزالتها في موعد مناسب وإلا جاز لهم وقف العمل وإزالته إدارياً على نفقته .

« مادة ٧ — لا مسئولية على مصلحة الرى عما يحدث من ضرر لأراضي الأفراد أو منشآتهم الواقعة في مجرى النيل أو مساطيحه أو حوشه أو مجرى ترعة عامة أو مصرف عام إذا كان منسوب المياه عرضة للتغيير بسبب ما تستلزمه أعمال مصلحة الرى أو موازنتها أو بسبب طارئ غير متوقع وخارج عن إرادة الوزارة .

« مادة ٨ — لا يجوز زراعة الأراضي المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور النيل مساطيحه وحوشه وميوله وجزرة وطرح البحر أو داخل جسور الترع والمصارف العامة أو استعمالها لأى غرض كان بغير ترخيص من وزارة الأشغال العمومية التى لها أن تقصد

الترخيص بالشروط التي تراها لازمة لمنع الإضرار بمصالح الري والمصرف ولا يحس الترخيص القيود المنصوص عليها في المادة ٦ .

ومع ذلك يجوز لمصلحة الأموال المقررة أن تقوم بتأجير هذه الأراضي طبقاً للشروط التي يتفق عليها بينها وبين وزارة الأشغال العمومية .

« مادة ١٢ — إذا لم يتم أصحاب الأراضي بإجراء ما هو مبين في المادة السابقة جاز لمفتش الري بناء على تقرير الباشمهندس أو على شكوى من ذي شأن أن يكلفهم بتطهير المسقاة أو المصرف أو بإزالة ما قد يعترض سير المياه من عوائق أو أشجار أو خلافه أو بصيانتها أو بترميم جسورها أو بإعادة إنشاء الجسور في موعد معين وإلا قام مفتش الري بإجراء ذلك وتحصيل النفقات بالطرق الإدارية من أصحاب الأراضي كل بنسبة مساحة أرضه التي ينتفع بالمسقاة أو المصرف ويحسب ضمن هذه النفقات قيمة التعويض عن كل أرض تكون قد شغلت بناتج التطهير . »

« مادة ١٦ — إذا رأى أحد ملاك الاطيان أنه يستحيل أو يتعذر عليه ري أرضه ربا كلفيا أو صرفيا صرفا كافيا إلا بإنشاء مسقاة أو مصرف في أرض ليست ملكه أو باستعمال مسقاة أو مصرف موجودة في أرض الغير وتعذر عليه التراضي مع أصحاب الأراضي ذوي الشأن أو كلاهم الرسميين فيرفع شكواه لمفتش الري ليأمر بإجراء التحقيق فيها وعلى المفتش أن يطلب جميع الخرائط والمستندات التي يستلزمها بحث الطلب في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ وصول الطلب إليه . »

ويتولى الباشمهندس إجراء التحقيق في موقع المسقاة أو للمصرف وعليه أن يعلن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول كل ذي شأن أو كلاهم الرسميين بالمكان والوقت اللذين يحددهما قبل الانتقال إلى الموقع المذكور بأربعة عشر يوما على الأقل وترفع نتيجة هذا التحقيق إلى المفتش الذي يصدر قرارا مسببا بأجابة الطلب أو رفضه بعد استيفاء التحقيق إذا رأى ضرورة ذلك . ويجب أن يصدر القرار خلال شهرين من تاريخ استيفاء تلك الخرائط والمستندات ويعلن القرار المذكور لكل ذي شأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . وتسرى الأحكام المتقدمة في حالة طلب إقامة آلة رافعة على أرض الغير عند مآخذ المياه أو مصبها أو مصرف أرض منفصلة من ذلك المآخذ أو المصب مع المجرى اللازم لها كما تسرى الأحكام المتقدمة في حالة استبدالها بغيرها أكثر من مرة . . .

« مادة ٢١ — إذا رأى مفتش الري بناء على تقرير الباشمهندس أو شكوى من ذي الشأن أن أحد المصارف أو المساق الخاصة أصبح عديم الفائدة أو مضرًا أو يمكن الاستغناء عنه لوجود طريق آخر للري أو للمصرف جاز له أن يصدر قرارا ببناء أو إبطال تلك المسقاة أو للمصرف أو منع الضرر إذا لم يمكن الاستغناء عن المسقاة أو المصرف وإلزام أصحابها بتنفيذ القرار في موعد معين وإلا جاز للمفتش إجراء ذلك على نفقتهم . »

«مادة ٢٢ — مع مراعاة ما جاء بالمادة الخامسة لا يجوز إجراء أى عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولا أحداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الأشغال العمومية وبالشروط التى تقررها وبعد أداء رسم يعينه وزير الأشغال العمومية بقرار منه لا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية عند انتهاء هذه المدة أن تعطى ترخيصاً جديداً بالشروط التى تراها » .

«مادة ٣٠ — لكل ذى شأن أن يتظلم إلى وزير الأشغال العمومية من القرارات الصادرة من مفتش الرى بمقتضى أحكام مواد هذا الباب بطلب يقدم إلى الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار ويجب الفصل فى التظلم خلال ٤٥ يوماً من تاريخ وصوله إلى مكتب الوزير فإذا لم يفصل فى هذا التظلم فى المدة المذكورة اعتبر قرار مفتش الرى ملغياً .

ويترتب على رفع التظلم وقف تنفيذ القرار ما لم يكن صادراً بإجراء ترميم أو تعديل وفقاً للمادة ١٥ أو منصوصاً على إجراءاته بصفة عاجلة » .

«مادة ٣٧ — إذا تبين لتفتيش الرى أن تصرف مأخذ المياه المملوكة للأفراد والموجودة فى جسر إنخدي الترع العامة والمعدة للرى يزيد أو ينقص عن حاجة الأرض المخصصة لها بسبب زيادة عددها أو نقصه أو اتساعها أو ارتفاع مستوى فرشها وانخفاضه فتفتيش الرى بعد التعرف على وجهات نظر أصحاب تلك الأراضى فى جلسة يحددها أن يقوم بانقاص عدد المآخذ أو زيادته أو توسيعها أو تضيقها أو رفع مستوى فرشها أو خفضه بما يحقق الغرض وذلك على نفقة الحكومة . ويعتمد التعديل النهائى من مفتش الرى على أن ينفذ فى المواعيد المناسبة للزراعة » .

أما إذا طلب المالك من تفتيش الرى إجراء تعديلات مماثلة جاز للتفتيش أن يقوم بذلك على نفقة الطالب » .

«مادة ٤٠ — إذا تبين لتفتيش الرى أنه يوجد أكثر من طريق لرى مساحة من الأرض جاز له أن يأمر بإبطال ما يراه زائداً من المآخذ على حاجة المساحة المذكورة أو على نصيبها فى المياه ويكون هذا الإبطال على نفقة الحكومة بعد إعلان ذوى الشأن به » .

«مادة ٤٥ — لا يجوز بغير ترخيص من تفتيش الرى إقامة أية آلة من الآلات الزائفة التى تداز بالمناشية كالنساكية أو التابوت لرفع المياه من النيل أو من أحد المجارى العامة أو المنخفضة وذات الانخفاض المشترك أو لتصرف مياه الصرف فى النيل أو فى أحد المنخفضات العامة أو فى البحيرات .

ويراعى ألا يقيد الترخيص عن هذه الآلات بمدة معينة .

ويقدم طالب الترخيص للرسم الذى يعينه وزير الأشغال العمومية بقرار منه بحيث لا يجاوز جنيهين .

وبعين تفتيش الري في الترخيص موقع الآلة الرافعة ونوعها ووصفها . إجمالا والشروط اللازمة لإقامتها وإدارتها .

وإذا كانت إقامة الساقية في أرض غير مملوكة لطالب الترخيص وجب عليه الحصول على قبول كتابي بذلك من مالك الأرض .

ولا يجوز الترخيص بإقامة الآلات المذكورة في المنافع العامة أو في جسور الترع والمصارف العامة ولوزارة الأشغال العمومية في أي وقت أن تصدر أمرا بنقل أية آلة من هذا القليل تكون يوم العمل بهذا القانون موجودة في المنافع أو الجسور المذكورة ولها كذلك أن تأمر بإزالتها إذا وجدت للأرض المنتفعة بها طريقا آخر للري أو الصرف وتكون نفقات النقل في إعادة التركيب والإزالة على مالك الآلة أو المنتفع بها أما مصروفات إنشاء الفتحة المغذية للآلة فتحمّلها الحكومة .

« مادة ٤٨ — يجب الحصول على ترخيص جديد عند استبدال الآلة المحركة أو الطلمبة أو الجهاز أو تغيير الموقع .

أما في حالة انتقال الملكية فيكتفى بالتأشير على الرخصة القائمة ويظل المالك القديم مسؤولا مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون إلى أن يتم التأشير على الرخصة .

« مادة ٥٦ — تبقى التراخيص القائمة عند العمل بهذا القانون إلى نهاية مدتها .

« مادة ٧٢ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه على مخالفة أحكام المواد ٢٢ و ٣٦ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ مع التزام المخالف برد الشيء إلى أصله .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

(١) مخالفة الأوامر والقرارات الصادرة وفقا للمواد ١٠ و ١٥ و ١٦ و ٣٣ و ٣٤ و ٤٢

و ٤٤ و ٥٥ .

(٢) إعاقة سير المياه في ترعة عامة أو مصرف عام أو إجراء أي عمل يكون من شأنه الإخلال بالموازانات .

(٣) فتح أو إغلاق أي مويس أو قنطرة أو غير ذلك من الأعمال المعدة لموازنة سير المياه التجارية والمنشأة في ترعة أو مصرف عام أو المخترقة لجسور النيل أو جسور إحدى الترع أو المصارف العامة أو الحياض أو الحوش العامة .

(٤) إلحاق أي تلف بأحد الأعمال الصناعية التابعة لمصلحة الري .

(٥) إحداث قطع في أحد جسور النيل أو الترع أو الحياض أو الحوش العامة .

(٦) تبديد مياه الري بصرفها في مصرف خاص أو عام .

(٧) غرز أو تاد لربط شبك الصيد في جسور ترعة عامة أو مصرف عام أو في قاع أيهما أو في جسور حوض أو حوشة أو في إحدى القناطر والأحوسة أو الكبارى أو السدود المقامة في أية ترعة أو مصرف عام أو في النيل .

« مادة ٧٤ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيتها كل من خالف حكم المادتين ٦١ و ٦٢ » .

« مادة ٧٦ — يكون العمدة ومشايخ البلاد الذين يهدهم الأعمال الصناعية مسئولين إداريا عما يفقد منها إذا لم يبلغوا عن ذلك ، وبشرط أن تسلم إليهم وفقا للأوضاع التي يتفق عليها بين وزارتي الأشغال العمومية والداخلية ويكون كل من عمدة ومشايخ البلاد مسئولين مدنيا بالتضامن عن إهمالهم في المحافظة على الجسور ومجارى المياه والأعمال الصناعية والمهمات الموجودة في حصصهم والمسلمة إليهم وفقا للأوضاع المذكورة ولا يعفيهم من هذه المسئولية امتناعهم عن استلامها بمحضر مكتوب » .

« مادة ٧٧ — في جميع الأحوال التي يقضى فيها هذا القانون بأداء تعويض تقدر قيمته عند عدم الاتفاق عليه وديا ، لجنة تشكل برئاسة مفتش الري أو من ينوبه وعضوية مفتش المساحة وعمدة البلد ويصدر قرارها بأغلبية الآراء ويكون نهائيا » .

« مادة ٢ — يضاف إلى القانون سالف الذكر أربع مواد جديدة برقم ٣٥ مكرر و ٧١ مكررا و ٧٤ مكررا و ٧٥ مكررا بالنص الآتي :

« مادة ٣٥ مكررا — الترخيص بالرى النيلى أو الصيفى لأرض لم يسبق الترخيص لها لا يكون إلا لصاحب الأرض نفسه بعد تقديم المستندات التي تثبت ملكيته لها » .

« مادة ٧١ مكررا — يجوز لوزارة الشؤون البلدية والقروية أن تتولى الاجراءات الوارد ذكرها في المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧١ في المناطق الداخلة في اختصاصها طبقا للقواعد التي توضع لذلك بالاتفاق بين وزارتي الأشغال العمومية والشؤون البلدية والقروية » .

« مادة ٧٤ مكررا — إذا كان المنتفع بالمخالفة شخصا واحدا سواء كان هو المالك أو الخائز أو المستأجر اعتبر أنه مرتكب المخالفة مالم يقم هو الدليل على عكس ذلك » .

« مادة ٧٥ مكررا — تصدر القرارات من لجنة إدارية تشكل في كل مديرية من مديرتها أو نيكرتها العام رئيسا ، ومن وكيل تفتيش الري أو من يليه وعضو شياخات تعيينه لجنة الشياخات عضوين ويكون قرار اللجنة بأغلبية الآراء وتنفذه اللجنة جلساتها مرة واحدة على الأقل في كل شهر ويصدر قرار من وزير الداخلية بلائحة الاجراءات التي تتبع أمام هذه اللجنة ومع ذلك لجميع الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء والتي أصبحت بحكم هذا القانون من اختصاص الهيئة الإدارية تبقى أمام تلك الجهات إلى أن يفصل فيها نهائيا » .

« مادة ٣ — تلغى المادتان ١٩ و ٤٣ من القانون سالف الذكر .

مادة ٤ — يمد الميعاد المنصوص عليه في المادة التاسعة من القانون المذكور لمدة أخرى تقتضي بمضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٥ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وتوزري الأشغال العمومية والداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويضمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بدينوان الرياسة في ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥ (٨ فبراير سنة ١٩٥٦)

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ وعمل به اعتباراً من ١٩ أبريل سنة ١٩٥٣ وقد أشقر التطبيق العملي لأحكامه عن بعض الصعوبات التي واجهتها الوزارة . فعكفت على دراسة مواد القانون وانتهت إلى تعديل الكثير منها ، على وجه يكفل تذليل ما لاقته الوزارة من صعوبات لتكون أوفى بالغرض الذي وضعت من أجله ولتحقيق الانسجام بين مواد القانون بعد تعديله .

ومن أمثلة الصعوبات المشار إليها ما نصت عليه المادة الخامسة من القانون من أن لوزارة الأشغال العمومية الهيمنة التامة ومطلق الاشراف على الأملاك العامة المنصوص عليها في المادة الأولى ومن أن لها أن تعهد إلى مصلحة الطرق والكباري والمصالح الأخرى والمجالس البلدية بصيانة أو ترميم أو تعديل أو رصف الجسور إن كانت مستعملة للزور بالشروط التي تراها ، الأمر الذي لا يتيح للمصالح والمجالس التي تعهد إليها بهذه الجسور أن تصدر أية تراخيص بشأنها .

ولا تجيز المادة الثامنة زراعة أراضي الحكومة المنصوص عليها في المادة الأولى أو استعمالها في أي غرض غير ترخيص من هذه الوزارة ، وهذا النص يمنع مصلحة الأموال المقررة من حصر وتأجير أراضي الجزر ، وهي مساحات واسعة بلغت في مصر سنة ١٩٣٥ — ٢٨٩٢٣ فداناً ما بين مترور وعبور ويبلغ المزروع منها آلاف الأفدنة .

ونصت المادة التاسعة — فيما نصت عليه — على أن يقدم ملاك الأشجار وللنخيل المعروسة في الأراضي المبنية في المادة الأولى قبل العمل بالقانون بياناً للوزارة بهذه الأشجار خلال سنة من تقاد أحكامه وانتهت هذه المهلة في ١٨ أبريل سنة ١٩٥٤ . ولما حاولت الوزارة تنفيذ الحكم الذي نصت عليه المادة ٤ والذي يجعل الأشجار التي لا يقدم عنها بيان ملكها للدولة ، شكا ملاك هذه الأشجار من قصر المدة التي منحها لهم للشروع .

ومن أهم الصعوبات التي لاقتها الوزارة نتيجة نقل الاختصاص في الفصل في مخالفات

الرى من اللجان الإدارية التي كانت تستمد اختصاصها من أحكام لائحة الترع والجسور ، إلى المحاكم ، عدم ملاءمة هذا النظام مع طبيعة تلك المخالفات وظروف ارتكابها وطرق اثباتها ، وما استلزمه ذلك من حضور المهندسين الذين حرروا المحاضر بالجلسات المتعددة الأسبوعية الذي كاد أن يعوقهم عن أداء أعمالهم وظائفهم الأصلية .

وفيما يلي أهم التعديلات التي أدخلت على أحكام القانون المذكور . . .

أضيفت إلى المادة (٤) فقرة ثانية تعنى الوزارة من دفع أى تعويض عن أراضي المساقى والمصارف الخاصة التي يقرر وزير الأشغال اعتبارها عامة ، إذ لوحظ أن هذا الاعتبار لا يفوت على ملاك هذه الأراضي الانتفاع بهذه المساقى والمصارف مادامت ستظل تؤدي لهم نفس الخدمات التي كانت تؤديها لهم من قبل ، علاوة على أن هذا الاعتبار سيرفع عن كواهل الملاك السابقين تكاليف التطهير والصيانة .

وعدلت الفقرة الثانية من المادة الخامسة تعديل من مقتضاه أن تتوسع وزارة الأشغال فيما تعهد به إلى المصالح أو الهيئات الأخرى من أراضي المنافع التي تشرف عليها فلم يعد الأمر مقصوراً على الجسور المستعملة في المرور كما كفل التعديل تعدد الجهات التي يعهد إليها بهذه الأراضي ومنح هذه الجهات حق إصدار تراخيص من أى نوع بالشروط التي تنفق عليها مع وزارة الأشغال إذ المفروض أن تتم هذه التراخيص لحسابها وبذلك يسرت هذه التعديلات الانتفاع بالأماكن العامة في جميع الأغراض مع مراعاة الغرض المخصصة له أصلاً وفضت أوجه الخلاف واختصرت كثيراً من الإجراءات . . .

وأضيف إلى المادة السابعة سبب آخر من الأسباب التي تجعل الوزارة غير مسئولة عن الأضرار التي تصيب أملاك الأفراد الواقعة في مجاري المياه العامة إذا نشأت الأضرار عنها ، ونعني به ، السبب الطارئ الخارج عن إرادة الوزارة كالسيول والفيضانات وقلة الإيراد الخ . وغير ذلك من الأسباب المماثلة . . .

كما أضيفت فقرة ثانية إلى المادة الثامنة من مقتضاها تحويل مصلحة الأموال للقررة تأجير أراضي المنافع العامة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون وبذلك أصبح من اليسور لهذه المصلحة أن تباشر مهمتها في حصر الجزر وتأخير ما يصلح منها للأفراد . . .

ولما كانت المهلة التي أعطاها المشروع للملاك الأشجار والتخيل المقررة في أراضي المنافع التي قدموا خلالها بياناً للوزارة بأشجارهم وتخليهم كانت مثار شكوى لقصرها . لذلك روعي بعدها سنة أخرى من تاريخ نفاذ هذا التعديل وبذلك تكون الوزارة قد أفسحت الوقت لقطع شكاوي هؤلاء الملاك . . .

ولما كانت المادة من القانون تتضمن الحكم المؤبد في المادة ٩٩ منه فقد نصت هذه الأخيرة تلافياً لهذا التكرار . . .

وأضاف التعديل المادة ٣٥ مكررا بنهاية الفصل الأول من الباب الثاني التي نصت على ألا يكون الترخيص بالرى النيلى أو الصيفى بالنسبة إلى الأرض التي لم يسبق الترخيص لها فى الرى إلا للمالك الذى يقدم مستندات تملكه ، فقطع السبيل على الأهالى الذين يزرعون خفية مساحات معتصبة من أراضى الحكومة ، تدرعا لشراؤها بالممارسة ، ولحرمان الحكومة من الحصول على أثمان لهذه الأراضى لو أنها بيعت بالمراد .

وعُدلت المادة ٣٧ التي تعطى تفتيش الرى المختص حق تنظيم تصرف مأخذ المياه المملوكة للأفراد والموجودة فى جسور المساقى العامة ، بحيث تكفل تعرف وجهات نظر أصحاب الأراضى التي تتأثر بما يجريه التفتيش من تعديل قبل إجرائه ، كما نص التعديل المقترح على أن يعتمد التعديل النهائى لتصرف المأخذ من مفتش الرى وأن يتم تنفيذه فى المواعيد المناسبة للزراعة ، فروعيت بهذه التعديلات مصالح الملاك على وجه أكل .

والغيت المادة ٤٣ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ التي كانت تطلق للملاك الحرية فى اختيار الآلات وقوتها والطلبات وسعتها أو أى جهاز آخر لرفع المياه ، فيما عدا الطلبات المركبة على النيل لرى الجزائر والسواحل التي كانت تخضع لبعض القيود إذ رأت الوزارة من المصلحة العامة أن ينظم تحديد اقطار الطلبات بما يتناسب مع الزمام المتفع بحسب الجداول التي ستقرر فى هذا الشأن وطبقا للقرارات التي ستصدر تنفيذا لهذا القانون بعد الموافقة عليه .

كما عدلت المادة ٤٨ بحيث أوجبت الحصول على ترخيص جديد عند استبدال الآلة المحركة أو الطلبية أو الجهاز . وأنه فى حالة انتقال الملكية بظل المالك القديم مستغلا مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون إلى أن يتم التأشير على الرخصة .

وأضيفت المادة ٧٩ مكررا بنهاية الباب الرابع وهي تجيز لوزارة الشؤون البلدية أن تتولى الإجراءات المبينة فى المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧١ فى شأن الترخيص فى رسو الذهبيات والعوامات ووضع المعادى وشحن المراكب وتفريرها فى المناطق الداخلة فى اختصاصها طبقا للقواعد التي توضع لذلك بالاتفاق بين وزارتي الأشغال العمومية والشؤون البلدية .

وهذا النص يكمل التوسع الذى أشير إليه عند الكلام عن المادة الخامسة .

وقد قصرت العقوبة المنصوص عليها فى المادتين ٧٢ و ٧٤ القانون على العرامة فقط ورفع حدها الأقصى فى المادة ٧٤ من عشرين جنيتها إلى ثلاثين جنيتها ويجرى حكمها على المادة ٦١ أيضا .

وقد روعي فى الاكتفاء بعقوبة العرامة أصران ، أولها : أن تعديل القانون قد جعل الفصل فى المخالفات من اختصاص لجان إدارية ، وثانيهما : أن فى قصر العقوبة على العرامة ما يكفى كل الكفاية .

وأضيفت المادة ٧٤ مكررا لتجعل المستفيع بالمخالفة إذا كان شخصا واحداً سواء أ كان هو المالك أو الحائز أو المستأجر تستولا عن المخالفة ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك ، ومن ثم تكون المسؤولية مفترضة حتى يثبت العكس .

كما أضيفت المادة ٧٥ مكررا لبيان اللجنة الإدارية التي تفصل في مخالفات قانون الري وتشكيل هذه اللجنة وقد روعي فيه أن تكون لجنة ثلاثية وأن تجمع بين العناصر الإدارية والفنية ، كما نص بها على أن تعقد جلساتها مرة واحدة على الأقل في كل شهر ، والأمل معقود على أن تفصل هذه اللجان في المخالفات بالسرعة التي تكفل صيانة مرفق الري (ولا يؤدي فصل هذه اللجنة في المخالفات إلى تعطيل مهندسي الري أو تكليف خزانة الدولة تكاليف انتقال هؤلاء المهندسين إلا في الأحوال القليلة التي تستلزم حضورهم أمام اللجنة) .

وستصدر اللائحة المنظمة للإجراءات التي تتبع أمام هذه اللجنة من وزير الداخلية حسبما نص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة .

كذلك روعي تصحيح الخطأ المادي الذي حدث عند نقل المادة ٧٦ من مشروع القانون عند وضعه وهو المشروع الذي جعل العمد ومشايخ البلاد مسئولين عن إهمالهم في المحافظة على الجسور ومجاري المياه والأعمال الصناعية . . . الخ ، فقد نقلت كلمة « إهمالهم » هذه بحرفه في القانون إلى « أعمالهم » مع أن المقصود هو مساءلة العمد والمشايخ عن إهمالهم .

وعدلت المادة ٧٧ التي نصت على تشكيل اللجنة التي تقدر قيمة التعويض الذي يستحق وفق أحكام هذا القانون ، عند عدم إمكان الاتفاق عليه وديا ، بحيث أصبحت مكونة من رئيس وعضوين ليكون هذا التشكيل الثلاثي أكثر ملاءمة لسرعة الفصل في المهمات الملقاة على عاتقها .

هذه هي أهم التعديلات التي أدخلت على القانون . وتتشرف وزارة الأشغال العمومية بعرض هذا المشروع بقانون مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه ، اتخذت الإجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥
بإنشاء نقابة للمحاسبين والمراجعين

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابة للمحاسبين والمراجعين ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص البند ٢ من الفقرة الثانية من المادة ٧١ من القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

« (٢) دعوة الجمعية العمومية للنقابة في الموعد الذي يصدر بتحديد قرار من وزير
التجارة والصناعة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون لمباشرة عمليتي انتخاب أعضاء
مجلس النقابة والنقيب وتعيين مراقبي الحسابات المنصوص عليهما في البند الآتي : »

مادة ٢ — على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥ (٨ فبراير سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥ القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابة
للمحاسبين والمراجعين ، وقد نصت المادة ٧١ من القانون المذكورة على أن يؤلف مجلس نقابة
مؤقت يختص بقبول طلبات القيد بجدول النقابة ودعوة الجمعية العمومية للنقابة خلال أربعة
أشهر من تاريخ العمل بالقانون المذكور لمباشرة عمليتي انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب
وتعيين مراقبي الحسابات .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٦ .

ولما كانت إجراءات قيد المحاسبين والمراجعين بجدول النقابة قد استغرقت وقتاً طويلاً ولم ينته مجلس النقابة منها بعد . كما أن إجراءات الإعداد للانتخاب يقتضى المزيد من الوقت ، وكانت الوزارة حريصة على أن تتم جميع هذه الإجراءات قبل إجراء الانتخاب . لذلك فإن الأمر يقتضى — لإمكان اتمام هذه الإجراءات — مد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧١ من القانون المذكور إلى مدة أقصاها سنة على أن يحدد الموعد بقرار من وزير التجارة والصناعة .

وتحقيقاً لهذه الأغراض ، أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق الذى تتشرف بعرضه على مجلس الوزراء ، مفرغاً في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦ (١)

فى شأن تجارة المخصبات الزراعية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٣ الخاص بتجارة المخصبات الزراعية والمعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما أقره مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — فى تطبيق هذا القانون تشمل كلمة « المخصبات » الأسمدة والمصلحات . وتشمل الأسمدة ما يأتى :

(١) أسمدة بسيطة وهى التى تحتوى على عنصر سمادى واحد والمبينة بالجدول (أ) الملحق بهذا القانون .

(ب) أسمدة مركبة وهى التى تحتوى على أكثر من عنصر سمادى واحد والمبينة بالجدول (ب) الملحق بهذا القانون .

(ج) أسمدة عضوية وهى التى يمكن تحديد مواصفاتها لما تحتويه من العناصر السائبة والمبينة بالجدول « ج » الملحق بهذا القانون .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤ مكرر الصادر فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٦ .

(د) أسمدة عضوية وطبيعية وهي التي لا يمكن تحديد مواصفاتها لما تحتويه من العناصر السبادية والمبيئة بالجدول (د) الملحق بهذا القانون .

وتشمل المصلحات ما يأتي:

(أ) المواد التي تستعمل لإصلاح التربة أو تحسينها والمبيئة بالجدول (هـ) الملحق بهذا القانون .

(ب) المواد التي يراد باستعمالها زيادة المحاصيل سواء باضافتها إلى التربة أو إلى البذرة أو بأية صورة أخرى والمبيئة بالجدول (و) الملحق بهذا القانون .

مادة ٢ — تنشأ في وزارة الزراعة لجنة للمخصصات تؤلف من وكيل وزارة الزراعة رئيساً ومن أربعة من كبار موظفي وزارة الزراعة وثلاثة من كبار الزراع وثلاثة من المنتجين أو المستوردين يعينهم وزير الزراعة بقرار منه لمدة سنة ويجوز تجديد تعيينهم .

وتختص هذه اللجنة بإبداء الرأي في المسائل التي ينص هذا القانون أو القرارات المنفذة له على وجوب أخذ رأيها فيها أو في المسائل التي يطلب إليها إبداء الرأي فيها .

مادة ٣ — على من يرغب في الاتجار في الأسمدة المدرجة بالجدول (أ) و (ب) و (ج) الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الزراعة .

ويقدم طلب الترخيص وفقاً للأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

وعلى كل من يرخص له في الاتجار في الأسمدة المذكورة أن يمسك سجلاً تعدّه وزارة الزراعة لهذا الغرض لقيد حركة التجارة فيها ، ويجب الاحتفاظ بهذا السجل لمدة خمس سنوات من آخر قيد فيه .

مادة ٤ — لا يجوز الإعلان عن الأسمدة المنصوص عليها في المادة السابقة بأية طريقة من الطرق إلا ممن حصل على الترخيص المشار إليه في تلك المادة .

مادة ٥ — لا يجوز فتح محل لتجارة الأسمدة المدرجة بالجدول (أ) و (ب) و (ج) واتخاذ اسم له يشعر بأن له صفة رسمية أو أن هناك علاقة بينه وبين أية مصلحة عمومية .

مادة ٦ — لا يجوز أن تسلم إلى المستورد الأسمدة المدرجة بالجدول (أ) و (ب) و (ج) إلا بعد تقديم بيان عنها من المحل المصدر وفقاً لما تنص عليه اللائحة التنفيذية وبعد الحصول على إذن في ذلك من وزارة الزراعة ، ولندوبي وزارة الزراعة الحق في أخذ عينات من أية رسالة سماد لتحليلها كيمائياً وفي هذه الحالة لا يجوز تسليم السماد المستورد إلا بعد إخطار مصلحة الجمارك بنتيجة التحليل ويجب أن يصل الإخطار بالنتيجة في مدي عشرة أيام من تاريخ أخذ العينة .

وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية أخذ العينات وكيفية تحليلها .

مادة ٧ — لا يجوز أن يستورد أو يباع أو يعرض للبيع أي مخصب مدرج في الجداول

(أ) ، (ب) ، (ج) ، (د) ، (هـ) ، (و) إلا بعد قيده في سجلات وزارة الزراعة وذلك بعد أخذ رأى لجنة المخصبات طبقاً للشروط التي تحدد في اللائحة التنفيذية . ويجوز للجنة رفض التسجيل .

مادة ٨ — لا يجوز أن يستورد أو يباع أو يعرض للبيع أى مخصب غير مدرج في الجداول (أ) ، (ب) ، (ج) ، (و) إلا بترخيص من وزارة الزراعة وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية وبعد أخذ رأى لجنة المخصبات . ومع ذلك يجوز لوزارة الزراعة أن ترخص في استيراد كميات محدودة من المخصبات غير المدرجة في الجداول المشار إليها بما لا يتجاوز الطنين وذلك طبقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٩ — لا يجوز استيراد المخصبات (الأسمدة والمصلحات) الواردة بالجداول (ج) ، (د) ، (و) إلا بعد الحصول على شهادة رسمية من حكومة الجهة المصدرة بخلوها من الأمراض والحشرات التي تضر بالإنسان والحيوان والنبات .

ولا يجوز الإفراج عن تلك المواد المستوردة من الخارج إلا بعد الحصول على تصريح في ذلك من وزارة الزراعة .

مادة ١٠ — لا يجوز بيع أى سماد مدرج بالجداول (أ) ، (ب) ، (ج) أو عرضه للبيع إلا في عبوات مقفلة مبين عليها العناصر السمادية التي تحتويها ومقدار ما يحتويه السماد من عناصر الإخصاب وذلك طبقاً للشروط التي تحدد في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ١١ — لا يجوز أن يباع أو يعرض للبيع أى سماد مدرج بالجداول (أ) ، (ب) ، (ج) لا تتفق البيانات المدونة على العبوات مع حقيقة المواد الموجودة بها مع مراعاة التجاوز المسموح به في التحليل المبين بلك الجداول على ألا تحتوى الأسمدة المذكورة في هذه الجداول على مقادير من المواد التي يعتبرها قسم الكيمياء بوزارة الزراعة ضارة بالتربة أو النباتات .

مادة ١٢ — يجب على كل من يرخص له في الاتجار في الأسمدة طبقاً للمادة الثالثة أن يحصل على فائورة رسمية معتمدة من المستورد أو المنتج مبيناً فيها العناصر السمادية ويجب عليه أن يسلم المشتري فائورة عند تسليم السماد مبيناً فيها العناصر السمادية والبيانات الأخرى التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ١٣ — لا يجوز أن تباع المخصبات الواردة بالجداول (د) ، (هـ) الملحقين بهذا القانون أو تعرض للبيع إلا باسمها الحقيقي وأن تكون غير مخلوطة .

على أن لوزير الزراعة بعد أخذ رأى لجنة المخصبات أن يحظر بيع أى نوع من الأسمدة الواردة بالجداول (د) متى ثبت عدم صلاحيته .

مادة ١٤ — يقوم المستورد باعادة تصدير كل رسالة مستوردة رفض الإفراج عنها طبقاً للمادة التاسعة في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغه بقرار الرفض .

فإذا لم يتم بذلك تعدد الرسالة على ثقته دون أن يكون له أى حق في التعويض .

مادة ٢٥ — كل من خالف أحكام المادتين ٣ و ٤ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين . وكل مخالفة لأحكام المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وتضبط المخصبات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها وفي جميع الأحوال المذكورة في هذه المادة يجوز للقاضي علاوة على ذلك الحكم بغلق المحل مدة لا يتجاوز ثلاثة أشهر . وكل مخالفة لأى حكم آخر من أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذا له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين . وكل ذلك مع عدم الإخلال بتوقيع أية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

مادة ١٦ — يتولى إثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذا له الموظفون الفنيون الذين يندبهم وزير الزراعة لهذا الغرض ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية كما يكون لهم حق دخول جميع الأمكنة التي تكون المخصبات مودعة أو معروضة للبيع فيها عدا الأجزاء المشعولة فعلا بالسكن وأخذ عينات من المخصبات على الوجه المبين في اللائحة التنفيذية . وفي حالة مخالفة المادة الثالثة يعلق المحل إداريا على مابه من أسمدة إلى أن تفصل المحكمة في المخالفة والمخالف الحق في أن يقدم إلى النيابة العامة المختصة نظما للنظر في إعادة فتح المحل بعد نقل الأسمدة الموجودة فيه إلى أقرب محل مرخص له في الاتجار فيها متى ثبت صلاحيتها للاستعمال .

مادة ١٧ — لمدوبي وزارة الزراعة المنصوص عليهم في المادة السابقة أن يحجزوا مؤقتا المخصبات المبيعة أو المعروضة للبيع إذا قام لديهم من الأسباب ما يكفي لاقتناعهم بوقوع مخالفة لإحدى المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ وفي هذه الحالة يجب عليهم أن يأخذوا عينات من المخصبات لتحليلها بقسم الكيمياء التابع لوزارة الزراعة ويعطي لصاحب الشأن أنموذجين لكل عينة ويبلغ قسم الكيمياء صاحب الشأن كتابة نتيجة التحليل و برفع الحجز أو إبقائه خلال عشرة أيام من تاريخ أخذ العينات وإلا أصبح الحجز كأن لم يكن .

مادة ١٨ — لصاحب الشأن أن يتظلم من نتيجة التحليل خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه إياها وأن يطلب إعادة التحليل فإذا لم يقدم هذا التظلم في المهلة المذكورة اعتبرت النتيجة نهائية .

ويجب أن يكون طلب إعادة التحليل مصحوبا باحدى العينتين المحفوظتين لدى صاحب الشأن وبقسمة تثبت دفع مصاريف التحليل طبقا لجدول الفئات الذي يصدر به قرار من

وزير الزراعة وترد هذه المصاريف إذا ثبت من التحليل عدم مخالفة القانون .

مادة ١٩ — تتولي إعادة التحليل لجنة مؤلفة من ثلاثة من الخبراء يختارون من بين الخبراء الواردة أسماؤهم في كشف خاص يوضع سنويا ويصدر به قرار من وزير الزراعة بعد أخذ رأى لجنة المخصبات . وتختار كل من وزارة الزراعة وصاحب الشأن خبيرا ويعين الخبير الثالث من كشف الخبراء بطريق الاقتراع فإذا لم يقم صاحب الشأن في التظلم المقدم منه باختيار خبير اختارته الوزارة بطريق الاقتراع كذلك .

وإذا تغيب أحد أعضاء اللجنة عينت الوزارة من يحمل محله بطريق الاقتراع من السكشاف المشار إليه .

ويجب على اللجنة أن تصدر قرارها في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصوله إلى الوزارة فإن كان أحد الخبراء قد أبدل به غيره طبقا للفقرة السابقة بدأ ميعاد الثلاثين يوما من تاريخ هذا الإبدال .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وتكون نهائية .

مادة ٢٠ — يصبح الحجز المؤقت كأن لم يكن :

(أ) إذا ثبت من تحليل لجنة الخبراء عدم مخالفة القانون .

(ب) إذا لم تعلن نتيجة التحليل في المدة المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٢١ — يجوز لوزير الزراعة بقرار يصدره بعد أخذ رأى لجنة المخصبات أن يضيف إن الجداول الملحقة بهذا القانون أنواعا أخرى من المخصبات .

مادة ٢٢ — يلغى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٣ الخاص بتجارة المخصبات الزراعية والمعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ .

مادة ٢٣ — يستمر العمل بترخيص الاتجار في المخصبات الصادرة تنفيذًا للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٣ المشار إليه والمعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعلى أصحاب هذه التراخيص أن يتقدموا خلال هذه المدة بطلبات للحصول على تراخيص جديدة طبقا لهذا القانون إذا رغبوا في الاستمرار بالاتجار في الأسمدة .

مادة ٢٤ — على وزراء الزراعة والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٣ رجب سنة ١٣٧٥ (١٥ فبراير سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صادقت وزارة الزراعة الكثير من الصعوبات في تنفيذ القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٣ الخاص بتجارة المخصبات الزراعية .

لذلك رأى اعداد مشروع القانون المرافق لتلافي تلك الصعوبات .

فقرت المادة (١) منه المخصبات وقسمت الأسمدة والمصلحات بحسب أنواعها .

كما تناول التعديل الجداول الملحقه بالقانون وأصبحت تشمل أسماء كياوية بدلا من الأسماء التجارية وذلك لكي لا تتعدد الاسماء التجارية لسداد عناصره السهادية واحدة .

وقضت المادة (٢) من القانون بتشكيل لجنة للمخصبات تختص بإبداء الرأى فى المسائل التى ينص القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له على عرضها على تلك اللجنة وما يحال إليها من الوزارة من مسائل خاصة بالمخصبات .

وبينت المادة (٣) شروط الاتجار فى الأسمدة فأوجبت الحصول على ترخيص فى ذلك من وزارة الزراعة على أن تتكفل اللائحة التنفيذية ببيان ما يتطلبه الحصول على ذلك الترخيص من إجراءات كما أوجبت على من يرخص له فى الاتجار فى الأسمدة ان يمسك سجلا تعده وزارة الزراعة لقيد حركة اتجاره فى الأسمدة .

ومنعت المادة (٤) الاعلان عن الاتجار فى الأسمدة بأية طريقة من الطرق إلا لمن حصل على الترخيص المذكور .

ومنعت المادة (٥) فتح مجال لتجارة الأسمدة المدرجة بالجداول ا ، ب ، ج واتخاذ اسم لها يشعربان لها صفة رسمية أو أن هناك علاقة بينها وبين أى مصلحة حكومية .

وأوضحت المادة (٦) من القانون شروط تسليم الأسمدة المستورد كما قضت المادة (٧) بعدم جواز بيع أو استيراد أو عرض للبيع أى مخصب مدرج فى الجداول ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، و والملحقه بذلك القانون إلا بعد تسجيله بسجلات وزارة الزراعة بالشروط التى تنص عليها اللائحة .

وأوضحت المادة (٨) استيراد أى مخصب غير وارد فى الجداول الملحقه بالقانون أو بيعه أو عرضه للبيع إلا بترخيص من وزارة الزراعة بعد أخذ رأى لجنة المخصبات .

وحددت المادة (٩) من الشروط التى يمكن بمقتضاها استيراد المخصبات الواردة بالجداول ج ، د ، و وشروط الافراج عنها .

وأوجبت المادة (١٠) عدم بيع أى سماد مدرج بالجداول ا ، ب ، ج أو عرضه للبيع إلا فى أوعية مقفلة ومبين عليها مقدار ما تحتويه من عناصر الأخصاب طبقا للشروط المنصوص عليها فى اللائحة .

وحظرت المادة (١١) لبيع الأسمدة المدرجة فى الجداول ا ، ب ، ج لا تتفق البيانات

المدونة على عبواتها مع حقيقة المواد الموجودة بها وذلك بمراعاة المسموح به في التحليل كما أوجبت خلو هذه الأسمدة من المواد الضارة بالتربة أو النباتات .

وأوجبت المادة (١٢) على من يرخص له في الاتجار في أسمدة طبقا للمادة الثالثة من القانون أن يحصل على فاتورة من المنتج أو المستورد مبينا بها العناصر السامة التي تحتويها .

وقضت المادة (١٣) من القانون بالاتباع المخصصات الواردة في الجدولين د، هـ أو تعرض للبيع إلا باسمها الحقيقي وأن تكون غير مخلوطة وأجازت تلك المادة لوزير الزراعة بعد أخذ رأي لجنة المخصصات منع بيع أي نوع من الأسمدة الواردة في الجدول متى ثبت عدم صلاحيته .

ونصت المادة (١٤) بأن يقوم المستورد بإعادة تصدير كل رسالة مستوردة رفض الإفراج عنها طبقاً للمادة التاسعة في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغه بقرار الرفض فإذا لم يتم بذلك تعدد الرسالة على حسابه دون أن يترتب له أي حق في التعويض .

وحددت المادة (١٥) العقوبات على مخالفة أحكام ذلك القانون .

ونصت المادة (١٦) على سلطة الوزير في نذب الموظفين الذين يوكل إليهم تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له والحقوق التي يمارسونها باعتبارهم من رجال الضبطية القضائية .

كما بينت أيضاً الأحوال التي يغلّق فيها المحل إدارياً وإجراءات التظلم من ذلك .

ونصت المادة (١٧) على الحقوق المخولة لرجال الوزارة ممن لهم صفة رجال الضبطية القضائية من حجز الأسمدة ولما يجب اتباعه في شأنها .

وبينت المادة (١٨) طريق التظلم من نتيجة التحليل وما يجب على المتظلم دفعه من مصروفات حسب التحديد الذي يصدر به قرار من وزير الزراعة كما نصت على الأحوال التي ترد فيها تلك المصاريف لصاحب الشأن .

ونصت المادة (١٩) على كيفية الفصل في التظلم .

وأوضحت المادة (٢٠) الأحوال التي يصبح فيها الحجز المؤقت كأن لم يكن .

وأجازت المادة (٢١) لوزير الزراعة بقرار يصدره بعد أخذ رأي لجنة المخصصات أن يضيف إلى الجداول الملحقه أنواع أخرى من المخصصات .

وقضت المادة (٢٢) بإلغاء القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٣ المعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ .

وأجازت المادة (٢٣) الاستمرار في العمل بالتراخيص الممنوحة لتجار الأسمدة طبقاً للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٣ المعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تنفيذ هذا القانون وينتهي مفعولها في نهاية هذه المدة، كما أجازت لأصحاب تراخيص

الاتجار في الأسمدة الحصول على تراخيص جديدة طبقاً لهذا القانون إذا رغبوا في الاستمرار في الاتجار بالأسمدة .

وتتشرف وزارة الزراعة بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ الزراعية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ الزراعية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإصلاح الزراعي ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الرابعة من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٤ — يحظر زراعة القطن في سنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ الزراعة في الأراضي الآتية :

(١) أراض زُرعت محصولاً شتوياً في السنة الزراعية ذاتها غير البرسيم (القلب) والبصل الذي يقلع محصوله قبل يوم أول مارس سنة ١٩٥٦ .

(ب) أرض زُرعت قطناً في السنة الزراعية السابقة ولو فصل بين الزراعتين برسيم (قلب)

ولو وزير الزراعة بقرار يصدره أن يستثنى من حكم الفقرة (ب) بعض الحالات التي نشأت عن

تنفيذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإصلاح الزراعي والرسوم بقانون رقم ١٨٠

لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤ مكرر الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ — على وزراء الزراعة والعدل والأشغال العمومية والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرياسة في ٣ رجب سنة ١٣٧٥ (١٥ فبراير سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

يقضى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٦/٥٥ الزراعية في المادة الرابعة منه بأنه يحظر زراعة القطن في سنة ١٩٥٦/١٩٥٥ الزراعية في أراضي وزعت محصولاً شتوياً غير البرسيم (القلب) في السنة الزراعية ذاتها .

وقد قصد بهذا الحظر عدم زراعة القطن في مواعيد متأخرة مما يترتب عليه ضعف محصول القطن بسبب عدم التمكن من خدمته جيداً .

ولما كان زراع البصل قد تقدموا للوزارة بشكاري للنظر في إعفاء الأراضي المزروعة ببصلاً من هذا التحريم ويعللون ذلك بأن البصل يسعد عادة بمقادير كبيرة من الأسمدة البلدية تستفيد منها زراعة القطن التي تعقب زراعة البصل ، كما أن زراعة البصل لا تتمكث في الأرض فترة طويلة إذ يتم حصاده في وقت مبكر بما يجسر معه زراعة القطن في ميعاد مناسب ولا يحتاج القطن الذي يزرع عقب البصل إلى خدمة كبيرة لسابق خدمة البصل .

ولما كانت الوزارة تهدف إلى توفير البصل في البلاد باعتباره من مواد التكوين الهامة للاستهلاك المحلي وتصدير الفائض منه وخشية أن يحجم الزراع عن زراعته حتى لا يحرموا من زراعة القطن .

لهذا رأت الوزارة تعديل نص المادة الرابعة من القانون سالف الذكر وذلك باستثناء الأراضي المزروعة ببصلاً التي يقطع محصولها قبل يوم أول مارس من السنة الزراعية ١٩٥٥/١٩٥٦ .

وقد أعدت الوزارة قانون بهذا التعديل وقد أقره مجلس الدولة بالصيغة المرافقة .
وتتشرف وزارة الزراعة بعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه واتخاذ إجراءات استصداره .

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٦^(١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة (١) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه فقرة رابعة
بالنص الآتي :

« ويجوز لوزير التموين في حالات الضرورة شراء مواد التموين اللازمة لحاجة البلاد
ونقلها بمناقصات محلية أو بدون مناقصات ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء في كل حالة وطبقاً
لبإقراره من شروط » .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والاقتصاد والتموين تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما
يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٣ رجب سنة ١٣٧٥ (١٥ فبراير سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤ مكرر الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات وقد تضمنت المادة الأولى منه قاعدة عامة مفادها أن يكون جميع الأصناف والمهمات اللازمة للوزارات والمصالح العامة عن طريق مناقصات عامة .

ونظراً لأن حاجات البلاد إلى المواد التموينية قد تستدعي في بعض الظروف الحصول على هذه الأصناف بصفة عاجلة لا تحتل الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه أو في لائحة المناقصات . لذلك روي إضافة فقرة جديدة رابعة إلى المادة (١) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ من مقتضاها تحويل وزير التموين في حالات الضرورة شراء مواد التموين اللازمة لحاجة البلاد بمناقصات محلية أو بدون مناقصات محلية أو بدون مناقصات وذلك بموافقة مجلس الوزراء في كل حالة ووفقاً للشروط التي يقررها . وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفترفاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦^(١)

في شأن تنظيم الإعلانات

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٣٨ بلائحة الاعلانات للعندل بالمرحوم
الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ ،

وعلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات
الفيديو السحري والأغاني والمسرحيات والمتلوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي ،
وعلى ما أقرته مجلس الدولة ،

م. بناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يقصد بالاعلان في تطبيق أحكام هذا القانون أية وسيلة أو طريقة أو لوحة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ .

صنعت من الخشب أو المعدن أو الورق أو القماش أو البلاستيك أو الزجاج أو أية مادة أخرى . وتكون معدة للعرض أو النشر بقصد الاعلان بحيث تشاهد من الطريق أو بداخل أو خارج وسائل النقل العام .

مادة ٢ — لا يجوز مباشرة الاعلان إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة المختصة .

ويجب للترخيص في مباشرة الاعلان عن الأشرطة السينمائية موافقة السلطة القائمة على تنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

ويكون الترخيص شخصياً و نافذاً للمدة المحددة فيه على ألا يتجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها .

ولا يترتب على منح الترخيص أية مسئولية على السلطة المختصة في شأن ما رخص في إجرائه .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع الاعلان والترخيص فيه ورسوم متجه وتجديده .

مادة ٣ — على المرخص له في الاعلان ومالك العقار الذي يباشر عليه تنفيذ ما تقرره السلطة المختصة من أعمال الصيانة أو التنسيق أو التجديد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارها بذلك بخطاب موصى عليه .

مادة ٤ — يعنى من الحصول على الترخيص :

(أ) التركيبات أو اللوحات أو الوسائل غير المضبوطة كهربائياً والموضوعة على المجال العامة أو التجارية أو الصناعية أو الملاحى أو الأماكن المعدة لمزاولة إحدى المهن وذلك بقصد الاعلان عن العمل الذى يزاول فيها على ألا يزيد ما يوضع أو يباشر منها على إعلان واحد لكل واجهة مستقلة وبشرط ألا يتجاوز حدود المحل ولا تبرز عن واجهة البناء المثبتة به بأكثر من ٢٠ سنتيمتراً — مع مراعاة ألا يقل ارتفاع جافتها السفلى عن ثلاثة أمتار من سطح الطريق إذا زاد هذا البروز عن ٥ سنتيمترات .

ويجوز وضع لوحة أو لافتة أخرى حاملة للاسم على أحد جوانب المداخل العمومية للمبني بشرط ألا تزيد أبعادها عن ٣٠ في ٤٠ سنتيمتراً ولا يتجاوز بروزها ٥ سنتيمترات .

(ب) الاعلانات الموضوعة داخل فترينات العرض لتعلن عن أنواع السلع أو المهن أو الصناعات متى كانت متعلقة بالتجارة أو المهنة أو الصناعة التى تزاول فى المحل .

(ج) الاعلانات المباشرة على وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة أو المصنع أو المحل التجاري متى كان الاعلان متعلقاً بالاسم أو نوع العمل أو التجارة الذى يزاوله .

(د) الاعلانات المباشرة على الأجهزة والوسائل المرخص بها لتعلن عن نوع المواد أو السلع أو الغرض المخصصة من أجله كطلبات البزير وموازين الأشخاص والتلاجات وغيرها .

(هـ) الاعلانات المباشرة على العلب أو الأغلفة أو ما في حكمها التي تستعمل لأغراض تجارية أو صناعية أو صحية للاستهلاك الشخصي ولو وضعت على جوانب المحال التجارية أو المطاعم .

(و) اعلانات البيع أو الإيجار الخاصة بالعقارات ذاتها .

(ز) الاعلانات والبلاغات والنشرات وغيرها الصادرة من السلطة العامة أو التي يقضي بها القانون .

(ح) الاعلانات التي تبشرها الهيئات الدينية والخيرية والصحية إذا كانت متعلقة بالأغراض المنشأة من أجلها هذه الهيئات .

(ط) الاعلانات الانتخابية .

(ي) الاعلانات والتركيبات التي تقام في المناسبات العامة كالأعياد الدينية أو القومية أو المهرجانات الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية .

على أنه لا يجوز مباشرة الاعلانات المشار إليها في البنود الثلاثة الأخيرة إلا بعد موافقة السلطة المختصة طبقاً للشروط وفي المدة التي تحددها لذلك ويتعين إزالتها وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه خلال ثلاثة أيام من انتهاء المدة المحددة .

مادة هـ — يحظر مباشرة الاعلان على :

(أ) المباني الأثرية ودور العبادة والأسوار المحيطة بها .

(ب) أملاك الدولة العامة .

(ج) المباني أو أجزاء المباني التي تكون مخصصة لخدمة عامة تبشرها الحكومة أو الهيئات العامة الإقليمية أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة .

(د) النصب والتماثيل المقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة وقواعدها والمنزهات والأرصنة والأسوار المحيطة بها .

(هـ) المنشآت والأعمدة والأجهزة وغيرها من التركيبات المخصصة لخدمة عامة والمقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة .

ومع ذلك فالسلطة المختصة أن ترخص في مباشرة الاعلان على الأماكن المشار إليها في البندين (ب) و (هـ) طبقاً للشروط والأوضاع وبالرسوم التي يعينها الوزير المختص بقرار يصدره .

مادة ٦ — للسلطة المختصة أن ترفض الترخيص في الإعلان لأسباب تتعلق بمظهر المدينة

أو تنسيقها أو بطابع المنطقة أو بتنظيم حركة المرور فيها أو بالأمن العام أو بالآداب العامة أو بالعقائد الدينية .

مادة ٧ — يكون لموظفي السلطة المختصة الذين يصدر بتدبيرهم قرار وزاري صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له — ويكون لهم الحق في التفتيش على الإعلان والأجهزة الخاصة به .

مادة ٨ — كل من باشر إعلانا أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تجاوز عشرة جنيهات .

وفي حالة تعدد الإعلانات المخالفة ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة بقدر عدد المخالفات .
وفي جميع الأحوال يقضي بإزالة الإعلان وبالزام المخالف برد الشيء إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

فإذا لم يقم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة التي تجدد لهذا الغرض جاز للسلطة المختصة إجراء هذه الأعمال على نفقته ولا يجوز مطالبتها بأي تعويض عن أي تلف يلحق بالإعلان أو الأجهزة أو غيرها .

ولصاحب الشأن خلال شهر من تاريخ إخطاره بحصول الإزالة أن يسترد الاعلان ومشتملاته بعد أدائه قيمة نفقات الإزالة وخصف الرسوم المقررة على الترخيص .

فإذا انقضى هذا الميعاد جاز للسلطة المختصة بيع الاعلان ومشتملاته بالطريق الإداري وتحصيل المبالغ المستحقة لها .

وكل إعلان يخالف للمادة الخامسة أو من شأنه إعاقة حركة المرور أو تعريض سلامة المتنعمين بالطريق أو السكان أو تعريض الممتلكات للخطر أو تشويه جمال المدينة أو تنسيقها أو المساس بالآداب العامة أو بالعقائد الدينية يجوز للسلطة المختصة إزالته فورا بالطريق الإداري على نفقة المخالف وتحصل نفقات الإزالة بطريق الحجز الإداري .

مادة ٩ — يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات كل من أزال أو نزع أو مزق أو شوه إعلانا مخصصا فيه .

مادة ١٠ — يستمر العمل بالرخص السابق صرفها قبل نفاذ هذا القانون إلى نهاية المدة المحددة فيها . ولا يجوز تجديدهما إلا بعد استيفاء الشروط المبينة في هذا القانون والقرارات المنفذة له في ميعاد لا تجاوز ستة شهور من انتهاء مدتها .

وعلى أصحاب الاعلانات التي لم يسبق الترخيص فيها أن يتقدموا خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون طلبا إلى الجهة المختصة للحصول على الترخيص المشار إليه في المادة الثانية .

مادة ١١ — لا يترتب على هذا القانون أي إخلال بتطبيق أحكام قوانين المباني والتنظيم

وأشغال الطرق العامة والمحال الصناعية والتجارية .

مادة ١٢. — تسرى أحكام هذا القانون في البلاد التي بها مجالس بلدية وفي الجهات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

ويجوز للوزير المختص بقرار يصدره إعفاء بعض المناطق أو الأحياء أو الطرق أو الميادين من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وفي هذه الحالة يتضمن القرار الشروط والأوضاع التي يجب توافرها للترخيص في الاعلان .

مادة ١٣. — يلغى المرسوم الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ المشار إليه .

مادة ١٤. — على وزراء الشؤون البلدية والقروية والمواصلات والعمل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون — ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٠ رجب سنة ١٣٧٥ (٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

صدرت لائحة الاعلانات بمقتضى المرسوم المؤرخ في ٢٠ من بوايوسنة ١٩٣٨ وصدرت أحكامها التنفيذية بقرار وزاري في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وهما يشملان الأحكام والاشتراطات اللازمة لتنظيم مباشرة الاعلان .

وقد تبين بعد تنفيذها أنهما لم يتناولوا الكثير من الاشتراطات الضرورية لتنظيم مباشرة الاعلان علاوة على أنهما لم يقررا من الرسوم سوى رسم نظر قدره عشرون قرشا عن كل طلب بالترخيص في الاعلان .

لذلك روي أن الأمر يقتضي استصدار قانون بدلا من المرسوم باللائحة سالف الذكر ليأتي مستوفيا للاشتراطات الضرورية وللرسوم الواجبة الأداء مقابل الترخيص في مباشرة الاعلان وذلك بما يتناسب مع المهام الملقاة على عاتق السلطة المختصة سواء من جهة إجراءات صرف الرخص أو معاينة الاعلانات والتفتيش عليها ولتتشي مع التقدم الملموس في وسائل الاعلان المختلفة .

وقد أعد مشروع القانون المرافق بما يحقق هذه الأغراض فتناولت المادة الأولى تعريف الاعلان وأوجبت المادة الثانية الحصول على ترخيص من الجهة المختصة قبل مباشرة الاعلان ويكون هذا الترخيص شخصا و نافذا المدة المحددة فيه بشرط ألا تتجاوز سنة واجدة يجوز تجديدها وأعفيت السلطة مانحة الترخيص من أية مسئولية في شأن ملرخص في إجراءاته . وتبين اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع الاعلان والترخيص فيه والرسوم الواجب أدائها لصرفه وتجديده .

وألزمّت المادة الثالثة المرخص له في الاعلان ومالك العقار الذي يباشر عليه الاعلان بتنفيذ ما تقرره السلطة المختصة من أعمال الصيانة أو التنسيق أو التجديد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارهما بذلك بخطاب موصى عليه .

ثم عدلت المادة الرابعة الاعلانات المعفاة من الترخيص — وقد روعي النص على بعض أنواع من الاعلانات مما لم يرد ذكره في الرسوم باللائحة المعمول به حاليا مع أنها كانت معفاة من الترخيص .

أما المادة الخامسة فقد عدلت الأماكن التي يحظر مباشرة الاعلان عليها .

ونظرا إلى أنه في بعض الحالات يكون الترخيص بالإعلان غير متفق مع تنسيق ومظهر المدينة أو طابع المناطق المختلفة أو قد يكون من شأنه أن يمس الآداب العامة أو العقائد الدينية فقد خولت المادة السادسة السلطة المختصة حق رفض الترخيص بمثل هذه الاعلانات . وقد أضفت المادة السابعة على مندوبي السلطة المختصة الذين يصدر بئديهم قرار وزاري صفة رجال الضبط القضائي وخولتهم الحق في التفتيش على الإعلان والأجهزة الخاصة به . ثم تناولت المادة الثامنة العقوبة المفروضة على كل من باشر إعلانا أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له وقد روعي رفعها من جنيه إلى عشرة جنيهات غلاوة على الحكم بالإزالة وبرد الشيء إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة ليكون ذلك رادعا للمخالفين . كما خولت السلطة المختصة الحق في تنفيذ الأحكام الصادرة على نفقة المخالف إذا لم يتم بتنفيذ هذه الأحكام في المدة التي تحدد لهذا الغرض .

وقد خولت هذه المادة أيضا السلطة المختصة حق الإزالة الفورية للاعلانات التي من شأنها إعاقه حركة المرور أو تعريض سلامة المتفرجين بالطرق أو السكان أو الممتلكات للخطر أو تشويه جمال وتنسيق المدينة أو المساس بالآداب العامة أو العقائد الدينية وكذلك الإعلانات المحظورة مباشرتها .

وتناولت المادة التاسعة العقوبة المفروضة على من يزيل أو يزع أو يمزق أو يشوه عمدا الاعلانات المرخص فيها .

ونظمت المادة العاشرة الاعلانات المرخص فيها وقت صدور هذا القانون وكذلك الاعلانات التي لم يسبق الترخيص فيها وأصبحت خاضعة لأحكامه وحددت المدة اللازمة للحصول على التراخيص الجديدة فيها .

وقد حددت المادة الثانية عشر الجهات التي تنطبق فيها أحكام هذا القانون وأجازت للوزير المختص بقرار يصدره إعفاء بعض المناطق أو الأحياء أو الطرق أو الميادين من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وفي هذه الحالة يتضمن القرار الشروط والأوضاع التي يجب توافرها في الاعلان وفي الترخيص فيه .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإحيداره .

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وبإضافة مواد جديدة إليه

باسم الأمة
مجلس الوزراءبعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ باصدار قانون العقوبات ،
وعلى القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ٢٠٦ مكررا إلى قانون
العقوبات ،وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالبند (ج) من المادة الثانية من قانون العقوبات النص الآتي :

« جنابة تقليد أو تزيف أو تزوير عملة ورقية أو معدنية مما نص عليه في المادة ٢٠٢ أو جنابة ادخال تلك العملة الورقية أو المعدنية المقلدة أو المزيفة أو المزورة إلى مصر أو إخراجها منها أو ترويحها أو حيازتها بقصد الترويج أو التعامل بها مما نص عليه في المادة ٢٠٣ بشرط أن تكون العملة متداولة قانونا في مصر » .

مادة ٢ — تستبدل بنصوص المواد من ٢٠٢ إلى ٢٠٥ الواردة في الباب الخامس عشر من قانون العقوبات النصوص الآتية .

« مادة ٢٠٢ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونا في مصر أو في الخارج .
ويعتبر تزيفا انتقاص شيء من معدن العملة أو طلاؤها بطلاء يجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة .

ويعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانونا » .

« مادة ٢٠٣ — يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من أدخل بنفسه أو بواسطة غيره في مصر أو أخرج منها عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة . وكذلك كل

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٦ مكررا الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ .

من روجها أو حازها بقصد الترويج أو التعامل بها .

« مادة ٢٠٣ مكرراً — إذا ترتب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية جاز الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة . »

« مادة ٢٠٤ — كل من قبل بحسن نية عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة ثم تعامل بها بعد علمه بعيبها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها . »

« مادة ٢٠٤ مكرراً — (١) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من صنع أو باع أو وزع أو حاز بقصد البيع أو التوزيع لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنكنوت المالية التي أذن بإصدارها قانوناً إذا كان من شأن هذه المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط . »

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من طبع أو نشر أو استعمل للأغراض المذكورة صوراً تمثل وجهها أو جزءاً من وجه العملة ورقية متداولة في مصر ، ومع ذلك يجوز هذا الطبع أو النشر أو الاستعمال للأغراض سالفة الذكر بترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيد التي يفرضها .

وفي تطبيق أحكام الفقرتين السابقتين تعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت الأجنبية . »

« مادة ٢٠٤ مكرراً — (٢) يعاقب بالحبس كل من صنع أو حاز بغير مسوغ أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل في تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها . »

« مادة ٢٠٥ — يعنى من العقوبات المقررة في المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق . »

ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . »

مادة ٣ — تحذف من المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عبارة « أوراق البنوك المسالية التي أذن بإصدارها قانوناً » .

مادة ٤ — يلغى نص المادة ٢٠٦ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ .

مادة ٥ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ١٠ رجب سنة ١٣٧٥ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

وقعت في جنيف في أبريل سنة ١٩٢٩ إتفاقية بشأن مكافحة تزيف العملة بين عدد كبير من الدول وقد رغبت مصر في الانضمام إلى تلك الاتفاقية الدولية لما في ذلك من فوائد لا تخفى .

وكان السبيل إلى تحقيق تلك الرغبة هو العمل على توافر الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة ومن أهمها الشروط المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ و ١٢ منها .

وقد اشترطت المادة الثالثة عن الاتفاقية ضرورة اعتبار الأفعال الآتية جنایات عادية والعقاب عليها وهي :

- (١) أى تزوير أو صنع أو تغيير العملة مهما كانت الوسائل المستعملة .
 - (٢) التداول الغير مشروع للعملة المزيفة .
 - (٣) إدخال أو استلام أو الحصول على العملة المزيفة في إحدى الدول بقصد تداولها مع العلم بتزييفها .
 - (٤) الشروع أو الاشتراك عمداً في ارتكاب الأفعال السابقة .
 - (٥) صنع أو استلام أو الحصول على آلات أو أدوات مخصصة لتزيف أو تغيير العملة
- وقد اشترطت المادة الرابعة أنه إذا ارتكبت الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة في دول مختلفة فيجب اعتبارها جرائم مستقلة .

وقد اشترطت المادة الخامسة وجوب عدم التفرقة في العقاب على الجرائم المبينة في المادة الثالثة سواء وقعت على عملة وطنية أو أجنبية .

كما اشترطت المادة الثانية عشر ضرورة تنظيم إدارة مركزية خاصة في كل دولة لمكافحة التزيف والأبحاث المتصلة به .

وقد حققت مصر هذا الشرط الأخير بأن أصدر وزير الداخلية قراراً وزارياً في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ بإنشاء مكتب بوزارة الداخلية لمكافحة تزيف العملة وحدد فيه اختصاصاته وألحقه بإدارة الأمن العام .

وقد راعت اللجنة المشكلة لوضع مشروع كامل لقانون العقوبات تحقيق الشروط الأخرى الواردة في المواد السابقة فضمنت المواد من ٢٦٣ — ٢٦٨ من المشروع والواردة في الباب الرابع عشر منه الخاص بتزيف العملة وما يتصل بها ما يحقق هذا الغرض .

وقد رأى العمل على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية المشار إليها باقتباس النصوص الواردة في مشروع اللجنة السالفة الذكر واستبدالها بالمواد من ٢٠٢ إلى ٢٠٥ الواردة في الباب الخامس عشر من قانون العقوبات وقد تضمنت ذلك المادة الثانية من مشروع القانون .

ولما كانت المادة ٢٠٢ عقوبات الجديدة المعدلة بمقتضى هذا المشروع تعاقب على تقليد أو تزيف أو تزوير بأية كيفية أوراق البنكنوت المأذون باصدارها قانوناً وتعتبر تلك الأوراق في حكم العملة الورقية وكانت المادة ٢٠٦ عقوبات تعاقب أصلاً على تلك الأفعال فقد اقتضى الأمر حذف عبارة أوراق البنوك المالية التي أذن باصدارها قانوناً من المادة ٢٠٦ عقوبات المذكورة وقد تضمنت ذلك المادة الثالثة من المشروع .

ولما كان محل الجريمة في المادة ٢٠٦ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ هو ذات المحل في المواد من ٢٠٢ إلى ٢٠٥ التي ضمنها الباب الخامس عشر من قانون العقوبات الخاص بتقليد وتزيف وتزوير العملة الورقية والمعدنية ، كان من اللازم تحقيقاً لمقتضى التناسق التشريعي نقل تلك المادة من الباب السادس عشر الخاص بتزوير الأختام والتمغات والعلامات والمحركات إلى الباب الخامس عشر وهو ما حققه المشروع المرافق بنقل المادة ٢٠٦ مكرراً إلى الباب الخامس عشر تحت رقم ٢٠٤ مكرراً (١) وإلغاء المادة ٢٠٦ مكرراً .

ولما كانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ باضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم ٢٠٦ مكرراً التي أصبحت بمقتضى المشروع المرافق ، المادة ٢٠٤ مكرراً (١) قد أشارت إلى أن محل الجريمة في تلك المادة هو ذات المحل في المواد الخاصة بتزيف وتقليد العملة المعدنية والورقية وأنه يخرج بذلك أوراق البنكنوت الأجنبية لأن القانون لم ينص أصلاً على جريمة خاصة لمن يقلدها وأنه لا مبرر لوضع جريمة خاصة لها في هذه الحالة اكتفاء بأن تقليدها يعتبر جريمة تزوير في محرر عرفي إذا توافرت أركانها ، فقد اقتضى الأمر بعد أن تقرر العقاب على تزوير وتقليد أوراق البنكنوت الأجنبية بنفس العقوبة المقررة لتزوير وتقليد أوراق البنكنوت الوطنية إضافة فقرة ثالثة إلى المادة ٢٠٤ مكرراً (١) من المشروع المرافق تنص على أنه في تطبيق أحكام الفقرتين السابقتين تعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت الأجنبية وقد تضمنت ذلك المادة الرابعة من المشروع .

ولما كان البند (ج) من المادة الثانية من قانون العقوبات ينص أصلاً على أنه تسري أحكام ذلك القانون على كل من ارتكب في خارج القطر جنائية تزيف مسكوكات مما نص عليه

في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ عقوبات بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانوناً في القطر المصري .

ولما كان المشروع المرافق قد استبدل بنصوص المادتين ٢٠٢ و ٢٠٤ عقوبات نصوباً تتضمن جرائم أخرى غير تزييف المسكوكات فقد أصبح من المتعين تعديل البند (ج) المذكور تبعاً لذلك واستبدل نص جديد به ترد فيه الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ عقوبات بعد تعديلها وقد تضمنت التعديل المطلوب المادة الأولى من المشروع .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة وتقدم وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالانتخاب والقوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية .

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول

في الحقوق السياسية ومباشرتها

مادة ١ — على كل مصري وكل مصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية :

- (١) إبداء الرأى في كل استفتاء يجرى طبقاً لأحكام الدستور .
- (٢) إبداء الرأى في الاستفتاء الذى يجرى لرياسة الجمهورية .
- (٣) انتخاب أعضاء مجلس الأمة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٨ مكرر الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٥٦ .

وتكون مباشرة الحقوق سالفة الذكر على النحو وبالشروط المبينة في هذا القانون .

مادة ٢ — يحرم من مباشرة الحقوق السياسية .

(١) المحكوم عليهم في جناية ما لم يرد إليهم اعتبارهم .

(٢) المحكوم عليهم بعقوبة الحبس في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو إعطاء شيك لا يقابله رصيد أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تقالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إفساد أخلاق الشباب أو تشرد أو في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية، وكذلك المحكوم عليهم لشروع منصوص عليه لإحدى الجرائم المذكورة أو المحكوم عليهم بالحبس في إحدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩ وذلك ما لم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه أو كان المحكوم عليهم قد رد إليهم اعتبارهم .

(٣) من سبق فصلهم تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقض خمس سنوات من تاريخ الفصل نهائياً .

(٤) الذين عزلوا من وصايتهم أو قوامتهم على الغير لسوء السلوك أو الخيانة ومن سلبت ولايتهم ما لم تمض خمس سنوات من تاريخ الحكم نهائياً بالعزل أو سلب الولاية .

(٥) المحرومون من الحقوق السياسية أو المدنية .

مادة ٣ — تقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة للأشخاص الآتي ذكرهم .

(١) المحجور عليهم مدة الحجر .

(٢) المصابون بأمراض عقلية المحجوزون مدة حجزهم .

(٣) الذين شهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شهر إفلاسهم ما لم يرد إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

الباب الثاني

في جداول الانتخاب

مادة ٤ — يجب أن يقيد في جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور وكذلك يجب أن يقيد من الإناث من قدمت بنفسها طلباً بذلك — ومع ذلك لا يقيد من اكتسب الجنسية المصرية بطريق التجنس إلا إذا كانت قد مضت خمس سنوات على الأقل على اكتسابه إياها .

مادة ٥ — تنشأ جداول انتخاب يقيد فيها أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الناخب في أول ديسمبر من كل سنة ولم يلحق بهم أي مانع من موانع مباشرة الحقوق السياسية ،

وتعرض هذه الجداول في كل سنة من أول يناير إلى اليوم الحادى والثلاثين من ذلك الشهر وذلك فى المكان وبالكيفية التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٦ — تبين اللائحة الجهات التى يعد لكل منها جدول انتخاب خاص .

كما تتضمن اللائحة بيان كيفية إعداد جداول الانتخاب ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتعديلها وعرضها والجهات التى تحفظ فيها وتشكيل اللجان التى تقوم بالقيد وغيره مما هو منصوص عليه فى هذا القانون .

مادة ٧ — تقوم النيابة العامة بإبلاغ المدير أو المحافظ بالأحكام النهائية التى يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية أو وقفها .

وفى حالة الحكم بشهر الإفلاس أو العزل من الوصاية أو القوامة لسوء السلوك أو الخيانة أو سلب الولاية يقوم قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم بهذا الإبلاغ .

وفى حالة الفصل تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف يقوم من أصدر قرار الفصل بهذا الإبلاغ .

ويجب أن يتم الإبلاغ فى جميع هذه الحالات خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ الذى يصبح فيه الحكم أو القرار نهائياً .

مادة ٨ — للجنة القيد أن تطلب ممن قيد اسمه فى الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه أن يثبت سنه أو جنسيته .

مادة ٩ — لا يجوز أن يقيد الناخب فى أكثر من جدول انتخاب واحد .

مادة ١٠ — لا يجوز إدخال أى تعديل على جداول الانتخاب بعد دعوة الناخبين إلى الانتخاب أو الاستفتاء على أن تبدأ المواعيد المنصوص عليها فى المادة الخامسة وما بعدها كاملة من جديد من اليوم التالى لإعلان وزير الداخلية نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء .

مادة ١١ — المواطن الانتخابى هو الجهة التى يقيم فيها الشخص عادة ومع ذلك يجوز له أن يختار لقيد اسمه الجهة التى بها محل عمله الرئيسى أو التى له بها مصلحة جديدة أو مقر عائلته ولو لم يكن مقيماً فيها .

وتبين اللائحة التنفيذية الطريقة التى يتم بها هذا الاختيار وموعده .

وعلى الناخب إذا غير موطنه الانتخابى أن يعلن هذا التغير بالطريقة التى تعين وفقاً للفقرة السابقة .

مادة ١٢ — يعتبر المواطن الانتخابى للمصريين المقيمين فى الخارج المقيدين فى القنصليات المصرية ، فى آخر جهة كانوا يقيمون فيها عادة فى مصر قبل سقرهم ، أما المصريون الذين يعملون على السفن المصرية ، فيكون موطنهم الانتخابى فى الليناء المقيمة به السفينة التى يعملون عليها .

مادة ١٣ — يعتبر الموطن الانتخابي لأفراد القوات المسلحة الموجودين في الخدمة العاملة في آخر جهة كانوا يقيمون فيها عادة قبل تجنيدهم ، أما الضباط فيكون موطنهم الانتخابي في مقر عائلاتهم ، ومع ذلك يجوز لهم أن يختاروا لقيد أسمائهم ، الجهات التي لهم فيها مصالح جدية .

مادة ١٤ — يجب عرض جداول الانتخاب .
وتبين اللائحة التنفيذية طريقة هذا العرض و كلفيته .

١٥ — لكل من أهمل قيد اسمه في جداول الانتخاب بغير حق أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بقيدته أو توافرت فيه شروط الناخب أو زالت عنه الموانع بعد تحرير الجدول ، أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل ناخب مقيد اسمه في أحد جداول الانتخاب ، أن يطلب قيد اسم من أهمل بغير حق ، أو حذف اسم من قيد من غير حق ، أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ويجب تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم الخامس عشر من شهر فبراير من كل سنة ، وتقدم كتابة للمدير أو المحافظ وتفيد بحسب تاريخ ورودها في سجل خاص وتعطي إيصالات لمقدمها .

مادة ١٦ — تفصل في الطلبات المشار إليها في المادة السابقة ، لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ، ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضو نيابة يعينه النائب العام ، وذلك خلال أسبوع من تاريخ تقديمها وتبلغ قراراتها إلى ذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ إصدارها .

مادة ١٧ — لكل من رفض طلبه أو تقرر حذف اسمه ، أن يطعن في قرار اللجنة المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك خلال أسبوع من إبلاغه إياه ، بغير رسوم إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، وعلى قلم كتاب هذه المحكمة قيد تلك الطلبات بحسب ورودها في سجل خاص وإخطار مقدم الطلب ورئيس لجنة القيد والمحافظ أو المدير وذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم وصول بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطلب ، على أن يتم الإخطار قبل ذلك بخمسة أيام على الأقل .

مادة ١٨ — يجوز لكل ناخب مقيد اسمه في أحد جداول الانتخاب أن يدخل خصماً أمام المحكمة في أى نزاع بشأن قيد أى اسم أو حذفه .

مادة ١٩ — تفصل المحكمة الابتدائية في الطعون على وجه السرعة ، وتكون الأحكام الصادرة في هذا الشأن نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

ويجوز للمحكمة أن تحكم على من يرفض طلبه بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش .

مادة ٢٠ — تخطر المحكمة المدير أو المحافظ ولجان القيد بما أصدرته من الأحكام بتعديل

الجدول في الخمسة الأيام التالية لصدورها ، وحتى هذا الإخطار يكون لقرارات لجان القيد آثارها .

مادة ٢١ — يسلم رئيس لجنة القيد لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب — شهادة بذلك ، يعين شكلها ومحتوياتها وطريقة تسليمها لدوي الشأن في اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

في تنظيم عمليتي الاستفتاء والانتخاب

مادة ٢٢ — يعين ميعاد الانتخابات العامة بقرار من رئيس الجمهورية والتكليفية بقرار من وزير الداخلية ويكون إصدار هذا القرار قبل الميعاد المحدد لإجراء الانتخابات بخمسة وأربعين يوما على الأقل .

أما في أحوال الاستفتاء ، فيجب أن يتضمن القرار موضوع الاستفتاء والتاريخ المعين له ، وذلك قبل هذا الميعاد بثلاثين يوما على الأقل كما يسرى هذا الحكم في حالة الاستفتاء لرياسة الجمهورية .

مادة ٢٣ — يعلن القرار الصادر بدعوة الناخبين إلى الانتخاب أو الاستفتاء بنشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢٤ — يعين عدد اللجان العامة والفرعية التي تجري فيها عملية الانتخاب أو الاستفتاء وكذلك مقارها بقرار من وزير الداخلية .

وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وسكرتير وثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون العدد فرديا .

ويكون تعيين الرئيس من بين القضاة أو أعضاء النيابة أو أعضاء مجلس الدولة أو الموظفين الفنيين بإدارة قضايا الحكومة أو النيابة الإدارية أو من بين الموظفين العموميين الذين لا تقل درجتهم عن السادسة أو ما يعادلها ، ويكون تعيين السكرتير من بين الموظفين العموميين .

وبصدر بتعيين الرؤساء والسكرتيرين قرار من وزير الداخلية بعد موافقة الجهات التابعة لها .

وينتار رئيس اللجنة أعضاء اللجان في حالة الاستفتاء من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة والمقيمة أسماؤهم في جدول الانتخاب الخاص بالجهة التي يوجد بها مقر اللجنة ، أما في حالة الانتخاب لعضوية مجلس الأمة فيكون لكل مرشح أن ينتار عضوا من بين هؤلاء الناخبين يمثل في اللجنة ، ويجب عليه لهذا الغرض أن يندب اثنين منهم أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية وأن يبلغ ذلك كتابة في اليوم السابق على يوم الانتخاب رئيس اللجنة . فان حضر المندوب الأصلي في الميعاد المحدد للبدء في عملية

الانتخاب كان عضوا في اللجنة وإن تخلف كان المندوب الاحتياطي عضواً بدله .
وإذا مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين إلى ثلاثة أكمل الرئيس هذا العدد من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة .

فإذا كان عدد المرشحين اثنين فقط انتخب مندوباً بالعضو الثالث فإذا لم يتفقا عينت القرعة العضو الثالث من بين الاثنين المنتخبين .

ولكل مرشح أن يوكل عنه ليمثله أمام كل لجنة انتخابية عامة أو فرعية أحد الناخبين ، يكون له حق الدخول في جمعية الانتخاب أثناء مباشرة عملية الانتخاب وأن يطلب إلى رئيس اللجنة إثبات ما يعن له من الملاحظات بمحضر الجلسة ولا يجوز له دخول قاعة الانتخاب في غير هذه الحال .

ويكفي أن يصدق على هذا التوكيل من إحدى جهات الإدارة ويكون التصديق بغير رسم ولو كان أمام إحدى الجهات المختصة بالتصديق على التوقيعات .

ويقدم التوكيل لرئيس كل لجنة لغاية الساعة المحددة للبدء في عملية الانتخاب ، ويثبت في المحضر تقديم هذا التوكيل .

وإذا لم يحضر مندوب المرشح وجب أن تستدعي اللجنة المرشح أو وكيله لإثبات أقواله عن سبب عدم حضور المندوب .

وإذا كان الغائب هو الوكيل وجب إثبات أقوال المرشح على الصورة المتقدمة . وله في هاتين الحالتين أن يعين في الحال مندوباً عنه أو وكيلاً من بين الناخبين .

ولا يجوز أن يكون المندوب أو الوكيل عمدة أو شيخاً ولو كان أحدهما موقوفاً .
أما بالنسبة إلى أفراد القوات المسلحة الموجودين في الخدمة العاملة فيدلون بأصواتهم في الانتخاب والاستفتاء في الوحدات التي يعملون فيها ويصدر وزير الحربية قراراً بتشكيل لجان عامة وفرعية تتكون من رئيس وعضوين يختارون من الموظفين العموميين ويكون أحدهما سكرتيراً للجنة وتختص كل لجنة بتلقي آراء الناخبين كل حسب بطاقة الانتخاب الخاصة به في موطنه الانتخابي .

مادة ٢٥ — إذا غاب مؤقتاً أحد أعضاء اللجنة أو سكرتيرها ، عين الرئيس من محل محله من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة .

مادة ٢٦ — حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

وجمعية الانتخاب هي المبنى الذي توجد به قاعة الانتخابات والفضاء حوله ويتولى رئيس اللجنة تحديد هذا الفضاء قبل بدء العملية .

مادة ٢٧ — لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين ويحظر حضورهم حاملين سلاحا ويجوز للمرشحين دائماً الدخول في قاعة الانتخاب .

مادة ٢٨ — تستمر عملية الانتخاب أو الاستفتاء من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الخامسة مساءً ومع ذلك إذا وجد في جمعية الانتخاب إلى الساعة الخامسة مساءً ناخبون لم يبدوا آراءهم تحرر اللجنة كشفاً بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب أو الاستفتاء إلى ما بعد إبداء آراءهم .

مادة ٢٩ — يكون إبداء الرأي على اختيار المرشحين أو على موضوع الاستفتاء أو في حالة الاستفتاء لرياسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك .

وعلى الرئيس أن يسلم لكل ناخب بطاقة مفتوحة وضع في ظهرها ختم اللجنة وتاريخ الانتخاب أو الاستفتاء وينتجى الناخب جانباً من النواحي المخصصة لإبداء الرأي في قاعة الانتخاب نفسها . وبعد أن يثبت رأيه على البطاقة يعيدها مطوية إلى الرئيس الذي يضعها في الصندوق الخاص بطاقات الانتخاب ، وفي الوقت عينه يضع سكرتير اللجنة في كشف الناخبين إشارة أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه .

وضماناً لسرية الانتخاب أو الاستفتاء تعد البطاقات بحيث يقترن اسم كل مرشح فيها أو موضوع مطروح للاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

كما تبين اللائحة التنفيذية شكل البطاقة ومحتوياتها وطريقة التأشير عليها .

مادة ٣٠ — لا يجوز للناخب أن يدلي برأيه أكثر من مرة في الانتخاب أو الاستفتاء الواحد .

مادة ٣١ — على كل ناخب أن يقدم للجنة عند إبداء رأيه ، شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب وما يثبت شخصيته ، سواء بتقديم بطاقة تحقيق الشخصية أو بأية وسيلة أخرى تحدد في اللائحة التنفيذية . ويجوز للجنة قبول رأي من فقدت شهادة قيد اسمه .

مادة ٣٢ — على رئيس لجنة الانتخاب أو الاستفتاء أن يثبت على الشهادة الانتخابية ما يفيد أن الناخب قد أعطى صوته ، وعلى سكرتير اللجنة أن يثبت في كشف الناخبين أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه ما يفيد ذلك .

مادة ٣٣ — تعتبر باطلة جميع الآراء المعلقة على شرط مقيد أو التي تعطى لأكثر من العدد المقرر انتخابه أو التي تثبت على بطاقة غير التي سلمت من رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أي إشارة أو علامة أخرى تدل عليه .

مادة ٣٤ — يعلن رئيس اللجنة ختام عملية الانتخاب أو الاستفتاء متى حان الوقت المعين

لذلك . ويجب الختم على صناديق أوراق الانتخاب أو الاستفتاء لفرزها في الخمسة الأيام التالية ليوم الانتخاب أو الاستفتاء على الأكثر بواسطة لجنة الفرز التي تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ويتولى سكرتيرتها سكرتير اللجنة العامة .

أما بالنسبة لأفراد القوات المسلحة فتشكل لجنة فرز أو أكثر تتكون كل منها من سبعة أعضاء من الموظفين المنصوص عليهم في المادة ٢٤ ويكون أحدهم سكرتيراً للجنة ويكون مقرها القاهرة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحربية وتبلغ نتيجة الفرز إلى لجان الفرز المنصوص عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٣٥ — تفصل لجنة الفرز في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء وفي صحة إبداء كل ناخب رأيه أو بطلانه .

وتكون مداولات اللجنة سرية ، ويجوز للرئيس أن يأمر باخلاء القاعة أثناء المداولة ، على أنه يجوز دائماً لأعضاء لجان الانتخاب حضور مداولات اللجنة دون أن يكون لهم صوت معدود .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ، وفي حالة تساوى الأصوات يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وتدون القرارات في محضر اللجنة وتكون مسببة ويتلوها الرئيس علناً .

مادة ٣٦ — يعلن رئيس اللجنة نتيجة الانتخاب أو نتيجة الاستفتاء ويوقع جميع أعضاء اللجنة في الجلسة نسختين من محضرها ترسل إحداها مع أوراق الانتخاب أو الاستفتاء كلها إلى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة ، وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة .

مادة ٣٧ — تعلن النتيجة العامة للانتخابات أو الاستفتاء بقرار يصدر من وزير الداخلية خلال الثلاثة الأيام التالية لوصول محاضر لجان الانتخاب أو الاستفتاء إليه .

مادة ٣٨ — يرسل وزير الداخلية عقب إعلان نتيجة الانتخاب إلى كل من المرشحين المنتخبين شهادة بانتخابه .

الباب الرابع

في جرائم الانتخاب

مادة ٣٩ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش ، كل من كان اسمه مقيداً بمجدول الانتخاب ويتخلف لغير عذر عن الإدلاء بصوته في الانتخاب أو الاستفتاء ويعتبر من قبيل العذر من حال عمله في خدمة الدولة يوم الانتخاب . أو الاستفتاء دون مباشرة حقوقه السياسية المنوّه عنها .

وكذلك يعتبر من قبيل العذر التخلف لمرض أو لسفر خارج الجمهورية .

مادة ٤٠ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من تعمد قيد أى اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون ، أو تعمد إهمال قيد أى اسم أو حذفه .

(ثانيا) كل من توصل إلى قيد اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو في ذلك الغير، شروط الناخب وهو يعلم ذلك وكذلك من توصل على الوجه المتقدم إلى حذف اسم آخر .

مادة ٤١ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة السابقة :

(أولا) كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع شخص من إبداء الرأى في الانتخاب أو الاستفتاء أو لإكراهه على إبداء الرأى على وجه خاص .

(ثانيا) كل من أعطي آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمل على إبداء الرأى على وجه خاص أو الامتناع عنه .

(ثالثا) كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

مادة ٤٢ — كل من نشر أو أذاع أقوالا كاذبة عن موضوع الاستفتاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب ، وكل من أذاع بذلك القصد أخبارا كاذبة ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها .

فاذا أذيعت تلك الأقوال أو الأخبار في وقت لا يستطيع فيه الناخبون أن يتبينوا الحقيقة ، ضوعفت العقوبة .

وهذا مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يقضي بها القانون .

مادة ٤٣ — يعاقب بغرامة لا تجاوز عشر جنيها :

(أولا) من دخل جمعية الانتخاب وقت الانتخاب أو الاستفتاء حاملا سلاحا من أى نوع .

(ثانيا) من دخل قاعة الانتخاب وقت الانتخاب أو الاستفتاء بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

مادة ٤٤ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من أبدى رأيه في انتخاب أو استفتاء وهو يعلم أن اسمه قيد في الجدول بغير حق .

(ثانيا) كل من أبدى رأيه متحلا اسم غيره .

(ثالثا) كل من اشترك في الانتخاب أو الاستفتاء الواحد أكثر من مرة .

مادة ٤٥ — يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه ، كل من اختلس أو أخفي أو أعدم أو أفسد أحد جداول الانتخاب أو بطاقة الانتخاب أو الاستفتاء أو أية ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو الاستفتاء أو غير نتيجة العملية بأي وسيلة أخرى وذلك بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو بقصد ما يستوجب إعادة الانتخاب أو الاستفتاء .

مادة ٤٦ — يعاقب بالعقوبات المبينة في المادة السابقة ، كل من أخل بحرية الانتخاب أو الاستفتاء أو بنظام إجراءاته ، باستعمال القوة أو التهديد .

مادة ٤٧ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر كل من ارتكب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٤٥ ، ٤٦ إذا كان موظفا له اتصال بعملية الانتخاب أو الاستفتاء .

مادة ٤٨ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر كل من خطف الصندوق المحتوي على بطاقات الانتخاب أو الاستفتاء أو أتلفه أو غيره أو عبث بأوراقه .

مادة ٤٩ — يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة .

مادة ٥٠ — تسقط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

مادة ٥١ — يكون لرئيس لجنة الانتخاب أو الاستفتاء ، السلطة الخولة لمأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة اللجنة أو يشرع في ارتكابها في هذا المكان .

الماب الخامس

أحكام عامة وأخرى وقتية

مادة ٥٢ — تصدر الدعوة للاستفتاء المنصوص عليه في المادتين ١٩٣، ١٩٤ من الدستور بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٥٣ — يجوز بقرار من وزير الداخلية تعديل المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون عند إعداد جداول الانتخاب لأول مرة .

مادة ٥٤ — إذا كان انتقال الناخب من محل إقامته إلى مكان الانتخاب بطريق السكك الحديدية الحكومية ، فيعطى عند تقديم شهادة قيد اسمه بجدول انتخاب ، تذكرتين بلا مقابل للسفر ذهابا وإيابا على النحو الموضح في اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٥ — يلغى المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ — علي الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الداخلية إصدار اللائحة التنفيذية له ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرئاسة في ٢٠ رجب سنة ١٣٧٥ (٣ مارس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

زاد الدستور الجديد من مساهمة الشعب في الحياة السياسية مستهدفاً بذلك إقامة نظام لحكم البلاد مبنى علي أساس ديمقراطي سليم ، فلم يعد دور الشعب في الاشتراك في شئون الدولة العامة قاصراً علي انتخاب أعضاء مجلس الأمة ، وإنما مكنه الدستور من إبداء رأيه عن طريق الاستفتاء في الموضوعات الهامة التي تصل بمصالح البلاد العليا ، كما خوله الحق في أن يقول كلمته في اختيار رئيس الجمهورية .

ولما كانت أحكام قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ لا تتفق والنظرة المستحدثة التي نظر بها الدستور الجديد إلى الحقوق والواجبات السياسية ، فضلاً عن أنه لم يحقق الغرض المقصود منه ، فقد ظهرت عند تطبيقه عيوب كثيرة .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق لتتلافى ما يشوب القانون القديم من نقص وليحصل محل المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ سالف الذكر في تنظيم مباشرة الحقوق السياسية التي أصبح للمصريين مباشرتها .

وتضمن الباب الأول تحديد الحقوق السياسية والشروط الواجب توافرها فيمن عليه مباشرتها . وقد بينت المادة الأولى من المشروع الحقوق والواجبات السياسية التي تباشر بالطرق التي نص عليها وهي :

(١) انتخاب أعضاء مجلس الأمة .

(٢) إبداء الرأي في الاستفتاء الذي يجري لرياسة الجمهورية .

(٣) إبداء الرأي في كل استفتاء يجري طبقاً لأحكام الدستور .

وقد راعي المشروع توحيد شروط الناخب والشروط الواجب توافرها فيمن له الحق في إبداء الرأي عند إجراء أي استفتاء ، واستعمل دائماً للدلالة على المعينين لفظ « الناخب » واستهدف المشروع بهذا التوحيد إتاحة الفرصة لأكثر عدد من المصريين في إبداء آرائهم في كل استفتاء يجري طبقاً لأحكام الدستور مما يؤدي إلى مساهمة الشعب في الحياة السياسية علي وجه دائم مطرد وينمي الوعي القومي .

وقد روعي في وضع الشروط الواجب توافرها فيمن عليه مباشرة الحقوق السياسية

أن تتفق مع مبدأ الاقتراع العام . فلم يشترط فيمن يدرج اسمه في جدول الانتخاب أن يكون مصري الجنسية ، وأن يكون قد بلغ سن الرشد السياسي وهي ثمانى عشرة سنة ميلادية . وهي وإن قلت عن سن الرشد المدني إلا أنها سن يتحقق فيها النضوج السياسي بغير شك وتتيح للشباب دوراً إيجابياً في الاشتراك في شئون البلاد العامة .

ولما كان الناخب بمباشرة حقوقه السياسية يساهم مساهمة فعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد ، لذلك رأى ألا يكون قد نسب إليه ارتكاب أفعال ضارة بكيان المجتمع أو تشين سمعته وسيرته وسلوكه . فقد نص المشروع على أن يحرم من مباشرة حق الانتخاب من فقدوا اعتبارهم أو شرفهم وهم المحكوم عليهم في جناية مالم يرد إليهم اعتبارهم ، والمحكوم عليهم بعقوبة الحبس في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢ مالم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه أو كان قد رد إليهم اعتبارهم ، وكذلك من سبق فصلهم تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف مالم تمض خمس سنوات من تاريخ الفصل وذلك مراعاة لأن موظفى الدولة يجب أن يستهدفوا في أدائهم أعمال وظائفهم خدمة الشعب وهم بفصلهم لأسباب مخلة بالشرف يكونون قد أساءوا إلى الشعب اساءة تقتضى إبعادهم من المساهمة في الحياة العامة للدولة ، كما قرر المشروع أن يحرم من مباشرة الحقوق السياسية والأشخاص الذين عزلوا من وصايتهم أو قوامتهم على الغير لسوء السلوك أو الخيانة والذين سلبت ولايتهم مالم تمض خمس سنوات من تاريخ العزل أو سلب الولاية ، والمحرومون من الحقوق السياسية أو المدنية نظراً لأن هؤلاء جميعاً يكونون غير صالحين للمساهمة في الحياة العامة ، ونص المشروع كذلك على أن توقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة للذين أشهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شهر إفلاسهم مالم يرد إليهم اعتبارهم قبل ذلك . كما عني المشروع بالنص على أن توقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة للمحجور عليهم مدة الحجر وبالنسبة للمصابين بأمراض عقلية المحجوزين مدة حجزهم .

وخصص الباب الثاني للأحكام الخاصة بجدول الانتخاب وقد راعى مشروع القانون في قيد الناخبين وفي جميع نصوصه التسوية بين حقوق المصريين جميعاً نساءً ورجالاً تحقيقاً للمساواة التي كفلها الدستور وكانت التسوية بين حقوق النساء والرجال اعترافاً بالدور الهام الذى تشترك به المرأة في الحياة العامة منذ عهد بعيد ، وما كان لها من فضل ظاهر في جميع مراحل تطور الدولة المصرية ، على أنه مراعاة للظروف الاجتماعية والتقاليد المصرية فقد جعل المشروع قيد اسم المرأة في جدول الناخبين متروكاً لاختيارها إذا أرادت مباشرة حقوقها وواجباتها السياسية ، إلا أنه عني بالنص على أنه إذا كان دخول الجنسية المصرية بطريق التجنس فيجب أن تكون قد انقضت خمس سنوات على الأقل على اكتسابها حتى يكون التجنس قد اندمج في المجتمع المصرى وتعرف على أحواله وشئونه العامة .

كما عني بالنص على أن تنشأ جداول عامة للانتخاب تقيد فيها أسماء الأشخاص الذين

تتوافر فيهم شروط الناخب في أول ديسمبر من كل سنة كما بين موعدها عرضها ، وترك اللائحة التنفيذية تعيين الجهات التي يعد لكل منها جدول خاص للانتخاب وبيان كيفية أعداد الجداول ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتعديلها وعرضها والجهات التي تحتفظ فيها وتشكيل اللجان التي تقوم بذلك كله . وضمانا لتحقيق الدقة في القيد أوجب المشروع على النيابة العامة في بعض الحالات وعلى قلم كتاب المحكمة في حالات أخرى إبلاغ المدير أو المحافظ بالأحكام النهائية التي يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق والواجبات السياسية أو وقفها . كما أوجب على الجهة الإدارية التي أصدرت قرار فصل الموظف لأسباب مخلة بالشرف أن تقوم بهذا الإبلاغ . وتحقيقاً للغاية ذاتها خول المشروع للجنة القيد في الجداول أن تطلب ممن قيد اسمه في الجدول أو ممن يراد قيد اسمه أن يثبت سنه أو جنسيته . كما قرر عدم جواز قيد الناخب في أكثر من جدول انتخاب واحد حتى لا يدلي بصوته في أكثر من دائرة واحدة . وقد أوجب المشروع عدم إدخال أى تعديل على جداول الانتخاب بعد دعوة الناخبين على الانتخاب أو الاستفتاء وحتى إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء .

ولما كان الناخب يباشر حقوقه السياسية في دائرة الانتخاب التي بها موطنه الانتخابي ، فقد اهتم المشروع بتحديد الموطن الانتخابي اهتماماً كبيراً فجعل الأصل أن يكون الموطن الانتخابي هو الجهة التي يقيم فيها الشخص عادة ولكنه أجاز له مراعاة لظروفه الخاصة أن يختار لقيد اسمه الجهة التي بها عمله الرئيسي أو قصر عائلته أو التي له فيها مصلحة جدية ولو لم يكن مقياً فيها ، وترك لللائحة التنفيذية تعيين الطريقة التي يتم بها هذا الاختيار وموعده ، كما أوجب على الناخب إذا غير موطنه الانتخابي أن يعلن هذا التغيير بالطريقة التي تعينها اللائحة التنفيذية .

وقد عني المشروع إتباعاً للمبادئ التي نص عليها الدستور الجديد بتيسير أداء الحقوق السياسية لأكثر عدد من المصريين . ونظراً لأن قانون الانتخاب القديم قد حرم بعض الطوائف من ممارسة حق الانتخاب كالمصريين المقيمين في الخارج المقيدين في القنصليات المصرية ، والمصريين الذين يعملون على السفن المصرية وأفراد القوات المسلحة ، وهو ما يترتب عليه المساس بالمساواة بين المصريين في مباشرة الحقوق السياسية ، بينما تنص كثير من القوانين الأجنبية على أن لهذه الطوائف كغيرهم من أفراد الأمة ممارسة حق الانتخاب ، فقد تلافي المشروع هذا النقص ، فتعرض لتحديد الموطن الانتخابي بالنسبة للمصريين المقيمين في الخارج والمقيدين في القنصليات المصرية فاحتفظ لهم بموطنهم الانتخابي الأصلي وهو الجهة التي كانوا يقيمون فيها عادة قبل سفرهم . أما المصريون الذين يعملون على السفن المصرية فقد جعل موطنهم الانتخابي الميناء المقيمة به السفينة التي يعملون عليها .

كما عني المشروع تحقيقاً للمساواة بين جميع المواطنين بتحديد الموطن الانتخابي لأفراد

القوات المسلحة ولم يشأ أن يجعل موطنهم الانتخابي في الجهة التي يؤدون أعمالهم فيها لأنهم غالباً لا يكونون قد تعرفوا على أهلها معرفة كافية . فاحتفظ المشروع لأفراد القوات المسلحة المجندين أثناء مدة تجنيدهم بموطنهم الانتخابي الأصلي وهو الجهة التي كانوا يقيمون فيها عادة قبل تجنيدهم باعتبار أن أداء الخدمة العسكرية ليس من شأنه أن يقطع صلاتهم بالجهات التي كانوا يقيمون فيها ، أما الضباط فيكون موطنهم الانتخابي في مقار عائلاتهم لأنها في الغالب في الأمر الجهات التي يقيمون فيها عادة من غير أوقات خدمتهم والتي لهم فيها مصالح جدية . ومع ذلك فقد أجاز لهم المشروع أن يختاروا لقيد أسمائهم الجهات التي لهم فيها مصالح جدية ولو لم تكن مقراً لعائلاتهم .

و ضماناً لقيد إسم كل من تتوافر فيه الشروط القانونية في الجداول فقد أوجب المشروع عرض جداول الانتخاب ، وترك للأمانة التنفيذية تعيين طريقة هذا العرض و كلفيته . كما أجاز لكل من أهمل قيد إسمه أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بقيدته أو توافرت فيه شروط الناخب أو زالت عنه الموانع بعد تحرير الجدول أن يطلب قيد إسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد . وأجاز كذلك لكل ناخب قيد إسمه في أحد جداول الانتخاب أن يطلب قيد إسم من أهمل بغير حق أو حذف إسم من قيد من غير حق أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد وذلك للرغبة في تحري الدقة التامة في إعداد الجداول وهي من الموضوعات الحيوية التي تكون فيها للمواطنين جميعاً مصلحة جوهرية . وعني بتحديد الموعد الذي تقدم فيه الطلبات فنص على أنه حتى اليوم الخامس عشر من شهر فبراير من كل سنة ، وقد جعل تقديم الطلبات المشار إليها كتابة إلى المدير أو المحافظ وتفصل في هذه الطلبات لجنة مشكلة من المدير أو المحافظ رئيساً ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضو نيابة يعينه النائب العام ، وأوجب عليها ضماناً لسرعة الفصل في الطلبات أن تفصل فيها خلال أسبوع من تقديم الطلب وتبلغ قراراتها إلى ذوي الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ إصدارها .

و حرصاً على حقوق الناخبين ، و ضماناً لعدالة القرارات التي تصدرها اللجنة المذكورة أجاز المشروع لكل من رفض طلبه أو تقرر حذف إسمه بغير حق أن يطعن في قرار هذه اللجنة خلال أسبوع من إبلاغه إليه بغير رسوم إلى المحكمة الابتدائية المختصة . ولما كان الانتخاب من المسائل العامة التي تهم جمهرة الناخبين و ضماناً للدقة المطلقة في تحرير الجداول فقد أجاز المشروع لكل ناخب مقيد إسمه في أحد جداول الانتخاب أن يدخل خصماً أمام المحكمة في أي نزاع بشأن إدراج إسمه أو حذفه .

و ضماناً لسرعة الفصل في الطعون فقد أوجب المشروع على المحكمة الابتدائية أن تفصل في الطعون على وجه السرعة ، كما نص على أن تكون الأحكام الصادرة في هذا الشأن نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، وحتى لا يساء مباشرة حق الطعن أمام

المحكمة بدعاوى كيدية غير مستندة إلى أساس سليم فقد أجاز المحكمة أن تحكم على من يرفض طلبه بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش .

وقد نص المشروع على أن تخطر المحكمة لجان القيد بما أصدرته من الأحكام بتعديل الجدول خلال الخمسة أيام التالية لصدورها على أن يكون لقرارات لجان القيد جميع آثارها حتى هذا الاخطار .

وقد أوجب المشروع على رئيس لجنة القيد أن يسلم لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب شهادة بذلك ، على أن تعين اللائحة التنفيذية شكلها ومحتوياتها وطريقة تسليمها لذوى الشأن .

وأفرد المشروع الباب الثالث منه للأحكام الخاصة بتنظيم عمليتي الانتخاب والاستفتاء فنص على أن يكون تحديد ميعاد الانتخابات العامة بقرار من رئيس الجمهورية والتكليفية بقرار من وزير الداخلية على أن يصدر القرار في الحالتين قبل الميعاد المحدد بمدة كافية لانقل عن خمسة وأربعين يوماً وذلك لاتاحة فرصة كافية للمرشحين لإجراء الدعاية الانتخابية ولاتخاذ كافة التدابير اللازمة لعملية الانتخاب . أما في أحوال الاستفتاء فقد تطلب المشروع أن يتضمن القرار موضوع الاستفتاء والتاريخ المعين له وأن يصدر قبل الميعاد بثلاثين يوماً على الأقل مراعيًا في ذلك أن الظروف قد تستدعى سرعة تعرف رأى الشعب في الموضوع المعروض عليه . ويسري هذا الحكم كذلك في حالة الاستفتاء لرياسة الجمهورية وحتى يصل القرار الصادر بدعوة الناخبين إلى الانتخابات أو الاستفتاء إلى علمهم استلزم المشروع نشره في الجريدة الرسمية .

وقد نظم المشروع اللجان التي تجرى فيها عملية الانتخاب أو الاستفتاء وتشكيلها تاركا لوزير الداخلية تعيين عدد ومقار اللجان العامة والفرعية ، فنص على أن تشكل كل من هذه اللجان من رئيس وسكرتير وثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون العدد فردياً دائماً ، وضماناً للحيدة التامة قضى بأن يكون تعيين الرئيس من بين القضاة أو أعضاء النيابة أو أعضاء مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة أو النيابة الإدارية أو من بين الموظفين العموميين الذين لا تقل درجتهم عن السادسة أو مايعادلها كما تطلب أن يكون السكرتير من بين الموظفين العموميين ، كما نص المشروع على أن يصدر بتعيين الرؤساء والسكرتيرين قرار من وزير الداخلية بعد موافقة الجهات التابعة لها .

أما أعضاء اللجان فيكونون من بين الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة والمقيمة أسماؤهم في جدول الانتخاب الخاص بالجهة التي يوجد بها مقر اللجنة ضماناً بقدر الإمكان ، لحيدة أعضاء اللجان ، وقد جعل أمر اختيار الأعضاء في حالة الانتخاب للمرشحين أنفسهم وفي حالة الاستفتاء لرئيس اللجنة ، كما أجاز لكل من شح أن يوكل عنه ليمثله أمام كل لجنة

انتخابية أجد الناخبين ليراقب سير عملية الانتخاب في جو من الحيطة والنظام ، ولم يفت المشروع أن يبين الطريقة التي يدلي بها أفراد القوات المسلحة بأصواتهم فنص على أن يكون ذلك في الوحدات التي يعملون بها على أن تتولي عملية الانتخاب أو الاستفتاء لجان عامة وفرعية تشكل من بين الموظفين العموميين بقرار من وزير الحربية .

وقد عني المشروع ببيان الحكم في حالة غياب أحد أعضاء اللجنة أو سكرتيرها مؤقتاً فنص على أن يعين الرئيس في هذه الحالة من يحل محله من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة .

وناط المشروع برئيس اللجنة حفظ النظام في جمعية الانتخاب وعنى بتحديد المقصود بتلك الجمعية فنص على أنها المبني الذي توجد به قاعة الانتخاب أو الاستفتاء والفضاء الذي حوله ، وله في سبيل حفظ النظام طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية ، على أن ذلك لا يكون إلا عند الضرورة وبشرط ألا يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

وحفظاً للامن والنظام وضماناً لعدم التأثير على حرية الناخبين نص المشروع على ألا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين ومنع حضورهم حاملين سلاحاً ، كما أجاز للمرشحين دائماً الدخول في قاعة الانتخاب لمراقبة حسن سير عملية الانتخاب . ونص على أن تبدأ عملية الانتخاب أو الاستفتاء من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الخامسة مساءً ، ومع ذلك إذا وجد في جمعية الانتخاب إلى الساعة الخامسة مساءً ناخبون لم يبدو آراءهم فقد أوجب المشروع على اللجان أن تحرر كشفاً بأسمائهم وأن تستمر عملية الانتخاب أو الاستفتاء إلى ما بعد إبداء آرائهم ضماناً لعدم حرمانهم من الاشتراك في الانتخاب أو الاستفتاء .

ونص المشروع على أن يكون إبداء الرأي بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك وعنى ضماناً لسرية الانتخاب التي كفلها الدستور في المادة ٦٧ منه بالنص على أن يسلم رئيس اللجنة البطاقة إلى الناخب مفتوحة وأن يكون في ظهرها ختم اللجنة وتاريخ الانتخاب أو الاستفتاء وبين طريقة وضع البطاقة في الصناديق المعدة لذلك ، وقد ترك لللائحة التنفيذية تحديد شكل بطاقة إبداء الرأي ومحتوياتها وطريقة التأشير عليها وكيفية تخصيص لون أو رمز لكل من المرشحين أو للوضع المعروض للاستفتاء .

وقد حظر المشروع على الناخب أن يدلي برأيه أكثر من مرة في الانتخاب أو الاستفتاء الواحد كما أوجب عليه أن يقدم للجنة عند إبداء رأيه شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب وما يثبت شخصيته سواء بتقديم بطاقة تحقيق الشخصية أو بأية وسيلة أخرى تحدد في اللائحة التنفيذية ، على أن المشروع أجاز للجنة قبول رأى من أخضع شهادته والمفهوم أن ذلك يكون إذا ما ثبت لها أن اسمه مقيد بجدول الانتخاب وبعد تحقيقها من شخصيته .

وحتى يمكن حصر الأشخاص الذين أدلوا بأصواتهم منعا من أن يدلي الناخب برأيه أكثر من مرة في الانتخاب أو الاستفتاء الواحد وضماناً لسلامة اجراءات الانتخاب أو الاستفتاء أوجب المشروع علي رئيس لجنة الانتخاب أو الاستفتاء أن يثبت علي الشهادة الانتخابية بما يفيد أن الناخب قد أعطي صوته ، كما أوجب علي سكرتير اللجنة أن يثبت في كشف المرشحين أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه .

وقد عني المشروع بالنص علي بطلان الأصوات التي تكون معلقة علي شرط مقيد أو التي تعطي لأكثر من العدد المقرر انتخابه أو التي تثبت علي ورقة غير التي سلمت من رئيس اللجنة أو علي ورقة عليه توقيع الناخب الذي أبدى رأيه أو أي إشارة أو علامة تدل عليه .

وقد نظم المشروع الاجراءات التي تتبع في ختام عملية الانتخاب أو الاستفتاء فنص علي أن يعلن رئيس اللجنة ختام العملية متى حان الوقت المحدد لذلك ، وضماناً لصون صناديق بطاقات الانتخاب أو الاستفتاء فقد نص المشروع علي وجوب ختمها ، كما أوجب فرزها في الخمسة الأيام التالية ليوم الانتخاب أو الاستفتاء علي الأكثر بواسطة لجنة الفرز التي تشكل من رؤساء اللجان الفرعية في الدائرة علي أن يتولي رئاستها رئيس اللجنة العامة في الدائرة ويتولي سكرتيريتها سكرتير اللجنة العامة .

أما بالنسبة لأفراد القوات المسلحة فتتولي الفرز لجنة أو لجان تشكل كل منها من سبعة أعضاء من الموظفين المنصوص عليهم في المادة ٢٤ ويكون مقرها القاهرة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحربية وتقوم بإبلاغ نتيجة الفرز إلى اللجان العامة الخاصة بالموطن الانتخابي لكل من أبدى رأيه .

وقد أعطى المشروع للجنة الفرز سلطة الفصل في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء وفي صحة إبداء كل ناخب رأيه أو بطلانه ، ونص علي أن تكون مداولات اللجنة سرية وعلى أن للرئيس أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة ، كما أجاز دائماً لأعضاء اللجان حضور مداولات لجنة الفرز دون أن يكون لهم صوت محدود ، أما قراراتها فتصدر بالأغلبية المطلقة ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح رأى الجانب الذي منه الرئيس . ويتدون القرارات في محضر اللجنة وتكون مسببة ويتلوها الرئيس علناً .

وقد بين المشروع إجراءات إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء فنص علي أن يعلن رئيس لجنة الفرز اسم العضو المنتخب أو نتيجة الاستفتاء ويوقع جميع أعضاء اللجنة في الجلسة نسختين من محضرها ترسل إحداها مع أوراق الانتخاب أو الاستفتاء كلها إلى وزير الداخلية خلال ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة ، وعهد المشروع إلى وزير الداخلية بإعلان النتيجة العامة للانتخابات أو الاستفتاء بقرار يصدر منه خلال الثلاثة أيام التالية لوصول محاضر لجان الانتخاب أو الاستفتاء إليه .

وغنى المشروع بالنص على أن يرسل وزير الداخلية عقب اعلان نتيجة الانتخاب إلى كل من المرشحين المنتخبين شهادة بانتخابه .

وخصص المشروع الباب الرابع منه لبيان العقوبات . واعمالا لنص الدستور على أن مساهمة المصريين في الحياة العامة واجب وطني عليهم جعل المشروع إبداء الرأي في الانتخاب أو الاستفتاء إجباريا على كل من كان اسمه مقيدا في أحد جداول الانتخاب وعنى بالنص على أن يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش كل من كان اسمه مقيدا بأحد جداول الانتخاب ويتخلف بغير عذر عن إبداء رأيه في الانتخاب أو الاستفتاء . وقد عنى المشروع في مواد هذا الباب بوضع عقوبات على كل من يخالف أحكامه وذلك ضمانا لسرية الانتخاب ولحفظ النظام في جمعية الانتخاب ولكي تكون النتيجة النهائية للانتخاب أو الاستفتاء معبرة تعبيرا صحيحا عن إرادة الشعب . وحتى تكون مباشرة الحقوق السياسية قائمة على أساس سليم بعيدة كل البعد عن التضليل .

ونظرا لما للموظفين العموميين الذين لهم اتصال بعملية الانتخاب أو الاستفتاء من مركز خاص يتعين معه التزام الحيدة المطلقة والذمة والأمانة فقد نص المشروع على تشديد العقوبة على هؤلاء الموظفين إذا اختلس أى منهم أو أخفى أو أعدم أو أفسد أحد الجداول أو بطاقة انتخاب أو استفتاء ، أو أية ورقة أخرى متعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء أو غير نتيجة العملية بأية وسيلة أخرى وذلك بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو بقصد ما يستوجب إعادة الانتخاب أو الاستفتاء ، وإذا أخل أي منهم بحرية الانتخاب أو الاستفتاء أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد .

كما نص المشروع على جواز الحكم بالعزل على الموظف الذى يحكم عليه في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

وحتى تجرى عملية الانتخاب أو الاستفتاء في جو من الطمأنينة وتكون بمنأى عن كل تدخل فقد ساوى المشروع في العقاب بين مرتكب جريمة الانتخاب التامة ومن يشرع في ارتكابها وتهدة للخواطر التي تثيرها عمليتا الانتخاب والاستفتاء بأسرع وقت ممكن نص المشروع على أن تسقط الدعوى العمومية والمدنية عن الجرائم المنصوص عليها في المشروع بمضى ستة أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

وضمانا لامكان حفظ النظام في جمعية الانتخاب نص المشروع على أن يكون لرئيس لجنة الانتخاب أو الاستفتاء السلطة المخولة لأمورى الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة اللجنة أو يشرع في ارتكابها في هذا المكان .

وخصص الباب الخامس لبيان بعض الأحكام العامة والوقفية .

فنص على أن تصدر الدعوة للاستفتاء المنصوص عليه في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من الدستور بقرار من مجلس الوزراء ومراعاة لأن الاستفتاء على الدستور ولرئاسة الجمهورية سيجرى وفقاً للدستور ذاته في ٢٣ من شهر يونيه سنة ١٩٥٦ وقد يتطلب ضيق المدة الباقية على إجراء الاستفتاء تعديل المواعيد المنصوص عليها في المشروع . فقد أجاز المشروع لوزير الداخلية تعديل تلك المواعيد عند إعداد جداول الانتخاب لأول مرة .

وتسهيلاً لأداء الحقوق السياسية نص المشروع على أنه إذا كان انتقال الناخب من محل إقامته إلى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطي لمن يقدم شهادة قيد اسمه بجداول الانتخاب تذكرتين بلا مقابل للسفر ذهاباً وإياباً على النحو الذي توضحه اللائحة التنفيذية .

ونص المشروع على أن اللائحة التنفيذية للقانون تصدر بقرار من وزير الداخلية . ويتشرف وزير الداخلية بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل أحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المعدل للقانون

رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧
لسنة ١٩٥٣ و ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تبديل بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ الحكم الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ .

تضاف إلى المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فقرة جديدة نصها كالآتي :
« ويقصد بالموظفين المنصوص عليهم في الفقرة السابقة الموظفون المعينون على وظائف
دائمة داخل الهيئة أو على اعتمادات مقسمة إلى درجات دون الموظفين المعينين على وظائف
مؤقتة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية » .

مادة ٢ — تستبدل بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ النص الآتي :
« لا تخل أحكام المادة السابقة بالأحكام النهائية الصادرة من محكمة القضاء الإداري
والمحاكم الإدارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية وجهات الإدارة » .
مادة ٣ — على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ العمل
بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ .

صدر بديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

مذكرة إيضاحية

نص في المادة الثانية من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على أن حكم المادة الأولى لا يسرى
إلا على الموظفين الموجودين فعلاً في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون ويكونوا قد
عينوا قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ وحاصلين على مؤهلاتهم الدراسية المبينة في الجدول الملحق
به قبل هذا التاريخ أيضاً .

وقد ثار الخلاف عند تطبيق أحكام هذا القانون حول تحديد من ينصرف إليهم حكم
المادة الثانية المشار إليها لذلك أصدر المشرع القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ليفسر به هذه
المادة إذ قصد بها ألا ينطبق قانون المعادلات الدراسية إلا على الموظفين المعينين بصفة دائمة
على وظائف دائمة الذين استوفوا شرائط تطبيق هذا القانون دون غيرهم من الموظفين
المؤقتين أو المعينين على وظائف مؤقتة أو المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية .
غير أن هذا التفسير لم يحسم الموقف إذ ثار جدل جديد حول عبارة « المعينين بصفة
دائمة » وهل قصد بها من كانوا مثبتين قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أم أن
العبارة لا تعدو أن تكون تكراراً للعبارة التي تلتها وهي عبارة « على وظائف دائمة » .

كما أن النص الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ باحترام الأحكام
والقرارات النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية واللجان القضائية وحدها دون القرارات
الإدارية التلقائية النهائية ترتب عليه أن الغيت تسويات طائفة كبيرة من الموظفين وعمال
اليومية والمستخدمين الخارجين عن الهيئة الغير حاصلين على أحكام نهائية وكان بعضهم قد
رقي إلى درجات أعلى مما أوجد اضطراباً كبيراً في حالتهم . ونشأت عنه تفرقة بين من
خاصم الحكومة فحصل على حقه بطريق القضاء ومن فضل انتظار وصول هذا الحق إليه
في سر ومسالمة .

لذلك رأى إعداد هذا المشروع لتفسير قصد المشرع من المادة الثانية من قانون المعادلات الدراسية بدقة وبذلك ينقشع ما اكتنف المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ من غموض .
ولذلك تضمنت المادة الأولى من هذا المشروع الأحكام التي كانت تتضمنها المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٤ بعد أن حذفت عبارة « المعينين بصفة دائمة » حتى يكون الموظفون الذين يسرى عليهم القانون هم الموظفون شاغلون لوظائف دائمة سواء كانوا معينين بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة والموظفون المعينون على اعتمادات مقسمة إلى درجات لأن حكم هذه الاعتمادات حكم الوظائف الدائمة من حيث استمرارها وذلك دون غيرهم من الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة أو المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية .

وتضمنت المادة الثانية تعديل النص الوارد في القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ والذي قضى باحترام الأحكام والقرارات النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية واللجان القضائية وحدها ومن مقتضى هذا التعديل احترام القرارات الصادرة من جهات الإدارة أيضا وذلك رغبة في تحقيق المساواة بين من صدرت لهم أحكام نهائية من الجهات القضائية ومن صدرت لهم قرارات إدارية تلقائية نهائية من جهات الإدارة المختلفة .

وغنى عن البيان أنه سوف يترتب على هذا النص إعادة جميع التسويات التي تمت بقرارات إدارية تلقائية نهائية مثل صدور القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ثم ألغيت تنفيذا للقانون المذكور وبالتالي إعادة حالة أصحابها إلى ما كانت عليه قبل الإلغاء مع رد الفروق المالية التي تكون قد حصلت منهم .

وبذلك تستقر الأوضاع وتمتنع الشكوى وينتهي الجدل الذي قام حول تطبيق قانون المعادلات من وقت صدوره إلى الآن .

ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء .
للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل دوائر اختصاص محكمتي بنها والقاهرة الابتدائيتين

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تفصل نواحي البركة وكفورها وكفر الشرق والبرج من دوائر
اختصاص محكمة الخانكة التابعة لمحكمة بنها الابتدائية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة
القاهرة الابتدائية .

مادة ٢ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام هذه المحاكم والتي أصبحت بمقتضى المادة
الأولى من اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية تحال بالحال التي هي عليها إلى هذه المحكمة
بأوامر تصدرها محكمة بنها من تلقاء نفسها لجلسات محددة وبغير مصروفات وفي حال غياب
أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه الحضور في المواعيد العادية .

ولا يسرى هذا القانون على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها بل تحبكم فيها المحكمة المنظورة
أمامها تلك القضايا .

مادة ٣ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وبعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٥١١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل الحدود الادارية لمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية فسلخ نواحي البركة وكفرها وكفر الشرف والمرج من مديرية القليوبية وألحقها بمحافظة القاهرة فاقضى التناقص بين هذا التعديل وفواعد الاختصاص القضائي فصل هذه النواحي عن دائرة اختصاص محكمة بنها الابتدائية والحاكم بدائرة محكمة القاهرة الابتدائية .

أما بخصوص القضايا المنظورة وقت العمل بهذا القانون أمام محكمة بنها الابتدائية فإنها تحال بحالتها التي تكون عليها وبغير مصاريف على المحكمة التي أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون مختصة بنظرها . إلا أن تكون هذه القضايا قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها قبل نفاذ هذا القانون فإن المحكمة التي تولت نظرها هي التي تحكم فيها .

وتتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بعد انراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل دوائر اختصاص محكمتي المنصورة والزقازيق

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تفصل نواحي اليوم وبنى عياد ودودة والرياض وأم الزين وكفر عبد الملك منصور وميت أبو عربى وكوم الأشراف وكفر نخلة يعقوب من دائرة اختصاص محكمة ميت غمر التابعة لمحكمة المنصورة الابتدائية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ — تفصل نواحي كفر شكر وميت الدريج وطصفا وكفر طصفا والمنشأة الصغرى والمنشأة الكبرى وكفر رجب وكفر فأنوس مسعود وكفر صليب سلامة وكفر عبد السيد نوار والزمرونية والصفين من دائرة اختصاص محكمة ميت غمر التابعة لمحكمة المنصورة الابتدائية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة بنها الابتدائية .

مادة ٣ — تفصل نواحي كفر الوجة والبقاشين والشقر من دائرة اختصاص محكمة منيا القمح التابعة لمحكمة الزقازيق الابتدائية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة بنها الابتدائية .

مادة ٤ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام المحاكم التي فصلت منها هذه النواحي والتي أصبحت بمقتضى المواد السابقة من اختصاص محكمة الزقازيق وبنها الابتدائيتين تحال بالحال التي هي عليها على هاتين المحكمتين بأوامر تصدرها المحاكم التي فصلت منها هذه النواحي من تلقاء نفسها لجلسات محددة وبغير مصروفات وفي حال غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

ولا يبرى هذا القانون على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها بل تحكم فيها هذه المحاكم المنظورة أمامها تلك القضايا .

مادة ٥ — علي وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٥١١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل الحدود الادارية لمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية فسلخ نواحي اليوم وبني عباد ودويده والرياض وأم الزين وكفر عبد الملك منصور وميت أبو عربي وكوم الأشراف وكفر نخلة يعقوب من مديرية القليوبية وإلحاقها بمديرية الشرقية كما سلخ نواحي كفر شكر وميت الدريج وطصفا وكفر طصفا والمنشأة الصغرى والمنشأة الكبرى وكفر رجب وكفر فأنوس مسعود وكفر صليب سلامة وكفر عبد السيد نوار والزمرونية والصفين من مديرية الدقهلية وألحقها بمديرية القليوبية وكذلك سلخ نواحي كفر الوجة والبقاشين والشقر من مديرية الشرقية وألحقها بمديرية القليوبية .

فاقتضى التناسق بين هذا التعديل وقواعد الاختصاص القضائي فصل هذه النواحي من دوائر اختصاص محكمتي المنصورة والزقازيق وإلحاقها بدوائر اختصاص محكمتي الزقازيق وبنها الابتدائيتين .

أما بخصوص القضايا المنظورة وقت العمل بهذا القانون أمام محكمتي المنصورة والزقازيق

فإنها تحال بحالتها التي تكون عليها وبغير مصروفات على المحكمتين اللتين أصبحتا بمقتضى أحكام هذا القانون مختصتين بنظرهما - إلا أن تكون هذه القضايا قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها قبل نفاذ هذا القانون فإن المحكمة التي تولت نظرها هي التي تحكم فيها .
وتتصرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بعد إفراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ (١)

خاص بالمناجم والمحاجر

باسم الأمة

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفتر التجارية والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التخصيص ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول — أحكام تمهيدية

مادة ١ — في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق عبارة «المواد المعدنية» على المعادن وخاماتها والعناصر الكيماوية والأحجار الكريمة وما في حكمها والصخور والطبقات والرواسب المعدنية التي توجد على سطح الأرض أو في باطنها وكذلك المياه المعدنية الخارجة من باطن الأرض إذا كان استغلالها بقصد استخراج مواد معدنية منها ولا تدخل في ذلك الأملاج

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ .

التبخرية التي تستخرج بطريق التبخر ويكون الترخيص باستغلالها بقرار من وزير التجارة والصناعة .

وتطلق كلمة « المناجم » على الأمكنة التي تحوي تلك المواد .

وتطلق عبارة « خامات المحاجر » على مواد البناء والرصف والأحجار الزخرفية وخامات المون والملاط والأحجار الصناعية والدولوميت ورمال الزجاج وما يماثلها .

وتطلق كلمة « المحاجر » على الأمكنة التي تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر .

مادة ٢ — يراد بالكشف عن المواد المعدنية اختبار سطح الأرض أو باطنها بجميع الوسائل وعلى الأخص الوسائل الجيولوجية والجيوفيزيكية التي تؤدي إلى التعرف على المعادن ، من خواصها الطبيعية والمغناطيسية أو الكهربائية أو غيرها أو عمل حفر اختبار أو ثقب للتحقق من وجود أو احتمال وجود مواد معدنية .

ويراد بالبحث عن المواد المذكورة التوسع في فحص سطح الأرض وباطنها بجميع الوسائل الجيولوجية أو الجيوفيزيكية أو التعدينية التي تؤدي إلى التعرف على مدى انتشار الخام وكمياته وعلى أصح الطرق لاستخراجه واستخلاصه وتقدير مدى صلاحيته في الأسواق الداخلية والخارجية .

ويراد بترخيص الحماية — الترخيص الذي يصدر للمستغل عن مساحة داخل مساحة مرخص له بالبحث فيها وملاصقة للمساحة التي يستغلها أو يطلب استغلالها بقصد الاحتفاظ بها لإتمام البحث والحصول على عقد استغلال فيها .

مادة ٣ — يعتبر من أموال الدولة ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم في الأراضي المصرية والمياه الإقليمية وتعتبر كذلك من هذه الأموال خامات المحاجر عدا مواد البناء — الأحجار الجيرية والرملية والرمال — التي توجد في المحاجر التي تثبت ملكيتها للغير .

مادة ٤ — تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقاً لأحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورقابتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين — ولها أن تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق بها إما بنفسها مباشرة وفي هذه الحالة لها أن تقوم بحفظ المساحة التي تباشر فيها أعمال الأبحاث التعدينية أو الجيولوجية طول مدة البحث وأما أن تعهد بذلك إلى غيرها ، بالشروط المقررة في هذا القانون .

مادة ٥ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١١٤٥ من القانون المدني لا يجوز الحجز على الآلات ووسائل النقل والبحر وغيرها المخصصة لاستغلال المناجم والمحاجر مادام هذا التخصيص قائماً .

مادة ٦ — لكل شخص طبيعي أو اعتباري حرية الكشف عن المواد المعدنية بالشروط

والأوضاع المقررة في هذا القانون : ويكون البحث عن هذه المواد واستغلالها في جمهورية مصر بما في ذلك المياه الإقليمية أيا كان مالك الأرض ، بترخيص يصدر وفقا للشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون . علي أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء حظر البحث أو الاستغلال بالنسبة إلى معدن معين له أهمية خاصة بالاقتصاد القومي وفي هذه الحالة تلغي جميع تراخيص البحث والاستغلال السابق منحها مع حفظ حق صاحب الشأن في المطالبة بالتعويض العادل إذا اقتضي الأمر ذلك ، وفي هذه الحالة تقوم وزارة التجارة والصناعة بأعمال البحث أو الاستغلال مباشرة أو بطريق الالتزام وفقا للشروط والأحكام المقررة في المادة ٥٠ من هذا القانون .

مادة ٧ — تعد مصلحة المناجم والمحاجر سجلات لقيد أسماء الكاشفين وأخرى تقيد فيها الطلبات التي ترد إليها للترخيص في البحث عن المواد المعدنية .

وتقيد الطلبات بترتيب ساعة ويوم ورودها . ويصدر بتنظيم القيد بهذه السجلات والبيانات التي يشتمل عليها كل سجل منها قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٨ — مع مراعاة أحكام المواد ١٣ و ١٥ و ١٧ و ٣٢ تكون الأولوية في منح تراخيص البحث وعقود الاستغلال لمقدمي الطلبات وفقا لأسبقية ساعة ويوم ورود الطلبات .

الباب الثاني

الأحكام الخاصة بالمناجم

مادة ٩ — علي من كشف عن خام من خامات المواد المعدنية أن يبلغ عنه مصلحة المناجم والمحاجر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

وعلى المصلحة المذكورة أن تسجل له حق الكشف — ويكون للكاشف حق الأولوية في الحصول على ترخيص في البحث عن هذا المعدن وبشرط أن يتقدم بطلب الترخيص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغه المصلحة عن الكشف .

وإذا انقضت هذه المدة ولم يتقدم الكاشف بطلب الحصول على ترخيص في البحث تكون الأولوية وفقا لأحكام الأسبقية المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القانون .

مادة ١٠ — يشترط لمنح ترخيص في البحث أن تتوافر لدى الطالب الكفاية الفنية اللازمة لهذا الغرض وأب يتلزم باتفاق ما تستلزمه أعمال البحث على الوجه الذي توافق عليه مصلحة المناجم والمحاجر ويصدر ترخيص البحث بقرار من وزير التجارة والصناعة للمدة التي يطلبها الطالب ويجوز تجديدها بشرط ألا تزيد المدة أصلا وتجديدا على أربع سنوات . وذلك بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون . وتكون مصلحة المناجم

والمحاجر هي السلطة المختصة بتجديد ترخيص البحث ما دام المرخص له قائماً بتنفيذ التزاماته . ومع ذلك لا تتقيد المصلحة بتجديد الترخيص إذا رأت أنه قد أصبح من حق المرخص له الحصول على عقد استغلال طبقاً لشروط الترخيص في البحث ، وقامت المصلحة بإبلاغه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بوجوب طلب عقد استغلال .
وللمصلحة ألا تجدد الترخيص إذا تبين لها أن المرخص له أخل بالتزاماته .

ولا يجوز للمرخص له في البحث أن يبحث عن خام أو خامات أو أي مواد معدنية أخرى غير خام المادة المعدنية المرخص له بالبحث عنها ما لم يكن خام هذه المادة أو المواد مختلطاً مع خام المادة المرخص له بالبحث عنها — ويتعذر استخراج أحدهما من الأرض دون الأخرى وله في هذه الحالة أن يحصل على موافقة مصلحة المناجم والمحاجر بإضافة أسماء هذه المادة أو المواد المعدنية الأخرى المختلطة إلى ترخيص البحث الصادر له في البحث عنها .

مادة ١١ — يحصل عن كل ترخيص في البحث إيجار سنوي بواقع ٢٥ خمسة وعشرين جنيهاً عن كل كيلو مترين مربعين من مساحة البحث ويعتبر كل جزء من هذه الوحدات وحدة كاملة .

مادة ١٢ — تحدد المساحة المطلوب فيها ترخيص في البحث بناء على طلب صاحب الشأن بحيث تكون المساحة على شكل مستطيل أو مربع لا يقل طول أحد أضلاعه عن كيلومترين ولا تزيد مساحته عن ستة عشر كيلو متراً ولا تقل عن كيلو متر مربع واحد .

ويسقط حق المرخص له في نصف المساحة بعد انقضاء سنتين من تاريخ الترخيص ما لم يطلب عقد استغلال في هذا النصف أو جزء منه .

ويكون لوزير التجارة والصناعة — لمبررات فنية نتيجة للأبحاث التي قام بها المرخص له — تعديل شكل الترخيص أو مساحته بناء على طلب المرخص له . كما يجوز له إصدار تراخيص في البحث لغير المرخص له في مساحة البحث إذا كانت هذه التراخيص للبحث عن مادة أو مواد أخرى غير المرخص في البحث عنها — كما يجوز أن تكون تلك المساحة محلاً للترخيص بأعمال التشغيل المنصوص عليها في المادة ٣٦ من هذا القانون ، كل ذلك بشرط عدم الإضرار بأعمال البحث الجارية بالمساحة .

مادة ١٣ — تقيد في سجل خاص بمصلحة المناجم والمحاجر المساحات التي يسقط حق المرخص له في البحث فيها — إذا كان قد قام فيها بأعمال تزيد من قيمتها — ويعلن عنها كمساحات خالية للبحث في الجريدة الرسمية فإذا تقدم عن مساحة البحث أكثر من طلب واحد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان وجب طرحها في مزيدة عامة — وإذا تقدم عنها طلب واحد كان لمقدم الطلب حق الحصول على ترخيص في البحث فيها .

وإذا لم يتقدم أي طلب خلال الفترة المشار إليها منح الترخيص لأول طلب بعد انقضائها طبقاً لقواعد الأسبقية المنصوص عليها في المادة ٨ .

وتطرح المساحات التي لم يتيسر تحديد الأولوية فيها طبقاً للمادة ٨ في مزايدة . وفي هذه الحالة تجري المزايدة بين أصحاب هذه الطلبات .

وتجري المزايدة في جميع الأحوال على أساس القواعد الميمنة في المادة ١٧ .

مادة ١٤ — يكون المرخص له في البحث أثناء سريان مدة الترخيص حتى الحصول على عقد استغلال عن كل المساحة المرخص له في البحث فيها أو في بعضها بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون .

ويجب أن يكون شكل مساحة الاستغلال مربعاً أو مستطيلاً .

ويصدر عقد الاستغلال بقرار من وزير التجارة والصناعة .

وفي حالة حصول الطالب على عقد استغلال عن جزء من هذه المساحة يظل ترخيص البحث قائماً بالنسبة إلى المساحة الباقية إذا احتفظ بذلك وقت طلب عقد الاستغلال على ألا تزيد مدة الترخيص على أربع سنوات .

وله أن يتصرف باذن من مدير مصلحة المناجم والمحاجر في الخام الناتج من عمليات البحث بشرط ألا يكون قد تقدم بطلب عقد الاستغلال وسدد قيمة الايجار والتأمين المقررين عن ذلك العقد طبقاً للمادة ٢١ .

مادة ١٥ — يعنى مالك السطح الذي يبلغ عن وجود خامات معدنية في أرضه من قيد اسمه في سجل الكاشفين المشار إليه في المادة ٧ .

ويكون له حق الأولوية على الغير في البحث والاستغلال متى طلب ذلك . ويمنح ترخيص البحث أو عقد الاستغلال بغير مزايدة .

وبعنى في حالة البحث أو الاستغلال من الإيجار المنصوص عليه في المادتين ١١ و ٢١ إذا قام بالبحث أو الاستغلال بنفسه .

ويسقط حق مالك السطح في البحث أو الاستغلال إذا أخطرته مصلحة المناجم والمحاجر بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بوجوب طلب الترخيص في البحث أو عقد الاستغلال خلال ثلاثة أشهر وانقضى هذا الميعاد دون أن يتقدم بالطلب .

وفي حالة الترخيص في الاستغلال للغير يكون لمالك السطح الحق في الحصول على نصف الإيجار من مصلحة المناجم والمحاجر .

مادة ١٦ — يشترط لإصدار عقد استغلال معدن ما في مساحة معينة أن يسبقه ترخيص في البحث عن ذلك المعدن في تلك المساحة وأن يثبت المرخص له في البحث وجود الخام الممكن تشغيله . ويصدر عقد الاستغلال بالشروط المقررة في هذا القانون إلا في الأحوال التي يمكن

فيها الترخيص في البحث بشروط خاصة طبقاً للمادة ٥٠ وفي هذه الحالة يصدر عقد الاستغلال وفقاً للشروط المرافقة لترخيص البحث .

مادة ١٧ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز إصدار عقد الاستغلال في المساحات التي يتبين لمصلحة المناجم والمحاجر وجود المعدن فيها بكميات تسمح باستغلاله .

وتدرج مصلحة المناجم والمحاجر في سجل خاص كل ما هو معروف لها من هذه المساحات ويباح الاطلاع على هذا السجل في كل وقت . وي طرح في مزايده عامة مآثر المصلحة طرحه منها وما يقدم عنه طلبات للاستغلال ، وفي هذه الحالة تحصل المزايدة خلال ستة أشهر من تاريخ الطلب فإذا لم يتقدم أحد للمزايدة تطبق أحكام المادة الثامنة .

ويصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بتشكيل لجنة لوضع قواعد الإشهار عن عقد الاستغلال على أساس الكفاءة الإنتاجية من ناحية قيمة الانتاج وتحسين نوع الخام والمنشآت اللازمة لذلك . وذلك علاوة على الأيجار المقرر في المادة ٢١ .

ويجوز لهذه اللجنة بموافقة وزير التجارة والصناعة جعل قيمة الأيجار كاملة أو مخفضة أساساً للإشهار وذلك إذا وجدت مبررات فنية واقتصادية توجب خفض الحد الأدنى للإشهار . وتقوم اللجنة سالفه الذكر ببحث العطاءات التي تقدم في المزايدة واقتراح ما تراه بصدددها .

وفي جميع الأحوال المتقدمة يصدر عقد الاستغلال بقرار من وزير التجارة والصناعة إلا في الأحوال التي يكون فيها الاستغلال بشروط خاصة طبقاً للمادة ٥٠ .

مادة ١٨ — يصدر عقد الاستغلال للمدة التي يحددها الطالب بحيث لا يتجاوز ثلاثين عاماً ويحدد العقد للمدة التي يحددها المستغل بشرط ألا يتجاوز مدة ثلاثين عاماً أخرى مادام المستغل قائماً بالتزاماته على أن يتقدم بطلب التجديد قبل انتهاء مدة العقد بستة أشهر على الأقل ، ويكون تجديد العقد بقرار من وزير التجارة والصناعة .

ويحدد العقد بالشروط المنصوص عليها فيه وعلى الأخص ما كان منها متعلقاً بالأيجار . أما القواعد التنظيمية فتسرى عليها القوانين واللوائح المعمول بها وقت التجديد . ويجوز بالاتفاق بين الوزارة والمستغل تجديد العقد بعد ذلك بالشروط التي يتفق عليها وفي هذه الحالة يكون التجديد بقانون .

ويجوز إلغاء العقد إذا أوقف الاستغلال لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل ولم يتم المستغل من جانبه بالتغلب على الأسباب التي يحصل بمقتضاها على إعفائه من التزامات التشغيل على النحو المبين في اللائحة التنفيذية أو إذا أوقف الاستغلال دون الحصول على هذا الإعفاء . كتابة وذلك بناء على اقتراح مصلحة المناجم والمحاجر وموافقة وزير التجارة والصناعة .

مادة ١٩ — لا يجوز للمستغل أن يستخرج خام أو خامات أى مواد معدنية أخرى غير خام المادة المعدنية أو المواد المرخص له في استغلالها مالم يكن خام هذه المادة أو المواد مختلطا مع خام المادة أو المواد المعدنية المرخص له في استغلالها ويتعذر استخراج خام إحداها من الأرض دون خام الأخرى ، ويجب على المستغل في هذه الحالة أن يخطر مصلحة المناجم والمهاجر بذلك خلال ٦٠ يوما من تاريخ عشوره على الخام الآخر ، ولا يجوز له التصرف في الخام أو الخامات المذكورة مالم يحصل مقدما على تصريح في ذلك من مصلحة المناجم والمهاجر بعد النص على ذلك في عقد الاستغلال واعتماد وزير التجارة والصناعة .

مادة ٢٠ — للمستغل أو لصاحب حق الاستغلال طبقا لأحكام هذا القانون أن يطلب ترخيصا أو أكثر على سبيل الحماية عن مساحة ملاصقة للمساحة التي يستغلها أو يطلب استغلالها بشرط ألا تزيد مجموع مساحة الحماية على مساحة الاستغلال وأن تكون مساحة الحماية المطلوبة خالية من أى حق للغير عليها . وتكون المساحة التي يعطى لها ترخيص الحماية على شكل مربع أو مستطيل .

وتكون تراخيص الحماية للمدة التي يحددها الطالب بحيث لا تتجاوز مدة الاستغلال . ويصدر ترخيص الحماية بقرار من وزير التجارة والصناعة — ويؤدى المرخص له للمصلحة مقدما إيجارا سنويا عن مساحة الحماية بواقع عشر فئة الإيجار المقرر لمساحة الاستغلال . ويحول ترخيص الحماية — المرخص له — حق القيام بأعمال البحث وله أثناء سريان مدة الترخيص حق الحصول على عقد استغلال في مساحة الحماية كلها أو بعضها بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون .

وله كذلك أن يتصرف باذن من مدير مصلحة المناجم والمهاجر في الخام المستخرج أو الناتج من عمليات البحث بشرط أن يكون قد تقدم بطلب عقد الاستغلال وسدد الإيجار والتأمين المستحق عن عقد الاستغلال المطلوب طبقا للمادة ٢١ .

مادة ٢١ — يؤدى المستغل إلى مصلحة المناجم والمهاجر مقدما كل سنة بصفة إيجار عن كل هكتار أو جزءه من الهكتار من مساحة الاستغلال مبلغ خمسة جنيهات على الأقل الإيجار عن أربعين جنيها في السنة .

مادة ٢٢ — إذا صدرت تراخيص البحث وعقود الاستغلال لشخص طبيعي أو اعتباري فتسرى في الحالتين الأحكام الخاصة بنسب عدد المستخدمين والعمال المصريين ومجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

وينكون الأولوية للمصري على الأجنبي في الحصول على تراخيص البحث إذا لم يتيسر تحديد الأولوية على الوجه المبين في المادة ٢٠ كما تكون له الأولوية في الحصول على عقود

الاستغلال عن طريق المزايدة إذا تساوت العروض .
وعلى الأجنبي الذي منح ترخيصاً في البحث أو أبرم معه عقد استغلال أن يتخذ له في جمهورية مصر موطناً وأن يحتفظ في هذا الموطن بالدقار والمستندات الخاصة بأعمال البحث والاستغلال .

مادة ٢٣ — على من يقوم بأعمال الكشف وعلى المرخص له في البحث في أرض الغير أن يمتنع عن أي عمل من شأنه الإضرار بسطح الأرض أو حرمان المالك من الانتفاع بملكه فإذا ترتب على عمله أي ضرر بسطح الأرض أو حرمان المالك من الانتفاع بملكه التزم بالتعويض .

وتتولي تقدير التعويض بناء على طلب صاحب الشأن لجنة تشكل بقرار من وزير التجارة والصناعة وتمثل فيها مصلحة المناجم والمهاجر وغرفة المناجم والمهاجر والبترول الصناعية والجهات الحكومية المختصة . ويجوز المعارضة في قرار اللجنة طبقاً للأوضاع المقررة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

الباب الثالث

الأحكام الخاصة بالمهاجر

مادة ٢٤ — تفسر الأحكام المبينة في هذا الباب على خامات المهاجر وما يماثلها من خامات يصدرها قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٢٥ — تكون الأولوية للمصري على الأجنبي في الحصول على تراخيص استغلال المهاجر إذا لم يتيسر تحديد الأولوية وفقاً للمادة ٨ . كما تكون له الأولوية في الحصول على هذه التراخيص عن طريق المزايدة إذا تساوت العروض .

مادة ٢٦ — يصدر عقد الاستغلال للمدة التي يحددها الطالب بقرار من وزير التجارة والصناعة أو ممن ينوب عنه في ذلك بشرط ألا تقل عن سنة ولا تزيد المدة على ثلاثين عاماً .

ويجوز تجديد العقد مرتين بحيث لا يتجاوز المدة في كل مرة خمسة عشر عاماً إذا ثبت لمصلحة المناجم والمهاجر عند انقضاء مدة العقد أن المستغل قد قام بجميع التزاماته وكان قد أبلغ مصلحة المناجم والمهاجر كتابة برغبته في التجديد وذلك قبل انقضاء المدة بستة أشهر على الأقل بالنسبة إلى العقود التي تزيد مدتها على سنة أو شهرين إذا كانت المدة سنة .

ويكون التجديد بالشروط المنصوص عليها في العقد وعلى الإخص ما كان منها متعلقاً بالاجار والاناوة . أما ما يتضمنه العقد من القواعد التنظيمية ففسر عليها القوانين واللوائح المعمول بها وقت التجديد .

ويجوز بالاتفاق بين الوزارة والمستغل تجديد العقد بعد ذلك لمدة أخرى بالشروط التي يتفق عليها وفي هذه الحالة يكون التجديد بقانون .

ويجوز إلغاء العقد إذا أوقف العمل في الحجر مدة تزيد على تسعين يوماً دون إذن كتابي من مصلحة المناجم والمحاجر .

مادة ٢٧ — تؤدي إتاوة عن مواد المحاجر في نهاية كل ستة أشهر مباشرة بالفئات الآتية :

الطن المتر المكعب	مليم	مليم
أحجار الدبش الجيرية أو الرملية أو ما يماثلها .	٢٠٠	١٥
للأحجار المنحوتة الجيرية أو الرملية أو ما يماثلها .	١٠٠	—
الطفلة والطين بمختلف أنواعها .	٧٥	٥٠
الجبس والانهيدرايت .	٧٥	٥٠
الرمال والطيني والأترربة « ماعدا ناتج تطهير النيل والترع والمصارف » .	٢٠	
الزلط .	٢٠	
حجر الخفاف .	٢٠٠	
رمل الزجاج .	١٥٠	١٠٠
الدبش الزخرفي من أحجار الجرانيت أو السماقي الإمبراطوري أو الرخام أو الصخور المستخدمة في صناعة الموزايكو أو ما يماثلها .	٢٠٠	
الأحجار الزخرفية المصنوعة من الجرانيت أو السماقي الإمبراطوري أو الرخام أو ما يماثلها .	٢٠٠	
الدبش من أحجار البازلت .	١٠٠	
الأحجار المصنوعة من البازلت .	٢٠٠	
الدولوميت وما يماثله .	٧٥	

مادة ٢٨ — يؤدي المرخص له مقدماً إيجاراً سنوياً يحدد بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة والصناعة

وفي حالة عدم قبول المرخص له الإيجار الذي تحدده اللجنة المذكورة يطرح استقبال الحجر في مزايمة عامة على أساس الإيجار الذي حددته اللجنة .

واللجنة أن تقرر الاكتفاء بالإيجار دون الإتاوة عن كل حجر ترى أن حالته تستوجب ذلك كما لها أن تخفض الإيجار إذا رأت ما يسوغ ذلك .

وأما المحاجر التي تقرر عليها إتاوة وإيجار فتحصل عنها أكبر القيمتين . ويجوز للجنة أن تعيد النظر في تقدير الإيجار أثناء سريان مدة العقد بالنسبة إلى العقود التي مدتها عشر سنوات على الأقل إذا رأت المصلحة ذلك أو بناء على طلب المرخص له وبشرط إبداء أسباب

تجديدية وبعد انقضاء خمس سنوات على الأقل على تقدير اللجنة السابق .

مادة ٢٩ — يجوز للمرخص له في استغلال خام من خامات المعادن أن يستخرج من المهاجر الموجودة بالمساحة الصادرة له عنها عقد الاستغلال ما يلزم لأعمال التعدين بدون مقابل . كما يجوز لمصلحة المناجم والمهاجر الترخيص باستخراج كميات محدودة من مواد المهاجر خلال مدة محدودة ولغرض معين نظير دفع الاتاوة المقررة عن تلك الكميات بمقدماً من مناطق تبعد عن المناطق المرخص فيها بمهاجر بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات على الأقل ويكون حساب الاتاوة النهائي عن تلك المادة عن جميع كميتها كما يجيء بالحساب الختامي للعملية أو المنشأة .

مادة ٣٠ — في عقود استغلال المهاجر التي ترم لمدة سنة يجوز للمستغل قبل انتهاء تلك المدة وبعد انقضاء مدة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ ابتداء العقد أو تجديده أن يستبدل بالمحجر محجراً آخر من نوعه في المنطقة ذاتها بالشروط المنصوص عليها في العقد ولمدة الباقية منه إذا ثبت للمصلحة ما يبرر هذا الاستبدال وبشرط أن يقوم طالب الاستبدال بأداء كل ما هو مستحق عليه من اتاوات عن المواد التي استخرجها من المحجر المراد استبداله قبل استلام المحجر الجديد . ويكون الاستبدال مرة واحدة فقط .

ويحدد إيجار المحجر الجديد على الوجه المبين في المادة ٢٨ فإذا زاد هذا الإيجار على الإيجار القديم التزم المستغل بأداء الفرق بين القيمتين في الأجل الذي تحدده المصلحة وإلا سقط حقه في الاستبدال وإذا قل الإيجار الجديد عن القديم فليس له المطالبة بالفرق .

مادة ٣١ — إذا لم يقم المرخص له بنقل الكميات التي استخرجها من المحجر حتى نهاية مدة العقد آلت ملكية المواد الباقية إلى الحكومة ما لم يقدم المرخص له خلال الخمسة عشر يوماً السابقة على تاريخ انتهاء العقد طلباً لحفظ حقه في نقل هذه المواد في المدة التي تحددها له المصلحة وبشرط أداء مبلغ يوازي مثلي الاتاوة المقررة عن تلك المواد .

مادة ٣٢ — يجوز لمصلحة المناجم والمهاجر أن ترخص للمالك الأرض الموجود بها مواد البناء أن يستخرج هذه المواد بقصد استعماله الخاص دون استغلالها مع اعفائه من الإيجار والاتاوة .

ويكون للمالك الأولوية على الغير في الحصول على الترخيص في الاستغلال من الأرض المملوكة له — وفي هذه الحالة يعني من الإيجار دون الاتاوة ويسقط حقه فيه إذا أبلغته المصلحة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بوجوب طلب الترخيص خلال شهرين وانقضي الميعاد دون طلب . وفي هذه الحالة يجوز للمصلحة أن ترخص للغير في استغلال تلك المواد ويكون لصاحب الأرض الحق في الحصول على نصف الإيجار من مصلحة المناجم والمهاجر .

الباب الرابع أحكام عامة

مادة ٣٣ — يكون لذوي الشأن في التراخيص والعقود دون سواهم الحق في طلب استخراج صور من العقود والحرائط المكملة لها وتحصل المصلحة المختصة عنها رسوماً بالفئات الآتية :

مليم جنيه

١ — (خمسمائة مليم) عن كل صحيفة من العقد على ألا يقل الرسم عن جنيه بمصري واحد وألا يزيد على خمسة جنيهات مصرية .

٢ — (جنيه واحد) عن كل خريطة مكملة للتراخيص أو العقد .

مادة ٣٤ — لا يجوز نظر أي طلب يقدم تنقيداً لأحكام هذا القانون إلا بعد أن يؤدي مقدم الطلب رسم نظر بالفئات الآتية :

جنيه

- ١ (جنيهان) عن كل طلب بالنسبة للمواد المعدنية أو مواد الحاجر والعقود التبعية لها .
- ٢ (أربعة جنيهات) عن كل طلب للتنازل للغير بالنسبة للمواد المعدنية أو لمواد الحاجر .
- ٣ (أربعة جنيهات) عن كل طلب لاستبدال الحجر .

وبالنسبة للمواد المعدنية يحصل رسم نظر واحد عن الطلب الواحد ولو تعلق الطلب بأكثر من ترخيص أو عقد بشرط أن تكون هذه التراخيص أو العقود متجانسة ، ولا يترتب على التأخير في سداد الرسم المذكور سقوط أي حق يرتبط بموعد من المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون على أن يضاعف الرسم في هذه الحالة .

ويعتبر الطلب ملغى إذا أخطرت مصلحة المناجم والحاجر الطالب بأداء الرسم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ولم يقيم بالأداء في مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار وفي جميع الأحوال لا يرد الرسم المذكور .

وتعفى من رسم النظر القواخير والطلبات الخاصة باسترداد التأمين أو التزل عن العقد أو الترخيص إلى مصلحة المناجم والحاجر .

مادة ٣٥ — تتولى وزارة التجارة والصناعة وضع أنموذج البحث وعقود استغلال المناجم والحاجر وتراخيص الحماية ويصدر بهذا الأنموذج قرار من مجلس الوزراء .

مادة ٣٦ — ترخص مصلحة المناجم والحاجر لأغراض تشغيل المناجم والحاجر بإنشاء الطرق العامة أو مد خطوط السكك الحديدية أو خطوط الأسلاك الهوائية والكهربائية والتليفونات أو بإنشاء المطارات أو خطوط الأنابيب أو المراسي وما يتبعها كالحواصن

التشوين وغيرها وذلك بالاتفاق مع المصالح المختصة . وما يلزم من الأراضي غير الملوكة للحكومة لهذه الأعمال تنزع ملكيته طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

وتعتبر الأراضي اللازمة لهذه الأغراض من الأموال العامة .

مادة ٣٧ — تحصل مصلحة المناجم والمحاجر إيجاراً سنوياً عن المساحة التي يستأجرها المرخص له في البحث أو في الاستغلال خارج مساحة البحث أو الاستغلال بقصد إقامة منشآت أو مبان عليها مما يستلزمه العمل بالمساحة بالفتات المينة بعد :

(أ) عن الأراضي التي تقام عليها منشآت أو مبان تخصص للأغراض الصناعية أو للتشوين ٥ جنيه « خمسة جنيهات » عن المكتار أو أي جزء منه فيما عدا الفواخير وما يتبعها ويحصل عن كل فخورة جنيهان .

(ب) عن خطوط الديكوفيل وخطوط أنابيب المياه والهواء المضغوط والخطوط الهوائية والكهربائية والطرق العامة :

١٠ « عشرة مليات » عن كل متر طولي من الكياو متر الأول .

٥ « خمسة مليات » عن كل متر طولي فيما زاد على ذلك .

(ج) عن المراسي :

٥ « خمسة جنيهات » عن المرسى الواحد لمصلحة المناجم والمحاجر .

٢٠ « عشرون جنيهاً » عن المرسى الواحد تحصلها لمصلحة المواني والنائر .

(د) عن المطارات :

٢٥ « خمسة وعشرون جنيهاً » عن كل مطار لمصلحة المناجم والمحاجر .

وتحصل الإيجارات ذاتها عن المراسي والمطارات التي تقع كلها أو بعضها داخل حدود مساحات البحث أو الاستغلال .

ويؤدي إيجار سنة كاملة عند تقديم طلب الاستئجار أو طلب التجديد . وفي جميع الأحوال لا يرد الإيجار للطلاب إلا في حالة رفض الموافقة على طلبه .

وتضاعف الفتات المذكورة إذا نزع ملكية الأرض وفقاً للبيادة السابقة .

مادة ٣٨ — تحصل المصلحة المختصة من ذوى الشأن تأميناً تقديمياً لضمان تنفيذ شروط الترخيص أو العقود وبوجه خاص للوفاء بالمبالغ المستحقة للحكومة نظير إناوة أو إيجار للقيام بالتزامات التشغيل وغير ذلك من الاشتراطات ، وتبين اللائحة التنفيذية الأحوال التي تؤدي فيها التأمينات ومقاديرها وكيفية استردادها وتصدر هذه اللائحة بقرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣٩ — تحصل الاتاوات والايحارات وأية مبالغ أخرى تستحق للحكومة طبقاً لأحكام هذا القانون بطريق الحجز الادارى .

مادة ٤٠ — لا يجوز الزول عن التراخيص والعقود التى تصدر بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلى الغير إلا بموافقة وزير التجارة والصناعة ويكون الرضى بقرار مسبب . وفى حالة المخالفة يجوز للوزير أن يقرر إلغاء الترخيص أو العقد .

مادة ٤١ — على مستغلي المناجم والمحاجر أن يمسكوا الدفاتر المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٤٢ — على المرخص لهم بالبحث أو استغلال المناجم أن يبعثوا إلى مصلحة المناجم والمحاجر بكشوف شهرية مستخرجة من سجلاتهم ومدون بها كافة البيانات المتعلقة بموظفيهم وعملهم وكذلك الخام المستخرج والمنقول والمخزون والمباع وتحليله وأسعار بيعه وكذلك المفرقات وغيرها من البيانات الأخرى التى ترى مصلحة المناجم والمحاجر لزومها لضمان جدية سير أعمال البحث أو الاستغلال أو لتعلقها بمراقبة نشاط صناعة التعدين ويصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .

كما عليه أن يرسل إلى كل من مصلحة المناجم والمحاجر ومصلحة الشركات صوراً من فواتيره الخاصة بالاستغلال .

مادة ٤٣ — يعاقب بمقبوبة السرقة أو السرور فيها كل من استخرج أو شرع فى استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص . ويحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل .

مادة ٤٤ — مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها قانوناً يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتى جنيه وتحدد مصلحة المناجم والمحاجر قيمة كافية لازالة المخالفة .

مادة ٤٥ — يكون لمفتشى ومهندسي مصلحة المناجم والمحاجر ومساعدتهم والموظفين الفنيين بهذه المصلحة أو مصلحة الشركات المنصوص عليهم فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كل فيما يدخل فى اختصاصه — صفة مأمورى الضبط القضائي لاثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ولهم فى هذا السبيل حق دخول الأماكن غير المسكونة وفحص الدفاتر والسجلات والأوراق .

مادة ٤٦ — يجوز للجهة التى أصدرت عقد الاستغلال إلغاء العقد بقرار منها وذلك فى الحالات التى يكون لها فيها هذا الحق طبقاً لأحكام العقد .

أما بالنسبة إلى العقود التى مدتها سنة فيجوز لهذه الجهة إلغاء العقد فى حالة وقوع مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ٤٧ — في أحوال المخالفات التي يخشى معها وقوع ضرر ترى المصلحة المختصة وجوب تداركه فوراً يكون لها الحق في إزالة أسباب المخالفة إدارياً على تفقة المخالف .

مادة ٤٨ — تؤول جميع المخاريط والبيانات لدى الزول عن الترخيص أو العقد أو انتهاء المدة إلى مصلحة المناجم والمهاجر وعلى المستغل أو صاحب رخصة البحث أن يرسل إلى مصلحة المناجم والمهاجر سنوياً تقريراً وافياً شاملاً لجميع المعلومات التي تحصل عليها والأعمال التي قام بها وصور من جميع التقارير والمخاريط .

الباب الخامس

أحكام ختامية

مادة ٤٩ — يجوز سريان أحكام هذا القانون على تراخيص البحث وعقود الاستغلال القائمة وقت العمل بها إذا قدم صاحب الشأن طلباً بذلك خلال سنة على الأكثر من تاريخ العمل به وموافقة وزير التجارة والصناعة على الطلب .

مادة ٥٠ — يجوز أن يرخص بقانون لوزير التجارة والصناعة في أن يعهد بالبحث عن المراء المعدنية واستغلال المناجم والمهاجر إلى شركة أو جمعية أو مؤسسة بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون وتحدد هذه الشروط في القانون الصادر بالترخيص .

مادة ٥١ — يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة لخامات الوقود ويلغى فيما عدا ذلك من أحكام كما تسري على هذه الخامات أحكام المادة السابقة .

مادة ٥٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير التجارة والصناعة إصدار القرارات التي يقتضيها تنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

١ — كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ أول تشريع وضع تنظيمياً خاصاً باستغلال المناجم والمهاجر وقد أظهر التطبيق العملي لأحكام هذا القانون أنه يكتنفه الغموض علاوة على أوجه نقص كبيرة به .

ولما كانت سياسة العهد الجديد تهدف إلى تشجيع استغلال الثروة المعدنية والكشف عنها مما يعود بأكبر النفع على النهضة الصناعية ويساهم بنصيب وافر في زيادة الدخل القومي للبلاد، فقد صدر تخفيفاً لهذا الغرض القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ ونص في المادة السبعين منه على إلغاء القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ سالف الذكر .

٢ — وقد قامت الوزارة بالاشتراك مع المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بدراسة مستفيضة لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ على ضوء سياسة تشجيع استغلال الثروة

المعدنية والكشف عنها على نحو يحقق اتجاه مزيد من رؤوس الأموال إلى الاستثمار في صناعة التعدين بما يكفله هذا التشجيع من تبسيط للإجراءات وتخفيف لأعباء القائمين بهذه الصناعة .

٣ — وقد انتهت الدراسة إلى ادخال تعديل شامل على أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ يحقق حسن توجيه استغلال الثروة المعدنية إلى ما فيه صالح الاقتصاد القومي .

ويتضمن التعديل المبادئ الرئيسية الآتية :

أولاً : فصل المواد الخاصة بالمناجم والمحاجر عن مواد العقود بحيث تكون مواد المناجم والمحاجر هي بذاتها موضوع التعديل ، أما مواد العقود فتظل أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ سارية بالنسبة إليها .

ثانياً : استثناء الأملاح التبخرية من تطبيق أحكام هذا القانون حيث إنه لا يعتبر من مواد الثروة المعدنية لدخول عنصر الصناعة فيه « وهذا مانضمته فعلاً أحكام القانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ » .

وقد رأى أنه ما دنا بصدد تعديل شامل للأحكام المنظمة للمواد المعدنية فمن الأوفق النص على ذلك في مشروع القانون المقترح .

ثالثاً — وجرياً على سياسة تشجيع الكشف عن المواد المعدنية في الأراضي المصرية تقرر ترك حرية الكشف لمواد المناجم دون قيد أو شرط بعد تنظيمه إدارياً — على أن يعد سجل لقيد الكاشفين وتسجل لهم حقوق الكشف وتكون لهم الأولوية في طلب رخصة البحث خلال مدة معينة من تاريخ التبليغ عن الكشف بحيث إذا لم يتم التبليغ خلالها يكون للحكومة الحق في إعطاء رخصة بحث لأول من يتقدم بعد فوات المهلة .

رابعاً : وضع نماذج موحدة لتراخيص البحث وعقود الاستغلال يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بعد أن تبين عملياً أن النماذج الموحدة ذات أثر كبير في تسهيل الإجراءات .

خامساً : إصدار تراخيص البحث وعقود الاستغلال بقرار من وزير التجارة والصناعة بناء على توصية مصلحة المناجم والمحاجر وذلك بدلا من اشتراط استصدار قانون خاص .

سادساً : تحديد مساحة البحث بحيث لا تقل عن كيلو متر مربع واحد ولا تزيد عن ستة عشر كيلو متر مربع يسقط الحق في نصفها بعد انقضاء سنتين وذلك دون تحديد لعدد تراخيص البحث .

سابعاً : إعطاء مساحة البحث التي يسقط عنها حق المرخص له في البحث بعد أن يكون قد قام فيها بأعمال تزيد من قيمتها لأول من يتقدم بطلبها طبقاً لقواعد الاسبقية المقررة في القانون وذلك إذا لم يتقدم أحد في الزائدة عليها خلال المدة القانونية .

ثامناً : أن يكون تجديد عقود الاستغلال بالشروط المنصوص عليها فيها عدا القواعد التنظيمية فتسرى عليها القوانين واللوائح المعمول بها وقت التجديد .

تاسعاً : زيادة المهلة التي تمنح لمالك السطح لاستعمال حق الأولوية المخولة له إلى ثلاثة أشهر بدلاً من شهرين ، ويبدأ حساب المهلة من تاريخ اختطاره بوجوب طلب ترخيص البعث أو عقد الاستغلال .

عاشرآ : جواز إصدار عقد استغلال من غير سابقة كشف أو بحث في المساحات التي يتبين لمصلحة المناجم والمحاجر وجود المعدن فيها بكيات تسمح باستغلالها . وفي هذه الحالة تدرج المصلحة — في سجل خاص — كل ما هو معروف لها من هذه المساحات . ويباح الاطلاع على السجل في كل وقت وي طرح في مزايده عامة ما ترى المصلحة طرحه منها وما يقدم عنه طلبات للاستغلال وفي هذه الحالة الأخيرة تحصل المزايدة خلال ستة أشهر من تاريخ الطلب فاذا لم يتقدم أحد للمزايدة فتطبق أحكام المادة ٨ من القانون .

ويصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بتشكيل لجنة لوضع قواعد الاشهار عن عقد استغلال على أساس الكفاءة الانتاجية من ناحية قيمة الانتاج وتحسين نوع الخام والمنشآت اللازمة لذلك وذلك علاوة على الايجار المقرر في القانون ، مع فتح المجال أمام اللجنة — بعد موافقة وزير التجارة والصناعة لتعديل أسس الاشهار إذا وجدت مبررات غنية أو اقتصادية تقضى بهذا التعديل .

ويلاحظ أن الأساس الذي ستعتمد عليه اللجنة في وضع قواعد الاشهار هو الكفاءة الانتاجية بعد أن استقر الرأي على استبعاد الكفاءة المالية حيث تبين عملاً أن الكفاءة المالية لا تكفي لاعتبار المتعاقد قادراً على الوفاء بالتزاماته كاملة .

حادي عشر : جعل مدة عقد الاستغلال ثلاثين عاماً قابلة للتجديد لمدة لا تتجاوز ثلاثين عاماً أخرى على أن يكون التجديد بعد ذلك بقانون وبالشروط التي يتفق عليها بين الوزارة والمستغل .

ثاني عشر : تحديد فئة موحدة لايجار مساحة الاستغلال بواقع خمسة جنيهاً عن كل هكتار مع حد أدنى قدره أربعون جنيهاً لايجار المساحة بأكملها تؤدى مقدماً كل سنة ، على أن يكون لمالك السطح — في حالة وجوده — حق الحصول على نصف الايجار من مصلحة المناجم والمحاجر مباشرة ، وذلك إذا لم يرغب في الاستغلال بنفسه .

ثالث عشر : إلغاء الاتاوة المفروضة حالياً على استغلال الخامات المعدنية عدا خامات الوقود اكتفاء بالضريبة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له وقد تقرر هذا الإلغاء جرياً على سياسة تشجيع صناعة التعدين في مصر .

رابع عشر : إتاحة الفرصة لأصحاب عقود الاستغلال السارية وقت صدور هذا القانون

بتطبيقه عليهم إذا هم طلبوا ذلك خلال سنة على الأكثر من تاريخ العمل به وموافقة الوزير على ذلك الطلب . .

خامس عشر : تخفيض فئات الاتاوة على استخراج الدبش والأحجار المصنفة من البازلت والجرانيت وغيرها لتشجيع حركة البناء والتعمير .

سادس عشر : إعفاء مالك السطح من الايجار والاتاوة بالنسبة لمواد المهاجر إذا كان يستخرج هذه المواد بقصد استعماله الخاص ودون استغلالها .

سابع عشر : إباحة استخراج مواد المهاجر الموجودة في المساحات المرخص باستغلال خامات المواد المعدنية فيها دون ترخيص بالقدر اللازم لأغراض الاستغلال وذلك تشجيعاً للمرخص لهم باستغلال خامات المواد المعدنية . وإباحة استخراج خامات المهاجر بكميات وفي زمن معين ولغرض معين غير الاستغلال تسهيلاً للحصول على خامات المهاجر في الجهات التي تبعد عن المهاجر المرخص باستغلالها .

ثامن عشر : تقرير رسم واحد للنظر عن الطلبات المتجانسة التي تقدم تنفيذاً لأحكام القانون مهما بلغ عدد تراخيص البحث أو عقود الاستغلال التي تقدم عنها هذه الطلبات—مع تقرير عدم سقوط أى حق للطالب بسبب عدم دفع رسم النظر في الموعد المحدد على أن يضاعف الرسم في هذه الحالة .

تاسع عشر : تخفيض فئات الايجار التي تحصلها مصلحة الثروة المعدنية عن الأراضي الخارجية عن مساحة البحث أو الاستغلال والتي يستأجرها الطالب لإقامة منشآت أو مباني عليها لازمة لأغراض الصناعة أو التشوين وذلك من باب التخفيف عن أعباء القاطنين بصناعة التعدين .

عشرون : تقرير مبدأ جديد لمراعاة مصالح الإقتصاد القومي وباعتبار أن مصر مقبلة على عهد جديد من التصنيع مقتضاه جواز حظر البحث أو الاستغلال بالنسبة إلى معدن معين له أهمية خاصة بالاقتصاد القومي على أن يكون تقرير ذلك بقرار من مجلس الوزراء ، وعلى أن تلغى في هذه الحالة جميع تراخيص البحث والاستغلال السابق منحها مع منح تعويض عادل لصاحب الشأن إن اقتضى الأمر ذلك ، وعلى أن تقوم وزارة التجارة والصناعة بأعمال البحث أو الاستغلال مباشرة أو بطريق الالتزام بشروط خاصة طبقاً للأحكام الواردة في المادة ٥٠ من مشروع القانون المعروض . . .

إحدى وعشرون : الزام مستغلي المناجم والمهاجر بامساك الدفاتر المنصوص عليها في القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المعدلة له ضمماً لأحكام الرقابة الداخلية على الحسابات الخاصة ٣٣٠ .

اثنان وعشرون : إعادة صياغة المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعمول به

الآن بما يتضمن الترخيص لوزير التجارة والصناعة باصدار تراخيص في البحث وعقود الاستغلال وبشروط خاصة استثناء من أحكام القانون — وذلك لما اتضح من وجود فوائد عملية تتصل بتقرير ذلك الاستثناء ويسرى هذا التعديل على خامات الوقود أيضاً لتوافر الحكمة التي استدعت تقريره بالنسبة لها .

وتحقيقاً لهذه الأغراض أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع القانون الذي تتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٦ (١)

بالغاء محاكم المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعي

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء محاكم للنظر في المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعي المعدل بالقانون رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٥٤ ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يلغى القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .
مادة ٢ — تحال إلى المحاكم المختصة وبدون رسوم الدعاوى التي لدى المحاكم المنشأة بمقتضى القانون سالف الذكر وذلك بالحالة التي تكون عليها عدا الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم فتبقى خاضعة لأحكامه .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (٢٤ مارس سنة ١٩٥٦) .

(١) — نشر بالجريدة المصرية العدد ٢٢٠ مكرر الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إيضاحية

أنشئت محاكم الاصلاح الزراعي بالقانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ للنظر في كل نزاع يقوم في شأن تطبيق المواد الأولى والرابعة والرابعة مكررة من قانون الاصلاح الزراعي — وتعلق هذه النصوص بالتصرفات الصادرة من الملاك الذين تخضع أراضيهم لأحكام الاستيلاء إلى صغار ازارع وخريجي المعاهد الزراعية وتصرفات هؤلاء الآخرين إلى غيرهم ولكن القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ لم يحدد أجلا ينتهي عنده رفع الدعاوي أمام المحاكم سالفة الذكر .

ولما كان قد مضى على انشائها وقت طويل فتح الباب خلاله لكل صاحب مصلحة كي ياجأ بغير رسوم إليها تطلب بطلان التصرفات المخالفة للقانون ، ولم يعد مبرر لاستمرارها في مباشرة اختصاصها بنظر الدعاوي المدنية والجنائية تطبيقا للقانون المشار إليه .

لذلك رؤى إلغاء القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء تلك المحاكم وإحالة الدعاوي التي تكون لديها إلى المحاكم المدنية أو الجنائية المختصة وذلك بدون رسوم وبالحالة التي تكون عليها للمضي في نظرها والحكم فيها وفق القواعد العامة مع استثناء الدعاوي المؤجلة للنطق بالحكم فيها فتبني خاضعة لأحكام ذلك القانون .

وتتشرف وزارة العدل بعرض مشروع القانون المرافق بالعميفة التي أقرها مجلس الدولة على مجلس اوزراء للموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم لإعملية جمع ونقل القمامة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة المعدل بالقانونين رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٤ ورقم ١١ لسنة ١٩٥٦ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

(١) نمر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٥٦

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فقرة بالنص الآتي :

« ولا يجوز مرور القطيع من الماشية والحيوان في الميادين والطرق والشوارع العامة التي يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية ويعتبر قطعاً ما زاد العدد فيه على ثلاث » .

مادة ٢ — على وزراء العدل والشؤون البلدية والقروية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

لاحظت الوزارة أن مرور قطعان الماشية في الطرق يؤدي إلى تراكم القاذورات بها وإلى إعاقة حركة المرور .

ولما كان من أهم أغراض وزارة الشؤون البلدية والقروية العمل على تجميل المدن والقرى والمحافظة على نظافتها حرصاً على الصحة العامة — وتنظيم حركة المرور لتفادي وقوع الحوادث . ولما كانت القوانين الخاصة بتنظيم المرور وبالنظافة العامة لم تعالج أمر مرور قطعان الماشية في الطرق العامة .

لذلك أعدت الوزارة مشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بنظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة — تقضي بعدم جواز مرور قطعان الماشية في الميادين والطرق والشوارع العامة التي يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية . ويعتبر قطعاً في حكم هذا القانون ما زاد العدد فيه على ثلاث .

وغني عن البيان أن هذا الحظر لا ينطبق في حالة ما إذا كانت قطعان الماشية منقولة على سيارات أو عربات معدة لذلك .

كما أنه وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون المذكور المعدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٦ يجوز بقرار وزاري بعد أخذ رأي المجلس البلدي عدم تطبيق حكم الفقرة المضافة على بلاد أو أحياء وليس هناك ما يمنع قانوناً من أن يحدد الحي بشارع واحد أو أكثر — كما أنه يجوز أن يقتصر القرار الوزاري على منع مرور قطعان الماشية في الشوارع والأحياء المذكورة في مواعيد معينة .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع القانون المذكور على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض
ضريبة على المسارح وغيرها من محال التفرجة والملاهي

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال التفرجة
والملاهي المعدل بالقوانين أرقام ٤٤٨ و ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٩ لسنة ١٩٥٤ ،
وعلى ما لمرتباه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بفئات الضريبة المبينة بالجدول (ب) الملحق بالقانون رقم ٢٢١
لسنة ١٩٥١ الفئات المبينة بالجدول المرافق .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ،
ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦) .

التعريف	الفئة	التعريف	الفئة
ملم	ملم	ملم	ملم
١٠٥	٢١٠	٥	من ١٠ إلى ٢٥
١١٠	٢٢٠	١٠	أكثر من ٢٥ إلى ٣٥
١١٥	٢٣٠	١٥	من ٤٠ إلى ٥٠
١٢٠	٢٤٠	٢٠	٦٠
١٢٥	٢٥٠	٢٠	٧٠
١٣٠	٢٦٠	٢٥	٨٠
١٣٥	٢٧٠	٣٠	٩٠
١٤٠	٢٨٠	٣٠	١٠٠
١٤٥	٢٩٠	٥٠	١١٠
١٥٥	٣٠٠	٥٥	١٢٠
١٨٥	٣٥٠	٦٠	١٣٠
٢١٥	٤٠٠	٦٥	١٤٠
٢٧٠	٥٠٠	٧٠	١٥٠
٣٢٥	٦٠٠	٧٥	١٦٠
٣٨٥	٧٠٠	٨٠	١٧٠
٤٣٥	٨٠٠	٨٥	١٨٠
٤٩٠	٩٠٠	٩٠	١٩٠
٥٥٠	١٠٠٠	٩٥	٢٠٠

ثم تكون الضريبة عن الزيادة بواقع ٦٠٪ من أجر الدخل على أن تقرب إلى ١٠ مليارات لصالح الخزنة أجور الدخل الواقعة قيمتها بين فئتين من الفئات المتقدمة تحسب الضريبة على أساس الفئة الأعلى .

مذكرة ايضاحية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٦ على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعديل القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الترفيه والملاهي .

وقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون بتعديل فئات الضريبة المبينة بالجدول رقم (ب) الملحق بالقانون طبقاً للفئات المبينة بالجدول المرافق .

وتتشرف برفعه إلى مجلس الوزراء ، بعد افراغه في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة للفضل باقراره .

وزارة الداخلية

قرار (١)

بتعديل بعض أحكام القرار الخاص بوثائق السفر المصرية .

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ فقرة أولى من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب والقوانين المعدلة له،

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٥ من يولييه سنة ١٩٥٥ في شأن وثائق السفر المصرية،

وعلى موافقة وزير الخارجية،

ير على ما ارتأه مجلس الدولة،

قرر:

مادة ١ — تضاف إلى القرار الوزاري الصادر في ٥ يولييه سنة ١٩٥٥ في شأن وثائق السفر المصرية مادتان جديدتان برقم ٥ مكررا و ٦ مكررا يكون نصهما كالآتي:

« مادة ٥ مكررا — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز بناء على طلب وزير الداخلية منح جوازات سفر دبلوماسية لا تزيد مدة صلاحيتها على ستة شهور لمن يكلفون في الخارج بمهام رسمية تتصل بسلامة الدولة ومصالحها العليا .

ويجوز بموافقة وزير الداخلية تجديد هذه الجوازات لمدة لا تزيد كل منها على ستة شهور » .

« مادة ٦ مكررا — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز بموافقة وزير الداخلية منح جوازات سفر خاصة لمن قنديهم الحكومة لتمثيلها لدى الهيئات العامة أو الخاصة في الخارج . ويصدر بتحديد هذه الهيئات قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الخارجية » .

مادة ٢ ب — يستبدل بنص المادة التاسعة من القرار الوزاري المشار إليه النص الآتي:

« مادة ٩ — فيما عدا ما نص عليه في المادة (٥) مكررا يكون جواز السفر الدبلوماسي أو الخاص أو المهمة صالحا لمدة سنتين من تاريخ إصداره ما لم ينص فيه على غير ذلك ويكون قابلا للتجديد مرتين كل منهما لسنتين بحيث تصبح مدة العمل بالجواز ست سنوات من تاريخ إصداره » .

وفي جميع الأحوال تنتهي صلاحية هذه الجوازات بمجرد زوال أو تغيير الصفة التي منح على أساسها الجواز .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٦ رجب سنة ١٣٧٥ (١٨ فبراير سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالجريدة المصرية العدد ١٦ الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٦ .

قرار (١)

بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ باشتراط الحصول على إذن
قبل العمل بالهيئات الأجنبية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل
بالهيئات الأجنبية .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — على كل مصرى قبل اتمام تعاقد أو بدئه في العمل لدى حكومة أو هيئة أو
مؤسسة أو منظمة دولية أو أجنبية أو فرع أو مكتب تابع لها أن يتقدم إلى مدير مصلحة
الأمن العام بكتاب موصى عليه بطلب للحصول على إذن من وزير الداخلية بذلك متضمناً
البيانات الموضحة بالتمودج للمرافق .

مادة ٢ — على كل مصرى يعمل لدى هيئة أجنبية من الهيئات المشار إليها في المادة
الأولى أن يتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ المشار
إليه للحصول على إذن بالاستمرار في العمل متضمناً البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٣ — على مدير مصلحة الأمن العام أن يرفع إلينا الطلبات المقدمة إليه خلال
أسبوعين من ورودها . وعليه أن يحظر الطالب بمنح الاذن أو برفضه عن طريق المحافظة
أو المديرية التابع لها .

مادة ٤ — على مدير مصلحة الأمن العام تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

بيانات عن الأشخاص المصريين الذين يعملون بهيئات أجنبية
أو يرغبون العمل بها طبقاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦

الاسم بالكامل (ثلاثى)

الأسماء الأخرى والشهرة

تاريخ ومحل الميلاد

محل السكن

الجنسية عند الميلاد

جنسية الوالد

رقم البطاقة الشخصية

المؤهلات الدراسية

الحالة الاجتماعية (أعزب أم متزوج)

جنسية الزوجة قبل الزواج جنسية والد الزوجة

الجهة الأجنبية التي يرغب العمل فيها ومقرها الرئيسى ومقر عمله بها

آخر عمل كان يقوم به الطالب وسبب تركه له

نوع العمل الذى يرغب فى القيام به لدى الجهة الأجنبية

مدة العقد الذى يرغب الحصول على إذن فى شأنه

تاريخ بدء العمل

تاريخ نهاية العمل

هل سبق للطالب الالتحاق بالوظائف الحكومية ومانوع عمله وأسباب تركه وتاريخ ذلك

الدول الأجنبية التى سافر إليها الطالب ومدة بقاءه بها وأسباب ذلك

أسماء الأخوة ووظائفهم

اسم الزوج والوظيفة (إذا كانت الطالبة متزوجة)

أسماء الأبناء البالغين سن الرشد وصناعة كل منهم

أسماء الأقارب الذين يعملون فى منظمات دولية أو مؤسسات عالية أو أجنبية أو بلاد

أجنبية

توقيع الطالب

موافقة الجهة صاحبة الشأن على قبولها إلحاق الطالب بها .

توقيع مدير الجهة

خاتم الجهة

رأى وزارة الداخلية

كتاب المؤتمر

ستتولى أمانة سر المؤتمر نشر كتاب يحتوي على
جميع المحاضرات والبحوث والمناقشات التي تناولها
المؤتمر وأعمال لجانه وقراراتها وسيوزع هذا
الكتاب في شهر يولييه المقبل سنة ١٩٥٦ .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

وسمى لثقل المحامين

مايو

سنة ١٩٥٦

السنة السادسة والثلاثون

العدد

التاسع

وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا
بَلْ أَحْيَاءٌ هُنَا رُبُّهُمْ يُرْزُقُونَ ، فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ
اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ
مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ،
يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ
أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ . « قرآن كريم »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار القنابة بشارع ونسبى رقم ٥١ بالقاهرة .

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد	
٢٧	حكما صادرا من قضاء محكمة التقض المدنية
٦	أحكام صادرة من قضاء المحكمة الإدارية العليا
١	حكم صادر من قضاء محاكم الجنايات
٢	حكمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف
٢	حكمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف
١	حكم صادر من قضاء الأحوال الشخصية
٢	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية
٩	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية
١	حكم صادر من القضاء المستعجل

* *

منازعات الأحوال الشخصية للأستاذ نصيف زكي المحامي
كلمة في الحجر علي المدين في الفقه الاسلامي وما يقابله في القانون المدني المصري
للدكتور محمد زكي عبد البر القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية
الجزء المترتب علي مخالفة تقوار وزير المالية المتعلق بالشروط والأوضاع الخاصة
بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة علي عمليات النقد للأستاذ أحمد
رفعت خفاجي وكيل نيابة استئناف القاهرة
حجية أحكام الالغاء الصادرة من مجلس الدولة في إثبات ونفي جنسية الفرد للأستاذ
صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

* *

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية .
ص ٥٤١
قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ بإضافة مادة جديدة برقم ٣٢٤ مكررا إلى الباب الثاني
من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . ص ٥٢٥

قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ بتعديل نص المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . ص ٦٤٧

قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن وتصحيح الخطأ الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل له . ص ٥٤٨

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العامة . ص ٥٥٠

قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٦ بتقرير حكم وقفي على نص المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية . ص ٥٦٥

قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادتين ١٧٠ و ٢٢٩ من قانون العقوبات . ص ٥٥٨

قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تعديل المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المسائل المدنية والمادة ٢٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية . ص ٥٥٩

قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ باضافة بند جديد إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . ص ٥٦١

قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٦ باضافة فقرة جديدة إلى المادة ٥٨ من اللائحة العامة لبورصات العقود . ص ٥٦٣

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ص ٥٦٤

قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في الأوراق المالية . ص ٥٦٩

قانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٦ بامتداد العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتقرير حكم وقفي على نص المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية . ص ٥٧٠

قانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم احصائي جمركي بواقع ١٪ من القيمة علي جميع البضائع المستوردة . ص ٥٧٢

قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساسا لتعديل ضرائب الأطنان والمعدل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ . ص ٥٧٣

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلي - حسين ابو زهر - نصيف زكي - محمد شوقي - محمد انار قطب

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد و كمال المحكة وأحمد العروسي ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين)

٥١٧

٢ يونيو سنة ١٩٥٥

١ - دعوى لإبطال التصرف - بيع - تسجيل - طلبات المشتري التي لم يسجل عقده تعددت بطلب لإبطال التصرف الصادر للمشتري الذي سجل عقده وفقاً للمادة ١٤٣ مدني قديم - إضافته بعد ذلك طلباً آخر هو الحكم بصحة وثاق عقده - هذا لا يغير أساس الدعوى بحملها مفاضلة بين عقدين .

ب - دعوى لإبطال التصرف - بيع - تحقق الشروط المقررة لإعلان التصرف وفقاً للمادة ١٤٣ مدني قديم - رجوع المقار إلى ملكية المدين - حق المشتري الذي لم يسجل عقده مقصور على التنفيذ على المقار لاستيفاء دينه - ليس من حقه أن يعود للمطالبة بصحة وثاق عقده - على ذلك .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن طلبات المشتري الذي لم يسجل عقده أمام محكمة الموضوع قد تعددت بصفة أصلية واستقرت على التمسك بطلب لإبطال التصرف الصادر من البائع إلى المشتري الذي سجل عقده تأسيساً على المادة ١٤٣ من القانون

المدني القديم ، فإن إضافته إلى ذلك طلباً آخر هو الحكم بصحة وثاق عقده ليس من شأنه إهدار الطلب الأصلي في الدعوى وهو إبطال التصرف المؤسس على الدعوى البوليصة وتكون المحكمة إذ اعتبرت الدعوى مفاضلة بين عقدين لمجرد هذه الإضافة وأعلنت حكمها على ما بين الطرفين من تفاوت في الأثر القانوني لكل منهما ودون أن تعرض لبحث طلب إبطال التصرف استقلالاً قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه .

٢ - متى تحققت الشرائط المقررة لبطلان

التصرف تأسيساً على المادة ١٤٣ من القانون المدني القديم فإن مؤدى ذلك أن تعود ملكية العين المتصرف فيها إلى البائع ويكون من حق المشتري الذي لم يسجل عقده بوصفه دائئاً بالثمن التنفيذ عليها جبراً استيفاء لدينه وليس من شأن هذا التنفيذ أن يعود هذا المشتري إلى

بعث عقده الابتدائي ومطالبته الحكم بصحته ونفاذه ، لأن الملكية تكون قد انتقلت بالتسجيل إلى المشتري الذي سجل عقده بحجة بحق المشتري الذي يسجل بوصفه دائماً للبائع وليس للدائن في مقام التنفيذ بدينه أن يطالب بملكية العقار الذي يجري عليه التنفيذ .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون إذ اعتبر أن الدعوى في تكييفها مفاضلة بين عقدين صادرين من بائعة واحدة وإن أحدهما مسجل فيفضل الآخر ولو كان وليد تواطؤ ، مع أن أساس الخصومة أن مورث الطاعنين دائن بضمن العقار الذي اشتراه من « حلوه » فهو وإن كان مشترياً بعقد عرفي إلا أنه في الوقت نفسه بالنسبة لتصرف « حلوه » عن ذات العقار يعتبر دائماً لها بالثمن الذي قبضته ، ودينه سابق للتصرف الذي صدر من « حلوه » إلى « فهيمة » والغش والاضرار دليلهما قائم وقد اعسرت « حلوه » فلم يعد لها مال ولن يستطيع مورث الطاعنين وله دين بقيمة الثمن المدفوع أن يرجع بدينه عليها ، فتوافرت شرائط الدعوى البوليصة (المادة ١٤٣ مدني قديم) فيبطل العقد الصادر من « حلوه » إلى « فهيمة » ومن نتائج هذا البطلان أن يعود العقار حتى ولو كان قد انتقل بالتسجيل — إلى ملكية البائعة وإذن يحق له عقب هذا البطلان وعقب قيام نتائجه أن يطلب التنفيذ عيناً على ذات العقار اقتضاء لدينه وهو الثمن

الذي دفعه للصفقة التي اشتراها بالعقد المؤرخ ١٩/٢/١٩٣٤ ، ولكن الحكم المطعون فيه جاء يردد عبارة غامضة ويرتب عليها نتيجة خاطئة بقوله « إن مورث الطاعنين يطلبه صحة ونفاذ عقده وإنما يضع نفسه موضع المشتري بعقد عرفي غير مسجل ويطلب تفضيله على عقد المستأنفة المسجل وبذلك يكون قد أخرج نفسه من عداد الدائنين العاديين الذين لهم الحق في رفع الدعوى البوليصة توصلاً للحصول على دينهم لأنه هنا ليس بدائن وإنما يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقده ، ومن ثم فلا ينظر إلى توافر شروط الدعوى البوليصة من تدليس أو إفسار وغيرها أو عدم توافرها ، بل الذي يجدر بحثه هو أي العقدين يفضل الآخر وفقاً لأحكام قانون التسجيل » . وهذا تقرير خاطيء ومخالف للقانون يستوجب نقض الحكم .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه » وحيث إن مورث المستأنف عليهم عدل طلباته أمام محكمة أول درجة بإضافة طلب الحكم له إلى جانب بطلان عقد المستأنفة ، الحكم له أيضاً بصحة ونفاذ عقده . الابتدائي الصادر له من مورثة المستأنف عليه الثاني وهي نفس البائعة للمستأنفة ، قد ألبس دعواه ثوب مفاضلة بين عقدين صادرين إلى مشتريين مختلفين من بائع واحد ونزع عنها ثوب الدعوى البوليصة وحجته في تلك المفاضلة أن عقد المستأنفة ولو أنه سجل قبل عقده إلا أنه وليد تواطؤ بين الطرفين وأنه ترتب عليه إفسار البائعة » إلى إن قال « ويبين مما تقدم أن مورث المستأنف عليهم قد وضع نفسه بهذا التعديل في مركز المشتري بعقد

عرفني يطلب تفضيله به على عقد المستأنفة المسجل ويكون بذلك قد أخرج نفسه من عداد الدائنين العاديين الذين لهم حق رفع الدعوى البوليصة توصلها للحصول على دينهم فإنه هنا ليس له دين يطالب بالمحافظة عليه وإنما يطلب الحكم له بصحة ونفاذ عقده الصادر إليه ، فلا ينظر في هذا الصدد إلى توافر شروط الدعوى البوليصة ... وإنما الذي يجدر بحثه هو أي العقدين يفضل الآخر وفقا لأحكام قانون التسجيل ... » وبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة إذ ذهبت في تكييفها لدعوى الطاعنين إلى أنها مفاضلة بين عقدهم العرفي المؤرخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ وعقد المطعون عليها الأول الذي سجل حكم صحة التوقيع الصادر بشأنه تكون قد أخطأت في هذا التكييف : ذلك أن الثابت بالأوراق أن طلبات الطاعنين الختامية أمام محكمة أول درجة قد تحددت بصفة أصلية واستقرت على التمسك بطلب إبطال التصرف الصادر إلى المطعون عليها الأول تأسيسا على المادة ١٤٣ مدني قديم ، فإذا كان الطاعنون قد أضافوا إلى ذلك طلبا آخر هو الحكم لهم بصحة ونفاذ عقد مورثهم العرفي المؤرخ ١٩/٢/١٩٣٤ فإن إضافة مثل هذا الطلب ليس من شأنها أن تهدر الطلب الأصيل في الدعوى وهو إبطال التصرف المؤسس على الدعوى البوليصة ولا تأثير لها عليه . والمحكمة إذ اعتبرت الدعوى مفاضلة بين عقدين لمجرد هذه الإضافة وأعملت حكمها على ما بين الطلبين من تفاوت في الأثر القانوني لكل منهما ودون أن تعرض لبحث طلب إبطال التصرف

استقلالاً ، تكون قد خالفت القانون وأخطأت تطبيقه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه في خصوص هذا السبب .

« وحيث إن السبب الثاني يتحصل فيما يقوله الطاعنون إنه متى تحققت شرائط بطلان التصرف الصادر للمطعون عليها الأولى وفقا لحكم المادة ١٤٣ مدني قديم فإن العين المتصرف فيها تعود إلى ملكية البائعة كنتيجة لهذا البطلان وكان من حق الطاعنين التنفيذ عليها عينا وذلك بإجراء مفعول عقدهم العرفي ومؤدى هذا التنفيذ الحكم لهم بصحة ونفاذ عقدهم المشار إليه وهو ما طلبوه وتمسكوا به في الدعوى .بالإضافة إلى طلب البطلان .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه متى تحققت الشرائط المقررة لبطلان التصرف تأسيساً على المادة ١٤٣ مدني قديم فمؤدى ذلك أن تعود ملكية العين المتصرف فيها إلى البائعة ويكون من حق الطاعنين بوصفهم دائنين بالتمن التنفيذ عليها جبرا استيفاء لدينهم وليس من شأن هذا التنفيذ أن يعود الطاعنون إلى بحث عقدهم الابتدائي ومطالبتهم بالحكم بصحته ونفاذه لأن هذه الملكية قد انتقلت إلى المطعون عليها بالتسجيل محالة بحق الطاعنين بوصفهم دائني البائعة وليس للدائن في مقام التنفيذ بدينه أن يطالب بملكية العقار الذي يجري عليه التنفيذ والحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض هذا الطلب إعمالاً لأحكام قانون التسجيل كان قضاؤه صحيحاً في القانون مما يتعين معه رفض هذا السبب . »

(القضية رقم ٢٣١ سنة ٢١ ق) .

الرسمية ولا حجية له في إثبات أن المنسوب إليه الختم المطعون فيه هو الذي طلب إلى الختام أن يصنعه .

٤ — الطلب الذي يقدم لمصلحة المساحة لمراجعة عقد من العقود أو استمارة التغير التي تحررها المساحة لا تعتبر أيهما من الأوراق المعدة لإثبات شخصية الموقعين عليها وليس من مهمة الموظف القائم بها إثبات هذه الشخصية ولا تكون هذه الأوراق حجة بما فيها إلا بالنسبة للبيان الفني الذي تضمنته هذه الأوراق .

٥ — المحكمة غير ملزمة بالأخذ برأي الخبير ، ذلك أن هذا الرأي لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها .

(القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٩

٢ يونيو سنة ١٩٥٥

تعويض . حق ارتفاق . حكم . تسييه . قضاؤه بالتعويض عن التعرض في حق ارتفاق الري . استناده على حكم صادر بمنع التعرض في هذا الحق . خلطه بين ثبوت الحق وبمجرد حيازته . تأثير هذا الخلط في قضائه من حيث تحديد مدة التعرض وتقدير التعويض وتكوين عناصره . انعدام أساسه القانوني .

المبدأ القانوني

متى كانت محكمة الموضوع إذ قضت بتعويض المدعى عن الضرر الناشئ من حرمان أطيانه من الري لم تستثن الفرق بين ثبوت حق ارتفاق الري وبين مجرد حيازته التي تبيح

٥١٨

٢ يونيو سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . تحقيق الخطوط . دفع الوارث بحجبه توقيع مورثه . التمسك بالمقد هو التي يحصل عبء إثبات حصول التوقيع .

ب — إثبات . تزوير . القضاء بتزوير ورقة . حق المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها . اطراحها ما ثبت في دفتر الختام استنادا إلى القرائن التي ساقتها . لا خطأ .

ج — إثبات . أوراق رسمية . دفتر الختام . ليس من قبيل الأوراق الرسمية .

د — إثبات . أوراق رسمية . الطلب المقدم للمساحة لمراجعة عقد واستمارة التغير التي تحررها المساحة . عدم جواز اعتبار أيهما معدا لإثبات شخصية الموقعين عليه . مدى حجية هذه الأوراق .

هـ — إثبات . خير . عدم التزام المحكمة بالأخذ برأي الخبير .

المبادئ القانونية

١ — إذا طعن الوارث بأنه يجمل توقيع مورثه على العقد فإن التمسك بهذا العقد هو الذي يتحمل عبء إثبات صحته .

٢ — إذا كان للمحكمة وفقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات الجديد المقابلة المادة ٢٩٢ من القانون القديم أن تحكم برد بطلان أية ورقة رسمية كانت أم عرفية متى ظهر لها من حالتها ومن ظروف الدعوى أنها مزورة على أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك فإنه يكون لها من باب أولى أن تطرح ما ثبت في دفتر الختام استنادا إلى الظروف والقرائن السائغة التي استدل بها على وجهه نظرها .

٣ — دفتر الختام ليس من قبيل الأوراق

الاجراء المؤقت الذي أسبغه القانون على واقعة الحيازة ، فأسست قضاءها على ثبوت حق الارتفاق مستندة في ذلك إلى الحكم الصادر بمنع تعرض المدعي عليه للمدعي في حق ارتفاق الري ، مع أن هذا الحق لم يثبت بعد وكل ما أثبتته الحكم المذكور هو مجرد حيازة ظاهرة على المسقي يحميها القانون دون بحث في أصل الحق أو أساسه ، الأمر الذي كان يتعين معه على المحكمة مراعاة هذا الأساس ، وإذ هي لم تفعل ولم تلق بالا إلى مدى الفرق بينهما مما كان له أثر في قضائها من حيث تحديد مدة التعرض وتقدير التعويض ونقويم عناصره وانسحاب أثر ذلك التقدير إلى بدء التعرض المدعى به وتحديد مقابله عن مدة سابقة مع منازعة المدعي عليه في نشوء ملكيته في تلك المدة فإن حكمها يكون معدوم الأساس القانوني مما يستوجب نقضه .

المحكمة

» من حيث إن مما ينهاه الطاعنون على الحكم تناقض أسبابه وخلطه بين دعوى الملك ودعوى اليد رغم ما بينهما من حدود واضحة ، ذلك بأنه إذ أقام قضاءه بالتعويض تأسيساً على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ س اسكندرية وهي دعوى يد قصد منها حماية الحيازة المادية الظاهرة المستمرة لمدة سنة على المسقي موضوع النزاع وهو ما كان ينبغي — في رأي الطاعنين — إرجاؤه حتى يفصل في دعوى ملكية المسقي ، إلا أن الحكم

المطعون فيه رغم ذلك عاد فأكد وجود حق ارتفاق الري وثبوت له للطعون عليهما مع ما ينكره عليهما الطاعنون في خصوص هذا الحق بل رفعوا الدعوى رقم ٨٧٧ سنة ١٩٤٦ س اسكندرية بطلب تثبيت ملكيتهم لهذه المسقي مطهرة من أي حق بالارتفاق عليها مع كف منازعة المطعون عليهما فيها . فقضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض قام على دعامتين متناقضتين وجاء في إسناده مزيجاً بين سببين متنافرين لكل منهما أثره في تقدير المحكمة لعناصر الضرر وسببه ومدته وتقدير مقابله ، ولو اقتصر الحكم في قضائه بالتعويض على مجرد الإخلال بوضع اليد الذي سجله حكم منع التعرض رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ المشار إليه — رغم ما يهدد قضاءه إذا ما تجرد من سببه بالحكم للطاعنين بملكية المسقي . لو اقتصر الحكم على ذلك لتغير وجه الرأي في الحكم ، وأضاف الطاعنون أنه حتى مع تحديد مبدأ التعرض الذي قضى به الحكم رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ س اسكندرية بسنة سابقة على رفع الدعوى الابتدائية أمام محكمة كفر الدوار والمعلنة صحيفتها في ٨ من يناير سنة ١٩٤٤ كما هو شرط قبولها فإن التعويض المقضي به قد انسحب إلى سنة ١٩٤٠ أي قبل أن يتلقى مورث الطاعنين ملكية أطيانه بما يزيد على السنة إذ أن عقد شرائه تم وسجل في ديسمبر سنة ١٩٤١ وهو مقدم بملف الطعن ، ومع استحالة إسناد التعرض إلي مورث الطاعنين في ذلك التاريخ فإن الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى ذلك وجاوز في قضائه هذه المدة بغير مقتضى مما يجعله باطلاً لقصور أسبابه مستوجباً نقضه . » ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد

ضمن أسبابه » وبما أن الثابت مما سبق أن المستأنف عليهما « المطعون عليهما » لم ينازعا مورث المستأنفين « الطاعنين » ملكية المسقى بل أن دفاعهما في القضايا التي تناولتها الخصومة بين الطرفين أن أساس حقهما الانتفاع بالمسقى وأنهما كانا واضعى اليد على حق الارتفاق هذا وأن مورث المستأنفين قام بحرمانهما من هذا الحق وترتب على عملة هذا الضرر الذي قاما بالمطالبة بالتعويض عنه ... ثم عاد الحكم فقرر « وبما أنه ثبت من الحكم الصادر في القضية رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ استئناف اسكندرية وجود هذا الحق بناء على تقرير الخبير الذي تقدم في القضية المذكورة وقد رفع مورث المستأنفين نقضاً عن هذا الحكم قضى برفضه أما إقامة مورث المستأنفين القضية رقم ٨٧٧ سنة ١٩٤٦ فلا تأثير لها على إثبات وضع يد المستأنف عليهما على حق الانتفاع وأن حرمانهما من استعمال هذا الحق قد سبب لهما ضرراً يجب تعويضهما عنه ، ومتى ثبت وضع يد المستأنف عليهما بالحكم النهائي السابق ذكره الذي قضى بمنع تعرض مورث المستأنفين للمستأنف عليهما فقد وجب تعويض هذين عما أصابهما من ضرر ، بصرف النظر عن ثبوت ملكية المستأنفين للمسقى المذكورة ما دام الحكم النهائي قد صدر بقيام حق الارتفاق على هذا المسقى ... » ثم أورد الحكم عند تحدده عن الضرر الذي لحق أرض المطعون عليهما بطريقة تقويمه وتحديد مدة التعرض نقلاً عن تقرير الخبير ما يلي :

« أما عن الضرر فسببه هو عدم رى أرض المطعون عليهما بسبب حجز المياه

بواسطة السحارة والسد ، وأما عن قيمة الضرر فأرى أنه لما كانت أرض المطعون عليهما بوراً وكانت تزرع في السنين السابقة فلاعادة إعدادها للزراعة من جديد تحتاج إلى ثلاث سنوات : الأولى تكون بدون إيراد مقابل الاصلاح . والثانية يكون الفدان بواقع جنيه . وفي السنة الثالثة بواقع ٢ جنيه للفدان إنتاج وذلك في سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ حيث قرر المدعي عليه الأول أنه انتهى من وضع السحارة في سنة ١٩٤٠ » إلى أن قال « وبناء عليه يكون التعويض المستحق للمدعين « المطعون عليهما » كالاتي في سنة ١٩٤٠ — ١٠٠٠ ج مقابل تكاليف الاصلاح والايجار ، وهكذا انتهى إلى مبلغ ٤٨٧٥ جنيهاً عن السنوات من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٧ وهو ما اعتمده الحكم وقضى به . وبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة لم تستنب الفرق بين ثبوت حق ارتفاق الرى وبين مجرد حيازته التي تبيح الاجراء المؤقت الذي أسبغه القانون على واقعة الحيازة فأستقت قضاءها بالتعويض على ثبوت حق الارتفاق مع أن هذا الحق لم يثبت بعد ، وكل ما أثبتته الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ س اسكندرية بمنع التعرض وجود مجرد حيازة ظاهرة على المسقى يحميها القانون دون بحث في أصل الحق أو أساسه مما كان ينبغي معه على المحكمة وهي تفصل في طلب التعويض مزعاة هذا الأساس ، وإذا لم تفعل ولم تلق بالا إلى مدى الفرق بينهما كما كان له أثره في قضائهما من حيث تحديد مدة التعويض وتقدير التعويض وتقويم عناصره وانسحاب أثر ذلك التقدير إلى بدء التعرض

٥٢١

٢ يونيو سنة ١٩٥٥

استئناف . صحيفة الاستئناف . إعلانها في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف المختلطة . لا بطلان . لا ينير من ذلك رفع الاستئناف أمام المحاكم الوطنية خلال العطلة القضائية التي انقضت بعدها ولاية المحاكم المختلطة .

المبدأ القانوني

متى كانت صحيفة الاستئناف قد أعلنت في ظل قانون المرافعات المختلط الذي لا يوجب التوقيع عليها من أحد المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف ، كما لا يوجب هذا الاجراء قانون المحاماة المختلط ، فان هذا الاستئناف عملاً بالمادة ٢ من قانون المرافعات الجديد يكون قد تم صحيحاً وفقاً للأجراءات التي كان معمولاً بها أمام المحاكم المختلطة ولا يجري عليه حكم المادة ٢٣ من قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية الذي يوجب الاجراء المشار إليه ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الاستئناف قد رفع أمام المحكمة الوطنية في خلال العطلة القضائية التي تنقضي بعدها ولاية المحاكم المختلطة .

المحكمة

« ... من حيث إن مما ينعاها الطاعنون في السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وذلك أنه قضى ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم المختلطة عملاً

المدعي به وتحديد مقابله ابتداء من سنة ١٩٤٠ مع قيام اعتراض الطاعنين على ذلك بأن ملكية مورثهم لم تنشأ إلا في ديسمبر سنة ١٩٤١ حسب الثابت بعقد تمليكهم المقدم بملف الطعن ، كان حكمها معدوم الأساس قانوناً مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . »

(القضية رقم ٣٤٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سامان وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٥٢٠

٢ يونيو سنة ١٩٥٥

إثبات . قواعد الإثبات . عدم تعلها بالنظام العام . قيام المانع الأدبي من الحصول على كتابة . لا يجوز للمحكمة أن تقرره من تلقاء نفسها وتنقض بإحالة الدعوى على التحقيق دون التمسك به .

المبدأ القانوني

لما كانت قواعد الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام فانه لا يحل لمحكمة الموضوع أن تقرر من تلقاء نفسها بقيام المانع الأدبي من الحصول على سند كتابي وتنقض بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما لا يجوز إثباته إلا بالكتابة ، بل يجب على من يدعي وجود هذا المانع أن يتمسك به . ثم يكون للمحكمة بعد ذلك أن تقدر دفاعه وتجزئ الإثبات بالبينة أو لا تجيزه .

(القضية رقم ٧٩ سنة ٢٢ ق الهيئة السابقة) .

وهو لا يوجب التوقيع على الصحيفة من أحد المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف ، كما لا يوجب هذا الاجراء قانون المحاماة المختلط ومن ثم يكون استئناف الطاعنين وفقاً للمادة ٢ من قانون المرافعات الجديد قد تم صحيحاً وفقاً للاجراءات التي كان معمولاً بها أمام المحاكم المختلطة فلا يجرى عليها مانص عليه بالمادة ٢٣ من قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية التي توجب الاجراء السالف الذكر ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الاستئناف قد رفع أمام المحاكم الوطنية ولم يرفع أمام المحاكم المختلطة وذلك لأن المحاكم الأخيرة كانت في عطلة تنقضي بعدها في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولايتها مما لم يكن من المستساغ معه وقتئذ تحديد جلسة أمامها لا يمكن أن توجد . وقد نصت المادة الثامنة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ على أن الدعاوى ترفع ابتداء من يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ من الأجانب أو عليهم إلى المحاكم الوطنية وفقاً للاجراءات المعمول بها أمام هذه المحاكم — ولازم هذا أن تتبع في إجراءات الدعاوى التي ترفع قبل ذلك الاجراءات التي كانت متبعة أمام المحاكم المختلطة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضي ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الاستئنافية مع أن هذا الاجراء غير لازم الاتباع لما أنف ذكره ، فانه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن الأخرى .

(القضية رقم ١٣٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان وعمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

بقانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ مع أن الاستئناف رفع في ظل التشريعات التي كان معمولاً بها أمام المحاكم المختلطة وهي لا توجب الاجراء السالف الذكر لا في قانون المحامين المقررين أمام المحاكم المختلطة ولا في قانون المرافعات المختلط اكتفاء باتخاذ مكتب المحامي الذي رفع الدعوى محلاً مختاراً في صحيفة الاستئناف ، ومن ثم فلا يجرى على صحيفة الاستئناف التي أعلنها الطاعنون في ٢٦/٩/١٩٤٩ ما يجرى من تشريعات خاصة بالتداعي أمام المحاكم الوطنية التي حلت محل المحاكم المختلطة ، وأنه متى كان قد تم إجراء الاستئناف في ظل قانون المرافعات المختلط فلا يكون ثمة محل للأخذ بما نص عليه قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، وذلك عملاً بالمادة الثانية من قانون المرافعات الجديد التي تنص على أن « كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك ولا يجرى ما يستحدث من مواعيد السقوط إلا من تاريخ القانون الذي استحدثها » وبذلك تكون العبرة في تطبيق القانون الواجب العمل به عند نظر الاستئناف هو التاريخ الذي أعلنت فيه صحيفته مما يترتب عليه العمل بالاجراءات المعمول بها أمام المحاكم المختلطة التي قام محضرها بإعلان صحيفة الاستئناف والتي بموجب لائحة رسومها دفع رسم تلك الصحيفة .

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ، ذلك بأن الطاعنين قد أعلنوا صحيفة الاستئناف في ٢٦ و ٢٧/٩/١٩٤٩ في ظل قانون المرافعات المختلط الذي كان سارياً وقتئذ ،

٥٢٢

٢ يونيو سنة ١٩٥٥

١ — موظفون . ضابط بالجيش أحيل إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين . إعادته إلى وظيفة مدنية . عدم اكتسابه الحق في الترقية طبقا لقواعد الجيش . لا يترتب من ذلك أن يكون مستدبا للعمل في وظيفة عسكرية بالجيش .
ب — موظفون . ترقية . عدم ترقية الموظف يرجع إلى أسباب المواءمة والاختيار . لا مخالفة في ذلك للقانون .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الموظف ضابطا بالجيش وأحيل إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين وفقا لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، ثم أعيد تعيينه في وظيفة مدنية واستمر فيها حتي إحالته علي المعاش وفقا لقانون المعاشات المدنية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فإنه لا يكون قد اكتسب حقا في الترقية طبقا لقواعد الجيش حتي ولو كان مستدبا للعمل في وظيفة عسكرية بالجيش .

٢ — متى كان عدم ترقية الموظف في وظيفته المدنية راجعا إلى أسباب المواءمة والاختيار عند النظر في الترقية فإن الحكومة لا تكون قد خالفت القانون أو أساءت استعمال السلطة .

(القضية رقم ١٦٠ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبدالعزيز سليمان وأحمد العروسي وعمود عباد المستشارين) .

٥٢٣

٢ يونيو سنة ١٩٥٥

١ — نقض . طعن . تقرير الطعن . البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . الغرض منها . متى يكون البيان كافيا .
ب — أحوال شخصية . نيابة عامة . وجوب تدخلها في قضايا الأحوال الشخصية . سماع رأي النيابة وإثباته في الحكم . هو من البيانات الجوهرية . يترتب على عدم إثباته بطلان الحكم .

المبادئ القانونية

١ — جرى قضاء هذه المحكمة بأن الغرض الذي رعى إليه الشارع في المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض المقابلة للمادة ٢٩٩ مرافعات من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو اعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته وموطنه علما كافيا ، وكل تبيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به الغرض .

٢ — ان الشارع إذ أوجب بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية واذ أوجب أيضا في المادة ٣٤٩ مرافعات علي المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأي النيابة فقد دل بذلك على أن سماع رأي النيابة في دعاوي الأحوال الشخصية وإثبات هذا الرأي ضمن بيانات الحكم هو من البيانات

الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الحكم .

(انضباط رقم ٧ سنة ٢٥ ق «أحوال شخصية» رئاسة
وعضوية السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة
وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي وعبد مؤاد جابر
ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٥٢٤

٩ يونيه سنة ١٩٥٥

مسئولية . عقد . مسئولية المقاول والمهندس المعماري
عن خلل البناء . مدى هذه المسؤولية .

المبدأ القانوني

لم تشترط المادة ٤٠٩ من القانون المدني
القديم لقيام مسؤولية المقاول والمهندس
المعماري غير حدوث الخلل في البناء ولم تنقل
عن التشريع الفرنسي ما تقضي به المادة ١٧٩٢
من ضرورة حصول التهدم الكلي أو الجزئي ،
ومن ثم فانه وفقا لما جرى به قضاء هذه
المحكمة يكفي لقبول دعوى الضمان أن يكون
العيب المدعى به في البناء خلافا في متانته وأن
يكون خفيا بحيث لا يكون في استطاعة
صاحب البناء اكتشافه وقت التسليم ،
كمسئولية البائع عن العيوب الخفية مع فارق
في مدة الضمان إذ جمعها القانون في حالة خال
البناء مدة عشر سنين كاملة .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على ثلاثة
أسباب ينعي الطاعن بالأول والثاني منها على
الحكم المظعون فيه الخطأ في القانون وفي

تطبيقه ثم القصور في تسييبه ، لأن الحكم لم يبين
مواد القانون التي ارتكن عليها في قضائه —
ومع ذلك فالظاهر أنه أعمل نص المادة ٤٠٩
من القانون المدني القديم مع أنها لا تنطبق على
واقعة الدعوى لأنه يشترط في تطبيقها أن
يكون الخلل الحاصل في البناء متذرا بخطر
التهدم والسقوط على اعتبار أن مسؤولية
المقاول أساسها هو توقع انهيار البناء على
الساكنين فيه أو على المارة وليس أساسها
سوء الصناعة ولا نقص قيمة المباني — فيجب
لذلك أن يكون الخطر متحققا وداهما والحكم
لم يثبت شيئا من ذلك فلا مسؤولية على المقاول
على أي وجه من الوجوه خصوصا وأن
الاتفاق تم بينه وبين المطعون عليه على بناء
المزلة دوراً واحداً « فيلا » لا على أكثر من
ذلك — وقد استراحت المباني الآن ويمكن
بعد ترميمها أن تعمر عشرات السنين وأن
تحتل فوقها ثلاثة أدوار أخرى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود
أولا بأن المطعون عليه حين رفع دعوى إثبات
الحالة (٢٥٩٩ لسنة ١٩٤٧ بتدر طنطا) جعل
أساسها المادة ٤٠٩ من القانون المدني الذي
كان ساريا وقت ذلك وكان يحكم واقعة النزاع
بالتالي — وحين رفع دعوى الموضوع (٧٨٦
سنة ١٩٤٨ مدني كلي طنطا) قضت المحكمة
له بطلانيته مستندة على تلك المادة نفسها — فلما
استأنف الطاعن ذلك الحكم ردد في عريضة
استئنافه وفي مرافعاته ومذكراته عدم
انطباق هذه المادة على النحو الذي يتمسك به
في طعنه الحالي ثم تولت المحكمة في حكمها
المطعون فيه مناقشة ذلك كله والرد عليه مما
يقطع بعدم صحة قول الطاعن في هذا الخصوص .

تقاوم التفتت وأن سبب الخلل يرجع إلى قلة سمك الدكة وسوء تركيبها فأصبحت غير كافية لتحمل المباني لأن سلامتها تتوقف على قوة تحمل هذه الدكة — وبعد أن نقل الحكم ذلك كله انتحى إلى القول « إنه يمكن القول بكل اطمئنان أن سبب الشروخ يرجع فقط إلى ضعف الدكة وصنعها بمهمات لا تصلح لنظيرها — وهو خطأ جسيم — يسأل عنه المسألف (الطاعن) باعتباره المقاول الذي تعهد بالعمل ولا يقلل من مسؤوليته أن يكون العمل قد تم بإشراف مهندس آخر وأنهما مسئولان معاً عن هذا العيب — مادام أنه لم يراع في عمله ما تقتضيه قواعد الفن وأصوله — ولو تلقى من المهندس معلومات تخالف تلك الأصول — لأن المقاول مسئول في عمله عن المهندس فيما يدخل في حدود صناعته — بل إن مسؤوليته عن الخطأ الجسيم تظل قائمة قبل المالك حتى ولو أذنه في ذلك صاحب المالك نفسه » وهذا الذي قرره الحكم في أسبابه المفصلة مستنداً إلى عقد المقاولة وإلى تقارير الخبراء لا يخالف حكم المادة ٤٠٩ مدني قديم التي تنص على أن المهندس المعماري والمقاول مسئولان مع التضامن عن خلل البناء وذلك في مدى عشر سنوات ولو كان ناشئاً عن عيب الأرض أو كان المالك أذن في إنشاء أبنية معينة فلم تشترط المادة غير حدوث الخلل في البناء ولم تنقل عن التشريع الفرنسي ما تقضي به المادة ١٧٩٢ من ضرورة حصول التهدم الكلي أو الجزئي ولذلك جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لقبول دعوى الضمان في هذه الحالة أن يكون العيب المدعى به في البناء خلافاً في مثاقفه وأن يكون خفياً

ومردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه في سبيل البحث في تطبيق هذه المادة استعرض تقارير الخبراء الثلاثة وأخذ بتقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف استجابة لطلب الطاعن ليكون مرجحاً بين خبر دعوى إثبات الحالة وبين الخبير الاستشاري الذي استند إليه المطعون عليه فنقل عن خبير الاستئناف ما أكد من ثبوت الخلل في المباني ومن قيام المخالفات الكثيرة لشروط عقد المقاولة وحصرها كلها في تسعة بنود أهمها : (١) أن المنزل مكون من دور واحد ومبنى بالطوب الأحمر وبمونة الجير والحجرة وقد وجدت به شروخ بالواجهتين الغربية والقبلية وكذا بئر السلم وبعض الحجرات (٣، ٧) عملت الدكة بارتفاع أقل من المتفق عليه بين ٨ و ١٠ و ١٠ و ٢٠ متراً وتحدد بالشروط عمل دكة بسمك ٢٠ و ١٠ متراً بكسر الطوب ومونة الجير والحجرة وهذا خطأ عظيم — لأن الدكة يجب أن تكون من مادة صلبة ومينة لتحمل ثقل المباني والميدة فوقها وكان الواجب أن تكون من الزلط أو من قطع صغيرة من حجر الدبش وألا يقل سمكها عن ٥٠ و ١٠ متراً — (٨) لوحظ عدم وصول الشروخ للميدة وعلى ذلك يكون سبب هذه الشروخ هو ضعف الدكة التي لم تتحمل ضغط الميدة ولا المباني فحصلت بها انكماش تسبب عنه عدم توازنها وتبعاً لذلك حصل عدم توازن المباني فحصلت الشروخ الموجودة بها — ثم انتهى الخبير بعد مناقشة الخبراء الآخرين إلى القول بأن المبنى الحالي في عرض مبانيه وارتفاعه يحمل بناء دورين إذا كانت مواد البناء

بحيث لم يستطع صاحب البناء اكتشافه وقت التسلم — كاستئولية البائع عن العيوب الخفية مع فارق في مدة الضمان إذ جعلها القانون في حالة خلل البناء مدة عشر سنين كاملة (الحكم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٣٩ في قضية الطعن ٥٧ سنة ٨ ق) .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه استبعد ما قال به الخبير الاستشاري خاصاً بالعمود البحري — كما استبعد المصروفات التي قدرها لإصلاحه واستند في ذلك على تقرير الخبيرين المنتدبين من المحكمتين الابتدائية والاستئنافية — ثم استبعد الحكم فوق ذلك مبلغ التعويض الذي كان يطالب به المطعون عليه وحكمت له به المحكمة الابتدائية لما ثبت لمحكمة الاستئناف من أن المطعون عليه أقام بالمنزل لم يبرحه قبل رفع الدعوى ولا أثناء السير فيها — ورغم هذا الاستبعاد كله فإن المحكمة قضت بمسئولية الطاعن عن باقي أوجه الخلل وعن المخالفات التي قيل بوجودها على غير ما اتفق عليه في عقد المقاولة وعلى غير ما يقضي به القانون .

« ومن حيث إنه ثابت من التفصيل السابق إirاده في الرد على السبب الأول أن المحكمة بما لها من سلطة التقدير اعتمدت فيما انتهت إليه على ما انعقد عليه إجماع الخبراء الثلاثة وما قرره الخبير المرجح من مخالفات شروط عقد المقاولة ومن عدم مراعاة ما تقتضيه قواعد الفن وأصوله مما ترتب عليه خطأ الطاعن ومسئوليته واستبعدت ما وقع فيه الخلاف بينهم وما لم يثبت صحته من طلبات المطعون عليه في أسباب مقبولة تكفي لحل

الحكم وليس فيما قرره المحكمة تناقض يعيب الحكم ، ويتعين لذلك رفض هذا السبب . « ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٨٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبدالواحد على المستشارين) .

٥٢٥

٩ يونيو سنة ١٩٥٥

تزوير . غرامة التزوير . هي جزاء محدها القانون الساري وقت التقرير بالتزوير . تحديد هذه الغرامة هو من النظام العام .

المبدأ القانوني

جرت قضاء محكمة النقض على أن غرامة التزوير هي جزاء أوجبه القانون على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها وإن القضاء بهذه الغرامة يكون وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت التقرير بالتزوير ، ولما كان إيقاع الغرامة بوصفها جزاء هو أمر متعلق بالنظام العام فإنه يكون لمحكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها . وإذن فمتى كان التقرير بالطعن بالتزوير وإعلان أدلته قد حدث في ظل قانون المرافعات القديم فإن الغرامة الواجب الحكم بها هي التي حددتها المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم بمبلغ عشرين جنيناً .

(القضية رقم ١٦٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمد عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٥٢٦

١٦ يونيو سنة ١٩٥٥

حيازة . دعاوى الحيازة . عدم جواز الجمع بينها وبين دعاوى الملك . هذا الحظر موجه للخصوم والقاضي على السواء . عدم جواز البت في مستندات التملك بالصحة أو بالتزوير .

المبدأ القانوني

الأساس الأصلي لدعاوى الحيازة هو الحيازة بشروطها القانونية ، فلا محل للتعرض فيها لبحث الملكية وفحص ما يتمسك به الخصوم من مستنداتهم إلا أن يكون ذلك على سبيل الاستئناس يستخلص منها القاضي كل ما كان متعلقا بالحيازة وصفقتها وبشرط أن لا يكون الرجوع إلى مستندات الملك مقصودا لتحرى الحق ، وتلك قاعدة يرتبط بها المدعي والمدعى عليه وقاضي الدعوى ، فلا يجوز للمدعى أن يجمع في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق ولا يجوز للمدعى عليه أن يدفعها بالاستناد إلى الحق ولا أن يقيم القاضي حكمه على أساس ثبوت الحق أو نفيه . وإذن فإنه يكون من غير المقبول فحص مستندات ملكية الخصوم في دعاوى الحيازة والبت في شأنها بالصحة أو بالتزوير لما في ذلك من المساس بالحق وجودا وعدما .

(القضية رقم ٢٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٥٢٧

١٦ يونيو سنة ١٩٥٥

١ - اختصاص . إحالة . إحالة الدعاوى إلى المحاكم المختصة وفقا لقانون المرافعات الجديد . الدعاوى المستتناة من الإحالة . صدور حكم تمهيدى في الدعوى غير منه للخصومة كلها أو بعضها . لا يمنع من الإحالة . المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .

ب - اختصاص . الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . هو من النظام العام . جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى . المادة ١٣٤ مرافعات جديد .

المبادئ القانونية

١ - إن المشرع إذ أوجب بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محكمة المواد الجزئية بمقتضى هذا القانون قد استثنى من حكمها الدعاوى التي حكم فيها حضوريا أو غيابيا أو كانت مؤجلة للنطق بالحكم فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد وذلك رعاية لحقوق ثبتت أو مصالح رآها جديرة بالاستثناء ولحكم قدرها هي أن يكون من الأقرب إلى السداد والقصد أن لا تنزع الدعاوى التي حجزت للحكم من المحكمة التي أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها ، ومن ثم فإنه لا يمنع من الإحالة على محكمة المواد الجزئية أن تكون المحكمة الابتدائية التي تعدل اختصاصها قد أصدرت في الدعوى حكما قبل الفصل في موضوعها غير منه للخصومة كلها أو

الاستئناف على شهادة الشهود أمام محكمة أول درجة مع استبعاد أقوال الشاهد الذي أصبح خصما في لدعوى .
تقريرها أن أقوال باقي الشهود تكفي للإثبات . خطأ .

المبادئ القانونية

١ - الأصل في إعلان الأوراق وفقاً للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصحابه وفقاً للمادة ١٢ مرافعات ، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه أو أغفل بيان العلاقة بينه وبين من تسلم صورة الإعلان ، فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان .

٢ - ١ - كانت المصلحة هي مناط الدفع كما هي مناط الدعوى فإنه لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي أهلية متى كان العيب الذي شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال ، إذ بزواله تصبح إجراءات التقاضي صحيحة ومنتهجة لآثارها في حق الخصمين على السواء منذ بدايتها وتنتفي كل مصلحة في الطعن عليها . وإذن فمتى كان الواقع هو أن الخصم الثالث قد تدخل في الدعوى المرفوعة من ناقص الأهلية بطلبات يدعيها لنفسه وجهها إلى المدعى شخصياً لا إلى شخص من يمثله قانوناً كما أنه إذ استأنف الحكم الابتدائي وجه الاستئناف إلى ناقص الأهلية شخصياً ثم دفع ببطلان الخصومة

بعضها ، إذ مثل هذا الحكم لا يتدرج في الأحكام المستثناة التي قدر الشارع في صدورها ما يمنع من امتداد طائلة القانون الجديد إلى الدعوى .

٢ - الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات يصبح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك لأن الاختصاص بحسب نوع الدعوى أو قيمتها أصبح وفقاً لأحكام المادة ١٣٤ من القانون الجديد متعلقاً بالنظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يجوز للخصوم الاتفاق على رفع النزاع إلى محكمة غير مختصة به اختصاصاً نوعياً .

(القضية رقم ١٢٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكل المحكمة وعبد العزيز سليمان وعمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٥٢٨

١٦ يونيو سنة ١٩٥٥

١ - إعلان . تسلم صورة الأوراق المراد إعلانها .
لن تسلم الصورة ؟ اغفال المحضر يات العلاقة بين تسلم الصورة والمعلن اليه . بطلان الإعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

ب - دعوى . دفع . مصلحة . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي أهلية . زوال العيب . انعدام المصلحة في الدفع . لا خطأ .

ج - إثبات . شهادة . إجراءات . سماع شهادة شاهد أمام محكمة أول درجة . تدخل هذا الشاهد في الاستئناف منضم إلى أحد الخصوم . اعتماد الحكم

المبدأ القانوني

متى كان الواقع هو أن المدعى قد طلب الحكم بصحة وتناذ عقد بيع عقار قيمته ٢٠٠ جنيهها وأثناء نظر الدعوى قدم أحد الخصوم عقدا يتضمن شراءه جزءا من هذا العقار بثمن مقداره ٢٤٠ جنيهها ، وكان المدعى قد طعن في هذا العقد بالتزوير طالبا الحكم برده وبطلانه بالنسبة إلى تسعة قرار يربط قيمتها ١٥٧ جنيهها ، فقضت المحكمة برد وبطلان العقد المطعون فيه وفقا لطلبات المدعى وكانت محكمة الدرجة الثانية إذ قضت بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير لقلة النصاب قد استندت إلى أن دعوى التزوير تقدر بقيمة العقد المطعون فيه وهذا العقد يقل قيمته عن ٢٥٠ جنيهها وهو النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون ، ذلك أن المشرع وإن كان قد قرر أن دعوى التزوير الأصلية تقدر بقيمة الحق المثبت في الحرر المطعون فيه وفقا للمادة ٤٠ من قانون المرافعات إلا أن دعوى التزوير في هذه الصورة هي بمثابة طلب عارض ودفاع في الخصومة الأصلية وتقدر قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية التي لا نزاع في أنها تزيد على النصاب الجائر استئنافه .

(القضية رقم ١١٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ونقيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان وعمود عباد وعبد عبد الواحد علي المستشارين) .

ومأثر تباع عليهم بسبب نقص الأهلية المستأنف عليه وكان الوصي على ناقص الأهلية قد تدخل في الخصومة وطلب تأييد الحكم المستأنف فإنه لا يكون لصاحب الدفع مصلحة فيه ولا تكون المحكمة قد أخطأت إذ قضت برفضه .

٣ - متى كانت محكمة أول درجة إذ سمعت شهادة وصي الخصومة المتدخل في الاستئناف منضا إلى ناقص الأهلية لم يكن طرفا في الدعوى المطروحة عليها وكان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي مستندا إلى أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة قد قرر أنه مع استبعاد شهادة وصي الخصومة فإن أقوال باقي الشهود تكفي لإثبات ما قضى به ، لما كان ذلك فإن المحكمة تكون قد اطمأنت في حدود سلطتها الموضوعية إلى أقوال شهود الإثبات مع استبعاد شهادة وصي الخصومة ويكون النعي عليها في هذا الخصوص على غير أساس .

(القضية رقم ١٢٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وأحمد الروسى ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

٥٢٩

١٦ يونيو سنة ١٩٥٥

تزوير . دعوى . استئناف . نصاب الاستئناف . دعوى التزوير القرعية . تقدير قيمتها لتحديد نصاب الاستئناف . مثاله .

٥٣٠

١٦ يونيه سنة ١٩٥٥

١ — حكم . تسببه . حكم بتقدير أتعاب محام عن القضايا التي باشرها لمصلحة موكله . اعتماده على مستندات محررة باللغة اليونانية . اعتراف المحكمة بذات الحكم بجهلها باللغة اليونانية . تناقض . بطلان .

ب — حكم . تسببه . إغفال المحكمة طلب ترجمة مستندات الدعوى إلى اللغة العربية . مخالفة الحكم للمادة ٢٦ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ونصوري .

ج — حكم . تصحيحه . إغفال الفصل في بعض الطلبات وطلب الفصل فيها من جديد وقتا للمادة ٣٦٨ مرفعات . التصحيح به هو إغفال هذه الطلبات سهوا أو غلطا . قضاء الحكم صراحة أو ضمنا برفض هذه الطلبات . وسيلة التصحيح . هي الطعن في الحكم بالطريق المناسب .

د — حكم . القبول المانع من الطعن فيه . شرطه . مثال .

ه — فوائده . حكم . تسببه . رفض طلب الفوائد من مبلغ من التوحد محكوم به . مقابل أتعاب المحاماة دون إيراد أسباب تبرر الرفض . تصور . مثال .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت المحكمة بعد أن قررت في صدر حكمها أنه كان من الأصوب أن يستصدر المحامي أمرا بتقدير أتعابه من المحكمة القنصلية اليونانية عن القضايا التي فصلت فيها خصوصا وإن المذكرات والمستندات أساس المطالبة مكتوبة باللغة اليونانية التي تجهلها المحكمة ولم تترجم بأكملها إلى اللغة العربية عادت فأقامت قضاءها للمحامي بما يستحقه من أتعاب عن مباشرة الأعمال القضائية وغير القضائية أمام جهتي التقاضي القنصلية والمختلط

على ذات المستندات المقدمة في الدعوى ومنها المستندات المحررة باللغة اليونانية التي تجهل حقيقتها ، فإن حكمها يكون معيبا يعيب التناقض .

٢ — إغفال المحكمة طلب ترجمة المستندات

التي أقامت عليها قضاءها بتقدير أتعاب المحامي من اللغة اليونانية إلى اللغة العربية يجعل حكمها مخالفا للمادة ٢٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . إصدار قانون نظام القضاء التي تقرر بأن لغة المحاكم هي اللغة العربية فضلا عن قصوره في التسبب قصورا يستوجب نقضه .

٣ — الاستفادة من صريح نص المادة ٣٦٨

من قانون المرافعات أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت سهوا أو غلطا الفصل في طلب موضوعي إغفالا كليا يجعل الطلب باقيا معلقا أمانها لم يقض فيه قضاء ضمنا مما يحسن معه الرجوع إلى نفس المحكمة بطلب عادي ليس له موعد محدد يسقط بانقضائه الحق في تقديمه ، أما إذا كان الاستفادة من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب فإن وسيلة تصحيح الحكم إنما تكون بالطعن فيه باحدى طرق الطعن العادية أو غير العادية إذا كان قابلا لها . وإذن فمتى كان الواقع هو أن المحكمة بعد أن قضت للخصم بالمبلغ الذي قدرته له رفضت القضاء له بالفوائد بقولها « ورفض ماعدا

٥٣١

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥

١ — علامات تجارية . عدم جواز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها مستقلة عن المحل أو مشروع الاستغلال . عدم جواز الاستناد في إباحة التصرف في العلامة مستقلة إلى المادة ١٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

ب — علامات تجارية . عدم جواز التصرف في العلامة التجارية مستقلة عن المصنع . لا يغير من ذلك أن يكون المصنع الذي تتبعه العلامة موجوداً في مصر أو في الخارج .

ج — علامات تجارية . القول بأن المادة ٦ من اتفاقية باريس الصادر بها القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ التي منعت التصرف في العلامة التجارية مستقلة . على غير أساس .

د — علامات تجارية . أحكام عرفية . طلب شطب تسجيل العلامات التجارية وسدور حكم ابتدائي في هذا الطلب قبل ترخيص الحارس العام على أموال الرعايا الألمان للمشتري باستعمالها . لا مخالفة في ذلك لقانون الأحكام العرفية .

المبادئ القانونية

١ — منع الشارع بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها منفصلة عن المحل التجاري أو مشروع الاستغلال وذلك حماية للجمهور من الخديعة ومنعا لتضليله بالنسبة لمصدر البضاعة ولا يجوز الاستناد في إباحة التصرف في العلامة التجارية مستقلة عن المحل إلى نص المادة ١٩ من القانون المذكور إذ الواضح من نص هذه المادة أن الشارع لم ير إهداراً ماسبق تقريره في المادة السابقة من منع نقل ملكية

ذلك من الطلبات» ان سبيل الخصم للمطالبة بهذه الفوائد هي الطعن في الحكم بالطريق المناسب .
٤ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن ما يكون به قبول الحكم المانع من الطعن من قول أو عمل أو إجراء يجب أن يكون دالاً على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتل الشك ، وإذن فمتى كان المحكوم له إذ قبض المبلغ المحكوم به قد احتفظ بحقه في الطعن بطريق النقض لعدم الحكم له بالفوائد القانونية عن هذا المبلغ فإن سكوته عن الرد على خطاب موجه إليه من المحكوم عليه يخبره فيه بعدم أحقيته في الفوائد التي حكم برفضها لا يفيد تركه الحق في الطعن على الحكم .

٥ — متى كانت المحكمة إذ قضت للمحامي بالمبلغ الذي قدرته له مقابل الأعمال التي باشرها لصالح موكله قد رفضت طلب الفوائد دون أن تورد أسباباً تبرر هذا الرفض فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور ، ذلك أن الفوائد في صورة الدعوى إنما هي تعويض قانوني عن التأخير في الوفاء بالالتزام بدفع مبلغ من النقود مصدره عقد الوكالة التي كانت قائمة بين الطرفين وهي تستحق للوكيل من يوم إعلان صحيفة الدعوى عملاً بنص المادة ١٨٢ من القانون المدني المختلط الذي يحكم النزاع المقابلة للمادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد .

(القضاة رقا ٢١٨ و ٢٦٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وأحمد العروسي وعبد العزيز سلمان وعمود عياد المستشارين) .

٣ — لا محل للقول بأن المادة السادسة من اتفاقية باريس الموقع عليها في ٢١/٢/١٩٤٥ والتي صدر بها القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ذلك أن المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة قد نصت على أن لكل من الحكومات الموقعة أن تحتفظ أو تتصرف في الأموال الألمانية المعادية وفقا للأجراءات التي تراها ملائمة، وظاهر أن المراد بكلمة الأموال الألمانية في هذا الصدد أنها لا تنصرف إلا إلى ما يعتبر مالا بحسب شريعة كل بلد، ولما كانت العلامات التجارية في مصر بحسب قانونها المحلي لا تعتبر مالا مستقلا بذاته مما يجوز حيازته أو تملكه أو مصادرته فانه لا يجوز اعتبارها مالا تقوم عليه الحراسة على الرعايا الألمان ولا يكون ثمة تعارض بين المادة ٦ من اتفاقية باريس والمادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وإذا انتفى التعارض امتنع النسخ.

٤ — إذا كان المدعى قد طلب في دعواه شطب تسجيل العلامات التجارية الذي أجراه المدعى عليه وصدر فيها الحكم الابتدائي قبل ترخيص الحارس العام على أموال الألمان للمدعى عليه باستعمال هذه العلامات فإن الطلبات في الدعوى لا تكون واردة على ما ينهى عنه الشارع بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥

العلامة منفصلة عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال وإنما قصد إجازة بيع المحل التجارى دون علاماته التجارية عند الاتفاق على ذلك. وعلة هذه الإباحة أن صاحب المحل قد يرى عد نقل ملكية محله الاحتفاظ بعلاماته إما لإعادة استعمالها لنفسه أو حبسها عن التداول أو لأى غرض آخر وأما في حالة عدم الاتفاق فإن التصرف يشمل المحل بعلاماته التجارية لارتباطها الوثيق بالمحل أو مشروع الاستغلال الوارد عليه التصرف وباعتبارها من توابعه، ولا تفيد عبارة النص المذكور ولو من طريق مفهوم المخالفة إمكان التصرف في العلامة مستقلة عن مصنعها لأن هذا الحكم قد تقرر منعه وعدم إجازته في المادة السابقة ولو كان مراد الشارع إباحة ذلك لما عني بإيراده في المادة ١٨ من القانون المذكور كأصل تشريعي مقرر وإسكان ذلك مما يتعارض مع غرضه الأساسى الذى أوضحه بجلاء في مذكرته التفسيرية تمشيا مع ما هو متبع في بعض الدول.

٢ — الحظر الوارد في المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذى يمنع نقل ملكية العلامة التجارية منفصلة عن مصنعها قد جاء عاما ومطلقا دون تقييد بما إذا كان المصنع الذى تتبعه موجودا في مصر أو في الخارج وليس في نصوص لائحة القانون المشار إليه ما يتعارض مع هذا المبدأ.

الخاص بإضافة المادة ١٠ مكررة للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والذي منع سماع أية دعوى الغرض منها الطعن في أى تصرف أو امر أو تدبير أو قرار وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبوهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية .

المحكّم

د... من حيث إنه مما تنعاه الطاعنة على المحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر العلامات التجارية المملوكة للطاعنة قد وقعت تحت الحراسة المفروضة على أموال الأعداء قبل صدور المرسوم الرقم ٣ من يناير سنة ١٩٤٧ الخاص برفع الحظر عن الشركات التجارية الألمانية وغيرها من دول الأعداء وأن الطاعنة لا تملك حق المقاضاة في شأن هذه العلامات وإنما الذى يملك التحدث عنها والتقاضي بشأنها هو الحارس العام على أموال الأعداء وحده . ذلك لأن المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ تحول دون اعتبار العلامة التجارية المنفصلة عن مصنعها مالا قابلاً لأن يكون محلاً لملك أو حيازة ومن ثم فلا يتصور قانوناً وقوع العلامات التجارية المملوكة للطاعنة تحت الحراسة العامة لأموال الأعداء مع وجود مصانعها بألمانيا لا في مصر كما أنه من الناحية الواقعية فإن هذه العلامات لم تدخل فعلاً تحت الحراسة العامة وإلا لقام

الحارس العام بالإجراءات اللازمة للمحافظة على ما للامان من أموال ولما كان ثمة ما يدعو وزير المالية لأن يصدر قراره الرقم ١٤٧ سنة ١٩٤١ بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٤١ مرخصاً للامان بأن يتخذوا بأنفسهم تلك الإجراءات اللازمة للمحافظة على ما لهم من الحقوق السالف ذكرها كما أنه لم يصدر عن الحارس العام على أموال الأعداء طوال مدة الحرب ما يفيد أنه اعتبر العلامات التجارية للشركة الطاعنة في حيازته وتحت تصرفه والحكم المطعون فيه إذ قرر بجواز انفصال العلامة التجارية عن المصنع التابعة له وبالتالي وقوع علامات الطاعنة تحت الحراسة العامة يكون خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ هو لم يذكر سنداً لرأيه إلا ما تلمسه خطأ في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من قانون العلامات التجارية رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ التى تقول إن انتقال ملكية محل التجارى تشمل العلامات المسجلة باسم صاحبه ما لم يتفق على غير ذلك . وواضح أن هذا النص لا يعدو أن يكون استثناء وارداً على الأصل القاضى بعدم الانفصال . وأما ما أورده الحكم المطعون فيه من أن ملكية العلامات المذكورة قد انتقلت من ذمة الشركة الطاعنة إلى ذمة الحكومة المصرية عن طريق المصادرة وفقاً للمادة السادسة من اتفاقية باريس الموقع عليها في ٢١/١٢/١٩٥٥ التى صدر بها القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٧ بالموافقة عليها وأعقبه مرسوم بإصدارها وهى بعد هذا التصديق أصبحت قانوناً من قوانين الدولة المصرية وبذلك تكون قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩

وأبطلت حكمها وأضحى ممكناً أن تمتلك الدولة المصرية عن طريق المصادرة علامات الألمان التجارية فتفصلها عن مصانعها وهذا الذي أورده الحكم مردود بأن اتفاقية باريس إذا كانت قد خولت الحكومة المصرية حق مصادرة أموال الألمان فإن هذه المصادرة لا يمكن أن تشمل العلامات التجارية المنفصلة بحكم القانون المصرى الذى منع انتقال العلامة التجارية إلا مع مصنعها ولأن كلمة «الأموال الألمانية» الواردة بالمادة السادسة من اتفاقية باريس لا تنصرف إلا إلى كل ما يعتبر مالا بحسب قانون كل بلد وقد تبين أن العلامة التجارية في مصر وبحسب قانونها لا تعتبر مالا مستقلاً مما تجوز حيازته أو تملكه أو مصادرته ومن ثم فلا يكون هناك تعارض بين المادة السادسة المشار إليها والمادة ١٨ من قانون العلامات التجارية رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ وإذا انتفى التعارض انتفى النسخ الذى قال به الحكم المطعون فيه وهو قول منه ينطوى على مخالفة للقانون وخطأ في تفسيره وتطبيقه مما يستوجب نقضه .

« ومن حيث إن القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ قد نص في المادة الثامنة عشرة منه على أنه « لا يجوز نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها إلا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة في تمييز منتجاته » ومفاد هذا النص الواضح أن الشارع منع نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها منفصلة عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال وذلك حماية للجمهور من الخديعة ومنعاً لتضليله بالنسبة لمصدر البضاعة كما أفصح عن ذلك صراحة

في المذكرة التفسيرية للقانون المشار إليه فإذا كان الشارع قد نص في المادة التاسعة عشرة من ذات القانون على أنه « يشمل انتقال ملكية المحل التجارى أو مشروع استغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التي يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بالمحل أو مشروع ما لم يتفق على غير ذلك ، فإذا انتقلت ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال من غير العلامة جاز لناقل الملكية الاستمرار في صناعة نفس المنتجات التي سجلت العلامة من أجلها أو الاتجار فيها ما لم يتفق على غير ذلك » . فهوم ذلك أن الشارع لم يرد إهدار ماسبق تقريره في المادة السابقة من منع نقل ملكية العلامة منفصلة عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال وإنما قصد إجازة بيع المحل التجارى دون علاماته التجارية عند الاتفاق على ذلك والا يشمل البيع أو التصرف عند عدم الاتفاق المحل بعلاماته التجارية لارتباطها الوثيق بالمحل أو مشروع الاستغلال الوارد عليه التصرف وباعتبارها من توابعه وعلة ذلك أن صاحب المحل قد يرى عند نقل ملكية المحل الاحتفاظ بعلاماته إما لإعادة استعمالها لنفسه أو لحبسها عن التداول أو لأى غرض آخر . ولا يفيد عبارة النص المذكور ولو من طريق مفهوم المخالفة إمكان التصرف في العلامة مستقلة عن مصنعها لأن هذا الحكم قد تقرر منعه وعدم إجازته في المادة السابقة ولو كان مراد الشارع إباحة ذلك لما عني بإيراده في المادة ١٨ من القانون المذكور كأصل تشريعي مقرر ولكان ذلك مما يتعارض مع غرضه الأساسى الذى أوضحه بجلاء في مذكرته

التفسيرية تمشيا مع ما هو متبع في بعض الدول — فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز التصرف في العلامة مستقلة بما أورده في أسبابه بقوله « وغير صحيح أنه لا يمكن أن يكون لتلك العلامات قيمة في ذاتها منفردة عن المصنع التابعة له فقد نصت المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ وهي اللاحقة للمادة ١٨ التي تتمسك بها المستأنف ضدها على أن نقل ملكية المحل التجاري أو مشروع الاستغلال يشمل العلامة التجارية التابعة له إلا إذا اتفق على غير ذلك وإذن فمن الجائز التصرف في العلامة مستقلة دون المصنع بل أن لتلك العلامة كياناً خاصاً قد يتبع المصنع وقد يبقى مستقلاً عنه وينبني على ذلك أنه مهما قيل عن النظرية المعمول بها في التشريع المصري فإن خضوع تلك العلامات التجارية للحراسة بصفتها مالا موجودا في الأراضي المصرية مملوكا لشركة شيرنج الألمانية كبقية أموال الرعايا الألمان نتيجة حتمية لأحكام الأوامر العسكرية المشار إليها فيما سبق » فإن الحكم المطعون فيه بإيراده هذه التقارير يكون قد خالف مفهوم ذلك النص ولا محل للتحدي بنص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ التي تقرر « إذا كانت العلامة تستخدم في تمييز منتجات محلات تجارية أو مشروعات استغلال بعضها في مصر والآخر في الخارج فيعتبر انتقال ملكيتها صحيحاً وفقاً لحكم المادة ١٨ من القانون إذا كان متبوعاً بانتقال ملكية أعمال أو مشروعات الاستغلال الموجود بمصر » ذلك لأن الحظر الوارد في المادة ١٨ المشار إليها الذي يمنع نقل ملكية العلامة

منفصلة عن مصنعها جاء عاماً ومطلقاً دون تقييد بما إذا كان المصنع الذي تتبعه في مصر أو في الخارج وليس في اللائحة ما يعارض القانون المشار إليه . وأما ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن المادة السادسة من اتفاقية باريس الموقع عليها في ٢١/١٢/١٩٤٥ والتي صدر بها القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٧ وأعقبه صدور مرسوم بالموافقة عليه قد نسخت حكم المادة الثامنة عشر من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ لتعارضهما ، فردود بأن المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة قد تضمنت النص الآتي « لكل من الحكومات الموقعة أن تحتفظ أو تتصرف في الأموال الألمانية المعادية الخاضعة لسلطانها وفقاً للإجراءات التي تراها ملائمة » — "Par les méthodes de son choix" وظاهر أن المراد بكلمة الأموال الألمانية في هذا الصدد أنها لا تنصرف في كل بلد إلا إلى ما يعتبر مالا بحسب شريعة كل بلد وقد تبين أن العلامات التجارية في مصر وبحسب قانونها المحلي لا تعتبر مالا مستقلاً بذاته مما تجوز حيازته أو تملكه أو مصادرته وبالتالي لا يجوز وضعه تحت الحراسة ومن ثم فلا يكون ثمة تعارض بين المادة السادسة من اتفاقية باريس وبين المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية وإذا انتفى التعارض امتنع النسخ الذي قال به الحكم المطعون فيه . هذا ولأن المادة ١٨ المشار إليها حكماً مقصور على نوع محدد من المال هو العلامات التجارية فنصها يعتبر حكماً خاصاً وأما الحكم الذي تضمنته المادة السادسة من اتفاقية باريس إذ نصت على مصادرة (الأموال الألمانية)

٥٣٢

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥

١ — ضرائب . الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قصره على الشركات المساهمة المصرية . عدم سريانه على الشركات الأجنبية .

ب — ضرائب . الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التحدى بالمادة ٣ من القانون المذكور للذوية في الإعفاء بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية . على غير أساس .

ج — ضرائب . عدم تمارس المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع المادة ٢ من معاهدة مونتريه .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه « إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ما قدمته عينا أو نقدا إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهما إسمية أو حصصا فان الأرباح التي توزعها الشركة الأولى تعفى في كل سنة مالية للشركة من الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة ... » فان الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة مقصور على الشركات المساهمة المصرية ولا ينصرف أثره إلى الشركات الأجنبية المؤسسة بحجة منع ازدواج الضريبة لتشجيعها هي الأخرى أسوة بالشركات المصرية ذلك أن الإعفاء من الضريبة هو استثناء من الأصل فلا يكون إلا بنص صريح .

٢ — لم يضع المشرع عند تقنين التشريع الضرائبي المادة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة

بتصنيفه العموم فإنه يعتبر حكما عاما شاملا لجميع أنواع الأموال الخاصة بالألمان في مصر والحكم الخاص ينحصر بالحكم العام طبقا لقواعد التفسير المقررة وذلك على خلاف ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

« وحيث إنه لا محل للتحدى بعد ذلك بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإضافة المادة ١٠ مكررة للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والذي منع سماع أى دعوى الغرض منها الطعن في أى تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ذلك لأن الشركة الطاعنة إنما تطلب في دعواها شطب تسجيل العلامات الذى أجرته الشركة المطعون عليها والذي تمت إجرائه قبل ١١ من ديسمبر ١٩٤٩ وهو تاريخ ترخيص الحارس للشركة المطعون عليها باستعمال العلامات المشار إليها والذي جاء نائلا لتاريخ صدور الحكم الابتدائي . فالطلبات في هذه الدعوى غير واردة على ما نهى القانون المشار إليه عن سماعه . ومتى تقرر ذلك كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن علامات الطاعنة التجارية قد اعتبرت مالا منفصلا بذاته وشملته المصادرة التي قررتها اتفاقية باريس يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه دون بحث لباقي أوجه الطعن » .

(القضية رقم ١٠١ لسنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١
لتقرير مبدأ المساواة في الاعفاء من الضريبة
المنصوص عليه في المادة السادسة إنما وضعها
لتقرير مبدأ عام هو إعمال سيادة الدولة في
فرض الضريبة على الشركات الأجنبية التي
تعمل في مصر . ومن ثم فلا محل للقول بأن
نص المادة السادسة مناقض لنص المادة
الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٣ — المادة السادسة من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ لا تتعارض مع المادة الثانية من
معاهدة مونتريه التي تنص على أنه من المفهوم
أن التشريع الذي يسرى على الأجانب لن
يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم
في التشريع الحديث ولن يتضمن في المسائل
المالية على الخصوص تمييزا مجحفا بالأجانب
أو الشركات المؤسسة وفقا للقانون المصري .
ووجه عدم التناقض أن نص المادة السادسة
ليس تشريعا مجحفا بالشركات الأجنبية بل
هو تشريع حديث مقتبس من القانون
الفرنسي .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على سبب
واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون
فيه مخالفته للقانون وخطأه في تطبيقه وتأويله
ذلك أنه قرر أن المادة ٦ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٢٩ السالف إيراد نصها يستفاد منها
أنه لا شبهة في أن مؤداها هو إثارة الشركات

المصرية دون الشركات الأجنبية وذلك بالاعفاء
المنصوص عليه في المادة المذكورة وقد استند
الحكم المطعون فيه إلى القياس على المادتين
١٥٣ ، ١٥٤ من قانون الضرائب المباشرة
الفرنسي ورأى أن المادة ٣ من القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ التي نصت على وجوب
المساواة في تطبيقه بين الشركات المصرية
والأجنبية إنما قصدت أن تكون المساواة في
كل ما يتعلق بتطبيق الضريبة وليس الإعفاء
منها لأنه يجب أن يتم هذا الاعفاء بنص
صريح وفقا للمادة ١٣٥ من الدستور —
ووجه الخطأ في هذا الذي قرره الحكم أن
القياس على القانون الفرنسي لا محل له نظرا
لأن قانون الضرائب المباشرة في فرنسا لم
يتضمن نصا يشبه المادة الثالثة من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفضلا عن ذلك فإن
الظروف الاقتصادية التي أملت على المشرع
المصري نص المادة هي ظروف خاصة بمصر
ولامثيل لها في فرنسا ، ويضاف إلى ذلك أن
الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ
قرر أن المادة الثالثة المشار إليها لا تقصد
المساواة بين الشركات المصرية والشركات
الأجنبية التي تمارس عملها بمصر إلا من وجهة
فرض الضريبة وإخضاع أرباح الأسهم لها وأن
حالة الإعفاء منها لم تقصد بها المادة الثالثة بالنسبة
إلى الشركات الأجنبية لأن المساواة بينها وبين
الشركات المصرية لا تكون إلا عند فرض
الضريبة ووجه الخطأ في ذلك أن المادة ٣ مفاد
نصها أن أحكام تطبيق الضريبة تسرى على
الشركات المصرية والأجنبية على السواء
وهذا التطبيق بذاته يشمل القواعد المتعلقة
بالإخضاع للضريبة وتحصيلها وتسعرها

والإعفاء منها كما تشمل كافة التكاليف التي يجب خصمها منها لأن تلك الأمور هي من صميم الأحكام المتعلقة بالضريبة مرتبطة ببعضها البعض ولا يسوغ تخصيص مبدأ المساواة في واحد منها دون الآخر الأمر الذي يترتب عليه أنه يجب تطبيق مبدأ المساواة في الإعفاء من ضريبة أرباح أسهم الشركات المصرية والأجنبية التي تباشر عمل المنشأة بمصر ولا يخرج عن مبدأ المساواة في الإعفاء إلا الشركات الأجنبية التي لها أعمال بمصر والخارج معا والشركات الأجنبية التي لا تستثمر منشأتها إلا في الخارج .

وأما ما ورد بالمادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ففضلا عن أنه نص عامض لا يجوز إعماله لتناقضه مع ما ورد بالمادة الثالثة فإنه يخالف ما جاء بالمادة الثانية من معاهدة مونتريه ويخالف المناقشات التي دارت بشأنها وكلها تدل على أن الحكومة المصرية تعهدت بعدم التمييز بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية في تطبيق القوانين المالية .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على أنه » إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ما قدمته عينا أو نقدا إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهما إسمية أو حصصا فإن الأرباح التي توزعها الشركة الأولى تعنى في كل سنة مالية للشركة من الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة ... » وأنه يبين من هذا النص أن المشرع قصد صراحة قصر الإعفاء المنصوص عليه فيه على الشركات

المصرية المساهمة دون الشركات الأجنبية ، ويؤيد ذلك ما جاء بتقرير اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادي ، وما ورد بتقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ المؤرخ ٨/١١/١٩٣٨ وأنه لا تناقض بين نص المادة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبين نص المادة ٦ منه إذ أن ما ورد بالمادة ٣ من أن الشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية فلا يعدو ولا يخرج عن أن تكون المساواة فيما يتعلق بتطبيق الضريبة وليس منها الإعفاء من ضريبة الأرباح على القيم المنقولة التي تسهم بها شركة مساهمة أجنبية كبرى في شركة أخرى ، وأما القول بأن ما ورد من تشريع بالمادة السادسة الآنف ذكرها يتعارض ويخالف المادة ٢ من معاهدة مونتريه فردود بأن الحكومة المصرية بتشريعيها الوارد بالمادة السادسة لم تميز بين المصريين والأجانب لأنها اقتبست تشريعها من التشريع الفرنسي وهو تشريع حديث ولأن المادة المذكورة إنما تميز بين الشركات المؤسسة طبقا للقانون المصري وبين الشركات المؤسسة طبقا للتشريعات الأجنبية دون النظر إلى جنسية المساهمين أو أصحاب رؤوس الأموال فيهما — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقيم عليه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن لجنة الضرائب عند ما وضعت مشروعها ومذكرتها الإيضاحية المؤرخة في ١٨/٢/١٩٣٨ عن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تضع نصا عن المادة السادسة — ولما عرض الأمر على اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادي رأت بتقريرها

نصيب الشركات المصرية المساهمة المؤسسة بمقدار النصف ليس فيه التشجيع الكافي للشركات المصرية، فلذا ترى اللجنة حذف هذا القيد. وفي أثناء المناقشة التي دارت بمجلس الشيوخ بجلسته ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ بخصوص المادة السادسة المشار إليها ضرب مقرر اللجنة بناء على طلب الاعفاء مثلاً في التطبيق وقصر مثله على أن الشركة المؤسسة التي تعني من أرباح الأسهم التي تشترك بها في الشركات الفرعية هي شركة مساهمة مصرية وأن الغرض من ذلك هو التشجيع على تأسيس الشركات المصرية لاهياء الصناعات الوطنية. ثم انتهى الأمر بموافقة مجلس الشيوخ بجلسته ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ومجلس النواب بجلسته ٢٢ يناير سنة ١٩٣٩ على الصيغة النهائية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي تضمن المادة السادسة بصورتها الحالية ويبين من كل هذا أن الاعفاء المنصوص عليه بالمادة السادسة لا يفيد منه إلا الشركات المساهمة المصرية مما لا بدع معه بحال القول بأن هذا الاعفاء ينطلق أثره إلى الشركات الأجنبية المؤسسة بحجة منع ازدواج الضريبة لتشجيعها هي الأخرى أسوة بالشركات المصرية ذلك أن الاعفاء من الضريبة هو استثناء من الأصل فهو لا يكون إلا بنص صريح. ولا يغير من هذا النظر أن الأعمال التحضيرية الخاصة بالمادة السادسة لم تشر إلى حرمان الشركات الأجنبية من الاعفاء السالف الذكر لأن هذا الحرمان ظاهر من نفس نص المادة السادسة وظاهر من العلة التي ساقها كل من تقريرى اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادي واللجنة المالية

المؤرخ في ٢٣/٦/١٩٣٨ أن تمنع ازدواج الضريبة في الحالة السالف ذكرها إلا أنها لم تجعل هذا المنع أساساً بل قصرته على أرباح الأسهم والحصص التي تسهم بها شركة مصرية مساهمة مؤسسة لشركة أخرى متفرعة عنها فأعفت تلك القيم من الضريبة على أرباح أسهمها المشتركة بها في الشركة الفرعية المتحدة سنتها المالية مع السنة المالية للشركة الأصلية وبشرط أن تكون أسهم وحصص الشركة الأصلية مقيدة باسمها ومعادلة على الأقل لنصف رأس مال الشركة المشترك فيها. وقد اقترحت اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادي نصاً يعبر عن فكرتها فقالت إن القصد من ذلك هو منع حالة من حالات تعدد الضرائب وهي حالة ما إذا اشتركت شركة مصرية مساهمة في تأسيس شركة جديدة وتلقت في مقابل ما قدمته للمنشأة الجديدة أسهماً أو حصصاً لأنه إذا وزعت هذه المنشأة الجديدة أرباحاً تؤدي عنها الضريبة فإنه يكون هناك ازدواج للضريبة متى دخلت الأرباح في حساب الشركة الأصلية ووزعت فيما يوزع على مساهميها، وقد نص القانون المالي الفرنسي في المادتين ١٥٣ و ١٥٤ على هذه الحالة وأورد حكماً خاصاً بها مع الاحتياط في تطبيقه ولذلك تقترح اللجنة الأخذ بنص مقترح من هاتين المادتين — وبعد أن وضعت الحكومة مشروعها في يولييه سنة ١٩٣٨ عرض التشريع على اللجنة المالية بمجلس الشيوخ فوافقت على نص المادة السادسة بوضعه الحالي بعد تعديل شرط اشتراك الشركات الأصلية بنصف رأس مال الشركات الفرعية وورد بتقرير اللجنة المالية المذكورة أن الاشتراط بأن يكون

السادسة هو نص غامض ومتناقض مع المادة الثالثة ومعاهدة مونترية فهو قول مردود أولاً : بأنه لاتناقض بين المادتين الثالثة والسادسة لما سبق بيانه . ومردود ثانياً : بأن المادة السادسة لاتتعارض مع المادة الثانية من معاهدة مونترية التي تنص على أنه من المفهوم أن التشريع الذي يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث تمييزاً مجحفاً بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقاً للقانون المصري ووجه عدم التناقض أن نص المادة السادسة ليس تشريعاً مجحفاً بالشركات الأجنبية بل هو تشريع حديث مقتبس من القانون المالي الفرنسي أما ما تمسكت به الطاعة بالجلسة لأول مرة من أنها تعتبر في حكم الشركة المصرية بحجة أنها نقلت مركزها الرئيسي في ٢٨/٩/١٩٤٠ من بلجيكا إلى مصر ومن ثم يسري عليها مبدأ الاعفاء المنصوص عليه بالمادة السادسة لأنها من ذلك التاريخ وهي تقصر مباشرة أعمالها على نشاطها بمصر فهو تمسك بسبب جديد يخالطه واقع فلا يجوز قبوله لعدم إثارته بأسباب الطعن وأمام محكمة الموضوع .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه »

(القضية رقم ١١٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمود مباد ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

لمجلس الشيوخ وهي منع تعدد الضريبة بقصد تشجيع الصناعة المصرية . أما الاحتجاج بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فهو احتجاج في غير محله ذلك أنها قبل أن تعدل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ كانت تنص في فقرتها الأولى على أن « الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات الأجنبية » وكانت تنص أيضاً في فقرتها الثانية قبل التعديل على أنه « إذا كانت أعمالها تتناول بلاداً أخرى غير مصر وكانت لاتضع عما تبشره من الأعمال في مصر ميزانية مستقلة فان الضريبة تسرى على الجزء الذي يعتبر مخصصاً للأعمال التي تبشر في مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسلفيات » فذبح القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ الفقرة الثانية من تلك المادة ونقلها إلى المادة الحادية عشرة وأبقى الفقرة الأولى من المادة الثالثة ويستفاد منها أنه عند تقنين التشريع الضرائبي لما لم توضع أصلاً لتقرير مبدأ المساواة في الاعفاء من الضريبة المنصوص عليه بالمادة السادسة إنما وضعت لتقرير مبدأ عام وهو أعمال سيادة الدولة في فرض الضريبة على الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وهو ما أفصح عنه تقرير لجنة الضرائب التي عهد إليها بوضع مشروع قانون الضرائب ، وقد ذكر به أن الغرض من وضع المادة الثالثة من القانون هو تقرير مبدأ سريان الضريبة على الشركات التي تعمل في مصر سواء أكانت مصرية أم أجنبية . أما القول بأن نص المادة

٥٣٣

٢٣ يونيه سنة ١٩٥٥

١ — قض . طعن . إعلان . إعلان في المحل المختار . متى يصح . إعلان الطعون عليه بالطعن في مكتب عاميه أمام محكمة الاستئناف قبل أن يعلن هو الحكم المطعون فيه للطاعن . بطلان الاعلان . لا يصح كونه قد اتخذ بعد ذلك هذا المكتب محلا له .

ب — قض . طعن . إعلان . إعلان في المحل المختار . عدم وجود تناقض بين حكم المادة ٨٣ وحكم المادة ٣٨٠ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أن إعلان الطعن وفقاً لصريح نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم — لما في تعيين هذا المحل من الدلالة على رغبة معلن الحكم في قيام المحل المختار مقام موطنه الأصلي في إعلانات الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن فيه . وإذن فمتى كان الطاعن قد أعلن المطعون عليه بالطعن في مكتب المحامي الذي كان يمثله أمام محكمة الاستئناف قبل أن يعلنه المطعون عليه بالحكم وقبل أن يعين مكتب هذا المحامي محلا مختارا له فإن الاعلان يكون قد وقع باطلاً ، ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليه قد أعلن الطاعن بعد ذلك بالحكم المطعون فيه متخذاً مكتب هذا المحامي محلا مختاراً له مما يعتبر اجازة لاحقة من المطعون عليه تصحيح عمل الطاعن ، ذلك أنه لكي يتسنى للطاعن أن يستفيد من

هذا الاعتبار يتحتم عليه أن يودع قلم كتاب المحكمة مع ما يجب عليه إيداعه من الأوراق الصورة المعلنة من الحكم المطعون فيه خلال العشرين يوماً التالية لتقرير الطعن وأن إيداع الصورة في مثل هذه الحالة هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن وفقاً للمادة ٤٣٢ مرافعات .

٢ — ليس ثمة تعارض بين حكم المادة ٣٨٠ والمادة ٨٣ من قانون المرافعات لأن عبارة « في درجة التقاضي الموكل هو فيها » الواردة في المادة ٨٣ قد أضيفت بقصد بيان أن الطعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى لا يصح إعلانه في محل وكيل من يراد توجيه الطعن إليه اعتباراً بأن هذه الوكالة تعد منتهية بصدد الحكم في الدعوى إلا إذا اتخذ المحكوم له هذا المحل في ورقة إعلان الحكم فعندئذ يصح اعلانه فيه بالطعن في الحكم اعتباراً بأن اتخاذه ذلك المحل قرينة قانونية على أنه قابل لإعلانه بالطعن فيه وتقوم هذه القرينة ولو لم يصرح بذلك ، ولا يهم بعد أن يكون المحامي الذي عين مكتبه موطناً مختاراً مقرر أم غير مقرر أمام محكمة النقض .

المحكمة

« ... من حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً طبقاً للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات التي توجب على الطاعن إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو موطنه

المختار المبين في ورقة اعلان الحكم وذلك لأن الطاعن قرر بالطعن في ١/٤/١٩٥٢ قبل أن يعلنه المطعون عليه بالحكم المطعون فيه ومن قبل أن يبين بطبيعة الحال أن سيكون هناك موطن مختار أم لا يكون . وإعمالاً لنص القانون كان لزاماً على الطاعن أن يعلن المطعون عليه بتقرير الطعن إما الى شخصه وإما في موطنه الأصلي وفقاً للمواد ١١ وما بعدها من قانون المرافعات ولأن المطعون عليه فلسطيني يقيم بالقدس فكان واجباً تسليم الاعلان للنيابة العمومية لتتولى بدورها ارسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية طبقاً للمادة ١٤ مرافعات في فقرتها العاشرة — ولا يفيد الطاعن أن المطعون عليه اتخذ له محلاً مختاراً في جميع مراحل التقاضي طبقاً للمادة ٨٣ مرافعات لأن وكالة المحامي تنتهي بصدور الحكم في الدعوى . ولا يفيد كذلك أن المطعون عليه أعلنه بعد ذلك في ١٩/٤/١٩٥٢ بالحكم المطعون فيه واتخذ فيه مكتب وكيله في الدعوى محلاً مختاراً لأنه لم يقدم الدليل على ذلك في العشرين يوماً (المدة الأولى) المحددة له في المادة ٤٣٢ مرافعات .

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات صريحة في النص على أن يكون الاعلان بالطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة اعلان الحكم — لما في تعيين هذا المحل من الدلالة على رغبة معلن الحكم في قيام المحل المختار بمقام موطنه الأصلي في اعلان الإوراق

الخاصة بالحكم ومنها الطعن فيه — وليس ثمة تعارض بين حكم المادة ٣٨٠ والمادة ٨٣ من قانون المرافعات لأن عبارة « في درجة التقاضي الموكل هو فيها » الواردة في المادة ٨٣ أضيفت بقصد بيان أن الطعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى لا يصبح إعلانه في محل وكيله من يراد توجيه الطعن إليه اعتباراً بأن هذه الوكالة تعد منتهية بصدور الحكم في الدعوى إلا إذا اتخذ المحكوم له هذا المحل في ورقة اعلان الحكم — فهناك يصبح إعلانه فيه بالطعن في الحكم اعتباراً بأن اتخاذه ذلك المحل قرينة قانونية على أنه قابل لإعلانه بالطعن فيه وتقوم هذه القرينة ولو لم يصرح بذلك — ولا يهم بعد أن يكون المحامي (الذي عين مكتبه موطناً مختاراً) مقررراً أم غير مقررراً أمام محكمة النقض — ومتى كان كذلك فإن الطاعن لا يفيد من نص المادة ٨٣ مرافعات كما لا يفيد من اعلان المطعون عليه بالحكم المطعون فيه بعد التقرير بالطعن متخذاً فيه مكتب وكيله محلاً مختاراً واعتبار أن ذلك يعتبر إجازة للاحقة من المطعون عليه تصحيح عمل الطاعن في اعلانه للمطعون عليه في ذلك المحل المختار بدلاً من الاعلان إلى شخص المطعون عليه أو إلى موطنه الأصلي إن كان معلوماً أو إلى النيابة إن لم يكن معلوماً طبقاً لنص المادة ١٤/١٠ و ١١ مرافعات فإنه لكي يستفيد من هذا الاعتبار يتحتم عليه أن يودع قلم الكتاب الصورة المعلنة إليه من الحكم المطعون فيه في خلال العشرين يوماً التالية لتقرير الطعن المحددة لإيداع مذكرته الشارحة مع مستنداته التي يستند عليها في إجراءات الطعن وفي موضوعه — ذلك أن إيداع صورة الحكم

المعلقة إليه في مثل هذه الحالة قلم كتاب المحكمة هو من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن طبقا للمادة ٤٣٢ مرافعات والحكم بعدم قبوله شكلا .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن شكلا » .

(القضية رقم ١١٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروبي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

٥٣٤

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥

نقض . طعن . موضوع النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي . عدم جواز سماع الطعن . القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٣ .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من وقائع الدعوى أن النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها ، وكان القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ قد منحه المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها من سماع الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال بما في ذلك الدعاوى المنظورة وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوما فيها ، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز سماع الطعن .

المحكم

« من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز سماع الدعوى ، لأن الطعن

قد رفع من « الأمير » عباس حليم بصفته ممثلا لوقف زينب هاتم ، وهو والرافعة كلاهما من أسرة محمد علي . ولما كان مجلس الثورة قد أصدر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرارا باسترداد أموال الشعب من أسرة محمد علي ، وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الأموال والممتلكات التي آلت منهم إلى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة ، والعين محل النزاع تعتبر من تلك الممتلكات ، وقد نصت المادة ١٤ من القانون رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٣ على عدم جواز سماع الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال .

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه يبين من الوقائع السابق بيانها أن الدعوى رفعت من الطاعن بصفته نائباً عن وقف زينب هاتم ، وهي من الأميرات السابقات ، فالنزع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي . ولما كان قد صدر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرار من مجلس قيادة الثورة بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد علي ، وكان القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي قد نص في المادة ١٤ منه على أنه استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء والمادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة ، لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعاوى المتعلقة بالأموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها ، ويسرى ذلك على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ، ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوما فيها . ومن ثم يتعين قبول الدفع » .

(القضية رقم ١١٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروبي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

٥٣٥

٢٣ يوفيه سنة ١٩٥٥

استئناف . دعوى . تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف . الاعتماد في ذلك على القيمة التي حددتها المدعى وسكت عنها المدعى عليه . غير جائز . وجوب الاعتماد على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٣٠ الى ٤٤ منه . المادة ٣٩٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددتها المدعى وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٣٠ الى ٤٤ وذلك عملاً بالمادة ٣٩٨ من هذا القانون .

المحكمة

« ... من حيث إن مما تنعاه الطاعنة في السببين الأول والثاني من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشابه القصور ، ذلك أنه قد اعتمد في قضائه بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب على تقدير المدعى به بمبلغ ٢٢ جنيهاً وهو ما إرضته الطاعنة وصدر الحكم في الدعوى على أساسه مع أن هذا التقدير لا يتفق وحكم القانون فضلاً عن أن المحكمة لم تبين العناصر التي استندت إليها في شأن التقدير المقول به بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه لبطالته .

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ،

ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب أقيم على أن المطعون عليها الأول قدرت دعواها عند رفعها بمبلغ ٢٢ جنيهاً وأن الحال سار على هذا الأساس أمام المحكمة الجزئية حتى الفصل فيها بالحكم المستأنف دون أن تعترض الطاعنة على هذا التقدير وأن في هذا ما يجعل الحكم في الدعوى غير جائز استئنافه — وهذا الذي أقيم عليه الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن سكوت الطاعنة وعدم منازعتها في تقدير المطعون عليها الأولى للدعوى بمبلغ ٢٢ جنيهاً لا يصلح سنداً لتحديد قيمتها وذلك بصدد نصاب الاستئناف بل المرجع في ذلك إلى نصوص قانون المرافعات لا إلى تقدير مدع أو سكوت مدعى عليه . ومن ثم يجب الرجوع عملاً بالمادة ٣٩٨ من قانون المرافعات إلى المواد من ٣٠ إلى ٤٤ منه وتنص المادة ٣٧ على أن الدعوى بطلب صحة عقد أو إبطاله ... تقدر قيمتها بقيمة المعقود عليه ... وتنص المادة ٣١ على أن الدعاوى المتعلقة بالأراضي تقدر قيمتها باعتبار ستين ضعفاً لقيمة الضريبة وإذا أقيم الحكم على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ في القانون هذا فضلاً عن أن تقديره قيمة الدعوى على الأساس الخاطئ السالف الذكر مما رتب عليه الحكم قضائه بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب يعتبر تقديراً خالياً من العناصر الواقعية التي استند إليها في التقدير وذلك يستوجب نقضه لبطالته دون حاجة للتعرض لباقي أسباب الطعن » .

(القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٦

٢٣ يولييه سنة ١٩٥٥

١ — أهلية . حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أمواله . الأحوال التي يترتب فيها هذا الأثر على عقوبة الجنائية .

ب — أهلية . حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أمواله . الحالات التي تطبق فيها المحاكم غير العادية أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات .

ج — أهلية . أعمال السيادة . الجرائم التي تنظرها المحاكم غير العادية قد أممها أمر من أوامر السيادة العليا . عدم سريان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات . علة ذلك .

د — أعمال السيادة . أهلية . الأوامر الصادرة بتشكيل محكمة الثورة وبيان الأفعال التي تعرض عليها . هي من أعمال السيادة العليا . عدم جواز سريان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات بالنسبة للأحكام الصادرة منها بعقوبة جنائية .

هـ — أعمال السيادة . اشتغال عمل السيادة على تفرغ اختلافه عن الثامنون في معنى المادة ٨ عقوبات . علة ذلك .

و — أهلية . الحرمان للنصوص عليه في المادة ٤٢٥ عقوبات . ليس مما تستلزم طبيعة عقوبة الجنائية . علة ذلك .

ز — أهلية . عقوبة السجن المنصوص عليها في أمر تشكيل محكمة الثورة . اختلافها عن عقوبة السجن العادية .

ح — أهلية . الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة . لا يفيد الاحالة على قانون العقوبات في خصوص العقوبات التي توقعها هذه المحكمة .

ط — محكمة الثورة . أهلية . أعمال السيادة . طبيعة محكمة الثورة . هي محكمة ذات سيادة . تشبيه عملها بعمل مجلس الشيوخ الفرنسي .

ي — نقض . طعن . اجراءات الطعن . وجوب مراعاة نوع الحكم ذاته والمحكمة التي أصدرته لا نوع المسألة التي فصل فيها .

المبادئ القانونية

١ — لا يستلزم حتماً وبصفة عامة كل حكم

بعقوبة جنائية ترتيب الأحكام الواردة في الكتاب الأول من قانون العقوبات ومنها الحرمان المنصوص عليه في المادة ٢٥/٤ من هذا القانون ، وإنما القاعدة في ذلك وفقاً للمادة ٨ عقوبات هي مراعاة أحكام هذا الكتاب بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات والجرائم الواردة في القوانين الأخرى واللوائح الخصوصية ما لم ترد في تلك القوانين أو اللوائح نصوص باستثناء تطبيق أحكام الكتاب المذكور ، وهذا الاستثناء قد يكون كلياً أي مانعاً من تطبيق جميع الأحكام أو جزئياً أي مانعاً من تطبيق بعضها مع سريان باقيها .

٢ — على المحاكم غير العادية أن تطبق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ما لم يوجد نص صريح يخالف أو يوجد ما يحول دون تطبيق هذه الأحكام كلها أو بعضها كأن تكون الجرائم التي تفصل فيها هذه المحاكم لم ترد في قانون أو لائحة ، وذلك عملاً بنص المادة ٨ من قانون العقوبات .

٣ — إذا كانت الجرائم التي تنظرها المحاكم غير العادية قد أممها أمر من أوامر السيادة العليا فإن الأحكام الصادرة بعقوبة جنائية من هذه المحاكم لا تسري عليها أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ، ذلك أن المادة ٨ من هذا القانون لا تنطبق إلا على الجرائم المنصوص عليها في قوانين أو لوائح خصوصية ولا يجوز قياس أمر السيادة على

القانون في هذا الخصوص : أولا —
لاختلاف طبيعة كل منهما ، بل قد يكون في
اعتبار أمر السيادة : بمسألة قانون تقويت
للغرض منه إذ أن الكتاب الأول من قانون
العقوبات كما تضمن قواعد قانونية تسرى على
الجرائم والعقوبات فإنه تضمن أيضا قيودا
لا تتفق مع عمل السيادة . وثانياً — لأنه
لا جريمة ولا عقوبة بغير نص . وثالثاً — لأنه
في مجال توقيع العقوبات لا يجوز التوسع في
التفسير .

٤ — الأمران للصادران في ١٣، ١٦ من
سبتمبر سنة ١٩٥٣ بتشكيل محكمة الثورة
وبيان الأفعال التي تعرض عليها والعقوبات
التي توقعها لم يصدر بهما قانون أو لائحة بل
صدرا على أنهما عمل من أعمال السيادة العليا
التي خص بها مجلس قيادة الثورة بمقتضى المادة
الثامنة من الدستور المؤقت الصادر في ١٠ من
فبراير سنة ١٩٥٣ ولذلك لم يتبع في شأنهما
مناجحة في القوانين من نشر بالجريدة الرسمية ،
كما نفيصد. نصوص هذين الأمرين صراحة
استثناء أحكام قانون العقوبات بما فيها الكتاب
الأول منه فيها استثنى تطبيقه وهي القوانين
العادية جميعها لتعارض هذا التطبيق مع الغرض
الذي أنشئت من أجله المحكمة المذكورة ..

٥ — إذا تضمن أمر السيادة تشريعا فإن
هذا التشريع يختلف عن القانون في معنى المادة
الثامنة من قانون العقوبات وتكون له طبيعة
عمل السيادة الذي يعلو على القانون ولا يتول

إلى درجته ، ومن ثم فإنه لا يجوز قياس أمر
السيادة الصادر بتشكيل محكمة الثورة على
القانون للقول بسريان أحكام الكتاب الأول
من قانون العقوبات على الجرائم التي تضمنها
هذا الأمر .

٦ — القول بأن الحرمان المنصوص عليه
في المادة ٢٥/٤ من قانون العقوبات هو مما
تستلزمه طبيعة عقوبة الجناية وبأن من
أغراضه حماية المحكوم عليه وأنه لذلك يترتب
على كل حكم بعقوبة جناية أيا كانت المحكمة
التي أصدرته وأنه لا يشترط أن يكون هذا
الحكم قد صدر بالتطبيق لأحكام قانون
العقوبات وفي جرائم مما نص عليه في هذا
القانون أو القوانين واللوائح الخصوصية ،
هذا القول غير صحيح ، ذلك أن الأحكام
الصادرة من المجالس العسكرية بعقوبة جناية
لا يترتب عليها حرمان المحكوم عليه من إدارة
أمواله وكذلك الأحكام الصادرة بهذه العقوبة
من المحاكم العسكرية البريطانية لم يكن يترتب
عليها هذا الحرمان رغما من أن تنفيذها كان
يتم في السجون المصرية .

٧ — عقوبة السجن الواردة في المادة ٣
من الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة ليست
هي بذاتها عقوبة السجن المنصوص عليها في
المادة العاشرة من قانون العقوبات ، ذلك أن
المادة ٣ من أمر التشكيل لم تعين — على
خلاف أحكام الكتاب الأول من قانون

العقوبات — تحدا أدنى وحدا أقصى لعقوبة السجن .

٨ — إن مانع عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢ من الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة من جواز إعفاء المحاكم العادية أو غير العادية من نظر بعض القضايا وعرضها على محكمة الثورة لا يفيد الإحالة على قانون العقوبات في خصوص الجزاءات التي توقعها المحكمة المذكورة .

٩ — محكمة الثورة هي محكمة ذات سيادة لا تسري على الجرائم التي تحكم فيها القواعد المنصوص عليها في الكتاب الأول من قانون العقوبات سواء أ كانت الجريمة التي عاقبت عليها هي مما أثمه لأول مرة الأمر الصادر بتشكيلها أم من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في القوانين الأخرى لأنها في كلتا الحالتين إذ تعاقب المتهم إنما تمارس سيادة عليا تسمو على القوانين العادية ويمكن تشبيهها من بعض النواحي في هذا الخصوص بمجلس الشيوخ الفرنسي حينما كان يعتقد بوصفه بمحكمة عليا بناء على نصوص دستور سنة ١٨٧٥ لمحكمة أي شخص متهم بجناية من الجنايات المخلة بأمن الدولة أو لمحكمة رئيس الجمهورية بتهمة الخيانة العظمى أو لمحكمة الوزراء ، فقد كان هذا المجلس يصدر في قضائه على أنه محكمة عليا ذات سيادة لا تقيد بتصوص القوانين العادية

ولا بقاعدة أن « لا جريمة ولا عقوبة بغير نص » وتقضى بتأثير أفعال لم يرد في القانون الفرنسي نص بتأثيرها وتضع العقوبة التي تراها وتقضى أحيانا بالإعفاء من العقوبة الأصلية أو الحكم بالعقوبة التبعية على أنها عقوبة أصلية .

١٠ — لا يراعي في اتباع إجراءات الطعن بالنقض نوع المسألة التي فصل فيها الحكم وإنما يراعي في ذلك نوع الحكم ذاته والجهة التي أصدرته فإذا صدر حكم من المحكمة المدنية في مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل في اختصاصها تعين عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المقررة للطعن في المواد المدنية ، وإذا صدر حكم من محكمة الأحوال الشخصية في نزاع مدني مما لا يدخل في اختصاصها تعين مع ذلك عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٨٨١ وما بعدها وأما البحث فيما إذا كانت إحدى الجهتين قد جاوزت اختصاصها أم لم تتجاوزها فالأمر يرد على ذات موضوع الطعن لا على شكله .

المحكوم

« من حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أنه في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٤ قدم ورثة المرحوم عبد القادر حمزة طلباً إلى رئيس نيابة جنوب القاهرة بشأن اتخاذ الإجراءات نحو تعيين قيم على الطاعن لإدارة

استثنائية لا تعتبر أحكامها أحكاماً جنائية بما ينطبق عليها نص المادة ٢٥ فقرة رابعة من قانون العقوبات وفي ٢٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ قررت المحكمة منعقدة بهيئة غرفة مشورة رفض طلب الوقف، وفي الموضوع بتعيين السيد جميل سراج الدين قياً على الطاعن لإدارة أمواله وتولى شؤونه خلال مدة تنفيذ العقوبة المقضي بها في الدعوى رقم ٢٨. سنة ١٩٥٣ محكمة الثورة — رفع الطاعن استئنافاً عن هذا القرار قيد في جدول محكمة استئناف القاهرة برقم ٨٦٢ سنة ٢١ ق حكمت المحكمة المذكورة منعقدة بهيئة غرفة مشورة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد القرار المستأنف، فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

« ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلاً لأنه لم تتبع في إجراءاته القواعد المنصوص عليها في المواد ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات وقالت في بيان هذا الدفع إن الحكم المطعون فيه قد صدر في نزاع متعلق بأثر الحكم الصادر على الطاعن من محكمة الثورة بعقوبة السجن وما إذا كانت تترتب على هذا الحكم عقوبة تبعية أم لا تترتب عليه هذه العقوبة — وليس هذا النزاع من مسائل الولاية على المال التي تختص بنظرها محاكم الأحوال الشخصية — بل هو نزاع في مسألة مدنية بحته مما يختص به محكمة المواد المدنية. وقد نصت المادة ٢٥ فقرة رابعة من قانون العقوبات على أن المحكمة المدنية هي المختصة بتعيين القيم على المحكوم عليه بعقوبة الجنائية ولا يغير من هذا النظر أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة استئناف

شؤونه وقالوا في هذا الطلب إنهم كانوا قد رفعوا على الطاعن الدعوى رقم ٢٠٥٣ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى مصر ثم صدر من محكمة الثورة حكم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً. وأنه في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية في الدعوى المذكورة وبناء على طلب الحاضر عن الطاعن بانقطاع سير الخصومة وأنه لذلك يتحتم تعيين قيم عليه لإدارة أمواله وتولى شؤونه مدة تنفيذ العقوبة. ولما أحيل هذا الطلب إلى سجن مصر قرر الطاعن شخصياً أنه لا يوجد مبرر لتعيين قيم عليه لأن حكم محكمة الثورة لا يستلزم بطبيعته هذا الاجراء ثم قدمت النيابة الطلب إلى محكمة القاهرة الابتدائية بمذكرة طلبت فيها تعيين قيم على الطاعن بناء على نص المادة ٢٥ فقرة رابعة من قانون العقوبات وعلى أن الطاعن كان قد طلب في الدعوى المقامة عليه من ورثة عبد القادر حمزة أن يقضى بانقطاع الخصومة لانعدام أهليته. قيد الطلب في جدول المحكمة المذكورة برقم ٢٣٩٣ سنة ١٩٥٤ قوامه — وقدم ورثة عبد القادر حمزة مذكرة أصرزوا فيها على طلبهم وقدموا الحكم الصادر من محكمة القاهرة والذي قضى بانقطاع سير الخصومة في الدعوى المرفوعة منهم على الطاعن — وطلب الطاعن أصلياً الحكم بوقف النظر في طلب تعيين قيم حتى يفصل في الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الذى قضى بانقطاع سير الخصومة في الدعوى رقم ٢٠٥٣ سنة ١٩٥٣ كلى مصر واحتياطياً الحكم برفض طلب تعيين القيم تأسيساً على أن محكمة الثورة هي محكمة

القاهرة بوصفها محكمة الأحوال الشخصية لأن دوائر الأحوال الشخصية بالمحاكم ليست متميزة عن باقي الدوائر المدنية ولأن العبرة في هذا الخصوص هي بوصف النزاع ذاته لا بوصف المحكمة التي فصلت فيه — وتأسيساً على ذلك كان يتعين على الطاعن أن يلتزم في إجراءات طعنه القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات بشأن الطعن في الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية وإذا هو لم يفعل واكتفى باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات على اعتبار أن الحكم المطعون فيه صدر في نزاع متعلق بالأحوال الشخصية فإن طعنه يكون غير مقبول.

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن إجراءات الطعن لا يراعى في اتباعها نوع المسألة التي فصل فيها الحكم وإنما يراعى في ذلك نوع الحكم ذاته ومن أي جهة صدر لأن الطعن بالنقض إنما ينصب على الحكم المطعون فيه فإذا صدر من المحكمة المدنية حكم في مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل في اختصاصها تعين عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المقررة للطعن في الأحكام الصادرة في المواد المدنية وإذا صدر من محكمة الأحوال الشخصية حكم في نزاع مدني مما لا يدخل في اختصاصها تعين مع ذلك عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٨٨١ وما بعدها. والبحث فيما إذا كانت إحدى هاتين المحكمتين قد تجاوزت اختصاصها أم لم تجاوزه إنما يرد على ذات موضوع الطعن لا على شكل الطعن. والذي يحدد نوع المحكمة التي أصدرت الحكم

هو كيفية تشكيلها التي نص عليها القانون. ولما كان القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات قد أدخل في ولاية المحاكم التي تتولى الفصل في المسائل المدنية والتجارية اختصاصاً مستحدثاً في مسائل الأحوال الشخصية منه مسائل الولاية على المال، وكانت المادة ٨٧١ من هذا الكتاب المضاف قد نصت على أنه « تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في هيئة غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علناً » مما يفيد أن تشكيل محاكم مواد الأحوال الشخصية هو تشكيل خاص متميز عن التشكيل العادي للمحاكم المدنية التي لا يستلزم القانون حضور النيابة فيها إلا في أحوال خاصة مما لا يسوغ معه القبول بأن دائرة الأحوال الشخصية لا تتميز عن الدوائر المدنية — لما كان ذلك وكان يبين من القرار المستأنف ومن الحكم المطعون فيه أن محكمتي الموضوع قد انعقدت كل منهما بهيئة غرفة مشورة وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة فإنه يكون من الواضح أن النزاع الحالي قد عرض على هاتين المحكمتين بوصفهما درجتى التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية وعلى اعتبار أنه نزاع يدخل في تلك المسائل وأن النزاع فصل فيه على هذا الاعتبار وتأسيساً على ما تقدم يكون الطاعن قد التزم حدود القانون إذ راعى في إجراءات طعنه القواعد المنصوص عليها في المواد ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات — ويكون الدفع بعدم قبول الطعن متعيناً رفضه » .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية . »

في هذه القوانين كالتص في قانون المواد المخدرة الملغى على عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها والنص في قانون المواد المخدرة الحالي على عدم جواز تطبيق المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف المخففة — هذا إلى أن جوهر قانون العقوبات وجوهر القانون الجنائي العام هو مبدأ الشرعية *Légalité*. وكون الجريمة معروفة عناصرها وعقوبتها مغرفة نافية للجهالة بموجب نص يقيد قاضيها فإذا وقع الإخلال بهذا المبدأ لا تكون الجريمة التي وقع فيها الإخلال به من جرائم القانون العام — ثم إن قانون العقوبات قائم على أساس التقسيم الثلاثي للجرائم والعقوبات — جنایات وجنح ومخالفات — فهو لا يمكن أن يكون القانون العام لمحكمة لا تتقيد بهذا التقسيم ولا تعرفه — وقد تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع كما تمسك بأن محكمة الثورة هي هيئة استثنائية لا تسرى على أحكامها المادة ٢٥ من قانون العقوبات — ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر أن قانون العقوبات هو القانون العام للجزاءات بالنسبة لمحكمة الثورة وقاس الأمر الصادر بتشكيل تلك المحكمة على قانون المواد المخدرة وقرر أنه لا عبرة بتشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم بل العبرة بالعقوبة التي أصدرتها وغير صحيح ما قرره الحكم من أن قانون العقوبات هو القانون العام بالنسبة لمحكمة الثورة وذلك لسببين : أولهما : أن المحكمة المذكورة هي في الواقع محكمة ذات سيادة لا تتقيد بأي قانون *Cour Souveraine* وهو ما لا يتصوره القانون الجنائي العام . والثاني : أن تلك المحكمة هي على أبعد الفروض محكمة عسكرية لا تقضي في ظنن قانون

« ومن حيث إنه بني على سبب واحد هو مخالفة الحكم المطعون فيه للمادة ٢٥ فقرة رابعة من قانون العقوبات والخطأ في تطبيقها وتأويلها ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحرمان المنصوص عليه في هذه الفقرة — وهو حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من التصرف في أمواله وإدارتها مدة اعتقاله — هو عقوبة يضيفها قانون العقوبات ذاته إلى كل حكم بعقوبة جنائية فيجب لكي يحدث هذا الحرمان أن يكون الحكم الجنائي قد صدر في ظل قانون العقوبات أي وفقا للقواعد المقررة فيه وبمراعاة الأسس التي بني عليها وباعتبار أنه هو القانون العام للمحكمة التي أصدرت الحكم . والقواعد الموضوعية المعتمدة من القانون العام هي الأحكام العامة التي احتواها الكتاب الأول من قانون العقوبات . أما الكتب الثاني والثالث والرابع من هذا القانون فانها إنما تتضمن بيانا بطوائف من الجرائم الأكثر حدوثا وهذا البيان تكمله قوانين أخرى عديدة تنص على طوائف من الجرائم لم ير المشرع أن يضمها قانون العقوبات إما لأنها عرضة للتغيير أو التبديل أو مخافة أن تزدحم بها نصوص قانون العقوبات وهذه القوانين تعتبر فيما نصت عليه من جرائم جزاء من القانون الجنائي العام لأن الجرائم المنصوص عليها في هذه القوانين تختص بها المحاكم العادية بوصفها جهة القضاء الجنائي العام ولأن الحكم في هذه الجرائم يجري وفقا للقواعد العامة المنصوص عليها في الكتاب الأول من قانون العقوبات وذلك عملا بنص المادة الثامنة من هذا القانون ولا يجوز للقاضي أن يقضى بغير هذه القواعد إلا إذا وجد نص خاص صريح

العقوبات ولا تنقيد بهذا القانون إلا بنص وفي حدود هذا النص — أما أن محكمة الثورة هي محكمة ذات سيادة فانه مستفاد من أنه لم يصدر بتشكيلها قانون وإنما أقيمت بأمر من مجلس قيادة الثورة وهو مستقر السيادة العليا وبناء على المادة ٨ من الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ التي نصت على أن قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة يتولى أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها ومستفاد أيضا من أن محكمة الثورة هيئة مشكلة من ثلاثة من أعضاء مجلس القيادة فوضت لها سلطة كاملة في التجريم والعقاب بغير إبداء أسباب وأن لا تنقيد بأى قانون ولا بأى مبدأ من المبادئ الأساسية في القانون الجنائي الموضوعي أو الاجرائي وأعطيت لها الحرية في أن تحكم بما تشاء على من يقدمه إليها مجلس قيادة الثورة وينفذ حكمها بعد التصديق عليه من هذا المجلس الذي هو مستقر السيادة العليا ولا عمل عندها للتفرقة بين عقوبة الجنائية وعقوبة الجنحة ولا للتفرقة بين العقوبة الأصلية والعقوبة التبعية والعقوبة التكميلية ولا للتفرقة بين المصادرة العامة والمصادرة الخاصة ولا بين مصادرة الشيء المضبوط والشيء غير المضبوط ولا للتفرقة بين الخصم في الدعوى وبين غير الخصم — ذلك لأن هذه الأنواع من التفرقة لا تنقيد بها إلا المحكمة العادية أو الاستثنائية التي يكون من وظيفتها تطبيق القانون ولهذا كانت العقوبة التي تقضى بها لمحكمة الثورة أيا كان نوعها نافذة واجبة الاحترام ولكنها غير قابلة لأن توصف بالأوصاف الفنية الاصطلاحية الواردة في

استثنائية. ونفى عنها وصف المحكمة ذات السيادة . ثانياً — أن محكمة الموضوع قد اعتبرت أن قانون العقوبات هو القانون العام بالنسبة للجرائم التي صدرت فيها أحكام من محكمة الثورة وأنه تترتب على هذه العقوبات المقضى بها منها الآثار التي تترتب على العقوبات الأصلية المنصوص عليها في قانون العقوبات . ثم قررت أنه لا عبرة في هذا الخصوص بنوع الجريمة ولا بالمحكمة التي وقعت العقوبة بل العبرة بالعقوبة ذاتها وأنه طالما كان الحكم الجنائي الصادر بعقوبة الجناية قد صدر من محكمة مصرية تطبق التشريع الخاص بها فإن هذا الحكم يستلزم حتماً الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات . ثالثاً — أن الحكم المطعون فيه لم يستلزم لإعمال هذا الأثر للحكم بعقوبة الجناية أن تكون الجريمة التي صدر بشأنها هذا الحكم من جرائم القانون العام .

« ومن حيث إنه مما يتعين التنبيه إليه أن هذا الطعن غير وارد على ما يمس حكم محكمة الثورة الذي قضى بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً — إذ الطاعن يقرر أنه يحترم هذا الحكم ولا مطعن له عليه — وإنما يتعلق الطعن بأثر من آثار هذا الحكم رأت المطعون عليها الأولى بناء على الطلب الذي قدمه إليها ورثة المرحوم عبد القادر حمزه أنه يترتب بقوة القانون على الحكم الصادر على الطاعن بالعقوبة من محكمة الثورة على اعتبار أنه طالما أن هذا الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة الجناية فإنه يترتب عليه عقوبة الحرمان من التصرف في أمواله وإدارتها أى العقوبة

بالأحكام العرفية إلى صدور قرار من وزير الداخلية في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ — ويضيف الطاعن إلى ما تقدم كله أن الحكم المطعون فيه لا ينازع في أن عقوبة الجناية التي يترتب عليها إعمال حكم المادة ٢٥ من قانون العقوبات هي العقوبة التي توقع في ظل هذا القانون وباعتباره القانون العام للمحكمة التي أصدرته وهذا لا يتأتى إذا كانت الجريمة المحكوم فيها ليست من جرائم القانون العام ومما يقطع بذلك أن المادة ٤٩ من قانون العقوبات استعملت نفس الاصطلاح المنصوص عليه في المادة ٢٥ منه فقالت « يعتبر عائداً : أولاً من حكم عليه بعقوبة جنائية » وقد أجمع الشراح على أن الحكم بعقوبة جنائية المشار إليه في هذا النص هو الحكم الصادر من محكمة مصرية عادية أو استثنائية أو عسكرية أو مخصوصة بشرط أن يكون في جريمة من جرائم قانون العقوبات أو في جرائم القانون العام كما أن النائب العام قرر في كتابه المؤرخ في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ المرسل إلى مدير مصلحة تحقيق الشخصية أن الأحكام الصادرة من محكمة الثورة هي أحكام لم تصدر في جرائم من جرائم القانون العام ولذلك لا تحفظ عنها صحف سوابق — أى لا تصلح سابقة في الغود عملاً بالمادة ٤٩ عقوبات .

« ومن حيث إنه يبين بما ورد في أسباب القرار المستأنف وفي أسباب الحكم المطعون فيه أولاً — أن القرار المستأنف اعتبر أن محكمة الثورة نوع من المحاكم العسكرية العليا ووصفها بالحكم المطعون فيه بأنها محكمة

التبعية التي نص عليها من بين ما نص عليه في المادة ٢٥ من قانون العقوبات — ومن أجل ذلك قدمت المطعون عليها الأول — نيابة جنوب القاهرة — طلبها إلى محكمة الدرجة الأولى بتعيين قيم على الطاعن .

« ومن حيث إن الفصل في هذا الطعن يستلزم البحث فيما إذا كانت هذه العقوبة قد لحقت الطاعن بقوة القانون أم كان يجب لكي تلحقه أن يقضى بها صراحة من محكمة الثورة .

« ومن حيث إن المادة ٢٤ من قانون العقوبات نصت على أن من بين العقوبات التبعية الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ — ونصت المادة ٢٥ من هذا القانون على أن « كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم ختما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية ... رابعا — إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأمواله مدة اعتقاله ... ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة وكل التزام متعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغي من ذاته ... » — وهاتان المادتان قد وردتا ضمن الكتاب الأول من قانون العقوبات الذي وضع أحكاما عامة في شأن الجرائم والعقوبات والأصل أن هذا الكتاب إنما تطبيق أحكامه على الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات بمقتضى النصوص التي وردت في القسم الخاص الذي تضمنته الكتب الثلاثة الأخرى منه وليسكن المشروع رأى مع ذلك أن تطبق الأحكام العامة المشار إليها على الجرائم للعاقب عليها

بمقتضى القوانين الأخرى واللوائح الخصوصية ما لم يرد بها نص صريح مخالف — أى أنه كما أجاز تطبيقها على الجرائم الأخرى التي لم ترد في قانون العقوبات أجاز التحلل منها فنص في المادة ٨ من قانون العقوبات ذاته التي استقاهها المشرع المصري من القانون البلجيكي والقانون الإيطالي ولا نظير لها في القانون الفرنسي على أنه : « تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك » — فالقاعدة إذن أن الكتاب الأول من قانون العقوبات تراعى أحكامه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفي القوانين الأخرى واللوائح الخصوصية ما لم ترد بالقوانين أو اللوائح في هذا الخصوص نصوص باستثناء تطبيق أحكام هذا الكتاب — وهذا الاستثناء قد يكون كليا أى مانعا من تطبيق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات جميعها أو جزئيا أى مانعا من تطبيق بعضها مع سريان باقيها ومن النوع الأول ما كانت تقضى به المادة السابعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية قبل تعديلها بالقرارين الصادرين من وزير الداخلية في ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٠ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ إذ نصت على أنه « يجرى العمل في تحقيق القضايا التي ترفع إلى المحكمة العسكرية والحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة » وقد نص القرار الأول على تطبيق بعض أحكام الكتاب الأول من

وبالمجرمين الأحداث وذلك على خلاف ما كانت تقضى به المادة المذكورة قبل تعديلها من وجوب العمل بكافة للقواعد المعمول بها أمام المجالس العسكرية. — ومن الاستثناءات الجزئية ما كانت تقضى به المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بشأن الاتجار بالمخدرات من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الحبس لمن يحكم عليه في جريمة من جرائم هذا القانون ومنها ما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز استعمال الظروف المخففة بالتطبيق لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات في حالة إخراج المواد المخدرة لغير التعاطي.

« وحيث إنه يتضح مما تقدم أنه لا يمكن القول على وجه التعميم بأن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما ترتيب الأجسام الواردة في الكتاب الأول من قانون العقوبات ومنها ما نصت عليه المادة ٢٥ من هذا القانون :

« ومن حيث إن القول بأن المجرمين المنصوص عليه في المادة ٢٥ عقوبات فقرة رابعة هو مما تستلزمه طبيعة عقوبة الجنائية وبأن من أغراضه حماية المحكوم عليه وأنه لذلك يترتب على كل حكم بعقوبة الجنائية أيا كانت المحكمة التي أصدرته ولا يشترط أن يكون هذا الحكم قد صدر بالتطبيق لأحكام قانون العقوبات وفي جرائم مما نص عليه هذا القانون أو القوانين واللوائح الخصوصية مما تحيل عليه المادة الثامنة من قانون العقوبات — هذا القول غير صحيح إذ « لا جريمة ولا عقوبة بلا نص ». وعقوبة الحرمان المنصوص عليها في المادة ٢٥ عقوبات فقرة رابعة منها يمكن

قانون العقوبات وهي الأحكام الخاصة بقواعد المسؤولية وأسباب الإباحة وموانع العقاب والعود والمجرمين الأحداث ونص القرار الثاني على تطبيق أحكام هذا الكتاب جميعها — ومن هذا القبيل ما كانت تقضى به الفقرة الرابعة التي أضيفت بنص القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٢ إلى المادة السادسة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ إذ نصت على أنه « يجوز أن تؤلف المحكمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررة من ضباط يكون عددهم خمسة ... وتتبع أمام هذه المحكمة فيما يتعلق بنظر الدعوى والحكم فيها وتنفيذ العقوبة القواعد المعمول بها أمام المجالس العسكرية » والقواعد التي أحالت عليها النصوص السابقة هي التي وردت في مجموعة الأحكام العسكرية الصادرة في سنة ١٨٩٣ والمعمول بها أمام المجالس العسكرية وهي مقطوعة الصلة بأحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ولذلك فإن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية بعقوبة الجنائية أي بالأشغال الشاقة أو السجن لا يترتب عليها العقوبات التبعية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات — ومن النصوص التي تضمنت استثناء جزئيا من تطبيق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ما سبقت الإشارة إليه مما نصت عليه المادة ٧ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بعد تعديلها بالقرار الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٠ من تطبيق بعض الأحكام الواردة في هذا الكتاب وهي الأحكام الخاصة بالمسؤولية وبأسباب الإباحة وموانع العقاب والعود

مجلس قيادة الثورة أولها الأمر الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي تقر فيه إنشاء تلك المحكمة. والثاني هو الأمر الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ الصادر بتشكيلها وبيان الأفعال التي تعرض عليها والعقوبات التي توقعها وغير ذلك من الأحكام الواردة فيه. وقد صدر هذا الأمر الأخير بناء على نص المادة الثامنة من الدستور المؤقت الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣. ونصها « يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه » وقد نصت المادة التاسعة من هذا الأمر على أن مجلس الوزراء يتولى سلطته التشريعية، وبين من ذلك أن الأمرين الصادرين بتأليف محكمة الثورة وبتشكيلها لم يصدر بهما قانون أو لائحة بل صدرا على أنهما عمل من الأعمال السيادة العليا التي خص بها مجلس قيادة الثورة بمقتضى المادة الثامنة من الدستور المؤقت — ولذلك لم يتبع في شأنهما ما يتبع في القوانين من نشر في الجريدة الرسمية — ولا يصح القول بسريان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات على الجرائم المنصوص عليها في الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة تأسيساً على أن المادة الثامنة من قانون العقوبات وإن كانت تقصر تطبيق أحكام الكتاب الأول على الجرائم التي يوردها قانون أو لائحة إلا أن هذا الحكم يصح أن يمتد إلى الجرائم التي تضمنها الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة لأن أمر السيادة أقوى من القانون. هذا القياس ممتنع ذلك لاختلاف طبيعة كل من أمر

الباعث على تقريرها هي عقوبة من العقوبات التبعية التي نص قانون العقوبات عليها كأثر من آثار عقوبة الجناية التي يقضى بها تطبيقاً لأحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ولا يجوز في مجال توقيع العقوبات التوسع في تطبيق هذا النص، يؤيد هذا النظر أن المجالس العسكرية وهي تقضي أحياناً بالأشغال الشاقة أو بالسجن قد تضمنت مجموعة الأحكام الخاصة بها تقرير بعض العقوبات التبعية وليس من بينها عقوبة حرمان المحكوم عليه من إدارة أمواله مدة اعتقاله مما يفيد أن هذه العقوبة ليست بطبيعتها من مستلزمات كل حكم يصدر بعقوبة جناية، وأن الأحكام الصادرة بالسجن من المحاكم العسكرية المشككة وفقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ لم تكن ترتب عليها قبل تعديل نص المادة السابعة من القانون المذكور بالقرار الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ العقوبات التبعية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات وكذلك الأحكام التي صدرت بهذه العقوبة في مصر من المحاكم العسكرية البريطانية وذلك رغماً من أن تنفيذها كان يتم في السجون المصرية.

« ومن حيث إنه علي ضوء ما تقدم يتعين البحث فيما إذا كان الحكم الصادر على الطاعن بعقوبة الجناية من محكمة الثورة يمكن أن ترتب عليه العقوبة التبعية المنصوص عليها في المادة ٢٥ عقوبات فقرة رابعة أم أن هذه العقوبة لا تلحق الطاعن إلا بقضاء صريح من المحكمة.

« ومن حيث إنه قد صدر في خصوص إنشاء محكمة الثورة بتشكيلها أمران من

إنسان أو ضرر للملكة أن يبلغ النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية — وكانت أيضاً توجب علي الفرد في حالة التلبس بالجناية أن يحضر الجاني أمام النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية إن كان ما وقع منه يستوجب القبض عايه احتياطياً ولم يرد بالقانون جزاء علي مخالفة ما يوجبه نص المادة المذكورة لذلك كان الرأي علي عدم جواز عقاب من يخالف هذا الأمر استناداً إلى نص المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات .

« ومن حيث إنه لو صح القول بأن الأمرين الصادرين بإنشاء محكمة الثورة وبتشكيلها هما بمثابة القانون فإنه لا يجوز مع ذلك تطبيق القواعد المنصوص عليها في الكتاب الأول من قانون العقوبات علي الجرائم التي وردت في أمر التشكيل — ذلك لأن تطبيق هذه القواعد إنما يكون وفقاً لنص المادة ٨ من قانون العقوبات في حالة عدم وجود نص في القوانين واللوائح الخصوصية يقضي بعدم تطبيق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات — ولأن نصوص الأمرين المذكورين والأحكام التي أصدرتها محكمة الثورة تدل علي استثناء تطبيق أحكام الكتاب المشار إليه — وبيان ذلك أن الأمر الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بتشكيل محكمة الثورة وبيان الأفعال التي تعرض عليها والعقوبات التي توقعها نص في المادة الأولى منه علي أنه « تشكل محكمة الثورة علي الوجه الوارد بالأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ » ولتبين مدى هذه الإحالة يتعين الرجوع إلى التصريح

السيادة والقانون في هذا الخصوص فإذا تضمن أمر السيادة تشريعاً فإن هذا التشريع يختلف عن القانون وتكون له طبيعة عمل السيادة الذي يعلو علي القانون ولا ينزل إلي درجته بل قد يكون في القول باعتبار أمر السيادة في هذا الخصوص بمثابة قانون تقويت للغرض فيه يؤيد ذلك ما اتضح من الأمر الصادر بتأليف محكمة الثورة والأمر الصادر بتشكيلها علي ماسياتي بيانه في الأسباب التالية . ذلك لأن الكتاب الأول من قانون العقوبات كما تضمن قواعد قانونية تسري علي الجرائم والعقوبات فإنه تضمن قيوداً قانونية قد لا تتفق مع عمل السيادة وإجراءاتها — هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن نصوص قانون العقوبات — ومنها الأحكام العامة الواردة في الكتاب الأول بشأن الجرائم والعقوبات — هي بما لا يجوز التوسع في تطبيقه أو القياس عايه — ومن قبيل ذلك عدم جواز قياس القانون علي اللائحة في حكم المادة ٣٩٥ ع وبيان ذلك أن المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات تقضي بأنه إذا لم تحو لائحة من اللوائح جزاء علي أمر أو النهي المراد بها عوقب المتهم بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً — ومن القواعد المسماة أن هذا النص لا يجوز التوسع فيه وإعماله في حالة ما إذا حوى قانون من القوانين أمراً أو نهياً دون النص علي عقوبة من يخالف هذا الأمر أو النهي بل يتحكم الحكم بالبراءة وأنه لا يصح التحدي بأن القانون أقوى من اللائحة وأعلى شأنها . وقد كانت المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات توجب علي من عاين وقوع جناية تخل بالأمن العام أو يترتب عليها تلف حياة

الذي أعلن به الأمر الصادر بتأليف محكمة
ثورة — وقد جاء بهذا التصريح ما يلي :
« وستنظر هذه المحكمة فوراً فيما يقدم إليها
من متهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد وضد
كيان الثورة ... وستنظر هذه المحكمة فيما
يقدم إليها من متهمين بالعمل ضد مصلحة
البلاد وضد كيان الثورة ... وستصدر
أحكامها باسم مجلس الثورة ولا محل لترك
ذلك للقضاء العادي والمحاكم العادية ... وأنه
مع احترام الشدائد لجهتنا القضائية التي نكن لها
كل إجلال وإكبار نحب أن نحيط بها بهالة من
الهيبة والوقار ... وأنه لم يحدث في تاريخ ثورة
من الثورات أن احتكت للقضاء العادي في
أمر حياتها فلقوانين العادية قيودها
وحدودها ولا يمكن لقضائيتها أن يتعدوا
هذه القيود والحدود لأنها شرعت
لظروف الحياة الطبيعية » — وبين
من ذلك أن هذين الأمرين قد تضمننا
نصاً صريحاً باستثناء أحكام قانون العقوبات —
بما فيها الكتاب الأول فيما استثنى تطبيقه وهي
القوانين العادية جميعها وذلك لتعارض هذا
التطبيق مع الغرض الذي أنشئت من أجله
محكمة الثورة — وعلى ذلك لا يجدي القول
بأن بعض الجرائم التي عوقب من أجلها
الطاعن تقع تحت طائلة قانون العقوبات وأنه
لذلك يتعين تطبيق أحكام الكتاب الأول من
هذا القانون — إذ لا نلزم بين الأمرين لأن
المجالس العسكرية قد تقضي بعقوبة جنائية على
جريمة من جرائم القانون العام ومع ذلك
لا ترتب على الحكم الصادر منها هذه العقوبة
نسب هذه الجريمة للعقوبات التبعية المنصوص

عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من قانون
العقوبات — والنصوص التي وردت في الأمر
الصادر بتشكيل محكمة الثورة تؤكد أن
الكتاب الأول من قانون العقوبات قد استثنى
تطبيقه فقد نصت المادة ٢ فقرة أولى على أن
محكمة الثورة تختص بالأفعال الواردة تفصيلاً
في هذه الفقرة ولو كانت هذه الأفعال قد
وقعت قبل العمل بهذا الأمر وهذا النص
لا يتفق مع القاعدة الواردة في المادة الخامسة
من قانون العقوبات — الكتاب الأول —
ونصها « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون
المعمول به وقت ارتكابها » — ونصت
الفقرة الثانية من المادة ٢ من أمر التشكيل على
أن المحكمة تختص بالنظر فيما يري مجلس قيادة
الثورة عرضه عليها من القضايا أيا كان نوعها
حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية
أو غيرها من جهات التقاضي الأخرى ونصت
المادة الثالثة على أنه يعاقب على الأفعال التي
تعرض على المحكمة بعقوبة الإعدام أو الأشغال
الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن أو الحبس
بالمدة التي تقدرها المحكمة « وظاهر من هذه
النصوص أن العقوبات المقيدة للحرية لمدة
موقوتة قد ترك لمحكمة الثورة تحديد مدتها
غير مقيدة في ذلك بحد أدنى أو بحد أقصى
للعقوبة — وذلك على خلاف ما ورد بالكتاب
الأول من قانون العقوبات من تعيين حد أدنى
وحد أقصى للعقوبات المقيدة للحرية —
وجاء بالفقرة الأخيرة من الأمر المشار إليه
أن المحكمة تقرر الطريقة التي يتم بها تنفيذ
حكمها في حين أن الباب الثالث من الكتاب
الأول من قانون العقوبات قد تكفل ببيان
القواعد الخاصة بطريق تنفيذ العقوبات

الأصلية — ويؤيد ما تقدم أيضا أنه يبين من مراجعة الأحكام التي صدرت من محكمة الثورة أنها حكمت في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ و ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمعاينة بعض المتهمين بالسجن خمسة عشر عاما مع وقف التنفيذ مع أن قانون العقوبات لا يجوز في الكتاب الأول منه وقف تنفيذ عقوبة السجن بل لا يجوز وقف تنفيذ عقوبة الحبس إلا إذا لم تتجاوز مدتها سنة واحدة ، كما يبين من مراجعة تلك الأحكام أن المحكمة حكمت في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ — بتجريد متهم من رتبته العسكرية والنياشين وباعفائه من عقوبة السجن لمرضه وأنها حكمت في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ — بمعاينة متهم بعقوبة مستجدته لم ترد في الكتاب الأول من قانون العقوبات وهي التجريد من شرف المواطن — وتصديقي مجلس قيادة الثورة — وهو الذي أصدر أمري التأليف والتشكيل — على الأحكام الصادرة من هيئة محكمة الثورة يفيد أنه اعتبر أن هذه الأحكام قد صدرت وفق الأمرين المذكورين .

« ومن حيث إن مانص عليه الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة في المادة ٢ فقرة ثانية من جواز إعفاء المحاكم العادية أو غير العادية من نظر بعض القضايا أيما كان نوعها وعرضها على محكمة الثورة . هذا النص لا يفيد الإحالة على قانون العقوبات في خصوص الجزاءات التي توقعها محكمة الثورة كما توهم ذلك الحكم المطعون فيه وتابعته عليه النيابة العامة — ذلك لأن نزاع القضايا من المحاكم العادية وغيرها وعرضها على محكمة الثورة إنما يقتضي من تلك

المحكمة نظر القضايا المذكورة والفصل فيها وفقا لولايتها التي منحها إياها الأمران الصادران في ١٣ من سبتمبر و ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ وهي ولاية خاصة محررة من أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات كما سبق البيان فلها أن تقضي بعقوبة الجناية على فعل لا يعاقب عليه قانون العقوبات أو القوانين الأخرى إلا بعقوبة الجنحة .

« وحيث إنه غير صحيح ماورد بالحكم المطعون فيه من أن عقوبة السجن المنصوص عليها في المادة ٣ من أمر تشكيل محكمة الثورة هي بذاتها عقوبة السجن المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون العقوبات وذلك لما سبق بيانه من أن نص المادة الثالثة من أمر التشكيل لم يعين — على خلاف أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات — حدا أدنى وحدا أقصى لعقوبة السجن .

« ومن حيث إن مما استند إليه الطاعن في تقرير الطعن أن النائب العام قد وجه كتابا في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ إلى مدير مصلحة تحقيق الشخصية متضمنا أن أحكام محكمة الثورة لم تصدر بشأن جرائم من جرائم القانون العام وأنها لذلك لا تعتبر سوابق في خصوص تطبيق أحكام العود ولا تحرر عنها صحف سوابق — قائلا للطاعن — إن العود والعقوبة التبعية كلاهما من آثار الحكم بالعقوبة الأصلية لما يسرى على العود يسرى على العقوبة التبعية إذ أن نصوص قانون العقوبات في هذا الخصوص متماثلة فقد نصت المادة ١٠٠ من قانون العقوبات التبعية على أن

القواعد المنصوص عليها في الكتاب الأول من قانون العقوبات سواء كانت الجريمة التي عاقبت عليها هي مما أئمه لأول مرة الأمر الصادر بتشكيلها أم من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في القوانين الأخرى لأنها في كلتا الحالتين إذ تعاقب المتهم إنما تمارس سيادة عليا تسمو على القوانين العادية ولأن الأمر الصادر بتشكيلها قد تضمن على ما سبق البيان نصاً صريحاً باستثناء تطبيق أحكام القوانين العادية ومنها الكتاب الأول من قانون العقوبات — وعلى ذلك لا يكون تمت تجاوز في القول بأن محكمة الثورة هي محكمة ذات سيادة أو في تشبيهها من بعض النواحي بمجلس الشيوخ الفرنسي حينما كان ينعقد بوصفه محكمة عليا بناء على نصوص دستور سنة ١٨٧٥ لمحكمة أي شخص متهم بجناية من الجنايات المخلة بأمن الدولة أو لمحكمة رئيس الجمهورية بتهمة الخيانة العظمى أو لمحكمة الوزراء على الجرائم التي يرتكبونها أثناء تادية وظائفهم — وقد كان المجلس المذكور يصدر في قضاؤه على أنه محكمة عليا ذات سيادة لا تنقيد بنصوص القوانين العادية ولا بقاعدة « أن لا جريمة ولا عقوبة بغير نص » ويقضى بجائيم أفعال لم يرد في القانون الفرنسي نص بجائيمها ويضع العقوبة التي يراها ويقضى أحياناً بالإعفاء من العقوبة الأصلية أو بالحكم بعقوبة على أنها عقوبة أصلية مع أنها وفقاً لقانون العقوبات الفرنسي ليست إلا عقوبة تبعية .

« ومن حيث إنه لا محل بعد ذلك لمناقشة الأقوال التي أدلت بها النيابة العامة لأول مرة في الجلسة الأخيرة للمرافعة والتي لم تودع

كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم ستما الحرمان ... » ونصت المادة ٩٩ فقرة أولى في باب العود على أن « أنه يعتبر مائداً : أولاً من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة ... » .

« ومن حيث إن استدلال الطاعن في هذا الخصوص لا جدوى فيه طالما أن أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات — بما فيها من قواعد خاصة بالعقوبات التبعية وقواعد خاصة بالعود لا يجوز تطبيقها كلها أو بعضها إلا بالاستناد إلى نص المادة ٨ من قانون العقوبات — وهذا غير جائز في خصوص الأحكام الصادرة من محكمة الثورة كما سبق بيانه .

« ومن حيث إنه يتضح مما تقدم : أولاً — أنه وإن كان للاختصاص الجنائي للمحاكم العادية ليس اختصاصاً مائداً إذ يجوز بمقتضى قوانين خاصة تشكيل محاكم غير عادية يعهد إليها دون غيرها بالمحاكمة على جرائم خاصة أو على الجرائم العادية التي تكون المحاكم العادية هي المختصة بها وفقاً للقانون الجنائي العام — إلا أنه على المحاكم غير العادية المشار إليها أن تطبق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ما لم يوجد نص صريح يخالف أو يوجد ما يجوز دون تطبيق هذه الأحكام كلها أو بعضها كأن تكون الجرائم التي خول لهذه المحاكم الفصل فيها قد وردت في غير قانون أو لائحة، ذلك لأن المادة ٨ من قانون العقوبات مقصورة الإحالة فيها على الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية .

ثانياً : أن محكمة الثورة هي محكمة ذات سيادة لا يسرى على الجرائم التي تحكم فيها

الأوراق الخاصة بها في الميعاد ولم يسبق عرضها على محكمة الموضوع — وهي أقوال ينازع الطاعن في جدواها .

« ومن حيث إنه لما تقدم بتعين تقض الحكم المطعون فيه لمخالفته القانون .

« ومن حيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها .

« ومن حيث إنه للأسباب السابق بيانها بتعين إلغاء القرار المستأنف والحكم بعدم قبول الطلب المقدم من نيابة جنوب القاهرة المطعون عليها الأولى — بشأن تعيين قيم على الطاعن » .

(القضية رقم ٣ سنة ٢٥ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد وأحمد المروسي المستشارين) .

٥٣٧

٣٠ يونيه سنة ١٩٥٥

دعوى . اجارة . اختصاص . تقدير قيمة الدعوى . دعوى بطلب إخلاء المستأجر من الأرض وتسليمها خالية من المبنى . وجوب اضافة قيمة المبنى الى طلب الاخلاء والتسليم . المادة ٣٠ وما بعدها من قانون الرافعات .

المبدأ القانوني .

إذا كانت الدعوى قد رفعت من المؤجر بطلب إخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة وتسليمها خالية مما عليها من مبان فانه يجب وفقاً لقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة في المادة ٣٠ وما بعدها من قانون الرافعات إضافة قيمة المبنى إلى طلب الإخلاء والتسليم سواء أعتبر طلب إزالة هذه المبنى طلباً ملحيقاً أو

تابعاً لطلب الإخلاء عملاً بنص المادة ٣٠ مرافعات أو طلباً أصلياً باعتبار أن طلبات المؤجر وقد تعددت فإن منشأها جميعاً هو عقد الإيجار مما يتعين معه أن تقدر قيمة الدعوى بمجموع هذه الطلبات وفقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات . وإذن فيمكن أن الثابت بالحكم أن قيمة المبنى المقضى بازالتها تزيد عن المائتين وخمسين جنيناً وهو طلب يخرج عن ولاية محكمة المواد الجزئية ولا تملك الفصل فيه لتعلقه بالنظام العام فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ١٦٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

٥٣٨

٣٠ يونيه سنة ١٩٥٥

موظفون . الحق المطلق المقرر للحكومة في فصل موظفيها بلا محاكمة تأديبية . المقصود به . ليس معناه أن تستعمله على هواها . هي مقيدة من حيث الناية . وجوب وقوفها عند حد تجاوز السلطة والنصف استعمال الحق .

المبدأ القانوني

المراد بالحق المطلق المقرر للحكومة في فصل موظفيها بلا حاجة إلى محاكمة تأديبية هو تفرد الحكومة بتقدير صلاحية الموظف واستمرار استعانتها به أو عدم استمرارها

المحكمة

« ... من حيث إن مما يتعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه قصوره في التسيب لعدم الرد على دفاعيها الجوهري الذي أوضّحاه في مذكراتهما أمام محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية وتمسكاً به فقد طلبا منذ بداية النزاع الحكم بعدم قبول الدعوى أو برفضها لأن البيع والشراء الذي انعقد بينهما لم يشمل إلا عشرة قرار يربط محددة وهي من ضمن تركه واسعة لمورث البائعة (الطاعنة الأولى) تبلغ حوالي ٢٥٠ فدانا لم تقسم بعد وترث البائعة فيها أضعاف ما باعتها إلى الطاعن الثاني وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه ليس للشريك على الشيوع أو من يتلقى الحق عنه أن يدعى الاستحقاق في المبيع إلا بعد قسمة المال الشائع ووقوعه في نصيبه هو لا في نصيب ذلك البائع وأن كل ادعاء منه قبل ذلك يكون سابقاً لأوانه وخليفاً أن تحكم المحكمة بعدم قبوله أو برفضه — وقد خلا الحكم المطعون فيه وكذلك حكم محكمة أول درجة من الرد على هذا الدفاع الجوهري مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه . . . »

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الطاعن الثاني بوصفه مشترياً من الطاعنة الأولى تمسك في دفاعه ومذكراته بطلب الحكم بعدم قبول الدعوى أو برفضها لأسباب كثيرة منها : . . . »

(١) أن تركه المورث المرحوم حسين أمين الشريف تشمل أطيافاً كثيرة تنسحب للمبيع إليه وإلى المدعيين (المطعون عليهما الأول والثاني) . . . »

وليس معناه أن تستعمله على هواها ، ذلك أن هذه السلطة التقديرية وإن كانت مطلقة من حيث موضوعها إلا أنها مقيدة من حيث غايتها التي يلزم أن تقف عند حد تجاوز هذه السلطة والتعسف في استعمالها ، ولئن كانت الحكومة غير ملزمة ببيان أسباب الفصل إلا أنه متى كانت هذه الأسباب ظاهرة من القرار الصادر به فإنها تكون خاضعة لتقدير القضاء ورقابته فإذا تبين أنها لا ترجع إلى اعتبارات تقتضيها المصلحة العامة ولا هي من الأسباب الجدية القائمة بذات الموظف المستغنى عنه أو المنازع في صحتها كان ذلك عملاً غير مشروع وحققت مساءلة الحكومة في شأنه .

(القضية رقم ٢١٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد الروسى ومحمود عباد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٥٣٩

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥

ملكية شائعة . بيع . حق الشريك على الشيوع في بيع حصته محددة قبل القسمة .

المبدأ القانوني

... جرى قضاء هذه المحكمة على أن للشريك على الشيوع في التركة أن يبيع حصته المحددة، ولا يستطيع أحد الشركاء الاعتراض على هذا البيع والادعاء بأنه يستحق المبيع ما دام أن التركة لم تقسم قسمة إفراز .

الحكم لما اعتوره من قصور مبطل له بغير حاجة
لبحث باقي أسباب الطعن ..

(القضية رقم ١١١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
نجيب أحمد وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد قواد جابر
ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

٥٤٠

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥

تنص .. طعن .. اجراءات الطعن .. وكالة .. التوكيل
بالطعن لم يصدر الى المحامي المقرر بالطعن بل صدر الى
محام آخر باعتباره وكلا عن الطاعن .. عدم تقديم
التوكيل الصادر من الطاعن .. عدم قبول الطعن ..

المبدأ القانوني

متى كان التوكيل المقدم بحلف الطعن لم
يصدر من الطاعن إلى المحامي الذي قرر
بالطعن بل صدر إلى هذا المحامي من محام آخر
باعتباره وكلا عن الطاعن ، وكان التوكيل
الصادر من الطاعن إلى المحامي الأول لم يودع
حتى تستطيع المحكمة معرفة حدود وكالته
وما إذا كانت تشمل الاذن له في توكيل
المحامين في الطعن بالنقض أم لا تشمل هذا
الاذن ، فإن الطعن يكون غير مقبول لتقريره
من غير ذي صفة .

(القضية رقم ٢٥٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمد عياد
ومحمد قواد جابر المستشارين) .

(٢) أن البائعة توث في تركه والدها
أضعاف أضعاف ما باعته إليه ولها أن تباع
جزءا محددًا ولا يستطيع أحد الشركاء
الاعتراض على البيع والادعاء بأنه يستحق هذا
البيع طالما أن التركة لم تقسم قسمة إفراز —
طبقا لما جرى عليه قضاء محكمة النقض في
هذا الخصوص .

(٣) أن البيع الحاصل إليه سابق على البيع
الحاصل للمدعين — وقد اعترف به المدعيان
في عقد شرائهما حيث ذكر فيه أن الجار
القبلي هو الطاعن الثاني .

(٤) من العجيب أن يشتري المدعيان على
الشيوع ١ فدان و ٩ قراريط و ٤ أسهم
شيوعا في ٢٠ فدان و ١٧ قيراط و ٢ سهما ثم
يقصران دعواهما على المطالبة بقطعة محددة
وأن تكون تلك القطعة المحددة هي المبيعة إليه
بالمذات .

« ومن حيث إنه لما كان هذا المدفع
جوهريا قد تغير به وجه الرأي في الدعوى ،
ذلك أن المحكمة لم تلتزم بالادعاء مسك به
الطاعنان من أن المورث قد ترك التركة للمشار
إليه في سبب النعي وأن العشرة قراريط المبيعة
من الطاعنة الأولى على وجه التحديد إلى الطاعن
الثاني هي بعض هذه التركة وأنه لم تحصل
قسمة بين الورثة في هذا المال الشائع — وذلك
كي تصل المحكمة إلى تطبيق حكم القانون
تطبيقا سليما لو صح هذا الدفاع ، بصدد ما هو
مقرر من حكم بيع الشريك في التركة حصه
محددة فيها قبل قسمتها .

« ومن حيث إنه لما تقدم بتعين نقض

٥٤١

٨ يولييه سنة ١٩٥٥

١ - دفع . دعوى . دفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة . سير الإجراءات أمام محكمة أول درجة حتى استئناف الحكم دون الاعتراض على الصفة . الدفع لم يبد إلا أمام محكمة الاستئناف بعد أن صدر من المدعى عليه ما يفيد التسليم بالصفة . الدفع غير مقبول .

ب - قانون أجنبي . التمسك به أمام محكمة النقض . هو مجرد واقعة . يجب إقامة الدليل عليها . لا يكفي في اثباتها تقديم صورة عرفية تحوى أحكام هذا القانون .

ج - أحوال شخصية . عقد . وصية . النزاع على صحة وصية . انقضى الخصوم على بطلانها وتحديد حقوق كل منهم بموجب هذا الاتفاق . يجب على المحكمة إعمال أحكام هذا الاتفاق . الرجوع إلى الوصية في تحديد حقوقهم دون الاتفاق . مخالفة للقانون .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة أقام قضاءه على عدم إثارة الجدل حول صفة المدعى أمام محكمة أول درجة وعلى قبول المدعى عليه لشكل الدعوى وقت رفعها واستمرار دفاعه فيها بالشكل الذى رفعت به حتى صدور الحكم الابتدائي وإعلانه صحيفة الاستئناف للوكيل بعد سبق إعلانها للأصيل مما يتعارض مع إنكاره صفة الوكالة . وعندما تمسكه بهذا الدفع إلا أمام محكمة الاستئناف ، وكانت ونجته نظر الحكم قد تأيدت بأجراء لاحق وهو إعلان تقرير الطعن بالنقض للمطعون عليه بصفته وكيلا للخصم الأصيل في الدعوى بغض النظر عن

التحفظ الذى أبداه الطاعن من أن إعلان الطعن للوكيل لا يعتبر اعترافاً منه بصحة التوكيل وتنازلاً عن الدفع ، فإن هذا الذى قرره الحكم يكفي لحمل قضائه في توافر الصفة ولا خطأ فيه .

٢ - التمسك بتشريع أجنبي أمام محكمة النقض لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب إقامة الدليل عليها ولا يغني في اثباتها تقديم صورة عرفية تحوى أحكام هذا التشريع .

٣ - متى كان النزاع بين ورثة الموصى والموصى إليه قد انحسم بموجب اتفاق عقد بينهم أشير في ديباجته إلى تسليم الطرفين ببطلان الوصية وتحديد حقوق كل منهما في التركة وفقاً للشروط التى نص عليها في هذا الاتفاق ، فإنه يتعين على محكمة الموضوع وهي بصدد التصرف على حقيقة المصدر الذى تلي عنه الخصوم حقوقهم أن ترجع إلى الاتفاق المشار إليه وإذا جاز التعرف على نية أطراف الاتفاق بالرجوع إلى الوصية فيجب أن يكون هذا الرجوع لمجرد الاسترشاد بواقعة خارجة عن نطاق العقد الذى أنشأ حقوق الطرفين والذى يعتبر وحده مصدر هذه الحقوق دون الرجوع بها إلى ما قبل ذلك ، فإذا كانت المحكمة قد انحرفت في تكليف حقوق الخصوم عن حقيقة نصيرها وعمّا تؤدى إليه أوراقها

إفلاس باقى الشركاء المتضامنين إلا إذا ظهر من تصفية الحساب بينهم وبين المفلس الذى يمثل أنه دائن لهم .

٢ — تقديم طلب إشهار الإفلاس من غير ذى صفة لا يترتب عليه حتماً الحكم بعدم قبول دعوى إشهار الإفلاس ، إذ يجوز للمحكمة فى هذه الحالة وعملاً بنص المادة ١٩٦ من قانون التجارة أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الإفلاس متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها أن المدين المطلوب إفلاسه هو تاجر وأن ثبت دائماً أو دائنين آخرين بديون تجارية قد توقف هذا المدين عن وفاء ديونهم مما تتوافر معه الشروط الموضوعية فى خصوص إشهار الإفلاس ، كما يجوز للمحكمة فى حالة توافر هذه الشروط أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الإفلاس إذا كان طالب إشهار الإفلاس دائماً ذا صفة فى طلب الإفلاس ثم تنازل عن طلبه . وإذن فمضى كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت للأسباب التى أوردتها أن الديون التى صدرت من أجلها الحكم بإشهار إفلاس أحد الشركاء المتضامنين هى كلها ديون مترتبة فى ذمة شركة التضامن ولم تكن ديوناً مترتبة فى ذمة المفلس بصفته الشخصية . كما اعتبرت الشركة متوقفة عن دفع الديون المشار إليها ورتبت على ذلك مسئولية باقى الشركاء المتضامنين عن وفاء هذه الديون . وقضت بإشهار إفلاسهم ، فإنه يكون غير

بأن اعتبرت الوصية هى مصدر هذه الحقوق فإنها تكون قد خالفت القانون .

(القضية رقم ٤٠٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٥٤٢

٧ يولييه سنة ١٩٥٥

١ — إفلاس . من يجوز له طلب الحكم بإشهار الإفلاس ؟ تقديم الطلب من وكيل الدائنين فى تفتيش أحد الشركاء المتضامنين لإشهار إفلاس باقى الشركاء . متى يكون مقبولا ؟

ب — إفلاس . تقديم طلب الإفلاس من غير ذى صفة . لا يترتب عليه حتماً عدم قبول الدعوى . حق المحكمة فى الحكم بالإفلاس من تلقاء نفسها . مثال . المادة ١٩٦ من قانون التجارة .

ج — التزام . شركة . سند الدين قد نص على صفة الموقع عليه باعتباره مدير الشركة والشريك الأول فيها . عدم منازعة باقى الشركاء فى صحة هذا البيان . اعتباره ملزماً للشركة .

د — إفلاس . جواز الحكم به ولو كانت المدين قد توقف عن سداد دين واحد . تعدد الديون المتوقفة عن سدادها . غير لازم .

هـ — التزام . توقيع الشريك المدير فى شركة تضامن على تعهد باسمه دون بيان عنوان الشركة . لا يترتب عليه بمجرد إعفاء الشركة . وجوب اعتباره قرينة بسيطة على مدىونية الشريك دون الشركة .

المبادئ القانونية

١ — لما كان القانون يستوجب فى حالة

تقديم طلب إشهار الإفلاس من غير المدين أو النيابة العامة أن يكون مقدم الطلب دائماً لمن يطلب الحكم بإشهار إفلاسه ، فإن وكيل الدائنين فى تفتيش أحد الشركاء فى شركة التضامن لا تكون له صفة فى المطالبة بإشهار

٥٤٣

٧ يولييه سنة ١٩٥٥

حراسة . حكم . لسيبه . تقريره . أسباب سائفة
انتفاء ركن الخطر . مسألة موضوعية .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه — وهو
بسبيل تحقيق عناصر الحراسة القضائية
المطلوبة كالنزاع والخطر الموجبين لفرضها
وتقدير سند الحائز للاعيان المراد وضعها
تحت الحراسة — قد رأى للأسباب السائفة
التي أوردتها انتفاء ركن الخطر المبرر لقيام
الحراسة وانتهى في قضائه إلى رفض الطلب
فإن ذلك يعتبر تقديراً موضوعياً مما يستقل به
قاضي الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض به .

المحكمة

« ... من حيث إن هذا الطعن قد بني على
مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين
يتحصل أولهما في أن الحكم الابتدائي المؤيد
بالحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون
عندما قرر أن الحكم الصادر من محكمة
الاستئناف في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٢ رقم ١٠٢٨
سنة ٦٦ ق والذي قضى برفض الدعوى بالحالة
التي هي عليها لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه
بالنسبة لما تناولته أسبابه في خصوص بطلان
الوصية ومن ثم يكون عقد الصلح الرقيم ٢١
من فبراير سنة ١٩٥١ قائماً ويتحتم إخضاع
علاقة الطرفين ببعضهما البعض لهذا العقد وهو
يحول المطعون عليهما حق الاستمرار في
وضع يدهما على الأتيان محل النزاع بصفتها
مستأجرين فلا محل لانتزاعها منهما حتى يفسد

منتج تمسك هؤلاء الشركاء بانعدام صفة وكيل
الدائنين في تقليصة شريكهم في طلب إشهار
إفلاسهم .

٢ — متى كان سند الدين قد تضمن بيان
صفة الموقع عليه باعتباره الشريك الأول
في شركة التضامن والمدير المالي لها ولم
ينازع باقي الشركاء في صحة هذا البيان فإنه
يكون كافياً في ترتيب الالتزام في ذمة
الشركة ويكون غير منتج الطعن بالتزوير
في العبارة المقول بإضافتها إلى هذا السند
والخاصة بالمحل الذي تباشر فيه أعمالها .

٤ — لما كان القانون لا يشترط للحكم
بإشهار الإفلاس تعدد الديون التي يتوقف
المدين عن وفائها بل يجيز إشهار إفلاسه
ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد ، وكان
المدين قد نازع في بعض الديون ولم ينازع
في البعض الآخر ، فإن هذه المنازعة ليس من
شأنها منع الحكم بإشهار إفلاسه .

٥ — توقيع الشريك المدير في شركة
التضامن باسمه على تعهد من التعهدات دون
بيان عنوان الشركة لا يترتب عليه بمجرد
إعفاء الشركة من الالتزام وإنما يقسم
قرينة على أن الشريك المدير يتعامل في هذه
الحالة لحسابه الخاص وهي قرينة تقبل
إثبات العكس بكافة طرق الإثبات بما فيها
القرائن .

(القضية رقم ٩٥١ سنة ٢٢٠٠ ق.بالمهنة السابقة)

حكم نهائي ببطالان عقد الصلح وقد أخطأ الحكم المطعون فيه القانون بإقراره مذهب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص أخذاً بأسبابه وأضاف إليها أن قوة الشيء المقضي به لا تشمل إلا ما تناوله الخصوم في مرافعتهم وسمعت المحكمة فيه حججهم والأمر ليس كذلك بالنسبة لما ذهب إليه حكم الاستئناف رقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق المشار إليه من تقرير بطلان الوصية في حق المطعون عليهما وبطلان عقد الصلح كذلك إذ كان الفريقان مسلمين بصحة عقد الصلح وكان البحث مقصوراً أمام محكمة الاستئناف يومئذ على تحديد مدى التزامات المطعون عليهما المقررة بالعقد المذكور وأن الطاعن كان يؤسس دعواه على الوصية وعلى عقد الصلح كما قرر ذلك الحكم نفسه، ووجه الخطأ ومخالفة القانون فيما قرره المحكان ظاهر مبدئياً من كون الحكيم معاً قد انتقل بهما النظر فأغفل أن الموضوع للطروح للفصل فيه هو طلب حراسة وهو إجراء تحفظي لا تنفيذي فحديث الحكيم عن حجية قضاء محكمة الاستئناف رقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق لا جدوى منه إلا حيث يراد التنفيذ بذلك الحكم أو إقامته حجة قاطعة في مواجهة المطعون عليهما وهذا لم يعرض ولم يطلب وإنما كان المطلوب لوزن الإجراء التحفظي تحرى قيام النزاع الجدي من عدمه وما من شك أن الحالة القائمة بين الطرفين منذ رفع الدعوى المختلطة في سنة ١٩٤٦ إلى تاريخ صدور حكم الاستئناف ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق في ٢٩/٥/١٩٥١ والطعن فيه بطريق النقض برقم ٤٠٨ سنة ٢١ ق ثم إلى رفع الدعوى الحالية دليل ناهض على جدية النزاع وعلى

وجوب تداركه باتخاذ إجراء تحفظي عاجل وذلك بفرض الحراسة المطلوبة، ولولا انصراف تفكير الحكيم عن طبيعة الإجراء المطلوب لما وقع في ذلك الخطأ الذي استطرده منه إلا إهدار قضاء محكمة الاستئناف وحتى مع التسليم بمذهب الحكيم من وجوب تحقق قيام قوة الشيء المقضي فيه في حكم الاستئناف ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق المذكور فإن مقتضى ذلك أنه كان على محكمة الاستئناف أن تقضى في منطوق حكمها برفض الدعوى وإن كان المحكمة المذكورة قضت برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها وسببت قضاءها بمقدمات أوضحت فيها فادماها إلى صياغة المنطوق على النحو الذي صدر به وهي صياغة لها دلالتها على بطلان سند المطعون عليهما في وضع يدها على الأعيان محل النزاع وهو الوصية ولأن هذا البطلان الذي قرره محكمة الاستئناف كان ضرورياً لإقامة المنطوق على النحو الذي جرى به واتصاله به وأما ما قاله الحكم الابتدائي أن «منطوقاً بقضاء ما غير متوافر» فردود بأن حكم ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ قد تضمن القضاء فعلاً برفض الدعوى بحالتها وأن أسبابه أوضحت مقدمات هذا القضاء ومن القواعد المقررة أنه لا مانع من أن يكون بعض المقضي به في الأسباب دون المنطوق، وأما ما قاله الحكم الاستئنافي المطعون فيه إن حجية الشيء المقضي فيه لا تشمل إلا ما تناوله الخصوم في مرافعاتهم وفصلت المحكمة فيه بعد ذلك وأن طرفي الخصوم كانا مسلمين بصحة الوصية وصحة عقد الصلح فذلك خطأ في فهم أحكام القانون الخاصة بقوة الاعتراف ومدى ولاية القاضي عند نظر المسائل القانونية

الصرف لأن الاعتراف إذا وقع على مسألة واقعة أصبح مقيدا لمن صدر منه ، وأما إذا ورد على مسألة قانونية فلا قيمة له بتاتا والمحكمة أن تصرف النظر عنه ولصاحبه أن يعدل عنه ، وما كان مطروحا على محكمة الاستئناف إنما كان من مسائل التطبيق القانوني الصرف لأنه كان خلافا على التكييف القانوني لعقد الوصية ولعقد الصلح وهو من حق قاضي الدعوى دون الخصوم فيها وهو لا يتقيد فيه إلا بحكم القانون وقد نبه حكم الاستئناف المختلف على حجتيه إلى ذلك صراحة في أسبابه دون أن يلتفت الحكم المطعون فيه إلى ذلك اكتفاء بالقول بأن طرفي الخصوم كانوا مسلمين بصحة الوصية وصحة عقد الصلح حسب فهمه له وأن هذا التسليم يجب حق المحاكم في تخطي الإقرار والعدول عما هو مسلم به من الطرفين إلى صحيحخ الأحكام الشرعية والقانونية ، وهذا خطأ في فهم القانون وقصور في بحث المسألة والرد على دفاع الطاعن في خصوصها وقد أغفل الحكم المطعون فيه مع تقيدده في مسائل القانون بإقرارات الخصوم إقرار المطعون عليهما إقرارا صريحا قضائيا بحكم الاستئناف رقم ١٠٢٨ سنة ١٩٢٦ ق من حجية ذلك أنهما طعنا فيه بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ٤٠٨ سنة ٢١ ق .

وقد قررت محكمة النقض ردا على وجه الطعن أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون

فيه وهو بسبيل تحقيق عناصر الحراسة القضائية المطلوبة كالنزاع والخطر الموجبين لقرضها وتقدير سنة الحائز للأعيان المراد وضعها تحت الحراسة رأى أن في قيام المطعون عليهما بأداء المقروض عليهما من الربع للطاعن تباعا وبغير إخلال حتى آخر سنة ١٩٥٠ وهو ما يقرب من نصف قرن من الزمن مع تغليب مظنة سلامة سند حيازتهما حسب الظاهر في تقديره ومع ثبوت ملأتهما بما قدماه من أيراد المال الدالة على ملكيتهما - إذ رأى أن ركن الخطر المبرر لقيام الحراسة غير متوافر وانتهى الحكم في قضائه إلى رفض طلب الحراسة ، كان ذلك تقديرا موضوعيا مما يستقل به قاضي الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض به . وحسب الحكم المطعون فيه ما أورده في هذا الصدد قوله « ان الحراسة وهي إجراء تحفظي استثنائي لا يقضى بها إلا عند الضرورة القصوى والخطر الدائم ويشترط في الخطر أن يكون حالا ونتيجة مباشرة لأسباب موجودة بالفعل وقت رفع الدعوى ، وأما احتمال الخطر بطول أمد التداعي فلا يكفي لتبرير الحراسة إذا أضيف إلى ذلك عجز الطاعن عن إثبات عدم ملأه المطعون عليهما وما قام به هذان الأخيران من إثبات هذه الملأه » . وهذا وحده مستقلا عن باقي الأسباب الأخرى التي أوردها الحكم تزيدا يعتبر كافيا لحله مما يتعين معه رفض هذا الطعن .

(القضية رقم ١٤٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد على السيد رئيس المجلس وبدوى ابراهيم حموده والامام الامام الخريبي وحسن جلال ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

٥٤٤

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥

الإدارية ، سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إلغائها هي رقابة قانونية تسلطها في الحاليين على هذه القرارات لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصاً وروحاً ، فينبغي ألا تلغي قراراً إدارياً إلا إذا شابه عيب من هذا القبيل وألا تقف قراراً إلا إذا كان - على حسب الظاهر من الأوراق - يتسم بمثل هذا العيب وقامت إلى جانب ذلك حالة الاستعجال بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، فالرقابة في الحاليين تجدها الطبيعي عند استظهار مشروعية أو عدم مشروعية القرار ، طبقاً للقانون ، والفارق بينهما منحصر في أثر الحكم ، هذا يقف تنفيذ القرار مؤقتاً حين الفصل في طلب الإلغاء وذلك لعدم إدا قضى بإلغائه فليس لمحكمة القضاء الإداري ، في صدد طلب وقف تنفيذ القرار الإداري رقابة تختلف في حدودها عن تلك الرقابة القانونية ، تقتصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا ، بل النشاطان متماثلان في الطبيعة وإن اختلفا في المرتبة ، إذ مردهما في النهاية إلى مبدأ المشروعية ، تلك

أ - قرار إداري . الحكم بإلغائه أو وقف تنفيذه . رقابة القضاء الإداري لدى الحاليين رقابة قانونية . تجسد حدها الطبيعي عند استظهار مشروعية أو عدم مشروعية القرار طبقاً للقانون . سلطة المحكمة الإدارية العليا في ذلك .

ب - محكمة إدارية عليا . الطعن أمامها . القابلة بينه وبين الطعن بالنقض . عدم التوافق التام بين النظامين . مرد ذلك .

ج - قرار إداري . الحكم الصادر بوقف تنفيذه . جواز الطعن فيه استئثالا أمام المحكمة الإدارية العليا . أساس ذلك .

د - وقف التنفيذ . ركناه الاستعجال وجديّة المطاعن . كلاهما من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

هـ - مرافق عامة . نزع الملكية المنفعة العامة . طلب وقف تنفيذ القرار . ثبوت استيلاء الإدارة على الأرض للنوع ملكيتها وشروعها فسلاني إقامة مباني عليها قبيل الفصل في الدعوى . صيرورة طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع . ولو قدم قبل الاستيلاء والشروع في البناء . تطلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . تحول المصلحة الفردية إلى تعويض إن كان له محل .

المبادئ القانونية

١ - إن رقابة القضاء الإداري للقرارات

تسلطه على القرارات الادارية ، سواء في مجال وقف تنفيذها أو إلغائها ، وهذه تسلطه عليها في الخالين ثم على الأحكام .

٢ - لا وجه لافتراض قيام التطابق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدني ونظام الطعن الاداري ، فقد يتفقان في ناحية وقد يختلفان في ناحية أخرى أو قد تكون لكل من النظامين قواعده الخاصة في شأن ما مما يمتنع معه إجراء القياس لوجود الفارق ، إما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافًا مرده أساساً إلى اختلاف نشاط محكمة الموضوع عن نشاط محكمة النقض في مجالات فهم « الموضوع » أو تقدير أعمال « الرخص » المتروك ذلك كله لتقدير محكمة الموضوع بسلطة قطعية لا تعقب عليها محكمة النقض ، أو إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الادارة والأفراد في مجالات القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

٢ - إن الحكم بوقف تنفيذ القرار الاداري وإن كان حكماً « مؤقتاً » بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر أصل طلب الإلغاء ، إلا أنه حكم قطعي ، وله مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوص الذي صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف وهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا استقلالاً شأنه في ذلك

شأن أي حكم انتهائي ، والقول بلزوم انتظار الحكم في دعوى الإلغاء ، هو لزوم بما لا يلزم ، فضلاً عما ينطوي عليه من جفافاً لطبائع الأشياء ، في أمر المفروض فيه أنه مستعجل بطبيعته تتعرض فيه مصالح ذوي الشأن للخطر ، ويخشى عليه من فوات الوقت .

٤ - إن سلطة الوقف مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها ، مردهما ، إلى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الاداري على القرار ، على أساس وزن القرار بميزان القانون وزناً مناطه مبدأ المشروعية وعدمها ، فوجب على القضاء الاداري ألا يقف قراراً إدارياً إلا على ركنين :

(الأول : قيام الاستعجال أي أن يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها .
(والثاني) يتصل بمبدأ المشروعية ، أي أن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية ، وكلا الركنين من الحدود القانونية ، التي تحد سلطة محكمة القضاء الاداري وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

٥ - إذا كان الثابت أن المدعي قد طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بنزع ملكية أرض مملوكة له لإقامة مستشفى عليها وأثناء نظر الدعوى استبان للمحكمة أن الاستيلاء على الأرض قد تم بمعرفة الادارة وشرع فعلاً في إقامة المستشفى عليها ، فإن طلب وقف التنفيذ

يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتاً إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى. ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ... » . وما دام القانون ترك للمحكمة القضاء الإداري الخيار وأطلق لها في تقدير مقدمات هذا الخيار ، فإن المحكمة العليا لا تملك التعقيب على محكمة القضاء الإداري فيما ترك لها القانون الترخيص في تقديره .

وثانيهما . أن نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة إذ نصت على أنه :

« ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بذلك » فلا بد من وجود حكم صادر في الموضوع أي في دعوى الإلغاء وهو لما يصدر .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالسبب الأول فإن رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية ، سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إلغائها هي رقابة قانونية تسليطها في الحالين على هذه القرارات لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون نصاً وروحاً ، فينبغي ألا يلغى قراراً إدارياً إلا إذا شابه عيب من هذا القبيل والا توقف قراراً ، إلا إذا كان ، على حسب الظاهر من الأوراق يتسم بمثل هذا العيب ، وقامت إلى جانب ذلك حالة الاستعجال بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، فالرقابة في الحالين تجد حدها الطبيعي عند استظهار مشروعية أو عدم مشروعية القرار ، طبقاً للقانون ، والفارق بينهما متحضر في أثر الحكم ، هذا يقف تنفيذ القرار مؤقتاً حين الفصل في طلب

يصبح غير ذي موضوع بل إن تنفيذ الحكم بوقف تنفيذ القرار ، إذا كان مقصوداً به إعادة يد المطعون عليه على الأرض ، دون أن يؤخذ في الاعتبار ما تم من أعمال في سبيل إقامة المستشفى ، مما غير الأرض من أرض فضاء إلى أرض شيد عليها جزء من مبنى هذه المستشفى ، إن تنفيذ الحكم على هذا النحو ، وهو الذي يترتب عليه نتائج خطيرة أقلها تعطيل مشروع ذي نفع عام ، ولا يغير من ذلك الادعاء بأن الأرض كانت عند تقديم طلب وقف التنفيذ خالية ، لأنه مهما يكن من أمر في قيمة هذا الادعاء عند نظر أصل الموضوع فإن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازن في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة والأفراد ، بل يجب أن تغلب المصلحة العامة في مثل هذا الأمر الذي يتعلق أساساً بتسيير مرفق عام ، وإنما تتحول المصلحة الفردية إلى تعويض إن كان لذلك أساس من القانون .

المحكمة

(١) عن الدفع بعدم جواز الطعن :

« من حيث إن هذا الدفع يقوم على سببين :

أولهما : أن المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة نصت على أنه :

« لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه ، على أنه

الإلغاء ، وذلك بعدمه إذا قضى بالغائه . فليس لمحكمة القضاء الاداري ، في صدد طلب وقف تنفيذ القرار الاداري رقابة تختلف في حدودها عن تلك الرقابة القانونية ، تقصر عنها سلطة المحكمة الادارية العليا ، بل النشاطان متماثلان في الطبيعة ، وإن اختلفا في المرتبة ، إذ مردهما في النهاية إلى مبدأ المشروعية ، تلك تسلطه على القرارات الإدارية ، سواء في مجال وقف تنفيذها أو إلغائها ، وهذه تسلطه عليها في الحالين ثم على الأحكام .

« ومن حيث إنه لا وجه لافتراض قيام التطابق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدني ونظام الطعن الإداري ، فقد يتفقان في ناحية وقد يختلفان في ناحية أخرى إذ قد يكون لكل من النظامين قواعده الخاصة في شأن ما مما يمتنع معه إجراء القياس لوجود الفارق ، إما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً مرده أساساً إلى اختلاف نشاط محكمة الموضوع عن نشاط محكمة النقض في مجالات فهم « الموضوع » أو تقدير أعمال « الرخص » المتروك ذلك كله لتقدير محكمة الموضوع بسلطة قطعية لا تعقب عليها محكمة النقض ، أو إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص هذا وحكم محكمة النقض الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٣٥ ، الذي يستدل به المطعون عليه في معرض اتحاد وجه القياس ، يؤكد الفارق في هذا القياس ، ذلك أنه إذا كان كما تقول تلك المحكمة وإن الاستدلال على التاجر بدفاره ليس

حقاً مقرراً لخصم التاجر واجباً على المحكمة إنالته إياه متى طلبه ، بل إن الشأن فيه — بحسب نص المادة ١٧ من القانون التجاري — أمر جوازي للمحكمة إن شاءت اجابته: إليه وإن شاءت أطرحته ، وكل أمر يجعل القانون فيه للقاضي خيار الأخذ والترك فلا حرج عليه إن مال لجانب دون الآخر من جانبي الخيار . ولا يمكن الادعاء عليه بمخالفة القانون . فانه ظاهر أن المقام مقام تقدير محكمة « الموضوع » للأخذ أو عدم الأخذ بدليل لفهم « الواقع » ولم يكن واجبا عليها قانوناً تمكين خصم التاجر من إنالته بينما وجه القياس مختلف بالنسبة إلى محكمة القضاء الاداري سواء أكان المطروح عليها طلب إلغاء قرار إداري أو وقف تنفيذه ، إذ واجب عليها ألا تلغي القرار أو توقف تنفيذه إلا إذا كان مخالفاً للقانون ، فهي ملزمة في الحالين ألا تتعدى حدود الرقابة القانونية حسبما سلف إيضاحه .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالسبب الثاني ، فان الاستدلال بتلك الفقرة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو استدلال في غير موضعه ، ذلك أنه إذا كانت تنص على أنه « ... ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بذلك ... » فانها تفترض كبحال لأعمالها ، أن يكون ثمة طعن أمام المحكمة الإدارية العليا منصباً على إلغاء حكم ، وطلب فرعى بوقف تنفيذ هذا الحكم مؤقتاً إلى أن يفصل في موضوع الطعن ، ولكن الطعن في خصوصية النزاع منصب على إلغاء حكم قضى بوقف

تنفيذ قرار إداري ، مقصودا الطعن على ذلك ، ومثل هذا الطعن جائز استقلالا عن الطعن في حكم الإلغاء ذاته ، ذلك أن الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وإن كان حكما « مؤقتا » بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظرا أصل طلب الإلغاء ، إلا أنه حكم قطعي ، وله مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوص الذي صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا استقلالا شأنه في ذلك شأن أي حكم انتهائي ، والقول بلزوم انتظار الحكم في دعوي الإلغاء ، هو لزوم بما لا يلزم ، فضلا عما ينطوي عليه من مجافاة لطبائع الأشياء ، في أمر المفروض فيه أنه مستعجل بطبيعته تتعرض فيه مصالح ذوي الشأن للخطر ، ويخشى عليه من فوات الوقت .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

(ب) عن موضوع الطعن

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على « أن الثابت من الأوراق أن المدعي اعترض على القرار الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٥ ، لما يترتب عليه من أضرار بالغة بملكه ، فضلا عن تعارضه مع المصلحة العامة التي اقتضت تقسيم أرضه لتكوين امتدادا لمدينة جرجا يتحقق به تجميلها وتنسيقها ، وأنه أرشد عن موقع إقامة المستشفى عاينته لجنة رأت صلاحيته لإقامة المستشفى وأن المدعي تبرع بمبلغ ٧٥٠٠ ج بموجب شيك على بنك باز كلز » وخلصت

المحكمة من ذلك إلى أن « طعن المدعي على القرار الصادر بترع ملكيته من الفدانين وكسور لإقامة المستشفى عليها ، قائم على أسباب جدية تبرر إجابته إلى طلب وقف تنفيذه لما يترتب على التنفيذ من نتائج قد يتعذر تداركها مستقبلا .

« ومن حيث إن للقرار الإداري قوته الملزمة للأفراد ، وللإدارة تنفيذه بالطريق المباشر في حدود القوانين واللوائح وما كان في الأصل يجوز للقضاء الحكم بإلغاء القرار أو وقف تنفيذه ، إلى أن أنشئ مجلس الدولة ، فاستحدث قانون أنشائه نظام إلغام القرار الإداري ونظام وقف تنفيذه مؤقتا لحين الفصل في الإلغاء ، والواقع أن سلطة الوقف مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها ، صردها حسبها سلف بيانه ، إلى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار ، على أساس وزن القرار بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية وعدمها ، فوجب على القضاء الإداري ألا يقف قرارا إداريا إلا على ركنين :

الأول : قيام الاستعجال أي أن يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها .

والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية ، أي أن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية ، وكلا الركنين من الحدود القانونية ، التي تحدد سلطة محكمة القضاء الإداري . وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالركن الأول ، فإنه يبين من الأوراق أنه قبل إصدار الحكم

الحكم المطعون فيه من أن لجنة رأت صلاحيته لإقامة المستشفى ، ذلك لأن رأى هذه اللجنة بحكم وضعها في التدرج الإداري ليس قطعياً وليس نهائياً ، بل المرجع في ذلك إلى الوزير ، وقد رفض عرض المطعون عليه ، ولم يقدم أدنى دليل على أنه أساء استعمال السلطة ، بل على العكس من ذلك تغيا وجه المصلحة العامة من عدم تعطيل هذا المشروع ذي النفع العام ، بعد اقتناعه من عدم وجود مزايا تبعث على قبول عرض المطعون عليه بدلاً من الأرض التي صدر قراره باعتبارها من المنفعة العامة كما كان يصلح لإقامة المستشفى عليه وقد تأكد ذلك من تقارير لجان أخرى أثبتت أفضلية هذه الأرض .

« ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد وقع مخالفاً للقانون فيتعين إلغاؤه فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار مثار المنازعة ، وهذا كله مع عدم المساس بدعوى الإلغاء » .
(القضية رقم ٢٠ سنة ٢ ق) .

٥٤٥

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥

موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية . خضوع نظامه القانوني للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة . سريان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به . عدم سريانه بأثر رجعي بمس المراكز القانونية القديمة إلا بنس خاص في قانون وليس ف أداة أدنى . تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزنة العامة . عدم سريانه على الماضي - إلا إذا تبين قصده من ذلك بوضوح . عند الشك يكون التفسير لصالح الخزنة . أساس ذلك ، مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

المطعون فيه كان الاستيلاء على الأرض تنفيذاً للقرار المطعون فيه قد تم ، وشرع فعلاً في إقامة المستشفى عليها ، فأصبح وقف تنفيذ القرار والحالة هذه غير ذي موضوع ، بل أن تنفيذ الحكم بوقف تنفيذ القرار ، إذا كان مقصوداً به إعادة يد المطعون عليه على الأرض ، دون أن يؤخذ في الاعتبار ما تم من أعمال في سبيل إقامة المستشفى ، بما غير الأرض ، من أرض فضاء إلى أرض شيد عليها جزء من مبنى هذه المستشفى . إن تنفيذ الحكم على هذا النحو هو الذي يترتب عليه نتائج خطيرة أقلها تعطيل مشروع ذي نفع عام ولا يغير من ذلك الادعاء بأن الأرض كانت عند تقديم طلب وقف التنفيذ خالية ، لأنه مهما يكن من أمر في قيمة هذا الادعاء عند نظر أصل الموضوع فإن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازن في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة والأفراد ، بل يجب أن تغلب المصلحة العامة في مثل هذا الأمر الذي يتعلق أساساً بتسيير مرفق عام ، وإنما تتحول المصلحة الفردية إلى تعويض إن كان لذلك أساس من القانون .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالركن الثاني ، فإن أي المالكين أصلح لإقامة المستشفى عليه ، هل هو الأرض التي صدر القرار باعتبارها من المنافع العامة والاستيلاء عليها ، أم الأرض التي عرضها المدعى كبديل لها مع المبلغ الذي أظهر استعداداً لدفعه هو من الملاءمات المتروكة لتقدير الإدارة بما لا يعقب عليها في هذا الشأن مادام خلا من إساءة استعمال السلطة ، ولا حاجة فيما استند إليه

المبدأ القانوني

إن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت وليس له أن يحتج بأن له حقاً مكتسباً في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظله ، ومرد ذلك إلى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعي . بما من شأنه إهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت لصالح الموظف في ظل النظام القديم قانوناً كان أو لائحة — إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة — وإذا تضمن النظام الجديد قانوناً كان أو لائحة مزايا جديدة للوظيفة ترتب أعباء مالية على الخزانة فالأصل ألا يسرى النظام الجديد في هذا الخصوص إلا من تاريخ العمل به إلا إذا كان واضحاً منه أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق ، هذا وعند الغموض أو الشك يجب أن يكون التفسير لصالح الخزانة إعمالاً لمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في الروابط التي تقوم بين

الحكومة والأفراد في مجالات القانون العام .

ومادام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قد استحدث بالنسبة إلى العمال الذين كانوا قد بلغوا درجة صانع غير دقيق عند تنفيذ قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ وما كانوا يفيدون من مزاياه ، قد استحدث لهم مركزاً قانونياً جديداً يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة وجاء ذلك القرار خلوا من أي نص يدل بوضوح على أنه قصد إلى أن تكون إفاذتهم منه من تاريخ سابق في الماضي ، فانهم ، والحالة هذه ، لا يفيدون من هذا التنظيم الجديد إلا من التاريخ المعين لنفاذه — وعلى مقتضى ذلك ، يكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى للمطعون عليه بفروق عن المدة من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قد خالف القانون ومن ثم يتعين إلغاؤه والحكم برفض الدعوى .

المحكمة

« من حيث إن عناصر المنازعة حسبما يستفاد من أوراق الطعن تتمحصل في أن أنور أحمد فؤاد رفع القضية رقم ٢٠٩ لسنة ٥ ق إلى المحكمة الإدارية لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتموين بصحيفة مؤرخة أول فبراير سنة ١٩٥٤ طالباً الحكم بصرف الفروق التي يستحقها تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ من

٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء المشار إليه — وذلك طبقاً لما أشار به ديوان الموظفين — وانتهت إلى طلب رفض الدعوى .

وفي ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بأحقية المدعي في صرف الفروق الناتجة عن تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ باعادة تسوية حالته وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ اعتباراً من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ إلى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بآية قضاءها على أن الغاية التي يهدف إليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ إنما هي إعادة التسوية لتصحيح الأوضاع على أساس إقامة المساواة بين طائفة المدعي ومن هم أحدث منه . فإذا جعل تنفيذه وحرف الفروق من تاريخ صدوره فقط أصبح قاصراً عن تحقيق ما استهدفه من إعادة التسوية ، وقرار المساواة بين طائفة المدعي وزملائهم الأحدث منهم عهداً بالخدمة لا يحمل في طياته معنى الرجعية التي يحظرها القانون . أما تحديد تاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ لصرف الفروق ابتداءً منه فقد استندت فيه المحكمة إلى كتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٤-٩/٥ الصادر في ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بالموافقة على صرف الفروق المستحقة للصبيات والشرقات ومساعدى الصناع ابتداءً من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ . وقد طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة في هذا الحكم للأسباب المبينة بصحيفة الطعن .

تاريخ تعيينه — وقال بيانا لدعواه إنه عين مساعد صانع بمصلحة البساتين في ٥ من أبريل سنة ١٩٣٩ . ولما صدر قرار مجلس الوزراء في ٢١ من أكتوبر ١٩٥٣ بتسوية حالة مساعدى الصناع زيد أجره على أساس منحه ٣٠٠ مليم بعد انقضاء خمس سنوات على تعيينه — ولكن الوزارة عند صرف أجره الذى يستحقه طبقاً لهذا القرار لم تؤد إليه فروق هذا الأجر إلا من تاريخ القرار فقط في حين أنه يستحقها منذ تعيينه — وقد دفعت وزارة الزراعة الدعوى قائلة إن المدعى عين في ٥ من أبريل سنة ١٩٣٩ مساعد صانع في الفئة ١٥٠ — ٢٤٠ مليم وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ رقي إلى درجة صانع غير دقيق في الفئة من ٢٠٠ — ٣٦٠ مليم ومنح علاوة الترقية وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وضع في درجة صانع دقيق في الفئة من ٣٠٠ — ٥٠٠ مليم وهي إحدى الدرجات التي خلت أثر تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ بتعديل النسب المئوية لعدد العمال في كل درجة من درجات الكادر — وذلك دون منحه علاوة ترقية لسبق منحه إياها عند ترقيته إلى درجة صانع غير دقيق . وأثر صدور قرار مجلس الوزراء في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ سويت حالته وفقاً لأحكامه وذلك بإقرار وضعه في درجة صانع دقيق التي سبق نقله إليها ومنحه أجراً مقداره ٣٠٠ مليم على أن يتدرج هذا الأجر في الزيادة بالعلاوات المقررة لدرجته سالفة الذكر — وصرفت إليه الفروق التي ترتبت على هذه التسوية ابتداءً من

ومرد ذلك إلى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة — وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويتفرع من ذلك أن النظام الجديد يسري على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ولكنه لا يسري بأثر رجعي بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت لصالح الموظف في ظل النظام القديم قانونا كان أو لائحة — إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة — وإذا تضمن النظام الجديد قانونا كان أو لائحة مزايا جديدة للوظيفة ترتب أعباء مالية على الخزانة فالأصل ألا يسري النظام الجديد في هذا الخصوص إلا من تاريخ العمل به إلا إذا كان واضحا منه أنه قصد أن يكون نقاذه من تاريخ سابق ، هذا وعند الغموض أو الشك يجب أن يكون التفسير لصالح الخزانة إعمالا لمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في الروابط التي تقوم بين الحكومة والافراد في مجالات القانون العام .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ و ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أن أولها صدر لعلاج ما أسفر عنه تطبيق كادر العمال من شذوذ في معاملة مساعدى الصناع بالقياس إلى طائفة التلاميذ « الشراقات » وهم أدنى منهم درجة — إذ رفع أجر التلميذ في بداية السنة الخامسة إلى ٢٥٠ مليا في حين أن أجر مساعدى الصناع لم يبلغ في هذا التاريخ إلا ١٧٠ مليا فقط

« ومن حيث إن مبنى الطعن أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ بتعديل قواعد كادر العمال الخاصة بالصهبة والشراقات ومساعدى الصناع لم يكن يسرى على المدعى وأمثاله ممن رقبوا قبل صدوره من درجة مساعد صانع إلى درجة صانع غير دقيق — فلم يفيدوا من مزاياه كما أفاد منها مساعدو الصناع وهم أحدث منهم عهدا بالخدمة — وتحقيقا للمساواة بين الطائفتين استصدرت وزارة الزراعة من مجلس الوزراء قرار ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وهو يقضى بتسوية حالة المدعى وأمثاله طبقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ ثم نقلهم بعد انقضاء خمس سنوات عليهم في درجة مساعد صانع إلى درجة صانع دقيق ومنحهم أجرا مقداره ٣٠٠ مليم ابتداء من هذا التاريخ — ولما كان ذلك القرار « أى قرار ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ » قد استحدث للمدعى وزملائه حقا في التسوية على النجوى السابق كما أنه لم ينص على صرف فروق عن الماضى فإنهم لا يستحقون هذه الفروق ويكون الحكم المطعون عليه إذ قضى بصرفها عن الماضى على خلاف أحكام القرار قد أخطأ في تأويل القانون .

« ومن حيث إن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح — فركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أى وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين في ظله —

سنة ١٩٥١ عليهم ثم نقلهم إلى درجات «صانع دقيق» التي كانت قد نقلتهم إليها وقد وافق المجلس على ذلك — على أن يكون نقلهم إلى درجات صانع دقيق بعد «ضي خمس سنوات عليهم في درجة مساعد صانع ومنحهم أجرا مقداره ٣٠٠ مليم من ذلك التاريخ وبذلك تحققت المساواة في معاملة الفريقين .

« ومن حيث إنه مادام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قد استحدث بالنسبة إلى العمال الذين كانوا قد بلغوا درجة صانع غير دقيق عند تنفيذ قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ وما كانوا يفيدون من مزايا، وقد استحدث لهم مركزا قانونيا جديدا يرتب أعباء مالية على الخزنة العامة وجاء ذلك بقرار خلا من أي نص يدل بوضوح على أنه قصد إلى أن تكون إفادتهم منه من تاريخ سابق في الماضي ، فانهم ، والحالة هذه ، لا يفيدون من هذا التنظيم الجديد إلا من التاريخ المعين لنفاذه وعلى مقتضى ذلك ، يكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى للمطعون عليه بفروق عن المدة من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قد خالف القانون ومن ثم يعمد إلغاؤه والحكم برفض الدعوى .

(القضية رقم ٦ سنة ١ ق بالمئة السابقة)

بما حمل وزارة المالية على رفع الأمر إلى مجلس الوزراء طالبة رفع درجة مساعد الصانع من الدرجة « ١٥٠ — ٢٤٠ م » إلى الدرجة « ١٥٠ — ٣٠٠ م » فيعين ابتداء بأجر مقداره ١٥٠ م يزداد إلى ٢٠٠ م بعد سنتين وإلى ٢٥٠ مليم بعد سنتين آخرين ثم يمنح بعد ذلك علاوة بواقع ٢٠ مليا كل سنتين حتى يبلغ الأجر نهاية ربط درجته وتستمر معاملته بالنسبة إلى الترقية بالقاعدة المعمول بها . وهي جواز ترقيته بعد خمس سنوات على الأقل — وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ — ورأت اللجنة المالية في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٢ أن يكون صرف الفروق المترتبة على تنفيذ هذا القرار ابتداء من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ أما قرار ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ فقد صدر بناء على طلب وزارة الزراعة لما أسفر تطبيق القرار السابق على عمالها عن شذوذ آخر في معاملة طائفة من العمال من درجة صانع غير دقيق « ومنهم المطعون عليه » بالقياس إلى مساعدي الصانع الذين يقلون عنهم درجة — ذلك أن هذا القرار لم يتناول سوى طائفة مساعدي الصانع الذين كانوا يشغلون هذه الدرجة عند تنفيذه فأفادوا من مزاياه بينما حرم منها من كان قد رقي إلى درجة صانع غير دقيق قبل تنفيذه فترتب على ذلك زيادة أجور مساعدي الصانع على أجور زملائهم هؤلاء رغم سبقهم في دخول الخدمة مما حمل وزارة الزراعة على رفع الأمر إلى مجلس الوزراء طالبة إعادة تسوية حالات هؤلاء العمال على أساس تطبيق أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس

٥٤٦

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — طعن أمام المحكمة الإدارية العليا . حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن . مناطه . حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين . أساس ذلك .

ب — كادر العمال . الاستثناء من قواعده . جواز ذلك لوزارة المالية . كتاب المالية الدوري في ١٦ من أكتوبر ١٩٤٥ . اشتراطه لإمكان إقامة المستعدين والموظفين الفنين من قواعد كادر العمال وجود المثل بنفس المصلحة من عمال اليومية . صحيح قانوناً .

المبادئ القانونية

١ — إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ، وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في تلك المادة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن .

وتلك المادة إذ ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن إن رأى هو وجها لذلك ، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري

أو المحاكم الإدارية ، قد أقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة ، كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار إليه باعتبار أن رأى هيئة المفوضين « تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا » ويتفرع عن ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات وأسباب جديدة غير تلك التي أبدتها في عريضة الطعن مادامت ترى في ذلك المصلحة العامة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية ، وأن المحكمة العليا تنزل حكم القانون على هذا الوجه ، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو بالأسباب التي تبديها ، مادام المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

٢ — إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بكادر العمال تحت (ثامناً) قواعد عامة — نص على :

(١) تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل فئة من فئات الصناعات في كل قسم حسب ما تقتضيه حالة العمل ، وبعد الانتهاء من تسوية حالة العمال الموجودين الآن في الخدمة يجب أن يكون متوسط فئات أجورهم مضروباً في عدد الوظائف لا يتجاوز الاعتماد المقرر .

(ب) المستخدمون (الصناع) الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة والموظفون الفنيون

المؤقتون (سواء كانوا على وظيفة دائمة أو على وظيفة مؤقتة) ممن يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين تنطبق عليهم القواعد المبينة في البند (أولا) — هؤلاء تسوى حالتهم على أساس ما يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين يتعادلون معهم في الوظائف. ويجوز لإجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية الدرجة بشرط ألا تزيد ماهية المستخدم بحال ما عن نهاية مربوط الدرجة المحددة لنظيره من عمال اليومية بكادرم .. (ج) لا يجوز الاستثناء من جميع القواعد المتقدمة إلا بموافقة وزارة المالية، والمستفاد من هذه القواعد أن تحديد فئات الصناعات أو العمال الذين يفيدون من أحكام هذا الكادر في كل قسم منوط بمقتضيات حالة العمل، وأنه يجوز، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، الاستثناء من هذه القواعد، وأن وزارة المالية هي المرجع في هذا الشأن جميعه. فهذه الوزارة قد خولت بذلك سلطة القيام على حسن تطبيق هذا الكادر وضبط قواعده وتنسيقها بحسب مقتضيات المصلحة العامة وحالة العمل، وبهذه السلطة شرطت في كتابها الدوري المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بإمكان انتفاع المستخدمين والموظفين القنينين الذين هم على درجات من كادر العمال، أن يكون لهم مثيل من عمال اليومية في نفس المصلحة. أما إذا لم يكن لهم مثيل فيها فلا ينتفعون منه.

وما دامت وزارة المالية قد تصرفت في حدود السلطة المخولة إياها، وكان المدعي من المستخدمين المعنيين على درجة خارج الهيئة، وليس له مثيل من عمال اليومية في المصلحة التي يعمل بها، فلا يحق له الانتفاع من أحكام كادر العمال.

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة حسبما يستفاد من أوراق الطعن تتحصل في أن المدعي تقدم في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ إلى رئيس اللجنة القضائية لوزارة المعارف العمومية بتظلم قال فيه « إنه عين طاهيا بكلية الهندسة وهي (فنون وصنائع) عام ١٩٢٩ ووضع بالدرجة الثالثة صناع، ثم صدر كادر العمال سنة ١٩٤٤ ولكن الكلية لم تطبقه عليه كما طبقته على زملائه، وطلب تسوية حالته على أساس أحكام هذا الكادر». ونظرا لصدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء المحاكم الإدارية بعد ذلك فقد أخطر المدعي للحضور أمام المحكمة المختصة في اليوم الذي حدد لنظر دعواه.

وقد دفعت وزارة المعارف الدعوى بأن معاملة المستخدمين بكادر العمال تستوجب توفر شروط أربعة:

(١) أن يكون المستخدم موجودا بالخدمة قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ (تاريخ تنفيذ كادر العمال).

(٢) أن يكون قائما فعلا بأعمال فنية أو صناعية.

(٣) أن تكون وظيفته مدرجة في الميزانية

بالكادر الفني أو بكادر الخدم الخارجين عن
الهيئة — الصناع .

(٤) أن يكون له مثيل من عمال اليومية
بنفس المصلحة .

وقالت الوزارة إن هذه الشروط غير
متوفرة في حالة المدعى ولذلك لم يعامل
بأحكام كادر العمال .

وقضت المحكمة الإدارية في حكمها الصادر
بجلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٥ « باستحقاق
المدعى لتسوية حالته طبقاً لأحكام كادر
عمال اليومية باعتباره في درجة صانع غير
دقيق من تاريخ انقضاء ٨ سنوات عليه
بالخدمة بأجر يومي ٢٠٠ مليم وتدرجه
بالعلاوات مع ما يترتب على ذلك من آثار » .
واستندت المحكمة في قضائها هذا إلى أنه
تبين لها من الاطلاع على ملف خدمة المدعى
أنه لم يؤد امتحاناً عند دخوله الخدمة كما أنه
غير حاصل على مؤهلات دراسية — وأنه
عين في وظيفة طبّاخ في الدرجة الثالثة خارج
الهيئة بمأهية ٣٥٠٠ جنيه شهرياً اعتباراً من
٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ بمدرسة الفنون
والصنائع ببولاق — ثم تقرر نقله إلى كادر
المستخدمين الخارجين عن الهيئة في الدرجة
الثالثة صنّاع اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٣١
ثم رقي بعد ذلك إلى الدرجة الثانية صنّاع
اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٣٧ وظل بها
حتى تاريخ تفض كادر العمال في أول مايو
سنة ١٩٤٥ — وأنه يتضح من الاطلاع على
هذا الكادر أن الخدم الخارجين عن هيئة
العمال — الصناع — تسوى حالتهم على أساس

ما يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين يتعادلون
معهم في الوظائف — وأن وزارة المالية
أصدرت كتابها الدوري المؤرخ ١٦ من
أكتوبر سنة ١٩٤٥ متضمناً القواعد التي
على الوزارات أن تتبعها في تطبيق أحكام
هذا الكادر ، وجاءت في البند الثالث عشر من
تعليماتها فأوردت الشروط التي اشترطها
قرار مجلس الوزراء لتطبيق أحكام الكادر
على المستخدمين الصناع الذين يشغلون وظائف
خارج الهيئة ولكنها أضافت في الفقرة الرابعة
من هذا البند شرطاً جديداً لكي ينتفع هؤلاء
المستخدمون بأحكام الكادر وهو أن يكون
لهم مثيل من عمال اليومية في نفس المصلحة
وقالت : « أما إذا لم يكن لهم مثيل من عمال
اليومية في نفس المصلحة فلا ينتفعون من كادر
العمال » ، وأن المدعى كان من وقت تفض
الكادر يشغل وظيفة فنية (وردت في الكشف
الملحق بالكادر) وأنه كان على درجة بالميزانية
وأن الشرط الرابع المشار إليه هو إضافة من
وزارة المالية لم يرد لها ذكر في قرار مجلس
الوزراء . ومادامت القاعدة أن السلطة الدنيا
لا تملك أن تقيد تفض قرار مجلس الوزراء
(وهو سلطة عليا) بقيود لم ترد به ، فانه
لا محل لحرمات المدعى من الانتفاع بأحكام
كادر العمال بحجة أن هذا الشرط — الإضافي —
لم يتحقق في حالته . ثم استطرد الحكم
المطعون فيه إلى القول بأن القاعدة الواردة
بكتاب المالية الدوري — بشأن المدعى
وأمثاله — تنص على أن الصناع الذي دخل
الخدمة بغير امتحان ودون أن يكون
حاصلاً على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها

في درجة صانع دقيق (٢٤٠ — ٤٠٠ مليم) من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات من بدء الخدمة تزداد بطريق العلاوات الدورية .

وأضافت عريضة الطعن أنه كان يحق للمدعى على مقتضى ما تقدم أن تسوى حالته على أساس استحقاقه لأجر يومي قدره ٣٠٠ مليم في درجة صانع دقيق ابتداء من التاريخ التالي لمضى خمس سنوات عليه في الخدمة تزداد بالعلاوات الدورية المقررة ثم يرقى إلى درجة الدقة الممتازة (٣٦٠ — ٧٠٠ مليم) بعد ست سنوات .

وقد تصدت عريضة الطعن لدفع شهادتين قد يثار الجدل حولهما وهما :

أولاً — أن الكتاب رقم ٨٨ المشار إليه إنما صدر من وزارة المالية إلى مراقب عام الحسابات بمصلحة السكة الحديد رداً على استفهام صدر منه في شأن تطبيق أحكام كادر العمال وقد يقال إن ذلك يبعده عن أن يصل إلى مرتبة الكتاب الدوري العام الذي يقرر القواعد التنظيمية الملزمة لجميع الوزارات والمصالح .

ثانياً — أنه حتى مع التسليم بأن هذا الكتاب يضع قاعدة تنظيمية عامة فإن هذه القاعدة تعتبر استثناء من القواعد التي صدر بها قرار مجلس الوزراء (وهو سلطة عليا بالقياس إلى وزارة المالية) فقالت إن الكتاب المذكور وإن كان موجهاً إلى المراقب العام للحسابات بمصلحة السكك الحديدية إلا أنه عام التطبيق يسرى على جميع عمال الوزارات والمصالح لأنه جاء بصيغة عامة فضلاً عن أنه صدر لبيان كيفية تطبيق أحكام كادر العمال بصيغة عامة .

تفترض له مدة خدمة كصبي ثمانى سنوات ويوضع من التاريخ التالي لانقضاء هذه السنوات الثمانى في درجة صانع غير دقيق بأجرة يومية قدرها ٢٠٠ مليم ، ثم تدرج أجرته بالعلاوات في درجته . وخلص أخيراً إلى الحكم له طبقاً لهذه القاعدة . فطعنت هيئة المفوضين على هذا الحكم ، واستندت في طعنها إلى أن الحكم المطعون فيه فاته أن وزارة المالية ، بعد أن أصدرت كتابها الدوري المؤرخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تبين لها عند وضع قواعده موضع التطبيق أنها أنتجت آثاراً يعوزها الانسجام وتقتضي التنسيق ، إذ أنه في الوقت الذي افترض فيه « للصانع » الذي دخل الخدمة بغير امتحان وبدون مؤهل دراسي ، مدة خدمته كصبي لمدة ثمانى سنوات يوضع بعدها في درجة صانع غير دقيق بأجرة يومية قدرها ٢٠٠ مليم — مثل حالة المدعي — عاد فقضي بأن تكون تسوية حالة « مساعد الصانع » بافتراض منحه ٣٠٠ م في درجة صانع دقيق من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات من بدء خدمته — ويترب على هذا الوضع أن « مساعد الصانع » يصبح في مركز يفوق مركز « الصانع » ويمتاز عليه — الأمر الذي دعا وزارة المالية إلى إجراء تعديل جديد فأصدرت كتابها رقم ٨٨ — ٣١ / ١٧ المؤرخ ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ متضمناً ما يأتي :

« ترى وزارة المالية تسوية حالة « الصانع » الذي دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن حاصلًا على الشهادة الابتدائية — أسوة بمساعد الصانع » — أي يفترض منحه ٣٠٠ مليم

كما أن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ كان قد قرر أنه « لا يجوز الاستثناء من هذه القواعد (قواعد كادر العمال) إلا بموافقة وزارة المالية — وبذلك يكون المجلس قد فوض وزارة المالية في الخروج على ما تراه من القواعد التي قررها هو .

« ومن حيث إن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري أو المحاكم الادارية طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ، وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في تلك المادة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن .

« ومن حيث إن تلك المادة إذ ناظت برئيس هيئة المفوضين وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن إن رأى هو وجها لذلك ، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري أو المحاكم الادارية . قد أقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه باعتبار أن رأى هيئة المفوضين « تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا » ويتفرع عن ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة

غير تلك التي أبدتها في عريضة الطعن مادامت ترى في ذلك المصلحة العامة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية ، وإن المحكمة العليا تنزل حكم القانون على هذا الوجه ، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو بالأسباب التي تبديها ، مادام المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

« ومن حيث إن مثار هذه المنازعة الادارية هو استحقاق أو عدم استحقاق المدعي للإفادة من كادر العمال ومدى هذه الإفادة إن كان ينطبق عليه هذا الكادر .

« ومن حيث إن الطعن اقتصر على استظهار مدى إفادة المدعي من الكادر المذكور فذهب إلى أنه يستحق أن يوضع في درجة صانع دقيق بأجر يومي مقداره ٣٠٠ مليم من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنين من بدء خدمته ، لا من التاريخ التالي لانقضاء ثماني سنين من بدء هذه الخدمة كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه ، ولم يتناول الطعن استظهار أصل استحقاق المدعي لأن يطبق عليه الكادر المذكور من عدمه . وقد أصرت الادارة في دفاعها على عدم انطباقه عليه أصلا لأنه على درجة خارج الهيئة وشرط تطبيق كادر العمال عليه أن يكون له مثل من عمال اليومية بنفس المصلحة ، وهذا الشرط متخلف في حالته .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصومة على أن كادر العمال كما صدر به قرار مجلس الوزراء قضى بأن

الدرجة بشرط ألا تزيد ماهية المستخدم بحال ما عن نهاية مربوط الدرجة المحددة لنظيره من عمال اليومية بكادرم ... (ج) لا يجوز الاستثناء من جميع القواعد المتقدمة إلا بموافقة وزارة المالية .

« ومن حيث إنه يظهر من ذلك أن تحديد فئات الصناع أو العمال الذين يفيدون من أحكام هذا الكادر في كل قسم منوط بمقتضيات حالة العمل . وأنه يجوز إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، الاستثناء من جميع القواعد المتقدمة، وان وزارة المالية هي المرجع في هذا الشأن جميعه .

« ومن حيث إن وزارة المالية قد خولت بذلك سلطة القيام على حسن تطبيق هذا الكادر وضبط قواعده وتنسيقها بحسب مقتضيات المصلحة العامة وحالة العمل وبهذه السلطة شرطت في كتابها الدوري المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بإمكان انتفاع المستخدمين والموظفين الفنيين الذين هم على درجات من كادر العمال أن يكون لهم مثل من عمال اليومية في نفس المصلحة أما إذا لم يكن لهم مثل فيها فلا ينتفعون منه .

« ومن حيث إنه ما دامت وزارة المالية قد تصرفت في حدود السلطة المخولة إياها وكان المدعي من المستخدمين المعنيين على درجة خارج الهيئة وليس له مثل من عمال اليومية في المصلحة التي يعمل بها فلا يحق له الانتفاع من أحكام كادر العمال وتكون دعواه والحالة هذه على غير أساس سليم من القانون ويكون الحكم للطعون فيه قد أخطأ

الخدمة الخارجين عن الهيئة، العمال أو الصناع، تسوى حالتهم على أساس ما يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين يتعادلون معهم في الوظائف . فيكفي أن يكون من عين خارج الهيئة بحكم عمله أو حرفته ممن ورد ذكرهم في الكشف المرافقة لكادر العمال . والمدعي بحكم كونه « طباحا » من هؤلاء، وأن ما جاء في كتاب وزارة المالية الدوري المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ من اشتراط أن يكون له مثل من عمال اليومية في نفس المصلحة، هو إضافة في أحكام كادر العمال كما صدر بها قرار مجلس الوزراء وهي لا تملكها باعتبارها سلطة أدنى من هذا المجلس .

« ومن حيث إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بكادر العمال تحت (ثامنا) قواعد عامة — نص على : (أ) تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل فئة من فئات الصناع في كل قسم حسب مقتضيه حالة العمل . وبعد الانتهاء من تسوية حالة العمال الموجودين الآن في الخدمة يجب أن يكون متوسط فئات أجورهم مضروبا في عدد الوظائف لا يتجاوز الاعتماد المقرر . (ب) المستخدمون (الصناع) الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة والموظفون الفنيون المؤقتون (سواء كانوا على وظيفة دائمة أو على وظيفة مؤقتة) ممن يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين تنطبق عليهم القواعد المبينة في البند (أولاً) — هؤلاء تسوى حالتهم على أساس ما يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين يتعادلون معهم في الوظائف ويجوز لأجراء هذه التسوية تجاوزة نهاية

في تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين إلغاؤه ورفض الدعوى .

(القضية رقم ٢٩ سنة ١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٧

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥

أ — معاشات . حساب مدة خدمة باليومية في المعاش . قوانين المعاشات ما كانت تجيز ذلك إلا في الحدود التي رسمتها . صدور قرارات عديدة من مجلس الوزراء بالخالفه لهذه القوانين . تصحيحها بالقانون رقم ٨٦ سنة ١٩٥١ . عدم امتداد التصحيح إلى ما يصدر من قرارات بعد العمل بهذا القانون . دليل ذلك .

ب — معاشات . سلطة مجلس الوزراء في منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادة في المعاشات . يقتصر أعمالها على حالات فردية . لا تعد إلى حد تقرير قواعد تنظيمية بذلك .

ج — معاشات . قرار مجلس الوزراء في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بحساب مدة خدمة باليومية في المعاش لثلاثين موظفا بوزارة العدل . لا يقرر قاعدة تنظيمية بل صدر لحالات فردية .

المبادئ القانونية

١ — يبين من استقراء نصوص القوانين المتعاقبة الخاصة بالمعاشات الملكية أنها ما كانت تجيز حساب مدد خدمة باليومية في المعاش إلا في الحدود التي رسمتها ومع ذلك درج مجلس الوزراء على إصدار قرارات مختلفة — عامة وفردية — تقضى بحساب مدد خدمة في المعاش ما كانت تجيزها تلك القوانين فلم يكن محيص من العمل على تصحيحها ، ولذلك صدر القانون رقم ٨٦ سنة ١٩٥١ وتص في المادة الأولى منه على أن « تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ العمل بهذا

القانون الميئة بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بحواز احتساب مدد في المعاش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أم المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها » وقد ورد بالأعمال التحضيرية لهذا القانون أنه مما يهدف إليه وقف مجلس الوزراء في المستقبل عن إصدار مثل هذه القرارات وإلا تصبح باطلة ولا يترتب عليها أي أثر في التنفيذ . ومن هدى هذه الأعمال التحضيرية يبين أن الحكم المطعون فيه — إذ ذهب إلى أن المادة الأولى سالف الذكر قد تضمنت إقرار حالتين : أولاها خاصة بما صدر من مجلس الوزراء من قرارات في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ العمل بذلك القانون أي في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ وهذه اعتبرها القانون صحيحة نافذة منتجة لآثارها . والثانية خاصة بالقرارات التي تضمنت تدابير خاصة بحواز احتساب مدد في المعاش ، وهذه تظل نافذة وصحيحة وتمتد إلى كل ما يصدر من قرارات مماثلة مادام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ قائما . إن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى ذلك يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه .

٢ — نصت المادة التاسعة من المرسوم

بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية على أن « الخدمات التي لا يجرى على ماهيتها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة في حال من الأحوال . » واستثنت المادة من ذلك « مدة الاختبار المقررة في اللائحة لقبول وترقية المستخدمين الملكيين » وكذلك « المدة التي تقضى في البعثات التي ترسلها الحكومة إلى الخارج ... » ونصت المادة الثامنة والثلاثون على أنه « يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولأسباب يكون تقديرها موكولا إلى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين إلى المعاش أو الذين يفصلون من الخدمة . » وهذه المادة الأخيرة إنما خولت المجلس تلك السلطة الاستثنائية لإعمالها في حالات فردية بالنسبة لموظفين أو مستخدمي انتهت مدة خدمتهم ويرى، لأسباب خاصة قائمة بهم يكون تقديرها موكولا إليه، منحهم تلك المعاشات أو الزيادات في المعاشات أو المكافآت الاستثنائية ولا يمكن أن ترقى هذه السلطة إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ الحكم التشريعي المنصوص عليه في المادة التاسعة من القانون المشار إليه .

٣ — في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على حساب المدد التي قضيت في

وظيفة مندوب محضر في المعاش لعدد من موظفي وزارة العدل بلغ ١١٢ . وعلى أثر صدور هذا القرار تقدمت وزارة العدل إلى وزارة المالية بطلب الموافقة على تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على طائفة من موظفي وزارة العدل عددهم ثلاثون لهم مدة خدمة سابقة باليومية وتمائل حالتهم حالة من شملهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ . فعرض الأمر على اللجنة المالية فوافقت عليه ، ثم تقدمت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بطلب الموافقة على رأى اللجنة المالية فوافق عليه بمجلسه المنعقدة في ١٩ من أغسطس ١٩٥١ . وهذا القرار الأخير قد صدر في حالات فردية لموظفين أو مستخدمي بذواتهم فلا يجوز التحدي بأفاده غيرهم منه ، كما لا يجوز التحدي كذلك بأنه قرر قاعدة تنظيمية عامة تطبق في الحالات المماثلة ، إذ فضلا عن أنه لم يصدر على هذا النحو فإنه لا يملك تقرير مثل هذه القاعدة العامة المجردة .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة حسبا يستفاد من أوراق الطعن ، تتحصل في أنه في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على حساب المدد التي قضيت في وظيفة مندوب محضر في المعاش لعدد من موظفي وزارة العدل بلغ ١١٢ . وعلى أثر صدور هذا القرار تقدمت وزارة العدل إلى وزارة المالية بطلب الموافقة على تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف

الذكر علي طائفة من موظفي وزارة العدل عددهم ثلاثون لهم مدة خدمة سابقة باليومية وتمائل حالتهم حالة من شملهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ فعرض الأمر على اللجنة المالية فوافقت عليه ثم تقدمت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بطلب الموافقة على رأي اللجنة المالية فوافق عليه بجلسته المنعقدة في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ — وقد نظم السيد/ حنا واصف إلى اللجنة القضائية لوزارة العدل طالباً تسوية حالته على أساس حساب مدة خدمة قضائها باليومية ضمن المدة المحسوبة له في المعاش بحجة أن حقه تعلق بضمها استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ الذي حوى قاعدة تنظيمية يفيد منها الموظفون الذين لهم مدد خدمة باليومية قبل أغسطس سنة ١٩١٩ فأجابه اللجنة إلى طلبه بجلسته ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ مؤسدة قرارها على أن مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد أقر قاعدة تنظيمية عامة من مقتضاها حساب مدة الخدمة باليومية ضمن المدة المحسوبة في المعاش لكل من لم يسبق تسوية حالته فقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ فطعنت وزارة العدل في قرار اللجنة القضائية سالف الذكر أمام محكمة القضاء الإداري بصحيفة أودعت سكرتارية هذه المحكمة في ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ واستندت في طعنها إلى أن أحكام قانون المعاشات الذي يعامل على أساسه المطعون عليه لا تجيز ضم مدد خدمة باليومية في حساب المعاش وإذا كان مجلس الوزراء — استثناء

من أحكام القانون — قد رأى معاملة بعض الموظفين معاملة استثنائية فلا يجوز إجراء حكم هذا الاستثناء على موظفين آخرين غير من عنانهم بقراره ولا يصح اعتبار الوارد بقراراته قاعدة تنظيمية عامة ، إذ لا يملك مجلس الوزراء ، وهو سلطة أدنى من السلطة التي أصدرت القانون وضع قواعد تنظيمية عامة بالمخالفة لأحكام هذا القانون . وقد قضت محكمة القضاء الإداري بحكمها الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ « برفض الطعن وألزمت الحكومة بالمصروفات » وأقامت قضاءها على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد وضع قاعدة تنظيمية عامة تسري في حق من تمائل حالتهم حالة من خصهم قرار ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ بمعاملة فردية وقد جاء بأسباب حكمها في هذا الصدد أنه « غير مجد في الدعوى ما يثار من نقاش حول سلطة مجلس الوزراء إصدار قرار ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ بعد أن صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ الذي اعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ العمل بهذا القانون في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش سواء كان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ ونص القانون في مادته الأولى بأن تظل هذه القرارات

نافذة منتجة لآثارها » وأنه « لا شبهة في أن ما روي إليه القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ هو إقرار حالتين : الأولى منهما خاصة بمصدر من قرارات من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ حتى تاريخ العمل بهذا القانون في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ والثانية خاصة بالقرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش وذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات أو من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ واعتبر القانون في حكم الصحيحة ما صدر من قرارات قبل صدوره ونص على أن تظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها كما نص على أن كل القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش تظل نافذة صحيحة وهذه الحالة الأخيرة ليست مقصورة الأثر على ما صدر من قرارات قبل صدور القانون بل تمتد إلى القرارات التي تتضمن هذه التدابير ما دام القانون قائما ، ولا سبيل إلى سحب أحكام هذه الحالة إلى الماضي استنادا إلى الصياغة الحرفية لكلمة « تضمنت » فلو كان هذا قصد الشارع لاكتفى بما أفصح عنه من اعتبار كل ما صدر من قرارات قبل العمل به صحيحة نافذة ولما عني بالنص على الحالة الثانية » . « وأن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ وقد اعتبر في حكم الصحيحة قرارات لمجلس الوزراء صدرت قبل صدوره رعى إلى وضع حد فيما أثير من جدل حول مطابقتها لحكم القانون وهذا القانون عند ما اعتبر ما يصدر من قرارات تتضمن تدابير خاصة بجواز احتساب مدد خدمة في المعاش صحيحة نافذة ، قصد إلى منح مجلس الوزراء

سلطة إصدار مثل هذه القرارات » . « وأن قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ ، و ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ تناول أولهما الموظفين والمستخدمين الذين حسبت لهم مدد خدمة باليومية في المعاش بالفعل فأقر ما تم من احتساب مدة خدمتهم المؤقتة في المعاش وأفصح مجلس الوزراء عن نيته بما لا يدع مجالا للشك بأن قراره هذا مقصور الأثر على أشخاص معينين بذواتهم فلا يتعداهم إلى غيرهم . وتناول ثانيهما وضع قاعدة تنظيمية عامة تسرى في حق من تماثل حالتهم حالة من خصهم قرار مجلس الوزراء الأول بمعاملة فردية . ومقتضى هذه القاعدة حساب مدد الخدمة باليومية التي اعتبرتها لجنة تعديل الدرجات في سنة ١٩٢١ بما هيية شهرية في المعاش » . « ومن حيث إن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد وضع قاعدة تنظيمية عامة في شأن ضم مدد الخدمة باليومية في حساب المعاش ، قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أن القوانين الخاصة بالمعاشات لم تكن تجيز ضم مدد الخدمة باليومية إلى المدة المحسوبة في المعاش . يسد أن مجلس الوزراء كان قد درج على إصدار قرارات مختلفة — عامة وفردية — من شأنها إفساح المجال أمام الموظفين لادخال مدد في المعاش ما كانت تتميزها تلك القوانين ، فرغبة في تصحيح هذا الوضع الخطأ صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ ناصا في مادته الأولى على أنه « تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ

العمل بهذا القانون المبدئية بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ ونظلم هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها» وأنه ظاهر من عبارة هذا النص وفي استعمال لفظ «تضمنت» في صدد وصف الفئة الثانية من القرارات أن الحكم الوارد بالمادة الأولى سالفة الذكر إنما ينصرف إلى القرارات التي سبقت صدوره وأنه يبين من تتبع الأعمال التشريعية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ أن المشرع لم يتعد دائرة تصحيح القرارات السابقة ولم ينصرف قصده بحال من الأحوال إلى تحويل مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات تنظيمية عامة من هذا القبيل في المستقبل .

« ومن حيث إنه في ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية، وقد نصت المادة التاسعة منه على أن « الخدمات التي لم يجر على مرتبها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش في أي حال من الأحوال ... ويستثنى من ذلك مدة الاختيار المقررة في اللائحة العمومية لقبول وترقية المستخدمين الملكيين فإن هذه المدة تحسب في المعاش ... » واستمر العمل بأحكام ذلك القانون فيما يتعلق بحساب مدد الخدمة في المعاش إلى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ حيث صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ وقد ورد بديباخته ما يأتي : « ولما كان

يوجد - من بين الموظفين والمستخدمين المدنيين في الحكومة المقيدين الآن في سلك المستخدمين الدائمين والذين يجري على ماهيتهم حكم استقطاع الاحتياطي البالغ خمسة في المائة - طائفة من الموظفين والمستخدمين ، لهم قبل انتظامهم في ذلك السلك مدد خدمة ذات ماهية شهرية ، وكانوا مقيدين في عضوتها في سلك المستخدمين المؤقتين ، فلم يكن يجري عليهم حكم الاستقطاع ، وكان لا يجوز ، بمقتضى أحكام المادة ٩ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المشار إليه ، احتساب تلك المدد في المعاش في أي حال من الأحوال ، وكان من المناسب تعديل هذا الحكم لفائدة الموظفين والمستخدمين الذين خدموا الحكومة كمستخدمين مؤقتين بمهية شهرية قبل دخولهم سلك المستخدمين الدائمين . ونصت المادة الأولى منه على أنه « ابتداء من نشر هذا القانون كل موظف أو مستخدم من موظفي الحكومة ومستخدميها يكون مقيدا من قبل أو بعين فيما بعد في سلك المستخدمين الدائمين الذين يجري عليهم حكم استقطاع الخمسة في المائة من ماهيتهم يجوز أن يدخل في حساب معاشه طبقا للمواد الآتية مدد خدماته السابقة التي لم يستقطع عنها شيء مما ذكر على شرط أن تكون تلك المدد قد دفعت ماهيتها مشاهرة ... » .

وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية وقد نص في المادة التاسعة منه على أن « الخدمات التي لا يجري على ماهيتها

حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة في حال من الأحوال » واستثنت المادة من ذلك « مدة الاختبار المقررة في اللائحة لقبول وترقية المستخدمين الملكيين ». وكذلك « المدة التي تقضى في البعثات التي ترسلها الحكومة إلى الخارج ... » ونصت المادة الثامنة والثلاثون على أنه « يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولأسباب يكون تقديرها موكولا إلى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافأة استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين إلى المعاش أو الذين يفصلون من الخدمة ». وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ أيضا صدر المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع قواعد لدفع احتياطي المعاش المتأخر على الموظفين الذين رخص لهم بحسبان مدد خدمتهم المؤقتة في المعاش ملغيا القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ومضيفا من نطاق تطبيق أحكامه، فقد نصت المادة الثانية على أنه « تدخل فقط في حساب المعاش المدد التي في أثنائها كانت ماهية الموظف أو المستخدم محسوبة على وظيفة دائمة، على أنه إذا تخلت مدة خدمته فترات قيد في أثنائها بمقتضيات مصلحة على وظائف مؤقتة دون أن يغير بطبيعة عمله ثم أعيد قيده على وظيفة دائمة فهذه الفترات تحسب مدة خدمة في وظائف دائمة ». ثم صدر بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ مبطلا العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر.

« ومن حيث إنه على الرغم من أنه يبين

بجلاء من استقراء نصوص القوانين المشار إليها أنها ما كانت تجيز حساب مدد خدمة باليومية في المعاش إلا في الحدود التي رسمتها حسبما سلف بيانه فإن مجلس الوزراء درج على إصدار قرارات مختلفة عامة وفردية تقضى بحساب مدد خدمة في المعاش ما كانت تجيزها تلك القوانين فلم يكن محيىص من العمل على تصحيحها، فتقدمت الحكومة في أوائل سنة ١٩٥١ إلى البرلمان بمشروع قانون نص في مادته الأولى على أنه « تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ إلى ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ وتضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد خدمة مؤقتة في المعاش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أم المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩. وتظل هذه القرارات نافذة فنتيجة لآثارها وذلك بدون إخلال بحق مجلس الوزراء في تعديلها أو إلغائها في المستقبل ». وقد بحثت لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب مشروع القانون المشار إليه وأبدت على مادته الأولى الملاحظات الآتية :

١ - أن القرارات التي يراد اعتبارها في حكم الصحيحة هي التي صدرت في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ إلى ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ وهو التاريخ الذي بدى فيه التفكير في تصحيح هذه القرارات وأن ثمة قرارات صدرت بعد ذلك، ولذلك رأت اللجنة أن تمتد هذه الفترة إلى تاريخ العمل بهذا القانون وقد

عدلت اللجنة المادة على هذا الأساس .

٢ — إن القرارات العامة التي يراد اعتبارها في حكم الصحيحة ستستخذ صفة قانونية تجعلها متممة لهذا التشريع ومن أجل ذلك لا بد من أن يلحق بيانها بهذا القانون . أما القرارات الفردية فيمكن أن تعتبر صحيحة أن يكون صدورها في حدود الفترة التي سبقت الإشارة إليها .

٣ — إن القرارات التي أشار إليها القانون ليست قاصرة على مدد الخدمة المؤقتة بل تناول بعضها مددا دراسية أو مدد فصل سياسي ولذلك لم يكن بد من تعميم النص .

٤ — إن هذه القرارات ما دامت قد أصبحت أحكاما تضمنها القانون لا يجوز أن يستمر حق مجلس الوزراء قائما في تعديلها أو إلغائها لأن أحكام القانون لا تعدل إلا بقانون . ولذلك حذفت اللجنة العبارة الأخيرة من الفقرة الأخيرة وبذلك أصبح نص المادة الأولى كما يلي « تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ العمل بهذا القانون المينة بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش سواء أ كان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أم المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها .

« ومن حيث إن اللجنة المالية راعت في

صياغتها للنص الجديد ان ثمة نوعين من القرارات : قرارات عامة وهذه سيلحق بيانها بالقانون وأخرى فردية وهذه يمكن أن تعتبر صحيحة أن يكون صدورها في حدود الفترة التي نص عليها في القانون ومن ثم فلم تقصد اللجنة بهذا النص المعدل أن تمنح مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات من نوع القرارات التي أعد مشروع القانون لتصحيحها كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه بل إن اللجنة أكدت في وضوح صدق هذا النظر إذ قالت في البند ٤ من ملاحظاتها السابق الإشارة إليها « انه ما دامت القرارات التي صدرت في شأنها القانون قد أصبحت أحكاما تضمنها القانون فلا يجوز أن يستمر حق مجلس الوزراء قائما في تعديلها أو إلغائها لأن القانون لا يعدل إلا بقانون » ولما أحيل مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ قامت اللجنة المالية ببحثه ثم أعدت تقرير استهلته بالإشارة إلى ما سبق بيانه من قوانين ثم قالت « وقد درج مجلس الوزراء — بعد عرض من وزارة المالية — على إصدار قرارات مختلفة مينة بالكشف المرافق من شأنها إفساح المجال أمام الموظفين لإدخال مدد خدمة مختلفة في المعاش ما كانت تجيزها القوانين المعمول بها . لذلك رأي مجلس الدولة وجوب تصحيح الوضع بإصدار التشريع المعروف ... » ثم أضافت بعد ذلك « كذلك لما تبين أن ما يهدف إليه المشروع من تصحيح وضع خاطيء جرى عليه مجلس الوزراء فلا يجوز الترخيص له في الاسترسال في إصدار قرارات هي في الواقع تعديل لأحكام القانون ولذا حذفت العبارة الواردة

لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولأسباب يكون تقديرها موكولا إلى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين إلى المعاش أو الذين يفصلون من الخدمة « إنما خولت المجلس تلك السلطة الاستثنائية لإعمالها في حالات فردية بالنسبة لموظفين أو مستخدمين انتهت مدة خدمتهم ويرى ، لأسباب خاصة قائمة بهم يكون تقديرها موكولا إليه ، منحهم تلك المعاشات أو الزيادات في المعاشات أو المكافآت الاستثنائية ولا يمكن أن ترقى هذه السلطة إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ الحكم التشريعي المنصوص عليه في المادة التاسعة من القانون المشار إليه .

« ومن حيث إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد صدر في حالات فردية لموظفين ومستخدمين بذواتهم فلا يجوز التحدى بأفادة المطعون عليه منه وهو لم يصدر في شأنه كما لا يجوز التحدى كذلك بأنه قرر قاعدة تنظيمية عامة تطبق في الحالات الماثلة إذ فضلا عن أنه لم يصدر على هذا النحو فإنه لا يملك تقرير مثل هذه القاعدة العامة المجردة حسبما سلف بيانه .

« ومن حيث إنه لما تقدم جميعه يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ومن ثم يتعين إلغاؤه ورفض الدعوى » .

(القضية رقم ٢٩٠ سنة ١ ق بالهيئة السابقة)

بالفقرة الثانية من المادة الأولى وهي « وذلك بدون إخلال بحق مجلس الوزراء في تعديلها أو إلغائها في المستقبل » لوقفه عن إصدار مثل هذه القرارات وإلا تصبح باطلة ولا يترتب عليها أى أثر في التنفيذ . وانتهت اللجنة إلى الموافقة على مشروع القانون كما عدله مجلس النواب فصدر بذلك القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ متضمنا المادة الأولى معدلة على النحو الذى أقره المجلسان وأرفق به كشف ببيان قرارات مجلس الوزراء التى اعتبرت صحيحة بمقتضى القانون المذكور ومن بينها القرار الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ بالموافقة على حساب مدد خدمة باليومية في المعاش لمائة واثني عشر موظفا بوزارة العدل .

« ومن حيث إنه يظهر مما تقدم وعلى هدى الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ أن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أن المادة الأولى منه تضمنت إقرار حالتين : أولاها خاصة بما يصدر من مجلس الوزراء من قرارات في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ العمل بذلك القانون أى في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ وهذه اعتبرها القانون صحيحة نافذة منتجة لآثارها . والثانية خاصة بالقرارات التى تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش وهذه تظل نافذة وصحيحة وتمتد إلى كل ما يصدر من قرارات مماثلة مادام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ قائما . ان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه .

« ومن حيث إن المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ إذ نصت على أنه « يجوز

٤٤٨

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

تقدم خمس . قيامه على قرينة قانونية مفادها افتراض أداء المدين لتلك الديون من إرادته وأن تراكمها أكثر من خمس سنوات تكليف بما يجاوز السنة . هذه القرينة لا تقبل الدليل العكسي . أحقية الخزانة العامة في الانتفاع من حكمها رغم ملامتها . منازعة المدين في أصل المرب أو اعترافه به لا تمنع من سريان هذا التقدم . انطباقه على ما يجمد من مرتبات . معنى الفورية والتجديد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني .

المبدأ القانوني

إن الدورية والتجديد المنصوص عليهما في المادة ٣٧٥ من القانون المدني هما من الخصائص المتفرعة عن طبيعة الحق في ذاته، إذ يقصد بالدورية أن يكون مستحقاً في مواعيد متتالية وبالتجديد أن ما يؤدي من الدين في موعده لا ينتقص من أصله وقد ذكرت المادة ٣٧٥ المشار إليها المرتبات من بين الحقوق الدورية المتجددة التي أوردتها على سبيل المثال فلمرتبات بطبيعتها من الحقوق التي تتقدم بخمس سنوات باعتبارها دورية متجددة . وهاتان الصفتان لا تزايلان ما تجمد منها ، كما لا يغير من طبيعة المرتب، كحق دوري متجدد، قيام المنازعة في أصل استحقاقه إذ لا شأن لذلك بمدة التقدم كما أشارت إلى ذلك المادة ٣٧٥ حيث نصت على أن الحق الدوري المتجدد يتقدم بتلك المدة ولو أقر به المدين فتسري مدة التقدم من باب أولى إذا نازع فيه . ومرد ذلك إلى أن التقدم الخمسي لا يقوم

على قرينة الوفاء كما هو الشأن فيما عداه من ضروب التقدم وإنما يرجع في أساسه إلى أن المدين يفرض فيه أداء الديون الدورية المتجددة من إرادته ، فلو أجبر على الوفاء بما تراكم منها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق لأفضى ذلك إلى تكليفه بما يجاوز السنة . وقد جعل للمدين ، تفرعاً على هذا التوجيه ، أن يتمسك بانقضاء تلك المدة ولو بعد إقراره بوجوب الدين في ذمته . ومما يجب التنبيه إليه أن القرينة التي يقوم عليها هذا التقدم الخمسي هي قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسي فلا وجه للتجدي بأنها لا تسري في حق الخزانة العامة بحسبان أنها مليئة .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة حسبما يستفاد من أوراق الطعن تتحصل في أنه في ١٢ من فبراير سنة ١٩٣٠ عين المدعي منجدا بمصلحة الميكانيكا والكهرباء بأجر يومي قدره ١٤٠ مليم ، ولما صدر كادر العمال سويت حالته باعتباره صانعاً غير دقيق فوصل أجره إلى ٣٦٠ مليم من أول مايو سنة ١٩٤٥ فتظلم من هذه التسوية فأعيدت تسوية حالته باعتباره في درجة منجد دقيق منذ ١٢ من فبراير سنة ١٩٣٠ ثم تدرجت علاوانه وترقياته إلى أن وصل إلى درجة دقيق ممتاز بأجر يومي قدره ٤٦٠ مليماً في أول مايو سنة ١٩٤٥ واعتمدت هذه التسوية في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ على ألا يصرف للمدعي الفرق

أشهر أو كل سنة ، ومعنى التجدد أن الدين يستحق في كل موعد دوري دون أن يكون لذلك نهاية . فالعبرة إذا بأصل استحقاق الحق والمبالغ المطالب بها في أصل استحقاقها جزء من الراتب . ولا جدال في أن المرتبات من الديون الدورية المتجددة ومن ثم يكون الحكم إذ قضى برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم الخمسي قد خالف القانون .

« ومن حيث إن الدورية والتجدد المنصوص عليهما في المادة ٣٧٥ من القانون المدني هما من الخصائص المتفرعة عن طبيعة الحق في ذاته إذ يقصد بالدورية أن يكون مستحقا في مواعيد متتالية وبالتجدد أن ما يؤدي من الدين في مواعده لا ينتقص من أصله . وقد ذكرت المادة ٣٧٥ المشار إليها المرتبات من بين الحقوق الدورية المتجددة التي أوردتها على سبيل المثال ، فالمرتبات بطبيعتها من الحقوق التي تتقادم بخمس سنوات باعتبارها دورية متجددة وهاتان الصفتان لا تزايلان ما تجدد منها كما لا يغير من طبيعة المرتب كحق دوري متجدد ، قيام المنازعة في أصل استحقاقه إذ لا شأن لذلك بمدة التقادم كما أشارت إلى ذلك المادة ٣٧٥ حيث نصت على أن الحق الدوري المتجدد يتقادم بتلك المدة ولو أقربه المدين فتسري مدة التقادم من باب أولي إذا نازع فيه ومرد ذلك إلى أن التقادم الخمسي لا يقوم على قرينة الوفاء كما هو الشأن فيما عداه من ضروب التقادم وإنما يرجع في أساسه إلى أن المدين يفرض فيه أداء الديون الدورية المتجددة من إرادته فلو أجبر على الوفاء بما تراكمت منها بعد انقضاء

الباتج عنها إلامن تاريخ الاعتماد . فقدم المدعى تظالما إلى اللجنة القضائية لوزارتي الأشغال والحربية قيد تحت رقم ٤٦٧٤ سنة ٢ ق طالبا « الأمر بصرف الفروق الناتجة من تعديل أجره من أول مايو سنة ١٩٤٥ إلى ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ » ودفعت الحكومة الدعوى بأنه وإن كانت حقوق المدعى مقررة بقواعد كادر العمال إلا أنها سقطت بالتقادم الخمسي . وقد أجهل التظلم إلى المحكمة الإدارية لوزارتي الأشغال والحربية بعد إلغاء اللجان القضائية فقضت المحكمة بحكمها الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٥ « برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم الخمسي وبأحقية المدعي في الفروق الناتجة عن التسوية التي اعتمدت في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٨ وذلك في المدة من ١ / ٥ / ١٩٤٥ حتى ٢٤ / ٢ / ١٩٤٨ » ، وأقامت المحكمة قضاءها على « أن المدعى يستمد حقه في التسوية الثانية من كادر العمال ذاته وما القرار الصادر بها إلا كاشف لهذا الحق » وأن « المستحق للمدعى ليس أجرا شهريا متجددا بحيث يمكن القول بسقوطه بالتقادم الخمسي ولكنه فروق متجمدة عن التسوية فمن ثم لا تسقط إلا بمضي خمسة عشرة سنة هذا فضلا عن أن الحق الذي يطالب به المدعي حق متنازع فيه إذ أن المصلحة لم تسلم له به بل حرمة منه صراحة فمن ثم يكون دفعها على غير أساس سليم من القانون » .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على ان معنى الدورية الواردة بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني أن يستحق الدين في موعد دوري معين كأن يستحق كل أسبوع أو كل شهر أو كل ثلاثة

للسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، كما توجب المادة ١٥ من هذا القانون المشار إليه رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . ولما كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على أنه : « إذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه ميعاد التكليف أو التنبيه أو حصول الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء... » . فان مفاد هذا النص ألا يحسب في ميعاد هذا الطعن يوم صدور الحكم المطاوب رفع الطعن عنه ، وأن ينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير .

٣ — ان المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد خولت رئيس هيئة مفوضي الدولة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن ، الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري أو المحاكم الادارية وذلك في الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة . ونص المادة المذكورة لم ينحصر الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري

خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق لأفضى ذلك إلى تكليفه بما يجاوز السعة وقد جعل للمدين تفرعا على هذا التوجيه أن يتمسك بانقضاء تلك المدة ولو بعد إقراره بوجوب الدين في ذمته وما يجب التنبيه إليه أن القرينة التي يقوم عليها هذا التقادم الخمسى هي قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسى فلاوجه للتحدى بأنها لا تسرى في حق الخزانة العامة بحسبان أنها مليئة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون فيتمتع إلغاءؤه والقضاء برفض الدعوى » .
القضية رقم ٨٧ سنة ١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٩

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

- ١ — طعن . أمام المحكمة العليا . عدم توقيع الطاعن على صورة صحفته . لاجلات .
- ب — طعن . أمام المحكمة العليا . حساب ميعاده . لا يحسب يوم صدور الحكم . يحسب اليوم الأخير من الميعاد . تطبيق المادة ٢٠ من قانون المرافعات .
- ج — حكم . صدوره من محكمة القضاء الإداري كدرجة ثانية . جواز الطعن فيه أمام المحكمة العليا . عمومية نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

المبادئ القانونية

- ١ — ليس في نصوص القانون ما يوجب أن تكون صورة صحيفة الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التي تعلن لذوي الشأن موقعة من الطاعن .

٢ — إن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٦٥

تنص على أنه « إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه ميعاد التكليف أو التنبيه أو حصول الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الإجراء... » ومقاد هذا النص ألا يحسب في الميعاد يوم صدور الحكم المطلوب رفع الطعن عنه ، وأن ينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ ومن ثم يبدأ ميعاد الطعن فيه يوم ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٥ وإذا ثبت أن الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتارية هذه المحكمة في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٥ أي في اليوم الستين فيكون قد رفع في الميعاد ويكون الدفع على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضه .

عن الدفع بعد جواز الطعن :

« من حيث إن هذا الدفع يقوم على أنه لا يجوز الطعن أمام هذه المحكمة في حكم صادر من محكمة القضاء الاداري في طعن رفع إليها في قرار لجنة قضائية أو استئناف لحكم محكمة إدارية .

« ومن حيث إن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد خولت رئيس هيئة مفوضي الدولة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري أو المحاكم الإدارية وذلك في الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة .

بتلك التي تصدرها تلك المحكمة في دعاوى مرفوعة إليها ابتداء دون الأحكام التي تصدرها في دعاوى مرفوعة إليها طعنا في قرار لجنة قضائية أو في حكم لمحكمة إدارية . بل المناط في ذلك هو كون الحكم المطعون فيه صدر من أيهما وقامت به حالة أو أكثر من حالات الطعن المنصوص عليها في المادة المذكورة ، فالدفع والحالة هذه يقوم على تخصيص بغير تخصص من النص .

المحكمة

عن الدفع ببطالان إعلان صحيفة الطعن :

« من حيث إن مبني هذا الدفع أن صورة صحيفة الطعن المعلنه إلى المطعون عليه قد خلت من توقيع الطاعن .

« ومن حيث إنه ليس في نصوص القانون ما يوجب أن تكون هذه الصورة التي تعلن لذوى الشأن موقعة من الطاعن فمن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم من القانون .

عن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد :

« من حيث إن المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص كما توجب المادة ١٥ من القانون المشار إليه رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن المادة ٢ من قانون المرافعات

« ومن حيث إن نص المادة المذكورة لم ينحصر الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بتلك التي تصدرها تلك المحكمة في دعاوى مرفوعة إليها ابتداء دون الأحكام التي تصدرها في دعاوى مرفوعة إليها طعنا في قرار لجنة قضائية أو في حكم لمحكمة إدارية بل المناط في ذلك هو كون الحكم المطعون فيه صدر من أيهما وقامت به حالة أو أكثر من حالات الطعن المنصوص عليها في المادة المذكورة . فالدفع والحالة هذه يقوم على تخصيص بغير تخصص من النص .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

عن موضوع الطعن :

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة الإدارية حسبما يستفاد من أوراق الطعن تتحصل في أنه في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على حساب المدد التي قضيت في وظيفة مندوب محضر في المعاش لعدد من موظفي وزارة العدل بلغ ١١٢ . وعلى أثر صدور هذا القرار تقدمت وزارة العدل إلى وزارة المالية بطلب الموافقة على تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على طائفة من موظفي وزارة العدل عددهم ثلاثون لهم مدة خدمة سابقة باليومية وتمائل حالتهم حالة من شملهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ وعرض الأمر على اللجنة المالية فوافقت عليه ثم تقدمت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بطلب الموافقة على رأي اللجنة المالية فوافق عليه

بجلسته المنعقدة في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ . وقد تظلم جاد الكريم محمد أبو الحسن إلى اللجنة القضائية لوزارة العدل طالبا تسوية حالته على أساس حساب مدة خدمة قضائها باليومية في ضمن المدة المحسوبة له في المعاش بحجة أن حقه تعلق بضمها استنادا إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ الذي حوى قاعدة تنظيمية يفيد منها الموظفون الذين لهم مدد خدمة باليومية قبل أغسطس سنة ١٩١٩ فأجابته اللجنة إلى طلبه بجلسته ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ مؤسسة قرارها على أن مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد أقر قاعدة تنظيمية عامة من مقتضاها حساب مدة الخدمة باليومية ضمن المدة المحسوبة في المعاش لكل من لم يسبق تسوية حالته وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ فطعن وزير العدل في قرار اللجنة القضائية سالف الذكر أمام محكمة القضاء الإداري بصحيفة أودعت سكرتارية هذه المحكمة في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ واستندت في طعنها إلى أن أحكام قانون المعاشات الذي يعامل على أساسه المطعون عليه لا تجيز ضم مدد خدمة باليومية في حساب المعاش . وإذا كان مجلس الوزراء - استثناء من أحكام القانون - قد رأى معاملة بعض الموظفين معاملة استثنائية فلا يجوز إجراء حكم هذا الاستثناء على موظفين آخرين غير من عنانهم بقراره ولا يصح اعتبار الوارد بقراراته قاعدة تنظيمية عامة إذ لا يملك مجلس الوزراء وهو سلطة أدنى من السلطة التي أصدرت القانون وضع قواعد تنظيمية

عامة بالمخالفة لأحكام هذا القانون . وقد قضت محكمة القضاء الإداري بحكمها الصادر في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ « برفض الطعن والزمّت الحكومة بالمصروفات » وأقامت قضاءها على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد وضع قاعدة تنظيمية عامة تسري في حق من تماثل حالتهم حالة من خصمهم قرار ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ بمعاملة فردية وقد جاء بأسباب حكمها في هذا الصدد « أنه غير مجد في الدعوى ما يثار من نقاش حول سلطة مجلس الوزراء في إصدار قرار ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ بعد أن صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ الذي اعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ العمل بهذا القانون في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أم المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩. ونص القانون في مادته الأولى على أن تظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها وأنه « لا شبهة في أن ما رمي إليه القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ هو إقرار حالتين : الأولى منهما خاصة بما صدر من قرارات من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ حتى تاريخ العمل بهذا القانون في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ والثانية خاصة بالقرارات التي تضمنت تدابير

خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش وذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات أو من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ واعتبر القانون في حكم الصحيحة ما صدر من قرارات قبل صدوره ونص على أن تظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها ، كما نص على أن كل القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش تظل نافذة صحيحة وهذه الحالة الأخيرة ليست مقصورة الأثر على ما صدر من قرارات قبل صدر القانون بل تمتد إلى القرارات التي تتضمن هذه التدابير ما دام القانون قائما ولا سبيل إلى سحب أحكام هذه الحالة إلى الماضي استنادا إلى الصياغة الحرفية لكلمة (تضمنت) . فلو كان هذا قصد الشارع لاكتفى بما أفصح عنه من اعتبار كل ما صدر من قرارات قبل العمل به صحيحة نافذة ولما عني بالنص على الحالة الثانية » وأن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ وقد اعتبر في حكم الصحيحة قرارات لمجلس الوزراء صدرت قبل صدوره رمي إلى وضع حد فيما أثير من جدل حول مطابقتها لحكم القانون . وهذا القانون عندما اعتبر ما يصدر من قرارات تتضمن تدابير خاصة بجواز احتساب مدد خدمة في المعاش صحيحة نافذة ، قصد إلى منح مجلس الوزراء سلطة إصدار مثل هذه القرارات. » وأن قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ و ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ تناول أولهما الموظفين والمستخدمين الذين حسبت لهم مدد الخدمة باليومية في المعاش بالفعل فأقر ماتم

خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش وذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات أو من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ واعتبر القانون في حكم الصحيحة ما صدر من قرارات قبل صدوره ونص على أن تظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها ، كما نص على أن كل القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش تظل نافذة صحيحة وهذه الحالة الأخيرة ليست مقصورة الأثر على ما صدر من قرارات قبل صدر القانون بل تمتد إلى القرارات التي تتضمن هذه التدابير ما دام القانون قائما ولا سبيل إلى سحب أحكام هذه الحالة إلى الماضي استنادا إلى الصياغة الحرفية لكلمة (تضمنت) . فلو كان هذا قصد الشارع لاكتفى بما أفصح عنه من اعتبار كل ما صدر من قرارات قبل العمل به صحيحة نافذة ولما عني بالنص على الحالة الثانية » وأن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ وقد اعتبر في حكم الصحيحة قرارات لمجلس الوزراء صدرت قبل صدوره رمي إلى وضع حد فيما أثير من جدل حول مطابقتها لحكم القانون . وهذا القانون عندما اعتبر ما يصدر من قرارات تتضمن تدابير خاصة بجواز احتساب مدد خدمة في المعاش صحيحة نافذة ، قصد إلى منح مجلس الوزراء سلطة إصدار مثل هذه القرارات. » وأن قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ و ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ تناول أولهما الموظفين والمستخدمين الذين حسبت لهم مدد الخدمة باليومية في المعاش بالفعل فأقر ماتم

لسنة ١٩٢٩ أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أم المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها » وأنه ظاهر من عبارة هذا النص ومن استعمال لفظ (تضمنت) في صدد وصف الفئة الثانية من القرارات أن الحكم الوارد بالمادة الأولى سالفة الذكر إنما ينصرف إلى القرارات التي سبقت صدوره وأنه يبين من تتبع الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ أن المشرع لم يعتد دائرة تصحيح القرارات السابقة ولم ينصرف قصده بحال من الأحوال إلى تحويل مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات تنظيمية عامة من هذا القبيل في المستقبل .

« ومن حيث إنه في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات الملكية وقد نصت المادة التاسعة منه على أن « الخدمات التي لم يجر على مرتبها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش في أي حال من الأحوال ويستثنى من ذلك مدة الاختيار المقررة في اللائحة العمومية لقبول وترقية المستخدمين الملكيين فإن هذه المدة تحسب في المعاش ... » واستمر العمل بأحكام هذا القانون فيما يتعلق بحساب مدد الخدمة في المعاش إلى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ حيث صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ وقد نصت المادة الأولى منه على أنه « ابتداء من نشر هذا القانون كل موظف أو مستخدم من موظفي الحكومة ومستخدماتها يكون مقيدا من قبل أو يعين فيما بعد في سلك المستخدمين الدائمين الذين يجرى عليهم حكم استقطاع الخمسة في المائة من ماهيتهم يجوز

من احتساب مدة خدمتهم المؤقتة في المعاش وأفصح مجلس الوزراء عن نيته بما لا يدع مجالا للشك بأن قراره هذا مقصور الأثر على أشخاص معينين بذواتهم فلا يتعداهم إلى غيرهم وتناول ثانيهما وضع قاعدة تنظيمية عامة تسري في حق من تماثل حالتهم حالة من خصهم قرار مجلس الوزراء الأول بمعاملة فردية ومقتضى هذه القاعدة حساب مدد الخدمة باليومية التي اعتبرتها لجنة تعديل الدرجات في سنة ١٩٢١ بماهية شهرية في المعاش » .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أن المطعون فيه إذ قضي بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد وضع قاعدة تنظيمية عامة في شأن ضم مدد الخدمة باليومية في حساب المعاش قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أن القوانين الخاصة بالمعاشات لم تكن تجيز ضم مدد الخدمة باليومية إلى المدة المحسوبة في المعاش . بيد أن مجلس الوزراء كان قد درج على إصدار قرارات مختلفة — عامة وفردية — من شأنها إفساح المجال أمام الموظفين لإدخال مدد في المعاش ما كانت تجيزها تلك القوانين . فرغبة في تصحيح هذا الوضع الخاطيء صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ ناصا في مادته الأولى على أنه « تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يناير سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ العمل بهذا القانون المبينة بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧

أن يدخل في حساب معاشه طبقا للمواد الآتية مدد خدماته السابقة التي لم يستقطع عنها شيء مما ذكر على شرط أن تكون تلك المدد قد دفعت ماهيتها مشاهرة ... » وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ونص في المادة التاسعة منه على أن « الخدمات التي لا يجرى على ماهيتها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة في حال من الأحوال » واستثنت المادة من ذلك « مدة الاختبار المقررة في اللائحة لقبول وترقية المستخدمين الملكيين » وكذلك « المدة التي تقضى في البعثات التي ترسلها الحكومة إلى الخارج ... » ونصت المادة الثامنة والثلاثون على أنه « يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولأسباب يكون تقديرها موكولا إلى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين إلى المعاش أو الذين يفصلون من الخدمة ». وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ أيضا أيضا صدر المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ ملغيا القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ومضيقا من نطاق تطبيق أحكامه، فقد نصت المادة الثانية منه على أنه « تدخل فقط في حساب المعاش المدد التي في أثنائها كانت ماهية الموظف أو المستخدم محسوبة على وظيفة دائمة على أنه إذا تخلت مدة خدمته فترات قيد في أثنائها بمقتضيات مصلحة على وظائف مؤقتة دون أن يغير طبيعة عمله ثم أعيد قيده على وظيفة دائمة فهذه الفترات تحسب مدة خدمة في وظائف دائمة » ثم صدر

بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥: مبطلا العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر .

« ومن حيث إنه على الرغم من أنه يبين بجلاء من استقراء نصوص القوانين المشار إليها أنها ما كانت تجز حساب مدد خدمة باليومية في المعاش إلا في الحدود التي رسمتها حسبها سلف بيانه فإن مجلس الوزراء درج على إصدار قرارات مختلفة — عامة وفردية — تقضي بحساب مدد خدمة في المعاش ما كانت تجزها تلك القوانين فلم يكن يحيص من العمل على تصحيحها، فتقدمت الحكومة في أوائل سنة ١٩٥١ إلى البرلمان بمشروع قانون نص في مادته الأولى على أنه « تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ إلى ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ وتضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد خدمة مؤقتة في المعاش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أم المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها وذلك بدون إدخال بحق مجلس الوزراء في تعديلها أو إلغائها في المستقبل » وقد بحثت لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب مشروع القانون المشار إليه وأدت على مادته الأولى الملاحظات الآتية :

١ — إن القرارات التي يراد اعتبارها في حكم الصحيحة هي التي صدرت في المدة من ٤ من يونيو ١٩٢٩ إلى ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ وهو التاريخ الذي بدء فيه في التفكير في

تصحیح هذه القرارات ، وأن ثمة قرارات صدرت بعد ذلك ، ولذلك رأت أن تمتد هذه الفترة إلى تاريخ العمل بهذا القانون ... »

٢ — إن القرارات العامة التي يراد اعتبارها في حكم الصحيحة ستتخذ صفة قانونية تجعلها متممة لهذا التشريع ومن أجل ذلك لا بد من أن يلحق بياتها بهذا القانون . أما القرارات الفردية فيمكن ليكي تعتبر صحيحة أن يكون صدورها في حدود الفترة التي سبقت الإشارة إليها .

٣ — إن القرارات التي أشار إليها القانون ليست قاصرة على مدد الخدمة المؤقتة ، بل تناول بعضها مددا دراسية أو مدد فصل سياسي ولذلك لم يكن بد من تعميم النص .

٤ — إن هذه القرارات ما دامت قد أصبحت أحكاماً تضمنها القانون لا يجوز أن يستمر حق مجلس الوزراء قائماً في تعديلها أو إلغائها لأن أحكام القانون لا تعدل إلا بقانون ولذلك حذفت اللجنة العبارة الأخيرة من الفقرة الأخيرة وبذلك أصبح نص المادة الأولى كما يلي « تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من فبراير سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ العمل بهذا القانون المبينة بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أم المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها .

» ومن حيث إن اللجنة المالية راعت في

صياغتها للنص الجديد أن ثمة نوعين من القرارات : قرارات عامة وهذه سيلحق بياتها بالقانون وأخرى فردية وهذه يكفي ، لا اعتبارها صحيحة ، أن يكون صدورها في حدود الفترة التي نص عليها في القانون . ومن ثم فلم تقصد اللجنة بهذا النص المعدل أن تمنح مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات من نوع القرارات التي أعد مشروع القانون لتصحيحها كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه ، بل إن اللجنة أكدت في وضوح صدق هذا النظر إذ قالت في البند ٤ من ملاحظاتها ، السابق الإشارة إليها ، « أنه ما دامت القرارات التي صدر في شأنها القانون قد أصبحت أحكاماً تضمنها القانون فلا يجوز أن يستمر حق مجلس الوزراء قائماً في تعديلها أو إلغائها لأن القانون لا يعدل إلا بقانون » . ولما أحيل مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ قامت اللجنة المالية ببحثه ثم أعدت تقريراً استهلته بالإشارة إلى ماسبق بيانه من قوانين ثم قالت « وقد درج مجلس الوزراء — بعد عرض من وزارة المالية — على إصدار قرارات مختلفة مبينة بالكشف المرافق من شأنها إفساح المجال أمام الموظفين لإدخال مدد خدمة مختلفة في المعاش ما كانت تميزها القوانين المعمول بها . لذلك رأى مجلس الدولة وجوب تصحيح الوضع بإصدار التشريع المعروض ... » ثم أضافت بعد ذلك « كذلك لما تبين أن ما يهدف إليه هذا المشروع من تصحيح وضع خاطئ جرى عليه مجلس الوزراء فلا يجوز الترخيص له في الاسترسال في إصدار قرارات هي في الواقع تعديل لأحكام القانون ، ولذا حذفت العبارة

الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى وهي « وذلك بدون إخلال بحق مجلس الوزراء في تعديلها أو إلغائها في المستقبل » لوقفه عن إصدار مثل هذه القرارات وإلا تصبح باطلة ولا يترتب عليها أى أثر في التنفيذ » وانتهت اللجنة إلى الموافقة على مشروع القانون كما عدله مجلس النواب فصدر بذلك القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ متضمنا المادة الأولى معدلة على النحو الذى أقره المجلسان وأرفق به كشف ببيان قرارات مجلس الوزراء التى اعتبرت صحيحة بمقتضى القانون المذكور ومن بينهما القرار الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ بالموافقة على حساب مدد خدمة باليومية فى المعاش لمائة واثني عشر موظفا بوزارة العدل .

« ومن حيث إنه يظهر ، مما تقدم وعلى هدى الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ أن الحكم المطعون فيه - إذ ذهب إلى أن المادة الأولى منه قد تضمنت إقرار حالتين : أولاها خاصة بما صدر من مجلس الوزراء من قرارات فى المدة من ٤ من يونيه سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ العمل بذلك القانون وهذه اعتبرها القانون صحيحة نافذة منتجة لآثارها ، والثانية خاصة بالقرارات التى تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد فى المعاش وهذه تظل نافذة وصحيحة وتمتد إلى كل ما يصدر من قرارات مماثلة مادام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ قائما - إن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه .

« ومن حيث إن المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ إذ نصت على أنه « يجوز

لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولأسباب يكون تقديرها موكولا إلى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات فى المعاشات أو مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين إلى المعاش أو الذين يفصلون من الخدمة » - إنما خولت المجلس تلك السلطة الاستثنائية لإعمالها فى حالات فردية بالنسبة لموظفين أو مستخدمين انتهت مدة خدمتهم ، ويرى لأسباب خاصة قائمة بهم يكون تقديرها موكولا إليه ، منحهم تلك المعاشات أو الزيادات فى المعاشات أو المكافآت الاستثنائية ، ولا يمكن أن ترقى هذه السلطة إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ الحكم التشريعي المنصوص عليه فى المادة التاسعة من القانون المشار إليه .

« ومن حيث إن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد صدر فى حالات فردية لموظفين أو مستخدمين بذواتهم فلا يجوز التحدى بأفاده المطعون عليه منه وهو لم يصدر فى شأنه كما أنه لا يجوز التحدى كذلك بأنه قرر قاعدة تنظيمية عامة تطبق فى الحالات المماثلة ، إذ فضلا عن أنه لم يصدر على هذا النحو فإنه لا يملك تقرير مثل هذه القاعدة العامة المجردة الناسخة لحكم المادة التاسعة من القانون المشار إليه حسبما سلف بيانه .

« ومن حيث إنه لما تقدم جميعه يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ، ومن ثم بتعين إلغاؤه ورفض الدعوى » .

(القضية رقم ٢٨٩ سنة ١ قى بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الجنائية

٤٥٠

محكمة جنایات اسکندرية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — دفع بطلان التحقيق لأن الذى باشره معاون نيابة لا يملك أكثر من سلطة مأمور الضبط القضائي .
حق وكيل النائب العام فى أن يكلف أحد مأمورى الضبط القضائي بعمل معاينة أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم . حالة التلبس عقب وقوع الجريمة بفترة يسيرة وحق مأمور الضبط القضائي .

ب — رابطة السببية بين إصابة الجنى عليه ووفاته .
ج — مسئولية الأب عن أعمال ابنه الذى تجاوز الخمسة عشر عاماً .

المبادئ القانونية

١ — لقاضي التحقيق أن يكلف أحد مأمورى الضبط القضائي القيام بعمل معاينة أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم فإذا كان معاون النيابة قد باشر إجراءات التحقيق بعد نذبه من وكيل النيابة فإن هذه الإجراءات تكون صحيحة فيما عدا استجواب المتهم ، وتعين على المحكمة ألا تأخذ بهذا الاستجواب إلا باعتبار من قبيل الاستدلالات التى يختص بجمعها مأمور الضبط القضائي .

٢ — إذا كان مأمور الضبط القضائي قد شاهد الجريمة عقب وقوعها بفترة يسيرة فإن له أن يعاين الآثار المادية للجريمة واثبات حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يفيد فى

فى كشف الحقيقة وأن يسمع أقوال من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات فى شأن الواقعة ومرتكبها .

٣ — تقع مسئولية المتهم عن نتيجة فعله طالما أن المقطوع به أن الوفاة حدثت بسبب التزيف الناشئ عن الإصابة سواء كان هو التزيف الأصلي المتسبب عن الجرح وقت حصوله أو التزيف الثانوى الذى يحدث نتيجة ذوبان الجلطة المانعة من التزيف بسبب الميكروب الذى تركته الآلة المستعملة فى الطعن . وتكون بذلك الوفاة قد نشأت بسبب الإصابة وحتى لو صح أن الخطأ فى العلاج كان عاملاً ثانوياً غير مانع من قيام رابطة السببية بين الإصابة والوفاة .

٤ — تشترط المادة ١٧٣ من القانون المدنى لقيام مسئولية الأب عن أعمال ابنه ألا يكون الولد قد بلغ من السن خمسة عشر عاماً ، ولا تقوم مسئولية الوالد عن أعمال ولده الذى تجاوز سن الخمسة عشر عاماً إلا إذا ثبت أنه كان فى كنفه وتحت رعايته وهو أمر يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه أرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية بما ترى معه المحكمة إحالة الدعوى المدنية بهذا الوصف إلى المحكمة المدنية المختصة بلامصاريف

عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

المحكمة

« بما أن وقائع الحادث كما استخلصتها المحكمة من مطالعة الاوراق والتحقيقات وسماع الدعوى تحصل في أن كلا من المجني عليه معوض ابراهيم جاد والمتهمين رياض سلامة غبريال ووالده سلامة غبريال عوض يشتركون في جمعية دينية تدعى جمعية جنود المسيح وقد رشحوا جميعاً لعضوية مجلس ادارتها وفاز بهذه العضوية المجني عليه دون المتهمين وتركت هذه المنافسة أثراً في نفوس الفريقين ومن يلود بكل منهما وحدث في مساء يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٥٤ أن تقابل أفراد الفريقين بدار الجمعية وسأل اسحق غبريال عوض عم المتهم الأول وأخ المتهم الثاني واعظ الجمعية فهمي جرس منقريوس عن ايصالات دفع اشتراك العضوية فاجابه فهمي بأنها سلمت للمحصل إذ قام في نفسه أن اسحق يسأل عن الايصالات الخاصة باشتراك أشخاص جدد طلبوا الانضمام إلى الجمعية وكان من أثر سوء الفهم ان قال اسحق لفهمي إنه كاذب واستاء المجني عليه معوض ابراهيم جاد لتوجيه هذه العبارة إلى الواعظ وابتدى استياءه هذا لقائلها وحصلت مشادة بين الفريقين بسبب ذلك ولما في نفوس الفريقين بسبب التنافس على عضوية مجلس الادارة وانصرف أفراد فريق المتهمين بعد ذلك وظل المجني عليه حتى حضر جلسة مجلس الادارة ثم خرج من دار الجمعية حوالي الساعة ١٠ مساءً ومعه كل من مري ابراهيم بنجيت وتوفيق بطرس سالمون وفهم رزق

بشاي وفهمي جرس منقريوس وفرنسيس مرقص جرجس ومروا في طريقهم على دكان المتهمين وأثار مرورهم على هذا النحو بعد ما وقع بينهم وبين فريق المتهمين نائرة هذا الفريق وتعدوا على مري ابراهيم بنجيت وبعد أن استمرت المشاحنة فترة يسيرة طعن المتهم الأول رياض سلامة غبريال المجني عليه معوض ابراهيم جاد بألة حادة في صدره من الجهة اليمنى وأصابه في هذا الموضع وتوجه المجني عليه إلى قسم محرم بك حيث أبلغ في الساعة ١٠:٤٥ مساءً الوصول المنوب صادق النشيلي بضرب المتهم الأول ووالده المتهم الثاني وعمه اسحق لهفتيح هذا محضراً في هذه الساعة أثبت فيه أنه سأل بايجاز المجني عليه المبالغ فاجابه بأنه كان يسير حوالي الساعة ١١ مساءً بشارع الحامية في جهة امبروزو وان المتهم الأول طعنه بسكين بتحريض والده سلامة المتهم الثاني وعمه اسحق غبريال واثبت الوصول المحقق أن سيارة الاسعاف حضرت عقب ذلك ونقلت المصاب وان المتهمين حضرا بعد ذلك وقرر أولها أنه كان يغلق دكانه حوالي الساعة ١٠ مساءً وان المجني عليه حضر من خلقه ومعه عصا أراد أن يضربه بها فآخذها منه ثم حضر آخرون وأخذوا منه هو العصا وانكر طعنه للمجني عليه بالسكين . وقرر ثانيهما مثل ماقرره ابنه وسار البوليس بعد ذلك في فحص الواقعة واخطر النيابة فندب الأستاذ فتحي رجب وكيل النيابة الأستاذ فؤاد جرجس معاون النيابة للتحقيق وفتح هذا محضره في الساعة ١٠:٤٥ صباح يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٤ وتولى تحقيق الواقعة وشهد الشهود بما يفيد ان المتهم الأول

« وبما أن المادة ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على أن تباشر النيابة التحقيق في مواد الجنجح والجنائيات طبقا للاحكام المقررة لقاضي التحقيق ونصت المادة ٧٠ من هذا القانون على أن لقاضي التحقيق أن يكلف أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معاينة أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم فإذا كان معاون النيابة قد باشر اجراءات التحقيق بعد نذبه من وكيل النيابة فإن هذه الاجراءات تكون صحيحة فيما عدا استجواب المتهم وتعين على المحكمة الا تأخذ بما جاء في هذا الاستجواب الا باعتباره من قبيل الاستدلالات التي يختص بجمعها مأمور الضبط القضائي .

« وبما أنه فضلا عن ذلك فإن المتفق عليه في أقوال الطرفين أن الحادث وقع حوالي الساعة ١٠ مساء وقد ثبت في محضر صول قسم محرم بك صادق النشيلي أن المجنى عليه تقدم اليه معلنا بالواقعة في الساعة ١٠ر٤٥ مساء وكان مصابا وطلب له الاسعاف عقب سؤاله بإيجاز ونقل إلى المستشفى، الأمر الذي يدل على أن الصول وهو من مأموري الضبط القضائي قد شاهد الجريمة عقب وقوعها بفترة يسيرة ومتلبساتها ويصح بالتالي له وللمعاون النيابة الذي انتقل فور الاخطار وافتتح محضره في الساعة ١٠ر٤٥ صباحا بوصفه من مأموري الضبط القضائي وعملا بالمادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يعاين الآثار المادية للجريمة وأن يثبت حالة الاماكن والاشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة وان يسمع أقوال من كان حاضرا أو من

هو الضارب للمجنى عليه وأصر المتهمان على انكار التهمة كل ذلك على التفصيل الذي سيرد فيما بعد . وقد توفي المجنى عليه بعد ذلك متأثرا بإصابته بعد ظهر يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٤ ويجلسه اليوم شهد كل من مري إبراهيم بنحيت وتوفيق بطرس سامون ونواره حنا شنوده وفهم رزق بشاي بمعلوماتهم وأصر المتهمان على الانكار وادعت نواره حنا شنوده أرملة القتيل مدنيا عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر منه جاد وفوزي واسحق وفوزية وطلبت الحكم على المتهمين متضامنين لها ولأولادها بتعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه مع المصروفات والاعتاب باعتبار انهما قارفا جريمة قتل زوجها وطلب الحاضر معها احتياطيا الزام المتهم الثاني بالتعويض المطلوب باعتبار انه مسئول عن أعمال ابنه المتهم الأول بالتضامن وفقا لحكم المادة ١٧٣ من القانون المدني .

« وبما أن الدفاع عن المتهمين دفع ببطلان التحقيق بمقولة إن الذي باشره معاون نيابة لا يملك أكثر من سلطة مأمور الضبط القضائي وأنه لا يوجد في الأوراق ما يدل على نذبه لاجرائه فضلا عن أن هذا النذب يفرض حصوله لم يحدد الأمور التي نذب لها .

« وبما أن الثابت من الاطلاع على محضر تحقيق الأستاذ فؤاد جرجس معاون النيابة المفتوح في الساعة ١٠ر٤٥ من صباح يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٤ أنه اثبت في صدر محضره هذا أنه نذب لاجرائها من الأستاذ فتحي رجب وكيل النيابة وترى المحكمة أن في هذا القدر ما يكفي لاثبات حصول النذب .

يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها .

» وبما أن واقعة طعن المتهم الأول رياض سلامة غبريال بآلة حادة للمجنى عليه معوض ابراهيم جاد في صدره ثابتة مما شهد به المجنى عليه وفهمى جرجس منقربوس وفرنسيس مرقص جرجس في محضر البوليس ومحضر معاون النيابة وماشهد به توفيق بطرس سامون وفهم رزق بشاي ونواره حنا شنوده في محضر معاون النيابة وأمام المحكمة بجلاسة اليوم وماشهد به متري ابراهيم بنحيت في محضر البوليس ومحضر معاون النيابة وأمام المحكمة بجلاسة اليوم . وكذا من الاطلاع على أوراق علاج المجنى عليه بالمستشفى والتقرير التشريحي الذي حرره الطبيب الشرعي ومن المعاينة . فقد ابلغ المجنى عليه معوض ابراهيم جاد عند توجهه إلى قسم محرم بك في الساعة ١٠ ر ٤٥ مساء يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٥٤ عقب الحادث بأن كلام المتهم الأول رياض سلامة غبريال وسلامة غبريال واسحق غبريال قد ضربوه ولما سأله الصول المحقق بايجاز بسبب سوء حالته قرر أن أولهم فقط وهو رياض هو الذي ضربه بالسكين بأمر والده وعمه واصابه ثم أبدى معلوماته بعد ذلك بشيء من التفصيل في محضر مأمور القسم المفتوح في صباح يوم ١٢ اغسطس سنة ١٩٥٤ وقرر أنه تناقش مع المتهمين على عضوية مجلس إدارة جمعية جنود المسيح وفاز في ٥ يونيه سنة ١٩٥٤ بالعضوية دونهما وأنه خرج من دار الجمعية بعد انتهاء جلسة مجلس الادارة فقبضه المتهم الأول

وأمسك به وضربه بشيء كالسكين في جانبه الأيمن وان والده وعمه واصف واسحق حرضوه على ضربه وكان موجودا كل من متري ابراهيم وفهمى جرجس وفرنسيس وان أحدا آخر لم يعتد عليه ولما سؤل المجنى عليه بعد ذلك في محضر معاون النيابة قرر انه خرج من دار الجمعية مع كل من فهم رزق وتوفيق بطرس ومتري ابراهيم ومروا على دكان المتهمين وامسك به ثانيهما وحرض المتهم الأول على ضربه فضربه هذا بسكين أو مطوارة وان ذلك حصل حوالي الساعة ١٠ مساء في الشارع المضاء بسبب فوزه عليهما في عضوية مجلس الادارة وشهد متري ابراهيم بنحيت في جميع أدوار التحقيق وأمام المحكمة بأسباب النزاع سابق الذكر من تنافس على عضوية مجلس الادارة وفوز المجنى عليه بالعضوية دون المتهمين وبما وقع من مشادة بين واعظ الجمعية فهمى جرجس منقربوس واسحق غبريال عم المتهم ووصف الثاني للاول بالكذب وحصول المشادة وتدخل المجنى عليه فيها إلى جانب الواعظ وقرر انهم خرجوا بعد انتهاء جلسة مجلس الادارة ومروا في الطريق على دكان المتهمين وان المتهم الثاني قال أثناء مرورهم عبارة « هاتوهم أولاد الكلب دول » ثم أمسك به عدد من أفراد فريق المتهمين وضربوه وخلصه الحاضرون منهم ثم سار هو إلى جوار المجنى عليه ورأى بعد ذلك المتهم الأول يحضر إلى المجنى عليه ويطعنه في ظهره من الخلف بشيء كان في يد المتهم لم يتبين أوصافه تماما وكان المتهم الثاني يمسك وقتذاك بالمجنى عليه . وشهد توفيق بطرس بلون في التحقيق وأمام المحكمة بأنه خرج من دار

الجمعية بعد انقضاء جلسة مجلس الادارة حوالى الساعة ١٠.٣٠ مساء وسار فى الطريق مع المجنى عليه وآخرين ولما مروا امام دكان المتهمين تفوه المتهم الثانى بالعبارة السابقة الذكر وتشاحن الفريقان على أثر ذلك ثم رأى المجنى عليه مضابا واخبره بان المتهم الثانى أمسك به وان المتهم الأول ضربه — وشهد فهم رزق بشاى فى التحقيق وامام المحكمة بانه خرج مع المجنى عليه من دار الجمعية بعد انقضاء جلسة مجلس الادارة ومروا على دكان المتهمين فتفوه المتهم الثانى بالعبارة السابقة وتشاحن فريق المتهمين مع مترى ابراهيم وبعد ذلك سار هو فى طريقه وكان المجنى عليه خلفه ثم أصيب المجنى عليه وعلم من الحاضرين ان المتهم الأول هو الذى ضربه وشهد واعظ الجمعية فهمى جرس منقربوس فى التحقيق بحصول النزاع على التفصيل السابق وبانه خرج مع المجنى عليه حوالى الساعة ١٠ مساء بعد ان انقضت جلسة مجلس الإدارة وكان هو يسير فى المقدمة كما كان المجنى عليه يسير خلفه مع مترى ابراهيم وبعد ان مروا على دكان المتهمين سمع ضجة فتابع هو سيره وبعد قليل تجددت الضجة ولم يجد المجنى عليه ثم علم من مترى عند طلبه فى الصباح للتحقيق بان المتهم الأول هو الضارب للمجنى عليه وشهد فرنسيس مرقص جرجس فى التحقيق بحصول النزاع على التفصيل السابق وانهم خرجوا من دار الجمعية حوالى الساعة ١٠ مساء وسمع صوت مشاحنة ثم تبين عدم وجود المجنى عليه وعلم من مترى عند طلبه للتحقيق ان من اعتدى على المجنى عليه هو المتهم الأول. — وشهدت زوجة المجنى عليه نوار حنا

شهوده فى التحقيق وامام المحكمة بانها علمت بالحادث فور حصوله وانتقلت إلى مكانه حيث وجدت زوجها مضابا واخبرها ان المتهم الثانى أمسك به وان الأول طعنه بسكين وان السبب يرجع إلى فوزه دونهما بعضوية مجلس الادارة وتبين من المعاينة التى أجراها معاون النيابة ان مكان الحادث يقع فى مواجهة دكان المتهمين وفى الجانب الآخر من الطريق الذى يبلغ عرضه نحو ١٢ مترا وعلى مسافة نحو ٢٠٠ متر من دار جمعية جنود المسيح وبجوار محل بقالة به مصابيح قرر الشهود انها كانت مضاءة وقت الحادث ووجد المحقق فى مكان الحادث مضابا لشركة النور فى الطريق قرر الشهود ان الحادث وقع اسفله — وتبين من اطلاع المحكمة على أوراق علاج المجنى عليه بالمستشفى وتقرير الطبيب الشرعى الذى شرح جثة المجنى عليه واطلع على هذه الأوراق أيضا ان المجنى عليه أصيب بجرح نافذ بجوار الصدر مع انفزاع جراحيه وقد وجد بالتجويف البلورى الأيمن نزيف ونفذ الجرح إلى داخل التجويف الصدرى اسفل الضلع السادس الأيمن وقطع الأوعية الدموية الضامية السادسة وان الاصابة حدثت من آلة صلبة قاطعة ذات نصل ماحق كسكين أو مطووعة وان الوفاة نشأت عن هذه لاصابة الطعنية وما سببته من نزيف داخلى.

» وبما أن المتهم الأول قرر عند سؤاله بمعرفة اصول قسم محرم بك ان المجنى عليه هاجمه أمام دكانه حوالى الساعة ١٠ مساء ومعه عصا محاولا ضربه فانزعها منه وصمم المتهم على أقواله هذه فيما تلا ذلك من تحقيقات

وأقر بأن المجنى عليه فاز دون والده بعضوية مجلس إدارة الجمعية ويؤخذ من هذه الأقوال أن المتهم يفر بسبب النزاع كما يقرر بأنه اشتبك وحده مع المجنى عليه وإن كان يصور هذا الاشتباك في صورة محاولة تعدى عليه من المجنى عليه مما يجعل المحكمة تطمئن إلى أنه هو وحده الذي تشاجر مع المجنى عليه وطعنه بالسكين .

«وبما أنه لا يدحض من هذه الحقيقة أن المتهم توجه إلى القسم من تلقاء نفسه وأبلغ بمحاولة تعدى المجنى عليه بالعصا ولا ما شهد به الشرطي محمد نصار أمام المحكمة بجلسة اليوم من أن المتهم أبلغه بتعدى بعض أشخاص عليه وطلب منه أن يصحبه إلى القسم ذلك أن المتهم أدرك قبل ذلك أن المجنى عليه قد سبقه إلى القسم وأدرك بالتالي أنه أبلغ بالواقعة وباتهامه فيها فأراد أن يستر موقفه بالمبادرة بالذهاب إلى القسم ومحاولة تصوير الواقعة في صورة محاولة التعدى عليه بل أن تصرف المتهم هذا يدل على شعوره بالاثم ولو أن الأمر قد اقتصر حقا على محاولة التعدى عليه بالعصا لما كان في الأمر ما يستدعي التبليغ ولو كان يستدعيه لما استدعي أن يطلب من الشرطي مصاحبته إلى القسم .

«وبما أن الثابت من أقوال الشهود على التفصيل سالف البيان أن تقوس الفريقين كانت نائرة بسبب التنافس على عضوية مجلس إدارة الجمعية وبسبب ما حصل يوم الحادث في دارها من مشادة بمد أن سبب عم المتهم واعظ الجمعية وانحياز المجنى إلى جانب الواعظ كما أن الثابت من أقوال الشهود أن الحادث لم يبدأ بطعن المجنى عليه بالسكين بل

بدأ بضرب عدد من أفراد فريق المتهم لمتري إبراهيم بنحيت وإن المشاجرة نصبت عقب ذلك وواصل المجنى عليه ومن معه سيرهم في الطريق وبعد قليل حضر المتهم وضرب المجنى عليه وهذه الظروف إنما تدل على أن تقوس أفراد فريق المتهمين قد ثارت بسبب مرور المجنى عليه ومن معهم أمام دكانهما وحصلت بسبب ذلك مشاحنة وضرب متري ثم ضرب المتهم الأول المجنى عليه ولوان المتهم كان متربصا للمجنى عليه ليطعنه بالسكين لبارد إلى ذلك فور وصوله ولما بدأ الحادث بمشاجرة بسيطة ضرب فيها متري ثم تطور الأمر بعد فترة إلى طعن المجنى عليه بالسكين وبذا يكون ركنا سبق الاصرار والرصد غير متوفرين .

«وبما أن الظروف السابقة تدل بذاتها على أن الحادث والمشاجرة عادية ولم يكن المتهم ينوي قتل المجنى عليه أو غيره من أفراد فريقه بل كان جالسا أمام دكانه بشار بسبب مرورهم أمام هذا الدكان ولما ضرب أفراد فريقه متري إبراهيم أخذهم الخماس فطعن المجنى عليه بتلك الآلة الحادة ولو أنه قصد قتل المجنى عليه لما اكتفى بطعنه مرة واحدة ولواصل طعنه بالسكين حتى أجهز عليه يضاف إلى ذلك أن أسباب الحادث لا تصح بذاتها دافعا على التخلص من المجنى عليه وإزهاق روحه حتى لو صح ما قرره الحاضر مع المدعية المدنية من أن مجلس إدارة الجمعية فصل المتهم من الجمعية على أثر المشادة التي وقعت مساء يوم الحادث وقبل حصوله وحتى على فرض علم المتهم جدلا بهذا الفصل مع أن المفهوم من أقوال الشهود الإثبات أنه

غادر الجمعية قبل أن ينعقد مجلس إدارتها في تلك الليلة .

« وبما أنه لذلك كله تكون نية القتل منتفية وتكون الواقعة في حقيقتها هي واقعة ضرب أفضي إلى موت المجني عليه بغير سبق إصرار ولا ترصد .

« وبما أن الدفاع عن المتهم ذهب إلى انعدام رابطة السببية بين إصابة المجني عليه ووفاته وإلى أن سبب الوفاة هو خطأ الطبيب المعالج في تشخيص الجرح فقد وصفه بأنه غير نافذ وعالج المجني عليه على هذا الأساس الأمر الذي سبب وفاته في يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٤ بعد أصابته في ١١ منه بعشرة أيام ودلل الدفاع على ذلك بوجود اشارتين متضاربتين وصف في احدهما الجرح أنه نافذ وفي الأخرى بأنه غير نافذ .

« وبما أن الثابت من الاطلاع على الاشارتين أن أولاهما مبالغه من المستشفى للقسم في الساعة ١٢ و ٤٥ ق من صباح يوم ١٢ أغسطس وتوصف فيها الجرح بأنه نافذ . وان الثانية مبالغه من المستشفى للقسم في الساعة ٨ و ٤٠ دقيقة وتوصف فيها الجرح بأنه غير نافذ وقد ناقشت المحكمة بجلسة اليوم الطبيب المعالج الدكتور أنيس طنبوس بناء على طلب الدفاع فقرر أن الأمر لا يرجع إلي أكثر من خطأ في التبليغ وقع فيه عامل التاييفون وقد تبين للمحكمة من الاطلاع على أوراق علاج المجني عليه بالمستشفى ومن اطلاع الطبيب الشرعي عليها قبل ذلك أن جرح المجني عليه قد وصف في جميع مراحل العلاج بأنه نافذ بجوار الصدر .. وأنه عمل استكشاف له فوجد نافذاً وعولج

بأقراص السلفاديازين ومزيج نترات البوتاس والبنسلين والاستوبتوبنسلين في وقت وصوله إلى المستشفى في الساعة ١١ و ١٠ دقائق من مساء يوم الحادث وقد بذل الصدر في ١٢ منه ووضع بنسلين ٤٠٠ ألف وحده وأعيد بذل الصدر في ٢١ منه ووضع فاريدياز ولكن المصاب توفي في الساعة الرابعة من مساء هذا اليوم وقد علل الطبيب المعالج في شهادته أمام المحكمة حصول التزيف المسبب للوفاة بالرغم من هذا العلاج بأن الآلة المستعملة في الطعن ترك أحيانا ميكروبا وان هذا الميكروب يذيب الجلطة المانعة من التزيف ويسبب تزيفا يسمى التزيف الثانوي وان ذلك يحصل من اليوم الثامن إلى الثاني عشر من تاريخ حصول الإصابة — وقد ذهب الدفاع إلى أن ما أثبت في أوراق العلاج من عمل كشف أشعة يدل على أن الطبيب المعالج أجرى هذا الكشف للتحقيق من نقاد الإصابة ويدل بالتالي أنه لم يكن يعرف ابتداء أنها نافذة وهو قول لا سند له وقد علل الطبيب عمل كشف الأشعة أنه قصد به التحقق من تمام التئام الجرح بعد خياطته من الجرح النافذ كما تقضى بذلك الأصول الفنية .

« وبما أن الثابت من مجموع ذلك أنه لم يقع أي خطأ من الطبيب المعالج ولو فرض جدلا حصول هذا الخطأ لما تقع مسؤولية المتهم عن نتيجة فعله طالما أن المقطوع به أن الوفاة حدثت بسبب التزيف الناشئ عن الإصابة سواء كان هو التزيف الأصلي المتسبب عن الجرح وقت حصوله أو التزيف الثانوي الذي أشار اليه الطبيب الشرعي والذي حدث

نتيجة ذوبان الجلطة المانعة من الزيف بسبب الميكروب الذي تركته الآلة المستعملة في الطعن وبذا تكون الوفاة قد نشأت على أية حال بسبب الاصابة وحتى لو صح ما يذهب اليه الدفاع لكان الخطأ في العلاج عاملاً ثانوياً غير مانع من قيام رابطة السببية بين الاصابة والوفاة .

« وبما أنه لذلك يكون قد ثبت للمحكمة أن المتهم رياض سلامة غبريال في يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم محرم بك محافظة الاسكندرية ضرب معوض ابراهيم جاد بآلة حادة في صدره فأحدث به جرحاً نافذاً سبب زيفاً في الصدر نشأت عنه الوفاة وعقابه ينطبق على المادة ٣٣٦ فقرة ١ من قانون العقوبات .

« وبما أن الفعل غير المشروع أساس طلب التعويض قد ثبت حصوله على النحو السابق من هذا المتهم فيتعين الزامه بتعويض الضرر الناشئ عنه .

« وبما أن أرملة القتيل نواره حنا شنودة طلبت الحكم لنفسها ولأولادها القصر منه والمستوولين بوصايتها وهم جاد وفوزي واسحق وفوزية بتعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه مع المصروفات المدنية واتعاب المحاماة وقد ثبت من الاطلاع على شهادة شركة الملح والصودا المؤرخة في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ أن المجنى عليه معوض ابراهيم جاد كان يعمل فيها كسمكري بأجر يومي قدره ٥١٠ مليم بما في ذلك علاوة غلاء المعيشة كما ثبت من المستخرجات الرسمية أن ابنه جاد مولود في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٨ وأن ابنه اسحق مولود

في أول أغسطس سنة ١٩٤٦ وأن ابنته فوزية مولودة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ كما أن الثابت أن فوزي ولد قاصر عينت أمه وصية عليه وقدر سن المجنى عليه في التحقيق بنحو أربعين سنة وكان المقروض أن الاجل سيمتد به سنين طويلة ينفق فيها على أولاده القصر وزوجته من أجره سابق الذكر وترى المحكمة من مجموع هذه الظروف أن التعويض المناسب للزوجة والأولاد الأربعة هو مبلغ الفين من الجنيهات يتعين الزام المتهم رياض سلامة غبريال به مع المصروفات المدنية المناسبة واتعاب المحاماة .

« وبما أنه فيما يختص بالمتهم الثاني سلامة غبريال عوض فإن احداً لم يشهد بأنه اسهم في ضرب المجنى عليه وكل ما هنالك أن مولى ابراهيم بنحيت زعم أن المتهم الثاني أمسك المجنى عليه عندما ضربه المتهم الاول مع أن كلا من فهمي جـ رس وفرنسيس مرقص شهدا في التحقيق انهما لم يعلما من مولى هذا أكثر من أن المتهم الاول هو الذي ضرب المجنى عليه كما قرر فهم رزق بشاي أنه لم يسمع من الموجودين أكثر من أن المتهم الاول هو الضارب ولا يتبقى بعد ذلك من أقوال الشهود سوى ما زعمه كل من توفيق بطرس سالمون ونواره حنا شنودة والدة المجنى عليه من أن المجنى عليه أخبرها عقب اصابته بأن المتهم الثاني كان يمسك به أثناء ضربه الاول له وبذا يكون المرجح في واقع الامر إلى أقوال نفس المجنى عليه وقد سبق القول بأن المجنى عليه ابلغ البوليس عقب الحادث بأن المتهمين واسحق غبريال ضربوه ولما سأله الصول المحقق قرر أن من ضربه هو المتهم الاول

وأن ذلك حصل بأمر والده سلامه وعمه اسحق ثم قرر امام مأمور القسم ان كلا من والد المتهم الاول وعميه واصف واسحق حرصوه على ضربه ثم ذكر في محضر معاون النيابة أن المتهم الثاني أمسك به وحرص الاول على ضربه وهذا التردد من جانب المجني عليه من القول بأن المتهم الثاني أمسك به وبين القول انه حرص على الضرب يجعل المحكمة لا تظمن إلى صحة التهمة المسندة إلى المتهم الثاني سواء فيما يختص بامساكه بالمجني عليه أو بتجريضه ابنه على ضربه وبذا تكون التهمة غير ثابتة قبله ويتعين الحكم ببراءته منها عملاً بالمادتين ٣٠٤ فقرة أ و ٣٨١ من قانون الاجراءات القانونية .

« وبما أن العمل غير مشروع لم يثبت تجزؤه من المتهم الثاني وهو الاساس الاصلى لمطالبته بالتعويض فيتعين رفض طلب الزامه هذا التعويض .

« وبما أن الحاضر مع المدعية بالحق المدني طلب احتياطياً الحكم على المتهم الثاني بالتعويض باعتبار انه مسئول عن اعمال ابنه المتهم الاول وفقاً للمادة ١٧٣ من القانون المدني .

« وبما ان هذه المادة تشترط لقيام هذه

المسؤولية الا يكون الولد قد بلغ من السن خمسة عشر عاماً وقد ثبت من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية المقدمة من المتهم الاول لجلسة اليوم ان هذا المتهم مولود في سنة ١٩٣٤ وحدد المتهم في جلسة اليوم تاريخ ميلاده بأنه ١١ يناير سنة ١٩٣٤ ولم ينازع الحاضر مع المدعية ذلك وقرر انه يكون بذلك قد تجاوز سن العشرين ولم يبلغ سن الرشد وهو واحد وعشرون سنة وصمم على مساءلة والده بناء على ذلك .

« وبما ان مسؤولية الوالد عن أعمال ولده الذي تجاوز سن الخمسة عشر عاماً لا تقوم طبقاً للمادة ١٧٣ من القانون المدني إلا إذا ثبت انه كان في كنفه وتحت رعايته وهو أمر يستلزم اجراء تحقيق خاص يثبت عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية مما ترى المحكمة معه احالة الدعوى المدنية بهذا الوصف الاحتياطي إلى المحكمة المدنية المختصة بلا مصاريف عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(قضية النيابة العامة وأخرى ضد رياض سلامة غبريال وآخر رقم ٧٤٥ سنة ١٩٥٤ رئاسة وعضوية السيادة الأستاذة محمد كامل البهناوى ورئيس المحكمة ومحمد عبد السلام وعلى طي العلوى المستشارين وحضور السيد الاستاذ مصطفى سعد الدين وكيل النيابة) .

قضاء الضرائب

٤٥١

محكمة استئناف القاهرة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — العارق بين النموذج رقم ١٨ الخاص ببيان عناصر نشاط الممول والنموذج رقم ١٩ الخاص بتقدير الربط النهائي عن هذه العناصر .

ب — هدف الطعن القبول قانونا ينص على ما ورد في النموذج رقم ١٩ دون سواء ؛ بهرط تقديمه في خلال شهر من تاريخ اخطار الممول به

ج — يطبق بالنظام العام — التصريح المتعلق بتنظيم الاجراءات .

المبادئ القانونية

١ — النموذج رقم ١٨ « ضرائب » خاص ببيان عناصر نشاط الممول التي تراها الأمورية أساسا لتقدير صافي أرباحه توطئة لتقدير ما يلتزم به من ضريبة وانها تضعها تحت نظره ليبدى فيها رأيه قبل ان تعمد إلى ربط الضريبة عليه نهائيا بالنموذج رقم ١٩ « ضرائب » — الذي يكون له الحق اقراره في أو الطعن فيه في غضون مدة الشهر التي حددها الشارع بالمادة ٥٢ المعدلة وحالة الطعن إلى اللجنة المختصة للفصل فيه .

٢ — معنى ذلك ان هدف الطعن ومحل الاعتراض هو الربط الوارد بالنموذج رقم ١٩ وليست عناصر التقدير التي يتضمنها النموذج رقم ١٨ .

وطبقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانونين رقم ٤٦ : لسنة ١٩٥٠ ورقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ — للممول خلال شهر من تاريخ اخطاره بربط الضريبة في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٤٥ من هذا القانون ان يطعن في الربط وإلا أصبح الربط غير قابل للطعن فيه .

فإذا عمد الممول إلى ابداء اعتراضاته على ما ورد بالنموذج رقم ١٨ واستغنى بذلك عن الطعن في الربط والتقدير الوارد في النموذج رقم ١٩ وفاته الميعاد المحدد في المادة ٥٢ معدلة سالف الذكر فانه بذلك قد ضيع على نفسه فرصة التظلم .

٣ — كافة التشريعات المتعلقة بتنظيم الاجراءات تتصل بالنظام العام .

المحكمة

« من حيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الشركة المستأنف عليها أقامت الدعوى رقم ٢٦٨ سنة ١٩٥٤ تجارى (ضرائب) القاهرة على سند الوقائع التي تضمنتها صحيفة المعلقة إلى المستأنفة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٢ ملخصة في أنها قدمت اقرارا بأرباحها عن سنة ١٩٤٧ وقدرها ٦٦٨ م ٣٨ ج مستخلصة من دفاتها النظامية وبالنظر إلى ما أصابها من كساد فقد اضطر أصحابها إلى بيعها في

الطعن شكلا عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وفي الموضوع بـسريان أرباح سنة ١٩٤٧ على باقي السنوات حتى سنة ١٩٥١ وتعديل تقدير المأمورية لصافي ربح المنشأة في سنة ١٩٥٢ إلى مبلغ ٨٥٨ ج ثم خلصت المستأنف عليها في ختام صهيقتها إلى طلب القضاء .

أولا : برفض الدفع القاضي بعدم قبول الطعن المرفوع أمام اللجنة شكلا وإعادة النزاع إلى اللجنة للفصل فيه بالنسبة لسنة ١٩٤٧ .
ثانياً : الحكم بأن المنشأة لم تحقق أرباحاً عن سنة ١٩٥٢ وإنما لحقت بها خسارة .

ثالثاً : إحالة الدعوى إلى خير لفحص دفاتر المنشأة وتقدير قانونيتها وصلاحياتها من الوجهة الفنية للمحاسبة وذلك فيما يتعلق بالنزاع عن سنة ١٩٥٢ .

وبعد أن تداولت القضية عدة جلسات قضت محكمة الدرجة الأولى في موضوعها حضورياً .

أولا : وبالنسبة للطعن في قرار اللجنة بصدد أرباح سنة ١٩٤٧ بالغاء قرار اللجنة المطعون فيه واعتبار طعن المنشأة أمام لجنة الطعن مقبولا شكلا وإحالة الأوراق إلى اللجنة المختصة لنظر موضوع الطعن والزمّت بمصلحة الضرائب بالمصاريف الخاصة بهذا الشق من الدعوى ومبلغ مائة قرش أتعاب محاماة .

ثانياً : وبالنسبة للطعن في أرباح سنة ١٩٥٢ بوقف الدعوى حتى تبت لجنة الطعن في موضوع الطعن الخاص بأرباح سنة ١٩٤٧ وأبقت الفصل في مصاريف هذا الشق من الدعوى .

سنة ١٩٥٢ بمبلغ لم يجاوز رأس مالها . غير أن مأمورية ضرائب الموسكى حاسبت المنشأة عن السنة المذكورة مقدرة أرباحها بمبلغ ١٠٣٦ ج وأعلنتها بالنموذج رقم ١٨ ضرائب بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٢ بأسس التقدير وقد خلا النموذج من أسباب رفض الدفاتر القانونية فطعن في تلك الأسس بعريضة تاريخها ١١/٩/١٩٥٢ طالبة إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة للفصل فيه متنازلة عن المهلة التي حددتها المادة ٥٢ معدلة من القانون للرد على النموذج ١٩ ضرائب ومدتها شهر مكثفة برفض عناصر ربط الضريبة لأن هذه المدة منحها القانون للمسول ليوفر له فرصة الطعن في ربط الضريبة بعد المعارضة في عناصر الربط فهي قد شرعت لصالح الممول الذي له أن يتنازل عنها بإجراء الطعن في عناصر الربط مباشرة وقد قضت اللجنة برفض الطعن شكلا عن سنة ١٩٤٧ بمقولة إن الاعتراض على النموذج رقم ١٨ لا يعتبر طعناً لأنه لم يصادف محله القانوني وأعلنت به المنشأة في أول فبراير سنة ١٩٥٤ ولما كانت المأمورية تدّ أعلنت المنشأة (المستأنف عليها) بالنموذج رقم ١٨ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٥٢ بوجوب تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ بنفس أرباح سنة ١٩٤٧ فعارضت بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٢ في أسس ربط الضريبة . ثم أعلنتها بالنموذج رقم ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٢/١٢/٥٢ وقد ضمنته تحديد أرباح التصفية من بيع المنشأة في ٣١/٨/١٩٥٢ بمبلغ ٢٠٣٠ و ٩٧٧ ج فطعن فيه المستأنف عليها بتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٣ وقد قضت لجنة الطعن في ذلك بقبول

وقد أوردت المحكمة في أسباب حكمها موجزاً لوقائع الدعوى واستعرضت وجهتي نظر الطرفين وهي من ناحية المستأنف عليها لا تخرج عما أسلفته في صحيفة الدعوى — وأما المستأنفة فقد أصرت على ما انتهت إليه لجنة الطعن فصلا في النزاع وخلصت المحكمة من وراء ما تقدم إلى ترجيح كفة المستأنف عليها واعتبار أن اجراءات الطعن في تقدير المأمورية وما حدد لها من أجل إنما شرعت لمصلحة الممول الذي يكون من حقه أن يلتزمها أو يتركها وأنها لا تتصل بالنظام العام ومن ثم فإنه لا يحل للجنة الطعن أن تتصدي لتحصيص العيوب الشكلية في هذه الحالة إلا أن يطلب إليها ذلك . ثم انتهت إلى المنطوق الذي سلف بيانه .

« وحيث ان المستأنفة قد طعنت في هذا الحكم بالاستئناف الحالي وقد استهلته بلمحة عن الموضوع ثم قضت عليها بسببين :

أولها — أن المستأنف عليها لم تعترض على ربط الضريبة خبال شهر من تاريخ الاخطار به كما يقضي بذلك نص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ومن أجل ذلك قضت لجنة الطعن بعدم قبول الطعن شكلا لصيرورة الربط نهائيا . غير أن محكمة الدرجة الأولى قضت بأن البطلان المترتب على مخالفة نص المادة ٥٢ هو بطلان نسبي ولم تتمسك به مصلحة الضرائب المستأنفة . وهذا الرأي مردود عليه بأن الاعتراض على عناصر ربط الضريبة (نموذج ١٨ ضرائب) لا يرقى إلى مستوى الطعن في الربط الذي محله الاخطار

بالنموذج ١٩ ضرائب الخاص بربط الضريبة طبقا لنص المادة ٥٢ وفي الأمد المشروط بهذه المادة أو فيصبح الربط نهائيا لا يرد عليه طعن .

وثانيهما : أن محكمة الدرجة الأولى لم تصب في اعتبار المواعيد القانونية غير ذات صلة بالنظام العام على غير ما انعقد عليه الرأي فقها وقضاء لأنها منه في الصميم لأنه لو أهدرت تلك المواعيد لاستحال وجود الاستقرار الضريبي بين الممولين ومصلحة الضرائب وهو ما قصد إليه الشارع من وراء تحديد مواعيد للطعن . وكان على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها . وختمت صحيفة الاستئناف بطلب القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وتأيد قرار لجنة الطعن ورفض دعوى الطعن الأصلية والزام المستأنف عليها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

وقد أودع كل من الطرفين مذكرة بدفاعة وكتابهما لا تعدو في جوهرهما أدلى به كل منهما من وجهة نظر سابقة .

« وحيث إنه بعد الذي تقدم من عرض وقائع النزاع وموجز رأي الفريقين فيه فإنه يبين أن الخلاف بينهما ينحصر فيما إذا كان طعن الممول واعتراضاته يجب أن تنصب على تقدير المأمورية لوعاء الضريبة الذي يتضمنه النموذج رقم ١٩ ضرائب وفي خلال الأمد الذي شرطه الشارع من وقت إعلانه بهذا النموذج على ما تصر عليه مصلحة الضرائب (المستأنفة) أو أنه يجزى في ذلك ابداء تلك الاعتراضات أثر اخطاره بالنموذج رقم ١٨ ضرائب الخاص ببيان عناصر تقدير الضريبة

أن النموذج رقم ١٨ ضرائب خاص ببيان عناصر نشاط الممول التي تراها المأمورية أساسا لتقدير صافي أرباحه توطئة لتقدير ما يلتزم به من ضريبة وأنها تضعها تحت نظره ليبدى فيها رأيه قبل أن تعتمد إلى ربط الضريبة عليه نهائيا بالنموذج رقم ١٩ ضرائب الذي يكون له الحق في إقراره أو الطعن فيه في غضون مدة الشهر التي حددها الشارع بالمادة ٥٢ المعدلة وإحالة الطعن إلى اللجنة المختصة للفصل فيه ومعني ذلك أن هدف الطعن ومحل الاعتراض في هذه الحالة هو الربط الوارد بالنموذج رقم ١٩ وليست عناصر التقدير التي يتضمنها النموذج رقم ١٨ فإذا ما عمد الممول إلى إبداء اعتراضاته على ما ورد بالنموذج رقم ١٨ واستغنى بذلك عن الطعن في الربط والتقدير الوارد في النموذج رقم ١٩ وفاته الميعاد المحدد في المادة ٥٢ معدلة السالفة الذكر من غير أن يبدى على الربط اعتراضا أو تنقيدا فإنه بذلك يكون قد فرط فيما كفله له الشارع من وسائل للتظلم وضيع على نفسه الفرصة فيه والفرط أولى بالحساسة ولا يجدى عليه ما تعجل به من اعتراضات على النموذج رقم ١٨ في انقضاء مازاق على مسلكه من شائبة البطلان إذا ما انتهى الأمر بالتزاع إلى لجنة الطعن التي من حقها تمحيص المسألة من ناحيتي الشكل والموضوع والفصل في ذلك بالصحة أو البطلان والاقرار أو التعديل .

« وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ قد صدر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٢ والتعديل الذي ورد به خاصا بحكم المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد نظم إجراء بعينه خاصا بميعاد الطعن في

دون التقيد بأي قيد زمني كما تذهب إليه المستأنف عليها . كما يلحق بهذا الخلاف ما شرطته المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ضرائب وما جدد عليها بعد ذلك من تعديل وهل هو ذو صلة بالنظام العام وفي تنكبه خروج على هذا المبدأ يوجب بطلان كل ما يجري مخالفا له كما نقوله المستأنفة أو أن ما ورد بها قد شرط لصالح الممول الذي يكون في حل من أن يتقيد به أو يعدل عنه من غير أن يلحق طمته أمام اللجنة الخاصة أي بطلان شكلي كما تري المستأنف عليها .

« وحيث إنه إزاء ما بدا للشارع في أول الأمر عن خلال تطبيق ما استنه من قوانين منظمة لحق جباية الضرائب فقد عمد إلى عدة تعديلات في بعض النصوص الواردة في تلك التشريعات يكمل بها ملاح فيها من أوجه النقص جريا على سنة التدرج التي تلازم كل نظام حديث لتكون مسيرة لروح العدالة كفيلة بحفظ حقوق الدولة والممولين وكانت المادتان ٤٥ و ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هدف المشرع في تعديلات عدة متلاحقة بالتشريعين رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ٩٧ لسنة ١٩٥٢ وقد جاء في النص المعدل المادة ٥٢ بهذا المرسوم بقانون (٩٧ لسنة ١٩٥٢) أنه يكون « للممول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة في الحاليتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٤٥ أن يطعن في الربط وإلا أصبح غير قابل للطعن فيه » .

ولما كان من المسلم به بين طرفي الخصومة

ما ختمت به تلك المذكرة من القول بأن
المستأنفة أصدرت كتابا دوريا برقم ٢٧
بتاريخ ١١/١١/١٩٥٢ بوجوب الطعن بمجرد
توجيه النموذج الأول لأن هذا القول لو صح
لكان نسخا للحكم الذي صدر به النص المعدل
للمادة ٥٢ السالفة الذكر وهو مالا يملكه
غير الجهة القائمة بأمر التشريع وسن القوانين
أما ما ذهبت اليه محكمة الدرجة الأولى من
القول بعدم تعلق المسألة بالنظام العام وعدم
اعتراض المستأنفة على صحة الطعن أو التمسك
ببطلانه فردود عليه بما تقدم بل هو اجتهاد
في موطن النص .

«وحيث إنه طالما قد انضح مما تقدم أن
المستأنف عليها قد قوت على نفسها الأجل
المحدد للطعن في قيمة الربط الوارد بالنموذج
رقم ١٩ ضرائب من غير أن تسارع إلى
مباشرة الحق الذي كفله لها القانون فإن
طعنها المحال إلى لجنة الطعن يكون غير مقبول
شكلا ويكون جزاؤها على هذا الإهمال وطبقا
للحكم الوارد بالنص المعدل للمادة ٥٢ أن
يصبح الربط الوارد بالنموذج المذكور نهائيا
وينبني على ذلك القضاء بإلغاء الحكم المستأنف
والزام المستأنف عليها المصروفات ومقابل
أنعاب المحاماة عن الدرجتين وفقا للمادتين
٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات .

(قضية مصلحة الضرائب ضد رقم ١١٨٦
سنة ٧١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد
الجارم ومصطفى شكرى ومحمود سليم المستشارين وحضور
السيد الأستاذ غريال رقالة وكيل النيابة) .

الربط الذي يرد بالنموذج ١٩ ضرائب فيسرى
هذا المرسوم من تاريخ العمل به في أواخر
يونيه سنة ١٩٥٢ . ولما كان أول اجراءات
النزاع الحالي قد بدأ بتاريخ ١٨ أغسطس سنة
١٩٥٢ أى من وقت أن أخطرت مصلحة
الضرائب (المستأنفة) المستأنف عليها بعناصر
ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب
فيكون النزاع خاضعا للحكم الوارد في النص
المذكور .

«وحيث إنه من المبادئ التي استقر عليها
الفقه والقضاء أن كافة التشريعات المتعلقة
بتنظيم الاجراءات سواء منها ما كان خاصا
بمواعيد الطعن في الأحكام والقرارات أمام
الجهات المختصة أو باتخاذ اجراءات معينة في
مواعيد محددة كلها مما يتصل بالنظام العام
ومن حق الجهة التي يعرض عليها النزاع أن
تتصدى من تلقاء نفسها ومن غير أن ينبها
إلى ذلك أي من الطرفين للفصل فيما إذا كان
ما هو مطروح عايتها قد استوفى شرائطه
الشكلية والقانونية فتقضى بصحته أو تنبذه
وترفضه إذا ما انضح لها أنه يقوم على سند
يجافى ما أوجبه الشارع وحتمه القانون
وبخاصة إذا كان جوهر النزاع متعلقا بأمر
ذي صلة وثيقة بالخزانة العامة ومال الدولة
الذى هو عصبها وقوام أمرها كما هو الشأن
في النزاع الحالي ولا يؤثر في ذلك أن يكون
الطرف صاحب المصلحة في الدفع قد سها عنه
أو تركه عامدا . ولا ما ذكرته المستأنف
عليها في مذكرتها رقم ٥ من الملف الاستثنائي
من أن المستأنفة اعترفت بأن الطعن قد جرى
في ميعاده إذا كان الواقع الثابت بالأوراق
بنافي هذا الإدعاء الذي لم يقم عليه دليل ولا

٤٥٢

محكمة استئناف القاهرة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — تقدير الضريبة على الأرباح الحقيقية في السنوات من ٤٨ إلى سنة ٥١ تطبيقاً للقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .
ب — شروط تطبيق القانون رقم ٢٤٠ لسنة ٥٢ الخاص بربط الضريبة على المولين بالنسبة للسنوات من ٤٨ إلى سنة ١٩٥١ .

المبادئ القانونية

١ — نصت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه يجب احتساب الضريبة على مقدار الأرباح الحقيقية الثابتة — ثم جاء المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فنص في مادته الأولى على أنه استثناء من ذلك تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ — ثم نص في مادته الثانية على أنه لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً عن أى سنة من السنين السالفة الذكر .

٢ — يبين من ذلك أنه يشترط لتطبيق المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ شرطان : أولهما : أن يكون الممول خاضعاً لربط الضريبة عليه بطريق التقدير . وثانيهما : أن لا يكون قد ربطت عليه الضريبة ربطاً نهائياً عن أى سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١

ومتى توفر هذان الشرطان فإنه كما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم تربط الضريبة المستحقة عن السنوات اللاحقة لسنة الأساس — وهي سنة ١٩٤٧ — على أساس الأيراد الحكيم لهذه السنة — ومن المسلم به أنه لا يجوز الطعن في هذا التقدير الحكيم .

٣ — يبين من مراجعة المرسوم سالف الذكر وأعماله التحضيرية أنه يهدف إلى وضع قاعدة عامة تسرى في جميع الحالات التي يتوافر فيها شرطاً انطباق حكمه — وذلك للتخفيف عن عاتق مصلحة الضرائب بانتهاء الحالات التي تراكمت لديها انتظار للفحص والتقدير والربط . فهذا المرسوم يضع قرينة لانقيل اثبات العكس — مؤداها أنه إذا توفر الشرطان فإن أرباح سنة ١٩٤٧ تتخذ أساساً لربط الضريبة على السنوات اللاحقة .

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى تتحصل في أن لجنة تقدير الضرائب قررت بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تقدير أرباح الصيدلية المملوكة للمستأنف عليهم عن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٣٢٠ ج وعن سنة ٩٤٥ بمبلغ ٨٤٨ ج وعن سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٢٣٤ ج وعن سنة ٩٤٧ بمبلغ ٣٦٠ ج وعن سنة ٩٤٨ بمبلغ ٣٧٠ ج فطعنوا أمام محكمة أول درجة (وهي محكمة الدنيا الابتدائية الوطنية) في هذا القرار . وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة أول درجة بقبول الطعن شكلاً وقبل الفصل

على اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ حتى ١٩٥١ وأصبح التقدير بسنة القياس هو التقدير الواجب محاسبة المولين عليه بحكم القانون وهو ما أغفله الحكم المستأنف إذ اعتمد تقرير الخبير عن سنة ١٩٤٨ دون التفات إلى ضرورة قياسها على سنة ١٩٤٧ ثم جاء بأسباب الاستئناف أن سكوت مصلحة الضرائب عن الطعن على تقرير الخبير أو قبولها له لا يعني التجاوز عن تطبيق القانون وهو ما لا تملكه وأن القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واجب التطبيق في هذه الحالة متى توفرت شروط تطبيقه ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفه . أن جاز اعتبار عدم الطعن على تقرير الخبير اتفاقا — وأن الأرباح المقدرة لسنة ١٩٤٧ وهي ٢٦٢ ج يجب تقرير أرباح سنة ١٩٤٨ على أساسها .

« وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نص في مادته الأولى على أنه استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (وهي التي توجب احتساب الضريبة على مقدار الأرباح الحقيقية الثابتة - المادة ٤٢ من هذا القانون) تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ - ثم نص في مادته الثانية على أنه لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة من السنين من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

في موضوعه بندب الخبير المختص بشئون الضرائب بمكتب الخبراء الحكوميين للانتقال إلى المنشأة ومعاينتها والاطلاع على دفتارها وتقصي مدى نشاطها وتحقيق الاعتراضات التي أبدتها الطاعنون وتقدير صافي الربح في كل من سنوات النزاع وهي ١٩٤٢ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ على حدة مع بيان أسس هذا التقدير وجاء بأسباب هذا الحكم التمهيدى أن المنشأة الخاصة بالمستأنف عليهم لا تمسك دفتار منتظمة ولهذا يخضع تقدير أرباحها لطريقة التقدير الجزافي المنصوص عليها في المادة ٤٧/٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد قدم الخبير تقريره . وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة أول درجة حضوريا بتعديل قرار اللجنة الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٠ وجعل أرباح الطاعنين مبلغ ٣٢٠ ج عن سنة ١٩٤٢ ومبلغ ٥٥٠ ج عن سنة ١٩٤٥ ومبلغ ٣١ ج عن سنة ١٩٤٦ ومبلغ ٢٦٢ ج عن سنة ١٩٤٧ ومبلغ ٢٠٦ ج عن ١٩٤٨ والزمته مصلحة الضرائب المصروفات ومائتي قرش أنعابا للمحاماة فأستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بصحيفة أعلنتها للمستأنف عليهم في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥ وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتماد تقدير الخبير من اعتبار أرباح سنة ١٩٤٨ مبلغ ٢٠٦ ج وتطبيق للرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واعتبار أرباح هذه السنة ٢٦٢ ج قياسا على سنة ١٩٤٧ مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة عن الدرجتين وبنت استئنافها على أن القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نص

شرطا انطباق حكمه — وذلك للتخفيف عن عائق مصلحة الضرائب بانتهاء الحالات التي تراكت لديها إنتظاراً للفحص والتقدير والربط — مما يدعو إلى الاعتقاد بان هذا المرسوم بقانون يضع قرينة لا تقبل إثبات العكس — مؤداها أنه إذا توافر الشرطان السالف ذكرهما فإن أرباح سنة ١٩٤٧ تتخذ أساسا لربط الضريبة على الممول عن كل سنة من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

« وحيث إن البعض اشترط للقياس على سنة الأساس وجود وحدة في نشاط الممول في هذه السنة وفي كل سنة من السنين المقاس عليها واشترط وجود هذه الوحدة في نوع النشاط دون كميته إلا أن نصوص المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لم ينص على استلزام هذه الوحدة .

« وحيث إن الحكم المستأنف قد أخطأ فيما قضى به من اعتماد تقرير الخبير بتقدير أرباح مؤسسة المستأنف عليهم عن سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٢٠٦ ج — هذا التقرير الذي يدل على وجود وحدة في النوع في نشاط مؤسسة المستأنف عليهم في كل من سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ — ولذلك يتعين إلغاء هذا الحكم في ذلك — وتطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واعتبار أرباحها عن سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٢٦٢ ج قياسا على سنة ١٩٤٧ مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف عملا بالمادتين ٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات » .

(قضية مصلحة الضرائب ضد رقم ٨٢ سنة ٧٢ ق بالهيئة السابقة) .

« وحيث إنه يبين من ذلك أنه يشترط لتطبيق هذا المرسوم بقانون (وربط الضريبة على الايراد الحكمي لا الفعلي) شرطان : أولهما أن يكون الممول خاضعا لربط الضريبة عليه بطريق التقدير . وثانيهما أن لا يكون قد ربطت عليه الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة من السنين من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ — ومتى توافر هذان الشرطان فإنه كما جاء بالمذكرة الايضاحية عن هذا المرسوم بقانون تربط الضريبة المستحقة عن السنوات اللاحقة لسنة الأساس (وهي سنة ١٩٤٧) على أساس الايراد الحكمي لهذه السنة ومن المسلم به أنه لا يجوز الطعن في هذا التقدير الحكمي — وجاء بالمذكرة الايضاحية أيضا — زيادة في البيان « أنه لا يستثنى من قاعدة اتخاذ الايراد الحكمي أساسا للتقدير إلا الحالات التي يكون قد تم فيها ربط نهائي عن أية سنة من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ سواء أ كان هذا الربط بناء على اتفاق مصلحة الضرائب والممول على رقم الأرباح أو بناء على أن تقدير المأمورية صار نهائيا لعدم الطعن فيه في الميعاد القانوني . أو بناء على أن قرار لجنة التقدير أو لجنة الطعن صار نهائيا لعدم الطعن فيه أو بناء على صدور حكم من المحكمة صار نهائيا — أما الحالات التي تم فيها الربط بناء على قرار أو حكم لم يصبح نهائيا فإنها تسوى وفقا للقاعدة المقترحة أي يتخذ فيها الايراد الحكمي أساسا للتقدير » .

وحيث أنه يبين من مراجعة هذا المرسوم وأعماله التحضيرية أنه يهدف إلى وضع قاعدة عامة تسري في جميع الحالات التي يتوافر فيها

قضاء محاكم الاستئناف

٤٥٣

محكمة استئناف طنطا

الدائرة المدنية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥

للمعارضة في الرسوم القضائية . المعارضة في رسوم التسجيل . الفارق بينهما في اجراءات التقرير بالمعارضة - وفي الاستئناف .

المبادئ القانونية

١ - إن طريق المعارضة في الرسوم القضائية هو غير طريقها في رسوم التسجيل لأن الشارع رسم أحد طريقين في المعارضة في الرسوم القضائية . هما المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير . والثانية بتقرير في قلم الكتاب في بحر الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ويحدد المحضر أو قلم الكتاب اليوم الذي تنظر فيه المعارضة .

أما المعارضة في رسوم التسجيل فجازة بالطريق المعتاد قانونا لعدم النص على طريق معين وذلك في ثمانية أيام من تاريخ الإعلان . فترفع بعريضة تعلن على يد محضر أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية الشهر المختص .

٢ - الحكم في معارضة رسوم التسجيل

غير قابل للمعارضة أو الاستئناف . بينما الحكم في معارضة الرسوم القضائية قابل للاستئناف . وتنفذ الرسوم القضائية بالطريق القضائي . أما رسوم التسجيل فتنفذ أوامرها بالطريق الإداري وبالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية .

٣ - إذا قضى بعدم قبول المعارضة شكلا في رسوم التسجيل لعدم رفعها بالطريق الذي رسمه قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فهذا خطأ . ويجوز الاستئناف بمقتضى القانون المذكور . ثم تعاد القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوع المعارضة طبقا لقانون رسم التسجيل رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٤٨ .

المسكن

من حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أنه بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر أمر تقدير من أمين الشهر العقاري بطنطا بمبلغ ٧٤٠ م ٧٢٥ ج رسم تكيل . استحق على عقد هيئة للمستأقنين مسجل بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بطنطا . وصدر أمر آخر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٣ منه بمبلغ ١٥٠ م ٤٠ ج فأصبح جملة التقدير ٨٩٠ م ٧٦٥ ج وأعلن الأمين للمستأقنين يروبا

القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها بإلغاء أمرى التقدير الصادرين من أمين الشهر العقاري بطنطا والزام المستأنف عليهم المصروفات عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة وقد أسسوا استئنافهم على :

١ — أن محكمة أول درجة جانب الصواب في استنادها إلى المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية في حين أن القانون الواجب التطبيق هو القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ الخاص برسوم التسجيل والحفظ .

٢ — أن هذا النزاع تحكمه الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون ٩٢ سنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٦٣ سنة ١٩٤٨ ولم يرد فيها رفع المعارضة بطريق معين وإنما نصت على رفعها أمام المحكمة التي يقع في دائرتها مكتب الشهر العقاري المختص وأن الحكم في ذلك غير قابل للاستئناف . وأن محكمة أول درجة لم تفصل في موضوع المعارضة فحكمها في الشكل قابل للاستئناف تطبيقاً للمادة ١٨ من القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤ الذي طبقته محكمة أول درجة .

« وحيث إن القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية كما هو واضح من وصفه بذلك — قد أفرد الفصل الخامس لأمر تقدير الرسوم والمعارضة فيه فقرّر في المادة ١٦ منه أن الرسوم تقدر بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم المكتب ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه الرسم . وقرّر في المادة ١٧ منه أن لذوى الشأن المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها

محل اقامتهم بتاريخ ٢٣ من إبريل سنة ١٩٥٣ و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣ عن طريق قلم المحضرين . فأقام المستأنفون معارضة بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٥٣ و بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بإعلان المستأنف عليهم على يد محضر وتحدد لنظرهما جلسة ٢ يولية سنة ١٩٥٣ وتقيّدتا برقمى ٥١٦ و ٨٤٦ سنة ١٩٥٣ كلي طنطا ثم حجزتا للحكم بجلّسة أول فبراير سنة ١٩٥٥ .

« وحيث إن المستأنف عليهم دفعوا المعارضة بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد لمضي مهلة الثمانية أيام مضافاً إليها ميعاد المسافة ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان أمر التقدير للنيابة لتجرى إعلانه بالطرق الدبلوماسية لإعلانه بروما وفي الموضوع طلبوا رفض المعارضة . ثم تنازل الدفاع عنهم عن الدفع بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد بجلّسة أول فبراير سنة ١٩٥٥ ودفع بعدم قبول المعارضة لرفعها بغير الطريق القانونى وهو طريق قلم الكتاب لا على يد محضر .

« وحيث إن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بغير الطريق القانونى مؤسّسة حكمها على المادة السابعة عشر من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ التى جعلت المعارضة بإحدى طريقين : الأولى عن طريق المحضر عند إعلان أمر التقدير . والثانية بتقرير قلم الكتاب فى الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان أمر التقدير .

وبتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٥٥ أقام المستأنفون هذا الاستئناف طلبوا قبوله شكلاً وإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول المعارضة شكلاً والحكم بقبولها وإحالة

الأمر أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ اعلان الأمر ويحدد المحضر أو قلم الكتاب اليوم الذي تنظر فيه المعارضة . ونصت المادة ١٨ منه على المحكمة المختصة وعلى أن الحكم الصادر في المعارضة يجوز استئنافه في ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن .

« وحيث إن رسوم التسجيل هي خلاف الرسوم القضائية وصدر بها القانون ٩٢ في ١٩ يولييه سنة ١٩٤٤ وتعديل القانون ٨٠ ثم ٩٤ سنة ١٩٤٦ و ٩٣ سنة ١٩٤٨ و ٧٤ سنة ١٩٤٩ وقد نصت المادة ٩ المعدلة بالقانون ٩٣ في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ على أنه من جهة تقدير الرسوم فتطبق الأحكام الواردة بالرسوم القضائية بالنسبة لمواد الشهر العقاري وقد جاء بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة أنه إذا استحققت رسوم تكميلية قدرت بأمر يضدر من أمين الشهر المختص ويعلن لذوى الشأن بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وتجوز المعارضة في أمر التقدير في خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان وإلا أصبح نهائيا . وينفذ بالطريق الإداري والقضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه . وأن المعارضة تحصل أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية الشهر المختصة ويكون حكمها في ذلك غير قابل للمعارضة أو للاستئناف . وجاء بالفقرة الرابعة أن الرسوم القضائية التي تستحق على المعارضات المشار إليها تسرى عليها أحكام القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤ .

« وحيث إنه ظاهر من مقارنة القانونين أن الشارع رسم أحد طريقين في المعارضة

في الرسوم القضائية ولم يرسم طريقا معينا في المعارضة في رسوم التسجيل وأن الذي يعطى الأمر في الأولي رئيس المحكمة أو القاضي المختص وفي الثانية أمين الشهر المختص وأن طريقة إعلان الأمر في الأولي على يد محضر وفي الثانية بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول . والمحكمة المختصة في الأولي محكمة الأمر إن كان رئيس المحكمة أو القاضي المختص وفي الثانية المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية الشهر المختصة . وأن الحكم الصادر في معارضة الرسوم القضائية قابل للاستئناف وفي رسوم التسجيل غير قابل له ، هذا إلى أن ملف الرسوم القضائية موجود بقلم الكتاب وملف رسوم التسجيل موجود بالشهر العقاري .

« وحيث إن حكم محكمة أول درجة طبق القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في هذه الدعوى وقضى بعدم قبول المعارضة شكلا لعدم رفعها بالطريق الذي رسمه القانون .

« وحيث إن القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤ أجاز استئناف الحكم الصادر في المعارضة بمقتضاه فمن ثم يكون الاستئناف مقبولا شكلا . . .

« وحيث إن القانون الواجب تطبيقه هو القانون ٩٢ سنة ١٩٤٤ المعدل بعدة قوانين منها القانون ٩٣ سنة ١٩٤٨ .

« وحيث إن القانون المذكور لم يحتم طريقة معينة للمعارضة في أمر التقدير الخاص برسوم التسجيل إذ أن المحضر لا يجدي إعلانه بل يتم إعلانه بكتاب مسجل بعلم الوصول .

كونه أمراً صادراً على عريضة ، ولا يرفع عنه هذا الوصف أن المشرع اعتبره بمثابة حكم غيابي أجاز فيه المعارضة ، وبمثابة حكم حضوري إذا لم ترفع المعارضة في الميعاد الذي حدده . إذ أنه إذ اعتبره كذلك لم يقصد غير الآثار التي تترتب على هذا الأمر دون اعتباره حكماً بمعناه المحدد كسائر الأحكام .

٢ — معنى اعتبار الأمر بالأداء بمثابة حكم غيابي أو حضوري هو أن يكون كذلك من حيث شموله بالنفاذ من عدمه .

٣ — الحكم الصادر في المعارضة هو الجائز فقط استئنافه ، لأن الحكم بمعناه القانوني هو الذي يفصل في خصومة ، ويبنى على أسباب يمكن مناقشتها لدي استئنافه .

المحكمة

« من حيث إن الحاضر عن المستأنف عليه دفع :

أولاً — بعدم قبول الاستئناف لرفعه عن أمر أداء هو بطبيعته لا يخرج عن كونه أمراً صادراً على عريضة . ومثل هذه الأوامر لا يقبل استئنافها وإنما الذي يستأنف هو الحكم الصادر في التظلم منها أو في المعارضة فيها .

ثانياً — بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد إذ يفرض أن هذا الأمر جائز استئنافه فإنه في حالة ما إذا اعتبر إعلان أمر الأداء الذي أعلن في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ هو إعلان صحيح يكون آخر ميعاد للمعارضة فيه هو

« وحيث إن المعارضة توقع في الأحوال المعتادة بإعلان على يد المحضر وتكليف بالحضور كما نصت على ذلك المادة ٣٨٩ مرافعات .

« وحيث إن المعارضين سلكوا هذا السبيل في معارضتهم .

« وحيث إن المحكمة ترى ضم الاستئناف ٣٢ سنة ٥ قضائية إلى الاستئناف رقم ٢٩ سنة ٥ قضائية وصدور حكم واحد فيهما .

« وحيث إنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف وقبول المعارضة شكلاً .

« وحيث إنه لم يفصل بعد في موضوع المعارضة فيتعين إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة موضوعاً .

« وحيث إن المصاريف يلتزم بها من أخفق في الدعوى فتضعها المحكمة على عاتق المستأنف ضدهم بصفاتهم إعمالاً لحكم المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات شاملة مقابل الانتعاب .»

(استأنف الرئيس أيزايلا كولونا وآخرين ضد السيد وزير العدل بصفته وآخرين رقمي ٣٢، ٢٩ سنة ٥ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة على مرة رئيس المحكمة وعبد الستار خليفة المنشاوي وحسن محمد خالد المشاويين) .

٤٥٤

محكمة استئناف اسكندرية

الدائرة التجارية

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

استئناف أوامر الأداء . عدم قبول الاستئناف . الذي يستأنف هو الحكم الصادر في التظلم أو المعارضة في أوامر الأداء .

المبادئ القانونية

١ — أمر الأداء لا يخرج في الواقع عن

٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ وآخر ميعاد استئنافي هو ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ علي أساس أن ميعاد الاستئناف علي أسوأ الفروض هو أربعون يوماً من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة .

ثالثاً — بعدم جواز هذا الاستئناف في حالة ما إذا اعتبر إعلان أمر الأداء الحاصل في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ هو إعلان باطل إذ أنه من المقرر فقها وقضاء أنه لا يجوز استئناف الأحكام التي لا يزال طريق المعارضة فيها مفتوحاً .

« ومن حيث إن المحكمة ترى أن تبدأ ببحث الدفع الأول من هذه الدفوع وهو دفع تراه المحكمة في محله وذلك لأن أمر الأداء لا يخرج في الواقع عن كونه أمراً صادراً على عريضة ولا يرفع عنه هذا الوصف أن المشرع اعتبره بمثابة حكم غيابي أجاز فيه المعارضة وبمثابة حكم حضوري إذا لم ترفع المعارضة في الميعاد الذي حدده إذ أنه إذ اعتبره كذلك لم يقصد غير الآثار التي تقترب على هذا الأمر دون اعتباره حكماً بمعناه المحدد كسائر الأحكام وذلك يتضح من مراجعة المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٤٨٥ سنة ١٩٥٣ المعدلين للمواد ٨٥١ وما بعدها من قانون المرافعات الخاصة باستيفاء الديون الصغيرة الناجمة بالكتابة إذ جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون الأول ما يلي :

« ولما كان الأمر الذي يصدر يعتبر بمثابة حكم غيابي فإن التظلم منه يعتبر معارضة ولذلك رأى تنسيقاً للتشريع الرجوع إلى

ميعاد المعارضة العادي ... » ومعنى ذلك أن المعارضة في أمر الأداء لم تخرج عن كونها تظلاً كما هو الشأن في الأوامر الصادرة علي عرائض .

وجاء في نهايتها أيضاً بيان القصور من اعتبار أمر الأداء بمثابة حكم غيابي ما يلي :

« ومن ثم فإن الأمر بالأداء طالما لم يتقضى ميعاد المعارضة يعتبر بمثابة حكم غيابي غير واجب النفاذ استثناء من حكم البند (١) من المادة ٤٦٦ مالم يكن الأمر بالأداء صادراً في مادة تجارية . ففي هذه الحالة ووفقاً لحكم المادة ٤٦٧ يكون مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون رغم التظلم منه وذلك بشرط تقديم الكفالة » .

وجاء في نهاية المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨٥ سنة ١٩٥٣ زيادة للتفسير معنى المقصود من اعتبار أمر الأداء بمثابة حكم غيابي أو حضوري حسب الأحوال تمييزاً له عن الأمر الصادر على عريضة فقالت « إنه ولو أن المادتين ٨٥٣ ، ٨٥٧ قد نصتا صراحة على أن الأمر بالأداء يعتبر بمثابة حكم غيابي كما أن الحكم في المعارضة يعتبر بمثابة حكم حضوري مما تنتفي منه فكرة أن الأمر بالأداء يأخذ حكم الأمر على العريضة بمعنى أن يكون واجب النفاذ بقوة القانون وفقاً لحكم المادة ٤٦٦ فقرة أولى إلا أنه منعاً لكل لبس رأى النص على أن الأمر بالأداء وكذا الحكم الصادر في المعارضة هما كبقية الأحكام يسرى بشأنهما ما يسرى عليهما من حيث شمولها بالنفاذ المعجل وجوباً أو جوازاً بكفالة أو بدونها حسب الأحوال ... » .

« ومن حيث إنه واضح مما تقدم بيانه أن معنى اعتبار الأمر بالأداء بمثابة حكم غيابي أو حضوري وهو أن يكون كذلك من حيث شموله بالنفاذ من عدمه أى من ناحية الآثار التي ترتب على هذا الأمر كما سبقت الإشارة إليه أما فيما عدا ذلك فلا يعتبر حكماً كسائر الأحكام وذلك لأن الحكم بمعناه القانوني المعلوم هو الذي يفصل في خصومة ويبني على أسباب يمكن مناقشتها لدى استئنافه وليس الأمر بالأداء كذلك فالخصومة فيه لا تنعقد إلا عند الظمن عليه بطريق المعارضة ولهذا يكون الحكم الصادر في هذه المعارضة هو الجائز فقط استئنافه .

« ومن حيث إن سلامة وجهة النظر هذه يتضح من مراجعة نصوص القانون الفرنسي الصادر في ٢٥ / ٨ / ١٩٣٧ المنشور بمجموعة دالوز الدورية سنة ١٩٣٧ ص ٢٤٤ قوانين الخاص باستيفاء الديون الصغيرة وهو القانون الذي استقي المشرع المصري منه تقنينه فقد نص هذا القانون في المادة السادسة منه على مايلي :

S'il n'apas été formé de contrainte dans le délai prescrit, l'incjonction de payer sera sur le réquisition du créancier, visée par le président du tribunal et revêtue par le greffier de la formule exécutoire. Elle produira alors tous les effets un jugement contradictoire » أي أنه إذا لم تحصل معارضة في الميعاد المحدود

بصير التأشير على أمر الأداء بناء على طلب الدائن من رئيس المحكمة وتوضع عليه الصيغة التنفيذية بمعرفة قلم الكتاب وبذلك ينتج جميع آثار الحكم الحضوري . وبين من ذلك أن القانون الفرنسي لم يعتبر الأمر بالأداء كحكم حضوري إلا بالنسبة للآثار التي ترتب على هذا الحكم وقد استقر القضاء في فرنسا على أن المعارضة هي الطريق الوحيد الذي يملكه المدين للطعن على الأمر بالأداء وليس له استئنافه إلا إذا صدر الأمر به من محكمة غير مختصة بأن صدر من غير المحكمة التجارية صاحبة الاختصاص (راجع الحكم الصادر من محكمة Pau الاستئنافية بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٥٤ المنشور بمجموعة دالوز الدورية سنة ١٩٥٥ ص ٩ Jurisprudneis والحكم الصادر من محكمة السين التجارية في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٤ والمنشور بنفس المجموعة سنة ١٩٥٥ ص ٧ Sommaires .

« ومن حيث إنه لما كان هذا الاستئناف منصباً على الأمر بالأداء ذاته فسواء فوت المستأنف ميعاد المعارضة فيه أو لم يفوتها فإن استئناف هذا الأمر للأسباب المتقدمة يكون غير جائز ويتعين قبول الدفع الأول دون حاجة للتعرض لبحث باقي الدفع » .

(استئناف يوسف شملوب ضد بنيامين سعدى رقم ٣٩٢ سنة ١١ ق تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم زكى ومحمد حافظ كامل ومحمد رضوان حجازى المستشارين) .

قضاء الأحوال الشخصية

للموصى وقت تحريره وصيته . متى تبين ان الموصى لم يكن كامل القوى العقلية في الوقت الذي تحررت فيه الوصية فليس من الاهمية بمكان ان يكون الممرض العقلي خطيرا أو غير خطير مستمرا أو منقطعا .

المحكمة

« من حيث ان المدعي السيد ارستو كليس كيروس بيلافاكي أقام هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمدعي عليهم في ١٥ و ٢٠ و ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥٠ ضمنها انه بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ توفي والده المرحوم كيروس بيلافاكي اليوناني الجنسية بالاسكندرية عن تركة يجب ان تؤول جميعها اليه باعتباره الابن الشرعي الوحيد له . إلا أن والده حرر قبل وفاته ست وصايا تعتبر جميعها متممة لبعضها وتحمل تواريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٤ وأول أغسطس سنة ١٩٣٤ و ٣ مارس سنة ١٩٣٦ و ١٠ أبريل سنة ١٩٣٧ و ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ و ١٥ أبريل سنة ١٩٤٠ أوصي له بموجبها بربع ريع تركته وللمدعي عليها الاولى ربع ريع التركة والباقي من الريع وقدره النصف أوصي به للامة اليونانية وان المتوفى ضمن وصاياه المذكورة عدة اشتراطات وهبات حملت نصيب المدعي أعباء ثقيلة . ولما كانت هذه الوصايا تحتوي على عبارات والفاظ تدل على رغبات متناقضة وتصرفات

٤٥٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٤ ابريل سنة ١٩٥٦

١ — وصية طبقا للقانون اليوناني .

ب — طعن ببطالان وصية اليوناني لمرض في قوى الموصى العقلية . تقديره .

المبادئ القانونية

١ — تقضى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧١٩ من القانون المدني اليوناني ان الاشخاص الذين « لا يدركون الأعمال » ولا يعقلون بسبب مرض عقلي وقت اجراء الوصية لا يكونون أهلا لتحريرها . ولم يضع المشرع تحديداً للدلول عبارة « لا يدركون الأعمال » فقد ترك تقدير ذلك للقضاء ولهذا كان للمحكمة كامل السلطة في تحديد وتعرف ما إذا كان الموصى وقت ايصائه كان عارفاً ومدر كالمما يقوم به من تبرع من عدمه .

٢ — لا تعتبر الشيخوخة دليلاً بذاتها على فقد الادراك أو على عدم إدراك الأعمال إلا متى صاحبها ما يؤثر على حالة الشخص في إدراكه بحيث يصبح إدراكه للامور غير سليم .

٣ — لا يكون للحكم الصادر برفض توقيع الحجير على الوصى حال حياته حججة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لتقدير الحالة العقلية

متخاذلة نتجت عن اضطراب في قوى المتوفي العقلية التي لازمتها منذ سنة ١٩٣٢ حيث كان قد بلغ الثانية والسبعين من عمره فقد طلب الحكم أصليا ببطالان هذه الوصايا وما يترتب على هذا البطلان من ايلولة التركة بدون وصية اليه باعتباره الابن الشرعي الوحيد للمتوفي دون غيره مع اثبات تنازله في هذه الحالة عن ربع ريع التركة لصالح المدعي عايبا الأولى ومن باب الاحياط وفي حالة رفض الطلب الاصلى الحكم باحقية في ملكية نصف التركة مشاعا وذلك بتخفيض قيمة الهبات والوصايا تخفيضا نسبيا حتى يستوفي المدعي حقه الشرعي في التركة باعتباره النصف مع الزام المدعي عليهم في جميع الأحوال المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

« وحيث انه بعد ان تداولت القضية بالجلسات وصدر بها عدة أحكام قبل الفصل في موضوعها طلب المدعي بجماسة ١٠ يناير سنة ١٩٥٦ الحكم أولا — ببطالان الوصايا الست لا مكان تحديد مركزه القانوني وطلباته الاخرى على هدي ما يصدر من قضاء خاص ببطالان أو صحة هذه الوصايا .

« وحيث إن دفاع المدعي فيما يختص بطلب الحكم ببطالان الوصايا يخلص طبقا لما جاء بصحيفة دعواه ومذكراته ان والده كان مصابا منذ سنة ١٩٣٢ باضطراب في قواه العقلية ودل على ذلك بذات العبارات التي وردت بالوصايا وبسلسلة التصرفات التي أتاها منذ سنة ١٩٣٢ والتي تقطع في انه كان عاجزا عن إدارة شئونه والتصرف في أمواله تصرف الرجل العادي ورغبته الملحة في أن يصبح

محسنا كبيرا تتحدث عنه الأجيال ، كما اعتقد انه مضطهد رغم ما كان يعيش فيه من رغد وسعادة مما حدا به إلى التفكير في حرمان ولده « المدعي » من ارثه لما كان يكتنه له ولزوجته من ضغينة وحقد — وتحقيقا لسلسلة الأفكار التي سادت مخيلته عمد إلى تحرير هذه الوصايا ليؤم من يهمهم أمرها انه كان في كامل عقله فذكر انه حررها ابتداء من سنة ١٩٣٤ في حين إنها لم تحرر إلا في سنة ١٩٣٨ وما تلاها من سنوات وأضاف المدعي ان اختلال القوى العقلية لوالده يسدو بجلاء من استرساله في الكتابة ومن التناقض وتكرار ما تضمنته هذه الوصايا وهو ما يعرف بمجنون الكتابة « polygraphie » مما يدل على عدم فهم محررها لأمر هذه الدنيا فهما صحيحا — ومن كثرة محاولاته لتبرير تصرفاته واهتمامه بالتفافه من الأمور وخوفه من أن يطعن في وصيته وتهديده من يتجاسر على الاقدام على هذا العمل بخفض حصته إلى الثمن في المائة وسعيه وراء تحقيق مشروعات خيالية وذلك بنصه في وصاياه على عدم التصرف في الربع الموصى به للخيرات لمدة قرن كامل ليتكدس بذلك الربيع ويتضاعف حتى يمكن تحقيق المشروعات التي أوصى بإنشائها كما أن هذا الشلل يبدو من ذكره في وصيته الأولى أثناء سرده ووصفه لمشروعاته الخيالية انه كان يعاني في سنته الأخيرة البؤس والشقاء مع انه مثال لرب الأسرة الحريص على مستقبل أولاده والمخلص لهما والعامل على إسعادهما وتربيتهما ويرجع سبب ما يزعمه من بؤس وشقاء إلى زواج ابنته الطبيعية وهي المدعي

عليها الأولى من شخص وصفه بأنه « وخبث زديور ونصاب » وزواج ابنه من سيدة لا يقره على الزواج بها ودون اذن سابق منه إلى آخر ما جاء بهذه الوصايا. وقد قدم المدعي اثباتاً لما ادعاه من اضطراب القوى العقلية للمتوفي ثلاث تقارير طبية صادرة أولهما من الدكتور يوسف برادة أستاذ علم الأمراض العصبية والعقلية بكلية الطب بجامعة القاهرة وثانيهما من الدكتور استيليو بابا سيفانو والثالث من الأطباء أحمد وجدى ومحمد عبد القادر حامى وكيل أول مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية والدكتور عبد الحكيم المرصقاوى رئيس قسم الأمراض العقلية بالمستشفى العسكرى انتهت جميعها إلى نتيجة واحدة هي نقص قوى التوفى العقلية مما يؤثر في صحة الوصايا الصادرة عنه .

« وحيث إن زيتون بيلافاكي الذى عين وصياً للخصومة على أولاد المدعى انضم للمدعى في طلباته وفي دفاعه .

« وحيث إن الحاضر عن الحكومة اليونانية طلب الحكم برفض الدعوى وجميع الطلبات التى ترمي إلى بطلان الوصايا والحكم بصحتها وتفاذها في كافة ما تضمنته مع الزام المدعى بتأديع خزانة البنك الأهلى بالقاهرة لحساب الحكومة اليونانية بأثينا مبلغ ١٩٩٥٩ جنيه وهو عبارة عن باقى نصف إيراد عقارات تركية المتوفى عن المدة الواقعة من ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ حتى آخر أغسطس سنة ١٩٥١ مع الفوائد اعتباراً من موعد كل استحقاق والزامه أن يودع نفس البنك ويحت

الحساب نصف الإيراد الذى حصله من أول سبتمبر سنة ١٩٥١ حتى تسليمه العقارات المنفذ الوصية والزامه أن يسلم هرمس كلاداكس المنفذ الوصية العقارات الخاصة بالتركة وفقاً لرغبات الموصي مع الزامه أن يدفع للحكومة اليونانية ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض لكيدية الدعوى مع الزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وذكرت شرحاً لدفاعها وطلباتها أن الوصايا الست الخلقية عن المورث صحيحة شكلاً وموضوعاً إذا كتبت بخط المتوفى الذى وقعها بنفسه وأعطى لكل منها تاريخها الصحيح بخط يده وأن المنازعة التى أثارها المدعى حول تواريخ هذه الوصايا منازعة لا تقوم على أي أساس مادام أن المدعى لم يطق عليها بالتزوير باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من الوصية ذاتها هذا فضلاً عن أن كذب التاريخ لا يؤدي إلى بطلان الوصية المحررة بخط اليد طبقاً لما تقضي به المادة ١٧٢١ مدنى يونانى ، وأضاف الحاضر عن الحكومة اليونانية إلى ما تقدم أن المدعى قد اعترف بصحة هذه الوصايا ذلك أنه أخذ يتصرف منذ تاريخ شهرها عدة تصرفات لا تصدر إلا ممن كان مستمداً حقه منها إذ شرع في الوفاء ببعض الهبات التى وردت بها واشترك في وضع محضر الجرد وتقدير الثروة المنقولة والثابتة كما تقدم بنفسه بإقرار عن ضريبة التركات المستحقة عليه للحكومة اليونانية إلى آخر التصرفات التى ذكرها في مذكراته كما نرى ما ادعاه المدعى من نقص في قوى المورث العقلية وأورد تدليلاً على صحة الوصايا وأن محررها كان في حالة عقلية سليمة بغض ما تضمنته هذه الوصايا

وخرج من هذا الايراد بأنها متقنة في كتابتها بما لا يقبل الشك فيها فهي مكتوبة بخط واضح ثابت لا يتخلله انقطاع أو تردد وليس فيه كشط أو سلفات مما يقطع بأن الموصي كان يقوم بعمل جدى من شأنه أن يسوى بين علاقات عامة يعلق عليها كل اهتمامه والتفاتته وأنه أعمل الفكر مليا فيما كان يريد أن يكتبه وقد عبر عن كل رغبة بوضوح ودون لبس أو غموض مستعينا باللغة الفرنسية في وصف بعض المستندات امعانا في بيانها وتحديد هاشم قام بوضع كل وصية في مظهر ف عليه بيان بمحتواه بخطه وبناية تامة وختمه بالجمع الأحمر بخاتمه الخاص وأودعها جميعا بالخزانة التي كان يستأجرها بالبنك الأهلي المصري بالقاهرة وانتهى من ذلك إلى أن كاتب هذه الوصايا وهو المورث لا يمكن إلا أن يكون شخصا سليما يتمتع بكافة قواه العقلية مطبوعا على حب الخير تنطوى مشاعره على اسمي معاني الوطنية وشعور بأهمية الوثائق التي كان يحرقها وأنه ليست في هذه الوصايا أى فكرة شاذة جامحة أو غير مناسبة. فالأفكار المعبر عنها والأعمال التي خصص الموصي لتحقيقها بعضها من ثروته إنما هي أعمال إنسانية تنطوى على شعور نبيل وقابلة للتحقيق وأيد ما ذهب إليه من سلامة القوى العقلية لامتوى بتقديمه تقرير استشاريا من الدكتور جورج فنيوكيس أستاذ علم الأمراض العقلية والعصبية بجامعة أتيننا وديمترى كوليتاس أستاذ علم الأمراض العقلية والعصبية سابقا بجامعة سالونيك وجورج انبطاسوبول أستاذ بجامعة سالونيك ونيقولا

جيناتا كيس مدير عيادة الامراض العصبية بمستشفى الصليب الأحمر اليوناني وسيريدون ساكرا بالبروس الأستاذ بجامعة أتيننا وقد انتهوا فيه — على أساس المعلومات التي عرضت عليهم — إلى القول بأن المورث لم يكن مصابا بأي ظاهرة نفسانية باطنية من شأنهازعزعة صحة وصاياها الست .

«... وحيث ان الوقائع المادية التي شهد بها شهود المدعى الذين خالطوا الموصي وقت حياته فان المحكمة ترى الاستناد اليها والاخذ بمضمونها ذلك انها تطابق في مجملها وفي كثير من تفصيلاتها الروح التي أملت على الموصي تحرير وصاياها الست ومن ثم فان المحكمة ترى صلاحية ما جاء بشهادتهم لان تكون أساسا من الأسس التي يمكن الاتكان عليها في استقصاء حالة الموصي العقلية والنفسانية — أما عن شهادة شهود الحكومة اليونانية فقد انت خلوة مما يفصح عن حالة الموصي الداخلية والعقلية في المدة التي حثرت فيها الوصايا — ولما كانت المحكمة قد رأت ان توكل إلى المختصين بحث مدى إدراك الموصي على ضوء ما ورد بشهادة الشهود والوصايا التي تركها نظرا لخبرتهم وتخصصهم في ذلك فان المحكمة ترى التعويل على ما جاء بهذه التقارير استخلاصا من هذه الشهادة وما جاء بالوصايا أما عن قول الحكومة اليونانية بأن ذلك غير مجد إذ من المستحيل تعرف حالة الشخص من مجرد ما يتركة من محررات . فردود بان ذات الحكومة اليونانية قد قدمت تقريرا استشاريا من خمسة أطباء — استنادا إلى ما جاء بالوصايا وطريقة كتابتها — للتدليل على ان الموصي كان مدركا لأفعاله وتصرفاته ومفهوم

ذلك انها والأطباء الذين وضعوا التقرير يقررون امكان استنباط الحالة العقلية للشخص دون فحصه ومن مجرد الاطلاع وبمحت بعض تصرفاته وكتاباته وأعماله .

« وحيث إنه لا مجادلة في ان المحكمة ليست ملزمة بالأخذ برأى الخبير الذي تدبته لانها لا تستطيع ان تقضي بغير ما تقتنع به ويرتاح لها ضميرها ولها أيضا ان تأخذ به علي اطلاقه أو تأخذ بجزء منه كما ان لها ان تستعين برأى الخبراء الاستشاريين إذا ما تقدم أحد الخصوم بتقرير لهم للتأييد أو نقض ما انتهى اليه الخبير الذي تدبته في الدعوى بل لها ان تأخذ برأى الخبير الاستشاري وحده إذا ما اقتنعت بصحة ما ذهب اليه علي ضوء ما تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها لما كان ذلك كذلك ، تعين بحث جميع التقارير المقدمة في الدعوى بما فيها تقرير الدكتور بهمان الذي حكم ببطالان تقريره باعتبار ان هذا التقرير بمثابة تقرير استشاري أو مجرد قرينة بسيطة لتأييد أو نقض التقرير الذي قدمه الاطباء الذين تدبته المحكمة .

« وحيث إن التقرير المقدم من مصلحة الطب الشرعي التي تدبته المحكمة والذي قام بوضعه السادة مساعد كبير الاطباء الشرعيين وكبير المفتشين الفنيين ونائب كبير الاطباء الشرعيين انتهى على ما سبق القول إلى أن الموصى كان مصابا بانحلال عقلي شيخوخي أفقده سلامة الادراك وصحة الحكم على الامور والتصرف بما يوجبه العقل الراجح والمنطق السليم مما يؤثر في صلاحية الوصايا ويجعلها غير جذيرة بالاعتبار والتقدير وذلك استخلاصا

من واقع ما جاء بالوصايا الست المطعون في صحتها ومن شهادة شهود المدعى وترى المحكمة الاخذ بما انتهى إليه هذا التقرير ذلك ان من وضعوه هم من كبار أساتذة الطب ولهم من خبرتهم العلمية والعملية ما يجعل المحكمة تطمئن إلى تقريرهم فضلا عن حيدتهم المطلقة باعتبار انهم قد قاموا بوضع التقرير بناء على انتداب المحكمة لهم — هذا بالاضافة إلى أنهم بحثوا الامر بحثا دقيقا مستفيضا وحلوا نتيجة تقريرهم بأسانيد مستمدة من ذات وصايا الموصي وما استقر عليه الشهود من وصف بعض الحالات النفسانية التي كانت تنتاب الموصى وبعض أفكاره التي برزت في أعماله التي كان يأتينا أثناء حياته . كما أن المحكمة ترى في تأييد كل من الدكاترة بهمان واستيليو بابا استيفاتو ويوسف برادة وأحمد وجدي ومحمد عبد القادر حامي وعبد الحكيم المرصفاوي لما انتهى إليه تقرير الاطباء المتدبين ما يدعم تقرير هؤلاء الآخرين وذلك لما انبنت عليه هذه التقارير من بحث لا شك انه صادر من جمهرة من الاطباء الذين تخصصوا في هذا الفرع من الطب . كما ترى أن التقرير الاخير المقدم من السادة الاطباء يوسف برادة وأحمد وجدي ومحمد عبد القادر حامي وعبد الحكيم المرصفاوي مجتمعين ردا على التقرير الاستشاري المقدم من الحكومة اليونانية فيه الكفاية لعدم التعويل على هذا التقرير الاخير وعدم الأخذ به لما تضمنه هذا الرد من أسباب وأسانيد — أما ما نعت به الحكومة اليونانية على التقرير المقدم من مصلحة الطب الشرعي من أن واضعيه قد تناقضوا مع أنفسهم بمقولة إنه يتأبد أو ان تقريرهم

فيها تقرير حالة مدى إدراك الشخص على سبيل التعيين وعدم الشك، ولما كانت هذه المسألة تقديرية بحته وكانت المحكمة تقضي بما تقتنع به ويرتاح لها ضميرها سواء استمدت هذا الاقتناع من جزء من التقرير أو من التقرير كله أو ما تستخلصه من مجموع القرائن والأدلة وظروف الحال متساندة ومجموعة فإنها ترى اطراح هذا الذي نعت به الحكومة على تقرير السادة الأطباء المنتدبين السالف ما أوردته من أسباب رأت معها الأخذ بما تضمنته التقرير فضلا عن أن الأدلة والقرائن المستمدة من شهادة الشهود وما تضمنته الوصايا وتقارير الخبراء متساندة ومجموعة فيها ما يكفي لاقتناع المحكمة بأن الموصي لم يكن مدركا إدراكا تاما لأفعاله عند تحرير وصاياه.

« وحيث إنه لما كانت المادة ١٧١٩ مدني يوناني تضمنت في فقرتها الأخيرة أنه لا يكون أهلا لتحرير الوصية الذين لا يدركون الأعمال ولا يعقلون بسبب مرض عقلي وقت تحريرها.

Sont incapables de rédiger un testament.

... 4) ceux qui, au moment de la rédaction du testament, n'ont pas conscience des actes ou par suite de maladie mentale, sont privés de la disposition de la raison ».

وكان المشرع اليوناني لم يضع تعريفا لعبارة « لا يدركون الأعمال » ولم يحدد الحالات التي يمكن معها اعتبار الشخص غير مدرك لأعماله بل ترك تقرير ذلك للقضاء الذي يقع عليه واجب التعرف وتحديد ما إذا كان

بأن العلم لا يستطيع الحكم على الحالة العقلية لشخص ما بصفة حاسمة إلا أنهم اتهموا في تقريرهم إلى الجزم بأن الموصي لم يكن مدركا لأفعاله وقت تحرير الوصايا، فردود بأن السادة الخبراء قد وضعوا القاعدة العلمية أولا فقررروا ما نصه « أنه وإن كان الحكم على الحالة العقلية لشخص ما بصفة حاسمة يتوقف على مناظرته حالة حياته وفحصه اكلينيكيًا ومناقشته في مواضيع مختلفة للتحقيق من مدى إدراكه وتسلسل أفكاره ودرجة حكمه على الأشياء واستنتاجاته وبالاختصار كل ما يتصل بالإدراك العقلي من حيث الصلابة أو الخلل إلا أنه إذا تعذر هذا الاجراء للوفاة مثلا فمن الممكن الوصول إلى رأي يطابق الحقيقة والواقع أو على الأقل يقرب من هذه الحقيقة من واقع شهادة شهود كانت لهم صلة بذلك الشخص فضلا عما قد يكون هناك من وثائق صادرة من المتوفي كوصية أو خطابات مثلاً، وما لا شك فيه أن الحالة العقلية للفرد تنعكس على تصرفاته وطريقة تفكيره وأسلوبه الكتابي فيما تضمنته الوثائق أو المستندات المتسوبة صندوقها إليه » — ثم بحثوا الحالة المظروحة وخرجوا من بحثهم العائلي والعقلي إلى إمكان الحكم على مدى إدراك الموصي تأسيسا على وقائع مستمدة من الوصايا وشهادة الشهود رأوا أنها كافية للحكم على عقلية الموصي ومدى إدراكه وليس في ذلك تناقضا من جانبهم إذ أنهم لم يفعلوا أكثر من إيرادهم في بدء نتيجة تقريرهم المبادئ العلمية والاحتمالات الجائز قيامها بالنسبة للحالات المختلفة وانتهوا إلى بحث الحالة الخاصة المظروحة باعتبار أنها من الحالات التي يمكن

الموصى وقت إيصائه وتبرعه كان عارفا ومدركا لما يفعل من عدمه .

« وحيث إن المحكمة وإن كانت ترى أن مجرد الشيخوخة لا يعتبر دليلا على فقد الإدراك أي أنها لا ترى أن في الشيخوخة بذاتها ووحدها ما يكفي لإبطال التصرف إلا أنه إذا صاحب الشيخوخة ما يؤثر على حالة الشخص العقلية بحيث يفقد إدراكه للأمور أو يصبح هذا الإدراك غير سليم تعين القضاء بإبطال تصرفه يؤيد هذا النظر ما أورده النيابة في مذكرتها الأخيرة ص ١٤ نقلا عن مؤلف للاستاذ فالينداس في شرح القانون المدني اليوناني الجزء الخامس ص ١٧ و ١٨ من أنه « يكون غير أهل لتحرير وصية من أي نوع كانت :

(١) من يكون في وقت تحريرها غير مدرك لما يجريه من أعمال كما هو الشأن في حالة السكر أو في حالة الإصابة بحمي حادة .

(٢) من يكون في وقت تحرير الوصية مجردا من العقل نتيجة مرض عقلي ، ولا يهم في هذه الحالة أن يكون المرض العقلي خطيرا أو غير خطير مستمرا أو متقطعا إذ يكفي ألا يكون كامل العقل في الوقت الذي تحر فيه الوصية ولا يجوز الحكم الصادر برفض توقيع الحجر على الموصي حالة حياته حجبة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لحالته العقلية في وقت تحرير الوصية وبأخذ حكم المرض العقلي في هذا الشأن العتة الثابت منذ الولادة والضعف العقلي نتيجة الشيخوخة حتى ولو كانت حالة الموصي لا تجيز الحجر عليه .

« وحيث إنه وقد ثبت مما قدمنا أن

الموصى لم يكن وقت تحرير وصاياه مدركا إدراكا تاما لأعماله ومن ثم وتطبيقا لنص المادة ١٧١٩ من القانون اليوناني تعين القضاء بإبطال الوصايا الست .

« وحيث إن كلا من السيدة ماري زوجة نيقولا زفيرى والسيد رئيس وزراء الحكومة اليونانية ووزير ماليتها نازعوا المدعى في طلبه الخاص بإبطال الوصايا وقد خسروا الدعوى وبالتالي فإن المحكمة ترى التزام السيدة ماري بثلاث المصروفات والحكومة اليونانية بثلاث المصروفات وذلك إعمالا لنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧/٢ من قانون المرافعات المصري .

« وحيث أنه عن طلب الحكومة اليونانية الحكم بصحة وتقاذ الوصايا الست معلقة الذكر في كافة ماتضمنته مع التزام المدعى بإبداع خزانة البنك الأهلي بالقاهرة لحساب الحكومة اليونانية باثينا مبلغ ١٩٩٥٩ جنيه وهو عبارة عن باقي نصف إيراد عقارات تركة المتوفى عن المدة الواقعة من ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ حتى آخر أغسطس سنة ١٩٥١ مع القوائد اعتبارا من موعد كل استحقاق والزامه ان يودع نفس البنك وتحت الحساب نصف الإيراد الذي حصله من أول سبتمبر سنة ١٩٥١ حتى تسليمه العقارات المنفذ الوصية والزامه ان يسلم هرمس كلادا كس منفذ الوصية العقارات الخاصة بالتركة وفقا لرغبات الموصي مع الزامه ان يدفع للحكومة اليونانية ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض لكيدبة الدعوى مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة فإنه لما كانت المحكمة قد انتهت في قضائها

ببطلان الوصايا الست المخلفة عن المتوفي ومن ثم تعين القضاء برفض دعوي الحكومة اليونانية بالنسبة لصحة الوصية كما انه تعين الحكم برفض باقى طلباتها إذ انها كلها مستمدة من اعتبار الوصايا جميعها صحيحة ومادام انه قد قضى ببطلانها فقد اصبحت هذه الطلبات ولا أساس يستند لها أو يؤيدها .

« وحيث ان الحكومة اليونانية وقد اخفقت فى طلباتها فيتعين التزامها بالمصروفات الخاصة بطلباتها بما فى ذلك اتعاب المحاماة عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مراقعات .

« وحيث ان المدعى وقد طلب ارجاء الفصل فى باقى طلباته حتى يتحدد مركزه بعد القضاء بصحة أو بطلان الوصايا ومن ثم تعين إعادة القضية للمرافعة بالنسبة لما لم يقض فيه من الطلبات يحدد المدعى طلباته . خاصة بالنسبة للمدعى عليها الأولي ولتبدى هذه الأخيرة دفاعها بالنسبة لادعائها الارث .

(قضية اريستوكليس كيروس ميلفاكى ضد السيد مارى نيقولا زافيرى وآخرين رقم ١٠٠ سنة ١٩٥٠ أحوال شخصية اجاب رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أمين فتح الله وعبد السلام حسن بدوى وعبد الحميد أمين القضاة وحضور السيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل النيابة) .

قضاء المحاكم الكلية

٤٥٦

محكمة اسكندرية الابتدائية

الدائرة التجارية

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — سقوط الدعوى لعدم قیدها خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى .

ب — تناقض المادة ٧٨ و ٣٠١ مرافعات في سقوط الخصومة .

المبادئ القانونية

١ — متى أعلنت صحيفة الدعوى ولم تقيد بدأت مدة السقوط من تاريخ ذلك الاعلان — لا من تاريخ الجلسة التي سبق تحديدها — فإذا لم تعجل في خلال السنة التي تبدأ من ذلك التاريخ سقطت عملاً بقواعد سقوط الخصومة المبينة في المادة ٣٠١ — وإذا لم تقيد الدعوى في خلال السنة التي تبدأ من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تحديدها ، وقبل انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح وهو تاريخ الاعلان — تعتبر كأن لم تكن — ولهذا فان سقوط الدعوى غير معلق على قیدها .

٢ — إن نص الفقرة الثانية من المادة ٧٨ بوضعها الحالي مرجعه إلى التعديل المفاجيء في نص المادة التي كانت موضوعة من قبل — فقد كان الميعاد المقترح هو ستة شهور —

وإنما عدلته لجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ تمشياً مع حكم المادة ١٢ من قانون الرسوم القضائية (القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤) وهو ينص على أنه إذا قيدت الدعوى بعد سنة من تاريخ الاعلان الأول حصل رسم جديد .

ملحوظة :

تنص المادة ٧٨ مرافعات فقرة ثانية — إذا لم تقيد الدعوى خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تحديدها اعتبرت الدعوى كأن لم تكن .

وتنص المادة ٣٠١ مرافعات — لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعي أو امتناعه — ان يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح .

فالخصومة ، عملاً بنص المادة ٣٠١ تسقط قبل اعتبارها كأن لم تكن تطبيقاً لنص المادة ٧٨ لأن المدة المسقط للخصومة ، وهي سنة ، تبدأ من يوم اعلان صحيفة الدعوى — متى كان إعلان صحيفة الدعوى هو آخر إجراء صحيح — أما السنة التي يؤدي انقضاؤها إلى اعتبار الخصومة كأن لم تكن — طبقاً لظاهر المادة ٧٨ فهي تبدأ من تاريخ الجلسة الأولى — وهذا التاريخ متأخر عادة عن تاريخ اعلان الصحيفة ، وبهذا يكون نص المادة ٧٨/٢ عديم الفائدة في ظاهره .

المحكمة

« حيث إن الوقائع تخلص في أن الشركة المستأنفة أقامت هذه الدعوى أمام محكمة أول درجة بمقتضى الصحيفة المعلنة إلى المستأنف عليهما في ١٣/١٠/١٩٥٢ تطلب فيها الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعاً لها مبلغ ٥٢١ م ٦٣ ج والفوائد بواقع ٥٪ سنوياً من تاريخ رفع الدعوى حتى السداد والمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وتحدد لنظر الدعوى جلسة ٢٧/١١/١٩٥٢ ولكن الشركة المستأنفة لم تقم بقيد الدعوى قبل تلك الجلسة وبتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٣ أعادت المستأنفة إعلان للدعوى عليهما بالدعوى وتحدد لنظرها جلسة ١٢/١١/١٩٥٣ »

« وحيث إن الحاضر عن المستأنف عليهما دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط الخصومة عملاً بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعي أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت ستة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي وأن السنة في هذه الدعوى قد انقضت لأن صحيفة الدعوى معلنة إليهما في ١٣/١٠/١٩٥٢ وصحيفة التعجيل في ١٥/١٠/١٩٥٣ »

وقد رد الحاضر عن المستأنفة على هذا الدفع بقوله إن المادة ٣٠١ التي يستند عليها المستأنف عليهما لا تنطبق على هذه الحالة وأن المسألة التي تنطبق في شأن هذه الدعوى هي

المادة ٧٨ من قانون المرافعات التي تنص على أنه إذا لم تقيد الدعوى خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تحديدها اعتبرت الدعوى كأن لم تكن .

« وحيث إنه بملف ١٠/١٢/١٩٥٣ أصدرت محكمة أول درجة حكماً وهو يقضي بقبول الدفع المقدم من المستأنف عليهما وبسقوط الخصومة وألزمت الشركة المستأنفة بالمصاريف »

« وحيث إن الشركة المستأنفة طعنت في الحكم الصادر ضدها ، وبنت استئنافاً على الأسباب الآتية :

١ — أخطاء محكمة أول درجة بتطبيقها نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات دون المادة ٧٨/٢ منه التي تقضي بأنه إذا لم تقيد الدعوى في خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تحديدها تعتبر الدعوى كأن لم تكن لأن مدة السنة المسقطة للخصومة طبقاً للمادة ٣٠١ تبدأ من يوم إعلان صحيفة الدعوى أما السنة التي يؤدي انقضاؤها إلى اعتبار الخصومة كأن لم تكن فهي تبدأ من تاريخ الجلسة الأولى وهذا التاريخ متأخر عن تاريخ إعلان الصحيفة ، وإن تطبيق نص المادة ٣٠١ على هذا الوضع وعلى إطلاقه يؤدي إلى تعطيل نص المادة ٧٨/٢ فيما عدا الصورتين اللتين استشهد بهما الحكم المستأنف ولا يتصور أن المشرع قد أوجد نص المادة ٧٨/٢ لتطبيقهما على هذين المثالين وحدهما دون غيرهما »

٢ — أن نص المادة ٧٨ من قانون المرافعات نص مستحدث قصد به علاج

الحالات التي ترفع فيها الدعوى ولا تقيد .

٣ — ان الخصومة التي قصد المشرع سقوطها بمقتضى نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات هي الخصومة التي تتصل بالقضاء والتي لا يمكن أن تتم إلا عن طريق قيد الدعوى وهو ما لم يحدث في هذه الدعوى . إذ لا يمكن أن ينسب إلى المدعى موالاته للسير في الدعوى إذا لم يكن سار بها أصلاً بعدم قيدها .

« وحيث إنه باطلاع المحكمة على الحكم المستأنف يبين لها أنه صحيح للأسباب التي تضمنها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف عليها رداً على أسباب الاستئناف أن إجماع الفقه منعقد على أن الخصومة وهي الحالة القانونية الناشئة عن مباشرة الدعوى تتكون من عدة إجراءات تبدأ باعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه وتنتهي بصدور الحكم في موضوعها وقد تنتهي بغير حكم في الموضوع — ويزترتب على الخصومة علاقة قانونية بين الخصوم وعلاقة بين هؤلاء والمحكمة المطروحة أمامها الدعوى . وتقوم العلاقة الأولى بمجرد اعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه فيترتب على هذا الاعلان قيام كل آثار المطالبة القضائية بين الخصوم مثل قطع التقادم وسريان الفوائد الخ ... أما فيما بين الخصوم والمحكمة المطروح أمامها النزاع فلا يكفي هذا الاجراء لتتصل القضية بعلم القاضي بل يجب لكي تطرح أمامه القيام باجراء آخر هو قيد الدعوى في جدول قضايا المحكمة .

فإذا لم تقيد الدعوى قبل حلول الوقت

المحدد لنظرها فلا تتصل بعلم القاضي وبالتالي لا تنظر . ولكن الخصومة تبقى مع ذلك قائمة منتجة لآثارها القانونية .

(مؤلف الدكتور أحمد أبو الوفا في المرافعات بند ٣٥٧ و ٣٦٣ طبعة ١٩٥٥ ومؤلفه نظرية الدفوع في قانون المرافعات بند ٢٦٧ ص ٤٠٤) .

وبين واضحاً مما تقدم ان قيام الخصومة بين المتنازعين لا يعلق بحال على قيد الدعوى بالمحكمة بدليل ما ينتج مظهر الخصومة الخارجى وهو اعلان صحيفة الدعوى للمدعى عليه من آثار قانونية بصرف النظر عن قيدها من عدمه .

هذا وقد تعرض الدكتور أحمد أبو الوفا صراحة لهذا الموضوع في كتابه انقضاء الخصومة بغير حكم طبعة سنة ١٩٥١ ص ٢٦ بند ١٧ عند تعرضه لبحث المادة ٣٠١ من قانون المرافعات المتعلقة بسقوط الخصومة فقال بصدد الكلام عن بدء سريان السقوط : « وبناء على ما تقدم إذا أعلنت صحيفة افتتاح الدعوى ولم تقيد بدأت المدة (أى مدة السقوط) من تاريخ ذلك الاعلان لا من تاريخ الجلسة التي سبق تحديدها فإذا لم تعجل في خلال السنة التي تبدأ من ذلك التاريخ سقطت عملاً بقواعد سقوط الخصومة وإذا لم تقيد في خلال السنة التي تبدأ من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تحديدها تعتبر كأن لم تكن وفق نص المادة ٢٨/٢ . وواضح من ذلك أن الفقه لا يعلق للحكم بسقوط الخصومة طبقاً للمادة ٣٠١ ضرورة قيد الدعوى .

هذا ولا يفوت المحكمة من أن تقرر في هذا الصدد انه ليس بصحيح ما أشارت إليه الشركة

المستأنفة في عريضة استئنافها من ان الدكتور عبد المنعم الشرقاوي علق في مؤلفه في المرافعات ص ٢٢٣ قيام الخصومة على ضرورة قيد الدعوى .

اما بالنسبة لما ذكره المستأنف في عريضة استئنافه وكذلك الحكم الذي استشهد به فيها من ان المادة ٣٠١ مرافعات عند كلامها عن عدم السير في الدعوى افترضت ابتداء قيام الدعوى بقيدها ليمكن عدم السير فيها فمردود على ذلك بان المادة ٦٩ من قانون المرافعات نصت على ان الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه أى اكتفت لرفع الدعوى بمجرد قيام الاعلان ، ومؤدى ذلك ان الدعوى تعتبر مرفوعة والخصومة ناشئة ومنتجة لاثارها بمجرد اعلان صحيفة الدعوى للمدعى عليه وبالتالي يمكن للمدعى — وبدون قيد الدعوى — عدم السير فيها وذلك بانصرافه عن قيدها ومباشرتها بعد ذلك ويقضى فيها بسقوط الخصومة إذا عجلها بعد ذلك أى بعدمضي سنة على آخر إجراء صحيح من اجراءات التقاضى وهو في الحالة المطروحة على المحكمة تاريخ اعلان صحيفة افتتاح الدعوى . أما كلام المستأنفة والحكم الذى تستشهد به عن جواز الدفع بالسقوط طبقا للمادة ٣٠١ مرافعات معناه ضرورة قيام الخصومة سلفا بقيد الدعوى فردود عليه أنه من الطبيعي والبدهي انه لا يمكن اعمال النص بالدفع بسقوط الخصومة إلا إذا قيدت الدعوى بعد تعجيلها بعد الميعاد وهذا الاستشهاد من المستأنفة لا يفيد وجهة نظرها شيئا .

» وحيث ان المستأنفة أخذت على حكم

محكمة أول درجة انها بتطبيقها المادة ٣٠١ من قانون المرافعات على اطلاقها تؤدي إلى تعطيل نص المادة ٧٨/٢ من قانون المرافعات لأن الخصومة تسقط عملا بنص المادة ٣٠١ قبل اعتبارها كأن لم تكن عملا بنص المادة ٧٨/٢ إذ ان مدة السنة المسقطة للخصومة تبدأ من يوم اعلان صحيفة الدعوى ، اما السنة التي يؤدي انقضاؤها إلى اعتبار الخصومة كأن لم تكن فهي تبدأ من تاريخ الجلسة الأولى . وهذا التاريخ متأخر عن تاريخ اعلان الصحيفة وانه لا يتصور ان المشرع خلق نص المادة ٧٨/٢ ليطبق فقط على الحالتين الواردتين بالحكم المستأنف وهما :

١ — حالة ما اذا عجل المدعى دعواه خلال السنة وحدد لها جلسة جديدة أعلن بها خصمه — دون أن يقيدها — فهذا الاجراء يقطع مدة سقوط الخصومة لانه موجه من أحد طرفيها إلى الطرف الآخر ومقصود به السير فيها وانما هذا الاجراء لا يؤثر في سريان مدة السنة التي يؤدي انقضاؤها إلى اعتبار الخصومة كأن لم تكن بمعنى ان الخصومة تعتبر كأن لم تكن عملا بنص المادة ٧٨/٢ ولو تم الاعلان في خلال هذه السنة طالما ان الدعوى لم تقيد في غضوننها .

٢ — وحالة ما إذا عجل المدعى دعواه واجرى قيدها قبل انقضاء اجل سقوط الخصومة ثم حكم ببطلان اعلان التعجيل فلا يعتبر التعجيل قاطعا لمدة السقوط ، ولا بعد قيد الدعوى في ذاته قاطعا لها أيضا — لأنه ان كان يحمي الخصومة من اعتبارها كأن لم تكن عملا بالمادة ٧٨/٢ الا أنه يكفل حمايتها من السقوط وفق المادة ٣٠١ .

فالمحكمة وان كانت تلاحظ فعلا ان نص المادة ۷۸/۲ المستحدث عند احتكاكه بنص المادة ۳۰۱ مقصور الاثر على الحالتين سالفتي الذكر الا ان ذلك ليس معناه تحميل نص المادة ۳۰۱ من قانون المرافعات أكثر مما احتمله صراحة الفاظه ودلالة معانيه والتي لم يقصد منها المشرع غير ما سبق ان بينته هذه المحكمة فيما تقدم من الاسباب ويؤكد ذلك بصفة قاطعة انه بالنسبة للمادة ۷۸/۲ المستحدثه فان الميعاد الذي كانت قد حددته لجنة تعديل قانون المرافعات لاعتبار الدعوى كأن لم تكن طبقا لهذه المادة هو ستة شهور وانما الذي عدلته إلى سنة — وبعد اعتماد مجلس النواب للنص على أساس ستة شهور — هي لجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ وذلك تمشيا مع حكم المادة ۱۲ من قانون الرسوم القضائية (القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۴۴) وهي تنص على انه إذا قيدت الدعوى بعد سنة من تاريخ الاعلان الأول حصل رسم جديد . (الدكتور أحمد أبو الوفا من مؤلفه في نظرية الدفوع في قانون المرافعات بند ۲۶۷ ص ۴۰۵) .

وغنى عن البيان أن النص الأصلي للمادة ۷۸/۲ كما وضعه المشرع ووافق عليه مجلس النواب على أساس ستة الشهور كان يتفادى ما يترتب من أثر على سبق بدء السقوط طبقا للمادة ۳۰۱ من تاريخ إعلان صحيفة الدعوى، وكان يسر للمتخاصمين فرص الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن طبقا للمادة ۷۸/۲ قبل أن يحل أجل سقوط الخصومة طبقا للمادة ۳۰۱ من قانون المرافعات ، لأن بدء

السقوط طبقا للمادة الأخير ۳۰۱ — من تاريخ اعلان صحيفة الدعوى — وإن كان أسبق من المادة ۷۸/۲ — من تاريخ الجلسة الأولى — إلا أن أجل السقوط كان أطول وبذلك كان يمكن دائما لدى المصلحة الافادة من الأجل الأقصر للسقوط الخاص بالمادة ۷۸/۲ والتي كانت مدته ستة شهور كما سلف البيان ، وكان مؤدى ذلك ان يكون نص المادة ۷۸/۲ أعم وأشمل مما هو عليه بعد تعديله .

« وحيث إنه لما كان من الواضح مما تقدم أن لجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ قد عدلت — في آخر وقت وبعد موافقة مجلس النواب — المدة الاصلية التي أوردتها المشرع في النص الأصلي لتساير قانون الرسوم القضائية دون أن تلاحظ ما سبقت على ذلك من أثر كان المشرع قد أحله أصلا في حسبانته .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن قصر المادة ۷۸/۲ بوضعها الحالي — والتي تحاول الشركة المستأنفة الافادة منه لتحميل نص المادة ۳۰۱ مرافعات غير ما تتحمل — مرجعه التعديل المقاجي . في نص المادة الاصلية ليساير قانون الرسوم ولا علاقة له بنية المشرع في الحد من سلطان نص المادة ۳۰۱ من قانون المرافعات الواجب التطبيق على الدعوى .

« وحيث إنه إذا تبين من كل ما تقدم يكون استئناف الشركة المستأنفة قد بني على غير أساس من القانون ويتعين رفضه مع الزامها بالمصروفات عملا بنص المادة ۳۵۲ من قانون المرافعات . »

(قضية شركة التأمين لا كونكورد ضد شركة لانكورد بالان وآخر رقم ۹۳ سنة ۱۹۵۴ تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن أبو زهرة ومحمود حسن حنين و ابراهيم مصطفي مازب القضاة) .

٤٥٧

محكمة دمنهور الابتدائية

الدائرة التجارية

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

الانابة في الوفاء - التجديد بتغير المدين - القارق بينهما .

المبدأ القانوني

الانابة في الوفاء تتم إذا حصل المدين على رضا من الدائن بقبوله التزام شخص أجنبي بوفاء الدين مكان المدين — أي أنه يوجد أطراف ثلاثة — المنيب وهو المدين الأصلي والمناب وهو الأجنبي والمناب لديه وهو الدائن. فإذا حصل الاتفاق على إبراء ذمة المنيب (المدين الأصلي) كان ذلك تجديدا بتغير المدين، وكانت الانابة كاملة .

وتكون الانابة ناقصة متى كانت لا تنطوي على تجديد الالتزام وإنما تنطوي على التزام جديد واقع على عاتق المناب (وهو الأجنبي) إذ يلتزم بوفاء الدين بغير إبراء للمدين الأصلي فيكون للدائن مدينان عوضا عن مدين واحد .

المحكم

« حيث إن المدعي أقام هذه الدعوى بصحيفة أعلنت بتاريخ ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم عدا الأخير بصفتهم ورثة المرحوم طه عبدالرحمن اللقاني بأن يدفعوا من تركه مؤثرهم بالتضامن مع المدعي عليه الأخير

بصفته الشخصية مبلغ ٧٢٠ م و ٧٨٠ ج والفوائد بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة قولاً منه في بيان واقعة الدعوى وشرحا لها إنه سبق أن عهد إلى المرحوم طه عبدالرحمن اللقاني بصفته وكيلًا بالعمولة بتوزيع منتجاته من الشاي بمدينة دمنهور وضواحيها في مقابل عمولة يتقاضاها قدرها ٢١٪ من قيمة البضائع التي يقوم بارسالها إليه وقد بدأت المعاملة بينهما طبقا لدفاته التجارية في ٦/٣/١٩٥١ وانتهت في ٢٤/١/١٩٥٣ لوفاته وقد بقي في ذمته رصيد هو ٧٣٥ م و ٨٠٠ ج يخصم العمولة التي كان يستحقها وقدرها ١٥ م و ٢٠ ج يكون الباقي مبلغ ٧٢٠ م و ٧٨٠ ج. ولما كان المدعي عليه الأخير الذي صحح اسمه بمحضر جلسة ١/٢/١٩٥٤ إلى أنه هو المدعي عليه السادس صلاح عبداللہ اللقاني — قد التزم شخصيا بوفاء هذا المبلغ من ماله الخاص باقرار صادر منه في ١٤/٢/١٩٥٣ ولم تجد المطالبة الودية فقد اضطر إلى رفع دعواه بطلباته سالفة الذكر وركن في إثباتها إلى مستنداته رقم ١٦ و ١٧ و ١٨ دوسيه .

« وحيث إنه باعلان تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٥٤ أعلن المدعي عليهم ٢ و ٣ و ٧ إلى ١٥ المدعي عليه صلاح عبداللہ اللقاني موجهين إليه دعوى الضمان تأسيسا على أنه التزم بسداد هذا الدين شخصيا باقراره بمحضر حصر تركه المتوفى طالبا الحكم بالزامه بما عساه أن يحكم به عليهم .

« وحيث إن المدعي أصير بمرافعته:

الشفوية ومذكرتيه الختاميتين رقم ۵ و ۱۸ دوسيه على الحكم له بما طلب مرددا ما أورده في صحيفة دعواه الافتتاحية ومقررا ما محصله أن دعواه صحيفة قانونا عملا بنص المادة ۳۶۰/۲ من القانون المدني وما انعقد عليه رأى المشرع وبعض الشراح في هذا الشأن وإذ أضاف المدعى عليه السادس وهو مدين عن نفسه مدينا بصفته الشخصية للدائن بخطاب ۱۴ فبراير سنة ۱۹۵۳ والذي لا يستطيع التخلص منه حين عرض عليه أن يحمل في توزيع منتجاته من الشاي دون إبراء لذمة المدين الأصلي مما ينتفي معه نية تجديد الدين فقد أصبح له مدينان خصوصا وأنه معترف في مرافعته بدينه وأن الدليل قائم في دعواه من دفاتره التجارية المستوفية للشروط المقررة قانونا والتي لها حجيتها في هذا الشأن والتي أودع واحدا منها أخيرا وكشفا منها ضمن حافظته وكذلك « الكارتات » الخاصة بالحساب فضلا عن خطاب ۱۴/۲/۱۹۵۳ وما ورد بمحضر حصر التركة وكلها تنادى بثبوت حقه خصوصا وأنه بعد وفاة المورث ظل اسمه يندرج في دفاتره بجوار اسم المدعى عليه الأخير مما يفيد أن الحساب واحد ولم يفته مناقشة جميع مستندات الدعوى وتفنيد دفاع المدعى عليه الأخير وانتهى إلي طلب الحكم له .

« وحيث إن المدعى عليها الأولى والرابعة والخامس لم يدفعوا الدعوى بدفاع ما أما المدعى عليهم ۲ و ۳ و ۷ إلى ۱۵ فقد طلبوا أصليا الحكم برفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصاريف والاعتاب واحتياطيا بإخراجهم منها بلا مصاريف ومن باب احتياطي كلى

إلزام المدعى عليه صلاح عبد الله اللقاني بما عسي أن يحكم به عليهم مقررين بمذكرتهم ۹ دوسيه ومرافعتهم الشفوية أنهم لا يعلمون شيئا عن هذه المعاملة وعلى ذلك وبعد وفاة المورث وعند حصر تركته تعهد المدعى عليه السادس صلاح عبد الله اللقاني الذي كان يعمل مع عمه المتوفي مديرا للمحل بسداد ال ۶۰۰ ج المستحقة على المورث للمدعى الذي كان يستحق ۲۰۰۰ ج وسدده بمبلغ ۱۴۰۰ ج وهو الذي وضع يده على التركة واستلمها جميعها من بضاعة ونقود وضمائم ومنقولات وغيرها علاوة على أنه تعهد بخطاب أرسله للمدعى بسداد مطلوب ثم انتهوا بالجلسة الأخيرة إلى طلب تقديم دفاتر يومية المدعى وأن يقدم صلاح اللقاني دفاتر المورث . « وحيث إن المدعى عليه الأخير أنكر بمذكرته ۱۰ دوسيه أنه اعترف بخطابه المؤرخ ۱۴/۲/۱۹۵۳ بدين أو حساب دين وكل ما في الأمر أنه كانت طرف المورث بضاعة مملوكة للمدعى وأراد هو (صلاح اللقاني) أن يتعامل مع طه مخلوف وقبل أن يتحمل بثمن هذه البضاعة وفعلا كتب له الخطاب المذكور مشيرا إلى المطلوب من البضاعة المسلمة إليه وقد تأكد ذلك بعقد الاتفاق المحرر في ۲۰/۲/۱۹۵۳ عن طريقة المعاملة تنفيذا لهذا الخطاب ولم ترد به أية إشارة إلى حساب طرف المورث أو أى التزام نحوه فضلا عن أن جميع الخطابات المتبادلة قاطعة كافة في الدلالة على أنه لم يلتزم بدين على المورث . وأنه قام بتصريف البضاعة وسدد ثمنها وخصمت له عمولاته وأن العبارة الواردة بمحضر حصر التركة صدرت منه بصفته وارثا وهو بهذه

الصفة يعترف بالدين اما بصفته الشخصية فلا مدبونية عليه وأن البضاعة التي كانت موجودة عنده بلغ ثمنها ٩٠٠ ج و انتهى إلى طلب رفض الدعوى — و ركن في قوله هذا إلى مستنداته ٨ و ١١ دوسيه .

« و حيث إنه واضح من مطالعة مستندات المدعى ٤ دوسيه أن المستندين الأول والثاني صورتني خطابي مطالبة من المدعى للمدعى عليه الأخير تاريخهما ١ يوليو سنة ١٩٥٣ و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ويشير في أولهما إلى خطابه المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٣ والذي التزم به المطلوب من المرحوم الحاج طه اللقاني ويشير في خطابه الثاني إلى خطابه الأول ومرفقاتهما إيصالى البريد أما المستند الثالث فهو خطاب صادر من المدعى عليه الأخير للمدعى يخطر فيه باستعداده للقيام بتوزيع الشاى حسبما كان متبعاً مع المرحوم طه اللقاني ويرجو تحويل المطلوب منه — طه اللقاني — إلى حسابه الخاص مع ما يستجد . والمستند الأخير كشف حساب مستخرج من دفاتره التجارية عن المعاملات بينه وبين المورث انتهى إلى رصيد قدره ٨٠٠ ج ٧٣٥ م وهذه النتيجة انتهت إليها الكارتات ١٦ دوسيه على التفصيل الوارد بمرافعة المدعى بالجلسة الأخيرة و واضح من مطالعة الدفتر المرفق أن الحساب ظل بعد وفاة المورث باسميهما حتى أثناء القيام بالمعاملة مع صلاح عبد الله اللقاني كانت كلمة « طه » توضع بجواره تعريفاً للحساب .

« و حيث إن المدعى عليه الأخير قدم مستنداته بالحافظين ٨ و ١١ دوسيه وبالأخيرة ثلاث ابصالات مجموعها ١٤٠٠ ج

للمدعى مناولة منه في تاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٥٣ و ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ و ٢٠ / ٢ / ١٩٥٣ أما الحافظة الاولى فقد تضمنت :

(١) صورة خطاب تاريخه ١٠ / ٦ / ١٩٥٣ من المدعى عليه الأخير للمدعى رداً على خطابه المؤرخ ٩ / ٦ / ١٩٥٣ يقرر فيه باستعداده لسداد ثمن البضاعة التي يقوم بتوزيعها بالعمولة وأنه لم يمتنع عن تسديد ثمن البضاعة التي يستلمها منه شخصاً منذ بدء التعامل ويطالب بارسال كشف حسابه ومعه إيصال البريد .

(٢) صورة خطاب تاريخه ٣٠ / ٦ / ١٩٥٣ رداً على الخطاب الوارد اليه بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٣ متضمناً إرسال شيك رقم ٢٣٥٨٢٥ على بنك مصر باسكندرية بمبلغ ٨٦ م ١١٧ ج رصيد الحساب المستحق عليه مبدئياً دهشته من إضافة مبلغ ٧٣٥ م ٨٠٠ ج على كشف الحساب وهي رصيد المطلوب من الحاج طه اللقاني معلناً أنه لم يتعاقد مع المدعى إلا بتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٥٣ وأن هذا التعاقد لا يتضمن أى التزام نحو الدين المطلوب من المورث وأنه غير ملزم به لاشراً ولا قانوناً وأنه لم يتعهد به شفويّاً ولا كتابةً وعلى المدعى إثبات هذا الدين ومطالبة الورثة به ومعه إيصال البريد .

(٣) صورة طبق الاصل من الخطاب السابق مرسل إلى المدعى شخصياً ومعه إيصال البريد .

(٤) صورة خطاب تاريخه ١٦ / ٩ / ١٩٥٣ مرسل إلى محامى المدعى رداً على خطابه المؤرخ ١٣ / ٩ / ١٩٥٣ يخطر فيه بأنه ليس مديناً للمدعى أما دين المرحوم طه

اللقانى فقد سبق أيضا بخطاباته السابقة وأنه حضر إلى مكتبهم حجه وكيل المدعى وأفهمهم حقيقة الأمر وقد طالبوه باسماء الورثة لاتخاذ الاجراءات ضدّهم وانتهى الخطاب بقطع المعاملات التى بدئت مع المدعى فى ٢٠ / ٢ / ١٩٥٣ بمقتضى العقد بعد أن سدد إليه مطلوبه بموجب مستنداتة .

(٥) عقد اتفاق تاريخه ٢٠ / ٢ / ١٩٥٣ محرر بين المدعى عليه المذكور والمدعى وينتهى بتوقيعهما ومعنون عقد اتفاق — وكالة بالعمولة — والعقد خال من أى اشارة إلى دين المرحوم طه اللقانى .

« وحيث انه ثابت من مطالعة محضر الجرد الخاص بتركة المرحوم طه اللقانى ١٤ دوسيه المحرر فى ٨ / ٣ / ١٩٥٣ أنه ورد فى الصفحة الثانية فيه تحت ملحوظة : — « قرر لنا صلاح اللقانى ابن شقيق المتوفى الذى كان يعمل فى التجارة بأنه كانت فى عهدة المتوفى شأى بقيمة مبلغ ٢٠٠٠ ج وهذا كان لحساب شركة طه مخلوف وقد قرر صلاح اللقانى أنه سلم للشركة من هذا المبلغ ١٤٠٠ ج نقدية بإيصالات وتعهد بتقديمها للمحكمة الحسبية وقت طلبها وأما الباقي وقدره ٦٠٠ ج فهو لا يزال ذمامات على تجار وسيقوم بتحصيلها وتوريدها للشركة بعد أخذ الايصالات اللازمة وأن المدعى عليه المذكور موقعا على هذا المحضر كما أنه من ضمن ورثة المرحوم طه عبد الرحمن اللقانى .

« وحيث ان المحكمة ناقشت أطراف الخصومة كالثابت بالمحضر فى ٥ / ٦ / ١٩٥٥ وقد كلفت المدعى بتقديم دفاتره التجارية

الخاصة بالعملية والمدعى عليه الأخير بتقديم دفاتر شركة طه اللقانى فلم يودعها .

« وحيث انه يبين من مجموع دفاع المدعى عليه الأخير بصفته كوارث أنه معترف بمطوب المدعى ويسلم بما ورد بدفاته التجارية اما بصفته الشخصية فانه يحاول جهد طاقته التحلل من خطابه الرقم ١٤ / ٢ / ١٩٥٣ والمباعدة بينه وبين الالتزام بدين المدعى رغم أنه مدير المحل حين حياة المورث ومعه فى العمل وآل اليه الالتزام بعد وفاته مستمرا فى نشاطه التجارى بصفته الشخصية كما تخلف عن ايداع دفاتر الشركة . أما الورثة فواضح من طلباتهم أنهم كيفوا موقفهم على جميع الاحتمالات .

« وحيث إن أحدا من المدعى عليهم لم ينازع فى قيمة مطلوب المدعى إلا أن جوهر المنازعة انصب على من المزم بوفاته — أهو التركة وحدها كما يقول المدعى عليه الأخير وهو من ضمن أفرادها كوارث . أم هذا المدعى عليه الاخير بصفته الشخصية كما يقول باقى الورثة عداه أم كلاهما ملزم وبوجه التضامن كما بصر المدعى ؟

« وحيث إن قاعدة لاتركة إلا بعد وفاة الدين محلها أن يكون الدين مازال على عاتق التركة بعد نشوئه بذمة المتوفى حال حياته ومن المسلم من الجميع أن المورث توفى لرحمة مولاه بتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٣ كالثابت بمحضر حصر التركة ١٤ دوسيه وأن علاقته بالمدعى كانت علاقة وكيل بالعمولة بغير خلاف — ولم يقدم المدعى عقد الاتفاق المبرم بينهما حتى تلزمه المحكمة فى التطبيق فلزم

بالرجوع إلى حكم القانون . ومن المقرر أن الوكالة بالعمولة نوع من أنواع الوكالة وإلى هذا أشار القانون التجارى فى المادة ٨٣/٨٧ تجارى والوكيل بالعمولة كالوكيل العادى يجب عليه أن يقدم حسابا عنها « م ٧٠٥ مدني » كما يجب عليه أن يسلم إلى موكله البضائع أو النقود التى تسلمها لحسابه ولا تبرا ذمة الوكيل بالعمولة الا إذا صادق الموكل على الحساب المقدم منه — والموكل الذى يكلف الوكيل بالعمولة بالبيع ويكون قد أودع لديه البضاعة يظل مالكا لها طالما أنها لم تبع بعد « يراجع شرح القانون التجارى للدكتور محمد صالح جزء ١ ص ٣٣٧ بند ٢١٥، ٢١٦ وخاصة ص ٣٤١ » .

« وحيث عن مطالبة التركة بمطلوب المدعى فالثابت أنه لم يكن من بينهم تاجر إلا المدعى عليه السادس وأنهم عداه يقررون أنهم لا يعلمون عن هذا الدين شيئا ويلقون تبعته عليه ومحضر جرد التركة وظروف الدعوى تنادى على أنه يعلم بهذه الأمور خاصة وأن المورث توفى فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ وسار هو فى معاملته بعقد الاتفاق المؤرخ ٢٠/٢/١٩٥٣ بغير خلاف بين المدعى والمدعى عليه الأخير فى هذا الصدد كما كان المورث من قبل ولم يقطع المدعى حسابه مع التركة بل اتخذ من خطاب المؤرخ ١٤/٢/١٩٥٣ الصادر من المدعى عليه الأخير مدينا آخر فى حسابه مع التركة واستمر الوضع بينهما فيما استجد من معاملة بعد وفاة المورث بحكمها عقد ٢٠/٢/١٩٥٣ دون بيان حقيقى للموجود من البضاعة عينا بمقر الشركة حين وفاة المورث ومقداره وما تصرف

فيه المورث منها وحصل ثمنه أو بقي ذمات كما يمكن للمحكمة تحديد مركز المورث من المدعى وبالتالى تركته من بعده ثم الزام الورثة بالوفاء للمدعى بصافى هذا الحساب وذلك كله على ضوء ماقرره المدعى عليه صلاح عبد الله اللقاني بمحضر حصر التركة وسكوت المدعى عن تصفية موقعه من التركة بعد أن عهد للمدعى عليه الأخير « بصفته الشخصية » بالعملية خصوصا وقد أحجم المدعى عليه الأخير عن تقديم دفاتر الشركة ووجه المدعى عليهم ٢ و ٣ و ٧ إلى ١٥ دعوى الضمان له فلا سبيل إلى الفصل فى طلب المدعى للتركة أو دعوى الضمان إلا بتصفية حساب المدعى قبل التركة وقت الوفاء — وترتبا على ذلك كله لامعدى من ندب خبير حسابى لمباشرة المأمورية الموضحة بالمنطوق مع الزام صلاح عبد الله اللقاني بإيداع دفاتر وفواتير وكشوف المحل التجارى الخاص بالمورث قلم الكتاب عملا بالحق الخول للمحكمة بالمادتين ١٧ و ١٨ من قانون التجارة .

« وحيث ان المدعى طلب الزام المدعى عليه الأخير بالتضامن مع تركة المرحوم طه عبد الرحمن اللقاني بمطلوبه .

« وحيث عن منازعة هذا المدعى عليه بصفته الشخصية ومظهرها ماورد بخطاباته اللاحقة لخطابه الرقم ١٤/٢/١٩٥٣ « مستند ٣ و ٤ دوسيه » وما أثاره من دفاع وحاصل ذلك أنه أوفى ما عليه عن معاملته الناشئة عن الاتفاق المؤرخ ٢٠/٢/١٩٥٣ أما المطلوب من المرحوم طه عبد الرحمن اللقاني فلا وجه لالزامه به لخلو اتفاقهما من

الاشارة اليه ويتعين إذن مواجهة موقفه من الواقع ومن القانون .

« وحيث عن الواقع فان المدعى عليه المذكور هو الوحيد من بين الورثة الذى كان يعمل مع المورث فى التجارة كالنائب بمحضر حصر التركة الموقع عليه منه وعدم انكاره ذلك وانه بحكم هذه الصلة عليم ببواطن عملية الوكالة بالعمولة هذه التى سعى لدى المدعى حتى حصل على القيام بها إلى الحد الذى جملة يتحمل شخصيا بما هو مطلوب من عمه نتيجة لها وفقا لخطابه المؤرخ ١٤/٢/١٩٥٣ والذى لم ينكر صدوره منه والذى لا يمكن تجاهله رغم صراحته وان خلا الاتفاق اللاحق له بإيام والمؤرخ ٢٠/٢/١٩٥٣ من التزامه هذا أو الاشارة إلى هذا الالتزام . لأنه لم يكن ثمة من داع بالمدعى أن يعود — وييده دليل حاضر على تعهد المدعى عليه بوفاء المطلوب من عمه وما يستجد — فبشير فى الاتفاق وهو مخصص بتحديد التزام كل منهما بعد انتهاء العملية مع المورث لوفاته — إلى هذا المطلوب وبخاصة وأنه بعد أن يسلم فى صراحة بمحضر جلسة ٥/٦/١٩٥٥ « بأن الدين الذى على المورث هو حوالى ٨٠٠ ج بحسب ما يظهر من دفاتر المدعى وانه مسلم بما جاء بها » كما انه يحجم عن تقديم دفاتر المورث طه عبد الرحمن اللقاني فى غير موجب حتى يمكن تحديد موقف الورثة منه ومن المدعى ومن ثم فلا تلقى المحكمة بالا إلى منازعته التى لا سند لها من الواقع .

« وحيث عن القانون وعماد المدعى فى شأن خطاب ١٤/٢/١٩٥٣ وتجري عبارته فى يسر

ووضوح » أشرف بإبلاغكم قيايى بتصريف الشاي تعبتكم حسب ما كان متبعا مع والدنا المرحوم الحاج طه عبد الرحمن اللقاني مع رجائى بتحويل مطلوبكم من المرحوم والدنا الحاج طه لحسابنا الخاص مع ما يستجد... الخ »

« وحيث إن ايجاب المدعى عليه الأخير وقبول المدعى له وتمسكه به صدرا فى ظل القانون المدنى الجديد فهو الذى يحكم هذا الاتفاق فى مواده ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ منه والى لم يكن لها مقابل فى القانون المدنى القديم .

« وحيث ان المحكمة تسارع إلى استبعاد فكرة تحديد الالتزام عملا بالمادة ٣٥٢/٢ مدنى والى يجرى نصها على أنه « يتجدد الالتزام بتغيير المدين إذا اتفق الدائن مع أجنبى على أن يكون هذا الأجنبى مدينا مكان المدين الأصلي وعلى أن تبرا ذمة المدين الأصلي دون حاجة لرضائه أو إذا حصل المدين على رضاه الدائن بشخص أجنبى قبل أن يكون هو المدين الجديد » ذلك لعدم وجود اتفاق صريح من الدائن على ابراء المدين الأصلي أو أنه يمكن استخلاص التجديد من ظروف التعاقد — م ٣٥٤ مدنى — وبخاصة وأن ما ورد بمحضر حصر التركة لم يكن المدعى طرفا فيه أو موقعا عليه منه أو هناك ما يفيد أنه قبل صراحة أو ضمنا اخلاء مسئولية التركة من دينه » راجع الأعمال التحضيرية للقانون المدنى جزء ٣ ص ٢٤١ والجدول العشرى الثانى للمحكمة القسم المدنى . الحكم رقم ٤٨٣ ، ٤٧٧ ، ١/٤٨٢ ، ب ، ١/٤٨٣ ، ١/٤٨٩ ، ب .

« وحيث وقد انتفى تجديد الدين فهل هذه اناقة ناقصة ؟ »

« وحيث إن الانابة في الوفاء تتم إذا حصل المدين على رضا الدائن بشخص أجنبي يلتزم بوفاء الدين مكان المدين أى أنه يوجد أطراف ثلاثة — المنيب وهو المدين الأصلي والمناب وهو الأجنبي والمناب لديه وهو الدائن . فإذا اتفق على ابراء ذمة المنيب كان ذلك تجديدًا بتغيير المدين وكانت الانابة كاملة منع وقوع التزام المناب صحيحًا وتوافرت فيه الملاءة وقت الانابة — وتلك هي الصورة السابقة التي استبعدتها المحكمة لانتفاء مقوماتها — وإن كانت الانابة في الوفاء لا تنطوي على تجديد بالالتزام وهو ما يسمي بالانابة الناقصة كذا أمام التزام جديد واقع على مانيب المناب يضاف إلى الالتزام القديم الواقع على غاق المنيب ويكون للدائن مدينان عوضًا عن مدين واحد » راجع مادة ٣٦٠ / ١ و ٢ مدني . ومجموعة الأعمال التحضيرية جزء ٣ ص ٢٦٢ ومذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٤٩٨ المقابلة للمادة ٣٦١ ورسالة الدكتور جمال مرسى بدر في النيابة والتصرفات القانونية طبعة سنة ١٩٥٤ ص ١٧٢ و ١٧٣ والموجز للسنهورى بتد ٥٨٠ وما بعده والدكتور عبد الحى حجازى جزء ٣ طبعة سنة ١٩٥٤ ص ٨٨ و ٩٢ و ٩٣ . »

« وحيث إنه على ضوء ذلك كله ترى

المحكمة أن صلاح عبد الله اللقاني المدعى عليه السادس وأحد المدينين في التركة قد أضاف باعتباره منيبًا عن نفسه وبصفته الشخصية باعتباره منابًا . مدينًا جديدًا للمناب لديه الدائن فقام التزام جديد منه بصفته الشخصية بوفاء دين الدائن بجانب الالتزام القديم ويكون تبعًا لهذا التزامه صحيحًا ملزمًا له قانونًا ما هو بمستطيع منه فكذلك إلا بالوفاء أو الابراء .

« وحيث إنه متى كان ذلك وكان المدعى عليه المذكور ملزمًا بكامل دين المدعى ولم يقدم دليلًا على الوفاء ومنازعتة لا جد فيها فضلًا عن اعترافه بصحة سند دعوى المدعى قبله لما من شك في أنها قائمة على أساس قويم وحق الحكم له بما طلب قبله بصفته الشخصية .

« وحيث عن طلب الفوائد فهو في محله عملاً بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني كما أن المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة فيلزم بها المدعى عليه خاسر الدعوى عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات وأما عن طلب النفاذ المعجل فهو واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية وذلك بشرط الكفالة عملاً بالمادة ٤٦٧ مرافعات . »

(قضية طه مخلوف ضد ورثة المرحوم طه عبدالرحمن اللقاني رقم ٤٠ سنة ١٩٥٥ تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن سيام وإبراهيم ادريس وأحمد وجب القضاة) .

قضاء الإيجارات

٤٥٨

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤

- ١ - التكليف بالوفاء ، ضرورى لقبول دعوى الاخلاء .
 ب - التكليف بالوفاء ؛ تعلقه بذات النزاع .
 ج - التكليف بالوفاء ، مجوز التنازل عنه .
 مثال .

المبادئ القانونية

١ - التكليف بالوفاء يعتبر شرطاً أساسياً لقبول دعوى الاخلاء بسبب التأخير في الأجرة . فإذا خلت منه الدعوى وجب الحكم فيها بعدم القبول .

٢ - إذا كان المؤجر قد كلف المستأجر بالوفاء وإلا رفع ضده دعوى الاخلاء أمام قضاء الأمور المستعجلة ثم رفع الدعوى بالفعل أمام هذا القضاء ولم يحكم له بطلباته فليس له أن يستند إلى نفس ورقة التكليف بالوفاء في مقاضاة المستأجر بعدئذ على أساس التشريع الاستثنائى الخاص بالأماكن المؤجرة لأن تلك الورقة استنفدت أغراضها في الدعوى المستعجلة فأصبحت غير ذات موضوع ، ثم إن مقاضاة المستأجر بالطريق العادى جعلت له مندوحة في التأخير اعتماداً على ما تنقسم به الاجراءات العادية من طابع التيسير فهو قد يطمع في الحصول على نظرة المبصرة وفي

إمكانه تفادى الاخلاء بدفع الأجرة قبل الحكم نهائياً كما أنه قد يعقد الأمل على الطعن في الحكم الذى يصدر ابتدائياً باخلائه ، وهذه اعتبارات ذات شأن وخطر في مثل هذا النزاع لأن حكمة التكليف المنصوص عليه في التشريع الاستثنائى هي تلييه المستأجر إلى أن تأخيره في دفع الأجرة خلال مدة معينة سوف يؤدى حتماً إلى إخراجه من العين بحكم نهائى غير قابل للطعن بأي طريق ولا يشفع له في اتقاء هذا المصير إقباله على دفع الأجرة المستحقة بعد فوات الموعد المقرر .

٣ - يصبح التكليف بالوفاء حابط الأثر إذا تنازل عنه المؤجر صراحة أو ضمناً ومن قبيل التنازل الضمنى أن يعلن المؤجر عدم تمسكه بعقد الإيجار الذى على أساسه حصل الاعذار .

(القضية رقم ١٧٣٤ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة برئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود متصر ومحمد عبد المنعم الترابى وعلى جمال الدين عيسى القضاة) .

٤٥٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤

إخلاء لتأخير الأجرة ؛ عدم قبول الدعوى إذا رقت قبل اللنة القانونية .

المبدأ القانونى

في طلب الاخلاء لعدم وفاء الاجرة

بميرر مقبول فان ابطاءه لا ينشئ للمؤجر حقاً في الدفع بسقوط المطالبة لتعلق الأمر بالنظام العام ولكن السكوت يحسب على المستأجر كقرينة موضوعية تضعف موقفه في النزاع وتفيد أنه استأجر المكان بأجرة المثل منذ البداية .

٢ — إذا روعي في تحديد الأجرة أن المستأجر حق التأجير الباطني فلا يصح طلب التخفيض بحجة أن المستأجر لم يستعمل هذا الحق لأن عدم استعماله يرجع إليه وجده ولا تأثير له على قيمة الأجرة التعاقدية والقانونية .

(القضية رقم ٢٢٧٢ سنة ١٩٥٤ مدني كلي القاهرة بالهيئة السابقة) .

٤٦١

محكمة القاهرة الابتدائية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — تهرج الايجارات ، ينحصر له جزء من مقهى .
ب — انشاء دكان جديد . يتحقق بايجاده فلا .
ج — مكان مستحدث ، خضوعه لقانون الأماكن .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الشيء المؤجر عبارة عن جزء من مقهى فإنه ينحصر للتشريع الاستثنائي الخاص بالأماكن المؤجرة .

٢ — ليس المقصود بانشاء المكان مجرد إقامة البناء على وجه معين ، بل المقصود ألا

يجب على المؤجر الانتظار خمسة عشر يوماً بعد تكليف المستأجر بالوفاء . فإذا تعجل وأقام دعواه قبل انقضاء هذه المدة كانت الدعوى غير مقبولة لرفعها قبل الأوان ، ولا يؤثر في ذلك استمرار تخلف المستأجر عن الوفاء إلى ما بعد رفع الدعوى وانقضاء المهلة المذكورة لأن القانون حتم انقضاء هذه المهلة بغير وفاء وجعلها شرطاً من شروط صحة المطالبة . ولهذا تعين على المحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها لتعلق الأمر بأجراءات التقاضي المعتبرة من النظام العام .
(القضية رقم ١٦٤٢ سنة ١٩٥٤ مدني كلي القاهرة بالهيئة السابقة) .

٤٦٠

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — سكوت المستأجر عن طلب خفض الأجرة . لا يسقط حقه .
ب — أجرة . زيادتها للتأجير الباطني . الزيادة ملزمة .

المبادئ القانونية

١ — قعود المستأجر عن طلب خفض الأجرة والمطالبة بالفرق زمناً طويلاً لا يسقط حقه في الطلب ، ولكنه إن طال أمده وتضاءلت مبرراته يعتبر قرينة قوية على عدم جدية النزاع ودليلاً على أن الأجرة التعاقدية هي نفس الأجرة القانونية ، فإذا أبطأ المستأجر في المطالبة سنين عدداً ولم يبرر ذلك

تكون العين المؤجرة موجودة في الأصل
فتصبح موجودة بالفعل .

٣ — يترتب على ذلك أنه إذا كانت العمارة
التي يوجد بها المقهي منشأة من عشرات السنين
إلا أن الجزء المؤجر في المقهي لم ينشأ إلا
بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ فإن إجارة هذا
الجزء تخضع للمرسوم بقانون رقم ١٩٩ سنة
١٩٥٢ في خصوصية تخفيض الأجرة .

(القضية رقم ٢٨١ سنة ١٩٥٤ مدني كلى القاهرة
بالحكمة السابقة) .

٤٦٢

محكمة القاهرة الابتدائية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤

تمكين المستأجر من العودة . لا يكون إلا في حالة
الاخلاء للضرورة والاخلاء لهدم والبناء .

المبدأ القانوني

في تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧
لا يجاب طلب تمكين المستأجر من العودة
إلى العين التي أجبر على إخلائها إلا إذا كان
الاخلاء في الأصل بسبب الضرورة الملجئة
أو بسبب الهدم وإعادة البناء ، فإذا كان
مناط االخلاء سبباً آخر غير هذين —
كالتأجير الباطني — فإن دعوى التمكين
تسكون على غير أساس من القانون .

(القضية رقم ٢٣٦٦ سنة ١٩٥٤ مدني كلى
القاهرة بالحكمة السابقة) .

٤٦٣

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤

- ١ — إخلاء لهدم والبناء ، جائز قانوناً .
- ب — هدم وبناء . يجب أنهما في وقت معقول .
- ج — قعود عن الهدم والبناء . موجب للجزاءات
القانونية .
- د — هدم جزئي . يرض المالك للجزاء .
- ج — تعويض للمستأجر . عناصر التعويض .

المبادئ القانونية

١ — المادة الثانية هـ من القانون رقم
١٢١ سنة ١٩٤٧ أجازت إخلاء المستأجر
إذا أراد المالك الهدم وإعادة البناء بشكل
أوسع على شرط أن يشرع في الهدم خلال
شهر من تاريخ الإخلاء ويبدأ في البناء فوراً
وإذا كان للمستأجر حق العودة إلى إشغال
المكان المؤجر فضلاً عن المطالبة بالتعويض .

٢ — لا يكفي أن يشرع المالك في الهدم
قبل انقضاء شهر من الإخلاء بل يجب أن
يتم الهدم الكلي في وقت لا يجاوز ما تقتضيه
طبيعته ، ومتى تم ذلك وجب البدء في البناء
فوراً . وإتمامه في وقت معقول مع مراعاة
اشتغال المبنى الجديد على عدد من الأماكن
والمحال أكثر مما كان يشتمل عليه المبنى
القديم .

٣ — إذا قعد المالك أو تراخي في القيام
بواجباته دون سبب مقبول حق عليه التعويض
لسعيه في إخراج المستأجر دون مسوغ
قانوني واستوجب أيضاً عقوبة الغرامة

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الدعوى قد رفعت تأسيساً على التشريع الاستثنائي رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فإن حضور المدعى عليه لا يزيل البطلان الناشئ عن عيب في الاعلان متى دفع به منذ البداية . ومناط هذا النظر أن الشارع وسم ذلك التشريع بطابع فريد وميزه باجراءات خاصة لا تتصل بصوالح الأخصام قدر اتصالها بالنظام العام ، لذلك كان على المحاكم أن تقوم من تلقاء نفسها بتطبيق القانون في أصوله جميعاً على الوجه الذي يحقق مراد الشارع وحكمة التشريع ، ولما كان ذلك وكانت إجراءات التقاضي المقررة في المادة ١٥ من قانون الأماكن المؤجرة تحول دون الطعن في الأحكام الصادرة تطبيقاً له بأي طريق فإنه لا يصح إعمال المادة ١٤٠ مرافعات والقول بأن حضور المدعى عليه يزيل البطلان لأن علة زوال البطلان بالحضور هي أن تكون أمام الخصم الغائب فرصة الطعن على الحكم والتمسك في طعنه بالبطلان ، وهذه الفرصة غير متاحة أصلاً في المنازعات التي يكون الحكم فيها غير قابل لأي طعن ، فمن أعلنت إليه الدعوى إعلاناً باطلاً وسيلة له إلى منع صدور حكم نهائي عليه إلا الحضور في جلسة المرافعة والتمسك ببطلان الاعلان ولا يجوز في المنطق القانوني حرمانه من الفرصة الوحيدة المهيأة للدفاع عن حقوقه

المنصوص عليها في المادة ١٦ معدلة من القانون . ولا مندوحة عن تقرير هذه الجزاءات المدنية والجنائية كلما كان سبب الاخلاء هو الهدم وإعادة البناء حتى ولو كان المستأجر قد أخلى المكان بغير حكم توفيراً لإجراءات التقاضي وقصداً في الجهد والنفقات .

٤ - إذا اتضح أن المالك أحجم عن هدم البناء القائم وإزالته ، وأنه عمد إلى تقويته وإجراء إصلاحات فيه كما أنه اقتطع منه غرفتين وأحاطها إلى دكانين فإن تلك التصرفات تفيد عدوله عن فكرة الهدم والبناء وهذه مخبئة تكشف عن سوء نيته وتعرضه للجزاءات المدنية والجنائية .

٥ - يراعى في تقدير التعويض تشريد المستأجر من مسكن كان يستأجره بأجر واكس ، والاخلال بطمأنينته واستقراره ، وما تكبده من نفقات النقل وغيرها ، ويكون التقدير بصفة عامة عن الخسارة المادية والأدبية طبقاً للقواعد المقررة في القانون المدني .

(القضية رقم ٢٨٤٥ سنة ١٩٥٢ مدني بكلي القاهرة بالهيئة السابقة) .

٤٦٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٩ يناير سنة ١٩٥٥

١ - بطلان الاعلان ، لا يزول بحضور المدعى عليه في المنازعات المتعلقة بقانون الأماكن المؤجرة .
ب - ورقة الاعلان . بياناتها اتفاقية .

والتي إن قامت صدر الحكم ضده انتهائياً
ومعصوماً من أى سحب أو إلغاء .

٢٠ — للمدعى أن يرفع دعواه بصحيفة
تعلن على يد محضر طبقاً للقواعد المقررة في
قانون المرافعات وليس عليه أن يلتزم ضوابط
هذا القانون بصفة مطلقة دون الانتفاع
بالتيسير الذي أوجده له القانون الاستثنائي
إنما له أن يلائم بين الأمرين وتكون الاجراءات
التي يتخذها سليمة ومحقة للغاية متى كان من
شأنها تحقيق علم المدعى عليه بالطلبات
ومضمون النزاع .

(القضية رقم ٢٨٨٨ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة
بالمهية السابقة)

٤٦٥

محكمة القاهرة الابتدائية

١٢ فبراير سنة ١٩٥٥

المشاركة السكنية ، تتحقق بإقامة الأخوين اجداء .
انتقال أحدهما إلى محل آخر لا يغير من معناها .

المبدأ القانوني

١ — إذا قال المدعى عليهما في دعوى
الاخلاء بسبب التأجير الباطنى انهما شقيقان
استأجرا المسكن لإقامتهما معاً وتحرر عقد
الايجار باسم أحدهما فان هذا الفعل الذى
يؤيده الظاهر ويتمشى مع السير العادى للامور
لا يحقق مخالفة التأجير الباطنى بالمعنى الذى
يقصده القانون ولكنه يعتبر من قبيل المشاركة
السكنية المشروعة ولا يغير وجه المسألة
إذا ثبت أن أحد الأخوين انتقل الى مسكن

آخر بسبب ظروفه العائلية لان الاجارة
تعتبر معقودة لهما من بادىء الامر وقد تاب
من تحرر العقد باسمه عن أخيه وذويه نيابة
فعلية لها سند صحيح مما يجري به العرف
الاجتماعى .

(القضية رقم ١٧٣٤ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى
القاهرة بالمهية السابقة)

٤٦٦

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٩ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — إساءة استعمال العين المؤجرة . موجبة
للاخلاء .

ب — فعل الإساءة . يبرر الاخلاء أيا كان قائله .
ج — الإساءة . تتحقق بالاضرار المادية
والاضرار الادبية .

المبادئ القانونية

١ — إساءة استعمال العين المؤجرة بسبب
من الأسباب القانونية للاخلاء ، وليس من
اللازم أن يكون المستأجر هو الذى أساء
الاستعمال بطريق مباشر وبأفعال إيجابية
صادرة منه ، إنما يكفي أن يكون قد مكن
غيره بطريق المساكنة أو الاستضافة أو
التأجير الباطنى من إتيان الأفعال التى تعد إساءة
استعمال ، ومسئوليته الناشئة عن هذا التمكين
تتكافأ مع مسئوليته الناشئة عن أفعاله
الشخصية عند تقدير مبررات الاخلاء .

٢ — إذا كان المستأجر قد أسكن ابنه
في العين المؤجرة فاغتصب الابن إحدى

حجرات المنزل وأدخل تغييراً على بعض معالم العقار ودأب على مضايقة السكان بتصرفاته وحماقاته حتى هدد بعضهم بالإخلاء إيثاراً للعافية فإن هذه الأفعال كلها تعد إساءة استعمال مبررة لإخلاء المستأجر الأصلي ولا يعفيه من ذلك أن يكون وقت حصول أفعال	الإساءة مقيماً في جهة أخرى .
	٣ — الأضرار المادية التي تنشأ عن إساءة الاستعمال هي المبرر الفعلي لتقرير جزاء الإخلاء، وهذا المبرر يكون موجوداً كذلك في بعض حالات الأضرار الأدبية .
	(القضية رقم ٢٩٠٠ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة بالمئة السابقة) .

قضايا المحاكم الجزائية

٢ — قانون الجنسية خلا من أى نص يوكل هذا البحث وذلك التحقيق إلى وزارة الداخلية وحدها ويحرم المحاكم المدنية من ذلك . ومن ثم فإنه في كل دعوى يقصد مدعيها أن تبحث المحاكم المدنية توافر شروط الجنسية فيه وتحقق ثبوتها له تكون قطعاً دعوى مقبولة أمام المحاكم المدنية ، وتكون مختصة بنظرها .

المحكمة

« من حيث إن المدعى أقام دعواه على سند الوقائع التي تضمنتها صحيفتها الافتتاحية المعلقة في ٢١/٧/١٩٥٢ ملخصة في أنه ولد بمدينة الاسكندرية في ١٦/٧/١٩٢١ لأب عثماني (سوري) أقام بالقطر المصري منذ سنة ١٩١٢ حتى وفاته سنة ١٩٢٢ وأنه أى الطالب أقام بالقطر المصري منذ مولده سنة ١٩٢١ حتى الآن وبدأ حياته العملية بالالتحاق

٤٦٧

محكمة اسكندرية الابتدائية

الدائرة المدنية

٨ فبراير سنة ١٩٥٤

اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في توافر الشروط القانونية لطالب ثبوت الجنسية . شهادة الجنسية اعتراف من الحكومة بتوافر شرائطها .

المبادئ القانونية

١ — الشهادة الصادرة بالجنسية من وزارة الداخلية لا تنشيء الجنسية المصرية لشخص معين ، بل هي مجرد اعتراف من جانب الحكومة بتوافر شرائطها فيه ، وهذا الاعتراف إنما يبنى على ما تنتهي إليه الوزارة المذكورة ، إنما لا تستقل وزارة الداخلية بهذا البحث . وكلمتها فيه ليست نهائية ، بل يظل القول الفصل للمحاكم المدنية التي يدخل في اختصاصها تطبيق القوانين كافة عدا ما استثنى بنص صريح .

السنة انقضى دون أن تصله شهادة الجنسية ومن ثم فقد اضطر إلى رفع هذه الدعوى ضد وزارة الداخلية المدعي عليها يطلب الحكم فيها بثبوت الجنسية المصرية له مع إلزام الوزارة المعلن إليها بالمصروفات والأتعاب .

« ومن حيث إن الحاضر عن وزارة الداخلية دفع الدعوى بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظرها وقدم مذكرة بدفاعه وصمم على الدفع بملحظة ٢٥/١/١٩٥٤ حيث حجت القضية للحكم فيها .

« ومن حيث إن الحاضر عن وزارة الداخلية شرح الدفع المبدى منه بعدم الاختصاص على الوجه الثابت في مذكرته فقال بان المدعي يزعم انه من الرعايا العثمانيين دون ان يتقدم بسند رسمي يدل على ذلك كما أنه لم يتقدم بما يثبت اقامته والده بمصر من قبل ٥ نوفمبر ١٩١٤ حتى تاريخ وفاته سنة ١٩٢٢ وذلك طبقاً لما يشترطه قانون الجنسية الصادر برقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ وان وزارة الداخلية لعدم استكمال هذه الشروط رأت ان حالته لا تؤدي إلى الاعتراف له بالجنسية المصرية وبالتالي إلى تسليمه الشهادة الدالة على ذلك واعتبرت حالته حالة تجنس تستدعي استصدار مرسوم بمنحه الجنسية المصرية ثم قالت المذكرة انه ازاء انقضاء مدة السنة على تقديم الطلب من جانب المدعي باستلام الشهادة الدالة على جنسيته دون استلامها فان مؤدى هذا وطبقاً للمادة ٢٠ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ يكون طلبه قد رفض وان جوهر دعواه الحالية يتضمن طلباً بالغاء قرار إداري صادر من وزارة الداخلية في حدود اختصاصها المقرر بقانون الجنسية وهو ما يخرج عن ولاية المحاكم المدنية

بمكتب هيوارت وبريدسون وينوبى المحاسبين القانونيين بالاسكندرية ثم انتقل منه منذ سنة ١٩٢٧ إلى وظيفة رئيس حسابات شركة النيل المنسوجات بالاسكندرية حيث ما زال يعمل للآن ثم قال في الصحيفة أنه عومل سنة ١٩٤٠ بقانون القرعة العسكرية المصري فضلاً عن أن أعمامه الأشقاء مصريين ويحملون الشهادات الدالة على ذلك من وزارة الداخلية وأنه تقدم في ١٩ يوليو سنة ١٩٤٢ إلى محافظة الاسكندرية بطلب تسليمه شهادة تدل على جنسيته المصرية وأرفق بطلبه المذكور جميع المستندات اللازمة والمؤيدة لأحقته لها وعمل عن الطلب ملف رقم ك ٧٠٠٨ بادرة الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية كما قام بدفع الرسوم المطلوبة عن استخراج الشهادة وقدرها خمسة جنيهات مصرية بتسريح ١٩/٧/١٩٤٢ وأنه منذ ذلك الوقت لم يأل جهداً في موالاة طلبه واستعجال وزارة الداخلية لتسليمه الشهادة المطلوبة إلى أن صدر قانون الجنسية الجديد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ في ١٣/٩/١٩٥٠ فأصدرت وزارة الداخلية منشوراً تضمن اعتبار الطلبات السابقة على صدوره كأن لم تكن واستلزم من ذوى المصلحة أن يتقدم بطلب من جديد على الاستمارة المعدة لذلك الغرض فسارع وقدم الاستمارة الجديدة في ٢٨/١/١٩٥١ وعمل هذا الطلب الجديد ملف رقم ٢٣/٣٣/٤٦٧ ثم انتظر أن ترد إليه شهادة الجنسية في خلال سنة من تاريخ تقديمه الطلب طبقاً للمادة ٣ من القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ ولكن ميعاد

واختصاصها طبقا للمادة ١٨ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات .

« ومن حيث ان النيابة العمومية قدمت مذكرة بوجهة نظرها انتهت فيها إلى طلب رفض الدفع بعدم الاختصاص وقالت فيها ان المدعي لم يرفع دعواه بطلب الزام وزارة الداخلية بتسليمه شهادة بجنسيته المصرية ولم يرفع دعواه بالطعن في قرار وزير الداخلية الصادر برفض اعطائه الشهادة بانقضاء سنة على تقديمه الطلب الخاص بها وانما هو يطلب فيها الحكم له بثبوت جنسيته المصرية لتوافر شرائطها قانونا فيه وأضافت ان الشهادة الصادرة من وزارة الداخلية لا تنشيء الجنسية المصرية لشخص معين بل تشهد فقط بتوافر شرائطها فيه طبقا لقانون الجنسية وبمعنى آخر ان الشهادة لا تؤدي إلى غرض سوى الاعتراف بالحالة القانونية الثابتة لشخص معين وهي في ذاتها لا تكسبه ولا يمكن أن تكسبه حقا ليس له أو لم تتوافر فيه شرائط اكتسابه إذ مسائل الجنسية كما قالت محكمة النقض في أحد أحكامها ليست من اطلاقات الحكومة حتي يصح القول بان الفصل فيها هو فصل في أمر من الأمور المتعلقة بسيادة الدولة (نقض ١٥ / ٥ / ١٩٥٠ محاماة س ٣١ ص ٧٤٧) وأضافت النيابة انه لانص في القانون يحول دون اختصاص المحكمة المدنية بنظر دعاوي الجنسية وان كون قيام علاقة وصلة بين الجنسية وبين القانون العام لا ينفي اختصاص الحاكم بنظرها وان المشرع المصري قد ادخل الجنسية في الحالة المدنية للأشخاص طبقا للمادة ١١ منه واستندت

مذكرة النيابة في تبرير وجهة نظرها إلى ان معهد القانون الدولي في اجتماعه في اكسفورد سنة ١٨٨٠ قد الحق مسائل الجنسية بحالة الأشخاص المدنية وادخالها بالتالي في نطاق القانون الدولي الخاص وانه قد جرى العمل في فرنسا قبل إصدار قانون الجنسية الفرنسية سنة ١٩٤٥ على استناد المنازعات التي تقوم بشأن الجنسية إلى المحاكم المدنية وان مجلس الدولة نفسه في فرنسا كان يوقف المنازعات المتعلقة بالجنسية في القضايا المطروحة عليه حتى تفصل فيها المحاكم المدنية استنادا إلى أن الجنسية ليست سوى عنصر من العناصر المكونة للحالة المدنية فلما صدر قانون الجنسية الفرنسية سنة ١٩٤٥ نص صراحة على اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في مسائل الجنسية .

« ومن حيث انه يبين من مراجعة قانون الجنسية الصادر سنة ١٩٢٩ وقانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والمعدل بالقانون ١٩٤ سنة ١٩٥١ يتضح انه بالنسبة للجنسية (دون المتجنس) قد تضمنت جميعها شروطا معينة متى توافرت في الشخص أصبح مصريا وهو يصبح مصريا لابناء على منح وزارة الداخلية له هذه الصفة « أسوة بالمتجنس » ولا بناء على صدور حكم له بها بل بناء على توافر الشرائط القانونية فيه . والشهادة الصادرة بالجنسية من وزارة الداخلية لا تنشيء الجنسية المصرية لشخص معين بل هي مجرد اعتراف من جانب الحكومة بتوافر شرائطها فيه وهذا الاعتراف إنما ينشئ على ما تنتهي إليه الوزارة المذكورة من بحث توافر الشرائط القانونية من طالب الشهادة

على ضوء مستنداته انما لا تستقل وزارة الداخلية بهذا البحث وكميتها فيه ليست نهائية بل يظل القول بالفصل للمحاكم المدنية التي يدخل في اختصاصها تطبيق القوانين كافة عدا ما استثنى بنص صريح فلها أن تخرج من المستندات نتيجة غير ما انتهت إليه وزارة الداخلية منها وإذا ما أصبح الحكم نهائيا كان الحكم سند الجنسية المصرية الذي لا مطعن عليه والواجب الاحترام وفي هذا يقول حكم حديث صادر من محكمة النقض الدائرة الجنائية « الجنسية المصرية إنما تثبت بحكم القانون لمن تتوافر فيه احدى الحالات التي نص عليها قانون الجنسية والمحكمة هي المختصة أخيرا بالفصل في توافرها دون أي تقييد بشهادة وزارة الداخلية » (نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ محاماة س ٣٤ ص ٢١٨) .

« ومن حيث إن كل الشبهة التي قد تكون أحاطت بالأمر وبمدي اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في مسائل الجنسية هو ما ورد بقانون الجنسية رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ المعدل بقانون رقم ١٩٤ سنة ١٩٥١ في المادة ٢٠ منه انه « لوزير الداخلية ان يعطى كل ذي شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض بمقتضى قرار منه وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية ويكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية ما لم يبلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية « ذلك ان هذا النص قد يعتبر حجية قانونية للشهادة الصادرة بالجنسية ليس للمحاكم أن تعقب عليها وان هذه الحجية تظل لاصقة بالشهادة ما لم تناخ الشهادة بقرار

مسبب من وزير الداخلية .
« ومن حيث إن هذه المادة قد انتهت بالفقرة التالية « ويجب أن تعطى الشهادة لطالبا خلال سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر وزير الداخلية في حالة الامتناع عن اعطائها في الميعاد المذكور رفضا للطلب ولن يرفض طلب حق التنظيم والظعن أمام الجهات المختصة » .

« ومن حيث إنه بامعان النظر في هذا النص يتضح أن وزير الداخلية لا يعطى الشهادة أو يرفض اعطائها إلا « بعد التحقق من ثبوت الجنسية » فالشهادة إذن مسبقة بمرحلة منفصلة عنها وهي بحث توافر شروط الجنسية في طالب الشهادة .

« ومن حيث إن قانون الجنسية القديم أو الجديد قد خلا من أي نص به يترك كل أمر هذا البحث وذلك التحقيق إلى وزارة الداخلية وحدها ويحرم المحاكم المدنية من ذلك ومن ثم فانه في كل دعوى يقصد مدعيها أن تبحت المحاكم المدنية توافر شروط الجنسية فيه وتحقق ثبوتها له تكون قطعا دعوى مقبولة أمام المحاكم المدنية وتكون مختصة بنظرها والقول بغير ذلك معناه التسليم لوزارة الداخلية وحدها بحق البحث في انطباق شروط قانون الجنسية على شخص ما هو يتعارض مع نصوص قوانين الجنسية ويهدمها من أساسها إذ يصبح الأمر من إطلاقات الإدارة وهو ما رفضت محكمة النقض اقراره بالحكم الذي أشارت اليه النيابة في مذكرتها والمحت إليه فيما سلف من أسباب .

« ومن حيث إنه ترتيبا على ما تقدم فإن الحجية المشار إليها في المادة ٢٠ منها قاصرة على

الشهادة إذا صدرت أما إذا لم تصدر فلاحجية لقرار الرقض في ذاته ولو صدر بطريق الامتناع عن إعطاء الشهادة لجواز أن يبنى قرار الرقض على تفسير خاطيء لنصوص قانون الجنسية من جانب المختصين في وزارة الداخلية أو تغير خاطيء لمستندات طالب الجنسية أو لمجرد التعتت أو الإهمال .

« ومن حيث إن هذه المحكمة ترى أنه بالنسبة لحجية الشهادة ذاتها فيما لو صدرت فإن هذه الحجية إنما تكون مقصورة على حالة ما إذا كان هناك نزاع بين من صدرت له الشهادة والغير بشأن حقيقة ثبوت الجنسية له الأمر الذي قد يتضرر من نتائج القانونية هذا الغير في هذه الحالة فقط يتعين على المحاكم احترام الشهادة كدليل على توافر الجنسية في حاملها فقط حتى يلغى قرار من وزير الداخلية وقد قصد بهذا النص توفير نوع من الاحترام لدلول تلك الشهادة أما إذا لم تصدر الشهادة أو إذا لم يتقدم طالب الجنسية إلى الداخلية بطلب لاستخراج الشهادة ولجأ إلى المحاكم يستصدر حكمها بثبوت جنسيته فإنه لا يحول دون نظر الدعوى أن يكون قد انقضى سنة على تقديم الطلب لوزارة الداخلية إن كان قد تقدم ومن حق المحاكم نظر الدعوى والفصل في توافر الشروط القانونية لطالب ثبوت الجنسية أى المدعى لأن البحث في توافر هذه الشروط مسألة تخضع لتطبيقه نصوص قانونية على ضوء المستندات المقدمة دون مانص يحول دون المحاكم المدنية وتطبيق هذه النصوص شأن أى نصوص قانونية أخرى .

« ومن حيث إنه واضح من مطالعة صحيفة الدعوى أن المدعى وإن كان قد ذكر تطور إجراءات طلبيه المقدمين للمدعى عليها بشأن تسليمه شهادة الجنسية المصرية فأنما كان ذلك منه لبيان موقفه وموقف المدعى عليها منه وهو في طلباته لم ينص على وزارة الداخلية موقفها ولم يطعن في قرارها الصادر بطريق الامتناع عن اعطائه الشهادة في ميعاد السنة ولكنه وقد يئس من الحصول على شهادة بحقه في الجنسية المصرية من وزارة الداخلية انما لجأ إلى محاكم البلاد ليثبت عن طريقها وبحكم يحصل عليه أنه ممن توافرت فيه شرائط القانون ليعتبر مصرى الجنسية ومن ثم يكون تخريج المدعى عليها لطلبات المدعى على أنها طعن في قرار وزير الداخلية بعدم اعطائه شهادة الجنسية المصرية انما هو تخرج لا تحتمله طلبات المدعى ويكون الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على هذا التخرج يتعين الرقض ولا سند له من القانون » .

(قضية زكى ايدى ضد السيد وزير الداخلية رقم ١٣٩٦ لسنة ١٩٥٢ برئاسة عضوية السادة الأساتذة فهمى غانم وإبراهيم الديوانى وعبد العروسى القضاة) .

٤٦٨

محكمة اسكندرية الابتدائية

٣ ابريل سنة ١٩٥٤

١ — قرار النقابة في شأن الخلاف على تقدير الاتهاب بمثابة حكم غير واجب النفاذ .

ب — صلاحيته لاتخاذ الاجراءات التحفظية بمقتضاه .

المبادئ القانونية

١ — الخلاف بين المحامي وموكله عن

الأنعاب غير المتفق عايتها كتابة بين الطرفين يعتبر متى عرض أمره على مجلس النقابة — منازعة قضائية — والقرار الذي يصدر من مجلس النقابة في شأن هذا الخلاف يكون له قوة الحكم الغير الواجب النفاذ — ويكون واجب النفاذ بعد مضي المواعيد المقررة في القانون للطعن فيه — أو بعد صدور قرار من غرفة المشورة بالتنفيذ العاجل .

٢ — القرار الصادر من مجلس النقابة بتقدير الأنعاب يكون أداة صالحة لاتخاذ الاجراءات التحفظية بعد أن يذيل بصيغة التنفيذ — وذلك لصدوره من جهة قضائية مختصة لها ولاية في اصداره .

المحكمة

« حيث إن المحكمة استبانت من استقراء أوراق الدعوى حصيلة وقائعها واستمعت لما استند اليه الطرفان من الأدلة الواقعة والحجج القانونية ثم تداولت فيما انتهيا اليه مترسمة ما أوحى به قانون المرافعات في الفصل الأول من الباب العاشر من كتابه الأول .

« وحيث إن الاستئناف رفع وأعلن محددات الأجل المضروب للمثول أمام المحكمة واشتملت صحيفة افتتاحه على جميع البيانات الموضحة للحكم المستأنف وأسباب الاستئناف وأسانيده وقيد بالجدول قبل موعد الجلسة المحددة لنظره وفقا لما نصت عليه المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧١

و ٧٢ من قانون المرافعات و ١١٨ فقرة أولى و ٤٠٥/٢ من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ المعدل لبعض مواده فقد وقع صحيحا وتم وفقا للحدود العادية التي رسمها القانون .

« وحيث ان المستأنف أوجز القول في ان المستأنف ضده الأول من التجار ومتعهدي توريدات الحكومة اعتاد ان يعهد للمستأنف بوصفه محاميا مباشرة قضايا مدنية وجنائية وما يستتبعها من تحقيقات جنائية أمام النيابة وغيرها ولم يتفقا على انعاب لكل منها فلما تحاسبا عنها اختلفا في تقديرها فولى وجهه شطر نقابة المحامين الفرعية بالاسكندرية يطلب منها احتساب ما يستحقه انعابا عن كل عملية تولاهما فقامت باعلان المستأنف عليه الأول ليمثل امامها وليترافع في الطلبات الموجهة ضده مشافهة وتسطيرا فأعرض عن دعوتها فقدرت له ما يتفق ومجهوداته في أمر تقدير حوى عديد طلباته فاستصدر من قاضي محكمة العطارين أمرا بوضع الصيغة التنفيذية عليه وفقا للمادة ٤٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ محاماة ولما كان قد كسب لوكله قضية ضد وزارة الصحة واقاده منها بمبلغ ١٤٠٠ ج وحقه ممتاز عليه وفقا للمادة ٤٩ من القانون المرمي اليه فقد قام بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير على هذا المبلغ بمقتضى أوامر التقدير الصادرة لصالحه بعد أن أعلن موكله قانونا وابلقه نيا الحجز وفقا للمادة ٥٥١ مرافعات فتظلم للقاضي المستعجل مستنجرا بعدم الاعتداد بالحجز تأسيسا على أن امر تقدير النقابة لا يعتبر حكما وانه مجرد ورقة لاقية لها في نظر القانون كما نظم

النقابة لما لأعضائه من خبرة في ممارسة المهنة وتقدير معايير أعمال أفرادها في محيط القوا فيه الواقع وعجموا عود ماسار بينهم عرفا مألوفاً وتقويماً عادلاً

« وحيث إن دستور سنة ١٩٢٣ يرتب في مواده ٣٠ و ١٢٥ و ١٢٦ جهات القضاء ويحدد اختصاصها بقانون فكل هيئة يضمنى عليها ولاية الحكم في نوع معين من الأقضية تتولي سلطتها القضائية وفق مرسومها لها قانون تصدرها شأنها في ذلك شأن المحاكم العادية ولأحكامها قوة متعادلة معها مادامت قد انعقدت في الحدود الموضحة لها اعتماداً على ما لوحظ في توافر الضمانات فيها من كفاية وثقة وتخصص ويسر في الفصل برفع عن كاهل القضاء العادي مشقة بحوث قد تنتهي ودياً أو تبسط له إذا طرحت أمامه فيتخذ منها مشكاة يستهدي بها في قضائه .

« وحيث إن المشرع لم يسن قانون المحاماة عبثاً حتى ينزع من نصوصه ما لها من قوة أوجب حصاتها حتى لا تضيق الحكمة منها فنقابة المحامين تعتبر دون شك نوع من أنواع المحاكم المختلفة مشكلة بقانون خاص ذي اجراءات خاصة مسند إليها اختصاص معين في خصومات محدودة فهي هيئة ذات اختصاص قضائي منظمة بحكم القانون لها سلطة قضائية فيما تمسك من ولاية الحكم في تقدير الأنعاب بين فئة معينة من الناس وما يقوم بينهم من معاملات .

« وحيث إنه متى اسبغ المشرع على جهة من الجهات سلطة قضائية وولاية

في أوامر التقدير ذاتها أمام المحكمة الكلية فسايره قاضي الأمور المستعجلة واعتبر أمر التقدير عديم القيمة لا يرقى لمرتبة الحكم الغير تنفيذي في عرف القضاء ونظام التشريع وانتهى إلى أن الحجز كان يجب ان يصدر به اذن من القاضي . ولما كان هذا الحكم لم يصب في قضائه لم يستكن اليه المستأنف أو يرضاه وسارع يستأنفه مجمعا ركائز أسباب استئنافه في محور تدريجي صهره في بودقة من البحوث الفقهية خرج منها إلى القول بأن أوامر تقدير نقابة المحامين تعادل في نظر القانون الأحكام الابتدائية الغير مشمولة بالنفاذ والتي تصبح نهائية إذا لم يطعن فيها في اليعاد والتي أجاز المشرع لحاملها في الفقرة الثانية من المادة ٥٤٥ مرافعات أن يوقع بمقتضاها حجز مالمدين تحت يد الغير بغير إذن من القاضي إلى ان تنتهي مواعيد التظلم في أمر التقدير أو يفصل في التظلم بالتأييد أو الالغاء أو التعديل .

« وحيث إن قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ المنظم لشئونها أسند لمجلس نقابة المحامين سلطة تنظيم مواردها ومن بينها حسم الخلاف بين المحامي وموكله على ما يستحقه من أتعاب لقاء ما بذله من مجهود إذا لم تحكم علاقتهما مشاركة مسطورة توثقهما وتكون شريعة لهما لا يجوز لأحدهما نقضها ولا تعديلها الا باتفاقهما أو للأسباب التي يقررها القانون فنص في المادة ٤٤ منه على أنه عند عدم وجود اتفاق كتابي تقدر أتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل بمعرفة مجلس

مشروعة ولجأ لها متخصصان ممن تحمي حقوقهم مترسمين اجراءاتها وانعقد مجلسها انعقاداً مشروعاً أمه قضائها واستمعوا لدفاعهما فأصدروا قراراً بما استقر عليه رأيهم فهو وان سمي لفظاً قراراً أو امراً فإنه لا يعدو ان يكون في حقيقته حكماً فعلاً له أثره ومظاهره ابتداءً وينحصر لمواعيد واجراءات متى مرت مراحلها اصبحت نهائياً له حجية التنفيذ التام كغيره من الأحكام .

« وحيث إنه بمقتضى قانون المحاماة يعتبر كل خلاف بين المحامي وموكله عن الأنعاب غير المتفق عليها كتابة منازعة قضائية متى عرضت على مجلس نقابتها والقرار الذي يصدر منها يكون له قوة الحكم الغير واجب التنفيذ إلا بعد مضي المواعيد المقررة للطعن فيه أو صدور قرار من غرفة المشورة بالتنفيذ العاجل ويصلح بداية أداة صالحة لاتخاذ الاجراءات التحفظية فالمجلس من هذه الناحية محكمة دنيا تعلوها أخرى عليا (غرفة المشورة) التي تعتبر محكمة استئنافية لهيئة قضائية ابتدائية وترتبط على ما تقدم تكون أوامر التقدير الصادرة من لجنة الاسكندرية لنقابة المحامين لصالح المستأنف ضد المستأنف ضده الأول صدرت من جهة قضائية خصها القانون بالبت في ذلك وذيلت بالصيغة التنفيذية وفقاً للقانون وأضحى المحامي بموجبها دائماً لموكله له الحق في الحجز بها حجزاً ملديته تحت يد المستأنف ضده الثاني .

« وحيث إن القاعدة الأصلية وفقاً للمادة ٥٤٥ من قانون المرافعات انه إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو كان دينه غير معين

المقدار فلا يجوز الحجز إلا بأمر من قاضي الأمور الوقفية بالحكمة التابع لها المدين باذن فيه بالحجز وبقدر دين الحاجز تقديراً مؤقتاً . « وحيث إن الاستفادة من صراحة هذا النص أن المحكمة في استئذان قاضي الأمور الوقفية هو تقدير دين الحاجز تقديراً مؤقتاً يخضع للتظلم فيه والأمر الصادر من نقابة المحامين قد قدر الدين تقديراً معلوماً في حدود اختصاصه فليس له أن يمسه أو يحاول إعادة النظر فيه لما في ذلك من استلاب مجلس النقابة وغرفة المشورة اختصاصهما وعليه أن يتخذ من ظاهره متى استوفى شكله قانوناً قربنة قانونية على سلامته واحتساب التقدير البادي أمامه معلوماً فجال مناقشته والتصدي له أمام غرفة المشورة وجدها لا لتوقيت التقدير ولكن لتمحيصه والفصل في تقديره تقديراً نهائياً عند الطعن فيه ومادام أن القرار يقوم مقام حكم غير واجب النفاذ والدين الثابت به معين المقدار فلا حاجة إلى الإذن أو رفع قضية بصحة الدين وللمحامي أن يتخذ بموجبه إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير تحوطاً لحقوقه حتى يبت فيها نهائياً والقول بغير ذلك يترتب عليه اشتراك هيئتين قضائيتين في الهيمنة على تقدير مجلس النقابة وهذا اضطراب وتناقض يسمو عنه المشرع ويجلو موقف التخريب السليم الذي انتهت إليه المحكمة .

« وحيث إن القانون أوجب على المحامي إعلان موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه مما يجعله بعد تمام هذا الاجراء واستكمال

فيها أمر به فلا يملك القاضي المستعجل التعرض للأمر والحد من قوته القانونية بالحكم بعدم الاعتداد بالحجز المتوقع في يوم ١٦ من شهر يناير من عام ١٩٥٤ وبالأذن للمستأنف عليه الأول في قبض دينه من المحجوز لديه لما في قضائه من مجانبة للقانون تصويبها في إلغائه وتحميل المستأنف ضده الأول المصروفات وأنعاب المحاماة عن الدرجتين هدياً بقضاء المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات فله فيهما جزاء الغارم .

(قضية الأستاذ بهجت بلول الحامى ضد الحاج ياقوت عبده محمد وآخر رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٤ مدنى مستأنف رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود الشيخ وأحمد شوقي وحلمد بسيونى القضاة) .

٤٦٩

محكمة القاهرة الابتدائية

الدائرة المدنية

١٥ يناير سنة ١٩٥٦

المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسوم التسجيل ورسوم الحفظ المملية بالنواين ٨٠ لسنة ١٩٤٦ . ٦٤ لسنة ١٩٤٦ ؛ ٦٣ لسنة ١٩٤٨ ؛ ٧٤ لسنة ١٩٤٩ .

المقارنة بينها وبين المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم الوثائق في المواد المدنية .

الطريق إلى الطعن بالممارسة في كل من أمر التقدير الصادر من مصلحة الشهر العقاري ؛ وقاعة الرسوم الصادرة من المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ معدلاً

بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ حين أحال في

مواد الشهر العقاري إلى تطبيق الأحكام

الواردة في قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠

لما أوجبه القانون منضوياً في حكم السندات التنفيذية التي أدمجها المشرع طبقاً لنص المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات في الأحكام والأوامر والعقود والأوراق الأخرى التي يعطيها القانون هذه الصفة ومن بين الأخيرة تعييناً أمر التقدير مجرداً عن كل اعتبار تمشياً مع الداعين لانتزاعه وصفية الحكم نزولاً على الظاهر من جمود نص المادة ٥٤٥ مرافعات وخلافاً للبادئ من نصته واحتلاله قوة الحكم كالمستظهر من روح المادة ٥٤٧ مرافعات حين نصت على أن ورقة الحجز تشمل على البيانات الآتية : (أ) صورة الحكم أو السند الرسمي الذي يوقع الحجز بمقتضاه . (ب) أو إذن القاضي بالحجز أو أمره بتقدير الدين فاستثناء وجوب الحصول على إذن القاضي انصب على حالتين أوردتهما متساويين هما الحكم والسند الرسمي فحكمهما تبعاً لذلك متانلاً في الاستثناء .

« وحيث إنه مهما قيل فقهاً أو تفسيراً أو اجتهاداً فإن ما أقدم عليه المستأنف لا ضير فيه ولا خوف منه فالمستفاد من المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات أن الحجز لدى الغير في الواقع ما هو إلا إجراء تحفظي بحت مقصود به مجرد حبس أموال المحجوز على ماله وديونه في يد الغير ومنع المحجوز لديه من تسليمها أو الوفاء بها لأن مرحلة التنفيذ الفعلية إنما تكون حين يطلب الحاجز قبض حقه بالفعل ويأخذ الإجراء الذي يؤدي إلى استيفائه من المال المحجوز عليه .

« وحيث إنه ما دام أن مجلس النقابة لم يتخط حدوده ولم يخرج عن حدود ولايته

لسنة ١٩٤٤. فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها ورددها والمنازعة فيها لم تكن إحالته مطلقة من كل قيد عامة غير مشروطة بشرط ، بل كانت إحالة مقيدة بقيود مشروطة بشروط هي التي عبر عنها في صدر المادة التاسعة منه بعبارة « مع مراعاة ما يأتي » وأنه من هذه القيود ومن تلك الشروط مانص عليه من أن المعارضة تحصل أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية الشهر المختصة .

٢ — إن قول الشارع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ إن المعارضة تحصل أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية الشهر المختصة يجب أن يفسر تفسيراً مستقلاً عن أحكام المادة السابعة عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وأنه إذ كان الشرط المتقدم المذكور من نص المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ نصاً عاماً ، فقد وجب الرجوع في تفسيره إلى القواعد العامة في قانون المرافعات والتي من مقتضاها أن المعارضة ترفع بصحيفة مستوفية شروطها يعلنها المعارض إلى خصومه .

المحكمة

حيث إنه بصحيفة معلنة بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أقام كل من : (١) الدكتور فؤاد رزق الله . (٢) المهندس جوزيف رزق الله . (٣) فيكتور بابا رزق الله . (٤) فلورا رزق الله .

(٥) ايون رزق الله - الدعوى رقم ٣٧٦٠ سنة ١٩٥٤ مدني كلي القاهرة ضد المدعي عليهم قائلين موضوعاً لها إنه بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أعلن أولهم على يد محضر بناء على طلب المدعي عليه الأول بصورة من من أمر تقدير بالرسوم التكميلية المستحقة لخزانة مكتب الشهر العقاري وبه كلف المعلن إليه أداء مبلغ ١١٠ م و ٥٧٢ ج قيمة الرسوم التكميلية ورسم أمر التقدير ورسم الاعلان وأنه ورد في ذلك الأمر أنه بعد الاطلاع على المحرر الذي تم شهره برقم ١٠٣٩٨ سنة ١٩٥٢ وأنه إذا كان المحرر الذي صدر بسببه ذلك الأمر محرراً لصالح المدعين جميعاً — وليس لأولهم وحده — فإنهم يعارضون فيه وإنهم يقيمون معارضتهم على ما يأتي :

أولاً — أنه لم يبين في أمر التقدير سنده من القانون .

ثانياً — أنه إذ استفسر أول المعارضين عن الأساس الحسابي الذي أقيم عليه أمر التقدير المعارض فيه استبان أن مكتب الشهر العقاري قد افترض أن المبيع ليس أرضاً قضاء بل يعتبر في نظره مبنى تاماً يفرض عليه رسم خاص عدا الرسم المستحق على الأرض القضاء .

ثالثاً — أن أساس تقدير الرسوم النسبية وفقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ هو القيمة المذكورة في المحرر فإن رأي مكتب الشهر أنها أقل من القيمة الحقيقية قدرها وفقاً للأسس التي بينها نفس المادة وإن تلك الأسس لا تطبق إلا عند الشك وإن قيمة العقار قد ذكرت في المحرر ووافق عليها

مكتب الشهر الكائن في دائرته العقار المتصرف فيه فجاه تقديره سائيا صحيحا مطابقا للقانون .

رابعا — انه لا يسوغ بعد قبول القيمة المذكورة بالمحرر العدول عنها بعد تمام شهر المحرر بمدة إذ طالما أن العمل قد تم صحيحا وفقا للقانون فإن محاولة مصالحة الشهر العقاري العدول عنه إنما تكون محاولة مردودة عليها لان من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه .

خامسا — انه إذا ثبت أن البائع لم يملك العقار محل التصرف إلا بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وان عقد شرائه صريح في أن المبيع له أرض قضاء ضمن كتلة المساكن لم يربط عليها مال وان المحرر موضوع هذه الدعوى قد صدر بدوره بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وشهر بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ كان ذلك دليلا على انه لم يكن في وسع أحد ابتداء البناء إلا منذ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ فإذا كان ذلك وكان المحرر موضوع هذه الدعوى قد شهر بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فإن المدة بين التاريخين وهي شهر ونصف لا تتسع لإقامة بناء كامل على الأرض المبيعة .

سادسا — انه يبدو لهم ان مكتب الشهر العقاري قد عين البناء بعد اتمام المحرر في حين كان ينبغي تقدير الرسوم وقت اجراء المحرر وعلى أساس حالة العقار المبيع في ذاته .

ثم خلصوا قائلين انهم من أجل ذلك يطلبون القضاء بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء أمر التقدير المعارض فيه —

الصادر من الأستاذ حسنين زكي توفيق الأمين المساعد لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بالقاهرة والمعلن إلى أولهم بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٥٤ واعتباره كأن لم يكن مع الزام المعارض ضدهم المصاريف ومقابل اتعاب المحاماة .

« وحيث إنه بجلاسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٥ دفع الحاضر عن المعارض ضدهم بعدم قبول المعارضة شكلا فلما كان يوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٥ تقدم إلي قلم كتاب هذه المحكمة كل من (١) جوزيف رزق الله (٢) ماري رزق الله (٣) فكتوريا رزق الله (٤) ايغون رزق الله (٥) فلورا رزق الله حيث قرروا في قلم كتاب بما حاصله انه بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أعلن الدكتور فؤاد رزق الله — من دونهم — بأمر تقدير ، وانهم باعتبارهم من أصحاب الحق في العقار موضوع العقد المشرع يعارضون في أمر التقدير الذي لم يعلن اليهم بعد — ثم كرروا سببا لمعارضتهم ما تضمنته صحيفة افتتاح الدعوى رقم ٣٧٦٠ سنة ١٩٥٤ كل القاهرة وطلبوا في ختامها القضاء بقبول المعارضة منهم شكلا وفي الموضوع بإلغاء أمر التقدير المعارض فيه بالنسبة لنصيبهم مع الزام المعارض ضدهم المصاريف واتعاب المحاماة .

حتى إذا كان يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٥ أعلن هؤلاء المعارضون الآخرون فيما عدا السيدة ماري رزق الله نفس المعارض ضدهم في المعارضة رقم ٣٧٦٠ سنة ١٩٥٤ كل مصر بالجلاسة التي حددها قلم الكتاب لنظر

معارضتهم وقد قيدت هذه المعارضة الثانية برقم ٤٤٦ سنة ١٩٥٥ كل مصر .

« وحيث إنه إذا كانت جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٥٥ دفع الحاضر عن المعارض ضدهم بعدم قبول هذه المعارضة الثانية لرفعها من غير ذي صفة بالنسبة للمعارضين الاربعة الذين لم يعلن اليهم أمر التقدير — ثم بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد بالنسبة للمعارض الآخر (هكذا دفعه) فلما كانت جلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٥٥ قررت هذه المحكمة ضم المعارضة رقم ٤٤٦ سنة ١٩٥٥ إلى المعارضة رقم ٣٧٦٠ سنة ١٩٥٤ حتى يصدر المعارضتين حكم واحد .

« وحيث ان المعارض ضدهم — في المعارضتين — وفي مذكرتهم ٦ دوسيه قد دفعوا الدعوى موضوعيا بقولهم إن المحرر المختلف بسببه رقم ١٠٣٩٨ والمؤرخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ إنما يتضمن بيع قطعة أرض فضاء جاري بناء العمارة عليها وان هذا المحرر صادر من الدكتور رزق الله جاب الله والسيدة ماري رزق الله جاب الله باعتبارهما بائعين إلى المعارضين باولي المعارضتين باعتبارهم مشترين وانه قد ورد في المحرر نفسه ان ثمن الأرض مبلغ ٥٠٠ م و ١٩٦٦ ج فتحصلت عنه رسوم نسبية مقدارها ٣٥٠ م و ٩٨ ج على أساس الثمن المسمى بالمحرر إلا انه إذ تبين لمكتب الشهر ان الثمن الوارد بالمحرر أقل بكثير من القيمة الحقيقية للعقار فقد أحال الأمر إلى الادارة الهندسية بالمصلحة التي قدمت تقريراً تاريخه ٩ من ابريل سنة ١٩٥٣ جاء فيه ان موقع العقار ممتاز وان المباني المقامة

عليه عبارة عن عمارة حديثة البناء مهيأة للسكن ومكونة من أربعة طوابق وأن البناء مقام على مساحة قدرها ٣٦٤ متراً مربعاً فقدرت الادارة الهندسية قيمة العقار على هذا الأساس حيث انتهت إلى ان قيمته الحقيقية تقدر بمبلغ ١٣٣٩٧ ج منها مبلغ ٣٩٣٣ ثمن الأرض باعتبار سعر المتر المربع فيها ستة جنيهات ثم مبلغ ٢٩١٢ ج تكاليف انشاء الطابق الأول وكذلك مبلغ ٢٥٤٨ تكاليف انشاء الطابق الثاني وكذلك مبلغ ٢١٤٨ تكاليف انشاء الطابق الثالث وأخيراً مبلغ ٨٢٠ ج تكاليف انشاء الطابق الرابع وانه إذ كان ذلك وكان الرسم النسبي المستحق على ما يعادل القيمة الحقيقية هو ٥٪ كان الباقي لمصلحة الشهر من الرسم هو مبلغ ٥٠٠ م و ٥٧١ ج صدر به أمر تقدير بتاريخ ٣٠/٩/١٩٥٤ .

« وحيث ان المعارض ضدهم — وفي نفس المذكرة قالوا شرحاً لدفعهم بعدم قبول أولى المعارضتين شكلاً لرفعها من غير الطريق القانوني ان المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٤٨ المعدلة للمادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ تنص على انه تطبق في مواد الشهر العقاري الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية وان المادة التاسعة عشر من هذا القانون الأخير رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ تجري بان المعارضة تحصل أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب كما ان قانون المرافعات ذاته قد رسم نفس الطريق للمعارضة بالمادة ٣٦٣ منه وأنه بالتالي يكون المعارضون وقد أقاموا معارضتهم بورقة من أوراق المحضرين قد لجأوا إلى غير الطريق

الرسوم قانوناً وأنه من ثم تكون معارضتهم غير مقبولة شكلاً.

« وحيث إن المعارضين وفي مذكرتهم ٨ دوسيه قد ردوا على دفاع المعارض ضدهم بما يأتي :

أولاً — إن القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٤٨ حين أجاز لمصلحة الشهر العقاري أن تطلب تقدير قيمة العقار بمعرفة أهل الخبرة في الحالات التي تكون فيها القيمة المدونة بالعقد أقل بكثير من القيمة الحقيقية فإنه أوضح الاجراءات التي تتبع وجعل ندب الخبراء من اختصاص المكتب الرئيس وحده وأجاز الطعن في تقديره والمعارضة فيه بالطرق المعتادة أمام المحاكم الابتدائية فاذالم تر المأمورية أو المكتب الخاص داعياً لندب خبير فإن معنى ذلك الواضح انه سلم بالقيمة الواردة بالعقد .

ثانياً — إن الحالات التي يصدر فيها أمر التقدير بالرسوم التكميلية قاصرة على حالات وقوع خطأ حسابي بحت أو خطأ قانوني في تكييف العقد وإن النزاع الحالي قد خلا من هذا النوع من الخطأ .

ثالثاً — ان البناء سبب المنازعة لم تقدر عليه عوائد أملاك خلال سنة ١٩٥٢ كما لم تقدر عليه تلك العوائد خلال سنة ١٩٥٣ .

رابعاً — ان القانون وان أحال في مواد الشهر على الأحكام الواردة في قانون الرسوم فإنه لم يطلق هذه الاحالة بل قيدها بأمر وأنه إذ جاءت قواعد المعارضة في الرسوم القضائية استثناء من القاعدة العامة فإنها لا تطبق إلا في الحدود التي رسمها القانون

كما انه لا يمكن أن يقاس عليها إلا ينص .
خامساً — انه مع وضوح حق المعارضين في رفع المعارضة بالطريق العادي فانهم تزيدا منهم قد قام الأربعة الآخرون منهم وهم من لم يعلنوا بأمر التقدير بالمعارضة فيه بطريقة التقرير في قلم الكتاب .

سادساً — انه من باب الجدل الفقهي فإن المعارض الأول — الدكتور فؤاد رزق الله — الذي لم يشترك مع الباقيين بالتقرير بالمعارضة في قلم الكتاب ينضم إلي الباقيين من المعارضين بالمعارضة الثانية في طلباتهم .

« وحيث إن المعارض ضدهم وفي مذكرتهم ١١ دوسيه قد دفعوا ثانية المعارضتين بقولهم إن المنازعة ممن لم يعلن إليهم أمر التقدير إنما هي في التكييف الصحيح دعوى براءة ذمة من رسوم لم توجه إليهم المطالبة بها بعد وأنه لتلك الدعوى الأخيرة اجراءاتها العادية فإن هي أقيمت بطريق المعارضة في قلم الكتاب كانت بدورها غير مقبولة .

« وحيث إن المعارضين قد قدموا سنداً لمعارضتهم :

أولاً — صورة من أمر التقدير المعارض فيه ويبين منه أنه قد صدر بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ وأنه قد انتهى إلى تقدير مبلغ ٥٧٢ ج و ١١٠ م قيمة الرسوم التكميلية وان قلم محضري محكمة ملوى قد أعلنه إلى الدكتور فؤاد رزق الله جاب الله أول المعارضين في أولى المعارضتين بتاريخ ٣٠/٩/١٩٥٤ — (المستند رقم ١ من الحافظة ٤ دوسيه) .

ثانياً — كشفاً رسمياً مستخرجاً من سجلات مصلحة الأموال المقررة جاء فيه

أنه بالكشف من دفتر الجرد العمومي سنة ١٩٥٠ وجد أن الملك رقم ٤٥ شارع أبو بكر الصديق كان بجرد سنة ١٩٥١ أرض قضاء كما كان بجرد سنة ١٩٥٢ أرض قضاء ثم جاء في جرد سنة ١٩٥٣ أنه استجد على القضاء عمارة مكونة من خمسة أدوار بما في ذلك الأرضي وأنه قد تمت عمارة لمستجد وشغل قبل ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ عذا الجراجين المحيطين بالملك فانهما مشغولين على غير إتمام قبل ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ببلاغ رقم ١٢٥ في ١٥/١١/١٩٥٣ (المستند رقم ٢ من المحافظة ٤ دوسيه).

ثالثاً — عقد البيع سبب هذه الدعوى ويبين منه أنه مؤرخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأنه مسجل بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ برقم ١٠٣٩٨ وأنه يتضمن بيع كل من الدكتور رزق الله جاب الله والسيدة ماري رزق الله إلى كل من الدكتور فؤاد رزق الله والأستاذ جوزيف والسيدتين فكتوريا وفلورا والآنسة إيفون رزق الله أرضاً مساحتها ٦٥٥٥٠ متراً شائعة في أرض مساحتها ٧٨٦٦٠ متر وقد جاء فيه أن المبيع عبارة عن منزل جاري بناؤه وقد وصف المبيع في البند الرابع من هذا العقد بأنه ملك جاري بناؤه منزلاً ولم تربط عليه فوائد للان وأن ثمنه مبلغ ٥٠٠ م و ١٩٦٦ ج بواقع المتر ثلاثة جنيهات كما نص فيه على أن البائعين به يقران أنهما تملك المبيع بطريق الشراء من شركة سكك حديد مصر الكهربائية بموجب عقد تسجيل في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ (مستند ٨ دوسيه).

« وحيث إن المعارض ضدهم قد قدموا كذلك إسناداً لمذهبهم وفي حافظتهم ٦ دوسيه

كتاباً تاريخه ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ مرفوعاً من أحد مفتشي الإدارة الهندسية جاء فيه أن موقع العقار محل هذه الدعوى ممتاز وأن المباني الموجودة عليه عبارة عن عمارة حديثة البناء ومهيئة للسكن ومكونة من أربعة أدوار وأن قيمة الأرض المقام عليها العقار تقدر باعتبار ثمن المتر ستة جنيهات وأنه بالتالي يقدر ثمن الأرض بمبلغ ٣٩٣٣ ج كما تقدر تكاليف المباني بمبلغ ٩٤٦٤ كما قدموا تحت رقم ٩ دوسيه أصل طلب تاريخه ٧ نوفمبر ١٩٥٣ مرفوع من الدكتور فؤاد رزق الله جاب الله إلى الأمين العام للشهر العقاري وقد جاء فيه أنه لما كان البائعان قد فكرا قبل أن يبيعا مباشرة في بناء هذه الأرض فقد رمي الأساس وارتفع البناء بما لا يزيد عن متر واحد من سطح الأرض ثم توقف البناء وتمت الصفقة بالعقد المذكور وأن الثمن الذي ذكر به عبارة عن قيمة الأرض مضافاً إليها قيمة المباني الخاصة بالأساس.

« وحيث إنه فيما يتعلق بشكل المعارضة فقد نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ الخاص برسوم التسجيل ورسوم الحفظ، والمعدل بالقوانين ٨٠ سنة ١٩٤٦ و ٩٤ سنة ١٩٤٦ و ٦٣ سنة ١٩٤٨، و ٧٤ سنة ١٩٤٩ على أنه تطبق في مواد الشهر العقاري الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والشرعية فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتخصيصها وردّها والمنازعة فيها مع مراعاة ما يأتي:

أولاً — يكون أساس تقدير الرسوم النسبية قيمة العقارات الموضحة بالمحركات فإذا لم توضح هذه القيمة أو توضح جزئياً

المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها التقدير أو القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز استئناف الحكم في ميعاد عشرة أيام من تاريخ صدوره وإلا سقط الحق في الطعن .

« وحيث أنه ظاهر من مقابلة هذه النصوص أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ معدلاً بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٤٨ حين أحال في مواد الشهر العقاري إلى تطبيق الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردّها والمنازعة فيها لم تكن أحواله مطلقة من كل قيد عامة غير مشروطة بشرط . بل كانت أحواله مقيدة بقيود مشروطة بشروط هي التي عبر عنها في صدر المادة التاسعة منه بعبارة مع مراعاة ما يأتي . وأنه من هذه القيود ومن تلك الشروط مانص عليه من أن المعارضة تحصل أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية الشهر المختصة .

« وحيث أنه مما يدل على أن الشارع حين نص في المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ على أن المعارضة تحصل أمام المحكمة الابتدائية إنما أراد معنى آخر خلاف ذلك الذي انصرفت إليه إرادته حين نص في المادة السابعة عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أن المعارضة تحصل أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب إن الشارع قد أورد في المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ معدلاً بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ أحكاماً خاصة بأوامر التقدير التي تصدر إعمالاً له تخالف تلك التي

مكتب الشهر العقاري أو المأمورية أنها أقل من القيمة الحقيقية قدرت الرسوم وفقاً للأسس التالية وهي : (١) (ب) ألا تقل قيمة الأملاك المبنية عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوايد عليها مضروبة في خمسة عشر . (ج) تحصل على الأراضي المعدة للبناء والمباني التي لم تربط عليها عوايد رسوم على أساس القيمة التي يوضحها الطالب إذا اقتنع بها الموظف المختص وإلا حصل الرسم على أساس القيمة الحقيقية التي تسفر عنها التحريات .

ثانياً —

ثالثاً — إنه إذا استحققت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين مكتب الشهر المختص ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول وتجاوز المعارضة في أمر التقدير في خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان والا أصبح نهائياً ، وتحصل المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية الشهر المختصة ويكون حكمها في ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف .

كما نصت المادة السابعة عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر . ويحدد له المحضر في الإعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة وأخيراً نصت المادة الثامنة عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه تقدم

تصدر بالأعمال للقانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤
فنص في القانون الأول على أن الأمر الصادر
بالتقدير يعلن إلى ذوي الشأن بكتاب مسجل
مصحوب بعلم الوصول حين نص في الثاني
على أن الأمر الصادر بالتقدير يعلن للمطلوب
منه الرسم — من غير تحديد لطريقة الإعلان
كما نص في الأول على أن المعارضة تحصل
أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية
الشهر المختصة حين نص في الثاني على أن
المعارضة تحصل أمام المحضر عند اعلانه أمر
التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب
وانها تقدم إلى المحكمة التي أصدر رئيسها
أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الاحوال
وانه كذلك قد نص في الأول على أن حكم
المحكمة الابتدائية يكون غير قابل للمعارضة
أو الاستئناف حين نص في الثاني على انه
يجوز استئناف الحكم في ميعاد عشرة أيام من
تاريخ صدوره وإلا سقط الحق في الطعن ،
وهذه المغايرة في الأحكام تعني في صراحة
ان الشارع قد خرج بالمادة التاسعة من القانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ معدلا — عن أحكام
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بكل
طريقة اعلان أمر التقدير والسبيل إلى
المعارضة فيه ومدى قوة الحكم الصادر في
المعارضة .

« وحيث إنه مما يعين على تقبل هذا
النظر أمران :

أولهما : انه لو أن الشارع لم يرد بالمادة
التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤
معدلا أحكاما تغاير تلك التي يتضمنها نص
المسادة السابعة عشر من القانون رقم ٩٠

لسنة ١٩٤٤ لا كتنفي في صياغته لنص المادة ٩
من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ بما ضمنه
صدرها من انه تطبق في مواد الشهر العقاري
الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية
ورسوم التوثيق واستغني بهذا التصدير عن
التفريعات التالية والتي أوردتها نالية بعبارة
مع مراعاة ما يأتي :

ثانيهما : انه لما كانت المعارضة في قوائم
الرسوم القضائية يختصم فيها على الدوام قلم
الكتاب فإن صالحه يكون ظاهرا إذا اختار
الشارع للمعارضة فيها التقرير بها في قلم
الكتاب نفسه في حين أن هذا الصالح ينتفي
والحكمة من التشريع تختفي إذا كان أمر
التقدير خاصا برسوم التسجيل أو رسوم
الحفظ لأن المنازعة فيها أن تكون سجلا بين
صاحب الشأن من ناحية وبين مصلحة الشهر
العقاري من ناحية أخرى وكلاهما غريب
عن قلم الكتاب لا تتصور إقادته من إلزام
المعارض بالتقرير بالمعارضة في سجلاته .

« وحيث إنه إذا كان ذلك فقد وجب
تفسير قول الشارع في القانون رقم ٩٢
سنة ١٩٤٤ أن المعارضة تحصل أمام المحكمة
الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية الشهر
المختصة تفسيراً مستقلاً عن أحكام المادة ١٧
من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ .

« وحيث إنه إذا كان الشطر المتقدم
الذكر من نص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٤٤ نصاً عاماً فقد وجب الرجوع في
تفسيره إلى القواعد العامة في قانون المرافعات
دون غيرها والتي من مقتضاها أن المعارضة

ترفع بصحيفة مستوفية شروطها يعلنها المعارض إلى خصومه .

« وحيث إنه لما سلف يكون دفع المعارض ضدهم بالمعارضة رقم ٣٧٦٠ سنة ١٩٥٤ بعدم قبولها شكلاً لتنكيبها الطريق الرسوم بقولها هو دفع فاقد السند القانوني متعين الرفض ، ومن ثم يلزم القضاء برفضه وقبول هذه المعارضة شكلاً .

« وحيث إن ما يصلح سبباً لقبول المعارضة رقم ٣٧٦٠ سنة ١٩٥٤ يكفي سبباً للقضاء بعدم قبول المعارضة رقم ٤٤٦ سنة ١٩٥٥ شكلاً والتي اجتنب أصحابها الطريق السنوي لرفعها ، مع ما هو مقرر من أن قواعد المرافعات من النظام العام ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول المعارضة رقم ٤٤٦ سنة ١٩٥٥ .

« وحيث إنه إذ كانت هذه المعارضة الثانية غير مقبولة فإنه لا يجدي المعارض الأول الدكتور فؤاد رزق الله أن يطلب التدخل فيها إذ إنه فضلاً عن تنكيب الطريق القويم للتدخل فإن تدخله فيها لا يصحح ما شاب الطريق إليها من بطلان .

« وحيث إنه لا سبيل في القانون إلى القول بأن أوامر التقدير الخاصة بالرسوم التكميلية لا تصدر إلا إذا شاب التقدير الأصلي خطأ في الحساب أو في تكييف عقد التصرف وذلك لأمرين :

أولهما : أن القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ حين قال في الفقرة الثالثة من مادته التاسعة معدلة بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٤٨ ، أنه إذا استحققت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين مكتب الشهر المختص ، لم يحدد لاستحقاق

الرسوم التكميلية سبباً محدداً بذاته ، وأنه من ثم تستحق تلك الرسوم كلها بأن سببها .

ثانيهما : أن المادة الخامسة والسبعين في فقرتها الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والتي تطبق أحكامها في مواد الشهر العقاري وفقاً لصدر المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ تجرى بانه يحصل مبدئياً عن الأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية التي في ضواحي المدن والتي لم تربط عليها عوائد رسوم على أساس القيمة التي يوضحها الطالب وأنه بعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة ، ومفاد هذا النص الظاهر أن الرسم يحصل مبدئياً على أساس القيمة التي يوضحها الطالب ، وأنه بعد ذلك تتحرى الجهة المختصة عن القيمة الحقيقية ، حتى إذا استبان زياتها عن القيمة التي أوضحها الطالب في طلبه ، قامت باتخاذ ما يلزم لتحقيق الرسم عن الزيادة ، ولا شك أن سبيل التحصيل في مجال هذه الناحية من القانون هو إصدار أمر تقدير بالرسوم التكميلية .

« وحيث أنه فيما يتعلق بتقدير القيمة الحقيقية للعقار موضوع أمر التقدير المعارض فيه فإنه يجب ملاحظة ما يأتي :

أولاً — أن العقد موضوع التصرف قد تم تحريره بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ثم أشهر بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ثانياً — أن العقار المتصرف فيه بمقتضاه قد وصف بانه منزل جارٍ بناؤه .

ثالثاً — أن تقرير مفتش الإدارة الهندسية الذي خلص إلى أن المبنى الموجودة على العقار عبارة عن عمارة حديثة البناء ومهيئة للسكنى

ومكونة من أربعة أدوار قد تراخي إلى التاسع من شهر ابريل سنة ١٩٥٣ .

رابعاً — انه ليس بين أوراق الدعوى ما يدل على ان العقار المتصرف فيه بالعقد المشهر كان يوم شهر العقد بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ على نفس الوضع الذي شاهده عليه مفتش الادارة الهندسية بتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٩٥٣ . بل قد يقوم الدليل على العكس بما قرره نفس مفتش الادارة الهندسية في ذات تقريره من انه وجد المباني عبارة عن عمارة حديثة البناء مهيأة للسكني ، لان عمارة — كان هذا نشأتها بتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٩٥٣ كانت على الراجح ذات شأن أدنى بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

خامساً — انه من العسير تقويم العقار المتصرف فيه تقويماً حقيقياً يوم شهر تصرفه في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ لصعوبة تحقيق حالة البناء ومداه في يوم شهر التصرف وبالذات في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وان هذه الصعوبة مرجعها تراخي تقرير مفتش الادارة الهندسية حتى التاسع من ابريل سنة ١٩٥٣ .

« وحيث انه إذ كان ذلك لم يكن بد من التسليم بوصف العقار كما تضمنه العقد المشهر

وكما وصفه أحد أصحابه (الدكتور فؤاد رزق الله) في طلبه المؤرخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ من انه عبارة عن أرض رمي الأساس فيها وارتفع البناء فوقه بما لا يزيد عن متر واحد فوق سطح الأرض .

« وحيث انه إذ كان ذلك وكان أساس تقدير الرسوم النسبية التي تحصل عن الأراضي المعدة للبناء والمباني التي لم تربط عليها عوايد هو قيمتها الحقيقية ، وكانت تلك القيمة الحقيقية مما قد يكشف عنه خبير هندسي تندبه المحكمة لاداء المأمورية المبينة في منطوق هذا الحكم .

« وحيث ان مصاييف المعارضة رقم ٤٤٦ سنة ١٩٥٥ يتحملها المعارضون فيها عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

« وحيث ان الحكم الصادر في المعارضة رقم ٣٧٦٠ سنة ١٩٥٤ غير منه للخصومة ومن ثم يلزم ارجاء الفصل في مصروفاتها .

« وحيث ان هذا الحكم غير قابل للطعن مما يعني عن وصفه .

(قضية جوزيف رزق الله جاب الله وآخرين ضد مصلحة الشهر القاري والتوثيق رقم ٤٤٦ سنة ١٩٥٢ مدني كلى القاهرة رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مبري فرحات وعمد على الاسلامبولي ومعضني راشد القضاة) .

القضية المستعجلة

المتعاقد عن العمل بالطريق الإداري بمجرد إخطار المتعاقد بإلغاء العقد وفسخه . فإن طلب وضع الحجر تحت الحراسة القضائية لإدارته واستغلاله بسبب صدور أمر إداري بوقف المتعاقد عن العمل لإلغاء رخصته . فيه تعطيل لأمر إداري لا يملكه القضاء المستعجل .

المحكمة

« حيث إن المدعى أقام الدعوى يطلب الحكم بصفة مستعجلة بوضع الحجر الموضح الصحيفة تحت الحراسة القضائية وإقامته حارساً عليه لاستغلاله وإدارته حتى يفصل في النزاع الموضوعي نهائياً بينه وبين المدعى عليه مع إلزامه المصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل دون كفالة ، وقال في معرض بسط دعواه ودفاعه أنه يستأجر الحجر رقم ٢٦٧٩ بجبل طره ويباشر العمل فيه بشروط العقد وأصول الصناعة الفنية ولكن المصلحة المؤجرة تعرضت له فأوقفت العمل بالحجر الأمر الذي لا مبرر قانوني له والذي الحق الضرر بحقوقه فاضطر لإقامة هذه الدعوى .

« وحيث إن الحاضر عن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص القضاء الوطني بنظر الدعوى استناداً إلى أن الفصل فيها من شأنه التعرض للأوامر الإدارية الصادرة بإلغاء الترخيص وإخلاء الحجر وقيام مصلحة المناجم والمهاجر بتسليمه بالطريق الإداري وقال شرحاً لذلك إن المدعى قد نكل عن الوفاء بالايحار المستحق ودفع ماعليه من التزامات بموجب

٤٧٦

محكمة الأور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — عقود الجهة الإدارية التي تخضع للقانون العام .
يفصل التفرقة بينها وبين العقود التي تخضع للقانون الخاص .
ب — عدم اختصاص القاضي المستعجل في شأن المنازعات التي ترد على عقود الإدارة التي تخضع للقانون العام .

المبادئ القانونية

١ — قد تجري الحكومة في معاملاتها مع الأفراد بمقتضى عقود إدارية تخضع في أحكامها للقانون الإداري . وقد تجري في معاملاتها بمثل العقود التي يبرمها الأفراد فيما بينهم .
وفى فصل التفرقة أن العقود السابقة تستهدف في كيانها مصلحة عامة لسير العمل في مرفق عام وتختار الإدارة في شروطها وسائل القانون العام من تدخل الإدارة في الإشراف والمهيمنة على تنفيذ العقد بمقتضى سلطتها الإدارية . وفي هذه الحالة يكون للإدارة حرية مطلقة في وقف تنفيذ العقد أو فسخه لتعلق الأمر بالمصلحة العامة وتنظيم استغلال مرفق عام .

٢ — متى كان البادى من مطالعة العقد موضوع النزاع أنه يتعلق باستغلال حجر . وأن مصلحة المناجم قد تعاقدت على استغلاله لقاء رسم معين . ونصت في العقد على شروط محددة أوجبت مراعاتها كما أوجبت أن يكون لها حق الإشراف على تنفيذها . وحق وقف

الدولة — السنة السابعة — ص ٧٦ وخم مجلس
الدولة الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

« وحيث إنه وإن كان للأفراد حق الانتفاع بالمرافق العامة وطلب الترخيص باستغلالها طبقاً للقيود القانونية التي تفرضها الإدارة — فإنهم إذ يحصلون على أن هذا الترخيص لا تنزع أيديهم إلا لأسباب قوية . غير أن إجابة الطلب أو الترخيص إنما هو عمل من أعمال الإدارة تهيم من هي عليه وتقتضي في شأنه بمقتضى سلطتها الإدارية متى اقتضت المصلحة العامة ذلك . ولها في ذلك حرية مطلقة تتعلق الأمر بتنظيم استغلال مرفق عام أو تنظيم استغلال الخدمات العامة طبقاً لما تراه من مقتضيات المصلحة . لأن هذا الاستغلال يقتضي استخدام أملاكها العامة التي لها مطلق التصرف فيها ، فضلاً عن أنه لا شبهة في أن استغلال الأفراد وانتفاعهم بها عن طريق الترخيص بذلك من جهة الإدارة موقوف بطبيعته قابل للنقض متى توفرت مبرراته ، والقضاء العادي لا يملك إيقاف أو إبطال الأمر الإداري الصادر من جهة مختصة في حدود القانون كما لا يملك أيضاً القضاء بالتعويض عما يترتب على تنفيذ أمر إداري (المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والمواد ٨ و ٦ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن تنظيم مجلس الدولة) يراجع فيما تقدم حكم مستعجل مضر المنشور بالجدول العشري الثاني للمحكمة قسم المرافعات ص ١٠٣ رقم ٤٣١ .

« وحيث إن البادئ من مطالعة الملف المقدم من المدعى عليه والخاص باستغلال المحجر الموضح بالمصحفة أن مصلحة المناجم

الترخيص الصادر له باستغلال المحجر فما كان من المصلحة سوى أن أنذرت بالاخلاء ، ولما لم يمثل أصدرت أمراً إدارياً بذلك إعمالاً للبند الثاني والعشرين من العقد الذي يجرى للجهة الإدارية التي أصدرت الترخيص أن تلغيه إدارياً عند الاخلال بشروطه وقد تم الاخلاء فعلاً وتسلمت لمصلحة المحجر .

« وحيث إن الحكومة في علاقتها بما أن تجري في معاملاتها وعقودها مع الأفراد بمقتضى عقود إدارية تخضع للقانون العام . وهي العقود التي تستهدف مصلحة عامة لسير العمل في مرفق عام على أن يخضع التعاقد فيه للسلطة العامة في توجيه المرفق وتنظيمه لصالح المجموع ، وهذه العقود يحكمها القانون الإداري — وأما أن تجري معاملاتها وعقودها على أن تخضع للقانون الخاص . وهذه يسرى عليها ما يسرى على العقود التي يبرمها الأفراد فيما بينهم ويحكمها قواعد القانون الخاص .

« وحيث إنه قد يختلط الأمر في تكييف بعض الأعمال التي تجريها الإدارة هل هي داخلية في النوع الأول أو الثاني ، وفي تغليب صيغة على أخرى ما يجعل للعقد حصانة تنأى به وتبعده عن تناول الإيقاف أو التأويل — لهذا استقر القضاء على أن ضابط التفرقة بين عقود الإدارة التي تخضع للقانون العام وغيرها التي تخضع للقانون الخاص هو أن الأول متعلق بمرفق عام — وأن تختار الإدارة في تنفيذه وسائل القانون العام بأن يستلزم العقد تدخل الإدارة بسلطتها الإدارية في الإشراف (مجموعة مجلس

والمحاجر قد تعاقدت والمدعى على استغلال المحجر رقم ٢٦٧٩ بجبل طره لقاء رسم معين وقد نص بالبند الثاني والعشرين من العقد على أنه إذا خالف المدعى أى شرط من شروطه أو تعهداته كان للمصلحة حق إلغائه إدارياً حيث يكون المدعى ملزماً عندئذ بإيقاف العمل بالمحجر وإخلائه على أثر إخطاره بقرار الإلغاء بخطاب موصى عليه دون حاجة لاتخاذ أية اجراءات أخرى فان امتنع كان للمصلحة تنفيذ ذلك بموظفيها وبمعاونة رجال الادارة إذا لزم الأمر .

« وحيث إن التعاقد مبرم بين مصلحة حكومية وأحد الأفراد متضمناً الترخيص له باستغلال محجر هو من الأموال العامة لقاء رسوم متفق عليها والتزامات موضحة بالعقد تجعل للجهة الحكومية الاشراف على تنفيذه وإلغائه إدارياً عند الاخلال بأى شرط من شروطه ولا يقدح فى ذلك القول بان العقد وصف بأنه إيجار اذ أن هذا لا يترفع عنه البتة الصفة الملاصقة له والمستمدة من شروطه ألا وهي صفة الترخيص لفرد من الأفراد باستغلال مال من الأموال العامة ومرفق من مرافق الدولة لقاء رسم نص عليه صراحة فى العقد .

« وحيث ان البادى أيضاً من مطالعة الملف المشار إليه المقدم من المدعى عليه أن مصلحة المناجم قد ألغت هذا الترخيص إدارياً إعمالاً للبند الثانى والعشرين منه وذلك بخطاب موصى عليه فى ٢٦/٣/١٩٥٥ استناداً على أن المدعى قد أدخل بشروط الالتزام ولم يقم بأداء كافة الرسوم المستحقة عليه وإنها أيضاً قد قامت بتسليم المحجر إدارياً فى ١٦ ابريل سنة ١٩٥٥ بواسطة أحد مهندسيها : فن تم

لاتتسع ولاية هذا القضاء وهو فرع من القضاء العادى فى الحكم بإجابة المدعى طلبه وضع الحراسة على المحجر وإقامته حارساً عليه لإدارته واستغلاله ريثما يقضى فى موضوع النزاع بينه والجهة الادارية ذلك لأنه ليس للقضاء العادى أعمالاً للنصوص آتفة الذكر وظيفة فيما يتعلق بأعمال السيادة ولا أن يؤول أو يوقف تنفيذ امر إدارى أرى صادر من الجهة الادارية وليس له أن يمس الامر الادارى بطريق مباشر كالحكم فى موضوع الحق أو بطريق غير مباشر كالحكم بإجراء وقى بإقامة حارس قضائى على محل كان مرخصاً من الحكومة باستغلاله والذى الترخيص به إدارياً لعدم تنفيذ شروطه الترخيص عند قيام نزاع بين المرخص له والحكومة بخصوص الإلغاء وما ذلك إلا تطبيقاً لمبدأ فصل السلطتين التنفيذية والقضائية (يراجع فى هذا المعنى الحراسة للاستاذ فراج — البند ٣١٦ و ٣١٧ وقاضى الأمور المستعجلة للاستاذ رشدى بند ١٥٣ ص ٢٠٤ من الجزء الأول للطبعة الأخيرة . والقضاء المستعجل للاستاذ راتب بنود ٤٣ و ٤٦ و ٤٧) .

« وحيث انه لهذه الأسباب مجتمعة يتعين قبول الدفع والقضاء بعدم اختصاص المحكمة من حيث الوظيفة بنظر الدعوى .

« وحيث انه وقد اخطأ المدعى سبيل القضاء المختص بنظر دعواه فعليه أن يتحمل مصروفاتها عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .»

(قضية حسن سالم أحمد ضد السيد مدير عام مصلحة المناجم والمحاجر رقم ٩١٦٥ سنة ١٩٥٥ برئاسة السيد الأستاذ عبدالمقحم العراف القاضى) .

منازعات الأحوال الشخصية

للاستاذ نصيف زكي المحامي

(١)

بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ باستبدال نص المادة ١٢ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بالنص الآتي :

« تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والوقف والولاية عليه وجميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص » .

وقد كان النص السابق للمادة ١٢ السالفة الذكر يقضي بقصر اختصاص المحاكم الوطنية في مسائل الأحوال الشخصية على غير المصريين — وكانت قضايا الأحوال الشخصية للمصريين موزعة بين المحاكم الشرعية والمحاكم المالية .

وإعمالاً للقانون السابق صدر أيضاً القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وبإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية .

وورد في المادة ٦ من هذا القانون — أن الأحكام تصدر في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف ، التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشرعية للمصريين غير المسلمين والمتحدثي الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشرعهم .

* * *

وبهذا أصبح الأجانب على اختلاف جنسياتهم ، والمصريين على اختلاف عقائدهم الدينية ، يخضعون لجهة قضائية واحدة في أحوالهم الشخصية والعينية .

وقد أخضع الشارع المصري الأجانب في مصر في أحوالهم الشخصية لقانون جنسيتهم وأخضع المصريين لقانون ديانتهم .

وقد يكون قانون جنسية الأجنبي هو قانون ديانته مسجلاً في وضع شرعي محدد وقد يكون هذا القانون عبارة عن مجموعة من التقاليد والأوضاع المرعية في بلد الأجنبي . وهذا تختلف قوانين

الأحوال الشخصية بالنسبة للأجانب اختلافاً يبنّا تبعاً لاختلاف جنسيتهم وقد تختلف باختلاف جنسية الزوجين أو طرفي الحالة المطروحة .

وكما تختلف قوانين الأحوال الشخصية للأجانب . تختلف كذلك قوانين الأحوال الشخصية للمصريين ، لعدم وجود قانون اقليمي واحد ينظم الأحوال الشخصية لجميع المصريين لاختلاف دياناتهم ولهذا ورد النص على أن القانون الذي يحكم الأحوال الشخصية للمصريين هو قانون شريعتهم .

وليس هناك صعوبة إذا اتحدت ديانة المحصوم من المصريين أو اتحدت ملتهم فإذا اختلفت الديانة أو اختلفت الملة . فهنا يقع الخلاف على قانون الأحوال الشخصية الواجب التطبيق .

غير أن القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٥ عند ما أخضع المصريين في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية لقانون شريعتهم جعل تطبيق هذه القاعدة بالنسبة للمصريين غير المسلمين قاضراً على متحدى الطائفة والملة ، فإذا اختلفت الملة فإن الأحكام في هذه المنازعات تصدر تطبيقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

على أن الشارع قد استبدرك هذا النص فأشار بأنه لا يؤثر في تطبيق القاعدة السابقة عن خضوع متحدى الطائفة والملة لقانون شريعتهم . تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد المحصوم عن طائفته أو ملته أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق الفقرة الأولى من المادة السادسة أي يكون الحكم طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .



وبين مما تقدم مقدار اختلاف القوانين الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية التي يضطر القاضي والمحامي المصري إلى الاضطلاع بها .

علي أنه وإن اختلفت هذه القوانين الموضوعية فقد عني الشارع بتوحيد نظام الإجراءات بأن أوضح الإجراءات الخاصة بالمصريين والإجراءات الخاصة بالأجانب — وحيداً بتوحيد قواعد الإجراءات بالنسبة للمصريين والأجانب . لتباينها في كثير من المواقف .

وقد قام الشارع المصري فعلاً بتوحيد الإجراءات المتعلقة بمسائل الولاية على المال بالنسبة للمصريين والأجانب بإصدار القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ فعمل الشارع يسارع بانجاز توحيد الإجراءات في بقية المسائل . وعلى الأخص إجراءات الطعن بالمعارضة والاستئناف . والنقض وجعلها متفقة مع الإجراءات المدنية العادية .

نطاق كلمة الأحوال الشخصية :

يراد بالأحوال الشخصية المركز القانوني للأشخاص في الأسرة ويقابلها الأحوال العينية وهي المركز القانوني للأموال .

والأحوال الشخصية اصطلاح غير معروف عند فقهاء الشريعة الإسلامية . فالمسائل التي تشمل اليوم نطاق الأحوال الشخصية إنما تدخل عندهم في باب المعاملات . وهذا الاصطلاح وليد التشريعات الوضعية .

ونطاق الأحوال الشخصية في التشريعات الوضعية يختلف اختلافا كبيرا بين دولة وأخرى . فلكمة الأحوال الشخصية في فرنسا تقتصر على الحالة والأهلية العامة للشخص ، بينما تتسع في إيطاليا حتي تشمل الميراث والوصية والهبة .

وقد كان وضع مقياس للفرقة بين ما يدخل في الأحوال الشخصية وما يدخل في الأحوال العينية في التشريع المصري أكثر صعوبة ، وإن كان المشرع المصري قد سار عند وضع القوانين المختلطة والأهلية على نهج المشرع الإيطالي إذ جعل في نطاق الأحوال الشخصية الحالة والأهلية ونظام الأموال بين الزوجين ، والميراث ، والوصية ، والهبة .

وقد عنت محكمة النقض في حكمها المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ بتعريف مدلول الأحوال الشخصية وما يجب أن يدخل في نطاقها وما لا يدخل فقالت — إن المقصود بالأحوال الشخصية هو مجموعة ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التي رتب القانون عليها أثار قانونية في حياته الاجتماعية ككون الإنسان ذكرا أو انثى ، وكونه زوجا أو أرملأ أو مطلقا — أو أبأ أو أبنا شرعيا . أو كونه تام الأهلية أو ناقصا لصغر سن أو عته أو جنون أو كونه مطلق الأهلية أو مقيد بها بسبب من أسباب القانون .

وإلي هنا — يظهر من التعريف أنه يشمل ما يعرف باسم الحالة والأهلية العامة . غير أن محكمة النقض السالف الذكر اردفت التعريف السابق بقولها :

« أما الأمور المتعلقة بالمسائل المالية — فكلها بحسب الأصل من الأحوال العينية واذن فالوقف والهبة والوصية والنفقات على اختلاف أنواعها ومناشئها هي من الأحوال المالية لتعلقها بالمال وباستحقاقه وعدم استحقاقه . غير أن المشرع المصري وجد أن الوقف والهبة والوصية وكلها من عقود التبرعات . تقوم غالبا على فكرة التصديق المندوب إليه ديانة — فالجاء هذا إلي اعتبارها من قبيل الأحوال الشخصية . كما يخرجها من اختصاص المحاكم المدنية . على أن أية جهة من جهات الأحوال الشخصية اذا نظرت في شيء مما تختص به من تلك العقود فإن نظرها فيه بالبداية مشروط باتباع الانظمة المقررة قانونا لطبيعة الأموال الموهوبة والموقوفة والموصى بها » .

على أن مدلول الأحوال الشخصية قد حدثت بعد ذلك المادة ٢٨ من لائحة التنظيم الملحق

بمعاهدة إلغاء الامتيازات إذ نصت : ان الاحوال الشخصية تشمل المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الاشخاص وأهليتهم (١) والمنازعات المتعلقة بنظام الأسرة وعلى الاخص الخطبة والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة والمهر « الدوطة » ونظام الاموال بين الزوجين والطلاق والتطليق ، التفريق والنبوة والاقرار بالابوة وانكارها والعلاقات بين الاصل والفروع والالتزام بالنفقة للأقارب والاصهار وتصحيح النسب والتبني والوصايا والقيامه والحجر والاذن بالادارة . وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالهبات والموارث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى بعد الموت . وبالغيبه وباعتبار المفقود ميتا .

ويظهر من هذا البيان ان للشروع قد قطع في تكييف العلاقات القانونية السالفة الذكر بأن أدخلها جميعها في نطاق الاحوال الشخصية . بل بلغ الأمر ان اعتبر البيان السابق الوارد في المادة ٢٨ من لائحة التنظيم بياناً غير جامع بسبب ما جاء في صدره من قوله : إن الاحوال الشخصية « تشمل » هذه العلاقات القانونية . مما يدل على ان هذا البيان ليس على سبيل الحصر ، ولهذا فقد يكون محلاً للخلاف « مركز اللقيط » هل يعتبر من الاحوال الشخصية . وكذلك « تصفية التركات » هل تعتبر كالميراث من الاحوال الشخصية . وهل من الاحوال الشخصية النظام المعروف في فرنسا بالتوريث المشروط Substitution Fide Comm, issouire الذي ينظم التوريث طبقاً بعد طبقة حتى ينتهي إلى جهة خيرية احتفاظاً بتراث الأسرة . شأنه في هذا شأن الوقف .

وبعد التوقيع على معاهدة مونثرو وقرارها — اصدر المشرع المصري القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ وحدد في المادة الثالثة منه ما تشمله الاحوال الشخصية . نقلاً عما ورد في المعاهدة . حتى تلزم المحاكم المصرية الأخذ به .

وكذلك أصدر المشرع بعد ذلك القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعروف بقانون تنظيم القضاء وقد جاء في المادة ١٢ منه — تختص المحاكم بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل في المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية . ثم نص القانون في المادة ١٣ — تشمل الاحوال الشخصية المنصوص عليها في المادة السابقة المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الاشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسرة كالخطبة والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة والمهر والدوطة ونظام الاموال بين الزوجين والطلاق والتطليق والتفريق والنبوة والاقرار بالنبوة وانكارها والعلاقة بين الأصول والفروع والالتزام بالنفقة بين الأقارب والاصهار وتصحيح النسب والتبني والولاية والوصاية والقيامه والحجر والاذن بالادارة والغيبه واعتبار

(١) ومباراة الاهلية يدخل تحتها حالات انعدام الاهلية ومنها العته والجنون .

المفقود ميتا وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . ثم اضاف بعد ذلك في المادة ١٤ — تعتبر الهبة من الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المصريين إذا كان قانونهم يعتبرها كذلك .

ويستبين مما تقدم ان المشرع قد نقل النص الوارد في المادة ٢٨ من لائحة التنظيم فيما عدا ما اشار إليه عن الهبة إذ جعل اعتبارها من الأحوال الشخصية في حالة ما إذا كان القانون الأجنبي المطلوب تطبيقه يعتبر كذلك .

* * *

ما يعانيه القاضى المصرى عند الحكم فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين وللأجانب :

اما وقد حققت الحكومة الحاضرة أمر توحيد القضاء ، فان المحاكم الوطنية تواجه صعوبة كبرى وهي تضطلع بالحكم فى منازعات الأحوال الشخصية لعدم وجود تشريع مدون يحدد المعالم لكثير من مسائل الأحوال الشخصية ، رغم انها مسائل خطيرة تحكم الشخص من أسرته ، وتحكم الروابط بين أفرادها ويقوم عليها النظام الاجتماعى والاخلاقي للأسرة .

فالقانون الذى يخضع له تكييف العلاقة القانونية وتنظيم المسائل الموضوعية بين المتنازعين من المصريين فى مسائل الأحوال الشخصية يختلف باختلاف الدين أو العقيدة . ولا يقف الأمر عند هذا الحد — بل ان هذه المسائل الموضوعية غير مدونة عند كثير من الطوائف غير الاسلامية ، وليس من اليسير ان يهتدى إليها عامة المتقاضين وهي مبعثرة بين شروح وتأويلات لبعض المجتهدين ، وبعضها مدون بلغة لا يفهمها غالبية المتقاضين .

اما بالنسبة لأحكام الشريعة الاسلامية فهي وان كانت أسهل منلا إذ ان الحكم يجرى عند تطبيقها على أرجح الأقوال من مذهب الامام أبى حنيفة — غير ان كثيراً من أحكام هذا المذهب متفرقة فى كتب مختلفة يصعب على المتقاضين الرجوع إليها . وكثير من المسائل فى هذا المذهب قد وقع فى شأنه اختلاف فى ترجيح الأقوال .

* * *

فاذا تبين ان كثيرا من مسائل الأحوال الشخصية قد وضعت له بالفعل تشريعات خاصة يخضع لها المصريون جميعا ، مسلمين وغير مسلمين ، فالحالة والاهلية ، والوصية ، والميراث ، والنفقة ، والوصاية ، والقيامة ، والحجر ، والاذن بالادارة ، والغيبة ، واعتبار المفقود ميتا ، والتصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ، أصبحت موحدة فى التشريع ولم يبق محل للخلاف غير مسائل الخطبة والزواج والطلاق وبعض مسائل فى قواعد الارث ، فان شيئا من الحكمة يدلل الخلاف على هذا القدر الباقي بوضع تشريع تراعى فيه عادات الجماعة وتقاليدها

بما يلائم حالتها ويساير رقيها الاجتماعي والاخلاقي بما تنطوي عليه الشرائع الدينية من يسر .

أما بالنسبة للأجانب . فانه مما يسترعى النظر كثرة عدد قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب في مصر ، إذا قورنت بمثلها في الدول الأخرى ، ولعل مرجع ذلك لكثرة عددهم .

وأهم مسائل الأحوال الشخصية لدى الأجانب . هي التي يطلق عليها حقوق الأسرة ، وهي التي تستند إلى علاقة الزواج وما يلحقه من ارتباطات وأحكام ، إذ هو الذي ينتهي إليه تحديد القرابة ، والنسب ، والبنوة ، والابوة ، والميراث ، والنفقة ، وما يلحق بكل منها من أحكام .

وقد تزايد اليوم الاهتمام في الشرق وفي الغرب بدراسة القانون الدولي الخاص وعلى الأخص ما يتعلق منه بمسائل الأحوال الشخصية ، وذلك لتقدم المواصلات وكثرة الاختلاط والارتباط بين الأسر ، وقد توالى المؤتمرات لوضع قواعد مستقرة لأحكام تنازع القوانين وعلى الأخص في مسائل الأحوال الشخصية التي تتعلق بحقوق الأسرة . وقد وضعت المؤتمرات قواعد للاسترشاد بها في هذه المسائل وإن كانت الدول المشتركة في المؤتمر لا ترتبط بها بغير تشريع يصدر منها . إلا أن هذه القواعد كانت محل عناية وتقدير . وكثيرا ما يهتدى بتوصياتها .

والعناية بدراسة الأحوال الشخصية في مصر بالنسبة للمصريين تدخل في دراسة تنازع القانون الداخلي . أما بالنسبة للأجانب فانها تدخل في تنازع القوانين بالنسبة للزمان والمكان . وهو التنازع الذي يدخله عنصر أجنبي .

ويرى كثير من الفقهاء . وعلى الأخص فقهاء أميركا وسويسرا . أن دراسة تنازع القوانين يقتضي أن تكون دراسة موحدة تضم التنازع الدولي والتنازع الداخلي معا ويسمونه علم تنازع القوانين . وهو تنازع معنى بدراسته على ضوء هذا الوضع في كثير من الدول .

أما الشارع المصري فانه يفرق بين قواعد تنازع القانون الداخلي وتنازع القانون من حيث الزمان والمكان .

على أن القاعدة الأولية التي يجب أن نهتدى بها عند دراسة تنازع القانون من حيث الزمان أو المكان . أن تطبيق القانون الأجنبي ليس اعتداء على القانون الوطني . فليس

معنى تطبيق القانون الاجنبى أن سلطان الدولة على إقليمها قد وردت عليه قيود ، أو أن سلطان القانون الاجنبى يتنازع مع قانون القاضى وإنما يجرى تطبيق القانون الشخصى أو الأجنبى فى هذه الحالة على أساس مفاضلة الدولة بين القوانين التى يمكن أن يخضع لها نزاع يدخله عنصر أجنبى لا على أساس سيادة القانون الأجنبى على النزاع المطروح والتنازع الدولى مرجعه حاجة المعاملات الدولية إلى الاستقرار . لأن علاقة الأفراد القانونية لم تصبح حبيسة الحدود الدولية . ولهذا يقتضى مراعاة أنسب وأفضل القوانين لهذه الحالة التى يكون فيها عنصر أجنبى . وبعبارة أخرى أن الدولة إذ تفاضل بين القوانين الواجبة التطبيق فى نزاع يدخله عنصر أجنبى إنما تجرى أحكام العدالة على القاطنين فى ديارها . تلك العدالة التى تفيض من مصادر وطنية خالصة خصوصاً وأن المشرع الوطنى يحرص فى الوقت نفسه على أن يستبعد تطبيق القانون الأجنبى عند معارضته للأفكار الأساسية والنظام العام التى يقوم عليها المجتمع فى بلد القاضى — سواء كان هذا النظام العام يتعلق بالاجتماع أو بالأخلاق أو بالاقتصاد أو بالسياسة — وهو نظام يختلف باختلاف كل دولة ، وقد يتغير على الزمن بتغير الأحوال .

وبهذا يصبح القانون الدولى الخاص فرع من فروع قانون الدولة الداخلى .

الفارق بين تنازع القوانين من حيث المكان وتنازع قوانين الإسناد الداخلى :

قد تعدد قوانين الاسناد الداخلى بأن يكون للدولة شرائع متعددة تختلف تارة باختلاف الاقليم إذ تختص كل شريعة باقليم معين فى داخل الدولة وقد يكون التعدد شخصياً بأن تختص كل شريعة بطائفة معينة فى الدولة تختلف باختلاف العقيدة والمذاهب الدينية .

وتعدد الشرائع الداخلية بوصف بأنه تعدد إقليمى ، متى كانت كل شريعة تختص بنطاق إقليمى معين — كما هو الحال فى الولايات المتحدة وسويسرا . إذ أن الشرائع تختلف فى كثير من مناطقها ، أو بالنسبة لسكان مقاطعتى الألاسكا والورين بالنسبة لفرنسا .

ويوصف هذا التعدد بأنه تعدد شخصى متى كان لكل طائفة من المتمتعين بحسنية الدولة ، شريعة خاصة لأحوالها الشخصية كما هو الحال فى مصر وبلاد الشرق الأوسط وتونس والجزائر ومراكش . والهند . وباكستان . والصين . واليابان . وأندونيسيا .

والتنازع الداخلى فيما بين القوانين يخرج فى الاصل عن نطاق القانون الدولى الخاص وعن أحكامه — ففى التنازع الداخلى لا يتخلى قانون الدولة عن ولايته إلى قانون أجنبى — وإنما ولاية الدولة موزعة بين شرائع داخلية متعددة . وفى هذه الحالة يكون من المتعين الرجوع إلى قوانين الدولة بالذات لتعيين الشريعة الواجبة التطبيق طبقاً لقواعد التنظيم

الداخلي . (مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني جزء ١ صفحة ٣١٣) .
 فالقانون المصري مثلا يتضمن أوضاعا مختلفة فيما يتعلق بعقد الزواج — فهناك الأوضاع
 المقررة في الشريعة الإسلامية للمسلمين .
 وهناك الأوضاع المقررة في نظم الطوائف لغير المسلمين . وهذه الأوضاع جميعها من
 قوانين الاسناد الداخلي للدولة وتعين الشريعة الواجبة التطبيق من بين هذه الشرائع مرجعه
 لقواعد التنظيم الداخلي لا لقواعد القانون الدولي الخاص .
 ولا يغير من هذا الوضع كون الشريعة الإسلامية هي القانون العام في مسائل الأحوال
 الشخصية . لان الشرائع المتعددة وان اختلفت أحوال تطبيق كل منها . فان لكل شريعة
 سلطان معين داخل الدولة ومهمة القاضي هي تطبيق قواعد الاسناد الداخلي الصحيح
 في شأنها .
 ولهذا فان أمر تحديد الشريعة الواجبة التطبيق في دولة متعددة الشرائع ، متروك لقانون
 هذه الدولة ، أو بعبارة أخرى متروك لقواعد الاسناد الداخلي فيها . سواء كان النزاع
 اقليميا أو شخصيا .



أما إذا كان النزاع ذا صبغة أجنبية ، وكان القانون الواجب التطبيق هو قانون أجنبي لدولة
 متعددة فيها الشرائع سواء كان هذا التعدد اقليميا . كما هو الشأن في الولايات المتحدة أو سويسرا
 أو بريطانيا ، إذ لكل إقليم منها قانون اقليمي خاص ، أو كان التعدد شخصيا كما هو الشأن في
 مصر وفي بلاد الشرق الأوسط والهند والباكستان الخ . إذ لكل طائفة من طوائفها شريعة
 خاصة . فان القانون الواجب التطبيق في مثل هذه الحالة يحدده الشارع نفسه . وقد
 حدده الشارع المصري في المادة ٢٦ من القانون المدني بقوله : « متى ظهر ان القانون الواجب
 التطبيق هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع فان القانون الداخلي لتلك الدولة هو الذي
 يقرر أية شريعة من هذه الشرائع يجب تطبيقها » . أي ان القانون الواجب التطبيق في هذه
 الحالة متروك لقاعدة الاسناد الداخلي في هذه الدولة بالذات .

فإذا تقرر في شأن نزاع أجنبي ان القانون الواجب التطبيق هو القانون البريطاني ، وتبين
 ان في بريطانيا قوانين داخلية متعددة كقانون اسكتلاندا وقانون ايرلندا فضلا عن قانون
 انكلترا . فالقاضي في هذه الحالة يرجع للقواعد الداخلية المتبعة في بريطانيا لفض مثل هذا
 النزاع الداخلي .

ونكرر الإشارة إلى أن القاضي إذ يعمل حكم القواعد الداخلية المباشرة إنما يطبق
 الاحكام الداخلية لقانون الدولة دون أحكام القانون الدولي الخاص المعمول به في
 هذه الدولة .

(المادة ٢٧ من القانون المدني والمادة ٣١ من لائحة التنظيم القضائي الملحقة بمعاهدة مونترو التي تنص : إذا تقرر ان قانونا اجنبيا هو الواجب التطبيق فلا يطبق منه إلا أحكامه الداخلية دون تلك التي تتعلق بالقانون الدولي الخاص) .

تنازع قواعد الاسناد الداخلي :

لم يكن النزاع في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين قاصرا على تنازع قواعد الاسناد الداخلي . بل تجاوزه إلى تعدد جهات القضاء بتعدد الطوائف . فقد بلغت سبعة عشر جهة قضائية لسبع عشرة طائفة . وكان التنازع بينها على الاختصاص ، وعلى القانون الواجب مما يقض مضجع العدالة .

على أن التنازع في الاختصاص بين محاكم الأحوال الشخصية قد انتهى أمره بصدر المرسوم رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وأصبحت المحاكم المدنية هي المختصة بالفصل في كافة المنازعات لجميع المصريين — كما انتهى أمره قبل ذلك بالنسبة للأجانب .

وبهذا أصبحت المحاكم المدنية هي محاكم القانون العام في حق المصريين والأجانب بالنسبة إلى أحوالهم الشخصية . كما هي محاكم القانون العام في حقهم بالنسبة إلى أحوالهم العينية .

وأصبح التنازع بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قاصرا على تنازع قوانين الاسناد الداخلي بالنسبة للمصريين ، وعلى التنازع الدولي بالنسبة للأجانب .

أما وقد توحدت جهات الاختصاص فقد انتهى عهد التلازم بين الاختصاص التشريعي والاختصاص القضائي إذ كانت كل محكمة من محاكم الأحوال الشخصية الملغاة لا تطبق غير قانونها الخاص على المسألة المطروحة أمامها .

والواقع أن تنازع القوانين الداخلية أسبق في وجوده من الواجهة التاريخية على التنازع الدولي للقوانين . بل أن التنازع الداخلي يوجد بكثرة في الدول التي تتعدد فيها السلطات التشريعية داخل الدولة ويكون لكل منها سيادة إقليمية معينة . ولعل هذا هو السبب في دراسة التنازع الداخلي مع التنازع الدولي في مثل هذه الدول .

أما الشريعة الإسلامية فإنها تنظر إلى القانون الدولي نظرة أخرى فإنها تقسم الدنيا إلى

دارين : دار السلام ، ودار الحرب وتضم دار السلام البلاد التي يسود فيها الاسلام ، ودار الحرب تضم البلاد التي لم يعتنق أهلها الاسلام وأهل دار الحرب ممنوعون من دخول دار الاسلام إلا إذا كانوا معاهدين أو مستأمنين .

وسيادة الشريعة الإسلامية لا يشترط فيها التبعية السياسية لدولة ما وإنما مناط سيادة الشريعة الإسلامية على الأشخاص هو الاسلام . فهناك تلازم بين الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي ، لأن بلاد العالم الاسلامي كانت وحدة دينية تسود فيها شريعة واحدة هي الشريعة الإسلامية مهما تعددت الحكومات في البلاد الإسلامية المختلفة ولهذا لم تنشأ مشكلة تنازع القوانين . خصوصاً وقد كان الشرق والغرب على قطيعة وجفاء . (عز الدين عبد الله — الجزء الثاني — ص ٧٦) .

على أن إقليمية الشريعة الإسلامية قد حل محلها مبدأ شخصية القوانين في مسائل الأحوال الشخصية ، ومبادئ القانون الدولي الخاص عند قيام العنصر الأجنبي وقد قررت الحكومة المصرية في معاهدة إلغاء الامتيازات بأنها تجرى من تلقاء نفسها على مبدأ شخصية القوانين في مواد الأحوال الشخصية .

وبالرجوع للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يتبين أن المشرع يعمل على احترام قوانين الأحوال الشخصية ولكنه يستثنى أحوالاً أشار إليها في المادة السادسة إذ يقرر أن الأحكام تصدر في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم المذكورة ، أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية عملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام ، طبقاً لشرعيتهم . ولا يؤثر في أمر القانون الواحد التطبيق تغيير أحد الخصوم من وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الاسلام فإنه تطبق الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون .

وقد بينا أن الطوائف الدينية ذات المجالس المالية المعترف بها تبلغ سبعة عشر طائفة وإنما يمكن رد هذه الطوائف إلى أربعة أنواع : الارثوذكس . الكاثوليك . البروتستانت . الاسرائيليين .

وكان المشرع المصري ينظم منها ثلاث طوائف فقط : أولها لطائفة الأقباط الأرثوذكس في القانون الصادر في سنة ١٨٨٣ . وثانيها لطائفة الانجيليين الوطنيين الصادر في سنة ١٩٠٢ وثالثها لطائفة الأرمن الكاثوليك الصادر في سنة ١٩٠٥ .

غير أنه لما انفصلت مصر عن تركيا في سنة ١٩١٤ أصدر المشرع القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ الذي قرر فيه بأن تمتد السلطات القضائية الاستثنائية في القطر المصري مدا مؤقتا إلى حين صدور قانون آخر وبهذا اعترف المشرع بسلطات هذه الجهات في مسائل الأحوال الشخصية باعتبارها سلطات قضائية استثنائية .

* * *

اختصاص الدائرة المدنية بمسائل الأحوال الشخصية للمصريين :

نص القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في المادة ٤ منه بأن تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية — وتصدر الأحكام من محكمة النقض في القضايا المذكورة من دائرة الأحوال الشخصية ، ويلحق رئيس المحكمة الشرعية العليا رئيسا بها إلى آخر المادة .

فالشارع قد نص على تشكيل دوائر خاصة لنظر قضايا الأحوال الشخصية للمصريين وبهذا تصبح هذه الدائرة مخصصة للفصل في قضايا الأحوال الشخصية للمصريين بمقتضى قانون — أي أن تخصيص دائرة مدنية بنوع معين من القضايا إنما يقرره القانون لا النظام الداخلي للمحكمة — ولهذا تصبح الدائرة التي تختص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين إنما تختص بنوع معين وتكون أي دائرة أخرى من الدوائر المدنية غير مختصة بالفصل في النزاع القائم أمامها في مسائل الأحوال الشخصية ويجوز الدفع بهذا في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف (مادة ١٣٤ مرافعات) .

بخلاف الحال في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب فقد ورد نص المادة ٨٥٩ من قانون المرافعات بأن المحاكم المدنية المصرية تختص بمسائل الأحوال الشخصية للأجانب .

* * *

المبادئ الأولية في أمر تنازع القوانين بالنسبة للمكان في مسائل الأحوال الشخصية :

كانت القاعدة التي تسير عليها المحاكم المصرية في قضايا الأحوال الشخصية — في القضايا ذات العنصر الاجنبي — هي تطبيق قانون الدولة التي ينتمي إليها المتقاضون بجنسيتهم . وهي القاعدة التي لها الصدارة في أحكام القانون الدولي الخاص .

وقد ورد في التصريح الصادر من الحكومة المصرية في اتفاقية مونثرو . أن الحكومة المصرية قد جرت « من تلقاء نفسها » على مبدأ شخصية القانون في مسائل الأحوال الشخصية ، وهي تنوى أن تجرى في هذا الشأن على المبدأ عينه في المستقبل . وقد ورد في لائحة التنظيم الملحقه بالمعاهدة القانون الاجنبي الواجب التطبيق في منازعات الأحوال الشخصية السالفة الذكر ، وقد امتدت في تجديده — كما أشارت — إلى قاعدة شخصية القوانين . وقد أعملت هذا المبدأ كالاتي :

يرجع في حالة الشخص وأهليته إلى قانون بلده .

وفي الشروط الموضوعية المتعلقة بصحة الزواج إلى قانون بلد كل من الزوجين .

وإلى قانون بلد الزوج وقت عقد الزواج في المسائل الخاصة بعلاقات الزوجين بما فيها التفريق والطلاق والتطليق . وكذلك في آثار تلك العلاقات بشأن الأموال .

وفي حقوق الوالدين والأبناء وواجباتهم المتبادلة إلى قانون بلد الأب .

وفي الالتزام بالنفقة إلى قانون بلد المدين بها .

وفي المسائل المتعلقة بالبنوة وتصحيح النسب والاقرار بالابوة وإنكارها إلى قانون بلد الأب .

وفي المسائل المتعلقة بصحة التبني إلى قانون بلد كل من المتبنين والتبني في المسائل المتعلقة بآثار التبني إلى قانون بلد التبني .

وفي الوصاية والقيام والاذن بالادارة إلى قانون بلد القاصر .

وفي الموارث والوصايا إلى قانون بلد المتوفى أو الموصى .

وفي الهبات إلى قانون الواهب وقت الهبة .

وهذه القواعد لا تخل بالأحكام المتعلقة بنظام الملكية العقارية في القطر المصري .

ثم نصت المادة ٣٠ من لائحة التنظيم السالفة الذكر بأنه متى كانت جنسية شخص غير معروفة أو كان له في آن واحد في نظر عدة دول أجنبية جنسية فيعين القاضي القانون الواجب تطبيقه . فإذا كان لشخص واحد الجنسية المصرية في نظر مصر وجنسية دولة أجنبية أو أكثر كان القانون الواجب التطبيق هو القانون المصري .

وظل العمل ساريا في مدة الانتقال التي انتهت في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على ضوء المبادئ السابقة . وبانتهاء فترة الانتقال أصبح للمحاكم الوطنية ولاية الحكم في قضايا الأحوال الشخصية لغير المصريين تطبيقا للمادة ٩ من المعاهدة . وقد أصدر الشارع المصري القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ مقررًا في المادة ١٢ ان المحاكم تختص بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل في المنازعات والمسائل الخاصة بالأحوال الشخصية . كما قرر في المادة ١٣ من القانون السالف الذكر بيان ما تشمله مسائل الأحوال الشخصية المشار إليها في المادة السابقة متبعا في ذلك ما رسمته المادة ٢٨ من لائحة التنظيم الملحقه بمعاهدة مونترو .

* * *

عهد القانون المدني وقانون المرافعات الحالي :

نظرا لتشعب المسائل التي ترد عند تطبيق قانون الدولة التي ينتمي إليها المتقاضون بجنسيتهم فقد وضع المشرع في القانون المدني المبادئ الهامة في تعيين القانون الواجب التطبيق ، ووضع في قانون المرافعات المبادئ الأساسية في الاختصاص القضائي لمحاكم الدولة .

* * *

ما ورد في القانون المدني من قواعد القانون الدولي الخاص :

وضع المشرع القواعد الأساسية في المواد ١٠ إلى ٢٨ من القانون . وقد كانت أولى هذه القواعد الأساسية هي القاعدة التي لها الصدارة في فقه القانون الدولي الخاص وهي مسألة تكييف العلاقة القانونية محل النزاع وهي مسألة أولية يقتضى على القاضي الفصل فيها قبل النظر في القانون الواجب التطبيق .

ذلك انه يقتضى عند قيام نزاع فيه عنصر أجنبي ان يحدد القاضي أولا طبيعة العلاقة القانونية المطروحة امامه للفصل فيها وتحديد العلاقة القانونية من الاهمية بمكان حتى يستطيع القاضي على ضوء هذا التكييف الاهتداء إلى قاعدة الاسناد المقررة في القانون .

فلو أن المسألة المطروحة للفصل فيها هي مسألة ميراث في عقار . واعتبرنا عند تكييف هذه العلاقة القانونية ان الميراث في العقار يدخل تحت نظام الملكية العقارية لخضع الميراث في هذه الحالة لقانون موقع العقار عملا بقاعدة الاسناد من ان منازعات الملكية والحقوق العينية تخضع لقانون الموقع — اما إذا اعتبرناه متعلقا بنظام الأسرة لخضع لقانون جنسية المتوفي عملا بقاعدة الاسناد من انه يسرى على الميراث قانون جنسية المورث — وهكذا فيما لو كانت المسائل المطروحة تتعلق بالنظام المالي بين الزوجين — فإذا اعتبرناه متعلقا بنظام الأسرة لخضع لقانون الجنسية وإذا اعتبرناه مجرد عقد لخضع لقانون ارادة المتعاقدين أو لقانون موطن المتعاقدين .

وقد ثار الخلاف في الفقه حول القانون الذي يخضع له تحديد العلاقة القانونية عند تنازع القوانين . واستقر القانون المصري على أرجح الآراء في الفقه الحديث وهو إخضاع التكييف أو تحديد العلاقة القانونية في النزاع المطروح لقانون القاضي أي للقانون المصري ، لهذا جاء نص المادة ١٠ من القانون المدني الحالي — بأن القانون المصري هو المرجع في تكييف العلاقات عند ما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين لمعرفة القانون الواجب التطبيق من بينها .

ومما تقدم يتبين ان التكييف سابق على الاسناد فيقتضى عند طرح نزاع ينطوى على عنصر أجنبي من جراء اختلاف جنسية المتعاقدين أو من جراء وقوع الحادث المرتب للحق في بلد أجنبي ، أو من جراء وجود المال في دولة أجنبية — ان يتبين القاضي أولا ماهو تكييف المسألة المتنازع فيها طبقا للقانون المصري .

ولا يختلف الامر لو كان النزاع على التكييف واقعا بين القانون المصري والقانون الأجنبي ، أو واقعا بين قانونين أجنبيين . فالفيصل في التكييف للقانون المصري وحده . ولو قام الخلاف على التكييف بين قوانين مختلفة أو بين قانون القاضي وقانون الاجنبي .

ويقضى عند التكييف ان يهتدى القاضي بنظام التقسيم الوارد في قانونه — سواء كانت المسألة متعلقة بالشكل أو متعلقة بالموضوع .



على انه ينبغي ان يفهم من الرجوع إلى قانون القاضي في مسائل التكييف ان يكون الرجوع إلى قانونه في جملته ، وان يأخذ بالنظم الواردة في قانون بأفق واسع بحيث يتسع لان تدرج فيه مختلف العلاقات القانونية التي يتصدى لتطبيقها وان اختلفت في تفصيلاتها عن قانونه .

وقد ورد في مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدني تعليقا على المادة ١٠ انه ينبغي ان يفهم من وجوب رجوع المحاكم المصرية إلى قانونها في مسألة التكييف والزامها بالرجوع إلى القانون المصري في جملته بما يتضمن من قواعد تتعلق بالاشخاص أو بالأموال . أي ان كان مصدر هذه القواعد دون أن تقصر على الاحكام التي تختص بتطبيقها ويراعي من ناحية أخرى أن تطبق القانون المصري بوصفه قانونا للقاضي في مسائل التكييف لا يتناول إلا تحديد طبيعة العلاقات في النزاع المطروح لادخالها في نطاق طائفة (نوع) من طوائف النظم القانونية التي تعين لها قواعد الاسناد نظاما تشريعا كطائفة النظم الخاصة بشكل التصرفات أو بحالة الاشخاص أو بالموارث والوصايا أو بمركز الاموال .

على أن مسألة التكييف تدق كثيرا عند التطبيق — فقد يعرض على القاضي عقد زواج مثلا . كعقد الزواج السوفيتي الذي يكاد يكون مخادنة وانفاقا على معيشة مشتركة ويستطيع أي من الطرفين حله برغبته نكحًا إذا أردت إدخال مثل هذا العقد في نطاق طائفة من طوائف

النظم القانونية لضاق هذا العقد عن وضعه تحت عقود الزواج بل لضاق عن وضعه تحت أى طائفة من طوائف النظم القانونية المعروفة — وكما إذا عرض على القاضى نزاع يستند إلى تعدد الزوجات وكان قانون القاضى لا يبيحه — أو حالة ما إذا عرض على القاضى أمر طلاق واقع بإرادة الزوج وحده كان قانون القاضى لا يحيزه قبل صدور حكم بالطلاق ، أو أمر زواج متعدد يبيحه قانون القاضى وينكره قانون جنسية الزوجين . فكيف يقع تحديد طبيعة العلاقة القانونية طبقا لقانون القاضى .

لقد تنازع الفقه فى مثل هذه المسائل . والرأى الراجح ان العقد إذا ما تم فى أرض دولة تجيزه كان على القاضى ان يعتبر هذه العلاقة القانونية حقيقة قائمة ويلحق بها آثاره ، وقد انتهى الفقهاء إلى هذا الحل تيسيرا للمعاملات الدولية . وبهذا يأخذ القاضى فى تكييف عقد الزواج بأنه رابطة بين رجل وامرأة تحدد ما لكل منهما من حقوق وما عليهما من واجبات وتجعل العشرة بينهما حلالا فى مكان العقد .

أما وقد انتهى القاضى من تحديد العلاقة القانونية المتنازع عليها بادخالها فى نطاق طائفة من طوائف النظم القانونية المعروفة فى القانون المصرى كطائفة النظم الخاصة بشكل التصرفات، أو بحالة الاشخاص ، أو بالمواريث ، أو بالوصايا ، أو بمركز الأموال — فقد انتهت مهمة القاضى فى شأن التكييف وتعين الحدود التى يقف عندها اختصاص قانون القاضى ، ويبدأ القاضى بعد ذلك بتطبيق قواعد الاسناد أو تعيين القانون الواجب تطبيقه على المسألة المطروحة أمامه للفصل فيها ، ولا يكون للقاضى إلا أن يعمل أحكام هذا القانون .

ونذكر هنا موجز قواعد الاسناد الواردة فى القانون المدنى المتعلقة بتنازع القانون بالنسبة للسكان :

أولا — فيما يتعلق بمنازعات الأحوال الشخصية فقد حدد الشارع المصرى القانون الواجب التطبيق والمرجع فى معظم الحالات للقانون الذى ينتمى إليه الشخص بجنسيته وبالتفصيل الوارد فى المسواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٥ و ٢٦ من القانون المدنى كما سيأتى تفصيله بعد .

على انه متى كان للشخص فى وقت واحد أكثر من جنسية يعين القاضى قانون الجنسية الواجب التطبيق .

ومتى كانت إحدى الجنسيات هى الجنسية المصرية يكون القاضى المصرى هو الواجب التطبيق .

ثانيا — فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالاجراءات يكون المرجع لقانون البلد الذى تباشر فيه الاجراءات (المادة ٢٣) .

ثالثا — فيما يتعلق بالاموال العقارية أو المنقولة يكون المرجع لقانون موقع المال — في العقار لقانون موقع العقار ، وفي المنقول لقانون الجهة التي يوجد فيها المنقول (المادة ٧١ و ١٨٥) .

رابعا — فيما يتعلق بالالتزامات التعاقدية يكون المرجع لقانون البلد الذي تم فيه العقد أو قانون الوطن المشترك للمتعاقدين ، ما لم يتفق المتعاقدان أو يبين من الظروف ان قانونا آخر هو الذي يراد تطبيقه ما لم يكن الاتفاق قد قصد منه الهرب من أحكام القانون كما سيأتي بعد (المادة ١٩ و ٢٠) .

خامسا — فيما يتعلق بالتزام غير التعاقدى لقانون البلد الذي وقع فيه الفعل (المادة ٢١) .

على ان هناك استثناءات تشمل هذه القواعد جميعها هي انه لا يجوز تطبيق قانون أجنبي يحدده القانون ، متى كانت أحكام هذا القانون الاجنبى مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر — ويلحق بهذه القاعدة في استبعاد القانون الاجنبى متى تبين ان يفيد المتعاقدين من تطبيق القانون الاجنبى هو التحايل والهرب من أحكام القانون الوطنى كما يلحق بهذه القاعدة أيضا حالة ما إذا تعارضت أحكام القانون الاجنبى مع الصالح الوطنى — كما إذا اشترى تاجر أجنبى سلعة من تاجر وطنى — وكان الاجنبى بالغاً رشيداً بحسب القانون المصرى ، ثم تبين بعد ذلك أنه قاصر طبقاً لشريعته ولكنه أخفى ذلك على البائع الوطنى . وكان لايسهل على البائع أن يتبين نقص الأهلية في المشتري — فان هذا السبب لا يؤثر على أهليته (المادة ١١ من القانون المدنى) .

ويسلم فقهاء القانون الدولى فوق ذلك بحق الدولة بأن توقف نفاذ أى تشريع لمصلحة الاجنبى أو أن تقيّد حريتهم الشخصية أو أن تفرض ما تشاء من الوسائل الوقائية كمنع خروج المال أو تفرض القيود على الالتزامات وما شاكل ذلك مما تفرضه لغرض معين هو حق الدفاع عن كيانها ومصالحها إذا ماهددها خطر مالى أو اقتصادى أو اعتداء وهو حق يشبه حق الدفاع عن النفس فى القانون الجنائى .

ومما تقدم يتبين أن مسألة تنظيم تنازع القوانين إنما هي مسألة داخلية تضع لها كل دولة ما يتناسب من القواعد مع حالتها وحاجاتها وتستقل بتصرف الشؤون المتعلقة بسيادتها دون أن تخضع لهيئة عالمية عليا في هذا النطاق — وبهذا يكون القانون الدولى الخاص مجرد فرع من فروع القانون الداخلى للبلد .

على أنه عند تكييف العلاقة القانونية في قضية تنازع فيها القوانين قد يثور النزاع على

الاختصاص القضائي لمحاكم الدولة قبل النظر في تكييف العلاقة القانونية وتطبيق القانون الواجب التطبيق .

ومن المتفق عليه في فقه القانون الدولي أن ثبوت الاختصاص لمحاكم دولة معينة هو الذي يحدد الحكم في قواعد الاستناد الخاصة بها ويجعل تكييف العلاقة القانونية من اختصاص تشريعها فضلاً عن رعاية قواعد النظام العام فيها وقواعد الشكل الذي توجبه قوانينها الاجرائية — لهذا كان من الأهمية بمكان تجديد القواعد العامة للاختصاص الدولي للمحاكم المصرية .

وقد كانت المادة ١٣ و ١٤ من القانون المدني المختلط تحدد بعض هذه القواعد وسار المشروع التمهيدي للقانون المدني على وضع قواعد هذا التنظيم بين نصوصه في المادتين ٢٢ و ٢١ من المشروع . ولكن رأى أخيراً وضع هذه النصوص في قانون المرافعات في المادة الثالثة منه لكي تشمل القاعدة العامة للاختصاص الدولي ، ووضع في الكتاب الرابع من قانون المرافعات قواعد الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب .

والقاعدة الأصلية في الاختصاص العام لمحاكم الدولة أن الأجنبي الذي يقيم في أرض الدولة يتبع محاكمها والأجنبي الذي لا يقيم في أرض الدولة لا يخضع لقضاها . غير أن المادة الثالثة من قانون المرافعات تشير إلى الأحوال التي يقتضي أن يتبع فيها مثل هذا الأجنبي لمحاكم الدولة وذلك تيسيراً لمواطنيها أو تحقيقاً لحسن سير العدالة فيها — وهذا ما أشارت إليه المادة السالفة الذكر :

أولاً — إذا كانت الدعوى مرفوعة على أجنبي ليس له موطن أو سكن في مصر وإنما اتخذ موطناً مختاراً فيها ، والموطن المختار هو الذي يتفق على تحديده لتنفيذ عمل قانوني فيه وإعلان الأوراق القضائية المتعلقة بذلك العمل إليه (مادة ٤٣ مدني) .

ثانياً — إذا كانت الدعوى متعلقة بعقار أو منقول موجود في مصر وسواء كانت هذه الدعوى شخصية أو عينية . (قان م ٨٦٦ مرافعات في مسائل الأحوال الشخصية) .

ثالثاً — إذا كانت الدعوى ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ في مصر أو كان مشروعاً تنفيذه في مصر .

رابعاً — إذا كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت في مصر كما إذا أحدث أجنبي تصادماً بسيارته قبل مغادرته البلاد أو حصول حادث من طائفة أو باخرة تابعة لشركة أجنبية ولو لم يكن للشركة الأجنبية موطن أو فرع في مصر . ففي هذه الحالة يجوز مقاضاة الاجنبي أو الشركة في المحاكم المصرية .

خامساً — إذا كانت الدعوى متعلقة بتركة فسخت في مصر وفي هذه الحالة تكون المحاكم المصرية مختصة بالدعوى المتعلقة بالتركة حتى وفاء ديونها وتسليم أعيانها إلى مستحقيها

(قارن المادة ٥٩ مرافعات فيما يتعلق بالاختصاص المحلي — وقارن المادة ٨٦٠ مرافعات في مسائل الارث) .

سادساً — إذا كانت الدعوى متعلقة بتفليس شهر في مصر .

سابعاً — إذا كان الاجنبي المختصم في الدعوى والذي يتبين أنه لا موطن له ولا سكن في مصر قد اختصم معه أيضاً في الدعوى مصرى أو أجنبي له موطن أو سكن في مصر وذلك تفادياً لرفع دعاوى متعددة ويشترط في هذه الحالة أن يكون اختصاص المصرى ولو كان غير مقيم في مصر أو اختصاص الأجنبي المقيم أو الساكن في مصر اختصاصاً جدياً يتصل بالنزاع اتصالاً حقيقياً .

ثامناً — ويلحق بالمسائل السابقة ما يأتى : إذا كان المدعى عليه في الدعوى مصرى فإن المحاكم المصرية تختص بالدعوى في جميع الاحوال سواء كان مقيماً في مصر أو في الخارج ، وسواء كان له موطن في مصر أو مسكن أم لا ، وسواء كان النزاع متعلقاً بعقار أو منقول موجود في مصر أو في الخارج أو كانت الدعوى نشأت عن علاقة قانونية تمت في مصر أو في الخارج وكذلك سواء كانت الدعوى متعلقة بالأحوال الشخصية أو العينية (قارن المادة ٦٨٨ مرافعات) .

وهذا الاختصاص الخاص بالمصرى بالنسبة للمحاكم المصرية إنما يستند إلى جنسية المدعى عليه وإلى قاعدة أن المدعى يسعى إلى محكمة المدعى عليه (أبوالوفا — مرافعات — ص ٢٤ طبعة سنة ١٩٥٥) .

على أن الاختصاص في هذه الحالة الأخيرة لم يرد بنصه في المادة الثالثة من قانون المرافعات — وقد يقال إنه يتعارض مع قاعدة من قواعد الاختصاص الدولى التى تستند إلى مادة المحصورة لا إلى جنسية المدعى عليه . غير أنه إعمالاً لاختصاص المحاكم الوطنية بالنسبة للمصرى من جهة ، ولقاعدة أن المدعى يسعى إلى محكمة المدعى عليه من جهة أخرى يكون ذلك مبرراً كافياً لاختصاص المحاكم المصرية .

وقد سار القضاء على هذا الرأى خصوصاً وقد كانت المادة ١٣ من القانون المدنى المختلط تنص على أن المحاكم المصرية تختص بقضايا الرعايا الوطنيين بسبب ما يترتب في ذمتهم من التزامات ولو كانت هذه الالتزامات قد عقدت في الخارج .

تاسعاً — إذا اختصم الأجنبي أمام المحكمة المصرية وحضر ، ولكنه لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة حتى صدر منها حكم في الدعوى — أى أن الأجنبي يبق على حقه في الدفع بعدم الاختصاص حتى يصدر حكم في الدعوى فعندئذ يعتبر سكوته قبولاً لولاية المحكمة .

عاشراً — تختص المحاكم المصرية أيضاً بالطلبات المرتبطة بالدعاوى الداخلة في اختصاصها (قارن المادة ٨٦٤ المتعلقة بالأحوال الشخصية) .

حادى عشر — تختص كذلك باتخاذ الاجراءات الوقائية والبيحفظية ولو لم تكن مختصة بنظر الدعوى الموضوعية المتعلقة بأصل الحق (قارن المادة ٨٦٣ وراجع مدونة المرافعات ص ٢٦ وما بعدها) .

ثانى عشر — تختص المحاكم المصرية متى رفعت إليها دعوى من دعاوى الأحوال الشخصية . أو دعوى مدنية أو تجارية داخلية في اختصاصها . بالفصل كذلك في كافة المسائل الفرعية ومسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالدعوى والتي تثار أثناء نظرها (المادة ٨٦٤ مرافعات) .

ثالث عشر — وتختص بمقاضاة الشركات الأجنبية ولو كان مركز ادارتها في الخارج متى تبين أن لها فرع في مصر وذلك على اعتبار أن مركز إدارة الشركة بالنسبة لتطبيق القانون الداخلي هو المكان الذى توجد فيه الادارة المحلية . (المادة ٥٣ فقرة ٥)

ولا يقصد من تعداد القواعد السابقة ان تكون على سبيل الحصر — انما يقصد منها تحديد القواعد الاساسية ، كما يقتضى الاشارة إلى أن الأحوال التى أشارت إليها المادة الثالثة من قانون المرافعات وما يلحق بها متعلقة بالنظام العام للدولة بمعنى انه لا يجوز اتفاق الطرفين على ما يخالفها إذ ان الاتفاق على تخويل الاختصاص في هذه المسائل لمحكمة أجنبية هو اتفاق باطل . ولا يقصد من اعتبار هذه القواعد متعلقة بالنظام العام ان الاختصاص يكون في كل المنازعات المذكورة للمحاكم المصرية دون سواها فقد يشاركها في الاختصاص محكمة دولة أخرى — وقد يرى المصرى تيسيرا له مقاضاة خصمه الاجنبى في الخارج على الرغم من وجود موطن مختار للاجنبى في مصر وإنما القصد من اعتبار هذه القواعد متعلقة بالنظام العام ان يكون الاتفاق على مخالفة القواعد السابقة اتفاق باطل (اباالوفا — مرافعات فقرة ٢١) .

وقد وضع المشرع — خلافا للقواعد السابقة — قواعد الاختصاص العام للمحاكم المصرية في مسائل الأحوال الشخصية للاجانب في القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ والحقه بملحق خاص هو الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وقد ورد في صدره أن هذا القانون لا يخل بتطبيق القواعد المقررة التى نص عليها القانون المدنى في تنازع القوانين من حيث المكان .

وقواعد الاختصاص العام ، تطبقا لهذا القانون في مسائل الأحوال الشخصية للاجانب

لا تتعارض مع ما ورد في المادة الثالثة من قانون المرافعات — وقد وردت وفقا للأحكام الآتية:

تختص المحاكم المصرية:

أولا — متى كان للأجنبي موطن في مصر:

على أنه استثناء للقاعدة السابقة فإن المحاكم المصرية تكون مختصة ولو لم يكن الأجنبي متوطنا في القطر المصري في الأحوال الآتية:

١ — إذا كانت الدعوى موضوعها اعتراض على عقد زواج وكان العقد يراد إبرامه لدى موثق مصري.

وسبب هذا الاستثناء أن الاعتراض في هذه الحالة متعلق بالشكل والقانون المصري هو الواجب الاتباع في الإجراءات الشكلية عند الفصل في الدعوى متى كان ذلك من مقتضى حسن سير العدالة وأن تكلف المدعى برفع دعواه أمام محاكم هذه الدولة إذا كان رفعها إليها جائزا.

ب — إذا كانت الدعوى بطلب البطلان أو فسخ عقد الزواج أو التفريق الجسائي وكانت مرفوعة من الزوجة التي فقدت جنسيتها المصرية بالزواج متى كانت الزوجة مقيمة في مصر، وذلك تمكينا للمصرية من استعادة جنسيتها أو كانت الدعوى مرفوعة من الزوجة المقيمة في مصر على زوجها الذي كان متوطنا بها متى كان الزوج قد هجر زوجته — أو كان قد جعل موطنه في الخارج بعد قيام سبب البطلان أو التفريق أو الفسخ — أو كانت الحكومة المصرية قد قضت بإبعاده — وقد روعي في ذلك مصلحة الزوجة التي أساء إليها زوجها.

غير أن الشارع المصري جاء بنص يسترعي النظر فيما يتعلق بالحالة السابقة إذ يقرر في المادة ٨٦٥ أنه متى كان الخصوم جميعا من جنسية واحدة وكان القانون الواجب التطبيق هو قانون جنسيتهم المشتركة فإنه يجوز للمحكمة التخلي عن الفصل في الدعوى متى كان ذلك من مقتضى حسن سير العدالة وإن تكلف المدعى برفع دعواه أمام محاكم هذه الدولة إذا كان رفعها إليها جائزا.

ج — إذا كانت الدعوى بطلب نفقة للام أو للزوجة أو للصغير وكان هؤلاء يقيمون عادة بمصر.

د — إذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير يقيم بمصر أو بسلب الولاية على نفسه أو الحد منها أو وقفها أو استردادها وذلك رعاية لصالح القاصر المقيم بمصر.

هـ — إذا كان المدعى مصرية أو متوطنا في مصر وذلك إذا لم يكن للمدعى عليه

موطن معروف في الخارج أو إذا كان القانون المصري واجب التطبيق في موضوع الدعوى (المادة ٨٦١ مرافعات) .

ثانياً — وتختص المحاكم المدنية المصرية في مسائل الولاية على المال بالنسبة للأجانب :
 أ — متى كان للقاصر أو المطلوب الحجز عليه أو مساعدته قضائياً موطن في مصر .
 ب — متى كان لها آخر موطن للغائب .

ثالثاً — وتختص المحاكم المدنية أيضاً في الولاية على النفس وهي ولاية التهذيب والتزويج وذلك في حدود ما ورد في الفصل الخامس الخاص بأحكام الولاية على النفس (المواد ٩٢٢ — ٩٣٣) .

رابعاً — وتختص المحاكم المصرية بمسائل الارث للأجانب .
 أ — متى كان آخر موطن للمتوفي بمصر .
 ب — متى كان موطن المدعى عليهم كلهم أو بعضهم في مصر .
 ج — متى كانت أموال التركة كلها أو بعضها في مصر وكان المورث مصرياً أو كان لورثة كلهم أو بعضهم مصريين .
 د — إذا كانت أموال التركة كلها أو بعضها في مصر وكانت محكمة محل افتتاح التركة غير مختصة طبقاً لقانونها (المادة ٨٦٠) .
 هـ — إذا كان من التركة عقار كائن بمصر (المادة ٨٦٦) .

خامساً — إذا قبل المدعى عليه الأجنبي اختصاص المحكمة المصرية بالفصل في الدعوى وكان قبوله صريحاً لا ضمناً فإنه يجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تحكم في الدعوى ولو لم تكن في اختصاصها كما يجوز لها أن تتخلى عن الدعوى وتكلف المدعى برفع دعواه أمام محكمة الدولة المختصة إذا رأت من حسن سير العدالة وكان الخصوم جميعاً من جنسية واحدة وكان قانون جنسيتهم واحداً (المادة ٨٦٢ مرافعات و ٨٦٥) .

ويسترعى النظر أنه ورد في الفقرة ٣ من المادة ٢٦ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة الملحق باتفاق مونترو — أن المحاكم المصرية تكون مختصة بنظر الدعوى المرفوعة على الأجنبي بقبوله اختصاصها في نص صريح ينحو لها هذا الاختصاص قبل رفع الدعوى — غير أنه ورد في تصريح ملحق بالقاهرة — أن الحكومة المصرية قررت أنه ليس في نيتها أن تضمن عقودها بما في ذلك عقود المصالح العامة والبلديات شرطاً يعين الجهة القضائية المختصة .

سادساً — تختص المحاكم المصرية أيضاً بالأمر بالتدابير الوقائية والتحفظية التي تنفذ في مصر ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية وبهذا تكون المحكمة المختصة بالنفقة الوقائية

المطلوبة بصفة مستعجلة متى كان للزوج أو القريب مال يصح التنفيذ عاياه في مصر (المادة ٨٦٣ مرافعات) .

سابعاً — وتختص المحاكم المصرية متى رفعت أمامها دعوى من دعاوى الأحوال الشخصية الداخلة في اختصاصها بالفصل في الطلبات العارضة التي يديها أحد طرفي الخصوم أو الشخص المتدخل في الدعوى متى كانت هذه الطلبات مرتبطة بالدعوى المنظورة أمامها وكان مقتضى حسن سير العدالة أن تنظر معها (المادة ٨٦٤ فقرة ١) .

* * *

وتختص المحاكم المصرية وحدها بنظر بعض الدعاوى التالية اختصاصاً لازماً ويعتبر الحكم الذي يصدر فيها من محكمة أجنبية صادراً من محكمة غير مختصة ولا تكون له قيمة أمام المحاكم المصرية :

١ — الدعاوى الخاصة بمسائل الولاية على المال والخاصة بمسائل الإرث الواردة في المادة ٨٦٠ .

ب — اتخاذ التدابير الوقائية والحفظية التي تنفذ في مصر ولو لم تكن المحاكم المصرية مختصة بالدعوى الأصلية وهي المواد الواردة في المادة ٨٦٣ .

ج — الطلبات العارضة التي تقام أثناء نظر دعوى داخلة في اختصاص المحاكم المصرية وكذلك بالمسائل الفرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية إذا عرضت أثناء نظر دعوى من اختصاصها (المادة ٨٦٤ مرافعات — كتاب المرافعات للدكتور الشوقري فقرة ١٥١) .

* * *

أما المسائل الأخرى السابق بيانها فإن الاختصاص فيها غير لازم حتماً للمحاكم المصرية وإنما يكون الحكم الذي يصدر من محكمة أجنبية في غير حالة التوافق مقدماً على الاختصاص — محل تقدير المحكمة الوطنية عند وضع الصيغة التنفيذية .

خلاصة :

يستبين من استعراض القواعد السابقة بتنظيم أحكام تنازع القوانين من حيث المكان وكذلك القواعد الخاصة بتنظيم الاختصاص العام للمحاكم المصرية في مسائل الأحوال الشخصية وغيرها إنما تنظمها الدولة على ضوء قواعد العدالة مراعية فيها ما يتناسب مع حالتها ومن مصلحة أفرادها وسيادتها ، كما تراعى في الوقت نفسه حسن العلاقة الدوالية دون أن تخضع في ذلك لهيئة عالمية عليا في هذا النطاق .

وبهذا يكون القانون الدولي الخاص فرع من مشروع القانون الداخلي للدولة .
ومن هذه الناحية يمكن مقارنة القواعد السابقة مع قواعد تنازع قوانين الاستناد الداخلي .

الفارق بين تنازع القوانين من حيث المكان وتنازع قوانين الاسناد الداخلي .

قد تتعدد قوانين الاسناد الداخلي بان يكون للدولة شرائع متعددة تختلف تارة باختلاف الاقليم إذ تختص كل شريعة باقليم معين في داخل الدولة . - وقد يكون التعدد شخصيا بان تختص كل شريعة بطائفة معينة في الدولة تختلف باختلاف العقيدة والمذاهب الدينية .

وقد يقع - في مثل هذه الحالة - التنازع بين مختلف الشرائع السالفة الذكر أو قوانين الاسناد الداخلي - كما يمكن ان يقع التنازع بين جهات القضاء متى كان لكل قليم أو لكل طائفة نظام قضائي معين .

والتنازع الداخلي فيما بين القوانين هو أمر خارج كلية عن نطاق القانون الدولي الخاص وعن أحكامه . ففي التنازع الداخلي لا يتخلى قانون الدولة عن ولايته إلى قانون أجنبي . وإنما ولاية الدولة موزعة بين شرائع داخلية متعددة وفي هذه الحالة يكون من المتعين الرجوع إلى قوانين الدولة بالذات لتعيين الشريعة الواجبة التطبيق طبقا لقواعد التنظيم الداخلي (مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدني جزء ١ ص ٣١٣) .

فالقانون المصري مثلا يتضمن أوضاعا مختلفة فيما يتعلق بعقد الزواج - فهناك الاوضاع المقررة في الشريعة الإسلامية للمسلمين . وهناك الاوضاع المقررة في نظم الطوائف لغير المسلمين وهذه الاوضاع جميعها من قوانين لاسناد الداخلي للدولة وتعيين الشريعة الواجبة التطبيق من بين هذه الشرائع مرجعه لقواعد التنظيم الداخلي لا لقواعد القانون الدولي الخاص .

ومتى كانت الشرائع المتعددة للاحوال الشخصية في مصر تكون مجموعة القوانين المعمول بها في قواعد الاسناد الداخلي . فان كل شريعة من هذه الشرائع المتعددة وان اختلفت أحوال تطبيق كل منها . سلطان معين داخل الدولة ومهمة القاضي تطبيق قواعد الاسناد الداخلي فيها .

« يتبع »

كلية

في الحجر على المدين في الفقه الاسلامي

وما يقابله في القانون المدني المصري

للدكتور محمد زكي عبد البر القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية
والمتدرب لتدريس «أصول الفقه» في كلية الحقوق بجامعة القاهرة

تمهيد

١ — يفصل القانون بين حماية الدائن من مدينه إذا سلك هذا المدين ، أو أراد أن يسلك ، إيجاباً أو سلباً ، مسلكاً ضاراً بدائنه ، وبين تنفيذ الدائن ، بطريق القضاء ، على أموال المدين ، اقتضاء لحقه — فيما يلي الأول في مكان من القانون المدني (المادة ٢٣٤ وما بعدها) ، وبما يلي الثاني في أماكن أخرى من القانون المدني ، أو في قانون المرافعات (المادة ٩٨ وما بعدها من قانون المرافعات) في التنفيذ بالجبر على المنقول وببيعها ، وبالمادة ٦١ وما بعدها من قانون المرافعات في التنفيذ على العقار بزرع ملكيته) .

أما في الفقه الاسلامي فيما يلي ذلك كله في مكان واحد — فليس كالم فقهاء — في نفس الموضع ، على حجر المدين حماية لدائنيه ، وعلى حبسه لجملة على مستأدا دايته ، وعلى بيع القاضى أمواله وفاة لحق دائنيه .

ونحن هنا نسير على نهج القانون في الصياغة ، كي يبين ما نستهدفه من مقابلة ومقارنة موجزين ، بين الفقه الاسلامي وبين القانون .

٢ — وسنتكلم الآن على حماية الدائنين العاديين من مدينهم ، خوفاً من أن يتصرف في أمواله تصرفاً يضر بهم . ونقصد بالدائنين العاديين ، الدائنين الذين ليست لهم تأمينات عينيه كالرهنين ، إذ هؤلاء الآخرين حقوقهم — إلى حد كبير — محمية . وسنجعل كلامنا أولاً في الفقه الاسلامي مكتفين بالمذهب الحنفي ، ثم في القانون .

الفصل الأول

الحجر على المدين في الفقه الحنفي

المبحث الأول

في الفقه

الحجر لغة :

٣ — هو المنع مطلقا ، أى من التصرف ومن الفعل ، أو مما هو مطلوب — يقال : حجر عليه حجرا ، فهو محجور عليه ، والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفا فيقولون : محجور (١) .

الحجر شرعا :

٤ — عرفه البعض بأنه المنع من فإذ تصرف قولى لافعل ، لأن الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده ، فلا يتصور الحجر عنه (٢) .

وقد اعترض على هذا التعريف من حيث تقييده بالتصرف القولى ، لأن الكلام في منع إنكسار لا منع ذاته ، والقول كالفعل : لا يمكن رده بذاته بعد وقوعه ، بل الممكن هو رد حكمه (٣) . ثم إن من الأفعال مامنع نفاذه ، كالأقوال : فأنلاف الرقيق مال الغير ، وهو فعل ، لا يؤاخذ به في الحال (٤) ، وإنما يؤاخذ به في المآل بعد العتق (٥) ، ونفاذه في المآل لا ينافي وجود المنع في الحال (٦) وأما أن هناك من الأفعال ما لا يحجر ، فكذلك

(١) الحسكى ، الدر . وابن عابدين عليه ، ٩٢ : ٥ .

(٢) البرنابى ، التنوير : والحسكى ، الدر : ٩٢ : ٥ . والنسفى ، الكثر والزبلى عليه ، ٥ : ١٩٠ - ١٩١ .

(٣) ابن عابدين ، رد المختار ، ٩٣ : ٥ .
(٤) هذا الحكم مختلف فيه كما سيأتى في المأش ٦ .

(٥) الحسكى ، الدر . وابن عابدين عليه ، ٩٢ : ٥ .

(٦) ابن عابدين ، رد المختار ، ٩٣ : ٥ — وفيه : « اعلم أن الذى يوقف هو إقراره بالمال كما يأتى . وكذا مطالبة بالمهر لوزوج بلا إذن مولاه ودخل بها ، كما ذكره الزبلى في باب نكاح الرقيق ، وكأنه لما كان برضاها صارت راضية بتأخير المهر ، وأما ما ذكره من البائع فيما لا ينالك من المال من ثمنه لو ألتف مال الغير ، لا يؤاخذ به في الحال ، فهو المتبادر من التبيين والدر ، ومما انفرد به المصنف عن ابن مالك من أنه يؤاخذ به في الحال بما لا ينالك ، ويبيح في مثله في الأذون من العارية ، قال الزملى : ومثله في النيابة والقرينة والزيادة والملازمة والملازمة ، ثم قال : والجامع أن العقل يستدعي فحذف المسألة بالصيانة في الحال ، فيباع أو يهدى للولى أو لغيره . ومثله في الجارية عن السيد أحمد ، ثم قال : وفي التارخانية من الكفالة ، فإن كان لوكسب ، فهو في ذلك من كسبه . ولا مقتضى وقته للولى الاستيفاء ، لأن مقتضى وقته للولى إعتدافه في القسمة من باب آخر الفقه بالحطية ، لا من باب الجوارح . وأما عند جمهور حتى ظني ، مالى ، فباعه الوليد بغير علمه بالجارية ، فهو فدية الولد فيباع على من يشتريه بخلاف الجارية على الفسخ . وفي التارخانية من التامع من الجارية بغير علمه بالجارية ، ولا على الولد .

في الأقوال : بعضها لا يحجر عنها ، كالذي تمحض تقعا ، نحو قبول الهبة والهدية والصدقة (١)

٥ — وعرفه البعض بأنه عبارة عن منع مخصوص ، بشخص مخصوص ، عن تصرف مخصوص ، أو عن نفاذه . وتفصيله انه منع للرقيق عن نفاذ تصرفه الفعلي الضار ، وإقراره بالمال ، في الحال ، وللصغير والمجنون عن أصل التصرف القولي ان كان ضررا محضا ، وعن وصف نفاذه إن كان دائرا بين الضرر والنفع (٢) . فأدخل في التعريف المنع عن الفعل ، ودخل فيه نحو الزنا والقتل في حق الصبي والمجنون ، فانه محجور عليهما بالنسبة لحكمه ، وهو الحد والقصاص (٣) .

ويؤخذ من التعريف الأخير أن الحجر على مراتب : أقوى ، وهو المنع عن أصل التصرف . ومتوسط ، وهو المنع عن وصفه ، وهو النفاذ . وضعيف ، وهو المنع عن وصف وصفه ، وهو كون النفاذ حالا . (٤) ومثال الأول : الحجر على المجنون . ومثال الثاني : الحجر على الصبي المميز فيما يدور بين النفع والضرر . ومثال الثالث : استهلاك الرقيق لمال الغير ، فانه ممنوع نفاذه في الحال ، ويكون نفاذه في المال بعد عتق المولى إياه ، إذ كان التوقف لحق المولى ، وقد زال بالعتق فينفذ (٥) .

الحجر هنا :

٦ — والمقصود بالحجر هنا منع المدين من التصرف القانوني في أمواله . وهو بخلاف حبس المدين ، وبخلاف بيع القاضي أموال المدين ، والفرق ظاهر .

الخلافا في جوازه :

٧ — أما أبو حنيفة فلا يرى الحجر على المدين بسبب الدين . ويجوز ذلك صاحبه : أبو يوسف ومحمد (٦) .

== ففي الأول خير المولى بين الدفع والفداء ، وفي الثاني خير بين الدفع والبيع . وانظر ابن عابدين ، رد المختار ، ٩٤ : ٩٥ .

(١) ابن عابدين ، رد المختار ، ٩٣ : ٩٤ — وقال : « لا يفرق بالقله والكثرة » . وانظر فيما بعد الفقرة ١٤ .

(٢) ابن عابدين ، رد المختار ، ٩٢ : ٩٣ .

(٣) ابن عابدين ، رد المختار ، ٩٣ : ٩٤ .

(٤) ابن عابدين ، رد المختار ، ٩٣ : ٩٤ .

(٥) ابن عابدين ، رد المختار ، ٩٣ : ٩٤ — راجع الهامش ٦ ص ١٤٣١

(٦) قال الطحاوي في مختصره (٩٦ — ٩٧) : « ومن حبس مدين عليه لقوم ، ثم أفر يدين لقوم آخرين — فان أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما كانا يقولان في ذلك : إقراره جائز ، وبشارك من أفر لهم ، أهل الديون الأول ، فيما يصرف من مال المطلوب ، في قضاء ديونه . وإن سأل الترمذ الأولون القاضي ، قبل إقرار غريمهم يدين ، الحجر على غريمهم ومنعه من الافرار لغريم ، فان أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا : لا يجيبهم إلى ذلك . وقال محمد بن الحسن رضى الله عنه : يجيبهم إلى ذلك ، ويجبر على المطلوب ، ومنعه من الافرار لغريم ، ومن صرف ماله في صدقة أو في هبة حتى يبرأ من الديون التي حبسه فيها — ويقول محمد نأخذ فمعد الطحاوي أبو حنيفة وأبو يوسف في جانب . ومحمد في جانب آخر . وانظر الهامش ٣ ص ١٤٣٣ .

٨ — وحجة أبي حنيفة أن في الحجر على المدين إهدارا لأهليته ، حماية لمال دائنيه ، وهو غير جائز ، لأن ضرر الحجر فوق ضرر المال ، فلا يرتكب الأعلى لدفع الأدنى (١) .
وحجة أبي يوسف ومحمد المصلحة : فالتصرفات شرعت لمصالح العباد ، وكما تكون المصلحة بالاطلاق ، تكون بالحجر ، والمصلحة هنا في الحجر (٢) .
وأصل المسألة جواز أو عدم جواز الحجر على السفية نظرا له : فعند أبي حنيفة لا يجوز .
وعندهما يجوز (٣) .

أحكامه :

٩ — والمقصود بالحجر على المدين مصلحة الدائن ، بدفع الأذى عنه (٤) ، إذا خيف من المدين أن يضيع أمواله بالتجارة أو بالاقرار للغير (٥) .
١٠ — وينبغي على أن الحجر لمصلحة الدائن أنه يشترط أن يطلبه الغرماء من القاضي (٦) ، فلا يملك القاضي أن يحكم به من تلقاء نفسه . كما أنه لا يثبت إلا بقضاء القاضي (٧) .
١١ — وينبغي للقاضي أن يشهد أنه حجر عليه في ماله ، احتياطاً لتفي التجاحد إن وقع (٨) .
أي ليعلم الناس حال المدين ، فلا يعاملوه إلا على بصيرة (٩) .

(١) المرفياني ، الهداية . وقاضي زاده ، نتائج الأفكار ، ٧ : ٣٢٤ .
(٢) الكاساني ، البدائع ، ٧ : ١٦٩ . وقاضي زاده ، نتائج الأفكار ، ٧ : ٣٢٦ .
(٣) السرخسي ، المبسوط ، ٢٤ : ١٦٣ — ١٦٤ . وهو يقول « من ركبته الديون إذا خيف أن يلجأ ماله بطريق الإفراز ، فطلب الغرماء من القاضي أن يحجر عليه : عند أبي حنيفة رحمه الله : لا يحجر عليه القاضي . وعندهما : يحجر عليه ... وفي هذا الحجر نظر المسلمين ، فإذا جاز عندهما الحجر عليه بطريق النظر ، فكذلك يحجر لأجل النظر للمسلمين . وعند أبي حنيفة لا يحجر على المدين نظرا له ، فكذلك لا يحجر عليه نظرا للغرماء ، ولما في الحيلة بينه وبين التصرف في ماله من الضرر عليه ، وإنما يجوز النظر لغرمائه بطريق لا يكون فيه إلحاق الضرر به ، إلا بقدر ما ورد المهرج به ، وهو الحبس في الدين ، لأجل ظلمه الذي تحقق بالامتناع من قضاء الدين مع تمكنه منه ، وخوف التلجئة ظلم موهوم منه ، فلا يجعل كالتحقق ، ثم الضرر عليه في إهدار قوله فوق الضرر في حبسه ، ولا يستدل بثبوت الأدنى على ثبوت الأعلى ، كما في منع المال من السفية مع الحجر عليه » . راجع فيما تقدم الهامش ٦ من ١٤٣٢ .

(٤) القلي على الزيلعي ، ١٩٠ : ٥ .

(٥) الكاساني ، البدائع ، ٧ : ١٦٩ .

(٦) البارقي ، الناية ، ٧ : ٣٢٤ .

(٧) بخلاف الحال في السفية فيثبت الحجر بدون قضاء ، لأنه جمل لأجل النظر له ، فلا يوقف على طلب أحد : السرخسي ، المبسوط ، ٢٤ : ١٦٤ . أما للدمر المصري فقد قضى بأنه « أيا كان سبب الحجر — والسفه من أسبابه — فهو لا يقرر ولا يرفع إلا بحكم من القضاء باعتباره حالة قانونية حادثة تنشأ على خلاف الأصل » : راجع المادة ٦٥ من الرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال والفقرة ٩٥ وما بعدها من مذكرته الايضاحية وخصوصا الفقرة ٩٩ .

(٨) البارقي ، الناية ، ٧ : ٣٢٤ .

(٩) انظر : الشيرازي ، المهذب ، ١ : ٣٢١ .

١٢ — كما يترتب عليه أن يكون الحجر لمصلحة من طلبه ، دون بقية الغرماء الذين لم يطلبوه . وينتج عن ذلك أن أثر الحجر إنما يكون في حق هذا الغريم ، دون غيره ممن لم يطلب . فإذا أبرأه هذا الغريم ، أو وصل حقه إليه ، فإن الحجر يرتفع (١) .

١٣ — والحجر إنما ينصب على المسال الموجود للمدين في الحال ، دون ما يحدث له في المستقبل ، بكسب أو بغيره . فلو تصرف فيما يجد له ، فقد تصرفه (٢) .

١٤ — ومقتضى الحجر منع المدين من التصرف ، بالبيع مثلاً ، ومن الإقرار (٣) ، كي لا يضر بيعه وإقراره بالغرماء . والمقصود بالبيع الممنوع — البيع بأقل من ثمن المثل ، سواء أكان الغبن فاحشاً أم يسيراً ، لأن في هذا البيع ضرراً بالغرماء . أما البيع بضمن المثل فلا يمنع ، لأنه ليس فيه إضرار بالغرماء ، والحجر إنما جعل نظراً لهم (٤) .

فإن تصرف المدين المحجور ، بالبيع مثلاً ، كان تصرفه غير نافذ ، ولو حصل القبض (٥) وكذا ، من باب أولى ، إذا وهب أو تصدق (٦) ومعنى عدم نفاذه عدم ترتب أثره . ولو أقر بمال بعد الحجر ، فإنه يقضيه بعد قضاء الديون التي حجب لأجلها ، إلا إذا كان استفاد مالا بعد الحجر ، فينفذ إقراره فيه ، لأن حق الغرماء لم يتعلق به لعدمه وقت الحجر (٧) .

أما إذا أتلف مال الغير ، وهو محجور ، فإنه يلزمه ضمانه في الحال ، ويكون المتلف عليه ماله أسوة لسائر الغرماء ، أى في مرتبتهم ، لأن الائتلاف فعل حسي واقع مشاهد لا مرد له ، فالتهمة بالنسبة له منتفية ، بخلاف الإقرار : فسببه محتمل ، إذ يحتمل أن يكون كاذباً فيرد إقراره للتهمة (٨) ، حتى لو كان سبب وجود الدين المقر به ثابتاً عند القاضي بعلمه أو بشهادة الشهود شارك الغرماء (٩) .

(١ و ٢) البيرقي ، الناية ، ٧ : ٣٢٤ .

(٣) الزيلعي ، تبين الحقائق ، ٥ : ١٩٩ . وقاضى زاده ، نتائج الأفكار ، ٧ : ٣٢٨ .

(٤) البيرقي ، الناية ، ٧ : ٣٢٨ . وقاضى زاده ، نتائج الأفكار ، نفس الصفحة — وبغير المشتري بين إزالة الغبن وبين الفسخ (ابن عابدين ، رد المختار ، ٥ : ٩٩) وقارن بما سيأتى عند الكلام في القانون في الفقرات ٢٦ و ٣١ و ٣٢ .

(٥) الشلبي على الزيلعي ، ٥ : ١٩٠ — وفيه أن هذا (أى الحجر) بخلاف النهي ، فإن النهي يفيد الملك بعد القبض ، كما في البيع الفاسد . وانظر في عدم النفاذ وآثاره مقالنا « العقد الموقوف » المنشور في العدد الأول واثاني من السنة الخامسة والعشرون ، مارس ويونيه سنة ١٩٥٥ ، من مجلة القانون والاقتصاد .

(٦) ابن عابدين ، رد المختار ، ٥ : ٩٩ .

(٧) المرغيناني ، الهداية ، ٧ : ٣٢٩ . والزيلعي ، تبين الحقائق ، ٥ : ٢٠٠ . وابن عابدين ، رد المختار ، ٥ : ٩٩ .

(٨) المرغيناني والبيرقي وقاضى زاده ، الهداية والناية ونتائج الأفكار ، ٧ : ٣٢٩ . والزيلعي ، تبين الحقائق ، ٥ : ٢٠٠ . وابن عابدين ، رد المختار ، ٥ : ٩٩ .

(٩) الزيلعي ، تبين الحقائق ، ٥ : ٢٠٠ . وراجع البتدين ٤ وه والهامش ٦ ص ١٤٣١

الحجر غير الافلاس :

١٥ — وليس المقصود بالمدن هنا المفلس ، أى الذى حكم الحاكم بتفليس^(١)ه . وقد صرح بذلك قاضى زاده فى نتائج الأفكار حيث قال تعليقا على قول صاحب البداية « وقالا : إذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه ، حجر القاضى عليه » ما يأتى : « أقول لقائل أن يقول : لا يجب أن يكون المحجور عليه مفلسا ، بل يجوز الحجر على الغنى أيضا عندهما نظرا لغرمائه ، بل الحجر بسبب الدين إنما يفيد فائدته فى حق الغنى دون المفلس ، كما لا يخفى على الفطن ، فذكر المفلس فى وضع المسألة يخل بحق . لا يقال قد ذكر فى النهاية وغيرها ، نقلا عن الذخيرة ، أن من مشايخنا من قال : مسألة الحجر بسبب الدين بناء على مسألة القضاء بالافلاس ، حتى لو حجر عليه ابتداء من غير أن يقضى عليه بالافلاس ، لا يصح حجره بلا خلاف . والافلاس عندهما يتحقق فى حالة الحياة ، فيمكن للقاضى القضاء بالافلاس وبالحجر بناء عليه . وعند أبى حنيفة رحمه الله : الافلاس فى حال الحياة لا يتحقق ، فلا يمكنه القضاء بالافلاس أولا ، وبالحجر بناء عليه . ومنهم من جعل هذه المسألة مبتدأة . فعلى هذا القول : المانع من الحجر عند أبى حنيفة ككون الحجر متضمنا إلحاق الضرر بالمحجور ، ولا تعلق له بالقضاء بالافلاس . فيجوز أن يكون ذكر المفلس فى وضع المسألة فى الكتاب بناء على اختيار قول من قال : مسألة الحجر بسبب الدين بناء على مسألة القضاء بالافلاس ، لأننا نقول ما ذكر فى الكتاب فى تضاعيف بيان المذهبين فى هذه المسألة ، وتقرير دليلهما كقوله فى مذهب أبى حنيفة : « وإن كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم لأنه نوع حجر » . وقوله فى مذهبهما « لأنه عساه يلجى . ماله فيفوت حقهم » ، وقوله فيه أيضا « وباع ماله إن امتنع المفلس من بيعه وقسمه بين غرمائه بالخصص » يدل قطعاً على أنه ليس مدار ما فى الكتاب على اختيار قول من قال مسألة الحجر بناء على مسألة القضاء بالافلاس ، إذ القضاء بالافلاس لا يتصور فيما إذا ظهر ماله . وتلك الأقوال المذكورة فى الكتاب صريحة فى ظهور ماله بل مدار ما فى الكتاب على اختيار قول من جعل هذه المسألة مسألة مبتدأة غير مبنية على مسألة القضاء بالافلاس كما لا يخفى ، فالجواب أن يقال : ليس المراد بالمفلس فى قوله « إذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه » معناه الحقيقي بل المراد به : إما من يدعى الافلاس فيتناول الغنى أيضا ، إذ الظاهر أن المدينون الذى لا يؤدى دينه يدعى الافلاس وإن كان غنيا فى نفسه . وإما من حاله حال المفلس ، ولا شك أن الغنى الذى لا يؤدى دينه ، حاله فى عدم أداء الدين حال المفلس ، فلا يلزم تخصيص المسألة بما هو مفلس حقيقة^(٢) . وقال فى موضع آخر : « ليس المفلس ههنا على معناه الحقيقي كما مر نظيره ، بل عدم إرادة الحقيقة ههنا أظهر ، لأن

(١) ابن عابدين ، رد المحتار ، ٥ : ٩٩ . وفيه نقلا عن المصباح : « افلس أى صار إلى حال ليس له فلس .

وبعضهم قال : صار إذا فلس بعد أن كان ذا دراهم » .

(٢) قاضى زاده ، نتائج الأفكار ، ٧ : ٣٢٧ .

قوله من ماله يأبى إرادتها قطعاً ، وعن هذا وقع في الكافي وغيره بدل « المفلس » « المديون » فالمراد بلفظ « المفلس » في عبارة الكتاب المعنى المجازى على أحد التوجيهين اللذين ذكرتهما فيما مر من قبل (١) . وهذا أيضاً ما يظهر لنا من التنوير والدراية حيث تكلم على الحجر على المديون بعد الكلام على الصغير والمجنون والرقيق ، ثم تكلم بعد على من أفلس (٢) وكذا في الكنز (٣) . وظاهر مبسوط السرخسي يدل عليه حيث جاء فيه : « والكلام في الحجر بسبب الدين في موضعين : أحدهما أن من ركبته الدين إذا خيف أن يلجئ ماله بطريق الإقرار ، فطلب الغرماء من القاضي أن يحجر عليه : عند أبي حنيفة رحمه الله : لا يحجر عليه القاضي . وعندهما : يحجر عليه (٤) » .

* * *

١٦ — نخلص من ذلك كله بما يأتي :

١ — في جواز الحجر : يرى أبو حنيفة أنه لا يجوز الحجر على المدين . ويرى أبو يوسف ومحمد جوازه .

٢ — في شروطه : يشترط ليكون المدين محجوراً شرطاً : (١) أن يطلبه الدائن فلا يقضى به القاضي من تلقاء نفسه . (ب) أن يقضى به القاضي .

٣ — في شهره : ينبغي للقاضي أن يشهد عليه .

٤ — في أثره : يمنع المدين المحجور من التصرف . فإن تصرف كان تصرفه غير نافذ .
• في مدى آثاره :

(١) بالنسبة للدائنين : أثره مقصور على الدائن الذي يطلبه فقط ، فلا يسرى لصالح الدائنين الآخرين الذين لم يطلبوه .

(ب) بالنسبة لمال المدين : أثره مقصور على أموال المدين الموجودة وقت توقيع الحجر فقط ، فلا يمتد إلى أمواله المستقبلية .

(ج) بالنسبة للتصرفات : يمنع المدين من التصرف بالبيع بأقل من ثمن المثل سواء أكان بفن فاحش أم يسير . وكذا يمنع من الإقرار . أما بالنسبة للأفعال غير المشروعة كاتلاف مال الغير ، فإنه يلزمه ضمانها في الحال ويكون صاحبه أسوة الغرماء .

(١) قاضى زاده ، تنج الافكار ، ٧ : ٣٢٩ .

(٢) الترتاشي والحصكتي . التنوير والدراية ، ٥ : ٩٢ وما بعدها وخمسوناً ٩٨ — ٩٩ .

(٣) النسفي والزيلعي ، الكنز والتبيين ، ٥ : ١٩٩ — ٢٠٠ .

(٤) السرخسي ، المبسوط ، ٢٤ : ١٦٣ ، وقد اعتبر الدكتور شفيق شحاته الحجر إقلاسا في رسالته

« النظرية العامة للالتزامات في الفريعة الإسلامية » (البند ٦٥ ، ص ٩٩) .

المبحث الثاني

في التقنيات المستمدة من الفقه الحنفي

١ — في المجلة

١٧ — نص في المادة ٩٥٩ أن « للحاكم أن يحجر على المدينون بطلب الغرماء ». وفي المادة ٩٦١ أنه « إذا حجر السفيه والمدينون من طرف الحاكم يشهر ويعلن إلى الناس ببيان سببه ». وفي المادة ٩٦٢ أنه « لا يشترط حضور من أريد حجره من طرف الحاكم ويصح حجره غيابيا أيضا . ولكن يشترط وصول خبر الحجر إلى ذلك المحجور . ولا يكون محجورا ما لم يصل إليه خبر أنه قد حجر عليه . وتكون عقوده وأقاربه معتبرة إلى ذلك الوقت » .

كما نص في المادة ٩٩٨ أنه « لو ظهر عند الحاكم مماطلة للمدينون في أداء دينه ، حال كونه مقتدرا ، وطلب الغرماء بيع ماله وتأدية دينه — حجر الحاكم ماله . وإذا امتنع عن بيعه وتأدية الدين ، باعه الحاكم ، وأدى دينه ، فيبدأ بما يبيعه أهون في حق المدينون ، بتقديم النقود أولا ، فإن لم تف ، فالعروض ، وإن لم تف العروض أيضا فالعقار » .

ونص في المادة ٩٩٩ أن « للمدينون المفلس الذي دينه مساو لماله ، أو أزيد ، إذا خاف غرمائه ضياع ماله بالتجارة أو أن يخفيه أو يجعله باسم غيره ، وراجعوا الحاكم على حجره عن التصرف في ماله أو إقراره بدين لآخر — حجره الحاكم ، وباع أمواله ، وقسمها بين الغرماء ، ولكن يترك له من الألبسة ما يحتاج إليه »

ونص في المادة ١٠٠٠ أنه « ينفق على المحجور المفلس وعلى من لزمته نفقته في مدة الحجر من ماله » .

وفي المادة ١٠٠١ نص أن « الحجر للدين يؤثر في مال المدينون الذي كان موجودا في وقت الحجر فقط ، ولا يؤثر في المال الذي تملكه بعد الحجر » .

وفي المادة ١٠٠٢ نص على أن « الحجر يؤثر في كل ما يؤدي إلى إبطال حق الغرماء كالهبة والصدقة وبيع مال بأقصد من ثمن مثله . بناء عليه لا تعتبر تصرفات المدينون المفلس ، وتبرعاته ، وسائر عقوده المضرّة بحقوق الغرماء ، في حق أمواله الموجودة وقت الحجر . ولكن تعتبر في حق أمواله التي اكتسبها بعد الحجر . ولو أقربدين لا يعتبر إقراره في حق أمواله التي كانت موجودة في وقت الحجر ، ويعتبر بعد زوال الحجر ويبقى مدينونا بأدائها ذلك الوقت . وأيضاً ينفذ إقراره على أن يؤدي مما يكتسب بعد الحجر » .

وظاهر أنه ليس فيما ورد في المجلة متعلقا بالحجر للدين ما يزيد على ما ذكرنا عند الكلام على الحجر في المذهب الحنفي .

٢ — في مرشد الحيران

١٨ — نص في المادة ٢١٠ أنه « إذا كثرت غرماء المدين ، وكان ماله لا يفي بجميع الديون المطلوبة لهم ، فله أن يقدم من شاء منهم ، ويؤثره على غيره . وإن قضى دين أحدهم فليس للآخرين أن يجبروا القابض على تقسيم ما قبضه بينه وبينهم » .

ونص في المادة ٢٢٠ أنه « إذا كان المديون محجورا عليه بسبب ديونه ودفع من أمواله المحجور عليها ديناً في ذمته لأحد غرمائه فلا سائر غرمائه نقض تصرفه واسترداد المبلغ الذي دفعه » .

الفصل الثاني

في القانون المدني المصري

٩ — جعل القانون المدني المصري للدائنين العاديين وسائل للمحافظة على أموال مدينهم باعتبارها الضمان العام لحقوقهم ، ولضمان المساواة بينهم فيها إعمالاً لما نص عليه في المادة ٢٣٤ منه من أن :

« ١ — أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه .

٢ — وجميع الدائنين متساوون في هذا الضمان إلا من كان له منهم حق التقدم طبقاً للقانون .
والوسائل التي جعلها القانون لهم إما وسائل تنفيذ ، وإما وسائل ضمان .

أما وسائل التنفيذ فعبارة عن ثلاث دعاوى هي :

١ — الدعوى غير المباشرة *action oblique* (المادة ٢٣٥ وما بعدها) — ومؤداها أن « ١ — لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين ، إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز . ٢ — ولا يكون استعمال الدائن لحقوق مدينه مقبولا إلا إذا أثبت أن المدين لم يستعمل هذه الحقوق ، وأن عدم استعماله لها من شأنه أن يسبب إعساره ، أو أن يزيد في هذا الإعسار ، ولا يشترط إغدار المدين لاستعمال حقه ولكن يجب ادخاله خصماً في الدعوى » (م ٢٣٥) و « يعتبر الدائن في استعماله حقوق مدينه نائباً عن هذا المدين ، وكل فائدة تنتج من استعمال هذه الحقوق تدخل في أموال المدين وتكون ضماناً لجميع دائنيه » (م ٢٣٦) .

٢ — الدعوى البوليصة *action paulienne* (م ٢٣٧ وما بعدها) — ومقتضاها أن لكل دائن أصبح حقه مستحق الأداء ، وصدر من مدينة تصرف ضار به أن يطلب عدم نفاذ هذا التصرف في حقه إذا كان التصرف قد أنقص من حقوق المدين ، أو زاد في التزاماته وترتب عليه إعسار المدين أو الزيادة في إعساره ، وذلك متى توافرت الشروط المنصوص عليها في القانون وسنعرض لها فيما بعد .

٣ — دعوى الصورية *action en simulation* (م ٢٤٤ وما بعدها) — ومؤداها أنه إذا أبرم عقد صوري فلدائن المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسنى النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ، ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذى أضر بهم .

وأما وسائل الضمان فهي :

١ — الحق في الحبس *droit à retention* (م ٢٤٦ وما بعدها) — ومقتضاه أن « ١ — لكل من التزم بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء به ، ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام يترتب عليه ، بسبب التزام المدين ، ومرتبطة به ، أو ما دام الدائن لم يقم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا . ٢ — ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محرزه ، إذا هو أتفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة ، فإن له أن يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفي ما هو مستحق له ، إلا أن يكون الالتزام بالرد ناشئاً عن عمل غير مشروع » (م ٢٤٦) .

٢ — الاعسار (م ٢٤٩ وما بعدها) — وهو عبارة عن شهر إعسار المدين إذا كانت أمواله لا تكفي لوفاء ديونه المستحقة الأداء .

٢٠ — والظاهر لنا أنه ليس في الفقه الاسلامي ما يقابل الدعوى غير المباشرة . وأما دعوى الصورية فنرى أن أساسها موجود في مبدأ مقرر في الفقه الاسلامي ، وهو أن الأمور بمقاصدها وأن القصد السىء يرد على صاحبه ، إلا أن هذا المبدأ لم ينظم ، ولم يتخذ صورة . كدعوى الصورية في القانون ، ومرجع ذلك — في نظرنا — أن الحاجة لم تدع إلى الدعوى غير المباشرة وإن ذلك المبدأ كان فيه غنى عن دعوى الصورية ، حسناً كانت تجري المعاملات في الوقت الذى كان فيه الفقه الاسلامي متفاعلاً مع الحياة . وأما حق الحبس فهو موجود في الفقه الاسلامي بنفس الاسم . وأما الدعوى البوليصة والإعسار فيقابلان — في نظرنا — الحجر على المدين في الفقه الاسلامي . لذا نرى أن نقصر كلامنا عليهما فيما يلي في إيجاز مستهدفين ناحية المقابلة والمقارنة .

١ — الدعوى البوليصة (١)

٢١ — يقصد بهذه الدعوى حماية الدائن من تصرفات مدينه المعسر الذى يتصرف بسوء نية في أمواله ، قاصداً الاضرار بالدائن ، بانقاص أمواله التى هي الضمان العام للدين بعدم توافرها في حقه . وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى اسم البريتور الروماني الذى قيل إنه أول من سنّها . وقد تكلم المشرع المصرى على هذه الدعوى في المواد من ٢٣٧ إلى ٢٤٣ من القانون المدنى . وسنقصر كلامنا في هذه الدعوى على ما يهمننا من المقابلة والمقارنة .

(١) أنظر : عبد الحى حجازى ، النظرية العامة للالتزام ، ٣٠٠ ص ٢٠١ وما بعدها .

وهذه الدعوى يرفعها الدائن باسمه ضد من تعاقد معه المدين ، وقد يدخل المدين في الدعوى .

شروطها :

٢٢ — شروط الدعوى البوليصة أودعوى عدم نفاذ تصرف المدين منشؤها فكرتان : إحداهما فكرة الضرر في جانب الدائن . وثانيهما فكرة الغش في جانب المدين .

والشروط إما شروط في الدائن ، أو شروط في التصرف المطلوب عدم نفاذه ، أو في المدين .

٢٣ — أما الشروط في الدائن فهي :

١ — ان يكون حقه مستحق الأداء (م ٢٣٧) بأن كان حالا ، أو معلقاً على شرط فاسخ . أو مقترنا بأجل فاسخ لأن الحق في هذه الحالات يكون مستحق الأداء . فإذا كان غير مستحق الأداء بأن كان معلقاً على شرط واقف ، أو مقترنا بأجل واقف ، أو متنازماً فيه من باب أول — فلا يجوز استعمال هذه الدعوى .

٢ — ان يكون حق الدائن سابقاً ، في الوجود ، على تصرف المدين المطعون فيه ، لأنه إذا كان نشوء هذا الحق تالياً للتصرف المطعون فيه ، فلا وجه لتظلم الدائن ، اللهم إلا إذا كان المدين قد توقع أنه سيصبح مديناً فتصرف هذا التصرف ، إضراراً بدائنه المستقبل ، ففي هذه الحالة يجوز للدائن ، إذا أثبت الغش — وهو الشرط الذي سنتكلم عليه فيما بعد — أن يستعمل هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم نفاذ هذا التصرف في حقه ، رغم أنه اتخذ قبل نشوء حقه .

٣٤ — وأما الشرط في التصرف المطعون فيه فهو أن يكون التصرف ضاراً بالدائن ، بأن يكون قد زاد في التزامات المدين أو نقص في حقوقه ، وترتب على ذلك إعسار المدين أو زيادة إعساره (م ٢٣٧) .

والمقصود بالإعسار أن تكون أموال المدين مساوية لقيمة ديونه أو أقل منها (م ٢٣٩) .

٢٥ — وأما الشروط التي ترجع للمدين فهي نية الغش من جانب المدين ومن بجانب من تصرف له المدين . والمقصود بنية الغش أن يعلم المدين ، ومن تصرف له المدين ، أن المدين معسر ، ولو لم يقصداً ، أو يقصداً أحدهما ، الإضرار بالدائن ، وهذا في المعاوضات . أما في التبرعات فلا يشترط وجود نية الغش بمعناها سالف البيان ، فيحق للدائن أن يستعمل هذه الدعوى ولو كان المدين ومن تصرف له حسن النية . وسر التفرقة بين المعاوضات والتبرعات ظاهر (م ٢٣٧ وم ٢٣٨) .

وقد نص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ انه إذا كان الخلف الذي انتقل إليه الشيء من

المدين قد تصرف فيه بعوض إلى خلف آخر ، فلا يصح للدائن ان يتمسك بعدم نفاذ التصرف إلا إذا كان الخلف الثاني يعلم غش المدين وعلم الخلف الأول بهذا الغش ، إن كان المدين قد تصرف بعوض ، أو كان هذا الخلف الثاني يعلم اعسار المدين وقت تصرفه للخلف الأول ان كان المدين قد تصرف له تبرعاً .

حكمها :

٢٦ — هذه الدعوى هي دعوى عدم نفاذ تصرف المدين في حق الدائنين ، فهذا هو المقصود منها . ومن أحكامها ما يأتي .

١ — متى تقرر عدم نفاذ التصرف استفاد من ذلك جميع الدائنين الذين صدر هذا التصرف إضراراً بهم ولو لم يرفعوا أو لم يشتركوا في الدعوى (م ٢٤٠) .

٢ — لمن تلقى حقاً من المدين المعسر ، ولم يدفع ثمنه ، أن يتخلص من الدعوى ، متى كان ذلك الثمن هو ثمن المثل وقام بإبداعه خزانة المحكمة (م ٢٤١) (١)

٣ — إذا لم يقصد بالغش إلا تفضيل دائن على آخر دون حق ، فلا يترتب عليه إلا حرمان الدائن من هذه الميزة (م ٢٤٢ — ١) .

٤ — إذا وفي المدين المعسر أحد دائنيه قبل انقضاء الأجل الذي عين أصلاً للوفاء ، فلا يسري هذا الوفاء في حق باقي الدائنين . كما أنه لا يسري في حقهم الوفاء ، ولو حصل بعد انقضاء هذا الأجل ، إذا كان قد تم نتيجة تواطؤ بين المدين والدائن الذي استوفي حقه .

٢٧ — سقوطها بمضي المدة : تسقط هذه الدعوى بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف . وتسقط ، في جميع الأحوال ، بانقضاء خمس عشرة سنة ، من الوقت الذي صدر فيه التصرف المطعون فيه (م ٢٤٣) .

٢ — الإعسار (٢)

٢٨ — استحدث القانون المدني الحالي نظام شهر الإعسار . وهو نظام جماعي لشهر إعسار المدين غير التاجر ، ليعلم الدائنون جميعاً حالة مدينهم . ويطلب شهر الإعسار الدائن وقد يطلبه المدين (م ٢٥٠) ليفيد من مزايا هذا النظام الواردة في المادة ٢٥٩ .

شروطه :

٢٩ — يشترط لاعتبار المدين معسراً :

١ — ان تكون ديونه المستحقة الأداء أكثر من حقوقه . فلا يكفي مجرد زيادة ديونه على حقوقه مطلقاً بل يشترط أن تكون الديون المستحقة الأداء زائدة على حقوقه (م ٢٤٩) .

(١) قارن بما تقدم في الفقرة ١٤ وبما سيأتي في الفقرتين ٣١ و ٣٢ .

(٢) أنظر : عبد الحى حجازى ، النظرية العام للإعسار ، ٣٠ ، ص ٢٢٢ . وما بعدها .

فلا عبرة في ذلك بالديون المؤجلة ، والديون المعلقة على شرط واقف .

٢ — أن يصدر بالشهر حكم من القاضي ، وهو أمر جوازي للقاضي يحكم به بناء على الظروف العامة والظروف الخاصة التي تحيط بالمدين ، من تحوّل ضائقة عامة أو ظروف خاصة طارئة مؤقتة نزلت به ولا تلبث أن تزول (م ٢٥١) .

والحكم الصادر يقبل الطعن بطريق المعارضة والاستئناف (م ٢٥٢) .

اجراءاته .

٣٠ — إذا رفعت دعوى الاعسار ، فإن كاتب المحكمة يقيد الدعوى ، وفي نفس اليوم يسجل صحيفتها في سجل خاص يرتب وفقا لأسماء المعسرين .

وإذا صدر حكم شهر الاعسار فإنه يجب على كاتب المحكمة أن يؤشر في هامش التسجيل المذكور بالحكم الصادر في الدعوى ، وكذا بالأحكام الصادرة بتأييد ذلك الحكم أو بإلغائه من يوم صدور الحكم (م ٢٥٣ — ١) .
فإذا تم ذلك فقد شهر الاعسار .

آثاره :

٣١ — (أ) التي تترتب على تسجيل صحيفة دعوى الاعسار :

١ — إذا سجلت دعوى الاعسار فلا يسرى في حق الدائنين أي تصرف يجريه المدين إذا كان من شأن التصرف أن ينقص من حقوقه كالبيع بأقل من ثمن المثل أو يزيد في التزاماته . كما لا يسرى في حقهم أي ولاء يقوم به (م ٢٥٧) .

وهذا الحكم هو الحكم في الدعوى البوليصة مع تيسير على الدائن ، إذ ليس عليه هنا أن يقيم الدليل على غش المدين وعلم المتصرف إليه — في المعاوضة — بالغش .

وعلى هذا إذا باع المدين شيئا يملكه بضمن المثل وأودع الثمن بخزانة المحكمة ، ليوزع وفقا لاجراءات التوزيع ، فإن التصرف يسرى في حق الدائنين (١) .

٢ — الاختصاص الذي يقع على عقارات المدين بعد تسجيل صحيفة دعوى الاعسار لا يحتاج به على الدائنين الذين يكون لهم حقوق سابقة على هذا التسجيل (م ٢٥٦ — ٢) وذلك ليضمن القانون المساواة بين الدائنين الذين سبقت حقوقهم دعوى شهر الاعسار .

٣٢ — (ب) التي تترتب على الحكم بشهر الاعسار :

١ — حلول الديون المؤجلة : إذا حكم بشهر الاعسار ، حل كل ما في ذمة المدين من ديون مؤجلة ، ويخصم من هذه الديون ، مقدار الفائدة الاتفاقية أو القانونية عن المدة التي

(١) قانون بما تقدم في الفقرة ١٤ والفقرة ٢٦ .

سقطت بسقوط الأجل (م ٢٥٥ - ١) وذلك كي لا يتقدم على الدائنين المؤجلة ديونهم الدائنون الحالة ديونهم ، فتختل المساواة بينهم .

وهذا الأثر غير لازم ، إذ للقاضي أن يحكم ، بناء على طلب المدين وفي مواجهة ذوى الشأن من الدائنين ، بإبقاء الأجل أو منحه بالنسبة للديون المؤجلة ، وبمنح أجل بالنسبة للديون الحالة (م ٢٥٥ - ٢) إذا رأى في ذلك مصلحة المدين والدائنين .

٢- لا يمنع شهر الإعسار الدائنين من اتخاذ إجراءات فردية ، كالدعوى البوليصية أو الدعوى المباشرة أو الدعوى الصورية ، ضد المدين (م ٢٥٦) بخلاف الحال في الإفلاس التجاري ، فإنه يمنع من اتخاذ إجراءات فردية ، لأن الإفلاس تصفية جماعية ، والإعسار ليس كذلك .

ويلاحظ أن الاجراءات الفردية السابقة يفيد منها الدائنون جميعاً حتى من لم يشترك منهم في رفع الدعوى .

٣- للمدين أن يتصرف بعد شهر الإعسار في ماله ، ولو رغم إرادة الدائنين ، بشرط عدم الاضرار بهم ، بأن يكون التصرف بضمن المثل ، وأن يودع الثمن خزانة المحكمة حتى يوزع وفقاً لإجراءات التوزيع (م ٢٥٨ - ١) . فإن كان الثمن أقل من ثمن المثل فلا يسري التصرف في حق الدائنين إلا إذا أودع المشتري فوق الثمن ما نقص من ثمن المثل (م ٢٥٨ - ٢) (١) .

انتهائه .

٣٣- (١) بحكم القاضي - وذلك :

١- إذا ثبت أن ديون المدين لم تعد تزيد على أمواله ، إما بزيادة أمواله أو بنقص ديونه .
٢- إذا قام المدين بوفاء الديون في آجالها المحددة من قبل ، دون أن يكون لشهر الإعسار أثر في حلولها ، ولو بقيت الديون التي حلت آجالها نتيجة شهر الإعسار ، وعلى ذلك إذا حكم بانتهاء حالة الإعسار عادت للديون آجالها التي كانت قد حلت نتيجة لشهر الإعسار (م ٢٦١ و ٢٦٣) .

وعلى كاتب المحكمة أن يؤشر من تلقاء نفسه بالحكم الصادر بانتهاء حالة الإعسار ، يوم صدوره ، على هامش التسجيل المنصوص عليه في المادة ٢٥٣ ، وأن يرسل صورة منه إلى قلم كتاب محكمة مصر للتأشير به كذلك (م ٢٦١ - ٢) .

٣٤- (ب) بقوة القانون :

وذلك إذا انقضت خمس سنوات على تاريخ التأشير بالحكم الصادر بشهر الإعسار (م ٢٦٢) ولو ظل المدين معسراً .

(١) فلن بما تقدم في الفقرة ١٤ والفقرة ٢٦ .

آثار انتهاء :

٣٥ — يترتب على انتهاء حالة الاعسار :

١ — استرداد المدين كامل حقه في التصرف في أمواله غير مقيد بالقيود المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ والتي تكلمنا عليها فيما سبق :

٢ — للمدين بعد انتهاء حالة الاعسار أن يطلب إلغاء حلول الديون المؤجلة التي حلت نتيجة شهر الاعسار إلى آجالها السابقة ، إذا كان قد وفى بديونه الحالة .

٣ — لا يؤثر انتهاء حالة الاعسار على حق الدائنين في الطعن في تصرفات المدين بالدعوى البوليصية أو استعالمهم للدعوى غير المباشرة .

الخلاف في نظام شهر الاعسار :

٣٦ — لم يتقرر نظام شهر الاعسار في القانون المدني باتفاق بل لقد كان محل خلاف كبير ، وكان البعض يرى المصلحة في عدمه . وقد أشير لذلك في المذكرة الإيضاحية للمشروع إذ جاء فيها أنه « قد ذهب البعض إلى أنه نظام الاعسار ، وإن توافرت له المزايا التي تقدمت الإشارة إليها ، فليس يخلو أعماله من عيب قد يرجع هذه المزايا جميعا . فإذا فرض في رأيهم أن أغلب الملاك ينوءون بأعباء الدين فمن الخطر أن تتخذ إجراءات لاشهار إعسار هؤلاء الملاك ، لأن هذه الاجراءات تفضي عن طريق العلانية القضائية إلى الكشف عن مراكز أو أحوال ينبغي أن يكتم أمرها عن الملاك لاعتبارات مادية وأدبية . ولكن لو صح أن يستهان بما يعرض للذهن في مثل هذه الظروف من وجوب رعاية ما يقتضى التعامل من شرف وخلق ، أفلا يبقى بعد ذلك أمر التساؤل عما إذا كانت هذه المراكز المضطربة تظل في الواقع خافية غير معلومة ؟ الحق أنه ليس أيسر من كشف الحقيقة والبصر بها في هذا الشأن ، فإن لم يتح ذلك من طرق استفاضة الشهرة ، فثمة علانية إجراءات التوزيع القضائي وجلسات المزايدات — وبعد فليس المدين الجدير بالعناية حقا هو البين الاعسار ، وإنما هو المدين العاثر الجد وهو من يحتمل أن يعود سيرة راضية إذا بذلت له المعونة بالابقاء على ائتمانه كاملا غير منقوص والامتناع عن إشهار اعساره (١) » وقد اقترح فعلا في لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ حذف المواد من ٢٤٩ إلى ٢٦٤ وهي الخاصة بالاعسار استنادا إلى أنها لا تحقق الغرض من نظام الاعسار بعد أن اقتطعت من المشروع الأصلي النصوص المتعلقة بالتصفية ، فلول الأجل والامهال مقرران بالمادتين ٢٧٢ و ٣٤٦ من المشروع ودعوى عدم نفاذ التصرف فيها حماية كاملة للدائن ، واستنادا إلى أنه من شأن هذا النظام أن يمكن الدائن المتعسف من تخرج سمعة المدين وتهديده بالمحاكمة الجنائية فضلا عما فيه من زيادة عدد القضايا والاجراءات . ولم تر اللجنة الاخذ بهذا الاقتراح ، لأن نظام الاعسار يكفل للمدين

(١) انظر مجموعة الأعمال التفسيرية ، ٢٠ ، ص ٦٦٠ .

والدائن مزايا لا تكفي في توفيرها الأحكام الجزئية التي وردت في سياق تمييز فكرة الحذف، ولا تعادلهما الاعتبارات المتصلة بعدد الدعاوى وهي بالنسبة للمدين المعسر كثيرة واجراءات شهر الاعسار قد تفضي على التقيض إلى الاقلال منها . واكتفت اللجنة بعرض هذه المزايا على الوجه الذي فصل في المذكرة الايضاحية (١) .

الخاتمة

٣٧ — نحن نرى كما تقدم ان الحجز على المدين في الفقه الاسلامي ، يقابله في القانون المدني الدعوى البوليصية والاعسار . وقد اشترك الحجز معهما ، أو مع أحدهما ، في بعض الخصائص واختلاف عنهما مما أو عن أحدهما في بعض الخصائص . وسنبين ذلك فيما يلي :

٣٨ — (١) وجوه الشبه بين الحجز وبين الدعوى البوليصية والاعسار :

١ — المقصود بكل هذه النظم حماية الدائن العادي من تصرفات مدينه الضارة . فإذا تصرف في ماله معاوضة بدون غبن فتصرفه نافذ .

٢ — للقاضي سلطة في كل منها على ما يبينه .

٢٩ — (٢) وجوه الخلاف بين الحجز وبين الدعوى البوليصية والاعسار :

١ — قد منا أن الحجز إجراء فردي بمعنى أنه لا يفيد منه إلا من طلبه من الدائنين ، دون الدائنين الآخرين الذين لم يطلبوه . أما الدعوى البوليصية فكانت كذلك في القانون المدني القديم . أما في القانون المدني الحالي فقد أصبحت ذات أثر جماعي ، بمعنى أنه يفيد منها كل الدائنين حتى الذين لم يرفعوها أو لم يشتركوا في رفعها . وكذا الاعسار له أثر جماعي . وقد جعل القانون للدعوى البوليصية والاعسار أثراً جماعياً لأنه قصد أن يكفل المساواة بين الدائنين العاديين ، علاوة على حمايتهم من تصرفات المدين الضارة .

أما في الفقه الاسلامي فإنه لم يتجه النظر إلى كفالة المساواة بين جميع الدائنين : من طلب منهم الحجز ومن لم يطلب ، بل اتجه فقط إلى مجرد حماية الدائنين العاديين ، وترك لهم أنفسهم أن يكفلوا لأنفسهم هذه المساواة .

ومن المهم أن نذكر أن جماعية أثر الدعوى البوليصية بافادة الدائنين الذين لم يرفعوها أو لم يشتركوا في رفعها كانت محل خلاف كبير أثناء وضع هذا الحكم في القانون فقد اتجه رأي إلى الإبقاء على فردية أثرها . ففي لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ انتقد ذلك الحكم الوارد في المادة ٢٤٠ التي تنص على أنه « متى تقرر عدم تفضي التصرف استفاد من ذلك جميع الدائنين الذين صدر هذا التصرف اضراراً بهم » : « فقال سعادة الرئيس انه يفضل

(١) انظر مجموعة الأعمال التحضيرية ، ٢ - ص ٦٦١ وأيضاً ص ٦٥٨ - ٦٦١ و ص ٦٦٢

الوضع الحالي ، وهو أن الذي يستفيد من عدم نفاذ التصرف هو الدائن الذي توصل إليه ، وذلك لتشجيع الدائنين على مباشرة دعوى عدم نفاذ التصرف . أما إذا كان الدائنون جميعا يستفيدون من آثار هذه الدعوى فقلما ينشط دائن بالذات لمباشرتها ، إذ قد يعود عليه فائده قليلة من وراء رفعها . فرد معالي السنهوري باشا بأن الأساس القانوني يتفق مع النص المقترح ، لأن الفرض من هذه الدعوى بقاء الأموال المتصرف فيها في الضمان العام للدائنين ، فلا معنى لأن يختص بفائدتها دائن دون آخر ، لأن في ذلك إعطاء حق امتياز لأحد الدائنين (من جراء رفع الدعوى) — بغير نص أو حكم . وقد أيد معالي حامي عيسى باشا وجهة نظر سعادة الرئيس على أساس أن من لم يباشر هذه الدعوى من الدائنين يعتبر تاركا لها ، فرد معالي السنهوري باشا بأن عدم مباشرتها من قبل بعض الدائنين قد يرجع إلى عدم علمهم بالتصرف أو باعسار المدين ، والدائن مباشر الدعوى سيعوض عن جميع المصاريف التي صرفها على الدعوى ، ويكون له الأولوية في اقتضاؤها . وعلى ذلك وافقت اللجنة على النص « (١) وعلاوة على ذلك فقد » اقترح بعض حضرات مستشاري محكمة النقض حذف المادة ٢٤٠ الخاصة بالنيابة بين الدائنين في الاستفادة من الدعوى البوليصة ليعارضها مع قاعدة نسبية الأحكام ، ولانعدام النيابة بين الدائنين ، ولا محل للقول بعدم التجزئة لمنافاته لطبيعة الدعوى ، وهي دعوى عدم نفاذ تصرف ، لا دعوى بطلان . ثم إن المادة تشترط لاقادة الدائنين الآخرين أن يكونوا ممن صدر التصرف إضرارا بهم . وإثبات تحقق هذا الشرط مرجعه إلى القضاء ، ومن ثم فإن هذه المادة لا تغني عن رفع الدعوى ، وأكثر من هذا فإن القضاء مستقر على ما يخالف حكم هذه المادة (٢) « ولكن » لم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح ، لأن نص المشروع يعالج حالة استفاضة منها الشكوى في ظل التقنين الحالي . وقد صدرت اللجنة في رأيها عن اعتبار جوهرى هو أن فكرة المساواة بين الدائنين في موقفهم من الضمان العام لديونهم ، وهو أموال المدين فاطية ، لا تتحقق إذا جعلت الأسبقية في اتخاذ الاجراءات أساسا للأفضلية والاستثناء ، فالنص الذي يتضمنه المشروع لا يقوم على فكرة نيابة الدائنين عن بعضهم ولا على طبيعة الدعوى ، وإنما هو يستند إلى ضرورة تحقيق المساواة في الانتفاع من الضمان العام . ولا ينبغي أن تحول دون ذلك قاعدة نسبية الأحكام ، لأن زمام هذه القاعدة بيد الشارع ، وهو يخرج عليها كلما اقتضت المصلحة ذلك . وهذا هو المسلك الذي انتهجته كثير من التشريعات الأجنبية وتابعه المشروع ولا سيما أنه يتفق مع اتجاهاته العامة في تنظيم الاعسار والتضييق من حق الاختصاص « (٣) »

٢ — الحجر أثره مقصور على الأموال الموجودة وقت الحجر ، فلا يمتد إلى أموال المدين المستقبلية ، بخلاف الحال في الدعوى البوليصة والاعسار .

٤٠ — وجوه الشبه بين الحجر والاعسار وبين الدعوى البوليصية :

- ١ — الحجر إجراء سابق على التصرف ، شأنه شأن الاعسار ، بخلاف الحال في الدعوى البوليصية التي هي بطبيعة الحال لاحقة للتصرف .
- ٢ — الحجر إجراء عام بالنسبة للتصرفات الضارة عموماً ، شأنه شأن الاعسار ، بخلاف الحال في الدعوى البوليصية فهي خاصة بتصرف معين أو تصرفات معينة بالذات . ويلاحظ أن الفقه الاسلامي قد تقدم على القانون في هذا الصدد بزمان طويل جداً .
- ٣ — لا دخل للحجر بنية الغش ، شأنه شأن الاعسار ، بخلاف الحال في الدعوى البوليصية .

* * *

تقدير :

٤١ — نحن نرى مما تقدم أن الفقه الاسلامي شارك القانون في وجوب حماية الدائن العادي من تصرف مدينه الضار به . ولكنه اقتصر على فكرة هذه الحماية ، كما فعل القانون المدني المصري القديم ، وكما رأي البعض أثناء وضع مشروع القانون المدني الحالي ، بخلاف القانون المصري المدني الحالي الذي ضم إلى هذه الفكرة فكرة كفالة المساواة بين الدائنين العاديين ، مما أدى إلى جعل أثر الدعوى البوليصية والاعسار عاماً بالنسبة لكل الدائنين العاديين ، ولم يرفعوا دعوى أو لم يشتركوا في الدعوى . كما أن الفقه الاسلامي سبق القانون بمدة طويلة جداً من حيث جعل الحجر سابقاً على التصرف ، وامتد إلى جميع تصرفات المدين الضارة ، وقد لحق به القانون المصري أخيراً بنظام الاعسار .

ولكننا نلاحظ أن القانون قد فاق الفقه الاسلامي في ناحية التنظيم والتفصيل ، ونرى أن هذا ليس عيب الفقه الاسلامي في ذاته ، بل إنه نتيجة جود الفقهاء المسلمين ، وانعزال الفقه الاسلامي عن الحياة العملية . ولو أنه ظل مختلطاً بالحياة ، مؤثراً فيها ، ومتأثراً بها ، لنظم الحجر وقصل على الوجه الذي يلائم أحداث الحياة وواقعاتها المتغيرة بتغير الأزمان والأماكن . وإن فكرة الحجر في ذاتها لصالح وقابلة للتنظيم والتفصيل بما يتلاءم مع الحياة ، وفي استطاعتها أن تسد الفراغ الذي سده القانون بوسائله التي تقدم الكلام عليها .

* * *

٤٢ — في القانون المدني العراقي : القانون المدني العراقي مزاج وتوفيق بين الفقه

الاسلامي من ناحية وبين القانون الغربي ممثلاً في القانون المدني المصري من ناحية أخرى . والظاهر لنا أن المشرع العراقي رأى أن فكرة الحجر في الفقه الاسلامي هي فكرة الاعسار عند المشرع المصري المدني فجعل من «الوسائل إلى ضمان ما تتأدى به حقوق الدائنين» «الحجر على المدين المفلس» . بالإضافة إلى الدعوى غير المباشرة ودعوى عدم تقاض تصرف المدين في حق الدائن أو الدعوى البوليصية والحق في الجبس للضمان . وقد تكلم على الحجر

علي المدين المفلس في المواد من ٢٧٠ إلى ٢٧٩ ، وإن القارئ لهذه المواد ليتبين منها أن ما أسماه المشرع العراقي حجرا على المدين المفلس هو الاعسار الذي قدمناه (١) مع بعض أحكام أخرى لا تغير من هذه النظرة . ولذلك لا نرى حاجة للافاضة في الكلام عليه اكتفاء بما قدمنا وبايراد المواد الخاصة بذلك (٢) .

(١) ويظهر لنا أن هذا رأى صديقنا الأستاذ الدكتور حسن علي الدنون استاذ القانون المدني بكلية الحقوق ببغداد في كتابه « أحكام الالتزام » طبعة سنة ١٩٥٤ ، البند ٩٨ ص ٩٧ وما بعدها .

(٢) مواد « الحجر على المدين المفلس » في القانون المدني العراقي هي :

المادة ٢٧٠ : « المدين المفلس الذي يكون دينه مستحق الاداء أزيد من ماله إذا خاف غرماؤه ضياع ماله ، أو خافوا أن يخفيه ، أو أن يجعله باسم غيره ، وكان خوفهم مبنيا على أسباب معتولة . وراجعوا المحكمة في حجه عن التصرف في ماله أو اقراره بدين لآخر — حجرته المحكمة » .

المادة ٢٧١ : « ١ — يكون الحجر بحكم تصدره محكمة البداية بناء على طلب أحد الدائنين .

٢ — ويجوز لأي دائن بمقتضى هذا الحكم أن يحصل من دائرة الاجراء على قرار يحجز جميع أموال المدين المحجور من عقارات ومتقولات وديون في ذمة الغير عدا الأموال التي لا يجوز حجزها ويبقى الحجز على أموال المدين قائما لمصلحة جميع الدائنين حتى ينتهي الحجر .

٣ — ويقام المدين نفسه حارسا على أمواله المحجوز عليها إلا إذا قضت الضرورة بغير ذلك »

المادة ٢٧٢ : « يتفق على المدين المحجور ، وعلى من لزمته ثقته في مدة الحجر من ماله فاذا أوقع الدائنون الحجر على إراداته كان لرئيس المحكمة المختصة بالحجر أن يقرر للمحجور بناء على عريضة يقدمها ثقة تقاضاها من إراداته المحجوزة » .

المادة ٢٧٣ : « ١ — يترتب على الحكم بالحجر أن يحمل كل ما في ذمة المدين من ديون مؤجلة ويخصم من هذه الديون مقدار الفائدة الاتفاقية أو القانونية من المدة التي سقطت بسقوط الأجل .

٢ — ويجوز للمحكمة بناء على طلب المدين وفي مواجهة ذوى الشأن من دائنين أن تحكم بإبقاء الأجل أو مده بالنسبة إلى الديون المؤجلة ، كما يجوز لها أن تمنح للمدين أجلا بالنسبة إلى الديون الحالية إذا رأت أن هذا الاجراء تبرره الظروف ، وأنه خير وسيلة تكفل مصالح المدين والدائنين جميعا » .

المادة ٢٧٤ : « إذا أقر المدين المحجور مدن فلا يعتبر اقراره . وإذا دفع من ماله ديناً في ذمته لأحد غرمائه فليسائر غرمائه استرداد المبلغ الذي دفعه » .

المادة ٢٧٥ : « يجوز لكل دائن بعد الحكم بالحجر أن يتخذ باسمه خاصة ما يلزم من الاجراءات لاستخلاص حقه مع عدم الاخلال بما لسائر الدائنين من مصلحة تملكت بالحجز الموقع على أموال المدين » .

المادة ٢٧٦ : « يجوز للمدين المحجور بواقعة أغلبية من الدائنين تحمل ثلاثة أرباع الديون أن يبيع كل ماله أو بعضه على أن يتخمس الثمن لوفاء ديونه ، فاذا لم يتفق الجميع على طريقة توزيع هذا الثمن تبين ايداعه في صندوق المحكمة حتى يوزع وفقا للاجراءات المقررة » .

المادة ٢٧٧ : « يجوز للمدين باذن من المحكمة أن يصرف في ماله ولو بتغير رهناء الدائنين على أن يكون ذلك ضمن المثل وأن يقوم المشتري بإيداع الثمن صندوق المحكمة ليستوفي الدائنون منه حقوقهم » .

المادة ٢٧٨ : « ينتهي الحجر بحكم تصدره محكمة البداية بناء على طلب كل ذي شأن في الحالات الآتية :

١ — متى ثبت أن ديون المدين أصبحت لا تزيد على أمواله .

أهم المراجع في الفقه الإسلامي المشار إليها

- الطحاوي — المختصر ، طبعة القاهرة ، سنة ١٣٧٠ هـ .
 السرخسي — المبسوط ، الطبعة الأولى ، مصر .
 الكاساني — بدائع الصنائع ، الطبعة الأولى ، مصر .
 المرغيناني — البداية والهداية — الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية سنة ١٣١٦ هـ . وعليه
 شرح الباري « العناية » . وابن الهمام « فتح القدير » . وقاضي زادة « نتائج الأفكار »
 وهي تكملة « فتح القدير » .
 النسفي — كنز الدقائق ، الطبعة الأولى ، بالمطبعة الأميرية ، سنة ١٣١٣ هـ . وشرح الأبلعي
 عليه « تبين الحقائق » والشلبلي عليه .
 ابن تميم — البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق ، الطبعة الأولى بمصر بالمطبعة العلمية .
 التمرناشي — تنوير الأبصار وجامع البحار ، الطبعة الثالثة ، المطبعة الأميرية ، سنة ١٣٢٥ هـ
 ومعه الحصكفي « الدر المختار » وابن عابدين « رد المحتار » .

٢ — متى قبل الدائنون أو بعضهم إبراء المدين من بعض ديونه بحيث يصبح الباقي في ذمته من الديون
 لا يزيد على ما عنده من مال .

٣ — متى قام المدين بوفاء ديونه التي حلت دون أن يكون الحجر أثر في حلولها وفي هذه الحالة تعود
 آجال الديون التي حلت بالحجر إلى ما كانت عليه من قبل بشرط أن يكون المدين قد وفّى جميع أنساطها
 التي حلت .

٤ — متى انقضت ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم الصادر بالحجر .
 المادة ٢٧٩ : « يكون للمدين الحق بتمتضي الحكم الصادر بانه الحجر أن يحصل من دائرة الاجراء على قرار
 برفع الحجر الموقع على أمواله بسبب الحجر وهذا دون اخلال بما اتخذته كل دائن من الاجراءات على
 أموال المدين باسمه خاصة ولصلحته وحده » .

الجزاء المترتب على مخالفة قرار وزير المالية

المتعلق بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠

لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد

الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة استئناف القاهرة

تمهيد :

تضمن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ القواعد الخاصة بالرقابة على عمليات النقد فحظر التعامل في أوراق النقد أو تحويل النقد من مصر أو إليها أو كل تعهد تقوم بعملة أجنبية أو مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية بنقد أجنبي أو بيع القراطيس المالية المصرية لاستيراد أو تصدير أوراق النقد المصري أو الأجنبي اللهم إلا إذا اتبعت الشروط والأوضاع الموضحة في قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، وكل مخالفة لأحكام هذا القانون يقع فاعلها تحت طائلة العقاب المقرر في المواد ٩ و ١٠ و ١١ من هذا القانون بمعنى أن كل فعل من هذا القبيل يرتكبه شخص يجازي عنه جنائيا طالما أنه لم يتبع الشروط والأوضاع الموضحة في قرار وزير المالية — أما إذا اتبع هذه الشروط فلا جريمة في الأمر نظرا لأن العملية النقدية التي قام بها حدثت في ظل النظام القانوني وطبقا لما يستوجبه قرار وزير المالية .

فهل معنى ذلك أن كل مخالفة لما ورد بقرار وزير المالية سالف الذكر تقتضي اعتبار فاعلها مخالفا لما جاء بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فيعاقب بعقوبة اللجنة الواردة فيه ؟

وبعبارة أخرى توجد أحكام اجرائية يجب اتباعها بدقة عند تطبيق قانون الرقابة على عمليات النقد مثل وجوب تقديم إقرار إلى السلطات الجركية عند دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها يوضح فيه قيمة ما يحمله المسافر من أوراق النقد المصري أو الأجنبي والحوالات والشيكات المصرية وخطابات الاعتماد وشيكات السياحة (المادة ٧ من قرار وزير المالية) فهل مجرد مخالفة هذا النص يكون اللجنة المعاقب عليها في المادة ٩ من قانون الرقابة على عمليات النقد ؟

أهمية البحث :

ولقد استبان بجلاء أن الأهمية العملية للإجابة على هذا السؤال هي معرفة مدى الجزاء الجنائي المترتب على مخالفة قرار وزير المالية فهل يمكن تكييف هذا الفعل جنحة إعمالا لقانون النقد أم لا ؟

دقة البحث :

ولعل اتباع الشروط والأوضاع الموضحة في قرار وزير المالية والتي تمنع من وقوع جريمة من الجرائم المبينة في قانون الرقابة على عمليات النقد قد حدا ببعض الشراح — وجري عليه أحكام المحاكم — إلى اعتبار كل مخالفة لقرار وزير المالية مكونا لإحدى الجرائم الواردة في قانون الرقابة على عمليات النقد فاعتبروا القرار الوزاري جزءا لا يتجزأ من هذا القانون مستندين في ذلك إلى المادة السابعة من هذا القانون والتي تنص على انه يعين وزير المالية بقرار منه البلاد والعملات التي تخضع لأحكام هذا القانون وله وقف تنفيذ هذه الأحكام بالنسبة إلى بلد معين أو عملة معينة وله أن يقرر ما يراه من القواعد والتدابير التي تكفل تنظيم جميع العمليات سواء أكانت بالنقد المصري أم كانت بالنقد الأجنبي . كما قررت أيضا المادة ١٦ من هذا القانون على أن لوزير المالية اعداد القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون . وورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما يفيد تحويل وزير المالية سلطة واسعة ليتسنى له مواجهة الظروف التي تتغير من وقت إلى آخر باتخاذ تدابير تلائمها وأوضاع تنمشى مع كل تغير يطرأ على الحالة الاقتصادية والمالية .

قرار وزير المالية لائحة :

ومن المسلم به في الفقه الإداري ان قرار وزير المالية المشار إليه ما هو إلا لائحة تنفيذية لقانون الرقابة على عمليات النقد . وبمطالعة هذا القرار تبين أنه جاء خلوا من جزاء جنائي لمخالفة أحكامه .

وإنما اشتمل على الأوضاع والشروط التي يجب اتباعها في حالة الرغبة في التعامل بالنقد الأجنبي أو المصري فإذا ما اتبعت هذه الاجراءات فلا مخالفة لأحكام قانون الرقابة على عمليات النقد وإلا فالفعل المادى للعملية النقدية يكون إحدى الجنح الثابتة في هذا القانون .

وأما إذا خولف هذا القرار الوزاري دون ارتكاب فعل مادي من الأفعال المبينة في قانون النقد مثل عدم تقديم اقرار إلى السلطات الجزركية بمناسبة السفر فما هو جزاء هذا الفعل ؟ والذي يسعفنا في هذا الشأن هو الرجوع إلى المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات والتي تنص على أنه :

« من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات فان كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما إزالتها إليها .

فإذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا . »

ومقتضى هذه المادة أنه لا يجوز لوزير المالية أن يخلع وصف الجنيحة على ما يتضمن قراره من أحكام أمرة أو ناهية . فقراره لائحة يجازى كل من لا يراعى أحكامها بالعقوبات المقررة في هذه اللائحة إذا كانت تنص على عقوبات معينة بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات . والمقصود بذلك العقوبات الواردة في المادة ١٢ من قانون العقوبات أى الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته على أسبوع والغرامة التى لا تزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى . أما إذا جاءت اللائحة خلوا من جزاء جنائى فيجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا .

خاتمة :

ومتى كان الأمر كذلك تعين علينا أن نختتم قائلين إنه إذا لم أتى الجانى فعلا ماديا يتعلق بشئون النقد فلا جريمة في الأمر طالما أنه اتبع الشروط والأوضاع القانونية الواردة في قرار وزير المالية المشار إليه .

أما إذا خالف هذا القرار الوزارى في إحدى مواده دون أن يرتكب إحدى الأفعال الواردة في قانون الرقابة على عمليات النقد ففعله يعد مخالفة بالتطبيق لأحكام المادة ٣٩٥ فقرة أخيرة من قانون العقوبات .

ولعل هذا رأى — فى اعتقادنا — هو الذى يمشى مع نصوص القانون ويسير القاعدة الأساسية المسلم بها فى الفقه الجنائى والى توجب متابعة التفسير الضيق فى أحكام التجريم . والله ولي التوفيق .

حجية أحكام الإلغاء الصادرة من مجلس الدولة في إثبات ونفى جنسية الفرد للاستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

١ — موضوع البحث :

إذا حدث أن لجأ شخص إلى وزير الداخلية طالبا إليه إعطائه شهادة بالجنسية المصرية فامتنع الوزير عن إعطائه إياها فقام هذا الشخص دعوي أمام محكمة القضاء الإداري يطلب فيها الحكم بإلغاء امتناع وزير الداخلية عن إعطائه شهادة بالجنسية المصرية فأصدرت المحكمة حكما بإلغاء هذا الامتناع مؤسسة قضاءها على أنه بان لها أن الشروط «المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ متوافرة في حالة والد المدعى وبذلك يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون ويكون ابنه (المدعى) داخلا فيها تبعا لذلك ومن ثم يكون قرار امتناع وزير الداخلية عن إعطائه شهادة بالجنسية المصرية طبقا للمادة ٢١ من القانون قد وقع مخالفا لهذا القانون ويتعين الغاؤه » .

فما مدى حجية هذا الحكم من ناحية إثبات الجنسية المصرية للمدعى وهل يجوز إثارة النزاع فيها من جديد أمام المحاكم العادية أم تكون هذه الجنسية ثابتة له ثبوتا كافيا مانعا من إعادة بحثها ؟

* * *

يقتضى إبداء الرأي في هذه المسألة القانونية الرجوع أولا إلى أساس ولاية الإلغاء المعقودة لمجلس الدولة وطبيعتها .

من المسلم أن القضاء الإداري يباشر نوعين من الولاية .

الأولى — ولاية قضاء الإلغاء 'Contentieux De L'annulation'

الثانية — ولاية القضاء الكامل وهو التعويض والتسوية 'Contentieux de

pleine juridiction وهذان النوعان من الولاية متميزان تماما بدليل مايلي :

أولا : أن ميعاد الطعن بالإلغاء هو ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به (مادة ١٩

من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة (على خلاف دعاوى التعويض - والتسوية التي لم يعين المشرع ميعادا معيناً لقبولها ..

ثانيا : أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة (مادة ١٧ من القانون) في حين أن الأحكام الصادرة في مسائل التعويض أو التسوية لا تكون لها إلا حجية نسبية تطبيقاً للقواعد العامة في قوة الأمر المقضي .

وعلى ذلك يكون قضاء الالغاء مستقلاً بخصائص ذاتية تجعله متميزاً تماماً عن القضاء الكامل .

٢ — حدود ولاية الالغاء والأثر المترتب على الحكم به :

حكم الالغاء ككل عمل قضائي يتضمن عملين يسبق أحدهما الآخر أما العمل الأول فهو تقرير الحقوق *Constatation* وهو عمل من أعمال الفهم إذ يقتضي تمحيص القاضي لظروف المسألة المعروضة عليه وبحته عن الحل الواجب اعطائه لها — وأما العمل الثاني فهو توجيه الخطاب *Decision* وهو مظهر من مظاهر الإرادة القضائية — *Volonté* (راجع بحث للفقير جيز *Jèse* منشور في مجلة القانون العام لسنة ١٩٠٩ ص ٦٦٧ وما بعدها) .

والتقرير في حكم الالغاء يدور حول بحث مدى مشروعية القرار الإداري المطعون فيه ويتضمن الحكم عليه أن كان مشروعاً أو غير مشروع .

أما توجيه الخطاب فيه فينحصر في إعلان إلغاء القرار المطعون فيه — وهذا هو نتيجة لازمة تترتب على تقرير عدم مشروعيته .

وقد انعقد إجماع بين فقهاء القانون الإداري في فرنسا على أن ولاية الالغاء يجب أن تنحصر بمحاكمة القرار المطعون فيه وإعلان مشروعيته أو عدم مشروعيته فلا يستطيع الحكم الصادر بالالغاء :

- ١ — أن يستبدل بالقرار الملغى قراراً آخر
 - ٢ — أو أن يعدل القرار بما يتفق مع نتيجة الالغاء .
 - ٣ — أو أن يعترف بمركز قانوني يتلاءم مع الالغاء .
 - ٤ — أو أن يوجه للإدارة أمراً باتيان تصرف معين .
- ففي جميع هذه الأحوال تكون الإدارة هي صاحبة الحق وحدها في التدخل لاتخاذ الاجراءات التي تتمم عن حكم الالغاء وتعتبر نتيجة لازمة له .

(راجع في هذا المعنى مؤلف الفقير روجيه يونارد مختصر القانون الإداري طبعة

١٩٣٥ ص ٢٢٩ تحت عبارة *l'objet de la décision* إذ يقول مايلي نصه :

D'autre part, la décision sur constatation d'illégalité ne peut être qu'une décision d'annulation. Car l'intervention juridictionnelle

dans le contentieux de la légalité des actes ne peut aboutir qu'à l'annulation de l'acte, vu que cette annulation est la seule conséquence logique de la constatation d'illégalité".

C'est ainsi qu'après la constatation d'illégalité la décision ne peut pas :

- (1) venir substituer une décision à la décision annulée.
- (2) formuler la décision qui est la conséquence de l'annulation.
- (3) reconnaître une situation juridique qui se trouverait confirmée par l'annulation.
- (4) donner à l'administration l'ordre d'agir.

Dans tous ces cas, c'est à l'administration qu'il appartient d'intervenir pour prendre les mesures qu'entraîne la décision d'annulation".

(ويراجع كذلك الأستاذ أندريه دي لوبادير في مؤلفه MANUEL DE DROIT ADMINISTRATIF طبعة سنة ١٩٥١ ص ١١٥ حيث يقول « إن قاضي الالغاء لا يستطيع في حالة الغائه قرار امتناع عن اعطاء ترخيص معين أن يعطى هو لصاحب الشأن هذا الترخيص — والاستاذين « بول دوير » و « جان ديبيير » في مؤلفهما TRAITE DE DROIT ADMINISTRATIF طبعة ١٩٥٢ ص ٤٠١ وما بعدها فقرة رقم ٥٩٣ — و « جان ابلتون » في مؤلفه TRAITE ELEMENTAIRE DE CONTENTIEUX ADMINISTRATIF طبعة ١٩٢٧ ص ٦٣٤ فقرة رقم ٣٥١ — « وفالين » في مؤلفه من رقابة القضاء للإدارة طبعة ١٩٤٩ ص ١٩١ و ١٩٢ — وراجع كذلك — DALLOZ NOUVEAU REPERTOIRE جزء ثان ص ٦٣٦ فقرة رقم ١٤٣ — وبحث للدكتور حسن بغدادني في « نطاق الطعن بالالغاء وافتتاح ميعاده » بمجلة مجلس الدولة السنة الثانية ص ١٠٢ حيث يقول فيه « ويجب أن تكون ولاية المحكمة قاصرة في شأن القرار المطعون فيه على رقابة مطابقة القرار للقانون في أوسع معانيه دون أن يتجاوز هذا النطاق إلى رقابة الواقع والنظر فيه استقلالا — ولذلك لا تملك المحكمة إلا الالغاء. إن ثبت لها أن القرار المطعون فيه صدر مجاوزا لحدود القانون ») .

وهناك قاعدة شهيرة تسود في فرنسا بالنسبة لجميع القرارات السلبية بالامتناع مؤداها أنه إذا كان الالغاء ينصب على قرار بالامتناع عن اعطاء ترخيص معين — فإنه لا يعنى اعطاء هذا الترخيص L'annulation d'un refus ne vaut pas autorisation ونتيجة لذلك لا يستطيع الفرد أن يحتج بحكم الالغاء كدليل له على حقه في الفائدة التي منعتها عنه الإدارة بقرارها الغير مشروع .

'Dans aucun cas, le particulier ne peut invoquer l'arrêt d'annulation en tant que titre lui donnant droit à l'avantage que l'administration lui avait illégalement refusé'.

(تراجع في ذلك رسالة دكتوراه إلي جامعة باريس ١٩٥٢ للاستاذ PROSPER WEIL موضوعها « الآثار المترتبة على إلغاء قرار ادارى عن طريق الطعن بتجاوز السلطة — ص ١٥٥) .

ويبرر هذا النظر أن إلغاء قرار الامتناع يعود بالشخص (المدعى) إلى الحال التي كان عليها قبل صدور هذا القرار — حيث لم يكن هناك منع ولا منح ولكن بالاكتر اختصاص مقيد للإدارة .

فالإلغاء هو احياء المركز القانونى الذى كان موجودا قبل صدور القرار الادارى الباطل والإدارة بعد ذلك — مع أن من واجبها القانونى أن تحول الفرد الترخيص الذى يطلبه (والذى كان امتناعا عن إصداره موضوع دعوى الإلغاء) — حرة في إجابة طلبه أو رفضه — فالإلغاء يعيد إلى الإدارة حريتها في اختيار الطريق الذى تراه وكل ما في الأمر أنه يشير لها طريق المشروعية لعلها تسلكه . (رسالة الدكتوراه المرجع السابق — ومؤلف قالين في رقابة القضاء على الإدارة طبعة ١٩٤٩ ورسالة دكتوراه إلى جامعة باريس للاستاذ تاليادوروس موضوعها « رقابة مشروعية القرارات الادارية عن طريق الطعن بتجاوز السلطة أمام مجلس الدولة المصرى » ص ٩٧) .

ولكن للإدارة بعد ذلك كله أن تمتنع عن إصدار القرار المطلوب وبذلك تتعرض للمسئولية إذ يجوز للفرد في هذه الحالة أن يلجأ من جديد إلى مجلس الدولة طالبا إلغاء قرار الامتناع الأخير بطريق الطعن بتجاوز السلطة ، لمخالفته هذه المرة حجية الأمر المقضى الثابتة لحكم الإلغاء .

وقد جاء بهذا المعنى في مذكرة المفوض « روميو » ROMIEU في القضية التي صدر فيها حكم مجلس الدولة الفرنسى الشهير في ٣٠/١١/١٩٠٦ ما يلي :

"Si l'annulation d'un refus d'autorisation a en apparence un caractère purement doctrinal, (car l'annulation d'un refus ne vaut pas autorisation), il n'en est pas moins vrai qu'en fait elle aboutit à un résultat pratique, il est bien évident, en effet, que l'administration à qui vous venez de dire solennellement par arrêt que son refus est illégal, ne pourra se dispenser d'accorder l'autorisation sollicitée".

أى أنه إذا كان لإلغاء الامتناع صبغة نظرية بحته من حيث الظاهر — لما هو مسلم من أن إلغاء الامتناع لا يعنى الترخيص بما امتنع عنه فإنه في الواقع يؤدي إلى نتيجة عملية هي أن الإدارة — بعد أن تثبت أن مجلس الدولة قد ألغى امتناعها الغير مشروع — ستجد نفسها مضطرة إلى التسليم بالترخيص أو القرار المطلوب .

وتقريره في قضية Botta والمشار إليه في مؤلف دويژ وديبير هامش ص ٢٢١ حيث

جاء به :

"Il faut que l'on sache que lorsqu'un acte a été annulé par le conseil d'Etat pour violation de la loi cet acte peut être reproduit sous peine d'une annulation qui, cette fois sera exclusivement fondée sur la violation de la chose jugée.

وجاء أيضا بمؤلف بول دويز وجاي ديير المرجع السابق فقرة ٥٩٤ مايلي :

"Si l'administration refuse de prendre la décision, conséquence logique de l'annulation, de requérant a à sa disposition un nouveau recours pour excès de pouvoir fondé cette fois sur la violation de la chose jugée".

ومن كل ما تقدم يبين أنه ليست هناك وسيلة اجبار مباشرة يملك ناصيتها مجلس الدولة ليستطيع أن يرغم الادارة على احترام أحكامه . لذلك كان مجلس الدولة الفرنسي يلجأ إلى وسائل غير مباشرة لتنفيذ هذا الغرض فقضى في بعض أحكامه بتخير الادارة بين التنفيذ العيني أو دفع تعويض مناسب للطاعن (حكم الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ في قضية BEREY & CHEVALLARD DOMAGES INTERETS و حكم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٣٠ في قضية BOUTOUX MORATOIRES) (حكم المجلس في قضية BICHAMBIS بتاريخ ٢٣/١١/١٩٠٥ وقضى أيضا بتحديد مدة للادارة تجري التنفيذ في خلالها) (حكم المجلس الصادر في ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٤ في قضية « كاستل » CASTEL و حكمه في قضية SOCIETE DE CENTRE ELECTRIQUE بتاريخ ٢٢/٧/١٩٣٧) .

كما أن المجلس وضع جزاءات قانونية لمنع مخالفة الشيء المقضي به فطبق في حالات ارتكاب هذه المخالفة نظرية مسئولية الادارة عن الخطأ المصاحي وأخيرا أخذ المجلس في أحكامه الحديثة بتقرير مسئولية الادارة أيضا عن خطأ الموظف الشخصي إذا وقع أثناء تادبة الوظيفة أو بمناسبةها إذ يعد الخطأ في هذه الحالة خطأ شخصيا ومصاحيا في نفس الوقت ويكون للضرور أن يرفع دعواه على الموظف والادارة في آن واحد — ويعتبر القضاء الفرنسي أن سوء النية قائم ومتحقق دائما في كل الأحوال التي ترتكب فيها هذه المخالفة (يراجع بحث للاستاذ حسن كامل في أحكام الغاء التزامات الادارة العاملة ازاءها وجزاء مخالفتها منشور بمجلة القانون والاقتصاد السنة الرابعة والعشرين العدد ٣١٣ الثالث والرابع ص ٢٤٩ وما بعدها) .

وقد ذهب بعض الفقهاء الفرنسيين إلى المناداة باعتبار مخالفة الشيء المقضي به عملا خارجيا عن نطاق الوظيفة الادارية ومتحققا به الخطأ الشخصي البحت لأن هذه المخالفة لا تمت بصلة إلى العمل المصاحي أو الاداري — وعلى ذلك يجب أن يلزم الموظف الذي ارتكب هذه

المخالفة بتعويض المضرور من ماله الخاص عن الأضرار الناجمة عن هذه المخالفة .

(يراجع في ذلك « هوريو » بمجلة « سيري » سنة ١٩١١ القسم الثالث ص ١٢٢ حيث يقول :

“Un administrateur qui refuse ou néglige d'exécuter un arrêt de Justice ayant annulé l'un de ses actes ou condamné son administration n'est plus du tout dans la ligne administrative.”

Il commet un fait personnel parce qu'il est inadmissible que son fait soit administratif.”

وذهب فريق آخر من الفقهاء إلى حد المطالبة بمنح المجلس سلطة إصدار الأوامر إلى الإدارة كلما خالفت الشيء المقضي به .

(يراجع بحث الأستاذ حسن كامل المرجع السابق حيث يشير إلى رأى الفقيه « جيز » في مجموعة دروسه في القانون العام سنة ١٩٢٤ ص ٤٧ نقلاً عن « فيل » في تعليقه على حكم مجلس الدولة في قضية “BERLIET” : Société des automobiles الصادر في ٢٨/١٢/١٩٤٩ بدالوز لسنة ١٩٥٠ القسم الأول ص ٣٨٣ وما بعدها .

أما مجلس الدولة المصري فقد أخذ بما نادى به هوريو فقضي في حكمه الصادر بتاريخ ٢٩/٦/١٩٥٠ في القضية رقم ٣٠٣/٣ قضائية والمنشور بمجموعة أحكام المجلس السنة الرابعة ص ٩٥٦ بما يلي :

« ارتكاب الوزير لمخالفة الشيء المقضي به يعتبر خطأ شخصياً يستوجب مسئولية من ماله الخاص عن الأضرار الناجمة عن هذه المخالفة وهو مسئول حتى في حالة انتفاء الدوافع الشخصية لديه أو زعمه ابتغاء الصالح العام لأن تحقيق هذا الصالح لا يصح أن يكون عن طريق ارتكاب أعمال غير مشروعة » .

ومنى استقام النظر الذى قدمناه من أن قضاء الإلغاء بطبيعته — قضاء سلبي ليس فيه ما يكون محلاً للتنفيذ بذاته إذ أنه لا يتضمن أمراً صريحاً للإدارة باتخاذ عمل معين — وأنه لا توجد وسيلة مباشرة لإجبار الإدارة على اتخاذ الإجراءات التى تتفق ونتيجة حكم الإلغاء — فإنه يبدو أن نص المادة ١٢٣ عقوبات المعدل بالرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ والذى يجرى على أنه « يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين أو اللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم صادر من المحكمة أو أية جهة مختصة — كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخل في اختصاص الموظف — يبدو أن هذا النص لا مجال لتطبيقه بالنسبة لأحكام الإلغاء بل يقتصر على

الأحكام التي تتضمن توجيه أمر إلى الإدارة يصح أن يكون محلا لإيقاف التنفيذ كأحكام التسوية أو التعويض .

ولا يجوز بالتالي الاحتجاج بالقاعدة العامة في حجية الأمر المقضي والتي مفادها أن الأحكام حجة بمنطوقها وبأسبابها التي ترتبط بالمنطوق ارتباطا وثيقا — للقول بأن ما أثبتته المحكمة في أسباب حكمها بالالغاء يحوز مع المنطوق تلك الحجية المطلقة الثابتة له — نظرا لاختلاف طبيعة قضاء الالغاء عن القضاء الكامل مما لا بدع مجال لسحب القواعد السارية بالنسبة لأيهما على الآخر .

وقد تعلق مراد الشارع بالنسبة لأحكام الالغاء باتبات نوع خاص من الحجية لها هي الحجية على الكافة — وهذه يجب أن تثبت فقط لما كان موضوعا للحكم الصادر بالالغاء وهو الحكم على القرار الإداري بمخالفته للقانون بمعناه العام وبالتالي بالغائه حتى لا يكون هذا الالغاء حجة على شخص وغير حجة على آخر .

٣ — تطبيق ما سلف من مبادئ على المسألة المعروضة :

فإذا أريد علي ضوء ما سلف إيضاحه من مبادئ أن يبحث عن حكم القانون في المسألة المعروضة وهي مدى حجية الحكم الصادر بالغاء امتناع وزير الداخلية عن اعطاء شخص معين شهادة بالجنسية المصرية استنادا إلى ما انتهت إليه المحكمة في أسباب حكمها من انه مصري الجنسية بحكم القانون — يبين لنا انه تطبيقا لما سبق تقريره من أن دعوى الالغاء يقتصر موضوعها على محاكمة القرار الإداري وإعلان الغائه أو رفض الطعن الموجه إليه — وانه ليس للفرد أن يحتج بحكم الالغاء كدليل على حقه في الفائدة التي منعتها عنه الإدارة بقرارها الغير مشروع — يبين ان ما يتعرض له المحكمة في أسباب حكمها من اثبات الجنسية المصرية للمدعي ليس مما يقتضيه مقام الفصل في الدعوى إلا بقدر مراقبة مدى مشروعية القرار الإداري بالامتناع وبالتالي لا يحوز حجية الأمر المقضي باعتباره فصلا في مسألة أساسية كانت محور النزاع القائم بين طرفي الدعوى .

وتفريعا على ذلك لا يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالغاء امتناع وزير الداخلية عن اعطاء المدعي شهادة بالجنسية المصرية — حكما صادرا في مسألة جنسية يحوز حجية قبل الكافة ERGA OMNES تطبيقا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الجنسية المصرية وإنما هو حكم صادر في قضية الغاء عادية يحوز حجية الأمر المقضي تطبيقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة وتبرز الأهمية العملية لهذه التفرقة في ان دعوى الاعتراف بالجنسية Action en reconnaissance de la nationalite أو الدعوى المجردة بالجنسية Action abstraite لا تختص بنظرها سوى المحاكم المدنية العادية وهذه الدعوى هي التي يصلح الحكم الصادر فيها استنادا

بجنسية الفرد على خلاف حكم الالغاء الصادر من مجلس الدولة والذي قد يؤسس قضاؤه بالالغاء على ثبوت الجنسية المصرية للطاعن فإنه لا يقوم بذاته على ما أسلفنا عرضه — دليلاً بيد الفرد على جنسيته المصرية بل يجب على هذا الأخير أن يلمس هذا الدليل لدى وزير الداخلية مرة أخرى .

وكل هذا واضح من المذكرة الايضاحية لقانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ وتقارير لجنتي الداخلية والعدل بمجلس الشيوخ ومن مناقشات المجلس في مشروع هذا القانون . فقد كان المشروع كما قدمته الحكومة للبرلمان يتضمن نصاً في المادة ٢٥ منه يقضى بأن : « تختص المحاكم المدنية السككية بالنظر في جميع الدعاوى التي ترفع لاثبات الجنسية المصرية أو الطعن في القرارات الصادرة في شأن هذه الجنسية — وأن هذه الدعاوى ترفع في مواجهة وزير الداخلية وتمثل فيها النيابة العامة » — وجاء في المذكرة الايضاحية تعليقا على هذا النص ما يلي : « وقد جعل مشروع القانون الاختصاص للمحاكم المدنية في الفصل في جميع المسائل المتعلقة بالجنسية سواء أكانت في صورة دعوى أصلية أم في صورة طعن في قرار من قرارات وزير الداخلية وقد روعي في ذلك أن مسائل الجنسية هي في الواقع من مسائل الأحوال المدنية — وقد جعل التشريع الفرنسي الاختصاص في المسائل الجنسية للمحاكم المدنية كما روعي من جهة أخرى أنه بالنسبة لأهمية الآثار التي تترتب على اكتساب الجنسية أو فقدانها أن يكون مجال الدفاع عن حقوق ذوي الشأن فيها واسعاً ومحوطاً بجميع الضمانات الممكنة — ونص المشروع على وجوب تمثيل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالجنسية التي ترفع في مواجهة وزير الداخلية وذلك لاعتبار الأحكام الصادرة في مسائل الجنسية حجة على السكافة فيتمتعين والحالة هذه أن تسكون النيابة العامة المعهود إليها بالدفاع عن مصالح المجتمع طرفاً في الدعوى » .

وقد بان هذا المعنى كذلك من المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ في جلسات ٩/٥ و ١٢/٦ و ٣/٧/١٩٥٠ إذ جاء على لسان (الشيخ المحترم الأستاذ محمد زكي علي) على أثر تساؤل المقرر عن الضرر من وجود هذا النص (المادة ٢٥ من المشروع) ومن اشتراط تمثيل النيابة في مسائل الجنسية ما يلي :

« تتضمن هذه المسألة أمرين :

الأمر الأول : هو المطالبة بثبوت الجنسية مباشرة دون حاجة إلى الالتجاء إلى وزير الداخلية . فمثلاً — يريد شخص أن تعطى له شهادة بالجنسية المصرية دون أن يقدم طلباً إلى وزير الداخلية . هل يحق لمثل هذا الشخص أن يتخذ الطريق القضائي لاثبات جنسيته بصفة أصلية ، أو لا بد له من أن يلجأ إلى وزير الداخلية ويطلب منه اعطائه شهادة بالجنسية — فإذا لم يعطه هذه الشهادة جاز له أن يتظلم من هذا القرار ؟ — فوجدنا أن من حق كل إنسان أن يلجأ إلى وزير الداخلية لاعطائه شهادة بالجنسية أو أن يلجأ في هذا الشأن مباشرة إلى المحكمة » .

ثم تساءلنا — هل يلتجئ هذا الشخص إلى المحاكم المدنية أم إلى محكمة القضاء الإداري؟ واذكر بهذه المناسبة أن هذا المشروع لما أُحيل إلى مجلس الدولة عدل فيه وجعل الاختصاص كله للقضاء الإداري حتى فيما يختص بالدعوى التي ترفع مباشرة لاثبات الجنسية والحصول على حكم بها . فلما أُعيد المشروع إلى مجلس الوزراء لم يوافق على رأي مجلس الدولة في أنه يختص بالدعوى الأصلية وبالتظلم من القرار الإداري الذي يصدر من وزير الداخلية . ورأي المجلس أن هذه المسألة تعتبر من مسائل الأحوال المدنية *erat civil* فتختص بها المحاكم المدنية سواء أكانت بدعوى مباشرة بدون الالتجاء إلى وزير الداخلية أم بالتظلم من الأمر الإداري ولذلك تجدون حضراتكم أن النص كما ورد في مشروع الحكومة هو ما يأتي : « تختص المحاكم المدنية الكلية بالنظر في جميع الدعوى التي ترفع لاثبات الجنسية المصرية أو الطعن في القرارات الصادرة في شأن هذه الجنسية وترفع هذه الدعوى في مواجهة وزير الداخلية وتمثل فيها النيابة العامة » .

ولكي يكون للحكم الذي يصدر حجيته على الكافة اشترط تمثيل النيابة العامة لأنها هي التي تمثل المجتمع » .

« ولما عرض المشروع على اللجنة فرقت بين الحالتين فرأت أن الدعوى المباشرة التي ترفع بالاعتراف للجنسية أو بطلب الحكم باثباتها في مواجهة وزير الداخلية تكون من اختصاص المحاكم المدنية أما الطعن في القرارات التي تصدر من وزير الداخلية ، فيكون من اختصاص محكمة القضاء الإداري باعتبار هذه القرارات قرارات إدارية » .

وأما عن مسألة تمثيل النيابة العامة أمام محكمة القضاء الإداري ، فلم يعترض عليها مجلس الدولة ولو أنه لا يوجد في قانونه ما يحتم تمثيل النيابة العامة . لكن وجود هذا النص في مشروع هذا القانون يعتبر تعديلا في قانون مجلس الدولة ، بحيث يكون تمثيل النيابة العامة أمامه إجباريا .

« حضرة الشيخ المحترم الأستاذ معوض إبراهيم البارز — اقترح أن نعود إلى نص المادة ٢٥ كما ورد في مشروع الحكومة فلا شك أن اللجنة متفقة على أن مسائل بحث الجنسية يجب أن تعرض على المحاكم المدنية سواء أصدرت الأحكام بصفة أصلية أم بصفة فرعية كما إذا دفع بعدم الاختصاص . فإذا كانت تلك الأحكام صادرة في مسألة فرعية ، فإنه لا يكون لمثل هذه الأحكام حجيتها على الكافة — أما إذا كان الحكم صادرا في مسألة أصلية مثلت فيها النيابة ، فإنه يكون لهذا الحكم حجية على الكافة » .

« وأما إذا رفض طلب شخص بمنحه الجنسية المصرية أو اتخذت معه إجراءات لم يرض بها فأنها تعتبر قرارات إدارية يطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري ، وأحكامها لا تكتسب قوة الشيء المقضي به ، ولا يتعدى أثرها المحصور — فإذا نص في المادة ٢٦ على أن جميع

الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة وينشر منطوقها في الجريدة الرسمية فلذلك يجب أن يصدر الحكم من هيئة أحكامها ، من حيث تشكيلها القائم ، تسرى على الكافة .
« وأحكام القضاء الإداري لا تكون حجة على الكافة لعدم تمثيل النيابة العامة أمامها ..

ونص المادة كما ورد في مشروع الحكومة ينسجم مع قانون المرافعات وقانون مجلس الدولة والتشريعات العادية من ناحية أن الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية يجب أن تصدر في مواجهة النيابة العامة ، ولا يمكن أن يتحقق هذا الشرط إلا أمام المحاكم المدنية .

ولما عرض مشروع القانون على مجلس النواب رأى بجلسته ٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ حذف هذه المادة وجاء في تقرير لجنة الشئون الداخلية به ما يأتي :

« حذفت اللجنة المادة ٢٥ التي تنص على اختصاص المحاكم المدنية الكلية بالنظر في دعاوى الاعتراف بالجنسية المصرية — وذلك اكتفاء بما لمحكمة القضاء الإداري من اختصاص في هذا الشأن ولأن قانون مجلس الدولة في طريق التعديل لا مكان لتمثيل النيابة أمام محكمة القضاء الإداري وفي هذا الضمان كل الضمان » .

وجماع الاستفادة من كل ما تقدم أن الأعمال التشريعية لقانون الجنسية تقطع في الدلالة على أن الحجية المطلقة التي تثبت للحكم الصادر في مسائل الجنسية رهينة بتمثيل النيابة العامة في الدعوى لأنها هي التي تمثل المجتمع فيها وليست مجرد خصم كالدولة التي يمثلها وزير الداخلية .

وقد قضى قانون الجنسية الفرنسي الصادر في ١٩/١٠/١٩٤٥ في المواد من ١٢٩ إلى ١٣٢ بأن الدولة يمثلها في منازعات الجنسية نائب الجمهورية عند ما تكون خصماً أصلياً مدعية أو مدعى عليها — وذلك دون اخلال بحق كل ذي شأن في التدخل في الدعوى — فإذا ما أثبتت الجنسية بصفة تبعية في دعوى مرددة بين أفراد كان علي النيابة أن تتدخل دائماً وأن تبدى رأيها فيها (المادة ١٣٣ من نفس القانون) — وقد جاءت بعد ذلك المادة ١٣٦ مقرررة الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في مسائل الجنسية من محاكم القانون العام — طبقاً للشروط الواردة في المواد السابقة .

وليمض هذه التصويص مقابل في التشريع المصري هو المادة ٩٩ مرافعات التي توجب على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو الجنسية وإلا كان الحكم باطلاً .
فهذا النص لا يقتصر على سلب الحجية المطلقة من الأحكام التي تصدر دون أن تتدخل النيابة في الدعوى المتعلقة بها بل يتعدى ذلك إلى ترتيب بطلان الحكم .

والحجية المطلقة في رأينا لا تثبت وفقاً لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ إلا للأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية التي تثار بصفة أصلية أي التي تكون موضوع دعوى مبتدأة تطرح على القضاء لان هذه الأحكام وحدها هي التي يمكن أن ينشر منطوقها .

في الجريدة الرسمية فتتحقق على هذا الوجه فقط حجيتها قبل الكافة — اما الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية التي تثار بصفة أولية في دعاوى لا يدور موضوعها حول الفصل في جنسية أحد أطرافها بل حول مسألة أخرى قد تكون مدنية أو تجارية أو جنائية أو أحوال شخصية فهذه لا يتصور أن ينشر منطوقها في الجريدة الرسمية لأنه ليس تقريراً للجنسية ولا توجهها للخطاب بها وإنما هو تقرير وفصل في موضوع النزاع الأصيل الذي هو بعيد كل البعد عن الجنسية التي تعرضت المحكمة للفصل فيها توطئة له .

ويقول الأستاذ Strack في بحث له بالمجلة الانتقادية للقانون الدولي الخاص الفرنسية لسنة ١٩٤٩ ص ٤٣٥ وما بعدها موضوعه (اثبات الجنسية الفرنسية والحجية المطلقة للشيء المقضى به) ما يلي :

"L'examen des dispositions que le code de la nationalité consacre au contentieux de la matière suggère une autre application. Il faut, en effet observer que l'autorité absolue n'est accordée qu'aux décisions émanant des tribunaux de droit commun ayant statué selon les règles posées par les articles 124 et suivants, parmi lesquelles on soulignera outre la présence nécessaires du ministère public."

وبذلك يكون النظر الذي تأخذ به محكمة القضاء الإداري من أن « القانون المصري لم ينظم دعوى الجنسية الأصلية اللهم إلا أن تكون في صورة طعن في قرار أصلته وزير الداخلية برفض الاعتراف لصاحب الشأن بالجنسية المصرية — وهو ما تختص هي بنظره » . (راجع الحكم الصادر بتاريخ ٢٤/١١/١٩٥٣ في القضية ٥٧٥ لسنة ٤ القضائية بمجموعة أحكام مجلس الدولة السنة الثامنة المجلد الأول ص ٩٠)

يكون هذا النظر غير موافق للأصول القانونية الصحيحة — وآية ذلك أن الجنسية إلى جانب أنها علاقة سياسية وقانونية تربط الفرد بدولة معينة تعد ولا شك عنصراً من عناصر الحالة المدنية للفرد وبالتالي يكون له فيها حق ذاتي له دعوى تحمي كسائر الحقوق وهذه هي الدعوى الأصلية بالجنسية — والتي لا يوجه المدعى فيها طعن إلى قرار إداري إيجابي أو سلبي صادر في شأن جنسيته وإنما يطلب الحكم بتقرير مركز الوطن فقط .

(راجع في خصوص اعتبار الجنسية عنصراً من عناصر الحالة ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المدني تعليقا على نص المادة ١١ منه أنه « يقصد بالحالة جملة الصفات التي تحدد مركز الشخص من أسرته ودولته وهي صفات تقوم على أسس من الواقع كالسن والذكورة والأنوثة والصحة أو على أسس من القانون كالزواج والحجر والجنسية ») .

ولا أدل على صحة هذا الرأي الذي نقول به من أن الفرد الذي يحكم له بالغاء قرار امتناع وزير الداخلية عن إعطائه شهادة بالجنسية المصرية لا يكتفي بهذا الحكم كدليل له على جنسيته

المصرية بل يلجأ بعد ذلك إلى وزارة الداخلية طالبا إليها اعطائه هذه الشهادة التي امتنعت أول الأمر عن الاقرار بحقه فيها - والوزارة - كما بينا فيما سبق - حرة بعد ذلك في اتخاذ الاجراء الذي يظن لها اتخاذه وليس له إذا أصرت على الرفض أو الامتناع إلا أن يلجأ إلى مجلس الدولة من جديد بطريق الطعن يتجاوز السلطة لمخالفة الشيء المقضى به أو طلب الحكم بالزام الحكومة بالتضمينات لامتناعها غير المشروع أو بكلا الطرفين - فلو كان حكم الالغاء الأول فيما أثبت في أسبابه من أن المدعى مصرى الجنسية حجة بهذا المضمون لكان للفرد فيه بذاته غناه وكفاه ولما لجأ إلى وزارة الداخلية يطلب إليها الاعتراف له بمركز قانوني يتفق مع نتيجة الالغاء . هذا المركز المسلم للفرد الذي يده حكم الالغاء بغير ولا شك المركز القانوني الذي يتمتع به من يده حكم من القضاء العادي بتقرير حقه في الجنسية المصرية إيجابا :

وبهذا يكون حكم الالغاء الصادر من مجلس الدولة فيما يثبت في أسبابه من أن الفرد مصرى الجنسية عار عن حجية الأمر المقضى إلا بالنسبة إلى الالغاء أى اعدام القرار الاذاري من الوجود القانوني - أما بالنسبة إلى أضياف الجنسية المصرية على الفرد فليس ثمة أثر له . ولا يمنع المحاكم العادية من أن تتناول هذه الجنسية بالبحث لا على أساس أنها جنسية تابعة ثبوتها قابلا لاثبات العكس كما هو الحال بالنسبة للجنسية الثابتة بالشهادة الادارية - بل على أساس أنها جنسية غير ثابتة لازالت محل بحث وموضع تساؤل - وهذا تطبيق للأثر الرجعي لقضاء الالغاء والذي يعيد الطاعن إلى الحالة التي كان عليها قبل صدور القرار الاداري الذي تقرر إلغاؤه بالحكم .

وقد جاء في هذا المعنى رسالة الأستاذ فيل weil المرجع السابق ص ١٥٥ ما يلي :

Si l'annulation d'un refus ne vaut pas autorisation, c'est parce qu'elle remet les choses exactement dans l'état où elle se trouvaient avant l'acte attaqué.

Or' un instant avant décision illégale de refus il n'y avait encore ni refus ni autorisation mais tout au plus compétence liée en vue de l'autorisation.

L'annulation rétablit exactement cette situation, l'administration qui a sans doute le devoir juridique d'accorder l'autorisation peut de nouveau autoriser ou refuser. l'état antérieur à l'acte attaqué était un état neutre contenant en puissance l'autorisation et le refus la légalité et l'illégalité."

الخاتمة : وتطبيقا لكل ما تقدم فأتنا نرى أن جنسية الشخص المحكوم له من محكمة القضاء

الاداري بالغاء امتناع وزير الداخلية عن اعطائه شهادة بالجنسية لا تكون ثابتة ثبوتاً كافياً يمنع من اغادة بحثها بل إن لمحاكم القانون العام السلطان الكامل في تقدير اعتباره مصرى أو غير مصرى تبعاً لما تستبينه من واقع الأوراق التي تعرض عليها والمستندات التي تطرح أمامها دون أن تتقيد في قضائها هذا بالحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الترجيئة	رقم الحكم
(١) قضاء محكمة النقض المدنية			
١ — دعوى إبطال التصرف . بيع . تسجيل . طلبات المشتري الذي لم يسجل عقده تحدت بطلب إبطال التصرف الصادر للمشتري الذي سجل عقده وفقا للمادة ١٤٣ مدني قديم . إضافته بعد ذلك طلبا آخر هو الحكم بصحة ونفاذ عقده . هذا لا يغير أساس الدعوى يجعلها مفصلة بين عقدين .	٢ يونيو ١٩٥٥	١٢٥١	٥١٧
٢ — دعوى إبطال التصرف . بيع . تحقق الشروط المقررة لبطلان التصرف وفقا للمادة ١٤٣ مدني قديم . رجوع العقار إلى ملكية المدين . حق المشتري الذي لم يسجل عقده مقصور على التنفيذ على العقار لاستيفاء دينه . ليس من حقه أن يعود للمطالبة بصحة ونفاذ عقده . علة ذلك .			
١ — إثبات . تحقيق الخطوط . دفع الوارث بمجهله توقيع مورثه . المتمسك بالعقد هو الذي يتحمل عبء إثبات حصول التوقيع .	» » »	١٢٥٤	٥١٨
٢ — إثبات . تزوير . القضاء بتزوير ورقة . حق المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها . أطراحها ما ثبت في دفتر الختام استنادا إلى القرائن التي ساقها . لا خطأ .			
٣ — إثبات . أوراق رسمية . دفتر الختام . ليس من قبيل الأوراق الرسمية .			
٤ — إثبات . أوراق رسمية . الطلب المقدم للمصلحة لمراجعة عقد واستارة التغيير التي تحررها المساحة . عدم جواز اعتبار أيهما معدا لإثبات شخصية الموقعين عليه . مدى حجية هذه الأوراق .			
٥ — إثبات . خير . عدم التزام المحكمة بالأخذ برأي الخبير .			
تعويض . حق ارتفاق . حكم . تسييه . قضاؤه	» » »	١٢٥٤	٥١٩

العدد التاسع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>بالتعويض عن التعرض في حق ارتفاق الرى . استناده على حكم صادر بمنع التعرض في هذا الحق . خلطه بين ثبوت الحق ومجرد حيازته . تأثير هذا الخلط في قضائه من حيث تحديد مدة التعرض وتقدير التعويض وتقويم عناصره . انعدام أساسه القانونى .</p>
٥٢٠	١٢٥٧ ٢ يونيو ١٩٥٥	<p>إثبات . قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . قيام المانع الأدبي من الحصول على كتابة . لا يجوز للمحكمة أن تقرر من تلقاء نفسها وتقضى بأحالة الدعوى على التحقيق دون التسك به .</p>
٥٢١	١٢٥٧ » » »	<p>استئناف . صحيفة الاستئناف . إعلانها في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف المختلطة . لا بطلان . لا يغير من ذلك رفع الاستئناف أمام المحاكم الوطنية خلال العطلة القضائية التي انقضت بعدها ولاية المحاكم المختلطة .</p>
٥٢٢	١٢٥٩ » » »	<p>١ — موظفون . ضابط بالجيش أحيل إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين . إعادته إلى وظيفة مدنية . عدم اكتسابه الحق في الترقية طبقا لقواعد الجيش . لا يغير من ذلك أن يكون منتدبا للعمل في وظيفة عسكرية بالجيش .</p> <p>٢ — موظفون . ترقية . عدم ترقية الموظف يرجع إلى أسباب المواءمة والاختيار . لا مخالفة في ذلك للقانون .</p>
٥٢٣	١٢٥٩ » » »	<p>١ — نقض . طعن . تقرير الطعن . البيانات العامة المتعلقة بأسماء المحصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . الغرض منها . متى يكون البيان كافيا .</p> <p>٢ — أحوال شخصية . نيابة عامة . وجوب تدخلها في قضايا الأحوال الشخصية . سماع رأى النيابة وإثباته في الحكم . هو من البيانات الجوهرية . يترتب على عدم إثباته بطلان الحكم .</p>

العدد التاسع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٢٤	١٢٦٠ ٩ يونيو ١٩٥٥	مسئولية . عقد . مسئولية المقاول والمهندس المعاري عن خلل البناء . مدى هذه المسئولية .
٢٢٥	» » » ١٢٦٢	تزوير . غرامة التزوير . هي جزاء يحددها القانون الساري وقت التقرير بالتزوير . تحديد هذه الغرامة هو من النظام العام .
٥٢٦	١٦ يونيو ١٩٥٥ ١٢٦٣	حيازة . دعاوى الحيازة . عدم جواز الجمع بينها وبين دعاوى الملك ، هذا الحظر موجه للخصوم وللقاضى على السواء . عدم جواز البت في مستندات التملك بالصحة أو بالتزوير .
٥٢٧	» » » ١٢٦٣	١ — اختصاص . إحالة الدعاوى إلى المحاكم المختصة وفقاً لقانون المرافعات الجديد . الدعاوى المستثناة من الاحالة صدور حكم تمهيد في الدعوى غير منه للخصومة كلها أو بعضها . لا يمنع من الاحالة . المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .
		٢ — اختصاص . الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . هو من النظام العام . جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى . المادة ١٣٤ مرافعات جديد .
٥٢٦	» » » ١٢٦٤	١ — اعلان . تسليم صورة الأوراق المراد اعلانها . لمن تسلم الصورة ؟ اغفال المحضر بيان العلاقة بين مستلم الصورة والمعلن اليه . بطلان الاعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٢٥ مرافعات .
		٢ — دعوى . دفع . مصلحة . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية . زوال العيب . انعدام المصلحة في الدفع . لا خطأ .
		٣ — اثبات . شهادة . اجراءات . سماع شهادة شاهد أمام محكمة أول درجة . تدخل هذا الشاهد في الاستئناف منضاً إلى أحد الخصوم . اعتماد الحكم الاستئنافى على شهادة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
الشهود أمام محكمة أول درجة مع استبعاد أقوال الشاهد الذي أصبح خصما في الدعوى . تقريرها أن أقوال باقي الشهود تكفي للاثبات . خطأ .			
تزوير . دعوى . استئناف . نصاب الاستئناف . دعوى التزوير الفرعية . تقدير قيمتها لتحديد نصاب الاستئناف . مثال .	١٦١٢٦٥	٥٢٩	١٩٥٥
١ - حكم . تسببيه . حكم بتقدير أتعاب محام عن القضايا التي يشرها لمصلحة موكله . اعتماده على مستندات محررة باللغة اليونانية . اعتراف المحكمة في ذات الحكم بجهلها باللغة اليونانية - تناقض بطلان .	» » »	١٢٦٦	٥٣٠
٢ - حكم . تسببيه . إغفال المحكمة طلب ترجمة مستندات الدعوى إلى اللغة العربية مخالفة الحكم للمادة ٢٦ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقصور .			
٣ - حكم . تصحيحه . إغفال الفصل في بعض الطلبات وطلب الفصل فيها من جديد وفقاً للمادة ٣٦٨ مرافعات . المقصود به هو إغفال هذه الطلبات سهواً أو غلطا . قضاء الحكم صراحة أو ضمناً برفض هذه الطلبات . وسيلة التصحيح . هي الطعن في الحكم بالطريق المناسب .			
٤ - حكم . القبول المانع من الطعن فيه . شرطه . مثال .			
٥ - فوائد . حكم . تسببيه . رفض طلب الفوائد عن مبلغ من النقود محكوم به مقابل أتعاب المحاماة دون إيراد أسباب تبرر الرفض . قصور . مثال .			
١ - علامات تجارية عدم جواز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها مستقلة عن المحل أو مشروع الاستغلال عدم جواز الاستناد في إباحة التصرف في العلامة مستقلة إلى المادة ١٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .	٢٣	١٢٦٧	٥٣١

العدد التاسع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ — علامات تجارية . عدم جواز التصرف في العلامة التجارية مستقلة عن المصنع . لا يغير من ذلك أن يكون المصنع الذي تتبعه العلامة موجودا في مصر أو في الخارج .
		٣ — علامات تجارية . القول بأن المادة ٦ من اتفاقية باريس الصادر بها القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ التي منعت التصرف في العلامة التجارية مستقلة . على غير أساس .
		٤ — علامات تجارية . أحكام عرفية . طلب شطب تسجيل العلامات التجارية وصدور حكم ابتدائي في هذا الطلب قبل ترخيص الحارس العام على أموال الرعايا الألمان للشترى باستعمالها . لا مخالفة في ذلك لقانون الأحكام العرفية .
٥٣٢	٢٣ يونيو ١٩٥٥	١ — ضرائب . الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قصره على الشركات المساهمة المصرية . عدم سريانها على الشركات الأجنبية .
		٢ — ضرائب . الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التحدى بالمادة ٣ من القانون المذكور للتسوية في الاعفاء بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية . على غير أساس .
		٣ — ضرائب . عدم تعارض المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع المادة ٢ من معاهدة مونتريه .
٥٣٣	» » »	١ — نقض . طعن . إعلان . إعلان في المحل المختار . متى يصح . اعسلان المطعون عليه بالطعن في مكتب محاميه أمام محكمة الاستئناف قبل أن يعلن هو الحكم المطعون فيه للطاعن . بطلان الاعلان . لا يصححه كونه قد اتخذ بعد ذلك هذا المكتب محلا له .
		٢ — نقض . طعن . اعلان في المحل المختار . عدم وجود تعارض بين حكم المادة ٨٣ وحكم المادة ٣٨٠ مرافعات .
٥٣٤	» » »	نقض . طعن . موضوع النزاع يتعلق بأموال لأسرة

العدد التاسع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		محمد علي . عدم جواز سماع الطعن . القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .
٥٣٥	٢٣ يونيه ١٩٦٥	استئناف . دعوي . تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف . الاعتماد في ذلك على القيمة التي حددها المدعي وسكت عنها المدعي عليه . غير جائز . وجوب الاعتماد على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٣٠ إلى ٤٤ منه . المادة ٣٩٨ مرافعات .
٥٣٦	١٢٨١ » » »	١ — أهلية . حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أمواله . الأحوال التي يترتب فيها هذا الأثر على عقوبة الجنائية . ٢ — أهلية . حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أمواله . الحالات التي تطبق فيها المحاكم غير العادية أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات . ٣ — أهلية . أعمال السيادة . الجرائم التي تنظرها المحاكم غير العادية قد أتمها أمر من أوامر السيادة العليا . عدم سرعان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات . علة ذلك . ٤ — أعمال السيادة . أهلية . الأوامر الصادرة بتشكيل محكمة الثورة وبيان الأفعال التي تعرض عليها . هي من أعمال السيادة العليا . عدم جواز سرعان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات بالنسبة للأحكام الصادرة منها بعقوبة جنائية . ٥ — أعمال السيادة : اشتغال عمل السيادة على تشريع اختلافه عن القانون في معنى المادة ٨ عقوبات . علة ذلك . ٦ — أهلية . الحرمان المنصوص عليه في المادة ٢٥ / ٤ عقوبات . ليس مما تستلزم عقوبة الجنائية . علة ذلك . ٧ — أهلية . عقوبة السجن المنصوص عليها في أمر تشكيل محكمة الثورة . اختلافها عن عقوبة السجن العادية . ٨ — أهلية . الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة . لا يفيد الإحالة على قانون العقوبات في خصوص العقوبات التي توقعها هذه المحكمة

العدد التاسع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٩ - محكمة الثورة . أهلية أعمال السيادة . طبيعة محكمة الثورة . هي محكمة ذات سيادة . تشبيه عملها بعمل مجلس الشيوخ الفرنسي .
		١٠ - نقض . طعن . اجراءات الطعن . وجوب مراعاة نوع الحكم ذاته والمحكمة التي أصدرته لا نوع المسألة التي فصل فيها .
٥٣٧	٣٠ يونيو ١٩٥٥	دعوى . اجارة . اختصاص . تقدير قيمة الدعوى . دعوى بطلب اخلاء المستأجر من الأرض وتسليمها خالية من المباني . وجوب اضافة قيمة المباني إلى طلب الاخلاء والتسليم . المادة ٣٠ وما بعدها من قانون المرافعات .
٥٣٨	» » »	موظفون . الحق المطلق المقرر للحكومة في فصل موظفيها بلا محاكمة تأديبية . المقصوبه . ليس معناه أن تستعمله على هواها . هي مقيدة من حيث الغاية . وجوب وقوفها عند تجاوز الساطة والتعسف في استعمال الحق .
٥٣٩	» » »	ملكية شائعة . بيع . حق الشريك على الشيوع في بيع حصته محدودة قبل القسمة .
٥٤٠	» » »	نقض . طعن . اجراءات الطعن . وكالة . التوكيل بالطعن لم يصدر إلى المحامي المقرر بالطعن بل صدر إلى محام آخر باعتباره وكيلًا عن الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن . عدم قبول الطعن .
٥٤١	٨ يوليو ١٢٩٩	١ - دفع . دعوى دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . سير الاجراءات أمام محكمة أول درجة حتى استئناف الحكم دون الاعتراض على الصفة الدفع لم يبد إلا أمام محكمة الاستئناف بعد أن صدر من المدعي عليه ما يفيد التسليم بالصفة . الدفع غير مقبول
		٢ - قانون أجنبي . التمسك به أمام محكمة النقض . هو مجرد واقعة . يجب إقامة الدليل عليها . لا يكفي في اثباتها تقديم صورة عرقية تحوى أحكام هذا القانون .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
٣ - أحوال شخصية . عقد . وصية . النزاع على صحة وصية . اتفاق المخصوم على بطلانها وتحديد حقوق كل منهم بموجب هذا الاتفاق يجب على المحكمة أعمال أحكام هذا الاتفاق . الرجوع إلى الوصية في تحديد حقوقهم دون الاتفاق . مخالفة للقانون .			
١ - افلاس من يجوز له طلب الحكم بإشهار الافلاس ؟ تقديم الطلب من وكيل الدائنين في تقييسة أحد الشركاء المتضامنين لإشهار افلاس باقي الشركاء . متى يكون مقبولا ؟ ٢ - افلاس . تقديم طلب الافلاس من غير ذي صفة . لا يترتب عليه حتما عدم قبول الدعوى . حق المحكمة في الحكم بالافلاس من تلقاء نفسها . مثال . المادة ١٩٦ من قانون التجارة .	٧ بوليه ١٩٥٥	١٣٠٠	٥٤٢
٣ - التزام شركة . سند الدين قد نص على صفة الموقع عليه باعتباره مدير الشركة والشريك الأول فيها . عدم منازعة باقي الشركاء في صحة هذا البيان . اعتباره ملزما للشركة . ٤ - افلاس نجواز الحكم به ولو كان المدين قد توقف عن سداد دين واحد . تعدد الديون المتوقف عن سدادها . غير لازم . ٥ - التزام . توقيع الشريك المدير في شركة تضامن على تعهد باسمه دون بيان عنوان الشركة . لا يترتب عليه بمجرد إعفاء الشركة وجوب اعتباره قرينة بسيطة على مديونية الشريك دون الشركة .			
حراسة . حكم . تسببه . تقريره بأسباب سائغة انتفاء ركن الخطر . مسألة موضوعية .	» » »	١٣٠١	٥٤٣
(٢) مجلس الدولة (المحكمة الادارية العليا) ١ - قرار إداري الحكم بالغائه أو وقف تنفيذه . رقابة القضاء الإداري له في الحالين رقابة قانونية تجدها الطبيعي عند استظهار مشروعية أو عدم مشروعية القرار طبقا	٥ نوفمبر ١٩٥٥	١٣٠٤	٥٤٤

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
<p>للقانون . سلطة المحكمة الادارية العليا في ذلك .</p> <p>٢ - محكمة إدارية عليا الطعن أمامها . المقابلة بينه وبين الطعن بالنقض . عدم التطابق التام بين النظامين مرد ذلك .</p> <p>٣ - قرار إداري . الحكم الصادر بوقف تنفيذه جواز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الادارية العليا . أساس ذلك .</p> <p>٤ - وقف التنفيذ . ركناء الاستعجال وجدية المطاعن . كلاهما من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .</p> <p>٥ - مرافق عامة نزع الملكية للمنفعة العامة . طلب وقف تنفيذ القرار . ثبوت استيلاء الادارة على الأرض المزروع ملكيتها وشروعها فعلا في إقامة مباني عليها قبل الفصل في الدعوى . صيرورة طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع ولو قدم قبل الاستيلاء والشروع في البناء . تغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . تحول المصلحة الفردية إلى تعويض إن كان له محل .</p> <p>موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية . خضوع نظامه القانوني للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة . سريان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به . عدم سريانه بأثر رجعي يمس المراكز القانونية الذاتية إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدني . تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة . عدم سريانه على الماضي - إلا إذا تبين قصده من ذلك بوضوح . عند الشك يكون التفسير لصالح الخزانة . أساس ذلك . مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .</p>	<p>١٢ نوفمبر ١٩٥٥</p>	<p>٥٤٥</p>	
<p>١ - طعن أمام المحكمة الادارية العليا . حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن . مناطه . حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب</p>	<p>» » »</p>	<p>١٣١٤</p>	<p>٥٤٦</p>

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
المقدمة من هيئة المفوضين . أساس ذلك .			
٢ - كادر العمال . الاستثناء من قواعده . جواز ذلك لوزارة المالية . كتاب المالية الدوري في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . اشتراطه لإمكان إقادة المستخدمين والموظفين الفنيين من قواعد كادر العمال وجود الممثل بنفس المصلحة من عمال اليومية . صحيح قانونا .			
١ - معاشات . حساب مدة خدمة باليومية في المعاش . قوانين المعاشات ما كانت تميز ذلك إلا في الحدود التي رسمتها . صدور قرارات عديدة من مجلس الوزراء بالخالفه لهذه القوانين . تصحيحها بالقانون رقم ٨٦ سنة ١٩٥١ . عدم امتداد التصحيح إلى ما يصدر من قرارات بعد العمل بهذا القانون . دليل ذلك .	١٢ نوفمبر ١٩٥٥	١٣٢٠	٤٤٧
٢ - معاشات . سلطة مجلس الوزراء في منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادة في المعاشات . يقتصر إعمالها على حالات فردية . لا تمتد إلى حد تقرير قواعد تنظيمية بذلك .			
٣ - معاشات . قرار مجلس الوزراء في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بحساب مدة خدمة باليومية في المعاش لثلاثين موظفا بوزارة العدل . لا يقرر قاعدة تنظيمية بل صدر للحالات فردية .			
تقديم حمسي . قيامه على قرينة قانونية مفادها افتراض أداء المدين لتلك الديون من إirاده وان تراكمها أكثر من خمس سنوات تسكيف بما يجاوز السعة . هذه القرينة لا تقبل الدليل العكسي . أحقية الخزانة العامة في الانتفاع من حكمها رغم ملأتها . منازعة المدين في أصل المرتب أو اعترافه به لا تمنع من مريان هذا التقديم . انطباقه على ما يتجمد من مرتبات . معني الدورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني .	» » ١٩	١٣٢٨	٤٤٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
١ — طعن . أمام المحكمة العليا . عدم توقيع الطاعن على صورة صحيفته . لا بطلان .	١٩ نوفمبر ١٩٥٥	١٣٣٠	٤٤٩
٢ — طعن . أمام المحكمة العليا . حساب ميعاده . لا يحسب يوم صدور الحكم . يحسب اليوم الأخير من الميعاد . تطبيق المادة ٢٠ من قانون المرافعات .			
٣ — حكم . صدوره من محكمة القضاء الإداري كدرجة ثانية . جواز الطعن فيه أمام المحكمة العليا . عمومية نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .			
(٣) قضاء محاكم الجنايات			
١ — دفع بطلان التحقيق لأن الذي يشره معاون نيابة لا يملك أكثر من سلطة أمور الضبط القضائي حق وكيل النائب العام في أن يكلف أحد مأموري الضبط القضائي . بعمل معاينة أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم . حالة التليس عقب وقوع الجريمة بفترة يسيرة وحق مأموري الضبط القضائي .	١٠ نوفمبر ١٩٥٥	١٣٣٨	٤٥٠
٢ — رابطة السببية بين إصابة المجنى عليه ووفاته .			
٣ — مسئولية الأب عن أعمال ابنه الذي تجاوز الخامسة عشر عاما .			
(٤) قضاء الضرائب			
١ — الفارق بين النموذج رقم ١٨ الخاص ببيان عناصر نشاط الممول والنموذج رقم ١٩ الخاص بتقدير الربط النهائي عن هذه العناصر .	٢٩ ديسمبر ١٩٥٥	١٣٤٧	٤٥١
٢ — هدف الطعن القبول قانونا ينص على ما ورد في النموذج رقم ١٩ دون سواه ، بشرط تقديمه في خلال شهر من تاريخ إخطار الممول به .			
٣ — يتعلق بالنظام العام — التشريع المتعلق بتنظيم الاجراءات .			
١ — تقدير الضريبة على الأرباح الحقيقية في السنوات من ٤٨ إلى سنة ٥١ تطبيقا للقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .	» » »	١٣٥٢	٤٥٢

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
٢ و ٣ — شروط تطبيق القانون رقم ٢٤٠ لسنة ٥٢ الخاص بربط الضريبة على الممولين بالنسبة للسنوات من ٤٨ إلى سنة ١٩٥١ .			
(٥) قضاء تحاكم الاستئناف			
المعارضة في الرسوم القضائية . المعارضة في رسوم التسجيل . الفارق بينهما في إجراءات التقرير بالمعارضة — وفي الاستئناف .	٢٢ نوفمبر ١٩٥٥	١٣٥٥	٤٥٣
استئناف أوامر الأداء . عدم قبول الاستئناف . الذي يستأنف هو الحكم الصادر في التظلم أو المعارضة في أوامر الأداء .	٢٦ ديسمبر ١٩٥٥	١٣٥٨	٤٥٤
(٦) قضاء الأحوال الشخصية			
١ — وصية طبقا للقانون اليوناني .	٢٤ أبريل ١٩٥٥	١٣٦١	٤٥٥
٢ — طعن بطلان وصية يوناني لمرض في قوى الموصي العقلية . تقديره .			
(٧) قضاء المحاكم الكلية (تجاري)			
١ — سقوط الدعوي لعدم قيدها خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى .	٢٧ نوفمبر ١٩٥٥	١٣٦٩	٤٥٦
٢ — تعارض المادة ٧٨ و ٣٠١ مرافعات في سقوط الخصومة .			
الالتابة في الوفاء . التجديد بتغيير المدين . الفارق بينهما :	٦ ديسمبر ١٩٥٥	١٣٧٤	٤٥٧
(٨) قضاء الأيجارات			
١ — التكليف بالوفاء ، ضروري لقبول دعوي الاخلاء .	٣٠ أكتوبر ١٩٥٤	١٣٨١	٤٥٨
٢ — التكليف بالوفاء ، تعلقه بذات النزاع .			
٣ — التكليف بالوفاء ، يجوز التنازل عنه . مثال .			
إخلاء لتأخير الأجرة ، عدم قبول الدعوي إذا رفعت قبل المدة القانونية .	٢٧ نوفمبر ١٩٥٤	١٣٨١	٤٥٩
١ — سكوت المستأجر عن طلب خفض الأجرة .	» » »	١٣٨٢	٤٦٠
لا يسقط حقه .			
٢ — تسد أجرة . زيادتها للتأجير الباطني . الزيادة ملزمة .			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
١ — تشريع الايجارات . يخضع له جزء من مقهى . ٢ — انشاء مكان مخدّد . يتحقق بإيجاده فعلاً . ٣ — مكان مستحدث . يخضوعه لقانون الأماكن . تمكين المستأجر من العودة . لا يكون إلا في حالة الاخلاء للضرورة والاخلاء للهدم والبناء . ١ — إخلاء للهدم والبناء . جائز قانوناً . ٢ — هدم وبناء . يجب اتمامهما في وقت معقول . ٣ — قعود عن الهدم والبناء . موجب للجزاءات القانونية . ٤ — هدم جزئي . يعرض المالك للجزاء . ٥ — تعويض المستأجر . عناصر التعويض . ١ — بطلان الاعلان ، لا يزول بحضور المدعى عليه في المنازعات المتعلقة بقانون الأماكن المؤجرة . ٢ — ورقة الاعلان . بياناتها اتفاقية . المشاركة السكنية ، تتحقق باقامة الاخوين ابتداء انتقال أحدهما إلى محل آخر لا يغير من معناها . ١ — إساءة استعمال العين المؤجرة . موجبة للاخلاء . ٢ — فعل الإساءة . يبرر الاخلاء أياً كان فاعله . ٣ — الإساءة . تتحقق بالاضرار المادية والاضرار الأدبية . (٩) قضاء المحاكم الكلية (مدني) اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في توافر الشروط القانونية لطالب ثبوت الجنسية . شهادة الجنسية اعتراف من الحكومة بتوافر شرائطها . ١ — قرار النقابة في شأن الخلاف على تقدير الأتعاب بمثابة حكم غير واجب النفاذ . ٢ — صلاحيته لاتخاذ الاجراءات التحفظية بمقتضاه . المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص	١٨ ديسمبر ١٩٥٤ » » » ٢٥ » » ٢٩ يناير ١٩٥٥ ١٢ فبراير ١٩٥٥ » » ٨ فبراير ١٩٥٤ ٣ أبريل ١٩٥٤ ١٥ يناير ١٩٥٦	١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٩٠ ١٣٩٤	٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩

العدد التاسع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>برسوم التسجيل ورسوم الحفظ المعدلة بالقوانين ٨٠ لسنة ١٩٤٦ ١٩٤٦ ٦٤٠ لسنة ١٩٤٦ ١٩٤٦ ٦٣ لسنة ١٩٤٨ ١٩٤٨ ٧٤ لسنة ١٩٤٩ .</p> <p>المقارنة بينها وبين المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .</p> <p>الطريق إلى الطعن بالمعارضة في كل من أمر التقدير الصادر من مصلحة الشهر العقاري . وقائمة الرسوم الصادرة من المحكمة .</p> <p>(١٠) القضاء المستعجل</p> <p>١ — عقود الجهة الإدارية التي تخضع للقانون العام . يفصل التفرقة بينهما وبين العقود التي تخضع للقانون الخاص .</p> <p>٢ — عدم اختصاص القاضي المستعجل في شأن المنازعات التي ترد على عقود الإدارة التي تخضع للقانون العام .</p> <p>منازعات الأحوال الشخصية للأستاذ نصيف زكي الحامى</p> <p>كلمة في الحجر على المدين في الفقه الإسلامي وما يقابله في القانون المدني المصري للدكتور محمد زكي عبد البر القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية والمنتدب لتدريس « أصول الفقه » في كلية الحقوق بجامعة القاهرة</p> <p>الجزء المترتب على مخالفة قرار وزير المالية المتعلق بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد للأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة استئناف القاهرة</p> <p>حجية أحكام الالغاء الصادرة من مجلس الدولة في إثبات ونفي جنسية الفرد للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .</p>
٤٧٠	١٠ ديسمبر ١٩٥٥	
١٤٠٧		
١٤٣٠		
١٤٥٠		
١٤٥٣		

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تستبدل بنصوص المواد ٦٣ و ٦٤ و ١٦٢ و ٢١٠ و ٢١٤ و ٢٣٢ من قانون
الإجراءات الجنائية النصوص الآتية :

« مادة ٦٣ — إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها
بناء على الاستدلالات التي جمعت تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .

وللنيابة العامة في مواد الجنح والجنايات أن تطلب تدب قاض التحقيق طبقاً للمادة ٦٤
من هذا القانون أو أن تتولي هي التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .

ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية
ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته
أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣
عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية
أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام وعليه أن يأمر بالتحقيق بأن يجربه بنفسه
أو يكلف أحد المحامين العامين به » .

« مادة ٦٤ — إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجنح أن تحقيق الدعوى

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٤ مكرر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ .

بمعرفة قاضي التحقيق أكثر ملاءمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تطلب إلى رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو المدعي بالحقوق المدنية إذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا الندب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار إذا تحققت الأسباب المبينة بالفقرة السابقة بعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن .

وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المندوب في حالة صدور قرار بذلك . ولا يكون التحقيق في جرائم التفالس أو الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر إلا بمعرفة قاض يندبه رئيس المحكمة لمباشرة .

« مادة ١٦٢ — للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالأوجه لإقامة الدعوى إلا إذا كان الأمر صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . »

« مادة ٢١٠ — للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام غرفة الاتهام إلا إذا كان الأمر صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٦٢ وما بعدها . »

« مادة ٢١٤ — إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة أو جناية ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور ، وفي الجنايات يكون تكليف المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه ، ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ . »

« مادة ٢٣٢ — تحال الدعوى في الجناح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحالتين الآتيتين :

(أولاً) إذا صدر أمر من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة

الدعوى ولم يطعن المدعى. بالحقوق المدنية فيه في الميعاد أو طعن فيه وأيدت غرفة الاتهام الأمر .

(ثانياً) إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٨ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢١ مارس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

كان المشروع الأصلي لقانون الاجراءات الجنائية الذي أقره مجلس الشيوخ في سنة ١٩٤٩ يجرى ما على استقرار عليه التشريع الجنائي الحديث من أن الدعوى الجنائية عمومية يحصر الحق في رفعها من النيابة العامة دون الأفراد ولم يكن ذلك المشروع يخول المدعى بالحق المدني أو المجني عليه إلا التظلم من أمر الحفظ الصادر من النيابة في شكواه أمام غرفة الاتهام مع إيداع كفالة مالية يحكم بمصادرتها إذا لم تقبل غرفة الاتهام التظلم أو حكمت برفضه . غير أن مجلس النواب وقتئذ لم يوافق على حرمان المدعى من حق رفع دعواه مباشرة وعاد مجلس الشيوخ فعدل عن رأيه الأول ووافق على المشروع كما أقره مجلس النواب فصدر القانون مقررًا حق المدعى المدني في رفع دعواه مباشرة إلى المحكمة الجنائية في مواد الجنح والمخالفات دون أي قيد أو شرط .

وقد تبين في التطبيق أن اطلاق الحق للمدعى المدني على الوجه السابق قد أدى إلى سوء استعماله والواقع الذي تدل عليه الاجتهادات أن كثيراً من المدعين بالحقوق المدنية اسرفوا في رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية ضد خصومهم لمجرد الكيد لهم والنيل من كرامتهم وفي ذلك ما فيه من الأضرار التي لا تحصى ويزداد الأثر ظهوراً إذا كان الاتهام موجهاً ضد موظف لجرمة وقعت منه أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها إذ يثنيه عن أداء أعمال وظيفته على الوجه الأكمل فيؤثر ذلك على حسن سير العمل وتصيب المصلحة العامة بأضرار بليغة . هذا إلى أن للموظفين شأنًا خاصاً في قانون العقوبات فهو يعنى بفرض واجبات خاصة عليهم ويقر بالنسبة لهم تارة عقوبات أشد مما يقرره لأفراد الناس وطورا ينخصهم بجرائم وعقوبات لا يشتركون فيها مع غيرهم فيجب لقاء ذلك أن يضع القانون لهم حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم .

وتحقيقاً لهذه الغايات رأى تعديل قانون الاجراءات الجنائية على وجه يمنع المدعى المدني من رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط

لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسبب ذلك كما يمنعه من طلب نذب قاض التحقيق أو استئناف الأوامر الصادرة من قاض التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في جريمة من الجرائم السالف ذكرها . على أن منع المدعى المدني من طلب نذب قاض التحقيق في جريمة من هذه الجرائم يوجب انسحاب هذا المنع على المتهم أيضا تحقيقا للتناسق بين أحكام التشريع .

وتقديرا للاعتبارات السابقة رؤى أيضا تعديل القانون على وجه لا يحيز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية في تلك الجرائم .

على أنه إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف لا امتناعه عن تنفيذ حكم صادر في منازعة إدارية فإن الأمر يتطلب مزيدا من التحوط والعناية حرصاً على سمعة الإدارة والثقة العامة في قيامها على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها فرؤى لذلك ألا يكون رفع الدعوى في هذه الحالة أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من النائب العام ، فاذا رأى إجراء تحقيق في الموضوع تولاه بنفسه أو نذب أحد المحامين العامين لأجرائه .

ومن ناحية أخرى فإن قانون الاجراءات الجنائية قد فتح أمام المدعى بالحق المدني بابا للطعن أمام غرفة الاتهام في الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بحيث لو قبلت غرفة الاتهام الطعن أمرت برفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة المختصة فإذا لم تقبله أو قضت برفضه فإن التشريع الراهن يتيح له بعد ذلك في مواد الجناح والمخالفات تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة المختصة وهو أمر يغري بالشطط في الخصومات ويزحم عمل المحاكم بدعاوى لا غنى فيها ولا خير منها . وقد رؤى لذلك أن يضاف إلى القانون حكم آخر يمنع المدعى بالحق المدني من رفع الدعوى مباشرة في هذه الحالة ويستوى في ذلك أن يكون ارتضى الأمر بالألا وجه فلم يطعن فيه أو طعن فيه وأيدت غرفة الاتهام الأمر . هذا إلى أن القانون وقد حرم النائب العام من حق إلغاء الأمر الذي تصدره النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية إذا كان المجنى عليه أو المدعى بالحقوق المدنية قد طعن فيه أمام غرفة الاتهام فقضت برفض الطعن . فانه يجب أن يقابل ذلك حرمان المدعى بالحقوق المدنية هو الآخر من رفع دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية في مثل تلك الحالة أيضا .

وفما عدا الأحوال السابقة يبقى للمدعى المدني حقه في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة الجنائية إذا كانت موجهة ضد شخص من أفراد الناس أو ضد موظف في جريمة لا تتعلق بتأدية وظيفته أو بسببها .

وإلى جانب ذلك رؤى أن يتناول هذا المشروع بالتعديل أيضا ما يتعلق بتوجيه الاختصاص بأوجه التصرف المختلفة في مواد الجنايات عامة وذلك بإضافة نص في القانون

يجعل تكليف المتهم بالحضور في الجنايات أمام غرفة الاتهام من اختصاص رئيس النيابة أو من يقوم مقامه وذلك أخذاً بما جرى عليه العمل فعلاً بالنيابة وحتى يستقيم ذلك مع مانص عليه القانون من أن رئيس النيابة أو من يقوم مقامه هو الذي يصدر الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنايات .

وقد بني المشروع على هذه القواعد السابقة فتناول بالتعديل المواد ٦٣ و ٦٤ و ١٦٢ و ٢١٠ و ٢١٤ و ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

وتتشرف وزارة العدل برفعه الى مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة حتى اذا ما وافق عليه تفضل باصداره .

قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ (١)

بإضافة مادة جديدة برقم ٣٢٤ مكرراً إلى الباب الثاني
من الكتاب الثالث من قانون العقوبات

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى قانون العقوبات ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف مادة جديدة إلى الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات
برقم ٣٢٤ مكرراً نصها كالآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو بأحدى
هاتين العقوبتين كل من يتناول طعاماً أو شرباً في محل معد لذلك ولو كان مقبلاً فيه أو شغل
غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٦ مكرر الصادر في أول إبريل سنة ١٩٥٦ .

عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو فر دون الوفاء به .

مادة ٢ — علي وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٥ شعبان سنة ١٣٢٥ (٢٨ مارس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

تقصر نصوص قانون العقوبات الحالي عن عقاب من تناول طعاما أو شرابا في محل معد ذلك وهو يعلم أنه يستحيل عليه دفع الثمن — كما تقصر عن عقاب من يشغل غرفة في فندق أو نحوه أو يستأجر سيارة وهو يعلم أنه يستحيل عليه دفع الأجرة — إلا إذا كان قد توصل الى الاستيلاء على الطعام أو الشراب أو الإقامة بالفندق باستعمال إحدى الطرق الاحتياطية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٥٥٦ ع والتي لا تتوافر في غالبية الاحوال .

ولما كان أصحاب الفنادق ومحال الطعام والشراب وأصحاب السيارات لا تسمح لهم طبيعة أعمالهم بأن يطالبوا عملاءهم مقدما بالثمن أو الأجرة ولولا ثقة منهم في العملاء لما بدموا لهم شيئا ما أو خدمة ما قبل اداء الثمن أو مقابل الخدمة . لذلك كان لابد من تدخل المشرع لحمايتهم لما يترتب على فعل أولئك العملاء من اضرار فضلا عن مخافته لمبادئ الاخلاق والسلوك .

وقد عالجت التشريعات الاجنبية هذه الحالة بوضع نص خاص يتناولها مثل المادة ٤٠١ من قانون العقوبات الفرنسي المعدلة أخيرا بالقانون الصادر في ٢٨ / ١ / ١٩٣٧ والمادة ٥٠٨ من قانون العقوبات البلجيكي والمادة ٢٦٥ من القانون البولوني .

لذلك رأى وضع مشروع القانون المرافق لاستكمال النقص الحالي في التشريع مع النص على عقاب من يمتنع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب أو أجرة الفندق أو أجرة السيارة بغير مبرر أو فر دون الوفاء بذلك لأن هذه الحالة أولى بالعقاب من حالة من عجز عن الدفع اصلا .

وقد عرض مشروع القانون المرافق على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية النص الآتي :
« يجوز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الجزئية أو من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم » .
مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٥ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢٨ مارس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض تجيز للخصوم أن يطعنوا أمامها في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية وذلك في قضايا وضع اليد وفي مسائل الاختصاص النوعي والاختصاص المتعلق بوظيفة المحاكم متى كانت تلك الأحكام مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

ولما صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية نص في المادة ٤٢٥ على اجازة الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية أو في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية متى كان الحكم

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٦ مكرر الصادر في أول ابريل ١٩٥٦ :

المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم .

وقد ترتب على اطلاق نص هذه المادة وفتحها باب الطعن بالنقض في كل تلك الأحكام ان كثرت هذه الطعون كثرة دعت إلى إصدار القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ الذى قصر طريق الطعن بالنقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية معيدا للأحكام الأخيرة الوضع الذى كان مقررا لها فى المادة العاشرة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ سالفة الذكر . وبذلك بقيت أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة بصفة انتهائية دون علاج .

ولما كانت المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تميز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الجزئية بسبب وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم فيقضى التنسيق بين هذه الأحكام وبين ما يماثلها من الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أن يعدل نص تلك المادة بحيث يجوز استئناف هذه الأحكام على النحو السابق .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق لتعديل نص هذه المادة .
وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التى تتخذ لإبادة
دود لوز القطن ودود بذرة القطن وتصحيح الخطأ الوارد فى المادة الثانية
من القانون رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل له

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التى تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود
بذرة القطن المعدل بالقوانين رقم ٦١ لسنة ١٩٤٨ و ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣ و ٥٤٠ لسنة ١٩٥٥ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٦ مكرر الصادر فى أول ابريل سنة ١٩٥٦ .

أصدر القانون الآتي

مادة ١ — يستبدل بالمادتين (٣) و (٧) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ المشار إليه النصان الآتيان :
 « مادة ٣ — القطن الناتج من محصول كل موسم يجب أن يحلج في ميعاد نهايته ١٥ مارس في الوجه القبلي و ٣١ مارس في الوجه البحري » :

« مادة ٧ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين ويضاف إلى الغرامة المذكورة مبلغ جنيتين عن كل قنطار لم يتم حلجه في الميعاد وجنيه واحد عن كل أردب بذرة لم يتم علاجه » .

مادة ٢ — تصحح المادة الثانية من القانون رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه كالآتي :

« مادة ٢ — تلغى المادة (٩) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ المشار إليه » .

مادة ٣ — على وزراء الزراعة والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرياسة في ١٥ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢٨ مارس سنة ١٩٥٦)

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣ متضمنا تعديل المادتين ٣ و ٧ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ المشار إليه بجعل آخر موعد لحلج الأقطان في الوجه القبلي يوم ١٥ فبراير وفي الوجه البحري يوم أول مارس وذلك لا مكان توفير بذرة تقاوى القطن في وقت مبكر والحد من الإصابة بدودة اللوز مع تخويل وزير الزراعة حق مد هذا الميعاد بقرار منه .
 وشددت العقوبة المنصوص عليها في المادة (٧) بجعلها عقوبة جنحة بدلا من عقوبة المخالفة كما رأى أن تتضمن حكما مصادرة جميع القطن الذي لم يتم حلجه في الميعاد والبذرة التي لم يتم علاجها قبل هذه المواعيد بعد أن كانت المصادرة تنصب على مقدار لا يتجاوز ١٠ ٪ من مقدار القطن و ٢٥ ٪ من مقدار البذرة وكان ذلك بموجب حكم المادة (٩) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ المشار إليه والتي ألغيت بالقانون رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣ .

ولما كانت الوزارة قد لجأت في سنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ الزراعتين إلى استصدار قرارات بمد ميعاد حلج الأقطان الزهر استناداً إلى الحق الخول للوزير في الفقرة (٢) من المادة (٣) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ المشار إليه .

ولما كان الصالح العام للاقتصاد القومي للبلاد يقتضى التوفيق بين الرغبة في العمل على توفير الكميات التي تلزم ، للزراعة من تقاوى بذرة القطن في المواعيد المحددة بالقانون وبين

العمل على عدم تفشي الإصاية بدود لوز القطن في المحصول استقر رأي اللجنة التي شكلت لهذا الغرض من مندوبي وزارة الزراعة ووزارة المالية والاقتصاد وبعض الهيئات الأخرى التي درست هذا الموضوع من شتى نواحيه على أن يكون آخر موعد لحلج الأقطان الزهر هو يوم ١٥ مارس في الوجه القبلي و ٣١ مارس في الوجه البحري كما رأت تلك اللجنة إلغاء عقوبة مصادرة كل القطن والبذرة المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون المراد تعديله واكتفت في ذلك بعقوبة الحبس والغرامة التي لا تتجاوز شهرا ولا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا على إلزام المخالف بغرامة قدرها جنيهان عن كل قنطار لم يتم حلجه في الميعاد وجنيها واحداً عن كل أردب من البذرة لم يتم علاجه .

ولما كان يبين أنه قد نص في القانون رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣ على إلغاء المادة (١) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ المشار إليه إلا أنه كان المقصود من هذا التعديل هو إلغاء نص المادة ٩ من هذا القانون .

وقد أعدت وزارة الزراعة مشروع القانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ (١)

في شأن اشغال الطرق العامة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى اللائحة الصادرة في ٣١ من مايو سنة ١٨٨٥ الخاصة باستعمال الأفراد الطرق العمومية من وضع مهمات وبضائع وماشاكل ذلك ،
وعلى اللائحة الصادرة ٧ من يولييه سنة ١٩٢٣ بشأن اشغال الطريق العام ،
وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها والقوانين المعدلة له ،
وعلى القرار الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بلائحة استعمال الطرق العامة واشغالها في مدينة الاسكندرية ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

(١) - تمز بالوقائع المصرية العدد ٢٦ مكرر الصادر في أول أبريل سنة ١٩٥٦ .

أصدر القانون الآتي

مادة ١ — تسري أحكام هذا القانون على الميادين والطرق العامة على اختلاف أنواعها أو وصفتها الداخلة في حدود البلاد التي لها مجالس بلدية :

مادة ٢ — لا يجوز بغير ترخيص من السلطة المختصة إشغال الطريق العام في اتجاه أفقي أو رأسي وعلى الأخص بما يأتي :

(١) أعمال الحفر والبناء والهدم والرصف ومد الأنابيب والأسلاك فوق أو تحت سطح الأرض ووضع حجر تفتيش للمجاري أو عمل فتحات أو مزلقانات في الأرصفة وما شابه ذلك .

(٢) وضع أرفف وحاملات للبضائع ومظلات (تندات) وسقائف وما شابه ذلك .

(٣) ترك منقولات خارج المحال أو المصانع أو المخازن أو المنازل إلا لأقصر مدة تلزم للشحن أو التفريغ وبشرط عدم تعطيل المرور .

(٤) وضع بضائع ومهمات وفترينات ومقاعد ومناضد وصناديق وأكشاك وتخشب وما شابه ذلك .

(٥) وضع المعدات اللازمة لاقامة الحفلات أو الزينات أو الأفراح أو الموالد .

مادة ٣ — لا يجوز غرس الأشجار في الطريق العام إلا بإذن من السلطة المختصة وتعتبر تلك الأشجار من الأملاك العامة أيًا كان غرسها .

مادة ٤ — يكون الترخيص في إشغال الطريق العام طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له .

وتحدد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية أنواع الاشغال التي لا يجوز الترخيص فيها .

مادة ٥ — يؤدي طالب الترخيص عند تقديم الطلب رسم النظر الذي يعينه وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه — ولا يرد هذا الرسم في أية حالة .

مادة ٦ — على السلطة المختصة أن تبدي رأيها في الطلب في ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه وإلا اعتبر الطلب مرفوضا ولها أن ترفض الترخيص في إشغال كل أو بعض المساحة المطلوب إشغالها وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة .

مادة ٧ — يصدر وزير الشؤون البلدية والقروية قرارا يبين فيه رسم الاشغال حسب نوع الطريق للعام ودرجته وكذلك مقدار التأمين وما يرد منه وما يخصم .

مادة ٨ — يبين في الترخيص مدته والشروط التي يجب على المرخص له اتباعها والرسم المستحق والتأمين .

ولا يسري الترخيص إلا بالنسبة إلى نوع الاشغال الذي أعطي من أجله .
وهذا الترخيص شخصي وينتهي بوفاء المرخص له — ولا يجوز التنازل عنه إلا بموافقة السلطة المختصة بعد تقديم طلب من المتنازل إليه وسداد رسم النظر .
وكل مخالفة لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة يترتب عليها اعتبار الترخيص لاغيا .
ويجوز للمرخص له أن يطلب تجديد الترخيص قبل انتهاء مدته وتقع في شأن هذا الطلب أحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ .

مادة ٩ — للسلطة المختصة وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة أن تصدر قرارا بإلغاء الترخيص أو بانقاص مدته أو المساحة المرخص في اشغالها على أن ترد رسم الاشغال كله أو جزء منه بنسبة ما أنقص من مدة الترخيص أو من مساحة الاشغال حسب الأحوال .
وعلى المرخص له إزالة الاشغال في الأجل الذي تحدده السلطة المختصة على ألا يقل هذا الأجل عن أربع وعشرين ساعة من وقت إبلاغه بالقرار المشار إليه بالطريق الإداري وإلا اتبعت في شأنه أحكام المادة ١٣ .

مادة ١٠ — يجوز لدوى الشأن التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة المختصة فيما يتعلق بتراخيص الاشغال خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغهم بها أو من تاريخ انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٦ .

ويقدم التظلم بعد أداء رسم مقداره خمسمائة مليم إلى لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وعلى اللجنة أن تفصل في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرارها مسبياً ونهائياً .

ويرد الرسم إلى المتظلم في حالة قبول تظلمه .

مادة ١١ — يعنى من أداء التأمين والرسوم المشار إليها في المادتين ٥ و ٧ في الأحوال الآتية :

(١) أشغال الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمؤسسات العامة .

(٢) أشغال المنشآت التي تتولى إدارة مرفق عام مالم ينص في عقد إدارته على ما يخالف ذلك .

(٣) الاشغال المؤقت للمقاولين والمتعهدين بمناسبة ما يؤديه من أعمال للوزارات

والمصالح الحكومية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمؤسسات العامة .

(٤) الاشغال المؤقت الخاصة بالمؤسسات والجمعيات الخيرية أو الدينية أو الاجتماعية أو الرياضية أو الصحية المسجلة وفقاً لأحكام القانون .

(٥) الاشغال بغرف تفتيش المجارى .

(٦) أشغال السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

وفي جميع الحالات السابقة لا يجوز الاشغال قبل الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة المختصة وإلا طبقت أحكام المادتين ١٣ و ١٤ .

مادة ١٢ — يعنى من الترخيص ومن رسوم النظر والاشغال والتأمين في حالة إشغال طريق عام بما تم وفقاً للشروط المبينة في القرارات المنفذة لهذا القانون .

مادة ١٣ — إذا حدث إشغال بغير ترخيص جاز للسلطة المختصة إزالته بالطريق الإداري على نفقة المخالف إذا كان هذا الاشغال مخلاً بمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة أو إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه خلال سنة لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وتضبط الأشياء الشاغلة للطريق وتبين مفرداتها في محضر الضبط ثم تنقل إلى محل تعده السلطة المختصة لهذا الغرض .

وعلى المخالف أن يسترد الأشياء المضبوطة في ميعاد تحدده السلطة المختصة وتخطره به وذلك بعد أداء رسم النظر وضعف رسم الاشغال المستحق مع جميع المصروفات — فإن لم يتم بذلك فالسلطة المختصة يبيعها بالمزاد العلني وخصم ما هو مطلوب منه من ثمنها والرجوع عليه بالباقي عند الاقتضاء بطريق الحجز الإداري .

مادة ١٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعاً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين . ويحكم على المخالف بأداء رسم النظر وضعف رسم الاشغال المستحق والمصروفات إلى تاريخ إزالة الاشغال .

كما يحكم بإزالة الاشغال في ميعاد يحدده الحكم — فإذا لم يتم المحكوم عليه بإزالة جاز للسلطة المختصة إجراؤها على نفقته على أنه لا يحكم بإزالة خجر التفتيش ومواسير صرف المياه إلا إذا طلبت ذلك السلطة المختصة .

مادة ١٥ — يحكم بإغلاق المحل الذي استعملت منقولاته في الاشغال إذا سبق الحكم خلال سنتين في ثلاث مخالفات مماثلة وقعت باستعمال منقولات هذا المحل على ألا تتجاوز مدة الإغلاق خمسة عشر يوماً ويحكم فضلاً عن ذلك بمصادرة المنقولات إذا كان الاشغال الذي استعملت فيه مما لا يجوز الترخيص فيه .

ويحكم بمصادرة الأشياء التي استعملت في اشغال لا يجوز الترخيص فيه إذا سبق الحكم

خلال سنتين في ثلاث مخالفات مماثلة على المخالف أو لاستعمال تلك الأشياء .
مادة ١٦ — يكون لموظفي السلطة المختصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ١٧ — لوزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة استثناء بعض الأحياء والطرق من تطبيق بعض أحكام القانون والقرارات المنفذة له لاعتبارات تاريخية أو تجارية أو محلية مع بيان الأحكام الخاصة بالأشغال فيها ورسوم هذا الاشغال .
مادة ١٨ — يستثنى من أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له الاعلانات الشاغلة للطرق العامة التي تسرى في شأنها أحكام القانون الخاص بها .

مادة ١٩ — للسلطة المختصة أن تصرح ببقاء بعض الاشغالات الثابتة المرخص فيها والمنشأة قبل العمل بهذا القانون ولو كانت مخالفة لأحكامه بشرط ألا يتعارض بقاء هذه الاشغالات مع مقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تسيق المدينة . على أن تتبع أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له في حالة إجراء أي تعديل فيها .

مادة ٢٠ — تلغى اللائحة الصادرة في ٣١ من مايو سنة ١٨٨٥ واللائحة الصادرة في ٧ من يولييه سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ والقرار الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار إليها .

مادة ٢١ — على وزيرى الشؤون البلدية والقروية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ١٥ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢٨ مارس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

صادفت الوزارة صعوبات حمة في تطبيق القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص باستعمال الطرق العامة واشغالها لتعذر تطبيق أحكامه وأحكام لائحته التنفيذية . — الأمر الذي دعا إلى استثناء جميع بلاد الجمهورية عدا مدينة القاهرة من تطبيق أحكامه والعودة إلى العمل باللائحة الصادرة في ٣١ من مايو سنة ١٨٨٥ الخاصة باستعمال الأفراد الطرق العمومية واللائحة الصادرة في ٧ من يوليو سنة ١٩٢٣ بشأن إشغال الطريق العام بالنسبة لسائر البلاد عدا مدينة الاسكندرية التي صدر بالنسبة إليها قرار خاص بها من مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ . باللائحة استعمال الطرق العامة وإشغالها فيها .

... وإزاء تعدد التشريعات التي تطبق في سائر أرجاء الجمهورية على موضوع وإنجد لم يكن بد من إعادة النظر فيها لتوحيدها بوضع تشريع جديد يكفل التغلب على جميع الصعوبات التي صادفتها الوزارة عند تطبيق القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ وسد ما به من أوجه النقص . لذلك أعد مشروع القانون المرافق وقد بينت المادة الأولى منه المقصود بالطرق العامة في تطبيق أحكامه لتيسير تحديد دائرة تطبيقه بالنسبة لسائر التشريعات الأخرى وعلى الأخص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالطرق العامة .

وحظرت المادة ٢ إشغال الطريق العام إلا بترخيص من السلطة المختصة . ونصت المادة ٣ على أنه لا يجوز غرس الأشجار في الطريق العام إلا بأذن من السلطة المختصة وعلى أن تعتبر تلك الأشجار من الأملاك العامة أيا كان غرسها — وحكم هذه المادة في شأن ملكية الأشجار مقرر لمبدأ مستمد من قواعد القانون العام .

وأحالت المواد ٤ و ٥ و ٧ على القرارات المنفذة للقانون لبيان الأحكام الخاصة بإجراءات وشروط الترخيص — وأنواع الاشغال التي لا يجوز الترخيص فيها ولتحديد رسم النظر ورسوم الاشغال والتأمين وما يتبع في شأن التأمينات من حيث ردها وما يخص منها .

... وفرضت المادة ٦ على السلطة المختصة أن تبدي رأيها في الطلب خلال ١٥ يوما من تاريخ تقديمه وإلا اعتبر الطلب مرفوضا وخولت تلك السلطة أن ترفض الترخيص في إشغال كل أو بعض المساحة المطلوب إشغالها وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تسيق المدينة — وذلك فضلا عن حقها في رفض الطلب إذا كان مخالفا للقانون أو القرارات المنفذة له .

وبينت المادة ٨ الأحكام الخاصة بالترخيص .

وأجازت المادة ٩ للسلطة المختصة بمصدرة الترخيص لأسباب محددة إلغاء الترخيص أو إنقاص مدته أو المساحة المرخص في إشغالها على أن ترد رسم الاشغال كله أو جزءا منه بنسبة ما أنقص من مدة الترخيص أو من مساحة الاشغال حسب الأحوال . كما بينت تلك المادة الأحكام التي تترتب على إلغاء الترخيص أو إنقاصه .

وأجازت المادة ١٠ لذوى الشأن التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة المختصة في كل ما تصدره من قرارات بشأن الاشغال سواء كان هذا القرار إيجابيا أو سلبيا على أن يقدم التظلم بعد أداء رسم مقداره ٥٠٠ مليم إلى لجنة تشكل بقرار يصدره وزير الشؤون البلدية والقروية للفصل فيما يعرض عليها من تظلمات — وأوجبت على اللجنة أن تصدر قرارها في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ورقت على قبول التظلم رد الرسم المشار إليه إلى ذوى الشأن .

وبينت المادة ١١ أحوال الاعفاء من أداء التأمين ورسم النظر ورسم الاشغال وذوب الاعفاء من الحصول على ترخيص الاشغال .

ونظرا لحالة الاستعجال بالنسبة للمآتم فقد رأى النص على إعفاء الاشغال بها من الحصول على الترخيص ومن الرسوم المقررة في القانون بشرط مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القرارات المنفذة للقانون (مادة ١٢) .

وبينت المادة ١٣ أحكام الاشغال التي يحدث دون ترخيص فلم ترخص للسلطة المختصة في إزالته إلا في أحوال محددة -- وبينت سائر الأحكام التي تترتب على الإزالة .
وبينت المادتان ١٤ و ١٥ العقوبات التي يحكم بها لمخالفة أحكام القانون والقرارات المنفذة له .

وفوضت المادة ١٦ وزير الشؤون البلدية والقروية في تحديد الموظفين الذين تكون لهم صفة الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له .
وأجازت المادة ١٧ لوزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة استثناء بعض الأحياء والطرق من تطبيق بعض أحكام القانون والقرارات المنفذة له لاعتبارات تاريخية أو تجارية أو محلية مع بيان الأحكام الخاصة بالاشغال التي يراعى في وضعها أن تتفق وظروف تلك الأحياء أو الطرق .

واستثنت المادة ١٨ الاعلانات التي تكون شاغلة للطرق العامة من تطبيق أحكام القانون عليها لتسرى في شأنها أحكام القانون الخاص بها .

وقررت المادة ١٩ حكما وقتيا بجواز التصريح ببقاء بعض الاشغالات الثابتة المرخص فيها قبل العمل بهذا القانون والمخالفة لأحكامه وذلك بشروط معينة .

ويتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع القانون المذكور على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتقرير حكم وقفي على نص المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٧ مكررا الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٥٦

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضته وزير الحربية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تمتد لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٦ الفترة المحددة لكل مصري من مواليد سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٣٥ وأتم الحادية والعشرين من عمره والمنصوص عنها في المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٢ — على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة في ٢٠ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢ أبريل سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على ما يأتي :

على كل مصري أتم الحادية والعشرين من عمره ولم يعامل طبقاً لأحكام هذا القانون أن يقدم نفسه للجهة الإدارية التابع لها وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ بلوغه تلك السن لترجيئه فوزاً لمركز تجنيد المنطقة المختص لتقرير معاملته .

ولما كان المواليد من سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٣٥ ينطبق عليهم ماورد في هذه المادة مما كان سبباً في الضغط الشديد على الجهات الإدارية وعدم كفاية الفترة المحددة في المادة سالفة الذكر لإتمام عملية قيد هؤلاء المتقدمين .

وحيث إن هذه هي المرة الأولى لبداية تنفيذ هذا القانون وهي تعتبر مرحلة انتقال بين تنفيذ القانون الجديد والقانون السابق .

وإزاء كثرة عدد المتقدمين مما حال دون إتمام القيد .

لهذا استدعى الأمر ضرورة مد هذه الفترة لمدة خمسة عشر يوماً من أول أبريل سنة ١٩٥٦ حتى تتمكن الجهات الإدارية من إتمام عملها وحتى تكون هناك فرصة لكل من لم يبلغ عن نفسه حتى الآن من مواليد الأعوام من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٥ .

لذا يتشرف وزير الحربية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء إصداره .

قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل المادتين ١٧٠ و ٢٢٩ من قانون العقوبات

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة ١٧٠ من قانون العقوبات فقرة ثانية نصها كالآتي :
« يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من نقل أو شرع في
نقل مفرقات أو مواد قابله للالتهاب في الرسائل البريدية في غير الحالات المصرح فيها بنقل
مثل هذه الأشياء » .

مادة ٢ — يضاف إلى المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات فقرتان نصهما كالآتي :
« يعتبر في حكم علامات وطوابع مصلحة البريد قسائم المجاوبة الدولية البريدية » .
« يعاقب بنفس العقوبة من استعمل طوابع البريد المقلدة ولو كانت غير متداولة أو التي
سبق استعمالها مع علمه بذلك ويسرى هذا الحكم على قسائم المجاوبة الدولية المقلدة » .
مادة ٣ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إيضاحية

خلت نصوص قانون العقوبات في مصر من النص على عقاب من ينقل أو يشرع في نقل المفرقات أو المواد القابلة للالتهاب بطريق البريد كما خلّت من النص على عقاب من يستعمل طوابع البريد المقلدة أو التي سبق استعمالها وقد أوصت اتفاقية مؤتمر بريد باريس الدولي بضرورة وضع نص يتناول هذه الحالات ولذلك رأى وضع المشروع المرافق الذي أضاف فقرة ثانية إلى المادة ١٧٠ عقوبات تنص على عقاب كل من نقل أو يشرع في نقل مفرقات أو مواد قابلة للالتهاب في الرسائل البريدية في غير الحالات المصرح فيها بنقل مثل هذه الأشياء .

كما أضاف المشروع المرافق فقرتين إلى المادة ٢٢٩ عقوبات لعقاب كل من يستعمل طوابع البريد المقلدة ولو كانت غير متداولة أو التي سبق استعمالها مع علمه بذلك ويسرى هذا الحكم على قسائم المجاورة الدولية المقلدة وهي قسائم يمكن استبدالها بطوابع بريد في جميع البلدان الداخلة في اتحاد البريد العالمي .

وتتصرف وزارة العدل بعرض المشروع المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦^(١)

في شأن تعديل المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المسائل المدنية والمادة ٢٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية ،
وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ،

(١) نشر في الجريدة الرسمية المصرية العدد ٢٢٠ مكرراً الصادر في ٨ أبريل ١٩٥٦ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ونص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم (الشرعية) النص الآتي :

« إذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أمرت بالحاقه بالمحضر المذكور وفقاً للمادة ١٢٤ مرافعات — قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية . وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالح عليه — وإذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم الصلح على مسائل معلومة القيمة بما يمكن التنفيذ به دون حاجة إلى قضاء جديد استحق الرسم النسبي على المسائل المذكورة فضلاً عن الرسم الثابت » .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه إذا ما انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وصدقت عليه المحكمة قبل صدور حكم قطعي في مسائل فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية . وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالح عليه .

كما ورد هذا النص بالذات في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم (الشرعية) .

ولما كان يحدث في بعض الدعاوى المجهولة القيمة أن يتضاح الطرفان على مبلغ معينة أو مسائل معينة معلومة القيمة مما يمكن التنفيذ بها بمقتضى الصلح الذي تقره المحكمة وتأمّر

بإثباته في محضر الجلسة أو بإحاقه بالمحضر المذكور وتكون له بذلك قوة السند التنفيذي ، فإن هذه المسائل تعتبر بمثابة طلبات جديدة تستحق عليها رسوم جديدة .

ولما كانت النصوص الحالية تقصر عن تناول هذه الحالة لذلك رؤى وضع هذا المشروع للآفة ما يلجأ إليه بعض المتقاضين من تضمين محاضر الصلح والدعوى مجهولة القيمة مسائل جديدة معلومة القيمة هروبا من أحكام قانون الرسوم .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ (١)

بإضافة بند جديد إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن
الأسلحة والذخائر ،

وعلى القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام إدارة المختبرات العامة ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه بند
جديد تحت رقم ٦ يكون نصه كالآتي :

« (٦) موظفو المختبرات الذين يشغلون وظائف المختبرات المنصوص عليها في المادة
التاسعة فقرة (أولا) من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه » .

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٨ مكرر الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إيضاحية

تضمنت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بيانات بمن يتمتعون بالإعفاء من الحصول على ترخيص بحيازة واحراز الأسلحة طبقاً لأحكامه .

وكان ضباط المخابرات قبل صدور القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام إدارة المخابرات العامة يتمتعون بالإعفاء المتقدم باعتبارهم من الضباط العاملين المنصوص عليهم في البند (٢) من المادة الخامسة المشار إليها .

ونظراً إلى أنه بصدور القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر أصبح ضباط المخابرات من الموظفين المدنيين ويشغلون وظائف مدنية هي « وظائف المخابرات » المنصوص عليها في المادة التاسعة فقرة أولاً من القانون المذكور وبذلك لم يعد نص الإعفاء من الحصول على ترخيص بحيازة واحراز الأسلحة متسعاً لشمولهم بعد إذ فقدوا وصف الضباط العاملين في حين أن طبيعة وظائفهم تقتضي المساواة بينهم وبين الضباط العاملين في هذا الصدد .

لذلك رُوي إضافة بند جديد تحت رقم ٦ إلى البنود الواردة في المادة الخامسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ يتضمن إضافة موظفي المخابرات الذين يشغلون وظائف المخابرات المشار إليها إلى الطوائف المعفاة من الحصول على الترخيص بحيازة وإحراز الأسلحة .

وقد أعد مشروع القانون المرافق تحقيقاً لهذا الغرض .

وتتشرف وزارة الداخلية بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٦ (١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٥٨ من اللائحة العامة لبورصات العقود

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود والقوانين المعدلة له،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من اللائحة العامة لبورصات
العقود المشار إليها ، ويكون نصها كالاتي :

« ويجوز قبول كتاب ضمان من أحد المصارف بحيث لا يجاوز ٥٠ ٪ (خمسين في المائة)
من مبلغ التأمين المقرر على السمسار أو العضو المنضم » .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ٥٨ من اللائحة العامة لبورصات العقود على أن يؤدي السمسار من رأس ماله
١٠ آلاف جنيه في صندوق تأمين السماسرة كما يؤدي كل عضو منضم ٣ آلاف جنيه
لصندوق تأمين الأعضاء المنضمين ، وتخصص هذه المبالغ لضمان أداء الفروق التي يعجز
العضو المتوقف من أدائها إلى غرفة المقاصة .

ونظرا إلى أن أغلبية السماسرة يستثمرون أموالهم في سوق الأوراق المالية فإن اشتراط
تقديم حصة صندوق التأمين نقدا ، سيؤثر حتما على سوق الأوراق المالية عند تحويل السماسرة
لاستثماراتهم إلى نقود لا يداعها صندوق التأمين .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٥٦ .

• ولما كان الأمر يتطلب في حالة الزام السمسرة دفع التأمين كله نقداً النظر في استثمار جانب من أموال الصندوق في أوراق مالية ، قد تتعرض قيمتها للهبوط مما سيؤدي إلى خفض قيمة صندوق الضمان ، كما أن عدم الاستثمار — في حد ذاته — ليس من المصلحة في شيء لأن مؤداه حبس مبالغ كبيرة عن سوق الاستثمار بعد أن كانت متداولة فيه .

لهذا ترى وزارة المالية والاقتصاد أن يترك لعضو البورصة تقدير طريقة استثمار ماله بالكيفية التي يراها أكثر فائدة بما لا يتعدى نصف حصة الضمان ، علي أن يقدم لصندوق التأمين كتاب ضمان عن هذا الجزء من الحصة .

وسيضمن هذا الاجراء المحافظة على سيولة صندوق التأمين لتوافر نصف أمواله على الأقل بقودا حاضرة بالاضافة إلى أن النصف الآخر الذي سيتمثل في كتب ضمان له من القيمة الذاتية ما يعادل النقد تماما ، وقد أجازت اللائحة العامة لبورصات العقود مثل هذا الاجراء فيما يختص بتأمين العمليات المشار إليها في المادة ٢٧ من اللائحة .

ولما كان تنفيذ هذا الأمر يقتضي إضافة فقرة جديدة إلى نص المادة ٥٨ من اللائحة العامة لبورصات العقود تجيز قبول كتب ضمان مصرفية في صندوق التأمين بحيث لا تتجاوز ٥٠٪ من المبلغ المقرر تقديمه .

فقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق ، مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، وتتشرف برفعه إلى مجلس الوزراء رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بديوان المحاسبة ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة

(١) نمر بالوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٥٦ .

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل المواد ٢٣ و ٥٠ و ٨٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه
بإضافة فقرات جديدة على الوجه الآتي :

« مادة ٢٣ « فقرة أخيرة » — ويجب أن تخطر الشركة مصلحة الشركات بكل تغيير
يطرأ على القائمة المشار إليها في الفقرة الأولى بمجرد حصوله . »

« مادة ٥٠ « فقرة أخيرة » ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية
لشركة لمصلحة الشركات خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها . »

« مادة ٨٩ « فقرة جديدة » وفي جميع الأحوال يجب بالنسبة إلى الشركات التي
تضمين لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح أن يكون للحكومة ممثلان على الأقل في مجلس
إدارتها يصدر بتعيينهما قرار من مجلس الوزراء بعد عرض وزير التجارة والصناعة . »

« فقرة أخيرة — ولا تخضع شركات المساهمة التي تشترك الحكومة بجزء في رأسمالها
لرقابة المالية لديوان المحاسبة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢
المشار إليه . »

مادة ٢ — يستبدل بنص البند « ١ » من المادة ٧ وبنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩
وبنص البند ٤ من المادة ٩٥ وبنص المادة ٩٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه
النصوص الآتية :

« مادة ٧ — بند ١ — يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية لا تقل القيمة الاسمية
لكل منها عن جنيه . »

ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز إصداره بقيمة أعلا إلا إذا قررت الجمعية
العمومية ذلك وتضاف هذه الزيادة إلى الاحتياطي القانوني للشركة ولو كان قد بلغ الخمس
من رأس المال . »

« مادة ٢٩ « فقرة أخيرة » — ولا يجوز لعضو مجلس إدارة بنك من البنوك التي تزاو
نشاطها في مصر أن يجمع إلى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات
الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الإدارة أو
الاستشارة في أيهما . »

« مادة ٩٥ — بند ٤ — يفسد قرار مجلس الوزراء ، بناء على طلب وزير التجارة

والصناعة بتحديد المكافأة التي تصرف لكل من هؤلاء الموظفين على ألا تتجاوز هذه المكافأة نصف ما تؤدي الشركة لعضو مجلس الإدارة أما النصف الآخر فيؤول إلى خزينة الدولة .

« مادة ٩٧ — لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين في مجلس إدارة شركة مساهمة أثناء مدة عضويته إلا إذا كان أحد المؤسسين لها أو كان مالكا لعشرة في المائة على الأقل من أسهم رأس مال الشركة أو كان قد سبق له شغل عضوية مجلس إدارتها قبل انتخابه لمجلس الأمة » .

مادة ٣ — تضاف مادة جديدة إلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه برقم « ٩٩ » مكررا نصها :

« مادة ٩٩ مكررا — يجوز لمدير عام مصلحة الشركات بوزارة التجارة والصناعة بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد إذا مضى شهر على الموعد المحدد لانعقادها أو نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى لتشكيله أو بناء على طلب عدد من المساهمين الحائزين لعشر رأس المال على الأقل لأسباب جسيمة يبنونها في طلبهم ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم مركز الشركة أو مصرفا من مصارف جمهورية مصر بحيث لا يجوز لهم سحبها إلا بعد انقضاء الجمعية العمومية .

وتتبع في هذه الحالة جميع الأوضاع والإجراءات لعقد الجمعية العمومية وتلزم الشركة بجميع مصروفات النشر والدعوة إلى عقد الجمعية العمومية » .

مادة ٤ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة متضمنا المبادئ الرئيسية لتنظيم هذه الشركات .

ونظرا لما لهذا التشريع من أثر كبير في استقرار المعاملات فإن الوزارة تعمل على مراجعة أحكام القانون المذكور وتدخل عليه من التعديلات مائة دعو إليه حاجة التطبيق العملي ، وقد رأت الوزارة أن الأمر يدعو إلى إدخال بعض التعديلات يمكن تلخيصها فيما يأتي :

١ — تنص المادة ٧ من القانون على تقسيم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية لا تقل

فيمتها الأسهم لكل منها على جنيهين ، وترى الوزارة لتشجيع صغار المدخرين على الاشتراك في تأسيس شركات المساهمة أن يخفض قيمة السهم من جنيهين إلى جنيه واحد ، فعدلت البند (١) من المادة المذكورة بما يحقق هذا الغرض .

٢ — تنص المادة ٢٣ من القانون على أن تعد لكل شركة مساهمة سنوياً قائمة مفصلة ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بأسماء رئيس وأعضاء هذا المجلس وصفاتهم وجنسياتهم وسنهم ، وتحتفظ الشركة بصورة من هذه القائمة وترسل الأصل إلى مصلحة الشركات قبل أول يناير من كل سنة ، وقد لاحظت الوزارة أنه قد تحدث تغييرات على هذه القائمة خلال السنة ولا تخطر بها مصلحة الشركات فرأت تعديل النص المذكور بإضافة فقرة جديدة تلزم الشركة باخطار مصلحة الشركات بكل تغيير يطرأ على القائمة المشار إليها حتى تكون المصلحة على علم بكل ما يطرأ على مجلس الإدارة من تغييرات خلال السنة .

٣ — نظمت المادة ٥٠ من القانون كيفية تدوين محاضر اجتماعات الجمعية العمومية ، ولما كان اجتماع الجمعية العمومية للشركة يتناول في العادة مسائل بالغة الأهمية في حياة الشركة الأمر الذي يوجب أن تخطر الوزارة وهي المشرفة على تنفيذ أحكام القانون بصورة من محضر الاجتماع المذكور ، لذلك أضيفت فقرة جديدة إلى هذه المادة تحتم إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية للشركة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

٤ — وقد رأت الوزارة رغبة في ضمان إشراف الحكومة على الشركات التي تضمن لها الحكومة حصة أدنى من الأرباح أن يشترط تعيين ممثلين في مجلس إدارة الشركة يصدر بتعيينهما قرار من مجلس الوزراء بعد عرض وزير التجارة والصناعة .

ولما كان نص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بديوان المحاسبة قد يفهم منه إخضاع شركات المساهمة التي تشترك الحكومة في رأسمالها للرقابة المالية للديوان المذكور وكانت طبيعة هذه الشركات باعتبارها هيئات خاصة تخرج عن هذه الرقابة مع تحقيق الغرض المقصود من الرقابة بوجود نظام مراقبي الحسابات .

لذلك رأت الوزارة النص صراحة على عدم خضوع هذه الشركات لرقابة ديوان المحاسبة . وتحقيقاً لهذه الأغراض أضافت الوزارة فقرتين جديدتين إلى المادة ٨٩ من القانون المذكور .

٥ — تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون وهي الفقرة المضافة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ على حظر الاشتراك في عضوية مجلس إدارة بنك من البنوك وبنك آخر أو شركة من شركات الائتمان المالي ، حفظاً للائتمان المالي والمصرفي ، وقد رأت الوزارة أن الغرض المقصود من هذا النص لا يتحقق إلا إذا كان الجمع في العمل بين شركات تزاوُل نشاطها في مصر ، وتحقيقاً لذلك استبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ النص المقترح .

٦ — ينص البند ٤ من المادة ٩٥ علي أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء علي طلب وزير التجارة والصناعة بتحديد المكافأة التي تصرف للموظفين الذين تتدبرهم الحكومة لشغل عضوية مجالس إدارة شركات المساهمة التي تكون للحكومة أو للمجالس البلدية فيها أسهم أو مصالح علي ألا تتجاوز نصف ما تؤديه الشركة لعضو مجلس الإدارة من راتب مقطوع دون أن يتعرض النص المذكور للجهة التي يؤول إليها النص الآخر .

ولما كان أعمال النص المذكور يقضي بأن يتقاضى عضو مجلس الإدارة الممثل للحكومة نصف ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة ويؤول النصف الآخر إلى خزانة الدولة ، لذلك رأت وزارة التجارة والصناعة محافظة علي حقوق الخزانة العامة تعديل النص المذكور بما يحقق هذا الغرض .

٧ — تنص المادة ٩٧ من القانون علي أنه لا يجوز للعضو بأحد مجلسي البرلمان أن يعمل مديراً أو عضو مجلس إدارة أو يشتغل بصفة عرضية بأي عمل أو استشارة في شركة من شركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانات أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو عقد من عقود الأشغال العامة أو عقد التزام بمرفق عام أو عقد استغلال مصدر من مصادر الثروة المعدنية . علي أن يعتبر العضو مستقيلاً من عمله في الشركة بمجرد انتخابه . وقد رأت الوزارة تعديل هذا النص فاستبدلت النص المذكور بالنص الجديد والذي من مقتضاه الحظر علي أي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين في مجلس إدارة شركة مساهمة أثناء مدة عضويته إلا إذا كان أحد المؤسسين لها أو مالكا لعشرة في المائة علي الأقل من أسهم مال الشركة أو كان قد سبق له شغل عضوية مجلس إدارتها قبل انتخابه بمجلس الأمة ، وذلك باعتبار أنه في هذه الأحوال الثلاثة ينفي عنه مظنة الشبهة في استغلال وظيفة النيابة عن الأمة .

٨ — لاحظت الوزارة أنه في كثير من الأحوال تدعو الضرورة إلى عقد الجمعية العمومية للشركة ويتراخى مجلس الإدارة عن القيام بتوجيه هذه الدعوة ، لذلك رأت من الصالح أن تخول مصلحة الشركات بتخصيص من وزير التجارة والصناعة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد إذا مضى شهر علي الموعد المحدد لانعقادها أو نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى لتشكيله أو بناء علي طلب عدد من المساهمين الحائزين لعشر رأس المال علي الأقل لأسباب جدية بينها علي أن يودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من المصارف المعتمدة وذلك لتحقيق من جدية طلبهم ولتحقيق هذا الغرض أضيفت مادة جديدة هي المادة ٩٩ مكررة .

وتتشرف وزاره التجارة والصناعة بعرض المشروع علي مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل
في الأوراق المالية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في الأوراق المالية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فقرة
جديدة بالنص الآتي :

« على أنه يجوز للحكومة أو للأشخاص المعنوية العامة أن تتعامل في شأن ما تملكه
من أوراق مالية أو تشتريها من الغير دون تقيد بالأحكام المتقدمة » .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٩ شعبان سنة ١٣٧٥ (١١ أبريل سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في الأوراق المالية متضمنا النص
على عدم جواز التعامل في الأوراق المالية إلا بواسطة أحد السماسرة المقيدين بالبورصات
وأن يكون السمسار ضامنا لسلامة العملية ، وعلى بطلان كل تعامل يتم على خلاف ذلك .
والهدف من إصدار هذا القانون كما يتضح من مذكرته الإيضاحية هو حماية المستثمرين ،
خاصة وأن معظمهم لم يألف التعامل في الأوراق المالية ، فرؤى بإصداره المحافظة على أموال

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٠ مكرر الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٩٥٦ .

الجمهور وسلامة صحة العمليات بأن تتم عن طريق السماسرة إذ لهم خبرة بالسوق المالية، فضلاً عن ضمانهم لسلامة البيع .

ولما كانت الأسباب التي من أجلها شرعت هذه الحماية للمتعاملين وهي عدم درايتهم بشئون البورصة والتعامل فيها . لا تتوفر بالنسبة للحكومة أو للأشخاص المعنوية العامة ، إذ لديها من الوسائل والخبراء ما يكفل لها التأكد من سلامة العمليات التي تقدم عليها ، فضلاً عن أن هؤلاء الأشخاص يقومون بعمليات ضخمة وذات أهمية مما يجعل في إلزامها بأحكام القانون المذكور إرهاباً بغير مبرر . ومع ذلك فقد رأى إعفاؤها من أحكام هذا القانون على سبيل الجواز ، حتى إذا رأت في بعض الحالات أن لها صالحاً في اتباع أحكام القانون لجأت إلى التعامل عن طريق السمسار وإلا فإن في وسعها أن تجرى العملية دون تدخل السماسرة .

وقد أعد مشروع القانون المرافق لتحقيق ما تقدم ، ويقضي بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ ، بما يجيز للحكومة وللأشخاص المعنوية العامة التحلل من أحكام هذا القانون .
والأمر معروض على المجلس الموقر رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٦ (١)

بامتداد العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتقرير حكم وقفي
على نص المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .
وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٦ بتقرير حكم وقفي على نص المادة ٥٥ من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الحربية ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣١ مكرر الصادر في ١٦ أبريل سنة ١٩٥٦ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تمتد الفترة المحددة لكل مصري من مواليد سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٣٥ وأتم الحادية والعشرين من عمره والمنصوص عنها في المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ حتى ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ — علي وزير الحربية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٥ رمضان سنة ١٣٧٥ (١٦ أبريل سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على ما يأتي :

على كل مصري أتم الحادية والعشرين من عمره ولم يعامل طبقاً لأحكام هذا القانون أن يقدم نفسه للجهة الادارية التابع لها وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ بلوغه تلك السن لترجيئه فوراً لمركز تجنيد المنطقة المختص لتقرير معاملته .

ولما كان المواليد من سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٣٥ ينطبق عليهم ماورد في هذه المادة بما كان سبباً في الضغط الشديد على الجهات الإدارية وعدم كفاية الفترة المحددة في المادة سالفة الذكر لاتمام عملية قيد هؤلاء المتقدمين .

وحيث أن هذه هي المرة الأولى لبداية تنفيذ هذا القانون وهي تعتبر مرحلة انتقال بين تنفيذ القانون الجديد والقانون السابق .

وإزاء كثرة عدد المتقدمين بما حال دون اتمام القيد .

لهذا استدعي الأمر ضرورة مد هذه الفترة لمدة خمسة عشرة يوماً من أول أبريل سنة ١٩٥٦ حتي تتمكن الجهات الادارية من إتمام عملها وحتى تكون هناك فرصة لكل من لم يبلغ عن نفسه حتي الآن من مواليد الأعوام من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٥ .

إلا أنه تبين أن هذه الفترة الأخيرة لم تف بالغرض المطلوب .

لهذا رؤي مد هذه الفترة حتي ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ .

ويتشرف وزير الحربية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة برجاء إصداره .

قانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

بفرض رسم احصائي جمركي بواقع ١ ٪ من القيمة
على جميع البضائع المستوردة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريفات جديدة للرسوم الجمركية
والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم الانتاج ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدار القانون الآتي :

مادة ١ — بفرض رسم احصائي جمركي بواقع ١ ٪ من القيمة على جميع البضائع المستوردة
من الخارج .

ويحصل هذا الرسم مع رسوم الجمرك ويكون خاضعا للشروط التي تحصل بها هذه الرسوم
والجزاءات الخاصة بها .

وكل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل بهذا القانون
بفرض عليها الرسم المقرر به .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بدوان الرئاسة في ٧ رمضان سنة ١٣٧٥ (١٨ أبريل سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

تتطلب الأوضاع الاقتصادية من وقت إلى آخر الوقوف على احصاء دقيق لقيم لبضاعة المستوردة لا يمكن تحديد ميزاننا التجاري مع مختلف الدول أو حصر ما تستفده مختلف السلع المستوردة من العملات الأجنبية .

وهذا الاحصاء وإن كانت تتضمنه الملخصات الشهرية والسنوية للتجارة الخارجية إلا أن هذه الملخصات لا يمكن أن تسعف بالبيانات المطلوبة عندما تلمس الحاجة العاجلة إليها ، ما يقتضى الاستعانة باحصاء أسرع وأكثر دقة يستند إلى الرسوم الجمركية التي يتم حصرها يوميا في إيرادات مصلحة الجمارك إذ يمكن عن طريق فرض رسم احصائي بواقع ١٪ من قيمة البضائع المستوردة تحديد هذه القيم كلما مست الحاجة إليها فتتحقق الغاية المقصودة من معرفتها في سر وسهولة دون إبطاء أو تعقيد كما يحقق هذا الرسم في نفس الوقت حصيلة تبلغ نحو المليون جنيه ونصف سنويا .

ولن يترتب على فرض هذا الرسم أى زيادة تذكر في تكاليف السلع المستوردة نظراً لضآلة نسبة التحصيل .

وقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد لهذا الغرض مشروع القانون المرافق بتقرير فرض هذا الرسم . وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذ أساساً لتعديل ضرائب الأطنان والمعدل
بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

(١) نمر بالوقائع المصرية العدد ٣٦ مكرر الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٥٦ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأطيان الزراعية لاتخاذها أساساً لتعديل ضرائب الأطيان والمعدل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

توبناء على ما غرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار إليه النص الآتى :

« مادة ٢ — يجوز للممول أن يستأنف هذه التقديرات خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ الاعلان في الجريدة الرسمية ، وذلك بطلب يسلم للمديرية أو المحافظة بايصال أو بكتاب موصى عليه يرسل إلى المدير أو المحافظ مصحوباً بقسيمة دالة على أداء رسم قدره خمسمائة ملجم عن كل فدان أو كسور الفدان على ألا يزيد الرسم على عشرين جنيهاً . »

كما يجوز للحكومة استئناف هذه التقديرات في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا رأت أن تقديرات إيجار أطيان بعض الحياض أو قسم أو جزء منها أقل من قيمته ، وذلك بمذكرة يقدمها إلى المديرية أو المحافظة مدير القسم المالى بها .

وتفصل في الاستئناف لجنة تشكل في كل مديرية من مدير عام مصلحة الأموال المقررة أو من ينوب عنه رئيساً ومفتش الزراعة أو من ينوب عنه وقاض تنتدبه الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية بدائرة المديرية ومفتش المالية ومفتش تعديل الضرائب وثلاثة من أعضاء مجلس المديرية ينتخبهم هذا المجلس ممن لا تكون لهم أطيان بالجهة التى سيباشرون العمل فيها . ولا يكون عمل اللجنة صحيحاً إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس وأحد أعضاء مجلس المديرية .

وتختص بأراضي المحافظات والمصالحى لجنة المديرية التى تكون عاصمتها أقرب إلى هذه الأراضى .

وعلى اللجنة أن تقوم بمعاينة الأرض محل الطعن وتبحث حالتها ويصدر قرارها بأغلبية الآراء ، فإن تساوت الأصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وتكون قرارات اللجنة نهائية .

ويرد الرسم كاملاً للممول إذا قررت اللجنة خفض كل التقديرات التى طعن فيها أما إذا صدر قرارها بالخفض بالنسبة إلى جزء من المساحة محل الطعن فلا يرد من الرسم إلا ما يقابل هذا الجزء .

مادة ٢ - على وزارة المالية والاقتصاد والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ،
ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية -

صدر بديوان الرئاسة في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

نصت المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المعدل بالقانون رقم ٢٢٥
لسنة ١٩٥١ الخاص بتقدير ايجار الاراضي الزراعية لاتخاذها أساسا لتعديل ضرائب الأطيان
على أنه :

« يجوز للملاك أن يستأنقوا هذه التقديرات بخطاب موصى عليه يرسل إلى المدير أو
المحافظ في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالجريدة الرسمية وإلا سقط الحق في
الاستئناف ... » .

« وتفضل في الاستئناف نهائيا لجنة مشكلة من مدير عام مصلحة الأموال المقررة أو من
ينوب عنه ورئيس ومفتش المالية ومفتش تعديل الضرائب ومفتش الزراعة أو من ينوب عنه
وأحد رجال القضاء وثلاثة من أعضاء مجلس المديرية ينتخبهم المجلس نفسه ممن لا يكون لهم
أطيان بالجهة التي سيباشرون العمل بها ولها أن تقرر اعتماد الايجار أو تخفيضه بحسب ما تراه
من نتيجة معاينتها وبحثها » .

« وتعتبر قرارات اللجان صحيحة إذا صدرت من خمسة أعضاء على الأقل من بينهم أحد
أعضاء مجلس المديرية وتكون قراراتها بالأغلبية وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذي
منه الرئيس ... » .

ولما كانت المادة بنصها الحالي قاصرة عن أداء ما نقصد إليه الوزارة في الوقت الحاضر
من أن تسهل على الممولين استئناف التقديرات بالطريقة المبسرة لهم .

فقد تضمن مشروع القانون المعروض جواز تسليم طلب الاستئناف للمديرية المختصة
مقابل ائصال بتسليمه للممول أو أن يرسله بالبريد الموصى عليه بشرط أن يكون الطلب في
الخطين مصحوبا برسم قدره خمسة مليم عن كل فدان أو كسور الفدان على ألا يتجاوز حدا
أقصى قدره عشرون جنيا وذلك في الميعاد المحدد للاستئناف وهو ثلاثون يوما من تاريخ
الاعلان عن التقديرات في الجريدة الرسمية وذلك ضمنا لجدية الشكاوى التي تقدم وحتى
لا يسرف الممولون في تقديم شكاوى غير صحيحة تؤخر عمل لجان الاستئناف ، وقد نص على

رد الرسم كله إذا قررت اللجنة خفض كل التقديرات المطعون فيها ، أما إذا قررت خفض جزء فقط من المساحة محل الطعن فلا يرد من الرسم إلا ما يقابل هذا الجزء ، وغني عن البيان أنه إذا رفض الطعن كله فلا يرد شيء من الرسم .

ولما كانت العدالة تقضى بأن تتساوى الحكومة بالممولين في استئناف التقديرات التي ترى فيها غيبنا عليها ، فقد تضمن المشروع تحويل الحكومة استئناف التقديرات خلال الميعاد ذاته متى رأت أن تقديرات الايجار لأطيان بعض الحياض أو أقسامه أو أجزاء منها أقل من قيمتها الحقيقية .

ولم يوضح النص الحالي ما يجب اتباعه في تشكيل أعضاء لجان الاستئناف التي تنظر في الشكاوى التي تقدم عن تقديرات ايجار الأراضي الواقعة بزمان الصحراء والمحافظات حيث لا توجد مجالس مديريات ولا غيرها من المصالح التي تمثل في اللجان وقد تضمن مشروع القانون قيام لجنة استئناف المديرية التي عاصمتها أقرب إلى تلك الأراضي بالفصل في طلبات الاستئناف المقدمة عنها .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد برفع هذا المشروع إلى مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

رقم ثمانية وخمسون

يونيو
سنة ١٩٥٦

السنة السادسة والثلاثون

العدد
المائة

اتذرون من السابقون إلى ظل الله عز وجل ؟ الذين
إذا أعطوا الحق قبلوه ، وإذا سُئِلوه بدلوه ، وحكموا
للناس حكمهم لأنفسهم

« رواه أحمد »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مطبوعة مجساري
التجارة

مِيزَان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد	
٧٤	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٢٥	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٢	حكمن صادرين من قضاء الأحوال الشخصية
٣	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٢	حكمن صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)

منازعات الأحوال الشخصية للأستاذ نصيف زكي المحامي
مدى استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في ظل قانون الإجراءات الجنائية
(تعليق على الأحكام) للأستاذ حافظ محمد بدوي وكيل محكمة القاهرة الابتدائية
والمفتش القضائي بوزارة العدل .
الاسناد إلى قانون المملكة المتحدة والمستعمرات (تعليق على الأحكام) للأستاذ
صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب
طبيعة الغرامات التعاقدية في العقود الادارية للأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل
نيابة الاستئناف .

قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
خاص بالعلامات والبيانات التجارية . ص ٥٧٧
قانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ بشرط الإعفاء من توريد القمح المستولي عليه في
السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣ . ص ٥٧٩
قانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٦ بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين . ص ٥٨١
قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بإضافة مادة جديدة برقم ١٩ مكررا إلى القانون
رقم ١١٤ لسنة ١٩٢٦ بتنظيم الشهر العقاري . ص ٥٨٣

قانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل دوائر اختصاص محاكم شبين الكوم وكفر الشيخ والزقازيق وطنطا وبورسعيد والمنصورة ودمياط ودمهور والاسكندرية . ص ٥٨٤ .

قانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ باضافة فقرة أخيرة إلى المادة (٢) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز . ص ٥٨٧

قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب . ص ٥٨٨

قانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . ص ٥٩٠

قانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦ باضافة أحكام جديدة إلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية . ص ٥٩٣

قانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٦ باضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود . ص ٥٩٦

قانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٦ باضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للسراكر المتوقعة . ص ٥٩٨

قانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون عضوية مجلس الأمة . ص ٥٩٩

قانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء . ص ٦٠٧

قانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٦/١٩٥٧ . ص ٦١٢

قانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي . ص ٦١٤

قانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي . ص ٦١٦

قانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بالقضاء الأحكام العرفية . ص ٦١٨

قرار بالقانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . ص ٦١٩

قرار بالقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم مائة ص ٦٢٤

قرار بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع . ص ٦٢٧

قرار بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة . ص ٦٣٢

قرار بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية . ص ٦٣٣

قرار بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط . ص ٦٣٩

لجنة التحرير

محمد مصطفى الفللي — مسير أبو زهر — نصيف زكي — أحمد شوقي — أحمد مختار قطب

المحكمة

بوتيرة
سنة ١٩٥٦

العدد المائتين
الستة والسبعون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل
ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين المستشارين) .

٤٧١

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . شاهد . لا يجوز للمحكمة أن
تبدى رأيها في شهادته قبل أن تسمعه .
٢ — دفاع . إجراءات . شفوية المرافعة . إدانة
المتهم ابتدائيا استنادا إلى أقوال شاهدين لم تسمعهما محكمة
أول درجة . رفض المحكمة الاستئنافية طلب المتهم سماع
الشاهدين بمقولة إنها لا ترى لزوما لذلك ولا تستند إلى
أقوالهما . عدم إدلاء المتهم باعتراف أمام المحكمة .
إخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون يوجب سؤال الشاهد
أولا وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه
في شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء هذه
الشهادة التي تسمعها المحكمة وتباح للدفاع
مناقشتها بما يقنعها بحقيقة تغاير تلك التي ثبتت
في عقيدتها من قبل سماعه .

٢ — إذا كانت محكمة أول درجة قد
قضت بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال المجني
عليه وشاهد آخر في التحقيقات دون أن

تسمع أحدا منهما بالجلسة ، ورغم تأجيلها
الدعوى لحضورهما ، ولما استأنف الطاعن
طلب بلسان محاميه أمام المحكمة الاستئنافية
سماع شهادة الشاهدين فلم تحبه المحكمة إلى طلبه
وردت بما قالته من أنها لا ترى لزوما لسماع
أقوالهما ولا تستند إلى هذه الأقوال اكتفاء
بما قرره الطاعن من أنه أعطي الشيكين
(اللذين لا يقابلهما رصيد قائم) ومن الاطلاع
عليهما وعلى إجابة البنك وكان يبين من
الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية
أن المحكمة لم تسأل الطاعن ولم يدل باعترافه
حتى كان يجوز للمحكمة الاكتفاء بهذا
الاعتراف والحكم عليه بغير سماع الشهود ،
فان رفض المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن
سماع شهادة الشاهدين للسبب الذي ذكرته
يكون غير سائغ وفيه إخلال بحقه في الدفاع .
(القضية رقم ٥٢١ سنة ٢٠ ق) .

٤٧٢

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

دعوى مدنية . خيار المدعى بالحق المدني في رفعها أمام القضاء المدني أو الجنائي . شرط سقوطه .

المبدأ القانوني

إذا كانت المدعية بالحق المدني لم تطلب في الدعوى التي رفعتها أمام المحكمة المدنية إلا تسليمها منقولاتها عيناً فقضى لها بذلك وأشار الحكم إلى حقها في المطالبة بالتعويض إذا استحال عليها التنفيذ عيناً ، وكانت المدعية لم تطلب في دعواها المباشرة التي رفعتها بعد ذلك إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد منقولاتها المذكورة ، فإن الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت إلى القضاء المدني وحصلت على حكم بحقوقها يكون على غير أساس .

(القضية رقم ٥٢٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٣

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

اجراءات . سماع الشاهد بدون حلف يمين . حصوله في حضور محامي المتهم دون اعتراض منه على هذا الاجراء يسقط الحق في الدفع بطلانه .

المبدأ القانوني

إذا كان سماع الشاهد بدون حلف يمين قد تم بحضور محامي المتهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الاجراء فان حقه في الدفع بطلانه يكون قد سقط .

(القضية رقم ٥٢٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٤

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

إثبات . حرية المحكمة في تقدير الأدلة . هي أساس الأحكام الجنائية .

المبدأ القانوني

إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى .
(القضية رقم ٥٢٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٥

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — تقص . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إفارته . مثال في جريمة تزوير .
٢ — تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة .
يكفي لتوافر الجريمة أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بها .

المبادئ القانونية

١ — لا مصلحة للمتهم مما يشكو منه بشأن إدانته في جريمة تزوير ختم لإحدى مصالح الحكومة وإمضاء لأحد موظفيها مادامت المحكمة قد أدانته أيضاً في جرمينى الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله مع علمه بتزويره ، وما دامت العقوبة المقررة لكلا هاتين الجريمتين هي ذات العقوبة المقررة للجريمة الأولى .

٢ — لا يشترط في جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن

يكون التقليد متقنا بحيث يتخذ به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين المختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بالختم أو العلامة المقلدين .
(القضية رقم ٥٢٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة).

٤٧٦

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

استئناف . حكم . تسييه . ميعاد الاستئناف . المرض كمنزقهرى مانع من التقرير بالاستئناف في الميعاد .
فصور الحكم في بيان كفاية هذا العذر . يستوجب نقضه . مثال .

المبدأ القانوني

إن حالة المرض من الأعذار القهرية التي تحول دون رفع الاستئناف في الميعاد ، وإذا كان ما أورده الحكم استنادا إلى الشهادات الطبية المقدمة من المستأنف قسرا عن بيان عدم كفاية العذر الذي حال بين الطاعن وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه فإنه يكون معيبا مستوجبا نقضه .

المحكمة

« حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد في حين أنه أبدى للمحكمة أن المرض هو الذي حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في ميعاده وقدم لها شهادة من طبيب تثبت مرضه أطرحتها المحكمة ولم تأخذ بها دون أن تبين أسبابا لذلك فجاء حكمها قاصرا . .

« وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن في قوله « من حيث إنه يبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق أن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن صدر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٤ فاستأنفه المتهم في ٩ من مارس سنة ١٩٥٤ بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ولا عبرة بالشهادات الطبية المقدمة من المتهم إذ لا تطمئن المحكمة إلى أن ما ورد بها كان يعوقه عن التقرير بالاستئناف في الميعاد ومن ثم يتعين عدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد » — لما كان ذلك وكانت حالة المرض من الأعذار القهرية التي تحول دون رفع الاستئناف في الميعاد وكان ما أورده الحكم استنادا إلى الشهادات الطبية المقدمة من المستأنف قاصرا عن بيان عدم كفاية العذر الذي حال بين الطاعن وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه فإنه يكون معيبا مستوجبا نقضه » .
(القضية رقم ٥٣١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٧

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

اثبات . تكوين المحكمة عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى . من حقا بلا معقب .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى تطمئن إليه بدون معقب عليها في ذلك .
(القضية رقم ٥٣٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢ — لا عبرة بما يقوله الطاعن من أن المحكمة قد أسندت إليه دفاعاً لم يقله ما دامت المحكمة لم تعول على هذا الدفاع في إدانته .
(القضية رقم ٥٣٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٠

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — حكم . تسببه . قتل عمد . نية القتل .
مثال لكفاية استظهارها .
٢ — حكم . تسببه . سبق اصرار . مثال
لكفاية استظهاره .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في قوله « وحيث إن نية القتل عند المتهم متوافرة ومستقاة من طعن المتهم للمجنى عليه بآلة حادة قاتلة وهي سنجة في مقتلين من جسمه وهما رأسه وحرقفته اليسرى ومن تعدد الإصابات التي بالمجنى عليه وتبدو نية المتهم لإزهاق روح المجنى عليه فضلاً عما ذكر من سبق توعدده للاخير بالقتل انتقاماً وتشفياً منه لسبب فوز المجني عليه بخطيبته دونه » —
فإن ما قاله الحكم من ذلك سائح في استخلاص نية القتل .

٢ — إذا كان الحكم قد تحدث عن سبق الاصرار في قوله « وحيث إن سبق الاصرار ثابت ومستفاد أيضاً مما شهد به المجنى عليه وأيده فيه (فلان) الذي أوفده المجنى عليه إلى المتهم لنصححه بعدم التعرض له في زواجه (بفلانة) التي كان المتهم قد خطبها لنفسه من

٤٧٨

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — اثبات . تجزئة الدليل ولو كان اعترافاً .
الأخذ منه بما تطمئن إليه المحكمة . جائز .
٢ — اثبات . استناد المحكمة إلى استعراق الكلب البوليسي كقرينة لتعزيز ما لديها من أدلة . جائز .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ الدليل ولو كان اعترافاً وتأخذ بما تطمئن إليه منه .

٢ — إذا كانت المحكمة قد استندت إلى استعراق الكلب البوليسي كقرينة تعزيز بها الدليل المستمد من اعتراف المتهم الثانية ولم تعتبر هذا الاستعراق كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل المتهم الأول ، فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

(القضية رقم ٥٣٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٩

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — اثبات . شاهد . اعتماد المحكمة على ما تطمئن إليه من قول له واطراحها ما لا تضمن اليه من قول آخر .
جائز .

ب — دفاع . قض . طعن لامصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . مثال .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تعتمد على ما تطمئن إليه من قول الشاهد وتطرح ما لا تطمئن إليه من قول آخر له .

قبل ورفض أبوها يده فتوعد المجني عليه بالقتل » — فإن ما قاله الحكم من ذلك سائغ في استخلاص ظرف سبق الاصرار .
(القضية رقم ٥٤٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨١

٣ اكتوبر سنة ١٩٥٥

سلاح . قانون . متهم باحراز أسلحة نارية بدون ترخيص قبل صدور القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ .
تبرئته على أساس أنه يستفيد من الاعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون المذكور اعمالاً لنسب الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .
خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الاعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقب على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وأن الشارع أفصح عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الاعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه قبل بدء سريان هذا القانون

— وهذا نص تفسيري للتشريع السابق كما أوضحت ذلك مذكرته الايضاحية — وإذن فإذا كانت الجريمة المسندة إلى المطعون ضده قد وقعت قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ففرض براءته منها على أساس أنه يستفيد من الاعفاء الوارد في هذا القانون الأخير فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه .
(القضية رقم ٥٤٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٢

٤ اكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — اثبات . اعتراف . قبض . تفتيش . الاعتماد على الاعتراف كدليل مستقل عن القبض والتفتيش الباطلين .
لامانع .
٢ — اثبات . شاهد . الأخذ بأقواله التي أدلى بها في جلسة المحاكمة ولو خالفت أقواله في مراحل التحقيق الأخرى . جائز .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المستفاد من عبارة الحكم أن المحكمة بما لها من سلطة تقدير قيمة الاعتراف كدليل إثبات في الدعوي وتقدير الظروف التي أحاطت بصدوره من المتهم قد اعتبرته دليلاً سليماً مستقلاً عن القبض والتفتيش الباطلين وأن المتهم حين أدلى به لم يكن متأثراً بما وقع عليه بل قصد الاقرار بالجريمة طامعاً مختاراً — فإن إدانة المتهم اعتماداً على هذا الاعتراف لا تخالف القانون في شيء .

٢ — للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد التي أدلى بها في جلسة

من قام بهما ليس من رجال الضبط القضائي ولم يكن مأذونا له من السلطة المختصة بإصدارهما ولم تكن الجريمة في حالة تلبس تبيح هذا الاجراء .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « إن محصل الوقائع كما قرره في محضر ضبط الواقعة المؤرخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ المهندس عبد المنعم صالح ربيع الموظف بإدارة الكهرباء والغاز من أنه إذ كان يقوم بالمرور ومعه الكهربائي كامل نجيب وبعض العمال بالمحال التي تستعمل التيار الكهربائي في مناسبة إشكاوى سرية تلقىها الإدارة التي يعمل بها عن سرقة التيار الكهربائي فقد رأى أن يفتش حانوتا يقع أسفل المنزل رقم ١٤٦ بشارع ترعة الجبل ويقوم المتهم على إدارته فبان له أن العداد مثبت في مكانه ولكنه عند فحص العداد المذكور والأسلاك الداخلية استبان له أنه قبل أن تبلغ الأسلاك العداد مباشرة يتصل بها فرعان من السلك مثبتان داخل الحائط وعليهما طلاء من الجبس والبوية وأنه إذ تتبع هذين السلكين وجدتهما يغذيان بريزة موضوعة داخل فترينة تقع إلى يمين الداخل وأن تلك البريزة تتصل بتوصيلات خارجية إلى عدة منازل ومحال مجاورة ، منها محل جزارة محمد حسن ومحل جزارة عبد الفتاح الحمصاني ومحل ألبان سميرة عبد ربه ومحل أحمد عبد الحافظ وسيد محمد بركات وكامل نجيب إبراهيم والسيد دياب محمد الشحات » ثم عرض لدفاع الطاعن فقال « وحيث إن المتهم دفع لدى محكمة الدرجة الأولى ببطلان إجراءات

المحاكمة ولو خالفت أقواله في مراحل التحقيق الأخرى إذ المرجع في ذلك إلى اطمئنانها إلى صحة الدليل الذي تأخذ به .

(القضية رقم ٥٣٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٣

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — تلبس . قبض . مهندس إدارة الكهرباء والغاز . حقه في فحص عداد النور . اكتشافه جرائم أثناء ذلك الفحص مما يجوز فيها الحبس قانونا . يميز له ضبط المتهم دون احتياج إلى أمر بضبطه . (م ١٣٧ . ج) .
٢ — تفتيش . الرضا به . يكفي أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها مادت مؤدية إليه .

المبادئ القانونية

١ — لمهندس إدارة الكهرباء والغاز حق فحص عداد النور وكل ما يظهر له من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ويحق له عملا بنص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية متى كانت الجريمة جنابة أو جنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطي — أن يسلم المتهم إلى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه .

٢ — الرضا بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه .

المحكمة

« حيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دفع الطاعن ببطلان الضبط والتفتيش وما أسفرا عنه لأن

التحقيق مؤسسا دفعه على أن المهندس عبد المنعم صالح ربيع ومن كان معه من رجال إدارة الكهرباء والغاز ليسوا من رجال الضبطية القضائية وأنه بذلك يبطل التفتيش الذي يقومون به فاستجابت محكمة الدرجة الأولى إلى هذا الدفع ثم قضت بحكمها المستأنف ببراءة المتهم مما كان مسندا إليه . وحيث إن الذي يبين من يومية الاشتراك — عقد الاشتراك المقدم إلى هذه المحكمة من الشاهد المهندس عبد المنعم صالح ربيع — أن المتعاقد مع إدارة الكهرباء والغاز هو جرجس وأن إيصالات أداء ثمن ما يستهلك من التيار الكهربائي تحرر كذلك باسمه . وحيث إنه بالرجوع إلى العقد سالف الذكر يبين أنه قد نص في مادته السابعة على أنه مصرح لعمال الإدارة بمعاينة التواصيل الداخلية كلما تراءى لهم ذلك ، وأنه منصوص كذلك في مادته التاسعة على أن للإدارة وللشرك الحق في فحص العداد أو العدادات فيما يختص بضبطها وبحسن سيرها متى رآيا ذلك . وحيث إن المتهم في مذكرته المقدمة لجلسة اليوم قد أصر على الدفع الذي قدمه لمحكمة الدرجة الأولى وسنده بذات ما كان يسنده به ثم أضاف أنه لا يحق لإدارة الكهرباء والغاز أن تتمسك قبله بأي شرط يحتويه عقد الاشتراك لأنه لم يتعاقد مع تلك الإدارة ولم يرتبط قبلها بأي اتفاق إذ أن علاقتها قاصرة على المشترك وهو حبيب جرجس . وحيث إن هذا القول من المتهم مردوداً بمرين : أولهما : أنه خلف خاص للمشارك حبيب جرجس ، ومن ثم يلتزم قبل إدارة الكهرباء والغاز بذات ما كان يلتزمه المشترك حبيب جرجس . وثانيها : أنه هو

شخصيا قبل ضمنا أن يتعاقد مع إدارة الكهرباء والغاز على ذات ما كان يحتويه عقدها مع المشترك حبيب جرجس تدل على موافقة قبول دفعه لها مباشرة ثمن ما كان يستهلكه هو من تيار كما يدل على مقابلتها قبوله بالموافقة استمرارها على مد متجره بالتيار رغم ظهور شخص المتعاقد معها . وحيث إنه متى كان ذلك كان المتهم ملتزماً بما يحتويه عقد الاشتراك من شروط وبالتالي يحق لعمال الإدارة ومنهم المهندس عبد المنعم صالح ربيع فحص العداد أو العدادات فيما يختص بضبطها وحسن سيرها كلما تراءى لأيهم ذلك . وحيث إنه إذا كان للمهندس عبد المنعم صالح ربيع حق فحص العداد فإن كل ما سيظهر له من جرائم أيا كان ذلك الفحص يكون في حالة تلبس يحق له عملاً بنص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية متى كانت الجريمة جنائية أو جنحة يجوز فيها قانوناً الحبس الاحتياطي — أن يسلم المتهم إلى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه وهو ذات ما وقع من الشاهد المذكور ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من ذلك صحيحاً في القانون وكان الرضا بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه فإن التفتيش يكون صحيحاً مشروعاً وتكون المحكمة إذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استناداً إلى الدليل المستمد منه لم تنجالف القانون في شيء .

« وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوياً بالقصور إذ

٢ — إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل ، وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما تكشف لها من ظروف الدعوى ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام ضابط ما دام هو غير الذي تولى إجراءات الضبط والتفتيش الباطلين .

(القضية رقم ٥٤٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعفوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعمد محمد حسنين المستشارين) .

٤٨٥

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

حكم . لسيده . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ركن قصد منع الحيازة بالقوة . مثاله للقصور في استظهاره .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد اجتزأ في بيان ركن قصد منع الحيازة بالقوة بما قاله من أن المتهم الثاني منسح حيازة المجني عليهما بالقوة إذ أجبرهما قهرا على عدم حراثة الأرض ، فإن هذا القول على ما به من إجمال لا يكشف عما وقع من الطاعنين من أفعال يعدها القانون استعمالا للقوة أو تتم بذاتها على أنهما قصدا استعمالها، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٥٥٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

أغفل دفاع الطاعن الموضوعي من أنه اشترى المحل من مالكه السابق بالحالة التي وجد عليها وأن التعاقد لم يقع بينه وبين إدارة الكهرباء والغاز بل كان بينها وبين المالك السابق وأنه لذلك يكون في حل من هذا التعاقد الذي لم يكن طرفا فيه ولم يرد الحكم على هذا الدفاع .

« وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن واطرحه للأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها مما يتعين معه رفض هذا الوجه أيضاً .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا » .

(القضية رقم ٨٢٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٤

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — اثبات . تفتيش . بطلانه . لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها ومنها اعتراف المتهم اللاحق .

٢ — قرض . أسباب موضوعية . اثبات . اعتراف تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على أثر تفتيش باطل . تحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ — إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش ، ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق بحيازته لذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

المبادئ القانونية

١ — إن ما أوجبه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ١٢٤ منه هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه ، ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي ، وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت ، ولم يحتم القانون كتابة التقرير بشكل خاص أو في ورقة معينة . وإذن فلا يترتب على تحريره بوجه ملف الدعوى أي بطلان .

٢ — القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير التكوين في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي يقضى بأن تستولي الحكومة لدى الزراع على كمية من الأرز الشخير من محصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ لم يصدر قرار لاحق بإلغائه ، وهو بطبيعته موقوف بمدة معينة هي سنة ١٩٥٣ ولذلك فإنه وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر بانقضاء هذه المدة ، كما لا يتأثر من باب أولى بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصدور قرار من نوعه بالنسبة لمحصول سنة ١٩٥٤ ثم إلغائه .

(القضية رقم ٥٥٧ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين)

٤٨٦

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

نقض . أسباب مقبولة . اختصاص . قواعد الاختصاص في المواد الجنائية هي من النظام العام . جواز التمسك بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني

إن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم . وإذن فإذا كان الواقع في الدعوى هو أن المتهم لم يكن قد بلغ خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه الجريمة فإن محكمة الأحداث تكون هي المختصة بنظر الدعوى وتكون محكمة الجنج إذ فصلت فيها بعد أن قدم لها المتهم شهادة ميلاده ، قد خالفت القانون مما يتعين معه نقض حكمها .

(القضية رقم ٥٥٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين)

٤٨٧

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — استئناف . التقرير الذي أوجبت المادة ١٤١٢ . ج أن يقدمه أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية . بياناته . كتابته بشكل خاص أو في ورقة معينة . غير لازمة . تحريره بوجه ملف الدعوى . جائز .

ب — قانون . تكوين . قرار وزير التكوين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ . طبيعته . هو قرار مؤقت . أثر ذلك في أعمال محكمة الفقرة الأخيرة من المادة ٥٤ ع .

٤٨٨

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — اجراءات . اعلان . اشكال في التنفيذ .
غرفة الاتهام . المادة ٢٣٧ . ج . مجال تطبيقها أمام
محكمة الجنج والمخالفات . عدم سران حكمها بالنسبة الى
الاشكال في التنفيذ الذي تختص غرفة الاتهام بنظره والتي
تحكمه المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ . ج . اعلان المشكل
في هذه الحالة الأخيرة . لا يفترط فيه أن يتم قبل الجلسة
بميعاد معين . حضور محام عن المشكل . يكفي .
حضور هذا الأخير شخصيا . غير لازم . حكم المادة
١٧٢ . ج . الفرض منه .

ب — اجراءات . عقوبة . الاجراءات المنصوص
عليها في المادة ٤٧٠ . ج . يمثل النيابة ذو صفة في
التقرير بمراجعتها .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات
الجنائية ، إنما وردت في الفصل الثاني من
الباب الثاني الخاص باعلان الخصوم أمام محكمة
الجنج والمخالفات لمحاكمتهم عن جنحة أو مخالفة
منسوبة إليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر
اشكال في تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام بل
تطبق المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون المشار
إليه وهما اللتان تحدثتا عن هذا الموضوع
بنذاته ، ولما كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب
حصول الاعلان قبل الجلسة بميعاد معين
وكان الطاعن قد أعلن بالجلسة التي حددت
لنظر الاشكال وتكلم الدفاع عنه في موضوع
الاشكال ولم يطلب ميعادا لتحضير دفاعه ،
فإن البطلان — إذا كان ثمت ببطلان —
يزول وفقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات
المدنية ولا يكون حضور الطاعن بشخصه

واجبا مادام محاميه قد حضر وسمعت أقواله
وهو يمثل الطاعن فتتحقق بذلك سماع ذوي
الشأن الذين يوجب القانون سماع أقوالهم
وما دامت الغرفة لم تر محلا لإحضار المشكل
بنفسه لسماع إيضاحاته ، ولا يغير من هذا
النظر ما نصت عليه المادة ١٧٢ من قانون
الاجراءات الجنائية ، ذلك بأن هذه المادة
إنما تهدف إلى أن يكون الخصوم تحت
تصرف الغرفة لتسمع إيضاحاتهم إذا رأت
محلا لذلك .

٢ — إن يمثل النيابة ذو صفة في التقرير
بأن الاجراءات التي نصت عليها المادة ٤٧٠
من قانون الاجراءات الجنائية قد تمت لأن
النيابة العامة هي صاحبة الشأن في تنفيذ حكم
الاعدام ولا تستطيع إجراء التنفيذ دون
إتمامها .

(القضية رقم ٩١٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ١)

٤٨٩

١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥

وصف الشبهة . دفاع . رفع الدعوى على المتهم
بأنه ضرب المجنى عليه عمدا على رأسه فأحدث به اصابة
معيّنة نشأت عنها عاهة . تشكك المحكمة في نسبة هذه
الواقعة اليه . ادائته من أجل اشتراكه مع آخرين فما
وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به اصابات
بالرأس . عدم تذييه المتهم لسكى يبدى دقعه على ضوء
الوصف الجديد . اخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على
المتهم بأنه ضرب المجنى عليه عمدا بآلة راضية

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام أخطأت في تطبيق القانون إذ قررت إحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبعة رغم سبق صدور حكم نهائي منها بعدم الاختصاص مع أن القانون يوجب عليها في هذه الحالة أن تحيلها إلى محكمة الجنابات .

« وحيث إن المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات قد جاءت صريحة في النص على أنه « إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية سواء أكانت الدعوى أحييت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام اذا رأت أن هناك وجهاً للسير في الدعوى أن تحيلها الى محكمة الجنابات » لما كان ذلك فان غرفة الاتهام اذا قررت باحالة الدعوى الى محكمة الجنبع للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبعة مع سبق الحكم فيها نهائياً من محكمة الجنبع بعدم الاختصاص لأنها جناية ومع تقريرها بأن الواقعة جناية تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويكون قرارها متعيناً نقضه » .

(القضية رقم ٥٧٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩١

١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ - نفّيش . الدفع بطلانه لعدم وجود الاذن به في ملف الدعوى . ذكر محكمة الموضوع أدلة سائفة على سبق صدور الاذن المذكور . رفضها الدفع واستنادها إلى الدليل المستمد من النفّيش . لاخطأ .

على رأسه فأحدث به إصابة معينة نشأت عنها عامة ثم تشككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه بمقولة إنه قد اشترك مع آخرين فيما وقع على المجني عليه من الضرب الذي ترك به إصابات بالرأس ودانته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالاصابة التي نشأت عنها العامة ، فان حكمها يكون معيباً لاختلاله بحق المتهم في الدفاع إذ كان يتعين عليها أن تنبيهه إلى هذا التغيير لبدء دفاعه في شأنه وذلك لاختلاف الواقعتين وإسناد واقعة جديدة إليه لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام .

(القضية رقم ٥٥٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين
المنشارين) .

٤٩٠

١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥

غرفة الاتهام . تقريرها باحالة الجناية الى محكمة الجنبع للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبعة بعد سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص لأنها جناية . خماً القانون (م ١٨٠ ج) .

المبدأ القانوني

إذا قررت غرفة الاتهام باحالة الدعوى إلى محكمة الجنبع للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبعة بعد سبق الحكم فيها نهائياً من محكمة الجنبع بعدم الاختصاص لأنها جناية ومع تقريرها بأن الواقعة جناية فأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويكون قرارها متعيناً نقضه .

التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

(القضية رقم ٥٨٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين
المستشارين) .

٤٩٢

١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥

حكم . تسييه . قتل عمد . نية القتل . ماهيتها
مثال للقصور في استظهارها .

المبدأ القانوني

إن تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي
تتميز به نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث
لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه
القانون في جرائم التعدي على النفس ، ولذلك
كان لزاما على المحكمة حين تقضي بإدانة المتهم
في جريمة القتل العمد أن تعني في حكمها
باستظهار تلك النية لديه وقت مقارفته الجريمة
وأن تورد العناصر التي استخلصت منها ثبوتها .
وإذن فإذا كان الحكم عندما يتحدث عن نية
القتل قال « إن نية القتل — وقد وفاها
التحقيق بيانا — تراها المحكمة قائمة في الدعوى
من استعلاء المتهم لآلة قاتلة بطيئتها (بندقية)
وإطلاق الرصاص منها على الجاني عليها
وإصابتها في موضع قاتل من جسمها » — دون
أن يوضح الأدلة الواردة في التحقيق والتي
استخلص منها ثبوت نية القتل فإنه يكون
قاصر البيان متعينا نقضه .
(القضية رقم ٥٨٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

ب — تفتيش . ضبطية قضائية . استماعة الضابط
المنوط به التفتيش بخبرين من غير رجال الضبط القضائي
في ضبط المتهم وتفتيشه . جائز مادام الضابط المذكور كان
يشرف عليهما وقت مساعدتهما لإياه .

ج — إجراءات . تحقيق ابتدائي . عدم مراعاة
ما نصت عليه المادة ٢٤ / ٢ . ج . لإطلاق .

المبادئ القانونية

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه
أن الاذن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلا
من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات
التي أجراها ضابط المباحث ولكن لم يعثر على
هذا الاذن في ملف الدعوى لفقده ولم يوصل
التحقيق الذي أجرى عن فقده إلى الكشف
عن سبب ذلك فإن محكمة الموضوع لا تكون
مخطئة في رفضها دفع المتهم ببطلان التفتيش
ولا في استنادها إلى الدليل المستمد منه مدامت
قد أوردت الأدلة السائغة على سبب صدور
الاذن المذكور .

٢ — إذا كان الحكم قد استظهر تحقق
إشراف الضابط المنوط به التفتيش على الخبرين
الذين قاما بضبط المتهم وتفتيشه فإنه لا يهمل
بعد ذلك أن يكون هذان الخبران من غير
رجال الضبط القضائي مادام لم يعملوا مستقلين
بل كانا يساعدان الضابط المذكور .

٣ — الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون
الاجراءات الجنائية لم ترتب البطلان على عدم
مراعاة احكامها مما يجعل الأمر فيها راجعا
إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات

٤٩٣

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥

مقوية . رافة . نقض . سلطة محكمة النقض .
حكم المادة ١٧ ع . مجال إعماله . يكون بالنسبة
للعقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات . إعماله
في عقوبة الغرامة . خطأ في تطبيق القانون بتعين معه
تصحيح الحكم .

المبدأ القانوني

لما كان الشارع قد أورد حكما خاصا في

المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١

لسنة ١٩٥٢ يقضى بأن يعاقب بالسجن

وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف

جنيه كل من زرع أو حاز أو أحرز أو

اشترى بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي

مادة من المواد المخدرة ... على ألا تنقص

العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها

لجريمة من هذه الجرائم بأي حال عن الحبس

لمدة ستة أشهر في حالة تطبيق المادة ١٧ من

قانون العقوبات ، وكانت هذه المادة الأخيرة

تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها

في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة

رافة القضاة ، بعقوبات مقيدة للحرية أخف

منها ، فإن الحكم إذ قضى بالنزول عن الحد

الأدنى للغرامة المقررة قانونا استنادا إلى

المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ

في تطبيق القانون بما يتعين معه تصحيحه وتعديل

الغرامة المقررة بها إلى الحد الأدنى المقرر قانونا .

(القضية رقم ٥٨٧ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية

السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل

ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين

المستشارين) .

٤٩٤

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — عفو شامل . نقض . المصلحة من الطعن .
منهم لم يستعمل حقه في التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل . لا يجوز له
أن يشير انطباق أحكامه عليه أمام محكمة الجنايات .
نفيه على المحكمة اعتبارها الجريمة عادية لا سياسية .
غير مجد في هذه الحالة .

ب — لإثبات . خبير . تقدير رأيه والفصل فيما
يوجه إلى تقريره من اعتراضات . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المتهم لم يستعمل حقه في

التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١

لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل فلا يجوز له

أن يشير أمام محكمة الجنايات انطباق أحكامه

عليه وبالتالي يكون الطعن بخطأ المحكمة

اعتبار الجريمة عادية لا سياسية غير مجد .

٢ — إن الأمر في تقدير رأى الخبراء

والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من

اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وهو

غير ملزم بتعيين خبير آخر مادام قد استند في

أخذه برأى الخبير الذي اعتمده إلى ما لا يجافي

المنطق والقانون .

(القضية رقم ٥٩٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية

السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن دارد

ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين

المستشارين) .

٤٩٥

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥

إثبات . شهود . استناد المحكمة إلى أقوالهم ولو لم

تستشهدهم اللجنة عليها . جائز .

المبدأ القانوني

لا يضير الحكم أن يستند في إدانة المتهم إلى أقوال شهود ولو لم تستشهدهم المجني عليها .

(القضية رقم ٥٩٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٦

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — تفتيش . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

ب — تفتيش . قبض . الأمر بتفتيش متهم . يستتبع القبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ الأمر المذكور .

ج — تفتيش . الأمر به . استماعة مأمور الضبط القضائي في تنفيذه بمروءوسيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي . جائز .

المبادئ القانونية

١ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . فمتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢ — الأمر بتفتيش المتهم يستتبع بطبيعته القبض عليه في حدود القدر اللازم لتنفيذ هذا الأمر .

٣ — قضاء محكمة النقض مستقر على أن

لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه بمروءوسيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ماداموا يعملون تحت إشرافه .

(القضية رقم ٥٩٧ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد حسن بن المصنوع) .

٤٩٧

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥

نصب . ادعاء الصفة الكاذبة . يكفي وحده لتوفر ركن الاحتيال .

المبدأ القانوني

ادعاء الصفة الكاذبة يكفي وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة إلى أفعال أو مظاهر احتيال أخرى تؤيد هذا الادعاء .

(القضية رقم ٦٠٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٨

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥

معارضة . عدم حضور المعارض في الجلسة المحدد لنظرها لمترقهرى . عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

المبدأ القانوني

لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها راجعا لعذر قهري ، ووجود المتهم في السجن هو لا شك من هذا القبيل .

(القضية رقم ٦٠٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥

- ١ — سبق إصرار . قتل عمد . نية القتل . ثبوتها لا يتعارض مع نفي سبق الإصرار .
- ب — قتل عمد . مسئولية جنائية . الخطأ في شخص المجنى عليه . لا يمنع من قيام القصد الجنائي .
- ج — قتل . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إنارته . مثل في شروع في قتل .

المبادئ القانونية

- ١ — نفي سبق الإصرار لا يتعارض في العقل والمنطق مع ثبوت نية القتل ، لأن قيام أحد هذين العنصرين المستقلين لا يلزم عنه قيام الآخر ولا تلازم بينهما إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تتولد نية القتل فجأة عند أحد المتشاجرين أثناء المشاجرة .

- ٢ — من المقرر أن خطأ الجاني في شخص من تعمد إطلاق العيار الناري عليه وإصابته بالعيار هو وآخر لم يكن يقصد إصابته لا تأثير له على القصد الجنائي لأنه لا ينفي عن الجاني وصف العمد كون أحد المجني عليهما لم يكن مقصودا بإطلاق العيار ما دام المقصود به هو قتل المجني عليه الآخر ويكون المتهم مسئولاً عن الشروع في قتل كلا المجني عليهما .

- ٣ — لا جدوى للمتهم من القول بأن أحد المجني عليهما لم يكن مقصودا بإطلاق العيار وإن إصابته حدثت خطأ مادامت محكمة الموضوع قد أثبتت عليه ارتكاب جنائية الشروع في قتل المجني عليه الآخر ولم توقع

عليه إلا عقوبة واحدة وهي المقررة للجريمة الشروع في القتل تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ٦٠٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد المستشارين) .

٥٠٠

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥

اختلاس أشياء محجوزة . مالا الذي يشترط للعقاب على الجريمة ؟

المبدأ القانوني

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً باليوم المحدد للبيع ويتعمد عرقلة التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات للشخص المكلف بالبيع .

(القضية رقم ٦١٥ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد وعمود محمد حسين المستشارين) .

٥٠١

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٥

حكم . تسببه . سبق إصرار . مثال لكفاية استظهاره .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم إذ عرض لظرف سبق الإصرار قد قال « إن ركن سبق الإصرار ثابت من إعداد المتهمين السلاح الذي استعمل في ارتكاب الجريمة قبل ارتكابها بنحو أسبوع ومن استدراجهم المجني عليه إلى مكان

٥٠٣

أول نوفمبر سنة ١٩٥٥

حكم . تسببه . إخفاء أشياء مسروقة . ركن العلم بالسرقة . مثال لكفاية استظهاره .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم إذ تعرض لركن العلم بالسرقة قال « إن ضبط أجزاء الموتوسيكل (المسروق) مفرقة بمحلى المتهمين وبها علاماتها المميزة التي تعرف عليها المجنى عليه ومحاولتهما إخفاء معالمها بنسبتها إلى موتوسيكل آخر يقطع بعلمهما بالسرقة وفوق ذلك فقد حاول المتهم المعارض منذ بدأ التحقيق إخفاء مصدر أجزاء الموتوسيكل كي لا تفضح سرقة فكان أن تضارب مع أخيه الأول وافتضح أمرهما » ، فإن ما قاله الحكم من ذلك سائح ومعقول ومؤد إلى النتيجة التي انتهى إليها من توافر ركن العلم بالسرقة .

(القضية رقم ٦٢٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٤

أول نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — تزوير . حكم . تسببه . القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق عمد الحكم عنه صراحة . غير لازم مادامت الوقائع الثابتة بالحكم تتضمن المعنى الذي يتحقق به الركن المذكور .

ب — اشتراك . حكم . تسببه . الاشتراك بالاتفاق والتعريض . استخلاصه من ظروف الدعوى وملازماتها استخلاصا سائقا . يكتفى .

المبادئ القانونية

١ — القصد الجنائي في جريمة التزوير

الحادث بالكيفية الميينة بالتحقيقات ومن طلب المتهم ... من المجنى عليه قبل الحادث إحضار النقود التي تلزم للصفقة المزعومة وحرصه في يوم الحادث على التحقق من إحضاره تلك النقود مما يقطع بأنه هو وزميله بيتوا النية على ارتكاب ذلك الحادث من قبل بغية سرقة تلك النقود » — فإن هذا القول من الحكم سديد ويصح الاستناد إليه في إثبات توافر ظرف سبق الاصرار .

(القضية رقم ٦٤١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٥٠٢

أول نوفمبر سنة ١٩٥٥

دفاع . طلب المعاينة . عدم تحديده أو بيان الغرض من اجراء المعاينة . إغفاله . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم وإن طلب المعاينة إلا أنه لم يحدد طلبه ولم يبين غرضه من إجرائها فإن الطلب على هذه الصورة يكون قد ورد مجهلا بحيث لا يبين منه أن للمعاينة أثرا متسجا في الدعوى ، فإذا أغفلته المحكمة فإنها لا تكون قد أخلت بحق الدفاع .

(القضية رقم ٦٢٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

غير مكلف بنقل المحجوزات إلى السوق مادام الحكم قد أثبت أنه اعترف بالتصرف في المحجوزات .

٣ — سداد التهم للبالغ المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة لا أثر له على قيامها .
(القضية رقم ٦٢٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٦

أول نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — تليس . قبض . تفتيش . مواد مخدرة .
مشاهدة الضابط جريمة إحراز مخدر متلبسا بها عندما اشم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى . يجزله تفتيش المقهى والقبض على كل متهم له اتصال بالجريمة .

ب — حكم . تسييه . مواد مخدرة . استناد الحكم في إدانة متهم بجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطي إلى مجرد وجوده في المقهى مع متهم آخر ضبط محرزا للمخدر وإلى أنه هو صاحب المقهى الذي كان يحرق فيه الحشيش . قصور .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الضابط قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عندما اشم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى فإنه يكون من حقه أن يفتش المقهى ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بالجريمة .

٢ — إذا كان الحكم إذان المتهم بجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطي قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى وفي إيراد الأدلة المثبتة لها على القول بأنه وجد في المقهى مع المتهم الأول الذي ضبط محرزا للمخدر وأنه هو صاحب المقهى الذي كان يحرق فيه

٣ — ٢

يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي زور من أجله وما دامت الوقائع التي أثبتتها الحكم تتضمن هذا المعنى فليس من الضروري بعد ذلك التحدث عن الركن المذكور صراحة .

٢ — لما كان الاشتراك بالاتفاق والتحريض يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه فإنه يكفي أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(القضية رقم ٦٢٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٥

أول نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — نقض . أسباب جديدة . اختلاس محجوزات . الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة .

ب — نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في جريمة اختلاس أشياء محجوزة .

ج — اختلاس أشياء محجوزة . سداد التهم المانع المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة . لا يؤثر على قيامها .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فلا يجوز له إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — لا نجدوى للمتهم من التمسك بأنه

أن التهمة هي صاحبة المخدر المضبوط بمسكنها وأنه كان في حيازتها وأوردت على ثبوت الواقعة في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، فإن الخلاف في مكان ضبط المخدر من المسكن لا يغير من تلك الحقيقة .

(القضية رقم ٦٤٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومعتني كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٥٠٩

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

قبض . انتفاء المصلحة من الضمن . قبض . تفتيش . اعتماد الحكم في إدانة المتهم على اعترافه في محضر استجواب النيابة باعتباره دليلاً قائماً بذاته . دفع المتهم بطلان القبض والتفتيش . لا جدوى من إثارته في هذه الحالة .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم على اعترافه الصادر منه في محضر استجوابه أمام النيابة بضبط المخدر معه واتخذ من هذا الاعتراف دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن القبض والتفتيش غير متأثر بهما فلا جدوى للمتهم مما يشيره من بطلان هذين الإجراءين (١) .

(القضية رقم ٦٤٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

(١) قررت المحكمة مثل هذه القاعدة في الحكم الصادر في نفس الجلسة في القضية رقم ٦٥٠ سنة ٢٥ القضائية .

الحشيش — وهو ما لا يؤدي إلى ثبوت التهمة في حقه — فإنه يكون حكماً قاصراً ويتعين نقضه .

(القضية رقم ٦٣٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٧

أول نوفمبر سنة ١٩٥٥

دفاع . وصف التهمة . ق لا يقتضى تعديله لفت نظر الدفاع ؟

المبدأ القانوني

لا تثريب على المحكمة في تعديل وصف التهمة بإسقاط بعض عناصرها وإطراح بعض ظروفها دون لفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دامت الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة في حكمها أساساً للوصف الجديد الذي آخذت به المتهم هي نفس الواقعة الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة على أساسها دون أن تضيف إليها شيئاً .

(القضية رقم ٦٣٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٨

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

مواد مخدرة . اتناع المحكمة بمجازاة التهمة للمخدر المضبوط بمسكنها وإيرادها الأدلة على ثبوت الواقعة في حقها . الخلاف في مكان ضبط المخدر من المسكن . لا يؤثر .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد اقتنعت بيقين جازم

٥١٠

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

قبض . مواد مخدرة . صورة استيقاف مشروع .
تخلي المتهم باختياره من المخدر بالقائه على الأرض على أثر
استيقافه استيقافا مشروعا . تنصله من تبعة احراز المخدر
بمقولة بطلان الاستيقاف . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا مر مأمور الضبط القضائي ليلا بدائرة
القسم للبحث عن المشتبه فيهم لكثرة حوادث
السرقا ت فأبصر بشخص يسير في الطريق
وهو يتألف للخلف على صورة تبعت على الرية
في أمره ثم حاول أن يتواري عن نظر
الضابط ، حق لهذا الأخير أن يستوقفه
ليتحري عن شخصيته ووسائل تعيشه لأن
ظروف الأحوال تثير اتخاذ هذا الاجراء فإذا
تخلي الشخص المذكور بإرادته على أثر ذلك
عن بعض المخدر الذي يحمله في جيبه بالقائه
على الأرض فان هذا التخلي لا يعد نتيجة
لاجراء غير مشروع من جانب الضابط
ولا يقبل من المتهم التنصل من تبعة إحراز
المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ويستوى
نتيجة لذلك ظهور المخدر من الورقة التي ألقاها
المتهم على الأرض وعدم ظهوره منها مادام
التخلي عنها باختياره .

(القضية رقم ٦٤٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥١١

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — قرض . طين لامصاعة منه . لاجدوى من
اثاره . مثال في قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد .

ب — سبق اصرار . ترصد . لا يشترط لوجود
أحدهما أن يكون مقترنا بالآخر .

ج — قرض . عقوبة مبررة . لامصلحة من الطمن .
مثال في قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد .

المبادئ القانونية

١ — لاجدوى للمتهم من نفي ظرف
سبق الإصرار إذا كان لا ينازع فيما أثبتته الحكم
من قيام ظرف الترصد لأن هذا الظرف وحده
كاف لتغليظ عقوبة القتل العمد بصرف
النظر عن توافر ظرف سبق الاصرار .

٢ — إن القانون وقد غاير في نصه بين
ظرفي سبق الاصرار والترصد أفاد أنه
لا يشترط لوجود أحدهما أن يكون مقترنا
بالآخر .

٣ — إذا كانت العقوبة المقررة بها على
المتهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل
العمد مجردا عن سبق الاصرار والترصد
فلا تكون للمتهم جدوى مما يشير في
خصوص عدم توافر هذين الظرفين .
(القضية رقم ٦٥٨ سنة ق ٢٥ بالهيئة السابقة) .

٥١٢

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . تقارير الخبراء . حرية المحكمة
في تقديرها .

ب — حكم . بياناته . مواد العقاب . الإشارة
اليها في الحكم الابتدائي . إحالة الحكم الاستثنائي على
الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه . هذه الإحالة تشمل
مواد العقاب .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما

المبدأ القانوني

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، فإذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه غيابي وهو في حقيقته حضوري اعتباري طبقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن الطعن فيه بطريق المعارضة لا يكون مقبولاً .

(القضية رقم ٦٦٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٥

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

مشتبه فيهم . رفع الدعوى العمومية على مشتبه فيه تطبيقاً لنص المادة ٧ ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ثبوت سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوابيس للاشتباه واتهامه بذلك في جريمة . حجب المحكمة نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بها لدعوى والتي اسندتها النيابة الى المتهم بمقولة ان الجريمة المتخذة أساساً لها لا يفصل فيها بعد بالثبوت من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .

المبدأ القانوني

في حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، إذا ثبت للمحكمة أنه سبق الحكم عليه بالمراقبة لجريمة اشتباه ثم اتهم بعد ذلك في جريمة فإن قصارى ما يطلب من المحكمة هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذي وقع منه أخيراً يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه ،

تطمئن إليه ، وتقرير الخبير إن هو إلا دليل من هذه الأدلة فلا يثريب على المحكمة إذا هي اطرحت ماورد في تقرير الخبير ما دامت لم تطمئن إليه للاعتبارات السائغة التي أوردتها في حكمها ٢ — إذا كان الحكم الابتدائي قد أشار الى نصوص القانون التي عاقب المتهم بموجبها وكان الحكم الاستثنائي قد أحال على الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه فإن هذه الإحالة تشمل فيما تشمله مواد العقاب .

(القضية رقم ٦٦٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٣

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

حكم . بياناته . حكم استثنائي . تسببه . خلو الحكم من بياناته الجوهرية . بطلانه . تأييده استناداً لأسبابه . بطلان الحكم الاستثنائي .

المبدأ القانوني

إن بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ، والهيئة التي أصدرته ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها وأسماء المتهمين في الدعوى ورقمها ووصف التهمة المسندة إليهم ، هي من البيانات الجوهرية ، وخلو الحكم منها يجعله كأنه لا وجود له ، فإذا أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب هذا الحكم فإنه يكون باطلاً أيضاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له قانوناً .

(القضية رقم ٦٦١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٤

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

معارضة . حكم . وصفه بأنه غيبي أو حضوري . العبرة فيه هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . حكم حضوري اعتباري . وصفه خطأ بأنه غيبي . المعارضة فيه . غير مقبولة .

فاذا هي حجت نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بها الدعوى والتي اسندتها النيابة إلى المتهم بمقولة إن الجريمة المتخذة أساساً لها لما يفصل فيها بعد بالثبوت أو عدمه فأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم .

(القضية رقم ٦٦٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٦

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

استئناف . عقوبة . رفع الاستئناف من المتهم وحده . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية في هذه الحالة تشديد العقوبة المقررة بها ابتداءً .

المبدأ القانوني

لا يصبح في القانون تشديد العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده دون النيابة حتى لا يضار باستئنافه ، وذلك وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٦٧٣ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٥١٧

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

خيانة أمانة . تسليم زوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها إلى المحامي لرفع دعوى . تكييفه .

المبدأ القانوني

تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها

لتوصيلها إلى المحامي لرفع دعوى استرداد لمصالحها يعد توكيلاً منها له لاستعمالها في أمر معين لمنفعتهم فاختلاسها يعد خيانة أمانة .

(القضية رقم ٦٧٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٨

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

شيك . مائة الشيك في حكم المادة ٣٣٧ ع .

المبدأ القانوني

العبرة في تعريف الشيك أنه أداة وقاء قابلة للصرف هي بالتاريخ الذي يحمله فإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل من هذه الشيكات لا يحمل إلا تاريخاً واحداً فإن ذلك لا يغير من طبيعة الشيك كما هو معرف به في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ٦٧٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٩

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

أ - اجراءات . اثبات . اجراءات سماع الشهود المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ أ . ج والتي أحالت عليها المادة ٣٨١ أ ج . عدم مراعاتها أو الإشارة إلى اتباعها في محضر الجلسة . لا بطلان .

ب - حكم . اجراءات . محضر الجلسة . اثبات اجابة احدى الشاهدات به باعتبارها حاضرة في حين أنها لم تحضر وتليت أقوالها بالجلسة . هذا خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم .

ج - اثبات . حرية المحكمة في تقدير الأدلة .

د - اثبات . اعتراف . تقدير قيمته كدليل موضوعي .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ٢٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية والتي أحالت عليها المادة ٣٨١ من هذا القانون في باب الاجراءات أمام محاكم الجنايات وإن كانت قد نصت على أن « ينادى على الشهود بأسمائهم وبعد الاجابة منهم يحجزون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة » فإنها لم ترتب على مخالفة هذه الاجراءات أو عدم الاشارة إلى اتباعها في محضر الجلسة بطلاناً .

٢ — حصول خطأ في محضر الجلسة خاص بآثبات إجابة إحدى الشاهدات باعتبارها حاضرة في حين أنها لم تحضر وتليت أقوالها بالجلسة ، هو خطأ مادي لا أثر له في سلامة الحكم .

٣ — للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظمن إليه وتطرح ماعداه على أن يكون له أصل ثابت في التحقيقات .

٤ — تقدير قيمة الاعتراف كدليل إثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلا حرج عليها إن أخذت به ولو عدل عنه المتهم فيما بعد مادامت قد اطمأنت إلى صحته .
(القضية رقم ٦٨١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٠

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

اختفاء أدلة الجريمة . مواد مخدرة . الإعفاء من العقاب المقرر بالمادة ١٤٥ ع . شرط استفادة الزوجة منه . ألا يكون العمل في ذاته منظوياً على جريمة . ضبط زوجة مخدرة لمخدرة . وجوب عقابها ولو كان زوجها هو الذي سلمها إياه لاختفائه عند رؤيته رجال البوليس .

المبدأ القانوني

إذا ضبطت الزوجة مخدرة مادة مخدرة فإن القضاء بإدانتها يكون صحيحاً لتوافر أركان الجريمة في حقها ولا عبرة بعد ذلك بأن يكون الإحراز طارئاً أو غير طارئ ولا بالقول بأن الزوجة كانت لا تستطيع الخروج عن طاعة زوجها الذي يادر بتسليمها المخدر عند رؤيته رجال البوليس وكذلك لا تستفيد الزوجة من نص قانون العقوبات في المادة ١٤٥ على إعفائها من العقاب إن هي أخفت أدلة الجريمة التي ارتكبتها زوجها لأن هذا الاعفاء يقتضى أن يكون عمل الزوجة غير منظو على جريمة فرض القانون عقاباً على ارتكابها .

(القضية رقم ٦٨٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢١

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

نصب . حكم . تسوية . عدم استظهار الحكم للملا بين الطرق الاحتمالية التي استعملها المتهمان وبين تسليم المال . تصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم إذ دان المتهمين بجريمتي

٥٢٣

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

تهديد . الحصول على مال بطريق التهديد . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ الوسيلة التي استعملت في الحصول على المال . كونها في الأصل مشروعة . اساءة . استعمالها . يتحقق به القصد الجنائي .

المبدأ القانوني

القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات يتحقق متى أقدم الجاني على ارتكاب الفعل علماً بأنه يغتصب مالا لا حق له فيه قانوناً ومتوخياً في ذلك تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد الذي يكفي فيه أن يكون من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه . وإذن فإذا كان الواضح مما أورده الحكم أن المتهمين حصلوا على جميع ما كانت تتحلى به المجنى عليها من المصوغات عوضاً عن تلك التي قالوا بسرقتها من متجر أحدهم مقابل عدم التبليغ عن السرقة ، وذلك بدافع الطمع والشره في الحصول على مال لا حق لهم فيه قانوناً وأنهم أساءوا استعمال الوسيلة في التبليغ عن الحادث للحصول على ذلك المال ، فإن هذا الذي أورده الحكم يتحقق به القصد الجنائي .

(القضية رقم ٥٧٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

النصب والشروع فيه لم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمها وبين تسليم المال لهما وكان إيراد هذا البيان الجوهرى واجباً حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٥٥٣ سنة ٢٥ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومعطي كامل ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٥٢٢

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

حكم . تسيبه . ضرب نشأت عنه عاهة . دفع المتهم بوقوع اعتداء عليه . عدم تحدث الحكم عن إصابة المتهم وبيان علاقتها بالاعتداء الذي وقع منه على المجنى عليه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم رغم ما أثبتته نقلاً عن المتهم ورغم ما قاله الدفاع عنه من أنه ضرب ، لم يتحدث عن إصابة المتهم التي وصفها الكشف الطبي ، ولم يبين علاقة هذه الإصابة بالاعتداء الذي وقع على المجنى عليه منه والذي دانت به المحكمة ، فإن الحكم يكون قد قصر عن تصوير حقيقة الحالة التي كان عليها المتهم والمجنى عليه وقت وقوع الحادث الأمر الذي لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ويستوجب نقض الحكم .

(القضية رقم ٥٧٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

المبدأ القانوني

مناطق ما يشترطه القانون من تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى أن يكون مكان التفتيش من المواضيع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست ، وصدر المرأة هو لاشك من تلك المواضيع . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بمقولة إن التقاط العلبة المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر تفتيشا لمس مواطن العفة فيها وقضى بإدانتها اعتمادا على الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه .

(القضية رقم ٦٠٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٦

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . شاهد . سماع شهادة المحكوم عليه بعقوبة جنائية على سبيل الاستدلال . جائز . الأخذ بأقواله متى اطمانت اليها المحكمة . جائز .
ب — إثبات . شاهد . لا يفتقر في شهادته أن تكون واردة على الحقيقة بأكملها وعلى كل تفصيلها .

المبادئ القانونية

١ — مادام الشارع أجاز في المادة ٢٥ (ثالثا) من قانون العقوبات سماع شهادة من يحكم عليه بعقوبة جنائية على سبيل الاستدلال وما دامت المحكمة قد اطمانت إلى أقواله فإن

٥٢٤

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — قضي . طعن لامصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في قتل عمد مع سبق لإصرار .
ب — إثبات . شهود نفي . طلب التهم سماعهم بجلية المحاكمة أمام محكمة الجنايات . عدم اتباعه الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ . عدم إجابته إلى طلبه . لا تبرير على المحكمة .

المبادئ القانونية

١ — لا جدوى مما يثيره المتهمان في صدد عدم توافر سبق الإصرار مادامت العقوبة التي أنزلها بهما الحكم تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل عمدا من غير سبق إصرار .

٢ — قانون الإجراءات الجنائية قد رسم في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات فإذا لم يتبع المتهم هذا الطريق فلا تريب على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلب سماع شهود النفي الذين طلب سماعهم بجلية المحاكمة ولم تستجب إليه .
(القضية رقم ٥٨٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٥٢٥

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

تفتيش . تفتيش الأنثى . متى يجب أن يتم بمعرفة أنثى ؟ (م ١٦٦ ج) .

لها أن تأخذ بها، وهي في ذلك لا تخرج عما خوله لها القانون من حق في تحرى الحقيقة من كل عنصر تراه مؤدياً إليها .

٢ — لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة بأكملها وعلى كل تفاصيلها .

(القضية رقم ٦٠٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٥٢٧

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — أسباب الإباحة وموانع العقاب .
دفاع شرعى . الفعل المنخوف منه الذى يسوغ الدفاع الشرعى . ماهيته . تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . المناط فيه . مثال .

ب — أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . نقض . أسباب موضوعية . سلطة محكمة النقض . تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء فى حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . الوقائع الثابتة بالحكم تفيد قيام حالة الدفاع الشرعى . استخلاص محكمة الموضوع ما يخالف هذه الحقيقة . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص .

المبادئ القانونية

١ — من المقرر أنه لا يلزم فى الفعل المنخوف منه الذى يسوغ الدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنياً على أسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه

معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملابسات . وإذن فإذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن الطاعن بوغت أثناء وجوده فى زراعته عند منتصف الليل بحركة فى شجيرات القطن ففطن إلى أن هناك سرقة ولأن الظلام كان حالكا تستحيل معه الرؤية فقد أطلق من بندقيته عيارا ناريا نحو مصدر الصوت أصاب المجنى عليه وأرداه قتيلا وتبين من وجود مقدار من القطن معه أنه كان يسرقه فالواضح من هذه الظروف أنه لم يكن فى مقدور الطاعن أن يتبين ما إذا كان السارق واحداً أو أكثر مع احتمال أن يكون بعضهم أو أحدهم يحمل سلاحاً أو آلة يتخوف أن يحدث له من استعمالها موت أو جراح بالغة والتخوف فى هذه الحالة يكون مبنياً على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التى استخدمها مما يتعين معه اعتباره فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله .

٢ — تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت تدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو تتعداه هو من شأن محكمة الموضوع . إلا أنها متى أثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ومع ذلك استخلصت ما يخالف هذه

البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده
المحكمة .

٣ — لاجدوى مما يشير به المتهم في شأن
خطأ المحكمة في التدليل على توافر ركنى سبق
الاصرار والترصد مادامت العقوبة المقررة للجريمة
تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة
الشروع في القتل بغير سبق إصرار ولا ترصد .

٤ — العبرة في قيام الترصد هي بترصد
الجاني وترقبه للمجنى عليه مدة من الزمن
طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه
ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه بالقتل ،
ولا يؤثر في ذلك أن يكون الترصد في مكان
خاص بالجاني نفسه .

٥ — إذا رفعت الدعوى على المتهمين
باعتبارهما شريكين بطريق الاتفاق والمساعدة
في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد
فاعتبرتهما المحكمة فاعلين في الجريمة المذكورة
وتبين من الحكم أن الواقعة المادية التي اتخذتها
المحكمة أساساً للوصف الجديد الذي آخذت
به المتهمين هي ذات الواقعة المبينة بأمر
الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون
أن يتضمن التغيير واقعة جديدة ودون أن
تضيف المحكمة إليها شيئاً ، فإن المحكمة لا تكون
قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع ولا تكون
ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

٦ — لاجدوى من النعمي بأن المحكمة
جعلت من واقعة قتل مجني عليه ظرفاً مشدداً
لقتل آخر مع أن كل واقعة منهما مستقلة عن

الحقيقة فعندئذ يكون لمحكمة النقض أن
تصحح هذا الاستخلاص بما يقضي به المنطق
والقانون .

(القضية رقم ٦١٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة الثانية) .

٥٢٨

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — قضي . أسباب جديدة . حالة الدفاع الشرعي .
هدم الدفع بقيامها أمام محكمة الموضوع . رافة الدعوى كما
أوردتها المحكمة لا تفيد قيامها . التمسك بقيامها لأول مرة
أمام محكمة النقض . غير جائز .

ب — حكم . تسيبه بوجه عام . التناقض المريب .
ماهيته .

ج — قضي . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من
إثارته . مثال في قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد .

د — ترصد . ما الذي يمتد به في قيامه ؟
ه — وصف التهمة . دفاع . اعتبار المتهم فاعلاً
في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد بعد
أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه شريكاً . الواقعة
المادية التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد هي
بينها التي كانت مبينة بأمر الإحالة ومطروحة بالجلسة .
عدم لفت نظر الدفاع إلى التعديل . لا يعتبر إخلالاً بحق
الدفاع .

و — قضي . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من
إثارته . مثال في جناية قتل عمد .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المتهمون لم يدفعوا أمام
محكمة الموضوع بأنهم كانوا في حالة دفاع
شرعي وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها
الحكم لا تدل بذاتها على قيام هذه الحالة ، فإن
التمسك بقيامها لا يكون جائزاً لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٢ — التناقض الذي يعيب الحكم هو
ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبتته

الأخرى وكان يتعين عليها تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات — لا جدوى من هذا النعي ما دامت العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لإحدى الجريمتين .

(القضية رقم ٦٩٣ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٥٢٩

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥

إخفاء أشياء مسروقة - حكم - تسييبه - ركن العلم بالسرقة - مثال لاستخلاصه مما يؤدي إليه .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد تحدث عن ركن العلم بالسرقة لدى المتهمين فقال "وحيث إن المتهمين لم يقدموا ما يدل على من باعهما الدراجة وعلمهما بالسرقة ثابت من قيامهما بالشراء من شخص لا يتجر في مثل هذه الأشياء ولم يحصل منه على (ورقة مبايعة) فإن الدليل الذي استخلصته المحكمة على علم المتهمين بالسرقة يؤدي إلى مارتبته عليه .

(القضية رقم ٥٣٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٠

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥

نقض . التقرير بالظن . هو حق شخصي للمحكوم عليه بالتوكيل فيه . شرطه .

المبدأ القانوني

الظن بطريق النقض حق شخصي للمحكوم عليه يستعمله أو لا يستعمله بحسب

ما يترأى له من مصلحة في أي الحالتين وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالظن في قلم السكتاب إما منه شخصيا ، أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا ، ولا يجوز في ذلك أن يكون التوكيل صادرا بالمرافعة عن الموكل .

(القضية رقم ٦٩٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣١

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥

أ - اختلاس أشياء محبوزة - حجز - وجوب احترامه ما لم يقض بطلانه .
ب - إثبات - حرية المحكمة في تكوين عقيدتها .
اختلاس أشياء محبوزة - تحرير محضر بالاختلاس - غير لازم . إثبات الجريمة بكل الطرق - جائز .

المبادئ القانونية

١ - الحجز قضائيا كان أو إداريا واجب الاحترام حتى يقضى من جهة القضاء بطلانه ، فإذا وقع التبديد على مال محبوز حجزاً باطلا قبل أن يقضى بطلانه حتى العقاب .

٢ - القانون لا يوجب على الصراف أو مندوب البيع أن يحضر محضرا خاصا بوقوع جريمة التبديد التي لا تخضع لقواعد خاصة في الإثبات وإنما يجوز إثباتها بكافة الطرق .
(القضية رقم ٦٩٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

من المجنى عليه ، ولمن قدم الشكوى ان يتنازل عنها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل طبقا للمادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٤ .

(القضية رقم ٧٠٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٤

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥

نقض . سلطة محكمة النقض . ارتباط . ذكر الحكم ما يفيد قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين التهمتين السندتين الى المنهم . مما قبلته بعقوبة مستقلة عن كل منهما . خطأ . وجوب تصحيح الحكم بمعرفة محكمة النقض وتوقيع عقوبة واحدة عن التهمتين .

المبدأ القانونى

إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن الجريمتين السندتين إلى المتهم مرتبطين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ووقعتا لغرض واحد مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ومع ذلك قضى الحكم بعقوبة عن كل منهما فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين تصحيحه بمعرفة محكمة النقض .

(القضية رقم ٧١٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٣

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥

سلاح . الاعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . مراد الشارع منه .

المبدأ القانونى

مراد الشارع من نص المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ هو رفع العقاب من غير قيد ولا شرط ممن يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على صورة تخالف القانون في فترة الإعفاء ، وذلك لتهيئة الفرصة لهم إما بتقديمها لجهة البوليس وإما بالاختار عما لديهم منها لاستصدار ترخيص بها ، فيبقى العقاب ممتنعا ما بقيت فترة الإعفاء وينبنى على ذلك عدم جواز معاقبة من يوجد حائزا أو محرزا سلاحا أو ذخيرة بغير ترخيص خلال هذه الفترة ولو كان مخفيا لها .

(القضية رقم ٧٠٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٣

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥

سب . دعوى جنائية . رفع الدعوى الجنائية بجريمة السب . لا يجوز إلا بناء على شكوى المجنى عليه . التنازل عن الشكوى . الى متى يجوز وما هو الأثر الذى يترتب عليه ؟

المبدأ القانونى

جرائم السب من الجرائم التى لا تجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى

٥٣٥

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥

- ١ — اثبات . خبراء . تقدير رأيهم . الفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .
- ب — حكم . بياناته . من المتهم وبلدته وصناعته . عدم ذكرها في الحكم . عدم ادعاء المتهم أنه كان في سن تؤثر في مسؤوليته . لا بطلان .
- ج — اجراءات . محضر الجلسة . عدم توقيع الكاتب عليه سهوا . لا يؤثر .
- د — حكم . بياناته . تاريخ اصدار الحكم . الخطأ المادى الذى يقع فيه . غير مؤثر .

المبادئ القانونية

- ١ — الأمر في تقدير رأى الخبراء ، والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع ، وهو في هذا غير ملزم بتعيين خبير آخر ما دام قد استند في أخذه برأى الخبير الذى اعتمده إلى ما لا يجافى المنطق والقانون .
- ٢ — إغفال النص على سن المتهم وبلدته وصناعته بمحضر الجلسة والحكم مما لا يعيبه أو يبطله مادام المتهم لا يدعى أنه كان في سن تؤثر في مسؤوليته أو عقابه .

٣ — عدم توقيع الكاتب على محضر الجلسة سهوا غير مؤثر .

٤ — الخطأ المادى الواضح الذى يرد على تاريخ الحكم لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ، ومن ثم فلا عبرة به .

(القضية رقم ٧١٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٦

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥

خيانة الأمانة . اخلاس أشياء محجوزة . حجز ادارى . عدم تعيين حارس الاشياء المحجوزة اداريا . بطلان محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ ع . المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات . مجال الأخذ بحكمهما .

المبدأ القانونى

مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائى الذى يوقع بالشروط التى نص عليها هذا القانون ، وبهذا الحجز القضائى يصبح الشئ بمجرد أمر القاضى بحجزه محتسبا على ذمة السلطة القضائية خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى الحجز الادارى الذى نظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطا نص عليها فأوجب دائما لانعقاد الحجز الادارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل لعهده بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح أمينا مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الأشياء المحجوزة إداريا تسليما فعليا أو حكيا بعدم قبوله الحراسة فإن الحجز الادارى لا ينعقد ويكون العيب الذى يلحق محضره في هذه الصورة هو عيب جوهرى يبطله ، مما لا محل معه لتطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ٦٩٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٧

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — تزوير . القصد الجنائى . متى يتحقق ؟
ب — تزوير . حكم . تبييه . ذكر الحكم فى الوقائع ما يدل على قيام القصد الجنائى . نحدد عنه على استقلال . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ — القصد الجنائى من جريمة التزوير يتحقق بتعهد تغيير الحقيقة فى محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعماله فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه .

٢ — إذا كان الحكم قد أورد فى الوقائع ما يدل على قيام القصد الجنائى فى جريمة التزوير فإن التحدث عنه استقلالاً يكون غير لازم .
(القضية رقم ٧٢٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٨

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥

هتك عرض بالقوة . ركن القوة . يتحقق باتيان الفعل أثناء النوم .

المبدأ القانونى

يكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك عرض أنى بالقوة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليها أو بغير رضاها ، وكلاهما يتحقق باتيان الفعل أثناء النوم .

(القضية رقم ٧٢٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٩

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥

غرفة الاتهام . تقريرها بأحالة الجنائية الى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع أنه سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص . خطأ فى تطبيق القانون (١٨٠ ج) .

المبدأ القانونى

إذا قررت غرفة الاتهام بأحالة الدعوى الى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائياً من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأنها جنائية ومع تقريرها هى بأن الواقعة جنائية فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، اذ كان واجبا عليها طبقاً للمادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، احالة الدعوى الى محكمة الجنائيات .

(القضية رقم ٧٣٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٠

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥

اجراءات . شفوية المرافعة . تلاوة أقوال الشهود التى أبديت فى التحقيق . متى تجوز ؟

المبدأ القانونى

تلاوة أقوال الشهود التى أبديت فى التحقيق هى من الاجازات التى خولها الشارع للمحكمة ، الا أن استعمال المحكمة لحقها هذا مشروط بتعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب كما هو صريح نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٧٣٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٥٤١

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥

إجراءات . شفوية المرافعة . دفاع . الأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى إثباتا وتقيا . رفض المحكمة طلب الدفاع الخاص بسماع شهود تقى وحكمها مقدما على شهادتهم بأنها غير متبجة في الدعوى لإخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى إثباتا وتقيا وأن يحقها في الامتناع عن سماع شهود لا يكون إلا حيث تكون الواقعة قد وضحت لديها وضوحا كافيا من التحقيق الذي أجرته ، وإذن فإذا رفضت المحكمة سماع شهود التقى الذين طلب الدفاع سماعهم وحكمت مقدما على شهادتهم بأنها « لا تقدم ولا تؤخر في أدلة القضية التي استخلصتها المحكمة من التحقيق وبالجلسة ولا تطمئن المحكمة إطلاقا إلى ما يشهد به هؤلاء الشهود سواء لصالح المتهم أو ضده » — فإن ذلك منها ينطوى على إخلال بحقوق الدفاع .

(القضية رقم ٧٣٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٢

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥

حكم . تسببه . الحكم بالإدانة . يجب أن يذكر مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ومؤداه .

المبدأ القانوني

من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين

مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . وإذن فإذا كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهمين قد اعتمد فيما اعتمد عليه في إداتهما على التقارير الطبية الشرعية الموقعة على المجنى عليهما دون أن يذكر شيئا مما جاء فيها ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(التقضيه رقم ٧٤١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٣

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥

دفاع . حكم . تسببه . دفع المتهم بأنه لم يكن معتديا وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه . هذا دفاع جوهري . ادانة المتهم دون التحدث عن الدفع المذكور . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك في مرافعته بأنه لم يكن معتديا وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه فإن هذا الدفع يعتبر جوهريا من شأنه لو صح أن يهدم التهمة أو يؤثر في مسئولية المتهم ، فإذا قضى الحكم عليه بالعقوبة وأغفل التحدث عن الدفع المذكور فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(قضية رقم ٧٤٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٤

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥

- ١ — تحقيق . تزوير . عدم تحريز الورقة المزورة .
لا بطلان .
ب — تزوير . تزوير في أوراق مرفية . الضرر .
يكفي أن يكون محتملا .
ج — نقض . أسباب موضوعية . تزوير . ركن
الضرر . تقدير توافره . موضوعي .
د — تزوير . حكم . تسببه . ركن الضرر . التحدث
عنه صراحة . غير لازم .

المبادئ القانونية

- ٢ — إغفال تحريز الورقة المطعون فيها
بالتزوير لا يرتب بطلانا .
٢ — لا يشترط في جريمة التزوير في

المحرر العرفي وقوع الضرر بالفعل بل يكفي
أن يكون محتملا .

٣ — تقدير توافر ركن الضرر في جريمة
التزوير في المحرر العرفي متروك لمحكمة
الموضوع وحدها حسبما تراه من ظروف كل
دعوى ولا شأن لمحكمة النقض به .

٤ — لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في
جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن
الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من
مجموع عبارات الحكم .

(القضية رقم ٥٣٥ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين
المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واحد العروسي ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

يستطيع التحدث عن هذا القدر إذا ما أراد
الشركاء قسمة العقارات المشتركة .

المحكمة

« ... حيث إن هذا الطعن بني على سبب واحد ينعي فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تفسير قواعد القانون وتطبيقها — ذلك أن محكمة الموضوع أخطأت في اعتبار أن الوارث لا يملك التصرف في حصته الشائعة في ناحية من نواحي أعيان التركة دون غيرها واعتبار أن مثل هذا التصرف يجعله مفزاً إذ أن حق الوارث في التصرف لا يستلزم أن يقع تصرفه في حصته في جميع أعيان التركة بل له حق التصرف في أية ناحية من نواحي أعيان التركة دون باقيها وعلى الأخص إذا انعقد التصرف على مقدار حصته الشائعة في هذه الجهة ويعتبر التصرف شائعاً في الجهة التي حصل التصرف فيها ويحل المتصرف إليه في هذا المقدار الذي حصل التصرف إليه فيه محل الوارث المتصرف بمجرد تسجيل عقد تصرفه وأنه من الخطأ كذلك القول بأن تصرف الوارث المحدد المقرز يصبح لاغياً إذا حصلت القسمة — في غير مواجهة المتصرف إليه بعقد مسجل — وكان من نتيجتها عدم وقوع القدر المتصرف فيه في نصيب الشريك المتصرف بدعوى أن نصيب

٥٤٥

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

قسمة . قوة الأمر المقضى . بيع . شريك على الشيوع في عدة عقارات . بيع حصة شائعة في بعض هذه العقارات . تجاهل الشركاء لهذا المشتري وقسمتهم العقارات قضاء أو اتفاقاً . ثبوت تسجيل عقد البيع قبل تسجيل عقد القسمة . عدم جواز الاحتجاج عليه بهذه القسمة .

المبدأ القانوني

للشريك على الشيوع في عدة عقارات أن يبيع حصة شائعة في بعض العقارات . وإذا سجل المشتري عقده انتقلت إليه حصة البائع في هذا البعض من العقارات شائعاً ويصبح المشتري دون الشريك البائع هو صاحب الشأن في القسمة التي تجري بخصوص هذه الأعيان اتفاقاً أو قضاء فإذا تجاهله شركاؤه وأجروا قسمة هذه الأعيان مع الشريك الذي باع نصيبه بعقد مسجل فلا يجوز الاحتجاج بهذه القسمة على المشتري الذي سجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة . ولا يغير من ذلك أن يكون الشريك البائع قد باع أكثر من نصيبه في بعض العقارات المشتركة ذلك لأن البيع يعتبر صحيحاً نافذاً في القدر الذي يملكه البائع — والمشتري دون البائع — هو الذي

القسمة مقررة للحقوق ذلك لأن بيع الوارث لجزء مفرز محدد جائز على أن توقف نتيجة هذا التصرف على نتيجة القسمة ولكن متى كان الثابت أن المتصرف إليه قد سجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة فإنه لا يجوز قانوناً وقد حفظ المشتري حقه بالموافقة للقانون أن يحتاج بأي إجراء يحصل ضد الوارث البائع وفي غير مواجهته هو لأنه من تاريخ عقد التصرف يصبح المتصرف إليه صاحب الحق في التحدث عما آل إليه وتنقطع صلة الوارث قانوناً بالنسبة لما تصرف فيه وكون القسمة جدية أو غير جدية وكونها نفذت بوضع اليد أو لم تنفذ كل هذا غير مجد إذ قد أصبحت الأولوية للأسبقية في التسجيل طبقاً لقانون التسجيل وطالما أن محكمة الموضوع قد استظهرت أن الطاعن وسلفه قد سجلا عقدي شرائهما قبل وجود القسمة وقبل تسجيل حكمها فقولها بأن تسجيل حكم القسمة يعدم أثر التصرف قول مخالف للقانون لأن البائع لاصفة له في تمثيل المشتري منه بعد تسجيل عقد البيع وعدم إجراء القسمة في مواجهة الطاعن يجعل هذا الإجراء عديم الأثر قانوناً ولا يحتاج به الطاعن الذي سجل عقده قبل ذلك بسنوات .

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن للشريك على الشيوع في عدة عقارات أن يبيع حصته شائعة في بعض العقارات وإذا سجل المشتري عقده انتقلت إليه حصة البائع في هذا البعض من العقارات شائعة ويصبح المشتري دون الشريك البائع هو صاحب الشأن في القسمة التي تجري بخصوص هذه الأعيان

اتفاقاً أو قضاءً فإذا تجاهله شركاؤه وأجروا قسمة هذه الأعيان مع الشريك الذي باع نصيبه بعقد مسجل فلا يجوز الاحتجاج بهذه القسمة على المشتري الذي سجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة ولا بغض من هذا أن يكون الشريك البائع قد باع أكثر من نصيبه في بعض العقارات المشتركة ذلك لأن البيع يعتبر صحيحاً نافذاً في القدر الذي يملكه البائع — والمشتري دون البائع هو الذي يستطيع التحدث عن هذا القدر إذا ما أراد الشركاء قسمة العقارات المشتركة ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن « البيع محل النزاع قد وقع على أرض في ناحية خاصة دون أخرى فيعتبر مفرزاً بالقياس إلى مجموع التركة — ويكون هذا الجزء مملوكاً في نفس الوقت للمطعون عليهم عدا الأخير ومن ثم يكون التصرف الذي حصل للطاعن قد وقع على جزء معين مفرز وفي ناحية معينة من نواحي أعيان التركة دون باقيها فليس له ولا لسلفه المطعون عليه الأخير أن يطلب ملكية المبيع إلا بعد القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائع لها وإلا انعدم أثر البيع » إذ قرر الحكم ذلك يكون قد أخطأ تطبيق القانون ولا يقيم الحكم تقريره « إن القسمة جدية من وقت حصولها وقد اقترنت بحصولها بوضع يد كل متقاسم على ما اختص به بموجبها وقد تأيد ذلك بالحكم بمنع تعرض المطعون عليه الأخير في أرض النزاع في الدعوى رقم ٤٤٠ سنة ١٩٣٩ مدني العياط وكذا الشأن بالنسبة للطاعن في الدعوى رقم ٥٢٧ سنة ١٩٤٣ مدني العياط » ذلك

هذه الأغراض كان هذا التجاوز اعتداء لا يحميه القانون ، وتقدير ذلك هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

٢ — يشترط لنفي المسؤولية اعتمادا على حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء المراد دفعه حالا أو وشيك الحلول . وإذن فبني كان الحكم إذ قرر مسؤولية الحكومة ونفي قيام حالة الدفاع الشرعي قد أثبت أن البوليس ارتكب خطأ ظاهراً في محاصرة المتظاهرين فوق أحد الكباري وكان من المستحيل عليهم الاقلاات من القوتين المتقابلتين ، ولم تكن هذه الوسيلة هي الكفيلة بالغرض الذي يجب أن يقصده البوليس من تفريقهم وأنه إذا كان قد حصل اعتداء على بعض رجاله فقد كان مقابل تهجمه على المتجمهرين القارين أمام البوليس وأن البوليس هو الذي كان البادئ بالاعتداء دون أن يكون لذلك مبرر فان في هذا الذي قرره الحكم ما يكفي لحل قضائه في هذه الخصوص .

المركز

» ... من حيث إن الطعن بني على سببين :
يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من ستة وجوه ، الوجه الأول — أن الحكم أقام قضاءه على أن الخطأ وقع من رجال البوليس لأنهم هم الذين بدأوا الطلبة بالعدوان وعلى أن المتظاهرين لم يكونوا مسلحين

لأنه فضلا عن أن الحكم لم يفصح عن اعتداده بوضع اليد كسبب مستقل لتعليك المطعون عليهم فانه لم يعرض لبحث توافر شروط هذا السبب المستقل ولا يعدو أن يكون ما أورده في هذا الخصوص مجرد تقرير لحصول القسمة واقتناع من المحكمة بمجديتها وهذا وحده غير كاف للاحتجاج بعقد القسمة على الطاعن لما سبق بيانه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون ويعين لذلك نقضه .
(القضية رقم ١٥٤ سنة ٢٢ ق) .

٥٤٦

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — مسؤولية . حق رجال البوليس في تفريق المتظاهرين . حدود هذا الحق . تجاوزهم هذه الحدود . ثبوت مسؤوليتهم . مثال . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ .
ب — مسؤولية . تمسك رجال البوليس باعدام مسؤوليتهم اعتمادا على حالة الدفاع الشرعي . شروط توافر هذه الحالة . ثبوت عدم توافر هذه الشروط . قيام مسؤولية البوليس من واقعة اعتدائه على المتظاهرين .
المباديء القانونية

١ — إنه وإن كان لرجال البوليس في سبيل تنفيذ ما نص عليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية أن يتخذوا من الوسائل ما يؤدي إلى تفريق المجتمعين ، ولا مسؤولية عليهم إذا هم في سبيل القيام بهذا الوجوب أصابوا أحدا منهم إلا أنهم إذا جاوزوا في تصرفاتهم الحد اللازم لتحقيق

بعضى أو غيرها من أدوات الاعتداء فى حين أن قيام رجال البوليس بتفريق التجمهر حق مقرر لهم قانونا ، بل هو واجب يلزمهم به القانون ، لأن التظاهر والتجمهر جريمة يعاقب مرتكبها بمقتضى القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ والمادتين ٤ و ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ ولم يعلق القانون حق البوليس فى التفريق ولو بالقوة على وقوع اعتداء من المتجمهرين أو على حاملين لأدوات الاعتداء خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، لأن حق البوليس فى التفريق مقرر متى رأى أن من شأنه أن يترتب عليه الإخلال بالأمن أو النظام أو تعطيل حرية المرور . ويتحصل الوجه الثانى فى أن الحكم المطعون فيه أورد فى أسبابه أن مدير الجيزة قرر فى التحقيق أنه علم من رجال الأمن وبوليس مصر أن الطلبة سيحدثون حدثا ، وأنه كان على المدير أن يواجه الموقف فقد كان تحت أمرته عدد كبير من الضباط والجنود ، ولكنه قصر احتياظه على تكليف الضباط بالمراقبة العامة وتسجيل أسماء الخطباء وإخباره بما يجد ، ثم تهاون فى ترك الطلبة يخرجون من الجامعة ويصلون إلى ميدان الجيزة ثم كوبرى عباس فترك عناصر أخرى من غير الطلبة تنضم إليهم ، وقد يكون من بينهم بعض أعوان الشر والفتنة ، فلما وصل الطلبة إلى كوبرى عباس أمر بخروج القوات لملاقاتهم فى الميدان ، وأنه لا يفهم كيف يأبى تفريق الطلبة فى ميدان الجيزة فى حين أنه فى الوقت نفسه يعمل على منعهم من المرور فوق الكوبرى ، ورأى الحكم فى هذا التصرف فعلا خاطئا يوجب المسئولية وهو مع

تسليمه بحق البوليس فى تفريق التجمهر يرى أن عدم قيام المدير بالتعرض للمتظاهرين حتى وصلوا إلى ميدان الجيزة و كوبرى عباس فعل خاطيء يؤدى إلى المسئولية ، مع أنه إذا روجعت أقوال المدير — كما ذكرت فى الحكم — يبين منها أنه ظن أن الاجتماع سيقصر على إلقاء الخطب فلم يعتمد على التعرض لهم واكتفى بمراقبتهم ، فلما خرج الطلبة من الجامعة إلى ميدان الجيزة لم يعد إلى الاصطدام بهم لخطورة هذا التصرف فى هذا الميدان المتسع الذى توجد به محلات تجارية كثيرة قد تتعرض للاتلاف ، فلما وصل الطلبة إلى كوبرى عباس عمل على إغلاقه حتى لا يجتازه الطلبة إلى القاهرة ، فعمدوا إلى إعادته للسرور بتهديد عماله وساروا عليه حتى اصطدموا ببوليس القاهرة الذى كان مرابطا فى نهاية الكوبرى . ويبين من هذه الأقوال التى أوردتها الحكم أن تصرف مدير الجيزة إنما كان تصرفا حكما لا يرد عليه وصف الخطأ أو التهاون ، وأن الطلبة لو أنهم أذعنوا للأمر الصادر إليهم بالتفرق عند وصولهم كوبرى عباس لانهى تجمهرهم دون أى ضرر ، وتصرف المدير فى هذا الخصوص أملتة الحكمة وقصد به عدم الاصطدام بالطلبة حرصا على الأملالك العامة وعلى النظام ، فلا يمكن أن يعد بأنه فعل خاطيء يؤدى إلى المسئولية خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه . ويتحصل الوجه الثالث فى أن الحكم إذ أقام قضاءه على أن الطلبة كانوا يسرون فى مظاهرة سلمية ، ولا يحملون عصيا أو أدوات للاعتداء ، وأن قيام رجال البوليس بتفريقهم بالقوة كان عملا

خاطئا لأنهم هم الذين بدأوا بالاعتداء ، وأن مدير الجيزة جعل رجاله صفوفًا مترابطة لمنع الطلبة من الفرار ، إذ بهذه الوسيلة يجمع الطلبة في حالة نفسية ثائرة ، وأن القليل من الحكمة والتقدير كانت تكفي لعلاج الحالة من غير اعتداء . إذ قرر الحكم ذلك خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، كما انطوى على تناقض في الأسباب ، لأن التجمهر جريمة معاقب عليها قانونا سواء وقع الاعتداء أم لم يقع ، ويمكن أن يرى رجال البوليس أن التجمهر من شأنه أن يؤدي إلى اضطراب الأمن والنظام فيقوم بحققهم في طريقه بالقوة . والقانون قد ألقى على رجال البوليس هذا الواجب بصريح نصوصه ، وباعتبارهم مسئولين عن حماية الأرواح والممتلكات ، ولهم أن يستعملوا القوة في هذا السبيل إلى حد إطلاق الرصاص على المتظاهرين دون مسئولية عما ينتج من ذلك من أضرار ، فإذا كان الثابت من الحكم أن المتظاهرين كانوا يعدون بالآلاف ، وأنهم نصحوا بالتفرق فلم يذعنوا ، وأنهم في طريقهم إلى كوبري عباس أتلفوا لافتتين معدتين للإرشاد إلى الطرق وهي واقعة تدل بذاتها على نية الاتلاف والاعتداء . وأن المتظاهرين عمدوا إلى فتح كوبري عباس بالقوة وانطلقوا في طريقهم إلى القاهرة حيث ترابطت قوة البوليس لمنعهم من دخولها . فإذا ما قام لدى رجال البوليس الاعتقاد بأن هذا التجمهر من شأنه أن يترتب عليه الإخلال بالنظام فقاموا بتفريق المتظاهرين بالقوة بعد أن رفضوا الأذعان للأمر بالتفرق فان عملهم هذا لا يمكن أن يعد

خطأ . أما تناقض الحكم فواضح من أنه يرى في موضع أن في مطاولة مدير الجيزة للمتظاهرين خطأ وتهاونا فإذا به في موطن آخر يرى أن تفريق المتظاهرين بالقوة ليست هي الوسيلة الكفيلة بتفريق المتجمهرين ، ويحصل الوجه الرابع في أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن النيابة العامة قيدت تهمة استعمال القوة ضد رجال البوليس ثم حفظتها لعدم معرفة الفاعل ، ورأى أن هذا التصرف يثبت الخطأ على رجال البوليس ويوجب مسئوليتهم ، وفي ذلك مخالفة للقانون ، لأن قيد التهمة بمعرفة النيابة لا يقوم دليلا على الادانة ، وليس لقرارها قوة الأحكام ولا حجية لها في إثبات الخطأ . ويتحصل الوجه الخامس في أن وزارة الداخلية دفعت أمام محكمة الموضوع بأن رجال البوليس حين قاموا بما ألزمهم به القانون كانوا في حالة دفاع شرعي على اعتبار أنهم مسئولون عن حماية الأرواح والممتلكات وتنفيذ القانون وإقرار الأمن والنظام ، وواضح من أسباب الحكم أنه علق قيام حالة الدفاع الشرعي على وقوع الاعتداء من المتظاهرين على رجال البوليس وفي ذلك مخالفة للقانون ، ولما كانت حالة الدفاع الشرعي هي ركن من الأركان القانونية للاعفاء من المسئولية فإن البحث في توافر هذا الركن أو عدم قيامه أو تجاوزه يخضع لرقابة محكمة النقض . ولما كان الثابت من الحكم أن عددا كبيرا من سيارات الركاب العامة ومن عربات الترام قد أحرقت وانلفت وأن عددا كبيرا من رجال البوليس قد

اصيب من إلقاء قطع الطوب والحجارة فان حالة الدفاع الشرعي تكون متوافرة . ويتحصل الوجه السادس في ان الحكم المطعون فيه اقام قضائه بالتعويض على وقوع الخطأ من رجال البوليس وتضمنت أسبابه نفي الخطأ من المتظاهرين على أساس أن مظاهرتهم كانت سلمية ، وفي هذا مخالفة للقانون لأن التجمهر جريمة يوجب القانون فضه بالقوة . فكان لزاما على الحكم في قضائه بالتعويض أن يدخل في حسابه وقوع خطأ من المتظاهرين ومخالفة للقانون ، وهذه المخالفات تجب أى خطأ ينسب إلى رجال البوليس . وقد وجه إلى المطعون عليه الثاني تهمة الاشتراك في تجمهر فهو عرض نفسه للإصابة ، كما أن النيابة وجهت إليه تهمة الامتناع عن تلقي الدروس والاشتراك في مظاهرة كان الغرض منها سياسيا رغم تحذير البوليس .

« ومن حيث إن هذا السبب في جميع وجوهه مردود أولا بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه بعد أن استعرض وقائع الدعوى وظروفها والاجراءات التي اتخذها رجال البوليس ، قرر أن تجمع الطلبة وسيرهم في مظاهرة في الطرق العمومية بغير إخطار ولا تصريح من السلطات المختصة فيه خروج على القانون ، وأن من حق رجال البوليس بل من واجبهم أن يحولوا بين أى شخص وبين ارتكابه أية مخالفة للقانون ، وأن يعملوا على فض التجمعات والمظاهرات إلا أن الوسائل التي يتخذها رجال البوليس في تنفيذ

القانون وطريقة معالجته للامور تخضع للبحث والتقدير ، إذ أن حقه ينتهي بالقدر الذي يكفي لتحقيق أغراضه فإذا جاوزه متعتا أو متعسفا كان مخطأ خطأ مستوجبا المسؤولية ، وبعد أن سرد الحكم الوقائع من وقت تجمع الطلبة ، ثم خروجهم متظاهرين في الشوارع حتى وقوع الاعتداء وذلك من واقع الأوراق وتحقيقات الجناية رقم ٢٩٨٢ سنة ١٩٤٦ بنذر الجزية ، خلص إلى أن تصوير الحادث بأن الطلبة قذفوا بوليس الجزية بالأحجار أثناء مطاردة بوليس مصر لهم غير صحيح إطلاقا ، وأن حقيقة الواقعة أن بوليس مصر منع الطلبة من الوصول إلى العاصمة وأمرهم بالعودة من حيث أتوا ثم ضربهم بالعصي فجروا أمامه حتى وصلوا إلى بوليس الجزية فلم يكونوا معهم أحسن حالا ، وقد رأى الجمع الواقف في الميدان أن في هذا التصرف ما استفز شعورهم فأخذوا أحجار من أرض خربة قريبة منهم وقذفوا بها بوليس الجزية المرابط أمام الكوبرى . فرجال البوليس هم الذين بدأوا بالاعتداء الذي لم يكن له أى مبرر ، وأن الوسيلة التي أتبعها مدير الجزية بأمره الجنود بالوقوف متراصين صفوفًا عند مدخل كبرى عباس لمنعوا الطلبة الفارين من مطاردة بوليس مصر من العودة إلى الجزية ، لم تكن هي الكفيلة بالوصول إلى الغرض الذي يجب أن يقصده البوليس من تفريق المتجمعين ، إذ أن من شأن هذه الوسيلة أن يتجمع الطلبة في حالة نفسية ثائرة ، وخلص الحكم إلى القول بأن القليل من الحكمة والتدبر كانت تكفي في علاج الحالة من غير اللجوء

تحقيق الجناية السابق الإشارة إليها من أنه وردت إليه وإلى وزارة الداخلية وبوليس مصر معلومات على أن هناك اتفاقاً على أن الطلبة سيحدثون حدثاً ، فلا يقبل منه القول بأنه كان يعتقد بأن الأمر سيكون مقصوراً على إلقاء الخطب ، لأن أى رجل إدارى مسئول يجب أن يدخل فى تقديره جواز وقوع ما وصل إلى علمه فلا ينتظر حتى تفاجئه الحوادث فيفقد حسن التصرف فى السيطرة على الحالة ، وقد قصر احتياظه — كما يقول — على تكليف الضباط بالمراقبة العامة وتسجيل أسماء الخطباء واخباره بما يجد . وترك من هم ليسوا من طلبة الجامعة ينضمون إليهم ، وقد يكونون من أعوان الشر والفتنة . وأن الطلبة فى خروجهم من الجامعة لم يعترض سيرهم أحد من رجال البوليس حتى وصلوا ميدان الجيزة فأتلفوا لافتتين لارشاد القوات البريطانية — وهى واقعة عديمة الأهمية — ثم استأنفوا سيرهم إلى كوبرى عباس فى طريقهم إلى القاهرة ، وكان بوليس العاصمة مرابطاً فى الجهة المقابلة للكوبرى ، وقد شهدوا بأنهم حالوا دون مرور الطلبة وأرغموهم على العودة إلى الجيزة ، وقرر الطلبة أن بوليس العاصمة إذ تلقاهم بالعصي فروا أمامه فقابلهم بوليس الجيزة ولقوا منه نفس الاعتداء حتى أصيب بعضهم وألحق بعض آخر نفسه فى الماء لينجو من محاصرة القوات . ويبين من هذا أن الحكم إذ وصف تصرفات مدير الجيزة بالخطأ استند فى ذلك إلى ما قرره فى التحقيقات وإلى تهاون رجال البوليس الذين كانوا تحت إمرته بادئ الأمر ثم اعتدأهم على المتظاهرين

إلى هذا الاعتداء . وهذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه وإن كان لرجال البوليس فى سبيل تنفيذ ما نص عليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية ، أن يتخذوا من الوسائل ما يؤدى إلى تفريق المتجمهرين ، ولا مسئولية عليهم إذا هم فى سبيل القيام بهذا الواجب ، أصابوا أحدا منهم . إلا أنهم إذا جاوزوا فى تصرفاتهم الحد اللازم لتحقيق هذه الأغراض كان هذا التجاوز اعتداء لا يحميه القانون وتقدير ذلك هو من وقائع الدعوى التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قرر مسئولية البوليس عن إصابة المطعون عليه الثانى لم يقم قضائه فى هذا الخصوص على أساس أنه لم يكن محققاً فى تفريق المتظاهرين ، وإنما أقامه على أساس أن البوليس كان مخطئاً فى تصرفاته ، وأنه لم يكن حكماً فى معالجة الحالة من مبدئها حتى نهايتها ، وأنه كان لديه "من الوسائل ما يمنع الطلبة من الخروج من الجامعة إلا أنه تركهم يسرون فى هيئة مظاهرة مسافة طويلة حتى وصلوا ميدان الجيزة ، فأدخل فى روعهم أن أحداً لا يعترض على سيرهم ، ثم حاصرهم فوق كوبرى عباس واعتدى عليهم بالعصى الغليظة دون أن يكون لهذا التصرف ما يبرره . وعلى ذلك لا محل لتعيب هذا التقدير متى كان مقاماً على أسباب سائغة كما هو الشأن فى هذه الدعوى . ومردود فى وجه الثانى بأن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تصرفات مدير الجيزة خاطئة فقد استند فى ذلك إلى ما قرره فى

بالضرب بعد أن حاصروهم فوق الكوبرى من جهتيه وهي وسيلة لتفريق المتظاهرين لم يكن لها ما يبررها . واستخلاص الحكم في هذا الخصوص يتأدى من أقوال المدير التي أوردتها ومن التحقيقات التي أشار إليها ومردود في وجهه الثالث بأنه لا يعدو أن يكون ترديدا لما ورد بالوجه الأول ، وقد سبق الرد عليه ، والأسباب التي استند إليها الحكم في هذا الخصوص لا يشوبها تناقض أو اضطراب . ومردود في وجهه الرابع بأن الحكم إذ تعرض إلى قيد النيابة تهمة استعمال القسوة ضد رجال البوليس فأنما كان تزيدا منه ، ولا يعيب الحكم الخطأ في هذا التقرير متى كانت الأسباب الأخرى التي استند إليها في إثبات مسئولية الطاعة عن الضرر الذي لحق المطعون عليهما تكفي لإقامته ومردود في وجهه الخامس بأنه لتوافر قيام حالة الدفاع الشرعي يشترط أن يكون الاعتداء الذي يرمى إلى دفعه حالا أو وشيك الحلول . ولما كان الحكم إذ نفي قيام حالة الدفاع الشرعي أثبت بالأدلة السليمة التي أوردتها أن البوليس ارتكب خطأ ظاهرا في محاصرة الطلبة فوق كوبرى عباس من الجانبين ، وكان من المستحيل عليهم الإفلات من القوتين المتقابلتين ، ولم تكن هذه الوسيلة هي الكفيلة بالغرض الذي يجب أن يقصده البوليس من تفريق المتجمهرين ، وإذا كان قد حصل اعتداء على بعض رجاله بالقذف بالأحجار فقد كان مقابل تهجمه على الطلبة الفارين أمام بوليس القاهرة ، وكان البوليس هو البادئ بالاعتداء دون أن يكون لذلك مبرر وفي هذا الذي قرره الحكم ما يكفي

لإقامته في خصوص نفي قيام حالة الدفاع الشرعي . ومردود في وجهه السادس بأن الحكم استخلص من الوقائع التي أثبتتها أن تصوير الحادث بأن الطلبة قذفوا بوليس الجيزة بالأحجار أثناء مطاردة بوليس القاهرة لهم غير صحيح بالمرّة ، وأن حقيقة الواقعة أن بوليس القاهرة منع الطلبة من الوصول إلى العاصمة وأمرهم بالعودة ثم ضربهم بالعصى فجروا أمامه حتى وصلوا إلى بوليس الجيزة فلم تكن حالتهم معه أحسن حظا . وقد رأى الجمع الواقع في الميدان أن في هذا التصرف ما استفز شعورهم فتلقفوا الأحجار من أرض خربة وقذفوا بها بوليس الجيزة المرابط أمام الكوبرى ، وخلص إلى القول بأن البوليس لم يكن حكيما في معالجة الحالة من مبدئها حتى نهايتها ، وأن محاصرة الطلبة فوق الكوبرى وضربهم بالعصى الغليظة دون أن يدعوا الحال إلى ذلك بعد أن أدخل في روع الطلبة أن أحدا لن يعترض على سيرهم إذ تركهم يسرون في هيئة مظاهرة مسافة طويلة حتى وصلوا إلى ميدان الجيزة ، وكان لديه من الوسائل ما يمكنه من منع الطلبة من الخروج من الجامعة ، وأن المطعون عليه الثاني كان مع الطلبة الذين اعتدى البوليس عليهم وهم فوق الكوبرى . وفي هذا الذي قرره الحكم ما يفي بحصول خطأ من جانب الطلبة ومنهم المطعون عليه الثاني .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بقصور في التسبيب ، لأن الطاعة دفعت أمام محكمة ثانية درجة أن معاينة النيابة أثبتت ما لحق السيارات العامة وعربات الترام من تلف ووجود كميات كبيرة من الطوب

مضاعف تفتي منخسف كبيرة بقمة الرأس
يشعب به كسر شرخي يميني على الجانبين إلى
قاعدة الجمجمة به تهتك بالجيب الأمامي الخلفي
وشلل نصفي يميني . وقد أثبت الطبيب
الشرعي أنه تخلف لديه عاهة مستديمة بسبب
إصابة الرأس بفقد جزء كبير مساحته
٨ × ٥ سم بالعظم الجداري ، وهذا الفقد
يجعل المخ أكثر تأثرا للاصابات الخارجية
والتغيرات الجوية ، وقد تعرض المصاب في
المستقبل لالتهابات المخ والصرع وغيرها ،
فضلا عن الضعف المشاهد في الطرف السفلي
الأيمن والشلل بالقدم اليمنى المتسبب عن إصابة
الرأس . وقد أثبت الحكم في الأسباب السابق
إيرادها أن الاعتداء على الطلبة ومنهم المطعون
عليه الثاني كان من جانب رجال البوليس ،
ثم بين العناصر التي بني عليها تقديره في القضاء
بالتعويض المحكوم به . ويبين من هذا أن
الحكم إذ قرر أن إصابة المطعون عليه الثاني
حدثت من رجال البوليس فقد استمد ذلك
من تحقيقات الجناية رقم ٢٩٨٢ سنة ١٩٤٦
بندر الجيزة ومن الكشف الطبي المرافقة
لها ، وما أورده الحكم في هذا الخصوص
يكفي لحمل قضائه في إثبات مسئولية الطاعنة
عن إصابة المطعون عليه الثاني .

« ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن
على غير أساس مما يستوجب رفضه » .
(القضية رقم ١٦٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

والحجارة ، وأن عمال الترام قرروا أن
المتظاهرين هم الذين أحدثوا هذا الائتلاف
وأن سائق الترام عبد الله عدلى اللبودي قرر
أن المتظاهرين حاولوا حرق الترام بوضع
أوراق محترقة فيه وجدها المحقق ، وقد رد
الحكم المطعون فيه بأن هذا الائتلاف حصل
بعد وقوع العدوان من رجال البوليس دون
أن يبين المصدر الذي استقي منه هذه الواقعة
أو الدليل عليها . كما أن الطاعنة دفعت بأن
رجال البوليس كانوا في حالة دفاع شرعي
وقد اعتدى المتظاهرون على مساعد الحكمدار
بالضرب لولا أن طالبين أنقذاه منهم ، فلم يعن
الحكم بالرد على ذلك وقرر أن واقعة إئتلاف
اللافئات عديمة الأهمية . ثم أن الطاعنة دفعت
أيضا بأن تقرير الطبيب الشرعي أثبت أن
إصابة المطعون عليه الثاني في رأسه كانت
نتيجة مصادمة جسم صلب راض ثقيل ،
وأن السحجات الموجودة بالركبة نتيجة
احتكاك ، ولم يبين التقرير ما إذا كانت هذه
الاصابات من عصي أو أحجار ، وقد أغفل
الحكم المطعون فيه الرد على ذلك .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في
شقه الأول بأنه لا يعدو أن يكون ترديدا لما
ورد في السبب الأول وجدلا موضوعيا في
تقدير المحكمة للدليل الذي استمدت منه نفي
حصول خطأ من جانب الطلبة وأن البوليس
كان في حالة دفاع شرعي . ومردود ثانيا بأن
الحكم إذ تعرض لإصابة المطعون عليه الثاني
قرر أنه يبين من الاطلاع على التقارير
الطبية أن المطعون عليه الثاني أصيب بجرح
رضي بفروة الرأس مصحوب بارتجاج وكسر

المبادئ القانونية

- ١ — لناظر الوقف الحق في طلب إخلاء المستأجر ، ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على استئذان القاضي حتى ولو كان يترتب على الإخلاء إزالة مبان أقامها المستأجر .
- ٢ — لمحكمة الموضوع إذا ما أثير أمامها نزاع في الملك — وهي بصدد علاقة بين مؤجر ومستأجر سواء من المدعى عليه أو من شخص خارج عن الخصومة ألا تعتد بهذا النزاع وأن تمضي في نظر الدعوى متى استبان لها عدم الجد فيه .
- ٣ — لا تناقض بين رفض طلب إيقاف الدعوى للنزاع على الملكية ورفض قبول الخصم الثالث الذي يدعى الملكية بل أن المنطق يقضى بالتلازم بينهما .
- ٤ — متى كانت محكمة الاستئناف قبل أن تفصل في موضوع النزاع بالحكم المطعون فيه أصدرت حكما سابقا قضي بجواز الاستئناف وبعدم اختصاص دائرة الاستئناف وبوقف تنفيذ الحكم الابتدائي حتى يفصل في الموضوع ولم يقرر إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة أو إلى الدائرة المختصة ، وكان تقرير الطعن لا يتضمن طعنا على هذا الحكم ، فإنه لا يجوز للطاعن التكلم فيه تطبيقا لنص المادة ٤٢٩ مرافعات التي توجب أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وإلا كان باطلا وليس في باب

٥٤٧

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

دعوى . دعوى استرداد الحيازة . نزع الحيازة بالقوة . عدم جواز اشتراط حصول اعتداء على شخص الحائز أو غيره . كفاية ثبوت نزع الحيازة رغم إرادة خفي الحائز .

المبدأ القانوني

لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلب الحيازة مصحوبا باعتداء أو تعد على شخص الحائز أو غيره بل يكفي أن يثبت الحكم أن المعتصب وعماله قد استولوا على العقار ولم يقو خفي الحائز على رد اعتدائهم .

(القضية رقم ١٩١ سنة ٢٢ في رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه المستشارين) .

٥٤٨

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥

- أ — وقف . إجارة . حق ناظر الوقف في طلب إخلاء المستأجر دون إذن من القاضي . لا ينير من ذلك أن يترتب على الإخلاء إزالة مبان أقامها المستأجر .
- ب — دعوى . وقف دعوى المطالبة بالأجرة للنزاع في الملك . حق المحكمة في رفض طلب الوقف لعدم جدية النزاع .
- ج — دعوى . خصم ثالث . رفض طلب وقف الدعوى للنزاع في الملك . رفض قبول خصم ثالث . لا تناقض .
- د — نقض . طعن . حكم صادر قبل الفصل في النزاع أمام المحكمة الاستئنافية . الطعن في الحكم الصادر في الموضوع بطريق النقض . عدم اشتغال التقرير على طعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز التكلم فيه أمام محكمة النقض . علة ذلك . مثال .

النقض في قانون المرافعات نص يماثل المادة ٤٠٤ التي تقضي بأن استئناف الحكم في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة .

المحكمة

« ... ومن حيث إن الطاعن بنعى بالسبب الأول على الحكم أنه أخطأ في الإجراءات وشابه غموض وقصور لعدم الرد على دفاعه من وجهين : الأول — أن الحكم صدر في ١٠/٣/١٩٥٢ بعد حجز الدعوى للحكم . وخلال فترة الحجز تغير ناظر الوقف وقبل تمثيله في الدعوى قبلت المحكمة أوراقا ومذكرات من غير ناظر — ثم صدر الحكم كذلك باسم من لم يكتسب الصفة بعد . الثاني — أن المحكمة بعد زوال صفة الناظر قبلت مذكرات بعد المواعيد المحددة كان لها أثرها في الحكم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهيه بأن الطاعن لم يقدم الدليل عليه فلا يصح الاعتداد به ، على أن الطاعن باعترافه بقرر أن زوال صفة ناظر الوقف حصل بعد تهيئة الدعوى وسماع المرافعات فيها وحجزها للحكم ففي مثل هذه الحالة وتطبيقا للمواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ مرافعات الخصوم لا ينقطع سير الخصومة بزوال صفة أحد الخصوم أو بوفاته متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها — وأن الدعوى تعتبر مهياة للحكم متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة —

وقد أوردت الوزارة صورا رسمية من محاضر الجلسات وهي تدل على أن ناظر الوقف قدم مستنداته ومذكراته في المواعيد المحددة بقرارات المحكمة — وأنه بوصفه مستأنفا عليه كان صاحب الحق في أن يكون آخر من يتكلم في الدعوى .

« ومن حيث إن الطاعن بنعى بالسبب الثاني على الحكم خطأه في تطبيق القانون لأن المحكمة قضت بحكم ١٣/٦/١٩٥١ بعدم اختصاص دائرة الإيجارات بنظر الدعوى وكان يتعين عليها إما إحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة وإما إعادة المحاكمة إلى محكمة أول درجة حتى لا نفوت على الطاعن إحدى درجات التقاضي — ثم قضت أخيرا برفض الدعوى بغير الإجراءات المنصوص عليها في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقد دفع بهذا البطلان ولكن المحكمة لم ترد عليه ولم تفصل فيه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة سبق أن قضت قبل قضائها بالحكم المطعون فيه وبجلسة ١٣/٦/١٩٥١ برفض الدفع المقدم من ناظر الوقف وبجواز الاستئناف وبإلغاء وصف النفاذ وبوقف تنفيذ الحكم حتى يفصل في الموضوع وبالتأجيل لجلسة ٨/١٠/١٩٥١ للتكلم في الموضوع ولم يشمل تقرير الطعن بالنقض طعنا على هذا الحكم الذي لم يعتبر الدعوى منتهية ولم يحلها إلى الدائرة المختصة ولا إلى محكمة أول درجة، فلذلك لا يملك الكلام فيه تطبيقا لنص المادة ٢٩٩ مرافعات التي توجب أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وإلا كان باطلا . وليس في باب النقض في قانون المرافعات نص يماثل المادة ٤٠٤ التي تقضي بأن استئناف

الحكم في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة — على أن الطاعن لم يبين ماهي الاجراءات المنصوص عليها في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي يشكو أن الوزارة أهملتها عند إقامتها للدعوى .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وعدم صحة اسناده والتناقض بين حكيم من عدة وجوه : أولا — قضي حكم ١٣/٦/١٩٥١ بعدم انطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة النزاع على اعتبار أن العين المؤجرة أرض فضاء — وكانت الوزارة تستند على ذلك القانون في طلب الاخلاء لهدم المباني وإنشاء عمارة سكنية مكانها وبهذا الحكم كان يجب اعتبار الخصومة منتهية وهو ما طلبه بالفعل ، ولكن المحكمة لم تجبه اليه . ثانيا — جاء في الحكم المطعون فيه أن الاستئناف ينقل الدعوى اليها ومن ثم فإنه يجوز للوزارة أن تضيف سببا جديدا للاخلاء ، ثم حكمت بالاخلاء بالفعل ارتكانا إلى هذا السبب الجديد وإلى انتهاء عقد الاجارة — مع أن السبب الجديد يشترط فيه ألا يغير الطلب الأصلي . ثالثا — يشترط في السبب الجديد ألا يكون قد حاز قوة الشيء المحكوم به — وواضح من دفاعه أن طلب الحكم باعتبار العقد منتهيا قد حكم فيه نهائيا من محكمة أول درجة ولم يستأنف ذلك الحكم . رابعا — قول محكمة الاستئناف إن محكمة أول درجة حين قضت برفض طلي التعويض والازالة كان قضاؤها خطأ وتريدا لأنها

حكمت فيما لم يطلب منها غير صحيح — لأنها هي بنفسها في ردها على الدفع بعدم جواز الاستئناف قالت إن طلبات الوزارة لم تقتصر على الاخلاء ولكنها شملت التعويض والازالة . خامسا — أن حكم محكمة أول درجة إنما ينصرف إلى الدكانين — ولكن محكمة الاستئناف قالت في حكم ١٣/٦/١٩٥١ إن الدكانين قد أزيلوا بتصريح من الناظر وأن سبب الاخلاء لا يجوز تطبيقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — فقضاؤها بالاخلاء في الحكم المطعون فيه يناقض حكمها الأول وكان لزاما عليها ان تعتبر الخصومة منتهية .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في جميع وجوهه بأن الوزارة منذ أن أقامت دعوى الاخلاء جعلت سببها انتهاء المدة المحددة في عقدي التأجير — وقد ائذرت الطاعن أكثر من مرة بطلب الاخلاء لهذا السبب وأضافت إلى ذلك سببا آخر هو رغبتها في الهدم والبناء — فلما عرض النزاع على محكمة أول درجة رأت أن هذا السبب صحيح في وجهيه ، وأن المطعون عليها محقة في استنادها على القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ رغم النزاع الذي يثيره الطاعن وإصراره على أن الأعيان المؤجرة إليه عبارة عن أرض فضاء فلا يسرى عليها ذلك القانون ، وقضت المحكمة بالاخلاء وتسليم الأرض خالية مما يشغلها (أى بالازالة) والمصروفات ولم تر الحكم بالنفاد لنهائية الحكم في نظر القانون الذي طبقته ثم رفضت ماخالف ذلك من الطلبات ولم يكن باقيا منها إلا طلب التعويض الذي كانت تطالب به المطعون عاها — فاذا جاز اعتبار الدعوى منتهية حسب تصوير الطاعن فانها

ينصرف ذلك بطبيعة الحال إلى طلب التعويض وحده دون طلب الاخلاء — ثم جاء الحكم المطعون فيه من بعد ذلك ورأى عدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ متمشيا مع دفاع الطاعن نفسه ، فأصرت الوزارة على طلب الاخلاء تطبيقا لنص المادة ٥٩٨ من القانون المدني التي تقضى بانتهاء الايجار بانتهاء المدة المعينة في العقد — وهو سبب لا يعد جديدا في واقع الأمر لما سبق بيانه — على أنه ادعاء غير مجد ولا يغير من الأمر شيئا — لأن قانون المرافعات يميز ذلك في المادة ٤١١ في فقرتها الاخيرة « وكذلك يجوز مع بقاء موضوع الطلب الاصلي على حاله تغيير سببه والاضافة إليه » .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون لأنه قضى برفض طلبه بعدم قبول الدعوى لعدم استئذان القاضي الشرعي قبل رفعها على ما يوجبها القانون على اعتبار أن المكان المؤجر إليه لم يكن خربا بل كان يعطي غلة وهدم ما عليه من مبان يعرض ناظر الوقف لتعويضات مادام قد أذن باقامتها ثم جاء رد محكمة الاستئناف على طلبه هذا غير مطابق للقانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن لناظر الوقف الحق في طلب إخلاء المستأجر ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على استئذان القاضي حتى ولو كان الاخلاء يترتب عليه إزالة مبان أقامها المستأجر .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم الخطأ في تطبيق القانون

والغموض والابهام والتناقض بين حكاين وعدم صحة الاسناد لانه طلب وقف الدعوى حتى يفصل في الملكية ممن ادعى ملكية الأعيان المتنازع عليها وطلب دخوله خصما ثالثا — فرفضت المحكمة طلبه بغير أسباب . فأهدرت بذلك حجة التملك الشرعية وقالت إنها لا تعدو أن تكون شهادة شهود فقط . ثم قضت بالملكية للوقف بالمدة الطويلة بغير سند في الأوراق وبغير دليل ومن غير أن ترد على دفاعه القائل بأن الوقف لا يملك بمضي المدة وأنه حتى على فرض وضع يد الوزارة فانها لم تكن أصيلة ولكنها كانت ممثلة فيه . « ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن لمحكمة الموضوع إذا ما أثير أمامها نزاع في الملك سواء من المدعي عليه أو من خصم خارج عن الدعوى — وهي بصدد علاقة بين مؤجر ومستأجر ألا تعتد بهذا النزاع وأن تمضي في نظر الدعوى متى استبان لها عدم الجدل في هذا النزاع — ولا تناقض بين رفض طلب الايقاف للنزاع على الملكية ورفض قبول الخصم الثالث الذي يدعى الملكية بل إن المنطق يقضي بالتلازم بينهما ، وقد قال الحكم المطعون فيه في الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص « وحيث إن الظاهر من مراجعة حجة التملك التي استعارها المستأنف من مدعى الملكية وقدمها في الدعوى سنداً لطلبه أنها عبارة عن شهادة قررها من أدلى بها لدى كاتب المحكمة الشرعية المختص للتعريف عن قطعة أرض بمحدودها وأوصافها التي ذكرت في ذلك الاشهاد وقالوا بأنها جارية في ملك الحاج سليمان الدرشابي ووضع يده وأن تاريخ هذا الاشهاد يرجع إلى فبراير سنة

١٩٢٦ ويكفي لاهمال هذه المنازعة ما لوحظ من خلاف في حدود العقار الوارد بالاشهاد المقدم ووضع عن العين المؤجرة والتي هي في وضع يد وحيازة وقف العطارين من زمن بعيد يسمح لهذا الوقف بتملكها حتى مع غياب الاشهاد بوقفها — بوضع اليد المكسب وجريان العين المكتسبة مجرى الوقف بلا حاجة إلى إشهاد جديد وفقا لحكم المادة ١٣٤ من اللائحة الشرعية — هذا ولأن مدعى الملكية لم ينهض للسعى وراء ملكه وحمايته أو المطالبة به إلا بعد أن قامت هذه الدعوى والحكم فيها ابتدائيا واستئنافيا — ويبدو واضحا مما تقدم عدم جدية هذه المنازعة التي لا يمكن تأويلها إلا أنها محاولة أريد بها خدمة المستأنف وشد أزره في دعواه حتى يتسرع له المدى في وضع يده على العين المؤجرة واستمراره فيها أيا كان السبب وأيا كانت الوسيلة وكان يكفيه مؤونة التقدم بهذا الطلب ما انتهى إليه قرار المحكمة بجلسة المرافعة الأخيرة من رفض طلب تدخل مدعى الملكية ذاته في الدعوى مما يتعين معه رفض هذا الطلب « وهذا الذي قرره الحكم فيه الرد على ما حواه هذا السبب من النعي .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسببين السادس والسابع على الحكم الخطأ في تطبيق القانون والتناقض بين حكيمين نهائيين والقصور في الأسباب والخطأ في الاستناد ، لأنه كان من بين دفاعه أنه وقد أقام الجراج باذن الوزارة فلا يمكنها طلب إخلائه لسببين : الأول — أن تعاقد الوزارة معه يعتبر تحكيرا ضمنيا — أو على الأقل يمتد لإيجار حتى نهاية استهلاك الجراج ، الثاني — أنه يجب

في مثل حالته أن تدفع إليه قيمة تكاليف بناء الجراج مستحقة البقاء مع التعويض وأن له حق الحبس حتى يستوفي تلك القيمة . ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع واكتفى بالقول بأن الجراج لم يؤذن بأقامته في حين أن حكم ١٣/٦/١٩٥١ قطع في وجود هذا الاذن فضلا عن نص عقد الايجار الصريح في هذا الخصوص — وعن إقرار الوزارة بذلك في مذكراتها وأقوالها بمحاضر الجلسات — ومتى تقرر وجود الإذن فقد تقرر معه النتائج القانونية التي أهدرها الحكم فجاء متناقضا مع سابقه ، كما لم ترد على دفاعه بشككية العقود المطبوعة وأنه يجب النظر إلى العقود في مجموعها باعتبارها وحدة يجب النظر إليها جميعا لا إلى العقد الأخير منها على ما ذهب إليه حكم ١٣/٦/١٩٥١ .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنهما عاريان عن الدليل فليس هناك من دليل على إذن الوزارة بأقامة الجراج بل أن نصوص عقدي الايجار الأول والثاني كانت صريحة في أن ما يقيمه المستأجر على أعيان الوقف يكون حقا خالصا للوزارة تتسلمه في نهاية العقد بغير مقابل ولا تعويض . وأراد المستأجر أن يتفادى هذه النتائج فسعى جاهدا لتقبل الوزارة السماح له بنقل منشآته في نهاية عقد الايجار ، ثم تقدم بطلب كتابي يرجو إجابة هذا الملتبس — فسمحت له الوزارة باضافة بند في نهاية العقد الثالث جاء فيه : « أن الجراج المقام على الأرض المؤجرة قد أقامه المستأجر بمعرفته وله الحق في رفعه في حالة الاخلاء وتسليم الأرض

تمسكه به أمام محكمة الاستئناف وواضح أن البند الإضافي الذي كتب إجابة لطلبه لم يكن من الشروط المطبوعة وقد فسرت المحكمة فيما سبق بيانه تفسيراً سائفاً — وعلى ذلك يكون الجدل في شأنه مما لا يقع تحت رقابة محكمة النقض .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثامن على الحكم مخالفة القانون والتناقض بين حكيم نهائين والقصور والابهام وعدم الرد على دفاعه بمقولة إن الوزارة طلبت في الدعويين الإزالة والإخلاء للهدم والتعمير — وقد قضي في طلب الهدم للتعمير برفضه لعدم انطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بحكم ١٣/٦/١٩٥١ كما قضي في طلب الإزالة برفضه في حكمي محكمة أول درجة — ثم جاء الحكم المطعون فيه وقضى بتأييد هذين الحكمين وحكمت بالإخلاء فكيف يكون الإخلاء وتسليم الأرض خالية بغير إزالة — وهي لا تملك الإزالة لصيرورة الحكم الصادر بشأنها نهائياً وقد تمسك في دفاعه بذلك كله ولكن المحكمة لم ترد عليه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الوزارة طلبت في كلتا الدعويين فسخ عقد الإيجار والحكم بالإخلاء وتسليم الأرض خالية مما يشغلها . ثم صدر الحكم فيهما من محكمة أول درجة بالإخلاء وتسليم الأرض خالية مما يشغلها ثم حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكمين ، وظاهر أن محكمة أول درجة لم تر محلاً لذكر لفظ الإزالة ، ذلك لأن منطق الحكم يشملها بداهة ، ولأنه لا يتصور تسليم الأرض خالية مع بقاء ما أقيم عليها من

خالية سليمة » . وقد قال الحكم المطعون فيه في الرد على دفاع الطاعن « وحيث إن المستأنف (الطاعن) يدعي أنه وقد بنى باذن الناظر فأصبح له ما يشبه حق الحكر ولا يصح إخراجه من العين قبل أن تستهلك مبانیه أو ان يعرض عنها بمقولة إن ذلك هو حكم القانون الخاص بقواعد الالتصاق المبينة في المادة ٦٥ وهو في الوقت نفسه حكم الشرع في أحوال البناء أو الغراس باذن الناظر أو متولى الوقف — ولكنه لم يقدم الدليل على إذن الناظر له بالبناء ولا يمكن اعتبار سكوت الناظر إذنا ومع ذلك فإن عقد الإيجار وهو شريعة المتعاقدين اشتمل على نص صريح بالتزام المستأنف بتسليم العين المؤجرة في نهاية المدة خالية مما يشغلها فلذلك وتطبيقاً لنص المادة ٥٩٢ مدني التي توجب على المؤجر رد ما أنفقه المستأجر على العين المؤجرة من تحسينات أو مقدار ما زاد في قيمتها — فإن فقرتها الأخيرة نصت على أنه « ما لم يكن هناك اتفاق يخالف ذلك » ولا يشفع للمستأنف قوله في هذا الصدد إن هذا الشرط وضع بناء على طلبه ولمصلحته إن شاء هدم المباني أو إن شاء احتفظ بها وبقي في العين ما بقيت قائمة لأن هذا تعسف في تفسير العقد تنقضه صراحة نصوصه التي كتبت بناء على طلبه وإخافه » . وهذا الذي قرره الحكم في الرد على ما حواه هذان السببان من النعي ولا محل لما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص — أما القول بشككية العقود المطبوعة فإن الطاعن لم يوضح كنه هذا النعي ولا مصلحته فيه ولا ما يفيد

في الحكم المستأنف من أخطاء مادية وأن
تقضي على موجب الوجه الصحيح .

٢ — انقضاء ميعاد الاستئناف أو عدم
انقضائه قبل إعلان الاستئناف هو سبب
قانوني يخالطه واقع فلا يجوز طرحه لأول
مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٢٠٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة
وعبد العزيز سايان ومحمود عياد ومحمد عبد الرحمن
يوسف وأحمد قوشه المستشارين) .

٥٥٠

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥

دفاع . تزوير . طلب الخصم تمكين خبيره الاستشاري
من الاطلاع على أوراق المضاهاة . عدم إصراره على
هذا الطلب في مرحلتى التقاضى . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

متى كان الخصم بعد أن تمسك بما طلبه
خبيره الاستشاري من تمكينه من الاطلاع على
أوراق المضاهاة لم يصر على هذا الطلب بل
قصره دفاعه بعد ذلك في مرحلتى التقاضى على
النعى على تقرير الخبير المنتدب ثم طالب ندب
خبير آخر وإحالة الدعوى على التحقيق ، فإنه
لا يقبل منه النعى على الحكم بالاخلاء بحقه في
الدفاع .

(القضية رقم ٢٥٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

مباني الجراج . وليس بصحيح أن حكم
١٣ / ٦ / ١٩٥١ قضى برفض طلب الازالة
لعدم انطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ذلك
لأن الحكم المذكور إنما عالج النزاع الذى أثير
بشأن انطباق أو عدم انطباق ذلك القانون
ولم يقض برفض طلب الازالة ، كذلك لم
يقض الحكان الابتدائي برفض هذا الطلب
كما يزعم الطاعن بل قضيا بها ضمنا كما
سبق البيان .

« ومن حيث إنه لذلك كله يكون الطعن
في غير محله متعينا رفضه » .

(القضية رقم ٩٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وأحمد
العروسي ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد
على وأحمد قوشه المستشارين) .

٥٤٩

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥

١ — استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية ، حقا
في تدارك ما يرد في الحكم الابتدائي من أخطاء مادية .
ب — نقض . طعن . سبب جديد . استئناف .
انقضاء ميعاد الاستئناف قبل إعلان صحفته . هو سبب
قانوني يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ — لما كان رفع الاستئناف ينقل
موضوع النزاع برمته إلى محكمة الاستئناف
وبعيد طرحه عليها مع أسانيده القانونية
وأدلته الواقعية فإنه يكون لهذه المحكمة بما لها
من ولاية في فحص النزاع أن تتدارك ما يرد

٥٥١

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — إنبات . تقدير الدليل . سلطة محكمة الموضوع في التقدير .
ب — إنبات . شيوع . حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها عن قيام حالة الشيوع من أى دليل في الدعوى . عدم التزامها بنذب خبير لتحقيق هذه الحالة .

المبادئ القانونية

١ — تقدير الدليل هو مما تستقبل به محكمة الموضوع ولها وهي تباشر سلطتها في هذا التقدير ان تأخذ بما تطمئن إليه مطرحة ماعداه ولو كان محتملا متى أقامت قضاءها على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولها أصلها الثابت في الأوراق .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها عن قيام حالة الشيوع التي يدعيها أحد الخصام من أى دليل في الدعوى دون أن تكون ملزمة بنذب خبير لا ترى حاجة إلى الاستعانة به حتى ولو كانت قد ندبت أحد الخبراء من قبل لتحقيق مزاعم خصم آخر عن حصول القسمة ما دامت لم تر في تقريره ما يعارض الأسانيد الدالة على الشيوع .

(القضية رقم ٦٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه المستشارين) .

٥٥٢

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — دعوى . انقطاع سير الخصومة . شرطة . ألا تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل وفاة الخصم أو فقد أهليته أو زوال صفته . المواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ مرافعات .

ب — إجارة . قسمة . ورود الإجارة على نصيب منفرد وما عليه من البناء . انعدام صفة . المستأجر في التمسك قبل الشركاء بأن القسمة وردت على الأرض دون البناء .

ج — ملكية . نطاقها . اشتغالها ما فوق الأرض وما تحتها مالم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

د — دعوى . دعوى مطالبة بالأجرة . إثارة نزاع في الملك . حق المحكمة في رفض وقف الدعوى لعدم جدية النزاع في الملك .

هـ — إجارة . وقف . حق ناظر الوقف في إخلاء المستأجر دون إذن القاضي . لا يمنع من ذلك أن يترتب على الإخلاء هدم المباني .

و — إجارة . قسمة . ليس للمستأجر المجادلة في سند ملكية المؤجر . ليس له الاعتراض على القسمة التي أجراها المؤجر مع شركائه .

ز — قسمة . تسجيل . إجارة . عدم جواز اعتبار المستأجر من الغير الذي يحتاج بدم تسجيل القسمة .

المبادئ القانونية

١ — لا ينقطع سير الخصومة وفقا لنصوص المواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ من قانون المرافعات بوفاة أحد الخصوم أو فقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشرها نيابة عنه إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ، وتعتبر الدعوى كذلك متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة أو فقد الأهلية أو زوال الصفة .

٢ — متى كان المستأجر قد استأجر

واجبا بالنسبة للغير وهم من لهم حقوق عينية على العقار محل القسمة وليس من بينهم المستأجر لأنه صاحب حق شخصي — فإن هذا الذي قرره لا خطأ فيه ويتفق مع المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

(القضية رقم ٩٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه المستشارين) .

٥٥٣

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — مجالس بلدية . طلب ترخيص بالبناء من بلدية الاسكندرية . عدم اعتراض البلدية على البناء أو سكوتها من اعطاء الترخيص . لا يجوز لطالب الترخيص أن يعرض في البناء قبل الحصول على رخصة .

ب — أعمال ادارية . امتناع البلدية من اعطاء ترخيص بالبناء . حكم . تسببه . تقريره أن صدور حكم سابق باعتبار امتناع البلدية من اعطاء الترخيص . غير قانوني مما يجيز لطالب الترخيص أن يعرض في بنائه وجوب اعتبار ما قرره هذا الحكم مطلقا للأمر الإداري ومخالفا لمبدأ الفصل بين السلطات .

ج — تقص . طعن . سبب جديد . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بخطأ الحكم في قضائه بقوائده عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . لا يقبل سببا جديدا .

د — قوائد . جواز القضاء بقوائد عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . المادة ٢٢٦ مدني جديد التي تمنع ذلك . ليس لها أثر رجعي .

هـ — قوائد . وجوب قصر سعر الفائدة القانونية من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على ٤ ٪

و — قوائد . القوائد التأخيرية من الأسفل . اعتبارها غير تأخيرية . وجوب الإفصاح من ذلك في الحكم مع بيان الأسباب .

نصيبا مفرزا في الأرض بما عليه من المباني فلا صفة له في التمسك بأن القسمة بين الشركاء إنما وردت على الأرض دون البناء .

٣ — ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتمل متى كان لا يوجد اتفاق على خلاف ذلك .

٤ — لمحكمة الموضوع إذا ما أثبت أمامها نزاع في الملك سواء من المدعي عليه أو من خصم خارج عن الدعوى وهي بصدد علاقة بين مؤجر ومستأجر ألا تعتد بهذا النزاع وأن تمضي في نظر الدعوى متى استبان لها عدم الجد فيه .

٥ — لناظر الوقف الحق في طلب إخلاء المستأجر ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على استئذان القاضي حتى ولو كان الإخلاء يترتب عليه إزالة مبان ليقم بناء جديدا ويجعل من المكان المؤجر منورا أو ممرا أو حديقة حسبما يشاء وفقا للرسومات الهندسية ولرخصة البناء مما يكون تحت نظر المحكمة عند طلب الإخلاء لهذا السبب .

٦ — ليس للمستأجر أن يجادل المؤجر في سند ملكيته وعما إذا كان له الحق في القسمة التي أجراها أو أن هذه القسمة قد شابها بطلان أو مخالفة للقانون .

٧ — متى كان الحكم إذ قرر أن القسمة مقررة للحق وليست منشئة له وتسجيلها غير لازم للاحتجاج به فيما بين المتعاقدين أو طرفي الخصومة في دعوى القسمة وإن كان

المبادئ القانونية

١ — ليس في نصوص قرار بلدية الإسكندرية الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٠٩ ولا في المرسوم الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بأحكام التنظيم نص يجيز لطالب الترخيص بالبناء عند عدم اعتراض البلدية على طلبه أو سكوتها عن إعطائه ترخيصا في خلال الخمسة عشر يوما التالية لتقديم طلبه أن يمضي في إقامة بنائه دون حرج ، بل الاستفادة من هذه النصوص أن البناء إذا أقيم في هذه الحالة يجوز للبلدية أن تتخذ الاجراءات الادارية وتمنع متابعة الأشغال فضلا عن تعريض صاحب البناء للعقوبات المنصوص عليها في المادة ١١ عن الهدم أو سد الطريق أو إرجاع المكان لحالته الأصلية المشار إليها في المادة ١٥ من دكرتو التنظيم .

٢ — متى كان الحكم قد قرر بأنه لا يجوز لأحد أن يتعرض لطالب البناء في إقامة بنائه بعد أن صدر حكم باعتبار امتناع البلدية عن إعطائه ترخيصا بالبناء عملا مخالفا للقانون ، فإن هذا الذي قرره الحكم فضلا عما فيه من تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تعرض القضاء للقرار الإداري بالالغاء أو التأويل أو التفسير حسبما كان يوجبه نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، فإن حكم القضاء باعتبار القرار

الإداري مخالفا للقانون لا يعدو أن يكون مجرد توجيه لجهة الإدارة لما يجب عليها أن تتخذه في خصوصه ، ولا يمكن أن يقوم حكم القاضي مقام القرار الصحيح الواجب على الإدارة اتخاذه .

٣ — التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم قد أخطأ إذ قضى بالفوائد عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض لا يعتبر تمسكا بسبب جديد متى كان المحكوم عليه قد دفع الدعوى بطلب رفض التعويض ، ذلك أن سبب الطعن يندرج في عموم ما دفع به وذلك فضلا عن أن هذا السبب لا يعدو أن يكون حجة قانونية بحثية يستدل بها على خطأ الحكم في قضائه بالفوائد القانونية .

٤ — لا يكون الحكم مخطئا إذ قضى بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض وفقا لنص المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم ، ذلك أن المبلغ المطالب به عبارة عن مبلغ من المال مستحق في ذمة المسئول وإن اختلف في تقديره إلا أن الحكم قد حدده وحسم الخلاف في شأنه بتقدير مبلغ معين تعتبر ذمة هذا المسئول مشغولة به منذ مطالبته به رسميا لأن الأحكام مقرررة للحقوق وليست منشئة لها ولا محل للتحدى بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد لأنه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تشريع مستحدث وليس له أثر رجعي .

قضى ببطلان إجراءات نزع الملاكية وبطلان حكم مرسى المزايد الذي انتهت به تلك الاجراءات لعدم اتخاذها في مواجهة الحائزين الذين يعلم بهم الدائن المرتهن المباشر للاجراءات فان النزاع على هذه الصورة هو موضوع غير قابل للتجزئة ويجب لکن يكون الطعن مقبولا شكلا أن تتخذ بالنسبة إلى جميع المحصوم فيه إجراءات الطعن التي أوجبها القانون فاذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائيا بالنسبة إليه بطل تبعاً بالنسبة للجميع .

٢ — الاختصاص في الطعن بالنقض
وفقا للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة شامل لأسماء المحصوم جميعا ويجب إعلانه إليهم في خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا لنص المادة ٤٣١ من قانون المرافعات ولا يعنى من ذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما ورد بالمادة ٣٨٤ مرافعات من أنه إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع غير مقابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم — ذلك لأن نص المادة ٣٨٤ المشار إليه مقيد في الطعن بطريق النقض بما تفرضه المادة ٢٩ : مرافعات من وجوب اشتغال ذات تقرير الطعن على أسماء المحصوم الواجب اختصاصهم وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات من وجوب

٥ — إذا كان الحكم قد حدد الفوائد القانونية بسعر ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد فانه يكون قد أخطأ في هذا التجديد بالنسبة للمدة التي تبدأ من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ سريان القانون المدني الجديد ويتعين إنقاصها إلى ٤ ٪ من هذا التاريخ وفقا لنص المادة ٢٢٦ منه .

٦ — الأصل في استحقاق الفوائد القانونية أن تكون تأخيرية ما لم يفصح عنها الحكم ويبين حقيقتها بيانا مميذا مستندا إلى علة .

(القضايا أرقام ١٣١ سنة ٢٢ و ٣٧٧ سنة ٢٢ و ٧٣ سنة ٢٣ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر واستحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٥٥٤

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥

أ — تقض . طعن . المحصوم في الطعن . الحكم المطعون فيه قضى ببطلان إجراءات نزع الملاكية وحكم مرسى المزايد لعدم اتخاذها في مواجهة الحائزين الذين يعلم بهم الدائن المباشر للاجراءات . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحصوم يترتب عليه بطلانه بالنسبة للجميع .

ب — تقض . طعن . إجراءات الطعن . وجوب اتخاذها بالنسبة لجميع المحصوم في الميعاد ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيد في خصوص الطعن بالنقض بما تفرضه المادتان ٤٢٩ و ٤٣١ من قانون المرافعات من وجوب اشتغال تقرير الطعن على جميع المحصوم وإعلانهم به في الميعاد .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد

إعلان هؤلاء الخصوم جميعا في الميعاد المنصوص عليه فيها وإلا كان الطعن باطلا .

المحكمة

« ... من حيث إن الأستاذ محمد محمود جلال — المطعون عليه الأول في الطعن رقم ١٤٩ سنة ٢٢ ق — دفع بعدم قبول هذا الطعن شكلا لأن تقرير الطعن لم يعلن إعلانا صحيحا إلي كل من أوجب القانون اختصاصهم وتبعاً لذلك يكون الطعن باطلا بالنسبة لجميع المطعون عليهم لأن النزاع الذي صدر في موضوعه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة ، كما دفعت السيدة أمينة هانم عبد الرازق المطعون عليها الأولى في الطعن رقم ١٨١ سنة ٢٢ ق — بعدم قبول هذا الطعن الأخير شكلا لأن الطاعن لم يختصم في هذا الطعن جميع الخصوم الواجب اختصاصهم قانونا .

« ومن حيث إن الطاعن رد على هذين الدفعين : أولا — بأن الخصمين الحقيقيين في النزاع هما الأستاذ محمد محمود جلال بصفته والسيدة أمينة هانم عبد الرازق بصفتهما ولكل منهما نصيب في الأقطان التي طلب بطلان إجراءات نزع الملكية الخاصة بها ، وعلى ذلك يكون موضوع النزاع قابلا للتجزئة — أما باقي الخصوم في الدعوى فانهم لم يكونوا إلا خصوما شكيين ولم تكن لهم طلبات موجهة إلي الطاعن ، ثانيا — بأن كلا من الطعنين قد رفع في الميعاد المقرر له قانونا ، إذ رفع الطعن الأول خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه بناء على طلب الأستاذ محمد محمود جلال بصفته ، كما

رفع الطعن الثاني في الميعاد القانوني أيضا ، لأن السيدة أمينة هانم عبد الرازق لم تعلن الطاعن بالحكم ، هذا فضلا عن أن المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات أجازت لمن فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم المطعون فيه أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد وأوجب اختصاص باقي المحكوم لهم ولو بعد فوات الميعاد .

« ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بالانضمام إلى المتمسكين بالدفعين وطلبت الحكم بعدم قبول الطعنين شكلا .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان إجراءات نزع الملكية التي اتخذها الطاعن ضد فريق أسرة الطويل بالنسبة للأقطان الكائنة بناحية بردنوها ومقدارها ١١٠ فداناً وببطلان حكم رسو المزاد الذي انتهت به تلك الإجراءات وذلك تأسيساً على أن هذه الأقطان قد آلت ملكيتها إلى فريق أسرة جلال بمقتضى عقد بدل ثابت التاريخ في ٣ من نوفمبر سنة ١٩١٩ وعلى أن الطاعن كان يعلم بأن فريق أسرة جلال هم الحائزون للأقطان بناء على العقد المشار إليه ورغم علمه بذلك لم يتخذ إجراءات نزع الملكية في مواجهتهم — ولما كان النزاع في صورته هذه غير قابل للتجزئة فإنه يجب لكي يكون الطعن مقبولا شكلا في هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن التي أوجبها القانون فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائيا بالنسبة إليه بطل تبعاً بالنسبة للجميع .

« ومن حيث إن الاختصاص في الطعن

لم يختصموا في الطعن السابق دون باقي
المخصوم الذين اختصموا في مرحلتى التقاضي
الابتدائية والاستئنافية .

« ومن حيث إنه ينبغي على عدم إعلان
تقرير الطعن رقم ١٤٩ سنة ٢٢ ق إلى حسين
كامل جلال والسيدة أمينة عبد الرزاق بطلان
الطعن المذكور بالنسبة إليهما وبالتالي بالنسبة
إلى باقي المطعون عليهم في ذلك الطعن لعدم
قابلية موضوع النزاع للتجزئة كما ينبغي من
جهة أخرى على عدم اشتغال كل من تقريرى
الطعن على أسماء المخصوم جميعا بطلان الطعنين
لنفس السبب — أما قول الطاعن بأن الطعن
الثانى يعتبر مكملا للطعن الأول فلا سند له من
القانون .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعنين
غير مقبولين شكلا فيتعين الحكم بذلك » .

(القضيّتان رقم ١٤٩ و ١٨١ سنة ٢٢ ق برئاسة
وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز سليمان ومحمود
مياد واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد
فوشه المستدارين) .

٥٥٥

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥

طب . مسئولية . الترخيص بمزاولة مهنة طب الأسنان
وجوب بحث مؤهلات طالب الترخيص قبل تكليفه بأداء
امتحان . تراخى الحكومة في منح الترخيص بحجة وجوب
أداء الامتحان دون بحث مؤهلات وشهادات طالب
الترخيص . وجوب مساءلتها عن هذا الخطأ .

المبدأ القانونى

إنه يبين من نصوص المواد ٢ و ٣ و ٤
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ الخاص
بتطبيب الأسنان أنه يشترط بحث الجهة المختصة

بالنقض وفقا للمادة ٢٩ من قانون المرافعات
لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب
المحكمة — شامل لأسماء المخصوم جميعا ويجب
إعلانه إليهم في خمسة عشر يوما التالية لتقرير
الطعن وفقا لنص المادة ٣١ من قانون
المرافعات ، ولا يعنى من ذلك — على ما جرى
به قضاء هذه المحكمة — ما ورد في المادة ٣٨٤
من قانون المرافعات ، من أنه إذا كان الحكم
المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل
للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في
الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فوات
الميعاد بالنسبة لهم — ذلك لأن نص المادة
٣٨٤ المشار إليه مقيد في الطعن بطريق النقض
بما تفرضه المادة ٢٩ مرافعات من
وجوب اشتغال ذات تقرير الطعن على أسماء
المخصوم الواجب اختصاصهم ، وبما تفرضه
المادة ٣١ مرافعات من وجوب إعلان
هؤلاء المخصوم جميعا في الميعاد المنصوص
عليه فيها — وإلا كان الطعن باطلا .

« ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن
تقرير الطعن رقم ١٤٩ سنة ٢٢ ق قد خلا
من اختصاص عبد الله أبو زيد الطويل الذى
كان مختصا في درجتى التقاضي الابتدائية
والاستئنافية باعتباره أحد المدينين المنزوعة
ملكيتهم وأن هذا التقرير لم يعلن في الميعاد
المنصوص عليه في المادة ٣١ مرافعات إلى
حسين كامل جلال الراسي عليه المزداد
والسيدة أمينة هانم عبد الرزاق أحد المحكوم
لمصلحتهما بطلان الاجراءات وأن الطاعن قد
اقتصر في الطعن رقم ١٨١ سنة ٢٢ ق على
اختصاص الأشخاص الثلاثة المذكورين الذين

بإنشاء مصرف أن يثبت تحقق الضرر بل يجب أيضاً أن يكون طالب التعويض هو المضرور فعلاً ، فإذا كانت هذه الأرض مؤجرة للغير وأحالت المحكمة الدعوى على التحقيق لإثبات تنازل صاحب الأرض للمستأجر عن مقابل الضرر ثم أصدرت حكماً بالتعويض لصاحب الأرض مكثفة بالتحديث عن ثبوت الضرر وتقدير التعويض دون أن تقول كلمتها في نتيجة التحقيق فإن — حكماً يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، ومحمود عياد ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشه المستشارين .

٥٥٧

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — وكالة . بيع . اشتراط مصدر البضاعة على البنك الموجود في البلد الذي شحنت إليه هذه البضاعة . عدم تسليم سندات الشحن إلا بعد الحصول من المشتري على قيمتها بالاسترليني . مخالفة البنك هذه الشروط بحجة قيام العرف أو القانون في هذه الجهة حائلاً دون تنفيذها . وجوب مساءلة البنك عن خطئه .

ب — دعوى . مصروفات الدعوى . لا يحكم بها إلا على المحكم المحكوم عليه فيها . المادة ٣٥٧ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان العرف أو القانون في البلد الذي شحنت إليه البضاعة يحول دون تنفيذ تعليمات البائع من عدم تسليم سندات الشحن إلا بعد دفع قيمتها بالاسترليني وكان البائع قد اشترط عند عدم الدفع تخزين

بإصدار الترخيص بمزاولة مهنة طب الأسنان في مؤهلات طالب الترخيص للتحقق من صحة وقيمة الدبلوم المقدم منه وكفايته لنيل الرخصة فإذا وجدت فيها مقنناً منحت الترخيص بغير تكليف بأداء امتحان وإلا كلفته بأدائه وعلى ذلك يكون من الخطأ القول بأن المشرع أوجب الامتحان إطلاقاً دون اعتداد بمؤهلات طالب الترخيص التي قد تعفيه من أداء الامتحان . وإذن فتى كان الواقع أن هو أن وزارة الصحة إذا تراخت في إعطاء الترخيص لطالبه لم يكن مرجع هذا التراخي رغبتها في بحث مؤهلاته وتقديرها وإنما صدرت في ذلك عن فهم خاطيء للقانون وهو وجوب أداء الامتحان لكل من بيده دبلوم أجنبي ويغنى ممارسة المهنة دون تقدير لمؤهلاته فإن مسلكها يكون خاطئاً وتساءل عنه قانوناً . (القضية رقم ٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه المستشارين .

٥٥٦

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥

مستولية . تعويض . منط الحـكم جمـعـيـض لصاحب الأرض التي تعطلت زراعتها بقيام الحكومة بالبناء مصرف . هو ثبوت أن صاحب الأرض هو المضرور الأقل .

المبدأ القانوني

لا يكفي للحكم بالتعويض لصاحب الأرض التي تعطلت زراعتها بسبب قيام الحكومة

البضاعة والتأمين عليها فإنه يكون من الواجب على البنك الذي نيظ به هذا العمل إما التنحي عن قبوله أو القيام بتخزين البضاعة وفقا لتعليمات المرسل فان خالف ذلك وسلم المستندات كان مسئولا عن عمله .

٢ — إنه وفقا لنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات لا يحكم بمصروفات الدعوى إلا على الخصم المحكوم عليه فيها . وإذن فمتى كان أحد الخصوم قد استأنف الحكم الابتدائي كما استأنف خصم آخر فان محكمة الاستئناف إذ رفضت الاستئنافين وحكمت بمصروفاتهما على أحد المستأنفين دون المستأنف الآخر تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

« ... من حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في الأسباب بعدم الرد على عناصر مسؤولية المطعون عليه الأول وبتشويه الوقائع والأوراق وبفساد الاستنتاج — لأن الحكم المطعون فيه حين عرض لمسئولية بنك باركليز قال « من حيث إن المستأنفة (الطاعة) لم تقم الدليل على خطأ مباشر ارتكبه بنك باركليز اللهم إلا تأخيره في إبلاغها بعض مكاتبات فرع بني جامع ولا يبدو أن هذا التأخير كان مبعثه التقصير في حق المستأنفة أو أنه أصابها منه ضرر — بل إن في تقاعدها عن الرد على على خطابات بنك باركليز المتتالية من ١٢ / ١٢ / ١٩٤٥ إلى ١٥ / ٢ / ١٩٤٦ ما يوحي بأنها لم تسرع بالرد فلم تكن العناية

التي تقتضيها المعاملات المالية — ولا أدل على ذلك من أنها لم تقم دعواها إلا بعد أن استنفذت مكاتباتها مع بنك باركليز وقتا طويلا . ومن ناحية أخرى فقد لبث البنك يتلقى من المستأنفة تعليماتها ويحولها إلى مراسله باستامبول ويبلغ المستأنفة ما يوافيه به هذا الأخير من معلومات وملاحظات » وعبارة الحكم هذه تذهب بكل ما تقدمت به الطاعة من أدلة وإيضاحات لبيان الأخطاء التي اقترفتها بنك باركليز والتي ورد تفصيلها في المذكرات المقدمة منها إلى محكمة أول درجة وإلى محكمة الاستئناف وأهمها : أولا — لما بعث بنك باركليز بالمستندات للبنك العثماني لتسليمها إلى محل بيكر مقابل ١٠٥٠٠ ج ك . خفضت إلى ١٠٠٠٠ ج ك . بعث فرع بني جامع باستامبول إخطارا باسم الطاعة في ٢١ / ٧ / ١٩٤٥ بالاستلام ولاحظ في إخطاره أن بعض عملائه يقترحون عليه تسليم المستندات مقابل إبداء تأمين مؤقت بالليرات التركية حتى إتمام إجراءات التحويل اللازمة — ولكنه (بنك بني جامع) لا يقبل هذه الطريقة إلا إذا رخص له المحيل Cedant بذلك صراحة — والا بقيت البضائع على ذمة ومسئولية مرسلها ولهذا طلب موافاته بالتعليمات اللازمة في هذا الصدد — وعلى الرغم من ذلك التحذير وما قد يترتب عليه من نتائج خطيرة فان بنك باركليز لم يتخذ حياله أى إجراء ولم يصدر أية تعليمات بل ولم يخطر الطاعة بمضمونه وظل ساكتا تاركا للأقدار التصرف في شأن المستندات . ثانيا — لم يوافق المطعونون

الخاطيء في تقريره للوقائع وفي فساد الاستنتاج .

« ومن حيث إنه يبين من أوراق الدعوى أن الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر في أسبابه العبارات التي نقلتها الطاعنة في سبب النعي أخذ يبحث في مدى مسئولية البنك العثماني (فرع بنى جامع) ثم انتهى إلى نفي المسئولية عنه لأن مقام به من عمل لم يبلغ درجة الخطأ الجسيم الذي يستوجب المسئولية ثم قال « ولا يغير من أثر ذلك أن يكون بنك باركليز قد أحجم عن إعطاء تعليماته في هذا الشأن لفرع بنى جامع حينما طلب إليه هذا الأخير أن يوافق بتلك التعليمات إذ أن سكوت بنك باركليز لا ينطوي على أكثر من الموافقة على طريقة التحصيل بالعملة التركية » ومفاد هذا القول أن هذا السكوت يعتبر موافقة وأنه مع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يرتب مسئولية على بنك باركليز لعدم وقوع خطأ من مراسله لأن هذا إنما اتبع عرفاً في تركيا وأن هذا العرف إن كانت له مخاطر فإن العميل يتحملها — هذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح : أولاً — لأنه لو صح أن سكوت بنك باركليز يعتبر موافقة لكان في هذا خطأ موجب لمسئوليته وذلك للاختلال بتعليمات الطاعنة فيما يختص بأن المستندات لا تسلم للمستورد إلا في مقابل دفع قيمتها باللاسترليني والا يجرى تخزينها وعلى ذلك تكون موافقة بنك باركليز إن صححت على مخالفة هذه الشروط دون موافقة الشركة الطاعنة خطأ موجباً لمسئوليته . ثانياً — لو صح أن العرف أو القانون التركي لا يسمح بتنفيذ

عليه الأول الطاعنة بما تضمنه هذا الإخطار ولما ظهرت له نتائج هذا التقصير لجأ إلى توجيه اللوم إلى مراسله باستامبول في خطابه المؤرخ ١٤/٦/١٩٤٧ وماتلاه . ثالثاً — لم يتخذ بنك باركليز أى إجراء قبل مراسله باستامبول للمحافظة على حقوق الطاعنة (موكلته) مع أنه مسئول إزاءها حتى عن تقصيره اليسير — بل إن الأمر هنا أكبر من ذلك لأنه كان من نتيجته أن تسلم المستورد البضاعة دون أن يدفع ثمنها كاملاً باللاسترليني . رابعاً — تسلم المطعون عليه الأول — المستندات على ما أورده الحكم المطعون فيه على استمارة مطبوعة تتضمن أوامر الموكل وهي عمل بروتستو عند عدم القبول أو عدم الدفع وتخزين البضاعة إذا لزم الأمر والتأمين عليها وإرسال المبالغ المتحصلة إلى مصر تلغرافياً — فلو أن البنك أعطى هذه الوكالة حقها على ما يقتضيه القانون وقام بها هو ومراسله لما تمكن بيكر من الاستيلاء على البضاعة قبل دفع الثمن وقد جاء القصور واضحاً في أن الحكم لم يذكر شيئاً عما تمسكت به الطاعنة من ناحية موقف بنك باركليز من إخطار ٢١/٧/١٩٤٥ ومن عدم اتخاذ أى إجراء — وهو المسئول عن خطئه اليسير — قبل مراسله ولم يفتن إلى الوكالة الواسعة التي أشار إليها الحكم وهي التي ترمي إلى اتخاذ كافة الإجراءات للمحافظة على حقوق الطاعنة وخاصة دفع الثمن باللاسترليني وقد تمسكت الطاعنة في باقي مذكراتها بعناصر المسئولية قبل بنك باركليز شخصياً وليكن الحكم المطعون فيه اكتفى برده المهم

مصرفات الاستئناف ومقابل أتعاب المحاماة على خلاف ما يقضي به القانون .

« من حيث إن هذا النعي في محله لأنه وفقا لنص المادة ٣٥٧ مرافعات » يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها » وقد استأنف المطعون عليه الأول حكم محكمة أول درجة ضد المطعون عليهما الثاني والثالث ثم قضت المحكمة برفض هذا الاستئناف وهذا يستلزم طبقا لنص القانون إلزام المستأنف بمصرفات هذا الاستئناف لأنه هو الذي أقامه وهو الذي خسره في النهاية .

« ومن حيث إن موضوع الاستئناف رقم ٧٠ سنة ٦٧ ق في خصوص المصرفات والأتعاب صالح للحكم فيه وترى المحكمة للأسباب السالف إيرادها لأن المزم بهسذه المصرفات والأتعاب هو المطعون عليه الأول (بنك باركليز) فيتعين إلزامه بها » .

(القضية رقم ١٠٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ، ومحمد عبدالرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٥٥٨

١٠ نوفمبر سنة ١٥٥

خير . حلقه اليمن قبل مباشرة كل عمل ندب إليه .
عدم سريان هذا المشرط على موظفي الحكومة الذين يخلفون عينا واحدة وفقا للقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ المادة ٢٢٩ مرافعات.

المبدأ القانوني

الإجراء الذي اقتضته المادة ٣٢٩ مرافعات

تعليمات الطاعنة من أن مستندات الشحن لا نسلم للمستورد إلا بعد دفع قيمتها بالاسترليني لكان من الواجب على البنك العثماني إما أن يتنحى عن تنفيذ ما نيط به وإما أن يقوم بتخزين البضائع والتأمين عليها تنفيذا لما طلب منه وانتظارا لما قد يرد إليه من تعليمات جديدة .
توضح له المعالم وتباعد بينه وبين المسؤولية .
ثالثا — لو صبح أن هناك عرفا في تركيا يؤدي اتباعه إلى مخالفة تعليمات الطاعنة وكان لهذا العرف مخاطره لكانت هذه المخاطر من نصيب البنك العثماني لا الشركة الطاعنة .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما يختص بالاستئناف رقم ٤٥٨ سنة ٦٦ ق بغير حاجة لبحث باقي الأسباب » .

« ومن حيث إن الطاعنة تنعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لأنها أقامت الدعوى على المطعون عليه الأول وحده وهذا بدوره أدخل البنك العثماني بفرعيه بالقاهرة واستامبول وطلب الحكم عليهما بما عسي أن يحكم به عليه ثم قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لفرع القاهرة وبعدم اختصاصها بالنسبة لفرع استامبول وألزمت بنك باركليز بمصرفات إدخالها في الدعوى وقضت في طلبات الطاعنة الخاصة بها قبل المطعون عليه الأول برفضها وألزمته بمصرفاتها فاستأنفت الطاعنة الحكم ضد بنك باركليز وحده ٤٥٨ سنة ٦٦ ق وهذا أقام استئنافا آخر (رقم ٧٠ سنة ٦٧ ق) على فرعي البنك العثماني . فلما قضت محكمة الاستئناف في الاستئنافين برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف ألزمت الطاعنة بجميع

دون أن يكون صاحب هذا المحل وكلاء .
 ٢ — لا يفسخ الالتزام العقدي إلا إذا أصبح الوفاء به مستحيلا استحالة مطلقة بسبب قوة قاهرة أو حادث جبري طاري .
 لا قبل للمدين بدفعه أو توقعه وأن يكون ذلك بسبب أجنبي عنه . وإذن فمتى كان المدين قد تعهد بتوريد مقدار معين من الذرة إلى إحدى الجهات الحكومية وكانت القرارات التي أصدرتها وزارة التموين إبان التعاقد بالاستيلاء على هذه الغلة لم تكن عامة بل تناولت كميات معينة منها وفي بعض الجهات دون بعضها فإنه لم يكن من المستحيل على المدين استحالة مطلقة تنفيذ تعهده ، سيان بعد ذلك أن يكون هذا التنفيذ قد أرقه أم لم يرقه خصوصا إذا كان التعاقد قد تم في ظل قيام الأحكام العرفية وفقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والذي أجاز للسلطة القائمة على إجراءات الاستيلاء على المواد التموينية وبعد صدور المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف التي تصدر بموجب القانون المشار إليه مما يجعل أوامر الاستيلاء متوقعة الحصول من وقت لآخر وينتفي معه القول بقيام القوة القاهرة .

المحكم

» ... من حيث إن المطعون عليه دفع في مذكرته المودعة في ١٥/٧/١٩٥٢ بطلان إعلان تقرير الطعن إذ لم يعلن لشخصه أو في

من وجوب حلف الخبير الغير مقيد اسمه في الجدول يميننا أمام قاضي الأمور الوقفية بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة وإلا كان العمل باطلا إنما هو إجراء قصده المشرع بالنسبة لغير موظفي الحكومة أما هؤلاء فقد صدر بشأنهم القانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الذي أجازت مادته الأولى تحليفهم يميننا واحدة أمام رئيس محكمة الاستئناف وأن تقوم اليمين التي تؤدي بهذه الكيفية مقام اليمين التي اشترطها القانون بالنسبة للخبراء .

(القضية رقم ١٤٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على المستشارين)

٥٥٩

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — تقض . طعن . إعلان . إعلان المطعون عليه في المحل المختار المبين في ورقة إعلان الحكم . عدم اشتراط صدور توكيل من المطعون عليه إلى صاحب المحل في وقت الاعلان المادة ٣٨٠ مرافعات .

ب — عقد . التزام . قوة قاهرة . عدم انقضاء الالتزام العقدي إلا باستحالة الوفاء بقوة قاهرة أو حادث جبري طاري . مثال .

المبادئ القانونية

١ — اتخاذ المطعون عليه محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه يبيح إعلانه بالطعن بالنقض في هذا المحل وفقا للمادة ٣٨٠ من القانون المرافعات ولو لم يكن قد صدر من المطعون عليه لصاحب المحل المختار توكيل في تاريخ الاعلان ذلك أن الخصم أن يتخذ محلا مختارا

في المحل المختار المبين في إعلان الحكم حتى لو كان الطعن بطريق النقض ، وعلى ذلك يكون إعلان تقرير الطعن للمطعون عليه في محله المختار صحيحا ولو لم يكن قد صدر من المطعون عليه لصاحب المحل المختار توكيل في ذلك التاريخ لأن الخصم أن يتخذ محلا مختارا دون أن يكون صاحب هذا المحل وكيلا — وعلى ذلك يكون هذا الدفع في غير محله ويتمين رفضه .

« من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن هذا الطعن بني على سببين ، يتحصل أولهما — في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ اعتبر أن الاستيلاء على كمية الذرة التي ادعى المطعون عليه أنه كان قد أعدها للتوريد ومقدارها ١٩٢٧ أردبا مبرىء لدمته ذلك لأن الاستيلاء على الذرة إبان التعاقد لم يكن عاما على كافة المحصول بل تناول فقط كميات معينة منه في بعض المديريات والمحافظات لتموينها كما يستفاد من قرار وزير التوطين ١٠٨ سنة ١٩٤١ وقراره رقم ١١٠ سنة ١٩٤١ الذي أحال إلى القرار السابق ، وبذا لم تكن هناك استحالة مطلقة مانعة من تنفيذ المطعون عليه لعهدته أرهقه هذا التنفيذ أو لم يرهقه لا سيما وقد قام فعلا بتوريد ٩٦٨ أردبا بعد الاستيلاء . وأما ما أورده الحكم وهو بصدد تقدير الاستحالة من أن إباحة تداول الذرة إنما حصل في فبراير سنة ١٩٤٢ أي بعد انقضاء مدة العقد استنادا إلى الخطابات المتبادلة بين طرفي الخصومة فإنه رغم أن

محله الأصلي طبقا للقانون ، وإنما أعلن إليه في محل مختار سابق لأوانه أي قبل أن يوكل المطعون عليه محاميا عنه لدى محكمة النقض ، فالثابت أن إعلان تقرير الطعن حصل في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢ ولم يوكل المطعون عليه محاميه الذي أعلن التقرير في مكتبه إلا في أول يونيو سنة ١٩٥٢ بحضور تصديق رقم ١٣٧٣ سنة ١٩٥٢ توثيق القاهرة . . والإعلان في المحل المختار أمام الاستئناف وإن صبح اعتباره المحل المختار أمام محكمة أول درجة فإنه لا يصح في إعلان الأوراق المتعلقة بالنقض ذلك لأن الاستئناف استمرار للخصومة ونقل للقضية برمتها أمام محكمة ثاني درجة ، وليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالنقض لعدم تسليم الإعلان لنفس الشخص أو في موطنه الأصلي ، كما تقضي بذلك المادة ١١ من قانون المرافعات يجعله باطلا طبقا لنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات المشار إليه .

« وحيث إن الدفع مردود بأن المطعون عليه مسلم بأن إعلانه بتقرير الطعن في مكتب الأستاذ محمد أبو العينين إبراهيم إنما كان لأنه اتخذ هذا المكتب محلا مختارا له في إعلان الحكم ، فقد تمسكت الطاعنة في مذكرتها التي ردت بها على هذا الدفع بأنها أعلنت الطعن في هذا المحل لأن المطعون عليه اتخذ محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم ، فلم ينكر المطعون عليه هذه الواقعة بل حصر دفاعه في أن المادة ٣٨٠ مرافعات لا تبيح إعلان تقرير الطعن بالنقض في المحل المختار وهو دفاع مردود بأن نص المادة ٣٨٠ يبيح أي طعن

ديباجة هذه الخطابات ليس من شأنها أن تدحض ما ورد بمذكرة وزارة التموين المؤرخة ١١ من فبراير سنة ١٩٤١ مما أن حرية تداول الذرة قد أطلقت منذ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤١ مما كان يجعل حصول المطعون عليه على الذرة ميسورا فإن الجدل في خصوص ذلك أيا كان تاريخ هذه الاباحة لا يعني في مقام الاستحالة شيئا مادام الاستيلاء لم يكن عاما، كما أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أوامر السلطات لا يمكن توقعها أو تقدير احتمال وقوعها لأنها اجراءات استثنائية لا تدخل في حدود المألوف الذي يطلب من المتعاقد أن يتوقعه فتكون بمثابة القوة القاهرة التي تبرئ الملتزم من التزامه، وهذا الذي قرره الحكم خطأ قانوني ظاهر لأن مثل هذه الأوامر هي مما كان في استطاعة كل شخص عادي أن يتوقع صدورها ما دامت الاحكام العرفية معلنة وللسلطة القائمة على إجرائها حق الاستيلاء على المواد التموينية بسبب ظروف الحرب ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه.

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قرر « وحيث إن المتعهد لا تبرأ ذمته من تعهده الا إذا تبين أن عدم التنفيذ راجع الى سبب أجنبي غير منسوب اليه ولا يمكن توقعه أو دفعه ومن ذلك أمر الحاكم بالقوانين والاوامر العسكرية التي تصدر في حالة الحرب أو عند اعلان الأحكام العرفية والتي من شأنها أن تجعل التنفيذ مستحيلا » ثم قال « وحيث انه يبين مما تقدم أن

المتعهد — المطعون عليه — لم يستطع القيام بتوريد الكمية الباقية من الذرة بسبب الأوامر العسكرية بالاستيلاء على ما أعده منها وهذا الظرف يرى ذمته ولا يجعله مسئولاً قبل الجهة المتعهد لها ... لأن أوامر السلطات لا يمكن توقعها أو تقدير احتمال وقوعها لأنها إجراءات استثنائية لا تدخل في حدود المألوف الذي يطلب من المتعاقد أن يتوقعه فضلا عن أن تلك الأوامر لا يمكن للمدين دفعها أو مخالفتها ... » فالحكم المطعون فيه إذ قرر ذلك يكون قد خالف القانون ذلك لأن الالتزام العقدي لا ينفسخ إلا إذا أصبح الوفاء به مستحيلا استحالة مطلقة بسبب قوة القاهرة أو طرء حادث جبري لا قبل للمدين بدفعه أو توقعه وأن يكون ذلك بسبب أجنبي عنه فإذا كان الثابت أن الاستيلاء على الذرة إبان التعاقد لم يكن عاما بل تناول كميات معينة منها وفي بعض الجهات دون بعضها كما يستفاد من نص قرار وزير التموين رقم ١١٠ سنة ١٩٤١ والذي أحال إلى قراره رقم ١٠٨ سنة ١٩٤١ والذي نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أنه « يجوز مع ذلك للمدير أو المحافظ أن يستولى على الكميات التي يحتاج إليها لتموين المدينة في ظرف مدة معينة ويقوم المدير أو المحافظ في هذه الحالة بتحديد الكمية والمدة » — إذا كان هذا هو الثابت من وقائع الدعوي — كان من الواضح أنه لم يكن من المستحيل على المطعون عليه استحالة مطلقة لتنفيذ تعهده، وسيان بعد ذلك أن يكون هذا التنفيذ أرقهه أو لم يرقهه على أنه مما ينفي هذه الاستحالة أنه قام فعلا بتوريد

٩٦٨ أزدبا بعد الاستيلاء على الكميات التي ادعى أنه كان قد أعدها للتوريد ، هذا فضلاً عن أن قرارات الاستيلاء إنما صدرت أثناء قيام الأحكام العرفية وفقاً للقانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ والذي أجاز للسلطة القائمة على إجراءات الاستيلاء على المواد التموينية ، وقد تولى المرسوم بقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٣٩ تنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف التي تصدر بموجب القانون المشار إليه وهذا أمر متوقع الحصول بين وقت وآخر الأمر الذي لا تتوافر معه القوة القاهرة — على ما سلف بيانه — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعفاء المطعون عليه من التزامه بحسبان أن هناك قوة القاهرة منعه من تنفيذ تعهده يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(القضية رقم ١٦٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الزيز محمد رئيس المحكمة وأحد العروسي ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٥٦٠

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥

إجارة . عقد . تسكيته . وجوب الاعتماد في التكيف على نصوصه . عقد استغلال مقصف إحدى محطات السكك الحديدية . عدم جواز اعتباره عقد إيجار بل التزام بأداء خدمة عامة .

المبدأ القانوني

العبارة في تكييف العقد وتحديد حقوق طرفيه هي بما تضمنه هذا العقد وما حواه من النصوص ، فإذا وصف عقد استغلال

مقصف إحدى محطات السكك الحديدية بأنه عقد إيجار ، وكان يتضح من مجموع نصوصه وما فرضه من التزامات أن المصلحة المتعاقدة لم تكن تنشأ استغلال محل للتجارة ، وإنما تبغى من وراء ذلك أولاً وبالذات تحقيق مصلحة عامة هي خدمة المسافرين في قطاراتها لتوفير ما يحتاجون إليه في أسفارهم من طعام وشراب بأسعار معتدلة ، فإنه لا يجوز اعتبار هذا العقد بأنه عقد إيجار بل التزام بأداء خدمة عامة . ولئن كان من آثار ذلك أن يتوافر المال للمصلحة الملزم لها سواء باقتضاء الجعل المحدد أم بزيادته على غرار الزيادة العسكرية المقررة بالأوامر الخاصة بذلك فإنه ليس من شأنه أن يغير من صفة العقد ، ولا أن يحول المكان المرخص باشغاله من المنافع العامة إلى محل تجاري .

المحكمة

« ... من حيث إن هذا الطعن قد بني على سبب واحد وهو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وحاصله أن العقد محل النزاع واضح الدلالة على أن الطاعنة لم تكن تنشأ استغلال المقصف بقصد التجارة وإنما كانت تقصد تأدية مصلحة عامة هي خدمة المسافرين في قطاراتها بتوفير ما يحتاجون إليه في أسفارهم من طعام وشراب بأسعار معتدلة وهو بهذه المثابة لا يبدو أن يكون ترخيصاً للانتفاع بملك عام فهو مؤقت بطبيعته وغير ملزم للسلطة المرخصة التي لها دواما ولداعي

القانون مما يستوجب نقضه .

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك لأن العبرة في تكييف العقد بحسب النزاع والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه إنما هو بما تضمنه هذا العقد وما حواه من نصوص . فإذا كان يبين من نصوصه أنه وان وصف بأنه عقد إيجار إلا أنه يتضح من مجع نصوصه وما فرضه من التزامات أنه ألزم المستأجر بتهيئة المقصف وتزويده بما يلزم من طعام وشراب سدا لحاجة الجمهور ، مع مراعاة الشروط الصحية وبأسعار محددة في قائمة مرافقة للعقد ، وأن يخضع لما تحدده المصلحة من أثمان لم ترد بالقائمة وأن يبيع معروضاته لعمال المصلحة بنصف القيمة المحددة وأن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر في شأن إدارة المقصف ولا يتولي إدارته إلا من توافق عليه الطاعنة ، مع تحديد عدد المستخدمين ورفق من تري هي رفقهم وأن يمكن لموظفي المصلحة من التردد لمراقبة تنفيذ شروط العقد إلى آخر القيود المبينة بالعقد المذكور — دل هذا بوضوح على أن هذا العقد لا يصح اعتباره عقد إيجار واردا على محال تجارية لأنه يبين من هذه القيود ومرماها أن الطاعنة في تعاقدها مع المطعون عليه لم تكن تنشأ استغلال محل معد للتجارة ، إنما تبغى من وراء ذلك أولا وبالذات تحقيق مصلحة عامة هي خدمة المسافرين في قطاراتها ليلا ونهارا بتوفير ما يحتاجون إليه في أسفارهم من طعام وشراب وبأسعار معتدلة فهو التزام بأداء خدمة عامة — ولئن كان من آثار ذلك أن يتوافر المال للطاعنة

المصلحة العامة الحق في إلغائه والرجوع عنه ولو قبل حلول أجله . ولئن كان من آثار نشاط الطاعنة في هذا الاستغلال أن يتوافر المال في خزينتها فليس من شأنه أن يغير من وصفها كمصلحة حكومية إلى هيئة تجارية أو أن يحول المكان المرخص للمطعون عليه بإشغاله إلى محل تجارى وعلى ذلك فإنت ما أورده الحكم المطعون فيه من تقييد حق الطاعنة في إخلاء العين محل النزاع بالأسباب التي تميز الإخلاء وفقا لأحكام قانون تأجير المساكن أو إعمالا للبند ١٩ من العقد لا سند له من القانون لأن العقد ليس عقد إيجار بل مجرد ترخيص من الطاعنة بوصفها ممثلة لسلطة إدارية ولها الحق في إلغائه غير مقيدة بالشروط الواردة بالعقد متى كان رائدها تحقيق مصلحة عامة وتقرير الحكم المطعون فيه أن الباعث على طلب الإخلاء هو زيادة الجعل فهو — إن صح — باعث تبتغي به الطاعنة غاية مشروعة مطابقة لصالح الخزانة وأما قول الحكم المطعون فيه بأن تنازل الطاعنة عن إخطار المطعون عليه بالإخلاء أو أنها وافقت على استمرار انتفاع المطعون عليه بالمقصف وبقبض الأجرة المحددة بالعقد بما فيها الزيادة العسكرية فهو مخالف للقانون إذ انساق إليه الحكم خطأ تمشيا مع تكييفه للعقد محل النزاع بأنه عقد إيجار وقد تقدم القول بأنه مجرد ترخيص ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار العقد عقد إيجار تحكمه نصوص الأمر العسكري رقم ٣١٥ وماتلاه من قوانين منظمة لعلاقة المؤجرين بالمستأجرين يكون قد خالف

حالة السفه باستعراض تصرفه في أمواله وتقريره أن هذا لا يعتبر موجبا لقيام السفه وأغفل بحث ما تمسك به طالب الحجر من إتفاق ثمن مانصرف فيه على غير مقتضى العقل والشرع ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد أغفل بحث دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ويكون بذلك قد شابه قصور مبطل له :

(الطن رقم ٩ سنة ٢٥ ق.أحوال شخصية برئاسة
وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد ورئيس المحكمة
وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد عبدالرحمن يوسف
وأحمد قوشه المستشارين) .

٥٦٢

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — تقدم . وضع يد . التملك بالتقادم الطويل .
شرطه . هو وضع اليد مدة ١٥ سنة مستوفيا لشرائطه
القانونية . جواز أن تكون مدة وضع اليد للسلف
أو الخلف أو بالاشتراك بينهما . لا حاجة لتعديد مدة
كل منهما . لا أهمية للنظر الى عقود ملكيتها أو تسجيلها
أو أنها قدمت للمحكمة أو لم تقدم .

ب — تقدم . قوة الامر المقتضى . قضاء مستعجل .
إثبات . عدم جواز الاحتجاج بالحكم الصادر من قاضى
الأمور المستعجلة فى اشكال لإثبات وضع اليد .

ج — وارث . إثبات . جواز الاعتماد فى إثبات
الوراثه على اشهاد شرعى لم ينافى فيه أحد .

د — تزوير . وارث . خلف . عدم جواز
مساءلة الخلف عن التزوير الذى ارتكبه السلف .

المبادئ القانونية

١ — إن كل ما اشترطه القانون لكسب
الملكية بوضع اليد هو ثبوت قيامه مستوفيا
لشرائطه مدة خمسة عشر عاما يستوى أن

سواء كان ذلك باقتضاء الجعل المحدد أم
بزيادته على غرار الزيادة العسكرية المقررة
بالأوامر الخاصة بذلك ، فليس من شأن ذلك
أن يغير من صفة العقد ، ولا أن يحول المكان
المرخص للطعون عليه باشغاله من المنافع
العامة إلى محل تجارى « يراجع حكم هذه
المحكمة فى الطعن رقم ١٨١ سنة ١٧ ق » —
ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ اعتبر العقد
محل النزاع — رغم صراحة نصوصه ودلالاتها
على الغرض من إبرامه — عقد إيجار يخضع
لأحكام الأمر العسكرى رقم ٣١٥ وما تلاه
من قوانين منظمة لعلاقة المؤجرين
بالمستأجرين يكون قد أخطأ تكليف هذا
العقد ويكون قضاؤه على مقتضى هذا
التكليف مخالفا للقانون مما يتعين معه
نقضه » .

(القضية رقم ٢٠٣ سنة ٢٢ ق. رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد ورئيس المحكمة، وعبد العزيز
سليمان ، ومحمد فؤاد جابر ، واسحق عبد السيد ، ومحمد
عبد الواحد على المستشارين) .

٥٦١

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥

أهلية . حجر . حكم . تسببه . تأسيس طلب
الطبر على العته والسفه . نفي حالة العته . نفي حالة السفه
بأسباب غير مؤدية : قصور . مثال .

المبدأ القانوني

متى كان الحجر مؤسسا على عته الشخص
المطلوب توقيع الحجر عليه وعلى السفه لتصرفه
فى بعض أملاكه وإتفاق ثمنها على غير مقتضى
العقل والشرع ، وكان الحكم المطعون فيه
بعد أن نفي عنه حالة العته اكتفى فى الرد على

٥٦٣

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

أ - تعويض . قوة الأمر المقضي . مطالبة المدعى المدني بالحق المدني أمام محكمة الجناح بتعويض مؤقت . القضاء له بمبلغ على أنه تعويض كامل . عدم اثباته أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي . عدم جواز المطالبة بالتعويض أمام المحكمة المدنية .

ب - تعويض . قوة الأمر المقضي . مطالبة المدعى بالحق المدني بتعويض مؤقت أمام محكمة الجناح . القضاء له بالتعويض على أساس أنه مؤقت . حقه في المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت محكمة الجناح قد قضت بالتعويض للمدعى بالحق المدني على أنه تعويض كامل عن الضرر الذي لحقه ، فليس له أن يطالب بتعويض آخر أمام المحكمة المدنية سواء كان قد طلب التعويض باعتبار أنه تعويض مؤقت أو باعتبار أنه تعويض كامل ، إلا إذا أثبت أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي . وإذن فمتى كان الواقع هو أن المدعى بالحق المدني قد طلب من محكمة الجناح الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيها تعويضا مؤقتا فقررت هذه المحكمة بعد التثبت من مدى الضرر الذي أصابه أن التعويض المطلوب مبالغ فيه وإن كل ما يستحقه عن هذا الضرر الذي استقر نهائيا هو مبلغ ١٥ جنيها ولما رفع دعواه أمام المحكمة المدنية مطالبا بجواز تكملة التعويض ولم يثبت أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي ، فإن الحكم

تكون كلها في وضع يد مدعي الملكية أو في وضع يد سلفه أو بالاشتراك بينهما بحيث لا يقل مجموع مدتيهما عن الخمسة عشر عاما دون حاجة لبيان مدة وضع يد كل واحد منهما وبغير حاجة إلى النظر في عقود ملكيتهم ولا يهم أن تكون هذه العقود مسجلة أم غير مسجلة رسمية أم عرفية كما لا يهم أن تقدم هذه العقود إلى المحكمة أو لا تقدم لسبب أو لآخر .

٢ - لا يجوز الاعتداد في اثبات وضع اليد بالحكم الصادر من محكمة الاشكال في هذا الصدد ، ذلك لأن هذا القضاء بوصفه قضاء مستعجلا لا يتعرض للملكية وليس من حقه إلا أن يتحسسها بالقدر اللازم للفصل في الطلب الوقتي المستعجل الذي يطلب منه ويقضي فيه بما لا يمس الموضوع .

٣ - لا تريب على المحكمة إن هي اعتمدت في قضائها بثبوت الوراثية على إشهاد شرعي لم ينازع فيه أحد .

٤ - التزوير كغيره من الجرائم لا يتلقاه الخلف عن سلفه ولا يسأل عنه إلا فاعله ومن يكون قد اشترك معه فيه .

(القضية رقم ١١٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على واحمد قوشه المستشارين) .

حكم المادة ١٧٠ من القانون المدني والذي بمقتضاه يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً للمادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف والملابسة ، فإذا لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدى التعويض تعييناً نهائياً ، فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة باعادة النظر في التقدير . هذا المبدأ وإن كان سليماً ولا يتعارض مع ما يستند إليه الطاعن في هذا الخصوص ، إلا أن النتيجة التي رتبها الحكم على ذلك هي التي تتعارض مع هذا المبدأ . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن محكمة الجنج ووجهت عنايتها نحو تحديد الضرر المتسبب عن الحادث فقضت بمبلغ ١٥ جنيهاً على أنه كل ما يستحقه المدعي المدني من تعويض أخطأ في الإسناد وفي فهم الواقع ، لأن التعويض الذي كان مطلوباً كان بصفة مؤقتة فيستوى أن يكون التعويض المطالب به قرشاً أو أكثر ، كما يستوى أن تكون المحكمة قد حكمت بهذا التعويض أو بأقل منه ويستحيل أن تكون محكمة الجنج قدرت مصاريف العلاج وأتاعب الأطباء وتعويض الطاعن الذي كسرت ترقوته وتخلفت لديه عاهة مستديمة بمبلغ ١٥ جنيهاً ولا شك أن قضاءها بهذا المبلغ كان من قبيل التعويض المؤقت ، وليس التعويض عن الضرر جميعه ، يؤكد ذلك أن محكمة الجنج لم تشر إلى مقدار المبلغ المدعي به مدنياً ، ولا إلى تفصيلات التعويض المطلوب وعناصره . وظاهر من الحكم الجنائي أن ما قضت به المحكمة كان

المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يكون قد خالف القانون .

٢ — إذا كان المدعي بالحق المدني أمام محكمة الجنج قد طلب القضاء له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه مع حفظ حقه في المطالبة بالتعويض الكامل وقضى له بالتعويض على هذا الأساس فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة بتكملة التعويض امام المحكمة المدنية ، لأنه لا يكون قد استنفد كل ما له من حق امام محكمة الجنج ، ذلك أن موضوع الدعوى امام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الاولى ، بل هو تكملة له .

المحكمة

(... من حيث إن الطعن مقام على سببين : يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن محكمة الجنج قضت بالتعويض على اعتبار أنه كل ما يستحقه طالب التعويض فيكون حكمها قاطعاً في الدعوى المدنية مانعاً من إعادة البحث فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة استقر على أن المدعي المدني أمام محكمة الجنج إذا طلب القضاء له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عما أصابه من ضرر بفعل المتهم فإن الحكم الذي يصدر في صالحه لا يمنع من تكملة التعويض بعد ما يتبين له مدى الضرر الذي لحقه ، والمبدأ الذي أشار إليه الحكم الخاص بتطبيق

تعويضاً عن تهمة الجنيحة وليس تعويضاً عن الإصابة .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولاً بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى استند إلى أن المحكمة الجنائية وجهت عنايتها نحو تحديد الضرر المسبب عن الحادث وقدرته بمبلغ ١٥ جنيهاً على أنه كل ما يستحقه المدعي المدني من تعويض ، واستعانت في سبيل تثبتها من مقدار الضرر بنفس الكشف الطبية التي كانت تحت نظر المحكمة المدنية ، وبما قاله المصاب من أنه شفى بعد علاج دام ثلاثين يوماً . وقد جاء الحكم الجنائي قاطعاً في التعويض بعد التثبت من الضرر الذي استقرت عقابه فنص على أن التعويض المطالب به مبالغ فيه وقدرته المحكمة تقديراً مناسباً بمبلغ ١٥ جنيهاً ، ولم تقدره تقديراً مؤقتاً أو تمنح الضرر أجلاً لإعادة النظر فيما حكم به بعد استقرار حالة الإصابة ومن ثم يكون الحكم الجنائي قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه فلا يجوز إعادة النظر في التعويض أمام المحكمة المدنية بمقولة إن المدعي بالحق المدني كان قد طلب تعويضاً مؤقتاً . وهذا الذي انتهى إليه الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أن المدعي بالحق المدني أمام محكمة الجنيح إذا كان قد طلب أن يقضى له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه ، مع حفظ الحق له في المطالبة بالتعويض الكامل ، وكان قد قضى له بالتعويض على هذا الأساس ، فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنه لم يكن قد استنفد كل ما له من حق أمام محكمة الجنيح ، إذ أن موضوع الدعوى أمام المحكمة

المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى ، بل هو تكملة له . أما إذا كانت محكمة الجنيح قد قضت بالتعويض على أنه تعويض كامل عن الضرر الذي لحق المدعي بالحق المدني ، فليس لهذا الأخير أن يطالب بتعويض آخر ، سواء أكان قد طلب التعويض باعتبار أنه تعويض مؤقت أو باعتبار أنه تعويض كامل ، إلا إذا أثبت أن ضرراً طارئاً قد لحقه بعد الحكم الجنائي ، وذلك لأن دعوى التعويض الأولى حكم فيها بالتعويض الشامل لا بجزء منه وللقاضي — إذا لم يتيسر له وقت الحكم — أن يعين مدى التعويض تعييناً نهائياً ، أن يحفظ للضرر بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير وذلك وفقاً للمادة ١٧٠ من القانون المدني . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن محكمة الجنيح قد قضت بالتعويض على أنه هو كل ما يستحقه الطاعن بعد التثبت من الضرر الذي استقرت عقابه استند في ذلك إلى ما قرره الحكم الجنائي من أن الدعوى المدنية صحيحة من ثبوت التهمة قبل المثمنة (المطعون عليها) وأن مبلغ التعويض المطالب به مبالغ فيه ، وقدر التعويض المناسب بمبلغ ١٥ جنيهاً فقط ، وإلى أن محكمة الجنيح استعانت في سبيل تثبتها من مقدار الضرر بنفس الكشف الطبية التي كانت تحت نظر المحكمة المدنية ، وإلى ما قرره المصاب (الطاعن) من أنه شفى بعد علاج دام ثلاثين يوماً . ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قرر أن الحكم الجنائي عندما قضى بمبلغ خمسة عشر جنيهاً كان قضاؤه على أساس أن هذا هو التعويض الكامل عن الضرر الذي

٥٦٤

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

تسجيل . حق ارتفاق . تنازل . شفعة . التنازل عن
حق ارتفاق مقرر للعين المشفوع فيها على العين المشفوع
بها . عدم شهر هذا التنازل وفقا لقانون الشهر العقاري .
عدم جواز اعتبار أن التنازل قد تم .

المبدأ القانوني

لا يتم التنازل عن حق الارتفاق وفقا
للقانون إلا إذا كان هذا التنازل قد حصل
شهره وفقا لقانون الشهر العقاري رقم ١١٤
لسنة ١٩٤٦ الذي حصل التنازل وقت سريانه .
وإذن فإنه يكون غير منتج النعى على الحكم
بعدم الاعتداد بتنازل المشتري عن حق
الارتفاق المقرر للعين المشفوع فيها على العين
المشفوع بها متى كان هذا التنازل لم يشهر
سواء حصل قبل رفع دعوى الشفعة أم بعد
رفعها .

(القضية رقم ١٨٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة
وعبد العزيز سليمان وعمود عياد ومحمد هيد الرحمن يوسف
وأحمد قوشه المستشارين) .

٥٦٥

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — اختصاص . اختصاص نوعي . دعوى قيمتها
٢٥٠ جنيها رفعت أمام المحكمة الجزئية قبل صدور
قانون المرافعات الجديد . بقاء الاختصاص للمحكمة
الجزئية بعد سريان قانون المرافعات الجديد .

ب — دفع . المصلحة فيه . تقادم . الأرض الصادر
بشأنها عقد البيع من المورث هي غير التي يمسك الوارث
بوضع يده عليها . الدفع بسقوط حق المشتري بالتقادم .
لا مصلحة فيه .

أصاب الطاعن بسبب الحادث وأنه لم يقض
بهذا المبلغ على أنه تعويض مؤقت وعلى ذلك
تكون دعوى الطاعن الحالية غير ذلك ،
ولا يشفع له أن يكون حين ادعى مدنيا أمام
محكمة الجنج انما طالب بالتعويض بصفة
مؤقتة متى كان الحكم قد قضى بما قضى به على
اعتبار أنه كل ما يستحقه الطاعن عن الضرر
الذي أصابه من الحادث ، ولم يقدم الطاعن
لدى المحكمة المدنية ما يدل على أن ضررا طارئا
قد لحقه بعد الحكم الجنائي فيستحق عنه
تعويضا آخر يختلف موضوعه عن موضوع
التعويض الذي قضت به محكمة الجنج .
ومردود ثانيا — بأن الحكم المطعون فيه إذ
قرر أن الحكم الجنائي قضى بالتعويض على
اعتبار أنه تعويض كامل عن كل الضرر
الذي لحق الطاعن بسبب الحادث ، ولم يكن
تقديره للتعويض المحكوم به بصفة مؤقتة
استند في ذلك إلى الأسباب السابق الإشارة
إليها ، وليس فيما قرره في هذا الخصوص
ما يخالف الثابت بالأوراق . يضاف إلى ذلك
أن الطاعن لم يقدم بملف الطعن ما يدل على
أنه قدم لدى محكمة ثاني درجة ما يثبت تخلف
عاهة مستبدمة نتيجة إصابته ، وأن هذه
العاهة قد جددت بعد الحكم له بالتعويض من
المحكمة الجنائية ، أو ما يدل على أن أضرارا
أخرى قد لحقته بسبب الحادث بعد صدور
هذا الحكم فيستحق عنها تعويضا آخر .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن
على غير أساس مما يستوجب رفضه » .

(القضية رقم ١٧٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وأحمد
العروسي ومحمد فؤاد جابر ، واسحق عبد السيد ، ومحمد
عبد الواحد علي المستشارين) .

المبادئ القانونية

١ — لما كانت قواعد الاختصاص تسري على الدعاوى القائمة ولو كانت قد رفعت قبل صدور القانون المعدل للاختصاص ، وكانت قيمة الدعوى قدرت أمام محكمة المواد الجزئية بمبلغ ٢٥٠ جنيتها ولم ينازع المدعي عليه في هذا التقدير فإن هذه المحكمة إذ فصلت فيها بعد سريان قانون المرافعات الجديد التي رفع نصابها الابتدائي إلى مبلغ ٢٥٠ جنيتها لا تكون قد خالفت قواعد الاختصاص .

٢ — لما كانت المصلحة هي مناط الدفع ، وكان الواقع في الدعوى هو أن البائع للعقار كان يضع يده نيابة عن المشتري وأن القدر الذي يتمسك الوارث بوضع يده عليه هو غير القدر الذي باعه مورثه فإنه لا يكون لهذا الوارث مصلحة في الدفع بسقوط حق المشتري الذي يطلب صحة ونفاذ عقده بالتقادم الطويل .

المحكم

« ... قررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بالنقض — وقد بنت طعنها على أسباب ثلاثة : السبب الأول — نعت الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون ذلك بأنه رفض الدفع بعدم اختصاص القاضى الجزئى بنظر الدعوى لتجاوزها نصابه القانونى بمقولة إن هذا الدفع كان مما يجب إبداءه أمام محكمة الدرجة الأولى قبل التعرض للموضوع مع أن

حكم محكمة قوبسنا الذى أنهى النزاع أمام محكمة الدرجة الأولى قد صدر فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٠ فى ظل قانون المرافعات الجديد الذى جعل قواعد الاختصاص بالنسبة لقيمة الدعوى من النظام العام .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن قواعد الاختصاص تسري على الدعاوى القائمة ولو كانت رفعت قبل صدور القانون المعدل للاختصاص متى كانت لم يفصل فيها ولا يرد على ذلك بأن حكم محكمة الدرجة الأولى صدر فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ فى ظل قانون المرافعات الجديد الذى جعل قواعد الاختصاص بالنسبة لقيمة الدعوى من النظام العام ذلك بأن قانون المرافعات الحالى قد عدل نصاب المحكمة الجزئية الابتدائية إلى ٢٥٠ جنيتها وإذا كانت الدعوى قدرت بمبلغ ٢٥٠ جنيتها ولم تنازع الطاعة فيه أمام محكمة أول درجة فإن محكمة الدرجة الأولى إذ قضت فى الدعوى لم تتجاوز اختصاصها ولا يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع قد أخطأ فى القانون .

« ومن حيث إن الطاعة نعت على الحكم المطعون فيه فى السبب الثانى أنه رفض الدفع الموضوعى الذى أثارته المبني على سقوط حق المطعون عليهما بالتقادم لمرور أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ عقد البيع الابتدائي إلى تاريخ رفع الدعوى بطلب صحة ونفاذ العقد بمقولة إنها لا تفيد من هذا الدفع مادام إنه ثبت أنها لم تكتسب ملكية العقار فلا مصلحة لها من الدفع مع أن فى هذا الذى قاله الحكم خلطاً بين مضي المدة المكتسب

الثالث من الطعن إنها تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية بحجية الحكم الصادر لصالحها في مواجهة البائع من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ولم تعر كلتا المحكمتين أى اعتبار لذلك الحكم .

« ومن حيث إن هذا القول مردود بأنه عار عن الدليل إذ لم تقدم الطاعة ما يدل على أنها تمسكت بهذه الحجية أمام محكمة الموضوع .

« ومن حيث إنه لما ذكر بتعين رفض الطعن » .

(القضية رقم ١٢١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ؛ وعمد فؤاد جابر ، واسحق عبد السيد ، وعمد عبد الواحد على وأحمد قوشه المستشارين)

٥٦٦

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

فسخ ، عقد ، بيع . شرط اعتبار عقد البيع مفسوخا من نفسه عند التأخر في دفع الثمن . هو اشتال العقد على الشرط المبرح الفاسخ مع الاعفاء من الانذار . الشرط المنصوص عليه في العقد هو ترديد للشرط الفاسخ الضمني . وجوب توافر شروط الفسخ لكي يحسم به .

المبدأ القانوني

لا يعتبر عقد البيع مفسوخا لعدم قيام المشتري بدفع الثمن في الميعاد إلا إذا اتفق العاقدان صراحة على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لانذار أو حكم — أما إذا كان اتفاقهما مجرد ترديد للشرط الفاسخ الضمني فلا يترتب على تخلف المشتري انقاسخ العقد حتما — بل يجب أن يتوافر شرطان كي تقبل المحكمة الدفع به وهما :

للملكية ووضع اليد المسقط للحق ومع أن مصلحة الطاعة ثابتة من ادعائها للملكية لنفسها بموجب الحكم الصادر لصالحها من المحكمة المختلطة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ على المورث وعلى دائته ومع أن قول الحكم إن التحقيق أثبت أن البائع كان وكلاء عن المشترين وأنه كان يمنحهما حصتهما في الإيراد السنوي هو قول لا يؤدي إليه التحقيق الذي أجرته المحكمة بل ورد في تقرير الخبير .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود في وجهية الأول والثاني بأنه لما كان أساس كل دفع هو المصلحة وكانت الطاعة كما يبين من الحكم المطعون فيه هي من ورثة البائع ، وكانت يد البائع كما استظهره الحكم استنادا إلى التحقيق الذي باشره الخبير إنما هي نيابة عن المشترين وكان القدر الذي تمسك به الطاعة بموجب الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة كما استظهرته محكمة الدرجة الأولى استخلاصا من تقرير الخبير الذي ندرته وأيدتها محكمة الدرجة الثانية فيه لأسبابها هو غير القدر موضوع دعوى المطعون عليهما ، لما كان ذلك فإن التقادم المكسب لا يسرى لمصلحة هذا البائع وورثته ويكون مآقره الحكم من أنه لا مصلحة للطاعة في إثارة الدفع بسقوط الالتزام موضوع التعاقد المحكوم بصحته ونفاذه هو تقرير صحيح في القانون . ولما كانت الطاعة لم تقدم صورة من محضر التحقيق الذي تقول إن الحكم استخلص منه نتيجة لا يؤدي إليها فإن هذا الوجه يكون عاريا عن الدليل .

« ومن حيث إن الطاعة تقول في السبب

(أولا) أن ينبه البائع على المشتري بالوفاء بتكليف رسمي على يد محضر . (وثانيا) أن يظل المشتري متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم .

(القضية رقم ١٣٣ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد نوحه المستمارين) .

٥٦٧

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — إجارة . انتهاء عقد الإيجار . استمرار مستأجر في وضع يده على العين بعد انتهاء مدة الإجارة رغم معارضة المؤجر . وجوب اعتبار وضع يده بشير سند . المواد ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ مدني (قديم) .

ب — استثناء . أثره . تعديل الحكم الابتدائي لصالح المستأجر عليه الذي لم يستأنفه . خطأ . المادة ٣٨٤ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — لما كان عقد الإيجار ينتهي بانقضاء المدة المتفق عليها بلا احتياج للتنبيه بإخلاء العين المؤجرة وفقا للمادتين ٣٨٢ و ٣٨٥ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى وان الإيجار لا يتجدد باستمرار المستأجر بعد انتهاء المدة منتفعا بالشيء المؤجر إلا إذا كان ذلك برضاء المؤجر كما هو مفهوم المادة ٣٨٦ من القانون المذكور ، وكان الواقع في الدعوى هو أن المستأجر قد استمر واضعا يده على العين بعد انتهاء مدة الإجارة رغم معارضة المؤجر ، مما يترتب عليه وجوب اعتبار وضع يده بغير سند ، لما كان ذلك فان

الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن ما يتعين القضاء به للمؤجر عن المدة اللاحقة لنهاية عقد الإيجار هو الأجرة المتفق عليها في العقد يكون قد أعمل حكم هذا العقد خلافا للقانون الذي يقضي بانتهائه .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عدل الحكم الابتدائي لصالح المستأنف عليه الذي لم يستأنفه فإنه يكون قد خالف المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه .

الحكم

« ... حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه قضي برفض ما طلبه الطاعن من فسخ عقد الإيجار تأسيساً على أن العين المؤجرة هي مما يدخل تحت أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا للطاعن متضامنين مبلغ ٢٦١ ج و ٥٧٦ م قيمة الأجرة ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ لغاية آخر أبريل سنة ١٩٥٠ من ذلك مبلغ ١٤٥ ج و ٣٢٠ م أجرة المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ لآخر فبراير سنة ١٩٥٠ بواقع الشهر ٣٦ ج و ٢٣٠ م وفقا لما هو متفق عليه في عقد الإيجار ومبلغ ١١٦ ج و ٢٠٦ م قيمة أجرة شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٥٠ بواقع الشهر ٥٨ ج و ١٢٨ م بزيادة ٦٠٪ من الأجرة المتفق عليها في العقد وهي قيمة الزيادة التي يسمح بها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بعد تاريخ طلبها — ويبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب باستئنافه أن يقضي له بالفسخ

أن المستأنف عليهم إنما استأجروا الأرض
القضاء لإنشاء سينا عليها وقد روعي في
تقدير هذه الأجرة أن جميع المباني والمنشآت
التي تقام بالأرض المؤجرة هي على حساب
المستأنف عليهم ومن ملهم الخاص وتعهدوا
فوق ذلك بأن تكلف المباني بسجلات العوائد
باسم المستأنف ثم تسلم اليه بالحالة التي تكون
عليها عند انتهاء العقد سواء عند نهاية مدته
أو في حالة فسخه لأي سبب كان بدون
مقابل، وحوى العقد نصا صريحا على أن
هذا الشرط هو الذي حدا بالمستأنف إلى
تأجير أرضه ولولاه لما قبل تأجير الأرض
موضوع العقد، ولهذا لا يمكن القول بأن
الأجرة المحددة في عقد الإيجار هي أجرة
الأرض القضاء ويؤيد وجهة النظر هذه أن
المستأنف أدخل في حساب الربح قيمة
تكاليف المنشآت التي أقامها المستأنف عليهم
على إعتبار أن هذه التكاليف جزء من
الأجرة المتفق عليها ولذلك لا يجوز للمستأنف
أن يطالب بأكثر من الأجرة المقدرة في
العقد لغاية صدور الحكم النهائي بالفسخ
والتسليم، وبما أنه يظهر من ذلك أنه روعي
في تقدير أجرة الأرض أن المستأنف عليهم
سيحملون دفع مبالغ أخرى لإنشاء المباني
على الأرض يستولي عليها المستأنف بدون
مقابل وما دام المستأنف يطلب تنفيذ
هذا الشرط وتسليم المباني اليه فلا محل
لأن يطالب بأجرة زيادة على الأجرة
المحددة بالعقد وهي الأجرة التي روعي
في تقديرها هذا الشرط الذي نص
عليه لصالحه وحده، وبما أنه لذلك فإن
الأجرة التي يتعين على المحكمة الحكم بها عن

والتسليم وبالربح عن المدة التالية لانتهاه عقد
الإيجار اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩
بواقع الشهر ١٥٧ ج و ٨٧٨ م وما يستجد
لغاية الاخلاء، فقضي الحكم أولا —
بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما تضمنه
من رفض طلب الفسخ وبفسخ عقد
الإيجار وتسليم الأرض المؤجرة إلى الطاعن
بما عليها من مبان ثابتة تأسيسا على أن العين
المؤجرة أرض قضاء وأن القانون الواجب
التطبيق هو القانون المدني العام لا القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأن المباني التي
أقامها المطعون عليهم على الأرض هي من
حق الطاعن طبقا لما هو متفق عليه في عقد
الإيجار وأن هذا العقد قد انتهى بنهاية المدة
المعينة فيه وهي آخر أكتوبر سنة ١٩٤٩
فضلا عن أن الطاعن قد أندر المطعون عليهم
في ٦/٨/١٩٤٩ بعدم رغبته في تجديده —
وقضي الحكم ثانيا — بتعديل الحكم المستأنف
فيما يتعلق بالأجرة وإلزام المطعون عليهم بها
في المدة من أول مارس سنة ١٩٥٠ لغاية
النطق بالحكم في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ على
أساس الأجرة الشهرية المتفق عليها في عقد
الإيجار وهي ٣٦ جنيها و ٦٦٦ مليا بدلا من
٥٨ جنيها و ١٢٨ مليا التي قضت بها محكمة
أول درجة اعتبارا من أول مارس سنة
١٩٥٠ وبتأييد الحكم الابتدائي بالنسبة لما قضى
به عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ لغاية
آخر فبراير سنة ١٩٥٠ وقد بنى الحكم
المطعون فيه قضاءه هذا على مقاله من أنه
« ظاهر من مطالعة عقد الإيجار أن الأجرة
قد حددت عن المدة جميعها على أساس الواقعة
المعروفة للطرفين والمتفق عليها بينهما وهي

من الطاعن بتخفيض الأجرة الشهرية إلى ٣٦ ج و ٦٦٦ م عن المدة من أول مارس سنة ١٩٥٠ لغاية صدور الحكم بدلا من ٥٨ ج و ١٢٨ م المحكوم بها ابتداءً يكون قد عدل الحكم المستأنف في هذا الخصوص لمصلحة المطعون عليهم الذين لم يستأنفوه وخالف بذلك المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون هذا النعي في محله ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه في خصوص طلب الربيع عن المدة من أول مارس سنة ١٩٥٠ وفقا لطلب الطاعن بغير حاجة لبحث باقي الأسباب . ونظرا لأن محكمة الموضوع تحت تأثير ما وقعت فيه من خطأ قد حجبت نفسها عن بحث عناصر الربيع وهو مما يدخل في تقديرها فانه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد في هذا الطلب .

(الفضية رقم ١٣٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد زواد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه للمستشارين) .

٥٦٨

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

دعوى وضع اليد . شيوخ . حق الحائز على الشيوع في رفع دعوى وضع اليد ضد شركائه .

المبدأ القانوني

للحائز على الشيوع أن يرفع دعاوي اليد ضد شركائه الذين ينكرون عليه حقه في

المدة اللاحقة لانتهااء عقد الايجار هي نفسها الاجرة المحددة في هذا العقد .

« وحيث إن هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه مخالف للقانون ذلك : أولا — بأن عقد الايجار ينتهي بانقضاء المدة المتفق عليها بلا احتياج للتنبيه بإخلاء العين المؤجرة وفقا لما نصت عليه المادتان ٣٨٢ ، ٣٨٥ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى وأن الايجار لا يتجدد باستمرار المستأجر بعد انتهاء مدة الايجار منتفعا بالشئ المؤجر إلا إذا كان ذلك برضاء المؤجر كما هو مفهوم نص المادة ٣٨٦ من القانون المذكور ، فتى كان الثابت أن عقد الايجار انعقد بين الطاعن والمطعون عليهم لمدة معينة انتهت في آخر أكتوبر سنة ١٩٤٩ وكان المطعون عليهم قد استمروا مع ذلك ينتفعون بالعين بعد نهاية هذه المدة بغير رضاء الطاعن الذي أفصح عن موقفه بما سبق أن وجه اليهم من انذار بعدم رغبته في تجديد الايجار وما طالبهم به في الدعوى من الفسخ والتسليم وكان الحكم قد استجاب فعلا إلى هذا الطلب وقضى له بفسخ عقد الايجار وتسليم العين المؤجر بسبب انتهاء العقد فان بقاء المطعون عليهم في العين بعد نهاية المدة المحددة فيه يصبح بغير سند ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن ما يتعين القضاء به عن المدة اللاحقة لنهاية عقد الايجار لغاية صدور الحكم بالفسخ هو الأجرة المتفق عليها فيه قد أعمل حكم هذا العقد خلافا للقانون الذي يقضى بانتهائه : ثانيا — أن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الاستئناف المرفوع

لمحكمة النقض ما دامت تقيم قضاءها على اعتبارات واقعية مقبولة وأسباب سائغة .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض بأن البطلان المترتب على عدم تمثيل بعض الشركاء في إجراءات دعوى الفرز والتجنيب هو بطلان نسبي لا يحق التمسك به إلا للشريك الذي لم يكن طرفاً فيها .

٤ — تحقيق واقعة حصول إعلان بعض الخصوم في الدعوى والتثبت من صحة تمثيلهم فيها إنما هو من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض مادام أن لهذا التحقيق سنداً من أوراق الدعوى .

المحكمة

« ... من حيث إن هذا الطعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل أولها — في أن الطاعن دفع دعوى القسمة التي أقامتها المطعون عليها أمام محكمة أول درجة بعدم قبولها للنزاع في ملكية المطعون عليها من حيث مقدارها وموضعها لأن القدر الذي تدعي قسمته مع باقي الأطيان التي تقول بشيوعه فيها بحوض البيارم الكبير رقم ٩ هو ملك للطاعن وشركائه عن مورثهم المرحوم طرخان سيد أحمد وقد اعترفت المطعون عليها بصحيفة دعواها بوضع يد الطاعن وشركائه ومورثهم من قبل على تلك الأطيان لأكثر من خمس عشرة سنة واستدلوا على ذلك بالذاكرة المقدمة في القضية رقم ١٦ سنة ١٥ — ١٦ الزقازيق الشرعية التي تفيد حصول قسمة في هذه الأطيان سنة ١٩٠٥ كما قدموا

الانتفاع بمظاهر مادية تخالف حقوق الشركاء على الشيوع .

(القضية رقم ١٧٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٥٦٩

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — قسمة . ملكية شائعة . حق فاضى القسمة في تقدير جدية المنازعة في الملك المثارة أمامه لإيقاف الدعوى أو السير فيها .

ب — قسمة . ملكية شائعة . تقدير جدية المنازعة في الملك المثارة في دعوى القسمة . موضوعي .

ج — قسمة . دعوى القسمة . الخصوم فيها . البطلان المترتب على عدم تمثيل بعض الشركاء في إجراءات هذه الدعوى . بطلان نسبي . عدم جواز التمسك به إلا للشريك الذي لم يختصم في الدعوى .

د — إعلان . دعوى . تحقيق واقعة حصول الإعلان والتثبت من صحة تمثيل المعلن اليه في الدعوى . مسألة موضوعية .

المبادئ القانونية

١ — لقاضي القسمة تقدير جدية المنازعة في الملك التي تثار أمامه حتى لا يصدده ذلك عن ممارسة اختصاصه ، وهذا التقدير يقتضي حتماً بحث أوجه المنازعة ووزن أسانيدھا لا للفصل في موضوعها وإنما للوصول إلى قرار بتأخير الفصل في القسمة أو السير في إجراءاتها .

٢ — تقدير جدية المنازعة في الملك المثارة في دعوى القسمة هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي لارقابة فيها

عقود بدل تمت على أثر حصول هذه القسمة كظهر على جدية النزاع في الملك ، كما أنه ثبت بمحضر جلسة ١٣/١/١٩٥١ أمام المحكمة الاستئنافية أن هناك أوقافاً لازالت شائعة في هذا الملك إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفع بحجة أن قسمة سنة ١٩٠٥ لم تنه حالة الشيوخ بين مورث الطاعن ومورث المطعون عليها ، وأن مورث الطاعن أكد بطلان تلك القسمة كما هو ثابت من مذكرته في القضية رقم ١٥ الزقازيق الشرعية المشار إليها وهذا الذي قرره الحكم لا يكفي تبريراً لقضائه برفض الدفع ، ولا لقوله إن قضاءه هذا لم يتعد البحث في جدية النزاع مادام أنه بحث في النزاع ذاته وقضى فيه في غير مواجهة جميع أصحاب الشأن فتعرض الحكم للقول ببطلان القسمة وماترتب عليها من تصرفات هو قضاء خاطيء لا يملكه القاضي الجزئي ولا اختصاص له فيه وكان يجب إحالته إلى المحكمة الابتدائية ولأن محكمة أول درجة حين قالت عن هذا النزاع في الملك إن محله دعوى ملكية ولا يتسع لها نطاق دعوى القسمة رفع الطاعن دعوى الملكية رقم ١٢٢٣ سنة ١٩٤٨ ك المنصورة وطلب تأسيساً عليها إيقاف دعوى القسمة حتى يفصل في الملكية المتنازع عليها ، إلا أن المحكمة الاستئنافية قالت إن دعوى الملكية رفعت بعد رفع هذا الاستئناف وتام تحضيره وأنه قصد بها وضع العراقيل في سبيل حق المطعون عليها مما يتبين منه عدم جديتها مع أن دعوى الملكية ما أقيمت إلا نزولاً على رأي محكمة أول درجة المرفوعة إليها دعوى القسمة فقول الحكم بعدم جديتها فضلاً عما

فيه من مخالفة للقانون فيه عدوان على سلطان محكمة الملكية مما كان ينبغي معه وقف الدعوى هذا إلى أن منازعة الطاعن في الملكية تقوم على أساس كسب الملكية بالتقادم وقد تأيد ذلك باقرار المطعون عليها في صحيفة دعواها ، كما سلف بيانه ، والحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالحديث عن هذا الشق من الدفاع والرد عليه رغم تمسك الطاعن به فيكون قضاؤه باطلاً مما يستوجب نقضه .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن لقاضي القسمة تقدير جدية المنازعة في الملك التي تثار أمامه حتى لا يصدده ذلك عن ممارسة اختصاصه ، وهذا التقدير يقتضي حتماً بحث أوجه المنازعة ووزن أسانيدها لا للفصل في موضوعها وإنما للوصول إلى قرار بتأخير الفصل في القسمة أو السير في إجراءاتها هذا هو مآلها عبارة « وجوب تأخير الفصل في القسمة إلى أن يحكم قطعياً في تلك المنازعة » التي تضمنها نص المادة ٤٥٤ مدني قديم التي تحكم واقعة الدعوى — لا وجوب تأخير الفصل في القسمة لمجرد إثارة منازعة إياها كان سببها أو دليلها أو الصورة التي اتخذت لإثارتها سواء أكان ذلك بطريق الدفع أو الدعوى . وإذن فتنى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه وهو بصدد تقدير أوجه هذه المنازعة ومدى جديتها قد أورد ما يلي « ومن حيث إنه وإن ثبت من مطالعة أوراق الدعوى رقم ١٦ سنة ١٥—١٦ الزقازيق الشرعية أن قسمة حصلت في سنة ١٩٠٥ بين مورث الطاعن ومورث المطعون عليها وباقي ورثة المرحوم سيد أحمد سالم الكبير إلا أن هذه

وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه إذ استعرض وجوه المنازعة التي أثبتت أمامه واستظهر أسانيدها واقتنع بعدم جديتها استنادا إلى عدول المتقاسمين عن قسمة سنة ١٩٠٥ وبطلان ما ترتب عليها من تصرفات وإلى عدم الاعتداء بوضع اليد المترتب على هذه القسمة كسبب مستقل للتملك لعدم توافر شروطه قانونا إلى عدم وجود دليل آخر غير ما ذكر كأساس لدعوى الملكية التي أقامها الطاعن تأييدا لجديّة المنازعة التي أثارها فإن ذلك مما يدخل في حدود سلطة المحكمة التقديرية التي لا رقابة لمحكمة النقض فيها ما دامت قد أقيمت على اعتبارات واقعية مقبولة وعلى أسباب سائغة تبرر قضاءها كما هو الحال في الدعوى، مما يتعين معه رفض هذا الوجه.

« ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الطاعن وفريقه قد اعترضوا على عدم توجيه دعوى القسمة إلى جميع الشركاء في الملك إن كان لا يزال شائعا، ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الشق من الدفاع بمقولة إن ما عناه الطاعن في هذا الخصوص هو أن نظار وقف المرحوم سيد أحمد سالم الكبير لم يمثلوا في الدعوى إلا أنه قد اتضح من مطالعة محضر جلسة ١١/٣/١٩٤٥ أن المطعون عليها طابت التأجيل لإدخال خصوم جدد في الدعوى وتقاضا لذلك حرر أصلا إعلان ليعلن بهما أشخاص عددهم الحكم المطعون فيه وأنه تبين من مراجعة محضر جلسة ١٤/٥/١٩٤٦ أن الاعلان قد تم، كما قرر ذلك وكيل المطعون عليها، وأن الظاهر من وقائع الحكم القطعي الصادر في

القسمة لم تحصل بصورة أنهت الشروع بين المورثين ليصبح ادعاء الطاعن التملك بوضع اليد... » إلى أن قال « فضلا عن ذلك فإن مورث الطاعن قد أكد صراحة بمذكرته المقدمة في الدعوى الشرعية سالفة الذكر أنه قد أبطل هو وباقي المستحقين قسمة سنة ١٩٠٥ بعد حصولها بشهرين عندما اتضح لهم أن كتاب الوقف لا يجيز قسمته فليس يصح في الأذهان إذن الاستناد إلى قسمة هذه حالها وهذا مبلغ الجد فيها، كما لا يصح التحدي بما كان قد رتبته مورث الطاعن وغيره على تلك القسمة من تصرفات للغير لأن بطلان هذه القسمة يقتضي زوال جميع الآثار المترتبة عليها... » ثم انتهى الحكم إلى القول « وحيث إنه لا يبقى من عناصر النزاع في الملك إلا ما ركن إليه الطاعن وفريقه من أنهم رفعوا الدعوى رقم ١٢٢٣ سنة ١٩٤٨ كلى المنصورة بالملكية وبطالبون بناء عليها بالوقف حتى يفصل في الملكية ولكن المحكمة بما لها من سلطة التقدير في الحدود التي تتصل بالدعوى الحالية تذكر أن هذه الدعوى لم تعلن صحيفتها إلا في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أي بعد رفع الاستئناف وبعد أن تم تحضيره ونظره بجلسات المرافعة لأربع مرات مما يتضح منه أنه لم يقصد بها إلا وضع العراقيل في سبيل حق المطعون عليها وهو ما يجب أن تفوته المحكمة على الطاعن وفريقه خصوصا وأنهم لم يركنوا في ادعاء الملكية إلى دليل غير ما قالوه من وضع اليد استمرارا لقسمة سنة ١٩٠٥ التي أوضحت المحكمة مبلغ الجد فيها ومن ثم يتعين طرح هذا العنت جانبا وعدم الالتفات إليه... »

محكمة النقض مادام أن لهذا التحقيق سنداً من أوراق الدعوى . فإذا كان ثابت أن الطاعن قد كان ممثلاً في دعوى القسمة فلا شأن له بالتحدث عن تمثيل أو عدم تمثيل غيره من الشركاء مادام أن حكم القسمة لا حجبية له على من لم يكن طرفاً فيه — ومع هذا فإن الحكم المطعون فيه قد استدل على تمثيل نظار الوقف — وهم الذين عناهم الطاعن في نعيه بما ثبت لدى المحكمة من محاضر جلسات الدعوى ومن تحرير أصليين للإعلان والتأشير على أحدهما بما يفيد تحرير أصل آخر للإعلان ومن تقرير وكيل المطعون عليها أمام المحكمة بجلسة ٢٤/٤/١٩٤٦ حصول الإعلان فعلاً دون اعتراض من الخصوم الحاضرين في الدعوى على ذلك وما استظهرته المحكمة من وقائع الحكم القطعي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ الدالة على إدخال نظار الوقف فعلاً في الدعوى ، وما أكدته المحكمة بذلك من تمثيل هؤلاء النظار في الاستئناف رقم ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، سنة ١٩٤٨ مدني مستأنف التي كانت منظورة مع ذات الاستئناف موضوع هذا الطعن والمقدمة احكامها بملف هذا الطعن ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعن وفريقه دفعوا دعوى القسمة بأنها لم تتناول كل الأموال المشتركة فقال الحكم الابتدائي إن هذا لا يؤثر في دعوى القسمة ، وقال الحكم المطعون فيه إن مورث المطعون عليها يملك في حوض البيارم الكبير رقم ٣ محل القسمة ملكاً خاصاً بمقداره ٤ ف ، ١٦ ط شيوعاً في نفس الحوض وما دام أن هذا

٢٣/٣/١٩٤٧ أن المطعون عليها أدخلت نظار الوقف المشار إليهم في الدعوى كما أن المفروض أن محكمة أول درجة قد راعت صحة الاجراءات في الدعوى وعلى ذلك فإذا افتقد الملف أصل الاعلان الآخر فليس معناه أن من أدخلتهم المطعون عليها لم يمثلوا في الدعوى مادام أن لدى المحكمة من الأدلة والأسانيد المشار إليها ما يقطع بحصول إعلان هؤلاء النظار في الدعوى ، وهذا الذي قاله الحكم غير صحيح إذ أن الحكم المطعون فيه أثبت في صدره وهو يروي تاريخ الخصومة أن المطعون عليها لم تدخل في الدعوى بعد تجديدها من الشطب من أدخلتهم بإعلان ٩ من أبريل سنة ١٩٤٦ فتسليم الحكم بعدم وجود أصل الاعلان بأوراق الدعوى لا يستقيم مع القول بأن ذلك لا يعني عدم تمثيل من أدخلوا في الدعوى أصلاً ، ومتى كان الثابت على خلاف ما يرويه الحكم أن فريقاً من الشركاء لم يدخل في الدعوى كان ذلك مخالفاً لنص المادة ٤٥٢ مدني قديم مخالفة تبطل الحكم المطعون فيه وتوجب نقضه .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن التحدى يبطلان دعوى الفرز والتجنيب التي رفعها أحد المشتاعين بسبب عدم تمثيل بعض الشركاء في إجراءاتها ، فضلاً عن أنه غير منتج لأنه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي لا يحق التمسك به إلا للشريك الذي لم يكن طرفاً فيها — فإن تحقيق واقعة حصول إعلان بعض الخصوم في الدعوى والتثبت من صحة تمثيلهم فيها إنما هو من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرقابة

الدعوى أن الطاعنة اشترت من والدتها القدر المطلوب فرزه بعقد مسجل في سنة ١٩٣١ شيوخا في ١٨ ف وأن والدتها البائعة لها تملك ما باعت ميراثا عن زوجها مورث المطعون عليها وأن لهذا المورث ملكية خاصة غير موروثة مقدارها ٤ ف ، ١٦ ط في ذات العين محل النزاع ، ولما كانت المطعون عليها قد أدخلت في القسمة كل المال المشترك الشائع فيه القدر المراد تجنيبه فلا حاجة بها لإدخال الأطياف الموروثة جميعها في نطاق هذه القسمة كما يريد الطاعن لأن ذلك الاعتراض ليس من شأن الطاعن إثارته بل هو شأن باقي ورثة والد المطعون عليها وهو ليس من بينهم وبالتالي فلا مصلحة له فيه مما يتعين معه رفض هذا السبب .

(القفية رقم ٢٢٠ سنة ٢٣ ق رئاسة ومعدية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه المستشارين).

القدر يتسع للقدر المطلوب فرزه فلا مساس بحق الطاعن وفريقه ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك عدم وجوب توجيه دعوى القسمة لجميع المال المشترك وهذه مخالفة للقانون لأن الأسماء القضائية يجب أن تطلب على كل القموال المشتركة ولا يصح قصرها على جزء منها ، والدعوى الحالية تتميز فوق هذا بأن في الملك الشائع أموالا موقوفة وأموالا حرة وقد تدخل الوقف في الملك من سنة ١٩٠٥ وحصلت فيها تصرفات بالمبادلة وكان واجبا أن يفرز الملك من الوقف أولا ثم تجرى قسمة الملك بعد ذلك ، ومن أجل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه بقضائه بالقسمة قد خالف القانون مخالفة تبطله وتقتضي نقضه .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعن لا يحدد سبب ملكية المطعون عليها للقدر المطلوب قسمته ، كما أثبتته الحكم ، وهو الشراء لا الميراث ، والثابت من أوراق

قضاء الأحوال الشخصية

٥٧٠

محكمة استئناف القاهرة

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥

قانون واجب التطبيق . رعية بريطانية . لا جدوى
في تعيينه من الاستناد المادة ٢٦ مدني مصري .

المبدأ القانوني

الاستناد إلى نص المادة ٢٦ من القانون المدني المصري في حالة الطلاق المرفوع من شخص تابع للجنسية البريطانية لا يؤدي إلى تبين الشريعة التي يعمل بها لأنه ليست هناك شريعة بريطانية بل عدة شرائع وليست هناك أية قاعدة داخلية تؤدي إلى تفضيل أحدها على الأخرى لأن الزوج ليس متوطناً في أحد الأمصار التي تدخل في نطاق إحدى الشرائع التي ينتمي إليها رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات كما عرفها قانون الجنسية البريطاني الصادر عام ١٩٤٨ ... ويترتب على عدم الاهتداء إلى قانون ينتمي إليه الزوج بجنسيته — أنه يعامل كما لو كان عديم الجنسية إذ أن الوضع متحد في الحالتين ولذا يجب الرجوع إلى قانون الوطن ، وفي حالة عدم وجود الموطن إلى قانون البلد الذي يقيم فيه الشخص ، ولا شك أن اتباع هذا القانون يؤدي إلى النتيجة ذاتها التي استهدفها

الشارع حين أوجب تطبيق القانون الذي ينتمي إليه الشخص بجنسيته وهو ما يحقق الاستقرار في المعاملات بالنسبة لذوي الشأن وكذلك بالنسبة إلى الغير وهي القاعدة التي تمليها طبيعة العلاقة وتتجلى لذوي المصلحة منذ نشوء العلاقة .

المسألة

« من حيث إن النزاع بين الطرفين يخضع طبقاً للمادة ١٣ مدني إلى قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت التطليق — ولما كان الزوج بريطاني الجنسية فإنه يخضع للقانون البريطاني — لو كان هناك قانون بريطاني — أما والرعية البريطانية التي وصف الزوج بالانتماء إليها غير قاصرة على رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات بل وتشمل أيضاً رعايا دول تسع أشير إليها في الفقرة الثالثة من قانون الجنسية البريطانية الصادر سنة ١٩٤٨ . ولما كانت القوانين في هذه الأمصار تختلف في أحكامها الداخلية والدولية وليس هناك قانون موحد مشترك يخضع له الرعايا البريطانيون جميعاً فإن الاهتداء إلى الشريعة الواجبة التطبيق من بين تلك الشرائع من شق الأبحاث — وقد نصت المادة ٢٦ مدني مصري على أن القانون الواجب التطبيق في دولة تتعدد فيها الشرائع هو القانون الداخلي — غير أن الصعوبة لازالت قائمة لم يحلها هذا النص ذلك لأن الأحكام الداخلية لا تبين أي

الأجنبي لأنه لا يمكن الالتجاء إليه إلا عن طريق الاحالة التي ينهي عنها القانون المصري في المادة ٢٧ - هذا من جهة - ومن جهة أخرى فإن القانون الأجنبي لا يمكن أن يعتبر القانون الذي ينمي إليه الشخص حسب جنسيته ويقول « دايسى » في هذا الصدد: « حتى الآن تلجأ المحاكم إلى تطبيق قانون غير بريطاني باعتباره قانونا ينتمي إليه أحد الرعايا البريطانيين ولكنها قد تكون مضطرة إلى الأخذ بهذا الرأي البعيد عن الصواب إذا كان الموطن الأصلي الذي ينتمي إليه أحد الرعايا البريطانيين في بلد أجنبي عن مجموعة الأمم البريطانية » (دايسى نفس المرجع ص ٥٧) .

وقد كانت المحاكم الانجليزية تلجأ إلى نظرية الموطن الأصلي لتتغلب على هذه الصعوبة كما فصلت في قضية « أوكيف » فقد طرح أمام المحكمة نزاع خاص بالتركة المنقولة « لعانس » ولد أبوها في عام ١٨٣٥ في أيرلندا وغادرها في الثامن والعشرين من عمره وأقام في الهند حيث توفي في سنة ١٨٨٥ في مدينة كالكوتا وترك ابنة ولدت في الهند عام ١٨٦٠ وأقامت من عام ١٨٦٧ إلى ١٨٩٠ في أنحاء مختلفة من إنجلترا وفرنسا وأسبانيا وفي عام ١٨٩٠ استقر بها المقام في نابولي مدة ٢٧ عام حتي توفيت ولم تفقد جنسيتها البريطانية ولكنها اكتسبت موطنا اختياريا في إيطاليا وطبقا لقواعد القانون الدولي الانجليزي يخضع الميراث لقانون الموطن وكان النزاع الذي طرح على المحاكم الانجليزية أي القوانين أحق بالتطبيق ؟ الانجليزي أم الايرلندي أم الهندي ؟ وقد طبق القاضي

قانون من بين قوانين مجموعة الأمم البريطانية هو الذي يطبق دون غيره - وقد ذهب الحكم الابتدائي إلى الأخذ بأحكام القانون الانجليزي باعتباره السائد مع أن هذه النظرية عتيقة كما يقول « دايسى » - طبعة ٦ ص ٥٧ - ويرى الأستاذ الدكتور عز الدين عبد الله في ص ١٠٤ من رسالة اتجاهات القضاء في تطبيق قواعد الاسناد - تطبيق القانون الانجليزي لا لأنه القانون السائد - بل لأنه القانون المعمول به في العاصمة وميناء تركيز الدولة في عاصمتها وهذا الرأي لا يختلف عن الرأي الأول إلا في تبيان البررات التي توجب تطبيق القانون الانجليزي وترد عليه الاعتراضات ذاتها التي توجه ضد الرأي الأول - والواقع ان كل نظام قضائي في كل قطر من أقطار المجموعة البريطانية مستقل عن الآخر ولا تغليب لنظام على الآخر وكما يقول العلامة بولوك ليس للقانون الانجليزي أي غلبة في الامبراطورية البريطانية - (شيشير طبعة رابعة ص ٧٩) - كذلك لا يستطيع القاضي المصري الاستناد إلى هذا الرأي بحجة أنه منصوص عليه في القانون البولندي مصدر التشريع للمادة ٢٦ لخلو التشريع المصري من نص مماثل - وإذا قيل بان قاعدة الاسناد في القانون الانجليزي هي الموطن في كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية فإن الرخصة التي يخولها القانون المصري للقاضي لاتتعدى تبيان أية شريعة من الشرائع المتعددة داخل الامبراطورية هي التي يجب تطبيقها فإذا كان الموطن في بلد أجنبي عن الامبراطورية امتنع على القاضي المصري الالتجاء إلى القانون

« كروسمان » القانون الايرلندي باعتباره قانون الموطن الأصلي للمتوفاة لأن هذا الموطن كان موطن والدها حين ولدت وقد لقي هذا الحكم نقدا مريرا من شيشير وقال عنه بحق ان البدهة كانت توحى إلى رجل الشارع بأن قانون البلد التي أقامت فيها سبعا وأربعين عاما هو صاحب الولاية دون غيره لا قانون بلد لم تطأه قدما للمتوفاة إلا مرة واحدة منذ ستين عاما ولا تسمح قوانينه الحالية باعتبارها من رعاياه وقد وصل القاضي « كروسمان » إلى هذا الحل إعمالا لقاعدة الاسناد في القانون الانجليزي التي تحيل إلى الموطن — ولما كان قانون الموطن وهو القانون الايطالي يحيل بدوره إلى شريعة الجنسية فان القاضي الانجليزي يتقبل هذه الاحالة بحكم كما لو كان قاضيا بمحكمة ايطالية وهنا يواجه بمشكلة لا سبيل إلى التغلب عليها إذ أن القانون الذي تنتمي إليه المتوفاة بجنسيتها لا وجود له — وقد ظن القاضي « كروسمان » انه خرج من الورطة بالالتجاء إلى الموطن الأصلي فكانت النتيجة انه طبق قانون ليس هو قانون الموطن كما يعرفه القانون وليس القانون الذي تنتمي إليه المتوفاة بجنسيتها (شيشير نفس المرجع ص ٧٩ و ٨٠) — ولذلك يرى بعض الفقهاء (موريس) ألا حجية لهذا الحكم لأن الخصوم لم يطلبوا من المحكمة تطبيق القانون الايطالي وإذن فلا مساس بمبدأ قانون الموطن — (بهذا المعنى أيضا « فولكنبروج في مؤلفه المقالات المختارة في تنازع القوانين طبعة ١٩٤٧ ص ١٧٤ — ويقول العلامة دابس عن هذا الحكم انه من الغرابة بمكان لان العلاقة بين

المتوفاة وايرلندا كانت واهية جدا (دابس طبعة سادسة ص ٥٣ والمراجع العديدة بالهامش رقم ٧٦) والتي يبين منها أن الحكم أخذ بالمبدأ الذي طبقه القاضي « فاروك » في قضية (جونز) وهذا الحكم كان محل نقد الكثير من الفقهاء وبينهم دابس — لهذه الاعتبارات يتعين استبعاد القانون المالمطي الذي يطالب الزوج بتطبيقه ذلك لأن الزوج وإن كان منحدرا من أصل مالمطي إلا أنه ولد وتوطن بمصر بل وطلب الدخول في الجنسية المصرية كما أن والده ولد وأقام بمصر فلا يمكن أن يقال إن مالمطة تعتبر الموطن الأصلي للزوج ولا أن القانون المالمطي هو أقرب القوانين اتصالا به — كذلك لا يمكن الزعم بأن القانون الانجليزي هو الذي ينتمي إليه الزوج فهو أبعد ما يكون اتصالا به من حيث الواقع — والقول بأن المحاكم القنصلية البريطانية كانت حتى عام ١٩٤٩ مختصة بالفصل في الأحوال الشخصية للرعايا البريطانيين فيعتبر القانون الانجليزي هو أقرب القوانين صلة بالزوج هذا القول مردود بأن هذه الصلة قد انقطعت منذ انتهاء ولاية المحاكم القنصلية فلا يمكن بحث هذه الولاية من جديد سواء من جهة القانون الواجب التطبيق أو الاختصاص — وقد كانت المحاكم القنصلية تقضي بالطلاق بين المالمطين طبقا لمرسوم بقانون خاص صدر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وقد انتهى سلطان هذا المرسوم بانتهاء ولاية المحاكم القنصلية فلا يمكن العودة إلى أحكامه ولا إلى أحكام القانون الانجليزي .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن

ينتمي إليه الزوج بجنسيته مما يبرر معاملة الزوج كما لو كان عديم الجنسية فالوضع متحد في الحالتين ولذا يجب الرجوع إلى قانون الوطن وفي حالة عدم وجود الوطن إلى قانون البلد الذي يقيم فيه الشخص ولا شك ان اتباع هذا القانون يؤدي إلى النتيجة ذاتها التي استهدفها القانون حين أوجب تطبيق القانون الذي ينتمي إليه الشخص بجنسيته ويحقق الاستقرار في المعاملات بالنسبة لذوى الشأن وكذلك بالنسبة للغير وهي القاعدة التي تملئها طبيعة العلاقة وتنجلي لذوى المصلحة منذ نشوء هذه العلاقة (بهذا المعنى «أرمنجون» الوجيز في القانون الدولي جزء أول بند ٨٦ وما بعده) .

ولما كانت مصر من الدول التي تتعدد فيها الشرائع الداخلية الخاصة بالأحوال الشخصية طبقا للملة وكانت شريعة الملة التي يعتنقها الزوجان هي الشريعة الكاثوليكية يتعين الرجوع إلى هذه الشريعة وهي في الواقع الشريعة التي فهم الزوجان أنهما يخضعان لها إذ لجأ في عقد قرانهما إلى كنيسة القديس مرقس بشبرا .

« ومن حيث إن الطوائف الكاثوليكية في مصر سبعة . القبط والروم والموارنة واللاتين والأرمن والسريان والكاثوليك وهي جميعا تتبع شريعة كنيسة واحدة هي الكنيسة الكاثوليكية ورئيسها الأعلى البابا في روما وعند جميع هذه الطوائف لا يجوز الطلاق بل يستعاض عنه بالتفريق الجثامي إذ يعتقدون بعدم انحلال الزواج إلا بالموت (أحمد صفوت قضاء الأحوال الشخصية للطوائف الملية ص ٨٧) .

الاهتداء بنص المادة ٢٦ من القانون المدني المصري لا يؤدي إلى تبيان الشريعة التي يعمل بها لأنه ليس هناك شريعة بريطانية بل عدة شرائع وليس هناك أية قاعدة داخلية تؤدي إلى تفضيل إحداها على الأخرى لأن الزوج ليس متوطنا في أحد المصبات التي تدخل في نطاق إحدى الشرائع التي ينتمي إليها رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات كما عرفها قانون الجنسية الصادر عام ١٩٤٨ وقد يقال بأن الحكم الصادر في قضية (او كيف) لا يشير إلى الوطن كقاعدة اسناد وإنما إلى الشريعة التي يفترض أنها أقرب الشرائع اتصالا بالشخص بحيث تعتبر هي الشريعة التي ينتمي إليها ثم يرتب على ذلك أن مرسوم سنة ١٩٣٧ الذي كانت تطبقه المحاكم القنصلية البريطانية في مصر يعتبر هذا القانون ومثل هذا الرأي لا يتفق مع حقيقة الواقع مطلقا فلا يمكن بحث قانون قد انتهى بانعدام ولايته ولا القول بأن مثل هذا القانون الذي قد انقضى يعتبر أنه القانون الأصلح الذي يخضع له الزوج فضلا عن أن قاعدة القانون الأصلح ليست إلا تبريرا لجعل الوطن قاعدة للاسناد ومن الثابت أن الوطن في القضية الحالية هو مصر سواء أكان بمعنى الوطن الأصلي كما يعتبره القانون الانجليزي أو الوطن المختار كما هو معروف في القوانين الأخرى .

« ومن حيث إن المادة ٢٤ من القانون ذاته تقضي باتباع مبادئ القانون الدولي الخاص فيما لا يرد في شأنه نص .

« ومن حيث إن عدم الاهتداء إلى قانون

العلاقة إلى القانون المصري حسب ما حددته المادة العاشرة من القانون المدني باعتباره قانون القاضي Lex Fori .

٢ — متى تبين أن قاعدة الاسناد التي انبثت على تكييف العلاقة القانونية في النزاع قد حددت لحكم هذه العلاقة قانون القاضي نفسه أى القانون المصري فيجب أن يؤخذ في تطبيق هذا القانون بالانفسير الصحيح لأحكامه في أوسع معانيها فإذا ما كان الحكم متعلقاً بالمال المتروك عن لا وارث له ، فإنه ظاهر أن التركة تؤول شرعاً وقانوناً إلى الدولة ولا يكون استيلاءها عليها ميراثاً بل بوصفها السلطة العامة التي أوجب القانون أن يؤول هذا المال إليها عند عدم ظهور الوارث باعتبار التركة مالا متروكاً ، وذلك حسب ما قضى به نص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالمواريث وأيضاً لما ورد في المادة ٩٣٨ من قانون المرافعات خاصاً بالاجراءات التي يقوم عليها الاستيلاء والأحكام التي يقوم عليها الأخذ بهذه القواعد وتتعلق بالنظام العام وهي مستمدة من الشريعة الإسلامية .

٣ — لا عبرة بالطبيعة القانونية لحق الحكومة في اعتبار تركة رعاياها حقاً ميراثياً لها إذا كان قد نص على هذا الحق في قانون جنسية المتوفى خلافاً للقانون الاقلاي . ولا يحتج بإمكان تطبيق قاعدة هذا القانون على أساس معاملة المثل ما دام لا يوجد قانون

» ومن حيث إن الزواج في طائفة اللاتين وهم نسل الأفرنج الذين سكنوا سواحل الشام ومن انضم إليهم من الأهالي يخضع للقانون الكنسي الذي جمعت أحكامه في عهد البابا بيوس العاشر ونشرت في عهد البابا سند كينوس الخامس عشر فيتعين تطبيق أحكام هذا القانون بين المتنازعين » .

(استئناف البير كومبو ضد السيدة بولى جيوتى رقم ٤٠٨ سنة ٧١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد مختار عبد الله رئيس المحكمة ومحمد عبد السلام بلج وراغب قللس المستشارين وحضور السيد الاستاذ احمد رفعت خفاجى وكيل النيابة) .

٥٧١

محكمة استئناف الاسكندرية

١٧ مايو سنة ١٩٥٦

١ — قاعدة الاسناد في حالة ثبوت وفاة أجنبي بمصر ترك أموالاً ولم يترك ورثة .

ب — استيلاء الدولة على مال التركات الشاغرة هو بموجب سلطتها العامة ومستمد من الشريعة الإسلامية .
ج — عدم جواز تقض قاعدة الاسناد المقررة في القانون والمؤسسة على النظام العام اذا لم يوجد قانون خاص أو معاهدة دولية تميز ذلك .

المبادئ القانونية

١ — إن قاعدة الاسناد التي تبين أى القانونين المصرى أو الايطالى يجب تطبيقه في حالة ثبوت وفاة سيدة بمصر كانت ايطالية الجنسية وقت الوفاة ولم تترك ورثة من الأصول أو الفروع أو الأقارب وأموال التركة عقاراً ومنقولاً تقع جميعها في مصر ، هذه القاعدة يتطلب الوقوف عليها التعرف أولاً على طبيعة العلاقة القانونية في هذا النزاع والمرجع في التكييف الواجب لهذه

خاص أو معاهدة دولية تقرر احلال هذه القاعدة محل القانون الأصلي.

المسألة

« من حيث إن وقائع الدعوى تتلخص في أن قنصل إيطاليا العام بصفته ممثلاً للحكومة الإيطالية في تركة المرحومة كونشينا البقو أرملة جانبو الغير المعلومة الوالدين والمتوفاة في ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ قدم طلباً إلى رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية لاثبات وفاة هذه السيدة التي كانت إيطالية الجنسية وقت وفاتها وكانت مقيمة بالاسكندرية وأيلولة ميراثها إلى الحكومة الإيطالية لعدم وجود وارث لها أو وصية، وفي محضر تحقيق الورثة المحرر في ٤ أبريل سنة ١٩٥٥ قرر رئيس المحكمة إحالة المادة للجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ أمام الدائرة المختصة بالأحوال الشخصية.

وقدم الطالب مذكرة دفاعه طالباً فيها الحكم باعتبار الحكومة الإيطالية ممثلة في شخص قنصلها العام بالاسكندرية الوارثة الوحيدة الشرعية للمرحومة كونشينا أوليفو أرملة اندريا التي كانت إيطالية الجنسية والمتوفاة بالاسكندرية دون وصية في ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ مع تحميل الشركة بالمصروفات إذ أن المتوفاة لم تترك وصية ولا أقارب حتى الدرجة السادسة وذلك تطبيقاً للمادة ٥٨٦ من القانون المدني الإيطالي الواجب تطبيقها إعمالاً للمادة ١٧ من القانون المدني المصري وطبقاً للمادة ٩٥٤ من قانون المرافعات وبعد أن أبدت النيابة العامة رأيها في

مذكرتها التي قدمتها أصدرت المحكمة حكمها في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ برفض الدعوى وألزمت الطالب بالمصروفات.

وقد قرر الطالب في قلم كتاب المحكمة الابتدائية باستئناف هذا الحكم في أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ طالباً قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والحكم بما سبق ابدأه من طلبات أمام المحكمة الابتدائية وقد حدد لنظر الاستئناف جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٥٦ أمام دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف وقدم المستأنف مذكرة أبان فيها أسباب استئنافه كما قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها.

« وحيث إن الاستئناف رفع في الميعاد واستوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً. » وحيث إن الحكم الابتدائي المستأنف يستند في أسبابه إلى ما يلي :

(١) أن تطبيق المادة العاشرة من القانون المدني المصري التي تنص على أن القانون المصري هو المرجع في تكييف العلاقات عند ما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين . لمعرفة القانون الواجب التطبيق من بينها مؤداه إلى انتقال ملكية التركة إلى الدولة الواقع بها المال كما أن قانون القاضى لا يقضي بأيلولة تركة من لا وارث له إلى الدولة ميراثاً فيخضع انتقالها إليها للقانون الذي يحكم الميراث وهو قانون جنسية المتوفى بل يقضى هذا القانون بأن أيلولة التركة إلى الدولة حق مبني على سيادتها أى أنه يخضع التركة لقانون موقع المال ويكون انتقال

ملكيتها إلى الدولة باعتباره استيلاء على مال ليس له مالك . وقد كانت الشريعة الإسلامية باعتبارها النظام الغالب في الأحوال الشخصية في مصر مما يتعين الرجوع إليه لتكييف أبلولة تركة من لا وارث له إلى الدولة واستيلائها عليها لا يتم بوصفها وارثة بل استعمالاً لحق السيادة مما يجعلها مالكة للأموال التي لا مالك لها في إقليمها .

(٢) أنه بذلك تكون قاعدة الاسناد الواجبة التطبيق هي المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون المدني التي بمقتضاها يسرى على الحيازة والملكية والحقوق العينية الأخرى قانون الموقع فيما يختص بالعقار ويسرى على المنقول قانون الجهة التي يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الحيازة أو الحقوق العينية الأخرى أو فقدها ولذا يتعين إعمال حكم الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ التي تنص على أنه إذا لم يوجد ورثة تؤول التركة إلى الخزانة العامة .

(٣) أنه مع التسليم جدلاً بأن قاعدة الاسناد الواجبة التطبيق هي المنصوص عليها في المادة ١٧/١ من القانون المدني فإن أسباب كسب الملكية تتصل اتصالاً وثيقاً بالنظام الاقتصادي للدولة وهو مرتبط بالنظام العام الذي يجعل الدولة بما لها من حق السيادة مالكة للأموال التي لا مالك لها ومن ثم فإنه يتعين عدم إعمال نصوص القانون الإيطالي على التركة لتعارض أحكامه مع النظام العام في مصر .

« وحيث إن المستأنف ارتكن في طلبه

الابتدائي كما ارتكن في استئنائه إلى وجوب تطبيق حكم المادة ١٧/١ من القانون المدني التي تنص على أنه « يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ، قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته » . ولذا فتطبق المادة ٥٨٦ من القانون المدني الإيطالي التي بموجبها تؤول التركة إلى الحكومة في حالة عدم وجود ورثة . وأن الحكومة الإيطالية تكتسب في هذه الحالة أموال التركة كوارث لا ممارسة منها لحقها في استعمال سلطانها ويكون قيامها بإدارة أموال التركة طبقاً لما تنظمه قواعد القانون الخاص وأن استعمال الحكومة الإيطالية لحقها في الميراث المحتمل لرعاياها الإيطاليين يستبعد وجود أي قيد على النظام العام المصري لأن القواعد الخاصة بتنظيم العلاقات المالية سواء في أحوال التعاقد أو في الوصية متروكة لتصرف الأشخاص ومن المفروض علم الإيطالي الذي يتوفى دون وارث ممن لهم حق الميراث أن أمواله تؤول إلى حكومته وفي هذا تعبير بطريق سلمي عن آخر رغبة له شأنه في ذلك شأن الأيضاء للغير الذي يكون مقيماً في الخارج وهو ما لا يحظره القانون المصري وقد قرر القانون المدني الإيطالي في المادتين ١٧ و ٢٣ منه فيما يختص بالميراث تطبيق قانون الدولة التابع لها الأجنبي وقت الوفاة مهما يكن المحل الذي توجد به الأموال مما يترتب عليه أبلولة تركة المصري الذي يتوفى في إيطاليا إلى حكومته المصرية .

وقد أضاف المستأنف في مذكرته المقدمة في الاستئناف أن من الخطأ إعمال حكم المادة

الإسلامية التي يأخذ بها القانون المصري وهو المرجع في هذا التكييف ، ليست من بين مسائل الموارث بل من قبيل الاستيلاء على الأموال الضائعة ولذا فلا مجال لأعمال حكم المادة ١٧/١ من القانون المدني وتكون قاعدة الاسناد الواجبة التطبيق هي المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون . وفي هذه الحالة تنطبق المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالموارث على جميع التركات الشاغرة بمصر سواء أكان المتوفى مصريا أم أجنبيا وأنه حتى لو سلم بأن قاعدة الاسناد الواجب اعمالها هي ما نصت عليه المادة ١٧/١ من القانون المدني وأن القانون المدني الإيطالي هو الواجب التطبيق فإن أحكام هذا القانون تتعارض مع قواعد النظام العام في مصر . وأخيرا فإنه يتضح من نص المادة ٩٣٨ من قانون المرافعات الواردة في الباب الخاص بالأجراءات في تركات الأجانب أن المشرع المصري يعتبر أيلولة التركات الشاغرة إلى الدولة من القواعد الإقليمية وهذه تسرى على تركات الأجانب فلا محل لتطبيق قانون أجنبي يخالفها .

« وحيث إن من المقر به أن السيدة كونشينا أليفو التي ثبتت وفاتها في مصر في تاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ كانت ايطالية الجنسية وقت الوفاة وأنها لم تترك ورثة من الأصول أو الفروع أو الأقارب وأن أموال التركة عقارا ومنقولا تقع جميعها في مصر .

« وحيث إن قاعدة الاسناد التي تبين أي القانونين المصري أو الإيطالي يجب تطبيقه على النزاع الحال يتطلب الوقوف عليها التعرف أولا على طبيعة العلاقة القانونية في هذا النزاع

١٨ من القانون المدني الخاصة بأحوال الحياة والملكية والحقوق العينية الأخرى لأنه في النزاع الحال إنما يجب تطبيق المادة ١٧ من هذا القانون وهي التي تقرر أنه في أحوال التركات يسرى قانون بلد المتوفى وهو بالنسبة إلى تركة السيدة كونشينا البفو الايطالية الجنسية ليس غير القانون الإيطالي الذي تكتسب الحكومة الايطالية بمقتضاه تركة رعاياها باعتبارها وارثة شرعية تأتي بعد الأقارب في الدرجة السادسة (المادتان ٥٦٥ و ٥٧٢ من القانون الإيطالي المدني) ولا مجال لتطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ التي تخضع التركة لقانون موقع العقار لأن التركة ليست شاغرة وقد أخطأ الحكم الابتدائي في تفسيره للقانون الايطالي إذ أن الحكومة الايطالية إنما تكتسب تركة رعاياها باعتبارها قريبة للمتوفى في الدرجة السابعة ومن هذه الصفة تنشأ للطبيعة القانونية لحقها وهو حق الميراث لاحق السيادة وتلك الصفة المستمدة من الطبيعة الوارثية لاستيلاء الدولة على تركة المتوفى لم يرد التشريع الإيطالي أن يباعدها من المبدأ التقليدي الذي يجعل من الدولة وارثا شرعيا ومن ثم تنطبق أحكام المادة ٥٨٦ من القانون المدني الإيطالي على الرعايا الايطاليين سواء في ايطاليا أو في الخارج .

« وحيث إن النيابة العامة أبدت رأيها في مذكرتها مؤيدة ما جاء في مذكرتها الابتدائية من أن تكييف نوع العلاقة القانونية في أيلولة التركات الشاغرة إلى الدولة في القانون المصري لمعرفة قاعدة الاسناد الواجبة التطبيق في موضوع الدعوى بأنها طبقا للشرعية

التركة تطبيقا للنص المشار إليه وأيضاً لما ورد في المادة ٩٣٨ من قانون المرافعات خاصاً بالاجراءات التي يقوم عليها الاستيلاء هو من الاعتبارات التي يستند إليها النظام الاقليمي للدولة وقد انبني عليه وجوب اخضاع المال فيما يتعلق بسبب كسب ملكيته أو حيازته لقانون موقعه دون أي قانون آخر شخصي .

« وحيث إنه على خلاف ما تقدم فإن تطبيق قانون جنسية المورث الذي يقول المستأنف بوجوب سريانه على تركة المتوفاة يقوم على اعتبارات يختلف أساسها عما سبق بيانه إذ تتركز في المحافظة على ما يتصل بنظام الأسرة وما يقتضيه واجب حمايتها وبطريقة انتقال أموال المتوفى إلى ورثته وهذه الاعتبارات ليست مما يمكن أن يعرض في حالة النزاع بعد إذ حدد طبقاً للمادة العاشرة من القانون المدني نوع العلاقة الناشئة عن وجود مال المتوفاة عقاراً ومنقولاً بحيث يحكم كسب حيازته وملكيته القانون المصري دون سواه .

« وحيث إنه حتى على الفرض أن القانون الذي يسرى حسب المبدأ الصحيح هو قانون جنسية المورث فإن تطبيق هذا القانون هو مما يتعارض مع القانون المصري في أحكامه التي تتعلق بالنظام العام وهذا ما يدعو إلى استبعاد تطبيق القانون الشخصي على الميراث لأن من المقرر أن تركة الشخص الذي يتوفى عن غير وارث تؤول إلى الدولة وما دام التكييف الذي حدده قانون القاضي للعلاقة التي تتضمنها هذه الأيلولة هو أنها حق

والمرجع في التكييف الواجب لهذه العلاقة إلى القانون المصري حسب ما حددته المادة العاشرة من القانون المدني وذلك باعتباره قانون القاضي .

« وحيث إنه لا شك في أن تحديد العلاقة القانونية في المسألة وفقاً لهذا القانون نتج عنه لزوم أيلولة أموال تركة من يتوفى من غير وارث إلى الدولة التي تقع فيها هذه الأموال مما ينحول استيلاءها بصفتها السلطة العامة على تركة المتوفى الذي لم يكن له وارث ذلك أنه فيما يتعلق بموقع المال اطلاقاً ان كان عقاراً أو بموقعه وقت تحقق سبب كسب ملكيته أو الحق العيني عليه إن كان منقولاً فإن قانون هذا الموقع هو الذي يجب أن يسرى في الحالين .

« وحيث إنه يبين من ثم أن قاعدة الاسناد التي انبنت على تكييف العلاقة القانونية في النزاع قد حددت لحكم هذه العلاقة قانون القاضي نفسه أي القانون المصري ويجب أن يؤخذ في تطبيق هذا القانون بالتفسير الصحيح لأحكامه في أوسع معانيها فإذا ما كان متعلقاً بالمال المتروك عن لا وارث له فإنه ظاهر أن التركة تؤول شرعاً وقانوناً إلى الدولة ولا يكون استيلاءها عليها ميراثاً بل بوصفها السلطة العامة التي أوجب القانون أن تؤول هذا المال إليها عند عدم ظهور الوارث وذلك حسب ما قضى به نص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالموارث وهذا القانون قد استندت أحكامه إلى الشريعة الإسلامية .

« وحيث إن استيلاء الدولة على مال

مبنى على السيادة وأنه من ثم فإن خضوع
التركة التي لا وارث لها يكون لقانون موقع
المال ويكون كسب ملكية هذا المال أو
حيازته للدولة التي يقع فيها حاصلًا بطريق
استيلائها على مال ليس له مالك وهذا
كله مما تقضي به أحكام الشريعة الإسلامية
وقانون الميراث وهي أحكام متعلقة بالنظام
العام لكونها نتيجة لأعمال قانون موقع
العقار الأمر الذي يبرره أيضا توافق حق
السيادة مع سلطان قانون الموقع فيما
يقتضيه سلامة المعاملات المتعلقة بالعقار
وكذلك المنقول .

« وحيث إنه ظاهر مما سبق بيانه أن هذه
الاعتبارات جميعا هي مما يتعطل به تطبيق
أحكام القانون الشخصي على الميراث حتى
ولو كان المورث ذا جنسية أجنبية ولذا
فانه يتعين خضوع مال تركة السيدة كونشينا
أوليفو المتوفاة عن غير وارث لقانون
الموقع بالنسبة للعقار والمنقول على السواء
طبقا لما يقضى به نص المادة ١٨ من القانون
المدني .

« وحيث إنه يبين من ذلك أن ما أورده
المستأنف في مذكرته يخالف ما تقرره
الأصول المتقدم ذكرها لأنه لا عبرة بالطبيعة
القانونية لحق الحكومة في أبولة تركة

رعايها إليها من اعتباره حقا ميراثيا وفقا
للقانون الايطالي بوصف الحكومة وارثا
شرعيا في الدرجة السابعة وإقامة حقها في
الاستيلاء على أموال التركة على هذا الأساس
مادام هذا القانون ليس محل تطبيق في النزاع
ولا يشفع في ذلك مانع عن الأخذ بقاعدة
هذا القانون من معاملة المثل في الحالة انقابلة
أي إذا مات في مصر في إيطاليا وترك مالا
بها فترث حكومته هذا المال لأن هذا الفرض
غير مبرر لعدم جواز نقض قاعدة الاسناد
المقررة في القانون المصري ذاته إلا أن يكون
تمت قانون خاص أو معاهدة دولية نافذة في
مصر طبقا للمادة ٢٣ من القانون المدني
ولا وجود لها بالنسبة للمسألة التي يقوم في
شأنها النزاع .

« وحيث إنه لما تقدم يتبين أن الحكم
المستأنف في محله ولذا فيتعين رفض الاستئناف
موضوعا وتأيد الحكم المذكور .

« وحيث إن مضرورات الدعوى يتعين
إلزام المستأنف بها طبقا للمادة ٨٨٣ من قانون
المرافعات .

(استئناف قنصل إيطاليا العام بالاسكندرية بصفته
رقم ٤٠ سنة ١١ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة
محجي محمد مسعود رئيس المحكمة وأنور رومان وعبدالحليم
اليطاش المستشارين وحضور السيد الأستاذ هباس رمزي
رئيس النيابة) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

٥٧٢

محكمة استئناف طنطا

٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٥

استئناف . يقيد من رفعه . لا يحتج به إلا على من رفع عليه . المستأنف ليس مكلفا بإعلان جميع المحصوم . استثناءات في حالة وجود التضامن ودعوى الاسترداد والاستحقاق .

المبادئ القانونية

١ — إجراءات المرافعات نسبية لا يلتفع بها إلا من قام بها ولا يحتج بها إلا على من اتخذت ضده . فالطعن لا يفيد إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه إلا في أحوال مستثناة كما يؤخذ ذلك من المادة ٣٨١ مرافعات .

٢ — ليس المستأنف مكلفا بإعلان جميع المحصوم المائلين أمام محكمة أول درجة إلا في أحوال استثنائية كحالة عدم التجزئة ووجود التضامن ودعوى الاسترداد والاستحقاق حيث يستلزم القانون مخاصمة أشخاص معينين تبطل الدعوى بعدم تمثيلهم فيها ، فإنه في هذه الأحوال المستثناة بوجه الاستئناف ضد جميع المحصوم وإلا كان المستأنف عرضة للحكم عليه ببطالان الاستئناف

أو عدم قبوله أو غير ذلك بحسب الأحوال .

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المستأنف عليها الأولى أقامت الدعوى ١٧٧ سنة ١٩٤٤ كلى طنطا ضد المستأنفة وباقي المستأنف عليهم بتثبيت ملكيتها إلى ثلاثة أفدنة أو ضحتها صحيفة دعواها وندبت المحكمة خبيرا بأمر مأموريته وقدم تقريره ثم قضت محكمة أول درجة بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٣ بتثبيت ملكيتها إلى ٤٠ س ، ٢٠ ط ، ٢ ف على الشيوع في الأطنان الموضحة بالعريضة مع التسليم وإلزام المدعى عليهم « المستأنفة وباقي المستأنف عليهم ، المصاريف المناسبة وأعلن الحكم في ١٢/١١/١٩٥٣ .

« وحيث إن المستأنفة لم ترفض هذا الحكم فاستأنفته بتقرير تاريخه ١٩/١٢/١٩٥٣ طلبت فيه قبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضي به من إلزامها مع باقي المستأنف عليهم بالمصاريف والأتعاب وإخراجها من الدعوى بغير مصاريف وإلزام المستأنف عليها الأولى بمصاريف الاستئناف ومقابل الأتعاب وتقييد الاستئناف بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٣ .

« وحيث إن المستأنفة ارتكبت في أسباب الاستئناف على أنه ثبت من تقرير الخبير أنها

بندی ٨٥٦ ، ٨٥٧ ص ٦١٤ — الأستاذ
عبد الفتاح السيد في الوجيز ص ٦٩٨ طبعة
ثانية .

« وحيث إن المادة ٣٨٤ مرافعات صريحة
في أن الطعن لا يفيد الا من رفعه ولا يحتاج به
الا على من رفع عليه . وهذا المبدأ هو المأخوذ
من قاعدة أن إجراءات المرافعات نسبية
لا ينتفع منها الا من اتخذها ولا يحتاج بها إلا
على من اتخذت إزاءه (الأستاذ الشرفاوي في
المرافعات بند ٣٩٤ ص ٥٤٦) كما أن نفس
المادة ٣٨٤ تحدثت في شطرها الأخير عن حالة
الحكم الغير قابل للتجزئة والمنصوص فيه على
الترام بالتضامن وحالة الدعوى التي يوجب
فيها القانون اختصاص أشخاص معينين
فألزمت الطاعن في الحكم إدخال هؤلاء
الأخصام .

« وحيث إن الدعوى الحالية لا يدخل
فيها استثناء مما نص عليه القانون فيكون
التنازل في محله ويتعين رفض الدفع بعدم
قبول الاستئناف وبطلانه .

« وحيث إنه عن موضوع الاستئناف
فإن محكمة أول درجة أشارت في أسباب
حكمها إلى أن الخبير قرر في تقريره أن
المستأنف عليها الأولى تضع يدها على أقل
من ميراثها الشرعي بمقدار ٤٤٠٠ ر ١٩ ط
كما أورد الخبير في تقريره أن زكي خطاب
وطه محمد خطاب ومحمد وعبد الكريم محمد
خطاب يضعون اليد على أكثر مما يستحقون
على التفصيل الوارد به ثم أضافت أن أحدا
من الخصوم لم يعترض على ما جاء بتقرير الخبير
وقضت بما ظهر من التقرير مع إلزام

لاتضع البد على شيء من ملك المستأنف عليها
الأولى وأن المحكمة أخذت بما جاء بتقرير الخبير
فكان يتعين عدم إلزام المستأنفة بشيء . إذ
المصاريف يتحمل بها الخصم المنازع لها والذي
ثبت وضع يده على ملكها والمستأنفة تضع اليد
على ملكها الآيل إليها بالمشتري من فهمي
محمد خطاب بعقد تاريخه ٩/١/١٩٤٣ .

« وحيث إنه بالجلسة الأخيرة تنازلت
المستأنفة عن مخاصمة المستأنف ضدهم عدا
المستأنف عليها الأولى والحاضر عن هذه
الأخيرة دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا
بعد التنازل .

« وحيث إن المستأنف ضدها الأولى هي
المدعية أصلاً أمام محكمة أول درجة فهي الخصم
الحقيقي ولا رابطة في الخصومة بين المستأنفة
وباقى المستأنف عليهم الباقين ولا توجد طلبات
من هؤلاء قبلها ولا منها قبلهم بل أن المستأنف
ضدها الأولى هي المحكوم لصالحها قبل المستأنفة
وقبل باقي الخصوم الذين لم يستأنفوا الحكم .
وليس المستأنف بمكلف أن يعلن جميع من
كانوا خصوماً في الدعوى الابتدائية إلا في
أحوال استثنائية كعدم التجزئة والتضامن وفي
دعوى الاسترداد ودعوى الاستحقاق حيث
يستلزم القانون مخاصمة أشخاص معينين
تبطل الدعوى بعدم تمثيلهم فيها فيجب في
تلك الأحوال الاستثنائية المنصوص عنها
في القانون توجيه الاستئناف ضد جميع
الخصوم والا كان المستأنف عرضة للحكم
عليه ببطلان الاستئناف أو بغير ذلك بحسب
الأحوال (المرافعات للأستاذ ابو هيف بند
١١١٩ ب ص ٨٧٥ - الأستاذ العشماوي في

المستأنفة وباقي المستأنف عليهم بالمصاريف المناسبة .

« وحيث إنه بالاطلاع على تقرير الخبير تبين أنه أثبت أقوال محمد محسن وكيل المستأنفة فأبان ملكية موكلته وسببها ومقدارها بالتفصيل وأن وضع يدها أقل مما تمتلكه (ص ٣ ، ٤ ، ٥ من التقرير) وهذه الملكية آلت اليها بصفتها من فهي محمد خطاب زوجها وقرر الخبير في تحقيق وضع اليد أن ما يملكه هو ١٢ س ر ٧ ط ٨ ف بالمشتري والميراث الذي فصله في الصحيفة التاسعة من تقريره وقال بأنه واضح اليد من المعاينة على ١٨ س ر ٢٢ ط ٧ ف أى بأقل ١٨ س ر ٨ ط مما يملك كما أبان من يضعون اليد على أكثر من ملكيتهم .

« وحيث إنه لذلك يتعين قبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنفة بما يخصها من المصاريف المناسبة في الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليها الأولى المصاريف الاستئنافية شاملة مقابل أتعاب المحاماة عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(استئناف درية محمد المصواف عن نفسها وبصفتها ضد احسان محمد خطاب وآخرين رقم ٢٥٥ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة على عرفة رئيس المحكمة وعبد الستار خليفة المنشاوي وحسن محمد خالد المستشارين) .

٥٧٣

محكمة استئناف طنطا

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — أعمال إدارية . مخالفتها للقوانين واللوائح . صدورها من جهة غير مختصة . اختصاص المحاكم المدنية بنظر دعاوى التعويض المترتبة على هذه الأعمال الإدارية

ب — أثر رجعي . الرسوم والضرائب لا يجوز أن تطلى أثر رجعي بقرارات إدارية .

المبادئ القانونية

١ — تختص المحاكم المدنية بنظر دعاوى التعويض المرفوعة من الأفراد ضد الإدارة عن الأعمال الإدارية التي صدرت مخالفة للقوانين واللوائح .

٢ — وتكون أعمال الإدارة مخالفة للقوانين واللوائح إذا صدرت من جهة غير مختصة أو لم يراع في إصدارها الأشكال والأوضاع اللازمة قانونا . أو كانت في إصدارها إساءة لاستعمال السلطة .

٣ — للمحاكم المدنية أن تستوثق من مشروعية اللائحة المراد تطبيقها على النزاع المطروح أمامها ومن مطابقتها للقانون لأن الأوامر الإدارية العامة أي اللوائح لا تخرج عن ولاية المحاكم مثل قرارات المجالس البلدية بفرض الرسوم بخلاف الأوامر الإدارية الفردية .

٤ — لا تستطيع المجالس البلدية إذا ما فرضت رسوما أو ضريبة أن تعطى الأثر الرجعي إذ أن القانون لم يخولها ذلك كما أن تصديق وزارة الصحة على مثل هذه القرارات الخاصة بالرسوم الرجعية لا يصحح مخالفتها القانون ويصنع عليها صبغة الأثر الرجعي .

٥ — إعداد ميزانية البلدية لمدة سنة لا يستتبع أداء ما يفرض من الرسوم في غضون

واضطرت لدفع ٣٣٤م ٤٤٤٨ ج من سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٤٨ ورفعت هذه الدعوى برد مادفع بغير وجه حق وقد دفعت البلدية بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى تطبيقاً لنص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء واحتياطياً رفض الدعوى .

وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة حضورياً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فقررت الشركة المحكوم ضدها استئناف هذا الحكم وتفيد الاستئناف بدفتر الحصر في ٢٠/١٢/١٩٥٤ وجاء به أن الحكم المطعون فيه أعلن إليها بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وطلبت قبول الاستئناف شكلاً وإلغاء الحكم المستأنف واختصاص المحكمة بنظر الدعوى والقضاء بما طلبته أمام محكمة أول درجة وذلك للأسباب الآتية :

١- ارتكبت محكمة أول درجة على أن القرار الوزاري الصادر بضريبة البلديات هو أمر إداري لا يجوز للمحاكم تأويله أو إيقاف تنفيذه أو إلغاؤه في حين أن المستأنفة لم تقصد ذلك وإنما أخذت على المجلس البلدي أنه طبق القرار الوزاري تطبيقاً غير سليم . وسبق لمحكمة النقض في الطعنين ٤٣٣ سنة ٢١ ق و ٣٥٢ سنة ٢٠ ق أن فصلت في موضوع النزاع القائم بين الشركات ومجلس بلدي كفر الزيات بما يفهم منه أن المحاكم المدنية مختصة بنظر هذه القضايا .

٣ - أجمع الفقهاء على جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بالدفع التي تمس النظام العام فلو لم تكن المحاكم المدنية مختصة لقضت محكمة النقض من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص .

السنة على السنة التي فرضت فيها من بدايتها إذ أن ذلك يكون فيه رجعية لما سبق وقت فرضها وهذه الرجعية إنما تكون للتشريعات لا للأعمال الإدارية : فالضريبة الصادرة بقانون يجوز أن ينص فيها على الأثر الرجعي . أما الضريبة التي تصدر بقرارات كضريبة البلديات فلا يجوز النص على سريانها بأثر رجعي .

٦ - رفع الدعوى المتضمن الزام المجالس البلدية برد قيمة ماحصلتها بغير حق يكون من اختصاص المحاكم المدنية فإذا كان الفصل فيها يستلزم البحث في مشروعية الرسوم الصادرة بفرض الرسوم فإنها تخرج من ولاية هذه المحاكم .

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المستأنفة أقامت بتاريخ ٨/٩/١٩٤٩ الدعوى رقم ١٢٠/١١٦٥ سنة ١٩٤٩ كلى طنطا ضد المستأنف عليه برد الرسوم المدفوعة عن سنوات ٤٦، ٤٧، ٤٨، ١٩٤٨ وقدرها ٢٤٤م ٤٤٤٨ ج وقالت في شرح دعواها إنها تملك محالين بمدينة كفر الزيات وقد أخطرها المجلس في ١١/٦/١٩٤٦ أنه فرض ٦٠٥ ج على أحدها و ٣٥ ج على الثاني فتظلمت للبلدية في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٦ وهذه أخطرتها بتعديل الرسوم إلى ٦٤٠م ٩٣٠ ج على المحالين وبتاريخ ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٧ نظمت من القرار الثاني وأن هذا التظلم ظل معلقاً

٤ — وإذا ثبت اختصاص المحاكم فإنه يتعين إلزام مجلس بلدى كفر الزيات أن يرد إلى الشركة المبالغ التى تقاضاه بدون وجه حق وذلك لأن القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ينص على أن قرار المجلس البلدى فيما يفرضه من رسوم على المحال الصناعية لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة وزير الصحة . وقد تمت المصادقة فى ٢٣ / ٢ / ١٩٤٧ لكن القرار الوزارى نص على أنه ذو أثر رجعى من مايو سنة ١٩٤٦ فى حين أن إقرار الأثر الرجعى من حق المشرع وحده وعلى هذا لا يكون للبلدية حق فى اقتضاء مبلغ ١٥٧٠ ج عن سنة ١٩٤٦ . وفيما يتعلق برسوم سنى ٤٧ و ٤٨ وقدرها ٣٣٤م ٣٨٧٨ ج فقد قامت المستأنفة بتظلماتها فيها ففرض المجلس البلدى النظر عنها وأغفلها فقوت على الشركة فرصة التخلص منها واعفائها — ولما كان المستأنف ضده قد خالف الاجراءات الخاصة بتحصيل الرسوم وحصل عليها بغير وجه حق فيتعين ردها للشركة .

« وحيث إن المستأنفة فى مذكرتها ٤ دوسيه أشارت إلى أن المحاكم لها حق الفصل فى دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة دون أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه . وقد كيفت الدعوى بأنها تعويض موضوعه مؤاخذة المجلس البلدى لتطبيق القرار الوزارى المخالف للقانون من حيث أنه جعل سنة ١٩٤٦ تخضع للرسوم بأثر رجعى والقانون لا يجيز ذلك وأنه بالنسبة لسنتى ٤٧ و ٤٨ فان تطبيق القرار الوزارى مخالف للقانون وهذا يوجب التضمينات التى

تنحصر فى عنصرين هما ما لحق طالب التضمينات من خسارة وما فاتته من ربح . والخسارة هنا ما دفعته الشركة من مبالغ وما فاتها من الربح هو فوائد المبالغ المدفوعة . » وحيث إن قضاء محكمة أول درجة ارتكن على أن المستأنفة لم تنازع فى اعتبار القرار الوزارى الصادر فى ٢٣ / ٢ / ١٩٤٧ من قبيل الأوامر الادارية وانما نصت عليه : أولا : بالنسبة لرسوم ١٩٤٦ أنه قد فرض ضريبة ذات أثر رجعى مع أن الرجعية لا تكون إلا بتشريع . وثانيا : أن البلدية تجاهلت تطبيق نصوص المرسوم الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ من حيث قبول نظامها مما ألحق بها ضرراً يستحق التعويض . ثم قالت المحكمة إنه لا يجوز للمحاكم تفسير أو تأويل أو وقف تنفيذ القرار الوزارى حتى لو صدر مخالفا للقوانين واللوائح وأن هذا من شأن مجلس الدولة وحده . كما أن تكييفها الدعوى بأنها تعويض غير سديد لأنها تطالب بمبالغ الرسوم الثلاثة المدفوعة منها بثلاث شيكات . وانتهت المحكمة إلى أنها ترى من المادة ١٨ من قانون نظام القضاء أنها غير مختصة .

« وحيث إن المادة ١٨ سالفه البيان تجرى « ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى أعمال السيادة ولها دون أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه أن تفصل فى (١) ... (٢) فى دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب اجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح » فالمحاكم تختص

الحق لأن سنة ١٩٤٦ لم تسكن قد انتهت بعد بل كانت السنة المالية ما زالت جارية .

« وحيث إن المجلس البلدى لا يستطيع أن يرتب للرسم الذى يفرضه أثرا رجعيا لأن القانون لم يخول المجلس هذا الحق فان خالف هذا وجب عدم الاعتداد بما يقرره من أثر رجعي وليس من شأن تصديق وزير الصحة على قرار المجلس ما يصحح هذه المخالفة ولا يحمل للاعتداد بالقول بأن تحصيل الرسم عن مدة سابقة على القرار الذى فرضه لا يعتبر ترتيبا لأثر رجعي للقرار بل هو أعمال لمبدأ سنوية الميزانية وسنوية الضريبة ذلك لأن كون الميزانية تعد لمدة سنة لا يستتبع حتما أداء كل ضريبة أو رسم يقرر في غضون السنة محسوبا من بداية السنة المالية كذلك لا يحول كون الرسم قد فرض عن سنة دون أن يقتضى ممن وجب عليه بالقدر الذى يلزمه ابتداء من وقت سريانه (النقض رقم ٤٣٣ سنة ٢١ ق بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ المنشور بمجموعة أحكام النقض السنة الخامسة صحيفة ١٨١ وما بعدها) . وذلك لأن الرجعية إنما تكون للتشريع لا للأعمال الإدارية .

والضريبة التى يصدر بها قانون يجوز أن يكون لها أثر رجعي بخلاف الضريبة التى يصدر بها قرار كالحالة التى نحن بصددتها فإنه لا يكون لها أثر رجعي (حكم النقض السابق والنقض الخاص بالقضية رقم ٣٥٣ سنة ٢٠ ق الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ — ص ١٠٠٢ من تبويب الأحكام السنة الرابعة) .

« وحيث إن رفع الدعوى بطلب إلزام المجلس البلدى برد قيمة ما حصله من المدعي كرسوم بدون وجه حق هو طلب يتدخل

بالدعوى التى يرفعها الأفراد على الإدارة بالتعويض عن الضرر المترتب على أعمال إدارية صدرت مخالفة للقوانين واللوائح . ويكون العمل الإدارى مخالفا للقوانين واللوائح إذا صدر من جهة غير مختصة أو لم يراع فى إصداره الاشكال والأوضاع اللازمة قانونا أو كان فى إصداره إساءة لاستعمال السلطة (الشرفاوى فى شرح المرافعات ص ١٨٨ وما بعدها مجموعة القواعد القانونية ص ٤ ص ٥٦٩) .

« وحيث إن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإدارى أو تأويله إنما تشير إلى الأمر الإدارى الفردي دون الأمر الادائى العام أى اللوائح كقرار المجلس البلدى بفرض الرسم ولهذا فإن على المحاكم المدنية أن تستوثق من مشروعية اللائحة المراد تطبيقها على النزاع المطروح ومطابقتها للقانون (نقض ١/٢٧/١٥٥ المكتب الفنى لتبويب الأحكام س ٦ ع ٢ ص ٥٧٥) . وعلى هذا لا يحول دون اختصاص المحاكم المدنية ان يكون أساس دعوى التعويض الطعن فى مشروعية القرار الصادر من المجلس البلدى بفرض الرسوم (نفس المرجع السابق) .

« وحيث إن المستأنفة تنهى على المستأنف ضدها — أنها جعلت للرسوم المطلوبة منها أثرا رجعيا لسنة ١٩٤٦ وأن وزارة الصحة صدقت على ذلك سنة ١٩٤٧ وأن قرار البلدية صدر فى يوتيه سنة ١٩٤٦ بعد بدء السنة المالية وتقول المستأنف ضدها إن لها هذا

الشحن وان اتصل بما يتعلق بالبضاعة موضوع عقد النقل البحري الا أنه يجب أن يحدد على أساسه أيضا مدى مسؤولية الناقل عن أفعال تابعة التي تلحق ضررا بالغير عند قيام الناقل بتنفيذ عقد النقل على هدى الالتزامات الموضحة في تلك السندات على ألا يتعدى ذلك إلى قيامه من تلقاء نفسه بما لم يكن ملزما به طبقا لنصوصها.

المركز

« من حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في أن مصلحة المواني والمنائر أعلنت شركة بيانكي للملاحة في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٠ بعريضة طلبت فيها الحكم بالزامها بدفع مبلغ ٦٠ م ر ٤٦٠٠ ح والمصاريف والقوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية واتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وذلك لتسبب عمال الشركة التابعين لها في يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩ أثناء قيامهم بشحن بالات قطن على الباخرة الهولندية .

في غرق برطوم مملوك للمصلحة بالرصيف رقم ٢١ بأن قاموا بوضع ٤٦ بالة قطن على حافة البرطوم من ناحية البحر استعدادا لشحنها مما نتج عنه اختلال في توازنه وميله فضغطت عليه الباخرة وتسربت المياه إلى داخله حتى غرق ونتج أيضا من جراء الضغط نزاع طوب الكورته في مساحة قدرها ٣١ ر ١٥ قدم مربع وبلغت تكاليف اصلاح البرطوم ٦٠ م ر ٤٦٠ ج .

دفعت الشركة المدعي عليها بعدم قبول

الفصل فيه في ولاية المحاكم المدنية وأن يخرج من ولايتها أن يكون الفصل فيه يقتضى البحث في مشروعية الرسوم الصادر بفرض الرسوم (نقض ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ تبويب الأحكام للسنة السادسة العدد الثاني ص ٨٢١) .

« وحيث إنه بالنسبة لسنتي ٤٧ و ٤٨ ١٩٤٨ فإن المحكمة لها حق البحث فيما إذا كانت إجراءات القانون الصادر في أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد أثبتت من عدمه طبقا للمواد المنصوص عليها فيه لأن المستأنفة تقول بأن هذه الاجراءات قد خولفت كل المخالفة والمستأنف ضدها تقرر انها انبعت وأن الطعن والتظلم لم يكن في المواعيد .

« وحيث إنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء باختصاص المحاكم المدنية بنظر هذه الدعوى وباحتالها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها مع التزم المستأنف ضدها المصاريف ومقابل الاتعاب عن الدرجتين إعمالا لحكم المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(استئناف شركة حلاجى القطن المصري ضد رئيس مجلس بلدى كفر الزيات رقم ١٨٧ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧٥

محكمة استئناف الاسكندرية

٢٦ ابريل سنة ١٩٥٦

التقل البحري . مسؤولية الناقل عن أفعال تابعيه التي تلحق ضررا بالغير .

المبدأ القانوني

إن شرط الاعفاء الذى يرد في سندات

وفي جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ أصدرت المحكمة حكمها باخراج من عدا شركة الملاحة من الدعوى بلا مصاريف ورفض الدعوى وقد بنى هذا الحكم الابتدائي على أن مسؤولية الشركة غير قائمة لأنها حسب ما نص عليه في سندات الشحن التي قدمها لا تبدأ مسئوليتها إلا عند ربط الشحنة بروافع السفينة وهو شرط يتمشى مع طبيعة النقل البحري كما أن خطأ الشركة لا يفترض حسب ما أرادته المصلحة المدعية على أساس الأخذ بمبدأ المسؤولية الشئبية لعدم النص عليه ولاقتصار حكم القانون المدني الملغى الذي ينطبق على الدعوى على المسؤولية التقصيرية وهذه لم يثبت على أساسها خطأ ينسب إلى الشركة وتابعها .

« وحيث إن مصلحة المواني والمناثر طعنت على الحكم الابتدائي بالاستئناف بعريضة قدمتها إلى قلم كتاب المحكمة اشتملت أسباب استئنافها وقد طلبت الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليها بأن تدفع مبالغ ٦٠ م ر ٤٦٠ ج مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

« وحيث إن الاستئناف استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .

« وحيث إن الأسباب التي ارتكبت إليها المستأنفة في استئنافها تجمل فيما يلي :

أولا — ان شركة الملاحة قد تعاقدت مع التجار المصدرين للاقطان على شحن أقطانهم ونقلها على السفينة التابعة لها فهي المسؤولة قبل مصلحة المواني المملوكة للبرطوم الذي

الدعوى لانتفاء صفتها فيها مستندة إلى وجوب توجيه الدعوى إلى مقالول أعمال الشحن لوقوع الخطأ من عماله وهذا المقالول لا تربطه بالشركة علاقه ما وإنما يرتبط بالشاحنين أصحاب البضاعة ويقوم بتنفيذ عقد النقل البري المعقود بينه وبينهم ويلتزم بموجبه بنقل البضاعة إلى رصيف الشحن بالميناء بجوار الباخرة وتحت أوناشها ولا تنشأ مهمة الناقل البحري الا بعد ذلك ولم تقم الشركة بتخزين بالات القطن في البرطوم ولا « بتسليفها » في جانب واحد منه بل قام بهذه المهمة تابعو مقالول النقل البري .

وقد رأت محكمة الدرجة الأولى لأجل تحديد مسؤولية الشركة المدعى عليها التحقق مما إذا كانت هذه الشركة قامت بعملية الشحن في جميع أجزائها أم أن التجار أصحاب الأقطان هم الذين تولوا نقلها إلى جانب السفينة دون تدخل من الشركة فقررت تكليفها ادخال المقالول عبد الرحيم رزق وأصحاب الأقطان خصوما في الدعوى وهؤلاء الأخيرون طلب من أبدى دفاعه منهم أمام المحكمة الحكم باخراجه من الدعوى بلا مصاريف وأصرت المصلحة المدعية على قصر طلباتها على الشركة المدعى عليها ولم توجه طلبا ما إلى المدخلين في الدعوى وقد طلب بعض أصحاب الأقطان التصريح لهم بادخال المقالول أحمد محمد وشيه خصما في الدعوى وهو الذي عهدوا إليه بنقل الأقطان إلى رصيف الميناء والذي بدوره قد عهد إلى المقالول رزق عبد الرحيم بنقلها من الرصيف البرطوم .

كانت ستستخدمه في عملية النقل وذلك فانها تلزم بمصاريف اصلاحه على أساس العلاقة القانونية القائمة بينها وبين المصلحة ولها أن ترجع على من تراه مسئولاً قبلها من تجار الأقطان الذين تعاقدت معهم .

ثانياً - ان المادة الأولى من تعليمات المصلحة نصت على أن الحكومة لا تتحمل مسؤولية أى ضرر يقع على الأرصفة أو البراطيم وأن صاحب الشركة التابعة لها السفينة أو وكيلها هو الذى يتحمل بقيمة التلفيات التى تسببت عنها وذلك تأسيساً على الرابطة القانونية التى تربط الشركة بالمصلحة وهي عارية استعمال اذ أن براطيم المصلحة لا تؤجر اطلاقاً لشركات الملاحة بل تخصص لتراخي البواخر عليها بجوار الأرصفة فى المياه الغور لتسهيل شحن السفن وتفريغها كنص المادة ٢٠ ص ٤٩ من كتاب لائحة وتعريف المصلحة فلا شك فى أن تكون الشركة بموجب ذلك هى المشرفة على عملية الشحن المذكورة ويترتب على هذه العلاقة أن تكون الشركة مسئولة قبل المصلحة عن البرطوم الذى أعارتها إياه فإذا ما أسندت الخطأ إلى الغير فما عليها إلا أن ترجع عليه بقيمة التعويض .

« وحيث إن الشركة المستأنف ضدها طلبت رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وقد ردت على أسباب الطعن بما ساقته من حجج أمام محكمة الدرجة الأولى فمسئولية الشركة لا تبدأ إلا من وقت تنفيذ عقد النقل البحرى أى عند ربط البضاعة على الونش لشحنها على السفينة ، أما قبل ذلك فإن مالكي البضاعة هم المسئولون عنها وقد كان للمصلحة

المستأنفة أن توجه طلبها إلى تجار الأقطان ومقاوهم الذين أدخلوا فى الدعوى أمام المحكمة المذكورة ، أما استناد المصلحة فى تقرير مسئولية الشركة إلى لائحة تعليمات المصلحة فإنه يتضارب مع اقامتها رابطة المستأنف ضدها بها على أساس عقد عارية الاستعمال فضلاً عن أنه تقرير لمسئولية شيطنة لا تطبقها أحكام القانون المدنى الملغى على أن اللائحة فيما نصت عليه إنما تشير إلى عدم تحمل المصلحة أى تعويض مما يصيب الغير أو البضاعة من ضرر بسبب وجودها على الأرصفة أو البراطيم ولا دليل على أن السفينة التابعة للشركة هى التى تسببت فى التلفيات التى أصابت البرطوم واخيراً فإنه لا وجود لعقد العارية المقول بقيامه بين الشركة ومصلحة الموانى والمناظر .

« وحيث إن تبين مسئولية الشركة المستأنف ضدها عما وقع من تلف للبرطوم يجب أن يستند إلى ثبوت خطأ منسوب إليها اثناء قيامها بأعمال تلزم بها بالنسبة إلى البضاعة التى ثبت من تحقيق الحادث وهو التحقيق الذى لم يطعن أحد فى نتيجته أن زيادة وزن هذه البضاعة عما يحتمله البرطوم أو سوء رصها على سطحه كان سبباً فى غرقه وحدوث التلفيات التى أثبتت فى محضر المعاينة وقد كانت البضاعة المذكورة عبارة عن بالات الأقطان موضوع عقد النقل البحرى . ولا شك أن البحث فى مسئولية الشركة يستدعى بادئ الرأى الوقوف على مدى التزاماتها بموجب سندات الشحن إذ أن بها يتحدد بدء قيامها بهذه الالتزامات حسب ما تنص عليه

الشركة في ضوء ما تحدده الأحكام العامة في القانون فيما يختص بعقد النقل البحري وفي أثر شرط الإعفاء الوارد في سندات الشحن بالنسبة للمسئولية المدعى بها .

« وحيث إن محكمة الدرجة الأولى إذ تحدثت عن شرط الاعفاء ربطت في غير وجه بينه وبين مسئولية الشركة عن الضرر الذي يصيب الغير مما هو موضوع الدعوى الحالية فذكرت أنها لا ترى في نصه « أي شطط أو مغالاة في تحديد المسئولية لأنه شرط يتمشى مع طبيعة النقل البحري وأنه يكاد يكون (شرطاً) عاماً ودولياً . هذا مع أن المسئولية التي يشير إليها الشرط المذكور إنما تتعلق بالبضاعة المتعهد بنقلها ولا صلة له بما يصيب ممتلكات الغير الذين لا شأن لهم في عقد النقل وقد قرر الشرط هذا الاعفاء حتى في حالة ما لم يتحدد السبب في الضرر الذي أصاب البضاعة المذكورة . على أن المحكمة قد انتهت في أسباب حكمها إلى أن المسئولية التي يجوز أن تكون أساساً للدعوى هي مسئولية تقصيرية .

« وحيث إنه قد ثبت من دفاع الشاحنين الذين أدخلوا في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى أنه لم يكن للشركة التابعة لها السفينة شأن مطلقاً في نقل بضاعتهم ووضعها على البرطوم قبل غرقه وأن الذي قام بعملية هذا النقل هو المفاوض الذي تعاقدوا معه على نقل البضاعة إلى السفينة ولذا فلا محل في الدعوى لافتراض أن شركة الملاحة قد عهدت إلى مفاوض مسئول قبلها بنقل البضاعة المذكورة إلى جوار السفينة وهو ما ذهبت

شروط العقد وبالتالي يتبين ما إذا كان الخطأ قد وقع أثناء قيامها بها أو كان نتيجة لتدخلها في عملية لا تشملها هذه الالتزامات .

« وحيث إن سند الشحن المقدمة من المستأنف ضدها بحافظتها رقم ١٣ ملف الاستئناف قد نص في البند الثالث منها على أن مسئولية الناقل لا تبدأ إلا عند شبك روافع السفينة بالشحنة لشحنها وتنتهي عند فك الروافع في عملية التفريغ وأن البضائع التي في عهدة الناقل تكون في أية مرحلة من مراحل النقل أو في خلالها كلها على مسئولية الشاحن ولا يكون الناقل مسئولاً عن أية خسارة أو تلف ناتج عن أي سبب كان .

« وحيث إن شرط الاعفاء الذي تضمنه هذا النص الوارد في سندات الشحن المشار إليها وإن اتصل بما يتعلق بالبضاعة موضوع عقد النقل البحري غير أنه بالنسبة إلى الحكم في الدعوى الحالية يجب أن يحدد مدى مسئولية الشركة عن أفعال تابعيها إذا ما قامت بتنفيذ عقد النقل على هدى الالتزامات الموضحة في تلك السندات ولم يتعد ذلك إلى قيامها من تلقاء نفسها بما لم تكن ملزمة به طبقاً لنصوصها .

« وحيث إن ما استنتجته محكمة الدرجة الأولى من ظروف الدعوى ومن مؤدى التحقيق الإداري الذي أجرى في الحادث من أن أحداً من تابعي الشركة المستأنف ضدها لم يتدخل في عملية نقل بالات القطن ورصها على البرطوم قد استند إلى أساس سليم ولذا فإن هذه المحكمة الاستئنافية تأخذ بصحته وينبغي على ذلك وجوب النظر في مسئولية

إليه مصلحة الموانئ والمتائر في دفاعها .

« وحيث إنه فيما يختص بشرط الاعفاء من المسؤولية الذي لا يتعلق على ما سبق بيانه بممتلكات الغير ومن بينها المصلحة المستأنفة فإنه فضلا عن ذلك لا محل للبحث في جواز اعمال هذا الشرط إذا ما اعتبر صحيحا لأن مجال إفادة الشركة المستأنف ضدها منه في هذه الحالة أن تكون قد تولت نقل البضائع إلى جانب السفينة بنفسها أو بواسطة مقاول وهو ما قام الدليل على عكسه إذ أقر الشاحنون المدخلون في الدعوى بأنهم قد عهدوا بهذه العملية إلى المقاول الذي طلبوا بدورهم إدخاله في الدعوى .

« وحيث إنه من جهة أخرى لا محل للبحث في صحة الشرط أو بطلانه على أساس ما يترتب على الأخذ بمبدأ وحدة عقد النقل البحري أو بعكسه طبقا لما يؤدي إليه التفسير الصحيح لأحكام القانون البحري في هذا الصدد على ما في شأنه من خلاف في الرأي في الفقه والقضاء ، وذلك لأن مثل هذا البحث لا يؤدي عملا في أي الحالين إلى تقرير مسؤولية الشركة طبقا لعقد النقل .

« وحيث إنه فيما عدا ذلك بما استندت

إليه المصلحة المستأنفة من تكييف للعلاقة القانونية بينها وبين الشركة المستأنف ضدها فإنها لم تقدم دليلا على عقد عارية الاستعمال الذي ادعت قيامه ، أما استنادها إلى المادة الأولى من لائحة التنظيم والرسوم الخاصة بالميناء التي قدمت صورتها أمام محكمة الدرجة الأولى فقد ردت هذه المحكمة في أسباب حكمها بما يقتنع بعدم انطباق التنظيم الوارد في هذه المادة على حالة الدعوى وذلك بصرف النظر عما يحمله التفسير السليم لنصوص اللائحة مما لا بدع مجالاً لمسؤولية شركة الملاحة في الأحوال الواردة فيها .

« وحيث إنه لذلك ولما ورد في أسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع ما سبق بيانه من أسباب تبين أن الاستئناف في غير محله ولذا فيتعين رفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

« وحيث إن المصروفات يتعين إلزام المستأنفة بها وذلك عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧/١ من قانون المرافعات » .

(استئناف مصلحة الموانئ والمتائر ضد شركة يانكي للملاحة رقم ٢٧٩ سنة ١٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محيي محمد مسعود رئيس المحكمة وأنور رومان وعبد الحليم البيطاش المستشارين) .

قضاء المحاكم الشرعية

القضاء المدني

٥٧٥

محكمة دمنهور الابتدائية

٢١ مارس سنة ١٩٥٤

تركة ديون على التركة . لا تركة الا بعد سداد الدين .
صحة التصرف في دين من اعيان التركة قبل سداد دين
المورث . هذا التصرف مع صحته لا ينفذ في حق دائن
التركة . حق تتبع اعيان التركة .

المبادئ القانونية

١ — التركة مستغرقة كانت أو غير
مستغرقة تنتقل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني
المتوفي يخول لهم تتبعها واستيفاء ديونهم
بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو
من دائنيه .

٢ — هذا الحق العيني يتوفر له خصيصة
التبعية والتقدم لاستيفاء دائني المورث حقوقهم
من التركة بلا تفرقة بين حائز حسن النية
وآخر سيء النية ، وأنه متعلق بالتركة كلها
تعلق دين الرهن بالمرهون .

المحكمة

« من حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى
بصحيفة أعلنت للمدعى عليهم في ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩٥٢ جاء بها أن المدعى عليه الأول رفع
الدعوى رقم ٨/٩٥٢ كلى دمنهور طالبا .
بيع ١٩ ط ١ ف شائعاً في ٤ ط ٧ ف

بناحية جزيرة نكلا مركز شبراخيت
بالأحواض الموضحة بقائمة شروط البيع
سداداً لدين مورث المدعى عليهم الآخرين
ولما كان المدعى يمتلك ١٢ س ر ٢١ ط
شائعة في ٤ ط ر ٧ ف الموضحة بالحدود
بصحيفة افتتاح الدعوى بمقتضى عقد بيع
مسجل في ١٠ / ١٢ / ١٩٤٩ برقم ٤٦١٩
صادر إليه عن المدعى عليه الثالث وآخرين
وقد آلت إليهم ملكية المبيع بناء على عقد
مسجل في ٣١ / ٣ / ٩٤١ برقم ٢٠٦٨ فقد
طلب الحكم بثبوت ملكيته للقدر المذكور
وشطب ومحو التسجيلات الموقعة عليه من
المدعى عليه الأول مع الزامه المصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة وشمول ذلك بالتنفيذ
المعجل بلا كفالة . ثم اختصم في دعواه عائشة
الشهيرة بنجية رضا بصفتها أولى الدائنين
المقيدين بصحيفة أعلنت إليها في ١٩ فبراير
سنة ٩٥٣ كما أعذرهما في ١٦ / ١٢ / ١٩٥٣ .
وأعذر كذلك باقي المدعى عليهم في
٢٩ / ١٢ / ٩٥٢ / ٢١ / ٢ / ٩٥٣ / ١٢ أبريل
سنة ٩٥٣ — وركن المدعى تأييداً لدعواه
إلى عقد قسمة مسجل في ٣١ / ٣ / ١٩٤١
برقم ٢٠٦٨ محرر بين المدعى وأخوته عن
قسمة العقارات المشتركة بينهم ومن بينها
٤ ط ٧ ف كائنة بجزيرة نكلا مركز شبراخيت
بحوض الحوامه رقم ١ حق ٣١ شائعة في ١٧ س

المعجل بلا كفالة . راكمنا إلى صورة رسمية من الحكم رقم ١١٢ / ٤ قضائية الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية في ٩ / ١ / ١٩٥١ عن الاستئناف المرفوع من ورثة المرحوم أحمد دبوس ومن بينهم المدعي عن الحكم الصادر في القضية ٥١٢ / ١٩٢٤ كلي الإسكندرية وقد انتهى الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنفين بأن يدفعوا للمدعي عليه الأول من تركة مورثهم مبلغ ٢٨٣٧م ٤٧١ ج والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ، ٥٠ ج أنعاب محاماة . وأمر اختصاص الصادر من محكمة دمنهور الابتدائية في ٤ / ٤ / ١٩٤٨ لصالح المدعي عليه الأول باختصاصه على أراضي مساحتها ٢١ س ١٣ ط ١٠١ ف ضد ورثة المدعي وباقي المدعي عليهم بناء على صورة الحكم التنفيذية في القضية ٥١٢ / ١٩٢٤ كلي الاسكندرية وطلب بالذاكرة أعمال قاعدة « لا تركة إلا بعد سداد الدين » إذ أن المدعي باعتباره خلفاً للمورث لا يعتبر من طبقة الغير الذين لا تسري عليهم هذه القاعدة وآية ذلك أن نصيب المدعي قد بيع سداداً لدين المورث ولن يؤثر فيما انتهى إليه أسبقية تسجيل عقد تملكه على إشهار حق المدعي عليه الأول .

« ومن حيث إنه باديء الرأي يتعين التنويه إلى أنه لا يخضع لنظام الشهر على سبيل الوجوب إلا حق الارث الذي ينشأ منذ أول يناير سنة ٩٤٧ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٤ / ١٩٤٦ وعلى ذلك يجب أن تكون وفاة المورث قد حدثت بعد الميعاد

١٦ ط ر ١٠١ ف بالحدود الموضحة بالعقد الذي أشرب به إلى أن ملكية المدعي والمدعي عليه الثالث قد آلت إليهما عن عدة مصادر منها الميراث الشرعي عن والديهما المرحومة زكية علي رضا المتوفية بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٣٤ والمرحوم أحمد مصطفى دبوس المتوفى في ٢ / ٤ / ١٩٣٧ كما استند إلى عقد بيع مسجل في ١٠ / ١٢ / ٤٦ برقم ٤٦١٩ صادر عن المدعي عليه الثالث وآخرين ويتضمن بيعهم المدعي ٢٠ ط ١١ ف بجزيرة نكلا وموضحة الحدود والمعالم بالعقد الذي ورد به أن المبيع قد آل للمدعي عليه الثالث عن طريق عقد القسمة آنف الذكر والمعت الحافظة إلى أن المبيع يشمل الـ ١٢ س ر ٢١ ط وجاء بمذكرته الشارحة أن القدر المطالب بثبوت ملكيته آل للمدعي عليه الثالث بطريق الميراث عن والده الذي تلقاه بدوره إرثاً عن زوجته وهي والدة المدعي والمدعي عليه الثالث وأنه لا يسوغ للمدعي عليه الأول « التذرع بقاعدة لا تركة إلا بعد سداد الدين » طالما أنه لم يستحصل على أمر اختصاص بدينه إلا في ٤ / ٤ / ٤٨ أي في تاريخ قال لتاريخ تسجيل التصرف الحاصل لصالح المدعي معتمداً على نص المادة ١٤ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ / ١٩٤٦ ورتب على ذلك سقوط حق تتبع العقار باهمال المدعي عليه الأول .

« ومن حيث إن المدعي عليه الأول طلب بمذكرته رفض الدعوي وإلزام المدعي بالمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة واستمرار إجراءات البيع والتنفيذ وشمول ذلك بالنفاذ

بحق الاختصاص أو الرهن على جميع التركة في يد الوارث وبالتالي في يد من انتقلت إليه من الوارث .

المذهب الثاني : يقول ان ديون المتوفي لا تنتقل إلى ذمة الوارث في الشريعة وفرعوا على ذلك أن التزامه إذا كانت مستغرقة لا يملكها الوارث لأن الديون لا تنتقل إليه ولا من الحقوق والأعيان يرتبط انتقالها بالوفاء بالديون فهي على حكم ملك الميت ويلزم مما تقدم أن الورثة لا يجوز لهم بيع شيء من أموال التركة المستغرقة ونصرفاتهم في هذه الحالة تعد باطلة بالنسبة للدائن المورث أما إذا كانت التركة غير مستغرقة فالدائن يكون له رهن عام بمقدار دينه لأن أموال التركة مثقلة بحقوقه ولكن يباح للورثة التصرف في أعيان التركة حتى لا تتعطل في أيديهم وحق التصرف ليس مطلقاً بل يقف حين لا يبقى في التركة إلا ما يكفي للوفاء بالديون وكل تصرف زاد عن الحد فهو باطل بالنسبة للدائن وله أخذ حقه من أعيان التركة حيث توجد ومعنى البطلان أن تصرف الوارث لا يجوز أن يضر بدائن المورث .

المذهب الثالث : يرى أن حقوق التركة تنتقل إلى ذمة الوارث بمجرد تصرفاته في التركة صحيحة حتى يمكن إبطالها بدعوى إبطال التصرفات متى توافرت شروط هذه الدعوى أي أن الوارث يكمل شخصية المورث (البيع للدكتور حامد زكي وأحمد نجيب الهلالي طبعة سنة ١٩٤٠ ص ١٨٧ وما بعدها وابن عابدين ج ٥ ص ١٧٥ والدكتور جلمت بهجت بدوي — مجلة القانون والاقتصاد

المحدد لتنفيذ قانون الشهر العقاري أما حقوق الارث التي نشأت قبل أول يناير سنة ١٩٤٧ فإن الملكية فيها قد انتقلت إلى الورثة دون قيد أو شرط فلا يخضع التصرف الصادر منهم لأحكام قانون الشهر (المادتان ٥٣ ، ٦١ من القانون ١١٤ / ١٩٤٦ — مؤلف الشهر العقاري علماً وعملاً للدكتور محمود شوقي ص ٤٠٢) . ولما كان الثابت من عقد القسمة الذي ركن إليه المدعي أن مورثه ومورث المدعي عليهم من الثاني إلى الخامس قد توفي في ٢ أبريل سنة ١٩٣٧ وبالتالي فلا مقيع للمدعي في الاستناد إلى المادة ١٤ من القانون ١١٤ / ١٩٤٦ ويتعين الرجوع إلى قواعد القانون المدني الملغى لتبيان أحكام قاعدة « لا تركة إلا بعد سداد الدين » .

« ومن حيث إن الآراء قد انقسمت بخصوص هذه القاعدة إلى مذاهب ثلاث :

المذهب الأول : يرى أن المادة ٥٤ من القانون المدني قد أحالت الميراث على الشريعة باعتبار أنه من طرق انتقال الملكية فيجب الرجوع إليها لمعرفة من هو الوارث ولمعرفة أي حق يحل فيه محل مورثه في تركته والوارث في الشريعة لا يستمد شخص مورثه ولا يحل محله في التزاماته ومعنى ذلك أن جميع تعهدات الإنسان تنقضي بوفاته ولا تنتقل لورثته فلا يكون لدائنيه أي حق إلا على أعيان تركته لا على أشخاص ورثته ويتعين على ذلك أن مال المتوفي يستمر ضامناً لديونه بعد وفاته كما كان ضامناً لها في حياته وأن الوارث لا يرث إلا ما يتبقى بعد سداد تلك الديون أما جق الدائنين في الشريعة فهو أشبه

س ٣ ص ٧٣٤) . وثمة رأى جديد نادى به الدكتور على إبراهيم الرجال في رسالته «مدى تعلق حق الغرماء بالتركة» ومحصله أن حكم تصرف الوارث قبل سداد دين مورثه ليس بطلان التصرف — «nullité» إذ أن البطلان هو انعدام أثر العقد بالنسبة للمتعاقدين وبالنسبة للغير تبعاً لذلك ولكنه تصرف صحيح يتبع أثره فيما بين المتعاقدين ولكنه لا يسرى في حق دائن المورث وهو من الغير «in opposapilite» (مجلة القانون والاقتصاد س ١٤ رقم ٢٤ ص ٢٦، ٢٧، ٢٨) أما محكمتنا العليا فبعد أن استعرضت آراء الفقه الحنفى إنتهت إلى الأخذ بأرجح الأقوال في هذا الفقه وخلصت منه إلى أن التركة عند الحنفية مستغرقة كانت أو غير مستغرقة تنتقل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائن المتوفى يحول لهم تتبعها واستيفاء ديونهم بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه وأن هذا الحق العيني يتوافر له خصيصاً بالتبع والتقدم لاستيفاء حقوقهم منها بالاتفرقة بين حائز حسن النية وآخر سيئ النية وأنه متعلق بالتركة كلها تعلق دين الرهن بالرهون (نقض — محاماة س ٢٥ ص ٧١ ومجموعة القواعد القانونية ح ٥ رقم ١٥٩ ص ٣٥٦ و ١٦٠ ص ٣٦٥) .

«ومن حيث إن المحكمة ترى الأخذ بالرأى القائل بصحة تصرف الوارث في عين من أعيان التركة قبل سداد دين المورث وأن هذا التصرف مع صحته لا ينفذ في حق دائن التركة الأمر الذى تنحى إليه محكمتنا العليا على ما يبين من تفحص قضاءها — وحرى

بعد هذا الذى سلف ذكر أن دين المدعى عليه الأول مجرداً عن حق الاختصاص ينحوله تتبع أعيان التركة تحت يد المدعى أما حق الاختصاص فانما يحدد مرتبته فحسب حال تزامنه مع حقوق الآخرين من غير الورثة المرتبة على عقارات المورث .

«ومن حيث إن المدعى ما قصد بدعواه إلانفاذ البيع الحاصل له من المدعى عليه الثالث في حق المدعى عليه الأول وآية ذلك ماطلبه من محو وشطب التسجيلات الموقعة على المبيع لصالحه — ولما كان هذا الطلب بالبناء على ما تقدم على غير أساس قانونى ويتعين لذلك رفض دعواه .

«ومن حيث إن استئناف إجراءات التنفيذ بالنسبة للعقار الذى أوقفت الإجراءات بالنسبة له بسبب رفع دعوى الاستحقاق يعتبر تنفيذاً للحكم الصادر برفض الدعوى ومن ثم فليس هناك ما يدعو إلى الحكم به (التنفيذ لرمزى سيف نبذه ٥٣٣ ص ٤٤٣) كما لا ترى المحكمة محلاً لاجابة طلب المدعى عليه الأول شمول الحكم بالرفض بالنفاذ المعجل بلا كفالة إستناداً لنص المادة ٤٧٠/٤ مرافعات إذ أن ذلك جوازى للمحكمة (راجع المرجع السابق) .

«ومن حيث إن من خسر الدعوى يتحمل مصاريفها عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعات ومن ثم يتعين إلزام المدعى بها» .

(قضية مصطفى احمد دويس ضد محمد على دويس وآخرين رقم ٣١٩ / ٩٥٢ ك رئاسة وعضوية السادة الأماتة محمد شبل عبد المقصود واحمد خيرت ومحمد سعيد المراس القضاة) .

٥٧٦

محكمة دمنهور الابتدائية

٢٨ مارس سنة ١٩٥٥

وقف . الحكم بصحة وتناذ عقد بيع . حصة شائعة
لم يتم شهرها طبقاً للأجراءات والقواعد المقررة في شأن
شهر حق الإرث .

المبادئ القانونية

١ — القانون لا يمس مبدأ أيلولة العقارات
إلى الوارث بمجرد تحقق وفاة المورث وقيام
سبب الإرث ، دون أن يقيد حق الإرث
تصرفاً من التصرفات القانونية . لذلك لم يعد
هناك وجه لجعل انتقال حق الملكية إلى
الوارث متوقفاً على شهره .

٢ — إذا أراد الوارث أن يجرى على
عقار تلقاه بالميراث أى تصرف واحتاج الأمر
إلى شهر هذا التصرف الأخير فإنه على الوارث أن
يقوم أولاً بشهر حق الإرث . وهذه القواعد
هي التي يتعين الأخذ بها بمناسبة حل الوقف
على غير جهات البر .

٣ — صدور الحكم بصحة التعاقد لا يعنى
المشتري من تقديم كافة المستندات الدالة على
ملكية البائع عند طلب الشهر . فالحكم بصحة
التعاقد يعتبر مجرد إثبات لواقعة حصول
التعاقد

المحكم

» من حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى
بصحيفة أعلنها المدعى عليه بتاريخ ٢٩ أكتوبر
سنة ١٩٥٣ قال فيها إن هذا الأخير كان قد

باعه بمقتضى عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١ يناير
سنة ١٩٥٣ ستة أفدنة شائعة في ٦ س ٢٣ ط
٣٣ ف بناحية دسونس الحلفاية وموضحة
الحدود والمعلم بالصحيفة نظير ثمن قدره
٧٨٠ ج دفع منه المدعى ٤٨٠ ج وأبدى استعداده
لدفع الباقي ولامتناع المدعى عليه عن تقديم
المستندات والأوراق اللازمة لأشهر العقد
فقد طلب الحكم بإثبات صحة وتناذ العقد
المذكور ليقوم الحكم مقام عقد التملك ونقل
ملكية المبيع للمدعى مع إلزام المدعى عليه
بالمصاريف والأتعاب وشمول ذلك بالتناذ وبغير
كفالة . وبالجلسة التزم بالمصاريف وركن
لتأييد دعواه إلى عقد بيع ابتدائي تاريخه
١ يناير سنة ١٩٥٣ انتهى بتوقيع طرفي
الدعوى ويتضمن بيع المدعى عليه للمدعى
سنة أفدنة موضحة الحدود والمعلم به نظير
ثمن قدره ٧٨٠ ج والتزم المدعى فيه بدفع
٤٥٠ ج بصفة عربون دلالة البت في البيع
حتى ينفذ البائع ما التزم به بمناسبة أن المبيع
كان من الأراضي الموقوفة والتي صارت ملكاً
بمقتضى القانون ١٨٠/٩٥٢ من إفرازه المبيع
وشهر حق الإرث والقيام بأجراءات التسجيل
في غضون شهر من تاريخ العقد وإلي وصول
مذيل بتوقيع المدعى عليه ويحمل تاريخ
١/٩/٥٣ يقر فيه بقبضه ثمن المبيع كما
قدم صورة رسمية خطية من حجة الوقف
المسجلة في ٢٥/٦/١٩٢٥ برقم ١٤ متتابعة
دمنهور الشرعية تفيد أن المرحوم الشيخ
إبراهيم عصفير وقف ١٥ س ٣ ط ٧٦ ف
شائعة في ٢٠ س ٢٢ ط ٨٦ ف كائنة بجهة
دسونس الحلفاية وموضحة الحدود والمعلم
بها على أولاده السبعة ومن بينهم محمد عبد العزيز

بالفرينة الشرعية بينهم وعلى بعض مصاف البر التي خصها بمبالغ معينة وقدم أيضاً صورة رسمية خطية أخرى من حجة وقت مسجلة في ١٧/٤/١٩٢٩ رقم ٨ متتابعة دمنهور الشرعية عدلت الوقفية الأولى بأن تضمنت زيادة ما يصرف سنوياً « لمحمد مصطفى عصفير » وبناته الواردة أسماهن بها وانتهت هذه الحجة باسقاط الواقف ما كان قد شرطه لنفسه من إدخال وإخراج . وجاء بمذكرته الشارحة أن إشهار الوقف بعد حله يعادل شهر حق الارث فكلها لا يتطلب إلا عند التسجيل .

« ومن حيث إن مرد حظر التعامل في المال الموقوف هو تخصيص ريعه لسلسلة لا تنقطع من المنتفعين فإذا زالت العلة تعين زوال المعلول الذي يدور معها وجودا وعدما .

« ومن حيث إن المادة الأولى من القانون ١٨٠/٩٥٢ قد نصت على إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات بالنسبة إلى المستقبل وقررت المادة الثانية إنتهاء كل وقف لا يكون مصرفه خالصا في الحال لجهة من جهات البر وقضت كذلك بإنتهاء كل وقف يكون مصرفه مشتركا بين المستحقين من غير جهات البر وبين الخيرات أو المرتبات الدائمة المقدرة لجهات البر فيما عدا حصة شائعة تكفي غلتها للوفاء بذلك الخيرات والمرتبات .

« ومن حيث إن المادة الثالثة من القانون المذكور عرضت للملكية المال الموقوف المنتهي فجعلها للواقف إن كان حياً وكان له حق الرجوع فإن لم يكن الواقف حياً أو لم يكن

له حق الرجوع في وقفه آلت الملكية إلى المستحقين الحاليين في الوقف كل بقدر حصته والمقصود بالمستحق في هذا الشأن كل من شرط له الواقف نصيباً في الغلة أو سهماً أو مرتباً .

« ومن حيث إن مفاد هذه النصوص ملكية المستحقين بالمعنى السالف لأموال الوقف كل بقدر حصته . وقد أكد هذا المعنى نص المادة الثانية من القانون ٣٤٢/١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون ١٨٠/٩٥٢ ولن يغير من هذا الذي سلف ما أوجبه المادة السادسة من القانون ١٨٠/٩٥٢ على من آلت إليه الملكية من القيام بشهر حصته طبقاً للإجراءات والقواعد المقررة في شأن شهر حق الارث والموضحة بالقانون ١١٤/١٩٤٦ إذ من المسلم به أن القانون الأخير لا يمس مبدأ أيلولة العقارات إلى الوارث بمجرد تحقق وفاة المورث وقيام سبب الارث دون أن يعتبر حق الارث تصرفاً من التصرفات القانونية ولذلك لم يعد هناك وجه لجعل انتقال حق الملكية إلى الوارث متوقفاً على شهرة لذلك الحق (المذكورة الايضاحية لقانون الشهر العقاري) على أن القانون وقد جعل الوارث مالكا لعقارات التركة فور وفاة المورث وقيام سبب الارث منع الوارث من التصرف في العقار إلا إذا قام بشهر حق الارث فإذا أراد الوارث أن يجري على عقار تلقاه بالميراث أي تصرف واحتاج الأمر إلى شهر هذا التصرف الأخير فإنه على الوارث أن يقوم أولاً بشهر حق الارث وهذه القواعد هي التي يتعين الأخذ بها بمناسبة حل الوقف على غير جهات البر بحكم إجمالة

« ومن حيث إن نقل الملكية في المبيع وإن كان من طبيعة عقد البيع فهو ليس من مستلزماته ولا يفسر هذا من طبيعة العقد الذي يترتب عليه أحكام البيع جميعها .

« ومن حيث إن المشرع قد فطن عندما ارتأى شهر دعوى صحة التعاقد إلى سوء استعمال هذا الحق في الماضي فنص على أن صدور الحكم بصحة التعاقد لا يعني المشتري من تقديم كافة المستندات الدالة على ملكية البائع وذلك عند طلب شهر الحكم (١٥ / ٢٠ ، ٢٢ بند من قانون الشهر) ذلك أن الحكم يعتبر مجرد إثبات لواقعة حصول التعاقد لتراجعه المأمورية المختصة على هذا الأساس وكل ما في الأمر أن الحكم يعني المشتري من الحصول على توقيع البائع دون سائر إجراءات الشهر الأخرى وأهمها استيفاء طلب الشهر كأي محرر آخر .

« ومن حيث إن المدعى عليه لم يحضر رغم إعلانه ليدفع الدعوى بشيء . »

« ومن حيث إن الدعوى صحيحة من عقد البيع المقدم والذي ورد به صراحة أن دلالة العربون هي تمام البيع وضمان تنفيذه ومن الوصول المرافق له كذلك حجتي الوقف اللتين بان منهما أن المدعى عليه من أصحاب الأنصبة والاستحقاق الشرعي اللذين أصبحوا ملاكا وماباعه شائعا يدخل في نصيبه الشرعي فيتمتع الحكم للمدعي بإثبات صحة ونفاذ عقد البيع المذكور وإلزامه المصاريف حيث التزم بها بالجلسة — أما باقي طلباته فانما تترتب على شهر الحكم فيتمتع برفضها .

المادة السادسة من القانون ١٨٠ / ١٥٢ على قانون الشهر العقاري وما يجعل التنويه إليه أن تلك الحالة عامة فتشمل المادة ٤٨ من قانون الشهر والتي تخول كل ذي شأن أن يقدم الطلب الخاص بشهر حق الارث . فالمدعي في واقعة دعوانا يسعى إلى أن يكون ذا شأن للقيام بشهر حق الارث .

« ومن حيث إن العمل كان يجري قبل حل الوقف على رأي « أبو يوسف » فيما يتعاق بصحة وقف العقار لا ليكون مسجداً أو مقبرة رغم شيوعه فيما يقبل القسمة كوقف عشرين فدانا شائعة في أربعين ومن مقتضى ذلك إمكان المالك التصرف في ملكه الشائع وإن كان هذا مقررأ قبل حل الوقف فهو واجب الاتباع من باب أولى بعد حل الوقف الأمر الذي نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من القانون ٣٤٢ / ١٩٥٢ .

« ومن حيث إن المالك على الشيوع له أن يستعمل حق التصرف كاملا كأي مالك للفقر المقرز فلهذا المالك أن يبيع أو يرهن كامل حصته أو جزءاً منها فقط وهذا العقد صحيح وواجب الشهر طالما أن البيع متعلق بحصة شائعة غير مفرزة .

« ومن حيث إن المادة ٢٨ من القانون المدني تحدد الأعمال التي يجب على البائع أن يقوم بها لتنفيذ التزامه بنقل الحق المبيع فيلزم المشرع البائع أن يقوم بسائر الأعمال التي تيسر نقل الملكية كتقديم شهادات التسجيل والتصديق على الإمضاء وشطب التكاليف المقررة على الغبن محل المبيع والقرز .

غيايا أم حضوريا الأمر الذي ترى معه المحكمة شمول حكمها بالنفاذ المعجل بغير كفالة (التنفيذ لرمزي سيف) .

(قضية عبد القوي عبد القوي عجاج ضد عبد العزيز ابراهيم عصفير رقم ٣٩٥ / ٩٥٣ ك بالهيئة السابقة) .

« ومن حيث إن ما نصت عليه المادة ١/٤٧٠ مرافعات إنما يتعلق بواقعة سلبية فإن تغيب المدعى عليه لا يمنع من الحكم بالنفاذ المعجل يؤكد هذا ويؤيده أن المشرع سوغ النفاذ بالنص المذكور سواء كان الحكم

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

المكر

« من حيث إن المدعية أقامت هذه الدعوى بالصحيفة التي أعلنتها إلى المدعى عليهم في ٢ و ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ وطلبت الحكم ببطالان العقد المسجل برقم ١٥١٠ سنة ١٩٥٥ وشطب التسجيل المتوقع على الحصة موضوع البيع وقدرها ثلاثة قراريط والسابق التصرف فيها — لصالحها مع الزام المدعى عليهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« وحيث إن الوقائع — حسبما يستفاد من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى عليها الأولي وهي والدة المدعية والمدعى عليه الثاني تصرفت بالبيع إلى المدعية في حصة قدرها ٣ ط على الشيوع في كامل أرض ومباني المنزل المبنين بالصحيفة بثمان قدره ٢١٠ ج بموجب عقد بيع توقع عليه منهما بمكتب توثيق اسكندرية بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٧ ثم تصرفت البائعة مرة ثانية في نفس الحصة إلى المدعى عليه الثاني بثمان

٥٧٧

محكمة محرم بك الجزئية

١٤ فبراير سنة ١٩٥٦

الوكالة . اثبات الوكالة الضمنية . بالقرائن أسبعية التسجيل . النش والتدليس وأثرهما في اسبعية التسجيل .

المبادئ القانونية

١ — الأدلة التي تستنبطها المحكمة من ظروف الأحوال على قيام الوكالة الضمنية هي بمثابة قرائن وتكفي في اثبات قيام هذه الوكالة التي يجوز اثباتها بالبيئة لأن ما يجوز الاثبات فيه بالبيئة يجوز اثباته بالقرائن .

٢ — في حالة توالي التصرفات في العقار تكون الأفضلية لمن سبق في تسجيل عقده ، وتخلص له الملكية ولو كان لاحقا في تاريخ البيع إلا إذا كان مشوبا بالغش أو التواطؤ فانهما يفسدان التسجيل ويحرمان من الاستفادة في السابق فيه .

من المدعية والعقد الثاني قدمه المدعى عليه الثاني).

« وحيث إن المدعية تقرر أنها لجأت إلى أخيها المدعى عليه الثاني لمباشرة تسجيل هذين العقدين وترتكب في إثبات ذلك على المستندات التي قدمتها بحفاظتها المؤرخة ١٨ / ١٠ / ١٩٥٥ ورفق مذكرتها المؤرخة ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وهذه المستندات عبارة عن صور فوتوغرافية لكشفي حساب بخط المدعى عليه الثاني وتوقيعه مؤرخين ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ثابت بهما مبالغ منصرفه في شئون التسجيل وإقرار بأجندة سنة ١٩٥٤ عن استلام عقد بيع صادر من المدعى عليها الأولى إلى ابنتها المدعية وإقرار آخر مؤرخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ باستلامه خمسة مستندات خاصة بالمنزل موضوع الدعوى وقالت إنه كان يماطلها في استجواب العقدين مسجلين ويستعملها يوماً بعد آخر مما جعلها تشك في الأمر وانضح لها أخيراً أنه أجرى الصفقة الخاصة بمنزل محرم بك وهي موضوع الدعوى لنفسه وأنه سجل عقده في ١٣ أبريل سنة ١٩٥٥ فبادرت بإرسال برقية إلى الشهر العقاري ثم انذار لتدارك الأمر ولكن الشهر العقاري أجاب باتخاذ الاجراءات اللازمة لتجافظ على حقوقها (حافظتي المدعية المؤرختين ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥). »

« وحيث إن المدعى عليه الثاني أنكر أن أخته ركنت اليه لتسجيل عقديها وقال بصدد كشفي مصاريف التسجيل المحررين بخطه أنهما لحاسبة شخص آخر كان يباشر

قدره ٢٢٠ ج وتسجل عقد البيع بمكتب الشهر باسكندرية برقم ١٥١٠ بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٥٥ وتطعن المدعية في العقد الأخير بالبطلان لسببين (الأول) أنها وكلت أخيها المدعى عليه الثاني في مباشرة إجراءات تسجيل عقدها فأثر مصلحته الخاصة وأجرى الصفقة لنفسه . (الثاني) التصرف مشوب بالغش ولا يحصنه التسجيل . »

« وحيث إن المدعى عليها الأولى والثاني طلبا رفض الدعوى وأقرت المدعى عليها الأولى بأنها باعت مرتين وأن البيع الثاني إلى ابنها المدعى عليه الثاني فيه مصلحتها لأن في الثمن زيادة ١٠ عشرة جنيهات وأنكر المدعى عليه الثاني الوكالة وتمسك بأن الملكية خلصت له بالتسجيل الذي ينتفي معه الادعاء بالغش كما طلبت مصلحة الشهر العقاري إخراجها من الدعوى بلا مصاريف مؤيدة نظرية المدعى عليه الثاني السابقة . »

« وحيث إن المدعية أبانت ظروف البيع الصادر لها من المدعى عليها الأولى فذكرت أن والدتها المذكورة كانت تملك حصتين في منزلين إحداهما ٦ ط شائعة في المنزل رقم ٢٢ بشارع ابن نباتة بكوم الدكة والأخرى وهي موضوع الدعوى وقدرها ٣ ط شائعة في المنزل رقم ١٠ بشارع كيار بمحرم بك وأنها نصرفت بالبيع إليها في هاتين الحصتين بموجب عقدين جررها أخوها المدعى عليها الثاني وتوثقا معا بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٤٧ برقمين متتابعين هما ٢٢٧٠ و ٢٢٧١ سنة ١٩٤٧ (العقد الأول مقدم بحفاظة خاصة مقدمة

التسجيل وإن الوكالة عقد وخاضع لقواعد
الاثبات فلا يجوز اثباتها بغير الكتابة إذا
زادت قيمة المدعي به عن عشرة جنيهات .

« وحيث إن قيام المدعي عليه الثاني
بمباشرة اجراءات تسجيل العقد ثابت من :
أولا - عدم انكاره أن العقد تحرر
بخطه بعد أن قررت ذلك المدعية .

ثانيا - كشف الحساب المؤرخين
١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٧ المدون فيهما مفردات
مصاريف التسجيل وها بخطه وتوقيعه عن
حساب أيام متباعدة مما يقطع بالصلة الوثيقة
باجراءات التسجيل .

ثالثا - تحرير اقرار باستلام العقد
بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ لتقديمه في
قضية الاخلاء التي رفعتها أخته السيدة عزيزة
حسن محمد عثمان وهذا الاقرار هو الذي كشف
الأمر إذ أنه تحرر لاقتناع المدعية أن العقد
تسجل وأنه مودع في تلك القضية ثم انضح
بعد ذلك أنه لم يودع (حافظة المدعية
المؤرخة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ مستند
رقم ١ ومستند رقم ٢) .

رابعا - الاقرار المؤرخ ٦ أكتوبر
سنة ١٩٥٢ باستلام خمسة مستندات خاصة
بالمزول المباعة فيه الحصة موضوع الدعوى .

« حيث إن الأدلة التي تستنبطها المحكمة
من ظروف الأحوال على قيام الوكالة
الضمينية هي بمثابة قرائن وتكفي في اثبات
قيام هذه الوكالة التي يجوز اثباتها بالبينه لأن
مايجوز الاثبات فيه بالبينه يجوز اثباته
بالقرائن (محمد كامل مرسى - العقود

المدنية الصغيرة طبعة ١٩٣٨ بندى ٥٠٧
و ٥٠٨ والمادة ٤٠٧ مدنى) .

« وحيث أنه إذا ما وضحت وكالة
المدعي عليه الثاني على هذا النحو فإنه يكون
ملتزما بتنفيذها دون أن يجاوز حدودها
المرسومة (م ٧٠٣ مدنى) فإذا عقد الصفقة
لنفسه كما فعل فإنه يكون قد جافى الغرض
الذى من أجله انعقد التوكيل ويكون مسئولا
مع والدته المدعي عليها الأولى عن تعويض
الضرر الذى لحق المدعية من ذلك وهو ضياع
الصفقة عليها وأجدى تعويض هو تغليب
عقد المدعية .

« وحيث إن الأمر لا ينتهى عند هذا الحد
لأن المدعى عليهم يجعلون لتسجيل عقد المدعى
عليه الثاني مناعة ضد أى طعن بينما تتمسك
المدعية بأن هذا العقد مشوب بالغش
ولا تحصنه أسبقية التسجيل والمراد بالغش
هنا هو قصد الاضرار وهو ما ظهر واضحا
عند اثبات الوكالة الضمنية وأن المدعى
عليه الثاني يهدف إلى تفويت الصفقة على
المدعية .

« وحيث إنه في حالة توالى التصرفات في
العقار تكون الأفضلية لمن سبق في تسجيل
عقده وتخلص له الملكية ولو كان لاحقا في
تاريخ البيع إلا اذا كان مشوبا بالغش أو
التواطؤ فإنهما يفسدان التسجيل ويحرمان
من الافادة من السبق فيه .

« وحيث إن هذه النظرية تقوم على
ما انضح من مراجعة التشريع والفقه إذ أنه
« لما صدر القانون رقم ١٨ و ١٩ سنة ١٩٢٣
كخطوة نحو إدخال نظام السجل العيني

العقارى التى تقابل المادة الاولى من قانون سنة ١٩٢٣ كما تزيل النص على التدليس فيما يلى ذلك من المواد التى تقابل المادة الثانية من القانون القديم ، وعلى هذا الاساس صدر قانون الشهر العقارى غفلا من النص على التدليس فى أى مادة من مواده أى أن المشرع ترك ذلك للمبادئ العامة عند عرض الأمر على القضاء (المرجع السابق ص ٣١٢ و ٣١٣) . وجرى الفقه الحديث بعد وضوح الأمر على هذا النحو إلى اعتبار الغش والتواطؤ حائلين دون الافادة من الأسبقية فى التسجيل (دكتور عبد الفتاح عبد الباقي — محاضرات فى العقود — جزء ٢ عقد البيع بند ١٠٦ ص ١٧٢) وعارض الدكتور أنور سلطان حكم محكمة النقض « ذلك أن التسجيل وإن كان لازما لنقل الملكية حتى بالنسبة للمتعاقدين إلا أنها لا تنتقل بناء على التسجيل وحده بل بناء على العقد المسجل والعقد يجب أن يتوافر فيه وفقا للمبادئ العامة حسن النية ولم يرد فى نصوص قانون تنظيم الشهر العقارى ما يوحى بخروج المشرع على هذه المبادئ » (شرح البيع — الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢ بند ١٨٣ ص ٢٢٩) .

« وحيث إن المدعى عليهم استشهدوا برأى الدكتور محمد عرفة المعارض (أسباب كسب الملكية بند ١٩٤ ص ٣٥٥) وتلاحظ المحكمة أنه متأثر بحكم النقض الصادر فى سنة ١٩٣٥ ونظرية تدعيم الثقة العقارية حالة أن هذا الحكم وكثير غيره إنما قد صدر فى ظل قانون التسجيل الصادر فى سنة ١٩٢٣ أو عن منازعات نشأت فى ظل ذلك القانون قبل

وجعل تسجيل المحررات المثبتة لحق عيني عقارى أصلى إجباريا تبادرا إلى الأذهان أنه مادام نظام السجل العيني يعطي المحرر الذى تم إدراجه فى السجل حجية مطلقة قبل الكافة فلا أثر للتدليس على ما يتم تسجيله من محررات . وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأى فقضت بأنه لا أثر للتدليس على المحررات المسجلة التى تتضمن إثبات حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية . (دكتور محمود شوقي — الشهر العقارى — طبعة ١٩٥١ ص ٣١١ و ٣١٢ وحكم محكمة النقض الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥) . وواجهت اللجنة التى عهد إليها وضع قانون تنظيم الشهر العقارى هذه المشكلة وهي فى صدد اتخاذ الخطوات التمهيدية الأخيرة نحو إدخال نظام السجل العيني الذى لا أثر للتدليس فيه على المحررات التى تم إدراجها بالسجل واستعرضت اللجنة ما يلجأ إليه أصحاب الشأن فى بعض المحررات المسجلة من طرق غش وتدليس اضرارا بالغير يتجتم معها النظر فى هذا الموضوع من جديد فأنقسمت فريقين : يرى الفريق الاول أن يطبق المبادئ العامة على اعتبار أن التدليس يفسد كل شيء بينما يرى الفريق الآخر الأخذ بالحكم الذى أصدرته محكمة النقض وانتهى الرأى إلى أن حكم النقض صدر بالمعنى الوارد به نظرا للحرج الذى كان أمامه من وجود نص صريح على التدليس فى المادة الثانية وعدم وجود هذا النص فى المادة الاولى . ولذلك رأت اللجنة أن تزيل هذا الجرح فلا تنص على التدليس فى المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر

صدور قانون الشهر رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وإلى أن تتم اجراءات السجل العيني ويصير تنفيذه لامناص من تطبيق المبادئ العامة بعد أن رفع المشرع الحرج عن القضاء فلم ينص على التدليس في مواد قانون الشهر المقابلة لمواد قانون التسجيل الصادر في سنة ١٩٢٣ .

« ونحيث إن البطلان قد لحق العقد المطعون فيه تأسيساً على دعامين : احدهما مجافاة المدعى عليه الثاني للغرض الذي انعقد التوكيل من أجله والثانية كون عقده منسوب بالغش . ومن ثم فتكون الدعوي في محلها ويتعين الحكم للمدعية بطلانها والزام المدعى عليهم بالمصاريف عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات ورفض طلب النفاذ لعدم وجود ما يبرره قانوناً » .

(قضية السيدة شريفة حسن عثمان ضد فاطمة محمد قاسم المالواني وآخرين رقم ٤٧١ سنة ١٩٥٥ رئاسة السيد الأستاذ محمود شرف القاضي) .

٥٧٨

محكمة بنى سوييف الجزئية

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦

شفعة . العلم بالبيع . ملحقات انتمن . ابداعها .

المبادئ القانونية

١ — إن المشرع بالتقنين المدني القائم (الجديد) قد خلط في الواقع بين أمرى اثبات مبدأ وقت أو تاريخ علم الشفيع بالبيع وأمر إثبات واقعة العلم بالبيع ذاتها بعناصرها المعروفة الواردة بنص المادة ٩٤١ من التقنين المذكور . وقد جاء هذا الخلط مقصورياً من جانب المشرع عند وضعه للتقنين المدني القائم

(الجديد) يجعله مبدأ سريان مدة الخمسة عشر يوماً ، وأمر اثبات واقعة العلم بالبيع كلاهما متوقف على الانذار الرسمي وحده فقط — وبذلك يكون المشرع قد قصد إلى جعل الانذار الرسمي المنصوص عليه بالمادة ٩٤٠ مدني هو الطريقة الوحيدة لاثبات علم الشفيع بحصول البيع — وإزاء ذلك لا تجدي أو تنفع قانوناً في افادة هذا العلم أو اثباته أية وسيلة أخرى مثل رفع دعوي صحة التعاقد واختصاص الشفيع فيها أو قيام الشفيع بتقديم طلب إلى محكمة الأحوال الشخصية لاستصدار إذن بشراء الأرض المشفوع فيها .

٢ — العلم القانوني الصحيح المرتب لأثره الخاص بإسقاط الحق في الأخذ بالشفعة هو العلم بطريق الانذار الرسمي طبقاً لنص المادة ٩٤٠ مدني بالبيانات التي أوردها المشرع صراحة بنص المادة ٩٤٠ مدني أي بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة وبيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع وبيان إسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه .

٣ — العبرة في علم الشفيع الذي يحتاج به هي بوقت حصول البيع ، فإذا قرر « المجلس الحسبي » الموافقة على بيع جانب من أرض القصر وعلم الشفيع بهذا القرار ثم شفيع في الأرض المباعة بعد يومين من تاريخ البيع الحاصل من الوصي بناء على قرار « المجلس

الحسبي « فان الشفيع لا يحتاج بعلمه بذلك القرار .

٤ — إذا لم تنذر مدعية الشفعة بالانذار الرسمي المنصوص عليه بالمادة ٩٤٠ مدني فيكون لها أن تودع الثمن في أى وقت تشاء إلى ما قبل رفعها للدعوى بالشفعة — دون أن يكون هناك محبل قانونا لاحتساب المدة المحددة بنص المادتين ٩٤٢ و ٩٤٣ مدني اعتبارا من أى تاريخ آخر غير تاريخ الانذار الرسمي السالف ذكره .

٥ — من المرجح القول بعدم الزام الشفيع بإيداع ملحقات الثمن أيضا لأن القانون بنص المادة ٩٤٢ مدني لم يوجب هذا القيد مع إيجابه صراحة لايداع كل (الثمن الحقيقي) .

٦ — إن من يقول بإيجاب قيام الشفيع بإيداع ملحقات الثمن *légitimes accessoires de prix* أيضا . يقول إن هذه الملحقات هي المصروفات الرسمية *les frais et coût* أي مصروفات العقد ومصروفات التسجيل .

٧ — تطبيقا لنص المادة ٣٥٧ مرافعات يلزم قانونا الخصم المحكوم عليه في دعوى الشفعة برسم ايداع الشفيع الثمن خزانة المحكمة وذلك لأن رسم الايداع المذكور يعتبر قانونا من مصاريف الدعوى التي يحكم بها طبقا لنص المادة ٣٥٧ مرافعات على الخصم المحكوم عليه فيها . خصوصا وأن النصوص الخاصة

بالعرض والايداع وهي النصوص الواردة بالمواد من ٧٨٦ إلى ٧٩٦ مرافعات لم تأت بحكم معين أو مخالف في هذا الخصوص مما يستفاد منه قانونا أنها تركت أمر هذا الحكم للقاعدة العامة الواردة بنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

الممكن

» بما ان المدعى عليه الثاني قد حضر في الدعوى من قبل أكثر من مرة إذ حضر فيها بمجالسات ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ و ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ و ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٥ و ١٢ يوليو سنة ١٩٥٥ فمن ثم وأخذنا بما ورد بنص المادة ١/٩٢ مرافعات من اعتبار الخصومة حضورية بالنسبة له وفي هذه الحالة يعتبر الحكم حضوريا في حقه .

» وبما إن المدعى عليهم من الثالث إلى السادسة قد أعلنوا إعلانا صحيحا قانونا ولم يحضروا فتحكم المحكمة غيايبا بالنسبة لهم عملا بالمادتين ١/٩٥ و ١/٩٦ مرافعات بدون موجب لاعذارهم بنص المادتين ٣٨٦ مرافعات و ٩٤٣ مدني .

» وبما إن المدعية قد أقامت هذه الدعوى بورقة افتتاحها المعلنة ١٣ و ٢٦ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥ قائلة إن المدعى عليهما الأولي والثاني اشتريا من باقي المدعى عليهم ١٠ ط كائنة بزمام ناحية بني سويف من أعمال مركز بني سويف بحوض القرابة نمرة ٧ شائعة في ٣ ط و ١ ف ومحدودة من بحرى بالقطعة ٢٥ من ٥ بحوضه باسم أبو سيف حمد الله ومن شرقي بمسقة خصوصية بجسريها

القضاه بأحقيتها بصفتها للاطيان البالغ قدرها
١٠ ط شيوعا في ١٠ س ٢ ط ١ ف المدينة
الحدود والمعال بالصحيفة مقابل الثمن وقدره
٢٠٠ ج المودع خزانه المحكة منها بصفتها في
١٩ أبريل سنة ١٩٥٥ تحت رقم ٧٢ يومية
خلاف الملحقات والمصاريف أو المبالغ
القانونية التي تثبت بصحيفة رسمية واعتبار
هذا الحكم سنداً للملكية وأولادها القصر المشمولين
بوصايتها وتسليمها إليها مع الزام المدعى
عليهما الأولين بجميع المصاريف بما فيها رسوم
الايداع وانعاب الحاماة وشمول الحكم بالنفاذ
المعجل وبلا كفالة — وبين مما هو ثابت
بالهامش الأيمن من الصفحة الثانية من صحيفة
افتتاح الدعوى أن الدعوى قيدت يوم
٢٧/٤/١٩٥٥ .

وبما أن المدعية قد ركنت في إثبات
الدعوى إلى الأوراق التي قدمتها بالحفاظات
رقم ٤ و ٦ و ١١ دوسيه ورفق المذكرة
المقدمة عنها تحت رقم ٥ دوسيه — وبين
من مطالعة الأوراق المذكورة أنها عبارة عن:
(١) الإنذار الخاص بإبداء الرغبة في الأخذ
بالشفعة من جانب المدعية للمدعي عليهم في
٢٩ و ٣١/٣ و ٢ و ٧/٤/١٩٥٥ وهذا
الإنذار مسجل في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٥
برقم ١٢٩١ (٢) صورة رسمية طبق الأصل
من إشهاد وقف السيدات نائلة وفاطمة كريمي
المرحوم محمد منصور رزق وهنا كريمة
المرحوم نصر برادة وزوجة المرحوم الحاج
محمد منصور وبدوية كريمة منصور رزق
لمقدار ٤ س ١٧ ط ١٠ ف بحوض القبالة
و ١٢ س ٦ ط ١ ف بحوض القرابة ٧ وهذا

وفاصل حوض رقم ٨ ومن قبلى بالقطعة ٩
بحوضه باسم محمد رضوان المصري وآخرين
ومن غربي بالقطع ٧ و ٦ بحوضه باسم عطيات
بنت محمد رضوان أحمد المصري وآخرين —
وان هذا القدر المبيع شائع في أطيان لا تزال
شائعة بين أولادها فائزة وشوقية وفاطمة
قاصرات المرحوم حسن سيد محمد سليم
والشمولات بوصايتها لأن المرحوم حسن
سيد محمد سليم هو والدهن ووالد البائعين
المدعى عليهم الأربعة الآخرين فيكون بناتها
لهن الحق في الشفعة بنص المادة ٩٣٦ والحق
أيضا في الاسترداد بنص القانون — وأنها
هي أى المدعية لم تكن تعلم شيئا عن هذا البيع
وتفاصيله وشروطه لعدم توجيه أى إنذار
لها من البائعين والمشتريين كما هو نص المادة ٩٤١
مدنى وأنها لذلك اضطرت في ٩ و ١٩
ديسمبر سنة ١٩٥٤ لإنذارهم بأخبارها عن
المبيع وشروطه وأنهم رغم ذلك لم يحركوا
ساكننا وأنها علمت أخيرا بالمبيع وحصوله
عن ١٠ ط شيوعا في ١٠ س ٢ ط ١ ف
مقابل ثمن قدره ٢٠٠ ج فقامت بإظهار
رغبتها في الأخذ بالشفعة وبلا استرداد بإنذار
رسمي في ٢٩ و ٣١ مارس سنة ١٩٥٥ و ٢
و ٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ للبائعين والمشتريين
وسجلت هذا الإنذار طبقا للقانون في ١٧ من
أبريل سنة ١٩٥٥ برقم ١٢٩١ — وأنه رغم
ذلك لم يحرك البائعون والمشتريان ساكننا —
فاضطرت ان تودع خزانه المحكة كل الثمن
الذي حصل به البيع وقدره ٢٠٠ ج في ١٩
أبريل سنة ١٩٥٥ برقم ٧٢ يومية طبقا لنص
المادة ٩٤٢ مدنى ودفعت رسم الايداع محفظة
بالحق في الرجوع به — وأنها لذلك تطلب

القدر الأخير بالقطعة ٨ ويقع ضمنه القدر موضوع الدعوى. (٣) إنذار رسمي في ١٤ و ١٩ أبريل سنة ١٩٥٥ من المدعية إلى المدعي عليهم عدا الثاني (عبد الخالق اسماعيل أبو زيد المشتري الثاني) بأنها أي المدعية علمت بطريق الأشاعة بأن المدعي عليهم الأربعة الآخرين قد باعوا للمدعي عليها الأولى ١٠ ط أو أكثر أو أقل من الأطنان الزراعية الكائنة بزمام ناحية بني سويف بمحوض القرابة ٧ شبيوعا في ٣ ط ١ ف وان أولادها هي أي المدعية المشمولين بوصايتها شركاء على الشيوع في العقار المبيع ولهم الحق فيه بطريق الشفعة بنص المادة ٩٣٦ مدني علاوة على حق الاسترداد المنصوص عنه قانونا — وأنها أي المدعية قد حصلت على تصريح من «المحكمة الحسبية» لأخذ ما بيع بالشفعة — وأنها حتى تاريخ هذا الانذار لم تهتد لمعرفة المقدار المبيع بالضبط وقيمة الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع — وانه كان يجب على المدعي عليهم (عدا الثاني) انذارها بذلك رسميا طبقا للمادتين ٩٤٠ و ٩٤١ مدني — وأنها لما لم يفعلوا اضطرت إلى ارسال هذا الانذار لهم منبهة عليهم بأن يقوموا باخطارها رسميا ببيان العقار الذي يبيع فعلا ومقداره وقيمة الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع وذلك حسب القانون حتى تستطيع أن تستعمل حقها القانوني في اتخاذ الاجراءات الرسمية نحو أخذ القدر المبيع بالشفعة أو بحق الاسترداد حسن القانون وإلا فإذا تأخر المدعي عليهم عن الرد وانذارها رسميا فإن حقها يكون محفوظا لاتخاذ الاجراءات

الرسمية إذا ما علمت بالبيع وثمنه وشروطه. (٤) محضر قلم الودائع بالمحكمة عن ابداع الثمن وقدره ٢٠٠ ج خزانة المحكمة في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٥ تحت رقم ٧٢ يومية. (٥) اعلام شرعي صادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ويتضمن ثبوت وتحقيق وفاة نفوسة سعيد عطية خفاجي في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وانحصار ارثها الشرعي في أولادها حسين ونظيرة وروحية أولاد سيد محمد سليم البالغ فقط من غير شريك ولا وارث سوام — وإنها تركت أولاد أبنا حسن سيد محمد سليم المتوفي قبلها وهم فائزة وسيد وشوقية وفاطمة بوصاية والدتهم روحية محمود الجندى وأنهم يستحقون وصية واجبة في تركتها طبقا للقانون (٦) قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٤ صادر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ من محكمة بني سويف الابتدائية للاحوال الشخصية في القضية رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ الخاصة بتركة المرحوم حسن سيد محمد سليم بناء على العريضة ٥ لسنة ١٩٥٤ المقدمة من الوصية بطلب التصريح لها بشراء ١٠ ط للقصر على ألا تعود عليهم بالثمن مستقبلا — وهذا القرار يقضى بالتصريح للوصية بشراء العشرة قرار يربط المينة بالطلب المقدم من وكيلها بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤ لحساب القصر على أن تدفع ثمن هذا العقار من مالها الخاص (٧) اعلام شرعي صادر بتاريخ ٢٥ يولية سنة ١٩٤٤ ويتضمن ثبوت وتحقيق وفاة حسن سيد سليم في سنة ١٩٤٤ وانحصار ارثه في ورثته وهم زوجته الست روحية محمود أحمد الجندى وأولاده سيد وفائزة وشوقية وفاطمة فقط

بغير شريك ولا وارث له سواهم (٨) إعلام شرعي صادر بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥١ ويتضمن ثبوت وتحقيق وفاة المرحوم الحاج سيد محمد سليم في ٤/١/١٩٥١ وانحصار ارثه في زوجته نفوسة سعيد خفاجي وفي أولاده البالغ وهم حسين وزينب وعنايات ونبيلة ونظيرة وروحية فقط — وأن له أي للتوفي من يستحق الوصية الواجبة وهم أولاد ابنته حسن سيد محمد سليم المتوفي قبله وهم القصر سيد وفايزة وشوقية وفاطمة بوصاية والدتهم روحية محمود أحمد الجندى (٩) صورة رسمية طبق الأصل من الطلب المقدم لمحكمة بني سويف الابتدائية للأحوال الشخصية من وكيل المدعية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤ للتصريح لها باتخاذ اجراءات الشفعة وبين من مطالعة هذه الصورة الرسمية أن المدعية كوصية على أولادها سيد وفايزة وشوقية وفاطمة قصر المرحوم حسن سيد محمد سليم قالت بلسان وكيلها فيه مانصه « بما أن أولادى القصر يملكون ميراثا عن جدتهم لأبيهم أطيانا زراعية كائنة بزمام ناحية بني سويف ومقدارها ١٠ س ٢ ط ١ ف ويوجد بجانب هذه الأطيان ١٠ ط عشرة قراريط شيوعا في الأطيان المذكورة ضمن ما يملكونه أجرى بعض الورثة بيعها إلي آخرين . وبما أنه من مصلحة القصر شراء تلك الأطيان وقدرها ١٠ ط من مالى الخاص تبرعا منى لهم وعدم مطالبتهم برد الثمن مستقبلا ... الخ » — وهذه الصورة الرسمية من الطلب السالف ذكره تكون المدعية على ما ستعرض له المحكمة بالتفصيل في هذه الأسباب . بعد قليل قد قدمت ما يقتضى عن

ضرورة وجود ملف قضية الأحوال الشخصية ضمن أوراق الدعوى أو انتقال المحكمة لمطالعة قضية الأحوال الشخصية المتقدم ذكرها .

وبما أن المدعى عليهما الأولى والثاني قد طلبا على لسان الحاضر معهما بمجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ ضم القضية رقم ٣١٤٤ سنة ١٩٥٤ مدنى جزئى بنى سويف إلى الدعوى وقد ضمت إلى الدعوى القضية المذكورة والتي قدم المدعى عليهما الأولى والثاني بالحافطة رقم ٧ دوسيه صورة طبق الأصل من صحيفة افتتاح دعواها — وقال المدعى عليهما الأولى والثاني . وخاصة بالذكر المقدمة عنهما تحت رقم ٩ دوسيه — انهما بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ رفعا تلك القضية رقم ٣١٤٤ سنة ١٩٥٤ بصحة التعاقد عن القدر موضوع الدعوى الماثلة وانهما اختصما فيها مدعية الشفعة الحالية عن نفسها وبصفتها ليكون الحكم في مواجهتها وانه حكم لصالحهما في دعوى صحة التعاقد بالطلبات في مواجهة مدعية الشفعة الحالية وان الحكم أصبح نهائيا — وقد استبانت المحكمة من مطالعة أوراق قضية صحة التعاقد المذكورة أن المدعى عليهما الأولى والثاني الحاليين قد أقاماها قبل باقى المدعى عليهم وفي مواجهة المدعية بدعوى الشفعة الماثلة طالبن القضاء بصحة التعاقد عن العشرة قراريط — وقد جاء بصحيفة افتتاح تلك الدعوى ان المدعى عليهما الأولى (الست زينب سيد محمد سليم) هي التي باعت هذا القدر شيوعا في ٣ ط ١ ف وبضمانة المدعى عليه الثاني (طه محمود بلبل)

والثمن — وان دعوى صحة التعاقد قد حكم فيها لصالحهما في مواجهتها هي أي المدعية — وان هذا الحكم أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المقضي به — وان المدعية ظلت ساكنة — حتى أعلنت انذار الرغبة في ١٩٠٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ أي بعد حوالي شهرين من تاريخ علمها بالبيع الثابت في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ من صحيفة دعوى صحة التعاقد — وان تعلل المدعية بان اعلان صحيفة دعوى صحة التعاقد لم يصلها هو تعلل فاسد لأن إعلانها بتلك الصحيفة اعلان قانوني ولم يطعن عليه من جانبها وترتب عليه حكم نهائي — وان صحيفة تلك الدعوى ورقة رسمية حجة على كل طرف فيها — وان على المدعية إن شاءت ان تطعن فيها بالتزوير لأنها تعتبر حجة عليها إلى أن يحكم بتزويرها وانه يؤيد ذلك الطلب المقدم إلى (المحكمة الحسبية) في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤ — ثم قال المدعي عليهما الأولى والثاني أيضا انه ثابت من أوراق الدعوى ان المدعية أعلنت إنذار الرغبة في ١٩٠٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ — وان دعوى الشفعة رفعت في ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٥ أي بعد أكثر من أربعة شهور من تاريخ الرغبة — وان المدعية أودعت الثمن في ١٩ ابريل سنة ١٩٥٥ مخالفة في ذلك نص المادتين ٩٤٢ و ٩٤٣ مدني اللتين حددتا ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة لرفع الدعوى وايداع الثمن والملحقات — وانه قد جرى بذلك حكم محكمة النقض الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٣ والمنشور بالمحكمة عدد ٩ سنة ٣٤ (مايو ١٩٥٤) .

بعقد بيع ابتدائي تاريخه ١٧ ابريل سنة ١٩٥٤ نظير ثمن قدره ٢٠٠ ج — وقد استبانت المحكمة من مراجعة اعلان صحيفة افتتاح الدعوى المذكورة انها أعلنت المدعية الشفعة الحالية بمنزلها بالرحبة ببندر بني سويف مخاطبة مع الحاج طه محمود بلبل زوج المدعي عليها الأولى (زينب سيد محمد سليم) التي تقيم معه بشارع اسماعيل مقبل ببندر بني سويف — كما استبانت المحكمة من مطالعة الحكم الذي صدر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ في قضية صحة التعاقد سالفة الذكر ان المدعي عليهما الأولى والثاني الحاليين هانم ابو الليل علي وعبد الخالق اسماعيل أبو زيد قد ألزما بمصاريف الدعوى فالزمتها المحكمة بها .

ويمان المدعي عليهما الأولى والثاني قد دفعا الدعوى . كما هو ظاهر من دفعهما الثابت بمحاضر الجلسات وخاصة محضر جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ ومحضر جلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٥ وبالمذكرة المقدمة عنهما تحت رقم ٩ دوسيه . بسقوط حق المدعية في الأخذ بالشفعة لمضي أكثر من ٥٠ يوما على تاريخ علمها بالبيع وابداء الرغبة طبقا للمادة ٩٤٠ مدني — ولأنها لم تراعى المواعيد المبينة في المادتين ٩٤٢ و ٩٤٣ من القانون المدني — وقال المدعي عليهما الأولى والثاني ايضا حاشا لهذا وذلك وخاصة بالمذكرة رقم ٩ دوسيه أن مدعية الشفعة أعلنت من قبلهما بصحيفة دعوى صحة التعاقد في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وان هذه الصحيفة ورقة رسمية شاملة لتاريخ عقد البيع والمقدار المبيع واسم البائع

صحت بالإشاعة عن عزم بعض الورثة على بيع العشرة قراريط الشائعة مع أطيان القصر فتقدمت (للمحكمة الحسبية) مستأذنة في شراء هذا القدر لأولادها القصر على أن تدفع الثمن من مالها الخاص وأنها أخيراً وفي أواخر مارس سنة ١٩٥٥ استطاعت أن تعلم بالبيع من الورثة للمدعي عليهما الأولي والثاني مقابل ٢٠٠ جنيه فقامت هي أي المدعية يوم علمها باظهار رغبتها في الأخذ بالشفعة وبحق الاسترداد وأنذرت المدعي عليهما بذلك رسمياً وفق القانون وأودعت المبلغ خزانة المحكمة — ثم رفعت الدعوى وقيمتها في المواعيد التي نص عليها القانون — وأن القول من جانب المدعي عليهما الأولي والثاني بسقوط حقها في الأخذ بالشفعة على أساس أن الدعوى رفعت في ٢٩/٤/١٩٥٥ وإبداء الرغبة كان في ديسمبر سنة ١٩٥٤ هو قول لا سند له سواء من حيث الواقع أو القانون وينطوي على مغالطة هي أن إندار ديسمبر ١٩٥٤ عبارة عن إندار منها إلى هانم أبو الليل والباثعين لها طلبت به هي أي المدعية منهم أعمال نص المادتين ٩٤٠ و ٩٤١ مدني لاخبارها عن حقيقة البيع ومقدار البيع والثن وشروط البيع وأنه لهذا ليس للإندار المذكور أي تأثير على حقها ولا يعتبر هذا علماً لها بالبيع مسقطاً لحقها لأن علمها لا يبدأ إلا من تاريخ الإندار الذي يحصل لها هي من جانب البائع أو المشتري كما هو نص المادة ٩٤٠ مدني . خصوصاً وأن من المتفق عليه فقها وقضاء سواء تحت ظل القانون السابق أو القانون الحالي أنه لأجل أن يكون الشفيع عالماً بالبيع يجب أن يحاط طبقاً لنص

ص ١٤١١ — وأن الأندار الآخر المعلن في ٢ أبريل سنة ١٩٥٤ من المدعية لا يجوز التعويل عليه في احتساب المواعيد بعد أن علمت بالبيع في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بصحيفة دعوى صحة التعاقد وأبدت رغبتها بالإندار المؤرخ ٩ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ — وأن المدعية قد عمدت إلى عمل هذا الإندار الآخر من باب المغالطة وبعدما وجدت أن حقها قد سقط وأن أحداً إطلاقاً لم يقل إن من يريد الأخذ بالشفعة يقوم بعمل إندارين — وأن القانون اشترط في حالة عدم إنداره من قبل البائع أو المشتري وإراد الأخذ بالشفعة أن يبدى رغبته بإندار الرغبة ويسجله ويعقبه برفع دعوى الشفعة في الميعاد — وأنه لا يجوز لذلك أن يقبل من المدعية القول بأن الإندار المؤرخ ٩ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ هو من قبيل السؤال هل حصل بيع حقيقي من عدمه مع أنها أي المدعية في غير حاجة إلى هذا الاجراء — ثم قال المدعي عليهما الأولي والثاني في النهاية أن المدعية لم تودع الثمن في الميعاد وإنما أودعت فقط ٢٠٠ ج وهو الثمن الحقيقي ولم تودع الملحقات وقدرها ١٥ ج تقريباً.

« وبما أن المدعية قد أجابت وخاصة بلسان الحاضرين عنها بمجلسة ١٠/٤/١٩٥٥ وبالمذكرتين المقدمتين عنها تحت رقم ٥ و ٨ دوسيه عن كل ما تقدم بأن أولادها شركاء على الشيوع في الأطيان ومن ثم فلهم حق أخذها بالشفعة بنص المادة ٩٣٦ مدني ولهم حق استردادها بنص المادة ٩٣٣ مدني — وأنها

المادة ٩٤١ مدني ببيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بيانا كافيا وبيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته — ثم قالت المدعية إنه صدر بذلك الحكم رقم ٢٩ سنة ١٩٥٥ مدني مستأنف بني سويف في ٢٦/٦/١٩٥٥ وهو أيضا تطبيق لما قررته من قبل محكمة النقض بأحكامها المتواترة ومنها الحكم الصادر في القضية رقم ١٢٩ سنة ١٣ ق والمنشور تحت رقم ١٤٨ ص ٤٠٩ من الجزء الرابع من مجموعة القواعد القانونية لأحكام محكمة النقض في المواد المدنية للاستاذ محمود عمر من أنه لكي يؤخذ العلم بحجة على الشفيع يجب أن يكون علما شاملا لجميع شروط البيع الأساسية وأسماء المتعاقدين — ثم عقت المدعية على ذلك بأن الثابت والواقع والذي لا نزاع فيه بالدعوى هو أنها لم تنذر من جانب البائعين أو المشتريين وأنها قبل إنذارها لهم بالانذار الثاني لم تكن تعلم إطلاقا بشيء من تلك البيانات المتقدم ذكرها — وأن انذار ديسمبر ١٩٥٤ لا يفيد هذا العلم المسقط للشفعة بل أنه على العكس صريح في عدم العلم المذكور وفي المطالبة بحقيقة ما وصل بالاشاعة وبالمعلومات الصحيحة بدليل أن هذا الانذار لم تعلن فيه إلا الست هانم أبو الليل باعتبارها المشتري الوجيدة ومع أنه تبين فيما بعد أنها وعبد الخالق اسماعيل مشتريان للقدر مناصفة — ثم قالت المدعية أيضا إن القول بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة تأسيسا على أن إجراءات الدعوى بالشفعة لم تبدأ إلا بعد مضي خمسة عشر يوما

من تاريخ العلم بالبيع وإن أرجاع هذا العلم سواء إلى رفع دعوى صحة التعاقد واختصاص المدعية فيها أو إلى تقديم المدعية طلبا لمحكمة بني سويف الابتدائية للاحوال الشخصية للتصريح لها بشراء القدر موضوع النزاع للقصر أو إلى الانذار الحاصل ١٩٥٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ كل هذا مردود قانونا بأنه جميعه ليس بالعلم المسقط لحق الشفعة في التقنين المدني الجديد الذي جعل ذلك العلم بصريح المادة ٩٤٠ لا يبدأ إلا من تاريخ الانذار الرسمي المنصوص عليه في المادة ٩٤١ والذي يوجهه البائع أو المشتري وأن القضاء استقر على هذا وإن من الأحكام المؤبدة للرأي المذكور على سبيل المثال حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ١٩/١٢/١٩٥٠ المنشور بالمحكمة العدد الخامس من السنة ٣٢ (عدد يناير ١٩٥٢) رقم ١٥٤ ص ١٦٦٩ الذي قال إن القانون المدني الجديد أدخل تعديلات هامة على قانون الشفعة فيما يتعلق بالعلم أوجب على المشتري أو البائع إنذار الشفيع وجعل هذا الانذار مبدأ لاستعمال الشفيع حقه بأن ألزمه أن يعلن رغبته فيها إلى كل من المشتري والبائع في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إنذاره رسميا وإلا سقط حقه طبقا للمادة ٩٤٠ مدني — وبهذا قضى على الخلافات العديدة التي كانت تثيرها دعاوى الشفعة غالبا في شأن العلم وتاريخ حصوله ومداه — وامتنع على المشتري أن يحتسب وراء هذا الدفاع ما لم يكن قد أجرى الانذار الذي فرضه عليه القانون — وحكم محكمة شبين الكوم الابتدائية الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ والمنشور بالمحكمة سنة ٣٢ عدد ٦

المشروع على نظرية العلم وإثباتها بغير الطريق الذي رسمه وهو الإنذار الذي يوجهه البائع أو المشتري لمن يريد الأخذ بالشفعة - وإن من المسلم به أن القانون إذا رسم طريقا معيناً للعلم وجب الأخذ بهادون سواها إذ لا اجتهاد مع صراحة النص - ومن ثم فاستخلاص علم الشفيع بواقعة البيع من شهادة الشهود غير جائز خصوصاً وأنه لكي يكون الشفيع عالماً بالبيع يجب أن يحاط طبقاً لنص المادة ٩٤١ مدني ببيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بياناً كافياً وبيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه وهذه كلها بيانات لا يحاط بها الشفيع ما لم يوجه إليه البائع أو المشتري إنذاراً رسمياً بها - ثم قالت المدعية إنها لا تعلم شيئاً عن دعوى صحة التعاقد ولم تعلن بها وإن إعلانها إليها باطل لأن المادة ١٢ مرافعات تنص على أنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلاناً في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه ومن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أوصهاره - ثم عقيبت المدعية على ذلك بأن الشخص الذي أعلنت له صحيفة دعوى صحة التعاقد نيابة عنها هي أي المدعية وهو الحاج طه محمود بلبل على أنه قريبها لا قرابة له بها ولا يسكن أو يقيم معها بدليل أن الثابت بنفس صحيفة تلك الدعوى هو أن طه محمود بلبل المذكور يقيم هو وزوجته زينب ببندر بنى سويف بشارع اسماعيل مقبل وهو في أقصى المدينة من الجهة الشرقية البحرية بينما تقيم هي أي المدعية بالرحبة وهي بأقصى المدينة من الجهة الغربية - وفي النهاية تقول المدعية إن الطلب المقدم منها لمحكمة

في فبراير ١٩٥٢ رقم ١٩٥ ص ٨٣٣ والذي قرر أن رفع المشتري لدعوى صحة التعاقد ضد البائع وإدخال شريكه في العقار ليكون الحكم في مواجهته لا يكفي لسقوط حق الشريك في طلب الشفعة لأن صحيفة الدعوى ليست بالإنذار الذي نص عليه القانون - وأنه واضح من الأعمال التحضيرية للقانون المدني أن اللجنة لم توافق على ربط السقوط بالعلم ولو كان بإعلان رسمي على يد محضر - وإعلان دعوى صحة التعاقد لا يخرج عن هذه الصورة المفروضة - وإن الإنذار المسقط لحق الشفعة هو الذي يوجهه مباشرة إلى الشفيع تعرض عليه الصفقة ويطلب منه إبداء الرأي - وكل إعلان لا يحوى هذا الطلب لا يعد إنذاراً مهما اشتمل على البيانات المطلوبة - وحكم محكمة بنى سويف الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٥ في القضية رقم ٢٩ سنة ١٩٥٥ مدني مستأنف بنى سويف - وقد جاء فيه أن المادة ٩٤٠ مدني أوجبت على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري - وإن المادة ١٩ من قانون الشفعة (السابق) كانت توجب إظهار الرغبة في ظرف ١٥ يوماً من وقت علم الشفيع بالبيع أو تكليفه رسمياً بإبداء رغبته - وأن المشرع قد أغفل عامداً عبارة «من وقت علمه بالبيع» وجعل العبرة في سريان مدة الخمسة عشر يوماً بتاريخ الإنذار الرسمي بإبداء الرغبة حسناً للمنازعات في مسألة فرعية كثيراً ما يقصد بآثارها مجرد الكيد - وإضاعة الوقت - وبذلك قد أجهز

الأحوال الشخصية للتصريح لها بشراء القدر للقصر ليس فيه ما يدل على العلم (المزعوم) وكان سببه كما هو ظاهر من صريح عبارات القرار نفسه ان المدعية علمت بالأشاعة ان الورثة (شارعون) في بيع القدر موضوع النزاع تقدمت هي اى المدعية طلبها لمحكمة الأحوال الشخصية للتصريح لها بشرائه منهم مباشرة للقصر .

« وبما أن الذى استبانته المحكمة هو أن المشرع قد خلط في الواقع بالتقنين المدنى القائم (الجديد) بين أمرين هما أمر اثبات مبدأ وقت أو تاريخ علم الشفيع بالبيع وأمر اثبات واقعة العلم ذاتها بعناصرها المعروفة الواردة بنص المادة ٩٤١ من التقنين المذكور وذلك لأنه على ما جاء بالأعمال التحضيرية الخاصة بهذا التقنين عند عرض أمر المادة ١٣٨٨ من مشروع التقنين وهي التي انتهت إلى أن تصبح المادة ٩٤٠ من التقنين كان نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة أى المادة ١٢٨٨ أن « على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع أو من تاريخ الإنذار الرسمي الذى أعلنه به البائع أو المشتري » — أما الفقرة الثانية فنصها خاص بزيادة ميعاد مسافة عند الاقتضاء — وفي لجنة مراجعة مشروع التقنين ظل النص على حاله السالفة الايراد من حيث اعلان الرغبة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العلم بالبيع أو الانذار الرسمي — ولكن لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب (الأسبق) عدلت هذه المادة بحذف عبارة (من تاريخ علمه بالبيع أو) —

وبناء عليه أصبح للشفيع أن يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمي (فقط) مع أن النص الأصلي كان — على ما مر حالا قبل الآن من البيان — يوجب إعلان الرغبة في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العلم بالبيع أو الإنذار الرسمي — وعملت لجنة الشئون التشريعية تعديلها هذا بأنه « قد عدلت التجارب على ان إثبات العلم بالبيع كواقعة مادية يثير كثيرا من الاشكالات والقضايا فحسب لذلك رأت اللجنة أن تبدأ المدة من تاريخ الإنذار الرسمي وحده » ، ولما عرض المشروع في مجلس الشيوخ (الأسبق) قالت لجنة القانون المدنى في تعليل ذلك أيضا أنها رأت حسبا للخلاف ومنعا للاشكالات ان تقتصر (المادة) على أن الميعاد يبدأ من تاريخ الإنذار الرسمي لأنه تاريخ ثابت لا يحتمل التأويل ولذلك تقرر حذف عبارة (من تاريخ علمه بالبيع أو) « مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء السادس من ص ٤١٠ إلى ص ٤١٦ »

« وبما أن مما استبانته المحكمة أيضا ان هذا الخلط بين الأمرين المتقدمي الذكر — وأيا كان مرده أو تقديره من الناحية الفنية التشريعية أو الفقهية — قد جاء أو أصبح مقصودا من جانب المشرع عند وضعه للتقنين المدنى القائم (الجديد) — وذلك على ما يبين من المسلك التشريعى الذى سلكه وسار فيه واضع التقنين المذكور — إذ انه وقت وضع التقنين كان نص المشروع القديم يقول — على ما مر من مقال في هذا المجال — ان على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته في

ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع أو من تاريخ الانذار الرسمي الذي أعلنه به البائع أو المشتري — كما كان نص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون الشفعة (الأسبق) يقول أيضا إن حق الشفعة يسقط إذا لم يظهر الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع أو من وقت تكليفه رسميا بإبداء رغبته سواء كان بناء على طلب البائع أو بناء على طلب المشتري كما كان امام واضع التقنين ما حوته محاضر جلسات لجنة المرحوم الاستاذ كامل صديق التي كانت المادة ٩٤٠ من المواد التي نظرتها — وقد جاء بمحضر جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ من محاضر جلسات اللجنة المذكورة أن الأستاذ صليب ساي قد اقترح ان ينص على ان العلم بالبيع يجب ان يثبت بالكتابة أو باعلان رسمي على يد محضر لأن هذا يحسم كل شك إذ يستبعد الاثبات بشهادة الشهود ويضع حلا حاسما لكل ضرب من ضروب المنازعات التي تعرض في هذا الصدد (مجموعة الأعمال التحضيرية للتقنين المدني القائم الجزء السادس ص ٤١١ حاشية رقم ١) وأخيرا وليس آخرا كانت المادة ٢٠ من قانون الشفعة (الأسبق) صريحة النص على انه «يجوز اثبات (التنازل الضمني عن حق الشفعة) والعلم بالبيع بكافة طرق الاثبات المقررة في القانون بما فيها البيئة» وقد استبانت المحكمة من مراجعة واستقراء النصوص الخاصة بأحكام الشفعة والواردة بالمواد من ٩٣٥ إلى ٩٤٨ من التقنين المدني القائم (الجديد) ان المشروع قد أغفل إيراد نص يطابق أو يماثل نص المادة ٢٠ السالفة

الذكر والبيان — ورغم كل ما تقدم فقد جعل المشرع نص المادة ٩٤٠ مدني يقضى باعلان الرغبة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمي فقط — وبذلك يكون كل ما تقدم قاطع الدلالة على ان المشرع بالتقنين المدني القائم قد خلط بين أمرى اثبات مبدأ العلم واثبات واقعة العلم ذاتها فجعل مبدأ سريان مدة الخمسة عشر يوما وأمر اثبات واقعة العلم بالبيع كلاهما متوقف على الانذار الرسمي وحسده فقط — وهو مسلك تنزل المحكمة عند حكمه لأن وظيفتها تنحصر في تطبيق القانون وفق نصوصه القائمة فعلا — ولو أن المحكمة لا تني ولا تحجم عن ان تهيب بالمشرع أن يعدل عن هذا المسلك المغيب فنيا في نظرها من الوجهة التشريعية لأن فيه من جهة خروجها على القواعد العامة للاثبات إذ لا تعدو قانونا واقعة العلم ذاتها ان تكون واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية ومنها شهادة الشهود — كما يجوز ان تثبت بالاقرار وهو أقوى الأدلة بل انه قد يكون أقوى من نفس الانذار الرسمي الذي نوهت به وذكرته المادة ٩٤٠ مدني — والذي قد يقع باطلا وقد يلجأ البائع أو المشتري إلى التحايل في اعلانه عملا على إسقاط الحق في الأخذ بالشفعة — كما انه قد يحجم بل كثيرا ما يحجم البائع أو المشتري عن ارسال الانذار الرسمي المذكور لمجرد الظن خطأ أو صوابا — على الأقل في حكم القانون — ان صدور مثل هذا الانذار عن أحدهما قد يعد اقرارا منه بقيام حق الأخذ بالشفعة في جانب من يصدر اليه الانذار المذكور — وقد يكون — على الأقل في نظر البائع والمشتري — لاحق له في الأخذ بالشفعة — ومن جهة أخرى ترى

المحكمة ان في هذا المسلك أيضا مجافاة لروح التشريع بل لنفس المبدأ التشريعي الذي بنيت عليه النصوص الخاصة بالشفعة بالتقنين المدني القائم ألا وهو مبدأ النظر إلى الشفعة لا على أنها حق بل على أنها رخصة أو سبب من أسباب كسب الملكية وانها مع ذلك وفي اعتبار المشروع سبب مكروه أو سبب ضعيف على ما جاء عنها في هذا الخصوص بالأعمال التحضيرية للتقنين (مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء السادس ص ٣٤٦ و ٣٧٨ و ٣٧٩) ولهذا وذلك وما إليهما من اعتبارات أخرى ليس هنا الآن مجال تفصيلها ترى المحكمة انه يجدر بالمشروع أن يعدل عن هذا الخلط المعيب فتيا في حكم القانون بين الأمرين فيجعل اثبات واقعة العلم ذاتها خاضعة للقاعدة العامة في الاثبات - اما اثبات مبدأ تاريخ أو وقت العلم - فنظرا للاعتبارات التي أشارت إليها الأعمال التحضيرية للتقنين والتي سبق عنها البيان قبل الآن - لا مانع قانونا من أن يجعل من تاريخ الانذار الرسمي الوارد ذكره بنص المادتين ٩٤٠ و ٩٤١ من التقنين - وترى المحكمة ان النص الأصلي بالمشروع قبل التعديل يمكن أن يحقق هذه الغاية ولعله بذلك يمكن أن يزول الاضطراب الباذي الآن في هذا الخصوص بأحكام المحاكم وأراء الفقهاء - بما حدا بهذه الهيئة بالذات أن تقول في حكم لها بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٤ (في القضية رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ مدني جزئي بني سويف) ان المشروع قد دل بذكره للانذار الرسمي الذي يصدر من البائع أو المشتري مشتملا تلك البيانات التي عددها نص المادة ٩٤١ على انه أي المشروع يريد ان يقلل إلى

أضيق الحدود من الاثبات بشهادة الشهود في مثل هذه الحالات الخاصة باثبات واقعة العلم ذاتها وان يجعل من الكتابة الأساس الأول والأهم في هذا الخصوص بعد ما دلت التجارب - على ما يقول تقرير لجنة الشئون التشريعية الخاص بالتقنين المدني الحالي - على أن اثبات العلم بالبيع كواقعة مادية تثير كثيرا من الاشكالات والقضايا ... الخ على حين ان هذه الهيئة قد ذهبت أيضا في حكم آخر لها صادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٥ (في القضية رقم ٢٨٢٥ لسنة ١٩٥٤ مدني جزئي بني سويف) إلى القول بأنه نظرا لعدم قيام البائع أو المشتري بانذار مدعي الشفعة بالانذار المنصوص عليه في المادتين ٩٤٠ و ٩٤١ مدني لا يمكن قانونا أن يطبق في حق مدعي الشفعة نص المادة ٩٤٣ مدني من ناحية سريان ميعاد الثلاثين يوما المحددة من تاريخ اعلان الرغبة بالشفعة وذلك لأن الظاهر قانونا من سياق نصوص المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ مدني ومن صياغتها ان تحديد هذا الميعاد يتوقف على قيام البائع أو المشتري بانذار الشفيع وان هذا مرتبط بذلك ... الخ بل ان فقيها كالأستاذ الدكتور محمد كامل مرسى في الجزء الثالث من مؤلفه « شرح القانون المدني الجديد » سنة ١٩٤٩ بعد ان قال بالبند ٤٠٥ ص ٣٩٣ وما بعدها منه ما يفهم منه ان الانذار الرسمي هو الطريقة الوحيدة لاثبات العلم بالبيع على نحو ما فعل الأستاذ الدكتور محمد علي عرفة في الجزء الثاني من مؤلفه « شرح القانون المدني الجديد » سنة ١٩٥٥ (بند ٢٨٤ ص ٤٧٧ و ٤٧٨) عادهو أي الأستاذ الدكتور محمد كامل مرسى يقول

تكن تعلم ما هو الثمن الذي حصل به البيع — وان كل ما كانت تعلمه أن هناك تفكيراً في البيع أو على الأقل هناك بيعاً لا تعلم أطرافه أو ثمنه أو غير ذلك من البيانات والعناصر التي يجب أن تعلم بها حتى يكون علمها علماً صحيحاً ومرتباً قانوناً لأثره الخاص باسقاط الحق في الأخذ بالشفعة على ما استقرت عليه أحكام القضاء في هذا المقام وعلى رأسها محكمة النقض (نقض في ١٨ / ١ / ١٩٤٥ « مجموعة القواعد القانونية » لمحمود عمر الجزء الرابع المدني قاعدة رقم ١١٣ — ونقض في ٢٦ / ١٢ / ١٩٤٦ المجموعة المدنية المصرية » للاستاذ الدكتور محمد كامل مرسي الجزء الثاني سنة ١٩٤٨ حاشية ص ٢٠) وهو ما قننه وصاغه صياغة تشريعية التقنين المدني القائم بإيراد تلك البيانات التي أوردها صراحة بنص المادة ٩٤١ منه أي بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة وبيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه — وهذه النتيجة نفسها صحيحة أيضاً بالنسبة للطلب الخاص بالشراء لصالح القصر وهو الطلب الذي قدمته المدعية إلى محكمة الأحوال الشخصية والذي قدمت المدعية صورة طبق الأصل منه بحافطتها الأخيرة رقم ١١ دوسيه إذ ليس في عبارات هذا الطلب التي عنيت المحكمة باثباتها وإيرادها كاملة وبنصها في صدر هذه الأسباب أيضاً ما يشير من قرب أو من بعد إلى أن المدعية قد علمت بحصول البيع العلم القانوني الصحيح المتقدم حالاً بيانه — ولم يقل أحد من الخصوم وخاصة المدعى عليهما الأولي والثاني إن في باقي أوراق

بالبند ٤١٥ من نفس مؤلفه السابق ذكره في ص ٤١١ أن « الذي عليه اثبات العلم هو المدعي عليه في الشفعة وأنه يمكنه أن يثبت بجميع طرق الاثبات بما في ذلك الاثبات بالبينات » بل إنه في ص ١٢٢ قال إنه « يجوز استخلاص العلم من قرائن الأحوال » .

« وبما أنه وقد انتهت المحكمة فيما تقدم إلى أنها استبانت قانوناً أن المشرع قد قصد إلى جعل الانذار الرسمي المنصوص عليه بالمادة ٩٤٠ مدني هو الطريقة الوحيدة لاثبات العلم بحصول البيع فيكون مردوداً قانوناً بذلك على وجه عام كل ما أثاره المدعي عليهما الأولي والثاني في هذا الخصوص من القول يعلم المدعية بحصول البيع سواء من طريق إنذارها هي الصادر بتاريخ ٩ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ أو إعلانها بدعوى صحة التعاقد أو تقديمها الطلب الخاص بالشراء لصالح القصر إلى محكمة الأحوال الشخصية أو غير ذلك إذ لا سبيل قانوناً الآن وبوجه عام لإثبات علم المدعية بحصول البيع إلا بطريقة واحدة هي طريق قيام المشتري أو البائع في الدعوى بإنذارها بالإنذار المنصوص عليه بالمادة (٩٤٠) مدني — والثابت بالدعوى أن أحداً من المدعى عليهم سواء أكان من المشتري أو من البائع لم يرسل مثل هذا الإنذار للمدعية إلى أن أقامت الدعوى — هذا كله بصفة عامة وفضلاً عن ذلك وبصفة خاصة فبالنسبة للإنذار الصادر من المدعية ظاهر من مطالعة عباراته التي عنيت المحكمة بإيرادها في صدر هذه الأسباب أن المدعية وقت إرساله لم تكن تعلم من هو المشتري فعلاً ولم

نهائيا — وذلك لأن حجية الورقة الرسمية لا تعدو ما أعدت لاثباته بحكم القانون ولا يدخل في ذلك بداهة كما هو واضح من نفس تلك الصحيفة اثبات واقعة العلم بالبيع الخاصة بدعوى الشفعة الحالية — أما حجية الحكم فلا تعدو قانونا ما حكم به أو قضي فيه سواء في منطوقه أو بأسبابه — وليس من ذلك بداهة كما هو واضح من نفس ذلك الحكم أمروا واقعة العلم بالبيع من جانب المدعية بدعوى الشفعة الحالية — هذا كله خصوصا وإن الذى بان قانونا مما تقدم بحثه تفصيلا هو أن المشرع قد قصد بالتقنين المدنى القائم إلى أن يجعل من الأنداز الرسمي المنصوص عليه بالمادة ٩٤٠ منه الطريقة الوحيدة لإثبات العلم بالبيع فلا ينفع قانونا بعد ذلك ولا يفيد في اثبات هذا العلم صحيفة دعوى صحة التعاقد أو الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد — وهو ما قررته فعلا محكمة استئناف القاهرة بحكمها الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ (المحاماة سنة ٣٢ رقم ١٥٤ ص ٦٦٩) ومحكمة شين الكوم الابتدائية بحكمها الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ (المحاماة سنة ٣٢ رقم ١٩٥ ص ٨٣٣) حيث قالتا ما أوردته المدعية فعلا بالمذكرة المقدمة عنها تحت رقم ٨ دوسيه من أن رفع المشتري دعوى صحة التعاقد ضد البائع وادخال شريكه في العقار ليكون الحكم في مواجهته لا يكفي لسقوط حق الشريك في الشفعة لأن صحيفة دعوى صحة التعاقد ليست الأنداز الذى نص عليه القانون — على أن المحكمة مع هذا كله أيضا لا يفوتها أن تقر قانونا صحة ما ذهبت إليه المدعية بالمذكرة

قضية الأحوال الشخصية عدا هذا الطلب ما يؤثر قانونا على موضوع اثبات علم المدعية بالبيع — ولهذا رأت المحكمة أن في تقديم المدعية للصورة الرسمية طبق الأصل من الطلب السالف ذكره ما أغني عن ضم كل ملف قضية الأحوال الشخصية السالفة البيان — هذا كله فضلا عن أن قضاء محكمة النقض كانت قد استقر في هذا المقام على المبدأ الذى تضمنه حكمها الصادر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ من أن العبرة في علم الشفيع بالبيع العلم الذى يحتاج به في بوقت حصول البيع فاذا قرر (المجلس الحسبي) الموافقة على بيع جانب من أرض القصر وعلم الشفيع بهذا القرار ثم شفع في الأرض المبيعة بعد يومين من تاريخ البيع الحاصل من الوصى بناء على قرار (المجلس الحسبي) فإن الشفيع لا يحتاج بعلمه بذلك القرار (مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر الجزء الأول المدنى قاعدة رقم ٢٣٣ ص ١٠٧١ — ملحق مجلة القانون والاقتصاد السنة ٦ ص ١٥٧ رقم ٤٢) — أما بالنسبة لدعوى صحة التعاقد فمن غير الصحيح قانونا ما ذهب إليه المدعى عليهما الأول والثاني من أن صحيفتها تعتبر ورقة رسمية وحجة على المدعية حتى تطعن فيها أو عليها بالتزوير — من غير الصحيح قانونا ذلك بالنسبة لموضوع البحث الخاص بواقعة العلم بالبيع في الدعوى الماثلة. ومن غير الصحيح قانونا أيضا أن الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد تكون له حجية أو قوة الشيء المحكوم به وذلك في خصوص نقطة البحث السالفة الذكر سواء أكان هذا الحكم قد أصبح أو لم يصبح

رقم ٨ دوسيه من ان اعلان صحيفة دعوى صحة التعاقد المذكورة إليها قد وقع باطلا بنص المادة ١٢ مرافعات لما هو ثابت بنفس تلك الصحيفة من ان المدعية أعلنت بها مخاطبة مع طه محمود بلبيل زوج المدعي عليها الأولى المشتري والذي يقيم مع هذه الأخيرة بشارع اسماعيل مقبل لا مع المدعية بالرحبة على ما مر قبل الآن من البيان وتفصيل المقال في هذا المجال — ومن ثم فلا تكون المدعية في حاجة قانونا للطعن بالتزوير على صحيفة دعوى صحة التعاقد في هذا الخصوص — وتكون هذه الصحيفة غير منتجة قانونا في اثبات علم المدعية بمحصول البيع علما صحيحا قانونا وعلما حقيقيا وواقعا حاصلًا فعلا لا مجرد علم حكيم أو تقديري قد يستفاد قانونا وحكما من مجرد اعلان المدعية بصحيفة افتتاح دعوى صحة التعاقد لو ان هذا الاعلان كان قد وقع صحيحا طبقا لأحكام قانون المرافعات — إذ أن المشرع قد أورد العلم الحكيم أو التقديري على سبيل الحصر والتحديد بنص الفقرة (ب) من ٩٤٨ م مدني بالقول ان الحق في الأخذ بالشفعة يسقط إذا انقضت أربعة شهور من يوم تسجيل عقد البيع — ومن ثم ففي غير هذه الحالة بالذات لا ينتج قانونا ولا يفيد العلم الحكيم أو التقديري — أو الافتراض وفق التسمية التي أطلقها عليه محكمة النقض بحكمها الصادر في ١٨/١/١٩٥١ (المحاماة السنة ٣٢ رقم ١٠٧ ص ٣٨١) حتى لو كان هذا العلم الافتراض صحيحا في حكم القانون .

« وبما انه بالنسبة لقول المدعي عليهما الأولى والثاني ان المدعية أودعت الثمن في

١٩ ابريل سنة ١٩٥٥ مخالفة في ذلك نص المادتين ٩٤٢ و ٩٤٣ مدني — واستناد المدعي عليهما في هذا الخصوص إلى قضاء محكمة النقض بحكمها الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ ترى المحكمة ان هذا القول ينسحب عليه أيضا كل ما سبق بيانه من ان العلم بالبيع لا يثبت الا بالانذار الرسمي المنصوص عليه بالمادة ٩٤٠ مدني فقط دون غيره — ومن ثم فلا محل قانونا لاحتساب المدة المحددة بنص المادتين ٩٤٢ و ٩٤٣ مدني اعتبارا من أي تاريخ آخر غير تاريخ الانذار الرسمي المذكور — ويكون للمدعية — مادام انها لم تنذر بهذا الانذار الرسمي — ان تودع الثمن في أي وقت تشاء إلى ما قبل رفعها الدعوى بالشفعة — وقد كان هذا هو ما انتهت إليه المحكمة قانونا من البحث بحكمها الصادرين أحدهما بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٥ في القضية رقم ٢٨٢٥ سنة ١٩٥٤ مدني جزئي بني سويف — وقد مر ذكره — والثاني بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ في القضية رقم ١٦٩٢ سنة ١٩٥٤ مدني جزئي بني سويف .

« وبما انه بالنسبة لآخر قول من المدعي عليهما الأولى والثاني في دفع الدعوى بأن المدعية أودعت فقط مبلغ ٢٠٠ ج وهو الثمن الحقيقي ولم تودع الملحقات وقدرها ١٥ ج تقريرا ترى المحكمة انه قول مردود : أولا — بأنه لا دليل اطلاقا على ان هنالك ملحقات — وان هذه الملحقات تبلغ ١٥ ج تقريرا — وبما دام المدعي عليهما الأولى والثاني قد ادعى هذا الادعاء الخاص بالملحقات وقدرها فكان عليهما قانونا البيئة أو إقامة الدليل من جانبهما

على هذا الادعاء وما لم يقدم أى دليل عليه إطلاقاً . وثانياً - ان الثابت من الأوراق يدل على عدم صحة هذا الادعاء لأن المدعى عليهما الأولى والثاني - على ما مر قبل الآن من البيان وعلى ما هو ثابت بمحضر جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بقضية صحة التعاقد وبفس الحكم الصادر فيها - قد التزمنا بمصاريف تلك الدعوى - فما هي بعد ذلك الملحقات التي يقصدها المدعى عليهما الأولى والثاني ويقدرانها بمبلغ ١٥ ج تقريبا ويقولان إن المدعية لم تودعها أيضا !! ظاهر بوضوح انه ليس هناك ثمة من ملحقات وإلا لكان المدعي عليهما الأولى والثاني في القليل قد ذكر مقدارها بالضبط لا تقريبا . وثالثا - وأخيرا وليس آخرا وعلى أية حال وحتى لو كان هناك ثمة من ملحقات فإن المحكمة ترجح الأخذ في هذا الخصوص بالرأى الذي انتهى إلي الأخذ به الأستاذ الدكتور محمد على عرفة من عدم الزام الشفيع بإيداع ملحقات الثمن أيضا وإلا سقط حقه في الشفعة - لأن ايداع الثمن مظهر من مظاهر تقييد الشفعة ضمانا لجديتها فلا محل قانونا للتوسع في هذا القيد بالزام الشفيع بإيداع ملحقات الثمن أيضا - خصوصا وان القانون لم يشترط لصحة الأخذ بالشفعة ان يقوم الشفيع بإيداع الثمن المسمى في العقد والملحقات التي يدعيها المشتري - كما انه لم يجعل من مسقطات الشفعة امتناع الشفيع عن ايداع ملحقات الثمن التي قد يبينها المشتري في الانذار الرسمي - وليس من المعقول قانونا ان يحتم القانون شيئا من ذلك وإلا كان ذلك ارهاقا للشفيع بلا مقتضى وإعانة للمشتري على

التحكم فيه - واذن فتى قام الشفيع بما يفرضه عليه القانون من ايداع الثمن الحقيقي قبل رفع الدعوى فلا يجوز قانونا الحكم بسقوط حقه في الشفعة بناء على مجرد امتناعه عن ايداع ملحقات الثمن إذ أن في هذا تكليفا لم ينص عليه القانون ولا يلزم به الشفيع إلا بحكم القضاء (شرح القانون المدني الجديد الجزئى الثاني بند ٢٩٩ ص ٥٠٥ و ٥٠٦) - وترى المحكمة انه مما يؤيد هذا ويؤكد انه ان نص المادة ٩٤٢ مدنى قد جاء صريحا واضحا في إيجاب ايداع كل « الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع » ولو شاء المشرع إيجاب ايداع الملحقات أيضا - لأوجب ذلك صراحة أيضا بالنص المذكور - وهذا كله إلى أن من يقول بإيجاب قيام الشفيع بإيداع ملحقات الثمن يقول أيضا إن هذه الملحقات هي المصروفات الرسمية أى مصروفات العقد ومصروفات التسجيل (الأستاذ الدكتور محمد كامل مرسي في « شرح القانون المدني الجديد » سنة ١٩٤٩ الجزء الثالث بند ٤٢٦ ص ٤٢٧) وليس في الدعوى ما يدل على وجود مصروفات للعقد أو مصروفات للتسجيل فضلا عما يدل على علم المدعية بشيء من هذه المصروفات أو تلك الملحقات حتى تكون ملزمة قانونا بإيداعها أو حتى تلزمها المحكمة قانونا بدفعها .

« وبما إنه لكل ما تقدم ترى المحكمة أن دفع المدعي عليهما الأولى والثاني للدعوى ودفعهما فيها على غير أساس - كما ترى المحكمة لذلك كذلك وعلى أساس مستندات المدعية ودفعها في الدعوى وفقا لنص

المبادئ القانونية

١ — للمالك في ظل قانون الإصلاح الزراعي الحق في استعمال كافة حقوقه القانونية الناشئة عنه عقد الايجار ومن بينها الحق في توقيع الحجز التحفظي على المتقولات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة وفاء للأجرة. كما أن له حق الامتياز على المتقولات ولو كانت مملوكة للمستأجر من الباطن بعد أن أصبح حظر التأجر من الباطن مقررا بقوة القانون.

٢ — مخالفة الشرط المانع من التأجير من الباطن بمقتضى قانون الإصلاح الزراعي لا تعدم عقد الايجار وتبطله بطلانا مطلقا، بل يترتب على تلك المخالفة تطبيق القواعد العامة فيكون للمؤجر الحق في طلب التنفيذ العيني بأن يطالب المستأجر بالأجرة، وله في المطالبة بها جميع الضمانات من توقيع الحجز التحفظي وامتياز.

المسكن

« حيث إن وقائع الدعوى سبق بيانها بالحكم التمهيدي الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ القاضي بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعي بكافة طرق الاثبات بما فيها شهادة الشهود أنه المالك لزراعة القمح المحجوز عليها والمبينة بصحيفة الدعوى ولينفي المدعي عليه الثاني ذلك بنفس الطرق وتحديد جلسة ٢٣/١/١٩٥٦ للتحقيق.

« وحيث إنه بمجلسة التحقيق المحددة أقر

القانون في المواد ٩٣٦ و ٩٤٠ و ٩٤٢ فضلا عن نص م ٨٣٣ مدني ان الدعوى صحيحة وتاجت فيما عدا طلب المدعية الخاص بشمول الحكم بالتنفيذ.

« وبما إنه لكل ما تقدم وتطبيقا للمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ / ١ مرافعات تحكم المحكمة بالزام المدعى عليهما الأولي والثاني بمصاريف الدعوى - ويدخل في حساب هذه المصاريف مقابل الأتعاب لكل من محامي المدعية وتقديره المحكمة بمبلغ جنبيين لكل منهما - كما تحكم المحكمة لذلك كذلك بالزام المدعى عليهما المذكورين بأن يدفعوا للمدعية رسم الايداع لأنه يعتبر قانونا من مصاريف الدعوى التي يحكم بها طبقا لنص المادة ٣٥٧ مرافعات على الخصم المحكوم عليه فيها - خصوصا وان النصوص الخاصة بالعرض والايداع وهي النصوص الواردة بالمواد من ٧٨٦ إلى ٧٩٦ مرافعات لم تأت بحكم معين أو مخالف في هذا الخصوص مما يستفاد منه قانونا انها تركت أمر هذا الحكم للقاعدة العامة الواردة بنص المادة ٣٥٧ مرافعات.

« وبما إن طلب النقاد لا سند له من القانون فتحكم المحكمة برفضه ».

(قضية روحية محمود احمد الجندى بصفتها ضد هاتم ابو اليل على جاذ وآخرين رقم ١٠٨٩ سنة ١٩٥٥ رئاسة السيد الأستاذ شكرى توفيق القاضي) .

٥٧٩

محكمة جرجا الجزئية

١٢ مارس سنة ١٩٥٦

حق امتياز المؤجر على زراعة البند. تأجير من الباطن. قانون الإصلاح الزراعي وآثره.

« وحيث إنه للفصل في المسألة المتنازع عليها يتعين باديء الأمر بيان مدى تأثير نصوص قانون الاصلاح الزراعي على القواعد المقررة بالقانون المدني في شأن تحديد علاقة المؤجر بالمستأجر والمستأجر من الباطن والامتياز المقرر لحق المؤجر على المنقولات والمحصولات التي توجد بالعين المؤجرة .

« وحيث إن المادة ٥٩٣ من القانون نصت على أن للمستأجر حق التنازل عن الايجار من الباطن وذلك عن كل ما استأجره أو بعضه ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك ، كما نصت المادة ٥٩٤ منه على أن منع المستأجر من أن يؤجر من الباطن يقتضي منعه من التنازل عن الايجار وكذلك العكس ثم قضت المادة ١١٤٣ بأن أجرة المباني والأراضي الزراعية لسنتين أو لمدة الايجار إن قلت عن ذلك وكل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الايجار يكون لها جميعا امتياز على ما يكون موجودا بالعين المؤجرة ومملوكا للمستأجر من منقول قابل للحجز ومن محصول زراعي وأن هذا الامتياز يثبت ولو كانت المنقولات مملوكة لزوجة المستأجر أو كانت مملوكة للغير ولم يثبت أن المؤجر كان يعلم وقت وضعها في العين المؤجرة بوجود حق للغير عليها وإن الامتياز يقع أيضا على المنقولات والمحصولات المملوكة للمستأجر من الباطن إذا كان المؤجر قد اشترط صراحة عدم الايجار من الباطن .

« وحيث إن المادة ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ / ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي قد جرى نصها بأن لا يجوز تأجير

المدعي عليه الثاني بملكية المدعي للزراعة المحجوز عليها ووافق على الحكم له بالأحقية دون إلغاء الحجز التحفظي المتوقع عليها بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٥٥ لأن له عليها حق امتياز المؤجر ولا يحول دون ذلك كون المستأجر مستأجر من باطن المدين المدعي عليه الأول لأن المادة ١١٤٣ من القانون المدني نصت على أن الامتياز يقع على المحصولات المملوكة للمستأجر من الباطن وقد أصبح التأجير من الباطن ممنوعا بمقتضى نصوص قانون الاصلاح الزراعي التي لم تلغ حكم المادة المشار إليها .

« وحيث إن المدعي رد على ذلك قائلا إن المدعي عليه الأول (المدين) قد أجره من باطنه وهذا التأجير باطل بطلانا متعلقا بالنظام العام لمخالفته قاعدة من القواعد التنظيمية في قانون الاصلاح الزراعي ، ومن ثم فحكم المقتضب وليس للمالك إلا أن يطلب طرده من العين المؤجرة باعتباره غاصبا وأن يقاضيه بالربيع ومتى اعتبر كذلك فليس ثمة علاقة تربطه بالمالك الأمر الذي يترتب عليه انتفاء حق هذا الأخير في الامتياز المقرر له في القانون وإلغاء الحجز .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أنه من المتفق عليه بين الخصوم أن المدعي عليه الأول استأجر من الثاني الأطيان المحجوز على زراعتها لسنة ١٩٥٤ وأن الأول أجر الأطيان من باطنه للمدعي الذي توقع الحجز على زراعته وفاء لأجرة السنة المذكورة وأن الخلاف بينهما بخصوص قيام امتياز حق المؤجر على الزراعة القائمة بالعين المؤجرة رغم حصول التأجير من الباطن من عدمه .

الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه ولما كان القانون المذكور لاحق في صدوره للقانون المدني فإن المادة المذكورة تكون قد حظرت تأجير الأرض الزراعية من الباطن أو التنازل عن إيجارها وبالتالي قد عطلت نصوص المادتين ٥٩٣ و ٥٩٤ من القانون المدني ، ولكن هل لهذا الحظر الوارد بالمادة ٣٢ ساقطة الذكر من أثر على حق الامتياز المقرر قانونا لحقوق المؤجر على ما يكون موجودا بالعين المؤجرة من منقولات ومحبوبات إذا تخلى المستأجر عن العين المؤجرة وأجرها من باطنه ؟ ان الأمر يقتضى مبدئيا معرفة أثر مخالفة نص المادة ٣٢ من قانون الاصلاح الزراعي على كيان عقد الايجار المحرر بين المالك والمستأجر ثم يتبع ذلك في مدى هذا الأثر على حق الامتياز المقرر للمالك .

« وحيث إن الشرط المانع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار أصبح مقرا بقوة القانون بمقتضى نص المادة ٣٢ من قانون الاصلاح الزراعي — فمخالفته لا تعدم عقد الايجار وتبطله بطلانا مطلقا كما ذهب إلى ذلك المدعي بل يترتب على تلك المخالفة تطبيق القواعد العامة فيكون للمؤجر الحق في طلب التنفيذ العيني بأن يطالب المستأجر بالأجرة وله في المطالبة بها جميع الضمانات من توقيع الحجز التحفظي وامتياز أو ان يطالب اخلاء العين المؤجرة من شاغلها باعتباره غاصبا لها إذ ليس لديه عقد يخوله حق الانتفاع بها ويطلب من المستأجر ان يضع بها منقولات لضمان الاجرة طبقا لالتزامه الخاص بذلك كما للمؤجر حق طلب فسخ العقد والحق في طلب التعويض سواء طلب التنفيذ العيني أو

الفسخ (عقد الايجار للدكتور السهورى ص ٥١٥ إلى ص ٥١٨ طبعة سنة ٢٩) . « وحيث إنه متى تقرر ذلك فإن للمالك في ظل قانون الاصلاح الزراعي كما كان مقرا قبل صدوره الحق في استعمال كافة حقوقه القانونية الناشئة عن عقد الايجار ومن بينها الحق في توقيع الحجز التحفظي على المنقولات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة وفاء للاجرة كما أن له حق الامتياز على تلك المنقولات ولو كانت مملوكة للمستأجر من الباطن طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ١١٤٣ من القانون المدني بعد أن أصبح حظر التأجير من الباطن مقرا بقوة القانون وذلك للأسباب الآتية : (أولا) انه رغم عدم اعتراف القانون بالتأجير من الباطن في الأراضي الزراعية فإن الفقرة المذكورة وردت في باب حقوق الامتياز . (ثانيا) ان اعمال النص خير من ابطاله . (ثالثا) انه لو قيل بأن منع التأجير من الباطن قد أبطل نص الفقرة المشار إليها لانهتينا إلى نتيجة غاية في الخطورة وهي أن المستأجر الذي يريد التهرب من الوفاء بالتزامه بدفع الأجرة ما عليه إلا أن يتخلى عن الارض ويسلمها لغيره الذي ينتفع بها وهو في مأمن من أن يلاحقه المالك بحق الامتياز المقرر له قانونا وبذلك يتمكن المستأجر بفعله من اهدار حق امتياز المالك ، ومهما قيل في شأن حق المالك في الرجوع عليه طبقا للقواعد العامة ومهما بلغ الجزاء الذي ينزل بذلك المستأجر طبقا لتلك القواعد فإنه لم يعرض المالك عما يلحقه من أضرار مادية ومعنوية بل ويخلق عنده حالة من القلق المستمر على حقوقه قبل مستأجره . (رابعا) ان واضح قانون

عليها دون إلغاء الحجز مع الزام المدعي والمدعي عليه الثاني المصاريف متصفة بينهما والمقاصة في مقابل أتعاب المحاماة عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

« وحيث إن الحكم يعتبر حضورياً لأنه لا تجوز المعارضة فيه ونهائي فلا محل للنص على النفاذ بمنطوقه » .

(قضية محمود محمد السيد ضد عبد الحميد همدوي
خليفه وآخرين رقم ١٠٣٣ سنة ١٩٥٥ رئاسة السيد
الأستاذ عزت فايل القاضي) .

الإصلاح الزراعي لم يقصد حرمان المالك من حق امتيازته على المحصولات الزراعية إذا تخالف المستأجر الحظر الوارد بالمادة ٣٢ من القانون المذكور وأجر الأرض من باطنه للغير بل قصد منع استغلال الوسطاء للفلاحين وإقامة علاقة مباشرة بين مالك الأرض وزارعها لا المساس بحقوق المالك التي رتبها له القانون .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم فإنه يصح الحكم بأحقية المدعي للزراعة المحجوز

منازعات الأحوال الشخصية

للاستاذ نصيف زكي الهامي

(٢)

بينما في نهاية المبحث السابق المنشور في هذه المجلة (العدد التاسع من السنة السادسة والثلاثين) — ماورد في القانون المدني من قواعد القانون الدولي الخاص وما ورد كذلك في قانون المرافعات من الأحكام المتعلقة بالاختصاص القضائي للمحاكم المصرية وبخاصة فيما يتصل بمسائل الأحوال الشخصية للأجانب — كما أشرنا إلى الفارق بين تنازع القوانين من حيث المكان وتنازع قواعد الاسناد الداخلي .

ونتابع في هذا البحث بيان ما يتعلق بهذه المبادئ من حيث خطأ القاضي في تعيين القانون الواجب التطبيق في القضايا ذات العنصر الأجنبي — والخطأ في تطبيق قواعد الاسناد الداخلي .

* * *

خطأ القاضي في شأن القانون الواجب التطبيق في القضايا ذات العنصر الأجنبي :

قد يقع الخطأ في شأن الاختصاص القضائي وقد يقع في شأن القانون الواجب التطبيق ؛ فهل يكون الحكم في الحالتين خاضعاً لرقابة محكمة النقض ؟

الجواب على هذا متفق عليه في الحالة الأولى — ويختلف عليه في الحالة الثانية فإذا وقع الخطأ في الاختصاص القضائي — فهو خطأ في تطبيق قاعدة من قواعد القانون المصري ، ويكون الحكم خاضعاً لرقابة محكمة النقض .

وأما الخطأ في شأن القانون الواجب التطبيق ففيه خلاف كثير نجمله في انه ينبغي ، فيما نعتقد ، ان تفرق باديء ذي بدء بين مرحلتين : الأولى ، مرحلة تطبيق قاعدة الاسناد ، ويخضع القاضي فيها لرقابة محكمة النقض بلا جدال . فإذا أخطأ في تعيين القانون الواجب التطبيق كان هذا خطأ في تطبيق قاعدة الاسناد وهي جزء من قانونه الذي تهيمن عليه محكمة النقض في تطبيقه . وأما المرحلة الثانية ، فهي مرحلة تطبيق القانون الذي تشير إليه قاعدة الاسناد ، ولا يخلو الحال هنا من أحد أمرين .

ذلك ان القانون الواجب التطبيق في المسألة المتنازع عليها قد يكون قانوناً مصرياً ، وقد

يكون أجنبيا فان كان القانون الواجب التطبيق هو القانون المصري — فان المحكمة متى اخطأت في تطبيقه فان حكمها يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض بلا جدال .

اما إذا كان القانون الواجب التطبيق هو قانون أجنبي فهنا يقع الخلاف — ذلك أن المنطق يحتم على المحكمة أن تتأكد من تطبيق القانون الأجنبي على وجهه الصحيح ، مادام القانون الوطني يأمر بتطبيق ذلك القانون الأجنبي ، وإلا كان حكمها محلا للطعن بطريق النقض على اعتبار ان ما يكون قد وقع من الخطأ في الحكم هو خطأ في القانون الواجب تطبيقه .

غير أن محكمة النقض الفرنسية تعتبر أن التثبت من وجود القانون الأجنبي من ناحية — وتفسيره وتأويله من ناحية أخرى — كلاهما من المسائل الموضوعية الخارجة عن رقابتها — ولذلك ترى محكمة النقض الفرنسية انه يقع على المحكوم عبء إثبات حكم القانون الأجنبي . وإلا كان القاضي في حل من تطبيق القانون الوطني ، فاذا كان القانون الأجنبي مأذونا في تطبيقه بنص صريح في القانون الفرنسي ، واخطأت محكمة الموضوع في تحديد مدلوله أو في التعرف على احكامه الموضوعية الصحيحة ، لا يكون حكمها مع ذلك خاضعا لرقابة محكمة النقض : لأن قاعدة القانون الأجنبي . في مثل هذه الحالة تصبح مسألة موضوعية أو بمثابة واقعة يكون قاضي الموضوع هو المختص وحده في شأنها — وبهذا يصبح قاضي الموضوع هو المختص بالتثبت من تطبيق القانون الأجنبي على وجهه الصحيح ، ومن تحديد مدلوله ، وتفسيره ، على اعتبار أن هذه جميعها من المسائل الموضوعية الخارجة عن رقابة محكمة النقض .

وقد انتقد الأستاذ بارتان في كتابه مبادئ القانون الدولي الخاص هذا الرأي مشيراً إلى أن القانون لا يتحول طبيعته ، فيصبح واقعة . لمجرد أن قاضيا أجنبيا هو الذي يطبقه بمقتضى قاعدة اسناد في قانونه الوطني . وهذا الوضع السابق الذي ينتهي إلى أن القانون الأجنبي لا يتمتع بنفس الضمانات التي للقانون الفرنسي . إنما يرجع إلى فقه القانون الدولي القديم المتضمن أن تطبيق القانون الأجنبي يقوم على فكرة المجاملة . وقد أصبح هذا الرأي مهجورا — والواقع ان مناط تطبيق القانون الأجنبي عند تنازع القوانين ليس معناه سيادة القانون الأجنبي على قانون القاضي ، وإنما أساسه مفاضلة تجربتها الدولة ذاتها بين القوانين التي يمكن ان يخضع لها نزاع بدخله عنصر أجنبي فتخلص من ذلك قاعدة ينبغي على القاضي احترامها ويلتزم بتطبيقها بحيث يكون حكمه قابلا للطعن فيه بطريق النقض عند الخطأ في تطبيقها . وإذا كان القانون الوطني يقضى بتطبيق القانون الأجنبي على نزاع معين ، فانه يقتضي تطبيقه على الوجه الصحيح — وتكون مخالفته والخطأ في تطبيقه محل رقابة من محكمة النقض .

وقد اختلف الفقه والقضاء في مصر في هذا الشأن فان فريقا يرى أن القانون الأجنبي لا يعتبر مجرد واقعة من وقائع الدعوى ، وان كلمة القانون تعتبر شاملة للقانون الأجنبي فيما

يتعين العمل به فيه . وتقبل الطعون في الأحكام المخالفة لهذه القوانين والمخاططة في تطبيقها أو في تأويلها . وكان هذا هو الرأي السائد في الفقه القديم (انظر بسطوروس — تعليقات على المادة ١٣ و ١٤ من القانون المدني المختلط) . ويرى فريق آخر غير ذلك .

فقد قضت محكمة النقض الجنائية المصرية بأن الخطأ في تطبيق القانون الأجنبي عند تنازع القوانين في القضايا ذات العنصر الأجنبي لا يمكن أن يعتبر خطأ في فهم الواقع . لأن القانون الأجنبي يعتبر في هذه الحالة قانوناً مندمجاً في قانون القاضي . وقواعد الاسناد توجب اعماله — وكانت الواقعة المعروضة خاصة بزواج فرنسي أقام على زوجته الفرنسية دعوى تطليق مستنداً إلى خطابات خاصة حصل عليها . وقد دفعت الزوجة اثبات الزوج حصل على هذه الخطابات بطريق غير مشروع . والقانون الفرنسي . وهو القانون الواجب التطبيق في هذه الحالة . يقرر استبعاد الخطابات في مثل هذه الحالة وعدم الأخذ بمدلولها كدليل في الدعوى . ومحكمة الموضوع أخذت بمدلول هذه الخطابات رغم تمسك الزوجة بهذا الدفع — ولكن محكمة النقض تقرر في حكمها انه وقد تبين ان طرفي الدعوى فرنسيان والقانون الواجب التطبيق في هذه الدعوى سواء فيما يتعلق بموضوعها أو بالدليل المقبول فيها هو القانون الفرنسي . لهذا يكون ماقرره الحكم المطعون فيه من قبول هذه الخطابات رغم تمسك الزوجة انها أخذت بطريق غير مشروع مما يوجب استبعادها ويجعلها عديمة القيمة في الاثبات ويستوجب نقضه (نقض جنائي ١٥ يناير سنة ١٩٥٣) .

على ان محكمة النقض المدنية قد قضت بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٥٥ ان التمسك بتشريع أجنبي أمام محكمة النقض لا يعدو ان يكون مجرد واقعة يجب اقامة الدليل عليها ولا بغنى في اثباتها تقديم صورة عرفية تحوى أحكام هذا التشريع . ومن الفقهاء من يذهب إلى هذا الرأي (انظر نظام الاثبات للدكتور عبد الباسط جيمعي سنة ١٩٥٢ صحيفة ٥٥ — ٥٧ والدكتور عبد السلام ذهني في نظرية الاثبات جزء أول صحيفة ٩٤) غير ان الدكتور السنهوري يقرر في كتابه « الوسيط » الجزء الثاني صحيفة ٥٥ ما يأتي : « ونحن مع ذلك لا نتردد في اعتبار تطبيق أحكام القانون الأجنبي مسألة قانون لا مسألة واقع . فان القاضي إذا أمره قانونه الوطني بتطبيق أحكام قانون أجنبي وجب ان يعتبر أحكام هذا القانون الأجنبي بالنسبة إلى القضية التي يطبق فيها هذه الاحكام جزءاً من قانونه الوطني ، فعليه إذن ان يبحث من تلقاء نفسه عن أحكام القانون الاجنبي الواجبة التطبيق في هذه القضية وله ان يصدر في هذه الاحكام عن علمه الشخصي ولا يجوز له أن يمتنع عن تطبيق احكام القانون الاجنبي بدعوى عدم امكان الاهتداء إليها وإلا عد امتناعه نكولاً عن أداء العدالة بل ويكون في تطبيقه لاحكام القانون الاجنبي ، كما هو في تطبيقه لقاعدة الاسناد التي امرته بتطبيق هذه الاحكام ، خاضعاً لرقابة محكمة النقض وتفسر هذه المحكمة القانون الاجنبي لا طبقاً لرأيها الشخصي ، بل وفقاً لما تفسره به محاكم البلد الذي ينسب إليه هذا القانون وبخاصة المحكمة العليا منها ، ونحن

إنما يذهب إلى هذا الرأي لأنه لا يصح أن تتغير طبيعة القانون ويصبح واقعا سواء كان هذا القانون قانونا وطنيا أو كان قانونا أجنبيا يأمر القانون الوطني بتطبيقه ويصبح جزءا منه في حدود هذا التطبيق ، والذي دعا إلى القول بنزول مرتبة القانون الأجنبي إلى حد أن يكون واقعا لا قانونا أمرا أن :

(الامر الاول) يرجع إلى التاريخ . فقد كان القانون الأجنبي في الماضي لا يعامل معاملة القانون الوطني فإذا أجاز تطبيقه فعلى اعتباره أنه واقع لا قانون فلا يفترض العلم به ولا يبحث القاضي عن أحكامه من تلقاء نفسه بل يجب على الخصم اثباتها ، ولا يخضع القاضي في تطبيقه هذه الأحكام لرقابة محكمة النقض وإذا امتنع عن تطبيقه لم يعد تاكلا عن أداء العدالة وكان هذا يرجع إلى نظرية عتيقة تقول بأن القانون الأجنبي إنما يطبق على سبيل المجاملة الدولية ، وقد هجرت هذه النظرية هجرا تاما وعفا عليها الزمن ، فقيم الإبقاء على بعض آثارها والاصرار على عدم رد اعتبار القانون الأجنبي .

(الامر الثاني) يرجع إلى العمل . فقد يصعب في بعض الأحوال أن يهتدى القاضي من تلقاء نفسه إلى أحكام القانون الأجنبي ومن ثم كان التكليف الخاص باثبات هذه الأحكام تيسيرا لمهمته ولكن هذه الحجة لا تصبح سببا لتغيير طبيعة القانون على أن مهمة القاضي في هذا الصدد بعد انتشار العلم بالقوانين الأجنبية وازدياد المراجع التي يمكن الانتفاع بها في تحصيل هذا العلم ، لم تصبح من العسر على ما كانت منه في الماضي وبعد فلا يوجد ما يمنع القاضي من الاستعانة بالخصم صاحب المصلحة في الاهتداء إلى أحكام القانون الأجنبي ، ومصلحة الخصم أكبر دافع له في ذلك على أن يبقى القاضي هو صاحب القول الفصل في التعرف على أحكام القانون الأجنبي خاضعا في ذلك لرقابة محكمة النقض .

ولهذا فانه يبدو أن الرأي الأول بالترجيح هو الذي يذهب إلى ضرورة التفرقة بين مرحلتين : أولاها ، مرحلة تطبيق قاعدة الاسناد ، وفيها يخضع القاضي لرقابة المحكمة العليا على ما سبق القول — وثانيتهما ، مرحلة التطبيق الموضوعي للقانون الذي تشير إليه قاعدة الاسناد ، وفي هذه المرحلة يدق الأمر ، فمن قائل بأن الخطأ فيها يقع تحت رقابة محكمة النقض ، ومن قائل باعتبارها من اطلاقات قاضي الموضوع — وهو الرأي الذي تميل إليه الدائرة المدنية لمحكمة النقض المصرية حسبا يبدو من أحكامها .

* * *

الخطأ في تطبيق قانون الاسناد الداخلي :

لم يكن النزاع في مسائل الأحوال الشخصية قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قاصرا على القانون الواجب التطبيق بل تجاوزه إلى المنازعة في الاختصاص القضائي لتعدد

جهات القضاء بتعدد الطوائف — وكانت جهات الأحوال الشخصية قد بلغت سبعة عشر جهة قضائية لسبع عشرة طائفة .

وكان من مستلزمات هذا التعدد قيام النزاع على الاختصاص بينها إذ كانت كل جهة منها تعمل على توسيع اختصاصها . هذا فضلا عن عدم وجود قواعد ثابتة لقواعد الاختصاص . وكانت المحاكم المدنية متنوعة حتى من تأويل الأحكام التي تصدرها في هذه المسائل جهات القضاء المختصة بها ، لأن التعرض لتفسير حكم صادر من محكمة أخرى قد يجر إلى تغير أو تعديل حقيقة القضاء الوارد به فإذا ما اختلف الخصوم اختلافا جديا أمام المحكمة المدنية في معنى حكم صادر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية . أو إذا أثير دفع جدي متعلق بالأحوال الشخصية ، وجب على المحكمة المدنية أن توقف الدعوى للفصل في هذه المسألة أو في هذا التفسير من الجهة ذات الولاية (المادة ٢٩٣ مرافعات والمادة ١٧ من قانون نظام القضاء) .

وكان العلاج الذي وضعه الشارع المصري لهذا النزاع علاجا لا يخفف كثيرا من ضرره . فقد اضاف لمحكمة النقض وظيفة جديدة بأن جعل منها محكمة للفصل في نزاع الاختصاص ، وكان من اختصاصها المتعلق بالنزاع بين محاكم الأحوال الشخصية تعيين الجهة القضائية التي تعتبر صاحبة الاختصاص في الدعوى في حالة صدور حكمين نهائيين متناقضين أحدهما من المحاكم الشرعية والآخر من المجالس المليية أو صدور أحدهما من جهة القضاء المدني والآخر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية (المادة ١٩ من القانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣) .

ولم يكن هذا العلاج وافيا إذ أن المشرع كان بمقتضاه يجعل صدور حكمين نهائيين متناقضين من محكمتي الأحوال الشخصية شرطا لازما لاختصاص محكمة النزاع — فهي لا تختص إذا طرح نزاع صدر فيه حكم من إحدى محاكم الأحوال الشخصية في الوقت الذي لا يزال النزاع نفسه مطروحا أمام محكمة أخرى . وهذا يجعل تدخل محكمة النزاع في كثير من الأحوال غير مجد إذ لا يتصور صدور حكمين نهائيين في وقت واحد بل كثيرا ما يفصل بينهما زمن طويل يسمح بتنفيذ الحكم الأول قبل صدور الحكم الثاني الذي يعتبر المشرع صدوره هو الآخر شرطا لاختصاص محكمة النزاع .

* * *

أما بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فإن الخطأ في تطبيق القانون عند النزاع في قوانين الاسناد الداخلي ، أصبح شأنه شأن الطعن في القضايا المدنية العادية — فيكون الطعن بطريق النقض جائزا متى كان الحكم المطعون فيه مبني على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله — أو إذا وقع بطلان في الحكم أو في الاجراءات أثر في الحكم . وكذلك للخصوم ان يطعنوا امام محكمة النقض في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا

استثناف أحكام المحاكم الجزئية إذا كانت الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، متى كان الحكم صادرا في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية ، أو إذا كان قد صدر حكم نهائي — أيا كانت المحكمة التي أصدرته — فصل في نزاع خلافا لحكم آخر صادر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء دفع بهذا أو لم يدفع .

* * *

مسائل الأحوال الشخصية :

أما وقد انتهينا من بيان القواعد العامة. فأتينا نبدأ بيان الأحكام المختلفة في مسائل الأحوال الشخصية مع الإشارة بالقدر المستطاع إلى المقارنة بين أحكامها عند الأجانب .

الحالة والأهلية للمصريين والأجانب :

الحالة : هي مركز الشخص من أسرته ، وكذلك مركزه من دولته ، فهي تشمل إذن شقين .

أولهما : الحالة الخاصة بمركز الشخص من أسرته وهي الصفات التي تقوم به على أساس من الواقع ، أو على أساس من القانون — أي مجموع ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التي رتب القانون عليها أثرا قانونيا في حالته الاجتماعية ككون الإنسان ذكرا أو أنثى ، وكونه زوجا أو أعزبا أو أرملًا أو مطلقا أو أبًا أو ابنا شرعيا .

وثانيهما : الحالة الخاصة بمركز الشخص من دولته كاعتباره منتشيا إلى الدولة أو حرمانه من حق الانتماء إليها — إذ لكل دولة الحق في تحديد الأشخاص الذين تعتبرهم تابعين لها .

* * *

أما الأهلية : فهي الوصف الذي يقوم بالشخص فيجعله قابلا لأن يكسب الحقوق ويبين مقدار صلاحيته لاستعمالها .

وأحكام الأهلية من النظام العام . فلا يجوز مخالفتها . ولا يجوز حرمان شخص من أهليته . ولا الحسد منها بطريق الاتفاق . وكل اتفاق على شيء من هذا يقع باطلا (مادة ٤٨ مدني) .

والأهلية : أما أهلية وجوب أو أهلية أداء .

وأهلية الوجوب هي كون الشخص محلاً لأن يكسب الحقوق — وهي الأهلية التي يتصف بها كل شخص ولو كان جنيناً بشرط أن يولد حياً .

أما أهلية الأداء فهي صلاحية الشخص لاستعمال الحقوق أو صلاحية الشخص للالتزام . وأهلية الأداء . إما كاملة ، فيستطيع الشخص أن يعقد كافة التصرفات — وإما ناقصة فلا يستطيع أن يعقد إلا بعضها . وإما معدومة فلا يستطيع أن يعقد تصرفاً ما ولو كان نافعاً نفعاً محضاً .

وتتأثر الأهلية بالسن أو بعوارض الأهلية . ويختلف في تأثرها بهذين العنصرين باختلاف الدول .

أولاً — الحالة والأهلية بالنسبة للأجانب :

١ — الشخص الطبيعي :

تقرر المادة ١١ فقرة أولى من القانون المدني — أن الحالة المدنية للأشخاص — وأهليتهم يسرى عليها قانون الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم .

وبهذا أخضع المشرع المصري حالة الأشخاص وأهليتهم لقانون الجنسية وقد تخلص المشرع بهذا النص من عيوب الصياغة التي كانت تشوب عبارة المادة ١٣٠ من القانون المدني القديم

وقد ورد في مجموعة الأعمال التحضيرية (جزء ١ ص ٢٤٢) : أن اصلاح الأهلية في المقام الوارد في المادة ١١ إنما ينصرف إلى الأهلية بمعناها العام أي صلاحية الشخص لاستعمال الحقوق كمعرفة سن الرشد، ومتى يكون ناقص الأهلية أو كاملها وأهلية الشخص للاشتغال بالتجارة — وهذه الصلاحية تتصل اتصالاً وثيقاً بالحالة — وتركت الأهلية الخاصة المقيدة لاجتهاد القضاء لأن لها وضعاً خاصاً كالقيد على تصرفات المريض مرض الموت أو منع المفلس من التصرف ، أو منع المحامي من شراء الحقوق المتنازع عليها — ففي هذه الأحوال يطبق القانون الذي يحكم طبيعة العلاقة التي بين الطرفين فيطبق عليها القانون المصري متى كانت متعلقة بمال موجود في مصر .

والأصل أن يسري على الحالة والأهلية قانون الجنسية إلا أن الشارع المصري قد استدرك في الفقرة الأولى من المادة ١١ حالة خاصة لحماية التعاقد الوطني بقدياً بشر المتعاقد المصري

تصرفا. قانونيا مع أجنبي ثم يتضح بعد ذلك ان هذا الأجنبي ناقص الأهلية طبقا لقانون جنسيته. وكان هذا النقص يرجع إلى سبب فيه خفاء لا يسهل على المتعاقد الآخر تبيانه. فان هذا السبب لا يؤثر على أهليته — ذلك ان المشرع المصري قد تبين انه من الصعب على من يتعامل في مصر معاملة مالية مع أحد الأجانب أن يكون ملما بالقواعد المتعلقة بأهليته طبقا لقانون جنسيته وبوجه خاص متى كان مظهره لا يدع مجالا للشك في كمال هذه الأهلية.

ولا شك ان هذا قيد على تطبيق القانون الأجنبي المختص أصلا بالحكم في الأهلية وهذا القيد يرجع إلى السيادة الإقليمية وحماية المصلحة الوطنية.

وللاستاذ الدكتور عز الدين عبد الله رأى خاص مؤداه — ان هذا الحكم مقرر لصالح أى من المتعاقدين، المتعاقد الوطنى والمتعاقد الأجنبي على السواء لأن الحكمة في استبعاد القانون الأجنبي هو تأمين المعاملات وليس مجرد حماية التعاقد المصرى.

ولم يتبين إلى الآن مدى أخذ الفقه والقضاء في مصر بهذا الرأى (قارن م ١١٩ مدنى).

٢. الغائب والمفقود :

تختلف الأحكام الموضوعية للغيب في كثير من الدول :

فالغائب طبقا للقانون المصرى — كل شخص هجر موطنه راضيا أو مرغما وحالت الظروف دون إدارته لشئونه بنفسه أو بوكيل عنه مدة أكثر من سنة وترتب على ذلك أن تعطلت مصالحه أو مصالح غيره.

أما المفقود فهو الغائب الذي لا يعرف إن كان حيا أو ميتا — ويحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنوات من تاريخ فقدته. أما فى الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى وذلك بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حيا أو ميتا (م ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض مواد الأحكام الشخصية — والمادة ٣٢ مدنى — والمواد ٥٠ — ٥٣ من قانون المحاكم الحسبية والمواد ٧٤ — ٧٦ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢) ويقتضى فى حالة الغيبة والفقْد إصدار حكم قضائى باعتبار الشخص كذلك.

ويعتبر القانون اليونانى — قيام حالة الغيبة متى تبين أن الشخص قد اختفى، وهو فى خطر الموت، أو متى غاب وانقطعت أخباره من مدة طويلة. وكانت وفاته محتملة جدا. وتقضى المحكمة باعتباره غائبا بناء على طلب كل شخص موقوفة حقوقه على وفاته — ولا يجوز طلب إثبات الغيبة قبل مضي سنة على الأقل من وقت الخطر. أو بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ آخر خبر عن الغائب (المواد ٤٠ و ٤١ من القانون المدنى اليونانى).

و كذلك الأمر في القانون المدني السويسري (المواد ٣٥ و ٣٦) :

وفي القانون الفرنسي يحكم بإعلان الغيبة إذا اختفى الشخص عن موطنه أو عن محل إقامته ، وانقطعت أخباره أربع سنوات ، وذلك بناء على طلب من أصحاب الشأن الذين لهم مصلحة في الحكم بإعلان غيبته . ويقتضي أن تجرى المحكمة تحقيقا في الدائرة التابع لها موطنه لتحقيق أمر غيابه وذلك بحضور النيابة . ولا يضدر الحكم بالغيبة إلا بعد مضي سنة من تاريخ الحكم بإجراء التحقيق ونشره — فإذا كان الغائب قد ترك وكيلا لإدارة أمواله ، فلا يجوز الحكم بالغيبة . ولا قبول طلب ورثته تملك أمواله إلا بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ اختفائه أو تاريخ آخر أخباره .

* * *

٣ — حماية عديمي الأهلية :

مضى تبين أنه عند تنازع القوانين بالنسبة للأهلية يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون جنسية الشخص المقتضى حمايته فإن النظم الموضوعية لهذه الحماية ترجع إلى قانون جنسيته . وقد نصت المادة ١٦ من القانون المدني أنه يسرى على النظم الموضوعية لحماية المحجورين والغائبين وكذلك على المسائل الخاصة بالولاية والوصاية قانون الشخص الذي تجب حمايته . ويستدعي النظر أن النص يشير إلى النظم الموضوعية . ذلك لأن الإجراءات الواجب اتباعها في سبيل هذه الحماية يطبق عليها القانون المصري الذي تباشر هذه الإجراءات في ظله . (المادة ٣٢ من القانون المدني)

وقد أورد المشرع هذه الإجراءات في الكتاب الرابع من قانون المرافعات (القانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١) والذي ضمنه الإجراءات المتعلقة بمسائل الولاية على المال لكي يواجه ما تتطلبه هذه الحماية من الوسائل القانونية المؤدية إلى تحقيقها .

وقد أصدر المشرع بعد ذلك القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بإحكام الولاية على المال حتي يكون هذا القانون كاملا بوصفه مرجعا لأحكام الإجراءات الكفيلة بحماية عديمي الأهلية من المصريين والأجانب . وقد أشير في مذكرته الإيضاحية أن إصدار هذا التشريع في صورة قانون خاص لا ينبغي أن يستر ما بينه وما بين القانون المدني الجديد من أسباب التوافق . إذ لو أن هذا القانون كان قد أعد قبل صدور القانون المدني لأدمج فيه على ما هو متبع في القوانين المدنية في الدول الأخرى . وقد تضمن القانون المدني الجديد أحكاما هامة في الأهلية نصت على بعضها المواد من ٤٤ إلى ٤٨ والمواد من ١٠٩ إلى ١١٨ . كما أن المادتين ٤٧ و ١١٨ قد أشارتا إلى اتباع القواعد المقررة في القانون فيما يتعلق بإحكام الولاية والوصايا والقوامة وفيما يتعلق بالتصرفات التي تصدر من الأولياء والقامة . وقد تضمن القانون المدني الكثير من القواعد الخاصة بحماية عديمي الأهلية وناقضتها ومن إليهم ولذلك لم ير الشارح

عملا لإضافة هذه القواعد في المشروع الحالي تجنباً للتكرار .
 واختصاص المحاكم المدنية في الولاية لا يقتصر على المال — وذلك سواء بالنسبة للأجانب
 أو المصريين بل أصبح هذا الاختصاص شاملاً للولاية على النفس أيضاً بعد إلغاء محاكم
 الأحوال الشخصية ، وذلك في حدود القواعد التي نص عليها المشرع في الفصل الخامس من
 الباب الثاني من الكتاب الرابع لقانون المرافعات وما نص عليه القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢
 الخاص بتقرير حالات سلب الولاية على النفس .

* * *

٤ — الشخص الاعتباري :

والحالة المدنية الخاصة بمركز الشخص من دولته لا يقف امرها عند الشخص الطبيعي ،
 بل تشمل الشخص الاعتباري أيضاً ، وقد ورد في شأنها نص خاص بها في المادة ١١ فقرة ٢
 من القانون المدني — بأن النظام القانوني للأشخاص الاعتبارية الأجنبية من شركات وجمعيات
 ومؤسسات وغيرها يسرى عليه قانون الدولة التي اتخذت فيها هذه الأشخاص مركز إدارتها
 الرئيس الفعلي ومع ذلك فإذا باشرت نشاطها الرئيسي في مصر ، فإن القانون المصري هو الذي
 يسرى .

ويسترعى النظر أن الشارع ينص في المادة ١١ على إخضاع النظام القانوني للشخص
 الاعتباري الأجني لقانون مركز إدارته الرئيسي .

ولم ينص الشارع على إخضاع الشخص الاعتباري الأجنبي لقانون جنسيته . ولعل
 ذلك سببه قيام الخلاف بين الفقهاء على جنسية الشخص الاعتباري ، ذلك لأنه إذا كانت حالة
 الشخص الطبيعي تخضع لقانون الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته ، فإن جنسية الشخص
 الاعتباري محل خلاف كبير — هل مرجعها إلى جنسية أفرادها ، أو إلى محل تكوينها ، أو
 إلى مركز الشركة الرئيسي ، وهل النظام القانوني للشركة هو الذي يحدد جنسيتها .

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للمادة ١١ ، أن من الأنسب تطبيق قانون الدولة التي
 يباشر فيها الشخص المعنوي كل نشاطه أو الشق الرئيسي من نشاطه أو قانون الدولة التي
 يتخذ فيها مركزاً فعلياً ، ويرجع كذلك إلى القانون الذي يطبق على حالة الشخص المعنوي ،
 في شأن تمتعه بالشخصية المعنوية — وتنظيمه ، وبوجه خاص فيما يتعلق بتكوينه وإدارته ،
 وبالتصرف الملقى له ، وطريق تعديل هذا التصرف وما يترتب من أثر قانوني على هذا
 التعديل وبكيفية انقضاءه .

وقد أورد الشارع بعد ذلك في الفقرة الثانية من المادة ١١ حكماً لصالح القانون المصري —
 إذ جعل النظام القانوني للشخص الاعتباري الأجنبي خاضعاً للقانون المصري ، ولو كان مركز

الإدارة الرئيسية في الخارج ، متى كان مركز النشاط لهذا الشخص الاعتباري في مصر .
وظاهر أن جنسية الشخص الاعتباري لا يتناولها النص المتقدم ، فلم يشأ الشارع المصري أن يبنى جنسية الشخص الاعتباري على أساس مركز الإدارة الرئيسي فقد اقتصر النص عن القانون الواجب التطبيق على النظام القانوني للشخص الاعتباري الأجنبي . — وهناك فارق بين جنسية الشخص الاعتباري وبين نظامه القانوني .

على أن الشارع المصري وضع بعض قواعد خاصة فيما يتعلق بجنسية الشخص المعنوي .
فقد أشار في المادة ٤١ تجاري إلى أن الشركات المساهمة تعتبر مصرية متى تأسست في مصر .
وقد ورد في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، بأن أحكام القانون التجاري تسري على شركات المساهمة التي تؤسس في مصر أو التي تتخذ فيها مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسي ، وتسري تلك الأحكام على شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تتخذ في مصر مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسي ، ويستثنى من تطبيق الفقرتين السابقتين الشركات السالفة الذكر التي اتخذت مركز إدارتها الفعلي في الخارج قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأبقت عليه حتى تاريخ صدور هذا القانون . ويكون حكمها حكم الفروع أو البيوت أو المكاتب أو الوكالات المشار إليها في المادة ٩٠ في تطبيق أحكام القانون المتقدم ذكره .

* * *

ثانياً — الحالة والاهلية للمصريين :

الحالة المدنية للمصريين ، وكذلك اهليتهم يحكمها قانون واحد بالنسبة للمصريين جميعاً بلا تفرقة بين المسلم وغير المسلم منذ صدور المرسوم بقانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

وقد كان القانون المدني القديم يحيل في هذا الشأن إلى قانون الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها العاقد . أما القانون المدني الجديد فقد عرض للاهلية بشيء من التفصيل في المواد ٤٤ — ٤٨ من الباب التمهيدي والمواد من ١٠٩ إلى ١١٩ من كتاب الالتزامات بوجه عام وهو فيما ورد فيه من أحكام يتفق مع ما ورد في قانون المحاكم الحسبية الأخير الصادر في ١٣ من يوليو سنة ١٩٤٧ قبل العمل بالقانون المدني الجديد .

وموجز ما في القانون أنه يحدد سن التمييز بالنسبة للمصريين جميعاً بسبع سنوات ، ومن لم يبلغها فأقدا للتمييز معدوم أهلية الأداء (المادة ٤٥ فقرة ثانية) . فإرادة الصبي غير المميز لا ينبغي اعتبارها نافذة ولو كان نافذة محضاً . وقد ورد هذا الحكم واضحاً في المادة ١١٠ من القانون

المدنى بقولها « ليس للصبي غير المميز حق التصرف في ماله وتكون جميع تصرفاته باطلة » .
وتكون الولاية على ماله للولى أو الوصى (المادة ٧ من قانون المحاكم الحسبية) .
وسلطة الولى ، والوصى ، تحددها بالنسبة لجميع المصريين قواعد الشريعة الاسلامية وقانون
المحاكم الحسبية والمادة ٤٧ و ١١٨ من القانون المدنى .
فالولى يباشر عن الصغير التصرفات النافعة نفعا محضاً — وأعمال الادارة — والتصرف
بشرط عدم الغبن الفاحش . ويطبق في تقدير الغبن الفاحش أحكام الشريعة الإسلامية فإذا
تحقق الغبن الفاحش يصبح العقد باطلاً ولا ينفذ العقد في حق القاصر .
على أنه إذا كان التصرف لأداء واجب إنسانى أو عائلى أجازته المحكمة صبح ونفذ (المادة
٩ من قانون المحاكم الحسبية) .

* * *

أما الوصى فيباشر عن الصغير التصرفات النافعة نفعا محضاً . وكذلك يباشر أعمال الإدارة .
ومن أعمال الإدارة ما يقتضى الحصول على إذن المحكمة كإيجار عقار القاصر لأكثر من
ثلاث سنوات فى الأراضى الزراعية ولأكثر من سنة فى المبانى . وإيجار عقار القاصر لمدة
تتعد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد لأكثر من سنة . واستثمار الأموال وتصفياتها . واقتراض
المال للقاصر ، والاتفاق على من يجب عليه تفقيهم إلا إذا كانت النفقة مقضيا بها من
الجهة القضائية . وأخيراً أعمال التصرف أيا كانت بشرط الحصول على إذن بذلك من
المحكمة — أما التبرعات فلا يملك الوصى مباشرتها اطلاقاً . (مادة ١٨ من قانون المحاكم الحسبية) .
أما الفترة التى يعتبر فيها القاصر صبياً مميزاً فهى من وقت بلوغه سن التمييز إلى وقت بلوغه
سن الرشد أى الحادية والعشرين . وفى هذه الفترة يتوافق للصبي بعض أسباب التمييز ولذا
تعتبر أهليته ناقصة . (المادة ٦ من قانون المحاكم الحسبية والمادة ٤٦ من القانون المدنى) .

والصبي المميز يستطيع أن يعقد لنفسه التصرفات النافعة نفعا محضاً . أما التصرفات
الدائرة بين النفع والضرر فتحق عقد الصبي المميز شيئاً منها فاتها تكون قابلة للإبطال —
والأصل أن الولى أو الوصى هو الذى يباشر عنه هذه التصرفات فى حدود السلطة المخولة
لولى أو وصى الصبي غير المميز — أما التصرفات الضارة ضرراً محضاً فهى باطلة مطلقاً (المادة ١١١
من القانون المدنى) .

على أنه متى بلغ الصبي المميز ثمانية عشر عاماً واذن له فى تسليم أمواله لإدارتها أو
تسليمها بحكم القانون (تشير إلى حكم المجالس الحسبية القديم من تسليم الأموال للقاصر بحكم
القانون متى بلغ ثمانية عشرة سنة) كانت أعمال الادارة الصادرة منه صحيحة فى الحدود التى
رسخها القانون .

وهذه الحدود يعينها قانون المحاكم الحسبية (المواد ٢ و ٣) وتشمل أعمال إدارة أمواله

من اجارة الأعيان لمدة لا تزيد على سنة والتصرفات التي تستلزمها شؤون الادارة كإشراء حاجات الزراعة وبيع الحاصلات على ان تكون تصرفاته هذه تحت رقابة المحكمة بأن يقدم لها حسابا سنويا .

ويكون للمحكمة الحق ان تحدد من الاذن الصادر للقاصر بالادارة أو تسليمه منه .
وقد أجاز قانون الوصية الجديد رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ للقاصر متى بلغ ثمانية عشر سنة ان يوصى بما تجوز فيه الوصية بعد الحصول على إذن بذلك من المحكمة الحسبية .
غير أن القانون أجاز أيضا للصبي المميز الذي بلغت منه السادسة عشر أن يباشر أعمال الإدارة الكاملة على ما يكون قد كسبه من عمله — فهو في هذه الحدود له أهليته كاملة — ولكن القانون في الوقت نفسه قد أسبغ على هذا القاصر نوبا من الحماية إذ يقرر أنه لا يضمن ديونه الناشئة من إدارته إلا بمقدار ذلك المال الذي اكتسبه من عمله دون أمواله الأخرى .
أما البالغ الرشيد فهو من تبلغ منه الحادية والعشرين غير معتوه ولا مخبول ولم يحكم باستمرار الولاية أو لوصاية عليه لسبب من أسباب الحجر — وحتى بلغ هذا السن رشيدا استطاع ان يباشر كافة التصرفات .

والأصل في الشخص أن يكون كامل الأهلية ما لم تسلب أهليته أو يحد منها بمحكم (المادة ١٠٩ مدني)
فالقانون إذن قد أقام قرينة على توافر الأهلية . ويكون عبء إثبات عدم الأهلية على من يدعيه .

وإذا أثبت من يدعي عدم الأهلية ما يدعيه كان له وحده دون الطرف الآخر أن يطالب بإبطال التصرف الذي عقده . ولا يفيد الطرف الآخر احتجاجه بحسن نيته وأنه كان يعتقد أنه يتعاقد مع ذي أهلية . ولا يفيد أنه يكون عديم الأهلية قد قرر في العقد أنه بالغ رشيد . (نقض جنائي ٤ مايو سنة ١٩٤٥ — المحاماة ٢٧ ص ٣٤٨) .

ولكن إذا لجأ القاصر إلى طرق احتيالية يخفي بها قصره وتمسك بإبطال العقد جاز له ذلك ولكن مع عدم الإخلال بالزامه بالتعويضات (المادة ١١٩) .

وقد قدمنا أن الأهلية كما تتأثر بالسن تتأثر بعوارض الأهلية .
أما عارض الأهلية . فهو ما يحدث للشخص بعد أن يبلغ رشيدا فتؤثر في أهليته تأثيراً يختلف قوة وضعفاً — فقد يزولها أو ينقص منها .
وقد ترد العوارض على العقل كالجنون والعتة .

والجنون والمعتوه شأنهما في التصرفات كالصبي غير المميز (م ١١٤ فقرة ١) وتكون تصرفاتهما باطلة إذا وقعت بعد تسجيل قرار الحجر إلا إذا كانت حالة الجنون أو العتس شائعة وقت التعاقد، أو كان الطرف الآخر على بينة منها .
ويلاحظ أن القانون المدني هنا خالف في حكمه حكم الشريعة الإسلامية التي تفرق بين معتوه مميز ومعتوه غير مميز .

وقد ترد العوارض على التدبير كالسفه والغفلة — وهو لا يعدم الأهلية بل ينقصها ولا يعتبر الشخص سفيا إلا بعد الحجر (المادة ١١٥ مدني) .

أما تصرفاته قبل الحجر وتسجيله فأنها تقع صحيحة ما لم يثبت أن من تعاقد مع السفه كان يتوقع الحجر فعقد التصرف متواطئا معه تهربا من حكم القانون . فالتصرف يقع باطلا متى كان تهربا ، أو قابلا للإبطال إن كان التصرف مما يحتاج إلى الإذن (المادة ١١٥ فقرة ٢) .
نعم على أن السفه وذو الغفلة متى تصرفا بالوقف أو الوصية يكون تصرفهما صحيحا إذا أجازته المحكمة . وحكم ذو الغفلة كالسفه (قارن المادة ٤٣ من قانون المحاكم الحسبية مع المادة ١١٦ من القانون المدني) .

أما من قرر القانون وضعهم في عداد ناقصي الأهلية — كن يصدر ضده حكم بعقوبة جنائية . أو لحماية مصلحتهم بسبب حالتهم الجسمية — فالامر مرجعه بالنسبة للأول لما ورد في المادة ٢٥ من قانون العقوبات — فالمحكوم عليه بعقوبة جنائية يعين عليه قيم على الوجه المبين في المادة ٢٥ عقوبات — فان تصرف بغير طريق القيم تقع تصرفاته باطلة لمخالفته نصا من النصوص الآمرة .

أما حماية ذوي العاهات فقد ورد أمرها في المادتين ٤٧ و ٤٨ من قانون المحاكم الحسبية والمادة ١١٧ من القانون المدني — فإذا كان الشخص أصم أبكم . أو أعمى أصم أو أعمى أبكم وتهدر عليه بسبب اجتماع العاهتين التعبير عن إرادته جاز للمحكمة أن تعين له مساعدا قضائيا يعاونه في التصرفات التي تقتضي مصلحته فيها ذلك .

وفي سبيل حماية ناقصي الأهلية ، يقرر الشارع في المادة ١٤٢ فقرة ٢ . أنه في حالة إبطال عقد ناقصي الأهلية لا يرد هذا العقد للآخر إلا بقدر بإعادة عليه هو (أي لناقص الأهلية) من المنفعة بسبب تنفيذ العقد . وقد كان الأصل أنه متى قضي بإبطال العقد وجب إرجاع الطرفين إلى ما كانا عليه قبل التعاقد فيلزم كل منهما أن يرد للآخر ما أخذه منه .

تعليق على الأحكام

مدى استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في ظل قانون الاجراءات الجنائية

للأستاذ حافظ محمد بدوي

وكيل محكمة القاهرة الابتدائية والمفتش القضائي بوزارة العدل

بجلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٥ أصدرت المحكمة العليا حكماً قاضياً بأن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي (الحكم الصادر في القضية رقم ٧ سنة ٢٥ قضائية والمنشور بمجموعة المكتب الفني لتبويب الأحكام السنة السادسة العدد الثاني ص ٦٤٢ رقم ٢٠٩) ، وبجلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٥ أصدرت المحكمة حكماً ثانياً مؤكدة قضاءها بحكم جاء به : «وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة مستقراً على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن إنما يشمل كذلك الحكم الغيابي لأن كلا الحكيمين متداخلان ومتدجان أحدهما في الآخر مما يلزم عنه أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه فإن الحكم المطعون فيه إذ قصر بحثه على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن فقط دون أن يتعرض للموضوع الذي تناوله الحكم الغيابي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون » .

هذان هما الحكان اللذان صدرا من المحكمة العليا في هذا الصدد وفي ظل قانون الاجراءات الجنائية وقد أصدرتهما المحكمة متأخية في ذلك بقضائها السابق في ظل قانون تحقيق الجنايات .

ولما كان مدى استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن مسألة تردد فيها قضاء المحكمة العليا بين مبدأي الانفصال والاندماج في ظل قانون تحقيق الجنايات مما حدا بالمشروع في قانون الاجراءات الجنائية إلى حسم هذا التردد بإيراده المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية جارية كالاتي «يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ، أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابي ، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن » .

ومن خلال هذه الصياغة لنص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية يتعين البحث

والتأمل فيما إذا كان قانون الاجراءات الجنائية يعتنق مبدأ الاندماج الذي سارت على نهجه محكمة النقض في ظل قانون تحقيق الجنايات وردده في أحكامها في ظل قانون الاجراءات الجنائية أم أنه نيز هذا المبدأ إلى مبدأ الانفصال . هذا ما تحاول التعرض له في هذا التعليق بعد استعراض قضاء المحكمة العليا في ظل قانون الاجراءات الجنائية والدافع إلى تردها بين مبدأى الانفصال والاندماج .

أما مبدأ الانفصال فتؤداه أن لكل من الحكم الغيابي والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن كياناً مستقلاً وذاتية منفصلة أحدهما موضوعي والثاني شكلي بحيث أن لكل منهما ميعاد استئناف خاص به وأن استئناف أحدهما لا يطرح أمام المحكمة الاستئنافية إلا الحكم المستأنف وحده تحقيقاً للمبدأ القائل بأن القضاء يتخصص بالطلب وبالتالي يتخصص الاستئناف ويحدد بالحكم المستأنف .

أما مبدأ الاندماج فتؤداه أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يتدمج فيه الحكم الغيابي اندماجاً يسمح للمحكمة الاستئنافية عند استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أن تنظر الحكم الغيابي وتقضى فيه بتخفيف العقوبة أو براءة المتهم مما يعتبر معه الحكم الغيابي بمثابة حكم في الموضوع بتأييد الحكم الغيابي .

على أن المبدأ الأول اعتنقته المحكمة العليا بحكمها الصادر في ٢٥ من يناير سنة ١٩٣٢ (راجع حكم النقض المنشور بمجموعة عمر الجزء الثاني ص ٣٠ رقم ٣٢١) — حيث جاء بأسباب هذا الحكم « وحيث إن القضاء يتخصص بالطلب وليس للقاضي أن ينظر في غير ما هو معروض عليه وإلا كان متجاوزاً حده » ، « وحيث إن الطعن بطريق المعارضة أو الاستئناف أو النقض لا يمكن أن يطرح على قاضي هذا الطعن سوى الحكم الذي ورد بالتقرير بقلم الكتاب أنه هو المطعون فيه » .

« وحيث إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم قائم بذاته مختلف اختلافاً كلياً عن الحكم الغيابي المعارض فيه — إذ هذا الحكم الغيابي إنما قضى في الموضوع بعد بحثه — أما حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فيصدره القاضي بدون أي بحث في الموضوع بل بمجرد أن المعارض لم يحضر في الجلسة التي حددت لنظر معارضته فهو في الحقيقة عقاب للمعارض المهمّل يحرمه من حقه في نظر معارضته أمام قاضيه ويؤذن بأن هذا القاضي قد فرغ قضاؤه من جهة موضوع الدعوى والمناقشة فيه — وبأن المعارض إن كانت له ظلامة من جهة الحكم الغيابي السابق صدوره فيرفع أمره بشأنه للسلطة العليا .

« وحيث إن حق المعارضة في الحكم الغيابي ابتدائياً كان أو استئنافياً هو حق عادي أصيل والحكم بالحرمان منه وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن قد يكون خاطئاً فيجوز للمصادر في حقه هذا الحكم التظلم فيه للسلطة العليا بطريق الاستئناف أو النقض بحسب

الأحوال — ومتى اتضح خطؤه كان من المتعين إلغاؤه وإعادة القضية لقاضي المعارضة للنظر في موضوعها والفصل فيه .

« وحيث إنه متى علم ذلك و كان التقرير المحرر بقلم الكتاب سواء بالاستئناف أو بالطعن بطريق النقض قد اقتصر في بيانه للحكم المطعون فيه على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن — فهذا الحكم وحده هو الذي يكون قد استؤنف أو طعن فيه بطريق النقض — ولا يمكن أن يطرح هذا التقرير مع نصه الصريح على المحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض الحكم الغيابي الأصلي الذي حصلت فيه المعارضة والذي لم يرد له أي ذكر فيه . »

« وحيث إن القول بأن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض يشمل حتماً وبطبيعة الحال استئناف الحكم الغيابي الذي كان معارضاً فيه أو يشمل الطعن فيه بطريق النقض على اعتبار أن هذا الحكم الأخير اندمج في الأول — هذا القول غير منطقي فإن طبيعة الحكيم كما تقدم ليست واحدة والمحكوم عليه كل الحق في قصر نظامه على الأول — وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن حتى إذا ما أدلى للمحكمة العليا بخطأ هذا الحكم كان له الحق في إعادة معارضته لدى القاضي الذي حرره منها . »

« وحيث إن السير على هذا المنهج هو الأقرب للمنطق والأكثر انطباقاً على قاعدة عدم اتصال القضاء إلا بما يطرح لديه من الطلبات . »

« وحيث إنه لا يمكن الاعتراض بأن قصر مدى الطعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن على هذا الحكم وحده وعدم شموله بطريق اللزوم للطعن في الحكم الغيابي ربما فوت على المستأنف أو الطاعن بطريق النقض مواعيد الطعن في الحكم الغيابي المذكور — لا يمكن الاعتراض بذلك إذ الواقع أن ميعاد استئناف الحكم الغيابي لا يبدأ إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة (م ١٧٧ تحقيق الجنايات) — فهو إذن يتحدد في مبدئه ونهايته مع ميعاد استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن — لأن تاريخ هذا الحكم هو تاريخ تصبح فيه المعارضة غير مقبولة — وكذلك الحال فيما يتعلق بميعاد النقض في الحكم الاستئنافي الغيابي — إذ تاريخ حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو التاريخ الذي يصبح فيه ذلك الحكم الغيابي الاستئنافي نهائياً قابلاً للطعن بمقتضى المادة ٢٢٩ تحقيق الجنايات — وإذا فما على المستأنف أو الطاعن بطريق النقض — إن كان يريد الاحتياط لنفسه — سوى أن يذكر في تقرير الاستئناف أو تقرير الطعن بالنقض أنه يستأنف الحكم الغيابي الصادر في الموضوع أو يطعن فيه بطريق النقض — أو أنه يستأنف الحكيم الغيابي والصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن معاً — أو أنه يطعن فيهما معاً بالنقض — وبهذه الوسيلة السهلة يحفظ حقوقه ثم هو لدى المحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض مختار — أن شاء ترك استئنافه أو طعنه فيما يتعلق حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن في صورة ما إذا وجد نفسه عاجزاً عن إقامة الدليل على بطلانه —

إن شاء تركه وتناول حكم الموضوع الغيابي — وإن شاء تناول الحكمين معا أولهما من طريق أصلي والثاني وهو حكم الموضوع الغيابي من طريق احتياطي — والمحكمة تنظر في طلبه وتحكم بما يقتضيه المقام — أما إذا لم يحتط المستأنف أو الطاعن بطريق النقض بل اقتصر في تقريره المحرر بقلم الكتاب على استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو علي الطعن فيه بطريق النقض فليس للمحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض أن تنظر إلا فيما يتعلق بصحة حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بطلانه بحيث إذا رفض الاستئناف أو الطعن بطريق النقض وكان ميعاد استئناف الحكم الغيابي الصادر في الموضوع أو ميعاد الطعن فيه بالنقض قد انقضى فإن هذا الحكم يصبح نهائيا والمهمل وحده هو المعلوم لتقصيره في حق نفسه .

والذي يبين من هذا الحكم أن المحكمة العليا وإن أخذت بمبدأ الاتصال إلا أنها رعاية منها لمصلحة التهم قد تحوطت حتى لا يفوت عليه ميعاد استئناف الحكم الغيابي بعد القضاء في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بأن أول نص المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تأويلا لا يطبقه النص يجعلها مبدأ تاريخ استئناف الحكم الغيابي هو تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن قولا منها بأن اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة هو يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ذلك التأويل الذي عدلت عنه المحكمة نفسها بقضائها الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٣٥ حيث قالت « إن المفهوم من قول هذه المادة (١٧٧ تحقيق الجنايات) « من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة أن المحكوم عليه لم يعارض أصلا وأنه فوت على نفسه ميعاد المعارضة فأصبحت بعد هذا الميعاد غير مقبولة فمن هذا الوقت أي من اليوم الرابع لاعلان الحكم الغيابي يبدأ ميعاد الاستئناف — أما إذا حصلت المعارضة فعلا وفصل فيها فلا يمكن أن يقال بأن هذا الفصل هو الذي جعل المعارضة غير مقبولة حالة أنها رفعت في الواقع وكانت محل نظر المحكمة .

على أن المحكمة العليا ما لبثت أن عدلت عن قضائها السابق متبعية بمبدأ الاندماج بحكمها الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٣٥ — (يراجع حكم النقض المنشور بمجموعة عمر الجزء الثالث رقم ٣٤١ ص ٤٣٦) . بقولها إن الاعتراض القائم في وجه مبدأ الاتصال والذي مبناه أن في الأخذ به تفويتا لاستئناف الحكم الغيابي على التهم بعد صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ما زال قائما بعد عدولها عن تفسيرها السابق للمادة ١٧٧ تـ ج مما رأت منه المحكمة الا محيص عن الأخذ بمبدأ الاندماج مبررة ذلك بقولها : « ومن حيث إنه إزاء هذا الحرج الذي يستتبعه العمل بمبدأ عدم الاندماج وإزاء جواز تعرض بعض المتهمين للحكم عليهم بدون محاكمة إذا أخذ بظاهر طعنهم بطريق الاستئناف أو النقض في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن دون الرجوع إلى حقيقة غرضهم من الطعن وقد يكون هذا الغرض صريحا لا شبهة فيه في حالة الطعن بطريق النقض في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن عند قصر أسباب الطعن على الحكم الغيابي وإزاء الأسباب الوجيهة

التي يستند إليها أصحاب الرأي الثاني القائل بالاندماج والتي سبق بيانها — ازاء كل تلك الاعتبارات المؤسسة على القانون وعلى العدالة لا يسع هذه المحكمة الا الرجوع في قضائها الأخير إلى قضائها الأول والتقرير بأن استثناء حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي .

وظاهر من هذا القضاء ظهوراً جلياً أن رائد المحكمة العليا في إصداره هو رعاية مصلحة المتهم حتي لا تسد في وجهه مسالك الطعن وهي إذ تحاول قهر ما يعترضها في هذا السبيل تلجأ تارة إلى طريق تأويل النصوص تأويلاً فيه كثير من الاجتهاد عند الأخذ بمبدأ الانفصال وتارة أخرى إلى طريق القول بالاندماج حكيم متغايين في بعضهما البعض عند الأخذ بمبدأ الاندماج ذلك المبدأ الذي يتجافى والقواعد القانونية السليمة .

علي انه متى وجد الحل الذي لا يسد على المتهم مسالك الطعن في الحكم الغيابي والذي يمهّد إلى الرجوع للقواعد القانونية السليمة القائلة بأن لكل من الحكم الغيابي والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن كيانهما مستقلاً فلا يمتزجان ولا يندجان لأضحى القول بمبدأ الاندماج عديم الأساس وفي غير ما ملجئ إليه وفي نص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ما يتضمن هذا الحل .

فبتفحص هذه المادة يتضح أن المشرع قد حدد لميعاد استئناف الحكم الغيابي نقطتي ابتداء إحداهما تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة إذا كانت لم ترفع والثانية تاريخ الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كانت المعارضة قد رفعت بعبارة أخرى أن رفع المعارضة يوقف سريان ميعاد استئناف الحكم الغيابي وهذا ما عنته لجنة الشيوخ في تقريرها على مشروع قانون الاجراءات الجنائية باضافتها إلى المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية عبارة « أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن » بعد عبارة « من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابي » للدلالة على تاريخ بدء ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الغيابي عند الحكم في المعارضة باعتبارها إن لم تكن وهذه العبارة لم تكن واردة بمشروع القانون في المادة ٤٣٢ منه .

علي أن الذي يبين من هذا أن قانون الاجراءات قد نبذ مبدأ الاندماج بإيجاد الحل الذي يحقق المصلحة التي كانت تلجئ المحكمة العليا إلى القول بهذا المبدأ في غير ما سند من القانون وليس أدل علي ذلك مما جاء بتقرير لجنة الشيوخ تعليقا على المادة ٣٢٢ والتي أصبحت المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية فقد جاء به ما يأتي :

تنص المادة ٤٢٦ من مشروع الحكومة في باب المعارضة علي انه إذا لم يحضر المعارض « تعتبر المعارضة كأنها لم تكن » وقد ينبغي علي ذلك القول بأنه لا يبقى إلا الحكم الغيابي وكأنه لم تحصل فيه معارضة وان ميعاد استئنافه هو الميعاد العادي وهو عشرة أيام من تاريخ انقضاء

ميعاد المعارضة فيه أي من تاريخ مرور ثلاثة أيام على اعلانه (م ٤٣٢ من مشروع الحكومة) وفي الغالب يكون ميعاد الاستئناف قد انقضى — وقد ذهبت إلى ذلك فعلا محكمة النقض في بعض أحكامها ثم عدلت عنه بعد ذلك من باب العدالة وقالت انه وإن كان الاستئناف هو عن الحكم الأخير الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا ان هذا الحكم يتدمج فيه الحكم الغيابي الصادر في الموضوع بالعقوبة ويسمح للمحكمة الاستئنافية بنظر الحكم الغيابي المذكور والقضاء بتخفيف العقوبة أو براءة التهم — وجعلت بذلك الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن بمثابة حكم في الموضوع بتأييد الحكم الغيابي — وهو مذهب يتعارض مع المبادئ القانونية الدقيقة التي تقضي بأن الاستئناف يتحدد بالحكم المستأنف فيجب أن يكون في هذه الحالة قاصرا على الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولا يشمل بذاته الحكم الغيابي الذي لم يستأنف .

» ولذلك رأت اللجنة أن تنص صراحة على أنه في هذه الحالة ولا يبدأ ميعاد استئناف الحكم الغيابي إلا من تاريخ الحكم في المعارضة باعتبارها كأنها لم تكن أي ان رفع المعارضة بوقف سريان ميعاد استئناف الحكم الغيابي ولذلك أضافت في آخر الفقرة الأولى من المادة عبارة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

وليس أخرج من ذلك في القول ببدأ الاندماج بوجود الحل الذي يحقق المصلحة التي كانت تلجئ إليه دون ما اكراه للنصوص أو التذرع بالعدالة .

على أن الفقه بعد صدور قانون الاجراءات الجنائية يقول بمبدأ الانفصال وفي ذلك يقول المرحوم الأستاذ علي زكي العرابي في مؤلفه المبادئ الأساسية للاجراءات الجنائية الجزء الثاني ص ١٤٩ بند ٣٠١ بعد استعراضه لقضاء المحكمة العليا الأخذ منها بمبدأ الانفصال والأخذ منها بمبدأ الاندماج مؤيدا الرأي الأول وقد تناولت لجنة الاجراءات الجنائية هذا الموضوع واستعرضت الآراء السابقة وأنت بحل آخر للاشكال وهو بقاء نظام الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن كما هو ، ولكنها رأت أن تنص صراحة على انه في استئناف هذا الحكم لا يبدأ ميعاد استئناف الحكم لغيابي من تاريخ انقضاء المعارضة بل من تاريخ الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أي ان رفع المعارضة بوقف سريان ميعاد استئناف الحكم الغيابي ويحفظ للتهم الحق في رفع هذا الاستئناف إذا حكم باعتبار معارضته كأن لم تكن — وأدخلت اللجنة تعديلا بهذا المعنى فبعد أن كانت المادة ٤٠٦ في أصل المشروع تقضي بأن يحصل الاستئناف « في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى إذ الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في حكم الغيابي » أضافت إليها عبارة « أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن » ، وأصبحت كالآتي « يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ، إذ الحكم الصادر في

المعارضة، أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابي أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن، وهذا صريح في أن ميعاد استئناف «الحكم الغيابي» يبدأ من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة إذا كانت لم ترفع — أما إذا رفعت فيبدأ «من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن». — ويقول بعد ذلك في البند ٣٠٣ من هذا المؤلف «وبناء على ذلك يكون للمعارض في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن أن يستأنف الحكم الغيابي المعارض فيه كما له أن يستأنف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن — ويجوز له أن يستأنف الحكمين معا كما يجوز له أن يقصر استئنافه على أحدهما.

فإذا استأنف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده انحصرت مهمة المحكمة الاستئنافية في نظر ما إذا كان هذا الحكم في محله أو في غير محله فإذا رأت أنه في محله اكتفت بتأييده وإن رأت أنه في غير محله الغته وأعدت القضية لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة — وفي هذه الحالة إذا كان قد رفع استئنافا عن الحكم الغيابي في الموضوع فإن هذا الاستئناف يسقط ويكون للمعارض أن يستأنف الحكم الجديد الذي يصدر في الموضوع بناء على المعارضة. وإن استأنف الحكمين معا وجب على المحكمة أن تبدأ بالمسألة الشكلية أي بنظر استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن — فإذا أبدته تنظر في استئناف الحكم الغيابي وإذا الغته أعدت القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ويسقط استئناف الحكم الغيابي كما تقدم.

ويقول الدكتور محمود محمود مصطفى في مؤلفه شرح قانون الاجراءات الجنائية الطبعة الأولى ص ٤٤٤ بند ٤٢٠ بعد استعراضه قضاء محكمة النقض مؤيدا الأخذ بمبدأ الاتصال «ومع ذلك فقد تأثر المشرع في القانون الجديد بالاعتبارات التي بنت عليها المحكمة العليا قضاءها فنص في المادة ٤٠٦ على أن ميعاد استئناف الحكم الغيابي يمتد ليبدأ من تاريخ الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن — وليس معنى هذا أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يندمج في الحكم الغيابي — وإنما معناه أن يكون للمحكوم عليه أن يعرض على المحكمة الاستئنافية موضوع الحكم الغيابي وحده أو مع الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن — ويعين على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة الأخيرة أن تعيد النظر أولا في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإذا الغته أعدت القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في المعارضة دون أن تعرض للحكم الغيابي — هذا ما تنقضى به القواعد العامة ومصلحة المتهم الذي لا يمكن أن يضار بنص أقبح رعاية لتلك المصلحة — وكذلك يكون الحال لو أن المحكوم عليه قصر استئنافه على الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن.

والذي يخلص من هذا التعليق أن القول بمبدأ الاندماج يتجافى والقواعد القانونية السليمة وقد أخذ به قضاء المحكمة العليا في ظل قانون تحقيق الجنايات رعايا لمصلحة المتهم

في حالة واحدة هي حالة ما إذا قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن تلك المصلحة التي خطها المشرع ورعاها بإيراده نص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية يجعله ميعاد المعارضة في الحكم الغيابي عند الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم الأخير مما يقتضاه انتفاء العلة في الأخذ بمبدأ الاندماج الذي هو معلولها والذي يدور معها وجودا وعدما بما يتعين معه الرجوع إلى مبدأ الانفصال الذي يؤيده نص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية لصراحة مدلولها وللقاعدة المعروفة القائلة بان المشرع قصد ما قال وقال ما قصد .
ولذلك يكون قضاء المحكمة العليا الذي تضمنه الحكمين موضوع التعليق محل نظر .

تعليق على الأحكام

الاسناد إلى قانون المملكة المتحدة والمستعمرات

للاستاذ صلاح الدين عبد الوهاب
وكيل نيابة الأخوال الشخصية للأجانب

بجلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥ أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكماً في القضية رقم ٤٠٨ سنة ٧١ ق والمنشور بهذا العدد رقم ٥٧٠ ص ١٥٤٩
ويعالج مشكلة دقيقة من مشاكل القانون الدولي الخاص هي مشكلة تعيين القانون الواجب التطبيق على الرعية البريطانية المتوطن في مصر — وتحتل هذه المسألة مكاناً رئيسياً في نشاط الفقه والقضاء وتفرعت فيها الآراء وتشعبت . وسنوجز فيما يلي رأى الفقه ثم رأى القضاء ثم نبدي الرأى الذى نأخذ به .

أولاً — الرأى فى الفقه :

يذهب بعض الفقهاء إلى أن الاحالة إلى القانون الشخصى للرعية البريطانية :

١ — أما أن تطبق القانون الايطالى (قانون القاضي) على أساس أن الاحالة من قاعدة الاسناد الايطالية للقانون الشخصى للمتوفى عديمة المعنى أو غير منتجة .

٢ — وأما أن تطبق القانون الايطالى (قانون الموطن) بدعوى وجود قاعدة تنازع بريطانية تحيل إلى قانون الموطن .

٣ — وأما أن تطبق القانون السائد فى الوحدة الإقليمية التى يكون للفرد فيها موطن أصلى فى بريطانيا .

ويقول إن الحل الأول هو أفضل هذه الحلول — ذلك لأن الحل الثانى ليس حقيقياً بالدفاع عنه لأنه مبنى على افتراض وجود قاعدة اسناد انجليزية تطبقها خطأ المحكمة الايطالية سواء على أساس أن القانون الانجليزي هو النظام الغالب فى بريطانيا أو أن قاعدة الاسناد الايطالية تحيل إلى جنسية انجليزية غير موجودة .

ويستطرد الأستاذ الكنيردج قائلاً :

« إن الحل الثالث هو الآخر غير جدير بالدفاع عنه من جميع النواحي ذلك لأن المتوفى إذا كان له حال حياته موطن أصلى فى إنجلترا والغرض أنه كان متوطناً وقت وفاته فى إيطاليا فإنه من وجهة نظر القانون الانجليزي يكون له فى إيطاليا موطن مختار بجسب الموطن الأصلى الذى يكون عندئذ غير منتج فى تعيين القانون الواجب التطبيق على الميراث فى المقول

ما لم تقتنع المحكمة الانجليزية — وفي اعتقادها أنها يجب أن تطبق على الدعوى ما تطبقه المحكمة الإيطالية من قوانين — أن المحكمة الإيطالية قد تطبق قانون الوطن الأصلي للمتوفى . أما من وجهة نظر القانون الإيطالي فما يصعب تصديقه أن تنتهي المحكمة الإيطالية — ومن المعلوم لها صفة التعدد في نظام القانون البريطاني — إلى القول بأن إحالة قاعدة الاسناد الإيطالية إلى القانون الشخصي للمتوفى تعني الإحالة إلى قانون موطنه الأصلي — وأنه لمن الغريب حقاً أن المحاكم الانجليزية انتهت في عدة مناسبات طرحت عليها فيها منازعات مشابهة إلى تطبيق قانون الوطن الأصلي للمتوفى (١) .

ويتفق بعض الفقهاء مع وجهة النظر التي يقول بها فالكينبرج من تطبيق قانون القاضي على الرعية البريطانية تأسيساً على أنه مادامت الإحالة إلى القانون الشخصي للرعية البريطانية لا تفيد في تطبيق قانون معين عليه فإنه من الملائم أن يعامل كما لو كان عديم الجنسية .

ومن هذا الرأي الأستاذ دي نوكا الأستاذ بجامعة باثي بإيطاليا (٢) إذ يقول إنه إذا كان القانون الشخصي للفرد غير منتج في حل مسألة تطبيق قانون وحدة من الوحدات المكونة للدولة عليه بسبب ما تملبه قوانين هذه الوحدات أو النظام المركب السائد في الدولة فإنه من الممكن معاملته كعديم الجنسية .

"S'il s'avère que la personne en question n'est justiciable d'aucun système régional en vertu de citées élaborés par ces systèmes eux même ou par l'ordre juridique étatique complexe, il faudrait, à mon avis, le traiter comme un apatride".

أما في مصر فيرى الدكتور عز الدين عبدالله (٣) أنه يجب الرجوع في حل النزاع الداخلي إلى القانون الدولي الخاص الموحد في الدولة المتعددة الشرائع إن وجد — فإن لم يوجد وكان لكل وحدة إقليمية قانونها الخاص الذي يسرى في نطاقها استقي القاضي ذلك الحل من القواعد المتفقة في القوانين الدولية الخاصة لمختلف الوحدات الإقليمية — ولما كان من المسلم عدم وجود قانون دولي خاص بريطاني موحد يسرى في إقليم المملكة المتحدة بل أنه يوجد قانون دولي خاص في إنجلترا هو القانون الدولي الخاص الانجليزي وقانون دولي خاص في اسكتلندا هو القانون الدولي الخاص الاسكتلندي — ولما كانت القواعد في كلا هذين القانونين تبلغ حداً من التشابه صار من شأنه اعتبار أحكام المحاكم الانجليزية حجة اسكتلندا فإنه من المتعين اللجوء إلى قواعد القانون الدولي الخاص الانجليزي للتعرف على

(١) فالكينبرج — المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٠٥ ص ٢٠٨ — ٢١٠ .

(٢) بحثه بالمجلة الانتقادية للقانون الدولي الخامس سنة ١٩٠٥ العدد الاول ص ١٤ — وراجع رأى أرمينجون في مؤلفه مختصر القانون الدولي الخاص العدد الاول طبعة ١٩٤٧ بقية ٨٦ .

(٣) بحثه في اتجاهات القضاء في تطبيق قواعد الاسناد في مواد الاحوال الشخصية بمجلة القانون والاقتصاد عدد مارس ويونيو ١٩٥٤ ص ١٠٦ وما بعدها .

حلول التنازع الداخلي فيما بين الشرائع السائدة في المملكة المتحدة وليس ذلك باعتبار هذه القواعد أولى بالتطبيق من غيرها من قوانين الأجزاء الأخرى للمملكة بل لأنها تمثل القواعد المتفقة أو على الأقل المتشابهة السائدة في مختلف هذه الأجزاء .

ويقول في موضع آخر انه إذا كان القانون الواجب التطبيق حسب قاعدة الاسناد في قانون القاضي هو قانون جنسية الشخص وتبين أن هذا القانون هو قانون دولة متعددة الشرائع وأن الشخص متوطن خارج دولة وكان قانون القاضي يرفض الاحالة فإن أفضل الحلول هو أن يعين القاضي الشريعة الواجبة التطبيق على أساس آخر موطن للشخص (في الدولة الواجب تطبيق قانونها) إذ أن هذا الموطن أحق من الموطن الأصلي في الاعتماد عليه مادامت صلة الشخص بهذا الأخير قد انقطعت باكتساب آخر موطن — فإذا كان للشخص موطن أصلي في دولته ولم يكسب بعده موطنًا اختياريًا اعتد القاضي بهذا الموطن الأصلي إذ يصدق عليه وصف آخر موطن له في دولته أما إذا كان الشخص لم يتمتع أصلاً بموطن في الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته اعتبر القاضي الشريعة الواجبة التطبيق هي شريعة الوحدة الإقليمية الكائنة بها عاصمة الدولة ومبنى ذلك هو تركيز الدولة في عاصمتها — وهذه النتيجة تتفق مع القواعد التي أخذ بها المشرع البولوني في قانون سنة ١٩٢٦ الخاص بقواعد الاسناد الداخلي إذ تقضى المادة الثالثة منه بأنه — « إذا لم يكن للبولوني موطن في بولونيا طبقت شريعة آخر موطن له فيها وإن لم يسبق له التوطن بها طبقت الشريعة السارية في العاصمة (١) » .

ويذهب رأي آخر (٢) إلى أنه إزاء عدم وجود قاعدة داخلية في التشريع البريطاني تبين أية شريعة من الشرائع المتعددة التي يتكون منها التشريع المذكور هي الواجبة التطبيق وعدم إمكان الأخذ بقاعدة قانون الموطن المتبعة عندهم تجنباً للاحالة التي تترتب على الأخذ بها في مصر فإنه لا مفر من تطبيق القانون الانجليزي وحده باعتباره قانون الجنسية .

ثانياً — الرأي في القضاء :

تسير المحاكم الإيطالية وهي في مجال تحديد القانون الواجب التطبيق على الرعية البريطانية

(١) بحث الدكتور عز الدين عبد الله المرجع السابق ص ١٠٣ ومجته في الاسناد الى قانون دولة تتعدد فيها الشرائع بالمجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٥٤ .

(٢) راجع بحث الاستاذ سيف النصر زكي القاضي ووكيل نيابة الاحوال الشخصية للاجانب سابقاً بمجلة المحاماة السنة ٣٤ العدد الرابع ص ٥٥٧ وما بعدها ويرى فيه ان تحديد الموطن كضابط قضائي لتعيين الشريعة الواجبة التطبيق يعتبر مسألة تكييف تخضع للقانون المصري اخذاً بالمادة ١٠ مدني ويري غير هذا الرأي اذ ان تحديد الموطن هو أمر تال لتحديد قانون الجنسية فتكييفه ليس تكييفاً اولياً بقصد اعمال قواعد الاسناد وإنما تكييفاً لاحقاً يخضع لاحكام القانون الاجنبي للخصم بحكم الملاقة وقد عدلت محكمة القاهرة الابتدائية عن الرأي الذي كانت تعتقه من ان يرجع في تحديد الموطن الى القانون المصري واخذت بالرأي الذي تقول به اذ جاء في حكمها بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٥٥ في القضية رقم ١٢٢ / ٥٤ انه « يجب ان يفسر الموطن وفقاً للقانون الانجليزي لا وفقاً للقانون المصري باعتباره قانون القاضي لان الموطن في هذه الحالة هو ضابط للاسناد الداخلي في القانون الاجنبي الواجب التطبيق ولا يعتبر تكييفاً لازماً لتحديد قاعدة الاسناد في التنازع الدولي » (الحكم غير منشور) .

المتوطن خارج الامبراطورية البريطانية على تطبيق قانون الوحدة الاقليمية التي كان بها
الموطن الأصلي للشخص وذلك نزولا على حكم القانون الايطالي الذي يمنع من الأخذ بالاحالة .
وقد أخذ بهذا الرأي في مصر رئيس دائرة الأحوال الشخصية للاجانب بمحكمة
الإسكندرية الابتدائية في اشهاد اصدره بثبوت الوفاة والوراثة إذ أنه طبق على حالة شخص
بريطاني الجنسية من أصل قبرصي توفي في الإسكندرية ، قانون الارث الصادر في قبرص
في أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ ولم يطبق قواعد الارث المعمول بها في إنجلترا (١) ولم يبين
الاشهاد الأسباب التي ارتكن إليها في الأخذ بهذا الاتجاه — الا أن محكمة الاسكندرية
الابتدائية وقد اعتنقت هذا الرأي أيضا قالت في صدد تفسيره — في حكم أصدرته في وصية
قبرصي بريطاني الجنسية في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٥٤ — ان الفقه والقضاء في إنجلترا يميلان
إلى الأخذ بقانون الوطن الأصلي للقبرصي البريطاني الجنسية وهذا القانون هو القانون
القبرصي ومن ثم لا يلتفت إلى قانون محل الإقامة أو قانون الوطن المختار وتأسيسا على ذلك
اعتبرت المحكمة ان إحالة القضاء الانجليزي إلى قانون الوطن الأصلي لشخص بريطاني يقيم
خارج الجزر البريطانية بمثابة حالة ضرورية أو إحالة داخلية من قانون إنجليزي إلى قانون انجليزي
آخر (٢) اما دائرة الأحوال الشخصية للاجانب بمحكمة القاهرة الابتدائية فقد كان قضاؤها
مستقرا على تطبيق القانون الانجليزي على جميع الرعايا البريطانيين من مواطني المملكة المتحدة
والمستعمرات دون ان تفصح في أحكامها عن طريقة توصلها لتطبيق هذا القانون مكتفية
بالقول بان القانون الانجليزي هو قانون الجنسية الذي تشير إليه قواعد الاسناد المختلفة (٣)
إلا أنها في إحدى قضايا التطبيق التي عرضت عليها وكان الزوج فيها رعية بريطانية من
أصل قبرصي متوطن في مصر . أشارت في حكمها إلى تعدد الشرائع السائدة في بريطانيا وإلى
ما تقتضي به المادة ٢٦ من القانون المدني المصري من أن القانون الداخلي للدولة متعددة
الشرائع هو الذي يحدد الشريعة الواجبة التطبيق من بينها ووضحت ان القاعدة في القانون
البريطاني هي الرجوع إلى قانون موطن الشخص LEX DOMICILI على ان تفسر عبارة
الموطن بالمعنى المعروف في القانون الانجليزي والذي أشار إليه داييس DICEY في مؤلفه
عن تنازع القوانين الطبعة الخامسة ص ٨٧ ثم قالت في أسباب حكمها مايلي :

« وبما ان المادة ٢٧ من القانون المدني المصري تنص على انه إذا تقرر أن قانونا أجنبيا

(١) الاشهاد الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٥٣ ومشار اليه في مؤلف الاستاذ تادرس ميخائيل تادرس في

الأحوال الشخصية للاجانب في مصر طبعة سنة ١٩٥٤ ص ٨٩ .

(٢) حكم محكمة الاسكندرية في القضية رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ .

(٣) راجع أحكامها الصادرة في القضايا ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ أحوال شخصية بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٥٢

و ١٦٧ لسنة ١٩٥١ بتاريخ ٣ | ٦ | ١٩٥٢ و ٧٨ لسنة ١٩٥١ بتاريخ ٢٥ | ١١ | ١٩٥٢ و ٦٢

لسنة ١٩٥٢ بتاريخ ٢٥ | ١١ | ١٩٥٢ و ١ لسنة ١٩٥٤ بتاريخ ٦ | ٤ | ١٩٥٤ و ١٥١ لسنة ١٩٥٣

بتاريخ ٢١ | ١٢ | ١٩٥٤ (وهي غير منشورة) .

هو الواجب التطبيق فلا تطبق منه الا أحكامه الداخلية دون التي تتعلق بالقانون الدولي الخاص أى انه إن جاز اعتبار القاعدة الانجليزية التي تحيل إلى قانون الوطن قاعدة قانونية داخلية عندما يكون القصد من اعمالها هو تحديد أى القوانين من بين التشريعات المتعددة المعمول بها في مختلف أجزاء الامبراطورية البريطانية وضح الأخذ بها في هذه الحالة عملاً بالمادة ٢٦ من القانون المدني المصري الا أنه يتعين استبعاد هذه القاعدة وعدم الأخذ بها إذا كان القصد منها بيان ما إذا كان القانون الواجب التطبيق هو أحد القوانين المعمول بها في اقليم من هذه الأقاليم أم هو قانون دولة أخرى أجنبية عنها كما هو الحال في النزاع الراهن لأنها في مثل هذه الحالة حيث يتنازع القانون المصري مع القانون القبرصي أو الانجليزي لا تعتبر القاعدة المتقدمة من بين القواعد المنظمة لحكم داخلي بحث بل هو قاعدة من قواعد الاسناد أو قواعد القانون الدولي الخاص التي يمتنع تطبيقها في مصر » .

« وبما انه ازاء استحالة تطبيق القانون المصري ترى المحكمة تطبيق القانون الانجليزي باعتباره النظام الغالب بين النظم البريطانية وذلك عملاً بالمادة ٢٤ من القانون المدني المصري (١) . وقد عدت محكمة القاهرة الابتدائية عن قضائها المستقر على تطبيق القانون الانجليزي في قضايا الرعايا البريطانيين المتوطنين بمصر على أثر صدور حكم محكمة استئناف القاهرة موضوع التعليق وأخذت باتجاه هذه المحكمة في عدة أحكام لها (٢) .

* * *

ثالثاً - نقد وتحليل لما تقدم :

يبين من الحلول الذي قبل بها سواء في الفقه أو في القضاء لتجديد القانون الواجب التطبيق على الرعية البريطانية انها تمول على القانون البريطاني كقانون الجنسية وتنفرع في ذلك إلى رأيين .

أولهما — يرى ان القانون البريطاني يضم قاعدة اسناد داخلية تعين الشريعة الواجبة التطبيق وان هذه القاعدة هي الوطن .

ثانيهما — يرى ان ليس في القانون البريطاني ضابط اسناد داخلي ومن ثم يسعى إلى إيجاد حل فيه من التحكم أو الافتراض — فيرى البعض الاستعانة بالوطن كقاعدة اسناد

(١) الحكم الصادر بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤ في القضية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٣ أحوال شخصية (غير منشور) وراجع الحكم الصادر من نفس المحكمة بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٥٥ في القضية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٤ أحوال شخصية والسالف الإشارة اليه والذي خلصت فيه المحكمة الى تطبيق القانون الانجليزي بوجهه قانون جنسية زوج من الرعايا البريطانيين قبرصي الاصل متوطن في مصر تأسيساً على انه قانون العامة .

(٢) راجع على سبيل المثال حكمها بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٥ في القضية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٤ أحوال شخصية وحكمها الصادرين بجلسته ٢٨ / ٢ / ١٩٥٦ في القضيتين رقم ٥١ و ٥٢ لسنة ١٩٥٥ أحوال شخصية (وهذه الاحكام غير منشورة) .

تكميلية قاعدة الجنسية مع تفسير الموطن طبقاً للفكرة السائدة في الشرائع البريطانية - ويرى البعض الآخر إزاء عدم الاهتمام إلى قاعدة اسناد داخلية انه لا وجود لقانون يمكن أن يقال عنه إنه القانون الشخصي للرجعية البريطانية ويترب على ذلك وجوب معاملته كعديم الجنسية وترك الأمر بيد القاضي ليقدر ما يطبقه عليه من قوانين .

ونرى أن نقطة البداية يجب أن تكون أكثر تحديداً — فالرجعية البريطانية Sujet Britannique الذي يراد تعيين قانونه الشخصي طبقاً لضابط الجنسية المعول عليه في التشريع المصري وسائر الشرائع اللاتينية هو الذي ينتمي طبقاً لقانون الجنسية البريطانية الصادر سنة ١٩٤٨ ليعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ إلى مجموعة الكومنولث . (المادة الأولى من القانون) ومجموعة الكومنولث هي مجموعة دولية مركبة Societe Internationale complexe تشمل خلافاً لدولة بريطانيا العظمى Grande-Bretagne أو المملكة المتحدة :

أولاً : دول الدومينيون وهي أشخاص دولية لها سيادة تامة واستقلال كامل . وهي دول تسع تشمل — كندا وأستراليا والهند والباكستان واتحاد جنوب أفريقيا وسيلان ونيوزيلند وروسيا الجنوبية والأرض الجديدة (وقد انضمت هذه الأخيرة إلى كندا في أول أبريل سنة ١٩٤٩ مكونة المقاطعة العاشرة فيها) .

ثانياً : المستعمرات ذات الكيان الداخلي أو الذاتى Colonies Autonomes وتشمل مالطة وقبرص وعدن وساحل الذهب وزوديسيا الشمالية ... إلخ .

ثالثاً : مستعمرات التاج Colonies De La Couronne وهي التي تحكمها مباشرة حكومة بريطانيا وتشمل كينيا ونيجيريا وكينيا وسنغافورة وهونج كونج وبورنيو وهندوراس البريطانية ... إلخ .

رابعاً : المحميات Protectorats وتشمل أوغندة وزنجبار والصومال البريطاني وجزائر سليمان وطنجة ... إلخ .

خامساً : البلاد تحت الوصاية Territoir Sous Tutelle وتشمل تنجانيقا وتوجو وكامرون وساموا الغربية وجزيرة نورو (١) .

ومن هذا التركيب الدولي الخاص يبين أن مجموعة الأمم البريطانية (وهكذا يسميها بعض فقهاء القانون الدولي العام (٢) Société des Nations Britanniques أو مجموعة الكومنولث لا تعد دولة من أى نوع من الأنواع المسلم بقيامها في النطاق الدولي :

(١) راجع هذا التقييم في مؤلف روسو في القانون الدولي العام طبعة سنة ١٩٥٣ ص ١٢٨ وما بعدها تحت عنوان « التكوينات التي من نوع خاص »

(٢) راجع مقال للاستاذ جان جاك شيفالييه في مجلة أكاديمية لاهاي سنة ١٩٣٨ مجلد ٢ ص ٢٣٢ إلى ٣٤٥ .

أولا : فهي ليست دولة بسيطة وليست دولة مركبة اتحادية سواء أكان الاتحاد شخصيا أو حقيقيا أو تعاهديا (١) .

ثانيا : ولأنها تضم دولا أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة (استراليا منذ سنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧ و كندا في سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ والهند في سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ والباكستان في سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣) وهناك منذ سنة ١٩٤٦ قاض كندي في محكمة العدل الدولية .

ثالثا : ولأنه يحق لأي من الدول الأعضاء في الكومنولث . أن تعقد المعاهدات مع دول أخرى دون تدخل المملكة المتحدة كما حدث بالنسبة لمعاهدة الأمن الباسيفيكي الثلاثية التي عقدت في أول سبتمبر سنة ١٩٥١ بين الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلنده — وبالتالي لم تعد رابطة الولاء Allegiance التي تربط بين هذه الدول وبين التاج البريطاني من قبيل الخضوع لسلطة عليا وإنما هي اشتراك في المصالح العليا وتقارب في الاتجاهات السياسية العامة بحيث لا يوجد ثمة مانع من أن تنفض إحدى دول الكومنولث من هذه المجموعة في أي وقت تريد . ولم تعد بالتالي لتسمية « الدومنيون » أية أهمية عملية بعد أن أصبحت كل من الهند والباكستان جمهورية وكندا حكومة وجنوب أفريقيا اتحادا ... إلخ .

ولما كان تعريف الدولة وتحديد الجنسية وهما أمران يقوم عليهما أمر تعيين القانون الواجب التطبيق إعمالا لقواعد الإسناد المصرية من مسائل التكييف Qualification التي تخضع للقانون المصري وحده عملا بنص المادة العاشرة من القانون المدني .

ولما كان المسلم في الفقه والقضاء في مصر أن الجنسية هي الرابطة القانونية والسياسية التي تربط الفرد بدولة ما — والدولة مع وقوع الخلاف حول تعريفها تتكون من رعايا وإقليم وحكومة ذات سيادة ، كان لا بد لنا من التسليم بأن القانون الشخصي للرعية البريطانية — أو قانون جنسيته ليس هو القانون البريطاني بل هو أكثر من ذلك تحديدا فاما أن يكون الرعية البريطانية مواطنا للمملكة المتحدة وحينئذ يكون قانون جنسيته هو القانون السائد في هذه الدولة — وإما أن يكون مواطنا لأحدى الدول المكونة لمجموعة الكومنولث وحينئذ يكون قانون جنسيته هو قانون جنسية هذه الدولة بذاتها كالقانون الكندي إذا كان

(١) انظر مؤلف الدكتور محمود سامي جنيته في القانون الدولي العام ص ١٣٢ حيث يرى « ان الامبراطورية البريطانية ليست دولة اتحادية اتحادا شخصيا او حقيقيا وليست دولة تعاهدية وان كان الاقرب الى الصحيح انها تكون في مجموع اجزائها دولا متعاهدة وان التعاهد فيه من نوع خاص يعطى لبريطانيا مركزا ممتازا . والاداة التي تقوم بسبل الهيئة المركزية هي هذا التعاهد هو المؤتمر البريطاني . وينفس هذا المعنى الدكتور علي صادق ابو هيف في مؤلفه طبعة ١٩٤٨ ص ٩٥ وما بعدها والدكتور محمد حافظ غانم في مؤلفه الاصول الجديدة للقانون الدولي العام طبعة ١٩٥٢ ص ١٤٦ حيث يقول إنه لا يمكن ادراج جامعة الأمم البريطانية في أي من التسميات التقليدية فهو لا يكون بالبداية دول تعاهدية لانه لا توجد اى رابطة قوية بين الدول المكونة له ولا يمكن اعتباره دولا متعاهدة لانه توجد في الدول المتعاهدة هيئة مركزية لها اختصاصات معينة وواضحة ولا يمكن القول بوجود مثل لها في جامعة الدول البريطانية لان الصلة التي تربط بين تلك الدول أضيق منها في الدول المتعاهدة ،

الفرد مواطنا لكندا أو القانون الأسترالي إذا كان مواطنا لأستراليا وهلم جرا .
وقد أخذت بهذه النظرية محكمة الدار البيضاء بمراكش الفرنسية في حكم لها بتاريخ ١٩
مايو سنة ١٩٥٢ في قضية Fages (١) إذ جاء في أسبابه « أن صفة الرعية البريطانية تتضمن
رعويات مختلفة هي :

١ — رعية المملكة المتحدة والمستعمرات — ويتصف بها جميع من يرجعون بأصلهم
إلى البلاد المنتمية مباشرة للتاج البريطانى في أنحاء العالم المختلفة كجاميكا وجزيرة موريس
ومالطة ... إلخ .

٢ — رعية دول الدومينيون — وتثبت لكل الأصلاء من البلاد كاملة السيادة
de pleins souveraineté كاستراليا وكندا واتحاد جنوب أفريقيا ونيوزيلاند
والهند ... إلخ .

هذه الرعية التي تربط الفرد بأية دولة من الدول المكونة لمجموعة الأمم البريطانية ليست
إلا رابطة الجنسية كما هي مفهومة عندنا والتي يجب أن نعتد بها عند بحث القانون الواجب
التطبيق (٢) .

وترتبا على ذلك يكون القانون الشخصى لمواطن المملكة المتحدة والمستعمرات هو القانون
السائد في هذا الجزء من الإمبراطورية البريطانية وليس القانون البريطانى في عمومه الذى هو
قانون لجامعة دول .

ولما كان قانون المملكة المتحدة والمستعمرات هو نظام قانونى مركب من عدة شرائع
داخلية فهناك القانون الإنجليزى والقانون الاسكتلندى وقانون شمال إيرلندا وقانون داخلى
لكل مستعمرة من المستعمرات فانه لا مفر من إعمال نص المادة ٢٦ من القانون المدنى المصرى
والاهتداء بتشريع هذه الدولة في تحديد الشريعة الداخلية الواجبة التطبيق .

رابعاً — هل يتضمن تشريع المملكة المتحدة قاعدة إسناد داخلية :

يسود في المملكة المتحدة والمستعمرات نظام قانونى يختلف في أساسه عن نظام الدول
اللاتينية والتي تسمى بمجموعة القانون الفرنسى أو القانون المكتوب سواء من حيث الفكرة
التي يقوم عليها كل من النظامين أو الوسائل الفنية السائدة في كل منهما أو مصادرها فبينما
يقوم النظام الأول الذى يسمى بعبارة اصطلاحية هي The Common Law على اعتبارات
تقليدية عملية مردها الأساسى القانون غير المكتوب Loi Non Ecrite أو العرف القضائى

(١) راجع هذا الحكم فى المجلة الانتقادية لقانون الدول الخامس سنة ١٩٥٣ ص ١٤٣ وحكم محكمة
استئناف رباط بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٥ الذى صدره رئيسا لهذا الحكم فى نفس المجلة سنة ١٩٥٥
ص ٧١٧ .

(٢) راجع الدكتور عز الدين عبد الله « الاسناد الى دولة فيها المبررات » المرجع السابق ص ٢٥ .

Coutume Judiciaire أو التفسير الضيق أو الحرفي لما قد تسنه السلطة التشريعية من قوانين (١) نجد النظام الثاني والمسمى بعبارة اصطلاحية أخرى هي The Civil Law تميزا له عن النظام الأول الذي يقوم أولا وقبل كل شيء على التشريع أو القانون المكتوب. أما العرف القضائي أو أحكام المحاكم فليست إلا ذات قوة إقناع غير ملزمة Persuasive Authority وبذا لا تعد مصدرا رسميا من مصادر القانون.

فنظام الـ Common Law يتميز بمبدأ التزام السابقة القضائية وهو ما يسمى باللاتينية Stare decisis بمعنى أنه إذا قضى في مسألة معينة على وجه معين فإن على سائر المحاكم التي من نفس الدرجة أن تلتزم القاعدة القانونية التي وضعها هذا الحكم في إيجاد الحلول للمسائل المشابهة التي تعترض عليها — وبظل المبدأ القانوني الذي جاء به الحكم نافذا وواجب الاتباع حتي يقضى بالغائه من المحكمة العليا أو يصدر تشريع بعكسه — وقد اصطلح على تسمية حكم القضاء في الدول الأنجلو أمريكية بقانون الدعوى Case-law أو Judge-made law وفي هذا يقول الأستاذ جينو جورلا في دروسه (٢) ما يلي :

' Comme on l'a dit, le judge-made law s'est formée par l'autorité du précédent: lorsqu' un cas a été décidé d'une certaine façon, les cas semblables doivent être décidés suivant la règle contenue dans le premier cas (stare decisis). Il s'agit d'une autorité formelle de source de droit et non pas seulement d'une persuasive authority comme chez nous. A la suite de ce principe il faut quelquefois remonter à des décisions du XV. — ou XVI siècles et même plus loin. ce qui nous paraît drôle.

ونظام الـ Common-law يسود في جميع اجزاء المملكة المتحدة والمستعمرات فهو معمول به في إنجلترا وبلاد الغال واسكتلندا وشمال ايرلندا ومالطا وقبرص (٣).

(١) راجع ماجاء بكتاب الأستاذ رينيه دافيد في مؤلفته عن القانون المدني المقارن طبعة ١٩٥٠ من ٢٦٩ وما بعدها — ودروس الأستاذ جينو جورلا لطلبة قسم الدكتوراه بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٢ في المشولية التعاقدية في القانون المقارن من ١ — ٧ ودوروس الأستاذ روجيه هوان لطلبة الدكتوراه بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٤ في شروط تكوين النقد في القانون المقارن من ٥٣ .

(٢) دروسه المرجع السابق من ٦
(٣) راجع رينيه دافيد المرجع السابق من ٢٦٩ — ومقال الأستاذ ادوارد زكي بالجلد المصرية لقانون الدولي المجلد الحادى عشر سنة ١٩٥٥ من ٢٣٧ وما بعدها حيث يذكر ما يلي :

" In the absence of any Code of British (or indeed English) law it is the principles of the common law of England which decide between rival claims of different domestic legal systems within the United Kingdom and Colonies. The English Common law on this question applies throughout the whole of the United Kingdom and Colonies and can thus truly be said to constitute the British law in this connection "

وبالترتيب على ما تقدم يجب تلمس قاعدة الاسناد الداخلية في قانون المراسمة المتحدة والمستعمرات طبقا للروح السائدة في هذا القانون فكما يصبح ان تكون هذه القاعدة مقررة بنص تشريعي فقد تكون مقررة بحكم قضائي والذي يجري مجرى القانون في البلاد الانجلو امريكية.

وقد عرضت على القضاء الانجليزي قضية لسيدة تدعى « او كيف » O'keefe (١) ولد ابوها في سنة ١٨٣٥ في ايرلندا وغادرها عندما بلغ الثانية والعشرين من عمره ونزح الى الهند وعاش بها بقية حياته (فيما عدا فترات قصيرة قضاهها في اوربا) حتى توفي في مدينة كلكتا سنة ١٨٨٥ - وكان قد انجب ابنة في الهند في سنة ١٨٦٠ - وقضت الابنة السنوات من سنة ١٨٦٧ متنقلة في نواح مختلفة من انجلترا وفرنسا واسبانيا الى ان استقر بها المقام في سنة ١٨٩٠ في مدينة نابلي بايطاليا حتى توفيت بها بعد ان امضت بها مدة سبعة واربعين عاما دون ان تفقد رعايتها البريطانية - وخلفت هذه السيدة تركة منقولة ثار النزاع حول القانون الواجب التطبيق بشأنها أهو القانون الانجليزي ام الايرلندي ام الهندي .

وقد انضح للمحكمة ان قاعدة الاسناد في القانون الانجليزي تقضي بتطبيق قانون الموطن على الميراث في المنقول - ولما كانت المتوفاة قد توطنت في ايطاليا من قبل وفاتها بسبعة واربعين عاما فان القانون الايطالي يكون هو القانون الواجب التطبيق - ويتعين الفصل في النزاع كما لو كان معروضا على قاضي ايطالي وهذا القاضي يطبق قانونه مبتدئا بقواعد الاسناد منه وهي تقضي باخضاع الميراث في المنقول لقانون جنسية المتوفي - كما ان القانون الايطالي يأخذ بمبدأ رفض الاجالة - ومن ثم يجب على المحكمة الانجليزية ان تطبق في النزاع قانون جنسية المتوفاة (٢) .

وانه وان كانت المحكمة قد خلصت إلى ان القانون الشخصي للمتوفاة هو قانون موطنها الاصلي Domicile of Origin (القانون الايرلندي) الا ان الواضح في الحكم هو صدوره عن فكرة تحديد اى القوانين كان اكثر انصلا بالمتوفاة من واقع الدعوى (٣) - واذا

(١) صدر الحكم في هذه القضية في سنة ١٩٤٠ راجع شيشير الطبعة الرابعة ص ٧٨ .

(٢) راجع كل ذلك معروضا في بحث الدكتور عز الدين عبد الله (الاسناد الى دولة تعتمد فيها الميراث) المرجع السابق ص ٣٤ وما بعدها .

(٣) مقال غير منشور للاستاذ موى جراهام المنشور بمحكمة الاستئناف المختلطة سابقا حيث يقول

" Though he (judge crossman), came to the conclusion that her national law (system of personal law) was the law of the country of her domicile of origin, he made it quite clear that what he had to decide was, what was in the whole of the facts "established, the country within the British Empire to which she "belonged" and by "belonged" he made it dear that what he meant was that part of the British Empire with which she was most closely connected having regard of the whole of the facts of the case".

كان القاضي كروسمان عند تطبيقه هذه القاعدة على وقائع الدعوى قد انتهى إلى أن القانون الأيرلندي هو الواجب التطبيق - وهو ما انتقده الشراح الانجليز (١) - فإن ذلك يعد من قبيل التطبيق القانوني الذي لا يلزم الأخذ به لأن قانون الدعوى ينحصر في المبدأ القانوني الذي حمل عليه الحكم فقط .

وهذا الحكم القضائي الصادر في قضية «أو كيف» بوصفه مبدأ من مبادئ الـ Common-Law الانجليزي وسابقة قضائية تلزم بها سائر المحاكم في إنجلترا واسكتلندا وشمال أيرلندا والمستعمرات هو ضابط الاسناد الداخلي في قانون المملكة المتحدة الواجب التطبيق على مواطنيها المتوطنين في مصر والذي تعنيه المادة ٢٦ مدني .

ومما يجدر الإشارة إليه أن المشرع المصري وقد اخذ في روابط الاحوال الشخصية بمبدأ شخصية القوانين دون اقليميتها - وقد قصد فيما نص عليه في المادة ٢٦ من القانون المدني أن يؤدي ضابط الاسناد الداخلي في الدولة متعددة الشرائع إلى تطبيق شريعة من الشرائع السائدة في هذه الدولة فقط دون أن يكون من شأن هذا الضابط الرجوع إلى القانون الوطني أو قانون دولة تالفة (المادة ٢٧ مدني) - وبالترتيب على ذلك يجب أن تخرج القانون المصري باديء ذي بدء من مجال المقارنة لتحديد أكثر القوانين اتصالاً بمواطن المملكة المتحدة والمستعمرات وأن تجري المقاضلة بين شريعتين أو أكثر من شرائع هذه الدولة والتي تدخل في ميدان التنازع .

وعلى خلاف ذلك ذهب الحكم موضوع التعليق حين انتهى إلى عدم وجود قاعدة اسناد داخلية تؤدي إلى تفضيل إحدى الشرائع البريطانية على غيرها طارحاً جانباً حكم القاضي « كروسمان » في قضية «أو كيف» ومنتقداً إياه بأن التجاءه إلى الوطن الأصلي كان من نتيجته أنه طبق قانوناً ليس هو قانون الوطن كما يعرفه القانون وليس هو القانون الذي كانت تنتمي إليه المتوفاة بجنسيتها ، وسرد آراء بعض الفقهاء الذين يرون ألا حجية لهذا الحكم لأن الخصوم لم يطلبوا من المحكمة تطبيق القانون الإيطالي فلا مساس بمبدأ قانون الوطن - وهذه الاعتبارات استبعدت المحكمة القانون المالطي الذي يطالب الزوج بتطبيقه لأن صلته بالطة كانت منقطعة وكذلك استبعدت تطبيق القانون الانجليزي ذاهبة إلى أنه أبعد ما يكون اتصالاً بالزوج من حيث الواقع وادخلت القانون المصري في نطاق التطبيق على الزوج (الرعية البريطانية) باعتباره في حكم عديم الجنسية الذي غالباً ما يتحدد قانونه الشخصي بقانون موطنه أو محل إقامته عند عدم وجود موطن له .

== والممول عليه في تحديد أكثر القوانين اتصالاً بالفرد هو الملات القانونية دون الملات المادية - (راجع في هذا المعنى مقال الاستاذ ادوارد زكير المرجع السابق ص ٢٣٨ .

(١) على أن نقد الشراح الحكم القضائي في البلاد الانجلو أمريكية بعد هذا القانون عما لا يكون له من اثر الا بتجديده بالوطنية التي ذكرناها (اما بحكم من المحكمة العليا او بتفسير) .

وهذا الذى ذهب إليه الحكم غير مبرر عندنا تبريرا كافيا إذا اتنا ابتنا فيما سبق كيفية اعتبار حكم القاضى « كروسمان » فى قضية « أو كيف » قاعدة الاسناد الداخلية فى قانون المملكة المتحدة والمستعمرات والى على أساسها بتحدد القانون الشخصى لمواطنى هذه الدولة . ومن هذا الخلاف الظاهر بين الحكم موضوع التعليق وبين ماذهب إليه تتفرع مشكلة هامة هى مشكلة اعتبار الرعايا البريطانيين فى حكم عديمى الجنسية من ناحية ايجاب تطبيق قانون الوطن أو محل الإقامة عليهم — إذ نرى ان فى هذا التشبيه كثير من التجوز وافترض يخالفه الواقع الملموس فقد عرف قانون الجنسية البريطانية « الرعية البريطانية » الصادر سنة ١٩٤٨ بأنه من تذهب له رعية المملكة المتحدة والمستعمرات أو احدى الدول التسع التى ذكرتها المادة الأولى من القانون وبهذا يكون الرعية البريطانية مواطنا لدولة تبسط عليه حمايتها وترعى له مصالحه فمن التحكم بعد ذلك ان تجرى عليه حكم من لاوطن له ومن ترفض جميع الدول الاعتراف به وبسط حمايتها عليه .

وبلى ذلك فإذا كان لمواطن المملكة المتحدة والمستعمرات جنسية معينة فإنه يجب تحديد قانونه الشخصى طبقا لما يسود فى دولته من نظام قانونى بسيط كان أو مركب — والا تخرج عن ذلك إلى تطبيق قانون آخر ولو كان قانون القاضى والا نكون قد خالفنا أمر المشرع المصرى بالالتجاء إلى قانون الجنسية ونهيه عن الأخذ بالاحالة التى قد يقضى بها هذا القانون .

تجديد القانون الشخصى لمواطن المملكة المتحدة على ضوء ما تقدم :

وترتبنا على ما أوضحناه من ان القانون السائد فى المملكة المتحدة والمستعمرات يتضمن قاعدة اسناد داخلية تشير بتطبيق القانون الأكثر اتصالا بالشخص — فإنه يجب الاعتداد بها لفض التنازع الداخلى بين الشرائع المتعددة السائدة فى هذه الدولة وتعيين الشريعة الواجبة التطبيق من بينها .

فإذا كان للفرد صلة قانونية وثيقة بوحدة اقليمية من أقاليم المملكة المتحدة كان على القاضى أن يطبق قانون هذه الوحدة باعتباره أكثر القوانين اتصالا به — وذلك كما فى حالة ما إذا كان الفرد أو والده قد ولد فى اسكتلندا أو شمال ايرلندا أو قبرص أو مالطة أو عدن ... الخ ولا يزال محافظا على صلته بها رغم اقامته على وجه الاعتياد بمصر ، فإنه يجب تطبيق القانون السائد فى أى من هذه البلاد بوصفه قانون الشخص — أما إذا كانت صلة الفرد بأى من هذه الوحدات الاقليمية قد انقطعت منذ أن انحدر أحد أجداده منها ولم تتجدد هذه الصلة بأن يصدر منه ما يدل على نيته فى الابقاء على الرابطة القائمة بينه وبين بلده الأصل وجب فى هذه الحالة تطبيق القانون الانجليزى لا بوصفه قانون العاصمة ولا بوصفه قانون الجنسية بل على أساس أنه وهو القانون الذى كانت تطبقه المحاكم القنصلية البريطانية

على جميع الرعايا البريطانيين في مصر — فان صلة قانونية تكون قائمة بينه وبين هذا القانون تبرر المضي في تطبيقه عليه في مواد أحواله الشخصية بوصفه قانونه الشخصي ، خاصة وان اختصاص المحاكم الوطنية بالنظر في مواد الأحوال الشخصية للأجانب هو امتداد لا اختصاص تلك المحاكم القنصلية التي كانت معتبرة محاكم مصرية رغم صدور أحكامها باسم سلطان أجنبي (١) وهذا المعنى هو الذي أخذت به محكمة استئناف « رباط » في حكمها المشار إليه (٢) والذي جاء في أسبابه مايلي :

"Que d'ailleurs les Tribunaux Consulaires britanniques appliquaient au Maroc exclusivement la loi anglaise à tous les ressortissants britanniques que c'était donc la loi anglaise qu'il fallait appliquer, les Tribunaux français étant actuellement les continuateurs de ces Tribunaux Consulaires, que le testament était de donc valable pour satisfaire aux exigences de la loi anglaise".

وعلى ذلك يجوز أن تنطبق الشريعة السائدة في مالطة أو قبرص أو عدن أو غيرها من سائر المستعمرات إذا كانت صلة الفرد بها باقية على أساس أنها شريعة من الشرائع الداخلية في المملكة المتحدة والمستعمرات .

وقد أخذت محكمة الدار البيضاء بوجهة نظر مخالفة في حكمها المشار إليه (٣) إذ رفضت تطبيق الشريعة السائدة في جزيرة مالطة تأسيساً على أنها مستعمرة بريطانية لا يمكن أن

(١) راجع في هذا المعنى تقض مدني ١٦ / ١٢ / ١٩٥٤ مجموعة أحكام التقض العدد الاول من السنة السادسة من ٣٢٦ رقم ٤٢ حيث جاء به د ان أحكام المحاكم القنصلية في مصر لم تكن معتبرة أحكاماً اجنبية رغم صدورها باسم سلطان اجنبي فهي ليست صادرة في الخارج بل صادرة في مصر بطريق الاقامة من المحاكم العمومي للبلاد وقد توضح ذلك بجلاء في أحكام معاهدة مترو سنة ١٩٣٧ وينبغي على ذلك ان اختصاص المحكمة القنصلية البريطانية بمصر لا يعتبر بالنسبة للمحاكم الانجليزية اختصاصاً محلياً بل خاصاً بالولاية

(٢) الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٥٥ والنشور بالجلد الانتقادية للقانون الدولي الخامس من ٧١٧ .

(٣) الحكم الصادر في ١٩ / ٥ / ١٩٥٢ والنشور بالجلد الانتقادية للقانون الدولي الخامس من سنة ١٩٥٣ من ١٤٣ حيث جاء بأسبابه ما يلي :

Qu'il ressort de certificat du coutume de 5 Décembre 1951, qu'il n'y a pas à proprement parler, de citoyenneté Maltaise, que la loi maltaise n'est qu'une loi coloniale et régionale, cantonné dans son ileet qui n'entre point dans le conflit du droit international privé. وجاء في موضع آخر من الحكم :

"Qu'il n'est pas possible d'admettre que (du moins en 1919) Malte, colonie anglaise, pouvait une souveraineté en matière législative et civile, qui la mette au point de vue de droit international privé, au niveau des autres Etats souverains du monde".

يدخل قانونها في مجال التنازع الدولي بل يجب أن يبقى محصوراً داخل الجزيرة محدوداً
بحدودها .

ونرى انه ان ساغ هذا النظر في ظل التشريع الفرنسي السائد في مراكش الفرنسية فإنه
لا يمكن الأخذ به في مصر حيث توجد المادة ٢٦ من القانون المدني والتي تترك للتشريع
الداخلي للدولة متعددة الشرائع مهمة تحديد أى الشرائع الداخلية في تلك الدولة تكون واجبة
التطبيق — ومفاد هذا النص التسليم بأن الشريعة الداخلية التي تبين أنها واجبة التطبيق قد
تكون شريعة سائدة في وحدة اقليمية من الوحدات المكونة للدولة المسند إلى شريعتها إذا
كان التعدد فيها إقليمياً ، وقد تكون شريعة طائفة من الأفراد الذين يكونون في مجموعهم
عنصر السكان في هذه الدولة إذا كان التعدد شخصياً كما هو الحال في مصر فشريعة أى
مستعمرة من المستعمرات التابعة للمملكة المتحدة هي شريعة وحدة اقليمية بها يتكون من
مجموعها تشريع هذه الدولة التي ينتمي إليها مواطن المملكة المتحدة والمستعمرات بجذسيته
ولذا فإن تطبيقها يعتبر تطبيقاً للقانون الشخصي له (١) ويتحدد القانون الأكثر اتصالاً
بالفرد طبقاً للفكرة السائدة في البلاد الانجلو امريكية — بالموطن ، والمقصود به المكان
الذي يستقر فيه الشخص ويتخذ منه مركزاً لمصالحه (٢) .

ويختلف تصوير الموطن في القانون المصرى عنه في قوانين البلاد الانجلو امريكية فبينما
تعرف المادة ٤٠ من القانون المدني المصرى الموطن بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة

(١) فارد عكس ذلك مذكرة النيابة العامة في القضية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ كلى . مصر احوال شخصية اجانب
اذ جاء بها ان (القانون الانجليزى هو الذى يسود في جميع انحاء المملكة المتحدة والمستعمرات اذ ليس للمستعمرة
شخصية دولية مستقلة يمكن معها تطبيق قانونها الداخلى على العلاقات التي تثير تنازعا بين القوانين — ولذا يعتبر
القانون الانجليزى انه القانون العام او القانون البريطانى بالنسبة لهذا الجزء من الامبراطورية) وترى القنصلية
البريطانية في مصر وجوب تطبيق القانون الانجليزى في كل الاحوال وقد جاء بكتابها الى محكمة القاهرة الابتدائية
في القضية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٦ احوال شخصية اجانب ان جميع الرعايا البريطانيين يتمتعون بنظام قانونى للاحوال
الشخصية ولا كان النظام القانونى الذى يتمتع به الرعايا البريطانيين الاعضاء بالمجموعة المرفقة بقانون الجنسية
البريطانية لسنة ١٩٤٨ باسم « المملكة المتحدة والمستعمرات » كان قبل الغاء قانون نظام المحاكم القنصلية
بمصر الصادر سنة ١٩٣٧ القانون الداخلى الانجليزى فانه يجب افتراض ان هؤلاء الرعايا قد احتفظوا بذات
النظام القانونى لاحوالهم الشخصية ما لم يأتوا الى ان يحجب منهم هذا النظام ويستبدل بغيره ، الامر الذى لم يحدث لابقا
نصرى ولا بقانون انجليزى وفضلا عن ذلك فان تغيير الاختصاص ونقله من محكمة الى اخرى لا تكون نتيجة — من
حيث المبدأ — تعديل قواعد القانون الثابتة فالمحاكم التي نقل اليها الاختصاص لتطبيق هذه القواعد القانونية
الناجئة تصبح خليفة للمحاكم التي سلب منها ذلك الاختصاص وهذا هو ما قرره محكمة الاستئناف الفرنسية بالرباط
في قضية « شابهة » .

(٢) راجع مؤلف الدكتور عز الدين عبد الله في الجنسية والموطن ومركز الاجانب طبعة ١٩٥٤ ص ٣٠٧

و يترتب على ذلك جواز تعدد الوطن أو انعدامه بالنسبة للشخص — تقوم فكرة الوطن في قوانين البلاد الانجلو أمريكية على تصوير حكى يفترض اتصال الفرد باقليم معين دون سواه بحيث يعتبر مقرا دائما له — فهو يتكون من عنصرين أحدهما مادي وهو الإقامة والثاني معنوي وهو نية البقاء أو على الأقل عدم توافر النية الحاضرة في مغادرة القطر نهائيا (١) .

والمعول عليه في تصوير الوطن بالنسبة لمواطن المملكة المتحدة والمستعمرات هو قانون هذه الدولة وحدها باعتباره تكييفها لاحقا لتطبيق قاعدة الاستناد وليس تكييفها أوليا لازما لتعديد القانون الواجب التطبيق (٢) .

فاذا ثبت من ظروف القضية أن مواطن المملكة المتحدة الذى يدور البحث حول تحديد قانونه الشخصى قد اتخذ من مصر موطنه اختياريا (بالمعنى المفهوم في قوانين البلاد الانجلو أمريكية) كان علينا أن نرفض الاحالة من قانون المملكة المتحدة والمستعمرات إلى القانون الانجليزى لما سلف بيانه .

خاتمة :

وخلاصة ما تقدم أنه إذا كان الرعية البريطانية المراد تحديد قانونه الشخصى مواطنا للمملكة المتحدة والمستعمرات وتبين أنه يحتفظ بصلاته باحدى الوحدات الاقليمية المكونة لهذه الدولة والتي يرجع إليها بأصله كان قانون هذه الوحدة هو قانونه الشخصى . أما إذا كانت صلاته بجميع الوحدات الاقليمية لهذه الدولة منقطعة وكان متوطنا في مصر (بالمعنى المفهوم في قوانين البلاد الانجلو أمريكية) كان القانون الانجليزى هو الواجب التعويل عليه — وميزة هذا رأى أنه يؤدي في جميع الأحوال إلى تطبيق شريعة من الشرائع السائدة في المملكة المتحدة المسند إليها بأمر المشرع المصرى — ولانلجأ فيه الى الافتراض أو إلى التشبيه الذى يخالفه الواقع .

(١) الدكتور عز الدين عبد الله فى مؤلفه المرجع السابق ص ٣٠٨ وما بعدها .

(٢) يوجد نوعين من الوطن : موطن اسمى والذى يثبت للشخص بمجرد ميلاده وهو فى حالة الابن المصرى موطن ابيه وقت ولادته وبالنسبة للابن غير المصرى موطن امه وفى حالة الاقبط القصر الذى وجد فيه . وموطن اختيارى . وهو الذى يثبت للفرد البالغ باقلمته فى بلد معين غير موطنه الاسمى المقترن بنيه فى اتخاذه مقرا دائما ومجر موطنه الاسمى الى الابد (راجع دایس الطبعة السادسة ص ٨٧ وما بعدها وولف الطبعة الثانية ص ١٠٦ وما بعدها وشيشير الطبعة الرابعة ص ١٥٠ وما بعدها وشميتوف الطبعة الثالثة ص ١٠٩ وما بعدها واستئناف مختلط ٢٧ مارس ١٩٤٧ مجلة التمریح والقضاء المختلط ٥٩ ص ١٦٣ .

طبيعة الغرامات التعاقدية في العقود الادارية

للاستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة الاستئناف

١ - تمهيد :

لما صدر القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات نص في مادته ١٣ على أنه ينظم بقرار من وزير المالية والاقتصاد مالم ينظمه هذا القانون من أحكام واجراءات. وإعمالاً لهذا النص صدرت لائحة المناقصات التي تعدت اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٥٤.

وقد ورد في ثنايا هذه اللائحة حق الادارة في توقيع غرامات على المتعاقد معها في العقود الادارية مثل عقود الأشغال العامة وعقود التوريد وذلك في حالة اخلال هذا التعاقد بما يقضي عليه التزامه الوارد في قائمة الشروط كما تحدد هذه القائمة تلك الغرامات وتقديرها تقديرًا جزائياً.

وما نرى إليه في هذا البحث هو معرفة التكييف القانوني لهذه الغرامات بمعنى أنه يتعين بيان ما إذا كانت تعد من قبيل التهديدات المالية التي تفرضها الادارة على المتعاقد عند عدم تنفيذ شروط العقد أو التراخي في هذا التنفيذ.

وبعبارة أخرى هل يجوز لجهة الادارة أن تعني المتعاقد من الالتزام بأدائها وهل يجوز لها أن تبرئه منها بعد توقيعها نفاذاً لشروط العقد الواردة في قائمة الشروط.

٢ - في فيصل البحث :

ولا شك أن الاجابة عن ذلك يقتضي أن نوضح فيصّل هذا البحث وهو هل هذه الغرامات تحمل بين طبيعتها تهديداً مالياً ومن ثم يمكن لجهة الادارة أن ترفعها أم هي تعويضات جزائية اتفق عليها الطرفان عند إبرام العقد الاداري.

٣ - نظام التهديد المالي غير معروف في القانون الاداري :

ومن المسلم به بين فقهاء القانون الاداري أن نظام التهديد المالي *systeme des astreintes* المعروف في القانون الخاص لا ينطبق في القانون الاداري نظراً لأن لدى جهة الادارة جزاءات ووسائل أخرى أشد مضاء وتؤدي إلى تنفيذ الالتزام بما توجبه القاعدة الادارية الشهيرة التي تؤكد وجوب سير المرفق العام بانتظام واضطراد.

وهذا ما قال به الدكتور توفيق شحاته في مؤلفه مبادئ القانون الاداري طبعة

سنة ١٩٥٥ ص ٧٩٨ والأستاذ جاستون جيز في مؤلفه العقود الادارية الجزء الثاني .
(Gaston Fèze, les contrats administratifs Tome 11, 1932 P. 357 .

تحت عنوان "Non-application aux contrats administratifs et la théorie des astreintes".

كما أكدته أيضا الأستاذ أندريه دي لوبادير في مؤلفه الحديث في العقود الادارية
سنة ١٩٥٦ .

André de Laubadère, traité théorique et pratique des contrats administratifs, tome 11, 1956 P. 144.

فقال ما يأتي :

"La Jurisprudence du Conseil d'Etat ne reconnaît pas juge du contrat administratif le droit dont dispose le juge judiciaire de condamner à des astreintes le contractant défaillant L'astreinte ne peut être prononcée contre le contractant de l'administration .

L'inexistence des astreintes contre le cocontractant de l'administration est fondée sur l'idée que l'administration dispose déjà des pouvoirs comminatoire suffisante, du fait notamment de son privilège du préalable" .

كما ورد هذا أيضا في مؤلفه الشهير
Traité élémentaire de droit administratif P. 439, 1953

ولما كان هذا النظام يعتبر أن المبالغ المحكوم بها على المتعاقد المتراخي في تنفيذ التزامه تهديدية comminatoire ومؤقتة provisoire فيجوز رفعها بعد الحكم بها — وما دام أن هذه النظرية غير مأخوذ بها في القانون الاداري فلا يمكن بحال أن نعتبر الغرامات التعاقدية من قبيل التهديدات المالية .

٤ — الغرامات التعاقدية تعويض جزائي :

ولما كان الأمر كذلك فقد اتفقت كلمة الفقهاء الفرنسيين على اعتبار هذه الغرامات تعويضا قدر جزاء damages-intérêts fixés à forfait عند إبرام العقد الاداري وورد ذكره في قائمة الشروط .

(راجع في هذا المعنى جاستون جيز — المرجع السابق ص ٣٢٦) . واندرية دي لوبادير

— في مؤلفه العقود الادارية — المرجع السابق ص ١٤٨ حيث قال :

"Les pénalités sont des dommages-intérêts forfaitaires stipulés dans le contrat en prévision de tel ou tel manquement de cocontractant à ses obligations. L'application des pénalités résulte d'une décision

unilatérale de l'administration, celle-ci n'a pas besoin de recourir au juge.

كما قال الاستاذ مارسيل فالين في مؤلفه القانون الإداري .

Marcel waline, traité élémentaire de droit administratif, 1954, les contrats administratifs :

'Les fautes de peu d'importance sont sanctionnées par l'application des pénalités contractuelles prévues par les clauses pénales stipulées dans le contrat'.

فوصف هذا الفقيه تصرف التعاقد الذي سبب توقيع هذه الغرامات بالخطأ Faute أي اعتبرها من قبيل التعويض .

وطالما أن هذه الغرامات التعاقدية تعويض فهي تتميز حتما عن نظرية التهديد المالي وهو ما أكدته بلانيول في مؤلفه عند بحث هذه النظرية الأخيرة فقال :

'Les astreintes se distinguent avec les dommages-intérêts
Traité élémentaire de droit civil de Planiol, Tome 11, 1953'.

كما يجدر بنا في هذا الشأن أن نذكر ماقاله الفقيه أندريه دي لوبادير في مؤلفه مختصر القانون الإداري ص ١٨٩ .

André de Laubadère, manuel de droit administratif, 1947, P. 189.

'L'autonomie de la théorie du contrat administratif, apparaît surtout dans le système des sanctions pour manquements de cocontractant à ses obligations. Il se manifeste dans le pouvoir qu' à l'administration de les appliquer avec privilège du préalable sans recourir au juge. Parmi ces sanctions, il y a les dommages-interêts qui constituent des pénalités forfaitaires prévues à l'avance dans le marché'.

ه — الغرامات التعاقدية دين للدولة :

وما دام أن هذه الغرامات التي وقعتها الإدارة تعد تعويضا جزافيا يستحق أدائه للخزانة العامة فأصبح ديناً للدولة وهو ما حكم به مجلس الدولة الفرنسي في ٥ يولييه سنة ١٩٥٠ في قضية الشركة الفرنسية للبناء فقال بجواز حدوث مقاصة بين هذه المبالغ والحقوق التي للمتعاقد على الإدارة .

'Il peut y avoir compensation entre les pénalités et les créances du cocontractant, même au cas de faillite de [celui-ci] (Conseil d'Etat, 5 Juillet 1950, société française de construction'.

Truité theorique pratique des contrats administratifs, par André de Laubadère, P. 148 et s...)

٦ — في عدم جواز التنازل عن هذه الديون :

ورغم هذه الحقيقة السابقة فقد تردد الفقه والقضاء الفرنسيان في مدى حق جهة الإدارة في إبراء المتعاقد معها من هذه الغرامات التي وقعت عليه نتيجة إخلاله بالتزامه (راجع في هذا المعنى أحكام مجلس الدولة الفرنسي في ٥ فبراير سنة ١٩١٩ و ٢٧ مارس سنة ١٩٢٠ و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧ و ١٣ يولييه سنة ١٩٢٨ ، وما كتبه الفقيه أندريه دي لوبادير في مؤلفه الحديث في العقود الإدارية سنة ١٩٥٦ ص ١٥٠ رقم ٥٩٣) .

إلا أن الأستاذ أندريه دي لوبادير عاد فذكر ما يأتي :

La question est toute différente au regard des règles du droit financier, à ce point de vue ces remises sont très généralement considérées comme des renonciations incorrectes de l'Etat à une créance et ont été pour cette raison plusieurs fois critiquées par la cour de Comptes*.

وقد ورد في تقارير محكمة المحاسبة بفرنسا ما يؤكد عدم قانونية التنازل عن هذه الغرامات لأنها ديون مستحقة للدولة فقد جاء في هذه التقارير :

* Le ministre, n'étant qu'administrateur des droits et actions de l'Etat ne peut, en aucun cas, abandonner les droits appartenant à celui-ci, l'abandon des frais de justice ne pourrait être autorisé que par le Législateur.

Cette observation s'applique à la créance des pénalités*.

* Le seul recours que l'administration semble avoir exercé contre les entrepreneurs à raison de l'inexécution des clauses les plus importantes de leur marché concerne les retards de livraison. Dans d'autres cas, les pénalités paraissent avoir été réduites à titre gracieux sans motif indiqué sur les pièces comptables .

Quelques larges que soient les pouvoirs du ministre en pareille matière dans l'état actuel des règlements, il n'est pas inutile de signaler ces faits, ils sont instructifs et ne justifient que trop les critiques antérieures de la Cour.

(Voir Gaston Jèze, les contrats administratifs, tome II' 1932, P. 329 P. 330 .

ولمعرفة تفاصيل أكثر في هذا الموضوع يراجع رسالة ديفو .

Duffaud les pénalités dans les marchés de fourniture thèse Paris, 1931 .

٧ - - موقف المشرع المصري :

وأمام هذا الاتجاه رأى المشرع المصري أن يستبقى زمام بيان حالات التنازل عن هذه الديون في يده فقصرها في لأئحة المناقصات على حالة القوة القاهرة يجوز فيها لوزير المالية أن يعفى المتعاقد مع الإدارة من أداء الغرامة التعاقدية التي وقعت عليه .

ومادام الأمر كذلك فلا يسوغ لجهة الإدارة أن تتنازل عن هذه الديون في غير هذه الحالة .

والله ولي التوفيق .

العدد العاشر	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٧١	١٤٧١	٣ أكتوبر ١٩٥٥
٤٧٢	١٤٧٢	» » »
٤٧٣	١٤٧٢	» » »
٤٧٤	١٤٧٢	» » »
٤٧٥	١٤٧٢	» » »
٤٧٦	١٤٧٣	» » »
٤٧٧	١٤٧٣	» » »
٤٧٨	١٤٧٤	» » »

(١) قضاء محكمة النقض الجنائية

١ - إثبات . شاهد . لا يجوز للمحكمة أن تبدي رأيها في شهادته قبل أن تسمعه .

٢ - دفاع . إجراءات . شفوية المرافعة . إدانة المتهم ابتداءً استناداً إلى أقوال شاهدين لم تسمعهما محكمة أول درجة . رفض المحكمة الاستئنافية طلب المتهم سماع الشاهدين بمقولة إنها لا ترى لزوماً لذلك ولا تستند إلى أقوالهما . عدم إدلاء المتهم باعتراف أمام المحكمة . إخلال بحق الدفاع .

دعوى مدنية . خيار المدعي بالحق المدني في رفعها أمام القضاء المدني أو الجنائي . شرط سقوطه .

إجراءات . سماع الشاهد بدون حلف يمين . حصوله في حضور محامي المتهم دون اعتراض منه على هذا الإجراء يسقط الحق في الدفع ببطالته .

إثبات . حرية المحكمة في تقدير الأدلة . هي أساس الأحكام الجنائية .

١ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتها . مثال في جريمة تزوير .

٢ - تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة . يكفي لتوافر الجريمة أن يكون بين المتهمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بها .

استئناف . حكم . تسببه . ميعاد الاستئناف . المرض . كعذر قهري مانع من التقرير بالاستئناف في الميعاد . قصور الحكم في بيان كفاية هذا العذر . يستوجب نقضه . مثال .

إثبات . تكوين المحكمة عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى . من حقها بلا معقب .

١ - إثبات . تجزئة الدليل ولو كان اعترافاً . الأخذ منه بما تطمئن إليه المحكمة . جائز .

٢ - إثبات . استناد المحكمة إلى استعراض الكلب

العدد العاشر	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٧٩	١٤٧٤ ٣ أكتوبر ١٩٥٥	البوليسي كقربة لتعزير ما لديها من أدلة . جائز . ١ — إثبات . شاهد . اعتماد المحكمة على ما تطمئن إليه من قول له واطراحها ما لا تطمئن إليه من قول آخر . جائز . ٢ — دفاع . نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال . ١ — حكم . تسببه . قتل عمد . نية القتل . مثال لكفاية استظهارها . ٢ — حكم . تسببه . سبق اصرار . مثال لكفاية استظهاره . سلاح قانون . متهم باحراز أسلحة نارية بدون ترخيص قبل صدور القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ . تبرئته على أساس أنه يستفيد من الاعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون المذكور إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله . ١ — إثبات . اعتراف . قبض . تفتيش . الاعتماد على الاعتراف كدليل مستقل عن القبض والتفتيش الباطلين . لا مانع . ٢ — إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله التي أدلى بها في جلسة المحاكمة ولو خالفت أقواله في مراحل التحقيق الأخرى . جائز . ١ — تلبس . قبض . مهندس إدارة الكهرباء . والغاز . حقه في فحص عداد التور . اكتشافه جرائم أثناء ذلك الفحص مما يجوز فيها الحبس قانوناً . يجيز له ضبط المتهم دون احتياج إلى أمر بضبطه . (م ١٣٧ ج) . ٢ — تفتيش . الرضا به . يكفي أن تستخلصه المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ما دامت مؤدية إليه . ١ — إثبات . تفتيش . بطلانه . لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى
٤٨٠	» » » ١٤٧٤	
٤٨١	» » » ١٤٧٥	
٤٨٢	» » » ١٤٧٥	
٤٨٣	» » » ١٤٧٥	
٤٨٤	» » ١٠ ١٤٧٨	

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
النتيجة التي أسفر عنها ومنها اعتراف المتهم اللاحق .			
٢ — نقض . أسباب موضوعية . اثبات . اعتراف تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على اثر تفتيش باطل . تحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش . موضوعي .			
حكم . تسببيه . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ركن قصد منع الحيازة بالقوة . مثال للقصور في استظهاره . نقض . أسباب مقبولة . اختصاص . قواعد الاختصاص في المواد الجنائية هي من النظام العام . جواز التمسك بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض .	١٠ أكتوبر ١٩٥٥	١٤٧٨	٤٨٥
١ — استئناف . التقرير الذي أوجبت المادة ١٤١٢ ج . أن يقدمه أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية . بياناته . كتابته بشكل خاص أو في ورقة معينة . غير لازمة . تحريره بوجه ملف الدعوى . جائز .	» » »	١٤٧٩	٤٨٦
٢ — قانون . تموين . قرار وزير التموين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ . طبيعته . هو قرار مؤقت . أثر ذلك في أعمال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥ ع .	» » »	١٤٧٩	٤٨٧
١ — إجراءات . اعلان . اشكال في التنفيذ . غرفة الاتهام . المادة ٢٣٧ ج . مجال تطبيقها أمام محكمة الجناح والمخالفات . عدم سريان حكمها بالنسبة إلى الاشكال في التنفيذ الذي تختص غرفة الاتهام بنظره والذي تحكمه المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ ج . اعلان المستشكل في هذه الحالة الأخيرة . لا يشترط فيه . أن يتم قبل الجلسة بميعاد معين . حضور محام عن المستشكل . يكفي . حضور هذا الأخير شخصيا . غير لازم . حكم المادة ١٧٢ ج . الغرض منه .	» » »	١٤٨٠	٤٨٨
٢ — إجراءات . عقوبة . الاجراءات المنصوص عليها المادة ١٤٧ ج . ممثل النيابة ذو صفة في التقرير بمراعاتها . وصف التهمة . دفاع . رفع الدعوى على متهم بأنه ضرب المجني عليه عمدا على رأسه فأحدث به اصابة معينة نشأت	١٧	١٤٨٠	٤٨٩

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
عنها عاهة . تشكك المحكمة في نسبة هذه الواقعة اليه . ادانته من أجل اشتراكه مع آخرين فيما وقع على المجني عليه من الضرب الذي ترك به اصابات بالرأس . عدم تنبيه المتهم لكي يبدى دفاعه على ضوء الوصف الجديد . اخلال بحق الدفاع .			
غرفة الاتهام . تقريرها باحالة الجناية إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بعد سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص لأنها جناية . خطأ القانون (م ١٨٠ ج) .	١٧ أكتوبر ١٩٥٥	١٤٨١	٤٩٠
١ — تفتيش . الدفع ببطلانه لعدم وجود الاذن به في ملف الدعوي . ذكر محكمة الموضوع أدلة سائغة على سبق صدور الاذن المذكور . رفضها الدفع واستنادها إلى الدليل المستمد من التفتيش . لا خطأ .	» » »	١٤٨١	٤٩١
٢ — تفتيش . ضبطية قضائية . استعانة الضابط المنوط به بالتفتيش بمخبرين من غير رجال الضبط القضائي في ضبط المتهم وتفتيشه . جائز ما دام الضابط المذكور كان يشرف عليهما وقت مساعدتهما إياه .			
٣ — إجراءات . تحقيق ابتدائي . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٤/٢ ج . لا بطلان .			
حكم . تسببه قتل عمد . نية القتل . ماهيتها . مثال للقصور في استظهارها .	» » »	١٤٨٢	٤٩٢
عقوبة . رأفة . نقض . سلطة محكمة النقض . حكم المادة ١٧ ع . مجال إعماله . يكون بالنسبة للعقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات . إعماله في عقوبة الغرامة . خطأ في تطبيق القانون يتعين معه تصحيح الحكم .	» » ١٨	١٤٨٣	٤٩٣
١ — عفو شامل . نقض . المصلحة من الطعن . متهم لم يستعمل حقه في التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل . لا يجوز له أن يشير	» » »	١٤٨٣	٤٩٤

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
انطباق أحكامه عليه أمام محكمة الجنايات . نفيه على المحكمة اعتبارها الجريمة عادية لا سياسية . غير مجد في هذه الحالة .			
٢ — إثبات . خير . تقدير رأيه والفصل فيما يوجه إلى تقريره من اعتراضات . موضوعي .			
اثبات . شهود . استناد المحكمة إلى أقوالهم ولولم تستشهدهم المجنى عليها . جائز .	١٨ أكتوبر ١٩٥٥	٤٩٥	١٤٨٣
١ — تفتيش . تقدير جاذبة التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .	» » ٢٤	٤٩٦	١٤٨٤
٢ — تفتيش . قبض . الأمر بتفتيش متهم . يستتبع القبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ الأمر المذكور .			
٣ — تفتيش . الأمر به . استعانة مأمور الضبط القضائي في تنفيذه برؤوسيه ولولم يكونوا من رجال الضبط القضائي . جائز .			
نصب . ادعاء الصفة الكاذبة . يكفي وحده لتوفر ركن الاحتيال .	» » »	٤٩٧	١٤٨٤
معارضة . عدم حضور المعارض في الجلسة المحدد لنظرها لعذر قهري . عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .	» » »	٤٩٨	١٤٨٤
١ — سبق إصرار . قتل عمد . نية القتل . ثبوتها لا يتعارض مع نفي سبق الإصرار .	» » »	٤٩٩	١٤٨٥
٢ — قتل عمد . مسئولية جنائية . الخطأ في شخص المجنى عليه . لا يمنع من قيام القصد الجنائي .			
٣ — نقض . طعن لامصاحبة منه . لاجدوى من إثارتها . مثال في شروع في قتل .			
اختلاس أشياء محجوزة . ما الذي يشترط للعقاب على الجريمة ؟	» » »	٥٠٠	١٤٨٥
حكم . تسببه . سبق إصرار . مثال لكفاية استظهاره .	» » ٣١	٥٠١	١٤٨٥
دفاع . طلب المعاينة . عدم تحدده أو بيان الغرض من	١ نوفمبر ١٩٥٥	٥٠٢	١٤٨٦

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة	الترتيب
إجراء المعاينة . إغفاله . لا إخلال بحق الدفاع . حكم . تسييبه . إخفاء أشياء مسروقة . ركن العلم بالسرقه . مثال لكفاية استظهاره .	١ نوفمبر ١٩٥٥	١٤٨٦ ٥٠٣	
١ - تزوير . حكم . تسييبه . القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق تحدث الحكم عنه صراحة . غير لازم مادامت الوقائع الثابتة بالحكم تتضمن المعنى الذي يتحقق به الركن المذكور .	» » »	١٤٨٦ ٥٠٤	
٢ - اشتراك . حكم . تسييبه . الاشتراك بالاتفاق والتحريض . استخلاصه من ظروف الدعوى وملاساتها استخلاصا سائغا . يكفي .	» » »	١٤٨٧ ٥٠٥	
١ - نقض . أسباب جديد . اختلاس محجوزات . الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة .	» » »	١٤٨٧ ٥٠٦	
٢ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة اختلاس أشياء محجوزة .			
٣ - اختلاس أشياء محجوزة . سداد المتهم المبلغ المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة . لا يؤثر على قيامها .			
١ - تلبس . قبض . تفتيش . مواد مخدرة . مشاهدة الضباط جريمة إحراز مخدر متلبسا بها عندما اشم رائحة الحشيش تنصاعد من المقهى . يجيز له تفتيش المقهى والقبض على كل متهم له اتصال بالجريمة .	» » »	١٤٨٧ ٥٠٦	
٢ - حكم . تسييبه . مواد مخدرة . استناد الحكم في ادانة متهم بجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطي إلى مجرد وجوده في المقهى مع متهم آخر ضبط محرزا للمخدر وإلى أنه هو صاحب المقهى الذي كان يحرق فيه الحشيش قصور . دفاع . وصف التهمة . متى لا يقتضى تعديله لفت نظر الدفاع ؟	» » »	١٤٨٨ ٥٠٧	

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة	رقم الترتيب
مواد مخدرة . اقتناع المحكمة بمحاضرة المتهمه للمخدرة المضبوط بمسكنها وإيرادها الأدلة على ثبوت الواقعة في حقها . الخلاف في مكان ضبط المخدر من المسكن . لا يؤثر .	٧ نوفمبر ١٩٥٥	١٤٨٨	٥٠٨
نقض انتفاء المصلحة من الطعن . قبض . تفتيش . اعتماد الحكم في إدانة المتهم على اعترافه في محضر استجواب النيابة باعتباره دليلاً قائماً بذاته . دفع المتهم بطلان القبض والتفتيش . لا جدوى من إثارته في هذه الحالة .	» » »	١٤٨٨	٥٠٩
قبض . مواد مخدرة . صورة استيفاف مشروع . تخلي المتهم بأختياره عن المخدر بالقائه على الأرض على أثر استيفافه استيفافاً مشروعاً . تنصله من تبعه أجزاز المخدر بمقولة بطلان الاستيفاف . لا يقبل .	» » »	١٤٨٩	٥١٠
١- نقض . طعن لامصلحة منه . لا جدوى من إثارته مثال في قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد . ٢- سبق إصرار . ترصد . لا يشترط لوجود أحدهما أن يكون مقترنا بالآخر . ٣- نقض . عقوبة مبررة . لامصلحة من الطعن . مثال في قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد .	» » »	١٤٨٩	٥١١
١- إثبات . تقارير الخبراء . حرية المحكمة في تقديرها . ٢- حكم . بياناته . مواد العقاب . الإشارة إليها في الحكم الابتدائي . إحالة الحكم الاستثنائي على الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه . هذه الإحالة تشمل مواد العقاب . حكم . بياناته . حكم استثنائي . تسييبه . خلو الحكم من بياناته الجوهرية . بطلانه . تأييده استثنائياً لأسبابه . بطلان الحكم الاستثنائي .	» » »	١٤٨٩	٥١٢
حكم . بياناته . حكم استثنائي . تسييبه . خلو الحكم من بياناته الجوهرية . بطلانه . تأييده استثنائياً لأسبابه . بطلان الحكم الاستثنائي .	» » »	١٤٩٠	٥١٣
معارضة . حكم . وصفه بأنه غيابي أو حضوري . العبرة فيه هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . حكم حضوري اعتباري . وصفه خطأ بأنه غيابي . المعارضة فيه . غير مقبولة .	» » »	١٤٩٠	٥١٤

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
مشتبه فيهم . رفع الدعوى العمومية على مشتبه فيه تطبيقاً لنص المادة ٧/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ثبوت سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه واتهامه بعد ذلك في جريمة . حجب المحكمة نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بها الدعوى والتي اسندتها النيابة الى المتهم بمقولة ان الجريمة المتخذة أساساً لها لما يفصل فيها بعد بالثبوت من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .	٧ نوفمبر ١٩٥٥	١٤٩٠	٥١٥
استئناف . عقوبة . رفع الاستئناف من المتهم وحده . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية في هذه الحالة تشديد العقوبة المقضى بها ابتدائياً .	» » ١٤	١٤٩١	٥١٦
خيانة أمانة . تسليم زوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها الى المحامى لرفع دعوى . تكييفه .	» » »	١٤٩١	٥١٧
شيك . ماهية الشيك في حكم المادة ٣٣٧ ع .	» » »	١٤٩١	٥١٨
١ - اجراءات إثبات . اجراءات سماع الشهود المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ ا . ج والتي أحالت عليها المادة ٣٨١ ا . ج . عدم مراعاتها أو الإشارة الى اتباعها في محضر الجلسة لا بطلان .	» » »	١٤٩١	٥١٩
٢ - حكم . اجراءات . محضر الجلسة . اثبات اجابة احدى الشاهدات به باعتبارها حاضرة في حين أنها لم تحضر وتليت أقوالها بالجلسة . هذا خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم .			
٣ - اثبات . حرية المحكمة في تقدير الأدلة .			
٤ - اثبات . اعتراف . تقدير قيمته كدليل موضوعي .			
اخفاء أدلة الجريمة . مواد مخدرة . الاعفاء من العقاب المقرر بالمادة ١٤٥ ع . شرط استفادة الزوجة منه . ألا يكون العمل في ذاته منظوياً على جريمة . ضبط زوجة مخدرة مخدر . وجوب عقابها ولو كان زوجها هو الذي سلمها اياه لاخفائه عند رؤيته رجال البوليس .	» » »	١٤٩٢	٥٢٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
نصب . حكم . تسييه . عدم استظهار الحكم للصلة بين الطرق الاحتمالية التي استعملها المتهمان وبين تسليم المال . قصور .	١٩ نوفمبر ١٩٥٥	١٤٩٢	٥٢١
حكم . تسييه . ضرب نشأت عنه عامة . دفع المتهم بوقوع اعتداء عليه . عدم تحدث الحكم عن إصابة المتهم وبيان علاقتها بالاعتداء الذي وقع منه على المجني عليه . قصور .	» » »	١٤٩٣	٥٢٢
تهديد . الحصول على مال بطريق التهديد . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ الوسيلة التي استعملت في الحصول على المال . كونها في الاصل مشروعة . اساءة استعمالها . يتحقق به القصد الجنائي .	» » »	١٤٩٣	٥٢٣
١ - نقض . طعن لامصلحة منه لاجدوي من إثارته . مثال في قتل عمد مع سبق إصرار .	» » »	١٤٩٤	٥٢٤
٢ - إثبات . شهود تقي طلب المتهم سماعهم بمجلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات عدم اتباعه الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المواد ٨٥ و ٨٦ و ١٨٧ . عدم إجابته إلى طلبه . لا تثريب على المحكمة .	» » »	١٤٩٤	٥٢٥
تفتيش . تفتيش الأثني . متى يجب أن يتم بمعرفة أنثى ؟ (م ٤٦ أ ج) .	» » »	١٤٩٤	٥٢٦
١ - إثبات . شاهد . سماع شهادة المحكوم عليه بعقوبة جنائية على سبيل الاستدلال . جائز . الأخذ بأقواله متى اطمأنت إليها المحكمة . جائز .	» » »	١٤٩٥	٥٢٧
٢ - إثبات . شاهد . لا يشترط في شهادته أن تكون واردة على الحقيقة بأكبرها وعلى كل تفاصيلها .	» » »	١٤٩٥	٥٢٨
١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . الفعل المتخوف منه الذي يسوغ الدفاع الشرعي . ماهيته . تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته . المناط فيه . مثال	» » »	١٤٩٥	٥٢٩
٢ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . نقض أسباب موضوعية . سلطة محكمة النقض . تقدير	» » »	١٤٩٥	٥٣٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الحقيقي	الترتيب
القوة اللازمة لرد الاعتداء في حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . الوقائع الناتجة بالحكم تفيد قيام حالة الدفاع الشرعي . استخلاص محكمة الموضوع ما يخالف هذه الحقيقة . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص .			
١ — نقض . أسباب جديدة . حالة الدفاع الشرعي . عدم الدفع بقيامها أمام محكمة الموضوع . رافعة الدعوى كما أوردها الحكم لانقضاء قيامها . التمسك بقيامها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .	١٩ نوفمبر ١٩٥٥	١٤٩٦	٥٢٨
٢ — حكم . تسببه بوجه عام . التناقض المعيب . ماهيته . ٣ — نقض . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارتها . مثال في قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد . ٤ — ترصد . ما الذي يعتد به في قيامه ؟ ٥ — وصف التهمة . دفاع . اعتبار المتهم فاعلا في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه شريكا . الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد هي بعينها التي كانت مبنية بأمر الاحالة ومطروحة بالجلسة . عدم لفت نظر الدفاع إلى التعديل . لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع ٦ — نقض . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارتها . مثال في جنائية قتل عمد .			
إخفاء أشياء مسروقة . حكم تسببه . ركن العلم بالسرقة . مثال لاستخلاصه مما يؤدي إليه .	» » ٢١	١٤٩٧	٥٢٩
نقض . التقرير بالطعن . هو حق شخصي للمحكوم عليه . التوكيل فيه شرطه	» » »	١٤٩٧	٥٣٠
١ — اختلاس أشياء محجوزة . حجز وجوب احترامه مالم يقض بطلانه .	» » »	١٤٩٧	٥٣١
٢ — إثبات . حرية المحيكة في تكوين عقيدتها			

العدد العاشر	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٥٣٢	٢١ نوفمبر ١٩٥٥	اختلاس أشياء محبوزة . تحرير محضر بالاختلاس . غير لازم . إثبات الجريمة بكل الطرق . جائز .
٥٣٣	» » » ١٤٩٨	سلاح . الاعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . مراد الشارع منه .
٥٣٤	» » » ١٤٩٨	سب . دعوى جنائية . رفع الدعوى الجنائية بجريمة السب . لا يجوز إلا بناء على شكوى المجنى عليه . التنازل عن الشكوى . إلى متى يجوز وما هو الأثر الذي يترتب عليه ؟
٥٣٥	» » » ١٤٩٩	نقض . سلطة محكمة النقض . ارتباط . ذكر الحكم ما يفيد قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين التهمتين المسندتين إلى المتهم . معاقبته بعقوبة مستقلة عن كل منهما . خطأ . وجوب تصحيح الحكم بمعرفة محكمة النقض وتوقيع عقوبة واحدة عن التهمتين .
٥٣٦	٢٨ نوفمبر ١٩٥٥	١ — اثبات خيرا . تقدير رأيهم . الفصل فيما يوجه إليهم تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .
		٢ — حكم . بياناته . سن المتهم وبلدته وصناعته . عدم ذكرها في الحكم . عدم ادعاء المتهم أنه كان في سن تؤثر في مسئوليته لا بطلان
		٣ — اجراءات . محضر الجلسة . عدم توقيع الكاتب عليه سهوا . لا يؤثر .
		٤ — حكم . بياناته . تاريخ اصدار الحكم . الخطأ للمادى الذى يقع فيه . غير مؤثر .
٥٣٧	٢٨ نوفمبر ١٩٥٥	خيانة الأمانة . اختلاس أشياء محبوزة . حجز اداري . عدم تعيين حارس للأشياء المحبوزة اداريا . بطلان محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ ع . المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات . مجال الأخذ بمحكمتهما

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
١ - تزوير . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟	٢٨ نوفمبر ١٩٥٥	١٥٠٠	٥٣٧
٢ - تزوير . حكم . تسببه . ذكر الحكم في الوقائع ما يدل على قيام القصد الجنائي . تحدته عنه على استقلال . غير لازم .	» » »	١٥٠٠	٥٣٨
هتك عرض بالقوة . ركن القوة . يتحقق باتيان الفعل أثناء النوم .	» » »	١٥٠٠	٥٣٩
غرفة الاتهام . تقريرها باحالة الجناية إلى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبعة مع أنه سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص . خطأ في تطبيق القانون (م ١٨٠ ج) .	» » »	١٥٠٠	٥٤٠
إجراءات . شفوية المرافعة . تلاوة أقوال الشهود . التي أبدت في التحقيق . متى تجوز ؟	» » »	١٥٠١	٥٤١
إجراءات . شفوية المرافعة . دفاع . الأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى إثباتا وثقيا رفض المحكمة طلب الدفاع الخاص بسماع شهود نفي وحكمها مقدما على شهادتهم بأنها غير منتجة في الدعوى إخلال بحق الدفاع .	» » »	١٥٠١	٥٤٢
حكم . تسببه . الحكم بالادانة . يجب أن يذكر مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ومؤداه . .	» » »	١٥٠١	٥٤٣
دفاع . حكم . تسببه . دفع المتهم بأنه لم يكن معتدبا وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه . هذا دفاع جوهري . ادانة المتهم دون التحدث عن الدفع المذكور . قصور .	» » »	١٥٠٢	٥٤٤
١ - تحقيق . تزوير . عدم تحرير الورقة المزورة . لا بطلان .	٢٩	١٥٠٢	٥٤٤
٢ - تزوير . تزوير في أوراق عرقية . الضرر ، يكفي أن يكون محتملا .			
٣ - نقض . أسباب موضوعية . تزوير . ركن الضرر . تقدير توافره . موضوعي .			
٤ - تزوير . حكم . تسببه . ركن الضرر . التحدث عنه صراحة . غير لازم .			

رقم الحكم	التاريخ	ملخص الأحكام
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٥٤٥	١٥٠٣ ٢٠ أكتوبر ١٥٥٥	قسمة . قوة الأمر المقضي . بيع . شريك على الشيوع في عدة عقارات . بيع حصة شائعة في بعض هذه العقارات تجاهل الشركاء لهذا المشتري وقسمتهم العقارات قضاء أو اتفاقا . ثبوت تسجيل عقد البيع قبل تسجيل عقد القسمة . عدم جواز الاحتجاج عليه بهذه القسمة .
٥٤٦	» » » ١٥٠٥	١ — مسئولية . حق رجال البوليس في تفريق المتظاهرين . حدود هذا الحق . تجاوز هذه الحدود . ثبوت مسئوليتهم . مثال . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ .
		٢ — مسئولية . تمسك رجال البوليس بانعدام مسئوليتهم اعتمادا على حالة الدفاع الشرعي . شروط توافر هذه الحالة . ثبوت عدم توافر هذه الشروط . قيام مسئولية البوليس عن واقعة اعتدائه على المتظاهرين .
٥٤٧	» » » ١٥١٢	دعوى . دعوى استرداد الحيازة . نزع الحيازة بالقوة . عدم جواز اشتراط حصول اعتداء على شخص الحائز أو غيره . كفاية ثبوت نزع الحيازة رغم إرادة خفيير الحائز .
٥٤٨	» » ٢٧ ١٥١٢	١ — وقف إجارة . حق ناظر الوقف في طلب إخلاء المستأجر دون إذن من القاضي . لا يغير من ذلك أن يترتب على الإخلاء إزالة مبان أقامها المستأجر .
		٢ — دعوى . وقف دعوى المطالبة بالأجرة للنزاع في الملك . حق المحكمة في رفض طلب الوقف لعدم جدية النزاع .
		٣ — دعوى . خصم ثالث . رفض طلب وقف

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
الدعوى للنزاع في الملك . رفض قبول خصم ثالث لا تناقض .			
٤ - نقض . طعن . حكم صادر قبل الفصل في النزاع أمام المحكمة الاستئنافية . الطعن في الحكم الصادر في الموضوع بطريق النقض . عدم اشتغال التقرير على طعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز التسليم فيه أمام محكمة النقض . علة ذلك . مثال .			
١ - استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . حقها في تدارك ما يرد في الحكم الابتدائي من أخطاء مادية	٢٧ أكتوبر ١٩٥٥	١٥١٨	٤٤٩
٢ - نقض . طعن . سبب جديد . استئناف . انقضاء ميعاد الاستئناف قبل إعلان صحيفته . هو سبب قانوني يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .			
دفاع . تزوير . طلب الخصم تمكين خبيره الاستشاري من الاطلاع على أوراق المضاهاة . عدم إصراره على هذا الطلب في مرحلتى التقاضي لا إخلال بحق الدفاع .	» » »	١٥١٨	٥٥
١ - إثبات . تقدير الدليل . سلطة محكمة الموضوع في التقدير .	٣ نوفمبر ١٩٥٥	١٥١٩	٥٥١
٢ - إثبات . شيوع . حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها عن قيام حالة الشيوع من أى دليل في الدعوى . عدم الزامها بنذب خبير لتحقيق هذه الحالة .			
١ - دعوى . انقطاع سير الخصومة . شرطه . ألا نكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل وفاة الخصم أو فقد أهليته أو زوال صفته . المواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ مرافعات .	» » »	١٥١٩	٥٥٢
٢ - إجارة . قسمة . ورود الإجارة على نصيب مفرز وما عليه من البناء . انعدام صفة المستأجر في التمسك قبل الشركاء بأن القسمة وردت على الأرض دون البناء .			
٣ - ملكية . نطاقها . اشتغالها ما فوق الأرض وما تحتها بما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
٤ - دعوى . دعوى مطالبة بالأجرة إثارة نزاع في الملك حق المحكمة في رفض وقف الدعوى لعدم جدية النزاع في الملك . ٥ - إجارة وقف . حق ناظر الوقف في إخلاء المستأجر دون اذن القاضي . لا يمنع من ذلك أن يترتب على الإخلاء هدم الباني . ٦ - إجارة . قسمة . ليس للمستأجر المجادلة في سند ملكية المؤجر . ليس له الاعتراض على القسمة التي أجراها المؤجر مع شركائه ٧ - قسمة . تسجيل إجارة . عدم جواز اعتبار المستأجر من الغير الذي يحتاج بعدم تسجيل القسمة . ١ - مجالس بلدية طلب ترخيص بالبناء من بلدية الاسكندرية . عدم اعتراض البلدية على البناء أو سكوتها عن اعطاء الترخيص . لا يجوز لطالب الترخيص أن يمضي في البناء قبل الحصول على رخصة ٢ - أعمال ادارية امتناع البلدية عن إعطاء ترخيص بالبناء . حكم تسييه . تقريره أن صدور حكم سابق باعتبار امتناع البلدية عن اعطاء الترخيص غير قانوني مما يجيز لطالب الترخيص أن يمضي في بنائه . وجوب اعتبار ماقرره هذا الحكم معطلا للامر الاداري ومخالفا لمبدأ الفصل بين السلطات . ٣ - نقض . طعن . سبب جديد . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بخطأ الحكم في قضائه بقوائد عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . لا يعتبر سببا جديدا . ٤ - فوائد . جواز القضاء بقوائد عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . مادة ٢٢٦ مدني جديد التي تمنع ذلك . ليس لها أثر رجعي . ٥ - فوائد . وجوب قصر سعر الفائدة القانونية من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على ٤٪ . ٦ - فوائد . الفوائد التأخيرية هي الأصل . اعتبارها غير	٣ نوفمبر ١٩٥٥	٥٥٣ . ٥٢٠	

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	رقم الصفحة
تأخيرية . وجوب الافصاح عن ذلك في الحكم مع بيان لأسباب .			
١ — نقض . طعن . المحصوم في الطعن . الحكم المطعون فيه قضى ببطالان إجراءات نزع الملكية وحكم مرسى الزاد لعدم اتخاذها في مواجهة الحائزين الذين يعلم بهم الدائن المباشر للإجراءات . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحصوم يترتب عليه بطلانه بالنسبة للجميع .	٣ نوفمبر ١٩٥٥	١٥٢٢	٥٥٤
٢ — نقض . طعن . إجراءات الطعن . وجوب اتخاذها بالنسبة لجميع المحصوم في الميعاد ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيد في خصوص الطعن بالنقض بما تفرضه المادتان ٤٢٩ و ٤٣١ من قانون المرافعات من وجوب اشتال تقرير الطعن على جميع المحصوم وإعلانهم به في الميعاد .			
طب . مسئولية . الترخيص بمزاولة مهنة طب الأسنان . وجوب بحث مؤهلات طالب الترخيص قبل تكليفه بأداء امتحان . تراخي الحكومة في منح الترخيص بحجة وجوب أداء الامتحان دون بحث مؤهلات وشهادات طالب الترخيص وجوب مساءلتها عن هذا الخطأ .	١٠ نوفمبر ١٩٥٥	١٥٢٤	٥٥٥
مسئولية تعويض . منابط الحكم بتعويض لصاحب الأرض التي تعطلت زراعتها بقيام الحكومة بإنشاء مصرف . هو ثبوت أن صاحب الأرض هو المضروب الفعلي .	» » »	١٥٢٥	٥٥٦
١ — وكالة . بيع . اشتراط مصدر البضاعة على البنك الموجود في البلد الذي شحنت إليه هذه البضاعة . عدم تسليم سندات الشحن إلا بعد الحصول من المشتري على قيمتها بالاسترليني . مخالفة البنك هذه الشروط بحجة قيام العرف أو القانون في هذه الجهة حائلا دون تنفيذها . وجوب مساءلة البنك عن خطئه .	» » »	١٥٢٥	٥٥٧

العدد العاشر	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٥٨	١٠ نوفمبر ١٩٥٥	٢ — دعوى . مصروفات الدعوى . لا يحكم بها إلا على الخصم المحكوم عليه فيها المادة ٣٥٧ مرافعات . خبير . حلفه اليمين قبل مباشرة كل عمل تدب إليه . عدم سريان هذا الشرط على موظفي الحكومة الذين يخلقون عينا واحدة وفقا للقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ . المادة ٢٢٩ مرافعات
٥٥٩	» » » ١٥٢٩	١ — نقض . طعن . إعلان . إعلان المطعون عليه في المحل المختار المبين في ورقة إعلان الحكم . عدم اشتراط صدور توكيل من المطعون عليه إلى صاحب المحل في وقت الإعلان المادة ٣٨٠ مرافعات .
٥٦٠	» » » ١٥٣٢	٢ — عقد . التزام . قوة قاهرة . عدم انقضاء الالتزام العقدي إلا باستحالة الوفاء بقوة قاهرة أو حادث جبري طارئ . مثال . إجارة عقد تكييفه . وجوب الاعتماد في التكييف على نصوصه . عقد استغلال مقصف إحدى محطات السكك الحديدية . عدم جواز اعتباره عقد إيجار بل التزام بأداء خدمة عامة .
٥٦١	» » » ١٥٣٤	أهلية . حجر . حكم تسببيه تأسيس طلب الحجر على العته والسفه . نفي حالة العته . نفي حالة السفه بأسباب غير مؤدية . قصور . مثال .
٥٦٢	١٧ ١٥٣٤	١ . تقادم . وضع يد التملك بالتقادم الطويل . شرطه . هو وضع اليد مدة ١٥ سنة مستوفيا لشرائطه القانونية . جواز أن تكون مدة وضع اليد للسلف أو الخلف أو بالاشتراك بينهما . لا حاجة لتحديد مدة كل منهما . لأهمية للنظر إلى عقود ملكيتهما أو تسجيلها أنها أو قدمت للمحكمة أو لم تقدم .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
٢ — تقادم . قوة الأمر المقضي قضاء مستعجل . إثبات . عدم جواز الاحتجاج بالحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة في اشكال لإثبات وضع اليد .			
٣ — وارث . إثبات جواز الاعتماد في إثبات الوراثة على اشهاد شرعي لم ينازع فيه أحد .			
٤ — تزوير . وارث . خلف . عدم جواز مساءلة الخلف عن التزوير الذي ارتكبه السلف .			
١ — تعويض . قوة الأمر المقتضي . مطالبة المدعى المدني بالحق المدني أمام محكمة الجنج بتعويض مؤقت . القضاء له بمبلغ على أنه تعويض كامل . عدم اثباته أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي . عدم جواز المطالبة بالتعويض أمام المحكمة المدنية .	٧ نوفمبر ١٩٥٥	١٥٣٥	٥٦٣
٢ — تعويض قوة الأمر المقضي . مطالبة المدعى بالحق المدني بتعويض مؤقت أمام محكمة الجنج . القضاء له بالتعويض على أساس أنه مؤقت . حقه في المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية .			
تسجيل . حق ارتفاق . تنازل . شفعة . التنازل عن حق ارتفاق مقرر للعين المشفوع فيها على العين المشفوع بها . عدم شهر هذا التنازل وفقا لقانون الشهر العقاري . عدم جواز اعتبار أن التنازل قد تم .	» » »	١٥٣٨	٥٦٢
١ — اختصاص . اختصاص نوعي . دعوى قيمتها ٢٥٠ جنيها رفعت أمام المحكمة الجزئية قبل صدور قانون المرافعات الجديد . بقاء الاختصاص للمحكمة الجزئية بعد سريان قانون المرافعات الجديد .	٢٤ نوفمبر ١٩٥٥	١٥٣٨	٥٦٥
٢ — دفع . المصلحة فيه . تقادم . الأرض الصادر شأنها عقد البيع من المورث هي غير التي يتمسك الوارث بوضع يده عليها . الدفع بسقوط حق المشتري بالتقادم . لا مصلحة فيه .			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
فسخ . عقد بيع شرط اعتبار عقد البيع مفسوخا من نفسه عند التأخر في دفع الثمن . هو اشتغال العقد على الشرط الصريح الفاسخ مع الاعفاء من الانذار . الشرط المنصوص عليه في العقد هو ترديد للشرط الفاسخ الضمني . وجوب توافر شروط الفسخ لكي يحكم به .	٢٤ نوفمبر ١٩٥٥	١٥٤٠	٥٦٦
١ — إجازة . انتهاء عقد الإيجار . استمرار مستأجر في وضع يده على العين بعد انتهاء مدة الإجازة رغم معارضة المؤجر . وجوب اعتبار وضع يده بغير سند . المواد ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ مدني (قديم) .	» » »	١٥٤١	٥٦٧
٢ — استئناف . أثره . تعديل الحكم الابتدائي لصالح المستأنف عليه الذي لم يستأنفه . خطأ . المادة ٣٨٤ مراقعات . دعوى وضع اليد . شيوع . حق الحائز على الشيوع في رفع دعوى وضع اليد ضد شركائه .	» » »	١٥٤٣	٥٦٨
١ — قسمة . ملكية شائعة . حق قاضي القسمة في تقدير جدية المنازعة في الملك المثارة أمامه لايقاف الدعوى أو السير فيها .	» » »	١٥٤٤	٥٦٩
٢ — قسمة . ملكية شائعة . تقدير جدية المنازعة في الملك المثارة في دعوى القسمة . موضوعي .			
٣ — قسمة . دعوى القسمة . الخصوم فيها . البطلان المترتب على عدم تمثيل بعض الشركاء في إجراءات هذه الدعوى . بطلان نسبي . عدم جواز التمسك به إلا للشريك الذي لم يختصم في الدعوى .			
٤ — إعلان دعوى . تحقيق واقعة حصول الإعلان والتثبت من صحة تمثيل المعلن اليه في الدعوى مسألة موضوعية . (٣) قضاء الأحوال الشخصية			
قانون واجب التطبيق . رعاية بريطانية . لا جدوى في تعيينه من الاسناد للمادة ٢٦ مدني مصري .	٢٢ يونيو ١٩٥٥	١٥٤٩	٥٧٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الصفحة
١ — قاعدة الاسناد في حالة نبوت وفاة أجنبي بمصر ترك أموالاً ولم يترك ورثة .	١٧ مايو ١٩٥٦	١٥٥٣	٥٧١
٢ — استيلاء الدولة على مال الشركات الشاغرة هو بموجب سلطتها العامة ومستمدة من الشريعة الإسلامية .			
٣ — عدم جواز نقض قاعدة الاسناد المقررة في القانون والمؤسسة على النظام العام إذا لم يوجد قانون خاص أو معاهدة دولية تميز ذلك .			
(٥) قضاء محاكم الاستئناف المدنية			
استئناف . يقيد من رفعه . لا يحتاج به الا على من رفع عليه المستأنف ليس مكلفاً بإعلان جميع الخصوم . استثناءات في حالة وجود التضامن ودعاوى الاسترداد والاستحقاق .	١٣ أكتوبر ١٩٥٥	١٥٥٩	٥٧٢
١ — أعمال إدارية . مخالفتها للقوانين واللوائح . صدورها من جهة غير مختصة . اختصاص المحاكم المدنية بنظر دعاوى التعويض المترتبة على هذه الأعمال الإدارية .	١٥ نوفمبر ١٩٥٥	١٥٦١	٥٧٣
٢ — أثر رجعي . الرسوم والضرائب لا يجوز أن تعطى أثراً رجعياً بقرارات إدارية .			
النقل البحري . مسئولية الناقل عن أفعال تابعيه التي تلحق ضرراً بالغير .	٢٦ أبريل ١٩٥٦	١٥٦٥	٥٧٤
(٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية			
تركة ديون على التركة . لتركته إلا بعد سداد الدين . صحة التصرف في عين من أعيان التركة قبل سداد دين المورث . هذا التصرف مع صحته لا ينفذ في حق دائن التركة . حق تتبع أعيان التركة .	٢١ مارس ١٩٥٤	١٥٧٠	٥٧٥
وقف . الحكم بصحة وتفاذ عقد بيع . حصبة شائعة لم يتم شهرها طبقاً للإجراءات والقواعد المقررة في شأن شهر حق الارث .	٢٨ مارس ١٩٥٥	١٥٧٤	٥٧٦

العدد العاشر	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(٧) قضاء المحاكم الجزئية المدنية
٥٧٧	١٢ فبراير ١٩٥٥	الوكالة . اثبات الوكالة الضمنية بالقرائن . أسبقية التسجيل . الغش والتدليس وأثرهما في أسبقية التسجيل .
٥٧٨	٢٨ فبراير ١٩٥٦	شفعة . العلم بالبيع . ملحقات الثمن . ايداعها .
٥٧٩	١٢ مارس ١٩٥٦	حق امتياز المؤجر على زراعة العين . تأجير من الباطن . قانون الاصلاح الزراعي وأثره .
١٦٠١		منازعات الأحوال الشخصية للأستاذ نصيف زكي المحامي .
١٦١٥		مدي استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في ظل قانون الاجراءات الجنائية (تعليق على الأحكام) للأستاذ حافظ محمد بدوي وكيل محكمة القاهرة الابتدائية والفتش القضائي بوزارة العدل .
١٦٢٣		الاسناد إلى قانون المملكة المتحدة والمستعمرات (تعليق على الأحكام) للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .
١٦٣٨		طبيعة الغرامات التعاقدية في العقود الادارية للأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة الاستئناف .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
خاص بالعلامات والبيانات التجارية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقوانين
رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ،
وعلى مآرئاه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه
النص الآتي :

« مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، تعتبر علامات تجارية ، الأسماء المتخذة شكلا
ومحمسيزا والامضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعنوانات المحال
والدمغات والأختام والتصاوير والنقوش البارزة وأية علامة أخرى أو أى مجموع منها إذا
كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم فى تمييز منتجات عمل صناعى أو استغلال زراعى أو
استغلال للغابات أو لاستخراجات الأرض أو أية بضاعة أو للدلالة على مصدر المنتجات
أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها أو للدلالة على تأدية خدمة
من الخدمات . »

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٦ مكرر الصادر فى ٦ مايو سنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ — على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ،
ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرئاسة فى ٢١ رمضان سنة ١٣٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ خاصا بالعلامات والبيانات التجارية . وقد أورد فى
المادة الأولى منه بيان العلامات التى تسرى عليها أحكامه . وهى العلامات التى تستخدم أو يراد
بها أن تستخدم إما فى تمييز منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي أو استغلال للغابات
أو مستخرجات الأرض أو أية بضاعة . وإما للدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو
نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها .

وتطبيقا لهذا النص لا تسرى أحكام القانون على العلامات التى لا تخصص لتمييز المنتجات فى
حد ذاتها وإنما تخصص لتمييز خدمة من الخدمات يقدمها أحد الأشخاص والتفريق بينهما
وبين الخدمات التى يقدمها اشخاص آخرون . ومنها العلامات التى تستخدمها مؤسسات
الإعلان والدعاية لحساب الغير . ومؤسسات النقل وغسيل الملابس أو كبتها أو صياغتها .

وقد انتشرت هذه العلامات فى الوقت الحاضر نتيجة للنهضة الاقتصادية . فنادت الهيئات
والمنظمات الدولية المتصلة بشئون الملكية الصناعية بأن تعمل كل دولة على حماية هذه العلامات
أسوة بما هو متبع بالنسبة إلى العلامات التجارية .

ونظرا إلى أن التشريع المصرى لا يشتمل على أحكام تكفل تسجيل العلامات التى تدل
على تأدية خدمة من الخدمات واحاطتها بالحماية الفعالة .

لذلك أعدت الوزارة مشروع القانون المقترح بإدخال تعديل على المادة الأولى من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بمقتضاه تنسحب أحكامه على العلامات المتقدم ذكرها .

وتتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء فى الصيغة
التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ (١)

بشرط الإعفاء من توريد القمح المستولى عليه في السنوات
من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،
وعلى القرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ بالاستيلاء على جزء من محصول القمح الناتج من موسم
سنة ١٩٤٩ المعدل بالقرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٩ ،

وعلى القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ بالاستيلاء على جزء من محصول القمح الناتج من موسم
سنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥١ بالاستيلاء على جزء من محصول القمح الناتج من
سنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ بالاستيلاء على جزء من محصول القمح الذي يحصد
في صيف ١٩٥٢ ،

وعلى القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ بالاستيلاء على جزء من محصول القمح الذي يحصد
في صيف ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التموين ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعنى كل حائز من تسليم مقادير من القمح المستولى عليه لصالح الحكومة بموجب
القرارات رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٩٢ لسنة ١٩٥١ ورقم ٣٦ لسنة
١٩٥٢ ورقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليها إذا قام حتى ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ بأداء مبلغ
جنهين لوزارة التموين عن كل إردب من القمح لم يتم تسليمه .

مادة ٢ — على وزيرى العدل والتموين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٦ شوال سنة ١٣٧٥ (١٦ مايو سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوثائق المصرية العدد ٣٩ مكرر الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٦ .

مذكرة ايضاحية

كانت الوزارة فيما مضى تجرى على اصدار قرار في كل سنة بالاستيلاء على جزء من محصول القمح وفرض التدابير التي تكفل حصول الحكومة على حصتها منه وقد استمر العمل بهذا النظام حتى عام ١٩٥٣ .

ولما كان محصول القمح في سنة ١٩٥٤ وفيرا — فقد رأت الوزارة عدم الاستيلاء على شيء منه خلال موسم ١٩٥٣ وأصدرت القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء المادة ٨ من القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ الذي كان يقضى بالاستيلاء على جزء من محصول القمح الذي يحصد في صيف ١٩٥٣ .

غير أن بعض الحائزين الذين تأخروا عن توريد كل أو بعض كميات القمح المقررة على حيازاتهم عن السنوات من ١٩٤٩ — ١٩٥٣ كانوا يتقدمون بشكاوى عديدة بمجرد انتهاء أجل التوريد في كل موسم يلتمسون فيها من الوزارة السماح لهم بتسليم القمح المطلوب منهم بعد انقضاء الأجل المحدد للتوريد أو الاذن لهم بسداد بدل نقدي عنه .

وبعرض الأمر على مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٤/٧/١٩٥٤ قررت تأجيل توريد حيازات القمح المتأخرة للحكومة على بعض الحائزين عن السنوات الماضية إلى موعد ينتهي في ٣١/٨/١٩٥٤ وبناء عليه اصدرت الوزارة القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ متضمنا هذا المعنى .

على أنه بالرغم من هذا النسخ من جانب الحكومة والوزارة تأخر كثير من الحائزين عن الوفاء بما عليهم من حيازات متأخرة مما حدى بالوزارة إلى عرض الموضوع على مجلس الوزراء مرة أخرى لأعفاء هؤلاء الحائزين عن التوريد إلا أن المجلس رفض هذا الاعفاء بجلسته المنعقدة في ٢٢/٩/١٩٥٤ .

ولما كانت الشكاوى لاتزال تتوارد على الوزارة من الزراع وفيها يلتمس مقدموها السماح لهم بإداء المتأخر عليهم من قمح الحيازات اما عينا واما بدفع البدل النقدي .

ولما كانت الوزارة قد سبق لها أن استصدرت المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ بإعفاء الحائزين من توريد القمح الواجب عليهم تسليمه إلى الحكومة عن السنوات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢ زراعية إذا قاموا خلال شهرين من تاريخ العمل بذلك القانون بإداء مبلغ جنيتين لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يقوموا بتوريده — ثم استصدرت القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ بعد الأجل المنصوص عليه في المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه حتى ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ .

كما استصدرت قانونا برقم ٩ لسنة ١٩٥٦ بإعفاء هؤلاء الحائزين من تسليم مقادير

القمح المستولى عليها خلال المدة المشار إليها إذا قاموا خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بأداء مبلغ جنهين عن كل أردب .

ولما كان تقديم هؤلاء الحائزين إلى المحاكمة أمر بالغ الأثر من الناحية الاجتماعية .
ولما كانت الوزارة لاتسلم قمحا من الحائزين في الوقت الحاضر وكانت العدالة تقتضي مساواة هؤلاء الحائزين المتأخرين بالحائزين الذين استفادوا من المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وذلك باعفاًهم أيضاً إذا قاموا بأداء هذا البدل النقدي لوزارة التموين عن كل أردب لم يورد خلال المدة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣ .

وقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق متضمناً إعفاء الحائزين الذين تأخروا عن توريد ما عليهم من حيازات للحكومة خلال السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣ إذا ما قاموا بأداء مبلغ جنهين لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يقوموا بتوريده حتى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ .

وتتشرف الوزارة بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره

قانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٦ (١)

بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون التموين

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما رتاه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التموين ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف مادة جديدة برقم ٣ مكرراً (٢) إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه بالنص الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٩ مكرر الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٦ .

« مادة ٣ مكرراً (٢) — وزير التموين أن يوقف صرف أذون الدقيق المقررة للمخبز مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر عند وقوع مخالفة لأحكام القرارات المنظمة لصناعة الخبز — وفي حالة العود تضاعف مدة الوقف .

وكل ذلك دون إخلال بالعقوبات المقررة في هذه القرارات .

مادة ٢ — على وزير التموين تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٦ شوال سنة ١٣٧٥ (١٦ مايو سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

لاحظت الوزارة انه منذ أن صدر القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٤ باستبعاد مادة الدقيق من المواد التي يمنع الاتجار فيها أو استخدامها في الصناعة لمدة سنة من تاريخ صدور الحكم نهائياً في المخالفة المنسوبة تطبيقاً للقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ أخذ أصحاب الخبز يعبثون بالقرارات المنظمة لصناعة الخبز ويهملون في تنفيذها لعدم وجود جزاء رادع لهم إذا ماخالفوا التعليمات الواردة في هذا الشأن والتي تضمنتها القرارات المنظمة لهذه الصناعة .

ولما كان يهم الوزارة تحسين الرغيف بصفة مستمرة ليصل إلى المستهلك طبقاً للمواصفات الخاصة بصناعته محتفظاً بكافة عناصره الغذائية فقد ارتأت تعديل المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بإضافة مادة جديدة إليه برقم ٣ مكرر (٢) تخول وزير التموين أن يوقف صرف أذون الدقيق المقررة للمخبز مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر عند وقوع مخالفة للقرارات المنظمة لصناعة الخبز وفي حالة العود تضاعف مدة الوقف وكل ذلك دون إخلال بالعقوبات المقررة في هذه القرارات .

وقد سبق لهذه الوزارة ان تقدمت الي مجلس الوزراء الموقر بمشروع القانون المشار إليه للموافقة عليه واستصداره إلا أنه قد سحب من المجلس .

ولما كانت الوزارة يهملها في الوقت الحاضر تحسين حالة الرغيف والضرب على ايدي العابثين من أصحاب الخبز الذين دأبوا على التلاعب بمواصفاته وصناعته .

لذلك تتشرف الوزارة بإعادة عرض مشروع القانون المذكور على مجلس الوزراء مقررًا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ (١)

بإضافة مادة جديدة برقم ١٩ مكررا إلى القانون رقم ١١٤
لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري المعدل بالقانونين رقمي ١٥٧
لسنة ١٩٤٨ و ٦٩ لسنة ١٩٥٠ ،
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله المعدل بالقانونين رقمي
٤٢٧ لسنة ١٩٥٣ و ٣٦ لسنة ١٩٥٥ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه مادة جديدة برقم ١٩
مكررا نصها :
- « يعتبر الحق في التعويض عن أكل النهر — في تطبيق أحكام هذا القانون — في حكم
الحقوق العينية العقارية » .
- مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .
- صدر بديوان الرئاسة في ١٣ شوال سنة ١٣٧٥ (٣ مايو سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤١ مكرر الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إيضاحية

أفرد القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى — والمعدل بالقانونين رقمي ١٥٧ لسنة ١٩٤٨ و ٦٩ لسنة ١٩٥٠ — فى بابيه الثانى بيان المحررات الواجب شهرها . ومنذ أن أخذ المشرع المصرى بنظام التسجيل ، جرى العمل على قبول شهر المحررات التى تتضمن تصرفات فى الحق فى التعويض عن أكل النهر وكان يرجع فى تحديد العين المأكولة إلى الخرائط والدفاتر القديمة . بيد أنه حدثت نظرية تنادى بأن حق التعويض عن أكل النهر من الحقوق الشخصية التى لم ترد ضمن الحقوق التى أوجب القانون شهرها . ولما كانت هذه الحقوق قد وردت على سبيل الحصر فلا سبيل إلى تسجيلها إلا عن طريق تعديل التشريع وذلك بإضافة هذا النوع من التصرفات إلى المحررات واجبة الشهر . ولما كان النهر يأكل مساحات واسعة من الأرض فى عام ١٩٥٣ بلغ ما أكله ٢٥٢٥٧ فداناً وما طرحه ٢٩٣٨٢ فداناً وكان الأهليون قد درجوا منذ أمد مديد على التصرف فى حقهم فى التعويض عن أكل النهر — فإن الصالح العام يقضى بوجوب شهر المحررات المتضمنة تصرفات فى هذا الحق على غرار المحررات المتضمنة تصرفات فى الحقوق العينية العقارية وذلك ابتغاء العمل على إحصاء الباب فى سبل العابثين — إذا ما حدثتهم أنفسهم بالعبث بتصرفاتهم — كى يفوت عليهم غرضهم ، ويرد عليهم سوء ما قصدوا ومن أجل ذلك رؤى — إضافة مادة جديدة بهذا المعنى إلى نهاية الباب الثانى الخاص بالمحررات الواجب شهرها . وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة . وتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء للموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل دوائر اختصاص محاكم شبين الكوم وكفر الشيخ
والزقازيق وطنطا وبورسعيد والمنصورة ودمياط
ودمنهور والإسكندرية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤١ مكرر الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٦ .

وعلى القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ بإجراء تعديلات في التقسيم الإداري لجمهورية مصر،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة،
وبناء على ما عرضه وزير العدل،

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — تفصل نواحي شونى وصناديد وكفر الشرفا الشرقى وكفر الشيخ سليم والكلسة من دائرة اختصاص محكمة تلا الجزئية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة مركز طنطا الجزئية .
- مادة ٢ — تفصل نواحي حصه أ كوة وأ كوة الحصه وقصر بغداد وقصر الأشقر وكفر أخشا ومشلة ومنشاة سليمان من دائرة اختصاص محكمة تلا الجزئية . وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة كفر الزيات الجزئية .
- مادة ٣ — تفصل نواحي جناح وشبراتنا وشبرا طور وكنيسة شبرا طور وكفر الحمام وبار الحمام وكفر الدوار وكفر سالم الهباب وسلامون الغبار من دائرة اختصاص محكمة قلين الجزئية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة بسيون الجزئية .
- مادة ٤ — تفصل نواحي العتوة البحرية والعتوة القبلية من دائرة اختصاص محكمة قلين الجزئية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة طنطا الابتدائية .
- مادة ٥ — تفصل نواحي العمة والريانة وكفر محلة مسير ومحلة مسير وأميوط من دائرة اختصاص محكمة كفر الشيخ وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة طنطا الابتدائية .
- مادة ٦ — تفصل نواحي أبى صوير وأبو صوير المحطة والسبع آبار الشرقية والسبع آبار الغربية وسرايوم والمحسبة القديمة والمحسبة الجديدة وفايد ونفيسة من دائرة اختصاص محكمة أبوحاماد الجزئية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة بورسعيد الابتدائية .
- مادة ٧ — تفصل ناحية القنطرة الغربية من دائرة اختصاص محكمة قاقوس الجزئية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة بورسعيد الابتدائية .
- مادة ٨ — تفصل ناحية محلة انشاق من دائرة اختصاص محكمة فارسكور وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة شربين الجزئية .
- مادة ٩ — تفصل محكمة كفر الدوار الجزئية من دائرة اختصاص محكمة الإسكندرية الابتدائية وتلج دائرة اختصاص محكمة دمهور الابتدائية .
- مادة ١٠ — جميع القضايا المنظورة الان أمام المحاكم التي فصلت منها هذه النواحي والتي أصبحت بمقتضى المواد السابقة من اختصاص محاكم أخرى تحال بالحالة التي هى عليها إلى هذه المحاكم بأوامر تصدرها المحاكم التي فصلت منها هذه النواحي من تلقاء نفسها لجلسات

محددة وبغير مصاريف وفي حال غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

ولا يسرى هذا القانون على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها .

مادة ١١ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٣ شوال سنة ١٣٧٥ (٢٣ مايو سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ بأجراء تعديلات التقسيم الإداري لجمهورية مصر بفصل نواحي شونى وصناديد وكفر الشرفا الشرقى وكفر الشيخ سليم والكرسة وحصنة اكوة واكوة الحصنة وقصر بغداد وقصر الأشقر وكفر أخشا ومشلة ومنشأة سليمان من مديرية المنوفية والحاقي بمديرية الغربية كما فصل نواحي جناح وشبراتنا وسبراطور وكنيسة شبراطور وكفر الحمام وبار الحمام وكفر الدوار وكفر سالم الهباب وسلامون الغبار والعنوة البحرية والعنوة القبليّة والعمّة والريانة وكفر محلة مسير ومحلة مسير واميوط من مديرية كفر الشيخ والحاقي بمديرية الغربية وكذلك فصل نواحي أبى صوير وأبى صوير المحطة والسبع آبار الغربية وسراينوم والمحسمة الجديدة والمحسمة القديمة وفايد وتقيشة والقنطرة الغربية من مديرية الشرقية والحاقي بمحافظة القنال كما فصل ناحية محلة انشاق من مديرية دمياط والحاقي بمديرية الدقهلية ، فاقضى التناسق بين هذا التعديل وقواعد الاختصاص القضائي فصل هذه النواحي من دوائر اختصاص محاكم شبين الكوم وكفر الشيخ والزقازيق ودمياط الابتدائية والحاقي بدوائر اختصاص محاكم طنطا وبورسعيد والمنصورة الابتدائية .

واما بخصوص القضايا المنظورة وقت العمل بهذا القانون أمام محاكم شبين الكوم وكفر الشيخ والزقازيق ودمياط والاسكندرية الابتدائية فانها تحال بحالتها التي تكون عليها وبغير مصروفات على المحاكم التي أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون مختصة بنظرها .

الا أن تكون هذه القضايا قد تمت فيها المرافعة واجلت للنطق بالحكم فيها قبل نفاذ هذا القانون فان المحكمة التي تولت نظرها هي التي تحكم فيها .

وقد نص القانون على فصل محكمة كفر الدوار الجزئية من دائرة اختصاص محكمة اسكندرية والحاقي بدائرة محكمة دمهور الابتدائية .

وتتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بعد افراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦^(١)

بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (٢) من القانون رقم ٧١
لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى قانون العقوبات ،
وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الأشغال العمومية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة (٢) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فقرة أخيرة
بالنص الآتي :

« وفي جميع الأحوال لا يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها » .
مادة ٢ — على وزراء الأشغال العمومية والصحة العمومية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ
هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرئاسة في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيو سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

لاحظت وزارة الأشغال العمومية أن الأحكام التي تصدرها المحاكم في الجرائم المنصوص
عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز تتضمن الأمر بوقف
تنفيذ العقوبة مما أفقد هذه الأحكام أثرها المرجو وشجع الزراع على خرق أحكام هذا
القانون بالاشراف على زراعة الأرز في غير المناطق المخصصة لزراعته — ولما كان من شأن
ذلك الاخلال بموازانات المياه المخصصة للزراعات الموجودة بالمناطق الأخرى والحاق أبلغ

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٨ مكرر الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦ .

الضرر بها — فقد رأى اضافة فقرة أخيرة إلى نص المادة (٢) من القانون المذكور تتضمن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها .
وتتشرف وزارة الأشغال العمومية بعرض هذا القانون على مجلس الوزراء في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢
في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب
والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه مادة جديدة
رقم ١ مكرراً بالنص الآتي :

مادة ١ مكرراً « يجوز لوزير الداخلية بقرار منه أن يوجب على المصريين والأجانب
الحصول على إذن خاص (تأشيرة) لمغادرة الأراضي المصرية » .

ويعين في القرار شروط منح الإذن والسلطة التي يرخص لها بمنحه ومدة صلاحيته
وقيمة الرسم الذي يحصل عنه على ألا يجاوز مبلغ جنيه واحد وله أن يعين بقرارات يصدرها
حالات الاعفاء من ضرورة الحصول على الإذن المشار إليه .

مادة ٢ — يضاف إلى المادة ٢٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر فقرة جديدة
بالنص الآتي :

« ومع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٨ مكرر الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦ .

ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة ١ مكررا أو أبدى أمام السلطة المختصة أقوالا كاذبة أو قدم إليها أوراقا غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل حصوله أو حصول غيره على تأشيرة خروج تبيح له مغادرة الأراضي المصرية .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

بتاريخ ٢٩/٧/١٩٥٢ صدر الأمر العسكري رقم ٣٥ يحتم الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضي المصرية — وقد عدل هذا الأمر بالأوامر العسكرية رقم ٣٦ الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٥٢ ورقم ٥٣ الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ورقم ٦٣ الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٥٣ ورقم ٧٤ الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٣ ورقم ٨٢ الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ورقم ١٠٧ الصادر في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ والأمر رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٥ .

ولما كانت النية متجهة إلى إلغاء الأحكام العرفية فإن هذه الاوامر العسكرية التي توجب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضي المصرية تصبح عديمة الأثر .

كما وأن اعتبارات الأمن العام وسلامة الدولة في الداخل والخارج وحماية الاقتصاد القومي لا تزال تتطلب الابقاء على نظام وجوب الحصول على تأشيرة الخروج بالنسبة للمصريين والأجانب على السواء .

فقد أعدت وزارة الداخلية مشروع القانون المرافق على نحو روعيت فيه هذه الاعتبارات حتى يتسنى لوزير الداخلية بقرار منه أن يفرض على المصريين والأجانب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضي المصرية في الوقت الذي يرى فيه ضرورة لذلك وبالشروط والالزامات التي يحددها القرار .

وتتشرف وزارة الداخلية بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦^(١)

في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين
رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني
ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ بشأن تنظيم المباني ،
وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز الحكم بإزالة أو بتصحيح أو هدم الأعمال بالنسبة للأبنية والأعمال
التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ورقم ٥٢ لسنة
١٩٤٠ المشار إليها خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى يوم
٩ مارس سنة ١٩٥٥ .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة :

(أ) المباني والمنشآت القائمة على أرض مملوكة للدولة .

(ب) المباني والمنشآت التي أقيمت بارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة .

مادة ٢ — يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يلحق بالمنافع العامة بدون
مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنزهات المنشأة في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت
بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في الفترة المبينة بالمادة الأولى والتي ترى السلطة
القائمة على أعمال التنظيم إنها تحدت على الطبيعة بأقامة مبان عليها بكيفية يتعذر معها تطبيق

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٨ مكرر الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦ .

القانون المشار اليه . ويجوز بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية إعفاء الاراضى الفضاء المتبقية من التقسيمات أو أجزاء التقسيمات المشار اليها فى المادة الاولى — من تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه ويتضمن هذا القرار بيان شروط الاعفاء .

مادة ٣ — يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تزود مناطق التقسيم المشار اليها فى المادة السابقة أو أجزاء منها بالمرافق العامة المنصوص عليها فى المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه وأن تحصل تكاليف تنفيذها من الملاك بالطريق الاداري وبحسب نصيب كل قطعة من قطع التقسيم فى هذه التكاليف على أساس توزيعها على القطع بنسبة مسطحاتها ويصدر بذلك قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٤ — لا يترتب على تنفيذ أحكام هذا القانون أية مسئولية على الدولة .

مادة ٥ — على وزراء الشؤون البلدية والقروية والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

سبق أن أوقفت النيابة العامة تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم جنائية بالازالة أو بتصحيح أو هدم الأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ و ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني و ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك بناء على رغبة أبدتها وزارة الاشغال العمومية ووافق عليها رئيس مجلس الوزراء نظرا لشدة أزمة المساكن فى ذلك الوقت .

وبما أن هذا التسامح قد شجع الكثير من الأفراد على مخالفة أحكام تلك القوانين ونظرا لأن أزمة المساكن قد خفت حدتها فقد رأى وضع حد لهذا التسامح وجعل يوم ٩ مارس سنة ١٩٥٥ نهاية له والعبرة فى ذلك هى بتاريخ وقوع الجريمة بحيث لا يجوز الحكم بالازالة أو بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة متى وقعت الجريمة قبل يوم ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ ولو تراخى الحكم فيها إلى ما بعد هذا التاريخ .

وتحقيقاً لما تقدم أعد مشروع القانون المرافق فنصت المادة الأولى منه على عدم جواز الحكم بالازالة أو بتصحيح أو هدم الأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام القوانين المشار اليها خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى يوم ٩ مارس سنة ١٩٥٥ .

وقد رأى استثناء المباني والمنشآت المقامة على املاك الدولة سواء كانت هذه الاملاك

مخصصة للمنفعة العامة أم مملوكة لها ملكية خاصة وكذلك المباني والمنشآت التي أقيمت خارجة عن خطوط التنظيم المعتمدة وأن يمتد الاعفاء المنصوص عليه في المادة الأولى إلى جميع الأحكام النهائية الصادرة من محاكم جنائية عن جرائم وقعت بالمخالفة لأحكام القوانين سائلة الذكر خلال الفترة المشار إليها بحيث يقتصر تنفيذ تلك الأحكام على الغرامات والمصاريف المقضى بها حتى يسوى بين الجرائم التي لم يحكم فيها وتلك التي حكم فيها نهائيا لأن الغرض أن تلك الأحكام قد صدرت لمصلحة الدولة وقد تنازلت عنها تحقيقا للمصلحة العامة وذلك مساهمة في تفريخ أزمة المساكن ومن ثم فلا مخالفة في ذلك للمبادئ الدستورية .

وتقضى المادة الثانية بجواز الحاق الشوارع والطرق والميادين والحدائق والمنزهات المنشأة في تلك التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في الفترة المبينة بالمادة الأولى باملاك الدولة العامة متى ثبت أنها تحدت على الطبيعة باقامة مبان عليها بكيفية يتعذر معها تطبيق القانون وحكم هذه المادة مأخوذ عن المادة التاسعة من هذا القانون المذكور . ولما كان الاصل أن الاراضى الفضاء المتخلفة عن التقسيمات أو اجزاء التقسيمات المخالفة للقانون تخضع لقانون تقسيم الاراضى إلا انه يحصل في العمل تعذر تطبيق أحكام القانون عليها وقد رأى لذلك أن يكون اعفاؤها من تطبيق أحكام قانون تقسيم الاراضى بقرار يصدر من وزير الشؤون البلدية والقروية متضمنا بيان شروط الاعفاء .

ولما كان تزويد المناطق المقسمة المشار إليها في المادة الثانية أو اجزاء منها بالمرافق العامة مراعاة للصحة العامة ولراحة السكان اجازت المادة الثالثة للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تزود مناطق التقاسيم المخالفة أو اجزاء منها بالمرافق العامة المنصوص عليها في قانون تقسيم الاراضى وأن تحصل تكاليف ذلك من الملاك بالطرق الادارية وبحسب نصيب كل قطعة من قطع التقسيم في هذه التكاليف على أساس توزيعها على القطع بنسبة مسطحاتها ويصدر بذلك قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ولما كان الغرض من هذا القانون تحقيق مصلحة عامة فقد نصت المادة الرابعة على عدم مسئولية الدولة عن تطبيق أحكامه .

وغني عن البيان أن أحكام هذا القانون لا تمس حقوق الدولة وغيرها من الهيئات أو الافراد والمستمدة من قوانين أخرى كما أن كلمة الدولة في هذا القانون قد استعملت بمعناها العام بحيث تشمل الحكومة والهيئات العامة المركزية والمحلية .

ويتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦^(١)

بإضافة أحكام جديدة إلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦
بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فقرة جديدة بالنص الآتي :
« ومع ذلك ، فإنه يجوز للمكفوفين وغيرهم من ذوي العاهات الذين لا يستطيعون بأنفسهم
أن يثبتوا آراءهم على بطاقات الانتخاب أو الاستفتاء أن يبدوها شفاهاً بحيث يسمعهم
أعضاء اللجنة وحدهم » .

« وفي هذه الحالة يثبت السكرتير رأى كل ناخب في بطاقته ويوقع عليها
الرئيس » .

« ويجوز أيضاً ، لهؤلاء الناخبين ، أن يعهدوا إلى من يحضر معهم أمام اللجنة ،
بإبداء هذا الرأى على بطاقة إنتخاب أو استفتاء يتناولها من الرئيس ، وتثبت هذه الإجابة
في المحضر » .

مادة ٢ — تضاف إلى المادة ٣٣ من القانون المذكور ، فقرة جديدة بالنص الآتي :
« على أنه في حالات الاستفتاء يجوز للناخب الذي يوجد في مدينة أو قرية غير المدينة
أو القرية المقيد اسمه فيها ، أن يبدى رأيه أمام لجنة الاستفتاء المختصة بالجهة التي يوجد فيها
بشرط أن يقدم لهذه الجهة شهادته الانتخابية » .

« وفي هذه الحالة يثبت السكرتير من واقع البيانات الواردة بالشهادة اسم الناخب ولقبه
وموطنه الانتخابي ، والمركز أو القسم أو البندر ورقم القيد في جدول الانتخاب وذلك

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٨ مكرر الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ .

في كشف مستقل يحور من نسختين يوقع عليه رئيس اللجنة وأعضاؤها وسكرتيرها .
« وعلي الرئيس تسليم نسخة من هذا الكشف إلى مأمور المركز أو القسم أو البندر
الذي يقع في دائرته مقر اللجنة » .

مادة ٣ — يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون المذكور النص الآتي :
« أما بالنسبة لأفراد القوات المسلحة فتشكل لجنة فرز أو أكثر تتكون كل منها من
سبعة أعضاء من الموظفين المنصوص عليهم في المادة ٢٤ ، ويكون أحدهم سكرتيراً للجنة ،
ويكون مقرها القاهرة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحربية
وتبلغ نتيجة الفرز في حالة الاستفتاء إلى وزير الداخلية ، أما في حالة الانتخاب فتبلغ هذه
النتيجة إلى لجان الفرز المنصوص عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة » .

مادة ٤ — يستبدل بنص المادة ٥٣ من القانون المذكور النص الآتي :
« يجوز بقرار من وزير الداخلية تعديل المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون أو
تقسيمها إلى فترات ، وذلك عند إعداد جداول الانتخاب لأول مرة »
مادة ٥ — علي الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٠ شوال سنة ١٣٧٥ (٣٠ مايو سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

أولاً — تنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ على أن « يكون ابداء الرأي
على اختيار المرشحين أو على موضوع الاستفتاء أو في حالة الاستفتاء لرئاسة الجمهورية
بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك » .

وبهذا عدل المشرع عن طريقة ابداء الرأي شفها علي مسمع من رئيس اللجنة واعضاؤها
وذلك لضمان السرية التامة وتوفير الحرية الكاملة للناخبين .
ولما كانت هناك حالات يعجز فيها الطالب عن ابداء رأيه بالتأشير على البطاقة وهي حالة
المكفوفين وغيرهم من ذوى العاهات .

ولما كان قيام العاهة وخده لا يصلح سبباً لحرمان المواطن من حقوقه السياسية ما لم يلحق
به مانع من موانع الانتخاب فإن الأمر يقتضى تعديل القانون ليكون لكل من هؤلاء حق
ابداء رأيه شفها بحيث يسمعه أعضاء اللجنة ومحدثهم ، كما أجزله أن يستصحب إلى مقر لجنة
الانتخاب أو الاستفتاء شخصاً آخر ينبيه عنه أمام رئيس اللجنة ويتولى هذا الشخص ابداء
رأى من أنابه بطريق التأشير على البطاقة .

ثانياً — تنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
على أن سكرتير لجنة الانتخاب أو الاستفتاء يثبت في كشف الناخبين أمام اسم الناخب الذي

أبدى رأيه ما يفيد ذلك . وظاهر من هذا النص ان ابداء الرأى فى الانتخاب أو الاستفتاء لا يكون إلا أمام اللجنة المقيّد اسم الناخب فى كشفها .

ولما كانت هناك ظروف عارضة تقتضى أن يكون الناخب يوم الاستفتاء فى غير المدينة أو القرية المقيّد اسمه فيها ، فيتعين عليه ان يعود إلى مدينته أو قريته أو يحرم من ابداء الرأى فيها هو معروض على جمهور الناخبين من الأمور الهامة .

ولما كان موضوع الاستفتاء الذى يعرض على الشعب واحدا دائما ولا يختلف باختلاف الدوائر الانتخابية فإن ابداء الرأى فى هذا الموضوع لا يقتضى عودة الناخب إلى لجنة أو دائرة بعينها .

ولما كانت الموضوعات التى تعرض للاستفتاء هى رئاسة الجمهورية أو المسائل الهامة التى تتصل بمصالح الدولة العليا ، فإنه من المصلحة العامة أن يساهم بابداء الرأى فيها أكبر عدد من المواطنين وأن يتكفل التشريع بتيسير ذلك عليهم إلى أبعد حد مستطاع .

لهذا ، فإن الأمر يقتضى اضافة فقرة جديدة إلى المادة ٣٢ سالفه الذكر بحيث يتسنى للناخب فى حالة الاستفتاء ان يبدى رأيه أمام لجنة الاستفتاء بالمدينة أو القرية التى يوجد بها على أن تقوم اللجنة الفرعية التى يبدى الناخب رأيه أمامها لقيد اسم هذا الناخب فى كشف مقترنا بالبيانات اللازمة لاتخاذ الاجراءات التى تكفل عدم تعرضه للعقوبة المقررة على من يتخلف عن ابداء رأيه فى الاستفتاء بغير عذر مقبول .

ثالثا — ينص القانون فى المادة ٣٤ على أن آراء افراد القوات المسلحة تفرز بمعرفة لجان خاصة مقرها القاهرة وتبلغ نتيجة الفرز الى اللجان العامة فى مختلف انحاء الجمهورية .
وبما أن التعديل المقترح للقانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ قد أخذ بمبدأ عدم ارتباط الآراء باللجان العامة أو الفرعية فى حالات الاستفتاء .

وبما أن الاخذ بالنظام المنصوص عليه فى القانون قد يؤدى الى تأخير اعلان نتيجة الاستفتاء لضرورة انتظار وصول هذا التبليغ الى اللجان العامة وبعضها فى جهات نائية يستغرق الوصول اليها وقتا طويلا .

لهذا ترى الوزارة تعديل هذا النص ليكون ابلاغ هذه النتائج الى وزير الداخلية لتضاف الى مختلف النتائج ويتم اعلانها معا .

رابعا — تنص المادة ٥٣ من القانون على انه يجوز بقرار من وزير الداخلية تعديل المواعيد المنصوص عليها فى هذا القانون عند اعداد جداول الانتخاب لأول مرة .

وتطبيقا لهذا النص صدر قرار فى ٥ مارس سنة ١٩٥٦ بأن تعرض جداول الناخبين بالمدن والقرى لمدة سبعة أيام وتقبل الطعون التى يتقدم بها الأفراد تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون خلال مدة سبعة أيام تالية — وذلك بدلا من ٣١ يوما للعرض و ٤٦ يوما للطعن كنص المادتين ٥ و ١٥ من القانون .

وبما أن الوزارة قد اضطرت الى تقصير هذه المواعيد الى الحد الذى أشرت اليه حتى يمكن الفراغ من التدابير الخاصة بتحرير شهادات الانتخاب وتوزيعها تمهيدا لاجراء عملية الاستفتاء في موعدها القانوني وهو ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦ .

ونظرا لأن الوزارة قد تلقت شكاوي كثيرة من افراد فانهم الاطلاع علي الجداول بسبب قصر المدة وهؤلاء الافراد من طبقات مختلفة . وهي ترى في مطالبتهم بحقوقهم شعورا وطنيا ونضوجا سياسيا حقيقين بالتقدير وترجو ان يمكنها الشارع من اعطاء الجميع فرصة لعدارك ما فاتهم .

وبما أن المدة التي استغرقت من الأجل الذي حدده القانون للعرض والطعن هي ١٤ يوما من أصل المدة وقدرها ٤٦ يوما فإنه يمكن تعديل نص المادة ٥٣ باعطاء وزير الداخلية حق تقسيم المدة القانونية الى فترات .

ويتشرف وزير الداخلية بعرض مشروع القانون المرافق بادخال التعديلات التي اقتضتها الاعتبارات المتقدمة مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٦^(١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود

باسم الأمة .

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما رتاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة قبل الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود المشار إليها ويكون نصها كالآتي :

(١) نمر بالوقائع المصرية العدد ٤٥ مكرر الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٦ .

« ويجوز لوزير المالية والاقتصاد عند الاقتضاء — بعد العرض على مجلس الوزراء — أن يصدر قراراً بعدم إعفاء الأعضاء المنضمين من دفع التأمين » .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٧ شوال سنة ١٣٧٥ (٦ يونيو سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود الصادرة بمقتضى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ على أنه « لا يجوز للسمسار اجراء أية عملية من عمليات البيع أو الشراء أو النقل أو الموازنة بالبورصة إذا لم يقم للعميل مقدماً بدفع تأمين عن كل عملية نقداً أو بكتاب ضمان من أحد المصارف . ويصدر وزير المالية والاقتصاد قراراً بتعيين مبلغ التأمين بحيث لا يقل عن عشرة في المائة من قيمة كل عملية ولا يجاوز ثلاثين في المائة منها » .

وقد نص في المادة ذاتها على إعفاء الأعضاء المنضمين وخدم من دفع التأمين .

ولما كانت ظروف التعامل في بورصة العقود قد تقتضي في بعض الأحيان إلزام العضو المنضم بدفع التأمين المشار إليه في المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود فإن وزارة المالية والاقتصاد ترى إضافة فقرة جديدة إلى هذه المادة تجيز عند الاقتضاء عدم إعفاء الأعضاء المنضمين من دفع التأمين ، وذلك بموجب قرار يصدره وزير المالية والاقتصاد بعد العرض على مجلس الوزراء .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق ، وتشرف برفعه إلى مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٦ (١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للمراكز المفتوحة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى
للمراكز المفتوحة ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة قبل الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ويكون نصها كالآتي :

« ويجوز لوزير المالية والاقتصاد — بعد العرض على مجلس الوزراء — أن يصدر قرارا
بخفض الحد الأقصى للمركز المفتوح للمعامل عن خمسة عشر ألف قنطار . ويسرى القرار
المذكور على كل مركز ينشأ بعد تاريخ العمل به . » .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٧ شوال سنة ١٣٥٧ (٦ يونيو سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأثير على أسعار القطن
ووضع حد أقصى للمراكز المفتوحة على أنه « لا يجوز لأي متعامل في سوق عقود القطن
أن يكون له مركز مفتوح يتجاوز خمسة عشر ألف قنطار على استحقاق أو على كل
الاستحقاقات مجتمعة » .

ولما كانت ظروف الرقابة على العمليات التي تجرى في سوق العقود والبضاعة الحاضرة تقتضى في بعض الحالات خفض الحد الأقصى للمركز المفتوح للتعامل في سوق العقود عن ١٥ ألف قنطار التي أشارت إليها المادة الثانية المشار إليها .

فان وزارة المالية والاقتصاد ترى إضافة فقرة جديدة إلى هذه المادة تجيز عند الاقتضاء خفض الحد الأقصى للمركز المفتوح عن ١٥ ألف قنطار بموجب قرار يصدره وزير المالية والاقتصاد بعد العرض على مجلس الوزراء . ويسرى القرار المذكور على كل مركز ينشأ بعد تاريخ العمل به ، وغنى عن البيان أن المركز المفتوح إذا غطي بعد ذلك فتحكمه قواعد القرار المشار إليه .

وقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق لتحقيق هذا الغرض .
وتتشرف برفعه الى مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦^(١)

باصدار قانون عضوية مجلس الأمة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ عن المكافأة البرلمانية ،
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن عضوية مجلس الأمة .
مادة ٢ — يلغى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٦ مكرر الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٦ .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ العمل بالدستور .

صدر بديوان الرياسة في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١١ يونيه سنة ١٩٥٦) .

قانون عضوية مجلس الأمة

الباب الاول

في الدوائر الانتخابية

مادة ١ — يؤلف مجلس الأمة من ثلثائة وخمسين عضوا يختارون بطريق الانتخاب السرى العام .

مادة ٢ — تقسم الجمهورية المصرية إلى دوائر انتخابية عددها ثلثائة وخمسون .
وتحدد هذه الدوائر بقانون ، يراعى فيه أن تكون كل مديرية أو محافظة وحدة انتخابية مستقلة يتناسب عدد دوائرها الانتخابية مع نسبة عدد سكانها إلى مجموع سكان الجمهورية .

الباب الثانى

في الترشيح والانتخاب

مادة ٣ — يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة :
(١) أن يكون مصرياً فإذا كان اكتسابه الجنسية المصرية بطريق التجنس وجب أن تكون قد مضت على ذلك عشر سنوات على الأقل .

(٢) أن يكون اسمه مقيداً فى أحد جداول الانتخاب .

(٣) أن يكون محسناً للقراءة والكتابة .

(٤) أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب .

(٥) ألا يكون منتظماً إلى الأسرة التى كانت تتولى الملك فى مصر .

مادة ٤ — لا يجوز ترشيح رجال القضاء والنيابة وضباط وصف ضباط البوليس قبل تقديم استقالاتهم من وظائفهم ، وتعتبر الاستقالة مقبولة من تاريخ تقديمها .

كما لا يجوز ترشيح ضباط وصف ضباط القوات المسلحة قبل قبول استقالاتهم .

مادة ٥ — يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس الأمة كتابة إلى المديرية أو المحافظة خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين إلى الانتخاب على أن يكون الطلب مصحوباً بإبصال إيداع مبلغ خمسين جنيهاً خزانة المديرية أو المحافظة .

وينقص هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه من أهالي مركز عنبية أو الجهات التابعة لسلاح الحدود .

مادة ٦ — تفيد طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها في سجل خاص وتعطي عنها إيصالات وتحال الطلبات إلى الاتحاد القومي في ميعاد لا يجاوز أربعاً وعشرين ساعة من موعد إقفال باب الترشيح .

مادة ٧ — يقوم الاتحاد القومي بفحص طلبات الترشيح خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إقفال باب الترشيح .

مادة ٨ — بعد الاتحاد القومي كشفاً بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض له عليهم في كل دائرة انتخابية . ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

وينشر كشف المرشحين بالطريقة التي يعينها وزير الداخلية بقرار منه ، على أن يبقى الكشف معروفاً في الدائرة الانتخابية في العشرة الأيام التالية للمدة المبينة في المادة السابقة على الأقل .

مادة ٩ — يجوز للمرشح أن يحصل على صورة رسمية من جدول الناخبين في الدائرة مقابل رسم يحدده وزير الداخلية بقرار منه على ألا يجاوز هذا الرسم مبلغ عشرين جنياً . وتسلم إلى المرشح الصورة الرسمية خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم طلبه .

مادة ١٠ — ينحصر المبلغ الذي يودعه طالب الترشيح خزانة المديرية أو المحافظة للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة إذا عدل عن طلب الترشيح أو إذا لم يحز في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل .

مادة ١١ — لا يجوز لأحد أن يرشح نفسه في أكثر من دائرتين انتخابيتين .

مادة ١٢ — لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر يرسل إلى المديرية أو المحافظة قبل يوم الانتخاب بسبعة أيام على الأقل ويثبت ذلك أمام اسمه في كشف المرشحين في الدائرة إذا كان قد قيد في هذا الكشف ، ويعلن يوم الانتخاب بعرضه على باب مقر دائرة الانتخاب واللجان الفرعية .

مادة ١٣ — إذا لم يتم ترشيح أكثر من شخص واحد في دائرة انتخابية يعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح بلا حاجة إلى اتباع إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه .

مادة ١٤ — ينتخب عضو مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب .

فإذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب خلال خمسة أيام بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكثر من الأصوات فإذا تساوى معهما أو مع

أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية .
وفي هذه المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب .

فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت لجنة الانتخاب بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

مادة ١٥ — إذا انتخب أحد المرشحين في أكثر من دائرة انتخابية واحدة وجب عليه بعد الفصل بصحة عضويته بثمانية أيام أن يقرر في المجلس أى دائرة يريد أن يكون عضوا عنها . فإذا لم يفعل تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يجرى فيها انتخاب جديد .

مادة ١٦ — عند خلو محل في مجلس الأمة يأمر وزير الداخلية بناء على تبليغ رئيس هذا المجلس بانتخاب عضو بدلا ممن خلا محله .

الباب الثالث

تحقيق العضوية

مادة ١٧ — تقوم بالتحقيق في صحة عضوية أعضاء مجلس الأمة محكمة النقض .

مادة ١٨ — لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته بعريضة يقدمها إلى رئيس مجلس الأمة تشتمل على الأسباب التي يبني عليها الطلب ويكون توقيع الطالب عليها مصدقا عليه .

ويجب تقديم الطلب خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر . ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات في الانتخابات أن ينازع بالطريقة عينها في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه .

مادة ١٩ — يحيل رئيس مجلس الأمة الطعون المقدمة اليه في صحة عضوية أعضائه طبقا لللائحة الداخلية للمجلس إلى رئيس محكمة النقض مصحوبا بالمستندات المؤيدة للطعن والأسباب التي بني عليها .

مادة ٢٠ — على وزير الداخلية بناء على طلب رئيس المحكمة أن يرسل اليه خلال عشرة أيام من تاريخ الطلب محاضر لجان الانتخاب وجميع الأوراق الخاصة بالموضوع المطروح أمامها .

مادة ٢١ — بعد أن تتم المحكمة إجراءات التحقيق في الطعن يرسل رئيسها تقريرها بنتيجة التحقيق إلى رئيس مجلس الأمة وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ إحالة الطعن إلى المحكمة .

الباب الرابع في أحوال عدم الجمع

مادة ٢٢ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة بأنواعها .
وتعتبر وظيفة عامة في حكم هذا القانون كل عمل يستحق صاحبه مرتبا أو مكافأة دورية من الأموال العامة ويدخل في ذلك كل موظفي ومستخدمي المجالس الممثلة للوحدات الادارية وكل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدميها وكذلك العمد والمشايخ .
كما لا يصح الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية المجالس الممثلة للوحدات الادارية ولجان العمد والمشايخ .

مادة ٢٣ — كل موظف عام وكل عضو بأحد المجالس الممثلة للوحدات الادارية أو لجان العمد والمشايخ أصبح عضوا في مجلس الأمة وجب عليه أن يتخلى مؤقتا عن أعمال وظيفته أو عن أعمال عضويته بتلك المجالس أو اللجان بمجرد توليه أعماله بمجلس الأمة .
ويعتبر العضو متخليا نهائيا عن وظيفته أو عضويته بتلك المجالس أو اللجان بمجرد الفصل بصحة عضويته بمجلس الأمة ويعطى الموظف أو المستخدم في حالة قبوله العضوية حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وإلى أن يتم التخلي نهائيا لا يتناول العضو سوي مكافأة العضوية .

مادة ٢٤ — لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين في مجلس إدارة شركة مساهمة أثناء مدة عضويته إلا إذا كان أحد المؤسسين لها أو كان مالكا لعدد من أسهم الشركة يوازي عشرة في المائة على الأقل من رأس مال الشركة أو كان شاغلا عضوية مجلس إدارتها عند انتخابه عضوا بمجلس الأمة .

كما لا يجوز تعيين أحد أعضاء مجلس الأمة في أثناء مدة عضويته عضوا منتدبا بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة إلا إذا كان شاغلا هذا المنصب عند انتخابه عضوا بمجلس الأمة .

مادة ٢٥ — يعتبر في حكم أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة من يعهد إليهم بإدارة إحدى شركات التوصية بالأسهم وكذلك مديرو الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

الباب الخامس

في مكافأة أعضاء مجلس الأمة

مادة ٢٦ — يتقاضى كل من أعضاء مجلس الأمة مكافأة شهرية قدرها خمسة وسبعون جنيها ويستثنى من ذلك الوزراء ونواب الوزراء وكلاء وزارات لشئون مجلس الأمة .

- مادة ٢٧ — يتقاضى رئيس مجلس الأمة مكافأة مساوية لمرتب وزير .
ولا يجوز الجمع بينها وبين المكافأة المنصوص عليها في المادة السابقة أو بين ما قد يكون استحققه من معاش .
- مادة ٢٨ — تستحق المكافأة من تاريخ حلف العضو اليمين وتسرى عليها الأحكام الخاصة بموظفي الدولة من حيث التنازل عنها أو الحجز عليها .
- مادة ٢٩ — يعطى كل عضو جواز للسفر مجاناً في الدرجة الأولى على خطوط سكك حديد الدولة من النقطة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة . ويعطى العضو عن دائرة عنيبة عدا ذلك جوازا للسفر في البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

مذكرة ايضاحية

استهدف الدستور الجديد معالجة العيوب التي نتجت من تطبيق دستور سنة ١٩٢٣ وكان من أهم المساوئ التي تمخض عنها تطبيق هذا الدستور وقانون الانتخاب القديم ضعف مستوى المرشحين لعضوية البرلمان مما ترتب عنه ضعف السلطة التشريعية إزاء السلطة التنفيذية وعدم جدية الرقابة على أعمالها .

لذلك رأى الدستور الجديد أن يعهد بالترشيح إلى هيئة شعبية يكونها المواطنون وهي الاتحاد القومي حتى يقتصر الترشيح لعضوية مجلس الأمة على العناصر الصالحة الممتازة ، وكان لزاماً إزاء هذا الوضع الجديد إعداد مشروع القانون المرافق متضمناً الوسائل التي من شأنها معالجة تلك المساوئ .

وتحقيقاً لذلك نصت المادتان ١ و ٢ على أن يؤلف مجلس الأمة من ثلاثمائة وخمسين عضواً وعلى تقسيم الدوائر الانتخابية إلى ثلاثمائة وخمسين دائرة تحدد بقانون يراعى فيه أن تكون كل مديرية أو محافظة وحدة انتخابية مستقلة يتناسب عدد دوائرها الانتخابية مع نسبة عدد سكانها إلى مجموع سكان الجمهورية ، وقد راعى المشروع في ذلك أن يجعل عدد أعضاء مجلس الأمة محددًا سلفاً لا يختلف باختلاف عدد السكان زيادة أو نقصاً ، وهو ما يعتبر من أهم ما استحدثته المشروع المعروض وذلك حتى يمتنع على السلطة التنفيذية التأثير على إرادة الناخبين عن طريق تغيير الدوائر الانتخابية ترتيباً على زيادة عدد السكان أو نقصهم .

وقد بينت المادة ٣ شروط العضوية لمجلس الأمة ومن أهم ما استحدثته من الشروط الجديدة الواجب توافرها في عضو المجلس ألا يكون متممياً إلى الأسرة التي كانت تتولى الملك في مصر كنتيجة طبيعية لالغاء النظام الملكي في مصر .

وتضمنت المادة ٤ تحديد الطوائف التي يمتنع عليها الترشيح قبل قبول استقالتهم وهم :

رجال القضاء والنيابة وضباط وصف ضباط البوليس والقوات المسلحة ابعادا لهم عن الدخول في مسائل سياسية ولما قد يصادفهم من حرج فيما لو لم يتم انتخابهم كما أن في هذا ضمانا لحيدة الانتخاب لما قد يكون لتلك الطوائف من تأثير يخل بتلك الحيدة .

وقد تضمنت المادة ٥ من المشروع الميعاد الذي يجب أن تقدم طلبات الترشيح خلاله ، فنصت على أن ذلك يكون خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين إلى الانتخاب كما نص على أن يكون الطلب مصحوبا بدفع تأمين قدره خمسون جنيها تخفض إلى النصف بالنسبة إلى أهالي مركز عنييه والجهات التابعة لسلح الحدود للتحقق من جدية الترشيح وبذلك يكون المشروع قد خفض مبلغ التأمين مهيلا على المرشحين .

وتكفلت المواد من ٦ إلى ٨ من المشروع ببيان الاجراءات التي تتبع عند تقديم طلب الترشيح إلى المديرية أو المحافظة فأوجب عليها أن تحيل الطلب إلى الاتحاد القوي في ميعاد لا يجاوز أربعة وعشرين ساعة من تاريخ إقفال باب الترشيح ليقوم بفحصها خلال خمسة عشر يوما من هذا التاريخ ولا يستبعد من تلك الطلبات الا من يرى الاعتراض على ترشيحه وفقا لما يقتضيه الصالح العام . وبعد كشف المرشحين في كل دائرة انتخابية ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا . كما غني المشروع بالنص على نشر هذا الكشف مدة لا تقل عن عشرة أيام .

وأجازت المادة ٩ من المشروع المرشح أن يحصل على صورة رسمية من جدول الناخبين في الدائرة حتى يمكنه التعرف على الناخبين وهو أمر لازم لاجراء الدعاية الانتخابية .

وبينت المادة العاشرة أن التأمين الذي يودع مع طلب الترشيح يخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة في حالة عدول المرشح عن الترشيح أو عدم حصوله على عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل .

ومنعت المادة ١١ ترشيح أحد في أكثر من دائرتين انتخابيتين .

وقد أجازت المادة ١٢ من المشروع نزول طالب الترشيح عن طلبه وبينت الاجراءات الخاصة بذلك .

وبينت المادتان ١٣ و ١٤ كيفية اعلان انتخاب عضو مجلس الأمة والنسبة الواجب الحصول عليها لانتخابه .

وأوضحت المادة ١٥ ما يتبع في حالة انتخاب أحد المرشحين في دائرتين انتخابيتين وهو اعيد وطريقة تحديد الدائرة التي يبقى المرشح عضوا عنها .

وبينت المادة ١٦ ما يتبع في حالة خلو محل في مجلس الأمة اذ استلزم أن يأمر وزير الداخلية عند تبليغ رئيس المجلس له ذلك اجراء انتخابات تكيلية لشغل المحل الحالي على أن يتبع في هذه الحالة الاجراءات ذاتها التي تتبع في الانتخابات العامة .

وأعطى المشروع في المادة ١٧ الاختصاص في التحقيق في صحة عضوية أعضاء مجلس الأمة إلى محكمة النقض على أن تقتصر مهمتها على مجرد التحقيق أما الفصل في هذا الموضوع فهو من اختصاص مجلس الأمة ذاته طبقا لنص الدستور وقد نظمت المواد من ١٨ الى ٢١ الاجراءات الخاصة بالطعن . ومراعاة لسرعة الفصل في صحة العضوية اشترطت المادة ٢١ أن تتم المحكمة تحقيقها وترسل نتيجته الى مجلس الأمة خلال ستة أشهر من تاريخ احالة الطعن إلى المحكمة .

ونظمت المواد من ٢٢ إلى ٢٥ أحوال عدم الجمع بين عضوية مجلس الأمة وغيره من الأعمال وهي تولي الوظائف العامة بأنواعها وعضوية المجالس الممثلة للوحدات الادارية المحلية ولجان العمدة والمشايخ وعضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة وإدارة شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة في أحوال خاصة ، تحقيقا لاستقلال أعضاء السلطة التشريعية وعدم امكان التأثير عليهم وتطبيقا لنص الدستور الذي منع الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية مجالس إدارة الشركات إلا في أحوال خاصة . فروع تحديد هذه الحالات تحديدا ضيقا وفقا لمقتضيات الضرورة والمصلحة العامة

وقد حدد المشروع في المادة ٢٦ منه المكافأة الشهرية التي يتقاضاها عضو مجلس الأمة بخمسة وسبعين جنيها ، واستثنى من ذلك الوزراء ونواب الوزراء وكلاء الوزارات لشئون مجلس الأمة لأن الدستور أجاز لهم الجمع بين وظائفهم المذكورة وعضوية مجلس الأمة . وجعل المشروع لرئيس المجلس تقاضى مكافأة شهرية نوازي مرتب الوزير ، على ألا يجمع بينها وبين مكافأة العضوية .

وبينت المادة ٢٨ موعد استحقاق المكافأة وهو تاريخ حلف العضو لليمين . كما بينت أنه لا يجوز الحجز عليها أو التنازل عنها إلا وفقا للقواعد الخاصة بموظفي الدولة في هذا الشأن . وأوجبت المادة ٢٩ أن يكون انتقال العضو من مقر دائرته الانتخابية الى القاهرة على نفقة الدولة ونظمت القواعد الخاصة بذلك .

ويتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي اقراها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ (١)

بإصدار قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ بأحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها
قانون العقوبات ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ ببيان الاجراءات التي تتبع أمام مجلس الأحكام
المختص ،

وعلى مآرئاه مجلس الدولة ،

وبناء على ماعرضه رئيس مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء .
- مادة ٢ — يلغى المرسومان بقانونين رقمي ١٢٦ و ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليهما وكل
نص يخالف أحكام القانون المرافق .
- مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ العمل بالدستور .
- صدر بديوان الرئاسة في ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٣ يونيو سنة ١٩٥٦) .

قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء

الباب الأول

الهيئة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء

- مادة ١ — تتولى محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء محكمة عليا تشكل من اثني عشر عضوا
ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة يختارون بطريق القرعة وستة من مستشاري محكمة النقض
ونحائكم الاستئناف يختارون بطريق القرعة أيضا من بين مستشاري محكمة النقض وأقدم
ثلاثين مستشارا من محائكم الاستئناف .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٧ تاريخ الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٥٦ .

وينتار بطريق القرعة كذلك عدد مساو من أعضاء مجلس الأمة والمستشارين بصفة احتياطية .

وفي حالة غياب أحد الأعضاء الأصليين أو قيام مانع به، يحل محله أقدم الأعضاء الاحتياطيين إذا كان من المستشارين وأكبر الأعضاء سنا إذا كان من أعضاء مجلس الأمة . ويرأس المحكمة أقدم المستشارين .

مادة ٢ — يكون جلوس الأعضاء بترتيب الأقدمية بين المستشارين وبترتيب السن بين أعضاء مجلس الأمة ويكون جلوسهم عضواً فمستشاراً وهكذا على التوالي . ويبدون آراءهم على هذا الترتيب على أن يكون الأول أصغر أعضاء مجلس الأمة سناً وعلى أن يكون الرئيس آخر من يبدى رأيه .

ومجلس الأعضاء الاحتياطيون معا في جانب يخصص لهم .
مادة ٣ — يقوم بوظيفة الاتهام أمام المحكمة ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري بأغلبية الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس ، وذلك بعد صدور قرار الاتهام ويجوز أن يعاونهم محام عام يندبه النائب العام بناء على طلب مجلس الأمة .
وفي حالة صدر الاتهام من رئيس الجمهورية يقوم بتمثيل الاتهام أمام المحكمة النائب العام أو من يقوم مقامه ويعاونه محاميان عامان .
ويجرى تشكيل المحكمة على الصورة المتقدمة بعد صدور قرار الاتهام من مجلس الأمة أو من رئيس الجمهورية .

مادة ٤ — يقوم بأعمال قلم الكتاب في المحكمة العليا قلم كتاب محكمة النقض .
مادة ٥ — تنعقد المحكمة العليا في دار محكمة النقض .

الباب الثاني

في مسئولية رئيس الجمهورية

مادة ٦ — يعاقب رئيس الجمهورية بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكب عملاً من أعمال الخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهوري .
وتعتبر عدم ولاء للنظام الجمهوري الأفعال الآتية :

أولاً) العمل على تغيير النظام الجمهوري إلى نظام ملكي .
ثانياً) وقف دستور الدولة كله أو بعضه أو تعديل أحكامه دون اتباع القواعد والاجراءات التي قررها الدستور .

الباب الثالث

في مسئولية الوزراء

مادة ٧ — مع عدم الإخلال بأحكام قانون العقوبات يعاقب الوزراء بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إذا ارتكبوا في تأدية وظائفهم جريمة من الجرائم الآتية :

(١) الخيانة العظمي أو عدم الولاء للنظام الجمهوري .

(٢) مخالفة أحكام الدستور .

(٣) التصرف أو الفعل الذي من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص في أثمان البضائع أو العقارات أو أسعار أوراق الحكومة المالية أو الأوراق المالية المقيدة بالبورصة أو القابلة للتداول في الاسواق بقصد الحصول على فائدة شخصية أو للغير .

(٤) استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو لغيره من أية سلطة عامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة .

(٥) المخالفة العمدية للقوانين أو اللوائح التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى .

(٦) العمل أو التصرف الذي يقصد منه التأثير في القضاء أو في أية هيئة خولها القانون اختصاصا في القضاء أو الافتاء .

(٧) التدخل في عملية الانتخاب أو الاستفتاء أو إجراءاتهما بقصد التأثير في نتيجة أي منهما سواء كان ذلك باصدار أوامر أو تعليمات مخالفه للقانون إلى الموظفين المختصين أو باتخاذ تدابير غير مشروعة .

مادة ٨ — يعاقب على الخيانة العظمي وعدم الولاء للنظام الجمهوري بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ويعاقب على باقي الجرائم أو الشروع فيها بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات لجريمة الرشوة .

مادة ٩ — مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون يترتب حتما على الحكم بادانة الوزير عزله من منصبه وحرمانه من الحقوق السياسية ومن عضويته في مجلس الأمة .

ويجوز للمحكمة الحكم عليه بالاضافة إلى العقوبات السابقة بالحرمان من تولي الوظائف العامة ومن عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التي تخضع لإشراف السلطة العامة ، ومن أية وظيفة من هذه الهيئات وكذلك الحرمان من الاشتغال بالمهن الحرة المنظمة بقوانين أو المهن التي لها تأثير في تكوين الرأي العام أو تربية النشء . أو المهن ذات التأثير في الاقتصاد القومي وكل ذلك لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم .

كما يجوز الحكم برد ما أفاده المتهم من جريمته وتقدر المحكمة مقدار ما يرد .
ويجوز للمحكمة أن تحكم بتعويض ما حدث من ضرر لأي شخص من الأشخاص
الاعتبارية العامة .

الباب الرابع إجراءات الاتهام والمحاكمة

مادة ١٠ — يقوم مجلس الأمة بمجرد تقديم اقتراح باتهام رئيس الجمهورية أو الوزير
بتشكيل لجنة للتحقيق من خمسة من أعضائه بطريق الاقتراع السري وفي جلسة علنية .
وتتولي لجنة التحقيق دراسة موضوع الاقتراح والتحقيق فيه .

مادة ١١ — تعد لجنة التحقيق تقريراً بنتيجة عملها وترفعه إلى رئيس مجلس الأمة خلال
شهر من تاريخ تكليفها ببحث الموضوع ويجوز للمجلس أن يقرر تقصير هذا الميعاد .

مادة ١٢ — يقوم رئيس المجلس بتحديد جلسة لمناقشة تقرير اللجنة خلال خمسة عشر
يوماً من تاريخ رفع التقرير إليه .
ويصدر المجلس قراره في هذا الشأن وفقاً لأحكام الدستور .

مادة ١٣ — يرسل رئيس مجلس الأمة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى قرار الاتهام في
اليوم التالي لصدوره لأجراء القرعة لاختيار المستشارين لعضوية المحكمة العليا وتعيين
رئيسها .

وفي حالة صدور قرار الاتهام من رئيس الجمهورية يرسل رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس
القضاء الأعلى قرار إحالة الوزير إلى المحاكمة ويرسل صورة من هذا القرار إلى رئيس مجلس
الأمة في نفس الوقت .

كما يقوم مجلس الأمة بأجراء القرعة لاختيار أعضاء المحكمة العليا من أعضائه ، على أن
يتم إجراء القرعة وتشكيل المحكمة العليا في جميع الأحوال خلال سبعة أيام على الأكثر من
صدور قرار الاتهام .

ويرسل رئيس مجلس الأمة إلى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة أيام على الأكثر من تعيينه
قرار الإحالة مع صورة من محضر الجلسة التي صدر فيها والمداومات التي جرت بشأنه وتقرير
لجنة التحقيق وجميع الأوراق والمستندات المؤيدة للاتهام وكذلك أسماء الأعضاء الذين انتخبهم
المجلس ممثلين للاتهام أمام المحكمة .

وفي حالة صدور قرار الاتهام من رئيس الجمهورية ، يرسل رئيس الجمهورية إلى رئيس
المحكمة العليا بعد ثلاثة أيام على الأكثر من تعيينه قرار إحالة الوزير إلى المحاكمة على أن
يكون القرار مسبباً ومصحوباً بجميع الأوراق والمستندات المؤيدة للاتهام .

مادة ١٤ — تتولي النيابة العامة اعلان المتهم بصورة قرار الاحالة وقائمة شهود الاثبات بناء على طاب ممثلي الاتهام في مجلس الأمة أو بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٥ — يعين رئيس المحكمة العليا موعد انعقادها لنظر الدعوى ، على أن يكون ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان النيابة المتهم بصورة قرار الاحالة ، وتقوم النيابة العامة باعلان المتهم بهذا الموعد وبالمكان الذي تنعقد فيه المحكمة قبل الموعد المحدد بثمانية أيام على الأقل ، ويخطر رئيس المحكمة أعضائها بالموعد المعين لانعقادها قبله بيومين على الأقل .

مادة ١٦ — تتبع في المحاكمة أمام المحكمة العليا القواعد والاجراءات المبينة في القانون وما لا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة في القانون لمحاكم الجنايات في مواد الجنايات . ويكون لها الاختصاصات المقررة في القانون لسلطات التحقيق .

مادة ١٧ — لا يجوز للمحكمة معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بقرار الاحالة ولا تشديد التهمة المسندة إليه بهذا القرار ، ومع ذلك يجوز :

(١) إصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام بما يكون في أمر الاحالة .
(٢) تغيير وصف الأفعال المسندة الي المتهم بشرط ألا يحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها قانونا للجريمة الواردة في قرار الاحالة .

(٣) الحكم على المتهم في كل جريمة نزلت إليها الجريمة الواردة في قرار الاحالة بسبب ماظهر من التحقيق أو المرافعة في الدعوى .

مادة ١٨ — يصدر الحكم من المحكمة العليا بالادانة بأغلبية الثلثين . ويكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

على أنه تجوز إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالادانة بعد ستة على الأقل من صدور الحكم بناء على طلب النائب العام أو المحكوم عليه أو من يمثله قانونا أو أقربيه أو زوجته بعد وفاته .

ويقدم الطلب مبينا به الاسباب أو العناصر التي جددت بعد صدور الحكم والتي تبين عليها طلب إعادة النظر إلى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض فإذا قضت بقبوله أعيدت المحاكمة أمام المحكمة العليا التي يعاد تشكيلها وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٩ — إذا صدر الحكم في غيبة المتهم أعيدت المحاكمة عند حضور المحكوم عليه أو ضبطه وعلى النائب العام بمجرد ضبط المحكوم عليه أو حضوره أن يخطر بذلك رئيس مجلس الأمة أو رئيس الجمهورية حسب الاحوال . ويجب أن تعاد المحاكمة خلال شهر من تاريخ هذا الاخطار وللنائب العام أن يأمر بالقبض على المحكوم عليه حتى يعاد تشكيل المحكمة العليا لتقرر ما تراه في هذا الشأن ، وتنظر المحكمة العليا الدعوى ولو فر المحكوم عليه أو امتنع عن الحضور بعد اعلانه ويكون الحكم في هذه الحالة بمثابة حكم حضوري .

الباب الخامس

أحكام عامة

- مادة ٢٠ — إذا قدم اقتراح باتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت وجب سماع أقواله أمام المجلس ولجنة التحقيق إذا طلب ذلك بعد تقديم الاقتراح وقبل صدور قرار الاتهام .
- مادة ٢١ — يجب أن يكون المحامي الذي يتولي الدفاع أمام المحكمة مقيدا في جدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة القضاة أو المحكمة الادارية العليا .
- مادة ٢٢ — لا يجوز إفشاء مداوالات المحكمة ويعاقب على هذا الافشاء بالحبس .
- مادة ٢٣ — يقوم النائب العام بتنفيذ الاحكام التي تصدرها هيئة المحكمة وفقا لما هو مقرر في القانون .
- مادة ٢٤ — لا يجوز العفو عن رئيس الجمهورية أو الوزير الذي صدر عليه حكم بالادانة من المحكمة العليا إلا بموافقة مجلس الامة .
- مادة ٢٥ — تختص المحكمة العليا بمجرد إحالة رئيس الجمهورية أو الوزير أو من في حكمه إليها بمحاكمة الفاعلين الاصليين معه أو شركائه كما تختص بنظر الجرائم المرتبطة بجريمته .
- مادة ٢٦ — تسري أحكام هذا القانون على نواب الوزراء .

قانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦^(١)

في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٦/١٩٥٧

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٧ تشتري

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٨ مكرر الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦ .

لجنة القطن المصرية كل ما يعرض عليها من عقود أقطان موسم ١٩٥٦/١٩٥٧ بالأسعار الآتية :

عقد طويل التيلة بسعر ٦٩ ريالاً للقنطار .

عقد متوسط التيلة بسعر ٥٥ ريالاً للقنطار .

كما تشتري كل ما يعرض عليها من البضاعة الحاضرة من اقطان موسم ١٩٥٦ / ١٩٥٧ بالأسعار الآتية :

الكرنك رتبة جود / فولى جود بسعر ٦٩ ريالاً للقنطار .

المنوفى رتبة جود / فولى جود بسعر ٦٤ ريالاً للقنطار .

الجيزة ٣٠ رتبة جود بسعر ٥٩ ريالاً للقنطار .

الأشمونى رتبة جود بسعر ٥٥ ريالاً للقنطار .

ويصدر وزير المالية والاقتصاد قرارات بتحديد أسعار باقى الرتب من هذه الاصناف .

مادة ٢ — يصدر وزير المالية والاقتصاد قرار بتحديد أسعار أصناف القطن التى لم تذكر بالمادة السابقة .

مادة ٣ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون، وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إضافية

وافق مجلس الوزراء فى ٢١ من مارس سنة ١٩٥٦ على مذكرة وزارة المالية والاقتصاد فى شأن السياسة القطنية للموسم الجديد (١٩٥٦ / ١٩٥٧) على أن تكون الاسعار المقترحة للحد الأدنى مماثلة لأسعار موسم ١٩٥٥ / ١٩٥٦ المقررة بموجب القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ سواء فى بورصتى العقود أو البضاعة الحاضرة وهى :

٦٩ ريالاً للقنطار من صنف الكرنك رتبة جود / فولى جود

٦٤ » » » المنوفى » / »

٥٩ » » » الجيزة ٣٠ رتبة جود

٥٥ » » » الأشمونى رتبة جود

كما وافق المجلس على تخويل وزير المالية والاقتصاد تحديد فروق أسعار الحد الأدنى للرتب المختلفة ، وقيام لجنة القطن المصرية بشراء ما يعرض عليها من أقطان موسم ١٩٥٦ / ١٩٥٧ بأسعار الحد الأدنى . .

وقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق ، الذى يرخص للجنة القطن المصرية فى شراء ما يعرض عليها من أقطان الموسم الجديد ١٩٥٦/١٩٥٧ .
ونصت المادة الأولى من مشروع القانون على تحديد أسعار الشراء طبقا لما سبق أن قرره مجلس الوزراء ، وتفويض وزير المالية والاقتصاد تحديد أسعار باقى الرتب من الأصناف المذكورة بتلك المادة .

وخولت المادة الثانية لوزير المالية والاقتصاد إصدار قرار بتحديد أسعار أصناف القطن التى لم تذكر بالمادة الأولى .
وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بإصلاح الزراعى

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بند أخير نصه الآتى :

« (ز) كما يجوز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتى فدان إذا كان سبب الملكية هو الوصية أو لليراث أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد » .

وتستولى الحكومة على الأطنان الزائدة نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة (٥) إذا

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٨ مكرر الصادر فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٦ .

لم يتصرف المالك في الزيادة بنقل ملكيتها خلال سنة من تاريخ تملكه أو من تاريخ نشر هذا القانون أيهما أطول .

مادة ٢ — علي الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

صدر بديوان الرياسة في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

حددت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الملكية الزراعية للفرد الواحد بمائتي فدان ، وقضت باعتبار كل عقد من شأنه زيادة الملكية على هذا القدر باطلا ولا يجوز تسجيله .

وواضح من هذا الحكم أن المشرع ما بجني الا ابطال التصرفات الارادية التي من شأنها احداث هذه الزيادة . لذلك أعد مشروع القانون المرافق متضمنا النص علي إضافة بند أخير إلى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ سالف الذكر ينص علي أنه يجوز للأفراد ان يملكوا أكثر من مائتي فدان إذا كان سبب الملكية هو الوصية أو الميراث أو غيره من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد ، وينظم كيفية التخلص من القدر الزائد حتى تعود الملكية داخل النطاق الذي يسمح به القانون ، فقضي بأن تستولي الحكومة علي الأطياف الزائدة نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) إذا لم يتصرف المالك في الزيادة بنقل ملكيتها خلال سنة من تاريخ تملكه أو من تاريخ نشر هذا القانون أيهما أطول . والتصرف خلال مدة السنة المذكورة غير مقيد بشروط المادة (٤) من المرسوم بقانون المشار إليه لأن الزيادة لا تخضع لأحكام الاستيلاء وفرض الضرائب الإضافية الا بعد فوات تلك المدة .

وقد جرى النص علي أن يكون التصرف بنقل ملكية الزيادة وفق الانحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقاري تمشيا مع نص المادة ٢٩ على وجوب تسجيل التصرفات في الاراضي الخاصة للاستيلاء وفق الأحكام التي تقررها تلك المادة .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعى

باسم الامة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص البند (أ) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ المشار اليه النص الآتى :

« (أ) إلى أولاده بما لا يجاوز خمسين فدانا للولد من علي ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه
إلى أولاده على المائة فدان .

فإذا رزق المالك بأولاد لسبعين ومائتى يوم على الأكثر من تاريخ قرار الاستيلاء الأول
جاز له أن يتصرف إليهم فى الحدود السابقة .

وإذا توفي المالك قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم
التصرف إليهم ، افترض أنه قد تصرف إليهم وإلى فرع أولاده المتوفين قبله فى الحدود السابقة .
ويتم توزيع ما افترض التصرف فيه إليهم طبقا لأحكام الموارث والوصية الواجبة » .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نفاذ المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر .

صدر بديوان الرئاسة فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيه سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٨ مكرو الصادر فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٦ .

مذكرة ايضاحية

صدر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإصلاح الزراعي وحدد الملكية الزراعية للشخص الواحد بمائتي فدان ، وقضى في مادته الثالثة بأن تستولي الحكومة على ملكية ما يجاوز مائتي الفدان التي يستبقها المالك لنفسه — إلا انه راعى تمييز الملاك ذوى الأولاد بأن أجاز لهم في البند (١) من المادة الرابعة أن يصرفوا إلى أولادهم بما لا يجاوز الخمسين فدانا للولد وبحد أقصى قدره مائة فدان لأولاد المالك .

ولما تبين أن هناك ملاك توفوا بعد صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقبل أن يتمكنوا من إبرام التصرف إلى أولادهم أو اظهار هذه الرغبة في التصرف — رأى المشرع بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ اضافة فقرة إلى ذلك البند يتضمن النص على انه إذا توفي المالك قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم التصرف اليهم فانه يفترض أنه قد تصرف إليهم في الحدود سالفة الذكر — ويتم توزيع ما افترض التصرف فيه على أولاده طبقا لقانون الموارث .

ولما كان نص هذه الفقرة الذي قصد به افتراض التصرف من المالك المتوفى لأولاده يشمل أيضا التصرف الي أولاد ولده المتوفى قبله طبقا لأحكام الوصية الواجبة المنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية . لذلك رأى تعديل نص الفقرة الأخيرة من البند « ١ » من المادة المشار اليها بالنص صراحة على استحقاق فروع الأولاد المتوفين قبل المالك لتصيبهم الشرعى في الأرض التي افترض التصرف فيها طبقا لأحكام الموارث والوصية الواجبة .

كما رأى أن يضاف إلى البند « ١ » سالف الذكر فقرة جديدة تلي الفقرة الأولى تجيز للمالك ، الذي جد له جنين قبل قرار الاستيلاء الاول ولم يولد إلا بعد صدوره ، التصرف إلى الولد بعد انفصاله حيا — واحدا كان المولود أو أكثر — في الحدود المقررة بالفقرة الأولى من ذات البند . وذلك حتى لا يحرم مثل هذا المالك من الميزة التي قررها القانون لذوى الأولاد من المستولى لديهم اذ كان لا يمكنه التصرف إلى الجنين قبل ولادته . وقد اشترط حدوث الولادة لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ قرار الاستيلاء الأول للاستيثاق من وجود الحمل وقت صدور قرار الاستيلاء .

وتحقيقا لاستفادة جميع الملاك الذين تخضع أراضيهم لأحكام الاستيلاء رأى النص على الأثر الرجعى للقانون من تاريخ نفاذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض مشروع القانون المرافق بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ (١)

بالغاء الأحكام العرفية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية المعدل بالقانون رقم ٤١٤
لسنة ١٩٥٥ ،

وعلى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥١ ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ باعلان الأحكام العرفية في جميع
أنحاء البلاد ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه تلغى الأحكام
العرفية المعلنة بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ السالف الذكر .

مادة ٢ — تحال القضايا التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها إلى المحاكم العادية المختصة
لنظرها وفقا للأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية .

وتستمر المحاكم العسكرية في نظر القضايا التي كانت قد بدأت في نظرها وفقا لأحكام
القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

وفي تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر المحكمة قد بدأت نظر الدعوى إذا سألت المتهم عن
التهمة المسندة إليه أو سمعت شاهدا في الدعوى أو أى مرافعة في موضوعها أو إذا أمرت
باتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق .

وللمحاكم العسكرية العام التصديق على الأحكام التي تكون قد صدرت من المحاكم العسكرية
والتي لم يكن قد تم التصديق عليها .

ويسرى حكم الفقره الأولى من هذه المادة على القضايا التي يقرر الحاكم العسكري العام إعادة المحاكمة فيها .

مادة ٣ — لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أي إعلان أو تصرف أو أمر تدبير أو قرار وبوجه عام أي عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية والاقتصاد أو أحد الحراس العاميين أو مندوبيهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية وذلك سواء أ كان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستحقاقه أو بأي طريق آخر .

ولا تسرى هذه الأحكام على الدعاوى المدنية أو الجنائية التي ترفع بناء على طلب وزير المالية والاقتصاد عن تصرفات الحراس في شئون وظائفهم .

مادة ٤ — على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦) .

قرار بالقانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ مكرر الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٥٦ .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٤٤ (فقرة أخيرة) و ٤٨ (فقرة أخيرة) و ٧٥ (الفقرتين الأولى والثانية) و ٨٥ مكررا (٣) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٤٤ (فقرة أخيرة) — وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الإقرار في الميعاد المحدد لتقديمه . »

« مادة ٤٨ (فقرة أخيرة) — وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الإقرار في الميعاد المحدد لتقديمه . »

« مادة ٧٥ (الفقرتان الأولى والثانية) — على الأفراد والهيئات الخاضعين لأحكام هذه الضريبة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب قبل أول أبريل من كل عام إقرارا مبينا به الإيرادات وصافي الأرباح والخسائر عن السنة السابقة مصحوبا بجميع الوثائق والمستندات المؤيدة له وأية بيانات أخرى يصدرها قرار وزير المالية والاقتصاد . »

وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الإقرار في الميعاد المحدد لتقديمه . »

« مادة ٨٥ مكررا (٣) — يكون رفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين باذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه في ذلك ، وله النزول عنها في أى وقت إذ رأى محلا لذلك ، وفي حالة النزول يجوز له الصلح في التعويضات على أساس أداء مبلغ يعادل مثلى ما لم يؤد من الضريبة . »

مادة ٢ — يضاف إلى نهاية المادة ٩٢ من القانون سالف الذكر الفقرات الثلاث الآتية :
« ومع ذلك فلمصلحة الضرائب حق توقيع حجز تنفيذى بقيمة ما يكون مستحقا من الضرائب من واقع الاقرارات المقدمة من الممول إذا لم يتم أدائها في المواعيد القانونية دون حاجة إلى إصدار ورد أو تنبيه بذلك ، ويكون إقرار الممول في هذه الحالة سند التنفيذ . »

« ولها أيضا حق توقيع الحجز التنفيذى بقيمة الضرائب التى تنص المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ على حجزها وتوريدها للخزانة إذا لم يقم الملتزم بالتوريد بأدائها في المواعيد المنصوص عليها في المواد سالفه الذكر أو في مواد اللائحة التنفيذية المتعلقة بها دون حاجة إلى إصدار ورد أو تنبيه بذلك ، ويصدر بقيمة ما لم يتم أدائها في المواعيد قرار إدارى من الموظفين الذين من حقهم توقيع الأوراد ويكون هو سند التنفيذ . »

« ولا يخل توقيع الحجز التنفيذى المشار إليه في الفقرتين السابقتين بحق مصلحة الضرائب في ربط الضرائب المستحقة وتقديرها . »

مادة ٣ — تضاف إلى القانون المذكور مادة جديدة برقم ٩٣ مكررا (١)
نصها كالآتي :

مادة ٩٣ مكرر (١) : « ١ — إذا لم تؤد الضريبة المستحقة من واقع الاقرارات في
المواعيد القانونية استحققت على ما لم يؤد منها فائدة بواقع ٦ ٪ سنويا اعتبارا من اليوم التالي
لتاريخ انتهاء المواعيد المحددة لأدائها حتى تاريخ الأداء .

٢ — الضرائب التي ينص القانون على حجزها في المتبع وتوريدها للخزانة بمعرفة من هم
ملزون قانونا بأدائها — إذا لم تؤد في المواعيد المحددة بالقانون أو لائحته التنفيذية يستحق على
ما لم يورد منها حتى تاريخ انتهاء المواعيد سالفه الذكر فائدة بواقع ٦ ٪ سنويا اعتبارا من
اليوم التالي لانتهااء الموعد المحدد للتوريد حتى تاريخ الأداء .

٣ — الضرائب التي تستحق وتصبح من واقع الربط واجبة الأداء فورا بعد العمل
بهذا القانون إذ لم تؤد خلال شهر من تاريخ إعلان الممول بالتنبيه بصدور الورد يحسب على
ما لم يؤد منها فائدة بواقع ٦ ٪ سنويا اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ انتهاء المهلة سالفه الذكر
المحددة للأداء حتى تاريخ الأداء .

وتستحق هذه الفوائد سواء تمت الموافقة على تقسيط هذه الضرائب أو لم تتم .

٤ — الضرائب التي استحققت وأصبحت واجبة الأداء من واقع الربط قبل العمل بهذا
القانون سواء كان قد صدر قرار بتقسيطها أو قدم الممول طلبا بتقسيطها قبل العمل بهذا
القانون أو يقدم طلبا بتقسيطها في ميعاد غايته شهران من تاريخ العمل به وبصدر قرار
بتقسيطها يستحق على كل قسط منها لا يؤدي في ميعاده المحدد بقرار التقسيط فائدة بواقع
٦ ٪ سنويا اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ استحقاق القسط حتى تاريخ أدائه .

فإذا لم يقدم الممول طلبا بتقسيط هذه الضرائب ولم يتم بأدائها خلال شهرين
من تاريخ العمل بهذا القانون استحق على ما لم يؤد منها حتى هذا التاريخ فائدة بواقع
٦ ٪ سنويا .

٥ — لكل ممول يقوم بأداء الضرائب التي استحققت وأصبحت واجبة الأداء قبل أول
يوليه سنة ١٩٥٦ ، سواء كان قد صدر قرار بتقسيطها أو لم يصدر ، الحق في خصم قدره
٣ ٪ من قيمة الباقي منها في ذلك التاريخ وذلك إذا قام بأدائها بأكملها حتى ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٥٦ إذا كانت مستحقة عن مدد لا تزيد على ثلاث سنوات ضريبية .

ويسمح بهذا الخصم إذا كانت هذه الضرائب مستحقة عن أكثر من ثلاث سنوات ضريبية
وقام الممول بأدائها بأكملها قبل ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ .

ويتم الخصم في الحالتين سالفتي الذكر من آخر دفعة يقوم الممول بأدائها .

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في البنود الأربعة الأولى لا تستحق الفائدة إذا لم تتجاوز مدة التأخير خمسة أيام وتعتبر كسور الشهر شهرا كاملا في حساب هذه الفائدة .

مادة ٤ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ١٧ (فقرة أولى) — على الممول أن يؤدي الضريبة المستحقة من واقع إقراره في الميعاد المحدد لتقديمه . »

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من أول يولييه سنة ١٩٥٦ ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٧٥ (٣ يولييه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

لما كان في توحيد الميعاد بالنسبة إلى تقديم الاقرارات وأداء الضرائب المستحقة من واقعها مايساعد على ضبط رقابة أداء هذه الضرائب في المواعيد القانونية ويخفف من أعباء تحصيلها — لذلك رأى تعديل نص المواد ٤٤ و ٤٨ و ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وذلك بالنص على أن تؤدي الضرائب المستحقة من واقع الاقرارات في المواعيد ذاتها المحددة لتقديمها .

كما رأى تعديل موعد تقديم الاقرارات بالنسبة إلى الأفراد والهيئات الخاضعين لأحكام الضريبة على أرباح المهن غير التجارية بحيث يكون الحكم بالنسبة إليهم هو الحكم ذاته المتأخوذ به بالنسبة إلى الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العامة على الأيراد الغام وهو ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة الميلادية بدلا من شهر (مادة ٧٥) .

وتحقيقا لسياسة اللامركزية رأى تعديل نص المادة ٨٥ مكررا (٣) بالنص على أن يكون الاذن برفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨٥ مكرر (١) أو ٨٥ مكررا (٢) من وزير المالية والاقتصاد أو من يتدبه في ذلك . كما رأى أن يكون له أو لمن يتدبه النزول عن الدعوى العمومية سواء قبل رفعها أو بعد رفعها فإذا رأى النزول عنها جاز له الصلح في التعويضات .

ولما كانت المادة ٩٢ من القانون تنص على أن يكون تحصيل الضرائب بمقتضى أوامر واجبه التنفيذ ، والأوامر لا تصدر عادة إلا بعد إجراء الفحص والربط النهائي . ومن ثم فقد

يتعذر على المصلحة تحصيل الضرائب المستحقة من واقع الاقرارات أو الضرائب التي ينص القانون على حجزها في المنبع وتوريدها للخزانة إذا ما تأخر الممول أو الملتزم بالتوريد عن أدائها في المواعيد القانونية . لهذا أضيفت إلى المادة ٩٢ فقرات ثلاث تنص على حق مصلحة الضرائب في توقيع الحجز التنفيذي بقيمة ما يكون مستحقا من الضرائب من واقع الاقرارات وتلك التي يقضي القانون بحجزها وتوريدها للخزانة ويكون اقرار الممول في الحالة الأولى هو سند التنفيذ ويصدر قرار إداري بقيمة ما لم يؤد في المواعيد في الحالة الثانية ويكون هذا القرار هو سند التنفيذ . ومن ثم تستطيع المصلحة تحصيل ما لم يتم أدائه في المواعيد دون حاجة إلى اصدار ورد أو تنبيه .

وقد نص على أنه لا يخل توقيع الحجز التنفيذي المشار اليه بحق مصلحة الضرائب في ربط الضرائب المستحقة وتقديرها .

ونظرا إلى ماتبين من أن الكثير من الممولين يتهاونون في أداء الضرائب المستحقة من واقع الاقرارات أو لا يقومون بتوريد الضرائب التي نص القانون على حجزها في المنبع وتوريدها في المواعيد القانونية وفي ذلك تعطيل لتحصيل الضرائب .

لذلك أضيفت مادة جديدة برقم ٩٣ مكررا (١) تقضي بحساب فائدة بواقع ٦ ٪ سنويا على ما لم يتم أدائه في المواعيد القانونية حتى لا يتساوى الممول الأمين الحريص على تنفيذ القانون مع الممول المقصر أو الذي يعتمد إلى تأخير أداء الضرائب في مواعيدها القانونية دون مبرر وهذا ما تأخذ به التشريعات الضريبية في أغلب البلاد المتقدمة .

ولما كان الأصل أن فروق الضرائب التي تستحق من واقع الفحص والربط وتصبح واجبة الأداء فورا يجب أدائها بمجرد إعلان الممول بالتنبيه بصدد الورد إلا أن الكثير من الممولين يلجأ إلى تأخير أداء هذه الضرائب في المواعيد مما يترتب عليه وجود متأخرات كثيرة لم تتمكن المصلحة من تحصيلها حتى الآن . وقد جاوزت هذه المتأخرات العشرين مليونا من الجنيهات مستحقة على أكثر من مائة ألف ممول طبقا لما أمكن حصره حتى الآن .

لذلك رؤى تمكيننا لمصلحة الضرائب من تعجيل تحصيل هذه المتأخرات أو الجزء الأكبر منها أن تتضمن أحكام القانون ما يسمح بحساب فائدة بواقع ٦ ٪ سنويا على كل مبلغ لا يتم أدائه في المواعيد القانونية أو المواعيد التي يتفق عليها في حالة وجود قرارات بتقسيم هذه الضرائب .

وتشجيعا للممولين على المبادرة بأداء الضرائب المتأخرة عليهم من ناحية أخرى فقد رؤى ان يسمح لكل ممول يقوم بأداء ما عليه من هذه الضرائب بنخص قدره ٣ ٪ من قيمة الباقي منها حتى أول يولييه سنة ١٩٥٦ إذا قام بالوفاء بها قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦

إذا كانت مستحقة عند العمل بهذا القانون المقترح عن مدد لا تزيد على ثلاث سنوات ضريبية ، وإذا قام بالوفاء بها قبل ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ — إذا كانت مستحقة عن أكثر من ثلاث سنوات ضريبية .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض المشروع المرافق متضمنا التعديلات المتقدمة على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

بتقرير رسم دمغة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ، والمراسيم بقوانين والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

« يحصل رسم الدمغة بطرق متعددة تختلف باختلاف الأحوال وذلك إما باستعمال ما تعده مصلحة الضرائب من أوراق ومحركات مدموغة قبل الاستعمال وتعرضها للبيع بالثمن الذي تحدده اللائحة التنفيذية على ألا يجاوز ذلك قيمة رسم الدمغة وتكاليف إعداد المحرر، أو بلمصق طوابع الدمغة أو بوضع خاتم بمعرفة مكتب خاص أو بوضع لوحة مراقبة أو بتثبيتها أو بأية طريقة أخرى تبين في اللائحة التنفيذية » .

مادة ٢ — يضاف إلى المادة ٤ من القانون سالف الذكر فقرة ثانية بالنص الآتي :

« ويراعي في تحصيل رسم الدمغة النسبي جبر كسور نصف القرش إلى نصف القرش » .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ٤ يولييه سنة ١٩٥٦ .

مادة ٣ — يضاف إلى المادة ٢ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون سالف الذكر بند جديد برقم د (مكررا) ويكون نصه كالاتي :

« د (مكررا) — جميع البيانات والإقرارات والتعهدات والصور والقوائم التي يلتزم الأفراد أو الشركات على اختلاف أنواعها تقديمها إلى وزارة التجارة » .

مادة ٤ — يستبدل بنص المادة ٣ من الفصل الثاني من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون النص الآتي :

« يفرض رسم دمغة قدره واحد في الألف على عقود أو عمليات فتح الاعتماد وكذلك على تجديدها بشرط ألا يكون الاعتماد مغطي بالكامل ، فإذا غطي بعضه فرض الرسم على ما لم يغط .

فإذا زادت مدة العقد أو العملية أو مدة التجديد على سنة وجب أداء الرسم ذاته عن كل سنة إضافية أو كسورها » .

مادة ٥ — يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٥ من الفصل الثالث من الجدول رقم (٢) النص الآتي :

« ويفرض على العقود الخاصة بالعمليات المعقودة لأجل عن القطن بين الساسرة وعملاتهم رسم دمغة على الوجه الآتي :

عن كل قنطار من القطن : ثمانية مليات » .

مادة ٦ — يستبدل بنص المادة الرابعة من الجدول رقم (٥) من القانون النص الآتي :

« يفرض رسم دمغة قدره خمسون مليا على الرخص أو الإقرارات أو التصاريحات المعطاة من البوليس أو أية سلطة إدارية أخرى » .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٩٧٥ (٣ يولييه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ، وقد تناولته بعض التعديلات في الأحكام الواردة به — وصدرت بذلك بعض المراسيم بقوانين والقوانين .
على ان العمل اسفر عن وجوب اجراء تعديلات جديدة . لذلك اعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق ، وأهم ما اشتمل عليه من تعديلات :

١ — رأى النص على ان تقوم مصلحة الضرائب باعداد محركات تدفع قبل الاستعمال وتعرضها للبيع على الجمهور بالثمن الذي تعينه اللائحة التنفيذية . وهذا الثمن هو مجموع الرسم المستحق قانونا على المحرر مضافا اليه ما يتكلفه اعداد المحرر .

٢ — رأى بالنسبة إلى رسم الدفعة النسبي جبر كسور نصفه القرش إلى نصف القرش .
فإذا كان الرسم المستحق ما يمين مثلا تعين اداء مبلغ نصف قرش وان كان ستة مليات تعين اداء قرش .

٣ — رأى سريان رسم الاتساع على جميع البيانات والقرارات والتعهدات والصور والقوائم التي يقدمها الأفراد أو الشركات على اختلاف أنواعها إلى وزارة التجارة طبقا لأحكام القانون أو اللوائح التنفيذية التي تقضي بتقديم المحركات المذكورة .

٤ — وكذلك رأى استبدال الرسم النسبي فيما يتعلق بعقود أو عمليات فتح الاعتماد وتجديدها بالرسم التدريجي المعمول به حاليا .

ولما كان قد ثار الخلاف حول مدى خضوع عقود أو عمليات فتح الاعتماد التي لا تمثل قرضا أو سلفة من البنك — فقد رأى حسم هذا الخلاف بقصر سريان الرسم على الاعتمادات بمعناها الفنية الدقيقة ، وهي تلك الاعتمادات التي تمثل ديننا على العميل قبل البنك دون ان تكون مغطاة كلياً أو في جزء منها .

٥ — كما رأى توحيد الرسم المفروض على تذاكر السفر إلى الخارج بالسفن أو بالطائرات .

وتتشرف الوزارة برفع مشروع هذا القرار بقانون إلى السيد رئيس الجمهورية بعد افراغه في الصيغة التي ارتأه مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه واصداره .

قرار بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦^(١)

بفرض ضريبة إضافية للدفاع

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأرباح والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تفرض ضريبة إضافية للدفاع .

(أ) بنسبة ٣٥ ٪ من الأرباح السنوية للأراضي الزراعية المفروضة عليها ضريبة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه .

(ب) بنسبة ٢٥ ٪ من الأرباح السنوية للعقارات المفروضة عليها ضريبة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

ويعتبر في تطبيق أحكام هذه المادة كل تكليف موروث أو مشترك أو موقوف وحدة واحدة حتى يتم شهر تجزئته طبقاً للقانون .

وتقتضى هذه الضريبة مع أقساط الضريبة الأصلية المستحقة اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٦ ونسبتها وتأخذ حكمها وتسرى عليها القوانين الخاصة بتلك الضريبة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ مكرر الصادر في ٤ يولييه .

واستثناء مما تقدم لا تأخذ الضريبة الاضافية حكم الضريبة الأصلية في تطبيق أحكام المادتين ٢٥ و ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى .

وفي تطبيق أحكام هذا القانون تكون العبرة في الاعفاء من الضريبة الاضافية بمقدار ما يؤديه الممول الأصلي من ضريبة أصلية ، ومع ذلك فلا يعفى من الضريبة الاضافية الممولون المنصوص عليهم في المادة الثانية من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ٢ — يقع عبء الضريبة المنصوص عليها في المادة السابقة بالنسبة إلى الأراضي الزراعية على الزارع وحده إذا كان مالكا أو متنفعا أو مستأجرا وعلى الزارع والمالك معا إذا كان استغلال الأرض بطريق الزراعة .

وبالنسبة إلى العقارات المبنية المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه على المستأجر أو الشاغل للسكن . وفيما عدا ذلك يقع عبء الضريبة على الممول الأصلي . وذلك كله بعد استبعاد مدد الخلو عند ثبوتها . وعلى الممول الأصلي تحصيل الضريبة .

مادة ٣ — تفرض الضريبة المنصوص عليها في المادة الأولى :
(أولا) بنسبة ٣٥٪ من وعاء كل من الضرائب الآتية :
(ا) الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .
(ب) الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
(ج) الضريبة على أرباح المهن غير التجارية .

المقررة بمقتضى السكتين الأول والثاني والباب الثاني من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . المشار اليه .

ويحدد وعاء الضريبة الاضافية بالنسبة إلى أرباب المهن الحرة الذين ينطبق عليهم حكم المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ في أحوال الضريبة الثابتة على أساس رد هذه الضريبة إلى ما يقابل أرباحها طبقا للفقرة الأخيرة من المادة المذكورة .

وتستحق هذه الضريبة في المواعيد ذاتها الخاصة باستحقاق الضرائب الأصلية وتسرى بالنسبة إلى إيرادات القيم المنقولة على كل إيراد يستحق أو يتم توزيعه اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٦ ، وبالنسبة إلى فوائد الديون والودائع والتأمينات على كل فائدة يتم الوفاء بها اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٦ وبالنسبة إلى الأرباح التجارية والصناعية وما في حكمها اعتبارا من أرباح كل سنة مالية تنتهي بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٦ ، وبالنسبة إلى أرباح المهن غير التجارية وما في حكمها اعتبارا من أرباح سنة ١٩٥٦ أو ما يقابل هذه الأرباح في حالات الضريبة الثابتة .

(ثانيا) بنسبة ١٪ عن ٥٠٠٠ جنيه الأولى من الوعاء السنوي وبنسبة ٢٪ عما يزيد على ذلك .

وذلك من وعاء الضريبة على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه .
ويبدأ سريان الضريبة على مرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات شهر يولييه سنة ١٩٥٦ .
ويعني من هذه الضريبة العمال والمستخدمون بالمياومة المنصوص عليهم في المادة ٦٣ ثالثة من القانون المذكور إذا لم تتجاوز الأجرة اليومية ستين قرشا .

(ثالثا) بالنسب الآتية ، وذلك من وعاء الضريبة العامة على الإيراد المقررة بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

٢. ٪ عن ٢٥٠٠ جنيه الأولى من الإيراد الخاضع للضريبة .

٣. ٪ عن ١٥٠٠ » التالية .

٥. ٪ عن ١٠٠٠٠ » » .

٧. ٪ عن ١٥٠٠٠ جنيه التالية .

١٠. ٪ عما يزيد على ذلك .

وتسقط كسور الجنيه من الإيراد الكلى الصافي عند تطبيق هذه النسب .

وتسرى الضريبة ابتداء من إيرادات سنة ١٩٥٦ .

مادة ٤ — تحصل الضريبة الإضافية المنصوص عليها في المادة السابقة مع الضرائب الأصلية وفي مواعيدها وتأخذ حكمها ويسرى عليها جميع أحكام القوانين الخاصة بتلك الضرائب سواء تعلقت بتحديد الإيرادات أو الأرباح الخاضعة للضريبة أو بالإعفاءات أو بالإجراءات أو بطرق التحصيل أو بغير ذلك .

مادة ٥ — تؤدي حصيلة الضريبة الإضافية للخزانة العامة .

مادة ٦ — لا يجوز للهيئات المحلية أو الوحدات الادارية بأنواعها أن تفرض ضرائب إضافية بنسبة من الضريبة المفروضة بموجب هذا القانون .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من أول يولييه سنة ١٩٥٦ ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (٣ يولييه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

تواجه الحكومة في الوقت الحاضر أعباء مالية جسيمة في تعزيز وتقوية الدفاع عن أرض الوطن حرصا على استقلاله ، الأمر الذي يستوجب زيادة إيرادات الميزانية حتى تواجه هذه الأعباء لمصلحة الشعب .

ورغبة في مواجهة بعض النفقات اللازمة لدعم الدفاع عن البلاد فقد رأى فرض ضريبة إضافية للدفاع بنسبة ٣٥ ٪ من الأرباح السنوي للأراضي الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ وبنسبة ٢٥ ٪ من الأرباح السنوي للعقارات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

وقد راعت الوزارة تحديد هذه النسبة أن يظل مجموع الضريبة الأصلية مع الضريبة الجديدة في حدود المستوى الذي يتمشى مع رغبة الحكومة في التخفيف على الممولين بقدر الامكان .

وقد روعي في مشروع القانون المعروض عدم خضوع صغار الملاك الذين لا يتجاوز الضرائب المربوطة على أطيافهم أربعة جنيهات في السنة لكل منهم وذلك فيما عدا من اكتسبوا ملكيتهم بالتطبيق لأحكام المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وكذا عدم خضوع المعفيين من دفع ضريبة العقارات المبنية رحمة بهذه الفئة المجدودة الدخل .

كما روعي على ضوء قانون الإصلاح الزراعي والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ، أن يقع عبء الضريبة بالنسبة إلى الأراضي الزراعية على الزارع وحده إذا كان مالكا أو متفعلا أو مستأجرا وعلى الزارع والمالك معا إذا كان استغلال الأرض بطريق المزارعة — وبالنسبة إلى العقارات المبنية المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ على المستأجر أو المتفعّل ، وفيما عدا الحالات المتقدمة يقع عبء الضريبة على الممول .

كما نص على أن تكون العبرة في الاعفاء من الضريبة الإضافية سواء على الأراضي الزراعية أو العقارات بمقدار ما يؤديه الممول الأصلي من ضريبة أصلية وذلك بصرف النظر عما يؤديه الملتزم بالضريبة الإضافية ، ولا تدخل الضريبة الإضافية في حساب مبلغ الاعفاء وقد رأى عدم سريان الاعفاء المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ على الضريبة الإضافية .

ولما كان الممولون الذين يكتسبون ملكياتهم تنفيذًا للمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي لا يسرى عليهم الاعفاء المنصوص عليه

في القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ فانهم بالتالى يلتزمون أداء الضريبة الاضافية دون أى إعفاء أيا كان مقدار الضريبة الأصلية أو الاضافية .

ولما كانت بلديتا القاهرة والاسكندرية تقومان بربط وتحصيل ضريبة العقارات المبنية بالمدينتين المذكورتين فان الحكومة تعهد إليهما بربط وتحصيل ضريبة الدفاع الجديدة على العقارات الواقعة في دائرة كل منهما وذلك لحساب الحكومة

كما رأى فرض الضريبة الاضافية المذكورة ابتداء من أول يوليه سنة ١٩٥٦ على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها في الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والأرباح التجارية والصناعية وغيرها المنصوص عليها في الكتاب الثاني من ذلك القانون وأرباح المهن غير التجارية وغيرها مما نص عليه في الباب الثاني من الكتاب الثالث من القانون ذاته وذلك بنسبة ٥/٣ من الإيرادات والأرباح المذكورة .

وفرضت الضريبة كذلك على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات والإيرادات المرتبة لمدى الحياة وغيرها المنصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون وذلك بنسبة ١/١٠ عن ٥٠٠ جنيه الأولي من الوعاء الصافي بعد خصم الإعفاءات الشخصية والأعباء العائلية المنصوص عليها في المادة ٦٣ ، بنسبة ٢/١٠ عما يزيد على ٥٠٠ جنيه المذكورة .

ونص على إعفاء العمال والمستخدمين بالمياومة إذا لم تتجاوز الأجرة اليومية للعامل أو المستخدم ٦٠ قرشا .

كما فرضت الضريبة الاضافية على المجموع الكلى الصافي للإيراد العام المنصوص عليه في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وذلك بنسب تصاعدية تبدأ من ٢/١٠ إلى ١٠/١٠ من الإيراد الخاضع للضريبة العامة بعد استبعاد الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون المذكور وكذلك الأعباء العائلية المنصوص في المادة ٩ منه .

وقد روعى في فرض الضريبة الاضافية المنصوص عليها في المادة ٣ أن تكون سارية إذا ما تحققت الواقعة المنشئة لها في أول يوليه سنة ١٩٥٦ أو بعد هذا التاريخ .

ونص في المادة الرابعة على أن جميع أحكام القوانين المتعلقة بالضرائب الأصلية المفروضة بمقتضى القانونين رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سواء تعلقت بتحديد الإيرادات أو الأرباح الخاضعة للضرائب أو بالأجراءات أو بتحصيل الضرائب أو بالإعفاءات أو بغير ذلك ، تسرى على الضريبة الاضافية فتحصل الضريبة الاضافية مع الضريبة الأصلية وفي مواعيدها وتأخذ حكمها بصفة عامة .

ولما كان المقصود أن تؤول حصيلة الضريبة المنصوص عليها في المادتين الأولى والثالثة بأكملها إلى الخزينة العامة فقد نصت المادة الخامسة على ذلك دفعا لكل لبس في شأن الجهة التي تؤول إليها حصيلة هذه الضريبة مثل المجالس البلدية .

ومنعا لكل لبس كذلك فقد نص صراحة على أنه لا يجوز للهيئات المحلية والوحدات الادارية بأنواعها أن تفرض ضرائب إضافية بنسبة من الضريبة المفروضة بموجب هذا القانون (مادة ٦) .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد برفع مشروع القانون المذكور على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي ارتآها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ (١) بادخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٣٧ من الدستور،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بعبارتي « رئيس مجلس الوزراء » و « مجلس الوزراء » في جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة عبارة « رئيس الجمهورية » وكذلك يستبدل بعبارة « رئاسة مجلس الوزراء » عبارة « رئاسة الجمهورية »

مادة ٢ — يستبدل بكلمة « البرلمان » وبعبارتي « مجلس النواب » و « مجلس الشيوخ » في جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة عبارة « مجلس الأمة » .
وكذلك يستبدل بكلمتي « النواب » و « الشيوخ » عبارة « أعضاء مجلس الأمة » .

مادة ٣ — تأخذ النصوص الواردة في القوانين والمراسيم بقوانين في شأن ترتيب المصالح العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية في هذا الشأن وتسري إلي أن يتم إلغاؤها أو تعديلها بقرارات منه .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٥ (١٠ يولييه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

يقتضى الأمر بعد العمل بالدستور إعادة النظر في التشريعات القائمة لتعديل بعض العبارات التي تتضمنها وتتناقى مع الوضع الجديد .
ولما كان الدستور الجديد قد جعل رئيس الجمهورية في الوقت ذاته رئيسا للدولة ورئيسا للحكومة .

فقد أعد مشروع القانون المرافق ونص فيه على أن يستبدل بعبارة « رئيس مجلس الوزراء » و « مجلس الوزراء » في جميع التشريعات القائمة عبارة « رئيس الجمهورية » .
كما يستبدل بعبارة « رئاسة مجلس الوزراء » عبارة « رئاسة الجمهورية » ويستبدل بكلمة « البرلمان » و بعبارة « مجلس النواب » و « مجلس الشيوخ » في جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة عبارة « مجلس الأمة » وكذلك يستبدل بكلمتي « النواب » و « الشيوخ » عبارة « أعضاء مجلس الأمة » .

والمفهوم أيضا أن يستبدل بكلمتي « نائب » و « شيخ » عبارة « عضو مجلس الأمة » .
كما اقتضى النص في المادة ١٣٧ من الدستور الجديد على أن رئيس الجمهورية هو الذي يرتب المصالح العامة ضرورة النص على أن تأخذ النصوص الواردة في القوانين والمراسيم بقوانين بشأن ترتيب المصالح العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية في هذا الشأن .
وتسرى إلى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها بقرارات منه .

كما نص المشروع على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

قرار بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ،
بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس ، ويتأسس شركة مساهمة مصرية
للقيام عليه ،

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة ،
وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٠ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٦ .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وتنتقل إلى الدولة جميع ماله من أموال وحقوق وما عليها من التزامات ، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها .

ويعوض المساهمون وحصة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقبال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون في بورصة الأوراق المالية بباريس .

ويتم دفع هذا التعويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة ٢ — يتولى إدارة مصرف المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لها في سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي ، يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية ، وتبدأ السنة المالية في أول يولييه وتنتهى في آخر يونيه من كل عام . وتعتمد الميزانية والحساب الختامي بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى في آخر يونيه سنة ١٩٥٧ .

ويجوز للهيئة أن تنجب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد به إليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها ، وينوب عنها في معاملاتها مع الغير .

مادة ٣ — تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج . ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة ٤ — تحتفظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين ، وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم ، ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بأذن من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازي ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة . وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق في المكافأة أو المغاش أو التعويض .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره . ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

تحريرا في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٧٥ (٢٦ يولييه سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

بالدماء المصرية شقت قناة السويس لتتخدم الملاحة البحرية ، فمن عام ١٨٥٩ حتى عام ١٨٦٤ مضت خمس سنوات ، سخر فيها المصريون دون أجر أو شكر لحفر القناة — ستون ألفا من المصريين كانوا يخصصون شهريا لهذه الخدمة في وقت لم يجاوز فيه تعداد جميع المصريين الأربعة ملايين — ولقد مات من هؤلاء العمال ، تحت الانهيارات الرملية ، ما يزيد على المائة ألف دون دفع أى تعويض عنهم أو جزاء . كما قامت الجهود المصرية في كل من ترسانة القاهرة وترسانة الاسكندرية بأعداد المشروعات اللازمة لإكمال حفر القناة ، ووضعت جميع وسائل النقل البرى والنهرى في خدمة الشركة بالمجان ، ومنحتها الحكومة جميع الأراضي والمناجم اللازمة .

ولم تكتف الحكومة المصرية بذلك ، بل ساهمت مساهمة جبارة في تمويل عمليات حفر القناة ، فلقد بدأت الشركة برأس مال لا يجاوز النصف مليون من الجنيهات ، بينما تكلف إنشاء القناة ما يزيد على الستة عشر مليونا ، وتحملت مصر بهذا الفرق جميعه . ثم لم تستطع الشركة الحصول على تمويل خارجي ببيع أسهمها في الأسواق الدولية ، فدخلت الحكومة المصرية انقاذاً للموقف مشترية هذه الأسهم حتى يمكن للشركة أن تستكمل رأس مالها وحتى بعد مضي أربع سنوات ونصف من أعمال الحفر والانشاء وقبل أن يتم افتتاح القناة بستة أشهر فقط توقفت الشركة في يأس ينذر بإفلاسها ، فسارعت الحكومة المصرية إلى معاومتها بمليون وربع مليون من الجنيهات مقابل تنازل الشركة للحكومة عن بعض المباني تنازلا إسميا ، إذ ظلت هذه المباني فعلا في حيازتها ومقابل تنال الشركة عن بعض إعفائها الجزري تنازلا مؤقتا عادت إلى التمتع به، ولم تكتف الشركة بذلك ، بل تجت ستار التعويض

عن المحاولات التي قام بها بعض حكام مصر لتعديل جانب من الشروط المهنية في عقد الالتزام ، استولت الشركة على جانب كبير من الأموال المصرية ، فتقاضت عند إلغاء سخره العمال المصريين ووقف هذا الامتهان للانسانية مبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات الذهبية، ثم تقاضت ثلاثين مليوناً أخرى لقيام الحكومة باسترداد بعض الأراضي الصحراوية الزائدة عن حاجة المرفق فضلاً عن ستة عشر مليوناً لتكملة التعويض الحائز الذي قرر نابليون الثالث أن يحكم به على مصر لصالح الشركة ، وهكذا تكون الشركة تحت ستار هذه المزاعم التعويضية وحدها قد حصلت من الحكومة المصرية على ما يعادل ثلاثة ملايين وثلاث من الجنيهات المصرية أى ما كان يقرب من نصف رأس مالها .

وبهذه الجهود المصرية أمكن لمشروع قناة السويس أن يشق طريقه إلى النور وأن ينجح هذا المرفق في أداء دوره في خدمة الملاحة البحرية ، ولو افترض الأمر على الجهود الأجنبية وحدها لفشل المشروع كما فشل مثل له من بعد ترتب عليه الحكم بالسجن على صاحب المشروع وهو فرديناند دي ليسبس نفسه .

إن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية ، لا فرق في ذلك بينها وبين أية شركة مصرية أخرى ، فهي تستمد كيائها من فرمان الصادر في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين فرديناند دي ليسبس والى مصر ، وتنص الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة من الاتفاق المذكور على ما يأتي :

« بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية هي شركة مصرية ، فهي خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها » .

وتنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على ما يأتي :

« أما المنازعات التي تنشأ في مصر بين الشركة والأفراد من أية جنسية كانت ، فتختص بالفصل فيها المحاكم المصرية تبعاً للأوضاع التي تقرها قوانين البلاد وعاداتها ، وكذا المعاهدات . وتختص المحاكم المصرية بالفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة . ويقضى فيها طبقاً لقوانين البلاد المصرية . »

وإن هذه الشركة إنما تقوم على استغلال مرفق المرور بقناة السويس وذلك العمل يعتبر مرفقاً عاماً وثيق الصلة بالكيان الاقتصادي والسياسي لمصر ، وهي إنما تقوم بهذا الاستغلال نيابة عن الحكومة المصرية بمقتضى الامتياز الموضح بالفرمانين الصادرين في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ وما تلاه من فرمانات أخرى ، منها فرمان الصادر في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين والى مصر ومسيو فرديناند دي ليسبس ، فالشركة في قيامها بهذا العمل ليست صاحبة الحق الأصيل المسلم

دائماً بأنه للحكومة المصرية ، إذ من المعترف به أن المرافق العامة إنما تدار مباشرة من الدولة أو بالواسطة بطريق الامتياز ، وأن من حق الدولة دائماً أن تسترد هذا الامتياز باعتباره منحة منها سواء أورد في هذا الشأن نص صريح في عقد الامتياز أو لم يرد أو أن المصلحة العامة وحدها التي تجعل الدولة تختار الوسيلة التي تحقق أكبر قسط من المصلحة العامة ، إذ أن العلاقة بين مانح الالتزام ومستغله إنما تبني على قواعد القانون الإداري وهو فرع من القانون العام .

إن الشركة العامة لقناة السويس البحرية كانت مفتاح الاحتلال ، واحتمت بالاستعمار وتناسبت وضعها ، وكانت تصرفاتها ومراسلاتها مع الحكومة المصرية مجافية لما يجب أن يكون عليه الأمر مع مانح الالتزام وصاحب حق الاشراف عليه ، كما غفلت الشركة عن الوفاء بكثير من الالتزامات الواجبة عليها .

ولقد كان من بين الالتزامات الرئيسية التي تخلفت الشركة عن الوفاء بها التزامها بتحويل بحيرة التمساح إلى ميناء داخلي صالح لاستقبال أكبر السفن حمولة كما يقضى بذلك صك التزامها وهو ما كان يستتبع أن تقوم الشركة باستكمال اعداد القناة نفسها من بور سعيد الى السويس بحيث تكون دائماً صالحة لمروور أكبر السفن حمولة وهو ما لم يتحقق حتى الآن .

وإلى جانب ذلك ، فقد أهملت الشركة — وهي القائمة على إدارة ميناء بور سعيد — في أعداد هذا الميناء العالمي لمسايرة احتياجات التجارة العابرة . فرغم أهمية هذا الميناء من الناحية التجارية لا توجد به أرصفة لرسو السفن ، ولا زالت اجراءات الشحن والتفريغ تتم في عرض البحر وفقاً لأساليب عتيقة مما يحمل التجارة — ولا سيما العابرة — نفقات باهظة أدت الى تخلف الميناء عما كان ينتظر لها من تقدم وازدهار بحكم موقعها الممتاز ، فضلاً عن اهمالها القيام بمشروعات التوسيع اللازمة لحسن أداء المرفق للغرض الذي أقيم من أجله . فضلاً عما سبق أن تحققت الحكومة من اهمال الشركات القائمة على استغلال المرافق العامة والتهاون في رعاية المرفق كلما قربت مدته على الانتهاء الأمر الذي يقتضي تدخلها في الوقت المناسب حتى لا تنفجأ باستلام المرفق في حالة لا تسمح لها بإدارته على المستوى الواجب أن يكون عليه .

وللأسباب المتقدمة ، كان واجبا العمل على تأمين الشركة العامة لقناة السويس البحرية واسترداد المرفق القومي الهام من يدها لإدارته إدارة مباشرة ، ولم يكن الأمر يعدو مجرد اختيار الوقت المناسب لهذه الخطوة الحاسمة نحو التحرير الاقتصادي .

ولذلك أعد مشروع القرار بالقانون الخاص بتأميم هذه الشركة واختيار تلك الوسيلة .

ونصت المادة الأولى من هذا القرار على تأمين الشركة العالمية لقناة السويس كوسيلة لإدارة هذا المرفق بمعرفة الدولة إدارة مباشرة . ولقد سبق مصر في هذا المضمار كثير من الدول الأجنبية ، وعلى الأخص فرنسا والمملكة المتحدة ، فاختارت تأمين بعض الشركات

التي تقوم على إدارة مرافق عامة قد لا تبلغ من الأهمية الدرجة التي يبلغها مرفق المرور بقناة السويس . ويستتبع ذلك بطبيعة الحال زوال اختصاص جميع الهيئات واللجان التي كانت قائمة على إدارة الشركة . ومن الطبيعي أن ذلك لا يخل بمسؤولياتها عن تصرفاتها أثناء المدة السابقة على زوال اختصاصها . وقد تم النص صراحة في هذه المادة على تعويض المساهمين وحمل حصة التأسيس مقدرة بحسب سعر الاقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون في بورصة الأوراق المالية بباريس ، وبذلك يحصلون على التعويض العادل ، وتتحقق الموازنة بين المصلحة العامة التي اقتضت هذا التأميم والمصلحة الخاصة لحملة الأسهم وحصة التأسيس ، ونظرا لوجود كثير من أموال الشركة خارج مصر ووجود العدد الكبير أيضا من المساهمين في الخارج ، فقد تم النص على أن يتم دفع هذا التعويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع أموال ومنشآت الشركة المؤتممة .

ونص في المادة الثانية على أن يعهد بإدارة المرفق إلى هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية مزودة بجميع السلطات اللازمة حتى تتمكن من القيام على أكمل وجه بتحقيق الغرض الهام الذي يقوم به هذا المرفق . والمعونة الكاملة للتمكن استعمال أحدث الأساليب في خدمة هذا المرفق العام بأعظم قدر من الكفاية ، على أن تعمل هذه الهيئة باعتبارها ملحقة بوزارة التجارة .

ولقد أجاز لهذه الهيئة أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات . ومن المعروف أن هذه الهيئة لن تتأخر عن الاتصال بالقائمين بشئون الملاحة الدولية والمتنفعين بقناة السويس للاستئناس برأيهم وضم بعضهم إلى عضوية هذه اللجان الفنية حتى يؤدي هذا المرفق غرضه على أحسن وجه .

ونص في المادة الثالثة على أن تجمد أموال الشركة المؤتممة وحقوقها في جمهورية مصر . وفي الخارج وحظر التصرف في تلك الأموال إلا بقرار من الهيئة المذكورة نتيجة للاوضاع التي انتهت إليها هذه الشركة .

كما نص القانون على احتفاظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤتممة ومستخدميها وعمالها الحاليين بالوضع القائم عليه ، وفرض عليهم الاستمرار في أداء أعمالهم وحظر ترك العمل أو التخلي عنه بأي وجه من الوجوه أو لأي سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئات المشار إليها حتى تسير أعمال المرفق بنظام واطراد على النحو الذي يكفل إشباع حاجات الملاحة .

ونص على معاقبة من يرتكب مخالفة لأحكام المادة الثالثة بالسجن وبغرامة توازي ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة .

كما نص على معاقبة مخالفة أحكام المادة الرابعة فضلا عن عقوبة السجن بحرمان المخالف من أي حق في المكافأة أو المعاش أو التعويض .

وعرض هذا المشروع على مجلس الدولة ، فأقره بالصيغة المرافقة .

قرار بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤
في شأن المنشآت الآيلة للسقوط

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

المادة الأولى — يستبدل بنص المادتين ٢ و ٧ من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المشار
إليه النصان الآتيان :

« مادة ٢ — تنشأ في كل مدينة أو قرية لها مجلس بلدى لجنة تختص بدراسة التقارير
المقدمة من مهندس التنظيم في شأن المنشآت الآيلة للسقوط ومعاينتها وفحصها وإصدار
قرار فيها .

وتشكل هذه اللجنة على الوجه الآتي :

- (١) وكيل المجلس البلدى وعند غيابه يقوم مقامه عضو يختاره المجلس .
- (٢) مهندس تختاره نقابة المهن الهندسية لمدة سنة قابلة للتجديد من موظفي إحدى
المصالح الحكومية بالمنطقة أو غيرهم المقيمين بها .
- (٣) المهندس الذى يرأس قسم التنظيم ويحل محله المهندس الزراعى بالمجلس وعند
عدم وجوده المهندس الزراعى التابع لوزارة الزراعة في المنطقة وذلك إذا كان الموضوع
متعلقا بنخيل أو أشجار .

ويجوز في المدن التى يصدر بتحديد ما قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية أن
تشكل لجنة أخرى أو أكثر وتبين في هذا القرار كيفية تشكيل تلك اللجان » .

« مادة ٧ — يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم في أحوال الخطر الداهم إخلاء البناء
وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة من السكان بالطريق الإدارى واتخاذ ما تراه لازما
من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن أسبوع إلا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل
فيكون لها الحق في القيام بإخلائه فورا كما يكون لها في حالة الضرورة القصوى هدم البناء
بعد موافقة لجنة تؤلف برئاسة قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار

وعضوية اثنين من المهندسين يصدر بتعيينهما قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية — وعلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم إعلان أولي الشأن للحضور أمام اللجنة وتصدر اللجنة قرارها مسببا خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها بعد سماع أقوال الخصوم وإجراء ما تراه من معاينات وتحقيقات مستعجلة .

المادة الثانية — بنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٧٥ (٣١ يولييه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

نظمت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط الاجراءات التي تتبع عند وجود المنشآت الآيلة للسقوط فنصت على تشكيل لجان في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية وقروية تختص بدراسة التقارير المقدمة من مهندس التنظيم في شأن تلك المنشآت وفحصها ومعاينتها واصدار قرار فيها — وعلى أن تشكل تلك اللجان من وكيل المجلس البلدى أو القروى وعند غيابه يقوم مقامه عضو يختاره المجلس ومن مهندس تختاره نقابة المهن الهندسية لمدة سنة قابلة للتجديد من موظفي احدى المصالح الحكومية بالمنطقة أو من غيرهم المقيمين بها ومن المهندس الذي يرأس قسم التنظيم ، ويحل محله المهندس الزراعي بالمجلس وعند عدم وجوده المهندس الزراعي التابع لوزارة الزراعة في المنطقة وذلك إذا كان الموضوع متعلقا بنخيل أو أشجار .

ولما كان تشكيل اللجان على هذا الوجه بعضوية وكيل المجلس البلدى والمهندس الذي يرأس قسم التنظيم قد حال دون انشاء أكثر من لجنة في المدن الكبرى التي لا تكفي فيها لجنة واحدة للقيام بالأعباء الملقاة على عاتقها فقد اقتضى الأمر تعديل المادة المذكورة بإضافة حكم إليها يجيز في المدن التي يصدر بتخديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية أن تشكل لجنة أخرى أو أكثر على أن تبين في هذا القرار كيفية تشكيل تلك اللجان .

كما نصت المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه على أنه يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم في أحوال الخطر الداهم اخلاء البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة من السكان اداريا واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن أسبوع إلا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها الحق في القيام باخلائه فورا وعليها أن تعان أولي الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها .

وطبقا لحكم هذه المادة كان يجب لاجراء المدمر صدور حكم من المحكمة وقد عرضت للسلطة المختصة حالات كانت الضرورة الملحة تقتضى هدم المباني التي تهدد بالانهيار قبل أن تتم اجراءات التقاضي ويصدر الحكم وكان يحدث أحيانا في الفترة ما بين اخلاء المنزل وصدور الحكم أن يسقط المنزل فجأة فتعرض حياة المارة للخطر فضلا عما تقتضيه الضرورة من تعديل في خطوط سير وسائل المواصلات .

لذلك رأى تحويل السلطة القائمة علي أعمال التنظيم في حالة الضرورة القصوى هدم المباني التي تهدد بالانهيار العاجل بعد موافقة لجنة تؤلف برئاسة قاض يتدبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار وعضوية اثنين من المهندسين يصدر بتعيينهما قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية علي أن تصدر هذه اللجنة قرارها مسببا خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها بعد سماع أقوال الخصوم واجراء مآراه من معاينات وتحقيقات مستعجلة .

وتحقيقا للأغراض المتقدمة أعد مشروع القرار بقانون المرافق الذي تتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية برفعه إلي السيد رئيسي الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

نقابة المحامين

المحاماة

فهرست

السنة السادسة والثلاثون

١٩٥٥ - ١٩٥٦

مطبعة مجازي

بيان

جريفا في ترتيب فهرست السنة السادسة والثلاثون لـمجلة المحاماة بجمها على
ثلاثة أقسام :

الأول : خاص بالأبحاث .

الثاني : خاص بالقوانين والقرارات الوزارية والمنشورات .

الثالث : خاص بالأحكام الصادرة من قضاء نحيكتى النقض الجنائية والمدنية
والمحكمة الادارية العليا ومحاكم القضاء الإدارى ومحاكم الاستئناف ومحاكم
الجنایات ومحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الابتدائية والجزئية بترتيب
الحروف الأبجدية .

وقد جعلنا تلخيص الأحكام بما يتفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل الرجوع إليها
عند اللزوم .

هذا ويسرنا أن نوه إلى أن القرارات والكلمات التي أقيت في المؤتمر الثاني
للمحامين العرب الذي انعقد بالقاهرة من ٣ مارس إلى ٨ مارس سنة ١٩٥٦ قد نشرت
في العدد الثامن من نفس السنة .

والله ولى التوفيق .

لجنة التحرير

محمد مصطفى القالى — مسيو ابو زبر — نصيف زكى — احمد شوفى — احمد مختار قطاب

فهرست الأبحاث

- ١ — الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى للاستاذ فتحي عبد الصبور القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية . ص ١٢٩ ، ٥٨٧ ، ١١٢٦
- ٢ — التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى وعن شروط الدفع على أساس الذهب طبقا لمعاهدة سندات الشحن (معاهدة بروكسل) سنة ١٩٢٤ للاستاذ ممدوح زكى المحامى . ص ١٤٢
- ٣ — الموظف العمومى والتكليف القانونى لعلاقته بالدولة للاستاذ محمد السيد عاشور المحامى . ص ١٥٠
- ٤ — حقوق القناصل الأجانب فى توثيق المحررات لرغايا دولهم فى مصر . الاستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب . ص ٢٧٥
- ٥ — حق المجنى عليه وحق المدعى المدنى أو حق المجنى عليه فى التدخل فى الدعوى الجنائية ولو لم يدع مدنيا للاستاذ عبد اللطيف الحسينى المحامى . ص ٤٣٩
- ٦ — القضاء المختص بنظر الدعوى الأصلية بالجنسية (تعقيب على تعليق) : الاستاذ سيد خليل الجندى المحامى بإدارة قضايا الحكومة . ص ٥٩٩
- ٧ — تحديد مدلول الحراسة على الجمادات للاستاذ نعيم غطية المحامى بإدارة قضايا الحكومة . ص ٦٢١
- ٨ — تعليق وتوضيح عن القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة للاستاذ عبد الرحمن الراعى نقيب المحامين . ص ٧٤٢ مكرر
- ٩ — أثر الاضراب على عقد العمل للاستاذ الدكتور جمال الدين زكى مدرس القانون المدنى بكلية الحقوق — جامعة القاهرة . ص ٧٤٣
- ١٠ — الدفع بسقوط الخصومة : طبيعته وموعد ابدائه : الاستاذ الدكتور حسن محمد أبو السعود المحامى . ص ٧٥٤
- ١١ — صنع قطع معدنية مشابهة للعملة المتداولة أو أوراق مشابهة لأوراق النقد إذا كان من شأنها إيقاع الجمهور فى الغلط للاستاذ الدكتور رؤف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس . ص ٩٣١
- ١٢ — طلب إسقاط الخصومة أو انقضائها بالتقادم أو اعتبارها كأن لم تكن للاستاذ

- الدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ مساعد قانون المرافعات بجامعة الاسكندرية .
ص ٩٤١
- ١٣ — تفسير الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات للأستاذ أحمد رفعت خفاجي
وكيل نيابة الاستئناف . ص ٩٥١
- ١٤ — العذر القهرى وما يشتره من بحث فى الاجراءات الجنائية للأستاذ الدكتور رؤف عبيد
الأستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس . ص ١١١٥
- ١٥ — تفسير الفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات للأستاذ أحمد رفعت خفاجي
وكيل نيابة الاستئناف . ص ١٤٨
- ١٦ — منازعات الأحوال الشخصية للأستاذ نصيف زكى المحامى . ص ١٤٠٧ ، ١٦٠١
- ١٧ — كلمة فى الحبر على الدين فى الفقه الاسلامى وما يقابله فى القانون المدنى المصرى
للأستاذ الدكتور محمد زكى عبيد البر القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية .
ص ١٤٣٠
- ١٨ — الجزاء المترتب على مخالفة قرار وزير المالية المتعلق بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد للأستاذ أحمد رفعت
خفاجي وكيل نيابة الاستئناف . ص ١٤٥٠
- ١٩ — حجية أحكام الالغاء الصادرة من مجلس الدولة فى إثبات ونفى جنسية الفرد للأستاذ
صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب . ص ١٤٥٣
- ٢٠ — مدى استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فى ظل قانون الاجراءات الجنائية
(تعليق على الأحكام) للأستاذ حافظ محمد بدوى وكيل محكمة القاهرة الابتدائية
والمفتش القضائى بوزارة العدل . ص ١٦١٥
- ٢١ — الاسناد إلى قانون المملكة المتحدة والمستعمرات (تعليق على الأحكام) للأستاذ صلاح الدين
عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب . ص ١٦٢٣
- ٢٢ — طبيعة الغرامات التعاقدية فى العقود الادارية للأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة
الاستئناف . ص ١٦٣٨

فهرست القوانين والقرارات

- ١ — قانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري . ص ١
- ٢ — قانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة (٤٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ١٧
- ٣ — قانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٥ بتقرير حكم وقفي من بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ص ١٨
- ٤ — قانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٥ بمدد مدة وقف العمل بالقانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح الأغنام قبل جزها . ص ١٩
- ٥ — قانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ بمراقبة أصناف القطن . ص ٤١
- ٦ — قانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة . ص ٤٣
- ٧ — قانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة . ص ٤٥
- ٨ — قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين . ص ٤٨
- ٩ — قانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٥ بمدد المدة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ص ٦١
- ١٠ — قانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٤ وإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٦٢
- ١١ — قانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء دائرة محكمة النقض لفحص الطعون في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . ص ٦٤
- ١٢ — قانون رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٥ بإضافة حكم جديد على القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية . ص ٦٩
- ١٣ — قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود . ص ٧٠
- ١٤ — قانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم استيراد . ص ٩٩
- ١٥ — قانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للائحة للمحال

- الخاضعين لأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل
الفردى. ص ٤١١.
- ١٦ — قانون رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٥ بتعديل دوائر اختصاص محاكم أسبوط والمنيا
الابتدائيتين والابتدائيتين الشرعيتين. ص ١٠١
- ١٧ — قانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس
السحرى والأغاني والمسرحيات والنلوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل
الصوتى. ص ١٠٢.
- ١٨ — قانون رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير المالية والاقتصاد بإصدار اللامحتين
الداخليتين لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن. ص ١١٣
- ١٩ — قانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى
للمراكز المفتوحة. ص ١١٦
- ٢٠ — قانون رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٥ فى شأن أقطان موسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥ والمواسم السابقة
له المتبقية فى صباح يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥. ص ١١٨
- ٢١ — قانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ١٢ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧
الخاص بالعمد والمشايخ. ص ١٢١
- ٢٢ — قانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور. ص ٢٩١.
- ٢٣ — قانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩
بنظام القضاء. ص ١٢٢
- ٢٤ — قانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى
التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية. ص ١٢٥
- ٢٥ — قانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩
الخاص بالطرق العامة. ص ١٧٧
- ٢٦ — قانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧
الخاص بالخدمة العسكرية. ص ١٧٩
- ٢٧ — قانون رقم ٤٩١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى
شأن مزاولة مهنة الطب. ص ١٨١
- ٢٨ — قانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي
تستعمل فى الصناعة بوجه عام أيا كان شكلها. ص ١٨٢
- ٢٩ — قانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتعيين المساحة التي تزرع قمحا فى سنة ١٩٥٥/١٩٥٦
الزراعية. ص ١٨٤

- ٣٠ — قانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية . ص ١٨٧
- ٣١ — قانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية . ص ٢٣٣
- ٣٢ — قانون رقم ٥١٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة . ص ٢٥٧
- ٣٣ — قانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم . ص ٢٥٨
- ٣٤ — قانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش . ص ٢٦٠
- ٣٥ — قانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٥ بتحديد تعريفات رسوم الخبرة الواجب دفعها عند انعقاد لجنة التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن مراقبة أصناف القطن ورتبه . ص ٢٦٢
- ٣٦ — قانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٥ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ص ٢٦٤
- ٣٧ — قانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ . ص ٢٦٥
- ٣٨ — قانون رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن . ص ٢٦٨
- ٣٩ — قانون رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الثامنة من القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة اللاسلكية والتلفزيون . ص ٢٧٠
- ٤٠ — قانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية . ص ٢٧٢
- ٤١ — قانون رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٥٥ بتعديل القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ في شأن شراء محصول القطن موسم ١٩٥٥ — ١٩٥٦ . ص ٢٨٠
- ٤٢ — قانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ بتعديل الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٢٨٢
- ٤٣ — قانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن عدم صريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بإيجارات الأماكن على المساكن الحكومية المخصصة لبعض موظفي الحكومة وعملها . ص ٢٨٤

- ٤٤ — قانون رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٥٥ بمد مدة وقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح الأغنام قبل جز صوفها . ص ٢٨٦
- ٤٥ — قانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات . ص ٣١٤
- ٤٦ — قانون رقم ٥٩١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٤ / ١٩٥٥ . ص ٣١٦
- ٤٧ — قانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ص ٣١٨
- ٤٨ — قانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجرمي . ص ٣٢٠
- ٤٩ — قانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعي المنقولين إلى المحاكم الوطنية . ص ٢٢٣
- ٥٠ — قانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة . ص ٣٢٨
- ٥١ — قانون رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٥٥ في شأن خراء المحاكم الشرعية الملغاة . ص ٢٣٣
- ٥٢ — قانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل نص المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . ص ٣٣٤
- ٥٣ — قانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الاجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . ص ٣٣٦
- ٥٤ — قانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق . ص ٣٣٨
- ٥٥ — قانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . ص ٣٤٠
- ٥٦ — قانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٥ باضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود . ص ٣٤٣
- ٥٧ — قانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأتيان . ص ٣٤٤
- ٥٨ — قانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة . ص ٣٤٦
- ٥٩ — قانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٥ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ الزراعية . ص ٣٨٩

- ٦٠ — قانون رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحكم بالتعويض في مخالفات استعمال وإشغال الطرق العامة في مدينة الاسكندرية . ص ٣٩١
- ٦١ — قانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب . ص ٣٩٣
- ٦٢ — قانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ص ٣٩٤
- ٦٣ — قانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٣٩٨
- ٦٤ — قانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات . ص ٣٩٩
- ٦٥ — قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات . ص ٤٣٩
- ٦٦ — قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ باستثناء أطيان صيانة الثروة العقارية من أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ — بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المعدل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ . ص ٤٤٣
- ٦٧ — قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل دوائر اختصاص محاكم المنصورة والزقازيق وكفر الشيخ الابتدائية . ص ٤٤٥
- ٦٨ — قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها . ص ٤٤٧
- ٦٩ — قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف . ص ٤٦٠
- ٧٠ — قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين . ص ٤٧٠
- ٧١ — قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تجارة المخصبات الزراعية . ص ٤٧١
- ٧٢ — قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ الزراعية . ص ٤٧٨
- ٧٣ — قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٦ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات . ص ٤٨٠
- ٧٤ — قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات . ص ٤٨١

٧٥ — قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وبإضافة مواد جديدة إليه . ص ٤٨٧

٧٦ — قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية . ص ٤٩١

٧٧ — قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل أحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المعدل للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية . ص ٥٠٩

٧٨ — قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل دوائر اختصاص محكمتي بنها والقاهرة الابتدائيتين . ص ٥١٢

٧٩ — قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل دوائر اختصاص محكمتي المنصورة والزقازيق . ص ٥١٣

٨٠ — قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ خاص بالمناجم والمهاجر . ص ٥١٥

٨١ — قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء مجازم المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعي . ص ٥٣٢

٨٢ — قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦ بتعديل للمادة ٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة . ص ٥٣٣

٨٣ — قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي . ص ٥٣٥

٨٤ — قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات الجنائية . ص ٥٤١

٨٥ — قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ بإضافة مادة جديدة برقم ٣٢٤ مكررا إلى الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . ص ٥٤٥

٨٦ — قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ بتعديل نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . ص ٦٤٧

٨٧ — قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن وتصحيح الخطأ الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل له . ص ٥٤٨

٨٨ — قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العامة . ص ٥٥٠

٨٩ — قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٦ بقرار بحكم وحق على نص المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية . ص ٥٦٥

٩٠ - قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادتين ١٧٠ و ٢٢٩ من قانون العقوبات . ص ٥٥٨

٩١ - قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تعديل المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المسائل المدنية والمادة ٢٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية . ص ٥٥٩

٩٢ - قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ بإضافة بند جديد إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والتخاثر . ص ٥٦١

٩٣ - قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٦ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٥٨ من اللائحة العامة لبورصات العقود . ص ٥٦٣

٩٤ - قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ص ٥٦٤

٩٥ - قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في الأوراق المالية . ص ٥٦٩

٩٦ - قانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٦ بامتداد العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتقرير حكم وقفي على نص المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية . ص ٥٧٠

٩٧ - قانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم احصائي جمركي بواقع ١٪ من القيمة على جميع البضائع المستوردة . ص ٥٧٢

٩٨ - قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساسا لتعديل ضرائب الأطنان والمعدل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ . ص ٥٧٣

٩٩ - قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية . ص ٥٧٧

١٠٠ - قانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ بشرط الاعفاء من توريد القمح المستولى عليه في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣ . ص ٥٧٩

١٠١ - قانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٦ بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . ص ٥٨١

١٠٢ - قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بإضافة مادة جديدة برقم ١٩ مكررا إلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . ص ٥٨٣

١٠٢ — قانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل دوائر اختصاص محاكم شبين السكوم وكفر الشيخ والزقازيق وطنطا ويور سعيد والمنصورة ودمياط ودمهرور والاسكندرية . ص ٥٨٤

١٠٤ — قانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (٢) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز . ص ٥٨٧

١٠٥ — قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب . ص ٥٨٨

١٠٦ — قانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . ص ٥٩٠

١٠٧ — قانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦ بإضافة أحكام جديدة إلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية . ص ٥٩٣

١٠٨ — قانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٦ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود . ص ٥٩٦

١٠٩ — قانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٦ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للسرا كز المفتوحة . ص ٥٩٨

١١٠ — قانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون عضوية مجلس الأمة . ص ٥٩٩

١١١ — قانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء . ص ٦٠٧

١١٢ — قانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٦/١٩٥٧ . ص ٦١٢

١١٣ — قانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٦١٤

١١٤ — قانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة الرابعة من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٦١٦

١١٥ — قانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية . ص ٦١٨

١١٦ — قرار بالقانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . ص ٦١٩

- ١١٧ — قرار بالقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة . ص ٦٢٤
- ١١٨ — قرار بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفع . ص ٦٢٧
- ١١٩ — قرار بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة . ص ٦٣٢
- ١٢٠ — قرار بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية . ص ٦٣٣
- ١٢١ — قرار بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط . ص ٦٣٩
- ١٢٢ — قرار بشأن وثائق السفر المصرية . ص ٢٠
- ١٢٣ — قرار بشأن التأشيرات . ص ٣٠
- ١٢٤ — قرار باللائحة الداخلية لمجلس الدولة . ص ١٣٢
- ١٢٥ — قرار بتنظيم إصدار النشرات المصلحية . ص ١٤٣
- ١٢٦ — قرار ببيان اجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه . ص ١٤٤
- ١٢٧ — قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) . ص ١٤٦
- ١٢٨ — قرار بتعديل رسم الصادر على القطن . ص ١٤٧
- ١٢٩ — قرار وزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ بكيفية تحميل الرسم المقرر بالقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ . ص ١٤٩
- ١٣٠ — قرار وزاري رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة العقود . ص ١٥٠
- ١٣١ — قرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ . ص ١٩٢
- ١٣٢ — قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) . ص ١٩٤
- ١٣٣ — قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٥٢ من القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصات العقود . ص ٢٣٠
- ١٣٤ — قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٣١
- ١٣٥ — قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٣٢

- ١٢٦ — قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . ص ٢٨٧
- ١٢٧ — قرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة . ص ٢٨٨
- ١٣٨ — قرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات . ص ٢٨٩
- ١٣٩ — قرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٩٠
- ١٤٠ — قرار بالأحكام الوقتية تنفيذاً للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور . ص ٣٥١
- ١٤١ — قرار بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور . ص ٣٥٢
- ١٤٢ — قرار بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق . ص ٣٧٨
- ١٤٣ — قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري . ص ٣٨٧
- ١٤٤ — قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم ايلولة على التركات . ص ٤٠٩
- ١٤٥ — قرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ١١ من اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) . ص ٤١٠
- ١٤٦ — قرار بتعديل بعض أحكام القرار الخاص بوثائق السفر المصرية . ص ٥٣٧
- ١٤٧ — قرار بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية . ص ٥٣٨
- ١٤٨ — منشور بشأن تنظيم أقلام كتاب الأحوال الشخصية للمصريين بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمالية . ص ٣٨٠
- ١٤٩ — جدول ببيان المحاكم الشرعية التي يختلف اختصاصها المحلي مع اختصاص المحاكم الوطنية بمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية والمالية . ص ٣٨٢

فهرست

أحكام محاكم النقض الجنائية والمدنية ومحكمة القضاء الإداري ومحاكم الاستئناف
ومحاكم الجنايات والمحاكم العسكرية والمحاكم الكلية والأحوال الشخصية والضرائبية
والإيجارات والمستعجلة والجزئية

(١)

٢ - فاعل - قتل عمد - اتفاق مع
آخرين على قتل شخص - إطلاق
المتهم أعيرة نارية على المجنى عليه لم
نصبه وفاة المجنى عليه نتيجة أعيرة
أطلقها عليه رفقاء المتهم - اعتبار المتهم
فاعلاً أصلياً في جريمة القتل -
(نقض جنائي - ١٢ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٢٤ رقم ٤٠٩) .

١ - اثبات - استناد المحكمة إلى بعض
أقوال المتهم في تأييد الدليل ولو كان
منكراً للتهمة - جائز .

٢ - اثبات - الأخذ بما نطمئن إليه
المحكمة من أقوال بعض الشهود
دون البعض الآخر - أطراح أقوال
من لا تثق بالمحكمة بشهادته دون تبرير
ذلك - جائز .

(نقض جنائي - ١١ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨١٨ رقم ٣٩٧) .

١ - اثبات - أطراح المحكمة أقوال
من لا تثق به ولا نطمئن إلى صحته
روايته من الشهود - الأخذ بما يرتاح
إليه ضميرها مما تستخلصه بأسباب

١ - اتعاب - قرار النقابة في شأن
الخلاف على تقدير الاتعاب بمثابة حكم
غير واجب النفاذ .

٢ - صلاحيته - لاتخاذ الإجراءات
الصحفية بمقتضاه .

(محكمة أسكندرية الكلية - ٣ أبريل سنة
١٩٥٤ - ع ٩ - س ١٣٩٠ رقم ٤٦٨) .

١ - إتلاف زراعة - ثبوت ملكية
الغير للزراعة - يكفي لعقاب المتهم -
قيام نزاع بين المتهم والمجنى عليه بشأن
ملكية الأرض القائمة عليها الزراعة -
لا يثنى قيام الجريمة .

٢ - إتلاف زراعة - لا يشترط
لتحققها توافر قصد جنائي خاص .

(نقض جنائي - ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٠٧ رقم ١٣١) .

١ - اثبات - استخلاص المحكمة
واقعة الدعوى من مجموع عناصرها
وأدلتها دون التقيد بدليل معين
من حقها .

المقررة في المادة ٣٢ ع أو عدم
توافرها . يدخل في سلطة محكمة
الموضوع .

٣ — ارتباط . متى يجب ضم قضيتين
للارتباط إعمالاً لنص المادة ١٨٢ ج

٤ — إجراءات . استشعار الحرج
من نظر قضيه . لا يدخل في أسباب
عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى .

٥ — رد . قيام سبب من أسبابه .
لا يؤثر على صحة الحكم مادام لم يتقدم
أحد بطلب لرد المحكمة .

٦ — اثبات . سلطة المحكمة في تجزئة
الدليل ولو كان اعترافاً من متهم
على آخر .

٧ — اختصاص . الفصل في كل
طلب يدين أو ادعاء بحق قبل أي
شخص بمن شملهم قرار مجلس قيادة
الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر
سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال الشعب
وتملكاته من أسرة محمد علي . هو
من اختصاص اللجنة التي نصت عليها
المادة ٩ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة
١٩٥٣ وحدها . الدعوى المدنية التي
توجه ضد أحد الأشخاص المذكورين .
دخولها في اختصاص اللجنة المشار
إليها . علة ذلك .

(نقض جنائي — ٢ مارس سنة ١٩٥٥
م ٦٥٠ رقم ٣١٢)

١ — اثبات . اعتراف . قبض .
تفتيش . الاعتماد على الاعتراف كدليل
مستقل عن القبض والتفتيش الباطلين .
لا مانع .

سائفة ويكون له أصل ثابت
بالأوراق . جائز .

٢ — حكم بالبراءة . تسببه . رده على
كل دليل من أدلة الاتهام . غير لازم .
(نقض جنائي — ١١ أبريل سنة ١٩٥٥
م ٨١٧ رقم ٢٣٩٤)

١ — اثبات . اعتراف . الأخذ
باعتراف المتهم في محضر البوليس رغم
عدولها عنه في تحقيق النيابة . جائز .
٢ — نقض . سبب جديد . إثارة
صدور الاعتراف عن إكراه لأول
مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

٣ — مواد مخدرة . احرازها معاقب
عليه بصرف النظر عن الباعث .
(نقض جنائي — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥
م ٨٤٢ رقم ٤١٩)

١ — اثبات . اعتراف . تقديره .
موضوعي .

٢ — حكم بالبراءة . يكفي لسلامته
أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع
المحكمة بالأدانة وارتياحها في أقوال
الشهود .

(نقض جنائي — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥
م ٨٣٥ رقم ٤٠٨)

اثبات . اعتراف . تقديره . موضوعي
مادام يقوم على أسباب تبرره .

(نقض جنائي — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥
م ٨٣٨ رقم ٤١٤)

١ — اثبات . اعتراف . تقدير صحته
وصدقه فيما أخذ به الحكم منه .
تستقل به محكمة الموضوع .

٢ — ارتباط . تقدير توافر الشروط

٤ — سلاح . الاعفاء من العقاب .
المشار إليه في المادة ٣١ من القانون
رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن
الأسلحة والدخائر . عدم سريان
حكمه على الماضي .

(قض جنائي — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤
م ٢١٢ رقم ١٤٤) .

١ — إثبات . الأخذ بقول الشاهد
في الجلسة يخالف قولاً آخر له في
التحقيق دون بيان علة ذلك . جائز .

٢ — وصف التهمة . تغييره من قتل
عمد مع سبق الإصرار إلى ضرب
أفصى إلى موت مع سبق الإصرار .
استناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة
التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت
عليها المرافعة . عدم تقييد المتهم إلى
ذلك . لا إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥٥
م ٦٦١ رقم ٣٢١) .

١ — إثبات . الأخذ بما تطمئن إليه
المحكمة من أقوال الشاهد في حق
أحد المتهمين وإطراحها فيما لا تطمئن
إليه منها في حق متهم آخر . جائز .
٢ — تفتيش . قبض . الدفع ببطالتهما .
إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
غير جائز .

(قض جنائي — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥
م ٨٣٨ رقم ٤١٦) .

١٧ — إثبات . تجزئة أقوال الشاهد . الأخذ
بما قاله في حق متهم معين وعدم الأخذ
بما قاله في حق متهم آخر . جوازه .

(قض جنائي — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤
م ١٩٠ رقم ٥١) .

٢ — إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله
التي أدلى بها في جلسة المحاكمة ولو
خالفت أقواله في مراحل التحقيق
الأخرى . جائز .

(قض جنائي — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥
م ١٠٠٠ رقم ٤٨٢) .

١١ — إثبات . اعتراف . قواعد
الاثبات المقررة للمواد المدنية في
شأن الاعتراف . عدم تقييد القاضي
الجنائي باتباعها .

٢ — إثبات . الاعتماد على أقوال
المتهم في محضر ضبط الواقعة وإن
عدل عنها بعد ذلك . جائز .

(قض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
م ٤٧٣ رقم ٢١٥) .

١٢ — إثبات . اعتراف متهم . الأخذ به على
متهم آخر . الأخذ منه بما تطمئن
إليه المحكمة . جائز .

(قض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥
م ٤٨٩ رقم ٢٦١) .

١٣ — إثبات . الدفع بعدم جواز
الاثبات بالبيننة . إثارة لأول مرة
أمام محكمة النقض . لا تقبل .

٢ — إثبات . تجزئة الدليل . أخذ
المحكمة بما تطمئن إليه منه . لا مانع .

(قض جنائي — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥
م ٤٧٩ رقم ٢٣٥) .

١٤ — إثبات . الدليل غير المباشر . يكفي .

٢ — حكم . تسييبه . دفاع موضوعي .
الرد صراحة على كل جزئية يثيرها .
غير لازم .

٣ — حكم . تسييبه . دفاع شرعي .
نفيه بأسباب مؤدية إلى ذلك . مثال .

- ١٨٨ - ١ - إثبات . تجزئة الدليل ولو كان
اعترافا . الأخذ منه بما نطمئن إليه
المحكمة . جائز .
- ٢١ - ٣ - إثبات . استناد المحكمة إلى
استعراق الكلب البوليسى كقرينة
لتعزيز ما لديها من أدلة . جائز .
(تمس جنائى - ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١ - س ١٤٧٤ رقم ٤٧٨) .
- ١٩ - ١ - إثبات . تحقيق الخطوط . دفع
الوارث بجهله توقيع مورثه . المتمسك
بالتقيد هو الذى يتحمل عبء إثبات
حصول التوقيع .
- ٢ - إثبات . تزوير . القضاء بتزوير
ورقة . حق المحكمة في ذلك من تلقاء
نفسها . أطراحها ماثبت في دفتر
الختام استنادا إلى القرائن التى ساقتها .
لا خطأ .
- ٣ - إثبات . أوراق رسمية . دفتر
الختام ليس من قبيل الأوراق الرسمية .
- ٤ - إثبات . أوراق رسمية . الطلب
المقدم للمساحة لمراجعة عقد واستارة
التغيير التى تخورها المساحة . عدم
جواز اعتبار أيهما معدا لإثبات
شخصية الموقعين عليه . مدى حجبية
هذه الأوراق .
- ٥ - إثبات . خبير . عدم التزام
المحكمة بالأخذ برأى الخبير .
(تمس مدنى - ٢ يوفيه سنة ١٩٥٥
س ١٢٥٤ رقم ٥١٨) .
- ٢٠ - إثبات . تساند الأدلة في المواد
الجنائية . سقوط بعضها أو استبعادها .
- أثر ذلك على باقى الأدلة .
(تمس جنائى - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٢٠ رقم ١٦٠) .
- ٢١ - ١ - إثبات . تفتيش . بطلانه
لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر
الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية
إلى النتيجة التى أسفر عنها ومنها
اعتراف المتهم اللاحق .
- ٢ - نقض . أسباب موضوعية .
إثبات اعتراف . تقدير قيمة الاعتراف
النصادر من المتهم على أثر تفتيش باطل .
تحديد مدى صلة هذا الاعتراف
بواقعة التفتيش . موضوعي .
(تمس جنائى - ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٤٧٨ رقم ٤٨٤) .
- ٢٣ - ١ - إثبات . تقارير الخبراء . حرية
المحكمة في تقديرها .
- ٢ - حكم . بياناته . مواد العقاب .
الإشارة إليها في الحكم الابتدائي .
إحالة الحكم الاستئنائي على الحكم
الابتدائي وأخذه بأسبابه . هذه
الإحالة تشمل مواد العقاب .
(تمس جنائى - ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٤٨٩ رقم ٥١٢) .
- ٢٣ - ١ - إثبات . تقارير طبية . حرية
المحكمة في تقديرها .
- ٢ - إثبات . شهود . الأخذ بأقوالهم
في التحقيق الابتدائي وإن خالفت
أقوالهم بالجلسة . جائز .
- ٢ - حكم . عدم التوقيع عليه في

- ٢٧ إثبات . حرية المحكمة في تقدير الأدلة هي أساس الأحكام الجنائية .
(نقض جنائي — ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ ص ١٤٧٢ رقم ٤٧٤) .
- ٢٨ ١ — إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى . أخذها ببعض أقوال الشاهد دون البعض . جائز .
٢ — ضرب أفضى إلى موت . حصونه من متهمين . عدم تعيين من منهما محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . توافر سبق الاصرار والترصد . يكفي لساءلتهما معا عن النتيجة .
(نقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥٥ ص ٦٦٢ رقم ٣٢٤) .
- ٢٩ ١ — إثبات . خبراء . تقدير رأيهم الفصل فيما يوجهه إلى تقريرهم من اعتراضات . موضوعي .
٢ — حكم . بياناته . سن المتهم وبلدته وصناعته . عدم ذكرها في الحكم . عدم ادعاء المتهم أنه كان في سن تؤثر في مسئوليته . لا بطلان .
٣ — إجراءات . محضر الجلسة . عدم توقيع الكاتب عليه سهوا . لا يؤثر .
٤ — حكم . بياناته . تاريخ إصدار الحكم . الخطأ المادي الذي يقع فيه . غير مؤثر .
(نقض جنائي — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ ص ١٤٩٩ رقم ٥٣٥) .
- ٣٠ ١ — إثبات . خبراء . المحكمة أن تفاضل بين تقاريرهم فتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه .
٢ — حكم خطؤه في رقم المادة المطبقة .
- الثمانية الأيام التالية لصدوره . لا بطلان .
(نقض جنائي — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ص ٣١٤ رقم ١٤٨) .
- ٢٤ ١ — إثبات . تقدير الدليل . سلطة محكمة الموضوع في التقدير .
٢ — إثبات . شيوخ . حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها عن قيام حالة الشيوخ من أي دليل في الدعوى . عدم التزامها بندب خبير لتحقيق هذه الحالة .
(نقض مدني — ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ ص ١٥١٩ رقم ٥٥١) .
- ٢٥ ١ — إثبات . تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه . من حق محكمة الموضوع .
٢ — حكم . بياناته . مادة العقاب . عدم ذكرها في الحكم الاستثنائي . لا يعيبه ما دامت مبينة في الحكم الابتدائي .
٣ — مسئولية مدنية . اشتراك المجني عليه في الخطأ المسبب للحادث . يوجب توزيع المسئولية على قدر الخطأ .
٤ — مسئولية مدنية . الاحتجاج بخطأ المضرور في إنقاص حصة وارثه في التعويض .
(نقض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٥ ص ٨١٤ رقم ٣٨٨) .
- ٢٦ إثبات . تكوين المحكمة عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى . من حقها بلا معقب .
(نقض جنائي — ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ ص ١٤٧٣ رقم ٤٧٧) .

- ٣٦ — ١ — إثبات . شاهد . اعتماد المحكمة على مائة مطمئن إليه من قول له واطراحها ما لا مطمئن إليه من قول آخر . جاز — ٢ — دفاع . نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال . (نقض جنائي — ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ من ١٤٧٤ رقم ٤٧٩) .
- ٣٧ — ١ — إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله أمام المحكمة وإن خالفت أقواله في التحقيق . جاز — ٢ — حكم . تسببه . تعقب الدفاع بالرد على كل استنتاج يستنتجه . ليس واجبا . (نقض جنائي — ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ من ١٧٧ رقم ٢٤) .
- ٣٨ — ١ — إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله في خصوص واقعة معينة واطراح ما شهد به في واقعة أخرى منسوبة لنفس المتهم . جاز — ٢ — إثبات . شاهد . الأخذ بما تطمئن اليه المحكمة من أقواله في حق أحد المتهمين ، واطراح ما لا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر . جاز (نقض جنائي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ من ٢١٢ رقم ٩١) .
- ٣٩ — إثبات . شاهد . الأخذ بقول له في مرحلة من مراحل التحقيق والالتفات عن قوله في غيرها . الأخذ ببعض قوله في مرحلة بعينها واطراح ما عداه . جاز . (نقض جنائي — ٧ مارس سنة ١٩٥٥ من ٦٤٧ رقم ٣٠٢) .
- ٤٠ — إثبات . شاهد . الأخذ بما تطمئن
- بيان الواقعة وقضاؤه بعقوبة تشملها المادة الواجب تطبيقها . لا بطلان . (نقض جنائي — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ من ٣٠٩ رقم ١٣٦) .
- ٣١ — إثبات . خبير . ندب خبراء ثلاثة أو مناقشة الخبير . لا يستعتم على محكمة الموضوع إجراؤه . (نقض مدني — ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ من ٧٢٢ رقم ٣٥٩) .
- ٣٢ — إثبات . خبير . قيام طبيب غير الذي ندبته المحكمة بتشريح الجثة . لا يؤثر في سلامة الحكم مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى عمله . (نقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥٥ من ٦٦٤ رقم ٣٢٧) .
- ٣٣ — إثبات . دخول العين المتنازع عليها في سند تملك المدعي أو المدعى عليه . واقعة مادية . الاستناد في إثباتها إلى تقرير خبير في دعوى سابقة بين الخصوم أنفسهم . لا خطأ . (نقض مدني — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥ من ٣٧١ رقم ١٨٠) .
- ٣٤ — إثبات . دفاع هام . الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه . عدم تحقيقه . حكم معيب . (نقض جنائي — ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤ من ١٩٨ رقم ٦٥) .
- ٣٥ — ١ — إثبات . دليل . لا يلزم أن يكون مباشرا . — ٢ — إثبات . تساند الأدلة . — ٣ — دفاع موضوعي . الرد على كل جزئية يثيرها الدفاع . غير لازم . (نقض جنائي — اول نوفمبر سنة ١٩٥٤ من ٢٠٠ رقم ٧٠) .

٦ — تقادم. الاجراء القاطع لمدة التقادم.
ماهيته.

٧ — اعانة الجاني على الفرار من وجه
القضاء. متى تتوافر عناصر الجريمة ؟
٨ — اعانة الجاني على الفرار من وجه
القضاء. يكفي لتوافرها أن يقرر
المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالاً غير
صحيحة بقصد تخليص الجاني من
العقاب. عدول الجاني عن هذه الأقوال
بعد ذلك. لا يؤثر على قيام الجريمة.

٩ — مسئولية مدنية. نقض.
أسباب موضوعية. رابطة السببية بين
الخطأ والوظيفة كشرط لتحقيق
مسئولية المتبوع عن فعل تابعه.
استظهارها. موضوعي.

١٠ — اثبات. نقض. حرية محكمة
الموضوع في تقدير الأدلة. هي أساس
الأحكام الجنائية. المجادلة في هذا
التقدير أمام محكمة النقض. لا تقبل.
١١ — اثبات. الأخذ بأدلة في حق
متهم وعدم الأخذ بها في حق متهم
آخر. جائز.

١٢ — حكم. تسببيه. القضاء بالبراءة
لا يلزم فيه تعقب الاتهام في كل دليل
يقدمه أو اعارة يستدل بها.

١٣ — نقض. تعويض. أساس
المطالبة به. إثارتها لأول مرة أمام
محكمة النقض. لا تقبل.

١٤ — دعوى مدنية. تأسيسها على
ضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة.

إليه المحكمة من أقواله وإطراح
ماعداه. جائز.

٢ — اجراءات. متهم في جنحة
مرتبطة بجناية. سماعه كشاهد في
الجناية بدون حلف يمين. عدم اعتراض
محامي الطاعن الحاضر على هذا الاجراء
يسقط حقه في الدفع بطلانه.

(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥
م ٤٨٩ رقم ٢٦٣) .

٤١ — إثبات. شاهد. الأخذ بما تطمئن
إليه المحكمة من أقواله في حق متهم
وإطراحها فيما لا تطمئن إليه منها في
متهم آخر.

(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥
م ٤٩٠ رقم ٢٦٤) .

٤٢ — ١ — إثبات. شاهد. تجزئة أقواله.
جائزة.

٢ — حجية الشيء المحكوم فيه.
تلتحق منطوق الحكم وما يكمله
ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً من
الأسباب.

٣ — اثبات. اعتراف. حرية محكمة
الموضوع في تقديره.

٤ — اثبات. شاهد. أخذ المحكمة
بما تطمئن إليه من أقواله في حق بعض
المتهمين وإعراضها عما لا تطمئن إليه
منها في حق البعض الآخر. جائز.

٥ — حكم. تسببيه. دفاع موضوعي.
يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً
من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم
بالادانة.

محضره أنها كانت تذكر أقوالا خارجة عن الموضوع وأنه يرى أن بها ضعفا في قواها العقلية . لا يؤثر على صحة الاستدلال بأقوالها مادامت المحكمة قد اطمأنت إليها وذكرت ما يؤيدها من بينات وقرائن .

(تقضى جنائى - ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٧٠ رقم ٣٤٢) .

اثبات . شهود . اختلافهم في تعيين نوع الاكلة التي حصل الضرب بها . استخلاص الحكم صورة صحيحة للواقعة من أقوالهم رغم اختلافها . جائز .

(تقضى جنائى - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤
س ٢٠٦ رقم ٨٢) .

اثبات . شهود . أخذ المحكمة بما نظمته اليه من أقوالهم في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وطرح ما عداها دون بيان أسباب . جائز .

(تقضى جنائى - ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٧٩ رقم ٢٩) .

اثبات . شهود . استناد المحكمة الى أقوالهم ولو لم تستشهدهم المجنى عليها . جائز .

(تقضى جنائى - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٤٨٣ رقم ٤٩٥) .

١ - اثبات . شهود . تناقضهم . استخلاص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا . جائز .

٢ - اثبات . اعتراف متهم آخر في التحقيقات الأولية . عدوله عنه . الأخذ به . جائز .

(تقضى جنائى - ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٧٧ رقم ٢٣) .

عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . مثال .

(تقضى جنائى - ٥ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٧٨٥ رقم ٣٨٤) .

٤٣ ١ - إثبات . شاهد . سماع شهادة المحكوم عليه بعقوبة جنائية على سبيل الاستدلال . جائز . الأخذ بأقواله متى اطمأنت إليها المحكمة . جائز .

٢ - إثبات . شاهد . لا يشترط في شهادته أن تكون واردة على الحقيقة بأكملها وعلى كل تفاصيلها .

(تقضى جنائى - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٤٩٤ رقم ٥٢٦) .

٤٤ إثبات . شاهد . قيام صلة قرابة أو مصاهرة بينه وبين المجنى عليه . الأخذ بشهادته . جائز .

(تقضى جنائى - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٥١ رقم ١٦١) .

٤٥ ١ - إثبات . شاهد . لا يجوز للمحكمة أن تبدي رأيها في شهادته قبل أن تسمعه .

٢ - دافع . إجراءات . شفوية المرافعة . إدانة المتهم ابتداءيا استنادا إلى أقوال شاهدين لم تسمعهما محكمة أول درجة . رفض المحكمة الاستئنافية طلب المتهم سماع الشاهدين بمقولة انها لا ترى لزوما لذلك ولا تستند إلى أقوالها . عدم إدلاء المتهم باعتراف أمام المحكمة . اخلال بحق الدافع .

(تقضى جنائى - ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٤٧١ رقم ٤٧١) .

٤٦ اثبات . شهادة . ذكر المحقق في

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

- ٥١ — ١ إثبات . شهود نفى . عدم سلوك السبيل الذى رسمته بشأنهم المادتان ١٨٧٤ ١٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية . عدم إجابة المحكمة طلب التأجيل لإعلانهم بمقولة إن الغرض من هذا الطلب هو المثل وتعطيل الفصل فى الدعوى . لا إخلال بحق الدافع .
- ٢ — نقض . طعن . إنتفاء المصلحة فيه . عقوبة مبررة . مثال . (نقض جنائى — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ من ١٩٥ رقم ٥٨) .
- ٥٢ — ١ إثبات . طرق الاثبات . هى طرق حدها القانون . اضافة وسيلة أخرى لا يقرها القانون . غير جائز .
- ٢ — إثبات . طرق الاثبات . الاستناد إلى الشفعة كوسيلة لاثبات الحق أو نفيه . مخالفة النظام العام . (نقض مدنى — ١٩ مايو سنة ١٩٥٥ من ١٠٣٤ رقم ٤٩٩) .
- ٥٣ — ١ إثبات . قاعدة عدم جواز إثبات عكس الثابت كتابة بالبينة . ليست من النظام العام . جواز التنازل عن التمسك بها صراحة أو ضمنا . مثال .
- ٢ — نقض . طعن . إثبات . سبب الطعن . تقدير الدلائل أو المبررات الخاصة بالزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده منتجة فى الدعوى . مسألة موضوعية . المادة ٢٥٣ مرافعات . (نقض مدنى — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥ من ٥٢٨ رقم ٢٧٩) .
- ٥٤ — إثبات . قرائن . هى أدلة غير مباشرة الاعتماد عليها وحدها . جائز . (نقض جنائى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ من ٣٠٧ رقم ١٣٢) .
- ٥٥ — ١ إثبات . قواعد الاثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . إباحة الحكم الاثبات بالبينة . عدم اعتراض الخصم على هذا الحكم وتنفيذه . اعتباره تنازلا عن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . استثناء الحكم الصادر فى الموضوع ومنازعته بعد ذلك فى جواز الاثبات بالبينة واستناده إلى المادة ٤٠٤ مرافعات . غير جائز .
- ٢ — إثبات . ضياع السند بسبب قهرى . جواز الاثبات بالبينة . مثال . المادة ٤٠٣ مدنى جديد المقابلة للمادة ٢١٨ مدنى قديم . (نقض مدنى — ١٤ أبريل سنة ١٩٥٥ من ٨٦٤ رقم ٤٢٨) .
- ٥٦ — إثبات . قواعد الاثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . قيام المانع الأدبى من الحصول على كتابة . لا يجوز للمحكمة أن تقرره من تلقاء نفسها وتقضى بأحالة الدعوى على التحقيق دون التمسك به . (نقض مدنى — ٢ يونيو سنة ١٩٥٥ من ١٢٥٧ رقم ٥٢٠) .
- ٥٧ — إثبات . مانع أدبى من الحصول على كتابة . تقديره . موضوعى . (نقض مدنى — ٥ مايو سنة ١٩٥٥ من ١٠١٥ رقم ٤٨٦) .
- ٥٨ — ١ إثبات مانع من الحصول على كتابة . صلة القرابة فى ذاتها ليست مانعا . المرجع فى ذلك هو ظروف الحال . تقدير هذه الظروف . موضوعى .
- ٢ — إثبات . مانع من الحصول على

التسجيل . شرطه . انتفاء الغش
التدليس . المادة ٣٦٥ مدني قديم
المقابلة للمادة ٥٧٣ من القانون المدني
الجديد .

(نقض مدني — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥
ص ٣٩٢ رقم ١٨٦) .

١ — اجارة . بيع . بيع الجدد .
لأناتير للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦
أو القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
على الرخصة المخولة للمحكمة في ابقاء
الايجار لمشتري الجدد . المادة ٤٥٠
مدني مختلط المقابلة للمادة ٣٦٧ مدني
قديم .

٢ — اجارة . بيع . جدد . تعريفه .
المادة ٤٥٠ مدني مختلط المقابلة للمادة
٣٦٧ مدني قديم .

٣ — اجارة . بيع . جدد . حق
مشتري الجدد في الحلول محل
المستأجر في المكان المؤجر . لا يجوز
للمؤجر وفقا للقانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ اخراجه من المكان .

(نقض مدني — ١٤ أبريل سنة ١٩٥٥
ص ٨٦٩ رقم ٤٢٩) .

١ — اجارة . تجديد ضمني . حكم .
تسبيبه . ثبوت تجديد الاجارة ضمنا .
مسألة موضوعية .

٢ — اجارة . ثبوت تجديد الاجارة
ضمنا . إثبات . حكم . تسبيبه .
مبدأ ثبوت بالسكتابة . عدم تجزئة
الاعتراف . مثال .

(نقض مدني — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤
ص ٨٠ رقم ١٥) .

كتابة . طلب إحالة الدعوى على
التحقيق لاثبات قيام المانع الأدبي .
المحكمة ليست ملزمة بإجابه .

(نقض مدني — ٥ مايو سنة ١٩٥٥
ص ١٠١٨ رقم ٤٨٨) .

٥٩ اجارة . العين المؤجرة أرض فضاء .

عدم خضوعها لأحكام القانون رقم
١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا يغير من ذلك
أن يكون المستأجر قد أقام بها
منشآت في سبيل الانتفاع بها . لا يغير
من ذلك أيضا أن تكون المنشآت
سابقة على عقد الايجار متى كان
الايجار مقصورا على الأرض الفضاء .
(نقض مدني — ١٢ مايو سنة ١٩٥٥
ص ١٠٢٤ رقم ٤٩٣) .

٦٠ ١ — اجارة . انتهاء عقد الايجار .

استمرار مستأجر في وضع يده على
العين بعد انتهاء مدة الاجارة رغم
معارضة المؤجر . وجوب اعتبار
وضع يده بغير سند . المواد ٣٨٢ ،
٣٨٥ ، ٣٨٦ مدني (قديم) .

٢ — استئناف . أثره . تعديل الحكم
الابتدائي لصالح المستأنف عليه الذي
لم يستأنفه . خطأ . المادة ٣٨٤ مرافعات .
(نقض مدني — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ ص ١٥٤١ رقم ٥٦٧) .

٦١ اجارة . انتهاء مدة الاجارة قبل تسليم
العين المؤجرة . توافر مصلحة
المستأجر في طلب التنفيذ العيني .
علة ذلك .

٢ — اجارة . تراحم المستأجرين .
التفضيل بأسبقية وضع اليد أو

- ٦٤ إجارة . عقد . تكييفه . وجوب
الاعتماد في التكييف على نصوصه .
عقد استغلال مقصف إحدى محطات
السكك الحديدية . عدم جواز
اعتباره عقد إيجار بل التزام بأداء
خدمة عامة .
(نقض مدني — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ من ١٥٣٢ رقم ٥٦٠) .
- ٦٥ ١ — إجارة . عيب خفي . ضمان
المؤجر للعيوب الخفية في ظل القانون
المدني القديم .
٢ — إجارة . عيب خفي . القانون
لم يحدد ميعاداً لرفع دعوى العيوب
الخفية في الإجارة كما هو الشأن في
حالة البيع .
٣ — إجارة . قيام المستأجر
بالاصلاحيات المستعجلة . رفع دعوى
بإثبات الحالة قبل القيام بالاصلاحيات .
غير لازم .
(نقض مدني — ١٧ مارس سنة ١٩٥٥
من ٧١١ رقم ٣٥٤) .
- ٦٦ أجناب . التزامهم بشرط التقدم إلى
البوليس خلال ثلاثة أيام من وقت
دخولهم الأراضي المصرية . الاعفاء
من هذا الالتزام . على من يسرى ؟
(نقض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
من ١٨٦ رقم ٤٧) .
- ٦٧ ١ — إجراءات . إثبات . إجراءات
سماع الشهود المنصوص عليها في المادة
٢٧٨ ج والتي أحالت عليها المادة
٢٨١ ج . عدم مراعاتها أو
- الإشارة إلى اتباعها في محضر الجلسة .
لا بطلان .
٢ — حكم . إجراءات . محضر
الجلسة . إثبات . اجابة احدي
الشاهدات به باعتبارها حاضرة في
حين أنها لم تحضر وتليت أقوالها
بالجلسة . هذا خطأ مادي لا يؤثر في
سلامة الحكم .
٣ — إثبات . حرية المحكمة في تقدير
الأدلة .
٤ — إثبات . اعتراف . تقدير قيمته
كدليل . موضوعي .
(نقض جنائي — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ من ١٤٩١ رقم ٥١٩) .
- ٦٨ ١ — إجراءات . استجواب المتهم .
حصوله بحضور محاميه وعدم
اعتراضه عليه . يسقط حقه في الدفع
ببطلان الإجراءات المبني على هذا
السبب .
٢ — إجراءات . شفوية المرافعة .
إثبات . شاهد . الاعتماد على أقواله في
التحقيق الابتدائي دون سماعه بالجلسة
متى يصبح ذلك ؟
(نقض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥٥
من ٩٧٦ رقم ٤٦٥) .
- ٦٩ ١ — إجراءات . اعلان . اشكال
في التنفيذ . غرفة الاتهام . المادة
٢٣٧ ج . مجال تطبيقها أمام محكمة
الجنح والمخالفات . عدم سريان حكمها
بالنسبة إلى الاشكال في التنفيذ الذي
تختص غرفة الاتهام بنظره والذي
تحكمه المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ ج .

المتوه عنها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . هي التي تقدر صفة الاستعجال للمسائل التي تنظرها .

٣ - اجراءات . محاكم الجنايات . الأصل أن تنعقد كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

٤ - اجراءات . ما نصت عليه المادة ١٣٧ ج بخصوص تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات . المقصود به .

٥ - اثبات . اعتراف . قول الضابط إن المتهم اعترف له إثر استدعائها لعرضها على الكلب البوليسي . لا يحمل معنى التهديد مادام هذا الاجراء تم بأمر عضو النيابة وبقصد اظهار الحقيقة .

٦ - دعوى مدنية . لا حالة لتوجيهها إليه من يمثل المتهم إلا إذا كان قافد الأهلية .

(نقض جنائي - ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ م ٨٣٩ رقم ٤١٧) .

٧٣ ١ - اجراءات . تحرير محضر بالاجراءات وجمع الاستدلالات بمعرفة الضابط الذي أجرى التفتيش . لامانع .

٢ - تفتيش . الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه في الأمر . لا يبطل التفتيش .

(نقض جنائي - ١٩ يناير سنة ١٩٥٥ م ٤٧٧ رقم ٢٢٨) .

اعلان المستشكل في هذه الحالة الأخيرة . لا يشترط فيه أن يتم قبل الجلسة بميعاد معين . حضور محام عن المستشكل . يكفي . حضور هذا الأخير شخصيا . غير لازم . حكم المادة ١٧٢ ١ ج . الغرض منه .

٢ - اجراءات . عقوبة . الاجراءات المنصوص عليها . المادة ١٤٧ ١ ج . ممثل النيابة ذو صفة في التقرير بمراجعاتها .

(نقض جنائي - ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ م ١٠ من ١٤٨٠ رقم ٤٨٨) .

٧٠ اجراءات . الحكم على المتهم دون سماع شهود ودون إجراء أى تحقيق . مبطل للحكم .

(نقض جنائي - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٣١٢ رقم ١٤٢) .

٧١ ١ - اجراءات . الأصل فيها الصحة .

٢ - اجراءات . كاتب التحقيق . ندب غيره في حالة الضرورة . جائز . تقدير حالة الضرورة . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

٣ - إثبات . شاهد . الأخذ بقول له في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر . جائز .

٤ - قبض . صورة واقعة تلبس باحراز مخدر تجيز القبض قانونا .

(نقض جنائي - ٢٢ مارس سنة ١٩٥٥ م ٦٦٦ رقم ٣٣١) .

٧٢ ١ - اجراءات . الأصل فيها الصحة .

٢ - اجراءات . لجنة الشئون الوقتية

٧٤. إجراءات . تحرير محضر بما يجري
في جلسة المحاكمة بوقع عليه رئيس
المحكمة وكانها في اليوم التالي على
الأكثر . إجراء تنظيمي . التأخر
في التوقيع على المحضر المذكور .
لاجزاء .
(نقض جنائي — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١٩٩ رقم ٦٨) .
٧٥. إجراءات . حق التصدي . حق
جوازي لمحكمة الجنايات .
(نقض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١٩٧ رقم ٦٣) .
٧٦. ١ — إجراءات . خبراء . سكوت
الشارع عن وضع إجراءات تنظيم
ندبهم بمعرفة محكمة الموضوع وأدائهم
مأمورياتهم أمامها . هذا يشير إلى
اكتفائه بما نص عليه في قانون
الاجراءات الجنائية خاصا بنذب
الخبراء بمعرفة قاضي التحقيق .
- ٢ — قانون . الاستعانة بنصوص
قانون المرافعات .
(نقض جنائي — أول نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ١٩٩ رقم ٦٩) .
٧٧. إجراءات . سماع الشاهد بدون حلف
يمين . حصوله في حضور محامي
المتهم دون اعتراض منه على هذا
الاجراء يسقط الحق في الدفع بطلانه .
(نقض جنائي — ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ ص ١٤٧٢ رقم ٤٧٣)
٧٨. إجراءات . سؤال المحكمة المتهم عن
الفعل المسند إليه . هو من الاجراءات
- التنظيمية . إغفاله . لا بطلان .
(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٥
ص ٤٦٨ رقم ٢٠٣) .
٧٩. إجراءات . شقوية المرافعة . تلاوة
أقوال الشهود التي أبديت في التحقيق .
متى تجوز ؟
(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ ص ١٥٠٠ رقم ٥٤٠) .
٨٠. إجراءات . شقوية المرافعة . دفاع .
الأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة
بنفسها أدلة الدعوى إثباتا ونفيًا .
رفض المحكمة طلب الدفاع الخاص
بسماع شهود نفي وحكمها مقدما على
شهادتهم بأنها غير منتجة في الدعوى .
إخلال بحق الدفاع .
(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ ص ١٥٠١ رقم ٥٤١) .
٨١. إجراءات . قاض لم يسمع المرافعة .
اشتراكه في المداولة . بطلان الحكم .
(نقض جنائي — ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥
ص ٦٦٨ رقم ٣٣٧) .
٨٢. إجراءات . محكمة استئنافية . الأصل
أن المحاكمات الجنائية تنهي على التحقيق
الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة .
إدانة المتهمين ابتداءيا دون سماع
الشاهد الوحيد في الدعوى . تمسك
الدفاع امام المحكمة الاستئنافية
بمناقشة الشاهد . تأييد الحكم الابتدائي
دون إجابة هذا الطلب . إخلال
بحق الدفاع .
(نقض جنائي — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤
ص ٣١٥ رقم ١٤٩) .
٨٣. إجراءات . محاكمة . الأصل فيها أن

٨٧ ١ — أجرة الأماكن . تحديدها
وفقا للقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ . من
النظام العام .

٢ — بطلان . التصرف يقع باطلا إذ
تعارض مع النظام العام .

٣ — انتقاص العقد . المادة ١٤٣
مدني

٤ — سكوت المستأجر . لا يسقط
حقه في طلب التخفيض واسترداد
فرق الأجرة .

٥ — اتفاق علي الأجرة الزائدة .
شبيه بالاتفاق على فوائد تجاوز الحد
القانوني .

٦ — تشريع الأماكن . تطوره يفيد
عدم الاعتداد بالعنصر الزمني .

٧ — سقوط طلب التخفيض
بالسكوت الطويل غريب على الفكر
القانوني

٨ — رد الزائد . جزاء أراد
المشرع .

٩ — السكوت الطويل . قرينة
قضائية على عدم جدية النزاع وعلى
صحة الأجرة .

١٠ — قبول الزيادة اختياراً بعد
دخول العين . دليل على صحة
الاتفاق .

(عمكة مصر الكاية - إيجارات - ١٣ نوفمبر
سنة ١٩٥٤ س ٩١١ رقم ٤٤٦) .

٨٨ أجنبي . ايواؤه . واجب التبليغ عنه
على من يقع ؟

(نقض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٨٨ رقم ٤٩) .

تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه
المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود
ما دام سماعهم ممكناً . شاهد وحيد .
تمسك المتهم بسماع شهادته . إدانة
المتهم دون سماع الشاهد أو بيان سبب
عدم سماعه . تأييد الحكم استئنافياً
لأسبابه . بطلان الحكم .

(نقض جنائي — ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٨٣ رقم ٤١) .

٨٤ إجراءات . محاكمة . الأصل في
الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات
الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة .
إدانة المتهم دون سماع شهود في أي من
درجتي التقاضي ودون اجراء أي
تحقيق . بطلان الحكم .

(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٧٦ رقم ٢٢٣) .

٨٥ ١ — إجراءات . محاكمة . دعوى
الجنائية . إقامتها من النيابة العامة على
المتهم بالجلسة . عدم قبولها .

٢ — دعوى مدنية . رفعها أمام
المحكمة الجنائية . عدم قبول الدعوى
العمومية . يستتبع الحكم بعدم قبول
الدعوى المدنية .

(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٧٢ رقم ٢١٢) .

٨٦ ١ — إجراءات . معارضة . تخلف
المعارض عن حضور الجلسة المحددة
لنظر معارضته بسبب وجوده
بالسجن . اعتبار المعارضة كأن لم
تكن . بطلان الحكم .

٢ — نقض . ميعاد الطعن . متى يفتح .

(نقض جنائي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٠١ رقم ١١٨) .

اختصاصها . المصنف هو الذى يتولى
تصفية الشركة .

٣ - بورصات . سماسرة . شركة .
اشتراط قانون البورصة أن يكون
السماسار رجلا . لا يمنع من أن
يكون المصنف امرأة .

٤ - شركة . تقادم . لا يجوز
للمصنف التمسك قبل الدائن بالتقادم
القصير المنصوص عليه في المادة ٦٥
من قانون التجارة .

٥ - بورصات . سماسرة . التزام
السماسار ببيان أرقام ما يشتريه لعميله
من الأوراق في كشف خاص .
المقصود من هذا الالتزام . عدم
جواز اعتبار هذا الكشف دليلا على
إيداع الأوراق لدى السماسار بعد
انتهاء العملية .

(قس مدنى - ١٧ فبراير سنة ١٩٥٥
ص ٥٤٦ رقم ٢٨٣) .

أحوال شخصية . وصية . الوصية في
القانون الايطالى . قد تكون بالاعطاء
وقد تكون بالحرمان . وقوع الحرمان
على أصحاب القروض . حقهم في طلب
بطلان الوصية . وقوع الحرمان على
وارث ليس صاحب قرض . ليس له
حق طلب البطلان .

(قس مدنى - ١٠ مارس سنة ١٩٥٥
ص ٢٠٩ رقم ٣٥٣) .

اختصاص . اجارة . حكم بعدم
اختصاص دائرة الايجارات بالدعوى
لأن العين المؤجرة أرض قضاء وإحالة
التزاع إلى دائرة أخرى من دوائر

٨٩ ١ - أجنبي . ابواؤه . واجب
الاخطار عنه . لا يسقطه عن المكلف
به كون الأجنبي نفسه معفى من تقديم
نفسه للبولىس .

٢ - أجنبي . الايواء . الاسكان المتو
عنهما في المادة ٧ من المرسوم بقانون
٧٤ لسنة ١٩٥٢ يدخل في مدلولها
إقامة الزوجة مع زوجها في مسكن
واحد .

(قس جنائى - ١٢ أبريل سنة ١٩٥٥
ص ٨١٨ رقم ٣٩٨) .

٩٠ أحكام عرفية . اختصاص محكمة
القضاء الادارى بالقرارات الفردية
الصادرة تنفيذها .

(محكمة القضاء الإدارى - ١٧ يناير سنة
١٩٥٥ ص ٧٢٣ رقم ٢٦٨) .

٩١ أحوال شخصية . النظام العام . قانون
الدولة التى ينتمى إليها أحد أطراف
التزع وأثر مخالفته للنظام العام .
الشريعة الاسلامية تهيمن على شئون
الأحوال الشخصية فى مصر وتعتبر
مخالفتها خروجاً على النظام العام .

(محكمة استئناف القاهرة - احوال
شخصية - ١٢ يونيه سنة ١٩٥٢ ص ٩٠٠
رقم ٤٣٦) .

٩٢ ١ - أحوال شخصية . وارث
يونانى الجنسية . قبوله التركة دون
اشتراط الجرد . التزامه بدونها من
ماله الخاص .

٢ - بورصات . شركة . سماسرة .
اللجنة المنصوص عليها في قرار وزير
المالية رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ . مناط

٩٣

٩٤

المحكمة الابتدائية . الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وتأيينه . إحالة المحكمة الابتدائية النزاع إلى المحكمة الجزئية المختصة نوعياً . الطعن في حكم الاحالة بطريق الاستئناف تأيينه . لا خطأ . علة ذلك .

(قض مدني — ١٠ مارس سنة ١٩٥٥
: من ٦٩١ رقم ٣٤٧)

٩٥ . ١ — اختصاص . إحالة . إحالة الدعاوى إلى المحاكم المختصة وفقاً لقانون المرافعات الجديد . الدعاوى المستثناة من الاحالة صدور حكم تمهيد في الدعوى غير منه للخصومة كلها أو بعضها . لا يمنع من الاحالة . المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .

٢ — اختصاص . الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . هو من النظام العام . جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى . المادة ١٣٤ مرافعات جديد .

(قض مدني — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٥
: من ١٢٦٣ رقم ٥٢٧)

٩٦ . ١ — اختصاص . اختصاص نوعي . دعوى قيمتها ٢٥٠ جنيتها رفعت أمام المحكمة الجزئية قبل صدور قانون المرافعات الجديد . بقاء الاختصاص للمحكمة الجزئية بعد سريان قانون المرافعات الجديد .

٢ — دفع . المصلحة فيه . تقادم . الأرض الصادر بشأنها عقد البيع من المورث هي غير التي يتمسك الوارث

بوضع يده عليها . الدفع بسقوط حق المشتري بالتقادم . لامصلحة فيه . (قض مدني — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥
: من ١٠٢٨ رقم ٥٦٥)

٩٧ . ١ — اختصاص القاضي المستعجل بعدم الاعتداد بالحجز الموقع . مداه . ٢ — ولاية المحاكم المصرية على ما تركبه القوات البريطانية من اعتداء على الوطنيين . مداه .

٣ — معاهدة الصداقة بين مصر وبريطانيا . أثر إلغاء المعاهدة على الحوادث التي تقع من القوات البريطانية بعد تاريخ صدوره . ٤ — أموال عامة . فقد صفتها عند الاستغناء عن تخصيصها للمنفعة العامة .

٥ — اختصاص . اعفاء القوات البريطانية من الخضوع لاختصاص المحاكم الوطنية بالاتفاق الدولي المؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . ليس له أثر رجعي على الأحكام السابقة لتاريخ صدوره بغير نص صريح .

٦ — اختصاص القاضي المستعجل . لا يقيد قاضي الموضوع .

(محكمة القاهرة الابتدائية — جنسج
: مستأقفة ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ من ١٠٨٨
رقم ٥١١)

اختصاص القاضي المستعجل . جائز . طرده من العين التي يشغلها بسبب وظيفته لفصله .

(محكمة الامور المستعجلة الجزئية بالقاهرة
: ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥ من ١١١١ رقم ٥١٦)

- المادة ٤٠١/٢ مرافعات .
- ٣ — اختصاص . إحالة . صدور حكم تمهيدى من المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق قبل الفصل في موضوعها . لا يمنع من إحالتها إلى محكمة المواد الجزئية المختصة بها .
- (قس مدنى — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥ م ٥١٩ رقم ٢٧٦) .
- ١٠٢ ١ — اختصاص . دفع . الدفع بعدم الاختصاص النوعى فى ظل قانون المرافعات القديم وجوب ابدائه قبل ماعداء من أوجه الدفع وقبل إبداء أقوال وطلبات ختامية . طلب ضم شكوى قبل إبداء الدفع بعدم الاختصاص . سقوط الحق فى الدفع .
- المادة ١٣٤ مرافعات قديم .
- ٢ — دعوى . دعوى رفعت على أنها دعوى ملكية للمطالبة بأصل الحق . اعتبار المحكمة لها أنها دعوى وضع يد . خطأ فى القانون .
- (قس مدنى — ٦ يناير سنة ١٩٥٥ م ٣٣٨ رقم ١٧٠) .
- ١٠٣ اختصاص . دفع . الدفع بعدم الاختصاص . وجوب ابدائه فى الدعوى الأصلية . إبداءه فى دعوى التزوير الفرعية بعد وقف الدعوى الأصلية . لا يقبل . علة ذلك .
- (قس مدنى — ٦ يناير سنة ١٩٥٥ م ٣٤١ رقم ١٧١) .
- ١٠٤ اختصاص . رسوم بلدية . ضرائب . حجوز إدارية . دعوى بطلب إلغاء الحجز الإداري أو وقف إجراءاته

- ٩٩ اختصاص المحاكم المدنية بالفصل فى توافر الشروط القانونية لطالب نبوت الجنسية . شهادة الجنسية اعتراف من الحكومة بتوافر شرائطها .
- (محكمة اسكندرية الابتدائية — ٨ فبراير سنة ١٩٥٤ — ج ٩ — م ١٣٨٦ رقم ٤٦٧) .
- ١٠٠ اختصاص . توقف الحكم فى الدعوى الجنائية على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . للمحكمة الجنائية أن تقدر جدية النزاع وما إذا كان يستوجب إيقاف الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها واستصدار حكم من الجهة المختصة .
- (قس جنائى — ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م ١٩١ رقم ٥٣) .
- ١٠١ ١ — اختصاص . دعوى لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج أحيلت من المحكمة المختلطة إلى المحكمة الابتدائية الوطنية . وجوب إحالتها إلى محكمة المواد الجزئية المختصة بها . عدم إحالتها والحكم فيها . مخالفة قواعد الاختصاص النوعي . لا يغير من ذلك أن الخصوم لم يطلبوا الإحالة . الاختصاص النوعي من النظام العام .
- المادة ١٣٤ مرافعات .
- ٢ — اختصاص . استئناف . مخالفة المحكمة الابتدائية قواعد الاختصاص النوعي وفصلها فى دعوى من اختصاص محكمة المراد الجزئية . جواز الطعن فى هذا الحكم بطريق الاستئناف مهما تكن قيمة الدعوى .

- ١٠٧ اختصاص . قانون القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف . اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التى ترفع اليها عن وقائع حدثت قبل صدوره . الحكم بعد الاختصاص تأسيسا على أن القانون المذكور لا ينسحب أثره على الماضى . خطأ فى تأويل القانون .
- (نقض جنائى — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥ م ٤٧٩ رقم ٢٢٣) .
- ١٠٨ اختصاص . قرار إحالة . صدور قرار من قاضى الاحالة بتجنيح الجناية طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ لاقترانها بظروف مخففة . سبق الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة الجزئية الجنائية الواقعة . لا يمنعها من نظر الدعوى بوصفها الجديد .
- (نقض جنائى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ٢٠٤ رقم ٧٨) .
- ١٠٩ ١ — اختصاص قرار النيابة العامة فى صدد مباشرة الدعوى العمومية أمام المحاكم العسكرية . قرار قضائى .. عدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بالغائه .
- ٢ — تعويض عن قرار قضائى . عدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بالحكم به .
- (محكمة القضاء الإدارى — ١٥ فبراير سنة ١٩٥٥ م ٢٣٧ رقم ٣٧٥) .
- ١١٠ — اختصاص . قضاء الاتجار هو المختص بمنازعات بدل الاخلاء .
- أو التعويض عنه . أساس الدعوى هو النزاع فى مشروعية القرار الصادر من المجلس البلدى بفرض الرسم الذى توقع الحجز بمقتضاه . اختصاص المحاكم المدنية بالفصل فى هذا النزاع والفصل فى الدعوى .
- (نقض مدنى — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥ م ٤٠٧ رقم ١٩٢) .
- ١٠٥ ١ — اختصاص . ضرائب . طلب رد الرسوم التى حصلها المجلس البلدى بغير حق . اختصاص المحاكم المدنية بهذا الطلب .
- ٢ — اختصاص . لوائح . أمر إدارى . المقصود بالأمر الإدارى الذى لا يجوز للمحاكم تأويله أو وقف تنفيذه هو الأمر الإدارى الفردى . الأمر الإدارى العام أى اللائحة كالأمر بفرض رسم . حق المحاكم فى التحقيق من مشروعيته والامتناع عن تطبيقه إن بدا لها ما يهييه .
- (نقض مدنى — ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ م ٧٠٥ رقم ٣٥١) .
- ١٠٦ اختصاص . قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف . اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التى ترفع اليها عن وقائع حدثت قبل صدوره . الحكم بعدم الاختصاص تأسيسا على أن القانون المذكور لا ينسحب أثره على الماضى . خطأ فى تأويل القانون .
- (نقض جنائى — ٤ أبريل سنة ١٩٥٥ م ٧٨٣ رقم ٣٧٩) .

عطاءات انشاء مراكز اجتماعية ،
بوصفه هذا ، مبلغ تأمين إنشاء
أحد المراكز المذكورة ، من مقاول .
اختلاس المندوب هذا المبلغ . تنطبق
عليه المادة ١١٢ ع . علة ذلك . .
٢ — اختلاس . الجناية المنصوص
عليها في المادة ١١٢ ع . القصد
الجنائي فيها متى يتحقق ؟

(نقض جنائي — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٣٦ رقم ٤١٠) .

١١٤ اختلاس أشياء محجوزة . الدفع بعدم
علم المتهم باليوم المحدد للبيع . هو من
الدفع الموضوعية . التمسك به لأول
مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
(نقض جنائي — ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٩٧ رقم ٦٤) .

١١٥ ١ — اختلاس أشياء محجوزة .
حجز . وجوب احترامه ما لم يقض
ببطلانه .

٢ — إثبات . حرية المحكمة في
تكوين عقيدتها . اختلاس أشياء
محجوزة . تحرير محضر بالاختلاس .
غير لازم . إثبات الجريمة بكل
الطرق . جائز .

(نقض جنائي — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٤٩٧ رقم ٥٣١) .

١١٦ اختلاس أشياء محجوزة . ما الذي
يشترط للعقاب على الجريمة ؟

(نقض جنائي — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٤٨٥ رقم ٥٠٠) .

١١٧ اختلاس أشياء محجوزة . متى تتحقق
الجريمة ؟

(نقض جنائي — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٤٠٩ رقم ١٣٧) .

٢ — بدل الاخلاء وجوب رده
قانونا .

٣ — بدل الاخلاء . مشروع في
صورة وغير مشروع في أخرى .
(محكمة مصر الكلية — اجازات — ٣٠ أكتوبر
سنة ١٩٥٤ س ٩١٠ رقم ٤٤٣) .

١١١ اختصاص . قضاء محكمة الجنج بعدم
اختصاصها لجنائية الواقعة . تحقيق
الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق وإحالتها
إلى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس
عقوبة الجنحة . عدم الطعن في قرار
قاضي التحقيق من النيابة . قضاء
محكمة الجنج في موضوع الدعوى
بحبس المتهم . استئناف النيابة هذا
الحكم وطلبها الغاء وإحالة الدعوى
إلى محكمة الجنابات . قضاء المحكمة
الاستئنافية بالغاء الحكم وعدم جواز
نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . حكم
صحيح . علة ذلك . الوسيلة لتلافي
إفلات المتهم من العقاب .

(نقض جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٢٢ رقم ٤٠٠) .

١١٢ اختصاص . محكمة جزئية . حكمها
بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة
إلغاؤه استئنافيا وإعادة القضية إليها
للحكم في موضوعها . حكمها يعدنذ
بعدم جواز نظر الدعوى لسبق
الفصل فيها . خطأ .

(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٢١ رقم ١٦٢) .

١١٣ ١ — اختلاس . استلام مندوب
حسابات مصلحة الفلاح في لجنة فحص

أثناء تأدية وظيفته تنطبق عليه المادة
١١٢ ع .

(نقض جنائي — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤
من ١٩٨ رقم ٦٧) .

١٢٢ إخفاء أدلة الجريمة . مواد مخدرة .
الاعفاء من العقاب المقرر بالمادة
١٤٥ ع . شرط استفادة الزوجة منه .
ألا يكون العمل في ذاته منطويا على
جريمة . ضبط زوجة مخززة لمخدر .

وجوب عقابها ولو كان زوجها هو
الذي سلمها إياه لإخفائه عند رؤيته
رجال البوليس .

(نقض جنائي — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١ من ١٤٩٢ رقم ٥٢٠) .

١٢٣ إخفاء أشياء مسروقة . الركن المادي .
متى يتحقق ؟

(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٥
من ٤٨٣ رقم ٢٤٣) .

١٢٤ ١ — إخفاء أشياء مسروقة . حكم .
تسببه . ركن العلم . استظهاره . مثال
٢ — نقض . سبب جديد . التمسك
ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة
الاستثنائية . إثارته أمام محكمة
النقض . لا تقبل .

(نقض جنائي — ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
من ١٨٠ رقم ٣١) .

١٢٥ إخفاء أشياء مسروقة . حكم . تسببه .
ركن العلم بالسرقة . مثال لاستخلاصه
مما يؤدي إليه .

(نقض جنائي — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ من ١٤٩٢ رقم ٥٢٩) .

١٢٦ ١ — إخلاء للتأجير من الباطن . معنى
التأجير الباطني .

١١٨ اختلاس أشياء محجوزة . متى تتم
الجريمة ؟

(نقض جنائي — ١٤ مارس سنة ١٩٥٥
من ٦٥٩ رقم ٣١٤) .

١١٩ ١ تملاس أشياء محجوزة . يشترط
للعقاب عليه علم المتهم بيوم البيع
وتعمده عرقلة التنفيذ .

(نقض جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٥
من ٦٤٥ رقم ٢٩٨) .

١٢٠ اختلاس أموال أميرية . كاتب
سجن . استلامه ضمان إفراج . إدخاله
هذا المبلغ في ذمته بنية الغش . يكون
الجنائية المنصوص عنها في المادة
١١٨ ع لاجنحة تبديد .

(نقض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٥
من ٨١٤ رقم ٣٨٧) .

١٢١ ١ — اختلاس أموال أميرية . موظف
يقوم فعلا بمهمة الأمين على المخزن
بمقتضى وظيفته . تسلمه مواد مخدرة
اعتباره من الأمناء على الودائع . مخالفة
ذلك لقانون المخدرات . لا تغير من
صفته . المادة ١١٢ ع .

٢ — نقض . عقوبة مسبرة .
لا مصلحة من الطعن . مثال في جريمة
تزوير .

٣ — تزوير في أوراق رسمية .
خطابات صادرة من جهة أميرية تحمل
توقيعات منسوبة إلى رئيس تلك
الجهة في حدود سلطته الخولة له
قانونا هي محررات رسمية . التزوير
فيها من موظف تابع للجهة المذكورة

بيان العلة . غير لازم .
٢ — مواد مخدرة . زراعة نبات
الحشيش والحشخاش في ظل القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ إخراج النبات
في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل
بالقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .
استخراج مادة الأفيون منه بمسند
نصحه . تطبيق المادة ٣٣ من القانون
الأخير على الواقعة . صحيح .
٣ — إثبات . الأخذ بقول الشاهد
في التحقيق الابتدائي يخالف قولاً
آخر له بالجلسة . جائز .
٤ — إثبات . اعتراف متهم على نفسه
بارتكاب الحادث . اطراحه . جائز .
(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٦٩ رقم ٢٠٧) .
١٣١ — أزهر . عضوية جماعة كبار العلماء .
حق الإدارة في تقدير ملائمة التعيين
فيها من بين من توافرت فيهم الشروط
التي يتطلبها القانون . شرطه .
(محكمة القضاء الإداري — ١٥ فبراير سنة
١٩٥٥ س ٧٣٨ رقم ٣٧٦) .
١٣٢ — استئناف . أثر الاستئناف . نقل
الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في
حدود ما رفع عنه الاستئناف فقط .
تعرض محكمة الاستئناف إلى أمر غير
معروض عليها وتسويتها مركز
المستأنف بالاستئناف المرفوع منه .
خطأ في القانون .
٢ — أهلية . عوارض الأهلية .
السفة والغفلة . تعريف كل منهما .
٣ — أهلية . حكم . تسببيه . نفيه
عن المطلوب الحجر عليه السفه والغفلة
٥ — م

٢ — إبقاء مشتري الجلدك . شروط
إبقائه .
٣ — لاستأجر أن يشرك غيره في
محله التجاري أو الصناعي .
(محكمة مصر الكلية — إيجارات — ١٦
أكتوبر سنة ١٩٥٤ س ٩٠٦ رقم ٤٣٧) .
١٢٧ — إخلاء للضرورة . يصبح المبادرة بطلب
الإخلاء عند الشعور الصادق بقيام
السبب الذي تتولد عنه الضرورة .
(محكمة مصر الكلية — إيجارات — ٣٠
أبريل سنة ١٩٥٤ س ٩٠٩ رقم ٤٤٢) .
١٢٨ — ١ — إخلاء للهدم وإعادة البناء
معنى التوسعة المقصودة .
٢ — تصميمات هندسية . عدم تقييد
المالك بها عند البناء .
٣ — جزاءات . لا تقع على المالك إذا
أبدى عذراً مقبولاً لتأخيرها .
(محكمة مصر الكلية — إيجارات — ١٢٣ أكتوبر
سنة ١٩٥٤ س ٩٠٧ رقم ٤٣٩) .
١٢٩ — ١ — أراض معدة للبناء . صدور
مرسوم بتقسيمها لا يعفى من الالتزامات
التي تفرضها المادة ١٢ من القانون رقم
٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
٢ — مبان . القانون رقم ٩٣
لسنة ١٩٤٨ . الرخصة التي يتطلبها .
هي غير الرخصة المقررة في لائحة
التنظيم .
(نقض جنائي — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣١٥ رقم ١٥١) .
١٣٠ — ١ — ارتباط . حكم . تسببيه . طلب
ضم قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة
ارتباطها بالقضية المطروحة على المحكمة
الفصل فيه . موضوعي . رفضه .

تأسيساً على أن المادة ٤٠٢ ج. أجازت الاستئناف من المتهم إذا كان محكوماً عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات . خطأ .

(نقض جنائي — ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ ص ٩٨٢ رقم ٤٧٧) .

١٣٧ — ١ — استئناف . الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية . ما الذي يقصد به ؟

٢ — نقض . استئناف . حكم يجوز استئنافه لمخالفة القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز . (نقض جنائي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ص ٣٠٤ رقم ١٢٢) .

١٣٨ — ١ — استئناف . الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها المنوّه عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية . المقصود به .

٢ — دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو الطلب الذي ذكرته المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم يرسم القانون له طريقاً .

٣ — دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو الطلب . تقديره . مسألة وقائع .

٤ — دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو الطلب . أثره .

(نقض جنائي — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ص ٣١٦ رقم ١٥٢) .

بأسباب سائغة . تعرضه بعد ذلك إلى ما شاب تصرفاته من غبن أو إضرار بعض الورثة على البعض الآخر . غير لازم .

(نقض مدني — ٧ أبريل سنة ١٩٥٥ ص ٨٤٩ رقم ٤٢٤) .

١٣٣ استئناف . استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم الغيابي أيضاً .

(نقض جنائي — ٢ مايو سنة ١٩٥٥ ص ٩٧١ رقم ٤٥٢) .

١٣٤ استئناف . استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم الغيابي .

(نقض جنائي — ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ ص ٦١٩ رقم ٣١٦) .

١٣٥ ١ — استئناف . التقرير الذي أوجبت المادة ٤١٢ ج. أ. أن يقدمه أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية . بياناته . كتابته بشكل خاص أو في ورقة معينة . غير لازمة . تحريره بوجه ملف الدعوى . جائز .

٢ — قانون . تموين . قرار وزير التموين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ . طبيعته . هو قرار مؤقت . أثر ذلك في أعمال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥ ع .

(نقض جنائي — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ص ١٠٤٧٩ رقم ٤٨٧) .

١٣٦ استئناف . الحكم الصادر بتغريم متهم خمسة جنيهات استئنافه من المتهم للخطأ في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف

مخالفة الحكم للقانون وبطلانه .
لا يغير من ذلك أن يكون المحصوم
قد طلبوا التصدي من المحكمة . عدم
جواز التصدي هو من النظام العام .
(قض مدني — ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٥
س ٩٨٤ رقم ٤٨٠) .

١٤٣ استئناف . تعويض . العبرة في تقدير
قيمة الدعوى بمقدار المبلغ المطلوب
ولو وصف الطلب بأنه مؤقت .
(قض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٤ رقم ٢٤٦) .

١٤٤ استئناف . تقدير قيمته . وطريقة
تقديمه . دعوى استحقاق فرعية .
الفرق بينها وبين الأصلية . دعوى
استحقاق فرعية . منازعة في التنفيذ .
(محكمة بها الاجدائية — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٥
س ٤٣٢ رقم ١٩٧) .

١٤٥ ١ — استئناف . حق الضامن أو
طالب الضمان في الطعن في الحكم
بعد انقضاء الميعاد . اختصاص الضامن
أو طالب الضمان بعد سقوط الحق في
الطعن بالنسبة لأيهما . شرطه . المادة
٣٨٤ مرافعات .

٢ — استئناف . ميعاد الاستئناف .
إعلان . عدم تسليم صورة إعلان
الاستئناف للاستئناف عليه أو من
يقوم مقامه تسليماً فعلياً أو حكماً في
الميعاد . بطلان الاعلان . إعادة
الاعلان بعد مضي الميعاد . لأثره .

٣ — استئناف . ميعاد الاستئناف .
حكم . تسببه . تغيير المستأنف عليه
محله . عدم اعتباره لأسباب سائغة

١٣٦ استئناف أوامر الأداء . عدم قبول
الاستئناف . الذي يستأنف هو الحكم
الصادر في التظلم أو المعارضة في أوامر
الأداء .

(محكمة استئناف اسكندرية — تجاري
٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ٩ع — س ١٣٥٨
رقم ٤٥٤) .

١٤٠ استئناف . الأمر الصادر من قاضي
التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى .
ميعاد استئنافه . عدم سريانه بالنسبة
للخصوم الذين لم يصدر الأمر المذكور
في مواجعتهم إلا من تاريخ إعلانه لهم
إعلاناً رسمياً

(قض جنائي — ٥ ابريل سنة ١٩٥٥ س
٨١٤ رقم ٣٨٦) .

١٤١ ١ — استئناف . تزوير . استئناف
الحكم الصادر في دعوى التزوير .

يترتب عليه استئناف الحكم الصادر
بقبول دليل من أدلة التزوير متى
كان لم يثبت قبوله . حق محكمة
الاستئناف في الاعتداد بأدلة وقرائن
التزوير السابق إثارتها أمام محكمة
أول درجة المادة ١٠٠ مرافعات .
٢ — تزوير . قبول دليل من أدلة
التزوير حق المحكمة في التعرض
لسائر أدلة وقرائن التزوير التي ساقها
مدعى التزوير بعد الانتهاء من تحقيق
الدليل الذي قبلته .

(قض مدني — ١٣ يناير سنة ١٩٥٥
س ٣٥٨ رقم ١٧٤) .

١٤٢ استئناف . تصد . تصدي محكمة
الاستئناف لموضوع الدعوى بعد
العمل بقانون المرافعات الجديد .

٢ — دفع بطلان الاستئناف ودفع بعدم قبوله . أيهما يفصل فيه أولاً .
(محكمة قنا الابتدائية — ١٩ أبريل سنة ١٩٥٤ س ١٠٩٨ رقم ٥١٢) .

١٥٠ استئناف . دعوى . تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف .
الاعتماد في ذلك على القيمة التي حددها المدعي وسكت عنها المدعي عليه .
غير جائز . وجوب الاعتماد على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٢٠ إلى ٤٤ منه . المادة ٣٩٨ مرافعات .
(نقض مدني — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥ س ١٢٨٠ رقم ٥٣٥) .

١٥١ ١ — استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . حقها في تدارك ما يرد في الحكم الابتدائي من أخطاء مادية .
٢ — نقض . طعن . سبب جديد . استئناف . انقضاء ميعاد الاستئناف قبل إعلان صحيفته . هو سبب قانوني يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(نقض مدني — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ — س ١٥١٨ رقم ٤٤٩) .

١٥٢ استئناف . صحيفة الاستئناف . إعلانها في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف المختلطة . لا بطلان . لا يغير من ذلك رفع الاستئناف أمام المحاكم الوطنية خلال العطلة القضائية التي انقضت بعدها ولاية

قوة قاهرة يترتب عليها مد ميعاد الاستئناف . لا خطأ .

(نقض مدني — ١٧ فبراير سنة ١٩٥٥ س ٥٤٩ رقم ٢٨٤) .

١٤٦ استئناف . حكم . القبول المانع من الطعن . قبول الخصم للحكم بعد رفع الاستئناف عنه من خصمه . لا يجوز له بعد هذا القبول أن يطعن في الحكم .
المادتان ٣٧٧ و ٤١٣ مرافعات .
(نقض مدني — ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ س ٥٦٠ رقم ٢٨٨) .

١٤٧ استئناف . حكم . تسببه . الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها الذي أجازت المادة ٤٠٢ أ . ج . الاستئناف من أجله . ماهيته .
استئناف حكم قضى بتغريم متهم خمسين قرشا . الدفع لدى المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم لعدم ختمه في الميعاد . تأييد الحكم المستأنف دون الإشارة إلى الدفع المذكور .
خطأ في تطبيق القانون وقصور .
(نقض جنائي — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ س ٨٣٤ رقم ٤٠٦) .

١٤٨ استئناف . حكم . تسببه . ميعاد الاستئناف . المرض كعذر قهري مانع عن التقرير بالاستئناف في الميعاد . قصور الحكم في بيان كفاية هذا العذر . يستوجب نقضه . مثال .
(نقض جنائي — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ — س ١٤٧٣ رقم ٤٧٦) .

١٤٩ ١ — استئناف حكم صادر في معارضة في أمر أداء . طريقة رفعه .

- المحاكم المختلطة .
(نقض مدني — ٢ يونيو سنة ١٩٥٥
من ١٢٥٧ رقم ٥٢١) .
- ١٥٣ استئناف . عقوبة . رفع الاستئناف
من التهم وحده . لا يجوز للمحكمة
الاستئنافية في هذه الحالة تشديد
العقوبة المقررة بها ابتدائيا .
(نقض جنائي — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — من ١٤٩١ رقم ٥١٦) .
- ١٥٤ استئناف . قيد الاستئناف . عدم القيد
في الميعاد القانوني . التمسك ببطان
الاستئناف قبل مواجهة موضوع
الدعوى . رفض هذا الدفع . خطأ
في القانون . المادة ٤٠٧ مرافعات .
(نقض مدني — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤
من ٢٤١ رقم ١٠٤) .
- ١٥٥ ١ — استئناف . قيد الاستئناف .
عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى
ميعاد القيد .
٢ — استئناف . قيد الاستئناف .
وجوب اتمامه في الميعاد المحدد له .
على المستأنف أن يتحقق من ذلك
بنفسه أو بواسطة وكيله . لا يشفع
له أن يكون قد قدم الصحيفة للقيد في
الميعاد ولم يتم هذا الاجراء .
(نقض مدني — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٥
من ٨٨٦ رقم ٤٣٢) .
- ١٥٦ استئناف . مشتبه فيهم . الحكم الصادر
بالانذار طبقا للمادة ١/٧ من
المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
عدم جواز استئنافه . الشرط في
ذلك .
(نقض جنائي — ١٦ مايو سنة ١٩٥٥
من ٩٧٧ رقم ٤٦٨) .
- ١٥٧ استئناف . نقض . عدم النص في
الحكم الغيابي الصادر من محكمة ثاني
درجة بالغاء البراءة المقررة بها ابتدائيا
ولا في الحكم الصادر بتأييد الحكم
الغيابي الاستئنافي على أن كل منها صدر
بإجماع آراء المحكمة . آثار ذلك .
(نقض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٥
من ٩٧٩ رقم ٤٧٣) .
- ١٥٨ استئناف . نقض . قضاء المحكمة
الاستئنافية غيابيا بالغاء البراءة المحكوم
بها ابتدائيا . معارضة المتهم في هذا
الحكم الغيابي . الحكم فيها بالتأييد .
عدم النص في الحكم الصادر في
المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع
آراء القضاة . أثر ذلك .
(نقض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٥
من ٩٧٩ رقم ٤٧٢) .
- ١٥٩ استئناف . يقيد من رفعه . لا يحتاج به
إلا على من رفع عليه المستأنف ليس
مكلفا بإعلان جميع الخصوم .
استثناءات في حالة وجود التضامن
ودعاوي الاسترداد والاستحقاق .
(محكمة استئناف طابعا — ٢١ أكتوبر سنة
١٩٥٥ — ع ١٠ — من ١٥٥٩ رقم ٥٧٢) .
- ١٦٠ استرداد الشيء المسروق . الشخص
الذي يتجر في مثل الشيء المسروق
أو الضائع في حكم المادة ٩٧٧/٢
مدني . ما الذي يشترط فيه ؟
(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
من ٤٧٠ رقم ٣١١) .
- ١٦١ استعمال القسوة . متى تتوافر أركان
الجرمة ؟
(نقض جنائي — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤
من ٢٠٧ رقم ٨٣) .

- ١٦٢ استعمال ورقة منورة. جريمة مستمرة.
متى تبدأ مدة انقضاء الدعوى العمومية
بالنسبة لها ؟
(نقض جنائي — ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٠٥ رقم ١٢٤) .
- ١٦٣ ١ — استقالة. القرار الصادر بقبولها.
ركن السبب فيه هو الطلب المقدم بها.
وجوب قيام الطلب مستوفيا شرائط
صحته إلى وقت صدور القرار .
٢ — استقالة . وجوب استنادها إلى
إرادة خالية من عيوب الرضاء .
الاكراه المفسد للرضاء . اشتماله على
عنصرين . موضوعي ونفساني .
٣ — اكراه . أثره في صحة القرار
الاداري . خضوعه لرقابة المحكمة
العليا في تعقيبها على الحكم المطعون
فيه .
(المحكمة الإدارية العليا — ٥ نوفمبر سنة
١٩٥٥ س ١٠٦١ رقم ٥٠٨) .
- ١٦٤ ١ — اشتراك . الاشتراك بالمساعدة .
متى يتحقق ؟
٢ - حكم . تسببيه . اشتراك في
تروير بطريق المساعدة . عدم استظهار
علم الشريك بتغيير الحقيقة في المحرر .
قصور .
(نقض جنائي — ١١ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٧٥ رقم ٢٢١) .
- ١٦٥ ١ — اشكال . مصلحة محتملة . قبول
الاشكال من وكيل المكتب .
٢ — عدم اختصاص قاضي الأمور
المستعجلة في الحكم بضرورة الأشياء
المحجوز عليها لمهنة المحامي . اختصاصه
- في تقدير أسباب الجدل التي تقضي حماية
المدين من البيع حتى يقـول قاضي
الموضوع كلمته .
(محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة — ٢١
فبراير سنة ١٩٥٥ س ١١٠٩ رقم ٥١٥) .
- ١٦٦ ١ — أعمال ادارية . مخالفتها للقوانين
واللوائح . صدورها من جهة غير
مختصة . اختصاص المحاكم المدنية
بنظر دعاوي التعويض المترتبة على هذه
الأعمال الادارية .
٢ — أثر رجعي . الرسوم والضرائب
لا يجوز أن تعطى أثرا رجعيا
بقرارات ادارية .
(محكمة استئناف طنطا — ١٥ نوفمبر سنة
١٩٥٥ ع ١٠ س ١٥٦١ رقم ٥٧٣) .
- ١٦٧ أعمال تجارية . سند إذني . وجوب
اعتباره عملا تجاريا إذا وقع تاجر
سواء أكان مترتبا على عملية تجارية أو
معاملة مدنية . إذا وقع غير تاجر
يجب أن يكون مترتبا على عملية
تجارية .
(نقض مدني — ١٧ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٤٦ رقم ٤٢١) .
- ١٦٨ إعلان . إعلان للنياية . متى يصح ؟
وجوب القيام بالبحريات الدقيقة عن
محل المعلن إليه قبل اتخاذ هذا الاجراء
عدم القيام بهذه التحريات . بطلان
الاعلان . مثال .
(نقض مدني — ١٢ مايو سنة ١٩٥٥
س ١٠٢٤ رقم ٤٩٢) .
- ١٦٩ اعلان . الامتناع عن استلامه . واجب

١٧٢ ١ - إعلان . عدم إثبات المحضر
الخطوات التي سبقت تسليم صورة
إعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلدة .
بطلان الاعلان . المواد ١١ و ١٢
و ٢٤ و ٤٣١ مرافعات .

٢ - نقض . طعن . شفعة . بطلان
إعلان تقرير الطعن إلى البائع . عدم
قبول الطعن بالنسبة لجميع الخصوم .
(نقض مدني - ٥ مايو سنة ١٩٥٥
من ١٠٢٤ رقم ٤٩١) .

١٧٣ ١ - اعلان . عدم بيان اسم المخاطب
مها ولا اسم زوجها الذي تنتسب
إليه وعدم ذكر اقامتها مع المعلن إليه .
بطلان الاعلان . المادتان ٦ و ٧
مرافعات قديم .

٢ - تزوير . إجراء عملية الاستكتاب
في غيبة الخصم المتخلف عن الحضور .
لا بطلان .
(نقض مدني - ٣١ مارس سنة ١٩٥٥
من ٧٢٦ رقم ٣٦٣) .

١٧٤ ١ - اعلان محضر الحجز وأمر
الأداء .

٢ - احتساب الثلاثين يوما التالية
للحجز عند استصدار أمر الأداء .

٣ - أمر الاداء وحجته بعد فوات
مواعيد المعارضة .

(محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة -
١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ - من ١١٠٧ رقم
٥١٤) .

١٧٥ ١ - اعلان . موطن . مكتب المحامي
لا يعتبر موطن له . اعلانه بالطعن في

المحضر في هذه الحالة . رسوم . تقديرها .
وحدة السند .

(محكمة قنا الابتدائية - ١٥ مارس سنة
١٩٥٥ من ١١٠٠ رقم ٥١٣) .

١٧٥ ١ - اعلان . بطلان الاعلان . لا يزول
بحضور المدعي عليه في المنازعات
المتعلقة بقانون الأماكن المؤجرة .
٢ - ورقة الاعلان . بياناتها
اتفاقية .

(محكمة القاهرة الابتدائية - إجراءات -
٢٩ يناير سنة ١٩٥٥ - ع ٩ - من ١٣٨٤
رقم ٤٦٤) .

١٧١ ١ - اعلان . تسليم صورة الأوراق
المراد اعلانها . لمن تسلم الصورة ؟
اغفال المحضر بيان العلاقة بين مستلم
الصورة والمعلن اليه . بطلان الاعلان .
المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

٢ - دعوى . دفع . مصلحة . الدفع
بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير
ذى أهلية . زوال العيب . انعدام
المصلحة في الدفع . لا خطأ .

٣ - اثبات . شهادة . اجراءات .
سماع شهادة شاهد أمام محكمة
أول درجة . تدخل هذا الشاهد في
الاستئناف منضاً إلى أحد الخصوم .
اعتماد الحكم الاستئنافي على شهادة
الشهود أمام محكمة أول درجة مع
استبعاد أقوال الشاهد الذي أصبح
خصماً في الدعوى . تقريرها أن أقوال
باقى الشهود تكفى للاثبات . خطأ .

(نقض مدني - ١٦ يونيو سنة ١٩٥٥
من ١٢٦٤ رقم ٥٢٨) .

هذا المكتب . بطلان الإعلان .

(نقض مدني - ٣١ مارس سنة ١٩٥٥

س ٧٢٣ رقم ٣٦١) .

١٧٦ إعلان . نقض . طعن . وجوب توجيه

الاعلان إلى موطن المعان اليه . توجيه

الاعلان ابتداء إلى وكيل المعلن

اليه في منزله . بطلان الاعلان . المواد

١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

(نقض مدني - ١٤ أبريل سنة ١٩٥٥

س ٥٨٤ رقم ٤٢٦) .

١٧٧ ١ - افلاس . من يجوز له طلب الحكم

باشهار الافلاس ؟ تقديم الطلب من

وكيل الدائنين في نفيسة أحد الشركاء

المتضامنين لاشهار افلاس باقي

الشركاء . متى يكون مقبولا ؟

٢ - افلاس . تقديم طلب الافلاس

من غير ذي صفة . لا يترتب عليه

حتمًا عدم قبول الدعوى . حق المحكمة

في الحكم بالافلاس من تلقاء نفسها .

مثال . المادة ١٩٦ من قانون التجارة

٣ - التزام . شركة سند الدين قد

نص على صفة الموقع عليه باعتباره مدير

الشركة والشريك الأول فيها . عدم

منازعة باقي الشركاء في صحة هذا

البيان . اعتباره ملزما للشركة .

٤ - افلاس . جواز الحكم به ولو

كان المدين قد توقف عن سداد دين

واحد . تعدد الديون المتوقف عن

سدادها . غير لازم .

٥ - التزام . توقيع الشريك المدير

في شركة تضامن على تعهد باسمه دون

بيان عنوان الشركة . لا يترتب عليه

بمجردده اعفاء الشركة . وجوب اعتباره

قرينة بسيطة على مديونية الشريك

دون الشركة .

(نقض مدني - ٧ يولي سنة ١٩٥٥

س ١٣٠٠ رقم ٥٤٢) .

١٧٨ التزام . إفلاس . سبب الالتزام .

حصول المفلس على رد اعتباره بناء على

تقرير دائئه بأنه استوفى دينه . اعتراف

المفلس بأن الدين لم يوف وإنما

استبدل به دين آخر . الاقرار الصادر

من الدائن باستيفاء دينه لا يجعل الدين

الجديد باطلا . سبب الدين الجديد

هو الدين القديم . التحدى بنص

المادة ٤١٩/١ من قانون التجارة في

الخصوص . لا يجدي .

(نقض مدني - ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥

س ٣٨٦ رقم ١٨٤) .

١٧٩ ١ - التزام . عقد . الدفع بعدم

التنفيذ . مناطه . هو تقابل الالتزامات .

حق محكمة الموضوع في استظهار هذا

التقابل . مثال .

٢ - وفاة . التزام . تنفيذ الالتزام .

التنفيذ العيني هو الأصل . التنفيذ

بمقابل . شروط الحكم به .

٣ - تسجيل . بيع . حق ارتفاق .

ترتيب المدين حق ارتفاق على عقاره

ومحافظة صاحب الحق عليه بالتسجيل .

النص في قائمة شروط البيع على وجوب

احترام حقوق الارتفاق الظاهرة

والخفية . تمسك الراعي عليه المزداد

بحسن نيته . غير منتج .

(نقض مدني - ١٤ أبريل سنة ١٩٥٥

س ٨٥٥ رقم ٤٢٧) .

مثال . أحد الشركاء على الشيوع في
عقار أقيم عليه ما كينة مملوكة له
ملكية خاصة واستغلها لنفسه
ولحسابه . لا نصير عقارا بالتخصيص .
٢ — إثبات . تحقيق . القاضي المنتدب
للتحقيق . حقه في مناقشة طرفي
الخصومة .

(قضى مدنى — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥١٧ رقم ٢٧٥) .

١٨٦ انتحال وظيفة دون القيام بعمل من
أعمالها . متى يعتبر تداخلا فيها ؟

(قضى جنائى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤
س ٢٠٤ رقم ٧٩) .

١٨٧ ١ — انقضاء الدعوى الجنائية . جنحة
لم يمض على وقوعها مدة أربع سنوات
ونصف إلى حين صدور القانون رقم
١٧٨ لسنة ١٩٥١ الذى نص على
احتساب مدة الانقطاع ابتداء من
١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى
الجرائم التى وقعت قبل صدور قانون
الاجراءات الجنائية . هذا النص هو
الواجب تطبيقه .

٢ — أمر حفظ . تأشير وكيل
النيابة على المحضر بقيد الأوراق بدفتر
الشكاوى الادارية وحفظها مع تفهيم
الشاكى برفع دعوى مدنية والطعن في
عقد البيع بالتزوير إذا شاء . عدم
تدوين أسباب قانونية أو موضوعية
لهذا الأمر . مفاد ذلك .

٣ — دعوى مدنية . حق الخيار في
رفعها أمام القضاء الجنائى أو المدني .
متى يسقط ؟

١٨٠ ١ — التماس إعادة النظر . الغش
الذى يجيزه .

٢ — التماس إعادة النظر . الغش الذى
يجيزه . يجب وقوعه من الخصم . القول
بعدم لزوم هذا الشرط في دعاوى الالغاء
حيث يختصم القرار المطعون فيه . على
غير أساس . جهة الادارة خصم
حقيقى .

(محكمة القضاء الإدارى — ٢٠ نوفمبر سنة
١٩٥٤ — س ٢٥٧ رقم ١٠٩) .

١٨١ أمر أداء . أحوال صدوره .

(محكمة ابو حمس الجزئية — ١٦ يونيه سنة
١٩٥٤ — س ٤٢٧ رقم ٤٥١) .

١٨٢ أمر استيلاء على عقار . استهدافه
مصلحة التعليم صدور حكم بالإخلاء .
عدم تأثير ذلك على صحة قرار
الاستيلاء .

(محكمة القضاء الإدارى — ٦ يناير سنة
١٩٥٥ — س ٧٣٢ رقم ٣٦٦) .

١٨٣ أمر حفظ . حفظ النيابة لبلاغ معين .
قد يكون ضمينا . مثال .

(قضى جنائى — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٤٧ رقم ٣٠٣) .

١٨٤ ١ — أمر حفظ . صدوره من النيابة
بعد إجراء تحقيق . ماهيته .

٢ — غرفة الاتهام . سلطتها في
تمحيص الواقعة وتقدير الأدلة .

(قضى جنائى — ١٠ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٦٧ رقم ٢٠٠) .

١٨٥ ١ — أموال . عقار بالتخصيص .

اعتبار المنقول عقارا بالتخصيص .
شرطه . أن يكون مالهما واحدا .

١٩١ — ١ — أهلية . حرمان المحكوم عليه

بعقوبة جنائية من إدارة أمواله .
الأحوال التي يترتب فيها هذا الأثر على
عقوبة الجنائية .

٢ — أهلية . حرمان المحكوم عليه

بعقوبة جنائية من إدارة أمواله .
الحالات التي تطبق فيها المحاكم غير
العادية أحكام الكتاب الأول من
قانون العقوبات .

٣ — أهلية . أعمال السيادة . الجرائم

التي تنظرها المحاكم غير العادية قد
أتمها أمر من أوامر السيادة العليا .
عدم سريان أحكام الكتاب الأول من
قانون العقوبات . علة ذلك .

٤ — أعمال السيادة أهلية . الأوامر

الصادرة بتشكيل محكمة الثورة وبيان
الأفعال التي تعرض عليها . هي من
أعمال السيادة العليا . عدم جواز
سريان أحكام الكتاب الأول من
قانون العقوبات بالنسبة للأحكام
الصادرة منها بعقوبة جنائية .

٥ — أعمال السيادة . اشتغال عمل

السيادة على تشريع اختلافه عن
القانون في معنى المادة ٨ عقوبات .
علة ذلك

٦ — أهلية . الحرمان المنصوص

عليه في المادة ٢٥ / ٤ عقوبات . ليس
مما تستلزم عقوبه الجنائية . علة ذلك .

٧ — أهلية . عقوبة السجن المنصوص

عليها في أمر تشكيل محكمة الثورة .
اختلافها عن عقوبة السجن العادية .

٤ — حكم . تسببه . دفاع موضوعي .

الرد صراحة على كل جزئية من
جزئياته . غير لازم .

(قض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨١ رقم ٢٣٨) .

١٨٨ انكار التوقيع . تزوير . إنكار التوقيع

بالختم مع الاعتراف بصحة البصمة .
وجوب اعتبار الورقة صحيحة حتى
يطعن فيها المنكر بالتزوير .

(قض مدني — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥
س ١٦ رقم ٣) .

١٨٩ ١ — إهانة . الجريمة المنصوص عنها

في المادة ١٣٣ ع . الصور التي تتحقق
بها . اشتغال الأفعال أو العبارات
المستعملة على معنى الإساءة أو المساس
بالشعور أو الغض من الكرامة . يكفي
لتوافر الجريمة . توافر العلانية .
غير لازم .

٢ — قذف في حق موظف عمومي .

ادعاء المتهم بسلامة نيته . لا يعفيه من
العقاب مادام قد عجز عن إثبات
حقيقة ما اسنده إلى الموظف .

٣ — قذف في حق موظف عمومي .

ركن العلانية . متى يتوافر ؟
(قض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٦٥ رقم ٣٣٠) .

١٩٠ أهلية . حجر . حكم . تسببه .

تأسيس طلب الحجر على العته والسفه .
نفي حالة العته . ففي حالة السفه بأسباب
غير مؤدية . قصور . مثال .

(قض مدني — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٥٣٤ رقم ٥٦١) .

بالحجر عليه . لاخلالة في ذلك
للقانون .

٣ — أهلية . غفلة . تاريخ بدء قيام
حالة الغفلة . تحديده غير لازم
للحكم بالحجر .

(قض مدني — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤
ص ٢٣٥ رقم ١٠٢) .

١٩٤ إيجار . إخلاء لتأخير الأجرة ، عدم
قبول الدعوى إذا رفعت قبل المدة
القانونية .

(محكمة القاهرة الابتدائية — إيجارات — ٢٧
نوفمبر سنة ١٩٥٤ — ع ٩ — ص ١٣٨١
رقم ٤٥٩) .

١٩٥ ١ — إيجار . إساءة استعمال العين
المؤجرة . موجبة للإخلاء .

٢ — فعل الإساءة . يبرر الإخلاء
أيا كان فاعله .

٣ — الإساءة . تتحقق بالاضرار
المادية والاضرار الأدبية .

(محكمة القاهرة الابتدائية — إيجارات ٢٦
فبراير سنة ١٩٥٥ — ع ٩ — ص ١٣٨٥
رقم ٤٦٦)

١٩٦ ١ — إيجار . التكليف بالوفاء ،

ضروري لقبول دعوى الإخلاء .
٢ — التكليف بالوفاء ، تعلقه بذات
النزاع .

٣ — التكليف بالوفاء ، يجوز التنازل
عنه . مثال .

(محكمة القاهرة الابتدائية — إيجارات ٣٠
أكتوبر سنة ١٩٥٤ — ع ٩ — ص ١٣٨١
رقم ٤٥٨) .

١٩٧ ١ — إيجار . تشريع الإيجارات .
ينحصر له جزء من مقهى .

٨ — أهلية . الأمر الصادر بتشكيل
محكمة الثورة . لا يفيد الإحالة على
قانون العقوبات في خصوص العقوبات
التي توقعها هذه المحكمة .

٩ — محكمة الثورة . أهلية . أعمال
السيادة . طبيعة محكمة الثورة . هي محكمة
ذات سيادة . تشبيه عملها بعمل مجلس
الشيوخ الفرنسي .

١٠ — نقض . طعن . اجراءات
الطعن . وجوب مراعاة نوع الحكم
ذاته والمحكمة التي أصدرته لا نوع
المسألة التي فصل فيها .

(قض مدني — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥
ص ١٢٨١ رقم ٥٣٦) .

١٩٢ أهلية . عقد . ثبوت أن المتصرف
كان في حالة من ضعف الإرادة
لا تتوافر معها صحة الرضا بالعقد
الصادر منه . بطلان التصرف .

(قض مدني — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ص
٣٨ رقم ٢٨)

١٩٣ ١ — أهلية . غفلة . تعريف صاحب
الغفلة وفقا لآراء فقهاء الشرع
الاسلامي .

٢ — أهلية . غفلة . حكم . تسببه .
استخلاص المحكمة من مناقشة
المطلوب الحجر عليه للغفلة أن ما به
هو ضعف في بعض الملكات الضابطة
وهي ملكات حسن الإدارة وسلامة
التقدير ، مما يحتمل معه أن يغبن في
تصرفاته بأيسر وسائل الانخداع مما
يهدد أمواله بخطر الضياع . قضاؤه

من مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .
(نقض مدنى — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥
س ٣٨٣ رقم ١٨٣) .

٢٠١ ١ — بلاغ كاذب . القصد الجنائي .
ما الذى يشترط لتوافره ؟

٢ — حكم . تسببه . بلاغ كاذب .
التدليل على توافر القصد الجنائي
بتقصير المتهم في إقامة الدليل على
صحة البلاغ وتسرع فيه . قصور .
(نقض جنائى — ٢٢ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٦٦ رقم ٣٣٢) .

٢٠٢ ١ — بلاغ كاذب . خلوه من اتهام
صريح لشخص معين . ذكر المبلغ
اسم المبلغ ضده عند سؤاله في التحقيق .
يكفى لتحقيق الجريمة .

٢ — بلاغ كاذب . تحقيق كذب
البلاغ أو صحته . مو كول إلى المحكمة .
(نقض جنائى — ١٤ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٥٨ رقم ٣١٣) .

٢٠٣ ١ — بلاغ كاذب . ما الذى يلزم
لقيام الجريمة ؟

٢ — تزوير . توقيع شخص على
محور بامضاء ليست له . يعتبر تزويراً
ولولم يقلد المزور إمضاء المزور عليه .
(نقض جنائى — ١١ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨١٧ رقم ٣٩٢) .

٢٠٤ ١ — بلاغ كاذب . لا يشترط لتوفر
الجريمة أن يكون التبليغ بالكتابة .
٢ — نقض . طعن لامصلحة منه .
لا جدوى من إثارتة . مثال في حالة
التعدد المعنوي للجرائم .

(نقض جنائى — ١٠ مايو سنة ١٩٥٥
س ٩٧٤ رقم ٤٦٠) .

٢ — انشاء دكان جديد . يتحقق
بإيجاده فعلاً .

٣ — مكان مستحدث . خضوع
لقانون الأماكن .

(محكمة القاهرة الابتدائية — إيجارات — ١٨
ديسمبر سنة ١٩٥٤ — ع ٩ — س ١٣٨٢
رقم ٤٦١) .

١٩٨ ١ — إيجار . سكوت المستأجر عن
طلب خفض الأجرة لا يسقط حقه .
٢ — أجرة . زيادتها للتأجير الباطني .
الزيادة ملزمة .

(محكمة القاهرة الابتدائية — إيجارات — ٢٧
نوفمبر سنة ١٩٥٤ — ع ٩ — س ١٣٨٢
رقم ٤٦٠) .

(ب)

١٩٩ ١ — بائنة . الميراث . حقان يصح
الجمع بينهما .

٢ — جنسية المورث . المورث توفى
مصرياً . القانون المصرى واجب
التطبيق . تغيير جنسية بعض الورثة .
لا يؤثر .

(محكمة استئناف اسكندرية — ١٠ أبريل
سنة ١٩٥٥ س ٥٦٥ رقم ٢٨٩) .

٢٠٠ بورصات . بورصة الأوراق المالية .
وكالة بالعمولة . حق السمسار الذى
لم يحصل على الدفع أو التسليم من
عميله في طلب تصفية العملية . أساس
هذا الحق . عدم قيام السمسار
باستعماله . هبوط الأسعار . لامتثولية
على السمسار . علة ذلك . المادة ٧٧

المشتري للقدر الزائد وعدم معارضة
مصلحة الشهر العقاري . وجوب
تسوية الحساب بين الطرفين بالنسبة
للقدر الزائد .

(قض مدني - ١٢ مايو سنة ١٩٥٥
س ١٠٢٦ رقم ٤٩٤)

(ت)

٢٠٨ ١ - تأجير من الباطن . لا يتحقق
بالمساكنة والاستضافة والمشاركة
السكنية .

٢ - إقامة الأخوين وذوي القربى
معاً هي من قبيل المساكنة .

(محكمة مصر الكلية - إيجارات - ٣٠
أكتوبر سنة ١٩٥٤ - س ٩١٠ رقم ٤٤٤) .

٢٠٩ ١ - تأمين . النص في عقد التأمين
على حرمان المستأمن من قيمة
التعويض إذا حصل تغير في المكان
الذي حفظت فيه البضائع المؤمن عليها
يكون من شأنه زيادة الخطر دون
إذن كتابي من المؤمن . مخالفة
المستأمن هذا النص . حرمانه من
التأمين . لا خطأ .

٢ - قوة الأمر المقضي . قرار حفظ
صادر من النيابة . لا يجوز قوة الأمر
المقضي قبل المضرور .

(قض مدني - ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥٥٥ رقم ٢٨٦) .

٣١٠ ١ - تبديد . القصد الجنائي .
استظهاره . مثال .

٢ - تبديد . إثبات . قواعد الإثبات
المدنية . عدم تعلقها بالنظام العام .

٢٠٥ بيع . اختيار المشتري . فسخه لنقص
قيمة المبيع بالتلف الذي أصابه
ولمخالفته للمواصفات وشروط البيع .
جائز . مسئولية التسبب في الفسخ
عن التضمنيات .

(محكمة القاهرة الكلية - تجاري - ٤ مايو
سنة ١٩٥٤ س ١٠٣ رقم ١٩) .

٢٠٦ ١ - بيع . تسجيل . تفضيل المشتري
الذي سجل عقده على المشتري الذي
لم يسجل . لا عبرة بحسن نية البائع
أو سوء نيته . لا يغير من ذلك أن
يكون البائع قد حصل على حكم بالتمن
ضد المشتري الذي لم يسجل عقده .
القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

٢ - دفاع . إجراءات . الانتقال
إلى محل النزاع أو ضم مستندات
مودعة في قضية أخرى . عدم
إجابة أي من الطرفين . لا عيب .
علة ذلك .

(قض مدني - ٣ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٩١ رقم ٢٦٦) .

٢٠٧ بيع عقد . ورود عقد البيع على محلين:
المحل الأول يشمل حصة مفرزة من
الأطيان بحسب وضع اليد . والمحل
الثاني يشمل حصة شائعة تقل عن
الحصة الأولى بحسب النصيب الشرعي .
النص في العقد على تسوية العلاقة بين
الطرفين وفقاً للمحل الذي يستقيم به
العقد . معارضة مصلحة الشهر العقاري
للمحل الأول وإجراء المحاسبة بين
الطرفين على أساس المحل الثاني .
استقامة المحل الأول بعد ذلك ببيع

- الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود . عدم إبدائه قبل التعرض للموضوع . سقوط حق المتهم فيه . (قض جنائي — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٣١٩ رقم ١٥٧) .
- ٢١١ تبديد . شيء له قيمة عند صاحبه . حصول عبث بملكيته بعد تسلمه بمقتضى عقد ائتمان . يكفي لقيام جريمة التبديد . (قض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ م ٦٦٩ رقم ٣٤٠) .
- ٢١٢ ١ — تجمهر . أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٢٣ ع . بيان من اعتدى من المتهمين المتجمهرين بالذات على المجنى عليه . غير لازم . ٢ — حكم تسببه دفاع موضوعي . الرد عليه . يكفي أن يكون مستفادا من القضاء بالإدانة . (قض جنائي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ٢١٢ رقم ٩٠) .
- ٢١٣ تجنيح جنابة . إحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية عملا بالمادتين ١٥٨/٢ ، ١٧٩/١٢ ج . الفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . الغرض من ذلك . عدم تأثير الاحالة على طبيعة الجريمة . عدم جواز النزول بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ١٧٢ ع . (قض جنائي — ٧ مارس سنة ١٩٥٥ م ٦٤٨ رقم ٣٠٤) .
- ٢١٤ تحقيق . إجراؤه بمعرفة عضو نيابة في غير دائرة اختصاصه . البطلان الذي يترتب على ذلك . هو بطلان نسبي . عدم تمسك محامي المتهم الذي حضر التحقيق بالبطلان . يسقط الحق في الدفع به (م ١٣٣٣ ج) . (قض جنائي — ٣ مايو سنة ١٩٥٥ م ٩٧٣ رقم ٤٥٧) .
- ٢١٥ ١ — تحقيق . إجراؤه بمعرفة معاون نيابة من غير انتداب خاص . عدم اعتراض محامي المتهم الذي كان حاضرا من مبدأ التحقيق . سقوط حق المتهم في الدفع ببطلانه . ٢ — تفتيش . تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر به موكول لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع (قض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٥٥ م ٤٨٠ رقم ٢٣٦) .
- ٢١٦ ١ — تحقيق . المحضر الخاص به . تاريخه . المبرة في تحديده هي بحقيقة الواقع . ٢ — تفتيش . الأمر به . تقدير كفاية وجدية التحريات التي بني عليها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . (قض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ م ٤٦٨ رقم ٢٠٥) .
- ٢١٧ ١ — تحقيق تزوير . عدم تحريز الورقة المزورة . لا بطلان . ٢ — تزوير . تزوير في أوراق عرفية . الضرر . يكفي أن يكون محتملا . ٣ — نقض . أسباب موضوعية . تزوير . ركن الضرر . تقدير توافره . موضوعي .

أو لا يباشرها . المادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

٢ — ترقية . ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم . عبارة « تجرى الترقية من واقع الكشفين » الواردة بالمادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . المراد بها .

(قض مدني — جمعية عمومية — أول مارس سنة ١٩٥٥ من ٣٢٦ رقم ١٦٦) .

٢٢٤ تركة . ديون على التركة . لا تركة إلا بعد سداد الدين . صحة التصرف في عين من أعيان التركة قبل سداد دين المورث . هذا التصرف مع صحته لا ينفذ في حق دائن التركة . حق تتبع أعيان التركة .

(محكمة دمنهور الكلية — ٢١ مارس سنة ١٩٥٤ — ع ١٠ — س ١٥٧٠ رقم ٥٧٥) .

٢٢٥ ١ — تزوير . القصد الجنائي . متى يحقق ؟

٢ — تزوير . حكم . تسيبيه . ذكر الحكم في الوقائع ما يدل على قيام القصد الجنائي . تحدثه عنه على استقلال . غير لازم .

(قض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ من ١٥٠٠ رقم ٥٣٧) .

٢٢٦ ١ — تزوير . جريمة استعمال ورقة مزورة . طبيعتها .

٢ — اثبات . تزوير . التعويل على المضاهاة التي تجرى على أي ورقة تقتنع المحكمة بصدورها من شخص معين ولو أنكر صدورها منه . جائز . (قض جنائي — ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٥ من ٨٣٢ رقم ٤٠٤) .

٤ — تزوير حكم . تسيبيه . ركن الضرر . التحدث عنه صراحة . غير لازم .

(قض جنائي — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ من ١٥٠٢ رقم ٤٥٤٤) .

٢١٨ تحقيق . قبض . تلبس . صورة واقعة .

(قض جنائي — ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥ من ٦٦٨ رقم ٢٣٦) .

٢١٩ ١ — تحقيق . قبض . تلبس . صورة واقعة .

٢ — تلبس . هو وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

(قض جنائي — ٣ مايو سنة ١٩٥٥ من ٩٧٣ رقم ٤٥٩) .

٢٢٠ تحقيق . محكمة استئنافية . طلب المتهم إليها إجراء معاينة . هو من طلبات التحقيق التي لا تلزم المحكمة الاستئنافية بإجابتها .

(قض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ من ٣٢٢ رقم ١٦٤) .

٢٢١ ترخيص . طبيعته . الفرق بينه وبين القرار الإداري . جواز سحبه أو تعديله في أي وقت لدواعي المصلحة العامة .

(محكمة القضاء الإداري ٧ فبراير سنة ١٩٥٥ من ٧٣٥ رقم ٣٥٥) .

٢٢٢ ترصد . توافره مهما تكن مدة التريص ومهما يكن مكانه .

(قض جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٥ من ٦٤٦ رقم ٢٩٩) .

٢٢٣ ١ — ترقية . ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز . هي رخصة لوزير العدل له أن يباشرها

الحكم بعدم قبول دعوى التزوير .
خطأ في القانون .

(نقض مدني — ٧ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٤٨ رقم ٤٢٢) .

٢٣١ — تزوير . غرامة التزوير . هي جزاء
يحددها القانون الساري وقت التقرير
بالتزوير . تحديد هذه الغرامة هو من
النظام العام .

(نقض مدني — ٩ يونيو سنة ١٩٥٥
س ١٢٦٢ رقم ٢٢٥) .

٢٣٢ — تزوير . غرامة التزوير . هي جزاء
يحدده القانون الساري وقت تقرير
الطعن بالتزوير . الحكم على مدعي
التزوير بغرامة تزيد عن الغرامة التي
قررها قانون المرافعات القديم الذي
حصل تقرير الطعن بالتزوير في ظله .
حق محكمة النقض في تصحيح هذا
الخطأ .

(نقض مدني — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٩٨٦ رقم ٤٨١) .

٢٣٣ ١ — تزوير . غرامة التزوير . هي
جزاء يخضع للقانون الذي كان ساريا
وقت التقرير بالطعن بالتزوير . صدور
قانون جديد يزيد من هذه الغرامة
بعد التقرير بالطعن بالتزوير . وجوب
تطبيق الغرامة التي نص عليها القانون
القديم . توقيع هذا الجزاء هو من
الأمور المتعلقة بالنظام العام . حق
محكمة النقض في إثارتها من تلقاء
نفسها .

٢ — دعوى منع التعرض . حكم قضى
بمنع التعرض والازالة والتسليم .

٢٢٧ ١ — تزوير . حكم . تسببيه . القصد

الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق
تحدث الحكم عنه صراحة . غير لازم
مادامت الوقائع الثابتة بالحكم تتضمن
المعنى الذي يتحقق به الركن المذكور .

٢ — اشتراك . حكم . تسببيه .

الاشتراك بالاتفاق والتحريض .

استخلاصه من ظروف الدعوى

وملابساتها استخلاصا سائعا . يكفي .

(نقض جنائي — ١ نوفمبر سنة ١٩٥٥

ع ١٠ س ١٤٨٦ رقم ٥٠٤) .

٢٢٨ — تزوير . دعوى . استئناف . نصاب

الاستئناف . دعوى التزوير الفرعية .

تقدير قيمتها لتحديد نصاب

الاستئناف . مثال .

(نقض مدني — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٥

س ١٢٦٥ رقم ٥٢٩) .

٢٢٩ ١ — تزوير . شواهد التزوير . حق

المحكمة في القضاء برد وبطلان المحرر

على غير الشواهد التي أمرت بتحقيقها .

٢ — تزوير . حكم . تسببيه . النعي

على المحكمة بأنها قضت بالتزوير

استنادا على أدلة غير منتجة .

موضوعي .

٣ — تزوير . حكم . تسببيه . القضاء

بتزوير المحرر دون بيان الطريقة التي

وقع بها التزوير . لا يعيب الحكم .

(نقض مدني — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

س ٢٤ رقم ٥) .

٢٣٠ — تزوير . غرامة التزوير . مناط الحكم

بها . هو سقوط حق مدعي التزوير

أو رفض دعواه . القضاء بها في حالة

بالتزوير . المادة ٢٩٠ . مرافعات .
٢ - تزوير . قاعدة عدم جواز سماع
الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول
الكتابة أو الامضاء المنصوص عليها
في المادة ٢٧٤ . مرافعات . عدم جواز
تطبيقها في حالة التزوير .

٣ - تزوير . غرامة التزوير يحددها
القانون الذي كان ساريا وقت الطعن
بالتزوير .

(تقض مدني — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥
ص ٥٠٩ رقم ٢٧٣) .

٢٣٨ تسجيل . حق ارتفاع . تنازل . شفعة .
التنازل عن ارتفاع مقرر للعين المشفوع
فيها على العين المشفوع بها . عدم شهر هذا
التنازل وفقا لقانون الشهر العقاري .
عدم جواز اعتبار أن التنازل قد تم .
(تقض مدني — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ - ص ١٥٣٨ رقم ٥٦٤) .

٢٣٩ تسعيرة . إعلان جدول الأسعار
بالطريقة التي تراها لجنة التسعيرة .
يكفي لافتراض العلم به في حدود
الاقليم .

(تقض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٥
ص ٩٨٧ رقم ٤٧١) .

٢٤٠ تسعيرة . قانون . جدول التسعيرة
الذي يرفع من سعر سلعة معينة .
لا يعتبر قانونا أصلا للمتهم .

(تقض جنائي — ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٥
ص ٨٣٢ رقم ٤٠٣) .

٢٤١ تسوية الديون العقارية . الحماية التي
أسيغها القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤
على المدينين الذين قبلت معهم التسوية .

القول بأنه جيع بين دعوى الملكية
ودعوى اليد . على غير أساس . غلة ذلك .
(تقض مدني — ١٣ يناير سنة ١٩٥٥
ص ٣٦٦ رقم ١٧٨) .

٢٣٤ ١ - تزوير في أوراق رسمية . متى
يعتبر جنحة ؟

٢ - تزوير . تغيير الحقيقة في
استمارات طلب الأسمدة . وصفه
القانوني .

٣ - تزوير . طرقه التي نص عليها
القانون . اندارجها كلها تحت
تعبير تغيير الحقيقة ، عدم التمييز في
العقاب بين طريقة وأخرى منها .
(تقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥٥
ص ٦٦٣ رقم ٣٢٥) .

٢٣٥ ١ - تزوير في ورقة رسمية . متى
تتحقق الجريمة ؟
٢ - استعمال ورقة مسزورة . متى
تتحقق الجريمة ؟

(تقض جنائي — ٧ مارس سنة ١٩٥٥
ص ٦٤٨ رقم ٣٠٧) .

٢٣٦ تزوير في ورقة رسمية . موظف مختص
بتحرير ضور الأحكام ومراجعتها .
توقيعه على الصورة التنفيذية لحكم
يجعلها ورقة رسمية سواء أكان حررها
بنفسه أم بواسطة غيره .

(تقض جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٥
ص ٦٤٦ رقم ٣٠٠) .

٢٣٧ ١ - تزوير . محكمة الموضوع .
تسكوين عقيدتها في تزوير المحرر .
لها أن تسلك في ذلك كافة سبل
الإثبات القانونية . حقها في القضاء
بتزوير المحرر دون أن يدعي أمامها

- أساسه القانوني .
(تقض مدني — ٢ يونيو سنة ١٩٥٥
س ١٢٥٤ رقم ٥١٩) .
- ٢٤٦ ١ — تعويض . قوة الأمر المقضي .
مطالبة المدعي المدني بالحق المدني أمام
محكمة الجنج بتعويض مؤقت . القضاء
له بمبلغ على أنه تعويض كامل . عدم
اثباته أن ضررا طارئا قد لحقه بعد
الحكم الجنائي . عدم جواز المطالبة
بالتعويض أمام المحكمة المدنية .
- ٢ — تعويض قوة الأمر المقضي .
مطالبة المدعي بالحق المدني بتعويض
مؤقت أمام محكمة الجنج . القضاء له
بالتعويض على أساس أنه مؤقت .
حقه المطالبة بتكملة التعويض أمام
المحكمة المدنية .
(تقض مدني — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٥٣٥ رقم ٥٦٣) .
- ٢٤٧ ١ — تعيين موظف استثنائيا في الدرجة
الثانية . قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢
بالغاء الاستثناءات . تطبيقه . تخفيض
درجة الموظف إلى الرابعة . عمومية
نصوص القانون وشمولها .
- ٢ — قانون . تفسيره .
- ٣ — موظف . علاقته بالحكومة .
تكييفها . لائحية .
- ٤ — نظرية عمل الأمير . شروط
انطباقها .
(محكمة القضاء الإداري — ٣٠ يناير سنة
١٩٥٥ س ٧٣٤ رقم ٣٧٠) .
- ٢٤٨ ١ — تفتيش . التحقيق المفتوح الذي
تتطلبه المادة ٩١ من قانون الاجراءات
الجنائية .
- هذه الحماية لا تقتصر على أموالهم التي
كانوا يمتلكونها وقت التسوية بل
تمتد إلى الأموال التي تؤول إليهم
بعد ذلك .
(تقض مدني — ١٣ يناير سنة ١٩٥٥
س ٣٦٥ رقم ١٧٧) .
- ٢٤٢ تضمينات . الوعد بالزواج أو الخطبة .
تكييفه القانوني . عقد باطل . العدول
عنه لا يترتب عليه تعويض إلا إذا أثبت
المضرور وقوع ضرر مستقل عن
مجرد فعل العدول أو الفسخ . أساس
المسؤولية . الفعل الضار .
(محكمة بنها الابتدائية — ١٦ مارس
سنة ١٩٥٥ س ٤١٥ رقم ١٩٥) .
- ٢٤٣ تعويض . الضرر الذي يصلح أساسا
للمطالبة به . يلزم أن يكون محققا .
(تقض جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٤٥ رقم ٢٩٦)
- ٢٤٤ تعويض . حرية المحكمة في تقديره .
اشتراط نوع معين من الأدلة لإثبات
حصول العاهة أو الإصابة المطلوب عنها
التعويض . خطأ .
(تقض جنائي — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٨٨ رقم ٥٠) .
- ٢٤٥ تعويض . حق ارتفاق . حكم .
تسببيه . قضاؤه بالتعويض عن
التعرض في حق ارتفاق الرى . استناده
على حكم صادر بمنع التعرض في هذا
الحق . خلطه بين ثبوت الحق ومجرد
حيازته . تأثير هذا الخلط في قضائه من
حيث تحديد مدة التعرض وتقدير
التعويض وتقويم عناصره . انعدام

٢ — إجراءات . الأصل فيها
الصحة .

٣ — إجراءات . ندب غير كاتب
من كتاب المحكمة لتدوين محضر
التحقيق . جائز في حالة الضرورة .
تقدير قيام هذه الحالة . موكل
لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
الموضوع .

٤ — تفتيش . مجال تطبيق كل من
المادتين ٩٢ و ٥١ من قانون الإجراءات
الجنائية .

٥ — تحرير المضبوطات . عدم مراعاة
ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من
قانون الإجراءات الجنائية . لا يترتب
عليه البطلان .

(قض جنائي — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٣٤ رقم ٤٠٧) .

٢٤٩ ١ — تفتيش . التفتيش الذي يجريه
مأمور الضبط القضائي وفقاً للمادة ٤٦
من قانون الإجراءات الجنائية .
ماهيته .

٢ — رشوة . أعمال الوظيفة . شمولها
كل عمل يرد عليه تكليف صحيح
صادر من رئيس مختص .
(قض جنائي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤
س ٢٠٣ رقم ٧٧) .

٢٥٠ ١ — تفتيش . الخطأ في ذكر اسم
المطلوب تفتيشه لا يبطل الأمر
الصادر به .

٢ — تفتيش . التحقيق المفتوح الذي
يسوغه . لا يلزم فيه أن يكون قد
قطع مرحلة معينة أو استظهر قدراً

معينا من الأدلة .

(قض جنائي — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٠٩ رقم ١٣٨) .

٢٥١ ١ — تفتيش الدفع بطلانه . دفع
موضوعي . الرد عليه في أسباب الحكم .
يكفي . النص في المنطوق على رفضه .
غير لازم .

٢ — مواد مخدرة . المادة ٣٣ من
المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ . لا يلزم لتطبيقها ثبوت
الاتجار . الحالة الواردة في المادة ٣٤
من القانون المذكور . لا يستفيد منها
المتهم إلا إذا أثبت أن إحرازه المادة
المخدرة كان بقصد التعاطي .

(قض جنائي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤
س ٢٠٨ رقم ٨٧) .

٢٥٢ ١ — تفتيش . الدفع بطلانه لعدم
وجود الاذن به في ملف الدعوى .
ذكر محكمة الموضوع أدلة سائغة على
سبق صدور الاذن المذكور . رفضها
الدفع واستنادها إلى الدليل المستمد
من التفتيش . لا خطأ .

٢ — تفتيش . ضبطية قضائية .
استعانة الضابط المنوط به بالتفتيش
بمخبرين من غير رجال الضبط القضائي
في ضبط المتهم وتفتيشه . جائز مادام
الضابط المذكور كان يشرف عليهما
وقت مساعدتهما إياه .

٣ — إجراءات . تحقيق ابتدائي .
عدم مراعاة مانصت عليه المادة
١٢/٢٤ . ج . لا بطلان .

(قض جنائي — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥
س ١٠٨ رقم ٤٩١) .

٢ — إجراءات . تحرير المضبوطات
وفضها . الاجراءات التي نص عليها
القانون في هذا الشأن . الغرض منها .
مخالفتها . لا بطلان .

٣ — مواد مخدرة . توقيع العقوبة
المنصوص عنها في المادة ٣٣ من
المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .
مناطه . قصد التعاطي . تقديره .
موضوعي .

(قض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٦٤ رقم ٣٢٦) .

٢٥٩ ١ — تفتيش . تقدير جدية التحريات
وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش .
متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف
محكمة الموضوع .

٢ — تفتيش . قبض . الأمر بتفتيش
متهم . يستتبع القبض عليه بالقدر
اللازم لتنفيذ الأمر المذكور .

٣ — تفتيش . الأمر به . استهانة
بأمور الضبط القضائي في تنفيذه
بمروسيه ولولم يكونوا من رجال
الضبط القضائي . بخائر .

(قض جنائي — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠١٠ من ١٤٨٤ رقم ٤٩٦) .

٢٦٠ ١ — تفتيش . ثبوت عدم رضا
الزوج به قبل نكاحه . الدفع
ببطلان . للزوجة التي تضار بنتيجته .
الصفة في التمسك به .

٢ — إثبات . اعتراف شريك الزوجة
في الزنا بواقعة ونكاحه في المنزل .
وروده في محضر تفتيش . باطل .
الاستدلال به على الزوجة . لا يجوز .

٢٥٣ تفتيش . الإذن به . متى يجب أن
يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ؟ .

(قض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٤ رقم ٢٤٨) .

٢٥٤ تفتيش . الأمر به . انقضاء الأجل
المحدد فيه . أثر ذلك . الاحالة عليه
بصدد تجديد مفعوله متى تجوز ؟

(قض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٩ رقم ٢٦٠) .

٢٥٥ ١ — تفتيش . الأمر به . تقدير جدية
التحريات التي بني عليها . متروك
للنيابة تحت إشراف القضاء .

٢ — تفتيش . الأمر به . يستتبع
القبض على المتهم بالقدر اللازم
لاجرائه .

٣ — إجراءات . ضبط وتحرير
متعلقات الجريمة . عدم مراعاة
مانصت عليه المادة ١٥٥ ج وما بعدها .
لا بطلان .

(قض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٧٧ رقم ٢٢٧) .

٢٥٦ ٢٠١ — تفتيش . المادة ٩١ من قانون
الاجراءات الجنائية . المقصود منها .

(قض جنائي — ١٩ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٧ رقم ٢٥٤) .

٢٥٧ تفتيش . تفتيش الأنثى . متى يجب
أن يتم بمعرفة أنثى ؟ (م ٤٦ أ ج) .

(قض جنائي — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠١٠ من ١٤٩٤ رقم ٥٢٥) .

٢٥٨ ١ — تفتيش . تقدير جدية التحريات
التي تسبق الاذن بالتفتيش . موكل
إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة
الموضوع .

- ٣٦٤ تقادم . تاريخ استحقاق الدين المضمون . لا تبدأ به مدة التقادم إلا في علاقة الدائن بالمدين رضا منه . بدء مدة التقادم بالنسبة لحق الضامن في الرجوع على المدين . هو من تاريخ وفاة الضامن للدين المضمون .
(قض مدني — ١٩ مايو سنة ١٩٥٥ م ١٠٣٠ رقم ٤٩٧) .
- ٣٦٥ تقادم . تقادم خمسي . حسن النية . تعريفة . مثال .
(قض مدني — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ١٩ رقم ٤) .
- ٣٦٦ تقادم . تقادم خمسي . شرط التمسك بكسب الملك بالتقادم الخمسي . أن يكون التصرف صادرا من غير مالك .
(قض مدني — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥ م ٣٩٥ رقم ١٨٧) .
- ٣٦٧ ١ — تقادم . تقادم مسقط . غرامة محكوم بها في جريمة إحراز مواد مخدرة . عقوبة أصلية . خضوعها لأحكام التقادم المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ تحقيق جنابات التي تحكم النزاع .
٢ — تقادم . تقادم في المسائل الجنائية . هو من النظام العام . على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها . لا يشير من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد قبل تنفيذ العقوبة بعد سقوطها . اختلافه عن التقادم في المسائل المدنية .
٣ — تقادم . النزاع طبعى . تقادم
- ٣ — تفتيش . بطلانه . انسحاب أثره على كافة الأوصاف التي تعطى للواقعة المراد الاستدلال عليها به .
٤ — تعويض . رفضه . تأسيس ذلك على عدم ثبوت الضرر . لامعقب على المحكمة .
(قض جنائي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ٢١٠ رقم ٨٩) .
- ٣٦٨ تفتيش . صدور أمر بتفتيش متهم ومنزله . يقتضي القبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ الأمر المذكور . مثال لقيام حالة تلبس .
(قض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥٥ م ٦٦١ رقم ٣١٩) .
- ٣٦٩ ١ — تفتيش . عدم ذكر اسم الشخص بالدقة في الأمر الصادر بتفتيشه . ثبوت أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش . لا بطلان .
٢ — مواد مخدرة . مجرد إحرازها يكفي لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥١ . توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم . محله أن يثبت أن الإحراز كان بقصد التعاطي .
(قض جنائي — ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م ١٨١ رقم ٣٦) .
- ٣٧٠ تفتيش المنازل . ماهيته . متى يجوز لسلطة التحقيق أن تأمر به ؟ من الذي يقدر كفاية الدلائل التي تبرره ؟
(قض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥ م ٤٧٤ رقم ٢١٨) .

التمسك بالتقادم المكسب . دليل مشروعيته .

٢ — تقادم مكسب . وقف . المدة اللازمة لكي يكتسب الوقف الملك بالتقادم . هي ١٥ سنة .

٣ — تقادم مكسب . وقف . لا يمنع من اكتسابه الملك بالتقادم مانع عليه القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أن الوقف لا يصبح إلا بأشهاد شرعي .

٤ . تقادم مكسب . وقف . حق الوقف في ضم مدة السلف إلى مدة وضع يده .

٥ — تقادم مكسب . وقف . حكم . قوة الأمر المقضي . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته الشخصية لا يجوز قوة الأمر المقضي قبل الوقف .

٦ — تقادم مكسب . القضاء بالملك لواضع اليد المدة الطويلة . استظهار السبب المشروع الذي يستند إليه في وضع يده . غير لازم .

(قض مدني — ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ م ٦٩٤ رقم ٣٤٨) .

٢٧٦ تقادم . نصوص القانون الخاصة به . تعلقها بالنظام العام .

(قض جنائي — اول فبراير سنة ١٩٥٥ م ٤٨٣ رقم ٢٤١) .

٢٧٧ ١ — تقادم وضع يده . التملك بالتقادم

الطويل . شرطه هو وضع اليد مدة

١٥ سنة مستوفيا لشرائطه القانونية .

جواز أن تكون مدة وضع اليد

للسلف أو الخلف أو بالاشتراك بينهما .

في المسائل الجنائية . لا يتخلف بعد تمامه . التزام طبيعي . علة ذلك .

(قض مدني — ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ م ٧١٩ رقم ٣٥٨) .

٢٦٨ ١ — تقادم . تقادم مكسب . حيازة عرضية . واضع اليد بالنيابة عن غيره . قيامه بهدم المباني القائمة في العين وإعادة بنائها . لا يترتب عليه بذاته تغييره لسبب وضع اليد .

٢ — تقادم . إثباته . طلب إحالة الدعوي على التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة . المحكمة غير ملزمة بإجابته .

(قض مدني — ٣١ مارس سنة ١٩٥٥ م ٧٢٣ رقم ٣٦٠) .

٢٦٩ تقادم خمسي . قيامه على قرينة قانونية . مفادها افتراض أداء المدين لتلك الديون من إirاده وان تراكمها أكثر من خمس سنوات تكليف بما يجاوز السعة . هذه القرينة لا تقبل الدليل العكسي . أحقية الخزنة العامة في الانتفاع من حكمها رغم ملائمتها . منازعة المدين في أصل المرتب أو اعترافه به لا تمنع من سريان هذا التقادم . انطباقه على ما يتجدد من منجزات . معنى الدورية . والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني .

(المحكمة الادارية العليا — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م — ع ٩ — م ١٣٢٨ رقم ٤٤٨) .

٢٧٠ ١ — تقادم مكسب . وقف . له حق

انتقال رجل البوليس إلى محل الحادثة
بعد وقوعها بزمان .

٣ — اختصاص . تحقيق . إجرائه
بمعرفة وكيل النيابة الذي وقع
الحادث بدائرة اختصاصه . إمكان
التحقيق . اختياره متروك للمحقق .

٤ — جريمة . الباعث على ارتكابها .
ليس ركنًا من أركانها .

٥ — نقض . رأفة . عقوبة مبررة .
لا جدوي من الطعن . مثال في قضية
قتل عمد مع سبق إصرار .

٦ — سبق إصرار . مناط قيامه .

٧ — إثبات . قرائن الأحوال . هي
من طرق الإثبات الأصلية في المواد
الجنائية .

(نقض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٥
م ٩٨٠ رقم ٤٧٤) .

٢٧٦ ١ — تلبس . قبض . تفتيش . مواد
مخدرة . مشاهدة الضباط بجريمة
إحراز مخدر متلبسا بها عند ما اشتم
رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى .
يجوز له تفتيش المقهى والقبض على
كل متهم له اتصال بالجريمة .

٢ — حكم . تسييبه . مواد مخدرة .
استناد الحكم في ادانة متهم بجريمة
إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطي إلى
مجرد وجوده في المقهى مع متهم آخر
ضبط محرزا للمخدر وإلى أنه هو
صاحب المقهى الذي كان يحرق فيه
الحشيش . قصور .

(نقض جنائي — ١ نوفمبر سنة ١٩٥٥
م ١٠ س ١٤٨٧ رقم ٥٠٦) .

لا حاجة لتحديد مدة كل منهما . لأهمية
للنظر إلى عقود ملكيتهما أو تسجيلها
أو أنها قدمت للمحكمة أو لم تقدم .
٢ — تقادم . قوة الأمر المقضي . قضاء
مستعجل . إثبات . عدم جواز
الاحتجاج بالحكم الصادر من قاضي
الأمور المستعجلة في أشكال لإثبات
وضع اليد .

٣ — وارث . إثبات . جواز الاعتماد في
إثبات الورثة على اشهاد شرعي لم
ينازع فيه أحد .

٤ — تزوير . وارث . خلف . عدم
جواز مساءلة الخلف عن التزوير الذي
ارتكبه السلف .

(نقض مدني — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥
م ١٠ س ١٥٣٤ رقم ٥٦٢) .

٣٧٣ تقليد أوراق البنكنوت . يكفي أن
يكون التقليد على نحو يمكن به خدع
الناس .

(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
م ٤٧٤ رقم ٢٢٠) .

٢٧٤ تقليد أوراق مالية . يكفي لقيام
الجريمة أن يكون التقليد على وجه
يحتمل معه الاعتقاد بأن الورقة صحيحة .
(نقض جنائي — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥
م ٨٣٧ رقم ٤١٢) .

٢٧٥ ١ — تلبس . تقدير الظروف المحيطة
بالجريمة والمدة التي مضت من وقت
وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل
فيها إذا كانت الجريمة متلبسا بها من
عدمه . موضوعي .

٢ — تلبس . لا ينفي قيام حالته

- ٢٧٧ ١ - تلبس . قبض . مهندس إدارة الكهرباء والغاز . حقه في فحص عداد النور . اكتشافه جرائم أقتناء ذلك الفحص مما يجوز فيها الحبس قانونا . يجز له ضبط المتهم دون احتياج إلى أمر بضبطه (م ١٣٧ ج) .
- ٢ - تفتيش . الرضا به . يكفي أن تستخلصه المحكمة من وقائع الدعوي وظروفها ما دامت مؤدية إليه . (نقض جنائي — ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ س ١٤٧٥ رقم ٤٨٣) .
- ٢٧٨ تلبس . مواد مخدرة . التلبس باحرازها . يكفي اقيامه وجود مظاهر خارجية تنفي بذاتها عن وقوع الجريمة . اشتراط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها غير لازم . (نقض جنائي — ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ س ٩٨٣ رقم ٤٧٩) .
- ٢٧٩ تموين . استخراج دقيق قمع صاف غير مطابق للمواصفات المقررة . تحليل عينات الدقيق . وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل الكيميائي معا طبقا للمادة ١٧ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ . (نقض جنائي — ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥ س ٦٦٨ رقم ٣٣٨) .
- ٢٨٠ تموين . التزام تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية وأصحاب المصانع والمحال العامة بامساك دفتر خاص يثبتون فيه مقادير المواد التموينية الواردة والمنصرفة . على من يقع ؟ الاعفاء من هذا الالتزام . على من يسرى ؟ (القراران ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٤٤ لسنة ١٩٥٠) . (نقض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٥ س ٨١٥ رقم ٣٨٩) .
- ٢٨١ تموين . الدقيق الناتج من الحبوب المسامة إلى أصحاب المطاحن المخصصة للتموين ومديرها المستوain . نظام تصريفه . (نقض جنائي — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ س ٢٠٧ رقم ٨٥) .
- ٢٨٢ ١ - تنازع الاختصاص . اختصاص . حكم من المحكمة الشرعية بفرض نفقة للزوجة . حكم من المجلس الملي العام بالغاء حكم المجلس الفرعي القاضي بدخول الزوجة في طاعة زوجها وتسجيل النشوز على الزوجة في أسبابه . حكان متناقضان . اختصاص محكمة القضا بالفصل في هذا التنازع .
- ٢ - تنازع الاختصاص . اختصاص . جهة تحرير عقد الزواج . لا تمنح الجهة التي حررت اختصاصا بالفصل في النزاع الناشئ عن الزواج . علة ذلك . مثال . (نقض مدني — جمية عمومية — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٥ س ٣٣٢ رقم ١٦٩) .
- ٢٨٣ ١ - تنازع الاختصاص . اختصاص . مجالس مالية . مناط اختصاصها هو اتحاد ملة طرفي الخصومة وجنسيتهما المصرية . ثبوت أن الزوج مصري

- أرتوذكسي وأن زوجته كاثوليكية
يوجسلافية لا اختصاص للمجلس
الملى . الاختصاص للمحكمة المدنية .
- ٢ — تنازع الاختصاص . اختصاص
طلب تعيين المحكمة المختصة . لا يحول
دون قبوله عدم صدور حكم من أى
من المحكمتين باختصاصها . يكفي أن
تعتبر كل منهما نفسها مختصة بالدعوى
وتسير فيها على هذا الأساس .
- ٣ — تنازع الاختصاص . اختصاص .
طلب تعيين المحكمة المختصة . لا يحول
دون قبوله القول بأن المقصود من
رفع النزاع إلى المحكمة الكنسية هو
حل رباط الزوجية من الناحية الدينية .
علة ذلك .
- (نقض مدنى — جمعية عمومية — ٨ فبراير سنة
١٩٥٥ م ٣٢٢ رقم ١٦٥)
- ٢٨٤ — تنازع الاختصاص . طلب
وقف التنفيذ . مناط قبوله . هو قيام
نزاع بين حكيمين نهائيين متناقضين
صدر كل منهما من إحدى المحاكم
بموجب سلطتها القضائية لا سلطتها
الولاية . المادة ١٩ من القانون رقم
١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم
٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ .
- ٢ — تنازع اختصاص . طلب وقف
التنفيذ . حكم صدر من المجلس الملى
بمقتضى سلطته الولاية . حكم مناقض
له صدر من المحكمة الشرعية بموجب
سلطتها القضائية . الحكم الشرعى هو
الذى يصدق عليه معنى الحكم فهو
الواجب التنفيذ . لا مصلحة في عرض
- النزاع على محكمة النقض .
- (نقض مدنى — جمعية عمومية — ٦ مارس سنة
١٩٥٥ م ٣٣٠ رقم ١٦٨) .
- ٢٨٥ — ١ — تنبيه . الإخلاء للضرورة .
ليس له شكل معين . حصوله بطريق
البريد .
- ٢ — تنبيه . إجراؤه بكتاب مسجل
وفقا لنظام مصلحة البريد .
- (محكمة مصر الكلية — اجازات —
١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م ١٠٦
رقم ٤٣٨) .
- ٢٨٦ — تنظيم . اعتماد خط التنظيم بمرسوم .
آثار ذلك .
- (نقض جنائى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤
م ٣٠٥ رقم ١٢٦) .
- ٢٨٧ — تنفيذ . تنفيذ عقارى . حق المدين في
طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقارى
بدعوى أصلية . شرطه . أن لا يكون
تعلق بالعين المبيعة حق للغير . مثال .
- (نقض مدنى — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤
م ٢٢٤ رقم ١٠٠) .
- ٢٨٨ — ١ — تنفيذ عقارى . البطلان الذى
كان مقررا في المادة ٦٠٨ . مرافعات
مختلطة . هو بطلان نسبي . لا يصح
للمدين المتزوجة ملكيته أن
يتمسك به .
- ٢ — تنفيذ عقارى . بيع . اتفاق
المدين مع آخر على شراء العقار المتزوجة
ملكيته بثمن يفي بحقوق جميع الدائنين
والتدخل في المزايدة تنفيذا لهذا
الاتفاق . النص في الاتفاق على أن
الزيادة في الثمن الناتجة من المزايدة هي

من حق المشتري من المدين ولا شأن
لهذا الأخير بها . ليس في هذا الاتفاق
ما يمس حرية المزايدة . الدفع يبطلانه
لتخالفته للنظام العام . على غير أساس .
(نقض مدني — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥
س ٣٧٤ رقم ١٨١) .

٢٨٩ تنفيذ عقارى . توزيع . حلول دائن
مرتبه محل دائن آخر متقدم عليه
في الدرجة بموجب عقد حلول . طلب
الدائن المرتبه تخصيصه بدينه في
مرتبه الرهن . وجوب اعتباره قد
طلب المرتبه التي تحولها إياه مستنداته .
إغفال قاضى التوزيع هذا الطلب .
مناقضة الدائن في التوزيع . القضاء
بعدم قبول المناقضة شكلا . في غير
محله .

(نقض مدني — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٨٦ رقم ١٦) .

٢٩٠ ١ — تنفيذ عقارى . مناط صحته .
أن يكون العقار مملوكا للمدين .
حلول دائن محل المباشر للاجراءات .
شرطه . أن لا يكون المدين قد تصرف
في العقار لآخر سجل عقده قبل أن
يقيد هذا الدائن اختصاصه .

٢ — تنفيذ عقارى . اختصاص الدائن
بعقار مدينه . مناط صحته أن يكون
العقار مملوكا للمدين وقت قيد
الاختصاص .

٣ — تنفيذ عقارى . عدم تقاذ التصرف
بعد تسجيل التقييه . الأشخاص الذين
يفقدون منه وفقا للمادة ٦٠٨/٢

مرافعات مختلط .

(نقض مدني — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥١٣ رقم ٢٧٤) .

٢٩١ تنفيذ عقارى . نزع ملكية المدين من
حصه في منزل لدين نفقة شرعية .
ثبوت أن المدين يمتلك حصه أخرى
ويقوم فيها . التحدى في هذا الخصوص
بالمادة ١٠/٢ من لائحة إجراءات
تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة
في ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ . على
غير أساس .

(نقض مدني — ٣ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٧١ رقم ٣٤٣) .

٢٩٢ تهديد . الحصول على مال بطريق
التهديد . القصد الجنائي . متى يتحقق؟
الوسيلة التي استعملت في الحصول على
المال . كونها في الأصل مشروعة .
إساءة استعمالها . يتحقق به القصد
الجنائي .

(نقض جنائي — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٩٣ رقم ٥٢٣) .

٢٩٣ ١ — تهديد . القصد الجنائي في جريمة
التهديد المصحوب بطلب متى يتوافر؟
٢ — حكم . تسييبه . تهديد . إشارة
الحكم إلى العبارات التي هدد المتهم بها
الجنى عليها واقتباسه فخواها مما اعترف
المتهم بكتابته من خطاب التهديد .
يكفي في بيان التهديد مادام هذا
الخطاب مودعا بملف الدعوى .

٣ — تهديد . لا يشترط لقيام الجريمة
أن تبث رسالة التهديد إلى المراد
تهديده مباشرة ، بل يكفي إرسالها

إلى شخص له بالمهدد صلة يتوقع معها
أن يبلغه الرسالة .

(قس جنائي — ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٥
س ٨٣٦ رقم ٤٠٩) .

(ج)

٢٩٤ ١ — جامعة . قيد المدة المنصوص

عليها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩
لترقية المدرس إلى وظيفة أستاذ
مساعد العبرة فيه بممارسة وظيفة
المدرس بصفة فعلية فلا يغني فيه إضافة
مدة اعتبارية عن طريق ردا لأقدمية .

٢ — ترقية . اختيارية للحكومة .
لا يصح أن تجبر على استعمال سلطتها
فيها إلا إذا نص القانون على جعل
الترقية حتمية ووجوبية .

(محكمة القضاء الإداري — ٦ يناير سنة
١٩٥٥ — س ٧٣٢ رقم ٣٦٧) .

٢٩٥ — جبانات . تقادم . متى تزول عن

الجبانات صفة الملك العام ويصح
تملكها بالتقادم .

(قس مدني — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥
س ٣٩٨ رقم ١٨٩) .

٢٩٦ ١ — جريمة . جنابة . إحالتها إلى

محكمة الجنج للحكم فيها على أساس
عقوبة الجنج . عدم تأثير ذلك على
صفقتها ولا على المدة المقررة لانقضاء
الدعوى العمومية .

٢ — مسئولية جنائية . عدم تناقضا
مع المسئولية الإدارية . فعل يكون
مخالفة إدارية يعاقب عليها قانون
العقوبات . إقامة الدعوى العمومية

قبل المتهم . لا مانع . .

(قس جنائي — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٥ رقم ٢٥٠) .

٢٩٧ ١ — جريمة . تنويعها إلى جنابة أو

جنحة . المقياس الذي يرجع إليه في
ذلك .

٢ — وصف التهمة . تكييف الواقعة
وتطبيق نصوص القانون عليها .
الرأي الأخير فيه المحكمة .

٣ — تقادم . مدته . تقديرها .
خاضع لما تقرره المحكمة عن بيان
نوع الجريمة .

(قس جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٥
س ٩٨١ رقم ٤٧٥) .

٢٩٨ جزاء تأديبي . عقوبات الانذار والخصم

من المرتب لمدة ١٥ يوما . من
اختصاص وكيل الوزارة أو رئيس
المصلحة . تفويض فيه . لا يجوز .

(محكمة القضاء الإداري — ١٢ ديسمبر سنة
١٩٥٤ — س ٢٦٤ رقم ١١٢) .

٢٩٩ جمعيات . جمعية تعاونية . النص في

قانونها على اختصاص مجلس الإدارة
واشتراطه لصحة بعض الأعمال
موافقة الجمعية العمومية . إصدار
رئيس مجلس الإدارة قرارات على
خلاف هذا النص بطلان القرارات .
لا يجوز لأحد الأعضاء التمسك بها
قبل الجمعية العمومية .

(قس مدني — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥٠٦ رقم ٢٧١) .

٣٠٠ جنسية مصرية . ثبوتها بالتطبيق لحكم
الفقرة الخامسة من المادة الأولى من
قانون الجنسية الصادر في سبتمبر

المستعجل . مثال في حالة طلب وضع
عين مؤجرة تحت الحراسة .

(ديوب نجم الجزئية — ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٥٤ م ١١٤ رقم ٢١) .

٣٠٤ حراسة . حكم . تسببيه . تقريره
بأسباب سائغة انتفاء ركن الخطر .
مسألة موضوعية .

(قض مدني — ٧ يولي سنة ١٩٥٥
م ١٣٠١ رقم ٢٥٤٣) .

٣٠٥ حق اختصاص الدائن بعقار مدينه .
شرط صحته . أن يكون العقار مملوكا
للمدين وقت صدور الاختصاص .
لا يجوز أن يكون محله ما يؤول
للمدين مستقبلا .

(قض مدني — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤
م ٢٢٢ رقم ١٩) .

٣٠٦ حق السكني . المشاركة السكنية .
تتحقق باقامة الاخوين ابتداء . انتقال
أحدهما إلى محل آخر . لا يغير من
معناها .

(محكمة القاهرة الابتدائية — إيجارات — ١٢
فبراير سنة ١٩٥٥ م — ع ١٩ م ١٣٨٥ رقم
١٦٥) .

٣٠٧ حكم . البيان الذي أوجبت المادة
٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية
أن يشتمل الحكم عليه . لم يرسم
القانون له شكلا خاصا .

(قض جنائي — ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤
م ٣٠٦ رقم ١٢٩) .

٣٠٨ ١ — حكم . العبرة في وصفه بأنه
بحضوري أو غيابه هي بحقيقة الواقع
لا بما تذكره المحكمة عنه .

٢ — معارضة . عدم قبولها في الحكم

سنة ١٩٥٠ . شرط الاقامة في مصر
من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى ١٠ مارس
سنة ١٩٢٩ . سلطة الادارة في تقدير
الأدلة المقدمة لاثباته . شرطها .

(محكمة القضاء الاداري — ١٦ ديسمبر سنة
١٩٥٤ م ٧٢٨ رقم ٣٦٤) .

(ح)

٣٠٩ حجز ما للمدين لدى الغير . إعلان
عريضة الحجز . البيانات الواجب
توفرها في الاعلان حتى لا يكون
باطلا .

(الوايلي الجزئية — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٥
م ١٢٣ رقم ٢٢) .

٣٠٢ ١ — حراسة . إجارة . ماهية الحراسة .
شخص استأجر عينا بعقد جدي قبل
وضعها تحت الحراسة . لا يجوز
للحارس طلب طرده بل له أن يطالبه
بالأجرة .

٢ — قضاء مستعجل . إجارة . حق
قاضي الأمور المستعجلة في تقدير جدية
عقد الايجار في النزاع الذي يقوم بينه
وبين الحارس .

(قض مدني — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥
م ٢٠٤ رقم ٢٧٧) .

٣٠٣ ١ — حراسة . حجبية الحكم الصادر
فيها . عدم جواز عرضه على قاضي الحراسة
مرة ثانية إلا إذا تغيرت الظروف
وجد عليها من الأسباب ما يستوجب
تعديله .

٢ — المنازعات المتعلقة بالموضوع .
جديتها . قناعة من اختصاص القضاء

٣١١ حكم . بياناته . نصوص القانون التي عاقب المتهم بموجبها . الإشارة إليها صراحة في الحكم الابتدائي . إحالة الحكم الاستثنائي عليه وتأنيده للأسباب التي بني عليها . الإحالة تشمل مواد العقاب .

(نقض جنائي — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ٢٠٥ رقم ٨٠) .

٣١٢ حكم . تاريخ النطق به . العبرة في تحديده هي بحقيقة الواقع .

(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ م ٤٦٧ رقم ٢٠٢) .

٣١٣ حكم . تسببه بوجه عام . إيراد المحكمة في ختام حكمها ما لا يتفق وما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلت لها من التحقيقات وسمعتها في صدر الحكم . يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(نقض جنائي — ٣ مايو سنة ١٩٥٥ م ٩٧٣ رقم ٤٥٨) .

٣١٤ حكم . تسببه . إحالته على أسباب حكم آخر . شرطه . ثبوت إلغاء الحكم المحال عليه بأي طريق من طرق الطعن . عدم جواز الإحالة . علة ذلك .

(نقض مدني — ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ م ٧١٩ رقم ٣٥٧) .

٣١٥ حكم . تسببه . اختلاس أشياء محجوزة . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ التحدث عنه . استقلالاً في الحكم . لا يلزم إذا كان ما دون فيه قاطعاً في ثبوته .

(نقض جنائي — ١١ أبريل سنة ١٩٥٥ م ٨١٧ رقم ٣٩٥) .

الصادر في غيبة المتهم والمعتبر في نظر القانون حضورياً متى كان استثنائه جائزاً .

(نقض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٥ م ٨١٦ رقم ٣٩٠) .

٣٠٩ — حكم . القبول المانع من الطعن فيه . شرطه . مثال .

٢ — شركة . انتهاء الشركة . تنتهي الشركة بانتهاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون . الاتفاق على استمرار الشركة . وجوب حصوله بين الشركاء قبل انتهاء مدتها . الاتفاق الحاصل بعد انتهاء المدة هو إنشاء لشركة جديدة .

٣ — شركة . الاتفاق على استمرار الشركة بعد انتهاء مدتها هو إنشاء لشركة جديدة . لا يغير من ذلك النص في عقد الشركة الجديدة على أنه استمرار للشركة القديمة .

٤ — شركة . حكم . تسببه . قصر الحكم تصفية الشركة على المنقولات دون العقارات . استناده على قيام نزاع جدي بين الشركة وبين الشركاء الموصين على ملكية العقارات . لإخالفته في ذلك للقانون . (نقض مدني — ١٩ مايو سنة ١٩٥٥ م ١٠٣٥ رقم ٥٠٠) .

٣١٠ حكم . بياناته . حكم استثنائي . تسببه . خلو الحكم من بياناته الجوهرية بطلانه . تأنيده استثنائياً لأسبابه . بطلان الحكم الاستثنائي .

(نقض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ١٠٤٩٠ رقم ٥١٣) .

- ٣١٦ حكم . تسببيه . إخفاء أشياء مسروقة
ركن العلم بالسرقة . مثال لكفاية
استظهاره .
(نقض جنائي — ١ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — ص ١٤٨٦ رقم ٥٠٣) .
- ٣١٧ ١ — حكم . تسببيه . استئناف .
إتخاذ الحكم الاستئنافي أسباب الحكم
الابتدائي أسبابا لما قضي به . لامانع .
٢ — نقص . حكم . البيانات
الجوهرية الواجب ذكرها فيه : خلو
الحكم الابتدائي منها . ذكرها في الحكم
الاستئنافي الذي قضى بتأييده .
يكفي .
(نقض جنائي — ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١١٧ رقم ٢٥) .
- ٣١٨ حكم . تسببيه . استئناف . تأييد
الحكم الابتدائي للأسباب التي بني
عليها . القول بخلو الحكم الاستئنافي
من الأسباب هو قول غير سديد .
(نقض جنائي — ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٠ رقم ٣٢) .
- ٣١٩ ١ — حكم . تسببيه . التناقض الذي
يعيب الحكم . ماغيته .
٢ — جريمة مقترنة . هي ظرف
مشدد للجريمة التي اقترنت بها .
النص عليها في منطوق الحكم . متى
يلزم ؟
(نقض جنائي — ١٦ مايو سنة ١٩٥٥
ص ٩٧٨ رقم ٤٦٩) .
- ٣٢٠ حكم . تسببيه . الحكم بالإدانة . يجب
أن يذكر مضمون كل دليل من أدلة
النبوت ومؤداه .
(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — ص ١٥٠١ رقم ٥٤٢) .
- ٣٢١ حكم . تسببيه . القضاء بالبراءة .
الأساس الذي يبنى عليه .
(نقض جنائي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤
ص ٣٠٣ رقم ١٢٠) .
- ٣٢٢ حكم . تسببيه . تبديد . اقتصار الحكم
بالإدانة على القول بأن المتهمين تسلموا
من المجنى عليهم الأموال التي اتهموا
بتبديدها ثم لم يرداها . عدم اثباته قيام
القصد الجنائي لدى المتهمين . قصور .
(نقض جنائي — ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٤ رقم ٤٣) .
- ٣٢٣ حكم . تسببيه . تبديد . دفاع هام .
الدفع بسقوط الحجز طبقا للمادة ٦٠٥
مرافعات . عدم تحقيقه أو الرد عليه .
قصور .
(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
ص ٤٧٦ رقم ٢٢٥) .
- ٣٢٤ ١ — حكم . تسببيه . تعويض .
الزام المتهممة بالتعويض على أساس
ثبوت مسئوليتها الجنائية . ذكر الحكم
أسبابا أخرى لمسئولية المتهممة مدنيا على
أساس الخطأ المفترض . لا يؤثر في
سلامة الحكم .
٢ — قتل خطأ وإصابة خطأ . عدم
قيام رابطة السببية بين وقوع القتل أو
الجرح وبين الخطأ المنسوب إلى
المتهم . لا جريمة . مثال .
٣ — تنظيم . مسئولية جنائية .
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الذي
عدل المادتين ١٠ و ١٤ من الأمر العالي
الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ .
لم ينقل عبء الالتزام باصلاح المباني

- لجنة ١٩٤٩ وقصور .
- ٣ — حكم . تصحيحه . إغفال الفصل في بعض الطلبات وطلب الفصل فيها من جديد وفقاً للمادة ٣٦٨ مرافعات . المقصود به هو إغفال هذه الطلبات سهواً أو غلطا . قضاء الحكم صراحة أو ضمناً برفض هذه الطلبات . وسيلة التصحيح . هي الطعن في الحكم بالطريق المناسب .
- ٤ — حكم . القبول المانع من الطعن فيه . شرطه . مثال .
- ٥ — فوائد . حكم . تسببه . رفض طلب الفوائد عن مبلغ من النقود محكوم به مقابل أتعاب المحاماة دون إيراد أسباب تبرر الرفض . قصور . مثال .
- (نقض مدني — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٥ م ١٢٦٦ رقم ٥٣٠) .
- ٣٣٨ حكم . تسببه . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ركن قصد منع الحيازة بالقوة . مثال للقصور في استظهاره .
- (نقض جنائي — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ م ١٠ ص ١٤٧٨ رقم ٤٨٥) .
- ٣٣٩ ١ — حكم . تسببه . دفاع . قول المتهم « وإذا لم تطمئن المحكمة فيمكنها إجراء معاينة » . هو ليس بطلب وإثما وجه من أوجه الدفاع التي لا تتطلب رداً خاصاً .
- ٢ — نقض . طعن غير منتج . مثال .
- ٣ — إجراءات . ضبط وتحرير

- الآيلة للسقوط عن أصحابها . تخويله الحكومة لفت نظر أصحاب المباني إلى ما بها من خل والقيام عنهم بالاصلاحات المطلوبة إذا تقاعسوا في اجرائها . تقدير ذلك متروك لها . خطأها في تقدير وجوب التدخل . لا يترتب مسئولية جنائية .
- ٤ — دعوى مدنية . متى تختص المحكمة الجنائية بنظرها ؟
- (نقض جنائي — ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٥ م ٨٣٣ رقم ٤٠٥) .
- ٣٣٥ حكم . تسببه . تناقض . مثال في جريمة احراز مواد مخدرة .
- (نقض جنائي — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م ١٨٥ رقم ٤٦) .
- ٣٣٦ حكم . تسببه . جريمة استعمال ورقة مزورة . العلم بالتزوير . ركن جوهري . افتراض علم المتهم بتزوير سند من مجرد تقديمه في قضية مدنية وتمسكه به . قصور .
- (نقض جنائي — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ٢١٣ رقم ٩٤) .
- ٣٣٧ ١ — حكم . تسببه . حكم بتقدير أتعاب محام عن القضايا التي باشرها لمصلحة موكله اعتماده على مستندات محررة باللغة اليونانية اعتراف المحكمة في ذات الحكم بجهلها باللغة اليونانية . تناقض . بطلان .
- ٢ — حكم . تسببه . إغفال المحكمة طلب ترجمة مستندات الدعوى إلى اللغة العربية . مخالفة الحكم للمادة ٢٦ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧

٣٣٤ حكم - تسببيه . دفاع موضوعي .
تتبعه والرد عليه في كل جزئية .
غير لازم .

(نقض جنائي — ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٥
ص ١٧٩ رقم ٢٨) .

٣٣٥ حكم - تسببيه . دفاع هام . عدم
تحقيقه أو الرد عليه قصور . مثال في
جريمة اختلاس أشياء محجوزة .

(نقض جنائي — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥
ص ٣١٧ رقم ١٥٤) .

٣٣٦ حكم - تسببيه رهن حيازي التزام
الدائن المرتهن بأن يبذل جهده في
استغلال العقار المرهون . تقرير الحكم
بأن الدائن قصر في استغلال العقار .
أمره بإجراء عملية الاستهلاك على
أساس أجر المثل لأعلى أساس ما حصله
فعلا عدم بيانه الأسباب التي استند عليها
في إثبات تقصير الدائن . قصور .
(نقض مدني — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥
ص ٤٠٠ رقم ١٩٠) .

٣٣٧ حكم - تسببيه . سب . مثال للقصور
في استظهار ركن العلانية .
(نقض جنائي — أول نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ٢٠٣ رقم ٧٥) .

٣٣٨ ١ — حكم تسببيه . سبق إصرار .
استظهاره . مثال .

٢ - حكم . تسببيه . دفاع موضوعي .
الرد عليه ردا صريحا . غير لازم .
(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
ص ٤٧٥ رقم ٢٢٢) .

٣٣٩ ١ — حكم . تسببيه . سبق إصرار .
مثال لاستظهاره .

متعلقات الجريمة . عدم مراعاة مانصت
عليه المواد ٥٥ أ ج وما بعدها
لإبطالان .

٤ — تحقيق . التأخر في تبليغ حوادث
الجنايات . عدم تأثيره على صحة ماتجريه
السلطة المختصة من تحقيق .

(نقض جنائي — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤
ص ٣١٤ رقم ١٤٦) .

٣٣٠ حكم - تسببيه . دفاع شرعي . نفيه
بناء على أسباب مؤدية إلى ذلك .
مثال .

(نقض جنائي — ٥ أكتوبر سنة ١٩١٤
ص ١١٨ رقم ٣٥) .

٣٣١ ١ — حكم . تسببيه . دفاع شرعي .
نفي قيام حالته . الاستناد في ذلك إلى
بساطة الإصابات التي تخلفت عن
الاعتداء على المتهم . عدم استظهار
الصلة بين الاعتداء المذكور وما وقع
من المتهم من اعتداء وأيهما كان
الأسبق . قصور .

٢ — دفاع شرعي . لا يلزم لقيام
حالته أن يسفر التعدي عن إصابات .
(نقض جنائي — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤
ص ٣١٧ رقم ١٥٢) .

٣٣٢ حكم . تسببيه . دفاع شرعي . واقعة
الدعوى ترشح لقيام حالته . عدم
بحث المحكمة من تلقاء نفسها في قيامها
من عدمه إخلال بحق الدفاع وقصور .
(نقض جنائي — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤
ص ٣٠٨ رقم ١٣٤) .

٣٣٣ حكم . تسببيه . دفاع موضوعي .
الرد عليه صراحة غير لازم .
(نقض جنائي — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤
ص ٣١٢ رقم ١٤١) .

٢ — حكم . تسببيه . ترصد . مثال
لاستظهاره .

٣ — نقض . طعن لامصلحة منه .
لاجدوى من إثارتة . مثال .

(نقض جنائي — ٩ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٦٢ رقم ٢٢٢) .

٣٤٦ حكم . تسببيه . شروع في قتل . نية
القتل . استخلاصها . مثال .

(نقض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٩٦ رقم ٥٩) .

٣٤٧ حكم . تسببيه . ضرب نشأت عنه
عاهة . دفع المتهم بوقوع اعتداء عليه .

عدم تحدث الحكم عن إصابة المتهم
وبيان علاقتها بالاستداء الذي وقع منه

على المجني عليه . قصور .
(نقض جنائي — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٩٣ رقم ٥٢٢) .

٣٤٨ حكم . تسببيه . عدم بيانه طلبات
الخصوم وأرجه دفاعهم ودفعهم .

عدم بيانه ما استند إليه من الأدلة
الواقعية والحجج القانونية وما سارت

فيه الدعوى من مراحل . بطلانه .
المادة ٤٣٩ مرافعات .

(نقض مدني — ٣ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥٠٥ رقم ٢٧٠) .

٣٤٩ حكم . تسببيه . عدم ذكره مواد
القانون التي طبقها . لا عيب .

(نقض مدني — ٧ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٤٨ رقم ٤٢٣) .

٣٥٠ حكم . تسببيه . غش . ركن العلم .
مثال للقصور في استظهاره .

(نقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٦٥ رقم ٣٢٩) .

٣٥١ حكم . تسببيه . قتل خطأ . إصابة
خطأ . إدانة المتهم في هاتين الجريمتين

٢ — حكم . تسببيه . ترصد . مثال
لاستظهاره .

٣ — نقض . طعن لامصلحة منه .
لاجدوى من إثارتة . مثال في قضية

قتل عمدمع سبق الاصرار والترصد .
(نقض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥٥
س ٩٧٤ رقم ٤٦١) .

٣٤٠ ١ — حكم . تسببيه . سبق إصرار
وترصد . مثال لاستظهارهما .

٢ — وصف التهمة . مدى حق
المحكمة في تكييف الواقعة المطروحة

أمامها وواجبها في ذلك .
(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٦ رقم ٢٥٣) .

٣٤١ حكم . تسببيه . سبق اصرار . مثال
لكفاية استظهاره .

(نقض جنائي — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٤٨٥ رقم ٥٠١) .

٣٤٢ حكم . تسببيه . سرقة باكراه . ركن
الإكراه . استظهاره . مثال .

(نقض جنائي — ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٧٩ رقم ٣٠) .

٣٤٣ حكم . تسببيه . شاهد نفي . عدم
الأخذ بشهادته . الإشارة إلى ذلك

صراحة في الحكم بالإدانة غير لازمة .
(نقض جنائي — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٤ رقم ٢٤٩) .

٣٤٤ حكم . تسببيه . شروع في قتل عمد .
نية القتل . استظهارها . مثال .

(نقض جنائي — ٧ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٤٧ رقم ٣٠٥) .

٣٤٥ ١ — حكم . تسببيه . شروع في قتل
عمد . نية القتل . استظهارها . مثال .

(نقض جنائي — ٧ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٤٧ رقم ٣٠٥) .

٣٤٥ ١ — حكم . تسببيه . شروع في قتل
عمد . نية القتل . استظهارها . مثال .

- دون بيان الاصابات التي أحدثها
التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم
إلى أنها هي التي سببت وفاة أجد المجني
عليهما . قصور .
(نقض جنائي — ٢ مايو سنة ١٩٥٥
س ٩٧٢ رقم ٤٥٥) .
- ٣٥٢ حكم . تسببيه . قتل خطأ . عدم بيان
الاصابات التي لحقت بالمجني عليه وكيف
نشأت الوفاة عنها . قصور .
(نقض جنائي — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٧٨ رقم ٢٣١) .
- ٣٥٣ حكم . تسببيه . قتل عمد . نية القتل .
ماهيتها . مثال للقصور في استظهارها .
(نقض جنائي — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٨٢ رقم ٤٩٢) .
- ٣٥٤ ١ — حكم . تسببيه . قتل عمد . نية
القتل . مثال لكفاية استظهارها .
٢ — حكم . تسببيه . سبق اصرار .
مثال لكفاية استظهاره .
(نقض جنائي — ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٧٤ رقم ٤٨٠) .
- ٣٥٥ حكم . تسببيه . قذف . مثال للقصور
في استظهار ركن العلانية .
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٢١ رقم ١٦٣) .
- ٣٥٦ حكم . تسببيه . مواد مخدرة . اعتراف
المتهم بضبط النبات في حيازته مع انكار
علمه بأنه مخدر . ادانته دون ايراد
الأدلة على علمه بأن النبات الذي كان
يحزره مخدر . قصور .
(نقض جنائي — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٤٢ رقم ٤١٨) .
- ٣٥٧ حكم . تسببيه . مواد مخدرة . ركن العلم
- بحقيقتها . التحدث عنه استقلالاً . غير
لازم .
(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٦٨ رقم ٢٠٤) .
- ٣٥٨ ١ — حكم . تسببيه . نية القتل .
استخلاصها . مثال .
٢ — حكم . تسببيه . دفاع موضوعي .
تدعيه بالرد والتفنيذ غير لازم .
(نقض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٩٥ رقم ٥٦) .
- ٣٥٩ ١ — حكم . تسببيه . نية القتل .
استظهارها . مثال .
٢ — حكم . تسببيه . دفاع شرعي .
الدفع به . تأسيسه على أن الحادث الذي
ارتكبه المتهمون يعتبر وحدة غير
قابلة للتجزئة . نفى قيام حالة الدفاع
الشرعي عن بدأ الحادث معه . يكفي
لنفي قيامها عن باقي المتهمين .
(نقض جنائي — ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٨١ رقم ٣٤) .
- ٣٦٠ حكم . تسببيه . نية القتل . القصور
في بيانها . مثال .
(نقض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٩٤ رقم ٥٥) .
- ٣٦١ حكم . تفسيره . مجاوزة المحكمة
سلطتها في التفسير . مثال .
(نقض مدني — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٢٢٨ رقم ١٠١) .
- ٣٦٢ حكم . تناقض . ذكر المحكمة في صدور
الحكم ما يفيد أن إحراز المواد المخدرة
كان للاتجار . إدانتها المتهم بجرمة
الإحراز بقصد التعاطي . تناقض

يعيب الحكم .

(نقض جنائي — أول نوفمبر سنة ١٩٥٤
س ٢٠١ رقم ٧٢) .

٣٦٣ حكم . حكم غيابي . معارضة . دعوى .
انقطاع الخصومة بوفاة أحد طرفيها .
حضور الخصم في الدعوى قبل وفاته .
عدم حضور ورثته الذين حلوا محله
بعد تسجيل الدعوى . وجوب اعتبار
الحكم الصادر في حقهم غيابيا . جواز
المعارضة فيه . علة ذلك .

(نقض مدني — ١٠ مارس سنة ١٩٥٥
س ٧٠٤ رقم ٣٥٠) .

٣٦٤ حكم . قضاؤه . بالعقوبة في جريمة
سب علني . عدم اشتماله بذاته على بيان
ألفاظ السب . إشارته في ذلك إلى
ما ورد في عريضة المدعي بالحق
المدني . قصور .

(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٨ رقم ٢٥٨) .

٣٦٥ ١ — حكم . عدم جواز الطعن فيه .
عمومية النص القانوني .

٢ — طعن . لا يجوز الطعن العادي
ولا غير العادي .

٣ — بطلان . لا يطلب بدعوى
مبتدأة ولا يدفع به .

٤ — التماس . عدم جوازه بالنسبة
لأحكام الإيجارات .

(محكمة مصر الكلية — إيجارات — ٦ نوفمبر
سنة ١٩٥٤ — س ٩١١ رقم ٤٤٥) .

٣٦٦ ١ — حكم . وقوع خطأ مادي
بدياجته التي يحورها كاتب الجلسة
بعد النطق به . لا تأثير له .

٢ — حجز تحفظي . وجوب احترامه

إلى أن يقضي ببطلانه .

(نقض جنائي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٠٤ رقم ١٢٣) .

٣٦٧ حوالة . حوالة الحقوق الناشئة عن
عقد البيع . رفض الحكم الدفع بعدم
قبول دعوى المحال إليه المؤسس على
عدم تسجيل عقد البيع . بقاء حق
المحال عليه في التمسك بكل الدفوع التي
كان يصح له أن يتمسك بها قبل
الحيل ومنها الدفع بنقص الأهلية .
لا تناقض بين رفض الدفع المذكور
وقبول الدفع بنقص الأهلية .

(نقض مدني — ٣ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٩٦ رقم ٢٦٧) .

٣٦٨ حيازة . دعاوى حيازة . عدم جواز
الجمع بينها وبين دعاوى الملك ، هذا
الحظر موجه للخصوم والقاضي على
السواء . عدم جواز البت في مستندات
التملك بالصحة أو بالتزوير .

(نقض مدني — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٥
س ١٢٦٣ رقم ٥٢٦) .

(خ)

٣٦٩ خبير . حلفه اليمين قبل مباشرة كل
عمل ندب إليه . عدم سرعان هذا
الشرط على موظفي الحكومة الذين
يخلفون يميننا واحدة وفقا للقانون
رقم ١ لسنة ١٩١٧ . المادة ٢٢٩
مرافعات .

(نقض مدني — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥
س ١٠٢٨ رقم ٥٥٨) .

٣٧٠ ١ — خبير . شهادة . تقرير المحكمة
سماعها ثلاثة خبراء . حضور اثنين

وسماعهما . عدم حضور الثالث وعدم
تمسك المتهم بمناقشته . ليس للمتهم
أن ينعى على المحكمة عدم سماعها الخبير
الثالث .

٢- حكم . تسببه . الأدلة الموضوعية
التي استند إليها المتهم في نفي التهمة
عنه . الرد عاينها صراحة . لا يلزم .
٣ - إثبات . شهود . الاحالة في ذكر
أقوال أحدهم إليه ما أورده الحكم عن
أقوال شاهد آخر اتفق معه في
الرواية . جائز .

٤ - نقض . طعن . انتفاء المصلحة
فيه . لا محل لإثارته . مثال في جريمة
هتك عرض .

٥ - إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله
في التحقيق دون تلك التي أبدأها في
الجلسة أو ببعض أقواله التي دون
البعض الآخر . جائز .

(قض جنائي - ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١٧٧ رقم ٢٦) .

٣٧١ خصومة . انقطاع الخصومة . متى
يكون التعجيل لازماً في بجرم مدة سنة .
(استئناف المنصورة - ١٠ أبريل سنة
١٩٥٥ ص ١٠٠ رقم ١٨) .

٣٧٢ ١ - خطأ . علاقة السببية بينه وبين
الضرر .

٢ - ظرف مفاجيء . متى يصح
التمسك به .

(محكمة استئناف اسكندرية - ١٠ أبريل
سنة ١٩٥٥ ص ٥٦٨ رقم ٢٩١) .

٣٧٣ خطأ التنظيم . غلط جوهرى يجوز

إبطال التعاقد . عيب خفى يجوز طلب
الفسخ . العقار الداخل في خط التنظيم
يكون مثقلاً بتكليف لمصلحة النفع
العام . يحمل المشتري خسارة ونقصا
في قيمة المبيع .

(محكمة القاهرة الكلية - ١٩ أكتوبر سنة
١٩٥٥ ص ٩١٦ رقم ٤٤٨) .

٣٧٤ ١ - خطأ في بيان العين المطلوب
إخلاؤها . غير مؤثر متى انتفى الضرر .
٢ - خطبة . قوتها كوعد بالزواج
عند المسلمين والمسيحيين . هي منشئة
لحالة الضرورة .

٣ - إخلاء للضرورة . مسألة نسبية .
تجب مراعاة التقاليد والحالة الاجتماعية .

(محكمة مصر الكلية - إيجارات - ٢٣
أكتوبر سنة ١٩٥٥ ص ٩٠٨ رقم ١٤٤)

٣٧٥ ١ - خطف بالإكراه . ركن الإكراه .
متى يتوفر ؟ مثال .

٢ - إثبات . شاهد . أخذ المحكمة بما
تطمئن إليه من أقواله في حق أحد
المتهمين وإطراحها في حق متهم آخر .
جائز .

(قض جنائي - ١١ يناير سنة ١٩٥٥
ص ٤٧٦ رقم ٢٢٦) .

٣٧٦ ١ - خيانة أمانة . القصد الجنائي .
متى يتحقق .

٢ - حكم . تسببه . خيانة أمانة .
مثال للقصور في استظهار القصد
الجنائي .

(قض جنائي - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤
ص ٣١٩ رقم ١٥٨)

٣٧٧ خيانة أمانة . تسليم زوجة قائمة
منقولات لزوجها لتوصيلها إلى المحامي

العمومية على متهم لارتكابه جريمة
تبيد . مطالبته بتعويض الضرر
الناتج عن إخلاله بواجبه في تنفيذ
شروطه عقد نقل . قضاء المحكمة
الجنائية باختصاصها بنظر الدعوى
المادية وتبديدها لموضوعها . خطأ .
(نقض جنائي — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ٢٠٨ رقم ٨٦) .

٣٨٣ ١ — دعوى إبطال التصرف . بيع .
تسجيل . طلبات المشتري الذي لم
يسجل عقده تمردت بطلب إبطال
التصرف الصادر للمشتري الذي سجل
عقده وفقا للمادة ١٤٣ مدني قديم .
إضافته بعد ذلك طلبا آخر هو الحكم
بصحته ونفاذ عقده . هذا لا يغير أساس
الدعوى يجعلها مفاضلة بين عقدين .
٢ — دعوى إبطال التصرف . بيع .
تحقيق الشروط المقررة لبطلان
التصرف وفقا للمادة ١٤٣ مدني قديم .
رجوع العقار إلى ملكية المدين .
حق المشتري الذي لم يسجل عقده
مقصود على التنفيذ على العقار لاستيفاء
دينه . ليس من حقه أن يعود للمطالبة
بصحته ونفاذ عقده . علة ذلك .
(نقض مدني — ٢ يونيو سنة ١٩٥٥
ص ١٢٥١ رقم ٥١٧) .

٣٨٤ دعوى . اجارة . اختصاص . تقدير
قيمة الدعوى . دعوى بطلب اخلاء
المستأجر من الأرض وتسليمها خالية
من المباني . وجوب اضافة قيمة المباني
إلى طلب الاخلاء والتسليم . المادة

لرفع دعوى . تكييفه .

(نقض جنائي — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — ص ١٤٩١ رقم ٥١٧) .
٣٧٨ خيانة الأمانة . اختلاس أشياء
محجوزة . حجز ادارى . عدم تعيين
حارس للأشياء المحجوزة إداريا . بطلان
محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى
من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ ع . للمادتان
٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات . مجال الأخذ
بحكمهما .

(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — ص ١٤٩٩ رقم ٥٣٦) .

(د)

٣٧٩ دعارة . المعاونة في إدارة منزل
للدعارة المعاقب عليها بموجب المادة ٨
من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
المقصود بها .
(نقض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥٥
ص ٩٧٧ رقم ٤٦٦) .
٣٨٠ دعارة . المقصود بالتحريم في القانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
(نقض جنائي — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١٩١ رقم ٥٢) .
٣٨١ دعارة . جريمة إدارة بيت للدعارة
وجريمة ممارسة الفجور والدعارة .
هما من جرائم العادة .

(نقض جنائي — ١٦ مايو سنة ١٩٥٥
ص ٩٧٨ رقم ٤٧٠) .

٣٨٢ دعاوى الحقوق المدنية . الأصل أن
ترفع إلى المحاكم المدنية . إباحة رفعها
استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت
تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى

لا يمنع من ذلك أن يترتب على الاخلاء هدم المباني .

٦ — إجارة . قسمة . ليس للمستأجر المجادلة في سند ملكية المؤجر . ليس له الاعتراض على القسمة التي أجراها المؤجر مع شركائه .

٧ — قسمة . تسجيل . إجارة . عدم جواز اعتبار المستأجر من الغير الذي يحتاج بعدم تسجيل القسمة .

(تقض مدني — ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ س ١٥١٩ رقم ٥٥٢) .

٣٨٧ ١ — دعوى . خصومة . وقف الخصومة باتفاق الطرفين . وجوب تعجيل الدعوى في خلال الثمانية أيام التالية لانتهااء الستة شهور أيا كان سبب الايقاف . عدم التعجيل في الميعاد . وجوب تطبيق المادة ٢٩٢ دون التفتات إلى سبب الايقاف .

٢ — دعوى . خصومة . وقف الخصومة بالاتفاق . يصبح أن يكون الوقف باتفاق وكلاء الخصوم . (تقض مدني — ١٧ مارس سنة ١٩٥٥ س ٧١٥ رقم ٣٥٥) .

٣٨٨ دعوى دعوى استرداد الحيازة . نزع الحيازة بالقوة . عدم جواز اشتراط حصول اعتداء على شخص الحائز أو غيره . كفاية ثبوت نزع الحيازة رغم إرادة خفي الحائز .

(تقض مدني — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ س ١٥١٢ رقم ٥٤٧) .

٣٨٩ دعوى . دعوى صحة التوقيع . تسجيل . الغرض من دعوى صحة

٣٠ وما بعدها من قانون المرافعات .

(تقض مدني — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥ س ١٢٩٦ رقم ٥٣٧) .

٣٨٥ ١ — دعوى اختصاص . استئناف . حكم مرسى المزاد . طلب الحكم بصحته أو ابطاله أو فسخه . تقدر قيمته باعتباره عقد بيع .

٢ — دعوى . تقدير قيمة الدعوى . المعول عليه في ذلك . هو قانون المرافعات حتى ولو تعارض مع قوانين الرسوم . لا عبرة بتقدير أقلام الكتاب . (تقض مدني — ٣١ مارس سنة ١٩٥٥ س ٧٢٥ رقم ٣٦٢) .

٣٨٦ ١ — دعوى . انقطاع سير الخصومة . شرطه . ألا تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل وفاة الخصم أو فقد أهليته أو زوال صفته . المواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ مرافعات .

٢ — إجارة . قسمة . ورود الإجارة على نصيب مفرز وما عليه من البناء . انعدام صفة المستأجر في التمسك قبل الشركاء بأن القسمة وردت على الأرض دون البناء .

٣ — ملكية . نطاقها . اشتغالها ما فوق الأرض وما تحتها مالم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

٤ — دعوى . دعوى مطالبة بالأجرة إثارة نزاع في الملك . حق المحكمة في رفض وقف الدعوى لعدم جدية النزاع في الملك .

٥ — إجارة . وقف . حق ناظر الوقف في إخلاء المستأجر دون إذن القاضي .

- التوقيع . تسجيل صحيفتها لقيمة له .
وجوب تسجيل الحكم حتى يمكن
الاحتجاج من تاريخ هذا التسجيل .
(تقض مدني - ٢١ أبريل سنة ١٩٥٥ -
س ٨٩٦ رقم ٤٣٥) .
- ٣٩٠ - ١ - دعوي . سقوط الدعوي لعدم
قيدها خلال سنة من تاريخ الجلسة
الأولى .
- ٢ - تعارض المادة ٧٨ و ٣٠١
مرافعات في سقوط الخصومة .
(محكمة اسكندرية الابتدائية - تجاري -
٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ - ع ٩ - س ١٣٦٩
رقم ٤٥٦) .
- ٣٩١ دعوي عمومية . انقضاؤها . جنائية
لم تكن إلى حين صدور القانون رقم
١٧٨ لسنة ١٩٥١ قد مضي على
وقوعها الخمس عشرة سنة المنصوص
عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون
الاجراءات الجنائية بالرغم من أسباب
الانقطاع . القانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥١ هو الواجب التطبيق .
(تقض مدني - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣١٧ رقم ١٥٥) .
- ٣٩٢ دعوي مباشرة . الدعويان الجنائية
والمدنية المتربتان عليها . شرط انعقاد
الخصومة بين المدعي بالحقوق المدنية
وبين المتهم فيهما .
(تقض جنائي - ١١ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٧٢ رقم ٢١٤) .
- ٣٩٣ دعوي مدنية . إحالتها إلى المحكمة
المدنية . تأسيس ذلك على أن الفصل
فيها يستلزم تحقيقا لم تر معه المحكمة تأخير
- الفصل في الدعوي الجنائية . جازر .
(تقض جنائي - ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٧ رقم ٢٥٥) .
- ٣٩٤ دعوي مدنية . استئناف . إلغاء الحكم
الصادر ابتدائيا برفض الدعوي المدنية
لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها -
استئنافا بالتعويض . وجوب أن يتم
ذلك باجماع آراء قضاة المحكمة
الاستئنافية .
(تقض جنائي - ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٠٥ رقم ١٢٥) .
- ٣٩٥ دعوي مدنية . المضرور من الجريمة .
هو أي شخص يصيبه ضرر ناتج عنها
مباشرة .
(تقض جنائي - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣١٢ رقم ١٤٣) .
- ٣٩٦ دعوي مدنية . حكم . بياناته . اسم
المدعي المدني وعلاقته بالجني عليه
وصفته في المطالبة بالتعويض . هي
أمور جوهرية . عدم ذكرها في
الحكم . يعيبه بما يستوجب نقضه .
(تقض جنائي - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣١٥ رقم ١٥٥) .
- ٣٩٧ دعوي مدنية . خيار المدعي بالحق
المدني في رفعها أمام القضاء المدني أو
الجنائي . شرط سقوطه .
(تقض جنائي - ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ - س ١٤٧٢ رقم ٤٧٢) .
- ٣٩٨ دعوي مدنية . عدم قبولها أمام
المحكمة الجنائية إلا من الشخص الذي
أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة
علة ذلك .
(تقض جنائي - أول فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٠ رقم ٢٣٧) .

- ٣٩٩ دعوى منع التعرض أمام القضاء المستعجل . توافر شرط الاستعجال . تعرض مادي يؤدي إلى فقد حيازة العقار . المستأجر يحوز العين المؤجرة باسم المالك .
- (محكمة الامور المستعجلة باسكندرية — ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٥ من ٩٢٤ رقم ٤٥٠)
- ٤٠٠ ١ — دعوى منع التعرض . تكييف المحكمة لها بأنها دعوى استرداد حيازة . لا خطأ . علة ذلك .
- ٢ — دعوى . اعتبار المحكمة دعوى منع التعرض أنها دعوى باسترداد الحيازة . لا يعيب حكمها أن تكون قد قضت في منطوقها بمنع التعرض وتسليم العين .
- ٣ — دعوى منع التعرض . حكم . تسببيه . تكييف المحكمة دعوى منع التعرض بأنها دعوى استرداد حيازة . شرط الحيازة لمدة سنة . غير لازم . تحدث الحكم عن هذا الشرط . تزيد لا يعيبه الخطأ فيه .
- ٤ — ملكية شائعة . حيازة . للمالك على الشيوع حماية حيازته قبل شركائه بدعوى اليد .
- ٥ — دعوى . دعوى اليد . شفعة . رفع دعوى بالشفعة ضد من سلب الحيازة أثناء نظر دعوى اليد أو قبلها أو بعدها . لا يعتبر جمعا بين دعوى اليد ودعوى الملكية بما يسقط حقه في الادعاء بالحيازة .
- (نقض مدني — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ من ٥٣ رقم ١١)
- ٤٠١ دعوى وضع اليد . شيوع . حق الحائز على الشيوع في رفع دعوى وضع اليد ضد شركائه .
- (نقض مدني — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ — من ١٥٤٣ رقم ٥٦٨)
- ٤٠٢ دفاع . اعتراف متهم على آخر الأخذ بالاعتراف في حق المتهم الذي اعترف فقط . تعارض مصلحة كل من المتهمين مع مصلحة الآخر . يجب أن يتولى الدفاع عن كل محام خاص .
- (نقض جنائي — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥ من ٤٨٥ رقم ٢٥١)
- ٤٠٣ دفاع . اعلان المتهم في الميعاد القانوني . طلبه التأجيل للاطلاع . عدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع .
- (نقض جنائي — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ من ٨٣٧ رقم ٤١١)
- ٤٠٤ دفاع . التعارض بين مصلحة متهمين . وجوب فصل دفاع كل منهما عن الآخر . قيام محام واحد بالدفاع عنهما . إخلال بحق الدفاع .
- (نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ من ٢٠٧ رقم ١٣٣)
- ٤٠٥ دفاع . الدفع بسبق الفصل في التهمة . دفاع جوهري . القضاء بإدانة المتهم دون تحقيقه والفصل فيه حكم معيب .
- (نقض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ من ١٩٦ رقم ٦٠)
- ٤٠٦ دفاع . الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته .
- (نقض جنائي — ٢ مايو سنة ١٩٥٥ من ٩٧١ رقم ٤٥٣)

- ٤٠٧ دفاع . العذر الذي يتذرع به المتهم في تخلفه عن الحضور بجلسة المحاكمة . تقدير قيمته . من اختصاص قاضي الموضوع .
(قس جنائي — ٢٦ أبريل ١٩٥٥ م ٨٣٨ رقم ٤١٣) .
- ٤٠٨ دفاع . تزوير . طلب الخصم تمكين خبيره الاستشاري من الاطلاع على أوراق المضاهاة . عدم إصراره على هذا الطلب في مرحلتى التقاضي . لا إخلال بحق الدفاع .
(قس مدني — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ - م ١٥١٨ رقم ٥٥٠) .
- ٤٠٩ دفاع . حضور محام مع المتهم في الجناية . واجب قانونا . امتناع المحامي الحاضر عن الدفاع وطلبه التأجيل حتى يحضر المحامي الأصيل ويطلع على ما جد من تحقيق ومعاينة . عدم إجابة هذا الطلب والفصل في الدعوى بدون ندب محام آخر للدفاع عن المتهم . إخلال بحق الدفاع .
(قس جنائي — ٤ أبريل سنة ١٩٥٥ م ٧٨٤ رقم ٣٨٢) .
- ٤١٠ دفاع . حكم . تسببه . دفع المتهم بأنه لم يكن معتديا وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه . هذا دفاع جوهري . ادانة المتهم دون التحدث عن الدفع المذكور . قصور .
(قس جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ م ١٥٠١ رقم ٥٤٣) .
- ٤١١ دفاع . شهادة زور . إقامة الدعوى العمومية على الشاهد في الجلسة .
- ٤١٢ دفاع . شهود نفى . تأجيل نظر الدعوى بناء على طلب المتهم لإعلانهم . اقتصار المتهم في الجلسة الأخيرة للمرافعة على طلب حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . طلب المتهم بعدئذ في مذكرته سماع شهود النفي ودفاعه الشفوي . عدم استجابة المحكمة إلى هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .
(قس جنائي — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م ١٩٨ رقم ٦٦) .
- ٤١٣ دفاع . طلب التأجيل للاستعداد . لا تلزم إجابته متى ثبت أن المتهم أعلن إعلانا صحيحا .
(قس جنائي — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥ م ٤٧٩ رقم ١٣٤) .
- ٤١٤ دفاع . طلب المتهم ضم شكوى . تأجيل الدعوى لضمها . عدم تمسك المتهم بطلبه في جلسة المرافعة واكتفائه بانكار التهمة . هذا يعتبر تنازلا ضمينا عن الطلب المذكور .
(قس جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٥ م ٦٤٥ رقم ٢٩٧) .
- ٤١٥ دفاع . طلب المعاينة . عدم تحديده أو بيان الغرض من اجراء المعاينة . اغفاله . لا إخلال بحق الدفاع .
(قس جنائي — ١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ م ١٤٨٦ رقم ٥٠٢) .
- ٤١٦ دفاع . وصف التهمة . متى لا يقتضى تعديله لفت نظر الدفاع ؟
(قس جنائي — ١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ م ١٤٨٨ رقم ٥٠٧) .
- ١٠ - م

- الموضوعية .
(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٩ رقم ٢٦٢) .
- ٤٢١ دفاع شرعي . حكم . تسببيه . تصوبر
واقعة الدعوى بما يرشح لقيام حالة
الدفاع الشرعي . إدانة المتهم دون
بيان وجه الرأي في قيام تلك الحالة
من عدمه . قصور .
(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٦٩ رقم ٢٠٩) .
- ٤٢٢ دفاع شرعي . عدم تناسب فعل الدفاع
مع فعل الاعتداء . متى ينظر إليه ؟
(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٩٠ رقم ٢٦٥) .
- ٤٢٣ دفاع هام . إبداءه أمام المحكمة
الاستثنائية . عدم تحقيقه أو الرد
عليه . تأييد الحكم الابتدائي للأسباب
التي بنى عليها . إخلال بحق الدفاع .
(نقض جنائي — ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٨٠ رقم ٣٣) .
- ٤٢٤ دفاع هام . تبديد . تقديم المتهم إلى
المحكمة إقراراً منسوباً للمجنى عليه
يفيد علم الثاني بأن السجائر التي سلمها
للالول لبيعها سرقت منه . إدانة المتهم
دون تحقيق هذا الدفاع أو الإشارة
إليه في الحكم . موجب لنقضه .
(نقض جنائي — ٤ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٧٨٤ رقم ٣٨٠) .
- ٤٢٥ ١ — دفع يبطلان التحقيق لأن الذي
بأشره معاون نيابة لا يملك أكثر من
سلطة مأمور الضبط القضائي . حق وكيل
النائب العام في أن يكلف أحد مأموري
الضبط القضائي بعمل معاينة أو

- ٤١٧ ١ — دفاع شرعي . أسباب الإباحة
وموانع العقاب الفعل المتخوف منه
الذي يسوغ الدفاع الشرعي ماهيته
تقدير ظروف الدفاع الشرعي
ومقتضياته . المناط فيه . مثال .
- ٢ — أسباب الإباحة وموانع العقاب .
دفاع شرعي . نقض . أسباب موضوعية .
سلطة محكمة النقض . تقدير القوة
اللازمة لرد الاعتداء في حالة الدفاع
الشرعي . موضوعي . الوقائع الثابتة
بالحكم تفيد قيام حالة الدفاع الشرعي .
استخلاص محكمة الموضوع ما يخالف
هذه الحقيقة . لمحكمة النقض تصحيح
هذا الاستخلاص .
(نقض جنائي — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥
س ١٠ — ١٤٩٥ رقم ٥٢٧) .
- ٤١٨ ١ — دفاع شرعي . الاعتداء الذي
يبيحه . اشتراط قدر معين من الجسامة
فيه . غير لازم .
- ٢ — حكم . تسببيه . دفاع شرعي .
مثال للقصور في الرد عليه .
(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٧٤ رقم ٢١٩) .
- ٤١٩ دفاع شرعي . تصوير المحكمة واقعة
الدعوى تصويراً يرشح لقيام حالة
الدفاع الشرعي . عدم بحث المحكمة في
قيام الحالة المذكورة . حكم معيب .
(نقض جنائي — ١٩ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٧٧ رقم ٢٢٩) .
- ٤٢٠ دفاع شرعي . تقدير الوقائع المؤدية
لقيام حالته أو نفيها . هو من الأمور

(ر)

٤٣٧ رسوم . المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسوم التسجيل ورسوم الحفظ المعدلة بالقوانين ٨٠ لسنة ١٩٤٦ ، ٦٤ لسنة ١٩٤٦ ، ٦٣ لسنة ١٩٤٨ ، ٧٤ لسنة ١٩٤٩ .
المقارنة بينها وبين المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .

الطريق إلى الطعن بالمعارضة في كل من أمر التقدير الصادر من مصلحة الشهر العقاري . وقائمة الرسوم الصادرة من المحكمة .

(محكمة القاهرة الابتدائية — ١٥ يناير سنة ١٩٥٦ — ع ٩ — س ١٣٩٤ رقم ٤٦٩) .

٤٣٨ ١ — رسوم تسجيل . استحقاقها على عملية الشهر نفسها .
٢ — صدور قانون بزيادة الرسوم . تطبيقه . الامتناع عن التسجيل قبل سداد الرسوم . جائز .

(محكمة استئناف اسكندرية — ١٠ ابريل سنة ١٩٥٥ م ٥٦٧ رقم ٢٩٠) .

٤٣٩ رهن . رهن العقار الصادر من غير مالك الشروط اللازمة لصحته ونفاذه وفقا لنص المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٠٧ من القانون المختلط .

(قس مدني — ١٩ مايو سنة ١٩٥٥ م ١٠٢٧ رقم ٤٩٦) .

أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم حالة التلبس عقب وقوع الجريمة بفترة يسيرة وحق مأمور الضبط القضائي .

٢ — رابطة السببية بين إصابة المجني عليه ووفاته .

٣ — مسئولية الأب عن أعمال ابنه الذي تجاوز الخمسة عشر عاما .

(محكمة جنايات اسكندرية — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ — ع ٩ — م ١٣٣٨ رقم ٤٥٠) .

٤٣٦ ١ — دفع . دعوى . دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . سير الاجراءات أمام محكمة أول درجة حتى استئناف الحكم دون الاعتراض على الصفة . الدفع لم يبد إلا أمام محكمة الاستئناف بعد أن صدر من المدعي عليه ما يفيد التسليم بالصفة . الدفع مقبول .

٢ — قانون أجنبي . التمسك به أمام محكمة النقض . هو مجرد واقعة . يجب إقامة الدليل عليها . لا يكفي في اثباتها تقديم صورة عرقية تحوى أحكام هذا القانون

٣ — أحوال شخصية . عقد وصية . النزاع على صحة وصية . اتفاق الموصوم على بطلانها وتحديد حقوق كل منهم بموجب هذا الاتفاق . يجب على المحكمة أعمال أحكام هذا الاتفاق . الرجوع إلى الوصية في تحديد حقوقهم دون الاتفاق . مخالفة للقانون .

(قس مدني — ٨ يولي سنة ١٩٥٥ م ١٢٩٩ رقم ٥٤١) .

(ز)

٤٣٠ زواج . الزواج غير الثابت بالطريق القانوني . هل يعتبر مانعاً شرعياً ويوجب المأخذة الجنائية .
(محكمة جنايات اسكندرية — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ١٠٨٣ رقم ٥١٠) .

(س)

٤٣١ ١ — سب . القصد الجنائي . عبارات سب تتضمن بذاتها خدشا للشرف والاعتبار لا موجب للتحديث صراحة واستقلالاً من القصد الجنائي .

٢ — دفاع موضوعي لم يثر أمام محكمة الموضوع . عدم قبوله أمام محكمة النقض .

٣ — نقض . طعن . توجيهه إلى الحكم الابتدائي . عدم قبوله .

(نقض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م ١٩٧ رقم ٦١) .

٤٣٢ سب . دعوى جنائية . رفع الدعوى الجنائية بجرمة السب لا يجوز لإبناء على شكوى المجنى عليه . التنازل عن الشكوى . إلى متى يجوز وما هو الأثر الذي يترتب عليه ؟

(نقض جنائي — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ١٠ — م ١٤٩٨ رقم ٥٣٣) .

٤٣٣ سب وقذف . دفاع . الفصل في كون عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع . مسألة موضوعية .

(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٥ م ٤٨٣ رقم ٢٤٤) .

٤٣٤ ١ — سبق إصرار . قتل عمد . نية القتل . ثبوتها لا يتعارض مع نفي سبق الإصرار .

٢ — قتل عمد . مسئولية جنائية . الخطأ في شخص المجنى عليه . لا يمنع من قيام القصد الجنائي .

٣ — نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارتة . مثال في شروع في قتل .

(نقض جنائي — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥ م ١٠ — م ١٤٨٥ رقم ٤٩٩) .

٤٣٥ سلاح . إحرازه بدون ترخيص . المقصود بالاحراز .

(نقض جنائي — أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ٢٠٠ رقم ٧١) .

٤٣٦ سلاح الترخيص بإحرازه . سريان مفعوله في مدى سنة من تاريخ منحه . انقضاءه من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة .

(نقض جنائي — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ٢١٤ رقم ٩٦) .

٤٣٧ سلاح . الترخيص بمحيازته . مسدة سريانه الأثر الذي يترتب على عدم تجديده . (القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩) .

(نقض جنائي — ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ م ٦٥٩ رقم ٣١٥) .

٤٣٨ سلاح . انتهاء مفعول الترخيص . محيازته وعدم تجديده في الميعاد . إحرازه . تحقق الجريمة به .

(نقض جنائي — ٤ أبريل سنة ١٩٥٥ م ٧٨٥ رقم ٣٨٣) .

تعيينه. ومحددة فيه إذا لم يكن متفقاً عليه بالعقد أو بأغلبية الشركاء .
٣ — مصنف . اختلافه عن السنديك في بعض النواحي القانونية منها أنه يعتبر وكيلاً عن الشركة دون الشركاء ودون دائني الشركة .

(القاهرة الكلية — تجارى — ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ م ١١١ رقم ٢٠) .

٤٤٣ شركة . شركة المحاصة . الصفات المميزة لها . ثبوت أن شركة لها خصائص شركات التضامن . النعي على الحكم الذي اعتبرها شركة تضامن بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .
(نقض مدنى — ٦ يناير سنة ١٩٥٥ م ٣٤٨ رقم ١٧٢) .

٤٤٤ شروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . شرط تحقق الجريمة .
(نقض جنائى — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ م ٨٣٨ رقم ٤١٥) .

٤٤٥ ١ — شفعة . إجراءات طلب الشفعة بدء هذه الاجراءات في ظل القانون المدني الجديد . أحكام هذا القانون هي التي تسرى على الاجراءات دون أحكام القانون القديم . المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ مدنى جديد .

٢ — شفعة . واقعة العلم بالبيع . اثباتها . خضوعها في الإثبات للقانون الذي كان سارياً وقت انعقاد البيع . ثبوت انعقاد البيع في ظل قانون الشفعة القديم . وجوب اتباع أحكامه في اثبات العلم .

٣ — شفعة . ابداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . هو شرط لقبول

٤٣٩ سلاح . الاعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر عدم سرعان حكمه على الماضي .
(نقض جنائى — ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ م ٩٨١ رقم ٤٧٦) .

٤٤٠ سلاح . الاعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . مراد الشارع منه .
(نقض جنائى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ١٠ — ١٤٩٨ رقم ٥٣٢) .

٤٤١ سلاح . قانون . متهم باحراز أسلحة نارية بدون ترخيص قبل صدور القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ . تبرئته على أساس أنه يستفيد من الاعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون المذكور إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .
(نقض جنائى — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ م ١٠ — ١٤٧٥ رقم ٤٨١) .

(ش)

٤٤٢ ١ — شركة . أمانة المصنف . امتناع طرفي الدعوى عن رفعها . تكليف المحكمة المصنف بإجراء التصفية على أن يتقاضى أجره من مال الشركة . جائز .
٢ — مصنف . تعيينه في حالة انحلال الشركات أو انقضاءها أمراً وجوبياً . سلطته كوكيل . مستمدة من حكم

البناء ، قياس حالته على المحترق .
لا يجوز

(قس مدني — ٣٠ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٩٩ رقم ٢٦٨) .

٤٤٩ ١ شفعة . تنازل المشتري مقدما عن
استعمال حق الشفعة . هو استثناء من
الأصل العام . عدم جواز التوسع في
تفسيره .

٢ — شفعة . استخلاص الحكمة أن
الشرط الوارد في عقد البيع بتنازل
المشتري عن حق الشفعة لا ينصرف إلا
إلى البائع وخلفائه المباشرين ، النعمي
عليها بآها لم تبحث في جواز تطبيق
المادة ١٤٦ مدني غير منتج .

(قس مدني — ١٧ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥٥٤ رقم ٢٨٥) .

٥٠ شفعة حق الشفعة في ظل القانون
القديم . ثبوته للشفيع ولو كان المشتري
حائزا لما يجعله شفيعا . القيد الوارد
بالمادة ٩٣١ من القانون المدني الجديد .
لا يسري على الماضي .

(قس مدني — ٣ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٧٧ رقم ٣٤٥) .

٥١ شفعة . دعوى الشفعة . شروط
قبولها . أن تكون الخصومة قائمة
بين أطرافها الثلاثة البائع والمشتري
والشفيع . وجوب توافر هذا الشرط
في أية مرحلة من مراحل الدعوى .
(قس مدني — ١٢ مايو سنة ١٩٥٥
س ١٠٢٧ رقم ٤٩٥) .

٥٢ شهادة زور . عدول الشاهد عما
أبداه من أقوال كاذبة بعد توجيه

دعوى الشفعة . مبادرة الشفيع إلى
رفع دعواه وإيداع مبلغ على أنه الثمن
الذي حصل به البيع بناء على علم
تلقائي دون انتظار لانذار اظهر
الرغبة من البائع أو المشتري . الشفيع
في هذه الحالة مجازف ويتحمل خطر
ثبوت نقض الايداع .

(قس مدني — ١ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥٢٦ رقم ٢٧٨) .

٤٤٦ ١ — شفعة . المضمون في دعوى
الشفعة . البيع أساس الشفعة تم بعقد لم
يسجل . اختصاص بائع البائع في دعوى
الشفعة . غير لازم . لا يغير من ذلك
أن يكون بائع البائع قد اشترك في
التوقيع على العقد النهائي .

٢ — شفعة . إجراءات دعوى الشفعة
الانذار الصادر من الشفيع تضمن
رأيه في بطلان عقد البيع سبب
الشفعة . هذا لا يزيل الآثار المترتبة
على الانذار متى كان قد تضمن إيداع
الرغبة في الأخذ بالشفعة بصورة
واضحة .

(قس مدني — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٠٢ رقم ١٩١) .

٤٤٧ شفعة . العلم بالبيع . ملحقات الثمن .
ايداعها .

(محكمة بني سويف الجزئية — ٢٨ فبراير
سنة ١٩٥٦ — ع ١٥ — س ١٥٧٩
رقم ٥٧٨) .

٤٤٨ شفعة . المستأجر الذي يقيم بناء على
الأرض التي استأجرها . لا يثبت له
حق الشفعة باعتباره جارا مالكا لهذا

٢ — قبض . نقتبش . الأحوال التي يجوز فيها لمأموري الضبطية القضائية إجراؤها .

(تقض جنائي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٣٠٣ رقم ١٢١) .

٤٥٨ ١ — ضرائب . أرباح استثنائية .

اختيار رقم المقارنة عن سنة معينة .
سريان هذا الاختيار على جميع السنوات السابقة عليه . علة ذلك . القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ .

٢ — ضرائب . تقادم . شروط تطبيق المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضي بسقوط حق الممول في استرداد الضريبة المدفوعة بغير حق مضي سنتين أن يكون المبلغ المطلوب استرداده دفع باعتباره ضريبة وأن يكون الدفع بغير حق . ثبوت أن المبلغ دفع بحق ثم صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ . جعله غير مستحق . سريان مدة التقادم العادية المنصوص عليها في القانون المدني . (تقض مدني — ٣ فبراير سنة ١٩٥٥ م ٥٠١ رقم ٢٦٩) .

٤٥٩ ضرائب . أرباح استثنائية . اختيار

رقم المقارنة . وجوب إخطار الممول باعتماد مصلحة الضرائب لأرباحه عن السنة التي اتخذ أرباحها رقما للمقارنة . عدم إخطاره باعتماد هذه الأرباح . حقه في الاختيار يبي قانما . المادة ٢

تهمة شهادة الزور إليه وقبل قفل باب المرافعة . إدانته على الرغم من عدوله . خطأ .

(تقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥٥ م ٦٦٥ رقم ٣٢٨) .

٤٥٣ ١ — شهود . محكمة استئنافية .

ليست ملزمة قانونا بسماع شهود .

٢ — حكم . تسببه . سب . ركن العلانية . استظهاره . مثل .

(تقض جنائي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ٢١٣ رقم ٩٢) .

٤٥٤ شيك . ماهية الشيك في حكم المادة ٣٣٧ ع .

(تقض جنائي — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ١٠٠ — س ١٤٩١ رقم ٥١٨) .

٤٥٥ شيك . معناه في حكم المادة ٣٣٧ ع .

(تقض جنائي — ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٣٠٦ رقم ١٢٨) .

(ض)

٤٥٦ ضبطية قضائية . إدارة مكافحة

المخدرات تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر .

(تقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٥٥ م ٤٨٥ رقم ٢٥٢) .

٤٥٧ ١ — ضبطية قضائية . اعتبار موظفي

وعمال الجمارك من رجالها . مجال ذلك .

٢ — ضرائب حكم . تسببه . مبدأ
سنوية الضريبة . عقار مرهون
للممول . رسو مزاده عليه . تطهيره
من جميع الديون . دخوله ضمن
ممتلكات الممول . تصرفه فيه بالمبيع في
سنة ما . وجوب إدراج ثمن البيع في
حساب تلك السنة ثم تحديد صافي
الربح الخاضع للضريبة . تقرير الحكم
بوجوب إرجاء احتساب ثمن البيع
حتى تم التصفية النهائية . خطأ في
القانون واهدار لمبدأ سنوية الضريبة .
المادة ٦٨٨ مرافعات والمادة ٣٩ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٣ — فوائد . ضرائب . المبالغ التي يحكم
على مصلحة الضرائب بردها لتحصيلها
بغير حق . استحقاق فوائد عنها .
القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي
أعني مصلحة الضرائب من هذه
الفوائد . ليس له أثر رجعي .

(قرض مدنى — ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٥
س ٩٩٥ رقم ١٨٣) .

٤٦٣ ١ — ضرائب . الاعفاء المنصوص
عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ . قصره على الشركات
المساهمة المصرية . عدم سريانها على
الشركات الأجنبية .

٢ — ضرائب الاعفاء المنصوص عليه
في المادة ٦ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ . التحدي بالمادة ٣ من
القانون المذكور للتسوية في الاعفاء
بين الشركات المصرية والشركات
الأجنبية . على غير أساس .

من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .
(قرض مدنى — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥٣٢ رقم ٢٨٠) .

٤٦٠ ١ — ضرائب . أفراد القوات
البريطانية في معنى معاهدة ١٩٣٦
المعقودة بين مصر وبريطانيا والأفراد
الملحقون بهم ، الذين يستفيدون من
الاعفاءات الضريبية المقررة بالقانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ . المقصود بهم .

٢ — مسئولية جنائية . الجهل بقانون
الضرائب . لا يصلح عذرا في نفيها .
٣ — ضرائب . جريمة عدم أداء
قيمة الضرائب على مجموع الفوائد
المستحقة لشخص قبل مدينه .
طبيعتها . متى تبدأ مدة سقوط
الدوى العمومية فيها ؟

(قرض جنائى — ١٢ ابريل سنة ١٩٥٥
س ٨١٩ رقم ٣٩٩) .

٤٦١ ضرائب . الجزاءات النسبية المشار
إليها في المادة ٨٥ معدلة من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تنسب إلى
مالم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر .
(قرض جنائى — ٧ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٤٩ رقم ٣٠٩) .

٤٦٢ ١ — ضرائب . الضريبة المقررة على
فوائد الديون . الفرق بينها وبين
الضريبة المفروضة على الأرباح
التجارية والصناعية . مناط استحقاق
الضريبة الأولى هو الوفاء فعلا على أية
صورة لا مجرد استحقاقها . مناط
وجوب الضريبة الثانية هو مجرد ظهور
الربح سواء تم قبضه أم لم يتم .

اعتماد أو حساب جار . المادتان ١
و ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٢ - فوائد . ضرائب . المبالغ
المحكوم على مصلحة الضرائب بردها
للممولين . استحقاق فوائد عنها من
تاريخ المطالبة القضائية . القانون رقم
١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة
الضرائب من دفع الفوائد . ليس له
أثر رجعي . المادة ١٨٥ من القانون
المدني .

(قض جنائي - ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥
س ٣٨٧ رقم ١٨٥) .

(ط)

٤٦٨ طب . مسئولية . الترخيص بمزاولة
مهنة طب الأسنان . وجوب بحث
مؤهلات طالب الترخيص قبل تكليفه
بأداء امتحان . تراخي الحكومة في منح
الترخيص بحجة وجوب أداء الامتحان
دون بحث مؤهلات وشهادات طالب
الترخيص . وجوب مساءلتها عن هذا
الخطأ .

(قض مدني - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ - س ١٥٢٤ رقم ٥٥٥) .

٤٦٩ ١ - طرح البحر . ملكية الدولة له
بمجرد ظهوره . هذه الملكية غير
مقيدة بأي شرط واقف أو فاسخ .
ليس على الدولة إلا مراعاة القانون في
توزيعه . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ .
٢ - طرح البحر . توزيعه .
الضمانات التي وضعها القانون لتقرير

٣ - ضرائب . عدم تعارض المادة
٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
مع المادة ٢ من معاهدة مونترية .
(قض مدني - ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥
س ١٢٧٢ رقم ٥٣٢) .

٤٦٤ ١ - ضرائب . تقدير الضريبة على
الأرباح الحقيقية في السنوات من ٤٨
إلى سنة ٥١ تطبيقا للقانون رقم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ .

٣ و ٢ - شروط تطبيق القانون رقم
٢٤٠ لسنة ٥٢ الخاص بربط الضريبة
على الممولين بالنسبة للسنوات من
٤٨ إلى سنة ١٩٥١ .

(محكمة استئناف القاهرة - ضرائب - ٢٩
ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ع ٩ - س ١٣٥٢
رقم ٤٥٢) .

٤٦٥ ضرائب . جريمة عدم تقديم الاقرار
عن الأرباح . طبيعتها . متى تبدأ مدة
سقوطها ؟

(قض جنائي - ٧ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٤٨ رقم ٣٠٦) .

٤٦٦ ضرائب . رسوم بلدية . حق المجالس
البلدية في فرض رسوم . محدود بدائرة
اختصاص هذه المجالس . المواد ٩
و ١٠ و ١٢ و ٢٣ من القانون رقم ١٤٥
لسنة ١٩٤٤ .

(قض مدني - ١٠ مارس سنة ١٩٥٥
س ٧٠٧ رقم ٣٥٢) .

٤٦٧ ١ - ضرائب . ضريبة إيرادات
القيم المنقولة . سرياتها على الفوائد
التي تدفعها شركات المساهمة وشركات
التوصية ولو لم تكن متعلقة بسلفة أو
بقرض بالمعنى القانوني ناشئة عن فتح

عدالة التوزيع .

٣ — طرح البحر . قرار وزير المالية بتوزيعه . هو من القرارات الإدارية التي لا يجوز للمحاكم أن تلغيها . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

٤ — طرح البحر . قرار وزير المالية بتوزيعه . القول بأنه إذا كان مخالفاً للقانون وجب عدم الاعتداد به لمخالفته للمادة ٩ من الدستور التي لا تجيز نزع ملكية أحد إلا لمنفعة عامة وبشرط دفع تعويض عادل . على غير أساس . علة ذلك .

(قض مدني — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٦٤ رقم ١٣) .

٤٧٠ — طعن أمام المحكمة الإدارية العليا .

حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن . مناطه . حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين . أساس ذلك .

٢ — كادر العمال . الاستثناء من قواعده . جواز ذلك لوزارة المالية . كتاب المالية الدوري في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . اشتراطه لامكان إفادة المستخدمين والموظفين الفنيين من قواعد كادر العمال وجود المثيل بنفس المصلحة من عمال اليومية .

صحيح قانوننا .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ١٣١٤ رقم ٥٤٦) .

٤٧١ — ١ — طعن . أمام المحكمة العليا . عدم توقيع الطاعن على صورة صحيفته . لا بطلان .

٢ — طعن . أمام المحكمة العليا . حساب ميعاده . لا يحسب يوم صدور الحكم . يحسب اليوم الأخير من الميعاد . تطبيق المادة ٢٠ من قانون المرافعات .

٣ — حكم . صدوره من محكمة القضاء الإداري كدرجة ثانية . جواز الطعن فيه أمام المحكمة العليا . عمومية نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ٩٠ رقم ١٣٣٠ رقم ٤٤٩)

٤٧٢ — ١ — طعن . القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . انشاؤه للمحكمة الإدارية العليا . يعتبر استحداثاً لطريق جديد من طرق الطعن لا مجرد تغيير في قواعد الاختصاص . مريانه على الطعون في الأحكام الصادرة بعد العمل به . تطبيق الفقرة ٣ من المادة الأولى من قانون المرافعات .

٢ — محكمة إدارية عليا . الطعن أمامها . المقابلة بينه وبين الطعن بالنقض . عدم التطابق التام بين النظامين . أساس ذلك .

٣ — سبب جديد . جواز إبدائه

القاعدة القانونية الواجبة الانبعا .
ليس للرئيس الذى أصدرها أن
يخالقها عند التطبيق على الحالات
الفردية .

١٠ — موظف . إخلاله بواجبات
وظيفته والخروج على مقتضاها .
حرية الإدارة فى تقدير الخطورة
الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من
جزاء تأديبي فى حدود نصاب
القانون .

(المحكمة الادارية العليا — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ص ١٠٦٦ رقم ٥٠٩) .

٤٧٣ طعن . المصلحة فيه . عقوبة مبررة .
لامصلحة من الطعن . مثال فى جريمة
ضرب مع سبق الاصرار نشأت عنه
عاهة .

(قس جنائى — ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٢ رقم ٣٩) .

٤٧٤ طعن . المصلحة فيه . عقوبة مبررة .
لامصلحة من الطعن . مثال .

(قس جنائى — ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٢ رقم ٣٨) .

٤٧٥ ١ — طلبات المدعى . تكييفها دون
تغيير سببها . من حق المحكمة المدنية .

٢ — اختصاص . للمحكمة الابتدائية
اختصاص عادى وآخر استثنائى .

٣ — رفع الدعوى بطلب لقلم الكتاب
لا يمنع من قبولها شكلا .

(محكمة مصر الكلية — اجازات — ١٢٣ أكتوبر
سنة ١٩٥٤ ص ٩٠٧ رقم ٤٤٠) .

أمام المحكمة الادارية العليا ولولم يتعلق
بالنظام العام . لا وجه للقياس على
الطعن بالنقض . مرد ذلك .

٤ — دعوى الالغاء . ساطة محكمة
القضاء الادارى أو المحاكم الادارية
فى فهم الواقع أو الموضوع . ليست
نهائية . خضوعها لرقابة المحكمة
الادارية العليا . لا وجه للقياس على
الطعن بالنقض . علة ذلك .

٥ — قرار إدارى . رقابة القضاء
الادارى له . وقوفها عند حد
المشروعية . عدم امدادها إلى نطاق
الملاءمة التقديرية . الحد الفاصل بين
نطاق الرقابة القانونية ونطاق الملاءمة
التقديرية . يخضع لرقابة المحكمة
الادارية العليا .

٦ — قرار تأديبي . ركن السبب
فيه . مدى رقابة القضاء الادارى له .
سبب القرار التأديبي بوجه عام هو
إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو
اتيانه عملا محرما .

٧ — موظف . إحالته إلى المعاش أو
عزله . الجهات المختصة بذلك . حدود
اختصاصها .

٨ — موظف . عزله بالتطبيق للمادة
١٠٧/٤ ، ٦ من قانون نظام موظفي
الدولة . لا إلزام على الإدارة بإيراد
أسباب لقرارها . قيامها بتسليمه .
خضوع الأسباب لرقابة القضاء
الادارى .

٩ — تعليمات . تعد بمثابة اللائحة أو

(ع)

٤٧٦ عامل . وقف قرار الفصل . عدم

قبوله من مكتب العمل .

(محكمة البدارى الجزئية المستجلة — ١٩ مايو
سنة ١٩٥٥ من ٤٣٧ رقم ١٩٩) .

٤٧٧ عامل . وقف قرار فصل . متى يستمر

تنفيذ هذا الحكم .

(محكمة الامور المستجلة الجزئية باسكندرية
١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ من ٤٣٥ رقم ١٩٨) .

٤٧٨ ١ — عفو شامل . نقض . المصلحة

من الطعن . متهم لم يستعمل حقه في
التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو
الشامل . لا يجوز له أن يشير انطباق
أحكامه عليه أمام محكمة الجنايات .
نعيه على المحكمة اعتبارها الجريمة عادية
لا سياسة . غير مجد في هذه الحالة .٢ — إثبات . خبير . تقدير رأيه
والفصل فيما يوجه إلى تقريره من
اعتراضات . موضوعي .(نقض جنائي — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ من ١٤٨٣ رقم ٤٩٤) .

٤٧٩ ١ — عقد باستغلال عربات الأكل

والبولمان بالقطارات . ليس احتكارا
ولا عقد التزام . هو ترخيص اتخذ
صورة عقد إداري لاشغال مال عام .٢ — قانون نظام موظفي الدولة .
قصر تطبيقه على ذوى الدرجات
الملحقه به . عدم سريانه علي من
ينطبق عليهم كادر العمال .(محكمة القضاء الادارى — ٤ يناير سنة
١٩٥٥ من ٧٣١ رقم ٣٦٥) .

٤٨٠ ١ — عقد . تفسيره . تعرف نية

العاقدين . لقاضي الموضوع السلطة
المطلقة في التفسير لتعرف هذه النية .

٢ — دفاع . إجراءات . عدم التزام

المحكمة بإجابة كل طلب للتأجيل .
رفض هذا الطلب بعد تبين المحكمةأن الدعوى مستوفاة لا إخلال بحق
الدفاع .(نقض مدني — ٦ يناير سنة ١٩٥٥
من ٣٤٣ رقم ١٧٢) .

٤٨١ عقوبة . رافة . نقض . سلطة محكمة

النقض . حكم المادة ١٧ ع . مجال
إعماله . يكون بالنسبة للعقوبات
المقيدة للحرية وجدها في مواد
الجنايات . إعماله في عقوبة الغرامة .
خطأ في تطبيق القانون يتعين معه
تصحيح الحكم .(نقض جنائي — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ من ١٤٨٣ رقم ٤٩٣) .

٤٨٢ ١ — عقوبة . عقود الجهة الادارية

التي تخضع للقانون العام . يفصل التفرقة
بينهما وبين العقود التي تخضع للقانون
الخاص .

٢ — عدم اختصاص القاضي

المستعجل في شأن المنازعات التي ترد
على عقود الادارة التي تخضع للقانون
العام .(محكمة الامور المستجلة الجزئية بالقاهرة —
١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ع ٩ من ١٤٠٤
رقم ٤٧٠) .

٤٨٣ ١ — عمل . إصابات العمل . المادة

٣ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .
مجال تطبيقها .

القضاء العادي من الفصل في المنازعات.
(محكمة القاهرة الكلية-عمال- ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ص ٩٢١ رقم ٤٤٩).

٤٨٦ ١ — عمل . قانون إصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . سريانه على جميع موظفي الحكومة غير الدائمين .

٢ — عمل . عقد . عقد اذعان .
اتفاق ورثة العامل المتوفى أثناء تأدية وظيفته وبسببها مع الحكومة على مبلغ معين . ليس من عقود الاذعان .

(قضى مدنى — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٥ ص ٩٩٠ رقم ٤٨٢) .

٤٨٧ عود . اشتباه . مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ماهيتها . العود المنصوص عليه في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون المذكور . على من يسرى حكمه؟ كيف تحدد مدته؟ متى يتحقق؟

(قضى جنائى — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ص ١٨٧ رقم ٤٨) .

٤٨٨ ١ — علامات تجارية . عدم جواز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها مستقلة عن المحل أو مشروع الاستغلال . عدم جواز الاستناد في إباحة التصرف في العلامة مستقلة إلى المادة ١٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
٢ — علامات تجارية . عدم جواز التصرف في العلامة التجارية مستقلة عن المصنع . لا يغير من ذلك أن يكون المصنع الذى تتبعه العلامة موجودا في مصر أو في الخارج .

٢ — عمل . مسئولية . وقوع الحادث بسبب خطأ فاحش من رب العمل . جواز التمسك بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون اللجوء إلى قانون إصابات العمل .

٣ — عمل . مسئولية . الخطأ الفاحش والخطأ الجسيم . لافرق بينهما . المادة ٤ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٤ .
(قضى مدنى — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ص ٣٣ رقم ٢٧)

٤٨٤ ١ — عمل . إعانة غلاء المعيشة . العمال الذي لهم حق الانتفاع بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ .
٢ — عمل . حكم . تسبيبه . تأويله .
المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التى أحال عليها الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بأنه يعتبر في حكم المحال التجارية المحلات ذات المنافع العمومية بمعنى أنه يجب اعتبار كل مستشفى عملا تجارياً . عدم بحثه في طبيعة ومكان عمل العامل بالمستشفى وماهية المستشفى وهل هو من قبيل المحال التجارية أم لا يعتبر كذلك . عدم بحثه في تاريخ التحاق العامل بالمستشفى وهل كان ذلك قبل سنة ١٩٤١ أم بعدها . مخالفة للقانون وقصور .

(قضى مدنى — ٥ مايو سنة ١٩٥٥ ص ١٠١٥ رقم ٤٨٧) .

٤٨٥ عمل الأجر . عنصر من عناصر عقد العمل . تدخل القضاء لزيادة الأجر . التحكيم والتوفيق جوازي . لا يحرم

٣ — علامات تجارية . القول بأن المادة ٦ من اتفاقية باريس الصادر بها القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ . قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ التي منعت التصرف في العلامة التجارية مستقلة . على غير أساس .

٤ — علامات تجارية . أحكام عرفية . طلب شطب تسجيل العلامات التجارية وصدور حكم ابتدائي في هذا الطلب قبل ترخيص الحارس العام على أموال الرعايا الألمان المشتري باستعمالها . لا مخالفة في ذلك لقانون الأحكام العرفية .

(نقض مدني — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥
س ١٢٦٧ رقم ٥٣١) .

(غ)

٤٨٩ غرفة الاتهام . تقريرها باحالة الجناية إلى محكمة الجench للحكم فيها على أساس عقوبة الجench مع أنه سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص . خطأ في تطبيق القانون (م ١٨٠ أ ج) .

(نقض جنائي — ١٤ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٤٩ رقم ٣١١) .

٤٩٠ غرفة الاتهام . تقريرها باحالة الجناية إلى محكمة الجench للحكم فيها على أساس عقوبة الجench مع أنه سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص . خطأ في تطبيق القانون (م ١٨٠ أ ج) .

(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٥٠٠ رقم ٥٣٩) .

٤٩١ غرفة الاتهام . تقريرها باحالة الجناية إلى محكمة الجench للحكم فيها على أساس عقوبة الجench بعد سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص لأنها جناية . خطأ القانون (م ١٨٠ أ ج) .

(نقض جنائي — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٨١ رقم ٤٩٠) .

٤٩٢ ١ — غش . أخذ خمس عينات من المادة المضبوط بقصد تحليلها . الغرض من هذا الإجراء . أخذ عينة واحدة والحكم في الدعوى بناء على تحليلها . لا خطأ في ذلك .

٢ — إجراءات . ضبط الأشياء وتحريرها . إغفال الإجراءات الواردة بهذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى عدم حصول عبث بالمضبوطات . لا بطلان .
٣ — إجراءات . الرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية . مناط ذلك عدم وجود نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص الذي تطبقه المحكمة .

(نقض جنائي — ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٨٤ رقم ٤٤) .

٤٩٣ غش . جريمة خدع المشتري . القصد الجنائي فيها . ماهيته . العلم . مثال للقصور في استظهاره .

(نقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٦٩ رقم ٣٣٩) .

٤٩٤ غش . قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الذي ينص على بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن

وجوب توافر شروط الفسخ لسكي
يحكم به .

(نقض مدني — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — ص ١٥٤٠ رقم ٥٦٦) .

٤٩٧ ١ — فسخ . عقد . شرط فاسخ

صريح . الاتفاق على الفسخ في حالة
عدم الوفاء دون حاجة إلى تنبيه
أو حكم . وقوع الفسخ عند المخالفة
بقوة القانون . ليس للقاضي سلطة
تقديرية ولا يملك إعطاء مهلة .

٢ — نقض . طعن . سبب الطعن
هو خطأ مادي يمت في الحكم . سبب
غير مقبول . الشأن في تصحيحه هو
الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت
الحكم . المادة ٣٦٤ مرافعات .

٣ — شرط جزائي . عقد . التزام .
اشتراط الدائن شرطاً جزائياً عند
عدم التنفيذ . عدم ادعاء المدين في
كافة مراحل التقاضي أنه لم يلحق
الدائن ضرر من عدم التنفيذ . القضاء
بالتعويض المتفق عليه . لا مخالفة في
ذلك للقانون .

(نقض مدني — ١٤ أبريل سنة ١٩٥٥
ص ٨٥٣ رقم ٤٢٥) .

(ق)

٤٩٨ قاض . القاضي الجزئي . اختصاصه

بالطلبات المستعجلة . شرطه . الاقرار .
أنواعه . عدم جواز تجزئته .

(محكمة ابو حمس الجزئية — ٢٣ فبراير
سنة ١٩٥٥ ص ٥٨٢ رقم ٢٩٥) .

٤٩٩ قانون الاصلاح الزراعي . أثره .

صاحب الشأن بنتيجة التحليل في
الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به
لمخروجه عن مقتضى القانون .

(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٥
ص ٤٨٣ رقم ٢٤٢) .

(ف)

٤٩٥ ١ — فاعل . ضرب أفضى إلى موت .

اتفاق متهمين فيما بينهم على ضرب
المجنى عليه ومباشرة كل منهم فعل
الضرب تنفيذاً لهذا الاتفاق . يكفي
بذاته لساءلتهم جميعاً بصفتهم فاعلين
أصليين .

٢ — وصف التهمة . ضرب أفضى
إلى موت مع سبق الاصرار . إدانة
المتهمين بهذه الجريمة مع استبعاد
ظرف سبق الاصرار . تأسيس الادانة
على قيام اتفاق بين المتهمين على
ضرب المجنى عليه ومباشرة كل منهم
ضربه . لا يعد تغييراً في وصف التهمة،
ما دام أن المحكمة استخلصت حصول
الاتفاق من الوقائع التي تناولها
التحقيق .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥٥
ص ٤٧٨ رقم ٢٣٠) .

٤٩٦ فسخ . عقد بيع . شرط اعتبار عقد

البيع مفسوخاً من نفسه عند التأخر
في دفع الثمن . هو اشتال العقد على
الشرط الصريح الفاسخ مع الاعفاء من
الانذار . الشرط المنصوص عليه في
العقد هو ترديد للشرط الفاسخ الضمني .

بإبداع المتهم السجن . الاستناد إلى
لائحة السجن في تقرير تفتيشه .
غير جائز .

(نقض جنائي — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣١١ رقم ١٤٠) .

٥٠٤ ١ — قبض وتفتيش . وجود دلائل
كافية على اتهام شخص بمحاولة مخدر .
لأمر الضبط القضائي أن يقبض عليه
ويفتشه بدون إذن . تقدير كفاية
الدلائل متروك لأمر الضبط تحت
رقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .
٢ — اثبات . اعتراف . تقديره .
موضوعي .

(نقض جنائي — ٤ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٧٨٤ رقم ٣٨١) .

٥٠٥ ١ — قبض . صورة من صور
الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة
القبض .

٢ — تفتيش . تفتيش الأنثى لا يجوز
بمعرفة غير الأنثى ولو كان طبيبا .
(نقض جنائي — ١١ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨١٦ رقم ٣٩١) .

٥٠٦ ١ — قبض . مواد مخدرة . صورة استيقاف
مشروع . تخلي المتهم باختياره عن
المخدر بالقائه على الأرض على أثر
استيقافه استيقافاً مشروعاً . تنصله من
تبعة احراز المخدر بمقولة بطلان
الاستيقاف لا يقبل .

(نقض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٤٨٩ رقم ٥١٠) .

٥٠٧ ١ — قتل خطأ . صور الخطأ التي عدتها
المادة ٢٣٨ ع . اعتبار كل منها خطأ

حق امتياز المؤجر على زراعة العين .
تأجير من الباطن .

(محكمة جرجا الجزئية — ١٢ مارس سنة
١٩٥٦ — ع ١٠ — س ١٥٩٧ رقم ٥٧٩) .

٥٠٠ ١ — قانون . قاعدة الاستناد في حالة
ثبوت وفاة أجنبي بمصر ترك أموالا
ولم يترك ورثة .

٢ — استيلاء الدولة على مال التركات
الشاغرة هو بموجب سلطتها العامة
ومستمد من الشريعة الإسلامية .

٣ — عدم جواز نقض قاعدة الاستناد
المقررة في القانون والمؤسسة على
النظام العام إذا لم يوجد قانون خاص
أو معاهدة دولية تجيز ذلك .

(محكمة استئناف اسكندرية — احوال
شخصية — ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ — ع ١٠
س ١٥٥٣ رقم ٥٧١) .

٥٠١ ١ — قانون واجب التطبيق . رعية بريطانية .
لا جدوى في تعيينه من الاستناد للمادة
٢٦ مدني مصري .

(محكمة استئناف القاهرة — احوال شخصية —
٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥ — ع ١٠
س ١٥٤٩ رقم ٥٧٠) .

٥٠٢ ١ — قبض . الأمر به . لا يلزم أن
يكون مكتوبا .

(نقض جنائي — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣١٤ رقم ١٤٧) .

٥٠٣ ١ — قبض . تفتيش . الطلب الموجه
إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال
المتهم وعمل فيش وتشبيه له . هو
ليس أمراً بالقبض . الاستناد إليه في
تقرير صحة القبض والتفتيش غير جائز .

٢ — تفتيش . عدم وجود أمر قانوني

بالنقض . عدم التطابق التام بين
النظامين . مرد ذلك .

٣ - قرار إداري . الحكم الصادر
بوقف تنفيذه . جواز الطعن فيه استقلالا
أمام المحكمة الإدارية العليا . أساس
ذلك .

٤ - وقف التنفيذ . ركناء . الاستعجال
وجدية المطاعن . كلاهما من الحدود
القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء
الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية
العليا .

٥ - مرافق عامة . نزاع الملكية للمنفعة
العامة . طلب وقف تنفيذ القرار .
ثبوت استيلاء الإدارة على الأرض
المنزوع ملكيتها وشروعها فعلا في
إقامة مباني عليها قبل الفصل في الدعوى .
صيرورة طلب وقف التنفيذ غير ذي
موضوع ولو قدم قبل الاستيلاء .
والشروع في البناء . تغلب المصلحة
العامة على المصلحة الخاصة . تحول
المصلحة الفردية إلى تعويض إن كان
له محل .

(المحكمة الإدارية العليا - ٥ نوفمبر سنة
١٩٥٥ م ١٣٠٤ رقم ٥٤٤) .

٥١٢ - ١ - قرار إداري تأديبي . صادر من
مدير المصلحة . إقالة الموظف بعد ذلك
لمجلس التأديب عن نفس التهمة . يعتبر
سحبا لقرار مدير المصلحة .

٢ - نقل . اقترانه . جزاء تأديبي .
يجعل النقل جزاء تأديبيا . اختصاص
محكمة القضاء الإداري بنظره .

٣ - نقل . ترتيبه على جزاء تأديبي .

١٢ - ٢

قائما بذاته مستوجبا لمسئولية فاعله .

(قض جنائي - ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥
م ٣١٦ رقم ١٢٧) .

٥٠٨ قتل عمد . نية القتل . تقدير قيامها
لدى الجاني . موضوعي . استعمال آلة
قاتلة بطبيعتها في إحداث الجرح بالمجنى
عليه قصدا وإصابته في مقتل من
مسافة قريبة . لا يقتضي حتما توافر
نية القتل لدى الجاني .

(قض جنائي - ١٠ مايو سنة ١٩٥٥
م ٩٧٥ رقم ٤٦٢) .

٥٠٩ قتل عمد . نية القتل . لا مانع من
توافرها ولو كانت الإصابة في غير
مقتل .

٢ - حكم . ترصد . المادة ٢٣٢ ع .
طبيعتها . عدم ورودها ضمن المواد
التي رفعت بها الدعوى . ذكرها في
الحكم . لا أثر .

(قض جنائي - ١١ يناير سنة ١٩٥٥
م ٤٧٣ رقم ٢١٧) .

٥١٠ قتل مقترن . عدم تحديد الاقتران بوقت

معين مادامت الأفعال المقترنة متميزة .

(قض جنائي - ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥
م ٦٦٧ رقم ٣٣٤) .

٥١١ - ١ - قرار إداري . الحكم بالغائه أو

وقف تنفيذه . رقابة القضاء الإداري

له في الحالتين رقابة قانونية تجمد حدها
الطبيعي عند استظهار مشروعية أو
عدم مشروعية القرار طبقا للقانون .

سلطة المحكمة الإدارية العليا في ذلك .

٢ - محكمة إدارية عليا . الطعن

أمامها . المقابلة . بينه وبين الطعن

إلغاء الجزاء التأديبي واعتباره كأن لم يكن .

(محكمة القضاء الإداري — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥ م ٧٣٧ رقم ٣٧٤) .

٥١٣ قرار إداري . عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري به إذا صدر من سلطة أجنبية . التفرقة بين نوعين من القرارات بالنسبة لقطاع غزة .

(محكمة القضاء الإداري — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٢٦٩ رقم ١١٦) .

٥١٤ ١ — قرار قضائي . التفرقة بينه وبين القرار الإداري . معيارها .

٢ — قضاء . ولايته . استنادها إلى غير القضاة وإلى غير رجال القانون . جوازها لأسباب عاجلة تتصل بأعمال السيادة .

٣ — محكمة الغدر . أحكامها . ليست قرارات إدارية . طلب الغائها . خروجها عن ولاية محكمة القضاء الإداري .

(محكمة القضاء الإداري — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٢٦٤ رقم ١١٣) .

٥١٥ قسمة . عدم تسجيل عقد القسمة . حق الغير في التمسك بمحصولها وخروج أحد الشركاء بمقتضاها من حالة الشيوع .

(تقض مدني — ١٧ مارس سنة ١٩٥٥ م ٧١٨ رقم ٣٥٦) .

٥١٦ قسمة . قوة الأمر المقضي . بيع . شريك على الشيوع في عدة عقارات . بيع حصة شائعة في بعض هذه العقارات تجاهل الشركاء لهذا المشتري

وقسمتهم العقارات قضاء أو اتفاقا . ثبوت تسجيل عقد البيع قبل تسجيل عقد القسمة . عدم جواز الاحتجاج عليه بهذه القسمة .

(تقض مدني — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ م ١٠ — م ١٥٠٣ رقم ٥٤٥) .

٥١٧ ١ — قسمة . ملكية شائعة . جق قاضي القسمة في تقدير جدية المنازعة في الملك المثارة أمامه لا يقف الدعوى أو السير فيها .

٢ — قسمة . ملكية شائعة . تقدير جدية المنازعة في الملك المثارة في دعوى القسمة . موضوعي .

٣ — قسمة . دعوى القسمة . الخصوم فيها . البطلان المترتب على عدم تمثيل بعض الشركاء في إجراءات هذه الدعوى . بطلان نسبي . عدم جواز التمسك به إلا للشريك الذي لم يختصم في الدعوى .

٤ — إعلان . دعوى . تحقيق واقعة حصول الاعلان والتثبت من صحة تمثيل المعلن اليه في الدعوى . مسألة موضوعية .

(تقض مدني — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ١٠ م ١٥٤٤ رقم ٥٦٩) .

٥١٨ قضاء مستعجل . اختصاصه . اشكال في التنفيذ . قيام النزاع أثناء نظر الاشكال على الحق المقصود حمايته بالاجراء الوقتي المطلوب غير مانع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في هذا الاجراء المؤقت . قاضي الأمور المستعجلة . مدى سلطته

- ٥٢٢ قحج . المقصود بالخائر في معنى المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ بتعيين المساحة التي تزرع قحجا . (قس جنائي — ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٣٠٦ رقم ١٣٠) .
- ٥٢٣ قواعد الانصاف . الدرجات الاعتبارية والاقدمات المقررة بمقتضاها . تنتج آثارها القانونية سواء في الترقية إلى الدرجات التالية أو في حساب فترات العلاوات أيا كان نوعها . التقيد بهذا الأصل عند حساب مدة الثلاثين عاما التي تستحق بها العلاوة الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٥٠ . (المحكمة الادارية العليا — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ١٠٤٦ رقم ٥٠٣) .
- ٥٢٤ ١ — قوة الشيء المقضي . قصره على المنطوق وما أقيم عليه من أسباب متصلة بالنزاع . ٢ — التزيد في الأسباب الغير متصلة بالفصل في الدعوى . (محكمة بنها الجزئية — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥ م ٥٨٠ رقم ٢٩٤) .
- (ل)
- ٥٢٥ ١ — لجان قضائية . تعتبر قراراتها ادارية وليست أحكاما . يجوز لكل ذي مصلحة بالتالي أن يطعن فيها . ٢ — ترقية بالأقدمية . لا يجري اعمالها دائما على اطلاقه بل يحدد الطبعي في الوظائف ذات النوع الواحد والوظائف غير المتميزة
- في بحث المنازعات الواقعية أو القانونية التي قد تثار أمامه . (محكمة كفر الشيخ الابتدائية — ٣١ مارس سنة ١٩٥٥ م ٤٢٦ رقم ١٩٦) .
- ٥١٩ قضاء مستعجل . تحكيم . اشكالات التنفيذ . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام المحكمين . بقاء أصل الحق سليما حتى تفصل فيه بحكمة الموضوع . (قس مدني — ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ م ٧٠٢ رقم ٣٤٩) .
- ٥٢٠ قطن . الرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد المساحة التي تزرع قطن في السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣ و ١٩٥٤ — ١٩٥٣ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية . طبيعته . القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ الذي أوقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون المشار اليه في السنتين ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعيتين . عدم انسحاب أثره على السنة الزراعية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ . (قس جنائي — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٣١٨ رقم ١٥٦) .
- ٥٢١ قطن . زراعته في مساحة أكثر من المساحة المقررة قانونا . التعديل الذي أدخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٣ . نطاقه . (قس جنائي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م ٣٠١ رقم ١١٧) .

بطبيعتها في الميزانية .

٣ — ترقية بالاختيار . اعمالها قبل استكمال المدة القانونية اللازمة للترقية في النسبة المخصصة لها . اعتبار الترقية من التاريخ الذي اكتملت فيه هذه المدة .

(محكمة القضاء الادارى — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥ م ٧٣٩ رقم ٣٧٧) .

٥٢٦ ١ — لجان قضائية . قراراتها التي لم يطعن فيها في الميعاد . لها قوة الأحكام النهائية . امتناع العدول عنها أو إلغاؤها من جانبها أو من المحاكم الادارية .

٢ — دعوى . استنفاد المحكمة لولايتها باصدار الحكم . لا يسلب حقها في تفسيره أو تصحيح أخطائه المادية . تجاوزها حدود التفسير والتصحيح إلى التعديل . مخالف للقانون . سرعان ذلك على قرارات اللجان القضائية . (المحكمة الادارية العليا — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ١٠٥٢ رقم ٥٠٧) .

(٢)

٥٢٧ مأمور الضبط القضائي . قيامه بالتحري عن الجريمة وجمع الاستدلالات . لا يحول دون نذبه لاجراء التفتيش وتحرير المضبوطات .

(قض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ م ٤٦٨ رقم ٢٠٦) .

٥٢٨ مبان . إخلاء للهدم والبناء . جائز قانونا .

٢ — هدم وبناء . يجب اتمامها في وقت معقول .

٣ — قعود عن الهدم والبناء . موجب للجزاءات القانونية .

٤ — هدم جزئي . يعرض المالك للجزاء .

٥ — تعويض المستأجر . عناصر التعويض .

(محكمة القاهرة الابتدائية — ايجارات — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٩ — م ١٣٨٣ رقم ٤٦٣)

٥٢٩ مبان . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . عدم صدور لائحته التنفيذية . الاستناد إلى ذلك في تعطيل الأحكام الناجزة التي أوجب مراعاتها وفي الامتناع عن تنفيذه . خطأ في تفسير القانون .

(قض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥ م ٤٧٠ رقم ٢١٠) .

٥٣٠ متشردون ومشتبه فيهم . الحكم بالانذار طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . هو حكم غير قابل للطعن حتى بعد صدور قانون الاجراءات الجنائية علة ذلك .

(قض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ م ٦٢٠ رقم ٣٤١) .

٥٣١ ١ — مجالس بلدية . طلب ترخيص بالبناء من بلدية الاسكندرية . عدم اعتراض البلدية على البناء أو سكوتها عن إعطاء الترخيص . لا يجوز لطالب الترخيص أن يمضي في البناء قبل الحصول على رخصة .

٢ — أعمال إدارية . امتناع البلدية عن إعطاء ترخيص بالبناء . حكم . تسببه . تقريره أن صدور حكم

الموظفين من الدرجة السابعة فما فوقها .
الاختصاص بذلك . للمجلس البلدى
نفسه .

(محكمة القضاء الادارى — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٢٥٣ رقم ١١١) .

٥٣٣ محاكمة . النعمى على المحكمة إبداءها
الرأى فى التهمة قبل سماع مرافعة
الدفاع . عدم سلوك الطريق الذى
رسمه القانون فى مثل هذه الحالة أمام
محكمة الموضوع إثارة ذلك لأول
مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
(نقض جنائى — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
س ٤٧٣ رقم ٢١٦) .

٥٣٤ محال عمومية . السماح لرواد محل
بقالة بتناول الخمر فيه قبل إخطار
الجهة المختصة بذلك . إدانة صاحبه
بإدارة محل عموى بدون رخصة .
تبرئته من تهمة بيع الخمر فيه بغير
رخصة اعتمادا على أن لديه ترخيصا
ببيع الخمر . لانعراض .
(نقض جنائى — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥
س ٢٠٥ رقم ٨١) .

٥٣٥ محال عمومية . حق رجال البوليس
فى دخولها لمراقبة تنفيذ القوانين
واللوائح .
(نقض جنائى — ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٥
س ٨١٣ رقم ٣٨٥) .

٥٣٦ ١ — محكمة استئنافية . الأصل أنها
تحكم فى الدعوى على مقتضى
الأوراق .

٢ — إثبات . خيرا . تقاريرهم .
لمحكمة الموضوع أن تأخذ بها تطمين

سابق باعتبار امتناع البلدية عن إعطاء
الترخيص غير قانوني مما يجيز لطالب
الترخيص أن يمضي فى بنائه . وجوب
اعتبار ماقرره هذا الحكم معطلا للامر
الادارى ومخالفا لمبدأ الفصل بين
السلطات .

٣ — نقض . طعن . سبب جديد .
التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض
بخطأ الحكم فى قضائه بفوائد عن مبلغ
مطلوب على سبيل التعويض . لا يعتبر
سببا جديداً .

٤ — فوائد . جواز القضاء بفوائد
عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض .
مادة ٢٢٦ مدنى جديد التى تمنع ذلك .
ليس لها أثر رجعى .

٥ — فوائد . وجوب قصر سعر
الفائدة القانونية من ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٤٩ على ٤ ٪ .

٦ — فوائد . الفوائد التأخيرية هي
الأصل . اعتبارها غير تأخيرية . وجوب
الافصاح عن ذلك فى الحكم مع بيان
الأسباب .

(نقض مدنى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٥١٢ رقم ٥٥٣) .

٥٣٢ ١ — مجلس بلدى . موظف . تعيين
وترقية ونقل وتأديب . يحكمه قانون
إنشاء المجلس . متى يرجع إلى قانون
نظام موظفى الدولة .

٢ — مجلس بلدى مدينة بورسعيد .
مديره . ليس رئيس مصلحة بالنسبة
لموظفيه . اختصاصاته . ليس من
بينها توقيع جزاءات تأديبية على

الدولة . عدم قبول .
(محكمة القضاء الإداري - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ٢٤٧ رقم ١٠٨) .

٥٣٨ مرض الموت . تحديده .
(قضا مدني - ٢١ أبريل سنة ١٩٥٥ م ٨٨٨ رقم ٤٣٣) .

٥٣٩ مستأجر . تمكين المستأجر من العودة .
لا يكون إلا في حالة الاخلاء .
للضرورة والاخلاء للهدم والبناء .
(محكمة القاهرة الابتدائية - تجارات - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م - ٩ - م ١٣٨٣ رقم ٤٦٢) .

٥٤٠ ١ - مسئولية . الخطأ الموجب
للمسئولية وقع من الموظف ولم تشاركه
فيه الحكومة . مسئولية الحكومة في
هذه الحالة هي مسئولية المتبوع عن
عمل تابعه . تعتبر متضامنة مع
الموظف قبل المضرور في التعويض
في علاقتها مع الموظف لا تعتبر مدينة
بصفة أصلية . المادة ٥٢ مدني قديم
٢ - مسئولية . اقتراف موظفين
جريمة . إلزامهم مع الحكومة
بالتعويض متضامين للمضرور .
عدم ثبوت وقوع خطأ شخصي من
جانب الحكومة ساهم في وقوع
الجريمة . وجوب اعتبار الحكومة في
مركز الكفيل المتضامن لا المدين
المتضامن . قيامها بدفع التعويض
للمضرور لها أن ترجع بجميع ما أدته
على أي من هؤلاء الموظفين . المادة
٥٠٥ مدني قديم .

٣ - مسئولية . مجال تطبيق المادة
١٦٩ من القانون المدني الجديد المقابلة

إليه منها وتطرح ما لا تطمئن إليه .
(قضا جنائي - أول فبراير سنة ١٩٥٥ م ٤٨٢ رقم ٢٣٩) .

٥٣٧ ١ - مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة
١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير
الطريق التأديبي . صدوره من سلطة
تملك التشريع في البلاد . استناده إلى
حالة الضرورة . قانون شرعي .

٢ - مجلس الوزراء . حقه في فصل
الموظفين بغير الطريق التأديبي .
استمداده من الأوامر العالية ومن
قانون نظام موظفي الدولة . نص
المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم
١٨١ لسنة ١٩٥٢ على هذا الحق .
ليس إنشاء له . تقرير المرسوم المشار
إليه ضمانات جديدة للموظف .

٣ - المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة
١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير
الطريق التأديبي . نصه في المادة السابقة
منه على عدم جواز الطعن بالغاء أو
وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق
لأحكامه - دستورية هذا المنع .
عدم امتداد هذا المنع إلى طلبات
التعويض الناشئة عن خطأ في تطبيق
المرسوم بقانون سالف الذكر .

٤ - دعوى بالطعن بالالغاء في
القرارات الصادرة طبقاً لأحكام
المرسوم بقانون الخاص بفصل
الموظفين بغير الطريق التأديبي . تأسيس
طلب الإلغاء على عيب من العيوب
الواردة في المادة ٣ من قانون مجلس

- للمادة ١٥٠ وما بعدها مدنى قديم .
هو بين مرتكبي الفعل الضار أنفسهم .
عدم جواز تطبيقها على من لم يساهم في
الخطأ وكانت مسئوليته مجرد
مسئولية متبوع عن عمل تابعة .
(قضى مدنى — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٤٦ رقم ١٠) .
- ٥٤١ مسئولية . تعويض . مناط الحكم
بتعويض لصاحب الأرض التي
تعطلت زراعتها بقيام الحكومة بإنشاء
مصرف . هو ثبوت أن صاحب الأرض
هو المضرور الفعلي .
(قضى مدنى — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٥٢٥ رقم ٥٥٦) .
- ٥٤٢ مسئولية جنائية . إصابة خطأ .
اشتراك شخصين في الخطأ .
مساهلتها معا .
(قضى جنائى — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٩ رقم ٢٥٩) .
- ٥٤٣ ١ — مسئولية . حق رجال البوليس
في تفريق المتظاهرين . حدود هذا
الحق . تجاوزهم هذه الحدود . ثبوت
مسئوليتهم . مثال . القانون رقم ١٠
لسنة ١٩١٤ والقانون رقم ١٤ لسنة
١٩٢٣ .
- ٢ — مسئولية . تمسك رجال
البوليس بانعدام مسئوليتهم اعتمادا
على حالة الدفاع الشرعي . شروط
توافر هذه الحالة . ثبوت عدم توافر
هذه الشروط . قيام مسئولية البوليس
عن واقعة اعتدائه على المتظاهرين .
(قضى مدنى — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٥٠٥ رقم ٥٤٦) .
- ٥٤٤ مسئولية . عقد . مسئولية المقاول
والمهندس المعارى عن خلل البناء .
مدى هذه المسئولية .
(قضى مدنى — ٩ يونيه سنة ١٩٥٥
س ١٢٦٠ رقم ٥٢٤) .
- ٥٤٥ ١ — مسئولية عقدية . الفسخ
التعسفى لعقد العمل .
٢ — سقوط الحق في رفع الدعوى
بمرور سنة .
(محكمة استئناف النصورة — ١٩ مايو سنة ١٩٥٥
س ٥٧١ رقم ٢٩٢) .
- ٥٤٦ ١ — مسئولية مدنية . اختلافها في
الأساس عن المسئولية الجنائية . عدم
معرفة من من المتهمين أحدث الضربة
التي أدت إلى وفاة المجني عليه . عدم
مساءلة المتهمين مدنيا عن الضرر الناتج
عن القدر المتيقن في حقهما . خطأ .
٢ — حكم . تسببه . مسئولية
مدنية . نفي مسئولية المتهمين التضامنية
لعدم توافر سبق الإصرار والترصد
عندهم تقصي اتحاد إرادتهما على
الاعتداء واشتراكهما فيه . قصور .
(قضى جنائى — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣١٠ رقم ١٣٩) .
- ٥٤٧ مشتبه فيهم . رفع الدعوى العمومية على
مشتبه فيه تطبيقا لنص المادة ٧/٢
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٤٥ . ثبوت سبق الحكم عليه
بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه
واتهامه بعد ذلك في جريمة . حجب
المحكمة نفسها عن البحث في التهمة
المرفوعة بها الدعوى والتي استندت بها

- ٥٥٢ معارضة . عدم حضور المعارض في الجلسة المحدد لنظرها لعذر قهرى . عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
- (قض جنائى — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ — س ١٤٨٤ رقم ٤٩٨) .
- ٥٥٣ معارضة في أمر أداء . كيفية احتساب المدة اللازمة لها .
- (محكمة دمنهور السككية — ١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ س ٩١٤ رقم ٤٤٧) .
- ٥٥٤ معارضة . نظرها . يكون أمام القاضي الذى أصدر الحكم الغيابي .
- (قض جنائى — ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ س ٤٦٢ رقم ٢٠١) .
- ٥٥٥ ١ — معاشات . حساب مدة خدمة باليومية في المعاش . قوانين المعاشات ما كانت تجيز ذلك إلا في الحدود التى رسمتها . صدور قرارات عديدة من مجلس الوزراء بالمخالفة لهذه القوانين . تصحيحها بالقانون رقم ٨٦ سنة ١٩٥١ . عدم امتداد التصحيح إلى ما يصدر من قرارات بعد العمل بهذا القانون . دليل ذلك .
- ٢ — معاشات . سلطة مجلس الوزراء في منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادة في المعاشات . يقتصر إعمالها على حالات فردية . لا تمتد إلى حد تقرير قواعد تنظيمية بذلك .
- ٣ — معاشات . قرار مجلس الوزراء في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بحساب مدة خدمة باليومية في المعاش
- النيابة إلى التهم بمقولة إن الجريمة المتخذة أساساً لها لما يفصل فيها بعد بالثبوت من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .
- (قض جنائى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ — س ١٤٩٠ رقم ٥١٥) .
- ٥٤٨ مصادرة . شرط . الحكم بها إعمالاً للمادة ٣ عقوبات .
- (قض جنائى — ٨ فبراير سنة ١٩٥٥ س ٤٨٤ رقم ٢٤٥) .
- ٥٤٩ معارضة . استئناف . تخلف المعارض عن جلسة المعارضة لعذر قهرى . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . حكم باطل . استئناف هذا الحكم . وجوب القضاء بالغائه وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة .
- (قض جنائى — ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ س ٩٧٦ رقم ٤٦٤) .
- ٥٥٠ معارضة . المعارضة في الرسوم القضائية . المعارضة في رسوم التسجيل . الفارق بينهما في إجراءات التقرير بالمعارضة — وفي الاستئناف .
- (محكمة استئناف طنطا — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ٩ — س ١٣٥٥ رقم ٤٥٣) .
- ٥٥١ معارضة . حكم . وصفه بأنه غيابي أو حضوري . العبرة فيه هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . حكم حضوري اعتباري . وصفه خطأ بأنه غيابي . المعارضة فيه . غير مقبولة .
- (قض جنائى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ س ١٤٩٠ رقم ٥١٤) .

- لثلاثين موظفا بوزارة العدل . لا يقرر قاعدة تنظيمية بل صدر لحالات فردية .
(المحكمة الادارية العليا — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ — ع ٩ — س ١٣٢٠ رقم ٤٤٧) .
- ٥٥٦ ملكية . حكم . تسببه . استناد المدعى في اكتساب ملكية العين موضوع النزاع على عقد شرائها . الاستناد بعد ذلك على تملكها بوضع اليد المدة الطويلة على أساس أنه توهم دخولها فيما بيع اليه فوضع يده عليها واكتسب ملكيتها بالتقادم . لاتناقض . رفض الحكم تحقيق واقعة وضع اليد تأسيسا على تناقض المدعى في سبب التملك . قصور .
(تقض مدنى — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ س ٢١٧ رقم ٩٨) .
- ٥٥٧ ملكية شائعة . بيع . حق الشريك على الشيوع في بيع حصته محدودة قبل القسمة .
(تقض مدنى — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥ س ١٢٩٧ رقم ٥٣٩) .
- ٥٥٨ محول . الفارق بين النموذج رقم ١٨ الخاص ببيان عناصر نشاط الممول والنموذج رقم ١٩ الخاص بتقدير الربط النهائي عن هذه العناصر .
٢ — هدف الطعن القبول قانونا . ينص على ما ورد في النموذج رقم ١ دون سواء ، بشرط تقديمه في خلال شهر من تاريخ إخطار الممول به .
٣ — يتعلق بالنظام العام — التشريع المتعلقة بتنظيم الاجراءات .
(محكمة استئناف القاهرة — ضرائب — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ع ٩ س ١٣٤٧ رقم ٤٥١) .
- ١٥٥٩ — منحة سنوية . متى تعتبر حقا للعمال .
(محكمة استئناف المنصورة — هيئة التحكيم — ١٨ مايو سنة ١٩٥٥ س ٤١٣ رقم ١٩٤) .
- ٥٦٠ مؤهل دراسي . حلة شهادة التجارة المتوسطة . لا إلزام على الادارة بتعيينهم عند الالتحاق بالخدمة في الدرجة الثامنة ببداية مربوطها طبقا لكادر سنة ١٩٣١ المعدل بقرار مجلس الوزراء في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٥ .
(المحكمة الادارية العليا — ٥ نوفمبر سنة ١٠٥٣ رقم ٥٠٥) .
- ٥٦١ مواد مخدرة . اقتناع المحكمة بحيازة المتهمه للمخدر المضبوط بمسكنها وإيرادها الأدلة على ثبوت الواقعة في حقها . الخلاف في مكان ضبط المخدر من المسكن . لا يؤثر .
(تقض جنائى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ — س ١٤٨٨ رقم ٥٠٨) .
- ٥٦٢ مواد مخدرة . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
(تقض جنائى — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ س ٢١٠ رقم ٨٨) .
- ٥٦٣ مواد مخدرة . الاتجار فيها . تقديره . موضوعي .
(تقض جنائى — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥ س ٤٧٨ رقم ٤٣٢) .
- ٥٦٤ مواد مخدرة . حكم . تسببه . مجال توقيع كل من العقوبتين المنصوص عليهما في المادتين ٣٣، ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . استناد الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في

٥٦٩ ١ — موطن . تعريفه القانوني .
تحديد موطن الشخص . مسألة
موضوعية . المادة ٤٠ من القانون
المدني .

٢ — أحوال شخصية . ثبوت أن
المدعى عليه الانجليزي الجنسية متوطن
في مصر . تطبيق القانون المصري
واعتماد حكم الطلاق الصادر ضده
من المحكمة العليا البريطانية قد صدر
من محكمة غير مختصة . لا خطأ .
المادة ٢٢ مدني والمادتان ٨٥٩ ، ٨٦١
مرافعات .

٣ — أحوال شخصية . حكم .
تسببه . إثبات أن المدعى عليه
الانجليزي متوطن في مصر وأن حكم
الطلاق الصادر ضده من المحكمة
الانجليزية قد صدر من محكمة غير
مختصة . عدم تحديث الحكم المصري
عن أسباب الحكم الأجنبي . لا خطأ .

٤ — أحوال شخصية . اختصاص
الحاكم الانجليزية بدعوى طلاق
الانجليزي المتوطن في مصر . هو
اختصاص متعلق بالنظام العام .
لا يصححه قبوله من المدعى عليه .

٥ — أحوال شخصية . اختصاص
اختصاص المحاكم القنصلية في مصر .
ليس اختصاصاً محلياً بالنسبة
لاختصاص المحاكم الأجنبية بل هو
اختصاص متعلق بالولاية . أحكام
المحاكم القنصلية . هي أحكام مصرية
وليس أجنبية .

المادة ٣٤ من الرسوم بقانون المذكور
إلى عدم ثبوت قصد الاتجار دون
بيان العناصر التي تفيد أن الإحراز
كان للتعاطي . قصور .

(نقض جنائي — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٥
ص ٦٤٦ رقم ٣٠١) .

٥٦٥ مواد مخدرة . ركن الإحراز .
ماهيته .

(نقض جنائي — ١١ أبريل سنة ١٩٥٥
ص ٨١٧ رقم ٣٩٣) .

٥٦٦ مواد مخدرة . ضبط متهم بالقاهرة

في مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣
محرزاً لمواد مخدرة . تفتيش منزله
بالاسكندرية في اليوم التالي والعثور
به على مواد مخدرة . اعتبار ما وقع
من المتهم من إحراز المخدر واقعة
واحدة وقعت في ظل القانون رقم
٢١ لسنة ١٩٢٨ .

(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥
ص ٤٧٢ رقم ٢١٣) .

٥٦٧ مواد مخدرة . مجرد إحرازها يستلزم

توقيع العقوبة المنصوص عنها في المادة
٣٣ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
دون الحاجة إلى ثبوت الاتجار بها .
توقيع العقوبة المخففة المنصوص عنها
في المادة ٣٤ من ذلك القانون منوط
بثبوت أن الإحراز كان بقصد
التعاطي .

(نقض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١٩٧ رقم ٦٢) .

٥٦٨ موطن . المقصود به .

(محكمة استئناف اسكندرية — ضرائب —
١٩ مايو سنة ١٩٥٥ — ص ٤١٠ رقم ١٩٣) .

٥٧٢ ١ — موظف . علاقته بالحكومة
علاقة تنظيمية . خضوع نظامه
القانوني للتعديل وفق مقتضيات
المصلحة العامة . سرمان التنظيم الجديد
عليه بآثر حال من تاريخ العمل به .
عدم سرمانه بآثر رجعي يمس المراكز
القانونية الذاتية إلا بنص خاص في
قانون وليس أداة أدنى . تضمن
التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية
على الخزنة . عدم سرمانه على الماضي
إلا إذا تبين قصده في ذلك بوضوح .
عند الشك يكون التفسير لصالح
الخزنة . أساس ذلك .

٢ — كادر العمال . قرار مجلس
الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠
بمعالجة الشذوذ الناتج عن تطبيق
قرارين سابقين عليه . تضمنه مزايا
مالية بالنسبة لفئات من السائقين
والوقادين . تمتعهم بهذه المزايا من
تاريخ صدوره بغير أثر رجعي .
أساس ذلك .

(المحكمة الادارية العليا — ٥ نوفمبر سنة
١٩٥٥ — ص ١٠٤٩ رقم ٥٠٤) .

٥٧٣ موظف . علاقته بالحكومة علاقة
تنظيمية . خضوع نظامه القانوني
للتعديل وفق مقتضيات المصلحة
العامة . سرمان التنظيم الجديد عليه
بآثر حال من تاريخ العمل به . عدم
سرمانه بآثر رجعي يمس المراكز
القانونية الذاتية إلا بنص خاص في
قانون وليس أداة أدنى . تضمن
التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية

٦ — أحوال شخصية . اختصاص .
الموطن في القانون الانجليزي . هو
الذي يبين الاختصاص في مسائل
الأحوال الشخصية .

٧ — أحوال شخصية . اختصاص .
عدم اختصاص المحاكم الانجليزية
بالنسبة للانجليزي المتوطن في الخارج .
لا يصححه وجود الانجليزي في
انجلترا عند رفع الدعوى الاختصاص
هو للمحاكم المصرية . المادة ٢٢ من
القانون المدني .

٨ — أحوال شخصية . تنفيذ الحكم
الأجنبي . شرط تطبيق المادة ٤٩٣
مرافعات .

٩ — أحوال شخصية . اختصاص
المحاكم الابتدائية بدعوى النفقة .
شرطه . المادتان ٩٢٠ و ٩٣١
مرافعات .

(قس مدني — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤
ص ٨٩ رقم ١٧) .

٥٧٠ موظف . تعويض . المكافأة
الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد
موظفيها عن إصابته التي أقعدته عن
العمل . لا تمنع من حصوله على
تعويض كامل جابر للضرر الذي
لحقه . الجمع بين التعويضين كاملين .
غير جائز .

(قس جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥٥
ص ٦٦٢ رقم ٢٢٣) .

٥٧١ موظف . خروجه عن واجب اللياقة
في مخاطبة رئيسه . توقيع جزاء عليه .
استحقاقه للعقاب .

(محكمة القضاء الاداري — ١٤ فبراير سنة
١٩٥٥ ص ٧٣٦ رقم ٣٧٣) .

مانع من تعطيل استعماله بنفس الأداة
أى بقانون مماثل .

٤ — مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة
١٩٥٢ . للجنة المنصوص عليها .
فيه . رأيها محض استشارى لمجلس
الوزراء .

٥ — مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة
١٩٥٢ . فصل الموظف بالمطابقة
لأحكامه . لا يشترط فيه أن تكون
الوقائع المنسوبة اليه تاجئة على وجه
قطعي .

(محكمة القضاء الإدارى — ٢٢ فبراير سنة
١٩٥٥ س ٧٤٠ رقم ٣٧٨) .

٥٧٦ موظفون . الحق المطلق المقرر
للحكومة في فصل موظفيها بلاخفاكة
تأديبية المقصود به . ليس معناه أن
تستعمله على هواها . هي مقيدة من
حيث الغاية . وجوب وقوفها عند
تجاوز السلطة والتعسف في استعمال
الحق .

(قض مدنى — ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٥
س ١٢٩٦ رقم ٥٣٨) .

٥٧٧ ١ — موظفون . ضابط . بالجيش
أحيل إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين .
إعادته إلى وظيفة مدنية . عدم
اكتسابه الحق في الترقية طبقا لقواعد
الجيش . لا يغير من ذلك أن يكون
منتدبا للعمل في وظيفة عسكرية
بالجيش .

٢ — موظفون . ترقية . عدم ترقية
الموظف يرجع إلى أسباب المواءمة

على الخزانة العامة . عدم سريانه على
الماضى — إلا إذا تبين قصده من ذلك
بوضوح . عند الشك يكون التفسير
لصالح الخزانة . أساس ذلك . مثال
بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

(المحكمة الادارية العليا — ١٢ نوفمبر سنة
١٩٥٥ — س ١٣٠٩ رقم ٥٤٥) .

٥٧٤ ١ — موظف فصله بالتطبيق لأحكام
المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .
عدم قبول دعوى الغاء هذا القرار .
شرعية المادة السابعة من المرسوم
بقانون سالف الذكر .

٢ — موظف . فصله . بالتطبيق
للمرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .
وقوع القرار صحيحا . لانهوىض .
(محكمة القضاء الإدارى — ٣١ يناير سنة
١٩٥٥ — س ٧٣٥ رقم ٣٧١) .

٥٧٥ ١ — موظف . فصله بغير الطريق
التأديبي . حق ثابت للحكومة لاشبهة
فيه . أساسه .

٢ — تعويض . لا تجوز مصادرة
الحقوق وحرمان أربابها في الوقت
ذاته من تعويض عادل أو من القضاء
به عند عدم التعويض . ثمة طرق
بين مبدأ الحق دستوريا وتنظيم استعماله
قانونا . سلطة المشرع في تنظيم استعمال
الحقوق . القيود التي ترد عليها .

٣ — قضاء الالغاء . لم يكن أصلا
مقررا في الدستور الملغى إنما
استحدث في قانون إنشاء مجلس الدولة
رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . ليس ثمة

(ن)

- ٥٨٢ نزع ملكية . مسئولية . تعويض . وقف . استيلاء الحكومة على جزء من أرض الوقف دون اتباع الاجراءات التي نص عليها القانون . غصب . حق الضرر في التعويض مدى هذا التعويض . حقه في الحصول على تعويض آخر بسبب التأخير . حق المحكمة في تقدير التعويضين جملة أو تقدير كل منهما على حدة . عدم تقيدها بالقواعد الخاصة بفوائد التأخير .
- ٢ — نزع ملكية . مسئولية . تعويض . وقف الجزء الذي لم يحصل الاستيلاء عليه نقصت قيمته . حق الضرر في الحصول على تعويض بسبب هذا النقص استحقاقه للتعويض سواء انتفع بهذا الجزء أم لم ينتفع .
- ٣ — نزع ملكية . مسئولية . تعويض وقف . حكم . نسبيه . الفوائد المحكوم بها بسبب التأخير . هي من توابع طلب التعويض الأصلي . الأسباب التي أقام عليها الحكم قضاءه في التعويض الأصلي . تعتبر أسبابا للقضاء في شقه الخاص بالفوائد .
- ٤ — نزع ملكية . وقف . تعويض نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ . مجال تطبيقه أن تكون الحكومة قد اتبعت القانون في الاستيلاء على أعيان الوقف .

والاختيار . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(نقض مدني — ٢ يونيو سنة ١٩٥٥ س ١٢٥٩ رقم ٥٢٢) .

٥٧٨ ميعاد الستين يوما . انقطاع سريانه بتقديم نظم إلى الجهات الادارية . شرطه أن يكون التنظيم قد قدم قبل فوات هذا الميعاد . إجراءات قطع التقادم التي نصت عليها المادة ٣٨٣ مدني . عدم سريانه على ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة .

(محكمة القضاء الاداري — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ — س ٢٤٥ رقم ١٠٧) .

٥٧٩ ميعاد الستين يوما . بدؤه من تاريخ العلم بالقرار المطعون فيه . علم المدعي بقرار بنفس المعنى في تاريخ سابق من سلطة لا تملك إصدار القرار المطعون فيه . لا يبدأ منه ميعاد .

(محكمة القضاء الاداري — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ س ٢٦٩ رقم ١١٥) .

٥٨٠ ميعاد الستين يوما . عدم سريانه في حالة تقديم طلب الاعفاء من الرسوم القضائية . بدء سريانه من تاريخ الفصل في هذا الطلب .

(محكمة القضاء الاداري — ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ س ٢٤٥ رقم ١٠٦) .

٥٨١ ميعاد الستين يوما . من مواعيد السقوط المتعلقة بالنظام العام . فواته . أثره . سقوط الحق في رفع الدعوى . حق المحكمة في إثارته وتحقيقه من تلقاء نفسها .

(محكمة القضاء الاداري — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ — س ٢٦٨ رقم ١١٤) .

. نزع الملكية دون اتباع القانون .
حق ناظر الوقف في المطالبة بالتعويض
وقيضه .

(قضى مدنى — ١٧ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥٣٥ رقم ٢٨١) .

٥٨٣ نزع ملكية للمنفعة العامة . تقدير
التعويض . مراعاة قيمة الزيادة أو
النقص في الجزء الذى لم تنزع ملكيته .
هو حكم عام . وجوب مراعاته سواء
اتبعت الاجراءات القانونية في نزع
الملكية أم لم تتبع .

(قضى مدنى — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥
س ١٠٤٤ رقم ٥٠٢) .

٥٨٤ ١ — نص تشريعى . إلغاؤه صراحة
أو ضمنا . صور الالغاء الضمنى .

٢ — علاوة . قرار مجلس الوزراء
في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ بنخصم
نصف علاوة الترقية أو العلاوة
الدورية من إعانة الغلاء . انطباقه
على العلاوات التى استحققت في ظل
سريان أحكامه . استمرار هذا
النوع من الخصم بالنسبة لها حتى بعد
صدور القانون رقم ٣٢٥ سنة ١٩٥٣ .
أساس ذلك .

(المحكمة الادارية العليا — ٥ نوفمبر سنة
١٩٥٤ — س ١٠٥٦ رقم ٥٠٦) .

٥٨٥ نصب . ادعاء الصفة الكاذبة . يكفى
وحده لتوفر ركن الاحتيال .

(قضى جنائى — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٨٤ رقم ٤٩٧) .

٥٨٦ نصب . حكم . تسببيه . عدم استظهار
الحكم للصلة بين الطرق الاحتمالية التى

استعملها المتهمان وبين تسليم المال .
قصور .

(قضى جنائى — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٩٢ رقم ٥٢١) .

٥٨٧ نقض . إجراءات الطعن . امتداد

الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦
من قانون الاجراءات الجنائية . غايته
أربعون يوما من تاريخ النطق به .
انقضاء هذه المدة يسقط الحق في
الطعن .

(قضى جنائى — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٩٢ رقم ٥٤) .

٥٨٨ ١ — نقض . إجراءات الطعن .

صورة الحكم المعلنة . وجوب
اعتبارها مطابقة للاصل بشرط أن
تكون كذلك وموجبة للاطمئنان .
يجب التعويل عليها مادام لم يثبت
نقصها أو عدم مطابقتها .

٢ — إعلان . إعلان للنياية . لا يصبح
اللجوء إليه إلا بعد القيام بالتحريات
الدقيقة للبحث عن محل المعلن إليه .
لا يكفى ورود الورقة بغير اعلان
ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .

٣ — إثبات . يمين متممة . ماهيتها .
لا يحسم النزاع ولا يتقيد القاضى
بنتيجتها . عدم تقيد محكمة الاستئناف
بما رتبته عليها محكمة أول درجة .
لا تحول دون استئناف الحكم المؤسس
عليها .

(قضى مدنى — ١٣ يناير سنة ١٩٥٥
س ٣٥٨ رقم ١٧٦) .

٥٨٩ نقض . اختصاص . دفع بعدم

اختصاص المحكمة محليا يتطلب
تحقيقا موضوعيا . إثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض . لا تقبل .

(نقض جنائي - ٧ مارس سنة ١٩٥٥
س ٤٦٨ رقم ٣٠٨) .

٥٩٠ ١ - نقض . أسباب جديدة .

اختلاس محجوزات . الدفع بعدم علم
المتهم باليوم المحدد للبيع . إثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض . غير
جائزة .

٢ - نقض . طعن لا مصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة
اختلاس أشياء محجوزة .

٣ - اختلاس أشياء محجوزة .
سداد المتهم المبلغ المحجوز من أجله
بعد وقوع الجريمة . لا يؤثر على
قيامها .

(نقض جنائي - ١ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ - س ١٤٨٧ رقم ٥٠٥) .

٥٩١ ١ - نقض . أسباب جديدة . حالة
الدفاع الشرعي . عدم الدفع بقيامها
أمام محكمة الموضوع رافعة الدعوى
كما أوردها الحكم لانفيذ قيامها .
التمسك بقيامها لأول مرة أمام محكمة
النقض . غير جائز .

٢ - حكم . تسببه بوجه عام .
التناقض المعيب . ماهيته .

٣ - نقض . طعن لا مصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . مثال في قتل
عمد مع سبق الاصرار والترصد .

٤ - ترصد . ما الذي يعتد به في
قيامه ؟

٥ - وصف التهمة . دفاع . اعتبار
المتهم فاعلا في جريمة القتل العمد مع
سبق الاصرار والترصد بعد أن كانت
الدعوى مرفوعة عليه بوصفه
شريكا . الواقعة المادية التي اتخذتها
المحكمة أساسا للوصف الجديد هي
بعينها التي كانت مبنية بأمر الاحالة
ومطروحة بالجلسة . عدم لفت نظر
الدفاع إلى التعديل . لا يعتبر إخلالا
بحق الدفاع .

٦ - نقض . طعن لا مصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . مثال في جناية
قتل عمد .

(نقض جنائي - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ - س ١٤٩٦ رقم ٥٢٨) .

٥٩٢ ١ - نقض . أسباب جديدة . عدم
أهلية المدعية بالحق المدني . اثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض .
لا تقبل .

٢ - اثبات . خبراء . تقدير تقاريرهم .
موضوعي .

٣ - قذف . القصد الجنائي . متى
يتوافر ؟

٤ - قانون . دعوى مدنية . رفعها
أمام المحكمة الجنائية . يستتبع تطبيق
قانون الاجراءات الجنائية عليها .

(نقض جنائي - ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥
س ٩٨٢ رقم ٤٧٨) .

٥٩٣ نقض . أسباب مقبولة . اختصاص .
قواعد الاختصاص في المواد الجنائية
هي من النظام العام . جواز التمسك

٨ — قتل عمد . فاعل اتفاق المتهم مع آخرين على قتل المجنى عليهم ومسقة مامعهم واصرارهم السابق على القتل وشد أزرأحدهم بوجود الباقيين معه في مكان الحادث وقت مقارفة الجرائم واعداد الحفرة لدفن الضحايا واهالة التراب عليهم بعد سرقة نقودهم . اعتبار المتهم فاعلا أصليا . صحيح .

٩ — نقض . رأفة . عقوبة مبررة . انتفاء المصلحة من الطعن . مثال في جريمة قتل عمد يستوجب عقاب فاعله بالإعدام .

(نقض جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٥٥ س ٨٢٤ رقم ٤٠٢) .

٥٩٥ ١ — نقض . أسباب موضوعية . قبول العذر في طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله . من سلطة محكمة الموضوع .

٢ — دفاع . عدم حضور المحامي الموكل عن المتهم . حضور محام آخر عنه وطلبه تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصيل . عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب . ندب محام آخر . عدم اعتراض المتهم على ذلك أو تمسكه بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . لا إخلال بحق الدفاع .

٣ — دفاع . استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره .

(نقض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ س ٩٧٥ رقم ٤٦٣) .

بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ — س ١٤٧٩ رقم ٤٨٦) .

٥٩٤ ١ — نقض . أسباب موضوعية . تقدير صفة الاستعجال للمسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقتية المؤلفة طبقا للمادة ٣٣ من الرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . متروك للجنة المذكورة .

٢ — إجراءات . مانصت عليه المادة ٣٧٠ ج من قواعد بشأن انعقاد محاكم الجنايات . هي قواعد تنظيمية . مخالفتها . لا بطلان .

٣ — دفاع . محام . حضور محام واحد مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . يكتفى .

٤ — دفاع . محام . تقدير استعداده . موكل إليه .

٥ — نقض . أسباب موضوعية .

اعتراف . تقدير صحته . موضوعي .

٦ — إجراءات . إثبات . اعتراف .

توقيع المتهم على اعترافه الثابت في محضر التحقيق . غير لازم مادام المحضر موقعا عليه من المحقق والكاتب .

٧ — إثبات . شهادة . اعتراف .

الأخذ باعتراف متهم على آخر .

الأخذ ببعض الاعتراف دون البعض الآخر . جائز .

٦٠٠ ١ — نقض . الشهادة التي يترتب عليها امتداد الميعاد المنوه عنه في المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية . هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم .

٢ — دعوى مدنية . شرط قبولها أمام المحكمة الجنائية . القلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين . الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية . غير جائز .
(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥ م ٤٨٧ رقم ٢٥٦) .

٦٠١ ١ — نقض . الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم لعدم توقيعه في المدة القانونية . هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . الشهادة الصادرة في نهاية ساعات العمل في اليوم الثلاثين . لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك .
٢ — تضامن . ثبوت استغلال كل من المتهمين بما أحدثه من الضرر . لا محل للتضامن .

٣ — نقض . إيقاف الدعوى المدنية . هو ليس حكما فاصلا في موضوع دعوى التعويض . الطعن فيه بطريق النقض .

(نقض جنائي — ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م ١٨٣ رقم ٤٠) .

٦٠٢ نقض . الطعن المرفوع من متهم محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . سقوطه إذا لم يتقدم المتهم للتنفيذ قبل

١٤ — م

٥٩٦ نقض . استئناف . حكم من محكمة أول درجة يجوز استئنافه لخطأ في القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .

(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٥ م ٣٠٥ رقم ٢٢٤) .

٥٩٧ ١ — نقض . استئناف . حكم يجوز استئنافه لخطأ في تطبيق القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .

٣ — حكم . تسببه . استئناف المتهم حكما جزئيا قضى بتغريمه خمسة جنيهات لخطأ في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى عدم وجود خطأ . عدم ذكرها وجه الخطأ في القانون الذي أقام المتهم عليه استئنافه ولا كيف تبينت عدم وجوده . قصور .

(نقض جنائي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٣٠٢ رقم ١١٩) .

٥٩٨ ١ — نقض . الخطأ الذي يقع في الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٢ — إثبات . اعتراف . الأخذ به ولو عدل المتهم عنه . اطراحه ولو كان مصرا عليه . يجوز .

(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥ م ٤٨٨ رقم ٢٥٧) .

٥٩٩ نقض . التقرير بالطعن . هو حق شخصي للمحكوم عليه . التوكيل فيه . شرطه .

(نقض جنائي — ٢١ فبراير سنة ١٩٥٥ م ١٠ — ١٤٩٧ رقم ٥٣٠) .

٦٠٨ نقض . حكم صادر في مخالفة بعد

تعديل المادة ١٤٢٠ ج بموجب

المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

(نقض جنائي — ١٦ مايو سنة ١٩٥٥

س ٩٧٧ رقم ٤٦٧)

٦٠٩ ١ — نقض . رافة . عقوبة مبررة .

لا جدوى من الطعن . مثال .

٢ — إثبات . شاهد . تجزئة أقواله .

الأخذ بشرط منها والاعراض عما

عداه . يجوز .

٣ — حكم . تسببه . سبق إصرار .

استظهاره . مثال

٤ — باعث . هو ليس من أركان

الجريمة . الخطأ فيه لا يقدح في

سلامة الحكم .

(نقض جنائي — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

س ٣٠٨ رقم ١٣٥) .

٦١٠ نقض . سلطة محكمة النقض . ارتباط

ذكر الحكم ما يفيد قيام ارتباط

لا يقبل التجزئة بين التهمتين المسندتين

إلى التهم . معاقبته بعقوبة مستقلة

عن كل منهما . خطأ . وجوب

تصحيح الحكم بمعرفة محكمة النقض

وتوقيع عقوبة واحدة عن التهمتين .

(نقض جنائي — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥

ع ١٠ — س ١٤٩٨ رقم ٥٣٤) .

٦١١ ١ — نقض . سلطة محكمة النقض .

الشهادة المرضية التي يقدمها المستأنف

لتبرير استئنافه بعد الميعاد . تقديرها

موضوعي . الأسباب التي تستند إليها

محكمة الموضوع في عدم تعويلها على

يوم الجلسة . (المادة ١٤٣٤ ج) .

(نقض جنائي — ١١ أبريل سنة ١٩٥٥

س ٨١٨ رقم ٣٩٦) .

٦٠٣ نقض . انتفاء المصلحة من الطعن .

قبض . تفتيش . اعتماد الحكم في إدانة

المتهم على اعترافه في محضر استجواب

النيابة باعتباره دليلاً قائماً بذاته . دفع

ببطلان القبض والتفتيش . لا جدوى

من إثارتها في هذه الحالة .

(نقض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

ع ١٠ — س ١٤٨٨ رقم ٥٠٩) .

٦٠٤ نقض . تفتيش . الدفع ببطلانه .

اعتماد الحكم في إدانة المتهم بصفة أصلية

على اعترافه في محضر استجواب النيابة

وفي الجلسة . لا مصلحة في الدفع

بالبطلان .

(نقض جنائي — أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

س ٢٠١ رقم ٧٣) .

٦٠٥ نقض . تفتيش . طعن لا مصلحة منه .

لا جدوى من إثارتها . مثال .

(نقض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٥٥

س ٤٨٢ رقم ٢٤٠) .

٦٠٦ نقض . تقدير سن المتهم . مسألة

موضوعية . المجادلة في شأنها لأول

مرة أمام محكمة النقض لا تقبل .

(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٥

س ٤٦٩ رقم ٢٠٨) .

٦٠٧ نقض . جريمة خلط القطن صناعياً .

وصفها القانوني . هي مخالفة . الطعن

بالنقض في الحكم الصادر فيها في ٢٢

من ديسمبر سنة ١٩٥٣ . غير جائز .

(نقض جنائي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

س ٢٠٣ رقم ٧٦) .

الطاعن توكليه من ملف الطعن قبل
الجلسة المحددة لنظره وعدم حضوره
في هذه الجلسة . بطلان الطعن .
علة ذلك .

(نقض مدني — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥
س ٣٩٨ رقم ١٨٨) .

٦١٥ نقض . طعن . اجراءات الطعن .
وكالة . التوكيل بالطعن لم يصدر
إلى المحامي المقرر بالطعن بل صدر
إلى محام آخر باعتباره وكيلًا
عن الطاعن . عدم تقديم التوكيل
الصادر من الطاعن . عدم قبول
الطعن .

(نقض مدني — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥
س ١٢٩٨ رقم ٥٤٠) .

٦١٦ ١ — نقض . طعن . أحوال شخصية .
تقديم صورة مطابقة للاصل من
الحكم الابتدائي الذي أحال على أسبابه
الحكم المطعون فيه . هو إجراء
جوهري يترتب على عدم اتخاذه في
الميعاد عدم قبول الطعن . لا يغير
من ذلك أن يكون رئيس المحكمة
في مادة أحوال شخصية قد أمر بضم
ملف الدعوى بعد فوات الميعاد .

المادتان ٤٣٢ و ٨٨١ مرافعات .

٢ — نقض . طعن . صورة الحكم
المطابقة للاصل الواجب إيداعها .
هي الصورة الرسمية المستخرجة من
قلم الكتاب لا صورة عرقية .

(نقض مدني — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٢٣٣ رقم ١٠٢) .

هذه الشهادة . تخضع لرقابة محكمة
النقض .

٢ — استئناف . التقرير به بعد الميعاد .
الاعتذار بالمرض . عدم جواز
الاحتجاج على التهم بإمكان التقرير
بالاستئناف بوكيل .

(نقض جائي — ٢ مايو سنة ١٩٥٥
س ٩٧٢ رقم ٤٥٤) .

٦١٢ ١ — نقض . طعن . أثر نقض
الحكم نقضا كلياً . عدم اقتصراره على
ماتنازلته أسباب الطعن . امتداده
إلى ما ارتبط بها أو تبعها من الأجزاء
الأخرى . مثال .

٢ — قسمة . عقد القسمة الهائية
وقعه بعض الشركاء دون البعض .
لا يعتبر باطلاً بل هو ملزم لكل
من وقعه .

٣ — قسمة . حق الشريك في إقرار
عقد القسمة الذي لم يكن طرفاً فيه .
بقاء هذا الحق طوال مدة الشروع .
انتقاله لورثة الشريك .

(نقض مدني — ١٩ مايو سنة ١٩٥٥
س ١٠٣٠ رقم ٤٩٨) .

٦١٣ نقض . طعن . إجارة . الأحكام
الصادرة من المحاكم الابتدائية في
منازعات ناشئة عن تطبيق القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز
الطعن فيها بطريق النقض .

(نقض مدني — ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥٦٠ رقم ٢٨٧) .

٦١٤ نقض . طعن . إجراءات الطعن .
سحب المحامي المقرر بالطعن نيابة عن

٦١٧ نقض . طعن . استقالة . تقديم رجل

القضاء استقالته وقبولها من رئيسه المختص بما اقترنت من شرائط .
عدم الاحتفاظ بحقه في الطعن وما يترتب عليه من آثار . عدم قبول الطعن .

(نقض مدني - جمعية عمومية - أول مارس سنة ١٩٥٥ - س ٣٢٩ رقم ١٦٧) .

٦١٨ ١ - نقض . طعن . إعلان . إعلان

المطعون عليه في المحل المختار المبين في ورقة إعلان الحكم . عدم اشتراط صدور توكيل من المطعون عليه إلى صاحب المحل في وقت الإعلان .
المادة ٣٨٠ مرافعات .

٢ - عقد . التزام . قوة قاهرة .
عدم انقاسخ الالتزام العقدي إلا باستحالة الوفاء بقوة قاهرة أو حادث جبري طارئ . مثال .

(نقض مدني - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ - س ١٥٢٩ رقم ٥٥٩) .

٦١٩ ١ - نقض . طعن . إعلان . إعلان في

المحل المختار . متى يصح . إعلان المطعون عليه بالطعن في مكتب محاميه أمام محكمة الاستئناف قبل أن يعلن هو الحكم المطعون فيه للطاعن . بطلان الاعلان . لا يصححه كونه قد اتخذ بعد ذلك هذا المكتب محلا له .

٢ - نقض . طعن . اعلان في المحل المختار . عدم وجود تعارض بين حكم المادة ٨٣ وحكم المادة ٣٨٠ مرافعات .

(نقض مدني - ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥ س ١٢٧٧ رقم ٥٣٣)

٦٢٠ ١ - نقض . طعن . إعلان .

البطلان الذي تقررره المادة ٤٣١ مرافعات . هو لعدم حصول الاعلان . خلو صورة الاعلان سهوا من بيان تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذي حرره أو اسم المحامي الذي باشر الطعن . لا بطلان .

٢ - قضاء مستعجل . اختصاص .

إجارة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بطرد المستأجر الذي انتهى عقد إيجاره . مناط هذا الاختصاص . الإدعاء بتجديد الإجارة من وكيل المالك . استخلاص القاضي من ظاهر الأوراق عدم جدية هذا الإدعاء . التعمي على حكمه بالطرد . المساس بأصل الحق . على غير أساس .

٣ - استئناف . تصد . قضاء .

مستعجل . الحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة بعدم الاختصاص بني على أن تعرضه لتفسير سند الوكالة لتعرف حدوده ومداه مما يمتنع عليه لمساسه بأصل الحق . استئناف هذا الحكم يطرح الدعوى بجميع عناصرها على المحكمة الاستئنافية ، قضائه في الموضوع لا يعتبر من حالات التصدي .

(نقض مدني - ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥ س ٣٨٠ رقم ١٨٢) .

٦٢١ ١ - نقض . طعن . إعلان . عدم

اثبات المحضر الخطوط التي سبقت تسليم الصورة إلى جهة الإدارة . بطلان الاعلان . على المحكمة أن تقضي بذلك

الذي حصل أمامه . لا بطلان . المادة ٤٣١ مرافعات .

٢ — نقض . طعن . بيان الأسباب . أسباب الطعن وإن كانت موجزة إلا أنها واضحة محددة . لا بطلان . ٣ — نقض . الحكم لقصور في تسميته . لا يمنع المحكمة المحالة إليها الدعوى من إعادة بحث الموضوع من جديد . الدفع بعدم قبول الطعن الثاني لسبق الفصل فيه . على غير أساس . ٣ — حكم . القبول المانع من الطعن . حكم تمهيدي بالاحالة على التحقيق . تنفيذه . لا يمنع من الطعن فيه . علة ذلك .

٥ — بيع . بيع وفاء . مجرد تأخير كتابة شرط الاسترداد . لا ينفي عنه هذه الصفة .

(نقض مدني — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٤٢ رقم ٩) .

٦٢٤ ١ — نقض . طعن . إعلان . موطن . تعيين البائع موطناً له في عقد البيع . اتخاذ بعد العقد موطناً آخر . جواز إعلانه في الموطن الأخير .

٢ — نقض . طعن . إعلان . تقديم الطاعن صورة شكوى إدارية لأول مرة لمحكمة النقض . هذه الشكوى لا تبات اتخاذ المطعون عليه موطناً آخر له . النزاع على الموطن لم ينشأ إلا في مرحلة الطعن بالنقض . عدم جواز الاعتراض على تقديم صورة الشكوى . ٣ — تأمينات عينية . حقوق امتياز .

من تلقاء نفسها إذا غاب المطعون عليه . ٢ — نقض . طعن . إعلان . المطعون عليه الذي أعلن إعلانه باطلاً قدم مذكرته في الميعاد القانوني . شرط تمسكه ببطلان الاعلان في هذه الحالة . أن يبين وجه مصلحته في التمسك بهذا البطلان .

٣ — نقض . طعن . موضوع الطعن هو النزاع على بطلان بيع صدر من المورث باعتباره يخفي رهنا . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان اعلان بعض الورثة بالطعن . بطلان الطعن بالنسبة لجميع الورثة .

(نقض مدني — ٣ مارس سنة ١٩٥٥ م ٦٧٥ رقم ٢٤٤) .

٦٢٢ ١ — نقض . طعن . إعلان . عدم بيان صفة مستلم صورة الاعلان . بطلان الاعلان .

٢ — نقض . طعن . إعلان . المطعون عليه الذي لم يصح إعلانه هو الخصم الحقيقي . بطلان الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

(نقض مدني — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥ م ١٠٤٣ رقم ٥٠١) .

٦٢٣ ١ — نقض . طعن . إعلان . مناط بطلان الطعن هو عدم حصول الاعلان في الميعاد . ثبوت تمام الاعلان في الميعاد مشتملاً على البيانات التي نصت عليها المادة ١٠ مرافعات . خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به واسم الموظف

ثبوت أن المدين نفذ بعض الأعمال التي التزم بها ولم ينفذ البعض الآخر .
التقصير جزئي . حق المحكمة في تخفيض التعويض الانفاقي . المادة ١٢٣ مدني قديم .

(قض مدني — ١٧ فبراير سنة ١٩٥٥ م ٥٢٨ رقم ٢٨٢) .

٦٢٦ نقض . طعن . الحكم المطعون فيه صدر من محكمة ابتدائية بصفة انتهائية في ظل المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ وقبل سريان قانون المرافعات الجديد الطعن غير مقبول .
التحدي بالمادة ٤٢٥ مرافعات جديد قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ . على غير أساس .

(قض مدني — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ٥١٤ رقم ٩٧) .

٦٢٧ ١ — نقض . طعن . الخصوم في الطعن . اختصاص الخصم بالصفة التي كان متصفاً بها في الدعوى . ثبوت توجيه الطعن للمطعون عليه بالصفة التي كان متصفاً بها في الدعوى وهي أنه وارث للشفيع . عدم ذكر هذه الصفة صراحة في التقرير . لا بطلان .

٢ — حكم . الخطأ في ذكر اسم أحد القضاة الذين أصدروه . تصحيح هذا الخطأ لا يكون إلا بما ثبت في محضر الجلسة الذي يعتبر مكملاً للحكم . الاستناد في تصحيحه إلى أدلة خارجية

لا يجوز تقريرها إلا بنص في القانون . احتفاظ اليافع بحقه في الانتفاع بجزء من العقار المبيع بصفة مستأجر . ليس من حقوق الامتياز .

٤ — تنفيذ عقارى . مستأجر العقار المبيع لعدم إمكان قسمته . حقه في الاعتراض على قائمة شروط البيع .
المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٧١٥ و ٧٢٣ مرافعات .

٥ — دعوى . تنفيذ عقارى . مصروفات الدعوى . قبول الاعتراض على القائمة . إلزام المحكوم عليه بالمصروفات . لا يغير من ذلك أن يكون القبول مبنيًا على سبب واحد من الأسباب التي بني عليها الاعتراض .
(قض مدني — ١ مايو سنة ١٩٥٥ م ١٠١٩ رقم ٤٩٠) .

٦٢٥ ١ — نقض . طعن . اقتصار الطاعن في تقرير طعنه على طلب نقض الحكم وتطبيق القانون . كفايته . طلب الفصل في الموضوع أو إحالة القضية إلى دائرة أخرى . تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها .

٢ — شرط . شرط تهديدى . عقد . مسئولية . تعويض . استخلاص المحكمة أن الشرط الوارد في العقد هو شرط تهديدى . من حقها عدم إعمال هذا الشرط وتقدير التعويض وفقاً للقواعد العامة .

٣ — شرط . شرط جزائي . تعويض . مسئولية . عقد . وفاة . الواقعة . محكمة بالقانون المدني القديم .

ثالث في دعوى الشفعة بطلب ملكية
العقار موضوع الشفعة . الحكم
الابتدائي القاضي بالشفعة وعدم قبول
التدخل أصبح نهائيا بالنسبة للبائع
لعدم استئنافه في الميعاد . صيرورته
نهائيا أيضا بالنسبة للمشتري
والشفيع .

٢ — استئناف . ميعاد الاستئناف .
اعلان الصورة التنفيذية غير لازم
لانتقال ميعاد الاستئناف . يكفي
اعلان صورة كاملة مطابقة للاصل .
٤ — استئناف . ميعاد الاستئناف .
اضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد
الاستئناف لا يتجاوز أربعة أيام .
النهي على الحكم بمخالفة القانون في
هذا الخصوص . على غير أساس .
٥ — استئناف . حكم قضى بسقوط
حق الاستئناف . البحث في موضوع
النزاع . غير جائز .

(قض مدني — ١٤ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٧٣ رقم ٤٣٠) .

٦٣٠ نقض . طعن النيابة في قرار غرفة
الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة
الدعوى . ممن يقبل ؟

(قض جنائي — ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٦٢ رقم ٣٣٣) .

٦٣١ — نقض . طعن . أوراق الطعن .
ايداع مذكرة شارحة . شرطه ألا
يكون التقرير مشتملا على شرح
واف لأسباب الطعن . اشتغال التقرير
على شرح كاف . يكفي في المذكرة
الاحالة على التقرير .

غير مستمدة من محضر الجلسة .
لا يجوز .

(قض مدني — ١٣ يناير سنة ١٩٥٥
س ٣٥٦ رقم ١٧٥) .

٦٢٨ ١ — نقض . طعن . الخصوم في
الطعن . الحكم المطعون فيه قضى
ببطلان إجراءات نزع الملكية وحكم
مرسي المزايد لعدم اتخاذها في مواجهة
الحائزين الذين يعلم بهم الدائن المباشر
للإجراءات . موضوع غير قابل
للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة
لأحد الخصوم يترتب عليه بطلانه
بالنسبة للجميع .

٢ — نقض . طعن . إجراءات
الطعن . وجوب اتخاذها بالنسبة لجميع
الخصوم في الميعاد ولو كان الموضوع
غير قابل للتجزئة . نص المادة ٣٨٤
مرافعات مقيد في خصوص الطعن
بالنقض بما تفرضه المادتان ٤٢٩
و ٤٣١ من قانون المرافعات من وجوب
اشتغال تقرير الطعن على جميع الخصوم
وإعلانهم به في الميعاد .

(قض مدني — ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٥٢٢ رقم ٥٥٤) .

٦٢٩ ١ — نقض . طعن . المصلحة في
الطعن . الحكم المطعون فيه قضى
بسقوط حق الطاعن في استئناف
الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول
تدخله في الدعوى مع التزامه
بالمصروفات والأتعاب . توافق
مصلحته في الطعن .

٢ — استئناف . شفعة . تدخل خصم

في الحكم . هومن البيانات الجوهرية .
يترتب على عدم إثباته بطلان الحكم .
(قض مدني - ٢ يونيه سنة ١٩٥٥
س ١٢٥٩ رقم ٥٢٣) .

٣٤ - ١ - نقض . طعن . حكم بئدب
خير لتصفية الحساب بين الطرفين .
فصله في أساس النزاع بأن اعتبر العين
المطالب بريعها مملوكة للمدعي وأن
ادعاء المدعي عليه ملكيتها هو ادعاء
غير جدي . جواز الطعن فيه بطريق
النقض على استقلال . المادة ٣٧٨
مرافعات .

٢ - تقادم . وضع يد . حيازة
الدائن المرتين هي حيازة عارضة .
لانتقل بها الملكية مهما طال الزمن .
٣ - دعوى . ريع . ادعاء ملكية
العين المطالب بريعها . استظهار المحكمة
أن الادعاء بالملكية غير جدي . عدم
إيقافها دعوى الربيع حتى يفصل في
النزاع على الملكية . لا خطأ .

٤ - تقادم . وضع يد . سبب
صحیح . الإرث . لا يصلح لأن
يكون سببا صحیحا .

٥ - رهن . دعوى حساب . إنابة
المدين الدائن في تحصيل ريع العين .
النعي على الحكم بالخطأ فيما قرره من
أن الرهن التأميني قد انقلب إلى رهن
حيازي . غير منتج .

٦ - دفاع . إجراءات . استكمال
الحكمة دفاع الخصوم ثم منحهم أجلا
كافيا لتقديم مذكرات ومستندات .
عدم إجابتها طلب الخصوم مد أجل

٢ - تعويض . تأمين . اشتراط
لمصلحة الغير . ليس المصاحب في
النشرع المصري حقا مباشرا في مطالبة
المؤمن بالتعويض عن الضرر الذي
أصابه والذي يسأل عنه قبل
المستأمن . وجوب الرجوع إلى
القواعد العامة وبمحت وثيقة التأمين
لمعرفة الحق الذي اشترطه المستأمن
وهل اشترطه لنفسه أم لمصلحة الغير .
(قض مدني - ٥ مايو سنة ١٩٥٥
س ١٠١١ رقم ٤٨٥) .

٦٣٢ - ١ - نقض . طعن . تزوير . طعن
بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم .
الفصل في دعوى التزوير الفرعية ابتدائيا
واستئنافيا . الحكم الصادر فيها يكون
قد أنهى الخصومة في موضوع
التزوير . جواز الطعن فيه على استقلال .
المادة ٣٧٨ مرافعات .

٢ - تزوير . التحقيق الذي تجر به
النيابة في جريمة التزوير . واجب
المتهم في الاجابة عليه . قيام النيابة
برفع الدعوى الجنائية . إيقاف السير
في الدعوى المدنية .

(قض مدني - ٧ ابريل سنة ١٩٥٥
س ٨٤٢ رقم ٤٢٠) .

٦٣٣ - ١ - نقض . طعن . تقرير الطعن .
البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم
وصفاتهم وموطن كل منهم . الغرض
منها . أن يكون البيان كافيا .

٢ - أحوال شخصية . نيابة عامة .
وجوب تدخلها في قضايا الأحوال
الشخصية . مماع رأى النيابة وإثباته

قد صدر بصفة انتهائية . صدوره
بصفة ابتدائية وفوات ميعاد استئنافه
عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
(نقض مدني — ١٣ يناير سنة ١٩٥٥
س ٣٧٠ رقم ١٧٩) .

٦٣٨ ١ — نقض . طعن . حكم قضى
بصححة الرهن وحبس العين والزام
المدين بالدين والفوائد . عدم إعلان
أحد ورثة الدائن المرتهن بالطعن .
بعض أسباب الطعن واردة على صحة
الرهن والبعض الآخر خاص بالفوائد .
عدم قبول الطعن بالنسبة للشق الأول
الخاص بالرهن وقبوله بالنسبة للفوائد .
الشق الأول نزاع غير قابل للتجزئة
أما الثاني فإنه يقبل التجزئة .

٢ — فوائد . رهن . حكم . تسليبه .
الدفع بعدم جواز الحكم بفوائد قدرها
٨٪ من تاريخ الرهن بل بواقع
٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية .
عدم الرد على هذا الدفاع الجوهري .
قصور .

(نقض مدني — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٩٣ رقم ٢٣٤) .

٦٣٩ ١ — نقض . طعن . سبب جديد .
اعتراف المطعون عليه في مذكرته
بصفة « الطاعن » عدم جواز
الاعتراض على هذه الصفة في المرافعة
الشعوية . المادة ٤٤٠ مرافعات .

٢ — نقض . طعن . المصوم في
الطعن . اندماج شركة في أخرى
اندماج كلياً . حق الشركة المندمجة .
حق محكمة النقض في البحث لأول

الحكم لتقديم مذكرات . لا إخلال
بحق الدفاع .

(نقض مدني — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٧٦ رقم ١٤) .

٦٣٥ نقض . طعن . حكم صادر في نزاع
خاص بأموال أسرة محمد علي الطعن .
فيه بطريق النقض . لا يجوز سماعه .
القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٤٣ .

(نقض مدني — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٥٠٨ رقم ٢٧٢) .

٦٣٦ ١ — نقض . طعن . حكم صادر من
محكمة الاستئناف الوطنية بتصحيح
حكم صدر من المحاكم المختلطة . الطعن
فيه بطريق النقض . غير جائز المادة
٣٦٥ مرافعات .

٢ — التماس إعادة النظر . سبب
الالتماس هو أن الحكم الملتمس فيه بني
على أوراق مزورة . يشترط لقبوله
ثبوت التزوير باقرار أو حكم قبل رفع
الالتماس . الادعاء بتزوير الأوراق
بعد رفع الالتماس . غير جائز . المادة
٤٢٤ مرافعات مختلطة المقابلة للمادة
٣٧٢/٢ مرافعات .

٣ — محكمة الموضوع . تزوير .
عدم استعمال المحكمة حقها في القضاء
من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة
المدعى بتزويرها . لا خطأ .

(نقض مدني — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٩ رقم ٢) .

٦٣٧ نقض . طعن . حكم صادر من المحكمة
الابتدائية . مناط جواز الطعن فيه
وفقاً للمادة ٢٥٠ قبل تعديلها بالقانون
رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ . هو أن يكون

مرة في هذا الاندماج وما يقدم من أوراق اثباتا له .

٣ — نقض . طعن . سبب جديد .
اعتراض دائني الشركة المندمجة على واقعة الاندماج . عدم جواز ابدائه في المرافعة الشفوية . المادة . ٤٤ مرافعات .

٤ — حكم . القبول المانع من الطعن فيه . شرطه . مثال .

٥ — دعوى . خصومة . انقطاع الخصومة . تعريفه . جواز التنازل عن التمسك به . مثال . اندماج شركة في أخرى اندماجا كليا . سير الخصومة باسم الشركة المندمجة بعد الاندماج . ثبوت أن إجراءات التقاضي وما استلزمته من نفقات تمت بعلم الشركة الداخلة . عدم جواز تحديدها بانقطاع الخصومة بسبب الاندماج .

٦ — عقد . التزام . التزام تعاقدى باحترام حق ارتفاع بالصرف . التجاؤ المدين للجهات الادارية لتحرير محضر مخالفة ضده وتنفيذ الحكم الصادر فيها وتغطية المصرف بطريقة تعطل التزامه التعاقدى . وجوب اعتباره مسئولا عن الاخلاء بالتزامه . لا يغير من ذلك أن يكون تنفيذ حكم المخالفة قد تم تحت إشراف مندوب في من قبل النيابة متى كان المدين هو الذى أشرف فعلا على التنفيذ .

٧ — عقد . التزام . قوة الأمر المقتضى . التزام باحترام حق ارتفاع

الصرف وتعهد المدين بأنه إذا أراد تغطية المصرف بمواسير فيجب أن تزيد سعتها عن المتر . حكم جنائي ألزم المدين بتغطية المصرف بمواسير لا تقل سعتها عن متر . تغطية المصرف بمواسير سعتها متر فقط . إلزام المدين باعادة تغطية المصرف بمواسير تزيد سعتها عن المتر وفقا لالتزامه التعاقدى . لا إخلال بحجية الحكم الجنائي .

٨ — عقد . مسئولية . التزام . مجرد عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يكون ركن الخطأ . لا ينفيه سوى إثبات القوة القاهرة أو خطأ الدائن . المادة ١١٩ مدني قديم .

٩ — نقض . طعن . سبب الطعن . القضاء بما لم يتطلبه الخصوم . هو سبب للالتباس لا الطعن بالنقض .

(نقض مدني — ١٠ مارس سنة ١٩٥٥
من ٦٧٧ رقم ٣٤٦) .

٦٤٠ — نقض . طعن . شريك في ملك شائع باع نصيبه . منازعة الشريك الآخر ورثة البائع في مقدار ما يملكه مورثهم . صدر الحكم لصالح الورثة بصحة وتفاذ البيع الصادر من المورث عن جميع المقدار المبيع منه . موضوع غير قابل للتجزئة . عدم اختصاص الشريك ببعض ورثة البائع في طعنه بالنقض . عدم قبول الطعن .

(نقض مدني — ٥ مايو سنة ١٩٥٥
من ١٠١٨ رقم ٤٨٩) .

٦٤١ — ١ — نقض . طعن . عدم تمكن الطاعن من اتباع الاجراءات التي

رسمها القانون للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن الحربي . إبداءه رغبته كتابة في التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب في الميعاد بواسطة محاميه . قبول الطعن شكلاً .
٢ — تفتيش . معاون الجمر . تفتيشه الركاب وأمتعتهم في حدود الدائرة الجمركية . يصح قانوناً .

٣ — تفتيش . نقض . طعن لامصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال .
٤ — اثبات . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقوال الشهود واطراح ما عداها دون بيان أسباب . جائز .
(نقض جنائي — ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ س ٦٦٠ رقم ٣١٨) .

٦٤٢ نقض . طعن . موضوع النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي . عدم جواز سماع الطعن . القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .

(نقض مدني — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥ س ١٢٧٩ رقم ٥٣٤) .

٦٤٣ ١ — نقض . طعن . ميعاد اعلان الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة .

٢ — تنفيذ عقارى . طلب مقدم من الغير إلى قاضي البيوع بوقف البيع لرفعه دعوى الاستحقاق في ظل قانون المرافعات الجديد . لا يدخل في الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢/٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد .

٣ — استئناف . تنفيذ عقارى . طلب وقف البيع لبطلان الاجراءات

مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه . الحكم الصادر بالايقاف أو رفض الايقاف . الأصل هو عدم جواز الطعن فيه . متى يجوز الطعن فيه . المادتان ٧٠٨ و ٧٠٩ مرافعات .
٤ — استئناف . تنفيذ عقارى ميعاد استئناف حكم قاضي البيوع في طلب وقف البيع بالقبول أو الرفض في الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف . هو الميعاد العادى وفقاً للقواعد العامة . قياسه على استئناف حكم مرسي الزاد . غير جائز . المواد ٣٧٩ و ٣٩٤ و ٧٠٩ مرافعات .

٥ — تنفيذ عقارى . دعوى الاستحقاق الفرعية . الشروط اللازمة توافرها لايقاف البيع وجوباً . عدم تقديم ما يثبت توافر هذه الشروط . رفض الايقاف . لا خطأ . المواد ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ مرافعات .

(نقض مدني — ٥ مايو سنة ١٩٥٥ س ١٠٠٢ رقم ٤٨٤) .

٦٤٤ نقض . طعن يدور حول الجدل في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة . لا يقبل .
(نقض جنائي — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٤ س ١٨٥ رقم ٤٥) .

٦٤٥ ١ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة إليه . المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض .

٢ — تقادم . بيع . حكم . تسييبه . استخلاص الحكم لأسباب سائغة أن حقيقة الدعوى هي المطالبة بتعويض

٦٤٩ ١ — نقض . طعن لا مصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . مثال في قتل
عمد مع سبق إصرار .

٢ — إثبات . شهود نفي . طلب المتهم
سماعهم بجلسة المحاكمة أمام محكمة
الجنايات . عدم اتباعه الطريق الذي
رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المواد
١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ ، عدم إجابته إلى
طلبه . لا تريب على المحكمة .

(نقض جنائي — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٩٤ رقم ٥٢٤) .

٦٥٠ ١ — نقض . طعن لا مصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة
تزوير .

٢ — تقليد ختم أو علامة إحدى
جهات الحكومة . يكفي لتوافر الجريمة
أن يكون بين الختمين أو العلامتين
المقلدة والصحيحة تشابه يسمح
بالتعامل بها

(نقض جنائي — ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٧٢ رقم ٤٧٥) .

٦٥١ ١ — نقض . طعن لا مصلحة منه
لا جدوى من إثارته . مثال في قتل
عمد مع سبق الإصرار والترصد .

٢ — سبق إصرار . ترصد . لا يشترط
لوجود أحدهما أن يكون مقترنا
بالآخر .

٣ — نقض . عقوبة مبررة . لا مصلحة
من الطعن . مثال في قتل عمد مع
سبق الإصرار والترصد .

(نقض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٨٩ رقم ٥١١) .

بسبب عدم تنفيذ عقد البيع وتسليم
المبيع وليست مطالبة برد وديعة .
تقريره أن هذا الحق يخضع للتقادم كسائر
الحقوق . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٣ — تقادم . وقف التقادم . الدعوي
التي يرفعها الغير باستحقاق المبيع .
عدم جواز اعتبارها سببا من أسباب
وقف تقادم حق المشتري في المطالبة
بالتعويض لعدم تنفيذ البيع .

(نقض مدني — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥
س ٥٩ رقم ١٢) .

٦٤٦ نقض . طعن لا مصلحة منه . عدم
قبوله . مثال في جريمة التزوير .
(نقض جنائي — ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٨٢ رقم ٣٧) .

٦٤٧ ١ — نقض . طعن لا مصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . مثال .

٢ — إثبات . اعتراف . تقدير الدليل
المستمد منه . مسألة موضوعية .

(نقض جنائي — ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٦٧ رقم ٣٣٥) .

٦٤٨ ١ — نقض . طعن لا مصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . مثال .

٢ — إثبات . الاعتراف الذي يصدر من
المتهم على أثر تفتيش باطل . تقديره .

هو من شئون محكمة الموضوع .
الاعتماد عليه رغم العدول عنه . جائز .
٣ — اجراءات . تجرير المضبوطات .

الاجراءات التي نصت عليها المواد ٥٥
و ٥٦ و ٥٧ . ج في هذا الشأن .
إهمالها . لا بطلان .

(نقض جنائي — ١٤ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٥٩ رقم ٣١٧) .

٦٥٢ نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى
من إثارته .

(نقض جنائي — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤
س ٢٠٧ رقم ٨٤) .

٦٥٣ نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى
من إثارته . مثال

(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٥
س ٤٨٤ رقم ٢٤٧) .

٦٥٤ نقض . طعن لامصلحة منه . مثال

(نقض جنائي — ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٨٤ رقم ٤٢) .

٦٥٥ نقض . ميعاد الطعن . اعتبار يوم
صدور الحكم مبدأ له . علة ذلك .
انتفاء هذه العلة . أثر ذلك .

(نقض جنائي — ٧ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٤٩ رقم ٣١٠) .

٦٥٦ نقض . ميعاد الطعن . غايته .

(نقض جنائي — ٢ مايو سنة ١٩٥٥
س ٩٧٢ رقم ٤٥٦) .

٦٥٧ نقض . وجه طعن يتطلب تحقيقا
موضوعيا . إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض . غير جائز .

(نقض جنائي — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤
س ٢١٤ رقم ٩٥) .

٦٥٨ نقل بحرى . مسئولية الناقل عن أفعال
تابعيه التي تلحق ضررا بالغير .

(محكمة استئناف اسكندرية — ٢٦ ابريل
سنة ١٩٥٦ ع ١٠ س ١٥٦٥ رقم ٥٧٤) .

٦٥٩ نقل — من وظيفة مدرس أول إلى

وظيفة مفتش — لا يصحبه منح درجة
مالية . اعتباره مع ذلك ترقية حقيقية .

(محكمة القضاء الادارى — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥
س ٧٣٣ رقم ٣٦٩) .

(هـ)

٦٦٠ ١ — هبة . تعريفها شرعا وقانونا .
أمثلة لها . التطوع لالغاء محاضرات
بدون مقابل . اعتباره هبة تتضمن
تبرعا بالالتزام بعمل واسقاط للاجر
المقابل .

ب — هبة . أموال مستقبلية . بطلان .

ج — موظف مكافأة . عدام جواز
التنازل عنها للغير . القانون رقم ١١١
لسنة ١٩٥١ . المقصود بالمكافأة في
حكمه . هل يسرى الحظر المقرر فيه على
تنازل الموظف للدولة عن مكافأة
مستحقة له قبلها .

د — هبة . رجوع فيها . أسبابه .
(محكمة القضاء الادارى — ٣٠ نوفمبر
سنة ١٩٥٤ س ٢٥٨ رقم ١١٠) .

٦٦١ هتك عرض . القصد الجنائي . متى
يتحقق ؟

(نقض جنائي — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣٢٠ رقم ١٥٩) .

٦٦٢ هتك عرض بالقوة . ركن القوة .
يتحقق باتيان الفعل أثناء النوم .

(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ س ١٥٠٠ رقم ٥٣٨) .

٦٦٣ هتك عرض بالقوة . متى يتحقق
الجريمة ؟ مثال .

(نقض جنائي — ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٧٩ رقم ٢٧) .

(و)

٦٦٤ ١ — وارث . اتخاذه . إجراء لمصلحة
التركة . اعتباره قائما عن باقي الورثة .
مثال في استرداد المبيع وقائيا .

الطريقة التي تمت بها الواقعة المسندة
إلى المتهم كما تضمنها وصف النيابة .
لا يعد تعديلا في وصف التهمة .

٢ — نقض . وصف التهمة . الادعاء
أمام محكمة النقض لأول مرة بحصول
تعديل فيه . لا يقبل .

(قض جنائي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤
س ٢١٣ رقم ٩٣) .

٦٦٧ وصف التهمة . دفاع . رفع الدعوى
على متهم بأنه ضرب المجني عليه عمدا
على رأسه فأحدث به إصابة معينة
نشأت عنها عاهة . تشكك المحكمة في
نسبة هذه الواقعة إليه . إدانته من أجل
اشتراكه مع آخرين فيما وقع على
المجني عليه من الضرب الذي ترك به
إصابات بالرأس . عدم تضييع المتهم لكي
يبدى دفاعه على ضوء الوصف الجديد
إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥
ع ١٠ — س ١٤٨٠ رقم ٤٨٩) .

٦٦٨ وصف التهمة . نقض . طعن لامصلحة
منه . لا جدوى من إثارتها مثال في
جريمة قتل عمدا .

(قض جنائي — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ٣١٣ رقم ١٤٥) .

٦٦٩ وصف التهمة . واجب المحكمة في
تجديده . ضمانات المتهم التي تلزم
المحكمة بمراعاتها .

(قض جنائي — أول نوفمبر سنة ١٩٥٤
س ٢٠١ رقم ٧٤) .

٦٧٠ ١ — وصية طبقا للقانون اليوناني .
٢ — طعن ببطلان وصية اليوناني

٢ — وفاة . عرض وإيداع . رفض
قبول الدين المعروض عرضا قانونيا
بلا مسوغ . خصم رسم الايداع من
الدين . لا خطأ .

٣ — بيع . بيع وفاة . دائن . حق
استرداد العين المبيعة . هذا الحق مخول
للبيع ولورثته ولمن يقوم مقامهم
كالدائن الذي التزم له الورثة بنقل
ملكية هذه العين .

٤ — دعوى . رسم الدعوى . خصم
متدخل في الدعوى متى يكون ملزما
بسداد الرسوم .

٥ — أهلية . قاصر . اجازة . حكم .
تسببيه . اجازة القاصر بعد بلوغه
تصرفا أجراه الوصي . النعي بأن
الوصي باشره وهو لا يملكه . نعي
غير منتج .

٦ — بيع . بيع وفاة . المصروفات
التي يصرفها المشتري وفاة والتي يلزم
بها البائع . هي المصروفات الضرورية
لحفظ المبيع والمصروفات التي تزيد في
قيمته بشرط أن لا تكون فاحشة .

(قض مدني — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤
س ١ رقم ١) .

٦٦٥ وصف التهمة . اسناد المحكمة إلى المتهم
واقعة جديدة لم يرد لها ذكر في
قرار الاتهام . عدم تضييعه إلى تغيير
وصف التهمة لكي يبدى دفاعه في
شأنه . إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥٥
س ٦٦١ رقم ٣٢٠) .

٦٦٦ ١ — وصف التهمة . التزيد في بيان

لمرض في قوى الموصى العقلية .
تقديره .

(محكمة الماهرة الابتدائية — احوال
شخصية — ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦ — ع ٩ —
س ١٣٦١ رقم ٤٥٥) .

٦٧١ وصى سابق . محاسبته عن مدة
وصايتته . تقديمه الحساب إلى محكمة
الأحوال الشخصية ولم تفصل فيه .
نزاع حول هذا الحساب بعد التقرير
بإتمام مهمته لبلوغ القاصر سن الرشد .
الاختصاص به لمحكمة الأحوال
الشخصية دون المدنية . تعلق ذلك
بالنظام العام . المشرع عين الجهة التي
تختص بالفصل في ذلك الحساب وهي
محكمة الأحوال الشخصية . الحكم
بعدم اختصاص المحكمة المدنية بنظر
الدعوى .

(محكمة دمنهور الابتدائية — ١٢ يونيو سنة
١٩٥٥ س ٥٧٦ رقم ٢٩٣) .

٦٧٢ وفاة . الانابة في الوفاء . التجديد بتغيير
المدين . الفارق بينهما

(محكمة دمنهور الابتدائية — تجارى —
٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ع ١٩ س ١٣٧٤
رلم ٤٥٧) .

٦٧٣ ١ — وفاة . حكم . تسييه . تعهد
المدين بوفاء الدين بالجنه المصرى في
تاريخ معين بحسب السعر الرسمي
لليرة الإيطالية في بورصة روما .
تحديد الحكم سعر الصرف في تاريخ
الاستحقاق لا في تاريخ المطالبة .
لا خطأ .

٢ — وفاة . مكان الوفاء . هو محل
المدين إلا إذا اتفق على خلاف ذلك .

الاتفاق على الوفاء في محل الدائن
بمصر . تعذر الوفاء بسبب قطع
العلاقات بين مصر وإيطاليا . عدم
قيام الدائن بالمطالبة في فترة قطع
العلاقات . لا يعتبر تقصيرا . واجب
المدين هو القيام بالوفاء بعد عودة
العلاقات .

(قض مدنى — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥
س ٣٠ رقم ٦) .

٦٧٤ ١ — وقف . اجارة . المستحق في
الوقف . حقه في تقاضى جزء من
ايجار العين الموقوفة مقابل مدة قيام
حق انتفاعه . لا يسقط حقه أن
يكون قد حدد لحلول الأجرة أجل
لاحق لانتهاء حقه في الانتفاع . المادة
٩٨٧ مدنى جديد .

٢ — وقف . عدم جواز مساءلة
ناظر الوقف في دعوى الحساب إلا
عن الربيع الذى قبضه فعلا لا عما كان
يجب أن يقبضه . عدم جواز العدول
عن العقود التى أبرمها إلا إذا كانت
غير أمين .

(قض مدنى — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٥
س ٨٧٩ رقم ٤٣١) .

٦٧٥ ١ — وقف . اجارة . حق ناظر الوقف
في طلب إخلاء المستأجر دون إذن
من القاضي . لا يغير من ذلك أن
يترتب على الإخلاء إزالة مباني أقامها
المستأجر .

٢ — دعوى . وقف دعوى المطالبة
بالأجرة للنزاع في الملك . حق المحكمة

في رفض طلب الوقف لعدم جدية النزاع .

٣ — دعوى . خصم ثالث . رفض طلب وقف الدعوى للنزاع في الملك . رفض قبول خصم ثالث . لاتناقض .

٤ — نقض . طعن . حكم صادر قبل الفصل في النزاع أمام المحكمة الاستئنافية . الطعن في الحكم الصادر في الموضوع بطريق النقض . عدم اشتغال التقرير على طعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز التكلم فيه أمام محكمة النقض . علة ذلك . مثال .

(قض مدني — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ع ١٠ س ١٥١٢ رقم ٥٤٨) .

٦٧٦ وقف . الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع حصبة شائعة لم يتم شهرها طبقا للاجراءات والقواعد المقررة في شأن شهر حق الارث .

(محكمة دمنهور الكلية — ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥ ع ١٠ س ١٧٥٤ رقم ٥٧٦) .

٦٧٧ وقف التنفيذ . طلب وقف التنفيذ بعد

رفضه . لا يجوز . علة ذلك .

(قض مدني — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤

س ٢٤٤ رقم ١٠٥) .

٦٧٨ وكالة . اثبات الوكالة الضمنية بالقرائن . أسبقية التسجيل . الغش والتدليس وأثرهما في أسبقية التسجيل .

(محكمة عزم بك الجزئية — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥ ع ١٠ س ١٥٧٧ رقم ٥٧٧) .

٦٧٩ ١ — وكالة . بيع . اشتراط مصدر البضاعة على البنك الموجود في البلد الذي شحنت إليه هذه البضاعة . عدم تسليم سندات الشحن إلا بعد الحصول من المشتري على قيمتها بالاسترليني . مخالفة البنك لهذه الشروط بحجة قيام العرف أو القانون في هذه الجهة حائلا دون تنفيذها . وجوب مساءلة البنك عن خطئه .

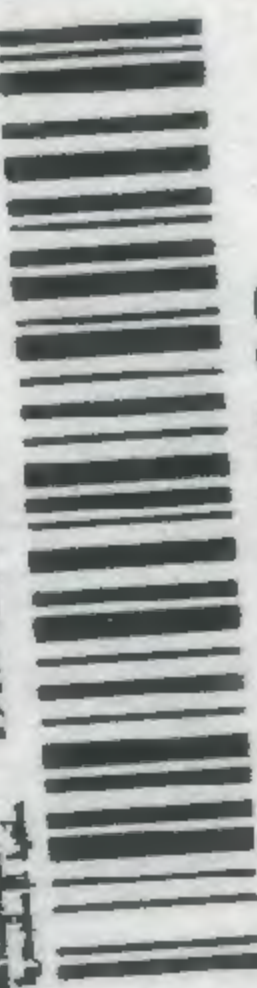
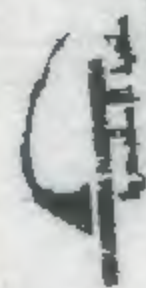
٢ — دعوى . مصروفات الدعوى .

لا يحكم بها إلا على الخصم المحكوم عليه فيها . المادة ٣٥٧ مرافعات .

(قض مدني — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥

ع ١٠ س ١٥٢٥ رقم ٥٥٧) .

Bibliotheca Alexandrina



0542540